

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

سبتمبر

سنة ١٩٥٤

السنة الخامسة والثلاثون

العدد

الأول

أشدُّ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَمْسَكَهُ
مَلَكٌ الْعِلْمَ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يَطْلُبْهُ ، وَرَجُلٌ عَلَّمَ عِلْمًا
فَأَنْتَفَعَ بِهِ مَنْ مِمَّنْ مِنْهُ دُونَهُ .
« رواه ابن عساكر عن أنس »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع نهضة مصر رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة مجسازي
بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والقوانين والمراسيم والأوامر الآتية : —

عدد	
٢٩	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٣	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (طعون النقابات)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكيم صادرين من قضاء محاكم الجنايات
٢	حكيم صادرين من قضاء الضرائب
٢	حكيم صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)

بحث تسبيب الأحكام ورقابة محكمة النقض للسيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضى بمحكمة القاهرة .

بحث قانون دولى لأداب المحاماة للسيد الأستاذ زاغب حنا المحامى وكيل النقابة .

بحث متى تلزم الرسمية ومتى لا تلزم فى حبة حق الانتفاع للسيد الأستاذ سعيد الفيشاوى المحامى
بحث الزواج المعتقد بصحة إبرامه فى القانون الفرنسى للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى
وكيل نيابة أمن الدولة .

بحث الملكية فى الشهر العقارى للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر رئيس مأمورية الشهر
العقارى بمكتب القاهرة .

قانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٤ باستمرار العمل باللائحتين الداخليتين لقسمى الأقطان وبذرة
القطن فى بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) . ص ١
قانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعى . ص ٢

قانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال
العمومية . ص ٣

قانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفى الدولة . ص ٥

- قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب . ص ٦
- قانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب البيطرى . ص ١١
- قانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٤ بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة على الديون المستحقة للحكومة وبترك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية . ص ١٦
- قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة رقم ٣١٦ مكرراً إلى الباب الثامن من قانون العقوبات . ص ١٨
- مرسوم بتعديل رسم الصادر على القطن المنوفى . ص ١٩
- أمر رقم ٩٥ فى شأن الأسلحة والذخائر . ص ٢١

لجنة التحرير

عبدلى عبد الشهيد - محمد السادة - مسعود محمد العشماوى - نصيف زكى
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

سبتمبر
سنة ١٩٥٤

المحكمة

العدد الأول
السنة الخامسة والثلاثون

قضاء محكمة النقض المدنية

الدعوى في مجلس واحد علاوة على اتحادهما
في خط الكاتب لهما والشهود الموقعين عليهما
والمداد المحررين به ، كما أنه يستبعد أن
يشترى المطعون عليهم حصة الطاعن في
الماكنة وأن يدفعوا إليه الثمن ويقترضوا في
نفس مجلس العقد المبلغ المحرر به السند —
إذ قرر الحكم ذلك فانه يكون قد استند إلى
أدلة مسوغة تؤدي إلى النتيجة التي رتبها
عليها ، وليس فيما قرره مخالفة للقانون .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما
يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتصل في أن الطاعن وآخرين باعوا إلى المطعون
عليهم ٢٠ ط ٥ ن ٢٤ ط في ماكنة لطحن
الفلل بمشتملاتها والأرض المقامة عليها بمقتضى
عقد حرر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ نص فيه
على أن البائعين قبضوا ثمن العقار المبيع ومقداره
١٥٥٤ جنيه ، وفي هذا التاريخ حرر سند موقع
عليه من المطعون عليهم للطاعن بمبلغ ٤٥٨ ج
و ٦٠ م نص فيه على أنه قرض يدفع على قسطين
متساويين يستحق كل منهما في شئ من كل

١

٥ مارس سنة ١٩٥٣

إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . سلطة المحكمة في
تقديره . اعتبارها لأسباب مسوغة أن عقد البيع الصادر
من الطاعن إلى المطعون عليهم هو مبدأ ثبوت بالكتابة
يجوز لهم إثبات أن المبلغ الذي يطالبهم به الطاعن
والثابت في سند منفصل ليس قرضاً وإنما هو ثمن
للبيع . لا مخالفة في ذلك للقانون .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام
الدعوى على المطعون عليهم وطلب الحكم
بالزامهم بمبلغ معين بموجب سند ذكر فيه أن
هذا المبلغ سلم لهم على سبيل القرض ، فدفع
المطعون عليهم الدعوى بأن المبلغ المطالب
به ليس قرضاً وإنما هو ثمن حصة في ماكنة
اشتروها من الطاعن بموجب عقد بيع محرر
في تاريخ تحرير السند وكان الحكم المطعون
فيه إذا اعتبر عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة
يجوز للمطعون عليهم تسكلة لإثبات دفاعهم
بالبينة قد قرر أن هذا العقد هو ورقة
صادرة من الطاعن وعحررة مع السند موضوع

حصته في العقار المبيع والتي لم يقض بفسخ العقد بالنسبة إليها في الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٤٧ . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠ سنة ٢٥ ق أسيوط ، وفي ٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز للطعون عليهم أن يثبتوا بالبيئة سبب الدين المطالب به تأسيسا على أن عقد البيع الصادر من الطاعن وآخرين إلى المطعون عليهم يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . قد خالف القانون . لأنه لا اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن يكون ما يراد لإثباته قريب الاحتمال بما هو ثابت بالورقة نفسها وعقد البيع المذكور لا يتضمن أية إشارة لسبب الدين المطالب به ، بل إن الثابت به أن الثمن دفع نقدا ، وهو ما ينفي ادعاء المطعون عليهم بأن المبلغ الوارد بالسند موضوع الدعوى هو ثمن العقار المبيع ، أما وجه مخالفة الحكم للقانون فهو : أولا - أنه أباح الإثبات بالبيئة في غير الأحوال التي يحيز فيها القانون ذلك . وثانيا - إن الحكم التمهيدى الذى أيدته محكمة ثانى درجة أخذا بأسبابه اعتبر عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة لا لأنه يتضمن نصا معيناً يجعل الواقعة المراد لإثباتها قريبة الاحتمال بل لمجرد أنه موقع عليه من الطاعن وأنه حرر مع السند موضوع الدعوى في مجلس واحد ، وهذا يجعل ما قرر الحكم لإفادته من عقد البيع لا وجود له أصلا وكأنه منتزع من غير دليل قائم .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه يقر ما ذهب

سنة ، وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧ أرسل المطعون عليهم إلى الطاعن وآخرين إنذارا قالوا فيه إنهم حرروا لهم سندات بالثمن الوارد بعقد البيع ، وطلبوا منهم تقديم الأوراق اللازمة لمكتب الشهر العقارى لتسجيل العقد ، ثم أقاموا عليهم الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٤٧ قنا الابتدائية وطلبوا فيها الحكم بفسخ عقد البيع وبراءة ذمتهم من ثمن العقار المبيع . وفي ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بفسخ العقد بالنسبة للدعى عليهم عدا الطاعن . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٤٨ قنا الابتدائية على المطعون عليهم وقال فيها إنهم مدينون له بالتضامن في مبلغ ٤٥٨ ج و ٦٠ م بالسند المحرر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ ، وطلب الحكم بإلزامهم بهذا المبلغ فدفع المطعون عليهم الدعوى بأن المبلغ المطالب به ليس قرضا وإنما هو عبارة عن مجموع ثمن القيراطين حصة الطاعن في الماكينة المبيعة وثمن حصة زوجته بزادة عبد الرحمن والقاصرين أحمد وفوزية ولدى على جبريل حسن و فرق ثمن حصص باقى الشركاء التى باعها الطاعن لهم على أساس أن ثمن الماكينة ١٨٦٥ جنيها وكان قد اشتراها بثمن أقل من ذلك ، وأن السند المطالب بقيمته حرر في نفس المجلس الذى حرر فيه عقد البيع وبخط الكاتب له وموقع عليه من شاهدين من شهوده ، وأن عقد البيع يعتبر ورقة صادرة من الطاعن تجعل دفاعهم قريب الاحتمال فهو مبدأ ثبوت بالكتابة يحيز لهم الإثبات بالبيئة وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ، وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت بإلزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا إلى الطاعن ١٥٥ ج و ٤٦٥ م ثمن

« من حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وغبد العزيز محمد ومصطفى فاضل واحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٢

٥ مارس سنة ١٩٥٣

١ - اجراءات تقاضى . دفاع . حجز القضية للحكم مع الاذن بتقديم مذكرات تكميلية . تقديم المستأنف عليه مذكرته مشتملة على استئناف فرعى . عدم قبول المحكمة لهذا الاستئناف الفرعى . لا خطأ .

ب - اثبات . تحقيق . محكمة الموضوع . رفضها طلب الاحالة على التحقيق اعتمادا على أن الأوراق التي قدمت بالدعوى والقرائن التي استأنفتها منها تفنى عن التحقيق . لا مخالفة في ذلك للقانون .

المبادئ القانونية

١ - إنه وان كان ترخيص المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات تكميلية في الاجل الذى حجرت فيه القضية للحكم من شأنه أن يخول كلا الطرفين استيفاء دفاعه في مذكرة تكميلية إلا أن هذه الرخصة لا يصح أن تتجاوز الحد الذى رسمته المحكمة لها فلا يجوز إذا لاي من الخصمين أن يستغل هذه الرخصة ليفاجئ خصمه بطلبات جديدة بعد أن قطعت القضية جميع مراحل التحضير وتبأت للحكم فيها ، ومن ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت إذ قالت إنها لم تقصد بالاذن في تقديم مذكرات تكميلية لاستيفاء بعض نقط المرافعة الشفوية أن يكون للمستأنف عليه

إليه محكمة أول درجة من اعتبار عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز للطعون عليهم إثبات دفاعهم بالبيئة ، لأن هذا العقد ورقة صادرة من المستأنف (الطاعن) ، وهو محرر مع السند موضوع الدعوى في مجلس واحد علاوة على اتحادهما في خط الكاتب لهما والشهود الموقعين عليهما والمداد المحررين به ، ولأنه يستبعد أن يشتري المطعون عليهم من الطاعن عن نفسه وبصفته وكيلا عن زوجته عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين حصصهم في المالكينة وان يدفعوا إليه الثمن ، ويقترضوا في نفس مجلس العقد المبلغ المحرر به السند . ويبين من هذا الذى ذكرته المحكمة أنها إذ اعتبرت في حدود سلطتها الموضوعية عقد البيع المحرر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ والصادر من الطاعن في نفس تاريخ السند المطالب بقيمته يجعل الأمر المراد إثباته قريب لاحتمال فهو مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملة الدليل المستفاد منه بالبيئة والقرائن على أن المبلغ الوارد بالسند هو جزء من ثمن العقار المبيع - قد استندت إلى أدلة مسوغة تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وليس فيما قرره مخالفة للقانون . وأما ما ينهيه الطاعن على الحكم التمهيدى الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨ والذى أيده محكمة ثانية درجة لأسبابه مع أن عقد البيع يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لمجرد أنه موقع عليه من الطاعن ومحرر مع السند موضوع الدعوى في مجلس واحد ، وأن ما قرر إفادته من هذا العقد لا وجود له أصلا وكأنه منتزع من غير دليل ، فإنه لا يعدو أن يكون مجادلة في فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الحكم فيما قرره قد خالف الثابت بالأوراق .

رفع استئناف فرعى في مذكرته الختامية .

٢ - متى كانت المحكمة إذ رفضت طلب الإحالة على التحقيق قد وجدت فيما قدم بالندوى من أوراق وقرائن استنبطتها منها ما يغنى عن هذا التحقيق فاتها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

« من حيث إن يحمل الوقائع أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه وقال في صحيفة إله تعاقد مع المدعى عليه على أن يشتري منه الأخير ٢٥٠ سهماً من أسهم شركة الأوبرج بـ ١٠٠٠ ج و قدره ٤ جنيهات للسهم إلا أنه قد مضت مدة طويلة دون أن يدفع المدعى عليه الثمن لذلك رأى المدعى أن يعرض عليه الأسهم عرضاً حقيقياً على أن يدفع المدعى عليه عند تسليها مبلغ ١٠٠٠ ج وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بحكم تمهيدى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن التعاقد تم فعلاً على بيع هذه الأسهم بسعرها الأصلي وذلك بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة . وفي ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ رفع المطعون عليه استئنافاً عن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٦٦/٢٧ أمام محكمة استئناف مصر الدائرة التجارية الأولى طالباً بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها على هذا الأساس واحتياطياً الحكم بإلغاء حكم محكمة أول درجة ورفض دعوى المستأنف عليه - الطاعن - وبعد أن تم تحضير القضية أحيلت إلى المرافعة ، وفي الجلسة الأخيرة طلب المستأنف عليه حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، وقد قررت المحكمة التأجيل للحكم لجلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ »

مع تبادل المذكرات ، وفي أثناء حجز القضية للحكم قدم المستأنف عليه مذكرته وفيها رفع استئنافاً فرعياً قيد برقم ٥٧ لسنة ٦٦ قضائية وطلب الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بصحة العرض ونفاذ البيع . وفي جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف الأصلي شكلاً وعدم قبول الاستئناف الفرعى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه . فقرر بالظن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم مخالفة القانون إذ أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن شكلاً على أنه قدم بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم مع أن التقرير بحجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات هو استمرار للمرافعة فيها حتى ينتهى الأجل المضروب لتقديم المذكرات من الطرفين في الخصومة وهذا ما تشير إليه عبارة المادة ١٤ من لائحة الإجراءات الداخلية للحاكم وعندئذ يصح القول بأن باب المرافعة أقفل ومادام الأجل المحدد لتقديم المذكرات وهى مرافعة مكتوبة لم ينقض كان لذى الشأن في الخصومة أن يستعمل جميع الرخص المقررة له قانوناً ومنها الحق في رفع استئناف فرعى ومن ثم كان تطبيق الحكم للمادة ٣٥٧ مرافعات قديم خطأ يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن الحكم استند في قضائه بعدم قبول الاستئناف الفرعى شكلاً إلى أنه ليس في التصريح بتقديم مذكرات بعد إقفال باب المرافعة الشغوية ما يبيح لأى الخصمين رفع استئناف

فرعى لأن المحكمة لم تأذن في تقديم هذه المذكرات إلا لاستكمال أوجه الدفاع التي لم يبدها الطرفان المتساجلان في جلسة المرافعة كما أن في تقديم المستأنف عليه - الطاعن - هذا الاستئناف في ختام مذكرته بعد أن حجزت القضية للحكم ما يفوت على خصمه الرد على هذا الطلب الجديد . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأنه وإن كان ترخيص المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات تكميلية في الأجل الذي حجزت فيه القضية للحكم من شأنه أن يخول كلا الطرفين استيفاء دفاعه في مذكرة تكميلية إلا أن هذه الرخصة لا يصح أن تتجاوز الحد الذي رسمته المحكمة لها فلا يجوز إذا لآى من الخصمين أن يستغل هذه الرخصة ليفاجأ خصمه بطلبات جديدة بعد أن قطعت القضية جميع مراحل التحضير وتبنيات للحكم فيها ومن ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت إذ قالت إنها لم تقضد بالإذن في تقديم مذكرات تكميلية لاستيفاء بعض نقط المرافعة الشفوية أن يكون للمستأنف عليه رفع استئناف فرعى في مذكرته الختامية على أنه لم يكن للطاعن مصالحة في رفع استئناف فرعى ذلك أن استئناف المطعون عليه وقد طلب فيه أن تعمل المحكمة حقها في التصدى بعد إلغاء الحكم التمهيدى كان من شأنه أن يخول الطاعن إبداء جميع طلباته في الموضوع دون حاجة إلى رفع استئناف فرعى . ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

د ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم الخطأ في القانون ومخالفة الثابت بالاوراق إذ أطلق القانون طرق الإثبات في المواد التجارية ولم يقيد بها بقيد وخول لكل من طرفى الخصومة إثبات ما يدعيه بشتى الوسائل

المؤدية إليه على عكس ما سار عليه في المواد المدنية وعلى الرغم من أن الحكم يقول إن العملية تجارية فقد جعل قبول الإثبات بالبيئة أمراً جوازياً متروكاً تقديره للمحكمة مع أنه حق وجوبى لطالب الإثبات على المحكمة ، ثم إن الحكم يتحدث عن الخطابات التي قدمها الطاعن على أنها الدليل الوحيد الذى يناقشه في الدعوى مورداً عليه خلاف الحقيقة أن الطاعن لم يختر طريق البيئة لإثبات ما يدعيه مع أن الطاعن طلب في مذكرته المقدمة في ١٣/٤/١٩٥٠ لدى محكمة الاستئناف إحالة الدعوى على التحقيق ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون كما خالف الثابت بالاوراق .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم بهذا الخصوص د لأنه على فرض التسليم جدلاً بأن العملية تجارية وأنه يجوز إثباتها بالبيئة فإن إجابة طلب المستأنف عليه إلى إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة شراء المستأنف هذه المائتين وخمسين سهماً منه بقصد المضاربة والربح هو أمر جوازى متروك تقديره للمحكمة ... فهى حرة أن ترفض هذا الطلب إن رأت من ظروف الدعوى ما يغنى عن الإثبات بالبيئة ... ، ويبين من هذا الذى جاء بالحكم أن المحكمة لم تغفل طلب الطاعن الإحالة على التحقيق وقد ردت عليه بما لا يخالف القانون إذ وجدت ما يغنى عن التحقيق فيما قدم بالدعوى من أوراق وقرائن استنبطتها منها وقد استخلصت منها المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية ما ينقى التعاقد المدعى به أما ما استطردت إليه المحكمة من أن الطاعن لم يطلب الإحالة على التحقيق أمام محكمة أول درجة وأنه في مذكرته الختامية لم يرتض الحكم بالإحالة على التحقيق وطلب إلغاءه

فهو تزيد لم يكن له تأثير في النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها الحكم .

د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد زكى شرف ومحمود عياد المستشارين) .

٣

٥ مارس سنة ١٩٥٣

١ — إثبات . حكم . تسببيه . إقامة قضائه في ثبوت واقعة مادية على تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة . المدعى في دعوى الموضوع هو الذى رفع دعوى إثبات الحالة . النعى على الحكم بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليه . في غير محله .

٢ — إثبات . اتخاذ المحكمة من تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة دليلا على المدعى عليه في دعوى الضمان ولو لم يكن ممثلا في تلك الدعوى . لاختلافه في ذلك لأننا نون متى كان المدعى عليه في الدعوى الأصلية ممثلا في دعوى إثبات الحالة وكان المطلوب إثباته هو واقعة مادية .

٣ — إثبات . حكم . تسببيه . تقريره أن المستند الذى استند اليه الطاعن في مقام انكاره الواقعة المسندة اليه لا ينفي عنه هذه الواقعة . النعى عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى غاتقه . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على ثبوت قيام الطاعن بسد فتحة المضرف بما ترتب عليه غرق أطيان المطعون عليهما الرابع والخامس قد استند في ذلك إلى تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة وإلى أن الخبير قرر صراحة في

تقريره أنه تحقق من أن الطاعن هو المسئول عن سد المضرف بسبب قيامه بسد الفتحة فإن هذا الذى تقريره الحكم لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات . ذلك أن محكمة الموضوع كان معروضا عليها التحقق من واقعة مادية جازت إثباتها بكافة الطرق بما فيها البيئة والقرائن وقد قام المطعون عليهما الرابع والخامس بالإثبات المفروض عليهما بأن رفعا دعوى إثبات الحالة في مواجهة المطعون عليهم الثلاثة الأولين — وهم المدعى عليهم في دعواهما — وطلبا فيها تعيين خبير لتحقيق الضرر الذى لحق بزراعتهم وأرضهما وقد أجابتهما محكمة المواد المستعجلة إلى طلبهما ثم أردفا ذلك برفع دعواهما الموضوعية استنادا إلى تقرير خبير دعوى إثبات الحالة . ومن ثم يكون القول بأن محكمة الموضوع قد أعفت المدعين من الإثبات في غير محله .

٢ — لا على المحكمة إن هى اتخذت من تقرير خبير دعوى إثبات الحالة دليلا على الطاعن ولو لم يكن حاضرا في تلك الدعوى متى كان المطعون عليهم الثلاثة الأولون وهم المدعى عليهم في الدعوى الأصلية — بمثلين فيها ولم يسند هو عينا معيننا إلى هذا التقرير سوى قوله إن الخبير استند في ثبوت مسئوليته إلى مجرد اعتراف المطعون عليهم الثلاثة الأولين وكان لم يقدم دليلا على صحة إسناده هذا .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المستند الذي تمسك به الطاعن في مقام إنكار واقعة قيامه بسد الفتحة لا يؤيد نفي هذه الواقعة عنه ، فانه لا يكون قد نقل عبء الاثبات من عاتق المدعين في الدعوى الأصلية أو دعوى الضمان وألقاه على عاتق الطاعن وإنما يعتبر ما قرره الحكم في هذا الخصوص نفيا لدفاع أبداه الطاعن ولا مخالفة في ذلك للقانون .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهما الرابع والخامس أقاما على المطعون عليهما الثلاثة الأولين الدعوى أما محكمة الاسكندرية الابتدائية المخاطبة قيدت في جدولها برقم ٢١٣٥ سنة ٧٣ ق طلبا فيها الحكم بالزامهم بأن يدفعوا إليهما مبلغ ٥٤٥ ج و ٣٤ م وفوائده القانونية ابتداء من ٨ يونيه سنة ١٩٤٨ مع كافة المصروفات بما فيها مصروفات الدعوى المستعجلة وأتعاب الخبير المعين فيها ، وقررا في بيان دعواهما أنهما كانا يستغلان بطريق الزراعة ١٥ فدان و ١١ قيراط و ٢٠ سهم تقع بناحية الرأس السوداء من ضواحي مدينة الاسكندرية وأن هذه الأطنان المستغلة جزء من أطنان تديرها وزارة الأوقاف تنصرف مياهها في مصرف عمومي وأنه أثناء تطهير هذا المصرف بمعرفة موظفي تفتيش الري وتحت مراقبتهم صار سد المصرف في وقت غير مخصص للتطهير وترتب على ذلك تراكم مياه الصرف وفيضانها على الأطنان المستغلة وترتب على بقاء المياه بها عدة

أيام متوالية تلف الزراعة فأقاما دعوى على المطعون عليهما الثلاثة الأولين أمام محكمة المواد المستعجلة ندب فيها خبير قدر قيمة الخسائر التي أصابتها بمقدار ما طلباه في دعواهما الموضوعية وفي خلال نظر هذه الدعوى الموضوعية اختصم المدعى عليهما الطاعن وهو المقاول الذي كان قد عهد اليه القيام بأعمال تطهير المصرف وطلبوا في عريضة اختصاصه الحكم بإخراجهم من الدعوى بلا مصاريف وبالزامه مباشرة بما عسى أن يحكم به البطعون عليهما الرابع والخامس واحتياطيا سماعه الحكم بأن يقيلاهم من كافة الأحكام المحتملة صدورها عليهما . وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الدرجة الأولى بإلزام المطعون عليهما الثلاثة الأولين بأن يدفعوا إلى المطعون عليهما الرابع والخامس مبلغ ٤٠٠ ج مصرى وبتسعة أعشار المصاريف بما فيها مصاريف الدعوى المستعجلة وأتعاب الخبير المعين فيها وبمبلغ ١٢ ج و ٥٠٠ م أتعابا للحاماة وبالزام الطاعن بأن يقيلا المطعون عليهما الثلاثة الأولين من هذا الحكم في حدود نصف ما حكم به عليهما وبرقص ماعدا ذلك من الطلبات مع إلزام المطعون عليهما الرابع والخامس ببقية المصاريف ، مؤسسة قضاها هذا على أنه ثبت من تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة أنه لما كان المصرف العمومي الذي يقوم بصرف مياه الأطنان تحت الرمي رأي المقاول الذي رست عليه أعمال التطهير رغبة منه في تسهيل مأموريته في العمل على الجفاف سد السحارة الموجودة تحت ترعة المنتزه العمومية والتي توصل المصرف الخاص بوزارة الأوقاف الذي يمر بالأطنان المؤجرة للبطعون عليهما الرابع والخامس بالمصرف العمومي المشار إليه ، وأن هذه الحالة ظلت بدون تغيير في المدة من أول

الحكم المستأنف مع إلزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للبطون عليهما الرابع والخامس . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل السبب الأول منهما في مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الإثبات المقررة قانوناً ، ذلك أن الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة قال إن سبب غمر أطيان المطعون عليهما الرابع والخامس إنما كان نتيجة لسد الفتحة عند مصب المصرف الخصوصي في المصرف العمومي ، وأنه لما كان الطاعن لم يختصم في دعوى إثبات الحالة وأنكر عند نظر الدعوى الموضوعية أنه قام بسد هذه الفتحة وقرر أنه قام بتسليم عملية التطهير قبل يوم أول يونية سنة ١٩٤٨ وهو اليوم المقول بحصول سد الفتحة فيه ، فانه كان يتعين عند نظر هذه الدعوى تكليف المدعين في الدعوى الأصلية أو مدعى الضمان بإثبات هذه الواقعة تطبيقاً لقواعد الإثبات التي تلزم المدعى عند الإنكار إثبات دعواه وإذ لا يمكن اعتبار تسليم الحكومة بمسئوليتها قبل المطعون عليهما الرابع والخامس دليلاً لها على الطاعن . ويتحصل السبب الثاني في النعي على الحكم بقصور أسبابه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أغفل بيان دليل الإثبات من واقع أوراق الدعوى ولم يفصح عما إذا كان هذا الدليل هو إقرار المطعون عليهم الثلاثة الأولين أو في الدعوى أدلة أخرى يمكن أن يحتاج الطاعن بها — وكان لزاماً على محكمة الاستئناف وقد تمسك الطاعن أمامها بانكار الواقعة من أساسها وبالتالي نسبة الإهمال أو الخطأ إليه أن تناقش أدلة الإثبات من واقع أوراق الدعوى .

يؤنيه سنة ١٩٤٨ لغاية ٥ يونيو سنة ١٩٤٨ وغم اعتراض المستأجرين عليها وأنه نشأ عن ذلك تجميع كمية كبيرة من المياه في مصارف أطيان الغير وارتفاع مستواها تدريجياً حتى جاوزت جسورها وقاضت على المزروعات ، وعلى أن الخبير قد تحقق من أن مآول تفتيش الري كان هو المسئول عن سد المصرف وعلى أن تمسك الطاعن بعدم جواز الاحتجاج قبله بتقرير الخبير لأن الطاعن لم يكن طرفاً في الدعوى المستعجلة هو اعتراض في غير محله — ذلك لأن عمل الخبير لم يكن سوى إجراء من إجراءات التحقيق لم يكن ليتغير بحضور الطاعن فضلاً عن أن الحكومة التي طلب هذا الإجراء في مواجهتها قد حضرت أعمال الخبير وقدمت دفاعها ، وعلى أنه لا محل لما دفع به الطاعن من قيامه بتسليم أعمال التطهير لتفتيش الري قبل يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ وهو اليوم المحدد لانتهاء العمل وفقاً لعقد المفاولة — ذلك لأن الثابت من المستند الوحيد الذي قدمه الطاعن هو أن عقد المفاولة استمر نافذاً وأن عمليات التسوية النهائية استمر إنجازها حتى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٨ أى إلى تاريخ لاحق لتاريخ السد — وبعد صدور ذلك الحكم رفع المطعون عليهم الثلاثة الأولون استئنافاً عنه أمام محكمة استئناف الاسكندرية قيد في جدولها برقم ٥٢٠/٥ ق ثم رفع الطاعن استئنافاً قيد في جدولها برقم ١٤٢/٦ ق وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض كافة الطلبات الموجهة إليه من المطعون عليهم الثلاثة الأولين مع إلزامهم وخدمهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين وبجلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً وبرفضهما موضوعاً وبأيد

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان :
أولا - بأن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه
على ثبوت قيام الطاعن بسد الفتحة قد استند في
ذلك إلى تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة
وإلى أن الخبير قرر صراحة في تقديره أنه تحقق
من أن الطاعن هو المسئول عن سد المصرف
بسبب قيامه بسد الفتحة - وهذا الذي قرره
الحكم لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات - ذلك لأن
محكمة الموضوع كان معروضا عليها التحقق من
واقعة مادية جائز إثباتها بكافة الطرق بما فيها البيئة
والقرائن . وقد قام المطعون عليهما الرابع
والخامس بالاثبات المفروض عليهما بأن رفعاً
دعوى إثبات الحالة في مواجهة المطعون عليهم
الثلاثة الأولين - وهم المدعى عليهم في دعواهم
وطلبا فيها تعيين خبير لتحقيق الضرر الذي لحق
بزراعتهم وبأرضهما وقد أجابتهما محكمة المواد
المستعجلة إلى طلبهما ثم أردفا ذلك برفع دعواهما
الموضوعية استنادا إلى تقرير خبير دعوى إثبات
الحالة . ومن ثم يكون القول بأن محكمة الموضوع
قد أعفت المدعين من الإثبات في غير محله . ولا
عليها إذ اتخذت من تقرير خبير دعوى إثبات
الحالة دليلا على الطاعن ولو لم يكن حاضرا في
تلك الدعوى متى كانت الحكومة ممثلة فيها ولم
يسند هو عيبا معيناً إلى تقرير الخبير سوى
قوله إن الخبير استند في ثبوت مسئوليته إلى
اعتراف الحكومة ولم يقدم الطاعن دليلا على صحة
إسناده هذا - ومردودان أيضا بأن الحكم المطعون
فيه - إذ قرر أن المستند الذي تمسك به الطاعن
في مقام إنكاره واقعة قيامه بسد الفتحة لا يؤيد نفي
هذه الواقعة عنه - لا يعتبر أنه نقل عبء الإثبات
من عاتق المدعين في الدعوى الأصلية أو دعوى
الضمان وألقاه على عاتق الطاعن وإنما يعتبر ما قرره

الحكم في هذا الخصوص نفياً لدفاع أبداه الطاعن
ولا مخالفة للقانون في ذلك - ومردودان أخيرا
بأنه لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه
قد استند في تقرير مسئولية الطاعن إلى مجرد
اعتراف المطعون عليهم الثلاثة الأولين بأنه هو
الذي قام بسد الفتحة ، ولم يقدم الطاعن إلى هذه
المحكمة صورة من تقرير الخبير أو من محاضر
أعماله ليثبت صحة ما يعيبه على الحكم في هذا
الخصوص ومن ثم يكون نفيه عليه مجردا عن
الدليل .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على
غير أساس ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ٣٤٩ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الاسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عيساد
المستشارين) .

٤

٥ مارس سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف
برفض دفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا . هذا
الحكم يعتبر صادرا قبل الفصل في الموضوع . عدم
جواز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال . المادة
٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
برفض الدفع بعدم قبول دعوى مصلحة
الضرائب وبقبولها شكلا لرفعها في الميعاد
هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع
وغير منه للخصومة كلها أو بعضها بل هو
مجرد إيدان بافتتاح الخصومة وسماعها وعلى
ذلك لا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا
لصريح نص المادة ٣٧٨ مرافعات ولا يعترض

على هذا بأن الحكم المذكور ليس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم أنهى الخصومة التي طرحت على محكمة الاستئناف بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى - لا محل لهذا الاعتراض لأن الخصومة التي ينظر إلى إنهايتها وفقا لنص المادة ٢٧٨ مرافعات ليست هي الخصومة التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين ، وهي لا شك لم يبدأ سماعها بعد بل أصبح لطالب التعجيل - بعد صدور الحكم المطعون فيه - أن يدعو محكمة أول درجة للبث فيها ، دون حاجة إلى تصريح محكمة الاستئناف بذلك - كما أن قضاء الحكم المطعون فيه بالزام من خسر المسألة الفرعية بمصروفات الاستئناف لا يفيد أنه أنهى خصومة موضوعية .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٨ قرارا بتقدير أرباح الطاعن فطعن فيه وقيد طعنه تحت رقم ٢٦١٣ سنة ١٩٤٩ ضرائب . وفي ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ رفعت مصلحة الضرائب طعنا في قرار اللجنة أمام محكمة القاهرة فقضت المحكمة بعدم الاختصاص لأن الطاعن يوناني الجنسية ، فرفعت المصلحة طعنا أمام محكمة مصر المختلطة قيد تحت رقم ٦٠١ سنة ١٩٤٩ ق بعزيزة أعلنت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبعد انتهاء أجل المحاكم المختلطة أحيلت الدعويان على محكمة القاهرة الابتدائية فقررت

ضمنهما . دفع الطاعن دعوى مصلحة الضرائب بعدم القبول لرفعها بعد الميعاد إذ القرار المطعون فيه صدر في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ وأعلن إليه بخطاب موصى عليه في ٢١ يوليو سنة ١٩٤٨ فكان يجب على المصلحة - إذا أرادت - أن ترفع دعواها خلال خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ وهي لم تفعل إذ لم ترفع دعواها أمام المحكمة المختلطة إلا في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، أما الدعوى التي سبق أن رفعتها أمام محكمة القاهرة فقد رفعت أمام محكمة غير مختصة فهي لا تقطع المدة . وفي ٧ يونيو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة - أولا - بعدم قبول الطعن المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا لرفعه بعد الميعاد مع إلزامها بالمصروفات - ثانيا - بقبول الطعن المرفوع من الطاعن وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بالحكم . استأنفت مصلحة الضرائب الحكم في خصوص ما قضى به في دعواها طالبة إلغاء الحكم الصادر في القضية رقم ٢٦١٤ سنة ١٩٤٩ تجاري والحكم بقبول الطعن المرفوع منها شكلا لرفعه في الميعاد وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الطعن مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات . وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بقبول الطعن المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا لرفعه في الميعاد والزامت المستأنف ضده (الطاعن) بالمصروفات . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن مصلحة الضرائب دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر بقبول الدعوى فهو صادر قبل الفصل في موضوعها وغير منه للخصومة كلها أو

٥

٥ مارس سنة ١٩٥٣

استئناف . أثر الاستئناف . نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الدرجة الثانية بأدلتها الواقعية وأسانيده القانونية في حدود ما رفع عنه الاستئناف . مثال . بيع صدر من والد الطاعنين إلى المطعون عليه عن المنزل موضوع النزاع . تمسك الطاعنين أمام محكمة أول درجة بجهلهم توقيع مورثهم على العقد وبصفة احتياطية بأن المورث سبق أن تصرف لابنه الطاعن الأول الذي كان قاصرا في نصف المنزل ودفع الثمن تبرعا من مال والدته ، ولذا كان تصرف المورث في هذا النصف إلى المطعون عليه يعتبر باطلا وفقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ . قضاء محكمة أول درجة بعدم صحة عقد المطعون عليه . إلغاء محكمة ثاني درجة الحكم الابتدائي وقضاؤها بصحة عقد المطعون عليه . عدم تعرضها لدفاع الطاعنين الاحتياطي . قصور مبطل للحكم .

المبدأ القانوني

لما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه يترتب عليه طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية أي نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الاستئناف في حدود ما رفع عنه الاستئناف وإعادة عرضه عليها مع أسانيده القانونية وأدلتها الواقعية ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أن الطاعنين قد تمسكوا بصفة احتياطية بأن مورثهم وقد تصرف بالبيع في نصف المنزل موضوع النزاع إلى ولده الطاعن الأول الذي كان قاصرا مشمولا بولايته ودفع والدته المشتري الثمن تبرعا من مالها وتم تسجيل البيع . فانه يعتبر باطلا أي تصرف للولي فيها يملكه القاصر من مال متبرع له به لعدم دخوله ضمن الأموال

بعضها فلا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم قبول دعوى مصلحة الضرائب وبقبولها شكلا لرفعها في الميعاد فهو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها بل هو مجرد إيدان بافتتاح الخصومة وسماعها وعلى ذلك لا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا لصريح نص المادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يعترض على هذا بأن الحكم المطعون فيه ليس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم أنهى الخصومة التي طرحت على محكمة الاستئناف بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى . لا محل لهذا الاعتراض لأن الخصومة التي ينظر إلى إنهايتها وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي الخصومة التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين ، وهي لا شك لم يبدأ سماعها بعد بل أصبح لطالب التعجيل . بعد صدور الحكم المطعون فيه . أن يدعو محكمة أول درجة للبت فيها ، دون حاجة إلى تصريح محكمة الاستئناف بذلك . كما أن قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام من خسر المسألة الفرعية بمصروفات الاستئناف لا يفيد أنه أنهى خصومة موضوعية .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الدفع وعدم جواز الطعن » .

(القضية رقم ٤٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

المشمولة بالولاية وفقا للمادة الثامنة من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ، وكان رفع الاستئناف من المطعون عليه يستتبع أن يعتبر هذا الدفاع معروضا على المحكمة للفصل فيه متى كان لم يصدر من الطاعنين ما يفيد ترك تمسكهم به ولا يستفاد ذلك من عدم إثارته لدى محكمة الدرجة الثانية لأن الحكم الابتدائي قد صدر لمصلحتهم فكان بحسبهم أن يطلبوا تأييده فاذا مارأت محكمة الاستئناف إلغائه واعتبار العقد الصادر من المورث والمطعون فيه بالجمالة صحيحا ، كان لزاما عليها أن تتناول بالبحث والتمحيص الدفاع الاحتياطي الذي أبداه الطاعنون أمام محكمة أول درجة ولم تر حاجة إلى التعرض له لاقتناعها بعدم صحة العقد ، لما كان ذلك وكان هذا الدفاع الذي أبدى من الطاعنين من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه يكون قاصر البيان في هذا الخصوص ويتعين نقضه .

المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى - على ما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليه وأخرى تنازلوا عن مخاصمتها فيما بعد الدعوى رقم ٧١٨ سنة ١٩٤٥ مدني طوخ وطلبوا فيها تثبيت ملكيتهم للنزل المبين بصحيفتها وقالوا بيانا لدعواهم إن مورثهم المرحوم حسنين دسوقي حسنين واكد كان يمتلك ذلك المنزل وأنه في ٩ من اكتوبر سنة

١٩٢٧ باع نصفه إلى ولده القاصر في ذلك الوقت أحمد حسنين دسوقي (أول الطاعنين) وسجل العقد في ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٨ ثم توفي المورث بعد ذلك فأصبح المنزل ملكا خاصا لم بصفتهم ورثته فدفعها المطعون عليه بأنه اشترى المنزل جميعه من المورث بعقد عرفي تاريخه ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ قدمه - فطعن الورثة (الطاعنون) على ذلك العقد بجمالة توقيع مورثهم عليه فقضت محكمة أول درجة في ٩ من مارس سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن العقد صدر من المورث ولينف الطاعنون ذلك وبعد سماع شهود الطرفين تمسك الطاعنون بجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بطلب احتياطي مؤداه أن أولهم يعتبر مالكا لنصف المنزل فيما لو اعتبر عقد المطعون عليه صحيحا استنادا إلى المادة الثامنة من قانون المحاكم الحسبية فقضت محكمة أول درجة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتثبيت ملكية الطاعنين إلى المنزل موضوع النزاع مؤسسة حكمها على عدم اطمئنانها لصحة العقد الذي يتمسك به المطعون عليه للاعتبارات التي أوردتها في حكمها . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة بنها الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وتمسك بصحة صدوره وعقده المؤرخ في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ الصادر من مورث الطاعنين واستدل على ذلك بسبق صدور عقد منه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ يتضمن بيعه لثلثي المنزل فلما اتفق مع المورث على مشتري الثلث الباقي صدر العقد المحرر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ شاملا المنزل جميعه وطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهوده الذين لم يتمكن من إعلانهم أمام محكمة أول درجة . وبعد أن أجابته المحكمة إلى طلبه وسمعت شهود الطرفين قضت

في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضد (الطاعنين) مؤسسة حكمها على صحة صدور العقد للطاعنون عليه من مورث الطاعنين قبل وفاته . وأنه بناء على ذلك تكون دعوى تثبيت ملكية المنزل المبيع المرفوعة من الطاعنين بصفتهم ورثة البائع على غير أساس . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

د وحيت إن بما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا ضمن دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن مورثهم وقد تصرف بالبيع في نصف المنزل موضوع النزاع إلى ولده أحمد حسنين دسوقي أول الطاعنين الذي كان قاصرا مشمولاً بولاية والدته ودفعت والدته المشتري الثمن تبرعاً من مالها وتم تسجيل البيع . فانه يعتبر باطلاً أى تصرف للولى فيما يملكه القاصر من مال متبرع له به لعدم دخوله ضمن الأموال المشمولة بالولاية وذلك وفقاً للبادة الثامنة من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ وأن المحكمة الاستئنافية وقد اعتبرت عقد المطعون عليه صحيحاً فانها لم تتناول الرد على هذا الدفاع مما يجعل حكمها مشوباً بالقصور الذى يبطله .

د وحيت إن هذا النعى فى محله ذلك أن الثابت من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة أول درجة المقدمة بحفاظة مستندات الطاعنين أنهم أبدوا هذا الدفاع أمامها بجلسته ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بعد تنفيذ الحكم التمهيدى وذلك بصفة احتياطية فيما لو اعتبرت المحكمة عقد المطعون عليه صحيحاً - ولما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه يترتب عليه طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية أى نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الاستئناف فى حدود مافى عنه

الاستئناف وإعادة عرضه عليها مع أسانيد القانونية وأدلتها الواقعية ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أن الطاعنين قد أبدوا الدفاع المشار إليه أمامها بصفة احتياطية فإن رفع الاستئناف من المطعون عليه يستتبع أن يعتبر هذا الدفاع معروضا على المحكمة للفصل فيه متى كان لم يصدر من الطاعنين ما يفيد ترك تمسكهم به ولا يستفاد ذلك من عدم إثارته لدى محكمة الدرجة الثانية لأن الحكم الابتدائى قد صدر لمصلحتهم فكان بحسبهم أن يطلبوا تأييده ، فإذا مارأت محكمة الاستئناف إلغاءه واعتبار العقد المطعون عليه بالجهالة صحيحاً ، كان لزاماً عليها أن تتناول بالبحث والتحقيق الدفاع الاحتياطى الذى أبداه الطاعنون أمام محكمة أول درجة ولم ترهى حاجة إلى التعرض له لاقتناعها بعدم صحة العقد ولما كان هذا الدفاع الذى أبدى من الطاعنين من شأنه لو صح أن يؤثر فى مصير الدعوى وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون قاصر البيان فى هذا الخصوص واجب النقض دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة ، وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين) .

٦

٥ مارس سنة ١٩٥٣

١ - وفاة . اثبات . حكم . تسببه . اعتماد صحة الوفاء الحاصل لذلك الظاهر لأسباب مسوغة . تقريره بأن المكاتبات الحاصلة بين الطاعنين . والمطعون عليه الثانى ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها . لاخفاة فى ذلك للقانون ولا قصور .

الأوراق المقدمة في الدعوى بما ينفي هذا العلم .

٢ - إغفال محكمة الموضوع سهواً الفصل في طلب من الطلبات ليس سبباً من أسباب الطعن بطريق النقض .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى التجارية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ محكمة مصر الابتدائية وطلب فيها الزام المطعون عليهما بأن يدفعاً إليه متضامنين مبلغ ٧٦٦ جنياً و ٦٥٦ ملياً تأسيساً على أن هذا المبلغ هو ثمن ٧٩٢ جوالاً من البصل باعها المطعون عليه الأول بصفته وكيلًا بالعمولة وكان قد تسلمها لتصرفها من المطعون عليه الثاني الذي اشتراها من الأسواق من مال الطاعن تنفيذاً لشركة قامت بينهما منذ سنة ١٩٤٢ . وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولاً برفض الدعوى بالنسبة إلى المطعون عليه الأول وثانياً بالنسبة إلى المطعون الثاني بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي ما هو مبين بالحكم المذكور . استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٤٩ لسنة ٦٦ ق محكمة استئناف مصر وطلب إلغاء الحكم المستأنف بشقيه والقضاء له بالطلبات التي أبدأها لدى محكمة الدرجة الأولى . وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها قضاءه برفض الدعوى بالنسبة إلى المطعون عليه الأول . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب

ب — إثبات . تحقيق . حكم . تسببه . رفضه طلب الطاعن الإحالة على التحقيق لافتناع المحكمة من أوراق الدعوى بعدم صحة دعواه . لا خطأ .

ج — نقض . طعن . سبب الطعن . إغفال محكمة الموضوع سهواً الفصل في طلب من الطلبات . سبب غير مقبول .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذا اعتمد الوفاء الحاصل من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثاني قد قرر أن الخطاب الذي يعتمد عليه الطاعن في إثبات علم المطعون عليه الأول بملكيتة للبصل المبيع صريح في أن المطعون عليه الأول يعلم من بواليص الشحن المرسلة إليه باسم المطعون عليه الثاني أن هذا البصل يملكه لملكه ولما لم يفده الطاعن عما يجب اتباعه في شأن تخزين البصل سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني على اعتبار أنه هو المالك الظاهر له ثم أخذ عليه وصولاً بقبض الثمن ، وأن المكائبات المتبادلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها ، فإن هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمله ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور .

٢ - لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تجب الطاعن إلى طلب الإحالة على التحقيق لإثبات علم المطعون عليه الأول بملكية الطاعن المبيع ما دامت قد اقتنعت من

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ذلك أن الطاعن طلب إلغاء الحكم المستأنف بشقيه وإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا إليه متضامين ثمن البصل المبيع استنادا إلى وجود مكاتبات بينه وبينهما غير أن المحكمة أغفلت الفصل في طلبات الطاعن التي وجهها في استئنافه إلى المطعون عليه الثاني .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن إغفال محكمة الموضوع سموا الفصل في طلب من الطلبات ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فيما ينهيه الطاعن على الحكم من بطلان لتناقض أسبابه وتهاورها ذلك أنه تارة يقول إن المطعون عليه الثاني هو مدير لأعمال الطاعن وأخرى يقول إنه شريك له مع أنه على الفرض الأول كان يتحتم الحكم للطاعن بكامل طلباته وعلى الفرض الثاني كان يتعين الحكم له بمقدار حصته في الشركة ، على أن الحكم فيما قرره قد خالف الثابت بالأوراق .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى قبل المطعون عليه الأول على انتفاء عليه بملكية الطاعن للبصل ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الحكم خالف في ذلك الثابت بالأوراق .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس من ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٢٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم خطأه في القانون لمخالفته قواعد الإثبات كما ينعى عليه القصور في التسبب ذلك بأن الطاعن قال في دفاعه إن المطعون عليه الأول أرسل إليه خطابا في ٨ / ٦ / ١٩٤٤ يتضمن عليه بملكية الطاعن للبصل المبيع وأنه على الرغم من ذلك سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني ، كما طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا العلم ومع ما لهذا الدفاع من أثر في الدعوى فإن المحكمة لم تعره اهتماما وأجازت تسليم المطعون عليه الأول ثمن البصل المبيع إلى المطعون عليه الثاني مع أنه يملك للطاعن .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن خطاب ٨ / ٦ / ١٩٤٤ صريح في أن المطعون عليه الأول يعلم من بوالص الشحن المرسلة إليه باسم المطعون عليه الثاني أن البصل يملك لشاحنه ولما لم يفده الطاعن عما يجب اتباعه في شأن تخزين البصل سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني على اعتبار أنه هو المالك الظاهر له ثم أخذ عليه إيصالا محررا في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ بقبض الثمن ، وبما قرره أيضا من أن المكاتبات المتبادلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها — وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ يكفي لحله ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه القصور ولا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الطاعن إلى طلب الإحالة على التحقيق لإثبات علم المطعون عليه الأول بملكية الطاعن للبصل المبيع ما دامت قد اقتنعت من الأوراق المقدمة في الدعوى بما ينفي هذا العلم .

٧

٥ مارس سنة ١٩٥٣

١ — نقض . طعن . قرار من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى رغم معارضة الشركة في ذلك . تأييد غرفة المشورة لهذا القرار . حكما هو حكم صادر في منازعة مدنية . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٤٢٥ مرافعات .

ب — اختصاص . ختم من نوعي . قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الأحوال الشخصية . إصداره قرارا بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى . مخالفة هذا القرار لقواعد الاختصاص النوعي . للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت غرفة المشورة قد قضت بقبول تدخل الشركة الطاعنة خصما في الدعوى ، وفي موضوع النظام برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بمجرد موجودات الشركة الطاعنة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ولها ذمة مالية منفصلة عن ذممهم ، فإن قضاءها في هذا الخصوص هو في حقيقته حكم صادر بصفة انتهائية في منازعة مدنية يجوز الطعن فيه عملا بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات ، وليس قرارا عما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس .

٢ - قرار قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد موجودات الشركة

التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى مع منازعة الشركة في ذلك هو قرار خارج عن اختصاصه بالنسبة لنوع الدعوى وإذن فتي كانت غرفة المشورة إذ قضت بتأييد هذا القرار ورفض التظلم المرفوع منه أقامت قضاءها على أنه من المقرر طبقا لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني أن الشركة تنتهي بموت أحد الشركاء وأنه مع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة فيما بين الباقيين من الشركاء الأحياء ، وفي هذه الحالة لا يكون لورثة الشريك المتوفى إلا نصيب في أموال الشركة ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته بموجب جرد المحل يوم الوفاة ويدفع لورثته نقدا ولا يكون لهم نصيب فيما يستجد بعد ذلك من الحقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على الوفاة ... وأنه تطبيقا لذلك فإن نصيب الشريك المتوفى في حالة استمرار الشركة فيما بين باقي الشركاء الأحياء يصبح حكمه حكم أي دين عادي في حيازة الشركة يجوز اتخاذ الاجراءات التحفظية ضدها من أجله ، ولا يحق للشركة بحال أن تحتج في هذا الصدد بشخصيتها المعنوية المستقلة عن أشخاص شركائها ، وذلك على أساس أن موت هذا الشريك قد حول نصيبه في الشركة من حصة مشاركة مندجة بها إلى حق دائن عادي مستقل عنها . إذ قررت المحكمة

ذلك فانها تكون قد فصلت في منازعة لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التي خولها القانون سلطة الفصل فيها . وكان لزاما عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بالغاء الأمر المنتظم منه بالنسبة إلى جرد موجودات الشركة الطاعنة لعدم اختصاص قاضي الأمور الوقفية بمحاكم الأحوال الشخصية باصداره ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص النوعي .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تنحصر في أنه في سنة ١٩٠٥ تكونت بالاسكندرية شركة بين قسطنطين كوتاريللي وأخويه ديمتري والبسياد للتجارة في الدخان وصناعة السجائر ، ثم عدلت بعد ذلك وأصبحت شركة توصية بسيطة الشركاء المتضامون فيها البسياد وأنجلو وأشيل وديمتري كوتاريللي — وقد نص في البند الثامن من عقد الشركة على أنه في حالة وفاة أحد الشركاء تستمر الشركة قائمة لحين انتهاء المدة المتفق عليها ، وأنه ليس لورثة المتوفى حق التدخل في إدارتها ولا وضع الاختام على أموالها أو العمل على تصفيتها ، ويقتصر حقهم على تسلم الأرباح التي يستحقونها وفقا لعقد الشركة وعلى أساس الميزانية السنوية ، وأنه في حالة وفاة أحد الشركاء أثناء الثلاث سنوات الأولى لكل فترة خمس سنوات ، يكون لورثته أن ينسحبوا من الشركة باخطار باقي الشركاء ، ولم في هذه الحالة قبض رأس المال المدفوع من المتوفى والباقي له من الحسابات الجارية حسبما

يتضح من آخر ميزانية ، دون أن يكون لهم الحق في المطالبة بشيء من الأموال المخصصة لاحتياطي الاستهلاكات ، لأن هذه الأموال ملك الشركاء الذين تكون لهم هذه الصفة عند تصفية الشركاء نهائيا . وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ توفي أشيل كوتاريللي وهو أحد الشركاء المتضامنين ، وفي ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قدمت المطعون عليها طلبا إلى قاضي الأمور الوقفية للأحوال الشخصية بالاسكندرية وقالت فيه إن المتوفى كان قد تزوج منها في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٩ على مذهب الأروام الأرثوذكس ، وأنه قبل ذلك أوصى لها بالربع في جميع تركته كما أوصى بالباقي لأولاد أخيه — وطلبت — مع حفظ حقها في التركة عن طريق الوصية وعن طريق الميراث — جرد تركة زوجها وفقا للبائتين ٩٦٤ و ٩٦٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ ، ولأن معظم تركته تتمثل في نصيبه في شركة إخوان كوتاريللي " W.E.T.E.C. " لصناعة الدخان والسجائر فان عملية الجرد يجب أن تشمل جميع موجودات الشركة من أصول وجميع محتويات مصانع الدخان والسجائر مع جميع توابعها . وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدر القاضي أمراً بندب بمذبح مذبح زكي حمدي لاجراء هذا الجرد على أن يتم في أسبوعين . فأقام أنجلو كوتاريللي الدعوى رقم ١٧٢٩ لسنة ١٩٥١ أمام غرفة المشورة - دائرة الأحوال الشخصية - على المطعون عليها منتظما من أمر الجرد ، وطلب الحكم بالغائه واعتباره كأن لم يكن ، وقال شرحا لدعواه إن أخاه أشيل كوتاريللي توفي فجأة وترك وصية محررة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ أوصى فيها بنصف تركته لولدى المنتظم كما أوصى بربعها لابنة أخيه ماري هيلين والربع الباقي لزوجته المقبلة من عائلة

هذا الطعن مرفوعا عن قرار صادر من محكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة في تظلم من أمر صادر بمجرد تركه ، وهي ليست من مسائل الولاية على المال ، فإن القرار الصادر منها يكون نهائيا وفقا للمادة ٨٧٢ مرافعات ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن غرفة المشورة إذ قضت بقبول تدخل الشركة الطاعنة خصما في الدعوى ، وفي موضوع التظلم برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بمجرد موجودات الشركة الطاعنة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ولها ذمة مالية منفصلة عن ذمتهم فإن قضاءها في هذا الخصوص هو في حقيقته حكم صادر بصفة انتهائية في منازعة مدنية يجوز الطعن فيه عملا بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات ، وليس قرارا بما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز الطعن .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، لأنه أجاز جرد أموال الشركة الطاعنة استنادا إلى أن المتوفى كان أحد الشركاء فيها وله حصة في رأس مالها . مع أن للشركة المذكورة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى ، وما كان يجوز أن يتناول أمر جرد تركه موجودات الشركة .

« ومن حيث إن النيابة دفعت في مذكرتها بأن غرفة المشورة إذ قضت بأن الأمر الصادر من

أوسبتشي ، وأنه فيما يتعلق بمحضته في المشاريع العائلية (إخوان كوتاريللي وريك) فيتم تقديرها على أساس الميزانيات الأخيرة دون أن يكون لزوجته حق التدخل في هذه المشروعات أو أن تتخذ الطرق التحفظية التي تعرقل إدارتها وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ طلبت شركة إخوان كوتاريللي (الطاعنة) التدخل في الدعوى منضمة إلى المتظلم ، وأضافت أن أمر الجرد قد صدر دون أن يطلع القاضي الأمر على المستندات المؤيدة له فيعتبر الأمر الصادر منه باطلا وفقا للمادة ٣٦٩ مرافعات ، وأن اتخاذ الإجراءات التحفظية على أموال الشركة فيه مساس بحقوقها وبشخصيتها المعنوية المنفصلة عن شخصية الشركاء ، فضلا عن أن العقد التأسيسي لشركة كوتاريللي ينص على منع الشركاء أو ورثتهم من اتخاذ الإجراءات التحفظية التي من شأنها عرقلة أعمال الشركة . وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة في مادة أحوال شخصية بقبول تدخل الطاعنة خصما في الدعوى وفي موضوع التظلم برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بمجرد تركه أشيل كوتاريللي من عقار ومنقول ، وموجودات شركة إخوان كوتاريللي (وريك) . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن لرفعه عن قرار غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، لأن الطعن بهذا الطريق إنما يرد على الأحكام دون القرارات وفقا لنص المادة ٢٥٤ مرافعات . ولأن المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أوردت على سبيل الحصر القرارات التي يجوز فيها الطعن بطريق النقض وليس من بينها جرد التركات ، ولما كان

٢٤ مرافعات ، فان حضور الطاعن في أول الجلسة حددت لنظر الدعوى يزيل العيب الذي لحق الاعلان المشار إليه وفقاً لنص المادة ١٤٠ مرافعات . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الخاص بطلان صحيفة الاستئناف والدفع الخاص بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وبقبول الاستئناف شكلاً أقام قضاءه على أنه وإن كان اعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف في ٩ من يوليو قد وقع باطلاً لأن المحل الذي أعلن فيه لم يكن هو الذي يقيم فيه وقت الاعلان ، وأن هذه الصحيفة قد خلت من الاجراءات الخاصة بالاعطال الذي توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات وأن الورقة المستقلة المرافقة لصحيفة الاستئناف محررة في ١٠ من سبتمبر أي بعد حصول الاعلان بشهرين ، إلا أن هذا البطلان قد زال بحضور الطاعن في جلسة المرافعة الأولى فان هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ولا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها ما قرره من أن أثر هذا التصحيح لا يبدأ إلا من تاريخ الحضور ولا يسرى على الاجراءات السابقة عليه ، ذلك أن الاجراء القابل للإبطال متى كان من الجائز قانوناً أن تلحقه الصحة ، فان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبراً صحيحاً من وقت صدوره ومن ثم يكون غير منتج البحث فيما إذا كان إعلان الطاعن الحكم الابتدائي إلى المطعون عليه في

مصرى وأن الحكم الصادر من المحكمة القنصلية باطل . لا مخالفة في ذلك للقانون . المادة ١٠/٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ والمادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

ج — أحوال شخصية . تبني . حكم . تبنييه . اعتباره الطاعن مصرى لأسباب سائفة وقضاؤه يبطلان حكم المحكمة القنصلية بالتصديق على التبني . التمسك بأحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني . لا محل له .

د — أحوال شخصية . اختصاص . محاكم قنصلية يونانية . اختصاصها بمسائل الأحوال الشخصية في الفترة التي تلت إلغاء الامتيازات الأجنبية مقصور على منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط .

هـ — أحوال شخصية . اختصاص . حكم صادر من محكمة قنصلية يونانية بالتصديق على تبني شخص ثبت أنه مصرى . بطلان هذا الحكم . البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به ممن طلب التبني .

و — أحوال شخصية . تبني . نفق . طعن . المصلحة في الطعن . تمسك اليوناني المتبني ببطلان حكم التبني الصادر من القنصلية . توافر هذه المصلحة وفقاً للمواد من ١٥٧٩ إلى ١٥٨٦ من القانون اليوناني .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للنخصم في غير موطنه ، وأن المحضر لم يثبت بها في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاعلان أنه وجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي كتاباً موصى عليه يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة كما توجب ذلك المادتان ١١ و ١٢ مرافعات وأنه يترتب على عدم مراعاة هذا الاجراء بطلان ورقة التكليف بالحضور وفقاً لنص المادة

يوم ١١ من أغسطس قد وقع صحيحا فيعتبر تاريخ اعلانه مبدءا لسريان ميعاد الطعن أم أنه غير صحيح فيعتبر باب الطعن ما زال مفتوحا حتى يوم حضور المطعون عليه بالجلسة كما ذهب الحكم المطعون فيه ذلك أن الاستئناف على كلا الاعتبارين صحيح لحصوله في الميعاد القانوني .

٢ - متى كان يبين من الحكم الصادر من المحكمة القنصلية اليونانية باعتبار الطاعن ابنا متبنى للطعون عليه وزوجته أن هذين الآخرين قررا في طلبهما إلى المحكمة القنصلية أنهما عثرا على طفل لقيط حديث الولادة أمام مسكنهما وأخطرا البوليس بذلك ، وأن التحريات التي أجراها البوليس لم تسفر عن معرفة والدي اللقيط وقرر هذا الحكم في أسبابه ومنطوقه ان الطاعن ولد طبيعى لأبوين مجريين ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر ان الطاعن ليس ابنا غير شرعى للطعون عليه قد استند الى ما ورد بحكم المحكمة القنصلية ، والى أن مادفع به الطاعن من أنه ابن غير شرعى لا دليل عليه سوى مجرد قوله ، وأن الأوراق التي قدمها لا تكفي لإثبات هذه البينة لأن ما ذكر بها كان الباعث عليه العلاقة التي نشأت بينهما بعد العماد والتبني ، وإلى الأسباب الأخرى التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وهو أن الطاعن يعتبر مصريا وأن قضاء المحكمة

القنصلية باطل لأنه لم يكن لها ولاية الفصل في طلب التبني الذي قدم إليها من المطعون عليه وزوجته ، فان هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه لما كان قد ثبت مما سلف بيانه أن الطاعن لقيط من أبوين مجريين عثر عليه في الدولة المصرية ، وكان الطاعن قد عجز عن إثبات دفاعه بأنه ابن غير شرعى للطعون عليه من أم يونانية كان يعاشرها هذا الأخير معاشرة الأزواج فانه يعتبر مصريا مولودا في مصر وفقا للمادة ١٠/٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ الذي كان ساريا وقت العثور عليه وكذلك وفقا للمادة ٦/٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان ساريا وقت صدور حكم المحكمة القنصلية بالتبني ولا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في الفصل في موضوع التبني وليس بمنتهج بعد ذلك البحث فيما إذا كان الطاعن هو فلان أو أنه شخص آخر خلافه لأنه يعتبر في كلتا الحالتين مصريا متى كان الثابت أنه لقيط مجهول الأبوين عثر عليه في مصر .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن يعتبر مصريا ورتب على ذلك أن المحكمة القنصلية اليونانية لم تكن مختصة بالتصديق على التبني للأسباب السابق بيانها ، فانه لم يخطئ في تطبيق القانون ، ولا محل بعد ذلك لتمسك الطاعن بتطبيق أحكام

القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني إذ يجب أولا تعيين المحكمة التي لها ولاية التصديق على التبني والقانون المصري هو الذي يجب الرجوع إليه لتحديد ولاية القضاء في داخل الدولة المصرية .

٤ - اختصاص المحاكم القنصلية اليونانية عند إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى اتفاقية منثرو في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ كان مقصورا في فترة الانتقال التي انتهت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط . وإذن فتي كان الثابت أن الطاعن كان لقيطا من أبوين مجريين عثر عليه في الدولة المصرية ، فانه يعتبر في التاريخ الذي عثر عليه فيه ، وفي تاريخ صدور حكم التبني من المحكمة القنصلية مصريا ، ومن ثم لا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في خصوص طلب تبنيه ، ويكون الحكم الصادر منها باطلا بطلانا مطلقا ولا يغير من هذا النظر أن تكون دعوى البطلان قد رفعت بعد بلوغ الطاعن سن الرشد ، لأنه ليس لأهليته شأن في تصحيح حكم باطل صدر من محكمة ليست ذات ولاية للفصل في طلب تبنيه .

٥ - بطلان حكم التصديق على التبني لصدوره من محكمة لا ولاية لها هو بطلان يتعاق بالنظام العام ، ومن ثم فانه يكون للطاعن عليه أن يتمسك به ولو كان

هو الذي قدم طلب التبني إلى القنصلية اليونانية .

٦ - مصلحة المطعون عليه في اعتبار أن الاجراءات التي اتخذت أمام المحكمة القنصلية اليونانية غير صحيحة وأن الحكم الصادر منها بالتصديق على التبني وقع باطلا ، هذه المصلحة متوافرة متى كان هذا الحكم من شأنه أن ينشئ حقوقا للطاعن قبل المطعون عليه مقررمة بمقتضى المواد ١٥٧٩ - ١٥٨٦ من القانون اليوناني الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤١ .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٦٣ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية وقال فيها إنه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ عثر بقرب مسكنه على طفل حديث الولادة . فأبلغ بوليس قسم عابدين الذي سلم الطفل إلى مستشفى القصر العيني وسمى محمد جمعه ، ولما لم يكن هو وزوجته قد أنجبا فانهما تسليما من المستشفى للعناية به وتربيته ، وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٧ عمدها وفقا لقواعد الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية وسمياه ديمتري . وفي سنة ١٩٤٠ قدم هو وزوجته إلى المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية طلبا بتبني الطفل المذكور ، وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ حكمت المحكمة القنصلية باعتبار ديمتري البالغ من العمر أربعة عشر عاما المجهول الأبوين لبنا متبني لها ، ولما كانت إجراءات التبني وقعت باطلة قانونا لأن الطفل المتبني يعتبر مصري الجنسية مسلما ،

الاستئناف لأن المطعون عليه أعلنه في مسكنه القديم بمصر الجديدة مع عليه بأنه قد ترك هذا المنزل وأقام بالعارة رقم ٢ بشارع سراى الازبكية وثانيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد لأن صحيفة الاستئناف لم تصل إليه ولم يعلم به إلا عرضا أثناء دعوى أخرى ، وفي ٩/٣/١٩٥٢ قضت المحكمة برفض الدفوع وبقبول الاستئناف شكلا . وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ قضت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإعلان حكم المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ في موضوع تبني الطاعن واعتباره كأن لم يكن مع إلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين و٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، تأسيساً على أن الطاعن ليس ابناً غير شرعي للمطعون عليه وأنه لقيط مجهول الأبوين ولد بالقاهرة فهو مصري بحكم المادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وأن جنسيته تختلف عن جنسية المطعون عليه وهو يوناني فكان يتعين اتخاذ إجراءات التبني أمام المحكمة المختلطة وفقا للواد ٨٤٤ - ٨٤٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، وعلى أنه لا ولاية للمحكمة القنصلية اليونانية بالفصل في طلب التبني فيكون قضاؤها في هذا الخصوص باطلا ، وبالنسبة لطلب المطعون عليه حرمان الطاعن من التسمية باسم ليونيا فإن الثابت من شهادة العماد أن الطفل المعمد سمي باسم ديمتري فقط فلم تر المحكمة محلا للنظر فيه لأن الطاعن في حل من أن يتسمى بأى اسم يشاء فقرر الطاعن الطعن في الحكمين الصادرين في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ و٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ بطريق النقض .

ولا يعترف قانونه بنظام التبني وتسكره ديانته وكان هذا البطلان جوهريا وفقا لقواعد القانون الدولى الخاص التى تستلزم مرافقة قانون الأحوال الشخصية للتبني والمتبنى وبحكم المواد ٨٤٤ - ٨٤٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، ونظرا لأن زوجته قد توفيت وأنه أراد أن تستقر حقوقه وأمواله على أساس قانونى صحيح فقد طلب الحكم بإعلان إجراءات التبني التى تمت أمام المحكمة القنصلية اليونانية وبعدم أحقية الطاعن في الاحتفاظ بلقب ليونيا واستند المطعون عليه في تأييد دعواه إلى شهادة ميلاد محررة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ لطفل لقيط عمره في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ باسم محمد جمعه ، وإلى كتاب من مستشفى القصر العيني محرر في ٢ من يولييه سنة ١٩٢٨ بطلب تقديم الطفل لمناظرته ، وإلى شهادة من النائب البطريكي تدل على عماد الطاعن في ٢٢/٥/١٩٢٧ ، وإلى ترجمة الحكم الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ من المحكمة القنصلية القاضى باعتبار ديمتري البالغ من العمر أربع عشرة سنة والولد الطبيعي المجهول الأبوين ابناً متبنى للمطعون عليه وزوجته كاليوبى . فدفع الطاعن الدعوى بأنه ابن غير شرعي للمطعون عليه ، وأن والده تسلمه من أمه وقدمه إلى زوجته الشرعية باعتبار أنه عمر عليه أمام باب مسكنهما وقد احتضناه وعمداه ثم تبنياه ، وأن الإجراءات التى تمت بالمحكمة القنصلية صحيحة لأنه يوناني الجنسية تبعاً لوالده اليوناني ، وأن اللقيط محمد جمعه هو شخص آخر غيره . وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المطعون عليه بالمصروفات . فاستأنف الأخير هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٢٤ سنة ٦٨ ق القاهرة ، فدفع الطاعن أولاً بإعلان صحيفة

د ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ في سبب واحد يتحصل في أنه إذ قضى برفض الدفع الخاص بأولها بطلان صحيفة الاستئناف والآخر بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن المطعون عليه أعلنه بصحيفة الاستئناف بمصر الجديدة ، مع أنه يعلم أن الطاعن لا يقيم بها ، بل يقيم بدائرة قسم الألبانية ، وأنه سبق أن أعلنه بها في ١٢ من مارس سنة ١٩٥١ في دعوى النصفية ، فأعلانه في غير محله باطل وفقا لنص المائتين ١١ و ٢٤ مرافعات . أما وجه الخطأ فهو أن الحكم قرر أن هذا الإعلان لا بد أن يكون قد وصل الطاعن عن طريق قسم مصر الجديدة لأن المحضر أثبت في محضره أنه وجد مسكنه مغلقا ، كما أخطأ إذ قرر أنه قد يكون للطاعن محلا إقامة أحدهما بمصر الجديدة والآخر بالألبانية ، وهذا يخالف الثابت بالمستندات . وفي حين أنه قرر - دون أن يدفع بذلك المطعون عليه - أن إعلان الطاعن الحكم الابتدائي للمطعون عليه في ١١ أغسطس سنة ١٩٥١ في المنهج بميدان التوفيقية باطل ، لأن المنهج ليس محل إقامة المطعون عليه أو محل عمله ، مع أن المطعون عليه معترف بأن له محل إقامة أحدهما في مصر الجديدة والآخر بميدان توفيق رقم ٣ قسم الألبانية ، وأن المستندات تؤيد ذلك . أما قول الحكم بأن حضور الطاعن بمجلس المرافعة قد أزال بطلان عريضة الاستئناف استنادا إلى المادة ١٤٠ مرافعات فإنه غير صحيح لأن إعلان صحيفة الاستئناف الباطل لا يترتب عليه أي أثر ؛ وكان لزاما على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الطعن بطريق الاستئناف .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون

فيه الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أنه إذ قضى برفض الدفع الخاص بطلان صحيفة الاستئناف والدفع الخاص بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وبقبول الاستئناف شكلا فإنه قد أسس قضاءه على أنه وإن كان إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف في ٩ من يولييه سنة ١٩٥١ قد وقع باطلا لأن المحل الذي أعلن فيه لم يكن هو الذي يقيم فيه وقت الإعلان ، وأن هذه الصحيفة قد خلت من الإجراءات الخاصة بالاختار الذي توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات ، وأن الورقة المستقلة المرافقة لصحيفة الاستئناف محررة في ١٠ / ٩ / ١٩٥١ أي بعد حصول الاعلان بشهرين ، إلا أن هذا البطلان قد زال بحضور الطاعن جلسة المرافعة في ٢١ / ١١ / ١٩٥١ ، وذلك وفقا للمادة ١٤٠ مرافعات . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أنه متى كان وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت إلى الطاعن في غير موطنه ، وأن المحضر لم يثبت بها في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاعلان أنه وجه إلى الطاعن في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلت إلى جهة الادارة كما توجب ذلك المادتان ١١ و ١٢ مرافعات ، وأنه يترتب على عدم مراعاة هذا الاجراء بطلان ورقة التكليف بالحضور وفقا لنص المادة ٢٤ مرافعات ، فإن حضور الطاعن في أول جلسة حددت لنظر الدعوى في ٢١ / ١١ / ١٩٥١ يزيل العيب الذي لحق الاعلان المشار إليه وفقا لنص المادة ١٤٠ مرافعات . ولا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم ما قرره من أن أثر هذا التصحيح لا يبدأ إلا من تاريخ الحضور ولا يسرى على الاجراءات

الحكومة المصرية لا تسمح بتسليم طفل مسلم لشخص أجنبي ومسيحي ، وبأنه ثابت من شهادة العماد المحررة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ أن الطفل مسيحي تبعا لدين والديه، وبأن إجراءات التبني تمت بعد أن ثبت دين الطاعن المسيحي من شهادة العماد ومن الشهادات المدرسية الصادرة من المدارس التي التحق بها من سنة ١٩٣٤ ، بأن المطعون عليه قد اعترف بأبوته أمام القضاء بعد رفعه هذه الدعوى ، كما أن شهوده الذين استشهدهم في بعض القضايا شهدوا بوجود هذه العلاقة . والوجه الثاني هو أن النيابة دفعت بأنه ثابت من الأوراق ودفاع الطرفين أن الطاعن ليس بمحمد جمعه وأنه ابن غير شرعي للمطعون عليه ، وعلى هذا تكون إجراءات التبني تمت صحيحة وأمام الجهة المختصة . والوجه الثالث هو أن النيابة قررت في مذكرتها أن الطاعن حسب أقوال المطعون عليه ومستنداته لا يمكن أن يعتبر لقيطا ، وعلى هذا يكون الطاعن ابنا غير شرعي للمطعون عليه وله حكمه الخاص ، ويكون التبني قد وقع صحيحا . والحكم المطعون فيه إذ قضى بإبطال حكم المحكمة القنصلية اليونانية قد أغفل الرد على هذه الدفوع . ويتحصل السبب السادس في أن الحكم قد خالف القانون ، لأن المطعون عليه يوناني خاضع للقانون اليوناني ، وقد قام بإجراءات التبني وفقا لنصوص القانون اليوناني وأمام المحكمة اليونانية المختصة ، فليس له أن يطلب إبطال التبني ، ولكن له الرجوع فيه بشروط معينة غير متوافرة في هذه الدعوى .

« ومن حيث إن النعي على الحكم في هذه الأسباب مردود أولا بأنه يبين من الحكم الصادر من المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية في ٢٧

السابقة عليه ، ذلك أن الاجراء القابل للإبطال متى كان من الجائز قانونا أن تلحقه الصحة ، فإن زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره في ٩ يولييه سنة ١٩٥١ . لما كان ذلك يكون غير منتج البحث فيما إذا كان إعلان الطاعن الحكم الابتدائي إلى المطعون عليه في ١١ أغسطس سنة ١٩٥١ قد وقع صحيحا فيعتبر تاريخ إعلانه مبدأ لسريان إعلان الطعن أم أنه غير صحيح فيعتبر باب الطعن ما زال مفتوحا حتى يوم حضور المطعون عليه بالجلسة كما ذهب الحكم المطعون فيه ، ذلك أن الاستئناف على كلا الاعتبارين صحيح لحصوله في الميعاد القانوني ومن ثم يضمن رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي على الحكم الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢ في سبعة أسباب يتحصل الأول والثالث والسابع منها في الحكم مشوب بالقصور من ثلاثة وجوه ، الأول لأن الطاعن دفع الدعوى بأن والده المطعون عليه وهو المدعى يقع عليه عبء إثبات أن شهادة ميلاد محمد جمعه المحررة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ هي له (الطاعن) وقد استدل هو على نفي هذه الواقعة بأن المطعون عليه لم يقدم صورة التحقيق الذي أجراه قسم عابدين عند تسليم اللقيط إليه يوم العثور عليه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ لبيان ارتباط هذه الواقعة بشخص محمد جمعة الثابت بشهادة ميلاده المحررة في ٢ يولييه سنة ١٩٢٨ أنه ولد في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مع أنه يبين من حكم التبني أن الطاعن الذي تبناه المطعون عليه ولد في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ ، وبأن المطعون عليه قد اعترف في حكم التبني أن الطفل الذي تبناه هجرته أمه مما يؤيد دفاع الطاعن بأنه ولد غير شرعي له ، وبأن

من أغسطس سنة ١٩٤٠ باعتبار الطاعن ابنا متبنى للطعون عليه وزوجته كاليوى ، أن الأخيرين قررا في طلبهما إلى المحكمة القنصلية أنهما عثرا في ٢١ من يولييه سنة ١٩٢٦ على طفل لقيط حديث الولادة أمام مسكنهما ، وأنهما أخطرا البوليس بذلك ، وأن التحريات التي أجراها البوليس لم تسفر عن معرفة والدى اللقيط ، وقرر هذا الحكم في أسبابه ومنطوقه أن الطاعن ولد طبيعي لأبوين مجهولين ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قرر أن الطاعن ليس ابنا غير شرعى للطعون عليه ، وأنه لقيط من أبوين مجهولين ولد بمدينة القاهرة ، فإنه قد استند إلى ما ورد بحكم المحكمة القنصلية مما سبق بيانه ، وإلى أن مادفع به الطاعن من أنه ابن غير شرعى لادليل عليه سوى مجرد قوله ، وأن الأوراق التي قدمها لا تكفى لإثبات هذه البينة ، لأن ماذكر بها كان الباعث عليه العلاقة التي نشأت بينهما بعد العاد والتبنى ، وإلى الأسباب الأخرى التي أوردها والتي تؤدي إل ما رتبته عليها ، وهو أن الطاعن يعتبر مصريا ولم يكن للمحكمة القنصلية ولاية الفصل في طلب التبنى الذي قدم إليها من المطعون عليه وزوجته ، ومن ثم يكون قضاؤها باطلا ، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه لما كان قد ثبت بما سلف بيانه أن الطاعن لقيط من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية ، كان الطاعن قد عجز عن إثبات دفاعه بأنه ابن غير شرعى للطعون عليه من أم يونانية كان يعاشرها الأخير معاشرة الأزواج ، فانه يعتبر مصريا مولودا في مصر وفقا للمادة ١٠/٣ من المرسوم بقانون العاد في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ والذي كان ساريا وقت العثور عليه وكذلك وفقا للمادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

الذى كان نافذا وقت صدور حكم المحكمة القنصلية بالتبنى ومن ثم لا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في الفصل في موضوع التبنى ، وليس بمنتهج بعد ذلك البحث فيما إذا كان الطاعن هو محمد جمعة أو أنه شخص آخر خلافاً لأنه يعتبر في كلتا الحالتين مصريا متى كان الثابت أنه لقيط مجهول الأبوين عثر عليه في مصر . ومردود ثانيا بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن يعتبر مصريا ورتب على ذلك أن المحكمة القنصلية اليونانية لم تكن مختصة بالتصديق على التبنى للأسباب السابق بيانها ، فإنه لم يخطئ في تطبيق القانون ولا محل بعد ذلك لتسك الطاعن بتطبيق أحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبنى إذ يجب أولا تعيين المحكمة التي لها ولاية التصديق على التبنى والقانون المصرى هو الذى يجب الرجوع إليه لتحديد ولاية القضاء في داخل الدولة المصرية .

ومن حيث إن السببين الثانى والخامس يتحصلان في أن الحكم مشوب بالقصور من وجهين: الأول لأن الطاعن دفع بأن الدعوى الحالية رفعت بعد أن بلغ من الرشد واستقر دينه وجنسيته اليونانية ، وأن المطعون عليه يهدف من طلبه أن يتبعه للجنسية المصرية ، وأن هذا الطلب ليس من اختصاص قضاء الأحوال الشخصية ، وإنما هو من اختصاص القضاء الإدارى ، والوجه الثانى لأن النيابة دفعت أمام محكمة ثانى درجة بأن حكم التبنى قد صدر من المحكمة القنصلية في حدود ولايتها القضائية ، فله حججه ولا يطعن عليه إلا بطريق من طرق الطعن على الأحكام ، لا بدعى مبتدأة ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذين الدفعين .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذين

أن الاجراءات التي اتخذت امام المحكمة القنصلية اليونانية كانت غير صحيحة ، وان الحكم الصادر منها بالتصديق على التبنى وقع باطلا ، هذه المصلحة متوافرة متى كان هذا الحكم من شأنه ان ينشئ حقوقا للطاعن قبل المطعون عليه مقرر بمقتضى المواد ١٥٧٩ - ١٥٨٦ من القانون اليوناني الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ ومن ثم يكون غير منتج النعى على الحكم أنه أغفل الرد على هذا الدفاع . ومردود - ثانيا - بأن بطلان حكم التصديق على التبنى لصدوره من محكمة لا ولاية لها هو بطلان متعلق بالنظام العام وللمطعون عليه أن يتمسك به ولو كان هو الذي قدم طلب التبنى إلى القنصلية اليونانية .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٩

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

١ - شركة . ضرائب . متى يكون الشريك موصيا ؟ رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول . مساهمة الطاعن الثاني في الشركة بعمله فقط وورود اسمه في عنوان الشركة . وجوب اعتبار الطاعن الثاني شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما ثبت بالمقد من أن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية . وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها . المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب - ضرائب . المقصود بالحسابات المنتظمة . حكم . تسببه . تقريره سقوط حق الطاعنين في اختيار رقم المقارنة لعدم قيامها بالاختيار في الميعاد القانوني . تأسيس قضائه على أن حساباتهما منتظمة بغض النظر عن عدم استيفاء دفاترهما الشروط المنصوص عليها في

السبيين مردود بأن اختصاص المحاكم القنصلية اليونانية عند إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى اتفاقية منترو في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ كان مقصورا في فترة الانتقال التي انتهت في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط . ولما كان الثابت بما سبق بيانه أن الطاعن كان لقيطا من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية ، فإنه يعتبر في التاريخ الذي عثر عليه فيه ، وفي تاريخ صدور حكم التبنى من المحكمة القنصلية مصريا ، ومن ثم لا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في خصوص طلب تبنيه ، ويكون الحكم الصادر منها باطلا بطلانا مطلقا ولا يغير من هذا النظر ان تكون دعوى البطلان قد رفعت بعد بلوغ الطاعن سن الرشد ، لأنه ليس لأهلية الطاعن شأن في تصحيح حكم باطل صدر من محكمة ليست ذات ولاية في الفصل في طلب تبنيه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ، لأن الطاعن دفع بأن لا مصلحة للمطعون عليه في هذه الدعوى . فهو كإبن متبنى لا يرث المطعون عليه وفقا للقانون اليوناني ، وبأن اجراءات التبنى تمت بين ثلاثة أطراف الطاعن والمطعون عليه وزوجته المتوفاة كاليوبي ليونيا ، وبأنه لا يجوز للمطعون عليه أن يطعن في تصرف صادر منه لأجل الإضرار بالطاعن ، وبأن الطاعن يتمتع بكل الحقوق التي ينحصرها له حكم التبنى ومنها حقه في حمل اسم ليونيا وقد أثبت الحكم الصادر من محكمة أول درجة هذا الدفاع . إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود - أولا - بأن مصلحة المتبنى (المطعون عليه) في اعتبار

المادة ١٤ من قانون التجارة . لا مخالفة في ذلك لقانون .
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرارات الوزارية
رقا ٢٢ و ٢٦ سنة ١٩٤٢ .

المبادئ القانونية

١ — الشريك الموصى في شركة التوصية
يجب أن يسهم فيها بنصيب في رأس المال
ومحظور عليه أن يتدخل في إدارة الشركة
فلا يمكن أن يكون شريكا موصيا بمجرد
عمله ، وإذن فتى كان من المسلم أن رأس
مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن
الطاعن الثاني شريك بعمله فقط واسمه وارد
في عنوان الشركة فإنه يعتبر شريكا متضامنا
مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما
أثبت في العقد بأن الطاعن الأول هو وحده
المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من
تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية
إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة
العقد وينبنى على هذا الاعتبار وجوب ربط
الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل
شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها عملا
بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
أى بواقع ثلاثة الأرباع على الأول والرابع
على الثاني ويكون الحكم المطعون فيه - إذ
أقيم على خلاف ذلك - قد خالف القانون بما
يستوجب نقضه .

٢ — أفصح الشارع في المادة الثانية من
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
والصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة
١٩٤٢ عن المقصود بالحسابات المنتظمة فلم

يشترط لاعتبارها كذلك أن تكون الدفاتر
المتضمنة هذه الحسابات قد استوفت الشروط
المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون
التجارة وليس ثمة علة لهذا الاشتراط في صدد
اختيار الممول رقم المقارنة لأرباحه
الاستثنائية إذ الظاهر من القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٤١ أن الحكمة في تحويل الممول
اختيار ربح أية سنة من سنى ١٩٣٧ و ١٩٣٨
و ١٩٣٩ رقما للمقارنة تربط على أساسه
ضريبة الأرباح الاستثنائية هي أن حساباته
مطابقة للحقيقة فحق له هذا الاختيار ولا عبرة
في هذا الخصوص بأن تكون الدفاتر مؤشرا
عليها من المأمور المختص وفقا للمادة ١٤ من
قانون التجارة أو غير مؤشر عليها متى كانت
بريئة من الشوائب التي تثير الريب في صحتها
فقد تكون الدفاتر مؤشرا عليها بينما
الحسابات التي تحتويها غير صادقة أما القول
بأن وزير المالية في تعريفه للحسابات المنتظمة
قد جاوز نطاق التفويض المخول له بمقتضى
المادة ١٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
فهو قول لا سند له وينفيه نص المادة
المذكورة الصريح في تحويل وزير المالية أن
يتخذ من القرارات ما يقتضيه تنفيذ القانون
المشار إليه . وإذن فتى كان الحكم المطعون
فيه قد أقام قضاؤه على اعتبار حسابات
الطاعنين منتظمة ورتب على هذا الاعتبار
أنه كان يجب عليهما اختيار رقم المقارنة
في الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري

رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ لم يخطىء في تطبيق القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب شبين الكوم اعتبرت أن المنشأة التي يديرها الطاعن الأول للتجار في الدخان هي مؤسسة فردية وأنه مستول عن الضريبة التي تربط على أرباحها . وفي ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٠ قدرت المأمورية أرباح المنشأة المستخلصة من حساباتها المنتظمة عن سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٩٠٥ جنيهاً و ٢٠٩ ملياً وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أخطرت المأمورية الطاعن الأول بانها قدرت أرباحه ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٩١٩ جنيهاً و ٦٠٩ ملياً . وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ رد الطاعن الأول على المأمورية معترضاً على هذا التقدير ، ولما أن صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتقدير الأرباح الاستثنائية بالنسبة إلى الممولين الذين لهم حسابات منتظمة والذي بمقتضاه يجوز للمول أن يختار رقماً للمقارنة إما ربح إحدى سنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ وإما ١٢ في المائة من رأس المال المستثمر الحقيقي حررت المأمورية مذكرة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤١ بتقدير رأس مال المؤسسة من واقع دفاتها المنتظمة بمبلغ ٢٠٣٢ جنيهاً عن سنة ١٩٤٠ وبمبلغ ٢٢٦٤ جنيهاً و ٣٤٥ ملياً عن سنة ١٩٤١ على أساس هذين المبلغين يتخذان رقماً للمقارنة للتقدير الحكمي بالنسبة إلى رأس المال . وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٣ تظلم الطاعن الأول إلى المأمورية طالباً اتخاذ ربح سنة ١٩٣٩ رقماً للمقارنة فردت عليه المأمورية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ و ١٦ أكتوبر

سنة ١٩٤٧ بأنه لم يستعمل حقه في الاختيار المشار إليه في بتد أولاً وثانياً بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ والمحدد للاختيار بالنسبة للمولين الذين لهم حسابات منتظمة . وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أخطرت المأمورية الطاعن الأول بانها أصدرت قراراً بتحديد رأس المال عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤١ بالتقديرين الآنف ذكرهما إعمالاً لنص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ . وفي الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أقام الطاعنان دعوى المعارضة رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٤٧ تجارى محكمة شبين الكوم الابتدائية وطلباً الحكم أولاً باعتبارهما شريكين في المنشأة التي يديرانها وربط الضريبة على كل منهما شخصياً ومنفرداً بمقدار نصيبه في ربح الشركة أى بمقدار ثلاثة أرباعه بالنسبة إلى الطاعن الأول والرابع بالنسبة إلى الطاعن الثاني . ثانياً — الحكم بأن رقم المقارنة الذي يكون أساساً لتحديد الأرباح الاستثنائية وفقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ عن أرباح سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤١ هو ربح سنة ١٩٣٩ . ثالثاً — الحكم بالزام المطعون عليها أن ترد للطاعنين ماسبق لها تحصيله من الضريبة زيادة على ما هو مستحق عليهما على الأساس المتقدم . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الطلب الأول استناداً إلى أنه لا توجد شركة بين الطاعنين ورفض الطلبين الثاني والثالث استناداً إلى أن الطاعن الأول الذي يدير المنشأة يمسك حسابات منتظمة فليس له حق اختيار رقم المقارنة وفقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ الذي

الضريبة على كل شريك في ماله بقدر نصيبه في أرباح الشركة .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ كيف العقد المحرر بين الطاعنين في سنة ١٩٣٧* والمسجل في يناير سنة ١٩٤١ بأنه يفيد قيام شركة توصية أسس قضاؤه على أن الطاعن الأول دفع فيها كل رأس مالها النقدي البالغ مقداره ألفين من الجنيهات وأن الطاعن الثاني وإن لم يدفع شيئا من رأس مال الشركة إلا أنه يعتبر شريكا موصيا نظير قيامه بأعمالها التي يسأل عنها الطاعن الأول وحده بصفته المدير المسئول وعلى أن الطاعن الثاني يستحق ربح أرباح المنشأة في مقابل عمله في إدارتها وانقطاعه للقيام بها ، وأن القول بأنه لم يسهم في رأس مال الشركة ليس سببا مقبولا لبطلان عقدها لأنه من المسلم قانونا جواز أن يكون الشريك شريكا بعمله فقط وأنه يترتب على اعتبار الشركة شركة توصية وجوب ربط الضريبة على أرباحها بنسبة ثلاثة أرباع على الطاعن الأول باعتبار الشريك المسئول فيها والربع على الشركة باعتبار الطاعن الثاني شريكا موصيا .

د ومن حيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن الشريك الموصى في شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بنصيب في رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل في إدارة الشركة فلا يمكن أن يكون شريكا موصيا بمجرد عمله . ولما كان من المسلم أن رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن الطاعن الثاني شريك بعمله فقط واسمه وارد في عنوان الشركة فانه يعتبر شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما أثبت في العقد بأن الطاعن الأول هو وحده المسئول

لا ينطبق إلا بالنسبة للمولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة وأن حقه في اختيار رقم المقارنة عملا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على اعتبار أن المنشأة لها حسابات منتظمة قد سقط لأنه لم يبد رغبتة في الاختيار وفقا للقانون المذكور حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . استأنف الطاعنان وفيد استئنافهما برقم ٣٤٤ لسنة ٦٥ ق تجاري محكمة استئناف مصر التي قضت في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ أولا — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قيام الشركة واعتبار منشأة الطاعنين شركة توصية تربط الضريبة على أرباحها بنسبة ثلاثة الأرباع على الطاعن الأول باعتباره الشريك المسئول فيها والربع على الشركة باعتبار الطاعن الثاني شريكا موصيا . ثانيا — بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بالاول منها على الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة بعد أن قررت قيام الشركة على خلاف ما قضى به الحكم الابتدائي قد أخطأت في اعتبارها شركة توصية واعتبار الطاعن الثاني شريكا موصيا فيها تربط الضريبة على حصته في مال الشركة بنسبة ربع أرباحها مع أن الشركة حقيقتها شركة تضامن والطاعن الثاني شريك فيها بعمله واسمه مذكور في عنوان الشركة وهو القاسم بإدارتها وذلك كله ينفي أنه شريك موص في شركة توصية . وعلى فرض أن الشروط الشكلية لشركة التضامن لم تتوافر في خصوص شركة الطاعنين فانها على الأقل تعتبر شركة واقع فيها الشريكان متضامنان مما كان يقتضى أن تربط

عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد وينبئ على هذا الاعتبار وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أي بواقع ثلاثة الأرباع على الأول والربع على الثاني. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه في هذا الخصوص مع إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل في تعيين مبلغ الضريبة الواجب ربطه على كل من الشريكين بنسبة حصته في الأرباح ومقدار ما يحق لكل منهما استرداده من الضريبة المحضلة بغير حق.

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من وجهين: الأول إذ اعتبرت المحكمة دفاتر المنشأة غير المسجلة دفاتر منتظمة في معنى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ورتبت على ذلك سقوط حق الطاعن الأول في اتخاذ رقم المقارنة الذي يجري على أساسه تقدير الأرباح الاستثنائية بمقولة إنه لم يبد اختياره حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا للقانون السالف الذكر أما استناد الحكم إلى اللائحة التنفيذية في تحديد معنى الحسابات المنتظمة فلا يؤيد ما ذهب إليه، ذلك أولا — أن هذه اللائحة إذا كانت قد عرفت الحسابات المنتظمة بأن المقصود بها الحسابات في الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة «الاهلي» أو التي جرى عليها العرف بشرط أن تكون ممسوكة على حسب الأصول الفنية المعترف

بها وتؤديها مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منتظمة يسهل معها مراجعة القيود الحسابية... الخ دون الإشارة إلى المادة ١٤ من القانون المذكور فليس معناه إغفال الشروط الواردة في هذه المادة وإنما قصد واضح اللائحة بالإشارة إلى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فحسب وإن الدفاتر التي يمسكها التجار دون الإعفاء من شروط تسجيلها. وثانيا — أنه يفرض أن واضح اللائحة قصد المعنى الذي ذهب إليه الحكم فإنه لم يكن مفوضا بمقتضى القانون بتحديد معنى الحسابات المنتظمة. والوجه الثاني: إذ اعتبرت المحكمة حسابات المنشأة منتظمة استنادا إلى اقرار الطاعن الأول بانتظامها وإلى أن مصلحة الضرائب قد أقرته على ذلك مع أن هذه الصفة إنما يقرها القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تقريره بسقوط حق الطاعن الأول في اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة.

د ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود بما قرره الحكم د من أن المقصود بالحسابات المنتظمة بالمعنى الوارد بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ واللائحة التنفيذية الخاصة به هي الحسابات المقيدة في الدفاتر المنصوص عليها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة أو التي جرى عليها العرف بشرط أن تكون ممسوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها وتؤديها في كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منتظمة يسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتسكفل لموظفي مصلحة الضرائب الإطلاع عليها للتحقق من قيمة الأرباح والخسائر، وبما قرره الحكم أيضا من أنه ابتداء من سنة ١٩٤٠ نظم الممول دفاتره وحساباته واتباع طريقة القيد المزدوج في إثبات العمليات التجارية وقد بدأت

تكون الدفاتر مؤشرا عليها بينما الحسابات التي تحتويها غير صادقة . أما القول بأن وزير المالية في تعريفه للحسابات المنتظمة قد جاوز نطاق التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فهو قول لا سند له وينفيه نص المادة المذكورة الصريح في تخويل وزير المالية « أن يتخذ ما يقتضيه تنفيذه » (أى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١) من القرارات ، وما كان للطاعنين أن يتلکآ في إبداء اختيارهم رقم المقارنة للأرباح الاستثنائية بعد أن تبين لهما من تقرير مأمور الضرائب عن أرباح منشأتهما في سنة ١٩٣٩ أن حساباتهما منتظمة ومن ثم يكون الحكم إذ أقام قضاءه على اعتبار حسابات الطاعنين منتظمة ورتب على هذا الاعتبار أنه كان يجب عليهما اختبار رقم المقارنة في الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ لم يخطئ في القانون .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ذلك بأن المحكمة إذ قررت قيام الشركة بين الطاعنين خلافا لما قضى به الحكم الابتدائي كان لزاما عليها أن تقضى بما طلباه من إلزام مصلحة الضرائب برد الضريبة التي حصلتها زيادة على ما هو مستحق لها وذلك على أساس أنها شركة تضامن يلزم فيها الطاعنان بأن يدفعوا من مالهما الشخصى الضريبة المستحقة بنسبة ما خص كل منهما في الأرباح ، غير أنها أغفلت طلب رد المستحق وهذا قصور يبطل حكمهما .

« ومن حيث إنه تبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما عدا ما ألغاه منه خاصا بعدم قيام شركة بين الطاعنين ومنفاد ذلك أنه قضى برفض طلب الرد دون أن يبرر

الدفاتر بنتيجة جرد سنة ١٩٣٩ وأضيف إلى هذا الجرد باقى أصول المحل وكذا ما كان عليه من مطلوبات وبذلك أمكن تحديد قيمة رأس مال المنشأة في بداية السنة بما رأت معه المحكمة أن ما اعترفت به المأمورية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٠ قبل صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأكثر من سنة قاطع الدلالة في انتظام حسابات منشأة الطاعنين وأن قولهما بأن الدفاتر المذكورة بالمراد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة يجب أن تتوافر فيها الشروط الواردة بالمادة ١٤ من القانون المذكور من تأشير المأمور المسجل عليها وإلا لا تعتبر الحسابات الواردة بها منتظمة بالمعنى المقصود في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ هو قول لا سند له ، وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الشارع أفصح في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ عن المقصود بالحسابات المنتظمة فلم يشترط لاعتبارها كذلك أن تكون الدفاتر المتضمنة هذه الحسابات قد استوفت الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة وليس ثمة علة لهذا الاشتراط في صدد اختيار الممول رقم المقارنة لأرباحه الاستثنائية إذ الظاهر من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن المحكمة في تخويل الممول اختيار ربح أية سنة من سنى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ رقما للمقارنة تربط على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية هي أن حساباته مطابقة للحقيقة فحق له هذا الاختيار ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تكون الدفاتر مؤشرا عليها من المأمور المختص وفقا للمادة ١٤ من قانون التجارة أو غير مؤشرا عليها متى كانت بريئة من الشوائب التي تثير الريب في صحتها فقد

قضائه بذلك وهذا قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف الاستشارين) .

١٠

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . وجوب التوقيع على مسودته المشتعلة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة سواء صدر عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . التوقيع على مسودة الحكم المشتعلة على الأسباب من أحد أعضاء الهيئة دون باقي الأعضاء . بطلان الحكم . لا يغير من ذلك توقيع جميع أعضاء الهيئة على منطوق الحكم متى كان هذا المنطوق قد أثبت في ورقة منفصلة عن الورقة المشتعلة على الأسباب . المادة ٣٤٦ مرافعات .

المبدأ القانونى

لما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة ومبينات بها تاريخ إيداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما في القضايا الأخرى وإلا كان الحكم باطلا . فان كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة - كما هو الحال في الدعوى - وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلا ، فانه يبين من ذلك أن القانون يوجب أن تودع

مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته سواء أصدر الحكم عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة ، فان كانت المسودة المشتعلة على الأسباب غير موقع عليها إلا من عضو واحد من أعضاء الهيئة كان الحكم باطلا - ولا يرد على ذلك القول بأنه إذا ما ثبت أن النطق بالحكم لم يحصل عقب الانتهاء من سماع المرافعة مباشرة وإنما أرجىء إلى جلسة أخرى مقبلة ثم نطق به بمعرفة نفس الهيئة وصار لإيداع المسودة عقب ذلك مباشرة فقد تحققت في هذه الحالة المحكمة التي توخاها الفاعر من شمول المداولة للأسباب والمنطوق معا بصرف النظر عن ثبوتها في ورقة واحدة أو ورقتين منفصلتين متى كان الثابت أن الإيداع قد حصل وفقا للقانون - ذلك أن إيجاب تسيب الأحكام مقصود به حمل القضاة على ألا يحكموا في الدعوى على أساس فكرة مبهمه لم تستبين معالمها أو مجملة غابت أو خفيت تفاصيلها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محصورة جرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به - وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه ، فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأفروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة

منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وبدون ذلك لا تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه لأنه إذا كان تأجيل النطق بالحكم دليلا على حصول المداولة فيه قبل صدوره ، فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما أثبتت في المسودة .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبا يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن على البرير قدم عريضة إلى رئيس محكمة مصر ذكر فيها أنه يداين فهم طلبه المطعون عليه الأخير بمبلغ ٣٤٧ ج و ٢٥٠ م بموجب سند محرر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ يستحق الوفاء في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولم يتم بالدفع رغم إعلانه بروتستو عدم الدفع وطلب وضع الاختتام على محله وتحديد جلسة للحكم بإشهار إفلاسه : وصدر الأمر بوضع الاختتام وتحديد جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وفي هذه الجلسة تدخل على السيد حسن ومحمد ومحمد العفش ومدام فان خصوما منضمين إلى طالب الإفلاس وحكمت المحكمة بقبولهم وإشهار إفلاس فهم طلبه واعتبار يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيين الأستاذ إبراهيم فؤاد حسنى المطعون عليه الثاني وكيلا للدائنين وقام وكيل الدائنين بتحرير محضر جرد أثبت فيه

أن المفلس أخبره بأن مفتاح محله التجارى ومفتاح الخزنة الحديدية السكائنة به موجودان لدى إيلي كوهين - المطعون عليه الأول - الذى أنكر . ثم نزل على البرير طالب الإفلاس عن السير في إجراءات التفليسة لعدم وجود مال كاف بها ، وأثار المفلس اعتراضات بشأن ديون الطاعن وإيلي كوهين وغيرهما من الدائنين . وقدم على السيد الطاعن وآخرون معه عريضة طلبوا فيها الحكم باعتبار إيلي كوهين المطعون عليه الأول شريكا مع المفلس وضامنا متضامنا معه في الوفاء بديون التفليسة ومستولا معه جنائيا . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة مصر في الدعوى المرفوعة من على السيد - الطاعن - ومن معه بصفتهم من دائني التفليسة ومن الأستاذ إبراهيم فؤاد حسنى بصفته وكيلا للدائنين على إيلي كوهين المطعون عليه الأول برفضها ، كما حكمت في المنازعة في الديون لمصلحة الطاعن ومن معه . وأسست حكمها على أن الشبهات التي استند إليها الطاعن ومن معه في إثبات اشتراك إيلي كوهين مع المفلس لا تدل على وجود شركة بينهما وذكرت تلك الشبهات ، وقالت إن سندات الدين خالية من توقيع إيلي كوهين وأنه لا تضامن بغير نص ، وإن التضامن غير مفروض في المسائل التجارية . فاستأنف الطاعن ومن معه وقيد استئنافهم برقم ٢ تجارى سنة ٦٦ ق استئناف مصر . وفي ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د من حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حكم باطل إذ لم يوقع على مسودة

الأسباب من الهيئة التي أصدرت الحكم سوى أحد أعضائها مع مخالفة ذلك للبادة ٣٤٦ من قانون المرافعات التي توجب التوقيع على مسودة الحكم من رئيس الدائرة وعضوينا وإلا كان الحكم باطلا .

« ومن حيث إنه ثابت بالشهادة الرسمية المقدمة من الطاعن » أنه يبين من الاطلاع على ملف الاستئناف رقم ٢ سنة ١٩٠٦ ق تجارى المرفوع من الحاج على السيد (الطاعن) وآخرين على الخواجة إيلي كوهين (المطعون عليه الأول) وآخرين أنه قضى فيه قطعيا بجلاسة ٢ مارس سنة ١٩٥٠ وقد أودعت مسودة الحكم موقعا على أسبابه من حضرة الأستاذ عبد العزيز سليمان المستشار بتاريخ النطق بالحكم ووقع على منطوق الحكم المذكور في نفس التاريخ حضرات الأساتذة حسن الطوبى رئيس الدائرة واسماعيل زهدى وعبد العزيز سليمان المستشاران — أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة وحضروا المداولة . ويدل الاطلاع على الصورة المطابقة للاصل للحكم المطعون فيه أنه بجلاسة المرافعة الأخيرة حجرت المحكمة القضية للحكم فيها بجلاسة ٢ مارس سنة ١٩٥٠ وهي التي صدر فيها الحكم . ولما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة ومبينها تاريخ إيداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما في القضايا الأخرى . وإلا كان الحكم باطلا . » فإن كان النطق بالحكم في جلاسة أخرى غير جلاسة المرافعة (كما هو الحال في هذه الدعوى) وجب ان تودع

مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلا ، فإنه يبين من ذلك ان القانون يوجب ان تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته سواء أصدر الحكم عقب المرافعة مباشرة أم في جلاسة أخرى غير جلاسة المرافعة فإن كانت المسودة المشتملة على الأسباب غير موقع عليها إلا من عضو واحد من أعضاء الهيئة كان الحكم باطلا — ولا يرد على ذلك ما قالته النيابة العامة من أنه إذا ما ثبت أن النطق بالحكم لم يحصل عقب الانتهاء من سماع المرافعة مباشرة وإنما أرجىء إلى جلاسة أخرى مقبلة ثم نطق به بمعرفة نفس الهيئة وصار إيداع المسودة عقب ذلك مباشرة فقد تحققت في هذه الحالة الحكمة التي توخاها الشارع من شمول المداولة للأسباب والمنطوق معا بصرف النظر عن ثبوتها في ورقة واحدة أو ورقتين منفصلتين متى كان الثابت أن الإيداع قد حصل وفقا للقانون . ذلك بأن إيجاب تسبيب الأحكام مقصود به حمل القضية على ألا يحكموا في الدعاوى على أساس فكرة مبهمه لم تستن معالما أو بجملة غابت أو خفيت تفاصيلها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محصورة جرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق بالحكم — وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولا يغنى عن هذا الاجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة لمنطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على الأسباب وبدون ذلك لا تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على

التي يضع اليد عليها دون تقديم سند قانوني للملكية .
تأسيس قضائه على أن عبء إثبات ملكية مدعى نازع
الملكية يقع على عاتق الدائن متى كان رافع دعوى
الاستحقاق يضع اليد على الأعيان وكان الدائن نازع
الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني
أخذاً بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة وعلى أن
الدائن لم يقدم دليلاً على ملكية مدينه . النعمى على
الحكم بالنقصان . في غير محله .

٥ - قوة الأمر المقضي . حكم نهائي في مواجهة
الخلف الخامس . لاحجية له قبل مانع الحق إذا كان لم
يختصم في الدعوى .

المبادئ القانونية

١ - لما كان الثابت من إعلان تقرير
الطعن إلى المطعون عليها الثالثة أنه قد أجيب
بوفاتها ولم يثبت إعلان من عدا المطعون عليه
الأول من ورثتها في خلال الخمسة عشر يوماً
التالية لتقرير الطعن وفقاً للمادة ٤٣١
مرافعات ، وكان لا يغني عن ذلك إعلان
ورثتها جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في
آخر موطن لمورثتهم تطبيقاً للمادة ٣٨٣
مرافعات ذلك أن هذه المادة إنما أجازت
لخصم المحكوم له ، في حالة وفاة هذا الأخير
أثناء ميعاد الطعن في الحكم ، أن يعلن الطعن
إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم
في آخر موطن كان لمورثهم ولم تكن المطعون
عليها الثالثة في خصوصية الدعوى محكوماً لها
حتى يصح إعلان ورثتها جملة ، كما أن المادة
٣٨٣ مرافعات أوجبت بعد إتمام الإعلان
على الوجه المتقدم إعادة إعلان جميع الورثة
بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن
كل منهم وهو ما لم يحصل في الدعوى ،

مسودته المشتملة على أسبابه لأنه إذا كان تأجيل
النطق بالحكم دليلاً على حصول المداولة فيه قبل
صدوره كما تقول النيابة ، فإن توقيع أحد أعضاء
الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة
على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلاً على
أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما
ثبتت في المسودة .

د ومن حيث إنه لذلك يكون هذا النعمى على
أساس ويتعين قبوله ونقض الحكم دون حاجة
إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٧٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل
المحكمة ومصطفى قاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد
المستشارين) .

١١

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

أ - إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى
خصم أجيب بوفاته . هذا الحكم في خصوصية الدعوى
ليس محكوماً له . إعلان ورثته جملة دون ذكر صفاتهم
وأسمائهم وعدم إعلانهم بعد ذلك لأشخاصهم . الإعلان
غير صحيح . فوات ميعاد الطعن . عدم قبول الطعن
شكلاً بالنسبة لهؤلاء الورثة . المادتان ٣٨٣ و ٤٣١
مرافعات .

ب - إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم
في مواجهة النيابة مباشرة . عدم توجيه الإعلان إليه
في محله الذي عينه العمدة في محضر الإعلان السابق .
بطلان الإعلان .

ج - دعوى استحقاق أصلية . إعلان . نقض .
طعن . إعلان تقرير الطعن وقع باطلاً بالنسبة لبعض
المطعون عليهم . الحكم المطعون فيه صادر في دعوى
استحقاق أصلية . عدم بطلان الطعن بالنسبة لمن صح
إعلانه . اختلاف دعوى الاستحقاق الأصلية عن الدعوى
الفرعية في هذا الخصوص .

د - دعوى استحقاق . نزاع ملكية . حكم .
تسليمه . قضاؤه بتثبيت ملكية واضع اليد للأطيان

وكان يجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم وإعلانهم بالطعن ليعلم من يصح اختصاصه قانونا بصفته التي يجب أن يتصف بها فان وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر في القانون — لما كان ذلك يكون إعلان تقرير الطعن لمن عدا المطعون عليه الأول من ورثة المطعون عليها الثالثة غير صحيح وبالتالي يكون الطعن بالنسبة اليهم غير مقبول شكلا عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات .

٢ - متى كان الطاعن قد أعلن المطعون عليها الثانية بتقرير الطعن في النيابة مباشرة دون توجيه الإعلان إليها في موطنها الأصلي الذي أرشد عنه العمدة بمحضر الإعلان السابق ، فان هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

٣ - إذا كان إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلا بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول وكانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى استحقاق أصلية فانه لا ينبغي على هذا البطلان بطلان الطعن جملة ذلك أن القانون لم يوجب في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصاص أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للاطيان

التي يضع اليد عليها دون أن يقدم سنداً قانونياً يثبت به ملكيته أقام قضاءه على أن عبء إثبات ملكية مدين الطاعن للاطيان المنزوعة ملكيتها يقع على عاتق الدائن نازع الملكية إذا كان رافع دعوى الاستحقاق هو الواضع اليد عليها وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني على الأعيان التي ينزع ملكيتها وذلك جريا على ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة في هذا الصدد وعلى أن الطاعن لم يقم الدليل الذي تظمن إليه المحكمة لإثبات ملكية مدينه الذي نزع ملكيته ، وكان هذا الذي أقيم عليه الحكم من تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه للاطيان التي نزع ملكيتها لم يكن محل طعن من الطاعن ، فان النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٥ - لا حجية للأحكام النهائية التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى من عدا المطعون عليه الأول من الخصوم لعدم إعلانهم بتقرير الطعن إعلانا صحيحا في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

وحيث إن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن قرر الطعن بالنقض في يوم ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٠ وأعلن تقرير الطعن للمطعون عليه

الأول عن نفسه وبصفته أحد ورثة والده محمد محمد اسماعيل خليفة في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ - أما بالنسبة لباقي الورثة فإن المحضر حينما توجه لإعلانهم بناحية الصالحية مركز فاقوس في يوم ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٠ أجيب من العمدة بأن كريمة المتوفى آمنة محمد اسماعيل لها سكن بالصالحية وأنها تقيم بناحية المناجاة الكبرى مركز الحسينية - وأن أرملته السيدة فاطمة عايد توفيت وأرملته الأخرى الست فهيمة أحمد على عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المتوفى تقيم بناحية كفر علام مركز دكرنس - فلما أراد الطاعن إعادة إعلان هؤلاء الورثة طلب إعلان الست فهيمة أحمد على عن نفسها وبصفتها بناحية المناجاة الكبرى مركز الحسينية على خلاف ما جاء بالإجابة السابقة من أنها تقيم بناحية كفر علام مركز دكرنس فأجيب المحضر بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بأنها غير معروفة في هذه الناحية ولا يعرف لها محل إقامة أو سكن شرعى فطلب الطاعن إعلانها للنيابة فأعلنت في مواجهتها في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ - أما باقي المطعون عليهم فإنه لم يثبت من الأوراق إعلان الست آمنة محمد محمد اسماعيل ، وقد أعلن ورثة الست فاطمة عايد جملة ودون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن لها بناحية الصالحية في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وكذلك أعلن المطعون عليه بصفته وارثا لها في ذلك التاريخ .

« وحيث إنه عن المطعون عليه الأول فقد تمت إجراءات الطعن بالنسبة إليه مستوفية شكها القانوني سواء بصفته الشخصية أم بصفته وارثا لوالده محمد محمد اسماعيل أو والدته فاطمة عايد .

« وحيث إنه بالنسبة لباقي المطعون عليهم فإنه

لم يثبت من الأوراق إعلان المطعون عليها الثانية آمنة محمد محمد اسماعيل بتقرير الطعن - أما المطعون عليها الثالثة فاطمة عايد فإنها وقد أجيب بوفاتها في إعلان ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ لم يثبت إعلان من عدا المطعون عليه الأول من ورثتها في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للبادة ٣١٤ مرافعات ولا يفي عن ذلك إعلان ورثتها جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ في آخر موطن لمورثتهم تطبيقا للبادة ٣٨٣ مرافعات ذلك أن هذه المادة إنما أجازت لخصم المحكوم له - وفي حالة وفاة هذا الأخير أثناء ميعاد الطعن في الحكم - أن يعلن الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم وفي خصوصية هذه الدعوى لم تكن المطعون عليها الثالثة محكوما لها حتى يصح إعلان ورثتها جملة ، كما أن المادة ٣٨٣ أوجبت بعدم إعلان الإعلان على الوجه المتقدم إعادة إعلان جميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم وهو ما لم يحصل في الدعوى وكان يجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم وإعلانهم بالطعن ليعلن من يصح اختصاصه قانونا بصفته التي يجب أن يتصف بها فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الموعد المقرر في القانون ، وأما بالنسبة إلى المطعون عليها الأخيرة فإنها وإن أعلنت للنيابة في يوم السبت ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ إلا أن هذا الإعلان قد وقع باطلا إذ لم يسبقه توجيه الإعلان إليها في موطنها الأصلي الذي أرشد عنه العمدة بمحضر إعلان ٣١ يولييه سنة ١٩٥٠ .

د وحيث إنه وقد ثبت عدم قيام الطاعن بإعلان تقرير الطعن لإعلانا صحيحا لمن عدا المطعون عليه الأول فانه يترتب على ذلك بطلان الطعن بالنسبة لمن عداه وبالتالي عدم قبوله شكلا عملا بالمادة (٣١) مرافعات. ولا ينبغي على هذا البطلان بطلان الطعن جملة لأن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وهى دعوى استحقاق أصلية لم يوجب القانون فيها ما أوجبه فى دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصاص أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع .

د وحيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق المودعة ملف الطعن تتحصل فى أن الطاعن كان يداين والد المطعون عليه الأول بضمانة هذا الأخير فى مبلغ استصدر به الدائن به حكما على الوالد وحده واستصدر بمقتضاه أمر اختصاص وقع على أطيان المدين ثم صار ضده فى إجراءات نزع ملكيته من ٤ أفدنة و ٣ قرارى و ٧ أسهم كائنة بناحية الصالحية مركز فافوس من التى وقع عايبها الاختصاص حتى رسا المزاى على الطاعن - وقد تخلل هذه الإجراءات دعوى استحقاق فرعية أقيمت من المدعو إبراهيم حسين محمود أمام محكمة المنصورة المختلطة قيدت بجدولها تحت رقم ٦٣ سنة ٦١ ق أسست على عقد تاريخه ٧ من فبراير سنة ١٩٣٤ ومسجل فى ١٣ من فبراير من نفس السنة صدر إليه من والد المطعون عليه ومن شخص آخر يدعى عبد العال إبراهيم عثمان الذى ذكر فى العقد أنه تلقى الملكية من المطعون عليه الأول بمقدع فى تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣ - وقد قضت المحكمة المختلطة فى تلك الدعوى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٦ بالرفض

تأسيسا على أن ذلك العقد صورى توطأ رافع الدعوى مع المدين على اصطناعه - ثم أقام المطعون عليه الأول دعوى الاستحقاق الحالية - بصفة أصلية بعد صدور حكم مرسى المزاى - أمام محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة واختصم فيها الطاعن مثلا فى شخص الحارس العام على أموال الإيطاليين كما اختصم والده المدين وطلب بصحيفتها المعلنة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٤٢ الحكم بأحقية فى ملكية ال ٣ أفدنة و ١٢ قيراط و ١٥ سهم وكذلك المنزلين الموضحة جميعها بصحيفة الدعوى وإلغاء ما اتخذ عليها من إجراءات نزع الملكية وحكم مرسى المزاى المؤرخ فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٠ ومحضر التسليم المؤرخ فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٠ فيما يختص بهذه الأعيان وبدفع ريعها حسب المبين بصحيفة الدعوى مع المصروفات والتسليم - وفى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ قضت محكمة المنصورة المختلطة تمهيدا بنذب خبير لاداء المأمورية الميمنة فى أسبابه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول إلى ٣ أفدنة و ١١ قيراط و ١١ سهم من الأعيان المذكورة وإلى المنزلين وإلغاء إجراءات نزع الملكية وحكم مرسى المزاى ومحضر التسليم فيما يختص بها وشطب التأشيرات والتسجيلات التى وقعت لمصلحة الطاعن على تلك الأعيان وحفظت للمطعون عليه الأول الحق فى المطالبة بالريع من تاريخ التسليم بدعوى على حدة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٤٢٨ سنة ٥ ق طالبا إلغاء الحكم ورفض دعوى المطعون عليه الأول فقضت محكمة الاستئناف فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأيد الحكم

المستأنف مؤسسة قضاها على أنه بما لا نزاع فيه أن المطعون عليه الأول هو الواضع اليد على الأرض المنزوعة ملكيتها — وأن الطاعن سار في إجراءات نزع الملكية بناء على حق اختصاص وليس بمقتضى رهن تأميني وأنه يجب على نازع الملكية في هذه الحالة وجريا على ما استقر عليه القضاء المختلط أن يقدم الدليل على ملكية مدينه للأرض التي ينزع ملكيتها — وأن الطاعن لم يقدم هذا الدليل بل قدم كشف مكلف باسم مدينه وأن هذا الكشف في ذاته لا يصلح سندا للملكية — وأن الاعاء بأن العقود المقدمة من المطعون عليه الأول قد كتبت خطأ باسمه بدلا من اسم أبيه لم يقيم عليه دليل — وأن قصر المطعون عليه الأول وتشابه اسمه مع اسم أبيه لا يؤيدان حتما إلى النتيجة التي يقول بها الطاعن إذ ليس ثمة ما يمنع من شراء أطيان باسم القاضر — وبعد أن استعرضت ماجاء بتقرير الخبير وردته إلى العقود والمستندات المقدمة من المطعون عليه الأول وبعد أن استندت كذلك إلى أسباب حكم محكمة أول درجة انتهت إلى أن المطعون عليه الأول هو المالك للأطيان التي حكم بها .

د وحيث إن الطعن بنى على سببين : حاصل أولهما قصور الحكم في التسبيب ومخالفته المادة ٣٤٧ مرافعات ذلك أن الطاعن أبدى في دفاعه أمام محكمة الاستئناف طلبا صريحا بعدم قبول دعوى المطعون عليه الأول لانعدام مصلحته فيها بعد أن صدر حكم نهائي برفض دعوى الاستحقاق التي كانت مرفوعة من المدعو إبراهيم حسين محمود والتي كان سنده فيها عقد شرائه المحرر في ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ والذي جاء فيه أن المدين محمد محمد اسماعيل خليفة كان يملك ٢ ف و ٢٠ ط و ١٩ س باعها إلى حسين محمد إبراهيم

وأن ولده المطعون عليه الأول كان يملك ١ ف و ٦ ط و ١٢ س باعها إلى عبد العال إبراهيم عثمان وهذا باعها بدوره إلى إبراهيم حسين محمود رافع دعوى الاستحقاق وتجرد بهذا البيع من ملكه . فاكتمى الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بقوله د وحيث إن القول بأن المستأنف عليه الأول سبق وأن باع ١ ف و ٦ ط و ١٢ س إلى إبراهيم حسين محمود فهو قول قد أنكره المستأنف عليه المذكور — هذا فضلا عن أن هذا البيع قد قضى بصوريته في القضية رقم ٦٣ سنة ٦١ ق ومن ثم فلا محل للتمسك به في الدعوى الحالية بمعرفة المستأنف إلا في القدر الذي يخص مدينه المنزوع ملكيته ، — وهذا القول لا يصلح ردا على دفاع الطاعن وكان يجب على محكمة الاستئناف تحقق ماورد في العقد المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ خاصا ببيع المطعون عليه الأول لنصيبه ومقداره ١ ف و ٦ ط و ١٢ س لأنه دفاع جوهرى متصل بصميم النزاع — أما اكتفاؤها بأن تقرر في صده أن هذا قول أنكره المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) فإنه يجعل حكمها قاصرا معيبا — كان أن المحكمة وقد ذكرت أن الطاعن ليس له أن يتمسك إلا بالقدر الذي يخص مدينه المنزوع ملكيته كان ذلك يقتضى أن يستعبد من ال ٣ ف و ١٢ ط و ١٥ س القدر الذي يخص المدين وهو ٢ ف و ٢٠ ط و ١٩ س . د وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه مؤسس د على أن عبء إثبات ملكية مدين الطاعن للاعيان المنزوعة ملكيتها يقع على عاتق الدائن نازع الملكية متى كان رافع دعوى الاستحقاق هو الواضع اليد عليها وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني على الاعيان التي ينزع ملكيتها

وذلك جريا على ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة في هذا الصدد . وعلى أن الطاعن لم يقدم الدليل الذي تطمئن إليه المحكمة ، — وهذا الذي أقيم عليه الحكم من تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه للاطيان التي نزح ملكيتها لم يكن محل طعن من الطاعن . ولا محل للنهي على الحكم المطعون فيه بأنه صدر على خلاف الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق رقم ٦٣ سنة ١٩١١ ق المنصورة السابق رفعها من ابراهيم حسين محمود لأن المطعون عليه الاول لم يكن خصما ولا ممثلا في تلك الدعوى — ولا يرد على ذلك بأن مركز رافعها لا يعدو مركز الخلف الخاص إلى السلف فإنه حتى يفرض أن المطعون عليه الاول يعتبر سلفا له فإنه لا حجية للأحكام النهائية التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى . أما ما ينهه الطاعن على الحكم من قصور لا كتفائه بانكار المطعون عليه الاول صدور بيع منه إلى عبد العال ابراهيم عثمان دون تحقيق فردود بما قرره الحكم من أن المطعون عليه الاول قد أنكر حصول هذا البيع وما دام لم يثبت أن المطعون عليه الاول كان طرفا في ذلك العقد المحرر في ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ ولم يقدم من الطاعن دليل على عكس ذلك مع وجوب تقديم هذا الدليل منه حتى يتقيد به المطعون عليه الاول فإنه لا على المحكمة إذ هي لم تعتمد بحصول البيع من المطعون عليه الاول لأن عبء الإثبات في ذلك إزاء انكاره واقع على الطاعن وهو لم يقدم هذا الدليل . وأما عبارة الحكم بأنه لا محل لتمسك المستأنف (الطاعن) بعقد ابراهيم حسين محمود إلا في القدر الذي يخص مدينه المنزوع ملكيته ، فإنها لا تؤدي إلى وجوب استئزال هذا القدر من المطالب به في الدعوى لأن هذه العبارة وردت في آخر الحكم

محمولة على ما سبقها من أسباب قام الحكم على أساسها وهي تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه وقد عجز عن هذا الإثبات . ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله .

د وحيث إن حاصل السبب الثاني هو مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام القانون وقصوره في التسيب ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقود المطعون عليه الاول غير مسجلة فلا تنتقل بها الملكية وأنه كان قاصرا وقت صدورها وإنما صدرت في الواقع لمدينه محمد محمد اسماعيل خليفة فنسبها المطعون عليه الاول لنفسه لما بين اسمه واسم أبيه من تشابه — ولكن المحكمة لم ترد على موضوع عدم التسجيل بكلمة اكتفاء بقولها إن المطعون عليه الاول هو الواضح اليد ولم تذكر شيئا عن ماهية وضع اليد ولا الدليل الذي استندت إليه في إثباته — وقد خلت أوراق الدعوى من هذا السند مع أن المطعون عليه الاول وقد ادعى هذه الواقعة كان عليه عبء إثباتها كما أن المحكمة لم تعن بتحقيق صحة العقود التي تمسك بها المطعون عليه الاول ولم تبحث فيمن عقدها وهل هي مهورية بتوقيع المطعون عليه الاول شخصا وهل كان قاصرا أو بالغاً أم هي بتوقيع والده عن نفسه أو بصفته وليساً على ولده ومع أن كل هذه الأمور جوهرية في الدعوى فإن المحكمة لم تتناولها إلا بعبارة عامة مبهمه تجعل حكمها قاصرا معيبا هذا فضلا عن أنها أخطأت في الأسس التي استندت إليها لجاء حكمها متناقض الأجزاء إذ بينما يقرر أن المطعون عليه الاول مالك للقطعة التي مساحتها ١ فدان و ١٧ قيراط إذ بالمطعون عليه الاول نفسه يعترف لوالده بملكية ١ فدان و ٣ قيراط منها ثم يعود فيقرر بالنسبة لباقي المساحات أن المطعون عليه

١٢

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

فوائد . فوائد ربوية . إثبات . حكم . تسببه .
اعتماده في ثبوت الربا الفاحش على قرائن غير مؤدية .
عدم إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حقيقة المبالغ
المقرضة . إعفاء المدين من إثبات الفوائد الربوية
استنادا إلى القرائن المشار إليها . مخالفة لقواعد
الإثبات وقصور .

المبدأ القانوني

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن
محكمة الموضوع أسست قضاءها بثبوت الربا
الفاحش على أن القروض قد عقدت في
ظروف أليمة خلال مدة الحرب في بلد يحتله
العدو على أن تسدد بالعملة المصرية ودونت
في مستندات غير مؤرخة ولم يبين فيها مكان
تحريرها وعلى أن ظروف الاستدانة تدل على
أن المقرضين كانوا في حالة ضيق شديد أثناء
وجودهم بفرنسا إذ سببت لهم الحرب انقطاع
سبل معاشهم فاضطروا للجوء إلى الطاعن
الثاني وغيره للاقتراض منهم ، وكانت هذه
الظروف التي اعتبرها الحكم دليلا على ثبوت
الربا الفاحش لا تؤدي عقلا إلى ثبوته —
ذلك لأن كل مدين لا يلجأ إلى الاقتراض
عادة إلا إذا كان في ظروف تضطره إليه
فليست هذه الضرورة في حد ذاتها على ثبوت
الربا الفاحش وكذلك لا يؤدي إلى اثباته
خلو مستندات الدين من بيان تاريخ ومكان
تحريرها ، وكان للحكمة متى رجح لديها من
قرائن الحال في الدعوى احتمال مظنة الربا

الأول يملكها بشهادة صادرة من رجال الإدارة
أو بالظاهر . وهذا وذاك لا يعتبران دليلا
قانونيا على الملكية .

« وحيث إن هذا النعى بجميع وجوهه في
غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى على عدم
قيام منازعة بشأن وضع يد المطعون عليه
الأول على الأعيان المنزوعة ملكيتها ومن ثم
فلا يقبل من الطاعن إثارة منازعة بصدد وضع
اليد لأول مرة أمام محكمة النقض — وأن الحكم
قد ألقى عبء إثبات ملكية المدين للأعيان
المنزوعة ملكيتها على عاتق الطاعن كما سبق البيان
ولم ينع الطاعن على الحكم في هذا الخصوص —
ولما كان وضع اليد بمنأى عن المجادلة أمام محكمة
النقض وقد أثبت الحكم أن الطاعن قد عجز عن
تقديم الدليل المقنع على ملكية مدينه للأعيان
المنزوعة ملكيتها فإنه لا يقبل منه مطالبة المطعون
عليه الأول واضع اليد على هذه الأعيان بتقديم
الدليل القانوني على ملكيته — لأن تحقيق ذلك
يكون غير منتج مادام هو لم يقدم دليلا على
ملكية مدينه أو وضع يده على الأعيان المنزوعة
ملكيتها وقد ألزمه الحكم إقامة هذا الدليل وسجل
عليه عجزه عن تقديمه أما ما يجادل فيه الطاعن
بعد ذلك فإنه متعلق بمناقشة الدليل وتقديره وهو
مانستقل به محكمة الموضوع — وأما ما أثاره
الطاعن بصدد قصر المطعون وتشابه اسمه مع اسم
أبيه فإن الحكم قد رد عليه ردا سائغا .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم جيمه يكون
هذا الطعن في غير محله ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف
المستشارين) .

الفاحش أن تحيل الدعوى على التحقيق ليست المدينون بمقتضى السندات دفاعهم بأنهم لم يستلموا في مقابلها سوى المبالغ التي أقرروا بها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عبء الإثبات من عاتق المدينين بمقتضى السندات موضوع الدعوى إلى عاتق الدائن استنادا إلى قرائن غير مؤدية لإثبات الربا الفاحش فإنه يكون قد خالف قواعد الإثبات فضلا عن قصوره في التسيب مما يستوجب نقضه .

المسألة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن - في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقاموا على الطاعنين وعلى المطعون عليه الرابع دعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة قيدت في جدولها برقم ٢٤٧ سنة ٧٢ ق وقرروا في بيان دعواهم أن مورثهم المرحوم ميخائيل بك ريزيان كان قد اتخذ مدينة نيس بفرنسا مقرا إقامة له واستمر مقيما بها إلى أن توفي في ٩ مارس سنة ١٩٤٣ وأن الطاعن الثاني كان مقيما أيضا بتلك المدينة أقرض مورثهم في خلال شهر يونيو من سنة ١٩٤١ مبلغ سبعين ألف فرنك فرنسي في مقابل اعتراف المورث بدين مقداره ألف جنيه مصري وأنه بعد بضعة أشهر أقرض المورث أيضا ثلاثمائة ألف فرنك فرنسي مقابل اعتراف المورث بدين مقداره ثلاثة آلاف جنيه مصري وأنه أقرض المطعون عليهما الأول والثاني بعد وفاة مورثهما مبلغ مائتي ألف فرنك فرنسي في مقابل اعترافهما بدين مقداره ألفا جنيه مصري وأن

هذا الطاعن أثبت في القروض الثلاثة أن الدائن هو عديله الطاعن الأول ، وأنه في شهر يونيو سنة ١٩٤١ ومايو سنة ١٩٤٢ كان الجنيه المصري يصرف في السوق الحرة بفرنسا بسعر يتراوح بين تسعمائة فرنك وألف فرنك وأنه في سبيل إخفاء أصل القروض الثلاثة استصدر الطاعن الثاني من المطعون عليهما الأول والثاني خطابا خلوا من التاريخ موجها إلى عديله الطاعن الأول يتضمن التزاما بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مصري بسندات الدين الموحد ٤٪ مرافقا لها السكوبون الخاص بشهر يونيو كما استصدر منهما أيضا خطابا بدون تاريخ موجها إلى المطعون عليه الرابع يتضمن إذن البنك الأهلي بأن يسلم السندات المذكورة والمبلغ المنوه عنه إلى الطاعن الأول - وأنه لما كانت القروض الثلاثة قد عقدت في فرنسا فانهم - أي المطعون عليهم الثلاثة الأولين - لا يلتزمون إلا بالوفاء بمبلغ ٥٧٠٠٠٠ فرنك فرنسي بالسعر الرسمي وطلب المدعون في دعواهم الحكم بإبطالان التعهدين المثبتين في هذين الخطابين وبالتصريح للبنك الأهلي بأن يدفع إلى الطاعنين أو لأحدهما مبلغ خمسمائة وسبعين ألف فرنك فرنسي بسعر البديل الرسمي خصما من أموال تركة مورثهم مقابل استلامه لإقرارات الديون الثلاثة مؤشرا عليها بالوفاء . وفي خلال نظر هذه الدعوى رفع الطاعن الأول دعوى فرعية طلب فيها الحكم بالزام المطعون عليهم الثلاثة الأولين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصري نقدا أو مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصري بسندات القرض الوطني ٣ ١/٢٪ ومبلغ ٦٤٣ جنيه و ٥٠٠ ملليم قيمة كوبونات سندات الدين الموحد من يونيو سنة ١٩٤١ لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٣ وكوبونات القرض الوطني من مايو سنة ١٩٤٤ لغاية نوفمبر

سنة ١٩٤٦ وفوائد هذه المبالغ من تاريخ المطالبة الرسمية وإذن للبنك الأهلي بأنه يدفع إليه المبالغ ويسله السندات المذكورة وبجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ أصدرت المحكمة حكماً تحدثت في أسبابه عن وقائع الدعوى ودفاع الطاعن الأول فيها ومحصله أن الطاعن الثاني كان مقيماً بمدينة نيس يستغل فيها مصنعا لأدوات السكرباء واستثمر فيه ذوطة زوجته - أي زوجة الطاعن الأول - وأنه لما كان المرحوم ميخائيل بك ريزيان في حاجة إلى المال نظر التجميد أمواله سلمه الطاعن الثاني بمجهزاته وأوراقه المالية وما كان بيده من نقد وقدر ذلك بمعرفة المورث بالجنيهات المصرية وأن الاعتراف بالدين الموقع عليه من المطعون عليهما الأول والثاني صحيح قانوناً وملزم لهما - ثم قررت المحكمة أن المحررات الصادرة من المطعون عليهما الأول والثاني لا تحمل تاريخاً وأنه لم يرد فيها بيان المكان الذي تم فيه التوقيع على هذه المحررات وأن ملابسات الدعوى يستفاد منها أن الطاعن الأول كان يسخر اسمه لمصلحة الطاعن الثاني وهو الدائن الحقيقي الذي كان يقوم بالإقراض وأن هذه الملابسات تميز قبول قرينة الربا بالفاحش التي تمسك بها المدعون وأنه في حالة احتمال قيام الربا الفاحش ينقلب الوضع بحيث يقع عبء إثبات صحة المبلغ المقرض على عاتق الدائن فإن لم يقدمه جاز للمحاكم قبول إقرار المدين فيما يتعلق بحقيقة قيمة المبالغ التي اقترضها وأنه في خصوص الدعوى فإن المدعين أقروا باقراض مبلغ ٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي ولم يقدم الدائن أى دليل على قيمة المبلغ المقرض ، وأنه لما كانت القروض قد عقدت في ظل القانون الفرنسي فإنه يتعين مراجعة نصوصه كما يتعين معرفة أحكام القانون المصري فيما يتعلق بمبادلة النقد وأنه من جهة أخرى إذا تبينت صحة الاتفاق

على الوفاء بعملة أجنبية يتعين معرفة قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة للجنيه المصري وقت إبرام كل قرض من القروض الثلاثة وأنه لما كانت هذه العناصر غير مستوفاة يتعين فتح باب المرافعة وتمكين الخصوم من استيفاء دفاعهم في خصوصها - وبجلسة ٨ يناير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بتحديد قيمة الدين الذي اقترضه في فرنسا ميخائيل بك ريزيان وورثته من الطاعن الثاني بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي وبإلزام الورثة بأن يدفعوا إليه مبلغ ٧٥٠ جنية على أن يكون الوفاء به مبرئاً لذمة الورثة من أى دين له أو للطاعن الأول وبرفض الطلبات المقدمة من الطاعنين مع إلزامهما بالمصروفات وبمبلغ ١٢ جنية أنعاباً للحاماة وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات - مؤسسة قضاءها على ذات الأسباب التي وردت بالحكم الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ في خصوص ثبوت قرينة الربا الفاحش وعلى أنه بفرض صحة القروض التي عقدت في ظروف ألمية في بلد يحتله العدو فإنه يتعين التحقق من قيمة المبلغ المقرض الذي استله المدين فعلاً وعلى أن هذا المبدأ مبني على قواعد الإنصاف وعلى أنه لما كان المدعون لم يعترفوا في دعواهم بالإبستلامهم بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي فإنهم بفرض صحة تعهدهم - لا يلتزمون إلا بدفع مبلغ ٥٧٠ جنية مصري وفقاً لإقرارهم - ثم رفع الطاعنان استئنافاً عن هذا الحكم وعن الحكم الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ أمام محكمة استئناف الاسكندرية قيد في جدولها برقم ٤٧٨ سنة ٥ ق وكان من أسباب هذا الاستئناف أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت في اقراض الربا الفاحش لأن المستأنف عليهم لم يتمسكوا به في صحيفة افتتاح دعواهم ولا في مذكرتهم كما أخطأت في تكليف الدائنين إثبات حقيقة دينهم مع أن هذا

ثبوت قرينة الربا الفاحش من كون معاملة القرض قد عقدت أثناء الحزب ودونت في مستندات لا تحمل تورايجاً ومن الضيق المالى الذى كان يعانيه المدينون مع أن هذه الاعتبارات لا تبت بصلة منطقية إلى واقعة الربا الفاحش .

« ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد أسست قضاءها بثبوت الربا الفاحش على أن القروض قد عقدت في ظروف ألمة خلال مدة الحرب في بلد يحتله العدو على أن تسدد بالعملة المصرية ودونت في مستندات غير مؤرخة ولم يبين فيها مكان تحريرها وعلى أن ظروف الاستدانة تدل على أن المقترضين كانوا في حالة ضيق شديد أثناء وجودهم بفرنسا إذ سببت لهم الحرب انقطاع سبل معاشهم فاضطروا للجوء إلى الطاعن الثانى وغيره للاقتراض منهم . ولما كانت هذه الظروف التى اعتبرها الحكم دليلاً على ثبوت الربا الفاحش لا تؤدى عقلاً إلى ثبوته — ذلك لأن كل مدين لا يلجأ إلى الاقتراض عادة إلا إذا كان في ظروف تضطره إليه فليست هذه الضرورة في حد ذاتها دليلاً على ثبوت الربا الفاحش وكذلك لا يؤدى إلى إثباته خلو سندات الدين من بيان تاريخ ومكان تحريرها ، وكان للحكمة متى رجح لديها من قرائن الحال في الدعوى احتمال مظنة الربا الفاحش أن تحيل الدعوى على التحقيق ليثبت المدينون بمقتضى السندات دفاعهم بأنهم لم يستلوا في مقابلها سوى المبالغ التى أقروا بها والتى تبلغ في مجموعها ٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عبء الإثبات من عاتق المدينين بمقتضى السندات موضوع الدعوى إلى عاتق الدائن استناداً إلى قرائن غير مؤدية لإثبات الربا

الدين ثابت بالكتابة بإقرار المدينين بمحض إرادتهم ومع أن المدينين لم يقدموا أى دليل ينقض ما ثبتت بالمستندات وأخطاء أيضاً في الأخذ بأقوال المدينين فيما يتعلق بقيمة الدين وبسعر الفرنك وبجلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكمين المستأنفين مع إلزام الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ ١٥ جنيتها مقابل أتعاب المحاماة للطاعن عليهم الثلاثة الأولين . فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن قد بنى على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها في النعى على الحكم المطعون فيه بقصوره في التسبيب وخطئه في تطبيق القانون بتحميل الطاعنين عبء إثبات دينهما اعتماداً على قرينة غير مسوغة لذلك . ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن دينهما ثابت بإقرارات صريحة من المدينين بقيمة الدين وبالتراميم بوفائه مهما كانت الظروف والأحوال وإن المدينين طعنوا على سندات الدين في بادئ الأمر بالبطلان بمقولة إنه لم يكن يجوز أن يشترط فيها وفاء الدين في القطر المصرى وبالعملة المصرية وإن محكمة الدرجة الأولى حين لوحت لهم بقرينة الربا الفاحش تمسكوا بها وتناسوا في سبيلها الأساس الذى أقيمت عليه دعواهم وإن الطاعنين لا ينكران على القضاء حقه في تحرى الناحية الربوية في القروض ولا ينكران حقه في اللجوء إلى البيئة وقرائن الأحوال في سبيل استظهار التعامل الربوى ولكن يشترط في هذا بداهة أن تكون القرينة التى تستند إليها المحكمة في هذا الخصوص ذات صلة بالدعوى ومنتجة في كشف الواقعة المطلوب إثباتها ومؤدية إليها عقلاً في حين أن محكمة الموضوع قد استخلصت

كانت تفصل المحكمة في هذا الطلب فان هذا
الذمي يكون غير مقبول .

المحكمة

د من حيث إن محصل الوقائع أن المطعون
عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٥ سنة ١٩٤٦ تجارى
مصر على الطاعن قال فيها إنه بمقتضى عقد بيع
محرر في ١٩ / ١١ / ١٩٤٥ اشترى من الطاعن
ماكينة رى كريستوف شورزل رقم ٢١٧ ل
٢١٠١ قوة ٣٥ حصان جديدة غير مستعملة
حسب ورودها من الخارج بجميع مشتملاتها
خالية من العيوب الفنية بشمن مقداره ٤٥٠ ج
تسلم منه البائع عند التوقيع على العقد ٣٥ ج واتفق
على دفع مبلغ ٦٥ ج بعد ثمانية أيام و ٣٠٠ ج
عند تسليم الماكينة من محل البائع بعد شهرين من
تاريخ التعاقد ومبلغ ٥٠ ج بعد إدارة الماكينة
وأنه دفع إلى البائع في ٢٦ / ١١ / ١٩٤٥ مبلغ ٦٥
جنيه باقى العربون كما دفع له في اليوم ذاته ١٥٠
جنيه من أصل مبلغ ٣٠٠ ج وطلب الحكم بأحقية
في الماكينة ومشتملاتها مقابل ١٥٠ ج الباقي من
المبلغ المتفق عليه عند تسليمها وثبتت الحجز
التحفظى الاستحقاقى السابق توقيعه منه -
المشتري - على الماكينة المبيعة واستند في
دعواه إلى عقد البيع السابق ذكره ووصول
محرر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٢١٥ ج
على ماسبق ببيانه غير أن المدعى عليه - الطاعن
- قرر في ١ مارس سنة ١٩٤٧ بالطعن
بالتزوير في هذين المستنديين وتحصل أدلة التزوير
بالنسبة إلى عقد البيع في أن عبارة (أن الماكينة
جديدة وغير مستعملة حسب ورودها من الخارج)
دست وقت تحرير العقد بمعرفة المشتري وأن
البائع لا يتجر في ماكينات جديدة ، أما طاعنه

الفاحش كما سلف ببيانه ، فانه يكون قد خالف
قواعد الإثبات فضلا عن قصوره في التسبب
بما يستوجب نقضه ، بلا حاجة إلى بحث بقية
أسباب الطعن ، .

(القضية رقم ٢٧٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد
ومعصطى فاضل وأحمد المروسي ومحمود مياذا المستشارين) .

١٣

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . سبب الطعن هو مخالفة الحكم
للثابت بالأوراق . عدم بيان وجه المخالفة في تقرير
الطعن . سبب غير مقبول . المادة ٤٢٩ مرافعات .
ب - تزوير . حكم . تسببه . عدم تعيين المحكمة
خبيرا لتحقيق العبارة التي قال الطاعن إنها أضيفت
للعقد بعد تحريره . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه
طالب من محكمة الموضوع تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع .
النعمى على الحكم بأنه أخل بمحتمة في الدفاع غير مقبول .

المبادئ القانونية

١ - متى كان سبب الطعن هو أن
الحكم قد خالف الثابت بالأوراق دون بيان
وجه المخالفة بتقرير الطعن مما تفرضه المادة
٤٢٩ مرافعات فإن هذا السبب يكون غير
مقبول .

٢ - إذا كان الطاعن ينمى على الحكم
المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع لعدم
تعيين المحكمة خبيرا فنيا لتحقيق ما تمسك به
من أن المحرر المطعون فيه بالتزوير قد أضيفت
إليه عبارة بعد كتابته ، وكان لم يقدم
ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع
بطلب تعيين خبير فنى في هذا الخصوص حتى

ولإجراء التحقيق ولكنها بعد تنفيذه قضت بحكمها المطعون فيه برفض دعوى التزوير بشقيها دون أن تمكن الطاعن من إبداء دفاعه عنه وبذلك أخلت بحقه في الدفاع عنه بما يوجب نقضه .

د ومن حيث إنه ليس صحيحا ما جاء بهذا السبب من أن الحكم التمهيدى أرجأ الفصل في شق الدعوى الخاص بتزوير العقد إلى ما بعد تنفيذ ما قضى به من تحقيق بالنسبة للطعن بالتزوير في الوصول بل على العكس من ذلك فقد جاء بأسبابه (أما فيما يختص بعقد البيع فهو عقد صحيح وأن ما كتب به عن ثمة الماكينة قد تحقق صحته من إقرار الطاعن باظهار استعدادة لتسليم هذه الماكينة بذاتها وأن ما كتب في العقد من أن الماكينة جديدة وغير مستعملة واردة من الخارج فيحسب لإملائه وسواء كانت قديمة أو جديدة فهو يريد الماكينة التي رقمها ٢١٠١ وقد وافقه الطاعن على ذلك فلا مصلحة بالطعن بالتزوير على عقد البيع) وواضح من هذا الذي جاء بالحكم أنه قطع بصحة البيع ومن ثم يكون ما جاء بهذا السبب على غير أساس .

د ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم القصور في التسيب والإخلال بحقه في الدفاع والتناقض إذ تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن محله كائن بوكالة البلح التي لا يباع فيها إلا الخردة والأدوات المستعملة وأن ليس مقبولا والحالة هذه أن يتعهد ببيع ما كينة حسب ورودها من الخارج وأن المطعون عليه قرر بلسان وكيله أنه على استعداد لاستلام الماكينة على أنها ليست جديدة وأنه لو كان الاتفاق على ما كينة جديدة موجودة وقت التعاقد لما كان هناك من داع لتأخير موعد التسليم شهرين

على الإيصال فلأنه لم يتسلم إلا مبلغ ٦٥ ج وهو قيمة المبلغ الباقي من العربون بعد أن تسلم منه عند التعاقد مبلغ ٣٥ ج وأن المدعى عليه في دعوى التزوير قبل أن تهز فرصة جهل الطاعن بالقراءة والكتابة إلا كتابة اسمه وحشر عبارة (وأيضا استلمت مبلغ ١٥٠ ج) في آخر عبارة الوصول وسط هذه العبارة في الفراغ الذى بنهاية الوصول مستدلا بأنه ليس يعقل أن يدفع المشتري هذا المبلغ قبل موعد استحقاقه إذ كان متفقا في العقد على دفعه بعد شهرين من تاريخ التعاقد كما أن الإيصال لم يحرق على أنه بمبلغ ٢١٥ جنيه ، بل حرر على أنه عن مبلغ ٦٥ ج ، ثم عن مبلغ ١٥٠ ج . وقد قضت محكمة أول درجة برفض دعوى التزوير ، فاستأنف مدعى التزوير بعريضة معلنة في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ وقيد الاستئناف برقم ١٤٧ تجارى سنة ٦٥ ق القاهرة . وفي ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة تمهيدا بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى الادعاء بتزوير العبارة الواردة في الوصول الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والمطعون فيها بالتزوير ، وبعد أن نفذ الحكم وسمعت المحكمة شهادة شهود الطرفين قضت في ١٨ مايو سنة ١٩٥٠ بالتأييد . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم الإخلال بحقه في الدفاع إذ تضمنت دعوى التزوير شقين الأول الخاص بالطعن على عقد البيع المؤرخ في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والثانى خاص بالوصول المؤرخ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ولما أن أصدرت المحكمة حكمها التمهيدى بالإحالة على التحقيق قصرته على الوصول وأرجأت الفصل في قبول الأدلة بالنسبة للعقد إلى ما بعد تنفيذ الحكم التمهيدى

الما كينة جديدة غير مستعملة حسب ورودها من الخارج فهذا ليس دليلا على التزوير بل هو صميم الادعاء بالتزوير ويحتاج إلى ما يدعّمه والذي ينقضه ما شهد به الشاهدان إلياس بنايوتى وابنه باسيلي إلياس في التحقيق من أن العقد إنما كتب بإملاء نفس المستأنف وعلى قهوة عمومية مجاورة لمحله وبعد تلاوته عليه وقع عليه على خلاف ما يدعيه من جهل للقراءة والكتابة إذ ظاهر من توقيعه جودة خطه — أما قول المستأنف كيف يعقل أن يبيع هو ما كينة جديدة مع أن المتعارف أن مثله من تجار وكالة البلع إنما يتعاملون في القديم والمستعمل من الماكينات فليس دليلا على تزوير هذه العبارة إذ من الجائز أن يكون ذكر هذه العبارة من المستأنف وإملائها على المستأنف عليه هو من باب التحسين لبضاعته . أما عن دفع مبلغ ١٥٠ جنيه قبل ميعاد استحقاقه فقد استند الحكم في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص إلى ما شهد به الشهود الذين استشهدهم المطعون عليه من أن السبب في ذلك يرجع إلى طلب المطعون عليه من الطاعن الاسراع في تسليم الماكينة فطلب الأخير منه « ليقوم بهذا التجهيز قبل الميعاد أن يمدّه بالمال فلم يرى المستأنف عليه بدا من أن يدفع له الـ ١٥٠ جنيه » . وبين من هذا الذي جاء بالحكم أنه أسس قضاؤه بصحة العقد على ما شهد به الشهود من أن الطاعن يعرف القراءة والكتابة وأن العقد كتب بإملائه . كما استخلص من جودة توقيعه أنه يعرف القراءة والكتابة ولم يغفل الرد على ما ذهب إليه الطاعن من أن محله بوكالة البلع التي لا يباع فيها إلا القديم من البضائع ثم أشار إلى القرائن التي استند إليها الحكم الابتدائي في قضاؤه بصحة العقد والتي جراه فيها بالحكم التمهيدى الاستثنائى ومن

بل ولما تمسك المشتري بتأخير دفع خمسين جنيها من الثمن إلى ما بعد تركيبها وتجربتها ومع ذلك لم يرد الحكم على هذا الوجه بأكثر من قوله إنه أصبح ولا مصلحة للطاعن في الاستمرار في طعنه بعد قبول المطعون عليه تسليم الماكينة على ما سبق بيانه وبذلك يكون الحكم قد شابه قصور وإخلال بحقه في الدفاع وتناقض مما يوجب نقضه . وينمى الطاعن بالسبب الرابع على الحكم التناقض إذ ينمى بيقول أن عقد البيع صحيح بما جاء فيه خصوصا ما قيل من أن الماكينة المبيعة جديدة غير مستعملة يعود الحكم ويعمل دفع المطعون عليه مبلغ الـ ١٥٠ جنيه يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ بأنه كان لتشدده في سرعة تسليم الماكينة قبل الموعد المتفق عليه وهو ١٨ يناير سنة ١٩٤٦ والتناقض بين القولين ظاهر إذ لو كانت الماكينة جديدة وغير مستعملة لتسلمها المشتري وقت التعاقد ولما اتفق على مهلة شهرين حتى يعدها البائع ويجعلها صالحة للاستعمال بل اتفق على تأخير مبلغ ٥٠ ج من الثمن إلى ما بعد تركيبها وإدارتها . وينمى بالسبب الخامس على الحكم القصور في التسييب إذ تمسك بأنه لا يعرف القراءة والكتابة فكان رد الحكم على هذا الدفاع أنه ظاهر من حسن توقيع الطاعن أنه يحسن الكتابة مع أنه لا علاقة بين كونه يحسن الأمضاء وبين معرفة القراءة وكثيرا ما يوجد رسامون يجيدون الرسم ولا يعرفون الكتابة . ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعا بما جاء بأسباب الحكم الذي اعتمد بقضائه بصحة العقد على ما سبق بيانه في أسباب الحكم التمهيدى التي سبق إيرادها في الرد على السبب الأول ثم أضاف إليها « أما قول المستأنف — الطاعن — أن المستأنف عليه — المطعون عليه — اتهم فرصة جملة للقراءة والكتابة ودس عبارة أن

« ومن حيث إنه يخلص مما سبق بيانه أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٨٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد زكي شرف ومحمود عياد المستشارين) .

١٤

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

١ — إعلان . نقض . تقرير الطعن . شركة . إعلان تقرير الطعن موجه للشركة باعتبارها شخصا معنويا . وجوب تسليم الصورة في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز الشركة فإن لم يكن للشركة مركز تسلم الصورة لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . توجيه الإعلان إلى الشركة في مواجهة تابعها الذي تسلم الصورة . بطلان الإعلان . لا يزال هذا البطلان حضور محامي الشركة إلى قلم السكتاب لتقديم مذكرة بدفاعه . المادتان ٢٤٩/١٤ مرافعات .

ب — نقض . طعن . خصوم الطعن . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . مثال . محكمة أول درجة حكمت في الدعوى الأصلية وقررت فصل دعوى الضمان الفرعية . الطاعن تنازل أمام محكمة الاستئناف عن طلباته الموجهة إلى المدعى عليه في دعوى الضمان . الحكم المطعون فيه لم يفصل في دعوى الضمان . اختصاص المدعى عليه في دعوى الضمان أمام محكمة النقض . عدم قبول الطعن بالنسبة إليه .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد

ثم يكون النعى عليه بالقصور أو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع والتناقض على غير أساس .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم مخالفة للإببات بالأوراق إذ قبلت محكمة الاستئناف بعض أدلة التزوير التي قدمها عن الوصول المحرر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وأحالت الدعوى على التحقيق لإببات واقعتين الأولى خاصة بدفع مبلغ ٦٥ جنيه فقط والآخرى خاصة باعتراف الياس أمام آخرين بأن مادفع من الثمن جميعه هو مبلغ ١٠٠ جنيه وقد نفذ هذا الحكم واستحضر الطاعن شهوده كما تمسك بالشكاوى الإدارية التي قدمها والتي أشار إليها ، ولكن محكمة ثاني درجة خرجت هذا التحقيق بما لا يتحمله وأيدت حكم محكمة أول درجة ؛ وأضاف الطاعن أنه سيفصل ذلك في مذكرته الشارحة .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يبين الطاعن في تقرير طاعنه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لما هو ثابت بالأوراق وبيان ذلك بتقرير الطاعن مما تفرضه المادة ٢٤٩ مرافعات .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب السادس على الحكم الإخلال بحقه في الدفاع إذ تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عبارة دفع مبلغ ١٥٠ جنيهه أضيفت بعد كتابة الوصول عن مبلغ ٦٥ جنيه المتفق على دفعه فقط في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وكان لزاما على المحكمة أن تعين خبيرا فنيا لتحقيق هذا الدفاع .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب تعيين خبير فني في هذا الخصوص حتى كانت تفصل المحكمة في هذا الطلب .

طلب من محكمة ثاني درجة استبعاد طلباته الموجهة الى المطعون عليه الثاني واحتفظ بحقه في مقاضاته بدعوى مستقلة وبذلك لم تعد له طلبات قبله ولم يفصل الحكم المطعون فيه في النزاع الذي كان قائما بينهما ، فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة الى المطعون عليه الثاني .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه . وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥٧٦ سنة ٧٠ ق الاسكندرية الابتدائية المختلطة على الطاعن وطلب فيها الحكم بالزامة بمبلغ ٩٣٧٨٧ قرشا و ٢ مليا قيمة شيك بمبلغ ٥٨٨١٣٣,٥ ليره إيطالية - وقال إن الطاعن كلفه بشرائها لأمر اقربو بنكي في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ ، فأدخل الطاعن المطعون عليه الثاني في الدعوى الانضمام إليه في دفاعه وسماع الحكم بعدم جواز قبول الدعوى ، واحتياطيا في حالة الحكم عليه يحل محله في نصف ماعسى أن يحكم عليه به ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولا بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٩٣٧٨٧ قرشا و ٢ مليا والفوائد بواقع ٦٪ من تاريخ إقامة الدعوى حتى تمام الوفاء وثانيا بفصل دعوى الضمان الموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني عن الدعوى الأصلية وحددت جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ ليقدم طرفا الخصومة طلباتهما . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣٤ سنة ٥٠ ق تجارى الاسكندرية وطلب الطاعن استبعاد طلبه

من هؤلاء لشخصه أو في موطنه ، وكان المطعون عليه الأول (البنك التجارى) باعتباره شخصا معنويا لا يوجه إليه الاعلان إلا في شخص أحد ممثليه ممن نصت عليه المادة المشار إليها ، وكان الثابت من محضر الاعلان أنه وجه إلى البنك في مواجهة تابعة الذى تسلم الصورة ، فان هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا وفقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ولا يزيل هذا البطلان حضور محامى المطعون عليه الأول إلى قلم كتاب المحكمة ليقدم مذكرة بدفاعه ، ذلك أن إعلان تقرير الطعن - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذى يلحقه بحضور المعلن إليه بالمعنى الذى يتأدى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرافعات بل هو إجراء من الإجراءات التى يجوز للمعلن إليه أن يتمسك - رغم حضوره - ببطلانه ، ولا يزول هذا البطلان الا اذا كان من شرع لمصلحته قد نزل عنه صراحة أو ضمنا وفقا للمادة ٢٦ مرافعات .

٢ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه . واذن متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إذ قضى في الطلبات الموجهة من المطعون عليه الأول الى الطاعن قد قضى بفصل دعوى الضمان الموجهة من الطاعن الى المطعون عليه الثاني وكان الطاعن قد

الموجه إلى المطعون عليه الثاني مع حفظ حقه في مقاضاته بدعوى مستقلة . وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بتأييد الحكم المستأنف .

« ومن حيث إن الطاعن قرر الطعن بطريق النقض في ٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، وفي ١١ منه أعلن التقرير إلى المطعون عليه الأول ، وقد أثبت المحضر أنه سلم صورة الإعلان لتابعه هاجاز المقيم في البنك ، وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ حضر محامى المطعون عليه الأول إلى قلم كتاب المحكمة ، وطلب تقديم مذكرة بدفاعه ردا على تقرير الطعن والمذكرة الشارحة وقال إن الطعن باطل لأنه لم يعلن إلى المطعون عليه الأول إعلانا صحيحا وفقا للمادتين ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات . ولما كان آخر ميعاد لتقديم هذه المذكرة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فإن قلم الكتاب امتنع عن قبولها عملا بالمادة ٣٧ من مرافعات .

« ومن حيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول لعدم إعلانه بالتقرير إعلانا صحيحا وقالت إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني غير مقبول لأنه لامصلحة للطاعن في الاستمرار فيه ذلك أن دعوى الضمان الموجهة إليه قد فصلت عن الدعوى الأصلية كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه والطاعن في مذكرته .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك بأن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية — تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس

الإدارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه ، ولما كان المطعون عليه الأول «البنك التجاري» باعتباره شخصا معنويا ، فإن الإعلان لا يوجه إليه إلا في شخص أحد ممثليه من نصت عليه المادة المشار إليها ، وكان الثابت من محضر الإعلان أنه وجه إلى البنك في مواجهة تابعه هاجاز الذي تسلم صورة الإعلان ، ومن ثم يكون هذا الإعلان باطلا وفقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ولايزيل هذا البطلان حضور محامى المطعون عليه الأول إلى قلم كتاب المحكمة ليقدم مذكرة بدفاعه ، ذلك أنه فضلا عن أن تقديم هذا الطلب كان بعد الميعاد المحدد له وفقا للمادة ٣٣ من مرافعات ، فإن إعلان تقرير الطعن — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي يلحقه بحضور المعلن إليه بالمدعى الذى يتأدى من مفهوم المادة ١٤ من مرافعات ، بل هو إجراء من الإجراءات التى يجوز للمعلن إليه أن يتمسك — رغم حضوره — ببطلانه ، ولايزول هذا البطلان إلا إذا كان من شرع لمصلحته قد نزل عنه صراحة أو ضمنا وفقا للمادة ٢٦ من مرافعات .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني ، فإنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه إذ قضى في الطلبات الموجهة من المطعون عليه الأول إلى الطاعن ، فإنه قضى بفصل دعوى الضمان الموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني عن الدعوى الأصلية ، ويبين من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب استبعاد طلباته الموجهة إلى المطعون عليه الثاني ، واحتفظ بحقه في مقاضاته بدعوى مستقلة ،

ياخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده بل أقام قضاءه على أسباب مستقلة فصلها فانه لا يلزم تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ويكون في غير محله الدفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعنة لم تقدم هذه الصورة في ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الصورة المعلقة للحكم المطعون فيه تعتبر صورة مطابقة للأصل في معنى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

٣ — متى كانت المستندات المؤيدة لسبب الطعن لم تقدم في ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن فان هذا السبب يكون عاريا عن الدليل ، ولا يقبل من الطاعنة ما تمسك به في مذكرتها الشارحة من أن قوة القاهرة حالت بينها وبين تقديمها في الميعاد المستندات المؤيدة لسبب الطعن ، ذلك أنها قالت استدلالا على القوة القاهرة ان وكيلها لم يجد المستندات بالملف الاستئنافي عند ما أراد تسليها فأتصل بمحاميتها السابق ولما لم يجد منه مساعدة شكاه إلى رئيس المحكمة الذي أجرى تحقيقا وأمر بحفظ ملفات القضايا حتى انتهاء التحقيق فامتنع على الطاعنة سحب مستنداتها وأن وكيلها طالب إعطائه شهادة أو صورة من التحقيق فرفض طلبه وتبين أن كتابا قد أرسل إليه من قلم الكتاب يتضمن أن المستندات موجودة

وبذلك لم تعد له طلبات قبله في هذه الدعوى ولم يقض الحكم المطعون فيه بشيء عليه للطعون عليه ولما كانت الخصومة في الطعن أمام هذه المحكمة لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وكان الطاعن قد استبعد الطلبات الموجهة منه إلى المطعون عليه الثاني ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بفصل دعوى الضمان الموجهة إليه ، لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يفصل في النزاع الذي كان قائما بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ، ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير مقبول بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني أيضا .

(القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢١ ق رئاسة عضوية السادة الاساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبدالمعز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عياد المستشارين) .

١٥

١٩ مارس سنة ١٩٥٣

١ — نقض . طعن . أوراق الطعن . متى يجب تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ومتى لا يجب .

ب — نقض . طعن . أوراق الطعن . الصورة المعلقة من الحكم المطعون فيه . تعتبر مطابقة لأصله في معنى المادة ٤٣٢ مرافعات .

ج — نقض . طعن . أوراق الطعن . عدم تقديم المستندات المؤيدة لسبب الطعن في الميعاد . عدم قبول السبب . الاحتجاج بأن قوة القاهرة حالت دون تقديم هذه المستندات في الميعاد . عدم تقديم ما يدل على قيام القوة القاهرة . عدم قبول هذا العذر . مطالبة محكمة النقض بضم تحقیقات تثبت وجود القوة القاهرة . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم المطعون فيه لم

« ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

« ومن حيث ان الوقائع حسبما يبين من الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في أول مايو سنة ١٩٥٠ تتحصل في أن المرحوم كامل غالى سبق أن رفع الدعوى على جورج عيسد يطلب فسخ عقد بدل أطيان كان قد أبرم بينهما وقضى فيها استئنافيا في ١٨ من مارس سنة ١٩٣٠ بالفسخ وبالتسليم وبالزام جورج عيسد بأن يدفع إلى كامل غالى ٢٠٠٠ جنيه تعويضا والربع بواقع ٦ جنيه سنويا عن كل فدان من ١٧٨ فدانا ابتداء من ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ حتى تاريخ تسليم الأطيان ، ٢٧١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة والمصروفات وبموجب هذا الحكم حصل كامل غالى على اختصاص على أطيان لجورج عيسد مقدارها ١١٢٣ فدانا — ولما كان كامل غالى لم يستلم الأطيان إلا في ١٠ من مارس سنة ١٩٣١ فقد أصبحت قيمة الحكم بما استحق من ريع ١٥٠٣٤ جنيه دفع منه جورج عيسد مبلغ ٢٨٠٠ جنيه إلى وكيل كامل غالى ، ٢٦١٠ جنيه ومصروفات قلم الكتاب وأصبح الباقي ٩٦٢٤ جنيه حوله إلى آخرين وهؤلاء حولوه بدورهم إلى غيرهم حتى انتهت التحويلات إلى عطيات حمدي المطعون عليها الثانية وإبراهيم عثمان المطعون عليه الحادى عشر الأولى بمبلغ ٦٦٢٤ ج والثانى بمبلغ ٢٩٠٠ جنيه وكان كامل غالى قد نزع ملكية مدينه جورج عيسد من الأطيان الموقع عليها الاختصاص وبيعت هذه الأطيان على أربعة أقسام وفتح عن الثمن توزيعان الأول رقم ٤٣/٥٦ - ٤٤ عن مبلغ ٦٩٥٠ ج ثمن ٣٢٤ فدانا والثانى رقم ٤٣/٦٩ - ٤٤ عن مبلغ ٤٧٨٥ ج وتقدم في التوزيع مديرية البحيرة المطعون عليها العاشرة

بقلم الحفظ تحت تصرف أصحاب الشأن وهذا الكتاب لم يصل إليه بل رد إلى قلم كتاب المحكمة ولذلك فإنه لم يعلن بما جاء فيه إلا بعد انقضاء الميعاد وطلبت ضم التحقيق - لا يقبل منها هذا الدافع الذى لا دليل عليه كما لا يجوز قبول طلبها ضم التحقيق المشار إليه إذ الخصوم في الطعن بطريق النقض هم المكلفون بتقديم ما يرونه لازما من المستندات لتأييد طلباتهم .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعنة لم تقدم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائى الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ في ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن مع أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى المذكور وأحال عليه في أسبابه وانضمت إليه الثبابة في هذا الدفع ودفع المطعون عليه الأول أيضا بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الصورة المعلنه للحكم المطعون فيه المقدمة من الطاعنة لا تعتبر مطابقة لأصله .

« ومن حيث ان هذين الدفعين في غير محلها أولا لأن الطعن منصب على ما ورد بالحكم المطعون فيه وهو لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده بل أقام قضاءه على أسباب مستقلة فصلها كما سيجىء البيان وثانيا لأن الصورة المعلنه للحكم المطعون فيه المقدمة من الطاعنة تعتبر وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة صورة مطابقة للأصل في معنى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

وطلبت اختصاصها بمبلغ ٧٨٥ جنيه ووزارة الأوقاف المطعون عليها الرابعة وطلبت اختصاصها بمبلغ ١٠٥٧٢ ج على قيمة دينها المؤمن باختصاص موقع على ٣٥٠ فدانا من ٤٣٥ فدان التي فتح عن ثمنها التوزيعات وعطيات حمدي المطعون عليها الثانية وطلبت اختصاصها بمبلغ ٦٧٢٤ ج وإبراهيم عثمان المطعون عليه الحادي عشر بمبلغ ٢٩٠٠ ج وماري استوليدس المطعون عليها الخامسة بمبلغ ١٩٤٢ ج و٣٠٣ م قيمة الفوائد التي احتفظت بها عند تحويل دينها إلى إبراهيم عثمان وسيمون فان ليرد الطاعنة بمبلغ ٨٨٦١ ج و٢٦٥ م قالت إنه مؤمن باختصاص على الأعيان المزروعة ملكيتها حصلت عليه ضد ورثة جورج عيد وحررت قائمة التوزيع المقدمة بين الدائنين المذكورين عدا ماري استوليدس وسيمون فان ليرد الطاعنة باعتبار أن اختصاصها بعد وفاة جورج عيد فلا يكون اقتضاء دينها إلا بعد اقتضاء الديون المسجلة وبمجموعها يستغرق مجموع المبلغين المفتوح عنهما التوزيع فناقض في القائمة إبراهيم عثمان وعطيات حمدي وماري استوليدس وسيمون فان ليرد الطاعنة وأسسوا مناقضتهم على أن اختصاص وزارة الأوقاف لا يقع على الأعيان المزروعة ملكيتها وبنت الطاعة مناقضتها أيضا على أن جورج عيد ليس مدينا إلا بمبلغ ٣٢٠ م و٤٢٣٥ ج إذ سبق له دفع مبالغ من الدين لم تخصم وأن الاختصاص الموقع لصالحها ضد ورثة مدينتها يسرى عليهم كما لو كان صدر وهو حي وفقا للقانون البلجيكي الذي ينطبق على ميراث المتوفى . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بنذب خبير لتطبيق اختصاص وزارة

الأوقاف على الأعيان المزروعة ملكيتها وبخصم المبالغ التي طالبت الطاعنة بخصمها من الدين فيما عدا قيمة ما ادعت أنه دفع من المدين لإرسالية إفريقيا وما دفع منه وفاء للاموال الأميرية تأسيسا على أن هذين المبالغين هما موضوع نزاع بين الطرفين ولا تجوز فيهما المقاصة وكلفت الطاعنة بتقديم ما يفيد أن تركة المرحوم جورج عيد يحكمها القانون البلجيكي . فاستأنف هذا الحكم كل من قسطنطين روسوس المطعون عليه الأول الذي حل محل إبراهيم عثمان وماري استوليدس وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة في شأن صحة اختصاص الطاعنة باستعباده لعدم تقديم المستندات المطلوبة وبرفض المناقضات فيما يخص المبلغ الذي اختصمت به وزارة الأوقاف فاستأنف هذا الحكم قسطنطين روسوس كما استأنفته الطاعنة وعطيات حمدي . وفي أول مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وتعديل الحكم المستأنف الصادر في أول مارس سنة ١٩٤٩ وتخصيص وزارة الأوقاف بدرجة رهنها بنسبة ٤٣٢/٢٢٢ من مجموع ثمن ٣٢٤ فدانا المبينة في التوزيع ٤٣/٥٦ - ٤٤ وثمان ١٠٨ فدانا المبينة في التوزيع رقم ٤٣/٦٩ - ٤٤ وأسست حكمها فيما يخص الطاعنة على أن استئنافها مقصور على ما ادعيه من أن تركة المرحوم جورج عيد يحكمها القانون البلجيكي وأنه على هذا الاعتبار يكون اختصاصها الذي أخذته بعد وفاته قائما ويتعين دخولها في التوزيع بدرجة وعلى ما تدعيه من وجوب حصول المقاصة في مبلغين أحدهما ٢٩٥٥ ج و٨٦٠ م قيمة مادفعه جورج عيد إلى الإرسالية الإفريقية بما كان على كامل غالي والآخر بمبلغ

١٩٥٠ م و ١٣٨٩ ج قيمة ماسدده جورج عيد من أموال خاصة بالأطيان التي استردها كامل غالى بموجب الحكم الصادر فى سنة ١٩٣٠ وأنه عن الأمر الأول فلا محل للخوض فيه بعد أن تنازلت عنه المستأنفة (الطاعنة) فى مذكرتها التكميلية رقم ١٢ دوسيه استئناف بعد أن تبين لها أن جورج عيد كان متزوجا تحت نظام قانون الملكية المشتركة وبمجرد وفاته تنتقل نصف تركته إلى أرملته . . وأنه عن المبلغ المقول بدفعه إلى شركة إرسالية إفريقية فيلاحظ أن هذا المبلغ كما قال الحكم المستأنف بحق هو موضع نزاع بين الطرفين كما أن السيدة عطيات حمدي تنازع أيضا فى مسئولية كامل غالى عن هذا المبلغ ولهذا لا يمكن إجراء المقاصة فيه وخصمه من دين جورج عيد قبل كامل غالى وعن قيمة الأموال المدعى بسدادها فهو أيضا محل نزاع بين الطرفين فضلا عن أن المستأنفة لم تقدم الدلائل على دفعها بمعرفة جورج عيد فقررت الطاعنة بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى إذ قرر وهو بسبيل الرد على استئناف الطاعنة فيما يتعلق بصحة اختصاصها الموقع على أطيان جورج عيد ووجوب إدخاله فى التوزيع بدرجة تأسيسا على أن تركة المرحوم جورج عيد يحكمها القانون البلجيكي قرر الحكم أنه لا محل للخوض فيه بعد أن تنازلت عنه المستأنفة فى مذكرتها التكميلية رقم ١٢ دوسيه استئناف بعد أن تبين لها أن جورج عيد كان متزوجا تحت نظام قانون الملكية المشتركة وبمجرد وفاته تنتقل نصف تركته إلى أرملته مع أنه تبين من مراجعة مذكرة الطاعنة التى أشار إليها الحكم أنه لا يوجد فيها أى عبارة تم عمدا أكده الحكم المذكور ويتحصل

السبب الثانى فى أن الحكم أخطأ فى القانون إذ رفض خصم المبالغ المدفوعة من جورج عيد لشركة الإرسالية الإفريقية ووفاء للأموال الأميرية المطالبة من كامل غالى بمقولة إنها موضع نزاع بين الطرفين مع أن المنازعة غير جدية . ولو سلم جدلا بأن تحديد المبلغ المراد خصمه يحتاج إلى تدخل القضاء لما كان ذلك مانعا من إجراء المقاصة ويكون التحديد من اختصاص قاضى التوزيع .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لا دليل عليهما . إذ لم تقدم صورة رسمية من المذكرة التى أشارت إليها الطاعنة والمستندات المتعلقة بوفاء الديون إلا فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ مع أنها باعتبارها مستندات مؤيدة لسبب الطعن المذكورين كان يجب أن تقدم فى ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ ولا يقبل من الطاعنة ما تمسكت به فى مذكرتها الشارحة من أن قوة القاهرة حالت بينها وبين تقديمها فى الميعاد المستندات المؤيدة لسبب الطعن المذكورين ذلك أنها قالت استدلالا على القوة القاهرة أن وكيلها الأستاذ أحمد حروش لم يجد المستندات بالملف الاستئنافية عندما أراد تسليمها فانصل بمحاميتها فى الاسكندرية ولما لم يجد منه مساعدة شكاه إلى رئيس محكمة الاسكندرية الذى أجرى تحقيقا فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وأمر بحفظ ملفات القضايا حتى انتهاء التحقيق فامتنع على الطاعنة سحب مستنداتها وأن وكيلها طلب إعطائه شهادة أو صورة من التحقيق فرفض طلبه وتبين أن كسابا محررا فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ومرسلا إليه من قلم الكتاب يتضمن أن المستندات موجودة بقلم الحفظ تحت تصرف أصحاب الشأن . وهذا الكتاب لم يصل إليه بل رد إلى قلم كتاب المحكمة ولذلك فإنه لم يعلم بما جاء

استبدال في الدين وبخضوعه لأحكام التقادم الطويل .
مسخ لعبارة الإقرار ومخالفة للقانون .

ب — تقادم . حكم . تسببيه . حلول الدين في التاريخ الوارد في الإقرار . دخول الدائن في إجراءات توزيع وتوقيع الحجز على المدين ثم اعلانه بتدبيه عقارى . عدم بحث الحكم في أثر هذه الإجراءات في قطع التقادم الخمسى . قصور يعيب الحكم .

المبادئ القانونية

٢ — لما كان استبدال الدين يتم باحلال التزام جديد مكان التزام قديم بنية التجديد ، وكان الطرفان قد حرصا في الإقرار موضوع الدعوى على نفي نية الاستبدال نفيا تاما فنصا على ذلك صراحة في صلب الاتفاق كما نصا على استبقاء وصف الدين كدين إيجار وهو سبب الإلتزام الاصلى وما أعقبه من إجراءات قضائية وما صحبه من تأمينات ، وكان من شأن بقاء سبب الإلتزام الاصلى أن يظل وصف دين الأجرة قائما لا يؤثر فيه التعهد بالوفاء الذى اقترن به الإقرار مادام أن هذا الإقرار لم يغير من طبيعة الدين أو يتضمن استبدال دين جديد به ولا يترتب على مجرد زوال صفتى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح دينا عاديا خاضعا للتقادم الطويل . كما ذهب الحكم — ذلك بأن الدورية والتجدد هما — صفتان لاصقتان بدين الأجرة وهما مفترضتان فيه ما بقى حافظا لوصفه ولو تجدد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح في الواقع مبالغ ثابتا في الذمة لا يدور ولا يتجدد — لما كان ذلك فإن التقادم الخمسى هو الذى يسرى عليه من تاريخ استحقاقه المنصوص عنه في

فيه إلا بعد انقضاء الميعاد وطلب ضم التحقيق — لا يقبل منها هذا الدفاع الذى لا دليل عليه كما لا يجوز قبول طلبها ضم التحقيق المشار إليه إذ الخصوم في الطعن بطريق النقض هم المكلفون بتقديم ما يرونه لازما من المستندات لتأييد طلباتهم .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يعن بالرد على ما قدمته الطاعنة من دفاع يستند إلى القانون البلجيكي ويؤيد مسئولية زاهية عيد كزوجة وشريكة ومدينة أصيلة مع جورج عيد كما لم يعن بالرد على ما قدمته الطاعنة من دفاع لإثبات قيام دين الارسالية الافريقية والأموال التى وفاها جورج عيد نيابة عن كامل غالى ولم يعن بالرد كذلك على مادفع به قسطنطين روسوس المطعون عليه الأول الذى انضمت إليه الطاعنة في شأن اختصاص وزارة الأوقاف وتقرير الخبير .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقيه الأولين بما جاء في الرد على السببين الأولين من أن الطاعنة لم تقدم في الميعاد المستندات المؤيدة لنعيها ومردود في شقه الأخير بأن الطاعنة لم تقدم دليلا عليه ومن ثم يتعين رفض طعنها .

(القضية رقم ٢٣٨ سنة ٢٠ قى بالهيئة السابقة) .

١٦

١٩ مارس سنة ١٩٥٣

١ — تقادم . استبدال دين إيجار . حكم . تسببيه . إقرار تعهد فيه المستأجر بدفع دين الإيجار الذى تجدد بانتهاء مدة الإجارة وأصبح مبلغا ثابتا في الذمة . اتفاق الطرفين في هذا الإقرار على نفي الاستبدال واستبقاء وصف الدين كدين إيجار . خضوع هذا الدين لأحكام التقادم الخمسى . تقرير الحكم بمحصول

الإقرار ويكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على حصول استبدال في دين الإيجار وعلى أن هذا الدين أصبح خاضعا للتقادم الطويل قد مسخ الاتفاق موضوع النزاع وأخطأ في تطبيق القانون ، أما قول الحكم في تفسير الاتفاق المشار إليه بأن ما قصد بنفي نية الاستبدال فيه إنما كان الغرض منه استبقاء التأمينات المتفق عليها في عقد الإيجار الرسمي فهو خروج عن صريح لفظه لا تسوغه الحجة التي قال بها الحكم .

٢ - إذا كان يبين من الحكم الابتدائي أن الطاعنين أخفلا بالاتفاق المشار إليه فأندرتهما المطعون عليها في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء التقسيط ودخلت في التوزيع الحاصل بالمحكمة المختلطة بكامل دينها في سنة ١٩٣٧ وظلت إجراءات التوزيع حتى ديسمبر سنة ١٩٢٩ ثم أوقعت حجزا على الطاعنين في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأعلنتهما بتنبية عقارى في ٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ ، وكانت المحكمة لم تمن ببحث أثر ذلك كله في مدة التقادم الخمسى التي ابتدأت في السريان من تاريخ استحقاق دين الأجرة بأكمله أى بعد شهر من تاريخ الانذار وما إذا كانت هذه المدة انقطعت أم لم تنقطع مع ما يترتب على ذلك من أثر في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون أيضا قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم

المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين استأجرا من وزارة الأوقاف المطعون عليها أطيانا وقديما تأميننا لوفاء الأجرة قدرا من أطيانهما وحرر بذلك عقد رسمى بالإيجار والرهن في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ ثم تأخرا عن وفاء الإيجار فأتخذت الوزارة ضدتهما إجراءات التنفيذ على المنقولات . وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقع الطاعنان إقرارا بتقسيط المبالغ المستحقة للمطعون عليها ورد فيه د أن مقدار هذه المبالغ ٥٠٤ ج و ٧٣٢ م وأن وزارة المالية قبلت أن تدفع لوزارة الأوقاف مبلغ ١٥١ ج و ٤٢٠ م مع تقسيط هذا المبلغ وقوائده باعتبار ٤٠٥ / . سنويا لمدة ١٥ سنة على أقساط سنوية متساوية كل منها ١٤ ج و ٩٩ م وذلك بشرط أن تتنازل وزارة الأوقاف لها من مقدار الدين المذكور أعلاه عما يوازى المبلغ المدفوع وقوائده وأن تحمل محل وزارة الأوقاف في كافة حقوقها وفي الدعاوى والتسجيلات وحقوق الامتياز الضامنة للدين بقدر ما يوازى المبلغ المتنازل عنه وأن يكون لدين وزارة المالية حق الأولوية على دين وزارة الأوقاف . وأن وزارة الأوقاف تقبل هى أيضا تقسيط باقى المطلوب وقدره ٣٥٣ ج و ٣١٢ م لنفس المدة على أقساط سنوية متساوية كل منها ١٣ ج و ٥٥٥ م بدون فوائد ، وبموجب هذا الإقرار تعهد الطاعنان بأن يدفعوا إلى المطعون عليها د مجموع الدين على أقساط سنوية كل منها ٣٧ ج و ٦٥٤ م يشمل قسط وزارة المالية وأن يكون دفع القسط الأول في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، فإذا تأخرا عن سداد أى قسط أو جزء من قسط في معياد استحقاقه ولم يدفعاه في خلال شهر واحد من تاريخ إنذارهما بالدفع يحل الدين جميعه ولا يعتبر تاريخ إنذارهما بالدفعة محل الدين جميعه ولا يعتبر

طريقة الدفع — وأما وجه القصور فلأنه ترتب على التكييف الخاطئ. الذي أخذ به الحكم لاتفاق هـ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن المحكمة لم تعن بحيث أثر دخول المطعون عليها بالدين في التوزيع الذي فتح أمام محكمة مصر المختلطة في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ ودفاع الطاعنين بأنه هو إجراء ليس من شأنه قطع التقادم الذي بدأ بعد حصول الاتفاق كما لم تعن ببحث ما دفعها به من بطلان الحجز الذي أوقعته المطعون عليها في هـ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ — وأما وجه التناقض فهو أن الحكم قرر أن اتفاق هـ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ لا يتضمن استبدالاً للدين ومع ذلك رتب عليه أن التقادم الذي يسرى عليه هو التقادم الطويل لا التقادم الخسئ المنصوص عنه في المادة ٢١١ مدني قديم.

د ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على أنه د وإن كان منصوصاً في الورقة (اتفاق هـ نوفمبر سنة ١٩٣٣) المذكورة على أن هذا الإقرار لا يعتبر استبدالاً من المستأنفين د الطاعنين ، للدين ولا يؤثر على أي حق من حقوق الوزارة الناتجة عن العقود والأحكام أو الإجراءات المنوّه عنها فإن هذه العبارة لا تتنافى مع ما هو مستفاد من نصوص الورقة في مجموعها من أن الدين فقد بمقتضاها صفة الدورية والتجدد التي شرع من أجلها التقادم الخاص بخمس سنين فأصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم المسقط الأصلي بخمس عشرة سنة وهذا لا يتعارض مع تلك العبارة التي كان المقصود منها قبول المستأنفين بقاء التأمينات التي كانت تكفل لوزارة الأوقاف بصفتها دين الأجرة المستحقة لها وأن يبقى لها الحق في الاستمرار في إجراءات

هذا الإقرار استبدالاً للدين ولا يؤثر على أي حق من حقوق الوزارة الناتجة عن العقود أو الأحكام أو الإجراءات المنوّه عنها . كما أقر بقبولها تنازل وزارة الأوقاف لوزارة المالية عن المبلغ السابق ذكره ، وحلول الوزارة محل وزارة الأوقاف في كافة الحقوق والتسجيلات التي لها بقدر ما يوازي المبلغ المتنازل عنه . وفي ٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ أعلنت وزارة الأوقاف الطاعنين بتنبيه عقارى فعارضاً فيه بالدعوى رقم ١٠١ سنة ١٩٤٦ كلى المنيا وطلباً الحكم بإلغاء التنبيه . وفي ٦ من يونيو سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة المنيا الابتدائية برفض المعارضة فاستأنف الطاعنان وقيد استئنافها برقم ٤١١ سنة ٦٤ ق استئناف مصر . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف مصر بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن بما ينمى الطاعنان على الحكم أنه أخطأ في القانون وشاب أسبابه التناقض والقصور إذ رتب على اتفاق هـ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ قطع التقادم وتجديد الدين وتغيير مدته من خمس سنين إلى خمس عشرة سنة مع مخالفته ذلك لعبارات الاتفاق وللقانون ، أما مخالفته للاتفاق فلأنه نص فيه صراحة على أنه لا يتضمن تجديداً وأما مخالفته للقانون فلأن التجديد لا يفترض — ولا يترتب على مجرد تغيير طريقة الدفع أو زيادة التأمينات أو تقسيط الدين أو تعيين محال بالدين غير الدائن الأول وتظل مدة سقوط دين الإيجار خمس سنين حتى في الأحوال التي تتوافر فيها شروط انقطاع التقادم ولا يعدو اتفاق هـ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن يكون إقراراً بدين إيجارى نص فيه على نية الاستبدال وانصر على تنظيم

ر ما صحبه من تأمينات . وبقا . سبب الالتزام
الأصلي يظل وصف دين الأجرة قائما لا يؤثر فيه
التعهد بالوفاء الذي اقترن به الاقرار مادام أن
هذا الاقرار لم يغير من طبيعة الدين أو يتضمن
استبدال دين جديد به ولا يترتب على مجرد زوال
صفتي الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح
دينا عاديا خاضعا للتقدم الطويل — كما ذهب الحكم
ذلك بأن الدورية والتجدد هما صفتان لاصقتان
بدين الأجرة وهما مفترضتان فيه مابقي حافضا
لوصفه ولو تجدد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح في
الواقع مبلغا ثابتا في الذمة لا يدور ولا يتجدد ولما
كان الاقرار موضوع الدعوى لم يغير من صفة
الدين الذي ظل بعده دين أجرة كما كان فان التقدم
الحسي هو الذي يسرى عليه من تاريخ استحقاقه
المخصوص عنه في الاقرار أما قول الحكم في تفسير
الاتفاق المشار إليه بأن ما قصد بنفي نية الاستبدال
فيه إنما كان الغرض منه استبقاء التأمينات المتفق
عليها في عقد الإيجار الرسمي فهو خروج عن
صريح لفظه لا تسوغه الحجة التي قال بها الحكم .

د من حيث إنه لما كان يبين من الحكم
الابتدائي أن الطاعنين أخلا بالاتفاق فأندرتهما
المطعون عليها في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء
النقسيط ودخلت في التوزيع رقم ٥٧٣ سنة ٦٣
بالمحكمة المختلطة بكامل دينها في سنة ١٩٣٧ وظلت
إجراءات التوزيع حتى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم
أوقعت حجزا على الطاعنين في ٥ من أكتوبر
سنة ١٩٤٠ وأعلنتهما بتنبيه عقارى في ٤ من يوليو
سنة ١٩٤٥ ولم تكن المحكمة يبحث أثر ذلك كله في
مدة التقدم الحسي التي ابتدأت في السريان من
تاريخ استحقاق دين الأجرة بأكمله أى بعد شهر
من تاريخ الانذار وما إذا كانت هذه المدة قد

التنفيذ بموجب العقد الرسمي المؤمن بالرهن
العقارى الذي لديها ابتداء من آخر إجراء عمل
قبل النقسيط محتفظة بكافة الحقوق الناتجة من هذا
العقد والإجراءات السابقة . . وأن فقد الدين
صفة الدورية والتجدد بمقتضى ورقة الإقرار
والتعهد المذكورة لا يستتبع فقد عقد الإيجار الرسمي
قوته التنفيذية وذلك لرضاء المدينين في تلك الورقة
بالتنازل عن التقدم المسقط للدين مع استيفاء الحق
لوزارة الأوقاف في التنفيذ بمقتضى السند التنفيذي
المذكور كما أنه لا ينفي قوة عقد الإيجار الرسمي
التنفيذية بالنسبة لما يخص وزارة المالية من الدين
لأنه خارج عن متناول ذلك العقد باعتباره ديننا
لوزارة المالية وذلك لأن ورقة الاقرار والتعهد
المذكورة قد تضمنت رضاء المدينين بابقاء الحق
لوزارة الأوقاف في التنفيذ بالمبلغ الوارد بتلك الورقة
جميعه وهو لها من الأصل بمقتضى السند التنفيذي
فيكون ذلك الاستبقاء قيداعلى ماتتخلي عنه لوزارة
المالية من حقوق بسبب سدادها لها بعض الدين
وأنه لم يمض خمس عشرة سنة على تاريخ الاستحقاق
بمقتضى ورقة الاتفاق والتعهد المذكورة قبل تاريخ
إعلان تنبيه نزع الملكية المعارض فيه فيكون
الدفع بالسقوط في غير محله ولا محل بعد ذلك
للبحث في بطلان محضر حجز ١٠/٥/١٩٤٠ ولا
في أثر دخول المستأنف عليها في التوزيع من جهة
قطع التقدم ، وهذا الذى قرره الحكم مبنى على
مسح للاتفاق وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن
الاستبدال يتم باحلال التزام جديد مكان التزام
قديم بنية التجديد . وفي الاقرار موضوع الطعن
حرص الطرفان على نفي نية الاستبدال نفيًا تاما .
فنصا على ذلك صراحة في صلب الاتفاق كما نصا
على استبقاء وصف الدين كدين إيجار وهو سبب
الالتزام الأصلي وما أعقبه من إجراءات قضائية

أمام محكمة الاستئناف يتعاق بنظام التقاضى فهو على هذا الاعتبار متعاق بالنظام العام وعلى محكمة الاستئناف إذا ما تبين أن المعروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات ويجوز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - متى كانت الطاعنة لم تبد طلباً جديداً في استئنافها ولم تخرج فيه عن نطاق دعواها أمام محكمة أول درجة وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان العقد الصادر من مورثة المطعون عليها إلى الطاعنين ببيع ١ فدان و ١٩ قيراط إلا أنه واضح من أسبابه أن تزوير العقد مقصور على تغيير القدر المبيع فيه وأن المطعون عليها لم تنزع في صحة العقد إلا فيما زاد على فدان وتسعة قراريط ومن ثم يكون في غير محله نعى الطاعنين على الحكم بأنه قضى للمطعون عليها بطلب جديد هو رد وبطلان العقد فيما يتعلق بكل المقدار المبيع ، ذلك أن منطوق الحكم المطعون فيه تكمله أسبابه وتوضحه بما لا يدع مجالاً للبس في حقيقة ما قضى به .

المحكمة

د حيث إن الوقائع على ما استفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين وآخرين قضى بإبطال المرافعة بالنسبة إليهم أقاموا الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٥ كلى الزقازيق على المطعون عليها

انقطعت أم لم تنقطع مع يترتب على ذلك من أثر في الدعوى فإن الحكم يكون أيضاً قاصر البيان قصوراً يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٧

١٩ مارس سنة ١٩٥٣

١ - تزوير . أدلة التزوير . سلطة المحكمة في استخلاص المقصود منها . عدم خروجها في هذا الاستخلاص عما يحتمله مفاد الأدلة . النعى عليها بقبول دليل جديد على غير أساس .

ب - استئناف . طلبات جديدة . الدفع بعدم قبولها . متعلق بالنظام العام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها . جواز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . المادة ٤١١ مرافعات .

ج - حكم . أسبابه تعتبر مكملة لمنطوقه في إفادة ما قضى به . مثال .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن مضمون الدليلين الأول والثالث من أدلة التزوير يكون في الواقع دليلاً واحداً هو ارتكاب التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون مادياً أو معنوياً ورتبت على ذلك أن تحقيقه يكون عن طريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو الطريقتين معاً ، وأن الدليل الثالث هو في الواقع سبيل تحقيق الدليل الأول ، فإنها لا تكون قد قبلت دليلاً لم تتضمنه أدلة التزوير التي أعلنتها المطعون عليها للطاعنين .

٢ - الدفع بعدم قبول طلبات جديدة

وطلبت للأسباب الواردة بصحيفة استئنافها المعلقة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ إلغاء الحكم المستأنف والحكم برده وبطلان العقد المؤرخ في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ واعتباره مزورا ناعية على حكم محكمة أول درجة قضاءه برفض دعواها دون تحقيق باقي الأدلة التي قدمتها فأتت محكمة الاستئناف بحكمها التمهيدي الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ أن مضمون الدليلين الأول والثالث يكون في الواقع دليلا واحدا هو ارتكاب تزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون ماديا أو معنويا وتحقيقه قد يكون بطريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو بالطريقتين معا وعلى ذلك فالدليل الثالث في الواقع وسيلة التحقيق للدليل الأول ثم تعرضت المحكمة للدليل الثاني المتعلق بالقرار الموقع عليه من الطاعنين في تاريخ عقد البيع وناقشته وانتهت إلى أنه دليل منتج وقبلته وقالت إنه مع قبول هذا الدليل فإنها لا ترى مانعا من تحقيق الدليل الأول بسماع الشهود إذ لا عبرة بقول المطعون عليها في بادئ الأمر بأن التزوير حصل بالاضافة والتحشير ثم قولها أخيرا بأن التزوير معنوي إذ حصل عقب تحرير العقد بمعرفة كاتبه لأن المطعون عليها امرأة غير مثقفة وكل ما تعلقه أن والدتها لم تبغ للطاعنين سوى ١ فدان و٩ قراريط أما كيف أصبح العقد بفدان و٩ قراريطا فإنها حاولت تفسيره بطريق الاستنتاج الذي قد يصيب أو يخطئ وعلى هذا الأساس قضت تمهيدا باحالة الدعوى الى التحقيق لثبوت المطعون عليها بكافة طرق الإثبات القانونية أن والدتها مباركة وقعت على عقد البيع المطعون فيه باعتباره متضمنا بيع ١ فدان و٩ قراريط لا ١ فدان و٩ قراريط وأباحت للطاعنين نفي ذلك بذات الطرق

وآخرين طلبوا فيها الحكم بصحة توقيع مورثتهم مباركة عطا على عقد البيع الصادر منها إليهم بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ ببيع فدان و٩ قراريط مبينة المعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن مقداره ٢٠٠ ج فطعن المدعى عليها على هذا العقد بالتزوير وأقامت دعواها بذلك طالبة الحكم برده وبطلانه فيما يتعلق برقم واحد المضاف إلى رقم حرف ٩ المكتوب تحت حرف ط وكلة (١٠) المضافة بين كلمتي تسعة وقراريط واستدلت على هذا التزوير بثلاثة أدلة : أولها وجود الإضافة والتحشير المتقدم ذكرهما — والثاني أن المدعى عليهما — الطاعنين في هذا الطعن واخوتهما وقعوا في نفس اليوم الذي حرر فيه العقد على إقرار يستفاد منه أن عقد البيع لا يتناول إلا فداناً وتسعة قراريط والثالث أن شهود العقد يشهدون بأنه عن فدان و٩ قراريط لا عن فدان و٩ قراريط فقبلت محكمة أول درجة الدليل الأول وأمرت بتحقيقه بمعرفة خبير خطوط قدم تقريراً انتهى فيه إن عدم وجود تزوير مادي لأن رقم ١ وكلة عشرة كتباً بحالة طبيعية وبنفس مداد صلب العقد — فقضت محكمة أول درجة في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٨ برفض دعوى التزوير استناداً إلى تقرير الخبير وإلى أن ما قرره المطعون عليها من أن التزوير حدث بالاتفاق مع كاتب العقد على تحريره بأكثر مما أتفق على بيعه لا يتفق مع أدلتها المعلقة من أن التزوير مادي الأمر الذي يدل على عدم جدية هذا القول وأنه لا محل لبحث الدليلين الثاني والثالث لأن أساسهما حدوث تغيير في مقدار المبيع وهو ما قطع الخبير بعدم صحته . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة (ذات الاختصاص في ذلك الوقت)

بطريق الاضافة والتحشير ولم تمسك بالتزوير المعنوى إلا بعد أن قدم الخبير تقريره بما ينشئ دعواها .

دوحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك أن محكمة الاستئناف إذ استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن مضمون الدليلين الأول والثالث يكون في الواقع دليلا واحدا هو ارتكاب التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون ماديا أو معنويا ورتبت على ذلك أن تحقيقه يكون عن طريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو بالطريقين معا وأن الدليل الثالث هو في الواقع سبيل تحقيق الدليل الأول ، فانها لا تكون قد قبلت دليلا جديدا لم تتضمنه أدلة التزوير التي أعلنتها المطعون عليها الطاعنين .

دوحيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قاصر في التسيب لأنه بدلا من قصره التحقيق على أدلة التزوير وبيان الطريقة التي وقع بها اعتماد في إنبات التزوير على ما كانت تملكه البائعة وبني قضائه على قرائن غير منتجة وأغفل الرد على مادفع به الطاعنان من أنه لا يجوز للمحكمة أن تفحص من الأدلة إلا ما أعلنه مدعى التزوير لخصمه ولا يحق لها أن تقبل دليلا جديدا أقدم بالجلسة .

دوحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بالتزوير إلى مقدار ما كانت تملكه البائعة لحسب بل أن المحكمة استعرضت أقوال الشهود ووقائع الدعوى ومستنداتها وانتهت في استخلاص سائغ إلى اقتناعها بتزوير العقد ولم يغفل الحكم التمهيدى الرد على دفاع الطاعنين بقوله إن مضمون الدليلين الأول والثالث يكون في الواقع دليلا واحدا هو ارتكاب التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن

وبعد سماع شهود الطرفين أمام محكمة استئناف المنصورة التي آل اليها الاختصاص قضت بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان العقد المطعون فيه بالتزوير مؤسسة قضاءها على ما استخلصته من أقوال شهود المطعون عليها ومنهم من حضر مجلس العقد وأن شهادتهم تستقيم مع ما بالدعوى من أدلة كتابية لا يرقى اليها شك ومنها الاقرار الصادر من الطاعنين بأن البائعة لم تبع الا ١ فدان و٩ قراريط ومنها محضر جرد تركه المرحوم عبد المقصود سلامه مورث البائعة وانتهت إلى القول بأنه لا معدى من اعتبار ما جاء بعقد البيع مخالفا لأقرار الطاعنين الذى ثبتت جديته مزورا تزويرا ان لم يكن ماديا بالحشر أو الاضافة فلا أقل من كونه معنويا بأن أدخل المشترون في روع البائعة أن القدر المبيع هو واحد فدان و٩ قراريط في حين أن ماورد بالعقد هو ١ فدان و٩ قراريط وقد ساعد على تيسير هدف المزورين تقدم البائعة في السن وجهلها وتقارب العبارات الصحيحة والعبارات المزورة أرقاما وحروفا فطمع الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

دوحيث إن الطعن أقيم ثلاثة أسباب حاصل أولها خطأ الحكم المطعون فيه في القانون ذلك لأن محكمة الاستئناف إذ قضت في حكمها التمهيدى بقبول دليل التزوير المعنوى وأمرت بتحقيقه قد خالفت القانون إذ ما كان يجوز لها أن تقبل أو تتناول بالبحث والتحقيق دليلا جديدا لم يسبق ابدائه وإعلانه مع باقى الأدلة في الميعاد القانونى مع أن المطعون عليها حينما رفعت دعوى التزوير وأعلنت أدلتها لم تذكر شيئا عن التزوير المعنوى بل قصرت ادعاءها على حصول التزوير

هذا التزوير قد يكون ماديا أو معنويا .

د وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد ذلك لأنه أخذ بأقوال شهود المطعون عليها ومن بينهم من حضر مجلس العقد وقال إنهم أجمعوا على أن ما كانت تملكه البائعة هو ١ فدان و ٩ قراريط مع أن هذه الأقوال لا تؤدي إلى التزوير خصوصا وأن غالبية شهود الطاعنين ومنهم شهود العقد قد شهدوا بأن البائعة كانت تعرف أن القدر المبيع منها هو ١ فدان و ٩ قراريط كما أن الحكم استند في بحث ملكية البائعة إلى محضر حصر التركة بينما هو لاحق على البيع وقد قدم الطاعنان أوراد الأموال السابقة والمعاصرة للبيع وكذلك استند الحكم إلى الإقرار الموقع عليه من الطاعنين مع أنه إقرار صوري كما استند إلى كبر سن البائعة وجهلها مع أن ذلك لا ينهض دليلا على التزوير .

د وحيث إن هذا الذي ينعاه الطاعنان على الحكم باعتباره خطأ في الاستناد ما هو إلا جدل موضوعي في أخذ المحكمة بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر واستنادها إلى ورقة في الدعوى بما يحتمله مضمونها وكل هذا وذاك من إطلاقات محكمة الموضوع ولم يقدم الطاعنان ما يثبت أن المحكمة فيما استخلصته قد خالفت الثابت بالأوراق .

د وحيث إن وكيل الطاعنين تمسك بالجلسة بسبب جديد مؤداه بطلان الحكم لقضائه بطلب جديد أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ذلك لأن المطعون عليها طلبت بصحيفة دعواها الابتدائية الحكم برد وبطلان عقد البيع العرفي المؤرخ في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ فيما يتعلق برقم ١ المضاف إلى رقم ٩ المكتوب بالهندي تحت حرف ط وكلمة عشرة المضافة بين كلمتي

تسعة وقراريط بينما طلبت في صحيفة استئنافها الحكم برد وبطلان العقد المذكور واعتباره مزورا وما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تجاريها في ذلك فتقضى لها بسبب الطلب الجديد وإذا فعلت فإن حكمها يكون باطلا .

د وحيث إن هذا السبب وإن كان جديدا إلا أنه يتعلق بنظام التقاضي فهو على هذا الاعتبار متعلق بالنظام العام ويمكن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان لمحكمة الاستئناف إذا ضح أن ما أبدى أمامها كان طالبا جديدا أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بالمادة ١١٤ مرافعات إلا أن السبب مردود بأن الطاعنة لم تبد طالبا جديدا في استئنافها ولم تخرج فيه عن نطاق دعاها أمام محكمة أول درجة وإن كان منطوق الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان العقد المشار إليه المتضمن بيع الست مباركة عطا إلى الطاعنين فدان و ٩ قراريط إلا أنه واضح من أسبابه أن تزوير العقد مقصور على تغيير القدر المبيع فيه وأن المطعون عليها لم تنازع في صحة العقد إلا فيما زاد على فدان وتسعة قراريط ومن ثم يكون نعي الطاعنين على الحكم في هذا السبب في غير محله ذلك أن منطوق الحكم المطعون فيه تكلمة أسبابه وتوضحه بما لا يدع مجالا للبس في حقيقة ما قضى به .

د وحيث إنه بناء على ذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢٨٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين) .

بإجراء التحقيق بالبيئة متى رأت فيما قدم إليها من أدلة ما يكفي لاقتناعها بوجه الحق في الدعوى بغير اتخاذ هذا الإجراء .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسماً يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين وهم ورثة المرحومة تفيدة يوسف عوض أقاموا الدعوى رقم ٤٠٨ سنة ١٩٤٦ كلى بنى سوييف على المطعون عليهم طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم في أن يأخذوا بالشفعة الـ ٢٢ فدان والـ ١٨ قيراط الشائعة في الـ ٦٩ فدان والـ ١٠ ط والـ ٨ س الميئة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى — والمبيعة من المطعون عليه الأخير (عزيز غالى) إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين بثمان قدره ١٥٠ ج للفدان الواحد أو ما يتبين أنه الثمن الحقيقي — وكان مما دفع به المطعون عليهم الثلاثة الأولون (المشترون) دعوى الطاعنين هو أن الشيوخ وهو سبب الشفعة ، هير قائم استناداً إلى قسمة انعقدت في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ ما بين المرحوم غالى عريان (مورث البائع) وورثة المرحوم يوسف عوض (مورث مورثة الطاعنين) — وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة تمهيداً بنسب الخبير الزراعى الحكوى صاحب الدور لتطبيق مستندات الطرفين وأخذ ملاحظاتهم ومعاينة الأطيان موضوع الدعوى والأطيان الأخرى المقول بقيام الشيوخ فيها لمعرفة ما إذا كان القدر المشفوع فيه وهو الـ ٢٢ فدان والـ ١٨ قيراط شائعاً في الـ ٦٩ فدان والـ ١٠ ط والـ ٨ س أو مفرزاً وهل تنفذت هذه القسمة بين الشركاء بالفعل بوضع يد كل منهم على نصيبه مفرزاً أم

١٨

١٩ مارس سنة ١٩٥٢

١ — عقد . تفسيره . سلطة المحكمة في ذلك . حكم . تسببه . استخلاصه استخلاصاً سائفاً أن النية المشتركة للمتعاقدين انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة قسمة تمليك لا قسمة انتفاع مستعينة في ذلك بمذلول عبارة العقد وطريقة تنفيذه . النعى عليه بالخطأ في الوصف . في غير محله .

ب — حكم . تسببه . الرد على كل حجج الخصوم على استقلال . غير لازم .

ج — إثبات . تحقيق . ما قدم من الأدلة يكفي لتكوين اقتناع المحكمة . لإلزام عليها بإجراء تحقيق .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع السلطة النامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملابساتها . وإذن فمتى كان الحكم قد استخلص النية المشتركة للمتعاقدين على أنها قد انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة قسمة تمليك لا قسمة انتفاع مستهدياً في ذلك بمذلول عبارة العقد وبطريقة تنفيذه ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم هو استخلاص سائغ بما تحتمله عبارة العقد ، فإن النعى عليه بالخطأ في وصف العقد يكون على غير أساس .

٢ — المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل حجة من حجج الخصوم استقلالاً متى كانت الأدلة التى استندت إليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها .

٣ — لا تثريب على المحكمة إن لم تأمر

أن هذه القسمة لا تعدو أن تكون قسمة زراعية الغرض فيها تيسير الانتفاع مع بقاء الشيوع . وبعد أن باشر الخبير مأموريته حكمت محكمة أول درجة برفض الدفعين المقدمين من المطعون عليهم وبقبول الدعوى وعدم سقوط الحق في طلب الشفعة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن ثمن الفدان ١٥٠ ج لا ٢٠٠ ج كما هو وارد بعقود البيع وللدعى عليهم النفي بذات الطرق . فاستأنف المطعون عليهم الثلاثة الأولون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد بجداولها العمومي برقم ٣٢٩ سنة ٢٦ قضائية وطلبوا للأسباب الواردة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه والحكم أصليا بعدم قبول دعوى الشفعة ومن باب الاحتياط الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات علم الشفعاء بالبيع قبل إظهار رغبتهم في الأخذ بالشفعة منذ أكثر من المدة المقررة قانونا . الخ وفي ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها على الأساس المبين بأسباب هذا الحكم مؤسسة قضاءها على انعدام حالة الشيوع . فقرّر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم إذ اعتبر القسمة التي أبرم عقدها بين غالى عريان وورثة المرحوم يوسف عوض قسمة نهائية مع أنها بصريح عبارة العقد ليست إلا قسمة مهايأة يكون خطأ في تكييف العقد وخالف القانون . ذلك أن الفاظ

العقد تدل بذاتها على غرض المتعاقدين وهو أن الأرض تبقى على الشيوع ولهذا بقيت المساقى كما هي لكل من الفريقين حتى الانتفاع منها ورى أرضه منها حتى تتم قسمتها بواسطة المساحة . أما قول الحكم بأن بعض الورثة تصرف في حصته مفرزة فهو بالرغم من عدم حصوله لا يقدم ولا يؤخر إذ ليس الشركاء على الشيوع محرومين من البيع محددًا حتى مع قيام الشيوع ويكون البيع في هذه الحالة معلقا على حصول القسمة كما أن الحكم أهدر دلالة المستندات التي استند إليها الطاعنون في القول بقيام حالة الشيوع ذلك أنهم استدلوا على ذلك أولا بالتفويض الصادر من المطعون عليه الأخير — البائع — إلى أحمد خليل ببيع ١٨ ف على الشيوع في ٨٤ ف . بما يقطع في أن ملكية من صدر منه هذا التفويض كانت إلى هـ من يناير سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ التفويض لا تزال على الشيوع . ثانيا — بوصول مؤرخ في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ بتسليم عزيز غالى عريان عقد بيع كان مزعما صدوره منه إلى المرحومة تفيدة يوسف ورد إليه لعدم الاتفاق على إتمامه وهو يقرر فيه بأن نفس الأطنان موضوع النزاع شائعة في ٨٤ ف تركة المرحوم يوسف عوض ومورثه . وثالثا — بعقود إيجار تفيد أن الأطنان المؤجرة والتي من ضمنها الأرض المشفوع فيها لا تزال على حالة الشيوع . ورابعا — بكشوف رسمية من واقع فك الزمام الحديث وغيرها من المستندات التي تقطع في قيام حالة الشيوع . وإذا أغفل الحكم دلالة هذه المستندات مع ما لها من أثر حاسم في الدعوى فإنه يكون معيبا بقصور في التسييب .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في بطلان الحكم لقصور أسبابه . ذلك أن المحكمة

انسافت خطأ إلى النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره. مستندة إلى أقوال عزيز غالى التي كتبها له الخصوم ولم تلق بالا لما قدمه الطاعنون من مستندات تثبت عدم صحة هذه الأقوال - ولم تعتبر بالقرارات التي قدمها الطاعنون من عزيز غالى نفسه لدحض مزاعم الخصوم وفيها يعترف بأن الأطلين لا تزال على الشيوع كما أغفلت طعن الطاعنين على الإقرار الذي استند إليه المطعون عليهم الثلاثة الأولون وهم المنسوب صدوره إلى أحمد خليل والذي يقرر فيه أنه لم يصله تفويض من عزيز غالى ببيع أطيانه موضوع الشفعة بأنه إقرار كاذب ومفتعل بدليل أن أحمد خليل المذكور أقر أمام مجلس القضاء بجلسة أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ في القضية رقم ٣٩٣٥ سنة ١٩٤٢ مدنى بنى سويف بصحة التفويض المشار إليه والذي يقطع في قيام حالة الشيوع - كما أغفل الحكم الرد على المستندات المشار إليها في السبب الأول - مع ما لها من أثر على مصير الدعوى .

«ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو قصور آخر في التسيب ذلك أنه بالرغم من ثبوت الشيوع بالقرارات المشار إليها فيما سبق وبغيرها من المستندات فإن المحكمة عملت على تقيضها بحجة أن الخصوم قد حصلوا على إقرار من أحمد خليل يفيد عدم وصول خطاب التفويض من عزيز غالى إليه وبجدة أن عزيز غالى قد كتب في مذكرته أن بعض الطاعنين قد ألحوا عليه فبنا عدم بكتابة إقرارات تخدمهم في القضية الحالية - مع أنه أكل متعينا على المحكمة إذا لم تقتنع بصحة هذه المستندات أن تحيل الدعوى إلى التحقيق وإذا لم تفعل فإن الحكم يكون مشوبا بعيوب جهريّة تبطله وتستوجب نقضه .

«ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع الخاص بانقضاء الشيوع أقام قضاءه على الأسباب الآتية : أولا - أن القسمة التي أبرم عقدها بين مورث الطاعنين ومورث المطعون عليه الأخير وإن وصفت بأنها قسمة زراعية إلا أنها في الواقع وحقيقة الأمر نهائية إذ نص في العقد على أن «لاحق لأحد من الطرفين في العدول عنها» وإن هذا هو المميز بين القسمة النهائية وقسمة المهايأة التي لا تستمر عادة إلا لأوقات قصيرة متقاربة يتناوب فيها الشركاء وضع اليد . وثانيا - أن «ماورد بعقد القسمة من أنها تبقى حتى تتم بواسطة المساحة لا يبنى أنها نهائية لأن المساحة غير مختصة بالقسمة بين الشركاء واختصاصها قاصر على تسجيل العقود . وثالثا - أن العبارة «التي تنص على استمرار القسمة الزراعية حتى تتم قسمتها قانونا ليست إلا إحالة على العبارة الأولى والخاصة بالتسجيل بالمساحة» . ورابعا - ما أثبتته خبير الدعوى «من أن ورثة يوسف عوض (الطاعنين) اقتسموا فيما بينهم الأطيان المكلفة باسم والدهم واسم غالى عريان لأجل نقل التكليف وذلك باعقد المسجل رقم ١٧١ فى ١١ من يناير سنة ١٩٢٩ والمؤرخ فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ وأن القسمة الزراعية قد نفذت بالطبيعة فى وضع اليد واستمرت حسب العقد المذكور الذى يرجع تاريخه إلى ما قبل أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ على الأقل للآن» . وخامسا - أن المتقاسمين قصدوا أن تكون «القسمة نهائية لا رجوع فيها وليس لأحد منهم العدول عنها وتصرفوا على هذا الأساس من بيع وإيجار واقتسامهم مع بعضهم بما يبنى تقايما تقياما قيام حلالة الشيوع» . «ومن حيث إن المحكمة الموعودة السلطة الناجمة

نصيب كل صاحب قسم مفرزا . وأن هذه الأقسام
تنفق مع التصرفات التي أثبتتها الخبرة في تقريره .
ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أن الحكم خالف
الثابت في الأوراق فيما قرره في هذا الخصوص
ومردود أخيرا بأن المحكمة غير ملزمة بأن ترد على
كل حجة استقلالاً متى كانت الأدلة التي استندت
إليها من شأنها كما هو الحال في الدعوى . ان تؤدي
إلى النتيجة التي انتهت إليها — ولا تثريب عليها
إن لم تامر بإجراء التحقيق بالبيئة متى رأت فيها
قدم إليها من أدلة ما يكفي لاقتناعها بوجه الحق في
الدعوى بغير اتخاذ هذا الإجراء .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩

١٩ مارس سنة ١٩٥٣

أوراق تجارية . شيك . تضامن الموقعين عليه .
حكم . تسببه . اعتباره الشيك المريب بعيب شكلي سندا
إذنيًا تجاريًا وإلزام الموقعين عليه بالتضامن . تأسيس
قضائه على أن هذا الشيك محرر عن عملية تجارية وأن
الموقعين عليه تجار وأنه مشتمل على شرط الإذن .
لا مخالفة في ذلك لقانون .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى بالزام الطاعنين
والمطعون عليه الثاني متضامين بدفع المبلغ
المحرر به الشيك قد قرر أنهم موقعون جميعا
على هذا الشيك وأن تعليق الطاعن الثاني
الدفع في يوم معين لا يجرّد السند من صفته
التجارية لأنه وإن كان قد فقد صفته كشيك

في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود
المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملابساتها .
ولما كان الحكم قد استخلص النية المشتركة للمتعاقدين
على أنها قد انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة
قسمة تملك لا قسمة انتفاع مستهدية في ذلك بمدلول
عبارات العقد وبطريقة تنفيذه — وكان هذا الذي
استخلصه الحكم هو استخلاص سائح مما تحتمله
عبارة العقد — لما كان ذلك كان النعم عليه بالخطأ
في وصف العقد لا مبرر له . أما ما يعيبه الطاعنون
على الحكم في بقية أسباب الطعن فهو مردود : أولاً .
بما قرره المحكمة من أنها لا ترى محلاً للأخذ بورقة
التفويض المقدمة من الطاعنين إذ هي تفويض
بالباع ليس إلا وليست عقدا تتحرى فيه الدقة في
الكتابة . ومردود ثانياً — بما قرره الحكم من أن
باقى المستندات التي قدمها المستأنف عليهم
(الطاعنون) للاستدلال بها على بقاء حالة الشيوخ
لا تدل في ذاتها على هذا الشيوخ وأن علة تحريرها
على هذا النحو هي بقاء التكليف مشتركاً بسبب
عدم تسجيل عقد القسمة مؤيداً تقريره هذا بما
قرره عزير غالي في مذكرته المقدمة لجلسة ٩ من
مايو سنة ١٩٥٠ (مع ملف الدعوى) بتاريخ ٢٣
أبريل سنة ١٩٥٠ من أن القسمة التي تمت بين
الطرفين وإن كان قد ذكر فيها أنها قسمة زراعية
إلا أنهم جميعاً قد ارتضوا فيما بينهم أن تكون
القسمة نهائية لا رجوع فيها ووضع كل فريق يده
على نصيبه مستقلاً عن أنصبة الآخرين بدون تعرض
منذ عقد القسمة إلى الآن وقد حصل التصرف من
كثير من أفراد كل فريق حسب الحدود الموضحة
في عقد القسمة المذكور واعتبرت الحدود الواردة
فيه حدوداً ثابتة لا تتغير والذين اشتروا سجلوا
عقودهم على أن القطعة المبيعة لهم مفرزة وإن
حالة الشيوخ انعدمت نهائياً بعد تلك القسمة وأصبح

فانه يعتبر سنداً إذنياً تجارياً مادام موقفاً عليه من تجار والعمليّة التجارية وقابلاً للتحويل بمجرد التظهير إذ قرر الحكم ذلك ، فانه لم يخالف القانون .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليه الأول أقام الدعوى على الطاعنين والمطعون عليه الثانى أمام محكمة القاهرة التجارية طالبا الحكم بالزامهم بأن يدفعوا إليه متضامين مبلغ ١٢٠ ج بناء على اتفاق معقود بينه وبين المطعون عليه الثانى بأن يقوم الأول بتوريد فاكهة للثانى الذى يوردها للطاعنين ثم عمل الحساب فى ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وبموجبه أعطى المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول شيكا على البنك الأهلى بمبلغ ١٢٠ ج محررا من الطاعنين الأول والثالث ، وقد طلب المطعون عليه الأول من الطاعن الثانى التوقيع على الشيك فأشّر باللغة الأجنبية بما يفيد تحديد يوم ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ لصرف الشيك ووقع على هذه الجملة وقد رفض البنك الأهلى صرف الشيك لعدم استكمال الأوضاع القانونية فأبلغ المطعون عليه الأول الأمر للنيابة التى انتهت بعد تحقيقه إلى حفظ الشكوى لمدينة الموضوع وفى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليه الأول على المطعون عليه الثانى وحده ورفضت الدعوى بالنسبة إلى الطاعنين مؤسسة قضاها على أن الشيك نقد صفة من أخص صفاته وهى أن يكون قابلاً للدفع بمجرد الإطلاع فضلا عن عدم قابليته للتحويل . فاستأنف المطعون عليه الأول وقيد الاستئناف برقم ١٣٠ سنة ١٩٥٠ أمام الدائرة التجارية الاستئنافية بمحكمة القاهرة التى قضت فى ٤ يناير سنة ١٩٥١

بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعنين والمطعون عليه الثانى متضامين بدفع المبلغ استنادا إلى أنهم موقعون جميعا على الشيك ومعترفون فى جميع أدوار التحقيق بذلك وأن ما أجراه الطاعن الثانى من تأجيل الدفع إلى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ لا بمجرد الشيك من صفته التجارية لأن الموقعين عليه تجار والعمليّة تجارية وهو قابل للتحويل بمجرد التظهير فإذا لم تدفع قيمته فيكون المدينون (الطاعنون) والمحيل (المطعون عليه الثانى) مسئولين عن دفع قيمته ، أما ادعاء الطاعنين بأن المحيل مدين لهم فما لا يمس حقوق المطعون عليه الأول وهم وشأنهم معه بدعوى أخرى إذا شاءوا فقرر الطاعنون بالاعتراف بطريق النقض فى هذا الحكم .

« ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينهى الطاعنون بالأول منها على الحكم مخالفته لما جاء بسند الدعوى إذ وصف سند الدعوى بأنه مرقع عليه من الطاعنين مع أنه خال من توقيع الطاعن الثانى — الدكتور حسن حسين عيسى — وقد اعترف المطعون عليه الأول فى صحيفة الدعوى بعكس ذلك ، وينعون بالسبب الثانى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ اعتبر السند موضوع الدعوى ورقة تجارية ملزمة للطاعنين بالتضامن مع أن الطاعن الثانى لم يوقع عليه والورقة التجارية لا بد أن يكون موقفاً عليها من المدينين وفقا للقانون ، وعلى هذا يكون وصف سند الدعوى بأنه ورقة تجارية مخالفا للقانون . وينعون بالسبب الثالث على الحكم خلوه من الأسباب إذ لم يرد على ما استندوا إليه أمام محكمة أول وثانى درجة من أن الطاعن الثانى لم يوقع على هذا السند وبذلك يكون

الحكم خاليا من الاسباب مما يعيبه ويستوجب نقضه .

٢٠

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

ا — حكم . تسببه . إقامة قضاؤه على أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي . عدم اعتياده من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . النعي على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

ب — شفعة . حكم . تسببه . احتيال لإسقاط حق الشفع في الشفعة . استخلاصه من وقائع مسوغة . لا خطأ في القانون ولا قصور .

ج — شفعة . حكم . تسببه . احتيال لإسقاط حق الشفع في الشفعة . اعتماد الحكم في ثبوته على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وانقضاء مواعيدها . ما اعتمد عليه الحكم هو الوقائع الثابتة في تلك الأحكام والسابقة على رفع دعوى الشفعة والمعاصرة لها . لا خطأ .

د — شفعة . منازعة المشتري للشفيع في ملكه الذي يشفع به . هذه المنازعة لا تسقط حق الشفع متى كانت على غير أساس .

ه — شفعة . حكم . تسببه . تعليق الشفع المضي في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقد على بيع العقار الذي يشفع به إلى المشفوع منه . اضطرابه إلى هذا المسك بسبب الحيل التي استعملها . المشفوع منه لإسقاط حقه . النعي على الحكم بأنه أجاز الجمع بين حجتين متناقضتين . في غير محله .

و — شفعة . حكم . تسببه . اطراحه دفع بسقوط حق الشفع في الشفعة لتأخره في وفاة الثمن . استناده إلى أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفع الثمن في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع عقاره الذي يشفع به إلى المشفوع منه . لا خطأ .

ز — فسخ . تفاسخ . شفعة . حكم . تسببه . اتفاق العاقدین على أن يكون الفاسخ أثر معدوم للعقد . استخلاص الحكم هذا الاتفاق من ظروف الدعوى وملاساتها استخلاصا سائغا . لا خطأ في القانون . مثال في دعوى شفعة .

ح — شفعة . حكم . تسببه . تقريره أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة إذا رفعت في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة ولو لم تقيد . ترتيبه على ذلك

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة بما جاء بالحكم من أن المستأنف عليهم الثلاثة الأولين — الطاعنين — موقعون على الشيك ومعترفون في التحقيقات المشار بتوقيعاتهم وتعليق المستأنف عليه الثاني — الطاعن الثاني — الدفع في يوم ١٩٤٩/٣/٩ لا يحرم السند من الصفة التجارية وبما قرره من أن الشيك وإن كان قد فقد صفته كشيك إلا أنه يعتبر ورقة تجارية محررة بين تجار إذ الموقعون عليه كلهم تجار وهو قابل للتحويل بمجرد التظهير أما ما استدل به الطاعنون أمام هذه المحكمة على أن الطاعن الثاني لم يوقع على الشيك بما جاء بصورة عريضة افتتاح هذه الدعوى — والمقدمة منهم إلى هذه المحكمة — فغير مقبول إذ فضلا عن أن الصورة المقدمة من الطاعنين بعريضة الدعوى عرفية فإنهم لم يقدموا إلى هذه المحكمة صورة رسمية من التحقيقات التي لم تستند المحكمة إلا إليها في تقريرها أن الطاعنين والمطعون عليه الثاني معترفون فيها بتوقيعاتهم جميعا على الشيك وعلى ذلك لا يكون الحكم قد خالف الثابت بالأوراق أو شابه قصور كما أنه ليس فيما قرره من أن الشيك الذي فقد صفته كشيك يعتبر سنداً إذنيا قابلاً للتحويل بمجرد التظهير مادام موقعا عليه من تجار والمعملية تجارية ما يخالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين).

٣ - لا يعيب الحكم أنه استند في ثبوت الاحتيال قبل الطاعن على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وبعد انقضاء مواعيدها المقررة قانوناً متى كان استناده قائماً على استخلاص عناصر الاحتيال من الوقائع الثابتة في تلك الأحكام وكانت هذه الوقائع سابقة على رفع دعوى الشفعة ومعاصرة لها .

٤ - مجرد منازعة المشتري للشفيع في ملكه لا يترتب عليها إسقاط حقه متى ثبت أن هذه المنازعة على غير أساس .

٥ - إذا كان الشفيع قد عاق المضى في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة تماقده ببيعه العقار الذي يشفع به إلى المشتري المشفوع منه وكان هذا الأخير هو الذي اضطره إلى هذا المسلك بالحيل التي استعملها لإسقاط حقه في الشفعة ، فإنه يكون في غير محله النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أجاز للشفيع أن يجمع بين حقين متناقضين .

٦ - إذا كانت المحكمة قد رأت أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفيع الثمن إلى المشتري في الوقت الذي يتمسك فيه ببيعه عقاره المشفوع به إلى هذا المشتري فلا عليها إن هي أطرحت ما دفع به المشتري من سقوط حق الشفيع في الشفعة لتأخره في الوفاء بالثمن .

٧ - للتعاقد أن يتفقا على أن يكون للتفاسخ أثر مع عدم لكل ما يترتب على تماقدهما من حقوق والتزامات وللحكمة أن

عدم سريان ميعاد السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم . لا مخالفة في ذلك القانون . ط - شفعة . حكم . تسببيه . رفضه الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبداء رغبته بمخاطب موسى عليه . تأسيس قضاؤه على أن الشفيع أبدى رغبته على يد محضر في خلال ١٥ يوماً من تاريخ علمه بالبيع وأنه رفع الدعوى خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إبداء الرغبة على يد محضر . لا مخالفة في ذلك للأانون .

ي - شفعة . قيد دعوى الشفعة . عدم خضوعه لميعاد المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أسباب أخرى مستقلة ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه كما صرح بذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول .

٢ - إذا كان كل ما قصده الحكم بالنقض أو التدليس الذي أسنده إلى الطاعن إنما هو الاحتيال بقصد تعطيل حق مقرر بمقتضى القانون وهو عمل لا يجوز إقرار مرتكبه عليه ويجب رده عليه ، وكان الحكم قد استخلص عناصر الاحتيال من الوقائع التي أوردتها والتي يبين منها بجملة أن الطاعن قد لجأ إلى الحيلة لإسقاط حق المطعون عليه الأول في الشفعة فان النعي عليه بالقصور أو مخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

تستخلص هذه النية المشتركة من ظروف الدعوى وملاساتها ، وإذن فتى كانت المحكمة بعد أن استعرضت ظروف التفاسخ قالت إن من شأنه أن يجعل البيع كأن لم يكن مؤسسة قضاءها في ذلك على أن المطعون عليه الأول إنما اضطر إلى التنازل عن دعواه بصحة التعاقد بل وعن حقه في البيع إزاء إصرار الطاعن على إنكاره في البداية فلما لاحت للطاعن مصلحة في التمسك بهذا العقد الذي سبق أن أهدره بإنكاره رفع الدعوى بصحته بعد أن عدل عنه المطعون عليه الأول نهائيا واستخلصت من هذه الظروف أن العقد بفرض أنه سبق أن تم أصبح بإرادة المتعاقدين منفسخا وكأنه لم يكن ، فانها لا تكون في تقريرها هذا قد أخطأت في القانون .

٨ - إذا كان الحكم قد قرر أن رفع دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة تعتبر به الدعوى قائمة وإن لم تقيّد بالجدول ورتب على ذلك أنه لا يسرى على حق الشفعة ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٩ - لما كان قانون الشفعة القديم إذ نص في المادة ١٤ منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ، وإذ نص في المادة ١٥ منه على أن ترفع

دعوى الشفعة على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عنه في المادة ١٤ ، فقد دل بذلك على أن ميعاد الثلاثين يوما الواجب رفع دعوى الشفعة خلاله إنما يبدأ من تاريخ إعلان هذه الرغبة كتابة وعلى يد محضر ، ولما كان المطعون عليه الأول لم يكتف بإبداء رغبته في الشفعة بخطابه الموصى عليه بل عمل بما أوجبه القانون بإبداء رغبته على يد محضر في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ عليه بالبيع وأردف هذا الإنذار برفع دعوى الشفعة قبل انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة وفقا للقانون - لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قضى برفض دفع الطاعن بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبداء الرغبة بخطابه الموصى عليه .

١٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن قيد دعوى الشفعة غير خاضع للميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٥ من قانون الشفعة فإذا أعلنت صحيفة الدعوى في الميعاد القانوني ثم قيدت بعد ذلك فإن الشفيع يكون قد قام بالواجب عليه قانونا .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن كان قد اشترى في ٥ من

أن حصوله يجعل إنذار ١٢ من مايو غير ذي موضوع إذ لا يصبح لحق الشفعة محل إلا أنه احتياطيا لما قد يوجد من شك — مهما كان ضعيفا في قيام البيع يقرر أنه يعتبر هذا الانذار إبداء لرغبته في أخذ الدار التي اشتراها الطاعن بالشفعة لقاء الثمن وملحقاته ويقرر بقيام حقه هذا بناء على هذا الانذار في حالة فشله في دعوى البيع . فرد الطاعن على هذا الانذار في ٢١ من مايو سنة ١٩٤١ بخطاب من محاميه يسأل فيه محامي المطعون عليه الأول عما إذا كان موكله مستعدا لأداء الثمن وملحقاته ويطلب إليه الجواب خلال يومين أو يتحمل تواقب التأخير . وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٤١ رد محامي المطعون عليه الأول على ذلك بأن موكله مصر على انعقاد البيع وإن أخذه بالشفعة متوقف على ما يقضى به في دعوى البيع وأحاله على ما قرره في إنذاره المعلن في ٢٦ من مايو ثم إن هراري (المطعون عليه الأول) رفع دعوى الشفعة وأعلنها في الثالث والعشرين من شهر يونيو وحدد لها أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤١ إلا أنه لم يقبدها للجلسة المذكورة بل تركها معلقة وسار في دعوى البيع سنة أجلت فيها الدعوى مرارا ثم انتهى أمره فيها إلى التنازل عنها بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ وما أن تم هذا التنازل حتى عجل دعوى الشفعة في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٢ وأخذ يواليها حتى قضت فيها محكمة مصر الابتدائية المختلطة لمصلحته في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وكان الطاعن أثناء سير دعوى الشفعة قد عاد إلى البيع فرفع دعوى جديدة إلى محكمة مصر قيدت بجدولها برقم ١٧٢٧ سنة ١٩٤٤ كلى مصر يطلب فيها الحكم له بصحة ونفاذ البيع الذي وقع بينه وبين هراري في

مايو سنة ١٩٤١ من المطعون عليهما الثاني والثالث أرضا مقاما على جزء منها فيلا بثمن مقداره عشرة آلاف جنيه — ولما كان المطعون عليه الأول مجاورا بملكه للعقار المبيع وجه إليه الطاعن إنذار على يد محضر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤١ يكلفه فيه إبداء رغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة في الميعاد القانوني وإلا سقط حقه فيها . وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ أرسل محامي المطعون عليه الأول إلى محامي الطاعن كتابا يقرر باستعداده لأخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل الثمن والملحقات راجيا أن يرسل إليه عقد شراء موكله حتى يتمكن من كتابة عقده على أساسه قبل انقضاء الميعاد القانوني . إلا أنه في خلال المدة من ١٨ — ٢١ من مايو سنة ١٩٤١ جرت بين الطاعن والمطعون عليه الأول مفاوضات على أن يشتري الطاعن عمارة المطعون عليه الأول المشفوع بها مقابل ٨٨ ألف جنيه وعينا يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٤١ للتوقيع على العقد الابتدائي الذي كتبت نسخته فعلا — إلا أن الطاعن تراجع فلم يتم التوقيع على العقد واعتبر أن كل ما دار بينه وبين جاره مجرد محادثات مبدئية لا ترقى إلى حد التعاقد والارتباط . وتمسك المطعون عليه الأول بأن البيع قد انعقد فعلا مستوفيا كافة أركانه فرفع في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤١ دعوى على الطاعن لدى محكمة مصر الابتدائية قيدت بجدولها تحت رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ بطالب الحكم بصحة ونفاذ البيع المتعاقد عليه في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤١ وفي نفس الوقت وخشية عدم نجاح دعواه هذه وجه في اليوم التالي — ٢٦ من مايو — إنذارا إلى الطاعن وإلى المطعون عليهما الثاني والثالث قال فيه إنه مع إصراره على وقوع البيع فعلا وعلى

ما كانت عليه قبل التعاقد . فطعن الطاعن في ذلك الحكم بالنقض . وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ رفضت محكمة النقض الطعن وقررت « أن التماسخ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون بهما ضمنين وأن محكمة الموضوع قد كشفت من الوقائع التي عرضت عليها ما يؤيد تلاقى الإرادتين على الفسخ . وبهذا الحكم انتهى أمر النزاع على العارة وكانت دعوى الشفعة لا تزال معلقة في المحكمة المختلطة فقدمت إليها هذه الأحكام وفي ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة مصر الابتدائية المختلطة في دعوى الشفعة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٨٥ سنة ٧٣ ق . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص القضاء المختلط بنظر الدعوى . فأعاد المطعون عليه الأول دعواه الأولى رقم ٢٥٠٥ بموجب إعلان في ٢ و ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ بناء على الحكم الاستئنافي السالف الذكر وطلب إثبات تنازله من تلقاء نفسه عن الحق الخول له بموجب المادة ١٠ من المرسوم الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٠٠ عن المطالبة بهدم المباني المقامة من الطاعن بعد تقرير الأخذ بالشفعة بل إنه يتعهد بدفع ثمن مواد البناء وأجور العمال بقيمتها الحقيقية كما طلب الحكم بالزام الطاعن بكافة المصاريف والأتعاب وبمبلغ جنيه واحد على سبيل التعويض بسبب الدفاع الكيدى . وفي ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول دعوى المطعون عليه الأول وفي الموضوع بأحقية في أخذ قطعة الأرض والمباني المقامة عليها والكاتنة بالزمالك بالقاهرة على تقاطع شارعى فؤاد الأول والصالح أبواب

العشرين من مايو سنة ١٩٤١ ولكن هرارى (المطعون عليه الأول) أنكر عليه العود إلى طلب صحة عقد جرده واعتبر أن دعوى الطاعن إنما قصد بها الكيد وتقويت حقه في الشفعة وأنه يرى بها أخذ عقاره المشفوع به بثمن بخس كان قد اتفق عليه في سنة ١٩٤١ يوم أن كان للنقد قيمته المرتفعة وقد نزلت هذه القيمة وارتفعت أثمان العقارات بعد ذلك ولهذا قابل دعواه بدعوى فرعية يطلب فيها الحكم له بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٥ قضت محكمة مصر برفض دعوى الطاعن وبالزامه بمبلغ مائة جنيه تعويضا للمطعون عليه الأول على سلوكه الكيدى وغير النزيه في تقاضيه . وأسست حكما من الناحية القانونية فيما يتعلق بواقعة البيع على أن جحود الطاعن للبيع وتنازل المطعون عليه الأول عن دعواه بصحته يؤكد تلاقى الإرادتين على التماسخ ولا يجوز للطاعن بعد ذلك وبعد انقضاء عامين على التنازل عن الدعوى الأولى وبعد هبوط قيمة النقد وبعد ارتفاع أثمان العقارات أن يعدل عن جحوده ويعود إلى المطالبة بنفاذ عقد الفسخ وزال أثره من الوجود فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٨١٤ سنة ٧٣ قضائية فأيدته محكمة الاستئناف في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ وقالت في أسباب حكمها « إنها تقطع بأن التعاقد الذى تم بين الطرفين على العارة قد انفسخ برضاء وتوافق الطرفين وذلك بانكار الشوربجى (الطاعن) له وتنكره لحصوله وتنازل هرارى عن حقه المترتب على هذا التعاقد بتنازله عن الدعوى التي أقامها بطلب صحته ونفاذه فتلاقت الإرادتان على التماسخ فيه وبذلك زالت آثاره وأصبح وكأن لم يكن وعادت الحالة إلى

المدينة الحدود والمعلم بإعلان ١٢ مايو سنة ١٩٤١ مقابل الثمن ومقداره ١٠٠٠٠ جنيه وملحقاته ومصاريفه القانونية وإثبات تنازل الطالب (المطعون عليه الأول) من تلقاء نفسه عن الانتفاع بالحق المخول له بالمادة العاشرة من المرسوم الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٠ في المطالبة بهدم المباني المقامة من الطاعن بعد إعلان طلب الشفعة كما أثبتت تعهده بدفع ثمن المواد وأجور العمال حسب قيمتها الحقيقية وألزم المطعون عليه الأول بأن يدفع إلى الطاعن ثمن المواد المذكورة وأجور العمال في حالة اتفاقهما على تقدير قيمة هذه المباني وإلا يعرض الأمر على القضاء وألزم الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١ جنيه على سبيل التعويض عن دفاعه السكدي كما ألزمته بمصاريف أول درجة والاعتاب الخ... فاستأنف الطاعن هذا لدى محكمة استئناف مصر وقيد استئنافه بجدولها برقم ١٣٥٥ سنة ٦٦ ق. وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته عليها من أسباب. فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض.

ومن حيث إن الطاعن بنى على ثمانية أسباب :
حاصل أولها - هو خطأ الحكم الابتدائي في إهدار أحكام القانون على أساس الفهم الخاطيء لأركان التدليس المدني وبطلانه لتصور أسبابه ذلك أن الطاعن تمسك بأوجه دفاع ودفع لدى محكمة أول درجة هي : ١ - وجوب تفسير أحكام الشفعة تفسيراً ضيقاً . ٢ - بطلان تقدير الأخذ بالشفعة . ٣ - انعدام تقرير الأخذ بالشفعة . ٤ - تنازل هراري (المطعون عليه الأول) عن الشفعة . ٥ - سقوط حق الشفعة لامتناع هراري عن دفع الثمن . ٦ - بطلان

المطالبة بالشفعة لعدم قيد الدعوى في الميعاد القانوني ٧٠ - سقوط الحق في الشفعة لانقضاء أكثر من ستة أشهر على تسجيل عقد البيع . ٨ - سقوط حق الشفعة بناء على بيع هراري العقار المشفوع به للطاعن . ٩ - اعتبار أن الشرط المعاق عليه استعمال حق الشفعة لم يتحقق رغم تنازل هراري عن دعواه . ١٠ - بطلان الشفعة لاستعمالها بقصد المضاربة . ومع أن الحكم الابتدائي سلم بحجية هذه الدفوع إلا أنه لم يأخذ بها بحجة أن هراري (المطعون عليه الأول) كان محققاً بسبب مانسبه الحكم إلى الطاعن من تدليس مسوغاً به إهدار المبادئ القانونية المقررة دون أن يبين ما اقترفه الطاعن هل هو غش - أو تدليس - إذ لكل منهما أحكام قانونية خاصة فالغش يقصد به الإضرار بالغير وهو ما لم يقصده الحكم ولو أنه لم يستعمل سوى لفظ الغش (fraude) أو ما يقوم مقامه كسوء النية ولكنه تحاشى استعمال كلمة (dol) مع أنها هي المقصودة بالذات ومن ثم جاءت تعبيرات الحكم غير دقيقة ومخالفة للواقع وحكم القانون ومع ذلك فإن الحكم لم يتحرر أركان التدليس التي يقتضيها القانون ويطلبها على ما كان من الطاعن ليخرج منها بأنه كان في حقيقة الأمر مدلساً بل دمع الطاعن بالتدليس في تصرفاته دون أن يبين ما هو هذا التدليس الذي اقترفه حتى يستحق من أجله السخط وحتى يرتب على ذلك استحقاق المطعون عليه الأول الغفران في كل ما ارتكب من مخالفات لأحكام القانون - الحكم الابتدائي إذ أغفل ذلك قد جاء مشوباً بقصور يعيبه - أما الحكم الاستثنائي فهو وإن نحا منحى الحكم الابتدائي إلا أنه كان مقتصداً في الذهاب إلى مداه البعيد وقد يكون ذلك اكتفاء منه بما سماه (إشكال البيع الذي خلقه

الشوربجي) وفي الحالتين يكون الحكم قد أخذ بنظرية التدليس بعبارة أخرى غير التي استعملها الحكم الابتدائي إذ هو رأى أن هرارى كان محقا في تصرفاته ومن ثم فلا تريب عليه في مخالفته أحكام القانون. على أنه من ناحية أخرى فإن الحكم إذ انتهى إلى ثبوت التدليس فإنه جاء معيبا أيضا إذ استخلص عناصره من الأحكام الصادرة في دعوى صحة التعاقد المرفوعة أولاها من المطعون عليه الأول والآخرى من الطاعن مع أن هذه الأحكام إنما صدرت بعد فوات المواعيد المنصوص عليها في قانون الشفعة فبفرض ثبوت التدليس بهذه الأحكام فإنه لا يكون له تأثير على المواعيد المقررة في قانون الشفعة.

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بان ما ينهه الطاعن على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه غير مقبول متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة — ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه كما صرح بذلك — ومردود ثانيا — بأن كل ما قصده الحكم بالغش أو التدليس الذي أسنده إلى الطاعن إنما هو الاحتيال بقصد تعطيل حق مقرر بمقتضى القانون وهو عمل لا يجوز إقرار مرتكبه عليه ويجب رد سعيه عليه وقد استخلص الحكم عناصر الاحتيال من مسلك الطاعن منذ أن وجه إلى المطعون عليه الأول في ١٢ من مايو سنة ١٩٤١ إنذارا يخبره فيه بالبيع ويطلب إليه فيه إبداء رغبته في الشفعة إن شاء فقال في بيان ذلك د ومن حيث إن واقعة البيع بحسب ما يصورها المستأنف ضده الأول البير هرارى (المطعون عليه الأول) تتحصل في أن الشوربجي (الطعن) وقد تبين أن جهاره الجديد ينبغي أخذ

الدار التي اشتراها بالشفعة وأنه جاد في رغبته أراد التحيل لاسقاط هذا الحق عنه فسلط وسيطان هما ليشع وزهار تقدما إليه عارضين رغبة الشوربجي في شراء عمارته مساومين في الثمن وكان هذا يوم ١٩ مايو وفي يوم ٢٠ قابل الشوربجي نفسه ووسيطاه هرارى في مكتبه واتفق الطرفان على البيع والشراء وعلى الثمن وعلى أن يدفع الشوربجي عشرة آلاف جنيه في الغد عند التوقيع على العقد الابتدائي يكملها أربعين يوم العقد النهائي ويقسط الباقي أقساطا شهرية تضاف إليها فوائد لها. ويقول هرارى إن الشوربجي وإن ظهر بمظهر الجاد في عرضه وإيجابه لم يكن في حقيقة الأمر إلا خادعا موهبا آملا أن تطول المساومة حتى يضيع الوقت على الشفيع فيسقط حقه في الشفعة فلما رأى إيجابه قد صادفه قبول حاسم نكص على عقبيه. أما من ناحيته هو أى من ناحية هرارى فقد اعتقد صحة العرض ثم الإيجاب فقبل الشراء وحدد الشروط وأرسل لمحامييه فأعد العقد الابتدائي. وأرسل المستندات إلى الأستاذ زنايري ليطلع عليها. ومن حيث إن هرارى يقول إن الأحكام الصادرة في القضايا ١٧٥٧ سنة ١٩٤٤ مصر كلى و ٢١٤ سنة ٦٣ ق استئناف مصر و ١٢٥ سنة ١٦ ق نقض قد دمغت تصرف الشوربجي بالبعد عن النزاهة القضائية وسجلت عليه سوء النية فيه. وقد حازت هذه الأحكام قوة نهائية لامرد لها وأصبحت دليلا قبله لا يدفع. لكن الشوربجي يجادل في هذا القول ويزعم أن هذه الأحكام إنما تناولت المرحلة الثانية من تصرفه أى العودة إلى المطالبة بصحة ونفاذ عقد قيل إنه كان ينكره في المرحلة الأولى وبالرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الوطنية في القضية ١٧٥٧ سنة ١٩٤٤ بين أن المحكمة قالت د إن المدعى

(الشوربجي) قد وقف من المدعى عليه (هرارى) موافقا بعيدا عن النزاهة في الخصومة قصد اعنائه والسكيد له إذ لو كان راغبا لإتمام البيع جادا فيه لما تردد في مصادقة المدعى عليه على دعواه رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ كلى وقد ظل هذا الأخير يطلب مصادقته عليها زهاء سنة كاملة دون جدوى - فهى إذن قد سجلت على الشوربجي أنه لم يكن راغبا في إتمام البيع جاد فيه منذ أن تعاقد عليه كذلك أبدت محكمة الاستئناف هذا الحكم بحكمها الصادر في القضية ٢٨١٤ سنة ١٩٣٠ ق وزادته تفصيلا بما أوردت فيه من بيان المفاوضات والمراسلات بين الطرفين من ١٩/٥ إلى ١٩٤١/٦/٢ ومن عباراتها « وحيث إن هرارى ازاء هذا الانكار القاطع المتكرر من الشوربجي رأى أن يضع حدا لهذه المنازعة القائمة على التعاقد بشأن العمارة فرفع الدعوى ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ كلى مصر بعريضتها المعلقة للشوربجي يوم ١٩٤١/٥/٢٥ وقد ضمنها التفصيلات المتعلقة بالتعاقد وطلب أن يقضى له فيها بصحة ونفاذ التعاقد الذى تم بينهما على بيع العمارة مقابل الثمن المشار إليه وأشار في صحيفة دعواه إلى أنه يرفع إلى القضاء المختلط دعوى الشفعة عن الفيلا من باب الاحتياط في حالة عدم نجاحه في دعوى إثبات التعاقد عن العمارة ثم ذكرت المحكمة أن الدعوى المذكورة ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ ظلت في الجلسات عاما كاملا تؤجل خلاله لمختلف الأسباب ولم يبد من الشوربجي اطلاقا ما يدل على اعترافه بالبيع وقد ألزم سلوكه هذا هرارى أن يتنازل عن دعواه وانحصرت حقوقه في دعوى الشفعة فعاد إليها وقرر للقضاء المختلط أنه يرفع التحفظ الذى كان مقترنا بها لأنه تنازل عن دعوى صحة التعاقد عن العمارة - أما محكمة النقض فقد

رفضت الطعن الذى وجهه الشوربجي إلى حكم الاستئناف ولم تر فيما قضى به مأخذا من المآخذ التى وجهها الشوربجي .

« ومن حيث إنه يخلص من الأحكام المتقدمة أنها سجلت على الشوربجي عدم الجد في تعاقد مع هرارى لأنه لو كان جادا لما نكل عن هذا التعاقد كما سجلت عليه العنت والسكيد وعدم النزاهة في خصومته - وهذا الذى أورده الحكم يبين منه بجلاء أن الطاعن قد لجأ إلى الحيلة لاسقاط حق المطعون عليه الأول في الشفعة وليس فيما أورده قصور أو مخالفة للقانون - ومردود أخيراً - بأن الحكم المطعون فيه إذ استند في هذا الخصوص إلى أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وبعد انقضاء مواعيدها المقررة قانونا فأنما كان ذلك ليستخلص عناصر الاحتيال من الوقائع الثابتة فيها وهى وقائع سابقة على رفع دعوى الشفعة ومعاصرة لها ولا عيب في هذا الاستدلال . أما القول بأنه يفرض ثبوت الغش أو التدليس فلا تأثير لكليهما على المواعيد الثابتة التى أوجب القانون مراعاتها . فردود بأن الحكم لم يعف المطعون عليه الأول من مراعاة المواعيد المقررة قانونا لقبول دعوى الشفعة كما سيبين عند الرد على باقى أسباب الطعن .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم إذ قرر (أن الشفعة لا تكون إلا للمالك ولا بد أن يبقى الملك على الشفيع فيما يشفع به إلى أن يمتلك العين المشفوع فيها قضاء أو رضا ولكن النزاع الطارىء على الملك لا يسقط حق الشفيع وإنما يؤجله إذا احتفظ به) إذ قرر الحكم ذلك خالف القانون إذ لم يرد فيه نص يفيد أن النزاع الطارىء على ملك الشفيع يؤجل حق الشفعة ولا يسقطه ولا يتصور أن الشارع يأتى بمثل هذه القاعدة التعسفية المعطلة للحقوق على أنه من

الشفعة في الوقت ذاته وإذن يكون الجميع بين الحقين في حكم المستحيل .

« ومن حيث أن الحكم قال في هذا الخصوص (ومن حيث إن الشوربجي يقول إن هراري ما كان له أن يتردد بين الأمرين بل كان عليه أن يقطع بواحد منهما وكانت أمامه فسحة من الوقت يقرر فيها خطته التي تحفظ عليه حقه فقد فهم منذ ٢٣ مايو سنة ١٩٤١ أن الشوربجي لا يعتبر أن التعاقد قد تم وإنما يأخذ الأمر على أنه مجرد مباحثات مبدئية وفهم من خطاب ٣١ مايو أن الشوربجي صامد عند موقفه فكان عليه أمام هذا المركز الواضح أن يقدر ظروفه وينظر ماله من حقوق وما بين يديه من دليل ثم يتخذ سبيله إلى ما تمليه عليه مصلحته في حدود القانون فلم يكن له أن يتردد ولا أن يجمع بين أمرين متناقضين دعوى البيع ودعوى الشفعة - وإنما كان عليه أن يختار بينهما وقد اختار فعلا ولكن بعد عام كامل — ومن حيث إن هذا الجدل له ما يقابله فإن لكل إنسان أن يتمسك بكامل حقوقه في حدود القانون وله في هذه الحدود أن يحتاط لنفسه والشوربجي لا ينكر واقعة البيع بل هو يصر حتى في هذه الدعوى الحالية على أنها كانت واقعة جدية وأنه كان راغبا في اتمامها وأن هراري هو الذي تعجل فتنازل عن دعواه في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ فإذا كان مظهر البيع — على الأقل — جديا وكان هراري واجدا لنفسه مصلحة بحققة فيه فقد أثره على الشفعة وأصر على تنفيذه بكل الوسائل ورفع دعواه برقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ إلى القضاء ليقرر خصمه على تنفيذ عهده لكن الشوربجي لم يمكنه ولم يعترف بشيء مما يعترف به الآن حتى اضطره إلى التنازل عن قضيته اضطرارا على حد ما ذكرته محكمة الاستئناف

ناحية أخرى فإن المطعون عليه الأول هو الذي بدأ النزاع وهو الذي بفعله أغلق بابه بالتنازل المفاجيء عن دعوى إثبات التعاقد والقاعدة أن الشخص لا يمكنه أن يتذرع قبل الغير بتصرفه المتروك لمحض اختياره ويتخذ من ذلك سبيلا لمخالفة أحكام القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما قرره الحكم لا خطأ فيه لأن مجرد منازعة المشتري للشفيع في ملكه لا يترتب عليها إسقاط حقه متى ثبت أن هذه المنازعة — كما هو الحال في الدعوى — على غير أساس وأن ملكية الشفيع لم تزل عن العين المشفوع بها — أما القول بأن المطعون عليه الأول هو الذي بدأ النزاع الخاص ببيع العين المشفوع بها وهو الذي أغلق بابه بالتنازل عنه فلا تأثير له على صحة القاعدة التي قررها الحكم والتي ينمى عليها الطاعن : على أن الحكم قد عني ببيان أن الطاعن هو الذي ألجأ بحيلته المطعون عليه الأول إلى أن يسلك السبيل الذي يعيبه عليه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قرر : (أنه يمكن الجمع بين حقين متناقضين في صورة إذا ما طالب صاحبهما بواحد محتفظا بحقه في الثاني إذا لم ينجح في الأول مادام عمله غير مشوب) دون أن يبين سنده في هذا القول — أخطأ في القانون . ذلك أنه إذا كان من الممكن المطالبة بذات الحق بدعويين متتاليتين وبصفتين مختلفتين دون مساس بقاعدة قوة الأمر المقضى ، فإن الأمر في الدعوى الحالية متعلق بالشفعة بناء على أن الجار مالك فاذا لم يكن كذلك فلا شفعة وإذا كان قصد المطعون عليه الأول إثبات التعاقد على أساس أنه باع عقاره الذي يشفع به فليس له والحالة هذه أن يطلب

في حكمها رقم ٢٨١٤ سنة ٢٣ ق وكان هراري أمام نكول الشوريجي عن إتمام البيع وقوله إن ما تم في شأنه لا يعدو أن يكون مباحثات مبدئية يخشى أن لا يكون الرجل جادا وإن لا تسعفه القواعد القانونية على إقامة الدليل القانوني عليه حتى ولو احتكم إلى ذمته فقد رأى أن لا يفلت من يده حقه الثابت المعترف به وهو حقه في الشفعة فاحتفظ في صحيفة دعواه رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ المعلقة في ٢٥ من مايو وفي إنذاره المؤرخ في ٢٦ من مايو وجعله معلقا على فشله في دعوى البيع .

ومن حيث إن تصرف هراري لا غبار عليه من الناحية القانونية فهو في دعواه بصحة ونفاذ البيع كان جادا إذ كان في يده ما يدل على المفاوضة وعلى أن مستندات التملك أرسلها بحاميه إلى محامي الشوريجي فكان يعتقد أنه واصل إلى إثبات حقه وهو في احتفاظه بحقه في الشفعة كان أيضا محقا إذ أنه غير ضامن تصرف خصمه ولا هو ضامن رأي القاضي .

وليس للشوريجي أن يعيب عليه هذا الموقف فهو بنفسه خلق حق البيع بقبوله الشراء وهو بنفسه الذي نكص على عقبيه وتخلّى عما التزم به فاستوجب من خصمه أن يحتاط للأمر (ثم قال) إنه لما تقدم ترتب النتائج الآتية :

أولا - لا يمكن أن يعتبر هراري متنازلا عن حقه في الشفعة بقبوله البيع مادام المشتري نفسه المشفوع ضده هو الذي أوجد هذا الإشكال ومظنة الحيلة في تصرفه ظاهرة .

ثانيا - يمكن الجمع بين حقين متناقضين في صورة ما إذا طالب صاحبهما بواحد محتفظا بحقه في الثاني إذا لم ينجح في الأول ما دام عمله

غير مشوب خصوصا إذا كان خصمه هو الذي اضطره إلى هذا المسلك . وليس في هذا الذي قرره الحكم ما يخالف القانون متى كان المطعون عليه الأول لم يجمع بين الحقين المتناقضين في وقت واحد وإنما علق المضي في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة التعاقد وقد اضطره إلى هذا التعليق مسلك الطاعن السابق بيانه

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور من خمسة أوجه : الأول - إذ تمسك الطاعن بوجوب أن يكون عرض الثمن بغير قيد ولا شرط وأن المطعون عليه الأول بتعليقه الشفعة على الفصل في دعوى أخرى مرفوعة منه وهي دعوى صحة التعاقد قد عرقل دعوى الشفعة بإجراء صادر منه . وأنه (الطاعن) من ناحية أخرى دعا المطعون عليه الأول في ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ إلى دفع ثمن العقار المشفوع فيه فلم يلب الطلب متمسكا في خطابه الرقم ٢ من يونيو سنة ١٩٤١ بهذا الشرط وهو أن يفصل القضاء في دعوى صحة التعاقد وهو الشرط الذي انتهى إلى نزوله عنه عند ما لاح له وجه المصلحة في ذلك . في حين أن المقرر أن العقار المشفوع به إذا كان محل نزاع فإن دعوى الشفعة تصبح غير مقبولة - على أنه من ناحية أخرى فإن الطاعن رغم النزاع الدائر على عقار المطعون عليه الأول الذي يشفع به رغم ذلك أبدى استعداده لتسليم العقار المشفوع فيه إذا قام بدفع الثمن والملحقات إلا أنه لم يستجب متمسكا بشرطه الذي علق عليه دعوى الشفعة ولم يعرض الثمن بعد مضي سنة الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه . والثاني - إذ تمسك الطاعن أن المطعون عليه الأول علق حق استعمال الشفعة

الدفع بسقوط الحق في الشفعة بمضى أكثر من ستة شهور من يوم تسجيل عقد البيع قولا منه بأنه مادام رفع الدعوى يعتبر كافيا وتعتبر قائمة وإن لم تقيد في الجدول فلا يسرى ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة — مع أن هذا الذي ذهب اليه الحكم فيه إعفاء للشفيع من اجراءين لازمين وقد أراد القانون بأحدهما قطع دابر الشفعة إذا انقضى على تسجيل عقد الشركاء أكثر من ستة أشهر قبل رفعها — وحاصل الوجه الخامس — قصور الحكم في الرد على ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليه الأول إنما يقصد بطلب الشفعة المضاربة إذ لما رأى أن الطاعن أدخل على الفيلا المشفوع فيها شتى الاصلاحات والاضافات بعد أن رفض هو دفع الثمن وأصر على المضي في دعوى صحة التعاقد فاجأ الطاعن بالنزول عنها وهو في ذلك لا بد كاسب سواء باستبقائه على الأقل عقاره وحده أو مضافا اليه الفيلا بعد الاصلاحات التي طرأت عليها وأراد هرارى أن يستفيد منها ويفيد من ارتفاع ثمن العقار ارتفاعا عظيما — تمسك الطاعن بذلك فكان رد الحكم أن هرارى علق حق الشفعة على الخلاص من دعوى البيع التي الاستغرقت زمنا علت فيه الأثمان ، وهو بهذا الرد أغفل واقعة جوهرية هي أن هرارى هو الذي وضع الشرط الذي علق عليه دعوى الشفعة وهو الذي تحكم في مصيره بما يفيد قصد الاستغلال .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بما قرره الحكم من أن الشفيع أبدى استعدادا في أول الأمر لدفع الثمن والملاحقات ولم يحل دون انجازه ما وعد إلا تدخل واقعة البيع التي خلفها الشوربجي ومادام هرارى كان

على أنه إذا فرض المستحيل وقضت المحكمة بأن البيع لم يحصل ، كما تمسك بأن أحكام القضاء الوطني صدرت كلها على أساس أن البيع قد تم ثم انفسخ بتوافق ارادتي الطرفين بما يستفاد منه أن البيع انعقد بإيجاب وقبول ، وبالتالي لا يكون لهذا البائع — المطعون عليه الأول — استعمال حق الشفعة — لأن التفاسخ هو بيع ثان ينقلب فيه البائع — مشتريا والمشتري باتعا وعلى هذا الاعتبار لا يتسنى للبائع اعتبار نفسه مالكا واستعمال حق الشفعة بناء على ذلك — إلا أن الحكم أهدر أثر هذا التفاسخ — واستساغ ما كان من المطعون عليه الأول من التردد أولا ثم اتباع مصالحته في النزول عن دعوى البيع والسير في دعوى الشفعة لما قدره هو من مسوغات لهذا التصرف بحجة أن الطاعن نكص على عقبيه عن البيع بعد أن قبله مع أنه من مستلزمات التفاسخ أن ينتج التعاقد كل آثاره القانونية حتى تاريخ التفاسخ — وإذا أغفل الحكم ذلك شابه قصور يبطله . والثالث — إذ لم يعتد الحكم بما جاء في صحيفة دعوى صحة التعاقد — المرفوعة من المطعون عليه الأول من أن أمر الشفعة أصبح مفروغا منه وبما كان منه من أمر رفضه لدفع الثمن حين طلب اليه الطاعن حسمًا للنزاع بخطابه الرقيم ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ أن يقوم بدفعه مع الملاحقات فأبى مصرا على أن يفصل في دعوى البيع مما يستفاد منه نزوله عن دعوى الشفعة . وإزداد الحكم على ذلك بأن هرارى كان متمسكا بالتعاقد فلم يكن له أن يدفع ثمن العقار المشفوع فيه إلا بعد أن يخلص من أمر البيع — مع أن هذا العذر الذي التمس به الحكم لا يعتد به في هذا المقام خصوصا بعد أن نزل عن دعوى صحة التعاقد اختيارا — والرابع — إذ رفض الحكم

متمسكا بالتعاقد على البيع فلم يكن له أن يدفع ثمن العقار المشفوع فيه إلا بعد أن يخلص من أمر البيع إلى الشوريحي ، ويبين من ذلك أن المحكمة رأت من غير المستساغ أن يدفع المطعون عليه الأول إلى الطاعن الثمن في الوقت الذي يستمسك فيه بواقعة البيع التي ثبت أن الشوريحي لم يكن فيها جادا في عرضه ومردود في وجهه الثاني والثالث بأن الطاعن غير محق في دفاعه بسقوط حق الشفعة لحصول البيع المشار إليه ثم التفاسخ عنه ، ذلك أنه إذا كان يقصد بهذا الدفاع أنه بانهقاد البيع يعتبر الشفعي متخليا عن جميع حقوقه المتعلقة بالعقار المبيع منه ومنها حق الشفعة . فإن هذا مردود بأن الشفعي (المطعون عليه الأول) إزاء جمود الطاعن هذا البيع ظل محتفظا بحق الشفعة من وقت حصول الشراء سبب الشفعة حتى قضى له بها وإن كان قد علق المضى في دعوى الشفعة على الفصل في دعوى صحة التعاقد عن البيع الذي قال الحكم إن الطاعن لم يكن جادا فيه وإنما كان يقصد منه الاحتيال على إسقاط حق الشفعي وإن هذا البيع صار بالتفاسخ عنه كأنه لم يكن — أما ما يذهب إليه الطاعن من أن ليس لهذا التفاسخ أثر رجعي ومن ثم يعتبر أن البيع قد تم وترتبت عليه جميع آثاره قبل حصول التفاسخ عنه فليس صحيحا على إطلاقه ذلك أن للتعاقدين أن يتفقا على أن يكون للتفاسخ أثر معدم لكل ما ترتب على تعاقدهما من حقوق والتزامات ، وللمحكمة أن تستخلص هذه النية المشتركة من ظروف الدعوى وملايساتها . فإذا كانت المحكمة بعد أن استعرضت ظروف التفاسخ قالت إن من شأنه أن يجعل البيع كأن لم يكن مؤسسة قضاءها في ذلك على أن المطعون عليه الأول إنما اضطر إلى التنازل عن

دعواه بصحة التعاقد بل وعن حقه في البيع إزاء اصرار الطاعن على انكاره في البداية فلما أن لاحت للطاعن مصلحة في التمسك بهذا العقد الذي سبق أن أهدره بانكاره رفع الدعوى بصحته بعد أن عدل عنه المطعون عليه الأول نهائيا ، واستخلت من هذه الظروف أن العقد بفرض أنه سبق أن تم أصبح بإرادة المتعاقدين منفسخا وكأنه لم يكن ، فإنها لا تكون في تقريرها هذا قد أخطأت في القانون — ومردود في وجهه الرابع بما قرره الحكم من أن رفع دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة تعتبر به الدعوى قائمة وإن لم تقيد بالجدول ومن ثم لا يسرى على حق الشفعة ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة . وليس في هذا الذي قرره أية مخالفة للقانون — ومردود في وجهه الأخير بما أورده الحكم من أن المستأنف (الطاعن) ينسب إلى المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) أنه يضارب بشفعته وينبغي بها الاتجار والاستغلال وينبغي عليه طلبه إذ تساوى الآن أضعاف ما دفع فيها سنة ١٩٤١ بثمن يعتبر بخس الآن . وظاهر أن هذا الدفع لا دليل عليه فإن هراري حين طلب الشفعة سنة ١٩٤١ لم يكن ثمت محل للقول بمضاربه وقد اصر على حقه وإنما علقه للظروف السالفة الذكر فلما فرغ منها عاد إلى دعواه . وإذا كانت الأثمان قد ارتفعت فعلا ارتفاعا فاحشا فإنما اطالة النزاع هي التي أخرت الحكم إلى اليوم وأما ما أدخله المستأنف (الطاعن) من التحسينات وما بناه في الدار فراجع إلى خطأ المستأنف نفسه وعدم اعتداده بحق الشفعي — ويبين من ذلك أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة الساتعة التي أوردها نفسه عن الشفعي

قصد المضاربة — وليس فيما أوردته تصور .

« ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم إذ رفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبدائه الرغبة بكتاب محاميه الرقم ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ عملاً بالمادة ١٥ من قانون الشفعة تأسيساً على أن العبرة في إعلان الرغبة في الشفعة هي بالإيذار على يد محضر الذي وجهه المطعون عليه الأول إلى الطاعن في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ مع أن هذا القول متعلق بالدليل فاذا ما توافر هذا الدليل قبل الشفيع بالكتابة الصادرة منه على رغبته في الأخذ بالشفعة فقد تحقق غرض الشارع وكان في هذا ما يكفي ، بل ليس للشفيع وهو مصدر الإعلان في الرغبة أن يتمسك بوجوب حصول الإعلان على يد محضر — وإذ قضى الحكم على خلاف ذلك مهدراً لإبداء الرغبة بالكتاب الموجه من محامي المطعون عليه الأول إلى الطاعن ؛ فإنه يكون مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من الرغبة التي أبدأها المطعون عليه الأول في خطابه المرسل من محاميه إلى الطاعن من ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ ليست هي الرغبة التي أوجبت القانون في المادة ١٤ من قانون الشفعة أو تكون بالإيذار على يد محضر ولذلك كرر المطعون عليه الأول هذه الرغبة بالشكل الذي أوجبه القانون واعتبر إنذاره المؤرخ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ هو بداية الثلاثين يوماً التي يجب أن ترفع الدعوى في غضونهما وقد رفع المطعون عليه دعواه في خلالها — وليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص ما يخالف القانون

ذلك أن قانون الشفعة (القديم) إذ نص في المادة ١٤ منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ، وإذ نص في المادة الخامسة عشرة منه على أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة ، فقد دل بذلك على أن ميعاد الثلاثين يوماً الواجب رفع دعوى الشفعة خلاله إنما يبدأ من تاريخ إعلان هذه الرغبة كتابة وعلى يد محضر ولما كان المطعون عليه الأول لم يكتف بإبداء رغبته في الشفعة كتابة بخطابه الموصى عليه والمرسل إلى الطاعن في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بل عمل بما أوجبه القانون بإبداء رغبته بالإيذار على يد محضر في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع وذلك في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ وأردف هذا الإيذار برفع دعوى الشفعة في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤١ أي قبل انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة وفقاً للقانون — لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قضى برفض دفاع الطاعن السالف ذكره .

« ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم إذ قرر أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة رغم عدم قيدها في الجدول بجلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤١ التي كانت محددة لها في صحيفة الدعوى — مع أن قانون الشفعة قد حدد مواعيد ثابتة لإبداء الرغبة ولرفع الدعوى ولم يسمح بالمعارضة في الحكم الصادر فيها وقصر ميعاد الاستئناف وأوجب الفصل فيها على وجه السرعة — وكل ذلك وغيره لغرض معين وهو أن لا تستعمل تلك الدعوى للاستغلال — وجاءت المادة ٩٤٣ من القانون المدني الجديد صريحة في هذا المعنى . إذ قرر الحكم ذلك خطأ في القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن قيد دعوى الشفعة غير خاضع للبيعاد المنصوص عليه بالمادة ١٥ من قانون الشفعة فاذا أعلنت صحيفة الدعوى في الميعاد القانوني ثم قيدت بعد ذلك فإن الشفيع يكون قد قام بالواجب عليه قانونا — على أنه من ناحية أخرى فإن عدم قيد المطعون عليه الأول الدعوى قبل الجلسة التي كانت محددة لها لم يكن إهمالا منه أو مطلا على ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، وإنما كان إضطرابا بسبب قيام دعوى صحة التعاقد التي دفع الطاعن إليها المطعون عليه الأول .

« ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول هو الذي وضع في صحيفة دعواه التي أقامها لإثبات التعاقد الشرط الذي علق عليه استعمال الشفعة وهكذا فعل أيضا في رده الرقيم ٢ من يونيو سنة ١٩٤١ على كتاب الطاعن المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ كما أنه طلب إليه دفع الثمن والملحقات ، فكان في كليهما مصرا على المضي في دعوى صحة التعاقد — وأن ينزوله عن دعواه بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ قد حال بفعله دون تحقق الشرط الذي علق عليه استعمال حق الشفعة فرد الحكم على ذلك بأن « تصرف هراري لا غبار عليه من الناحية القانونية فهو في دعواه بصحة ونفاذ البيع كان جادا وكان في يده ما يدل على المناوضة وعلى أن مستندات التملك أرسلها محاميه إلى محامي الشوريجي وكان يعتقد أنه واصل إلى إثبات حقه وهو في احتفاظه بحقه في الشفعة كان أيضا محقا إذ أنه غير ضامن تصرف خصمه ولا هو ضامن رأي القاضى وليس للشوريجي أن يعيب عليه هذا الموقف فهو بنفسه خلق حق البيع بقبوله الشراء وهو بنفسه الذى نكص

على عقبيه وتخلي عما التزم به فاستوجب من خصمه أن يحتاط للأمر ، — ومن هذا الرد يبين أن الحكم يصرح لهراري بأن يختار ما يقدره في مصلحته مع أن ذلك مردود بأن هذا الاختيار قد جاء بعد الأوان وكان يجب أن يقع في بادىء الأمر على أنه على كل حال ليس لهراري أن يتحكم بفعله هذا التحكم الجائر في الشرط الذى وضعه أساسا للنزاع والذى أصر عليه رغم تسليم الطاعن له بأخذ العقار بخطاب ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ ويتصرف في هذا الشرط وفق هواه اضربا بخصمه حتى أنه إذ رأى هذا الخصم قد كلف الثيلا مبالغ طائلة عندئذ فقط نزل بسوء نية عن دعوى صحة التعاقد ليصرف جهوده نحو دعوى الشفعة مع أن القانون لا يسمح لصاحب الشرط التصرف فيه وفق شهواته .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن الطاعن هو الذى أوجد بفعله المطعون عليه الأول في حيرة من أن يتمسك بصحة التعاقد أو بحق الشفعة ولا حرج على الشخص في أن يراعى مصلحته من الناحيتين متى كان سلوك خصمه وما لجأ إليه من حيلة هو الذى ألجأه إلى ذلك ولا يصح أن يستفيد الطاعن من حيلته .

« ومن حيث إن السبب الثامن يتحصل في أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن دعوى الشفعة مستقلة عن صحة دعوى التعاقد وأن ما جاء بأسباب الأحكام الصادرة في دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه لأهمية له في دعوى الشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلق بالآ إلى هذا الدفاع واستند فيما نسبته إلى الطاعن من احتيال إلى ما ورد بأسباب الحكم الصادر في دعوى صحة البيع المشار إليها مع أن هذه الأسباب غير مرتبطة بمنطوق الحكم فيها ولا حجية لها — وإذا فعل الحكم

للسادة ٣٥٩ مدني (قديم) . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهري . قصور .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز الحكم قوة الأمر المقضي إلا إذا اتحد الموضوع في كل دعوى واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم كما لا يجوز قوة الأمر المقضي ما يرد فيه من التقارير في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضي فيه . وإذن فتي كان النزاع الذي فصل فيه الحكم الأول خاصا بأطيان كائنة بجهة معينة وكان سببه تمسك الدائن الأجنبي والطاعن الأول الذي رسا عليه المزداد بحقهما المقيد على هذا العقار وعدم تأثره بعقد البديل غير المسجل الذي كانت تتمسك به البائعة إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين — في حين أن موضوع النزاع الحالي هو ملكية الأطيان الكائنة بجهة أخرى وسببه قائم على فسخ عقد البديل بسبب نزاع ملكية الأطيان المتبادل عليها وتمسك الطاعنين بكسب الملكية بوضع يدهما ويد من تلقا الملك عنها ، وكان يبين من ذلك أن الدعويين مختلفتان موضوعا وسببا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن للحكم السابق حجية ملزمة فيما تضمنته من عدم الاعتداد بعقد البديل ووضع اليد يكون منطويا على خطأ في القانون ، وقد ترتب على هذا الخطأ أن رفض دفاع الطاعنين المؤسس على أن البائعة لهما وهما من بعدها قد كسبا ملكية

ذلك خطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا على المحكمة إذا اتخذت من أسباب الحكم الصادر في مواجهة الطاعن في الدعوى المشار إليها ما تستدل به على ما لجأ إليه من حيلة لإسقاط حق المطعون عليه الأول في الشفعة .

ومن حيث إنه يتضح من جميع ما سبق بيانه أن الحكم المطعون فيه لم يعف المطعون عليه الأول من مراعاة المواعيد التي أوجب قانون الشفعة مراعاتها لأن الطاعن سلك معه طريق الحيلة لإسقاط حقه في الشفعة وإنما تحدث الحكم عن إحتيال الطاعن في معرض تبرير تعليق المطعون عليه الأول المضي في دعوى الشفعة على مصير دعوى صحة ونفاذ البيع ، وهو تعليق برهن الحكم على أن الطاعن هو الذي لجأ إليه المطعون عليه الأول بحيلته .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٢١٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين) .

٢١

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

١ — قوة الأمر المقضي . شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في كل دعوى . لا يجوز قوة الأمر المقضي ما يرد في الحكم من تقارير في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضي فيه . مثال في نزاع خاص بفسخ عقد معارضة .
ب — معارضة . حكم التمسك بعدم جواز الرجوع في البديل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ العقد وقتا

الأطيان المتنازع عليها بوضع اليد المدة الطويلة من تاريخ عقد البذل في سنة ١٩٠٩ واعتبر وضع يد البائعة لا يبدأ إلا من سنة ١٩٢٦ بحجة أنه لم يثبت تاريخ عقد البذل إلا في تلك السنة بوفاة أحد طرفيه مع أن وضع اليد هو واقعة مادية يسيطر بها الشخص بنفسه أو بالواسطة سيطرة فعلية على ما يجوز التعامل فيه فهو بهذا الوصف لا يستلزم وجود عقد ولا ثبوت تاريخه .

٢ - متى كان الطاعنان قد استندا في دفع الدعوى إلى عدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعاوضة تطبيقا للمادة ٥٢٩ من القانون المدني (القديم) الذي يحكم النزاع ولم يرد الحكم على هذا الدفاع مع ماله من أثر في مصير الدعوى فانه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق المودعة ملف هذا الطعن تتحصل في أنه بعقد بدل عرفي حرر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٩ تبادل كل من المرحوم بسيوني أحمد شاهين والست تفيدة محمد عزت على أطيان زراعية واتفقا على أن تأخذ الأخيرة ١ ف و ١ ط بحوض بنك بناحية كفر أبورقبة مركز أشمون من تكليف بسيوني شاهين وتعطيه بدلا منها مساحة بمائة بحوض ترعة عبد الله بذات الناحية من تكليف أولادها قصر المرحوم محمد توفيق رضا - ونظرا لأن البذل المعلن من

الست تفيدة كان محملا مع أطيان أخرى قدرها ١ س و ٢٣ ط و ١٧ ف بقيد عقارى مسجل في سنة ١٩٢٣ لمصلحة دائن أجنبي ضد ورثة اسماعيل رضا فقد سار هذا الأجنبي في إجراءات نزع الملكية أمام محكمة مصر المختلطة في قضية البيع رقم ١٠٨١ سنة ٥٨ ق حتى رسا المزاد بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ على الطاعن الأول ولما أراد استلام الأطيان التي رسا مزادها عليه ومن بينها القدر الذي اختص به المرحوم بسيوني أحمد شاهين بحوض ترعة عبد الله بمقتضى عقد البذل وذلك في ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٥ نازعه الست مرزوقة بسيوني وتمسكت بعقد البذل المبرم بين مورثها وبين الست تفيدة وقالت إن إجراءات نزع الملكية لم تكن في مواجهتها وإن حكم مرمى المزاد ليس حجة عليها . فأقام عليها الطاعن الأول دعوى منع التعرض رقم ٣٢٦١ سنة ٩٣٦ مدني أشمون فقضى فيها بالرفض في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ تأسيسا على أن وضع اليد ثابتا بالمرزوقة ومن يمثلها دون الراسى عليه المزاد والمدينين المزوعة ملكيتهم فاضطر الطاعن الأول ازاء ذلك إلى رفع دعوى الملكية أمام محكمة مصر المختلطة فأقام في ٧ و ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ القضية رقم ١٧٩٨ سنة ٦٢ ق على الست مرزوقة والست تفيدة والدائن نازع الملكية بطلب تثبيت ملكيته إلى القدر المتنازع عليه بحوض ترعة عبد الله فقضت له المحكمة في ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ بانية حكمها على أن عقد البذل غير مسجل ولم يثبت تاريخه بوجه رسمي إلا في سنة ١٩٢٦ بوفاة بسيوني وأنه بناء على ذلك لا يسرى على الغير لعدم تسجيله ولعدم مضي خمسة عشر عاما من تاريخه الثابت ولأن وضع اليد لم يثبت إلا من سنة ١٩٣٦ أثناء نظر قضية وضع اليد التي رفعت أمام المحكمة

محو التسجيلات التي وقعت عليه لمصلحة الطاعن الأول .

وبجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ حكمت محكمة أشمون بإبطال المرافعة بالنسبة للدعية الثالثة (المطعون عليها الثالثة) فعدل المطعون عليهما الأول والثاني طلباتهما إلى تثبيت ملكيتهما إلى ١٦ قيراطا و ١٦ سهما على الشيوع في الفدان والقيراط موضوع النزاع وبجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ تدخل الطاعن الثاني في الخصومة فقبلت المحكمة تدخله بجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٦ وكان دفاعه هو ووالده الطاعن الأول أن الست تفيده عزت باعت لإليهما جميع ماتملك بحوض بنك بما في ذلك المساحة المتنازع عليها وذلك بهقود عرقية ثلاثة حذرت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٣١ و ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٢ و ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٢ وأنه قد رفع عنها صحة التوقيع رقم ٥٤١ سنة ٩٣٣ كلى مصر والمسجل حكما في ديسمبر سنة ١٩٣٣ وهذا عدا عقد بيع آخر صادر لهما منها في ذات القطعة وسجل في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٣١ وعقد عرفي آخر تاريخه ٢٢ من مارس سنة ١٩٣١ صدر منها للطاعن الثاني ببيع أربعة فدادين في هذه القطعة وكان الدائن الأجنبي نازع الملكية طرفا ثالثا في ذلك العقد لقبض ما يقابل اختصاصه على الأرض المباعة وأقر على هامش العقد بأنه استلم كافة حقوقه من والد المشتري وقال إنهما بناء على ذلك أحق بالأرض موضوع النزاع خصوصا وأن عقد البديل تنفذ من سنة ١٩٠٩ وأن البائعة لهما المرحومة تفيده عزت وضعت يدها على هذه الأرض بصفتها مالكة لها حتى سنة ١٩٣١ وأنهما وضعا اليد من بعدها حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ فالبائعة على أسوأ فرض تملك بمضى

الوطنية فلما استأنفت الست مرزوقة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٢ بتأييده في القضية رقم ٥٣٢ سنة ٦٤ ق مؤسسة قضاءها على أسباب حكم محكمة أول درجة مضافا إليها أن مرزوقة لم تقدم أى دليل على وضع يدها المدة الطويلة . وفي أثناء قيام إجراءات نزع الملكية حينما رأت الست مرزوقة بسيوني أن الأطيان التي اختص بها مورثها بمقتضى عقد البديل والكاتنة بحوض ترعة عبد الله قد اتخذت في شأنها إجراءات نزع الملكية أمام المحكمة المختلطة ونظرا لأن القدر الذي أعطى من مورثها إلى الست تفيده عزت والكاتن بحوض بنك لا يزال في تكليفه فانها تصرفت في هذا القدر باعتبارها وارثة له إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين بعقد تاريخه ٢٣ من يولييه سنة ١٩٣٥ فاستصدر هؤلاء حكما بصحة توقيعها على ذلك العقد في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ في القضية رقم ٦٠١ سنة ٩٣٦ مدنى أشمون وسجلوا هذا الحكم أمام محكمة أشمون الشرعية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٦ وفي ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ أقام المطعون عليهم الثلاثة الأولون دعواهم الحالية أمام محكمة أشمون الوطنية على الطاعن الأول وآخرين وسردوا فيها الوقائع التي سلف ذكرها وقالوا إنه وقد انتزع حكم مرسى المازاد المختلط ال ١ ط و ١ ف بحوض ترعة عبد الله التي كان محتصا بها بسيوني أحمد شاهين بموجب عقد البديل فقد أصبح لخلفائه من ورثة ومشتري الحق في اعتبار عقد البديل معدوم الأثر وكأنه لم يكن والمطالبة باسترداد ال ١ ط و ١ ف التي بحوض بنك والمعطاة من بسيوني شاهين في مقابل المساحة السابقة وطلبوا تثبيت ملكيتهم للقدر المذكور وتسليمه لهم مع

جاء بالحكم المختلط وقد باعت للمستأفنين (الطاعنين) في سنة ١٩٣١ فلم يمض على وضع يدها المدة الطويلة المكسبة للملك كما لا محل لتمسكهما بالملك بوضع اليد المدة القصيرة بحسن النية وبالسبب الصحيح لأنهما كانا يعلمان بفساد سند تمليك البائعة لهما . وأن الطاعن الثاني وإن لم يكن طرفاً في الحكم المختلط إلا أن صلته الوثيقة بالطاعن الأول وقيام هذا الأخير بالوفاء بالثمن نيابة عنه لهما أقوى دليل على تواطؤهما لإهدار حقوق المطعون عليهم الثلاثة الأولين ، فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن ما ينعماء الطاعنان على الحكم المطعون فيه أولاً أنه أخطأ في تطبيق القانون وخلط الوقائع وشوهها ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأنهما ومن تلقيا الملك عنهما قد كسبوا ملكية الأطنان المتنازع عليها والسكينة بحوض بنك بوضع اليد عليها المدة الطويلة من تاريخ عقد البديل المحرر في سنة ١٩٠٩ إلا أن الحكم أهدر هذا الدفاع كما رفض دفاعهما بأنهما تملكها بالتقادم الخسئ وذلك بمقولة إن حكم محكمة مصر المختلطة الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ في مواجهة الطاعن الأول والسيدتين تقيدة عزت ومرزوقة بسيوني شاهين والدائن الأجنبي والذي أيدته محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة قد أصبحت له حجية الشيء المحكوم فيه بين من صدر في مواجعتهم وإن ذلك الحكم قد قرر فيما قرره أن عقد البديل العرفي لم يثبت تاريخه إلا في سنة ١٩٢٦ بوفاء بسيوني وإن هذا التاريخ هو الذي يصح الاحتجاج به من التملك بوضع اليد المدة الطويلة وأن عقد البديل لا يمكن اعتباره سبباً صحيحاً لعدم تسجيله أو إثبات تاريخه . ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك وبناء على

المدة الطويلة وهما من بعدها تلقيا الملك منها بوضع اليد بحسن نية مدة تقرب من الاثني عشر عاماً مع السبب الصحيح كما أنهما تمسكا بالمادة ٣٥٩ من القانون المدني القديم التي تقيد حق المتعاض في استرداد العين المتعاض عليها إن كانت عقاراً إذا مضى على عقد المعاوضة خمس سنوات وبعد أن قضت محكمة أول درجة بنسب خبير لأداء المأبورية المبينة بأسباب حكمها التمهيدى المؤرخ في ٧ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت في موضوع الدعوى في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ بتثبيت ملكية المدعين إلى جميع القدر الذي كان مطلوباً أصلاً قبل الحكم بإبطال المرافعة بالنسبة إلى المدعية الثالثة (المطعون عليها الثالثة) وقدره فدان وقيراط المبينة بالعريضة وبعقد البديل ومحو التسجيلات الموقعة عليها وكف منازعة المدعى عليه الأول والخصم الثالث (الطاعنين) ... الخ فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة شابين الكوم الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وذلك للأسباب التي أوردناها بصحيفة الاستئناف فقضت محكمة الاستئناف في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف وبنت حكمها على أن حقيقة النزاع يدور على عقد البديل المحرر في سنة ١٩٠٩ وأن المجادلة في شأنه قد قطع فيها الحكم الصادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ والمؤيد استئنافياً والصادر في مواجهة الطاعن الأول والمرخومتين تقيدة عزت ومرزوقة بسيوني وأن هذا الحكم قد أهدر عقد البديل واعتبر وضع اليد على الأرض التي تحدث عنها حصلاً بطريق الغصب وأنه لا يحق للطاعنين وهما من خلفاء الست تقيدة أن يقولوا عنها أنها تملك أرض حوض بنك بوضع اليد المدة الطويلة لأن وضع اليد كان سنة ١٩٢٦ فقط كما

حجية الحكم المختلط أنه لا يجوز للطاعنين وهما من خلفاء الست تفيدة عزت أن يتمسكا بوضع اليد المدة الطويلة لأن وضع اليد لم يبدأ إلا في سنة ١٩٢٦ كما قرر الحكم المختلط ولم يمض من ذلك التاريخ على وضع يدها المدة الطويلة المكتسبة لذلك إلى أن باعت للطاعنين في سنة ١٩٣١- كما انساق الحكم وراء الحكم المختلط في أن عقد البديل لا يصلح أن يكون سببا صحيحا لتمسك بالتقدم الخسئ مع أن الحكم المختلط قد قرر ماقرره بصدد نزاع آخر يختلف في موضوعه وسببه عن هذا النزاع الحالي كذلك افترض الحكم سوء نية الطاعنين في شأن عقود البيع المحررة في السنوات ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣ ووضع اليد المترتب عليها مع أن هذا الافتراض لا سند له إذ في ذلك التاريخ لم يكن هناك نزاع أو علم بفساد سند تمليك البائعة ولا يصح أن يستفاد عقلا من مشتري الطاعن الأول للاطيان المنزوعة ملكيتها بالمزاد في سنة ١٩٣٥ دليل على علمه بفساد عقد البيع الحاصل في سنة ١٩٣١. ثانيا : أن الطاعنين تمسكا في دفع دعوى المطعون عليهم أمام محكمة الموضوع بدفاع جوهري هو عدم جواز الرجوع في البديل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعاوضة تطبيقا لاحكام المادة ٣٥٩ من القانون المدني القديم التي تحكم النزاع واستنادا إلى حكم محكمة النقض الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٣٧ في الطعن المدني رقم ٣٩ سنة ٦ قضائية ورغم أن الحكم أثبت هذا الدفاع في وقائعه فانه أغفل الرد عليه اغفالا تاما مع ما له من أثر في مصير الدعوى وهذا قصور في النسبب يعيب الحكم.

وحيث إن هذا الذمى بشقيه في محله ذلك لأن الحكم لا يجوز قوة الأمر المقضى إلا إذا

اتحد الموضوع في كل دعوى واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم كما لا يجوز قوة الأمر المقضى ما يرد فيه من التقارير في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة المختلطة كان خاصا بالأطيان الكائنة بحوض ترعة عبد الله وكان سببه تمسك الدائن الأجنبي والراسى عليه المزارع (الطاعن الأول) بحقهما المقيد على هذا العقار وعدم تأثره بعقد البديل غير المسجل الذي كانت تتمسك به مرزوقة شاهين . بينما النزاع الحالي موضوعه ملكية الأطيان الكائنة بحوض بنك وسببه قائم على انفساخ عقد البديل بسبب نزاع ملكية الأطيان المتبادل عليها وتمسك الطاعنين بكسب الملكية بوضع يدهما ويد من تلقيا الملك عنها منذ سنة ١٩٠٩ استنادا إلى عقود بيع صدرت اليهما في السنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ فانه يبين مما تقدم اختلاف الدعويين موضوعا وسببا ولا يغير من هذا الوضع تناول النزاع في الدعويين عقد البديل فيما يتصل بموضوع نكل منهما إذ العبرة بموضوع النزاع ذاته . لما كان ذلك فإن ماقرره الحكم المطعون فيه من أن للحكم المختلط حجية ملزمة فيما تضمنه من عدم الاعتداد بعقد البديل وفي شأن وضع اليد يكون منطويا على خطأ في القانون وقد ترتب على هذا الخطأ أن رفض دفاع الطاعنين المؤسس على أن البائعة لهما وهما من بعدها قد كسبا ملكية الأطيان المتنازع عليها بوضع اليد المدة الطويلة من تاريخ البديل في سنة ١٩٠٩ واعتبر وضع يد البائعة لا يبدأ إلا من سنة ١٩٢٦ بحجة أنه لم يثبت تاريخه إلا في تلك السنة ب وفاة أحد طرفيه وهو بسيوني احمد شاهين

مع أن وضع اليد هو واقعة مادية يسيطر بها الشخص بنفسه أو بالواسطة سيطرة فعلية على ما يجوز التعامل فيه فهو بهذا الوصف لا يستلزم وجود عقد ولا ثبوت تاريخه .

د وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن الثابت من أوراق الدعوى ومن بيانات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين استنادا في دفع الدعوى إلى عدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعاوضة تطبيقا للمادة ٣٥٩ من القانون المدني (القديم) الذي يحكم النزاع ولم يرد الحكم على هذا الدفاع مع ماله من أثر في مصير الدعوى وهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

د وحيث إنه بناء على ما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٢٢

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

إعلان . محل الوكيل بالخصومة . اعتباره محلا مختارا بمجرد صدور التوكيل . جواز إعلان الحكم في هذا المحل في ظرف الستة أشهر التالية لصدوره وفقا لقانون المرافعات القديم . بدء سريان ميعاد الطعن بهذا الإعلان . المواد ٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان الأصل في توجيه الإعلان أن يعلن به الخصم لشخصه أو في موطنه الأصلي وأن الأحكام لا يجوز الشروع في تنفيذها قبل إعلانها على هذه الصورة إلا أن

قانون المرافعات القديم والذي لم ينته العمل به إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد ورد به أنه بمجرد صدور التوكيل لأحد الخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الإعلان وما يتفرع عنها (المادة ٧٥) وأنه يجب على طالب الاستئناف أن يعين في ورقة الاستئناف محلا له في البلدة السكّان بها مقر المحكمة الاستئنافية إن لم يكن ساكنا في تلك البلدة وإلا صح إعلان الأوراق إليه بقلم كتاب المحكمة (المادة ٣٦٤) وأن الإعلانات الحاصلة في المحل المعين تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك (المادة ٤٠٤) ويبين من هذه النصوص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الشارع قد أجاز إعلان الأوراق إلى محل الوكيل في الخصومة واعتبره محلا مختارا لموكله بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى للمحل المختار هذا الاعتبار بالنسبة لإعلان الحكم الصادر في الدعوى إذا حصل هذا الإعلان في ظرف الستة أشهر التالية لصدور الحكم - وقرر استثناء من القاعدة العامة المشار إليها جواز الشروع في التنفيذ في خلال هذه المدة إذا كان الحكم قد أعلن في المحل المختار ولم يوجب على المحكوم له في هذه الحالة مراعاة ما تقتضيه المادة ٣٨٤ من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي

الدفع وبتحديد جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ لنظر الموضوع . وبجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة تمهيدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشفاعة صحة الثمن الذي تدعيه . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم التمهيدي وقيد استئنافهم أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ١٠٠ سنة ٣ ق . وبجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ صدر حكم المحكمة الاستئنافية برفض هذا الاستئناف ورفع الطاعنون طعنا عن هذا الحكم بطريق النقض قضى فيه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف . وفي خلال ذلك كان الطاعنون قد رفعوا في ٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ استئنافا آخر عن الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٦ والذي قضى برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة وقيد استئنافهم هذا برقم ٦٨ سنة ٤ ق وبجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب محاماة للمطعون عليها الأولى — وبتاريخ ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن التقرير به حصل بعد الميعاد محسوبا من تاريخ إعلان الطاعنين بالحكم المطعون فيه في ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٩ في محلهم المختار بطنطا وهو مكتب الاستاذ يوسف فهمي الحامى — وانضمت النيابة إلى المطعون عليها الأولى في التمسك بهذا الدفع .

« ومن حيث إن الطاعنين ردوا على هذا الدفع أولا — بأنه لم يكن من الجائز إعلان الحكم في المحل المختار استنادا إلى نص المادة ٤٠٤

ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٤٠٤ قد جاءت في باب التنفيذ ، ولم تتحدث عن أثر إعلان الحكم للمحل المختار بالنسبة إلى بدء سريان ميعاد الطعن فيه — ذلك أن إعلان الحكم هو من مقدمات تنفيذه وأن القانون قد اعتبر الإعلان في المحل المختار خلال المدة الممنوعة عنها بمثابة إعلان المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلي ومن ثم يترتب عليه جميع آثاره ومنها سريان ميعاد الطعن فيه . وإذن فتى كان الحكم المطعون قد أعلن للطاعنين في محل وكيلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف إعلانا صحيحا ولم يقرروا بالطعن فيه في الميعاد القانوني فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بالمادة ٤٢٨ مرافعات .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعنين وعلى المطعون عليهما الثانية والثالثة دعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية قيسدت في جدولها برقم ٥٠٩ سنة ١٩٤٥ طلبت فيها الحكم بأحققتها في أخذ ٥ أفدنة و٤ قراريط بالشفعة في مقابل ثمن مقداره ٢٢٥ ج للفدان الواحد والملاحقات ورسوم التسجيل مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وعند بدء نظر الدعوى دفع الطاعنون بسقوط حق المطعون عليها الأولى في الشفعة وبجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا

من قانون المرافعات (القديم) لأن هذه المادة إذ نصت على اعتبار الاعلانات الحاصلة في المحل المعين في مدة المرافعة صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم — لم يرد بها ما يدل على اعتبار الاعلانات الحاصلة خلال المدة المشار إليها مبدأ لسريان مواعيد الطعن وإنما اعتبرت هذه الاعلانات أساساً صالحاً للشروع في التنفيذ بلا حاجة إلى إعادة الاعلان لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي .

ثانياً — بأن الأستاذ يوسف فهمي المحامي كان قد انتهت وكالته عنهم وقت صدور الحكم المطعون فيه ولم يكن يصح لهذا السبب إعلان الحكم إليهم في مكتبه باعتباره محلاً مختاراً لهم واستندوا في القول بانتهاء الوكالة إلى طلب كان قد قدمه الأستاذ يوسف فهمي المحامي إلى محكمة الاستئناف بعد أن حجزت القضية للحكم لجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه على اعتبار أن هذا الطلب يتضمن تنازله عن التوكيل وطلبوا من باب الاحتياط الإحالة على التحقيق لإثبات واقعة هذا التنازل بكافة الطرق القانونية .

د ومن حيث إنه وإن كان الأصل في توجيه الإعلان أن يeman به الخصم لشخصه أو في موطنه الأصلي وأن الأحكام لا يجوز الشروع في تنفيذها قبل إعلانها على هذه الصورة إلا أن قانون المرافعات (القديم) والذي لم ينته العمل به إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد ورد به أنه بمجرد صدور التوكيل لأحد الأشخاص يكون محل التوكيل هو المعتبر في أحوال الإعلان وما يتفرع عنها المادة ٧٥ - ، وأنه يجب على طالب الاستئناف أن يعين في ورقة الاستئناف محلاً له في البلدة الكائن بها مقر المحكمة الاستئنافية إن لم يكن ساكناً في تلك البلدة وإلا صح إعلان الأوراق إليه بقلم كتاب

المحكمة - المادة ٣٦٤ - وأن الإعلانات الحاصلة في المحل المعين تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك - المادة ٤٠٤ - ويبين من هذه النصوص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشارع قد أجاز إعلان الأوراق إلى محل الوكيل في الخصومة واعتبره محلاً مختاراً لموكله بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى للمحل المختار هذا الاعتبار بالنسبة لإعلان الحكم الصادر في الدعوى إذا حصل هذا الاعلان في ظرف الستة الأشهر التالية لصدور الحكم - وقرر استثناء من القاعدة العامة المشار إليها جواز الشروع في التنفيذ في خلال هذه المدة إذا كان الحكم قد أعلن في المحل المختار ولم يوجب على المحكوم له في هذه الحالة مراعاة ما تقتضيه المادة ٣٨٤ من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي - ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٤٠٤ قد جاءت في باب التنفيذ ولم تتحدث على أثر إعلان الحكم للمحل المختار بالنسبة إلى بدء سريان ميعاد الطعن فيه - ذلك أن إعلان الحكم هو من مقدمات تنفيذه ولأن القانون قد اعتبر الإعلان في المحل المختار خلال المدة المنوّه عنها بمثابة إعلان المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلي ومن ثم ترتب عليه جميع آثاره ومنها سريان ميعاد الطعن فيه ولم يبد الطاعنون سبباً قانونياً يثبت عليه زوال آثار هذا الإعلان الذي حصل صحيحاً في خلال الستة الأشهر التالية لصدور الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إنه عما أثاره الطاعنون في خصوص انتهاء وكالة الأستاذ يوسف فهمي عنهم قبل صدور الحكم المطعون فيه فإنه لا يبين من الصورة الرسمية للطلب — المقدم من وكيلهم

رفضت طلب الفوائد دون أن تورد
الأسباب التي تبرر هذا الرفض ، فإن حكمها
يكون قاصرا في هذا الخصوص بما يستوجب
نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل في أن الطاعنة
رفعت الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية
بعريضة أعلنت في ٢٣/٣/١٩٤٢ قالت فيها إنه
رست عليها مناقضة لإنشاء سقف مسلح بجمرك
الاسكندرية ، وبعد أن وقعت في ١٢/١٢/١٩٣٩
على عقد المقاوله عادت المطعون عليها وأصدرت
لهافي ٣٠/١/١٩٤٠ أمرا بوقف الأعمال ثم سلمتها
في ١٨/٤/١٩٤٠ رسوما جديدة من شأنها زيادة
التكاليف فاحتفظت الطاعنة بحقوقها وقامت بالعمل
وفقا للوصفات الجديدة وبعد انتهاء العمل تبين
أن للطاعنة بسبب تغير الرسم مبلغ ٢٨٣م و١٥٦١ج
وذلك بعد خصم مادفعته لها المطعون عليها لذلك
رفعت الدعوى تطالب بهذا المبلغ مع فوائده
بواقع ٦ / من سنة ١٩٤١ حتى تمام الوفاء وبعد
أن عينت محكمة أول درجة خبيراً قضت للطاعنة
بمبلغ ٥٠٠ ج أما فيما يختص بالفوائد فلم تحكم بها .
فاستأنفت الطاعنة كما استأنفت المطعون عليها
وطلبت الطاعنة تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ
٢٨٢م و١٥٦١ج مع الفوائد بواقع ٦ / ابتداء
من يناير سنة ١٩٤١ فعينت محكمة الاستئناف
خبيراً اعتمدت المحكمة تقريره الذي تحصل نتيجةه
في أن الطاعنة تستحق ٣٤ج وكسور انظر الزيادة
في ثمن الحديد في الخرسانة الزائدة على المشروع
الأول ومبلغ ٦٤٧ج وكسور قيمة الحديد الزائد
في المشروع الجديد و ٣١ج وكسوراً فارقاً في

المذكور قبيل صدور الحكم أنه تنازل عن التوكيل
بل الثابت منها أنه طلب فتح باب المرافعة
لتقديم المستندات ومن باب الاحتياط للتنازل
عن التوكيل — ويبين على العكس من ذلك من
المستندات المقدمة من المطعون عليها الأولى أن
الأستاذ يوسف فهمي لم يتنازل عن التوكيل بل
استمرت وكالته عن الطاعنين بعد ذلك إذ حضر
أمام محكمة استئناف الاسكندرية بجلسته ٢١ مايو
سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٠٠ سنة ٣ ق
والمرفوع من الطاعنين عن الحكم التمهيدى الصادر
في الدعوى الابتدائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة
١٩٤٦ وكان حضوره عنهم في تلك الجلسة بناء
على التوكيل الذى صدر له منهم — عند بدء النزاع
وهو التوكيل المصدق عليه من محكمة طنطا برقم
١٠٠٢ سنة ١٩٤٥ .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع في
محلّه إذ أعلن الحكم للطاعنين في ١٦ من يوليو
سنة ١٩٤٩ وقرر الطاعنون طعنهم فيه في ٢٢ من
يوليه سنة ١٩٥٠ ، ويتعين الحكم بعدم قبول
الطعن شكلاً عملاً بالمادة ٤٢٨ مرافعات .

(القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمود وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود
عباد المستشارين) .

٢٣

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . فوائده . قضاء الحكم بالدين مع
رفض طلب الفوائد . عدم إرادته الأسباب التي تبرر
هذا الرفض . قصور يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

مق كانت المحكمة إذ قضت للطاعنة
بالمبلغ الذى تستحقه قبل المطعون عليها قد

اعتباره استيلاء السلطات العسكرية على الشركة المستأجرة وجميع أدواتها ومعداتنا من قبيل القوة القاهرة التي جعلت وفاءها بالتزاماتها مستحيلا لا مخالفة للقانون ولا قصور .

ب — قوة القاهرة . تعهدات . إجارة . حكم .
تسببه . تقريره أن القوة القاهرة لم تحمل دون تنفيذ عقد الإيجار وأن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار وزير التموين والامر العسكري بالاستيلاء على الشركة المستأجرة ومعداتنا وأن السلطات العسكرية حلت محلها رغم إرادتها في تنفيذ العقد . تقريره أن التنفيذ كان موقوفا بالنسبة للشركة المستأجرة حتى زالت القوة القاهرة . طلب المؤجر اعتبار عقد الإيجار مفسوخا بسبب القوة القاهرة والتحدى بالمواد ١١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ من القانون المدني القديم . في غير محله .

ج — فسخ . شرط . إجارة . النص في عقد الإيجار على اعتبار العقد مفسوخا بحكم القانون عند التأخر في دفع الأجرة . هذا لا يمنع المستأجر من المنازعة في تحقق الشرط كما لا يمنع المحكمة من تمحيص دفاعه لتحقيق من وقوع المخالفة الموجبة للفسخ من عدمه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم بعد أن استظهر الشروط الواجب توافرها لاعتبار الحادث قوة القاهرة قرر أن صدور الأمر الإداري الواجب التنفيذ وهو القرار الوزاري رقم ١٠ الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على الشركة المطعمون عليها وجميع موجوداتها وأموالها هو الذي حال دون وفائها بالأجرة المستحقة عليها في المدة التي استولت فيها السلطة العسكرية البريطانية على جميع ممتلكاتها وأموالها بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٩ الصادر في ١٥ من يوليو سنة ١٩٤١ ، واعتبر هذا الحادث عملا من

الأنشباب بالكمرات الرئيسية والأعمدة ومبلغ ٢٤٩٠ ج وكسور قيمة أعمال الخرسانة المسلحة بحسب العطاء الأول فيكون المجموع ٤٩٩ م و ٣٢٠ ج تستنزل من المبالغ السابق صرفها للشركة ومقدارها ١١٢ م و ٢٦١٧ ج فيكون الباقي للطاعة في ذمة المطعمون عليها مبلغ ٣٨٧ م و ٥٨٧ ج وهو ما عدلت المحكمة الحكم إليه بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٩ د ورفضت ماعدا ذلك من طلبات الطرفين . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور مبطل له في خصوص قضائه برفض طلب الفوائد وذلك لأنه خلا من بيان الأسباب التي استند إليها فيما حكم .

د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطاعة رفعت الدعوى طالبة الحكم لها بما طلبت الحكم به مع الفوائد بدافع ٦٪ من يناير سنة ١٩٤١ فقضت محكمة أول درجة برفض طلب الفوائد دون بيان الأسباب التي سوغت عندها رفض هذا الطلب فاستأنفت الطاعة وطلبت تعديل الحكم المستأنف مع الحكم لها بالفوائد ولكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم فيما يختص برفض طلب الفوائد دون أن تورد الأسباب التي تبرر ما قضت به . لذلك كان حكمها قاصرا في هذا الخصوص ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٢٤٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

ا — قوة القاهرة . تعهدات . إجارة . حكم .
تسببه . استظهاره شروط اعتبار الحادث قوة القاهرة .

أعمال السلطان التي لها حكم القوة القاهرة ، وأنه كان من شأن هذا الأمر جعل وفاء الشركة بالتزاماتها مستحيلا وليس مرهقا أو عسيرا فحسب للاعتبارات المسوغة التي ساقها ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

٢ - لما كان الحكم إذ قرر أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الايجار بل أن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار وزير التموين الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على الشركة المستأجرة وجميع موجوداتها ، وإنما حالت هذه القوة القاهرة دون قيام الشركة بدفع الأجرة في المواعيد المحددة للوفاء بها ، وأن مكتب البلاد المحتلة قد حل محل المستأجرة فيها كان لها من حقوق وفيما كان عليها من التزامات ، وذلك بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٤١ ، إذ قرر الحكم ذلك فانه قد أفاد أن عقد الايجار ظل بحكم الأمر العسكري المشار إليه وبحكم قرار الاستيلاء مستمرا وناظرا بحلول السلطات العسكرية محل المستأجرة رغم ارادتها ، وأنه لم يكن من أثر القوة القاهرة فسخ العقد ، وإنما كان من شأنه وقف تنفيذه مؤقتا بالنسبة إلى الشركة المطعون عليها حتى زالت تلك القوة التي كانت تعوق تنفيذه ، وسلبت السلطة العسكرية مصانع الشركة وأموالها إليها ، ومن ثم يكون في غير محله القول بأن عقد الايجار قد انفسخ لاستحالة تنفيذه والتحدى بنصوص المواد

١١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ من القانون المدني القديم .

٣ - الشرط الوارد في عقد الايجار بأن التأخر في الوفاء بالأجرة في موعدها المحدد يؤدي الى اعتبار العقد مفسوخا بحكم القانون ، هذا الشرط لا يمنع المستأجر من المنازعة في تحققه ، ومن حق المحكمة أن تمحص دفاعه لتحقيق بما إذا كانت المخالفة الموجبة للفسخ قد وقعت فتقضى بموجبة أم غير ذلك . وإذن فحق كانت المحكمة قد قررت أن الفسخ المنصوص في العقد على وقوعه بمجرد حصول مخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسئولية المتعاقد عنها ، وكان تقرير المحكمة في هذا الخصوص مقصورا على النزاع الخاص بتحقيق الشرط الفاسخ فإنها لا تكون في تقريرها المشار إليه قد خالفت القانون .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها استأجرت من مورت الطاعنين (صالح حزين السيد) أرضا مساحتها ١٠٧٩ مترا و ٧٠٠ سهما يقوم على ١٢٨ مترا و ٨٠٠ سهما منها بناء من الأحجار لمدة عشرين سنة تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٢٧ وتنتهى في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ ، وذلك بمقتضى عقد إيجار رسمي محرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٢٧ ومسجل في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٢٩ ، وقد نص في البند الثامن منه على وعد من المؤجر ببيع الأرض المؤجرة إلى المطعون عليها بثمان مائة ٢٠٠ ج

إذا رغبت في شرائها في أى وقت خلال مدة العقد ، وقد أبدت المطعون عليها رغبتها في شراء قطعة الأرض بالثمن المتفق عليه بخطاب موصى عليه أرسلته إلى المؤجر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وطلبت الحكم بثبوت ملكيتها إلى الأرض الميئة بعقد الإيجار . فدفعت المدعى عليه الدعوى بأن عقد الإيجار الذى تضمن الوعد بالبيع قد انقضى لأن الشركة المطعون عليها تأخرت عن الوفاء بالآجرة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٤١ ، وأنه نبه عليها في ٣١ من أبريل و ٣ مايو سنة ١٩٤١ بالوفاء فلم ترد عليه ولهذا أصبح عقد الإيجار مفسوخا وفقا للشرط الوارد بالبند الثالث منه ، وأن المؤجر قد اعتبر هذا الفسخ واقعا بالفعل فتعاقد مع السلطة العسكرية التى شغلت الأرض وظل يقبض الآجرة منها مباشرة حتى رفع الدعوى ، وأن المطعون عليها لم تتخذ أى احتياطات للحفاظ على تعاقدتها مع المؤجر فلا هى دفعت الآجرة إليه ولا هى كلفت السلطة العسكرية بدفعها نيابة عنها أو أجرت الأرض من باطنها إلى السلطة المذكورة لتظل محتفظة بحقها على العين المؤجرة — فردت المطعون عليها على هذا الدفاع بأنها مؤسسة فرنسية مركزها الرئيسى فى باريس وأن السلطة العسكرية وقد استولت على الأرض المؤجرة إليها وعلى مصانعها وآلاتها وأدواتها ، وقد تولي مكتب البلاد المحتلة إدارة أموالها من يولييه سنة ١٩٤١ وبذلك تكون وقد وضعت بقوة القاهرة فى مركز يتمتع عليها فيه أن توفى بالتزاماتها قبل المؤجر ، فهى لم تكن مقصرة أو متخلفة عن الوفاء بتعهداتها قبل المؤجر . أما تعاقد المؤجر مع السلطات العسكرية فانه لا يؤثر على عقدها المستمر . وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لإيقضاء عقد

الإيجار ووقوع الفسخ بسبب تأخر الشركة المطعون عليها فى الوفاء بالآجر المستحقة عليها فى خمسة عشر يوما التالية لتاريخ التنبيه عليها بالوفاء ، ولم يصدر من الشركة أى عمل إيجابى يدل على احتفاظها بتعاقدتها ، وإنما تعاقد المالك مع السلطة العسكرية مباشرة باعتباره مؤجرا . فاستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨٨٠ سنة ٦٠ ق القاهرة . وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بقبوله شكلا ، وفى موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليها فى ملكية الأرض الميئة بصحيفة الدعوى وبإلغاء الإيجار المؤرخ فى ١٦ من يولييه سنة ١٩٢٧ . فقرر الطاعنون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن مبنى على ثلاثة أسباب ، يتحصل السبب الأول منها فى أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن قوة القاهرة وهى الاستيلاء على مصانع الشركة ووضعها تحت إشراف مكتب البلاد المحتلة قد حالت دون وفائها بالآجرة المستحقة عليها قد أخطأ فى تطبيق القانون كما شابه القصور فى التسبب لأن القوة القاهرة لا تصلح لأن تكون عذرا للالتزم عن التقصير فى الوفاء إلا إذا كان من شأنها أن تجعل الوفاء مستحيلا ، ولا يكفى فى ذلك أن يصبح الوفاء مرهقا أو عسيرا ، ولأنه لم يكن ثمة ما يمنع الشركة المطعون عليها من دفع الآجرة المستحقة عليها من الأموال التى كانت تحت تصرفها وقت المطالبة بها قبل صدور الأمر العسكرى وقبل وضع الشركة تحت إشراف مكتب البلاد المحتلة . على أن خضوع الشركة لإشراف هذا المكتب من يولييه سنة ١٩٤١ ليس من شأنه إعفاء الشركة من مسئولية التقصير فى الوفاء بالتزاماتها إذ كان من مهمة المكتب النيابة عنها

وقد رت لما التعويض الذى تدفعه إليها فى كل سنة وتعهدت بأن تسلمها مصانعها متى انتهت حاجتها إليها ، وأخذت على عاتقها أن تدفع أجرة الأرض إلى المؤجر مباشرة . وفى سنة ١٩٤٥ سلمت الأرض بما عليها إلى الشركة المطعون عليها ، وأن عقد الإيجار المحرر فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بين السلطة العسكرية والمؤجر ليس حجة على الشركة المطعون عليها ، ولا يدل على أنها تنازلت عن حق من حقوقها أو أنها تخلت عن اجارة الأرض أو أنها أذنت بكتابه على الصورة التى حررها ، كونها قد سمحت للسلطة بأن تدفع الأجرة مباشرة إلى المؤجر فانه لا يفيد أكثر من مقتضا وهو أن تتولى السلطة الوفاء عنها بالأجرة المستحقة ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن عقد الإيجار المحرر بين المطعون عليها ومورث الطاعنين فى سنة ١٩٢٧ ظل قائما ولم تتخل عنه الشركة أو تنازل عنه ، كما أنها لم تقصر فى الوفاء بالتزاماتها وإن كانت القوة القاهرة قد أوقفت تنفيذه ردحا من الزمن . وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ، ذلك أنه بعد أن استظهر الشروط الواجب توافرها لاعتبار الحادث قوة القاهرة ، وقرر أن صدور الأمر الإدارى الواجب التنفيذ وهو القرار الوزارى رقم ١٠ الصادر فى ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على الشركة المطعون عليها وجميع موجوداتها وأموالها هو الذى نال دون وفاتها بالأجرة المستحقة عليها فى المدة التى استوات فيها السلطة العسكرية البريطانية على جميع مصانعها وأموالها بمقتضى الأمر العسكرى المشار إليه ، واعتبر هذا الحادث عملا من أعمال السلطان التى لها حكم القوة القاهرة ، وأنه كان من شأن هذا الأمر جعل وفاء الشركة بالتزاماتها مستحيلا ، وليس مرهقا أو عسيرا لحسب

فى دفع ما عليها من الديون . وقد جاءت أسباب الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص قاصرة عن بيان ما توافرت به الاستحالة مع كونها ركنا لازما لانعدام المسئولية بسبب القوة القاهرة ولنفى أسبابه التفسير التى يكون للالتزم يد فيها .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن القوة القاهرة هى التى حالت دون استمرار طرفى التعاقد فى تنفيذ العقد ، فانه قد استند فى ذلك إلى أن المطعون عليها ظلت موفية بالتزاماتها بمقتضى عقد الإيجار حتى يناير سنة ١٩٤١ إذ دفعت الأجرة المستحقة عليها عن الثلاثة الأشهر الأولى من تلك السنة ، فلما صدر قرار وزير التكوين فى ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع موجوداتها ومنتجاتها وآلاتها وتم هذا الاستيلاء فعلا بمقتضى محضر محرر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ رفعت يدها تماما عن مصانعها ثم وضعت كل أموالها وكل ما يتعلق بها تحت إشراف مكتب البلاد المحتلة تنفيذا للأمر العسكرى رقم ١٥٩ الصادر فى ١٥ من يوايه سنة ١٩٤١ ، فتكون إرادة السلطان وفعله قد حالا دون استمرار تنفيذ التعاقد ، فامتنع على المؤجر أن يترك العين المؤجرة فى يد الشركة وامتنع على الشركة أن تدير مصانعها القائمة على الأرض لتوفى بالتزاماتها ، وقد وقع فعل القوة القاهرة على موضوع التعاقد نفسه فانزع الأرض المؤجرة وما عليها من الطرفين وحلت السلطة العسكرية البريطانية محلها لتصرف على الوجه الذى تقتضيه ظروفها دون أى ارتباط أو استناد إلى إرادة أو رغبة المتعاقدين ، واستمرت تلك السلطة حائزة لما استولت عليه تدير مصانع الشركة المطعون عليها حتى تعاقدت معها فى أكتوبر سنة ١٩٤٤

للاعتبارات المسوغة التي ساقها والسابق بيانها فانه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذا اعتبر أن اعتذار الملتزم بالقوة القاهرة عن الوفاء بالتزامه يحول دون فسخ العقد في حقه ، وإذا بني على ذلك عدم فسخ عقد الإيجار متى كان الملتزم بالأجرة غير قادر على الوفاء بها وغير مسئول عن تأخره في دفعها ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن القوة القاهرة لا تقيل الملتزم المتخلف إلا من التعويض عن الامتناع عن الوفاء أو التأخر فيه وفقا للواد ١١٩ ، ١٧٧ - ١٧٩ مدني قديم ، أما الفسخ فانه يقع بسبب الامتناع أو التأخر في الوفاء ولو كانا بسبب قوة القاهرة أو لسبب آخر لا شأن للالتزام فيه ، بل ان الالتزام ينقضي حتما إذا أصبح الوفاء غير ممكن ، وينقضي بانقضائه جميع الالتزامات المرتبطة به والمقابلة له ، ويقع الفسخ في هذه الحالة بقوة القانون .

« ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول هذا السبب إذ لم يتمسك به الطاعنون أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وأن هذا السبب يفرض قبوله هوفي غير محله ، لأن الاستحالة في هذه الحالة كان من شأنها وقف تنفيذ العقد مدة الاستيلاء على موجوداتها لا فسخه .

« ومن حيث إن الدفع بعدم قبول هذا السبب مردود بأن تمسك الطاعنين به لدى محكمة الموضوع مستفاد من دفاعهم بأن العقد قد انفسخ بسبب تأخر الشركة المطعون عليها في الوفاء بالأجرة في ميعاد استحقاقها ، ومن مقتضى هذا الدفاع أن تتناول المحكمة بحث ما إذا كان العقد قد انفسخ رغم

قيام القوة القاهرة أو أنه ظل قائما .

« ومن حيث إن هذا السبب وإن كان لا يعتبر جديدا لدخوله في عموم طلبات الطاعنين لدى محكمة الموضوع على ماسبق بيانه إلا أنه مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الإيجار ، بل أن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار الاستيلاء الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٤١ ، وإنما حالت هذه القوة دون قيام الشركة المطعون عليها بدفع الأجرة في المواعيد المحددة للوفاء بها ، وأن مكتب البلاد المحتلة قد حل محل المستأجر فيما كان لها من حقوق وفيما كان عليها من التزامات ، وذلك بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٩ سنة ١٩٤١ إذ قرر الحكم ذلك فانه قد أفاد أن عقد الإيجار ظل بحكم الأمر المشار إليه وبحكم قرار الاستيلاء مستمرا وناظرا بحلول السلطات العسكرية محل المستأجرة رغم إرادتها وأنه لم يكن من أثر القوة القاهرة فسخ العقد ، وإنما كان من شأنها وقف تنفيذه بالنسبة إلى الشركة المطعون عليها حتى زالت تلك القوة التي كانت تعوق تنفيذه ، وسلمت السلطة العسكرية مصانع الشركة وأموالها إليها في سنة ١٩٤٥ .

ومتي كان لم يترتب على القوة القاهرة سوى وقف تنفيذ العقد مؤقتا ، فإن التحدي بالمواد المشار إليها يكون على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قرر أن الفسخ المنصوص في العقد على وقوعه لمجرد حصول المخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسؤولية المتعاقد عنها ، ورتب على ذلك رفض دعوى الفسخ لانعدام مسؤولية الشركة المطعون عليها عن تأخرها في أداء الأجرة ، قد أخطأ في القانون ، لأنه ثابت من

الحكم أن عقد الإيجار كان منصوفاً فيه على أنه يعتبر مفسوخاً بحكم القانون إذا لم يحصل الوفاء بأى قسط من أقساط الأجرة خلال خمسة عشر يوماً من التنبيه بالدفع ، وأن الحكم الابتدائي أثبت أن تخلف الشركة عن الوفاء بالأجرة كان كان بعد خمسة عشر يوماً من حصول التنبيه عليها ومتى كان متفقاً في العقد على أن مخالفة شروطه تستلزم فسخه بقوة القانون - كما هي صورة الدعوى - فإن الفسخ يقع حتماً ولا يكون للمحكمة أى تقدير فى إجابة طلبه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الفسخ المنصوص فى العقد على وقوعه لمجرد حصوله مخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسئولية المتعاقد عنها ، لم يخالف القانون ، ذلك أن الشرط الوارد فى العقد بأن التأخر فى الوفاء بالأجرة فى موعدها المحدد يؤدى إلى اعتبار العقد مفسوخاً بحكم القانون ، هذا الشرط لا يمنع الشركة المطعون عليها من المنازعة فى تحققه ، ومن حق المحكمة أن تمحص دفاع الشركة لتحقيق مما إذا كانت المخالفة الموجبة للفسخ قد وقعت من المطعون عليها فتقضى بموجبه أم غير ذلك . ولما كان تقدير المحكمة فى هذا الخصوص مقصوراً على النزاع الخاص بتحقيق الشرط الفاسخ فإنها لا تكون فى تقديرها المشار إليه قد خالفت القانون .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

١ - ضرائب . حق الطعن فى تقديرات مصلحة الضرائب المحول لشركات المساهمة . ميعاد هذا الطعن

هو ١٥ يوماً . سريان هذا الميعاد على كافة التعديلات التى تجرئها مصلحة الضرائب سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف فى الأرقام أم على الأساس الذى تربط عليه الضريبة . التفرقة فى ميعاد الطعن بين الخلاف الخاص بالأرقام وبين الخلاف القائم على أساس ربط الضريبة . فى غير محله . المسادتان ٤٥ ، ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية .

ب - ضرائب . حكم . تسببه إعلان الشركة بالأوراد الخاصة بالضريبة العادية والاستثنائية . عدم طعنها فى التقدير خلال ١٥ يوماً . صيرورة التقدير نهائياً . عدم جواز المنازعة بعد ذلك فى هذا التقدير حتى ولو كانت المنازعة متعلقة ببطلان الاجراءات . المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

المبادئ القانونية

١ - رأى الشارع فى مسائل الضرائب أن تقصر المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة فى أقرب وقت وأن ذلك فى مصلحة الممول كما هو فى مصلحة الحكومة فوضع المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحدد ميعاد الطعن فى تقديرات مصلحة بخمسة عشر يوماً ولا تتحقق هذه الفائدة إذا أخذ بالتفرقة التى تقول بها الشركة الطاعنة وهى أنه إذا كان الطعن متعلقاً بالأرقام التى حددتها مصلحة الضرائب للأرباح فيسرى عليه الميعاد الوارد فى المادة ٤٥ أما إذا كان متعلقاً بمبدأ فرض الضريبة فى ذاته فيسرى عليه الميعاد الوارد بالمادة ٩٧ من القانون الآنق الذكر . كما أن هذه التفرقة تتجلى مع غرض الشارع الموضع فى تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عنسند نظره

مشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ إذ ورد فيه بشأن المادة المذكورة د أن بعض المحاكم ظنت أن حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إنما يكون عند المنازعة في تقدير الأرقام التي تلزم بها الشركة بخلاف أسس الربط نفسها ... وطبيعى أن المشرع وقد حدد أجلا للطعن في تقديرات المصلحة يكون غرضه الانتهاء من كل منازعة سواء أ كانت هذه المنازعة قائمة على خلاف في الأرقام أم على أسس التقدير أو على التطبيق القانوني وإلا لظلت الأمور بغير ضابط عددا طويلا من السنين وهو أمر له خطورته يضاف إلى ذلك أن حق الطعن هو حق موضوعي إذا تقرر فإنما يتحدد بما وضحه له المشرع من صوابه وأحكامه ، كما ورد فيه بشأن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه لما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلفت حقاً موضوعياً غير مقرر بالتشريع الحال فضلاً عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمناً طويلاً برد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالى ، ومن ذلك

كله يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٤٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجرى مصلحة الضرائب من تعديلات على إقرارات الشركة سواء أ كانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذى تربط عليه الضريبة وأن عبارة د الأرقام المقدمة من الشركة ، وعبارة د يحق للمصلحة تصحيح هذه الأرقام ، - الواردتين في المادة ٤٥ لا تفيدان أن الأمر يقف عند حد تصحيح الأرقام والأخطاء المادية بل هما مرادفتان لكلمة (الحسابات) الواردة في المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقرار رقم ٣١ الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٥١ ولصحيح هذه الحسابات لا يكون إلا بتناولها من كافة النواحي ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة المذكورة من أنه د إذا كان الممول شركة مساهمة وقد قامت بما تفرضه عليها المادتان ٤٣ ، ٤٤ من القانون وتبين للامور بعد تقديم الإيضاحات والأدلة التي يكون قد طلبها أو بعد فحص حساباتها أن هناك ما يجعله على ربط الضريبة على أساس يختلف عما ورد في الإقرار فيجب عليه أن يخطر الشركة بذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب طالباً إليها ملاحظاتها بصفة نهائية فإن لم يقتنع المأمور بالملاحظات الجديدة كان له أن يربط الضريبة على أساس الذى يستقر

رأيه عليه وذلك طبقا للمادة ٤٥ من القانون . .

٢ - متى كان الثابت أن الشركة الطاعنة أعلنت بالأوراد الخاصة بالضريبة على الأرباح العادية والاستثنائية فكان لزاما عليها أن تقدم طعنها في هذا التقدير في خلال خمسة عشر يوما المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي التي أحالت عليها المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ في شأن الطعن في تقدير الضريبة على الأرباح الاستثنائية أيا كان سبب الطعن في التقدير ولو كان مبنيا على بطلان الإجراءات وعندئذ كان لها أن تدل فيه بكافة دفوعها أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح التقدير نهائيا ومن ثم فلا يعيب الحكم بعدم أن قضى بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد أن لا يكون قد تعرض لدفاعها المؤسس على بطلان في الإجراءات .

المحكمة

ومن حيث أن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة وهي شركة مساهمة أرسلت في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٥ إلى مصلحة الضرائب المطعون عليها لإقرارا بأرباحها مصحوبا بميزانيتها عن سنتي ١٩٤٣ - ١٩٤٤ و ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وقيمة الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة وفقا لإقرارها . وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أعلن مأمور

الضرائب الشركة على نموذجين رقم ١٨ بالتعديلات التي رأى إدخالها على الإقرار المذكور مع تكليفها بإبداء ملاحظاتها في خلال عشرين يوما . وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أرسلت الشركة ملاحظاتها وفي ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ أعلن المأمور الشركة بأربعة أوراد ضرائب على النماذج رقم ٤ مع التنبيه عليها بالدفع . وردان منها يتعلقان بالضريبة العادية والآخرا يتعلقان بضريبة الأرباح الاستثنائية وفي ٨ من مارس سنة ١٩٤٦ كتبت الشركة إلى المأمور تطلب موافقتها بتفاصيل أرقام الأرباح الصافية التي قدرها بعد التعديلات التي أدخلها . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٤٦ رد المأمور موافيا إياها بالبيانات المطلوبة وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٦ أرسلت الشركة إلى مصلحة الضرائب شيكا بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٦ طلبت الشركة إعادة فحص التقديرات الأولى الصادرة بها النماذج رقم ٤ المؤرخة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وبعد أن فحص المأمور من جديد حسابات الشركة ومستنداتها أعلنها بثلاثة نماذج جديدة رقم ١٨ يبين منها أن أرقام الأرباح الخاصة بالضريبة بعد التعديل الثاني بقيت كما هي معتمدة بموجب أربعة النماذج رقم ٤ المعلنة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ مع فرق بضعة جنيهات ثم طلبت المصلحة من الشركة دفع الضريبتين العادية والاستثنائية كما حددت في النماذج المعلنة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ - وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أعلنت الشركة مصلحة الضرائب بصحيفة الدعوى رقم ٥٠٣ سنة ٧٠ قضائية اسكندرية المختلطة وطلبت الحكم بعدم صحة تقدير مصلحة الضرائب لأرباحها وبالتالي

متعلقا بالأرقام التي حددتها مصلحة الضرائب للأرباح فيسرى عليه الميعاد الوارد في المادة ٤٥ وبين ما إذا كان متعلقا بمبدأ فرض الضريبة في ذاته فيسرى عليه الميعاد الوارد بالمادة ٩٧ من القانون الآنف الذكر مع أن هذه التفرقة قد استقر عليها القضاء . ومع أن طلبات الطاعنة بشأن الأرقام محل النزاع كما هي واردة بالحكم الابتدائي تتعلق بمبدأ فرض الضريبة لا بمقدارها أما وجه القصور فهو أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن مصلحة الضرائب بعد ربط الضريبة وإعلان الشركة بها على النموذج رقم ٤ تكون قد استنفذت اختصاصها لم يبين الأسباب التي تمنع المأمور من أن يعيد النظر في تقديراته بعد إعلان الممول بها على النموذج رقم ٤ حتى لو ظهر له ما يستوجب إعادة النظر وحتى لو أدخل في الربط عناصر لم تعلن من قبل للممول على النموذج رقم ١٨ وفقا لأحكام القانون مما يستوجب استبعاد المرتبط الأول وإعادة الاجراءات بارسال نموذج رقم ١٨ جديد كما هو الحال في الدعوى .

د ومن حيث إن الشق الأول من هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه د من أن التفرقة التي أخذت بها محكمة أول درجة ليس لها أي سند من القانون إذ أن المادة ٤٥ حين نصت على حالة الطعن في الأرقام إنما قصدت جميع حالات الطعن وذلك لأن كل طعن أيا كان سببه يؤدي دائما فيما يتعلق بالضريبة إلى أرقام ولو أن القانون افترض وجود حالات لا يكون النزاع فيها متعلقا بأرقام لنص على هذه الحالات وجعل لها حكما في نفس المادة أو في الباب الذي وردت فيه هذه المادة أما وهو لم يفعل فدل على أن الحكم هذه المادة يشمل لسلي ألوان المنازعات ، وهذا الذي قرره .

عدم صحة الضريبة التي فرضت على أساس هذا التقدير وبراءة ذمتها من الضريبة المستحقة عن السنتين الحاليتين محل النزاع وبإلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ ١٨٨٧ جنيبها و ٩٢٩ مليا مع الفوائد والمصروفات ثم عدلت الطاعنة طلباتها إلى مبلغ ١٠٨٣٥ جنيبها و ٩٨٤ مليا والفوائد من تاريخ كل مبلغ دفعته إلى المصلحة وقوائد مبلغ ١٠٨١ جنيبها و ٢٤٩ مليا اعتبارا من ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ فدفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع وبعدم قبول الطعن بالنسبة لقيمة الهدايا المدعى بتقديمها من الشركة و الفرق مصاريف السفر وسقوط حق الشركة بالنسبة إليهما وبرفض الدفع فيما يتعلق بباقي الطلبات فاستأنفت المطعون عليها الحكم كما استأنفته الشركة فيما لم يحكم لها به وقيد الاستئناف برقي ٤٧٠ سنة ٧٤ ق محتلط ، ١٣٥ سنة ٥ تجاري وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية أولا برفض استئناف الشركة وثانيا فيما يتعلق باستئناف مصلحة الضرائب بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع وعدم قبول الطعن المقدم من الشركة لرفعة بعد الميعاد فقررت الشركة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادتين ٤٥ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وشابه القصور إذ لم يأخذ بالتفرقة التي وردت في الحكم الابتدائي بين ما إذا كان الطعن

الحكم لا خطأ فيه . ذلك بأن الشارع رأى أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع المادة ٥٤ وحدد ميعاد الطعن في تقديرات المصلحة بخمسة عشر يوماً ولا تتحقق هذه الفائدة إذا أخذ بالتفرقة التي تقول بها الطائفة وهي بعد تتجافى مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ إذ ورد فيه بشأن المادة المذكورة أن بعض المحاكم ظنت أن حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب الخمول للشركات المساهمة بمقتضى المادة ٤٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ إنما يكون عند المنازعة في تقدير الأرقام التي تلزم بها الشركة بخلاف أسس الربط نفسها ... وطبيعى أن المشرع وقد حدد أجلا للطعن في تقديرات المصلحة يكون غرضه الانتهاء من كل منازعة سواء أكانت هذه المنازعة قائمة على خلاف في الأرقام أو على أسس التقدير أو على التطبيق القانوني وإلا لظلت الأمور بغير ضابط عدداً طويلاً من السنين وهو أمر له خطورته يضاف إلى ذلك أن حق الطعن هو حق موضوعي إذا تقرر فإنما يتحدد بما وضحه له المشرع من صوابه وأحكامه ، كما ورد فيه بشأن المادة ٩٧ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه د لما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٥٤ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وهذا خلفت حقاً موضوعياً غير مقرر بالتشريع الحالى فضلاً عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمناً طويلاً برد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون

والنظام المسالى ، ومن ذلك كله يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٥٤ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجر به مصلحة الضرائب من تعديلات على إقرارات الشركة سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذى تربط عليه الضريبة وأن عبارة « الأرقام المقدمة من الشركة » وعبارة « يحق للمصلحة تصحيح هذه الأرقام » الواردتين في المادة ٥٤ لا تعنيان أن الأمر يقف عند تصحيح الأرقام والاختصاص المادية بل هما مرادفان لكلمة « الحسابات » الواردة في المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقرار رقم ٣١ الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥١ وتصحيح هذه الحسابات لا يكون إلا بتناولها من كافة النواحي ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة المذكورة من أنه « إذا كان الممول شركة مساهمة وقد قامت بما تفرضه عليها المادتان ٤٣ و ٤٤ من القانون وتبين للسامور بعد تقديم الايضاحات والأدلة التي يكون قد طلبها أو بعد فحص حساباتها أن هناك ما يحمله على ربط الضريبة على أساس يختلف عما ورد في الإقرار فيجب عليه أن يخطر الشركة بذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب طالبا إليها ملاحظاتها بصفة نهائية فإن لم يقتنع المأمور بالملاحظات الجديدة كان له أن يربط الضريبة على الأساس الذى يستقر رأيه عليه وذلك طبقاً للمادة ٥٤ من القانون » .

ومن حيث إن الشق الثانى من هذا السبب مردود بما جاء فى الحكم المطعون فيه من أن ما نقوله الشركة « بأن ميعاد الطعن لم ينته إذ أنه فتح ثانية عندما أعادت المصلحة التقدير وأخطرت به الشركة بمقتضى النموذج رقم ١٨ بتاريخ ١٩ من مارس

الثابت من الأوراق أن الطاعنة أعلنت بالأوراق بالضرية على الأرباح العادية والاستثنائية في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ فكان لزاماً أن تقدم طعنها في هذا التقدير في خلال الخمسة عشرة يوماً المقررة بالمادة ٤٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وهي التي أحالت عليها المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ في شأن الطعن في تقدير الضريبة على الأرباح الاستثنائية أيا كان سبب الطعن في التقدير ولو كان مبنيًا على بطلان الاجراءات وعندئذ كان لها أن تدلي فيه بكافة دفوعها . أما وقد فوتت هذا الميعاد على ما سبق بيانه فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح التقدير نهائياً ومن ثم لا يعيب الحكم بعد أن قضى بعدم قبول الطعن لتقدمه بعد الميعاد أن لا يكون قد تعرض لدفاعها المشار إليه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٧٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

أ — تزوير . اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . نفيها بأدلة وقرائن مسوقة مازعمه الطاعن من أن العبارة المطعون فيها بالتزوير أضيفت إلى العقد بعد التوقيع عليه . عدم تعويلها على إقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة المشار إليها . لا خطأ .

ب — تزوير . اثبات . محكمة الاستئناف . رفضها صماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم صماع أقواله . استنادها إلى أن هذا الخصم لم يكن لديه عذر في عدم إعلان الشاهد أمام محكمة أول درجة التي أحالت الدعوى على التحقيق وإلى أن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها . لا إخلال بحق الدفاع .

ج — تزوير . إثبات . تحقيق . حالة المحكمة الدعوى على التحقيق من تلقاء نفسها . شرطه . أن ترى

سنة ١٩٤٩ ثم لم تربط الضريبة نهائياً بعد ذلك بمقتضى النموذج رقم ٤ مردود بأن مصلحة الضرائب بعد ربط الضريبة وإعلان الشركة بقيمتها على النموذج رقم ٤ قد استنفدت اختصاصها فليس لها أن تعيد النظر في تقديرها الذي أعلنت به الممول بل يعتبر هذا التقرير مقيداً لها وكل ما صدر من المأمور بعد ذلك لا يعتد به ولا يترتب عليه أى أثر قانوني ، وهذا الذي جاء بالحكم لا تصور فيه إذ لم تكن المحكمة بحاجة إلى التعرض للأحوال التي تستوجب إعادة الربط وما يترتب على الربط الجديد من نتائج لأن الشركة الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت لديها بأن حالتها من ضمن تلك الأحوال بل أن الثابت من واقعات الدعوى أن المأمورية أصرت على تقديرها الأول المعلن للشركة الطاعنة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن

الحكم أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى مع أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن مأمور الضرائب خالف القانون ولم يعلن الطاعنة على النموذج رقم ١٨ بتقديره لرأس المال المستثمر تمهيداً لتحديد الأرباح الاستثنائية حق يتسنى لها ابداء ملاحظاتها على هذا التقدير وإنما أعلنها بالربط على النموذج رقم ٤ بدفع الضريبة دون أن يأخذ بالزيادة التي أضافتها الشركة إلى رأس مالها في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ والتي كان يجب اعتبارها في تحديد رأس المال المستثمر في شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٤٥ قولاً منه إنها بقيت في البنك بدون استعمال في الشهرين المذكورين . مع ما في ذلك من الخطأ في تطبيق المادة ٤ من القانون ٦٠ سنة ١٩٤١ والمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق المودعة ملف هذا الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقامها أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على الطاعن يطالبه بمبلغ ٦٢٥ جنيه و ٥٩٠ مليم قيمة صافي حساب قبله استنادا إلى أنهما كانا شريكين في شركة وأن العلاقة بينهما قد انتهت باتفاق تاريخه ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٦ على أن يتنازل المطعون عليه عن كافة حقوقه في الشركة بصفته مستأجرا وشريكا وتعهد الطاعن في مقابل ذلك بأن يؤدي للمطعون عليه جميع ماصرفه مع الخسائر . واستند المطعون عليه في إثبات دهواه إلى الاتفاق السالف ذكره ، فطعن الطاعن فيه بالتزوير فيما تضمنه من جملة وردت في آخره نصها الآتي :

د وذلك بدون الاخلال بحق حضرته في محاسبته عن المنصرف والخسائر في مدة إدارته ، مقررًا أن هذه العبارة أضيفت إلى الإقرار بعد التوقيع عليه بدون علمه ورضائه بعد أن تمت المحاسبة بينهما — وبعد إعلان أدلة التزوير قضت المحكمة الابتدائية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ بقبول الدليلين الأول والثاني وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن العبارة المطعون فيها لم تكن موجودة بالإقرار حين وقع عليه وأنها أضيفت إليه فيما بعد بدون علمه وبعد انصرافه وأذنت للمطعون عليه في نفى ذلك . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطاعن قضت برفض دعوى التزوير فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في الحكم بطريق النقض .

د وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب

فائدة من هذا التحقيق لظهور الحقيقة . المادة ١٩٠ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - لا تثريب على محكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بدليل دون آخر متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . وإذن فتى كانت المحكمة إذ نفت ما يزعمه الطاعن من أن الجملة المطعون فيها بالتزوير أضيفت على العقد بعد التوقيع عليه قد استندت إلى أدلة وقرائن مسوغة ، فلا عليها إن هي لم تعول على اقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة المشار إليها .

٢ - إذا رفضت محكمة الاستئناف سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم سماع أقواله استنادا إلى أنه لم يكن لديه عذر في عدم إعلانه أمام محكمة أول درجة بعد أن أحيلت الدعوى على التحقيق أمامها وأن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها في الحكم فانها لا تكون قد أخلت بمحقه في الدفاع .

٣ - التحدى بنص المادة ١٩٠ مرافعات قولاً بأنه كان للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقوال كاتب العقد المطعون فيه بالتزوير مردود بأن المادة المذكورة إنما أجازت للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لظهور الحقيقة .

حاصل أولها أن محكمة الموضوع إذ قررت رفض
إجابة الطاعن إلى سماع شهادة محرر الورقة المطعون
فيها بالتزوير قد أسست قضاها على سبب غير
مطابق للواقع لأنهم لم تستوعب دفاع الطاعن أمامها
وفهمته على غير وجهه - ذلك أن دفاعه كان قائما
على أن الجملة المطعون فيها أضيفت بعد التوقيع
على الورقة في الفراغ الواقع بين آخر الصلص
وبين الإمضاء وطلب سماع شهادة محرر الورقة
على ذلك فرفضت المحكمة هذا الطلب بحجة أن
العبارة المطعون فيها كتبت قبل التوقيع لابعده
وأعقبها علامة الانتهاء (النقطة) .

وحيث إن هذا السبب مردود بما ورد في
الحكم المطعون فيه من أنه فضلا عما جاء بالحكم
المستأنف فإن هذه المحكمة اطاعت على الاتفاق
المطعون فيه فلاحظت أن الفقرة الأخيرة وهي
المقول بتزويرها إنما جاءت في نهاية الاتفاق
وأعقبها علامة الانتهاء (النقطة) ثم جاء توقيع
المستأنف بامضائه كما هو الشأن في سائر المحررات
وليس هناك شيء يثير الشك أو يدعو إلى الظن
في أن هذه الفقرة أضيفت بعد أن وقع المستأنف
بامضائه على الاتفاق ولو صح هذا القول لجاءت
هذه الفقرة بعد التوقيع لاقبله . وأنه بناء على
ذلك لا يكون هناك ما يدعو إلى إجابة المستأنف
إلى ما يطلبه من سماع أقوال كاتب العقد خصوصا
وأنها الآن متأخرة ولا يمكن التعويل عليها ومؤدى
هذا الذي ذهب إليه الحكم أنه نفي ما يزعمه الطاعن
من أن الجملة المطعون فيها بالتزوير أضيفت على
الإقرار بعد أن وقع عليه استنادا إلى أسباب حكم
محكمة أول درجة وما بان لمحكمة ثاني درجة من
الاطلاع على السند وبعد أن اطمأنت إلى نفي هذا
الزعم بأدلة وقرائن سائغة رأت عدم وجود

ما يدعو لسماع أقوال كاتب العقد ولما كان لمحكمة
الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن
تأخذ بدليل دون آخر فإنه لا تثير عليها إذ هي
اكتفت في تكوين عقيدتها بدليل دون آخر متى
أقامت قضاها على أسباب سائغة كما هو الحال
في الدعوى ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضا .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو أن
الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وخالف
الثابت بالأوراق وذلك فيما ذهب إليه من عدم
التعويل على سماع شهادة محرر العقد لأنها جاءت
متأخرة ذلك أن القانون لم يحدد وقتا معيناً لسماع
أقوال الشاهد إلا إذا حدد الحكم التمهيدى ميعادا
يتم فيه التحقيق هذا فضلا عن أنه قدم لمحكمة أول
درجة لإقرار صادرا من هذا الشاهد بمضمون
الواقعة التي شهد بها فقرر الحكم الابتدائي عدم
التعويل على هذا الإقرار بحجة أن صاحبه لم يعلن
لأداء الشهادة أمام المحكمة مع أنه كان واجبا عليها
في هذه الحالة أن تعمل نص المادة ١٩٠ مرافعات
فتأمر من تلقاء نفسها بسماع شهادة هذا الكاتب
وإذ هي لم تفعل تسكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا السبب مردود بما سبق
ليوضحه في الرد على السبب الأول من أن محكمة
الاستئناف بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الأدلة
بعد أن رأت عدم وجود ما يدعو لسماع شهادة
محرر العقد اكتفاء بما اطمأنت إليه من أدلة
استخلصتها من أوراق الدعوى أضافت العبارة
الآتية : « خصوصا وأنها الآن تكون متأخرة
ولا يمكن التعويل عليها » . وهذه العبارة تفيد أنها
لم تر مبررا لإجابة طلب الطاعن إلى سماع أقوال
هذا الشاهد الذي لم يكن له عذر في عدم إعلانه
لأداء شهادة أمام محكمة أول درجة وهذا من حقه .

منهم بنفسه على صيغة الإقرار قبل التوقيع عليه لبيان ما إذا كانت الجملة المطعون بتزويرها كانت موجودة فعلا قبل أن يوقع المدعى على الإقرار أو أنها أضيفت بعد التوقيع عليه وأن ما قرره الشاهدان الأولان كان نقلا عن المدعى نفسه . وبعد أن تحدث الحكم عن الشهادة السماعية وأنها لا تنشأ عن إدراك مباشر وأنها لا تعول عليها انتهى إلى القول بأن المحكمة لا تستطيع الأخذ بأقوال شهود المدعى أو التعويل عليها . ومن هذا الذي أورده الحكم يبين أنه لم يصف شهادة الشاهد الثالث بأنها سماعية وأنه لم ير الأخذ بشهادة جميع شهود الطاعن ومنهم الشاهد الثالث لأن أحدا منهم لم يحضر كتابة الإقرار المطعون فيه بالتزوير كما لم يطلع أحد منهم على صيغة الإقرار قبل التوقيع عليه وهذا تسبيب كاف لتبرير عدم تعويل المحكمة على أقوال الشاهد الثالث وهذا من حقها متى كانت قد استندت إلى أسباب سائفة كما هو الحال في الدعوى .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣٠١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين) .

٢٧

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . ضرائب . حكم بتدب خير بت في أساس النزاع ولم يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف . صدور حكم لاحق بتقدير الربح . اعتبار الحكم الأول منهيًا للخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيًا . صدوره في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان يجيز الطعن فيه .

وأما ما ينهيه الطاعن على الحكم الابتدائي من أنه لم يعول على الإقرار الصادر من محرر العقد لأنه لم يعلن في الدعوى كشاهد والتحدى بنص المادة ١٩٠ مرافعات بأن المحكمة كان لها أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقواله فإنه مردود بأن المسادة ١٩٠ مرافعات إنما أجازت للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة لإظهار الحقيقة — أما وقد كان باب التحقيق مفتوحا أمام طرفي الدعوى بعد أن صدر حكم محكمة أول درجة بذلك فإنه كان لزاما على الطاعن أن يتولى دعوة شهوده فإذا قررت محكمة أول درجة أنها لا تستطيع الأخذ بالإقرار لعدم صدوره من المقر به أمامها أثناء التحقيق الذي لم يكن هناك ما يحول دون قيام الطاعن بدعوة هذا الشخص للحضور كشاهد للإدلاء بأقواله فيه فإنها لا تكون قد خالفت القانون إذ لا تريب عليها في أطراح دلائل والأخذ بما عداه لأن هذا من قبيل فهم الواقع في الدعوى ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضا .

« وحيث إن حاصل السبب الثالث هو أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ وصف شهادة الشاهد الثالث من شهود الطاعن وهو مختار غازي بأنها سماعية مع أنه كان يروي ما رآه بنفسه كما أنه شابه قصور في التسبيب لإغفاله التحدث عن شهادة هذا الشاهد والرد عليها ردا خاصا .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما أثبتته الحكم الابتدائي إذ جاء فيه .

« وحيث إن ماتستينته المحكمة من أقوال شهود المدعى الثلاثة المذكورين أن أحدا منهم لم يحضر كتابة الإقرار موضوع الدعوى كما لم يطلع أحد

الطعن ولا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه تعرض في أسبابه لأسباب الحكم السابق وقومها بأسباب جديدة لأن المحكمة بعد أن استنفدت ولايتها في الفصل في أصل استحقاق الضريبة بحكمها السابق ما كانت تملك تعديل أسبابه ومن ثم يكون ما ورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص زيدا غير منتج النعي عليه

٢ — متى كان الحكم قد قرر أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك بطبيعتها يقتضى تقويمها على أساس قوتها الانتاجية وأن هذا التقدير لا يكون إلا بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخضوما منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم وبسبب استهلاكات تقلل من ثمن شرائها وهي جديدة فانه ليس في هذا التقرير ما يخالف القانون أو يعيب الحكم بالقصور .

٣ — لما كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها بطلانا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية الصرف المتعلقة بالنظام العام ، فان النعي بهذا السبب يكون مقبولا من حيث الشكل حتى ولو كان الطاعن لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع

عدم الطعن في الحكم الأول وقصر الطعن على الحكم اللاحق المترتب عليه . طعن غير منتج .

ب — ضرائب . حكم . تسببيه . تقريره أن الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك يكون بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخضوما منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم والاستهلاك . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور .

ج — ضرائب . نيابة عامة . وجوب تدخلها في الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اغفال هذا الاجراء يترتب عليه بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

د — ضرائب . نيابة عامة . عدم ذكر اسم ممثل النيابة سهوا في محضر إحدى الجلسات . ثبوت تمثيل النيابة العامة في تلك الجلسة . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ — لما كان سبب الطعن غير موجه إلى الحكم المطعون فيه وإنما ينصب على حكم سابق بذنب خبير بت في أن الضريبة تستحق على ما تخرج من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم تكاليفه وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف ، وكان الحكم المشار إليه منهيًا للخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا وبهذه المثابة كان الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا لقانون المرافعات القديم الذي صدر الحكم وقت شرايانه ، وكان الطاعن لم يطعن فيه بطريق النقض بل قصر طعنه على الحكم الأخير فيما فرده من استحقاق الضريبة . لما كان ذلك كان الطعن في هذا الحكم المترتب على الحكم السابق غير مجد في خصوص سبب

ولا في أسباب طعنه مادام قد أثير أثناء نظر الطعن .

٤ - لا يبطل إجراءات المحكمة ولا يعيب الحكم الصادر منها في نزاع ناشئ عن تطبيق قانون الضرائب عدم ذكر اسم وكيل النيابة سوا في أحد محاضر الجلسات متى كان الثابت أن النيابة العامة كانت ممثلة في تلك الجلسة وأن محاضر الجلسات التالية والحكم ومحضر جلساته قد تضمنت جميعا ذكر اسم وكيل النيابة الذي كان حاضرا في الدعوى .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ قدرت لجنة ضرائب المنيا أرباح الطاعن في سنة ١٩٣٥ من تجارة في الأقمشة ومن بيع منشآته المعدة لصناعة الصابون بمبلغ ٣٧١٢ جنيها فأقام الدعوى رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ محكمة المنيا الابتدائية على المطعون عليها معارضا في قرار اللجنة وطالبا الغاء فيما قضى به من تقدير الأرباح عن مصنع الصابون وقال إنه لا ينازع في أرباحه من الأقمشة والمقدرة بمبلغ ١١١ جنيها و ٥٠٦ مليم . وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة حضوريا بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي أرباح الطاعن من تجارة الأقمشة في سنة ١٩٤٥ مبلغ ١١١ جنيها و ٥٠٦ مليم ورفض تقدير الأرباح فيما عدا ذلك استنادا إلى أن الطاعن كان يملك مصنعا للصابون في سنة ١٩١٦ ولكنه أغلقه في سنة ١٩١٨ وتركه معطلا حتى سنة ١٩٤٣ إذ

فكر في إعادته فأخذ في إعداده للعمل من جديد . وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٥ باعه إلى الياس كرم وهو في مرحلة الإعداد بمبلغ ٤٦٠٠ جنيها استزلت منه مصلحة الضرائب مبلغ ١٠٠٠ ج قيمة تكاليفه التي تضمنت ثمن أدواته ومصاريف إعداده وأن الباقي ومقداره ٣٦٠٠ جنيها لا تستحق عليه ضريبة لأنه لا تتوفر فيه صفة الدورية للدخل ولا صفة الدوام لعدم قيام منشأة تستغل فعلا مما تعتبر معه مصدرا لهذا الدخل لأن المصنع لم يجاوز دور الإعداد فلا يمكن اعتباره منشأة تنطبق عليها المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من ممتلكاتها سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها بعد خصم جميع التكاليف . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨٢ تجارى لسنة ٦٥ ق محكمة استئناف مصر التي قضت في الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حضوريا وتمهيدا بتدب مكتب الخبراء لتحقيق تكاليف المصنع من تاريخ إنشائه تمام إعداده على أن يدخل في ذلك مصروفات الإنشاء والانتقالات وأجور الفنيين ورسوم استخراج الرخصة بقيمة السمسة الحقيقية وذلك لبيان الباقي من ثمن بيع المصنع الذي تستحق عليه الضريبة مؤسسة قضاءها باستحقاق الضريبة على أن الطاعن اعترف بالصحف ١٠ و ١١ من الملف الفردي بأنه استغل المصنع وأداره وباع منه كيانات كبيرة من الصابون المصنوع في محله وعلى أنه إزاء صراحة نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي توجب

الحكم المطعون فيه باطل لتناقضه ومخالفته للقانون أما التناقض فلأنه بعد أن أثبتت المحكمة أن الرأي الذي استظهرته هو رأى متفق عادت وأخذت به . وأما مخالفته للقانون فلأن المحكمة أخطأت في تفسير المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ذلك أنه ورد بأسباب حكمها أنه لخضوع باقى ثمن بيع المنشأة للضريبة بعد خصم تكاليفها لا عبء بتعطيلها أو إدارتها مع أنه وفقاً للمادة ٣٩ لا تعتبر المنشأة قائمة وتخضع أرباحها للضريبة إلا إذا أعدت إعداداً كاملاً واستغلها الممول استغلالاً فعلياً ، والواقع في الدعوى هو أن الطاعن أغلق مصنعه في سنة ١٩١٨ وفي سنة ١٩٤٣ استأجر له مكاناً آخر واستحضر آلاته واستخرج رخصته ، وفي ٢٧ / ٣ / ١٩٤٥ باع المصنع لإلياس كرم في الوقت الذي لم يكن قد استكمل فيه إعداداته ومن ثم فلا تستحق عليه ضريبة . ولما كان الحكم التمهيدى الصادر في ١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد بنى على أن الطاعن أدار المصنع واستغله لاعترافه بذلك في الملف الفردى مع أن الثابت أن إلياس كرم هو الذى قرر بالملف المذكور أنه اشترى المصنع ثم أداره واستغله بعد أن نقله إلى القاهرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى على الحكم التمهيدى وهو خاطئ من أساسه ، لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ كذلك .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول هذين السببين وانضمت إليها الثبابة في هذا الدفع استناداً إلى أن الحكم التمهيدى الاستثنائى قد فصل في أسبابه فصلاً قطعياً في استحقاق الضريبة على ما أفاده الطاعن من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم تكاليفه ، ولما كان الطاعن لم يطعن بطريق النقض على الحكم المذكور مع أنه وفقاً للرسوم

خضوع المنشأة للضريبة بالنسبة لما ينتج من بيع أى من ممتلكاتها بعد خصم التكاليف لأجل لما ذهبت إليه محكمة أول درجة من اشتراط صفة الدورية في الدخل وصفة دوام استغلال المنشأة لأنه إن صح توافر هذين الشرطين بالنسبة إلى أرباح المنشأة السنوية فإنه لا محل لهما في حالة بيع ممتلكاتها التى وضع لها الشارع نصاً خاصاً في الشرط الثانى من المادة ٣٩ الآتية ذكرها . وقدم الخبير المتدبّر تقريراً انتهى فيه إلى أن تكاليف المصنع بلغت ١١٢٠ جنيهاً و ٢٥٠ ملية وأن الربح الخاضع للضريبة من صافى ثمن البيع هو مبلغ ٢٤٧٩ جنيهاً و ٧٥٠ ملية . وفي ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٥ مبلغ ٢٤٦٦ جنيهاً و ٣٥٦ ملية وفقاً للتفصيل المبين في الحكم واستناداً إلى أنه وإن كان يبين من مراجعة الملف بالصحف ١٠ و ١١ أن الطاعن لم يعترف بأنه استغل المنشأة وأن الأقوال الواردة بها كانت مستندة إلى مشتري المصنع إلا أن مباشرة الطاعن للعمل في المصنع أو عدم مباشرته له لا أثر له في خضوع صافى ثمن ما يبيع من ممتلكات المنشأة للضريبة إذ العبرة في ذلك هى باعتبار هذا الصافى بعد خصم التكاليف خاضعاً للضريبة سواء استغلت المنشأة أم لم تستغل وأنه رغم ما يستهدف له هذا المبدأ من نقد فإن المحكمة تأخذ به نزولاً على إرادة الشارع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب أضاف إليها الطاعن سبباً رابعاً بمذكرته الشارحة ويتحصل السببان الأول والثانى منها في أن

بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الذي صدر هذا الحكم في ظله كان يجوز الطعن فيه استقلالا لأنه فصل فصلا قطعيا في استحقاق الضريبة ، وكان قد قصر طعنه الحال على الحكم الأخير فإن طعنه عليه في هذا الخصوص يكون غير منتج لأن ماقرره الحكم المطعون فيه ماهو الا ترديد لما سبق الفصل فيه قطعيا بالحكم السابق .

د ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن سببي الطعن غير موجبهين إلى الحكم المطعون فيه إنما ينصبان على الحكم الصادر في ١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقد بت هذا الحكم في أن الضريبة تستحق من مانتج من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم تكاليفه وفقا لل مادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف ، ولما كان الحكم المشار اليه منيبا للخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا وبهذه المثابة كان الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا لقانون المرافعات القديم الذي صدر الحكم وقت سريانه ، وكان الطعن لم يطعن فيه بطريق النقض بل قصر طعنه على الحكم الأخير فيما قرره من استحقاق الضريبة . لما كان ذلك كان الطعن في هذا الحكم المترتب على الحكم السابق غير مجد في خصوص السببين الآنف ذكرهما . ولا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه تعرض في أسبابه لأسباب الحكم السابق وقومها بأسباب جديدة لأن محكمة الاستئناف بعد أن استنفدت ولايتها في الفصل في أصل استحقاق الضريبة بحكمها الصادر في ١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ما كانت تملك تعديل أسباب الحكم السابق ومن ثم يكون ماورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص تزييدا غير منتج النعمي اعليه .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خالف القانون وشابه القصور ذلك بأن المحكمة عند خصم تكاليف المنشأة من ثمن البيع قدرت ثمن آلات المصنع وأدواته بحسب ما تساويه ثمن التكلفة وقت شرائها في سنة ١٩١٤ مع أن الضرائب على الأرباح التجارية لم تفرض إلا ابتداء من سنة ١٩٣٩ وكان لزاما على المحكمة تقدير ثمنها في تلك السنة حين بدأ سريان الضريبة وإذ هي لم تفعل تكون قد خالفت القانون كما غاب حكمها قصور يبطاله .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن نعى على تقدير الخبير ومأمورية الضرائب ولجنة التقدير استئزال قيمة استهلاك الآلات من ثمنها وتقدير ثمنها على أساس ثمن الشراء في سنة ١٩١٤ دون ما تساويه من ثمن في وقت البيع الحاصل في سنة ١٩٤٥ وأن هذا النعمي مردود بأن من المتفق عليه بين المحاسبين هو تقويم الأصول يوم البيع بثمن تكلفتها منقوصا منه كافة الاستهلاكات السابقة كما أن تقويم الآلات بثمن التكلفة وقت شرائها لا غبار عليه . وليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص من أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك بطبيعتها يقتضى تقويمها على أساس قوتها الانتاجية وأن هذا التقدير لا يكون إلا بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخصوما منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم وبسبب استهلاكات تقلل من ثمن شرائها وهي جديدة — ليس في هذا التقرير ما يخالف القانون أو يعيب الحكم بالقصور .

د ومن حيث إن السبب الرابع الذي أورده الطاعن بمذكرته الشارحة يتحصل في أن الحكم شابه البطلان لعدم اشتغال محضر جلسة ١٨ من

٢٨

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . حكم صادر في دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية . فصل المحكمة في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية الأجانب وتأسيس قضائها في الدعوى المدنية على نتيجة الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم هو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

ب — أحوال شخصية . نيابة عامة . نزاع على النظام المالي بين زوجين من الأجانب . وجوب تكييف هذا النزاع وفقا لأحكام القانون المصري . وجوب اعتبار النظام المالي من مسائل الأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة العامة في هذا النزاع يجعل الحكم باطلا . لا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثبتت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية تقتضي تدخل النيابة العامة . المادتان ١٣ و ١٠ من القانون المدني والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٩٩ مرافعات .

ج — استئناف . حكم . إبطال الحكم الابتدائي . اعيب في الشكل . يجب على محكمة الاستئناف الفصل في موضوع النزاع . اقتصارها على تقرير البطلان دون الفصل في الموضوع . خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية طلبت فيها المطعون عليها تثبيت ملكيتها لأعيان ينشأ كما طلبت قسمة هذه الأعيان وصدر الحكم فيها على هذا الوصف وكانت قد أثبتت أثناء نظرها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب مما تختص بنظره المحكمة المدنية عملا بالفقرة

ينابر سنة ١٩٥٠ على اسم وكيل النيابة الذي حضر بتلك الجلسة بما يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا مبنيا على النظام العام لعدم تمثيل النيابة في الدعوى فيجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

د ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب توجب تمثيل النيابة في الدعوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترتب على إغفال هذا الاجراء بطلان الأحكام الصادرة منها بطلانا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية الصرف المتعلقة بالنظام العام مما يكون معه النعي بهذا السبب مقبولا من حيث الشكل إلا أنه من ناحية موضوعه مردود أولا بأن محضر جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ واضح منه حضور وكيل النيابة بالجلسة وإن لم يذكر اسمه وهذا يكفي لإثبات أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى ولا يبطل إجراءات المحكمة عدم ذكر اسم وكيل النيابة سهوا في أحد محاضر الجلسات متى كان الثابت منها أن النيابة كانت ممثلة فيها ، ومردود ثانيا بأن محاضر الجلسات التالية والحكم المطعون فيه ومحضر جلسته قد تضمنت جميعا ذكر اسم وكيل النيابة الذي كان حاضرا في الدعوى بما يترتب عليه أن يكون النعي ببطلان الحكم على غير أساس .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيئا ورفضه .

(التفتية رقم ٣٢٤ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

الثانية من المادة ٨٦٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ففصلت فيها وبنت على نتيجة هذا الفصل قضاءها في الدعوى المدنية فان الحكم الصادر فيها يكون خاضعا من حيث إجراءات الطعن لما تخضع له الأحكام المدنية من نصوص مبينة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية إذ الفرع يتبع الأصل وتبايسرى على الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب .

٢ - لما كان المرجع في تكييف ما إذا كانت المسألة المعروضة على المحكمة هي من مسائل الأحوال الشخصية أم هي ليست كذلك هو القانون المصري وفقا للمادة ١٠ من القانون المدنى ، وكان يبين من المادة ١٣ من القانون المدنى والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ باصدار قانون نظام القضاء أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هي من مسائل الأحوال الشخصية ، وكانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال

الشخصية وإلا كان الحكم باطلا لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص ، ومن ثم لا تكون المحكمة إذ قضت من تلقاء نفسها يطلان الحكم الابتدائى لعدم تدخل النيابة في هذه المسألة استنادا إلى المادة ٩٩ مرافعات قد أخطأت في تطبيق القانون ، كما يكون في غير محله استناد الطاعنين إلى القانون السويسرى في تكييف النظام المالى بين الزوجين تكييفاً يخرج مسأله عن متناول نص المادة ٩٩ المشار إليها . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية بطلب ملكية حصة معينة وطلب قسمتها متى كانت قد أثيرت فيها مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة في الدعوى . أما القول بأن المسألة تركزت في هيوب الرضا الخاصة بالاتفاق على النظام المالى بين الزوجين من حيث وجود الرضا أو انعدامه ومن حيث تقادم دعوى الإبطال في هذا الخصوص أو عدم تقادمها وبأن الحكم شابه قصور إذ أغفل الواقعة الجوهرية التى أثارها الطاعنون وهى أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به غيره بمقتضى الاتفاق المشار إليه ، كل هذه الاعتراضات لا تخرج المسألة المتنازع عليها من حيزها القانونى الصحيح وهو أن النظام المالى الذى يخضع له الزوجان هو مسألة أولية متعلقة بصميم الأحوال الشخصية .

٣ — إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، ورات محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات ، فانه يتعين عليها أن لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيح الواجب اتباعه . وإذن فتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة — إذ فصل في موضوع الدعوى — قد شابه البطلان لعدم تدخل النيابة العمومية في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب ، وكانت محكمة الاستئناف قد أنهت الخصومة كلها بحكمها المطعون فيه وذلك بتقريرها بطلان الحكم الابتدائي متخلية عن الفصل في موضوع الدعوى فانها تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها وهي يونانية الجنسية تزوجت بمورث الطاعنين — أشيل جروبي — السويسري الجنسية في ١٩ من يوليو سنة ١٩٢٠ وعقد الزواج في بلدة دفيو من أعمال سويسرا وفقا لنظام اتحاد الأموال . إذ لم يحرر بينهما عقد ينظم العلاقات المالية بينهما (المادة ١٧٨ من القانون المدني السويسري) وفي ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ حرر بين الزوجين عقد بتغيير النظام المالي لهما من نظام اتحاد الأموال إلى نظام انفصال الأموال . وقررت الزوجة

في هذا العقد أنها لم تأت بشيء عند الزواج بحيث يكون كل المال للزوج وحده دون أن يكون لها الادعاء بحق ما بسبب الزوجية . وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ صدق مجلس الوصاية السويسري على عقد التغيير وفقا للمادة ٨١ من القانون المدني السويسري وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٧ اشترى أشيل جروبي من والده جاك جروبي جميع مؤسسة جروبي ودفع الثمن بطريق المقاصة بين المتأخرات التي كانت له في ذمة أبيه من قيمة حصته في ربح المؤسسة من سنة ١٩٢٠ إلى أول يوليو سنة ١٩٢٦ وبين الثمن المتفق عليه ومقداره ٣٤٠٢٠ ج ٧٦١ م وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ استصدر الزوج — أشيل جروبي حكا من محكمة مقاطعة لوجانو بسويسرا بتطليقه من زوجته المطعون عليها فلجأت الأخيرة إلى القضاء المختلط تطلب الحكم لها بالزام زوجها بأن يدفع إليها نفقة زوجية مقدارها خمسون جنيفيا في الشهر ابتداء من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٣٨ . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٤٢ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية برفض الدعوى تأسيسا على أن الحكم الصادر بالطلاق من مقاطعة لوجانو صدر من محكمة مختصة وقد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة للطلاق فلا معقب عليه . وفي ١٠ و٩ من مارس سنة ١٩٤٨ رفعت المطعون عليها الدعوى رقم ١٣٥١ سنة ٧٣ قضائية لدى محكمة مصر المختلطة والتي أحييت بعد ذلك إلى محكمة مصر الكلية وقيدت بجدولها برقم ٤٣٢٩ سنة ١٩٤٤ كلى مصر — تطلب فيها الحكم : أولا — بتثبيت ملكيتها بصفتها مالكة وشريكة لحصة مقدارها الثلث في مؤسسة جروبي السكائنة بمدينة القاهرة وفيما يتبعها من ممتلكات . ثانيا — الحكم

برفض دعوى المطعون عليها تأسيساً على أن حقها في الطعن على عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ لعيب ما من عيوب الرضا قد سقط بالتقادم لمضى سنة بعد تاريخ هذا العقد وقبل رفع الدعوى .

فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف مصر وقيد بمحلولها برقم ٤٢٧ سنة ١٩١٧ قضائية . وطلبت لما جاء بصحيفة استئنافها من أسباب الحكم بقبوله شكلاً — وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم لها بطلباتها السابق لإبدائها أمام محكمة أول درجة . وقد أخطرت النيابة بالاستئناف وقدمت مذكرة تقر فيها أنها لا ترى وجهاً للتدخل وإبداء الرأي في موضوع الدعوى لخروجه عن نطاق الأحوال الشخصية . وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف لإبطاله وبالزام المستأنفة بالمصروفات عن الدرجتين ، وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة تأسيساً على أن النظام المالي للزواج معدود من صميم الأحوال الشخصية عملاً بالمادة ١٣ من قانون نظام القضاء والنيابة ملازمة بالتدخل في الدعاوى الخاصة بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً وفقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات . وأنه لما كانت النيابة لم تتدخل في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فإن الحكم المستأنف يكون باطلاً دون حاجة إلى دفع بهذا المعنى من أحد الخصوم لأن تدخل النيابة في صورة هذه الدعوى واجب يقتضيه النظام العام — وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

بقسمة جميع هذه الأموال المملوكة على الشيوخ بينها وبين المرحوم أشيل جروبي وبالتالي الحكم بتصفيتهما وكذا تصفية الأموال المقيدة باسم أشيل جروبي شخصياً ... باعتبار الثلث للطالبة والثلثين لأشيل جروبي . ثالثاً بتعيين خبير أو ثلاثة خبراء من الجداول بصفة مصفين تكون مهمتهم تقويم وتوزيع وتسليم جميع الأموال التي يمكن توزيعها بحسب النسب الميئنة بعاليه وبيع ما لا يمكن قسمته وأخيراً الحكم على أشيل جروبي بالمصاريف والأتعاب . وفي مذكرة قدمت بجملة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ طلبت المطعون عليها — إلى أن ينتهي الخبراء من مأموريتهم — الحكم لها بنفقة مقدارها ٣٠٠ جنيه شهرياً فدفع الطاعنون الدعوى بسقوط حق المطعون عليها في رافعها لمضى مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسري دون رفعها استناداً إلى أن المطعون عليها وقد أقامت دعواها على أساس أن نظام انفصال الأموال المبرم عقده في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ باطل لميوب جوهرية شابت رضاها به فهي إذن لا تملك التحدى بهذا البطلان لمضى سنة على العلم بأسبابه دون أن ترفع الدعوى وقد ردت المطعون عليها على الدفع بأن لا وجه لتطبيق المادة ٣١ المشار إليها لأنها وردت في باب الالتزامات والمادة المراد تطبيقها عليها خاصة بنظام مالي بين زوجين هو من مسائل الأحوال الشخصية التي لا يحكمها إلا النصوص الخاصة بها وأنه حتى بفرض جواز تطبيق المادة المذكورة فإن المطعون عليها لم تكشف الغش والتدليس في ذلك الاقرار إلا أخيراً وقبل مضي سنة من كشفها أقامت دعواها . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة حضورياً

رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ففصحت فيها وبنت على نتيجة هذا الفصل قضاءها في الدعوى المدنية ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها خاضعا من حيث إجراءات الطعن لما تخضع له الأحكام المدنية من نصوص مبينة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية إذ الفرع يتبع الأصل وتبعا يسرى على الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٨٨ مرافعات .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب :
ينبغي الطاعنون على الحكم في السبب الأول منها خطأ في تطبيق القانون من وجهين . يتحصل الأول منهما في أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ذلك أنه وفقا لنصها ينقل الاستئناف الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فإذا رأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل من حيث الشكل لا من سبب من الأسباب كان من واجبها إذا ما قضت بطلانه أن تمضي في نظر الموضوع وتقول كلمتها فيه ، وهي إذ لم تفعل وقضت بالغاء الحكم المستأنف لبطلانه مع إلزام المستأنفة بالمصروفات عن الدرجتين دون أن تفصل في موضوع الدعوى بحجة أن النيابة لم تتدخل حيث كان يجب تدخلها أمام محكمة أول درجة - تكون قد خالفت القانون . ويتحصل الوجه الثاني من هذا السبب في أن المحكمة أخطأت إذ قضت من تلقاء نفسها بطلان الحكم الابتدائي استنادا إلى المادة ٩٩ من قانون المرافعات لعدم تدخل النيابة

« ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والمعمول به ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ تأسيساً على أن الحكم وقد صدر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب فإن ميعاد الطعن بالنقض فيه هو ثمانية عشر يوما من تاريخ النطق به ، وأنه لما كان الطاعنون لم يقرروا بالطعن إلا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ فإن طعنهم والحالة هذه يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وفقا للإجراءات الواجب اتباعها في الدعاوى المدنية إذ المعمول عليه هو تطبيق القانون على وجهه الصحيح على إجراءات الطعن لا مسaire الأخصام في خطأ وقعوا فيه متناسين أن الحكم المطعون فيه صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مما يتعين معه أعمال المادة ٨٨١ من القانون السالف الإشارة إليه لأنه هو القانون الذي كان قائما وقت صدور الحكم ولأن حق الطاعنين في الطعن إنما يتولد لهم من وقت صدوره .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية طلبت فيها المطعون عليها - على ما سبق ذكره في الوقائع تثبيت ملكيتها لأعيان بينتها كما طلبت قسمة هذه الأموال وصدر الحكم فيها على هذا الوصف وقد أثبت أثناء نظرها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب مما تقتض بنظره المحكمة المدنية عملا بالفقرة الثانية من المادة ٨٦٤ من القانون

العيوب ودفعوا طلب الإبطال استنادا إلى التقادم وفقا لأحكام القانونين السويسري والمصري — وهذا القانون الأخير هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها — وكان الحكم المطعون فيه قد انحرف عن الأحكام المقررة في المادة ١٠ من القانون المدني في شأن التكييف باغفاله وصف المسألة الأولية في النزاع على الوجه الصحيح فلم يتبين أنها في ذاتها مجرد ادعاء بتوافر عيب في الرضا ومنازعة في هذا الادعاء ودفع بتقادمه ، وهذه أمور كلها لا تعتبر في ذاتها من مسائل الأحوال الشخصية وإن طبق عليها قانون الأحوال الشخصية بحكم اتصال العقد بها — فانه يكون قد خالف القانون .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور في التسيب . ذلك أن المطعون عليها بنت دعواها على الطعن في الاتفاق الذي تم في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ في شأن فصل أموال الزوجين على أساس أنه معيب بعيوب شتى من عيوب الرضا بمقولة إنه كان نتيجة غش وتدليس وخطأ قانوني وقلي . وأن القانون الواجب التطبيق على عيوب الرضا والالتزامات التعاقدية هو قانون موطن المتعاقد أو محل التنفيذ وبالتالي يجب تطبيق القانون المصري ولأنه لذلك يتعين عدم قبول الدفع بالتقادم لأن القانون المصري لا يعرف سقوط الحق بمضى سنة في مثل حالة الدعوى بل بمضى خمسة عشرة سنة — مما كان يجب معه على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس قبل الخوض في نظام اتحاد الأموال في القانون السويسري . لا أن لا يعتد به قولاً منها ،

في الخصومة مع تعلقها بالأحوال الشخصية مع أن الإبطال المنصوص عليه في هذه المادة ليس متعلقا بالنظام العام في جميع الأحوال بل هناك من الأحوال ما يعتبر فيه الإبطال نسبيا ومنها نظام الأموال بين الزوجين وفقا للمادتين ١٧٨ و ١٧٩ من القانون المدني السويسري الذي يحكم موضوع النزاع في هذا الخصوص .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ١٠ من القانون المدني ذلك أن المسألة الأولية التي كانت محل النزاع بين طرفي الخصومة كانت تتركز في عيوب الرضا من حيث الوجود والانعدام ومن حيث تقادم دعوى إبطال التعاقد وهذه المسألة هي التي كيفها الحكم الابتدائي ورأى أنها تتصل بنظام العقود وطبق عليها من ناحية أخرى قانون الأحوال الشخصية للزوج باعتباره القانون الواجب التطبيق ومثل هذا التكييف لم يكن يستتبع تدخل النيابة بصورة أو أخرى لأن عيوب الرضا وتقادم دعوى الإبطال الخاصة بها تعرض في العقود الخاصة بالأحوال الشخصية كما تعرض في غيرها من العقود وقد يطبق عليها اما قانون الأحوال الشخصية في الحالة الأولى وإما قانون آخر في الحالة الثانية دون أن تعتبر هي في ذاتها من مسائل الأحوال الشخصية — ولما كانت المطعون عليها وصفت دعواها أمام محكمة أول درجة ولدى محكمة الاستئناف بأنها دعوى ملكية وقسمة دون أن تمسك بأي ادعاء قبل مورث الطاعنين أو قبل الطاعنين من بعده إلا على أساس الطعن في اتفاق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ قاصرة طعنها على عيوب الرضا مجتمعة — فتنفي الطاعنون احتمال وجود هذه

الزوجين تكييفاً يخرج مسأله عن متناول نص المادة ٩٩ المشار إليها . ولما كان يبين من المادة ١٣ من القانون المدنى المصرى والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون نظام القضاء — أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هى من مسائل الأحوال الشخصية ، فإن المحكمة إذ قضت من تلقاء نفسها ببطالان الحكم الابتدائى لعدم تدخل النيابة فى هذه المسألة استناداً إلى المادة ٩٩ من قانون المرافعات التى أوجبت هذا التدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً ، لانكون قد أخطأت فى تطبيق القانون : ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية بطلب ملكية حصّة معينة وطلب قسمتها متى كانت قد أثبتت فيها مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة فى الدعوى . أما القول بأن المسألة تركزت فى عيوب الرضا الخاصة باتفاق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ من حيث وجود الرضا أو انعدامه ومن حيث تقادم دعوى الإبطال فى هذا الخصوص أو عدم تقادمها وبأن الحكم شابه القصور إذ أغفل الواقعة الجوهرية التى أثارها الطاعنون وهى أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به غيره بمقتضى الاتفاق المشار إليه ، كل هذه الاعتراضات لا تخرج المسألة المتنازع عليها من حيزها القانونى الصحيح وهو أن النظام المالى الذى يخضع له الزوجان هو مسألة أولية متعلقة بصميم الأحوال الشخصية .

« ومن حيث إن ما ينعم الطاعنون على الحكم فى الوجه الأول من السبب الأول هو فى محله ذلك أنه بعد أن استنفدت محكمة أول درجة ولايتها فى الحكم فى موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب فى الإجراءات

« إن ما تراه النيابة فيه إنكار للخصومة فى صورتها الحقيقية ذلك أن النزاع فى جوهره يقوم على الحقوق التى تدعيها المستأنفة (المطعون عليها) فى المنشآت التى ألت لزوجها بمقتضى عقد بيع صادر له من والده وهى حقوق منشأها القانونى المدنى السويسرى الذى يقرر للزوجة فى نظام اتحاد الأموال حق الثلث فى المغنم التى تحققت أثناء قيام هذا النظام وقد أسست المستأنفة (المطعون عليها) دعواها على الحقوق التى رتبها لها هذا القانون بزعم أن تملك زوجها للمنشآت المذكورة قد تم بحصيلة تلك المغنم ، — مع أن هذا الذى قالته فيه إغفال لواقعة جوهرية فى الدعوى هى أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به الزوجان غيره بمقتضى اتفاق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ وهو اتفاق رسمى تم التراضى فيه على اختيار نظام فصل الأموال وأقرت الزوجة فيه بانتفاء كل حق لها يستند إلى النظام السابق كما أقرت بأن الأموال جميعها ملك خالص للزوج — وهو أمر يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث إن ما ينعم الطاعنون على الحكم فى الوجه الثانى من السبب الأول وفى السببين الثانى والثالث — مردود بأن المادة ٩٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت على النيابة العامة أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً ، لم تفرق بين حالة وأخرى منها بل أطلقت النص . ولما كان المرجع فى تكييف ما إذا كانت المسألة المعروضة على المحكمة هى من مسائل الأحوال الشخصية أم هى ليست كذلك هو القانون المصرى وفقاً للسادة ١٠ من القانون المدنى فيسكون فى غير محله استناد الطاعنين إلى القانون السويسرى فى تكييف النظام المالى بين

العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إلا أنه لما كانت المادة ٤٢٦ مرافعات تجهيز الطعن بالنقض في أى حكم نهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته — فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أُدفع بهذا الدفع أم لم يدفع ، وكان الطعن مقصورا على خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صادر فى دعوى كانت قائمة بين نفس الخصوم ، فانه إعمالا للمادة المذكورة المطلق نصها بحيث يشمل كل حكم انتهائى صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم أيا كانت المحكمة التى أصدرته يكون الطعن بطريق النقض فى هذه الحالة جائزا حتى ولو كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — لما كان الحكم إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استند إلى أن المدعين قد طلبوا فى الدعوى السابقة الإخلاء لهدم المنزل وإقامة طابقيين جديدين مكان الطابقيين المزمع هدمهما وقد رفضت المحكمة الدعوى لأن إعادة البناء كما كان وعلى نفس المساحة وبذات الارتفاع لا يتحقق معه قصد الشارع من إجازة الإخلاء للهدم وإعادة البناء وهى التوسعة فى الأماكن فاذا عاد المدعيان الآن وطلبوا الهدم لإعادة البناء بحيث يحتوى على أكثر من دورين فقد اختلف

فإنه كان يتعين عليها أن لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل كان لزاما عليها أن تمضى فى الفصل فى موضوع الدعوى بحكم جديد . تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب اتباعه ، أما وقد انتهت الخصومة كلها بحكمها المطعون فيه وذلك بتقريرها بطلان الحكم الابتدائى متخلية بذلك عن الفصل فى موضوع الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث إنه لكل ذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوص الوجه الأول من السبب الأول ورفض ما عدا ذلك من أوجه الطعن .

(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩

٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

١ — نقض . طعن . اجارة . حكم صادر على خلاف حكم سابق بين نفس الخصوم فى منازعات الأماكن المؤجرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمادة ٤٢٦ مرافعات ولو كان الطعن فيه غير جائز وفقا للمادة ٤٢٥ مرافعات .

ب — قوة الأمر المقضى . حكم . تسييبه . قضاؤه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ما جاء بأسبابه مسوخ لاختلاف السبب فى الدعويين . النعى عليه بمخالفة القانون . فى غير محله . مثال فى دعوى إخلاء تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن قضاء هذه المحكمة قد جرى بعدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية تطبيقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم

السبب في الدعويين لتحقيق غرض الشارع في هذه الدعوى بمحصول التوسعة بالفعل ، وكان هذا الذي جاء بأسباب الحكم مسوغا لاختلاف السبب في الدعويين ، فان النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليهما أقاما هذه الدعوى على الطاعنين والاستاذ عبد الحميد لطفي وقد جاء بعريضتها أنهما اشتريا المنزل المؤجر للدعى عليهما بعقد مسجل ولما كان مكوّنا من طابقين ويريد المدعيان هدمه وإعادة بنائه حتى يتكون من أربعة طوابق وبحيث يشمل كل منها على شقق ومرافق أكثر من الموجودة الآن فقد انذر المدعى عليهما بوجوب الإخلاء في المواعيد التي حددها القانون واستندا إلى الترخيص الصادر لهما من بلدية فاقوس بالهدم والبناء مصحوبا بالرسم الهندسي المعتمد من البلدية . وفي أثناء نظر الدعوى قرر الأستاذ عبد الحميد لطفي أنه لا ينافي المدعين فيما يطلبانه ودفع الطاعنان الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ كلى الزقازيق وفي الموضوع برفضها لأنها كيدية الغرض منها إكراه المستأجرين على رفع الأجرة . وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وفي الموضوع بإلزام المدعى عليهما بالإخلاء والتسليم في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدور الحكم . فقرر الطاعنان بالطعن في الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يعني به الطاعنان على الحكم الخطأ في تطبيق

القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ بحجة أن السبب مختلف في الدعويين مع أن السبب في الدعوى المذكورة والدعوى موضوع هذا الطعن واحد وهو طلب الإخلاء لهدم المنزل وإعادة بنائه بشكل أوسع .

« ومن حيث إن المطعون عليهما دفعا بعدم جواز الطعن تطبيقا للسادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إذ هي صريحة في أن الأحكام التي تصدر من محكمة ابتدائية تطبيقا لهذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن وقد انضمت النيابة إليهما في هذا الدفع مستندة إلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية تطبيقا للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ غير جائز .

« ومن حيث إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بعدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية تطبيقا للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إلا أنه لما كانت المادة ٢٦٤ مرافعات تجيز الطعن بالنقض في أي حكم نهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أُدفع بهذا الدفع أم لم يدفع ، وكان الطعن مقصورا على خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ كلى الزقازيق بين الخصوم أنفسهم فإن هذه المحكمة ترى إعمالا للعادة المذكورة المطلق نصها بحيث

يشمل كل حكم انتهائي صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم أيا كانت المحكمة التي أصدرته أن الطعن بطريق النقض في هذه الحالة جائز حتى ولو كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولذلك يتعين رفض الدفع بعدم جواز الطعن .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الحكم إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استند إلى أن المدعين — الطاعنين — طالبا في القضية رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ كلى الزقايق الإخلاء لهدم المنزل

وإقامة طابقين جديدين مكان الطابقين المزمع هدمهما وقد رفضت المحكمة الدعوى لأن إعادة البناء كما كان وعلى نفس المساحة وبذات الارتفاع لا يتحقق معه قصد الشارع من إجازة الإخلاء للهدم وإعادة البناء وهي التوسعة في الأماكن فإذا عاد المدعيان الآن وطلبا الهدم لإعادة البناء بحيث يحتوى على أكثر من دورين فقد اختلف السبب في الدعويين لتحقيق غرض الشارع في هذه الدعوى بحصول التوسعة بالفعل ولما كان هذا الذي جاء بأسباب الحكم مسوغا لاختلاف السبب في الدعويين فإن هذا النعى يكون على غير أساس ويتعين رفض الطعن . »

(القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(طعون النقابات)

المبادئ القانونية

١ - لما كان وزير العدل قد أخطر بقرارات الجمعية العمومية لنقابة المحامين في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعنون قد قرروا طعنهم في القرار بانتخاب المطعون عليه عضوا بمجلس النقابة في ١١ و ١٢ و ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ ، وكانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تنص على وجوب تقديم الطعن بقرار يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ

٣٠

٣ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - نقابة المحامين - نقض . طعن . ميماد الطعن في قرارات الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة . هو ١٨ يوما كاملة من تاريخ تبليغ القرارات إلى وزير العدل . لا فرق في تحديد بدء الميماد بين الطعن المرفوع من وزير العدل والطعن المرفوع من ثلاثين محاميا حضروا الجمعية . المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

ب - نقابة المحامين . انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين . الشروط اللازم توافرها في الأعضاء المؤقتين على الاخطار . المادتان ٧٠ ، ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

الترشيح من لا يستطيع التحقيق من توافر أهليته للاشتراك في الجمعية العمومية بأن كان توقيعه لا يعرف عن شخصه لتعذر قراءته .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الطعن تحصل في أن الجمعية العمومية لنقابة المحامين دعيت للاجتماع في يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لانتخاب ثمانية أعضاء لمجلس النقابة بدلا من الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ورد لنقابة المحامين إخطار بترشيح بعض المحامين لعضوية مجلس النقابة من بينهم الأستاذ المحامى . وهذا الإخطار يحوى أربعة وأربعين توقيعاً — وفي التاريخ المحدد للانتخاب انعقدت الجمعية العمومية وانتخب الأستاذ عضواً بمجلس النقابة وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أخطر وزير العدل بقرارات الجمعية العمومية فقرر الطاعنون الطعن في انتخاب الأستاذ بتقرير مسبب صدق على ماحوته صورتان منه من امضاءات بالشهر العقارى بمكتبة توثيق القاهرة في ١١ و ١٢ و ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إنه يبين بما سبق أن الطعن قدم في الميعاد إذ تنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ على وجوب تقديمه بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ إخطار وزير العدل بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس النقابة ، ولم يفرق القانون في تحديد بدء الميعاد بين الطعن الذى يرفع من وزير العدل وبين الذى يرفع من المحامين الثلاثين الذين حضروا الجمعية العمومية . » وحيث إنه يبين من مراجعة محضر اجتماع

إخطار وزير العدل بقرارات الجمعية أو بتشكيل مجلس النقابة ، وكان القانون لم يفرق في تحديد بدء الميعاد بين الطعن الذى يرفع من وزير العدل وبين الذى يرفع من المحامين الثلاثين الذين حضروا الجمعية العمومية ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون قد قدم في الميعاد القانونى .

٢ — لما كانت المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تشترط لجواز انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين بمعرفة أعضاء الجمعية العمومية أن يحصل ترشيح المرشحين للانتخاب بإخطار موقع عليه من ثلاثين محامياً على الأقل وأن يرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب ، وكان الترشيح للانتخاب هو مرحلة من مراحل فانه يجب أن يكون المحامون الثلاثون الموقعون على إخطار الترشيح لهم حق الاشتراك في الجمعية العمومية وقت الترشيح أو على الأقل قبل انقضاء موعده ، وعلى ذلك لا يضح أن يعتد بترشيح يصدر من كان وقتذاك محامياً تحت التمرين أو لم يكن قد سدد رسم الاشتراك أو كان اسمه قد استبعد لهذا السبب ، المادة ٧٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من محكمة النقض في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ والمعتمدة من وزير العدل في ١ يونيو ١٩٤٦ ، كذلك يجب أن يستبعد من موقعى إخطار

الجمعية العمومية أن الطاعنين — عدا الأستاذ والأستاذ قد حضروا الجمعية العمومية وأن عددهم بعد استبعاد من لم يحضرا يبلغ الثلاثين وعلى ذلك يكون الطعن وقد حوى التقرير به السبب الذي أقيم عليه قد استوفى أوضاعه الشكلية المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ .

« وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن ترشيح الأستاذ للانتخاب قد وقع باطلا إذ تشترط المادة ٧٣ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أن يكون الترشيح باخطار موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل ومفهوم النص أن يكونوا ممن لهم حق الاشتراك في الجمعية العمومية وعلى ذلك يجب أن يستبعد من رشحوا الأستاذ المطعون في انتخابه من استبعد اسمه لعدم دفعه رسم اشتراك النقابة وهم ستة محامين وكذلك من كانوا محامين تحت التمرين وهم تسعة ومن لم يثبت صفتهم بسبب عدم إمكان قراءة امضاءاتهم وأنه باستبعاد كل هؤلاء لا يبقى إلا ٢٥ محاميا ، وهو عدد لا يكفي لصحة الترشيح وعلى ذلك يكون الترشيح باطلا ويقع باطلا الانتخاب الذي تم على أساسه .

« وحيث إن المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تشترط لجواز انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين بمعرفة أعضاء الجمعية العمومية أن يحصل ترشيح المرشحين للانتخاب باخطار موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل وأن يرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب .

« وحيث أنه لما كان الترشيح للانتخاب هو مرحلة من مراحله وجب أن يكون المحامون الثلاثون الموقعون على اخطار الترشيح لهم حق

الاشتراك في الجمعية العمومية وقت الترشيح أو في الأقل قبل انقضاء موعده ، وعلى ذلك لا يصح أن يعتد بترشيح يصدر عن كان وقت ذاك محاميا تحت التمرين أو لم يكن قد سدد رسم الاشتراك أو كان اسمه قد استبعد لهذا السبب (م ٧٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من محكمة النقض في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ والمعتمدة من وزير العدل في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦) . كذلك يجب أن يستبعد من موقعي اخطار الترشيح من لا يستطيع التحقق من توافر أهليته للاشتراك في الجمعية العمومية بأن كان توقيعه لا يعرف عن شخصه لتعذر قراءته .

« وحيث إنه بالاطلاع على اخطار الترشيح الذي تم على أساسه انتخاب الأستاذ وعلى الكتاب الوارد من نقابة المحامين في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٣ ومرفقاته يتضح أنه حوى أربعة وأربعين توقيعا منها أربعة توقيعات لا تقرأ وتسعة لمحامين تحت التمرين وتوقيعات لمحامين استبعد اسمها في ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ و ١٧ يونيو سنة ١٩٥٢ لعدم دفعهما رسم الاشتراك وأربعة استبعدت أسماؤهم لعدم شتداد الرسم وسدده أولهم في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ و ثانيهم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وثالثهم ورابعهم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أي بعد اخطار نقابة المحامين بالترشيح بل وبعد فوات ميعاده .

وعلى ذلك لا يبقى من المحامين الموقعين على اخطار الترشيح ممن لهم الحق فيه سوى ٢٥ محاميا وبذلك يكون الترشيح لم يستوف ما نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بما يستتبع أن يقع باطلا هذا الترشيح وكذلك

الاجتماع صحيحا إذ هذا هو مدلول المادة السادسة التي لم تشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية حضور نسبة معينة من كل فئة بل اقتضت على تحديد العدد الأدنى للأعضاء الحاضرين الذين يصح الانعقاد بحضورهم وهو مائتا عضو على الأقل ، فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع آخر ويكون اجتماعها التالي صحيحا أيا كان عدد الحاضرين . أما ما يتحدى به المهندسون من الفئتين « أ » ، من أن الأخذ بهذا النظر يسلبهم ما يميزون به بمقتضى المادة الخامسة من أغلبية عددية فردود بأنهم دعوا إلى حضور الجمعية العمومية على أساس النسبة المذكورة ، فإذا كانوا قد تخلفوا عن الحضور فانهم هم الذين فرطوا فيما خولهم القانون من أغلبية عددية في تكوين الجمعية العمومية . على أن الأخذ بالرأى المخالف يجعل عقد الجمعية رهينا بمشقة أعضاء الفئات المختلفة ، فإذا عن لفريق الفئة « أ » ، أو لفريق الفئتين « ب و ج » ، تعطيل انعقادها تخلفوا عن حضورها فيعتذرا انعقادها منها بلغ عدد الأعضاء الحاضرين من الفريق الآخر كما يستتبع الأخذ بالرأى المخالف حرمان بعض أعضاء الفئات من حضور الجمعية العمومية وبالتالي حرمانهم مما خولهم القانون من حق في التصويت لمجرد تخلف عدد من الفريق الآخر عن الحضور ، وفي ذلك مخالفة لنص القانون الذي خول حق التصويت لجميع أعضاء النقابة من الفئة « أ » ، والنصف

الانتخاب الذي تم على أساسه ويكون الطعن في عمله ويشعن الحكم بطلان الانتخاب .

(الطعن رقم ١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومعهطي فاضل المستشارين) .

٣١

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية . متى يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا (المواد ٢ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦) .
ب - نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . انتخاب . تقرير أعضاء الجمعية العمومية انضمامها على أثر حصول هرج وانصراف بعض الأعضاء . استمرار من بقي من الأعضاء رغم ذلك في عملية الانتخاب . بطلان الانتخاب .

المبادئ القانونية

١ - قصد الشارع من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ تنظيم كيفية تكوين الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية وبيان من لهم حق التصويت فيها فنص على أنها تتكون من المهندسين المشار إليهم في الفقرة « أ » ، من المادة الثالثة ومن نصف مجموعهم من المهندسين فالمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المشار إليهم في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة على النحو والترتيب المبين بالمادة الخامسة فإذا ماعى الأعضاء لتكوين الجمعية العمومية على هذا الأساس وحضر الاجتماع مائتا عضو على الأقل من أية فئة كانت دون تخصيص كان

من المادة الثالثة من القانون المذكور وطلب
سماع أقواله لحكمت المحكمة بعدم قبول تدخله .
« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

« ومن حيث إن الطاعنين نعوا في طعنهم
على الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية المنعقدة
في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بطلان انعقادها
لخالفته للقانون إذ تستوجب المادة الخامسة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ أن تؤلف الجمعية
العمومية من المهندسين المشار إليهم في الفقرة (أ)
من المادة الثالثة من القانون المذكور وهم الحاصلون
على بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات
المصرية وباقي ما نصت عليهم هذه الفقرة ونصف
بمجموعهم ممن لهم عليهم في الفقرة (ب) من المادة
المذكورة وهم المهندسون والمهندسون تحت التمرين
الحاصلون على دبلوم مدرسة الهندسة التطبيقية
العليا على النحو المبين بها وعن نصت عليهم الفقرة
(ج) من المادة المذكورة وهم المهندسون
والمهندسون المساعدون الحاصلون على دبلوم
مدرسة الفنون والصناعة ودبلوم مدرسة الفنون
الجميلة قسم العمارة على النحو المبين بها ؛ ولما كانت
هذه النسبة لم تراعى في انعقاد الجمعية العمومية
إذ كان مجموع عدد الحاضرين حسب تعداد
الأصوات التي حضرت عند الانتخاب ٧٢٧
مهندسا من الفقرة (أ) و ١١٠٠ من المهندسين
النصوص عليهم بالفقرتين (ب و ج) فيكون
انعقادها قد عاره البطلان .

« ومن حيث إن مستشار الرأي لوزارة
الاشغال أبدى رأيه بالموافقة على ما جاء بسبب
الطعن معارضا ما جاء بفتوى سابقة للمستشار
القانوني للنقابة صادرة في ١٠ يناير سنة ١٩٥٠
وقد قدم النقيب صورة منها إلى هذه المحكمة

بمجموعهم من الفئتين « ب و ج » على النحو
السابق بيانه فلا يحل لأعضاء أحد الفريقين
أن يعطل بفعله هذا الحق بالنسبة لعدد من
الفريق الآخر .

٢ - إذا كان الثابت بمحضر اجتماع
الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية أنه
تقرر انقضاؤها على أثر حصول هرج بين
الأعضاء وانصراف من انصرف منهم بسبب
ذلك فإنه لا يجوز لبعض الأعضاء المضى في
عملية الانتخاب وتكون هذه العملية وقعت
باطلة .

المحكمة

« حيث إن محصل الوقائع إنه في يوم ١٢
من يناير سنة ١٩٥٣ قدم المهندس
مساعدا مفتش عام الخزانات بوزارة الاشغال
طعنا مسببا في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة
المهن الهندسية المنعقدة في ٢٦ من ديسمبر سنة
١٩٥٢ موقعا عليه من سبعة وستين عضوا من
المهندسين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من
المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦
الخاص بنقابة المهن الهندسية وهم جميعا من
أعضاء هذه النقابة المقيدين بسجلاتها وقد ثبت
حضورهم للجمعية العمومية المطعون في صحة انعقادها .
وفي جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣ المحددة
لنظر الطعن حضر كل من مستشار الرأي
لوزارة الاشغال ونقيب المهندسين وأحد وكيل
النقابة وأحد الأعضاء مقدمي الطعن ثم حضر
المهندس بوصفه نائبا عن
أعضاء النقابة ممن نص عليهم بالفقرتين (ب و ج)

وتحصل في أن النسبة الواردة في الفقرة الأولى من المادة الخامسة مشترطة في تكوين الجمعية العمومية فقط لا في صحة انعقادها كما أبدى النقيب رأيه بالموافقة على فتوى المستشار القانوني للنقابة ، أما وكيل النقابة الحاضر بالجلسة ، فقد أبدى رأيه بالموافقة على ما جاء بطن الطاعنين وتمسك الحاضر عن الطاعنين بما جاء بسبب الطعن .

ومن حيث إن الشارح إنما قصد من المادة الخامسة تنظيم كيفية تكوين الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية وبيان من لهم حق التصويت فيها ، فنص على أنها تتكون من المهندسين المشار إليهم في الفقرة (١) من المادة الثالثة ، ومن نصف مجموعهم من المهندسين فالمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المشار إليهم في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة على النحو والترتيب المبين بالمادة الخامسة ، فإذا ما دعى الأعضاء لتكوين الجمعية العمومية على هذا الأساس وحضر الاجتماع مائتا عضو على الأقل من أية فئة كانت دون تخصيص كان الاجتماع صحيحا إذ هذا هو مدلول المادة السادسة التي لم تشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية حضور نسبة معينة من كل فئة ، بل اقتضت على تحديد العدد الأدنى للأعضاء الحاضرين الذين يصح الانعقاد بحضورهم وهو مائتا عضو على الأقل فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع آخر ويكون اجتماعها التالي صحيحا أيا كان عدد الحاضرين . أما ما يتحدى به المهندسون من الفئة (١) من أن الأخذ بهذا النظر يسلبهم ما يميزون به بمقتضى المادة الخامسة من أغلبية عددية فردود بأنهم دعوا إلى حضور الجمعية العمومية على أساس النسبة المذكورة كما يؤخذ

من الكتاب المقدم إلى هذه المحكمة من النقيب فإذا كانوا قد تخلفوا عن الحضور فانهم هم الذين فرطوا فيما خولهم القانون من أغلبية عددية في تكوين الجمعية العمومية على أن الأخذ بالرأى المخالف يجعل عقد الجمعية رهينا بمشيئة أعضاء الفئات المختلفة فإذا عن لفريق الفئة (١) أو لفريق الفئتين (ب و ج) تعطيل انعقادها تخلفوا عن حضورها فيتعذر انعقادها مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين من الفريق الآخر كما يستتبع الأخذ بالرأى المخالف حرمان بعض أعضاء الفئات من حضور الجمعية العمومية وبالتالي حرمانهم مما خولهم القانون من حق في التصويت بمجرد تخلف عدد من الفريق الآخر عن الحضور وفي ذلك مخالفة لنص القانون الذي خول حق التصويت لجميع أعضاء النقابة من الفئة (١) ولنصف مجموعهم من الفئتين (ب و ج) على النحو السابق بيانه فلا يحل لأعضاء أحد الفريقين أن يعطل بفعله هذا الحق بالنسبة لعدد من الفريق الآخر .

ومن حيث إن الطاعنين تمسكوا بالجلسة بسبب آخر للطعن وليس في القانون ما يمنع من ذلك بعد أن استوفى الطعن شكله بتقديمه مسبيا في الميعاد وفقا للمادة ٢٠ ومحصل هذا السبب أنه حصل هرج عندما انعقدت الجمعية العمومية كان من أثره أن انتفضت الجمعية ثم أجريت عملية الانتخاب بعد انقضاؤها . وقد حدث أثناء هذا الهرج أن اعتدى بعض الأعضاء على بعضهم اعتداءا بلغ من العنف مبلغا لم ير كثير من الأعضاء تفاديه إلا بالانصراف من مكان الاجتماع دون إعطاء أصواتهم وأن هذا مبطل لعملية الانتخاب .

ومن حيث إن مستشار الرأى قد استند

يثبت أن الجمعية اتخذت قرارا باستمرار الانعقاد بعد حصول هذا المخرج ، وانصراف من انصرف من الأعضاء ، وقد حاولت المحكمة على غير جدوى حصر عدد الذين انصرفوا من مكان الاجتماع على أثر المخرج دون اشتراكهم في عملية الانتخاب ذلك بأنه ثبت من الأقوال التي أدلى بها من حضروا بالجلسة لدى المحكمة أنه لم يحجر حصر عدد الوافدين على مكان الاجتماع عند حضورهم ولم يكن يطلب من بعضهم تذاكر الدعوة عند دخولهم إلى مكان الاجتماع حتى كان يمكن بمقارنة عدد من حضر فعلا من الأعضاء بعدد من أعطوا أصواتهم الوصول إلى معرفة عدد من انصرفوا دون تصويت كما ثبت من أقوال سكرتير النقابة الذي سمعت المحكمة أقواله أن عددا كبيرا من الحاضرين من الأعضاء انصرف على أثر حصول المخرج وانقضاء الجمعية العمومية دون تصويت منهم في الانتخاب وقرر مثل ذلك وكيل النقابة والمهندس الحاضر عن الطاعنين وبصرف النظر عما وجه لطريقة دعوة الأعضاء لحضور الجمعية العمومية من نقد إذ قال وكيل النقابة إنها كانت ترسل لكل عضو من دعوا داخل غلاف مفتوح وقد تصل أو لا تصل ، فانه قد اتضح للمحكمة بما سلف بيانه أن عملية الانتخاب لنقابة المهن الهندسية التي تمت في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمقر النقابة كانت باطلة رغم أن عدد تذاكر الدعوة التي أمكن جمعها من بعض الحاضرين من أعضاء النقابة من خولهم القانون حق التصويت يدل على أن عدد الحاضرين كان يزيد على النصاب الذي يصح به انعقاد الجمعية العمومية وفقا للبادة السادسة من قانون النقابة . أما سبب البطلان فلأنه ما كان يجوز لبعض الأعضاء بعد أن تقرر انقضاء الجمعية العمومية

في تحدته عن هذا السبب إلى ما ثبت بمحضر جلسة الجمعية العمومية وقد قرر وكيل النقابة أمام المحكمة أنه أثناء المخرج حصل اعتداء بالضرب من الأعضاء بعضهم على بعض ومزقت ملابسهم وقال إن بعض الأعضاء اضطروا إلى الانصراف من مكان الاجتماع دون تصويت ، مما يبطل الاجتماع وإن كان قد فاز منه بانتخابه وكيلا وكذلك قرر العضو الحاضر عن الطاعنين بالجلسة أما النقيب فنفي أن ما حدث من مخرج قد أثر على عملية الانتخاب ، لأن الأعضاء الذين دخلوا مكان الاجتماع هم بأنفسهم الذين أعطوا أصواتهم سوى اثنين واستند إلى ما بالنقابة من كشف حصر فيها عدد الحاضرين من الأعضاء بمكان الاجتماع غير أنه قرر في الجلسة الثالثة أنه تبين له عدم وجود كشف في النقابة بحصر الأعضاء عند دخولهم إلى مكان الاجتماع وأيده في ذلك وكيل النقابة والنائب عن الطاعنين .

ومن حيث إن النقابة أرسلت إلى هذه المحكمة محضر الجمعية العمومية المطعون في صحة انعقادها وقد جاء في نهايته بعد أن أثبتت فيه موافقة الجمعية على بعض القرارات في مستهل انعقادها ، وهنا حدث هرج بين الأعضاء فانقضت الجمعية العمومية وأخذ الأعضاء طريقهم إلى صناديق الانتخاب ، وظاهر من هذا الذي ثبت بالمحضر أن الجمعية كانت قد انقضت قبل إجراء عملية الانتخاب ، وذلك على أثر ما قام بين الأعضاء من هرج وصفه وكيل النقابة بأنه اشتد حتى بلغ من العنف مبلغا أدى إلى الاعتداء بالضرب وإيقاع الأذى من الأعضاء بعضهم على بعض ولذلك بارح مكان الاجتماع كثيرون من الأعضاء تفاديا لما قد يمسهم من سوء ولم

النقابة بمعرفة الجمعية العمومية وكان لابد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها، رأى أعضاء اللجنة المختارون من مجلس النقابة للإشراف على عمليتي الانتخاب والفرز وضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب مسترشدين في ذلك بالأحكام العامة لقوانين الانتخاب وكانت اللجنة قد حرصت على إذاعة هذه القواعد بين الأعضاء النساخين قبل البدء في عملية الانتخاب وذلك بطبعها بأعلا قوائم الانتخاب الموزعة عليهم لكي يعلمها الجميع ويعملوا بها، وكانت هذه القواعد المطبوعة تتضمن أن يضع الناخب علامة (X) على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم من الأطباء المقيدین منذ أكثر من خمس عشرة سنة وأن يضع هذه العلامة على يسار اسمين فقط من المرشحين المقيدین لأقل من خمس عشرة سنة كما تتضمن تنبيه الناخبين إلى الأحوال التي يتعين فيها إلغاء الصوت وهي حالة زيادة العدد المنتخب على المطلوب وحالة وضع علامة (X) في غير الخانة المخصصة لها وحالة وضع أية علامة مميزة لشخص الناخب ولم يثبت أن اعتراضاً أثير في الجمعية على هذه القواعد بدليل أن معظم الناخبين قد اتبعوها، لما كان ذلك فانه لا عذر لمن لم يتبع هذه التعليمات من الناخبين بحجة انه لم يقرأها وهي بعد قواعد تكفل سرية الانتخاب.

٢ - لا محل للاعتراض على القاعدة

على أثر حصول المخرج على ما هو ثابت بمحضر اجتماعها وبعد انصراف من انصرف من الاعضاء بسبب ذلك ما كان يجوز لهم المضي في عملية الانتخاب ومن ثم يكون البطلان مقصوراً على هذه الانتخابات دون انعقاد الجمعية العمومية ودون ما اتخذته من قرارات قبل التقرير بانقضاءها.

(الطن رقم ١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

٣٣

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

أ - نقابة . أطباء . انتخاب . قيام أعضاء اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب بوضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب . إذاعة هذه القواعد على الأعضاء قبل البدء في عملية الانتخاب . لا عذر لمن لم يلاحظ هذه القواعد من الناخبين .

ب - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إلغاء العلامة المصطلح عليها إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اسمين . لا عيب .

ج - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إبطال كل ورقة بها شطب أو علامة غير المصطلح عليها . لا خطأ .

د - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن اعتبار الجزء من القائمة الخاس بكل فئة من المرشحين ورقة قائمة بذاتها . لا خطأ .

هـ - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن إلغاء كل ورقة يوجد بها طبع من الخبر ناشيء من طي الورقة قبل أن يحف مدادها . قاعدة تعسفية لا محل لها .

المبادئ القانونية

١ - لما كان قانون نقابات المهن الطبية رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة الداخلية لهذه النقابات لم يبيناً كيفية انتخاب أعضاء مجلس

الطبع أمام أسماء المرشحين ومن السهل في معظم الحالات كشف العلامات الأصلية من العلامات المطبوعة .

المحكمة

د من حيث إنه بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ قرر خمسة وعشرون من الأطباء أعضاء نقابة الأطباء البشريين الذين حضروا جمعيتهم العمومية المنعقدة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ واشتركوا في الانتخابات فيها — قرروا طعنهم في نتيجة فرز قوائم انتخاب نصف أعضاء مجلس النقابة بدلا من انتهت مدة عضويتهم طالبين الحكم بإبطالها وبصحیح هذه النتيجة على أساس إعادة فرز الأوراق الملغاة وبطلان الانتخابات المترتبة على النتيجة الخاطئة للفرز .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية وفقا للبادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية .

د ومن حيث إن الطاعنين بنوا طعنهم على الأسباب الآتية :

١ — اشترطت لجنة الانتخاب أن توضع علامة (X) على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم عن المقيدين لأكثر من ١٥ سنة أما المرشحون عن المقيدين لأقل من ١٥ سنة فتوضع علامة (X) على يسار اسم اثنين من المراد انتخابهم .

والقانون لا يشترط وضع علامة (X) بالذات ولا وضع أى علامة معينة وكان يجب على اللجنة أن تدبج بين الناصحين قبل بدء عملية الانتخاب الطريقة التي رأتها للتأشير أمام أسماء المنتخبين ولكنها اكتفت بكتابة هذه الملاحظة على ورقة الانتخاب ولم يقرأها كثير من الناصحين

التي وضعتها اللجنة المشرقة على عملية انتخاب نقابة المهن الطبية التي من مقتضاها إلغاء علامة (X) إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اسمين من المرشحين ذلك لأن وضع العلامة في هذا المكان لا يمكن معه معرفة أيهما اختاره الناخب .

٢ — إذا كانت اللجنة المشرقة على الانتخاب قد وضعت قاعدة من مقتضاها إبطال كل قائمة بها شطب أو وضع علامة غير علامة (X) فانه لا محل للاعتراض على هذه القاعدة ذلك أن وجود شطب في القائمة أو أية علامة غير العلامة المصطلح عليها بما يتعارض مع سرية الانتخاب وبالتالي يسوغ إبطال صوت الناخب في القائمة المشوبة بهذا العيب .

٤ — لا محل للاعتراض على القاعدة التي تقضى باعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من الأطباء ورقة قائمة بذاتها إذ يبرر هذا النظر أن عملية الفرز بالنسبة إلى كل من الفئتين من الأطباء مستقلة عن الأخرى .

٥ — القاعدة التي وضعتها اللجنة المشرقة على الانتخاب والتي تتضمن إلغاء كل قائمة يوجد فيها طبع من الخبر هي قاعدة تعسفية ولا مبرر لها إطلاقا إذ لا تقتضيها رعاية سرية الانتخاب ذلك أن الطبع ليس من عمل الناخب فلا يصح بحال اعتباره علامة مميزة لشخصه وإنما هو ناشئ من طي القائمة قبل أن يحف مداد العلامات فيها فتطبع هذه العلامات في المواضع المقابلة لها وقد يحصل هذا

(X) في غير الخانة المخصصة لها وفي حالة وضع علامة مميزة لشخصية الناخب . وظاهر من مراجعة الأوراق الملغاة أن كل ورقة فيها علامة غير علامة (X) أو فيها علامة (X) مكررة مرتين أو وصلت علامة (X) إلى الاسم المراد انتخابه بسهم أو خط ألغيت كلها ولو جاز الإلغاء في هذه الحالة للزم أن ينصب على إلغاء الصوت المعطى للشخص الذي وضعت أمام اسمه العلامة المخالفة وحده أما بقية أسماء المرشحين فما كان يجوز للجنة أن تلغى الأصوات المعطاة لهم لأنها أصوات صحيحة ومستوفاة لشروط اللجنة .

٤ — ألغيت بعض الأوراق لأن الناخبين عندما وضعوا علامة (X) بالخط وأعطوها للسندوب المشرف على وضع الأوراق في الصندوق طواها المندوب قبل أن تحذف بعض العلامات تماما فانطبعت شيئا ما في الجهة المقابلة وظهر بجلاء أن هذا حادث من عدم تجفيف الخط أو من استعمال قلم الحبر الجاف في الكتابة وكل من شاهد الورقة يستطيع أن يميز بسهولة بين العلامة الأصلية والعلامة المطبوعة وما كان للجنة والحالة هكذا أن تلغى هذه الأوراق .

٥ — ألغيت بعض الأوراق لأن الناخب وضع أمام اسم أحد المرشحين علامة (X) بدلا من علامة واحدة فألغيت جميع الورقة لذلك مع أنه كان يجب أن يقتصر الإلغاء إذا كان ذلك جائزا — على الاسم الذي وضعت أمامه العلامتان وحده .

٦ — ألغيت إحدى الأوراق لأن الناخب وهو يكتب علامة (X) مر بالقلم على أحد الضلعين مرتين وليس في ذلك ما يدعو للإلغاء بأي حال وإذا جاز الإلغاء رغما عن ذلك فكان يجب أن يقتصر على العلامة غير المقبولة وحدها ولا تلغى كل الأصوات التي في الورقة كما فعلت اللجنة .

بسبب اشتداد الزحام على عملية الانتخاب فوضعوا علامات مختلفة أمام أسماء المرشحين المراد انتخابهم كعلامة (م) أو علامة (—) بل إن بعض الناخبين كتب علامة (X) منحرفة قليلا عن الاسم المراد انتخابه ثم أراد أن يؤكد أنه يقصد انتخاب هذا الاسم بالذات فدسها أو خطا إلى ناحية الاسم . ولكن اللجنة ألغيت كل الأوراق التي فيها هذه العلامات مع أنها لا يمكن اعتبارها علامة مميزة أو دالة على شخص الناخب ومع أن المفروض في الانتخاب أنه تعرف لإرادة الناخب بشكل واضح وسلم وأنه لما يتناق مع ذلك أن يقال إنه لو وضع الناخب علامة (م) أو غيرها أمام اسم المرشح فإن ذلك يكون مدعاة لإلغاء كل ورقة الانتخاب .

٢ — إن اللجنة المكلفة بالإشراف على عملية الانتخاب قد اجتمعت في الساعة الثانية عشر والنصف مساء من يوم الانتخاب حتى الساعة الثالثة لإلزام من نفس اليوم (كما هو ثابت من محضر اجتماعها المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٥٣) وقررت وضع قواعد فيما يختص بإلغاء الأوراق واجتماع اللجنة المذكورة لهذا الغرض وهو وضع قواعد لإلغاء الأوراق — مخالف للقانون لأن مهمة اللجنة قانونا قاصرة على الإشراف على عملية الانتخاب مقيدة في ذلك بنصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ فإن خرجت عن هذه النصوص وأعطت لنفسها حقوقا كان تصرفها باطلا وبالتالي يكون باطلا كل ما بني على هذا التصرف الباطل .

٣ — نهت لجنة الانتخاب كتابة في أعلا ورقة الانتخاب بإلغاء الصوت في حالة زيادة العدد المنتخب عن المطلوب أو في حالة وضع العلامة

العلية رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة الداخلية لهذه النقابات لم يبيننا كيفية انتخاب أعضاء مجلس النقابة بمعرفة الجمعية العمومية وكان لابد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها رأى أعضاء اللجنة المختارون من مجلس النقابة للإشراف على عمليتي الانتخاب والفرز وضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب مسترشدين في ذلك بالأحكام العامة لقوانين الانتخاب وقد حرصت اللجنة على إذاعة هذه القواعد بين الأعضاء الناخبين قبل البدء في عملية الانتخاب وذلك بطبعتها بأعلا قوائم الانتخاب الموزعة عليهم لكي يعلمها الجميع ويعملوا بها وتتضمن هذه القواعد المطبوعة أن يضع الناخب علامة (X) على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم من الأطباء المقيدون منذ أكثر من خمس عشرة سنة وأن يضع هذه العلامة على يسار اسمين فقط من المرشحين المقيدون لأقل من خمس عشرة سنة . كما تتضمن تنبيه الناخبين إلى الأحوال التي يترتب فيها إلغاء الصوت وهي حالة زيادة العدد المنتخب على المطلوب وحالة وضع علامة (X) في غير الخانة المخصصة لها وحالة وضع أية علامة مميزة لشخص الناخب ولم يثبت أن اعتراضاً أثير في الجمعية العمومية على هذه القواعد وقد اتبعها معظم الناخبين بدليل أن الذين حضروا منهم وأعطوا أصواتهم بلغ عددهم ١٠١٥ ولم تلغ لجنة الفرز سوى ١٠٢ صوتاً أعطيت للمرشحين من الفئة الأولى و ٣٦ صوتاً أعطيت للمرشحين من الفئة الثانية فلا عذر لمن لم يتبع هذه التعليمات بحجة أنه لم يقرأها وهي بعد قواعد تكفل سرية الانتخاب . ولما تبينت اللجنة المشار إليها عند الشروع في عملية فرز الأصوات أن عدداً من الناخبين وضعوا علامة (X) على يمين

٧ - وضعت اللجنة - بعد انتهاء عملية الانتخاب وانصراف الناخبين - شروطاً تعسفية وقواعد غير قانونية لإلغاء أوراق الانتخاب ، ومن القواعد الجديدة التي أتت بها اللجنة : (أ) أن كل شطب يلغى الورقة (ب) إن أى علامة غير (X) . تلغى (ج) إن أى كشط أو طبع من الخبر في غير محله يلغى الورقة . وهذه القواعد والشروط باطلة كما سلف بيانه في البند ٢ ونضيف إلى ذلك أنها تعسفية باطلة لأنها وضعت بعد انتهاء عملية الانتخاب وانصراف الناخبين الذين لم يعملوا بها ولأن اللجنة كان من الواجب عليها أن تتقيد بالقواعد التي كتبها في أعلا ورقة الانتخاب وليس لها أن تضيف عليها فإن فعلت كان تصرفها باطلاً .

٨ - نتج عن اتخاذ اللجنة قواعد لم تكن معروفة لدى الناخبين أن ألغيت مائة ورقة واثنين من فئة المرشحين لأكثر من ١٥ سنة كما ألغيت ٣٦ ورقة من فئة المرشحين لأقل من ١٥ سنة . وظاهر من نتيجة الانتخاب أن الفرق في عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الذين انتخبوا والذين لم ينتخبوا يتراوح بين صوتين وثلاثة أصوات مع أن بعض من لم ينتخبوا ألغيت له أصوات كثيرة بسبب القواعد التي سبق بيان بطلانها والتي وضعتها اللجنة تعسفاً ولو جمعت له هذه الأصوات لجعلته في أوائل المنتخبين . ولا شك أنه لو فرزت أوراق الانتخاب على أساس قانوني لتغيرت نتيجة الانتخاب ولما كان بعض الذين لم ينتخبوا في مقدمة المنتخبين - يظهر مما تقدم أن نتيجة الانتخابات التي أعلنت لم تكن صحيحة وأن تصحيحها يترتب عليه تغيير النتيجة وإنجاح بعض من لم ينتخبوا .

تلك هي أسباب الطعن .

ومن حيث إنه لما كان قانون نقابات المهنة

وجود علامة (X) واحدة بين اسمين .
 ومن حيث إنه لا وجه كذلك للاعتراض
 على القاعدتين الثانية والثالثة ذلك أن وجود
 شطب في القائمة أو أية علامة غير العلامة المصطلح
 عليها مما يتعارض مع سرية الانتخاب وبالتالي
 يسوغ إبطال صوت الناخب في القائمة المشوبة
 بهذا الغيب .

ومن حيث إنه لا مبرر كذلك للاعتراض
 على القاعدتين الرابعة والخامسة إذ فيهما تخفيف
 ولا يتعارض العمل بهما مع سرية الانتخاب
 وهما مع ذلك ليسا محل نعي من الطاعنين وتطبيقا
 لهاتين القاعدتين اعتمدت اللجنة عددا من القوائم
 التي أثبتت فيها علامة (X) سواء على يمين
 أسماء المرشحين أو على يسارها ماعدا القائمة رقم
 ٢٣١ التي ألغيت بدون مبرر وقد اعتمدتها
 المحكمة .

ومن حيث إنه لا وجه كذلك للاعتراض
 على القاعدة السابعة التي تقضى باعتبار الجزء من
 القائمة الخاص بكل فئة من الأطباء ورقة قائمة
 بذاتها إذ يبرر هذا النظر أن عملية الفرز بالنسبة
 إلى كل من الفئتين من الأطباء مستقلة عن
 الأخرى وهذه القاعدة ليست محل نعي من
 الطاعنين .

ومن حيث إن القاعدة السادسة التي
 تتضمن إلغاء كل قائمة يوجد فيها طبع من الحبر
 وهي موضوع نعي الطاعنين في السبب الرابع
 من أسباب طعنهم . هذه القاعدة تعسفية ولا
 مبرر لها إطلاقا إذ لا تقتضيها رعاية سرية
 الانتخاب ، ذلك أن الطبع ليس من عمل الناخب
 فلا يصح بحال اعتباره علامة مميزة لشخصه وإنما
 هو ناشئ من طلي القائمة قبل أن يجهت بمداد

أو يسار أسماء المراد انتخابهم من المرشحين في
 غير الخانة المخصصة . لذلك رأت أن ليس في إعطاء
 الصوت بهذه الكيفية ما يتنافى مع سرية الانتخاب
 فأجازت هذه الأصوات ولا عليها في ذلك —
 ووضعت قواعد أخرى متممة ومفسرة للقواعد
 المطبوعة في أعلا قوائم الانتخاب لتهتدي بها في
 اعتماد أو عدم اعتماد الأصوات وهذه القواعد هي:

أولا : تلغى كل علامة (X) يكون موضعها
 على الخط .

ثانيا : أي شطب يلغى الورقة .

ثالثا : أي علامة غير (X) تلغى الورقة .

رابعا : إذا وضعت علامة (X) على الرقم
 المسلسل أو أمام الاسم وفي الخانة المخصصة تعتمد
 الورقة .

خامسا : إذا وضعت علامة (X) على الرقم
 فقد تعتمد .

سادسا : أي كشط أو طبع من الحبر في غير
 محله يلغى الورقة .

سابعا : يعتبر الجزء الخاص بكل فئة من
 الأطباء ورقة مستقلة .

ومن حيث إن القاعدة الأولى لا وجه
 للاعتراض عليها لأن وضع علامة (X) على
 الخط الفاصل بين اسمين من المرشحين لا يمكن
 معه معرفة أيهما اختاره الناخب . وقد تبين من
 مراجعة قوائم الانتخاب الملفاة لهذا السبب أن
 اللجنة طبقت هذه القاعدة على القوائم أرقام ٢٠٧ -
 ٧٥٦ - ٩٦٤ ولم تبلغ فيها سوى العلامة الحائرة
 بين اسمين دون باقي العلامات الموضوعة في مكانها
 والتي تعين أسماء المرشحين المراد انتخابهم على
 وجه اليقين لا كما يعينه عليها الطاعنون بأنها
 كانت في جميع الأحوال تلغى القائمة كلها لمجرد

العلامات فيها فتنبطبع هذه العلامات في المواضع المقابلة لها وقد يحصل هذا الطبع أمام أسماء بعض المرشحين ومن السهل في معظم الحالات كشف العلامات الأصلية من العلامات المطبوعة وقد راجعت المحكمة القوائم التي ألغيت لهذا السبب فتبين أن عددها تسع وثلاثون قائمة وأن قائمتين منها فقط يصعب تمييز العلامات الأصلية فيها من العلامات المطبوعة وهما القائمتان رقما ٩٧٩ و ٦٣٣ أما باقي القوائم فمن السهل بمجرد النظر كشف علامات (X) الأصلية من العلامات المطبوعة وبالتالي معرفة المختارين من المرشحين وهذه القوائم ما كان يصح إلغاؤها بسبب الطبع وحده وأرقامها . هي ٧٧ و ١٠٤ و ١٤٩ و ١٥٩ و ١٩٠ و ٢٦٥ و ٣١٧ و ٣٥٤ و ٤١٧ و ٤٤٨ و ٤٥٠ و ٤٦٤ و ٥٠٩ و ٥٣٩ و ٥٥٧ و ٥٦٦ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٩١ و ٥٩٨ و ٦٠١ و ٦١٥ و ٦٢٤ و ٦٤٢ و ٦٤٩ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٦ و ٧٧٤ و ٨١٠ و ٨٣٠ و ٨٦٣ و ٩١٦ و ٩١٩ و ٩٤٧ و ٩٥٧ و ١٠٠٧ و ١٠١٥ ومنها القوائم أرقام ٥٩١ و ٦٤٩ و ٨١٠ ألغى الصوت فيها سواء بالنسبة للمرشحين المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة أم بالنسبة للمقيدين لأقل من ذلك ومنها القوائم أرقام ١٥٩ و ٥٣٩ و ٨٣٠ ألغيت الأصوات فيها بالنسبة للمرشحين لأقل من خمس عشرة سنة وباقي القوائم ألغيت بالنسبة للمرشحين المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة .

ومن حيث إنه بما لاحظته المحكمة أيضا من خص قوائم الانتخاب أن لجنة الفرز لم تخرج على وتيرة واحدة في اعتماد القوائم التي وضع الناخبون فيها علامة (X) مكررة سواء على يمين أم على يسار أسماء المرشحين فقد تبين أن اللجنة اعتمدت في الغالب من هذه القوائم ما وضعت فيه علامة (X) مكررة باطراد وعلى نسق واحد أمام

أسماء جميع المختارين من المرشحين وأبطلت منها جملة ما خالف ذلك فيأعدا القائمتين رقمي ٧٨٨ و ٤٠٢ اللتين اعتمدتهما اللجنة على خلاف القاعدة المذكورة . ولما كان قد وضع للمحكمة أن سبب تكرار هذه العلامات في بعض القوائم هو أن عددا من الناخبين بعد أن سجلوا أصواتهم بوضع علامة (X) في غير الخانة المخصصة لها أمام أسماء كل أو بعض من أرادوا انتخابهم تنبهوا إلى ما ورد بالتعليمات المدونة في رأس القائمة فكررُوا العلامة بوضعها في الخانة المعدة لها دون إجراء أي شطب أو كشط ودون وضع أية علامة أخرى خلاف علامة (X) في القائمة فانه لا يكون في عملهم هذا ما يتعارض مع سرية الانتخاب وبالتالي يتعين اعتماد علامة (X) الموضوع في الخانة المخصصة لها في قوائم الانتخاب سواء تكررت في القائمة على نسق واحد بالنسبة إلى جميع المختارين من المرشحين أم لم تتكرر . على أن اللجنة نفسها لم يستقر رأيها على أن عدم تكرار هذه العلامة على نسق واحد بالنسبة إلى جميع المختارين يعتبر علامة مميزة من شأنها الإخلال بسرية الاقتراع بدليل أنها اعتمدت القائمتين رقمي ٧٨٨ و ٤٠٢ السابق الإشارة إليهما مع أن تكرار علامة (X) لم يحصل فيهما باطراد وعلى نسق واحد وانبنى على هذا النظر وجوب اعتماد خمس وعشرين قائمة منها ١٩ قائمة خاصة بالمرشحين من المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة وخمس قوائم خاصة بالمرشحين لأقل من خمس عشرة سنة وقائمة ألغيت بالنسبة إلى الفئتين في حين أنه يجب اعتماد الأصوات التي أعطيت في هذه القوائم . وأرقام التسع عشرة قائمة الخاصة بالمرشحين من الفئة الأولى هي ١٤ و ١٢٠ و ١٨٥ و ١٩١ و ٢٠٠ و ٢٢٦ و ٢٤٣ و ٣٤٥ و ٣٦١ و ٥٢٦ و ٥٧٧ و

٦٢٧ و ٧٠٧ و ٨٦٢ و ٩٥٠ و ٩٥٣ و ٩٥٥
و ٩٦٦ و ٩٩٨ وأرقام القوائم الخمس الخاصة
بالمرشحين من الفئة الثانية هي الآتية : ١١٤ و ٥٠٨
و ٧٩٤ و ٨٠١ و ٩٤١ ورقم القائمة التي ألقاها
اللجنة بالنسبة إلى الفئتين هو ٣٠٥ .

ومن حيث إنه بتصحيح نتيجة الفرز وفقا
للقواعد التي اعتمدها المحكمة على ما سبق بيانه
تكون الأصوات الصحيحة التي نالها كل مرشح
من الأطباء المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة
بحسب ترتيب اسمائهم في قوائم الانتخاب هي
كما يلي :

ويبين من ذلك أن الخمسة الذين حصلوا على
أكثر الأصوات من هذه الفئة بحسب ترتيبهم
تبعاً لعدد ما نالوه من الأصوات هم :

وهذه النتيجة رغم الاختلاف في عدد
الأصوات التي نالها كل مرشح تتفق مع النتيجة
التي انتهت إليها لجنة الفرز فيما عدا الخامس ذلك
أن اللجنة أعلنت انتخاب الدكتور
عضواً بمجلس النقابة عن الفئة الأولى على اعتبار
أنه الخامس في الترتيب بحسب عدد الأصوات
التي نالها وعددها ٢٧١ صوتاً بحسب نتيجة
فرزها بينما نال الدكتور بحسب
نتيجتها ٢٦٩ صوتاً في حين أنه بحسب التصحيح

الذي أجرته المحكمة على ما سبق بيانه نال الأول
٢٨٦ صوتاً بينما نال الثاني ٢٨٧ صوتاً وكان يجب
إعلان انتخاب هذا الأخير ومن ثم يتعين الحكم
بإعلان انتخاب الأول منهما على أن يحل محله
الثاني في عضوية مجلس النقابة وهو الدكتور
السالف الذكر لأنه هو الخامس في الترتيب بين
المرشحين بحسب عدد الأصوات الصحيحة التي نالها .

ومن حيث إنه بتصحيح عملية الفرز وفقا
للقواعد السابق بيانها بالنسبة للمرشحين من
الأطباء المقيدين لأقل من خمس عشرة سنة تكون
الأصوات الصحيحة التي نالها كل منهم بحسب
ترتيب اسمائهم في قوائم الانتخاب هي كما يلي :
... ..

ويبين من ذلك أن الاثنين اللذين حصلوا على
أكثر من الأصوات هما الدكتور
والدكتور إذ نال الأول ٢١٧ صوتاً
ونال الثاني ٢٠٥ صوتاً وهذه النتيجة تتفق
والنتيجة التي انتهت إليها لجنة الفرز مع اختلاف
يسير في عدد الأصوات التي نالها كل مرشح .

ومن حيث إنه لما سبق بيانه يتعين الحكم
بإعلان انتخاب خامس المنتخبين لعضوية مجلس
النقابة عن الأطباء البشريين المقيدين لأكثر من
خمس عشرة سنة وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات .
(الطعن رقم واحد سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

الشفعة في قدر معين حدده في صحيفة افتتاح الدعوى إلى طلب قدر آخر لا يعتبر امتدادا للخصومة الأصلية بل هي من قبيل رفع الدعوى بطلبات جديدة خلال طلباته الأولى ، ومن ثم إذا كان الحق في الأخذ بالشفعة لم يستقظ قبل تعديل الطلبات لم يحز له الشفعة فيما أورده بطلباته لحق له وإن كانت دعواه الأولى قد رفعت في الميعاد .

المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما هو ثابت في أوراقها في أن المستأنف عليه الأول رفع الدعوى المستأنف حكمها رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٠ كلى أسيوط ضد المستأنف والمستأنف عليه الثانى بصحيفتها المعلقة بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٥٠ قال فيها إن المعلن اليه الأول (المستأنف) اشترى من المعلن اليه الثانى (المستأنف عليه الثانى) أطيانا قدرها ١٤ ط و ٣ ف منها ٦ ط و ٣ ف بحوض الغريين نمرة ٣٤ رقم ٥٠ بالمشاع و ٨ ط بحوض الشيخ راضى نمرة ٢ ص ١٨ بالمشاع وأوضح حدودها بصحيفة الدعوى وقال إن البيع نظير ١٠٧٥ جنيه ونظراً لأنه يملك حصة شائعة في الاطيان المبيعة فهو أحق بأخذها بالشفعة لانه أيضا جار لها من الجهتين البحرية والغربية وأنه أظهر رغبته للشترى والبائع بإعلان مؤرخ ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ بناحية دوينه و ٦ من ابريل

٣٣

محكمة استئناف اسيوط

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — شفعة . حق الشفيع في القانون المدنى الجديد . سقوطه . مدته . لا يشترط من وقت العلم بالشفعة .

ب — شفيع . تعديل طلباته إلى قدر أزيد . من قبيل رفع دعوى جديدة . ليس امتداد للخصومة .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون المدنى الجديد قد نص في مادته رقم ٩٤٠ على أن الشفيع يجب أن يبدأ رغبته خلال ١٥ يوماً من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه . وإذا قورن هذا النص بنص المادة ١٩ فقرة ثانية من قانون الشفعة القديم الذى نصت على أنه حق الشفيع يسقط إذا لم يبدأ رغبته في خلال ١٥ يوماً من وقع عليه بالبيع أو من وقت التكليف الرسمى وبما ورد بمحاضر الأعمال التحضيرية للقانون الجديد فيما يتعلق بالمادة ٩٤٠ يتضح أن المشرع حذف عمداً عبارة (من وقت علمه) التى كانت واردة في النص القديم وقصر بدء مدة السقوط على خمسة عشر يوماً التالية للانذار الرسمى .

٢ — ان تعديل الشفيع طلباته من طلب

سنة ١٩٥٠ ببندر أبو تيج طبقا للبائتين ٩٣٦ و ٩٤٠ مدني وأودع خزانة محكمة أبو تيج الوطنية بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٠ مبلغ ١٠٧٥ ج كما أودع رسم التسجيل والتعاقد وطلب إلى محكمة أول درجة الحكم بأحقية لأخذ ال ١٤ ط ٣ ف الموضحة الحدود والمعالم بالعريضة وإعلان إظهار الرغبة نظير الثمن والمصاريف وقد ذلك ١١١٥ ج مع إلزام المعلن الأول إليه الأول (المستأنف) المصروفات واتعاب المحاماة وقدم مستنداته فطلب المستأنف الحكم بسقوط حقه في الشفعة لأنه ليس شريكا على الشيوع ولا جارا كما يدعى وفضلا عن ذلك فقد أودع الثمن في خزينة محكمة غير مختصة بنظر الدعوى كما انه لم يودع المصروفات وهي ٤٠ جنيها في الميعاد وقال المستأنف إنه هو يستحق الشفعة لأنه جار للأرض التي اشتراها وقدم مستنداته لحكمة محكمة أول درجة بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٠ برفض الدفع الخاص بسقوط حق الشفيع لأنه لم يودع الثمن خزانة المحكمة الكلية وانه لم يودع المصروفات في الميعاد استنادا إلى أن المبلغ أودع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار وهي محكمة أبو تيج كما أن المحكمة الكلية أيضا يقع في دائرتها العقار وقالت عن إيداع المصروفات انها أودعت بعد العلم بها وقضت في حكمها المذكور أيضا بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى موضع العقار المبيع ومعاينة ما إذا كان كل من الشفيع والمشتري يملك أطيانا تحاور هذا العقار من ناحيتين وتقدير قيمة العقار الذي يملكه كل منهما إذا توفرت فيه شروط الجوار من جهتين مع تطبيق مستندات الطرفين وسماع شهودهما إلى آخر ما جاء في حكمها المذكور فقدم مكتب الخبراء تقريره قائلا إن المساحة الأولى من عريضة دعوى الشفعة يقدرها ٦ ط ٣ ف الواقعة بحوض الغربيين

رقم ٣٤ بالقطعة رقم ٥٠ ليست هي ال ٦ ط ٣ ف التي اشتراها المشتري من المدعى عليه الثاني الواقعة بالقطعة رقم ٣٢ من هذا الحوض بل تقع بعيدا عنها أي أن الشفيع لم يطلب أخذ ال ٦ ط ٣ ف التي اشتراها المشتري من المدعى عليه الثاني بالقطعة رقم ٣٢ من هذا الحوض بل طلب أخذ ال ٦ ط ٣ ف أخرى لم يشتريها المشتري (المدعى عليه الأول) من المدعى عليه الثاني - وقال الخبير أيضا إن المشتري لا يملك أطيانا مجاورة للقطعة الثانية أو مشاعة فيها وإن الشفيع لا يملك أيضا أطيانا مجاورة لها ولكنه يملك ٤ س ٣ ط مشاعة فيها . واتفق الطرفان أمام الخبير على أن ثمن الغدان في هذه القطعة هو ٢٥ م ٢٩٣ ج ولما رأى الشفيع ما جاء في تقرير مكتب الخبراء عدل طلباته بعريضة أعلنها للمشتري والبائع في ٧ يناير سنة ١٩٥٢ طالبا أن يقضى له بأن يأخذ بالشفعة ٦ ط ٣ ف بحوض الغربيين نمرة ٣٤ قطعة نمرة ٣٢ و ٨ ط بحوض الشيخ راضي نمرة ١ بالقطعة نمرة ١٨ نظير ١١١٥ ج الثمن والملحقات مع إلزام المعلن إليهما المصروفات والاتعاب مع التنفيذ بلا كفالة وقال في دفاعه إنه أخطأ خطأ ماديا في رقم القطعة الأولى فجعله ٥٠ بدلا من ٣٢ وقام باصلاح ذلك الخطأ في إعلان تعديل الطلبات وطلب رد المأمورية لمكتب الخبراء لتحقيق سبب الشفعة بعد هذا التعديل فاعترض المشتري قائلا إن الشفيع حين رفع دعواه لم يطلب العقار الوارد في عقد البيع بل طلب عقارا آخر لم يرد في عقد البيع ويختلف عنه في الحدود ولا يصح له أن يطلب الشفعة في العقار الوارد في عقد البيع بعد انقضاء المواعيد فعقد البيع مسجل في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ بينما تعديل الطلبات في سنة ١٩٥٢. وحق الشفعة ينقطع بمضي أربعة شهور على التسجيل ولذلك فالدعوى

تستحق الرفض بالنسبة للمساحة الأولى وهي المساحة الكبرى ولا يصح أخذ الثانية بالشفعة لعدم جواز تجزئة الصفقة وإن المساحة الثانية هي ثمانية قراريط فقط .

ورغم ما تقدم فقد حكمت محكمة أول درجة حكما تمهيديا ثانيا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ بنذب مكتب الخبراء لبيان ما إذا كان المدعى (الشفيع) أو المدعى عليه الأول (المشتري) يملك أطيانا مجاورة وتقدير ثمنها فباشر المكتب مأموريته وقدم تقريره قائلا إن الشفيع قد اشترى بالعقود المقدمة ١٠ س و ٤ ط ضمن القطعة رقم ٢٩ بحوض الغريين نمرة ٣٤ الملاصقة للقطعة رقم ٣٢ الواقع مشاعا فيها ١ ط ٣ ف — المساحة الأولى من عريضة الدعوى وأنه يملك ٣ ط ١ ف ضمن القطعة نمرة ٣٢ بحوض الغريين نمرة ٣٤ الواقع مشاعا فيها ١ ط ٣ ف القطعة الأولى في العريضة وأنه يملك ٤ س ٣ ط مشاعة في ٨ ط وهي القطعة الثانية وإن المشتري لا يملك شيئا لا مجاورا ولا شائعا في الأطيان المبيعة المشفوع فيها .

وقال الخبير إن الشفيع تصرف بالبيع في ٢٢ ط من مشترياته السالفة الذكر ولكنه لم يقدم عقود البيع ليتبين منها أن كان ما باعه يدخل في شيء من ١٠ س ٤ ط و ٣ ط و ١ ف أم لا .

وقالت محكمة أول درجة إنها ترى أن الشفيع مالك على الشيوع في الأطيان المراد أخذها بالشفعة وأن المدعى عليه الأول (المشتري) أجنبي عنها ولم تتوفر فيه إحدى الحالات المنصوص عنها في المادة ٩٣٦ مدنى ولم يثبت أنه شريك على المشاع أو جار ومن ثم رأت أن الشفيع قد ثبت حقه في الشفعة وما جاء في دفاع المشتري من سقوط حق الشفيع وأنه أخطأ في

رقم وحدود إحدى القطع وعدل طلباته بالرقم والحدود الصحيحة بعد مضي أكثر من أربعة شهور من تاريخ تسجيل عقد البيع . دفاع لا محل له لأن الشفيع قام بالإجراءات في المواعيد والشروط القانونية ولم يكن في مكنته أن يعرف بالدقة حدود ورقم كل قطعة عند اتخاذه لهذه الإجراءات لأن عقد البيع لم يكن في متناوله وبمجرد علمه بها قام بتعديل طلباته على أساس الرقم والحدود الصحيحة وخلصت من ذلك إلى القضاء له بالشفعة والزمت المدعى عليه الأول المصروفات والآتعاب .

فرفع المشتري هذا الاستئناف عن ذلك الحكم طالبا للأسباب الواردة في صحيفة قبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول والزامه المصروفات وآتعاب المحاماة عن الدرجتين وتحصل أسباب استئنافه فيما يلي : —

أولا — أن المادة ٩٤١ مدنى نصت على وجوب اشتغال الانتذار الرسمي بإعلان الرغبة على بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً كافياً وإلا كان إعلان الرغبة باطلا وطالب الشفعة لم يبين ١ ط ٣ ف الواردة في عقد البيع الجائر أخذها بالشفعة بل بين ١ ط ٣ ف أخرى تختلف عنها في الحدود الأربعة جميعها وفي الرقم وبما أن نص المادة صريح في وجوب الحكم بالبطلان فيكون الحكم المستأنف خطأ إذ قضى بالشفعة .

ثانيا — تعديل الطلبات جاء بعد أكثر من عامين على ايداع عقد البيع بملف الدعوى وكان الشفيع قد اطلع عليه خلال الزمن الطويل كما أنه جاء بعد أكثر من عامين من ٥ مارس سنة

١٩٥٠ وهو تاريخ تسجيل عقد البيع إذ أن التعديل حصل في فبراير سنة ١٩٥٢ وما التعديل إلا طلب جديد جاء بعد فوات الميعاد وسقوط الحق في الشفعة وكان واجبا تعديل الطلبات خلال ١٥ يوما من تاريخ إيداع عقد البيع الذي أودع في مايو سنة ١٩٥٠ .

ثالثا — محكمة أول درجة قضت بالشفعة على أساس أن الشفيع مالك على الشيوع في القطعة الأولى واعتمدت في ذلك على تقرير مكتب الخبراء مع أن التقرير لم يرد فيه ذلك بل الذي ورد فيه أن الشفيع مالك على الشيوع في الحوض المجاور للحوض الواقع به أرض الشفعة وليس في الحوض نفسه الذي حصل فيه البيع والفرق ظاهر بين الحالتين ولهذا الخطأ الظاهر في أساس الحكم ينهار الحكم .

رابعا — لم يذكر الخبير أن الشفيع يجاور العقار المشفوع فيه من ناحيتين ولم يثبت هذا في تأشيرات مكتب الشهر العقاري وشرط الجوار من الناحيتين جوهرى طبقا للسادة ٩٣٦ مدنى .

خامسا — ما يملكه الشفيع يقل عن نصف ثمن العين المشفوع فيها .

سادسا — بذلك يكون حق الشفيع قد سقط لأنه لا يملك لا بالشيوع ولا بالجوار .

سابعا — ثابت من عقد البيع رقم ٥ من المفردات الذى راجعه الشهر العقارى أن طالب الشفعة لا يجاور هذه الأطليان من جهتين وهذا يفنى عن الخبير وقدم مذكروه يردد فيها بعض ما ذكره في صحيفة الاستئناف في السببين الأول والثانى .

ومن حيث أن المستأنف عليه الأول قدم

مذكرته طالبا فيها تأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة قائلا أن المستأنف بعد أن أورد سبعة أسباب في صحيفة استئنافه قصرها في مذكرته على السببين الأولين بما يفهم منه أنه قصر بحثه عليهما إذ أدرك ما في الأسباب من الثالث الأخير من خطأ واضح حرص في مذكرته على عدم الوقوع فيه وقال إن تعديل طلباته لا ينطوى على دعوى جديدة وإنما هو امتداد للخصومة القائمة من قبل وأن دعوى الشفعة رفعت في أبريل سنة ١٩٥٠ مع أن عقد المشتري لم يسجل إلا في مارس سنة ١٩٥٠ فهى رفعت قبل مضي الأربعة شهور على التسجيل المنصوص عليها قانونا ولا يضح أن يؤخذ عليه ما وقع من خطأ في رقم القطعة وحدودها عند رفع الدعوى إذ أنه رفعها وهو على غير بينة كاملة بسبب عدم إعلانه من جانب البائع والمشتري ببيان العين المبيعة كما يقضى قانون الشفعة في مادته رقم ٩٤١ فكيف يضار بتقصيرها . وعندما نظرت الدعوى لم يهن أحد منهما بلغت نظره إلى الخطأ في رقم القطعة ولو أن الخبير هو الذى أوضح هذا لما تمكن الشفيع من تعديل طلباته وتصحيح رقم القطعة وحدود المساحة الأولى بما يتفق مع عقد البيع وإن قصد الشفيع من رفع دعوى الشفعة كان ليأخذ لنفسه بالشفعة الـ ١٤ ط و ٣ ف التى اشتراها المستأنف من المستأنف عليه الثانى على أساس قيام سبب الشفعة به وهو ملكيته على الشيوع لا جزاء فى القطعتين الحاصل فيهما البيع وقد بادر بإيداع الثمن الذى اعتقده ثم أكمله عندما قال المشتري إن الثمن يزيد عن المبلغ المودع والخطأ فى رقم القطعة أو حدد من حدودها لا يعتبر من جوهر الدعوى التى رفعها وظل

على أن حق الشفيع يسقط إذا لم يبد رغبته في خلال ١٥ يوما من وقت عليه بالبيع أو من وقت التكليف الرسمي وبمسا ورد بمحاضر الأعمال التحضيرية للقانون الجديد فيما يتعلق بالمادة ٩٤٠ يتضح أن المشرع حذف عمدا عبارة (من وقت عليه) التي كانت واردة في النص القديم وقصر بدء مدة السقوط على خمسة عشر يوما التالية للانذار الرسمي فطالما لم ينذر الشفيع فلا تبدأ المدة المسقط المذكورة في حق من هذه الناحية لهذا السبب .

أما عن السبب الثاني من أسباب السقوط وهو أن المستأنف عليه الأول عدل طلباته بعد مضي أكثر من أربعة شهور من تاريخ تسجيل العقد إذ أن العقد سجل في ٥ من مارس سنة ١٩٥٠ برقم ١٢٥٤ كما يعدل على ذلك ما هو ثابت في ذلك العقد المقدم بالمحافظة رقم ٥ من ملف الدعوى الابتدائية بينما غريضة تعديل الطلبات لم تعلن إلا في ٧ من يناير سنة ١٩٥٢ ويقول المستأنف إن حق الشفيع يكون قد سقط لهذا التأخير . ويرد المستأنف عليه الأول على ذلك كما سبق ذكره قائلا إن غريضة تعديل الطلبات لا تعتبر دعوى جديدة وإنما هي امتداد للدعوى التي رفعت بصحيفتها الأصلية المعلنة في أبريل سنة ١٩٥٠ فترى المحكمة أن قول المستأنف عليه الأول في هذا الصدد غير سديد لأن تعديل الطلبات على النحو الذي حصل في هذه الدعوى يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة خلاف الطلبات الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى المعلنة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ إذ أن الشفيع ذكر فيها القطعتين المراد أخذهما بالشفعة أن القطعة الأولى وقدرها ٦ ط ٣ وف بحوض الغريبين نمرة ٣٤ رقم ٥٠ بالمشاع وحدها البحري فرغلى على خصير نمرة ٤٦

يناضل عن حقه فيها وهو أخذ ١٤ ط و ٣ ف المباعة وقد أصبح حقه بمنجاة من السقوط لأنه لم يسكت عن المطالبة . وأما ما ينهه المستأنف على حكم محكمة أول درجة من أن عقد البيع كان مودعا بملف القضية فلا يغير من الأمر شيئا لأن القانون رسم طريقة معينة لإعلان الشفيع بالبيانات التي تمكنه من استعمال حقه في الأخذ بالشفعة إذ نص في المادتين ٩٤٠ و ٩٤١ بلزوم إنذار الشفيع على يد محضر بهذه البيانات . أما ايداع العقد فلا يحقق هذا الإعلان اليقيني لأنه على المحتمل الا يفتن الشفيع إلى الخطأ في رقم القطع ما لم ينهه المشتري إلى هذا الخلاف .

ومن حيث إنه من بين الأسباب التي يسوقها المستأنف للقول بسقوط حق المستأنف عليه الأول في طلب الشفعة (أولا) لأنه لم يبد رغبته في خلال ١٥ يوما من تاريخ عليه بالبيع ذلك العلم الذي في مقدور المستأنف عليه الأول أن يدركه من الاطلاع على عقد البيع وقد أودع ملف القضية في مايو سنة ١٩٥٠ ولكنه سكت ولم يعدل طلباته إلا في يناير سنة ١٩٥٢ (ثانيا) لأنه لم يرفع الدعوى بطلباته المعدلة إلا بعد مضي أكثر من أربعة شهور على تاريخ تسجيل عقد البيع .

فترى المحكمة في السبب الأول أن القانون المدني الجديد الذي يحكم الدعوى قد قضى في مادته رقم ٩٤٠ على أن الشفيع يجب أن يبدى رغبته خلال ١٥ يوما من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع والمشتري والاسقط حقه وإذا قورن نص هذه المادة بنص المادة رقم ١٩ فقرة ثانية من قانون الشفعة القديم الذي نصت

العلم موقعها وحدودها ورقها ورغم ذلك لم يرفع الدعوى مطالبا بها بل طلب غيرها فاذا عاد بعد أكثر من أربعة شهور على تسجيل عقد البيع وطلب الشفعة فيها يكون حقه ساقطا .

د ومن حيث إنه فيما يختص بالقطعة الصغيرة الثانية وقدرها ٨ ط فيعد أن ثبت أن لا حق للشفيع في أخذ الجزء الأكبر وقدره ٦ ط و٣ ف من الصفقة فلا يصح له أخذ باقي الأطنان المباعة لعدم تجزئة الصفقة وخاصة والجزء الباقى هو الجزء الضئيل وفي تجزئته الصفقة إضرارا بالمشتري والضرر يزال شرعا وخاصة وأن القطعتين يبعثان صفقة واحدة وبشمن إجمالى واحد كما هو ظاهر من عقد البيع .

د ومن حيث إنه لكل هذه الأسباب تكون دعوى الشفعة على غير أساس ويتمين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط حق المستأنف عليه الأول فى أخذ الأطنان المشفوع فيها بطريق الشفعة مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(استئناف حسن عثمان عبد الرقيب وحضر عنه الأستاذ سند خله الابوتيجي مند فرغلى على خضير وآخر وحضر عن الأول الأستاذ وجيه المصرى رقم ٢٠٨ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمى محمد مسعود رئيس المحكمة وعيسى دبرس ونمر محمود المستشارين) .

بحوضه والشرق فاصل القطعة نمرة ٤٨ بحوض القبلى ورثة على عربى نمرة ٥٣ بحوضه والغربى فرغلى على خضير نمرة ٥١ و ٥٢ بحوضه .

وقد ظهر من تقرير مكتب الخبراء أن هذه القطعة ليست هى القطعة المباعة من المستأنف عليه الثانى للمستأنف بل هى قطعة أخرى موجودة فى نفس الحوض وملونة فى الخريطة المرافقة للتقرير باللون الأزرق بينما القطعة التى حصل فيها البيع هى القطعة رقم ٣٢ بالحوض المذكور والملونة بالخريطة باللون الأحمر ومدلول ذلك أن المستأنف عليه الأول حينما رفع دعوى الشفعة لم يرفعها طالبا أخذ القطعة المباعة والتى له ملك مشاع فيها بل طلب قطعة أخرى لم يحصل فيها تباعى فاذا جاء بعد انقضاء أكثر من أربعة شهور على تسجيل عقد البيع وعدل طلباته إلى طلب الشفعة عن القطعة المباعة يكون حقه ساقطا وأن مايقوله من أن تعديل طلباته لايعتبر طلبات جديدة قول غير مستساغ إذ أن هذه طلبات جديدة بكل معانى الطلبات الجديدة وتعتبر دعوى المطالبة بأخذ القطعة المباعة بالشفعة مرفوعة فقط من يناير سنة ١٩٥٢ إذ أن صحيفة افتتاح الدعوى لم تشمل هذه القطعة بل تشمل قطعه تختلف عنها فى الحدود وفى رقم القطعة وهى قطعة أخرى موجودة فى الطبيعة وهى خلاف القطعة المباعة ولا يخفى للشفيع الادعاء بالجهل إذ أنه شريك على المشاع فى القطعة المشفوع فيها فهو يعلم تمام

قضاء محاكم الجنايات

٣٤

محكمة جنايات سوهاج

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤

تفتيش . إذن . ممن له سلطة الاحكام
العرفية . جوازه . عدم ذكر ذلك في المحضر .
لا يشترط .

المبادئ القانونية

١ - دفع محامى المتهم ببطلان التفتيش
لأنه بنى على إذن صدر من مأمور المركز
وليس من النيابة ولأن المأمور لم يثبت في
صدر الإذن صفته المخولة له من الحاكم العام
بالتفتيش .

٢ - المأمور حين أصدر إذنه بالتفتيش
فانه أصدره بناء على الأمر العسكرى رقم ٨٣
الصادر من الحاكم العسكرى العام بتاريخ
٢٢ مايو سنة ١٩٤٦ .

٣ - نصت المادة الثالثة من هذا الأمر
العسكرى بأنه يتولى اثبات الجرائم التى تقع
مخالفة لأحكام القانون رقم ٥٠ ، ٥٨
سنة ١٩٤٩ المتقدم ذكرهما ولأحكام هذا
الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون
الذين تندبهم السلطة القائمة على اجراء
الاحكام العرفية لهذا الغرض ويكون لم
فى سبيل ذلك تفتيش الأشخاص وتفتيش
المنازل وغيرها من الأماكن التى تشبه فى
وجود مفرقات أو أسلحة أو ذخائر فيها

دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها
فى قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون
آخر .

٤ - إذا قيل بأنه لم يثبت أن مأمور
المركز الاذن بالتفتيش قد ندبته السلطة
القائمة على اجراء الاحكام العرفية للغرض
المبين فى تلك المادة فلا شك أن هذا المأمور
من رجال الضبطية القضائية هو وضابط
المباحث الذى حصل إذن التفتيش تحت
إشرافه فلمما بهذه الصفة حق تفتيش الأشخاص
وتفتيش المنازل بناء على الأمر العسكرى
سالف الذكر .

٥ - على أن عساكر البوليس شهود
الاثبات لم يفتشوا منزل المتهمين وإنما
ضبطوهما خارج المنزل متلبسين باحراز
بندقيتين غير مرخصتين وحالة التلبس هذه
تعطيهم الحق قانونا فى القبض عليهما ثم
تفتيشهما .

(قضية النيابة العامة ضد أحمد محمد حسن وآخر
رقم ٤٣٨ سنة ١٩٥٠ لك رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد الجارم وكيل المحكمة ومحمد رفعت
المستشار ومحمد عبد الرحمن وكيل المحكمة الكلية
المتدب وحضور السيد الأستاذ فتحى جمال الدين وكيل
النيابة) .

٤ - إذا فتش وكيل النيابة - وهو على رأس مأموري الضبطية القضائية - حقيبة المتهم بنفسه دون ضابط المباحث فالتفتيش يقع صحيحا من باب أولى على أن وكيل النيابة وقد حل محل قاضى التحقيق فى الجنايات له أن يفتش المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وله أيضا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٩١ من هذا القانون أن يفتش أى مكان .

المحكمة

د حيث إن الحادثة كما ظهر من مطالعة الأوراق ومن التحقيق الذى أجرته النيابة وذلك الذى باشرته المحكمة بالجلسة تحصل فى أن عبد الرحيم حسن محمد البوليس الملكى بمركز طما والعسكريين فرحان عبد العال حموده وعطا الله محمد السيد وهما من قوة بوليس مركز طما ذهبوا يوم الحادث إلى ناحية مشطا للتحرى فى حادثة قتل الفاعل فهما يجول وشاهدوا المتهم بمشطا من أنه حلاق مقيم فى طما فسأله أولهم عما يفعله فى مشطا فاضطرب واصفر لونه وارتعش وادعى أنه حضر ليحلق لأحد الناس وكان يحمل شنطة حلالة فى يده فأمسكوا به وذهبوا إلى ديوان المركز وسلموه إلى ضابط المباحث الملازم أول رمزى حنا بانوب الذى لاحظ على المتهم ارتباكا وشاهد اصفرار وجهه وأخبره المتهم أن محمود عبد الحافظ سلمه مندبلا ليضعه فى حقيبه فوضعه بها وأنه يحتمل أن يكون بهذا المتدبل ممنوعات فأثبت الضابط ذلك فى محضره ثم ذهب ضابط المباحث بالمتهم وحقيبه إلى سراى النيابة وهناك أطلع وكيل النيابة على محضر البوليس

٣٥

محكمة جنايات سوهاج

١٣ أبريل سنة ١٩٥٤

١ - تلبس . متهم . اضطرابه واصفرار وجهه وتواجده فى بلد غير بلده واعترافه بأن شخصا آخر مشهورا عنه الاتجار فى المخدرات سلمه مندبلا ليضعه فى حقيبه . . . الخ . دلائل كافية للاتهام والقبض .

ب - تفتيش . وكيل نيابة على رأس مأموري الضبطية القضائية . أجرى التفتيش بنفسه . صحيح .

المبادئ القانونية

١ - ضابط المباحث وهو من مأموري الضبطية القضائية له فى الجنايات حق القبض على المتهم ولو لم يكن فى حالة تلبس إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه وذلك طبقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - اضطراب المتهم واصفرار وجهه أمام ضابط المباحث وتواجده فى بلد غير بلده واعترافه بأن شخصا آخر مشهورا عنه الاتجار فى المواد المخدرة سلمه مندبلا ليضعه فى حقيبه ولينقله من بلدته إلى بلدة أخرى فوضعه فى حقيبه وذهب إلى البلدة الأخرى وقوله لضابط المباحث أنه يحتمل أن يكون بهذا المتدبل ممنوعات كل هذه دلائل كافية على اتهام المتهم باحرازه المخدر ومن ثم يكون قبض ضابط المباحث عليه وقع صحيحا .

٣ - فى الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائية أن يفتشه وذلك طبقا للمادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

ثم سأل المتهم عما إذا كان يملك الحقيقة التي كان يحملها فقرر أنه يملكها وأضاف بأنه يشتغل حلاقاً وأن شخصاً يدعى محمود عبد الحافظ قابله وسلمه منديلاً يميل لونه إلى الخضرة وبه شيء لا يعرفه وطلب منه أن يضع هذا المنديل في حقيبته ففعل وإذ ذاك أمر وكيل النيابة المتهم بفتح الحقيقة ففتحتها وأخرج منها منديلاً به مادة صفراء لها رائحة الحشيش داخل كيس من القماش وبوزن هذه المادة اتضح أنها وزن ٩٤ جراماً وقررت النيابة إرسالها للتحليل فثبت من تقرير المعمل السكياوى التابع لمصلحة الطب الشرعى أنها حشيش وقد ادعى المتهم أول الأمر أنه لم يكن يعرف أن ما بداخل المنديل حشيشاً ثم عاد واعترف أمام وكيل النيابة اعترافاً صحيحاً بأن المخدر المضبوط بملوك محمود عبد الحافظ الذى سلمه له في طما ليوصله له في حقيبته إلى مشطاً نظير أجر قدرة خمسة وعشرون قرشاً لم يكن تسلمه بعد وأضاف بأنه شاهد المخدر عند وضعه بحقيبته وعلم بأنه حشيش وأنه نقله في شنته إلى مشطاً حيث ضبط وأنه كان يعلم أن محمود عبد الحافظ يتجرى الحشيش وقد سئل محمود هذا فأنكر ما نسب له المتهم .

د وحيث إن هذا الذى استخلصته المحكمة قد ثبت لديها ثبوتاً قاطعاً مما شهد به البوليس الملكى عبد الرحيم حسن محمد والعسكريان فرحان عبد العال وعطا الله محمد السيد والملازم أول رمزى حنا بانوب ومن تقرير المعمل السكياوى واعتراف المتهم أمام النيابة .

د وحيث إن عبد الرحيم حسن محمد البوليس الملكى بمركز طما شهد في محضر البوليس وأمام النيابة وبجلسة اليوم بأنه في يوم الحادث كان بناحية مشطاً ومعه العسكريان فرحان عبد العال وعطا الله محمد السيد للتحرى في حادثة قتل الفاعل فيها مجهول

وقابل المتهم وهو يعلم أنه حلاق في طما فاستفهم منه عما يفعله في مشطاً فادعى أنه حضر ليحلق لأحد الناس وارتبك واصفر لونه وصار يرتش فأخذه إلى مركز البوليس ومعه شنته الحلاقة التى كان يحملها وعرضه على ضابط المباحث الذى ذهب معه إلى وكيل النيابة وذهب الشاهد معهما وقتش وكيل النيابة الشنتة فعثر بداخلها على كيس به مخدر وذكر هذا الشاهد أنه يعرف المتهم من قبل ويعلم أنه ينقل لتجار المخدرات بضاعتهم من مكان لآخر نظير أجر وأضاف بأن المتهم أنكر أول الأمر ثم اعترف .

د وحيث إن عسكري البوليس فرحان عبد العال حموده وعطا الله محمد السيد شهدا بمحضر البوليس بتحقيق النيابة بمعنى ما شهد به الشاهد السابق .

د وحيث إن ضابط المباحث الملازم أول رمزى حنا أثبت في محضره أنه لما قدم له رجال البوليس الثلاثة المتهم وحقيبته لاحظ على المتهم ارتباكاً وشاهد اصفراراً في وجهه وأخبره المتهم بأن محمود عبد الحافظ سلمه منديلاً ليضعه له في حقيبته إذ هو زبون عنده فوضعه في الحقيقة وأضاف المتهم أنه يحتمل أن يكون محمود هذا أعطاه ممنوعات داخل المنديل ولما سئل ضابط المباحث في تحقيق النيابة شهد بأنه في يوم الحادث أثناء تواجده بمكتبه دخل عليه في نحو الساعة الواحدة والنصف مساءً البوليس الملكى عبد الرحيم حسن والعسكريان فرحان عبد العال وعطا الله محمد السيد ومعهم المتهم يحمل حقية حلاقة وأخبروه بأنهم وهم يملون بمشطاً أبصروا المتهم فسألوه عن وجهته فاضطرب واصفر وجهه وارتش فاشتبهوا فيه وأحضروه للمركز ومعه الحقيقة التى كان يحملها ثم سأل الضابط

المتهم عن بلدته فأجابه بأنه من طما ولاحظ عليه الارتباك واصفراراً بوجهه والتلعثم وعرضه على مأدور المركز ثم حضر به إلى حضرة وكيل النيابة وعرضه عليه ثم قرره هذا الشاهد أن رجال البوليس الثلاثة الذين قدموا له المتهم تواجدوا في ذلك اليوم بمشطا للتحرى في حادث قتل وقع منذ خمسة أيام سابقة وأنه يعلم من تحرياته بأن المتهم يقوم لتجار المخدرات بنقل المخدرات من مكان لآخر كما ذكر أن المتهم قرراً أمام النيابة بأن محمود عبد الحافظ سله المواد المضبوطة لنقلها إلى مشطا وقال الضابط إنه يعلم أن محمود هذا يتجر في المخدر وبجلسة اليوم أضاف بأنه سمع المتهم اعترف لوكيل النيابة بأن محمود عبد الحافظ أعطاه المادة المخدرة لنقلها له نظير أجر .

« وحيث إن وكيل النيابة أثبت في محضره أنه لما أحضر له ضابط المباحث المتهم والحقية سألته عن الحقية فاعترف بأنها له وقال إن شخصا يدعى محمود عبد الحافظ قابله وأعطاه منديلا به شيء لا يعرفه وطلب منه أن يضعه في حقيبته فأبقاه بها وقد أمر وكيل النيابة المتهم بفتح الحقيبة ففتحها المتهم بنفسه وأخرج منها المنديل .

« وحيث إنه بوزن المادة المخدرة المضبوطة بحقيبة المتهم بمعرفة مدير أجزاخانة الصحة بطما ظهر أنها وزن ٩٤ جراما قد أرسلت هذه المادة للتحليل فثبت من تقرير المعمل الكيماوى أنها حشيش .

« وحيث إن المتهم لما سئل أول الأمر في محضر البوليس أنكر التهمة وادعى أن محمود عبد الحافظ سله المنديل الذى وجد به المخدر لينقله له إلى مشطا ولم يكن يعرف أن ما بداخله

مخدرا وذكر أن محمود من زبائنه ويخلق عنده ثم ذكر لضابط المباحث أن يحتمل أن يكون ما بداخل المنديل الذى سله له محمود عبد الحافظ ممنوعات ولما سألت النيابة المتهم بعد ذلك كرر أقواله السابقة وأضاف بأنه تقابل مع محمود عبد الحافظ بمحطة طما وأعطاه المنديل وأخبره أن ما بالمنديل دواء وقطع له تذكرة السكة الحديد وركبا معا حتى وصلا إلى مشطا وبعد أن نزلا من القطار قابله رجال المباحث وضبطوه وسلبوه لضابط المباحث ثم سئل المتهم بعد ذلك مرة أخرى في تحقيق النيابة فاعترف بأنه كان يعلم بأن المنديل الذى سله له محمود عبد الحافظ يحوى حشيشا وأن محمود هذا اتفق معه على أن ينقل له المنديل إلى مشطا نظير أجر قدره خمسة وعشرون قرشا فقبل ذلك ثم ضبط .

« وحيث إن محمود عبد الحافظ محمود سئل عما ذكره المتهم فأنكر .

« وحيث إن محامى المتهم دفع بطلان القبض والتفتيش .

« وحيث إن المتهم حينما قبض عليه عساكر البوليس الثلاثة لم يكن حقيقة في حالة تلبس ولم تكن مظاهره الخارجية من تواجده في بلدة غير بلدته يحمل حقية واضطرابه واصفرار وجهه حينما أبصر رجال البوليس لم تكن كافية لتنبئ بذاتها عن ارتكابه جريمة معينة إلا أن المتهم ذكر بعد ذلك لضابط المباحث وكان لا زال مضطربا أصفر اللون أن شخصا سماه له أعطاه منديلا ليضعه داخل حقية فوضعه داخلها وقال له إنه يحتمل أن هذا المنديل يحتوى على ممنوعات وكان الضابط يعلم أن هذا الشخص الذى سماه المتهم يتجر في المخدر وقد أثبت الضابط أقوال المتهم

له في محضر حرده وانتقل إلى وكيل النيابة وقدم له المحضر والمتهم والحقيقة واعترف المتهم لوكيل النيابة بأن الحقيقة له فأمره بفتحها ففتحها وقدم لوكيل النيابة المنديل الذي ثبت أنه يحتوى على حشيش .

« وحيث إن التهمة المنسوبة للمتهم وهي إحرازه الحشيش هي تهمة جنائية وضابط المباحث هو من مأمورى الضبطية القضائية وطبقا للبادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية — له في الجنايات حق القبض على المتهم ولو لم يكن في حالة تلبس إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه ولا شك أن اضطراب المتهم واصفرار وجهه أمام الضابط وتواجده في بلد غير بلده واعترافه بأن آخر مشهورا عنه الاتجار في المواد المخدرة سلبه منديلا ليضعه في حقيقته فوضعه بها وقوله للضابط إنه يحتمل أن يكون بهذا المنديل ممنوعات . كل هذه دلائل ترها المحكمة كافية على اتهام المتهم ومن ثم يكون قبض ضابط المباحث على المتهم وقع صحيحا وطبقا للبادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفحصه . على أن وكيل النيابة وهو

على رأس مأمورى الضبطية القضائية هو الذى قام بتفتيش حقيقة المتهم بنفسه على أن وكيل النيابة وهو يقوم بالتحقيق في تهمة الجنائية هذه قد حل محل قاضى التحقيق فله طبقا للفقرة الأولى من المادة ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن يفتش المتهم وله أيضا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٩١ من هذا القانون « أن يفتش أى مكان . »

« وحيث إنه بما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتمين رفضه .

« وحيث ان التهمة بما تقدم ثابتة على المتهم ومن ثم يكون المتهم في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٩ صفر سنة ١٣٧٣ هـ بمركز طلمة مديرية جرجا حاز حشيشا بدون مسوغ قانوني في غير الأحوال المصرح بها قانونا وعقابه ينطق على المواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . »

(قضية النيابة العامة ضد صبحى عطا الله خليل رقم ٣٦١ سنة ١٩٥٣ لك رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد الجارم وكيل المحكمة ومحمد رفعت المستشار وعلى المدوى رئيس محكمة قنا الابتدائية المنتدب والسيد الأستاذ لويس عزيز وكيل النيابة) .

قضاء الضرائب

٣٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤

١ - سند . تحويلة قبل الاستحقاق . مطهر للدفع . بشرط توافر حسن نية الحامل .
ب - إفلاس . دعواه . ليس لعجز عن السداد . وإنما لانقضاء الدين ولعدم وجوده . نزاعاً جوهرياً . ينتفى معه شرط أساسي للحكم بإفلاس .

المبادئ القانونية

١ - إن تحويل السندات قبل الاستحقاق يكون مطهراً لها من الدفع التي يمكن أن يمتنع بها المدين على دائته المحيل أخذاً بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع على التطهير الناقل للملك - إلا أن هذا المبدأ ليس مقرراً على إطلاقه إذ أن حامل السند لا يستفيد منه إلا بشرط توافر حسن نيته .

٢ - إذا كان توقف المدعى في ذهوى شهر الإفلاس ليس منشؤه عجزه عن السداد . وإنما مرجع ذلك امتناع المدعى عليه عن الدفع لانقضاء الدين وانعدامه ولعدم وجوده في ذمته فإن ذلك منه يطعن على السند نزاعاً لا شك جوهرياً وخطيراً ما ينتفى معه شرط أساسي للحكم بشهر الإفلاس .

المحكمة

د حيث ان المدعى رفع دعواه هذه والتي

أعلنت عريضتها إلى المدعى عليه بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ يطلب فيها حضوره أمام هذه المحكمة بسماحه الحكم بإشهار إفلاسه واعتبار يوم أول يناير ١٩٥٣ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه من الدفع مع تعيين مأمور للتفليسة ووكيل للدائنين واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على أمواله وجعل المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على عاتق التفليسة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وقد قال البنك المدعى في شرح دعواه إنه يدين المدعى عليه في مبلغ ١٥٧ ج بموجب سندات اذنية موقع عليها منه محررة لأمر الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت ومحولة إليه - وأنه قد تحرر احتجاج عدم دفع بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٣ . الأمر الذي يعتبر معه المدعى عليه متوقفاً عن سداد ديونه والذي يحق للطالب إشهار إفلاسه .

د حيث ان المدعى قدم للتدليل على صحة دعواه حافظة بمستنداته تنطوي على :

١ - سند اذني محرر في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ يتضمن بعض مديونته المدعى عليه إلى وتحت إذن الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت في مبلغ ٣٠ ج استحقاق ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ومرفق به احتجاج عدم دفع معلن في أول يناير سنة ١٩٥٣ .
٢ - سند اذني مؤرخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ يتضمن مديونية المدعى عليه إلى وتحت إذن الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت في مبلغ ٥٢ ج استحقاق ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

٣ - سند اذني مؤرخ ٢٨ من سبتمبر سنة

كما قرر في دفاعه بأن الشركة المذكورة (الشركة العامة لمحاصيل الزيوت) قد توقفت عن دفع ديونها في ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ واشهر إفلاسها في القضية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٣ بناء على طلب شالوم باروخ ليفي وعين الأستاذ يحيى الجارحي مأمورا للتفليسة والاستاذ هزى رزق وكيلًا للدائنين.

وحيث ان الذى تبينته المحكمة من مراجعة أوراق الدعوى أن السندات الخمس موضوع النزاع فى الدعوى قد تحولت إلى البنك المدعى الأول فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد عمل عنها احتجاج عدم الدفع فى ١ يناير سنة ١٩٥٣ والثانية تحولت اليه فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والثالثة والرابعة والخامسة فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وان البنك ظل ساكتا لم يحرك أى ساكن بخصوص المطالبة بقيمة هذه السندات إلا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ تاريخ اعلان عريضة هذه الدعوى إلى المدعى عليه يطلب فيها ائشار إفلاسه بسبب توقفه عن دفع هذه الديون.

وحيث إن المدعى عليه دفع الدعوى بأن السندات المحولة إلى البنك باطلة لأنه يشترط لصحة التطهير التام أن يكون المظهر مالكا للسند وأنه مذكور فى السندات المحالة أنها ثمن بضاعة بعد المعاينة والقبول وأن الشركة الدائنة مقررة بأن البضاعة ردت اليها وأصبحت السندات ملغاة وأنها أصبحت بلا سبب وأن هذه السندات تعد من سندات المجاملة وأن البطلان فيها . لذلك يؤثر فى حقوق الحامل حسن النية .

وحيث إن دفاع المدعى ينصب عن أن السندات موضوع الدعوى محررة من المدعى عليه التى تحتها وأن الشركة العمومية لمحاصيل

١٩٥٢ يتضمن مديونية المدعى عليه إلى وتحت إذن الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت بمبلغ ٢٥ ج استحقاق ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣ .

٤ — سند إذن مؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يتضمن مديونية المدعى عليه إلى وتحت إذن الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت فى مبلغ ٢٥ ج استحقاق ١٣ مارس سنة ١٩٥٣ .

٥ — سند إذن مؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يتضمن مديونية المدعى عليه إلى وتحت إذن الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت فى مبلغ ٢٥ ج استحقاق ١٥ أبريل سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن المدعى عليه مثل فى الدعوى وطلب رفضها وقدم حافظة تطوى على اقرارين كلاهما صادر من الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت الأول بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ فيه تقر الشركة بأن الكمبيالات الخمس التى تستحق فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٥ ج وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٥٢ ج وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٥٢ ج وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٥٢ ج وفى ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٧٥ جنيه وجملتها ٣٠٦ جنيه ثمن بضاعة مبيعة للمدعى عليه من الشركة أصبحت لاغية نظرا لأن البضاعة غير موافقة ولأنها ردت بالتالى وأن الشركة مسئولة عن كافة ما يحدث للمدعى عليه من إضرار خاصا بذلك .

والثانى بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٢ وهو يتضمن تعهدا من الشركة ايضا بأن الكمبيالات الخمس موضوع هذه الدعوى أصبحت لاغية وأن البضاعة المحررة بسببها قد ردت للشركة لعدم موافقتها وأنها ملزمة بسحب هذه الكمبيالات فى استحقاقها .

وبذلك يكون قد أصبحت مظهره من الدفوع التي يمكن ان يحتج بها المدعين على دائته المحيل فتري المحكمة من اطلاعها على السندات سالفة الذكر انها حولت تحويلا تاما ناقلا للملك مستوفيا جميع شروطه وقد تم تحويلها كلها قبل ميعاد استحقاقها وبذلك تكون مظهره من الدفوع فعلا أخذا بما هو مقرر من سريان قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع على التظهير الناقل للملك إلا أن هذا المبدأ ليس مقررا على الإطلاق فمن المعلوم أن حامل السند لا يستفيد منه إلا بشروط توافق حسن نيته وتقدير هذا الأمر من المسائل الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قضاء الموضوع .

د وحيث إن الأمر في هذه الدعوى قاصر على طلب إشهار إفلاس المدعى عليه دون الفصل في موضوع السندات .

د وحيث إن المادة ١٩٥ تجارى تشترط لشهر الإفلاس توفر ثلاثة شروط هي أن يكون المدين تاجرا . وأن يكون في حالة وقوف عن الدفع . ولن يصدر حكم بشهر إفلاسه .

د وحيث إنه عن الشرط الأول فانه ليس محل نزاع في الدعوى .

د وحيث إنه عن الشرط الثاني فانه عن المقرر قانونا أنه يجب إشهار إفلاس التاجر متى عجز عن أداء ديونه في مواعيد استحقاقها . إلا أنه من المقرر أيضا أنه لا يشهر الإفلاس بمجرد امتناع مدين عن الدفع . وإنما بسبب عجزه عنه . فإذا ثبت أن المدين قادر على أداء ديونه ولكنه لا يريد لاداءها مستندا في ذلك إلى إعلان الدين أو انقضائه بالوفاء أو المقاصة والتقاعد أو غير

الزيت وقد ظهرت بدورها للدعى ضمنا لحسابها لديه قبل الاستحقاق وأن من حقه لذلك مطالبة المدعى عليه مباشرة بقيمة تلك السندات ومقاضاته في حالة عدم السداد . ونظرا لأن المدعى عليه لم يقيم بسداد قيمة هذه السندات المحولة للبنك فقد عمل ضده احتجاج عدم الدفع في ١ يناير سنة ١٩٥٣ . ثم رفع هذه الدعوى يطلب شهر إفلاسه في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

وأن المادة ٧٦ تجارى قد أجازت رهن الأوراق التجارية بواسطة تظهيرها وأن التظهير حصل مستوفيا لشروطه الشكلية وأنه تظهير تام ناقل للملك يترتب عليه تظهير الدفوع وضماني المظهر وأنه لذلك لا يجوز الاحتجاج عليه بصفته حاملا بالدفوع التي كان يمكن ابدائها في مواجهة الحاملين السابقين وأن لحامل أي سند تجارى حقا مباشرا رأسا ضد المدين بمعنى أن المدين يقبل مقدما أن يكون دائنه ليس فقط المستفيد الأول ولكن أي شخص يصبح مالكا للسند بطريقه التحويل .

د وحيث إن الذي تثبتته المحكمة من اطلاعها على الاقرار المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المقدم من المدعى عليه بحفاظته أن الشركة العمومية لمحاصيل الزيوت اقرت فيه صراحة بأن الكيبيالات موضوع النزاع في الدعوى ممن بضاعة ارتدت لها بالتالي بالذات وأنها لازمة بسحب هذه الكيبيالات في استحقاقها وبذلك يكون هذا الاقرار فيها مختصا بالعلاقة بين الشركة والمدعى عليه اعلانا بأمداد هذه السندات وبأنها غير قائمة ولا وجود لها بالفعل وعلى ذلك لا يمكن الزام المدعى عليه بالوفاء لها بقيمة هذه السندات .

د وحيث إنه عما ذكره المدعى من أن تحويل هذه السندات لصالحه قد تم قبل الاستحقاق

٣ — ممول . تقديمه أو تأخيرته لتاريخ نهاية سنته المالية . لا يؤثر في طول المدة المقررة لسريان الضريبة .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ عندما نص على ابطال العمل بالضريبة الخاصة في خلال سنة ١٩٥٠ دون تحديد تاريخ معين لالغاء الضريبة بالنسبة لجميع الممولين ترك أمر تاريخ الابطال ليحدد عند التطبيق لكل منشأة على حدة . على أساس تاريخ انتهاء سنتها المالية في سنة ١٩٥٠ .

٢ — إن الواضح من نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ومن نص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع قصد جعل مدة سريان الضريبة الخاصة على سائر الممولين واحدة . وأن يحدد تاريخ ابطال العمل بالضريبة الخاصة في سنة ١٩٥٠ بالتاريخ المقابل لبدء خضوعه في سنة ١٩٤٠ إذا كان ممولا قديما . فاذا كان ممولا جديدا حدد تاريخ ابطال العمل بالضريبة بالنسبة له في سنة ١٩٥٠ بالتاريخ المقابل لبدء خضوعه في أى سنة من السنوات الضريبية .

٣ — إذا عمد الممول لأى سبب من الأسباب في خلال مدة سريان الضريبة الخاصة إلى تأخير أو تقديم التاريخ الذى جرى العمل على اعتباره نهاية سنته المالية . فإن هذا التعديل لنص مواد القانون لا يؤثر في طول المدة المقررة قانونا لسريان الضريبة الخاصة على أرباح الممول .

ذلك من أسباب انقضاء الالتزامات أو إذا نازع في صحة الدين أو في مقداره أو في أجل حلوله وجب على المحكمة أن تقضى برفض دعوى الافلاس .

« وحيث إن الذى تستخلصه المحكمة من مراجعة أوراق الدعوى أن توقف المدعى عليه في الدعوى عن الدفع ليس منشؤه عجزه عن السداد وإنما مرجع ذلك امتناع المدعى عليه عن الدفع لانقضاء الدين وانعدامه ولعدم وجوده في ذمته — وهو أمر يطفى على السندات نزاعا لاشك جوهريا وخطيرا بما ينتفى معه شرط أساسى للحكم بإشهار الافلاس الأمر الذى تصبح معه دعوى المدعى على غير أساس سليم من القانون ويتعين لذلك رفضها .

« وحيث إنه عن المصاريف فتري المحكمة الزام المدعى بها عملا بنص المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات » .

(قضية بنك زلخا ضد ابراهيم الحناوى رقم ٣٣ سنة ١٩٤٥ افلاس مصر رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد حسن شلبي وكيل المحكمة ومحمد منير الزينى حويس ويحيى الجارحى القضاة) .

٣٧

محكمة القاهرة الابتدائية

أول مارس سنة ١٩٥٤

١ — ضريبة . ابطال العمل بالضريبة الخاصة في خلال سنة ١٩٥٠ دون تحديد تاريخ أساسه . انتهاء سنة المنشأة المالية في سنة ١٩٥٠ .

ب — قانون ٦٠ سنة ١٩٤١ وقانون ٦٠ سنة ١٩٥٠ . القصد منهما . وحدة سريان الضريبة الخاصة وتاريخ ابطال العمل بالضريبة في سنة ١٩٥٠ هو التاريخ المقابل لبدء خضوعه سنة ١٩٤٠ . شرطه . قدم الممول الدول الجديد . تاريخ ابطال العمل بالضريبة في سنة ١٩٥٠ . التاريخ المقابل لبدء خضوعه في أى سنة من السنوات الضريبية .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن الطاعن صاحب محل للأدوات الكهربائية بشارع شريف رقم ١٧ وأنه بذلك بمول خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين الأخرى التالية .

وأنه قام خلاف بين الطاعن وبين مصلحة الضرائب بخصوص إخضاع أرباح الطاعن الصافية كما حددتها المأمورية عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وأنه لما أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن قضت فيه بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٣ بقبول طعنه شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد المأمورية في إخضاع أرباحه الصافية كما حددتها المأمورية من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وأن اللجنة قد أعلنته بقرارها المذكور بخطاب موصى عليه مع علم الوصول استلته في ٢/٤/١٩٥٣ فطعن على قرار اللجنة بهذه الدعوى بعريضتها التي أعلنت للمصلحة بقلم قضايا الحكومة في ٣٠ إبريل سنة ١٩٥٣ أي في الميعاد طالباً بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وبعدم خضوع صافي أرباحه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إليه كافة ما تكون قد حصلت من الضريبة طبقاً لقرار اللجنة المطعون فيه مع المصاريف وتقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث إن الطاعن شرح دعواه بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ ألغى ضريبة الأرباح الاستثنائية بالنسبة لمنشأته من تاريخ صدوره وبالتالي لا تخضع أرباح سنة ١٩٥٠ لهذه الضريبة مستنداً في ذلك إلى ما يأتي :

(١) إنه بدأ مزاولة نشاطه التجاري في أول أكتوبر سنة ١٩٤١ وقد أعد ميزانيته على أساس أن له سنة متداخلة تبدأ في أول أكتوبر من كل سنة وتنتهي في آخر سبتمبر من السنة التالية .

(٢) أنه رأى عند إعداد ميزانيته في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٨ أنه يستبدل سنته المتداخلة بسنة ميلادية تبدأ في أول يناير من كل سنة وتنتهي في آخر ديسمبر من ذات السنة وأنه أخطر مأمورية حابدين المختصة بذلك .

(٣) أن مصلحة الضرائب بصدد مناقشة حساب أرباح وخسائر سنة ١٩٥٠ عن لها أن تقسم هذه السنة الميلادية الكاملة إلى فترتين الأولى عن تسعة أشهر تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٠ وتنتهي في آخر سبتمبر والثانية لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من أول أكتوبر وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ - كما أخذت رقم الحساب الحقيقي في آخر السنة وقسمته إلى قسمين بنسبة ٣١٩ واعتبرت السنة الأولى أرباحاً محققة في الفترة الأولى والسنة الثانية أرباحاً محققة في الفترة الثانية مخالفة في ذلك مبدأ أساسى من مبادئ المحاسبة والضرائب - وأن غرضها من ذلك هو محاولة إخضاع الفترة الأولى للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية الملغاة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نفذ مفعوله في أول يونيو سنة ١٩٥٠ .

« وحيث إن مصلحة الضرائب مثلت في الطعن وطلبت رفضه وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه مع

١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ عبارتها بقوله «بحيث تكون الضريبة قد نفذت لعدد متساو من السنين التقويمية أو السنين المالية بالنسبة لجميع الممولين» .

ذلك أن القانون لم يحدد تاريخاً واحداً يبدأ فيه سريان الضريبة الخاصة بالنسبة لجميع الممولين . وإنما ربط بين تاريخ بدء سريانها وبين تاريخ نهاية السنة المالية للممول مراعيًا في ذلك اختلاف السنوات المالية للمولين والأحوال التي لا تتفق فيها مع السنة التقويمية بحكم الظروف الخاصة بكل منشأة وطبيعة نشاطها ولذلك فإن تاريخ ابطال العمل بالضريبة الخاصة بالنسبة لكل ممول ينبغي أن يكون موازياً للتاريخ الذي بدأ فيه سريان الضريبة الخاصة عليه ، حتى تتحقق المساواة بين المولين في مدة الخضوع بها ، وهو ما حرص عليه قانون ابطال العمل بها بالنسبة لجميع المولين . بل ربط بين تاريخ ابطال العمل بها وبين التاريخ الذي بدأ فيه سريانها على الممول . وبذلك تتحقق المساواة بين جميع المولين في مدة الخضوع لهذه الضريبة .

« وحيث إنه قد يعتمد الممول لأي سبب من الأسباب في خلال مدة سريان الضريبة الخاصة إلى تقديم أو تأخير التاريخ الذي جرى العمل على اعتباره نهاية سنته المالية . غير أن هذا التعديل كنص مواد القانون لا يؤثر في طول المدة المقررة قانوناً لسريان الضريبة الخاصة على أرباح الممول . فلا يترتب عليه أى تخفيض أو زيادة في الحدود الزمانية لسريانها . فيحدد تاريخ ابطال التزام الممول بالضريبة الخاصة بالتاريخ الذي يقابل تاريخ نهاية السنة الضريبية الأولى في السنة التقويمية أو المالية التي تنتهي بعد ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

والقول بغير ذلك يترتب عليه سريان الضريبة

للإمام الطاعن بمصاريفه ومقابل أتعاب المحاماة . « وحيث إن الطاعن ارتكن في تأييد طعنه على نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وعلى المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإلغاء الضريبة الاستثنائية وعلى أنه صريح في مادته الأخيرة من أن العمل به يبدأ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في أول يونيه سنة ١٩٥٠ .

« وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ تقضى بأن تلغى الضريبة الخاصة على الأرباح المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ويبطال التزام كل ممول بها عن أرباحه الاستثنائية في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل للتاريخ الذي بدأ فيه سريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠ .

« وحيث إنه من مقتضى هذا النص أنه إذا اتفقت السنة المالية للممول والسنة التقويمية كانت السنة الضريبة التي تسرى عليها الضريبة الخاصة لآخر مرة هي سنة ١٩٤٩ فإذا كانت السنة المالية للممول متداخلة من سنتين تقويميتين فإن الضريبة الخاصة تسرى لآخر مرة على أرباحه في السنة المالية المنتهية خلال سنة ١٩٥٠ .

« وحيث إنه غير ذلك يتضح من نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ أن الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية تسرى على عدد متساو عن السنوات المالية بالنسبة لجميع المولين قدره عشر سنوات سواء اتفقت سنواتهم المالية مع السنوات التقويمية أو كانت متداخلة بين سنتين تقويميتين .

وزيادة في توكيد هذه المساواة ختمت المادة

الخاصة على الممولين الذين يحدد سنواتهم المالية لمدة أطول من الممولين الآخرين . والعكس بالعكس وهو ما حرص المشرع على تلافيه بالنص صراحة في المادة الثالثة عشر على تنفيذ الضريبة الخاصة لعدد متساو من السنين التقويمية أو السنين المالية بالنسبة لجميع الممولين .

د وحيث إن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية لم يتضمن نصا خاصا بتحديد تاريخ ابطال العمل بها بالنسبة لفريقين من الممولين : —

أولا : فريق من الممولين الذين بدءوا في استغلال منشآتهم الخاصة للضريبتين العادية والخاصة لأول مرة بعد تاريخ العمل بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، وهم الذين يعتبرهم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٩ في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية « ممولين جدد » .

ثانيا : فريق الممولين الذين أوقفوا استغلال منشآتهم الخاضعة للضريبة العادية قبل بدء سريان الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ثم عادوا فاستأنفوا نشاطها بعد سريان هذه الضريبة وهم الممولين الذين وضع لهم الحكم الوارد بالمادة الخامسة من القانون .

لذلك انقسمت الاراء بهذا الخصوص فريق يقول إن أول يونيه سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ هو تاريخ ابطال العمل بالضريبة الخاصة بالنسبة لهذين الفريقين من الممولين ، وكل سنة مالية تختتم في أو بعد ذلك التاريخ لا تخضع للضريبة الخاصة ما دامت الواقعة المنشئة للضريبة وهي انتهاء السنة المالية للممول تقع في أو بعد أول يونيو سنة ١٩٥٠ وحجة هذا الفريق أنه ما دام القانون قد اقتصر على تحديد تاريخ ابطال العمل بالنسبة للممولين

الذين بدأ سريان الضريبة عليهم من سنة ١٩٤٠ وحدهم دون التعرض لمن بدأ سريانها عليهم لأول مرة بعد سنة ١٩٤٠ . مع وجود النص على إلغائها والعمل بقانون الإلغاء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أي من أول يونيو سنة ١٩٥٠ فإنه يترتب على ذلك إبطال العمل بالضريبة الخاصة بالنسبة لهذين الفريقين من الممولين بمجرد العمل بقانون إبطالها فإذا حصلت الواقعة المنشئة للضريبة وهي قفل الحسابات السنوية أو انتهاء السنة المالية في أو بعد تاريخ العمل به فلا تسرى الضريبة الخاصة على أرباح تلك السنة .

وفريق يرى العكس . ويقول إن الواضح من القواعد للقانون ومن نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٩ ومن نص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع قصد جعل مدة سريان الضريبة الخاصة على سائر الممولين واحدة . وأن يحدد تاريخ إبطال العمل بالضريبة الخاصة في سنة ١٩٥٠ بالتاريخ المقابل لبدء خضوعه في سنة ١٩٤٠ إذا كان مولا قديما . فإذا كان مولا جديدا حدد تاريخ إبطال العمل بالضريبة بالنسبة له في سنة ١٩٥٠ . بالتاريخ المقابل لبدء خضوعه في أي سنة في السنوات الضريبية .

د وحيث إنه تأسيساً على ما سبق يكون الممولون القدامى الذين بدأ سريان الضريبة الخاصة عليهم لأول مرة من سنة ١٩٤٠ متساوون في مدة الخضوع لها إذ تسرى عليهم لمدة عشر سنوات مالية أو تقويمية بلا تمييز بينهم ، وبعد إبطال العمل بها من سنة ١٩٥٠ بالنسبة لهم من التاريخ المقابل لتاريخ بدء سريانها عليهم من سنة ١٩٤٠ .

كما وأنه ينبغي أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للممولين الجدد الذين بدءوا استغلال منشآتهم

الخاضعة للضريبة بعد العمل بالضريبة الخاصة فيحدد تاريخ ابطال العمل بها بالنسبة لهم على غرار أمثالهم من الممولين القدامى ممن تتوافق معهم تواريخ بداية السنة المالية .

« وحيث إن الرأي الثاني هو الرأي الذي قصده المشرع وقاله القانون في كل ثنايا مواده وهو الرأي السديد إذ أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ عند ما نص على ابطال العمل بالضريبة الخاصة في خلال سنة ١٩٥٠ دون تحديد تاريخ معين لإلغاء الضريبة بالنسبة لجميع الممولين ترك أمر تاريخ الابطال ليحدد عند التطبيق لكل منشأة على حدة على أساس تاريخ انتهاء سنها المالية في سنة ١٩٥٠ (يراجع كتاب دورى رقم ٣٦ أرباح استثنائية) ومن مقتضى ذلك خضوع الممول للضريبة الخاصة لآخر مرقم سنته المالية المتداخلة بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ تقويمية .

« وحيث إنه لما سبق يتعين اخضاع الممولين

الجدد وكذلك الممولين القدامى الذين استأنفوا نشاط منشأتهم بعد تاريخ العمل بالضريبة الخاصة . وكانت سنواتهم المالية متداخلة بين سنتين تقويميتين يخضعون لأحكام الضريبة الخاصة لآخر مرة عن أرباحهم الاستثنائية في السنة المالية ١٩٤٩ / ١٩٥٠ وهو ما أخذ به بحق قرار اللجنة المطعون فيه .

« وحيث إنه يستخلص من كل هذا الذي سبق أن قرار اللجنة المطعون فيه سليم وأن الطعن عليه على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه مع الزام رافعه بمصاريفه عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات . »

(قضية ماريو ع موريال ضد مصلحة الضرائب رقم ١٨٢٥ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد حسن شاي وكيل المحكمة ومحمد نور الدين ويحيى توفيق الجارحي القضاء) .

قضاة المحاكم الكلية

القضاء المدني

٣٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ يونيه سنة ١٩٥٤

١ - الفسخ القضائي . أسبابه . أى اخلال
بالالتزامات يؤدي إلى القضاء به .

ب - مدى الفسخ ونطاقه هل لابد أن يصيب الرابطة
العقدية بجملة أم يجوز الفسخ الجزائي ؟ المادة ١١٧
مدني قديم . معنى ذلك .

ج - قانون إجراءات المساكن . هل يجوز التحلل
من كافة أحكامه ؟ المادة ٢ من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية

١ - ينبغي في حالة الفسخ القضائي
التفرقة بين ما إذا كان اخلال أحد الطرفين
بالتزاماته التعاقدية مرده إلى الامتناع عن
الوفاء بالتزام أصلي أو الامتناع عن الوفاء
بالتزام تبعي . ويقصد بالتزام الأصلي ذلك
الإلتزام الذي يحدد طبيعة العقد ويكون من
مستلزماته التي لا غنى لتكوين العقد عن
وجوده . والصفة الجوهرية لهذه الإلتزامات
الأصلية أنها تكون بالنسبة لبعضها المقابل
القانوني بمعنى أنها تكون سببا لما يقابلها من
التزام . أما الإلتزامات التبعية فهي كل
التزام غير أصلي والعنصر الأساسي الذي
تمتاز به هي أنها ترمي إلى تحقيق الغرض

العمل الذي يقصده المتعاقدان أو تتطلبه
طبيعة العقد . بمعنى أن هذه الإلتزامات
ترمي إلى أن توفر للعقد جميع آثاره النافعة
وتجعله ملائما للظروف . ومن المسلم به أن عدم
تنفيذ الإلتزامات التبعية لا يؤدي إلى فسخ
العقد .

٢ - ليس بلازم أن يصيب الفسخ
القضائي الرابطة للعقدية برمتها فيرفعها ويرجع
الطرفين المتعاقدين إلى ما كانا عليه قبل
التعاقد بل يجوز أن يقتصر على جزء من
الإلتزام الذي قات تنفيذه . فالفكرة
الجوهرية التي يخضع لها الفسخ القضائي عند
عدم التنفيذ الجزئي هي توازن العقد
l'équivalence du contrat فلا يكون
عدم التنفيذ الجزئي سببا للفسخ إلا إذا أخل
بهذا التوازن . وتعتبر المادة ١١٧ من المجموعة
المدينة الملغاة تطبيقا مثاليا لجواز الفسخ
الجزئي بأن تبقى الرابطة التعاقدية دون أن
يخل ذلك بحق الدائن في طلب التعويض عن
الجزء الذي لم ينفذ .

٣ - غير جائز الاتفاق على التحلل
من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
إذا ما كانت من القواعد الآمرة المتعلقة
بالنظام العام لانصاهما بحكمين الدولة

الاقتصادى . ومن قبيل ذلك طلب الاخلاء
لهدم المكان المؤجر وإعادة بنائه بشكل
أوسع لأن ذلك النص يهدف إلى تفريغ
أزمة المسكان المستحكمة الحلقات .

المحكمة

د من حيث إن المدعين أقاما دعواهما على
سند الوقائع المتضمنة الصحيفة الافتتاحية المعلقة
إلى المدعى عليهما بتاريخ ١٧ من مايو سنة
١٩٥٢ والتي جاء فيها أنهما باعا إلى المدعى عليه
الأول بصفته وليا شرعيا على ولديه النصف
شيوغا في أرض وبناء العمارتين رقم ٢٣ ، ٢٥
بشارع شريف بالقاهرة ، وقد تحدد للبيع ثمن
روعى فيه شرط أساسى وجوهى هو أن يتاح
للمدعى الأول أن يظل مقيما بالشقة سكنه وقت
البيع وملحقاتها طول مدة قيام قوانين المساكن
وسنة بعد انتهائها بأجر شهرى قدره ١١ ج .
غير أن المدعى عليهما عمدا إلى الإخلال بذلك
الشرط الأساسى في البيع حين أقاما دعوى طلبا
فيها إخلاء المدعى الأول من الشقة سكنه
وملحقاتها رغم أن قوانين المساكن لازالت قائمة
بل ومن حقه السكنى بها سنة بعد انتهائها فيكون
المدعى عليهما بالدعوى التى أقاما على رفعها قد
سعى لنقض ما تم على يديهما مما يجعل من حق
المدعين المطالبة بفسخ البيع ورد العين المبيعة
اليهما مع استردادهما لرد ما دفعه المدعى عليه
الأول من ثمن حقيقى . وطلبا الحكم بفسخ عقد
البيع المؤرخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٩ والمسجل
بمكتب الشهر العقارى برقم ٣٨٧٤ بتاريخ ٢٣
من ابريل سنة ١٩٤٩ والمحرر بين المدعين
والمدعى عليه الأول بصفته وليا طبيعيا على ولديه

وإعادة العين المبعة للمدعين بالحالة التى كانت
عليها وقت البيع في مقابل ردهما ما دفع من ثمن
حقيقى وقدره اثنين وثلاثين ألفا من الجنيهات
وثلاثمائة جنيه ومحو جميع التسجيلات المترتبة على
ذلك البيع مع الزام المدعى عليهما المصاريف
والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل .

د وحيث إنه يؤخذ من الاطلاع على التعاقد
المبرم بين المتدعين أنه عقد بيع وشطب ومن
مؤرخ في ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٩ وسجل في
٢٣ من ابريل سنة ١٩٤٩ ومبرم بين المدعين
وبين المدعى عليه الأول بصفته وليا طبيعيا
على ولديه عز الدين وحسن (المدعى عليه الثانى)
بموجبه اشترى الأخير نصف كامل أرض وبناء
العقارين رقم ٢٣ و ٢٥ بشارع شريف باشا
شياخة باب اللوق قسم عابدين . نظير ثمن قدره
٣٧٨٠٠ جنيهاً . وأشار في البند الغاشر إلى أن
المشتري بصفته يعلم د أن أحد البائعين وهو السيد
عصمت حسن سعيد مقيم بالشقة الغربية بالدور
الأعلى وملحقاتها بالمنزل المذكور وأنها في حساباته
مع شركائه تحسب عنها قيمة ايجارية قدرها أحد
عشر جنيهاً طبقاً للوارد في كشف الإيجارات . وأنه
من الشروط الأساسية لهذا البيع أن يبقى البائع مقيما
كمتأجر وب بنفس الأجرة المذكورة وأنه يخضع
لزيادات الجنديدة التى تفرضها الحكومة على
المستأجرين ان كانت . كأن له الحق في إخلائها في
أى وقت أراد من الآن أو التنازل عنها لمن يشاء
بنفس الإيجار وله الحق في السكن بها سنة بعد انتهاء
قوانين المساكن . (المستند د ١) من الحافظين
رقم ٤ و ١٠ ملف فى الدعوى رقم ١٧٣٩ لسنة
١٩٥٢ مدنى كلى المرفقة بالأوراق) .

د وحيث ان المحكمة تستبين من استقراء
أوراق الدعوى ومستندات الطرفين فيها والقضايا

المضمومة إليها أن الدعوى الراهنة ليست أول مظهر من مظاهر الخلاف في صدد البند الآتف المثبت في عقد البيع . بل انه اتخذ مراحل شتى كانت مختلف الدعوى المرددة بين الطرفين المتداعيين مسرحا لها . بدأت حين أقام المدعى عليه بصفته الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٠ بيوع عابدين ضد أصحاب النصف الآخر في العمارتين وهم ورثة المرحوم اسماعيل بركات بك طالبا بيع العقارين بالمزاد العلني لعدم امكان قسمتها عينا واستجابت محكمة عابدين لطلبه فأصدرت بذلك حكما رقميا ٧ من مارس ١٩٥٠ . غير أن المدعى الأول سارع إلى التقرير باعتراضه على قائمة شروط البيع وجعل ضمن ملاحظاته أن القائمة أغفلت اثبات الشرط الأساسي الوارد في البند العاشر من عقد البيع محل الخلاف ويهم المعارض تقريره ليتأكد بذلك جقه في الاجارة كي يكون الرايى عليه المزاد على علم بهذا الاتفاق ، وقد قضت المحكمة الجزئية برفض الاعتراض موضوعا بتاريخ ١٣ في يونيو ١٩٥٠ ونوهت في حيثيات حكمها بأن « من حق الرايى عليه المزاد عند صيرورة المزاد نهائيا أن يتنفع بالعين المباعة اليه في حدود ما رسمته للقوانين كمالك للعقار . كما أن المستأجرى تلك الأعيان حقوقهم التي تكسبهم اياها القوانين وطالما أن الاجارة المعارض بها ليست من الإيجارات الطويلة الأمد الواجب تسجيلها طبقا لقانون تنظيم الشهر العقاري فهي ليست بما يدخل في شأن قاضى البيوع لأنها تعد التزامات شخصية ليست بما يمكن الاعتداد بها في دعوى البيوع العينية لأن هذه الاجارة تعد غير محدودة المدة ويسرى عليها نص المادة ٣٨٣ من القانون المدني القديم الذي عقدت في ظلاله .

وحيث إنه على الرغم من أن المدعى عليه

بصفته كان قد سجل عقد شرائه للنصف الثانى من العمارة بعد التقرير باستئناف ذلك الحكم وقبل صدور الحكم فيه من المحكمة الاستئنافية عما يجعل دعوى القسمة غير ذات موضوع من ناحية الاعتراض على قائمة شروط البيع إلا أن تلك المحكمة الأخيرة ألقت نفسها ملزمة بالتعرض لموضوع الاعتراض كي يتسنى لها الفصل في المسئولية عن مصاريف التقاضى . فذهبت في حكمها المؤرخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ إلى أن الحكم المستأنف قد جانب الصواب لأن اشتراط المدعى الأول في عقد البيع الصادر منه ومن أخيه بقاءه مستأجرا للشقة التي يشغلها إنما هو من الشروط الأساسية للبيع واشتراطه في قائمة شروط البيع لا يتعارض مع حكم القانون إذ يعتبر احتفاظ البائع في عقد البيع الصادر منه بحقه في الاستمرار في استئجار الشقة التي يشغلها من العين المباعة من حقوق الامتياز التي يخولها له القانون . (الدعوى رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف القاهرة المرافقة) .

وحيث إنه حدث بعد ذلك أن أقام المدعى عليهما الدعوى رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٥٢ قبل جميع مستأجرى العمارتين ومن بينهم المدعى الأول طالبن اخلاء العين المؤجرة لكل منهم اعمالا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان دفاع المدعى الأول في تلك الدعوى منصبا على تمسكه بالشروط المدون في عقد البيع والمتضمن بقاءه في العين المؤجرة إليه لمدة سنة بعد انتهاء قوانين تنظيم علاقة المؤجرين بالمستأجرين . وكان رد المدعى عليهما عليه أنه أقام في مسكن آخر بشارع الهرم وأصبح في غير حاجة إلى العقار موضوع النزاع . فصدر حكم قبل الفصل في الموضوع بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٢ أشار

في أسبابه إلى أنه ولو صح أن كان المدعى عليه الأخير قد أقام في مسكن آخر فلا يكون له مصلحة مشروعة في الاعتراض على طلب الاخلاء وإلا كان متعسفا في استعمال حقه . . وأتاحت الفرصة للمالكين الحاليين لإثبات أن المالك السابق يقيم في شقة أخرى غير الشقة المؤجرة إليه بالعقار المتنازع وأنه أصبح في غير حاجة إليها . غير أنه بعد تنفيذ هذا الحكم بإجراءات الإثبات حكمت تلك المحكمة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ بوقف دعوى الاخلاء حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى الحالية لما ارتأته من مصير التداعي بشأن اخلاء المستأجرين معلق على بقاء عقد البيع أو فسخه وهو نزاع جدي لا تحتمله نطاق تلك الدعوى .

وحيث إن وجهة نظر المدعين كما تبدو في صحيفة الدعوى الافتتاحية وفيما تناظر من مذكرات مفصلة لها في القضايا المضممة يمكن اجمالها فيما يلي :

١ — أنه حدد للبيع المبرم ثمن روعي فيه شرط أساسي وجوهري هو أن يتاح للمدعى الأول أن يظل مقما بالشقة التي يسكنها وقت البيع وملحقاتها طيلة مدة قيام قوانين المساكن . وهذه الشقة من الضخامة بحيث أن الأجرة تعتبر رمزية اعتبارا بما خصم من ثمن مقابل هذا الانتفاع .

٢ — أن المحكمة الاستئنافية فصلت في أن هذا البند العاشر من عقد البيع يعد حقا عينيا ممتازا وطبيعي هذا الحكم واجب الاحترام وله حجتيه .

٣ — أن ملجأ إليه المدعى عليهما من اقامتهما دعوى بالاخلاء أمام دائرة الاجارات اخلاصا منهما بذلك الشرط الأساسي الوارد في عقد البيع طالما أن قوانين المساكن لازالت سارية للآن . والقول بغير ذلك معناه فسخ عقد الايجار قبل اتمام مدته . .

وحيث إن المدعى عليهما — وهما بسبيل الرد على دعوى المدعين — عمدا في سرد دفاعهما إلى المنحى التالي :

١ — دفعا بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الثاني لانتفاء المصلحة إذ يبين من مساق وقائع الدعوى أن مبنى طلب الفسخ اخلاصا للمدعى عليهما بما شرط في عقد البيع لمصلحة المدعى الأول وأحقية في الانتفاع بالشقة وملحقاتها فيبدو غريبا أن يطلب المدعى الثاني الفسخ ولا مصلحة له قانونا في الطلب طالما أن صاحب المصلحة — على حد قوله — قد نشط في طلب الفسخ .

٢ — لا يتسع نطاق الدعوى الحالية للتعرض لما جاء في الحكمين الصادرين في دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع . إذ أن ذلك لا يستقيم مع مفهوم الفسخ وهو ما يقوم على ثبوت عدم تنفيذ أحد العاقدين لالتزامه في عقد ملزم للجانبين . إذ الفسخ يدعو إلى تصور التزامات شخصية دون الحقوق العينية ومن بينها حق الامتياز .

٣ — لم يفرض البند العاشر من عقد البيع المسجل على المدعى عليهما التزاما بعدم طلب الاخلاء للهدم مستقبلا وكل ما أنشأ هذا العقد من آثار قانونية هو احاطتهما علما كمشترين للعقار بما ورد فيه . فلا يجوز محاولة خلق حالة ارتباط بين المدعى عليهما كمشترين وبين التزامتهما كزوجين .

٤ — لا يستقيم عقلا أن يطلب المدعى الأول الفسخ مدعيا أن المتعاقد معه قد أخل بالتزامه حالة كون الثابت من التحقيقات التي جرت في دعوى الاخلاء ومن المستندات المقدمة فيها أن المستأجر لا ينتفع بالشقة على الإطلاق . وأنه

متعسف في استعمال حقه لا يبنى من وراء المطالبة سوى الاضرار بغيره طبقا للبادة الخامسة من التقنين المدني الجديد .

د وحيث إنه بصدد الدفع بعدم قبول دعوى المدعى الثاني فإن الدفع بعدم القبول وإن كان في حقيقته وسطا بين الدفع الشكلى والموضوعية إلا أنه طبقا للبادة ١٤٢ من قانون المرافعات يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها في الدعوى ولو في الاستئناف بل أنه في دعوانا الحالية بالذات أقرب ما يكون إلى الدفع الموضوعي إذ مبناه انعدام المصلحة القانونية فيكون متعلقا بأصل الحق ذاته (المصلحة في الدعوى ١٩٤٧ للدكتور عبد المنعم الشرقاوى ص ١٧٤ رقم ٢٨٤) . وإذا كانت المادة الرابعة من قانون المرافعات الجديد تنص على أنه لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقررها القانون ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطالب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيناق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع . غير أنه يلاحظ أن للدعى الثانى مصلحة مادية في حالة القضاء بالفسخ إذ سيعود اليه نصف ما باعه بالاشتراك مع شقيقه المدعى الأول وبذلك يكون هذا الدفع في غير محله .

د وحيث إن مقطع النزاع في الدعوى الراهنة قائم حول ما إذا كان إخلال المشتري بما ورد في البند العاشر من عقد البيع وهو متصل بعلاقة تأجيرية خاصة مبرر لفسخ عقد البيع أم لا ؟ وهل يغير من صفة تلك العلاقة اعتبارها حق امتياز ؟ وما هو مراد العاقدین الذى تستشفه المحكمة من إثبات ذلك البند في العقد ؟ وذلك كله في نطاق تطبيق التقنين المدني القديم الذى أبرم العقد في ظلاله .

د وحيث إن المجموعة المدنية الملغاة ذكرت فسخ العقود في معرض كلامها على انقضاء الالتزامات فاعتبرته طريقا من طرق انقضائها في المادة ١٥٨ . والفسخ في الواقع من الأمر ذو طبيعة مزدوجة فهو بالنسبة للدائن وسيلة من وسائل الضمان أسبغتها القوانين على من يملك حق الفسخ حتى يستطيع بواسطتها المحافظة على حقوقه . وهو بالنسبة للدائن جزاء قانوني لامتناعه عن التنفيذ أو لاخلاله به . ولذلك كان الرأى السائد في الفقه أنه حتى يثبت للدائن حق المطالبة بفسخ عقد ما يجب أن يكون العقد ملزما للجانبين وألا يقوم أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه وأن يكون المتعاقد الآخر طالب الفسخ مستعدا للقيام بالتزامه من جهة وقادرا على إعادة الحالة إلى أصلها إذا حكم بالفسخ من جهة أخرى . (الموجز في النظرية العامة للالتزامات ١٩٣٨ للدكتور عبد الرزاق السنهوري ص ٢٠٤ رقم ١٨٢) .

د وحيث إنه — مع ذلك — فإن الحق الذى يعطى للدائن الذى لم ينفذ خصمه التزامه في أن يختار بين طلب التنفيذ العيني وبين فسخ العقد لا يتوقف على مجرد إعلان إرادته لأنه قد يسىء استعمال هذا الحق لإضرار خصمه بأن يطلب فسخ العقد عندما يكون التنفيذ القهرى مجديا ويقدم له ما قصده من التعاقد . فقد يقتصر عدم التنفيذ على جزء ضئيل من الالتزام لا يبرر الفسخ . فلتجنىء إساءة استعمال حق خيار الدائن واحتراما للإرادتين المتنازعتين إجتراما صحيحا كان لزاما أن يتوقف الفسخ على حكم القضاء وأن يعطى القاضى سلطة تقدير واسعة طبقا لما يستبين له بعد التمحيص والبحث ووفقا لما يستشفه من تفسير لنصوص العقد وحسب الظروف والملايسات

المختلفة ومع ملاحظة الممتنع عن التنفيذ (كايتمان ص ٣٢١ - ٣٢٤ رقم ١٤٧) .

وحيث انه في حالة الفسخ القضائي ينبغي التفرقة بين ما اذا كان إخلال أحد الطرفين بالتزاماته التعاقدية مرده إلى الامتناع عن الوفاء بالتزام أصلي أو الامتناع عن الوفاء بالتزام تبعي . ويقصد بالالتزام الأصلي ذلك الالتزام الذي يحدد طبيعة العقد ويكون من مستلزماته التي لا غنى لتكوين العقد عن وجوده والصفة الجوهرية لهذه الالتزامات الأصلية أنها تكون بالنسبة لبعضها المقابل القانوني بمعنى أنها تكون سببا لما يقابلها من التزام . فالالتزامات الأصلية في عقد البيع هي أنه لا يمكن تصور قيام هذا العقد من غير بيع وثمن . والتزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري سبب لالتزام هذا الأخير بدفع الثمن . وأما الالتزامات التبعية فهي كل التزام غير أصلي والعنصر الأساسي الذي تمتاز به هذه الالتزامات التبعية هي أنها ترمى إلى تحقيق الغرض العملي *fin pratique* الذي يقصده المتعاقدان أو تتطلبه طبيعة العقد . وبعبارة أخرى فإن هذه الالتزامات ترمى إلى أن توفر للعقد جميع آثاره النافعة وتجعله ملائما للظروف (النظرية العامة للفسخ ١٩٤٦ رسالة للدكتور حسن علي الزنون ص ٢٠٦ وما بعدها) .

وحيث إنه استهداه بما سلف وبتهليل المبادئ السليمة آتفة الذكر على وقائع الدعوى الراهنة يتعين بادىء ذي بدء تعريف العنصر المميز لعقد البيع المبرم بين الطرفين المتداعيين بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٦ ثم معرفة مدى اتصال الالتزام الوارد بالبند العاشر بهذا العنصر المميز حتى نقف على جواز أن يكون الإخلال به سببا من أسباب الفسخ القضائي أم لا . وإذا كان إجماع الفقهاء على أن العنصر المميز لعقد البيع هو نقل ملكية

المبيع مقابل دفع الثمن كما قدمنا فلا سرية في أن ماورد بالبند العاشر من أن يبقى أحد البائعين مقيما كمتأجر بأجرة معينة في إحدى شقق المنزل المبيع ليس إلا التزاما تبعيا لأن عدم تنفيذه لا يؤثر على حقيقة حق الملكية ولا يمكن القول بأنه يتصل بالالتزام الأصلي للبائع أو المشتري من نقل الملكية أو دفع الثمن من قريب أو من بعيد مهما قيل ان ذلك البند من الشروط الأساسية في عقد البيع . ومن المسلم به أن عدم تنفيذ الالتزامات التبعية لا يؤدي إلى فسخ العقد . وبذلك يبدو ألا مساع لما يطالب به المدعيان من بناء طلبهما الفسخ على محاولة الإخلال بالالتزام الوارد بالبند العاشر من عقد البيع .

وحيث إنه إذا تمسك المحكمة بجذلا مع تصوير المدعين من أن بقاء أحدهما في شقة معينة بأجرة معينة لفترة محددة بـسريان قوانين المساكن هو من الشروط الأساسية في عقد البيع وإذا سارت في فلك ما ذهبت إليه المحكمة الاستئنافية في دعوى الاعتراضات على قائمة شروط البيع من أن هذا البند ينطوي على حق امتياز للبائع فإن هذا الاستطراد يجر إلى بحث مدى الفسخ ونطاقه وهل لابد فيه من أن يصيب الرابطة العقدية جملة فروعها ويرجع الطرفين المتعاقدين إلى ما كانا عليه قبل التعاقد أو يجوز أن يقتصر على جزء من الالتزام الذي فات تنفيذه ؟ فإن المدعى عليه الأول بصفته مشتريا قد أوفى كافة الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتقه بموجب عقد البيع المبرم بينه وبين المدعين . فإذا كان قد امتنع عن تنفيذ أحد الالتزامات المثبتة في ذلك العقد وهي المنوه عنها في البند العاشر منه أفلا يجوز أن يكون الفسخ جزئيا ؟ ولئن اقتصرت على الفسخ الجزئي بأنه يحوى خروجاً صريحاً على قاعدة وحدة

أجرتها الشهرية أحد عشر جنيهًا حتى ولو كان روعي ذلك التأجير في تحديد الثمن . وإذا كانت الفكرة الجوهرية التي يخضع لها الفسخ القضائي عند عدم التنفيذ الجزئي هي توازن العقد فلا يكون عدم التنفيذ الجزئي سببًا للفسخ إلا إذا أخل بهذا التوازن . ولا ترى المحكمة في أن عدم تمتع المدعى الأول بالسكنى في إحدى شقق العقار المبيع ترجع معه كفة العقد فيبرز فسخه برمته . إذا كانت الالتزامات الأصلية قد أوفهاها المشتري بكاملها وإذا كان حق البائع في التعويض بدعوى مبتدأة ميسر له إذا شاء .

د وحيث أن التساؤل عما إذا كان من الجائز الاتفاق على التحلل من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وعدم إعمالها قد يؤكد الاتجاه الذي تذهب إليه هذه المحكمة في الدعوى الحالية . فأن جاز القول بأن من حق المؤجر أن ينزل عن استعمال الرخصة التي منحه القانون إياها بمقتضى المادة الثالثة منه من الحق في طلب الإخلاء إذا كانت لديه ضرورة ملجئة لشغل العين المؤجرة بنفسه أو بأحد أولاده ويكون تعهده على هذا الوجه ملزمًا له ومقيدًا به بمقولة إن هذا الالتزام ليس مخالفًا للنظام العام أو الآداب : (عقد الإيجار ١٩٥٣ للدكتور محمد كامل مرسى ص ٤٩٣ رقم ٣٧٧) . فلا يجوز تطبيق هذا الحكم على كافة الأسباب التي تميز للمؤجر إخلاء المكان المؤجر والتي عددها قانون إيجار الإماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين أو القول بصيغة عامة - حسبما ورد في البند العاشر من عقد البيع محل الخلاف - إلى وجوب بقاء المدعى الأول في الشقة التي كان يشغلها من قبل طيلة سريان ذلك القانون وإلى ما بعده الغائه بسنة . ففضلا عن أن النصوص التي تضمنها ذلك القانون من القواعد الآمرة فإن بعض الأسباب التي أشارت

العقد فضلا عن أنه قد يؤدي إلى أن ينشأ بين الطرفين المتعاقدين تعديلا قضائيا للعقد مع أن العقد شريعة المتعاقدين وسلطة القضاء تنحصر في تفسير العقد لا في تعديله فإن هذين الاعتراضين في حقيقة الواقع محل نظر . فبدأ وحدة العقد لا ينبغي أن يؤخذ على إطلاقه فهو إذا كان عاما مطلقا في ركن العقد الأصلي وهو الرضا المكون من الإيجاب والقبول إلا أنه ليس كذلك دائما فيما يتعلق بركن المحل . وإذا كانت سلطة القاضي تنحصر في تفسير العقد لا في تعديله . فإن له بل عليه في هذا التفسير أن يستوحي نية الطرفين مقيدة بحسن النية الذي يعم العقود والتصرفات جميعا .

د وحيث إن نصوص القانون المصري تؤيد هذا النظر . فإن المادة ١١٧ من المجموعة المدنية القديمة تقضى بأنه إذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزم به بالتام فللدائن الخيار بين أن يطلب فسخ العقد مع أخذ التضمينات وبين أن يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يقم المدين بوفائه فقط . وبذلك فإن هذه المادة تحوى بين طياتها ما ينم عن جواز الفسخ الجزئي بأن تبقى الرابطة التعاقدية دون أن يخل ذلك بحق الدائن في طلب التعويض عن الجزء الذي لم ينفذ . وأغلب الظن أن المدعى عليهما لا يجادلان في أحقية المدعى الأول في التعويض لقاء الإخلال بما ورد بالبند العاشر من عقد البيع (تراجع أقوال ممثلها بجلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٣ في دعوى الإخلال المنضمة) .

د وحيث إنه ما يعزز هذا الرأي أنه من غير المقبول منطقًا وعقلًا أن تستجيب المحكمة لطلب المدعين في فسخ عقد البيع المسجل والمبرم لقاء ثمن ناهز الأربعين ألفًا من الجنيهات لمجرد الامتناع عن تنفيذ عقد تأجير شقة لا تتجاوز

إليها المادة الثانية ومن قبيلها ما إذا أصبح المكان المؤجر آيلاً للسقوط أو هدم المكان المؤجر لإعادة بنائه بشكل أوسع من صميم القواعد المتعلقة بالنظام العام لانصافها بكيان الدولة الاقتصادية (المدخل للعلوم القانونية ١٩٥٢ للدكتور سليمان مرقس ص ٨٠ رقم ٥٧) . وليس أدل على ذلك من الرجوع إلى المراحل التشريعية التي مر بها تشريع المساكن فإن هذين السببين الأخيرين أضافتهما لجنة العدل بمجلس الشيوخ لحكمة غير خافية وهي الحرص على حياة السكان بالنسبة للسبب الأول وتفريع أزمة المساكن بصدد السبب الثاني .

« وحيث إنه إذا ما تقرر كان حتماً أن تلجأ المحكمة إلى تفسير ذلك البند بما لا يتنافى ونصوص القانون وما لا يتجافى مع قاعدة أن أعمال النصوص خير من إهمالها وذلك في حدود ما يهدف إليه المتعاقدان من النص على ذلك البند في عقد البيع . وما تراه المحكمة هو أن المقصود بذلك البند أن يتمكن المدعى الأول من البقاء في الشقة التي كان يقطنها عند بيعه نصف المارتين في فترة كانت أزمة المساكن مستحكمة حلقاتها ولكن ذلك لا يثنى حق المالك الجديد في الإخلاء لأسباب متصلة بالنظام العام على أن يكون من حق المدعى الأول العودة إلى شقة جديدة يستطيع فيها استكمال حاجته التي كان مستمتعاً بها في الشقة الأولى وهذا هو التنفيذ القهرى أو يبقى له حقه في التعويض في حالة استحالة التنفيذ العيني لسبب أو آخر . وبذلك يتفق هذا الرأي في نتيجة مع ما انتهى إليه التذليل الأول .

« وحيث إنه من كل ما تقدم يبدو أن ما يطالب به المدعيان من فسخ لعقد البيع لا يستند على أساس ويتعين القضاء برفضه . وذلك دون حاجة للعرض لما ساقه المدعى عليهما في مذكرتيها من تدرج

بالمادة الخامسة من التقنين المدني الجديد الخاصة بالتعسف في استعمال الحق . وتعتمد هذه المحكمة ذلك لأنه قد يتضمن استباقاً لرأى ستجعله المحكمة المختصة بدعوى الإخلاء عمدتها في القضاء في موضوع تلك الدعوى حسباً أوضحته في حكمها الصادر بالإحالة على التحقيق سالف الإشارة إليه مما يجعل هذه المحكمة تؤثر - بحق - ألا تشير إلى هذا الموضوع على الإطلاق .

« وحيث أنه عن المصروفات فتلزم المدعيان وقد خفرا دعواهما عملاً بالمادتين ٣٥٦، ٣٥٧ من قانون المرافعات ،

(قضية الاستاذين عصمت وبرهان حسن سعيد ضد السيد محمد حسن قاسم بصفته وآخر رقم ٢١٩١ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة زكى عبد المجيد ومحمد أحمد محمود وعبد المجيد أحمد أمين القضاء) .

٣٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٤

- ١ - تصحيحات الأزياد «الوديلات» . هل ترد عليها الحماية الخاصة بحق المؤلف ؟
- ب - نطاق الاعتداء على حق المؤلف . يختلف باختلاف طبيعة المصنف ذاته . مثال .
- ج - معنى حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه . وجوب وقوع اعتداء إيجابى .
- هـ - تفويت الفرصة السانحة . يجب أن يكون التفويت أمر محقق .

المبادئ القانونية

- ١ - تصميم الزى يقصد به خلق صورة جديدة لرداء يرضى الذوق ويسر العين . وفيه إشباع لفكرة تراود الذهن هي انعكاس لشخصية صاحبها وجماع الانفعالات النفسية والاحساس الشخصية التي سجلتها

حواسه . وما لبث ان انتقلت إلى العقل فانطبعت فيه حتى آتت هذه المعنويات أكلها فبرزت إلى العالم الخارجى وقد تمثلت كيانا ماديا سويا وتجلت في رداء هو دون مرآة عصارة فكر وتناج عقل وشفاف ذهن . وما دام مرده إلى المجهود الشخصى والانتاج الذهنى الخاص فهو خلق بالحماية التى يسبغها عليه حق المؤلف .

٢ - إذا كانت سلطة المؤلف على إنتاجه واضحة غير محدودة فهذه السلطة مقيدة بطبيعة الانتاج والوضع الذى يجب بمقتضاه إبرازه إلى العالم الخارجى ووضعه تحت انظار الكافة . فتصميم الزى المبتكر لا يكون المساس به إلا بحياكة زى مماثل يستوحى فيه صانعه نفس التصميم الاصلى .

٣ - المقصود بحق المؤلف فى نسبة مصنفه إليه لا يتحرك إلا بعد اعتداء ايجابى يتمثل فى محاولة انكار حق المصنف فى مصنفه ونسبته إلى سواه .

٤ - لا يحق التعميىض عن تفويت الفرصة إلا إذا كانت الفرصة الفائتة بذاتها أمرا محققا لا محتملا .

المسألة

د من حيث إن المدعية أسست دعواها على سند الوقائع المنضمة الصحيفة الافتتاحية المعلنة إلى المدعى عليه بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة مصر للفرز والنسج بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٣م والتي جاء فيها أنها تمتلك بينا لتصميم الأزياء وجمال

مخاطرها أن تصنع بعض ملابس السيدات من أرخص أنواع الأقمشة القطنية المصرية وما لبثت أن أقنعت - بعد لآى - مدير مصنع الشركة المدعى عليها بفكرتها فوافق على تزويدها بالخامات اللازمة لصنع الثياب . ولم تقف الشهرة التى حازتها ففكرة المدعية عند حدود مصر بل تعدتها سريما إلى الأقطار الشقيقة فنشرت الصحف هنا وهناك مقالات عنها مصحوبة بتصميمات أزيائها ومقروقة بصور للمدعية وهى مرتدية بعض هذه التصميمات من الأزياء الأنيقة الرخيصة . بل أن هذه الفكرة راقى لدى شركة مصر للفرز والنسج فقامت بتصوير فيلم سينمائى قصير للمدعية عرضت فيه تصميماتها المبتكرة من قماش مصنع المحلة دعاية له وكان ذلك مجاملة من المدعية لتلك المؤسسة القومية . واستطردت العريضة إلى القول بأن الشركة المدعى عليها ما لبثت أن انخرقت - بعد ذلك - قراحت تشر الدعاية لأقمشتها مستعينة بتصميمات المدعية دون أن تشير إلى اسمها وحتى دون أن تسأذنها . وفى هذا الذى اجترأت عليه الشركة المدعى عليها اعتداء صارخ على حق الملكية الفنية للمدعية المقرر لها على تصميماتها وابتكاراتها . وطلبت الحكم لها بتعويض قدرته بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه عدا المصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل .

د وحيث إنه يؤخذ من استقراء المستندات التى قدمتها المدعية أنها تنظم إعدادا من المجلات المصورة المصرية والبنائية يمكن تقسيمها إلى قسمين . فالقسم الأول مخصص للمجلات التى كانت تشيد بفكرة المدعية وتذيع صورها . أما القسم الثانى من هذه المستندات فمجموعة من المجلات نشرت اعلانات مأجورة للشركة المدعى عليها أشير فى بعضها إلى اسم المدعية بالذات

ولم يصرح في بعضها الآخر وإن كان قد ذكر يد (الفئانة البسارعة) التي استطاعت إخراجها وتصميمها .

« وحيث إن المدعية فصلت في مذكرتها ما أجملته في صحيفة دعواها ونوهت بأن الفكرة كانت أصلا من وحي المدعية ودرأت تشجيعا للشركة المدعى عليها أن تدمج اسمها معها في الدعاية للمنسوجات المصرية وأن الشركة أخذت في استغلال الصور والتصميمات في الدعاية لمنتجاتها على غير علم من المدعية ودون اتفاق معها . وأول مظاهر الحق الأدبي للؤلؤ والفنان هو حقه في أن ينسب إليه مصنفه ويظل هذا الحق ثابتا له ولو كان قد تنازل عنه عند التعاقد على نشر مؤلفه بل أن قيام الشركة بتقديم الأقمشة لل مدعية ودفع أجور تفصيلها لا يحرم المدعية من حق نسبة المصنف إليها . وركن الضرر متوفر إذ أضاع على المدعية ما كانت مستجنيه من أرباح نتيجة نسبة تلك الأزياء لها وما كان يستتبع ذلك من اجتذاب عملاء جدد لمصنعها .

« وحيث إن الشركة المدعى عليها - وهي بسبيل الرد على دعوى المدعية - عمدت في مذكرتها إلى أن الشركة قد رغبت في عمل دعاية لمنتجاتها فعمدت اتفاقا شفويا مع المدعية على أن تقوم بتفصيل بعض الأقمشة التي تنتجها الشركة . ولم تلزم الشركة بموجب هذا الاتفاق الشفوي بعمل دعاية لل مدعية بالذات وتنفيذا لهذا الاتفاق الشفوي سلمت الشركة إلى المدعية بعض الأقمشة بموجب فواتير بل ودفعت الشركة أيضا كافة ما احتاجت إليه المدعية من خردوات ومستلزمات الحياة : كما دفعت الشركة عدة مبالغ مقابل قيامها بتفصيل الأقمشة وحياتها بلغ مجموعها

٥٥٠ ج . وثابت على الوصول بتوقيع المدعية أنه لحساب تفصيل الأقمشة . فلا يستطيع المدعية وقد تسلمت مقابل قيامها بالتفصيل الادعاء بأنها صاحبة الحق في الموديلات طالما أن الشركة قد دفعت الثمن باهظا . إذ أن انتاج المدعية في هذا الشأن بعيد عن أن يوصف بأنه انتاج فني أو أدبي يستوجب حماية الشارع فضلا عن أن التشريع الذي تستند إليه المدعية في تدعيم دعواها لم يصدر بعد .

« وحيث أنه يهم المحكمة أن تفهم مبادئ ذي بدء بأنه لا مساع لما تذهب إليه الشركة المدعى عليها من أن التشريع الخاص بحق المؤلف الذي تستند إليه المدعية في دعواها لم يصدر بعد . فإن عدم صدور تشريع خاص بحماية حقوق المؤلفين وإن كان يعتبر نقصا في التشريع المصري لا يفتقر والتطور الحديث إلا أنه لا يجوز أن يقف عقبة في سبيل حماية هذه الحقوق من عدوان الغير عليها طالما أن المشرع المصري قد اعترف بهذه الحقوق من طريق التنويه بها في المادة ٨٦ من التقنين المدني الجديد التي نصت على أن الحقوق التي ترد على شيء غير مبادئ تنظيمها قوانين خاصة فإن هذا الاعتراف يكفي بذاته للقضاء بحمايتها لما هو مفروض على القاضي من سد هذا النقص التشريعي مستلهما حكمه من مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة (الحقوق العينية الأصلية ١٩٥١ للدكتور محمد كامل مرسي - ٢ ص ٣٠٩ رقم ١٨٩) ولئن كان التشريع الخاص الذي تذرع به المدعية في مذكرتها لم يستكمل مقومات صدوره بعد فغير خاف أن ذلك التشريع قد استهدى واضعوه المعاهدات الدولية التي تراضت عليها المؤتمرات المتلاحقة للحكومات العالم المتمددين وضمنوه أحدث المبادئ التي قررتها التشريعات الحديثة

في شأن حماية حقوق المؤلفين . فلا بدع إذا ما اتخذته المحكمة عمدة لها في الفصل في النزاع الشائر بين طرفي الدعوى باعتباره فقها مجردا على أن تنحو في تفسيره منحي حرا لا تقيد فيه بالمبادئ التي انتهت اليها نصوصه على التفصيل التالي :

« وحيث إنه وإن اغفل نص المادة الثانية من مشروع القانون الإشارة إلى تصميمات الأزياء ضمن المصنفات التي أسبغ القانون حمايته عليها فواضح أن ذلك التعداد إنما ورد على سبيل التمثيل لأعلى سبيل الحصر . والواقع من الأمر أن المؤلفات المحمية لا ينطوي تحتها إلا الانشاءات أو الأعمال التي مردها إلى الجهود الشخصية أو الانتاج الذهني الخاص والذي يعتمد على الابتداع والابتكار لأعلى التقليد والمحاكاة . والمعياري الذي يستخلص من اتجاهات الفقه والقضاء أن الفكرة يقصد بها معناها الواسع فلا يلزم لتوافر عنصر الابتكار أن يصطبغ المؤلف بصفة شخصية من حيث الانشاء بل يكفي أن يكون له طابع شخصي من وجهة التصوير والتعبير .

« وحيث إنه بتطبيق هذه المبادئ السليمة السالفة يبدو — في غير إعنات — سداد أضفاء حماية القانون على صاحب تصميمات الأزياء . فإن ذلك التصميم — وهو ما يطلق عليه « الموديل » ، في الاصطلاح المتعارف عليه — يقصده خالق ضرورة جديدة لرداء يمتزج الذوق ويسر العين ويتنافى عليه الجميع . والأصل فيه أنه اشعاع لفكرة تراود الذهن هي انعكاس لشخصية صاحبها وجماع الانفعالات النفسية والاحساسات الشخصية التي سجلتها حواسه وما لبثت أن انتقلت إلى عقله فانطبعت فيه وأنشأ يهذب من حواشيا ويعدل من مواصفاتها حتى آتت هذه المعنويات أكلها وأرفت

على غايتها فبرزت إلى العالم الخارجي وقد تمثلت كيانا ماديا سوريا وتجلست في رداء أو زى أو لباس هو دون مرآة عصارة فكر ونتاج عقل ومظهر من مظاهر الابداع يمتاز بشكله الخاص ومقاييسه وأطواله المحدودة وطريقة حياكته وكيفية تفصيله وحبكته كل ذلك في حسن اتساق وبراعة تنظيم تتسم بالطابع الشخصي ويغلب عليها المجهود الذاتي مما يجعله خليقا بحماية القانون جديرا برد كل عادية توجه إليه . والظاهر أن الشركة المدعى عليها لا تجادل في أن الصور والرسوم للأزياء التي استعانت بها في الدعاية عن منتجاتها هي نفس التصميمات التي انتجتها المدعية بالذات .

« وحيث إنه إذا ماقرر ذلك فإن مقطع النزاع في الدعوى الراهنة يدور حول بحث ما إذا كان نشر الشركة المدعى عليها للصور الفوتوغرافية والرسوم المعبرة عن تصميمات أزياء للبدعية دون ذكر اسمها وذلك على سبيل الدعاية للشركة فيه اعتداء على حق المدعية أم لا ؟ وإذا كان حق المؤلف ينطوي على تحقيق متميزين وإن كانا متماسكين متساندين هما الحق الأدبي والحق المالي فمن المسم به أن الحق الأدبي ينبعث من مكانه ويبدأ حياته الأولى بمجرد إخراج المؤلف إلى عالم الوجود باتخاذ شكل ماديا معين كالنخطوط والتمثال والزى وفي هذه الفترة تبدو سلطة المؤلف على انتاجه واضحة جليلة فيستقل بتقرير مصيره لا يشاركه في ذلك أحد سواء بمعنى أن له دون غيره الحق في تقرير نشر مؤلفه وتمكين الجمهور منه وفي تحديد طريقة هذا النشر وله على النقيض أن يحبسها عن السكافة فلا يطلع عليه أحدا . (حق الملكية ١٩٥٤ للدكتور محمد علي عرفة ص ٥٢٨ رقم ٣٨٨) غير أن هذا القول رغم صحته مقيد بداهة بطبيعة الانتاج والوضع الذي يجب

بمقتضاه إبرازه إلى العالم الخارجي ووضعه تحت
أنظار السكافة . ففي حالة اللوحة أو التمثال يجب
عرضهما بذاتهما على الجمهور ولا يجوز . عن ذلك
الاكتفاء بنشر صورة فوتوغرافية أو وصفية
لها . ومثل ذلك الزى المبسك فان الاعتداء على
حق المصنف له لا يكون إلا بجياكة زى مماثل
استوحى فيه حائكة نفس التصميم لازى الأصلي
المبتكر وعرضه على الناس كافة ففي ذلك الوقت
يحق للوالم أن يدرا من حقه وأن يدافع عن
فنه وأن يطالب بالتعويض عن الاعتداء عليه .
ولا يغنى عن ذلك نشر عدة صور أو رسوم معماة
غير مفصلة لا توضح طريقة الحياة ولا كيفية
التفصيل ولا أطوال الأثواب ومقاييسها . ولعل
ما يؤيد هذا الرأى تلك الوصول الموقع عليها من
المدعية باستلامها بعض المال من الشركة وان ذلك
لقاء التفصيل لا مجرد تقديم الرسم .

د وحيث انه يؤكد هذا النظر تعرف الطبيعة
القانونية لحق المؤلف . فقد يبدو للوهلة الأولى
أنه من قبيل حق الملكية لما بينهما من أوجه الشبه
غير أن العبرة في وصف الحق هي بطبيعته . وحق
المؤلف ينفر بطبيعته من أن يكون محلا للملكية إذ
محله هي الأفكار وهي في عالم الرأى حرة لا تخضع
للملك الخاص . هذا فضلا عن أن حق المؤلف
مؤقت بطبيعته فإلبيث محكمة النقض الفرنسية
أن قضت بحكمها الصادر في ٢٥ من يوليو ١٨٨٧
على هذا الخلط الشائع بين حق المؤلف وحق
الملكية ووصفت هذا الحق بأنه احتكار للاستغلال
monopole d' exploitation وتأثر المشرع
المصرى بهذا الوصف فحجر عبارة حق الملكية
الادبية والفنية في التقنين المدنى الجديد وفي المشروع
الخاص بحق المؤلف الذى لم يرالنور بعد . والذى

يهم المحكمة إبرازه . ان هذا التعريف الصحيح ينبىء
عن أن الحق المالى وهو أحد عنصري حق المؤلف
والمنفصل عن شخصيته لا يكون له قوام مادى
إلا بالانتاج الفعلى الذى يصح لأن يكون محلا
للاستقلال . وليس ثمت شك فى أن صوراً
فوتوغرافية فى أوضاع خاصة للبدعية أو رسوما
تخطيطية باهتة لبعض الأزياء لا يمكن استثمارها
وإنما ذلك يكون مجاله فى استصناع أزياء بالذات
يكون لمحتما المشابهة والمحاكاة .

د وحيث انه لا يدحض من صحة هذا القول
ماساقته المدعية فى مذكرتها الختامية من أن أول
مظاهر الحق الأدبى للوالم والفنان هو حقه فى
أن ينسب إليه مصنفة ويظل هذا الحق ثابتا له
ولو كان قد تنازل عنه عند التعاقد لأن نسبة
المصنف إلى مؤلفه متفرعة من الحق الألى وهو
من الحقوق الملازمة للشخصية التى لا يجوز التصرف
فيها . وهذا القول مستق بما نحن عليه فى الفقرة
الأولى من المادة التاسعة فى المشروع التى تقضى
بأن للوالم وحده الحق فى أن ينسب إليه مصنفة
وفى أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق فانه ينبغى
تفسير المراد بنسبة المصنف إلى المؤلف فى نطاق
ما انتهى إليه المحكمة من تحديد لحق المؤلف على
النحو السابق .

د وحيث إنه فضلا عما تقدم فالثابت من
صياغة المادة أن حق المؤلف فى نسبة مصنفة إليه
لا يتحرك إلا إذا وقع عليه اعتداء يقصد به
تجريد من ذلك الحق . وبعبارة أخرى حين يزعم
أحد الأشخاص أنه هو صاحب المصنف وينحله
نفسه وينكره على صاحبه الأصلي . وهذا الموقف
الايحائى لم يبد من الشركة المدعى عليها على الإطلاق
فانها لم تنسب الأزياء إلى غير المدعية بل انها
انصحت عن اسمها صراحة فى إحدى الصحف

وكانت تشير إلى يد الفنانة الصناع في صحف أخرى. بل إنها أبقت صور المدعية كاملة في إحدى نشرات الاعلان وليس ذلك شأن من يحدد نسبة المصنف إلى مصنعه أو ينكره عليه أو يحاول نسبته إلى سواه .

د وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن مساسا بحق المدعية على تصميمات الأزياء التي انتجتها لم يقع بفعل من الشركة المدعى عليها . وإنما مجرد الاستطراد إلى التعرض لما قد يفهم من مذكرة المدعية من أن ضررا قد حاق بها بتفويت فرصة سانحة عليها حين أضاعت الشركة بفعلتها وإغفال اسمها ما كانت ستجنيه من أرباح نتيجة اقبال العملاء عليها إذا ما نسبت تلك الأزياء اليها . وأغلب الظن أن المدعية تقصد أن الشركة استغلت تصميماتها في الدعاية لنفسها والإعلان عن منتجاتها .

د وحيث إنه لا مشاحة في وجود اتفاق غير مكتوب مبرم بين الخصيمين المتنازعين فواء أن تقوم المدعية بتصميم أزياء أربعين رداء على نفقة المدعى عليها لتستغلها هذه الأخيرة في أعمال الدعاية لمصانعها ومنتجاتها . والدليل على ذلك أن بعض النقود التي تسلمتها المدعية ثابت فيها أن ذلك لحساب الدعاية والاعلان . وليس أمام المحكمة ما يثبت التزام الشركة في هذا الاتفاق

الشفوى بوجوب أن تشارك المدعية في هذه الدعاية بل ينفي هذه المظنة أنها تقاضت من الشركة طبقا للمستندات المقدمة مبلغا كبيرا من المال نظير التفصيل عدا الأثواب الخام التي قدمتها الشركة أيضا مما يستبعد معه التزام الشركة القيام بدعاية للبدعية . ويضاف إلى ذلك أنه إذا كان الضرر المحتمل لا يعرض عنه فمن شرائط التعويض عن تفويت الفرصة أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق (الوسيط في مصادر الالتزام ١٩٥٢ للدكتور عبد الرزاق السنهوري ص ٨٦٢ رقم ٥٧٦) . أما الدعوى الراهنة فإن وجود الفرصة وكذلك تفويتها محتملان لا محققان . فليس حتما أن يؤدي الاعلان إلى الاقبال بل أن الدعاية بذاتها لا تنشئ فرصة يمكن القول بأنها أضيقت أو فوتت .

د وحيث إنه يخلص مما سلف أنه كيفما قلبت الدعوى فهي منهارة الأساس متعينة الرفض .

د وحيث إنه عن المصروفات فتلزم المدعية وقد خسرت دعواها أعمالا لحكم المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية آلسة إيفون مافى ضد شركة مصر للفزل والتسيج رقم ٢٣٥٤ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنح

٤٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ مارس سنة ١٩٥٤

١ - وصف التهمة . هل يمد تعديل التاريخ تغييرا لوصف التهمة ؟ سلطة المحكمة الاستئنافية في ذلك .

ب - معنى الشكوى في جريمة السب والقذف . هل تدرج تحتها رفع الدعوى مباشرة ؟ المادة ١ / ٣ إجراءات .

ج - المحكمة من تحديد مدة لتقديم الشكوى . كيف يحدد تاريخ بدء العلم . المادة ٢ / ٣ إجراءات .

د - قذف . لم أغفل الشارع الإشارة إلى المادة ٣٠٢ عقوبات ضمن المواد الواجب فيها تقديم شكوى . معنى ذلك .

هـ - بلاغ كاذب . مدى الفرق بين هذه الجريمة في صدد تقديم الشكوى وبين جريمة السب والقذف المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ عقوبات .

و - الفرق بين أمر الحفظ وبين القرار بالألا وجه الذي تصدره النيابة العامة . رأى المحكمة في هذه التفرقة . المواد ٦١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان من المبادئ المتواضع عليها أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير وصف التهمة بأن تسند للمتهم أفعالا غير التي وقعت بها الدعوى فلا ينبغي إغفال أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة فحسب . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو

أن يلم المتهم بموضوع الاتهام كتاريخ الجريمة ومحل وقوعها وكيفية ارتكابها واسم المجنى عليه وتعيين الشيء الذي وقعت عليه الجريمة فإن للمحكمة أن تعدل وتغير فيها كما تشاء ما دامت فيها تجريه من ذلك لا تخل بحق المتهم في الدفاع . وهذا الحق ليس مقصورا على محاكم الدرجة الأولى بل للمحاكم الاستئنافية أن تجريه أيضا في حدود سلطاتها المخولة لها بمقتضى رفع الاستئناف إليها . لأن استئناف الحكم يطرح موضوع الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية من جديد ويعطيها نفس السلطة المخولة لمحكمة الدرجة الأولى .

٢ - الشكوى في معنى المادة ١ / ٣ إجراءات هي كل بلاغ أو طلب يقدمه المجنى عليه للسلطات العامة مستعينا بها للقصاص من الجاني واتخاذ الإجراءات القانونية التي تحقق ذلك . وتتضمن الشكوى بلاغا عن الجريمة إذا لم تكن السلطات العامة قد علمت بها من قبل . ولم يشترط القانون المصري في الشكوى شكلا معيناً ولم يحتم أن تكون في عبارة خاصة أو نسق معين فكل ما تعنيه هو الاخطار عن وقوع الجريمة بقصد ترتيب آثارها الجنائية . والمهم أن تكون

في المادة ١/٣ من قانون الاجراءات واقتصارها على الإشارة إلى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ مرده إلى أن المادة الأولى اقتضت على التعريف بالقذف ومن يعد قاذفا ويثبت شروطه وطريق إثباته أما المادة الأخيرة فقد حددت العقاب وأوضحت الجزاء . فالمادتان متكاملتان ولا تغني إحداهما عن الأخرى .

٦ - تستطيع النيابة بغير حاجة إلى شكوى من المجنى عليه السير في الدعوى لمحاكمة الجاني عن تهمة البلاغ الكاذب . ففضلا عن أن أركان هذه الجريمة تختلف عن جرمي السب والقذف فإن الحكمة من تقديم الشكوى في الجريمتين الأخيرتين هي أن الجريمة تعتبر لاصقة بشخص المجنى عليه لا يتعدى أثرها إلى غيره . أما جريمة البلاغ الكاذب فهي من الجرائم التي تترك أثرا سيئا في المجتمع كما أنها تدل على نزعة خطيرة يجب محاربتها بغير هوادة حتى لا يندفع الأفراد إلى التبليغ ضد الأبرياء مدفوعين في ذلك بالمقاصد السيئة .

٧ - سلطة التصرف في الاتهام التي تملكها النيابة العامة تعطى أصلا الحق في أن تسير في إجراءات الدعوى كما تعطى الحق في الامتناع عن السير فيها ووقف إجراءاتها بقرار يسمى بحفظ الدعوى . وليس لهذا القرار باعتبار من إجراءات الاتهام سوى أثر واحد محقق هو قطع التقادم . والنيابة

نية الشاكي صريحة في مباشرة الدعوى فيكفي فيها أي تصرف يدل على ذلك المعنى . وعلى ذلك يعتبر أن رفع الدعوى الجنائية مباشرة أمام محكمة الجنيح من المجنى عليه في حكم الشكوى المقدمة منه إذ أن النيابة العامة تختص في اللجنة المباشرة .

٣ - أساس انقضاء الحق في الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها هو افتراض القانون فرضا لا يقبل ثبوت العكس أن استمرار سكوت المجنى عليه ظيلة تلك المدة دليل على عدم رغبته في رفع الدعوى . بمعنى أن مضي الموعد المحدد يعتبر منه تنازلا نهائيا عن حقه في الشكوى يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية . وغاية المشرع من وضع هذه القاعدة ألا تستمر الإجراءات معلقة فترة طويلة والا يستبقى المجنى عليه حق الشكوى سلاحا للتهديد وابتزاز الأموال .

٤ - لا يمكن القول بأن سداد الرسوم إلى قلم السكتاب عند رفع الدعوى مباشرة هو من قبيل الشكوى من المجنى عليه إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي . وإنما العبرة في ذلك الصدد هو إعلان صحيفة دعوى اللجنة المباشرة إلى ممثل النيابة العامة .

٥ - ان إغفال المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات من هداد الجرائم المنصوص عليها

أن تعدل عن هذا القرار أو أن تلغيه .
والمدعى بالحق المدنى رغم صدوره أن
يستعمل كل حقوقه القانونية إزاء الدعوى .
وبالجملة فهو ليس قرارا قضائيا يكتسب
حجية كحجية القرارات بالأوجه الصادرة
من سلطة التحقيق .

٨ — الفقه المصرى السائد يذهب إلى أن
أمر الحفظ لا يكون بعد إجراء تحقيق فيما
تملك النيابة التحقيق فيه . بمعنى أنه إذا
أجرت النيابة تحقيقا فان الأمر الذى يصدر
منها يكون بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية
ولا يصح للنيابة أن تصدر أمرا بالحفظ بعد
تحقيقات قانونية تمت بالفعل .

٩ — رأى الذى تحتضنه المحكمة هو أن
للنيابة العامة أن تصدر أمرا بالحفظ حتى بعد
إجراء تحقيق فيها بمعرفة . فن الجائز أن
تتخذ الدعوى لأسباب مصلحة محضه
لا علاقة لها بالقانون أو بالإثبات . فان
تحويل ذلك النيابة فيه ما يكفل التوسيع من
حق الاتهام الفردى الذى تهدف التشريعات
الحديثة إلى إقامته وتوطيد دعائمه . وفيه

إتاحة الفرصة للمدعى بالحق المدنى فى رفع
دعواه مباشرة مادام الأمر قد صدر بالحفظ
وهو ما لا يباح له حين يصدر قرار بالأوجه
لإقامة الدعوى . ولعل المراحل التشريعية
التي مرت بها المادة ٦١ من قانون الاجراءات
الجنائية تحض على التوسعة فى رفع الدعوى
الجنائية مباشرة . ويؤيد هذا النظر التعديل
الذى سرى على المادة ٢٠٩ قانون الاجراءات
الجنائية بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٥٣
لسنة ١٩٥٢ . فقد قصد بهذا التعديل أن
تعود للنيابة سلطتها فى الأمر بالأوجه لإقامة
الدعوى دون تقييد بالأسباب القانونية أو
الموضوعية . بمعنى أن النيابة أصبحت تملك
إصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية
لأى سبب كان سواء كان الأمر صادرا بعد
تحقيق أم بعد جمع استدالات . وبمفهوم
المخالفة بل من باب أولى فانه يكون
للنيابة أن تصدر أمرا بالحفظ ولو بعد إجراء
تحقيق .

(القضية رقم ٤٩٧١ س مصر سنة ١٩٥٢ رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة محمود غز الدين سالم ومحمد
أسعد محمود واديب قصبجى القضاء) .

بحث

تسبيب الأحكام ورقابة محكمة النقض

للسيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضى بمحكمة القاهرة

تسبيب الأحكام : تعريفه وحكمته :

تسبيب الأحكام هو إيراد الحجج الواقعية والقانونية التى اعتمدت عليها تلك الأحكام المقضية هى إليها (فإى ص ١٠٦ نبذة ٨٢) وقد قصد الشارع بها أن يضمن دقة القاضى فى دراسة الدعاوى وتمحيص وقائعها والتدقيق فى تكييفها وإنفاذ حكم القانون فيها ، كل ذلك دون تحيز أو ميل لينتجق بذلك للأحكام احترامها فى مواجهة الكافة وليستطيع كل ذى مصلحة من الخصوم أن يناقشها عند الطعن فيها لذلك فقد نص قانون المرافعات فى المادة ٣٤٧ منه على أنه (يجب أن تكون الأحكام مشتملة على الأسباب التى بنيت عليها وإلا كانت باطلة) وقد قالت محكمة النقض فى هذا الصدد فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ ما يأتى (إن مقصود الشارع من تسبيب الأحكام هو تمكين الخصوم وغيرهم ممن حضروا جلسات المرافعة من مراقبة حسن سير العدالة وحمل القضاة على بذل الجهد فى تمحيص القضايا وإخراج أحكامهم فيها على وجه يدعو إلى الاقتناع بأنهم قاموا بواجبهم من التحرى وتمحيص والحكم بمقتضى القانون) واستطردت قائلة (إن الشارع قد أكد بوجوب تسبيب الأحكام على هذا الوجه ما يمكن به خصوم الدعاوى من الطعن فيها بطريق النقض إذا بنيت على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع فيها أو فى الإجراءات بطلان يبطلها وكذلك ما أخضعها لرقابة هذه المحكمة من ناحية القانون (بحاماة السنة ١٢ رقم ١١٧ ص ٢١٨) .

التسبيب القانونى والتسبيب الواقعى :

تتألف كل دعوى فى حقيقة الأمر من جميع ما يثير الخصوم من أوجه النزاع فى المسائل الواقعية والقانونية وعلى القاضى أن يفصل فيها جميعا ليتحرى وجه الحق فى أمرها فهو يبدأ بفحصها ليتحقق من صدقها ثم يطبق على ما صدق منها ما يناسبه من القواعد القانونية ثم يوقع الحكم على مقتضى ما طبقه من تلك القواعد وهو فى ذلك الحكم يجرى أسبابا يتدرج بها فى جميع هذه المراحل حتى يبلغ منطوق حكمه . وللتفرقة بين الأسباب المتعلقة بوقائع الدعوى وتلك المتعلقة بالقانون أهمية عظيمة أمام محكمة النقض ذلك أن هذه المحكمة وهى المختصة أصلا بالرقابة على ما يكون قد أخطأ فيه قاضى الدعوى فى حكم القانون مضطرة إلى تحديد ما ينبغى اعتباره من الأسباب الواقعية الخارجة عن هذه الرقابة وما ينبغى اعتباره من الأسباب القانونية التى يخضع الخطأ فيها لرقابتها . وللفقهاء للتمييز بين الأسباب المستندة إلى وقائع الدعوى وتلك المستندة إلى القانون طريقتان . الأولى : تنحصر فى متابعة

خطوات القاضى عند نظر الدعوى فيقولون إنه يبدأ بفحص وقائعها وتقرير الصحيح الثابت فيها .

" (vérifier l'existence de faits allégués) .

ثم يتبع ذلك بإعطاء ما يثبت لديه منها الاوصاف القانونية

Rechercher la pualification de faits reconnues exacts.

ثم ينتهى إلى إيقاع الحكم على مقتضى هذا التكييف القانونى .

Deduire enfin de cette qualification le conséquences que la loi y attache et d'ou rèsulta la solution du procès .

ويخلصون إلى أن المرحلة الاخيرة من عمل القاضى لاشك متعلقة بالقانون ومن صميمه وأن المرحلة الاولى لا شك متعلقة بالواقع ومن صميمه ولكنهم يختلفون بشأن المرحلة الثانية هل هى خاصة بالواقع أم بالقانون - وأما الطريقة الثانية : فيقال بشأنها إن كل حكم صدر فى دعوى هو فى الحقيقة نتيجة منطقية لقياس منطقي تكون كبرى مقدمته القاعدة القانونية التى يصح تطبيقها على مادة الدعوى وتؤلف صفراء مما يثبت من وقائع هذه المادة بجميع عناصرها وشرائط انطباق تلك القاعدة القانونية عليها وينتهون إلى تعلق كبرى مقدمتى القياس بصميم القانون وتعلق صفراء بصميم الوقائع (النقض فى المواد المدنية والتجارية لحامد ومحمد حامد فهمى ص ١٢٦ وما بعدها) .

والذى نراه فى هذا الصدد هو أن نشاط القاضى فى أية دعوى منحصر فى أمرين أولهما فهم رافع الدعوى وثانيهما انفاذ حكم القانون فيما فهمه . فاما فهم الواقع فهو التحقق من الوجود المادى لوقائع الدعوى المدعاة .

La vérification de l'existence matérielle des faits allagués)

(مارتى فقرة ١٠٤ ص ١٧٨) .

ومفاد ذلك أنه لا دخل للقانون فى تحصيل هذا الفهم فى ذاته وإنما ينتهى إليه القاضى أثر اقيسة منطقية ليس فى مقدماتها قاعدة قانونية ما وهذا العمل هو ما يمكن أن يسمى ببحث واقع الدعوى أو موضوع الدعوى والاسباب التى يديرها القاضى بشأنه هى اسباب موضوعية أما ما يلى ذلك من عمل القاضى والمتمثل فى تكييف الوقائع التى خلص اليها إنفاذ حكم القانون بشأنها فهو الاجتهاد القانونى وما يجريه من أسباب من صدد هو الاسباب القانونية .

رقابة محكمة النقض للتسبيب :

أولاً - التسبيب القانونى :

لما كانت وظيفة محكمة النقض الأساسية فى فرنسا وفى مصر هى النظر فى الطعون التى ترفع إليها فى الأحكام النهائية بسبب مخالفتها للقانون أو خطئها فى تطبيقه أو تأويله كانت رقابتها على التسبيب القانونى كاملة شاملة وقد نصت المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات على اختصاص محكمة النقض بالنظر فى الطعون التى ترفع إليها فى الأحوال الآتية :

أ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

ب - إذا وقع بطلان في الحكم .

ج - إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم . . . ومخالفة القانون بالمعنى الدقيق هي ترك العمل بنص قانوني لا يحتمل التأويل ولا خلاف على وجوب الأخذ به - والخطأ في تأويل القانون يكون بإعطاء النص الواجب التطبيق معنى ليس له والخطأ في تطبيق القانون يكون بتطبيق قاعدة قانونية على واقع الدعوى ليست خاصة بها ولا تنطبق عليها .

وأما بطلان الحكم فهو الجزاء المترتب على مخالفة القواعد والإجراءات التي يتعين على المحاكم مراعاتها وإتباعها في تشكيل هيأتها وفي إصدار الأحكام وتحريرها وأما بطلان الإجراءات التي تؤثر في الحكم فهو الجزاء المترتب على مخالفة الإجراءات الواجب مراعاتها وإتباعها في خلال نظر الدعوى حتى الفصل فيها - والفيصل في معرفة إن كان القاضي قد أخطأ في قضائه خطأ قانونيًا يقتضي نقض حكمه أو لم يخطأ هو مقابلة ما قضى به على ما أثبتته بحكمه من حاصل فهم الواقع في الدعوى بغض النظر عما احتواه الحكم من الأسباب القانونية - فإن كان ما قضى به جاء وفقًا للقانون كان الحكم صحيحًا وإلا كان مشتملاً على خطأ قانوني يتعين نقضه - ولذلك كانت العبرة دائماً في كون الحكم مشتملاً على خطأ قانوني أم لا هي بمنطوقه لا بأسبابه فإذا وقع الخطأ في منطوقه فإن الأسباب الصحيحة التي قد يشتمل عليها لا تصححه وبالعكس إذا كان الحكم صحيحاً في منطوقه فإن الأسباب الخاطئة التي قد ترد في سياق حمله لا تبطله ولا تنهض سبباً للنقض إذا كفت الأسباب الأخرى وينبغي على ذلك ما يأتي :

أ - أنه إذا اعتمد الحكم على عدة أسباب قانونية شاب أحدها عيب لا يؤثر في سلامة الحكم كان الحكم بمنأى عن النقض .

ب - أنه إذا كان الحكم بعد استيفائه دليله قد استطرد إلى ذكر ما لا تعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له في الحكم فإن الخطأ في هذا الاستطراد لا يعيب الحكم (نقض مصري ١٢ / ٣ / ٣٤ مجله القانون والاقتصاد سنة ٤ رقم ٣٧ ص ٩٢ ، ٢٢ / ١٢ / ٣٢ نفس المجلة السنة ٣ رقم ٧ ص ٦٥) .

ج - أنه إذا أخطأ الحكم في الأسباب النافذة *surabondants* أو الاحتياطية *subsidiaries* أو التكميلية *suppletifs* فإن ذلك لا يقتضي نقضه .

د - أنه يجوز لمحكمة النقض متى تبينت صحة ما قضى به الحكم المطعون عليه أن تستبدل بأسبابه القانونية الخاطئة أسباباً أخرى تعتمد عليها لإبرامه بشرط مراعاة الوجهة القانونية القائمة في الدعوى والواضحة في الحكم أو في أوراق المرافعات .

هـ - إن تناقض بعض أسباب الحكم القانونية لبعض لا يقتضي نقض الحكم الصحيح إذا

لمحكمة النقض أن تقيم الحكم على ماصح من أسبابه وتطرح الأخرى (النقض في المواد المدنية والتجارية ص ٣٨٣ وما بعدها وموريل ص ٥٠٩ و ٥١٠ نبذة ٦٦٠) .

ثانياً — التسبب الواقعي :

لقاضي الموضوع كما تقدم القول السلطة الكاملة في فهم وتقدير وقائع الدعوى واستخلاص ما اضطلع على تسميته بالنتائج الواقعية *consequences morales* دون أن يخضع في ذلك كله إلى رقابة محكمة النقض بيد أنه في استخلاص النتائج القانونية لها *consequences legales* خاضع لتلك الرقابة ويترتب على تلك السلطة الكاملة لقاضي الموضوع في فهم وقائع الدعوى واستخلاص نتائجها الواقعية المترتبة عليها نتيجة هامة هي أنه ليس لمحكمة النقض أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح والتعديل فيما يكون قد قدمه الخصوم للقاضي من الدلائل والبيانات والقرائن إثباتاً لوقائع الدعوى ونفيها إذ الأصل أن قاضي الدعوى حر في تقدير الدليل المقدم له يأخذه إذا اقتنع به ويطرحه إذا تطرق الشك بشأنه إلى وجدانه (حامد ومحمد حامد فهي في النقض في المواد المدنية ص ١٣٢ نبذة ٣٧) ويقول د فای ، إنه مهما كان الخطأ الواقع من قاضي الموضوع في فهم واقعة الدعوى وتقديرها واستخلاص نتائجها فإن ذلك لا يجعل حكمه قابلاً للطعن فيه مادام لم يلحقه أى خطأ في القانون .

quelque évidentes que soient les erreurs qu'a commises le juge dans la constatation des faits et dans leur

appréciation, quelque faux que paraissent les raisonnements doit être maintenu, s'il n'a été porté aucune atteinte à la loi

(فای ص ١٦٥ نبذة ١٤٨) .

هل لهذه القاعدة استثناء :

يرى البعض (حامد ومحمد حامد فهي ص ١٣٣) أن لهذه القاعدة استثناء صورته أن يثبت القاضي مصدراً للواقعة التي يستخلصها يكون وهمياً لا وجود له أو يكون موجوداً ولكنه منقوض لما أثبتته أو غير منقوض ولكنه يستحيل عقلاً استخلاص الواقعة منه كما فعل هو وأورد ذلك البعض شاهداً على ذلك ما قضت به محكمة النقض المضرة في هذا الصدد إذ قضت بأنه ، لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديماً صحيحاً وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلا ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقعة الدعوى لأن خطأه يكون في فهم الواقع في الدعوى لا في فهم حكم القانون في هذا الواقع ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا صورة واحدة هو أن يثبت القاضي مصدراً للواقعة التي يستخلصها يكون وهمياً لا وجود له أو يكون موجوداً ولكنه منقوض لما أثبتته أو غير منقوض ولكنه يستحيل عقلاً استخلاص الواقعة منه كما فعل هو ، (نقض في أول مارس سنة ١٩٣٤ مجلة القانون والاقتصاد سنة ٤ رقم ٣٤ ص ٨١) .

يبد أن هذا الذي يبدو استثناء ليس في الواقع كذلك إذ أن إثبات القاضي مصدراً للواقعة التي يستخلصها يكون وهمياً لا وجود له أو يكون موجوداً ولكنه منقوض لما أثبتته أو غير منقوض ولكنه

يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما فعل هو يجعل الحكم باطلا إما لخلوه من الأسباب أو لعدم قيامه على أساس قانوني *défaut de base legale* وهو ما يخضعه لرقابة محكمة النقض وفي قضاء محكمة النقض ما يؤكد ذلك (يقارن نقض مصرى فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ القانون والاقتصاد سنة ٣ رقم ١١٢ ص ١٠٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ نفس المجلة لسنة ٤ رقم ٤٢ و ٤٣ ص ١٣٠) .
هل هذه القاعدة مشروطة بشروط :

يرى نفس الفقيهان أنه وإن كان قاضى الدعوى حرا فى تقدير الأدلة المقدمة وفى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى منها فإنه ليس حرا فى عدم اتباع القانون فيما جاء به من قواعد الإثبات وطرق التحقيق المبينة فى القانون المدنى وقانون المرافعات بل ينبغى أن يأخذ بها ويتقيد بها فإن خالفها أو أخطأ فى تطبيقها أو تأويلها فسد رأيه فى فهم الواقع فى الدعوى وسرى ذلك بالضرورة إلى حكمه (حاد ومحمد فرعى ص ١٣٤ وما بعدها) وقد أوضح فائى فى كتابه تحت عنوان الصور المستثناة من سلطة قاضى الموضوع *exceptions au pourvoie souverain* فقرة ١٧٤ إلى ١٨٦ أنه قد استقر رأى اجماعا على ما لقاضى الموضوع من السلطة التامة فى الثبوت من وقائع الدعوى وتحصيل الفهم الواقعى منها دون رقابة من محكمة النقض إلا أن هذه المحكمة (محكمة النقض فى فرنسا) جرت بطريق الاستثناء على التثبت بنفسها من الوقائع الاجرائية *les faits procéduraux* بالاطلاع على أوراق الاجراءات التى يكون الحكم المطعون فيه قد أشار إليها فى سياق عرض وقائع الدعوى وذلك عند الطعن بأن ما جاء بالحكم مخالف لما احتوته الأوراق كما جرت على مراجعة المحررات الرسمية وأوراق التراضى الذى يتم أمام القاضى بين طرفى الدعوى إذا قام النزاع على حقيقة ما اشتمل عليه وعلى مراجعة الأحكام إذا قام النزاع على شروط حجيتها — وفى رأى أن هذه الصور جميعها ليست استثناء بل أن النزاع بشأنها ليس إلا نزاعا بشأن رافعة قانونية تتعلق بقواعد الإثبات وحجية المحررات الرسمية تخضع لرقابة النقض (ريدر توار دالوز رقم ١٥٨٣ وما بعدها) .

تفسير العقود وتكييفها وتطبيق القانون :

(١) تفسير العقود :

لا جدال فى أن قاضى الموضوع قد يضطر لفهم الدعوى إلى التثبت من وجود نص فى عقد أو اتفاق أو إلى تفسيره وهو يبلغ ذلك باستدلال عقلى ومنطقى قائم على ذوقه وذكاؤه دون أن يكون للقانون دخل فيه ولذلك كانت القاعدة أن تفسير العقود عمل موضوعى لرقابة محكمة النقض عليه وقد قضت محكمة النقض المصرية فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٣٢ بأنه (لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسير المشاركات على وفق الغرض الذى يظهر أن العاقدین قد قصدوه مهما كان المعنى اللغوى للألفاظ المستعملة مع ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجارى (ملحق القانون والاقتصاد سنة ٣ رقم ٦٢) . كما قضت فى ٦ مارس سنة ١٩٣٢ بأنه (لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير جميع العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه هى أجتبى بمقصود المتعاقدين مستعينة فى ذلك بجميع ظروف الدعوى

وملابساتها ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر إلى خلافه بشرط أن تبين في أسباب حكمها لم عدلت عن هذا الظاهر إلى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ هذا المعنى الذي اقتضت به ورجحت أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح من هذا البيان أنها قد أخذت في تفسيرها باعتبار مقبولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها فإن قصر حكمها في ذلك كان باطلا لعدم اشتماله على الأسباب الكافية التي يجب قانونا أن يبني عليها (محكمة سنة ١٢ رقم ٤٨١ ص ٩٦٤ ويراجع في هذا الصدد أحكام النقض في ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ القانون والاقتصاد سنة ٣ رقم ١١٥ و ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٤ نفس المجلة سنة ٥ رقم ١٥ ، ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٥ نفس المجلة سنة ٥ رقم ٨٣ ، ٣٠ مايو سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض جزء واحد رقم ٢٧٥ ص ٨١٥) فالواضح مما تقدم أن محكمة النقض قد قيدت القاعدة بصحة الاستدلال وإمكان بلوغه عقلا ومنطقا إلى النتيجة التي انتهى إليها قاضي الموضوع في التفسير فإن قصر الاستدلال في هذا الصدد كان الحكم خاضعا لرقابة محكمة النقض استنادا لحقها المطلق في رقابة عدم قيام الحكم على أسباب كافية أو عدم اشتماله على أسباب ما .

(ب) تكييف العقود :

إذا انتهى قاضي الموضوع من تفسير العقد فلا شك أنه سيحاول إدخاله في متناول نوعه لتسميته باسمه وتحصيل ما لهذا الاسم من الأحكام القانونية وذلك ما يسمى عادة بتكييف العقد .

La qualification légale du contrat

ولا جدال في أن تكييف العقد هو اجتهاد في القانون يجب أن يخضع لرقابة محكمة النقض .

(ج) تطبيق قانون العقد :

متى أتم قاضي الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى وعرف وجه العقد وطبيعته وفسر غامضة أو أول ظاهره تأويلا محتملا على حسب نية المتعاقدين فإن عليه أن يطبق أثر ذلك كاه حكم العقد لأن القانون أوجب على العاقدين وعلى المحكمة الأخذ بحكم ذلك العقد وإذن يكون اجتهاده في هذا السبيل هو اجتهاد في تطبيق القانون نفسه مما يخضعه لرقابة محكمة النقض .

كيف مباشر محكمة النقض رقابتها للتسبيب :

أولا - بالنسبة للأسباب القانونية :

سبق القول بأن رقابة محكمة النقض على اجتهاد القاضي في القانون مطلقة كما سبق القول بأن العبرة بمنطوق الحكم وأن لمحكمة النقض متى تبينت صحة الحكم مع استناده إلى أسباب قانونية شاب بعضها عيب أن تحمل ذلك الحكم الصحيح على ما صح من أسبابه وأن تصرف النظر عن الأسباب الأخرى الخاطئة بل لها أن تصنيف إلى هذه الأسباب الصحيحة ما تراه لازما ومنطبقا على حاصل فهم الواقع في الدعوى الثابت بالحكم أما إذا تناقضت أسباب الحكم بعضها مع بعض فإن لها أن تقيم الحكم على ما صح منها وتهمل الأخرى فإذا لم تستطع ذلك فإن عيب الحكم لا يكون هو التناقض في الأسباب القانونية وإنما يكون عيبه هو قصوره عن إيراد وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها (فيراجعت في فن القضاة ص ٥٢٨ و جرسوني ص ٦٧٦ و مارتى ص ٢٨٧ و ٢٨٨) . أما قصور الحكم عن

إيراد الأسباب القانونية فلا يفسده ولا يوجب نقضه إذا لم يقصر في إيراد الأسباب الواقعية ومحكمة النقض في هذه الحالة أن تستكمل الأسباب القانونية القاصرة وفي ذلك قالت محكمة النقض بأن قصور الحكم عن إيراد الأسباب القانونية لا يفسده ولا يوجب نقضه إنما الذي يفسده هو قصوره عن إيراد الأسباب الواقعية بحيث تعجز محكمة النقض عن مراقبة ما إذا كان قد وقع فيه خطأ في القانون أو في تطبيقه أو في تأويله وللمحكمة في حالة قصور الأسباب القانونية أن تستكملها (نقض ١٦ نوفمبر سنة ٣٣ مجلة القانون والاقتصاد سنة ٤ رقم ٨ ص ٩) فإذا حدث تناقض بين الأسباب القانونية والأسباب الواقعية فالأمر في هذه الحالة لا يخرج عن كونه صورة من صور الخطأ في تكييف فهم الواقع الثابت بالحكم فهو داخل بالضرورة تحت حالة الطعن بمخالفة الحكم للقانون (حامد ومحمد فهمى ص ٣٩٤ وما مشها).

ثانياً — بالنسبة للأسباب الواقعية:

كيف تراقب محكمة النقض العيب الذي يشوب الأسباب التقريرية أو الواقعية : لا يخلو الحال من أحد الصور الآتية .

أ — إعتداد الحكم على أدلة واقعية بصفة أصلية وأخرى بصفة احتياطية أو اعتماده على أدلة جوهرية وأخرى نافلة .

ب — اعتماده على أدلة واقعية بصفة أصلية وأخرى قانونية بصفة احتياطية .

ج — اعتماده على أدلة واقعية وأخرى قانونية دون تمييز بينهما .

د — اعتماده على أدلة واقعية مجتمعة دون تمييز بينها .

الصورة الأولى :

قد يحدث أن يصرح القاضي في حكمه بأنه اعتمد على أسباب واقعية بصفة أصلية وأخرى بصفة احتياطية أو أنه اعتمد على أسباب واقعية بصفة جوهرية وأخرى نافلة فإذا شاب الأسباب الأصلية أن الجوهرية عيب على التفصيل السابق ذكره دون الأسباب الاحتياطية أو النافلة فلا شك في قابلية الحكم للنقض بيد أنه إذا حدث العكس فإن الحكم يكون بمنأى عن نقضه ما دامت أسبابه الجوهرية أو الأصلية يمكن في حكم المعقول أو المنطق أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وقد قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه إذا خاض الحكم في أمور لا يقتضيها الفصل في الموضوع المطروح على المحكمة فإن تزيده هذا لا يعيبه ما دام فيه من الأسباب الجوهرية المنصبة على ذلك الموضوع ما يوصل إلى صحة ما قضى به (١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ بمجموعة محمود عمر جزء ١ رقم ١٠٣ ص ١٨٩، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ نفس المجموعة رقم ١٥ ص ٣٤) . كما قضت بأنه «إذا كان الحكم بعد أن بين الواقع المادى الذى ثبت له وأقام الأدلة الكافية على صحة ما قضى به قد أورد بعض قرائن يبرز بها هذا الواقع المادى فإن الأسباب التى تتضمن تلك القرائن لا تكون إلا مجرد أسباب ثانوية إذا صح أن يعضها غموضاً فلهذا الغموض لا شأن له بصحة الحكم ولا يخل به» (١٦ مايو سنة ١٩٣٥ محمود عمر جزء ١ رقم ٢٣٥ ص ٧٧٧) . كما قضت بأنه «لا يضير الحكم أن يخطئ في دليل من الأدلة التى اعتمد عليها إذا كان قضاؤه ليس مقاماً كما هو ظاهر من أسبابه على هذا الدليل الخاطئ» بصفة أساسية

بل كان مقاما على أدلة أخرى صرحت المحكمة بأنها هي أساس حكمها (نقض ٣ يونيو سنة ١٩٤٨ بمجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ٣٢٠ ص ٦٣٤) .

وواضح أنه من اليسير تبرير هذا الذى تقدم ذكره ذلك أن لمحكمة النقض أن تراقب كمال الأسباب الواقعية وإمكان انتهائها عقلا ومنطقا إلى ما قضى به الحكم فإذا كانت الأسباب الجوهرية أو الأصلية يمكن أن تؤدي بطريق الاستدلال العقلي والمنطقي إلى ما قضى به الحكم كان هذا الأخير بمنأى عن النقض .

المادة الثانية :

إذا اعتمد الحكم فى قضائه على أسباب واقعية بصفة أصلية وأخرى قانونية بصفة احتياطية أو استطرادية وشاب الأولى عيب كان الحكم محلا للنقض أما إذا شاب الثانية عيب فإنها لا تجعل الحكم محلا للنقض طالما أن منطوقه صحيح ويمكن حمله على الأسباب الواقعية وقد قضت محكمة النقض فى هذا الصدد بما يأتى :

« إذا كان الحكم مقاما على أساس من الواقع أصلى وعلى آخر من القانون احتياطى ، فكل ما يوجه من المطاعن إليه من ناحية الأساس الاحتياطى لا يكون منتجا ما دام مستقيما على الأساس الأصلى وحده (١ مايو سنة ١٩٤٧ بمجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ١٩٥ ص ١٩٤) . »

ولا شك فى أن هذا القضاء يقوم على نفس التبرير الذى سبق بيانه بشأن الصورة الأولى .

الصورة الثالثة :

إذا استند الحكم فى قضائه على أدلة واقعية وأخرى قانونية دون تمييز بينها وشاب الأدلة القانونية عيب فإنه لا يؤثر فى سلامة الحكم إذا كان هذا الأخير صحيحا فى منطوقه ، فالخطأ فى الأسباب القانونية لا يعيب الحكم إلا إذا كان قد وقع فى خطأ قانونى ، بحيث تظهر من مقابلة ما أثبتته من حاصل فهم الدعوى بالقضاء الوارد فيه على حاصل ذلك الفهم أنه وقع مخالفا للقانون (حامد ومحمد حامد فهمى فى النقض فى المواد المدنية ص ٤٥٩ تبذة ١٩٩) أما إذا كان العيب فى الأسباب الواقعية فإن الحكم يكون قابلا للطعن بالنقض ، طالما أن تلك الأسباب كانت قاصرة بحيث تعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا أو كانت متناقضة متباعدة بحيث يصبح الحكم وكأنه غير قائم على أسباب واقعية ما ، وهى الأصل فى التسليب ، وقد قضت محكمة النقض فى هذا الشأن بما يأتى : « إذا أخطأ الحكم فى تكييف ورقة فى أوراق الدعوى ، ولكن كانت الأسباب الأخرى التى أقيم عليها تبرر القضاء الذى انتهى إليه فذلك الخطأ لا يقتضى نقضه ١٣ / ١٢ / ١٩٤٥ بمجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ٨ ص ١٣) . »

الصورة الرابعة :

فإذا كان الحكم مقاما على أسباب واقعية مجتمعة دون تمييز أو مفاضلة بينهما وشاب بعض تلك الأسباب عيب فما مدى قابلية ذلك الحكم للنقض ؟

لمحكمة النقض المصرية في هذا الشأن قضاء ان

أما الأول :

فيتمثل في الحكمين الآتين :

« إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في القول بتزوير ورقة على جملة أدلة منها دليل معيب ، وكان الحكم قائما على هذه الأدلة مجتمعة ولا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا كان يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذي ثبت فساد فانه يكون من المتعين نقض هذا الحكم (١٥ / ٥ / ١٩٢٧ مجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ٢٠١ ص ٤٣٧) ، و متى كان الحكم قائما على قرينتين مجتمعتين وكانت احدهما مجردة من الدليل ولا يبين منه أثر كل واحدة منهما على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يمكن أن يعرف ماذا كان يكون قضاؤها مع استبعاد احدهما فانه يكون من المتعين نقض الحكم لقصور الأسباب (٢٠ / ٤ / ١٩٥٠ مجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ١١٦ ص ٤٥٨) » .

وأما الثاني :

فيتمثل في الأحكام التالية « إذا كان الحكم القاضي برفض دعوى التزوير قد أشار في أسبابه إلى مضاهاة أجزائها المحكمة على ورقة لم يعترف الطاعن بالتزوير بصحة الختم المبصوم عليها ، ولكن لم يكن مقاما بصفة أساسية على هذه المضاهاة بل كان مقاما على أساس آخر يكفي لحله فالطعن عليه بهذا الطعن لا يجدى (٢١ مايو سنة ١٩٤٩ مجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ٣٢٥ ص ٦٤٠) ، و إذا كان الحكم قد أقام قضاؤه - فيما أقامه عليه - على شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق قائلا انها تؤيد دعوى المدعى ولم يكن قوله هذا محل طعن من الطاعن كان ذلك وحده كافيا لإقامة الحكم وكان البحث فيما يكون قد شاب أسبابه الأخرى من عوار غير مجد (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ مجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ٣٤٥ ص ٦٧٢) ، و إذا كان الحكم مقاما على دعامين مستقلة كلتاهما عن الأخرى وكان الطعن واردا على احدهما ولا مساس له بالأخرى ، وكانت الدعامة الأخرى كافية وحدها لحل قضاؤه كان هذا الطعن غير منتج (٣ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض الثالثة رقم ٥٨ ص ٣٤٤) ، و إذا كان الحكم قد اعتبر ورقة قرينة من قرائن عدة أوردها تأييدا لما شهد به الشهود الذين أخذ بشهادتهم فلا يجدى أن ينعى عليه أخذه بهذه القرينة متى كان قضاؤه مستقيا بدونها (١٠ يناير سنة ١٩٤٦ مجموعة محمود عمر جزء ٥ رقم ٢٢ ص ٤١) » .

و واضح من القضاء الأول أن محكمة النقض انتهت إلى أنه كلما شاب سببا من الأسباب الواقعية التي يستند إليها الحكم دون تمييز أو مفاضلة عيب ، كان الحكم قابلا للطعن ، دون أن تخوض محكمة النقض في بحث الأسباب الأخرى التي لم تكن محلا للطعن . محاولة تقديرها أو إمكان إقامة الحكم عليها بغض النظر عن الأسباب التي طعن عليها والتي تبين عيبها ، أما قضاؤها الثاني فتتحو به نحو عكسيا ، فهي تتيح لنفسها تقدير الأسباب الواقعية التي لم تكن محلا للطعن لتبحث في سلامتها وإمكان حمل الحكم

عليها ، إذا ما شاب الاسباب الأخرى عيب أو عوار .

ويرى الأستاذ محمد حامد فهمي بشأن الحكم الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٦ ما يأتي .

دانه إذا كانت الواقعة التي تتصرف المحكمة إلى تحقيقها واقعة مفردة لا يقوم الحكم إلا على ثبوتها - هي دون سواها - فإنه يجب اعتبار الأدلة القضائية التي يسوقها الحكم عليها وحدة لا تتجزأ ، فإن اختل أحد الأدلة بسبب عيب من عيوب التسبيب اختل معه الحكم واستحق النقض وهذا يقتضي أن تحقق محكمة النقض كل ما يطعن به في أسباب قضاء محكمة الموضوع ، أما أن توازن محكمة النقض بين الأدلة التي لا مطعن مقبولا عليها وبين الأدلة التي يطعن عليها لنقول ان الحكم يستقيم بناؤه على بعض مقدماته دون بعض فذلك هو التقدير الموضوعي الذي لا شأن لمحكمة النقض به ، كما يرى بشأن الحكم الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ ما يأتي دلا شك في أن اقتناع المحكمة بثبوت واقعة الدعوى من شهادة الشهود كاف لاقامة حكمها ، إلا أنه إذا كان الاقتناع مؤسسا على شهادة الشهود وعلى أدلة أخرى ، فإنه يصعب التسليم بقيام الحكم على الشهادة وحدها عند فساد الأدلة الأخرى ، وظاهر من حكم محكمة النقض في هذه القضية أن الطاعن بنى طعنه على أن بعض أسباب الحكم المطعون فيه لا يسوغ النتيجة التي وصل إليها ، وبعضها مخالف للثابت في أوراق الدعوى ، ويبين من مراجعة تقرير الطعن أن مما نعاه الطاعن على الحكم خطأ خطيرا في الاسناد هو اعتماده على أقوال حسبها صادرة من المدعى عليه واستخلص منها ما يبلغ مبلغ الإقرار بمزاعم المدعى في حين أن هذه الأقوال على ما يقول الطاعن : إنه ثابت بمحضر الجلسة الذي قدم صورته بأنها وردت في الواقع على لسان المدعى بيانا لدعواه ، ولعل هذا الطعن - لو صح - لا يترك محلا للقول بإمكان قيام الحكم على مجرد تقريره أن التحقيق بالشهود يؤيد دعوى المدعى . وذلك أن اقتناع المحكمة بثبوت واقعة الدعوى أمر لا يتجزأ . (تراجع تعليقات الأستاذ محمد حامد فهمي على الحكمين المذكورين بمجموعة محمود عمر الجزء الخامس ص ٤١ ، ٦٧٢) وظاهر من ذلك أن الأستاذ محمد حامد فهمي يرى أنه إذا كان الحكم قائما على أسباب واقعية عدة ، دون تمييز أو تفضيل بينهما وشاب أحد تلك الأسباب عيب ، كان الحكم قابلا للطعن دون أن تلجأ محكمة النقض إلى التعرض للأسباب الأخرى التي لم يطعن عليها بالتقدير ، لأن ذلك عمل موضوعي خارج عن حدود ولايتها ، ولأنه قد ينتهي بها إلى تجزئة مصادر اقتناع قاضي الموضوع وهو ما لا يستساغ .

وعندي أنه إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب واقعية متعددة وانخذها جميعها جملة واحدة أساسا له دون تفضيل بعضها على بعض أو اتخاذ بعضها أساسيا والآخر احتياطيا وشاب أحدها عيب أصبح الحكم قابلا للطعن دون أن تستطيع محكمة النقض التعرض لباقي الأسباب بالبحث والتقدير ، وفي تقرير ذلك يتعين التفرقة بين الاستدلال توصلا إلى الحكم وبين اقتناع القاضي وتكوين عقيدته طبقا لوجدانه هو ، فأما الأول فخاضع لرقابة النقض بالشروط التي سبق بسطها في رقابة محكمة النقض للتسبيب الواقعي ، وأما الثاني فغير خاضع لها إطلاقا - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - فليس لمحكمة النقض أن تعرض للأسباب الواقعية التي اعتمد عليها القاضي لتقول إن هذه يمكن أن تحمل الحكم بغض النظر عن تلك ، لأن ذلك منها تدخل في تكوين عقيدة القاضي واقتناعه وهو ما يخصه هو بصفة مطلقة وغير مقيدة بأي قيد .

بحث

قانون دولى لآداب المحاماة

للسيد الأستاذ راغب حنا المحامى

وكيل النقابة

قدم الاستاذان ثروت وهاردنبرج المحاميان بامستردام تقريراً إلى المؤتمر الدولى للمحاميين الذى عقد بموناكو من ١٩ إلى ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٤ تضمن مشروع قانون دولى لآداب المحاماة (١) مع مذكرة تفسيرية ومقدمة تاريخية شملت الادوار التى مرت بها فكرة وضع تقنين دولى لآداب المحاماة منذ دورة المؤتمر الذى عقد بلاهاى فى صيف عام ١٩٤٨ .

ونظراً لأهمية الموضوع وطرائق المناقشات التى دارت حوله بمؤتمر موناكو، الذى كان لي شرف الاشتراك فى تمثيل نقابة مصر فيه — رأيت ان ألخص مشروع القانون وأهم الاعتراضات التى وجهت إليه ، والتى كانت سبباً فى عدم إقراره نهائياً فى هذه الدورة (٢) .

ومما يذكر بالفخر لمصر ان قانون المحاماة المعمول به فيها قد تضمن معظم المبادئ الهامة التى وردت بالمشروع الدولى المقترح ، كما يبين من مقارنة النصوص المقترحة ونصوص قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ واللائحة الداخلية الملحقه به .

* * *

مادة ١ — ليس المقصود بهذا التقنين الدولى لآداب المحاماة ان يسود التشريعات الوطنية والمحلية القائمة ولا تلك التشريعات التى يمكن ان تصدر من وقت لآخر .

وليس على المحامى ان يقوم بالواجبات المفروضة عليه فى قانونه الوطنى لحسب ، بل عليه أيضاً عند مباشرة دعوى ذات صبغة دولية ان يلتزم القواعد المقررة فى البلاد التى يزاول نشاطه فيها .

مادة ٢ — يجب على المحامى دائماً ان يحافظ على شرف مهنته وكرامتها .

وعليه فى عمله ، وكذا فى حياته الخاصة ، ان يمتنع عن أى تصرف من شأنه ان يودى إلى الخط

International code of Ethics (١)

(٢) كان يقوم بتلخيص المناقشات وترجمتها من الانجليزية إلى الفرنسية ومن الفرنسية إلى الانجليزية الأستاذ الكبير سبأ حبشى الهامى فى دقة وبراعة كانت موضع إعجاب أعضاء المؤتمر جميعاً .

من قدر المهنة التي ينتسب إليها (١) .

مادة ٣ — على المحامي أن يحتفظ باستقلاله في أداء واجباته ، والا يرتبط بأى عمل أو وظيفة أخرى إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على استقلاله (٢) .

مادة ٤ — على المحامي أن يعامل زملاءه بكل احترام وتقدير (٣) .

والمحامي الذي يقوم بمعاونة زميل أجنبي يتعين عليه دائماً ملاحظة أن لزميله الأجنبي أن يعتمد عليه أكثر مما لو كان الزميل الذي استعان به من مواطنيه . ومن ثم تكون مسئوليته أخطر ، سواء في حالة الاقتناء أو في حالة مباشرة دعوى . ولنفس السبب يحسن عدم قبول الدعوى إذا كان المحامي غير مختص بمباشرتها أو كانت ظروفه الخاصة لا تسمح له بمباشرتها بالعناية الواجبة بسبب كثرة عمله مثلاً .

مادة ٥ — كل اتصال شفوي أو كتابي بين المحامين يجب أن تكون له صفة السرية ، ما لم تكن تلك الاتصالات قد أجريت لحساب الموكل أو بناء على طلبه .

مادة ٦ — على المحامي أن يحتفظ دائماً بالاحترام الواجب للحكمة (٤) ، دون أن يخشى في سبيل الدفاع عن موكله شيئاً ، أو يراعى أية مصلحة شخصية لنفسه أو لغيره .

وعليه ألا يتقدم بأية بيانات غير صحيحة للحكمة ، ولا يتولى الدفاع في دعوى لا يرتاح ضميره إلى سلامتها ، والا يشير برأى يتعارض مع القانون بأى وجه من الوجوه (٥) .

(١) يقابل هذا النص في قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نص المادة ٢٢ الذي يجري بالآتي : « من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى باحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد » .

(٢) يقابل هذا النص في القانون المصري نص المادة ١٩ الذي يحظر الجمع بين المحاماة وبين التوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو في إحدى الجمعيات أو الشركات أو لدى الأفراد ، والاشتغال في التجارة ، أو بأى عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

وقد اعترض على النص المقترح أحد أعضاء وفد الولايات المتحدة بحجة أن عضوية البرلمان أو الأحزاب قد تعتبر ذات تأثير على استقلال المحامي .

(٣) يقابل هذه المادة في مصر نص المادة ٦ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين بمصر التي توجب على المحامي مراعاة واجبات الزمالة في معاملته لزملائه المحامين .

(٤) يقابل هذه الفقرة الشطر الأخير من المادة ٦ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين بمصر ونسها : « يجب على المحامي ألا يجيد مطلقاً عن الاحترام الواجب للقضاء » .

(٥) أثار الشطر الأخير من هذه المادة جدلاً طويلاً حول ما إذا كانت مهمة المحامي تختم عليه أن يراعى في دفاعه أحكام القانون ومقتضيات الضمير ، أم أن واجبه يقتضيه الدفاع عن وجهة نظر موكله ولو ضد اقتناعه الشخصي . فقال المؤيدون للرأى الأول أن المحامي لا يجوز أن يكون تاجر كلام يتولى الدفاع عن كل من يتقدم له ولو لم يكن مقتنعا بسلامة موقفه . وقال المعارضون لهذا الرأى أن المحامي عليه أن يتسكلم بلسان موكله فيؤيد وجهة نظره ، إذ ليس هو الذي يحكم بسلامة الدعوى أو بعدم سلامتها ، لاسيما أن معظم المسائل القانونية تكون غالباً موضع خلاف بين الفقهاء وأحكام القضاء ، ولذلك يتعين على المحامي أن يدعم وجهة نظر موكله .

مادة ٧ — لا يجوز للمحامى أن يتولى الدفاع فى دعوى إذا كان قد أبدى فيها رأيا للخصم أو استشير فيها بواسطة محامى الخصم (١) .

مادة ٨ — لا يجوز للمحامى أن يلتزم بالعمل (٢) ، ولأن يقبل دعوى إلا بناء على طلب صاحب الشأن أو من يمثله ، ما لم يعهد بها اليه محام آخر أو يكون مكلفا بمباشرتها وفقا للقوانين المحلية .

مادة ٩ — على المحامى دائما أن يبدى لموكله الراى السليم فى كل دعوى يستشار فيها ، وأن يقدم معونته بكل عناية وإخلاص ، وعليه أن يتبع ذلك أيضا فى الدعاوى التى يندب فيها لمساعدة فقير .

وله ألا يقبل الدعوى إذا لم يعهد بها اليه ذو صفة ، وعليه ألا يتنحى عن وكراته أثناء سير الدعوى إلا لسبب جوهري ، وفى هذه الحالة يجب أن يكون ذلك بحيث لا تتأثر مصلحة الموكل (٣) .

ويجب أن يكون دفاع المحامى عن مصالح موكله متسما بالإخلاص ومتفقا مع أحكام القانون .
مادة ١٠ — على المحامى أن يسعى دائما لفض النزاع وديا قبل اللجوء للإجراءات القانونية ، وألا يخلق المنازعات أبدا .

مادة ١١ — لا يجوز أن يكون للمحامى مصلحة مالية فى الدعوى التى يباشرها أو التى باشرها ، ولا أن يشتري بطريق مباشر أو غير مباشر شيئا من الحقوق المتنازع عليها أمام المحكمة التى يباشر عمله فى دائرتها (٤) .

مادة ١٢ — لا يجوز للمحامى مطلقا أن يمثل مصالح متعارضة .

== تارك مهمة الفصل للقضاء الذى كثيرا ما تتضارب أحكامه فى الدعوى الواحدة فىأتى الحكم النهائى فيها مخالفا لما قضى به الحكم الابتدائى ، بل كثيرا ما تقرر المحكمة العليا مبدأ ثم تعدل عنه فى دعوى أخرى (يراجع فى هذا الصدد مقالنا « المحاماة أجل مهنة فى العالم » المنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة والثلاثين ص ٦٩٧ وكتاب Paradoxe sur l'avocat للاستاذ جاك أمبلان ص ٣٢ — ٣٧) .

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٣ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ التى تنص على أنه . « يجب على المحامى أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى للخصم موكله فى نفس النزاع أو نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكراته » .

(٢) يقابل هذه المادة فى مصر المادة الرابعة من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين التى تنص على أنه . « لا يجوز للمحامى أن يسعى فى جلب أرباب القضايا بأية طريقة من طرق الاعلان أو السسرة » .

(٣) توجب المادة ٣٨ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ على المحامى الذى يريد التنحى عن الوكالة أن يخطر موكله بتنحيه وأن يستمر فى مباشرة إجراءات الدعوى شهرا على الأكثر متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل .

(٤) الحظر الوارد فى هذه المادة مكفول فى مصر بنص فى قانون المحاماة وآخر فى القانون المدنى . فقانون المحاماة ينص فى المادة ٤٢ فقرة ثالثة على أنه « ليس للمحامى أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه أو على منابل يلصق إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب فى الدعوى أو ما يحكم به فيها . وعلى كل حال لا يجوز له أن يعتقد اتفاقا على الاتعاب من شأنه أن يجعل له مصلحة فى الدعوى » ==

مادة ١٣ — لا يجوز للمحامى أن يفشى سرا اتصل به عن طريق عمله كمحام ولو بعد انتهاء توكيله (١). وهذا الواجب يمتد إلى معاونيه من المحامين والموظفين .

مادة ١٤ — فى المسائل المالية يجب على المحامى أن يكون أميناً ودقيقاً ، والا يخلط أموال الآخرين بأمواله ، وأن يكون مستعداً دائماً لاداء الحقوق التى قبضها إلى أربابها ، والا يبق لديه الأموال التى قبضها لحساب موكله أكثر من الوقت الذى تحتته الضرورة القصوى .

مادة ١٥ — للمحامى أن يطلب من موكله مبلغاً لحساب انعابه ومصروفاته ، على أن يكون المبلغ المطلوب متناسباً مع الأعباء والمصروفات المحتملة .

مادة ١٦ — على المحامى أن يضع نصب عينيه مصلحة موكله ومقتضيات العدالة قبل حقه فى مقابل أتعاب خدماته ، لحقه فى طلب مبلغ مقابل أتعابه أو مصاريفه لا يبرر انسحابه من التوكيل أو رفضه مباشرة الدعوى فى وقت لا يسمح لصاحب الشأن أن يلجأ لغيره أو أن يتجنب ضرراً لا يمكن اصلاحه . وأتعاب المحامى تقدر بمراعاة قيمة النزاع والمصلحة التى عادت على الموكل والوقت والتجهد الذى استلزمه العمل والاعتبارات الشخصية والواقعية للدعوى (٢) .

مادة ١٧ — الاتفاق مقدماً على أتعاب المحامى يجب أن يكون متفقاً مع ظروف الدعوى وخاضعاً لتقدير القضاء (٣) .

مادة ١٨ — المحامى الذى يعهد إلى زميل أجنبي بالافتاء فى دعوى أو بمباشرتها مسئول عن أداء مقابل أتعاب هذا الأخير .

مادة ١٩ — لا يتفق وكرامة المحاماة الانجاء إلى وسائل الاعلان والدعاية .

مادة ٢٠ — لا يجوز للمحامى أن يسمح للآخرين باستخدام اسمه بأية طريقة لمباشرة إجراءات لا يجيز لهم القانون مباشرتها .

== والقانون المدنى يحظر فى المادة ٤٧١ على المحامين ان يشتروا بأسمائهم أو باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر فى النزاع يدخل فى اختصاص المحكمة التى يباشرون أعمالهم فى دائرتها وإلا كان البيع باطلاً . وكذلك تحظر المادة ٤٧٢ على المحامين ان يتعاملوا مع موكلهم فى الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا م الذين يتولون الدفاع عنها سواء أكان التعامل باسمائهم أم باسم مستعار وإلا كان العقد باطلاً .

(١) افشاء المحامى فى مصر لسر اتصل به عن طريق مهنته جنحة معاقب عليها بالمادة ٣١٠ عقوبات .

(٢) يقابل الفقرة الأخيرة من هذه المادة نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من قانون المحاماة المصرى الذى يجرى بالآتى . « ويدخل فى تقدير الاتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامى » .

(٣) تنص المادة ٧٠٩ من القانون المدنى فقرة ثانية على انه « إذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الاجر خاضعاً لتقدير القاضي ، إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة » .

بحث

متى تلزم الرسمية ومتى لا تلزم

في هبة حق الانتفاع

للسيد الأستاذ سعد الفيشاوي المحامي

تنص المادة ٨٦ من القانون المدني على ما يأتي :

« الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض » .

وتنص المادة ٨٨ على أن :

« تكون الهبة (التي هي عقد) بورقة رسمية - والا وقعت باطلة مالم تتم تحت ستار عقد آخر » .

« ومع ذلك يجوز في المنقول أن تتم الهبة بالنقبض ، دون حاجة إلى ورقة رسمية » .

وواضح من ذلك أن كل عقد اعطاء مال دون عوض (أي هبة بالمعنى الذي حدده لها القانون لا بد أن يكون بورقة رسمية والا وقع باطلا .

هذه هي القاعدة العامة .

ولا يستثنى منها إلا الاستثناءان اللذان نصت عليهما المادة ٨٨ وهما :

١ — الهبة التي تتم تحت ستار عقد آخر .

٢ — هبة المنقول التي تنفذ بالتسليم والتسلم .

ولما كان حق الانتفاع مال (م ٨٣) فإن هبته — أي عقد التصرف فيه دون عوض — تلزم

أن تكون بورقة رسمية والا وقعت باطلة .

وهذا لا يجوز أن يكون محل شك أو مجادلة .

وقد جاء في كتاب « شرح القانون المدني الجديد » الجزء الثاني للدكتور كامل مرسى في

الصحيفة ٢٨٠ — تحت عنوان « كيف يكسب حق الانتفاع ، مايلي :

« ترتيب حق الانتفاع إما أن يكون بمقابل أو من غير مقابل . فإذا كان من غير مقابل وجب

أن يكون بورقة رسمية تطبيقاً للمادة ٨٨ ، والا وقع باطلا . إذ أن العقد يكون في هذه الحالة

عقد هبة »

غير أن اعطاء المال بغير عوض — قد يكون بغير عقد تتلاقى فيه إرادتان وإنما بإرادة واحدة

هي إرادة التصرف . وذلك كهبه الدين أو الإبراء (م ٣٧١ مدني) .

ومثال ذلك أيضا التنازل المقصود به إنهاء حق الانتفاع بغير مقابل .
 فلقد استقر الفقه (وإن لم يكن في القانون نص صريح) على أن هذا التنازل يتم بإرادة المنتفع وحده — أى أنه تصرف من جانب واحد *Renonciation unilaterale ou abdicative* ولما كانت هذه التصرفات القانونية — ليست عقودا تتم بتلاقى إرادتين — فهي وإن كانت بغير عوض — إلا أنها لا تعتبر هبات ، بالمعنى الاصطلاحي الذى حدده القانون .
 ولذا فإنه لا يشترط تمامها أن تكون بورقة رسمية .

وقد نص القانون على ذلك صراحة فى المادة ٣٧٢ بالنسبة للإبراء .
 وهذا التصرفات التبرعية التى تتم بإرادة منفردة — ولا تعتبر هبات ، بالمعنى الدقيق — هى ما اصطلاح الفقه على تسميته بالهبات غير المباشرة (*Donations indirectes*) ومنها كما رأينا الترك لمصلحة آخر (*Renonciation in favorem*)

ومناطق التفرقة بين هذه التصرفات وبين الهبات التى يلزم أن تكون بورقة رسمية — هو أن الأولى تتم بإرادة منفردة والثانية عقود تتم باتفاق إرادتين .
 وإذا وضع كل ذلك — أصبح من السهل معرفة متى تلزم الرسمية ومتى لا تازم فى التنازل عن حق الانتفاع .

والاجابة على السؤال هى أنه : إذا كان التنازل عن حق الانتفاع — نقلا — أو إنشاء له — (وهو ما يلزم تمامه اتفاق المنصرف والمنصرف له أى تعاقد يتم بينهما) فان التنازل يكون هبة بالمعنى الدقيق — ويلزم أن يكون بورقة رسمية والا وقع باطلا .

أما إذا كان التنازل — إنهاء لحق الانتفاع — بترك المنتفع حقه بغير عوض — بإرادته المنفردة — مما يترتب عليه اندماجه فى ملك الرقبة والتنازل شق — الملكية وتكاملها — فإنه لا يلزم له أن يكون بورقة رسمية .

والخلاصة ، أن الترك المنهى لحق الانتفاع ، هو وحده ، الذى يتم بإرادته منفردة ولا تازم له الرسمية .

بحث

الزواج المعتقد بصحة ابرامه في القانون الفرنسي

LE MARIAGE PUTATIF

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - مقدمة :

بمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة وانتقال اختصاصها إلى المحاكم الوطنية وبخاصة في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب . وضع المشرع للأجانب وفقاً للأحكام الآتية وهي الأحكام العامة في قواعد الاختصاص للمحاكم المصرية في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب في المواد ٨٥٩ وما بعدها من قانون المرافعات .

وإعمالاً لبعض أحكام الفصل الأول من الباب التمهيدي من القانون المدني المصري الخاصة بتنازع القوانين من حيث المكان فإنه يقتضى في بعض الأحوال وجوب تطبيق قانون أجنبي في مصر بصدد مسائل الأحوال الشخصية للأجانب كالزواج والطلاق والنفقة والولاية والوصاية والقوامة والميراث والوصية ، (المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المدني المصري في هذا الشأن) .

لهذا فإن من المتعين على المشتغلين بالعلوم القانونية الإلمام بكثير من القواعد المتعلقة بالأحوال الشخصية لدى الأجانب .

وإني أعرض اليوم لبحث نوع معين من الزواج في القانون الفرنسي يتميز بأحكام خاصة هو الزواج المعتقد بصحة ابرامه أو مايسمونه Le mariage putatif

٢ - تمهيد :

من المسلم به أن للزواج شروطاً معيناً توافرها لصحة انعقاده - وقد نصت عليها المادة ١٠٤ من القانون المدني الفرنسي ، فإذا لم يستوف شرط منها وقع الزواج باطلاً مثال ذلك الزواج مع وجود زواج سابق لأحد الزوجين لم يقض بإبطاله أو انحلاله عنه وكذا عدم مراعاة الشكل الخارجي للزواج . ومن المسلم به أن لهذا البطلان أثر رجعي ينسحب إلى الماضي أو يمتد إلى وقت وقوع الزواج وبهذا تؤثر على حقوق الزوجين ، كما تؤثر في شرعية نسبة الأبناء المولودين من ثمرة هذا الزواج الباطل كما قد تضر بحقوق الغير .

إلا أن المشرع الفرنسي جرياً منه على حماية حسن النية أنشأ في مادتيه ٢٠١ ، ٢٠٢ من القانون المدني نوعاً من الزواج أسماه بالزواج المعتقد بصحة ابرامه . Le mariage putatif . فنص المادة ٢٠١ على أنه :

« بالرغم من الحكم بالبطلان فإن الزواج ينتج آثاره المدنية سواء أكان ذلك في حق الزوجين أم كان في حق الأبناء بشرط أن يكون الزواج قد انعقد بحسن نية » .
وقد قصد المشرع بذلك حماية هذا الأمر الظاهر لاعتبارات تملئها المصلحة العامة أو الضرورات العملية متى كان أساسه هذا الأمر الظاهر وعماده حسن النية .

« فإذا لم يتوافر حسن النية إلا من جانب أحد الزوجين فإن الزواج لا تنتج آثاره المدنية إلا في مصلحة هذا الزوج وأولاده من هذا الزواج » .

٣ - أصل التسمية :

وكلمة putatif التي ترمز لهذا النوع من الزواج مستحدثة في اللغة القانونية الفرنسية فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية putari التي تدل على الاعتقاد أي أن أحد الزوجين أو كليهما اعتقد أو ظن craire أن الزواج قد أبرم صحيحا وقد تم باطلا وقامت المعاشرة الزوجية على أساس هذا الظن فاطمان الزوجان إلى صحة وقوع الزواج رغم ما يعيبه من تخلف بعض شروط صحة إبرامه .

ولقد أسماه الدكتور عبد الرزاق السنهوري بالزواج الظني (راجع نظرية الالتزامات للدكتور السنهوري في باب البطلان) ، كما أسماه الدكتور حسن الأشموني بالزواج المزعوم (راجع مرجع القضاء في تشريعات الأحوال الشخصية للأجانب للدكتور حسن الأشموني) . وكلا التعبيرين - في نظرنا - لا يؤيدان تماما المعنى المقصود في القانون الفرنسي مما جعلنا نؤيد التسمية التي أوردناها لعنوان هذا المقال .

٤ - موقف الشرائع :

وفكرة الزواج المعتقد بصحة إبرامه مستقاة من القانون الكنسي الذي عني أول ما عني به حماية حسن النية حتى أصبحت هذه النظرية من القواعد القانونية التي سار القانون المدني الفرنسي على نهجها بعد أن كانت قاعدة دينية بحجة نص عليها القانون الكنسي .

ولقد اقتفى التشريع السويسري والتشريع الألماني أثر التشريع الفرنسي في هذا الصدد فأوردا هذه القاعدة في ثنايا نصوصهما .

٥ - شرط اعتبار الزواج putatif :

ويجب - لكي يوجد زواج putatif - أن يكون الزوجان أو أحدهما حسن النية بمعنى أنهما يجعلان سبب عدم صحة هذا الزواج أو يجهل أحدهما ذلك - وبعبارة أدق يعتقدان - أو على الأقل يعتقد أحدهما - أنهما قد أبرما زواجا صحيحا وفق أحكام القانون .

وحسن النية مفروض فيتمين على من يدعى سوء نية أحد الزوجين أن يقيم الدليل على ذلك إذ أن الأصل هو حسن النية .

والجهل بالسبب الذي يؤدي إلى بطلان الزواج يرجع إلى وقوع الزوجين أو أحدهما في الغلط ولا تهم طبيعة هذا الغلط سواء أكان غلطاً في الوقائع أم غلطاً متعلقاً بالقانون ومثال الغلط في الوقائع جهل أحد الزوجين بوجود زواج سابق لزوجيه الآخر . ومثال الغلط في القانون هو عدم اتباع أحكام نص قانوني يتعلق بأشهار الزواج بطريقة معينة أو وجود نص قانوني يجعله الزوجان أو أحدهما يمنع قيام مثل هذا الزواج كزواج المحارم دون علم الزوجين بأنهما من المحارم . ولا تهم جسامه العيب الذي سبب البطلان .

ويشترط أن يكون حسن النية معاصراً لقيام الرضاء وقت تمام الزواج فلا يهم أن يكتشف أحد الزوجين بعد ذلك سبب البطلان فلا يفقد عيدين ما قد يتمتع به هذا الزوج من مزايا نتيجة لفكرة الزواج المعتقد بصحة ابرامه .

(راجع التعليق على المادتين ٢٠١ و ٢٠٢ من القانون المدني الفرنسي بمجموعة دالوز راجع النبذة ٢٣٢ من الجزء الأول لسكولان وكايتان) .

٦ - آثار هذا الزواج :

وينتج هذا الزواج آثاراً جوهرية بالرغم من الحكم ببطلانه وذلك حماية لحسن النية ووقاية للعلاقة الزوجية من التزعزع وعدم الاستقرار بمعنى أنه لا يكون للبطلان أثر رجعي فلا ينسحب على الماضي فيظل الزواج منشأ لآثاره كما لو كان زواجا صحيحا ، وإنما ينحل هذا الزواج في المستقبل فيزول من وقت أن يتقرر بطلانه .

ويجدر في هذا الصدد أن نقيم التفرقة الآتية :

فاذا كان الزوجان معا حسن النية فينتج الزواج كل آثاره المدنية سواء بالنسبة للزوجين أو بالنسبة للأولاد .

أما إذا كان أحد الزوجين حسن النية فحسب فلا ينتج الزواج آثاره المدنية إلا في صالح هذا الزوج حسن النية وفي صالح الأولاد أيضا الذين وجدوا نتيجة لهذا الزواج . فالزوج حسن النية وحده هو الذي يتمسك بهذا الزواج فيترتب عليه آثاره المدنية . أما الزوج سيء النية فلا يحق له أن يحتج به وذلك إعمالاً للقاعدة الرومانية المعروفة التي تقضى بأنه لا يجوز لشخص أن يرتب حقاً على عمله الشائن ومن ثم فلا يجوز لهذا الزوج سيء النية أن يطلب نفقة من زوجه الآخر كما لا يسوغ له أن يرث من تركته ، وفي علاقته بالأولاد فلا يتمكن من مطالبة أيهم بنفقة له كما لا يرث من تركه أحدهم . أما الأولاد فيتمتعون دائماً بالصفة الشرعية فيعتبرون أولاداً شرعيين للزوجين حتى بالنسبة للزوج سيء النية وشم فيرثون من تركته كما يرثون من تركه الزوج حسن النية من باب أولى والحقيقة من الأمر أن نظرية الزواج putatif ما أنشئت لإحماية هؤلاء الأولاد حرصاً على صالحهم ورعاية لشئونهم وذلك بتقرير نسبهم إلى والديهم وما يرتب على ذلك من آثار قانونية .

ويرى الشراح أنه يتعين تفسير المادتين ٢٠١ و ٢٠٢ من القانون المدني الفرنسي تفسيراً واسعاً

فلا يتمتع بهذه النظرية الزوج حسن النية والأولاد فحسب وإنما تمتد إلى الغير فيستظل بها إذا كانت له مصلحة في التمسك بها مثال ذلك الخلف العام كالوارث للزوج حسن النية .

(راجع نبذات ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ من الجزء الأول لكولان وكايتان)

٧ - آثار هذا الزواج في جنسية الزوجة :

وعلى ضوء هذه النظرية يثار البحث - هل تكتسب المرأة الأجنبية - الجنسية الفرنسية إذا تزوجت بفرنسي ؟ بمعنى أنه هل تعتبر المرأة الأجنبية فرنسية الجنسية إذا تزوجت بفرنسي زواجا معتقدا بصحة إبرامه ؟

كان الجواب بالإيجاب إلى ما قبل ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ فكانت المرأة الأجنبية تعتبر فرنسية إذا ماتت تزوجت بفرنسي زواجا معتقدا بصحة إبرامه .

ولما صدر قانون الجنسية الفرنسي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ اعتبر أن الجنسية علاقة قانونية من علاقات القانون العام بين الفرد والدولة ولم تعد مسألة من مسائل الحالة المدنية كما كانت من قبل ومن ثم فلا تكتسب المرأة الأجنبية الجنسية الفرنسية عند زواجها بفرنسي زواجا معتقدا بصحة إبرامه وهو إما نصت عليه المادة ١/٤٢ من القانون المذكور :

« لا تكتسب المرأة الجنسية الفرنسية إذا كان عقد زواجها من فرنسي قد أبطال بحكم صدر من محكمة فرنسية أو كان هذا البطلان الذي تقرر بالخارج قابلا للتنفيذ في فرنسا حتى ولو كان هذا الزواج قد انعقد بحسن نية » .

٨ - في القانون الدولي الخاص :

ويشتمع هذا النوع من الزواج بأهمية خاصة في القانون الدولي الخاص وذلك إذا كان هناك عنصر دولي في العلاقة القانونية كما إذا كان أحد الزوجين أجنبيا . فمن المسلم به أنه يصعب أن تتطلب من الزوجين أو أحدهما الالتزام بأحوال تطبيق القانون الأجنبي وشروط تعاقبه وأحكام نصوصه في شأن الزواج حتى يمكن إبرام زواج صحيح مستوف لكافة شروط القانون المحلي . الأمر الذي دعا القضاء الفرنسي إلى تطبيق هذه الفكرة لأعلى الفرنسيين في فرنسا أو في خارج فرنسا فحسب وإنما أيضا على الزواج المبرم بين الفرنسيين والأجانب أو حتى بين الأجانب فيما بينهم .

٩ - قضية أوثرار :

ولقد حكمت محكمة باريس في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ في قضية ouvrard تتحصل في أن زواجا تم بين فرنسي سبق له الزواج bigame وامرأة سورية طبقا للقانون الأيراهمي وكانت الزوجة حسنة النية إذ لا تعرف أن زوجها سبق له الزواج . ولقد وقع هذا الزواج باطلا بسبب تعدد الزوجات للزوج إلا أن الزوجة لم تعرف هذا العيب الذي هو سبب البطلان . وطبقت محكمة باريس القانون الفرنسي وذلك لحماية - سن النية من جانب الزوجة فاعترف بقيام زواج معتقدا بصحة إبرامه ووثبت آثار هذا الزواج .

١٠ - قضية فؤاد عزت :

وهو ما حكمت فيها محكمة السين في ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ في قضية تجمل ظروفها في أن مصر يا تزوج بفرنسية أمام القنصلية المصرية في باريس طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية . ولقد قضت هذه المحكمة ببطلان هذا الزواج لعدم استيفائه الشكل القانوني الذي يقضى بوجوب اتباع الشكل المحلي فليس للقنصل المصري ولاية إلا بين المصريين فقط فلا يسوغ له أن يعقد زواجا بين مصري وفرنسية فسبب البطلان هو عيب في الشكل .

ثم تساءلت المحكمة عما إذا كان يمكن تطبيق فكرة الزواج المعتقد بصحته إذ أن الزوجين كانا حسن النية وقد أنجبا ولداً نتيجة لهذا الزواج . إلا أنها لم تتمكن من تطبيق هذه الفكرة إذ يتعين تطبيق قانون الزوج على هذا الزواج إعمالاً لأحكام القانون الدولي الخاص وهو القانون المصري الذي لا يقر هذا النوع من الزواج إذ لا تعترف الشريعة الإسلامية بالزواج المعتقد بصحة إبرامه وقد تمكنت المحكمة أخيراً من الحكم بشرعية نسبة الولد لأبيه بناء على قاعدة شرعية مقررة في الشريعة الإسلامية التي تقضي بصحة نسب الأولاد حتى ولو كان الزواج باطلاً حتى ولو كان أحد الزوجين سيئ النية وذلك حماية للنسب .

١١ - الخلاصة :

وفي الختام فإن فكرة الزواج putatif التي ابتدعها القانون الكنسي وأيدها القانون المدني الفرنسي قائمة على أساس حماية حسن النية ، تقررت بصفة أساسية للرجعة في نسبة الأبناء لأبائهم بصفة شرعية لو وقع الزواج باطلاً وحتى لو كان أحد الزوجين سيئ النية فينسب الولد إليه .
وأخيراً نسأل الله التوفيق والهداية ؟

بحث

الملكية في الشهر العقارى

للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر
رئيس مأمورية الشهر العقارى بمكتب القاهرة

— ٢ —

في البحث السابق المنشور في مجلة المحاماة العدد التاسع من السنة الرابعة والثلاثين فرقت بين بحث الملكية وبحث التكليف من وجهة الشهر العقارى وأشارت للقواعد العامة لمراجعة سند الملكية بوجه عام وعالجت حالة المباني الواقعة في المدن المربوط عليها عوائد مبان وحالة المباني الواقعة في النواحي المعفاة من الضرائب والغير مربوط عليها عوائد مبان وينت الحكمة في اشتراط سنة ١٩٢٣ بداية لتاريخ وضع اليد .

ولما كنت أقوم بشرح نصوص القانون من الناحية التطبيقية رأيت لزاما على أن أنشر بحثي لعل الفائدة تكون منه أعم وأوفى .

جذب المشرع بطريق الحصر لا التمثيل في المادة (٢٣) من قانون الشهر العقارى (المادة ١٣٩ من التعليمات) المحررات التى تقبل فيما يتعلق باثبات أصل الملكية والحق العيني وهى :

١ — المحررات التى سبق شهرها .

وكان الأصل في مستند الملكية أن يكون محرراً سبق شهره إذ أن قانون الشهر العقارى قد صدر سنة ١٩٤٦ أى بعد حوالى ٢٣ سنة على اعتبار الشهر إجراء إجباريا لا تنقل الملكية حتى فيما بين المتعاقدين (القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣) إلا أنه بالنظر إلى ما لاحظته المشرع من عيوب في النظام القديم رأى أن يتوسع بعض الشيء في المستندات التى يمكن الأخذ بها كدليل على أصل ملكية المتصرف .

٢ — المحررات التى تتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قبل العمل بأحكام قانون الشهر العقارى أى قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ ، وقد قصد بذلك المشرع الوصية إذ أنها لم تكن خاضعة للشهر قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ .

على أنه يشترط لى تكون الوصية سندا للملكية فى ظل قانون الشهر العقارى شروطا ثلاثة :

(أ) أن تكون الوصية قد تمت نهائيا قبل تنفيذ قانون الشهر العقارى .

(ب) أن يكون الموصى قد توفى مصرأ على الوصية .

(٣) قبول الموصى إليه الوصية وانتقال ملكية العقار إليه قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ .
فلا عبرة لإذن بتاريخ تحرير الوصية نفسها أو بتاريخ وفاة الموصى فقط ، بل العبرة بانتقال الملكية
نهائيا إلى الموصى إليه قبل العمل بأحكام قانون الشهر العقاري .
٣ — المحررات التي ثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم
لإنسان توفى .

ويعتبر هذا النص توكيدا لما أخذ به القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ بخصوص التسجيل .
فقبل صدور هذين القانونين كانت الملكية تنتقل بمجرد التراضي ، ولذلك فإن وجود عقد ثبت
تاريخه قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر في حكم العقد المسجل من حيث انتقال الملكية فيما بين المتعاقدين .
وقد اشترط قانون الشهر أن يكون ثبوت التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ قائما عن غير طريق وجود ختم
أو توقيع لإنسان توفى .

فإن اعتبار العقد الثابت التاريخ بأى طريق قبل سنة ١٩٢٤ في حكم العقد المسجل قد فتح الباب
على امصراحيه لتزويرات كثيرة فضلا عن التجاؤ كثير من المتعاملين إلى تقديم عقود عرفية غير مسجلة
تحمل توقيعاً أو ختما لإنسان توفى قبل سنة ١٩٢٤ على اعتبار أنها مستندات لأصل ملكية
المتصرف .

ذلك بأن شهود من استقراء الحوادث الكثيرة التي وقعت بأفلام الرهون والتسجيل أنه كلما
تعذر على مغتصب أو مالك لإثبات ملكيته لعقار أرجع هذه الملكية لعقد عرفي غير مسجل يحمل ختما
أو توقيعاً لإنسان ثبتت وفاته قبل سنة ١٩٢٤ . مع ما في ذلك من انتفاء أى ضمان ومائتة من اغتصاب
للكليات عديدة من هذا الطريق .

ونظرا لكثرة التزويرات التي لوحظت على العقود الثابتة التاريخ المقدمة كمستند تملك طبقا لنص
الفقرة الثالثة من المادة ١٣٩ من تعليمات الشهر قضت الأمانة العامة للشهر العقاري بعدم الأخذ بهذه
العقود إلا بعد التحقق من صحة بيانات إثبات التاريخ بعد عرض الأمر على المكتب الرئيسى الذى
يتولى مراجعة البيانات على دفاتر إثبات التاريخ المحفوظة بالمصلحة أو بدار المحفوظات العمومية
بالقلمنة .

٤ — المحررات التي تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ إذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام
هذا القانون في محررات تم شهرها أو نقل التكليف بمقتضاها لمن صدرت لصالحه .

والحكمة في هذا تظهر إذا فرضنا أن شخصا يملك عقارا بموجب عقد يحمل تاريخا سابقا على
أول يناير سنة ١٩٢٤ ، ثم حدث أن تصرف في سنة ١٩٤٠ مثلا في جزء من هذا العقار لآخر بعقد
تم شهره وأراد الآن في ظل قانون الشهر العقاري أن يتصرف في جزء آخر أو فى باقى العقار فليس من
المعقول أن لا يؤخذ بعقده كمستند لأصل ملكيته مع أنه سبق أن اعتبر كذلك فى عقد تم شهره
طبقا للقانون .

وبعبارة أوضح مادام العقد قد اعتبر سنداً لأصل الملكية في محرر تم شهوره قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ فقد وجب أن يعتبر مستند لأصل هذه الملكية في ظل قانون الشهر العقاري .

ولقد ورد استثناء من حكم المادة ٢٣ من القانون - السابق تفصيلها - حيث أضافت المادة (٥٥) من القانون (المادة ١٤٠ من التعليقات) إلى المستندات التي تعتبر أصلاً للملكية أو الحق العيني ، المحررات العرفية التي تحمل تاريخاً سابقاً على أول يناير سنة ١٩٢٤ إذا كان المحرر الذي يراد شهره قد تمت مراجعته نهائياً طبقاً لأحكام القانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ وأشر عليه من قلم استعلام المساحة بختم « نظر » ثم تسدد عنه الرسم وتم توثيقه أو التصديق على التوقيع فيه ، فلا يسرى عليه حكم المادة ٢٣ من قانون الشهر العقاري ، بمعنى أنه يتم شهره حتى إذا كان أصل الملكية أو الحق العيني فيه يستند إلى عقد عرفي سابق تاريخه لأول يناير سنة ١٩٢٤ دون اشتراط لثبوت هذا التاريخ طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٣ السابق الإشارة إليها .

مع ملاحظة أن هذا الاستثناء لا يطبق إلا بتوافر شروطه إذ الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه .

ويلاحظ أنه إذا كان العقار غير وارد في تكليف الصادر منه التصرف مع وجود مستند مسجل لديه ، فتسأل المديرية أو المحافظة - حسب الأحوال - عن السبب في عدم نقل التكليف بعد التحقيق من وضع يد الصادر منه التصرف .

أما إذا لم يعلم السبب في عدم نقل التكليف مع وجود المستند المسجل ، فيحقق وضع يد الشخص الصادر منه التصرف . فإذا امتد وضع يده لأكثر من ١٥ سنة هلالية في حالة وضع اليد على الملكيات الخاصة و ٢٣ سنة هلالية في حالة وضع اليد على الأوقاف فيكتفى بالمستند على أن يشار بالمحرر عن الخلاف في التكليف وعن وضع اليد الصادر منه التصرف مع اللقاء الثبوتية على المتعاقدين .

وإذا كان العقار موضوع التصرف غير وارد في تكليف الصادر منه التصرف الخطأ في المكلفة فتبعد التحقق من ذلك يعمل محضر وضع يد بالطبيعة ويمكن اتمام المراجعة على أساس أن التكليف نقل بنوع الخطأ وتلقى التبعة على المتعاقدين في المحرر .

ويراعى في جميع الأحوال وجوب إيجاد الصلة التي تربط الصادر منه التصرف بصاحب التكليف أي الصلة التي تربط صاحب الشأن بالاسم المدرج في دفاتر المكلفة على أن تبرر هذه الصلة نقل التكليف والملكية كما هي الحال عند تصرف شخص في عقارات مكلفة باسم مورثه أو نحوها وذلك لاتخاذ اللازم نحو إجراء التغييرات والتعديلات التي يتطلبها الحال ، لتكون دفاتر المكلفات صدى للتطورات التي تطرأ على مختلف الملكيات العقارية .

وتظهر أهمية ذلك مثلاً في حالة ما إذا تملك شخص عقاراً ، بقي التكليف باسم من باع العقار إليه ، أو إذا ما اشترى شخص عقاراً ثم نقل التكليف إليه بقدر أقل مما تملكه بهقده شرائه ، أو إذا كان العقار موقوفاً ولكنه مكلف باسم الورثة شخصياً - ففي هذه الحالات تتولى المأمورية المختصة

فحص المستندات الخاصة بالتكليف أو بصفة مقدم الطلب بالاسم الوارد في التكليف ثم تتولى عن طريق المكتب الرئيسى (الأمانة العامة للشهر العقاري) مخابرة جهات الاختصاص لمباشرة إجراء التصحيح اللازم في دفاتر المسكفات طبقاً لما يسفر عنه البحث .

ويجب ذكر بيانات التكليف الآتية في الطلبات المتعلقة بشهر المحررات التى تقتضى تغيير في دفاتر المسكفة وهى التى تناول الأمور الآتية أو ما يشابهها :

الاقرار بالمسكية ، البيع ، بيع حق الانتفاع ، المعاوضة ، التخارج ، الصلح ، الهبة ، إشهار قائمة الغاء الوقف على غير الخيرات ، الوصية ، الشركة ، القسمة ، الحكر ، رهن الحيازة العقارى وتحويله ومحوه ، الضمانات المأخوذة لصالح الحكومة تأميناً على أموالها ، شهر حق الارث ، مرسى المزاد بأنواعه ، الشفعة ، الأحكام النافذة للمسكية أو المقررة لها أو النافذة للحيازة ، كما يجب إيضاح بيانات التكليف في هذه المحررات عند إعدادها ، كذلك يجب بقدر الامكان ذكر تلك البيانات في الطلبات والمحررات المتعلقة ببيع الديون المضمونة بحق عقارى وبالرهن التأمينى وبالارتفاقات . أما البيانات المشار اليها فهى موضحة بعد ، ويجب أن تعزز بالأوراق المؤيدة :

١ — اسم صاحب التكليف الواجب النقل منه ويؤخذ هذا البيان من آخر ورد مال أو قسيمة عوائد أو من واقع كشف رسمى من المسكفات .

٢ — رقم المسكفة وسنتها على أن يكون هذا البيان آخر ما يمكن .

٣ — العلاقة التى تربط الصادر منه بالتصرف لصاحب التكليف المطلوب النقل منه ، بشرط أن تبرز هذه العلاقة نقل التكليف وأن تؤيد بالمستندات المثبتة مثل الاعلانات الشرعية ومستندات التملك .

وإذا كان التصرف صادراً من جملة أشخاص لصالح عدة أشخاص فتذكر البيانات الآتية بالاضافة إلى ما توضح سابقاً :

(أ) مقدار ما تصرف فيه كل شخص في كل حوض على حدة .

(ب) مقدار ما ينقل من كل تكليف في كل حوض على حدة .

(ح) مقدار ما آل لكل شخص في كل حوض على حدة .

وإذا ظهرت اختلافات بين الوارد بدفاتر المسكفة وبين حالة وضع اليد في الطبيعة سواء بالنسبة لمسطح هذه الأطلان أو بالنسبة للحياض السكائنة بها فتعمل الابحاث اللازمة لتعرف أسباب الخلاف بأن تطبق مستندات التملك وغيرها وتؤخذ أقوال الملاك وأصحاب التكليف للوصول إلى حقيقة الأمر وتم المراجعة على ضوء نتيجة هذه الابحاث .

ويمكن الاستعانة بدفاتر المسكفات والتحرى من المديرىات والمحافظات — حسب الأحوال للوصول على البيانات اللازمة في الأحوال الآتية :

(أ) التحرى عن الخطأ فى الاسم المدون بالورد إذا ظهر خلاف فى الاسم بين الوارد بمستند التملك وبين الورد .

(ب) إذا كان مستند التملك المسجل لم ينقل التكليف بموجبه وقدم أصحاب الشأن كشوفا من المسكفات لم يمكن معها الوصول للحقيقة .

(ح) التحقق من صحة المسطح المبين بالورد .

(د) إجراء تحقيقات بالنسبة لمحركات تم تسجيلها أو بالنسبة لطلبات شهر للوصول للحقيقة حتى يمكن اتمام مراجعة الطلبات أو تنفيذ المحركات فى المراجع المختصة .

ويجب بقدر الامكان أن تشمل طلبات الشهر والمحركات الواجبة الشهر على بيان الحقوق العينية المقررة على العقار المنصرف فيه وعلى الأخص ارتفاعات الرى والصرف وبراعى بشأن الرهون والاختصاصات والامتيازات تعيين الشخص الملتزم بأداء هذه الحقوق .

ويستعان فى تعرف الحقوق العينية المقررة على العقار بالوارد فى مستندات التملك المقدمة والثبت فى المراجع المختلفة الموجودة بالمأمورية سواء أكانت خرائط أم دفاتر مساحة أم فهارس عينية أم فهارس شخصية أم مستندات من أى نوع .

ويجب التحرى عن حقوق الارتفاق المنتفع بها العقار أو الملتزم بها خصوصا التى لها مراجع ثابتة بالمأمورية مع الحصول على إقرارات صريحة فى هذا الشأن من طالبى الشهر سواء وجدت حقوق أم لم توجد .

ويجب أن تشمل طلبات الشهر والمحركات الواجبة الشهر على البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف وذلك فيما يتعلق بالعقود والشهادات وأحكام صحة التعاقد ويجب أن تشمل هذه البيانات على اسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني منه ورقم وتاريخ شهر عقد التملك ان كان قد شهر ويجب أن يقرن الطلب بالأوراق والمستندات المؤيدة للبيانات المذكورة .

فمثلا إذا كان طريق الامتلاك هو الميراث فيجب أن يوضح بالطلب وكذا بالمحرر المراد شهره اسم المورث بالكامل وطريق امتلاكه العقار محل التصرف على ان يراعى فى هذا الشأن احكام المادتين ٢٣ و ٥٠ من القانون ويرفق بالمحرر المستند المثبت للوفاة والورثة (إعلام شرعى أو حكم شرعى مثلا) .

وإذا كانت وفاة المورث بعد سنة ١٩٢٣ فيجب لاثبات الوفاة والوراثة أن يقدم إعلام شرعى بذلك أو أى مستند رسمى يقوم مقامه .

أما إذا كانت وفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ فللثبوت من الوفاة والوراثة يفرق بين حالة وفاة المورث فى القرى وحالة وفاته فى المدن ، فى الحالة الأولى أصحاب الشأن بالخيار بين (أ) تقديم

إعلام شرعى ، (ب) أو تقديم شهادة وفاة إدارية يوقع عليها من العمد والمشايخ تثبت تاريخ وفاة المورث وأن الصادر منه التصرف وارث بشرط أن تعتمد هذه الشهادة من مأمور المركز المختص وتبصم بالختم الرسمى للمركز ، (ج) أو تقديم شهادة وفاة رسمية (مستخرج وفاة رسمى) تثبت تاريخ وفاة المورث على أن تعزز بشهادة إدارية تحرر بالكيفية الموضحة فى البند (ب) دون حاجة إلى اعتمادها من المركز المختص .

وإذا كانت وفاة المورث قد وقعت فى المدن فأصحاب الشأن الخيار بين تقديم إعلام شرعى أو شهادة وفاة رسمية معززة بشهادة إدارية من شيخ الحارة كما هو موضح فى (ب) أما الشهادات المشار إليها فى البند (ج) أعلاه فغير مقبولة فى هذه الحالة نظراً لأن مشايخ الحارات ليست لهم صفة قانونية فى إعطائها .

هذا مع ملاحظة أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات قد أوجب أنه إذا كانت وفاة المورث وقعت فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ أو بعد ذلك فلا تتم مراجعة الطلب أو يؤشر على المحرر بصلاحيته للشهر إلا إذا قدمت شهادة من مصلحة الضرائب تفيد سداد رسم الأيلولة تطبيقاً لقانون الأيلولة .

ولا يخضع لنظام الشهر على سبيل الوجوب لإلحاق الإرث الذى ينشأ منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . وعلى ذلك يجب أن تكون وفاة المورث قد حدثت بعد الميعاد المحدد لتنفيذ قانون الشهر العقارى .

أما حقوق الإرث التى نشأت قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ فإن الملكية فيها قد انتقلت إلى الورثة دون قيد أو شرط فلا يخضع التصرف الصادر منهم لآى قيد أو شرط .

على أن القانون قد أباح فى المادة (٥٣) منه لمن تلقى حق الملكية بطريق الميراث قبل سنة ١٩٤٧ أن يقوم بشهر حق الإرث المتعلق به إذا رغب فى ذلك . فشهر الحق اختيارى محض يلجأ إليه صاحب الشأن إذا شاء دون وجوب أو الزام .

وتبدو حكمة اشهار حق الإرث سواء كان إجبارياً أم اختيارياً بأن شهر هذا الحق يقتضى من جانب مكاتب الشهر ومأمورياتها فحص أساس الملكية من الناحيتين القانونية والهندسية وتسليم الورثة عقب اجراء الشهر مستندات كفيلة ببيان حقيقة أنصبتهم وصحة حدود ومسطحات العقارات التى آلت اليهم مما ييسر عليهم الوقوف على بيان المقادير المضبوطة لهذه العقارات وإجراء أى تصرف لاحق دون حاجة إلى فحص جديد .

ويزيد من أهمية هذا الاجراء أن مأموريات الشهر العقارى وأقلامها الهندسية تقوم بضبط ملكية العقارات وحقيقة مسطحها وبيان موقعها على الطبيعة وفى الخرائط وتحديداتها تحديداً لا يقبل الشك بوضع حدائد عليها عند الاقتضاء مما يجعل الورثة على بينة من كافة عقارات التركة ويغنيهم عن القيام بهذه البحوث على حسابهم الخاص فيتحقق لهم بذلك توفير كثير من الجهد والمال بينما يتحقق غرض المشرع فى ضبط جميع تطورات الملكية توطئة لتنفيذ نظام السجل العيني .

وتظهر قيمة إجراء شهر حق الارث إذا ما علمنا أن المورث قلما يطلع الورثة على حقيقة أملاكه العقارية أو يشاركهم في أعماله ليعلموا مدى حقوقهم ومقاديرها الصحيحة ، فإذا ما التجأ الورثة إلى إجراء شهر حق الإرث وجدوا في مكاتب الشهر ومأموريات خيرة عون لهم على ضبط حقيقة ملكيتهم العقارية .

وقد نصت المادة ١٣ من قانون الشهر العقاري على وجوب شهر حق الإرث وذلك بتسجيل اشهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الارث مع قوائم مجرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية كما بينا ذلك سابقا .

وقد نصت المادة السابقة الذكر في عجزها بأنه يجوز أن يقصر شهر حق الإرث على جزء من عقارات التركة وفي هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحدة يبنى على أساسها تصرفات الوراثة ومعنى ذلك : أنه لا يلتزم طالب الشهر بأن يقوم بشهر حق الارث فيما يتعلق بكافة عقارات التركة بل له أن يقصر طالب شهر حق الارث على جزء من هذه العقارات فقط .

فإذا فرضنا أن التركة تشمل عدة عقارات منها مباني وأطيان زراعية مثلا فانه يجوز أن يشهر حق الإرث فيما يتعلق بعقار واحد فقط .

على أنه في هذه الحالة الأخيرة أى في حالة ما إذا اقتصر شهر حق الإرث على عقار واحد من عقارات التركة فان هذا العقار يعتبر وحدة قائمة بذاتها ولا يمكن الوارث من التصرف فيه إلى بقدر نصيبه في الميراث .

فاذا توفي شخص عن وارثين لكل منهما نصف التركة وكان هذا التركة تشمل على عدة عقارات فاذا تم شهر حق الإرث عن عقار واحد من هذه العقارات فان أى وارث من هذين الاثنين لا يستطيع أن يجرى على هذا العقار تصرفا خاضعا للشهر إلا في القدر الذي آل إليها وهو نصف هذا العقار فقط وذلك على الرغم من أن قيمة هذا العقار قد تقل عن نصف قيمة مجموع التركة .

وليس هذا المبدأ مقصورا على شهر عقار من عقارات التركة بل هو مبدأ عام يسرى على شهر حق الارث في أى الحالات .

فلو أن التركة كانت تشمل على عقارات واقعة في دائرة اختصاص أكثر من مكتب لوجب أن يسجل حق الارث في كل مكتب عن العقارات الواقعة في دائرة اختصاصه .

أما إذا اقتصر صاحب الشأن على شهر حق الارث على العقارات الواقعة في دائرة اختصاص أحد المكاتب وأراد أن يتصرف فمعتبر هذه العقارات وحدة يبنى على أساسها تصرف هذا الوارث وبعبارة أخرى إذا كان له نصف التركة مثلا فلا يمكن من التصرف في هذه العقارات إلا بحق النصف فقط .

وتظهر حكمة هذا النص أن المشرع قصد بهذا القيد أن يحمى باقى الورثة من العبث بحقوقهم فقد يحدث أن تكون التركة مكونة من عقارات كائنة في نواح مختلفة وتختلف في نوعها وقيمها ، كأن تكون التركة تشمل على ١٠٠ فدان منها ٥٠ فدانا بالشرقية عبارة عن أراضى مستصلحة لا تزيد في قيمتها على ٢٠٠ جنيه للفدان مثلا والباقي واقع بالقلوبية ويبلغ قيمة الفدان فيها ٤٠٠ جنيه مثلا

فاذا كان للوارث نصف التركة وقام بشهر حق الارث في مكتب بنها ثم تصرف في الجزء الواقع في دائرة اختصاصه لأضر هذا التصرف بحق الوارث الآخر .

صحيح ان ما يخص هذا الوارث في التركة . ٥ فدان وأن شهر حق الارث قد تم عن . ٥ فدان إلا أن ثمن هذه الأفدنة يساوى ضعف ثمن باقى التركة الواقع في دائرة اختصاص مكتب الزقازيق .

وعلى هذا لا يملن الوارث من التصرف في مكتب بنها إلا في ٢٥ فدان فقط وهو ما يعادل نصيبه الشرعى في الميراث أى نصف التركة .

أما اذا كان التصرف يشمل قدراً يزيد على نصيب الوارث في دائرة اختصاص المكتب فلا يقوم المكتب بشهر هذا التصرف إلا إذا وقع الوارث الآخر على العقد كمصادق عليه وفي هذه الحالة يحصل رسم نسبي مضاعف على انتقال الملكية أى ١٠ ٪ وذلك عن الجزء الذى يزيد على نصيب الوارث المتصرف فقط .

وأخيراً وليس آخراً نكتفى بهذا القدر ولنا عودة — بمشيئة الله — فى بحث آخر .

رقم الحكم	المجموعة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١	١	٥ مارس ١٩٥٣	(١) قضاء محكمة النقض المدنية إثبات. مبدأ ثبوت بالكتابة. سلطة المحكمة في تقديره. اعتبارها لأسباب مسوغة أن عقد البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليهم هو مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز لهم إثبات أن المبلغ الذي يطالبهم به الطاعن والثابت في سند منفصل ليس قرصاً وإنما هو ثمن للبيع. لا مخالفة في ذلك للقانون.
٢	٣	، ، ،	١ — إجراءات تقاضى. دفاع. حجز القضية للحكم مع الإذن بتقديم مذكرات تكميلية. تقديم المستأنف عليه مذكرة مشتملة على استئناف فرعى. عدم قبول المحكمة لهذا الاستئناف الفرعى. لا خطأ.
٣	٦	، ، ،	٢ — إثبات. تحقيق. محكمة الموضوع. رفضها طلب الإحالة على التحقيق اعتماداً على أن الأوراق التي قدمت بالدعوى والقرائن التي استنبطتها منها تفنى عن التحقيق. لا مخالفة في ذلك للقانون. ١ — إثبات. حكم. تسليبه. إقامة قضائه في ثبوت واقعة مادية على تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة. المدعى في دعوى الموضوع هو الذى رفع دعوى إثبات الحالة. النعمى على الحكم بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليه. في غير محله. ٢ — إثبات. اتخاذ المحكمة من تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة دليلاً على المدعى عليه في دعوى الضمان ولو لم يكن مثلاً في تلك الدعوى. لا مخالفة في ذلك للقانون متى كان المدعى عليه في الدعوى الأصلية مثلاً في دعوى إثبات الحالة وكان المطلوب إثباته هو واقعة مادية. ٣ — إثبات. حكم. تسليبه. تقريره أن المستند الذى استند إليه الطاعن في مقام إنكاره الواقعة المستندة إليه لا ينفي عنه هذه الواقعة. النعمى عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتقه. في غير محله. نقض. طعن. حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض دفع
٤	٩	، ، ،	

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥	١١	٥ مارس ١٩٥٣
٦	١٣	١٣
٧	١٦	١٦

بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا . هذا الحكم يعتبر صادرا قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

استئناف . أثر الاستئناف . نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الدرجة الثانية بأدلة الواقعية وأسانيده القانونية في حدود ما رفع عنه الاستئناف . مثال . بيع صدر من والد الطاعنين إلى المطعون عليه عن المنزل موضوع النزاع . تمسك الطاعنين أمام محكمة أول درجة بجهلهم توفيع مورثهم على العقد وبصفة احتياطية بأن المورث سبق أن تصرف لابنه الطاعن الأول الذي كان قاصرا في نصف المنزل ودفع الثمن تبرعا من مال والدته ، ولذلك فإن تصرف المورث في هذا الصنف إلى المطعون عليه يعتبر باطلا وفقا للبادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ . قضاء محكمة أول درجة بعدم صحة عقد المطعون عليه . إلغاء محكمة ثاني درجة الحكم الابتدائي وقضاؤها بصحة عقد المطعون عليه . عدم تعرضها للدفاع الطاعنين الاحتياطي . قصور مبطل للحكم .

١ — وفاة . إثبات . حكم . تسليبه . اعتماد صحة الوفاء الحاصل للمالك الظاهر لأسباب مسوغة . تقريره بأن المكائبات الحاصلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور .

٢ — إثبات . تحقيق . حكم . تسليبه . رفضه طلب الطاعن الإحالة على التحقيق لاقتناع المحكمة من أوراق الدعوى بعدم صحة دعواه . لا خطأ .

٣ — نقض . طعن . سبب الطعن . اغفال محكمة الموضوع سبوا الفصل في طلب من الطلبات . سبب غير مقبول .

١ — نقض . طعن . قرار من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى رغم معارضة الشركة في ذلك . تأييد

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	القيمة	تاريخ الحكم
٨	١٩	٥ مارس ١٩٥٣
<p>غرفة المشورة لهذا القرار . حكمها هو حكم صادر في منازعة مدنية جواز الطعن فيه بطريق النقض : المادة ٢٥٤ مرافعات .</p> <p>٢ — اختصاص . اختصاص نوعي . قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الأحوال الشخصية . إصداره قرارا بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى . مخالفة هذا القرار لقواعد الاختصاص النوعي . للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص .</p> <p>١ — اعلان . استئناف . وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للخصم في غير موطنه وأن المحضر لم يثبت بها أنه في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الاعلان وجه إلى المعلن اليه كتابا موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الادارة . زوال هذا البطلان بحضور المعلن إليه في أول جلسة . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ١٤٠ و مرافعات .</p> <p>٢ — أحوال شخصية . تبني . جنسية . اختصاص . حكم . تسببيه . ثبوت أن المطعون عليه اليوناني الجنسية تبني لقيطا مجهول الأبوين وجد بالديار المصرية . تصديق المحكمة القنصلية على هذا التبني . اعتبار الحكم المطعون فيه أن الطاعن المتبني مضرى وأن الحكم الصادر من المحكمة القنصلية باطل . لا مخالفة في ذلك للقانون . المادة ١٠ / ٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ والمادة ٦ / ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .</p> <p>٣ — أحوال شخصية . تبني . حكم . تسببيه . اعتباره الطاعن مصريا لأسباب سائغة وقضاؤه يبطلان حكم المحكمة القنصلية بالتصديق على التبني . التمسك بأحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني . لا محل له .</p> <p>٤ — أحوال شخصية . اختصاص . محاكم قنصلية يونانية . اختصاصها بمسائل الأحوال الشخصية في الفترة التي تلت إلغاء الامتيازات الأجنبية مقصور على منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط .</p>		

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون	تاريخ الحكم	الرقم	ملخص الأحكام
					<p>٥ - أحوال شخصية . اختصاص . حكم صادر من محكمة قنصلية يونانية بالتصديق على تبني شخص ثبت أنه مصري . بطلان هذا الحكم . البطلان متعاق بالنظام العام . جواز التمسك به ممن طلب التبني .</p> <p>٦ - أحوال شخصية . تبني . تقض . طعن . المصلحة في الطعن . تمسك اليوناني المتبني ببطلان حكم التبني الصادر من القنصلية . توافر هذه المصلحة وفقا للواد من ١٥٧٩ إلى ١٥٨٦ من القانون اليوناني .</p>
٩	٢٧	١٢ مارس ١٩٥٣			<p>١ - شركة . ضرائب . متى يكون الشريك موصيا ؟ رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول . مساهمة الطاعن الثاني في الشركة بعمله فقط وورود اسمه في عنوان الشركة . وجوب اعتبار الطاعن الثاني شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما ثبت بالعقد من أن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية . وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها . المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>
					<p>٢ - ضرائب . المقصود بالحسابات المنتظمة . حكم . تسببيه . تقريره سقوط حق الطاعنين في اختيار رقم المقارنة لعدم قيامها بالاختيار في الميعاد القانوني . تأسيس قضائه على أن حساباتهما منتظمة بغض النظر من عدم استيفاء دفاترهما الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة . لا مخالفة في ذلك للقانون . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرارات الوزارية رقم ٢٢ و ٢٦ سنة ١٩٤٢ .</p>
١٠	٣٣	د د د			<p>حكم . وجوب التوقيع على مسودته المشتعلة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة سواء صدر عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . التوقيع على مسودة الحكم المشتعلة على الأسباب من أحد أعضاء الهيئة دون باقي الأعضاء . بطلان الحكم .</p>

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لا يغير من ذلك توقيع جميع أعضاء الهيئة على منطوق الحكم متى كان هذا المنطوق قد أثبت في ورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على الأسباب . المادة ٣٤٦ مرافعات .
١١	١٢ مارس ١٩٥٣	١ - إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم أجيب بوفاته . هذا الخصم في خصوصية الدعوى ليس محكوما له . إعلان ورثته جملة دون ذكر صفاتهم وأسمائهم وعدم إعلانهم بعد ذلك لأشخاصهم . الإعلان غير صحيح . قوات ميهاد الطعن . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهؤلاء الورثة . المادتان ٢٨٣ و ٣١١ مرافعات .
		٢ - إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم في مواجهة النيابة مباشرة . عدم توجيه الإعلان إليه في محله الذي هيئه للعمدة في محضر الإعلان السابق . بطلان الإعلان .
		٣ - دعوى استحقاق أصلية . إعلان . نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن وقع باطلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم . الحكم المطعون فيه صادر في دعوى استحقاق أصلية . عدم بطلان الطعن بالنسبة لمن صرح بإعلانه . اختلاف دعوى الاستحقاق الأصلية عن الدعوى الفرعية في هذا الخصوص .
		٤ - دعوى استحقاق . نزع ملكية . حكم . تسييبه . قضاؤه بتثبيت ملكية واضع اليد للاطيان التي يضع اليد عليها دون تقديم سند قانوني للملكية . تأسيس قضائه على أن عبء إثبات ملكية مدين نازع الملكية يقع على عاتق الدائن متى كان رافع دعوى الاستحقاق يضع اليد على الأعيان وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني أخذاً بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة وعلى أن الدائن لم يقدم دليلا على ملكية مدينه . النعي على الحكم بالقصور . في غير محله .
		٥ - قوة الأمر المقضي . حكم نهائي في مواجهة الخلف الخاص . لا حجية له قبل مانع الحق إذا كان لم يختصم في الدعوى .
١٢	٤٢	فوائد . فوائد ربوية . إثبات . حكم . تسييبه . اعتماده في ثبوت الربا الفاحش على قرأتين غير مؤدية . عدم إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حقيقة المبالغ المقرضة . إعفاء المدين من

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التبعية	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		إثبات الفوائد الربوية استنادا إلى القرائن المشار إليها . مخالفة لقواعد الاثبات وقصور .
١٣	٤٦	١٢ مارس ١٩٥٣ ١ — نقض . طعن . سبب الطعن هو مخالفة الحكم للثابت بالأوراق . عدم بيان وجه المخالفة في تقرير الطعن . سبب غير مقبول . المادة ٢٩٩ مرافعات .
١٤	٤٩	٢ — تزوير . حكم . تسييبه . عدم تعيين المحكمة خبيرا لتحقيق العبارة التي قال الطاعن إنها أضيفت للعقد بعد تحريره . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب من محكمة الموضوع تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع . النعي على الحكم بأنه أخل بحقه في الدفاع . غير مقبول . ١ — إعلان . نقض . تقرير الطعن . شركة . إعلان تقرير الطعن موجه للشركة باعتبارها شخصا معنويا . وجوب تسليم الصورة في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير في مركز الشركة فإن لم يكن للشركة مركز تسلم الصورة لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . توجيه الإعلان إلى الشركة في مواجهة تابعه الذي تسلم الصورة . بطلان الإعلان . لايزيل هذا البطلان حضور محامي الشركة إلى قلم الكتاب لتقديم مذكرة بدفاعه . المادتان ١٤/٤ و ٢٤٤ مرافعات .
		٢ — نقض . طعن . خصوم الطعن . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . مثال . محكمة أول درجة حكمت في الدعوى الأصلية وقررت فصل دعوى الضمان الفرعية . الطاعن تنازل أمام محكمة الاستئناف عن طلباته الموجهة إلى المدعى عليه في دعوى الضمان . الحكم المطعون فيه لم يفصل في دعوى الضمان . اختصاص المدعى عليه في دعوى الضمان أمام محكمة النقض . عدم قبول الطعن بالنسبة إليه .
١٥	٥٢	١٩ ١ — نقض . طعن . أوراق الطعن . متى يجب تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ومتى لا يجب .
		٢ — نقض . طعن . أوراق الطعن . الصورة المعلنة من الحكم المطعون فيه . تعتبر مطابقة لأصله في معنى المادة ٣٢٢ مرافعات .
		٣ — نقض . طعن . أوراق الطعن . عدم تقديم المستندات

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦	١٩ مارس ١٩٥٣	المؤيدة لسبب الطعن في الميعاد . عدم قبول السبب . الاحتجاج بأن قوة القاهرة حالت دون تقديم هذه المستندات في الميعاد . عدم تقديم ما يدل على قيام القوة القاهرة . عدم قبول هذا العذر . مطالبة محكمة النقض بضم تحقيقات تثبت وجود القوة القاهرة . لا يجوز . ١ - تقادم . استبدال دين إيجار . حكم . تسبيبه . إقرار تعهد فيه المستأجر بدفع دين الإيجار الذي تجدد بانتهاء مدة الإجارة وأصبح مبلغا ثابتا في الذمة . اتفاق الطرفين في هذا الإقرار على نفي الاستبدال واستبقاء وصف الدين كدين إيجار . خضوع هذا الدين لأحكام التقادم الخسئي . تقرير الحكم بمحصول استبدال في الدين وبخضوعه لأحكام التقادم الطويل . مسح لعبارة الإقرار ومخالفة للقانون .
١٧	٦٠	٢ - تقادم . حكم . تسبيبه . حلول الدين في التاريخ الوارد في الإقرار . دخول الدائن في إجراءات توزيع وتوقيعه الحجز على المدين ثم اعلانه بتبنيه عقارى . عدم بحث الحكم في أثر هذه الاجراءات في قطع التقادم الخسئي . قصور . يعيب الحكم . ١ - تزوير . أدلة التزوير . سلطة المحكمة في استخلاص المقصود منها . عدم خروجها في هذا الاستخلاص عما يحتمله مفاد الأدلة . النعى عليها بقبول دليل جديد . على غير أساس . ٢ - استئناف . طلبات جديدة . الدفع بعدم قبولها . متعلق بالنظام العام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . المادة ١٤٠ مرافعات . ٣ - حكم . أسبابه . تعتبر مكملة لمنطوقه في إفادة ما قضى به . مثال . ١ - عقد . تفسيره . سلطة المحكمة في ذلك . حكم . تسبيبه . استخلاصه استخلاصا سائفا أن النية المشتركة للتعاقدين انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة قسمة تمليك لا قسمة انتفاع مستعينا في ذلك بمدلول عبارة العقد وطريقة تنفيذه . النعى عليه بالخطأ في الوصف . في غير محله . ٢ - حكم . تسبيبه . الرد على كل حجج الخصوم على استقلال . غير لازم .
١٨	٦٤	

العدد الاول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
١٩	٦٧	١٩ مارس ١٩٥٢
٢٠	٦٩	٢٦
<p>٣ - إثبات . تحقيق . ما قدم من الأدلة يكفي لتكوين اقتناع المحكمة . لا إلزام عليها بإجراء تحقيق .</p> <p>أوراق تجارية . شيك . تضامن الموقعين عليه . حكم . تسببه .</p> <p>اعتباره الشيك المعيب هميب شكلي سنداً إذنياً تجارياً وإلزام الموقعين عليه بالتضامن . تأسيس قضاائه على أن هذا الشيك محرر عن عملية تجارية وأن الموقعين عليه تجار وأنه مشتمل على شرط الاذن . لا مخالفة في ذلك للقانون .</p> <p>١ - حكم . تسببه . إقامة قضاائه على أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي . عدم اعتماده من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . النعي على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه . غير مقبول .</p> <p>٢ - شفعه . حكم . تسببه . احتيال لاسقاط حق الشفيع في الشفعة . استخلاصه من وقائع مسوغة . لا خطأ في القانون ولا قصور .</p> <p>٣ - شفعة . حكم . تسببه . احتيال لاسقاط حق الشفيع في الشفعة . اعتماد الحكم في ثبوته على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة واتقضاء مواعيدها . ما اعتمد عليه الحكم هو الوقائع الثابتة في تلك الأحكام والسابقة على رفع دعوى الشفعة والمعاصرة لها . لا خطأ .</p> <p>٤ - شفعة . منازعة المشتري للشفيع في ملكه الذي يشفع به . هذه المنازعة لا تسقط حق الشفيع متى كانت على غير أساس .</p> <p>٥ - شفعة . حكم . تسببه . تعلق الشفيع المضي في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقدته على بيع العقار الذي يشفع به إلى المشفوع منه . اضطراره إلى هذا المسلك بسبب الحيل التي استعمالها المشفوع منه لاسقاط حقه . النعي على الحكم بأنه أجاز الجمع بين حقين متناقضين . في غير محله .</p> <p>٦ - شفعة . حكم . تسببه . اطراحه دفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لتأخره في وفاء الثمن . استناده إلى أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفيع الثمن في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع عقاره الذي يشفع به إلى المشفوع منه . لا خطأ .</p>		

العدد الاول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٧ — فسخ . تفاسخ . شفعة . حكم . تسبيبه . اتفاق العاقدین على أنه يكون للتفاسخ أثر معدوم للعقد . استخلاص الحكم هذا الاتفاق من ظروف الدعوى وملاساتها استخلاصا سائفا . لا خطأ في القانون . مثال في دعوى شفعة .
		٨ — شفعة . حكم . تسبيبه . تقريره أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة إذا رفعت في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة ولو لم تقيد . ترتيبه على ذلك عدم سريان ميعاد السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم . لا مخالفة في ذلك للقانون .
		٩ — شفعة . حكم . تسبيبه . رفضه الدفع بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبداء رغبته بخطاب موصى عليه . تأسيس قضائه على أن الشفع أبدى رغبته على يد محضر في خلال ١٥ يوما من تاريخ علمه بالبيع وأنه رفع الدعوى خلال ٣٠ يوما من تاريخ إبداء الرغبة على يد محضر . لا مخالفة في ذلك للقانون .
		١٠ — شفعة . قيد دعوى الشفعة . عدم خضوعه للبيمار المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم .
٢١	٨٣	١ — قوة الأمر المقضى . شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في كل دعوى . لا يجوز قوة الأمر المقضى ما يرد في الحكم من تقارير في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه . مثال في نزاع خاص بفسخ عقد معاوضة .
٢٢	٨٨	٢ — معاوضة . حكم . التمسك بعدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ العقد وفقا للبادة ٢٥٩ مدني (قديم) . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهري . قصور . إعلان . محل الوكيل بالخصومة . اعتباره محلا مختارا بمجرد صدور التوكيل . جواز إعلان الحكم في هذا المحل في ظرف الستة الأشهر التالية لصدوره وفقا لقانون المرافعات القديم . بده سريان

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون	
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣	٩١	٢٦ مارس ١٩٥٣	<p>ميعاد الطعن بهذا الإعلان . المواد ٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم .</p> <p>حكم . تسبيبه . فوائده . قضاء الحكم بالدين مع رفض طلب الفوائد . عدم إرادته الأسباب التي تبرر هذا الرفض . قصور يعيب الحكم .</p>
٢٤	٩٢	» » »	<p>١ - قوة القاهرة . تعهدات . إجارة . حكم . تسبيبه . استظهاره شروط اعتبار الحادث قوة القاهرة . اعتباره استيلاء السلطات العسكرية على الشركة المستأجرة وجميع أدواتها ومعدات من قبيل القوة القاهرة التي جعلت وفاءها بالتزاماتها مستحيلا . لا مخالفة للقانون ولا قصور .</p> <p>٢ - قوة القاهرة . تعهدات . إجارة . حكم . تسبيبه . تقريره أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الإيجار وأن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار وزير التكوين والأمر العسكري بالاستيلاء على الشركة المستأجرة ومعدات وأنها السلطات العسكرية حلت محلها رغم إرادتها في تنفيذ العقد . تقديره أن التنفيذ كان موقوفا بالنسبة للشركة المستأجرة حتى زالت القوة القاهرة . طلب المؤجر اعتبار عقد الإيجار مفسوخا بسبب القوة القاهرة والتحدى بالمواد ١١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ من القانون المدني القديم . في غير محله .</p>
٢٥	٩٧	» » »	<p>٣ - فسخ . شرط . إجارة . النص في عقد الإيجار على اعتبار العقد مفسوخا بحكم القانون عند التأخر في دفع الأجرة . هذا لا يمنع المستأجر من المنازعة في تحقق الشرط كما لا يمنع المحكمة من تمحيص دفاعه لتحقيق من وقوع المخالفة الموجبة للفسخ من عدمه .</p> <p>١ - ضرائب . حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة . ميعاد هذا الطعن هو ١٥ يوما . سريان هذا الميعاد على كافة التعديلات التي تجريها مصلحة الضرائب سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة . التفرقة في ميعاد الطعن بين الخلاف الخاص بالأرقام وبين الخلاف القائم على أساس ربط الضريبة . في</p>

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		غير محله . المادتان ٤٥ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية .
		٢ — ضرائب . حكم . تسبيبه . إعلان الشركة بالأوراد الخاصة بالضريبة العادية والاستثنائية . عدم طعنها في التقدير خلال ١٥ يوما . صيرورة التقدير نهائيا . عدم جواز المنازعة بعد ذلك في هذا التقدير حتى ولو كانت المنازعة متعلقة بإجراءات .
		المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .
٢٦	١٠٢	١ — تزوير . إثبات . محكمة الموضوع . سلطاتها في تقدير الأدلة . نفيها بأدلة وقرائن مسوغة مازعمه الطاعن من أن العبارة المطعون فيها بالتزوير أضيفت إلى العقد بعد التوقيع عليه . عدم تعويلها على إقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة المشار إليها . لا خطأ .
		٢ — تزوير . إثبات . محكمة الاستئناف . رفض سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم سماع أقواله . استنادها إلى أن هذا الخصم لم يكن لديه عذر في عدم إعلان الشاهد أمام محكمة أول درجة التي أحالت الدعوى على التحقيق وإلى أن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها . لا إخلال بحق الدفاع .
		٣ — تزوير . إثبات . تحقيق . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق من تلقاء نفسها . شرطه . أن ترى فائدة من هذا التحقيق لظهور الحقيقة . المادة ١٩٠ مرافعات .
٢٧	١٠٥	١ — نقض . طعن . ضرائب . حكم بتدب خبير بت في أساس النزاع ولم يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير ضافي الربح بعد خصم التكاليف . صدور حكم لاحق بتقدير الربح . اعتبار الحكم الأول منهيًا للخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا . صدوره في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان يجيز الطعن فيه . عدم الطعن في الحكم الأول وقصر الطعن على الحكم اللاحق المترتب عليه . طعن غير منتج .
		٢ — ضرائب . حكم . تسبيبه . تقريره أن الأرباح التجارية

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	القيمة	تاريخ الحكم
		<p>والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك يكون بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء منصوصاً منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب التقدم والاستهلاك . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور .</p> <p>٣ — ضرائب . نيابة عامة . وجوب تدخلها في الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اغفال هذا الاجراء يترتب عليه بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض :</p> <p>٤ — ضرائب . نيابة عامة . عدم ذكر اسم ممثل النيابة سهواً في محضر إحدى الجلسات . ثبوت تمثيل النيابة العامة في تلك الجلسة . لا بطلان .</p>
٢٨	١١٠	٢٦ مارس ١٩٥٣
		<p>١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . حكم صادر في دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية . فصل المحكمة في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وتأسيس قضائها في الدعوى المدنية على نتيجة الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم هو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٨٤ مرافعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .</p> <p>٢ — أحوال شخصية . نيابة عامة . نزاع على النظام المالي بين زوجين من الأجانب . وجوب تكليف هذا النزاع وفقاً لأحكام القانون المصري . وجوب اختيار النظام المالي من مسائل الأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة العامة في هذا النزاع يجعل الحكم باطلاً . لا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة العامة . المادتان ١٠ و ١٣ من القانون المدني والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٩٩ مرافعات .</p> <p>٣ — استئناف . حكم . إبطال الحكم الابتدائي لعيب في الشكل . يجب على محكمة الاستئناف الفصل في موضوع النزاع . اقتصارها على تقرير البطلان دون الفصل في الموضوع . خطأ في القانون .</p>

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩	١١٧	٢٦ مارس ١٩٥٣
		١ - نقض . طعن . اجارة . حكم صادر على خلاف حكم سابق بين نفس الخصوم في منازعات الأماكن المؤجرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمادة ٢٩ مرافعات ولو كان الطعن فيه غير جائز وفقا للمادة ٢٥ مرافعات .
		٢ - قوة الأمر المقضى . حكم . تسليبه . قضاؤه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ما جاء بأسبابه مسوخ لاختلاف السبب في الدعويين . النعي عليه بمخالفة القانون . في غير محله . مثال في دعوى اخلاء تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٣٠	١١٩	٢ فبراير ١٩٥٣
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية (طعون النقابات)
		١ - نقابة المحامين . نقض . طعن . ميعاد الطعن في قرارات الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة . هو ١٨ يوما كاملة من تاريخ تبليغ القرارات إلى وزير العدل . لافرق في تحديد بدء الميعاد بين الطعن المرفوع من وزير العدل والطعن المرفوع من ثلاثين محاميا حضروا الجمعية . المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .
		٢ - نقابة المحامين . انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين . الشروط اللازم توافرها في الأعضاء الموقعين على الاخطار . المادتان ٧٠ ، ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .
٣١	١٢٢	٥
		١ - نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية . متى يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا (المواد ٢ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦) .
		٢ - نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . انتخاب . تقرير أعضاء الجمعية العمومية انقضاؤها على أثر حصول هرج وانصراف بعض الأعضاء . استمرار من بقي من الأعضاء رغم ذلك في عملية الانتخاب . بطلان الانتخاب .

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢	١٢٦	١ - نقابة . أطباء . انتخاب . قيام أعضاء اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب بوضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب . إذاعة هذه القواعد على الأعضاء قبل البدء في عملية الانتخاب . لا عذر لمن لم يلاحظ هذه القواعد من الناخبين .
		٢ - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إلغاء العلامة المصطلح عليها إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اسمين . لا عيب .
		٣ - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إبطال كل ورقة بها شطب أو علامة غير المصطلح عليها . لا خطأ .
		٤ - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن اعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من المرشحين ورقة قائمة بذاتها . لا خطأ .
		٥ - نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن إلغاء كل ورقة يوجد بها طبع من الخبر ناشئ من طي الورقة قبل أن يحذف مدادها . قاعدة تعسفية لا محل لها .
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٣٣	٨ نوفمبر ١٩٥٣	١ - شفعة . حق الشفيع في القانون المدني الجديد . سقوطه . مدته . لا يشترط من وقت العلم بالشفعة .
		٢ - شفيع . تعديل طلباته إلى قدر أزيد . من قبيل رفع دعوى جديدة . ليس امتداد للخصومة .
		(٤) قضاء محاكم الجنايات
٣٤	٣٠ فبراير ١٩٥٤	تفتيش . إذن . ممن له سلطة الأحكام العرفية . جوازه . عدم ذكر ذلك في المحضر . لا يشترط .
٣٥	١٣ أبريل ١٩٥٤	١ - تلبس . متهم . اضطرابه واصفرار وجهه وتواجده في بلد غير بلده واعترافه بأن شخصا آخر مشهورا عنه الاتجار في المخدرات سلبه منديلا ليضعه في حقيقته .. الخ . دلائل كافية للاتهام والتقبض .

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — تفتيش . وكيل نيابة على رأس مأموري الضبطية القضائية . أجرى التفتيش بنفسه . صحيح . (٥) قضاء الضرائب
٣٦	٢٠ فبراير ١٩٥٤	١ — سند . تحويله قبل الاستحقاق . مطهر للدفع . بشرط توافر حسن نية الحامل . ٢ — إفلاس . دعواه . ليس لعجز عن السداد . وإنما لانقضاء الدين ولعدم وجوده . نزاعا جوهريا . يلتقي معه شرط أساسي للحكم بشهر الإفلاس .
٣٧	١ مارس ١٩٥٤	١ — ضريبة . ابطال العمل بالضريبة الخاصة في خلال سنة ١٩٥٠ دون تحديد تاريخ . أساسه . انتهاء سنة المنشأة المالية في سنة ١٩٥٠ . ٢ — قانون ٦ سنة ١٩٤١ وقانون ٦ سنة ١٩٥٠ . القصد منهما . وحدة . سريان الضريبة الخاصة وتاريخ ابطال العمل بالضريبة في سنة ١٩٥٠ هو التاريخ المقابل لبده خضوعه سنة ١٩٤٠ . شرطه . قدم الممول . الممول الجديد . تاريخ ابطال العمل بالضريبة في سنة ١٩٥٠ . التاريخ المقابل لبده خضوعه في أي سنة من السنوات الضريبية . ٣ — ممول . تقديمه أو تأخيرده لتاريخ نهاية سنته المالية . لا يؤثر في طول المدة المقررة لسريان الضريبة . (٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣٨	٢٦ يونيو ١٩٥٤	١ — الفسخ القضائي . أسبابه . أي اخلال بالالتزامات يؤدي إلى القضاء به . ٢ — مدى الفسخ ونطاقه هل لابد أن يصيب الرابطة العقدية جملة أم يجوز الفسخ الجزائي ؟ المادة ١١٧ مدني قديم . معنى ذلك . ٣ — قانون اجارات المساكن . هل يجوز التحلل من كافلة أحكامه ؟ المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٣٩	١٥٩	١ — تصميحات الأزياء « الموديلات » . هل ترد عليها الحماية الخاصة بحق المؤلف ؟

العدد الأول	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - نطاق الاعتداء على حق المؤلف . يختلف باختلاف طبيعة المصنف ذاته . مثال .
		٣ - معنى حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه . وجوب وقوع اعتداء إيجابي .
		٤ - تفويت الفرصة السانحة . يجب أن يكون التفويت أمر محقق .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٤٠	١٦٥	٣٠ مارس ١٩٥٤
		١ - وصف التهمة . هل يعد تعديل التاريخ تغييرا لوصف التهمة ؟ سلطة المحكمة الاستثنائية في ذلك .
		٢ - معنى الشكوى في جريمة السب والقذف . هل تدرج تحتها رفع الدعوى مباشرة ؟ المادة ٣ / ١ اجراءات .
		٣ - المحكمة من تحديد مدة لتقديم الشكوى . كيف يحدد تاريخ بدء العلم . المادة ٣ / ٢ اجراءات .
		٤ - قذف . لم أغفل الشارع الإشارة إلى المادة ٣٠٢ عقوبات ضمن المواد الواجب فيها تقديم شكوى . معنى ذلك .
		٤ - بلاغ كاذب . مدى الفرق بين هذه الجريمة في صدر تقديم الشكوى وبين جريمة السب والقذف . المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ عقوبات .
		٥ - الفرق بين أمر الحفظ وبين القرار بالألا وجه الذي تصدره النيابة العامة . رأى المحكمة في هذه التفرقة . المواد ٦١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ اجراءات .
	١٦٩	بحث تسبيب الأحكام ورقابة محكمة النقض للسيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضى بمحكمة القاهرة .
	١٧٩	بحث قانون دولى لآداب المحاماة للسيد الأستاذ راغب حنا الحامى وكيل النقابة .
	١٨٣	بحث متى تلزم الرسمية ومتى لا تلزم في هبة حق الانتفاع للسيد الأستاذ سعد الفيشاوى المحامى .
	١٨٥	بحث الزواج المعتقد بصحة إبرامه في القانون الفرنسى للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .
	١٩٠	بحث الملكية في الشهر العقارى للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر رئيس مأمورية الشهر العقارى بمكتب القاهرة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَشُورَاتٍ

قانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٤^(١)

باستمرار العمل باللائحتين الداخليتين لقسمي الأقطان وبذرة القطن في بورصة البضاعة
الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) ،

وعلى قرار وزير المالية الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ بإقرار اللائحة الداخلية لقسم الأقطان
في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) .

وعلى قرار وزير المالية الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣١ بإقرار اللائحة الداخلية لقسم
بذرة القطن في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام اللائحتين الداخليتين لقسمي الأقطان وبذرة القطن في بورصة
البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) المشار إليهما فيما لا يتعارض مع أحكام
المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من ٣٠ نوفمبر
سنة ١٩٥٣ .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (٨ يولييه سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر الصادر في ٨ يولييه سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

صدر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مرسوم باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) وقد تضمن هذا المرسوم إلغاء اللائحة القديمة للبورصة الصادرة بمرسوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ ، وبمقتضى هذا النص بطبيعة الحال إلغاء اللائحتين الداخليتين لقسمي الأقطان وبذرة القطن الصادرتين استناداً إلى التفويض الوارد في المادة ٤٧ من اللائحة العامة للبورصة الصادرة بمرسوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ .

ولما كان الوقت لم يتسع لإصدار لائحتين داخليتين جديدتين لقسمي الأقطان وبذرة القطن بالاستناد إلى أحكام اللائحة الجديدة الصادرة بمرسوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، لذلك أعد مشروع القانون المرافق باستمرار العمل بأحكام اللائحتين الداخليتين لقسمي الأقطان وبذرة القطن في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) الصادرتين استناداً إلى مرسوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ والى لاتتعارض مع أحكام اللائحة العامة للبورصة الصادرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ - كذلك نص على أن يعمل بمشروع القانون المرافق من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٣ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأي مجلس الوزراء .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٦ مكرر الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز للمحاكم الجزئية خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون التصديق على التصرفات الحاصلة بالتطبيق لأحكام البند (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له إذا كان طلب التصديق سبق تقديمه إلى المحكمة ودفع الرسم المستحق عليه قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت المحكمة لم تنظر في الطلب .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (١٥ يولييه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

لما كان البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعي يقضى بعدم الاعتداد بالتصرفات التي لا يتم التصديق عليها قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت بعض التصرفات قد حصلت بالتطبيق لأحكام ذلك البند وقدمت إلى المحاكم بطلب التصديق عليها وتم دفع الرسم عنها في تاريخ سابق على يوم أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ولم تنظر المحكمة في تلك الطلبات اظروف قاهرة . ومن ثم تقتضى العدالة أن تتاح لهؤلاء المتصرف لإيهم فرصة النظر في طلباتهم فقد أعد لذلك مشروع القانون المرافق وعرض على مجلس الدولة فأقره .

ويتشرف وزير الزراعة بعرضه على مجلس الوزراء وجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر الصادر في ٨ يولييه سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه نصها الآتي :

« ويحظر السماح بدخول الأشخاص الذين تقل سنهم عن إحدى وعشرين سنة كاملة في المحال التي يقتصر عملها على تقديم المشروبات الروحية أو الخمر أو في الأماكن المخصصة لتقديمها في المحال الأخرى » .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (١٥ يولييه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

ينص البند (١) من المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية على أنه لايجوز تقديم مشروبات زوحية أو خمر لمن تقل سنهم عن إحدى وعشرين سنة كاملة . بيد أنه رؤى لاعتبارات مستمدة من صالح المجتمع ، أن يحظر على هؤلاء الأشخاص دخول المحال العمومية التي يقتصر عملها على بيع المشروبات الروحية أو الخمر كالحانات ومحلات بيع الجمعة (البيرة) أو البوطة أو الأماكن التي ينحصر في بعض المحال العمومية لتقديم تلك المشروبات ، كي لاينتطبع في نفوسهم عمل من الأعمال ، قد يؤثر في حسن سلوكهم ، لاسيما وهم في سن يغلب عليهم فيه طابع المحاكاة والتقليد ، وبذلك يحال بينهم وبين اتخاذ قدوة سيئة .

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي اوتأها مجلس الدولة حتى إذا ما وافق عليه اتخذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
لل قوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار إليه الفقرات الآتية :

« ولا يجوز أن يعار الموظف لمدة تجاوز أربع سنوات مالم يكن ذلك للهيئات الدولية أو الحكومات
الأجنبية أو الهيئات الأهلية في الخارج ، ولا يجوز في هذه الحالات أن تزيد مدة الاعارة على
ست سنوات . »

« ويجوز لمجلس الوزراء أن يقرر تجاوز الحد الأقصى في حالات معينة أو أن يرخص للوزير
المختص في تجاوزه بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد . »

« ولا تسري الأحكام الخاصة بقييد المدة بالنسبة إلى الاعارة للسودان . »

« وتتم الاعارة في جميع الأحوال بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد . »

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (١٥ يوليه سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٦ مكرر الصادر في ١٥ يوليه سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

سبق أن عدلت الفقرة الرابعة من المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة بمقتضى القانون رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أساس تعيين حد أقصى لمدد اعارة موظفي الحكومة إلى المصالح الخاصة أو إلى الحكومات والهيئات الوطنية والأجنبية ، وقد تضمن هذا التعديل عدم جواز اعارة الموظف لمدة لا تتجاوز ٤ سنوات مالم يكن ذلك للهيئات الدولية أو الحكومات الأجنبية أو الهيئات الأهلية في الخارج ولا يجوز في هذه الحالات أن تزيد مدة الاعارة على ست سنوات .

ونظراً لأنه قد تبين أن الحالة قد تدعو في كثير من الأحيان إلى تجاوز الحد الأقصى للمدد المشار إليها لاعتبارات هامة ، غير أن تحديد المدد يقف حائلاً دون استمرار الاعارة ، وتلافياً لهذا النقص رأى السماح لمجلس الوزراء بأن يقرر تجاوز الحد الأقصى في حالات معينة ، أو أن يرخص للوزير المختص في التجاوز عن الحد الأقصى للمدد المذكورة فيما يختص بالموظفين المعارين التابعين لوزارته ، بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد ودون الرجوع إلى المجلس في الحالات الفردية .

وقد وضع مشروع القانون المرافق متضمناً هذا التعديل ومفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن مزاولة مهنة الطب

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأحد إبداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر المبادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ .

مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينة من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الأدميين للتشخيص الطبي المعمل بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية وبوجه عام مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تميز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الطب بها وكان اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الأطباء البشريين وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد .

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا باحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٨ .

مادة ٢ — يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلا على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية أو من كان حاصلا على درجة أو دبلوم أجنبي معادل لها ورجان بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة .

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة من الأطباء البشريين يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الاساتذة الأطباء باحدى كليات الطب المصرية .

مادة ٣ — يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس في الطب من إحدى الجامعات المصرية ويؤدي الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .

ويجب على من يرغب في دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدي رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم في حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الإذن له بدخوله .

ويؤدي الامتحان باللغة العربية ويجوز تاديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فإذا رسب الطالب في الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتمنح وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية معادلة لدرجة بكالوريوس الطب والجراحة المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو مايعادلها وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك ومواظبين على تلقى دروسهم العلمية طبقا لبرنامج المعاهد التي تخرجوا فيها .

مادة ٥ — يقدم طالب القيد بالسجل إلى وزارة الصحة العمومية طلباً موقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال .

وعليه أن يؤدي رسماً للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد .

ويقيد في السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الاعفاء منه حسب الأحوال وتعطى صورة من هذا القيد مجاناً إلى المرخص له في مزاولة المهنة .

مادة ٦ — لا يجوز للطبيب المرخص له في مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين — وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو في محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير .

مادة ٧ — كل قيد في سجل الأطباء بالوزارة تم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائياً منه ويخطر نقابة الأطباء البشريين والنيابة العامة بذلك .

وعلى النقابة لإخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف طبيب عن مزاولة المهنة أو يشطب اسمه .

مادة ٨ — تولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمي لأسماء الأطباء المرخص لهم في مزاولة المهنة وتقوم سنوياً بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ — يجوز لوزير الصحة العمومية عند حدوث الأوبئة في أحوال الأخطار العامة أن يسمح بصفة استثنائية وللبدة التي تتطلبها مكافحة هذه الأوبئة والأخطار لأطباء لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى بالقيام بالأعمال الطبية التي يؤذن لهم بمباشرتها .

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص لطبيب إخصائى في مزاولة مهنة الطب في جهة معينة بمصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقاً للشروط المبيّنة في هذا الترخيص .

ويجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص لطبيب لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى في مزاولة مهنة الطب في مصر لمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من المشهود لهم بالتفوق في فرع من فروع الطب وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله في مصر .

ويجوز له أيضاً أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب المصرية في مزاولة مهنة الطب مدة خدمتهم ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ١٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زوال مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون .
وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

توفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

أولا — كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الطب ، وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقب طبيب أو غيره من الألقاب التي تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاوله مهنة الطب .

ثانيا — كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب وجدت عنده آلات أو هدد مطية مالم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة الطب .

مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين يجب الحكم أيضا بغلق ما زاد عن المصرح به منها .

مادة ١٣ — يصدر وزير الصحة العمومية قرارات بتنظيم مهنتي التمريض والتدليك الطبي وفتح وإدارة المستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات الشاملة وغير ذلك من المهن والمؤسسات ذات الارتباط بمهنة الطب .

وتبين هذه القرارات الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسات للترخيص بها — والرسوم الواجبة الأداء للنظر في ذلك الترخيص ونظير التفتيش السنوى .

ولو وزير الصحة العمومية أن يأمر بإغلاق تلك المحال إداريا إذا كانت الشروط غير متوافرة فيها كما له أن يندب للتفتيش عليها من يعينهم من موظفى وزارة الصحة العمومية أو غيرهم من موظفى المجالس البلدية المختصة .

ويعاقب كل من يخالف أحكام تلك القرارات بالعقوبات المنصوص عليها فيها بحيث لا تتجاوز العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٤ — الأطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في ممارسة مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ١٥ — يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص للأطباء الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلدهم والالتجاء إلى مصر والإقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاوله المهنة بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .

مادة ١٦ — يلغى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه على أن يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .
كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١٧ — على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .
ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

اعترضت الوزارة فى تطبيق القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب بعض صعوبات رأت معها تعديله بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٩ ثم بالمرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ وللمناسبة وضع الدستور الصحى لجمهورية مصر رأت الوزارة أن تعيد النظر فى كافة القوانين واللوائح الصحية المعمول بها حتى تدخل عليها من التعديلات ما يحقق الأغراض التى وضعت من أجلها ولكى تضيف إلى أحكامها ما يسد الثغرات التى كشف عنها العمل بالقوانين الحالية .

وقد شكلت لهذا الغرض لجنة سميت لجنة الدستور الصحى وشرعت فى دراسة القوانين الحالية لتجرى فيها التعديلات التى تراها محقة للأغراض المتقدمة .

بدأت اللجنة بدراسة قانون مزاولة مهنة الطب وانتهت إلى اعداد مشروع القانون المرافق .

حددت المادة الأولى شروط مزاولة مهنة الطب فنصت على أنه لا يجوز لأحد مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصرياً أو كان من بلد تميز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الطب بها وكان اسمه مقيداً بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الأطباء البشريين . وقد روعى فى هذا النص الإشارة إلى الأجانب الذين لا توافر فيهم شروط الجنسية المصرية ممن التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ حيث كان لهم حتى ذلك التاريخ حق مزاولة المهنة دون القيد الوارد بذلك القانون من حيث الجنسية .

ونصت المادة الثانية على شروط القيد بسجل وزارة الصحة العمومية .

وبينت المادة الثالثة أن يكون امتحان الأطباء الحاصلين على درجات أو دبلومات أجنبية وفقاً للمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس فى الطب فى إحدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .

وقد روى تحديد عدد مرات الرسوب التى يسمح بها بأربع مرات بدلاً من تركها مطلقة .

وحددت المادة الرابعة حالات الاعفاء من أداء هذا الامتحان وشروطه .

وبيئت المادة الخامسة الاجراءات الخاصة بقيد أسماء الأطباء في سجل وزارة الصحة العمومية .
ورؤى النص في المادة السادسة على تحديد عدد العيادات منعا من انتشار ادعياء الطب الذين
يشتغلون تحت ستار هذه العيادات التي تكون باسم طبيب ولا يتسع له الوقت لادارتها .

ونصت المادة التاسعة في الترخيص المؤقت للطبيب الاخصائي على أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء
البشريين ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد . كما نصت هذه المادة أيضا على أخذ رأى
مجلس نقابة الأطباء البشريين في الترخيص لأطباء لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا
القانون في مزاولة مهنة الطب في مصر لمدة سنتين قابلتين للتجديد مرة أخرى واحدة .

وتكفلت المواد ١٠ و ١١ و ١٢ بيان العقوبات .

ونصت المادة ١٣ على أن لوزير الصحة العمومية أن يصدر لوائح بتنظيم المهن التي لها ارتباط
بمهنة الطب . كما نصت على تقرير رسوم سنوية للتفتيش على تنفيذ هذه اللوائح .

ونصت المادة ١٤ على أن الأطباء المقيدين بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا
القانون يستمرون في ممارسة مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها في هذا القانون
ونصت المادة ١٥ على أن لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين
أن يرخص للأطباء الفلسطينيين اللاجئين في مزاولة مهنتهم في مصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد
مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .

وتتشرف وزارة الصحة العمومية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في
الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن مزاولة مهنة الطب البيطرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات
المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب البيطرى المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥١
لسنة ١٩٥٣ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٨ مكرر الصادر فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — لا يجوز لأحد مزاولة مهنة الطب البيطرى بأية صفة كانت إلا إذا كان مصرياً أو كان من بلد تميز قوانينه للبصريين مزاولة مهنة الطب البيطرى وكان اسمه مقيداً بسجل الأطباء البيطريين بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الأطباء البيطريين .

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ٢ — يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلاً على درجة بكالوريوس فى الطب البيطرى من إحدى الجامعات المصرية أو من كان حاصلاً على رتبة أو دبلوم أجنبى يعتبر معادلاً لها وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه فى المادة الثالثة .

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء أطباء بيطريين يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأساتذة الأطباء البيطريين بإحدى كليات الطب البيطرى المصرية .

مادة ٣ — يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقاً لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس فى الطب البيطرى من إحدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء بيطريين يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب البيطرى المصرية .

ويجب على من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً على النموذج المعد لذلك ، ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الإذن له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية . فإذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتعطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء البيطريين المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم فى الطب البيطرى من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية معادلة لدرجة بكالوريوس الطب البيطرى المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية) أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العلمية طبقاً لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها .

مادة ٥ — يقدم طالب القيد بالسجل إلى وزارة الصحة العمومية طلباً موقعاً عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو

شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال - وعليه أن يؤدي رسماً للقيّد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد .

ويقيّد في السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وتعطى صورة من هذا القيد مجاناً إلى المرخص له في مزاولة المهنة .

مادة ٦ — لا يجوز للطبيب المرخص له في مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو في محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير .

مادة ٧ — كل قيد بسجل الأطباء البيطريين بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائياً منه وتخطر نقابة الأطباء البيطريين والنيابة العامة بذلك .

وعلى النقابة لإخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف طبيب بيطرى عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه .

مادة ٨ — تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الأطباء البيطريين المرخص لهم في مزاولة المهنة وتقوم سنوياً بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ — يجوز لوزير الصحة العمومية — بناء على طلب وزير الزراعة — عند حدوث الأوبئة البيطرية أن يسمح بصفة استثنائية وللمدة التى تتطلبها مكافحة هذه الأوبئة لأطباء بيطريين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى بالقيام بالأعمال التى يؤذن لهم بمباشرتها .

كما يجوز له أن يرخص لطبيب بيطرى أخصائى في مزاولة مهنة الطب البيطرى في جهة معينة بمصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقاً للشروط المبينة في هذا الترخيص .

ويجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البيطريين أن يرخص لطبيب لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى في مزاولة مهنة الطب البيطرى في مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من المشهود لهم بالتفوق في مهنتهم وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله في مصر . ويجوز له أيضاً أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب البيطرى في مزاولة مهنة الطب البيطرى مدة خدمتهم ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ١٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زوال مهنة الطب البيطرى على وجه يخالف أحكام هذا القانون . وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معاً .

وفى جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء

المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يعينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أولا) كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب البيطرى يستعمل نشرات أو لوحات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الطب البيطرى ، وكذلك كل من يتحلل لنفسه لقب طبيب بيطرى أو غيره من الألقاب التى تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاوله مهنة الطب البيطرى .

(ثانيا) كل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب البيطرى وجدت عنده آلات أو عدد طبية مالم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة الطب البيطرى .

مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة .

مادة ١٣ — الأطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في مزاوله مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ١٤ — يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البيطريين — أن يرخص للأطباء البيطريين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلدهم والالتجاء إلى مصر والإقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاوله مهنة الطب البيطرى في مصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .

مادة ١٥ — يلغى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزاوله مهنة الطب البيطرى المشار إليه كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ١٦ — على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

رأت الوزارة بمناسبة وضع الدستور الصحى لجمهورية مصر أن تعيد النظر فى كافة القوانين واللوائح الصحية المعمول بها حتى تدخل عليها من التعديلات ما يحقق الأغراض التى وضعت من أجلها ولكى تضيف إلى أحكامها ما يسد الثغرات التى كشف عنها العمل بالقوانين الحالية .

وقد شكلت لجنة لهذا الغرض وشرعت فى دراسة هذه القوانين ومن بينها قانون مزاوله مهنة الطب البيطرى فأجرت به التعديلات التى رأت أنها تحقق الأغراض التى تهدف إليها .

حددت المادة الأولى شروط مزاوله مهنة الطب البيطرى ، وقد روى الإشارة إلى الأجانب

الذين لا تتوافر فيهم شروط الجنسية المصرية ممن التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ حيث كان لهم حتى ذلك التاريخ حق مزاولة المهنة — ونصت المادة الثانية على شروط القيد بسجل وزارة الصحة العمومية .

ورؤى ضمنا لتقدير قيمة الدبلومات أو الدرجات الأجنبية ومعادلتها لدرجة البكالوريوس المصرية أن يكون من بين أعضاء لجنة المعادلة اثنان على الأقل من الأساتذة بإحدى كليات الطب البيطرى (مادة ٢) .

وبينت المادة الثالثة أن يكون امتحان الأطباء البيطريين الحاصلين على درجات أو دبلومات أجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس فى الطب البيطرى من إحدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء بيطريين يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من الأساتذة البيطريين من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب البيطرى المصرية . وقد رؤى تحديد عدد مرات الرسوب التى يسمح بها بأربع مرات خلال سنتين .

وجددت المادة الرابعة حالات الاعفاء من هذا الامتحان وشروطه .

وبينت المادة الخامسة الاجراءات الخاصة بقيد أسماء الأطباء البيطريين فى سجل وزارة الصحة العمومية ونصت المادة السادسة على أن كل طبيب بيطرى قيد اسمه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بعنوان محل عيادته .

ونصت المادة السابعة على إلغاء القيد الذى يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أخرى غير مشروعة .

وتنص المادة الثامنة على حق الوزير فى الترخيص لطبيب بيطرى اخصائى فى مزاولة المهنة فى مصر ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقا لشروط ذلك الترخيص — كما نصت أيضا على حق الوزير بعد أخذ رأى مجلس النقابة فى الترخيص لأطباء بيطريين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون فى مزاولة المهنة فى مصر مدة سنتين قابلتين للتجديد مرة أخرى واحدة .

وتكفلت المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ببيان العقوبات .

ونصت المادة ١٣ على أن الأطباء المقيدين بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون فى ممارسة مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعد الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون . ونصت المادة ١٤ على أن لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البيطريين أن يرخص للأطباء البيطريين الفلسطينيين اللاجئين فى مزاولة مهنتهم بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه فى المادة الثالثة عند الاقتضاء .

ونصت المادة ١٥ على إلغاء القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب البيطرى .

وتتشرف وزارة الصحة العمومية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٤ (١)

بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة على الديون المستحقة للحكومة وبنك التسليف الزراعي والتعاوني والجمعيات التعاونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - لا تسري أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه على الديون المستحقة للحكومة وبنك التسليف الزراعي والتعاوني والجمعيات التعاونية .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

قضى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنه وعدم الاخلال بحقوق الدائنين التي ترتبت على أحكام المادة الثانية منه بالشروط الموضحة بها ، وبعدم جواز التنفيذ على الاراضى الزراعية التى يملكها الزارع وما يتبعها من الآلات والمواشى اللازمة لاستثمارها غير الجائز التنفيذ عليها وكذا سكن الزارع وملحقاته إذا لم يجاوز ما يملكه وقت التنفيذ خمسة أفدنة ، واستثنى من ذلك الديون الممتازة والدائنين الذين نص القانون على سريان أحكامه عليهم ..

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٨ مكرر الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤ .

ونظرا لأن الديون الأميرية كمصاريف تطهير المساقى والمصارف الخصوصية ومصاريف إنشاء السكك الزراعية وصيانتها ونفقات رد الشئ لأضله ونفقات تقليع البرسيم المنتشرة بأرضه دودة القطن ورسوم تدخين أشجار البساتين وأجور الري ومصاريف نقاوة دودة القطن وغير ... لا امتياز لها على الأراضى الزراعية وتحصل بطريق الحجز الإدارى فى حالة تعذر تحصيلها وديا .

ولما كان القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر قد صدر لصالح صغار الملاك ، وكانت الحكومة فى الوقت ذاته تقوم فى حالات كثيرة بمساعدتهم ، كالصرف على نقاوة دودة القطن وتطهير المساقى والمصارف وإنشاء السكك الزراعية وصيانتها وإقامة طلبات لرى الأراضى وغير ذلك مقابل إضافة تلك المستحقات على الملاك وتحصيلها منهم إداريا ، وكذلك الحال مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى وهو البنك الذى تساهم الحكومة فى أكثر من نصف رأس ماله وتمده بمبالغ ضخمة للصرف منها على شراء الأسمدة والبذور ومد الملاك - خصوصا صغارهم - بما يلزمهم منها واقراضهم سلفا زراعية للصرف منها على إعداد وخدمة زراعتهم وزيادة انتاجهم وهى الرسالة التى تقوم بها أيضا الجمعيات التعاونية .

لهذا وحفظا لحقوق الحكومة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية يجب أن تستثنى المبالغ التى تصرف منها فى مساعدة الملاك - وخاصة صغارهم - من أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ تمكيننا لهما من القيام بأداء مأمورياتها لخير الشعب ، وإلا ستجد الوزارات والمصالح وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية نفسها أمام استحالة فى استمرار الصرف بعد ذلك هلى هذه الوجوه مما يضار معه الملاك ، وخصوصا صغارهم .

ولذلك وضع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على الديون المستحقة للحكومة ومطلوبات بنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون سالف الذكر على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ (١)

بإضافة مادة جديدة رقم ٣١٦ مكررا إلى الباب الثامن من قانون العقوبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

وعلى قانون العقوبات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ٣١٦ مكررا إلى الباب الثامن من قانون العقوبات يكون نصها الآتي :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرته وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو إذا توافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ » .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . صدر بقصر الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٩ يولييه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تكررت حوادث سرقات أسلحة الجيش وذخيرته واستهان الجناة بالعقوبات المنصوص عليها حاليا في القانون وخاصة عقوبات السرقات غير المقرنة بظروف مشددة الأمر الذي أظهر بجلاء أن تلك العقوبات غير رادعة مما يتحتم معه النظر في تشديدها .

ويتضمن مشروع القانون المرافق إضافة مادة جديدة برقم ٣١٦ مكررا إلى الباب الثامن من قانون العقوبات تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرته وفي حالة ارتكاب هذه السرقات بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو إذا توافر فيها ظرف أو أكثر من الظروف المشددة المنصوص عليها بالمادة ٣١٧ ع تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ مكرر الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٤ .

وغنى عن البيان أن النص يتناول بالعقاب سرقة أسلحة الجيش بجميع أنواعها سواء أكانت من الأسلحة الصغيرة أو غيرها برية أو بحرية أو جوية كما يتناول بالعقاب سرقة الذخيرة بجميع أنواعها من كافة العيارات سواء أكانت صامية لأغراض التدريب أو حية لأغراض القتال وسرقة جميع أنواع الدانات والقنابل الخاصة بالمدافع من كافة العيارات وجميع أنواع المفرقات التي تستعمل في السف والتدمير وجميع أنواع الألغام سواء الأرضية أو البحرية .

وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

مرسوم (١)

بتعديل رسم الصادر على القطن المنوفى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجمركية والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ بفرض رسم صادر على القطن الخام ،
وعلى المرسوم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بتخفيض رسم الصادر على فضلات القطن ،
وعلى المرسومين الصادرين في ٦ مارس سنة ١٩٥٠ و ٧ يناير سنة ١٩٥١ بتعديل رسم الصادر على القطن ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥١ ،

وعلى القانون رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج ،
وعلى المرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ بتعديل رسم الصادر على القطن المعدل بالمرسوم الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٠ الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ .

أصدر المرسوم الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثانية من المرسوم الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

و يحصل ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ رسم صادر على القطن الخام قدره ٦ جنيهاً (ستة جنيهاً) عن كل مائة كيلو جرام قائم من القطن من صنف السكرتك والمنوفى وبمعدل ٤ جنيهاً (أربعة جنيهاً) عن كل مائة كيلو جرام قائم من القطن من الأصناف الأخرى ، وذلك بدلا مما تقضى به أحكام المرسوم الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥١ سالف الذكر .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤) .

أمر رقم ٩٥^(١)

في شأن الأسلحة والذخائر

الحاكم العسكري العام .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد .

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ والمرسومين بقانونين رقم ١٥٤ و ١٥٥ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ بإحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى المحاكم العسكرية ،

وعلى الأمر رقم ٤٥ الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ في شأن الأسلحة والذخائر .

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٨ من مارس سنة ١٩٥٤ .

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالبند رابعا من المادة الأولى من الأمر رقم ١٠ سالف الذكر النص الآتي :

درابعا - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .

مادة ٢ - استثناء من أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يجوز لوزير الداخلية أن يأمر الأشخاص الذين أعفوا من الحصول على الترخيص بإحراز السلاح وحيازته بمقتضى المادة الخامسة من القانون المذكور بأن يودعوا مالههم من الأسلحة والذخائر بمركز البوليس الذي يتبعه محل إقامتهم ويجوز أن يقتصر الأمر على بعض الأسلحة أو الذخائر كما تجوز إعادة بعضها إلى أصحابها بعد إيداعها بترخيص من وزير الداخلية .

مادة ٣ - إذا لم يقرم الصادر إليه الأمر المنصوص عليه في المادة السابقة بإيداع الأسلحة والذخائر الميعاد المعين في الأمر ، يعاقب بالعقوبات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ السالف الذكر .

مادة ٤ - يلغى الأمر رقم ٤٥ في شأن الأسلحة والذخائر .

مادة ٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في غرة ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢١ يولييه سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ و ١٠ مكرر الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٤ .

المحكمة

مجلد قضائى

رصد نقابة المحامين

أكتوبر
سنة ١٩٥٤

السنة الخامسة والثلاثون

العدد
الثانى

أشدّ الناسِ عذاباً عندَ الله يومَ القيامةِ الذين
يُظاهرونَ بخلقِ الله
« رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ »

جميع المخابرات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع نهضة مصر رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة ججسازى

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والقوانين والقرارات والمنشورات الآتية : —

عدد	
٢٣	حكم صادر من قضاء محكمة النقض الجنائية
٣	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٣١	حكم صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٣	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (ملعون النقابات)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات
٢	حكمان صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٢	حكمان صادرين من القضاء المستعجل

بحث الاستقلال للسيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .
 بحث جريمة الرشوة في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبدالوهاب
 وكيل نيابة الضرائب المدنية .

قانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية . ص ٢٣
 قانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما يماثلها لمشاهدة
 ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها . ص ٢٥
 قانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ١٠ مكرر د ١٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة
 ١٩٥٠ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات . ص ٢٧
 قانون رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات المملوكة
 للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها الميضية العقارية . ص ٢٩
 قانون رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم تحصيل زعم الإنتاج أو الاستهلاك على البيرة .
 ص ٣٠

قانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة
بذرة القطن . ص ٣٥

قانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ ينظر استعمال العبوات المبطنة بالورق المقطرن أو المقطرة أو
السابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيميائية في عمليات جنى أو تعبئة أو تغليف القطن .
ص ٣٩

قانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية . ص ٤١

قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأفيون الزهر النابتة من مناطق تميم تقاوى
القطن الأشموني ص ٤٢

قانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن
نظام موظفي الدولة ص ٤٥

قانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٤٤ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٤٧

قانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم
القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . ص ٤٩

قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحاز الصناعية والتجارية . ص ٥١

قانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ بنقل اختصاص وزارة الداخلية المنصوص عليه في القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرهما من أنواع
الآلغاز وأعمال الرياضة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية . ص ٥٧

قانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن
المحال العمومية . ص ٥٨

قانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالمناجم والمحاجر . ص ٦٠

قانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة
الحاسبة والمراجعة . ص ٦٢

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم . ص ٩٤

منشور بشأن رسوم الاشكالات : ص ٦٨

منشور بالاجراءات التنفيذية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور
المحاكم على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم الوطنية والشرعية . ص ٦٨
منشور بشأن الرسم الإضافي لدور المحاكم بمقتضى القانونين رقمي ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ و ٤٩٩
لسنة ١٩٥٤ . ص ٧٠

لجنة التحرير

عبدلي عبد الشهيد - احمد السادة - مسعود العشماوي - نصيف زكي

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

أكتوبر
سنة ١٩٥٤

المحكمة

العدد الثاني
العدد الخاص والعدد

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسين رئيس المحكمة ، ومصطفى حسن
وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي المستشارين) .

٤٢

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

تزوير . اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه
بامضاء مزور لمهندس التنظيم المختص على قرار
القرارات الصحيحة . تزوير في ورقة رسمية .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة هي أن
الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على
اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه
بامضاء مزور لمهندس التنظيم ، وأن مهندس
التنظيم الذي زورت إمضاءه كان قد ندب
للخدمة في دائرة القسم الذي يقع فيها المنزل
الذي زور القرار بهدمه ، وأن مظهر قرار
الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات
الصحيحة ، فهذا يعد تزويراً في ورقة رسمية .

(القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسين رئيس المحكمة
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل
وانيس غالي المستشارين) .

٤١

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

غش . غش ابن . الحكم على مائد بالحبس دون
نشر الحكم . لا يصح .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً
بالغرامة في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لارتكابه
جريمة غش ابن ثم دفع الغرامة المحكوم بها
وأصبح الحكم نهائياً ، ثم ارتكب في ٢٧ يوليو
سنة ١٩٥٠ جريمة عرض ابن مخشوش
للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائداً طبقاً للفقرة
الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات
ويتعين الحكم عليه مع عقوبة الحبس -
بنشر الحكم .

(القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٢ ق) .

٤٣

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . معارضة . استظهار الحكم المطعون فيه أن إعلان الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه . قصره البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه أو في غير موطنه . عدم استظهار ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة . قصور .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح من المتهم في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي . فإذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من وقت علمه بحصول الإعلان . وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه ، مع ما بدا له من أن الإعلان لم يحصل لشخص الطاعن ، قد اقتصر على البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه ، أم في غير موطنه ولم يستظهر ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان ، وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة إليه طبقا للقانون - فإن الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

(القضية رقم ٢١١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

اجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ادانة المتهم دون سماع شهود . لا يصح .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة ، وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . وإذا فتى كان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة تأجيل نظر الدعوى لسماع شهادة الشاهد ولكن المحكمة لم تستجب له . وقضت بادانته دون أن تسمع شهودا ، أو تجري تحقيقا ، وكذلك فعلت المحكمة الاستئنافية فقضت في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هي الأخرى شهودا ، فإن الحكم يكون معيبا واجبا نقضه (١) .

(القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

تفتيش . إلقاء المتهم الجوزة من يده بمجرد رؤيته سيارة البوليس . هذا تخل منه عن حيازتها . لحص الجوزة وتبين أن بها حشيشا . تفتيش المتهم على اثر ذلك . صحيح .

المبدأ القانوني

من كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد

(١) يمثل هذا المبدأ قضت محكمة النقض أيضا في القضية رقم ٢٢٣ سنة ٢٣ قضائية بجلسته ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٣ .

عن وجوب الحصول على ترخيص خاص
بالنوع الآخر .

(القضية رقم ٢١٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

٤٧

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

تفتيش . مواد مخدرة . ضبط المتهم ببيع الخدر
في الطريق العام ، تلبس . تفتيشه والقبض عليه بواسطة
ضابط من إدارة مكافحة المخدرات . وقوع هذه
الحادثة بعد القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . محنة
إجراءات القبض والتفتيش .

المبدأ القانوني

إن ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع في
الطريق العام على الكونستابل الذي تنكر في
زى تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة
الجريمة يجعل الجريمة متلبسا بها . وإذا كان
الذي اتخذ إجراءات التفتيش والقبض على
المتهم هو أحد ضباط إدارة مكافحة المخدرات ،
وكانت تلك الواقعة قد وقعت بعد صدور
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي جعل
ضباط تلك الإدارة من مأموري الضبط
القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار
بالمخدرات واستعمالها ، فإن إجراءات القبض
والتفتيش تكون صحيحة .

(القضية رقم ٢١٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
واماميل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس
غالى المستشارين) .

رؤيته لسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة التي
كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يعتبر
تفليا منه عن حيازتها ، فاذا ما ثبت من فحص
هذه الجوزة أن بها حشيشا فان جريمة إحراز
المخدر يسكون متلبسا بها ، ويكون تفتيش
هذا المتهم صحيحا .

(القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اممايل
وأنيس غالى المستشارين) .

٤٦

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة . محاكمة المتهم
عن إدارة مستودع لبقالة (ترانسيت) بدون ترخيص
تقديمه رخصة محل بقاله . تبرئته على أساس أن هذه
الرخصة تسرى على المستودع . خطأ .

المبدأ القانوني

إن محلات البقاله ومستودعات البقاله
بالجملة قد نص عليها في القسم الثالث من الجدول
الملحق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة تحت النوع المرموز له بحرف (ا)
وإذ كان كل من هذين النوعين قد ورد
بالجدول على حدة مستقلا عن الآخر وقائما
بذاته ، فقد دل ذلك على أن القانون قد أوجب
لإدارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث
لا يفتى الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين

أجاز لها القانون في المادة الثالثة من ذلك المرسوم بقانون توقيعها بدلا من العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية، فإن حكمها يكون غير قابل للطعن. ولا يجوز للنيابة أن تتحدى أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد تنطبق عليه الفقرة الثانية لا الأولى مادامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية ولم تطلب اليها تطبيق عقوبة العود.

(القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٩

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

متشردون ومشتبه فيهم . مراقبة . عقوبة المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . بدء تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . النص في الحكم على أن مدة المراقبة يبدأ تنفيذها من يوم صدوره . خطأ .

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية ، مما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . فإذا كان الحكم المطعون فيه

٤٨

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

استئناف . طلب النيابة من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم . الحكم على المتهم بالانذار . استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز . تحدى النيابة أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد . لا يجوز مادامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض بإجازة استئناف الأحكام الصادرة بانذار المتهم متى كان عائدا مبناه تطبيق القواعد العامة للاستئناف في غير الحالة المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ التي تحيل على الفقرة الأولى من المادة الثانية دون الفقرة الثانية . وبمقتضى قانون تحقيق الجنايات الملغى كان حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجناح غير مقيد، أما وقد وضع قانون الاجرامات الجنائية في المادة ٤٠٢ منه (قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢) قيودا على حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجناح والمخالفات، وجعله منوطا بطلباتها أمام محكمة أول درجة فإنه يتعين مراعاة هذه القيود . وإذن فإذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم للأوراق أو تبين لها أن المتهم عائد، فأوقعت المحكمة عقوبة الإنذار التي

في الدفاع ، إذا الأصل أن المتهم يجب عليه أن يسدى كافة ما لديه من وجوه الدفاع ، وما دامت المحكمة إذ أمرت بحجز القضية للحكم لم تصرح بأن حكمها سيكون مقصوراً على الدفع فقط بل ورده قرارها بصيغة عامة ، فإنه لا يقبل من المتهم التعلل بأنه إنما قصر دفاعه على الدفع فقط .

(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٥١

١٤ أبريل سنة ١٩٥٣

قاض . الطعن في الحكم لاشتراك عضو في إصداره ينسب إليه الطاعن أقوالاً مرسلة لم يؤيدها بدليل . لا يقبل أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني ،

إذا كان ما جاء بوجه الطعن من أمور ينسبها الطاعن إلى قاض من الهيئة التي أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلاً ولم يقدم الطاعن ذليلاً على قيام سبب من الأسباب التي تجعل القاضي غير صالح انظر الدعوى ، وكان لم يسلك سبيل الرد الذي رسمه القانون - فإن ذلك الذي أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٣٠٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

قد جرى منظوقه بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم ؛ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن أمره في منظوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه ألا ينفذ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها . ويتمين تصحيح هذا الحكم بجعل مبدأ المراقبة من اليوم التالي لعقوبة الحبس .

(القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى المستشارين) .

٥٠

١٣ أبريل سنة ١٩٥٣

دفاع . حجز القضية للحكم مع تقديم مذكرات ورود قرار المحكمة بذلك بصفة عامة دون تصريح بأن الحكم سيكون مقصوراً على الدفع الذي أدلى به المتهم . القضاء برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لا يجوز للمتهم أن يدعى إخلالاً بحقه في الدفاع . الأصل أن المتهم يجب عليه إبداء ما لديه من وجوه الدفاع جميعاً .

المبدأ القانوني

إذا كان محامى الطاعن قد دفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ووعده بتقديم مذكرة فقررت المحكمة بحجز القضية للحكم لجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات ، وفي تلك الجلسة قضت برفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ، فلا يجوز له من بعد أن ينمى على المحكمة إخلالاً بحقه

٥٢

١٤ أبريل سنة ١٩٥٣

غش . عود . إدانة المتهم لأنه حال دون تأدية مفتش الأغذية لأعمال وظيفته . سبق الحكم عليه في جريمة غش ابن . وجوب اعتباره عائداً والقضاء عليه بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

المبدأ القانوني

إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجري بما يأتي : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزن والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود . وقد صدر للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكررة ونصها : يعاقب بالحبس الذي لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو إحداها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى . وإذن فتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم ، وكان يبين

من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتغريمه خمسمائة قرش في جريمة غش ابن ، فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاماً على المحكمة — وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها — أن تقضى بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة آنفة الذكر ، أما وهي لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(القضييه رقم ١٣٦٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومهطفى كامل المستشارين) .

٥٣

١٤ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — نصب بانخاذ صفة كاذبة . يجب أن تكون الصفة الكاذبة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للمتهم .
ب — نصب . طرق احتيالية . شرط توفرها . استخلاص المحكمة أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه حقيقى ومربح . لا تنوافر هذه الطرق .
ج — دعوى مدنية . قضاء المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لكون النزاع مدنياً . لا خطأ في ذلك .
د — حكم . تشييبه . اتهام المتهم في نصب وشروع فيه ، إقامة التهمتين على وقائع واحدة . إدانته ابتدائياً في التهمتين وعقابه عليهما بعقوبة واحدة . إلغاء هذا الحكم استئنافياً وتبرئة المتهم . ذلك فصل في التهمتين .

المبادئ القانونية

١ — إن جريمة النصب بانخاذ صفة

تأسيساً على انعدام الاحتيال في الوقائع المستندة إلى المتهم والمبينة في صدر الحكم القاضي بالانقضاء — ذلك يكون فصلاً في كلتا التهمتين .

المحكمة

... ..

د وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قيام جريمة النصب المستندة إلى المتهم لعدم توافر أركانها القانونية استناداً إلى ما قاله في ذلك د من عدم قيام رابطة السببية بين طريق الاحتيال الذي سلكه المتهم وبين الاستيلاء على مال الطاعن لأنه وإن تبين من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن المتهم كان ينتحل لقب دكتور وهو غير حاصل عليه إلا أن مجرد انتحال المتهم لهذا اللقب الكاذب لم يكن هو السبب في إعطاء المجنى عليه له المبلغ فلا تتوافر به وحده جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة — كما أن المشروع الذي كان يعرضه المتهم والذي كانت زوجته شريكة فيه ليس مشروعاً وهمياً بل هو مشروع حقيقي ولم يقيم الطاعن الدليل على أن المتهم قد تغالى عند عرضه وأوهمه بربح لا يحققة أمثال هذه المشروعات كما أن تردد المتهم على المجنى عليه بحكم الصلة العائلية وهو أخو زوج أخت المجنى عليه وتقديمه أوراق المشروع السينمائي الصحيحة لا يمكن أن تعد بحال من الأعمال المادية التي تؤيد الكذب وخاصة إذا لوحظ أن المجنى عليه وهو طالب بكلية الحقوق على درجة من الثقافة لا يمكن معه سهولة خدعه . إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك يكون قضاؤه صحيحاً في القانون لأن جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على

كاذبة لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للمتهم .

٢ — إن القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فما دامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقي جدي فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

٣ — إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدني وأن السند الذي يتمسك به الطاعن متنازع على صحته ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

٤ — إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن تبرئة المتهم من تهمة النصب قد أسست على انتفاء الاحتيال وسلب مال الطاعن ، وكانت الوقائع المؤسسة عليها تهمة النصب هي بذاتها المؤسسة عليها تهمة الشروع في النصب ، وكان الحكم الابتدائي إذاً دان المتهم في التهمتين قد عاقبه عليهما بعقوبة واحدة ، فإن إلغاء هذا الحكم وبراءة المتهم

المبادئ القانونية

١ — إن قانون نظام القضاء قد نص صراحة في المادة ٢٨ على أن الأحكام تصدر باسم الملك ، وما يثيره الطاعن من وجوب الإشارة إلى هيئة الوصاية لأساس له ، لأن أوصياء العرش إنما يباشرون سلطات الملك باسمه لا بأسمائهم .

٢ — إن توافرية القتل أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع من غير متقب مادام أنها أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها .

(القضية رقم ٢٢٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥

١٤ أبريل سنة ١٩٥٣

إثبات . شهادة . فهمها على غير حقيقةها والاستناد إلى ما حصلته من ذلك في الإدانة . فساد في الاستدلال .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة — على ما هو ظاهر من حكمها ذاته — قد فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه محصلها الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي إليه واعتبرته دليلاً على الإدانة — فهذا فساد من الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأليس فالح المستشارين) .

تسليم المال للثمن . كما أن ما قاله الحكم من أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه هو مشروع حقيقي وليس مشروعاً وهمياً وأنه لم يقال في تقديره وتقدير ما تحققه المشروعات المماثلة له من أرباح — ما قاله الحكم من ذلك تنفي به جريمة النصب باستعمال الطرق الاحتيالية . ذلك لأن القانون قد نص على أن تلك الطرق يجب أن يكون من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فما دامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال ، هو مشروع حقيقي جدي ، فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة وكذلك لم يخطئ الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ما دامت المحكمة قد أسست ذلك على أن النزاع مدني وأن السند الذي يتمسك به الطاعن متنازع على صحته ولما كانت ذلك فإن ما يثيره الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤

١٤ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — حكم . صدره باسم الملك دون الإشارة إلى هيئة الوصاية . صحيح .

ب — قتل عمد . نية القتل . توفرها . موضوعي .

٥٦

٢٠ ابريل سنة ١٩٥٣

حكم . تسببيه . تمسك المتهم بانتفاء مسؤوليته عن التعويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة المخدم بالخادم . مساءلته على أساس قيام هذه الصلة دون إيراد الدليل عليها . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسؤوليته عن التعويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة المخدم بالخادم ، ومع ذلك حملته المحكمة المسؤولية عن التعويض استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم قولا منها بأن المتهم كان وقت وقوع الحادث في خدمة الطاعن ومؤديا لأعمال وظيفته دون أن تورد الدليل على قيام هذه الصلة والأصل الذي استتقت منه هذا الدليل من أوراق الدعوى - فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واهما عبد مجدى ومحمود ابراهيم احماد وأونيس خالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٧

٢٠ ابريل سنة ١٩٥٣

إختلاس أشياء محجوزة . مجرد عدم نقل المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع . لا يكفي لقيام هذه الجريمة . ثبوت أن المتهم أوفى بالدين المحجوز من أجله . نقض الحكم القاضي بأدائه وتبرئته .

المبدأ القانوني

إن الحجز لا يلزم الحارس قانونا بنقل

المحجوز من مكان الحجز إلى مكان آخر لبيعه فيه . وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة تبديد المحجوزات لمجرد عدم نقلها إلى السوق في اليوم المحدد للبيع ، وكان حكمها بذلك خاليا بما يثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة بما لا يمكن معه عبده مرتكبا لجريمة الاختلاس وكان الثابت أيضا أن المتهم أوفى بالدين المحجوز من أجله - فهذا الحكم يكون خاطئا ويتعين نقضه وتبرئة الطاعن .

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٣ ق بالحيفة السابقة) .

٥٨

٢٠ ابريل سنة ١٩٥٣

استئناف . رفعه بعد الميعاد . تمسك الطاعن بأنه كان مريضا فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد . عدم تقديمه دليلا على صحة دعواه . عدم تصديق المحكمة لدفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . من سلطاتها .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن وإن قرر أمامها بأنه كان مريضا بمنزله فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد إلا أنه لم يقدم للمحكمة دليلا على دعواه ، فأخذه الحكم بناء على ذلك وعلى أنه لم يقرر بالاستئناف إلا بعد ضبطه لتنفيذ الحكم الصادر عليه من

المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(القضية رقم ٢٤٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٠

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

حكم . تبينه . محكمة استئنافية . قضاؤها بالغاء الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة . وجوب اشتغال حكمها على الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة ، وأن يرد على أسباب الإدانة بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١ منه أن يشتمل الحكم - سواء أكان صادرا بالإدانة أو البراءة - على الأسباب التي بني عليها بما يوجب على المحكمة الاستئنافية - إذا هي قضت بالغاء حكم ابتدائي ولو كان صادرا بالإدانة ورأت هي تبرئة المتهم - أن تبين في حكمها الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة ، وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسبابا يوضح في العقل أن تؤدي إلى الإدانة فيجب على المحكمة الاستئنافية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها ولم تقتنع بها أو تطعن إليها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم .

المحكمة

دحيث إن مما تنعاه النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصرا إذ اعتبرت محكمة

محكمة أول درجة بما رآته المحكمة دليلا

على عدم صدق دفاعه . متى كان ذلك وكان للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(القضية رقم ٢٤٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامين مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم امعايل المستشارين) .

٥٩

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣

استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه لا يعرف المواعيد . رفض دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح . ادعائه لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه كان مريضا في اليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من محكمة أول درجة ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن اعتذر في تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه لا يعرف المواعيد ، وكان الحكم قد رد عليه بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون ، وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد ، فإنه لا يكون غلطاً في القانون . ولا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر

الدرجة الأولى أن المعاملات التي نشأت بين المتهم والمدعى بالحق المدني كانت ذات أثر مباشر في ثبوت جريمة التزوير واتخذت المحكمة بما أبانته من ظروف تلك المعاملات دليلاً على اقتناعها بالتزوير وهي في ذلك تصدر عن مطلق حقها في استخلاص الدليل وتتلصص أوجه الاقتناع من أي طريق مشروع. ولكن محكمة الدرجة الثانية خالفت محكمة الدرجة الأولى في هذا الشأن وأعرضت عن الملاحظات التي صحبت التعامل ومنعت نفسها من أن تخوض فيها لاستخلاص الدليل سواء للمتهم أو عليه، كما أنها لم تناقش حكم محكمة الدرجة الأولى في هذه الأساليب واكتفت بمجرد الاعراض، ويضيف المدعى بالحقوق المدنية في هذا الشأن أن المحكمة بعد أن قالت إنها لن تتعرض لبحث المسائل المدنية التي لم يفصل فيها بعد إلا بالفدر الذي يمس تهمة التزوير لم تلبث أن خرجت على ذلك بما قالته بالنسبة إلى بعض الوقائع التي استند إليها الحكم الابتدائي من أنها لا تمس إلا الدعوى المدنية مع أن الواقع أنها ذات أهمية قصوى في تهمة التزوير، وقد خرج الحكم بذلك على قواعد القانون التي تقضي بحرية القضاء الجنائي وأنه هو الذي يوقف المدني بما يعتبر من المحكمة امتناعاً عن تقدير دفاع المدعى المدني وسكوتاً عن بحث الأدلة التي اعتمد عليها حكم محكمة أول درجة.

« وحيث إن ما بني عليه طعن النيابة والمدعى بالحقوق المدنية مما سلف بيانه صحيح، ذلك بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المتهم في تهمة تزوير توقيع المدعى بالحقوق المدنية على ورقة التنازل عن عقد شركة، أنه استند في ذلك إلى أمور عدة بينها مفصلة كما بين

وجه الاستدلال بها على أن العلاقة بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم لم تكن تتفق مع تحرير ذلك التنازل بما رآته محكمة أول درجة مؤيداً لرأي الخبراء الذي أخذت به، ولكن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبرائة المتهم قد اقتصر على الاستناد في ذلك إلى عدم ثقة المحكمة بتقارير الخبراء التي أخذت بها محكمة أول درجة وإلى عدم مسايرتها لرأي تلك المحكمة بالنسبة إلى الظروف التي قال المتهم إن ورقة التنازل حررت وحصل التوقيع عليها فيها واعرض عن كثير من الأدلة التي استند إليها الحكم الابتدائي فلم يشر إليها بأية إشارة، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل الحكم - سواء أكان صادراً بالإدانة أو البراءة - على الأسباب التي بني عليها بما يوجب على المحكمة الاستثنائية إذا هي قضت بإلغاء حكم ابتدائي ولو كان صادراً بالإدانة ورأت هي تبرئة المتهم أن تبين في حكمها الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة. وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسباباً يصح في العقل أن تؤدي إلى الإبانة فيجب على المحكمة الاستثنائية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها ولم تقتنع بها أو تظمن إليها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم. لما كان ذلك فإن اغفال الحكم المطعون فيه للأدلة المشار إليها التي استندت إليها محكمة أول درجة في إدانة المطعون ضده وعدم بيان رأي المحكمة فيها يجعله قاصراً متعيناً نقضه.

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة

لبحث باقى أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود وأتيس غالى
المستشارين) .

٦١

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

معارضة . معارضة الاتهم فى الحكم الغيابى الصادر
عليه وتأجيل نظر المعارضة لإعلانه . معارضته مرة
أخرى فى ذات الحكم . تعجيل المعارضة الأولى ونظر
المعارضتين والحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن .
ثبوت أن المتهم كان محبوسا يوم الحكم . الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن يكون باطلا .

المبدأ القانونى

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق
أن الطاعن قد قرر بالمعارضة فى الحكم الصادر
عليه غيابيا وأجل نظر معارضته لجلسة ١٠
فبراير سنة ١٩٥٢ لإعلانه ، ثم عاد فقرر مرة
أخرى بالمعارضة فى ذات الحكم ، مع أنه
ما كان يجوز له أن يقرر مرة ثانية بالمعارضة
فيه ، إلا أنه قد حددت لنظر هذه المعارضة
الآخيرة جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ ،
وعجلت المعارضة الأولى لذات الجلسة وفيها
صدر الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن ، وكان يبين من كتاب النيابة
أن الطاعن كان فى ذلك اليوم محبوسا بالسجن
تنفيذا للحكم الصادر عليه فى قضية أخرى ،
فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن
يكون باطلا ويكون طعنه مقبولا شكلا مادام
أنه لم يعلن بذلك الحكم ولم يثبت عليه رسميا

بصدوره قبل تقريره بالطعن .

(القضية رقم ١١٥٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم
إسماعيل المستشارين) .

٦٢

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

عفو شامل . الجرائم التى يشملها المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . تحطيم حانة . ليست من
الجرائم المذكورة .

المبدأ القانونى

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة
١٩٥٢ قد جرى فى المادة الأولى منه على
أن " يعفى عفووا شاملا عن الجنايات والجنح
والشروع فيها التى ارتكبت لغرض أو
لسبب سياسى وتكون متعلقة بالشئون
الداخلية للبلاد وذلك فى المدة من ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وتأخذ
حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت
بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التآهب
لفعلها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو
مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الحرب
والتخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء
أدلة الجريمة . " وإذا كان مؤدى هذا النص
أن الجرائم التى ارتكبت لسبب أو غرض
سياسى هى التى تستهدف أغراضا سياسية
أو تقوم على سبب سياسى ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بأن الجريمة المستندة
للطاعنين (تحطيم حانة) لم ترتكب تحقيقا
لهذه الأغراض بل ارتكبت لتحقيق غرض

دينى ببحث وأسس قضاءه على ذلك برفض
التظلم ... لا يكون قد أخطأ فى شيء .

المحكمة

« حيث إن الطاعنين يقولان فى طعنهما إن
الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تظليهما على
أساس أنهما ارتكبا الجريمة ضمن عصابة اتفقت
على تهظيم حاته (بنى كوميدس) مما لا يمت للسياسة
بسبب ، قد خالف القانون . ذلك بأنه فضلا عن
أن الثابت من أقوالهما إنهما لم يرتكبا جريمة
الاتلاف هذه فإن المتهم الأول فى الجريمة وهو
المرحوم (حسن محمود) كان عضوا فى حزب
مصر الفتاة وهو حزب سياسى ومحررا فى جريدة
الحزب وكان المتهم الرابع الأستاذ أحمد حسين
رئيسا لذلك الحزب . وأن ما نسب اليهم بفرض
التسليم به جدلا إنما عمل لحساب الحزب بقصد
تحقيق غرض سياسى هو محاربة المنكرات عن
طريق الدين الأمر الذى يجعل الجريمة المنسوبة
اليهما سياسية يشملها أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى برفض
تظلم الطاعنين على أساس أنهما ارتكبا الجريمة
المنسوبة اليهما بعامل الرغبة فى إصلاح المجتمع
المصرى عن طريق نهيه عن تعاطى الخمر والمسكرات
والأخذ بتعاليم الدين وأن ما وقع منهما لا يمت
للسياسة بسبب ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك
صحيحا فى القانون إذ أن المرسوم بقانون رقم ٢٤١
لسنة ١٩٥٢ قد جرى فى المادة الأولى منه على
أن « يعفى عفو شاملا عن الجنايات والجنح
والشروع فيهما التى ارتكبت لسبب أو لغرض
سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد
وذلك فى المدة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى

٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وتأخذ حكم الجريمة السابقة
كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو
تلتها وكان القصد منها التأهب لفعالها أو تسهيلها
أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو
شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو
إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة ، وكان مؤدى هذه
النصوص أن الجرائم التى ارتكبت لسبب أو
غرض سياسى هى التى تستهدف أغراضا سياسية
أو تقوم على سبب سياسى وكان الحكم المطعون
فيه فى خصوصية هذه الدعوى قضى بأن الجريمة
المسندة للطاعنين لم ترتكب تحقيقا لهذه الأغراض
بل ارتكبت لتحقيق غرض دينى ببحث وأسس
قضاءه على ذلك برفض التظلم — فانه لا يكون
قد أخطأ فى شيء — ومن ثم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة ابراهيم خليل واصماعيل مجدى ومصطفى حسن
وحسن دارد ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٢٣

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

عفو شامل . المادة الثانية من المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . نصها على أن يتبع فى نظر
الطعون والفصل فيها إجراءات الطعن بالنقض فى المواد
الجنائية . وجوب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه فى
ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط
الحق فيه .

المبدأ القانونى

إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم
٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل تنص على
أن يتبع فى نظر الطعون والفصل فيها إجراءات
الطعن بالنقض فى المواد الجنائية ، وتنص

في الميعاد قرر أنه كان مريضاً بالمستشفى وعولج به عشرين يوماً ثم تردد على عيادته الخارجية أياماً أخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يعنى يبحث ما إذا كان غدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعاً حقيقة لما نفع المرض أم لا ، فإن الحكم يكون قاصراً مبنياً على الخطأ في تأويل القانون .

(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين) .

٦٥

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

حكم . تسييبه . قتل خطأ . إدانة المتهم في هذه الجريمة بناء على أنه صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة وفاته . عدم بيان الإصابات ونوعها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة القتل خطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسيبت هذه الصدمة وفاته دون أن يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التى أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هى التى سببت الوفاة ، فانه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه . وإذن متى كان الحكم قد صدر حضورياً من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه بعد ذلك ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٤

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

استئناف . رفعه بعد الميعاد . تمسك المتهم بأنه كان مريضاً بالمستشفى يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . وجوب تحقيق ذلك . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً دون تحقيقه . خطأ .

المبدأ القانوني

لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان غدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعاً لعذر قهرى ، وفي هذه الحالة لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا من يوم علم المحكوم عليه به رسمياً لا من تاريخ صدوره . وإذن متى كان بين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن عندما سئل عن سبب عدم استئنافه الحكم

المحكمة

« حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان الركن المادى لجريمة القتل الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ وبين وفاة المجنى عليه .
« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسيببت هذه الصدمة وفاته ، وأشار الى شهادة شهود الإثبات والنفي فإنه قد انتهى الى ادانة الطاعن ومعاقبته عن جريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم الى أن هذه الإصابات هي التي سببت الوفاة .
لما كان ذلك فإن الحكم يكون على هذه الصورة قاصراً متعيناً نقضه دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطاعن » .

(القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٦

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

دفاع . متهم أعلن قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل . طلب محام عنه التأجيل الاستعداد لأنه وكل حديثاً . استيفاء دفاعه بمحام آخر . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع . لا يقبل .

المبدأ القانونى

إن قانون الاجرامات الجنائية إذ أوجب فى المادة ٣٧٤ إعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم للاستعداد وليوكل المحامى الذى يرى توكيله ، فإن لم يفعل

فلمحكمة أن تكتفى بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة . فإذا كان الثابت أن الطاعن قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامى الذى أشار إليه فى طعنه والذى طلب التأجيل الاستعداد لأنه وكل حديثاً ، فإنه لا يكون لهذا الطاعن أن ينهى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

(القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأئيس غالى المستشارين) .

٦٧

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣

هتك عرض . جان من المتولين تربية المجنى عليه . تشديد العقاب . يكفى لذلك أن تكون التربية من طريق إلقاء دروس خاصة ولو فى مكان خاص مهما كانت مدة التربية قصيرة .

المبدأ القانونى

لا يشترط فى القانون لتشديد العقاب فى جريمة هتك العرض التى يكون فيها الجانى من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون فى مدرسة أو معهد تعليم ، بل يكفى أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك فى مكان خاص ومهما يكن الوقت الذى قام فيه الجانى بالتربية قصيراً .

(القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

منه عن طريق الاستنتاج وترتيب النتائج على المقدمات .

(القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٠

٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣

طامة مستديمة . استخلاص الاستدانة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسيج عظمى . احتمال ملئه بنسيج لبقى . استخلاص سائق .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسيج عظمى ، وإن كان من المحتمل أن يملأ بنسيج لبقى ، وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى أشار الحكم إلى تقريره — فذلك استخلاص سائق ، ولا يصح أن يعاب به الحكم .

القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧١

٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣

خيانة أمانة . تبديد . تحرير سند باسم المتهم وإيداعه لديه على وجه الأمانة لتحويله لصاحب الحق فيه عند تحقق الشرط المتفق عليه . تسليمه السند للمدين اضراراً بصاحب الحق فيه . إدانة المتهم . صحيحة .

٦٨

٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣

حكم . تسييبه . خطأ فى الإسناد يعيب الحكم . مثال .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إدانة المتهم باحراز سلاح دون ترخيص إلى شهادة شاهد الإثبات فقال إنه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة على أنها هى بنفسها التى كان يحملها المتهم ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة أن المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الإثبات وسأله هل هذه البندقية هى التى كانت مع المتهم ، فاجاب أنه لا يعرف فى السلاح ولا يعرف أمى التى كانت معه أم غيرها — متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد انطوى على خطأ فى الإسناد ، يعيبه ، ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٩

٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣

إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة .

المبدأ القانونى

لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يجوز أن يكون استخلاص ثبوت الواقعة

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد استظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبيد وإن تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع أمانة لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق تم بين المدعى المدني من جهة وبين أخويه من جهة أخرى يتأدى في أن المدعى بالحق المدني يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدهما ببيع منزل وحرر بذلك إقرارا سلمه للمتهم على أن يقوم الأخوان الآخرون بدفع عشرين جنيها للمدعى المدني عن طريق المتهم عند تسليمها للإقرار منه وأن يحررا له هقدا ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفعما له مبلغ مائة جنية زيادة عن العشرين الأولى وهي التي كتب بها السند باسم المتهم واتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدني إذا نفذ الأخير ما التزم به وحكم بصحة التعاقد وامتنع أخواه عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل له ، وكان الحكم قد استظهر أيضا أن المدعى المدني قد وفى بالتزاماته ، وأنه قد حكم لأخويه بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل وأنهما امتنعا بعد ذلك عن تحرير هقدا ببيع ربع المنزل للمدعى بالحق المدني وأن المتهم تواطأ معهما وسلم لهما السند المودع عنده على سبيل الأمانة إضرارا بالمدعى المدني ، كما استظهر أن تسليم

السند للمدعين وإن تم في الظاهر بناء على شكوى منهما للبوايس في حق المتهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل في واقع الأمر باتفاق بينهما وبين المتهم بقصد التحايل على الإفلات من الالتزامات التي رتبها عقد الوديعة في ذمة المتهم للاضرار بالدائن الحقيقي بمقتضى هذا العقد — متى كان ذلك فان إدانة الطاعن بجريمة التبيد تكون صحيحة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون السند قد حرر باسم الطاعن ما دام أن تحرير السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لصاحب الحق فيه .

(القضية رقم ١٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) :

٧٢

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣

استئناف . عود إلى الشرذ . طلب النيابة معاقبة المتهم بالفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم عليه بالإفادار . لا يجوز . جواز استئنافه .

المبدأ القانوني

إن محكمة النقض سبق أن قررت أن المادة السابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ خولت القاضى أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المتهم فإن محل ذلك أن تكون الفقرة الأولى من المادة السادسة هي المنطبقة على واقعة الدعوى أى عندما يكون للقاضى الخيار بين توقيع عقوبة المراقبة أو استبدال

٧٣

٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣

استئناف . الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية . متى يجوز للنيابة استئنافها ؟ معنى الطلب في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد بينت على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها للنيابة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، والطلب الذي علقت عليه هذه المادة جواز الاستئناف إنما هو ما تطلبه النيابة صراحة في الجلسة أو في ورقة التكليف بالحضور ، أما مجرد طلب النيابة تطبيق نص القانون على واقعة الدعوى فلا يحقق المعنى المقصود من عبارة الطلب كما قصده المشرع (١) .

(القضية رقم ٦٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

(١) يمثل هذا المبدأ قضت المحكمة في القضية رقم ٦١ سنة ٢٣ قضائية بجلسته ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ . ويمثل هذا المبدأ أيضا في القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢٣ قضائية بجلسته ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ .

الإذار بها . أما في حالة العود المنصوص عليها في الفقرة الثانية فانه لا يجوز للقاضي أن يحكم بالإذار فان فعل فان حكمه يكون مخالفا للقانون ، ويكون استئنافه جائزا . وإذا كانت المادة السابعة قد أتت في أحوال الاشتباه بذات أحكام المادة الثالثة المتعلقة بالنشرد ، فان الحكم الصادر بانذار المتهم لا يكون جائزا وممتنعا استئنافه إلا حيث يكون للقاضي أن يحكم به ، أى في حدود المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية أما حيث تكون الحالة من أحوال العود فانه لا يجوز له أن يحكم بالإذار ، بل يجب تطبيق الفقرة الثانية ، وإذن فاذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المطعون ضده بالفقرة الثانية التي تقضى بأن العقوبة في حالة العود تكون هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ولم يحكم بما طلبت فان الحكم يكون قابلا للاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)

المحكمة وفقا لقانون نظام القضاء ذلك أن حقوقه في هذا الشأن أصبحت كحقوق أى فرد آخر من غير رجال القضاء المنصوص عليهم في هذا القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما تبين من تقرير الطعن وسائر أوراقه تتحصل في أن الطالب رفع طعنه يطلب إلغاء المرسوم الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ بأحالة على المعاش وقت أن كان قاضيا من الدرجة الثانية وكذلك إلغاء المرسوم الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والمنشور في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتعيينات قضائية دون إعادته للخدمة ودون تحديد مركزه حسب أقدميته وتعيين مقر عمله وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٠ بإعادة المفصولين سياسيا إلى أعمالهم مع الزام المطعون عليهما بأن يدفعما إليه متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض وفي مذكرته المقدمة لجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٥٣ نزل عن طلبه بإلغاء مرسوم ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ وقصر طلبه فيما يتعلق بهذا المرسوم على طلب التعويض لاحالته على المعاش لأسباب سياسية لأنه وإن كان قد نزل عن الطعن في المرسوم المذكور لائق قضاء

٧٤

٢٧ يوفيه سنة ١٩٥٣

اختصاص . اختصاص محكمة النقض بطعون رجال القضاء . شرطه . أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بعد العمل بقانون نظام القضاء في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . مثال .

المبدأ القانوني

المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على أن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تختص دون غيرها في الفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء ، ومدلول هذا النص الصريح أنه يشترط فيمن يقدمون طلبات إلى هذه المحكمة بمقتضاها أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بعد العمل به في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وإذن فمتى كان الطاعن قد زالت عنه صفته كقاضى قبل العمل بهذا القانون بعد إحالته على المعاش بمرسوم ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ الذى نزل عن الطعن فيه ثم استمرت حالته بعدئذ على هذا الحال من انقطاع صلته بالقضاء فإنه يترتب على ذلك أن لا نكون له صفة في الطعن أمام هذه

سياسيا إلا أن هذا القرار لا يصلح أداة بذاته لإعادة من فصل من رجال القضاء إلى عمله ووظيفته لأنه لا ينطبق عليهم ولأن تعيينهم لا يكون إلا وفقا للأوضاع التي نص عليها قانون استقلال القضاء مما يترتب عليه أن لا يكون مرسوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ محلا لإعادة من فصلوا سياسيا ومن ثم فلا يجوز طلب الغائه أو طلب تعويض عنه .

د ومن حيث إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على أن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تختص دون غيرها في الفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب ... ومدلول هذا النص الصريح أنه يشترط فيمن يقدمون طلبات إلى هذه المحكمة بمقتضاه أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة والموظفين القضائيين بعد العمل به في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولما كان الطاعن قد زالت عنه صفته كقاض قبل العمل بهذا القانون بعد إزالته على المعاش بمرسوم ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ الذي نزل عن الطعن فيه ثم استمرت حالته بعدئذ على هذا الحال من انقطاع صلته بالقضاء فإنه يترتب على ذلك أن لا تكون للطالب صفة في الطعن أمام هذه المحكمة وفقا لقانون نظام القضاء إذ أصبحت حقوقه في هذا الشأن كحقوق أي فرد آخر من غير رجال القضاء المنصوص عليهم في هذا القانون ومن ثم تكون طلباته جميعا غير مقبولة شكلا .

(الفضية رقم ٣٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل واسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد وأنيس غالي ومصطفى كامل المشارين) .

الإلغاء لم يكن مقررا وقت صدوره إلا أن حقه في التعويض ما زال قائما لأنه لا يسقط إلا بمضى خمسة عشرة سنة وصمم على طلب إلغاء مرسوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتعويض الناشئ عن تخطئه في التعيين بهذا المرسوم وذلك لامتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه بعد أن قدم لوزارة العدل في ٥ مايو سنة ١٩٥٠ طلبا بإعادته للخدمة وفقا لما قرره مجلس الوزراء ولكنها لم تفعل مع أنه كان لزاما عليها أن تعرض حالته على المنظمات القضائية لتنفيذ القاعدة العامة بإعادة الموظفين المفصولين سياسيا وفقا للقرار الآنف ذكره .

د ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض المتفرع عن مرسوم ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ لأن الطالب نزل عن الطلب الأصلي بإلغاء المرسوم المذكور الموجب للطلب التبعي كما دفعت بعدم قبول الطعن شكلا في مرسوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وما تترتب عليه من تعويض لا تنفاه صفة الطالب في الطعن لأنه لم يكن وقت صدور هذا المرسوم من رجال القضاء أو النيابة .

د ومن حيث إن النيابة العامة قالت في مذكرتها الختامية أن الطالب وإن كان قد أحيل على المعاش بمرسوم ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ في وقت سابق على العمل بقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي استحدث قضاء الإلغاء مما لا يجوز معه للطالب أن يطلب إلغاء المرسوم الآنف بيانه إلا أن حق الطالب في طلب التعويض عنه ما زال باقيا وأما فيما يختص بطلب إلغاء مرسوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وطلب التعويض عنه فإنه وإن كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٥٠ بإعادة الموظفين المفصولين

٧٥

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . كفالة . عدم وجوب إيداعها عن
الطلبات المقدمة من رجال القضاء .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية في تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم أو القرارات المتعلقة بإدارة القضاء إلا أن المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات حين أوجبت على الطاعن بطريق النقض أن يودع خزانة المحكمة كفالة قبل التقرير بطعنه قد جعلتها عشرة جنهيات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة جنهيات إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية الأمر الذي يجعل قياس المرسوم أو القرار على الحكم في هذا الخصوص ممتنعا ما دام مقدار الكفالة المنصوص عليها في قانون المرافعات يختلف باختلاف درجة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وهو ما لا يتحقق في المرسوم أو القرار ومؤدى ذلك أنه ليس في قانون المرافعات ما يستوجب إيداع كفالة ما عن طلبات رجال القضاء .

الحكم

د من حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد لأن القرار

المطعون فيه صدر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم يقرر الطالبان الطعن فيه إلا في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فلا يكون طلبهما مقبولا شكلا تطبيقا للمادتين ٢٣ من قانون نظام القضاء و ٤٢٨ من قانون المرافعات التي تحدد ميعاد الطعن بطريق النقض بثلاثين يوما . كما دفعت النيابة العامة بعدم قبول الطلب شكلا لأن الطالبين قدما طلبيهما بتقرير واحد وأودعا عنهما كفالة واحدة . وأنه إذا كان لا اختيارهما بالإجراء على هذه الصورة مبررا فيما يتعلق بالتقرير الواحد لتماثل ظروفهما واتحاد وجهة نظرهما في الأساس الذي يقيم عليه كل منهما طلبه إلا أن هذا لا يبرر إيداعهما كفالة واحدة لأن لكل منهما طلبا قائما بذاته ومصلحته فيه مستقلة عن مصلحة الآخر ولا تعود إلا عليه وحده والقضاء في أحد الطلبين إجابة أو رفضا لا يؤثر على القضاء في الثاني . فعدم إيداع الكفالة من كل منهما يجعل الطلب المقدم من الطالبين معا غير مقبول شكلا .

د وحيث إنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثين يوما وفقا للمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات إلا أن هذا الميعاد لا يبدأ طبقا للمادة ٣٧٩ من ذلك القانون إلا من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك — ولما كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن تتبع في تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء القواعد والأجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية فإنها لم تنص على احتساب ميعاد تقديم تلك الطلبات من تاريخ آخر غير تاريخ الإعلان وكان مقتضى ذلك ألا يبدأ ميعاد تقديم طلب الإلغاء إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن فيه أو

د وحيث إنه يبين مما سلف أن الدفيعين
المقدمين من الطالبين المقدمين من الطاعنين على
غير أساس ومن ثم يكون الطالبان مقبولين
شكلاً .
(القضية رقم ٣٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٧٦

٢٧ يونيه سنة ١٩٥٣

ترقية . إلغاء مرسوم بتخطي الطالب في الترقية .
هذا الإلغاء مؤسس على أن الطالب مساو على الأقل
لجميع من كانوا يلونه في الأقدمية ورقوا بمقتضى المرسوم
المشار إليه . أثر ذلك . وجوب إلغاء جميع المراسيم
والقرارات اللاحقة . شرطه . أن يكون المرسوم الملغى
أساساً لها ولم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون
ترقيته أسوة بزملائه .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة النقض قد ألغت
مرسوماً بتخطي الطالب في الترقية لما تبين لها
من أنه مساو في الأهلية على الأقل لجميع
من كانوا يلونه في الأقدمية ورقوا بمقتضى
المرسوم المشار إليه فإن هذا الإلغاء يترتب
عليه إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة
عملاً بنص المادة ٤٧٧ مرافعات حتى بالنسبة
لما لم يطلب الطالب إلغائه من هذه المراسيم
والقرارات متى كان المرسوم الملغى أساساً لها
وكان لم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون
ترقيته أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في
الأقدمية .

المحكمة

د من حيث إن الطالب ينبغي طعنه في المرسوم

من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أو من تاريخ
العلم به علم اليقين — ولما كان لا يبين من الأوراق
أن القرار المطعون فيه قد نشر بالجريدة الرسمية
ولم تقدم وزارة العدل ما يدل على أنه أعلن إلى
الطالبين قبل ثلاثين يوماً سابقة على تقريرهما
بطلب إلغائه أو على عليهما به قبل ذلك الميعاد —
لما كان ذلك كان الدفع المقدم من وزارة العدل
بعدم قبول الطالب شكلاً لتقدمه بعد الميعاد يكون
على غير أساس متعين الرفض .

د وحيث إنه بالنسبة إلى الدفع الثاني المقدم
من النيابة العامة فإنه لما كانت المادة ٢٣ من قانون
نظام القضاء إذ نصت على اتباع القواعد
والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية في
تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم أو
القرارات المتعلقة بإدارة القضاء — ولما كانت
المادة ٤٣ من قانون المرافعات حين أوجبت على
الطاعن بطريق النقض أن يودع خزانة المحكمة
كفالة قبل التقرير بطعنه قد جعلتها عشرة جنيهات
إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف
أو خمسة جنيهات إذا كان من محكمة ابتدائية أو
محكمة مواد جزئية وكان قياس المرسوم أو القرار
على الحكم في هذا الخصوص ممتنعاً ما دام مقدار
الكفالة المنصوص عليها في قانون المرافعات
يختلف باختلاف درجة المحكمة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه وهو ما لا يتحقق في المرسوم أو القرار
ومؤدى ذلك أنه ليس في قانون المرافعات
ما يستوجب إيداع كفالة ما عن طلبات رجال
القضاء مع أن هذا القانون صدر وعمل به في
وقت واحد مع قانون نظام القضاء الذي أحال
عليه بهذا الخصوص ومن ثم يتعين رفض هذا
الدفع .

الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ على سبيلين
ينمى عليه بالأول منهما أنه أخطأ في تطبيق
القانون إذ خالف مقتضى الحكم الصادر من هذه
المحكمة في طلبه المقيد بجدولها برقم ٢٤ لسنة ١٩
قضائية (رجال القضاء) وفي تفصيل هذه المخالفة
يقول الطالب أن الجمعية العمومية لمحكمة النقض
قضت بحكمها الصادر في ٢٢ من ديسمبر سنة
١٩٥١ بإلغاء المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر
١٩٤٩ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب الى درجة
وكيل محكمة من الفئة (ب) وقد جاء بأسباب
حكمها أنه لم يكن هناك مسوغ لتصرف وزارة
العدل بتخطي الطالب وعدم ترقية في ترتيبه
الطبيعى قبل من كانوا يلونه في الأقدمية وقت
ذاك ولا يفضلونه في الأهلية ومع أن مفهوم هذا
الحكم أن تعود للطالب أقدميته وترتيبه بالنسبة
لمن كانوا يلونه أصلاً قبل صدور مرسوم سنة
١٩٤٩ المنفى على ما سبق ذكره ويبدأون بالأساذ
... ... خصوصاً وأنه لم يحدث بين صدور الحكم
المشار اليه وصدور مرسوم ٢١ من يناير سنة
١٩٥٢ المطعون فيه مانع جديد يمنع وزارة العدل
من تنفيذ الحكم على الوجه الصحيح ، الا أن
الوزارة خالفت القاعدة الأصولية التي تقضى بأن
قبول طلب ما يستتبع حتماً تقرير النتائج المترتبة
عليه ، هذا فضلاً عن أن الوزارة مقررة بأهلية
الطالب وبعدم وجود مانع يحول دون ترقية إذ
رقته قبل أن يصدر الحكم في دعواه ، رفته في قرار
سنة ١٩٥٠ الى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب)
كما رفته في أكتوبر سنة ١٩٥١ الى وكيل محكمة
من الفئة (ا) كما أنها رفته في المرسوم الصادر
في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ — وهو المرسوم
المطعون فيه — الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة
(ب) مما يقطع بأن أهليته لم يطرأ عليها ما يحول

دون تحقيق جميع النتائج المترتبة على القضاء له
بالغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بوضع
الطالب في مكانه الطبيعى وذلك بترقيته الى وظيفة
رئيس محكمة من الفئة (ا) سابقاً في الترتيب على
الاستاذ الذى رقى في نفس المرسوم
المطعون فيه والصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢
الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ا) لأنه لو كان
الطالب رقى في الحركة التي صدر بها المرسوم
السابق المطعون فيه والمحكوم بإلغائه لكان الطالب
سابقاً في ترتيب الأقدمية عليه ولذلك يطلب الحكم
بالغاء المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢
وكذلك القرارات الوزارية المكملة له فيما تضمنته
في تخطي الطالب الى وظيفة رئيس محكمة من
الفئة (ا) على أن تكون أقدميته سابقة على
الاستاذ رئيس المحكمة من الفئة (ا) في
المرسوم المطعون فيه .

د وحيت إن الطالب عدل طلباته بجلسة ٩
من مايو سنة ١٩٥٣ الى الطعن كذلك في المرسوم
الصادر بالحركة القضائية في أول يناير سنة ١٩٥٣
والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد الأول مكرر
فيما تضمنه من تخطي الطالب الى وظيفة مستشار -
على أساس أن إلغاء هذا المرسوم فيما تضمنه من
تخطي الطالب في الترقية الى الدرجات الأعلى ليس
إلا أثراً من الآثار الحتمية لإلغاء المرسوم المطعون
فيه بداءة .

د ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض
الدعوى تأسيساً على أن الطاعن اقتصر في دعواه
المحكوم فيها على طلب إلغاء مرسوم واحد هو
الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ولم يعدل
طلباته الى طلب الغاء أى مرسوم لاحق لذلك
المرسوم وأن الوزارة تقيدت بما فضل فيه من
نزاع ومن ثم اعتبرت الطاعن في درجة وكيل

محكمة من الفئة (ب) اعتبارا من تاريخ صدور ذلك المرسوم الذي قضى بإلغائه وتبعا نقضت الحكم واحتسبت أقدمية الطاعن بين زملائه على هذا الأساس .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في الطلب بأن الحكم السابق قد نفذ تنفيذا خاطئا على خلاف مقتضى القانون بل وعلى خلاف ما قرره الحكم وانضمت إلى الطالب فيما طلبه من إلغاء المرسومين المطعون فيهما .

ومن حيث إن هذه المحكمة سبق لها أن قضت في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ في الطلب رقم ٢٤ سنة ١٩ ق بإلغاء المرسوم الصادر بحركة قضائية في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) على أساس مخالفته للبادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء لما تبين لها من أن الطالب مساو في الأهلية على الأقل لجميع من كانوا يلونه في الأقدمية ورفقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى ثبتت أهلية الطالب لدرجة قضائية معلومة رقى إليها من يلونه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وسبقوه في الترقية ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات التي رقى إليها زملاؤه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ، وكان الثابت من أوراق الطلب رقم ٢٤ لسنة ١٩ ق أن الطالب كان سابقا في الأقدمية على الأستاذ ... الذي رقى بمقتضى المرسوم الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) ورقى في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ إلى رئيس

نيابة من الدرجة الأولى وإلى رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة في أغسطس سنة ١٩٥٠ وإلى رئيس محكمة (١) في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وعين مستشارا في أول يناير سنة ١٩٥٢ وكان تنفيذا للحكم الصادر لمصلحة الطالب يقتضى ترقية إلى الدرجات العليا التي رقى إليها زميله الأستاذ ... لأنه على ما سبق بيانه كان تاليا للطالب في الأقدمية ولا يفضل في الأهلية باعتبار أن ترقية الطالب إلى هذه الدرجات هي أثر من آثار إلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأن أثر هذا الإلغاء ينسحب على كل مرسوم أو قرار يكون قد صدر تاليا له متى كان من شأنه إقصاء الطالب عن مجال الترشيح أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية خصوصا وأن الوزارة لم تقدم دليلا على وجود مسوغ كان من شأنه أن يحول دون ترقية الطالب بل على العكس قام الدليل على أن أهلية الطالب لا تزال باقية على أصلها إذ رفته الوزارة في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ إلى وكيل محكمة من الفئة (ب) كما رفته في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى وكيل محكمة من الفئة (١) كما رفته في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ إلى رئيس محكمة من الفئة (ب) كما رفته في أول يناير سنة ١٩٥٣ إلى رئيس محكمة من الفئة (١) ، أما ما نذهب إليه وزارة العدل من أنها نقضت الحكم بمنطوقه واعتبرت الطالب مرقى إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب) من سبتمبر سنة ١٩٤٩ واعتبرت أقدميته في درجة وكيل محكمة من الفئة (١) على هذا الأساس استنادا إلى أن الحكم الصادر لمصلحته لم يقض إلا بإلغاء مرسوم سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن الطالب لم يعد طلباته إلى إلغاء المراسيم اللاحقة - فهو دفاع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة بأنه يترتب على

إلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة للرسوم الملغى متى كان هذا المرسوم الأخير أساساً لها عملاً بنص المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات حتى بالنسبة لما لم يطلب إلغاؤه من المراسيم أو القرارات بما كان يتعين معه تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة على الوجه المشار إليه في أسباب هذا الحكم متى كان الثابت على ما سبق بيانه أنه لم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون ترقيته أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية .

د ومن حيث إن هذه المخالفات ظلت قائمة بالرسوم الصادر في أول يناير سنة ١٩٥٣ ذلك لأن تخطي الطالب في المرسوم الأول كان نتيجة إبعاده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المرسوم الأخير — وإذ تناول مرسوم أول يناير سنة ١٩٥٣ الأستاذ بالترقية إلى وظيفة مستشار وهو ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية

ولم تقدم الوزارة دليلاً على وجود مسوغ لهذا التخطي يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجة التي رقي إليها زميله المشار إليه الذي يتساوى على الأقل معه في الأهلية وكان يليه في الأقدمية — لما كان ذلك — فانه يتعين أيضاً إلغاء هذا المرسوم .

د ومن حيث إن الطالب طلب اعتبار ترتيبه في الأقدمية سابقاً على الأستاذ

د ومن حيث إن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء على أنه من ناحية أخرى فإن هذا الطلب نتيجة لازمة لإلغاء المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ في الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩ ق وما تلاه من قرارات تبعاً على ما سبق بيانه وإلغاء المرسومين الصادرين في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ وفي أول من يناير سنة ١٩٥٣ .

(القضية رقم ٨ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٧٧

٢ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — شفعة . حكم . تسببه . تقرير المشتري أنه سبق أن تصرف في جزء من العين المشفوع فيها إلى مشتر آخر وأن هذا الجزء هو الذي يجاور ملك الشفيع . القضاء للشفيع بالشفعة دون تمحيص هذا الدفاع الجوهرى ويبان مدى أثره على حق الشفيع . قصور يعيب الحكم .

ب — شفعة . حكم . تسببه . القضاء بملحقات الثمن دون بيان مقدارها . ثبوت أن هذه الملحقات كانت محل نزاع بين الخصوم . قصور .

المبادئ القانونية

١ — متى كان دفاع الطاعن هو أنه تصرف بالبيع في جزء من العين المشفوع فيها إلى المطعون عليه السادس وأن هذا الجزء هو الذى يجاور ملك الشفيع وتأييد هذا الدفاع بتدخل المطعون عليه السادس أمام محكمة الاستئناف منضمًا إلى الطاعن في طلب رفض دعوى الشفعة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفاع لا يفهم منه إن كانت المحكمة قد رأت أن هذا الشراء صورى فلا يكون له أثر في مصير الحكم في الدعوى أو أنه جدى . وإن كان الشفيع لم يعلم به إلا من وقت تدخل هذا المشتري في الدعوى . مع أن هذا البيان كان واجبا لاختلاف الحكم في الحالتين إذ لو صح أن عقد المطعون عليه

السادس هو عقد جدى وكان شراؤه منصبا على القطعة المجاورة لملك الشفيع فانه كان يتعين توجيه طلب الشفعة إليه عن الأرض مشتراه متى كان طالب الشفعة لم يسجل قبل البيع الصادر له ، أما وقد قضى الحكم للمطعون عليه الأول بالشفعة في الأرض المشفوع فيها كلها دون أن يوضح وجهة نظره في ذلك فانه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

٢ — متى كانت المحكمة إذ قضت بمحلفات الثمن في دعوى الشفعة لم تبين مقدارها ، وكان الثابت من المستندات المقدمة في الطعن أنها موضع نزاع بين الخصوم بما كان يتعين معه تحديد مقدارها في الحكم فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ١٩٤٨ كلى المنيا على الطاعن وبقيّة المطعون عليهم عدا السادس يطلب الحكم بأحقية في أن يأخذ بطريق الشفعة الـ ٩٠٠ متر والتي حقيقتها ٩٢٨ متر و ٢٥ س المبيعة من المطعون عليه

الحكم في التسليب من وجهين (الأول) هو أن المطعون عليه السادس (الجنائى) تدخل خصما منضمًا إلى جانب الطاعن لدى محكمة الاستئناف وتمسكا في إثبات علم المطعون عليه الأول بالبيع وقت إبرامه بأن المطعون عليه السادس اشترى من الطاعن أربعمائة متر مربع من ضمن الأرض المشفوع فيها بمقدح حر في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ وأثبت تاريخه في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٨ وأن المشتري (المطعون عليه السادس) قام برفع الانقاض التي كانت على الأرض المبيعة ووضع عليها لافتة كبيرة تفيد أنه سيقم على هذه الأرض « فابريقة غازوزة » بل أنه أتم بناءها ووضع ماكيناتها وأعدّها إعدادا كاملا إذ قام بكافة الاشتراطات الصحية اللازمة لإدارة المصنع — تمسك الطاعن بهذا الدفاع في إثبات واقعة العلم بالبيع فكان رد الحكم « أنه فيما يختص بالخصم الثالث الذى دخل في الاستئناف ولم يتناوله الحكم المستأنف بطبيعة الحال في أسبابه فان المستأنف (الطاعن) أنذر المستأنف عليه الأول (الشفيع) في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وحدد في إنذاره أسماء المشتريين منه ولكنه لم يذكر اسم إبراهيم الجنائى مع أن العقد الصادر إليه من المستأنف (الطاعن) مؤرخ في ١٧/٧/١٩٤٨ أى قبل الانذار بحوالى شهرين فلذلك اقتضت دعوى الشفعة على أسماء المذكورين في الانذار سالف الذكر ، وهو رد قاصر في نفي العلم بالبيع من ناحية ولا يصلح ردا على دفاع الطاعن من ناحية أخرى لأن من ذكرت أسماءهم من المشتريين في الإنذار المشار إليه لم يكن ذكرهم على سبيل الحصر حتى يؤخذ الطاعن باغفال ذكر اسم أحدهم (والثانى) أن الطاعن تمسك بأنه اشترى الأرض لتقسيمها قطعا وبيعها للغير وأنه باع أجزاء منها إلى

الثانى إلى الطاعن في مقابل دفع الثمن ومقداره ٦٠٠ ج أو الثمن الذى ثبت صحته والملحقات القانونية وتسليمه هذا القدر . وقد دفع الطاعن الدعوى بسقوط الحق في الشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على تاريخ العلم . وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة تمهيدا بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي واقعة العلم بالبيع — وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت للمطعون عليه الأول بطلباته مقابل قيامه بدفع الثمن البالغ مقداره تسعماية جنيه والملحقات القانونية ، استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٧٢٧ سنة ٦٦ قضائية محكمة استئناف القاهرة وطلب للأسباب الواردة بمريضته الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بجميع مشتملاته ورفض دعوى المطعون عليه الأول — وبجلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ طلب إبراهيم أحمد الجنائى (المطعون عليه السادس) دخوله خصما في الدعوى تأسيسا على أنه مشتر لجزء من قطعة الأرض المشفوع فيها وانضم إلى المستأنف (الطاعن) في طلباته — وبجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة قبوله خصما منضمًا إلى المستأنف — وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف (الطاعن) وإبراهيم أحمد الجنائى بالمصاريف ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليه الأول فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب : حاصل الأول والثالث منها هو قصور

الدعوى أو أنه جدى — وإن كان الشفيع لم يعلم به إلا من وقت تدخل هذا المشتري في الدعوى — مع أن هذا البيان كان واجبا لاختلاف الحكم في الحالتين إذ لو صح أن عقد الجنائني هو عقد جدى وكان شراؤه منصبا على القطعة المجاورة لملك الشفيع فانه كان يتعين توجيه طلب الشفعة إليه عن الأرض مشتراه متى كان طلب الشفعة لم يسجل قبل البيع الصادر له ، أما وقد قضى الحكم للطعون عليه الأول بالشفعة في الأرض المشفوع فيها كلها دون أن يوضح وجهة نظره في ذلك فانه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

د ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو إخلال الحكم بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أنه تمسك بأن الشفيع مضارب واستدل على ذلك بورقة مؤرخة في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ — أى قبل إبداء الرغبة في الشفعة — بحجة بين الشفيع وشحاته ميخائيل على أساس أن يكون للشفيع ١٠٥ متر المجاورة للملك والباقي له الثلثان فيه ولشحاته الثلث إلا أن الحكم فسر هذه الورقة تفسيراً لا تحتمله عباراتها الأمر الذي يعيب الحكم ويبطله .

د ومن حيث إن الحكم قال في خصوص ذلك د وحيث إن المدعى (المطعون عليه الأول) فسر إصدار هذه الورقة بقوله إنه كان يهدف في تحريرها إلى التثبت من حصول البيع حتى يكون مطمئناً لإجراءاته التي سيتخذها لأن شحاته ميخائيل كاتب لدى البائع المدعى عليه (المطعون عليه الثاني) . وحيث إنه سواء صح هذا التفسير أو لم يصح فإن هذه الورقة ليست منتجة في دعوى المدعى لسليبين — الأول — أنها وعد من جانب المدعى ببيع جزء من العقار لا يمكن

المطعون عليهم من الثالث إلى السادس وأن المطعون عليه الأول لم يرفع دعوى الشفعة في الميعاد على المطعون عليه السادس الذي اشترى أربعمئة متراً ملاصقة لمنزل الشفيع برغم علم الأخير بهذا البيع من تدخل هذا المشتري أمام محكمة الاستئناف وتقديمه عقد البيع — تمسك الطاعن بهذا الدفاع الذي كان من مقتضاه إسقاط حق الشفيع في الشفعة سواء بالنسبة لما اشتراه الجنائني (المطعون عليه السادس) لعدم رفع الدعوى عليه في الميعاد أم بالنسبة للأرض المشفوع فيها كلها لأن الجوار قد انعدم بالبيع للجنائني — إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

د ومن حيث إنه عن الوجه الأول من هذا السبب الخاص بالدفع بسقوط حق الشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوماً على علم الشفيع بالبيع فقد أقام الحكم قضاءه في هذا الخصوص على ما استخلصته المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السائغة التي أوردتها من أن الطاعن عجز عن إثبات علم المطعون عليه الأول بالبيع وشروطه الأساسية ومنها الثمن عند صدوره في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ أما ما ينهه الطاعن في الوجه الثاني من قصور على الحكم في رده على الدفاع الذي أبداه من أنه تصرف بالبيع في الأربعمئة متر المجاورة لملك الشفيع وهو الدفاع الذي أيدته تدخل الجنائني (المطعون عليه السادس) أمام محكمة الاستئناف بانضمامه إلى الطاعن في طلب رفض دعوى الشفعة — هذا النعي في محله ، ذلك أن ما أورده الحكم رداً على هذا الدفاع لا يفهم منه إن كانت المحكمة قد رأت أن هذا الشراء صوري فلا يكون له أثر في مصير الحكم في

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قرر أن الدعوى الأولى هي دعوى استرداد حيازة أساسها وضع اليد وما يستوجبه القانون من حماية لواضع اليد على العقار متى توافرت في وضع يده الشروط المقررة لذلك قانونا في حين أن الدعوى الثانية تتضمن في موضوعها طلب الحكم بتسليم العين المؤجرة باعتبار هذا التسليم حقا من حقوق المستأجر والتزاما من التزامات المؤجر وأن السبب الذي يستند إليه المستأجر في رفعها هو عقد الايجار الذي يطالب بتنفيذه وليس مجرد وضع يده كما هو الحال في الدعوى الأولى وأن هذا الخلاف في الموضوع والسبب يمنع من التمسك بحجية الحكم السابق لعدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٢ من القانون المدني (القديم) — إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد بين وجوه الخلاف بين الدعويين بيانا وافيا لا قصور فيه .

المحكمة

« حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن السيدة عنايات قطري المطعون عليها أقامت على الطاعن الدعوى رقم — ٢٣٠٣ كلى مصر سنة ١٩٤٨ بصحيفة ذكرت فيها أنها — استأجرت من الطاعن جميع السراي وملحقاتها رقم ٢ تنظيم

تحقيقه بالطبع إلا بعد الحكم له بالشفعة . الثاني — أن الحصة التي اختص بها المدعى لنفسه في هذه الورقة هي الحصة الغالبة فإنه فضلا عن اختصاصه بمقدار ١٠٥ مترا الملاصقة له فقد احتفظ بثلاثي الـ ٧٩٥ مترا الباقية أى ما يزيد على ٢٧/١٩ من جملة القدر وفي هذا كل الدلالة على جدية المدعى الشفيع . . ويبين من ذلك أن المحكمة فترت الورقة المشار إليها في سبب الطعن تفسيراً مقبولا تحتمله عباراتها وانتهت بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى نفي نية المضاربة عن الشفيع ، ومن ثم يكون هذا السبب مردودا .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عاره قصور إذ قضى بالملحقات دون أن يبين مقدارها مع قيام النزاع بشأنها بين الطرفين .

« ومن حيث إن هذا الذمى في محله ذلك أن المحكمة إذ قضت بالملحقات لم تبين مقدارها مع أن الثابت من المستندات المقدمة في الطعن أنها كانت موضوع نزاع بين الخصوم بما كان يتعين معه تحديد مقدارها في الحكم وإذ هو لم يفعل فإنه يكون قاصر قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص . »

(القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٧٨

٢ أبريل سنة ١٩٥٣

قوة الأمر المتفق . حكم . نسبيته . تقريره أن الدعوى التي يرفعها المستأجر على المؤجر بطلب تسليم العين المؤجرة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى استرداد الحيازة السابق رفعها من المستأجر على المؤجر . لا خطأ ولا قصور .

بشارع لوران برمل الاسكندرية بموجب عقد
إيجار محروفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٩
لاستعمالها سكنا خاصا لها لمدة سنة ابتداء من
أول يناير سنة ١٩٤١ ثم تجدد العقد لمدة أخرى
وأنها وفقا لنص العقد وضعت يدها على السراى
وملاحقاتها غير أن المؤجر عددا على السلامك
الكائن بالحديقة ووضع يده عليه وجعل من
الحديقة منفعة مشتركة بينهما واتخذ من المدخل
الرئيسى له وهو الكائن بشارع لوران مرامع أنه
وفقا للعقد ملزم بتسليمها كامل الحديقة الملحقه
بالسراى وطلبت المحكمة بالحكم بإلزامه بتسليمها جميع
الحديقة المشار إليها في عقد الإيجار والمحاطة
بسور السراى . فدفع الطاعن بعدم جواز نظر
الدعوى اسبق الفصل فيها في القضية رقم ١٣٥٨
سنة ١٩٤٧ مدنى العطارين . وكانت المطعون
عليها أقامت مطالبة الحكم باسترداد حيازتها للحديقة
المحاطة بسور السراى وقضى برفضها — ودفعها
موضوعا بأن عقد الإيجار لا يشمل الحديقة
وأن نية الطرفين فيه — انصرفت إلى أن يكون
الإيجار مقصورا على المنزل الكبير وحده وأنه
على هذا الأساس نفذ العقد . وقررت المحكمة
الانتقال لمعاينة السراى والمبنى الجديد الذى أقامه
الطاعن والحديقة وكيفية استعمالها ومدى إمكان
انتفاع المطعون عليها بها والمنافذ من الحديقة
وإليها وتم الانتقال فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٩ .
وفى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة
بالزام الطاعن بتسليم المطعون عليها الحديقة
الملحقه بالمنزل عدا مستطيل يقع فى الركن الشرقى
القبلى منها ويدخل فيه المبنى الجديد ، حده الشرقى
طوله يساوى طول المبنى الجديد زائدا مسافة
تنتهى بنهاية الباب الحديدى الذى يفتح على

شارع عبد المنعم الدليل ، وحده القبلى طوله
يساوى عرض المبنى الجديد زائدا مترين .
فاستأنف الطاعن الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٣٦
سنة ٦٦ ق القاهرة — واستأنفه المطعون عليها
وقيد استئنافها برقم ٦٢١ سنة ٦٦ ق طالبة شمول
الحكم بالنفاذ . وفى ٤ من يونيه سنة ١٩٥٠
حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين
شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .
قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .
ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب
يتحصل أولها فى أن الحكم شابه الفصور فى رده
على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى إذ قضى
برفض هذا الدفع بناء على اختلاف السبب فى
كلتا الدعويتين بمقولة إن سبب الدعوى الحالية
هو عقد الإيجار . مع أن المطعون عليها لا تطالب
إلا بتنفيذ عقد الإيجار فى كلتا الدعويتين ومع
أن موضوع الدعويتين واحد وهو طلب تسليم
الحديقة وقد قطع حكم محكمة العطارين فى الدعوى
رقم ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧ فى إثبات رضا المطعون
عليها باستعمال الطاعن للحديقة منذ بدء التأجير ،
وفى أن النزاع بينهما لا يدور إلا على استعمال الباب
الرئيسى للحديقة فلا يغير من هذا الوضع أن المطعون
عليها صوّرت نفس الدعوى تصويرا جديدا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء
بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه من أنه « عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل فيها فى القضية ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧
فإن القضية المذكورة هى دعوى استرداد حيازة
فهى دعوى من دعاوى اليد يقتصر أمر البحث
فيها على ما إذا كان لرافعتها حيازة فعلية
مادية نزع منها بالقوة أم لا ولا يصح
لقاضى دعوى استرداد الحيازة أن يتغلغل فى

البحث في الاسانيد ومدى حق المدعى في وضع يده بل أمر بحته قاصر على حماية الحياة التي رفعت بالعنف والاكراه فإذا كانت هناك حياة فعلية مادية نزع وإلما بغير عنف وإكراه فلا يحكم برد الحياة ... ويحكم بردها متى توافرت الشروط اللازمة فيها حتى ولو كانت الحياة لا تستند إلى سبب قانوني صحيح وأن الدعوى الحالية ليست دعوى استرداد حياة بل هي دعوى بطلب الحكم بتسليم عين تنفيذاً لعقد إيجار فهي مختلفة اختلافاً بيناً عن دعوى استرداد الحياة إذ مجال البحث في هذه الدعوى تفسير عقد الإيجار والبحث حقوق كل من طرفيه قبل الطرف الآخر ومدى ما تضمنه العقد المذكور ،

وبما جاء في الحكم الاستثنائي المطعون فيه ، مضافاً على هذه الأسباب من أن ، الخلاف في موضوع وسبب كل من الدعويين ظاهر فبينما الدعوى الأولى استرداد حياة أساسها وضع اليد وما يستوجبه القانون من حماية لو اضع اليد على العقار متى توافرت في وضع يده الشروط المقررة لذلك قانوناً إذا بالدعوى الحالية تتضمن في موضوعها طلب الحكم بتسليم بعض العين المؤجرة باعتبار هذا التسليم حقاً من حقوق المستأجرة والتزاماً من التزامات المؤجر والسبب الذي تستند إليه المستأجرة في رفعها هو عقد الإيجار الذي تطالب بتنفيذه وليس مجرد وضع اليد كما هو الحال في الدعوى الأولى وهذا الخلاف في الموضوع والسبب يمنع من التمسك بحجية الحكم السابق لعدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٢ من القانون المدني ، وبين من هذا الذي ورد في الحكمين أنهما بينا وجوه الخلاف بين الدعويين بيانا وافيا لا قصور فيه ، أما ما ورد في

النهي من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧ قطع في إثبات رضا المطعون عليها باستعمال الطاعن للحديقة منذ بدء التأجير وأن النزاع بينهما أصبح مقصوراً على استعمال الباب الرئيسي للحديقة فإن الطاعن لم يقدم عليه دليلاً .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من أربعة وجوه : الأول إذ لم تعمل المحكمة أنصوص عقد الإيجار وجاءت بحل عمل لا سند له في العقد أو القانون بقولها إن الحل الذي ائتمت إليه محكمة الدرجة الأولى هو حل عمل له مبرراته من مقتضيات العدالة مع أن ولاية المحكمة مقصورة على تنفيذ أنصوص العقد وتفسيرها وفقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدني . والثاني إذ تحال الحكم من الاعتبار بالحقائق المادية والمستندات القاطعة في الدعوى في قضائه بتسليم الحديقة للمطعون عليها على النحو الوارد به مع أن التسليم بوجود المالك والمستأجرة داخل الحديقة يستتبع اشتراكهما في الانتفاع بها . وإذ بنى قضاءه في ذلك على القول بأن التسامح من قبل المطعون عليها في بناء الطاعن للسلامك لا يخلو له حق منازعتها في الانتفاع بالحديقة مع أن التسامح إنما يكون من صاحب الحق الأصلي وهو المالك لا من المستأجرة . والوجه الثالث إذ أخطأ في استعراض وقائع الدعوى فوضف الطاعن بأنه عدا السلامك مع أن ملكية الطاعن وحيازته لا شك فيهما . والوجه الرابع إذ أضاف الحكم إلى عقد الإيجار فقرات لا وجود لها فقال إن العقد يشمل جميع السراى بملحقاتها بما فيها الحديقة مع أن عبارة جميع ملحقاتها بما فيها الحديقة ليست واردة في العقد وقد جر هذا الخطأ المحكمة إلى الوقوع في خطأ قانوني هو ما قرره من أن العين المؤجرة هي العقار رقم ٢ شارع لوران

لوران وتمهيدا للفصل في ذلك انتقلت إلى العين المؤجرة وأثبتت حالتها وتبينت من معاينتها أن المبنى الجديد يمكن الوصول إليه من طريقين أولهما الباب الخشبي التابع لنفس المبنى والآخر الباب الحديدي الواقع في الناحية الغربية ويفتح على شارع عبد المنعم الدليل وأنه لا حاجة له إلى استعمال الباب الرئيسي الواقع بشارع لوران وأضاف إلى ذلك الحكم الاستثنائي أنه ثبت من محضر المعاينة التي أمرت بها محكمة الدرجة الأولى أن المطعون عليها هي التي تتولى رعاية الحديقة والصرف عليها حسبما قرره البستاني الذي وجد بها أثناء الانتقال وأنه يتقاضى أجره منها وأن ذلك جميعه لا يدع مجالاً للشك في أن الحديقة الملحقة بالسراي هي من توابعها ومن حق المطعون عليها أن تطلب تسليمها إليها على أساس أن هذا التسليم من الالتزامات المقررة على المؤجر وفقاً للمادة ٣٦٩ من القانون المدني (القديم) وعلى أساس أنه لا يجوز للمؤجر أن يعترض المستأجر في انتفاعه ولا أن يحدث في العين المؤجرة أو في ملحقاتها تغييرات تخل بذلك الانتفاع وفقاً للمادة ٣٧٣ مدني (قديم) وأنه متى ثبت هذا فإن التسامح من جانب المطعون عليها بأن أباح للطاقن الانتفاع بالسلامك وتغيير بنائه وتأجيريه الآخرين وكذلك تركها إياه يشغل بعض غرف الدور السفلي ببعض أدوات ومهمات البناء كل ذلك لا يؤثر على حقوقها المستمدة من العقد وأن ما يقوله المؤجر من أنه كان يحتفظ منذ بدء الإجارة بهذه الملحقات وأن ذلك يدل على أن له حقاً فيها — ما يقوله المؤجر من ذلك لا تقره المحكمة لمخالفته لصريح نص العقد وأن الحل الذي ائتمت إليه محكمة الدرجة الأولى في قضائها بتسليم الحديقة جميعاً للمطعون عليها فيما عدا الجزء الكائن

بكامل مشتملاته مع أن العين المؤجرة هي السراي وحدها ، ومع أن الحديقة معدة لمنفعة السراي والسلامك وحق المستأجرة فيها مقصور على المرور والمطل ، ومع أن الملحقات التي تفترض ولا يرد عنها نص في عقد الإيجار هي الضرورية لاستعمال الشيء بحيث لا يصلح للاستعمال بدونها وليس هذا هو وضع الحديقة التي حكم بتسليمها ، ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم شابه التناقض إذ قضى بأن استئجار المنزل يستتبع الحديقة مع أن ذلك كان يقتضي أن يكون للمالك وهو صاحب الحق العيني الشامل الذي احتفظ بالدور الأسفل للعين المؤجرة ومنزل آخر داخل نفس السور حيازة الحديقة واستعمالها خصوصاً وأن الثابت أن حيازة الحديقة كانت له منذ بدء التأجير وأن المبنى الذي أقامه ليس له باب إلا من داخل الحديقة .

ومن حيث إن هذين السببين بجميع وجوههما مردودان بأن الحكم الابتدائي بعد أن سرد وقائع الدعوى بين أن العين المؤجرة حددت في العقد بأنها جميع السراي رقم ٢ بشارع لوران برمل الاسكندرية وأن العقد ألزم المطعون عليها بدفع مصاريف الكهرباء والمياه الخاصة بالمنزل والمياه العسكرة الخاصة بالحديقة وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن التأجير ينصرف إلى المنزل جمعة بسائر مشتملاته بما فيه الحديقة وغرف الخدم والسلامك وأن المستأجرة إذا كانت قد تساحت وتركت السلامة للطاعن يقيم مكانه بناء جديداً فإن ذلك لا يبيح له حق التعرض في الانتفاع بباقي العين أو مشاركتها في الانتفاع بالحديقة التي يشملها عقد الإيجار ثم تعرضت المحكمة لبحث ما إذا كان استغلال الطاعن للبناء الجديد يستدعي استخدام الحديقة والباب الواقع على شارع

به المبنى الجديد هو حل عملي له مبرراته من مقتضيات العدالة ومن تسامح المستأجرة في إحداث هذه التغييرات وقد قبلت المطعون عليها هذا الحل ولم تستأنف الحكم . ومن هذا الذي جاء في الحكمين يبين أولا أن المحكمة فسرت نصوص العقد تفسيراً سائفاً تختمله عباراته وأعملت نصوصه ولم تأت بحل يخالف القانون بل أجابت المطعون عليها إلى ما طلبته أخيراً من إلزام الطاعن بتسليم الحديقة ما عدا السلامك بحيث يترك البراح المواجه للسلامك زائداً متراً من الناحية الغربية للسلامك وبطوله حتى الباب الشرقي تأسيساً على أن تسامح المطعون عليها مع الطاعن في حيازته للسلامك يستتبع تحويلة ما يقتضيه ذلك من حق المظل والممرور في النطاق المبين في الحكم وثانياً : أن المحكمة لم تغفل الاعتبار بالحقائق المادية ومستندات الدعوى بل سردتها سرداً وافياً وخلصت منها إلى النتيجة التي تؤدي إليها ولم تسلم بوجود المالك والمستأجرة في الحديقة على نحو يبيح للمالك مشاركة المستأجرة في الانتفاع بها كما جاء بسبب النعي بل قررت أن المستأجرة هي صاحبة الحق في الانتفاع بالانتفاع بالحديقة وأن تسامحها مع المالك اقتصر على بناء السلامك وحيازته له وما يقتضيه ذلك من حق المظل والممرور في النطاق الذي حددته . ثالثاً : أن المحكمة لم تخطئ في استعراض وقائع الدعوى ولم تصف الطاعن بالمدون على السلامك بل قالت إنه أقام فيه البناء بتسامح المطعون عليها . ورابعاً : إنها لم تضيف إلى عقد الإيجار فقرات لا وجود لها فيه بل فسرت بما تختمله عباراتها .

د ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ استند في قضائه إلى عقد استنفذ أغراضه واستبدل به علاقة جديدة

بين المالك والمستأجرة . ذلك بأن العقد حرر في سنة ١٩٣٩ لمدة سنتين تتهيان بنهاية سنة ١٩٤١ قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر فقط وأصبحت العلاقة بين الطرفين بعد ذلك يحكمها عقد جديد وقد أزال المالك المباني التي كانت في حيازته في عام ١٩٤٢ وشيد مكانها مبنى جديداً وهذا الوضع الجديد من شأنه أن يغير الوضع السابق ويجعل المنزلين من الحقوق في المظل والممرور بالحديقة منفعة مشتركة وقد قرر الحكم أن تنفيذ العقد حصل على خلاف نصه فكان من مقتضى ذلك أن يحترم نية الماقدين ويفسر العقد على ضوء ما ظهر له من هذه النية لأن العبرة في العقود هي بالمقاصد والمعاني وليست بالألفاظ والمباني .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه سبب جديد لم يسبق للطاعن إثارته لدى محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به لدى هذه المحكمة ومردود في باقي أوجهه بأنه ترديد لما جاء بالأسباب السابقة وجدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٣١١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود هياد المستشارين)

٧٩

٢ أبريل سنة ١٩٥٣

١ — نقض . طعن . التماس إعادة النظر . الحكم الملتبس فيه صادر من محكمة الاستئناف المختلطة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

ب — التماس إعادة النظر . حكم . تسبيب . قضاؤه بعدم قبول التماس . استناده إلى أن الطريقة التي

نفي النزاع مبدية الأسباب المبررة لأخذها بهذه الأسس ، ولا يهم في دعوى الالتماس البحث فيما إذا كانت قد أخطأت أم أصابت فيما اتخذته من أسس بنت عليها حساب أرباح الطاعن متى كانت قد أخذت بهذه الأسس عن قصد وإدراك لما قضت به وعلى اعتبار أنها لم تخرج في قضائها عن نطاق طلبات الطرفين الختامية في الدعوى ذلك أن خطأها في هذا الخصوص يفرض وقوعه لا يكون وجهاً للالتماس .

٣ - لما كانت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في القرار الصادر برفض التصحيح على استقلال ، وكان الحكم الذي طلب تصحيحه صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم فلا يجوز تبعا الطعن بالنقض في القرار الصادر برفض تصحيحه .

٤ - متى كان الحكم الصادر في دعوى الالتماس قد قضى بعدم قبوله فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يتعرض لما أثاره الطاعن في شجب طعنه من طلبات متعلقة بموضوع الالتماس .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما استفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن مأمورية ضرائب عابدين قدرت أرباح الطاعن من نقهى ومقصف له في السنوات من

اتباعها الحكم الملتبس فيه في تقدير أرباح الدول مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن اعتبار الأخذ بها قضاءً بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي طالة بنتائجها . لا مخالفة في ذلك لقانون .

ج - نقض . طعن . حكم . طلب تصحيحه . الحكم المطلوب تصحيحه غير جائز الطعن فيه بطريق النقض . عدم جواز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تصحيحه . المادة ٣٦٥ مرافعات .

د - التماس إعادة النظر . حكم . تسميته . قضاؤه بعدم قبول الالتماس . عدم تعرض الحكم بمد ذلك للنزاع الخاص بموضوع الالتماس . في محله .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الملتبس فيه الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة لأن قانون المرافعات المختلط الذي صدر الحكم المذكور وقت سريانه لم يكن يجيز الطعن بالنقض في الأحكام المدلية النهائية الصادرة من المحاكم المختلطة :

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى الالتماس إذ قضى بعدم قبوله قد استند إلى أن الطريقة التي اتبعها الحكم الملتبس فيه مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاءً بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي طالة بنتائجها ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن محكمة الاستئناف المختلطة بعد أن ناقشت حجج الطرفين وأوجه دفاعهما قضت بتعديل الحكم المستأنف لمصلحة الطاعن مع تغيير الأسس التي رأت أن يبنى عليها تقدير أرباحه في

للوصول إلى رقم إجمالي الربح ليس ما يبرر خصمها مرة أخرى ضمن المصروفات العمومية لأنها لو حسبت مرتين فستصل نتيجة الحساب إلى خسارة الطاعن في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٣ مع أنه معترف بأنه حقق أرباحاً خلال السنتين المذكورتين . وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ رفع الطاعن التماساً عن هذا الحكم قيد برقم ٤٢٨ لسنة ٦٦ ق محكمة استئناف مصر الوطنية وطلب فيه الحكم له : أولاً — بقبول التماس وبإعادة النظر في الحكم الملتبس فيه وفقاً لل مادة ١٧٤ / ٥ من قانون المرافعات إذ قضى برفع نسبة الـ ١٠ ٪ قيمة التوائف من المصروفات وهو ما لم يطلبه مصلحة الضرائب لأنها قبلت الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ولم تستأنفه . وثانياً — بتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الاستئناف المختلطة في تطبيق نسبة الـ ١٠ ٪ تطبيقاً لم يطلبه الخصوم وبتحديد الأرباح وفقاً للبلاغ التي بينها الطاعن . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في التماس بعدم قبوله وتغريم الملتبس ٤٠٠ قرش تأسيساً على أن القول بأن الحكم الملتبس فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصوم لا يتفق مع الواقع لأن المحكمة رأت أن تناول الطلبات المعروضة عليها في الاستئناف بالتعديل وفقاً للقواعد التي اتخذتها لتقدير الأرباح وتبعاً للطريقة الحسابية التي أخذت بها للوصول إلى النتيجة النهائية وأنه مهما كان مبلغ هذه الطريقة من صواب أو خطأ فلا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاءً بما لم يطلبه الخصوم كما أنه لا يصح اعتبارها خطأ مادياً وقعت فيه المحكمة إذ هي وجهة نظر اتخذتها وهي عامة بنتائجها مما تؤدي إليه وقد أدت فعلاً إلى النتائج التي تدخل ضمن طلبات مصلحة الضرائب فهي لم ترفع أرقام الأرباح

١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ بمبالغ ٦٥ ج و ٤٠٤٠ ج و ٥٣٧٠ ج و ٣٧٩٥ ج على التوالي فلم يوافق على هذا التقدير . وفي ٤ / ٤ / ١٩٤٦ قدرت لجنة الضرائب أرباحه في السنوات المذكورة بمبالغ ٩١٥ ج و ٥٧٧٦ ج و ٨٦٩٠ ج و ٨٢٨٠ ج فعارض في هذا التقدير في الدعوى رقم ١٩٥٩ لسنة ٧١ ق محكمة مصر الابتدائية المختلطة التي قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ بتحديد أرباحه بمبالغ ٣٧٦ ج و ٧٥٤ م و ٤٢٦٢ ج و ٤٣٦ م ، ٧٢٤٤ ج و ٦١٥ م و ٦٧٩٩ ج و ٤١ م أي بأقل من تقدير اللجنة في السنوات المذكورة استناداً إلى أنها تحدد صافي الأرباح على طريقة تقدير تكلفة المبيعات من واقع فواتير ومشتريات الطاعن مع تنزيل ١٠ ٪ من قيمة التكلفة نظير التوائف من الفضلات والكسر وغذاء الخدم وإلى أنها تقدر إجمالي الربح بنسبة مئوية تنسب إلى المبلغ الناتج ثم تخصم المصروفات العمومية مضافاً إليها نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها تأسيساً على أن تلك النسبة يجب أن تستبعد من قيمة التكلفة لأن الطاعن لم يربح في مقابلها شيئاً في إجمالي الربح كما يجب أن تستبعد مرة أخرى بإضافتها على المصروفات لأن الممول دفع مقابلها من ماله وقت الشراء . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧٧ لسنة ٧٣ ق محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة التي قضت في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩ بتقدير أرباح الطاعن في السنوات السابق بيانها بمبالغ ٢٥٠ ج و ٣١٩٧ ج و ٤٣٧٦ ج و ٢٧٤٦ ج أي بأقل مما قدرته اللجنة ومحكمة أول درجة ، وكان مما راعته في هذا التقدير أن نسبة ١٠ ٪ التي تمثل باتفاق الطرفين التوائف من الفضلات والكسر وطعام الخدم والتي خصمت من تكلفة المبيعات

التي تعتبر أساساً للضريبة الى أكثر مما ورد بالحكم الابتدائي الذي طلبت المصلحة تأييده حتى يقال إنها جاوزت طلباتها بل خفضت تلك الأرقام كما يبين من حكمها وإذا كانت في سبيل الوصول إلى هذا التخفيض اتبعت طريقة حسابية يبينها الملتمس ويرى أنها كانت تؤدي إلى تخفيض أكبر لو أنها أعملت القاعدة الحسابية التي يراها هو فليس ذلك بالخطأ الكتابي أو الحسابي الذي يبرر الاتجاه إلى المحكمة لتصحيحه وفقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات ولا هو قضاء بما لم يطلبه الخصوم . فقرر الطعن في هذا الحكم وفي الحكم الملتمس فيه بطريق النقض .

ومن حيث إنه وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الملتمس فيه الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩ لأن قانون المرافعات المختلط الذي صدر الحكم المذكور وقت سريانه لم يكن يجوز الطعن بالنقض في الأحكام المدنية النهائية الصادرة من المحاكم المختلطة .

ومن حيث إن الطعن في الحكم الصادر في دعوى الالتماس في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن في هذا الحكم بني على سببين أضاف إليهما الطعن سبباً ثالثاً بمذكرته الثانية ويتكون أولها من وجهين حاصل الأول منهما في أن الحكم الصادر في دعوى الالتماس أخطأ في تطبيق القانون إذ قال بأن وجه الالتماس المنصوص عليه في المادة ١٧/٥ مرافعات وهو المبني على قضاء الحكم بما لم يطلبه الخصوم لا يتحقق إذا كان الحكم لم يقض بأكثر من المبلغ المطلوب

في الدعوى مع أن الطلبات قد تكون أرقاما أو قاعدة قانونية أو قاعدة حسابية اتفق الطرفان على تطبيقها ولما كان الحكم الملتمس فيه لم يضاف نسبة الـ ١٠ ٪ قيمة التوالف إلى المصروفات بعد أن خصمها من تكلفة المبيعات استخلاصاً لإجمالي الربح مع أنه كان يجب خصمها مرة ثانية من إجمالي الربح بإضافتها على المصروفات لأنها دفعت من مال الممول وقت شراء التوالف وكان الطاعن ومصلحة الضرائب قد قبلا خصم قيمة النسبة المشار إليها مرتين وفقاً للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى الذي لم تستأنفه المطعون عليها وطلبت تأييده - فإن الحكم الملتمس فيه يكون قد قضى بما لم يطلبه الطرفان بما يجوز الالتماس ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبوله قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى الالتماس إذ قضى بعدم قبوله استناداً إلى أن الطريقة التي اتبعتها المحكمة الملتمس فيه مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي عامة بنتائجها إذ قضى الحكم بذلك لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن محكمة الاستئناف المختلطة بعد أن ناقشت حجج الطرفين وأوجه دفاعهما قضت بتعديل الحكم المستأنف لمصلحة الطاعن مع تغيير الأسس التي رأت أن يبنى عليها تقدير أرباحه في سني النزاع بمبدية الأسباب المبررة لأخذها بهذه الأسس ، ولا يهم في دعوى الالتماس البحث فيما إذا كانت قد أخطأت أم أصابت فيما اتخذته من أسس بنت عليها حساب أرباح الطاعن متى كانت قد أخذت

الحكم الصادر في دعوى الالتماس إذ قضى بعدم قبوله ما كان له بعد ذلك أن يتعرض لما أثاره الطاعن في سبب طاعنه من طلبات متعلقة بموضوع الالتماس .

« ومن حيث إن السبب الثالث الذي أبداه الطاعن في مذكرته الثانية يتحصل في أن حكم الالتماس مشوب بالقصور إذا اكتفى في منظوقه بعدم قبول الالتماس دون أن يفصل في طلب التصحيح مكثفياً بما قاله عن هذا الطلب في أسبابه .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن الطاعن لم يبدئه في تقرير الطعن عملاً بالمادة ٢٩ من قانون المرافعات وهو ليس من الأسباب المبنية على النظام العام حتى يصح إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ومن ثم يمين رفضه . »

(القضية رقم ٢٤ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٨٠

٢ أبريل سنة ١٩٥٣

ضرائب . تركة . رسم الأيلولة على التركات . الأساس الذي يبنى عليه تحصيل رسم الأيلولة على تركة أجنبي له مال مستثمر في مصر . المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

نص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ في الفقرة الثالثة من المادة الثانية هي أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال

بهذه الأسس عن قصد وإدراك لما قضت به وعلى اعتبار أنها لم تخرج في قضائها عن نطاق طلبات الطرفين الختامية في الدعوى ذلك أن خطأها في هذا الخصوص بفرض وقوعه لا يكون وجهاً للالتماس .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أخطأ في تفسير المادة ٣٦٤ مرافعات إذ رفض طلب التصحيح استناداً إلى أن التصحيح المشار إليه في هذه المادة مقصور على الخطأ المادى والحسابى غير المقصود مع أن المادة المذكورة تجيز التصحيح كلما أعتور الحكم المطلوب تصحيحه خطأ كتابي أو حسابي بغض النظر عن تعلق المحكمة هذا الخطأ أو وقوعها فيه سهواً .

« ومن حيث إن الطعن في الحكم المذكور فيما قضى به في خصوص هذا الوجه غير جائز ذلك أنه وفقاً للمادة ٣٦٥ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن في القرار الصادر برفض التصحيح على استقلال . ولما كان الحكم الذي طلب تصحيحه صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض فلا يجوز تبعا الطعن بالنقض في القرار الصادر برفض تصحيحه .

« ومن حيث إن السبب الثاني للطعن يتحصل في أن الحكم الصادر في دعوى الالتماس قد شابته القصور إذ لم تبين المحكمة مدى صحة أو خطأ العملية الحسابية التي أجراها الحكم الملتمس فيه وإذا أغفلت طلب الطاعن ندب خبير ليحقق خطأ أو ضواب الطريقة التي اتبعها الحكم المذكور في إجراء حساب صافي الأرباح .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن

المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له عمل أو مال يستثمر في المملكة المصرية . ومفاد ذلك أن هذا الرسم لا يفرض إلا في الأحوال التي وردت في المادة المذكورة على سبيل النص ، ومنها أن يكون للأجنبي مال مستثمر في مصر ، فإذا كان له مال منقول غير مستثمر فيها فإنه لا يخضع لرسم الأيلولة على التركات بالغة ما بلغت قيمته ولما كانت العلة في اقتضاء الرسم في هذه الحالة هي أن يكون المال مستثمرا في مصر ، وكان المعلول يدور مع عائلته وجودا أو عدما ، فإن رسم الأيلولة في هذه الحالة إنما يتحدد بمقدار المال المستثمر في مصر ولا يتعداه إلى الأموال المنقولة الأخرى التي لا تستثمر فيها إذ ليس من المستساغ القول بأنه مجرد وجود مال منقول لأجنبي مستثمر في مصر مهما قلت قيمته يفرض رسم الأيلولة على جميع أمواله المنقولة الأخرى الموجودة في مصر والتي لا تكون مستثمرة فيها ويؤكد هذا النظر ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون السالف الذكر من أنه « إذا لم يكن للأجنبي المثلث في محل توطن شرعي في مصر فإن تركته تكون مع ذلك خاضعة لرسم الأيلولة إذا كان له مال يستثمر في مصر وبقدر هذا المال . »

وإذن فمضى كان الحكم إذ قضى بأن المبالغ المودعة ببنك باركيز والمخلفة عن مورثة المطعون عليهما لا تخضع لرسم الأيلولة على

التركات أسس قضاءه في هذا الخصوص على أنه لا خلاف بين الطاعنة والمطعون عليهما في أن المبالغ المودعة في البنك المذكور لا تستثمر في ذاتها ، وعلى أنه يشترط لإخضاع الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي لهذا الرسم أن تكون مستثمرة في مصر ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورثة المطعون عليهما — زين أسبانيان الإيرانية الجنسية توفيت في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ بمدينة لوزان بسويسرا ، وأنها كانت قبل ذلك تقيم بمدينة نيس بفرنسا ، وقد خلفت في مصر تركة قدرتها لجنة تقدير التركات بمبلغ ٥٠١٥٨ جنيفيا و٦٧ مليا فعارض المطعون عليهما في هذا التقدير وأقاما الدعوى رقم ٤٣٥ سنة ١٩٤٨ تجارى القاهرة الابتدائية على الطاعنة وقالوا فيها إن اللجنة قدرت قيمة الأرض الزراعية بمبلغ ٢٥٣٩ جنيفيا و٢٢٣ مليا في حين أن قيمتها الحقيقية لا تزيد على ربع هذا المبلغ ، وإن المورثة لم يكن لها موطن شرعي بمصر . ولم تكن تراول بها أى عمل ، ولهذا لا يخضع لرسم الأيلولة على تركتها إلا الأموال الثابتة والمنقولة المستثمرة في مصر ، فلا تخضع النقود المودعة ببنك باركيز والتي لا يعطى عنها البنك فوائد ، وكذلك شهادات تحفظات شركة قناة السويس . وطلبا أصليا تقدير الأرض الزراعية على أساس ما يدفع عنها من الأموال ، واعتبار النقود والأوراق الأخرى

المودعة ببנק باركلين غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات . واحتياطيا تعيين خبير لتقدير قيمة الأرض وقيمة تحفظات شركة قناة السويس والأسهم والسندات الأخرى على أساس سعرها وقت وفاة المورثة . وفي ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه باعتبار المبالغ المودعة في بنك باركلين غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات ، وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات . وقد استند الحكم في قضائه بعدم إخضاع النقود المودعة بالبنك لرسم الأيلولة على التركات إلى أن إخضاع هذه الأموال للضريبة لا يكون إلا بتوافر الشروط الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون ضرائب التركات وهذه الشروط الثلاثة هي إما وجود محل توطن شرعي في مصر للأجنبي المتوفى وإما وجود عمل له في مصر ، أو وجود مال يستثمر له في مصر ، وهي شروط لا نزاع في أن واحدا منها لا يتحقق بالنسبة إلى مورثة الطاعنين ، وإلى أنه يتعين وفقا للمادة المشار إليها أن يكون المال في ذاته مستثمرا في مصر ، ولأشأن في ذلك المصدر الذي تنجم منه هذا المال ولو كان هذا المصدر هو مال مستثمر في مصر ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤١ سنة ٦٧ ق تجاري القاهرة وطلبت فيه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار المبالغ النقدية غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات وبجلسة ١٩٥١/٢/٧ رفع المطعون عليهما استئنافا فرحيا قيد برقم ٤٩ سنة ٦٨ ق وطلبا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار تحفظات شركة قناة السويس والأسهم والسندات المودعة في بنك باركلين خاضعة لرسم الأيلولة وفيما قضى به من تقدير قيمة الأرض بمبالغ ٢٥٣٥ ج و ٢٢٣ م

وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي موضوعه ما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار المبالغ المودعة ببנק باركلين غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات استنادا إلى أن الأموال المنقولة الموجودة في مصر والخالصة عن مورث أجنبي - لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات إلا إذا توافرت الشروط الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، لأن نص المادة المشار إليها صريح في سريان الرسم على كل الأموال المنقولة الموجودة في مصر والتي يتوفى عنها أجنبي إذا توافر شرط واحد من الشروط الثلاثة التي أوردتها ، وهي التوطن الشرعي بمصر أو العمل بها أو وجود مال له مستثمر فيها ، فإذا كان للمورث الأجنبي مال مستثمر في مصر خضعت جميع أمواله المنقولة الموجودة بمصر لرسم الأيلولة على التركات ، ما كان منها مستثمرا أو غير مستثمر ، ذلك لأن حق الدولة في فرض الضرائب والرسوم يرجع إلى مبدأين هما التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية وقد أخذ المشرع المصري بهما في المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر في أسبابه أن مورثة المطعون عليهما تركت أموالا مستثمرة في مصر أخضعها فعلا لرسم الأيلولة ، كان لزاما أن يقضى بإخضاع كافة أموالها المنقولة الموجودة لهذا الرسم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم

في مصر فإن تركته تكون مع ذلك خاضعة لرسم الأيلولة إذا كان له مال يستثمر في مصر وبقدر هذا المال

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . .

(القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عباد المستشارين) .

٨١

٢ أبريل سنة ١٩٥٣ .

أ — دفاع . حكم . تسبيبه . رفض المحكمة طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال خصوم فيها . استنادها في ذلك إلى أسباب سائفة بعدم دفاع الطاعنين وتمجيحه . لإخلال بحق الدفاع .

ب — تمهيدات . إثبات . سبب الالتزام . كيفية إثباته . على من يقع عبء الإثبات . السبب العروري والسبب غير المفروع . المادة ١٣٧ مدني .

المبادئ القانونية

١ — متى كان يبين من الحكم أن المحكمة بعد أن أثبتت دفاع الطاعنين ومحض الأسانيد التي استندوا إليها في طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال بعض الدائنين فيها قضت برفض إجابة هذا الطلب استنادا إلى الأسباب السائفة التي أوردتها والتي تبرر قضائها في هذا الخصوص فإنه يكون في غير محله النعي عليها بأنها أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ولا يعدو أن يكون النعي على الحكم في هذا السبب جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة المقدمة إليها من الخصوم في الدعوى .

الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بأن المبالغ المودعة ببنك باركليز والخلفة عن مورثة المطعون عليهما لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات ، فإنه قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على أنه لا خلاف بين الطاعنة وبين المطعون عليهما في أن المبالغ المودعة ببنك باركليز لا تستثمر في ذاتها وعلى أنه يشترط لإخضاع الأموال المنقولة الموجودة في مصر والخلفة من مورث أجنبي لهذا الرسم أن تكون مستثمرة في مصر . وهذا الذي قرره لا خطأ فيه ذلك أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ نص في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال المنقولة الموجودة في مصر والخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له عمل أو مال يستثمر في المملكة المصرية ومفاد ذلك أن هذا الرسم لا يفرض إلا في الأحوال التي وردت في المادة المذكورة على سبيل الحصر ، ومنها أن يكون للأجنبي مال مستثمر في مصر ، فإذا كان له مال منقول غير مستثمر فيها فإنه لا يخضع لرسم الأيلولة على التركات بالغة ما بلغت قيمته ، ولما كانت العلة في اقتضاء الرسم في هذه الحالة أن يكون المال مستثمرا في مصر ، وكان المألوف يدور مع علته وجودا أو عدما ، فإن رسم الأيلولة في هذه الحالة إنما يتحدد بمقدار المال المستثمر في مصر ولا يتعداه إلى الأموال المنقولة الأخرى التي لا تستثمر فيها إذ ليس من المستساغ القول بأنه لمجرد وجود مال منقول لأجنبي مستثمر في مصر مهما قلت قيمته يفرض رسم الأيلولة على جميع أمواله المنقولة الأخرى الموجودة في مصر والتي لا تكون مستثمرة فيها . ويؤكد هذا النظر ما ورد بالذاكرة الإيضاحية للقانون السالف من أنه : إذا لم يكن للأجنبي المتوفى محل توطن شرعي

٢ - نصت المادة ١٣٧ من القانون المدني على أن كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعاً ، ما لم يقيم الدليل على غير ذلك ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك فاذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه . ومؤدى ذلك أن القانون وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله فاذا ادعى المدين عدم مشروعية السبب ، فإن عبء إثبات ذلك يقع على هاتفه ، أما إذا كان دفاعه مقصورياً على أن السبب المذكور بالعقد هو سبب صوري فعليه أن يقدم للحكمة الدليل القانوني على هذه الضرورية ، وبذلك ينتقل عبء إثبات أن للعقد سببا آخر مشروعاً إلى هاتق المتمسك به . وإذن فتي كان الطاعنان لم يقدموا الدليل على صورية السبب المدون في السندات موضوع الدعوى ، وكانت المحكمة قد رأت في حدود سلطاتها الموضوعية أن القرائن التي ساقها الطاعنان ليستدلا بها على عدم مشروعية سبب الدين غير جدية وغير كافية لاضعاف الدليل الذي قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه بسندات إذنية ثابت بها أن قيمتها دفعت للبئس أو لضمانه وأن هذه

القرائن لا تبرر إجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق فإنها لا تكون قد خالفت مقتضى المادة ١٣٧ من القانون المدني .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٧٦ سنة ١٩٤٩ الاسكندرية الابتدائية على الطاعنين بصفتهم وكيل تفضيليه وقال بياناً لها إنه يدين البئس في مبلغ ٧٧٠٠ جنيه قيمة خمسة سندات محررة لإذنه الأول في ١٩٤٧/١١/٥ بمبلغ ١٠٠٠ ج والثاني في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٠٠٠ ج والثالث في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٠٠٠ ج والرابع في ١٩/٤/١٩٤٨ بمبلغ ١٢٠٠ ج والخامس في ١٩/٤/١٩٤٧ بمبلغ ١٥٠٠ ج وأنه على أثر القرار الصادر من مأمور التفضيليه بإقفال عملية تقديم الطلبات ، قد اضطر إلى أن يتبع الاجراءات التي نصت عليها المادة ٣٢١ من قانون التجارة المختلط ، وطلب الحكم بقبوله في التفضيليه دائناً عادياً بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه . فدفع الطاعنان الدعوى بأن القرض المدعى به سببه الرهان على سباق الخيل مما يهد باطلا قانوناً ، وطلبوا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات دفاعهما . وفي ١٩٥٠/٥/٣١ قضت المحكمة بقبول المطعون عليه دائناً عادياً في تفضيليه فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٧٣ سنة ٦ ق تجاري الاسكندرية وقالوا إن سبب الدين

صادرة من المفلس ويجب إدخالهم في الدعوى لاتحاد السبب في هذه السندات وأن ثلاثين سنداً حررها المفلس للمطعون عليه في فترات متقاربة وكلها مستحقة الأداء بعدمدة وجيزة مما يجعل الوفاء بها متعذراً ، وأنه من غير المعقول أن يقرض المطعون عليه المفلس هذه المبالغ دون أن يطالب بضمان أو رهن ، هذا إلى جانب ما عرف عن المطعون عليه من احترافه إعطاء وتلقي الرهان على سباق الخيل ، ومع أن الطاعنين قد حددوا الوقائع التي طالبا تحقيقها ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض إجابة هذا الطلب .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طالب إحالة الدعوى على التحقيق ، فإنه قد استند إلى أن ادعاء الطاعنين بأن المفلس قد قام بقيمة القرض لا تأثير له على الالتزام برد المقابل ، لأنهما لم يثبتا أن المطعون عليه كان يقامر مع المدين بالمبالغ التي أقرضها له أو أنه كان له شأن أو علم بحصول المقامرة بها ، يؤيد ذلك أن المطعون عليه كان يتعامل مع المفلس قبل هذه القروض كما هو وارد بكشف الحساب المقدم منه والذي يستفاد منه أنه سلم المفلس في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ عدة شيكات منها اثنا عشر قيمتها ١٣٠٠ جنيه حولها المفلس للبنك العربي لتحويلها وقيدها لحسابه . وأما ادعاء الطاعنين بأن السندات سلمت إلى المفلس عقب المراهنات ليسدد فورا بقيمتها خسارته فهو قول يعوزه الدليل وينفيه أن تواريخ هذه السندات لا تتفق وتواريخ سباق الخيل في يومى السبت والأحد من كل أسبوع ، كما ينقضه طريقة قبضها ذلك أن عدداً منها قيدها البنك العربي لحساب المفلس الذي تصرف فيها فيما بعد . ونخلص الحكم من

ليس قرصاً كما يدعى المطعون عليه ، بل مراهنات على سباق الخيل غير مشروعة مما يبطل الالتزام بطلاناً مطلقاً ، وطلبا إدخال بعض الدائنين في الدعوى وباحالتها على التحقيق ، وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ورفضت إجابة الطاعنين إلى طلبهما استناداً إلى الأسباب التي أوردها الحكم المستأنف وإلى أن الدائنين المطلوب إدخالهم لا شأن لهم في طلبات المطعون عليه ولا ينطبق عليهم حكم المادة ١٤٤ مرافعات ، وإلى أن القرائن التي قدمها الطاعنان غير جديّة وغير كافية لتقص من قيمة الدليل القاطع الذي قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه بخمسة سندات إذنية ، فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق ، فقد أخل بحقهما في الدفاع . لأنهما طلبا أمام محكمة أول درجة الإحالة على التحقيق ، لإثبات عدم مشروعية القروض الصادرة من المطعون عليه المفلس بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه وبمبالغ أخرى بلغت باضافتها إلى هذا المبلغ ٢٩٣٥٠ جنيه ، وذلك لأن سبب الالتزام مخالف للنظام العام إذ كان المطعون عليه يدفع بعض هذه المبالغ للمفلس لتمكينه من المقامرة على سباق الخيل ، كما أن بعض القروض كان سورياً ؛ وقد استدل الطاعنان على صحة دفاعهما بقرائن تجعل سبب الالتزام محل شك ، وهي تنحصر في أن وصيد دين المطعون عليه هو مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه في حين أنه رفع دعواه بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه فقط وأن لأشخاص آخرين سندات

الفرصة للإثبات الواجب عليه كمنص القانون . وعلى ذلك يكون في عدم إحالة المحكمتين الدعوى على التحقيق بعد أن قدم الطاعنان من الأدلة الملبوسة ما ينهض على عدم مشروعية السبب خطأ في تطبيق القانون بالنسبة للمادة ١٣٧ مدني يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا السبب يكتنفه الغموض والابهام ذلك أن الطاعنين لم يكشفوا عن وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لمقتضى المادة ١٣٧ من القانون المدني فإن كانا يقصدان من هذا السبب أن المادة المذكورة توجب على المحكمة في حالة الدعوى أن تجميعها إلى طلب إحالتها على التحقيق فإن النعي على الحكم في هذا الوجه يكون على غير أساس . ذلك لأن المادة ١٣٧ نصت على أن كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعاً ما لم يعم الدليل على غير ذلك . ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سبباً آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه . ومؤدى ذلك أن القانون وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله . فإذا ادعى المدين عدم مشروعية السبب فإن عبء إثبات ذلك يقع على عاتقه ، أما إذا كان دفاعه مقصوراً على أن السبب المذكور بالسند هو سبب صوري ، فعليه أن يقدم للمحكمة الدليل القانوني على هذه الصورية ، وبذلك ينتقل عبء إثبات أن للعقد سبباً آخر مشروعاً إلى عاتق المتمسك به ، ولما كان الطاعنان لم يقدموا الدليل

ذلك إلى أنه لا يوجد مبرر لإجابة طلي الطاعنين إدخال بعض الدائنين هذه الدعوى أو إحالتها على التحقيق لأن هؤلاء الدائنين لا شأن لهم فيها ولا ينطبق على حالتهم نص المادة ١٤٤ من قانون المرافعات التي تجيز للمحكمة في أحوال معينة فيها أن تأمر بإدخال خصوم آخرين في الدعوى ، وأن القرائن التي قدمها الطاعنان غير جدية وغير كافية لتضعف من قوة الدليل القاطع الذي قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه باستندات إذنية دفع قيمتها للفلس أو لضمانته . ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة بعد أن أثبتت دفاع الطاعنين وعصت الأسانيد التي استندوا إليها في طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال بعض الدائنين فيها قضت برفض إجابة هذا الطلب استناداً إلى الأسباب السابق بيانها ، والتي تبرر قضاها في هذا الخصوص . ولا يعدو أن يكون النعي على الحكم في هذا السبب جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة المقدمة إليها من الخصوم في الدعوى .

« ومن حيث إن السبب الثاني للطعن نصه الآتي : « وقد أخطأت كلتا المحكمتين الابتدائية والاستئنافية من جهة ثانية في تطبيق القانون حيث تحكم المادة ١٣٧ من القانون المدني على الخصم متى قدم الأدلة على صورية السبب أن يقوم بعد ذلك بإثبات عدم مشروعية السبب ، وبما يدل على التحتم هنا استعمال المشرع لفظه (وعلى) من ادعى الالتزام أن يثبت الخ ... ولم يقل (لمن) ادعى الالتزام أن يثبت . وهذا الارغام والتخيم من جانب المشرع بوجوب إثبات الخصم ما يدعيه بشأن عدم مشروعية السبب لا يتأتى عملاً إلا بالإحالة على التحقيق لإعطاء هذا الخصم

على صورية السبب المدون في السندات موضوع الدعوى ، وكانت المحكمة قدرات في حدود سلطاتها الموضوعية أن القرائن التي ساقها الطاعنان ليستدلا بها على عدم مشروعية سبب الدين غير جدية وغير كافية لإضمار الدليل الذي قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه بسندات إذنية ثابت بها أن قيمتها دفعت للبفاس أو اضمائه ، وأن هذه القرائن لا تبرر اجابة الطاعنين الى طلب إحالة الدعوى على التحقيق . فانها لا تكون قد خالفت مقتضى المادة ١٣٧ من القانون المدني .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ٤٠٦ سنة ٢١ ق الهيئة السابقة) .

٨٢

٩ ابريل سنة ١٩٥٣

١ — إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . حكم . تسببه . استناد المدعى عليه في إثبات وفاء الدين إلى محضر صلح صادر من المدعى بعد تاريخ الدين لم يذكر فيه مديونية المدعى عليه بأي التزام . طلب المدعى عليه اعتبار هذا المحضر مبدأ ثبوت بالكتابة وإحالة الدعوى للتحقيق لإثبات دفاعه . إغفال الحكم هذا الطلب . قصور .

ب — أوراق تجارية . شيك . حكم . تسببه . استخلاص من ظروف الدعوى أن الطاعن قبض قيمة الشيك بوصفه وكيلاً لصرفه في شئون الوكالة . لاختلافه في ذلك لقاعدة أن الشيك أداة وفاء لاسند دين .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام الطاعن بمبلغ مقابل ثمن أطيان كلف بيعها من مورث المطعون عليهم وكان الطاعن

قد تمسك في دفاعه لدى محكمة الاستئناف بأنه أوفى ثمن هذه الأطيان للمورث المذكور مستنداً إلى محضري صلح موقعا عليهما من المورث باعتبارهما ورقتين صادرتين من خصمه في تاريخ لاحق لتاريخ بيع الأطيان لم ينص فيهما على مديونية للمورث بأي التزام لا بصفته الشخصية ولا بصفته وكيلاً عنه وأنهما يصلحان لأن يكونا مبدأ ثبوت بالكتابة يجهلان دفاعه بعدم مديونية في ثمن الأطيان قريب الاحتمال وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الطلب يكون قد عاره قصور مبطل له بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

٢ — متى كان يبين بما أورده الحكم أن المحكمة لم تغفل الاعتبار بقاعدة أن الشيك يعتبر أصلاً أداة وفاء لا سند دين إلا أنها استخلصت من ظروف الدعوى وملايساتها أن الطاعن إنما قبض مبلغ الشيك بوصفه وكيلاً عن مورث المطعون عليهم لصرفه في شئون الوكالة فان النعي عليها بمخالفة القانون فيما استخلصته يكون في غير محله .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن المرحوم الحاج أحمد حسن عطوي أقام بصفته الشخصية وبصفته وصياً على أولاد أخويه المرحومين علي حسن عطوي ومحمد

وبجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع وبقبول الدعوى وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المدعى مبلغ ٣٣٣ جنيهًا مع المصاريف المناسبة ومبلغ أربعمائة قرش مقابل أتعاب محاماة وقيل الفصل في باقي الطلبات بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما دون بالأسباب. ولما كان هذا الحكم متضمنًا في أسبابه رفض الدعوى بالنسبة إلى مبلغ الـ ٢٤٠ جنيهًا فقد رفع المدعى استئنافًا عنه طلب فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة إلى هذا المبلغ وفيما قضى من إحالة الدعوى إلى التحقيق بالنسبة إلى مبلغ الـ ٨٨٨ جنيهًا وطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليه هذين المبلغين مع المصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عنهما واحتياطياً إحالة الطلب الخاص بثمان الألفان إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها. ثم رفع الطاعن استئنافاً طلب فيه الحكم بقبوله شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف والحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها مع إلزام المستأنف عليه بمصاريف الدرجتين. رفع هذان الاستئنافان أمام محكمة استئناف القاهرة فقررت ضمهما أحدهما إلى الآخر وفي خلال نظرهما توفي الحاج أحمد حسن عطوي فوقف الفصل فيهما لوفاته ثم أحيلتا على محكمة استئناف المنصورة عقب انشائها وقيدا في جدولها برقم ٢٢٢ سنة ١ ق. ، ولما كان المتوفى لم يترك فرعاً وارثاً فقد عجلت المطعون عليها الأولى وهي زوجته الاستئنافين مصمنة في طلب التعجيل على الطلبات الميئنة في عريضة الاستئناف المرفوع من مورثها في حدود نصيبتها بنسبة الربع فيها. وبجلسة ٢٣ مايو سنة

حسن عطوي دعوى على الطاعن أمام محكمة الزقازيق الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٣٥ سنة ١٩٤٣ كلى وكانت طلباته الختامية فيها الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليه مبلغ ١٤٥٩ جنيهًا مع المصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالإنفاذ المعجل وبإكفالة وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٩ صدر منه بصفاته المذكورة توكيل شرعى للطاعن يبيح له التصرف بالبيع والشراء والاستثمار والقبض ووفاء الديون وإعطاء المخالصات وغير ذلك من التصرفات المنزه عنها في التوكيل وكان سبب صدور التوكيل منه له هو تغيبه سنوياً في الأراضي الحجازية وثفته في الطاعن وهو ابن أخيه ولكن تبين له بعد ذلك أن الطاعن جاوز حدود الوكالة إذ تصرف في بعض أموال موكله وأقطانه واستباح الثمن لنفسه كما تسلم بصفته وكيلًا من مال موكله المودع في بنك مصر فرع الزقازيق مبلغ ٢٤٠ جنيهًا وأن المبلغ المطلوب الحكم به يشمل ما استلسه الطاعن من البنك ومبلغ ٣٣٣ جنيهًا ثمن أطيان بملوكة للوكيل خاصة كان قد تولى الطاعن بيعها نيابة عنه ومبلغ ٨٨٨ جنيهًا ثمن الفطن الناتج من محصول أرض الموكل في سنة ١٩٣٨ واستند المدعى في المطالبة بالمبلغ الأول إلى دفتر شيكات مسحوب على بنك مصر مبين فيه بالجزء الباقي في الشك رقم ٣٩٧١٧٧ أن المبلغ صرف لأمر الطاعن واستند في المطالبة بالمبلغ الثاني إلى عقدى البيع المؤرخين في أول فبراير سنة ١٩٣٩ والمقدمين في القضيتين رقمي ١٣٦ و ٣٨٤ سنة ١٩٤٢ كلى المنصورة. وعند نظر الدعوى دفع الطاعن بعدم قبولها تأسيساً على أنه كان يتعين على المدعى أن يبدأ بطلب تقديم الحساب كما أبدى دفاعه في الموضوع

١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن مع إلزامه بالمصاريف وفي الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الأولى أولا بالنقض الحكم المستأنف فيما قضى به في أسبابه من رفضه الدعوى في خصوص مبلغ الـ ٢٤٠ جنيها وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ٦٠ جنيها والمصاريف المناسبة عن الدرجتين .

ثانيا : بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فيما عدا ذلك بالنسبة لنصيب المطعون عليها الأولى في تركة المرحوم أحمد حسن عطوي ومقداره الربع في التركة . ثالثا : بالزام الطاعن بالمصاريف المناسبة لذلك النصيب وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب محاماة للمطعون عليها الأولى . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل السبب الأول منهما في أن الحكم المطعون فيه قد عاره بطلان جوهرى لقصور أسبابه ذلك أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٥٠ بدفاع جديد لم يسبق له عرضه على محكمة الدرجة الأولى محصله أنه حرر بينه وبين المرحوم الحاج أحمد حسن عطوي محضرا صلح أولهما في أغسطس سنة ١٩٣٩ والثاني في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ يفيدان أن هذا الأخير لم يكن يداين الطاعن في المبلغ الذى يدعى أن الطاعن استلمه بصفته وكيله عنه ثمنا الاطيان المبيعة وأنه لو كان الطاعن قد استلم هذا المبلغ لحرض الحاج أحمد على أن ينص في كلا المحضرين أو في أحدهما وإنه إذا لم يكن لذين المحضرين دلالتهم القاطعة في عدم مديونية الطاعن في ثمن الاطيان فانهما على الأقل يعتبران

مبدأ ثبوت بالكتابة لأنهما ورقتان صادرتان من خصمه مؤديتان إلى اعتبار دفاعه قريب الاحتمال وأن المحكمة لم تعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى إذ جاءت أسباب حكمها في هذا الخصوص مقصورة على القول بأن الطاعن لم يأت بمستند وبمحجة من شأنها تعديل ما قضت به محكمة الدرجة الأولى .

د ومن حيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية للذكرة المشار إليها في سبب الطعن أن الطاعن طلب في ختامها احتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن الحاج أحمد كان قد استلم بنفسه ثمن الاطيان قبل تحرير عقدى البيع مؤسسا طلبه هذا على دفاعه المبين في صلب المذكرة والذي يتحصل في أنه عندما أثار الحاج أحمد النزاع خشي أضدقاء الأسرة من تفاقم الخلاف بينهما فجمعوا الطرفين في شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ واستعرضوا أسباب النزاع وحسموها بمحضر الصلح المودع ملف الدعوى رقم ٤٨٦١ سنة ١٩٣٩ مدنى ميت غمر المضمومة للفردات وتضمن هذا الصلح تعهد الحاج أحمد بوقف ٢٦ فدانا كان قد اشتراها بمال الأسرة باسمه خاصة على فروع أخوته الأربعة وعلى زوجته كما تضمن إلزام الحاج أحمد بأن يدفع إلى الطاعن قيمة الايجار الشئى عن الاطيان المؤجرة إليه من الطاعن بأن يدفع إلى بنك التسليف ثمن البذور والاسمدة وأن لهذا المحضر دلالة البالغة الأهمية لأنه لم ينص فيه على مديونية الطاعن للحاج أحمد بأى التزام لا بصفته الشخصية ولا بصفته وكيله عنه وأنه حرر بين الطرفين محضر صلح آخر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وأن محضرى الصلح يعتبران على أبعد الفروض مبدأ ثبوت بالكتابة

حصل على قيمة الشيك في عهد توكيل الحاج أحمد له وأنه لا يمكن لاستبعاد هذه الصفة إدعاء الطاعن بأنه كان دائئاً للموكل أو أن يقال إن الشيك أداة وفاء لا أداة قرض ذلك لأن صفة الوكالة كانت تحتم على الطاعن تقديم ما يثبت دينه المزعوم وعلى أنه إذا صح القول مبدئياً بأن الشيك ليس في ذاته سنداً من سندات الدين فإنه اكتسب في الحالة المطروحة على المحكمة هذه الصفة بفضل المقدمات التي سبقته والنتائج التي ترتبت عليه ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة لم تغفل الاعتبار بقاعدة أن الشيك يعتبر اصلاح أداة وفاء لا سند دين إلا أنها استخلصت من ظروف الدعوى وملايساتها أن الطاعن إنما قبض مبلغ شيك بوصفه وكيلًا عن الحاج أحمد حسن عطوي لصرفه في شئون الوكالة وليس فيما استخلصته ما يخالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٣

٩ أبريل سنة ١٩٥٣

١ — سقوط الخصومة . وجوب تقديم طلب الحكم به إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها .
المادة ٣٠٢ مرافعات قديم والمادة ٣٠٣ مرافعات جديد .

ب — إعلان على يد محضر . الطعن على عمل المحضر بأنه أثبت بيانات غير صحيحة في الإعلان بتواطؤه مع الخصم . وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير .
ج — دفاع . إجراءات تقاضي . طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة للتقرير بالطعن بالتزوير . رفض المحكمة إجابة هذا الطلب لأسباب سائغة لا إخلال بحق الدفاع .

د — سقوط الخصومة . أثر الحكم به من محكمة الاستئناف . المادة ٣٠٤ مرافعات قديم والمادة ٣٠٥ مرافعات جديد .

لأنهما ورقتان صادرتان من الخصم بجمعان واقعة عدم مديونية الطاعن في ثمن الأطنان قريية الاحتمال . ويبين من المستندات المقدمة من الطاعن بملف الطعن أن محضري الصلح المشار إليهما كانا مقدمين ضمن الأوراق عند صدور الحكم المطعون فيه ، ومع أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن في خصوص ثمن الأطنان قد أسس قضاءه على أن المستأنف الطاعن لم يأت بمسند أو بحجة من شأنها تعديل حكم محكمة الدرجة الأولى . ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه لدى محكمة الاستئناف بمحضرى الصلح المنوه عنهما باعتبارهما ورقتين صادرتين من خصمه في تاريخين لاحقين لتاريخ بيع الأطنان وأنهما يصالحان لأن يكونا مبدأً ثبوت بالكتابة بجمعان دفاعه بعدم مديونيته في ثمن الأطنان قريب الاحتمال وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الطلب قد عاره قصور مبطل له ومن ثم يتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ أورد في أسبابه أن الشيك الخاص بمبلغ الـ ٢٤٠ جنيهاً يعتبر أداة قرض لا أداة وفاء يكون مخالفًا للقانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأولى نصيبها في مبلغ الـ ٢٤٠ جنيهاً أسس قضاءه على أن الطاعن لم ينكر استلامه لهذا المبلغ وإن كان قد قرر أنه تسلمه لا بصفته وكيلًا بل بصفته الشخصية وفاء لدين كان مستحقاً له قبل موكله نتيجة لحسابات كانت متبادلة بينهما وإن الطاعن قد تجاهل أنه

المبادئ القانونية

١ — دعوى سقوط الخصومة أى بطلان المرافعة لانقطاعها ثلاث سنوات وفقاً لأحكام قانون المرافعات القديم يجب أن ترفع للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، فإذا كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة الاستئناف وجب رفعها أمامها ، ولا يعتبر هذا إخلالاً بمبدأ وجوب نظر الدعوى لدى درجتين ، ذلك أن دعوى بطلان المرافعة هي في الواقع دفع للخصومة أوجب القانون رفعه بصحيفة ، وقد أقر قانون المرافعات الحالي هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم طلب سقوط الخصومة في صورة دفع أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا عجل المدعي دعواه بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط (م ٣٠٣ مرافعات) ولا يحول دون اختصاص محكمة الاستئناف بنظر دعوى بطلان المرافعة أن يكون الاستئناف الذي رفع أمام محكمة الاستئناف المختلطة لم يقيد ، إذ وفقاً لأحكام قانون المرافعات المختلط كان الاستئناف يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد إعلان صحيفته وما كان يترتب على عدم قيده اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

٢ — متى كان يتضح من وقائع الدعوى أن الطاعن ادعى أن المحضر — خلافاً لما أثبتته — لم يلتقل إلى منزله وأنه فيما أثبتته من بيانات خاصة بتسليم صورة الإعلان كان متواطئاً بنية عدم إيصال صورة الإعلان

إليه ، فإنه كان من المتعين عليه أن يملك في إثبات زعمه سبيل الادعاء بالتزوير لا طلب الإلبات بكافة طرق الإثبات ويكون الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بصحة الإعلان على أن الطاعن لم يقرر بالطعن بالتزوير لم يخالف القانون .

٣ — إذا كان الطاعن قد طلب في مذكرته الأخيرة بعد حجز القضية للحكم إعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر الطعن بالتزوير في محضر إعلان باشره المحضر ورفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب استناداً إلى أنه قد مضت مدة سنة من تاريخ رفع معارضته في الحكم الغيابي دون أن يقرر بالتزوير واستخلصت من ذلك أنه طلب كيدي يبنى من ورائه إطالة أمد التقاضي فإنها لا تكون قد أدخلت بحقه في الدفاع .

٣ — متى كانت محكمة الاستئناف إذ قضت ببطلان المرافعة لم تجب الطاعن إلى ما طلبه في مذكرته التكميلية من إعادة الدعوى إلى المرافعة لتتظر مع استئناف جديد رفعه عن الحكم ولم ترد في حكمها على هذا الطلب فإنها لا تكون قد أخطأت ذلك أن الحكم ببطلان المرافعة في الاستئناف وفقاً لقانون المرافعات القديم يجعل الحكم المستأنف نهائياً ولو لم يكن قد أعلن كما هو شأن سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد (م ٣٠٥ مرافعات جديد و ٣٠٤ مرافعات قديم) .

المحكمة

« حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى على الطاعن أمام محكمة المنصورة المختلطة طلبت فيها الحكم عليه بمبلغ ١٠٨٢ جنيه وكسور فقضت المحكمة في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع بإلزام الطاعن بالمبلغ المطلوب ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة أعلنت في ١٣ إبريل سنة ١٩٤٦ وحدد لنظر الاستئناف جلسة أول مايو سنة ١٩٤٦ ولكنه لم يقيد الاستئناف ثم عجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ لجلسة ٢ يونيه سنة ١٩٤٦ ولكنه لم يقيده أيضا — وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ رفعت المطعون عليها الدعوى أمام محكمة الاستئناف طالبة الحكم بسقوط المرافعة في دعوى الاستئناف على أن يصبح الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٦ نهائياً وذلك لانقضاء أكثر من ثلاث سنوات على عدم تحريك الدعوى في الاستئناف وبجلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف المنصورة المختلطة غيابياً بسقوط الخصومة في الاستئناف المرفوع من الطاعن . فرفع الطاعن معارضة في هذا الحكم الغيابي وطلب الحكم أولاً — بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الدعوى . ثانياً — بطلان عريضة التكليف بالحضور المزعوم إعلانها له في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ . ثالثاً — إلغاء الحكم ورفض الدعوى . وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف المنصورة أولاً : بقبول المعارضة شكلاً . ثانياً — برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واختصاصها بنظرها . ثالثاً — برفض الدفع

ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى . رابعاً — وفي موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه مع إلزام المعارض بالمصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض .

« وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه برفضه الدفع بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الدعوى قد خالف القانون لأن دعوى سقوط الخصومة هي دعوى جديدة يجب أن ترفع أمام محكمة الدرجة الأولى وعدم قيد الاستئناف لا يجعل لمحكمة الاستئناف اختصاص بالفصل في الدعوى لأن عدم قيد الاستئناف يحول دون اتصال المحكمة بالدعوى وعلى ذلك لم يكن ثمة أصل أمام محكمة الاستئناف يصبح القول معه بأن الفرع يتبعه ، هذا فضلاً عن أن الخصومة التي تسقط هي التي تتعقد فعلاً ، وعدم قيد الاستئناف لا يسمح بالقول بانقضاء الخصومة .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن دعوى سقوط الخصومة أي بطلان المرافعة لا تقطعها ثلاث سنوات وفقاً لأحكام قانون المرافعات القديم يجب أن ترفع للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى فإذا كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة الاستئناف وجب رفعها أمامها ، ولا يعتبر هذا إخلالاً بمبدأ وجوب نظر الدعوى لدى درجتين ، ذلك لأن دعوى بطلان المرافعة هي في الواقع دفع للخصومة أوجب القانون رفعه بصحيفة ، وقد أقر قانون المرافعات الحالي هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم طلب سقوط الخصومة في صورة دفع أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا عجل المدعي دعواه بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط (م ٣٠٣ مرافعات) . وما كان يجب قبول دون

له وقيم معه مع أن هذا الزعم لا أساس له من الصحة فليس له ابن أخ يقيم معه — بل هو يقرر أن المحضر لم يتوجه في ذلك اليوم إلى البلدة ولم يدخل منزله ، وقال في مذكرته المقدمة لجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٠ ان الظاهر أن في الأمر تواطؤا مكشوقا بقصد تفويت الميعاد

على المعارض (الطاعن) وبقصد منعه من الحضور وإبداء دفاعه ، وقد رتب الطاعن على هذا في مذكرته المقدمة لجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ التي كانت محددة للنطق بالحكم أنه يقرر بالطعن بالتزوير في الإعلان لأن المحضر لم يتوجه في ذلك اليوم إلى بلدته ولم يدخل منزل الطاعن وأنه يلتمس إعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر بالطعن بالتزوير ففضي الحكم المطعون فيه برفض دفاع الطاعن لأنه : د بالاطلاع على أصل الإعلان المؤرخ في ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ يتبين أن المحضر قرر أنه ترك صورة منه إلى المعارض (الطاعن) في منزله في غيابه مخاطبا مع ابن أخيه عثمان السيد مصطفى الذي قرر أنه يقيم معه وإذن يكون المحضر خلاقا لما ادعاه المعارض (الطاعن) قد ذكر في الإعلان (مخاطبا) ولا عبرة بادعاء المعارض (الطاعن) من أنه ليس له ابن أخ يقيم في منزله ذلك لأنه ليس من عمل المحضر تحقيق قرابة من يخاطبه في منزل المعلن إليه اكتفاء بوجوده في هذا المنزل — وأن إعلان دعوى سقوط الخصومة قد استوفى أوضاعه الشكلية المقررة بالقانون فلا يقبل من المعارض (الطاعن) أي طعن إلا عن طريق التقرير بالتزوير وهو مالم يحصل — ولا محل لإجابة طلب المعارض فتح باب المرافعة المقدم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لرغبته في الطعن بالتزوير وذلك لأنه انتقضت سنة من تاريخ رفع المعارضة دون أن تقوم

اختصاص محكمة الاستئناف بنظر دعوى بطلان المرافعة عدم قيد الاستئناف ، إذ وفقا لأحكام قانون المرافعات المختلط كان الاستئناف يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد إعلان صحيفة الاستئناف وما كان يترتب على عدم قيده اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

د وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى الذي أسسه الطاعن على أنه لم يعلن إعلانا صحيحا إذ أثبت المحضر أنه انتقل إلى منزل الطاعن وأنه خاطب شخصا ذكر اسمه زعم أنه قريب الطاعن وبساكنه ثم سلمه صورة الإعلان مع أن الطاعن ينكر أن له قريبا يساكنه بهذا الاسم وأظهر استعداده لإثبات ذلك بالتحقيق بل قرر أنه مستعد للطعن بالتزوير في هذا الإعلان لأن المحضر لم ينتقل أصلا إلى منزله ولكن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض هذا الدفع وأخل بدفاع الطاعن وشابه القصور إذ لم يمكنه من الطعن بالتزوير بفتح باب المرافعة ولم يحل الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن صحة دفاعه .

د وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المطعون عليها أعلنت الطاعن للحضور أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية بإعلان حرره المحضر في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ وذكر فيه أنه انتقل إلى محل إقامة الطاعن وخاطب عثمان السيد مصطفى الذي قرر أنه ابن أخى الطاعن وقيم معه وسلمه صورة الصحيفة ، فلما عارض الطاعن في الحكم الغيابي الذي صدر بناء على هذا التكليف دافع ببطلانه لأنه لم يعلن به ، إذ التكليف أعلن لشخص يزعم أنه قريب

بالظمن بالتزوير مما يقطع في أن هدفه من طلب فتح باب المرافعة الآن هو مجرد تعطيل الدعوى . .

« وحيث إنه يبين من هذا أن لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به إذ يتضح من وقائع الدعوى أن الطاعن كان يدعى أن المحضر خلافا لما أثبتته — لم ينتقل إل منزله وأنه فيما أثبتته من بيانات خاصة بتسليم صورة الاعلان كان متواطئاً بغية عدم إيصال صورة الاعلان إليه وتقويت الميعاد عليه فكان من المتعين على الطاعن أن يسلك في إثبات زعمه سبيل الادعاء بالتزوير - لا طلب الاثبات بكافة طرق الاثبات ولا محل للزعم على المحكمة أنها لم تستجب للطلب الذي قدمه الطاعن بعد حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة ليقدر الطعن بالتزوير إذ المحكمة في حل من عدم إجابة هذا الطلب متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم ولها بل عليها أن لا تجيب هذا الطلب متى بدا لها كما صرحت في أسبابها - أنه لم يقصد به غير تعطيل الدعوى .

« وحيث إن السبب الأخير يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ لم يجب الطاعن إلى ما طلبه في مذكرته التكميلية من إعادة الدعوى إلى المرافعة لتنظر مع استئناف جديد رقمه عن الحكم بل ولم يعن الحكم بالرد على هذا الطلب .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن هذا الطلب ما كان يستأهل رداً لأن الحكم يبطلان المرافعة في الاستئناف وفقاً لقانون المرافعات القديم يجعل الحكم المستأنف نهائياً ولو لم يكن قد أعلن وذلك شأن سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد (م ٥٠٥ م ٣٠٤ مرافعات جديد و ٣٠٤ مرافعات قديم) .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتمين رفضه . .

(القضية رقم ٧٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤

٩ ابريل سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . سبب جديد . مطالبة عامل بمكافأة عن مدة خدمته وفقاً للمادة ٢٣ / ١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . طعن في الحكم بأنه حرمه من المكافأة دون أن يتحقق من شروط الحرمان المنصوص عنها في المادة ٣٠ / ٣ ، لا يعتبر سبباً جديداً .

ب - محال . حكم . تسببه . فسخ عقد العمل دون مكافأة . شرطه . عدم تحقق الحكم من شرط حرمان العامل من مكافأته . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٠ / ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي تنص المادة ٢٣ / ١ منه على أنه إذا كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين في هذه المادة ، فانه يكون قد تمسك ضمناً بجميع الشروط الواردة في هذا القانون لاستحقاق هذه المكافأة أو الحرمان منها وبالتالي يكون قد أنكر تحقق أى سبب يسقط استحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تحديه بعدم توافر الأسباب المبررة لفصله والمسقطه لحقه في المكافأة وفقاً للمادة ٣٠ / ٣ من القانون الآنف ذكره سبباً جديداً لم يثره أمام محكمة الموضوع .

٢ - إن المادة ٣٠/٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ أجازت لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات التي ينتها ومنها وقوع فعل من العامل عمدا أو وقوع تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل نصت على أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما عزي إلى العامل فلا يفصل لمجرد ادعاء من صاحب العمل لم يقم عليه دليل . وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن المكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ٢٣/١ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال المدة المنصوص عليها فيه أم لم يقم بذلك مع وجوب تحقق هذا الشرط للقضاء بجرمان الطاعن من المكافأة المستحقة له، فان هذا الحكم يكون منعدم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى

المدنية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٤٩ محكمة العطارين الجزئية بصحيفة أعلنها في ١٦ مارس سنة ١٩٤٩ ذكر فيها أنه التحق في ٥ فبراير سنة ١٩٤٣ بخدمة المطعون عليه عاملا بمحلة المعد لمقاولات وأعمال الأدوات الصحية بأجر يومي مقداره ٢٩ قرشا وفي ٥ فبراير سنة ١٩٤٩ أرسل إليه رب العمل خطا با مسجلا يخبره فيه بالاستغناء عن خدمته بحجة أنه استولى على بعض أدوات المحل واستعملها في أشغاله الخاصة وأنه لذلك يمهله للبحث عن عمل آخر خلال ثلاثة أيام . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ فصله رب العمل بلا مبرر فرفع الدعوى بالزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٢٩ ج و ٣٠٠ م باقى حسابه قبل فصله وقيمة مكافأته وأجر أجازاته وفقا للسادتين ٢٣/١ ، ٣٧/١ من قانون العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى مدة الخدمة والأجر اليومي وان الفصل كان بدون سبب وسمعت أقوال شاهدي الطاعن ولم يعلن المطعون عليه شهوده - وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة في غيبة المطعون عليه برفض الدعوى استنادا إلى أنها لا تأخذ بأقوال شاهدي الطاعن لأنهما وإن كانا قد قررا أنه التحق بخدمة المطعون عليه في سنة ١٩٤٣ وأنه استمر يعمل إلى يوم فصله إلا أنهما اختلفا في تحديد قيمة أجره اليومي فضلا عن قولهما بأنهما لا يعرفان شيئا عن سبب فصله مما تستتج معه المحكمة عجز الطاعن عن إثبات دعواه وأن الاستغناء عنه دون أن يكون له حق في المكافأة كان له ما يبرره - استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٤٥٦ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة الاسكندرية الابتدائية التي قضت في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعوى على التحقيق

لأثبات ونفى أن الطاعن بعد أن قضى في خدمة المطعون عليه سبع سنين فصله في وقت غير لائق وبدون سبب وأن أجره اليومي الأخير كان ٢٩ قرشا وأنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يمنح الإجازات المخولة له قانونا ولا ثبات ونفى أنه استولى على أدوات رب العمل واستعملها بدون عليه . وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ولما أضافته من أسباب أخرى تحصل في أن شاهدي الطاعن هما زميلان له في العمل وأن أولهما قال إن سبب فصل الطاعن هو طلبه من المطعون عليه الإجازات السنوية التي حرم منها وأن ثانيهما قال إنه لا يعرف سبب الفصل عما رأت معه المحكمة لإطراح شهادتهما لما يشوبها من ميل لأنهما زميلاه ولأنه لم يشهدهما أمام محكمة الدرجة الأولى وترجيح أقوال شاهدي المطعون عليه اللذين شهدا باستيلاء الطاعن على ماسورة وثلاث قطع من الصاج لاستعمالها في أعماله الخاصة الأمر الذي يبرر فصله — فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينهى الطاعن بأولهما على الحكم مخالفته للقانون ذلك بأن المحكمة قررت أن فصله كان له ما يبرره فلا يستحق مكافأة لاستيلائه على أدوات المطعون عليه واستعمالها في عمل خاص به مع أن سبب الفصل المنسوب إلى الطاعن مما تسرى عليه الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التي وإن كانت تجيز فصل العامل دون مكافأة إذا وقع منه عمدا أي فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل إلا أنه وفقا للمادة المذكورة لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات

المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت عليه بوقوعه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجواز فصل الطاعن دون أن يتحقق من توافر شرط التبليغ الذي تستلزمه المادة ٣/٣٠ فإنه يكون قد أغفل تطبيق ركن أساسي للمادة المذكورة مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن النيابة العامة قالت بعدم قبول هذا السبب استنادا إلى أنه لم يثبت أن الطاعن سبق أن تحدى به لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . « ومن حيث إن هذا القول مردود بأن الطاعن إذ أسس دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي تنص المادة ٢٣/١ منه على أنه إذا كان الفصل صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين في هذه المادة فإنه يكون قد تمسك ضمنا « بجميع الشروط الواردة في هذا القانون لاستحقاق هذه المكافأة أو الحرمان منها وبالتالي يكون قد أنكر تحقق أي سبب يسقط استحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تحديه بعدم توافر الأسباب المبررة لفصله والمستقطقة لحقه في المكافأة وفقا للمادة ٢/٣٠ من القانون آنف ذكره سببا جديدا لم يثره أمام محكمة الموضوع .

« ومن حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا السبب في محله ذلك أن المادة ٣/٣٠ من القانون المشار إليه التي أجازت لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات التي ينتها ومنها وقوع فعل من العامل عمدا أو وقوع تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل نصت على أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون

في هذا الخصوص إلى شهادة شاهديه اللذين أشهدهما أمام المحكمة الاستئنافية ، وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون ولا يخرج الجدل فيه عن كونه جدلا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

(القضية رقم ٣٥٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٨٥

٩ ابريل سنة ١٩٥٣

حق الحبس . التخلي الاختياري عن الحيازة المسقط لحق الحبس . هو واقعة مادية . للمحكمة استخلاصها من ظروف الدعوى وملابساتها . مثال .

المبدأ القانوني

التخلي عن الحيازة المسقط لحق الحبس واقعة مادية لمحكمة الموضوع أن تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن المستندات المقدمة فيها . وإذن فحق كان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلي الطاعن باختياريه عن حيازة العين التي يطلب تمكينه من وضع يده عليها من توقفه عن أعمال البناء قبل رفع المطعون عليها دعوى إثبات حالة البناء وإصراره على عدم إتمام البناء بما اضطر المطعون عليها إلى الاتفاق مع مقاول آخر لإتمام ما لم يقم الطاعن بتنفيذه ، ومن أن مذكرة الطاعن بقسم البوليس لم تتضمن ما يدل على صحة دعواه من أنه طرد من

مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه ، وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما عزي إلى العامل فلا يفصل مجرد ادعاء من صاحب العمل لم يقم عليه دليل .

ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن المكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ٢٣/١ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال المدة المنصوص عليها فيه أم لم يقم بذلك مع وجوب تحقق هذا الشرط للقضاء بحرمات الطاعن من المكافأة المستحقة له ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون منعدم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ لم تقض المحكمة للطاعن بأجر أجازاته عن ثلاث سنوات لم يحصل فيها على مقابلها مع أن المادة ٣٧/١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن لكل عامل الحق في الحصول على أجازة بأجر كامل يقدر لعامل المياومة بسبعة أيام في السنة إذا كان لا يشتغل في عمل خطر ، مع أن شهوده قد أبدوه في دعواه وقد رفضت المحكمة طلبه استنادا إلى أنه لا يستحق المكافأة مع أن عدم استحقاقه المكافأة لا يبنى عليه رفض طلبه أجر ما حرم منه من أجازات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن الطاعن عجز عن إثبات استحقاقه لأجر أجازاته وأن المحكمة لا تظن

البناء في تاريخ تحريرها أو أن تابعا للمطعون عليها قد اعترف بأنها أمرته بمنع الطاعن من دخول العقار، وخلصت المحكمة من استعراض هذه الوقائع ومن مراجعة الخطابات والإنذارات المتبادلة بين الطرفين إلى أن تخلى الطاعن عن حيازته كان بمحض اختياره، وكانت هذه القرائن التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون هلي غير أساس.

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٠ الجرك على المطعون عليها، وطلب فيها الحكم بتمكينه من إعادة وضع يده على العقار المبين بصحيفتها، وقال شرعاً لدعواه إن المطعون عليها قد عهدت إليه بإقامة عمارة لها بالاسكندرية بمقتضى عقد معاولة محرر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ والتزمت فيه بأن ترهن الأرض والعمارة ضماناً لمبلغ ١٢٨٠٠ جنيه فلما امتنعت عن إجراء الرهن رفع عليها دعوى بإثبات التعاقد فأقامت المطعون عليها دعوى مستعجلة بإثبات حالة البناء وفي صباح يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٥١ حضر زوج المطعون عليها مع عدد كبير من العمال واقتحموا المبنى بموضوع التعاقد وأخرجوه منه عنوة، فحرر مذكرة رقم ٢١ أحوال قسم الجرك وقد أقر فيها أحد تابعي المطعون عليها بأنها أمرته بالنعدي بالقوة وانتزاع المبنى منه، وأنه يؤسس دعواه على أن

حق حبس العين المذكورة مقرر له بالقانون وبالعقد المحرر بينه وبين المطعون عليها ضماناً لحقوقه الناشئة من البناء الذي قام به، وأنه من حقه طلب استرداد حيازته. فردت المطعون عليها بأن الطاعن هو الذي توقف عن إتمام البناء من تلقاء نفسه بسبب الخلاف الذي قام بينهما على شروط عقد الرهن. إذ الطاعن وضع شروطاً لا تتفق مع شروط عقد المعاولة، وأنكرت عليه ادعاه بأنها طردته من المبنى وقالت إنه هو الذي تخلى بمحض اختياره عن حيازته وامتنع عن إتمام البناء التي التزم به في عقد المعاولة وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة للطاعن بطلباته فاستأنفت المطعون عليها وقيد استئنافها برقم ٢٨٢ سنة ١٩٥١ الاسكندرية الابتدائية، وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن بقرار الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

د ومن حيث إن الطاعن بنى على سببين يتحصل السبب الأول منهما في أن الحكم المطعون فيه مخالف للقانون إذ لم يفرق بين توقف الطاعن عن أعمال البناء بسبب عدم توقيع المطعون عليها على عقد الرهن التأميني وبين تخليه عن حيازة العقار فاعتبر مجرد التوقف عن العمل تخلياً عن الحيازة ومسقطاً لحقه في استردادها، في حين أن العمل أمر مستقل بذاته ولا يستتبع حتماً التخلي عن الحيازة.

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان التخلي عن الحيازة واقعة مادية لمحكمة الموضوع أن تستخلصها من ظروف الدعوى وملايساتها ومن المستندات المقدمة فيها، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلي الطاعن باختياره

حيازته قد جاء مناقضاً لما هو ثابت بالأوراق .
 « ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول
 ذلك لأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك
 بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع فلا تجوز له إثارتة
 لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير
 أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٣٧٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٨٦

٩ إبريل سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . إقامة الحكم على أساس يكفي لحله .
 عدم الطعن على هذا الأساس . توجيه الطعن إلى ماورد
 في الحكم تزيداً . غير منتج .

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم لم يتم قضاءه على الخطاب
 المرسل من المطعون عليهما إلى الطاعن
 فحسب ، وهو موضوع نعي الطاعن ، بل
 أقام قضاءه على أساس آخر هو أن الثابت
 من الاتفاق المخبر بين طرفي الخصومة أن
 من حق المطعون عليهما تسمين الأقطان التي
 باعها إليهما الطاعن في أي يوم دون أي
 اعتراض من البائع ، وكان الطاعن لم ينع
 عيباً على الأساس الآخر من الحكم ، وكان
 هذا الأساس يكفي وحده لحله ، فإنه يكون
 غير منتج البحث في صحة أو بطلان الإعلان
 الحاصل للطاعن بالخطاب الموصى عليه وهو
 ما قصر الطاعن نعيه عليه .

المحكمة

« من حيث إن وائفة الدعوى حسبما يبين

عن حيازته العين التي يطلب تمكينه من وضع
 يده عليها من توقفه عن أعمال البناء من قبل رفع
 المطعون عليها دعوى إثبات حالة البناء وإصراره
 على عدم إتمام البناء مما اضطر المطعون عليها
 إلى الاتفاق مع مقاول آخر لإتمام ما لم يتم
 الطاعن بتنفيذه . ومن أن مذكرة الطاعن رقم
 ٢١ أحوال قسم بوليس الجرك لم تتضمن ما يدل
 على صحة دعواه من أنه طرد من البناء في تاريخ
 تحريرها أو أن تابعاً للمطعون عليها قد اعترف
 بأنها أمرته بمنع الطاعن من دخول العقار
 وخلصت المحكمة من استعراض هذه الوقائع
 ومن مراجعة الخطابات والالذارات المتبادلة بين
 طرفي الخصومة إلى أن تخلى الطاعن عن حيازته
 كان بمحض اختياره ولما كانت هذه القرائن التي
 استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة
 التي انتهى إليها فإن النعي عليه بمخالفة القانون
 يكون على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في
 أن الحكم خطأ في فهم الواقع في الدعوى ، لأنه
 ثابت من أوراقها أن المطعون عليها اعترفت في
 مرافعتها أمام قاضي الأمور المستعجلة بأنها قد
 أحضرت خفياً لتحويل دون تعرض الطاعن
 للقائمين بإتمام أعمال البناء ، وهذا إقرار صريح
 بسلب الحيازة بالقوة وأنه ثابت أيضاً أن
 أدوات الطاعن قد ظلت بالعين محل النزاع ولم
 يتمكن من استلامها إلا في ١١ من أبريل
 سنة ١٩٥٠ بمقتضى محضر تسليم حرر بين الطرفين
 وثابت كذلك من الأوراق أن دعوى استرداد
 الحيازة رفعت بعد ثلاثة أيام من تحرير المذكرة
 رقم ٢١ أحوال قسم بوليس الجرك في ٢٧ من
 يناير سنة ١٩٥٠ ، ومن هذا يكون ما استخلصته
 المحكمة من أن الطاعن قد تخلى باختياره عن

اليوم إلى الخطاب الذي زعم المطعون عليهما أنهما أرسلاه إلى الطاعن وأنه يتضمن اخباره بأن حسابه قد أصبح مكشوفاً ويجب عليه تغطيته خلال ثلاثة أيام وأن الطاعن قد رفض تسلم هذا الخطاب . ووجه الخطأ في ذلك هو أن المستندات لا يحتج بها إلا على الأشخاص الصادرة منهم أو الذين يقرون بها ويعترفون بما ورد فيها وأن الطاعن لم يصل إليه خطاب من المطعون عليهما . كما أنه لم يوقع على الخطاب برفضه أو بأنه يعرف مضمونه .

د ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب غير منتج ذلك أنه لم يقم قضاءه على الخطاب المرسل من المطعون عليهما إلى الطاعن لحسب وهو موضوع نعي الطاعن بل أقام قضاءه على أساس آخر هو أن الثابت من الاتفاق المحرز بين طرفي الخصومة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أن من حق المطعون عليهما تسمين الأقطان في أي يوم دون أي اعتراض من البائع ولما كان الطاعن لم ينع عيباً على الأساس الأخير من الحكم وكان هذا الأساس يكتفي وحده لحله فإنه يكون غير منتج البحث في صحة أو عدم صحة الاعلان الحامل للطاعن بالخطاب الموصى عليه وهو ما قصر الطاعن نعيه عليه .

د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٧٧٣ سنة ١٩٤٨ بيا على الطاعن طلباً فيها الحكم بإلزامه بمبلغ ٢٠٢ ج و ٧٠ م وهو الباقي من مبالغ سحبا الطاعن بعد استئصال ثمن القطن الذي ورده إليهما ثم أقام الطاعن الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٩ بيا على المطعون عليهما وطلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بمبلغ ٩٣٦ ج و ٨٢٠ م وهو باقي له من ثمن القطن الذي ورده لهما في موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ فقررت المحكمة ضم الدعويين إحداهما إلى الأخرى لتقضى فيهما بحكم واحد وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ حكمت تمهيداً بنسب مكتب الخبراء الحكوميين لتصفية الحساب بين طرفي الخصومة وبعد أن قدم تقريره وأثبت فيه أن صافي ما للمطعون عليهما قبل الطاعن مبلغ ١٦٠ ج و ٣٩٦ م قضت المحكمة في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ في الدعوى رقم ٧٧٣ سنة ١٩٤٨ بيا بإلزام الطاعن بالمبلغ المذكور وفي الدعوى الأخرى المرفوعة من الطاعن برفضها فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ بى سويف الابتدائية وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه برفضه وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بى على سبب واحد ، يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه بعد أن قرر أنه ليس هناك خلاف بين طرفي الخصومة على المبالغ التي تسلمها الطاعن ومقدار الأقطان التي وردها إلى المطعون عليهما وأن الخلاف بينهما انحصر في تحديد اليوم الذي كان يجب قطع السعر فيه ، استند في قضائه بتعيين هذا

٨٧

٩ أبريل سنة ١٩٥٣

استئناف . أحوال شخصية . حكم صادر في دعوى
أحوال شخصية . عدم إعلانه قبل العمل بالقانون رقم
١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ميعاد استئنافه هو خمسة عشر
يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون . المادتان ٨٧ و ٨٨
مرافعات والمادة ٣/٢ من القانون رقم ١٢٦
سنة ١٩٥١ .

المبدأ القانوني

ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في
مسائل الأحوال الشخصية قبل العمل
بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ لا يرجع فيه
إلى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون
وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات ،
إلا إذا كان ميعاد الاستئناف قد بدأ سريانه
قبل العمل بالقانون الجديد وذلك بإعلان
الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإن لم
يكن الميعاد قد بدأ — وذلك لعدم إعلان
الحكم — سرت أحكام القانون الجديد
ووجب تطبيق نص المادة ٨٧٥ مرافعات
التي تقضى بأن ميعاد الاستئناف هو خمسة
عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم . ولكن
لما كان هذا الميعاد مستحدثاً بالقانون رقم
١٢٦ لسنة ١٩٥١ وجب اعمالاً لنص الفقرة
الثالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور
أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ العمل به
أي من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك
يكون ميعاد استئناف حكم صدر في مسألة
من مسائل الأحوال الشخصية ولم يعان قبل

١٥ سبتمبر هو خمسة عشر يوماً تبدأ من
التاريخ المذكور . وإذن فمن كان الثابت أن
الحكم المستأنف الذي صدر في ٩ أبريل سنة
١٩٥١ لم يعان للطاعن الذي لم يستأنفه إلا في
١٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فيسكون استئنافه بعد
الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى
بسقوط حقه في الاستئناف عملاً بالمادة ٣٨١
مرافعات لم يخطيء في تطبيق القانون .

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن
المطعون عليها رفعت على الطاعن الدعوى رقم
١٣١٠ سنة ١٩٥١ كلى الاسكندرية أمام محكمة
الأحوال الشخصية طالبة الحكم لها بالطلبات
المبينة بالصحيفة وهي ، أولاً — الحكم بالفرقة
بينها وبين الطاعن بسبب خطئه وعلى مسئوليته ،
ثانياً — الحكم بالزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية
مقدارها ٢٠ ج من يوم صدور الحكم ، ثالثاً —
الحكم بالزامه بأن يدفع إليها مبلغ ١٢٥ ج
قيمة المصاريف التي أنفقتها في المدة من ٢٧
أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى ٢٠ يولييه سنة ١٩٥١ .
وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة
الاسكندرية لمصلحة المطعون عليها ، فاستأنف
الطاعن الحكم بعريضة أعلنت لها في ٢٤ من نوفمبر
سنة ١٩٥١ — فدفعت النيابة بعدم قبول
الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . وفي ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية
بقبول هذا الدفع وبسقوط الحق في الاستئناف
مع الزام المستأنف بالمصاريف . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بالنقض . »

« وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن

الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن الحكم المستأنف صدر في ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ أى في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ فلا يبدأ ميعاد الاستئناف في السريان إلا من تاريخ إعلانه وهو لم يعلن بعد ولا يجوز تطبيق المادة ٨٧٥ من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ التي تنص على أن ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً تجرى من تاريخ النطق بالحكم ذلك لأن القانون رقم ١٢٦ رقم ١٩٥١ صدر وشرع عمل به بعد صدور الحكم المستأنف فلا تنسحب أحكامه على ميعاد استئناف حكم صدر في ظل القانون القديم ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في القول بعكس ذلك تأسيساً على تفسير غير سليم للفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ التي تنص على أن المواعيد التي استحدثها القانون المذكور تسمى من تاريخ العمل به وأنه على ذلك يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر قبل العمل به أى قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ — والذي لم يعلن حتى هذا التاريخ — هو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ — ذلك لأن المواعيد وبدئها هي من الأمور التي لا يمكن أن تؤخذ بطريق الاستنتاج بل لا يؤخذ فيها إلا بنص صريح وعند الغموض يؤخذ بالأصلح كما أن القول بأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ يبدأ من تاريخ العمل به هو قول يؤدي إلى استحداث حالة لم ينص القانون عليها .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة

١٩٥١ لا يرجع فيه إلى القاعدة السابقة على العمل بهذا القانون وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات إلا إذا كان ميعاد الاستئناف قد بدأ قبل العمل بالقانون الجديد وذلك بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة . فإن لم يكن الميعاد قد بدأ وذلك لعدم إعلان الحكم — سرت أحكام القانون الجديد ووجب تطبيق نص المادة ٨٧٥ مرافعات التي تقضى بأن ميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم — ولكن لما كان هذا الميعاد مستحدثاً بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وجب أعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ العمل به أى من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يكون ميعاد استئناف حكم صدر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يعلن قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ هو خمسة عشر يوماً تبدأ من التاريخ المذكور .

« وحيث إنه ثابت أن الحكم المستأنف الذي صدر في ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ لم يعلن للطاعن الذي لم يستأنفه إلا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فيكون استئنافه بعد الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الاستئناف عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات لم يخطئ في تطبيق القانون .

« وحيث إنه لذلك يكون الطاعن في غير محله ويتعين رفضه . »

(النضية رقم ١ سنة ٢٣ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٨٨

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . المحامي المقرر بالطعن . وجوب أن يكون موكلا بتوكيل سابق على تقرير الطعن . تاريخ التوكيل لاحق لتقرير الطعن . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . المادة ٤٢٩ مرافعات .

المبدأ القانوني

توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يكون المحامي الذي يقرر الطعن بالنقض موكلا عن الطالب ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على تقرير الطعن . وإذن فتي كان التوكيل المقدم من محامي الطاعن تاليا في التاريخ لتقرير الطعن فإن التقرير به يكون باطلا لصدوره من غير ذي صفة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع جسيما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى المدنية رقم ٢١٠٧ لسنة ١٩٤٧ محكمة كرموز الجزئية وطلب فيها منع تعرض المطعون عليها له في حيازته للنزل موضوع الدعوى . وفي ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف محكمة الاسكندرية الابتدائية التي قضت في ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ بالنأييد . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن النيابة العامة قالت في المذكرة المقدمة منها بعدم قبول الطعن شكلا

لتقديم من غير ذي صفة تأسيساً . لي أن المحامي الذي قرر الطعن أمام قلم كتاب محكمة النقض لم يكن موكلا من الطاعن عند تقريره .

د ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الأستاذ محمد صادق فهمي المحامي حضر إلى قلم كتاب محكمة النقض في يوم ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ وقرر الطعن بصفته وكيعلا عن الطاعن ثم قدم توكيلا صادرا له من الطاعن ومصدقا عليه في ٩ من ارس سنة ١٩٥٠ أي في اليوم التالي لتقرير الطعن .

د ومن حيث إن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات توجب أن يكون المحامي الذي يقرر الطعن موكلا عن الطالب ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على تقرير الطعن ولما كان التوكيل المقدم من محامي الطاعن تاليا في التاريخ لتقرير الطعن فإن التقرير به يكون باطلا لصدوره من غير ذي صفة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(القضية رقم ٦٤ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٨٩

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

توزيع . عدم قبول طلبات توزيع بعد انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٥١٥ من قانون المرافعات القديم . سقوط حق الدائن بانقضاء هذا الأجل . السقوط يحصل بقوة القانون ويحكم به القاضي ولو من تلقاء نفسه . لا يفتى عن تقديم الطلب في الميعاد المشار إليه مجرد تقديم سندات الدين . المادة ٥١٥ ، ٥١٦ من قانون المرافعات القديم .

المبدأ القانوني

يؤخذ عما جاء بالمادة ٥١٦ من قانون

المرافعات التقديم من أنه لا تقبل طلبات توزيع من أحد بعد مضي الشهر المذكور بالمادة ٥١٥ أنه بمجرد انقضاء هذا الشهر لا يجوز تقديم أى طلب من الطلبات لأن حق الدائن يكون قد سقط بانقضاء الأجل وهو سقوط واقع حتما بقوة القانون فيراعيه القاضي ولو من تلقاء نفسه ولا يغنى عن تقديم الطلب في الميعاد مجرد تقديم سندات الدين فيه لأن الطلب هو بمثابة صحيفة افتتاح الدعوى وهو الذى يبين فيه على وجه محدد مقدار المبلغ المطلوب وملحقاته ولذلك أوجبت المادة ٥١٥ المشار إليها تقديم الطلبات المتعلقة بالتوزيع والمستندات المؤيدة لها في ميعاد الشهر المذكور .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل في أن وزارة الأوقاف قدمت في مارس من سنة ١٩٤٧ طلبا للشروع في توزيع مبلغ ٤٠٤ جنيه و ٤٧٠ مليم ثمن عقار لها عليه دين مسجل وقد نزع ملكيته وبيع في المزاد الجبرى بناء على طلبها وطلب دائن آخر يسبقها في الدرجة هو البير بلاشى — الطاعن — ضد وريثة مدينها عباس مصطفى زكريا ورسا مزاده في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ في قضية البيع رقم ١٦٦ سنة ١٩٣٨ الواسطى على أحمد مصطفى زكريا الذى أودع الثمن المطلوب توزيعه خزانة المحكمة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ فأمر قاضى التوزيع بقيد الطلب في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ في الدفتر المخصص للتوزيع على حسب درجات الدائنين ثم قام قلم الكتاب بالتنبيه على

الدائنين بتقديم طلباتهم ومستنداتهم المتعلقة بالتوزيع في ميعاد شهر كما جاء بالمادة ٥١٥ مرافعات (قديم) فأعلن البير بلاشى في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٧ ووزارة الأوقاف في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٧ ووزارة المالية في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ وأعلن البنك العقارى الزراعى في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقدم البير بلاشى في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ أول حافظة بمستنداته وبها حكان ومحضر حجز وتنبيه نزع ملكية ثم قدم في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ حافظة ثانية بها اختصاصه على العقار المراد توزيع ثمنه وأوقفت بعد ذلك الإجراءات لعدم إعلان وريثة المدين ثم أعلن الوارث الوحيد له وهو أحمد مصطفى زكريا السابق لإعلانه في ٢١ يوليو سنة ١٩٤٧ باعتباره الراسى عليه المازاد . وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ قدم الدائن — الطاعن — طلبا بمقدار دينه الذى يطلب أن يخص به في التوزيع وفي هذا اليوم بالذات حررت قائمة التوزيع المؤقت المناقض فيها وقد خصص فيها لوزارة المالية ١ ج و ٤٣١ م ولقلم كتاب بنى سويف ٢٨٠ م ومجموعهما ١ جنيه و ٧١١ مليم وخصص للطاعن مبلغ ٥١ ج و ٣٥٥ مليم وخصص لوزارة الأوقاف مبلغ ٣٥١ ج و ٩٢٤ م وقد أعلنت هذه القائمة لوزارة الأوقاف في ١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فقررت المناقضة فيها يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤٨ وبنت المناقضة على سببين (الأول) أن الطاعن قدم حافظته الثانية المصحوب بها اختصاصه في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعد فوات شهر من تاريخ إعلانه ولهذا السبب ترى الوزارة استبعاد اختصاصه فيصبح دائنا عاديا فتقدم عليه في الدرجة (الثاني) عدم تقديم الطاعن طلبا بمقدار دينه حتى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨

أى بعد معنى خمسة عشر شهرا على إعلانه وقد حكمت محكمة الواسط بقبول المناقضة شكلا ورفضها موضوعا . فاستأنفت وزارة الأوقاف أمام محكمة بنى سويف الكلية هيئة استئنافية وقيد الاستئناف برقم ٢١٢ سنة ١٩٤٩ ، وفى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول المناقضة وتعديل قائمة التوزيع المؤقت وبتخصيص وزارة الأوقاف بمبلغ ٤٠٢ جنيه و ٧٥٩ ملليم . فقرر البير بلائشى بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقد دفعت وزارة الأوقاف بعدم قبول الطعن شكلا لأن التقرير بالطعن كان بعد الميعاد إلا أنها نزلت عن هذا الدفع بعد أن تبين لها أن تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه حقيقته ١٢ يونيه سنة ١٩٥٠ لا ١٢ مايو سنة ١٩٥٠ كما ورد فيه خطأ بدليل تاريخ قيد رسم إعادة الإعلان .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم مخالفة القانون إذ أسس قضاؤه على أن الطاعن لم يشفع المستندات المقدمة منه فى التوزيع بطلب دخوله فيه وتخصيصه بالمبلغ الذى يطلبه من أصل وملحقات وأن مجرد تقديمه مستنداته فى الميعاد غير مشفوعة بطلب موضح به مقدار الدين الذى يريد تخصيصه له لا يحول دون سقوط حقه بقوة القانون مع أن مجرد تقديمه المستندات ومن بينها الاختصاص الصادر لمصلحة الدائن المدين به دينه ومصاريفه وفوائده فى الميعاد القانونى مانع من سقوط حقه فى التوزيع وفيه معنى الطلب الذى يقصده المشرع وفوق هذا فقد قام الطاعن بتقديم كشف بمقدار دينه ومصاريفه وفوائده قبل تحرير القائمة المؤقتة وبذلك تدارك النقص إذا كان هناك نقص ما ويكون ماذهب إليه الحكم قد جاء مخالفا للقانون .

د ومن حيث إن الحكم أسس على أن عدم تقديم الطلب فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥١٥ مرافعات (قديم) ينبئ عليه سقوط الحق فى التقديم بقوة القانون كما لا يفيد مجرد إيداع المستندات معنى الطلب لعدم كفايتها فى بيان مقدار الدين المطلوب تخصيصه ثم فائدته ومصاريفه ولأن إيداعها لا يتضمن معنى الطلب الذى يرتب عليه القانون سريان الفوائد وقطع التقادم . . . وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون إذ يؤخذ مما جاء بالمادة ٥١٦ مرافعات قديم من أنه لا تقبل طلبات من أحد بعد مضى الشهر المذكور بالمادة ٥١٥ أنه بمجرد انقضاء هذا الشهر لا يجوز تقديم أى طلب من الطلبات لأن حق الدائن يكون قد سقط بانقضاء الأجل وهو سقوط واقع حتما بقوة القانون فيراعيه القاضى ولو من تلقاء نفسه ولا يغنى عن تقديم الطلب فى الميعاد مجرد تقديم سندات الدين فيه لأن الطلب هو بمثابة صحيفة افتتاح الدعوى وهو الذى يبين فيه على وجه محدد مقدار المبلغ المطلوب وملحقاته ولذلك أوجبت المادة ٥١٥ المشار إليها تقديم الطلبات المتعلقة بالتوزيع والمستندات المؤيدة لها فى ميعاد الشهر المذكور .

د ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .
(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٠٠٠ بالهيئة السابقة) .

٩٠

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

١ — حكم . تسيبيه . تمسك الطاعن بأن الاتفاق الذى تم بينه وبين المطعون عليه الثانى لا يمكن وصفه قانونا . بأنه عقد بيع وتمسكه أيضا بأن هذا الاتفاق معلق على شرط واقف لم يتحقق . رد الحكم على الشطر الأول . من الدفاع واعتباره الاتفاق عقد بيع . عدم

مباشر له قبل الطاعن بل رفعها بوصفه دائنا يستعمل حق مدينه إذ هو بطالبه الأول وهو الحكم في مواجهة المطعون عليه الثاني بصحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثاني إنما يطلب الحكم لمصاحبة مدينه ، إلا أنه في إنذاره الذي أعلن به الطاعن لم يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه للمطعون عليه الثاني بل طلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه له هو مباشرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ على الطاعن أنه لم يستجب لهذا الإنذار وبني على ذلك أن الطاعن هو المتخلف عن القيام بالتزاماته مع أن المشتري من مشتر لم يسجل عقده لا يستطيع أن يكلف البائع الأصلي بالتوقيع له هو على عقد بيع صالح للتسجيل إذ هو لم يتعاقد معه بل كل ما له - حتى لو قيل بوجود حق مباشر له قبله - هو أن يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن الطاعن رسا عليه مزاد عقارات أمام محكمة مصر المختلطة بثمان مائة ٧٨٦ ج ٧٠٥ م بما في ذلك المضروقات . وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ حرر اتفاق بين الطاعن والمطعون عليه الثاني صافي إسماعيل أحمد - ورد به أن الطاعن يقر

رده على الشطر الثاني من الدفاع مع أنه جوهري .
قصور .

ب - بيع - دائن . حكم . تشبييه . للمشتري استعمالاً لحق مدينه أن يطلب من البائع للبائع له أن يوقع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه . ليس للمشتري أن يطلب من البائع لبائعه أن يوقع له هو على عقد صالح للتسجيل . تقرير الحكم أن البائع الأصلي مسئول لعدم استجابته لإنذار المشتري من المشتري منه بأن يوقع له مباشرة على عقد بيع صالح للتسجيل . مخالفة للقانون وقصور .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني لا يمكن أن يوصف قانوناً بأنه عقد بيع كما تمسك بأن نفاذ هذا الاتفاق قصد أن يكون معلقاً على شرط واقف هو قيام المطعون عليه الثاني في يوم معين بالوفاء بالالتزامات التي رتبها حكم رسو المزاد على الطاعن وأن عدم تحقق هذا الشرط الواقف يترتب عليه عدم قيام التزام الطاعن أصلاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالرد على الشطر الأول من دفاع الطاعن مقررًا أن الاتفاق المشار إليه هو بيع صحيح ولكنه أغفل الرد على الشطر الأخير من الدفاع وهو دفاع جوهري لا يغنى التقرير بأن الاتفاق يتضمن عقد بيع عن التعرض له والبت فيه ، فانه يكون قد عار الحكم قصور مبطل له في هذا الخصوص .

٢ - إنه وإن كان المطعون عليه الأول عند رفع الدعوى لم يرفعها استعمالاً لحق

١١ و ١٧ مايو سنة ١٩٤٧ الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية طالبا الحكم أولا — بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثاني المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وثانيا — بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني له في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ وعند نظر الدعوى حضر المطعون عليه الأول وأودع خزانة المحكمة باقى الثمن ومقداره ٧١٦ ج و ٧٠٥ م على ذمة الطاعن على شرط ألا يصرف له إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا وتسجيله، ولم يحضر الطاعن لحكم غيابيا بالنسبة له بطلبات المدعى فعارض وبين معارضته على أن العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الثاني إنما هو وعد بالبيع لم يستوف أركان عقد البيع وأن باقى الثمن لم يدفع إليه في الميعاد كما لم تدفع فوائده — فقضت المحكمة في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٨ برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف الطاعن . وفي ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأيد الحكم وذلك للأسباب التى فصلتها وللأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف . فظعن الطاعن فى هذا الحكم بالنقض .

د وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خطأ فى تمكينه الاتفاق الذى تم فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بين الطاعن والمطعون عليه الثانى وجاء قاصرا فى هذا الخصوص ، فقد تمسك الطاعن فى مذكرة بأن ظروف الدعوى تتلخص فى أن الطاعن بعد أن رسا عليه مزاد ما بيع جبرا على أخى المطعون عليه الثانى بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ حضر إليه المطعون عليه الثانى راجيا أن يتنازل

بإسلامه من المطعون عليه الثانى مبلغ سبعين جنيزا وذلك من ضمن (ثمن الأعيان التى رسا مزادها على الطاعن والتى يبلغ ثمنها الأساسى والمصاريف مبلغ ٧٨١ ج و ٧٠٥ م . وأن مبلغ ٧٠ ج المدفوعة كمثل عربون يخصم من الثمن المذكور وتعهد صافى إسماعيل بأنه تعهد بالقيام بسداد باقى الثمن والمصاريف وقدره ٧١٦ ج و ٨٠٥ م فى يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ بحيث إذا لم يتم بدفع المبلغ الباقى فى الميعاد بدون تنبيه أو إنذار رسمى يصبح المبلغ المدفوع وهو ٧٠ ج من حق سيداروس توماسوس بدون الرجوع عليه بأى شىء مطلقا والثمن والمصاريف من ضمنها الأمانة الخاصة (بالأعيان المبيعة) التى ستأخذها المحكمة لتسجيل حكم مرسى المزاد وتصفية الدوسيه مع الفوائد التى تستجد وتصفيتها المحكمة من يوم حكم مرسى المزاد إلى يوم الدفع يكون ملزما بها صافى إسماعيل ... بعد ذلك باع المطعون عليه الثانى الأعيان محل الاتفاق السالف الذكر للمطعون عليه الأول فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ وفى ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ أئذ المطعون عليه الأول (المشتري الجديد) الطاعن بإنذار ذكر فيه أن المطعون عليه الثانى تنازل له عن الصفقة وأنها حضرا له سويا فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ (أى فى نفس اليوم الذى أعلن فيه الإنذار) لدفع باقى الثمن وتحرير عقد البيع النهائى ولكن — الطاعن تهرب من المقابلة د بغية تفويت الميعاد المحدد وضياع حقوق المشتري وأنه لذلك يكلفه بالحضور فى غضون سبعة أيام من تاريخ إنذاره للتوقيع على العقد النهائى ببيع العقارات المذكورة للطالب (المطعون عليه الأول) وإستلام الباقى من الثمن ... الخ ، ولما لم يستجب الطاعن لما جاء بهذا الإنذار رفع المطعون عليه الأول فى

له عما آل إليه بالازاد الذي أجرته محكمة مصر المختلطة فرحة من الطاعن بعائلة المدين المزوعة ملكيته قبل ذلك بشرط أن ترفع أولا عن عاتقة المسئوليات والالتزامات التي ترتبت عليه بحكم رسو المازاد واتفق مع المطعون عليه الثاني على أنه إذا دفع باقي الثمن وقدره — ٧٨٦ ج و ٧٠٥ مليا والمصاريف والفوائد حسب تصفية الدوسيه وذلك في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ فإنه يتنازل له عن الصفقة وإذا تأخر عن القيام بهذا في الميعاد المحدد سقط حقه في الالتزام وضاع عليه العربون بغير حاجة إلى تنبيهه — وواضح من هذا الدفاع أن الطاعن تمسك بأن التزامه بالبيع لا يمكن أن ينشأ وفقا للاتفاق إلا بعد وفاة المطعون عليه الثاني بما التزم ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى القول بأن اتفاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تضمن بيعا صحيحا مستوفيا لجميع الأركان ، وهو قول تنقضه عبارات المحرر والصحيح أن المطعون عليه الثاني قد التزم بالقيام أولا بوفاء كل ما هو مطلوب من الطاعن للمحكمة المختلطة حتى تبرا ذمته من كافة الالتزامات وذلك لغاية ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ فإذا أقام بهذا التنازل له عن الصفقة أما إن لم يفعل فإنه يصبح لاحق له في مطالبة الطاعن بشيء ويضيع عليه مبلغ الـ ٧٠ ج الذي دفعه (مثل عربون) وهذا بغير حاجة إلى تنبيهه أو إنذار .

د وحيث إن مما ينعاه الطاعن أيضا على الحكم في السبب الثاني من أسباب الطعن أنه أقام قضاؤه على أن المشتري من مشتري عقار لم يسجل عقده له الحق المباشر قبل البائع وأن تأسيسا على هذا ما كان للطاعن أن يشك عن الاستجابة للإنذار الذي وجهه إليه المطعون عليه الأول وأخطره

فيه محاوله محل المطعون عليه الثاني والذي طالبه فيه بتنفيذ اتفاهه وهذا النظر مخالف للقانون لأن عقد البيع غير المسجل لا يرتب قبل البائع إلا التزامات شخصية فليس للمشتري من المشتري حق مباشر قبل البائع .

د وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ لا يمكن أن يوصف قانونا بأنه عقد بيع كما تمسك في مذكرته المقدمة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٩ بما ورد في سبب الطعن الأول ومفاده أن فناء الاتفاق قصد أن يكون معلقا على شرط واقف وهو قيام المطعون عليه الثاني في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ بالوفاء بالالتزامات التي رتبها حكم رسو المازاد على الطاعن وأن عدم تحقق هذا الشرط الواقف يترتب عليه عدم قيام التزام الطاعن أصلا ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى بالرد على الشرط الأول من دفاع الطاعن مقررًا أن اتفاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ هو عقد بيع صحيح ولكنه أغفل الرد على الشرط الآخر من الدفاع وهو دفاع جوهرى لا يغنى التقرير بأن الاتفاق يتضمن عقد بيع عن التعرض له والبت فيه وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد عاره في هذا الخصوص قصور مبطل له .

د وحيث إنه يبين أيضا من الوقائع السابق إيرادها أن المطعون عليه الثاني بعد اتفاهه مع الطاعن في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ومع عدم تسجيل هذا الاتفاق باع الأحيان محل الاتفاق للمطعون عليه الأول في ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ وجه المطعون عليه الأول إلى الطاعن إنذارا ذكر فيه أن المطعون عليه الثاني تنازل له عن الصفقة وأنه يكلفه

ماله - حتى لو قيل بوجود حق مباشر له قبله -
هو أن يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح
للتسجيل لمن اشترى منه ، ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق
القانون مما يستوجب نقضه .

(القضييه رقم ٢٣٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود
عياد المستشارين) .

٩١

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

ضرائب . الأرض التي ربطت عليها الضريبة كما
وصفها الحكم هي أرض فضاء مسورة بسور من
الحشب . عدم خضوعها للضريبة الاملاك . لا يسبغ عليها
صفة الاملاك المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل
ريعاية أجبرها للغير أو استعمالها مخزناً للبضائع . الامر
العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ .

المبدأ القانوني

متى كانت قطعة الأرض التي فرضت عليها
الضريبة التي تقررها المادة الأولى من الامر
العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ هي
كما وصفها حكم محكمة أول درجة نقلاً عن
مذكرة الطاعن أرض فضاء لا بناء فيها
ومسورة بسور من خشب وحديد ولم يناع
الطاعن في هذا الوصف أمام محكمة الاستئناف
فلا تجوز المنازعة فيه أمام محكمة النقض ،
فان الأرض المشار إليها لا يصح على هذا
الاعتبار أن تكون محلاً لهذه الضريبة الخاصة
بالاملاك المبنية ولا يسبغ عليها صفة الاملاك
المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعاً

بالحضور في غضون سبعة أيام من تاريخ إذاره
للتوقيع على العقد النهائي ببيع العقارات المذكورة
له - المطعون عليه الأول - واستلام الباقي
من الثمن ... فلما لم يستجب الطاعن لهذا الإنذار
رفع المطعون عليه الأول هذه الدعوى طالباً
الحكم أولاً - بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر
من الطاعن للمطعون عليه الثاني في ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٤٦ وثانياً - بصحة ونفاذ عقد البيع
الصادر من المطعون عليه الثاني للمطعون عليه
الأول في ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ ... ومن هذا
يتضح أن المطعون عليه الأول وإن كان عند
رفع الدعوى لم يرفعها استعمالاً لحق مباشر له قبل
الطاعن بل رفعها بوصفه دائناً يستعمل حق مدينه
إذ هو بطلبه الأول وهو الحكم في مواجهة
المطعون عليه الثاني بصحة ونفاذ العقد الصادر
من الطاعن للمطعون عليه الثاني في ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٤٦ إنما يطلب الحكم لمصلحة مدينه
(راجع الحكم الصادر من هذه المحكمة في ٦ من
أبريل سنة ١٩٤٤ طعن رقم ١٠٢ سنة ١٣ ق
والحكم الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٤
طعن رقم ٨٨ سنة ١٣ ق) إلا أنه في إذاره الذي
أعلن به الطاعن في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ لم
يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل
صادر منه للمطعون عليه الثاني بل طلب منه التوقيع
على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه له هو
مباشرة وقد أخذ الحكم المطعون فيه على الطاعن
أنه لم يستجب لهذا الإنذار وبني على ذلك ان
الطاعن هو المتخلف عن القيام بالتزاماته مع أن
المشتري من مشتر لم يسجل عقده لا يستطيع
أن يكلف البائع الأصلي بالتوقيع له هو على عقد
بيع صالح للتسجيل إذ هو لم يتعاقد معه بل كل

بتأجيرها للغير أو باستعمالها لتخزين البضائع .

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تحصل في أن
الشركة المطعون عليها قطعة أرض قضاء كائنة بحى
القبارى بالاسكندرية وقد أجرت هذه القطعة
لشخص كان مخصصا في الدعوى أمام محكمة أول
درجة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ في ٣٠ يناير
سنة ١٩٣٥ وقد صرح للمستأجر بأن يؤجر العين
من باطنه لتخزين القطن أو أى بضاعة أخرى .
وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ أعلنت بلدية
الاسكندرية الشركة المطعون عليها بدفع مبلغ
١٥٨ جنيه و ٩٥٠ مليم قيمة الضريبة المستحقة
على هذا العقار عن سنة ١٩٤٦ وذلك وفقا لما
يقضى به الأمر العالى الصادر في ١٣ من مارس
سنة ١٨٨٤ بفرض ضريبة الاملاك المبنية فنازعت
الشركة المطعون عليها في استحقاق الضريبة ولكن
المجلس البلدى لم يحفل بهذه المنازعة وأوقع حجزا
إداريا في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ فاضطرت
الشركة لدفع المبلغ مع الاحتفاظ بحقوقها ثم
رفعت الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية
المختلطة طالبة الحكم بإلغاء الحجز الإدارى وإلزام
البلدية بأن تدفع اليها مبلغ ١٥٨ ج و ٩٥٠ م مع
الفوائد ٥ ٪ واحتياطيا إذا رفضت الدعوى
قبل البلدية إلزام المستأجر بدفع المبلغ إلى الشركة .
وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة
الاسكندرية الابتدائية المختلطة بإلزام بلدية
الاسكندرية بأن تدفع للطعون عليها مبلغ ١٥٨
جنيه و ٩٥٠ مليم والفوائد وبإلغاء الحجز
الإدارى مستندة في ذلك إلى أن العين التى ربطت
عليها الضريبة هى أرض قضاء فهم لا تخضع
للضريبة التى يقررها الأمر العالى الصادر في ١٣

من مارس سنة ١٨٨٤ بشأن الضريبة على الاملاك
المبنية وأن مجرد تسوير الأرض بسور من خشب
وحديد لا يجعلها أملاكا مبنية فاستأنفت البلدية
هذا الحكم فقضت محكمة استئناف الاسكندرية
في ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف
وتأييد الحكم . فطعن المجلس البلدى في هذا
الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة الأولى
من الأمر العالى الصادر في ١٣ من مارس سنة
١٨٨٤ إذ قرر أنها لا تسرى على الأرض القضاء
التي تملكها الشركة المطعون عليها مع ما هو ثابت
من أن هذه الأرض مسورة بالبناء ومستعملة
مخزنا ومستغلة بطريق الايجار ولا يخرجها عن
حكم المادة الأولى أن لا يكون ما بها من بناء غير
مسقوف وأنه يبين من نص هذه المادة أن المشرع
أراد فرض الضريبة على الاملاك التى تغل إيرادا
وكذلك على الجنان الملحقه بالمبانى وأن التعبير
الفرنسى لكلمة مخازن لا يفيد ضرورة أن تكون
هذه المخازن مبنية على أنه من الثابت أن الأرض
محل الدعوى بها بناء وهو السور الذى يحيط بها
وهى مستغلة بوصف كونها مخزنا للقطن .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه ثابت
أن قطعة الأرض التى فرضت عليها الضريبة التى
تقررها المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في
١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ هى كما وصفها حكم
محكمة أول درجة نقلا عن مذكرة الطاعن أرض
قضاء لا بناء فيها ومسورة بسور من خشب
وحديد ولم ينازع الطاعن في هذا الوصف أمام
محكمة الاستئناف فلا تجوز له المنازعة فيه أمام
هذه المحكمة وهى على هذا الاعتبار لا يصح أن

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٤٦ الجيزة الابتدائية على المطعون عليهم وقال بيانا لها إنه تملك بمقتضى عقد بيع مسجل في ٢ مايو سنة ١٩٤٤ فدانين بما عليهما من نخيل وأشجار في مسطح ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم ضمن القطعة رقم ٢١٠ المستجدة التي كان يملكها البائعون له وهم ورثة كارتون دى قيار وآخرون مفرزة بمقتضى بيع مسجل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٠٦ ، ولأنه لما قدم عقد شرائه إلى مصلحة المساحة للتأشير عليه اعتبرت المقدار الذى اشتراه شائعا في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم وهى القطعة رقم ٢١٥ المستجدة بأكملها . وطلب أصليا الحكم بثبوت ملكيته إلى فدانين شائعين في ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم واحتياطيا بثبوت ملكيته إلى هذا العقار مشاعا في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم . وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بتمهيديا بنذب خبير هندسى لتطبيق مستندات طرفي الخصومة على الطبيعة ، وبيان ما يملكه البائعون للطاعن بمقتضى العقد المسجل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٠٦ وبمقتضى وضع اليد ، وهل كان ما يملكونه حسب عقد البيع المشار إليه ووضع اليد مفرزا أم كان شائعا في أطيان أخرى ، وخص ما إذا كان العقار موضع النزاع مشاعا في ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم أو في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٨ بتثبيت ملكية الطاعن إلى فدانين مشاعين في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم مسطح القطعة رقم ٢١٥ المستجدة من

تكون محلا لهذه الضريبة الخاصة بالاملاك المبنية ولا يسبغ عليها صفة الاملاك المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعا بتأجيرها للغير أو استعمالها لتخزين البضائع .
(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩٢

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — حكم . حكم بتمهيدى . عدم فصله على وجه قطعى في أية نقطة من نقط النزاع . للمحكمة بعد تنفيذه أن تفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .

ب — حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية الطاعن الأطيان شائعة لا مفرزة . تأسيس قضاؤه على ماورد بعقد شرائه . لا قصور .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة لم تفصل على وجه قطعى في حكمها التمهيدى في أية نقطة من نقط النزاع فإن هذا الحكم لا يكون مانعا لها — بعد تنفيذه — من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .

٢ — متى كان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية الطاعن إلى المقدار الذى اشتراه شائعا لا مفرزا قد استند إلى ماورد بعقد شرائه فليس له أن يتمسك بما ينعاه على الحكم لعدم قضاؤه له بالملكية مفرزة استنادا إلى أن ملكية البائعين له كانت مفرزة وأن ماورد بالعقد من أن البيع شائع في مساحة معينة إنما كان بناء على أمر المساحة إذ أن مؤدى هذا النعى مخالف لماورد بسند ملكيته في هذا الخصوص .

القطعة رقم ١٩٣ وذلك وفق عقد شرائه وما جاء
بتقرير الخبير . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد
استئنافه برقم ٩٨٥ سنة ٦٥ ق القاهرة . وفي ٢٣
من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول
الاستئناف شكلا ، وفي موضوعه برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب
يتحصل الأول منها في أن الحكم مشوب بالبطلان
لخلوه من الأسباب . لأن موضوع النزاع في
الدعوى هو ما إذا كان الفدانان المبيعان للطاعن
شائعين في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم كما
ورد بعقد مشتراه أم أنهما شائعان في ٣ فدادين
و ٧ قيراط و ٨ أسهم وفقا للمساحة الحديثة
المحددة في عقد تملك البائعين له وحسب وضع
يذهب ، وحقيقة الواقع أن عقد تملك الطاعن
مذكور فيه صراحة أن الفدانين المبيعين إليه شائعان
في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، إلا أن ذلك
كان نزولا على أمر المساحة ، وأن الخبير أثبت
أن ملكية كارتون دى فيار محددة بحسب عقده
ووضع يده ، في حين أنها شائعة مع غيرها كما
ورد بعقد الطاعن ، ولكن محكمة أول درجة
خلت أسبابها من تقرير هذه المسألة ومن علة
عدولها عما ورد في حكمها التمهيدى الصادر في ٣٠
من يناير سنة ١٩٤٧ ، وأما ما أضافته محكمة
ثاني درجة على أسباب الحكم الابتدائي فإنه
لا يعتبر ردا على هذا الوجه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أساس سند
الطاعن وهو عقد البيع الصادر له من ورثة كارتون
دى فيار وآخرين والمسجل في ٢٠ من مايو سنة
١٩٤٤ ، والثابت به أن الفدانين المبيعين له

شائعان في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ،
ولا محل لما ينهيه الطاعن على المحكمة الابتدائية
من أنها عدلت عماراته في حكمها التمهيدى الصادر
في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ متى كانت المحكمة لم
تفصل على وجه قطعى في هذا الحكم في أية نقطة
من نقط النزاع ، ومن ثم لا يكون مانعا لها - بعد
تنفيذه - من الفصل في الدعوى على ضوء
المستندات المقدمة فيها .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في
أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسييب ،
لأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه لم يبين كيفية انتقال الملك من حالة التحديد
إلى حالة الشيوخ ، وقد اعتمد الحكم في قضائه على
تقرير الخبير ، في حين أن الخبير لم يقرر شيئا في
هذا الخصوص أما ما أضافه الحكم الاستئنافي في
أسبابه فإنه لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
الطاعن قد استند في ملكيته إلى عقد البيع المسجل
السابق الإشارة إليه والمبين به أن ما اشتراه شائع
في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، فليس له أن
يتمسك بما ينهيه على الحكم في هذا السبب ، إذ
أن مؤدى هذا التمسك مخالفة لما ورد بسند ملكيته
في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن السببين الثالث والرابع
يتحصلان في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون
وشابه التناقض والقصور في التسييب ، لأن
المحكمة لم تقض للطاعن بملكته شائعة في ٧ فدادين
و ١ قيراط و ٤ أسهم ، بل قضت له بفدانين
شائعين في قطع مختلفة بالمقدار الزائد في وضع
يد كل من الخصوم على مقدار ما يملكه وكان لزاما
على المحكمة وقد قررت أن الفدانين المذكورين
شائعين في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم أن

تقضى بذلك لا بنسب متفاوتة ، وهي إذ قضت على خلافه فإنها لم تبين الأساس القانوني الذي استندت إليه في قضائها الذي يتناقض مع عقد تمليك تبائن للطاعن ، إلا أن تكون قد احترمت وضع اليد بالحالة المدعاة أمام الخبير ، وهذا لا يعتبر أساسا من الوجوه القانونية ، لأن المحكمة لم تبين سبب وضع اليد ولم تأخذ بما ورد بعقد البيع الصادر إلى الطاعن الذي حرر حسب إشارة المساحة من اعتبار ملكه شائعا في كل ذرة فيما يملكه كل شريك .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم بعد أن قضى للطاعن بثبوت ملكيته إلى فدانين شائعين في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم وهي مسطح القطعة رقم ٢١٥ المستجدة من القطعة رقم ١٩٣ أضاف ، وذلك وفق ما جاء بتقرير الخبير ، ولا تعني هذه العبارة أن ملكية الطاعن أصبحت موزعة على قطع مفرزة ، بل إن المقصود منها كما يستفاد من أسباب الحكم الإشارة إلى ما أثبتته الخبر في تقريره من بيان مقدار ما يضع كل من الشركاء المشتاعين يده عليه خصوصا أكثر مما يملكه على الشيوع مما يؤيد دعوى الطاعن قبلهم ، يؤكد هذا المعنى على الحكم بعد أن أورد في أسبابه المقدار الذي يملكه كل من الشركاء المشتاعين وسند ملكيته قرر أن المدعى عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) يضع يده على ٤ فدادين و ٥ قيراط و ٢١ سهم أحاطها بسور ، فيكون قد وضع يده على أكثر مما يملك بمقدار ١ فدان و ٥ قيراط و ٧ أسهم ، وأن المدعى عليه الثالث يملك ٧ قيراط في حين أنه يضع يده على ١٢ قيراط و ٥ أسهم أي أكثر مما يملك بمقدار ٥ قيراط و ٥ أسهم ، وأن باقي المدعى

عليهم يملكون ١ فدان و ١٠ قيراط و ١٦ سهما في حين أنهم يضعون اليد على ١ فدان و ٢٣ قيراط أي أكثر مما يملكون بمقدار ١٣ ق و ٣ س ، وأن مجموع ما يضع المدعى عليهم يدهم عليه زيادة عما يملكون هو ٢ ف وهو مقدار ما يمتلكه المدعى (الطاعن) بمقتضى عقد البيع المقدم منه . ثم نخلص الحكم من ذلك إلى القول بأن الثابت من تقرير الخبير أن الفدانين اللذين يملكهما الطاعنان شائعان في ٧ فدادين و ١ ق و ٤ س وهو مسطح القطعة رقم ٢١٥ المستجدة من القطعة رقم ١٩٣ بحوض العاقولة كما هو ثابت بعقد تمليك ، وكما وضح من معاينة الأرض موضوع النزاع ، وهذا الذي أورده الحكم ينفي ما ذهب إليه الطاعن في هذا السبب وليس فيه أي تناقض ومن ثم يكون على غير أساس النعي على الحكم بأنه جزء ما يملكه الطاعن على عدة قطع مفرزة بنسب معينة أو أنه احترم وضع يد شركائه في الملك الشائع دون مبرر مع أنه قضى له بملكية الفدانين على الشيوع في مساحة مقدارها ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم حسب عقد شرائه المسجل .

« ومن حيث إن السبب الخامس نصه الآتي : أنه إذا كان هذا الوجه منصب على تقرير الخبر في الظاهر إلا أنه في حقيقته منصب على الحكم الذي أخذ بهذا التقرير ، وفي شرح هذا الوجه نقول : ثابت من تقرير الخبر ما يأتي : أولا - أن المساحة التي أدخلها المطعون عليه الثاني في داخل السور الذي بناه هي ٤ فدادين و ٥ قيراط و ٢١ سهما وفيها تقع ٣ فدادين و ٧ قيراط و ٨ أسهم المملوكة للبايعين . ثانيا - أن ملك المطعون عليه الثاني المذكور ٣ فدادين و ١٤ سهما . ثالثا - بطرح ملكيته من مقدار ما أحاطه بالسور يكون واضعا يده على ١ فدان و ٥ قيراط

التحدى بهذا الوجه لأول مرة أمام هذه المحكمة .
ومن ثم يكون نفيه على الحكم في هذا السبب غير
مقبول .

(القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩٣

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — جارك . رسوم جركية . الاعفاء الخاص
بالجيوش البريطانية . متى يسرى هذا الاعفاء ومتى
تستحق الرسوم . القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١
والمادة ٣٣ من اللائحة الجركية .

ب — جارك . اثبات . اجراءات تقاضي . معام
الجنة الجركية شهودا على سبيل الاستدلال دون حلف
يمين ، لا تدرى عليها . حكم . تسميته . إدانة الطاعنين
في تهمة التهريب . استناده إلى الأدلة التي استند بها
من محضر اللجنة وباقي أوراق الدعوى . عدم معام
المحكمة الشهود . لا خطأ متى كان الطاعنان لم يقدم
ما يثبت أنهما طلبا إلى المحكمة معام الشهود .

ج — جارك . رسوم جركية . اختصاص .
جرائم تهريب الكبريت . اختصاص اللجان الجركية
بجرائم التهريب الخاصة بالرسوم الجركية . الرسوم
الصادرة في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ والذي جعل الاختصاص
لقضاء العادي مقصور على رسم الاتاج .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١
الذي قرر اعفاء الجيوش البريطانية من
أداء الرسوم الجركية إنما جعل هذا الاعفاء
مقصورا على ما تستورده هذه الجيوش لحاجتها .
أما ما يملكه أفرادها ملكا خاصا وما خرج
عن حاجة الجيوش وحصل التصرف فيه للغير
فلا يسرى عليه الاعفاء ويكون واجبا نحصيل
الرسم الجركي عنه . فاذا وصل إلى يد فرد من
الأفراد كان عليه المبادرة إلى دفع الرسوم

و ١٧ سهما من ملك الطاعن . ومفاد هذا أن الخبير
جمع كل ما يملكه المطعون عليه الثاني واحتسبه له
بما أحاطه بالسور معتبرا في نهاية الأمر أن المحوط
بالسور هو كل ما يضع يده عليه . ولقد نسي
الخبير أو تناسى ما أثبتته في محاضر أعماله بل وفي
تقريره وذلك في قوله : وهذه الأرض بما يتوضح
حدودها على الخريطة مقام عليها سور في جميع
الجهات ما عدا الحد القبلي حيث يضع الشيخ محمد
شلقوف يده على جزء بعرض ١٥ مترا حسب
الرسم المبين خلف السور من الجهة القبالية .
هذا الجزء الذي يضع الشيخ محمد شلقوف يده
عليه خلف السور من الجهة القبالية لم يحتسبه
الخبير ضمن وضع يده .

وهذا خطأ مادي يؤدي إلى نتيجة ضارة
بالطاعن هي نقص الجزء الذي يعيبه من وضع يد
الشيخ محمد شلقوف المشار إليه بمقدار قطعة الأرض
التي أخرجها من وضع يده وذلك لوصحت النظرية
التي أخذت بها المحكمة . وإذا لم يعتبر ذلك خطأ
في الإسناد يعيب الحكم ويطله .

د ومن حيث إن ما أمكن استخلاصه من هذا
السبب هو قول الطاعن إن المستفاد من تقرير
الخبير ومن محاضر أعماله أن أحد الشركاء المشتاعين
وهو المطعون عليه الثاني يضع اليد على أكثر
من المقدار الذي أورده الحكم نقلا عن تقرير
الخبير مما يجعل الحكم في هذا الخصوص باطلا
الاسناد ، ولما كان هذا النعي منصبا على الحكم
الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ،
وكان تقرير الخبير المشار إليه مقدما إلى محكمة
أول درجة ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه
تمسك بما ينعاه على الحكم الابتدائي في هذا
الخصوص لدى محكمة ثاني درجة فانه لا يجوز له

إليه أخرج جرائم تهريب الكبريت من اختصاص اللجان الجمركية وأسند هذا الاختصاص إلى القضاء العادي قد قرر أن القول بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بنظر الواقعة هو قول في غير محله إذا ما لوحظ أن الكبريت المستورد من الخارج يجب أن يسدد عليه نوعان من الرسوم : الأول - هي الرسوم الجمركية . والثاني - هي رسوم الإنتاج ، ولا شك أن التهريب من أداء الرسوم الجمركية يدخل في اختصاص اللجنة الجمركية ، إذ قرر الحكم ذلك فانه لم يخالف القانون ولا يشوبه قصور .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن إدارة الإنتاج لاحظت في أوائل سنة ١٩٤٦ تداول كميات من الكبريت في الأسواق دون أن يكون ملصقا عليها بطاقات تفيد دفع الرسوم الجمركية وأسفرت التحقيقات والتحريات عن الاهتمام إلى بعض الأشخاص الذين يحرزون كميات من هذا الكبريت وأنهم اشتروه من عبدالرحمن عطية الشناوي الطاعن الأول بموجب فواتير وأن مصدر الكبريت هو معسكر الجيش الأفريقي بجوان - وقرر رئيس المعسكر أنه باع ١٧٠٠ صندوق من الكبريت للطاعن الأول بوساطة الطاعن الثاني وقدم فاتورتين محررتين في ١٤ أبريل و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ - فأصدرت اللجنة الجمركية قرارا في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٨ بتغريم الطاعنين وآخرين بالتضامن ٢٥٦٧ ج ١٦٨ م . فعارض الطاعنان في هذا القرار أمام

الجمركية عنه فان لم يفعل وأطلقه للتداول في السوق خفية اعتبر مهربا وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية وصح تعقبه وضبط البضاعة أينما وجدت سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها واستحقت عليه الرسوم سواء ضبطت البضاعة المهربة ماديا أو لم تضبط متى قام على تهريبها وكميتها الدليل من مستندات أو شهادة شهود .

٢ - لا تريب على اللجنة الجمركية إذ سمعت شهودا على سبيل الاستدلال دون حلف يمين اكتفاء منها بالمحاضر المكتوبة والفواتير المثبتة للتهريب إذ لانص يوجب عليها تحليف الشهود اليمين قبل سماع أقوالهم وإلا كان الإجراء باطلا ، كما أنه لا تريب على المحكمة إذ كونت عقيدتها بادانة الطاعنين في تهمة التهريب من الأدلة التي استمدتها من محضر اللجنة وأوراق الدعوى الأخرى ولم تر حاجة إلى إعادة سماع الشهود متى كان الطاعنان لم يقدم ما يثبت أنهما طلبا إليها سماعهم .

٣ - إن الرسوم بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك المقررة على الكبريت الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ إنما هو خاص برسوم الإنتاج لا بالرسوم الجمركية ولا أثر له على اختصاص اللجنة الجمركية بالنظر في المخالفات التي تنطبق عليها اللائحة الجمركية . وإذن متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ رفض مادفع به الطاعنان من أن الرسوم المشار

الدائرة التجارية بمحكمة مصر الابتدائية وقيدت معارضتهما برقم ٩٨ سنة ١٩٤٨ . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة الجزائية . فاستأنف الطاعنان وقيد استئنافهما برقم ١٨٩ تجارى سنة ٢٦ ق استئناف مصر . وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تحصل الأسباب الأول والثالث والخامس والشق الأول من السبب الثانى منها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من أربعة وجوه الأول - إذ اعتبر اخراج السكرتير من الدائرة الجزائية تهريبا كما اعتبر المعسكر البريطانى امتداد للدائرة الجزائية ، مع أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمارك صريحة في الدلالة على أن القانون يعنى بالتهريب اخراج البضائع من الدائرة الجزائية خفية وباستعمال الحيلة وبطرق غير مشروعة . يؤيد ذلك عبارة « أدوات التهريب » الواردة في المادة المذكورة إذ هي تدل على أن التهريب المعاقب عليه عملية غايتها إخفاء البضاعة عن نظر الموظفين بالاستعانة « بأدوات » كما يؤيده ماورد في المادة الثانية من اللائحة الجزائية من أن « تهريب ونقل البضائع التي قطعت خط الجرك يكونان تحت مراقبة عمال الجرك على مسافة كيلو مترين من الحدود البرية » وفيما وراء هذه الحدود يجوز نقل البضائع بالحرية . غير أن البضائع المهربة التي يطاردها عمال الحكومة يجوز ضبطها ولو بعد قطعها حدود دائرة المراقبة . مما يفيد أن القانون رسم الدائرة التي تخضع فيها البضائع لمراقبة موظفي الجمارك فاذا جاوزت هذا النطاق فانه لا يكون لهم أن يطاردوها إلا إذا كان خروج

البضاعة منه بطريق غير مشروع وكان صاحبها يستعمل الحيلة ويؤيد هذا النظر أيضا ماورد في المادة ٣٤ من أنه « تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين في الاحتيال » ولفظ الاحتيال لا يستقيم مع حالة خروج البضاعة بطريق مشروع . وفي حالة الدعوى أخرجت البضاعة من الدائرة الجزائية بمعرفة الانكليز جهيرة فإذا كانوا هم لم يؤدوا عنها الضريبة فتبطل ذلك تقع عليهم لا على الطاعنين . والوجه الثانى - إذ اعتبر الحكم ماوقع من الطاعنين تهريبا حكيا مع أن المادة ٣٥ تكلفت ببيان أحوال التهريب الحكى على سبيل الحصر وليس من بينها الحالة موضع الدعوى - والوجه الثالث - إذ قرر الحكم أنه لا يلزم لتوقيع العقاب أن يكون الضبط ماديا مع أن المادة ٣٣ تستلزم أن تحدد البضاعة المضبوطة وأن تذكر وتقرر الغرامة على أساس الكمية المضبوطة وقيمتها . والوجه الرابع - إذ استمعت اللجنة إلى شهادة الشهود دون أن يحلفوا اليمين . وإذا وصفت المحكمة الاستئنافية عمل اللجنة بأنه من قبيل جمع الاستدلالات ورغم ذلك اعتبرته حجة على الطاعنين . مع أن اللجنة الجزائية تباشر عملا قضائيا وكان لزاما أن تسير في إجراءاتها وفق قانون المرافعات ، ومع أن الأصل هو أن العبرة بما تجر به المحكمة من تحقيقات .

د ومن حيث إن هذا النعى بجميع وجوهه مردود بما جاء بالحكم الاستئنافية من أن « التهريب » الجزائي للسكرتير الذي هربه المستأنفان (الطاعنان) ثابت في هذه الدعوى . إذ أن استثناء الجيش الأفريقى بحلوان وحمايته من دفع الرسوم أمر قاصر على وقت دخول

د ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تحصل الأسباب الأول والثالث والخامس والشق الأول من السبب الثانى منها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من أربعة وجوه الأول - إذ اعتبر اخراج السكرتير من الدائرة الجزائية تهريبا كما اعتبر المعسكر البريطانى امتداد للدائرة الجزائية ، مع أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمارك صريحة في الدلالة على أن القانون يعنى بالتهريب اخراج البضائع من الدائرة الجزائية خفية وباستعمال الحيلة وبطرق غير مشروعة . يؤيد ذلك عبارة « أدوات التهريب » الواردة في المادة المذكورة إذ هي تدل على أن التهريب المعاقب عليه عملية غايتها إخفاء البضاعة عن نظر الموظفين بالاستعانة « بأدوات » كما يؤيده ماورد في المادة الثانية من اللائحة الجزائية من أن « تهريب ونقل البضائع التي قطعت خط الجرك يكونان تحت مراقبة عمال الجرك على مسافة كيلو مترين من الحدود البرية » وفيما وراء هذه الحدود يجوز نقل البضائع بالحرية . غير أن البضائع المهربة التي يطاردها عمال الحكومة يجوز ضبطها ولو بعد قطعها حدود دائرة المراقبة . مما يفيد أن القانون رسم الدائرة التي تخضع فيها البضائع لمراقبة موظفي الجمارك فاذا جاوزت هذا النطاق فانه لا يكون لهم أن يطاردوها إلا إذا كان خروج

البضاعة المعسكر وكأما هي بالدائرة الجمركية لم تخرج منها في حدود هذه الحماية فإذا زال هذا الامتياز فهي قد خرجت بماديتها وذاتيتها ويعتبر خروجها من المعسكر تهريبا تنطبق عليه النصوص التي طبقها القرار الجمركي ومحكمة أول درجة ... وأن التهريب لا يعتبر تهريبا فقط داخل خط الجمركي بل يعتبر تهريبا بغض النظر عن كيفية دخول البضائع من الجمركي أو من طريق غيره دون التفتت إلى ما إذا كانت البضاعة هربت أو ضبطت داخل خط الجمركي أو خارجة أو في جهة من جهات القطر لأن المادة الثانية من اللائحة الجمركية نصت على أن الضبط داخل الجمركي بواسطة رجال الجمركي وعلى مطاردة البضاعة خارج خط الجمركي بواسطة عمال الحكومة. فالتهريب يعتبر ولو بعد قطع حدود المراقبة دون تحديد هذه التعدية لا مسافة ولا زمنا وإذن فالتهريب يمكن أن يكون فمليا وماديا أو حكيا خارج الدائرة الجمركية بتتبع أثر الجريمة واكتشافها أينما وجدت . وأنه إذا كانت المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية تشترط أن يذكر في قرار اللجنة تاريخ الضبط والظروف التي وقع فيها فما ذلك إلا لأن حالة التهريب عادة تكون مادية مقررة بالضبط الفعلي ولا يمكن تفسير هذا النص بأن اللجنة تختص فقط بنظر القضايا التي يقع فيها ضبط مادي لحسب بل المفهوم من عبارة الضبط أنها تشمل الضبط الفعلي أو الحكي ولذلك تحسب الغرامة على حسب قيمة البضاعة المضبوطة فعلا أو حكيا لا فعلا فقط بل وقيل في بعض الأحكام أنه يكفي في ثبوت جريمة التهريب ثبوت المكنات والفواتير ومن الممكن ثبوت التهريب وتحديد كمية البضاعة من شهادة الشهود فليس من محل لما أثاره المستأنفان من أن الحادثة لا تعتبر تهريبا

ولا خروجها ماديا لحسب بل المفهوم من عبارة الضبط أنها تشمل الضبط الفعلي أو الحكي ولذلك تحسب الغرامة على قيمة البضاعة المضبوطة فعلا أو حكيا لا فعلا فقط كما أنه لا محل للقول بأن الضبط الفعلي لم يحصل ... وأنه عن الدفع ببطالان لإجراءات اللجنة الجمركية لأنها لم تسمع الشهود بمذحلف اليمين ففضلا عما ذكره حكم محكمة أول درجة فهذه المحكمة تضيف إليه أن اللجنة سواء كانت لجنة إدارية ليس لها اختصاص قضائي أو هي لها هذا الاختصاص فإن اللائحة الجمركية لم تلزمها عند التحقيق تخليف الشهود اليمين ولم ينص على البطلان لمخالفة ذلك كجزاء ولا بطلان بلا نص إلا أن كان جوهريا كما أن إجراءات قانون تحقيق الجنايات أو المرافعات لا التزام باتباعها كمقواعد خاصة في اللائحة الجمركية بحيث يترتب على عدم مراعاتها البطلان ... وأنه إذا كانت اللجنة الجمركية في حدود حقها من سماع شهود بلا يمين كجمع استدالات فليس من التزام على محكمة أول درجة ولا على هذه المحكمة بسماع أقوال الشهود إذا كان فيها ما يكفي للاقتناع بثبوت التهمة على المستأنفين - وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٤١ الذي قرر إعفاء الجيوش البريطانية من أداء الرسوم الجمركية إنما جعل هذا الإعفاء مقصورا على ما تستورده هذه الجيوش لحاجتها . أما ما يملكه أفرادها ملكا خاصا وما خرج عن حاجة الجيوش وحصل التصرف فيه للغير فلا يسرى عليه الإعفاء ويكون واجبا تحصيل الرسم الجمركي عنه . فإذا وصل إلى يد فرد من الأفراد كان عليه المبادرة إلى دفع الرسوم الجمركية عنه فإن لم يفعل وأطلقت للتداول في السوق خفية اعتبر مهربا وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية

وصح تدقيقه وضبط البضاعة أينما وجدت سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها واستحقت عليه الرسوم سواء ضبطت البضاعة المهربة ماديا أو لم تضبط متى قام على تهربها وكتبتها الدليل من مستندات أو شهادة شهود ، ولا تترتب على اللجنة الجمركية إذ سمعت الشهود دون حلف يمين على وجه الاستدلال اكتفاء منها بالمحاضر المكتوبة والفواتير المثبتة للتهريب إذ لا نص يوجب عليها تحليف الشهود اليمين قبل سماع أقوالهم وإلا كان الاجراء باطلا . كما أنه لا تترتب على المحكمة إذ كونت عقيدتها بإدانة الطاعنين في تهمة التهرب من الأدلة التي استمدتها من محضر اللجنة وأوراق الدعوى الأخرى ولم تر حاجة إلى إعادة سماع الشهود ولم يقدم الطاعنان ما يثبت أنهما طلبا إليها سماعهم .

ومن حيث إن الشق الثاني من السبب الثاني والسبب الرابع يتحصلان في أن الحكم شابه القصور من وجهين : الأول — إذ لم تكن المحكمة بالرد على ما دنع به الطاعنان من أن حالة التهرب المنسوبة إليهما لا تدخل ضمن الحالات الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية ، وأن خروج الكبريت من الجرك وفقا لأحكام القانون لا يعد تهريبا . والوجه الثاني — إذ لم تكن بالرد على ما دنع به الطاعنان من أن الرسوم بقانون الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ أخرج تهرب الكبريت من اختصاص اللجان الجمركية وأسند هذا الاختصاص إلى القضاء العادي .

ومن حيث إن هذا النعي بوجهيه مردود أولا — بأن الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعنين تهريبا قد استدل على ذلك بأسباب سبق بيانها وهي لا قصورها . ومردود ثانيا بما جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن القول

بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بنظر الواقعة هو قول في غير محله أيضا إذا ما لوحظ أن الكبريت المستورد من الخارج يجب أن يسدد عليه نوعان من الرسوم : الأول — هي الرسوم الجمركية . والثاني — هي رسوم الاتاج ، ولا شك أن التهرب من أداء الرسوم الجمركية يدخل في اختصاص اللجنة الجمركية . وهذا الذي أورده الحكم لا قصور فيه ذلك بأن الرسوم بتنظيم تحصيل رسوم الاتاج أو الاستهلاك المقررة على الكبريت الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ إنما هو خاص برسوم الاتاج لا بالرسوم الجمركية ولا أثر له على اختصاص اللجنة الجمركية بالنظر في المخالفات التي تنطبق عليها اللائحة الجمركية .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٣٢١ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة) .

٩٤

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في مناقضة . توزيع وقابل لاطن فيه بطريق الاستئناف وفقا للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ مرافعات . تفويت ميعاد الاستئناف والاطن فيه مباشرة بطريق النقض . عدم جواز الطعن . المادة ٤٢٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

لما كان الطعن بالنقض لا يجوز وفقا للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة ابتدائية في موضوع مناقضة في توزيع وكان قابلا للاستئناف وفقا للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ من

قانون المرافعات إذ كان المبلغ المتنازع فيه يزيد على النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ويبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره وهذا الميعاد هو عشرة أيام وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات التي تنص على أن يكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ومنها مواد المناقضات وفقاً للمادة ٧٤٢ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعة لم ترفع استئنافاً عن الحكم بل فوّت ميعاد استئنافه وطعن في بالنقض - لما كان ذلك فإن الطعن على الحكم المذكور بطريق النقض يكون غير جائز .

المحكمة

د من حيث إن المطعون عليهما الأولين دفعا بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه الصادر برفض مناقضة الطاعة في قائمة التوزيع صدر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ ولم ترفع عنه الطاعة استئنافاً في ظرف عشرة الأيام التالية لصدوره وفقاً للمادة ٧٤٤ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يجوز لها الطعن فيه بطريق النقض إذ لا يجوز ذلك إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع على أساس ، ذلك بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة القاهرة الابتدائية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ في موضوع مناقضة في توزيع وهذا الحكم

كان قابلاً للاستئناف وفقاً للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ من قانون المرافعات إذ كان المبلغ المتنازع فيه يزيد على النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ويبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره وهذا الميعاد هو عشرة أيام وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات التي تنص على أن يكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ومنها مواد المناقضات وفقاً للمادة ٧٤٢ من قانون المرافعات . ولما كانت الطاعة لم ترفع استئنافاً عن الحكم في الميعاد ، وكان الطعن بالنقض لا يجوز وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يصدر من المحكمة الابتدائية بصفة انتهائية بل كان قابلاً للاستئناف وفوّت الطاعة ميعاد استئنافه . لما كان ذلك فإن الطعن على الحكم المذكور بالنقض يكون غير جائز .

(القضية رقم ٣٣٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩٥

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

اثبات . تقديم المدعى ضمن مستنداته خطاباً مرسلًا له من المدعى عليه . اتخاذ المحكمة من هذا الخطاب دليلاً قبل المدعى لمصلحة المدعى عليه . لا خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد قدم إلى المحكمة ضمن مستنداته خطاباً مرسلًا له من المطعون عليه فإنها لا تكون قد أخطأت إذ استخلصت من هذا الخطاب دليلاً قبل الطاعن ذلك أن تقديم الطاعن للخطاب مستنداً له في الدعوى يفيد

تمسكه بما ورد فيه فيصح الاحتجاج عليه
بمضمونه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم
المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن
المطعون عليه أقام الدعوى المدنية رقم ١٠٤٢
لسنة ١٩٤٧ محكمة الموسكى الجزئية وطلب فيها
إلزام الطاعن بأن يدفع إليه مبلغ ١٢٨ جنيه
ثمن كمية من كبريت العمود الزراعى المستعمل في
تسميد الأرض كان قد اشتراه من الطاعن ثم تبين
رداءة الصنف المبيع إليه فرده البائع بعد أن اتفق
معه على رده واسترداد الثمن الذى قبضه الأخير
وكذلك طلب المطعون عليه إلزام الطاعن بأن
يدفع إليه مبلغ ٦ جنيه صرفه في نقل المبيع وشحنه
عند رده . قدفع الطاعن الدعوى بأن بضاعة
السماد المردودة هى بضاعة أخرى غير التى باعها
من قبل للمطعون عليه وقد أرسلها له هذا الأخير
ليبيعها لحسابه فخرنها عنده وبذل في المحافظة عليها
وتخزينها مصروفات بلغت خمسة وسبعين جنيها
بما حدا به إلى رفع دعوى فرعية بمطالبة المطعون
بهذا المبلغ وفي ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت
المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون
عليه أنه رد إلى الطاعن نفس البضاعة التى اشتراها
منه والمحروم بشأنها الفاتورة المؤرخة في ١٩٤٤/٣/٢١
وليثبت الطاعن أن المطعون عليه أرسل إليه
بضاعة غير التى سبق أن باعها له لتصرفها لحسابه
فتبين أنها رديئة فاحتفظ بها في مخزنه وفي ١١ من
أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعن
بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٢٨ جنيه وبرفض
ما عدا ذلك من الطلبات مؤسسة حكما على أن
بضاعة السماد التى حررت عنها الفاتورة المؤرخة

في ١٩٤٤/٢/٢١ والى دفع المطعون عليه ثمنها
قد ردت إلى الطاعن في ١٩٤٥/٦/١ ببوليسة
الشحن رقم ٣٨١٠٧ ويدل على ذلك خطاب
١٩٤٥/٦/٨ المقدم من الطاعن والمرسل إليه من
المطعون عليه إذ ورد به أن الكبريت الزراعى
المرتجع قد شحن إلى الطاعن بالبوليسة الآتية
ذكرها كما ورد به عبارة نصها : د الرجا تأخير
شحنكم لنا الكبريت البديل لحين إفادتكم عن الجهة
التي سيرسل إليها أو إذا أمكن تصريفه لحسابنا
تحت الحساب يكون أحسن ، وهذه العبارة
لا تمشى مع ما يدعيه الطاعن من أن السماد الذى
رده المطعون عليه هو سماد آخر غير الذى باعه
له وأن المطعون عليه أرسله إليه لتصرفه لحسابه
لأنه لو صح ما يدعيه الطاعن لما استقام مفهوم
عبارة الكبريت البديل التى تدل على أن المطعون
عليه اتفق مع الطاعن على استبدال كبريت آخر
بالكبريت المرتجع واستخلصت من ذلك ومن
شهادة شاهدى المطعون عليه اللذين قررا أنه لما
تبين له عدم صلاحية السماد الذى اشتراه أعاده إلى
الطاعن استخلصت أن البيع الحاصل بالفاتورة
المحررة في ١٩٤٤/٣/٢١ قد فسخ باتفاق الطرفين
وأنه لا يغير من هذا النظر تأخر المطعون عليه في
رد السماد من مارس سنة ١٩٤٤ إلى يونيه سنة
١٩٤٥ لما ثبت من شهادة شاهده الثانى من أنه
كان مريضا مدة من الزمن عجز فيها عن أداء عمله ،
كما أن اختلاف الوزن بين البضاعة المبينة بالفاتورة
ومقدارها ثلاثة أطنان وبين البضاعة المردودة
ومقدارها أربعة أطنان وربع لا تأثير له في دعوى
المطعون عليه لما ثبت من شهادة الشاهد الأول
الذى أشهده من أن الطاعن كان قد أرسل المقدار
الزائد على الفاتورة ومقداره طن وربع إلى المطعون
عليه بناء على طلب هذا الشاهد وأن لأجل البحث

المطعون عليه بأنه رد البضاعة المتفق عليها لعدم صلاحيتها وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائح لا مخالفة فيه للقانون لأن تقديم الطاعن خطاب ٨ يونيه سنة ١٩٤٥ مستندا له في الدعوى يفيد تمسكه بما ورد فيه فيصح الاحتجاج عليه بمضمونه .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطلان لخلوه من الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بصحيفة استئنافية ومذكرته يتضمن أن المطعون عليه ليس له أن يخلق لنفسه حجة من خطابه الصادر في ٨ يونيه سنة ١٩٤٥ وأنه تناقض في أقواله عن البضاعة المذكورة بالفاتورة المحررة في ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ من حيث الكمية الواردة بها والسعر المقدر به ثمن البضاعة والثمن المدفوع منه ودفع الطاعن بأنه لم يتعاقد عن صفقة أخرى غير ما ورد بالفاتورة وأنه لو حصل ذلك لوجب إثباته بالكتابة غير أن المحكمة لم ترد على دفاعه مع أنه جوهرى في الدعوى بل أخذت بأقوال المطعون عليه وشهوده وأطرحت الثابت بالفاتورة مع أنه لا يجوز إثبات ما يخالفها بين المتعاقدين إلا بالكتابة .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بما سبق الرد عليه في خصوص استدلال الحكم بالخطاب المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٤٥ على فسخ البيع بتراضى الطرفين ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم من أن المطعون عليه محق في طلب رد مبلغ ١٢٨ جنيه المدفوع منه ثمنا للبضاعة التي ردها للبائع وهو أقل من الثمن الوارد بالفاتورة .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور إذ قرر حصول النفاسخ

فيما أثاره الطاعن من أن العيب الذي كشفه المطعون عليه في البضاعة المتفق عليها هو عيب خفي يستلزم اتخاذ إجراء قانوني بشأنه ذلك أن الدعوى في ذنى من الخوض فيه طالما أن البيع قد فسخ باتفاق الطرفين مما يجب معه رد ثمن البضاعة الذي يطالب به المطعون عليه وهو أقل من الثمن الوارد في الفاتورة ولم ينزع فيه الطاعن، أما مصروفات الشحن والنقل فلم يقدم المطعون عليه ما يدل على أن الطاعن تحملها . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافية برقم ١٥٧١ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة مصر الابتدائية التي قضت في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينغى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تفسير خطاب ٨/٦/١٩٤٥ إذ مسخت المحكمة معنى عبارته واستخلصت منها اتفاق الطرفين على فسخ تعاقد ٢١/٣/١٩٤٤ مع أنها لا تفيد الفسخ ، وإذا اتخذت منه وهو صادر من المطعون عليه دليلا على الطاعن مع أن المحرر لا يصح الاحتجاج به إلا على من صدر منه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن عبارة خطاب ٨/٦/١٩٤٥ المقدم من الطاعن والمرسل إليه من المطعون عليه تدل على أن السداد أعيد للطاعن بيويسة الشحن رقم ٣٨١٠٧ وأن ما ورد فيه من طلب المطعون عليه تأخير شحن الكبريت البديل يفيد اتفاق الطرفين على رد السداد وفسخ البيع الحاصل بالفاتورة المحررة في ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ كما شهد شاهدا

المبدأ القانوني

لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاشكال في تنفيذ حكم الحراسة أقام قضاءه على أسباب جاءت قاصرة في الرد على ما تمسكت به المستشكة من حيازتها لجزء من الأطنان موضوع الحراسة بمقتضى عقد إيجار صحيح وعلى ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن ينزع هذه الأطنان من تحت يدها تنفيذا لحكم الحراسة بل كل ما يخوله هذا الحكم من حقوق قبلا هو أن يستولي منها على الأجرة المتفق عليها في مواعيد استحقاقها ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن حكم الحراسة يعتبر حجة على المستشكة بوصفها مستأجرة وأنها كانت ممثلة في دعوى الحراسة في شخص المؤجر لها وأن ما ترمي إليه من وراء الاشكال إنما هو احترام عقد الإيجار الصادر لها من أحد خصوم دعوى الحراسة وأن هذا لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأطنان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس للأطنان لا يضيع على المستشكة أى حق لها - هذا القول لا يبرز القضاء برفع يد المستشكة عن الأطنان المؤجرة لها تنفيذا لحكم الحراسة ذلك أن صفة الحارس في قبض الأجرة من المستشكة لم تكن محل نزاع منها في الدعوى وأن تنفيذ حكم الحراسة عليها برفع يدها عن الأطنان المؤجرة لها لا يضيع إلا إذا تراءى

عن عقد ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ دون أن يبرر ذلك بأدلة مقبولة وإذا أخذ بشهادة شاهدي المطعون عليه فيما قرراه عن عدم صلاحية السناد المبيع وأنه رد في ١٥ يونه سنة ١٩٤٥ مع أن هذين الشاهدين لم يحضرا وقت بيعه في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٤ وإذا لم يتحدث عن العيب الخفي الذي دفع به الطاعن مع أنه كان يجب الرد عليه ما دام لم يثبت حصول التماسخ عن البيع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه تكرر لما ورد بالسبب الأول وهو ما سبق الرد عليه ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم من أنه لا محل للبحث في العيب الخفي ما دام قد ثبت فسخ العقد بتراضي الطرفين ، أما ما ورد في هذا السبب عدا ذلك فهو لا يخرج عن كونه جدلا في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٧٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد الاستشارين) .

٩٦

١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

حراسة . إجارة . اشكال في التنفيذ . قضاء مستعجل . حكم . تسببيه . قضاؤه برفض الاشكال الذي رفعه المستأجر في تنفيذ حكم الحراسة . عدم رده على ما تمسك به المستأجر من أنه لا يجوز للحارس انتزاع الأطنان المؤجرة من تحت يده تنفيذا لحكم الحراسة وأن كل ماله هو الاستيلاء على الأجرة في مواعيدها . عدم ترجيحه من ظاهر الأوراق ما إذا كان عقد الإيجار صوريا أم غير صوري مع أن هذا الأمر كان محل نزاع بين الخصوم . قصور عيب الحكم .

لمحكمة الاشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة صورية عقد الإيجار الذي تترك به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا البحث الذي كان مدار النزاع بين الخصوم في الدعوى - لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن وقائع النزاع تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام على المطعون عليهم من الثاني إلى السادس دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بوضع الأطيان الميمنة بصحيفة افتتاحها ومساحتها ٥٤ فدانا تحت الحراسة القضائية وفي الموضوع بتسليمها إليه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل ، وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حكمت محكمة المنصورة بالتسليم وشملت الحكم بالنفاذ ، وبتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ نفذ الحكم بالتسليم وكان المطعون عليهم من الثاني إلى الرابعة قد رفعوا استئنافا عنه حكم فيه بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٤٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وعادت الأطيان إلى حيازة هؤلاء المستأنفين في ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ تنفيذا للحكم الاستئنافي وقد نقض هذا الحكم بناء على طعن قدمه المطعون عليه الأول وأعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لوصف النفاذ وقررت تأجيل نظر الموضوع لجلسة أخرى ثم جدد المطعون عليه الأول طلب الحراسة أمامها وحكمت المحكمة في هذا الطلب بجلسة ٢٣

من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بتعيين المطعون عليه الأخير حارساً على الأطيان وعلى الأقطان الناتجة منها ونفذ هذا الحكم بتسليم الحارس الأطيان في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الذي قضى بالتسليم ورفض دعوى المطعون عليه الأول وعلى أثر صدور ذلك الحكم رفع المطعون عليهم من الثاني إلى الخامسة دعوى أمام محكمة مركز المنصورة طلبوا فيها الحكم بانتهاء الحراسة تأسيساً على أن أسباب الحراسة قد زالت بصدور الحكم الاستئنافي الأخير . وفي ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ حكم بانتهاء الحراسة وكان المطعون عليه الأول قد طعن في ذلك الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ حكم بقبول الطعن وبنقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف ثم أقام المطعون عليه الأول دعوى أمام محكمة مركز المنصورة على المطعون عليهم من الثاني إلى الخامسة طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بإعادة وضع الأطيان تحت حراسة المطعون عليه الأخير لإدارتها واستغلالها وبيع الأقطان الناتجة منها وإيداع الناتج من ريعها خزنة المحكمة وقد تدخل المطعون عليه السادس في تلك الدعوى وبعد أن قبلت المحكمة تدخله دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل في موضوعها وحكمت المحكمة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى ، ثم استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية وقيدت استئنافه في جدولها برقم ٩٠ سنة ١٩٥١ مستأنف . وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى وبإعادة وضع الأطنان تحت الحراسة القضائية وبتعيين المطعون عليه الأخير حارسا عليها لاستلامها وإدارتها واستغلالها ودفع ما يستحق عليها سنويا من الأموال الأميرية والضرائب الأخرى وإيداع صافي الربح سنويا خزانة المحكمة مصحوبا بكشف حساب عما حصله وأنفقه مؤيدا بالمستندات المثبتة له وذلك حتى ينتهى الفصل في النزاع القائم بشأن الأطنان . وفى يونيه من سنة ١٩٥١ أقامت الطاعنة دعوى على المطعون عليهم أمام محكمة مركز المنصورة قيسدت فى جدولها برقم ١٥٩٦ سنة ١٩٥١ طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ حكم الحراسة الأخير بالنسبة لثلاثة عشر فدانا مبينة حدودها ومعالمها بصحيفة افتتاح دعواها مع إلزام المطعون عليه الأول بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبنسخة الحكم الأصلية وقالت فى بيان دعواها إنها استأجرت هذه الأطنان بمقتضى عقد إيجار صادر لها من المطعون عليه الثانى ثابت تاريخه رسميا فى ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ لمدة ثلاث سنوات نهايتها أكتوبر سنة ١٩٥٠ وامتدت لمدة ثلاث سنوات أخرى بمقتضى البند الأخير من العقد وبموجب عقد جديد مؤرخ فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وثابت التاريخ فى نفس اليوم . وأنها كانت قد حصلت على أمر اختصاص ضد مدينها المؤجر لها على أطنان تدخل ضمنها الأطنان المؤجر لها وسجلت هذا الاختصاص فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وجددت تسجيله فى سنة ١٩٥٠ وأن حكم الحراسة المطلوب وقف تنفيذه لم يصدر فى مواجهتها فلا يعتبر حجة عليها — وقد دفع المطعون عليه الأول دعوى الطاعنة بأنه كان قد حكم له فى أول يناير سنة ١٩٢٤ بتثبيت ملكيته

لأطنان تدخل ضمنها الأطنان موضوع الاستشكال وأن المطعون عليه الثانى وهو زوج الطاعنة قد استشكل فى تنفيذ ذلك الحكم وقضى بوقف تنفيذه تأسيسا على عدم النص فيه على التسليم وأنه بعد أن حكم لأول مرة وفى سنة ١٩٤٦ بوضع الأطنان تحت الحراسة القضائية أخذ المطعون عليه الثانى يحرق لزوجه الطاعنة عقود إيجار صورية منها العقدان المشار إليهما فى دعواها وأن أمر الاختصاص الصادر لمصلحة الطاعنة لا يرتب لها حقا على العقار إلا إذا أثبتت الطاعنة ملكية مدينها له ويكون حقا عند ذلك منصبا على ذات العقار لا على غلته وردت الطاعنة على هذا الدفاع مستندة فى القول بحجية التأجير لها إلى أحكام صدرت لمصلحتها فى قضايا كانت قد رفعت منها بطلب إلغاء حجوز تحفظية موقعة على زراعة الأطنان بناء على طلب المطعون عليه الأول بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة مركز المنصورة بما طلبته الطاعنة مؤسبة قضاءها على أن الأحكام لا يحتج بها إلا على من كان طرفا فيها وعلى أن المطعون عليه الأول لم يكن قد اختصم الطاعنة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المستشكل فى تنفيذه ثم رفع المطعون عليه الأول استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قيد فى جدولها برقم ٤١١ سنة ١٩٥١ يستأنف وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبلا استمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه . بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الإشكال والاستمرار فى تنفيذ حكم الحراسة مع إلزام الطاعنة بالمصاريف التى

الدرجتين وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أنعاب حمامة . فقررت الطاعة بالظمن في هذا الحكم بطريق النقص .

ومن حيث إن سبب الظمن يتحصلان في النعي على الحكم المظنون فيه مخالفته للقانون وقصوره في التسيب وفي بيان ذلك تقول الطاعة ان المظنون عليه الأول بنى استئنافه على المجادلة في جدية التأجير لها زاعما أنه صوري وسلم في دفاعه بأنه وإن لم يكن من اختصاص القضاء المستعجل الحكم بالصورية إلا أن له أن يقدر ظروف الحال ليستبين منها جدية أو عدم جدية النزاع في صحة عقد الإيجار وأنها - أي الطاعة - أقرت المظنون عاينه الأول على نظريته هذه وقررت أن لقاضي الأمور المستعجلة أن يستعرض ما يقدم إليه من مستندات يرجع مانوحى به من جدية أو صورية الإيجار وقدمت للمحكمة الاستئنافية أدلة حاسمة على جدية التأجير لها إلا أن المحكمة أغفلت دفاع الطرفين وأسانيد كل منهما في هذا الخصوص وأسست حكما على تقديرات مخالفة للقانون منها أنه لا يصح القول بأن المستشكلة لم تكن طرفا في دعوى الحراسة لأنها توضع يدها على بعض أطيان الحراسة بالنيابة عن أحد الخصوم بصفتها مستأجرة منه وهي لم تطلب وقف تنفيذ حكم الحراسة على أساس حق متعلق بشخصها تدعى ترتيبه على هذه الأطيان بحول دون وضعها تحت الحراسة القضائية ، ومنها أن مجال الأخذ بنظر الطاعة من وجوب احترام الحارس القضائي لعقد الإيجار الصادر من أحد الخصوم في دعوى الحراسة هو انعدام الظمن على ذلك المقدم من الخصم بما يؤثر في حقوقه ، ومنها أنه ليس للمستشكلة أن تعترض على تنفيذ حكم صدر في غير مواجهتها وإن امامها أن تطالب بحقوقها أمام محكمة الموضوع في القضية

التي كان محمدا لها جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٢ ووجه المخالفة في التقرير الأول هو أن الحكم المظنون فيه أغفل نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني التي تقرر قاعدة أساسية هي أن الأحكام لا يحتج بها على من كان شخصا طرفا فيها وأنه وإن كان المستأجر يستمد وضع يده على الأطيان المؤجرة من المؤجر إلا أنه صاحب الحق الأصلي في الانتفاع بالأطيان المؤجرة واستغلالها بما لا يجوز معه القول بإيجاد مصلحته ومصلحة المؤجر أو أنه ينوب عنه في هذا الخصوص - ووجه الخطأ في التقرير الثاني أنه يبنى عليه أن ظمن الخصم على سند رافع الإشكال مهما كان هذا الظمن هزيبا يستوجب رفض الإشكال - ووجه المخالفة في التقرير الثالث أن دعوى الموضوع التي أشار إليها الحكم المظنون فيه لم يكن النزاع فيها يدور على جدية عقد الإيجار أو صوريته بل كان النزاع فيها مقصورا على ملكية زراعة القطن الناتجة من الأطيان المؤجرة والتي وقع الحارس القضائي حجزا تحفظيا استحقاقيا عليها - أما وجه القصور فحصله أن الطاعة تمسكت بمقدي إيجار واستندت على جدية التأجير لها بأحكام صادرة لمصلحتها في مواجهة المظنون عليه الأول بما كان يتعين معه قبول إشكالها أو عدم رفع يدها عن الأطيان المؤجرة لها وعدم تسليمها للحارس القضائي تسليما فعليا إلا أن الحكم المظنون فيه أغفل دلالة ما تمسكت به الطاعة من مستندات وقضى برفض الإشكال بناء على أسباب قاصرة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المظنون فيه أنه أسس قضائه برفض دعوى الطاعة

بإيقاف تنفيذ حكم الحراسة على أساس حق متعلق بشخصها خاصة وتدعى ترتيبه على تلك الأطلان على أنه يحول دون وضعها تحت الحراسة القضائية بل إن ما ترمى إليه من وراء هذا الإشكال إنما هو احترام عقد الإيجار الصادر إليها من أحد خصوم دعوى الحراسة وهذا لا يجوز أن يقف عقبة في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأطلان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس لها لا تضيع عليها أى حق لها ولا تفوت على المتخاصمين في دعوى الحراسة حقوقهم فإن في ميدان دعوى الموضوع كما سلف شرحه متسعاً للجميع ليدافع كل عن نفسه .

ومن حيث إن النزاع الذى كان مطروحا على محكمة الاشكال هو على ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المستشكلة تذهب إلى أن الحارس القضائي لا يجوز له قانونا تجاهل عقد الإيجار الذى تضع يدها بمقتضاء على الأطلان موضوع الدعوى بل يجب عليه قانونا احترامه بجميع ما جاء به على أساس أنه وكيل الخصوم في دعوى الحراسة وأنه يجب تنفيذ العقد الصادر إليها من أحدهم بمعنى أنه ليس للحارس إلا أن يقبض منها ما قد يستحق دفعه من الإيجار دون أن ينفذ حكم الحراسة بالاستلام وأن المستأنف - المطعون عليه الأول - يقرر أن عقد الإيجار صوري ولا يصح أن يرتب أى حق للمستشكلة وأن من حقه - أى الحارس - الحصول على كامل غلة الأطلان تنفيذاً لحكم الحراسة .

ومن حيث إن أسباب الحكم السابق بيانا جاءت قاصرة عن الرد على ما تمسكت به الطاعة من حيازتها لثلاثة عشر قدانا من الأطلان موضوع الحراسة بمقتضى عقد إيجار صحيح وعلى ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن يزع

وبالاستمرار في تنفيذ حكم الحراسة على الأسباب الآتية : - د من حيث إن مجال الأخذ بنظر المستشكلة فيما يتعلق باحترام الحارس القضائي لعقد الإيجار الصادر من أحد الخصوم في دعوى الحراسة هو إنعدام الطعن على ذلك العقد من الخصم بما يؤثر في حقوقه . د ومن حيث إنه لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل وزن دفاع كل من طرفي الخصومة في شأن قيمة عقد الإيجار وما إذا كان جدياً أو صورياً إلا أن المحكمة ترى أن دفاع المستشكلة لا يترتب عليه إيقاف تنفيذ حكم الحراسة ، ذلك لأن استلام الحارس للأطلان لإدارتها واستغلالها لا يمس حقوقها في شيء إنما هو إجراء تحفظي يقصد به المحافظة على حقوق الخصوم حتى يفصل في موضوع النزاع وتنفيذ حكم الحراسة لا يتعارض مع دفاع الخصوم ولا يترتب لأيهما إثبات أى حق قبل الآخر فاذا استلم الحارس الأطلان موضوع الدعوى ثم شجر بينه وبين المستشكلة نزاع فيما يتعلق بكيفية الاستغلال وتقدير قيمة عقد الإيجار الذى تمسك به المستشكلة فإن مجال ذلك دعوى الموضوع المحدد أخيراً بجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ أمام المحكمة الابتدائية ولكل منهما كامل الحق في الادلاء بجميع أوجه دفاعه أمام محكمة الموضوع وهي الجهة المختصة بوضع الأمور في نصابها بعد تحقيق دفاع الخصوم جميعاً وتأسيساً على ذلك لا يصح القول بأن المستشكلة لم تكن طرفاً في دعوى الحراسة فلا يكون للحكم الصادر فيها أية حجية قبلها وأنه لذلك يجب إيقاف تنفيذ حكم الحراسة - ذلك لأن المستشكلة تضع اليد على بعض أطلان الحراسة بطريق الإنابة عن أحد الخصوم في دعوى الحراسة بصفتها مستأجرة منه الأطلان موضوع الدعوى وهي لم تطالب

ب - محاماة . وكالة . مسئولية . مسئولية محام
لخطئه في الدفاع عن موكله . حكم . تسببيه . إقامته على
خطأ المحامي في الدفاع أمام محكمة أول درجة وعدم
حضوره في الاستئناف رغم اتفاقه مع الموكل على ذلك .
لاتناقض .

المبادئ القانونية

١ - ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر
هو من إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن
فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه وهو ليس
بالزم أن يبين أسباب هذا الترجيح ، فاذا
ذكر أن قرائن الحال تؤيد ترجيحه فلا يعيب
حكمه أن لا يكون قد حوى تفصيلا لهذه
القرائن .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي قد أقام
قضائه بمسئولية المحامي عن تعويض موكله
على خطئه في الدفاع عنها في قضية شرعية
خطأ أدى إلى رفض دعواها ، وكان الحكم
المطعون فيه رغم تأييده الحكم الابتدائي
لأسبابه أضاف أن المحامي مقصر أيضا لعدم
حضوره عن موكله في الاستئناف المرفوع
منها عن الحكم الابتدائي رغم اتفاقه معها على
الحضور ، فإن الحكم لا يكون متناقضا في
أسبابه تناقضا يبطله ، ذلك أن الحكم المطعون
فيه يقرر مسئولية المحامي سواء صح دفاعه
بأنه لم يخطئ فيما أبداه من دفاع عن موكله
لدى المحكمة الشرعية أم لم يصح لأنه كان لزاما
عليه في الحالة الأولى أن يباشر الاستئناف
عن موكله ليتوصل إلى إلغاء الحكم الابتدائي
لمصلحتها بعد أن اتفق معها على ذلك .

هذه الأطلاق من تحت يدها تنفيذًا لحكم الحراسة
بل كل ما يخوله هذا الحكم من حقوق قبيلها هو
أن يستولى منها على الأجرة المتفق عليها في مواعيد
استحقاقها - أما قول الحكم المطعون فيه أن
حكم الحراسة يعتبر حجة على الطاعة بوصفها
مستأجرة وأنها كانت ممثلة في دعوى الحراسة في
شخص المؤجر لها وإن ماترى إليه المستشكلة من
وراء الاشكال إنما هو احترام عقد الايجار الصادر
لها من أحد خصوم دعوى الحراسة وإن هذا
لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة
باستلام الأطلاق لإدارتها واستغلالها في حدود
منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس للأطلاق
لا يضيع على المستشكلة أى حق لها - هذا
القول لا يبرر القضاء برفع يد الطاعة عن الأطلاق
المؤجرة لها تنفيذًا لحكم الحراسة ذلك أن صفة
الحارس في قبض الأجرة من الطاعة لم تكن محل
نزاع منها في الدعوى وأن تنفيذ حكم الحراسة
عليها برفع يدها عن الأطلاق المؤجرة لها لا يصح
إلا إذا تراءى لمحكمة الاشكال من ظاهر المستندات
المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة ضرورية عند
الايجار الذي تتمسك به ولما كان الحكم المطعون
فيه لم يتعرض لهذا البحث الذي كان مدار النزاع
في الدعوى بين الخصوم فإنه يكون قاصر البيان
قصورا يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٨ ، سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الإساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود
مياد المستشارين) .

٩٧

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣

١ - محكمة الموضوع . إثبات . ترجيح شهادة على
أخرى هو من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم ملزوميته
ببيان أسباب الترجيح .

المحكمة

« حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٦٢٧ سنة ١٩٤٦ السيدة زينب وطلبت فيها الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ خمسين جنيها بصفة تعويض وذلك لأنها وكلت الطاعن وهو محام أمام المحاكم الشرعية في أن يرفع دعوى لها على مطلقها بمطالبة بمبلغ خمسة وعشرين جنيها أجر الطبيب الذي باشر ولادتها إذ هو ملزم بأدائه ودفعت للطاعن أتعابه وسلمته مستندات الدعوى وهي شهادة من الطبيب الذي باشر ولادتها يفيد أنه قبض منها مبلغ ٢٥ ج لقاء عنايته بها قبل الولادة — ومباشرة عملية الولادة فرفع الطاعن الدعوى رقم ٢٥٩٨ سنة ١٩٤٤ السيدة زينب الشرعية على مطلقها الدكتور محمد محفوظ عبد المتعال بالمبلغ المذكور ، ولكن الطاعن أهمل الحضور عنها فلم يحضر في أية جلسة من الجلسات . وفي جلسة ١٩٤٥/٧/٢٨ حضر محام عنه وترافع بما ينقض الدعوى من أساسها — إذ ذكر وأن المدعى عليه هو الذي استدعى الطبيب لإجراء عملية الولادة وأجراها فعلا ولم يأخذها (كذا) وأن موكلني لم تدفعها للطبيب ولكن الطبيب يطالبنا بها فطلب وكيل المدعى عليه رفض الدعوى بناء على هذا الإقرار وفعلنا قضت المحكمة في ١٩٤٥/٩/٣ برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها الحكم ولكن الطاعن لم يحضر أمام محكمة ثاني درجة فقضت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن — وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قضت محكمة السيدة زينب الجزئية بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ خمسين جنيها . فاستأنف الطاعن الحكم فقضت محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى

على التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة الطرق أن الطاعن هو الذي كلفها برفع الاستئناف على أن يحضر فيه غدا ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٤/٣/١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن أسباب الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والتناقض وذلك : أولا أن الحكم أقام قضاءه على أن المحامي وكيل كسائر الوكلاء وأن مسئولية كسؤوليتهم من جميع النواحي مع أن المحامي يختلف عن الوكيل العادي في أن من حقه بل من واجبه على مقتضى التقاليد النبيلة للهيئة التي ينتمي إليها أن يترافع في الدعوى الموكل فيها على الوجه الذي يراه هو بوصف كونه من رجال الفن والعلم والقانون خصوصا إذا كان لم يُبَيَد من الموكل أنه يريد السير في دعواه على نحو خاص وقبل عنه المحامي ذلك وقد أبدى الطاعن أمام محكمة ثاني درجة صواب الخطة التي اتبعها نائبه في مرافعته أمام المحكمة الشرعية ورأى أن فيها وحدها دون الخطة التي تدعيها المطعون عليها ما يحقق مصلحة موكلته وأن خطتها كانت تؤدي حتما إلى فشلها في دعواها وأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية برفض دعوى المطعون عليها بناء على الإقرار الذي ذكر بالجلسة هو حكم غير سديد وأن هذا الإقرار الذي استند إليه الحكم الشرعي في رفض الدعوى ما كان من شأنه من الناحية الفقهية أن يؤدي إلى رفض الدعوى — تمسك الطاعن بهذا أمام محكمة ثاني درجة ولكن الحكم المطعون فيه لم يحفل بهذا الدفاع الجوهري ولم يحققه — ثانيا — اكتفى حكم محكمة أول درجة في إقامة مسئولية الطاعن

على خطأ نائبه فيما قرره بالجلسة أمام محكمة السيدة زينب الشرعية الجزئية ولم ير محلاً للبحث مسئوليته عن عدم الحضور في الاستئناف الذي رفعت المطعون عليها مدعلاً ذلك بأنه من العبث التعرض لذلك لأن الاستئناف كان بعد الإقرار الذي ذكر أمام محكمة أول درجة — غير منتج — أمام محكمة ثاني درجة فقد أقامت قضاها على أن الطاعن أخطأ في النخلف عن الحضور في الاستئناف ولم يتحدث عما إذا كان هذا الحضور منتجاً أم غير منتج وهذا تناقض واضح . ثالثاً — أقامت محكمة أول درجة قضاها على أن إقرار المحامي أمام المحكمة الشرعية هدم كل ما جاء بمريضة دعوى المدعية من أساسه وهذا غير صحيح بل هو يتفق معه وقد تمسك الطاعن بأن الدعوى الشرعية إنما رفعت على الأساس الذي تضمنه الإقرار الذي ذكر أمام المحكمة الشرعية . رابعاً — إن محكمة ثاني درجة استندت في ترجيح شهادة شاعدي المطعون عليها على شهادة شهود الطاعن بخصوص مرحلة استئناف لا أمام المحكمة الشرعية إلى أن ذكرائن الأحوال تفيد ذلك، دون أن تذكر ما هي هذه القرائن مع أن كل القرائن في مصلحة الطاعن .

وحيث إن هذه الأسباب جميعاً مردودة بأنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة أقام مسئولية الطاعن على أن المحامي الذي حضر نيابة عنه أمام محكمة السيدة زينب الشرعية أقر بأن المطعون عليها لم تدفع للطبيب الذي باشرو لإدتها أجره وأن هذا الإقرار هدم دعوى المدعية من أساسها لحكمت المحكمة الشرعية برفضها وكان السبب الوحيد الذي بنت عليه حكمها هو الإقرار المذكور ... ولم ير الحكم بعد ذلك محلاً للبحث في مسئولية الطاعن لعدم حضوره في الاستئناف الذي رفعت المطعون عليها،

فقضى فيه لهذا السبب باعتباره كأن لم يكن . لم ير الحكم محلاً لهذا البحث لأن الاستئناف أصبح في تقدير المحكمة غير منتج بعد هذا الإقرار الذي سجله وبنى عليه حكم المحكمة الشرعية الجزئية . فلما استأنف الطاعن الحكم الذي قضى بمسئوليته على هذا الوجه تمسك بأن الإقرار الذي ورد على لسان المحامي الذي حضر عنه أمام المحكمة الجزئية الشرعية لم يكن من شأنه من الناحية الفقهية أن يضر بمصلحة المطعون عليها وأن المحكمة الشرعية هي التي أخطأت من الناحية الفقهية برفضها الدعوى تأسيساً على هذا الإقرار . وقد رأت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بعد سماع دفاع الطاعن أن تحيل الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن كلفها برفع استئناف عن حكم المحكمة الشرعية وأنه وعدّها بالحضور فيه وبعد سماع شهود الطرفين ثبت لها صحة دعوى المطعون عليها من أن الطاعن اتفق معها على رفع استئناف عن حكم المحكمة الشرعية الجزئية وأنه وعدّها بالحضور فيه ولم يفعل وذلك لترجيحها شهادة شهود المطعون عليها على شهادة شهود الطاعن ورأت في هذا ما يؤكد مسئولية الطاعن قبل المطعون عليها . ويبين من هذا الحكم أن المطعون فيه لم يكن بحاجة إلى تقدير دفاع الطاعن الذي يتحصل في أن إقرار المحامي الذي حضر نيابة عنه أمام محكمة السيدة زينب الشرعية لم يكن من شأنه الإضرار بدعوى المطعون عليها وأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية إذ بني برفض الدعوى على هذا الإقرار قد أخطأ من الناحية الفقهية ، وذلك لأن لو صح هذا الدفاع لأصبح استئناف حكم محكمة السيدة زينب الشرعية منتجاً ومحملاً الكسب ويكون تخلف الطاعن عن الحضور فيه حتى قضى باعتباره كأن لم يكن موجباً لمسئوليته .

باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٥٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعز
محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت وأحمد المروسي ومحمود
عباد المستشارين) .

٩٨

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣

تزوير . نقض . طعن . حكم نفى برفض دعوى
التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى
الاصولية حتى يفصل نهائيا في موضوع دعوى التزوير .
جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٢٧٨
مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى
برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت
المحكمة وقف الدعوى الاصولية حتى يفصل
نهائيا في الطعن بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى
الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي
تعتبر قائمة بذاتها وان تفرعت من الدعوى
الاصولية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال .

الحكم

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من
الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل
في أن جوهره شذوذة روقايل مورثة المطعون
عليهم أقامت على أحمد خليفة وولده فرج مورتى
الطاعنين الدعوى المدنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٧
محكمة سوهاج الابتدائية وطلبت فيها : أولا -
بطلان عقد البيع الواقع المجرى في ٩/٥/١٩٢٦

فالحكم المطعون فيه يقرر إذن مسؤولية الطاعن
سواء أصبح دفاعه أم لم يصح ، فلا محل للنهي
عليه بالقصور أو التناقض ذلك أن حكم محكمة
ثاني درجة بتقريره مسؤولية الطاعن عن عدم
الحضور في المرحلة الاستئنافية لا يناقض بل يكمل
حكم محكمة أول درجة الذي رأى عدم جدوى
البحث عن مسؤولية الطاعن في تلك المرحلة إذ
في هذا الذي قرره ما يعتبر رداً على دفاع الطاعن
الذي تمسك به أمامها . . ولا محل لتعيب الحكم
المطعون فيه لأنه رجح شهادة شهود المطعون عليها
على شهادة شهود الطاعن استناداً إلى قرائن لم يفصّلها
ذلك لأن ترجيح شهادة شاهد على آخر هو من
إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن
إليه وجدانه وهو ليس بملازم أن يبين أسباب هذا
الترجيح فإذا ذكر أن قرائن الحال تؤيد ترجيحه
فلا يعيب حكمه أن لا يكون قد حوى تفصيلاً لهذه
القرائن ، ومع هذا فقد قرر الحكم المطعون فيه
وأن المحكمة ترى الأخذ بأقوال شاهدي المسئآت
عليها (المطعون عليها) وترجح شهادتهما على
ما أدلى به شهود المسئآت (الطاعن) إذ أن رواية
هذين الشاهدين هي الرواية التي يؤيدها المنطق
وبستيفها العقل بعكس رواية شهود المسئآت .
ذلك لأنه من غير المعقول أن تكون المسئآت
عليها غير راغبة في استئناف الحكم الابتدائي
القاضي برفض دعواها ثم تعود ترفع هذا
الاستئناف كما أن من المستبعد أن ترفع الاستئناف
بالفعل ثم لا تحضر فيه وتهمله إهمالاً يترتب عليه
اعتباره كأن لم يكن وقرائن الاحوال كلها تدل
على أن المسئآت عليها رفعت الاستئناف وعهدت
إلى المسئآت باعباره مخامياً الحضور عنها عند
نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ولم تحضر
اعتماداً على ذلك ولم لم يحضر المسئآت قضى

سواء أكانت رسمية أم عرفية معترف بها. وأثناء سير الاستئناف توفي أحمد خليفة وولده فرج، وتوفيت جوهرة شهوده وحل ورثتهم محلهم في الخصومة وقدم الخبير المنتدب تقريراً ذهب فيه إلى أن بصمى الختم في الورقتين المطعون فيهما هما من ختم معدنى واحد وهو نفسه الختم الموقع به على عقد البيع الوفاى. وبعد أن سمعت المحكمة شهود طرفى الخصومة قضت فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ برفض دعوى التزوير وبالغرامة. فقرر الطاعنون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن النيابة العامة قالت بعدم جواز الطعن فى الحكم المطعون فيه على استقلال قبل الفصل فى موضوع الدعوى الأصلية الخاصة بطلب بطلان عقد البيع الوفاى وذلك عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الذى جرى العمل به قبل صدور الحكم المطعون فيه لأن هذا الحكم لم يثبت الخصومة كلها أو بعضها فى الدعوى الأصلية ولأن المحكمة فى منع الطعن فى هذا الحكم على استقلال هى على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى فالسير فى تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى فى إجراءات الخصومة الأصلية شأنه فى ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كإثبات منازعة فى وقائعها يحتاج لإثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم.

ومن حيث إن هذا الذى ذهب إليه النيابة مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التزوير الفرعية التى رفعت من أحمد

والمسجل فى ١٠/٧/١٩٢٦ والصادر منها المورثى الطاعنين ببيع ٤ ف و ١٢ ط المينة بالدعوى واعتبار هذا العقد عقد رهن والحكم ببطلانه وباستهلاك الدين المقدر فيه بمبلغ ٥٠ جنيه. ثانياً - توجيه الدين الحاسمة إلى أحمد خليفة وولده فرج فيما يخص بمبلغ المائة جنيه المحرر به وصول على فرج أحمد خليفة شخصياً باستلامه من مورثة المطعون عليهم وذلك بأن يحلف بأن هذا المبلغ لم يكن خصماً من دين الـ ٥٠ جنيه. ثالثاً - إلزام فرج أحمد خليفة بالمبلغ المذكور وفوائده فى حالة حلفه اليمين هو وولده. وفى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة بإلزام فرج أحمد خليفة بمبلغ المائة جنيه وفوائده ورفض ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنفت مورثة المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٧٤ لسنة ١٥ ق محكمة استئناف اسوط. وأثناء نظر الاستئناف قدمت المستأنفة إلى المحكمة مستندين محررين فى ١٠/٥/١٩٢٦ وموقعا عليهما بصفة ختم لأحمد خليفة ويتضمن أولهما تأجيل تنفيذ عقد البيع الوفاى من ٦ مايو سنة ١٩٢٦ إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ ويتضمن الآخر تأجيل الأطلاق موضوع العقد المذكور إلى البائة وفائياً لمدة سنة ابتداء من أغسطس سنة ١٩٢٦. فطعن أحمد خليفة فى هذين المستندين بالتزوير وأوقف الاستئناف إلى أن يفصل نهائياً فى الطعن فيهما. وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ أعلن مدعى التزوير أدله. وفى ١٦ مايو سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول منها وهو يتضمن أن بصمى الختم الموقع به على المستندين المطعون فيهما ليست لأحمد خليفة، وأمرت بتحقيق هذا الدليل بكافة الطرق بما فيها البينة وتدبت خبير المضاهاة بالبصمتين على بصمات الاختام الموقعة بها على أوراق المضاهاة

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ بني مسئولية الطاعن عن التعويض لعدم تنفيذ التزامه بتسليم المبيع على أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام البائع بشحن البضاعة فإذا لم تشحن البضاعة أصلاً كما هو الحال في الدعوى اعتبر البائع مقصراً سواء أكان عدم شحنها راجعاً إلى فعله شخصياً أم إلى فعل الغير المتعاقد معه ، فإن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه لا خطأ فيه .

٢ - إذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حقيقة التعاقد بينه وبين المطعون عليها كان يباع بالعربون فلا يقبل منه التمسك بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إذا كانت المحكمة قد استدلت في حدود سلطتها الموضوعية بالمستندات التي أشارت إليها في أسباب حكمها على أن أسعار الشئ لم تكن في هبوط في الوقت المحدد لتسليم المقدار المبيع من الطاعن وأن الشهادة التي قدمها هذا الأخير والموقعة من أحد التجار هي شهادة مجاملة لا تظمن إليها وأن الطرفين لم يقدموا شهادة رسمية عن أسعار الشئ في السوق وعن مقدار ما يجنيه تجاره من ربح وانتهت من ذلك إلى تقدير التعويض المستحق للشركة المشتري التي لم تسلم الشئ المبيع على أساس ربح تجاري معقول حددته

مورثي الطاعنين على مورثة المطعون عليهم بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير - إذ قضى الحكم بذلك يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ومن ثم يكون جائزاً الطعن فيه على استقلال .

د من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث إن النيابة العامة لم تبد رأيها في موضوع الطعن اكتفاء بما ارتأته من عدم جوازه ومن ثم يتعين إعادة الدعوى إلى المرافعة لتبدي رأيها في ذلك .

(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٩٩

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣

١ - بيع بضاعة مشحونة على ظهر سفينة . مسئولية . تعويض . حكم . تسببيه . تقريره أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام البائع بوجوب شحن البضاعة . تقريره أن البائع مسئول عن عدم شحن البضاعة سواء كان ذلك راجعاً إلى فعله شخصياً أم إلى فعل ربان السفينة . لا خطأ .

ب - نقض . طعن . سبب جديد . القول بأن التعاقد هو بيع بالعربون . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ج - تعويض . بيع . حكم . تسببيه . تأسيس قضائه بالتعويض لعدم تسليم المبيع على أسباب سائفة . النعي عليه بمخالفة القانون لقضائه بالتعويض على خلاف التفسير الجبري . عدم تقديم ما يدل على أن التعويض المحكوم به مخالف لتفسير الجبري . النعي على غير أساس .

بمشرين في المائة من قيمة الصفقة ، فان المحكمة تكون قد أسست قضاءها بالتعويض على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، ويكون في غير محله النحي عليها بأنها قضت بالتعويض على أساس يختلف عن التسعير الجبري للشاي متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أن ما قضى به من تعويض يختلف عن التسعير الجبري الذي كان مفروضا على أسعار الشاي وقت انعقاد الصفقة .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ اشترى جابر عبد الحميد الشريدي (الطاعن) من شركة تريدنج كيماني ليميتد ٢٥ ألف ليرة شاي سيف بورسعيد و ترانسيت عمان وشرق الأردن، بسعر ٤٢ بنسا لليرة والشحن من سنغافورة خلال شهر من تاريخه ودفع ٢٠ ٪ من أصل الثمن والباقي مقابل تسليم أوراق الشحن وذلك بواسطة ريمون خوري . وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ باع الطاعن لشركة وردة وكباب - المطعون عليها - ٢٥ ألف ليرة شاي بسعر ٤٨ بنسا لليرة معبأة في صناديقها الأصلية والتسليم بميناء بورسعيد ترانسيت شرق الأردن والبضاعة على ظهر الباخرة مارينا واستلم من الثمن ٥٠٠ ج والباقي يدفع مقابل تقديم الفواتير بالاسكندرية - ووصلت الباخرة مارينا ميناء بورسعيد في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولكن الطاعن لم يقم بتسليم الشاي المبيع فكسب إليه محامي المطعون عليها كتابا موصى عليه في ٣١ من يناير سنة

١٩٤٧ يكلفه بتقديم البوالس حتى تسلم المطعون عليها الشاي وتدفع باقي الثمن . وفي ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤٧ كلى دمنهور بصحيفة كلفت فيها الطاعن بالوفاء وطلبت فيها فسخ العقد ورد العربون ومقدار ٥٠٠ ج والحكم لها بتعويض مقداره ١٤٤٠ ج مقابل الربح الذي فاتها بنسبة ٣٠ ٪ من قيمة البضاعة . وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة غيايبا بفسخ عقد الاتفاق وإلزام الطاعن أن يدفع للشركة ١٩٤٠ ج والمصروفات . فعارض الطاعن في هذا الحكم - وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما قضى به من الفسخ ومن إلزام الطاعن بتعويض مقداره ١٤٤٠ ج وبالغائه فيما يخص بمبلغ العربون ومقداره ٥٠٠ ج فاستأنف الطاعن هذا الحكم بريد استئنافه برقم ٦٠ تجاري سنة ٥ قضائية استئناف الاسكندرية وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها ٩٦٠ ج فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإلزام الطاعن بالتعويض بمقولة إنه للأخذ بأحكام البيع بسفينة معينة يشترط أن تكون البضاعة شحنت فعلا فإذا لم تشحن اعتبر البائع مقصرا في الوفاء ولا تبرأ ذمته إلا إذا قدم الدليل على عذره من قوة قاهرة أو نحوها . مع أنه في البيع بسفينة معينة تبرأ ذمة البائع لا في حالة استحالة التنفيذ بقوة قاهرة فحسب بل أيضا في حالة ما إذا وضعت البضاعة تحت تصرف الباخرة

في ميناء الشحن ولم يتم الشحن بفعل الربان . ولو تحققت المحكمة من ذلك لبان لها أن عدم الشحن راجع إلى فعل الربان لسبب لاشأن لإدارة الطاعن فيه .

« ومن حيث أن هذا السبب غير مقبول إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه سبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع .

« ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالتعويض على الطاعن ولم يتم وزناً لاستحالة قيامه بتنفيذ التزامه من أي مصدر آخر بسبب أن الشاى لم يكن حر التداول في مصر . وليس يبرر قضاءه في هذا الخصوص قوله إن المطعون عليها لم تطلب تنفيذ العقد مع التعويض وإنما طلبت فسخه . ذلك أن التعويض لا يستحق في الحالتين إلا إذا كان عدم الوفاء راجعاً إلى فعل البائع فإذا تبين أن الطاعن كان في استحالة مادية تحول بينه وبين تنفيذ الالتزام سواء بسبب عدم وصول البضاعة على الباخرة أو بسبب نظام حصص الاستيراد الذي فرضته وزارة التموين على تجارة الشاى كان واجبا إعفاؤه من التضمينات .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المحكمة بنت مسؤولية الطاعن عن التعويض على أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة سامة لا يؤثر في التزام البائع بشحن البضاعة فإذا لم تشحن البضاعة أصلاً كما هو الحال في الدعوى اعتبر البائع مقصراً سواء أكان عدم شحنها راجعاً إلى فعله شخصياً أم إلى فعل المتعاقد معه وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه لا خطأ فيه .

« ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى

بالتعويض على الطاعن مع أن مسؤوليته في حالة عدم تنفيذ العقد تكون مقصورة على رد العربون وقد رده فعلاً ومع أن نية الطرفين كانت واضحة في اعتبار ال ٥٠٠ التي دفعت وقت التعاقد عربوناً .

« ومن حيث إن السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حقيقة التعاقد بينه وبين المطعون عليها كان بيعاً بالعربون فلا يقبل منه التمسك بهذا الوجه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالتعويض على أساس يختلف عن التفسير الجبري الذي كان مفروضاً على أسعار الشاى وقت انعقاد الصفقة .

« ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المحكمة استدلّت في حدود سلطتها الموضوعية بالمستندات التي أشارت إليها في أسباب حكمها على أن أسعار الشاى لم تكن في هبوط وقت وصول الباخرة مارينا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأن الشهادة المقدمة من الطاعن والموقعة من الفريد سلامة هي شهادة بجملة لا تظمن المحكمة إليها وأن الطرفين لم يقدموا شهادة رسمية عن أسعار الشاى سواء في سوق شرق الأردن أو في مصر وعن مقدار ما يجنيه تجاره من ربح وانتهت من ذلك إلى تقدير التعويض على أساس ربح تجاري معقول حددته بهشرين في المائة من قيمة الصفقة ومن ذلك يبين أن المحكمة أسست قضاءها بالتعويض على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم ولم يقدم الطاعن دليلاً على أن ما قضى به الحكم من تعويض يختلف عن التفسير الجبري الذي كان مفروضاً على أسعار الشاى وقت انعقاد الصفقة .

بالحكم المطعون فيه ، بل ترك لها الخيار في الاعلان لشخص المطعون عليه أو لموطنه الاصلى أو المحل المختار عملاً بالمادة ٣٨٠ مرافعات . لما كان ذلك فان الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن إعلانياً صحيحاً يكون على غير أساس .

٢ - متى كان يبين بما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أن مفهوم إجابات المطعون عليه هو محاولة الوصول إلى اتفاق جديد مع الطاعنة أو السعى إلى تقدير أرباحه من جديد بما يدل على أن المطعون عليه لم يكن متمسكاً باتفاقه السابق على وعاء الضريبة - بعد أن قررت المحكمة ذلك أغفلت دلالة هذه المقدمة في قولها إن إجابات المطعون عليه المشار إليها لا تفيد نزوله عن التمسك بالاتفاق مع ما بين الأمرين من تناقض ، فإن حكمها يكون قاصراً كما يكون في خروج المحكمة في تأويل أقوال المطعون عليه عن ظاهر مدلولها مستخفاً لما مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

الحكم:

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه عارض لدى محكمة المنصورة الابتدائية في تقدير لجنة الضرائب التي قدرت أرباحه في السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤

د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

١٠٠

٢٣ ابريل سنة ١٩٥٣

١ - اعلان . نقض . طعن . اعلان تقرير الطعن للمطعون عليه في محله بالاسم الذى اعتادت مصلحة الضرائب أن تخاطبه به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذى يزعم أن صلته بالمحل انقطعت فيه . ثبوت وصول الاعلان للمطعون عليه وتقديم أوراقه في الميعاد القانوني . لا الزام على المعلن بأن يوجه الاعلان إلى المحل المختار في ورقة اعلان الحكم بل الأمر متروك لاختياره . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً على غير أساس .

ب - ضرائب . حكم . تسييبه . اجابة الممول تفيد عدم تمسكه باتفاقه السابق مع مصلحة الضرائب . تناقض أسباب الحكم بشأن هذه الاجابة والخروج في تأويلها عن ظاهر مدلولها . قصور يعيب الحكم .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت الطاعنة قد أعلنت المطعون عليه بتقرير الطعن في موطنه بالاسم الذى اعتادت مخاطبته به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذى يزعم أنه انقطعت فيه صلته بالمحل المذكور ، وكان قد ثبت وصول اعلان تقرير الطعن إليه باعترافه في الميعاد القانوني ، وكان فوق ذلك لم يلحقه أى ضرر من جراء اعلانه في هذا المحل إذ قدم أوراقه في الميعاد القانوني ، وكان القانون لا يلزم الطاعنة باعلان المطعون عليه في المحل المختار

وجواز إعادة الربط وبقبول الدفع وبعدم جواز إعادة الربط عن أرباح سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف الخ .

وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الشطر الأول من الحكم المستأنف الخاص برفض الدفع بإعلان قرار لجنة التقدير عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وبقبول هذا الدفع وإبطالان قرار اللجنة المذكورة وبعدم جواز إعادة الربط عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وتعديل الحكم فيها يختص بشرطه الثاني القاضي بنسب خبير يجعل مأموريته مقصورة على فحص أرباح المستأنف (المطعون عليه) عن سنة ١٩٤٤ . فقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن التقرير به لم يعلن إليه إعلانا صحيحا إذ أثبت المحضر أنه أعلن إلى عبد الحكيم صقر في حين أن اسمه الصحيح هو (عبد الحكم الشبراوي صقر) كما أثبت أنه انتقل إلى محل إقامته بمصنع تريكو بشارع ابن لقمان بالمنصورة د مخاطبا مع تابعه وابن شقيقته محمد أحمد القداح المقيم معه ، مع أن هذا المحل ليس محل إقامته بل انقطعت صلته به بالبيع إلى أحمد محمد القداح منذ سنة ١٩٤٥ . وكانت مصلحة الضرائب توجه إليه خطاباتا ببلدته سلامون بما يستفاد منه أنها كانت على بيته بمحله الأصلي وبانقطاع صلته بالمصنع ، هذا فضلا عن أنه اتخذ له في إعلان الحكم المطعون فيه محلا مختارا بالمنصورة هو مكتب محاميه بما كان يمين معه على مصلحة الضرائب إن لم تكنه بتقرير الطعن في موطنه الأصلي أن تكونه إليه في المحل المختار أما

بالمبالغ ١٩٠٠ ج ، ٣١٠٥ ج ، ٥٩٠٠ ج على التوالي — وطلب الحكم بتعديل قرار اللجنة وجعله مقصورا على مبلغ ١٠٠ ج عن نصف سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٢٠٠ ج عن سنة ١٩٤٣ ومبلغ ٨٤ ج عن سنة ١٩٤٤ وإلغاءه فيما زاد على هذه المبالغ . كما طلب الحكم بعدم جواز إعادة الربط على أرباح سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مستندا في ذلك إلى أن مأمورية الضرائب سبق أن قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٢٠٠ ج وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٤٠٠ ج وأنه وافق على هذا التقدير وسدد فعلا مبلغ ٢٧ ج و ٦٨٠ م قيمة الضريبة المستحقة على أرباحه عن هاتين السنتين فلا يجوز للمأمورية بعد ذلك العدول عن قرارها الذي أصبح نهائيا أو تعديله أو إحالته على لجنة التقدير لهذا الغرض عملا بنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩ . وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة حضوريا وتمهيدا بنسب مكتب خبراء الدفعية لفحص حسابات الممول وبيان رأس ماله ومعدل أرباحه في صناعته ومقدار ربحه في السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ولم تتعرض للدفع السابق الإشارة إليه الذي تمسك به المطعون عليه في مذكرته وبعد أن باشر الخبير مأموريته قضت المحكمة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ . أولا — برفض الدفع بإعلان قرار لجنة التقدير وجواز إعادة الربط عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وبندب مكتب خبراء الدفعية لأداء المأمورية التي بينتها . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم في شقه الأول لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد بجدولها تحت رقم ٥١ تجاري سنة ٢٠ ق وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بإعلان قرار لجنة التقدير

وهي لم تفعل فإن الاعلان الذي وصل إلى يده عن طريق الصدفة يكون باطلا ويترتب على بطلانه بطلان الطعن عملا بنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة أوراق الطعن أن المطعون عليه مقيد بمصلحة الضرائب باسم (عبد الحكيم الشبراوي صقر) صاحب مصنع تريكو بشارع ابن لقمان ببندر المنصورة - وكانت مصلحة الضرائب توجه إليه إخطارات لجنة التقدير وغيرها من الأوراق بهذا الاسم وفي نفس العنوان حتى ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ فكان يتسلمها ويرد عليها كما أن في صحيفة دعواه الابتدائية بالمعارضة في قرار لجنة التقدير ذكر فيها أنه مقيم بالمنصورة مجرلا محل إقامته بها . ولما كانت الطاعنة قد أعلنت المطعون عليه بتقرير الطعن في موطنه وبالاسم الذي اعتادت مخاطبته به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أنه انقطعت فيه صلته بالمحل المذكور وكان قد ثبت وصول إعلان تقرير الطعن له باعترافه في الميماد القانوني وكان فوق ذلك لم يلحقه أى ضرر من جراء إعلانه في هذا المحل إذ قدم أوراقه في الميماد القانوني وكان القانون لا يلزم الطاعنة بإعلان المطعون عليه في المحل المختار بالحكم المطعون فيه بل ترك لها الخيار في الاعلان لشخص المطعون عليه أو لموطنه الأصلي أو المحل المختار عملا بالمادة ٣٨٠ مرافعات . لما كان ذلك يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مما تنهاه الطاعنة على الحكم

المطعون فيه أنه إذ أقام قضاؤه على أن الذي يفهم من ظروف إجابات المطعون عليه أنه يحاول الوصول إلى اتفاق جديد مع المصلحة أو يسعى لتقدير أرباحه بمعرفة اللجنة تقديرا يقبله فإذا لم يتحقق هذا القصد وأخفق هذا المسعى يتعين رد هذه الإجابات إلى قصدها الأصلي واعتبارها في مجموعها مجرد اعتراض على هذه التقديرات الجديدة لا أقل ولا أكثر . إذ أقام الحكم قضاؤه على ذلك يكون قد مسح إجابات المطعون عليه وخالف الواقع الثابت في أوراق الدعوى وذلك أن الثابت من أقوال المطعون عليه في الأورنيك رقم ١٩ ضرائب المؤرخ في ١٩٤٦/٩/٢٦ أنه أظهر استعدادا لدفع مبلغ معقول يتناسب مع أرباحه الحقيقية كما طلب في حالة عدم الموافقة لحالته على لجنة التقدير وأظهر استعدادا لدفع ما تقدره عليه اللجنة كما أنه في الأورنيك رقم ٢٠ ضرائب المؤرخ ١٩٤٦/١٠/١٦ قرر أن هذا التقدير كثير ولا يتناسب مع أرباحه الحقيقية فأرجو إحالته إلى لجنة التقدير ، كما أنه في محضر مناقشته أمام لجنة التقدير المؤرخ ١٩٤٦/١٢/٢٥ قرر د أن لا اعتراض له على الكمية المسلمة له من مكتب الغزل ، وهي الكمية التي أعيد الربط على مقتضاها . هذا فضلا عن أن المطعون عليه لم يتمسك بحصول الاتفاق المانع من إعادة التقدير في صحيفة دعواه وأنه لما كانت هذه الإجابات الثابتة في أوراق الملف الفردي المقدم إلى محكمة الموضوع صريحة في الدلالة على عدم تمسك المطعون عليه بالاتفاق المشار إليه وذلك لطلبه إحالة الأمر على لجنة التقدير وإقراره باستعدادا لدفع ما تقدره اللجنة ، يكون الحكم قد أقام قضاؤه على خلاف الثابت بالأوراق .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في

هذا الخصوص . د ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المستأنف يبين أن الحكم المذكور استخلص تنازل المستأنف (المطعون عليه) عن التمسك بانفاقه السابق مع المصلحة (أولا) من أقواله في النموذج رقم ١٩ ضرائب المؤرخ في ١٩٤٦/٩/٢٦ رقم ٣٧ ملف الخاص بإعادة تقدير أرباحه عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وأرباح ١٩٤٤ بالمبالغ الآتية ١٩٠٠ ، ٣١٠٥ ، ٥٩٠ ج على التوالي حيث أجاب على النموذج بقوله : د سبق للأمرية أن قدرت على مبالغ أقل من تقدير حضرتكم بكثير عن سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ولم أقبل فإذا كان حضرتكم تقدرون علينا مبلغ معقول يتناسب مع أرباحنا الحقيقية فأنا على استعداد لدفعه وإذا حضرتكم لم توافق على كلا من هذا فأرجو إحالتي على لجنة التقدير وأما مستعد لدفع ما تقدره اللجنة علينا . (ثانياً) من النموذج رقم ٢٠ ضرائب المؤرخ ١٩٤٦/١٠/١٦ رقم ٤٠ ملف حيث قرر د هذا التقدير كثير ولا يتناسب مع أرباحي الحقيقية فأرجو إحالتي إلى لجنة التقدير بعد عودتي من الأقطار الحجازية في هذا العام . (ثالثاً) في محضر لجنة التقدير حيث أجاب فيه د ليس لي اعتراض على الكمية المسئلة إلى من مكتب الغزل . (رابعاً) ما استخلصه الحكم المستأنف من إغفال أية إشارة إلى انفاقه السابق مع المصلحة في عريضة تظلمه في التقدير . ثم قال د وحيث إن التنازل لكي يكون صحيحاً يجب أن يكون واضحاً وضوحاً لا لبس فيه وأن يكون المتنازل عالماً بمضمونه وأنه قصد فعلاً التخلي عن حقه هذا وعدم التمسك به ، ثم انتهى إلى القول د بأن الذي يفهم من ظروف إجابات المستأنف سائلة الذكر أنه قصد منها النظم من تقدير أرباحه من جديد بأكثر مما سبق الاتفاق عليه ولهذا يتعين تفسير

إجابته في حدود هذا القصد بغض النظر عما في هذه الاجابات من خروج غير متعمد إلى غيره لأنه خروج لم يكن مقصوداً لذاته بل كان المقصود منه محاولة الوصول إلى اتفاق جديد مع المصلحة أو السعي لتقدير أرباحه بمعرفة اللجنة تقديراً يقبله فإذا لم يتحقق هذا القصد وأخفق هذا السعي تعين رد هذه الإجابات إلى قصدها الأصلي واعتبارها في مجموعها مجرد اعتراض على هذه التقديرات الجديدة لا أقل ولا أكثر - وهو اعتراض تمسك به المستأنف إلى النهاية وبمجرد عدم تمسكه بهذا الدفع لا يعني التنازل عنه وهو عالم بمضمونه ولهذا يكون تفسير الحكم المستأنف لهذه الاجابات مستقلة الواحدة عن الأخرى واستخلاصه من ظاهر ألفاظها تنازل المستأنف عن التمسك بحقه دون تحيز القصد الحقيقي منها وما تفيده في جاتها من الظروف المحيطة بها وهو تفسير في غير محله واستخلاص خاطيء . د و يبين من ذلك أن المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أن مفهوم إجابات المطعون عليه هو محاولة الوصول إلى اتفاق جديد مع الطاعنة أو السعي إلى تقدير أرباحه من جديد مما يدل على أن المطعون عليه لم يكن متمسكاً بانفاقه السابق على وعاء الضريبة . بعد أن قررت المحكمة ذلك أغفلت دلالة هذه المقدمة في قولها إن إجابات المطعون عليه المشار إليها لا تفيد نزوله عن التمسك بالاتفاق مع ما بين الأمرين من تناقض يعيب الحكم بالقصور ويجعل خروج المحكمة في تأويل أقوال المطعون عليه عن ظاهر مدلولها مستحلاً لما مما يطل الحكم ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢١ ق رئاسة ومفتوية السادة الأفاضلة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين)

أن يكون الخصم قد اتخذ محلا له في ورقة إعلان الحكم لأنه بذلك يكون قد أفصح عن رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه في إعلان الأوراق الخاصة بالطمع . وإذن فحق كان الطاعنون قد أعلنوا المطعون عليه بتقرير الطمع في مكتب أحد المحامين ولم يقدموا ما يدل على أن المطعون عليه قد اتخذ مكتب هذا المحامي في ورقة إعلان الحكم محلا له فإن الإعلان يكون قد وقع باطلا ويكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا في محله ويتمين الحكم بمقتضاه في غيبة المطعون عليه عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

المحكمة

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنين قررا طعنهم الحالي في ١٤ من يوليو سنة ١٩٥١ وفي نفس اليوم سعوا لإعلان المطعون عليه في محل إقامته وهو شارع طلعت حرب باشا رقم ١٤ قسم عابدين بمصر . فرد المحضر الاعلان ، لأن المنزل رقم ١٤ شارع طلعت حرب خالي الآن وتجري إزالته وهدمه ، فأعلن الطاعنون في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥١ التقرير للمطعون عليه في النيابة لعدم وجود محل إقامة له بالقطر المصري ، وفي ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥١ أعاد الطاعنون إعلان تقرير الطمع في مكتب الأستاذ مصطفى محمد عاشور المحامي بشارع خيرت رقم ٣٣ قسم السيدة بوضفه المحل المختار للمطعون عليه أمام محكمة مركز الجيزة ومحكمة الجيزة الابتدائية .

ومن حيث إن إعلان الأوراق القضائية في

١٠١

٢٢ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — اعلان . نقض . طعن . إعلان الخصم في النيابة . شرطه . قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتحري من محل إقامة المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بغير إعلان ليلسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

ب — اعلان . نقض . طعن . اعلان الخصم في المحل المختار . متى يصح . إذا كان الخصم قد اتخذ محلا له في ورقة إعلان الحكم . المادة ٣٨٠ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد للنقص عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليلسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . وإذن فحق كان الطاعنون قد سعوا لإعلان المطعون عليه بتقرير الطمع في محل إقامته فرد المحضر الإعلان لأن المنزل الموضع فيه خال من السكان وتجري إزالته وهدمه فأعلنوه بالتقرير في النيابة باعتبار أنه لا يوجد له محل إقامة بالقطر المصري ولم يحاولوا البحث عن محل إقامته الحقيقي لاسيما وأنه تاجر بالقاهرة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

٢ — مناط صحة إعلان الطمع في المحل المختار عملا بنص المادة ٣٨٠ مرافعات هو

الاستثنائية . فوات هذا الميعاد . أثره . المادتان ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

المبادئ القانونية

١ - رأى الشارع أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع المادة ٥٤ وحدد ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير بخمسة عشر يوما ولا تتحقق علة هذا النص إذا أخذ بالفرقة التي تقول بها الطاعنة من أن الميعاد المذكور لا يسرى إلا في حالة الطعن في التقدير المبني على النزاع في الأرقام أما إذا بني الطعن على سبب آخر فلا يسرى الميعاد ، كما أن هذه التفرقة تتجافى مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ ورد فيه بشأن المادتين ٥٤ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه « لما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلقت حقا موضوعيا غير مقرر بالتشريع الحالي فضلا عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمنا طويلا برد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو

النيابة بدلا من الاعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث يجد بالتقصي عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لاسيما إذا كان المعلن إليه تاجرا بالقاهرة ومع ذلك لم يحاول الطاعنون البحث عن محل إقامته الحقيقي . ومن ثم يكون الاعلان للنيابة باطلا . أما إعادة إعلان المطعون عليه بمكتب الأستاذ مصطفى محمد عاشور المحامي فهو باطل كذلك إذ مناط صحة إعلان الطعن في المحل المختار عملا بنص المادة ٣٨٠ مرافعات هو أن يكون الخصم قد اتخذ محلا له في ورقة إعلان الحكم لأنه بذلك يكون قد أفصح عن رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه في إعلان الأوراق الخاصة بالطعن . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن المطعون عليه اتخذ مكتب المحامي السالف الذكر في ورق إعلان الحكم محلا له كان الدفع بعدم قبول الطعن شكلا في محله ويتعين الحكم بمقتضاه في غيبة المطعون عليه عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٢

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣

أ - ضرائب . ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير هو خمسة عشر يوما . مريان هذا الميعاد أيا كان سبب الطعن . المواد ٤٥ و ٩٧ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
ب - ضرائب . حكم . تسييبه . تقريره صحة إعلان الممول بقرار لجنة التقدير دون أسبابه . لا خطأ في القانون .

ج - ضرائب . ميعاد الطعن في تقدير الأرباح

ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالي، ومن ذلك يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٥٤ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجريه اللجنة من تعديلات في إقرارات الممول سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة. وإذن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أعلنت بقرار لجنة التقدير عن أرباحها العادية فانه كان لازما عليها أن تقدم طعنها في هذا التقدير في غضون خمسة عشر يوما المقررة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ أيا كان سبب الطعن في قرار اللجنة ولو كان مبنيا على بطلان الإجراءات وهندئذ كان لها أن تدلى فيه بأوجه دفاعها ودفعها، أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح تقدير اللجنة نهائيا ولا محل بعد ذلك للبحث فيما ساقته الطاعنة من أوجه لبطلان هذا التقدير.

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن القانون لم يفرض في أي نص من نصوصه على لجان التقدير أن تسبب قراراتها وأن اللجان إذا سييته فانما يكون ذلك مجرد تزييد منها لا يفرضه عليها القانون ورتب على ذلك صحة إعلان الطاعنة بقرار لجنة التقدير الذي لم يشتمل على أسباب، فان هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه.

٣ — إذا كان الثابت من الحكم أن

الطاعنة أعلنت بالنموذج رقم ٤ الخاص بتقدير مصلحة الضرائب لأرباحها الاستثنائية ولم ترفع دعواها بالطعن في هذا التقدير إلا بعد مضي الميعاد القانوني وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ تقضى بسريان جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ عدا ما استثنته منها بما لا يتعلق بمواعيد الطعن، وكانت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون الأرباح الاستثنائية الصادرة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ تشير أيضا إلى مواعيد الطعن المنصوص عنها في المواد ٤ وما بعدها من المكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩، فان الطاعنة تكون قد فوتت الميعاد الواجب رفع دعواها فيه بالطعن في تقدير المأمورية لأرباحها الاستثنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعواها بجميع مشتملاتها سواء ما كان منها خاصا بأوجه منازعتها في تقدير أرباحها العادية أم ما كان خاصا بتقدير أرباحها الاستثنائية لم يخطئ في القانون، ولا يضير الحكم أنه لم يبين في أسبابه علة عدم قبول الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية بالذات متى كان قد أشار في أسبابه إلى أن الدعوى رفعت بعد الميعاد وكان سليما في منظوره إذ قصوره في هذا البيان يكون في هذه الحالة غير منتج.

المحكم

من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم

استئناف المنصورة بالتأييد فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إلى الطعن بني على ستة أسباب تحصل الأسباب الأربعة الأولى منها في أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصور من أربعة وجوه .

الأول — إذ قضى بعدم قبول الدعوى بمقولة إنها رفعت بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ مع أنها دعوى بطلان أصلية تقوم على الطعن في ولاية اللجنة في نظر الخلاف موضوع الطعن وعلى وقوع مخالفات قانونية في إجراءات التقدير الذي وضعته ويجوز للطاعنة إقامتها دون التقييد بالميعاد المنصوص عنه في المادة ٥٤ المشار إليها ذلك بأن الميعاد المذكور لا يسري إلا في حالة الطعن في التقدير المبني على النزاع في الأرقام وهو ما تختص بنظره اللجنة . أما ما عداه من أوجه الطعن فإنه يخرج عن اختصاصها . ولما كانت الطاعنة تملك حسابات منتظمة لا يحل معها اللجوء إلى التقدير الجزائي فإن ذلك يترتب عليه انعدام ولاية لجنة التقدير في نظر الخلاف الحاصل بين الطاعنة والمطعون عليها وكان يتعين معه على المحكمة وقد دفعت الطاعنة أمامها بذلك أن تندب خبيراً لفحص حساباتها حتى ما إذا تحقق لها انتظامها كان عليها أن تتخطى قرار اللجنة وأن تبطل ما تم من إجراءات دون التفات إلى انقضاء ميعاد الخمسة عشر يوماً السابق الإشارة إليه مادام أن الدعوى رفعت قبل سقوط الحق في المطالبة وفقاً للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . والوجه الثاني — إذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه برفض الدفع المقدم من الطاعنة ببطلان قرار اللجنة — وكان هذا الدفع يقوم على أساس أن

المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة تدير ثلاثة بنسيونات ببور سعيد والقاهرة ولاختلافها مع مصلحة الضرائب المطعون عليها على تقدير أرباحها في السنتين ١٩٤٢ — ١٩٤٣ و ١٩٤٣ — ١٩٤٤ أحيل الأمر على لجنة التقدير فأصدرت في ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٥ قرارها بتحديد أرباح الطاعنة في هاتين السنتين وأعلنت المطعون عليها هذا القرار إلى الطاعنة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٤٥ . وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٦ حررت المطعون عليها نموذجين رقم ٤ ضرائب بالتنبيه على الطاعنة بدفع الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المستحقة على السنتين المذكورتين وقررت الطاعنة أنها أعلنت بهما في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقد حرر هذان النفيهان على أساس أن الطاعنة اخذت رقم أرباحها عن سنة ١٩٣٩ أساساً للمقارنة . وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٨٥ سنة ٧٣ قضائية محكمة بور فؤاد المختلطة وطلبت الحكم ببطلان القرار الصادر في ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٥ من لجنة تقدير الضرائب وبطلان إعلانها بهذا القرار وبطلان التقدير الذي وضعه مأمور الضرائب كأساس للمقارنة ومقداره ١٠٨٢ ج والذي بموجبه حددت الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية إلى آخر الطلبات . فدفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى برفعها بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة بور فؤاد التجارية المختلطة بعدم قبول دعوى الطاعنة فاستأنفت هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١١ سنة ١ ق استئناف للمنصورة . وفي ٣٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة

المأمور مخالف المواد ٥٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وما بعدها من لائحته التنفيذية بعدم استدعائه الطاعنة وفحص حساباتها ومحاولة الاتفاق معها قبل تقدير أرباحها قضى الحكم برفض هذا الدفع بمقولة إن الاجراءات التي أخذ على المأمور إهمالها هي اختيارية بحتة ، وقد ألغيت بالقرار الوزاري رقم ٥٤ سنة ١٩٤٥ ثم أعيد العمل بها بقرار لاحق صدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ فلا مأخذ على المأمور إذا هو أهمل في هذه الفترة التي حصل في غضوننا تقدير أرباح الطاعنة لإجراءات ملغاة وبمقولة إن جميع أوجه البطلان قد صححت بحضور وكيل الطاعنة وعدم تمسكها بقبوله المناقشة في موضوع النزاع ، مع أن مقاله الحكم في هذا الخصوص ينطوي على خطأ في القانون ذلك أن المواد من ٢٠ إلى ٢٤ من اللائحة التنفيذية ظلت نافذة المفعول واقتصر القرار الوزاري رقم ٥٤ سنة ١٩٤٥ على تعديل المادة ٢٥ وإلغاء المادة ٢٦ من اللائحة فقط . وأن هذه الإجراءات مقررة بنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وكل قرار وزاري يتعارض مع القانون لا قيمة له . وهي بعد إجراءات حتمية وليست جوازية - والوجه الثالث - إذ رتب الحكم على حضور مندوب شركة رسل في جلسة لجنة التقدير عن الطاعنة تصحيح البطلان المترتب على عدم إرسال خطاب مسجل بعلم الوصول للطاعنة بتحديد يوم الجلسة ووزال كل بطلان في الاجراءات السابقة مع أن حضور هذا المندوب لا أثر له من الناحية القانونية وفقا للمادة ٥١٦ مدني (قديم) لأن مهمته كانت مقصورة على القيام بتنظيم دفاتر الطاعنة ومواصلة العمل لمصلحتها في مسائل

الضرائب ، ولا يدخل فيها توكيله في الحضور عن الطاعنة أمام اللجنة والمناقشة في موضوع تقدير أرباحها ولأن هذا البطلان هو بطلان أصلي لا يصححه الحضور وليست اللجنة ذات ولاية للفصل فيه ولا محل لتطبيق قواعد الاجراءات القضائية أمام لجنة إدارية . والوجه الرابع - إذ قرر أن الفصل في الطلب الخاص بضم ملف الطاعنة مرهون بقبول الطعن شكلا مع أن ماذهب إليه الحكم من تكييف الدعوى واعتبارها من نوع دعاوى الطعن في التقدير التي يحكمها نص المادة ٥٤ هو تكييف غير صحيح ترتب عليه حرمان الطاعنة من استعمال حقها في الدفاع .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن القانون سن المواعيد للمحافظة على نظام الاجراءات والتقاضى ولكي يسمع أى طعن من أى شخص في أى حكم أو في قرار يجب أن يكون الطعن في المواعيد التي نص عليها القانون وإلا سارت الأمور إلى الفوضى المطلقة وأمكن الهروب من كل المواعيد بمجرد الادعاء بعدم الاختصاص أو البطلان ... وأن قول المستأنفة (الطاعنة) إن الدعوى دعوى بطلان أصلية لا تسقط إلا بمضى ١٥ سنة قول بعيد عن الحقيقة . ودعوى البطلان الأصلية تكون مفهومة حيث تصدر جهة معينة قراراً في أمر لا ولاية لها عليه إطلاقاً . فترفع دعوى البطلان إلى الجهة صاحبة الولاية . أما في الدعوى الحالية فإن النظر في حسابات المستأنفة وتقديرها هو من صميم ولاية لجنة التقدير . ولا يحرمها هذه الولاية كون الاجراءات كانت ناقصة . أو كون المستأنفة تملك حسابات منتظمة والا يكفي أن يكون لدى كل مول حسابات منتظمة ليمتنع على مصلحة الضرائب مناقشته فيها وعلى اللجان النظر

في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٥ عن أرباحها العادية كان لزاماً عليها أن تقدم طعنها في هذا التقدير في غضون خمسة عشر يوماً المقررة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أياً كان سبب الطعن في قرار اللجنة ولو كان مبنياً على بطلان الاجراءات وعندئذ كان لها أن تدلى فيه بأوجه دفاعها ودفعها ، أما وقد فرت هذا الميعاد على ما سبق بيانه فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح تقدير اللجنة نهائياً ولا محل بعد ذلك للبحث فيما ساقته الطاعنة من أوجه لبطلان هذا التقدير .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ اعتبر ميعاد الطعن سارياً في حق الطاعنة من تاريخ اعلانها بالخطاب المسجل مع أن هذا الخطاب لم يتضمن سوى أرقام التقدير ومع أن الميعاد لا يسرى إلا ابتداء من إعلان الممول بالقرار برمته . يعزى ذلك الفرق الواضح بين عبارتي المادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فالأولى تتحدث عن الإعلان بالتقدير والثانية تتحدث عن إعلان القرار وقد أغفل الحكم هذا الفرق مع أن قواعد العدالة تقضى بأن الطعن في قرار أو حكم لا يقوم إلا باستناده إلى أسباب تبني على أساس مناقض لوجهة نظر الهيئة التي أصدرته كما هي موضحة في أسبابه . وما قرره الحكم من أن القانون لا يفرض على اللجنة تسبيب قراراتها لا يصلح رداً لأنه لو أخذ به لصح القول بأن وضع محاضر جلسات للجان التقدير يعتبر تزييداً مادام أن القانون لا ينص على وجوب تحرير محاضر جلسات هذا فضلاً عن أنه لا يجوز مجابهة الطاعنة وهي تطعن ببطلان قرار اللجنة بسريان ميعاد الطعن ابتداء من اعلانها بالقرار لأن ما نفي على الباطل فهو باطل .

فيها . وكون الحسابات منتظمة أو غير منتظمة مسألة تقديرية للقضاء أن يقول كلمته فيها بشرط أن يقدم إليه الطعن في الميعاد ، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك بأن الشارع رأى أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الاجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع المادة ٥٤ وحدد ميعاد الطعن في قرار اللجنة بخمسة عشر يوماً ولا تتحقق علة النص إذا أخذ بالفرقة التي تقول بها الطاعنة وهي بعد تتجافى مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ ورد فيه بشأن المادتين ٥٤ ، ٩٧ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه « لما كانت المحاكم المختلطة قد ارنأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ ، ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلقت حقاً موضوعياً غير مقرر بالتشريع الحالي فضلاً عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهتدة زمناً طويلاً برد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالي ، ومن ثم يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٥٤ لم يتخصص بقييد ولا ترد عليه الفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجريه اللجنة من تعديلات في إقرارات الطاعنة سواء أ كانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس التي تربط عليه الضريبة (حكم محكمة النقض الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ في الطعن رقم ٢٧٣ سنة ٢٠ ق) . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أعلنت بقرار اللجنة التقدير

عن التحدث عنه رفضاً له لكان في ذلك خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعة بجميع مشتعلاتها سواء ما كان منها خاصاً بأوجه منازعتها في تقدير أرباحها العادية أم ما كان خاصاً بتقدير أرباحها الاستثنائية لم يخطئ في القانون . ذلك بأنه ثابت بأسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعة أعلنت بالتزوج رقم ٤ الخاص بتقدير مصلحة الضرائب لأرباحها الاستثنائية في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهي لا تنكر وصول هذا الإعلان إليها في الميعاد المذكور ولم ترفع دعواها بالطعن في هذا التقدير إلا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أي بعد مضي الميعاد القانوني . ولما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ تقضى بسريان جميع أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عدا ما استثنته منها بما لا يتعلق بمواعيد الطعن ، وكانت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون الأرباح الاستثنائية الصادرة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ تشير أيضاً إلى مواعيد الطعن المنصوص عليها في المواد ٤٥ وما بعدها من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، فإن الطاعة تكون قد فوتت الميعاد الواجب رفع دعواها فيه بالطعن في تقدير المأمورية لأرباحها الاستثنائية ومن ثم تكون دعواها في هذا الخصوص غير مقبولة شكلاً ولا بغير الحكم أنه لم يبين في أسبابه علة عدم قبول الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية بالذات متى كان قد أشار في أسبابه إلى أن الدعوى رفعت بعد الميعاد وكان سليماً في منطوقه إذ قصوره في هذا البيان يكون في هذه الحالة غير منتج .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن القانون لم يفرض في أي نص من نصوصه على لجان التقدير أن تسبب قراراتها فإذا كان مفروضاً في القرار عدم وجوب تسببيه فكيف يفرض في إعلانه أن يكون بأسبابه . مع أن تسببيه من جانب اللجان إن هي سببته إنما يكون بمجرد تزايد منها لا يفرض عليها القانون ، وهذا الذي جاء بالحكم لا خطأ فيه .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم شابه القصور وأخطأ في تطبيق القانون إذ لم يفصل في أحد طلبات الطاعة وهو الخاص ببطالان الإجراءات التي أتت لتحديد أرباحها الاستثنائية ورقم المقارنة . مع أنه إذا صح أن الدعوى غير مقبولة شكلاً في شطرها الخاص بتحديد أرباح الطاعة العادية فإن هذا الحكم لا يسرى على تحديد أرباحها الاستثنائية لأن مصلحة الضرائب تنفرد بوضع هذا التحديد فيحق للطاعة الرجوع إلى مناقشة تقدير أرباحها العادية متى اتخذت أساساً لتحديد أرباحها الاستثنائية وقد اتخذت أمور الضرائب في تحديده الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية مبلغ ١٠٨٣ ج أساساً لرقم المقارنة وهذا الرقم يختلف عن حقيقة أرباح الطاعة العادية في سنة ١٩٣٩ التي اختارتها أساساً للمقارنة ولم تعلن به الطاعة وفقاً للبادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ الصادرة بقرار وزاري رقم ٢٥ في ٨ من مارس سنة ١٩٤٣ . ولم يتعرض المحكم الابتدائي والاستئناف لهذا الطلب . وذلك منهما قصور يعيبهما ولو اعتبر سكوتهما

تجار الجملة على أن يتنازل أحدهما الآخر عن حصة مما خصه في توزيع الأقمشة الشعبية مع أنه اتفاق باطل يحرمه القانون لاعتبارات متصلة بالنظام العام من حيث الحظر على تجار الجملة بيع الأقمشة إلا إلى من تعينهم وزارة التموين لضمان تصريفها إلى المستهلكين وكان قضاؤه بمسئولية الطاعن عن التعويض مبنيا على امتناعه عن تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع المطعون عليهما مع أن التعويض لا مبرر له لانعدام أساسه القانون ولائبائه على اتفاق غير جائز قانونا — لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه يكون قد مخالف للقانون مخالفه تستوجب نقضه.

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن والمطعون عليهما الأولين من تجار الجملة في الأقمشة بمركز طهطا ويقومون بتوزيع الأقمشة الشعبية على تجار التجزئة بتصريح من وزارة التموين وقد اختص الطاعن بنصف ما صرح به والمطعون عليهما الأولان بالنصف الآخر فاشتكا من هذا التوزيع المراقب عام تموين المديرية وانتهى الأمر بعقد لجنة من مفتش تموين المركز واثنتين من أعضاء مجلس النواب وبحضور التجار الثلاثة وتم الاتفاق بينهم شفويا على أن يتنازل الطاعن من حصته للمطعون عليهما الأولين عن مائة ألف متر من الأقمشة الشعبية على أربع دفعات متساوية كل ثلاثة أشهر وعلى أن يبدأ تنفيذ الاتفاق من ميعاد حلول الدفعة الثانية في سنة ١٩٤٦ . وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أقام

د من حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

١٠٣

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢

تموين . حكم . تسببه . هدم جواز التصرف في الأقمشة والمنسوجات الشعبية إلا لمن تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة . هذا الحظر من النظام العام . اعتماد الحكم بحجة التصرف الحاصل من تاجر جملة إلى تاجر جملة آخر في هذه الأقمشة . مخالفة الحكم للقانون المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٧ من قرار وزير التموين رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية لا يجوز التنازل عنها كما أنه عملا بالمادة السابعة من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين بتنظيم وسائل التصرف في المنسوجات بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يحظر على تجار الجملة أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من الأقمشة لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك بأن قرر صحة الاتفاق الحاصل بين طرفين من

من وزارة التموين للدوافقة عليه لأن التنازل إنما يتم بتصريح يصدر منه دون موافقة أحد غيره ومن ثم يتعين إلزامه بأن يدفع إلى المطعون عليهما الأولين المبلغ المطالب به الذي لم ينازع الطاعن في أنه هو ربح الدفعة الأولى من الأقسطة التي تعهد ببيعها ولم يسلمها إليهما .

ومن حيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص المادة ٣٤ منه على أن البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية لا يجوز التنازل عنها كما أنه عملاً بالمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين بتنظيم وسائل التصرف في المنسوجات بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يحظر على تجار الجملة أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من الأقسطة لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك تأسيساً على صحة البيع الحاصل بين طرفين من تجار الجملة مع أنه يبيع باطل يحرمه القانون لاعتبارات متصلة بالنظام العام من حيث الحظر على تجار الجملة ببيع الأقسطة إلا إلى من تعينهم وزارة التموين لضمان تصريفها إلى المستهلكين وكان قضاؤه بمسئولية الطاعن عن التعويض مبنياً على امتناعه عن تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع المطعون عليهما مع أن التعويض لا مبرر له لانعدام أساسه القانوني ولا نبتائه على اتفاق غير جائز قانوناً . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

المطعون عليهما الأولان الدعوى المدنية رقم ٣٦٩ سنة ١٩٤٧ محكمة طرطوا الجزئية بالزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ٦٠ ج قيمة الربح عن الدفعة الثانية من الأقسطة التي لم يسلمها إليهما وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليهما . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بحكمه سوجاج الابتدائية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن ما ينهيه الطاعن في السببين الأول والرابع عن الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ قال بجواز الاتفاق على نزول الطاعن إلى المطعون عليهما الأولين وهما من تجار الجملة مثله عن جزء مما خصه من الأقسطة الشعبية المصرح له أصلاً بتوزيعها على تجار التجزئة مع أن حصص تجار الجملة فيها قد حُظر التنازل عنها بمقتضى قوانين وقرارات لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على ما يخالفها . وإذ قضت المحكمة بالزام الطاعن بالتعويض لمخالفته الاتفاق الآنف ذكره مع أن الحكم بالتعويض منتف أساسه القانوني لعدم جواز هذا الاتفاق مما لا يكون معه محل لمسألة الطاعن عن عدم تنفيذ اتفاق يحرمه القانون .

ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه تم الاتفاق بين الطاعن والمطعون عليهما الأولين على أن يبيع إليهما كل ثلاثة أشهر خمسة وعشرين ألف متر من الأقسطة الشعبية بسعر الجملة من باعته مما ترد له من شركات الغزل وهذا الاتفاق هو تنازل اختياري عن حصته المقررة ولا يوجد قانوناً ما يمنع من حصوله بلا حاجة لاستصدار إذن

اعتبرته صحيحا إذ طلبت استلام صورة رسمية طبق الأصل من ورقة الطعن لإعلان الورثة بها تطبيقا للسادة ٣٨٣ من قانون المرافعات مؤسسة طلبها هذا على ما ورد في الإنذار المعلن إليها بناء على طلب الوارث وإلى نص المادة المشار إليها وبعد استلامها صورة ورقة الطعن أعلنت بها الورثة على الوجه المبين بالأوراق ، ولما كان على من يريد توجيه الطعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم ليعان بالطعن من يصح اختصاصهم قانونا فإنه كان يتعين على الطاعنة قبل التقرير بالطعن أو قبل تقديم ورقته للإعلان أن تتحرى عما إذا كان خصمها قد توفي أو أنه كان على قيد الحياة ، على أنه إذا جاز القول بأن الطاعنة قامت بما يوجب عليها القانون من تحريات ولم تثبت لديها وفاة المحكوم له إلا يوم أن أعلنت بوفاته بالإذار المنوه عنه فيما سبق فإنه كان يتعين عليها وفقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات أن تعلن ورقة الطعن إلى الورثة جملة بلا حاجة لذكر أسمائهم أو صفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم وذلك في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لهذا الإنذار ، أما وأنهم لم تقم بهذا الإعلان إلا بعد مضي مدة تزيد على السنة من تاريخ الإنذار فإن الطعن يكون باطلاً جملاً بالمادة ٣١١ مرافعات ولا يرد على هذا ما قالته الطاعنة من أن ميعاد الطعن ما زال قائماً لأنها

د ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .
د ومن حيث إنه يبين مما سبق من الأسباب أن دعوى المطعون عليهما الأولين قبل الطاعن على غير أساس ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٤٧ جزئياً طهطاً ورفض الدعوى .

(القضية رقم ٩٨ لسنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين) .

١٠٤

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . إعلان . ثبوت وفاة المطعون عليه قبل الإعلان . واجب الطاعن في هذه الحالة . وجوب مراعاة ما يطرأ على حالة الخصوم . وجوب توجيه الإعلان إلى الورثة جملة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير بالطعن أو من تاريخ العلم بوفاة المطعون عليه . عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الطعن . السادة ٣٨٣ ، ٤٣١ مرافعات .

المبدأ القانوني

لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة قررت طعنها مختصة فيه المطعون عليه وقرر المحضر الذي توجه لإعلان ورقة الطعن أنه أعلن بها المذكور مخاطباً مع تابعه المقيم معه لغيابه إلا أن أحد ورثة المحكوم له وجه إنذاراً إلى الطاعنة وإلى قلم كتاب هذه المحكمة تمسك فيه ببطلان إعلان الطعن استناداً إلى ما ورد في إنذاره من أن مورثه كان قد توفي قبل حصول الإعلان على الوجه السابق بيانه ، وكانت الطاعنة لم تعترض على ما ورد في هذا الإنذار بل

لم تعلن بعد بالحكم المطعون فيه ذلك لأن القانون أوجب إعلان الطعن عقب التقرير به في المدة التي حددها للإعلان ورتب جزاء البطلان على إغفال هذا الإجراء في المدة المحددة وجثم على المحكمة الحكم بالبطلان عند عدم مراعاتها بغض النظر عما إذا كان ميعاد الطعن قد انتهى أو لا يزال ممتداً.

المحكمة

« من حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها ببطلان الطعن تأسيساً على أن الطاعنة قررت بالطعن موجهة لإعلانه إلى المحكوم له وهو المرحوم أحمد يوسف محرم باعتبار أنه كان على قيد الحياة وقت تقديم ورقة الطعن لإعلانه بها إلا أنها علمت فيما بعد أنه كان قد توفي قبل الإعلان وكان يتعين عليها وقد علمت بوفاة أن تقوم بإعلان ورثته جملة خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ عليها بذلك وذلك عملاً بالمادتين ٣٨٣ و ٤٣١ من قانون المرافعات وامكنها لم تقم بهذا الإجراء خلال المدة المشار إليها ولم تعلن الورثة جملة أو أفراداً إلا بعد مضي أكثر من سنة على تاريخ عليها بوفاة مورثهم .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه تبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة قررت طعنها هذا في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ مخضمة فيه « أحمد يوسف محرم ، وقرر المحضر الذي توجه لإعلان ورقة الطعن إنه أعلن بها المذكور في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ مخاطباً مع تابعه محمد صالح محمد المقيم معه لقيابه إلا أن أحد ورثة المحكوم له كامل أحمد يوسف صالح وجه في ١٣ و ١٨ من فبراير سنة ١٩٥١ إنذاراً إلى الطاعنة

وإلى قلم كتاب هذه المحكمة تمسك فيه ببطلان إعلان الطعن استناداً إلى ماورد في إنذاره من أن مورثه كان قد توفي قبل حصول الإعلان على الوجه السابق بيانه — ولم تعترض الطاعنة على ماورد في هذا الإنذار بل اعتبرته صحيحاً إذ طلبت في ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ استلام صورة رسمية طبق الأصل من ورقة الطعن لإعلان الورثة بها تطبيقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات مؤسسة طلبها هذا على ماورد في الإنذار المعلن إليها بناء على طلب الوارث السالف الذكر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ وإلى نص المادة المشار إليها وبعد استلامها صورة ورقة الطعن أعلنت بها الورثة في ٢٧ مارس و ٣ أبريل و ١٥ أكتوبر من عام ١٩٥٢ سنة ١٩٥٢ على الوجه المبين بالأوراق ولما كان على من يريد توجيه الطعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم ليعلن بالطعن من يصح اختصاصهم قانوناً فإنه كان يتعين على الطاعنة قبل التقرير بالطعن أو قبل تقديم ورقته للإعلان أن تتحرى عما إذا كان خصمها قد توفي أو أنه كان على قيد الحياة . على أنه إذا جاز القول بأن الطاعنة قامت بما يوجبها عليها القانون من تحريات ولم تثبت لديها وفاة المحكوم له إلا يوم أن أعلنت بوفاة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ بالإنذار المنوه عنه فيما سبق فإنه كان يتعين عليها وفقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات أن تعلن ورقة الطعن إلى الورثة جملة بلا حاجة لذكر أسمائهم أو صفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم وذلك في خلال خمسة عشر يوماً التالية لهذا الإنذار ولا يرد على هذا ما قاله الطاعنة من أن ميعاد الطعن لا زال قائماً لأنها لم تعلن بالحكم المطعون فيه بعد ذلك لأن القانون إذ أوجب إعلان الطعن عقب

أسباب حكمها على هذه الاعتراضات جميعا .
وكان الحكم المطعون قد أخذ في قضائه
بأسباب الحكم المستأنف ، فانه يكون في
غير محله النعى عليه بالقصور لعدم رده
على الاعتراضات الواردة في صحيفة
الاستئناف .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم
قبول الطعن شكلا لسقوط الحق فيه بأية قضاء
الميعاد المقرر قانونا للطعن تأسيسا على أن الطاعن
قال في ورقة الطعن أنه أعلن بالحكم المطعون فيه
في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ في حين أنه يبين من
صورة الحكم المعلنة له والمقدم منه بخلاف الطعن أنه
أعلن بالحكم في ١١ من يناير سنة ١٩٥١ لا في ١٤
منه وأنه لذلك يبدأ الميعاد محسوبا من اليوم التالي
للإعلان مضافا إليه يوم واحد هو ميعاد المسافة
بين محل إقامة الطاعن في منيا القمح وبين مدينة
القاهرة وبذلك ينتهي ميعاد الطعن في ١١ من
فبراير سنة ١٩٥١ ولم يقرر الطاعن بالطعن إلا
في اليوم التالي وهو يوم ١٢ من فبراير سنة
١٩٥١ .

د ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله .
ذلك لأنه وإن كان يبين من صورة الحكم المطعون
فيه والمقدمة من الطاعن أنه أعلن بالحكم في ١١
من يناير سنة ١٩٥١ وأنه لذلك يتعين اعتبار
ميعاد الطعن محسوبا من اليوم التالي لتاريخ هذا
الإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة وبذلك يكون
آخر ميعاد الطعن هو يوم ١١ من فبراير سنة
١٩٥١ إلا أن هذا اليوم الأخير كان يوم عطلة
رسمية وعلا بتبص المادة ٢٣ من قانون المرافعات

التقرير به في المدة التي حددها للإعلان ورتب
جزاء البطلان على إغفال هذا الاجراء في المدة
المحددة وحتم على المحكمة الحكم بالبطلان من تلقاء
نفسها فانه يكون بذلك قد رسم للطعن إجراءات
شكلية محضة ورتب البطلان على عدم مراعاتها
بغض النظر عما إذا كان ميعاد الطعن قد انتهى
أو لا يزال ممتدا ومن ثم يكون الطعن باطلا عملا
بالمادة ٣١ مرافعات ويتعين الحكم بعدم قبوله
شكلا .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢١ ق بالمحكمة السابقة) .

١٠٥

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . مصادفة آخر
ميعاد الطعن عطلة رسمية . امتداد الميعاد إلى اليوم
التالي . المادة ٢٣ مرافعات .
ب — حكم . تبينه . الاعتراضات التي أوردتها
الطاعن في صحيفة الاستئناف هي ذات الاعتراضات التي
أثارها أمام محكمة أول درجة ورد عليها الحكم الابتدائي
الوأيذ لأسبابه . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذه
الاعتراضات . لاقصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا صادف آخر ميعاد الطعن
بطرق النقض يوم عطلة رسمية فانه عملا
بتبص المادة ٢٣ من قانون المرافعات يمتد
هذا الميعاد إلى اليوم التالي .

٢ — متى كان يبين من الاطلاع على
الحكم الصادر من محكمة أول درجة أن الطاعن
كان قد تمسك في دفاعه أمامها بذات
الاعتراضات التي أوردتها في صحيفة استئنافه
وأن محكمة الدرجة الأولى قد ردت في

في كامل الاثني عشر قيراطا التي كان يملكها بحوض
داير الناحية والتي تدخل ضمنها المقادير المباعة
للمطعون عليه الأول .

وبجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ حكمت
المحكمة تمهيدا بنذب خبير مهندس لمعاينة الأعيان
موضوع النزاع وبيان مصدر التملك وكيف انتقل
الملك إلى ورثة المالك الأصلي ومقدار نصيب كل
من البائعين فيما باعه وبعد أن قام الخبير بأداء
مأموريته قدم تقريراً انتهى فيه إلى أن المورث
الأصلي لم يتصرف حال حياته إلا في ٢ قيراط
و٤ أسهم من ضمن الاثني عشر قيراطا وخلف
الباقى لورثته وأن التصرف الصادر للمطعون عليه
الأول مبنى على أساس صحيح لأن البائعين اليه
كانوا يملكون المقادير المباعة منهم . وبعد تقديم
هذا التقرير عدل المطعون عليه طلباته بالنسبة
للمصاريف وطلب الحكم له بها على الطاعن .
وبجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة
بإثبات صحة التعاقد مع إلزام الطاعن بالمصروفات
و بمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت
الحكم بالنفاذ الماعجل بلا كفالة .

فرفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم أمام
محكمة الزقازيق الابتدائية بطلبها الاستئنافية قيد
في جدولها برقم ٣١١ سنة ١٩٤٨ وبجلسة ٢٢
نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة الاستئنافية في
موضوع الاستئناف برفضه وبأياد الحكم
المستأنف مع إلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ
٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليه
الأول . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق
النقض .

ومن حيث إن الطاعن بني على سبب واحد
يتحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بقصور
أسبابه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أورد في

يتمد الميعاد إلى اليوم التالي أي يوم ١٢ فبراير
سنة ١٩٥١ وهو اليوم الذي قرر فيه الطاعن
بالطعن .

ومن حيث إن الطاعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين
من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن
في أن المطعون عليه الأول أقام على المطعون
عليها الثانية وعلى الطاعن وآخرين دعوى أمام
محكمة منيا القمح الجزئية قيدت في جدولها برقم
٥٣٠ سنة ١٩٤٦ طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد
المبرم بينه وبين المطعون عليها الثانية بمقتضى
العقود الثلاثة المؤرخة في ٢ من ديسمبر سنة
١٩٣٢ والتي تتضمن بيعها له ٤٧٧ متراً و٥٣ سم
شائعة في المقار المبنين بصحيفة افتتاح الدعوى
بما عليه من بناء في مقابل ثمن مقداره ٢٣٠ جنيتها
مصرياً مع إلزام المطعون عليها الثانية بالمصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ الماعجل
وبلا كفالة .

واستند المطعون عليه الأول في الدعوى إلى
عقود بيع ثلاثة صادرة له من المطعون عليها
الثانية يتضمن أولها أنها باعت له مائتي متر شائعة
في منزلين باعتبار أن هذا المقدار قد آل إليها
بالميراث الشرعي عن والدها المرحوم سالم إبراهيم
نصر ويتضمن الثاني أنها باعت له مائتي متر
كانت قد آلت إليها بطريق الشراء من أختها
السيدة فاطمة سالم إبراهيم نصر ويتضمن العقد
الثالث أنها باعت له ما آل إليها بطريق الشراء
من بعض ورثة المرحوم السيد سالم نصر وعند
نظر الدعوى دفعها الطاعن بأن المورث الأصلي
سالم إبراهيم نصر كان قد تصرف حال حياته

صحيفة الاستئناف اعتراضات ثلاثة على الحكم المستأنف أولها أن محكمة الدرجة الأولى اعتمدت تقرير الخبير على ما فيه من مطاعن وعيوب ظاهرة فضلا عن أنه لم يتم بتنفيذ الحكم التمهيدى على الوجه الصحيح . والثانى — أن المحكمة استندت فى الحكم للطعون عليه الأول بإثبات صحة التعاقد إلى عقود بيع صادرة له من المطعون عليها الثانية ومن السيدة فاطمة سالم نصر فى حين أن هذه العقود باطلة بطلانا مطلقا لصدورها من البائعتين عن عقار زعمتا أنهما تملكناه بطريق الميراث عن المرحوم سالم إبراهيم نصر مع أن المورث المذكور كان قد تصرف حال حياته فى جميع ما كان يملكه ومن ضمنه العقار المبيع موضوع الدعوى . والثالث — أن تصرف المورث فى جميع ما كان يملكه ثابت بعقود سجل بعضها وسلم البعض الآخر للجهات الحكومية التى نقلت بمقتضاها التكليف ببناء على اتفاق المتعاقدين وأن نقل التكليف ثابت من الكشف الرسمية المقدمة بملف الدعوى ومع ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه لم يعلن فى أسبابه بيان هذه الاعتراضات ولا بالرد عليها وأخذ فى قضائه بأسباب الحكم المستأنف قائلا إن المستأنف الطاعن لم يأت فى استئنافه بجديد يستحق الرد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المستأنف أن الطاعن كان قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بذات الاعتراضات التى أوردها فى صحيفة استئنافه ، وأن محكمة الدرجة الأولى قد ردت فى أسباب حكمها على هذه الاعتراضات جميعا إذ ورد فى تلك الأسباب ما بلى : « وحيث إن المدعى عليه التاسع (الطاعن) طعن على تقرير الخبير وقال إنه لم يتم بالمأموارية

على وجهها الصحيح كما أن المدعى لم يتم بما ألزمه القانون من مراجعة عريضة الدعوى بالشهر العقارى وأخيرا فإن عقدى البيع المؤرخين فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ الصادرين من المدعى عليها صدرا من غير مالك وبفرض صدورها من مالك فإن العقد الصادر لها من أختها فاطمة عقد هرقى لم يسجل فهو لا يملكها ولا تستطيع أن تنقل الملكية بمقتضاه للدعى خصوصا وأنه لم يطلب لإثبات صحة التعاقد عن هذا العقد . وحيث إن المحكمة ترى أن الخبير . باشر بأمواريته على وجهها الصحيح وأن المطاعن التى أثارها المدعى عليه التاسع فى غير محالها فهو بى طمئنة على أساس ماورد بكشوف المسكفة المقدمة ضاربا صفحا عما ورد بعقود البيع الصادرة من المرحوم سالم إبراهيم نصر المورث الأصيل . ومن حيث إن كشف المسكفة لا يمكن التعويل عليها كأساس لإثبات الملكية وإنما الذى يجب التعويل عليه هو العقود الصادرة من المورث المذكور ومستندات التملك الخاصة بالورثة كما ورد فى تلك الأسباب أيضا أن المحكمة اطلعت على العقود الصادرة من المورث والمسجل أولها فى ٣١ من مارس سنة ١٨٩٦ وباقيها فى ١٨ من مارس سنة ١٩٠١ وتبينت من اطلاعيها أن العقد الأول يتضمن تصرف المورث فى ٢ ط ٤ و ٤ س شائعة فى الاثنى عشر قيراطا الكاتنة بحوض دابر الناحية وأن بقية العقود قد تضمنت تصرفه فى مقادير تقع فى أحواض أخرى ثم قررت « أنه يؤخذ بما تقدم أن التسعة قراريط وعشرين سهما الكاتنة بحوض دابر الناحية بزمان التوزيع لم يمسها شيء من تصرفات المرحوم سالم إبراهيم نصر فهى بلا شك تركه تورث عنه شرعا

من كل ذلك ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة فلا تريب عليها إذ هي لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من استحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعي تستقل به .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن أقام الدعوى على مصطفى عطية عمائم وآخر طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المورخ في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ فطلبت المطعون عليها قبولها خصما ثالثا في الدعوى مستندة إلى عقد بيع منسوب صدوره لها من المرحوم إبراهيم عمائم فقررت المحكمة قبولها ثم قضت برفض دعوى الطاعن الذي استأنف أمام محكمة طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٨٦ سنة ١٩٤٥ ثم قرر بالطعن بالتزوير في عقد البيع المنسوب صدوره للطاعن عليها فقضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لا ثبات ونفى أن التوقيع المنسوب إلى إبراهيم عمائم مزور وصرحت للمحقق بتدب من يرى ندبه من الخبراء فتدب القاضي المحقق خبيرا من قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعي لأجراء عملية المضاهاة وقد قدم تقريره ورجح أن يكون التوقيع صحيحا ولكنه قرر أنه لا يحزم بذلك نظرا للتوقيع المشاهد بين التوقيعين المقدمين للمضاهاة فقدم الطاعن تقريرا استشاريا من الخبير عبد الجواد يس قرر فيه أن التوقيع مزور وإزاء هذا المعارض تدبت المحكمة بالخبير نجيب هوايني لأجراء عملية المضاهاة فقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن الامضاء مزورة ولما لم يبين شواهد يستند إليها فيما ارتآه فقد أصدرت المحكمة حكما آخر بتدب

ولا يهم بعد ذلك أن تكون الكشف الرسمية قد تناولت نقل التكليف من اسم المورث لاسم المشتري في الحوض المذكور بناء على هذه العقود فهذه مسألة إدارية بخنة لا يمكن أن يترتب عليها مساس بأصل الحقوق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في قضائه بأسباب الحكم المستأنف وكان الحكم المستأنف على ما سبق بيانه قد تناول في أسبابه الرد على دفاع الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى وكان هذا الدفاع بذاته هو ما رده الطاعن في صحيفة استئنافه فإنه لا يصح تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتمين الحكم برفضه موضوعا . »

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

١٠٦

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣

دفاع . خبر . طلب مناقشته أو طلب تدب خبير آخر . سلطة المحكمة في ذلك . عدم إجابة هذا الطلب اكتفاء بناصر الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد اتخذت إجراءات عديدة لكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير بأن حكمت بأحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثه أحكام بتدب خبراء وتجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خبير استشاري آخر ورأت

ويبين مما تقدم أن دفاع الطاعن كان قانونيا سداه ولحمته الوصول إلى الحقيقة والمحكمة في رفضها إياه قد أهدرت حقه وهذا مما يستوجب نقض الحكم.

ومن حيث إن هذا النعى مردود بما اتخذته المحكمة من إجراءات عديدة لكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير فقد حكمت بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بنذب خبراء وقد تجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خبير استشاري آخر وقد رأت من كل ذلك ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة فلا تريب عليها إذ هي لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من استحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعي تستقل به.

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم القصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق إذ شهد حسن مصطفى عمائم زوج حفيدة المنسوب صدور المقدمة المرحوم إبراهيم عمائم بأنه لم يعلم ولم يسمع عن العقد، كذلك قرر محمد السباعي شيخ بلد زقني وحسن محمد باشا دلال المساحة ونأيدت شهادتهم بكشف رسمي مقدم إلى المحكمة وثابت به أن المنزل مكلف باسم عطيه عمائم مورث البائمين وقد أطرحت المحكمة هذه الشهادات بمقولة إنها تعلقت بوضع اليد ولم تتناول صحة التوقيع في ذاته وهذا يخالف الواقع لأن حسن عمائم وهو قريب الطرفين قرر أن العقد مزور ويؤيد ذلك شهادة الشاهدين الآخرين وبذلك يكون الحكم قد خالف الواقع وأسس على وقائع غير صحيحة مما يترتب عليه بطلانه.

ومن حيث إنه يبين من الصورة الرسمية

رئيس قسم التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي شخصيا لأجراء عملية المضاهاة وقد قدم تقريرا ذكر به أنه قام بعملية المضاهاة على العقود المقدمة والمبينة بالتقرير وتعرض للتقرير الاستشاري المقدم من المدعى وذكر أنه خلافا لما جاء بالتقرير فإن تكوين حروف التوقيع المطعون فيه تناظر المشاهد بتوقيع المضاهاة كما أشار إلى أن تقريره هو الذي لم يدعم الشواهد التي استند إليها ولا بالصورة الفوتوغرافية المكبرة وانتهى إلى أن التوقيع المنسوب إلى إبراهيم عمائم هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة طنطا برفض الدعوى فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينفي الطاعن بالأول منهما على الحكم إهدار حقه في الدفاع إذ طلب في مذكرته لمحكمة الموضوع حضور الخبراء خصوصا الخبير الاستشاري وخبير الطب الشرعي للمناقشة أمام المحكمة في تقريرهما كما طلب من باب الاحتياط السكلي نذب أحد الخبراء الثقات في الخطوط لفحص العقد وتقديم ما يراه وكان سبب هذا الطلب هو ما ظهر من تخطيط خبير مصلحة الطب الشرعي والتنافر بين تقريرهما وبين تقريرى عبد الجواد يس ونجيب هواويني ولكن الحكم المطعون فيه أهدر حق الدفاع ورفض طلبه معلا ذلك بأن هذين الطرفين قصد بهما الكيد وإطالة أمد النزاع بلا مبرر وأن المحكمة قد استنفذت جميع أوجه الدفاع وهذا التعليل غامض لم يبين كيف أن الطلب كيدى ولم تبين المحكمة ما جاء بهذه التقارير التي أشارت إليها إشارة عابرة وقد كان تقرير الخبير الاستشاري دقيقا ولم يناقشه رئيس قسم التزييف.

المبادئ القانونية

١ - البطلان الذي تقرره المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما ينصب - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على عدم حصول اعلان التقرير للطعون عليه في خمسة عشر يوما التالية ليوم التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة فكلما تحقق أن هذا الاعلان قد وصل فعلا للطعون عليه في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا ، أما كون الصورة قد خلت سهوا من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذي حرره فان هذا لا يترتب عليه بطلان التقرير عملا بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

٢ - انه وان كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد أعلن من الطاعنة الى المطعون عليه الأول وأن من شأن هذا الاعلان أن يجرى ميعاد الطعن في حقها كما يجزئ في حق المعلن اليه المذكور وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعنة قد قررت طعنها في الحكم بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات بالنسبة الى المطعون عليه الأول الا أنه لما كان الحكم قد صدر بالزام المطعون عليهما بالتضامن فانه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي تنص على أنه في هذه الحالة - أي حالة التزام بالتضامن - إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته

لمحضر التحقيق المقدمة إلى هذه المحكمة من الطاعن أنه ليس بصحيح أن ما ذهب إليه الحكم في شأن شهادة الشهود مخالف لما شهدوا به إذ لم يشهد أحد منهم على واقعة تزوير العقد ولذلك رأت المحكمة أطراح أقوال الشهود جانباً لأن أحدا منهم لم يشهد على واقعة تزوير العقد بل اقتصرت شهادتهم على ما هو متعلق بوضع اليد على المنزل موضوع النزاع ولم تتناول صحة التوقيع في ذاته أو تزويره .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٨٦ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عيساد المستشارين)

١٠٧

٣٠ ابريل سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . البطلان الذي تترتب عليه المادة ٤٣١ مرافعات . مقصور على عدم وصول الإعلان في الميعاد . خلوص صورة الإعلان سهوا من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذي حرره . لا بطلان .

ب - نقض . طعن . ميعاد الطعن . المطعون عليهما ملتزمان بالتضامن . رفع الطعن على أحدهما في الميعاد . جواز اختصاص الثاني ولو بعد فوات الميعاد . المواد ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٢٨ مرافعات .

ج - بيع . بيع المحاصيل المستقبلية قبل نباتها . صحته .

د - بيع . حكم . تسييبه . تقريره أن بيع المحصول المستقبل قبل نباته متعلق على شرط وجوده . قضاء بالزام البائع بالتعويض لإخلاله بالتزاماته وأنه كان من نتيجة هذا الإخلال هبوط مقدار المحصول الناتج . لا خطأ في القانون ولا تناقض .

ذلك التقصير هبوط نسبة المحصول ، فليس فيما قررت المحكمة أى تناقض أو مخالفة للقانون .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه حسبما يبين منه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ أقامت شركة المأكولات المثلجة على عباس على حسين وآخر الدعوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٤٦ كلى الجيزة تطالبهما بالتضامن بمبلغ ٥٠٨٥ جنيه تعويضا لما إخلالهما بالتزام به بموجب عقد الاتفاق المحرر بينهما وبينهما فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وذلك لعدم توريدهما للشركة ١٠١٧٠ طنا من البطاطس بسعر خمسين جنيها للطن الواحد وبعد أن أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على التحقيق قضت فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حضوريا لعباس على أبو حسين وغيايا للآخر بإلزامهما متضامنين بمبلغ ٤٢٢٠ ج و ٥٥٠٠ مليم فاستأنف المحكوم عليه الأول (عباس) هذا الحكم وكذلك الحكم التمهيدى المشار إليه وقيد استئنافه برقم ٥٠٧ سنة ٦٦ ق القاهرة وفى ١٦ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع . أولا — بتأييد الحكم التمهيدى — وثانيا — بتعديل الحكم القطعى وإلزام المستأنف (عباس) بأن يدفع إلى المستأنف عليها الأولى (شركة المأكولات) مبلغ ٢٢٨٥ جنيه والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما وبتأييده فيما عدا ذلك فقرر عباس على أبو حسين الطعن فيه بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق كما قررت شركة المأكولات الطعن فيه أيضا بالنقض وقيد

بالنسبة لهم ، وكان طعن الطاعنة وهى محكوم عليها برفض بعض طلباتها قد رفع على المطعون عليه الثانى (المحكوم له) فى الميعاد إذ لم يعلن إليه الحكم ولم يعلنه هو — لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا يكون فى غير محله .

٣ — بيع المحاصيل المستقبلية قبل نياتها فى ظل القانون المدنى القديم صحيح ، ذلك أنه لم يرد فيه نص بتحريمه كما جاء بالقانون المدنى المختلط (م ٣٣٠) وقد قضى القانون المدنى الجديد فى المادة ١٣١ منه على ما كان من خلاف فى هذا الشأن بين القانونين الوطنى والمختلط .

٤ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقل ببطالان التعاقد على بيع المحصول المستقبل بل قررت أن البيع المتنازع على تكييفه هو بيع معاق على شرط واقف هو وجود المبيع فى المستقبل وأن هذا ليس معناه القول ببطالان التعاقد على محصول مستقبل وأنها إذا كانت قد ألزمت الطاعن بالتعويض الذى قضى عليه به فإن هذا كان على أساس ما استخلصته بالأدلة السانغة التى أوردتها من أنه هو وزميله المطعون عليه الثانى قد قصرا فى القيام بما التزما به من تعهدات تضمنها العقد المبرم بين الطرفين ، إذ لم يتبعوا نصوص العقد فيما يتعلق بعملية الزراعة من تسميد وبذر التقاوى والرى وتعليقات مهندس الشركة ، وكان من أثر

طعنها برقم ٤٥٢ سنة ٢١ ق - وبجاسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ قررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الأول لأنهما عن حكم واحد رابين الخصوم أنفسهم .

د عن الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢١ ق ،

د من حيث إن الشركة المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن إعلان تقريره لم يذكر فيه تاريخ التقرير به في قلم كتاب محكمة النقض ولا اسم الموظف الذي حرره .

د ومن حيث إن البطلان الذي تقرر به المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما ينصب على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على عدم حصول إعلان التقرير للمطعون عليه في الخمسة عشر يوما التالية ليوم التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة ، فكما تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلا للمطعون عليه في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا ، أما كون الصورة قد خلت سهوا من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذي حرره فإن هذا لا يترتب عليه بطلان التقرير عملا بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إن الواقع في خصوص هذا الطعن أن التقرير به حصل في قلم الكتاب في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وأعلن إلى المطعون عليها الأولى في ١٣ من الشهر المذكور أي قبل الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ التقرير بقلم الكتاب ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس ومتعين الرفض .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث إنه بني على ثلاثة أسباب :
حاصل أولها خطأ الحكم في تطبيق القانون ، ذلك

أن الطاعن تمسك بأن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون عليها الأول هو بيع معلق على شرط واقف إذ هو مترتب على وجود محصول البطاطس في المستقبل بحيث إذا لم يوجد المبيع فلا يكون الالتزام إلا بتسليم ما ينتج من المحصول ولا يضمن الملتزم إلا ما وجد منه فعلا فإذا التزم بتسليم مقدار معين من محصوله قبل زراعته كما هو الحال في الدعوى كان التزامه باطلا وبالرغم من أن المحكمة أقرت هذا النظر إلا أنها لم عمله على واقعة الدعوى بحجة أن العقد تضمن التزامات أخرى بجانب التزام الطاعن ببيع أشياء مستقبلية وهي جائزة قانوناً وأنه غير مشوب بما يفسد العقود وأنه بمقتضى هذه الالتزامات تعهد الطاعن بتوريد كمية البطاطس المتفق عليها ، مع أن هذا الذي قرره وأقامت عليه قضاءها بصحة العقد يدل على التناقض لأنه متى كان التزام الطاعن ببيع محصوله المستقبل باطلاً كان لا محل للقول بأن على الطاعن الوفاء بهذا الالتزام .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص د وحيث إنه وإن كان حكم بيع الأشياء المستقبلية على الرأي الممول عليه فقها وقضاء في ظل القانون المدني الأهل القديم عندما تكون نية المتعاقدين منصرفاً إلى التزام المشتري بالثمن في مقابل شيء يحقق يتعادل مع الثمن - كما هو الحال في المقدم موضوع هذه الدعوى - فإن انعقاده يكون معلقاً على شرط موقوف هو وجود المبيع في المستقبل إلا أن الحاصل في هذا العقد أنه لم يكون مقصوراً على مجرد بيع محصول مستقبل بل تضمن إلى جانب ذلك تعهد المستأنف (الطاعن) والمستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) متضامين بأن يزرعا تقاوى البطاطس

التي التزم المستأنف عليه الأول (الماطون عليه الأول) تسليمها إياها وذلك في الأطنان المعينة في العقد وبالكيفية والشروط الموضحة فيه ومنها أن يسعدا تلك الزراعة بالسماد الكيماوي الذي التزم بتوريده إلهما مقابل ثمن حسب التسعيرة الرسمية وذلك بمقدار معين بالنسبة إلى كل فدان منها وأنها يضمنان له أن لا يقل محصول تلك الأطنان الذي باعاه له جميعا عن ١٢٠ طنا ويلتزمان في حالة نقصه عن هذا القدر بتعويضه عن ذلك بواقع ٥٠ جنيه عن كل طن وانقبا معه على أن يكون له إذا تبين وقوع إهمال من جانبها في مباشرة الزراعة بالشروط المشار إليها بالعقد وبعد إخطاره إياهما بخطاب موصى عليه أن يقوم بمعرفة بتسكلة الزراعة بمصاريف على حسابها وعلى هذا الأساس باعاه جميع محصول البطاطس الذي سيبتج من تلك الزراعة بسعر ١٣ جنيه للطن لقاء المقدار المذكور وبسعر السوق فيما يزيد على ذلك — وهذه الالتزامات الأخرى التي التزم بها المستأنف وشريكه إلى جانب مجرد بيع المحصول المستقبلي هي التزامات جائزة قانونا ولها سببها المشروع فيما التزم به المستأنف عليه الأول من توريد التقاوي والسماد الكيماوي وعلى أساس ما التزم بهما به من اتباع شروط مخصوصة في تلك الزراعة فكان ذلك للعرض المقصود من العقد وهو حصوله على هذا المقدار من البطاطس الذي قدر أن يتج من تلك الزراعة إذا زرعت بالكيفية المتفق عليها لتوريده للجهات التي تحتاج إليه — ولما كانت هذه الالتزامات غير مشوبة بما يفسد العقود قانونا من أي وجه فهي ملزمة للمستأنف في حدودها ومن مقتضاها التزام البائع بتوريد كمية معينة من محصول البطاطس لا تقل عن ١٢٠ طنا من جميع الأطنان

المبينة بالعقد وفي حالة توريد كمية أقل يستحيل التزامه العيني إلى التزام نقدي اتفق على تقديره الطرفان مقدما وهو ٥٠ جنيه عن كل طن ، ثم قالت : إن الثابت من مجموع شهادة شهود الطرفين في التحقيق الذي أجرى تنفيذا لذلك الحكم أن المستأنف وشريكه لم يزرعا البطاطس إلا في ١٦ فداناً من الثلاثين فداناً المتفق على زراعته فيها وأنهما لم يتبعوا في زراعة ذلك المقدار الشروط التي تعهدا بالتزامها فلم يزرعا التقاوي المسجلة إلهما بالنسبة المحددة وهي طن لكل فدان ولم يفرسها كاملة من قطعا كلا منها إلى قطعتين ولم يضمها فيها من السماد الكيماوي المسلم إلهما من المستأنف عليه الأول المقدار المعين لكل فدان ولم يقوما بتنقية الأرض من الحشائش كما هو مشروط بالعقد — وأن هذه المخالفات لشروط العقد كانت هي السبب في نقص المحصول عن النسبة المحددة لكل فدان وهي أربعة أطنان ، . وبين من ذلك أن المحكمة لم تقل بطلان التعاقد على بيع المحاصيل المستقبلية قبل نباتها لأن مثل هذا البيع صحيح في القانون المدني (القديم) الذي أبرم العقد ماتحت سلطانه — إذ لم يرد فيه نص بتحريمه كما جاء بالقانون المدني المختلط القديم (م ٢٣٠) مدني — وقد قضى القانون المدني الجديد في المادة ١٣١ منه على ما كان من خلاف في هذا الشأن بين القانونين الوطني والمختلط — فإذا كانت المحكمة قد قررت أن البيع المتنازع على تكيفه هو بيع معلق على شرط واقف هو وجود المبيع في المستقبل ، فليس معنى هذا أنها قررت بطلان التعاقد على محصول مستقبل وإذا كانت قد ألزمت الطاعن بالتعويض الذي قضت عليه به فإن هذا كان على أساس ما استخلصته بالأدلة الساعفة التي أوردها من أنه هو وزميله

المطعون عليه الثاني قد قصر في القيام بما التزم به من تعهدات تضمنها العقد المبرم بينهما ، إذ لم يتبعها نصوص العقد فيما يتعلق بعملية الزراعة من تسميد وبذر التقاوى والرى وتعليمات مهندسي الشركة ، وكان من أثر ذلك التقصير هبوط نسبة المحصول — وليس فيما قرره المحكمة أى تناقض أو مخالفة للقانون .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المحكمة إذ قررت أن المساحة التي زرعت كانت تحت إشراف الشركة وأن النقص فيها عما ورد بالعقد كان بناء على تنازل ضمني منها وهو عدم الاعتراض على عدم زراعة جميع المساحة وإذ قضت بالتعويض على أساس أن الناتج من المساحة التي كانت منزوعة أقل مما قدر لها فإن ما يصدق على المساحة يصدق على الزراعة والتسميد ما دام كل ذلك كان تحت إشراف الشركة أيضا ، ومع أن السبب في الاعفاء من نقص المساحة المزروعة كان يوجب الاعفاء أيضا من فرق المحصول ، إلا أن المحكمة لم تسو في الحكم بين الحالتين مع اتحاد العلة فيهما مما يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص : إن الطرفين اقتصرا في تنفيذ العقد على المساحة المذكورة التي زرعت فعلا تحت إشراف المستأنف عليه الأول (الشركة) وملاحظته طبقا لشروط العقد وارتضيا ذلك فترتب على ذلك أن ضمان المستأنف (الطاعن) وشريكه مقدار المحصول الذي تعهدا بتوريده للمستأنف عليه الأول قد أصبح مقصورا على ما يناسب المساحة التي اقتصروا عليها في تنفيذ العقد وهي ١٦ فداناً وذلك بالنسبة المحددة فيه لمحصول كل فدان وهي أربعة أطنان أى ٦٤ طناً فقط .

والما كان المستأنف وشريكه قد وردا للمستأنف عليه الأول محصول الناتج من تلك المساحة ومقداره ١٨٠٣ طناً فيكون العجز في المقدار الذي أصبح حتماً ضمانهما قاصراً عليه هو ٤٥٠٧ طناً وهو ما يستحق عنه التعويض بالتضامن لأن سبب ذلك العجز راجع إلى مخالفتهم في زراعة تلك المساحة للشروط التي تعهدا في العقد باتباعها كما تقدم ، ويتضح من ذلك أن المحكمة إذ لم تروجها لمسالة الطاعن وزميله عن العجز في المساحة ، بنت قضاءها في ذلك على أن تعديل المساحة المزروعة كان وليد اتفاق ضمني بين الطاعن والمطعون عليها الأولى على تعديل شروط العقد في خصوصه . أما فيما يختص بعجز محصول الستة عشر فداناً المزروعة فإنها أسست قضاءها على إخلال الطاعن وشريكه بشروط العقد إخلالاً لم يثبت للمحكمة أن الشركة أقرت الطاعن عليه ، ومن ثم لا يكون هناك تناقض لاختلاف الحكم بين الحالتين .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الرابطة التي تربطه بالشركة المطعون عليها الأولى هي علاقة إيجارية وأن المطعون عليه الثاني هو ابن عم المطعون عليه الأول ويعمل في الشركة معه وأنه أنهم الطاعن بامضائه على عقد الإيجار وأنه سيلتزم معه فيه بالاشتراك وستقوم الشركة بكافة الأعمال وأن ما ورد بالعقد مقصود به تأكيد الإيجار ومع ذلك فإن المحكمة لم تناقش هذا الدفاع ولم تحققه — كما أنه تمسك بأن ما نتج من العين المزروعة هو كل ما سلبه من محصول واستند في ذلك إلى إصاليين من مندوبي الشركة يدلان على أنهما استلبا جميع الناتج من الستة عشر فداناً التي كانت منزوعة وقد تأيد هذا الدفاع بما أدلى به

الشهود الذين سمعهم المحكمة وبالرغم من أن هذا الدفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فان المحكمة أغفلته ولم ترد عليه .

د ومن حيث إن هذا السبب فضلا عما يكتنف بعض أجزائه من غموض وإبهام فان القدر المستخلص منه لا يبدو أن يكون دفاعا جديدا إذ لم يقدم الطاعن دليلا رسميا لهذه المحكمة على سبق التحدى به لدى محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون غير مقبول منه إثارته لأول مرة لدى هذه المحكمة .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعين الرفض .

(عن الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٢١ ق)

د ومن حيث إن النياية العامة أبدت رأيا بعدم قبول هذا الطعن شكلا لتقريره بعد الميعاد القانونى .

د ومن حيث إنه وإن كان يبين من أوراق الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق المرفوع من المطعون عليه الأول عن نفس الحكم أن الحكم أعلن من الطاعنة إلى المطعون عليه المذكور فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وكان هذا الاعلان من شأنه أن يجرى ميعاد الطعن فى حق الطاعن كما يجرى فى حق المعلن اليه المذكور وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعنة قد قررت طعنها فى الحكم فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٨ مرافعات بالنسبة إلى المطعون عليه الأول ، إلا أنه لما كان الحكم قد صدر بالزام المطعون عليهما بالتضامن فإنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التى تنص على أنه فى هذه الحالة — أى حالة التزام بالتضامن — إذا رفع الطعن على أحد

د ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه وإن كان العقد المحرر بين الطرفين فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ قد انصب على زراعة ٣٠ فدانا بتقاوى البطاطس المسلمة من الطاعن إلى المطعون عليهما ، إلا أنهما تراضيا على الاكتفاء بزراعة ١٦ فدانا . وإذ رتب على ذلك مسئوليتهما على ما كان يجب أن ينتج من زراعة هذه الـ ١٦ فدانا فقط بواقع أربعة أطنان عن كل فدان ، أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى وخالف الثابت بالأوراق — كما أن الأدلة التى استخلص منها تراضى الطرفين على هذه الواقعة لا يمكن أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التى انتهى إليها وذلك : أولا — لأن العلاقة بين الطرفين كانت بالكتابة . فلو قصد المتعاقدان تعديل السكية الواجب على المطعون عليهما توريدها أو أى تعديل فى المساحة الواجب زراعتها لثم هذا التعديل بالكتابة . وثانيا — أنه وإن أُجيز بنفس العقد للشركة أن تعين مندوبا من قبلها للإشراف على الزراعة فليس معنى عدم استعمالها لهذه الرخصة ما يعتبر قبولا من جهتها على ما ارتكبه المطعون عليهما من مخالفات لأحكام العقد المحرر بينهما . وثالثا — أنه لا يمكن أن يستخلص من أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة — كما ذهب إليه

الحكم - تراضى الطرفين على الاكتفاء بزراعة ١٦ فدانا بل على العكس فانها إن دلت على شيء فانما تدل على أن الشركة الطاعنة متمسكة بشروط العقد . ورابعا - أن الاقرار الموقع عليه من مندوب الشركة في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٤ لا يفيد أن الشركة قد تراضت مع المطعون عليه الأول على الاكتفاء بزراعة ١٦ فدانا فقط بل كل ما تفيد به عبارته أنه حضر تقليع زراعة البطاطس القائمة على ١٦ فدانا وأنه استلم الناتج منها . وخامسا - أن استدلال الحكم بالقرينة المستمدة من تراخي الطاعنة في اتخاذ الاجراءات قبل المطعون عليهما حتى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ بعد استلام البطاطس بما يقرب من سنتين على واقعة التراضى على الاكتفاء بزراعة ال ١٦ فدانا هو استدلال غير صحيح طالما أن حق الطاعنة في رفع الدعوى لم يسقط بعد . وسادسا - أنه لو كان هناك ثمة اتفاق صريح أو ضمني على تعديل المساحة لما تردد المطعون عليه الأول في التمسك به في كافة مراحل التقاضى . ومن حيث إن هذا السبب مردود بان المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من عدم اشارة الطاعنة في الانذار الموجه منها إلى المطعون عليهما في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ بعد استلام المحصول بمدة تقرب من السنتين إلى أن المتعاقدين معها أخلا بالتزاماتهما بقصر الزراعة على ستة عشر فدانا ومن الادلة الأخرى التي أوردتها مكملة لما استنتجته من هذا الانذار الصادر من الطاعنة . استخلصت من ذلك كله أن قصر الزراعة على ستة عشر فدانا إنما كان وليد اتفاق ضمني بين الطرفين - ولما كان هذا الذي استخلصته لا يخالف الثابت بالأوراق فإن النعمى عليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة . ومن ثم يتعين رفض هذا الطعن .

(القضيستان رقم ٤٣٦ و ٤٥٢ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية (طعون النقابات)

على إضاءاتهم من الجهة المختصة الطعن في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ١٨ يوما كاملة من تاريخ تشكيل مجلس النقابة — إذ خولهم ذلك لم يشترط أن لا يكون الطاعنون قد اشتركوا فعلا في الانتخاب وإلا سقط حقهم في الطعن كما لم يفرق بين من كان منهم مرشحا لعضوية مجلس النقابة وبين من لم يكن كذلك فلا يحول دون قبول طعن الطاعنين في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة أنهم اشتركوا في انتخاب النقيب المترتب على نتيجة هذه العملية كما لا يحول دون ذلك أن أغلبهم لم يكن مرشحا لعضوية مجلس النقابة .

٢ — حصول إجراءات انتخاب أعضاء مجلس نقابة المهن الطبية تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يصحح ما شابه من عيوب .

٣ — كثرة عدد الوافدين من الأعضاء الناجين لا يسوغ مخالفة القواعد المقررة من قبل والتي قصد من وضعها ضمان التحقق من أشخاص الناجين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .

١٠٨

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — نقابة . صيادلة . نقض . طعن . الطعن في تشكيل مجلس النقابة . من يحق له الطعن ؟ المادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

ب — نقابة . صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب أعضاء مجلس النقابة تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية . لا يصحح ما شابه من عيوب .

ج — نقابة . صيادلة . انتخاب . كثرة الوافدين من الناجين . لا يبرر مخالفة القواعد الموضوعة من قبل لضمان التحقق من شخصية الناجين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .

د — نقابة . صيادلة . انتخاب . ثبوت استمرار دخول الناجين محل الانتخاب إلى ما بعد الموعد الذي حدد من قبل . بطلان عملية الانتخاب .

هـ — نقابة . صيادلة . انتخاب . ثبوت اختلال النظام الموضوع من قبل للتحقق من شخصية الناجين وحصول بعضهم على أكثر من قائمة من قوائم الانتخاب . بطلان عملية الانتخاب .

و — نقابة . صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب النقيب بواسطة كتابة اسم المرشح بخط الناخب . مخالفة هذه الطريقة لمبدأ سرية الانتخاب .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية إذ خول في المادة ٥١ منه لعشرين عضوا من حضروا الجمعية العمومية وصدق

٤ . متى كان النظام الذى وضعه مجلس نقابة الصيادلة فى اجتماعه السابق على تاريخ الانتخاب يقضى أن ميعاد انتخاب أعضاء مجلس النقابة يبدأ فى الساعة الرابعة مساء وأن باب مكان الانتخاب يعلق فى الساعة السادسة تماما وأن من يحضر من الأعضاء بعد هذا الميعاد لا يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب ، وكان الثابت من محضر الجمعية العمومية أن ميعاد الانتخاب مد إلى الساعة والنصف ، فانه يترتب على هذه المخالفة بطلان عملية الانتخاب ذلك لانه بعد أن تقرر من قبل تحديد ميعاد اقفال باب مكان الانتخاب وهلم بذلك جميع أعضاء النقابة من الصيادلة المقيمين بأنحاء القطر المصرى من تذاكر الدعوة الموجهة إليهم ما كان يصح للأعضاء الحاضرين أن يمدوا هذا الميعاد فى يوم الانتخاب مهما كانت العلة وأيا ما كانت الطريقة التى أخذت بها الآراء على هذا المد لأن الميعاد الجديد كان مجهولا من الأعضاء الغائبين ومن المحتمل أنهم لو كانوا يعلمون به من قبل كان يتسنى لبعضهم على الأقل الحضور فيه .

٥ . متى كان مجلس نقابة الصيادلة قد وضع قبل تاريخ الانتخاب نظاما معيناً لتسليم واستعمال بطاقات التعرف على أشخاص الناخبين ، وكان الثابت أن هذا النظام قد اختل على أثر اشتداد الزحام حول أعضاء اللجنة وتدخل فى توزيع البطاقات أشخاص لم يكن منوطا

بهم ذلك من مجلس النقابة كما أن بطاقات التعرف كانت تصرف للعضو إما بإبرازه وصول دفع رسم الاشتراك وإما بإبراز البطاقة البيضاء التى تسلم لمن دفع هذا الرسم وبهذه الوسيلة كان يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف مرة بالبطاقة البيضاء وأخرى بوصول دفع رسم الاشتراك وبذلك يتمكن من الحصول على أكثر من قائمة انتخاب تبعا لعدد بطاقات التعرف التى يكون قد حصل عليها ، وكان قد ثبت بالفعل صرف أكثر من بطاقة تعرف بهذه الوسيلة لبعض الأعضاء ، فانه يترتب على ذلك بطلان عملية الانتخاب .

٦ . متى كان الثابت هو أن انتخاب النقيب قد حصل بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب فى قائمة الانتخاب ، فان هذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له .

المحكمة

د من حيث إن ما ينعمه الطاعنون على عملية انتخاب بدل من انتهت عضويتهم من أعضاء مجلس نقابة الصيادلة ، وهى العملية التى تمت فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وكذلك على عملية انتخاب النقيب التى تلتها فى اليوم المذكور - يتحصل فى أن كلتا العمليتين - وقعت باطلة للأسباب الآتية :

(أولا) أن مجلس نقابة الصيادلة حدد فى اجتماعه الحاصل فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ الوقت الذى يبدأ فيه اجتماع الجمعية العمومية

من بطاقة تعرف إما بإبراز وصول دفع الاشتراك وإما بإبراز بطاقة الدفع البيضاء في حين كان يجب استعمال هذه البطاقة الأخيرة وحدها لتسلم بطاقة التعرف ، وبمقتضى بطاقات التعرف المنكورة التي حصل عليها بعض الاعضاء بهذه الوسيلة أمكنهم إبداء أصواتهم أكثر من مرة لأن كل من كان يقدم بطاقة التعرف إلى لجنة الانتخاب كان يحصل منها على قائمة الانتخاب المشتملة على أسماء المرشحين .

(رابعا) عدم توافر العدد الكافي من بطاقات التعرف الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة إذ الثابت من محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ أن بطاقات التعرف الحمراء الخاصة بعملية انتخاب النقيب استعملت في انتخاب أعضاء مجلس النقابة علاوة على البطاقات الزرقاء المخصصة لهذا الانتخاب وقد أدى هذا الخلط إلى التلاعب بهذه البطاقات كما ترتب على نقص عدد البطاقات الزرقاء أن انصرف كثير من الأعضاء دون إبداء أصواتهم في الانتخاب لعدم تمكنهم من الحصول عليها بسهولة وقد أعيد استعمال هذه البطاقات في انتخاب النقيب مع ان هذا لم يكن جائزا بحسب النظام المقرر من قبل لضبط عملية الانتخاب .

(خامسا) ان عملية انتخاب النقيب لم تخل هي الأخرى من الشوائب ذلك أنه بسبب بدء هذه العملية بعد منتصف الليل انصرف كثيرون من أعضاء النقابة دون أن يشتركوا في انتخاب النقيب وكانت طريقة توزيع بطاقات التعرف على الناخبين في هذه العملية معيبة إذ وزعت عليهم بطريقة النداء بالاسم على العضو صاحب البطاقة دون التحقق من شخصية متسلمها ولم تخط

لانتخاب أعضاء مجلس النقابة الجدد والوقت الذي يقفل فيه باب هذا الانتخاب وذلك من الساعة الرابعة حتى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ وبالرغم من هذا التحديد مد ميعاد الانتخاب يوم حصوله إلى الساعة السابعة والنصف مساء بحجة أن الجمعية العمومية المنعقدة في ذلك اليوم وافقت على هذا المد نظرا للعدد الكبير من الأعضاء الذين حضروا في ذلك اليوم وفضلا عن أن هذا المد استمر في الواقع وحقيقة الأمر حتى الساعة الثامنة مساء فإنه مخالف لما قرره مجلس النقابة في اجتماعه السابق الاشارة إليه وأخطر به الأعضاء في الدعوة الموجهة إليهم لحضور الانتخاب .

(ثانيا) عدم التحقق من شخصية كل عضو قبل تسليمه قائمة الانتخاب ، ذلك بأن لجنة التعرف على الأعضاء التي كان يرأسها الدكتور لم تتمكن من تحقيق شخصية جميع الأعضاء الحاضرين وبذلك استطاع كثيرون ممن اشتركوا في عملية الانتخاب أن يحصلوا على بطاقات تعرف دون أن يقوم رئيس لجنة التعرف بالتوقيع عليها ودون أن تتمكن هذه اللجنة من الحصول على توقيعهم على الكشف التي أعدت لهذا الغرض بعد التأكد من أشخاصهم . وذلك بسبب تدخل أعضاء لم يكن منوطا بهم التعرف على الأعضاء وقيامهم بتوزيع بطاقات التعرف على أشخاص لم تحقق اللجنة منهم وبالتالي لم تثبت أحقيتهم في الاشتراك في الانتخاب وبهذا سارت عملية الانتخاب في فوضى لا ضابط لها بما أدى إلى استعمال هذه البطاقات استعمالا غير مشروع من أشخاص ليسوا من الصيادلة الأعضاء أو من صيادلة غير الثابتة أسماءهم بالبطاقات .

(ثالثا) حصول بعض الأعضاء على أكثر

هذه العملية بالسرية الواجبة قانونا .

(سادسا) لم تحتفظ اللجنة المشرقة على الانتخابات ببطاقات التعرف لإمكان مراجعتها للتحقق من صحة إجراءات الانتخاب .

ومن حيث ان هذا الطعن على أساس ذلك بأن النظام الذي كان يجب اتباعه وفقا للقواعد التي وضعها مجلس النقابة في اجتماعه الحاصل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ كان يقتضي أن ميعاد انتخاب أعضاء مجلس النقابة يبدأ في الساعة الرابعة مساء وان باب مكان الانتخاب يغلَق في الساعة السادسة تماما وأن من يحضر من الأعضاء بعد هذا الميعاد المحدد في الدعوة المطبوعة الموجهة إلى الناخبين لا يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب وأن العضو الذي يحضر في الميعاد إما أن يكون قد سبق له أن دفع رسم الاشتراك أو لا يكون قد دفعه بعد، فإن كان قد دفعه من قبل يكشف عن اسمه في كشف المسددين وتعطى له بطاقة بيضاء يدون عليها رقم قيده بالنقابة تثبت دفعه رسم الاشتراك وان لم يكن قد دفعه فلا يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب إلا بعد الوفاء به ثم تـُـسلم له بطاقة بيضاء فضلا عن وصول توريد رسم الاشتراك وبعد ذلك يمر الأعضاء الحاملون لبطاقات تسديد رسم الاشتراك البيضاء على أحد الموظفين ليتسلم كل منهم بطاقة تعرف زرقاء مقابل تسليمه لهذا الموظف البطاقة البيضاء ثم يقدم كل منهم البطاقة الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة إلى رئيس لجنة التعرف ليوقع عليها بإمضائه بعد التحقق من شخص حاملها إما لكونه معروفا له شخصيا وإما بإيراد بطاقته الشخصية الخاصة بالنقابة ثم يؤشر رئيس اللجنة أمام اسم العضو في كشف لديه معيد لهذا الغرض ويطلب إليه التوقيع أمام اسمه

دلالة على أنه تسلم البطاقة الزرقاء لكي لا يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف ويحفظ هذا الكشف لدى رئيس لجنة التعرف ثم يضم إلى أوراق الانتخاب للرجوع إليه عند اللزوم للتحقق من صحة العملية وبعد ذلك يدخل الأعضاء حملة بطاقات التعرف الزرقاء الموقعة من رئيس لجنة التعرف غرفة الانتخاب حسب النظام المقرر فيتسلمون من أعضاء لجنة الانتخاب قوائم الانتخاب المشتملة على أسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة مقابل تسليمهم البطاقات الزرقاء المثبتة لشخصية كل منهم وبعد ابداء الناخب صوته بالتأشير في قائمة الانتخاب بالعلامة المصطلح عليها أمام أسماء المرشحين الذين يريد انتخابهم يضع القائمة بعد طيها في أحد الصناديق المعدة لذلك وتحفظ بطاقات التعرف لدى لجنة الانتخاب ولا يجوز إعادة استعمالها وبعد فرز قوائم الانتخاب وظهور نتيجة الفرز بالنسبة لأعضاء مجلس النقابة تبدأ عملية انتخاب النقيب بنفس النظام وإنما بفارق واحد هو أن يسلم للأعضاء بطاقات تعرف حمراء بدل بطاقات التعرف الزرقاء المستعملة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة - كان هذا هو النظام الواجب اتباعه لتسكون العملية سليمة من الشوائب سواء بالنسبة إلى انتخاب أعضاء مجلس النقابة الجدد أو بالنسبة لانتخاب النقيب إلا أنه في الواقع اختل نظام هذه العملية في يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ منذ البداية واستمر هذا الاختلال في كل مرحلة من مراحلها، ذلك :

أولا - أن ميعاد الانتخاب مد إلى الساعة السابعة ونصف مساء كما هو وارد في محضر الجمعية العمومية وليس هذا جائزا لأنه بعد أن تقرر من قبل أن باب مكان الانتخاب يقفل في تمام الساعة

السادسة مساء وعلم بذلك جميع أعضاء النقابة من الصيادلة المقيمين بأنحاء القطر المصري من تذاكر الدعوة الموجهة إليهم ما كان. يصح للأعضاء الحاضرين أن يمدوا هذا الميعاد في يوم الانتخاب مهما كانت العلة وأية ما كانت الطريقة التي أخذت بها الآراء على هذا المد لأن الميعاد الجديد كان مجهولا من الأعضاء الغائبين ومن المحتمل أنهم لو كانوا يعلمون به من قبل كان يتسنى لبعضهم على الأقل الحضور فيه. أما قول محامي النقابة بأن هذا المد كان مقصورا على عملية أخذ الأصوات وأنه كان ضرورة اقتضتها كثرة عدد الحاضرين من الأعضاء ولم يترتب عليه أن من حضر إلى مكان الاجتماع بعد الساعة السادسة مساء أمكنه الاشتراك في الانتخاب — هذا القول ينفيه أن محضر الجمعية العمومية صريح في أن باب الانتخاب لم يغلق إلا في الساعة السابعة والنصف مساء عما كان يسمح لمن حضر من الأعضاء حتى ذلك الوقت أن يدخل إلى مكان الاجتماع ويتسلم بطاقة تعرف، يؤكد ذلك ماقرره الدكتور رئيس لجنة التعرف أمام هذه المحكمة من أنه سلم بيده بطاقة تعرف لأحد الأعضاء في الساعة السابعة و٤ دقيقة مساء وأن أعضاء شكوا له يوم الانتخاب وأثناء إجراءاته من أن الباب الخارجي ظل مفتوحا حتى الساعة السابعة و٣٥ دقيقة مساء، ويؤكد أيضا ما ثبت من الاطلاع على الأوراق المقدمة من النقابة من أنه على أثر احتجاج بعض الأعضاء الحاضرين كتابة على مد هذا الميعاد أشر أحد أعضاء لجنة الانتخاب على عريضة الاحتجاج بما يأتي وامتد الميعاد لكثرة العدد الذي لم يكن منتظرا وتغيب صيادلة الأقاليم عن ميعادهم، وهذه العبارة الأخيرة تفيد أن من حضر من هؤلاء الصيادلة بعد الساعة

السادسة مساء كان يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب.

ثانيا — ثبت من أقوال الدكتور أمام هذه المحكمة أن لجنة التعرف سارت في البداية بحسب النظام المقرر من قبل فكان كل عضو يحضر أمام اللجنة ويقدم إليه البطاقة الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة يوقعها بامضائه بوصفه رئيس لجنة التعرف بعد التأكد من شخص حاملها ويؤشر أمام اسمه في كشف الأعضاء ويطلب إليه التوقيع بامضائه أمام اسمه في الكشف المذكور دلالة على تسلمه بطاقة التعرف واستمرت العملية بهذا النظام حتى بلغ عدد متسلمي هذه البطاقات حوالي ١٥٠ وبعدئذ اشتد الزحام حول أعضاء اللجنة وحصل هرج ومرج واختل النظام واختفى الكشف وتدخل في توزيع بطاقات التعرف بعض أشخاص لم يكن منوطا بهم ذلك من مجلس النقابة منهم الدكتور وكانوا يوزعون بطاقات التعرف الحمراء الخاصة بانتخاب النقيب مع بطاقات التعرف الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة مع أن البطاقات الزرقاء لم تكن قد نفذت بعد واستمرت العملية على هذا النحو المخالف للنظام المقرر فتعذر عليه التأكد من أشخاص كثيرين من الناهبين وكان يوقع على مجموعات من هذه البطاقات قدمت إليه من الدكتورين دون أن يتحقق بنفسه من أشخاص أصحابها اعتمادا على تعرف هذين الطبيين عليهم ويقدر عدد هذه البطاقات بما لا يقل عن المائتين وأنه لما طلب إليه عند الفرز امضاء حوالي عدد ٦٠ بطاقة تعرف وجدت خالية من توقيعهم ورفض لعدم تحققه من أشخاص أصحابها. وقال في مناقشته أن من الجائز بسبب اختلال النظام أن يكون بعض الأعضاء قد

المستعملة التي قدمتها رغم طلب المحكمة جميع الأوراق المتعلقة بالانتخابات حتى يتسنى لها حصر المكرر منها وغير المكرر والموقع عليها بامضاء رئيس لجنة التعرف والخالية من توقيعها ، على أن الثابت من البطاقات المقدمة من الطاعنين والتي أمكنهم الحصول عليها أن بعض هذه البطاقات مكرر أي أنه صرف منها للعضو أكثر من بطاقة كما سلف بيانه خاصا بالانستين السالف ذكرهما وأن بعضها غير موقع عليه من رئيس لجنة التعرف وقد قرر الدكتور . . . أمام المحكمة أن عدد البطاقات التي لم يوقع عليها يتراوح بين ٧٠ و ٦٠ بطاقة كما قرر أنه عند الفرز وجد عدد قوائم الانتخاب يزيد بثلاثة على عدد بطاقات التعرف وهذا كان ينتفي حصوله لو كانت العملية منضبطة . وما كان يجوز لأعضاء لجنة الانتخاب تسليم قوائم الانتخاب لحلة بطاقات التعرف الخالية من توقيع رئيس لجنة التعرف .

سادسا - حصل انتخاب النقيب بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية .

ومن حيث إن دفاع مجلس النقابة يتحصل فيما يأتي : أولا - أن الطاعنين وقد اشتركوا في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة ثم في عملية انتخاب النقيب المترتبة عليها فإن ذلك يفيد التنازل منهم عن التمسك ببطالان العملية الأولى فلا يجوز لهم بعد ذلك الطعن في أي إجراء من إجراءاتها ، وثانيا - إن العمليتين حصلتا تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ومنهم من كانوا مرشحين لعضوية مجلس النقابة وبذلك

حصل على أكثر من بطاقة تعرف واستعمالها في الحصول على عدد مماثل من قوائم الانتخاب . ويبين من ذلك أن زمام ضبط العملية أفلت من أيدي المشرفين عليها .

ثالثا - أن بطاقات التعرف كانت تصرف للعضو اما بإبرازه وصول دفع رسم الاشتراك وأما بإبرازه البطاقة البيضاء التي تسلم لمن دفع هذا الرسم وبهذه الوسيلة كان يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف مرة بالبطاقة البيضاء وأخرى بوصول دفع رسم الاشتراك وبذلك يتمكن من الحصول على أكثر من قائمة انتخاب تبعا لعدد بطاقات التعرف التي يكون قد حصل عليها وقد ثبت صرف أكثر من بطاقة تعرف بهذه الوسيلة ببعض الأعضاء - بدليل بطاقتي التعرف الخاصتين بالدكتورة ... وهما رقما ٥١ و ٢٩٩ والبطاقتين الخاصتين بالدكتورة وهما رقما ٥٠ و ٤٤٢ - وكان يجب تقاديا لهذا الذي حصل أن لا تصرف بطاقة التعرف للعضو إلا مقابل تقديمه البطاقة البيضاء التي ثبت دفعه رسم الاشتراك دون وصول التوريد .

رابعا - أن توزيع بطاقات التعرف الخاصة بانتخاب النقيب - حصل بالنداء على الاسم وهذه الطريقة لا يؤمن معها تحقيق شخصية متسلم البطاقة إذ ثبت من أقوال الدكتور . . . أمام المحكمة أنه كان ينادي وهو على منصفه بالميكروفون على اسم العضو صاحب البطاقة فكان يرد عليه أحد الحاضرين من آخر الغرفة فيرسل إليه البطاقة دون أن يتحقق من شخصه ثم ترك اتمام النداء على باقي الأسماء لزميله الدكتور . . .

خامسا - إن النقابة لم تقدم إلى المحكمة بطاقات التعرف المستعملة أسوة بقوائم الانتخاب

لا يكون ثمة محل للتمسك بما يدعيه الطاعنون من بطلان الانتخابات ، وثالثا - ان ليس لغير المرشحين من الأعضاء لعضوية مجلس النقابة الحق في الطعن في الانتخاب إذ لا مصلحة فيه الا لهم وأغلب الطاعنين هم من الأعضاء الناخبين وقليل منهم من كانوا مرشحين لعضوية مجلس النقابة ، ورابعا - ان ما حصل من تعديل في النظام المقرر من قبل إنما دعت اليه الضرورة الملجئة لكثرة عدد الحاضرين من الأعضاء كثرة لم يسبق لها مثيل في الانتخابات السابقة بما اضطر المشرفين على الانتخاب إلى الخروج على القواعد المقررة من قبل تحت ضغط هذه الكثرة واذعانا لتذمر الأعضاء الحاضرين من طول الانتظار .

« ومن حيث إن هذا الدفاع بجميع وجوهه مردود : أولا - بأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية إذ خول في المادة ٥١ منه لعشرين عضوا من حضروا الجمعية العمومية - وصدق على إضاءاتهم من الجهة المختصة الطعن في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ١٨ يوما كاملة من تاريخ تشكيل مجلس النقابة إذ خول لهم ذلك لم يشترط أن لا يكون الطاعنون قد اشتركوا فعلا في الانتخاب وإلا سقط حقهم في الطعن كما لم يفرق بين من كان منهم مرشحا لعضوية مجلس النقابة وبين من لم يكن كذلك فلا يحول دون قبول طعن الطاعنين في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة أنهم اشتركوا في انتخاب النقيب المترتب على نتيجة هذه العملية كما لا يحول دون ذلك أن أغلبيتهم لم يكن مرشحا لعضوية مجلس النقابة ، ومردود ثانيا بأن حصول إجراءات الانتخاب تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يصحح ما شابه

من عيوب سبق بيانها . ومردود أخيرا بأن كثرة عدد الوافدين من الأعضاء الناخبين لا يسوغ مخالفة القواعد المقررة من قبل والتي قصد من وضعها ضمان التحقق من أشخاص الناخبين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .

« ومن حيث إنه يبين من جميع ما سبق أن الطعن على أساس ويتعين الحكم ببطلان انتخابات نقابة الصيادلة التي تمت في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ . »

(القضية رقم ١ سنة ٢٣ في رئاسة عضوية السادة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل المستشارين) .

١٠٩

٤ يونيو سنة ١٩٥٣

أ - نقابة . مهندسون . قصر حضور اجتماعات الجمعية العمومية على الأعضاء الذين سددوا رسم الاشتراك . ماهو المقصود بسنة الاجتماع؟ المادتان ٥ و ٣٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

ب - نقض . طعن . نقابة . مهندسون . ثبوت أن سنتين عضوا من الطاعنين لم يحضروا اجتماع الجمعية العمومية المطعون فيه بسبب عدم دفعهم رسم الاشتراك وأن الذين حضروه ثمانية منهم فقط . انعدام صفة الطاعنين في الطعن . المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ إذ تحدث بالمادة الخامسة عن الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية وتكوينها شرط أن لا يحضر اجتماعاتها إلا الأعضاء الذين أدوا قيمة رسوم الاشتراكات السنوية لغاية آخر

سنة ١٩٥٣ بقصر حضور الجمعية العمومية المنعقدة في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ على مسددي اشتراك سنة ١٩٥٣ ليس إلا إعمالا لنص القانون .

٢ - متى كان الثابت هو أنه لم يحضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية المطعون فيه ستون عضوا من الطاعنين بسبب عدم دفع رسم الاشتراك وإنما حضره ثمانية منهم فقط فإنه لا يكون لهم صفة في هذا الطعن عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أنه في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ قدم المهندس الدكتور ... الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية إلى قلم كتاب محكمة النقض طعنا عن ثمانية وتسعين مهندسا جامعيا في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة الحاصل في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ وما تم فيه من انتخابات وقد ذكروا في طعنهم أنهم من المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية وأن بعضا منهم هم أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ومهندسيها والمقيدين بها والبهض الآخر من المهندسين التابعين لمصلحة المواني والمناظر وبلدية الاسكندرية وتفتيش مبانى الغرب ومصلحة السكة الحديد بالقبارى وإدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية ورواد بالاطمن ما يثبت صحة توقيعاتهم عليه وهذه هي الأسباب المبينة به : أولا - أصدر مجلس النقابة المؤقت قرار في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بقصر حضور اجتماع الجمعية العمومية المشار اليه

سنة الاجتماع . وسنة الاجتماع كدلول لفظها الصريح هي السنة التي حصل فيها الاجتماع فعلا ولو أن الشارع قصد كما يقول الطاعنون الاجتماع الذي يحصل في ديسمبر من كل سنة لنص صراحة على ذلك ، ولما نص بالمادة الخامسة على « ألا يحضر هذه الاجتماعات ، أى اجتماعات الجمعية أيا ما كانت لا اجتماعا بذاته إلا من سدد اشتراك سنة الاجتماع ، وعلى ذلك فإنه إذا كانت الجمعية العمومية قد عقدت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقضى ببطالان الانتخابات التي أجرتها ، فإنها إذ دعيت بعد ذلك للاجتماع في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ فسنة الاجتماع التي يعينها القانون هي سنة ١٩٥٣ ويؤكد هذا المعنى أن القانون قد شرعت به د في واجبات أعضاء النقابة ، نصوص عديدة منها ما جاء بالمادة ٣٠ من أن « على كل عضو أن يؤدي خلال شهر يناير من كل سنة لصندوق النقابة رسم اشتراك قيمته جنيهان للمهندس وجنيه واحد للمهندس تحت التمرين والمهندس المساعد ، وهذا النص عام ومطلق إذ على كل عضو أن يوفي رسم الاشتراك في الميعاد المذكور سواء أكان مدعوا للحضور إلى الجمعية العمومية أم لم يكون مدعوا لها فان هذا واجب فرضه القانون على كل عضو وقد يترتب على الإخلال به شطب اسمه من السجل وحرمانه من العضوية ومن ثم فقرار مجلس النقابة المؤقت الصادر في ١٢ فبراير

الرأى لوزارة الأشغال بعدم قبول هذا الطعن لرفعه من غير ذى صفة بدفعين : أحدهما — أنه بمقتضى المادة ٢٠ من قانون نقابة المهن الهندسية رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ يجوز لستين عضوا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إضاءاتهم الطعن فى تلك القرارات وأنه على فرض أن هؤلاء الأعضاء أن يعانوا فى صحة انعقاد الجمعية كالوزير فإنه يشترط فيهم أن يكونوا ممن حضروا الجمعية العمومية غير أنه يتضح من محضر انعقادها فى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ والكشوف المرافقة المتضمنة أسماء وأرقام الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية وأدلو بأصواتهم أن ثمانية أعضاء فقط من الطاعنين هم الذين حضروا ومصدق على إضاءاتهم ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا إذ شرط حضور الجمعية العمومية فى الطاعنين لم يتوافر فيهم ثم رد مستشار الرأى على ما جاء بأسباب الطعن . وقد انضم نقيب المهندسين إلى مستشار الرأى فى دفعه بعدم قبوله شكلا لرفعه من غير ذى صفة وفيما أبداه من أسباب لرفض الطعن كما انضم إليه أيضا وكيل النقابة الحاضر بالجلسة وقد طلب الحاضر عن الطاعنين رفض الدفعين وقال بخصوص الدفع الذى آتف ذكره أن اجتماع الجمعية العمومية الحاصل فى ١٠/٤/١٩٥٣ يعتبر مكملا لاجتماع الجمعية العمومية السابق والحاصل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذى قضى بإبطال الانتخابات التى أجراها عما يترتب عليه بدها أن يخضع لنفس الشروط التى يخضع لها الاجتماع السابق وأن لا يطلب من المدعويين إلى اجتماع ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ إلا تسديد اشتراك سنة ١٩٥٢ . كما حدث فى الاجتماع السابق وأن المادة (٥) من القانون إذ تشترط فيمن يحضر

على مسددى اشتراكات النقابة لعام ١٩٥٣ فى حين أن هذا الاجتماع ما هو إلا اجتماع متم للاجتماع العادى للجمعية العمومية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الغرض منه إكمال تأليف مجلس النقابة (انتخاب الأربع أعضاء المكلمين) فكان يتعين أن يسرى على الاجتماعين شرط تسديد اشتراكات عام ١٩٥٢ دون غيرها وتطبيق قرار مجلس النقابة المؤقت المشار إليه حرم ألوف من المهندسين من مباشرة حقهم الانتخابى فى اعتماد انتخاب جميع أعضاء مجلس النقابة لعام ١٩٥٣ . ثانيا — أصدر مجلس النقابة المؤقت بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ قرارا بإعادة فتح باب الترشيح للانتخابات المكملة المشار إليها فى أولا واعتبار الترشيحات لهذه المراكز التى سبق اعتمادها قبل اجتماع ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لاغية . وبما أن حكم محكمة النقض الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٣ قضى بإبطال الانتخابات التى تمت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولم يتعرض إطلاقا للترشيحات القانونية السابق اعتمادها والمتعلقة بهذه الانتخابات بل اعتمد صحة كافة الإجراءات السابقة للانتخابات يكون قرار مجلس النقابة المؤقت المذكور مجافيا لحكم المحكمة بالإضافة إلى مخالفته للمادة ٥ من القانون والمواد ٩٩ إلى ١٠٣ من اللائحة الداخلية للنقابة . ثالثا — أصدر مجلس النقابة قرارا بعقد اجتماع الجمعية العمومية فى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ أى بعد ٦٥ يوما من تاريخ صدور حكم محكمة النقض الصادر فى ٥/٢/١٩٥٣ والقاضى بإبطال الانتخابات التى تمت فى اجتماع ٢٦/١٢/١٩٥٢ وفى هذا مخالفته للمادة ٢١ من قانون النقابة إذ كان يجب عقد الاجتماع المذكور فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم المذكور وقد دفع مستشار

كل عضو أن يؤدي خلال شهر يناير من كل سنة لصندوق النقابة رسم اختزال قيمته جنيهاً للمهندس وجنيه واحد للمهندس تحت التمرين والمهندس المساعد ، وهذا النص عام ومطلق إذ على كل عضو أن يوفي رسم الاشتراك في الميعاد المذكور سواء أكان مدعواً للحضور إلى الجمعية العمومية أم لم يكن مدعواً لها فإن هذا واجب فرضه القانون على كل عضو وقد يترتب على الإخلال به شطب اسمه من السجل وحرمانه من العضوية ومن ثم فقرار مجلس النقابة المؤقت الصادر في ١٢ / ٢ / ١٩٥٣ بقصر حضور الجمعية العمومية المنعقدة في ١٠ / ٤ / ١٩٥٣ على مسددي اشتراك سنة ١٩٥٣ ليس إلا عملاً لنص القانون ولم يكن للطاعنين أن يتخلفوا عن حضور الجمعية العمومية لسببه على ما يقولون . وما هو جدير بالإشارة إليه أن رسم الاشتراك ليس في حد ذاته مما يشق أو يهبط أدائه فما كان أهون على الطاعنين أدائه عن سنة ١٩٥٣ لو كانوا صادقي الرغبة في حضور الجمعية العمومية أما وقد ثبت من الكشف المقدم إلى هذه المحكمة من نقابة المهن الهندسية المبين به أسماء وأرقام الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في يوم ١٠ / ٤ / ١٩٥٣ أنه يحضرها ستون عضواً من الطاعنين إذ حضرها ثمانية منهم فقط ومن ثم لا تكون لهم صفة في هذا الطعن عملاً بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ويتعين قبول الدفع .

(القضية رقم ٢ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

اجتماعات الجمعية العمومية أن يكون سدد اشتراك سنة الاجتماع يكون المقصود منها الاجتماع الأصلي الحادث في ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا الاجتماع المكمل له في أبريل سنة ١٩٥٣ وأنه ترتب على ما اشترطه مجلس النقابة المؤقت بقراره الصادر في ١٢ / ٢ / ١٩٥٣ من ألا يحضر من الأعضاء الجمعية العمومية إلا من سددوا اشتراك سنة ١٩٥٣ وإعلان النقابة هذا القرار أن تخلف ألقا من أعضاء النقابة منهم كثيرون من الطاعنين عن حضور الجمعية العمومية المطعون في صحة انعقادها ولم يكن ذلك بمحض اختيارهم وإنما الجأهم إلى ذلك مخالفة هذا القرار للقانون .

د ومن حيث إن هذا الدافع في عمله لأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ إذ تحدث بالمادة (٥) عن الجمعية العمومية وتسكوينها شرط أن لا يحضر اجتماعاتها إلا الأعضاء الذين أدوا قيمة رسوم الاشتراكات السنوية لغاية آخر سنة الاجتماع وسنة الاجتماع كدلول لفظها الصريح هي السنة التي حصل فيها الاجتماع فعلاً ولو أن الشارع قصد كما يقول الطاعنون الاجتماع الذي يحصل في ديسمبر من كل سنة على النحو الآتب ذكره لنص صراحة على ذلك ولما نص بالمادة الخامسة على د ألا يحضر هذه الاجتماعات ، أي اجتماعات الجمعية العمومية أياً ما كانت لا اجتماعاً بذاته إلا من سدد اشتراك سنة الاجتماع وعلى ذلك فإنه إذا كانت الجمعية العمومية قد عقدت في ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٢ وقضى ببطالان الانتخابات التي أجرتها قائماً وقد دعت بعد ذلك للاجتماع في ١٠ / ٤ / ١٩٥٣ فسنة الاجتماع التي يعينها القانون هي سنة ١٩٥٣ ويؤكد هذا المعنى أن القانون قد شرعت به د في واجبات أعضاء النقابة ، نصوص عدة منها ما جاء بالمادة ٣٠ من أن وعلى

في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أحرز جواهر مخدرة « حشيش » بدون مسوغ قانوني . وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضى غيايبا بحبسه ستة شهور مع الشغل والنفاذ وبغريمه ٣٠ ج والمصادرة . فعارض في هذا الحكم وفي ٣ من فبراير سنة ١٩٥١ قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف هذا الحكم وقضى بتأييد الحكم المستأنف ، فقرر الطعن فيه بطريق النقض وحكم برفضه ، فأبلغت إدارة مكافأة المخدرات وزارة الصحة بالحكم الصادر على المنظم ، وعرض الأمر على مجلس النقابة الذي قرر بإحالة على لجنة التحقيقات ، ثم أحيل على الهيئة التأديبية للدرجة الأولى للنقابة أطباء الأسنان ، وفي ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قررت الهيئة بالإجماع الحكم غيايبا على المنظم بشطب اسمه من سجلات وزارة الصحة العمومية ومن جدول النقابة ، فعارض المنظم من هذا الحكم أمام الهيئة المشار إليها ، وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ قررت رفض المعارضة وتأييد الحكم الذي أصدرته في ٢٠/١٠/١٩٥٢ وذلك بأغلبية أربعة أصوات ، فرفع المحكوم عليه تظلمًا من هذا الحكم إلى هذه الهيئة وهي هيئة الدرجة الثالثة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم جواز هذا التظلم ، ذلك لأن المنظم قد لجأ مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة يتظلم من القرار الصادر من الهيئة التأديبية للدرجة الأولى للنقابة أطباء الأسنان القاضي بشطب اسمه من سجلات وزارة الصحة ومن جدول النقابة ، مع أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ نظم للتأديب ثلاث درجات ، وقد نصت المادة ٢٥ منه على أنه يجوز لمن صدر

١١٠

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

نقابة . أطباء . نقض . طعن . التظلم من قرار هيئة الدرجة الأولى لتأديب الأطباء بمحو اسم طبيب من السجل والجدول . وجوب رفع هذا التظلم إلى هيئة الدرجة الثانية . رفعه مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة بمحكمة النقض . لا يجوز . المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

المبدأ القانوني

التظلم من القرار الصادر من هيئة الدرجة الأولى لتأديب الأطباء بمحو اسم الطبيب من السجل ومن الجدول يكون إلى هيئة الدرجة الثانية كما تقضى بذلك المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الذي نظم هيئات تأديب أعضاء نقابة المهنة الطبية وجعلها على درجات ثلاث وذلك على نسق درجات التقاضي أمام المحاكم . وإذن فبأن كان الطاعن لم يتظلم من القرار الصادر من هيئة الدرجة الأولى بمحو اسمه من سجلات وزارة الصحة ومن جدول النقابة إلى هيئة الدرجة الثانية بل أغفل هذه الدرجة ورفع تظلمه مباشرة إلى محكمة النقض وهي هيئة الدرجة الثالثة فإن هذا التظلم على حاله يكون غير جائز القبول .

المحكمة

ومن حيث إن واقعة الدعوى تحصل في أن المتظلم حصل في ١٩٤٩/١/٦ على ترخيص من وزارة الصحة بمزاولة مهنة طب الأسنان بالقطر المصري وفي ١٩٥٠/١٠/١١ قيد بالنقابة برقم ٦٥٢ وفقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ ، وقد اتهم في قضية اللجنة رقم ٥٥١ سنة ١٩٤٨ بأنه

ضده حكم أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية . ولمن صدر قرار بمحو إسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة ، ومفاد ذلك أن الاتجاه إلى محكمة النقض لا يكون إلا بعد استنفاد الدرجة الثانية كما هو الشأن في الأحكام .

ومن حيث إن المادة ٢١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ كانت تنص على أن الهيئات التأديبية للنقابة تشكل من ثلاث درجات ، وكانت المادة ٢٦ منه تجيز لمن صدر قرار بوقفه أو بمحو إسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية كما أن لمجلس النقابة أن يستأنف القرار في كل الأحوال أمام الهيئة نفسها ، وأجازت المادة ٢٧ من هذا القانون لمن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية بمحو إسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة وهي محكمة النقض ، وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار ، فلما صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ أتبع المساعدة الأساسية التي كان يقضى بها القانون السابق فنص في المادة العشرين منه على أن الهيئات التأديبية لكل نقابة تشكل من ثلاث درجات وتشكل الدرجة الثالثة منها من إحدى دوائر محكمة النقض ، وقد كانت المادة ٢٥ من الاقتراح بمشروع هذا القانون مستمدة من حكم المادة ٢٦ من القانون السابق إذ كانت تقصر حق التظلم أمام هيئة الدرجة الثانية على من صدر قرار بوقفه أو بمحو إسمه من هيئة الدرجة الأولى إلا أن لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب رأت تعديل هذا النص فأجازت للعضو أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية من أي حكم يصدر ضده من هيئة الدرجة الأولى ، ولا يكون هذا الحق مقصورا على القرارات التي تصدر بالوقف أو بمحو الاسم كما كان الشأن في القانون

السابق . وقد أقر المشرع هذا التعديل فأجاز في المادة ٢٥ منه لمن صدر ضده حكم أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية أيا كان الحكم الصادر عليه أما التظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة فظل مقصورا على القرار الذي يصدر بمحو إسم العضو من السجل والجدول ، ومن مقتضى هذا النص أنه لا يجوز انتظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة إلا من القرارات الصادرة من هيئة الدرجة الثانية في الحدود المشار إليها ، وذلك لأن القانون قد نظم درجات التظلم وهذا التنظيم هو من المبادئ الأساسية التي لا يجوز مخالفتها ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧ من هذا القانون من أن القرار يصدر من هيئة الدرجة الأولى والثانية بأغلبية الأصوات ، ومع ذلك لا يصدر قرار بمحو الاسم من هاتين الهيئتين إلا بأغلبية أربعة أصوات ، ومؤدى هذا النص أن القانون يتطلب أغلبية خاصة يجب توافرها في حالة صدور قرار بمحو الاسم سواء من هيئة الدرجة الأولى أو هيئة الدرجة الثانية ، وإلا كان القرار غير صحيح ، وأنه لا يجوز التظلم من هذا القرار أمام هيئة الدرجة الثالثة إلا إذا كان المتظلم قد استنفذ درجات التظلم السابقة لها . ولما كان الطاعن لم يتظلم من القرار الصادر من هيئة الدرجة الأولى بمحو إسمه من سجلات وزارة الصحة ومن جدول النقابة إلى هيئة الدرجة الثانية كما تقضى بذلك المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٦ الذي نظم هيئات تأديب أعضاء نقابة المهن الطبية وجعلها على درجات ثلاث وذلك على نسق درجات التقاضي أمام المحاكم بل أغفل هذه الدرجة ورفع تظلمه مباشرة إلى هذه المحكمة وهي هيئة الدرجة الثالثة فيكون هذا التظلم على حالته غير جائز القبول .

(القضية رقم ١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

١١١

محكمة استئناف القاهرة

٢١ يناير سنة ١٩٥٤

شطب العبارات الجارحة عملاً بالمادة ١٢٧ مرافعات.

المبدأ القانوني

العبارات غير اللائقة التي لا يتسع لها مجال النزاع وفيها مساس من غير داع تقتضيه المدافعة عن الحق يتعين استبعادها وشطبها .

المحكمة

د طالب المستأنف عليه الحكم بشطب البندين الثالث والرابع من مذكرة المستأنفة المقدمة للجلسة ١٩٥٤/١/٩ لتضمنها عبارات جارحة .

د وحيث إنه بالاطلاع على البند الثالث من الصفحة الثانية من مذكرة المستأنفة المقدمة للجلسة ١٩٥٤/١/٩ وكذلك السطران الأول والثاني من البند الرابع تبين أنهما تضمنتا عبارات غير لائقة إذ نسب فيهما المستأنف إلى المستأنف عليه التحايل والاستناد إلى وقائع غير قائمة - وهو اتهام لا يتسع له مجال النزاع وفيه مساس من غير داع يقتضيه المدافعة عن الحق بما يتعين معه اجابة المستأنف عليه إلى استبعاد هذه العبارات وشطبها عملاً بالمادة ١٢٧ مرافعات .

(استئناف وزارة المالية وحضر عنها السيد الأستاذ رياض رفقي ضد السيد الأستاذ أحمد صفوت الحامى رقم ١٩٥٠ سنة ٧٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة راغب دويدار وكيل المحكمة ومحمد زكي اسحاق وحسين أحمد المستشارين ٢ .

قضايا محكمة الجنايات

١١٢

محكمة جنايات دمنهور

٢٦ يناير سنة ١٩٥٠

بصمة . تواثر اثني عشر علامة مطابقة لبصمة المتهم .
يكفي فنيا لاعتبار البصمات لشخص واحد .

المبدأ القانوني

إذا وجد بمحل الحادث ظرف خطاب عليه بصمة يد ملوثة بالدماء وقورنت هذه البصمة ببصمة يد المتهم فوجد في كل منها سبعة عشر علامة منطبقة على الأخرى تمام الانطباق فهذا دليل على أن البصمة التي على الخطاب هي بصمة المتهم ويكتفي بهذه العلامات ولا داعي للاسترسال في البحث إذ يكفي فنيا وجود اثني عشر علامة مطابقة لتكون البصمات لشخص واحد .

الحكم

د من حيث إن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ١٦/٧/١٩٤٨ الموافق ٩ رمضان سنة ١٣٦٧ بناحية المهدية مركز أبو المطامير مديرية البحيرة قتل عمدا ومع سبق الاصرار والترصد أيوب إبراهيم بأن يدت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (بندقيّة) وتربص له في طريقه حتى إذا ماظفر به أطلق عليه أعيرة نارية فأصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من حضرة قاضي

الاحالة إحالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ ع فقرر حضرته بذلك بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤ .

وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة .

د وحيث إن الحادثة كما ظهر من مطالعة الأوراق ومن التحقيق الذي أجرته النيابة العمومية وذلك الذي بإشرته المحكمة تمحصل في أن للخواجة الفريد حسونة بناحية المهدية التابعة لنقطة كوم الحنش من أعمال مركز أبو المطامير أطيانا يقوم هو بزراعتها لحسابه وقد أقام أيوب إبراهيم ناظرا لها فكان يستقدم من مديرية الدقهلية أنفارا لمباشرة أعمال الزراعة — وفي يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٤٨ بينما كان هذا الناظر بالجرن عند ما كسنة الدراس ومعه أحمد عبدالمعال ماضى أحد عمال الزراعة إذ حضر له المتهم وهو من أشقياء المهدية وطلب منه أن يعطيه ثمانية جنيهات فاعتذر إليه بأن لا نقود معه وبأن مالك الأطيان لم يترك له نقودا فانصرف المتهم ثم عاد ومعه الخواجة الفونس جورج إبراهيم وكيل مالك الأطيان — الذي طلب منه ناظر الزراعة أن يقرضه ثلاث جنيهات فأعطاه إياها وسلمها الوكيل للمتهم — ولكن المتهم لم يكتف بهذا بل عاد بعد يومين إلى الناظر ودخل عليه مكتبه وطالبه بنقود أخرى فاعتذر إليه بأن لا نقود معه وإذا ذلك هددته المتهم بالقتل ان لم يجبه إلى ما طلب فضاق الناظر به ذرعا وهدده بدورره وطلب منه

و سرقا ففودا له كانت داخل نوتة بجيبه كما سرقا
ساعته من يده — وقد رأها أثناء ذلك أحمد
عبد العال الذي كان على بعد اثني عشر قصبة
منهما ولكنه لم ينبس ببنت شفة ولم يحرك ساكنا
خوفا من بطش المتهم الذي فر هو وزميله بعد أن
أتم جريمتهم — بعد ذلك وفي نحو الساعة التاسعة
والنصف صباحا عثر محمود ابراهيم على كلاف
المواشي على جثة المجنى عليه وكانت على بعد ٣٠٠
متر من زراعة الذرة التي كان يعمل بها أحمد
عبد العال — وكان قد سمع محمد ابراهيم بموته
من نساء مرت عليه لا يعرفن كقوله فأخبر بذلك
الخواجة الفونس جورج ابراهيم وكيل المالك
الذي أبلغ الحادث نقطة بوليس كوم الحنش وقد
وصل بلاغه لها في الساعة الثانية بعد الظهر —
كما أن عبد العظيم محمد جمعة صباح خفير الزراعة
عثر في الساعة الحادية عشر صباحا على حمام المجنى
عليه ظليقا في زراعة برسيم فأمسكه — وفي نحو
الساعة الثانية عشر ظهرا توجه المتهم إلى أرض
مملوكة لشركة المهدية ومجاورة لمحل الحادث وعلى
بعد نحو ٥٠٠ متر منه وقصد إلى عبد العزيز الجليل
رئيس أقدار تلك الشركة وكان المتهم لا زال يحمل
بندقيته ولباسه ملوث بالدماء — وأخبر عبد العزيز
أنه منذ زمان قصير أطلق بندقيته على أحد الناس
وأدى قوته هذه البندقية من أنفه طالبا منه أن
يشم رائحة البارود المنبعثة منها ولكن عبد العزيز
نأى بأنفه ولم يشم رائحة القوته وأكد أن عرض
المتهم من فعله هذا هو تهديده لأنه من يومين سابقين
كان قد طالب منه جنينها فلم يعطه إياه معتذرا بعدم
وجود قنود معه . بعد ذلك وفي الساعة ٢ مساء
أبلغ مأمور مركز أبي المطامير من نقطة بوليس
كوم الحنش بالحادث فانتقل إلى عربة الخنسة التابعة
لناحية المهدية ومنها إلى محل وجود الجثة وعاليتها

أن ينصرف وإلا أبلغ رجال البوليس عنه ليرسلوه
إلى جبل الطور فانصرف المتهم من لدنه وفي قلبه
غل إذ كبر عليه أن يهدده الناظر بما هدد به ولما
أصبح الصباح استيقظ أيوب افندي ناظر
الزراعة من نومه في الساعة السادسة صباحا كمعاده
وخرج من مسكنه راكبا حماره وتوجه إلى حيث
منزل اسماعيل عبد الله عوض رئيس أقدار
الزراعة واستدعاه إليه وأصدر له أوامره الخاصة
بتنظيم العمل وكلفه أن يبق عند الدزاس ثم
تركه وسار راكبا حماره وسط الزراعات للتفتيش
عليها ومر في نحو الساعة الثامنة صباحا على زراعة
أذرة كان أحمد عبد العال يفرق فيها ثم واصل
سيره للعزبة البحرية (أي الجز البحري من
الاطيان) وفي طريقه إليها وبعد أن ابتعد عن أحمد
عبد العال بنحو عشرة أمتار كان المتهم مترصدا له
كامنا يحمل بندقيته ومعه آخر وسط الزراعة فلما
أن دنا الناظر منهما حتى خرجا له وما أن رأها
هو حتى نزل من فوق حماره وجرى منهما مستغيثا
لغيري خلفه واذ ذاك خاطبه المتهم قائلا : إني كنت
بتقول إنك ستبلغ عني ، فرد عليه الناظر متوسلا
إليه أن يأخذ كل ماله من نقود ويتركه ولكن
المتهم لم يستجب إليه وإنما أجابه قائلا : ما فيش
فايدة ، وأمره أن يركع وأطلق عليه وهو يجرى
عيارا ناريا من بندقيته فوقع على الأرض وركع
وإذ ذاك ركز المتهم على ركبتيه وكان زميله
بجواره وأطلق على الناظر (المجنى عليه) وهو
راقدا على بعد متر ونصف منه أربع أعيرة نارية
وقد أصابت هذه الأعيرة المجنى عليه في ساعده
الأيسر ورسغه الأيسر وصفته ونقذه الأيسر وبعطته
وساقه الأيمن ونقذه الأيمن وقضت عليه ثم أطلق
المتهم في الهواء بضع طلقات نارية لإرهاب
واقرب هو وزميله من المجنى وقتلها بلا يسه

ثم عاد إلى عزبة الخمسة فوصلها في الساعة الرابعة مساءً وأثبت في محضره أنه وجد الجثة موضوعة في غيط منزرع بطيخا للشيخ فراج ومغطاة بيهانية ووجد بجوار الجثة نوتة بجلدة سوداء بها بعض حساب وظرفاً داخله خطاب موجه من المجنى عليه إلى والده شوقي وأشياء أخرى وسلمها جميعاً لحضرة وكيل النيابة المحقق الذي لاحظ أنه قد طبع على هذا الظرف في ركنه العلوي الأيسر اسم مرسله (أيوب إبراهيم) ووجد على الظرف تلوثاً رجح أن يكون من دماء بشرية كما وجد بأعلى الظرف على اليمين اسم (أيوب إبراهيم) المطبوع بصمة ظاهرة بوضوح وقد أمر بإرسال هذا الظرف وما بداخله لمصلحة تحقيق الشخصية لمضاهاة البصمة لمعرفة إن كان لصاحبها صحيفة سوابق ومن هو فأفاد رئيس قلم الخبراء بتحقيق الشخصية أنه فحص هذا التلوث فتبين وجود بصمة أصبح واضحة تصلح للمضاهاة بأعلى الظرف على يمين كفتي (أيوب إبراهيم) وأنه أخذ صورتها الفوتوغرافية لمضاهاتها ببصمات أصابع من يشتبه في أمره لأنه لا يمكن البحث عن سوابق صاحبها بمحفوظات الإدارة إذ أن أساس عملية حفظ الفيشات والبحث عن السوابق قائم على أخذ جميع بصمات أصابع اليدين اليمنى واليسرى - وأثناء ذلك عثر جورج فرج بأوراق المجنى عليه على خطاب كان قد حرره قبل وفاته بخط يده وانتوى إرساله لمدير البحيرة ليشكوا إليه فيه المتهم ولم يرسله وذكر في خطابه هذا أن المتهم من الأشقياء وأنه هدده بالقتل وقد أرسل جورج فرج هذا الخطاب إلى النيابة داخل شكوى منه بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٨ وإذ ذاك طلبت النيابة من قسم تحقيق الشخصية مضاهاة بصمة المتهم - الذي قبض عليه وأنكر النعمة وادعى أنه في يوم الحادث كان

متغيبا في صحراء ليبيا - بالبصمة التي وجدت على الظرف سالف الذكر فقرر رئيس قسم الخبراء بإدارة تحقيق الشخصية في كتابه المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أنه أجرى المضاهاة الفنية فتبين له - بصفة قاطعة - أن البصمة التي وجدت على الظرف تنطبق تمام الانطباق على بصمة الإبهام من اليد اليمنى للمتهم لوجود سبع عشرة علامة مميزة فنية في البصمة منطبقة تمام الانطباق على ما يماثلها في بصمة الإبهام من اليد اليمنى للمتهم - ثم ذكر رئيس الخبراء أنه بناء على ذلك يقرر مع التأكيد التام أن البصمة التي وجدت على الظرف هي بصمة الإبهام من اليد اليمنى للمتهم ، وعند نظر الدعوى أمام هذه المحكمة ذكر محامي المتهم أنه لم يثبت بأن الشكوى المرسلة باسم المجنى عليه لمدير البحيرة ضد المتهم هي بخطه وتوقيعه وأن البصمات قد تشابه وبناء على ذلك قررت المحكمة بجلسته ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ندب قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة خط وصلب توقيع الشكوى المنسوب صدورها من المجنى عليه لمدير البحيرة على صلب وتوقيع الخطاب الذي وجدت على ظرفه البصمة - وعلى ما قد تقدمه النيابة من خطوط وتوقيعات المجنى عليه على أوراق رسمية إن وجدت أو على أوراق ودفاتر الدائرة التي كان يعمل بها وكلفت المحكمة النيابة بالبحث عن هذه الأوراق والدفاتر وتقديمها للخبير كما قررت المحكمة استدعاء مندوب قسم تحقيق الشخصية الذي فحص البصمة المنسوبة للمتهم على الظرف المضبوط بحمل الحادث لمناقشته في تقريره كطالب الدفاع عن المتهم . وقد اطلع الأستاذ مصطفى كمال الخبير بقسم أبحاث التزييف والتزوير على الشكوى المقدمة لمدير البحيرة والمنسوب صدورها من المجنى عليه بتوقيعه وهي محررة بالقلم الكويبا على ورقة بيضاء

والخواجة أرسيتندي استرافار بولس والخواجة
تودري لاسكدس وحنين دميان جرجس
والفونس جورج وعبد العظيم محمد جمعه صباح
وجورج فرج وعمدة المهدية الشيخ عبد السميع
محمد غيث ومن المعاينة والتقارير الطبي وتقارير
رجال مصلحة تحقيق الشخصية .

وحيث إن أحمد عبد العال ماضي وهو من
أنصار زراعة الفريد حسونة مخدوم المجنى عليه
قرر أول ماسئل بمعرفة النيابة يوم الحادثة أنه
كان يمسح في الذرة وسمع بالحادث عند الظهر
فذهب إلى نخل الجثة وهو يبعد عن زراعة الذرة
بأكثر من مائة وأربعين قصبة وغطى الجثة
ببطانية وانتظر حتى حضر أمور المركز وأنكر
أنه سمع أعيرة أو أنه رأى شيئاً ثم أعادت النيابة
سؤاله في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بناء على تحريات
رجال البوليس التي ظهر فيها أن هذا الشاهد رأى
الحادث فقرر أن المتهم من المجرمين وأنه قبل
الحادث حضر للمجنى عليه عند ما كينة الدراس
وطالبه بثمانية جنيهات فاعتذر إليه بأنه لا نقود
معه لأن المالك لم يترك له نقوداً فانصرف المتهم
وعاد معه الخواجة الفونس وكيل المالك وهذا
أخذ من المجنى عليه ثلاث جنيهات وأعطاهما
للمتهم وبعد يومين حضر المتهم للمجنى عليه مرة
أخرى في المكتب وطالبه بنقود فأجابه بأنه
لا نقود معه فما كان من المتهم إلا أن قال له إذا
ما كنتش تجيب فلوس هاديشك وخليك
ما تعيدش ، فرد عليه المجنى عليه قائلاً : إن لم تنصرف
سأبلغ عنك ويودوك جيل الطور ، وفي اليوم
التالي (وهو يوم الحادثة) بينما كان المجنى عليه
راكباً حماراً ومتوجهاً ناحية العزبة البحرية —
وفي نحو الساعة الثامنة صباحاً قابله المتهم يحمل
بندقية ومنعه آخر لا يعرفه فنزل المجنى عليه من فوق

مطبوع أعلاها اسم (أيوب إبراهيم - المنصورة)
كما أطلع على الخطاب المضبوط بمحل الحادث
والمحرم على ورقة بيضاء مطبوع أعلاها أيضاً
جهة اليسار (أيوب إبراهيم - المنصورة) وهو
الخطاب المحرم بالقلم الكويبا بمعرفة المجنى عليه
لولده شوقي والذي ينتهي بتوقيعه عليه بكلمة
(أيوب) كما أطلع على ظرف هذا الخطاب المحرم
بالقلم الكويبا أيضاً والذي وجدت عليه البصمة
وعلى كشفي حساب مقدمين من مكتب الفريد
حسونة مخدوم المجنى عليه قيل إنهما بخط المجنى
عليه وخطاب مرسل من المجنى عليه لولده
وآخر مرسل منه لعرض الله بك إبراهيم وانتهى
الخبر إلى أن خط صلب وتوقيع صحة الشكوى
المرفوعة لمدير البحيرة تتفق مع خط صلب
وتوقيع الخطاب وظرفه المضبوطين بمحل
الحادثة ومع خط الأوراق الأخرى المنسوبة
للمجنى عليه - بما يرى معه أن الشكوى كتبت
صلباً وتوقيع بخط المجنى عليه (أيوب إبراهيم)
كما أن مندوب قسم تحقيق الشخصية نجيب تادرس
حضر بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ وأكد
للمحكمة أنه عند فحص البصمة التي وجدت على
الظرف المضبوط بمحل الحادث وبصمة المتهم
وجد في كل منهما سبع عشرة علامة منطبقة على
الأخرى تمام الانطباق فاكتفى بذلك ولم يسترسل
في الفحص وبمعنى آخر قرر أنه لم توجد علامات
مختلفة في البصمتين إذ يكفي قنياً وجود اثني عشر
علامة مطابقة لتكوين البصمتان لشخص واحد .
وحيث إن هذا الذي استخلصته المحكمة قد
ثبت لديها ثبوتاً قاطعاً بما شهد به كل من أحمد
عبد العال وإسماعيل عبد الله عوض ومحمد
وعبد العزيز الجيار ومحمد إبراهيم علي وإسماعيل
محمد سيف الدين معاون بوليس مركز أبي المطامير

في الغاب ولما فاجأه المجنى عليه وخرج إليه قال له المجنى عليه «أعمل معروف خذ اللي في جيبي» فأجابه «كان من الأول يا يهودى يا بن الكلب» ثم أمره أن يركع فارتجى المجنى عليه وركع وأطلق عليه المتهم أربع أو ست طلقات نارية وكان على بعد متر ونصف منه وذكر هذا الشاهد أنه وقتذاك كان في الجهة القبليّة من المتهم وبعيدا عنه بنحو عشرة أمتار كما قرر أن المجنى عليه معتاد أن يمر من الطريق الذي قتل فيه . وأن المتهم كان يطلق النار علنا أمامه وأمام غيره من العمال .

«وحيث إن صالح محمد جمعة وهو ناظر أنقار بعزبة الفريد حسونة سئل فأذكر أنه رأى المجنى عليه يوم الحادث .

«وحيث إن اسماعيل عبد الله عوض شهد في تحقيق النيابة أنه يشتغل رئيس أنقار الترحيلة وأنه في صباح يوم الحادث كان بمنزله بالعزبة وحضر له المجنى عليه ورتب الأنقار وكلفه بأن يبقى عند الدراس ثم ركب المجنى عليه ركوبته سارحا في الغيط ثم سمع من بعض الأغراب الذين مروا عليه ولا يعرفهم أن المجنى عليه قتل وقرر أن بعض أنقار الترحيلة كانوا يوم الحادث يشتغلون في الدراس والبعض في تنقية دودة القطن والبعض في عزيق العنب وكان إثنان منهم يعزقان في زراعة الذرة وهي أقرب مكان لمحل وجود الجثة إذ تبعد عنه بنحو ثلثمائة متر وهما عيسى خضر واحد عبد العال وقد سألهما فأخبرا به بأنهما لم يريا شيئا . وفي محضر البوليس قرر هذا الشاهد أنه في نحو الساعة التاسعة صباحا سمع إشاعة قتل المجنى عليه وقد سئل عيسى خضر فقرر بأنه لا يعرف شيئا وأنه لم يتوجه لمكان الجثة .

«وحيث إن محمود عبد العزيز الجيار شهد في تحقيق النيابة بأنه يشتغل رئيس أنقار في شركة

حماره في وسط الأرض ناحية ساقية دائرة وصار يستغيث بمن فيها . وإذ ذاك قال له المتهم «إنت كنت بتقول إنك ستبلغ عني» فرد عليه المجنى عليه «خذ الفلوس اللي معايا واتركني» لكن المتهم قال له «مفيش فايدة» وأطلق عليه أربع أظرف أو ستة ثم أطلق طلقتين أو ثلاثة في الهواء وجرى — وأضاف الشاهد أن المتهم لص ويطلب النقود «ميز» وأن المجنى عليه وقت الحادثة كان متوجها للعزبة التحنانية وأمامه السكاتب «حنين» والخولى «صالح» وكانا متقدمين عليه وهو خلفهما وأنه يظهر أن المتهم كان على الطريق متخفيا للمجنى عليه وذكر أنه شاهد المتهم خارجا من الزراعة يجرى خلف المجنى عليه الذي كان يجرى أمامه وكان زميل المتهم ولا يعرفه يجرى معه خلف المجنى عليه ولم يكن يحمل سلاحا — ثم قال إن المتهم أطلق على المجنى عليه ظرفا أو إثنين وهو يجرى فوق هلى الأرض ثم ركز المتهم على ركبته وأخذ يطلق النار على المجنى عليه وهو نائم وبينهما حوالى متر ونصف وزميل المتهم واقف بجواره فلما قضى المجنى عليه نحبته فقتلاه وأخذوا النقود من نوته كانت في جيبه كما أخذوا الساعة من يده وذكر هذا الشاهد أنه وقت الحادث كان مع أنقار آخرين يعمل في أرض الذرة على بعد عشرة أو اثني عشر قصبة من محل الحادث وأن هؤلاء الأنقار أنكروا رؤيتهم شيئا كما أنكروا لأن الحكومة لم تكن قد قبضت على المتهم بعد وكان إذ ذاك ينام في الجرن وخشى إن هو شهد ضد المتهم أن يأتى إليه ويطلق النار عليه .

«وحيث إن هذا الشاهد لما سئل بالجلسة زاد الأمر تفصيلا وذكر أن المتهم كان مختفيا في

المهدية وبأن المتهم قابله قبل الحادث بيومين أو ثلاثة وطلب منه جنيتها فاعتذر بأنه لا تقود معه وبعد ذلك حضر له المتهم في نحو الساعة الثانية من مساء يوم الحادث ولباسه ملوس بالدم وأخبره أنه في الند ضرب شخصا ببندقيته وطلب منه أن يشمها وصوب قوهتها ناحية أنفه وكان بينهما وبين أنفه متران ولكنه نأى ولم يشمها ولم يخبره المتهم باسم الذي قتله بالبندقية ثم قال إن غرض المتهم كان تهديده ليعطيه الجنيه الذي سبق أن طلبه منه وأنه أخبر الخواجة أرستيدى مدير الشركة بما حدث .

وحيث إن محمود عبد العزيز الجيار سئل بالجلسة فذكر ما سبق أن قرره في تحقيق النيابة إلا أنه ذكر أن المتهم حضر له في نحو الساعة الثانية عشر ظهراً وأنه علم بالحادث بعد ذلك وأن المتهم كان يطلب منه اما يعطيه نقوداً أو يترك هذه الجهة فكان يماطله وقرر أن المسافة بين الدائرة التي كان يعمل بها المجنى عليه والدائرة التي يعمل بها الشاهد خمسة كيلو مترات .

وحيث إن محمود إبراهيم على كلاف المواشي شهد في محضر البوليس بأن المجنى عليه طلب منه في صباح يوم الحادث ركوبة فارسلها له مع ابنته وفي نحو الساعة التاسعة صباحاً سمع من بعض النساء بقتله فذهب لمكان جثته وتحقق من موته وأخبر الخواجة الفونس جورج .

وحيث إن اسماعيل أفندي محمد سيف الدين معاون بوليس مركز أبو المطامير شهد في تحقيق النيابة لما سئل بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنه عقب الحادث تحرى عنه فلم أن المتهم هو القاتل بسبب خلاف وقع بينه وبين المجنى عليه بخصوص تقود طلبها المتهم منه قبل الحادث بثلاثة

أيام مهددا إياه بالقتل بحضور الخواجة الفونس وأنه علم من تحرياته أيضاً أن المجنى عليه صباح يوم الحادث كان يمر على الزراعة فقابله المتهم في نهاية الأطنان بعيداً عن القرية وأطلق النار عليه فاستقاث ولم يفتنه أحد ممن حضروا على صوت النار خوفاً من بطش المتهم لأنه معروف بإجرامه واستمر المتهم يطلق النار على المجنى عليه حتى قضى عليه ثم قتله واستولى على ساعته وتقوده وانصرف دون أن يجرأ أحد على ضبطه لأنه مسلح ولأن أهالي المنطقة من العربان الذين يمتون إلى المتهم بصلات القرى والنسب والصدقة .

وشهد معاون البوليس أيضاً بأنه علم من تحرياته أنه كان مع المتهم يوم الحادث شخص يدعى خير الله محمد الدغيدى وهو شريك المتهم في جميع الجرائم التي يرتكبها وأن بعض أنفار الترجيلة شاهدوا المتهم يطلق النار على المجنى عليه ولكنهم حينما سئلوا أمام النيابة لم يجرؤوا على الشهادة ضد المتهم خوفاً منه ومن هؤلاء أحمد عبد العال وأنه علم من الخواجة تودرى بحضور الخواجة أرستيدى بأن المتهم بعد الحادث قابله وملابسه ملوثة بالدماء وأخبره في جرأة أنه هو الذي قتل المجنى عليه وبأن كل من لا يعطيه يكون نصيره مصير المجنى عليه . كما ذكر معاون البوليس بأنه علم من تحرياته أن حنين جرجس كاتب الزراعة شاهد المتهم وهو يرتكب الحادث ولكنه أنكر من الخوف وبأن المتهم سبق أن دخل منزل حنين ليلاً بعد أن كسر باباً ليسرقه ولم يبلغ حنين خوفاً من المتهم وقرر أن معلوماته هذه قد استقاهها من مصادر لا يمكن البوح بها .

ولما سئل بالجلسة أضاف بأن المتهم مجرم بطبيعته وأنه طريد العدالة إذ سبق أن ارتكب عدة حوادث مرقرة يكره لم يقبض عليه .

عليه قد قتل بالنار وأنهم بحثوا عن العمدة لإبلاغه بالحادث فلم يجدوه وأخيرا وصلوا إلى نقطة كوم الحنش في الساعة الثانية مساء وأبلغوها بالحادث كتابة وقال إنه لم يذهب لمكان الحادث بل أرسل السكلاف إليه فوجد جثة المجنى عليه وتحقق من وفاته . ولما سئل هذا الشاهد بمعرفة النيابة نفي ما ذكره عنه معاون البوليس من أنه رأى المتهم يقتل المجنى عليه وقال إنه سمع عقب الحادث من أناس لا يعرفهم كانت تهرع على الطريق بأن المتهم هو القاتل إلا أنه لم يذكر ذلك لما سئل بمحضر البوليس خوفا من المتهم الذي هو من كبار الأثقياء والذي سبق منذ عام أو عامين أن كسر باب منزله ودخله وأطلق عيارا ناريا في سقفه وكان هو إذ ذاك يشتغل صرافا للدائرة فأراد المتهم أن يسرق النقود التي كانت معه ولكنه استعمل مع المتهم اللين والسياسة حتى أخرجه من منزله ولم يبلغ عنه خوفا منه .

د وحيث إن المقدس جورج ابراهيم شهد في محضر البوليس بأنه أوفد لعزبة الخواجة الفريد حسونة ليراقب المحاصيل نظرا لنضوج العنب والبطيخ والشعير وأقام مع المجنى عليه في منزل واحد وفي صباح يوم الحادث استيقظ من نومه ورأى المجنى عليه خارج من منزله في نحو الساعة السادسة صباحا وأخذ ركوبة من الدوار وسار بها ليلاحظ أنقار الترحيلة وفي نحو الساعة الثامنة صباحا وجد عمالا كثيرين يحرون وعلم منهم أن المجنى عليه قتل فأراد أن يتصل تليفونيا بمالك الأمليان الموجود بالاسكندرية فلم يتمكن فأبلغ الحادث لنقطة كوم الحنش ونفي عليه بوجود ضغائن بين المجنى عليه وبين أحد ولما أرادت النيابة سؤال هذا الشاهد بحثت عنه فلم تجده .

كان يفرض أناوات على نظار العزب وأنه بعد أن يرتكب جرائمه يفر إلى الصحراء الغربية .

د وحيث إن الخواجة أرسندي إسترافريكس مدير شركة المهدية شهد في تحقيق النيابة بأنه يعرف المتهم الذي كان يسير دائما حاملا بندقيته وكان يطلب نقودا من الناس الذين كانوا يخشون بأسه وأنه سمع بعد الحادث بأن المتهم هو القاتل كما علم من محمود عبد العزيز جيار بأن المتهم قابله بعد الحادث بساعتين ببندقيته وأخبره بأنه قتل بها شخصا نصرانيا وطلب منه أن يشمها وأنكر هذا الشاهد أنه سمع المتهم يعترف للخواجة تودري بأنه هو الفاعل .

د وحيث إن الخواجة تودري لا سكديس شهد في تحقيق النيابة بأنه يعرف المتهم وكان يعطف عليه ويمطيه نقودا ثم عاد وقال إن المتهم مجرم كبير وكان يسير حاملا بندقيته وكان هو يخشاه وذكر أنه سمع من بعض أهالي المهدية ولا يعرفهم أن المتهم هو القاتل إلا أنه أنكر أنه أخبر معاون البوليس بأن المتهم اعترف له بأنه القاتل وأن ذلك كان بحضور الخواجة أرسنديس .

د وحيث إن معاون البوليس ووجه بالشاهدين السابقين فأصر على ما قرره بشأهما وذكر بأنهما خائفان على حياتهما من المتهم ولاحظ حضرة وكيل النيابة المحقق وهو يسألها علامات الخوف عليهما وأثبت ذلك في محضره .

د وحيث إن حنين دميان جرجس كاتب دائرة الخواجة الفريد حسونة شهد في محضر البوليس بأنه في يوم الحادثة سرج في الغيط ليلاحظ أنقار نقارة الدودة ولما عاد سمع في نحو الساعة التاسعة صباحا بالاشاعة بأن المجنى

ووجد الجثة مغطاة ببطانية من الصوف وعليها قطع من الطوب لحفظها كما وجد بعض أوراق موضوعة بجوار الجثة عبارة عن نوتة ذات جلدة سوداء دون بها بعض حسابات وظرف داخله خطاب طبع بأعلاه اسم المجنى عليه وأوراق أخرى سردها المأمور في محضره. ولاحظ المأمور أن الملابس التي كانت على الجثة ملوثة بالدماء وشاهدت بالجثة جروحاً نارية وإصابات أثبتتها في محضره أيضاً. ثم انتقلت النيابة بعد ذلك وعينت الجثة وشاهدت تشيهاً كاملاً بالساعد الأيسر وآخر بالساق الأيمن وثقبنا نائداً من القميص إلى السروال فالى جسم المجنى عليه بأعلا الحوض ... ووجدت أيضاً ملابس المجنى عليه ملوثة بالدماء ولاحظت أن الجثة موضوعة بزراعة بطيخ للشيخ فراج غمر محاطة بأرض واسعة خالية من الزراعة.

د وحيث إن ثبت من تقرير الطبيب الشرعي الذي كشف على الجثة وشرحها في اليوم الثاني لوقوع الحادث أن الجثة لشخص يبلغ من العمر أربعين سنة وقد شاهد بها من الإصابات جرحاً نارياً متهتكاً كبيراً ١٥ × ٦ سم بأعلا خلفه الساعد الأيسر والزند تحته مفتحة - والكعبرة مكسورة وبأنسجة الرسغ الأيسر فتحة دخول مقابل النتوء الأبري للزند الأيسر محاطة بسوار وعشش بارودى خفيف - وعلى أنسجة شطبة الإبهام الأيسر من الخلف جرح ناري متهتك ٣ × ٢ سم وقطام الرسغ وبعض المشطيات مفتحة كما شاهد الطبيب الشرعي بالخاصة اليسرى أعلا ارتفاع العرة وعلى الخط الأبطى الأمامى جرحاً نارياً ١٥ × ١ سم كما شاهد بالمنطقة الأربية اليسرى عدة جروح سطحية متجاوزة - ووجد بين الصحن والفخذ الأيسر جرحاً نارياً كبيراً متهتكاً ٢٠ × ١٠ سم وتخرج منه معظم الامعاء الدقاق. كما وجد

د وحيث إن عبد العظيم عبد العظيم محمد جمعه صباح شهد في تحقيق النيابة أنه وجد حمارة المجنى عليه تسير وحدها في غيط برسيم فأمسك بها.

د وحيث إن جورج فرج شهد في تحقيق النيابة بأنه بعد الحادثة بحث في أوراق المجنى عليه بمكتبه فوجد بينها خطاباً كان حرره وانتوى إرساله لمدير البحيرة واتهم فيه المتهم بتهديده وذكر أنه وإن لم ير المجنى عليه يحرر هذا الخطاب إلا أنه متأكد أن الخطاب مكتوب بخطه ويمكن مقارنته بالخطاب الذي وجد مع القاتل عقب الحادث والذي شوهدت البصمة على ظرفه.

د وحيث إن الشيخ عبد السميع محمد فحيث عمدة المهديّة شهد في تحقيق النيابة بأنه بعد وقوع الحادث تهرى عنه فلم من مصدر لا يستطيع أن يوضح به أن المتهم عقب فعلته ترك بندقيته التي قتل بها المجنى عليه لدى مفتاح محمد الزعيرى كما شهد بأن المتهم وخير الله الزعيرى ومفتاح الزعيرى يكونون عصاة واحدة.

د وحيث إنه في أوائل ديسمبر سنة ١٩٤٨ ضبطت فعلاً بمعرفة رجال مركز أبي المطامير بندقية عند مفتاح محمد سعيد الزعيرى الذي ادعى أنه كان منذ شهرين يحرق بالحراث أرضاً بجهة العامرية فوجد هذه البندقية مدفونة فيها وهي من بنادق السلطة الانجليزية وأنكر أنها كانت للمتهم.

د وحيث إن مأمور مركز أبي المطامير كان أول من انتقل لمحل الحادث فوجد جثة المجنى عليه موضوعة في غيط منزرع بطيخاً للشيخ فراج يقع بغربة الخمسة التابعة للمهديّة وعلى بعد نصف كيلو من مساكن القرية وظنر للأموال أن الحادث لم ترتكب في مكان وجود الجثة لعدم وجود دم به وأن الجثة قد نقلت لهذا المكان بعد القتل

الاصابات من أعيرة متعددة من ذات السرعة العالية يرجح من أن تكون عددها أربعة منها :
 (١) عيار أحدث إصابة أعلا الساعد الأيسر محدثا لكسور مفتتة بعظمى الساعد وقد نفذ جزء من مقذوف هذا العيار إلى البطن من الناحية اليسرى استقر عند الحرقفة اليسرى
 (٢) عيار أصاب الرسغ الأيسر من الأنسية إلى الوحشية ويرجح أن هذا العيار قد أحدث الاصابات السطحية من منطقة الأربية اليسرى
 (٣) عيار نفذ من الصفن والفخذ الأيسر إلى داخل البطن وقد عثر على المقذوفات أعلا الحرقفة اليمنى وهي عبارة عن أجزاء من رصاصة ذات سرعة عالية مفتتة (٤) عيار أحدث اصابات الساق الأيمن والفخذ الأيمن وقد عثر على أجزاء من الرصاصة بأعلا الفخذ الأيمن . وقرر الطبيب الشرعي أنه قد عثر على ثقب بأسفل الرجل اليمنى للبطلون يحتمل أن تكون من مقذوف العيار الثاني .

د وحيث إنه قد عرضت على الطبيب الشرعي البندقية التي ضبطت لدى مفتاح فوجد أنها ذات سرعة عالية من طراز ألماني وفي حالة جيدة وصالحة للاستعمال وقرر أن المقذوفات المستخرجة من جثة المجنى عليه يشير شكلها إلى احتمال إطلاقها من مثل البندقية المضبوطة وأنه بتحليل مسحة أخذت من البندقية كانت النتيجة سلبية للانفيلامين وأن هذه النتيجة السلبية لتحليل المسحة لا ينفي إمكان أن تكون البندقية هي التي استعملت في الحادث لأن هذا النوع من البنادق تعمر بخراطيشه بالبارود قليل الدخان الذي كثيرا ما يحترق عن آخره دون أن يترك أثرا يستدل عليه بالتحليل .

د وحيث إن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية وما يختص به قد سبق بيانه تفصيلا .

بأسفل الفخذ الأيمن من الخلف جرحا ناريا مشرذما قليلا قطره ٥ سم وحوافيه متسلخة - ولاحظ وجود كدم بأعلا وجنة الفخذ الأيمن بالقطع عليه وجد تحته قطعتين مشرذمتين من رصاصة ذات سرعة عالية . كما وجد جرحا مشرذما كبيرا بأعلا أنسجة الساعد الأيمن ١٥ × ١٠ سم والعظام تحته مهشمة ووجد بأعلا خلفية الساق حوافيه غير منتظمة وأبعاد ٨ × ٣ سم ولاحظ أن جروح الساق وجرح الفخذ الأيمن يمكن أن تكون من عيار لو أن الساق كان منثنيا على الفخذ عند الركبة ووجد كدما بأعلا الحرقفة اليمنى بالجانب الأيمن بالقطع عليه وجد تحته ثلاث قطع من رصاص ذي سرعة عالية كما وجد بالجثة بعض سحبات سطحية بالركبتين وبتشريح الجثة وجد بالبطن بعض نزيف على سطح الأحشاء ووجد مقذوف الفتحة الموصوفة بالناحية اليسرى مسكنا على العظم الحرقفي الأيسر وهو عبارة عن قطعة من رصاصة ذات سرعة عالية كما وجد المقذوف الذي أحدث فتحة الدخول بين الصفن والفخذ الأيسر قد نفذ إلى يمين البطن وارتطم بالعظم الحرقفي الأيمن حيث تفتت المقذوف وسكن أعلا الحرقفة اليمنى وخلص الطبيب الشرعي الملابس التي كانت على الجثة فوجدها ملوثة بالدماء وبها بعض ثقب وتمزقات وصفها ثم فحص المقذوفات المستخرجة من الجثة فوجدها عبارة عن قطع مختلفة من ثلاث رصاصات على الأقل من النوع ذي السرعة العالية قمية الشكل وقتها مديبة ثم قرر الطبيب الشرعي أن الوفاة نشأت عن التزيف والصدمة العصبية الناشئة عن اختراق مقذوفات متعددة للطرف العلوي الأيسر والبطن والطرف السفلي الأيمن ويشير شكل الاصابات الموصوفة بالجثبة وثقوب وتمزقات الملابس إلى أن

د وحيث إن المتهم لم يقدم أى دليل على أنه كان في يوم الحادث متغيبا بليبيا .

د وحيث إن نية القتل قد توافرت لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة بطبيعتها هي بندقية ومن إطلاق إياها عدة مرات على المجنى عليه في مقتل قاصدا إزهاق روحه .

د وحيث إن ركن سبق الاصرار والترصد قد توفر لدى المتهم من اختفائه وسط الزراعة في الطريق الذي تعود المجنى عليه أن يجتازه في مروره على عمال الزراعة حتى إذا رآه قام إليه ليقتاله انتقاما منه لتجرته عليه في اليوم السابق بتهديده إياه بأن يبلغ البوليس عنه فينفية إلى جبل الطور - فقد حزن ذلك في نفس المتهم فبيت النية على أن يثار من المجنى عليه إذ كيف يسدر منه في حقه مثل ما بدر وهو الذي ترتد منه الفرائض ويتملقه أمثال الخواجة تودرى راسكوس من رؤساء العمل في هذه المنطقة - ولما ظفر المتهم بالمجنى عليه قام إليه نهارا جهارا وأطلق عليه عدة أعيرة نارية متعمدا إزهاق روحه ولم يحفل بعمال الزراعة الذين كانوا يشتغلون في الأرض المجاورة فأترف جريمته على مرأى منهم ثم هو لم يلب قلبه لترسل المجنى عليه إليه وتذلل له بل أمره بأن يركع فصدع بأمره وركع فأطلق النار عليه وهو على هذا الوضع فقتله وقد ظهر من التقرير

الطبي الذي سبقت الإشارة إليه أن المجنى عليه أصيب وساقه منثن على الفخذ عند الركبة .

د وحيث إنه من كل ما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة ثبوتا قاطعا أن المتهم في يوم ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ الموافق ٩ رمضان سنة ١٣٦٧ هـ بناحية المهديّة مركز أنى المطامير البحيرة قتل عمدا ومع سبق الاصرار والترصد أيوب إبراهيم بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (بندقية) وتربص له في طريقه حتى إذا ما ظفر به أطلق عليه أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وعقابه ينطبق على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وتحكم المحكمة عليه بالاعدام بعد أن أخذت - عملا بنص المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - رأى المقتى وأرسلت أوراق القضية إليه فرد فضيلته بكتابه المؤرخ في ٢٣/١/١٩٥٠ بأن المنصوص عليه شرعا أنه متى ثبت القتل العمد ثبوتا شرعيا وجب القصاص .

د وحيث إن كل محكوم عليه بالاعدام يشق عملا بالمادة ١٣ عقوبات .

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الشفيق عبد القوي كيشار رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٨ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد الجارم ومحمد زكي شرف وحسن حسن عبد البر المستشارين وحضور السيد الأستاذ أحمد قايل وكيل النيابة) .

قضاة المحاكم الكلية

القضاء المدني

المحكمة

« حيث إن المدعى أقام دعواه أمام محكمة بولاق الجزئية طالباً في صهيقتها المعلقة يوم أول يوليو سنة ١٩٥٣ إلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ١٤٧ ج وما يستجد من أول يوليو سنة ١٩٥٣ حتى تمام السداد بواقع ٢١ ج شهرياً مع المصروفات ومقابل أنعاب الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

وقد قال المدعى تدياً للدعوى إن المدعى عليه استأجر منه بموجب عقد الإيجار المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ جزءاً شائعاً في « اللش بيتر » لقاء مبلغ ٢١ ج في كل شهر ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ . وقد تجددت الإجارة على التوالي وتأخر المدعى عليه في سداد مبلغ ١٤٧ ج قيمة الأجرة المستحقة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٣ وكان هذا التأخير سبباً في إقامة الدعوى الحالية بالطلبات سالفة الذكر .

« وحيث إن محكمة بولاق الجزئية قضت حضورياً في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ بعدم اختصاصها بالدعوى وأمرت بحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية المختصة . وقد جاء في ذلك الحكم أن المطالبة بتنفيذ الالتزامات المتعددة في عقد مستمر كعقد الإيجار تعتبر دعوى واحدة فإذا طالب المؤجر بعدة أقساط من الأجرة قدرت الدعوى بمجموع المبلغ المطلوب . ولما كان الأمر كذلك وكانت قيمة الدعوى قد أصبحت ٣٠٥ ج

١١٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٣١ مايو سنة ١٩٥٤

١ — الاختصاص النوعي يتحدد بقيمة الدعوى وقت رفعها .

ب — حكم القاضي الجزئي بعدم الاختصاص مع إحالة القضية للمحكمة الابتدائية رغم أنها تقع في اختصاصه بمقتضى الاختصاص للمحكمة الابتدائية لاعتبارات مدة .

المبادئ القانونية

١ — لتحديد الاختصاص النوعي تقدر الدعوى بقيمتها مع جميع ما يكون مستحقاً وقت رفعها ويكون التقدير على أساس ما هو مطلوب فعلاً بصرف النظر عما قد يحكم به في النهاية وبهذا جرى نص المادة ٣٠ من أفعال .

٢ — إذا قضت المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص في دعوى هي من اختصاصها مع إحالتها إلى المحكمة الابتدائية فينمقد الاختصاص للآخرية لتفادى صدور حكمين بعدم الاختصاص في دعوى واحدة بما تأباه العدالة وباعتبارها محكمة القانون العام في نظامنا القضائي .

٣ — رفع الدعوى إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بأحدى الديون التي اشتملها القانون ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الخاص بأوامر الأداء تجعل الدعوى غير مقبولة .

هي مجموع الأقساط المستحقة حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ فان الدعوى تكون من اختصاص المحكمة الكلية ويتمين الحكم فيها بعدم الاختصاص المتعلق منا بالنظام العام .

د وحيث إن هذه المحكمة لا ترى رأى المحكمة الجزئية فيما ذهب اليه من أن قيمة الدعوى تجاوز حدود اختصاصها القانوني ، ذلك لأن الدعوى تقدر بقيمتها وقت رفعها ويكون التقدير على أساس ما هو مطلوب فعلا بصرف النظر عما قد يحكم به في النهاية ولهذا جرى نص المادة ٣٠ مرافعات بأنه (في الأحوال التي يعين فيها القانون اختصاص المحكمة على أساس قيمة موضوع الدعوى تقدر هذه القيمة باعتبارها يوم رفع الدعوى ويدخل في التقدير ما يكون مستحقا يومئذ من الفوائد والتضمينات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقررة القيمة ، ومفهوم هذا النص أن قيمة الدعوى تقدر يوم رفعها لحسب ، ولا تتحدد هذه القيمة بما تحكم به المحكمة أخيرا مهما يكن قدره لأن المدعى يسعى قبل رفع الدعوى والحكم فيها إلى تحديد المحكمة المختصة بها نوعيا ، ويقول الشراح أن أهمية هذه القاعدة تظهر جليا في الاستئناف لأن المشرع قصد أن لا يخول محكمة الدرجة الأولى سلطة تحديد قابلية حكمها للاستئناف أو عدم قابليته . لجعل قابلية الحكم للاستئناف منوطة بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ما قضت به محكمة أول درجة حتى لا تشل هذه المحكمة الأخيرة نظام التقاضي على درجتين وتعطل وظيفة محكمة الدرجة الثانية وهي المشرقة على أحكام محاكم الدرجة الأولى (يراجع صحيفتي ٢٨٥ و ٢٨٦ من كتاب الدكتور أحمد أبو الوفا في المرافعات) أما فيما يتعلق

بملحقات وتوابع الطلب الأصلي فالعبرة في ذلك باستحقاقها قبل رفع الدعوى فان كانت كذلك أضيفت إلى قيمة المطلوب . ولا تضاف التوابع التي تستحق بعد رفع الدعوى لعدم إمكان تقديرها سلفا وعدم تغيير المحكمة المختصة التي يرفع إليها النزاع (يراجع صحيفتي ٢٨٧ و ٢٨٨ من المؤلف سابق الذكر .

د وحيث إنه لذلك ولأن الدعوى رفعت ابتداء بمبلغ ١٤٧ جنيبها فان المحكمة الجزئية تكون هي المختصة بها في حدود قواعد الاختصاص العامة . وليس صحيحا في مجال التطبيق القانوني إضافة الملحقات أو الأجرة الأصلية التي استجدت بعد رفع الدعوى لأن المادة ٣٠ مرافعات تحول دون هذه الإضافة تفاديا لمثل النتيجة التي انتهت إليها محكمة بولاق الجزئية .

د وحيث إن ما يترتب على هذا النظر في ظاهر المنطق القانوني هو الحكم بعد اختصاص المحكمة الابتدائية ما دامت الدعوى بحسب التقدير السليم لقيمتها تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية ولكن تحول دون تقرير هذه النتيجة بعض اعتبارات وثيقة الصلة بالعدالة وبالتفسير الصحيح لطائفة من القواعد القانونية . ذلك لأنه من الممكن — عند الأخذ بهذا النظر على إطلاقه — أن يصدر حكمان في الدعوى الواحدة بعدم اختصاص المحكمتين الجزئية والابتدائية . ومعنى ذلك أن تبقى الدعوى حائرة وأن يقف قضاء الدولة عاجزا عن الحكم في موضوعها بسبب تعارض حكمتي الاختصاص . وهذه حالة تأهياها العدالة لما فيها من مساس بحق التقاضي المكفول لسائر المواطنين . ولا يمكن التماس العلاج لمثل هذه الحالة الشاذة في قواعد

الاتفاق ضمناً أو قصدياً على اختصاص المحكمة الابتدائية وأن هذه المحكمة - بغير مراء - هي محكمة القانون العام في نظامنا القضائي .

لذلك كانت الاحالة جائزة بمقتضى المادة ١٣٥ مرافعات . وقال الشراح في هذا الصدد إن الحكم الذي يصدر بالاحالة لا يلزم المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بل يكون لها أن تحكم بعدم اختصاصها أيضاً ولكن ليس لها ذلك إذا كانت الاحالة من محكمة جزئية إلى محكمة ابتدائية باعتبار أن المحكمة الابتدائية ذات الاختصاص الأعم .

(راجع بند ١٩٧ صفحة ٢٥٤ من كتاب الوجيز للدكتور الشرفاوى) . وقد اعتبرت قواعد الاختصاص النوعى من النظام العام في قانون المرافعات الجديد فعدل المشرع بذلك عن القاعدة التي كانت مقررة في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم إلى ما كان مقرراً في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات المختلط وإلى ما هو مقرر في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات الفرنسى (راجع باب الدفوع في المذكرة التفسيرية للقانون الجديد) وتبين أصالة الحل المعروض للبحث إذا لوحظ أن القضاء المختلط كان يميل في أغلب أحكامه إلى تقرير اختصاص المحكمة الابتدائية بما تختص به المحكمة الجزئية على اعتبار أن المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام (راجع بند ١٨٦ صحيفة ١٨٦ من مذكرات الدكتور رمزي سيف بجامعة الاسكندرية طبعة ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، راجع محمد حامد فهمي صفحة ٢٥٥ طبعة سنة ١٩٣٧ وعبد الفتاح السيد ، مرتو صفحة ١٣٨) ولا بأس من القياس متى توحدت القواعد القانونية وتشابهت ظروف تطبيقها في الناحية العملية .

وحيث إنه على أساس ما تقدم تكون هذه المحكمة قد أصبحت مختصة بالنزاع وإن كان —

تنازع الاختصاص المنصوص عليها في المادة ١٩ وما بعدها من قانون نظام القضاء لأن هذه القواعد تنظم حالات النزاع بين الجهات القضائية المختلفة بسبب ما يحوطها من غموض يحدد على الاختلاف في تفسيرها . كما لا يمكن التماس العلاج عن طريق الطعن في الحكمين أو أحدهما إذ من الجائز الاصطدام بقاعدة الشيء المقضى فيه عند ما يصدر حكمان نهائيان متناقضان تتخلل فيهما المحكمتان الابتدائية والجزئية عن اختصاصهما بالفصل في النزاع .

لذلك وجب التماس الحل الصحيح في قواعد قانون المرافعات بما يمنع قيام هذه الحالة الخطيرة ويجعل اختصاص أى المحكمتين أمراً حتمياً وقد دل على ضرورة انتاج قواعد المرافعات لحسب أن الشارع لم يضمن قانون نظام القضاء سوى ماقرره من حل الاشكالات المتنازع على الاختصاص فيها بين الجهات القضائية المختلفة . وهذا يفيد بطريق اللزوم الفعلى أنه ترك للقواعد العامة حل مشكلات النزاع في صورته الأخرى . ولا يجوز في المنطق القانوني أن يكون الشارع ساهياً عن هذا النوع من تنازع الاختصاص أو متعمداً لإهماله لأن نتائج الخطيرة تدعو حتماً إلى تقديره والتفكير فيه ولأن إجراءات المرافعات كنظام قانوني - تقوم على تكرة تمكين القضاء من الاتصال بالدعوى عن طريق يسيرة مبهدة . وليس المقصود بها صده عن الدعوى وتعطيل وظيفته الأصلية بإجراءات عسيرة معقدة . والحل الذي يمكن انتاجه أن ينعقد اختصاص المحكمة الابتدائية وينبسط سلطانها على النزاع متى تخلت عنه المحكمة الجزئية بالاحالة أو بتقرير عدم الاختصاص . ومناط هذا النظر إنه لا مانع من

على حسب قيمته — داخلا في اختصاص المحكمة الجزئية .

د وحيث إن الدعوى رفعت في أول يوليو سنة ١٩٥٣ بطريق التقاضى المعتاد ولم تتبع في رفعها أحكام القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الخاصة بأوامر الاداء حالة أن هذا القانون نافذ من ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ وقد انتهت مذكرته الإيضاحية إلى أنه يقرر نظاما وجويا لامندوحة عن اتباعه حتى يؤتى ثمرته . وجزاء هذا الوجوب أنه إذا لم يستصدر صاحب الشأن أمرا بالاداء عند توفر شروطه واتباع طريق الدعوى العادية كانت دعواه غير مقبولة وتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها ولولم يطلب ذلك المدعى عليه مادامت باطلة الإجراءات ولم تتبع في شأنها الأوضاع المقررة في القانون (راجع بند ٥٠٩ من كتاب المرحوم محمد حامد فهمى في تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية) .

د وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى وإلزام رافعيها بالمصروفات عملا بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية عبد الحفيظ لطفى ضد محمد أحمد سيد رقم ١٠٨٧ سنة ١٩٥٤ كلى رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود منتصر ومحمد عبد النعم الفرابلى وعلى جمال الدين عيسوى القضاة) .

١١٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢١ يونيه سنة ١٩٥٤

ظروف طارئة . قانون اصلاح الزراعى . أثره على العقود المبرمة قبله . واجب .

المبدأ القانونى

إن نظرية الظروف الطارئة المنصوص

عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى واجبة التطبيق كلما توافرت شروطها وكان هناك عقد لا يتحدد فيه وقت الانقضاء ووقت التنفيذ . فإذا كان عقد البيع موضوع النزاع ابرم يوم ٢٢/٧/١٩٥٢ وقامت حركة الجيش غداة كتابته - ثم صدر قانون الاصلاح الزراعى فأحدث ما أحدث من آثار - ولما كان الثمن المعجل في هذا العقد خمسة لاف جنيه وكان الطرفان قد اتفقا على تأجيل الباقي ودفعه على دفعتين لاحقتين فان المشتري يكون في الموقف القانونى الصحيح حين يطلب تعديل الالتزام ورده إلى الحد المعقول .

المحكمة

د حيث إن المدعى د الأستاذ محمد سليمان خضر ، أقام الدعوى ابتداء أمام محكمة الزقازيق الكلية بالصحيفة المؤرخة ١١ و ٧ يناير سنة ١٩٥٣ التى تحمل تأشيراً لصلاحياتها للشهر وفق القانون وقال فى تبيان دعواه إنه بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ فى ٢٢/٧/١٩٥٢ اشترى من المدعى هليم أرضا زراعية مقدارها ٢٤ فدان و ١٨ ط و ٢٢ س بزماد الاسدية مركز أبوحماد مديرية الشرقية لقاء ثمن مبلغ ١٤٦٠٠٠ جنيه دفع منها خمسة آلاف فى مجلس العقد ثم دفع خمسة أخرى بعد أسبوعين وتعهد بدفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائى فى مدى شهرين من تاريخ العقد الابتدائى وقد أقر البائعون فى البند الخامس من بنود العقد بخلو الأطلان المبيعة من كل حق شخصى أو عينى للغير كما أنهم تعهدوا فى البندين السادس والتاسع بتسليم المشتري جميع

وبناء على موافقة الفريقين أحيلت الدعويان الأصلية والفرعية إلى محكمة القاهرة الابتدائية . على أن النزاع لم يقف عند هذا الحد لأن المدعى أصر على طلباته الأصلية ثم طلب احتياطيا في مذكرتي ٣ يونيه سنة ١٩٥٣ و ٦ يناير سنة ١٩٥٤ خفض الثمن إلى ٤٩٥٧ ج و ٦٠٠ م بدلا من ١٤٦٠٠ ج مع الزام المدعى عليهم برد مبلغ ٥٠٤٢ ج و ٤٠٠ م قيمة الفرق بين ما قبضوه فعلا وبين الثمن المعدل للتصفية في حالة بقاء العقد قائما نافذا والزام المدعى عليهم أيضا بمبلغ ٣٠٠٠ ج قيمة التعويض المتفق عليه .

وأخيرا وجه المدعى عليهم للدعى في جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ طلبا جديدا مستقلا بوضع أرض النزاع تحت الحراسة القضائية . ثم أعلنوا في جلسة ٧ يونيه سنة ١٩٥٤ تنازلهم عن طلب الفوائد القانونية .

وحيث إن المدعى قدم عقد البيع موضوع النزاع كما تقدم الطرفان بمستنداتهما التي يأتي ذكرها بعد وإبديا دفاعهما شفاهة وكتابة على النحو المبين بالأوراق وتري المحكمة أن تبحث كل مطلب لهما على حدة مع تمحيص ما أهدياه من أوجه الدفاع .

عن طلبات المدعى الأصلية :

وحيث إن المشتري طلب أصليا اعتبار عقد البيع مفسوخا لتراخي البائعين في تقديم مستندات تملكهم وظهور حق عيني على العين المبيعة وقد استند الرجل في إثبات ذلك إلى إنداريه الموجهين لبائعيه في ٨ و ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وفي ١ و ٤ يولية سنة ١٩٥٣ كما استند إلى الشهادة العقارية رقم ٥٩٦ سنة ١٩٥٢ المؤرخة ٢٨ يولية سنة ١٩٥٣ والثابت بها على حد تعبيره وجود قائمة رهن لصالح البنك العقاري على أطيان منها

عقود ملكيتهم وكالة الأوراق اللازمة للناسير على العقد الهائي في مأمورية الشهر العقاري خلال أسبوعين وبالرغم من دفع الخمسة الآلاف الثانية في الموعد المتفق عليه فإن البائعين لم ينفذوا في هذا الموعد تعهدهم الخاص بتقديم العقود والأوراق بل راحوا يماطلون ويسوفون ثم تبين من الكشف على العين المبيعة أنها عملة بحق عيني لصالح البنك العقاري هو عبارة عن رهن تجددت قائمته في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وإزاء هذين الأمرين قام حق المشتري في اعتبار العقد مفسوخا فأندر البائعين بذلك وكلفهم بدفع ثلاثة آلاف جنيه قيمة التعويض المتفق عليه وبعد مدة رد هؤلاء بانذار قالوا فيه إن الحق العيني الذي ينقل العين المبيعة قد حصل التخالص عنه وأنهم على استعداد لدعوة الدائن للتوقيع بهذا التخالص على العقد الهائي الذي مهدوا له بإيداع مستندات التملك عند حضرة محاميهم تحت تصرف المشتري . ولما كان هذا الرد ينطوي على تعلات لا تغنى شيئا عن حكم القانون فإن المدعى لم يجد بدا من إقامة هذه الدعوى طالبا الحكم على المدعى عليهم متضامنين باعتبار عقد البيع مفسوخا والزامهم بدفع عشرة آلاف جنيه قيمة الثمن المقبوض وثلاثة آلاف جنيه قيمة التعويض الاتفاقي مع المصروفات ومقابل أنصاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة - وأمام حضرة قاضي التحضير بمحكمة الزقازيق الابتدائية حضر المدعى عليه الأول بنفسه وبصفته وكيعلا عن المدعى عليهما الثانية والثالثة وقرر في جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥٣ أنه بصفته يوجه للدعى دعوى فرعية يطلب فيها الزامه بمبلغ ٤٦٠٠ ج قيمة باقى الثمن مع الفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا وبمبلغ ٣٠٠٠ ج قيمة التعويض المتفق عليه

التنفيذ فضلا عن التعويض في حالة اخلال أى الطرفين بالالتزامات الواردة به ومعنى هذا أن الفسخ لا يحكمه أى اتفاق خاص ولكنه يخضع في جميع نواحيه للقواعد القانونية العامة التي تقرر الشرط الفاسخ المضمون وهو على خلاف بعض صور الشرط الفاسخ الصريح لا يستوجب الفسخ حتما بل يخضع لتقدير القاضى وللناضى أن يميل المدين حتى بعد رفع الدعوى عليه كما أن للمدين نفسه أن يتفادى الفسخ بعرض دينه كاملا قبل صدور الحكم النهائي ولا رقابة لمحكمة النقض على ما يراه قضاء الموضوع في هذا الصدد لأنه من إطلاقات تقديره .

د وحيث إنه لا سند للدعى في طلب اعتبار العقد منسوخا لأن مناط الدعوى لحسب هو الشرط الفاسخ الضمنى وعلى مقتضى النظر الفقهية السليمة يكون المطلوب هو الحكم بفسخ العقد لأنه قائم ولم يفسخ بعد .

د وحيث إن المدعى عليهم أودعوا ملف الدعوى في ١١ مايو سنة ١٩٥٣ حافظة تضمنت مستندات تملكهم المشهرة قانونا كما تضمنت كتاب البنك العقارى المؤرخ في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٠ وهو يفيد أن دين البنك تسدد بالكامل في ٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وأن البنك يتعهد بعدم تجديد القيد الحاصل في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ويبدى استعداداه لفك الرهن ومحو التسجيلات عند أول طلب مقابل تسديد المصاريف والأتعاب وقد قال المدعى عليهم استنادا إلى هذه المستندات التي لم يجادل المدعى فيها وإلى مستنداتهم وأوراقهم الأخرى إن المدعى حاول التخلص من الصفقة عقب صدور قانون الإصلاح الزراعى فأخذ يتعلق بالأسباب الواهية وانكسارهم أفندوا عليه

القدر المباع نظير مبلغ ٥٦٦ ج وقال بعدئذ إن عقود الملكية لا تزال عند البائعين رغم تعهدهم في البندين السادس والتاسع من العقد بتسليمها إليه في موعد انقضى من زمن طويل وأن ظهور الرهن على العين المبيعة يكذب اقرار البائعين في البند الخامس بخلو الاطيان من كل حق عيني للغير ومتى تحقق هذان الامران وهما محققان كان العقد منسوخا على أساس ما تقرره المادة ١٥٧ مدنى من أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعتذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى . وخيار التنفيذ والفسخ متروكة للدائن وحده وهو هنا قد اختار وقام بواجب الاعتذار .

د وحيث إنه بمراجعة بنود عقد البيع في خصوصية هذا النزاع تبين أن الطرفين حددا في البندين السادس والتاسع « خمسة وأربعين يوما » امتدت إلى شهرين من تاريخ العقد الابتدائى لتوقيع عقد البيع النهائي بشرط أن يسلم البائعون عقود تملكهم وأوراق الشهر العقارى خلال أسبوعين أى في الوقت المحدد لدفع الخمسة آلاف جنيه الثانية — وجاء في البند التاسع أنه إذا لم ينفذ أحد الطرفين التزاماته الواردة بالعقد فانه يلزم بتعويض متفق عليه ويقدر بثلاثة آلاف جنيه مع قيام حق الطرف الآخر في تنفيذ العقد وذلك بغير قرينة أو إنذار متى كان الاخلال مرده إرادة الطرف الخلل أو تقصيره .

د وحيث إن ما استخلصه المحكمة من هذه البنود وغيرها أن العقد لا يتضمن شرطا فاسخا صريحا بل هو على العكس من ذلك يتضمن طلب

الدعوى أخيراً من المدعى عليهم أنذروه رسمياً بوجود المستندات تحت تصرفه وأبدوا استعدادهم الصادق لإبرام العقد النهائي كما فاته أن عدم تقديم المستندات لحسب ليس من أسباب الفسخ المقبولة لأن دعوى صحة التعاقد شرعت في الغالب الأعم من صورها لمواجهة هذه الحالة واحباط أثرها .

أما دين البنك العقاري فهو مسدد قبل التعاقد بزمان طويل وقد أتمت نهائياً جميع التسجيلات المترتبة عليه ولئن كان المحول لم يتم رسمياً إلا إبان الخصومة فانه يعتبر في حكم الواقع فعلاً من تاريخ السداد وعلى أية حال فإن المدعى وهو من رجال القضاء وأهل العلم بالقانون كان ينبغي أن يتعرف حقيقة الاطيان قبل التعاقد عليها . والراجح أنه فعل ثم اطلع على اقرار البنك كما يقول المدعى عليهم وقدر بحق أن التسجيلات أصبحت غير ذات موضوع فلم يعبأ بها ولم يحتجز من الثمن ما بقي قيمة الدين ومهما يكن من أمر فإن الفسخ لظهور تكليف على العقار المبيع منوط باستحقاق العقار للغير أو عدم علم المشتري بالتكليف مع تحقق الخسارة الجسيمة التي كانت تمنعه عن اتمام الصفقة لو عرف الحقيقة . ومن الشراح من يرى الاكتفاء بالعلم القانوني المستفاد من التسجيل إلا أن الواضح هنا هو العلم الفعلي ومن شواهد المثبتة التي تدل على عدم الاهتمام بدين البنك العقاري أن تسجيلات هذا الدين ثابتة في الشهادة العقارية التي تحصل عليها المدعى يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٢ ولم تتمتع بثبوتها بشكل رسمي من أن يدفع الخمسة آلاف جنيه الثانية بعد بضعة أيام لجاء هذا التصرف مصداقاً لعله السابق بحقيقة الواقع ودليلاً على عدم اعتداده بالتكليف الذي لا ضرر منه لانه وإن كان

مسماه إذ أرسل إليه حضرة محاميهم كتاباً مسجلاً بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ يدعوه فيه لاستلام جميع مستندات الملكية اللازمة لانجاز العقد النهائي . ثم وجهوا إليه إنذاراً رسمياً مؤرخاً ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وفيه يسجلون عليه الامتناع عن استلام المستندات ويكررون طلب الحضور لاستلامها واعداد عقد البيع النهائي وينوهون بحصول التخالص مع البنك العقاري ويعربون عن استعدادهم لادخال البنك طرفاً ثالثاً في العقد كي يقرر بتخالفه عن المدين ويصرح بشطب التسجيلات وقد تقدم المدعى عليهم أخيراً بشهادة رسمية من مكتب توثيق القاهرة ثابت بها أنه بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٣ شطب قيد البنك العقاري شطباً تاماً ونهائياً .

د وحيث إن هذا الدفاع جاء مؤيداً بالمستندات الرسمية التي إذا ما نطقت صدقت وقديان منه ومن ظروف النزاع أن المدعى رأى النحل من الصفقة عقب صدور قانون الاصلاح الزراعي نظراً لما قدره من انخفاض ثمن الأرض وما تبينه من خفض ملحوظ في قيمة الأجرة وبذلك راح يتلصق أسباب الفسخ ويمهد له ما استطاع بيد أن ما اختاره من ثغرات لا يحقق مبتغاه ولا يؤيده في دعواه .

ذلك لأن القانون رسم الطريق لنقل الملكية بالتسجيل ولم يثبت أن المدعى سار خطوة واحدة في هذا الطريق بل الثابت أن نيته اتجهت سريعاً إلى التحول عنه بسبب الظروف الطارئة وهو لذلك لم يطلب مستندات التملك ولم يجعل لها أهمية تذكر حين دفع الخمسة آلاف جنيه الثانية فلما صدر قانون الاصلاح الزراعي اتخذ من مجرد عدم تقديم المستندات دون طلبها ذريعة يمهدها للفسخ الذي وادته فكرته . وفاته عندما رفع

موجودا في الاوراق فليس له تأثير واقعي على الاطلاق .

د وحيث إنه على أساس ما تقدم يكون طلب الفسخ مفتقرا إلى الاسانيد التي تقرره أو تبرره ومن ثم فإنه يكون خليقا بالرفض ولو على مقتضى المادة ٢/١٥٧ مدني التي تطلق سلطة القضاء في تقديره عند تحقق أسبابه الموضوعية أو القانونية .

د وحيث إن رفض طلب الفسخ يستتبع رفض طلب التعويض لأن الطلب الأول هو دعامة الطلب الثاني ولم يثبت إخلال المدعى عليهم بالتزاماتهم التعاقدية أو تقصيرهم في تنفيذ هذه الالتزامات بصورة أو باخرى .

وغنى عن البيان انه لم يمد هناك محل لاسترداد الثمن المدفوع جميعه لأن المرد السكلي إنما يكون عند فسخ التعاقد لإعادة الحال إلى ما كانت عليه من قبل ولما كان العقد قائما لم يفسخ فإن الرد السكلي لا يجوز البتة وإنما يصح الرد الجزئي وفق ما يسفر عنه النزاع الخاص بتحديد ثمن الاطيان .

النزاع الخاص بمقدار ثمن الاطيان :

د وحيث إن ما شجر بين الطرفين من خلاف حول الثمن كان مأثاه ان المدعى طلب احتياطيا خفض الثمن المتفق عليه مستندا في ذلك إلى الظروف الطارئة التي نشأت عن حركة الجيش في ٧/٢٣ وإلى ما تقرره المادة ٢/١٤٧ مدني من أنه إذ طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدى وان لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول وقد رفض

المدعى عليهم اعتناق هذه النظرية وأنكروا المطالب الناشئة عنها وأخذوا يشككون في انطباقها على النزاع ثم طلبوا من تاحيتهم إلزام المدعى بباقي الثمن المتفق عليه في العقد .

د وحيث إن المدعى قال تأييدا لمدعاه أن العقد أبرم يوم ٢٢/٧/١٩٥٢ وكانت أجرة الفدان في هذا الوقت سنويا نيفا وستين جنيها مما حمله على قبول الشراء بسعر ستمائة جنية وعشرة جنيهاات للفدان ثم قامت في اليوم التالي حركة الجيش التي لم يكن في الوسخ توقعها إذ لم تكن هناك أية بادرة تلي عنها وقد حرصت هذه الحركة على إصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر في ٩/٩/١٩٥٢ محددأ أجرة الأراضى الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة ومحددأ ثمن الفدان من الأراضى المستولى عليها بما لا يجاوز عشرة أمثال الأجرة وترتب على صدور هذا القانون الذى لم يكن في الحسبان وقت التعاقد أن أصبحت أجرة الفدان من أرض النزاع ٢١ ج ٥٦٠ م وانخفضت أثمان الأراضى الزراعية على العموم . ولاشك في أن تنفيذ الالتزام على هذه النظريات مرهقا للمدعى ومهددا بخسارة فادحة مما يجيز للقاضي رد الالتزام إلى الحد المعقول .

د وحيث إن المدعى عليهم لم يتقبلوا تطبيق نظرية الظروف الطارئة التي تنص عليه المادة ٢/١٤٧ مدني بمقولة إنها لا تنطبق إلا على عقود المدة التي يكون من خصائصها التماقد والتقابل كعقود التوريد أما العقود الفورية وفي مقدمتها عقد البيع البات فإن النظرية لا تنطبق عليها بحال وأضاف المدعى عليهم إلى ذلك قولهم إن الاطيان التي اشتراها المدعى كانت في الأصل ملك مورثه ثم بيعت إليه بأقل من ثمنها المناسب مراعاة لهذا

الظرف وايس له أن يتحدى بالسعر المقرر في قانون الإصلاح الزراعي لأن هذا السعر قاصر على الأفيان التي يحصل الاستيلاء عليها أما الأفيان الأخرى كأرض النزاع فإن الشارع أطلق للمتاعدين حرية التعامل فيها والاتفاق على أسعارها بغير تقييد أو تحديد .

وحيث أن التشريع المصري الحديث هو ثالث التشريعات التي اعتنقت نظرية الظروف الطارئة إذ لم يسبقه إليها سوى التشريعين البولوني والإيطالي وقد كان القانون المدني القديم خلوا منها فتحمل المتعاقدون في كثير من الأحوال أكلافاً باهظة دعت القضاء إلى التدخل غير مرة لتخفيف مضائكم استناداً إلى قواعد العدالة وسوء استعمال الحق والآراء بلا سبب إلا أن لمحكمة النقض ومهمتها ارساء قواعد القانون رفضت الأخذ بهذا النظر مع تقديرها لدواعيه وقررت إنه وإن كانت نظرية الظروف الطارئة تقوم على أساس من العدل والعمق والإحسان إلا أنه لا يصح للحاكم أن تستيق الشارع إلى ابتداعها وما ينبغي للقضاء إلا أن يطبق القانون على ما هو عليه وقد اذهرت النظرية من قديم في مجال القانون العام ولكنها لم تنتعش في محيط القانون الخاص إلا في السنوات الأخيرة وكان سبب انتعاشها أنها تستند حقاً إلى فكرة العدالة وإلى حسن النية الواجب مراعاته في التعامل وفي تنفيذ العقود .

وحيث أنه يشترط لتطبيق النظرية كما تنص عليه المادة ٢/١٤٧ مدني أن تجدد بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة ليس في الوسع توقعها ويكون من شأنها أن تجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً لاستحبال وهذا رهن بأن يكون العقد الذي تثار في شأنه النظرية مترسخ التنفيذ .

وحيث إنه لا مزية في أن الحركة التي قام

بها جيش مصر صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هي من أم الحوادث الاستثنائية العامة التي لم يكن في الوسع توقعها ومهما اختلفت الآراء الفقهية في وصف هذه الحركة بأنها (ثورة) أو (انقلاب) فإن ذلك الخلاف النظري لا يحجب الحقيقة الواقعة ولا يغير في آثار نظرية الظروف الطارئة لأن الثورات والانقلابات لا تحصل كل يوم وهي بغير مراء تعتبر من الحوادث الاستثنائية العامة بسبب ما ينشأ عنها من تغيير واضح الأثر في النظم الاقتصادية القائمة وفي السير العادي للامور ومن المعروف أن قادة الثورة المصرية اعتنقوا مبادئ قانون الإصلاح الزراعي وجعلوها غرضاً أساسياً من أغراضهم ونظاماً من أنظمة الحكم الجديد ولم يمض على ثورتهم وقت طويل حتى صدر القانون في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ فأحدث هزة عنيفة في اقتصاديات البلاد بما تضمنته من نصوص خاصة بتحديد الملكية للأراضي الزراعية وضوابط محددة لتقدير ثمن الأرض المستولى عليها وتعيين حداً أعلى لأجور الأفيان ، ولما أن صدر القانون متضمناً هذه المبادئ المعتبرة في النظام العام كان طبيعياً أن ينخفض ثمن الأرض انخفاضاً كبيراً وأن تتضاءل قيمتها الإيجارية . وفي غمرة هذه الحوادث الجسام وجدت نظرية الظروف الطارئة أوسع مجال لتطبيقها بما يقتضيه العدل والإنصاف (راجع حكم محكمة القاهرة الابتدائية المنشور بالمحكمة س ٣٤ صفحة ٨٢٨) ومن الواضح أن القانون المصري لم يأت بأمثلة للحوادث الاستثنائية بل ترك ذلك للغة والعمل محتدياً حذو القانون الإيطالي إلا أنه أورد بعض تطبيقات تشريعية بأن منها أنه يعتبر الاضراب مثلاً من الحوادث

وقد كانت الغلبة دائماً للذهب الواسع فائدة معظم من كتبوا عن النظرية من أهل الفقه ودلت كفايات معظم الفقهاء المصريين على اعتناقهم إياه في ظل القانون المدني الجديد (راجع الوسيط للدكتور النعماني بند ٤٢٠ ورسالة الدكتور عبد الحى حجازى فى عقد المدة ص ١٦٣ وما بعدها وكتاب القاضى حسين عامر فى القوة الملزمة للعقد بند ١٠٦) ولم ير غير هذا رأى فيما طالعت المحكمة للكتاب المصريين سوى الدكتور محمد على عرفة إذ كتب فى البند ٢٤ من مؤلف عن قانون الإصلاح الزراعى ما يفيد أنه لا يجوز اعتبار هذا القانون من الحوادث الاستثنائية العامة إذ هو مجرد تشريع صادر من السلطة المختصة ولم يقل أحد أن التشريع يمكن وصفه بأنه حادث استثنائي خصوصاً وأن المشرع لم يحدد فيه أثمان الأراضى الزراعية إلا فيما يختص بالقدر الزائد على ما تقي فدان الذى يحق للحكومة أن تستولى عليه ومع كل فانه لا يجوز للشترى أن يتمسك بالمادة ٢/١٤٧ مدنى لأن الاسراف فى الأخذ بهذا النص ينطوى على خطورة بالغة تهدد المعاملات ومن ثم فانه يعتبر استثناء لا يصح التوسع فى تطبيقه أو تأويله بهذا فضلاً عن أن المشرع لم يحدد العقود التى تنطبق عليها نظرية الظروف الطارئة كما فعل المشرع الايطالى فى المادة ١٤٦٧ فيجب بالبداية أن يكون العقد المراد تطبيقها عليه من العقود التى يتحتم بطبيعتها تأجيل التنفيذ لعقود المدة وعقود الاستصناع أما العقود الأخرى التى يكون التأجيل فيها تحكيميا لم يقض به إلا بتسهيل التنفيذ على المدين فلا تنطبق النظرية عليه لأن تطبيقها لا يتماشى مع طبيعة العقد الفورى وقد يدفع الدائن إلى جرمان المدين من أجل المقصود به التيسير خصوصاً وأنه ما كان ليقبل تأجيل الثمن وتقسيمه إلا لأنه

الاستثنائية فى المادة ٢/١٧٣ مدنى وهو أخف أثراً من الثورة والانقلاب .

وحيث إن الظرف الطارىء تنظمه مع القوة القاهرة فكرة المفاجأة والحتم ولكنه يفترق عنها فى أنه يحمل تنفيذ الالتزام مرهقاً لاستحالة والارهاق الذى يقع فيه المدين من جراء الحادث الطارىء معيار مرن لا يتوخى فيه إلا أن يكون تنفيذ الالتزام من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة غير مألوفة فى التعامل العادى ولا شك فى أن الآثار الناشئة عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى تعتبر مثلاً حياً وملوساً لهذا الارهاق .

وحيث إن نظرية الظروف الطارئة تطبق على عقود المدة بغير خلاف وهى العقود ذات العنصر الزمنى التى يستمر تنفيذها وتتميز بتماقد وتقابل الادعاءات كمقود التوريد ولا تنطبق النظرية بغير خلاف أيضاً على العقود الفورية التى لا يكون تنفيذها مؤجلاً إلى المستقبل ولكن الخلاف يثور دائماً عند تطبيق النظرية على العقد الفورى المؤجل التنفيذ كمعقد البيع الذى يؤجل إذ يتحتم فيه الثمن وقد ذهب الفقه مذهبين فى هذا الصدد .

فمن رأى أصحاب المذهب الضيق - وهم قلة - أنه لا يصح تطبيق نظرية الظروف الطارئة على العقد الفورى ولو كان تنفيذه موكلاً إلى المستقبل أو كان تنفيذه مجزأ على عدة سنوات لأن تنفيذ هذا العقد فى كلتا الحالتين يعتبر كلاً لا يتجزأ والمفروض أن يحصل التنفيذ منذ البداية .

ومن رأى أصحاب المذهب الواسع - وهم كثرة - أن النظرية قائمة بذاتها ولا يشترط لتطبيقها إلا شرط واحد هو أن لا يتحدد وقت انعقاد العقد ووقت تنفيذه فإذا تحقق هذا الشرط فى عقد فورى كان من الممكن تطبيق النظرية على هذا العقد .

اعتبر الصفقة مواتية له فتخلّى عن ملكيته فوراً مقابل الثمن المتفق عليه .

وحيث إن المحكمة لاناخذ بهذا النظر في خصوصية قانون الاصلاح الزراعى ولا بالنسبة لتطبيق المادة ٢/١٤٧ مدن وحجتها في ذلك ما يأتى .

(١) ان قانون الاصلاح الزراعى ليس تشريعاً عادياً صادراً من السلطة المختصة ولكن له الثوة العامة التى ارضعته ألبانها لجاء في حد ذاته تشريعاً ثورياً يستهدف تغيير الأوضاع القائمة وكما كانت الثوة غير متوقعة فان هذا التشريع كان غير متوقع فلما نجح الثائرون مضوا قدما نحو تحقيق أهدافهم واعتبروا مبادئ قانون الاصلاح الزراعى فى مقدمة هذه الأهداف وقد بلغ من حرصهم عليها وإيمانهم بها أنهم نظروا إليها على أنها دعامة من دعائم الحكم الشائعة ونادوا بضرورة تقنينها فى الدستور الجديد ومضى كانت هذه حقيقة التشريع الذى جاء وليد الثورة لحسب واعتبر هدفاً من أهدافها الكبرى فمن الخطأ اعتباره مجرد تشريع عادى صادر من السلطة المختصة ولا يغيب عن البال أنه فى الكثير من أحكامه الراضية يعتبر من تشريعات النظام العام وأن احداً لا يستطيع ان يفض الطرف عما أحدثه تطبيق تلك الأحكام بشدة وحزم من آثار عميقة فى اقتصاديات البلاد ، وهذه الآثار وحدها تحقق معنى الطرف الطارىء بما نشأ عنها من انخفاض كبير فى أسعار الأراضى والمحاصيل الزراعية وليس من الانصاف ان ينظر للمسألة من زاوية السعر المحدد للأراضى المستولى عليها مع اغفال العوامل الأخرى لأن لما حدث بالفعل هو أن تطبيق القانون فى ظروف معينة وبمجموع ما اشتمل عليه من مبادئ ثائرة أدى إلى انخفاض فاحش فى الأسعار فاصبحت التزامات

المتماقدين غير متعادلة وبات لزاماً على القاضى ان يتدخل لمعالجة الموقف ورد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول .

٢ - وقد لجأ المشرع نفسه إلى نظرية الظروف الطارئة إلى معالجة الموقف بالنسبة لطائفة من البيوع السابقة على الثورة وأوصى بانتهابها حتى يتعلق بالبيوع الأخرى ومصادق ذلك أنه فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ مقرر فى مادته الوحيدة ما يأتى : « إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل يولى سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلاً بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له على أن لا يتجاوز ما يتحمله البائع الباقى من الثمن كله دون اخلال بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدنى بالنسبة إلى باقى الصفقة » .

وظاهر من هذا القانون أن حكمته فى شأن الأراضى الخاضعة للاستيلاء ما هو إلا تطبيق تشريعى لنظرية الظروف الطارئة دعوت إلى الضرورة التى اقتضت تدخل المشرع لاقرار النصفة والعدل على وجه معين وفى حالات محددة ولعل المشرع أراد أن يزيل كل لبس حول امكان تطبيق النظرية بالنسبة للحالات الأخرى فأوجب إعمال أحكام القانون المدنى بالنسبة لتلك الحالات التى يستطيع القضاء أن يتدخل لمعالجتها غير مقيد فى تقديره إلا بما توحىه القواعد العامة وما يراه حقاً وصواباً .

٣ - وإذا كان الأمر مردوداً إلى أحكام القانون المدنى فإن نظرية الظروف الطارئة المنصوص عليه فى المادة ٢/١٤٧ هى حكم من هذه الأحكام وقد جاء النص عليه عاماً بحيث

يتناول جميع العقود المتراخية التنفيذ ويهدم فكرة التلازم بينها وبين تكوين عقود المدة خصوصاً وأنها تقوم على فكرة العدالة التي تستوى أمامها جميع العقود .

٤ — ولم يخل القانون المدني من تطبيقات تشريعية لهذه النظرية بيد أن القانون رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ يعتبر أبرز تطبيق تشريعي بالنسبة للعقود الفورية المؤجلة التنفيذ وقد صدرت أثناء الحرب العالمية الأولى بعض تشريعات فرنسية تقرر تطبيق النظرية على نقل هذه العقود واتجه القانوني المدني الطلياني الحديث في نفس الاتجاه بنصوص صريحة والمعنى المستفاد من هذه التطبيقات أن النظرية تنظم جميع العقود المؤجلة التنفيذ لأن تأجيل التنفيذ لا دوريته ولا استمراره — هو الباعث على الحماية التي قصد بها استبعاد النتائج الضارة للظروف الطارئة وما ترتب عليها من اختلال التوازن التعاقدى الذى أرادته المتعاقدان وهذا الاختلال كما يمكن أن يوجد فى الالتزام الذى ينفذ بصفة دورية أو مستمرة يوجد كذلك فى الالتزام الذى ينفذ بعد حين (راجع نبذة ٦٦ من التقرير المقدم لملك عن القانون الايطالى .

٥ — ولا يجوز التحدى بتصور انصراف البائعين عن تأجيل الثمن خشية أن يدركهم الظرف الطارىء فتؤدى إلى الانتقاص فى حقوقهم بعد أن تخلوا عن الملكية مقابل الثمن المتفق عليه لايجوز التحدى بذلك ولا بالتخوف من عدم استقرار المعاملات لأن المخاوف والظنون لا تهدز قواعد القانون والأصل أن العقود تبرم وتنفذ بطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية وما يقتضيه القانون والعرف والعدالة (المادة ١٤٨ مدنى)

إذا ما قبل البائع تأجيل الثمن فى ظل قانون يقرر نظرية الظروف الطارئة كان معنى ذلك أن وافق ضمناً على إخضاع التعاقد لتلك النظرية المعتمدة فى التشريع المصرى من النظام العام ولا يجوز له الوقوف فى طريق العدالة لمجرد تخليه عن الملكية طالما أن التخلى حصل باختياره ملحوظاً فيه التعادل التعاقدى وما يطرأ من ظروف ليس فى الحسبان وهو على أية حال يستطيع استرداد المبيع إذا شاء لأن تعديل الالتزام ينطوى على تغيير للدائن بين فسخ التعاقد أو قبول التعديل فإذا اختار الفسخ كان هذا أصلاً للدين إذ يزول عنه عبء المساهمة فى أثر الحادث الطارىء الذى يشكو منه (صفحة ٦٤٧ فى الوسيط) .

د وحيث إنه لكل ما تقدم ترى المحكمة أن نظرية الظروف الطارئة المنصوص عليها فى المادة ١٤٧/٢ مدنى واجبة التطبيق كلما توافرت شروطها وكان هناك عقد — أى عقد لا يتحد فيه وقت الانعقاد ووقت التنفيذ .

د وحيث إن عقد البيع موضوع النزاع أبرم يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ وقامت حركة الجيش غداة كتابته ، ثم صدر قانون الإصلاح الزراعى فأحدث ما أحدث من آثار . ولما كان الثمن المعجل خمسة آلاف جنيه وكان الطرفان قد اتفقا على تأجيل الباقي ودفعه على دفعتين لاحقتين فإن المشتري يكون فى الموقف القانونى الصحيح حين يطلب تعديل الالتزام ورده إلى الحد المعقول .

د وحيث إن التعديل يكون على معيار مادية الصيغة موضوعى التركة ولم يحدد القانون مما يبرر ثابته بل أطلق يد القضاء فى التقدير ولما كانت النظرية تقوم على فكرة العدالة فإن هذه الفكرة توحى بتوزيع تبعات الحادث الطارىء بين الدائن

والمدین وهذا هو ما اتبعه المشرع نفسه في بعض ما قنته من تطبيقات تشريعية .

وحيث إن المدعى اشترى بسعر ٦١٠ ج للفدان وقال إن الثمن الآن لا يجاوز ١٧٠ ج على أساس عشرة أمثال القيمة الإيجارية ولكن رحمة بالمدعى عليهم يقبل خفض الثمن إلى ٢٠٠ ج وهذا القول ينقصه أو يقلل من قيمته أن المدعى نفسه قدم في حافطى مستنداته ثلاثة عقود مؤرخة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، ١٥ مارس سنة ١٩٥٤ وقال إن هذه العقود صدرت بعد قانون الإصلاح الزراعى ببيع أطيان مجاورة وملاصنة نظير مبلغ ٣٠٠ ج و ٣٥٠ ج للفدان وهذا يفيد أن التقدير الواكس الذى طلبه لا يجد سنداً حتى فى أدله وأوراقه ومن ثم فإنه يجب الالتفات عن هذا التقدير .

وحيث إن بغية الوصول إلى تقدير سليم ترى المحكمة الاستماتة بمعارف أهل الخبرة لتقويم أرض النزاع على ضوء الظروف التى حدثت بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعى وتستصوب أن يكون الخبر المتدب من مكتب خبراء الزقازيق أقربها من أرض النزاع .

وحيث إن ذلك يستتبع إرجاء الفصل فى طلبات المدعى الخاصة برد بعض الثمن وطلبات المدعى عليهم الخاصة بدفع باقى الثمن ووجه الإرجاء أن الفصل فى هذه الطلبات رهن بالثمن الذى يحدد نتيجة تعديل الالتزام .

دعوى الحراسة وطلب التعويض :

وحيث إن المدعى عليهم طلبوا وضع الأطيان تحت الحراسة القضائية وقالوا فى جلسة ٣ يونيو سنة ١٩٥٤ وفى مذكرتهم الأخيرة

أن هذا الطلب مقصود به الاحتياط للمستقبل إذ يصح أن يحكم لهم بطلباتهم الأصلية دون شمول الحكم بالنفاذ وهذا القول لا يجلو حكمة الحراسة ولا يحدد أساسها الموضوعية أو القانونية .

وحيث إن ظروف النزاع تدل على أن المدعى عليهم إنما يطلبون الحراسة ضمناً لباقى ثمن الأرض التى قاموا بتسليمها ومع أن حقهم فى باقى الثمن لم يتقرر بعد فإن الحراسة ليست وسيلة من وسائل تنفيذ العقود .

وحيث إن الأطيان سلبت للمدعى تنفيذاً لعقد البيع وليس من سبيل إلى استردادها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا على أساس ما يقرره القانون من حق ومن إجراء .

وحيث إن الاستعجال ركن موضوعى من أركان الحراسة وليس شرط اختصاص بحسب ومن أركانها الموضوعية أيضاً أن يكون ثمة نزاع جدى حول الملكية أو وضع اليد وأن يقصد بها درء خطر حال وظاهر أنه فى الدعوى الماثلة لم يتحقق ركن واحد من هذه الأركان ولذا يتعين رفض الطلب الخاص بفرض الحراسة القضائية على الأطيان .

وحيث إن المدعى عليهم طلبوا الزام المدعى بثلاثة آلاف جنيه قيمة التعويض المنصوص عنه فى البند السابع للعقد وقالوا فى تقرير هذا الطلب إن المدعى تخلف عن القيام بالتزاماته رغم الاعتذار وقد أوقفهم تقصيره فى متاعب عالية ومشاكل قضائية .

وحيث إنه قد وضح من البيانات المتقدمة أن المدعى لم يقصر فى الوفاء بماى تعهد وإذا كان التقصير المقصود هو تأخير الوفاء بباقى الثمن فإن الرجل دفع الحسنة آلاف جنيه الثانية فى يومها

مارفئ من طلباته عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .
أما الطلبات التي لم يقض بها قضاء قطعيًا فانه ينبغي
إبقاء الفصل في مصروفاتها الآن .

(قضية الأستاذ محمد سليمان خضر ضد السيدة زبيدة
يوسف عازر الشهيرة بإيزابيل وآخرين رقم ١٠٩٥
سنة ١٩٥٣ مدني كلى مصر رئاسة وعضوية السادة
الأستاذة محمود محمد منهر ومحمد عبد المنعم القرايلى وعلى
جمال الدين عيسوى القضاء) .

المحدد ولم يبق عليه إلا المبلغ الأخير الذى
يستحق عند توقيع العقد النهائي وقد بات استحقاق
المدعى عليهم لهذا المبلغ محل نزاع جدى على
أن التأخير فى الوفاء لا يرتب سوى الفوائد وقد
تنازل المدعى عليهم عن طلبها وفق ما ذكر من
قبل ولهذا يتعين رفض طالب التعويض .

، وحيث إن كلا الطرفين يتحمل بمصروفات

القضاء المستعجل

الدائن قبل المدين بل هى إجراء وقائي ياجأ
إليه إذا تعرض الحق للخطر واستحالته
الحفاظة عليه بغير ذلك ، وقد رسم القانون
للمؤجر طريقا خاصا بسلوكه أن يحافظ على
جميع حقوقه فتتص المادة ٦٠٢ من قانون
المرافعات بأن لمؤجر العقار أن يوقع فى
مواجهة المستأجر أو المستأجر من الباطن
الحجز التحفظى على المنقولات والثروات
والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة
وذلك ضمنا لحق الامتياز المقرر له فى القانون
المدنى .

٣ - قيام المؤجر بتوقيع الحجز على
الزراعة القائمة بالأرض المؤجرة وتعيين
المستأجر حارسا فان سبيل المؤجر فى حالة
التضرر من الحارس هو إقامة دعوى
بإستبداله بغير حاجة إلى وضع الأرض تحت
الحراسة القضائية إذا توافرت الأسباب
القانونية لاستبداله .

١١٥

محكمة مركز المنصورة الجزئية

٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤

أ - حراسة . اختلاف الرأى فى جواز وضع
الأطيان المؤجرة تحت الحراسة بناء على طلب المالك
بسبب تأخر المستأجر فى دفع الأجرة .

ب - الرأى القائل بعدم جواز وضع الأطيان
المؤجرة تحت الحراسة هو الراجح ، لأن الحراسة
ليست وسيلة من وسائل التنفيذ .

المبادئ القانونية

١ - اختلاف الرأى فى جواز وضع
الأطيان المؤجرة تحت الحراسة بناء على
طلب المالك بسبب تأخر المستأجر فى
دفع الأجرة .

٢ - المحكمة ترجع الرأى القائل بعدم
جواز وضع الأطيان المستأجرة تحت
الحراسة بناء على طلب المؤجر لمجرد تأخر
المستأجر فى سداد الأجرة ، فالحراسة
القضائية ليست وسيلة من وسائل تنفيذ حق

٤ - طلب وزارة الأوقاف قبولها خصماً ثالثاً في الدعوى بحجة أن الأرض المطلوب وضعها تحت الحراسة هي أرض موقوفة وقفاً خيرياً ، في غير محله نظراً لرفض الدعوى الأصلية ، والوزارة وشأنها في المحافظة على حقوقها بدعوى مستقلة .

المحكمة

د من حيث إن المدعين أقاموا هذه الدعوى وطلبوا في صحيفة افتتاح الدعوى الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي تكون مأموريته الاستيلاء على الزراعة القائمة في الـ ٢٧١ فدانا وكسور الميمنة الحدود والمعالم بذيل العريضة وبجني الحاصلات من كافة أنواع الزراعة في مواعييدها وتخزينها وبيعها وبدفع الأموال الأميرية المطلوبة عنها ويودع الصافي في خزينة المحكمة حتى يفصل نهائياً في النزاع بحكم ينفذ بنسخته الأصلية مع الزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أضافوا بالمذكرة المقدمة لجلسة اليوم أن يكون من مهمة الحارس إدارة هذه الأقطان إدارة طيبة .

د ومن حيث إن المدعين قالوا شرحاً لدعواهم أنهم يمتلكون ٢١٧ ف ١١ ط و ٤ س كائنة بناحية زمام بلجاي مركز المنصورة وكانوا يؤجرونها منذ ٢٢ عاماً لمن يدعى علي سليمان الذي كان يؤجرها من باطنه لصغار المزارعين ، وقد بقي الحال على ذلك إلى أن صدر قانون الإصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ فانقطعت علاقتهم بعلي سليمان واستمر المستأجرون يضعون اليد على الأقطان وقد طلبوا إليهم التوقيع على عقود إيجار فامتنع أكثرهم عن ذلك مما حدا

بالمدين إلى توقيع الحجز على الزراعة وإقامة دعاوى بالمطالبة بالأجرة المتأخرة إلا أنه نظراً لأن المدعى عليهم أنكروا عليهم وراثتهم للبلاك وقد أوقفت الدعاوى حتى يقدم المدعون اعلالاً شرعياً بوراثتهم لعل ناق ، ويضيف المدعون أن المدعى عليهم تصرفوا في الزراعة التي على الأرض وهي ضماهم في استيفاء الأجرة وفي هذا من الخطر على حقهم في الأجرة يستوجب وضع الأرض تحت الحراسة حتى يفصل في دعوى الموضوع .

د ومن حيث إنه قد اختلف الرأي في جواز وضع الأرض تحت الحراسة بناء على طلب المالك بسبب تأخر المستأجر في دفع الأجرة فذهب البعض إلى جواز ذلك (الحراسة القضائية لعبدالحكيم فراج ص ١٠٧ من الطبعة الثانية - قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب ص ١٤٤ من الطبعة الثالثة) وذهب آخرون إلى أن ذلك غير جائز (شرح القانون المدني الجديد في العقود الصغيرة للدكتور محمد علي عرفة ص ٥١٠ قاض الأمور المستعجلة لمحمد علي رشدي ص ٣٥٧ من الطبعة الثانية) .

د ومن حيث إن المحكمة ترجع الرأي القائل بعدم جواز وضع الأرض المستأجرة تحت الحراسة بناء على طلب المؤجر لمجرد تأخر المستأجر في سداد الأجرة فالحراسة القضائية ليست وسيلة من وسائل تنفيذ حق الدائن قبل المدين بل هي إجراء وقائي يلجأ إليه إذا تعرض الحق للخطر واستحالت المحافظة عليه بغير ذلك وقد رسم القانون للمؤجر طريقاً خاصاً يمكنه بساوكة أن يحافظ على جميع حقوقه فتقضى المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات بأن للمؤجر العقار أن

تحت الحراسة القضائية ، لأن الحراسة تغل يد المستأجر وتحرمه من الاستمتاع بحقه في الانتفاع والحراسة ليست في الأصل سبيلا من سبل التنفيذ أو طريقة من طرق قهر المدين على الوفاء ، وأخيراً فإن للوَجَر من الوسائل التي أجازها القانون ضماناً لحقه كالحجز التحفظي وحق الامتياز ما يغنيه عن طلب الحراسة (محكمة الاسكندرية الكلية ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤ الجدول العشري الثاني من مجلة المحاماة « المرافعات » ص ١٤٩ رقم ٦٥٣) وأن هذا المعنى يستشف أيضاً من حكم أخير لمحكمة النقض قررت فيه المبدأ الآتي :

« ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاشكال في تنفيذ حكم الحراسة أقام قضاءه على أسباب جاءت قاصرة في الرد على ما تمسكت به المستشكلة من حيازتها لجزء من الأطنان موضوع الحراسة بمقتضى عقد إيجار صحيح وعلى ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن ينزع هذه الأطنان من تحت يدها تنفيذاً لحكم الحراسة بل كل ما يخوله هذا الحكم من حقوق قبلها هو أن يستولى منها على الأجرة المتفق عليها في مواعيد استحقاقها ، وكان ماقرره الحكم المطعون فيه من أن حكم الحراسة يعتبر حجة على المستشكلة بوصفها مستأجرة قائماً كانت بمثابة في دعوى الحراسة في شخص المؤجر لها وإن ما ترمى إليه من وراء الاشكال إنما هو احترام عقد الإيجار الصادر لها من أحد خصوم دعوى الحراسة وأن هذا لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة في استلام الأطنان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق هذا الحكم لأن إدارة الحارس للأطنان لا يضيع للمستشكلة أي حق لها ، هذا القول لا يبرر القضاء برفع يد المستشكلة عن الأطنان المؤجرة لها تنفيذاً لحكم الحراسة (في ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ بمجموعة

يوقع في مواجهة المستأجر أو المستأجر من الباطن الحجز التحفظي على المنقولات والثمرات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة ذلك ضماناً لحق الامتياز المقرر له في القانون المدني ويجوز له ذلك أيضاً إذا كانت تلك المنقولات والثمرات والمحصولات قد نقلت بدون رضائه من العين المؤجرة ما لم يكن قد مضى على نقلها ٣٠ يوماً كما تنص المادة ٥١١ مرافعات بأن المحضر يعين حارساً على الأشياء المحجوزة ويختار هو هذا الحارس إذا لم يأت الحاجز أو المحجوز عليه بشخص مقتدر ويجب تعيين المحجوز عليه إذا طلب ذلك إلا إذا خيف التبدد وكان لذلك الخوف أسباب معقولة تذكر في المحضر .

« ومن حيث إنه واضح من أحكام هاتين المادتين أن المدعين يستطيعون المحافظة على حقوقهم من ذلك الطريق الذي يئنه القانون ، ومن حقهم الحجز على الزراعة وتعيين حارس عليها وإذا توافرت الأسباب الكافية لاستبدال الحارس قائمهم بما يكون طلب الحكم باستبداله . « ومن حيث إنه يترتب على إجابة المدعين إلى ما طلبوا رفع يد المستأجر من الأرض التي يستأجرها إذا رأى الحارس أن ذلك من الإدارة الطيبة ، وحتى لو بقي المستأجر منتقماً بالعين ، فإن يده مغلوطة عن الانتفاع بحقوقه فهو يزرع الأرض ويقوم الحارس بحجى الحاصلات وتخزينها وبيعها وإيداع الصافي الخزينة حتى يفضل في النزاع الموضوعي ، وهذا رفع ليد المستأجر عن الأرض التي يستأجرها ، وقد قضى بأنه إذا امتنع على قاضي الأمور المستعجلة أن يقضى مؤقتاً بإخراج المستأجر من العين المؤجرة نظراً لقيام نزاع جدي حول الأجرة المدعى بها فإنه من غير الجائز له أن يحجب المؤجر إلى طلب وضع العين المؤجرة

١١٦

محكمة أسبوط الابتدائية.

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤

قضاء مستعجل . دعوى طرد بناء على استرداد نصف العين . عدم اختصاص . إذا وجد شك في حق استقرار المستأجر في العين . ق ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالنظر في دعاوى الطرد التي تبني على طاب استرداد نصف العين المؤجرة متى كان هناك شك في حق المستأجر في الاستقرار في العين المؤجرة من عدمه عقب انتهاء مدة امتداد الإيجار عملاً بالقانون الأخير رقم ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ الخاص بالاصلاح الزراعي .

المحكمة

« حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصفة مستعجلة بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطلب الحكم بنسخة الحكم الأصلية بطرد المدعى عليهم من العين المؤجرة الموضحة الحدود والمعام بالمريضة الدعوى وذكر شرحا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ استأجر المدعى عليهم متضامنين من المدعى ٨ فدان و ١٦ قيراط و ١٨ سهم عن سنة ١٩٥٤ الزراعية على مساحتين الأولى ٧ أفدنه و ١ قيراط بمحوض السجلة وأبو حشيشة رقم ١٩ بزماد الساحل محدد بالعريضة والثانية ١ فدان و ١٥ قيراط و ١٨ سهم بمحوض أحمد أبو حسين رقم ٢٠ بزماد ساحل سليم محدد بالعريضة ونص في عقد الإيجار أن هذه الإيجارة امتداد من سنة ١٩٥٣ الزراعية طبقاً للقانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ لمدة سنة واحدة تنتهي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

أحكام النقض المدنية س ٤ رقم ١٣٥ ص ٩٠٨) ، فواضح من هذا الحكم أنه لا يجوز رفع يد المستأجر من العين تنفيذاً لحكم صدر بتعيين حارس على الأطيان طالما أن عقد الإيجار واجب الاحترام ، وذلك لأن تعيين الحارس فيه معنى غل يد المستأجر عن الانتفاع بالعين .

« ومن حيث إن المدعين يقرون بأنهم حجزوا على الزراعة للحصول على أجرة سنة ١٩٥٣ ولو كانوا يتضررون من الحارس الذي عينوا طلبوا استبداله بغير حاجة إلى وضع الأرض تحت الحراسة القضائية . ولا يفوت المحكمة أن تذكر أن قول المدعين بأن المدعى عليهم بددوا الزراعة المحجوز عليها هو قول مرسل لم يقم على صحته أي دليل أو قرينة .

« ومن حيث إنه يخلص مما سبق أن دعوى المدعين لا سند لها من القانون ويتمين رفضها .

« ومن حيث إنه يحكم بمصاريف الدعوى على المحكوم عليه فيها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

« ومن حيث إن وزارة الأوقاف كانت قد طلبت قبولها خصماً ثالثاً في الدعوى بحجة أن الأرض المطلوب وضعها تحت الحراسة هي أرض موقوفة وقفاً خيرياً ، وإن كان لما كانت الدعوى قد رفضت فلا محل بعد ذلك لقبول تدخل وزارة الأوقاف وهي وشأنها في المحافظة على حقوقها بدعوى مستقلة .

(قضية شفتي أستينيه لي وآخرين المنيون باستانبول بتركيا ضد عثمان أحمد حسب الله وآخرين رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥٤ مركز المنصورة رئاسة الاستاذ الدكتور أحمد محمد إبراهيم القاضي) .

بحوض أبو حسين استأجرها المدعى عليهم من السيد عبد المجيد إبراهيم صالح في سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن مجال البحث هو في مدى اختصاص قضاء الأمور المستعجلة في المنازعات التي تثار بمناسبة تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بخصوص امتداد عقود الإيجار من عدمه .

وحيث إنه وفقا للقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ نص فيه في المادة الأولى بأنه يضاف إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي مادة جديدة برقم ٣٩ مكررا بالنص الآتي : — « عقود الإيجار التي امتدت تنفيذها للبادة السابقة والعقود التي تنتهي بنهاية السنة الزراعية الجارية تمتد لسنة زراعية أخرى بنسبة نصف المساحة المؤجرة بشرط قيام المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته عن سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ الزراعية على الأقل وللمالك الحق في تجنب المساحة المؤجرة في نطاق الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام ودون إخلال بما تقتضيه الدورة الزراعية في انتفاع المستأجر بالأرض على الوجه القائم من قبل وإذا وافق المالك على أن يترك للمستأجر مساحة تزيد على النصف المشار إليه كما له تجديد مدة الإيجار طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة أو طبقا للبادة ٣٥ من هذا القانون ، وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه يجوز النص للمالك أن يترك للمستأجر أكثر من نصف المساحة المؤجرة ويكون في هذه الحالة الاختيار بين أن يكون الإيجار لمدة سنة واحدة طبقا للنص المقترح أو لمدة ثلاث سنوات طبقا للبادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي .

ولما كان القانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ أوجب مد الإيجارة لسنة زراعية أخرى بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة وأباح للمالك الحق في تجنب هذا النصف في نطاق الأرض السابق تأجيرها كما أباح للمالك تأجير مساحة تزيد عن النصف لنفس المستأجر وله أن يحدد مدة هذه الإيجارة لسنة واحدة أو ثلاث سنوات وأنه طبقا لهذا القانون ترك الأرض جميعها للبدعى عليهم لمدة سنة زراعية واحدة هي سنة ١٩٥٤ التي تنتهي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وكان من حقه الآن طرد المدعى عليهم من الأرض جميعها في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أوجب امتداد العمل بالقانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ لمدة سنة أخرى وتطبيقا لهذا القانون يكون البدعى الحق في طرد المدعى عليهم من نصف العين المؤجرة منه بالاختيار عن سنة واحدة انتهت في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتجنببت النصف الآخر في نطاق الأرض السابق تأجيرها بما اضطر المدعى إلى رفع هذه الدعوى بصفة مستعجلة بطلب طرد المدعى عليهم من ٤ ف و ٨ ط و ٦ س منها ٣ ف و ١٢ ط و ١٢ س بنصف المساحة الأولى بحوض السجلة وأبو حشيشة رقم ١٩ بزمام الساحل من الناحية الشرقية ومقدار ١٩ ط و ١٨ س نصف المساحة الثانية بحوض أحمد حسين رقم ٢٠ من الناحية القبلية وقدم المدعى عقد إيجار تاريخه ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ مؤشر عليه أنه امتداد من سنة ١٩٥٣ طبقا للقانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ لمدة سنة تنتهي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص قضاء الأمور المستعجلة بنظر الدعوى كما قرر أن هناك خلاف وأن ١ الف و ١٥ ط و ١٨ س

امتدت تلك الفترة بقوة القانون لمدة سنة أخرى وفقا للقانون رقم ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ما دام المستأجر يفي بالتزاماته وهو ما لم ينكره نفس المدعى .

د وحيث إنه وفقا لما تقدم لا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالاخلاء لانقضاء مدة الايجار وفقا لما نص عليه في هذا العقد تطبيقا للقانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ ما دام للمستأجر الحق في الاستقرار في العين المؤجرة عقب انتهاء هذه المدة لامتداد الايجار عملا بالقانون الأخير رقم ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ وعلى أية حال فإن الفصل في صحة هذا الامتداد من عدمه وكذلك صحة التجنيب نزاع موضوعي يترك للحكمة الموضوعية المختصة وبخاصة أنه يتعين التحقق أن يكون التجنيب في نفس الزمام وعدم الاخلال بانتفاع المستأجر وفق الدورة الزراعية على الوجه القائم من قبل (راجع نقض فرنسي ٢٢ من مارس سنة ١٩٢٧ دالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٧ ص ٢٨٥ و ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ دالوز الأسبوعي ١٩٣٠ ص ١٤٨ وقضاء الأمور المستعجلة لهمد على نائب ص ٣١٢) .

د وحيث إنه وفقا لما تقدم يتعين الحكم بعدم الاختصاص .

د وحيث عن المصروفات يلزم بها المدعى عملا بالمادة ٣٥٧ من أفعات .

(قضية حسن فهدى تمام ضد فرغلي أحمد صالح وآخرين رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٥٤ برئاسة السيد الاستاذ حسن عكوش القاضي) .

د وحيث إنه وفقا للقانون رقم ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ الصادر في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ نص فيه في المادة الأولى على استمرار العمل بالمادة ٣٩ مكرر المضاف بقانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ للرسوم رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لمدة سنة زراعية أخرى بشرط قيام المستأجر بالوفاء لكافة التزاماته لغاية سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الزراعية وإلا اعتبر العقد منتهيا من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار .

د وحيث إنه وإن كان المدعى قد استعمل حقه في الاختيار على أن يكون الايجار للمساحة كلها لمدة سنة واحدة طبقا للقانون رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ وفق ما نص عليه في عقد الايجار فهل هذا الامتداد ينتهي بنهاية تلك السنة أى في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أم يشمل سنة أخرى وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ إذ لا شك أن قوانين الإصلاح الزراعي قد وضعت بقصد حماية صغار الزراع وعدلت قرارا على أوجه الغرض منها الاستقرار الاقتصادي وفقا لتلك الأوضاع شيئا فشيئا ولا شك أن روح المشرع وهي تحمي صغار المستأجرين بامتداد عقود الايجار بنسبة نصف المساحة المؤجرة سنة بعد أخرى حتى تستقر الأوضاع هي نفسها التي تقتضي حماية نفس المستأجر إذا وافق المالك على أن يترك له مساحة أزيد من النصف لمدة محددة فن الانصاف أن يتمتع مثل هذا المستأجر بنفس تلك الحماية حتى ولو نص في العقد أن تلك السنة محددة بفترة نهايتها ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ إذ قد

بحث الاستغلال

L,EXPLOITATION

للسيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

١ — استحدث القانون المدنى الجديد عيبا للرضا أضافه إلى عيوب الرضا التقليدية وهى الغلط والتدليس والاكراه — ذلك هو الاستغلال — فنص فى المادة ١٢٩ منه على ما يأتى :

« (١) إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر ، وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامعا جاز للقاضى بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو أن ينقض التزامات هذا المتعاقد .

(ب) ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد وإلا كانت غير مقبولة .

(٢) ويجوز فى عقود المعاوضة أن يتوفى الطرف الآخر دعوى الإبطال إذا عرض ما يراه القاضى كافيا لرفع الغبن .

وفكرة الاستغلال التى سادت فى التشريعات الحديثة تجد منبعها فى فكرة الغبن رغم اختلاف نطاق كل منهما ، والجوهر الذى تقوم عليه .

وقد أثمرت فكرة الغبن فكرة الاستغلال بعد تطور طويل تآثر باعتبارات اقتصادية واجتماعية وأدبية ، فكلما ساد مذهب الفردية وما يتبعه من سيطرة مبدأ سلطان الارادة كلما ضاقت فكرة الغبن ، وكلما ضعف المذهب المذكور وضعف تبعاله مبدأ سلطان الارادة اتسعت الفكرة . وقد كان الرومان منشعبين بروح الفردية ولذلك لم يكن قانونهم يكثرث للغبن . ثم ساد مذهب سلطان الارادة أوروبا فاستمر النظر إلى الغبن بنفس النظرة وإن كان انتشار الدين المسيحى قد قيده بروح العدالة والعمل على حماية الضعيف من استغلال القوى فخرم رجال الكنيسة الربا فى القرض وحددوا للسليم أثمانها وللعمل أجره ، ثم جاءت الشريعة الاسلامية لحزمت الغبن فى صورة تحريم الربا . ثم هادت المذهب سلطان الارادة سيطرته فعادت القوانين لا تعتمد بالغبن إلا فى أحوال معينة .

فالقانون المدنى الفرنسى تضمن قاعدة صريحة فى المادة ١١١٨ تقضى بأن الغبن لا يعيب الاتفاقات إلا بالنسبة لعقود معينة أو بالنسبة لأشخاص معينين ، وبين أحوال الغبن الذى يعيب الاتفاقات على سبيل الحصر ، وهى الغبن فى العقود التى يعقدها القاصر غير المأفون خارج حدود

« رحيمة مادة ١٣٠ هـ ، وبيع القاصر مادة ١٦٧ هـ ، وعقود القسمة مادة ٨٨٧ ، وقبول التركة من ٩٥٤ جانب الوارث مادة ٧٨٣ ، وقد تأثر به القانون المصري (القانون المدني القديم) وحذا حذوه ، وهو وإن لم يكن قد وضع نصا مماثلا لنص المادة ١١١٨ إلا أنه نص على الطعن بالغبن في حالات معينة على سبيل الحصر ، وهي الغبن في بيع عقار القاصر مادة ٣٣٦ مدني قديم ، وتجاوز السعر الأقصى للفائدة مادة ١٢٥ — ثم تطورت الفكرة في العهد الحديث إلى اعتبار الغبن نظرية عامة تنطبق على جميع العقود تمثيلا مع روح الاشتراكية الضائعة ، وما يستتبعها من تغليب حماية الضعيف والعمل على تكافؤ الظروف والفرص . ولذلك فقد نفي القانون الألماني في المادة ١٣٨ منه بطلان التصرف القانوني الذي يستغل به الشخص حاجة الغير أو خفته أو عدم تجربته ليحصل لنفسه أو لغيره في نظير شيء يؤديه على منافع مالية تزيد على قيمة هذا الشيء بحيث يتبين من الظروف أن هناك اختلالا فادحا في التعادل ما بين قيمة تلك المنافع وقيمة هذا الشيء ، ونفي القانون السويسري في المادة ٢١ منه بأنه متى حالته اختلال التعادل ، إختلالا واضحا ما بين تعهد أحد المتعاقدين وتعهد الآخر ، يجوز للمتعاقد المغبون في غضون سنة من إعلان بطلان العقد ويشتد ما دفعه ، إذا كان قد دفع إلى هذا الغبن من طريق استغلال حاجة وقع فيها أو خفته أو عدم تجربته ، ونفي المشروع الفرنسي للإبطال في المادة ٢٢ منه بأنه إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين بعيدة عن كل تعادل مع ما حصل عليه ، ويجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر بحيث يفترض تبعا للظروف أن رضاه لم يصدر عن اختيار كاف جاز للقاضي بناء على طلب المتعاقدين المغبون أن يبطل العقد أو أن ينقض الالتزامات — (راجع كذلك ما جاء بالقانون البولوني مادة ٤٢ ، والقانون اللبناني مادة ١٤ ، والقانون النمساوي مادة ٨٧٩ والقانون الصيني مادة ٧٤) — ثم صدر القانون المدني المصري الجديد متضمنا المادة ١٢٩ آتية الذكر .

وإذا كانت فكرة الاستغلال تجد أساسها في فكرة الغبن ، فهل الاستغلال والغبن صنوان ؟

٢ — بين الغبن Lesion والاستغلال Exploitation :

(١) ما هو الغبن : الغبن هو الضرر الذي يلحق أحد المتعاقدين في عقود المعاوضة بسبب عدم التعادل في قيمة المنافع (بودري لا كانتري وبارد الجزء الأول في الالتزامات ص ١٤٩) أو هو عدم التعادل بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذه (حشمت أبوستيت في الالتزامات الجزء الأول ص ١٧٧) وهو عيب في العقد ذاته وليس عيبا في الإرادة ، فهو يقوم على اعتبار مادي بحيث هو قيمة المنافع المتبادلة وإذا كان عدم التعادل بين تلك المنافع يؤثر في العقد ويعرضه للبطلان ، فإنه من المزمين بأدى ذي بدء تحديد القيمة المادية لتلك المنافع ، وهذه تتوقف على ظروف الزمان والمكان وحاجة المتعاقدين ، وهي أمور صعبة التقدير ، هذا إلى أنه من المستحيل في واقع الأمر أن تتكافأ جميع المنافع في العقود بموضع — وهي مناط الغبن — ولو جاز أن كل حينف مهما تكن شائعة في العقد يحل بأحد المتعاقدين يجوز العقد إلى الإبطال ، لم ترضت جمع العقود أو بعضها لتلك النتيجة القلعية ، وفي ذلك

ما فيه من الضرر بإطلاعه على هذه المعلومات التجارية. — ولذلك كله نظر إلى الغبن بوصفه عيباً يلحق العقود في حالات معينة ومحددة. ويحيطر ما أدى بحث — (بودوي لاكتاكتيكي من باريس ١٩٠٤) وما بعدهما ولودوي (١٩٠٤) ٢٥٤.

(ب) ما هو الاستغلال: — أما الاستغلال بمعنى القانو في فأوسع مدى إذ هو طبقاً لما توجهت إليه التشريعات الحديثة عبارة عن الضرر الذي يصيب أحد المتعاقدين بسبب عدم التعادل بين ما يعطيه وما يأخذه على نحو يتحقق معه الإفراط من جهة ويستند إلى انتهاك ظروف تحيط به من طيش أو هوى أو حاجة أو عدم تجربة ، فهو إذن يقوم على اعتبار ما أدى أو موضوعي وهو مقدار التعادل بين المنافع وآخر نفسى وهو ما يسيطر على المتعاقد المضرور من طيش أو هوى أو حاجة أو عدم تجربة — والواقع في ترتيب الأمور وتعلق النتائج بالمقدمات أن الاستغلال يؤد إلى الغبن ، وأن الغبن هو المظهر المادى للاستغلال ، بيد أن المشرع قصد من الاستغلال الغبن ولكن في أوسع مظهره وفي جميع العقود مع إقائه على اعتبار من ملدى ونفسى في آن .

(ج) فإذا كان هذا هو تحديد معنى كل من الغبن والاستغلال فإن تحديد الفصيل بينهما وإيضاح نطاق كل منهما وأوجه الخلاف بين فكرتهما يمكن حصرها جميعاً فيما يأتى :

أولاً : يقوم الغبن على تقدير قيمة المنفعة تقديراً مادياً بحتاً ، فالعبرة بقيمة الشيء في حد ذاته طبقاً للقوانين الاقتصادية وظروف العرض والطلب بغض النظر عن قيمته في نظر المتعاقد ، وينبنى على ذلك أنه إذا اختلف التعادل في القيمة المادية تحققت الغبن ولو كان المتعاقد قد دفع ثمناً لما يشتره مثلاً أكبر مما يستحقه وهو عالم بذلك ، غير مضطر ولا مخدوع ، أما الاستغلال فيقوم بصفة أساسية على القيمة الشخصية للشيء لدى المتعاقد أى أنه يرضى في حالة الشراء أن يدفع قيمة أعلى من قيمته ، ولكنه يقبل ذلك وهو واهم أو مخدوع في تلك القيمة وإنما يدفعه إلى ذلك ما يسيطر عليه من هوى أو طيش أو رجولة أو حاجة .

ثانياً : تتحدد قيمة الاستغلال في التعادل بين المنافع بين الغبن طبقاً لقواعد محدودة في القانون بغض النظر عن قيمتها في نظر المتعاقد نفسه بخلاف ما هو في الاستغلال ، إذ يقوم التقدير على أساس من مرده تقدير على حدة بدون يكتفى لأن يصل الاختلال في التعادل بين قيمة المنافع المتبادلة إلى حد باهظ ، وهى مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضى .

ثالثاً : لا يتصور الغبن إلا في عقود المعاوضة غير الاحتمالية . أما عقود المعاوضة الاحتمالية وعقود التبرع فلا يمكن أن يتصور فيها إذ الأمور تقتضى بطلانها وقوع غبن بأحد المتعاقدين ، والثانية جعل فيها المتعاقدين لا يأخذ فلا جعل لفكرة الغبن أما الاستغلال فتصور في عقود المعاوضة الاحتمالية وبغير الاحتمالية بل وفي عقود التبرع .

(١) (يراجع فيما تقدم البندوي في الوسيط في الالتزامات ص ٥٥ وما بعدها) .

(٢) (يراجع مستند المشرع نطاق الغبن في حالات معينة حتى يمنع نقص الأهلية لعقوده م ٥٤٤ ، ونقطة

المال بين الشركاء م ٨٤٥ وأجر الوكيل م ٢/٧٠٩ والتركة الجاثرة م ١/٥١٥ ومخالفات القاصر للوصى م ٣٥ من قانون المحاكم الحسبية ومجاورة حد الفائدة م ٢٢٧ كما بين الجواز بالنسبة لكل حالة من هذه الحالات فهو في الحالة الأولى تكملة الثمن وفي الثانية الرجوع في العقد وفي الثالثة تعديل الالتزام زيادة أو نقصا ، وفي الرابعة والخامسة البطلان المطلق وفي الأخيرة الانقاص — أما الاستغلال فيمتد نطاقه إلى جميع العقود دون تحديد وجزاؤه إما الإبطال أو الانقاص كما سيأتي تفصيله (حشمت أبو ستيت المرجع السابق ص ١٨٨) .

٣ — بين الاستغلال Exploitation وبين الغلط Erreur والتدليس dol والاكراه Violence :

إذا كان الاستغلال يفترض وقوع التعاقد المستغل فيما يقرب من الغلط والتدليس والاكراه . (الأستاذ السنهوري في المرجع السابق ص ٣٥٨ وحشمت أبو ستيت في المرجع السابق ص ١٨٥) فإنه مع ذلك يستقل بنطاقه عن كل منهما ، وإذا صح أنه ينتظمها . فإنه يختلف عنها في درجة تأثيره في الإرادة . ثم إنه لا حاجة إلى إقامة الدليل على تضمن الاستغلال واحداً من تلك العيوب أو أكثر بل يكفي أن يقام الدليل على توافر عنصرى الاستغلال (المرجعان السابقان ص ٣٧٠ و ١٨٥) والواقع أنه إذا رق الفاصل بين الغلط والاستغلال بسبب اشتراكهما في قيام وهم بذهن التعاقد يصور له الأمر على غير حقيقته فإنه من المتعين ملاحظة أن ذلك الوهم هو الذى يدفع التعاقد إلى التعاقد في الغلط . في حين أن استغلال التعاقد الآخر هو الذى يدفع التعاقد المستغل إلى التعاقد فإذا لم يكن الأول يعلم بقيام شيء من طيش أو هوى عند الثانى أو تعاقد معه دون ما نظر إلى حالته فإن الاستغلال لا يتوافر ويعتبر العقد صحيحاً . أما بالنسبة للتدليس والاكراه . فإن الفاصل بينهما وبين الاستغلال ليس في مثل تلك الدقة إذ لا جدال في أن التعاقد الذى تعاقد تحت تأثير التدليس أو الاكراه ، إنما تعاقد في الحالة الأولى متأثراً بطرق احتيالية أوقعته في غلط وحملته على التعاقد ، (المادتان ١٢٥ و ١٢٦ مدنى جديد) وفي الحالة الثانية تعاقد تحت تأثير ضغط تأثرت به إرادته فاندفع إليه (المادتان ١٢٧ و ١٢٨ مدنى جديد) ولا كذلك الحال بالضبط في الاستغلال ، فإن التعاقد لا يتخذ طرقاً احتيالية أو وسائل ضغط مباشرة للتأثير على إرادة التعاقد المستغل وحمله على التعاقد وإنما هو ينتهز فرصة ما يحيط به من طيش أو هوى أو حاجة أو غرور فيتعاقد معه مستغلاً إياه .

٤ — بين الاستغلال وبين التأثير على الإرادة Captation والايحاء أو الاستهواء Suggestion :

إذا كانت فكرة الاستغلال قد ظهرت في العصر الحديث باعتبارها عيباً من عيوب الرضا ، فإن الأمر قبل ظهورها كان يقتضى البحث عن أساس لإبطال عقود بنيت على إرادة غير حرة أو غير سليمة ولكنها لا يمكن أن تعتبر معيبة بعيوب الرضا التقليدية وهى الغلط والتدليس والاكراه . ومن ثم نشأت فكرة التأثير على الإرادة والايحاء أو الاستهواء والحقنهما الفقهاء الفرنسيون بالاكراه والتدليس واعتبرهما كذلك القضاء المضرى والواقع أنهما صورتان من صور الاستغلال . ذلك أن التعاقد المستغل ينتهز فرصة تحيط بالطرف الآخر فيوقع إليه بالتعاقد مستغلاً

تلك الظروف . وإذا كان الأمر فيما مضى محل شك في اعتبار العقد المبني على التأثير على الإرادة أو الإيحاء أو الاستهواء معيباً بعيب في الرضا . فإن الأمر لم يعد كذلك بظهور فكرة الاستغلال التي تشملها جميعاً ، ولعل في استقراء الحالات التي أخذ فيها الفقه والقضاء بفكرة التأثير على الإرادة والإيحاء أو الاستهواء ليتوصل إلى إبطال بعض العقود ، ما يؤكد هذا الرأي وسيأتى تفصيل ذلك

هـ — الاستغلال في الشريعة الإسلامية : عرفت الشريعة فكرة الاستغلال وأخذ فقهاؤها بها ، وسموا العقود التي تعقد بطريق الاستغلال عقود الغرر أو التغرير — ونظروا إلى الغرر أو التغرير في ذاته مستقلاً عن العقد ، فلم يرتبوا عليه جزاء وضربوا لذلك مثلاً برجل غرر بآخر وطلب إليه أن يسلك طريقاً على أنه مأمون فسلكه فإذا باصوص يكتنون فيه ويسرقونه ، أو طلب إليه أن يأكل طعاماً على أنه صالح فإذا به مسموم فأكله ومات ، فلا رجوع في الحالة الأولى ولا ضمان في الحالة الثانية ، أما الغرر أو التغرير في العقود فبطل لها ، واعتبروه عيباً للرضا ، إذ قاسوه على حالة الخيانة المعتبرة عندهم عيباً في الرضا ، (ابن عابدين ص ٧٤ — ٧٨ و ١١٨) وضربوا مثلاً للعقد الذي يبنى على الغرر أو التغرير بعقد بيع أو شراء المضطر ، وصورته أن يضطر شخص إلى طعام أو شراب أو لباس أو غيرها ولا يبيعه البائع إلا بأكثر من ثمنها بكثير ، وكذلك إذا اضطر شخص إلى بيع شيء من ماله ولم يرض المشتري إلا بشراؤه بدون ثمن المثل بفن فاحش (المرجع السابق ص ١١٨) وانتهوا إلى وضع القواعد الآتية في شأن عقود الغرر أو التغرير :

(١) إذا لحق عقداً عيب الغرر أو التغرير كان للغرور فسخ العقد ورد ما حصل عليه واسترداد ما دفعه بتمامه .

(ب) يلحق التغرير بالعقد سواء أكان صادراً من المتعاقد أو من الدلال في صورة عقد البيع ، (ج) إذا استحق موضوع العقد فلا يجوز الرجوع على المتعاقد الذي ارتكب التغرير إلا في أحوال ثلاث :

الأولى : أن يكون التغرير في عقد تبادل فيه المزايع كإجارة ، فلو استحق موضوعها رجع المتعاقد المغرور على المتعاقد الآخر بما ضمنه ، ولا كذلك في العارية أو الهبة لكون المستعير أو الموهوب له ، هو المنتفع دون المعير أو الواهب .

ثانياً : أن يكون التغرير في عقد من عقود المعاوضة كبيع مثلاً .

ثالثاً : أن يكون التغرير بالشرط كما إذا اشترط وصف معين في محل عقد البيع وتختلف الشرط . (المرجع السابق ٧٨ إلى ١٨٠) .

ولم يكن فقهاء الشريعة الإسلامية يجهلون الغبن مستقلاً عن التغرير أو الغرر ولكنهم لم يرتبوا عليه فسخ العقد إلا في حالة بيع مال القيم أو مال الوقف أو بيت المال — والواضح من ذلك كله

أن الشريعة الإسلامية تنظر إلى الغبن على أنه عيب يلحق بالعقد في حالات معينة وإلى التفرير أو الفرر — بوجوه الاستغلال — على أنه عيب يلحق الرضا في كفاية العقود على أن تكون عقود معلومة ، لأن عقود التبرع بوجوهها فقط على المتبرع له ، وليس له الرجوع كما تقدم ببيان ، وحدثت الآثار المرتبة على الغبن ، وتلك الآثارية على التفرير أو الفرر ، وسبقت إلى بيان الحل في مسألة الاستحقاق .

هذا وقد تضمنت مجلة الأحكام العدلية ملخص أحكام الشريعة الإسلامية في حدود الغبن والتفرير أو الفرر في المولد من ٣٥٦ إلى ٣٦٠ وهي تجري كما يلي :

« مادة ٣٥٦ : إذا ووجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تقرير مفليس المغبون أن يفسخ البيع إلا أنه إذا ووجد الغبن وحده في مال اليتيم لا يفسخ البيع وذلك للموقف وسيت للمال حكمه حكم مال اليتيم » .
« مادة ٣٥٧ : إذا غر أحد المتبايعين الآخر وتحقق أن في البيع غبنا فاحشا فالمغبون أن يفسخ البيع حينئذ .

« مادة ٣٥٨ : إذا مات من غر بغبن فاحش لا تنتقل دعوى التفرير لوارثه » .

« مادة ٣٥٩ : المشتري الذي حصل له تقرير إذا اطلع على الغبن الفاحش ثم تصرف في البيع تصرف المالك سقط حقه في فسخه » .

« مادة ٣٦٠ : إذا هلك أو استهلك المبيع الذي صدر في بيعه غبن فاحش وفرر — المتعاقدين فيه — أو حدث فيه عيب أو بنى مشرى العرصه — أي الأرض — عليها بناء لا يكون للمغبون حق في أن يفسخ العقد » .

وتضمن مرشد الخيران لقدرى بأشأ النص الآتي :

« مادة ٣٥٠ : الغبن الفاحش لا يفسد العقد ولا يوجب فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه تقرير ، وإلما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه تقرير إذا كان المغبون غبنا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الفاحش مال وقف » .

٦ — مدى الحاجة إلى فكرة الاستغلال قبل صدور القانون المدني الجديد والفراغ الذي سدته بصدوره متضمنا إياها :

لم يعد أدنى ريب في أن العصر الحديث عصر اشتراكية تعمل على تكافؤ الغرض وحماية الضعيف من القوى ، وذلك ما حدى بالقضاء على إبطال بعض العقود التي رآها لا تتفق وتلك المبادئ ، وهو في عمله ذلك لم يتجنب العدالة في ذاتها متفقه وروح المبادئ المذكورة غير أنه لم يكن يستند فيه إلى فكرة واحدة أو أسس مضادة ، وعذره قائم وهو عدم إمكان تطبيق قواعد «حيوب الرضا» التقليدية بهذه القاطع والتدليس والأكراه فكان يلجأ إلى التعاليل والمخالفات لبعض المبادئ تلك الميوسب وتحويله إلى «مبتغاه» فإذا كان هذا هو إبطال العقد لم يرد القانون المدني الجديد فسخه ففكرة

الاستغلال التي وضعت حلالاً لتلك الحالة الأولى، فلا شك في أن التشريع كان يفتقروا إليها - وفي استقراء القضاء ما يفسر ما تقدم إيجازه فقد قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٢/١/٣٩٣٦ بأنهم إذا استغل أحد المتعاقدين حالة الاضطراب التي وجد فيها المتعاقد الآخر صدقة وبدون تدبير لحمله على قبول تعهدات باهظة، فعلمه هذا لا يدخل في باب الإكراه القانوني لعدم توفر ركن ارتكاب الإكراه عمدا بقصد انتزاع القبول، وإن كانت حالته كما رأينا بعض الشراح تقتضي تخفيض الالتزامات الباهظة في حالة الاضطراب إلى الحد المناسب، وكان موضوع الدعوى أن زوجا اثني فرحة تقور زوجته منه وعدم طاقتهما معاشرته وإلحاحها في طلب تظليتها فرفض إجابة ذلك الطالب حتى تدفع له مبلغا باعظا هو ١٠٠٠٠ ج خفض إلى ٣٠٠٠ ج والازول عن منزل قيمته ١٠٠٠٠ ج، ورأت المحكمة أن الإكراه في حالة تلك الدعوى وإن كانت الظروف تتضمن حالة اضطراب توجب انقاص التزامات الزوجة الباهظة (استئناف مصر في ١٢/١/١٩٣٦ بحاملة السنة ١٦ ص ٢٣٣) - وقضت نفس المحكمة أيضا بتاريخ ٩/٢/١٩٣٧ بآنة لأجل الدفع بإبطال عقود التصرفات. لصدور هذا بسبب تسلط الإرادة يجب تحديد الوقائع والأفعال التي صدرت من التصرف تحت تأثير المتصرف له بحيث إذا قام الدليل على أن هذه الأفعال كانت شديدة الوقع والتأثير عليه لتحرير هذه العقود فإنها تكون باطلة إذا كانت صحيحة، أي أن المحكمة أخلت مبدأ التسلط على الإرادة واحتلوا بسيطا بمطلحة العقل فتعطلت تحت تأثير ذلك التسلط الدافع على التصرف، وكان ذلك في دعوى تمسك فيها أحد الزوجين بأن الزوجين وقع تحت تأثير زوجته بخمسة مائة من الاتصال بأولاده وأخواتهم جميعا في الفترة التي حصل فيها تصرفه لها ببعض عقاراتهم وبأموالهم بأنهم أهدوا لهم، بخلاف ما ذهب إليه الإثارة دونهم بتلك الأعيان - (استئناف مصر في ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ بحاملة السنة ١٧ ص ١١٧١) - كما قضت محكمة أسيوط التكميلية بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٣٧ بأن التسلط على الإرادة يمكن أن يتدرج تحت الإكراه الأدنى ويكون سببا في إبطال العقد، وكان ذلك في دعوى تمسك فيها أرملة المورث بأن عقد الرهن الحاصل بينه وبين وارثه المدعى عليه كان نتيجة لتسلط هذا الأخير على إرادة الأول البالغ من العمر تسعين عاما. (أسيوط التكميلية في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ بحاملة السنة ١٨ ص ٢٣١) - وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد بني قضاؤه على بطلان عقد البيع على فساد رضاء البائع لكونه متوقفا في السن ومصابا بأمراض مستعصية من شأنها أيضا أن تضعف إرادته فيصير سهل الانقياد خصوصا لأوامره المقيمين معه الذين صدر العقد لهم، فإنه لا سيل إلى الجدل في ذلك لدى محكمة النقض (٢ يناير سنة ١٩٤١ بمجموعة محمود عمر جزء ٣ رقم ٨٩ ص ٢٩٦) ... (راجع كذلك حكم النقض في ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ بمجموعة محمود عمر جزء ٤ رقم ٥٥ ص ١٥٢ في نفس المعنى).

الواضح إذن من استقراء تلك الجزئيات عليه القضاء أنه كان يميل على إبطال العقود التي تكون مشروبة بالاستغلال وذلك كدفعهم إلى أن يستقروا على نفس الأسس في كل دعوى من ليس من شأنها في أن الأفضل أن يوضع نفس المبدأ على ما يعرض من الأقضية المشكوك بالاستغلال لئلا يبدل من ترك القضاء ببعضه عن حل في صيغته من غير أن يترتب له في القضاء كالمكان كان يفعل في ظل القانون القديم فلا يليق أن

يضطرب عليه الأمر ، ويكون بين أن يفسر النصوص على غير ما وضعت له أو أن يتحرر منها فينفلت إلى تيه ليست فيه معالم مستقرة ولا ضوابط محددة يسترشد بها .

٧ - الاعتراضات التي وجهت إلى فكرة الاستغلال والرد عليها :

استهدفت فكرة الاستغلال قبل اقرارها في القانون المدني الجديد وبعده إلى عدة اعتراضات نوجزها فيما يلي مع الرد عليها على التوالي :

(أ) لا محل لفكرة الاستغلال مادامت النصوص القانونية الخاصة بالغلط والتدليس والاكراه كافية لمواجهة الحالات التي تعرض أمام القضاء متضمنة حين أحد المتعاقدين لطيشه أو رعوته أو حاجته أو اضطرابه خاصة وأن تلك الحالات من القلة بحيث لا تستلزم نصا خاصا ويرد على ذلك بأن القضاء المصري لم يستقر على حل واحد مضطرب لجميع الحالات التي عرضت له ، وقد سبق بيان ذلك وأن كانت الحالات التي عرضت له قليلة نسبيا قبل صدور القانون المدني الجديد ، فإن ذلك لا يمنع البتة ، بل لا يكون مشبطا دون وضع نص شامل لجميع تلك الحالات وما يحد منها مستقبلا توجيها للتحول وتحديد المراكز المتقاضين .

(ب) إن فكرة الاستغلال ستؤدي إلى قلقلة المعاملات واضطرابها لما تتضمنه من وسائل لإبطال العقود للاعتبارات التي تستند إليها ، والرد على ذلك هو أن فكرة الاستغلال ستؤدي بالعكس إلى استقرار المعاملات لما ستؤدي إليه من تحديد لمراكز المتعاملين وحماية الجانب الضعيف .

(ج) إن فكرة الاستغلال ستحد من حرية المسالك الذي له التصرف فيما يملك ما دام بعيدا عن الاكراه أو السفه ، والرد على ذلك أن الفكرة قصد بها حماية المنصرف لا الحد من حريته .

(د) إن فكرة الاستغلال ستؤدي إلى الاكثار من قضايا لإبطال العقود استنادا إليها وهو اعتراض مفترض لم يقيم حتى وقت ابدائه أي دليل أو قرينة تؤيده .

٨ - عنصر الاستغلال : للاستغلال طبقا لنص المادة ١٢٩ من القانون المدني الجديد التي صدر بها هذا البحث عنصرا أحدهما موضوعي والآخر نفسي وستتكم عن كل عنصر فيما يلي :

أولاً - العنصر المادي :

(أ) العنصر المادي للاستغلال هو عدم التكافؤ بين التزام الطرف المستغل والتزام الطرف الآخر ، وقد عبرت عنه المادة ١٢٩ آتفة الذكر بما يأتي : (إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أن التزامات المتعاقد الآخر) ومفادها أنه يتعين أن يكون الاختلال في التعادل بين التزامات الطرفين قادحا حتى يتحقق الاستغلال ، فليس يكفي عدم التعادل في ذاته ، بل يجب أن يكون الاختلال به قادحا ، وضرب الاستاذ السهوري لحالة عدم التعادل القادح بين التزامات المتعاقدين حالة البيع الذي يختل التعادل فيه بين الثمن وبين قيمة المبيع اختلالا قادحا وضرب مثلا لحالة عدم التعادل القادح بين التزامات أحد الطرفين والفائدة التي يجنيها الطرف الآخر

من العقد بحالة الوعد بالبيع إذا انصب على عقار مثلاً ، مرتفع القيمة في مقابل ثمن زهيد .
والعبرة في تقدير قيمة محل الالتزام هي قيمة الشخصية بالنسبة للمتعاقد ، لا بقيمته المادية في ذاتها
فإذا كانت القيمة المادية فإن الاستغلال يتحقق إذا وقع غبن في القيمة المتصورة لدى شخص المتعاقد
استناداً إلى تقدير صفات محل العقد أو أهميته لديه ، غير أن هذه القيمة الشخصية لا بد أن تحدد في
النهاية بالمقياس المادي أو النقدي وإن كان القاضي لا يلزم في ذلك ضابطاً معيناً أو رقماً معيناً كما هو
الحال في الغبن .

(ب) ومناط المنصر المادي هو عقود المعاوضات سواء منها المحددة أو الاحتمالية ، فأما الأولى
فهي التي يأخذ فيها المتعاقد ويعطى ويعرف على وجه محدد مقدار ما أخذ ومقدار ما أعطى سواء
في ذلك أخذ لنفسه أو لغيره ، كما في الاشتراط لمصلحة الغير (السنهوري في المراجع السابق ص ٢٦٣)
وأما العقود الاحتمالية فهي التي تنطوي على احتمال الكسب والخسارة وقد جاء المذكرة الإيضاحية
لمشروع القانون المدني الجديد ما يأتي : وتحسن الإشارة إلى أن العقود الاحتمالية ذاتها يجوز أن يطمئن
فيها على أساس الغبن إذا اجتمع فيه معنى الإفراط ومعنى استغلال حاجة المتعاقد أو غلبته أو عدم
نبرته أو ضعف إدراكه (جزء ٢ ص ١٦١) .

وإذا كان القانون قد نص على الاستغلال صراحة في عقود المعاوضة فإن الاستغلال يقوم أيضاً
في عقود التبرع وذلك مستفاداً بمفهوم المخالفة من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٩ سالفه الذكر التي تنص
على أنه يجوز في عقود المعاوضة أن يتوق الطرف الآخر دعوى الإبطال إذا عرض ما يراه القاضي
كافياً لرفع الغبن ، غير أنه لا يمكن القول بأن هناك اختلالاً فادحاً في التعادل في عقود التبرع لأن
المتبرع يعطى ولا يأخذ وإنما يمكن القول بأنه لا تعادل البتة وهو يجعل الاستغلال أشد وطأة ، ولعل
صور الاستغلال في عقد التبرع تثبت ذلك ، وأقرب تلك الصور إلى الذهن أن يتبرع شخص بجميع
ماله بطريق الهبة إلى زوجته الثانية وأولاده منها ، مضيعاً بذلك على زوجته الأولى وأولاده منها
ميراثهم الشرعي ويكون ذلك التصرف على أثر استغلال الزوجة الثانية ضعفه أو هوانه .

(ج) على أنه مما يستحق البحث في صدد أعمال التبرع مدى إعمال أو عدم إعمال المادة ١٢٩
سالفه الذكر في شأن الوصية ، وهي تصرف من جانب واحد ينطوي على التبرع المضاف إلى ما بعد
الموت ، ونبادر إلى القول بأن مناط هذا البحث هو الوصية بين المصريين دون الوصية بين الأجانب
التي تطبق في شأنها قانون الموصي وقت موته عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون المدني ،
أما الوصية بين المصريين فالواضح من المادتين ١٢ و ١٣ من قانون نظام القضاء الرقيم ١٤٧ سنة
١٩٤٩ أنها أولاً من مسائل الأحوال الشخصية وثانياً خارجة من ثم من اختصاص المحاكم العادية
ودائلاً في اختصاص المحاكم الأحوال الشخصية ... والذي نراه هو أن نطاق المادة ١٢٩ آتية الذكر
لا يمكن أن يضم الوصية بين المصريين استناداً إلى سنيين جوهريين : أولهما : أن الوصية من مسائل
الأحوال الشخصية ينص القانون على اختصاص المحاكم العادية بالأحوال الشخصية ولا تدخل في
اختصاص المحاكم العادية التي يتخصص بها في مجرد تفسير نية المتصرف بالوصية والفصل في

الأثار المترتبة على الوصية دون أن يكون لها أن تبطل في صحة أو جواز الوصية أو عدم صحتها أو عدم جوازها ، وبما أن الأحوال الشخصية كما هو معلوم لا تطبق القانون المدني المتضمن المادة ١٢٩ — وثانيهما : أن القانون المدني الجديد ينص في مادة ٩١٥ منه على أنه تسري على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها ، والشريعة الإسلامية وقانون الوصية الجديد لا يبرهان الاستغلال في الوصية وقد سبق بيان تفصيل ذلك في الشريعة الإسلامية .

الخلاصة إذن في صدد الوصية أنها بعيدة عن متناول الطعن فيها بالاستغلال وأن نص المادة ١٢٩ من القانون المدني عاجل بالنسبة لها .

ثانياً — العنصر النقسي :

العنصر النقسي في الاستغلال هو ما أوضحته المادة ١٢٩ آتية الذكر بقولها (وتبين أن المتعقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعقد الآخر قد استغل فيه طيشاً يئاء أو هوى جاهلاً . وفي تحليل هذا العنصر نتكلم عن ثلاثة عناصر هي تعريف الطيش البين والهوى الجامح عند أحد المتعاقدين ثم استغلال المتعقد الآخر ذلك الطيش أو الهوى ، ثم كون استغلال الطيش أو الهوى هما الدافعان إلى التعاقد ثم نخلص إلى ركن الإثبات .

(أ) ما هو الطيش البين والهوى الجامح :

كان نص المادة ١٢٩ في المشروع التمهيدي تحت رقم ١٧٩ ثم ١٢٣٠ يجرى هكذا : (إذا كان الغرض من التزامات أحد المتعاقدين لا تتبادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقدين فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعقد الآخر وتبين أن المتعقد المغبون قد استغل طيشه أو حاجته أو عدم خبرته أو ضعف إدراكه أو تبين بوجه عام أن رضاه لم يصدر عن اختيار كاف بجلاء للخص ... الخ) أي أنه كان ينص صراحة على قيام الاستغلال كلما تبين أن الظروف المغبون كان قد استغل طيشه أو هواه أو عدم خبرته أو ضعف إدراكه بل كلما تبين أن رضاه لم يصدر عن اختيار لا شيء سبب آخر بخلاف الطيش أو الهوى أو عدم الخبرة أو ضعف الإدراك غير أن لجنة القانون المدني رفضت أن أن يتسع النقص لشكل ذلك وقصرت ما يعيب الرضا على أمرين محددين هما الطيش ووصفته بالبين والهوى ووصفت بالجامح ، ومصدرت المادة ٩٢ مشتملة عليهم ما دون سواهما فالواضح من ذلك أن المشروع استبعد كل ما يعيب الرضا عدا الطيش البين والهوى والجامح وعلى الأخص ما كان منصوصاً عليه في المشروع التمهيدي مثل عدم الخبرة أو ضعف الإدراك فإذا استغل أحد المتعاقدين عدم خبرة الطرف الآخر أو ضعف إدراكه فإن العقد يبقى صحيحاً لا يمتد إليه نص المادة ٢٢٩ — ولكن ما هو الطيش وما هو الهوى ؟ أما الطيش فهو الزلق والخفة وأما الهوى فهو الميل إلى ما تمناه النفس أو جهل كما يقول الأستاذ حبيب أبو ستيت في كتابه المنزه عند نقاد الحق في التفرج المؤدي إلى السر والتقدير والميل إلى ما تمناه النفس المبني على غلب الطائفة ووصف بالإلزامية لا بما يورث إلى ثلاث الزعماء بيد أن هذا التعريف يغلب عليه طابع التعريف القوي الذي يصعب تحديده نظراً من

إلوهية القانونية العملية وعندها أن تعريف كل من الطيش والهوى إنما يكون دقيقاً ومتفقاً مع ما قصده المشرع منهما : بالرجوع إلى الحالات التي فصل فيها القضاء بإبطال العقود بطريق الاستحالة قبل وضع المادة ١٢٩ من القانون المدني الجديد وحجتى في ذلك أن المشرع استهدف في وضعه النص المندكور ما فصل فيه القضاء من أفضى وخفى من إطلاق النص متمشياً مع ذلك ما استناد إلى ذلك وإلى مثل فصل فيه القضاء من أفضى يمكن إلقاء ضوء على الطيش والهوى فيتمثل الأول في حالات اللزق والتمور وعدم الأكرث بالاعتناء وسوء التقدير ويتمثل الثاني في الأناطلة والاراء ما تشبهه النفس أو تهواه والاستغناء إلى ذلك دون التعبير بملية انتهى إليه المصير بهذا أن الأمر في النهاية في موضع ضوابط لا يدخل في الطيش أو الهوى وما لا يدخل مبرجعه إلى القضاء مستنداً في ذلك بالاعتناء لثمة التكرار وإذا كان الطيش والهوى على ما تقدم تبينه قبل كان المشرع في حاجة إلى وصف الأول بالبين والثاني بالجامع ؟ في رأي أنه لم يكن في حاجة إلى ذلك مهما قيل من إنه هدف بتقييد لاروة اعلل نص المادة ١٢٩ آنفة الذكر لأن الطيش والهوى على النحو السابق بتحديد ما لا يمتثلان نعماً آخر كالبين أو الجامع (حشمت أبو ستيت المرجع السابق ص ١٨٣) .

(ب) استغلال التعاقد للطيش أو الهوى : يتعين أن يتكون التعاقد قد استغل طيش أو هوى التعاقد الآخر حتى يتحقق الاستغلال ، فإذا لم يكن يعلم بقيام شيء من ذلك لديه أو كان قد تعاقد دون نظر إلى طيشه أو هواه فإن العقد يكون صحيحاً (حشمت أبو ستيت المرجع السابق ص ١٨٤) وبعبارة ذلك مستفاد من نص المادة ١٢٩ ذاتها التي تقول ما يأتي :

هو تبرين أن التعاقد المبرون لم يبرم العقد إلا لأن التعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً أو هوى

(ج) الاستغلال هو الطابع إلى التعاقد ، وهو ما يتصل بما تقدم من أنه يتعين أن يكون الاستغلال هو الذي دفع التعاقد المبرون إلى التعاقد وتبرينه هو نفس التبرير السابق .

ركن الاثبات : يقع اثبات توافر عنصرى الاستغلال على عاتق الطرف المبرون وذلك متفق مع قواعد الاثبات العامة لأنه هو الذى يتمسك بأن إرادته قد عبت بالاستغلال — وتقدير توافر العنصرين مرده إلى القاضي دون رقابة من محكمة النقض ، إلا فيما يتعلق بالتكليف القانونى للوقائع المتكورة للاستغلال .

٩٠٠ — الحالات الخارجة عن نطاق المادة ١٢٩ من القانون المدني :

إذا كان المشرع قد حدد في المادة ١٢٩ من القانون المدني الجديد حالتين صفييتين هما الاستغلال والاستغلال ، وهما الطيش والهوى ، كما حكم ما حكمت به في ذاته مؤثراً في وضعا لتعاقد المبرون دون أن يبلغ حد عيوب الرضا التقليدي وهى الغلط والتدليس والاكراه ، وإنما يشور هذا التساؤل حول أثر المبرر المبرر في فكرة المبرر ١٧٤ و ١٢٣ من المشرع التبرير التي اعتبرت كل ما يعيب

الرضا . فما هو الحكم في حالة التعاقد الذي يتضمن غبن أحد المتعاقدين ويستغل فيه المتعاقد المغبون تحت تأثير الحذف من المطالبة بحق أو النفوذ الأدبي أو الضرورة ، أو غيرهما مما قد لا يبلغ حد عيب الرضا المعروفة .

في رأي أنه يتعين بحث كل حالة على حدة وأعمال نصوص القانون في شأن عيوب الرضا التقليدية وهي الغلط والتدليس والاكراه . دون مانتعت أو تحميل النصوص أكثر من مدلولها . فإذا انطوت الحالة تحت أحد تلك النصوص أ بطل العقد وإلا كان صحيحاً . وسندي في ذلك أن المشرع وقد سن نصاً خاصاً بالاستغلال وحدد نطاقه يمين التزام ذلك النص وما خرج عنه يرجع فيه إلى القواعد العامة دون حاجة إلا الالتجاء إلى ما كان عليه العمل قبل إصدار نص الاستغلال من توسيع نطاق نصوص عيوب الرضا وتحميلها ما لا نطبقه لأن المشرع قصد تحديد نطاق الاستغلال وعدم التوسع فيه ، فلا يجوز أن يفوت عليه قصده .

١٠ — الجزء المترتب على الاستغلال : ينحصر الجزء المذكور في أمرين إما إبطال العقد وإما

انقاص الالتزامات .

(أ) دعوى إبطال العقد : للمتعاقد المغبون أن يرفع دعوى بإبطال العقد مؤثراً إياها على دعوى انقاص الالتزامات وللقاضى أن يجيبه إلى طلبه إذا تبين أن عنصرى الاستغلال قد توافرا . وأنه غبن غبناً فاحشاً ، وأنه لم يكن يبرم العقد لولا الاستغلال ، وله إذا تبين أن الغبن لم يكن فاحشاً أن المتعاقد المغبون كان يقبل التعاقد بشروط أقل كلفه أن يرفض إبطال العقد ويقضى بانقاص التزاماته وهو في ذلك كله يستهدى ظروف الدعوى وملاساتها دون رقابة من محكمة النقض ويستطيع المتعاقد الآخر في عقود المعارضة أن يدفع دعوى الإبطال بعرض ما يراه القاضى كافياً لرفع الغبن فإذا كان العقد بيعاً وكان المغبون هو البائع جاز للمشتري أن يدفع دعوى إبطاله بعرض زيادة في الثمن يراها القاضى كافية لرفع الغبن الفاحش ولكن لا يشترط أن تكون تلك الزيادة بحيث يتبادل الثمن تماماً مع قيمة المبيع فالأمر هنا خاص بدفع الإبطال للغبن الفاحش والذي يقدر ذلك كله هو القاضى بصحة مطالبة ونهاية ، أما في عقود التبرع فلا يتصور أن يعرض الطرف الآخر زيادة لدفع دعوى الإبطال لأن من تلقى التبرع لم يدفع شيئاً يمكن أن يزداد .

(ب) دعوى الإنقاص : والمتعاقد المغبون أن يختار دعوى انقاص التزاماته بدلاً من دعوى الإبطال ويكون ذلك عادة في حالة ما إذا كانت التزاماته غير باهظة أو كان يقبل التعاقد بشروط أخف كما مر وللقاضى أن يجيبه إلى طلبه في هذه الحالة حسب تقديره هو دون معقب فيأمر بانقاص التزاماته إلى الحد المناسب التي يرفع عنه بهاظتها ولكنه لا يستطيع أن يأمر بزيادة التزامات الطرف الآخر لأن نص المادة ١٢٩ آتفة الذكر لا يطبق ذلك ولا يتسع له ويلاحظ في دعوى انقاص الالتزامات أنها تصدق على عقود المعاوضات وعقود التبرعات على السواء .

(ح) مباد وقع الدعويين وطبيعته : تنص المادة ١٢٩ سالف الذكر على أنه يتعين أن تقام كل من الدعويين في خلال سنة ، وتبدأ تلك السنة من تاريخ تمام العقد ، وتحتسب بالتقويم الميلادى

(مادة ٣ من القانون المدني الجديد) وهي ميعاد اسقاط وايسر ميعاد تقادم ولذلك فهي لا تنقطع ولا تقف بخلاف ميعاد التقادم في دعاوى الإبطال للغلط والتدليس والاكراه ، فإنه ميعاد تقادم عرضة للانقطاع والوقوف — والعلة في ذلك أن المشرع قصد سرعة تحديد مراكز المتعاقدين وحسم كل خلاف حولها إذا شابها الاستغلال .

١١ — طبيعة البطلان الذي يلحق العقد في حالة الاستغلال وأثره : لآنك في أن البطلان الذي

يلحق العقد في حالة الاستغلال هو بطلان نسبي (المذكرة الإيضاحية جزء ٢ ص ١٩١) — وينبغي على ذلك أنه لا يتمسك به إلا من شرع البطلان لمصلحته وهو المتعاقد المغبون عملاً بنص المادة ١٣٨ من القانون المدني الجديد التي تقرر أنه إذا جعل القانون لأحد المتعاقدين حقاً في إبطال العقد فليس للمتعاقد الآخر أن يتمسك بهذا الحق ، كما ينبغي عليه أيضاً أن يتمسك بالبطلان لا ينتقل إلى الخلف العام أو الخلف الخاص أو الدائن ، ولا يجوز لمؤلاء أن يتمسكوا به بطريق مباشر ، وإنما يجوز لهم ذلك عن طريق الدعوى غير المباشرة باعتبارهم دائنين للمتعاقد . وأخيراً ينبغي عليه أن المحكة لا تستطيع أن تقضى به من تلقاء نفسها إذا لم يتمسك به المتعاقد الذي شرع لمصلحته .

١٢ — العقود التي تسري عليها المادة ١٢٩ من القانون المدني الجديد : هي العقود التي

أُبرمت بعد تنفيذ القانون المدني الجديد أما تلك التي أبرمت قبل ذلك فلا تخضع لها ، وتسري عليها القواعد المعمول بها من قبل .

بحث جريمة الرشوة

في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة المحررات المدنية

١. — تمهيد :

كل قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ قد تضمن الجريمة بالرشوة الواردة من ١٠٣ إلى ١١١ وهي المقابلة للمواد من ٨٩ إلى ٩٦ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ .

ثم صدر بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٤٦ قرار وزاري بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون كامل للعقوبات وقد جاء بذلك القرار أن قانون العقوبات منذ أن عدل في سنة ١٩٠٤ لم ينقطع من أحكامه إلا ما اقتضته الضرورة الملحة وما اقتضاء تنفيذ معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ . وإن تطورا لحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يقتضي تنقيح هذا التشريع تنقيحا يستجيب لما استجد من أوضاع ويسير النهضة التشريعية في نواحيها المختلفة وإن مهمة اللجنة هي تنقيح التشريع تنقيحا شاملا تحقيقا للأغراض المتقدمة — وقد انجزت اللجنة المذكورة جزءا كبيرا من مهمتها ولكنها لم تصل إلى نهايتها .

ثم روي أن النصوص الواردة في البابين الثالث والرابع من قانون العقوبات الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية لتحقيق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي العابثين وترك صورا كثيرة من الاجرام والفساد بغير عقاب فرؤى الاسراع بتعديل هذين البابين تعديلا شاملا وذلك بإلغاء المواد من ١٠٣ إلى ١١١ الواردة في الباب الثالث والمواد ١١٢ إلى ١١٩ في الباب الرابع من قانون العقوبات الحالي والاستعاضة عنها بمواد أخرى جديدة — ورؤى أن يجعل الأساس في صياغة المواد الجديدة ما انتهت إليه لجنة تعديل قانون العقوبات في مشروعها مع إضافة مواد أخرى جديدة يستكمل بها ما فات اللجنة استكمالها من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة بما يتفق وهذا الغرض وتشديد العقوبات الواردة بمشروع اللجنة لتلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها (١) — ولهذا صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ متضمنا هذه المواد الجديدة (٢) .

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ العدد ١٦ مكرر .

٢ - كلمة أولية:

إذا ذكرت الرشوة corruption انصرف الذهن إلى موظف يتجر بوظيفته وما يتصل بها من عمل (١) - ذلك هو الأصل الذي سبق من أجله نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ والمقابل للنقض المادة ١٣٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والمقابل أيضا لنص المادة ١٣٣ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ . . .

وقد قضت محكمة النقض المصرية تبعا لذلك بأن د علماء القانون عرفوا الرشوة بأنها اختارة المستخدم في سلطته لعمل رشوي أو امتناعه عن عمل يكون من خصائص وظيفته وعلى طبق هذا التعريف وردت المادة ٨٩ من قانون العقوبات (٢) .

ولكن المشيخ يخرج عن هذا الأصل بالنقض في المادة ٩٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وفي المادة ١٠٤ من قانون سنة ١٩٣٧ على اعتبار المستخدمين والمأمورين أيا كانت وظائفهم والخبيرين والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمرية كالموظفين لتجرى عليهم أحكام الرشوة . . .

لذلك نصت المادة ٢٢٣ عقوبات على تطبيق أحكام الرشوة على كل طبيب أو صيغ أو صيغ محوّل يمكن بموظفه عمومي (يشهد زور أو يرضى أو بطلان مستوجب الإحالة من أية خدمة عمومية) لا يستحق إلى ذلك بالوعد له بشيء ما أو بإعطائه عينية أو عطية . . .

وكذلك تهمل المادة ٢٩٩ عقوبات في حكم المترشدين كل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية إذا قبل عطية أو وهدية . . .

وتتناول أيضا المادة ٦٦ من قانون الانتخاب بالعقاب كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فاقلة نفسه أو يفديه كي يحصل على التصويت على وجه خاص أو على الأية نوع من التصويت وكل من قبل فائدة من قبل القبول لنفسه أو لغيره . . .

ويكفي الملتزم بحدود في كل ذلك بغاية واحدة وهي حماية المصلحة العامة من إضرار الرشوة الخزانة استشرت بين طائفة الموظفين ومن في حكمهم هم الفساد وتسببه عن ذلك تعطيل الخدمات . . .

(١) وقد عبرت عن ذلك موسوعة البانديكت الجزء ٢١ ص ٧١٦ رقم ٦ بأن الصفة المميزة لجريمة الرشوة أنها خيانة للامانة وهي تستند صفتها الجنائية اما من صفة الوظيفة أو المأمور - أو من نتائج الفعل ذاته - وكما أن الوكيل الخاص فينيخون موكله ولا يعمل بأوامر ولا ينفذ مطالبه فان الموظف بقبوله الرشوة يهون وكيله عن امانة الاجتهاد في أداء رسالته الملقاة على فائقه ويخون الأمانة التي أودعها هذه الهيئة بغيره . . .

"En effet de même que le mandataire privé qui trahit des ordres de ses commettants et dilapide les deniers déposés entre ses mains" le fonctionnaire mandataire du pouvoir social "abuse de sa mission, et trahit le dépôt de l'autorité confiée à sa foi"

(٢) نقض ١٢ يوليو ١٨٩١ (الحقوق ٦ ص ١٨٤) .

العامة ومصالح الأفراد ولذلك وضع المشرع أحكام الرشوة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو الذي يضم أنواع الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية .

وقد اختلفت التشريعات الجنائية في تكييف جريمة الرشوة وسادها في هذا الصدد نظامان :

الاول — يرى أن الرشوة جريمة مركبة تستلزم وجود شخصين تتحدد مسؤوليتهما وعقابهما على قدم المساواة *egalement coupables et egalement punissables* فيكون الراشي شريكا للمرشئ في جريمة واحدة .

ويتوافر الشروع في الجريمة إذا ظل العرض *l'offre* دون قبول *sans acceptation* أو إذا لم يتسلم العطية أو الهدية .

الثاني — يرى أن الرشوة جريمتان متميزتان — الأولى جريمة المرشئ والثانية جريمة الراشي ويكون بذلك عنصرا الجريمة مستقلين — وليس يلزم توافر الصلة بينهما سواء من ناحية التجريم أو من ناحية العقاب .

وقد أخذ القانون الجنائي الفرنسي بالنظام الثاني ونظم في المواد ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ أحكام الرشوة السلبية *corruption passive* وهي جريمة المرشئ — ونصت المادتان ١٧٩ و ١٨٠ على الرشوة الايجابية *corruption active* وهي جريمة الراشي .

وأخذ بهذا النظام كذلك القانون الألماني (المواد من ٣٢١ إلى ٣٣٥) والقانون السوفيتي (المواد من ١١٧ إلى ١١٩) والقانون العراقي (المواد من ٩٠ إلى ٩٧) والقانون السوداني (المواد من ١٢٨ إلى ١٣٤) .

وينتقد (جارد) هذا النظام إذ يرى أن جريمة الرشوة تتكون من عنصرين أساسيين هما العرض والقبول وأن الجريمة لا تتم إلا إذا اكتمل هذان العنصران أي إلا إذا تم قبول العرض . ومن هذا لا يمكن القول إن هناك جريمتان مستقلتان هما جريمة المرشئ وجريمة الراشي . وبشبه (جارد) جريمة الرشوة بجريمة الزنا بجامع أن كلا منهما لا يتصور وقوعها إلا باجتماع شخصين .

ويعرف (جارد) (١) الرشوة بمعناها العام بأنها عرض من جانب وقبول من جانب آخر لأي فائدة أو منفعة كانت مقابل القيام أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة .

la corruption , dans le sens general du mot ; c'est d'un coté , l'offre , d'un autre coté , l'acceptation d'un avantage quelconqué pour faire ou s'abstenir d'un acte de la fonction .

ولم يضع القانون المصري حكما خاصا للراشي بل اقتصر على بيان عقابه في المادة ١٠٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والتي ألغيت بنص المادة ١٠٧ مكررة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٥٣ — ورغم

ذلك فقد درج (الشراح) (١) على التمييز بين جريمة الرشوة والمرشئ كما هو الحال في القانون الفرنسى - ولهذا فأننا سنعالج الكلام في جريمة الرشوة بالتعرض أولا لجريمة المرشئ ثم نتعرض لجريمة الرشوة بعد ذلك .

٣ — جريمة المرشئ *Corruption Passive* :

يمكن أن تعرف الرشوة السلبية بأنها جريمة الشخص الذى يتجر بوظيفته (٢) وقد عالج المشرع الفرنسى هذه الجريمة وبين أركانها في المادة ١٧٧ عقوبات — ونص عليها المشرع المصرى في المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ — وقد استبدل المشرع بهاتين المادتين المواد ١٠٣ و ١٠٤ مكرر ١٠٤ و ١٠٤ مكرر ١٠٦ و ١١١ — وبين من استعراض هذه النصوص أن أركان جريمة المرشئ ثلاثة هي (١) أن يكون الفاعل من نصت عليهم هذه المواد أى أنه يشترط صفة معينة في المرشئ (٢) أن يقبل أحد هؤلاء الأشخاص وعدا أو عطية أو فائدة من شخص آخر (٣) أن يكون ذلك مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة .

٤ — صفة المرشئ :

استهلت المادة ١٠٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ عبارتها بأنه "بعد مرشئيا كل موظف عمومى قبل وعدا . . . الخ .

وجاءت بعد ذلك المادة ١٠٤ من نفس القانون ونصت على أن المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظائفهم والخبيرون والمحكون وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين . . . أما المواد من ١٠٣ إلى ١٠٦ والمادة ١١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقد أوجبت كذلك في المرشئ أن يكون موظفا عموميا ثم اعتبرت المادة ١١١ في حكم الموظف العمومى — المستخدم في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها وعضو المجالس النيابية أو المحلية سواء أكان منتخبا أم معينا والمحكم والخبير ووكيل الدائنين والمصنف والحارس القضائى والطبيب والجراح والقابلة بالنسبة لما يعطونه من شهادات أو بيانات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ثم كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

ومن هذا يبين أن قانون العقوبات لم يقصر أحكام جريمة الرشوة على من يعد موظفا عموميا وفق تعريف القانون الإدارى له من أنه كل موظف مخول وظيفة دائمة ومندرج في كادر إحدى السلطات العامة بل عمم الحكم على أشخاص لا يعتبرون موظفين عموميين بالمعنى الضيق لهذه الكلمة بحيث شمل كل مستخدم بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة وأعضاء المجالس النيابية وأشخاص آخرين ليسوا موظفين ولا مستخدمين ولكن لدقة الأعمال التى يؤدونها وخطورة المهام التى يقومون

(١) أحمد أمين بك والدكتور على راشد في كتاب شرح قانون العقوبات المصرى طبعة ١٩٤٩ ص ٥٥

(٢) فستان هيل وجان بروشو طبعة ١٩٤٨ جزء ٢ — ص ١٣٥ إذ يعرفها كما يلي :

la corruption passive est, d'une manière générale, le delit commis par une personne qui trafique de ses fonctions

بها ولاهيتها أدخلهم القانون في حظيرة من تشملهم أحكام جريمة الرشوة تقديرا من المشرع أنه إذا دخل الفساد ذمهم فسدت الحياة العامة وأنهار صرخ الصالح العام الذي يحرص القانون على تقويمه وتدعيمه — وأعل المشرع في القانون الجديد قد سار في الشوط بعيدا مترسما خطى المشرع الفرنسي إذ ساوى بين جميع هؤلاء وبين المستخدمين الخصوصيين أى المستخدمين في المشروعات الخاصة — وهم من نص عليهم المشرع الفرنسي في المادة ١٧٧ فقرة خامسة من قانون العقوبات فطبق أحكام جريمة الرشوة على مستخدمي المحلات التجارية أو الصناعية الذين يقبلون بغير علم بخدومهم وبغير رضاهم وعودا أو هدايا أو عطايا لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عما تقتضيه واجباتهم — وهذا ما اقتضاه نص المادة ١٠٦ (١) من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إذ جاء به أن كل مستخدم مطلق لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية بغير علم بخدومه ورضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد ذكرت المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن المادة ١٠٦ نصت على عقاب مستخدمي البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية أو غيرها وكل مستخدم آخر على الرشوة لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل .

وإذن تسرى أحكام الرشوة على كل من له نصيب في إدارة أعمال الحكومة أو الهيئات العامة أو الخاصة — مهما كان صغيرا وبهذا يتسع عموم المواد التي تعاقب على الرشوة بحيث تشمل سائر موظفي السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية فيدخل في نطاق تطبيقها الوزراء والقضاة على اختلاف درجاتهم وأعضاء مجلس النواب والشيوخ وأعضاء النيابة العامة وبما موري الضبط ورجال البوليس الإداري ورجال الجيش وموظفي الوزارات والمصالح العمومية ومستخدموها على اختلاف طبقاتهم ورجال السجون على اختلاف درجاتهم والمحضرين المنوط بهم تنفيذ الأحكام وموثقي العقود وبما موري الشهر (٢) .

وكذلك كل من نصت عليهم المادة ١١١ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وخاصة كل من يكلف بخدمة عامة ويدخل في حكم هؤلاء العمدة ومشايخ الحارات وأعضاء المجالس الطائفية وأعضاء مجلس الأوقاف الأعلى وأعضاء مجلس الأزهر الأعلى والمأذونون والخفراء الخصوصيون الذين يستأجرهم الأفراد لحراسة ممتلكاتهم وكل ما يشترط بالنسبة للمكلف بخدمة عامة أن يكون قد ندب للعمل بمن يملك الندب والتكليف — فلا يكفي أن يكون قد ندب نفسه للقيام بعمل من الأعمال العامة (٣) .

(١) يلاحظ أن المشرع راعى أن تكون العقوبة مخففة في حالة رشوة مستخدمي المحلات التجارية أو الصناعية في المصالح الخاصة مراعاة لثقل خطر الجريمة في هذه الحالة على الصالح العام .

(٢) فستان هيلي وجان بروشو جزء ٢٠ ص ١٣٥ .

(٣) يلاحظ في حالة الموظف العملي وهو الموظف الذي يندب نفسه للقيام بعمل من الأعمال العامة في حالة غياب المكلف بها أصلا يثور البحث في مدى انطباق أحكام جريمة الرشوة عليه إذا ما قبل وعدا أو عطية أو أية فائدة مقابل القيام أو الامتناع عن عمل من الأعمال التي يقوم بها — ونرى أنه إذا كان القانون الإداري =

٥ - الموظف الذى يقع تعيينه باطلا :

يرى الفقه أن الموظف لى تكون له صفة يجب أن يتم تعيينه صحيحا وفقا للقوانين واللائح - فإذا شاب تعيينه بطلان ما قبل يؤثر ذلك على صفته بحيث لا تطبق عليه أحكام الرشوة إذا قبل عطاء أو هدية أو وعدا ؟

يفرق الفقه بين صورتين :

الاولى : أن يكون النقص الذى يشوب إجراءات تعيين الموظف غير ذى أهمية ولا يفقده شيئا من مظاهر سلطانه بين الناس - وفي هذه الحالة لا يمنع هذا النقص فى الإجراءات من تطبيق أحكام الرشوة عليه ان توافرت سائر شروطها - فكانت المحكمة التى لم يحلف اليمين قبل تسلم أعمال وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة إذا أخذ هدية أو عطية من أحد أصحاب المصالح لأداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه .

الثانية : أن يكون النقص مؤثرا فى الصفة الوظيفية بحيث يمنع الموظف من القيام بأعماله - وفي هذه الحالة يكون الموظف غير ذى صفة - فلا تطبق عليه أحكام الرشوة ، كما فى حالة شخص لم يصدر قرار بتعيينه أو كانت له صفة ثم زالت عنه - هل أنه يمكن اعتبار انتحاله الصفة الكاذبة فى هذه الحالة نصبا إذا ما توافرت سائر شروطها (١) .

ولا يسلم بعض الشراح بهذه التفرقة ذاهبين إلى أنها لا تستند إلى أساس من القانون الجنائى - فالقانون يشترط صفة خاصة فى المرشئى فاما أن تتوافر وأما أن لا تتوافر وفى هذه الحالة الأخيرة لا يكون فى العمل جريمة رشوة (٢) .

٦ - ثانيا - قبول الموظف للوعد أو الهدية أو العطية :

وهذا الركن الثانى من أركان الجريمة هو المقصود من اتجار الموظف بوظيفته وبيعته لسلطته وعمله لمن يدفع الثمن (٣) ولا يشترط القانون أن يتسلم الموظف فعلا الهدية أو العطية بل يكتفى بوقوع الاتفاق accomplir le pacte بين الراشئ والمرشئى على اقتضاء الجعل نظير القيام بالعمل المطلوب أو الامتناع عنه - ولا يهم كذلك نوع الجزاء أو العطاء فكل فائدة أو ميزة ينالها الموظف المرشئى تعتبر رشوة معاقبا عليها - أما عن الاتفاق الحاصل بين طرفى الجريمة فيجوز اثباته بكافة طرق الاثبات

يعتبر مثل هذا الموظف فى ظروف معينة كالموظف العمومى سواء سواء فيكون قبوله الهدية أو العطية فى حالة قيامه بعمله لاشك أمرا غلا بالمصالح العام وهو ما ترى فيه أمرا كافيا لانطباق أحكام جريمة الرشوة عليه وذلك متى كان الغير الذى تعامل معه حسن النية . (راجع كتاب الأستاذ مارسيل فالين فى القانون الادارى ص ٤٠٩ طبعه ١٩٥٢) .

(١) جارد طبعه ١٩٢٢ الجزء الرابع نبذة ١٥٢٣ .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات فى القسم الخاص الطبعة الثانية ص ١٩ وقد عدل من هذا رأى فى الطبعة الثالثة :

(٣) جارد المرجع السابق نبذة ١٥٢٩ إذ جاء فيه 'La loi punit, en effet, ici, le trafic même de la fonction publique'

ومنها البينة والقرائن مهما بلغت قيمة العطاء المتفق عليه - ذلك لأنه اتفاق على أمر مخالف للنظام العام ويكون جريمة في ذاته - ولا يهم كذلك أن تكون الرشوة معجلة أو مؤجلة فأى منهما تقع تحت طائلة العقاب .

ويتساءل بعض الشراح الفرنسيون عما إذا كان يعاقب على الرشوة إذا قبل الموظف الوعد أو العطية ثم رفض بعد ذلك القيام بالعمل أو الامتناع عنه - وقد رأى الفقه النفرقة بين حالات ثلاث في هذا الصدد :

١ - إذا توقف الموظف باختياره أى عدل عن اتمام العمل أو الامتناع فلا يكون في الأمر جريمة تامة ولا شروع فيها إذ أن العنصر الثانى لجريمة الرشوة لم يتحقق وهو أن يكون قبول الوعد أو العطاء لأجل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل - وكذلك فإن الموظف لا يكون شارعا في الجريمة في هذه الحالة لأنه طبقا للبادة الثانية من قانون العقوبات الفرنسى - يحو العدول الاختيارى قبل اتمام الجريمة ، الصفة الجنائية للأفعال السابقة .

ويذهب جaro إلى أن هذا رأى إنما مجاله إذا كانت جريمة الرشوة تتم بتوافر عنصرين وهما القبول أو تسليم العطاء ثم القيام أو الامتناع - أما وأن طبيعة الجريمة ليست كذلك وإنما تتم بمجرد القبول أو القبط فان عدم دقة هذا رأى تكون حينئذ ظاهرة . وعلى هذا فإذا عدل الموظف عن القيام بالعمل المطلوب أو الامتناع عنه بعد قبوله الوعد أو العطاء فان تدخله حينئذ يكون بعد الأوان ، بعد أن تكون الجريمة قد تمت أركانها وبذلك يجب القول بانطباق أحكام الرشوة رغم هذا العدول .

٢ - إذا كان عدول الموظف عن الاتفاق المبرم بينه وبين الراشئ وليد ظروف خارجية لا شأن لإرادته بها فان فعله يكون شروعا في الجريمة .

٣ - إذا تعلقت الرشوة بعمل ليس من اختصاص الموظف المرشئ فان قبوله الرشوة لا يكون جريمة تامة ولا حتى شروع فيها وان كان يكون جريمة نصب .

أما القانون الفرنسى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ فقد توسع فى العقاب على الرشوة فلا يلزم إلا مجرد التفاهم على الجمل أو الهدية - وعلى ذلك فجرد الطلب من الموظف المارشئ أو العرض من الراشئ توافر به الجريمة . وكل ما يشترط للعقاب أن يكون الوعد أو العرض أو الطلب سابقا على القيام بالعمل أو وقوع الامتناع (١) .

وقد قضى بأن د الفقه فى فرنسا جرى رغم عدم وجود نص على أن دفع مبلغ ما إلى موظف عمومى أو من فى حكمة كسكافاة أو عطية أو هبة « بقشيش » عن عمل أداء فعلا لمصلحة الدافع لا جريمة فيه لأن عقوبة الرشوة فرضت لحماية الأعمال العامة من العبث بها والاتجار فيها وطالما أن

(١) أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد ص ١٤١٣ - جaro جزء ٤ نبذة ١٥٢٩ - فستان هيل وجاك بروشو طبعة ١٩٤٨ ص ١٣٦ - وقارن مارسيل روسيليه وموريس بلتان طبعة ١٩٥٠ ص ٦٧ وجواييه طبعة ١٩٤٥ ص ٨٥ - سبارسون طبعة ١٩٥٢ ص ٦٩٧ رقم ٩٠ .

الموظف أدى عمله بحرية بعيداً عن المؤثرات المتعلقة بمصلحته الذاتية فليس ثمة إضرار بالصالح العام، كما أنه ليس ثمة إفساد لذمة الموظف (١) .

أما بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فيكفي أن يطلب الموظف المرتشى جملاً أو هدية أو عطية أو أية فائدة مادية أو غير مادية لكي تقوم جريمته وتتوافر أركانها — وليس بلازم أن يقبل الرأشي هذا الطلب في بعض الصور على ما سنعرض له فيما بعد عند الكلام عن الشروع في جريمة المرتشى — ولا يلزم كذلك أن يسبق الوعد أو العرض أو الطلب قبول الهدية أو العطية وذلك لأن المادة ١٠٥ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه بقصد المكافأة على أدائه أو الامتناع عنه وبغير اتفاق سابق يعاقب

وقد استحدثت المشرع هذا النص مراعاة منه لصعوبة إثبات الاتفاق أو الوعد السابق بين الرأشي والمرتشى إذا كانت الرشوة مؤجلة لما بعد إتمام العمل أو الامتناع عنه . هذا الإثبات الذي يقع على سلطة الانهام — وقد كان من الصعوبة بحيث كان يؤدي إلى إفلات الكثيرين من العقاب ، وإذن يكون المشرع المصري بنص المادة ١٠٥ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قد خرج على ما اعتقد عليه اجماع الفقه والقضاء من اشتراط وجود اتفاق بين الرأشي والمرتشى سابق على أداء العمل أو الامتناع عنه — وبهذا أصبحت جريمة الرشوة جريمة شكلية تتم بمجرد قبول الوعد أو العطاء دون حاجة إلى وجود تفاهم سابق على الارتشاء — فلم يعتد المشرع في هذه الصورة بالقصد الجنائي الخاص واعتبر مجرد وقوع الفعل المادي كاف لقيام الجريمة ووجوب العقاب .

٧ — قبول العطاء بالواسطة :

قد لا يقبل الموظف المرتشى الهدية أو العطية مباشرة بل يتفق مع الرأشي على أن تصل إليه من طريق غير مباشر للتجهيل — كأن تسلّم الهدية أو العطية لزوجته الموظف أو لأحد من ذوي قرباه أو لخليته — وفي هذه الصورة يعاقب الموظف أيضاً إذا كان على علم بكل ما يجري سواء أكان عليه مستند من وجود اتفاق سابق بينه وبين الرأشي أو أنه علم بالهدية بعد تسليمها لمن له به صلة قبلها — وتتم الجريمة بمجرد قبول الموظف أو سكوته بعد علمه بالامر — أما إن ظل الأمر في طي الكتمان ولم يثبت أنه علم به فلا عقاب . كما أنه ليس بشرط أن تكون الهدية المسلمة لزوجته الموظف أو لخليته أو لأحد أقربائه — مرسلة له شخصياً بل تعد رشوة الهدية المسلمة لأحد من هؤلاء خصيصاً ما دامت له بالموظف صلة — وتعود هذه الهدية عليه بالفائدة . فأهداء حلية ذهبية مثلاً لزوجته الموظف تعتبر رشوة له ولو لم يقصد بها أن يستعملها هو شخصياً ، ولعل نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ يفصح عن هذا إذ جرى النص على أنه « بعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو العطية الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض السابق ذكره » وهو أداء عمل من أعمال الوظيفة أو لامتناعه

(١) مصر الابتدائية ٢/٢/١٩٤٣ الجدول العشري الخامس للمجموعة الرامية من ١٧٣ رقم ١٠٠٠ .

عن عمل من الأعمال المذكورة (للموظف أو لأي إنسان آخر عينه لذلك ، وكذلك فإن المادة ١٠٣ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تردد هذا المعنى حين نصت على أن كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ... الخ ، فطلب الموظف للرشوة وقبوله إياها تقوم بأى من الفعلين جريمة الرشوة سواء أكان طلبه أو قبوله لنفسه أو لغيره .

وقد يتدخل وسيط لصالح المرشئ فيكون واسطة في طلب العطاء أو الهدية أو قبول أيهما أى يعبر عن إرادة الموظف المرشئ في هذه الحالة يعاقب هذا الوسيط (الرائش) بنفس عقوبة المرشئ كما تقضى المادة ١٠٧ مكررة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ولا يعتبر الشخص وسيطا إلا إذا كان له دور إيجابي في إتمام الجريمة أما إن كان قد عين فقط لأخذ العطية أو الفائدة واقتصر دوره على ذلك فإنه يعاقب بنص المادة ١٠٨ مكررة بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به .

٨ — قبول الرجاء أو التوصية :

لم تكن نصوص قانون العقوبات التي تعاقب على جريمة الرشوة لتتناول بالعقاب الموظف الذي يقبل رجاء أو توصية أو يصدر لأمر فيقوم بأداء عمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها (١) ولم يكن من الجائز الانجاء إلى قياس هذه الحالة على جريمة الرشوة بجامع أن في كل منهما إخلالا بواجبات الوظيفة ومقتضياتها ونخيانة للأمانة المودعة بين يدي الموظف إذ أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص — ولأن القياس يمتنع الانجاء إليه في المواد الجنائية لتعلقها بالنظام العام .

إلا أن قانون العقوبات يتضمن نصا يعاقب كل قاض يحمل للأمر أو الرجاء أو الطلب أو التوصية سبيلا إلى نفسه فيمتنع عن الحكم في قضية بسبب ذلك أو يصدر حكما يثبت أنه غير حق — بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبأمر (٢) .

وظاهر من هذا النص أن حكمه قاصر على القاضى أى كل من له سلطة الحكم فلا يمكن أن ينسحب العقاب على من ليست له هذه الصفة وبالتالي لا يضع النص قاعدة عامة في عقاب الموظفين العموميين .

وقد صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مستحدثا نص المادة ١٠٥ مكررة التي تعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة . وبهذا النص يكون المشرع قد عمم العقاب على القيام بعمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه

(١) وليس في القانون الفرعي كذلك نص يعاقب على أداء العزل أو الامتناع عنه نتيجة لرجاء أو توصية بعقوبة الرشوة وعلى ذلك لا يقوم الرجاء أو التوصية مقام الهدية أو العطاء ولو كان أيهما يؤدي إلى الإخلال بواجبات الوظيفة — يراجع جارسون طبعة ١٩٥٢ رقم ٨٩ ص ٦٩٧ .

(٢) المادة ١٢١ عقوبات .

نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة بحيث يدخل تحت طائلته الموظف العمومي أو من في حكمه تطبيقاً لنص المادة ١١١ .

وأول ما يلاحظ على هذا النص أن تضمن عقوبة مشددة لجعل العقوبة السجن والغرامة بعد أن كان القاضي الذي يقبل الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس الذي لا تزيد مدته على سنتين وبالعزل .

ونرى أن نص المادة ١٢١ عقوبات لا يزال مع وجود نص المادة ١٠٥ مكررة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — هو الواجب التطبيق على القاضي الذي يمتنع عن الحكم لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به أو يحكم حكماً يثبت أنه غير حق — وذلك لأنه نص خاص — والمسلم أن النص الخاص يعمل به في مجال خصوصه وأن النص العام ينطبق فيما هو خارج عن نطاق النص الخاص — وعلى ذلك يطبق نص المادة ١٠٥ مكررة على سائر الموظفين العموميين فيما عدا القاضي (١)

٩ — متى يجب العقاب طبقاً لنص المادة ١٠٥ مكررة :

تقضى أحكام جريمة الرشوة بعقاب الموظف المرتشي ولو ثبت أن العمل الذي قام به حق أو أن العمل الذي امتنع عن القيام به غير حق — ما دام أنه طلب أو قبل وعداً أو عطية أو هدية لأنه يصدق عليه حينئذ وصف الاتجار بالوظيفة .

أما بالنسبة للجريمة التي نحن بصددتها والتي تضمنها نص المادة ١٠٥ مكررة فليس ثمة اتجار بالوظيفة وإنما قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن عمل من أعمالها نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة — فهل يعد مجرد القيام بالعمل أو الامتناع موجبا للعقاب أم يشترط أن يكون العمل الذي قام به الموظف غير حق أو أن يكون العمل الذي امتنع عن إدائه حق .

نرى أن هذه الجريمة يجب أن يتوافر فيها قصد جنائي خاص وهو نية الغش بمعنى أن يقوم الموظف بالعمل أو يمتنع عنه وهو عالم بأنه على غير حق سواء في قيامه به أو في امتناعه عنه أي أن يعلم أنه يخل بواجبات وظيفته . وبهذا تنسق أحكام هذه الجريمة مع أحكام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢١ عقوبات وهي جريمة امتناع القاضي عن الحكم أو قضائه بغير الحق بناء على توسط موظف لديه لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية إذ يشترط للعقاب على هذه الجريمة الأخيرة قيام نية الغش لدى القاضي (٢) .

نقول هذا وإن كانت عبارة نص المادة ١٠٥ مكررة لا تؤكد ظاهرها رأينا فقد وردت العبارة عامة تعاقب على القيام بالعمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة إذا كان ذلك نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة ومعنى ذلك أن المشرع لم يشترط أن يكون القيام بالعمل أو الامتناع عنه منطوقاً على إخلال بواجبات الوظيفة بل يكفي كافي جريمة الرشوة مجرد القيام بالعمل ولو كان حقا

(١) ينطبق نص المادة ١٠٥ مكررة على عضو النيابة .

(٢) الموسوعة الجنائية الجزء الثاني ص ١٥٥ و ١٥٦ .

أو مجرد الامتناع عنه ولو كان غير حق وبذلك يكتفى بالقصد الجنائي العام وهو انيان الفعل مع العلم بان القانون يحرمه - والتحریم هنا ينصب على القيام بالعمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات الوظيفة نتيجة للرجاء أو التوصية أو الوساطة - وقد يقال إن هذا التفسير هو الذي يتفق مع ميل المشرع نحو تشديد العقوبات الواردة في باب الرشوة والتي من بينها المادة ١٠٥ مكررة ولكن هناك من الصور التي قد تظهر في العمل ما تدعو إلى اعمال النظر في هذا التفسير فمثلا :

١ - وقع مدير مصلحة حكومية جزاء اداريا على موظف مرءوس له بدعوى أنه أهمل في عمل من أعمال وظيفته فتقدم شخص (صديق المدير) راجيا إياه أن يرفع هذا الجزاء الذي أوقعه على أساس أن الموظف لم يخطئ وأن الاهمال لم يكن منه - ولما تولى هذا المدير فحص الأمر تبين له براءة هذا الموظف من الاهمال المنسوب إليه فبادر إلى رفع هذا الجزاء لعدم وجود ما يبرره - فلاشك هنا يعتبر أن هذا المدير قام بعمل من أعمال وظيفته (١) نتيجة لرجاء فهل يعاقب طبقا لنص المادة ١٠٥ مكررة مع أن ماقام به من عمل هو حق ومشروع ؟ وقد كان حسن النية حين قام بالعمل المذكور غير متو الاخلال بواجبات وظيفته ولم ينطو عمله هذا على محاباة للموظف .

٢ - وإذا كان المدير عند صدور الرجاء بسبيل توقيع الجزاء الإداري - وعند ما تبين له براءة الموظف امتنع عن توقيع هذا الجزاء فهل يعاقب لامتناعه عن عمل من أعمال وظيفته نتيجة للرجاء ولو أن امتناعه عن العمل كان مشروعا ؟

٣ - تقدم شخص ذو حق في صرف مبلغ معين من خزينة حكومية إلى الموظف المختص باتمام إجراءات الصرف بتوصية ليسهل له عملية الصرف ويسرع في اتمام اجراءاتها فهل يعاقب هذا الموظف لقيامه بهذا العمل نتيجة للتوصية إذا كان ماقام به لا ينطو على عبث بمقتضيات وظيفته ؟ نرى في هذه الصور وأشباهها أن ليس ثمة وجه للعقاب تطبيقا لنص المادة ١٠٥ مكررة . والذي نعتقد أنه إذا اقدمت سلطة الانهام على تقديم موظف عمومي أو من في حكمه إلى المحاكمة بتهمة قبول الرجاء أو التوصية أو الوساطة فإن في مثل الصور التي أسلفنا الكلام عنها يسوغ للموظف أن يدفع بحسن النية - وقد قضت محكمة النقض المصرية في حكم حديث هام د أن حسن النية المؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض وهو معنى لا يختلف مقوماته باختلاف الجرائم ويكفي أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من ذلك القاعدة العامة الواجبة الانبعا وحسن النية ليس معنى باطنيا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده في تصرفه على أسباب معقولة ، (٢) وهنا يفيد حسن النية متى ثبت وجوده انتفاء القصد الجنائي العام (٣) الذي يبين أن المشرع اكتفى به في الجريمة التي نحن بصدددها .

(١) هذا مع افتراض أن من حق المدير المذكور رفع الجزاء الإداري الذي سبق أن وقع على الموظف ولا مجال لمناقشة هذا الحق هنا لتعلقه بالقانون الإداري .

(٢) نقض ١١ نوفمبر ١٩٤٦ مجموعة القواعد جزء ٧ ص ١٩٩ وما بعدها .

(٣) جرائم النشر للاستاذ محمد عبد الله محمد ص ٢٥٧ .

١٠ — الرشوة في صورة تعاقد :

حرص المشرع المصري في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أن يبرز العقاب على الرشوة التي قد تستتر في صورة عقد فنص في المادة ١٠٥ منه على أنه "تعد من قبيل العطية أو الوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للوظف من بيع متاع أو عقار بشئ أزيد من قيمته أو ثرائه بشئ أنقص منها أو من أي عقد حصل بين الراشي والمأمور المرثى ، وهذا نوع من أنواع الرشوة غير المباشرة قد يلجأ إليها الطرفان لاختفاء معالم الجريمة (١) والعبارة في إثبات وجود الجريمة هو بحقيقة قصد المتعاقدين فان تبين من الظروف أن البائع باع للوظف عقارا يملكه بشئ أقل من قيمته الحقيقية مقابل أن يقوم له الموظف بعمل أو يمتنع عن عمل من أعمال وظيفته - عد فعله رشوة - وتقدير وجود قصد الرشوة أو عدم وجوده مسألة وقائع لقاضي الموضوع الرأي الأعلى فيها وحده .

وقد أضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ نصا مقابلا للمادة ١٠٥ المذكورة هو المادة ١٠٧ التي تنص على أنه "يعد من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرثى أو الشخص الذي عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها أو نوعها وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية ، وبهذا النص أصبح لا يهم أن تكون الفائدة التي يحصل عليها الموظف وتعد من قبيل الرشوة مادية بل يعتبر كذلك كل فائدة مادية أو غير مادية - ويعتبر من قبيل الفائدة غير المادية الوعد بترقية الموظف أو التوصية عليه في عمله (٢) .

"Il n'est d'ailleurs pas nécessaire qu'elle porte sur des objets ou de l'argent . Ce peut être celle d'un avantage quelconque, d'une avancement, d'une recommandation, etc "

وتعتبر النفعة من قبيل الفائدة أيا كانت قيمتها - وإذا كانت الرشوة لا تقوم عندئذ في حق المستخدمين لدى الأفراد (٣) فانها تقوم في حق الموظف العمومي لعدم إمكان افتراض علم الحكومة ورضائها عن قبض النفعة المذكورة - وقد جرى القضاء الإيطالي على اعتبار البشيش من قبيل الفائدة بالنسبة للرشوة التي يرتكبها الموظفون (٤) .

١١ — ثالثا : القيام بعمل أو الامتناع عن عمل :

لكي تتوافر أركان جريمة الرشوة يجب أن يكون المقصود من قبول الوعد أو أخذ العطية أو

(١) المرحوم أحمد أمين (بك) والدكتور علي راشد طبعة ١٩٤٩ ص ١٣ .

(٢) جازسون طبعة ١٩٥٢ ص ٦٩٧ رقم ٨٤ .

(٣) لا يسرى النص الخاص برشوة المستخدمين الخصوصيين على ما يعطى لهم على سبيل النفعة إذ الغرض أن الخدم يكون راضيا عن الأخذ وإن كان لا يعلم به ، ولكن اتفاق المستخدم مع أحد الزبائن على عمولة مرتبة فإن النص ينطبق عليه ، وبناء عليه حكم بتطبيق المادة ١٧٧ عقوبات فرنسي على مستخدم في محل لبيع الألبان اتفق مع أحد الزبائن على عمولة معينة عن كل لتر من اللبن يسلمه إليه (نقض فرنسي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ - ١٩٣١ - ١ - ١٥٧) .

(٤) مذكرات الأستاذ دي لوجو لطلبة الدكتوراة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ص ١٧٩ .

الهدية أو الجعل أن يقوم الموظف العمومي أو من في حكمه بعمل من أعمال وظيفته أو يتمتع من القيام بعمل من هذا القبيل ، لأن القانون لا يعاقب على قبض الجعل أو قبول الهدية دون أن يكون المقصود من ذلك أن يقوم الموظف بعمل أو يتمتع عن عمل من أعمال الوظيفة لمصلحة الراشي أو لصالح شخص آخر عينه لذلك (يلاحظ ماسياني الكلام عنه من المادة ١٠٤ مكررة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣) - وذلك لأن جريمة الرشوة ليست إلا صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته واختلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه (١) وكان الشراح يرون تطبيقاً لذلك أن الموظف إذا علم الغرض من الهدية وقبلها ولكن على نية أن لا يعمل فلا عقاب (٢) وإن كان من المتعذر التمييز بين هذه الحالة وبين الحالة التي يتم فيها القبول بنية التنفيذ تم يعدل الموظف عن ذلك ويرفض القيام بما طلب منه - لأن الفارق بين الحالتين وهو أمر باطني يصعب تعرف حقيقته - وكذلك كان الفقه في ظل قانون العقوبات (المواد الملغاة) يرى أن لا محل للعقاب في حالة ما إذا تظاهر الموظف بالقبول مخشاً منه ليستولى على العطية أو الهدية حتى إذا ما أخذها رفض القيام بما طلب منه - وكان الفقه يؤسس هذا الرأي على أنه لا يوجد ثمة اتفاق في هذه الحالة (٣) .

أما القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقد نص في المادة ١٠٤ مكررة منه على أن دكل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية . . . حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو الامتناع عنه . . .

وبهذا النص يكون المشرع قد أثم الرشوة بوصفها صورة مجردة من صور استفادة الموظف من وظيفته واتخاذها سبيلاً للاغتناء سواء أكان ينوي الاختلال بما عهد إليه من أعمال أم لا - ولعل هذا يفسره أن المشرع راعى صعوبة إثبات اتواء الموظف أداء العمل المطلوب منه أو الامتناع عنه إذا لم يكن قد بدأ في الفعل أو الامتناع - هذا الإثبات الذي يقع على عاتق سلطة الاتهام .

ولم يكن هذا الذي استحدثه القانون المذكور سائداً في القضاء فقد تواترت أحكام محكمة النقض المصرية على أنه يشترط أن يكون الموظف المرتشى جاداً في قبول الرشوة منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي أو مصلحة غيره (٤)

وكانت محكمة مصر الابتدائية قد حكمت بأن جريمة الرشوة تتحقق ولو لم يقم الموظف العمومي بالفعل الذي أخذ الرشوة من أجل أدائه أو لم يتمتع من أداء العمل الذي أعطي الرشوة من أجل الامتناع عن أدائه باجماع آراء الشراح وأحكام المحاكم في حالة ما إذا كان المانع خارجاً عن إرادة الموظف وبأغلبية الشراح وأحكام المحاكم في حالة ما إذا كان الموظف من تعلقه نفسه هو الذي امتنع

(١) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ مجموعة النقض السنة الثالثة المدة الأول من ٣٧٤ رقم ١٧٥ .

(٢) و (٣) المرحوم أحمد أمين (بك) والدكتور علي راشد طيمة ١٩٤٩ ص ١٦ .

(٤) نقض ١٩ فبراير ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية جزء ٦ رقم ١٦٥ من ٢٢٩ - نقض ٤ فبراير ١٩٤٦ بحاماة ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ٢٤ من ٤٠ ونقض ١٦ يونيو ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض السنة الرابعة المدة ٣ من ٩٨٨ رقم ٣٥٣ .

عن أداء العمل الذي قبل الرشوة من أجل أدائه أو أدى العمل الذي أخذ الرشوة من أجل الامتناع عن أدائه (١).

وكذلك فإن بعض الشراح في فرنسا يرون أنه إذا لم يتبع أخذ الرشوة قيام الموظف (أو من في حكمه) بما طلب منه أداءه أو الامتناع عنه فإن الجريمة تعتبر متوفرة رغم ذلك (٢).

وترى أن هذا الرأي الذي نادى به هؤلاء الشراح إنما مدلوله عدول الموظف بإرادته أو رغبته عنه بعد أن قبل الرشوة منتويا القيام بالعمل أو الامتناع عنه - أما وجوب توافر نية التنفيذ عند قبول الرشوة فقد كان أمرا مسلما لأنه القصد الجنائي الواجب توافره لكي تقوم الجريمة.

أما في مصر فما استحدثه القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ من عدم ضرورة توافر انقضاء الموظف المرئى القيام بالعمل المطلوب منه أداءه أو الامتناع عنه فهو لا يترك مجالا لشك في أن المشرع قصد المماثلة على مجرد قبول العطية أو الهدية بوضعها المادى دون حاجة لتوافر القصد الجنائي لدى الجاني وهذا الوضع القانوني اقتضته ضرورة الضرب على أيدي العابثين الذين يستغلون وظائفهم ويتخذونها وسيلة للاغتناء مع ما يترتب على ذلك من تعطيل العمل في الادارة الحكومية وعدم سير الأمور سيراً عادلاً مرضياً.

ولا يهم أن يكون العمل المطلوب أدائه حقاً ومشروعاً أو أن يكون غير حق - ولا أن يكون العمل المطلوب الامتناع عنه مشروعاً أو أن يكون غير مشروع فقد قضى بأن جريمة الرشوة تنحقق متى قبل المرئى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق - وإذن فإذا كان الغرض الذي من أجله قدم المال إلى الموظف (مفتش بوزارة التكوين) هو عدم تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التكوين ومن عمله التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسعين الجسري وتحرير المحاضر المخالفة بصفته من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذي دفع المال للامتناع عن تحريره (٣).

وقضى كذلك بأن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة باهات الرشوة قدمت إلى الموظف كي يقارن بها في أثناء تادية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة (٤).

(١) مبرر الابتدائية ١٩٤٣/٢/٢ الفهرس المشرى الجنائي الخامس لمجموعة الرعية من ١٧٣ رقم ١٩٨
(٢) موجز القانون الجنائي لما رسل روسيليه وموريس باتان طبعة ١٩٥٠ من ٦٧ - أما بعض الشراح الآخرين فيرون أن الموظف إذا عدل بإرادته عن العمل المطلوب منه أداءه أو الامتناع عنه فلا يكون هناك جريمة فإذا كان المدول لأسباب خارجة عن إرادته فلا يكون الا مجرد شروع في الجريمة (راجع فييتان هيل وجان بروشو طبعة ١٩٤٨ من ١٣٧).

(٣) نقض ٧ مايو ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض السنة الثانية العدد الثالث من ١٠٤٣ رقم ٢٨٠.

(٤) نقض ٢١ مايو ١٩٥١ مجموعة النقض السنة الثانية العدد الثالث من ١٨٢٨ رقم ٤١٢.

١٢ — أعمال الوظيفة :

يراد بأعمال الوظيفة كل عمل يباشره الموظف أو يستطيع مباشرته بحكم وظيفته — وبعبارة أخرى هو كل عمل يدخل في الاختصاص القانوني للوظيفة التي يتقلدها (١) فكل عمل يستطيع الموظف (أو من في حكمه) مباشرته طبقاً للقوانين واللوائح يعد عملاً من أعمال الوظيفة على أنه لا يشترط أن يكون تعيين الاختصاص بمقتضى قانون أو لائحة بل يكفي أن يكون الاختصاص معيناً بأمر من يملك سلطة التكليف — سواء أكان الأمر مكتوباً أو شفوياً فقد حكم بأن أعمال وظيفة الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة يكلفه به رؤساؤه تكليفاً صحيحاً فعاون الإدارة الذي هو خاضع لأوامر المدير أو المأمور ومن واجبه القيام بما يعهدان به إليه من عمل في حدود اختصاصهما إذا ندب بناء على أمر المدير للقيام بأعمال التعمين في المركز فإن هذه الأعمال تدخل في حدود وظيفته — فإذا هو قبل من تاجر مبلغاً من النقود مقابل تسهيله له الحصول على ترخيص بصرف غلال من شونة بنك التسليف الزراعى فقبوله هذا المبلغ وهو صاحب الشأن في الترخيص يكون مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته (٢) وقضى كذلك بأنه ليس في القانون ما يحتم أن يكون أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح وإذن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها فلا تثريب عليها في ذلك (٣).

ويكفي أن يكون العمل المطلوب إجراؤه أو الامتناع عنه مشتركاً بين عدة موظفين بحيث يكون للموظف المرتشى نصيب من الاختصاص به ولو بإبداء رأى استشارى — فلا يلزم أن يكون العمل كله داخلاً في اختصاصه الوظيفي حتى تنطبق عليه أحكام الرشوة — والذي يهم أن يكون قد انجر بنصيبه في هذا الاختصاص المشترك (٤).

وكان القضاء قد استقر على أنه ليس من الضروري أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون لها علاقة بها — فقضى بأن تقديم مبلغ لكتاب (المجلس الحسبى) بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعد شروعاً في رشوة — ولو أن التأجيل هو من اختصاص المجلس نفسه ولا يدخل في حدود وظيفة الكاتب (٥).

وقضى كذلك بأنه إذا قدم شخص مبلغاً من المال إلى مدير قلم الإيرادات ببلدية الإسكندرية ليلحظه بوظيفة في البلدية فلم يقبله عد ذلك شروعاً في رشوة بالمادة ١١١ عقوبات ولا وجه للدفع

(١) أحمد أمين بك والدكتور على راشد طبعة ١٩٤٩ ص ١٦ .

(٢) نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ القضية ١٦٢٢/١٣ ق كتاب قانون العقوبات وأحكام النقض الاستاذ عباس رمزى ص ٦٦ .

(٣) نقض ١١ مارس سنة ١٩٤٧ القضية ٢٧٧ / ١٧ ق والمرجع السابق ص ٦٧ .

(٤) الموسوعة الجنائية جزء ٤ ص ٢٧ — نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ مجموعة النقض السنة الرابعة العدد الأول ص ٩٥ رقم ٤١ ونقض ٢ فبراير ١٩٥٣ مجموعة النقض السنة الرابعة العدد الثانى ص ٤٦٣ رقم ١٧٧ وراجع كذلك قرار قاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٠ مجلة الحقوق ٢٥ ص ١١٣ .

(٥) نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ المجموعة الرجعية ٢٤ عدد ١ ص ١ .

بأن التوظيف لم يكن من اختصاص المجنى عليه لأن اشغال وظيفة عالية يتطلب أعمالاً تمهيدية ويستلزم إجراءات أولية حتى يقع الاختيار على أحد المرشحين ويتم التعيين — ولا يقوم المدير العام بهذه الأعمال لأنه وهو يهيمن على إدارة واسعة متشعبة الفروع مشتبكة المصالح بما فيها من مسئوليات جسيمة يتعذر عليه أن يتفرغ إلا للجلائل الأمور وخطيرها ولا بد أن يستعين بكبار رؤسياه ومنهم مديرو الأقسام وهم الذين يشرفون عن كثب على أعمالها ولديهم الخبرة التي تؤهلهم لمعرفة دقائق العمل وحاجاته والوسائل التي يجب استنباطها للوصول به إلى حد الإتقان أو الكمال فيبسطون للدير آراءهم ويعرضون اقتراحاتهم ليس في مسائل الموظفين لحسب بل فيما عداها من المسائل صغر شأنها أو جل قدرها مما لا يدخل في اختصاصهم البت فيه (١).

ويبدو من هذين الحكمين أن محكمتنا العليا قد توسعت في معنى العمل الوظيفي فاعتبرت مجرد اتصال الموظف بالعمل ولو على وجه الاستشارة فقط كافياً لاعتباره من أعمال وظيفته مما تتوافر به أركان جريمة الرشوة.

بيد أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (٢) قد عالج كل هذه المبادئ المستقرة واكتفى في معاقبة الموظف (أو من في حكمه) المرتشى بأن يكون قد زعم للراشي أن العمل المتفق على القيام به أو الامتناع عنه من أعمال وظيفته — فلم يعد بعد ذلك بشرط لقيام الجريمة أن يكون العمل فعلاً من اختصاص المرتشى بل يكفي في وجوب عقابه على الرشوة مجرد زعمه باختصاصه بالعمل — وكان هذا الزعم المجرد قبل صدور هذا القانون غير كافٍ لقيام جريمة الرشوة وإن كان كافياً لقيام جريمة النصب (٣) وليس من شك أن الموظف الذي يزعم أن عملاً ما من اختصاصه (وهو ليس كذلك) ويكون هناك من الظروف ما يقوى هذا الزعم لدى من له مصلحة في أداء هذا العمل أو الامتناع عن أدائه لا يشك في نظرنا أنه يتجر بوظيفته. إذ أن وجوده في مركزه يهيء له في غالب الأحوال فرصة هذا الزعم الذي قد يضادف استجابة من الآخرين وبالتالي فإن القول بوجوب عقابه على ارتكابه جريمة الرشوة أمر لا يجانب المنطق القانوني في شيء.

ولكن يشترط في نظرنا أن يقوم إلى جانب هذا الزعم ما يقوى اعتقاد صاحب المصلحة في أن العمل من اختصاص الموظف المذكور — فلا يكفي مجرد الزعم على إطلاقه فإذا كان العمل المطلوب هو تعيين موظف بالكادر الفني العالي مثلاً فلا يكفي أن يزعم موظف صغير في درجة كتابية أن له اختصاص في التعيينات لأن هذا الزعم يكون حينئذ ظاهر في عديم مطابقته للواقع. وتقدير الظروف التي تصاحب الزعم والتي تكفي لتكوين الاعتقاد لدى صاحب المصلحة بصحة هذا الزعم من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى وملاساتها — ويراعى دائماً شخصية

(١) نقض ٢٥ يناير ١٩٣٤ الموسوعة الجنائية جزء ٤ ص ٢٣ و ٢٤.

(٢) المادة ١٠٣ مكررة التي تنص على أنه يعتبر مرشياً ويعاقب بنفس العقوبة بالمادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو غيرها وأخذ وعداً الوظيفية لأداء عمل برغم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه.

(٣) فستان هيلي وجان بروشو طبعه ١٩٤٨ ص ١٣٧.

صاحب المصلحة (الراشئ) ومقدار ثقافته فالزعم الذي يصدقه قروي ساذج قد لا يصدقه رجل متعلم .
ويشور التساؤل حول معنى كلمة « الزعم » وهل المقصود بها فقط أن يزعم الموظف أن العمل
المطلوب أدائه أو الامتناع عنه من اختصاصه وهو يعلم بحقيقة الحال وهو أنه ليس من اختصاصه
أم يدخل في مدلول هذه الكلمة كذلك أن يعتقد الموظف بأن العمل من اختصاصه ويذكر ذلك
لصاحب المصلحة ثم يتبين أنه لا اختصاص له بذلك العمل ؟

معنى كلمة الزعم في اللغة القول الحق والباطل — وأن أكثر ما يقال فيما يشك فيه ويطلق لفظ
الزعمى على الكذاب والصادق أى من يقول ما يتعمل الكذب والصدق (١) .

أى أن معنى الزعم ليس فقط قول ما ليس بحق بل ينصرف لفة إلى معنى التقرير أو القول المطلق
سواء كان قائله كاذبا أو صادقا .

وبذا يمكن القول إنه إذا قرر الموظف أن عملا معيناً من أعمال وظيفته فسواء أكان يعتقد
بحسن نية صحة ما ذهب إليه أم كان يعلم يقيناً أنه ليس من حقه اجراءه فى كلتا الحالتين ينطبق النص
ويعتبر زاعماً أن العمل من أعمال وظيفته وذلك متى كان من حق صاحب الحاجة الاطمئنان إلى هذا
الزعم ولم يكن هذا الحكم مقصوراً فى ظل قانون العقوبات أى قبل صدور القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣
إذ كانت العبرة بحقيقة الحال ولو زعم الموظف كذبا أن العمل من أعمال وظيفته (٢) .

١٣ — الشروع فى جريمة المرتشى :

تشير جريمة الرشوة خلافاً غير يسير فى الفقه والفضاء حول تحديد ما يعد من الأفعال شروعا
فيها وما يعتبر مجرد عمل تحضيري غير معاقب عليه — ويستتبع هذا البحث تعيين الوقت الذى تتم
فيه الجريمة وما هى الأفعال التى ان تخلفت تعتبر الجريمة تامة .

يرى جازو ويوافقه فى ذلك جارسون أن الجريمة تتم بمجرد العرض والقبول فى عرض الراشئ
لجعل أو الهدية أو العطية وقبلها المرتشى على أن يؤدى عملاً من أعمال وظيفته أو يمتنع عنه أو إذا
طلب المرتشى مالا أو هدية من الراشئ وأجابه اعتبرت الجريمة تامة ولا عبرة بعد ذلك بالتنفيذ —
فهو أمر زائد وأثر من آثار الجريمة لا عبرة به فى تكييفها — فسواء قام المرتشى بما طلب منه أداءه
أو الامتناع عنه أو عدل عن ذلك بإرادته أو لأسباب خارجة عنها فلا يعتد بذلك من ناحية اعتبار
الجريمة تامة .

(١) القاموس المحيط جزء ١ راجع من ١٢٤ .

(٢) أمد أمين (بك) والدكتور على راشد المرجع السابق من ٢١ - وراجع حكم النقض ٥ فبراير ١٩٤٥
مجموعة القواعد القانونية جزء ٦ رقم ٤٨٥ من ٦٢٨ والذي جاء به أنه إذا كان الموظف غير مختص بإجراء
عمل من الأعمال سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً فى وظيفته أم بسبب أنه بمقتضى نظام
تعيينه ليس له أن يقوم به فى الجهة التى يباشر فيها فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه لاقيام به أو الامتناع
عنه لا يمكن أن يعد رشوة — ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه .

(٣) نقض ٢٧ مايو ١٩٤٦ و ١٠ يونيو ٤٦ الهامة ٢٧ ملحق ٢ جنسائي رقم ١٢٠ من ٢٠٩ ورقم

ويعرض على ذلك بلائش وشوفو وهيل وجان بروشو ويرون أن الجريمة لا تتم إلا بتنفيذ العمل المطلوب أدائه أو الامتناع عنه — فإذا تخلف التنفيذ نتيجة لعدول الموظف باختياره وإرادته فلا عقاب — أما إن كان تخلف التنفيذ لسبب لا تدخل لإرادة الموظف فيه فليس هناك إلا شروع في جريمة الرشوة .

وظاهر أن الرأي الأول هو الذي يوافق نصوص القانون الفرنسى والمصرى .
تنص المادة ١٠٣ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أن كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ويعاقب

وقد قضت محكمة النقض المصرية تطبيقا لهذا الرأي بأن الموظف العمومى يعد مرتكبا لجريمة الرشوة إذا أخذ هدية أو عطية لتأدية عمل من أعمال وظيفته ولو رد فيما بعد تلك الهدية أو العطية للراشى ولم يتجر ما وعده به (١) . — وكانت المادة ٢٠٣ ع تنص على أنه يعد مرتشيا كل موظف عمومى قبل وعدا من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته . . . وعلى ذلك لم تكن جريمة المرتشى تتم طبقا لظاهر النص إلا بقبول يصدر من الموظف العمومى — فإذا طلب هذا الأخير الرشوة ورفض الآخر طلبه فلا يعد فعله إلا شروها في الجريمة (٢) .

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن النص صريح في أن الركن الملقى لهذه الجريمة هو (قبول) الموظف الوعد أو (أخذه) العطية فتنفيذ الجريمة إنما يكون بايقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ — ففي كل من القبول أو الأخذ ينحصر إذا مبدأ التنفيذ ونهايته ويترتب على ذلك نتيجة منطقية حتمية هي أن الوعد أو الاعطاء من جانب الراشى مهما يكونا محرمين واقعا جانيهما تحت طائلة العقاب فإن كليهما بالنسبة لجريمة الموظف عمل تحضيرى يمتد لحيثما سابقين على مبدأ تنفيذ هذه الجريمة — وإذا كان الوعد ذاته أو الاعطاء في ذاته هما من الأعمال التحضيرية لجريمة ارتشاه الموظف فإن الاستبعاد أو الاستعطاء الحاصلين لذى الحاجة من جانب الموظف هما بالبداهة أشد من الوعد أو الاعطاء تغلفلا في باب التحضيريات من قبل انهما اسبق زمانا منهما عن مبدأ التنفيذ (٣) .
ولا توافق محكمتنا العليا فيما ذهبت إليه من أن في كل من القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته — ذلك أن الجريمة كما جاء بالحكم — تتم بايقاع (القبول أو الأخذ) وكل منهما مرحلة

(١) نقض ٨ يناير ١٩١٧ المجموعة الرسمية ١٨٠٤٨٥٣/٣٨٨ وراجع حكم محكمة مصر الابتدائية في ٢ فبراير سنة ١٩٤٣ الفهرس العشرى الخامس الجنائى للمجموعة الرسمية س ١٧٤ رقم ١٠٠٢ إذ جاء فيه أن جريمة الرشوة ليست جريمة تعاقدية تقتضى تلاقى إرادتين Bilateral إلا في حالة الجريمة التامة فيجوز معاقبة الراشى وحده وفقا للمادة ١١١ ع إذا امتنع الموظف عن قبول مرضه ويجوز معاقبة المرتشى وحده وفقا للمادة ٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ ع إذا ما كان طلب الرشوة آتيا من جانبه ورفض الآخر طلبه — ولذلك اعتبر المشرع الفرنسى الإيجاب أى — العرض من جانب الراشى وهو ما يسمونه بالرشوة الإيجابية والقبول من جانب المرتشى وهو ما يسمونه بالرشوة السلبية جريمتين مستقلتين الواحدة عن الأخرى — فنص على معاقبة كل منهما في مواد مستقلة عن الأخرى ولم يطبق نظرية الاشتراك على أيهما .

(٢) المرحوم أحمد أمين (بك) والمكتنور على راشد ص ٢٥ .

(٣) نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول ص ٨٧ رقم ٢٠١ .

زمنية محدودة غير متراخية بطبيعتها وإن اقتضت من الموظف وقتا طويلا لأعمال النظر والتدبر في الأمر إلا أنه متى اختار القبول أو انتهى إلى الأخذ فإن أيا من الفعلين لا يستغرق إلا لحظة واحدة - وإذا كانت هذه اللحظة هي الفاصل المميز للجريمة التامة فإن ما قبل ذلك من مرحلة معلقة وهي العرض من جانب الراشي أو الطلب من جانب المرتشى لا شك يعد شروعا في جريمة الرشوة وليست من باب التحضيريات غير المعاقب عليها التي ليست إلا مراحل التفاهم التي تسبق العرض البات .

وقد قضت محكمة النقض في حكم آخر لها أن جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بالإيجاب من الراشي والقبول من جانب المرتشى إيجابا وقبولا حقيقيين ، فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبسا بجريمته - فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعذما في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولا من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ عقوبات (من القانون الصادر سنة ١٩٠٤) (١) .

أما بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فإن جريمة المرتشى تتم بمجرد الطلب إذا صدر ابتداء من جهته أو بالقبول إذا كان ثمة عرض صدر له من الراشي وظاهر أن الذي استحدثه القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هو أن الجريمة تتم بمجرد طلبه الرشوة من ذي الحاجة ولو لم يكن هذا الأخير قد أجابه إلى طلبه بعد أو كان رفضه صراحة - وفي هذه الحالة يعاقب الموظف المرتشى على الجريمة التامة ولا يعاقب الطرف الآخر .

وهذا مظهر من مظاهر استقلال جريمة المرتشى عن جريمة الراشي .

إلا أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لم يجعل مجرد طلب الهدية أو العطية من جانب المرتشى جريمة تامة إلا في الحالات التي تحكمها المواد ١٠٣ و ١٠٣ مكررة و ١٠٤ و ١٠٤ مكررة - أما المادتان ١٠٥ و ١٠٥ مكررة فظاهر النص في كل منهما يوجب القول بغير ذلك .

١٤ - الشروع في المادة ١٠٥ :

تنص المادة ١٠٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أن كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه بقصد المكافأة على أدائه أو الامتناع عنه وبغير اتفاق سابق يعاقب . . .

فالصورة التي تتكلم عنها المادة هي أن يقوم الموظف العمومي بأداء عمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن أداء عمل من هذا القبيل دون ما مؤثر عليه يوحى له بذلك ثم يتبين أن ما قام به أو امتنع عنه يتمحض لصالح أحد من الناس ويقدم هذا الشخص على مكافأة الموظف على فعله أو امتناعه هذا وقد لا تكون ثمة صلة بينهما (ويجب أن لا يوجد اتفاق سابق والا تنطبق إحدى المواد من ١٠٣ الى ١٠٤ مكررة حسب الأحوال) فيعاقب الموظف بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ وهي

(١) نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ الجدول العشري الجنائي للمجموعة الرعية رقم ٩٥١ .

السجن والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه إذا قبل هذه المكافأة هدية أو عطية .

وظاهر إذن أن العقاب المنصوص عليه في هذه المادة يتوقف إيقاعه على قبول يصدر من الموظف للهدية أو العطية بعد تمام العمل كمكافأة له دون أن يكون هناك اتفاق سابق أى أن قبول الموظف هو الذى تتم به الجريمة وعلى ذلك إذا تصورنا حالة يطلب فيها الموظف من الطرف الآخر الذى تتم العمل أو الامتناع لصالحه دون اتفاق سابق هدية أو عطية كمكافأة له فلا تعتبر جريمته تامة إذ أن المشرع لم يسوى بين الطلب والقبول في خصوص هذه المادة كما فعل في المواد السابقة .

وعلى ذلك فالطلب من الموظف هنا يعتبر مجرد شروع في جريمة الرشوة .

١٥ - الشروع في المادة ١٠٥ مكررة :

تنص المادة ١٠٥ مكررة على أن كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو اخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن ومفهوم عبارة هذا النص أن الشروط التي يجب توافرها لمعاينة الموظف العمومي بالمعقوبة المنصوص عليها فيه هي : —

١ - أن يقوم الموظف بعمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها أو يخل بواجبات وظيفته .

٢ - أن يكون ذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة .

وعلى ذلك فلا تتم الجريمة إلا بقيام الموظف بالعمل أو بالامتناع عنه أو باخلاله بواجبات وظيفته فإذا بذل الموظف جهده في القيام بالعمل أو الامتناع عنه ومع ذلك لم تتحقق النتيجة المرجوة لسبب خارج عن إرادته كتدخل رئيس له في الأمر مثلاً والغائه ما أقره من عمل أو أمره بأداء ما امتنع عن أدائه من عمل فهل يعتبر الموظف عندئذ قد قام بالعمل أو امتنع عنه وبالتالي هل تعتبر الجريمة تامة أم أن ما صدر منه من أفعال لا تعتبر إلا بدءاً في التنفيذ أو شروعاً في الجريمة .

نرى أن نأخذ في تفسير كلمة « قام » أو « امتنع » أو « اخل » بمعيار شخص أى ينظر إلى الأفعال التي قام بها الموظف وهل استنفذ كل سلطانه لتحقيق مطلب الرجاء أو التوصية أو الوساطة أم لا — فإن كان قد قام بكل ما في وسعه من سلطان واختصاص في العمل فإنه يعاقب على الجريمة التامة وليس على الشروع فقط ولا شك أن هذا التفسير يتسق مع نظرة المشرع المشددة إلى جريمة الرشوة وإلى العقاب عليها .

وإذن فتنى يعتبر الموظف شارعاً في ارتكاب هذه الجريمة ؟ لا يبقى إذن محل للعقاب على الشروع إلا في الحالة التي يبدأ فيها الموظف في القيام بالعمل أو يتخذ العدة للامتناع عنه أو يتجه بأعمال مادية نحو الإخلال بواجب وظيفته ثم تقف هذه الأعمال جميعها لسبب خارج عن إرادته قبل أن يستنفذ كل سلطان له في العمل واختصاص له فيه — كأن يسحب منه الاختصاص في هذا العمل بقدر أن يكون قد بدأ في تحقيق الرجاء أو التوصية أو الوساطة بأفعال مادية .

وبعد كل ما تقدم فانه في الحالات التي يتصور فيها الشروع في جريمة المرتشى وهي الحالات التي تنطبق عليها المادتان ١٠٥ و ١٠٥ مكررة — فان سائر القواعد العامة في الشروع تنطبق — فيستطيع الموظف فعلا أن يعدل باختياره قبل اتمام الجريمة وحينئذ لا عقاب عليه — كأن يعدل عن طلب المكافأة قبل أن يرفض الطرف الآخر (مادة ١٠٥) وكذلك إذا عدل الموظف عن اتجاهه نحو تحقيق ما يبتغيه صاحب الرجاء أو التوصية أو الوساطة (مادة ١٠٥ مكررة) .

أما في الحالات التي تعاقب عليها المواد من ١٠٣ إلى ١٠٤ مكررة فلا تأثير للعدول الاختياري من جانب الموظف — إذ أن مجرد الطلب تتم به الجريمة فلا يؤثر بعد ذلك عدوله عن الطلب أو تنازله عنه — أما ما قبل الطلب فليس إلا مرحلة التدبير الذهني التي لا عقاب عليها لعدم خروجها إلى حيز الوجود أو التنفيذ .

ويجدر بنا أن نذكر في هذا المقام أن المشرع الفرنسي في القانون الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ والامر الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ كان أكثر توسعا في التشديد في أحكام جريمة الرشوة من المشرع المصري في ناحية معينة هي رفضه الأخذ بنظرية الشروع في هذه الجريمة (١) إذا اعتبر جريمة الراشي تامة بمجرد أن يعد أو يعرض هدية أو عطية على الموظف ولو لم يقبل هذا الأخير الوعد أو العرض ، وكذلك اعتبر جريمة المرتشى تامة بمجرد أن يطلب جملا أو هدية أو عطية من الطرف الآخر ولو رفض ذو الحاجة الطلب — أما المشرع المصري فقد ابقى على الشروع في جريمة الراشي في كل الصور لعدم وجود نص يقضى بعقابه على مجرد العرض أو الوعد دون قبول — أما بالنسبة لجريمة المرتشى فقد ابقى على الشروع في بعض الصور دون الأخرى كما رأينا .

١٦ — عقاب المرتشى :

كانت المادة ١٠٨ عقوبات (من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧) تقضى بمعاقة الموظف الذي يرتشى بالسجن وغرامة تساوي قيمة ما اخذه من الرشوة أو ما وعد به .

وصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مشددا العقاب على جريمة الرشوة وبمقاومة نصوصه بين أن العقوبات تتراوح بين التشديد والتخفيف حسب جسامه الفعل المرتكب وذلك كما يلي : —

أولا : قضى المشرع في المادتين ١٠٢ و ١٠٣ مكررة بمعاقة الموظف المرتشى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به — وذلك إذا كانت الرشوة بقصد أداء عمل من أعمال الوظيفة سواء أكان للموظف اختصاص فعلي بهذا العمل أم أنه يزعم أن له اختصاص فيه .

وقد شمل التشديد في هذين النصين العقوبة المقيدة للحرية فأصبحت الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من السجن — وشمل أيضا الغرامة فأصبح الحد الأدنى فيها ألف جنيه وتزيد بقدر ما أعطى أو

(١) لم ينص المشرع الفرنسي صراحة على طرح فكرة الشروع في جريمة الرشوة بل أن ذلك يبين معناها عند مقارنة النصوص (راجع جوايه طبعه ١٩٤٥ ص ٨٥ — موجز القانون الجنائي لمارسيل روبيليه وموريس باتان طبعه ١٩٥٠ ص ٦٧) .

وهد به وبشرط ان لا تزيد عليه — فالغرامة المنصوص عليها في هاتين المادتين هي غرامة مقدرة او نسبية بحسب ما إذا كان ما أعطيه الموظف أو وعد به أقل أو أزيد من الألف جنيه .

ثانيا : نصت المادة ١٠٤ على عقاب كل موظف عمومي طلب لنفسه او لغيره او قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك بالأشغال الشاقة المؤبدة وخفض الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ .

ويلاحظ على هذا النص انه شدد العقاب عما هو منصوص عليه في المادة ١٠٣ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بزيادة مبلغ الغرامة إلى الضعف — فأصبح الحد الأدنى فيها ألفين من الجنيئات — فاذا زاد قيمة ما أعطيه الموظف أو وعد به عن هذا الحد الأدنى حكم عليه بغرامة ضعف المبلغ المعطى او الموعود به .

وقد تضمنت المادة ١٠٤ المذكورة عبارة جديدة لم تتضمنها المادتان السابقتان وهي : او للاخلال بواجباتها ، ويفهم من هذه المادة ومن تشديد الغرامة فيها ان المشرع نظر إلى الامتناع عن القيام بعمل من أعمال الوظيفة على انه امر أخطر من القيام بالعمل نتيجة للرشوة — وهذه التفرقة في العقاب بين الفعل والامتناع لا مبرر لها إلا أن يكون المشرع قد وضع في اعتباره ان اتيان الفعل السلبي اسهل من مقارفة الفعل الايجابي .

ثالثا : تقضى المادة ١٠٤ مكررة بأن الموظف العمومي الذي يطلب لنفسه او لغيره او يقبل أو يأخذ وعدا أو عطية لاداء عمل او للامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة او يزعم انه من أعمال الوظيفة يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٠٣ و ١٠٣ مكررة و ١٠٤ حسب الأحوال حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل او الامتناع عنه .

وكما قلنا لم يعد الاختصاص الوظيفي الفعلي بشرط لانطباق العقاب على جريمة الرشوة بل يكفي مجرد زعم الموظف أن العمل من اختصاصه — ومن ناحية أخرى لا يشترط لعقاب المرشئ أن يثبت اتناؤه القيام بالعمل أو الامتناع عن العمل المختص به بمقتضى وظيفته أو الذي يزعم أنه من اختصاصه — بل يكفي طلبه الرشوة أو قبوله لها مادام أنه على تقاض مع الراشئ على أن هذه الرشوة للقيام بعمل معين أو للامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة .

رابعا : إذا قبل الموظف من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته او امتنع عنه هدية او عطية بعد تمام العمل او الامتناع عنه بقصد المكافأة على ما اداء يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بين الراشئ والمرشئ (المادة ١٠٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣) .

ويبين من ظاهر هذا النص ان المشرع راعى تخفيف العقاب في حالة عدم وجود اتفاق سابق بين الراشئ والمرشئ على أخذ الهدية أو العطية — وكانت هذه الصورة من صور جريمة الرشوة لا عقاب عليها — كما رأينا فيما سبق — وكان يعال عدم العقاب في هذه الحالة بأن الموظف وقد أدى العمل أو امتنع عن أدائه وهو جريهيد عن أي مؤثر في إرادته ، لا يكون له ما يدهو لتأني

قبوله هدية أو عطية من أحد من الناس كمكافأة له على سرعة انجازه العمل أو حسن أدائه أو للاعتراف بالجميل (١)

خامسا : نص المشرع في المادة ١٠٥ مكررة على أن الموظف الذي يقوم بعمل من أعمال الوظيفة التي يتقلدها أو يمتنع عن عمل من هذا القبيل أو أخل بواجبات وظيفته نتيجة رجاء أو توصية أو وساطة — يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

وقلنا فيما سبق إن الرجاء أو الوساطة لم يكن يقوم أيهما مقام العطاء أو الهدية ولذلك كان لا عقاب على الموظف الذي يقبل رجاء أو وساطة أو توصية فيقوم بعمل أو يمتنع عنه نتيجة له — ولم يكن يتعرض مثل هذا الموظف إلا للمسائلة الإدارية لحسب — ولا شك أن المشرع في القانون الجديد قد أحسن صنعا بإدراجه هذا النص ضمن نصوص جريمة الرشوة بجامع أن كلا من الفعلين ينطوي على الإخلال بعهد الذمة والوفاء لأعمال الوظيفة التي يتقلدها الموظف — وإن كانت شبهة الاتجار منتفية تماما في حالة القيام بالعمل أو الامتناع عنه نتيجة للرجاء أو للوساطة إلا أن خطورة هذا الفعل أو الامتناع من الموظف لا تقل عن خطورة اتجار الموظف بوظيفته .

سادسا : أما المستخدم في المشروع الخاص الذي يطلب أو يقبل هدية أو عطية أو وعدا بغير علم بخدومه ورضائه لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو الامتناع عنه ، فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد أدخل المشرع المصري بهذا النص جريمة الرشوة في المشروعات الخاصة ضمن نصوص جريمة الرشوة لأول مرة — فلم يكن لها مقابل في المواد الملغاة من قانون العقوبات — وقد نص المشرع الفرنسي على عقاب مستخدمي المشروعات الخاصة إذا قبلوا رشوة لأداء عمل من الأعمال التي يكلفون بها دون علم ورضاء الخدم في المادة ١٧٧ فقرة خامسة (وقد أدخلت في قانون العقوبات الفرنسي بالقانون الصادر في ٦ فبراير ١٩١٩ (٢)) .

وقد اكتفى المشرع بعقوبة الجنبحة بالنسبة لهذه الجريمة لقلة خطرها على الصالح العام بالقياس على رشوة الموظف الحكومي — إذ أن هذه الجريمة الأخيرة فوق أنها تؤدي إلى فساد ذمم طائفة الموظفين الحكوميين فإنها تؤثر مباشرة على الصالح العام لما تشيعه في محيط العمل من إخلال واضطراب — ومثل جريمة الرشوة هنا كمثل جريمة الاختلاس فهي جنحة إذا تعلقت بأموال خاصة في حين أنها جنابة إذا وقعت على أموال أميرية .

(١) المرجع أحمد أمين (بك) والدكتور علي راشد المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) حكم في فرنسا بتطبيق هذا النص على مستخدم أدلى تحت تأثير الإغراء إلى مؤسسة منافسه بمعلومات تزيد حدة المنافسة ، إذا اعتبر المستخدم بهذا ممتنعا عن القيام بواجب من واجبات وظيفته وهو السكتان (نقض في فرنسا ١٢ أبريل ١٩٣٥ سبتمبر ١٩٣٦ — ١ — ١١٣) .

١٧ - ظروف التخفيف :

وإذا طبقت المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالظروف القضائية المخففة فلا يشمل التخفيف إلا العقوبة المقيدة للحرية - أما عقوبة الغرامة فلا يجوز تخفيفها بل يحكم بها كاملة - وإذا لم يستطع المحكوم عليه دفع الغرامة المحكوم بها ونفذت عليه بطريق الاكراه البدني مراعاة لنص المادة ٥١١ اجراءات جنائية - فلا يصح كذلك تخفيفها - إذ أن التخفيف لا يكون إلا عند تطبيق العذر المخفف أى في الحكم الصادر بالعقوبة - ولا تملكه إلا المحكمة التي قضت في الدعوى وهي تكون قد استنفذت ولايتها في الدعوى بالحكم فيها - ولأن الاكراه البدني في هذه الحالة ليس عقوبة محكوم بها وإنما هي الغرامة استحالت عند التنفيذ فقط إلى عقوبة مقيدة للحرية .

١٨ - الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ١٠٨

تضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ عقوبة مشددة لصورة من صور الرشوة - وهي الحالة التي يكون فيها الغرض من الجريمة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة وحينئذ يعاقب الراشي بالعقوبة المقررة لذلك الفعل . ومثال ذلك أن يطلب أو يقبل ضابط بالجيش (وهو موظف عمومي) رشوة في مقابل أن يقوم بتسهيل دخول العدو في البلاد كأن يأمر جنوده مثلاً بالتراجع حتى يستطيع العدو الاستيلاء على بعض الحصون والمنشآت - فبعاقب هذا الضابط بالاعدام طبقاً للسادة ٧٩ عقوبات بدلا من عقوبة الرشوة وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - ولا شك أن الراشي والوسيط يعاقبان بنفس عقوبة الموظف المرتشي تطبيقاً لنص المادة ١٠٧ مكررة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - كذلك فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٠ ، ٨١ عقوبات .

١٩ - العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مكررة :

خصص المشرع في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ المادة رقم ١٠٨ مكررة لاقترار حكم مستحدث وهو عقاب الشخص الذي يعين لأخذ العطية أو الفائدة أو الذي يعلم به المرتشي ويوافق عليه أو الذي يأخذ أو يقبل شيئاً من ذلك مع علمه بسببه ، وجعل عقابه الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به وذلك إذا لم يكن قد توسط في الرشوة .

والذي يبين من ظاهر هذا النص أن المقصود به ليس الوسيط أى الراش وإتاما الشخص الذي يقتصر دوره على أن يكون مخفياً للجعل أو الهدية أو متلقياً الفائدة أيا كان نوعها مادية كانت أو غير مادية ، وكل ما يشترط لعقاب مثل هذا الشخص أن يكون على علم بسبب أخذه العطية أو الهدية سواء أكان عين من الراشي أو المرتشي لقبضها أم علم به المرتشي ووافق عليه - وسواء في ذلك أيضا أن يكون ثمة قبض فعلي قد تم أم لا - إذ أن النص يجمع بين هذه الحالات المتباينة في وجوب العقاب .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤١	٢١٥	١٣ أبريل ١٩٥٣
٤٢	٢١٥	" " "
٤٣	٢١٦	" " "
٤٤	٢١٦	" " "
٤٥	٢١٦	" " "
٤٦	٢١٧	" " "
٤٧	٢١٧	" " "
٤٨	٢١٨	" " "

(١) قضاء محكمة النقض الجنائية

عود . غش لبن . الحكم على عائد بالحبس دون نشر الحكم . لا يصح .

تزوير . استطاع قرار مدم منزل والتوقيع عليه بأمرنا . مزور لمهندس التنظيم المختص على قرار القرارات الصحيحة تزوير في ورقة رسمية .

حكم . تسيبه . معارضة . استظهار الحكم المطعون فيه أن إعلان الحكم الغيابي لم يحصل للشخص المحكوم عليه . قصره البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه أو في غير موطنه . عدم استظهار ما إذا كان الظاهر قد علم بحصول هذا الإعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة . قصور .

اجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ادانة المتهم دون سماع شهود . لا يصح .

تفتيش . إلقاء التهم الجوزة من يده بمجرد رؤيته سيارة البوليس . هذا تفل منه عن حيازتها . فحص الجوزة وتبين أن بها حشيشا . تفتيش المتهم على اثر ذلك . صحيح .

مخالف مقلقة للراحة ومضرة بالصحة . محاكمة المتهم عن إدارة مستودع للبقالة (ترانسيت) بدون ترخيص . تقديم رخصة عمل بقاله . تبرئة على أساس أن هذه الرخصة تسرى على المستودع . خطأ .

تفتيش . مواد مخدرة . ضبط المتهم ببيع المخدر في الطريق العام . تلبس . تفتيشه والتفتيش عليه بواسطة ضابط من إدارة مكافحة المخدرات . وقوع هذه الحادثة بعد القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . صحة إجراءات القبض والتفتيش .

استئناف . طلب النيابة من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا للقانون الأول من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ . دون أن تضمن صحيفة التوقيعات المتهم . الحكم على المتهم

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٩	٢١٨	١٣ أبريل ١٩٥٣
٥٠	٢١٩	، ، ،
٥١	٢١٩	١٤ ، ، ،
٥٢	٢٢٠	، ، ،
٥٣	٢٢٠	، ، ،

بالإنداز . استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز . تحدى النيابة أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد . لا يجوز مادامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية .

متشردون ومشتبه فيهم . مراقبة . عقوبة المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . بدء تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . النص في الحكم على أن مدة المراقبة يبدأ تنفيذها من يوم صدوره . خطأ .

دفاع . حيز القضية للحكم مع تقديم مذكرات . ورود قرار المحكمة بذلك بصفة عامة دون تصريح بأن الحكم سيكون مقصوداً على الدفع الذي أدلى به المتهم . القضاء برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لا يجوز للمتهم أن يدعى إخلالاً بحقه في الدفاع . الأصل أن المتهم يجب عليه إبداء ما لديه من وجوه الدفاع جميعاً .

قاض . الطعن في الحكم لا يشترط اشتراك عضو في إصداره ينسب إليه الطاعن أقوالاً مرسلة لم يؤيدها بدليل . لا يقبل أمام محكمة النقض .

غش . عود . إدانة المتهم لأنه حال دون تادية مفتش الأغذية لأعمال [وظيفته] . سبق الحكم عليه في جريمة غش لبن . وجوب اعتباره عائداً والقضاء عليه بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

١ - نصب باتخاذ صفة كاذبة . يجب أن تكون الصفة الكاذبة هي التي خدعت المجنى عليه وحملته على تسليم المال للمتهم .

٢ - نصب . طرق احتيالية . شرط توفرها . استخلاص المحكمة أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه حقيقى ومربح . لا تتوافر هذه الطرق .

٣ - دعوى مدنية . قضية المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لكون النزاع مدنياً . لا خطأ في ذلك .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون		
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
			٤ - حكم . تسببه . اتهام المتهم في نصب وشروع فيه . إقامة التهمتين على وقائع واحدة . إدانته ابتدائيا في التهمتين وعقابه عليهما بعقوبة واحدة . إلغاء هذا الحكم استئنافا وتبرئة المتهم . ذلك فصل في التهمتين .	
٥٤	٢٢٢	١٤ أبريل ١٩٥٣	١ - حكم . صدوره باسم الملك دون الإشارة إلى هيئة الوصاية . صحيح .	
٥٥	٢٢٢	د د د	٢ - قتل عمد . نية القتل . توفرها . موضوعي . إثبات . شهادة . فهمها على غير حقيقتها والاستناد إلى ما حصلته من ذلك في الإدانة . فساد في الاستدلال .	
٥٦	٢٢٣	٢٠ د د	حكم . تسببه . تمسك المتهم بانتفاء مسئولية عن التعويض لأنه لا تربيته بالمتهم صلة المخدم بالخادم . معاملة على أساس قيام هذه الصلة دون إيراد الدليل عليها . قصور .	
٥٧	٢٢٣	د د د	اختلاس أشياء محجوزة . مجرد عدم نقل المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع . لا يكفي لقيام هذه الجريمة . ثبوت أن المتهم أوفى بالدين المحجوز من أجله . نقض الحكم القاضي بإدانته وتبرئته .	
٥٨	٢٢٣	د د د	استئناف . رفعه بعد الميعاد . تمسك الطاعن بأنه كان مريضا فلم يتمكن من رفع الاستئناف في الميعاد . عدم تقديمه دليلا على صحة دعواه . عدم تصديق المحكمة لدفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . من سلطتها .	
٥٩	٢٢٤	د د د	استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بأنه لا يعرف المواعيد . رفض دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . صحيح . ادعائه لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه كان مريضا في اليوم الذي كان محسوبا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .	
٦٠	٢٢٤	٢١ د د	حكم . تسببه . محكمة استئنافية . قضاؤها بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة . وجوب اثبات حكمها على الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رأته محكمة أول درجة ؛ وأن يرد على أسباب الإدانة بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها .	

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦١	٢٢٦	٢١ أبريل ١٩٥٣
٦٢	٢٢٦	، ، ،
٦٣	٢٢٧	، ، ،
٦٤	٢٢٨	، ، ،
٦٥	٢٢٨	، ، ،
٦٦	٢٢٩	، ، ،
٦٧	٢٢٩	٢٧ ، ، ،
٦٨	٢٣٠	، ، ،
٦٩	٢٣٠	، ، ،

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٠	٢٣٠	٢٧ أبريل ١٩٥٣
٧١	٢٣٠	د د د
٧٢	٢٣١	٢٨ د د
٧٣	٢٣٢	د د د
٧٤	٢٣٣	٢٧ د نيه ١٩٥٣
٧٥	٢٣٥	د د د
٧٦	٢٣٦	د د د
٧٧	٢٤٠	٢ أبريل ١٩٥٣

عامة مستديمة . استخلاص الاستدانة من خدم توقع مله
الفقد العظمى بنسج عظمى . احتمال ملته بنسج ليني . استخلاص
سائع .

خيانة أمانة . تبديد . تحرير سند باسم المتهم وإيداعه لديه
على وجه الأمانة لتحويله لصاحب الحق فيه عند تحقق الشرط
المفق عليه . تسليمه السند للدين اضرارا بصاحب الحق فيه .
إدانة المتهم . صحيحة .

استئناف . عود إلى التشرد . طلب النيابة معاقبة المتهم بالفقرة
الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
الحكم عليه بالإندار . لا يجوز . جواز استئنافه .

استئناف . الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الدعوى
الجنائية . متى يجوز للنيابة استئنافها ؟ معنى الطلب في المادة ٤٠٣
من قانون الإجراءات .

(٢) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)

اختصاص . اختصاص محكمة النقض بطعون رجال القضاء .
شرطه . أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين
القضائيين بعد العمل بقانون نظام القضاء في ١٥ أكتوبر سنة
١٩٤٩ . مثال .

نقض . طعن . كفالة . عدم وجوب إيداعها عن الطلبات
المقدمة من رجال القضاء .

ترقية . إلغاء مرسوم بتخطي الطالب في الترقية . هذا الإلغاء
مؤسس على أن الطالب مساو على الأقل لجميع من كانوا يلونه في
الأقدمية ورفقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه . أثر ذلك . وجوب
إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة . شرطه . أن يكون
المرسوم الملغى أساساً لما ولم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون
ترقيته أسوة بزملائه .

(٣) قضاء محكمة النقض المدنية

١ - شفعه . حكم . تسببه . تقرير المشتري أنه سبق أن
تصرف في جزء من الدين المشفوع فيها إلى مشتر آخر وأن هذا

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الجزء هو الذي يجاور ملك الشفيع . القضاء للشفيع بالشفعة دون تمحيص هذا الدفاع الجوهرى وبيان مدى أثره على حق الشفيع . قصور يعيب الحكم .
		٢ - شفعة . حكم . تسببيه . القضاء بملاحقات الثمن دون بيان مقدارها . ثبوت أن هذه الملاحقات كانت محل نزاع بين الخصوم . قصور .
٧٨	٢ أبريل ١٩٥٣	قوة الأمر المقضى . حكم . تسببيه . تقريره أن الدعوى التى يرفعها المستأجر على المؤجر بطلب تسليم العين المؤجرة تختلف فى موضوعها وسببها عن دعوى استرداد الحيازة السابق رفعها من المستأجر على المؤجر . لا خطأ ولا قصور .
٧٩	٢٤٧	١ - نقض . طعن . التماس إعادة النظر . الحكم الملتبس فيه صادر من محكمة الاستئناف المختطة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
		٢ - التماس إعادة النظر . حكم . تسببيه . قضاؤه بعدم قبول الالتماس . استناده إلى أن الطريقة التى اتبعها الحكم الملتبس فيه فى تقدير أرباح المنول مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن اعتبار الأخذ بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجبة نظر اتخذتها المحكمة وهى عامة بنتائجها . لا مخالفة فى ذلك للقانون .
		٣ - نقض . طعن . حكم طلب تصحيحه . الحكم المطلوب تصحيحه غير جائز الطعن فيه بطريق النقض . عدم جواز الطعن فى القرار الصادر برفض طلب تصحيحه . المادة ٣٦٥ مرافعات :
		٤ - التماس إعادة النظر . حكم . تسببيه . قضاؤه بعدم قبول الالتماس . عدم تعرض الحكم بعد ذلك للنزاع الخاص بموضوع الالتماس . فى محله .
٨٠	٢٥١	ضرائب . تركة . رسم الأيلولة على التركات . الأساس الذى يبنى عليه تحصيل رسم الأيلولة على تركة أجنبي له مال مستثمر فى مصر . المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨١	٢٤٢	٢ أبريل ١٩٥٣
٨٢	٢٥٨	٩
٨٣	٢٦١	٣
٨٤	٢٦٥	٣

١ — دفاع، حكم، تسببه، رفض المحكمة طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو ادخال خصوم فيها . استنادها في ذلك إلى أسباب سائغة بعد سماع دفاع الطاعنين وتمحيصه . لا إخلال بحق الدفاع .

٢ — تعهدات . إثبات سبب الالتزام . كيفية إثباته . على من يقع عبء الإثبات . السبب الصوري والسبب غير المشروع . المادة ١٣٧ مدق .

١ — إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . حكم . تسببه . استناد المدعى عليه في إثبات وفاء الدين إلى محضر صلح صادر من المدعى بعد تاريخ الدين لم يذكر فيه مديونية المدعى عليه بأي التزام . طلب المدعى عليه اعتبار هذا المحضر مبدأ ثبوت بالكتابة وإحالة الدعوى للتحقيق لإثبات دفاعه . إغفال الحكم هذا الطلب . قصور .

٢ — أوراق تجارية ، شيك . حكم . تسببه . استخلاص من ظروف الدعوى أن الطاعن قبض قيمة الشيك . بورصفه وكيلا لغيره في شئون الوكالة . لا مخالفة في ذلك لقاعدة أن الشيك أداة وفاء لاستددين .

١ — سقوط الخصومة . وجوب تقديم طلب الحكم به إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها . المادة ٣٠٢ موافقات قديم والمادة ٣٠٣ موافقات جديد .

٢ — إعلان: على يد محضر . الطاعن على عمل المحضر بأنه أثبت بيانات غير صحيحة في الإعلان بتواطؤه مع الخصم . وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير .

٣ — دفاع . إجراءات تقاضى . طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة للتقرير بالطعن بالتزوير . رفض المحكمة إجابة هذا الطلب لأسباب سائغة . لا إخلال بحق الدفاع .

٤ — سقوط الخصومة . أثر الحكم به من محكمة الاستئناف . المادة ٣٠٤ موافقات قديم والمادة ٣٠٥ موافقات جديد .

١ — تقضى . طعن . سبب جديد . مطالبة هامل بمكافأة

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		عن مدة خدمته وفقاً للمادة ٢٣ / ١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . طعنه في الحكم بأنه حرره من المكافأة دون أن يتحقق من شروط الحرمان المنصوص عنها في المادة ٣٠ / ٣ . لا يعتبر سبياً جديداً .
		٢ - عمال . حكم . تسببه . فسخ عقد العمل دون مكافأة . شرطه : عدم تحقق الحكم من شرط حرمان العامل من مكافأته . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٠ / ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .
٨٥	٢٦٨	٩ أبريل ١٩٥٣
		حق الحبس . التخلي الاختياري عن الحياة المسقط لحق الحبس . هو واقعة مادية . للمحكمة استخلاصها من ظروف الدعوى وملابساتها . مثال .
٨٦	٢٧٠	» » »
		حكم . تسببه . إقامة الحكم على أساس يكفي لحله . عدم الطعن على هذا الأساس . توجيه الطعن إلى ماورد في الحكم تزيده . غير منتج .
٨٧	٢٧٢	» » »
		استئناف . أحوال شخصية . حكم صادر في دعوى أحوال شخصية . عدم إعلانه قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، ميعاد استئنافه خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون المادتان ١ و ٨٧٥ مرافعات والمادة ٣ / ٣ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .
٨٨	٢٧٤	١٦
		نقض . طعن . المحامي المقرر بالطعن . وجوب أن يكون موكلاً بتوكيل سابق على تقرير الطعن . تاريخ التوكيل لاحق للتقرير بالطعن . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . المادة ٢٩٩ مرافعات .
٨٩	٢٧٤	» » »
		توزيع . عدم قبول طلبات توزيع بعد انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٥١٥ من قانون المرافعات القديم . سقوط حق الدائن بانقضاء هذا الأجل . السقوط يحصل بقوة القانون ويحكم به القاضي ولو من تلقاء نفسه . لا يفتى عن تقديم الطلب في الميعاد المشار إليه مجرد تقديم سندات الدين . المادتان ٥١٥ ، ٥١٦ من قانون المرافعات القديم .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٠	٢٧٦	١٦ أبريل ١٩٥٣
		١ - حكم . تسييه . تمسك الطاعن بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني لا يمكن وصفه قانوناً بأنه عقد بيع وتمسكه أيضاً بأن هذا الاتفاق معلق على شرط واقف لم يتحقق . رد الحكم على الشرط الأول من الدفاع واعتباره الاتفاق عقد بيع . عدم رده على الشرط الثاني من الدفاع مع أنه جوهري . قصور .
		٢ - بيع . ذاتن . حكم . تسييه . للمشتري استعمالاً لحق مدينه أن يطلب من البائع للبائع له أن يوقع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه . ليس للمشتري أن يطلب من البائع لبائمه أن يوقع له هو على عقد صالح للتسجيل . تقرير الحكم أن البائع الأصلي مسئول لعدم استجابته لإلذار المشتري من المشتري منه بأن يوقع له مباشرة على عقد بيع صالح للتسجيل . مخالفة للقانون وقصور .
٩١	٢٨٠	ضرائب . الأرض التي ربطت عليها الضريبة كما وصفها الحكم هي أرض قضاء مسورة بسور من الخشب . عدم خضوعها لضريبة الأملاك . لا يسبغ عليها صفة الأملاك المبنية بمجرد الارتفاع بها أو كونها ثقل ربما بناجرها للغير أو استعمالها مخزناً للبضائع . الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ .
٩٢	٢٨٢	١ - حكم . حكم تمهيدى . عدم فصله على وجه قطعى في أية نقطة من نقط النزاع . للمحكمة بعد تنفيذه أن تفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .
		٢ - حكم . تسييه . قضاؤه بتثبيت ملكية الطاعن الأطلان شائعة لا مفرزة . تأسيس قضاؤه على ما ورد بعقد شراؤه . لا قصور .
٩٣	٢٨٥	١ - جمارك . رسوم جمركية . الاعفاء الخاص بالجيش البريطاني . متى يتبرأ هذا الاعفاء ومتى تستحق الرسوم . القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ والمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون	رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
					٢ - جمارك . اثبات . إجراءات تقاضى . سماع اللجنة الجبركية شهودا على سبيل الاستدلال دون حلف يمين . لا تريب عليها . حكم . تسببه . إداة للطاعين في تهمة التهريب . استناده إلى الأدلة التي استمدها من محضر اللجنة وبقى أوراق الدعوى . عدم سماع المحكمة الشهود . لا خطأ متى كان الطاعنان لم يقدم ما يثبت أنهما طلبا إلى المحكمة سماع الشهود .
					٢ - جمارك . رسوم جبركية . اختصاص . جرائم تهريب الكيريت . اختصاص اللجان الجبركية بجرائم التهريب الخاصة بالرسوم الجبركية . المرسوم الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ والذي جعل الاختصاص للقضاء العادى مقصور على رسم الاتاج .
٩٤	٢٨٩	١٦ أبريل ١٩٥٣			نقض . طعن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في مناقضة . توزيع وقابل للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقا للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ مرافعات . تفويت ميعاد الاستئناف والطعن فيه مباشرة بطريق النقض . عدم جواز الطعن . المادة ٢٥٥ مرافعات .
٩٥	٢٩٠	، ، ،			إثبات . تقديم المدعى ضمن مستنداته خطاها مرسلاته من المدعى عليه . اتخاذ المحكمة من هذا الخطاب دليلا قبل المدعى لمصلحة المدعى عليه . لا خطأ .
٩٦	٢٩٣	، ، ،			حراسة . إجارة . اشتكال في التنفيذ . قضاء مستعجل . حكم . تسببه . قضاؤه يرفض الاشكال الذي رقبه المستأجر في تنفيذ حكم الحراسة . عدم رده على ما تمسك به المستأجر من أنه لا يجوز للحارس انتزاع الاطيان المؤجرة من تحت يده تنفيذ الحكم الحراسة وأن كل ماله هو الاستيلاء على الأجرة في مواعيدها . عدم ترجيحه من ظاهر الأوراق ما إذا كان هقد الإيجار سوريا أم غير سوريا مع أن هذا الأمر كان يحل نزاع بين الخصوم . اقصور يعيب الحكم .
٩٧	٢٩٨	٢٣ ، ، ،			١ - محكمة الموضوع . إثبات . ترجيح شهادة على أخرى هو من إطلاقات قاضى الموضوع . عدم ملزومته ببيان أسباب الترجيح .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٨	٣٠١	٢٢ أبريل ١٩٥٣
٩٩	٣٠٢	" " "
١٠٠	٣٠٦	" " "

٢ — محاماة . وكالة . مسئولية . مسئولية محام لحظته في الدفاع عن موكله . حكم . تسببه . إقامته على خطأ المحامي في الدفاع أمام محكمة أول درجة وعدم حضوره في الاستئناف رغم اتفاقه مع الموكل على ذلك . لا تناقض .

تزوير . نقض . طعن . حكم قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في موضوع دعوى التزوير . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

١ — بيع بضاعة مشحونة على ظهر سفينة . مسئولية . تعويض . حكم . تسببه . تقريره أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام البائع بوجوب شحن البضاعة . تقريره أن البائع مسئول عن عدم شحن البضاعة سواء كان ذلك راجعا إلى فعله شخصيا أم إلى فعل ربان السفينة . لا خطأ .

٢ — نقض . طعن . سبب جديد . القول بأن التعاقد هو بيع بالعربون . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — تعويض . بيع . حكم . تسببه . تأسيس . قضائه بالتعويض لعدم تسليم المبيع على أسباب سائفة . النemy عليه بمخالفة القانون لقضائه بالتعويض على خلاف التفسير الجبري . عدم تقديم ما يدل على أن التعويض المحكوم به مخالف للتفسير الجبري . النemy على غير أساس .

١ — اعلان . نقض . طعن . اعلان تقرير الطعن للطعون عليه في محله بالاسم الذي اعتادت مصلحة الضرائب أن تخاطبه به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أن صلته بالحل انتظمت فيه . ثبوت وصول الاعلان للطعون عليه وتقديم أوراقه في الميعاد القانوني ، لا إلزام على المعلن بأن يوجه الاعلان إلى المحل المختار في ورقة اعلان الحكم بل الأمر متروك لاختياره . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠١	٣١٠	٢ - ضرائب . حكم . تسببيه . اجابة الممول تفيد عدم تمسكه باتفاقه السابق مع مصلحة الضرائب . تناقض أسباب الحكم بشأن هذه الاجابة والخروج في تأويلها عن ظاهر مدلولها . قصور يعيب الحكم .
١٠٢	٣١١	١ - اعلان . تقض . طعن . اعلان الخصم في النيابة . شرطه . قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتحري عن محل إقامة المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بغير اعلان لبسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .
١٠٣	٣١٢	٢ - اعلان . تقض . طعن . اعلان الخصم في المحل المختار . متى يصح . إذا كان الخصم قد اتخذ محله في ورقة اعلان الحكم . المادة ٣٨٠ مرافعات .
١٠٤	٣١٣	١ - ضرائب . ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير هو خمسة عشر يوماً . سريان هذا الميعاد أياً كان سبب الطعن . المواد ٤٥ و ٥٤ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
١٠٥	٣١٤	٢ - ضرائب . حكم . تسببيه . تقرير صحة اعلان الممول بقرار لجنة التقدير دون أسبابه . لا خطأ في القانون .
١٠٦	٣١٥	٣ - ضرائب . ميعاد الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية فوات هذا الميعاد . أثره . المادتان ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .
١٠٧	٣١٦	تموين . حكم . تسببيه . عدم جواز التصرف في الأقمشة والمنسوجات الشعبية إلا لمن تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة . هذا الحظر من النظام العام . اعتماد الحكم صحة التصرف الحاصل من تاجر جملة إلى تاجر جملة آخر في هذه الأقمشة . مخالفة الحكم للقانون . المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٧ من قرار وزير التموين رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ .
١٠٨	٣١٧	تقض . طعن . اعلان . ثبوت وفاة المعلن عليه قبل الإعلان .

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		واجب الطاعن في هذه الحالة . وجوب مراقبة ما يطرأ على حالة الخصوم . وجوب توجيه الإعلان إلى الورثة جملة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير بالطعن أو من تاريخ العلم بوقاة الطاعن عليه . عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الطعن . المادتان ٢٨٣ ، ٢٨١ مرافعات .
١٠٥	٣٠ أبريل ١٩٥٣	١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . مصادقة آخر ميعاد الطعن عطلة رسمية . امتداد الميعاد إلى اليوم التالي . المادة ٢٣ مرافعات .
		٢ — حكم . تسييه . الاعتراضات التي أوردتها الطاعن في صحيفة الاستئناف هي ذات الاعتراضات التي أثارها أمام محكمة أول درجة ورد عليها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذه الاعتراضات . لا قصور .
١٠٦	٢٣	دفاع . خبير . طلب مناقشة أو طلب نذب خبير آخر . سلطة المحكمة في ذلك . عدم إجابة هذا الطلب اكتفاء بعناصر الدعوى . لإخلاء بحق الدفاع .
١٠٧	٢٢٦	١ — نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . البطلان الذي توتبه المادة ٢٨١ . مرافعات . مقصور على عدم وصول الإعلان في الميعاد . خلو صورة الإعلان سهواً من تاريخ التقرير أو إسم الموظف الذي حرره . لا بطلان .
		٢ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . المطعون عليهما ملتزمان بالنظام . رفع الطعن على أحدهما في الميعاد . جواز اختصاص الثاني ولو بعد فوات الميعاد . المواد ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ مرافعات .
		٣ — بيع . بيع المحاصيل المستقبلية قبل نياتها . صحته .
		٤ — بيع . حكم . تسييه . تقريره أن بيع المحصول المستقبل قبل نياته معلق على شرط وجوده . قضاءه بالزام البائع بالتعويض لإخلاله بالتزاماته وأنه كان من نتيجة هذا الإخلال هبوط مقدار المحصول الناتج . لا خطأ في القانون ولا تناقض .
		(٤) قضاء محكمة النقض المدنية (طعون النقابات)
١٠٨	٢٣ أبريل ١٩٥٣	١ — نقابة . مصادقة . نقض . طعن . الطعن في تفكيك

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>مجلس النقابة . من يحق له الطعن ؟ المادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .</p> <p>٢ — نقابة . صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب أعضاء مجلس النقابة تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية . لا يصحح ما شاب من عيوب .</p> <p>٣ — نقابة . صيادلة . انتخاب . كثرة الوافدين من الناجحين . لا يبرر مخالفة القواعد الموضوعة من قبل لضمان التحقق من شخصية الناجحين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .</p> <p>٤ — نقابة . صيادلة . انتخاب . ثبوت استمرار دخول الناجحين محل الانتخاب إلى ما بعد الموعد الذي حدد من قبل . بطلان عملية الانتخاب .</p> <p>٥ — نقابة . صيادلة . انتخاب . ثبوت اختلال النظام الموضوع من قبل للتحقق من شخصية الناجحين وحصول بعضهم على أكثر من قائمة من قوائم الانتخاب . بطلان عملية الانتخاب .</p> <p>٦ — نقابة . صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب النقيب بواسطة كتابة اسم المرشح بخط الناخب . مخالفة هذه الطريقة لمبدأ سرية الانتخاب .</p>
١٠٩	٣٣٩ ٤ يونيو ١٩٥٣	<p>١ — نقابة . مهندسون . قصر حضور اجتماعات الجمعية العمومية على الأعضاء الذين سددوا رسم الاشتراك . ما هو المقصود بسنة الاجتماع ؟ المادتان ٥ و ٣٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .</p> <p>٢ — نقض . طعن . نقابة . مهندسون . ثبوت أن ستين عضوا من الطاعنين لم يحضروا اجتماع الجمعية العمومية المطعون فيه بسبب عدم دفعهم رسم الاشتراك وأن الذين حضروه ثمانية منهم فقط . انعدام صفة الطاعنين في الطعن . المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .</p>
١١٠	٣٤٣ ٣٠ يونيو ١٩٥٣	<p>نقابة . أطباء . نقض . طعن . التظلم من قرار هيئة الدرجة الأولى لتسديد الأطباء بمجرؤ اسم طبيب من السجل والجدول .</p>

العدد الثاني	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون	
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			وجوب رفع هذا التظلم إلى هيئة الدرجة الثانية . رفعه مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة بمحكمة النقض . لا يجوز . المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .
١١١	٣٤٥	٢١ يناير ١٩٥٤	(٥) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني) شطب العبارات الجارحة عملاً بالمادة ١٢٧ مرافعات .
١١٢	٣٤٦	٢٦ يناير ١٩٥٠	(٦) قضاء محاكم الجنايات بصمة . توافر اثني عشر علامة مطابقة لبصمة المتهم . يكفي فنيا لاعتبار البصمتين لشخص واحد .
١١٣	٣٥٦	٣١ مايو ١٩٥٤	(٧) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني) ١ - الاختصاص النوعي يتحدد بقيمة الدعوى وقت رفعها . ٢ - حكم القاضي الجزئي بعدم الاختصاص مع إحالة القضية للمحكمة الابتدائية رغم أنها تقع في اختصاصه بمقتضى الاختصاص للمحكمة الابتدائية لاعتبارات عدة .
١١٤	٣٥٩	٢١ يونيو ١٩٥٤	ظروف طارئة . قانون الإصلاح الزراعي . أثره على العقود المبرمة قبله . واجب .
١١٥	٣٦٩	٢٥ سبتمبر ١٩٥٤	(٨) القضاء المستعجل ١ - حراسة . اختلاف الرأي في جواز وضع الأطنان المؤجرة تحت الحراسة بناء على طلب المالك بسبب تأخر المستأجر في دفع الأجرة . ٢ - الرأي القائل بعدم جواز وضع الأطنان المؤجرة تحت الحراسة هو الراجح ، لأن الحراسة ليست وسيلة من وسائل التنفيذ .
١١٦	٣٧٢	٣٠	قضاء مستعجل . دعوى طرد بناء على استرداد نصف العين . عدم اختصاص ، إذا وجد شك في حق استقرار المستأجر في العين . ق ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ .
	٣٨٥		بحث الاستغلال للسيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .
	٣٩٨		بحث جريمة الرشوة في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية .

قَوَانِينُ قَرَارَاتٍ وَمَنْشُورَاتٍ

قانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤^(١)
بمعدل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى قانون الإجراءات الجنائية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٩ (فقرة ثانية) و ١٠ (فقرة أولى) و ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية النصوص الآتية :

مادة ٩ — (فقرة ثانية) د وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعدم تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب على أنه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان المجنى عليه فيها موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شكوى أو طلب أو إذن .

مادة ١٠ — (فقرة أولى) د إن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة وللمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة

(٢) نقر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٣ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

العامة أن يتنازل عن الشكوى أو العطب في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

مادة ٣٩ - وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ (فقرة ثانية) من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المنلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تنقضى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها بالمواد الميئنة بتلك المادة ومن بينها المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وتنقضى المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أيضا بأنه إذا كانت الجريمة المنلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ولما كانت المادة ١٨٥ عقوبات تعاقب كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة - كما أنه قد يكون المجنى عليه في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة . فقد ترتب على تطبيق نص المادتين ٣ و ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز اتخاذ أى إجراء في الدعوى الجنائية إلا بعد الحصول على إذن من المجنى عليه في الجرائم المشار إليها .

ولما كان سب الموظفين ومن في حكمهم وكذلك القذف في حقهم يقع في الغالب في غير حضورهم وفي ظروف تقتضى سرعة إجراء التحقيق والتصرف في شأن المتهمين وليس من المصلحة العامة ولا في مصلحة التحقيق نفسه أن يصل إلى المحقق بلاغ من أحد رجال البوليس المحليين أو من غيرهم بوقوع جريمة من قبيل ما ذكر فلا تتخذ أى إجراء فيها انتظارا لوصول الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص وقد يتأخر ورود هذه الشكوى زمنا طويلا ، وقد يترتب على التأخير في اتخاذ إجراءات التحقيق في هذه الجريمة إخلال بالأمن والنظام .

لذلك رؤى إجازة اتخاذ كافة إجراءات التحقيق في جرائم السب أو القذف التي تقع على موظف

عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة بما نص عليه في المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات دون أن يتوقف ذلك على شكوى من صاحب الشأن على أن يعلق رفع الدعوى على إذن هذا الأخير فيكون له أن يطلب رفعها كما يكون له أن يتنازل عن حقه ويتقاضى عما وقع عليه من سب أو قذف وذلك في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ويترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وقد رؤى تحقيقا لهذا الغرض تعديل نصوص المواد ٩ (فقرة ثانية) و ١٠ (فقرة أولى) و ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية بالكيفية المبينة بالمشروع المرافق .
وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية . وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر على مديري دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وعلى مستغاياها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات والمسؤولين عن إدخال الجمهور السماح للأحداث من الجنسين الذين تقل سنهم عن ست عشرة سنة ميلادية كاملة دخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان العرض محظورا عليهم طبقا لما تقرره جهة الاختصاص .

ويحظر كذلك اصطحاب الأحداث دون السن المشار إليها في الفقرة السابقة عند الدخول لمشاهدة أو حضور هذه الحفلات .

مادة ٢ — يكون حظر ما يعرض على الأحداث في الدور والأماكن المشار إليها في المادة السابقة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٣ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

طبقا للبادئ. والأوضاع التي يقررها وزير الإرشاد القومي بالانفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية مادة ٣ - على مديري دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المائلة المشار إليها في المادة الأولى أن يعلنوا في مكان العرض وعلى كافة وسائل الدعاية الخاصة بما يعرض فيها ما يفيد حظر العرض على الأحداث دون السن المقررة، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة وبذات اللغة التي استعملت في الدعاية عن العرض.

مادة ٤ - يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل فرد.

ويعاقب على مخالفة الفقرة الثانية من المادة الأولى بغرامة لا تتجاوز مائة قرش عن كل فرد. مادة ٥ - يكون إثبات السن للحدث بموجب بطاقة شخصية بالشكل الذي يمينه وزارة الشؤون الاجتماعية ويجب تقديم البطاقة عند الطلب.

مادة ٦ - يخول الموظفون الذين يتدبرهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبطية القضائية في إثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه.

مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

صدر بقصر الجمهورية في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٤).

مذكرة إيضاحية

تقوم السينما والمسارح وما يماثلها بدور خطير في شتى نواحي الحياة الاجتماعية إذ هي أداة لتثريب والتثقيف ووسيلة من وسائل التسلية وتمضية أوقات الفراغ، إلا أنها قد تكون من أخطر الوسائل في انحراف الأفراد ذوي النفوس الضعيفة أو الأحداث الذين لم يكتمل نضج عقولهم بالقدر الذي يسمح لهم بفهم ما يعرض عليهم الفهم الصحيح.

وقد لوحظ فعلا انتشار بعض الجرائم بين الشباب في مصر نتيجة لما تصوره لهم عقولهم القاصرة على أثر ما يشاهدونه في مثل هذه الدور.

لذلك فكرت الحكومة في وضع مشروع قانون يمنع دخول الأحداث دون سن ١٤ سنة دور السينما والأماكن الأخرى التابعة لها إذا كان في مشاهدتها ضرر لهم.

وتحقيقا لهذا العرض نص في المادة الأولى على إلزام مديري دور السينما والمسارح وما يماثلها ومستغليها والمشرفين على إقامة الحفلات بها والمسؤولين من إدخال الجمهور فيها بمنع الأحداث المشار إليهم من دخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا قررت جهة الاختصاص عدم جواز العرض عليهم.

وقد أعطى لوزير الشؤون الاجتماعية الحق في إضافة ما يراه مماثلا من الأماكن العامة بقرار منه.

ونصت الفقرة الثانية على حظر اصطحاب الأحداث لدخول تلك الأماكن وتيسير مشاهدة الحفلات المحظورة عرضها عليهم .

ونصت المادة الثانية على أن يكون حظر ما يعرض على الأحداث خاضعا للقواعد والمبادئ التي يقرها وزير الارشاد القومي بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

ونصت المادة الثالثة على إلزام مديري دور السينما والمسارح وما يماثلها ومن إليهم الإعلان بطريقة واضحة على الدار وجميع وسائل الدعاية الخاصة بالعرض بما يفيد حظر دخول الأحداث .

ونص في المادة الرابعة على العقوبات .

ونص في المادة الخامسة على كيفية إثبات السن وقد روعي أن يكون ذلك عن طريق إبراز البطاقة الشخصية عند كل طلب — كما نص في المادة السادسة على تخويل الموظفين الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبطية القضائية .

وتشرف الوزارة بعرض هذا المشروع في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء لل موافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل المادة ١٠ مكرر ١٠، من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن
النقل العام للركاب بالسيارات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تمتد الفترة المحددة لبدء تنفيذ نظام الإلتزام والمهيئة في المادة ١٠ مكرر ١٠، من

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر يونيو سنة ١٩٥٥ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٣ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — على وزراء المواصلات والعدل والشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

عقب صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات تبين أن أحكامه توجب تنفيذ نظام الالتزام فورا إلى جانب نظام الترخيص الذي كان معمولاً به من قبل والذي حدد لانهاية فترة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون أى من ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ . لذلك استصدرت وزارة المواصلات القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥١ الذي تضمنت المادة الثانية منه حكما بأن لاينفذ نظام الالتزام إلا بعد انتهاء فترة الثلاث سنوات المشار إليها على أساس أن هذه الفترة لازمة لإجراءات المزايدة واعداد السيارات واستصدار قانون منح الالتزام .

غير أنه لما قاربت هذه الفترة على الانتهاء تبين عجز من أرسيت عليهم المزايدة في خطوط القطار ومناطق عن تقديم العدد الكامل من السيارات اللازمة للالتزام بما حدا بوزارة المواصلات إلى استصدار القانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٣ الذي قضت المادة الثانية منه بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر برقم ١٠ مكرردا، نصت على أن لا يبدأ تنفيذ نظام الالتزام قبل ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ على ألا يتأخر هذا التنفيذ عن ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٤ وخلال الفترة ما بين هذين التاريخين وقبل منح الالتزام يكون استغلال النقل العام للركاب في الخطوط والمناطق الواردة بقانون الشبكة بطريق الترخيص وذلك بالشروط التي يحددها وزير المواصلات بعد أخذ رأى مجلس النقل الاستشارى وعلى أن تؤدي عن كل سيارة مرخصة اناوة لا تقل عن ٤ ٪ من إجمالى إيرادها علاوة على رسوم الترخيص .

إلا أنه قد تبين أيضا أن تنفيذ نظام الالتزام في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٤ غير ميسور بالنسبة لجميع الخطوط والمناطق لذلك روى تعديل المادة ١٠ مكررة داء سالف الذكر بعد الفترة المحددة لبدء تنفيذ نظام الالتزام إلى آخر يونيه سنة ١٩٥٥ .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقرغه في الصيغة المرافقة .

قانون رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات المملوكة للجمعيات الخيرية
والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية العقارية

باسم الأمة ..

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات
المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية المعدل
بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ،

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بالشهر العقاري ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه
الخيرية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ و ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليها ، تعدل رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات المملوكة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية العقارية إلى رسم شامل قدره خمسة عشر جنيها مالم تكن الرسوم المقررة بمقتضى القوانين المشار إليها أقل من هذا المبلغ فيحصل الرسم الأقل .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٣ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تؤدي الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي تخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ رسالة جليلة في مختلف نواحي النشاط الخيري والاجتماعي الذي تعمل فيه ، الأمر الذي دعا الحكومة إلى أن تعهد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف عليها وإرشادها وتوجيهها ومد يد المعونة المالية إليها .

ولما كانت الموارد المالية لكثير من هذه الجمعيات والمؤسسات ضئيلة لا تمكنها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل الأمر الذي يدعو إلى التفكير في أن تخفف عنها بعض الأعباء المالية حتى تنفق الأموال المخصصة لمواجهة هذه الأعباء في نواحي نشاطها المختلفة .

ولما كانت هذه الهيئات قد شكت من فحاحة رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات المملوكة لها أو حقوقها العينية ، فقد رأى أن تخفف هذه الرسوم إلى رسم شامل قدره خمسة عشر جنيها مالم تكن الرسوم المقررة بمقتضى القوانين رقم ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ أقل من هذا المبلغ فيكتفى بتحويل الرسم الأقل .

وتحقيقا لهذا الغرض أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق .
وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي أرناها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على البيرة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ برسم إنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ .

وعلى المرسوم الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٤٦ بتعديل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك والمراسم المعدلة له ،

(١) نشر الوقائع العربية العدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج .

وعلى القانون رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٥٣ بمد ميعاد عرض مشروع قانون التعريفات الجمركية ومشروع القانون الخاص برسم الانتاج على البرلمان .

وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ بتعديل رسم الانتاج الاضافي على بعض الاصناف من منتجات الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على معارضته وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعتبر بيرة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون المشروب الكحولي الغازي بطبيعته الناتج من تخمير قبيع الشعير المنبت (Malt) وزهرة حشيشة الديتار والمياه العذبة ونخيرة البيرة ولون من موات الشعير المحمض ، ويجوز إضافة السكر المحروق (Caramel) في بعض أنواع البيرة لتلوينها ، كما يجوز أن تستخدم في صناعتها بالإضافة إلى ما ذكر حبوب أخرى كالآرز وغيره من المواد النشوية أو السكرية بحيث لا تزيد نسبة هذه المواد المضافة على ٣٠ ٪ من مجموع المواد الأولية المستخدمة في تحضير القبيع ، ويشترط ألا يقل الوزن النوعي للبيرة عن ١٠٣٦٣ ر. يقاس هذا الوزن قبل التخمير دائما في درجة ١٥ مئوية .

ويعتبر بيرة أيضا في حكم هذا القانون كل مشروب سمي بهذا الاسم ولو اختلفت مواصفاته كلها أو بعضها عن المواصفات المشار إليها بالفقرة الأولى .

مادة ٢ — لا يجوز إنشاء أو تشغيل أي مصنع لصناعة البيرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من مصلحة الجمارك طبقا للشروط التي يصدرها قرارا من وزير المالية والاقتصاد ، وذلك علاوة على الرخصة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ المشار إليه ، وإذا أوقف العمل بالمصنع لأي سبب كان مدة سنة على الأقل يعتبر الترخيص ملغى من تلقاء نفسه ولا يرخص بالعمل فيه إلا بعد الحصول على ترخيص جديد .

ولو وزير المالية والاقتصاد أن يعين بقرار منه مواعيد العمل في مصانع البيرة .

مادة ٣ — يحصل رسم الانتاج على البيرة على أساس الحجم بالقشات المقررة حسب وزنها النوعي ويجب أداء هذا الرسم خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لاتمام تعبئتها مالم يودع صاحب المصنع ضمانا تعتبرها مصلحة الجمارك كافية بشرط ألا تقل عن ربع الرسوم المستحقة على الكميات المخزونة وأن تودع هذه الكميات في مخازن توافق عليها مصلحة الجمارك وبالشروط التي تعينها .

مادة ٤ — لا يفرج عن أية كمية من البيرة من المصانع إلا بعد دفع رسم الإنتاج المستحق عليها . على أنه يجوز لمصلحة الجمارك أن ترخص لأصحاب المصنع بدفع الرسم المستحق على مسجوباتهم مرة في كل أسبوع أو أسبوعين أو شهر حسبما يتفق عليه بينهم وبين مصلحة الجمارك بشرط إيداع تأمين نقدي أو خطاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة عن تلك المسجوبات يعادل رسم الإنتاج المستحق

عليها بالكامل عن الفترة المتفق عليها — ولا يرخص بهذا الإجراء إلا للصانع التي تقبل وضع دفاترها وأوراقها تحت إشراف مصلحة الجمارك وفقا للقواعد التي تقررها .

مادة ٥ — تعفى من رسوم الإنتاج البيرة المنتجة محليا والمعدة للتصدير إلى الخارج بشرط أن يكون المصدر هو المنتج وأن يتم التصدير تحت إشراف مصلحة الجمارك بالشروط التي يقررها وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٦ — لمصلحة الجمارك الحق في تعيين الموظفين اللازمين من قبلها بالمصنع لمراقبة الكميات المنتجة والمعبأة والمخزونة والمنصرفة منه والتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون وللقرارات المنفذة له بالوسائل التي تراها تلك المصلحة ويكون لمؤلاء الموظفين حق الاطلاع على السجلات والدفاتر على أن يتحمل صاحب المصنع مرتباتهم التي تؤديها مصلحة الجمارك . ويتم أداء هذه المرتبات مقدما على أربعة أقساط في السنة .

مادة ٧ — تعتبر البيرة مادة مهربة وتضبط في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كانت منتجة في مصنع غير مرخص به وفقا للمادة ٢ من هذا القانون أو كانت منتجة في مصنع مرخص به ولم يؤد عنها رسم الإنتاج وذلك سواء وجدت هذه البيرة في المخازن أو في الطريق أو في محال السكن أو في غيرها .

(ب) إذا وجدت داخل المصنع الذي انتجت فيه بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولم يؤد عنها رسم الإنتاج .

(ج) إذا تداولت في غير عبواتها الأصلية أو وقع تلاعب في هذه العبوات .

كما تضبط المواد الأولية والآلات التي استعملت في صناعة البيرة في مصنع غير مرخص به ، والأدوات التي استعملت في نقل البيرة المهربة .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب عليها علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه بمصادرة البيرة والمواد الأولية والآلات المضبوطة المذكورة في المادة السابقة .

ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات والوسائل التي استعملت في نقل البيرة المضبوطة إذا كانت مملوكة لصاحب البيرة أو كان مالك تلك الأدوات أو الوسائل على علم بالمخالفة .

كما يجوز في حالة عدم الحصول على الترخيص المشار إليه في المادة ٢ الحكم بغلق المصنع ومصادرة أدواته .

مادة ٩ — علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة يجوز الحكم على المخالف بتعويض لا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الرسوم .

وإذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض الجائز الحكم به .

مادة ١٠ — يعتبر موظفو مصلحة الجمارك ومراقبة رسوم الإنتاج وغيرهم من الموظفين الذين

يندرجهم وزير المالية والاقتصاد من مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

ويقوم مأمور الضبط القضائي بإجراء التفتيش والضبط واثبات المخالفات ، ولهم في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات .

مادة ١١ — تكون منشآت المصنع وملحقاته ومحتوياته ضامنة للحكم به من تعويضات أو غرامات بسبب مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٢ — تكون التعويضات والغرامات المحكوم بها طبقاً لهذا القانون والقرارات المنفذة له حقوقاً ممتازة وتكون مرتبتها بعد الضرائب والرسوم .

مادة ١٣ — يكون تحريك الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الجمارك ولها التنازل عنها إذا رأت محلاً لذلك ولها في هذه الحالة الصلح في التعويضات .

مادة ١٤ — تسري أحكام هذا القانون على مصانع البيرة القائمة عند العمل به وعلى أصحابها أو مديريها أن يقدموا إلى مصلحة الجمارك طلباً للحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بالقرارات المشار إليها في هذه المادة .

مادة ١٥ — على وزراء المالية والاقتصاد والصحة العمومية والعدل والداخلية والتجارة والصناعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ من ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

فرض على البيرة رسم انتاج أو استهلاك عدل عدة مرات بمقتضى مراسيم ، كما فرض عليها في سنة ١٩٥٢ رسم انتاج إضافي عدل أخيراً بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٥٣ ونظراً لعدم صدور تشريع ينظم طريقة جباية الرسوم المقررة عليه للآن اعتماداً على قيودات مصانع انتاجها التي تملكها شركات مساهمة كبيرة وعلى مراجعة دفاترها ومستنداتها بمعرفة مندوبين من مصلحة الجمارك .

ودغبة في تنظيم العلاقة بين هذه الشركات وبين مصلحة الجمارك ووضعها على أسس قانونية فقد اقتضى الأمر استصدار قانون يتضمن الأحكام التي تكفل هذا الغرض توكيداً لضمان حقوق الخزنة العامة .

فبدأت المادة الأولى من القانون بتعريف البيرة التي تخضع لرسم الانتاج أو الاستهلاك تمييزاً لها عن المشروبات الأخرى المشابهة والتي لا تعتبر كذلك . وهذا التعريف مطابق لمواصفات البيرة بصفة عامة ، وحتى لا يفلت من تطبيق هذا القانون من صنع بيرة تختلف مواصفاتها عن هذه المواصفات فقد بينت الفقرة الثانية من المادة الأولى أن أحكام هذا القانون تنطبق أيضاً على كل

مشروب سمي بهذا الاسم ولو اختلفت مواصفاته كلها أو بعضها عما بينته الفقرة الأولى . وبديهي أن هذا لا يمنع من توقييع عقوبات أخرى إن كان لها محل .

ونصت المادة ٢ على ضرورة الحصول على ترخيص خاص من مصلحة الجمارك حتى يجوز إنشاء أو تشغيل أى مصنع لصناعة البيرة . والغرض من هذا الترخيص وهو تمكين المصلحة من الرقابة على تلك المصانع . وهذا الترخيص لا يخل بالرخصة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فهي رخصة عامة تخضع لها جميع المصانع التي ينطبق عليها القانون المشار إليه .

ونصت المادة ٣ على أنه يحصل رسم الإنتاج على البيرة على أساس الحجم بالفتات المقررة حسب وزنها النوعي . وعلى وجوب أداء رسم الإنتاج المقرر على البيرة خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لإتمام تعبئتها وذلك لضمان استيفاء حق الخزنة العامة من الرسوم المستحقة على البيرة في أقرب وقت مستطاع . ثم قصدت المادة إلى التيسير على أصحاب المصانع فاعفتهم من هذا الحكم بشرط تقديم ضمان يغطي ربع الرسوم المستحقة على الكميات المخزونة وبشرط ايداع هذه الكميات في مخازن بالشروط التي تعينها .

والأصل هو عدم الافراج عن البيرة إلا بعد أداء الرسم المستحق عليها لتعلق حق الخزنة بها فور إتمام صنعها وتعبئتها ، ولكن تسهила للعمليات التجارية سمحت المادة بـ لأصحاب المصانع بأداء الرسوم المستحقة على الكميات المنصرفة مؤخرأ في كل أسبوع أو أسبوعين أو شهر حسب الاتفاق ، ومراعاة لظروف المصانع نفسها ، وذلك بشرط ايداع تأمين نقدي أو خطاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة يغطي كامل الرسوم المستحقة عن تلك الكميات في الفترة المتفق عليها .

ونصت المادة ٥ على إعفاء البيرة المنتجة محليا والمعدة للتصدير إلى الخارج من رسوم الاتاج بشروط معينة . ومن شأن تطبيق هذا المبدأ تشجيع تجارة الصادرات وفتح أسواق لها في الخارج . ورغبة في احكام الرقابة على كميات البيرة المنتجة والمنصرفة من المصانع طبقا لأحكام القانون نصت المادة ٦ على حق مصلحة الجمارك في تعيين الموظفين اللازمين لهذه الرقابة على أن يتحمل أصحاب المصانع مرتباتهم التي تؤديها لهم المصلحة .

وأوضحت المادة ٧ الحالات التي يعتبر فيها البيرة مادة مهربة ويتحتم ضبطها ، كما بينت ما ينبغي ضبطه من أدوات وآلات ومواد أولية .

وأوجبت المادة ٨ بالنسبة للخالفات لأحكام القانون المرافق أن يعاقب عليها علاوة على العقوبات المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ بمصادرة البيرة والمواد الأولية والآلات المضبوطة المذكورة في المادة ٧ كما أجازت الحكم بمصادرة الأدوات التي استعملت في نقل البيرة المضبوطة وبينت أيضا الحالات التي يجوز فيها خلق المصنع ومصادرة أدواته .

وأجازت المادة ٩ الحكم بالتعويض في حالة المخالفات نظير ما يكون محتملا ضياعه على الخزنة العامة مع مضاعفة الحد الأقصى للتعويض الجائز الحكم به في حالة العود .

ويثبت المادة ١٠ من تكون له صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون ، كما يثبت
الرجال الضبط القضائي من ساطة في التفتيش والضبط واثبات المخالفات وأخذ العينات .
واعتمدت المادة ١١ منشآت المصانع وملحقاتها ومحتوياتها ضامنة للمحكوم به من تعويضات
وغرامات ، وذلك احتياطيا لكافة الاحتمالات .
ونصت المادة ١٢ على أن التعويضات والغرامات المحكوم بها طبقا لهذا القانون والقرارات
المنفذة له تعتبر حقوقا ممتازة وتكون مرتبتها بعد الضرائب والرسوم .
كما نصت المادة ١٣ على أن تحريك الدعوى العمومية يكون بناء على طلب مصلحة الجمارك ولها
التنازل عنها إذا رأت محلا لذلك ويكون لها عندئذ الصلاح في التعويضات . أما الرسم فيكون مستحق
الاداء بالكامل في جميع الحالات .
ونظمت المادة ١٤ كيفية سريان القانون على مصانع البيرة القائمة عند العمل به .
وانتهت المادة ١٥ إلى النص على حق وزير المالية والاقتصاد في إصدار القرارات اللازمة
لتنفيذ القانون .
وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي
أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦

الخاص بمراقبة بذرة القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن المعدل بالقوانين رقم ١٢ لسنة ١٩٤٣

ورقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٤٨ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تستبدل بالمواد ٢ و ٣ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦

المشار إليه النصوص الآتية :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

« مادة ٢ - يلزم أصحاب المحالج الحاصلون على التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى بحالج الأقطان من الرتب التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه لاستخراج بذرة تقاوى منها وذلك قبل غيرها من الأقطان وعائهم قبل الشروع في حالج هذه الأقطان أن يرسلوا إخطارا كتابيا إلى موظفي وزارة الزراعة المعيّنين لهذا الغرض - ولا يجوز لهم أن يشرعوا في الحالج إلا بعد أن يفحص هؤلاء الموظفون الكمية المذكورة ويقررون صلاحيتها لاستخراج بذرة للتقاوى منها .

فاذا لم يحصل الفحص فورا أو في مدى ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تسليم الإخطار جاز حالج القطن وتخزين بذرته إلى أن تفحص طبقا للمادة الثالثة .

« مادة ٣ - يجب أن يفحص الموظفون المذكورون البذرة المستخرجة بعد تمام الحالج وذلك في مدى ٢١ يوما - فاذا قرروا أن البذرة صالحة للتقاوى وضعت فورا تحت مسئوليتهم داخل أكياس من نسق مخصوص توضع عليها إشارة ببيان نوعها ثم تغفل وتختتم طبقا للتعليمات المقررة . أما إذا قرروا خلاف ذلك تركت البذرة في حوزة صاحب المحالج وتعتبر بذرة معدة للصناعة أو التصدير (بذرة تجارية) لا يجوز أن يتصرف فيها إلا بطريقة من الطرق المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

ويصدر وزير الزراعة قرارا يبين القواعد التي يجب أن يراها هؤلاء الموظفون عند أخذ العينات والفحص وإعطاء أو عدم إعطاء الإقرارات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة التي سبقتها تشتمل على التعليمات الخاصة بنماذج الأكياس والطريقة التي يجب اتباعها في رقبها واقفلها وختمها .

« مادة ١٠ - يصدر وزير الزراعة قرارا بتنظيم نقل البذرة التقاوى وتداولها والاتجار فيها - ويقصر الاتجار في بذرة تقاوى القطن على الهيئات والشركات والبنوك التي يعينها وزير الزراعة بقرار منه وذلك بالشروط والأوضاع التي يعينها ذلك القرار .

ولا يصلح هذا التصريح إلا للمكان المنصوص عليه فيه - وكل تغيير في المكان يجب إخطار وزارة الزراعة عنه مقدما وإلا اعتبر التصريح ملغيا وأصحاب المحالج الحاصلون على تصريح طبقا للمادة الأولى يكون لهم الحق قانونا في أن يشتغلوا بتجارة بذرة القطن .

وعلى كل من يصرح له بمزاولة هذه التجارة أن يتخذ سجلا مطابقا للنموذج الذي تعده وزارة الزراعة لهذا الغرض لقيد حركة اتجاره في بذرة تقاوى القطن على أن يحتفظ به لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد به وتلقى التراخيص القائمة وقت العمل بهذا القانون .

« مادة ١١ - يجب على كل من يريد أن يشتغل بمصر بذرة القطن أن يحصل على تصريح بذلك من وزارة الزراعة - وعليه أن يتخذ سجلا مطابقا للنموذج الذي تعده وزارة الزراعة لهذا الغرض لقيد البذرة التي تدخل للمصرة والكمية التي عصرت والمقادير الباقية - ولا يجوز إخراج البذرة التي أدخلت إلى المعاصر إلا بتصريح من وزارة الزراعة .

« مادة ١٢ — يجب الحصول على تصريح من وزارة الزراعة لنقل البذرة المعدة للصناعة أو التصدير (التجاري) وتحديد شروط هذا التصريح بقرار يصدر من وزير الزراعة وذلك سواء أكانت منقولة إلى إحدى الموانئ أم إلى أى معمل لمصر البذرة حاصل على ترخيص من وزارة الزراعة طبقاً للمادة السابقة .

وتعتبر مخالفة هذه المادة حيازة بذرة قطن تجارى بدون تصريح نقل إلا إذا وجدت في المحالج نفسها أو في المعاصر المرخص لها ومعها التصريح الخاص بالنقل أو في إحدى الموانئ أو الجهات الأخرى التي قد تكون أرسلت إليها بناء على تصريح خاص من وزارة الزراعة .

« مادة ١٣ — كل مخالفة لأحكام المواد الثانية والتاسعة والعاشر (فقرة أولى) والثانية عشرة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيناً ولا تتجاوز خمسين جنيناً أو بإحدى هاتين العقوبتين وتأم المحكمة بمصادرة البذرة موضوع المخالفة .

« مادة ١٤ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تزيد على خمسة جنينيات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وعلاوة على العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى والمادة السابقة يعاقب المخالف بغرامة قدرها مائة قرش عن كل أردب من البذرة التقاوى يحصل التصرف فيه أو نقله بالمخالفة لجميع أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له وبغرامة قدرها جنينان عن كل قنطار أو كسور القنطار لم يتم حلجة للتقاوى تنفيذاً لأحكام المادة الثانية .

« مادة ٢ — على وزيرى الزراعة والعدل تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدور بقصر الجمهورية في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

لما كان القطن هو المحصول الرئيسى الذى ترتكز عليه ثروة البلاد الاقتصادية فقد سنت التشريعات اللازمة لحمايته والمحافظة على خواصه وشهرته العالمية وعلى وفرة محصوله .

وفعلا صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن سواء عند إنتاجها بالمحالج أو عند تداولها بين الزراع أو عند نقل الممد منها للصناعة وعدم تسريبه للزراع .

ونظراً لما ظهر من بعض أوجه النقص في هذا القانون في خلال السنوات التالية لصدوره فقد عدل بالقوانين رقم ١٢ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٤٨ إلا أنه اتضح

أنها عند تنفيذ هذه القوانين المعدلة أنه ما زال هناك بعض النقص والضعف في أحكام هذا القانون — لذلك رأت الوزارة تعديله بشكل يسد هذا النقص ويزيد في قوة أحكام القانون على أن يشمل هذا التعديل ما تقضى به القوانين رقم ١٢ لسنة ١٩٤٣ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٤٨ سالفة الذكر بحيث تكون يجمعها التعديل الأخير في قانون واحد .

وقد قضى هذا المشروع بقانون بإضافة حكم إلى المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ وذلك بأن الزم فيها أصحاب المحالج بمحج الأقطان من الرتب التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه لاستخراج بذرة تقاوى منها وذلك قبل غيرها من الأقطان وذلك لإمكان توفير البذرة التقاوى من الرتب العالية قبل موسم زراعة القطن بوقت كاف .

كما استبدل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٣ و ٣٩ لسنة ١٩٤٨ بأن جعل المدة التي يجب أن يفحص الموظفون المختصون البذرة المدة للتقاوى وذلك في مدى ٢١ يوما بدلا من ٣٠ يوما كما عدلت الفقرة الرابعة من هذه المادة بأن أضيف إلى القرار الذي يصدره وزير الزراعة عن القواعد التي يجب أن يراعيها الموظفون عند الفحص القواعد التي تراعى عند أخذ العينات .

ونظراً لما بدا في السنوات الأخيرة من تلاعب التجار في بذرة تقاوى القطن مما أدى إلى تدهور بلغت النظر في هذه التقاوى فقد عدلت الفقرة الأولى من المادة العاشرة بأن أعطت لوزير الزراعة الحق في إصدار قرار ينظم التداول والاتجار في بذرة القطن كما قصرت الاتجار في هذه البذرة (التقاوى) على الهيئات والشركات والبنوك التي يعينها وزير الزراعة بقرار وبالشروط والأوضاع التي يعينها ذلك القرار وقضت بإلغاء التراخيص التي منحت قبل صدور هذا المشروع بقانون .

ولما كان مراقبة المعاصر التي تقوم بمصر بذرة القطن التجارى وعدم تسرب شيء من هذه البذرة لايدى الزراع فقد عدلت الفقرة الثامنة من المادة ١١ بأن ألزمت أصحاب المعاصر على مسك سجل مطابق للنموذج الذي تعده وزارة الزراعة لهذا الغرض لفيد البذرة التي تدخل للمصرة والسكبة التي عصرت — كما عدلت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ السابق تعديلها بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ بأن قضى بوجوب الحصول على ترخيص بنقل البذرة التجارى سواء أكانت منقولة بطريق السكة الحديد أو بأى وسيلة أخرى إلى المعاصر أو الموانى أو إلى أى جهة أخرى وذلك لأحكام مراقبة عدم تسربها .

ولما كانت العقوبات التي قضت بها المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ غير رادعة للمخالفين وحتى يحقق القانون الغرض الذي وضع من أجله فقد رأت الوزارة تشديد هذه العقوبات وذلك بأن جعلتها في المادة ١٣ بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك لكل مخالفة لأحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

كما استبدلت العقوبة في المادة ١٤ بأن جعلت العقوبة لمخالفة المادة الثانية أو التاسعة أو الفقرة

الأولى من المادة العاشرة أو المادة الثانية عشر مصادرة البذرة التي هي موضوع المخالفة وعند الحكم بالادانة يأمر المحكمة بمصادرة البذرة موضوع المخالفة لجانب الحكومة وبالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين — ويلزم المخالف فضلاً عن ذلك بغرامة قدرها جنيهاً عن كل أردب من البذرة التقاوى يحصل التصرف فيه أو نقله بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له وغرامة جنيهاً عن كل قنطار أو كسور القنطار لم يتم حلجه للتقاوى طبقاً للبادة الثانية من القانون .

كما قضى هذا المشروع بإلغاء القوانين رقم ١٢ لسنة ١٩٤٣ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٤٨ لإدخال ما يقضى به في هذا المشروع بقانون .

وتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع ذلك القانون في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

يحظر استعمال العبوات المبطننة بالورق المقطرن أو المقطرة أو السابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيميائية في عمليات جنى أو تعبئة أو تغليف القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر استعمال العبوات المبطننة بالورق المقطرن أو المقطرة والسابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيميائية في عمليات جنى أو تعبئة أو تغليف القطن .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز ألف قرش مع إجازة مصادرة القطن موضوع المخالفة .

مادة ٣ — يكون للموظفين الذين يعينهم وزير الزراعة أو وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

مادة ٤ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

من أهم ما اهتمنى به الحكومة إزالة أسباب شكوى الغزاليين من أقطاننا المصرية الممتازة في الصفات
والثيلة خاصة وإن الألياف الصناعية أصبحت الآن منافسا قويا سعى جاهدا للحاول محلها في منتجات
الأقشعة الرفيعة .

ومن أهم الشكاوى ظهور بقع سوداء في الأقشعة المصنوعة من القطن الأشموني وهذه البقع التي
لا تزيد في الحجم على رأس الدبوس الصغير أصبحت الشغل الشاغل لأصحاب مصانع النسيج لأنها
لا تظهر في الأقشعة إلا قبيل التجهيز النهائي ولأنها لا تزول بعملية التبييض .

وقد أثبتت نتائج التحليل أن منشأ هذه البقع تلوث القطن بمادة غريبة عنه هي مادة القار . ومع
أنه من غير المعروف على وجه اليقين مصدر هذا التلوث وهل يحدث في أماكن الإنتاج أو في أماكن
الصناعة فإن من مصادر التلوث المحتملة استعمال أكياس السماد الكيماوى المبعطن بالورق المقطرن في
عملية جنى القطن .

وقد شوهدت قطع من الورق المقطرن داخل بالات القطن المكبوسة بخاريا والتي لحقت في
المخازن لنقص أسباب هذه البقع .

كما شوهد في كثير من المحالج أكياس من القطن وقد امتلأت إلى آخرها بالقطن الزهر ومقومة
بخبث أكياس السماد المبعطن بالورق المذكورة .

ولا ريب أن هناك مصادر أخرى للتلوث اتخذت الاجراءات اللازمة مع المصالح المختصة
لملاقاتها .

وقد نوقش موضوع هذه البقع السوداء في اجتماع لجنة القطن المصرية المشتركة الذي عقد
بإنجلترا ببلدة باكستون في ١٣/٥/١٩٥٤ وقد وعد مندوبو مصر الغزاليين ببذل أكبر عناية لإزالة
أسباب هذه الشكوى .

وقد اهتمت وزارة الزراعة بهذا الموضوع فأوفدت السيد مدير مصنع تجارب الغزل لنقص
أسباب الشكوى لدى مغازل فرنسا . وقد نسب سيادته السبب الأهم لمصدر تلوث القطن بمادة القار
إلى استعمال أكياس الأسمدة الكيماوية المبطنة بالورق المقطرن . واقترح سيادته أن تقوم النفاثيش
الزراعية بحملة واسعة من الدعاية في صعيد مصر أيام جنى المحصول ضد استعمال هذه الأكياس .

لذلك روى اعداد مشروع قانون يحرم استعمال هذه العبوات المبطنة بالورق المقطرن أو المقترنة
أو السابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيماوية في عمليات الجنى أو العبوة أو تغليف القطن .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه والسير في اجراءات استصداره .

قانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالمعادلات الدراسية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء ديوان الموظفين ،
وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعدل البند ٤٩ (ب) من الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بدبلوم الثقافة الأثرية على الوجه الآتي :

٤٩ (ب) دبلوم الثقافة الأثرية ١٢ ج في السادسة من بدء التعيين .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

نظراً لأن دبلوم الثقافة الاثرية يمنح للحاصلين على البكالوريا بعد دراسة أربع سنوات - لذلك رأت وزارة المعارف العمومية منح خريجي المدرسة العليا للثقافة الاثرية مرتباً قدره ١٢ ج شهرياً في الدرجة السادسة اسوة بمحملة الدبلومات العالية .

ولما كان التعادل قائماً فعلاً بين هذا المؤهل وبين الدبلومات العالية سواء من حيث شروط الالتحاق أو مدة الدراسة - لهذا اقتضى الأمر تعديل البند ٤٩ (ب) من الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وذلك بجعل تقدير هذا الدبلوم على أساس ١٢ جنيه في الدرجة السادسة من بدء التعمين اسوة بباقي الشهادات العالية والدرجات الجامعية .

ونظراً لأن الغرض من اصدار قانون المعادلات الدراسية هو رفع الغبن والمساواة بين الموظفين جميعاً - لذلك تضمن المشروع المعروض في المادة الثانية العمل بالمادة الأولى من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

ووزارة المالية والاقتصاد تتشرف بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء في العيئة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل باقراره .

قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن تداول الافطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى
القطن الاشموني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يوفيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعميم زراعة تقاوى القطن المتقاة ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن تخصيص مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ جنيه من اعتمادات لجنة القطن المصرية للصرف منها على إجراءات تقاوة القطن ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة والمالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر نقل الأقطان الزهر من خارج مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني المنتقاة إلى هذه المناطق إلا بترخيص من وزارة الزراعة وبشرط أن يكون النقل إلى المحالج مباشرة . وعلى مدير المحالج أو من يقوم مقامه أن يحظر خلال ثلاثة أيام تفتيش وزارة الزراعة المختص عن الأقطان التي ترد إلى المحالج من خارج تلك المناطق بغير الترخيص المشار إليه .

مادة ٢ — يحظر نقل الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني المنتقاة في داخل هذه المناطق خارج حدود البلدة ما لم تكن أكياسها مميزة (مكرمة) بواسطة موظفي وزارة الزراعة بالعلامات التي يعينها وزير الزراعة بقرار يصدره .

مادة ٣ — يحظر خلط الأقطان الزهر الناتجة بمناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني المنتقاة بغيرها من الأقطان الزهر الناتجة من مناطق أخرى خارج مناطق التعميم .

مادة ٤ — يحظر خلط الأقطان الزهر الناتجة من إحدى مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني المنتقاة بغيرها من أقطان هذه المنطقة إذا كانت علاماتها مختلفة .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادتين ١ و ٢ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وبمصادرة الأقطان موضوع المخالفة .

مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام المادتين ٣ و ٤ يعاقب مرتكبها بغرامة مقدارها جنيهان عن كل قنطار أو كسور القنطار تضبط بالمخالفة لأحكام هاتين المادتين .

مادة ٧ — على وزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وكل مخالفة لأحكام هذه القرارات يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ — يتولى إثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له مفتشو الزراعة ووكلائهم ومهندسو الزراعة ومساعدوهم وموظفو قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط التابعون لمصلحة القطن بوزارة المالية والاقتصاد وكل من يتدبه وزير الزراعة بقرار منه لهذا الغرض . ويكون لهم في هذا الشأن صفة الضبطية القضائية كما يكون لهم الحق في دخول جميع الأماكن التي تكون فيها هذه الأقطان وذلك فيما عدا الأجزاء المعدة للسكنى .

مادة ٩ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٥ بتخصيص مبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه من اعتمادات لجنة القطن المصرية للصرف منها على نقابة القطن الأشمونى - وتشكلت لجنة في وزارة الزراعة للإشراف على هذا المشروع طبقاً لأحكام المادة السادسة .

ونظراً لقرب موعد جنى القطن في مناطق تعميم تقاوى القطن الأشمونى والأهمية الكبرى التى تعلقها وزارة الزراعة على هذا المشروع - ونظراً لأن عملية الجنى والحلج مكتملة لما قامت به الوزارة من جهود لغاية الآن - ونظراً لأنه يخشى من ضياع هذه الجهود الكبيرة التى بذلت للحصول على بذور نقية إذا ما اختلطت بذور مناطق تعميم تقاوى القطن الأشمونى ببذور المناطق الأخرى .

ونظراً للصعوبات المالية والإدارية التى تنتج من صنع دخول أقطان من خارج مناطق تعميم تقاوى القطن الأشمونى إليها إذ يتم تحويل وتجارة وحلج أكثر من ثلث محصول الأشمونى داخل منطقة تعميم تقاوى القطن الأشمونى بينما لا تنتج هذه المنطقة أكثر من ثلث المحصول .

لذلك رأت وزارة الزراعة التقدم بالمشروع المرافق الذى ينص على حظر نقل أقطان من خارج منطقة تقاوى القطن الأشمونى إلى داخلها أو من الداخل من بلده إلى مكان آخر بالمنطقة إلا بشروط معينة - كما ينص على وضع علامات مميزة على أقطان منطقة التعميم وينص أيضاً على حظر الخلط بين الأقطان التابعة في خارج مناطق التعميم بأقطان هذه المنطقة كما يمنع الخلط بين أقطان ذات علامات مختلفة ناتجة من منطقة التعميم .

وقد جعل جزاء المخالفة لأحكام المادتين الأولى والثالثة الحبس لمدة لا تتجاوز شهراً والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة الأقطان الزهر موضوع الجريمة - وجعل جزاء مخالفة أحكام المادتين الثانية والرابعة الغرامة بواقع جنيهين عن كل قطار أو كسوره .

وتتشرف وزارة الزراعة بتقديم مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بعد أن عرض على مجلس الدولة وأقر صياغته حتى إذا ما وافق عليه اتخذت الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤
بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين والمراسيم بقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص الآتي :
" مادة ٢٨ - تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة
الأولى وفي ترفياتهم بما في ذلك الترقية بالاختيار طبقا لأحكام هذا القانون وترفع اللجنة اقتراحاتها
إلى الوزير لاعتمادها فإذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه
اعتبرت معتمدة وتنفذ . أما إذا اعترض الوزير على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها - فيتمين أن
يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك ويعيد ما اعترض عليه اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب
ويحدد لها أجلا للبت فيه ، فإذا مر هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأيها للوزير اعتبر رأى الوزير
نهائيا - أما إذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد وترفع اقتراحاتها للوزير لاتخاذ ما يراه بشأنه
ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائيا . "

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٤ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ على أن تختص لجان شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الأولى وفي ترقيةهم — بما في ذلك الترقية بالاختيار — طبقاً لأحكام القانون المشار إليه — وإن ترفع اللجنة اقتراحاتها إلى الوزير لاعتمادها . فإذا لم يقرها كان عليه أن يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك وإذا لم يعتمد الوزير قرارات اللجنة أو لم يبين اعتراضاته عليها خلال شهر من تاريخ رفعها إليها اعتبرت معتمدة وتنفذ .

ويؤخذ من هذا النص أن ترقية أو نقل الموظف لغاية الدرجة الأولى يجب أن تكون بقرار من الوزير بناء على اقتراح من لجنة شئون الموظفين — فلا يملك الوزير سلطة الترقية أو النقل دون أن يكون هناك اقتراح من اللجنة المذكورة — فقط له حق الاعتراض على اقتراح اللجنة وفي هذه الحالة يرد الاقتراح إليها كتابة ومسبباً في مدى شهر من تاريخ رفعه فإذا سكّت الوزير عن الاعتماد أو الرفض بالاعتراض في خلال المدة المشار إليها اعتبر قرار اللجنة نافذاً ومعتمداً .

ولكن لم ينص القانون على ما يتبع إزاء الحالة التي يعترض فيها الوزير على اقتراحات اللجنة في خلال المدة المشار إليها وتمسك اللجنة برأيها .

ونظراً لأن القانون المشار إليه لم يحظر على الوزير تكرار الاعتراض على قرارات اللجنة . وحيث إنه قد يترتب على ذلك بقاء مسائل نقل الموظفين وترقيتهم معلقة زمناً طويلاً وفي ذلك ما فيه من إضرار بصالحهم وبالتالي بصالح العمل .

لذلك ترى وزارة المالية والاقتصاد تعديل نص المادة ٢٨ سالفة الذكر بحيث إذا اعترض الوزير على قرارات اللجنة كلها أو بعضها . فيتعين عليه أن يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك ويعيد ما اعترض عليه اللجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب ويحدد لها أجلاً للبت فيه . فإذا مر هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأيها للوزير اعتبر رأي الوزير نهائياً . أما إذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد فترفع اقتراحاتها للوزير لاتخاذ ما يراه بشأنها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً تطبيقاً لمبدأ المسؤولية الوزارية إذ يجب أن تصدر مثل هذه القرارات تحت مسؤولية الوزير .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل باقراره .
وبرفقة هذه المذكرة مشروع القانون اللازم لهذا الغرض بعد إقرار صياغته من مجلس الدولة .

قانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل المادة ٤٤ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها
المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية والعدل ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٤٤ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه
النص الآتي :

مادة ٤٤ مكرراً - تصرف بالطريقة الإدارية للأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة أو
يسهلون ضبطها سواء صدر الحكم بالإدانة أو بالبراءة مكافأة طبقاً لما يأتي :

(أولاً) الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ٩ و ١٢ من الجدول رقم (١) المرفق :
عشرون ملياً عن كل جرام من المائة الأولى .

خمس مئيات عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلو جرام .

ثلاثة مئيات عن كل كيلو جرام بعد الكيلو جرام الأول لغاية عشرة كيلو جرامات .

مائة وخمسون قرشاً عن كل كيلو جرام يزيد على عشرة كيلو جرامات لغاية خمسين كيلو جراماً

سبع مائة وخمسون ملياً عن كل كيلو جرام يزيد على الخمسين كيلو جراماً .

كل ذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة خمسمائة جنيه .

(ثانياً) الجواهر المخدرة الأخرى :

مائة ملياً عن كل جرام من العشرين جراماً الأولى .

أربع مئيات عن كل جرام يزيد على العشرين جراماً الأولى لغاية مائة جرام .

عشرون ملياً عن كل جرام يزيد على المائة جرام لغاية كيلو جرام ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام يزيد على الكيلو جرام .
كل ذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة خمسمائة جنيه .
(ثالثا) زراعة النباتات الواردة بالجدول رقم (هـ) المرافق :
جنيه من القيراط أو جزء من القيراط من الفدان الأول (المزروع) فإذا ضبطت شجيرات متفرقة في جهة واحدة لدى زارع واحد تجمع المساحات وتعرف المكافأة بحسب مجموع المساحة .
جنيهان عن كل فدان كامل بعد الأول إلى الفدان العاشر .
جنيه عن كل فدان كامل بعد العشرة الأولى .
كل ذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع المكافأة مائة جنيه .
مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

جاء المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها غالبا من النص على صرف مكافآت للأشخاص الذين يضبطون الجواهر المخدرة أو يسلمون ضبطها فصدر القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٣ بقصد استكمال هذا النقص تشجيعا لرجال الضبط ومساعدتهم من المرشدين على القيام بضبط الجواهر المخدرة والعمل على القضاء على هذه السموم فضلا عن تعويضهم عما قد يتعرضون له من أخطار جسيمة ولا سيما بعد أن نص المرسوم بقانون الحالي على عقوبات مشددة تزيد بكثير على ما كانت تنص عليه القوانين السابقة . إلا أن العمل تكشف عن قصور هذا القانون الأخير لأن في تعليق صرف المكافآت على تحصيل الغرامات المحكوم بها يعتبر تفويتا على الأشخاص الذين ضبطوا أو سلموا ضبط المخدرات أملا في الحصول على تلك المكافآت . فقد ثبت من الإحصاء التي عملت على المبالغ المتحصلة من الغرامات المحكوم بها أنها ضئيلة جدا وإن تحصيلها لا يساعد على تحقيق الغرض الذي توخاه القانون فضلا عما في تعليق صرف المكافآت على تحصيل الغرامات المحكوم بها من تعقيد في الإجراءات لا مبرر له والحال يدعو إلى مكافأة هؤلاء الأشخاص بأي شكل كان . وقد روى لتحقيق هذا الهدف أن ينص صراحة على عدم تعليق صرف المكافأة بالطريق الإداري على الحكم الصادر بالإدانة أو البراءة لأن الكثير من قضايا المخدرات يقيد ضد مجهولين أو يحكم فيها بالبراءة لعدم وجود أدلة كافية أو لإعلان الإجراءات أو التفتيش أو ما شكل ذلك في حين أن المضبوطات قد تكون بكميات كبيرة جدا بما يكون له أثر ملموس في المكافأة وهذا فضلا عن أن المكافأة السليمة لا يمكن أن تتم على النحو المرجو لها إلا بتشجيع المرشدين بمكافآت مالية كبيرة تكون حافزا لهم ومشجعا على الإدلاء بمعلوماتهم للإدارة للتوصل إلى كشف مخبآت هذه الجواهر السامة وبغير هذا الحافز الشخصي لا يمكن أن توثق المكافأة ثمارها الكاملة ولهذا أيضا زيدت نسبة المكافأة .

ولا شك في ان هذه المبالغ التي ستدفع مكافآت للرشدين من الخزانة العامة سوف لا تضيق سدى أو تصرف هدرا في المكافحة الجديدة الفعلية لهريب المخدرات والاتجار بها وتعاطيها ما يقلل من خطرها ويحصرها في أضيق نطاق ممكن وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتائج المشاركة في رفع المستوى الصحى العام لأن الوقاية خير من العلاج فضلا عما في ذلك من تأثير على الأخلاق العامة والحالة الاجتماعية .

وتشرف وزارة الصحة العمومية بعرض هذا المشروع بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ والمرسوم بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه النص الآتي :

مادة ١١ - تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الإعلان أو الطلب في الأحوال الآتية :
(أولاً) - الرسوم المخفضة :

(ثانياً) رسوم الإشكالات والنماس إعادة النظر والنقض ورسوم دعاوى الاسترداد والاستحقاق الفرعية ودعاوى إشهار الإفلاس .

(ثالثاً) رسوم الدعاوى التي يدعيها المدعى عليه أثناء الخصومة وكذلك رسوم دعوى التدخل .

(رابعاً) طلبات التنفيذ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

هدلت المادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في القضايا المدنية والديارية والطلبات التي تحصل الرسوم المستحقة في كل منها بالكامل عند تقديم الإعلان أو الطلب الخاص به .

وفقا لحكم المادة ٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يتعين على قلم المحضرين في الأحوال التي يدفع الرسم فيها بأكمله قبل إعلان الصحيفة أن يتولى قلم الكتاب إجراء قيد الدعوى أو الطلب من تلقاء نفسه بعد تسليم أصل إعلان الصحيفة الافتتاحية إليه بعد اتمام الاعلان .

ومن المفهوم أنه يترتب على القيد طرح النزاع أمام المحكمة للفصل فيه .

وقد لوحظ بأن الاشكالات في التنفيذ بنوعها ، تلك التي تقوم للمحضر أثناء التنفيذ والآخرى التي ترفع للمحكمة بعريضة قبل التنفيذ بالجزء أو بالبيع لم تتناولها المادة ١١ من قانون الرسوم إلا أنه بالنسبة للاشكالات التي تقدم للمحضر أثناء التنفيذ جرى العمل أن يقوم المحضر بتحصيل الرسم بالكامل رغم عدم وجود نص صريح يبيح ذلك ومرد ذلك إلى أن المادة ٤٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ألزمت المحضر بتكليف الخصوم بالحضور أمام القاضي ولو بميعاد ساعة وفي منزلة عند الضرورة واعتبرت إثبات حصول هذا التكليف في المحضر كافيا وبمثابة اعلان لرافع الاشكال للحضور أمام المحكمة وإستحيل في هذه الحالة تسليم هذا المحضر لرافع الاشكال لإجراء القيد لأن هذا المحضر ورقة من أوراق التنفيذ ومن ثم وجب من الناحية العملية ان يتولى المحضر تحصيل الرسم بالكامل بما يترتب عليه الزام قلم الكتاب بقيد الدعوى من تلقاء نفسه وفقا لحكم المادة ٧٧ مرافعات .

على ان الأمر ليس بالنسبة للاشكال الذي لا يعرض عند التنفيذ وإنما يرفع للمحكمة بعريضة مستقلة فانه يتخذ شكل الدعوى العادية .

ولما كان هذا الاشكال لم تتناوله المادة ١١ من قانون الرسوم فإن رافعه يقتصر على دفع جزء من هذه الرسوم وفقا لأحكام المادتين ٩ و ١٠ من قانون الرسوم ويدفع الباقي عند القيد وقد يكون الاشكال كيديا أو غير كيدي فيكتفي رافعه بدفع هذا الجزء من الرسوم دون المبادرة الى قيد دعواه وينبني على ذلك تعليق اجراءات التنفيذ على مشيئة المستشكل طوال المدة المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه : إذا لم تقيد الدعوى في خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي سبق تحديدها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن .

لذلك رؤى اعداد مشروع القانون المقترح بتعديل المادة ١١ من قانون الرسوم القضائية بحيث يتناول الاشكالات أية كان نوعها فتحصل الرسوم عليها بالكامل مقدما تمكينا لحسن سير العدالة .
وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن المحال الصناعية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحلات الخطرة والمقلقة للراحة والضارة بالصحة المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس القروية والبلدية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة بورسعيد والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى .
فإن وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يمدل فى ذلك الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه إلى الآخر .

كما له بقرار يصدر منه أن يعين الأحياء أو المناطق التى يحظر فيها إقامة هذه المحال أو أى نوع منها .
مادة ٢ - لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا برخص بذلك .
وكل محل يقع أو يدار بدون ترخيص يغلَق بالطريق الإدارى أو يضبط إذا كان الإغلاق متعذرا .

مادة ٣ - يقدم طلب الحصول على الرخصة إلى الإدارة العامة بمصلحة الرخص أو فروعها بالمحافظات والمديريات طبقا للنموذج الذى يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية مرفقا به الرسوم والمستندات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون . وتبدى تلك الجهة رأيها فى مرفقات الطلب فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ تقديمه أو وصوله .

نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

وفي حالة قبوله يعلن الطالب بذلك كتابة مع تسليفه بدفع رسوم المعاينة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٤ — يعان الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون إبلاغ الطالب بالرأي وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ .

وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل ومدة إتمامها .
ومضى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من إتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الإبلاغ ، فإذا ثبت إتمامها صرفت الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على الدوام .

وفي حالة عدم إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى ، فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها فللطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يتجاوز مجموع مددها المدة الأولى على أن يقوم بدفع رسوم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تساوي نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى . فإذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهلة رفض الطلب .

مادة ٥ — إذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لإتمام الاشتراطات دون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة بإتمامها اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ٦ — يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه إلى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بذلك مؤيدا بالمستندات ومرفقا به إيصال دفع خمسة جنيهات كضمان ، ولا يرد هذا المبلغ للتظلم إلا في حالة الموافقة على الموقع بالحالة التي كان عليها وقت الرفض .

كما يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم إتمام الاشتراطات بخطاب موصى عليه مؤيدا بالمستندات إلى وزير الشؤون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بذلك مؤيدا بالمستندات .

ويصدر الوزير قراره في النظام المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين خلال ثلاثين يوما من وصوله .

مادة ٧ — الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان .

(أ) اشتراطات عامة وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحال أو في نوع منها في مواقعها .

ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

(ب) اشتراطات خاصة ، وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص وللبلد العام لإدارة الرخص أو من ينوب عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة إضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي محل مرخص به .

مادة ٨ — لا تصرف رخص المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل طلب الترخيص على اسم النائب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا

القانون ، ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهمية أو ناقصيها الذين تؤول إليهم ملكية هذه المحال .

مادة ٩ — الرخص التي تصرف طبقا لأحكام هذا القانون دائمة مالم ينص فيها على توقيفها ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم المعاينة .

مادة ١٠ — يؤدى المرخص اليهم سنويا رسوم اثنتي عشرة ألف ليرة يصدّر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ١١ — لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٥ و ٦ وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل إجرائه وقيمتها بعده .

ويقصد بالتعديل كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو إضافة صناعات جديدة أو زيادة فى القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل .

مادة ١٢ — فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التى تسرى عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذى يقع فى دائرته المحل إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً ، ويكون هذا القرار واجب التنفيذ بالطريق الإدارى .

مادة ١٣ — يجوز التنازل عن الرخصة على أن يقدم المتنازل اليه طلباً بنقل الرخصة إلى اسمه على النموذج الذى يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وعلى أن يرفق بالطلب عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفية بأحد مكاتب التوثيق .

ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .

مادة ١٤ — فى حالة وفاة المرخص إليه يجب على من آلت إليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة بأسمائهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وإلا جاز اغلاق المحل بالطريق الإدارى .

مادة ١٥ — فى حالة صدور قرار وزارى بإضافة أحد أنواع المحال إلى الجدول الملحق بهذا القانون أو بنقل نوع من القسم الثانى إلى القسم الأول وجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار .

مادة ١٦ — تلغى رخصة المحل فى الأحوال الآتية :

١ — إذا أوقف المرخص إليه العمل بالمحل وأبلغ الجهة المنصرفة منها الرخصة بذلك .

٢ — إذا أوقف العمل بالمحل لمدة تزيد على عامين فى محلات القسم الأول وعام واحد فى محلات

القسم الثانى .

٣ — إذا أزيل المحل ولو أعيد بناؤه أو انشاؤه .

٤ — إذا كان المحل ثابتاً ثم نقل من مكانه .

- ٥ - إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ .
- ٦ - إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل
- مادة ١٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد . ويجوز للقاضي في أحوال المخالفات الجسيمة وقبل الفصل في المخالفة أن يأمر مؤقتا بإغلاق المحل بناء على طلب الجهة المختصة .
- مادة ١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام بالمادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا .
- مادة ١٩ - ينفذ الحكم الصادر بإغلاق المحل أو إزالته دون اعتداد باستشكال صاحب المحل أو الغير في التنفيذ .
- كما ينفذ حكم الإغلاق أو الإزالة بالنسبة للمحل كله دون اعتداد بما قد يزول فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الإغلاق أو الإزالة على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة .
- مادة ٢٠ - كل من أدار محلا صدر حكم بإغلاقه أو إزالته يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه وبالحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر أو بأحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٢١ - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .
- مادة ٢٢ - يكون لموظفي إدارة الرخص الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .
- مادة ٢٣ - يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعهد إلى إدارة أى مجلس بلدى بكل أو بعض اختصاصات الإدارة العامة للرخص أو فروعها المنصوص عليها في هذا القانون .
- مادة ٢٤ - يستثنى من تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ المحال التي يكون أصحابها قد تقدموا بطلب الترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون إلى أن يثبت في الطلبات المقدمة منهم بشأن مواقع محلاتهم .
- مادة ٢٥ - يلغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ المشار إليه والبند ١٠ من المادة ١٢ والبند ٤ من المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه وعبارة " المحلات الخطرة والمقلقة الراحة والخطرة بالصحة " الواردة في المادة ٢٠ من القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها .

مادة ٢٦ — على وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد نشره بأربعة شهور في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

منذ وقت طويل منذ صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحلات الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة . وقد كشف التطبيق العملي لهذا القانون عن قصور جسيم في أحكامه فضلاً عما يفتقرها من غموض بسبب سوء صياغته مما يقتضي إعادة النظر في أحكامه وإعداد تشريع جديد يتلافى عيوب القانون الحالي مع تبسيط الإجراءات في الحصول على رخص المحال التي تخضع لأحكامه وتوضيح الالتزامات المفروضة على أصحاب هذه المحال .

وأول ما لوحظ في إعداد المشروع المعدول عن تسمية المحال الخاضعة لأحكامه من محال خطرة ومقلقة للراحة والمضرة بالصحة كما فعل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ إلى المحال الصناعية والتجارية حتى تكون التسمية مطابقة للواقع .

ولقد تكفلت المادة ١ ببيان المحال الخاضعة لأحكام المشروع وهي المنصوص عليها في الجدول المرافق له ، ونحولت لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعدل في هذا الجدول وأن يبين الأحياء أو المناطق التي يحظر فيها إقامة هذه المحال أو بعضها .

وحظرت المادة ٢ إقامة أي محل أو إدارته إلا بترخيص بذلك وإلا أغلق بالطريق الإداري لضمان عدم إدارة أي محل إلا بعد الحصول على رخصة بذلك .

وبينت المادتان ٤ و ٥ إجراءات الحصول على رخصة المحل ، وقد فرضتا على طالب الرخصة الجهة المختصة بصرفها شروط وإجراءات تكفل الحصول على الرخصة أو رفض صرفها في وقت قصير وبأسرّ طريق .

وأجازت المادة ٦ لمن يرفض طلبه بسبب موقع المحل أو عدم اتتمام الاشتراطات أن يتظلم من القرار الصادر برفض طلبه إلى وزير الشؤون البلدية والقروية طبقاً للشروط المنصوص عليها في تلك المادة ، وأوجبت هذه المادة في فقرتها الأخيرة على الوزير الفصل في التظلم خلال ثلاثين يوماً من وصوله .

وبينت المادة ٧ الاشتراطات الواجب توافرها في المحال قبل صرف الترخيص .

وقد تدعى الضرورة إلى ضرورة توافر اشتراطات جديدة لم ينص عليها في أحد المحال المرخص بها لذلك أجهز المدير العام لإدارة الرخص أو من ينييه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة إضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي محل مرخص به (مادة ٧ فقرة أخيرة) .

وأوجبت المادة ٨ عدم جواز صرف الرخصة إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل الطلب على اسم نائبه القانوني الذي يكون مسئولاً عن تنفيذ أحكام المشروع كما قررت هذا الحكم أيضاً (المسؤولية عن تنفيذ الأحكام) بالنسبة لنواب عديمي الأهلية أو ناقصيها الذين تولوا إليهم ملكية هذه المحال لأي سبب من أسباب انتقال الملكية .

وقررت المادة ٩ دوام الرخص التي تصرف طبقاً لأحكام المشروع ما لم ينص فيها على توقيتها وأجازت تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم المعاينة .

وفرضت المادة ١٠ على أصحاب المحال أداء رسوم تفتيش سنوية يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وأوضحت المادة ١١ ما يجب على أصحاب المحال اتباعه بشأن التعديلات التي يرغبون في إدخالها على محالهم .

وبينت المادتان ١٢ و ١٣ الإجراءات التي تتبع عند تغير مالك المحل بسبب تنازله عنه أو وفاته . وأوجبت المادة ١٥ على أصحاب المحال التي يصدر قرار وزاري بإضافتها إلى الملحق المرافق للمشروع أو نقلها من القسم الثاني منه إلى القسم الأول أن يتقدموا بطلبات ترخيص بإدائها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقرار .

وبينت المادة ١٦ الأحوال التي تلغى فيها رخصة المحل دون صدور حكم بذلك . وبينت المادة ١٧ عقوبة من يخالف أحكام المشروع أو القرارات المنفذة له وأجازت للقاضي في أحوال المخالفات الجسيمة وقبل الفصل فيها أن يأمر مؤقتاً بإغلاق المحل بناء على طلب الجهة المختصة . وأجازت المادة ١٨ للقاضي فضلاً عن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٧ أن يأمر بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً .

وبينت المادة ١٩ كيفية تنفيذ الحكم الصادر بالإغلاق أو الإزالة كما بيّنت المادة ٢٠ عقوبة من يدبر محلاً صدر حكم بإغلاقه أو إزالته وحظرت المادة ٢١ الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المشروع أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة لما لوحظ من تعمد أصحاب هذه المحال التخلف عن حضور الجلسات بغية اطالة إجراءات المحاكمة بالطعن في الأحكام الصادرة بالمعارضة . وأجازت المادة ٢٣ لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يعهد إلى إدارة أي مجلس بلدي بشكل أو بعض اختصاصات الإدارة العامة للرخص أو فروعها .

وقررت المادة ٢٤ حكماً وقتياً هو إعفاء المحال التي يكون أصحابها قد تقدموا بطلب الترخيص بإدارتها قبل العمل بالمشروع من إغلاقها إدارياً إلى أن يثبت في الطلبات المقدمة منهم بشأن مواقع محلاتهم . ونصت المادة ٢٥ على إلغاء القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ وبما جاء في قوانين المجالس البلدية المختلفة بشأن المحال الخاضعة لأحكام المشروع وبديهي أنه بصدد هذا المشروع أصبح الاختصاص الذي كان لوزارة الصحة بمقتضى مرسوم إنشائها الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٦ ملغى .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي ارتأها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بمنقل اختصاص وزارة الداخلية المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية وموافقته رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتى :-

مادة ١ - ينقل اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه إلى وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

وأنت لجنة دراسة النظم الحكومية نقل اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية - وقد وافقت وزارة الداخلية على نقل هذا الاختصاص إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية .

ولذلك أعدت وزارتنا الداخلية والشؤون البلدية والقروية مشروع هذا القانون الذى يقتضى بمنقل اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار إليه إلى وزير الشؤون البلدية والقروية .

وتتشرف وزارتنا الداخلية والشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء بعد إفراده فى الصياغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة للوافقة عليه وإصداره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

قانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمجالس البلدية والقروية المعدلة له

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدي لمدينة القاهرة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدي لمدينة بورسعيد والقوانين المعدلة له

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية والداخلية ، وبموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - فيما هبط المواد ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٤١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه ، يستبدل بعبارات « وزير الداخلية » و « المحافظ أو المدير » والمحافظ أو المديرية ، الواردة في مواد القانون سالف الذكر عبارات « وزير الشؤون البلدية والقروية » و « فرع إدارة الرخص بالمحافظة أو المديرية » و « رئيس فرع إدارة الرخص بالمحافظة أو المديرية » على التوالي .

مادة ٢ - يستبدل بالمادتين ٢٤ (فقرة أولى) و ٢٥ (فقرة أولى) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٢٤ (فقرة أولى) - لا يجوز فتح محال عمومية من النوع الأول في المدن إلا في الأحياء التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية للمدن كما تحدد القرى التي يجوز فتح محال عمومية وعدد ما يفتح فيها بقرار يصدر من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المحافظ أو المدير ويراعى فيه عدد سكان القرية وظروفها وعدد المحال العمومية المخصصة فيها » .

(١) ينشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

د مادة ٤٦ (فقرة أولى) - يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يحدد عدد المحال العمومية التي يرخص بفتحها في المدن أو في المصايف أو في المشاتي والتي تباع فيها المشروبات الروحية أو الخمر بناء على اقتراح المجالس البلدية لتلك الجهات أو المحافظ أو المدير في الجهات التي لا توجد بها مجالس بلدية .

مادة ٣ - تضاف إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، مادة جديدة برقم ٤ مكررا نصها الآتي :
د مادة ٤ مكررا (فقرة مضافه) - يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعمد إلى إدارة أى مجلس بلدى بكل أو بعض اختصاصات الإدارة العامة للرخص أو فروعها المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤ - يلغى البند ٣ من المادة ٦٨ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه وبعبارة
د المحال العمومية ، من المادة ٢٠ من القوانين أرقام ٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها .

مادة ٥ - على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولهما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) :

مذكرة إيضاحية

الحقت مصلحة الرخص بوزارة الشؤون البلدية والقروية على أساس أن يعمد إليها بصرف رخص مجموع أنواع المحلات لذلك اقتضى الأمر إعادة النظر في أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية الذي كانت تقوم وزارة الداخلية بتنفيذ أحكامه ليمهد إلى مصلحة الرخص بتنفيذه مع الإبقاء على ما يمنح الأمن العام في اختصاص وزارة الداخلية .

ولما كان البند ٣ من المادة ١٨ من أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمجالس البلدية والقروية والمادة ٢٠ من القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة و ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية و ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء المجلس البلدى لمدينة بورسعيد قد أثارت صعوبات حول مدى اختصاص كل من هذه المجالس ووزارة الداخلية في تنفيذ قانون المحال العمومية فقد رأى حذف ما جاء بقوانين تلك المجالس بشأن المحال العمومية على أن يحتفظ على ذلك بأمرين :

١ - أن يكون تحديد الأحياء التي يجوز فتح محال عمومية فيها من النوع الأول في المدن بقرار يصدر من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية لتلك المدن وكذلك تحديد عدد المحال العمومية التي يرخص بفتحها في المدن والمصايف والمشاتي والتي تباع فيها المشروبات الروحية أو الخمر بقرار يصدر من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية .

٢ - جواز أن يعهد وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه إلى إدارة أي مجلس بلدى بكل أو بعض اختصاصات الإدارة العامة للرخص وفروعها المنصوص عليها في القانون .
وتحقيقا لما تقدم أعد مشروع القانون المرافق وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي ارتآه مجلس الدولة للفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة "المواد المعدنية على المعادن وخاماتها بما فيها خامات الوتود والعناصر الكيماوية والأحجار الكريمة وما في حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو في باطنها وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض إذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد معدنية منها ولا يدخل في ذلك الاملاح النبخرية التي تستخرج من الملاحات البحرية بطريق التبخير ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة ."

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادتين ١٠ ، ١٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يمنح أصحاب تراخيص البحث التي يكون قد مضى على منحها أكثر من أربع سنوات قبل العمل بذلك القانون تراخيص لمدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ العمل به .

مادة ٣ - يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة « المواد المعدنية » على المعادن وخاماتها بما فيها خامات الوقود والعناصر الكيماوية والأحجار الكريمة وما في حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو في باطنها وكذلك الغازات الطبيعية والمياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض » .

ونظراً لأن الأملاح التبخرية لا تنشأ مباشرة من الطبيعة بل يجب أن يتدخل فيها عامل الصناعة - وتمشياً مع توصية مجلس الانتاج القومي في هذا الشأن - فقد رأت الوزارة اعتبار الأملاح التبخرية من غير المواد المعدنية وعلى أن يكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة .

ونظراً لأن المادتين ١٠ ، ١٣ تضمنتا الأحكام الخاصة بتراخيص البحث عن المناجم ، ومن بين هذه الأحكام ألا تزيد مدة ترخيص البحث عن أربع سنوات ، وإعمالاً لقاعدة الأثر المباشر للقانون امتنع تجديد تراخيص البحث التي مضى على منحها أكثر من أربع سنوات قبل العمل بهذا القانون .

ولما كانت الوزارة ترى تشجيع من بدأوا فعلاً بالبحث فقد رأت تقرير حكم رقي يحدد لوزير التجارة والصناعة أن يمنح أصحاب هذه التراخيص تراخيص بحث لمدة لا تزيد على سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ .

وتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرفاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالآبهم وللشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه
نصها الآتي :

« وتتم مزاولة هذه المهنة بالصفة الشخصية للمحاسب والمراجع . ويحظر على المحاسب أو المراجع
أن يستعمل في مزاولة المهنة اسما لشخص معنوي أو لمكتب أو مؤسسة للمحاسبة أو المراجعة » .

مادة ٢ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه نصها
الآتي :

« ولا يجوز له أن يكون مراقبا لحسابات أى شركة مساهمة اشترك في تأسيسها أو عضوية مجلس
إدارتها أو اشتغل فيها بصفة دائمة بأى عمل إداري أو استشاري ،

كما لا يجوز له أن يكون شريكا لأحد الأشخاص المذكورة صفاتهم في الفقرة السابقة أو موظفا
لديه أو من ذوى قرباه حتى الدرجة الرابعة . ويمتد هذا الحظر إلى من يكون أيضا شريكا بأية صورة
لأحد هؤلاء الأشخاص أو موظفا لديه ،

وفي جميع الحالات التي يشترط فيها القانون أن يكون المحاسب أو المراجع مصرياً يحظر عليه أن
يكون شريكا بأية صورة لأحد الأجانب أو موظفا لديه ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

وتسرى أحكام هذه الفقرة ابتداء من حسابات السنة المالية التي تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ويقع باطلا كل عمل يتم على خلاف الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة ،
مادة ٣ — تلغى المادتان ٤ و ٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ؛
مادة ٤ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات على القانون المذكور .

وقد لاحظت الوزارة أن كثيراً من المحاسبين والمراجعين يعمدون إلى استعمال اسم شخص معنوي أو مكتب أو مؤسسة للمحاسبة أو المراجعة في الوقت الذي يجب فيه أن يراول المهنة محاسباً أو مراجعاً بصفته الشخصية .

وترى الوزارة لحماية المحاسبين والمراجعين أن يحظر عليهم أن يكونوا مراقبين لحسابات أى شركة مساهمة اشتركوا في تأسيسها أو في عضوية مجلس إدارتها أو اشتغلوا فيها بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري على أن ينطبق هذا الحظر على المحاسب والمراجع إذا كان مراقب الحسابات شريكاً لأحد هؤلاء الأشخاص أو موظفاً لديه أو من ذوي قرابه حتى الدرجة الرابعة ويمتد هذا الحظر إلى من يكون شريكاً بأية صورة لأحد هؤلاء المحاسبين والمراجعين أو موظفاً لديه .

ولما كانت بعض القوانين القائمة تشترط في بعض الحالات أن يكون المحاسب أو المراجع بصرياً فقد رأت الوزارة لتحقيق نفس الغرض المقصود من فرض هذا التقيد أن تحظر على المحاسب أو المراجع أن يكون شريكاً بأية صورة لأحد الأجانب أو موظفاً لديه .

وينص المشروع على إلزام المحاسب والمراجع بإخطار وزارة التجارة والصناعة باسماء الشركات أو الفروع أو المكاتب التي قبل اعتماد مزاياها — وعلى أن تعد الوزارة سجلاً تقيد فيه هذه البيانات — وينظم طريقة الإخطار والتقيد في السجل والإطلاع عليه قراراً يصدره وزير التجارة والصناعة حتى يمكن للشركات والفروع والمكاتب المشار إليها معرفة عدد الشركات التي يقبل المحاسب اعتماد مزاياها .

وقد رتب مشروع القانون البطلان في حالة مخالفة أحكام المادة الثانية .

وقد أعدت الوزارة مشروع قانون يقرر هذه الأحكام وروعى فيه إعطاء مهلة لتطبيق حكم المادة الثانية منه تبدأ من حسابات السنة المالية التي تبدأ بعد تاريخ العمل بالمشروع المقترح .

وتتشرف وزارة التجارة بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للدوافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٤^(١)

بفرض رسم إضافي لدور المحاكم

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ،
وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ،
وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يحصل رسم إضافي على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم الوطنية والشرعية طبقا للجدول المرافق لهذا القانون ، وتخصص حصة هذا الرسم لإنشاء دور للمحاكم المذكورة وإصلاحها وتأثيثها .

مادة ٢ - يعنى من الرسم الإضافي المبين في المادة السابقة :

(أ) الأوراق والدعاوى التي تنص القوانين المختلفة على عدم استحقاق رسوم عليها .
(ب) الخصوم الذين تصدر لصالحهم أحكام بالإعفاء قضائيا من الرسوم .
(ج) القضايا المدنية والشرعية إذا لم يزد ما يطلبه الخصوم فيها على ثلاثة جنيهات مصرية .
مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

جدول بيان قنات الرسم الإضافي

نوع الورقة	قنات الرسم الإضافي	
	مليم	جنيه
في الأمور المدنية		
صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الجزئية الوطنية أو طلب أمر بالأداء	١٠٠	—
صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الجزئية الوطنية أو طلب أمر بالأداء	١٥٠	—
صحيفة استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية	٢٠٠	—
صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أو طلب أمر بالأداء	٢٥٠	—
صحيفة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف العليا	٤٠٠	—
صحيفة التماس إعادة النظر	٥٠٠	—
تقرير الطعن بالنقض	٥٠٠	—
الإنذارات ومحاضر العرض	١٠٠	—
الشهادات	١٠٠	—
تسجيل ملخص عقود الشركات	—	١
تسجيل ملخص تعديل أو فسخ عقود الشركات	٥٠٠	—
في جميع الأحوال		
عن كل ورقة (قما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن)	٥٠٠	—
في الأحوال الشخصية		
الطلبات التي تقدم في القضايا الجزئية من غير عديم الأهمية أو نائبه	١٠٠	—
الطلبات التي تقدم في القضايا الكلية	٢٥٠	—
التقارير بالاستئناف وبالاتماس في جميع القضايا	٥٠٠	—
التقرير بالنقض	٥٠٠	—
الشهادات	١٠٠	—
الصور	٥٠	—
عن كل ورقة (قما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن)	٥٠	—
الطلبات التي تقدم في قضايا الاستئناف العالي والنقض	٤٠٠	—

(تابع) جدول بيان فئات الرسم الإضافي

نوع الورقة	فئات الرسم الإضافي	
	م	جنيه
طلبات التدخل في القضايا الجزئية	٢٠٠	—
طلبات التدخل في القضايا الكلية والاستئنافية العليا والنقض	٤٠٠	—
في المواد الجنائية		
طلب الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجزئية بصفة أصلية أو بالانضمام للنيابة العامة	١٥٠	—
في الجنايات	٤٠٠	—
طلب الاستئناف من المدعى المدني	٢٠٠	—
تقرير الطعن بالنقض في الأحكام وفي قرارات		
غرف الاتهام المرفوعة من المدعى بالحق المدني	٥٠٠	—
صور التحقيقات والأحكام ومحاضر الجلسات	٢٠٠	—
الشهادات	١٠٠	—
الصور	٥٠	—
الإشكالات في التنفيذ من المحكوم عليه	٢٠٠	—
الإشكالات في التنفيذ من غير المحكوم عليه	٥٠٠	—
طلب فتح سجلات محكوم بغلقها وطلبات المعاينات وإعطاء الملهة	٢٠٠	—
طلبات صرف الكفالات و ضمانات الإفراج والقرامات وطلبات استلام المستندات ومضبوطات الأشياء الثمينة وذات القيمة	١٥٠	—
في المسائل الشرعية		
صحيفة اقتراح الدعوى أمام المحاكم الجزئية	٥٠	—
طلب تحقيق الوفاة والورثة	١٠٠	—
صحيفة استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية	١٥٠	—

إلا إذا كان رسم القضية الأصلي يقل عن ذلك فيكون الرسم الإضافي بمائتة ليرة

(تابع) جدول يبين فئات الرسم الإضافي

نوع الورقة	فئات الرسم الإضافي	
	مليم	جنيه
جميع الدعاوى في القضايا الكلية أو مواد التصرفات الابتدائية	٢٠٠	—
صحيفة الاستئناف في القضايا الكلية أو مواد التصرفات	٤٠٠	—
كل اشهاد من اشهادات أمور الزوجية بما في ذلك عقود الزواج لدى المأذونين	٥٠	—
كل اشهاد آخر من الاشهادات المتنوعة أو التصرفات (عدا اشهادات تحقيق الوفاة والوراثة)	١٠٠	—
كل صورة أو شهادة أو ملخص من الاشهادات والاحكام وأوراق القضايا الأخرى	٥٠	—
عن كل ورقة من أوراق الصورة أو الشهادة (فيما عدا أمور الزوجية لأصحاب الشأن) .		

مذكرة إيضاحية

تدهو حالة دور المحاكم إلى وجوب العناية بها ، فقد أصبح بعضها من القدم بدرجة لا تتفق مع مالمقضاء من كرامة وحرمة ، كما أن وضع المحاكم في دور مستأجرة مناسبة لم يكن من المستطاع دائماً فضلاً عن أنها وقد انشئت للسكنى لا لتحقيق الغرض من الاستئجار . لذلك اتجهت النية منذ عهد ليس بالقريب إلى إصلاح هذه الحالة إلا أن ظروف الميزانية كانت تحول دون التنفيذ .

لهذا روى فرض رسم إضافي على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم الوطنية والشرعية طبقاً للبيان الوارد في الجدول المرافق لهذا القانون ، على أن تخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء دور للمحاكم المذكورة وإصلاحها وتأمينها .

وقد روعي في تحديد هذا الرسم الإضافي أن يدرج بقدر الامكان مع قيمة الدعوى وموضوع الأوراق القضائية وأن يكون بسيطاً بحيث لا يثقل على أصحاب الشأن ، وأن تعفى منه بعض الأوراق والدعاوى لأنها إما معفاة من الرسوم العادية طبقاً للقانون أو لفقر أصحابها أو لقلة نصيبها . وبديهي أن هذا الرسم مهما استطالت مدته سيظل موقوتاً بالغرض الذي وضع من أجله حتى إذا ما تحقق هذا الغرض ينظر في الغائه لزوال الداعي إليه .

وتنشر وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بمرغاً في الصيغة التي أقدمها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

وزارة العدل
التفتيش الادارى والكتابى

منشور
بشأن رسوم الاشكالات

السيد رئيس محكمة الابتدائية

صدر القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، بأن أضاف رسوم الاشكالات إلى ما يحصل من الرسم المستحقة جميعها عند تقديم الاعلان أو الطلب . ونشر القانون المذكور بعدد الوقائع المصرية رقم ٦٧ مكرر د غير اعتيادى ، فى ٢٦ / ٨ / ١٩٥٤ - وأصبح نافذ المفعول من ذلك التاريخ .
نرجو التنبيه على جميع أفلام كتاب ومحضرى المحكمة والجزئيات النابتة لها بوجوب تحصيل رسوم الاشكالات جميعها كاملة عند تقديم الاعلان أو عند الاستشكال أمام المحضر وقت التنفيذ .

مدير عام
إدارة المحاكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
١٩٥٤/٩/٩

وزارة العدل
التفتيش الادارى والكتابى

منشور

بالايجراءات التنفيذية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافى
لدور المحاكم على صنف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم
الوطنية والشرعية

السيد رئيس محكمة

صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافى لدور المحاكم على صنف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم الوطنية والشرعية طبقا للجدول المرافق لهذا (١) . وتخصص حصيله هذا الرسم لإنشاء دور المحاكم المذكورة لإصلاحها وتأسيسها .
وقد تضمن الجدول المشار إليه الرسوم الإضافية المفروضة :

(١) نشر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بالوقائع المصرية العدد رقم ٦٧ مكرر المادى فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ . ومنشور فى هذا العدد من مجلة المحاماة القانون والجدول والمذكرات الانجليزية الخاصة بهدوه

١ - في الأمور المدنية .

٢ - في الأحوال الشخصية .

٣ - في المواد الجنائية .

٤ - في المسائل الشرعية .

ويعمل بهذا القانون بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد تم هذا النشر في عدد الوقائع المصرية رقم ٩٧ مكرر وغير اعتيادي ، الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢٦ وعلى ذلك يصبح هذا القانون نافذ المفعول اعتباراً من يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

وتنفيداً لأحكام هذا القانون يجب على أقلام الكتاب والمحضرين بالمحاكم الوطنية وأقلام الكتاب بالمحاكم الشرعية والأقلام الجنائية - اتخاذ الاجراءات الآتية :

أولاً - في تقدير الرسوم الإضافية :

١ - يتعين على القائمين بتقدير الرسوم على صحف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء - إثبات الرسم الإضافي المستحق - طبقاً للجدول المرفق - مع الرسم النسبي أو الثابت أو المقرر للمستحق طبقاً لقوانين الرسوم ويؤشر قرين الرسم الإضافي بنوعه (اضافي لدور المحاكم) .

٢ - يستحق الرسم الإضافي مقدماً على الأوراق المذكورة بحسب الفئات المبينة بالجدول بمجرد تقديمها لأقلام الكتاب وأقلام المحضرين للتأشير عليها بالرسم . كما يستحق الرسم الإضافي على صحف الدعاوى وطلبات أوامر الحجز وأوامر الأداء التي قدر عليها الرسم قبل العمل بهذا القانون وتم إعلانها اعتباراً من يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ تاريخ العمل بالقانون .

٣ - على القائمين بمراجعة تقدير الرسوم وتسويتها التحقق من تقدير الرسم الإضافي وصحته طبقاً لأحكام القانون .

ثانياً - في الإعفاء من الرسوم الإضافية :

يلاحظ مانص عليه في المادة الثانية من هذا القانون عن حالات الإعفاء من الرسم الإضافي

وهي :-

١ - الأوراق والدعاوى التي تنص القوانين المختلفة على عدم استحقاق رسوم عنها .

٢ - الخصوم الذين تصدر لصالحهم أحكام بالإعفاء قضائياً من الرسوم .

٣ - القضايا المدنية والشرعية إذا لم يرد ما يطلبه الخصوم فيها على ثلاثة جنهات مصرية .

ثالثاً - في الأعمال الخيرية :

١ - ينشأ خانة بدفتر مراجعة قسائم التحصيل تحت عنوان (رسم إضافي لدور المحاكم) يدرج به مبالغ الرسوم الإضافية المتحصلة .

٢ - يوضح بمحافظة اللورد رقم ٣٧ ج ج ، مجلة التحصيلات من هذا النوع أهمية باقي أنواع الرسوم الأخرى .

٣ — تنشأ بدفتری الإيرادات والمصروفات خانة خاصة تحت عنوان (رسم اضافی لدور المحاکم) بدرجة بها المتحصل أو المنصرف يوميا .

٤ - يراعى عند تشطيب حساب اليوم إدراج هذا النوع تحت بند خاص بدفتر الحسبة اليومية وبلغات الحساب اليومى .

• تحت يدرج هذا النوع بكشوف الحساب الشهرية بالمحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية الوطنية تحت بند خاص في القيم الخاص بالحساب الجارى . بالكشف الشهرى رقم ٧٥ ح . (رسم إضافى لدور المحاكم) .

٦٩ - يراعى بالمحاكم الشرعية أن يرصد هذا النوع (وتم إضافي لدور المحاكم) يكشف المدد
رقم ٦٩ محاكم شرعية .

رابعاً - إمساك هذا الحساب بوزارة العدل :

تقوم إدارة الحسابات والميزانية بالوزارة بإنشاء خاتمة خاصة بدقائرها لإمسك حساب هذا النوع - إيرادات ومنصرف - تحت عنوان (رسم إضافي لدور المحاكم) - ويترج بكشوف الحسابات الشهرية تحت بند خاص بقيمة الحسابات الجارية .

ونرجو التنبيه إلى إذاعة هذا المنشور على جميع أقلام الكتاب بالحكمة والجوئيات التابعة لها
وكذا أقلام المحضرين بدائرة المحكمة للعمل به وتنفيذه بكل دقة اعتباراً من يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريراً في ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤
وكيل وزارة العدل

وكيل وزارة العدل

وزارة العدل

التفتيش الادارى والكنائى

منشور

بشأن الرسم الإضافي لدور المحاكم بمقتضى القانونين رقمي ٤٦٢،

لجنة ١٩٥٤ و ١٩٩٥ لجنة ١٩٥٤

السيد رئيس محكمة

الحاقاً لمشوري الوزارة رقم ٧٤ - ٥/٣٣ (٦١٣) في ١٩٥٤/٦/٨ و ٥٦٤ في ١٩٥٤/٩/٢٦ بشأن الرسوم الإضافية لدور المحاكم - تفيد سيادتكم بأن بعض المحاكم استطلعت الرأي فيما يأتي :
أولاً : في مدى تطبيق القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤ باضافة بيان لفئات الرسم الاضافي بالجدول الملحق بالقانون الاول على الاوراق الآتية :

بيان لفئات الرسم الاضافي بالمجدول الملحق بالقانون الاول على الاوراق الآتية :

١ - البروتستات .

٢ - طلبات صرف الرسوم والودائع والغرامات في المسائل المدنية .

٣ - الاعلانات القضائية والاعذارات .

وتفيد بأن الرسم الاضافى المفروض بمقتضى أحكام القانونين المذكورين هو من الاعباء المالية على أوراق محددة بالجداول المرافقة للقانون على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع في التفسير أو القياس وبناء على ذلك لا يستحق على الأوراق والاعلانات المشار إليها رسم إضافى لدور المحاكم .

ثانيا : فيما إذا كانت الصور المسجلة لصاحب الشأن المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤ معفاة جميعها من الرسم الاضافى أم الصور التنفيذية المعفاة أصلا من الرسم طبقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

وتفيد بأن الاستثناء الوارد بالقانون المذكور ، باعفاء صور الأحكام لصاحب الشأن ، مقصود به الصور طبق الأصل التى يطلبها المحكوم لصالحه لاعلانها لخصمه ليبدء سريان مواعيد الطعن وكذا الصور التنفيذية التى يطلبها المحكوم لصالحه من الأحكام الواجبة التنفيذ لتنفيذها عند خصمه .

ثالثا : هل الرسم الاضافى يستحق على طلب الشهادات والصور اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ تسليم الأوراق المطلوبة .

وتفيد بأن القانون المذكور ليس له أثر رجعى والعبرة باستحقاق الرسم الاضافى بتاريخ تقديم الطلب مع مراعاة ما جاء بالفقرة ٢ من البند أولا من منشور الوزارة رقم ٦١٣ فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ الخاصة بصحف الدعاوى فى طلبات أوامر الحجز وأوامر الأداء التى تورد عليها الرسم قبل العمل بالقانون ولم يتم اعلانها إلا فى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أو بعد هذا التاريخ . فنرجو التنبية إلى إذاعة هذا المنشور على أقلام الكتّاب والمحضرين بالمحكمة السكينة والمحاكم الجزئية التابعة لها لتنفيذ ما توضح .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

مدير عام إدارة المحاكم

٧ أكتوبر ١٩٥٤

المحكمة

مجلة قضائية

رصد نقابة المحامين

نوفمبر
سنة ١٩٥٤

السنة الخامسة والثلاثون

العدد
الثالث

تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ ، وَتَعَلَّمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ ؛
وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ .
« رواه أبو نعيم عن عمر »

جميع التقارير سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع نهضة مصر رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة مجازي
بالتاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية : —

عدد	
٤٦	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٨	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٤	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجناح)
	بحث نظام الزوجية المال في القانون الفرنسي للسيد الأستاذ احمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
	بحث جريمة الرشوة في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (جريمة الراشي) للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية .
	بحث تحديد مدلول الحراسة وفقا للمادة ١٣٨ من التقنين المدني الجديد مقارنة بالقانون المدني الفرنسي للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامي بإدارة قضايا الحكومة
	قانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي . ص ٧٣
	قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنيا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . ص ٧٤
	قانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية . ص ٧٦
	قانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة التوليد . ص ٨٠
	قانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء المرسوم بقانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . ص ٨٤

قانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة . ص ٨٦

قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤ بإضافة بيان بفئات الرسم الإضافي في المواد المدنية الميينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بفرض رسم إضافي لدور المحاكم . ص ٨٨

قانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن . ص ٨٩

قانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الزراعة : ص ٩٠

قانون رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء محاكم للنظر في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي . ص ٩٢

قانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات . ص ٩٣

قانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة إنشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود الإيجار الزراعية . ص ٩٦

قانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية . ص ٩٨

أمر رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية وبالحكم فيها . ص ١٠٦

أمر رقم ١٠٣ بتعديل الأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات في بعض المناطق . ص ١٠٧

أمر رقم ١٠٤ بإيجاب تقديم بعض بيانات عن تأجير الأماكن وشغلها . ص ١٠٨

أمر رقم ١٠٥ بمد المهلة المنصوص عليها في المادة الثانية من الأمر رقم ١٠٤ بإيجاب تقديم بعض البيانات عن تأجير الأماكن وشغلها . ص ١١٠

لجنة التحرير

عبدلي عبد الشهير - محمد السادة - محمد العشماوي - نصيف زكي

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

المحاماة

نوفمبر

سنة ١٩٥٤

العدد الثالث

المسرة الخامسة والنهائىة

قضاء محكمات النقض الجنائىة

(برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ، و ابراهيم خليل
واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

المبدأ القانونى

إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من
القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم
الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت على أنه
" يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد
المصرى أو الأجنبى على اختلاف أنواعها
وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير
ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة
بها إلا بالشروط والأوضاع التى يعينها وزير
المالية بقرار منه ، إنما جعلت مناط التحريم
أن تكون أوراق النقد المصرى أو الأجنبى
مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن
يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط
والأوضاع التى يقررها وزير المالية . فإذا
كانت الواقعة الثابتة فى الحكم المطعون فيه
هى أنه ضبط مع الطاعن عند تفتيشه أشياء

١١٧

٤ مايو سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . سرقة . التحدث عن نية السرقة
استقلالاً . لا يلزم .

المبدأ القانونى

إن التحدث عن نية السرقة استقلالاً
ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة فى
جريمة السرقة ما دامت الواقعة التى أثبتتها
الحكم تفيد تعمد اقتراف الفعل المكون
للجريمة عن علم وإدراك .

(القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١١٨

٥ مايو سنة ١٩٥٣

نقد . استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى
مناط تخريبه .

خروجه من الجمر ك أوراق من النقد المصري ،
وكان دفاع الطاعن - على ما بينه الحكم -
قد قام على أنه تاجر وأنه دخل إلى الجمر ك
في الصباح ومعه نقود لشراء صفقة حديد
من الساحة المعدة للبيع داخل الجمر ك ولما لم
يشتر شيئا عاد بنقوده ، وكان الحكم قد رد
على هذا الدفاع بأنه لم يحصل في يوم الحادث
بيع ولا شراء في الجمر ك وأنه لا هذر للطاعن
في عدم الاخطار عما يحمله من نقود ما دامت
تزيد على المقرر له حمله وهو عشرون جنيتها
ودائه بناء على ذلك وحده بجريمة الشروع
في استيراد أوراق النقد المصري المضبوطة
معه دون أن يعنى يبحث ما إذا كانت أوراق
النقد المضبوطة هي في الواقع مستوردة
من الخارج أم لا - فهذا الحكم يكون
قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة
التي دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب
نقضه .

(القضية رقم ١٣٥٢ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
مجدى ومصطفى حسن وأنيس فالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

١١٩

٥ مايو سنة ١٩٥٣

سبب وقف . حصولها في فناء منزل . متى تتوافر
العلانية ؟

المبدأ القانوني

لأنه وإن كانت العلانية قد تتحقق بالجهر
بالفاظ السب في فناء المنزل إذا كان هذا

المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مداخله
ويختلفون إلى فناءه بحيث يستطيع سماع
الفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم ،
إلا أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر
على القول بأن السب حصل في فناء المنزل
الذى تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون
أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث
تجعل من فناءه مغللا عاما على الصورة المتقدمة -
فانه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان
الجريمة التي دان الطاعن بها .

(القضية رقم ٧٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وإبراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم وإبراهيم
وأنيس فالى المستشارين) .

١٢٠

١١ مايو سنة ١٩٥٣

فحش . إدانة متهمة في جريمة فحش خل لوجود رواسب
فيه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
لا يمنع من ذلك الرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة
١٩٥١ بوجوب خلو الخل من الرواسب .

المبدأ القانوني

إن ما ورد في المرسوم الصادر في ٣١
ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الخل
من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع
بصفة عامة وتطبيقا لأحكام القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئا من
أغذية الإنسان وهو عالم بعشه أو بفساده
ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك

الرواسب التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا عن بيان توفر ركن العلم بالقش ، إذ استند في ذلك إلى وجود رواسب في الخل ، ترى بالعين المجردة ، وأن الطاعن وهو الذي قام بتعبئة الخل لابد أن يكون على بينة من وجودها في حين أن العلم بوجود هذه الرواسب لا يقيد بذاته أن الطاعن كان يعلم بقش الخل وفساده ، فضلا عن أن وجود الرواسب في الخل لم يكن ممنوعا قبل صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ الذي نص في مادته الأولى على أن الخل يجب أن يكون خاليا من الرواسب مما يفهم منه أن وجود الرواسب في الخل لم يكن قبل صدوره أمرا ممنوعا . ولما كان الحكم قد استظهر بالأدلة الساتفة

التي ساقها وجود الرواسب في الخل وعلم الطاعن بوجودها وأثر هذه الرواسب في عدم صلاحية هذا الخل للاستعمال الآدمي وكان ماورد في المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب خلو الخل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معاقبة من يبيع شيئا من أغذية الإنسان وهو عالم بغشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب

التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متغنيا وقضاه

(القضية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ من رئاسة ومفتوية السيد الأمانة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واما حيل جدي ومصطفى حسن وأبو بكر خالد ومصطفى كامل

١٢١

١١ مايو سنة ١٩٥٣

تموين . دقيق . تسليم المتهم إلى آخر جزءا من الدقيق المنصرف لمخبره لصنعه خبزا . معاقبة عليه طبقا للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه "يحظر على أصحاب الخباز ومديريها المسئولين والعمال أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أي وجه كان الدقيق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنعه خبزا . ومقتضى هذا النص أن يمنع التصرف في الدقيق على أي صورة . وإذن فتى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سلم إلى آخر دقيقا عما كان قد سلم إليه من مراقبة التووين لصناعته خبزا بمخبره فإن ذلك يكفي لتحقيق الجريمة ، ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقا .

(القضية رقم ٤٣٤ سنة ٢٣ ق بالمهنة السابقة) .

١٢٢

١١ مايو سنة ١٩٥٣

استئناف . قضاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتأجيل القضية لسماع شهود الدعوى . قضاؤه ما بعد ذلك في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا . خطأ . استئناف المحكمة سلطاتها بالنسبة لشكل الاستئناف بحكمها الأول .

المبدأ القانوني

ممنوع كان يبين من الاطلاع على أوراق

مصير الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، فانه يتعين على المحكمة المرفوعة إليها تهمة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أقر عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى إلا بما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين بما يقتضى إحالة الدعوى إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة التي ارتكبها بعد الحكم عليه بالمرافعة إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان قد حكم بالحبس في تلك الدعوى .

(القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن دارة وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

١٢٤

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

استعمال أوراق مزورة . علم المستعمل بتزوير الورقة . وجوب التدليل على قيامه .

المبدأ القانوني

إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكها أمام المحكمة بما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها . فإذا كان الحكم حينئذ

الدعوى أن النيابة عند نظر الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة ، قد دفعت بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ، فقضت المحكمة حضوريا بقبول استئناف الطاعن شكلا وفي الموضوع بتأجيل القضية لجلسة أخرى لسماع شهود الدعوى وإشعار المدعى بالحق التلوي ذلك لما تبين لها من أن الطاعن عند نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة كان محبوسا على ذمة قضية أخرى ، إلا أنها عادت بعدئذ وحكمت في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا - متى كان ذلك فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلا ؛ لأن المحكمة بحكمها الأول الصادر بقبول الاستئناف شكلا قد استنفدت سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف .

(القضية رقم ٤٣٩ سنة ٢٣ في بالهيئة السابقة) .

١٢٣

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

عود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ مدى تقييد المحكمة بمصير الاتهام الأخير المبني على العمل الذي أناء المتهم ومن شأنه تأييد حالة الاشتباه .

المبدأ القانوني

إن جريمة العود إلى حالة الاشتباه تتحقق إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، ولما كان ذلك العمل قد يتحقق ولو بعد بفض النظر عن

المبدأ القانوني

المرض عذر قهري ، فعلى المحكمة صونا لحق الدفاع الذى كفله القانون للمتهم إن لم تر وجها لتأجيل القضية بسبب مرض المتهم الذى قدم عنه شهادة أن تعرض فى حكمها لهذا العذر الذى أبداه وتقول كلمتها فيه ، وإلا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

(القضية رقم ٥٩٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس عالى ومصطفى كامل المستشارين) .

١٢٧

١٣ مايو سنة ١٩٥٣

حكم . تسييبه . عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك . علم المتهم بفساد هذه المادة . يجب أن يكون علما واقعا . عدم استظهاره هذا العلم . التدليل على عدم الصلاحية بمجرد مظهر من التحليل . قصور .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التى يعرضها للبيع علما واقعا لا مفترضا . فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن فى جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك الأدبى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعى بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك على إطلاقه على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتيولوجى من وجود كمية من

الطاعن فى هذه الجريمة لم يعتمد فى ذلك إلا على ما قاله من أنه استعمل الورقة المزورة مع علمه بتزويرها دون أن يقيم الدليل على هذا العلم فإنه يكون قاصرا فى بيان عناصر الجريمة متعينا نقضه .

(القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٥

١٣ مايو سنة ١٩٥٣

نقض . آثار النقض . محاكمة المتهم عن جريمة سبق الحكم عليه فيها ونقض الحكم بناء على طلبه . لا يجوز تشديد العقوبة عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد حوكم عن جريمة وقضى عليه بعقوبة معينة فطعن فى ذلك الحكم بطريق النقض ولبل طعنه ، فلا يجوز عند إعادة محاكمته تشديد العقوبة عليه ، فإن ذلك يكون مخالفا لمقتضى المادة ٤٣٦ من قانون الاجرامات الجنائية التى تنص على أنه إذا كان نقض الحكم حاصللا بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه .

(القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل محمد مصطفى وأنيس عالى ومصطفى كامل المستشارين) .

١٢٦

١٣ مايو سنة ١٩٥٣

دفاع . مرض . عدم تأجيل القضية مع تقديم الحامى من المتهم شهادة دالة على مرضه . عدم تحديث المحكمة لحكمها من هذا العذر . قصور .

البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال بها إنه مسموح بها ولم يعين المصدر الذي استند إليه في هذا التحديد، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

• حيث إن حاصل وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن في جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمي مع علمه بذلك دال على عدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بما ظهر من التحليل البكتريولوجي من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال إنه مسموح بها دون أن يحدد هذه النسبة ويبين القانون أو اللائحة التي يحددها كما أنه لم يستظهر علم الطاعن بوجودها إلا بقوله إنه صاحب المعمل وعنده كافة الآلات اللازمة في مثل هذه المعامل والتي تستطيع أن تجعل المياه التي تخرج منها صالحة للاستهلاك الآدمي بحيث إذا زادت النسبة فإن هذا يكون ناتجا عن إهمال وخلل في الإجراءات المفروض اتباعها .

• ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن فساد المياه الغازية بسبب وجود بكتريا بها تزيد عن النسبة المسموح بها لم يتعرض لبحث سبب وجودها وسبب زيادتها ولم يبين النسبة المسموح بها ولم يعين المصدر الذي استند إليه في هذا التحديد وكان عند تحدده عن علم الطاعن بفسادها استند على ما قاله الحكم الابتدائي من توافر هذا العلم بسبب أن الطاعن

صاحب المعمل والمنتج وهو الذي يوجهه ويشرف عليه ويمده بكافة عناصر هذه المياه الغازية وأضاف عليه قوله وإن هذا القول لا يصح قبوله من جانب المتهم إذ هو صاحب المعمل الذي ضببطت فيه الزجاجات المعبأة بالمياه الغازية وهذه الزجاجات مغلقة ومكتوب عليها اسمه فهي من عمله وهو بهذه الصفة مفروض فيه أن لديه من الأدوات الواجب استعمالها في مثل هذه المعامل والتي بها يستطيع أن يجعل المياه التي تخرج من معمله صالحة للاستهلاك الآدمي بحيث لا تتجاوز كميات البكتريا المقرر وجودها في مثل هذه الحالة فإذا ما تبين من نتيجة التحليل أن هذه البكتريا أكثر من النسب المقررة فإن هذا يكون ناتجا عن إهمال في إدارة المعمل وخلل في إجراءاته المفروض اتباعها ومن ثم يكون مسئولا عنها . ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه في التدليل على توافر علم الطاعن بفساد المياه الغازية خلا من ذكر ظواهر مادية مترتبة على كثرة البكتريا يمكن للطاعن بصفته صاحب المعمل عن طريق خبرته أن يدركها بالمشاهدة ويميزها ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ تتطلب علما واقعا لا افتراضيا وكان الحكم المطعون فيه قد قصر عن استظهار هذا العلم الواقعي بما يعيبه ويستوجب نقضه فإنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى لمحكمة سوهاج الابتدائية بهيئة جنتح مسانقة للفصل فيها من دائرة أخرى .

(القضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي المستشارين) .

١٢٨

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

التقضى . طاعن . حصول محاميه على شهادة بعدم ختم الحكم في الميعاد . توقيعه على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك . عدم تقديمه أسبابا في الميعاد . عدم قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانوني

إذا كان محامى الطاعن الذى استحصل على شهادة من قلم الكتاب تدل على عدم ختم الحكم فى خلال ثمانية أيام ، قد وقع على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك ولكنه لم يقدم أسبابا للطعن فى الميعاد ، فان الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(القضية رقم ٥٩٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وعمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

١٢٩

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

حكم . تسييبه . قتل خطأ . الاستدلال على خطأ المتهم بأسرعة وأنه كان يمكنه تفادى الحادث لو لم يكن خسرانا . عدم استظهار مبدى السرعة التى كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها وكيف كان يمكنه تفادى الحادث . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل لخطأ قد استدلل على خطأ المتهم بأسرعه فى قيادة السيارة بقوله إن المتهم قد قتل لشر رأى المجنى عليها أوله مرق على مسافة أربعة أمتار وفى مسافة كانت كافية

لتفادى الحادث بالانحراف إلى جانب الطريق النخالى لو لم يكن مصرعا ، وكان مسافة الحكم فى شأن مسألة الأربعة الأمتار لا يكفى لبيان ركن الخطأ ما دام لم يستظهر مبدى السرعة التى كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ولم يبين كيف كانت هذه المسافة فى الظروف التى وقع فيها الحادث كافية لتفاديه وما هى السرعة التى تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك — فهذا من الحكم تصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٥٩٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٠

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

حكم . بيان الواقعة . التصورى هذا البيان . مثال لواقعة قتل خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان كل ما أثبتته الحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لفك نظره لوجود ابنه الطفل وصدمه بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، ثم استدلل بما ظهر من المعاينة من وجود آثار احتكاك بالخائط بارتفاع نصف متر وهو المكان الذى وقع به الحادث ، فهذا الذى أثبتته الحكم غير كاف فى بيان واقعة الدعوى بما يتضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث وهل كان فى استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بمؤخر السيارة ،

ولذلك فانه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٦٠٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامين محمدى وحسن داود وعمود ابراهيم امين والى المستشارين) .

١٣١.

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

سرقة . ظرف مشدد . السكر . صورة واقعة .

المبدأ القانوني

السكر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق . فاذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد استعملوا العنف في فتح باب مخزن ليلا باستخدامهم مسطرة في نزع . الجمع ، دون مساس بالحتم وإعادة عقب السرقة فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٦٠٤ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٢

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

إخفاء أشياء مسروقة . علم المتهم بأن ماضبط عنده متحصل من سرقة . ركن من أركان الجريمة . دفاع المتهم بأنه ما كان يعلم بأن الشيء الذى ضبط بمنزله مسروق . تنويه الحكم المظعون فيه بهذا الدفاع وعدم استظهار علم الطاعن بسرقة المضبوط بمنزله . قصور .

المبدأ القانوني

إن من أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل

من السرقة . فاذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق وكان الحكم المظعون فيه مع تنويه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ماضبط عنده كان مسروقا فانه يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .

(القضية رقم ٦٠٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٣

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

انقضاء الدعوى العمومية . واقعة لم تكن إلحاحية صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد مضى على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا القانون هو الواجب تطبيقه على الواقعة .

المبدأ القانوني

إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنيح بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تقضى بأنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور في العدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من

بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات وهذا القانون أيضاً قد صدر قبل انقضاء السنة والنصف المشار إليهما ، فان الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

(النفية رقم ٦٠٦ سنة ٢٢ قى بالهيئة السابقة) .

١٣٤

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

دفاع شرعى . البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع . من سلطة قاضي الموضوع .

المبدأ القانوني

إن البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعى ، هو من الأمور الموضوعية ، ويخضع التقدير فيها لسلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت قد استندت في هذا التقدير إلى أسباب سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها عليها .

(النفية رقم ٦٠٨ سنة ٢٣ قى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود وعمود إبراهيم إسماعيل ومعه قى كامل المستشارين) .

١٣٥

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

دفاع . دفع المتهم بجريرة إحداث طامة بأن عملية التربة لم تكن ضرورية . رد الحكم على ذلك بمسؤولية المتهم من تيجنتها عا دام الطيب قد رأى أن سلطة الرئيس تقتضى إحراهما . صحيح .

٢ — م

قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التى دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها فى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الانقطاع ، ولما كان الطاعنون لم يسكنسبوا حقاً بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية — فان هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المدة التى مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم فى الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفاً ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى

المبدأ القانوني

مادام الحكم الذي أدان الطاعن في جريمة ضرب افضى إلى عاهة قد تعرض لما يثيره بشأن عملية التربية وعدم ضرورتها ورد على ذلك رداً سليماً بقوله إن الطاعن هو المسئول عن نتائجها ، مادام الطبيب قد رأى أن سلامة المريض تقتضى إجرامها طبقاً للتعليمات الفنية لوزارة الصحة — فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

(القضية رقم ٦١١ سنة ٢٣ ق رثارة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل محمدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

١٣٦

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

تموين . قبح . توريده للحكومة . الرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ : القمى المطلوب توريده هو من سنة من السنوات المشار إليها في هذا المرسوم . لا تبدأ المسؤولية الجنائية من عدم توريده إلا بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به إذا لم يؤد الالتزام مئناً أو يدفع جزيئتين من كل إردب .

المبدأ القانوني

إذا كان القمى الواجب على الطاعن توريده للحكومة هو من إخذى السنوات المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذى أعفى من التوريد كل حائز يقوم بدفع جزيئتين لوزارة التموين من كل إردب كان ملزماً بتوريده في خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإنه لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريد هذا القمى

إلا بعد انقضاء الشهرين في حالة عدم الوفاء بالالتزام مئناً وعدم دفع البديل النقدي .
(القضية رقم ٦١٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٧

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

استئناف . دفاع المتهم بأنه لم يرفع الاستئناف في المبدأ لأنه كان مريضاً وتقديمه شهادة بمرضه . القضاء بعدم قبول الاستئناف بمقولة إنه على فرض مرضه فقد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل لهام . هذا خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً مع دفاعه بأنه على مريضاً في الفترة التالية لصدور الحكم وتقديمه شهادة مرضية قائلة إنه على فرض صحة دفاعه فقد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل لحماية — فإنها تكون قد أخطأت في قولها هذا لأن هذا التكليف الذى كلفته به لا سند له من القانون (١) .

(القضية رقم ٦١٤ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٨

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

تموين . توريد خمسة الحكومة في القمى . وائمة حصلت قبل القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذى صدر قبل الحكم فيها تناعياً . تبرئة المتهم .

المبدأ القانوني

إنه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمى المقرر توريده عن

(١) يمثل هذا المبدأ قضت المحكمة في القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٣ ق بجلاسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٥٣ .

سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد
حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرارين
رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ و٩٤ لسنة ١٩٥٠ إلى
آخر إبريل سنة ١٩٥١ ، فإن الواقعة المسندة
إلى الطاعن عن عدم توريده القميج المطلوب
منه عن موسم سنة ١٩٤٩ لغاية يوم ٢٨
أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير مقب عليها .
لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر
بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا وهو
القانون الأصلح للثمن فهو الذي يتبع دون
غيره ، ويتعين لذلك نقض الحكم القاضي
بعقاب المتهم وتبرئته عملا بالمادة الخامسة
من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٢ ق رثائية ومضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واماميل
نجدي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى
كامل الاستشارين) .

أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل
التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه .
لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذي يرافقه
أن يفتح الباب من الداخل .

وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها
المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذ
لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت
بالعبة التي كانت في يدها ، فإنها تكون قد
تخلت عنها ، ويكون مباحا للمخبر أن يلتقطها
ويكشف عما فيها ، فإذا ما وجد بها مخدرا
فهذه حالة تلبس تجوز الضبط .

(القضية رقم ٦١٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٠

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

تلبس باحراز مخدر . صورة واقعة .

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الدهوي كما هي ثابتة
بالحكم المطعون فيه هي أن الكونستابل قد
شاهد المتهم الذي وهو ينسمل المخدر من المتمة
الأولى ويضعه في جيبه ، فإن هذا الكونستابل
وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد
شاهد الجريمة في حالة تلبس ، فإذا ما أبلغ ضابط
البوليس بذلك — وهو أيضا من رجال
الضبطية القضائية — فإن المخدر إذا ما ضبط
تبعاً لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو
في حالة تلبس .

(القضية رقم ٦١٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

١٣٩

١٨ مايو سنة ١٩٥٢

تفتيش . ضابط مندوب للتفتيش من مخدر بمنزل
بالمتهم . تملكه المخبر الذي معه يفتح باب المنزل من
الداخل لا حرج على الضابط في ذلك . إلقاء زوجة
المتهم بعبء كانت يدها . هذا تخلص منها عن جوارتها .
المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني أن يلتقطها ويكشف
عما فيها . وجود مخدر بها . تلبس .

المبدأ القانوني

لا حرج على الضابط المندوب للتفتيش
منزل المتهم ، إذا ما تعذر عليه دخول المنزل
من باب أو إذا خشي أن هو طلب إلى ساكنيه

١٤١

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

- أ — تقرير القاضي . خلوه من التوقيع . لا تبطل الإجراءات .
- ب — حكم . خطأ مادي واضح . لا يقدح في سلامة الحكم .
- ج — تفتيش . المادة ٥١ من قانون الإجراءات . محل الاستناد إليها لا يجوز التعدي بها في صدد التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية باذن من سلطة التحقيق .
- د — ضبط متعلقات الجريمة . عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ وما بعدها . لا يترتب عليه بطلان .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلوه التقرير من هذا التوقيع ، وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد وقع في خطأ مادي من الكاتب بوضع نقطة على الحاء المهملة فيما جاء به عن الحكم الابتدائي وقوله إنه خالف الصواب ، فهذا الخطأ وهو من الواضح بحيث لا يدع مجالاً للشك في المراد من الحكم لا يصح أن يؤسس عليه الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه استند إلى ما يصفه بأنه مخالف للصواب .

٣ — ما دام الحكم قد أثبت أن التفتيش تم بانتداب من سلطة التحقيق فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ لا محل له ، ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه يسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، والمادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبناها قاضي التحقيق والمادة ٣٠٠ التي تجيز للنيابة أن تكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها .

٤ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص المضبوطات المنصلة بالجريمة) مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(القضية رقم ٦١٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

بالتفتيش - أن يفتش كل شخص كان جالسا مع المتهم الملبس بالجريمة يرى من وجوده معه في هذا الظرف احتمال اشتراكه في الجريمة .

(القضية رقم ٦٢١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

١٤٤

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

نقض . سلطة محكمة النقض . حكم طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات يفيد منطوقه أنه أوقع عقوبات متعددة بتعدد الجرائم . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ بجعلها عقوبة واحدة .

المبدأ القانوني

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبيقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد جرى منطوقه بما يفيد أن العقوبات التي أوقعها متعددة بتعدد الجرائم التي دان كل طاعن من الطاعنين بها ، فللمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمين فيما قضى به من تعدد العقوبة المحكوم بها وتصحيح الخطأ بجعلها عقوبة واحدة بالنسبة إلى كل طاعن من الجريمتين اللتين دينا بهما .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

١٤٢

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

تفتيش . حالة تلبس . صورة واقعة .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على ندبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يده إلى جيب صدرية ويسقط على الأرض علبة فأسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الخشيش ففتشه فوجد معه مطواة تبين التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الخشيش لاصقة بسلاحها - فهذا الذى أنهى الحكم يجعل الطاعن فى حالة تلبس تميز للمأمور الضبطية القضائية تفتيشه .

(القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٣

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

تلبس . صورة واقعة إحراز مخدر متلبس بها .

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم بمجرد أن رأى الضابط المكلف بتنفيذ التفتيش قادمًا إلى مكان جلوسه مع الطاعن الذى بالعلبة التى بها المخدر على الأرض ، فإن هذا المتهم يكون بما فعل قد أوجد الضابط إرادة جريمة إحراز مخدر متلبس بها ، فيسوغ له - بصرف النظر عن الأمر الصادر

١٤٥

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

دفاع . دفاع يقوم على مسألة فنية بينها المدافع والمحكمة
وطلب استجلاء حقيقة الواقع فيها . عدم إجابته وإغفال
الرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن الطاعن قد طلب
أمام محكمة الدرجة الأولى إعلان المهندس
الفني الذي عين السيارة لمناقشته في تقريره
الذي قدمه للمحقق ولكي يفسر للمحكمة
سبب انحراف السيارة فجأة إلى اليمين إن لم
يكن لذلك ما يبرره ، فصرحت المحكمة بذلك ،
ولكنها قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع
هذا الشاهد الذي حضر إحدى جلسات
المحاكمة ثم لما استأنف الطاعن تمسك في
مذكرته بالترخيص له في تقديمها إلى المحكمة
بطلبه المشار إليه ولكن المحكمة قضت بتأييد
الحكم المستأنف لأسبابه دون إجابة هذا
الطلب ، فان حكماً يكون قاصراً إذ أن دفاع
الطاعن يقوم على مسألة فنية بينها للمحكمة
وطلب إليها استدعاء المهندس الفني لأخذ رأيه
فيها . استجلاء حقيقة الأمر في سبب الحادث
فلم يكن يصح عدم إجابة هذا الطلب مع إغفال
الرد عليه .

(القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق وثاسة وعقوبة السادة
الإسائنة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن
ويحيى داود ومحمود إبراهيم وإسماعيل وأمين قاضي
المستشارين) .

١٤٦

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

تزوير . بطاقات الشخصية . تغيير الحقيقة فيها معاقب
عليه بعقوبة الجنبحة . كذلك اصطناعها .

المبدأ القانوني

إنه لما كانت البطاقات الشخصية بطبيعتها
أوراقاً أميرية يصدرها من جهة أميرية
هي وزارة الشؤون الاجتماعية فإن تغيير
الحقيقة فيها يكون جنابة تزوير في أوراق
أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه
بعقوبة الجنبحة فانه في هذه الحالة يجب عده
جنبحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون
العقوبات . ولما كانت المادة ١٢ من القانون
رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات
الشخصية قد نصت على أن كل من ذكر
بيانات غير صحيحة في الطلب الذي يقدم
للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم
صحتها أو أحدث كذلك تغييراً في بيانات هذه
البطاقات أو اتحل شخصية غيره أو استعمل
بطاقة ليست له يعاقب بالحبس وبغرامة
لا تزيد على عشرين جنياً أو بإحدى هاتين
العقوبتين . . فذلك مفاده أن تغيير الحقيقة
في هذه البطاقات يعاقب عليه في جميع
الأحوال بعقوبة الجنبحة — ولا يقدح في
ذلك أن النص على العقوبة جاء في صيغة تغيير
البيانات المثبتة من قبل . وأنه لا يشمل حالة
الاصطناع إذ لا فرق في الواقع ولا في القانون
بين هذا النوع من التغيير وبين اصطناع
البطاقة الشخصية على غرار البطاقة الصحيحة

فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة
فهذا التخلّي يكون قد تم في حدود ما رخص
به القانون ، ولكن إذا كانت المحكمة قد
قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص فإنها
تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن
تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية ،
ويجوز على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ
والحكم بمقتضى القانون تطبيقاً لنص المادة
٢/٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة

د حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه عند
تحديثه عن الدعوى المدنية قال وربما أن الفصل في
الدعوى المدنية يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت
القضاء الجنائي فالمحكمة لهذا تتخلّى عن الفصل فيها
للقضاء المدني ، وكانت المادة ٣٠٩ من قانون
الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر
في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في
التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو
المتهم وذلك بما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه
التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه
إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل
المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف -
لما كان ذلك . فإن تتخلّى المحكمة الجنائية عن الدعوى
المدنية لقضاء المدني قد تم في حدود ما رخص به
القانون لما إلا أنها أخطأت في القضاء بعدم
الاختصاص وكان يجب عليها أن تحكم بإحالة
الدعوى إلى المحكمة المدنية ويبيّن لذلك تصحيح
هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقاً لنص

فإن كلا الزوجين تزوير ماذى حكمه واحد
ولا يقبل عقلاً أن يعد أحدهما جناية والآخر
جسمة . وإذن فالحكم الذي يقضى باعتبار
جرمة اضطلاع البطاقة الشخصية التي قارفها
الظافعين جناية تزوير وقضى عليه بعقوبتها
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وقضوية
السادة الأشايدة أحمد محمد عيسى رئيس المحكمة ومعتزلي
حسّين وحسن داؤد . وأنيس غالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٤٧

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

دعوى مدنية . تتخلّى المحكمة الجنائية عن الفصل فيها
على أناس إلى ذلك يحتاج لتحقيق طويل لا يتسع له
وقت المحكمة . لا غبار عليها في ذلك . يجب على المحكمة
في هذه الصورة أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية .
حكمها بعدم الاختصاص . خطأ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات
الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في
موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل
في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق
المدنية أو المتهم وذلك بما لم تر المحكمة أن
الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء
تحقيق خاص ينبئ عليه إرجاء الفصل في
الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى
إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف . وإذن فإذا
كانت المحكمة الجنائية قد تخلّت عن الدعوى
المدنية للقضاء المدني على أناس أن الفصل

فوق كونها محلية ، مما خول المدير أو المحافظ ،
بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ —
إصدار ما يراه كفيلا بتحقيق إذهاتها على
ساكنى المديرية أو المحافظة مراعىا فى ذلك
ظروف كل إقليم وحدد لها يوما معيناً من
كل أسبوع لى يترقبها كل ذى شأن .

(القضية رقم ٦٢٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى وحسن داور ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس
غالى المستشارين) .

١٤٩

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

دفع . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة .
عدم منع المحكمة أيهما من إبداء الدفاع . لا إخلال بحق
الدفاع .

المبدأ القانونى

إن سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن
المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على
الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعهما عن إبداء
الدفاع .

(القضية رقم ٦٢٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى وحسن داور ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى
كامل المستشارين) .

١٥٠

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

نقض . التقرير بالظن وتقديم الأسباب . ما يشترط
لامتداد الميعاد بعد الثمانية عشر يوما المقررة بالمادة
٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

المادة ٣٢ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
(القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل ، وأنيس غالى ، ومصطفى
كامل المستشارين) .

١٤٨

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

أ — تموين . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة
بالسعر المقرر . معاقب عليه لذاته بصرف النظر عما
إذا كان المطلوب منه سعرا أزيد من السعر المقرر
أم لا .

ب — تموين . إعلان جدول الأسعار التى تعينها
لجنة التسعيرة . متروك للمحافظ أو المدير العمل على
تحيته .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت التهمة المستندة إلى الطاعن
هى امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر،
فهذا الامتناع معاقب عليه فى ذاته سواء
أكان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر
المحدد أم لم يكن .

٢ — إن المادة الثانية من القانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت فى الفقرة الثالثة
منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول
الأسعار التى تعينها اللجنة ، فى مساء يوم الجمعة
من كل أسبوع وأن يكون الإعلان بالكيفية
التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير ، لم
توجب نشر قرارات المدير فى هذا الشأن
فى الجريدة الرسمية ، كما هى الحال فى القوانين
والقرارات المكملة أو المنفذة لها لأن
القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوتة

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية تشترط لامتداد ميعاد الطعن بعد الثمانية عشر يوما أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وإذن ففى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ١٣ من الشهر المذكور ، وقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم ايداع الحكم محتوما في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ أى بعد انتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب — فان هذه الشهادة لا تكون مجدية في امتداد الميعاد ويكون الطعن غير مقبول شكلا ولا يفتتح إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد .

(القضية رقم ٨٢٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية الصادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وانهاميل محمدنى وعسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل وأنيس قال المستشارين) .

١٥١

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

تقد . تصدير أوراق نقد إلى الخارج . مجرد دخول شخص الدائرة الجركية بمبلغ يزيد على عشرين جنيها . لا يكفى لقيام جريمة الخروج في تصدير أوراق النقد . لا بد من استظهار نية التصدير .

المبدأ القانوني

إن مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيها في الدائرة الجركية — على خلاف ما يقضى به القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٧ — لا يكفى وحده لقيام أركان جريمة الخروج في تصدير أوراق النقد المضبوطة ؛ فالحكم الذى يعاقب على مجرد هذا الفعل دون أن يستظهر نية التصدير يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه خسين دانه في تهمة الخروج في تصدير أوراق النقد المصرى المينة بالمحضر دون اتباع الأوضاع المقررة بمعرفة وزير المالية اعتمد في قضائه هذا على ضبط الطاعن داخل الدائرة الجركية ومعه مبلغ ١٤٧ جنيها و ٣٠٠ ملم دون أن يستظهر الفعل الذى عدّه شروعا في التصدير ودون أن يتحدث عن القصد الجنائي ويستظهره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد ما دفع به الطاعن من حسن نيته واعتياده دخول الدائرة الجركية بمثل المبلغ الذى ضبط معه دون أن يلقى بمافعة من موظفى الجرك وتحدث بعد ذلك عما قاله رجال الجرك في صدد تحقيق هذا الدفاع ثم تحدث عن الجريمة وأدلتها فقال : وومن حيث إن المتهم ضبط ومعه ١٤٧ جنيها و ٣٠٠ ملم في حين أنه غير مسموح له بالدخول بأكثر من عشرين جنيها فيكون قد شرع في تهريب النقود وتكون التهمة ثابتة عليه وعقابه ينطبق على المواد التى طبقها محكمة أول درجة ، ولما كان مجرد الدخول بمبلغ يزيد على العشرين جنيها إلى الدائرة الجركية على خلاف ما يقضى به القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا يكفى وحده لقيام أركان الجريمة التى دين بها الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه

يتحدث عن قيام نية تصدير أوراق النقد المضبوطة مع الطاعن ولم يستظهرها وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه لم يتحدث كذلك عن القصد الجنائي فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعنيه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ٩١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومحمود إبراهيم إماميل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

١٥٢

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

تنظيم : حكم . تسييبه . صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم . ترتب آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ على المباني الواقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل . الحكم ببراءة التهم بترميم واجهة منزله دون بيان ما إذا كان البناء واقفاً على جانب طريق عام أو داخل في طريق مزعم إنشاؤه . قصور .

المبدأ القانوني

إن صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم ترتب عليه - طبقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض - آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، أما إذا كان بخط التنظيم معتمداً لإنشاء طريق غير

موجود من قبل ، فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملاك المباني المقرر إدخالها في الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتهم . وإذن فتي كان الحكم قد قضى بالبراءة تأسيساً على أنه لم يصدر مرسوم بنزع الملكية دون أن يمحض الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام ، فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٦٢٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدي ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

١٥٣

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

تفتيش . إذن ذكر به أنه صدر الساعة ١٢ مساءً . استبضاح المحكمة من وكيل النيابة الذي أصدره أنه أصدره الساعة ١٢ ظهراً وأنه بناءً على ذلك سابق لإجراءات القبض والتفتيش . لا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، لسكون الأمر موضوعياً .

المبدأ القانوني

إذا كان إذن التفتيش مبيناً فيه أنه حرر يوم إصداره الساعة ١٢ مساءً ، ولكن المحكمة استوضحت وكيل النيابة الذي أصدره فقرر أنه أصدره الساعة ١٢ من ظهر ذلك اليوم وأنه ذكر كلمة مساءً على اعتبار أن اليوم ينقسم إلى قسمين يبدأ القسم الثاني وهو المساء ابتداءً من الساعة ١٢ ظهراً ، وإزاء ما قرره وكيل النيابة من ذلك اعتبرت المحكمة هذا الإذن سابقاً على إجراءات

القبض والتفتيش ، فالجدل في ذلك أمام محكمة
النقض يكون جدلا موضوعيا لا تقبل
إثارته .

(القضية رقم ٦٣٢ سنة ٢٣ ق رئاسة ومعتوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم استاهيل وأنيس غالي ومصطفى
كامل المستشارين) .

١٥٤

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

إتلاف عمدا ، القصد الجنائي ، متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني

إن القصد الجنائي في جرائم التخريب
والإتلاف العمدية ، سواء ما اعتبره القانون
منها جنائيات ، وما اعتبره جنحا ، كالجرمة
المصوص عنها في المادة ٣٦١ من قانون
العقوبات يتحصر في ارتكاب الفعل المذموم
عنه بأركانه التي حددها القانون ، مع اتجاه
إرادة الفاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب
وعليه بأنه يحدثه بغير حق ، وبعبارة : بقصد
الإساءة ، التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت
في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي
المطلوب في جرائم الإتلاف العمدية الذي
تقدم بيانه ، إذنية الإضرار تتوافر قانونا
لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو
يمكن أن يضر بغيره ، فمن يتلف مالا لغيره
عن قصد وبغير حق ، يضر بهذا الغير ، ويسمى
إتلاف عمدا . وإذا كان الحكم قد
أثبت في حق الطاعن ومن كان معه ، أنهم

يقذفون حربة السكة الحديدية بالحجارة وأن
الطاعن كان يحمل في يده زقلا ويحطم زجاجها ،
فأحدثوا بالعربة الإتلاف الذي أثبتته المعاينة ،
والذي ترتب عليه ضرر مالي يزيد على عشرة
جنيهات ، ودانهم من أجل ذلك بجرمة التخريب
بقصد الإساءة تطبيقا للمادة ٣٦١ من قانون
العقوبات ، فإن الحكم يكون صحيحا في القانون .

(القضية رقم ٦٣٩ سنة ٢٣ ق رئاسة ومعتوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٥٥

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

١ — نقض . دفع الطاعن ببيان التفتيش أمام
محكمة الدرجة الأولى . عدم إثارة الدفع أمام المحكمة
الاستئنافية . لا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .
ب — جرمة . إنعدام جسما . لا يؤدي إلى
بطلان الاتهام .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الطاعن قد تمسك أمام
محكمة أول درجة بالدفع ببيان التفتيش ،
ولكنه لم يثره أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا
تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — إن انعدام جسم الجريمة لا يؤدي
إلى بطلان الاتهام القائم بشأنه .

(القضية رقم ٦٤٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٦

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

حجز ، المنازعة في أصل الدين ، لا تأثير لها في المسؤولية من عرقلة تنفيذ الحجز الواقع من أجل هذا الدين .

المبدأ القانوني

إن منازعة الطاعن في أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها في مسؤوليته المترتبة على توقيع الحجز الذي دين بالاشتراك مع الخارس في عرقلة تنفيذه .

(القضية رقم ٦٤٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس خالي ومصطفى كامل الاستشارين) .

١٥٧

٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

تموين ، بيع سلعة مسخرة ، العقاب عليه يكون بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة ١٣ منه .

المبدأ القانوني

مضى كانت واقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده باع سلعة مسخرة (برنقلا) بأزيد من السعر المحدد لها قانوناً ، فإن العقاب على هذه الواقعة يكون بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشرة منه . (القضية رقم ٦٤٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٨

٢٦ مايو سنة ١٩٥٣

وصف النبهة ، تعديل محكمة الدرجة الثانية تاريخ واقعة التبديد إلى اليوم الذي كان محمداً لبيع المحجوزات أخذاً عن الأوراق ، ذلك من حقها ولا يستبر قضاؤها في هذه الدعوى قضاء في واقعة لم ترفع بها الدعوى .

المبدأ القانوني

مضى كان الثابت بمحضر الحجز الإداري أن الحجز وقع في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ، وحدد للبيع يوم ١٧/٦/١٩٥١ وأن الصراف أبلغ عن وقوع التبديد بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥١ وذكر أن ذلك التاريخ نفسه هو الذي كان محمداً للبيع ، وأنني على ذلك أن جعلت النيابة هذا اليوم تاريخاً للتبديد ، ولكن محكمة ثاني درجة عدلت تاريخ الواقعة إلى اليوم الذي كان محمداً للبيع ، وهو الذي طوّل الخارس فيه بتقديم ما في همدته من المحجوزات ، فلم يفعل - فذلك لا يعد قضاء من المحكمة في واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل هو أخذ بما تبين للمحكمة من الأوراق .

(القضية رقم ١٢٨٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي الاستشارين) .

١٥٩

٢٦ مايو سنة ١٩٥٣

حكم ، تسيبه ، استناد الحكم إلى إداة الطاعن إلى ماقرره من أنه عرض على المحمي عليه عرضاً قانونياً يعترف عليه لكونه مغللاً ، والثابت من التحقيقات أن

الطاعن كان قد عرض على المجنى عليه في اليوم السابق مع آخرين فقرر أن ضاربه ليس من بينهم . هذا يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن متنبهة إلى هذا العرض . نقض الحكم .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الأوراق أن وكيل النيابة المحقق قد أثبت في نهاية محضره أنه عرض على المجنى عليه المتهمين — ومن بينهم الطاعن — فقرر أن هناك أحداً آخر يدعى محمداً ، هو الذي ضربه ، وليس موجوداً ضمن المعروضين الآن ، ثم أثبت المحقق في محضره المحرز في اليوم التالي أنه استحضر محمد علام درويش وعرضه على المجنى عليه مع هؤلاء المتهمين وخمسة أشخاص آخرين ، فأخرج على الفور الطاعن مقررًا أنه هو الذي ضربه بالعصا على رأسه . ولما كان الحكم المطعون فيه إذا استند إلى هذا العرض الأخير ، قد قرر أن الطاعن عرض على المجنى عليه عرضاً قانونياً بين آخرين ، فتعريف عليه لأول وهلة ، وقال إنه هو الضارب له ، في حين أن الثابت من التحقيق أن هذا المتهم ذاته كان قد عرض على المجنى عليه في اليوم السابق ، مع اثنين آخرين ، فأكد أن ضاربه ليس من بينهم ، بما يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن متنبهة إلى هذا العرض السابق — لما كان ذلك وكان لا يعرف ماذا كانت تنهى إليه المحكمة لو أنها تنهت إلى ذلك العرض وجعلته في تقديرها ، فإن الحكم يكون قاصراً البيان ،

معيماً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٦٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

١٦٠

٢٦ مايو سنة ١٩٥٣

استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . ذلك يعتبر مطالبة بالحكم بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ . الحكم على المتهم بتفريجه مائة قرش . جواز استئناف هذا الحكم عملاً بالمادة ٤٠٢ إجراءات .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ وهو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين جنياً ، فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد حكمت على المتهم بغرامة مائة قرش ، فهذا الحكم يكون جائزاً استئنافه إذ الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز الاستئناف المرقوع من النيابة عن الأحكام الجنائية الصادرة من المحكمة الجزئية في الجناح في حالة ما إذا طلبت الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهات وحكم ببرامة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

(القضية رقم ٦٤٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس قالى ومصطفى كامل المستشارين) .

١٦١

٢٦ مايو سنة ١٩٥٣

استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . الحكم ببراءته . استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في الجنب من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته . فإذا كانت النيابة قد قصرت طلباتها في جلسة المحاكمة وفي إعلان الدعوى على معاقبة المطعون ضده بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات دون أن تطلب عقوبة الحبس بالذات أو أن تطلب الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ، ثم قضت المحكمة ببراءته ، فاستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بجواز الاستئناف المرفوع من النيابة ، فهذا الحكم يكون خاطئاً ، إذ أن المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد على

العشرين جنيهاً ، وهذه العقوبة تدخل في نطاقها الغرامة بمبلغ خمسة جنيهات أو مادونها وإذن فإن أحد الشرطين اللذين أوجبهما القانون لجواز استئناف النيابة يكون متخلفاً .

(القضية رقم ٦٥١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد عبد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل ، وأنيس قالى ، ومصطفى كامل المستشارين) .

١٦٢

٢٦ مايو سنة ١٩٥٣

إجراءات . محاكمة . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة مادام ذلك يمكننا . إدانة المتهم ابتدائياً واستئنافاً دون سماع شهود . بطلان إجراءات المحاكمة .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة ومنها سماع الشهود مادام سماعهم ممكن . وإذن ففى كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن حكم بإدائته ابتدائياً واستئنافاً دون أن تسمع أى المحكمتين شهوداً ، فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(القضية رقم ٦٥٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

قضاء محكمة النقض المدنية

عليه بها كتابة - ولا محل إزاء ضراحة النص للاجتهاد في تأويل معناه بحجة تخلف حكمته أو انتفاء علته .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العلمين تتحصل في أن المطعون عليهما كانا مستأجرين من جوده عثمان اللاهوتي أطيانا ووقع عليهما الأخير الدعوى رقم ٨٥٥٥ سنة ١٩٣١ مدني متوف بطالهما بمأخر الأجرة فقضى له بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٢٥١ جنيه و ٩٥١ مليم قيمة الأجرة المتأخرة لغاية سنة ١٩٣٢ وما يستجد . وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٣ حول المحكوم له الحكم إلى الطاعن الذي شرع في تنفيذه بزع ملكية عقارات المطعون عليهما اللذين عارضوا في التنفيذ استنادا إلى أن الحكم المنفذ بمقتضاء غير قابل للتحويل وقد أوقفت تلك الدعوى باتفاق الطرفين . ثم شرع الطاعن في التنفيذ به مرة أخرى فاستشكل المطعون عليهما فيه تأسيسا على أن الحكم غير قابل للتحويل إلا أن الطاعن تمسك بأن عقد الايجار المحكوم بقيمته كان قابلا للتحويل وأنه مودع بالقضية الصادر فيها الحكم فأمرت المحكمة بضمها ثم تبين أن القضية أعدمك . وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم . فاستأنف الطاعن لدى محكمة شين السكوم الابتدائية

١٦٣

٧ مايو سنة ١٩٥٣

أ - حكم . تسببه . دفاع . إقامة الحكم على أوجه الدفاع التي أدلى بها الخصم في الجلسة وإطراح الأوجه التي ذكرها في صحيفة الدعوى . لا إخلال بحق الخصم الآخر في الدفاع ولا قصور .

ب - حوالة . شرط صحتها في ظل القانون المدني القديم . وجوب رضا المحال عليه بها كتابة . المادة ٣٤٩ مدني قديم .

المبادئ القانونية

١ - لما كان للخصم أن يدلي بجميع أوجه دفاعه أمام المحكمة سواء في صحيفة دعواه أو في مرافقته الشفوية أو التحريرية ، وكان للمحكمة أن تقيم قضاءها على واحد من هذه الأوجه متى كان يكفي لحل الحكم مطرحة باقي الأوجه ، فإنه يكون في غير محله ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في التسيب والإخلال بحقه في الدفاع لإقامة قضائه على الدعامة التي ذكرها المطعون عليه في مرافقته بالجلسة دون الدعامة الواردة في صحيفة الدعوى .

٢ - جري قضاء هذه المحكمة بأن المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم - وهي التي تحكم النزاع تشترط لصحة الحوالة سواء أكان الدين ناشئا عن سند أو عن حكم رضا المحال

قضاءها على واحد من هذه الأوجه متى كان يكفي
لحل الحكم مطروحة باقى الأوجه - كان النعى
على الحكم فى هذا الخصوص لا أساس له .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن
الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون من وجهين :
الأول - إذ تمسك الطاعن فى دفاعه أن ما يزعمه
المطعون عليهما من أن عقد الإيجار غير قابل
للتحويل هو ادعاء غير صحيح تنقصه المستندات
التي تثبت قبولها التنازل الحاصل عن الحكم له إن
لم يكن قبولاً صريحاً فهو على الأقل قبول ضمني
ذلك أنهما أعلما بالتنازل فى ٢٥ من مارس سنة
١٩٤٢ ولم يعترضا كما أن الطاعن حجز فى ٩ من
نوفمبر سنة ١٩٤٣ فى منزلها على منقولات وفاء
للحكم المتنازل عنه فلم يعترضا بل سخرنا زوجة
أولها وولده فأرسل الأخيران خطاباً فى ٢١ من
ديسمبر سنة ١٩٤٣ قبل اليوم المحدد للبيع
يخبران فيه الطاعن بأن ما حجز عليه ملك لهما
وليس ملك لمدين . فكان رد الحكم على هذا الدفاع
أن المادة ٣٤٩ من القانون المدنى (القديم) تنص
لصحة الحوالة أن يرضى المدين بها وأن إثبات
رضا المحال عليه بها لا يكون إلا بالكتابة وأنه
لا يجوز عنها دليل آخر سوى اليمين وأن إعلان
التنازل للمطعون عليهما والحجز عليهما وسكوتهما
بغير اعتراض كل ذلك لا يعتبر قبولاً للحوالة مع
أن هذا الذى قرره الحكم وبنى عليه قضاءه
مخالف للقانون ذلك أن المشرع لم يفترض سكوت
المدين إذا أعلن بالتنازل عن الحكم الذى استبدل
به سبب الدين غير القابل للتحويل أو إذا نفذ
عليه المتنازل إليه حتى يقال إن مثل هذا السكوت
لا يعتبر قبولاً بما يستفاد منه أن غرض الشارع
كان منقبضاً على التنازل عن سند الدين فقط -
على أنه من ناحية أخرى - فإن المحكمة التى دعى

بهيئة استئنافية وقيد استئنافه برقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠
فأيدته فى ٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ لأسبابه ولما
أضافته من أسباب فقرر الطاعن الطعن فيه
بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين :
حاصل أولهما - قصور الحكم فى التسبيب
والإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ذلك أن المطعون
عليهما أسسا منازعتهم فى التنفيذ على دعائتين
(الأولى) : - أن الحكم المنفذ به هو من ضمن
الأحكام المرفوع بها دعوى نزاع ملكية والصادر
فيها قرار بالوقف لحين الفصل فى النزاع القائم
بين الطرفين والمطروح أمره لدى محكمة النقض
(والثانية) : - أن عقد الإيجار الذى بنى الحكم
المطلوب التنفيذ به عليه غير قابل للتحويل وأن
التنازل الحاصل من المحكوم له فيه للطاعن غير
ناقد فى حقيهما لعدم موافقتهما عليه كتابة وقد
تمسك الطاعن فى خصوص بطلان الدعامة
الأولى بأن قضية نزاع الملكية أصبحت وكأنها لم
تكن عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة
من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون
المرافعات المدنية والتجارية وتبعا لا يجوز للمطعون
عليهما تأسيس منازعتهم فى التنفيذ على هذه القضية
التي زالت من الوجود . ومع كون هذا الدفاع
جوهرياً إذ على أساسه قبل المحضر من المطعون
عليهما الاشكال ورفع أمره إلى المحكمة فإنها لم تلق
إليه بالابل اكتفت بمحس السبب الجديد الذى
أبداه المطعون عليهما بجلسة المرافعة وبذلك
عليه حكما .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما
كان الخصم أن يدلى بجميع أوجه دفاعه أمام
المحكمة سواء فى صحيفة دعواه أو فى مرافعته
الشفهية أو التحريرية ، وكان للمحكمة أن تقيم

الشارع إلى تحقيقها بإيجاب قبول المدين للتحويل لم تكن ضمان الميرية وحدها بين الدائن والمدين بل كانت هناك أسباب أخرى أقوى منها زالت بزوال القضاء المختلط حتى أن المشرع في القانون المدني الجديد لم يرد محلاً للإبقاء على هذا القيد واكتفى لتنفيذ حوالة الحق قبل المدين بإعلانه بها دون حاجة إلى رضائه بها ومن ثم يكون الحكم إذ لم يعتد بعدم اعتراض المطعون عليهما على التنازل عند إعلانهما به وسكوتهما عند التنفيذ عليهما بالحجز مع أنه بمثابة قبول ضمنى على الأقل للحوالة قد خالف القانون — (والثاني) أن الحكم لم يرد على ما تمسك به الطاعن من أن القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٤٩ مدني (قديم) والتي توجب لصحة الحوالة أن يرضى المدين بها كتابة لا تسرى إذا حل حكم بالدين محل السند الأصلي ويكفي في هذه الحالة إعلان المدين المحكوم عليه بالحوالة ذلك أنه يصدر الحكم على المدين تنقضي حكمة إيجاب رضائه بالحوالة — أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع بحجة أنه ليس من سلطة محكمة الأمور المستعجلة التدخل في صميم النزاع من أن الإشكال موضوعي يجب عند نظره التعرض لأصل النزاع ولخصه من كافة وجوهه الموضوعية والقانونية .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم تنص على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة فإن لم توجد كتابة مشتملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل أوجه ثبوت عليه غير العين . ومردوده ثانياً بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٣٤٩ المذكورة ، — وهي

التي تحكم النزاع — تشترط لصحة الحوالة سواء أكان الدين ناشئاً عن سند أو عن حكم قضاء المحال عليه بها كتابة ولا محل إزاء صراحة النص للاجتهاد في تأويل معناه بحجة تخلف حكمته أو انتفاء علته ومردود أخيراً بأن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها في خصوص مدى ولايتها بنظر إشكالات التنفيذ كان تزيدياً لا تأثير له في سلامة النتيجة التي انتهت إليها .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

١٦٤

٧ مايو سنة ١٩٥٣

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانها على كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة خاصة . لا عبء بما إذا كانت المهنة تعتبر في ذاتها عملاً مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة . حكم . تسييبه . اعتباره مهنة الكاتب المسمى خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية . خطأ في القانون . المواد ٣٠ و ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

عندما تحدث القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في الكتاب الثاني منه ذكر في الفصل الأول من الكتاب المذكور ما تناوله هذه الضريبة فنص في المادة ٣٠ على أنه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمشاآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن

بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير
 أى استثناء إلا ما ينص عليه القانون .
 ثم عدد في المادة ٣٢ منه شركات وجمعيات
 ومنها تسرى عليها هذه الضريبة وقرر في
 الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن هذه
 الضريبة تسرى على كل مهنة أو منشأة
 لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .
 وبعد ذلك تحدث في الباب الثاني منه عن
 أرباح المهن غير التجارية فنص في المادة ٧٢
 على أنه : اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور
 هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح
 مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحامي
 والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل
 مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية،
 ويتضح من ذلك أن القانون عندما تحدث
 عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
 أطلق النص وفرض هذه الضريبة على كل
 مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى
 خاصة بها في حين أنه عندما تحدث عن
 أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن
 معينة حددتها بالذات ووكّل إلى وزير المالية
 إضافة مهن غير تجارية أخرى إليها بقرار
 وزاري يصدر منه - فكل ما خرج من المهن
 عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار
 وزاري صادر من وزير المالية - كل
 ما خرج عن ذلك - تسرى عليه الضريبة
 على الأرباح التجارية والصناعية بغض النظر
 عما إذا كانت هذه المهن في ذاتها تعتبر عملاً

مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة .
 وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن
 تكون الضريبة على الأرباح التجارية
 والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على
 كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولو شمل
 ذلك مهناً لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملاً
 تجارياً ولو لم يكن ربحها ناتجاً من مال مستثمر
 لأن قانون الضرائب مستقل عن القانون
 الخاص لا يلتزم قواعده وقد نص صراحة في
 المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاط
 تجارى ونص كذلك على أعمال لا تعتبر
 تجارية حسب قانون التجارة وأخصها
 للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
 وإذن فمَنْ كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر
 مهنة المطعون عليه ككاتب عمومي خاضعة
 لضريبة الأرباح غير التجارية فإنه يكون قد
 خالف القانون ويتعين نقضه في هذا
 الخصوص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى
 به من اعتبار هذه المهنة خاضعة لضريبة
 الأرباح التجارية .

المسألة

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم
 المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن
 المطعون عليه يحترف مهنة كاتب عمومي وهو في
 الوقت ذاته شريك متضامن في شركة مؤلفة
 لاستغلال وإدارة سوق خورشيد . وفي ١٨ من
 يونيو سنة ١٩٤٨ أصدرت لجنة التقدير قرارها
 بتقدير أرباحه بوصف مهنته خاضعة للضريبة على
 الأرباح التجارية . فعارض في هذا القرار

من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن هذه الضريبة تسرى على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ولم يستثن من ذلك إلا المهن التي أوردتها في المادة ٧٢ على سبيل الحصر والمهن غير التجارية التي تعين بقرار من وزير المالية — فشكل مهنة لم ترد في نص المادة ٧٢ ولم تعين بقرار من وزير المالية تخضع للضريبة العامة وهي الضريبة على الأرباح التجارية . ولما كانت مهنة الكاتب العمومي لم ترد في المادة ٧٢ ولم تعين بقرار من وزير المالية فانها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بأنها تخضع للضريبة على أرباح المهن الحرة منظوياً على خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه باعتبار نشاط المطعون عليه ككاتب عمومي مهنة حرة خاضعة لأرباح المهن غير التجارية على أنه وإن كانت مهنة الكاتب العمومي ليست من بين المهن الحرة التي عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ، ولا من المهن غير التجارية التي عينها وزير المالية بقرار منه طبقاً لتلك المادة ، إلا أنه من المقرر فقهاً وقضاء أن المهن غير التجارية تشمل أولاً المهن الحرة وهي التي يأتي ربحها أولاً من كسب العمل . وثانياً المهن الأخرى التي لا يأتي دخلها من كسب المال وحده بل من المال والعمل مجتمعين ويكون العنصر الأساسي فيها العمل ، والمهن التي من النوع الثاني هي التي كانت المادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها خولت وزير المالية أن يعينها بقرار منه . وأنه من المفهوم بداهة أن المهن الحرة التي كانت واردة بالمادة ٧٢ سيالفة الذكر قبل تعديلها إنما وردت على سبيل المثال

بالدهوى رقم ٣٩٩ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى الاسكندرية وأسس دعواه على أن نشاطه بوصفه كاتباً عمومياً لا يخضع لهذه الضريبة وأن تقدير اللجنة بجحف به وطلب إلغاء قرارها وبراءة ذمته . وفي ٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية باعتبار مهنة المطعون عليه وهي كاتب عمومي خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية وندب خير لاداء الأمورية الموضحة بأسباب ذلك الحكم . فاستأنف المطعون عليه الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٢ سنة ٥ ق استئناف الاسكندرية وبني استئنافه على أن الحكم الابتدائي خطأ في القانون إذ اعتبر مهنة الكاتب العمومي خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية في حين أنها مهنة حرة تسرى عليها ضريبة كسب العمل وإذا شهد إلى خير بتقدير أرباحه وكان الأجدر تقديرها بمعرفة المحكمة . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار نشاط المطعون عليه بوصفه كاتباً عمومياً خاضعاً للضريبة على أرباح المهن غير التجارية وبتقدير صافي أرباحه عن نشاطه كشريك في سوق خورشيد بالمبالغ المبينة في الحكم المذكور . فقررت مصلحة الضرائب بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ قضى باعتبار مهنة الكاتب العمومي غير خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية بمقولة إن المهن الواردة في المادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وردت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وأن مهنة الكاتب العمومي هي من المهن الحرة لأن ربحها يأتي من كسب العمل مع أن الشلوع جعل الضريبة العامة هي الضريبة على الأرباح التجارية . ونص في المادة ٢٢

النص وفرض هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عند ما تحدث عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن معينة حددتها بالذات ووكّل إلى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى إليها بقرار وزاري يصدر منه - فكل ما خرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار وزاري صادر من وزير المالية - كل ما خرج عن ذلك - تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بنفس النظر عما إذا كانت هذه المهن ذاتها تعتبر عملاً مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة . وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص . ولو شمل ذلك مهناً لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملاً تجارياً ولو لم يكن ربحها ناتجاً من مال مستثمر لأن قانون الضرائب مستقل عن القانون الخاص لا يلتزم قواعده وقد نص ضراحة في المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاط تجاري ونص كذلك على أعمال لا تعتبر تجارية حسب قانون التجارة وأخضعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولذلك يكون خطأ ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتبار مهنة المطعون عليه خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية ويتعين نقض الحكم في هذا الخصوص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار مهنة المطعون عليه ككاتب عمومي خاضعة لضريبة الأرباح التجارية .

(التظنية رقم ١٥٤ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز عبد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود صبيح المستشارين) .

لا على سبيل الحصر والقول بغير ذلك يؤدي إلى إخضاع كثير من المهن التي لا نزاع في أنها من المهن الحرة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الأمر الذي لم يكن يريد الشارع بغير شك . . وأنه واضح بجلاء أن مهنة الكاتب العمومي هي من المهن الحرة إذ أن ربحه يأكله يأتي من كسب العمل . وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاه . ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عندما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في الكتاب الثاني منه ذكر في الفصل الأول من الكتاب المذكور ما تناوله هذه الضريبة فنص في المادة ٣٠ على أنه واعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أي استثناء إلا ما ينص عليه القانون . ثم عدد في المادة ٣٢ منه شركات وجمعيات ومهن تسرى عليها هذه الضريبة . وقرر في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن هذه الضريبة تسرى على : وكل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . وبعد ذلك تحدث في الباب الثاني منه عن أرباح المهن غير التجارية فنص في المادة ٧٢ على أنه : واعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب وطبيب الأسنان والقابلة والحكيمة والمولدة والطبيب البيطري والمهندس والمعماري والحاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية . ويتضح من ذلك أن القانون عندما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أطلق

إلى المطعون عليه ٦٠٠ جنيه من الثمن البالغ مقداره ٣٠٠٠ جنيه ، إلا أنه في ٩ من مايو سنة ١٩٤٥ فوجئ بورود خطاب إليه من المطعون عليه يخبره فيه أنه استبدل الممثل عباس فارس بالممثل حسين رياض ، فرد عليه بخطاب موصى في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٥ سجل عليه فيه وقوع المخالفة ، وأنه لا يقر هذا التعديل ، وأنه عرض الأمر على عملائه المتعاقدين معه فأبوا الموافقة على هذا التغيير ، وأنذر المطعون عليه بأنه قد حدد لعرض الفيلم منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ ، وأنه ملزم بالتعويض إن تأخر تسليمه وطلب الحكم بالزام المطعون عليه بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه من ذلك ٦٠٠ جنيه العربون المدفوع والباقي على سبيل التعويض ، وفي جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٤٦ عدل طلباته إلى فسخ العقد ودفع العربون مع حفظ حقه في التعويض وطلب المطعون عليه رفض الدعوى وفي جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ رفع دعوى فرعية وطلب فيها إلزام الطاعن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من ذلك ٢٤٠٠ جنيه باقى ثمن الفيلم المتعاقد عليه و ٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض استناداً إلى أن ذكر اسم الممثل حسين رياض عند التعاقد لم يكن ملحوظاً فيه اعتبار خاص بشخصه ، وأنه اتفق مع الممثل عباس فارس على أجر يزيد على أجر الممثل الأول ، وأن استبدال ممثل بآخر كان بسبب اعتذار حسين رياض لمرضه ، وأن الطاعن قد وافق ضمناً على ذلك . وفي ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة أولاً في الدعوى الأصلية بفسخ العقد المؤرخ في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ وإلزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ٦٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة لذلك ، وثانياً في الدعوى الفرعية برفضها وإلزام المطعون عليه

١٦٥

٧ مايو سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق لتبين حكم العرف السينمائي في حالة استبدال ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حق استغلاله وتعرف أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور . سلطة المحكمة في ترجيح بينة على أخرى .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لتبين حكم العرف السينمائي في حالة استبدال ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حقوق استغلاله ومعرفة أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور ثم رجحت بعد التحقيق بينة أحد الطرفين على بينة الآخر فإنها لا تكون قد ناقضت مقتضى حكمها التمهيدى ولا خالفت ما هدفت إليه فيه ولا يعدو النعى على الحكم في هذا الخصوص أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى وهو مما يستقل به قاضى الموضوع .

الحكم

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٤٤ سنة ١٩٤٦ تجارى القاهرة الابتدائية على المطعون عليه وقال في صحيفة إن المطعون عليه باع له في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ حقوق عرض فيلم (كازينو الطاقة) تمثيل حسين رياض وبشارة واكيم وآخرين ، وحدد ميعاداً لتسليم الفيلم شهر يولييه سنة ١٩٤٥ وقد استخرج الطاعن رخصة لاستيراده ودفع

والتحيص . وبعد أن استعرضت الأدلة التي استند إليها الطاعن في دعواه ، وأوردت محصل أقوال شهود طرفي الخصومة قررت أنه قد ثبت لديها من التحقيق أن استبدال بمثل بآخر كان أمراً طبيعياً يتفق مع ظروف الانتاج والعرف السينمائي ، وأن الطاعن قد أخل بشرط التعاقد وحق عليه المبلغ المدفوع منه ، وذلك على سبيل التعويض الجزائي وفقاً للسادة الرابعة من عقد الاتفاق . وأن الطرفين قد اعتبرا أن هذا العقد أصبح مفسوخاً . وانتهت من ذلك إلى الحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الأصلية وبرفضها . ويبين من هذا أن محكمة الاستئناف لم تغفل بحث طلبات الطاعن المعدلة والتي كانت مطروحة عليها باستئناف المطعون عليه الحكم الابتدائي القاضي بها . لما كان ذلك يكون غير منتج النفع على المحكمة أنها أغفلت سهواً أن تشير في وقائع حكمها إلى أن الطاعن عدل طلباته الأولى متى كانت الطلبات المعدلة معروضة عليها وتناولتها بالبحث كما سلف بيانه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور لأن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن أقوال الأستاذ يوسف وهي وهو الشاهد الأساسي في الدعوى قد حوت ما يدعو إلى عدم الاطمئنان إليها ، ذلك أنه نفي في أول التحقيق وجود علاقة بينه وبين أحد من طرفي الخصومة ثم عاد وقرر وجود علاقة قوية تربطه بالأستاذ جمال منتج الفيلم وهي صلة المصاهرة وعلاقة الأستاذ بتلميذه . إلا أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهري .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلاً عن أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه

بمصرفاتها فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٤٠ سنة ١٩٤٩ ق القاهرة . وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي مادون بأسباب ذلك الحكم . وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت في موضوع الاستئناف أولاً في الدعوى الأصلية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وإلزامه بالمصروفات عن الدرجتين وثانياً في الدعوى الفرعية بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بمصروفاتها عن الدرجتين وثالثاً بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن نفي على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، لأنه ورد بالحكم الابتدائي أن الطاعن عدل طلباته إلى طلب فسخ العقد ورد العربون ، واحتفظ بحقه في طلب التعويض ، إلا أن محكمة ثاني درجة لم تلتفت إلى الطلبات الختامية المذكورة ، واعتقدت خطأ أنه ظل يطلب الحكم بمبلغ ٦٠٠ جنيه العربون و ٥٤٠٠ جنيه بصفة تعويض عن الإخلال بالتعاقد ، وبذلك تكون قد طبقت القانون على وقائع غير صحيحة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المطعون عليه إذ استأنف الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الأصلية القاضي للطاعن بطلباته الختامية المعدلة وهي فسخ العقد وإلزام المطعون عليه بأن يدفع إليه ٦٠٠ جنيه ، فإن هذه الطلبات المعدلة المقضى بها هي وحدها التي كانت مطروحة أمام محكمة ثاني درجة وقد تناولتها بالبحث

« ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على
غير أساس ويطعن رفضه ، ،
(القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٦

٧ مايو سنة ١٩٥٣

ضرائب . لجنة التقدير : مدى ولايتها . هي هيئة
تقدير أصلية لا هيئة تنظر في تظلم الممول من تقدير
المأمورية لأرباحه . القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠
ليس له أثر رجعي . لا يصح اعتباره تفسيراً لنصوص
القانون السابق .

المبدأ القانوني

لجنة التقدير — على ما استقر عليه قضاء
محكمة النقض — هي هيئة تقدير أصلية
لا هيئة تنظر في تظلم الممول من تقدير
المأمورية ولا تتقيد بوصفها هذا في تقديرها
بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها
للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو
تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية .
وإذن ففى كان الحكم المطعون فيه قد أسس
قضائه على اعتبار لجنة التقدير هيئة تظلم من
تقدير المأمورية لا هيئة تنظر ابتداء في التقدير
فانه يكون قد خالف القانون متعيناً بقضه ،
أما ما استند إليه من نص في القانون رقم
١٤٦ سنة ١٩٥٠ فردود بأن هذا القانون
قد تضمن قواعداً جديدة ليس لها أثر رجعي
فلا يصح اعتبارها تفسيراً لنصوص القانون
السابق .

المحكمة

« ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين

تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن تقدير
أقوال الشهود هو مما يستقل به قاضي الموضوع .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في
الحكم شأبه تناقض مبطل له ، ذلك أنه بعد أن قرر
أن عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين يخضع في
تفسيره لأحكام العرف السينمائي ، وقضى تبعاً
لذلك بإحالة الدعوى على التحقيق ، بعد أن قرر
ذلك استبعاد أقوال شهود الطاعن واستند إلى
أقوال يوسف وهي شاهد الملعون عليه الذي قرر
أن المنتج للفيلم يضار من انتظار رأى المستغلين
له في تغيير أبطال الفيلم ، مع أن مؤدى تنفيذ
الحكم التمهيدى هو الأخذ بأقوال شهود الطاعن
لأنهم خيرون بهذا العرف إذ هم موزعو أفلام
فلسطين وشرق الأردن وتحقيق عرف أى بلد
يستلزم أن يكون ذلك عن محل سريانه دون سواء
وقد قررنا جميعاً أن لسكان البلاد موضوع
الاستغلال ذوقاً خاصاً من حيث الإقبال على مثل
دون آخر . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد
وضع أساساً معيئة للتحقيق ثم جاد عن تطبيقها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
المحكمة إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لتبين حكم
العرف السينمائي في حالة استبدال ممثل بآخر في
فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حقوق استغلاله ،
وأثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور ، ثم
رجحت بعد التحقيق ، ما قرره شهود الملعون
عليه . بينما لهذا العرف على ما قرره شهود الطاعن
خصوصية ثابتة لا تكون قد ناقضت مقتضى حكمها
التمهيدى ولا خالفته ما حددت إليه فيه إذ الأمر
في ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة
للأدلة وترجيح هيئة على أخرى وهو مما يستقل به
قاضي الموضوع .

مقابل أتعاب محاماة : فرفع المطعون عليه استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ٨٧ تجارى سنة ١٩٥٠ ق وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة التقدير وإلزام الطاعنة برد مبلغ ٢٠٥ جنيتها و٧٧٧ ملياً المحصل منه وبالمصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبمجلس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح المستأنف عن سنة ١٩٣٨ مبلغ ٣١٦ جنيتها و٦٦٠ ملياً وعن كل من سنى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ مبلغ ٩٥٠ جنيتها وألزمت المستأنف بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين والمستأنف عليها يباقي المصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات . فقررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الظعن بنى على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفته للقانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه على أن لجنة التقدير قد تجاوزت اختصاصها بتقديرها للمطعون عليه أرباحاً تزيد عما كانت المأمورية قد قدرته مع أن المعارض لا يضار بمعارضته وأن المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن اللجنة تصدر قرارها إما باعتماد تقدير المأمورية وإما بتخفيض قد دلت في وضوح على أن نية المشرع كانت متجهة ابتداءً إلى اعتبار أنه لا يجوز للجنة أن تتجاوز تقدير المأمورية . وأن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك بأن لجنة التقدير هي صاحبة الولاية

من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الظعن - في أن الطاعنة قدرت أرباح المطعون عليه باعتباره صاحب فندق في لندن وأوبرا بالاس بمبلغ ٩٥٠ جنيتها عن كل من سنى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ وبثلث هذا المبلغ عن سنة ١٩٣٨ ولم يتم الاتفاق بين الممول وبين مأمورية الضرائب فعرض الأمر على لجنة التقدير فأصدرت اللجنة قرارها بتقدير أرباح المطعون عليه عن كل من السنتين الأوليين بمبلغ ١٣٠٠ جنيتها وعن سنة ١٩٣٨ بثلث هذا المبلغ فظعن هذا الممول في هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية بدعوى قيدت في جدولها برقم ٥٩ سنة ١٩٤٤ كلى طلب فيها الحكم بإلغاء القرار وبعدم أحقية الطاعنة في تحصيل أية ضريبة منه على السنوات الثلاث تأسيساً على أن أرباحه كما تدل عليها دفاتره تقل عن الأرباح المعفاة قانوناً من الضريبة وبمجلس ٥ مارس سنة ١٩٤٤ حكمت المحكمة بقبول الظعن شكلاً وقبل الفصل في موضوعه بنذب خير حساني لبيان حقيقة أرباح المطعون عليه على أن يكون له لحص دفاتره وأوراقه ومستنداته وتحقيق اعتراضات الطاعنة عليها وتقدير الضريبة المستحقة وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً ورد به أن المطعون عليه لا يمسك دفاتر منتظمة وأن كثيراً من البيانات الواردة بهذه الدفاتر لم يؤيد بالمستندات وأن ما وجد من المستندات لا يطابق البيانات المدونة في الدفاتر وانتهى في نتيجته إلى أن هذه الدفاتر لا يمكن اتخاذها أساساً صالحاً لمعرفة الأرباح الحقيقية وأن تقدير اللجنة معقول وفي محله . وبمجلس ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة في موضوع الظعن برفضه وبتأييد القرار المطعون فيه وإلزام رافعه بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش

الأرباح على ما قدرته المأمورية — ولما كانت لجنة التقدير على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في تظلم الممولين من تقدير المأمورية ولا تتقيد بوصفها هذا في تقديرها بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية — وكان حكم المطعون فيه قد أسس قضاءه كما سبق بيانه على اعتبار لجنة التقدير هيئة تظلم من تقدير المأمورية لا هيئة تنظر ابتداء في التقدير فإنه يكون مخالفا للقانون متعيينا نقضه أما ما استند إليه الحكم من نص في القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فردود بأن هذا القانون قد تضمن قواعد جديدة ليس لها أثر رجعي فلا يصح اعتبارها تفسيرا لنصوص القانون السابق .

(القضية رقم ٤٣٠ سنة ٢١ في رئاسة عضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعز محمد وعبدالمعز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

١٦٧

٧ مايو سنة ١٩٥٣

إجارة . قضاء مستعجل . حكم . تسييبه . اعتباره سطح المنزل المؤجر لوضع لافتة فحل إعلانا من الأماكن التي يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاوة على هذا الاعتبار بعدم الاختصاص بنظر دعوى إزالة الإعلان . لا خطأ .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أن تسرى أحكام هذا القانون — فيما عدا الأرض القضاء — على الأماكن وأجزاء الأماكن

الأصلية في التقدير تجزئ بهذا الوصف لا بوصفها هيئة تنظر في طعن طابق تجزئ مصلحة الضرائب إذ لا اختصاص للمصلحة في التقدير وإنما لها أن تتفق مع الممول قبل اللجوء إلى اللجنة . فإذا لم يتم الاتفاق معه امتنع عليه التمسك على المصلحة بأي تقدير سابق وإن تعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لا يدل على أن نية المشرع كانت متجهة ابتداء عند صدور القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ إلى الحد من اختصاص لجنة التقدير وإلزامها بأن لا تعدى ما قدرته المأمورية . ذلك لأن مسلك المشرع في القانون اللاحق بما أدخله على القانون السابق من تعديلات جوهرية على نظام ربط الضريبة واختصاص اللجان وتشكيلها وتسميتها إنما يدل على أن المشرع قد استحدث في التشريع اللاحق نظاما جديدا قوامه اعتبار اللجنة مرحلة من مراحل التقاضي لا هيئة ذات ولاية أصلية في التقدير .

ومن حيث إن هذا النعمى في محله — ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف واعتماد الأرباح التي قدرتها المأمورية على أنه لا يجوز أن يكون رفض الممول تقدير المأمورية موجبا للاضرار به أخذا بقاعدة أنه لا يضار معارض بمعارضته وأنه لذلك تكون لجنة التقدير قد جاوزت اختصاصها إذ قررت للمطعون عليه أرباحا تزيد على ما قدرته المأمورية وأنه بما يؤيد النظر أن المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ نصت على أن اللجنة تصدر قرارها إما باعتماد تقدير المأمورية وإما بتخفيضه بما يستفاد منه أن نية المشرع كانت متجهة ابتداء إلى أن اللجنة لا يجوز لها أن تزيد في تقدير

المدعى عليه وقيد الاستئناف برقم ١١٥١ لسنة ١٩٥١ أمام محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية وقد قضت في ١٠/١١/١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى فقرر الطاعن الطعن بطريق التقصص في هذا الحكم .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أسس قضاءه بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الطاعن على أن عقد الإيجار يحكمه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن ولا يخضع لنصوص القانون المدنى مع أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا ينطبق إلا على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض مفروشة كانت أو غير مفروشة حسبما جاء في المادة الأولى منه في حين أن العين المؤجرة للطعون عليه هي جزء من فراغ من سطح العمارة متفق على إقامة لافتة بالضوء الكهربائى عليه للاعلان عن سلعة تجارية بما لا يخضع لأحكام هذا القانون .

د ومن حيث إن الحكم بنى على ما استظهرته المحكمة من أن موضوع العقد جزء من سطح عمارة أجرة لإقامة إعلان عليه لشركة هوليوود للسيجار . د يثبت على أرض السطح وعلى سوره ومن ثم يكون قد روعى في التأجير هذا الاعتبار إلى تلك الصفات الجوهرية بينهما بحيث إذا لم يكن الإعلان واقعا على جزء مماثل ذلك المكان يكون التعاقد غير ذى موضوع ولا يبنى بالفرض الذى قصده المستأنف عليه — المطعون عليه — من تعاقده حتى يتبين لكل مستطرق بذلك المكان رؤية هذا الإعلان . ثم أضاف أن سطح العمارة يعتبر

على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض . . وكان سطح المنزل المؤجر من الطاعن للطعون عليه لوضع لافتة تحمل إعلانا هو جزء من البناء يقع في أعلاه ، وكان الإعلان كما جاء بالحكم قد ثبت على سوره وروعى في التأخير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل غابر ، لما كان ذلك فان المحكمة لا تكون قد أخطأت في تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بإزالة الإعلان على ما استظهرته من عدم اعتبار العين المؤجرة أرضا فضاء لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المحكم

د من حيث إن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة طالبا الحكم بصفة مستعجلة بإزالة الإعلان القائم فوق سطح العمارة موضوع عقد الإيجار الصادر من الطاعن للطعون عليه في ١٢ / ٤ / ١٩٤٦ عن فضاء بأعلا عمارة بشارع شبرا لإقامة لافتة عليه لشركة هوليوود للسيجار لمدة سنة ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ وقابل للتجديد بنفس الشروط لمدة أخرى ما لم يذبه أحدهما على الآخر قبل نهاية المدة بشهرين برغبته في إنهاء عقد الإيجار . فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص القضاء المستعجل استنادا إلى أن عقد الإيجار يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فقضت المحكمة برفض الدفع استنادا إلى أن د الأرض المؤجرة عبارة عن فضاء يعلو سطح المنزل فلا يمكن اعتبار هذا الفضاء المؤجر من قبيل الأمكنة المؤجرة للسكنى ، فاستأنف

لدين احتمالي غير محقق الوجود ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في جميع مراحل الدعوى بأن الدين الموقع من أجله الحجز هو تعويض تدعيه المطعون عليها الأولى قبله كما وصفته في صحيفة طلب توقيع الحجز وأن ذمته بريئة منه ، وكان النزاع في أصل استحقاق التعويض قبل الطاعن في حالة الدعوى هو نزاع جدي على ما يبين من أوراق الطعن بما لا يجوز معه قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره ، اعتبار الدين موضوع الحجز محقق الوجود لما كان ذلك ، فإن الحكم للمطعون فيه إذا قضى برفض تظلم الطاعن من أمر الحجز يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى عهدت إلى الطاعن بصفته متعهد نقل بالسيارات ، عهدت إليه نقل عشرة صناديق من الحرير الصناعي من الاسكندرية إلى مخازن الشركة بالقاهرة وقد أمنت على البضاعة لدى شركة منصر لنوم التأمينات مقابل ٤٠٠ هـ ج وتم نقل ثلاثة صناديق منها وصلت إلى مخازن المطعون عليها الأولى ، وشحن الصناديق الباقية في السيارة رقم ٣١٨ نقل الاسكندرية التي قامت من الاسكندرية في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بقيادة السائق محمد محمد حبيب ، وفي دمنهور رأى السائق أن يستريح في منزله ثم يقوم في الساعة ٣ ص من اليوم التالي

قانوناً جزءاً من العادة كدلول المادة ٨٥٦ مدني ، وهذا الذي أورده الحكم لا خطأ فيه إذ المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ نصت على أن « تسري أحكام هذا القانون — فيما عدا الأرض الفضاء — على الأماكن والأجزاء والأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ، ولا نزاع في أن السطح بناء وفضاء هو جزء من البناء يقع في أعلاه وقد ثبت الإعلان كما جاء بالحكم على سوره وقد روعي في التأجير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل عابر ومن ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت في تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل على ما استظهرته من عدم اعتبار العين المؤجرة أرضاً فضاء لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم لا يكون قاضي الأمور المستعجلة مختصاً بنظر الدعوى .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٤٤١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المصري المستشارين) .

١٦٨

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

حجز . حجز مال المدين لدى الغير . الشروط الواجب توافرها في الدين المحجوز من أجله . الدين المحجوز من أجله عبارة عن تعويض متنازع في استحقاقه نزاعاً جدياً . عدم جواز الحجز .

المبدأ القانوني

لما كان الحجز تحت يد الغير لا يجوز

رفعها الدعوى فى خلال ١٨٠ يوما وفقا للبادة ١٠٤ من قانون التجارة ، لأن طلب الشحن قدم فى ١٩٤٨/٨/٩ ولم ترفع الدعوى إلا فى ١٩٤٩/٢/١١ ، وقرر أنه لايسأل عن أى تعويض لأن البضاعة مؤمن عليها لدى شركة مصر لعموم التأمينات ، فهى التى تتحمل وحدها المسئولية وفقا لنصوص عقد الشحن . وفى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على ان البندين الحادى عشر والثانى عشر من عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين مرتبطان ، ومؤداهما إعفاء أمين النقل من الاحتفاظ بالاوراق الدالة على تسليم البضاعة بعد تسعين يوما من تحرير بوليصة الشحن ، وذلك فى الحالة التى يلزم فيها أمين النقل بتقديم الأدلة المثبتة لوصولها وتسليمها إلى الماطعون عليها الأولى ، وعلى أنه ثابت من مستندات الطاعن أن نقل البضاعة بدأ فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وأنه وفقا للبادة ١٠٤ من قانون التجارة تحتسب مدة التقادم من يوم تسليم البضاعة فى مقر الشركة الماطعون عليها بالقاهرة الأمر الذى لم يتم وأنه إذا أخذ بالقول بأن هذه المدة تبدأ من تاريخ الشحن وهو ١٩٤٨/٨/٢٤ فإن مدة السقوط لم تكتمل لأن الدعوى رفعت فى ١٩٤٩/١٢/١٩ أى قبل مضى ١٨٠ يوما ، وعلى أنه يبدو من الحكمين الابتدائى والاستئنافى الصادرين فى قضية السرقة أن رجال مكتب الطاعن قد أتوا أمورا عدة تعتبر من ضروب الإهمال الشديد . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١ سنة ٩٦ بالاسكندرية ، وفى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ . قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفى موضوعه برفضه وبتأييد المستأنف . فقررت الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

إلى القاهرة وترك السيارة محملة بالبضاعة وبها مفتاح الساكنة أمام جراج الطاعن وفى حراسة خفيته وشيال السيارة ، وحوالى الساعة ١ ص كلف لبيب أرمانىوس وهو أحد سائق سيارات الطاعن الشيال إمام جابر الذهاب إلى منزل سائق السيارة لإيقاظه حتى يسافر اسويا ، فتوجه الشيال ومعه الخفير قناوى الشاطر نحو المنزل لهذا الغرض ، إلا أنهما لاحظا أن الوقت كان مبكرا عن الموعد الذى حدده السائق لإيقاظه فعادا فلم يجدا السيارة فى مكانها . وقد اتهم لبيب أرمانىوس مع آخرين فى قضية اللجنة رقم ١٩٥١ سنة ١٩٤٨ دمنهور بسرقة السيارة ، وتدخل فيها الطاعن والماطعون عليها الأولى مدعين بحق مدنى ، وفى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضى بحبس المتهم سثنين مع الشغل وبالزامه بالتعويض المطلوب . فاستأنف هذا الحكم ، وفى أول مارس سنة ١٩٤٩ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وببراءته ورفض الدعويين المدعيتين . وقد قدمت الماطعون عليها الأولى طالبا إلى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية لتقدير قيمة البضائع المسروقة تقديرا مؤقتا بمبلغ ٣٣٤١ جنيهه و ٩٧٣ ملجم وبتوقيع الحجز التحفظى على ماقد يكون للطاعن من أموال تحت يد الماطعون عليهما الثانية والثالثة ، وفى ١٩٤٩/٣/١٧ صدر هذا الأمر . فتظلم منه الطاعن إلى الأمر وقيد تظلمه برقم ٣٠٧ سنة ١٩٤٩ ، وفى ١٩٤٩/٦/٢٣ قضى برفض التظلم . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٤٤٨ سنة ١٩٤٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالتظلم من القرار استنادا إلى سقوط حق الماطعون عليها الأولى فى المطالبة بأى تعويض وفقا لنصوص عقد الشحن المحرر بينهما فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وإلى سقوط حقه لعدم

« ومن حيث إن ما ينعم الطاعن على الحكم في السبب الأول من أسباب طعنه هو أن الدين الموقع من أجله الحجز هو تعويض تدعيه المطعون عليه الأولى قبل الطاعن كما وصفته في صحيفة طلب توقيع الحجز وأنه لما كان الحجز التحفظي تحت يد الغير لا يكون إلا لدين محقق الوجود ومستحق الأداء وخال من النزاع وكان التعويض المطلوب في الدعوى ديناً لا ينطبق عليه هذا الوصف فإن توقيع الحجز من أجله تحت يد المطعون عليهما الأخيرتين يكون مخالفاً للقانون، وكذلك يكون الحكم برفض طلب رفع هذا الحجز.

« ومن حيث إن هذا النعم في محله ، ذلك أنه ثابت من الأوراق المقدمة في الطعن أن الطاعن تمسك بهذا الوجه من الدفاع لدى القاضي الأمر الذي نظر تطلبه فضلاً عن أن جميع أوجه دفاعه سواء أمام محكمة أول درجة أم لدى محكمة الاستئناف تركز في أن ذمته بريئة من الدين الموقع من أجله الحجز تحت يد باقي المطعون عليهم ، ولما كان الحجز تحت يد الغير لا يجوز لدين احتمالي غير محقق الوجود ، وكان النزاع في أصل استحقاق التعويض قبل الطاعن في حالة الدعوى هو نزاع جدي على ما يبين من أوراق الطعن مما لا يجوز معه ، قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره ، اعتبار الدين موضوع الحجز محقق الوجود ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تظلم الطاعن من أمر الحجز يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

« ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

« ومن حيث إنه لما سبق بيانه من الأسباب

يتعين إلغاء الحكم الابتدائي المستأنف القاضي برفض تظلم الطاعن وإلغاء أمر الحجز المنظم منه .

(القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين)

١٦٩

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . أوراق الطعن . الحكم المطعون فيه أحال على أسباب الحكم الابتدائي الصادر من المحكمة المختلطة . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وصورة رسمية لترجمة أسباب الحكم الابتدائي مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كتاب المحكمة تحوي أسماء النضاة والخصوم وأسباب الحكم ومنطوقه . في هذا ما يكفي لما فرضته المادة ٤٣٢ مرافعات .

ب - خبير . أمر بتقدير أتعاب الخبير . الاشخاص الذين أوجب القانون المختلط إعلانهم بهذا الأمر . المواد ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ مرافعات مختلط .

ج - خبير . أتعاب الخبير . رفض طلب وقف الفصل في تقدير أتعاب الخبير حتى يفصل في الدعوى المقدم فيها التقرير . لا مخالفة في ذلك للمادة ٢٦٧ مرافعات مختلط .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الأوراق أن

الطاعنة قدمت صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ظاهراً منها أن الحكم قد حوى تفصيلاً لوقائع الدعوى وأنه في تأييده للحكم الابتدائي أحال على أسبابه ، كما قدمت صورة رسمية لترجمة أسباب الحكم الابتدائي

المحكمة

• من حيث إن الوقائع تتحصل في أن الشركة الطاعنة رفعت دعوى بطلب قسمة ما يربو على ثمانية آلاف فدان شائعة في مساحة مقدارها أربعون ألف فدان ، وذلك أمام محكمة المنصورة المختلطة قيدت تحت رقم ٤٤٦٦ سنة ٥٣ ق وفي ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ حكمت المحكمة بتعيين المطعون عليهم الثلاثة الأولين خبراء لأداء المأمورية المبيئة في الحكم وبعد أن باشر الخبراء الثلاثة شطرا من المأمورية اضطر المطعون عليه الأول إلى السفر للخارج فنذبت المحكمة خبيرا آخر مكانه توفي فنذبت المطعون عليه الأخير بدله فأتى هؤلاء الخبراء (المطعون عليهم الثلاثة الآخرون) المأمورية وقدموا تقريرهم وشفعوه بطلب في ٦ / ٥ / ١٩٤٤ بتقدير أتعابهم فأصدرت المحكمة في ٧ / ٣ / ١٩٤٥ أمرا بتقدير أتعابهم بمبلغ ٨١٨٨ جنيها وتقدير المصاريف بمبلغ ٨١٢ جنيها . فعارضت الشركة الطاعنة في هذا التقدير وفي ٢٥ / ٦ / ١٩٤٦ حكمت المحكمة بإلزام الشركة أن تدفع مؤقتا مبلغ ٥٠٠٠ جنيها وتأجيل الفصل في الموضوع . وفي ٢٠ / ٥ / ١٩٤٧ حكمت بوقف النظر في المعارضة حتى يفصل في الدعوى الأصلية . فاستأنفت الشركة حكم ٢٥ / ٦ / ١٩٤٦ كما استأنفت الخبراء الحكم الصادر في ٢٠ / ٥ / ١٩٤٧ فقضى في الاستئنافين لمصلحة الخبراء — فلما عاد المطعون عليه الأول من الخارج قدم طلبا إلى محكمة المنصورة المختلطة بتقدير أتعابه فصدر له أمر بتقديرها بمبلغ ٢٧٠٠ جنيها كما قدر له بمبلغ ٢٥١ جنيها و ٣٥٠ مليا مصاريف وأعلن هذا الأمر للطاعنة في ٢١ / ١٠ / ١٩٤٨ فعارضت فيه وأدخلت في الدعوى المطعون عليهم الثلاثة الآخرين .

مذكورا بها أنها مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كتاب المحكمة الكلية ، وكانت هذه الصورة قد حوت أسماء القضاة والخصوم كما حوت أسباب الحكم ومنطوقه ، فان الطاعنة لا تكون قد قصرت في القيام بما تفرضه المادة ٤٣٢ مرافعات من وجوب تقديم صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه .

٢ — لم يكن قانون المرافعات المختلط يوجب في المادة ٢٦٧ وما يليها إعلان أمر التقدير الذي يستصدره الخبير لغير من يجب تنفيذ الأمر عليه من خصوم الدعوى وهو من طلب نذب الخبير ومن حكم عليه بمصروفات الدعوى .

٣ — متى كانت المحكمة إذ رفضت وقف الفصل في تقدير أتعاب الخبير حتى يفصل في الدعوى الأصلية المقدم فيها تقريره قد استندت إلى أنه ليس على الخبير الانتظار حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى لأن طلب التقدير واجب الفصل فيه على وجه السرعة وفقا للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات المختلط المنطبقة على النزاع والتي تنص على أن الأتعاب تقدر بمجرد تحرير النسخة الأصلية للتقرير فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

صورة من الحكم المطعون فيه . مطابقة لأصله
وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم
المطعون فيه قد أجال إليه في أسبابه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ،
وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه أخطأ في عدم الأخذ بدفاع
الطاعنة من وجوب إعلان أمر التقدير لجميع ذوى
الشأن حتى يصبح حجة عليهم . وهو ما كانت تنص
عليه المادتان ٢٦٩ و ٢٧٠ من قانون المرافعات
المختلط ، فكان يمين على المطعون عليه الأول إعلان
أمر التقدير الذى استصدره لجميع المتقاسمين لأسباب
وأن جميع المدعى عليهم فى دعوى القسمة وافقوا
الطاعنة على طلب القسمة ولكن الحكم المطعون
فيه لم يأخذ بهذا النظر وخطأ بين مدلول المادتين
المشار إليهما والمادة ٢٦٨ مرافعات مختلط .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن قانون
المرافعات المختلط ما كان يوجب فى المادة ٢٦٧
وما يليها إعلان أمر التقدير الذى يستصدره الخبير
لغير من يجب تنفيذ الأمر عليه من خصوم الدعوى
وهو من طلب نذب الخبير ومن حكم عليه
بمصرفات الدعوى .

وحيث إن السبب الآخر يتحصل فى أن
الحكم المطعون فيه قد عاره قصور منبطل له إذ لم
يرد على دفاع جوهرى للطاعنة وهو طلب وقف
الفصل فى تقدير أتعاب الخبير حتى يفصل فى
الدعوى الأصلية المقدم فيها التقرير وقد سلخت
الدعوى سبع سنوات ولما يفصل فيها ، منع أن
محكمة الاستئناف سبق أن قضت فى النزاع الخاص
بتقدير أجر الخبراء الثلاثة بوقف النظر فى
المعارضة ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يرد على
دفاع الطاعنة الذى يتحصل فى أن أعمال المطعون

وفى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة باخراج
هؤلاء الخبراء الثلاثة من الدعوى وبرفض المعارضة
وتأييد الأمر فاستأنفت الطاعنة الحكم أمام محكمة
استئناف الاسكندرية التى قضت فى ٢ أكتوبر
سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم .
فعلت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم
قبول الطعن شكلاً لأن الطاعنة لم تقدم صورة
رسمية من الحكم الابتدائي مطابقة لأصله بل اكتفت
بتقديم ترجمة له مقتضبة لا يبين منها أسماء الخصوم
ولا وقائع الدعوى ولا الطلبات التى طلبت وجاءت
الترجمة المقدمة مقصورة على الأسباب التى بنى
عليها الحكم الابتدائي وعلى ذلك لا تكون الطاعنة
قد قدمت صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي
والتي كان يجب عليها تقديمها مع ترجمة رسمية له
باللغة العربية .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن يبين من
مراجعة الأوراق أن الطاعنة قدمت صورة مطابقة
للأصل من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة
استئناف الاسكندرية فى ٢ من أكتوبر سنة
١٩٥٠ . وظاهر منها أن الحكم قد حوى تفصيلاً
لوقائع الدعوى وأنه فى تأييده للحكم المستأنف
قد تبين أسبابه ، وأن الطاعنة قدمت صورة رسمية
لترجمة أسباب الحكم المستأنف المذكور بها أنها
مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كتاب محكمة
المنصورة الكلية (المختلطة سابقاً) — وقد حوت
أسماء القضاة والخصوم (الطاعنة والمطعون عليه
الأول والخبراء الثلاثة الذين ورد ذكرهم فى
المنطوق) كما حوت أسباب الحكم ومنطوقه وعلى
ذلك لا تكون الطاعنة قد قصرت فى القيام بما
تفرضه المادة ٣٢٢ مرافعات من وجوب تقديم

عليه الأول باطلة بطلانا أصليا لأنه لم يوقع على التقرير المقدم في دعوى القسمة .

وحيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه تعرض لطلب الوقف وقضى بحق برفضه استنادا إلى أن ليس على الخبير الا انتظار حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى . لأن طلب التقدير واجب الفصل فيه على وجه السرعة إذ أن المادة ٢٦٧ من أفعال (مختلط) تنص على أن الأتعاب تقدر بمجرد تحرير النسخة الأصلية للتقرير . وليس صحيحا القول بأن محكمة الاستئناف المختلطة قضت بوقف الفصل في تقدير أجر الخبراء الثلاثة حتى يفصل في الدعوى الأصلية بل العكس هو الصحيح إذ قضت في ٢ يونيو سنة ١٩٤٩ بإلغاء الوقف وحكت للخبراء الثلاثة بأتعابهم كاملة - ومردود في وجهه الآخر بما هو ثابت من أن المطعون عليه الأول لم يطلب تقدير أتعاب له لأنه اشترك في تقديم تقرير الخبراء الثلاثة حتى ينص على عمله بالبطلان لعدم توقيعه على التقرير بل كان طلبه قائما على أنه باشر المأمورية ولكنه لم يتمها فهو يطلب تقدير أجر ما قام به من أعمال الأمر الذي استعرضته محكمة أول درجة وقررت . أنه ثابت في الدعوى أن الخبير توتى قد اشترك تقريبا في جميع الأعمال التي سبقت تحرير تقرير الخبرة وفي العمل الذي بني عليه هذا التقرير إذ أنه اشترك في سبع وأربعين جلسة تم في أثناءها لحص الدعوى إلى درجة أنه بعد هذه الجلسات لم يقد هؤلاء الخبراء المعينون حديثا إلا أربعة اجتماعات فقط لنهر المهمة الملقاة على عاتقهم مما يستدل منه على أن العمل كان على وشك الانتهاء لما اضطر الخبير توتى لمغادرة البلاد

لأسباب قهرية ... وأن المحكمة ترى على أساس ما تقدم أن أمر التقدير المعارض فيه يمثل الأجر المعادل للأعمال والتعب الذي كابدته الخبير توتى . وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

١٧٠

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

ضرائب . رسوم . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما قرره من أثر رجعي . المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ وأن

رخص للجالس البلدية في المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ في أن تقرر أو تفرض رسوما في الأحوال المبينة في هذه المواد إلا أن المجلس البلدي لا يستطيع أن يرتب للرسم الذي يفرضه أثرا رجعيا ذلك لأن القانون لم يخوله هذا الحق فإن خالف المجلس ذلك عد هذا تجاوزا صريحا لولايته ووجب عدم الاعتداد بما قرره من أثر رجعي - وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصح هذه المخالفة كما أن أحكام المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ لا يمكن أن تفول للمجلس البلدي من الحقوق غير ما خوله إياها القانون المشار إليه وعلى هدى هذا يجب أن تفهم

المادة العاشرة من المرسوم التي تقضى بتشكيل لجنة في كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم الذي يفرضه المجلس ولا يصح القول بأن قرار المجلس البلدى في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بوجوب تحصيل الرسم الذى فرضه ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يعتبر ترتيباً لآخر رجعى وإنما هو أعمال لمبدأ سنوية الميزانية و سنوية الضريبة ، ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتماً أداء كل ضريبة أو رسم يقرر في غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية ، أما كون الرسم قد فرض عن سنة فان هذا ليس من شأنه أن يحول دون أن يقتضى من وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت سريانه .

الحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل في أن مجلس بلدى شبين القضاطر بمقتضى الحق المحول له بالقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ قرر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ فرض رسم مقداره ٢٥ ملياً في السنة على كل متر مربع في شون القطن والحبوب والبذور ، وذلك اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد صدق وزير الصحة على هذا القرار في ١٤/١١/١٩٤٦ ونشر بالجريدة الرسمية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وتنفيذاً له أنذر المجلس البلدى الشركة الماطعون عليها بدفع مبلغ ٣٧٧ ج و ٥٠٠ م قيمة الرسوم المستحقة على شون الأقطان الناجمة لها عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى

٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ ولكن الشركة نازعت في أن للمجلس أن يتقاضى رسماً عن المدة السابقة على نشر القرار في الجريدة الرسمية بعد تصديق وزير الصحة أى عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وقد رد ذلك ٢٢٩ ج و ٦٠٣ م كما نازعت في استحقاق مبلغ ٥٨ ج و ٦٢٤ م قيمة الرسوم الخاصة بالمدة من أول فبراير سنة ١٩٤٧ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ وهي المدة التي ادعت الشركة أنها لم تستعمل فيها الشوثة لإيداع الأقطان ولكن الشركة اضطرت كما ذكرت تحت تأثير التهديد بقطع التيار الكهربائى إلى دفع المبلغ كما حدده المجلس البلدى مع الاحتفاظ بحقها ثم رفعت الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة بطلب رد المبلغين . وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى الماطعون عليها مبلغ ٢٢٩ ج و ٦٠٣ م وذلك قيمة ما يقابل المدة السابقة على نشر القرار في الجريدة الرسمية ، لأن هذا القرار لا يمكن أن يكون له أثر رجعى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم . وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

د من حيث إن أسباب الطعن تحصل في أن الحكم الماطعون فيه إذ قضى بأن تحصيل الرسم عن المدة التي تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٦ يعتبر إعمالاً في الماضى للقرار الذى فرض الرسم وهو غير جائز قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه ولو أن القرار صدر في ٢٣/٩/١٩٤٦ وصدق عليه وزير الصحة في ١٤/١١/١٩٤٦ ونشر في

هذه المواد إلا أن المجلس البلدى لا يستطيع أن يرتب للرسم الذى يفرضه أثرا رجعيا ذلك لأن القانون لم يخوله هذا الحق ، فان خالف المجلس ذلك عد هذا تجاوزا ضريحا لولايته ووجب هدم الاعتداد بما قرره من أثر رجعى وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يوضح هذه المخالفة كما أن أحكام المرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ لا يمكن أن تخول للمجلس البلدى من الحقوق غير ما خوله إياها القانون المشار إليه وعلى هدى هذا يجب أن تفهم المادة العاشرة من المرسوم التى تقضى بتشكيل لجنة فى كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم الذى يفرضه المجلس ، ولا يصح القول بأن قرار المجلس البلدى فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بوجوب تحصيل الرسم الذى فرضه ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يعتبر ترتيبا لأثر رجعى للرسم بل هو أعمال لمبدأ سنوية الميزانية و سنوية الضريبة ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتما أداء كل ضريبة أو رسم يقرر فى غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية — أما كون الرسم قد فرض عن سنة ، فان هذا ليس من شأنه أن يحول دون أن يقتضى من وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت شريانه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير

أساس ويتمين رفضه .

(النسخة رقم ٣٥٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

١٩٤٦/١٢/٩ إلا أنه كان من المتعين تحصيل الرسم عن سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ المالية بتامها أى عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ ذلك لأن الرسم أو الضريبة لا تفرض باليوم أو بالشهر بل تفرض عن سنة كاملة إعمالا لمبدأ سنوية الميزانية و سنوية الضريبة فغالما أن السنة المالية التى صدر فيها القرار بفرض الضريبة لم تنته فالضريبة واجب أدائها عن السنة بتامها ولا يعتبر هذا سببا لأثر القرار على الماضى وأنه على فرض التسليم جدلا بأن قرار المجلس البلدى بتقريره استحقاق الرسم ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ قد رتب أثرا رجعيا فهذا الإسناد لا يخالف القانون ذلك لأن هذا القرار إنما صدر من المجلس البلدى بتفويض من المشرع فى المادتين ٢١ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ ؛ وهذا التفويض يخول ترتيب أثر رجعى بغير حاجة لنص خاص ، لأن هذا التفويض التشريعى هو تفويض مطلق والمطلق يبقى على إطلاقه ما لم يخص . يؤكد هذا أن المادة العاشرة من المرسوم الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ نصت على تأليف لجنة فى كل مجلس للقيام بعملية تقدير الرسوم وتحديد تاريخ استحقاقها ومن هذا ينضح أن تحديد تاريخ استحقاق الرسم قد أجازته المشرع صراحة بهذا التفويض التشريعى .

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة

بأن القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ وإن رخص للمجالس البلدية فى المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ فى أن تقرر أو تفرض رسوما فى الأحوال المبينة فى

١٧١

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

إجراءات تقاضي . حكم . تقرير التلخيص . وجوب تلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوته إذا حصل تغيير في الهيئة . عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة . ويهدف الشارع من ذلك إلى أن يظهر العضو الذي قام بتخصير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذته من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما فإذا ما تغير بعد تلاوة التقرير بعض أعضاء المحكمة كان لزاما تلاوة تقرير جديد ليعلم من لم يكن حاضرا من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل . فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣١٥ سنة ١٩٤٧ تزوير أمام محكمة بنها الجزئية لأن المدعى عليه — الطاعن — كان قد رفع عليه أصلا دعوى طالبا

محوه وقاذا عقد ناسبا صدره إليه — الطاعن — من السيدة سيد يوسف مورثة المطعون عليه ببيع ٦ قراريط مينة بالعقد بثمن مقداره ٩٠ جنيتها فقرر بالطعن بالتزوير فيه وأقام هذه الدعوى بعد أن أعلن المدعى عليه بأدلة التزوير وقد قضت المحكمة بقبول الدليل الأول منها وبالإحالة على التحقيق لاثبات ونفى أن العقد الذي يتمسك به الطاعن مزور على والده المطعون عليه وأنه حرر بمسد وقتها ووقع عليه بمختما الذي استولى عليه أخوها بعد وفاتها وبعد سماع الشهود قضت المحكمة برد وبطلان العقد ورفع الطاعن استئنافا قيد برقم ١٩٩ سنة ١٩٤٩ استئناف بنها — وقد حكمت المحكمة في ١٩٥٠/٤/٢٥ حكما نهائيا بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف عليه بطرق الإثبات كالة أن مورثته السابق ذكرها توفيت بمنزل أخيها عبد الخالق سيد يوسف الذي استحوذ على ختمها وقد أبلغ عن ذلك البوليس في خينة . وعمل عنه تحقيق كما أعلن في الصحف عن فقد الختم وصرححت للمستأنف بنفى ذلك بالطرق هيئها وبعد تنفيذ الحكم وسماع الشهود قضت محكمة بنها بهيئة استئنافية في ١٩٥٠/١١/٢٨ بالتأييد لقرار الطاعن بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

د ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لعدم استيفاء المحكمة لإجراء جوهريا إذ تقتضى المادة ١١٦ مرافعات بوضع تقرير تلخيص يبين فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما صدر في القضية من قرارات أو أحكام وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وقد أغفلت محكمة ثاني

أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل . فإذا أهملت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا - ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر حصول هذا الإجراء فإنه يتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وعمود مباد المستشارين) .

١٧٢

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

شفعة . حق الشفعة في القانون المدني القديم . المشتري حائز لما يجمله شفيما . بقاء حق الشفعة رغم ذلك . معنى الأولوية التي نصت عليها المادة السابعة . حكم . نسيبه . إقامة قضائه برفض دعوى الشفعة على أن المشتري حائز لما يجمله شفيما ، خطأ في تطبيق المادتين السابعة والثامنة من قانون الشفعة القديم .

المبدأ القانوني

من مقتضى نص المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم ، أن حق الشفعيع يبق ولو كان المشتري حائزا لما يجمله شفيما على أن يراعى فيما يتعلق بالأولوية ما ذكر في المادة السابعة ، ولما كانت الأولوية المفسار إليها في المادة السابعة على نوعين أولوية بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة ، فإنه إذا تعدد الشركاء على الشيوع وكان المشتري أحدهم فإن حق الشفعة يثبت لطالبه من الشركاء ويكون استحقاقهم مع

درجة هذا الإجراء الجوهري فلم يتل تقرير بملخص الدعوى لا بملحة المرافعة الأخيرة ولا بأية جلسة سابقة لها . والحكم نفسه ومحاضر الجلسات خالية من أية إشارة عن وضع تقرير أو عن تلاوته بالجلسة وإغفال هذا الإجراء مهمل للحكم لأنه يمنع أعضاء المحكمة من تتبع المرافعات على الوجه الصحيح كما يمنعهم من الاطلاع بتفصيلات الدعوى ووقائعها إلما يكفل سلامة الحكم وصحته .

ومن حيث إنه ليس في مشتملات الحكم المطعون فيه إشارة إلى وجود تقرير أو تلاوته في الجلسة وأنه وإن كان يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٥٠/٣/٢٨ أمام محكمة ثاني درجة والمقدمة من الطاعن أنه أثبت بهذا المحضر أن دحضرة عضو الشمال تلا التقرير ، ثم أصدرت المحكمة حكمها التهديدي السابق ذكره إلا أن أعضاء المحكمة الذين سمعوا تلاوة هذا التقرير ليسوا هم الأعضاء الذين أصدروا الحكم المطعون فيه إذ تعيين منهم الرئيس - ولما كانت المادة ١١٦ مرافعات توجب أن تكون الإجابة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ، وكان الشارع إنما يهدف من ذلك إلى أن يظهر البضو الذي قام بتحضير القضية باق أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذوه من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسائيدهما فإذا ما تفسير بمد تلاوة التقرير . بعض أعضاء المحكمة كان لزاما تلاوة تقرير جديد ليعلم من لم يكن حاضرا من

المشتري في العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه ، أما قصر معنى الأولوية في النص السالف ذكره على أولوية الدرجة فهو تقييد للبطاق وتخصيص للعام دون مبرر يقتضيه . وإذن فني كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنه إذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع وكان أحدهم مشتريا فلا شفعة بمن هم في درجته ، فإن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون المدني — القديم — الذي يحكم النزاع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

المحكم

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليهما دعوى أمام محكمة أنخم الجزئية قيدت في جدولها برقم ٢٨٨ سنة ١٩٤٩ طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم في أن يملكوا بطريق الشفعة ١ ف و ١٧ ط و ٦ س مينة معالمها بصحيفة افتتاح الدعوى وبمقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثاني والمؤرخ في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ والمسجل في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وذلك مقابل قيامهم بدفع الثمن المبين بالمقد ومقداره ١٤٠ ج أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع سائر الملحقات منع إلزام المطعون عليه الثاني بالمصروفات وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ . وعند نظر الدعوى أنكر المطعون عليه الثاني قيام حالة الشيوع التي ليس الطاعنون عليها طلب الشفعة وتمسك بمدة

د ومن حيث إن ما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذا أقام قضاءه أخذا بأسباب الحكم الابتدائي على عدم جواز الشفعة إذا تعدد الشفعاء وكان المشتري حائزا لما يجعله شفعيا مثلهم مساويا لهم في الدرجة يكون قد خالف القانون — ذلك لأن المستفاد من نص المادتين السابعة والثامنة من قانون الشفعة القديم أن الشفع لا يحرم من حق الشفعة لمجرد كونه مساويا للمشتري في سبب الأخذ بها .

د ومن حيث إن هذا النفي في محله — ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنه إذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع وكان أحدهم مشتريا فلا شفعة بمن هم في درجته وهذا الذي قرره الحكم

غير صحيح في القانون المدني - القديم -
الذي يحكم النزاع على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة ذلك لأن من مقتضى نص المادة الثامنة من
قانون الشفعة القديم أن حق الشفعة يبقى ولو كان
المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً على أن يراعى فيما
يتعلق بالأولوية ما ذكر في المادة السابعة ولما كانت
الأولوية المشار إليها في المادة السابعة على نوعين أولوية
بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية
بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة
فإنه إذا تعدد الشركاء على الشيوع وكان المشتري
أحدهم فإن حق الشفعة يثبت لطالبيه من الشركاء
ويكون استحقاقهم مع المشتري في العقار المشفوع
فيه كل بنسبة نصيبه أما قصر معنى الأولوية في
النص السالف ذكره على أولوية الدرجة فهو
تقييد للمطلق وتخصيص للعام دون مبرر ويقتضيه
ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . .
(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٣

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

أ - قضاء مستعجل . شرط الاستعجال . تقرير
توافره بأسباب سائفة رغم قيام النزاع قبل رفع الدعوى
ب - لا خطأ .

ب - قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور المستعجلة
في بحث مستندات الطرفين ليستخلص منها ما يبدو
لنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل
المطلوب . حكم . تسييبه . استخلاصه بالأسباب السائفة
التي أوردتها أن نزاع الطاعن في ملكية المطعون عليه
العين موضوع الدعوى هو نزاع غير جدي . قضاؤه
بطرده الطاعن من هذه العين . لا مخالفة في ذلك
لقانون .

المبادئ القانونية

٢ - متى كان الحكم قد قرر بأنه يبين

من ظاهر المستندات أنه قضى نهائياً للمطعون
عليه على الطاعن في دعوى إيجار الدكان
ورفع المخزن المقيمين على الأرض موضوع
النزاع بإخلائهما وتسليمهما للمطعون عليه
كما قضى نهائياً برفض دعوى الملكية التي
أقامها عليه الطاعن عن الأرض المذكورة
بما عليها من مباني ، واستخلص من ذلك
أن يد الطاعن عليها بلا سند قانوني وأن
الاستمرار في حيازتها يكون خطراً على
حقوق المطعون عليه بما يتوافر معه ركن
الاستعجال ولا ينفى قيام النزاع قبل رفع
الدعوى بزمان بفعل الطاعن ، فإن هذا
الذي استخلصه الحكم وهو بسبيل تقدير
توافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء
المستعجل هو استخلاص موضوعي سائع .

٢ - قاضي الأمور المستعجلة ليس

ممنوعاً من بحث مستندات الطرفين ليستخلص
منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب
في الإجراء المستعجل المطلوب مع بقاء أصل
الحق سليماً . وإذن متى كان الحكم المطعون
فيه إذ قضى بطرد الطاعن من العين موضوع
النزاع قد قرر أنه حكم نهائياً برفض الدعوى
التي أقامها الطاعن على المطعون عليه بملكية
الأرض وما عليها من المباني واستخلص من
ذلك ومن الأحكام الصادرة في دعوى
إيجار الدكان ورفع المخزن المقتضى فيها
بالإخلاء والتسليم أن نزاع الطاعن في ملكية
الأرض والمباني المذكورة هو نزاع غير

جدي ، فليس في هذا الذي قرره الحكم مخالفة للقانون .

المحكمة

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن محمد علي خشبة والد المطعون عليه اشترى من ورثة زاده بك ثابت وآخرين بموجب عقد عرفي محرر في ١٩٢٢/٤/١ ومسجل في ١٩٤٠/١١/١٤ قطعة أرض مساحتها ١٤٨٤ ذراعا أقيم عليها في الجهة القبلية منها مخزن وفي الجهة البحرية منها دكان استأجره الطاعن من المطعون عليه بعقد محرر في ١٩٣٦/٢/١٠ وتأخر المستأجر في دفع الإيجار فقضى عليه في الدعوى المدنية رقم ١٥٧٨ لسنة ١٩٤٠ محكمة أسيوط الجزئية بتأخير الأجرة وتثبيت الحجز التحفظي وإخلاء الدكان واستشكال الطاعن في تنفيذ الحكم المذكور استناداً إلى أن العين التي وقع فيها الحجز ليست هي المؤجرة فقضى في الدعوى رقم ٤٤٤٦ لسنة ١٩٩٠ جزئي أسيوط برفض الاشكال واستشكال الطاعن مرة أخرى في تنفيذ حكم الإيجار فقضى في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٠ بعدم جواز نظر الاشكال لسبق الفصل فيه واستأنف الطاعن هذا الحكم مؤسسا استئنافه على أن العين المؤجرة ليست هي الدكان المطلوب إخلاؤه بل هي عبارة عن مخزن مبنى داخل الملك . وبعد أن قررت المحكمة الانتقال وتبين لها من المعاينة أن الطاعن يشغل الدكان موضوع عقد الإيجار كما يشغل بناء المخزن قضت بتأييد الحكم القاضي بعدم قبول الاشكال . ورفع المطعون عليه الدعوى المدنية رقم ٥١٦٣ لسنة ١٩٤١ محكمة أسيوط الجزئية بالزام الطاعن بريع المخزن وإخلائه فقضى له بطلباته . واستأنف

الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٢٥ لسنة ١٩٤٢ مدني مستأنف أسيوط وأوقف الاستئناف حتى يفصل في الدعوى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٤٥ مدني كلي أسيوط التي أقامها الطاعن على المطعون عليه بتثبيت ملكيته إلى الابد ١٤٨٤ ذراعا بما عليها من المبانى ثم قضى ابتدائياً واستئنافياً في القضية رقم ١٧٢ لسنة ٢٢ ق محكمة استئناف أسيوط برفض دعوى الملكية لعجز المدعى عن اثباتها وثبوت ملكية المطعون عليه للمقار موضوع النزاع بما اشتمل عليه من المبانى وبعد صدور هذا الحكم عجل المطعون عليه قضية الريع لحكم فيها في ١٩٥٠/٤/٣٠ بتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٩٥٠/٨/٣ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٠ مدني مستعجل محكمة أسيوط الجزئية وطلب فيها الحكم له بصفة مستعجلة بطرد الطاعن من العين موضوع الدعوى وتسليمها إليه بما عليها من مبانى تأسيساً على أن الطاعن يضع يده عليها بغير سند قانوني على الرغم من الأحكام السابقة التي ثبتت منها ملكية المطعون عليه للعين المذكورة . فدفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل لعدم توافر ركن الاستعجال ولتعلق النزاع بأصل الحق وتدخل هاشم مصطفى وصالحه زمضان والدا الطاعن وطلباً قبولهما خصمين منضمين إلى ولدهما في طلباته بحجة أنهما يملكان المقار المتنازع عليه بموجب مستندات وكشوف رسمية رفعا بها دعويين بالملكية وفي ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بعدم قبول تدخلهما ورفض الدفع بعدم الاختصاص ويطرد الطاعن من العين الميئنة في الدعوى وتسليمها إلى المطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٠ مدني مستأنف محكمة أسيوط الابتدائية التي قضت في الأول من

أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

• ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم مخالفته للقانون إذ قضت المحكمة بتوافر ركن الاستعجال مع أن النزاع بين الطرفين قد طال أمده عشر سنوات مما يقتضى معه وجه الخطر المبرر لاختصاص القضاء المستعجل .

• ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه يبين من ظاهر المستندات أنه قضى نهائيا للطعون عليه على الطاعن في دعوى إيجار الدكان وبيع المخزن المقامين على الأرض موضوع الدعوى باخلاصهما وتسليمهما للطعون عليه كما قضى نهائيا برفض دعوى الملكية التي أقامها عليه الطاعن من الأرض المذكورة بما عليها من مبان ومن ثم تكون يد الطاعن عليها بلا سند قانوني ويكون الاستمرار في حيازتها خطرا على حقوق المطعون عليه بما يتوافر معه ركن الاستعجال ولا ينفى قيام النزاع قبل رفع الدعوى بزمان بفعل الطاعن — وهذا الذي استخلصه الحكم وهو بسبيل تقدير نوافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل هو استخلاص موضوعي سائق .

• ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ ارتكبت المحكمة في قضائها بطرد الطاعن من العقار موضوع الدعوى على الحكم الصادر في دعوى إيجار الدكان مع أن مساحته لا تتجاوز العشرين مترا ضمن مساحة مقدارها ١٤٨٤ ذراعا .

• ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لم يقم قضاءه على الحكم الصادر في دعوى إيجار الدكان لحسب بل أنه بعد أن استعرض وقائع النزاع والأحكام الصادرة في دعوى الإيجار والبيع والملكية السابق الإشارة إليها استخلص منها جميعا أن وضع يد الطاعن على العين التي تبلغ مساحتها ١٤٨٤ ذراعا كان بلا سند قانوني وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكفي لجله .

• ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسببين الثالث والخامس على الحكم مخالفته للقانون إذ من في قضائه حقه في ملكية العقار موضوع الدعوى إذ قضى بطرده منه دون التفات إلى حقه في المبنى التي أقامها على أرض النزاع إذ قرر أن نزاعه في الملكية هو نزاع غير جدى .

• ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره الحكم من أنه حكم نهائيا برفض الدعوى التي أقامها الطاعن على المطعون عليه بملكية الأرض وما عليها من المبنى مما يبين منه ومن الأحكام في دعوى إيجار الدكان وبيع المخزن المقضى فيها بالاخلاء والتسليم أن نزاع الطاعن في ملكية الأرض والمبنى المذكورة هو نزاع غير جدى ولم يتوافر فيه ما يبرر حماية الطاعن في وضع يده وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفته فيه للقانون ذلك أن قاضي الأمور المستعجلة ليس ممنوعا من بحث مستندات الطرفين ليستخلص منها ما يبدو للظفرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما وليس فيما قرره الحكم خروج على هذه القاعدة .

• ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم عالف القانون إذ قضى بعدم قبول تدخل والدى الطاعن هاشم مصطفى ومطالبة رمضان خصمين منضمين له مع أنهما يملكان

الأرض موضوع الدعوى ويضعان اليد عليها بموجب مستندات وكشوف رسمية رفعا بها دعويين بالملكية بما كان لا يجوز معه لقاضي الأمور المستعجلة أن يتعرض لموضوعها وهو مطروح على القضاء العادي .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك بأن والدي الطاعن لم يستأنفا الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول تدخلها كما أنه ليس للطاعن صفة في أن يتحدث عنهما في سبب طعنه .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٠٩ سنة ٢١ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين) .

١٧٤

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

توزيع . توزيع في ظل قانون المرافعات المختلط . مناقضة في التوزيع . عدم تقديم مستندات المناقضة في الميعاد . حكمه : المادة ٥٨٠ مرافعات مختلط .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ أطرح المستندات التي قدمتها الطاعنة بعد عمل مناقضتها قد قرر أنه إذا جاز بصفة استثنائية ومن باب التساهل في تطبيق المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط السماح للمناقض الذي قدم طلبه في التقسيم في ميعاده القانوني أن يقدم مستندات دينه بعد فوات هذا الميعاد فانما يكون ذلك بشرطين الأول أن يقدم عذرا مقبولا عن

عدم تمكنه من تقديم تلك المستندات في الميعاد والثاني أن يقدمها قبل صدور قائمة التقسيم المؤقتة لأنه لا يصح مهما بلغ التساهل في تطبيق تلك المادة أن يترك تقديم المستندات بلا تحديد ميعاد معقول في مادة ذات صفة مستعجلة قيد المشرع كل إجراء فيها بمواعيد ولأنه يجب أن يتوافر لدى قاضي التقسيم أو التوزيع جميع المستندات التي ينبغي عليها قائمة التقسيم المؤقتة كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها إذا ما تراءى لهم ذلك ، فإن هذا الذي جاء بالحكم هو التطبيق الصحيح للمادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أنه فتح توزيع رقم ٢٧ سنة ٤٧ - ٤٨ ضد اسبيرو كستناكيس مورث المطعون عليهم وطلبت الطاعنة تخصيصها بالمبلغ كله باعتبار أنها تدان اسبيرو بمبلغ ٧١٩٥ جنيها و ١٧٦ مليا قيمة الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة على شركة اسبيرو كستناكيس وأن المورث مسئول عن هذا الدين بوصفه شريكا متضامنا ولكن القائمة المؤقتة المحررة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ استبعدت طلب الطاعنة فناقضت فيها بالدعوى رقم ٢٣ سنة ٤٧ ق الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت تخصيصها بمبلغ ٤٠٨ جنيها و ١٣ مليم وهو المبلغ

عمل التوزيع بصفة ممتازة وأنكر محامى الشركة مديونيتها للطاعنة وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة برفض المناقضة فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيده استئنافا برقم ٣١١ سنة ٥ ق استئناف الاسكندرية ، وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بالتأييد فقررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الظعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض المناقضة بمقولة إن الطاعنة لم تقدم المستندات المؤيدة لطلبها إلى وقت عمل المناقضة مع أن المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط تقصر السقوط على عدم تقديم الطلب في الميعاد ولا تنص عليه في حالة عدم تقديم المستندات وإذا استبعد قاضى التوزيع طلب الطاعنة تأسيسا على غموض مستنداتها مع أنها قدمت مع الطلب حافظة بها كشف بالضرائب المستحقة وإنذار وتنبية حجز إدارى موقع على سيارة . وقدمت أثناء نظر المناقضة مستندات أخرى هي الحكم الصادر من دائرة الضرائب وأوراد الربط وكشف ببيان الضرائب المستحقة وما دفع منها . فكان لزاما على المحكمة وقد استوفيت لديها المستندات أن تقضى بالناء قرار قاضى التوزيع وبخاصة أنه حتى لو سلم بسقوط الحق في حالة عدم تقديم المستندات في ميعاد الثلاثين يوما الواردة في المادة ٥٨٠ مرافعات مختلط فإن هذا السقوط لا يقع في حالة غموض المستندات إذ لم يشترط القانون سوى تقديم المستندات دون تحديد ماهيتها . ولكن الحكم المطعون فيه أيد قرار قاضى التوزيع الذى بنى على

غموض المستندات مع أن المستندات التى أزالته الغموض قدمت إلى المحكمة بما فيها سند المديونية . د ومن حيث إن هذا النعى بثبوتيه مردود أولا بقاء جاء بالحكم المطعون فيه من أن الحكم المستأنف طبق القانون تطبيقا سليما ولم يخرج فيما قضى به من عدم الالتفات إلى مستندات المستأنفة (الطاعنة) التى قدمتها بعد عمل مناقضتها عما استقر عليه القضاء المختلط فلذلك تؤيده هذه المحكمة أخذا بأسبابه ... وأنه إذا جاز بصفة استثنائية ومن باب التساهل في تطبيق المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط الضمان للنقض الذى قدم طلبه في التقسيم في ميعاده القانونى أن يقدم مستندات دينه بعد فوات هذا الميعاد فإنما يكون ذلك بشرطين الأول أن يقدم عذرا مقبولا على عدم تمكنه من تقديم تلك المستندات في الميعاد والثاني أن يقدمها قبل صدور قائمة التقسيم المؤقتة لأنه لا يصح مهما بلغ التساهل في تطبيق تلك المادة أن يترك تقديم المستندات بلا تحديد ميعاد معقول في مادة ذات صفة مستعجلة قيد المشرع كل إجراء فيها بمواعيد ولأنه يجب أن يتوافر لدى قاضى التقسيم أو التوزيع جميع المستندات التى يبنى عليها قائمة التقسيم المؤقتة كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذى يستند إليها إذا ما تراءى لهم ذلك . وهذا الذى جاء بالحكم هو التطبيق الصحيح للمادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط ومردود ثانيا بأن الطاعنة لم تقدم دليلا مقبولا على أنها قدمت مستندات مع طلب التوزيع أو في الميعاد القانونى كما لم تقدم دليلا على أن طلبها استبعد بسبب غموض مستنداتها ولذلك يكون غير مقبول منها ما جاء

من أن تقدير المأمورية هو تقدير في حدود الاعتدال ، متى كان قد قرر ذلك في مقام ترجيحه لهذا التقدير على ما ورد بأقرارات الممولين دون أن يتناول بالبحث تقدير اللجنة .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب طنطا قدرت أرباح الماطعون عليهما من تجارتهم في الحبوب في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ على التوالي بمبالغ ٣٦٤ ج و ٧٨٨ ج و ١١٧٥ ج و ٥٢٠ ج و ٩١٨ ج و ٨٨١ ج ولم يقبل هذا التقدير فأحيل الخلاف على لجنة الضرائب التي قدرت أرباحهما في السنوات المذكورة بمبالغ ٧٩٦ ج و ١٠٧٥ ج و ١٤٣٠ ج و ١١٩٠ ج و ١٣٥٥ ج و ١٣٢٠ ج فطعنوا في قرار اللجنة وقيد طعنهما برقم ١٨٤ سنة ١٩٤٦ تجاري كلى محكمة طنطا الابتدائية التي قضت في ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٦ بتدب مكاتب الخبراء لفحص دفاتر الماطعون عليهما وحساباتهما . وقدم الخبير المتدب تقريراً انتهى فيه إلى ما انتهى إليه اللجنة . وفي ٢٩/١٢/١٩٤٩ قضت المحكمة برفض دعوى الممولين أخذاً بتقدير اللجنة المؤيد بتقرير الخبير واستأنف الماطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٤٧ تجاري لسنة ١٩٤٩ محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٩ من أبريل سنة ١٩٥١ باعتبار الماطعون عليهما شريكين في شركة واقع نشأت بينهما في وقت سابق على سنة ١٩٣٩ وتعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح الماطعون عليهما في المدة من سنة

بالشق الثاني من النعي من أن قاضي التوزيع أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بسقوط طلبها لغموض مستنداتها ويتعين لذلك رفض الطعن . (القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

١٧٥

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

ضرائب . حكم . تسببه . لجنة التقدير . مدى ولايتها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . ماورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق . عدم جواز سريانه إلا من تاريخ العمل به . صدور الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك . خطأ في القانون . لا يصححه قوله إن تقدير المأمورية في حدود الاعتدال .

المبدأ القانوني

لجنة الضرائب ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية . أما ما ورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فهو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به . وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا يصح قضاءه ما قاله

١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٤ بالمبالغ التي قدرتها المأمورية ، فقررت الطاعة بالنظر في هذا الحكم بطريق النقص .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب وحيد وبناؤه أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه على أن لجنة التقدير ليس لها أن تزيد في تقديرها على ما قدرته المأمورية من أرباح للممولين مع أن لجنة الضرائب عملاً بالمادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي صاحبة السلطة الأصلية في التقدير فلها أن تقدر أرباح الممولين بالزيادة أو النقصان عما قدره المأمورية على ضوء ما يقدم لها من مقترحات وبيانات .

« ومن حيث إنه جاء بأسباب الحكم المطعون فيه « وحيث إنه عن السبب الثاني الخاص بما إذا كانت لجنة التقدير لها أن تزيد في تقدير الأرباح عن تقدير المأمورية أو أن حقها في ذلك محدود بتقدير المأمورية أو تخفيضه ، فقد كان نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مشار جدل وخلاف في الرأي بما دعا المشرع إلى أن يفصح عن غرضه ويوضح ما أهمسه النص قبل العبارة الواردة بالمادة ٥٢ قديم وجعلها « تنظر اللجنة الطعن في جلسة سرية وتصدر قرارها فيه إما باعتمادها تقدير المأمورية أو تخفيضه » م ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ولقد جاء هذا النص الجديد ووضحا لقصد المشرع الذي كان يرمى إليه عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو بذلك لم يضع قاعدة جديدة بل أتى به مقررًا ومفسرًا للنص القديم لا مستحدثًا لرأي جديد ولذلك تكون لجنة التقدير قد أخطأت في تقديرها لأرباح المستأنفين (المطعون

عليهما) بأكثر مما قدرت المأمورية ويتعين لهذا السبب . أما اعتماد تقدير المأمورية أو تخفيضه . وحيث إنه بالنسبة للسبب الثالث فإن المحكمة ترى بعد الاطلاع على تقرير اللجنة وقرار لجنة التقدير وما أبداه المستأنفان من الاعتراضات عليهما أن تقدير المستأنفين لأرباحهما لا يقوم على أساس سليم ولا يتفق مع المعقول وأن تقدير المأمورية هو في حدود الاعتدال ولذلك تأخذ به المحكمة في تقديرها لأرباح المستأنفين في سنوات النزاع .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على الأساس السالف بيانه قد خالف القانون ذلك أنه أخذ باقتراحات مأمورية الضرائب عن أرباح المطعون عليهما استناداً إلى أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية وأنه ليس للجنة إلا أن تعتمد تقدير المأمورية أو تخفيضه بحجة أن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جاء نصها مفسراً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع أن لجنة الضرائب على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية ومنع أن القانون الواجب تطبيقه هو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي حصل التقدير وقت سريانه أما ما ورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فهو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به ومن ثم لا تنفيد للجنة بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية . والحكم إذ قضى على خلاف ذلك يكون قد خالف القانون ولا يصحح قضاءه ما قاله من أن تقدير المأمورية هو تقدير في

أن المشتري قد قام بعرض الثمن على البائع عرضاً حقيقياً ثم أودعه له في خزانة المحكمة قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد أقام قضاءه على أن المشتري تأخر عن الوفاء بالثمن في الميعاد المحدد ، مع أن عدم اشتغال العقد على الشرط الصريح الفاسخ من شأنه أن يكون للمشتري دفع الثمن ولو بعد انقضاء الأجل المحدد في العقد بل وبعد رفع الدعوى بالفسخ ويكون هذا الوفاء مانعاً من إجابة طلب الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع لأسباب مسوغة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به البائع ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتباره وفاء المشتري الثمن قبل الحكم مانعاً من الفسخ يكون مشوباً بقصور جوهري يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تنصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام على المطعون عليها الأول دعوى أمام محكمة زفتي الجزئية طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منها إليه المؤرخ في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ والمتضمن بيعها له ثلاث حصص مبنية بمقاديرها في صحيفة افتتاح الدعوى شائعة في منزلين وقطعة أرض قضاء مقابل ثمن مقداره ٩٩ جنيه و ١٠٠ ملية مع إلزام المطعون عليها الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة — ثم أحيلت الدعوى إلى محكمة بولاق الجزئية

حدود الاعتدال لأنه إنما قرر ذلك في مقام ترجيحه لهذا التقدير على ما ورد بإقرارات المولين دون أن يتناول بالبحث تقدير اللجنة . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص دون ما قضى به من اعتبار المطعون عليهما شريكين في شركة واقع نشأت بينهما في وقت سابق على سنة ١٩٣٩ إذ الطعن لا يتناول قضاءه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٣٥٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين) .

١٧٦

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

بيع . فسخ . الشرط الفاسخ الضمني . تحديد أجل في العقد لوفاء بالالتزامات دون النص على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند التأخر في الوفاء . حق المشتري في تقاضى الفسخ بعرض الثمن حتى بعد رفع الدعوى . سلطة المحكمة في إجابة طلب الفسخ أو رفضه . حكم . تبينه . إجابة المحكمة طلب الفسخ بعد عرض المشتري الثمن دون بيان وجه الضرر الذي لحق بالبائع من التأخر في دفع الثمن . قصور .

المبدأ القانوني

لما كان عقد البيع موضوع النزاع قد حدد تاريخاً معيناً لتنفيذ التزامات كل من الطرفين ولم يرد به أن العقد يفسخ من تلقاء نفسه بدون تنبيه إذا لم يقيم كل طرف بما تعهد به خلال المدة المبينة في العقد ، مما ينبغي عليه أن يكون للمحكمة حق تقدير الأسباب التي بني عليها طلب الفسخ للحكم بإجابة هذا الطلب أو برفضه ، وكان يبين من الأوراق

يقول إنه اتفق مع المطعون عليها الأولى بموجب عقد البيع على شراء الحصص الشائعة في المنزلين وفي الأرض الفضاء ودفع إليها وقت تحرير العقد مبلغ عشرين جنيها من أصل الثمن على أن يدفع إليها باقي الثمن وفقا لما يظهر عند مقاس المنزلين والأرض الفضاء وعلى أن يكون المقاس ودفع باقي الثمن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير العقد وإنه طلب من المطعون عليها الأولى خلال هذه المدة وبعدها أن تتوجه معه لإجراء المساحة فلم تقبل ثم أذنته في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بدفع باقي الثمن خلال أربع وعشرين ساعة وإلا اعتبرت العقد مفسوخا فغادر بلدته التابعة لمركز ذقن إلى مدينة القاهرة حيث تقيم المطعون عليها وعرض عليها باقي الثمن في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ عرضا حقيقيا على يد محضر مقابل توقيعها على الطلبات التي أعدت لتقديمها لمصلحة الشهر العقاري فرفضت قبول المبلغ المعروض كما رفضت التوقيع على الطلبات ثم أقام عليها الدعوى الأصلية بطلب صحة التعاقد وأعلنها بها في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ وسجل عريضتها في ٢١ منه وعرض على المطعون عليها خلال نظر الدعوى باقي الثمن مرة أخرى ورفضت استلامه فأودعه على ذمتها خزينة المحكمة - وأنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه إذ قام بتنفيذ العقد من جانبه على الوجه السابق بيانه فلا يكون ثمة ما يسوغ إجابة طلب الفسخ إلا أن المحكمة أجابت هذا الطلب رغم أن عقد البيع لم يتضمن شرطا صريحا فاسخا .

ومن حيث إن هذا النعي في محله - ذلك أنه يبين من الأوراق المقدمة بملف هذا الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع :

لاختصاصها وقيدت في جدولها برقم ٤٠٣ سنة ١٩٤٩ وبجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ أقامت المطعون عليها الأولى دعوى فرعية طلبت فيها الحكم بفسخ عقد البيع واعتباره كأن لم يكن مع إلزام الطاعن بالمصروفات - وبجلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ طلبت المطعون عليها الثانية قبولها خصما ثالثا منضمة إلى المطعون عليها الأولى في طلب رفض الدعوى الأصلية تأسيسا على أنها اشترت منها العقارات موضوع النزاع بعقد مسجل في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فقررت المحكمة قبول تدخلها - وبجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بتبديد الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن الطاعن قصر في تنفيذ ما التزم به في عقد البيع وأنه امتنع عن اتخاذ إجراءات تحديد مساحة الأعيان المباعة في المدة المحددة بالعقد - وبجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بفسخ عقد البيع مع إلزام الطاعن بمصروفات الدعويين وبمبلغ مائة قرش مقابل أتعاب محاماة فرقة الطاعن استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيد في جدولها الاستئنافي برقم ٧٨٤ سنة ١٩٥١ - وبجلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بيمينتها الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليها الأولى فقررت الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب وفي بيان ذلك

رابعا — أن المطعون عليها الأولى لم ترفع دعاوها الفرعية بطلب الفسخ إلا في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه رد على تمسك الطاعن بالوفاء دفعا لدعوى الفسخ بقوله : أما عرجنه — أي الطاعن — بقية الثمن ثم إيداعه فإن ذلك لا يبرر موقفه مادام من الثابت أنه تم بمسد الموعد المحدد له ، وكان العقد المطلوب فسخه لا يتضمن شرطا صريحا فاستخا بما ينبنى عليه أن يكون للبشترى دفع باقي الثمن ولو بعد انقضاء الأجل المحدد في العقد بل وبعد رفع الدعوى بالفسخ ويكون هذا الوفاء مانعا من إجابة طلب الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع لأسباب مسوغة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به البائع — لما كان ذلك فإن الحكم إذ لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتبار وفاء الطاعن باقي الثمن مانعا من الفسخ واكتفى في الرد على دفاعه بما سبق بيانه يكون مشوبا بتصور جوهرى يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٧٤ سنة ٢٩ ق رئاسة) وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة ومحمد العزبى محمد ومصطفى فاضل وأحمد العرومى ومحمود عباد (المستشارين) .

١٧٧

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

١ — عقد . اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أن يورد فيها بعد أقطانا للمطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسييبه . نفقه . بأسباب سائفة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد وصف الزمن عن هذا الاتفاق واعتباره عقدا من نوع خاص وتقريره صحة تصرف المطعون عليها في القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . النعى عليه بالخطأ في

أولا — أن عقد البيع تضمن شراء الطاعن من المطعون عليها الأولى ثلاث حصص شائعة في منزلين وقطعة أرض فضاء مبيئة حدودها في العقد دون بيان مساحتها وبسعر معين للزراع الواحد في كل منها وقيام الطاعن بدفع مبلغ عشرين جنيها من أصل الثمن الذى تظهر قيمته عند قياس هذا المقار ، ونص فيه على تحديد خمسة عشر يوما للتنفيذ ودفع باقي الثمن ولم يرد به أن العقد ينفسخ من تلقاء نفسه بدون تنبيه إذا لم يتم كل طرف بما تعهد به خلال المدة المبينة بالعقد ، مما ينبنى عليه أن يكون للمحكمة حق تقدير الأسباب التى بنى عليها طلب الفسخ للحكم بإجابة هذا الطلب أو برفضه .

ثانياً — أن المطعون عليها الأولى أئذرت الطاعن في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بدفع الثمن خلال أربع وعشرين ساعة وإلا اعتبرت العقد منسوخا فعرض عليها باقى الثمن ومقداره ٧٩ جنيها و ١٠٠ مليم عرضاً حقيقياً على يد محضر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ شافها بمحضر العرض الطلبات التى كان مزعما تقديمها إلى مصلحة الشهر العقارى لكي توقع عليها المطعون عليها فرفضت التوقيع وامتنعت عن استلام باقى الثمن وفى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ أقام الطاعن عليها دعواه مضمنا صحيفة افتتاحها ما ورد فى الإلذار ومحضر العرض المشار إليهما .

ثالثاً — أن الطاعن بعد أن إحيات الدعوى إلى محكمة بولاق الجزئية عرض على المطعون عليها الأولى باقى الثمن مرة أخرى وذلك عند نظر الدعوى بجلية ٩ يونيو سنة ١٩٤٩ فرفضت استلامه ثم أودعه على ذمتها خريشة تلك المحكمة فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ وأعلنها بمحضر الإيداع فى ٢٧ من

في التكييف ومخالفة القانون . على غير أساس .

ب — فوائده . تقضى . طعن . سبب جديد .
الدفع بأن سعر الفائدة المتفق عليه يزيد على الحد
الافصى المقرر قانونا . هذا الدفع من النظام العام .
جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ج — فوائده . الحد الافصى المقرر لسعر الفائدة
هو من النظام العام . سريانه من تاريخ العمل بالقانون
الذى حدده حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ .
المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد .

المبادئ القانونية

١ — لما كان من أركان عقد الرهن
الحيازى ونفا لأحكام القانون المدنى الذى
كان ساريا وقت التعاقد وضع المدين الشيء
المرهون فى حيازة دائنة تأمينا للدين ومن
أحكامه عدم جواز تصرف المدين الراهن
فى الشيء المرهون تصرفا يخرج به من حيازة
الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملا ،
وكان الثابت من عقد الاتفاق المبرم بين
الطاعن والشركة المطعون عليها أنه فتح
بمقتضاه حساب جارى لمصلحة الطاعن على أن
يورد فيما بعد أقطانا للمطعون عليها مع
تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة
تتقاضاها وذلك دون إنذار أو تنبيه فى حالة
ما إذا هبطت الأسعار ولم يكن فى حساب
الطاعن ما يكمل الغطاء المتفق عليه وأن
للطاعن قطع سعر الأقطان الموردة منه فى
خلال فترة محددة تبدأ من يوم تسليمها
وللشركة المطعون عليها حاج أقطان الطاعن
الموجودة لديها وتسليمها إلى الحكومة إذا
كانت تقبل الأقطان بأسعار معينة كما أن

للمطعون عليها الحق المطلق فى قطع سعر
الأقطان فى تاريخ معين دون إعلان الطاعن ،
ولما كانت كل هذه الشروط لا تتفق مع
طبيعة عقد الرهن الحيازى وأحكامه وكان
الحكم المطعون فيه إذ نفى عن العقد وصف
الرهن واعتبره عقدا من نوع خاص وقرر
صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون
اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى المادة
٨٤ من قانون التجارة المختلط أسس قضاءه
على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته
 وظروف التعاقد ولم يخرج فى ذلك عن
مدلول عباراته ، كما أضاف أنه تنفيذاً لشروط
العقد بيعت الأقطان حسب السعر الجارى
فى البورصة وأن هذا التصرف من جانب
الشركة المطعون عليها لا يشوبه أى غش
أو تدليس ، وكانت إشارته إلى العرف
التجارى فى أسبابه لم يكن المقصود منها
تغليب هذا العرف على أحكام القانون
الأمرة وإنما كان ذلك منه بيانا لما جرى به
العرف من التعامل على أساس عقود بمائة
للعقد موضوع النزاع ، دون أن يكون فى
ذلك ما يخالف أحكام القانون ، لما كان
ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تكييف
العقد ومخالفة القانون يكون على غير
أساس .

٢ — الدفع بأن سعر الفائدة المقضى
بها يجب أن لا يزيد على سبعة فى المائة بعد
العمل بالقانون المدنى الجديد وفقا للمادة

٢٢٧ منه متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام فيسرى السعر المخفض من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد القاضي بتخفيضه أى ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ ، يؤيد هذا النظر ما ورد في هذا الخصوص في المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى للقانون المشار إليه . وإذن ففى كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليها بعد العمل بالقانون المدني الجديد بفائدة سعرها ٨ ٪ ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لحين الوفاء . فان هذا الحكم يكون قد خالف المادة ٢٢٧ من القانون المذكور في خصوص المدة اللاحقة للعمل به ويتعين نقضه وتخفيض سعر الفائدة إلى ٧ ٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء .

الحكمة

د من حيث إن الوقائع حسيبا يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٧ سنة ٧٢ ق لدى محكمة مصر المختلطة على الطاعن وطلبت فيها الحكم بالإزامه بأن يدفع إليها مبلغ ٥٠٨ جنيه و ٢٠٥ مليا وفوائده بواقع ٨ ٪ سنويا ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ حتى تمام الوفاء وتثبيت الحجز التحفظى الموقع تحت يد المحل في يدها وشركاء بمساوى واستندت إلى

عقد توريد أقطان محرر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٥ وإلى سندات اذنية موقع عليها من الطاعن وإلى إيصالات بالقطن الذى ورده وقالت الشركة المطعون عليها إن المبلغ المطلوب الحكم به هو رصيد حساب الطاعن المدين ودفع الطاعن الدعوى بأنه ورد تنفيذ للعقد ٦٩٢ ر ٣ قنطارا قطنيا منها ٩٨ ر ٦ قنطارا اسكرتو و ٥٨ ر ٤ قطنيا من البذرة واستولى مقابل ذلك على سلفيات قيمتها ٤٦٢٥ جنينها وأنه عند ما وصله خطاب ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ توجه إلى مكتب الشركة وأفزع وكيلها بأن مركزه غير مكشوف وأنه في يوم ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ هرض على الشركة أن تسلمه الأقطان المودعة منه مقابل قبض السلفة والفوائد بعد خصم ثمن ٥٨ ر ٤ قطنيا بذرة ولكن الشركة أخبرته بأنها باعت ٤٠ ر ٤ قطنيا قبل يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ وباعت ١٧ ر ٤ قطنيا في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ونظراً لأنه لم يصله أى خطاب بذلك فانه أرسل في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ برقية إلى الشركة يطلب فيها تسليم القطن المودع منه مقابل دفع مبالغ السلفة ولكن الشركة لم ترد عليه وقرر أن العقد موضوع الدعوى هو عقد رهن حيازي لا يبيح للشركة التصرف في الأقطان المرهونة بغير إذن القاضي — وبجلسة أول مايو سنة ١٩٤٨ طلب الطاعن إلزام الشركة بتسليمه ٦٩٢ ر ٣ قنطارا من القطن مقابل دفع المبالغ حسب نتيجة إقفال حسابها في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وبجلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ طلب الطاعن احتياطيا تصحيح الحساب وفقا لأسعار بورصة ميناء البصل بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وهو الأجل الذى حددته له الشركة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ لدفع الغطاء ولا تباع أقطانه وفي ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٨

المطلوب منه وعلى أن مركزه في الواقع لم ينكشف وأن الشركة لم تبس القطن في المهلة التي حددتها له بل باعتته بعد ذلك وفي ٢٣ و ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٩ قررت محكمة الإسكندرية المختلطة إحالة الدعويين إلى محكمة استئناف مصر لمناسبة انتهاء النظام القضائي المختلط وقيدتا بجدول هذه المحكمة برقمي ٢٨٦ و ٢٨٧ سنة ٦٦ تجاري وفي أول مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى الشركة المطعون عليها مبلغ ٥٠٨ ج و ٢٠٣ م والفوائد بواقع ٨ ٪ سنويا ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لحين الوفاء وتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وجعله حجزا تنفيذيا وإلزام الطاعن بمصاريف الاستئناف وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب - ينمي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم الخطأ في تكييف العقد المبرم بينه وبين المطعون عليها في ١٨ من إبريل سنة ١٩٤٥ ذلك أنه بعد أن حصلت المحكمة فهم الواقع من أن القطن الذي أودعه الطاعن لدى الشركة المطعون عليها مملوك له وأنه بقي على ملكه إلى أن باعتته الشركة المطعون عليها وفاء لحقها وما تستحقه من عمولة وأن الأخيرة أقرضته لحساب هذه الوديعة سلفيات بشروط محددة أولها أن يكون لها الحق في التصرف في الأقطان المرهونة من غير حاجة لاتخاذ أي إجراء بعد يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٥ بعد أن استخلصت المحكمة هذا الواقع والذي لا نزاع فيه بين طرفي الخصومة لم يتزل

قررت المحكمة مناقشة الطرفين شخصيا وأمرت الشركة المطعون عليها بتقديم دفاترها وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى الشركة المطعون عليها مبلغ ٥٠٠ ج وفوائده بواقع ٦ ٪ سنويا ابتداء من ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزا نافذا والمصروفات . استأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة وقيد الاستئناف بجدولها برقم ٧٤٨ سنة ٧٤ ق وطلبت للأسباب الواردة بصحيفته رفع المبلغ المحكوم به إلى ٥٠٨ جنيه و ٢٠٣ مليا وفوائده بواقع ٨ ٪ سنويا من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء - كما استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٨١٧ سنة ٧٤ ق لدى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة . وطلب للأسباب الواردة بصحيفته بإلغاء الحكم المستأنف ووقف دعوى المطعون عليها وإلزامها بأن تسلم له ٣٠٣ و ٢٩٢ قنطارا من القطن مقابل دفع ٤٤٣٦ ج و ٧٩٠ م والفوائد - واحتياطيا تصحيح الحساب على أساس ٧٨٠ قرشا أو ٣٩ ريالاً للقنطار وهو السعر الجاري بسوق ميناء البصل في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وإيقاف سريان الفوائد والمصاريف بعد ذلك التاريخ وإلزام الشركة بدفع رصيد الحساب مع الفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا في السنة ابتداء من ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وأسس استئنافه على أن المحكمة الابتدائية أخطأت في اعتبار أن العقد يبيح للشركة البيع دون الحصول على إذن من القاضي وعلى أنه على أي وجه صور العقد فإنه لم يكن يحق للشركة البيع إلا إذا انكشف مركزه وبعد إذاره منها رسميا لإنذارا مصحوبا بكشف الحساب يوضح به مقدار الغطاء

عليه حكم القانون إذ قررت أن العقد المشار إليه ليس عقد رهن وإنما هو عقد من نوع خاص مع أن هذا العقد قد توافرت فيه أركان الرهن الحيازي وتبعاً يكون باطلاً كل شرط يرخص فيه المدين لدائته في أن يمتلك الشيء المرهون أو أن يتصرف فيه من غير مراعاة الإجراءات الخاصة بالبيع عملاً بأحكام المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط المقابلة للمادة ٧٨ من قانون التجارة الوطني . ومن ثم يكون تقرير الحكم أن الإجراءات المشار إليها غير واجبة الإلتباع استناداً إلى العرف التجاري مخالف لصريح نص القانون الذي لا يجوز إهداره وتغليب حكم العرف عليه عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون المدني إلا إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه على وقائع الدعوى وتبعاً يكون بيع الأقطان المرهونة قد وقع باطلاً إذ لم تتبع الشركة الإجراءات التي حتم القانون اتباعها والتي لا بد من مراعاتها لأنها من قواعد النظام العام التي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ نفت وصف الرهن الحيازي عن العقد المبرم بين الطاعن والشركة المطعون عليها مقرر أن هذا العقد هو من نوع خاص حددت قواعده وأحكامه في بنوده فلا تسرى عليه أحكام المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط فقد استندت إلى ما ورد في هذا العقد من أن الطاعن تعهد بتوريد أقطان للشركة المطعون عليها ولجسابها وأن الغرض من توريدهم هذه الأقطان لها هو أن تبيعها الشركة دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة إذا هبطت أسعار القطن المورد من الطاعن ولم يدفع الغطاء المطلوب

منه وذلك لتغطية المبالغ التي سلتها للطاعن والمصروفات التي أنفقتها حتى يتسنى لها أن توفى بالتزاماتها قبل البنوك التي تمول تجارة القطن وأن تفويض الطاعن المطعون عليها في عقد الاتفاق ببيع القطن هو الضمان لها عند تقلب الأسعار وأن نشر الأسعار لسوق مينا البصل يتفق معه الشك في حصول غش أو تدليس وأن مسئولية المطعون عليها تتفق متى أثبتت حصول البيع خالياً من شوائب الغش وعينت اسم المشتري والتمن الذي اشترى به . وهذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن العقد لا مخالفته فيه للقانون ذلك أن من أركان عقد الرهن الحيازي وفقاً لأحكام القانون المدني الذي كان سارياً وقت التعاقد في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٥ هو وضع المدين الشيء المرهون في حيازة دائته تأمينا للمدين ومن أحكامه عدم جواز تصرف المدين الرهن في الشيء المرهون تصرفاً يخرج به من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملاً بينما أن الثابت من عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمطعون عليها أنه فتح بمقتضاه حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة تتقاضاها وذلك دون إنذار أو تنبيه في حالة ما إذا هبطت الأسعار ولم يكن في حساب الطاعن ما يكمل الغطاء المتفق عليه (البند العاشر من العقد) وللطاعن وفقاً للبند الثامن من العقد قطع سعر الأقطان الموردة منه ابتداءً من يوم تسليمها لغاية ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ وللشركة المطعون عليها حرج أقطان الطاعن الموجودة لديها وتسليمها إلى الحكومة إذا كانت تقبل الأقطان بأسعار محددة كما خول للمطعون عليها الحق المطلق في قطع سعر الأقطان يوم ٣١ يوليو

سنة ١٩٤٥ دون إعلان الطاعن (البند الثامن) ركل هذه الشروط لا تتفق مع طبيعة عقد الرهن الحيازي وأحكامه ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن العقد وصف الرهن واعتبره عقدا من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط إنما أسس قضاؤه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد وهو في ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته أما اشارته إلى العرف التجاري في أنسابه فإنه لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بياناً لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون في ذلك ما يخالف أحكام القانون كما أضاف الحكم أنه تنفيذاً لشروط العقد بيعت أقطان الطاعن حسب السعر الجارى في البورصة وأن هذا التصرف من جانب الشركة المطعون عليها لا يشوبه أى غش أو تدليس لما كان ذلك فان التمس على الحكم بما ورد في هذا السبب يكون على غير أساس.

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم شابه التناقض ذلك أن بعد أن وصف العقد بأنه من نوع خاص يحدده ماورد فى الاتفاق من شروط وما يقضى به العرف التجارى من أنه متى أصبح القطن مكشوفاً أى يخشى ألا يفى ثمنه بالمبالغ المقترضة والمصاريف والفوائد فإنه يكون للورد إليه (المطعون عليها) حق البيع . بعد أن قرر الحكم ذلك كانه يتعين عليه اعمال هذه القاعدة بأن يجرى الحساب بين الطاعن والمطعون عليها على أساس ما سلبت به المطعون عليها من

أن القطن أصبح مكشوفاً فى ١٥ من مايو سنة ١٩٥٤ لا أن يقرر أخذاً بوجهة نظر المطعون عليها أنها حرة فى تحديد يوم آخر تقطع فيه السعر غير اليوم الذى أصبح فيه القطن مكشوفاً بحجة أن لما أن تقدر مصلحتها ومصلحة مدينها حسباً تراه مع مخالفة ذلك لشروط العقد التى كان يجب أن يكون لها الاعتبار الأول فى هذا المقام .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص أما قوله بأن الشركة لم تبادر إلى البيع فى المهلة التى حددتها فى خطاب ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ فردود بأن البيع حق للشركة فاذا شامت أن توسع فى الأجل الذى منحه للدeshان (الطاعن) فهى إنما تفعل ذلك مراعاة لمصلحته أملاً فى تحسن السعر ولو كان الأمر غير ذلك لبادر الدهشان نفسه إلى طلب البيع عند وصول كتاب ١٥ مايو إليه ولكنه لم يفعل لا لشيء إلا لأنه كان يأمل أن ترتفع الأسعار فيتفادى البيع ولذلك أفسحت له الشركة فى الأجل ويبين من ذلك أن ليس ثمة تناقض بين ما قرره الحكم من أن للشركة المطعون عليها الحق فى بيع القطن متى أصبح مكشوفاً وبين أن تفسح الأجل للمدين لاحتمال ارتفاع الأسعار بما تتحقق به مصلحة الطرفين إلا إذا استعمل الطاعن حقه فى طلب تصفية مركزه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم إذ قضى بتعديل الحكم الابتدائى وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٥٠٨ جنيه و ٢٠٢ مليم بدلاً من ٥٠٠ جنيه استناداً إلى أن المطعون عليها حين عدلت طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى مبلغ ٥٠٠ جنيه كانت تستند إلى مشروع صلح لم يقبله الطاعن وذلك بالرغم

١٧٨

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

١ — عقد . اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسببه . نفيه بأسباب سائفة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره عقدا من نوع خاص وتقديره صحة تصرف المطعون عليها في الأقطان دون اتباع الإجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . لاخطأ في النكيف ولاخالفه للقانون .

ب — فوائده . حكم . تسببه . تقريره أن العمولة والمصاريف التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية وليست فوائده ربوية . النسي عليه بأنه أجاز الاتفاق على فوائده ربوية . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ — لما كان من أركان عقد الرهن الحيازي وفقا لأحكام القانون المدني الذي كان ساريا وقت التعاقد وضع الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، فاذا لم تنتقل إليه الحيازة فان الرهن لا ينعقد، وكان الثابت من عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين أنه فتح بمقتضاها حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطان للشركة المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها — دون إنذار أو تنبيه — إذا نزلت الأسعار ولم يكن في حسابه لديها ما يكمل حد الغطاء المتفق عليه ، كما أنه قد افترض بين المتعاقدين احتمال أن لا يقوم الطاعن بتوريد الكمية المتفق عليها في الميعاد المحدد فنص في هذه العقود على أنه في حالة

من أنها لم تقدم دليلا على هذا الصلح المزعوم وإذا قضى بتعديل سعر الفائدة من ٦ إلى ٨ في المائة مع أن هذا يخالف المادة ٢٢٧ من القانون المدني فضلا عن مخالفته لمسا طلبته المطعون عليها . إذ قضى الحكم بذلك يخالف القانون .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول في شقه الأول إذ لم يقدم الطاعن دليلا رسميا إلى هذه المحكمة على أنه سبق له التحدى به لدى محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة أما في شقه الثاني الخاص بسعر الفائدة المقضى بها فإنه وإن كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الاستئناف بأن سعر الفائدة المتفق عليها بينه وبين المطعون عليها يجب أن لا يزيد على سبعة في المائة بعد العمل بالقانون المدني الجديد وفقا للمادة ٢٢٧ منه إلا أن هذا السبب متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض وهو يعد في محله ذلك أن الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام فيسرى السعر المنخفض من تاريخ العمل بالقانون الجديد القاضي بتخفيضه أي ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى على الاتفاقات السابقة يؤيد هذا النظر ما ورد في هذا الخصوص في المذكرة الإيضاحية لمشروع التمهيدى للقانون المدني الجديد ومن ثم يعمى نقض الحكم نقضا جزئيا في هذا الخصوص وجعل سعر الفائدة عن المبلغ المقضى به ٧٪ وفقا للمادة ٢٢٧ مدني من تاريخ السالف الذكر حتى تمام الوفاء .

(القضية رقم ١٩٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي

الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قامت بها تنفيذاً لعقود الاتفاق المبرمة بينهما ولم تكن فوائده ربوية مستترة فانه يكون في غير محله النعى على هذا الحكم بأنه أجاز الاتفاق على فوائده ربوية مخالفة للقانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٣١١ سنة ٧٢ ق القاهرة الابتدائية المختلطة على الطاعن وطلبت فيها الحكم بإلزامه بمبلغ ٩٤٠ جنيهاً و ٨٦٧ ملياً والفوائد بواقع ٨٪ من ذلك ٧٤١ جنيهاً و ٨٦٧ ملياً رصيد حساب المدين نظير سلفياته على الأقطان التي تعهد بتوريدها في موسم ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ، ٢٠٠٠ جنيهاً و ٤٢٠ ملياً رصيد حسابها عن موسم القطن لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ مع فوائده بواقع ٨٪ من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالنسبة إلى المبلغ الأول ومن أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ بالنسبة إلى المبلغ الثاني — وفي ١٤ من إبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٧٣٧ جنيهاً و ٦٤٧ ملياً رصيد حساب المدين عن سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ الذي أقفل في ٣١ / ١٠ / ١٩٤٦ والفوائد بواقع ٨٪ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء ومبلغ ٢٠٠ جنيهاً و ٤٢٠ ملياً رصيد حساب المدين عن سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ الذي أقفل في ٣٠ / ١١ / ١٩٤٦ والفوائد بواقع ٨٪ من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ لغاية

تأخر الطاعن في توريد كمية القطن المتفق عليها أو جزء منها حتى اليوم المحدد لذلك يكون ملزماً بتعويض قدر بمبلغ معين عن كل قطار لم يورده الأمر الذي يتنافى مع اعتبار العقد رهناً حيازياً ، وكان الحكم المطعون فيه إذ نفى وصف الرهن عن عقود الاتفاق المشار إليها ، واستبعد تبعاً لذلك أحكام الرهن ، واعتبر هذه العقود من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط قد استند في هذا الخصوص إلى ما استخلصه من نصوص هذه العقود ومن ظروف التعاقد ، وكان في كل ذلك لم يخرج عن مدلول عبارات العقود . أما إشارته في أسبابه إلى العرف التجاري فلم يكن المقصود منها تغليب أحكام هذا العرف على أحكام القانون الأمرة ، وإنما كان ذلك — بعد أن نفى عن العقود وصف الرهن استناداً إلى ما استخلصه من نصوصها — بياناً لما جرى عليه العرف من التعامل على أساس هذه العقود التي لا تخالف شروطها أحكام القانون ، وأنه تنفيذاً لهذه الشروط يبيع قطن الطاعن بالبورصة حسب السعر الجاري بيعاً لا يشوبه أى غش أو تدليس ، لما كان ذلك ، يكون النعى على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

٢ — إذا كان مؤدى الحكم المطعون فيه هو أن العمولة والمصاريف التي اقتضتها

المطعون عليها ولحسابها ، وأن الغرض من توريده هذه الأقطان هو أن تديمها الشركة دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة إذا هبطت أسعار القطن المورد من الطاعن ولم يدفع الغطاء المطلوب منه وذلك لتغطيه المبالغ التي سلتها للطاعن والمصروفات التي أنفقتها حتى يتسنى لها أن توفى

بالتزاماتها قبل البنوك التي تمول تجارة القطن ، وأن تفويض الطاعن للمطعون عليها في عقود الاتفاق ببيع القطن هو الضمان لها عند تقلب الأسعار ، وأن حصول البيع بسوق مينا البصل ينفى معه الشك في حصول غش أو تدليس . وهذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن العقود لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه متى كان من أركان عقد الرهن الحيازي وقتما لأحكام القانون المدني الذي كان ساريا وقت التعاقد وضع الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، فإذا لم تنتقل إليه الحيازة فإن الرهن لا ينعقد وكان الثابت من عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين أنه فتح بمقتضاها حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطان للشركة المطعون عليها ، مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها - دون إنذار أو تنبيه - إذا نزلت أسعارها ولم يكن في حسابها لديها ما يكمل حد الغطاء المتفق عليه ، كما أنه قد افترض بين المتعاقدين احتمال أن لا يقوم الطاعن بتوريد الكمية المتفق عليها في الميعاد المحدد فنص في البند الثالث من هذه العقود على أنه في حالة تأخر الطاعن في توريد كمية القطن المتفق عليها أو جزء منها حتى اليوم المحدد لذلك يكون ملزما بتعويض مقداره ثلاثون قرشا عن كل قنطار لم يورده ، الأمر الذي يتناقى مع اعتبار العقد رهنا حيازيا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ نفي

الوفاء - فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٣٤ سنة ٦٦ ق القاهرة - وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي موضوعه بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بدفاع المطعون عليها من أن العقد المبرم بينها وبين الطاعن ليس عقد رهن وإنما هو عقد من نوع خاص فقد خالف القانون - لأن الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط المقابلة للمادة ٧٨ من قانون التجارة الوطني تنص على أن كل شرط يرخص فيه للدائن في أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة الإجراءات المقررة آنفا يعتبر لاغيا . والحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذه الإجراءات غير واجبة الاتباع استنادا إلى العرف التجاري قد خالف نصا صريحا في القانون لأن القاضى لا يحكم بمقتضى العرف إلا إذا لم يجد تشريعا كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني ، ومن ثم يكون البيع الذي تزعمه المطعون عليها قد وقع باطلا ، وبالتالي يكون ما تدعيه المطعون عليها من دين قبل الطاعن غير صحيح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ نفت وصف الرهن التجاري عن العقود المبرمة بين الطاعن والشركة المطعون عليها ، فإنها قد استندت إلى أن هذه العقود تتضمن تعاقدات من نوع خاص لا تسرى عليه أحكام المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . يؤيد ذلك ما ورد بهذه العقود من أن الطاعن تعهد بتوريد أقطان للشركة

تكون ربوية ومخالفة للقانون ولوا تفرق المتعاقدان عليها ، لأن تحديد الفوائد بنسبة معينة لا يتعداها المتعاقدان هو من النظام العام ولا يصححه اتفاقهما .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه يتضح من المستندات المقدمة أن سعر الفائدة المتفق عليها $\frac{6}{100}$ سنوياً تضاف شهرياً إلى الفوائد ، وأن مصاريف نقل القطن تقع على عاتق الطاعن ، وهو الذي يتحمل أجرة الأجرة التي ترد بملوئة قطناً وثمن الأجرة التي لا يرد لها ، وأما الإجراءات التي اتخذتها المطعون عليها قبل الطاعن فانها مطابقة للعقود المبرمة بينهما فيما عدا ما يتعلق بالعمولة التي احتسبتها المطعون عليها بواقع $\frac{2}{100}$ بينما أن العمولة المتفق عليها في عقد ١٩٤٤ - ١٩٤٥ هي ١٪ ، وأنه يتعين لذلك خصم مبلغ ٣ ج و ٨٠٠ م مع فوائده ابتداء من تاريخ قيده في الحساب لغاية إقفاله ، وبذلك ينخفض الرصيد المدين في موسم ١٩٤٤ - ١٩٤٥ إلى مبلغ ٧٣٧ ج و ٦٧٤ م تدفع إلى المطعون عليها مع فوائده بواقع ٨٪ سنوياً ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ بخلاف مبلغ ٢٠٠ ج و ٤٢٠ م قيمة الرصيد المدين لموسم ١٩٤٥ - ١٩٤٦ مع فوائده بواقع ٨٪ من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء — وأضاف الحكم المطعون فيه أن الفوائد التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مطابقة للعقود الموقع عليها منه وغير مخالفة للقانون — وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه لم يقرر أن الشركة المطعون عليها تقاضت من الطاعن فوائد ربوية وأن هذه الفوائد لا تخالف القانون لاتفاق المتعاقدين عليها ، بل مؤدى الحكم الابتدائي

وصف الرهن عن عقود الاتفاق المشار إليها ، واستبعد تبعاً لذلك أحكام الرهن ، واعتبر هذه العقود من نوع خاص وقررت صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط قد استند في هذا التحصر إلى ما استخلصه من نصوص هذه العقود ومن ظروف التعاقد وكان في كل ذلك لم يخرج عن مدلول عبارات العقود ، أما إشارته في أسبابه إلى العرف التجاري فلم يكن المقصود منها تغليب أحكام هذا العرف على أحكام القانون الأمرة — وإنما كان ذلك بعد أن نفي عن العقود وصف الرهن استناداً إلى ما استخلصه من نصوصها بياناً لما جرى عليه العرف من التعامل على أساس هذه العقود التي لا تخالف شروطها أحكام القانون وأنه تنفيذاً لهذه الشروط بيع قطن الطاعن بالبورصة حسب السعر الجاري فيما لا يشوبه أي غش أو تدليس لما كان ذلك . يكون النعي على الحكم في هذا السبب على غير أساس .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون . ذلك أن الطاعن تمسك بأن الفوائد التي اقتضتها الشركة المطعون عليها تعتبر فوائد ربوية ، وشواهد ذلك أنه عند التعاقد تخضع الشركة فائدة ٨٪ على ما يدفع مقدماً من السلف من يوم التعاقد لغاية يوم التوريد ، وتحسب على جميع السلفيات فائدة ٦٪ من يوم سحبها لغاية تصفية الحساب وتأخذ عمولة $\frac{1}{2}$ ٪ على جميع ثمن الأقطان و ١٪ نولون نقدية وتحسب فائدة على جميع ما تصرف ٨٪ وهي تجري على اعتبار الفوائد مركبة شهرياً إلا أن الحكم اكتفى بالرد على ذلك بقوله إن اتفاق المتعاقدين يصحح الفوائد الربوية ، مع أنه من المقرر فقها وقضاء أن الفوائد

الأول بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد دفاع الطاعن في هذا الخصوص قال بأن خطاب ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ كان خاصا بحساب القطن عن سنة ١٩٤٤ ، وأن المبالغ التي تسلمها الطاعن من الشركة المطعون عليها والأفطان التي وردتها إليها بعد ذلك التاريخ إنما كانت خاصة بالحساب عن سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وذلك بمقتضى العقدين المحررين في ١٧ من يناير و ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ ، وليس أدل على أن مركز الطاعن كان مكشوقا في ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ من أنه لم يترك ساكنا حين طالبت الشركة بالغطاء في هذا التاريخ ، ومردود في وجهه الثاني بما قرره الحكم من أن المطعون عليها قدمت المستندات الدالة على صحة تصرف الشركة المطعون عليها ببيع القطن وهي المستندات التي أشار إليها الحكم الابتدائي ، وأما عن المهلة التي يقول الطاعن بأن الشركة المطعون عليها أخبرته بها في خطابها المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ ، وأنها قبل انقضائها باعت في ١٦ مايو سنة ١٩٤٥ ثلاث بالات من أقطانه ، فإن الحكم قد قند هذا الدفاع بقوله إنه كان يمكن أن يكون له محل لو أن الطاعن قام بتغطية مركزه قبل يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ نهاية المهلة ، وكان قد أصابه ضرر من تصرف الشركة بالبيع قبل هذا التاريخ أما وهو لم يتم بتسكلة الغطاء فلا محل لما يتمسك به في هذا الخصوص خصوصا وأن العقود الموقع عليها منه تنص على أنه في حالة نقص الغطاء في حسابه عن ٢٠ ٪ يكون للمطعون عليها الحق في قطع سعر الأفطان الموردة إليها دون حاجة إلى إنذار منها - ومردود أخيرا بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن البيع كان بسوق مينا البصل وللشركات المشار إليها في هذا الحكم - وبين

المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ، وما أضافه الحكم الأخير ، هو أن العمولة والمصاريف التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قامت بها تنفيذا لعقود الاتفاق المبرمة بينهما ، ولم تكن فوائد ربوية مستترة مخالفة للقانون .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من ثلاثة وجوه :

الأول - أن الطاعن دفع بأن مركزه لم يكن مكشوقا في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ حتى تطالبه المطعون عليها بالغطاء ، وأنه كان يتعين تدب خبير لفحص الحساب بين الطرفين ، خصوصا وأن الطاعن كان ينازع في جميع أرقام الحساب ، إلا أن الحكم أخذ بالحساب المقدم من المطعون عليها لم يجب الطاعن إلى طلبه .

والثاني - أن المطعون عليها أخبرت الطاعن في ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ بأن مركزه أصبح مكشوقا لديها وحددت له أسبوعا من ذلك التاريخ حتى يكمل الغطاء إلا أنها لم تنظر هذه المهلة ، بل باعت جزءا من أقطانه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٥ ، وقد اكتفى الحكم في الرد على هذا الدفاع بقوله إنه كان يمكن أن يكون له محل لو أن الطاعن قام بتغطية مركزه قبل يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ وهو قول لا يصلح ردا على دفاع الطاعن .

والثالث - أن الطاعن نازع في صحة صدور البيع من المطعون عليها لأقطانه وتمسك بأن هذه البيوع لم تكن جدية وإنما صدرت في حقيقتها للشركة المطعون عليها ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه

مع حكمته التشريعية ، يضاف إلى ذلك أن الحكم الذي يقضى برفض وقف دعوى الريع لما أثير فيها من نزاع في ملكية المدعى هو حكم غير منه للخصومة لأن الخصومة التي تشير إليها المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي كل نزاع يثار في الدعوى بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين والتي هي في الدعوى الحالية المطالبة بالريع وهو طلب لم يمس بعد .

المركز

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه رفع على الطاعنين دعويين أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قيدت الأولى تحت رقم ٣٤٥ سنة ١٩٤٣ والثانية تحت رقم ٣٤٦ سنة ١٩٤٣ كلى وقرر في الدعوى الأولى أن مورث الطاعنين المرحوم عبد القادر حاتم كان شريكا معه في المنزل الكائن بشارع نوى رقم ١ وإنه بوصفه شريكا وضع يده على المنزل واستغله حتى توفي في سنة ١٩٣٨ فاستمر الطاعنون في وضع اليد من بعده وأنهم لم يقدموا إليه - بوصفه شريكا - حسابا عن الريع ، كذلك لم يقدم إليه مورثهم هذا الحساب لذلك هو يربط بهم بأن يقدموا إليه حسابا مؤيدا بالمستندات عن إيراد وقفات المنزل ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى تاريخ الحكم حتى بعد مناقشة الحساب بحكم عليهم بما عساه يظهر له . وقرر المطعون عليه في الدعوى الأخرى أنه بوصفه شريكا في المنزل دفع الضرائب المستحقة عليه ومصاريف أخرى وأن عليهم أن يدفعوا إليه ما يخصهم ومقدار ذلك ١٦٠ ج و ٥٠ م وذلك عن المدة من سنة ١٩٢٧ حتى

من هذا الذي قرره المحكمة أنها بعد أن استعرضت أوجه النزاع بين الطرفين واقتنعت بصحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن وجدية هذه البيوع خلصت من ذلك إلى رفض دفاع الطاعن استناداً إلى الأسباب المشار إليها والمسوغة لقضائها في هذا الخصوص .

« ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي وعمود مباد للشارع) .

١٧٩

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

تقضى . طعن . حكم . فذاؤه برفض وقف دعوى الريع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى غير جدى . هذا الحكم لا ينهى الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

الحكم برفض وقف دعوى الريع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى للعين نزاع غير جدى هو حكم لا يقبل الطعن استقلا لا وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ، ذلك لأن المادة المذكورة إنما استتبت من الأحكام القطعية التي لا تنهى الخصومة كلها أو بعضها الحكم بوقف الدعوى إذ جوزت الطعن فيه استقلا لا ؛ الأمر الذي يفيد صريان المبدأ العام الذي تقرره المادة على الحكم برفض وقف الدعوى ، إذ فضلا عن أن هذا هو مدلول النص ، فهو متفق

سنة ١٩٤١ كذلك يجب عليهم أن يدفعوا ما يخصهم في نفقات بناء الدور الثالث في المنزل التي استقل المطعون عليه بدفعها في سنة ١٩٢٩ والتي بلغت ٣٦٠ ج ونصيب الطاعنين منها الثلث ومقداره ١٢٠ ج كذلك طالبتهم بقيمة ما يخصهم قيا أنفقه على ترميم الدور الأرضي وبما استجرره لمنفعتهم الخاصة . وعند نظر الدعويين أنكر الطاعنون على المطعون عليه ملكيته لأي حصة في المنزل فتسلك المطعون عليه بالأوراق والأدلة التي تويده ملكيته ولكن محكمة أول درجة رأت بعد الاطلاع على المستندات المقدمة من الخصوم (الطاعنين) وكذلك على القضية رقم ١٠٦ سنة ١٩٤١ كلى الاسكندرية أن النزاع القائم على ملكية المنزل . هو نزاع جدى يتعين معه الحكم بإيقاف الدعوى لحكت في ١٩٤٨/٢/١٦ بوقف السير في الدعوى حتى يفصل في الملكية فاستأنف المطعون عليه فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها وقد ناقشت المحكمة الأدلة المقدمة على هذا النزاع وانتهت بتقريرها أن نزاع الطاعنين في ملكية المطعون عليه هو نزاع غير جدى فلا يؤدي إلى وقف الدعوى بحيث إذا أصر المستأنف عليهم (الطاعنون) على منازعتهم فعليه هم أن يرفعوا دعوى الملكية ، فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض فدفع المطعون عليه بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفقا للسادة ٣٧٨ مرافعات .

لما كان هذا الدفع في محله ذلك لأن الحكم

برفض وقف دعوى الربيع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليهم في ملكية المدعى للعين نزاع غير جدى هو حكم لا يقبل الطعن استقلا ولا وفقا لنص المادة ٣٧٨ من افعات ذلك لأن المادة المذكورة إنما استثنت من الأحكام القطعية التي لا تنهى الخصومة الحكم بوقف الدعوى إذ جوزت الطعن فيه استقلا ، الأمر الذي يفيد سريان المبدأ العام الذي تقرره المادة على الحكم برفض وقف الدعوى إذ فضلا عن أن هذا هو مدلول النص فهو متفق مع حكمته التشريعية ، يضاف إلى ذلك أن الحكم الذي يقضى برفض وقف دعوى الربيع لما أثير فيها من نزاع في ملكية المدعى هو حكم غير منه للخصومة لأن الخصومة التي تشير إليها المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي كل نزاع يثار في الدعوى بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين والتي هي في الدعوى الحالية المطالبة بالربيع وهو طلب لم يمس بعد ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومسطى قاضل وأحمد العروسي وعمود عباد الاستشارين) .

١٨٠

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

إثبات . بيع . حكم . تسييبه . إنكار الوارث صدور العقد من المورث . قواعد الإثبات في هذا الشأن ليست من النظام العام . طلب المشتري إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة بصمة ختم المورث وأنه وقع بها على العقد . إجابة إلى طلبه . نفيه على الحكم بخالفة قواعد الإثبات إذ كلفه إثبات التوقيع بالحتم فضلا عن إثبات صحة البصمة . نفي في غير محله .

المبدأ القانوني

لما كان بين من الصورة الرسمية للذكورة

المقدمة من الطاعن إلى محكمة الدرجة الأولى أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له وصحة التوقيع به على العقد ، وكانت قواعد الإثبات في هذا الشأن لا تتعلق بالنظام العام فليس ثمة ما يمنع الطاعن من أن يأخذ على عاتقه هذا الإثبات بشقيه دون خصمه الذي أنكر صدور العقد من مورثه ومن ثم لا يجوز له أن يعيب على الحكم الابتدائي أنه أجابه إلى طلبه وكافه هذا الإثبات بشقيه . أما ما جاء بالحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن في هذا الخصوص من أن إنكار الختم يقتضى إنكار التوقيع به وترتيبه على ذلك أن عبء إثبات التوقيع به يقع في هذه الحالة على الطاعن فهو وإن كان تقريرا خاطئا إلا أنه لا تأثير له على سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

المستكر

د من حيث إلى الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه - وباقى أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٤٢ مدني دكرنين على عوض حامد على ومحمود حامد على بوصفهما الوارثين للرحوم محمد أحمد الجزار وطلب الحكم بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المورث المذكور في ١٥ من يناير سنة ١٩٣٩ وبالمتضمن لبيع الأخير له ١ ف و ٢ ط و ١٦ من مقابل ثمن مقداره ١٢٠٠ حج للندان . فتدخل السيد أبو النجا الجزار مورث المطعون عليهما الأولين وطلب قبوله خصما ثالثا في الدعوى مقررأ

أنه الوارث الوحيد للرحوم محمد أحمد الجزار وأنكر صدور العقد من مورثه المذكور وطلب رفض الدعوى - كما دخلت خديجة يوسف الجزار المطعون عليها الثالثة وقالت إنها اشترى الأطيان موضوع العقد السالف الذكر من المورث بعقد محرر في ٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ وأنها أقامت الدعوى رقم ١٧٧١ سنة ١٩٤٢ فارسكور على السيد أبو النجا الوارث الحقيقي وسجلت صحيفتها وأنكرت صدور عقد من المورث المذكور إلى إلى الطاعن وطلبت رفض دعواه والحكم بصحة العقد الصادر لها . وتبين أن الطاعن كان قد تدخل في الدعوى المذكورة طالبا رفضها ثم طلب الطرفان إحالتها إلى محكمة دكرنس لقيام دعوى الطاعن أمامها فأجابتهما المحكمة إلى هذا الطلب وقيدت الدعوى برقم ٣٥ سنة ١٩٤٣ مدني دكرنس وفي ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ قررت المحكمة قبول كل من السيد أبو النجا الجزار وخديجة يوسف الجزار خصمين في دعوى الطاعن وقد طلب الطاعن إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له على العقد وصحة توقيعه به وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٣ حكمت محكمة دكرنس تمهيدا بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن أن البصمة الموقعة بها على عقده المؤرخ في ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ هي بصمة ختم المورث وأنه هو الذي وقع بها على العقد ولينف الخصم الثالث هذه الواقعة . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود وقررت ضم القضيتين السابق الإشارة إليهما حكمت في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ برفضهما . فاستأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفته خديجة يوسف الجزار وقيد استئناف الطاعن رقم ٢٢٩ سنة ١٩٤٦ وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٦

حكمت محكمة المصورة الابتدائية هيئة استئنافية برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي وتزوير العقد تأسيساً على أن الطاعن عجز عن إثبات صحة توقيع المورث عليه وأن محكمة الدرجة الأولى لم تخطئ . حين كلفت الطاعن بحكمها وتهيدى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ بإثبات أن الختم للمورث وأنه هو الذي وقع به على العقد لأن إنكار الختم يقتضي إنكار التوقيع به ، مع أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز تكليفه إثبات صحة التوقيع لمخالفة ذلك للقانون الذي يقضى بأن المتمسك بالورقة لا يكلف قانوناً في حالة إنكار الختم عليها إلا إثبات صحة البصمة فإذا أثبتتها كانت الورقة حجة على الخصم حتى يطعن فيها بالتزوير وقد قدم الطاعن الدليل على صحة البصمة وهو العقد المؤرخ في ٨ من يولييه سنة ١٩٣٢ الموقع عليه من المورث ببصمة الختم نفسه والذي أقر بصحة مورث المظعون عليهما الأولين وقد حكم بصحته في الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدني دكرنس ومع ذلك لم تكلف المحكمة المظعون عليهما بالطعن بالتزوير وحكمت بتزوير العقد .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأنه يبين من الصورة الرسمية للذكورة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الدرجة الأولى أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له وصحة التوقيع به على العقد . ولما كانت قواعده الإثبات في هذا الشأن لا تتعلق بالنظام العام فلا يجوز ما يمنع الطاعن من أن يطعن على

عاقبة هو الإثبات دون خصمه ومن ثم لا يجوز له أن يعيب على الحكم الابتدائي أنه أجابه إلى طلبه وكله هذا الإثبات أما ما جاء في الحكم الاستئنائي رداً على دفاع الطاعن في هذا الخصوص من أن إنكار الختم يقتضي إنكار التوقيع به وترتيبه على ذلك أن عبء إثبات التوقيع به يقع في هذه الحالة على الطاعن فهو وإن كان تقريراً خاطئاً إلا أنه لا تأثير له على سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم . وقد أوردت محكمة الدرجة الأولى في حكمها الأدلة التي خلصت منها إلى تزوير العقد وأقرها عليها الحكم الاستئنائي وهي مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا يؤثر في هذه النتيجة ما يدعيه الطاعن من إقرار مورث المظعون عليهما الأولين بصحة العقد الصادر من المورث للطاعن في ٨ من يولييه سنة ١٩٢٢ والحكم بصحة العقد موضوع الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدني دكرنس وذلك لما جاء في أسباب الحكم الاستئنائي من أن المستأنف محمد محمد البربري يستدل على صحة عقده بأن السيد أبو النجا اعترف ببصمة خاتم المورث . في قضية أخرى مقيمة برقم ٨١٨ سنة ١٩٤٦ دكرنس ، ويرد على ذلك بأن الظاهر من مراجعة صورة محضر الجلسة التي قدمها المستأنف ما يأتي : حضر المدعى عليهم عدا الأولى واعترفوا بالبيع ، وأحيلت القضية لإعلان المدعى عليها الأولى ولكن الثابت في الجلسات الأخرى أن السيد أبو النجا كان يطعن على عقد المستأنف طعنًا مفصلاً مدعياً بالأدلة فشل هذا الاعتراف المجهل الذي ينسب لبصمة أشخاص جملة واحدة دون بيان ما صدر من كل منهم لا يقوم دليلاً أمام الإنكار المتكرر والطعن المفصل فضلاً عن قيام الأدلة الأخرى التي استندت إليها محكمة أول درجة .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي وتزوير العقد تأسيساً على أن الطاعن عجز عن إثبات صحة توقيع المورث عليه وأن محكمة الدرجة الأولى لم تخطئ . حين كلفت الطاعن بحكمها وتهيدى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ بإثبات أن الختم للمورث وأنه هو الذي وقع به على العقد لأن إنكار الختم يقتضي إنكار التوقيع به ، مع أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز تكليفه إثبات صحة التوقيع لمخالفة ذلك للقانون الذي يقضى بأن المتمسك بالورقة لا يكلف قانوناً في حالة إنكار الختم عليها إلا إثبات صحة البصمة فإذا أثبتتها كانت الورقة حجة على الخصم حتى يطعن فيها بالتزوير وقد قدم الطاعن الدليل على صحة البصمة وهو العقد المؤرخ في ٨ من يولييه سنة ١٩٣٢ الموقع عليه من المورث ببصمة الختم نفسه والذي أقر بصحة مورث المظعون عليهما الأولين وقد حكم بصحته في الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدني دكرنس ومع ذلك لم تكلف المحكمة المظعون عليهما بالطعن بالتزوير وحكمت بتزوير العقد .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأنه يبين من الصورة الرسمية للذكورة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الدرجة الأولى أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له وصحة التوقيع به على العقد . ولما كانت قواعده الإثبات في هذا الشأن لا تتعلق بالنظام العام فلا يجوز ما يمنع الطاعن من أن يطعن على

١٨١

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

أ - حجوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية .
هذه الحجوز ليست من قبيل الأوامر الإدارية .
اختصاص المحاكم بنظر دوائر بطلان إجراءاتها أو إلغائها
أو وقف إجراءات البيع .

ب - لوائح . أوامر إدارية . اختصاص .
رسوم بلدية . للمحاكم سلطة البحث في مشروعية اللوائح
والامتناع عن تطبيقها إذا كانت مخالفة لقانون . المادة
١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم .

ج - رسوم بلدية . حق المجالس البلدية في فرض
رسوم على المحال الصناعية والتجارية التي تباشر نشاطها
في دائرة اختصاص هذه المجالس . المادة ٢٣ من القانون
رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

المبادئ القانونية

فرض المجلس البلدي الطاعن رسوما على
الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم بعملية
النقل بالسيارات في دائرة اختصاصه وبه
عليها بوجوب دفع هذه الرسوم ولما لم تدفع
أوقع حجزا إداريا على سيارتين مملوكتين لها
وحدد يوما لبيعهما فأقامت الشركة الدعوى
وطلبت الحكم أولا - بصفة مستعجلة
بإيقاف البيع حتى يفصل في النزاع الموضوعي
الخاص باستحقاق الرسوم . وثانيا - بصفة
عادية إلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن .
وثالثا - إلزام الحاجز بأن يدفع لها مبلغا
معينا على سبيل التعويض . وقد دفع الطاعن
الدعوى بعدم اختصاص المحاكم المدنية
بنظرها تأديسيا على أن قرار المجلس البلدي
بفرض الرسوم هو من قبيل الأوامر الإدارية

ومن حيث إن السيين الثاني والثالث
يتصلان في أن الحكم شابه البطلان إذ أغفل الرد
على طلب جوهرى قدمه الطاعن إلى المحكمة
الاستئنافية وهو طلب وقف الدعوى حتى يفصل
في الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في القضية
رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى ذكر نس مع ما للحكم
الذى يصدر في الاستئناف المذكور من أثر في
هذه الدعوى - وإذا أصدرت المحكمة حكما في
الدعوى دون أن تطلع على القضية رقم ٦١٨
سنة ١٩٤٦ مدنى ذكر نس التي كانت مضمومة إلى
ملف الاستئناف وسلخت قبل صدور الحكم
المطعون فيه ولو أنها اطاعت عليها لكان لذلك
أثره البالغ في نتيجة الحكم .

ومن حيث إن هذين السيين مردودان -
أولا - بما جاء في الرد على السبب الأول من أن
الحكم بصحة العقد الصادر في ٨ من يوليو سنة
١٩٣٢ موضوع الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى
ذكر نس لا تأثير له في الدعوى الحالية لاختلاف
الخصوم والموضوع في الدعوىين - ثانيا -
بأن القول بأن ملف القضية ٦١٨ سنة ١٩٤٦
سلخ بعد حجز هذه القضية للحكم في الاستئناف
وقبل النطق به هو قول عار من الدليل .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٣١٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السيادة الأستاذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وممطى
فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد المرونى وعمود هباد
الاستشاريين)

الصناعية والتجارية ، وعلى أنه يعين برسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التنظيم منها وكيفية تخصيصها وأحوال الإعفاء منها ، وبناء على هذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التنظيم منها ، ولما كان المجلس البلدي « الطاعن » بناء على ذلك قد فرض رسوما على إدارة سيارات نقل الركاب بالمدينة وعلى محلاتها ثم أوقع حجرا إداريا على أموالها وكانت هذه الشركات تقوم بعملية النقل بالسيارات وهو عمل تجاري بطبيعته ، وكانت مكاتب الشركات ومحلاتها وجراجاتها هي المحلات التي تباشر فيها نشاطها في دائرة اختصاص المجلس الطاعن وأنها بهذه الصفة تدخل في عداد المحلات التجارية فيجوز للمجلس فرض الرسوم عليها بهذا الاعتبار وفقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، وكان لا يغير من هذا النظر أن تكون الشركة المظعون عليها ملزمة بدفع رسوم أخرى عن مركزها الرئيسي متى كان الرسم الذي يتقاضاه المجلس هو عن نشاط الشركة في دائرة المدينة وليس عن نشاطها بوصفها مرخصا لها أو متمتعة باستياز لمرفق النقل ، لما كان ذلك يكون القرار الصادر من المجلس البلدي بفرض الرسم المشار إليه قد صدر موافقا لنصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

التي لا يجوز المساس بها فقضت المحكمة برفض هذا الدفع وبصفة مستعجلة بإيقاف البيع وإلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن ومحكمة الاستئناف قضت بتأييد هذا الحكم ولما عرض النزاع على محكمة النقض قررت المبادئ الآتية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الحجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم الغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطالان إجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

٢ - إن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح - كقرار المجلس البلدي بفرض رسم - إذ لا شبهة في أن للمحاكم بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون ، فإن بدا لها ما يميمها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها .

٣ - لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية تنص على أن للمجالس أن تفرض في دائرة اختصاصها رسوما على المحال

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٧٥ سنة ١٩٤٩ بتدر ذمهور على الطاعن وقالت في صحيفة أن الطاعن أنذرها في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ بأن تدفع إليه مبلغ ٥٥٠ جنيه وهو الرسم المستحق عليها في المدة من مايو سنة ١٩٤٧ لغاية فبراير سنة ١٩٤٩ ولما كانت الشركة فرعا من شركة سكك حديد الدلتا التي تقوم بدفع الرسوم والضرائب للحكومة وللجالس البلدية والمحلية عن كافة منشأتها المختلفة، الأمر الذي لا يجوز معه اقتضاء ضربيتين عن شركة واحدة لجهة واحدة في مدة واحدة وفي ٨/٢/١٩٤٩ أرسلت الشركة تظلمًا من هذا الإلزام إلى الطاعن طلبت فيه رفع هذه الضريبة وإلغاء هذا التنبيه واعتباره كأن لم يكن ، إلا أن الطاعن أوقع في ١٧/٢/١٩٤٩ حجزا إداريا على السيارتين رقمي ٨٠ و ٩٧ البحيرة وحدد لبيعهما ٣/٣/١٩٤٩ . ولهذا فإن المطعون عليها استشكلت في تنفيذ هذا الحجز ، وطلبت إيقاف بيع السيارتين المحجوز عليهما ، ثم عدلت طلباتها إلى - أولا - الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف بيع السيارتين حتى يفصل في النزاع الموضوعي الخاص باستحقاق الرسوم المحجوز على السيارتين من أجلها - وثانيا - بصفة عادية إلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن - ثالثا - إلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٥٠ جنيه تمويضا مؤقتا عن توقيع هذا الحجز - دفع للطاعن الدعوى - أولا بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة - وثانيا - بعدم

اختصاص المحاكم بنظرها لأن المرسوم الصادر في ٣٠/١٠/١٩٤٥ حدد الطريق الواجب اتباعه في النظم من هذه الرسوم - وثالثا - بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأن الطلب الأصلي يتناول الرسوم المفروضة ومقدارها ٥٥٠ جنيه وهذا المبلغ يجاوز اختصاص قاضي المواد الجزئية . وفي ٤ يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدفوع المقدمة من الطاعن - وثانيا - بصفة مستعجلة بإيقاف بيع السيارتين المحجوز عليهما وإلغاء الحجز الموقع عليهما في ١٧/٢/١٩٤٩ واعتباره كأن لم يكن . وقد ردت على الدفع الأول بأن المطعون عليه قدم محضر الشركة المحرر في ١١/٦/١٩٤٧ والذي عين فيه مديرا عاما لها ، فله بهذه الصفة أن يمثلها عند التقاضي ، وعلى الدفع الثاني بأن للبحاكم أن تقضى بالتعويض لكل من لحقه ضرر من أمر إداري صدر من جهة غير مختصة . إذا كان الأمر معينا من حيث الشكل أو كان مخالفا للقانون . وردت على الدفع الثالث بأن المطعون عليها ضمننت دعواها طلبا أصليا وهو الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف البيع ثم طلبين آخرين وهما إلغاء الحجز الموقع على السيارتين والتعويض المطالب به ، وأنه متى كان قاضي الأمور المستعجلة مختص بجميع اشكالات التنفيذ ، وكان الطلب الثاني من طلبات الشركة المطعون عليها متفرعا عن الطلب الأول ، فإنه يكون مختصا بالفصل فيه مهما كان المبلغ المحجوز عليها من أجله ، واستند الحكم في قضائه في موضوع الدعوى إلى أن الأمر الإداري الصادر بفرض الرسوم على المطعون عليها قد صدر استنادا إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ في حين أن المفهوم من نص المادة

لسنة ١٩٤٤ وطلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى واحتياطا الحكم بعدم اختصاص قاضي المواد الجزئية بنظر طلب إلغاء الحجز ومن باب الاحتياط السكلي برفض الدعوى ، وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ رفضت المطعون عليها استئنافا مقابلا بالنسبة لما قضى به في دعوى التعويض ، وطلبت قبوله ، وفي الموضوع بإلغائه والحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لما تمويضا قدره ١٥٠ جنيه وفي ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى قد خالف القانون ، لأن طلب الحكم بإلغاء الحجز الإداري أو وقف تنفيذه هو طلب بإلغاء القرار الإداري أو وقف تنفيذه ، وهو خارج عن ولاية المحاكم كنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم المدنية بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ التي تقضى بأن ليس للمحاكم سلطة تأويل العمل الإداري أو إيقاف تنفيذه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفع وقضى برفضه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، ذلك بأن المطعون عليها أقامت الدعوى على الطاعن وطلبت فيها ألا بصفة مستعجلة وقف بيع السيارات حتى يفصل في النزاع الموضوعي الخاص باستحقاق الرسوم المحجوزة على السيارات من أجلها وثانيا بصفة عادية إلغاء الحجز واعتباره

٢٣ من هذا القانون أن أنواع الرسوم الواردة به قد ذكرت على سبيل الحصر ، ولم يشر إلى السيارات أو محطات الأتوبيس وأما القول بسقوط حق الشركة لعدم تظلمها أمام اللجنة المينة بالرسوم الصادر في ١٠/٢٨/١٩٤٥ فحله أن يكون فرض هذه الرسوم صحيحا في أساسه ومطابقا للقانون ، وإلى أن الحجز وقع بناء على أمر إداري خاطيء بفرض رسوم ليس للطاعن حق في فرضها ، ولذلك يكون قد وقع بغير سند أصلا . وأما عن التعويض فإن المطعون عليها لم تقدم ما يدل على ما لحقها من ضرر مادي من توقيع الحجز . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٩١ سنة ١٩٤٩ وذكر في صحيفة استئنافه أن الحكم الابتدائي إذ قضى بصفة مستعجلة بإلغاء الحجز فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم إذ أن المطعون عليها طلبت الحكم في هذا الخصوص بصفة عادية ، كما أن قضاءه خاطيء لأنه فصل في أصل الحق المتنازع عليه ، وأن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى وأن المحكمة أغفلت الرد على ذلك وجاءت بأسباب تتناقض مع النتيجة التي وصلت إليها إذ أنها تحدثت عن الاختصاص بنظر الدعوى ثم انتهت إلى اختصاصها بالنظر في الأمر الإداري وهو خارج عن اختصاصها وفقا للادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ، وأنه تمسك أيضا بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الجزئية بنظر الدعوى لأن المبلغ المحجوز من أجله هو ٥٥٠ جنيه وهو يزيد عن نصاب المواد الجزئية وإن إدارة النقل بالسيارات تعتبر محلا تجاريا خاضعا للرسوم البلدية طبقا للادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥

كان لم يكن — ثالثا — بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليها تعويضا مقداره ١٥٠ ج وهي طلبات الفصل فيها يدخل في ولاية المحاكم المدنية وفقا لمعوم نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء . ولا يجوز النجدي بالمادة ١٨ من القانون المشار إليه القول بعدم اختصاص القضاء المدني ، ذلك لأن الحجز الإداري والاجراءات الخاصة بتوقيعه لا تند كما جرى قضاء هذه المحكمة من قبيل الاوامر الادارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ، بل تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة بإعلان إجراءات الحجز الإداري أو إلغائه أو وقف إجراءات البيع . كما أنه لا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية أن يكون أساس الدعوى أن الحجز الإداري المطلوب وقف إجراءاته أو إلغاؤه قد توقع بغير سند ، لأنه توقع بناء على قرار صدر من المجلس البلدي بفرض رسم يزعم المدعى أن المجلس لا يملك فرضه ، وأنه لذلك يجب عدم الاعتماد بهذا القرار لعدم مشروعيته . لا يحول تأسيس الدعوى على هذا الدفاع دون اختصاص المحاكم بنظرها ، ذلك لأن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء ، والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح كقرار المجلس البلدي بفرض رسم — إذ لا شبهة في أن للمحاكم بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون ، فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها . يؤيد هذا أن عبارة الأمر الإداري التي وردت في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم

الأهلية والتي نقل حكمها إلى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء إنما تعني و الاجراء الإداري ، كما يستفاد ذلك من الأصل الفرنسي واللائحة ليست لإجراء وأن المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم كانت تنص على أن على المحاكم أن تقتضي بتمتضي اللوائح متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين ، وأن المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وأن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات تنص على أن من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات ، فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إنزالها إليها . ولا محل للاعتراض على هذا الفهم الواضح بأن تصدى المحاكم لبحث مشروعية اللوائح وجواز امتناعها عن تطبيقها يعتبر إلغاء لللائحة وهو ما خص به المشرع القضاء الإداري ، ذلك لأن الامتناع عن تطبيق اللائحة يختلف اختلافا جوهريا عن إلغائها فحق المحاكم في الرقابة على مشروعية اللوائح الذي كان مقررا في مصر قبل إنشاء القضاء الإداري ، والذي هو مقرر في فرنسا مع قيام هذا القضاء لا يؤدي في حالة الامتناع عن التطبيق إلى إلغاء اللائحة التي تظل رغم ذلك قائمة بعكس الحكم بإلغائها الذي هو من اختصاص القضاء الإداري كما أن طلب الإلغاء محدد بميعاد الستين يوما أما الدفع بعدم مشروعية اللائحة فلا يحده ميعاد . لما كان ذلك يكون الحكم إذ تضي باختصاص المحاكم بالنظر في مشروعية اللائحة الصادرة من المجلس البلدي بفرض رسوم

في التمسك بهذا الدفع قد سقط وفقا للنادة المشار إليها . ومن ثم يكون تمييز الحكم المطعون فيه لأنه أغفل الفصل في دفع غير مقبول نعيًا عديم الجدوى .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بإلغاء الحجز الإداري الموقع في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ تأميداً على أن قرار وزير الصحة برفض الرسوم على الشركة صدر مخالفاً لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التي لم تنص على السيارات أو محطات الاتوبيس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله . ذلك لأن المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن للجلس أن يقرر رسوماً مقابل استعمال الأملاك العامة التي آلت إليه مباشرة شئونها ونصت المادة ٢٣ من هذا القانون على فرض الرسوم على المحال التجارية والصناعية وإذا كانت الشركة المطعون عليها شركة تجارية تباشر نشاطها التجاري في مدينة دمشق وتتفع بمرافق البلدية ونشائها ولها محطة للسيارات وجراج لايواء السيارات وتستأجر ثلاثة محلات تستعملها مكاتب لإدارة أعمالها والاشراف على النشاط التجاري للنقل بالسيارات وهذا النشاط يعتبر محلاً تجارياً بالمعنى المقصود في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . ولا يجوز الخلط بين الرسوم التي تدفعها فروع هذه الشركة وبين الرسوم المفروضة على موطن الشركة الرئيسي .

« ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن أساس منازعة الشركة المطعون عليها هو أن مطالبة المجلس البلدي (الطاعن) لها بالرسوم التي أوقع الحجز على السيارات من أجل الاستنداد إلى أساس من القانون لأن إدارة سيارات نقل

على محلات وشركات نقل الركاب بالسيارات لم يخالف القانون .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالنقص ومخالف للقانون ، ذلك لأن الطاعن دفع بعدم اختصاص قاضي المواد الجزئية بالفصل — بصفة عادية — في طلب إلغاء الحجز لأن الرسوم التي وقع الحجز على السيارات من أجلها تزيد على نصاب القاضي الجزئي المحدد في المادة ٢٦ من قانون المرافعات القديم ، إلا أن الحكم الابتدائي قضى برفض هذا الدفع استناداً إلى أن القاضي المستعجل مختص بالفصل في جميع اشكالات التنفيذ ، وأن الطلب الثاني من طلبات الشركة متفرع من الطلب الأول وقد تمسك به الطاعن أمام محكمة ثاني درجة إلا أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف أغفل الرد على هذا الدفاع .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم التي كانت تحكم النزاع وقت الفصل فيه من محكمة أول درجة كانت تقضي بأن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب إبداءه قبل ما عده من أوجه الدفع وقبل إبداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى . ولما كان يبين من محضر جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ المقدمة صورته الرسمية أن الحاضر عن الطاعن تكلم أولاً في موضوع الدعوى ثم دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، لأن الطلب الأصلي وهو إلغاء الحجز يتضمن طلب الحكم ببراءة ذمة المطعون عليها من الرسوم البلدية ومقدارها ٥٥٠ جنيهها وهذا الطلب يتجاوز اختصاص قاضي المواد الجزئية . لما كان ذلك يكون حق الطاعن

الركاب بمدينة دمنهور تعتبر جزءاً لا يتجزأ من شركة سلك حديد الدلتا التي تتوم بدفع كافة الرسوم والضرائب سواء للحكومة أو للمجالس البلدية الأمر الذي لا يجوز معه اقتضاء ضريبتين من شركة واحدة ، وأن السيارات ومحطات الأتريس لا تدخل ضمن المحلات المنصوص عنها في قانون المجالس البلدية .

« وحيث إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية تنص على أن المجالس أن تفرض في دائرة اختصاصاتها رسوماً على المحال الصناعية والتجارية ، وعلى أن يمين مرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة النظم منها وكيفية تحصيلها وكذلك أحوال الإعفاء منها ويجوز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها على أن يترك لكل مجلس البلدية التي يرى ملاءمتها . وبناء على هذا النص صدر مرسوم في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة النظم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها . وبناء على ذلك فرض المجلس البلدي (الطاعن) رسوماً على إدارة سيارات نقل الركاب بدمنهور وعلى محلاتها بها وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ أوقع حجزاً إدارياً على سياراتين للشركة المطعمون عليها وحدد لبيعهما ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ — ولما كانت الشركة المطعمون عليها تقوم بعملية النقل بالسيارات وهو عمل تجاري بطبيعته ، وكانت مكاتب الشركة ومحلاتها وجراجاتها هي المحلات التي تباشر فيها نشاطها في دائرة اختصاص المجلس الطاعن فهي بهذه الصفة تدخل في عداد المحلات

التجارية فيجوز للمجلس فرض الرسوم عليها بهذا الاعتبار وفقاً لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ولا يغير من هذا النظر أن تكون الشركة المطعمون عليها ملزمة بدفع رسوم أخرى عن مركزها الرئيسي ، متى كان الرسم الذي يتقاضاه المجلس هو نشاط الشركة التجاري في دائرة المدينة وليس عن نشاطها بوصفها مرخصاً لها أو منتمية بامتياز لمرق القل . ولما كان القرار الصادر من المجلس البلدي بفرض الرسم المشار إليه سابقاً قد صدر موافقاً لما تسمح به نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فهو صحيح لا يشوبه عيب . لما كان ذلك يكون الحكم إذ قضى بصفة مستعجلة بوقف بيع السيارات وإلغاء الحجز الموقع عليهما قد خالف القانون . ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

« ومن حيث إن موضوع الدعوى هالاح للحكم قيد وفقاً للمادة ٤٤٥ من قانون المرافعات .
« ومن حيث إنه يتضح مما سبق بيانه أن القرار الصادر من مجلس بلدي دمنهور بفرض الرسم والذي توقع الحجز على السيارات من أجله صحيح ولا يشوبه عيب ، لما كان ذلك يكون الحكم الابتدائي الصادر من محكمة دمنهور إذ قضى بوقف بيع السيارات وإلغاء الحجز الموقع عليهما على غير أساس . ومن ثم يتعين إلغاؤه والحكم برفض الدعوى في هذا الخصوص . »

(القضية رقم ٣٤٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وفضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود مباد (المستشارين) .

١٨٢

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

أ — نقض . طعن . حكم . تسببه . تكييفه المقدم
البرم بين الطرفين بأنه وكالة بالعمولة وتقريره صحة
بيع المطعون عليها أقطان الطاعن دون الحصول على
إذن من قاضي الأمور الوقفية تطبيقاً للمادة ٨٩ من
قانون التجارة الأمر الذي أسست عليه الدعوى . هذا
الحكم يكون قد حسم النزاع في الأساس الذي بليت
عليه الدعوى . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة
٣٧٨ مرافعات .

ب — عقد . تكييفه . حكم . تسببه . نفيه
بأسباب سائفة وصف الرهن من الاتفاق البرم بين
الطرفين وتقريره صحة تصرف المطعون عليها في أقطان
الطاعن دون اتخاذ الإجراءات الخاصة ببيع الشيء
الرهن . عدم خروجه من مدلول عبارات الاتفاق .
لا يعبه أن يكون قد اغتبر هذا الاتفاق وكالة
بالعمولة في حين أنه عقد من نوع خاص متى كان قد
انتهى إلى نتيجة سلبية .

ج — وكالة بالعمولة . حكم . تسببه . تقريره أن
الوكيل بالعمولة المأذون له بالبيع لا يجب عليه استصدار
أمر بالبيع من قاضي الأمور الوقفية . لا خطأ . المادة
٨٩ من قانون التجارة .

د — حكم . تسببه . نفيه عن المقدم وصف الرهن
من واقع نصوصه . قوله بعد ذلك أن العرف جرى
على أساس التعامل بعقود مماثلة . النعى عليه بأنه
غلب العرف على نصوص القانون الأمر . على غير
أساس .

المبادئ القانونية

أ — لما كان الطاعن قد بنى دعواه على
أن المعاملة بينه وبين المطعون عليها رهن
تجاري وكان المطعون عليها تعتبر المعاملة
وكالة بالعمولة ورد الطاعن على ذلك بأنه
يفرض اعتبارها وكالة بالعمولة فإنه لم يكن
يجوز لها بيع أقطانه دون اللجوء إلى قاضي

الأمور الوقفية لاستصدار إذن بالبيع
وتمسكت المطعون عليها بأنها كانت مأذونة
من الطاعن بالبيع وأنه لذلك لم يكن يجب
عليها عملاً بنص المادة ٨٩ من قانون التجارة
استصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية
بالبيع وكان منطوق الحكم المطعون فيه قد
جاء صريحاً في اعتبار المعاملة وكالة بالعمولة
كما قضى في أسبابه بصحة البيع الصادر من
المطعون عليها بصفتها وكالة بالعمولة عن
الطاعن وحدد مأمورية الخبير المنتدب لعمل
الحساب على هذا الأساس ، لما كان ذلك
بأن هذا الحكم يكون قد حسم النزاع في
الأساس الذي بليت عليه الدعوى ويجوز
الطعن فيه استقلالاً وفقاً للمادة ٣٧٨ من
قانون المرافعات .

٢ — متى كان الحكم بعد أن أورد في
أسبابه نصوص عقود الاتفاق المبرمة بين
الطرفين وبين الأدلة التي اعتمد عليها في عدم
اعتبار المعاملة بينهما رهناً تجارياً منها أنه
وردت في هذه العقود عبارات البيع والتمن
عدة مرات كما ورد بها أن الطرفين اتفقا على
عمولة للشركة المطعون عليها مقابل عمليات
البيع وعلى أن تكون الأقطان التي تورد
على درجة معينة من الجودة وعلى التزام
الطاعن بالغطاء إذا انكشف مركز البضاعة
بالنسبة لسعر البورصة . ومنها أن الطرفين
من تجار الأقطان وأن الطاعن حرر عن
المبالغ التي سحبها وصولاً بالاستلام

معين عن كل قنطار لا يكون قد ورده الأمر الذى يتنافى مع اعتبار التعامل رهنا حيازا ولا يؤثر على سلامة النتيجة التى انتهى اليها الحكم وصف العقود بأنها وكالة بالعمولة مع أنها فى الحقيقة عقود من نوع خاص لا يسرى عليها حكم المادة ٧٨ من قانون التجارة التى توجب على الدائن المرتن استصدار إذن من قاضى الأمور الوقتية بالبيع إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفيه المدين .

٣ - لم يخطئ الحكم إذ قرر أن الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع لا يجب عليه أن يستصدر أمرا من قاضى الأمور الوقتية ببيع الأقطان التى فوض فى بيعها ذلك أنه إذا كان تمت غموض فى النص العربى للمادة ٨٩ من قانون التجارة فإن هذا الغموض يوضحه النص الفرنسى لهذه المادة الذى لا يدع مجالا للشك فى صحة ما ذهب اليه الحكم فى هذا الخصوص .

٤ - متى كان الحكم بعد أن نفى عن العقود وصف الرهن التجارى من واقع نصوصها أشار إلى ما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقود موضوع النزاع وقرر أن القضاء المصرى لم ير فيها ما يخالف القانون فإنه يكون فى غير محله ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه أسس قضاءه على ما جرى به العرف مغليا لاياء على نصوص القانون الآمرة .

لا سندات مديونية وأنه قد ذكر فيها صراحة أن ما تسلمه من مبالغ هو من أصل ثمن الأقطان ، وأنه فوض الشركة بالبيع فى خطاب أرسله اليها وإن تمسك الطاعن بما ورد فى العقود من حق امتياز الشركة على الأقطان بالنسبة للمبالغ المسحوبة وتأويله هذا النص بأنه يدل على أن المعاملة رهن مردود بأن النص المشار اليه لا يفيد اعتبار المعاملة رهنا لأن الوكيل بالعمولة له أيضا حق الامتياز وفقا للمادة ٨٥ من قانون التجارة فإن هذا الذى قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن المعاملة بين الطرفين ليس فيه خروج عن نصوصها التى تفيد كما أثبت الحكم بالأسباب الساتعة التى أوردها أن نية الطرفين قد انصرفت منذ البداية إلى بيع القطن المورد من الطاعن إلى المطمون عليها لا إلى رهنه ويؤكد هذا النظر احتفاظ الطاعن بحق التصرف فى الأقطان الموردة منه وتفويضه الشركة فى بيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها وأنه تصرف فعلا فى بعضها بالبيع لآخرين قبل أن يوفى بما تسلمه من المطمون عليها من مبالغ وهذا الحق لا يتأتى للمدين الراهن إذ ليس من حقه فى عقد الرهن الحيازى أن يخرج الشيء المرهون من حيازة الدائن المرتن قبل أن يوفيه بدينه كاملا كما أن العقود المبرمة بين الطرفين افترضت أن لا يقوم الطاعن بتوريد الأقطان بحسب الاتفاق فنص فيها على إلزامه بتعويض

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فإنه في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٨ أقام الطاعن على المطعون عليها دعوى أمام محكمة الدنيا الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٢١٠ سنة ١٩٤٨ كلى طلب فيها الحكم بالزام المطعون عليها بأن تدفع إليه مبلغ ٩٥٧ ج و ٨١٩ م والفوائد بواقع ٦٪ سنويا ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء مع المصروفات وانعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المسجل بغير كفالة وقال في صحيفة افتتاح الدعوى إنه جرت بينه وبين المطعون عليها معاملة على قطن وبذرة إذ استلم منها مبالغ ٥٢٢ ج وسلمها ٧٣٤ قنطاراً و ٧٢ رطل بلغ مقدارها بعد الحاج ٨٢٠ قنطاراً و ٩٥ رطل باع منها لآخر ٦٥٤ قنطاراً و ٨٤ رطل ودفع إلى الشركة بمناصفة بيع هذا المقدار مبلغ ٤٤٠٠ جنيه في مقابل تحويل القطن المبيع إلى مشترية فصار الباقي له ١٦٦ قنطاراً و ١٢ رطل وأصبح الباقي عليه مبلغ ٨٢٠ ج . وأنه في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أرسل إلى المطعون عليها برقية يخطر بها فيها بقطع السعر على هذا المقدار الباقي وكان السعر في ذلك اليوم ٨ جنيهات و ٨٠٠ ملليم للقنطار وبإضافة ثمنه على هذا الأساس إلى مبلغ ٥٦٤ جنيه و ٤٤٠ ملليم ثمن بذرة ومبلغ ٦١ جنيه و ٧٨٠ ملليم ثمن مقدار آخر من القطن ثم خصم مبلغ الـ ٨٢٠ جنيه السابق الإشارة إليه ومبلغ ٣١٠ جنيه و ١٦٩ ملليم أجور حاج يكون الباقي المستحق له قبل المطعون عليها هو المبلغ الذي طلب الحكم له به مع فوائده .

وعند نظر الدعوى قدمت المطعون عليها

عقود الاتفاق الثلاثة المحررة بينها وبين الطاعن في ٢٩ أغسطس و ٢٠ سبتمبر و ٢٥ أكتوبر من سنة ١٩٤٤ والمتضمنة تعهده بأن يورد إليها ٧٥٠ قنطاراً من القطن الزهر من محصول سنة ١٩٤٤ المتداخلة في سنة ١٩٤٥ بالشروط المدونة في تلك العقود ودفعت الدعوى بأن الطاعن بعد أن باع من المقادير المسلمة منه إليها ٨٤ ط و ٦٥٤ ق أرسل إليها في ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ خطاباً يطلب فيه إيماله في التصرف في القطن الباقي ويفوضها فيه بنقل القطن على حسابه وتحت مسئوليته إلى الاسكندرية وبيعه بمعرفتها بسعر بورصة ميناء البصل وذلك بدون إنذار . وأنها أخطرت في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بدفع المطلوب عليه وإلا اضطرت لبيع القطن ولما لم يدفع باعته لحسابه في نوفمبر وديسمبر من سنة ١٩٤٥ ثم أخطرت بالبيع وطلبت منه أن يدفع إليها ما تبقى بذمته ومقداره ١٧٠٢ قرش فلم يقم بالوفاء وأرسل إليها بعد ذلك بنحو ثمانية أشهر برقيته المؤرخة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والتي طلب فيها القطن على أساس سعر ذلك اليوم وأنها إذ قامت بالبيع لم تكن سوى وكيلة بالعمولة عن الطاعن — وتمسك الطاعن في دفاعه بأن القطن كان مودعاً لدى الشركة المطعون عليها على سبيل الرهن التجاري — وبجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة الابتدائية أولاً : باعتبار العلاقة بين الطرفين توكيلاً بالعمولة للبيع . ثانياً — بتدب مكتب الخبراء بالمحكمة لأداء المأمورية المبينة بأسباب حكمها وابتقت الفصل في المصروفات . فرفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ١٨١ تجارى سنة ٦٩ ق وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً

الحساب على هذا الأساس . ولما كان الحكم قد حسم النزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى كما سلف بيانه فانه يجوز الطعن فيه استقلالا .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إنه بنى على ستة أسباب .
يتحصل السببان الخامس والسادس والوجه الأول من السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه قد افترض أن عقود الاتفاق الثلاثة المحررة بين الطاعن والمطعون عليها مهمة يعززها التفسير في حين أن نصوصها واضحة وصریحة في إفادة معنى الرهن التجارى ولم يكن يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين وأن الحكم إذ تعرض لتفسيرها فسرهما بما يؤدي إلى مسخها ذلك أن الحكم استخلص من البنود الخمسة الأولى المتماثلة في كل عقد وصف المعاملة بأنها وكالة بالعمولة مع أنه ورد في البند الخامس أنه في حال عدم قبول الطاعن لأسعار الشركة في اليوم المحدد للشتمين يكون ملزما برد جميع المبالغ المسحوبة على الأفظان مع فواتدها وأن الحكم أهمل نص البندين السادس والناسع رغم ما لهما من دلالة في تحديد وصف العقد إذ ورد في البند السادس أنه « في حالة إزدياد سعر القطن في السوق وإذا قبل الطرف الأول - المطعون عليها - أن يدفع للطرف الثاني - الطاعن - سلفيات أخرى على كميات القطن الموردة على شرط أن يكون دائما فرق ١٠٪ بين ثمن القطن الاجمالى وجميع السلفيات وإذا نقص هذا الفرق لسبب هبوط سعر القطن أو أى سبب آخر يتعهد الطرف الثاني أن يسدد المبالغ اللازم في زمن يومين اثنين وفي حالة عدم السداد يكون للطرف الأول الحق في بيع القطن

وبالغاء الحكم المستأنف والقضاء باعتبار التعامل بينه وبين المطعون عليها رهنا تجاريا . وبمجلسة ١١ يناير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف - الطاعن - بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أنعاب محاماة . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها ذهبت بعدم جواز الطعن بمقولة إن الحكم المطعون فيه وإن اشتمل على قضاء قطعى إلا أنه حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات لإلا مع الطعن في الحكم الذى يصدر في الموضوع .

« من حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد حسم النزاع في أساس الخصومة إذ كان الطاعن يبنى دعواه على أن المعاملة بينه وبين المطعون عليها رهن تجارى وكانت المطعون عليها تعتبر المعاملة وكالة بالعمولة ورد الطاعن على ذلك بأنه بفرض اعتبارها وكالة بالعمولة فانه لم يكن يجوز لها بيع أظفانه دون اللجوء إلى قاضى الأمور الوقتية لاستصدار إذن بالبيع وتمسكت المطعون عليها بأنها كانت مأذونة من الطاعن بالبيع وأنه لذلك لم يكن يجب عليها عملا بنص المادة ٨٩ من قانون التجارة استصدار إذن من قاضى الأمور الوقتية بالبيع - وجاء منطوق الحكم المطعون فيه صريحاً في اعتبار المعاملة وكالة بالعمولة كما قضى في أسبابه بصحة البيع الصادر من المطعون عليها بصفتها وكالة بالعمولة عن الطاعن وحدد مأمورية الخبير المنتدب بعمل

زهرأ أو علوجا وفي هذه الأحوال تقيد على الطرف الثاني جميع المصاريف التي تنتج من عملية التسليم ويكون للطرف الأول الحق في تحصيل ثمن جميع الأقطان المسجلة . . . وورد في البند التاسع أن الأقطان الموردة من الطرف الثاني باسم ولحساب الطرف الأول تعتبر ضمانا للمبالغ المسحوبة وللطرف الأول حق الامتياز عليها . وأن هذه النصوص قاطعة في بيان أن القطن كان دائما ملك للطاعن له حق التصرف فيه وأنه مودع لدى الشركة ضمانا للمبالغ المسحوبة ولهذا يكون في القول بأن نصوص العقود تدل على أن المعاملة وكالة بالعمولة خروج على عباراتها .

د ومن حيث إن هذا النعمى مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بعد أن أورد في حيثياته نصوص بنود وعقود الاتفاق الثلاثة بين الأدلة التي اعتمد عليها في عدم اعتبار المعاملة بين الطرفين رهنا تجاريا منها أنه وردت في عقود الاتفاق عبارات البيع واثن عدة مرات كما ورد بها أن الطرفين اتفقا على عمولة للشركة المطعون عليها في البيع وعلى أن تكون الأقطان التي تورد على درجة معينة من الجودة وعلى إلزام الطاعن بالنظام إذا انكشف مركز البضاعة بالنسبة لسعر البورصة ومنها أن الطرفين من تجار الأقطان وأن الطاعن حرر عن المبالغ التي سحبها لإيصالات بالاستلام لا سندات مديونية وقد ذكر فيها أن ما تسلمه من المبالغ هو من أصل ثمن الأقطان وأنه قد فوض الشركة بالبيع في خطابه المؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ ثم أشار الحكم إلى تمسك الطاعن بما ورد في العقود من حق امتياز الشركة على الأقطان بالنسبة للمبالغ المسحوبة وتأويله هذا النص بأنه يدل على أن المعاملة رهن ورد على

هذا الدفاع بأن هذا النص لا يدل على اعتبار المعاملة رهنا لأن الوكيل بالعمولة له أيضا حق الامتياز وفقا لنص المادة ٨٥ من قانون التجارة وهذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن المعاملة بين الطرفين ليس فيه خروج عن نصوصها التي تقيد كما أثبت الحكم بالأسباب الساتعة التي أوردتها أن نية الطرفين قد انصرفت منذ البداية إلى بيع القطن المورد من الطاعن إلى المطعون عليها لا إلى رهنه ويؤكد هذا النظر احتفاظ الطاعن بحق التصرف في الأقطان الموردة منه كما أنه فوض الشركة في بيع أقطانه نظير عمولة متفق عليها وقد تصرف في بعضها فعلا بالبيع لآخرين قبل أن يوفى بما تسلمه من المطعون عليها من مبالغ وهذا الحق لا يتأق للدين الرهن إذ ليس من حقه في عقد الرهن الحيازي أن يخرج الشيء المرهون من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملا كما أن العقود المبرمة بين الطرفين افترضت أن لا يقوم الطاعن بتوريد الأقطان حسب الاتفاق فنص في البند الثامن منها على إلزامه بتعويض مقداره ٢٥ قرشا عن كل قنطار لا يكون قد ورده الأمر الذي يتنافى مع اعتبار التعامل رهنا حيازيا ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في نفي وصف الرهن الحيازي عن العقود المشار إليها ولا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها وصفه بأنها وكالة بالعمولة مع أنها في الحقيقة عقود من نوع خاص لا يسرى عليها حكم المادة ٧٨ من قانون التجارة التي توجب على الدائن المرتهن استصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية بالبيع إذا حصل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين .

د ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر

عليها وصف الرهن التجارى فانه لا يكون ثمت محل للقول بأن تفويض الطاعن المطعون عليها في البيع هو تفويض باطل عملا بالمادة ٧٩ المشار إليها .

د ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ غلب حكم العرف التجارى على نصوص القانون الآمرة والتي تعتبر من النظام العام قد أخطأ في تطبيق القانون .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم بعد أن نقي عن العقود وصف الرهن التجارى من واقع نصوصها أشار إلى ما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقود موضوع النزاع وقرر أن القضاء المصرى لم يرفها ما يخالف القانون ويبين من هذا أن ما يعزوه الطاعن إلى الحكم من أنه أسس قضاؤه على ما جرى به العرف مغلبا لإياه على نصوص القانون الآمرة هو نعى في غير محله .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد العزيز سليمان وأحمد البروسى ومحمود عباد المستشارين) .

١٨٣

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

دائن للتركة . حجز . مبالغ مودعة بصندوق التوفير .
حكمة عدم جواز الحجز عليها . وفاة المودع . حق الدائن للتركة في اقتضاء دينه المحكوم له به من المبالغ المودعة دون حاجة إلى توقيع حجز تحفظى أو تنفيذى عليها . المادة ٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ والمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

أن الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع يعنى من وجوب الحصول على إذن من قاضى الأمور الوقتية ومن مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون التجارة يكون قد خالف القانون . ذلك لأن المادة ٨٩ من قانون التجارة تقضى بأن الوكيل بالعمولة يجب عليه اتخاذ هذه الإجراءات سواء أكان مأذونا من موكله بالبيع أم كان غير مأذون به . ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه فضلا عن أن الوصف الصحيح للعقود المحررة بين الطاعن والمطعون عليها هو أنها عقود من نوع خاص ومن ثم لا تسرى عليها بطريق القياس أحكام الرهن التجارى الناهية عن البيع بدون إذن القاضى فإن الحكم لم يخطئ . إذ قرر أن الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع لا يجب عليه أن يستصدر أمرا من قاضى الأمور الوقتية ببيع الأقطان التى فوض فى بيعها ذلك أنه إذا كان ثمت غموض فى النص العربى للمادة ٨٩ من قانون التجارة فإن هذا الغموض يوضحه النص الفرنسى لهذه المادة الذى لا يدع مجالا للشك فى صحة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص .

د ومن حيث إن السببين الثانى والثالث يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز التفويض الصادر من الطاعن للمطعون عليها بالبيع سواء بمقتضى العقود المبرمة بين الطرفين أو بمقتضى اتفاق لاحق يكون قد خالف القانون ذلك لأن التفويض بنوعيه باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لا يصح التنازل عنه ويتعين على المحاكم أن تقضى به من تلقاء نفسها وذلك تطبيقا لنص المادة ٧٩ من قانون التجارة .

د ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه متى انتفى عن التعامل بين الطاعن والمطعون

المبدأ القانوني

لما كانت حكمة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير إنما هي تشجيع الأفراد على الإدخار وذلك يجعل ما يدخرونه بعيدا عن متناول أيدي الدائنين فإذا مات وفي المودع انقضت عملية الادخار وزالت عن الأموال المدخرة الخصائص التي كانت لها فتفقد وصفها الذي استمدت منه مقومات عدم جواز الحجز عليها ووجب بحكم المادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ رد هذه الوديعة إلى ورثة المودع أو إلى المستحقين بعد إبرازهم المستندات القانونية المثبتة لصفاتهم ؛ وكان حق المطعون عليه في اقتضاء دينه من التركة يفضل حقوق الورثة فيها عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ؛ وكان حكم الدين المطالب به قد أصبح نهائيا بالنسبة للورثة وكان المطعون عليه يعتبر والحالة هذه بوصفه دائنا للتركة مستحقا للمبالغ السابق إيداعها من المورث في صندوق التوفير وفقا للمادة ٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ بغير حاجة إلى توقيع حجز تحفظي أو تنفيذي على هذه الأموال ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام مصلحة البريد بصرف المبلغ المودع باسم المورث إلى المطعون عليه خصما من المبلغ المحكوم له به على ورثة المودع لم يخالف القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٢٧ سنة ١٩٤٦ على كل مصر على ورثة جرجس عبد الملك المصري محتصا الطاعنة ووجهه يوسف وطلب الحكم له على ورثة جرجس عبد الملك في مواجهة ووجهه يوسف بأن يدفعوا إليه من تركة مورثهم المذكور مبلغ ١٦٤ جنيها و ١٧٦ مليا مع إلزام الطاعنة بأن تصرف له مبلغ ١٣٥ جنيها المودع من المورث بصندوق التوفير خصما من مطالوبه مؤسسا دعواه على أنه صرف المبلغ المطالب به في تجهيز المورث وجنازته وقد سلم بعض الورثة بدعوى المطعون عليه وأحالت محكمة أول درجة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه دعواه ونازعت مصلحة البريد (الطاعنة) في أحقية المطعون عليه في صرف المبلغ المودع . وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة بإلزام الورثة بأن يدفعوا إلى المطعون عليه من تركة مورثهم مبلغ ١٦٤ جنيها و ١٧٦ مليا وإلزام مصلحة البريد بأن تصرف إلى المطعون عليه مبلغ ١٣٥ جنيها المودع باسم المورث بصندوق التوفير . استأنفت مصلحة البريد الحكم فيما يختص بما قضى به من أحقية المطعون عليه في صرف المبلغ المذكور لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافا برقم ١٨١ سنة ٦٥ ق فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته من أسباب . فقررت الطاعنة الطعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بتي على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام مصلحة البريد بصرف مبلغ مودع لديها إلى المطعون

عليه بمقولة إن هذا الأخير دائن لتركته المودع قد أخطأ في القانون إذ دائن التركة لا يعتبر من المستحقين الذين يجوز صرف الودائع إليهم عملاً بالمادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ إذ المستحقون في معنى هذه المادة هم أصحاب الحق الأصيل في الوديعة وأن المبالغ المودعة في صندوق التوفير لا يجوز الحجز عليها ولا التنازل عنها . هذا فضلاً عن أن الدائن لم لم يوقع حجزاً تحت يد مصلحة البريد وأنه حتى لو وقع هذا الحجز لسكان من الواجب اعتباره باطلاً .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالإلزام الطاعنة بصرف مبلغ ١٣٥ ج المودع باسم المورث بصندوق التوفير المطعون عليه خصماً من المبلغ المحكوم له به على ورثة المودع أقام قضاءه على أنه وإن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٥ ولائحة تنفيذ الأوامر العالية المختصة باشغال صندوق التوفير الصادرة في ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ تنصان على عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البريد ولا تقبل المعارضة في دفع هذه المبالغ لأصحاب الدفاتر المثبتة لها . فإن المادة ٢٤ من اللائحة المشار إليها قد نصت على أن المبالغ المستحقة لمن يتوفى من المودعين ترد إما للجهة الاختصاص بناء على طلبها كتابة وإما للورثة أو المستحقين بعد إبرازهم المستندات القانونية المثبتة لصفتهم وأن علة التحريم هي تشجيع الأفراد على الادخار حتى إذا انتفت هذه العلة ب وفاة المودع تصبح الوديعة تركه يحق لدائن المورث — باعتبار أنه من أصحاب الحقوق — طلب صرفها إليه عملاً بنصوص اللائحة المشار إليها . وهذا الذي قرره الحكم صحيح قانوناً — ذلك

أن حكمة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير إنما هي تشجيع الأفراد على الادخار وذلك يجعل ما يدخرونه بعيداً عن متناول أيدي الدائنين فإذا ماتوفى المودع انتقضت عملية الادخار وزالت عن الأموال المدخرة الخصائص التي كانت لها فتفقد وصفها الذي استمدت منه مقومات عدم جواز الحجز عليها ووجب بحكم المادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ ردهذه الوديعة لورثة المودع أو إلى المستحقين بعد إبرازهم المستندات القانونية المثبتة لصفتهم . ولما كان حق المطعون عليه في اقتضاء دينه من التركة يفضل حقوق الورثة فيها عملاً بالمادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وكان حكم الدين المطالب به قد أصبح نهائياً بالنسبة للورثة ، لما كان ذلك ، فإن المطعون عليه يعتبر والحالة هذه بوصفه دائناً للتركة مستحقاً للمبالغ السابق إيداعها من المورث وفقاً للمادة ٢٤ من اللائحة ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ بغير حاجة إلى توقيع حجر تحفظي أو تنفيذي على هذه الأموال .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ١١٦ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

١٨٤

٢١ مايو سنة ١٩٥٣

١ — حوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . الحوز الإدارية ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص الحاكم بنظر دواوى بطلان إجراءات هذه الحوز أو الفأها أو وقف إجراءات البيع .

الحجز موضوعيا حتى يصدر الحكم المذكور
ولما عرض النزاع على محكمة النقض قررت
المبادئ الآتية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأن
الحجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد من
قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم
الغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم
تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة بطلان
إجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو وقف
إجراءات البيع .

٢ - إن المادة ١٨ من قانون نظام
القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم
وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى
الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري
العام أي اللوائح - كقرار المجلس القروي
بفرض رسم - إذ لا شبهة في أن للمحاكم
بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن
تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون
فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان
عليها أن تمتنع عن تطبيقها ، وإذن فإن الحكم
المطعون فيه إذ قرر إيقاف الفصل في الطلب
الخاص بإلغاء الحجز موضوعيا حتى يفصل
من الجهة المختصة في النزاع القائم على مشروعية
اللائحة الصادرة من المجلس القروي بفرض
الرسم يكون قد خالف القانون في هذا
الخصوص .

٢ - ليس لمحكمة ثاني درجة أن تصدر

ب - لوائح . أوامر إدارية . اختصاص . حجوز
إدارية . رسوم بلدية . المحاكم سلطة البحث في مشروعية
اللائحة والامتناع من تطبيقها إذا كانت مخالفة للقانون .
حكم . تسببه . قضاؤه بإيقاف الفصل في طلب إلغاء
الحجز حتى يفصل في مشروعية اللائحة بفرض الرسوم
البلدية من الجهة المختصة . خطأ في القانون . المادة
١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

ج - استئناف . تصدى . عدم جواز التصدي
ولو باتفاق الخصوم .

المبادئ القانونية

فرض المجلس القروي للطاعن رسوما
على الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم
بعملية النقل بالسيارات في دائرة اختصاصه
وأوقع حجزا إداريا على سيارة مملوكة لها
وحدد يوما لبيعها فأقامت الشركة الدعوى
وطلبت الحكم أولا بصفة مستعجلة بوقف
إجراءات البيع وثانيا بصفة عادية بإلغاء
الحجز واعتباره كأن لم يكن ودفع الطاعن
بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن
وقف إجراءات البيع وإلغاء الحجز فيه
مساس بتأويل وتفسير الأمر الإداري
الخاص بفرض الرسوم وليس للمحاكم
إيقاف تنفيذه أو تأويله عملا بالمادة ١٨ من
قانون نظام القضاء . قضت المحكمة بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى ومحكمة الاستئناف
قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإيقاف
إجراءات البيع إلى أن يفصل نهائيا من الجهة
المختصة في صحة الأمر بفرض الرسوم المحجوز
من أجلها مع إيقاف الفصل في طلب إلغاء

لموضوع النزاع ولو باتفاق طرفي الخصومة لأن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية لنظام القضاء .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن (مجلس قروي ابراهيمية) فرض على الشركة المطعون عليها رسماً مقداره ٢٥ جنيتها عن سنة ١٩٥٠ وأوقع حجزاً إدارياً على السيارة الأمنيوس رقم ١٥٢ - شرقية وحدد لبيعها ١٩٥١ / ١ / ٢٥ فأقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٥١ بنذر الرقازيق على الطاعن وقالت بياناً لها إن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ حدد موارد المجالس البلدية وأورد على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها فرض رسوم وليس من بينها مكاتب السيارات أو جراجاتها ، وطلبت الحكم أولاً بصفة مستعجلة بوقف إجراءات بيع السيارة المحجوز عليها وثانياً بصفة عادية بإلغاء الحجز الموقع عليها واعتباره كأن لم يكن فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن وقف إجراءات البيع وإلغاء الحجز فيه مساس بتأويل وتفسير الأمر الإداري الخاص بفرض الرسوم ، وليس للمحاكم إيقاف تنفيذه أو تأويله عملاً بالمادة ١٨ من قانون نظام القضاء ، وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٨ سنة ١٩٥١ الزقازيق الابتدائية ، وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وإيقاف إجراءات البيع إلى أن

يفصل نهائياً من الجهة المختصة في صحة الأمر بفرض الرسوم المحجوز على السيارة من أجلها مع إيقاف الفصل في طلب إلغاء الحجز موضوعياً حتى يصدر الحكم المذكور تأسيساً على أن الحجز الإداري الذي توقعه جهة الإدارة استيفاء لبعض مستحقات الحكومة من أموال وضرائب أو رسوم أو غيرها ليس أمراً إدارياً في حد ذاته ، وأن السلطة الإدارية التي تقوم به لا تفعل ذلك باعتباره عملاً أصيلاً من خصائص سلطتها الإدارية ، وإنما هي في ذلك نائبة عن السلطة القضائية الأصلية ، فإيتوجه إليه من طعون تختص هذه الأخيرة بالنظر فيه ، وعلى أن كلا من الأمر الإداري والحجز الموقع تنفيذاً لهذا الأمر عمل متميز بذاته ، وعلى أنه متى كان قد أسند إلى الأمر الإداري القاضي بفرض الرسوم طعن مؤداه أنه وقع مخالفاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وأن المطعون عليها في سبيل الطعن عليه أمام الجهة المختصة لإلغائه ، وأنه متى كان الطلب الوقفي المتعلق بوقف إجراءات البيع ليس إلا إجراءً تحفظياً سريعاً الغاية منه إرجاء الوصول بالتنفيذ إلى نهاية الأمر الذي في مخالفته ضرر محقق مع أن الدين المنفذ به لا يزال محل طعن . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتكون من وجهين : الأول أن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع الخاص بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك لأنه وإن كانت المحاكم مختصة بالنظر في صحة إجراءات الحجز الإداري وبيع المال المحجوز عليه أسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيع الجبرية القضائية باعتبار أن تلك الإجراءات ليس من

قبيل الأعمال الإدارية التي تصدرها الحكومة في سبيل المصلحة العامة وفي حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة العامة بل هي نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة بوصفها دائنة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية . إلا أن محل ذلك أن تؤسس المنازعات فيها على بطلان في إجراءات الحجز أو البيع أو التخالص أما إذا أسست على وجوب أو عدم وجوب دفع الضرائب أو الأموال أو الرسوم أو على المنازعة في مقدار ما يجب دفعه فإن هذه المنازعة لا تختص المحاكم بالنظر فيها لما ينطوي عليه ذلك من نظر في أساس ربط الأموال الأميرية . وإن الحكم المطعون فيه إذ سلم بأن العيب في الحجز هو قيام نزاع خطير على مسنده أى على الأمر الإداري الصادر بتقدير الرسوم المنفذ بها استنادا إلى ما أنارت به المطعون عليها من منازعة في استحقاقها ، وأنه إذ اعتبر هذا الحجز إجراء مستقلا عن الأمر الصادر بفرض الرسم ، وإذ قضى بعد ذلك في الطلب المستعجل بوقف البيع فإنه يكون قد قضى بوقف تنفيذ هذا الأمر الأخير ، وبالتالي يكون قد جاوز اختصاصه .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود ، ذلك لأن الدعوى رفعت من المطعون عليها وطلبت فيها أولا بصفة مستعجلة وقف إجراءات بيع السيارة رقم ١٥٢ أمينيوس الشرقية حتى يفصل فيها إذا كان لمجلس قروي الإبراهيمية الحق في فرض الرسم المحجوز عليها من أجله . وثانيا بصفة عادية إلغاء الحجز الموقع على السيارة المذكورة واعتباره كأن لم يكن وهي طلبات الفصل فيها يدخل في ولاية المحاكم المدنية وفقا لعموم نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة

١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ولا محل للتحدي بالمادة ١٨ من القانون المشار إليه القول بعدم اختصاص هذا القضاء ، ذلك لأن الحجز الإداري وإجراءاته لا تعد كما جرى قضاء هذه المحكمة من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ، بل تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات الحجز الإداري أو إلغائه أو إيقاف إجراءات البيع . كما أنه لا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية أن يكون أساس الدعوى أن الحجز الإداري المطالب بوقف إجراءاته أو إلغاؤه قد توقع بغير سند لأنه توقع بناء على قرار صدر من المجلس القروي بفرض رسم يزعم المدعى أن هذا المجلس لا يملك فرضه ، وأنه لذلك يجب عدم الاعتداد بهذا القرار لعدم مشروعيته . لا يحول تأسيس الدعوى على هذا الدفاع دون اختصاص المحاكم بنظرها ، ذلك لأن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري العام أو تأويله ، إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أى اللوائح كقرار المجلس البلدي بفرض رسم . إذ لا شبهة في أن للمحاكم ، بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون ، فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها ، يؤيد هذا أن عبارة الأمر الإداري التي وردت في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والتي نقل حكمها إلى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء إنما تعني الإجراء الإداري كما يستفاد ذلك من الأصل الفرنسي ، في حين أن اللائحة لا تعتبر إجراء ، وأن المادة ٢٨ من لائحة ترتيب

في الطلب الموضوعي بالوقف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم مشوب بالبطلان ، لأنه فرق بين الطلبين المستعجل والموضوعي واعتبرهما متميزين وأقام قضاءه في الطلب الأول بوقف البيع على أنه طلب وقفي ، وعلى الطلب الثاني بالوقف على أساس أن الحجز متفرع عن الدين المحجوز من أجله ، فلا تقول المحكمة كليتها فيه قبل أن يستقر الأمر بالنسبة لاستحقاق الرسم من عدمه . ولما كان القضاء المستعجل هو فرع من المحكمة المدنية يتقيد في اختصاصه في الحكم في الاجراءات الوقفية بنفس القيود والأوضاع التي تحد اختصاصها . لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد عاره قصور يوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر باختصاص المحكمة بالفصل في النزاع المطروح عليها بشقيه قضى في الطلب الثاني الخاص بإلغاء الحجز الموقع على السيارة بوقفه موضوعاً حتى يفصل من الجهة المختصة في النزاع القائم بين طرفي الخصومة على مشروعية اللائحة الصادرة من المجلس بفرض الرسوم وهي ما يستند إليه الطاعن في توقيع الحجز . ولما كان يتضح مما سبق بيانه أن على المحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح عليها ومطابقتها للقانون ، فإن تبين لها عدم مشروعية اللائحة امتنعت عن تطبيقها واعتبرت الاجراءات التي تمت بناء عليها قد وقعت بغير سند . وإن تبين لها خلاف ذلك قضت برفض الدعوى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف البيع وبوقف طلب إلغاء الحجز حتى يفصل من الجهة المختصة

المحاكم كانت تنص على أن على المحاكم أن تقضى بمقتضى اللوائح متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين ، وأن المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وأن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات تنص على أن من خالف أحكام اللوائح العمومية والمحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للبخالفات فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً إنزالها إليها . ولا محل للاعتراض على هذا الفهم الواضح بأن تصدى المحاكم لبحث مشروعية اللوائح وجواز امتناعها عن تطبيقها يعتبر إلغاء لللائحة ، وهو ما خص به المشرع القضاء الإداري ذلك لأن الامتناع عن تطبيق اللائحة ، يختلف اختلافاً جوهرياً عن إلغائها ، ذلك أن حق المحاكم في الرقابة على مشروعية اللوائح الذي كان مقرراً في مصر قبل إنشاء القضاء الإداري ، والذي هو مقرر في فرنسا مع قيام هذا القضاء لا يؤدي في حالة الامتناع عن التطبيق إلى إلغاء اللائحة التي تظل رغم ذلك قائمة بعكس حكم الإلغاء الذي هو من اختصاص القضاء الإداري كما أن طلب الإلغاء يرفع في ميعاد محدد ، أما الدفع بعدم مشروعية اللائحة أمام المحاكم فلا يحده مثل هذا الميعاد . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد خالف القانون .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى

أسباب حكم آخر لم يكن مقدما في الدعوى وكان قد صدر في دعوى أخرى لم يكن الطاعن خصما فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لقصوره في التسيب مما يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٤٤ قنا الابتدائية على المطعون عليه وآخرين وقال فيها إن أخاه المطعون عليه أجر المبنى الذي تشغله محكمة قوص إلى وزارة العدل بإيجار شهري مقداره ١٨ ج وذلك نيابة عن والدهما بخطر إشارة . وفي ١٠/٥/١٩٣٢ توفى والدهما وخلف تركته نصيب الطاعن فيها ٢ وقد استولى المطعون عليه على كامل الإيجار من تاريخ وفاة المورث إلى ٨/٤/١٩٣٧ إذ بدأت وزارة العدل في إيداع الإيجار بخزانة المحكمة وطلب الحكم أولا بالزام المطعون عليه بمبلغ ١٨٨ ج وثانيا بأحقاقه في صرف مبلغ ٢٣٠ ج و ٤٠٠ م من خزانة المحكمة وثالثا بالزام وزارة العدل بأن تدفع إليه ما يخصه في الإيجار بواقع ٤ جنيه شهريا ابتداء من ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة للطاعن بطلباته فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٧ سنة ٢٣ ق أسبوط . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليه بمبلغ ١٨٨ ج ورفض الدعوى بالنسبة له وثانيا بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك فقرر

في النزاع القائم على مشروعية اللاتحة التي يستند إليها الطاعن في توقيع الحجز في حين أن المحاكم المدنية مختصة بالنظر في هذا النزاع إذ قضى بذلك يكون قد خالف القانون ويتمين نقضه في هذا الخصوص .

د ومن حيث إنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص ولما كان الحكم المطعون فيه قد نقض فيما عدا ذلك فإنه يتعين إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها إذ ليس لمحكمة ثاني درجة أن تهدي لموضوع النزاع ولو باتفاق طرفي الخصومة لأن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية لنظام القضاء .

(القضية رقم ٤٣٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي وعمودمياد المستشارين) .

١٨٥

٢٧ مايو سنة ١٩٥٣

حكم . تسيبه . الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطه .

المبدأ القانوني

يشترط لكي تصح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلالته . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال في الرد على دفاع الطاعن على

الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .
 ومن حيث إن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور لأنه أثار لدى محكمة الاستئناف اعتراضات على تقرير الخبير منها أن الحكم في الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق أسيوط لا حجية له عليه لأنه ليس طرفاً في تلك الدعوى ولأن الحكم التمهيدى الصادر بتدب الخبير لم يكن في مواجهته ، ولأن الخبير لم يباشر المأمورية في مواجهته إلا أن الحكم المطعون فيه استند في اعتماد تقرير الخبير إلى الأسباب الواردة بالاستئناف رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق وهي إحالة إلى أسباب حكم صادر في دعوى لا شأن للطاعن فيها ولا يملك الطعن في الحكم الصادر فيها أو مناقشة أسبابه وكان إزاماً على المحكمة أن تضمن أسباب حكمها الأسباب التي استندت إليها في اعتمادها تقرير الخبير في الدعوى الأخرى لا أن تسكتني بالإحالة عليها .

ومن حيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إزام المطعون عليه بمبلغ ١٨٨ ج ورفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا المبلغ ، فإنه قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على أن محكمة أول درجة لم تحقق دفاع المطعون عليه من أنه قام بإصلاح وترميم المبنى المؤجر ودفع العوائد من سنة ١٩٢٣ لغاية ١٩٣٧ ، وأن ما أنفقته في هذا الخصوص ١٨٨ ج وعلى أن المحكمة رأت تحقيق هذا الدفاع في القضية رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق أسيوط فتدبت لذلك خبيراً قدم تقريره وتبين منه أن ما يخص الطاعن في الإصلاحات والترميمات والعوائد ١٩٣ ج و ٩٦٨ م وهو ما يزيد على المبلغ المحكوم به . وعلى أن المحكمة قد فصلت في

الاعتراضات التي أثارها الطاعن على تقرير الخبير في الحكم المشار إليه . وهذا الذي استند إليه الحكم لا يصلح رداً على اعتراضات الطاعن المشار إليها ذلك أنه يشترط لكي تصح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى ، وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلالته . ولما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق أسيوط الذي أحال الحكم المطعون فيه على أسبابه في مقام الرد على دفاع الطاعن المشار إليه لم يكن مقدماً في الدعوى الحالية وكان قد صدر في دعوى أخرى لم يكن الطاعن خصماً فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً لقصوره في التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية ٢٦٦ سنة رقم ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود عبياد المستشارين) .

١٨٦

٢٨ مايو سنة ١٩٥٣

أ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . مبة صادرة من المورث إلى أحد ورثته . حكم . تسييبه . تحرير السند وتسليمه لمن صدر له . اشتغال ذمة الملتزم بقيمته ولو كان سببه التبزع ولم يطالب به من صدر له إلا بعد وفاة من صدر منه . عدم استئصال الحكم قيمة السندات التي حررها المورث لورثته وسلمها إليهم بحجة أنها مبة لم تفرغ في عقد رسمي ولم يحصل قبض فعلي لقيمتها . خطأ في القانون .

ب — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسييبه . ديون المورث . اشتراط الحكم أن تكون توارىخ سندات ثابته بوجه رسمي . خطأ في القانون . المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

ج — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم .
تسليمه . دون والتزامات المورث . شرط استئصالها من
التركة عند تقدير رسم الأيلولة . اشتراط الحكم بثبوت
تواريخ سنداتها بوجه رسمي ورفضه إحالة الدعوى
على التحقيق لاثبات صدورها من المورث قبل وفاته
بأكثر من سنة . خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ — تحرير السند وتسليمه لمن صدر له
يحمل ذمة الملتزم فيه مشغولة بقيمته ولو كان
سيده التبرع ولم يطالب صاحبه بقيمته إلا بعد
وفاة من صدر منه . واذن فتنى كان الحكم
المطعون فيه إذ قضى بأن اقرارات المديونية
الصادرة للطاعات ليست حجة على المورث
ورتب على ذلك خضوع المبالغ الثابتة فيها
لرسم الأيلولة على التركات أقام قضاؤه على
أن المبالغ التي أقر بها المورث عبارة عن
متجمد مرتب كان قد التزم بدفعه لكل من
بنائه سنويا بغير مقابل وان هذه الاقرارات
ما دامت تبرعا فيجب أن يطبق عليها أحكام
الحبة التي تقضى بأن يكون الإيجاب والقبول
فيها بمقتضى عقد رسمي إلا إذا قبضت فعلا
فانه يستغنى عن رسمية العقد وان كلا الأمرين
غير متوافرين فليس هناك عقد رسمي كما أنه لم
يحصل قبض فعلي بدليل وجود المال في تركة
المورث ، إذ قرر الحكم ذلك فانه يكون قد
خالف القانون .

٢ — لما كانت المادة ١٤ من قانون رسم
الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقضى بأنه
يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون

والالتزامات إذا كانت ثابتة بمسندات تصح
دليلا على المتوفى أمام القضاء، وكان القانون
لا يوجب لكي تكون هذه الالتزامات
حجة على المورث أن يكون تاريخها ثابتا
بوجه رسمي ، فان ما قرره الحكم المطعون
فيه من وجوب ثبوت تواريخ اقرارات
المديونية الصادرة للطاعات من مورثين
بوجه رسمي لا يكون له من سند في القانون .

٣ — لما كانت المادة الرابعة من القانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه يستحق
رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات
الصادرة من المورث في خلال السنة السابقة
على الوفاء إلى شخص أصبح وارثا له لسبب
من أسباب الارث كان متوافرا وقت
حصول التصرف أو الحبة سواء تعلقت تلك
الهبات والتصرفات بأموال ثابتة أو منقولة
أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات
أو بالواسطة ... على أنه إذا كان التصرف
بمعرض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر
إلى القضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل
وفي هذه الحالة يرد رسم الأيلولة المحصل
منه ، ، وكانت المادة ١٥ من القانون المذكور
تنص على أنه يجوز لموظفي مصلحة الضرائب
أن يطلبوا تقديم المستندات المثبتة لما على
التركة من الديون والالتزامات كما يحق لهم
أن يطلبوا لهذا الغرض تقديم السجلات
والدفاتر التجارية ولهم أن يستبعدوا وثقتا
أو نهائيا كل دين على التركة يبدو لهم أنه

النوارىخ العرفية بالاقراءات المشار إليها، وكان هذا القول غير صحيح في القانون فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق المواد ٤ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وترتب على هذا الخطأ اغفاله دون مبرر طلب الطاعنات احوالة الدعوى على التحقيق لاثبات صدور هذه الاقراءات من مورثهن قبل وفاته بأكثر من سنة مما يستوجب نقضه

المحكمة

د من حيث إن الواقع كما يبين من الحكم المعلنون فيه وباقي أوراق الطعن تحصل في أنه في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ توفي جورج بخيت - وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ صدر قرار لجنة تقدير ضرائب التركات بفرض ضريبة على كل من بناته الطاعنات وقامت المطعون عليها بتحصيلها فعارضن في هذا القرار بالدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٧ تيمارى كلى الاسكندرية وطلبن الحكم برد ٩٩٥ جنيه و ٦٤ ملية وانحصر النزاع بين الطرفين في ثلاث أمور منها ديون تدعى الطاعنات أن ذمة والدهن مشغولة بها لهن ويطلبن استبعادا من التركة . وفيه قالت الطاعنات بيانا له إنه عندما تزوجت كبراهن إيزابيل سنة ١٩٢٤ كان من شروط الزواج أن يلتزم أبوها جورج بخيت المورث بدفع ألف جنيه سنويا لابنته المذكورة للصرف على حاجياتها الخاصة ولما تزوجت ابنته الثانية ماتيلا سنة ١٩٣١ طلبت أن يعاملها معاملة أختها الكبرى وكذلك فعلت هنرييت عندما تزوجت فكان الأب يدفع لكل منهن ألف جنيه سنويا . وفي سنة ١٩٣٦ صادفته

صورى أو غير ثابت ثبوتا كافيا وعلى الأخص ... كل سند أو اعتراف بدين صادر من المتوفى في خلال السنة السابقة لوفاته لمصلحة شخص أصبح وارثا له لسبب من أسباب الارث كان متوفرا وقت ابرام الدين سواء أكان صدر له بالذات أو بالواسطة ... وذلك كله مع الاحتفاظ لأصحاب الشأن بمطالبة المصلحة قضائيا برد الرسم الذى حصل ولم يكن مستحقا ، وكان من مقتضى هذين النصين أن الهبة التى تصدر من المورث لأحد ورثته في خلال السنة السابقة على وفاته لا تستبعد قيمتها من أصول التركة عند تقدير ضريبة الأيلولة وأن لمصلحة الضرائب أن تطلع على السجلات والدفاتر التجارية وتستبعد مؤقتا أو نهائيا كل دين يبدو لها أنه صورى أو غير ثابت ثبوتا كافيا وأن تتقاضى ضريبة الأيلولة على التركة مع استبعاد ما يبدو لها أنه محل للريبة من هذه الانصافات على أن يكون لأصحاب الشأن المطالبة برد ما دفعوه من رسوم الأيلولة متى أثبتوا أمام القضاء ان الذى حصل منهم لم يكن مستحقا ، وكانت المحكمة وهى بسبيل الرد على الطاعنات فيما طليبنه من احوالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة الاقراءات الصادرة لهن من مورثهن وصحة النوارىخ الواردة بها والى ثبت أنه مضى عليها أكثر من سنة قبل الوفاة - قالت إن مصلحة الضرائب تعجز عن الغهر فلا تسرى عليها

خسائر فلم يستطع الوفاء بالتزاماته ودون في دفاتره سبب ذلك وبعد أن أعلنت الحرب وراجت الأعمال وتحسنت حالة المورث حرر إقرارا بخطه باللغة الفرنسية ووقع عليه في ٦ من مايو سنة ١٩٤٣ يتضمن أنه بمناسبة زواج بناته الثلاثة إيزابيل وماتيلدا وهنريت كان قد وعدهن بأن يقدم لهن مبالغاً سنوياً واستحال عليه الوفاء بهذا الوعد على أثر الصعوبات المالية التي صادفته ولما تحسنت حالة أعماله فإنه يقرر أنه مدين لكل من بناته المذكورات وكذلك لابنته الصغرى الراحبة روزولودي زوجة وهيبه نوفل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه سنوياً أى للبنات الخمس مبلغ عشرين ألف جنيه يتمدد بدفعها لهن دفعات تحت الحساب حسبما يتيسر مؤجلاً ما يؤول إلى إبنته روز لغاية نهاية الحرب كما حرر لكل من بناته المذكورات إقراراً بالمعنى المتقدم مكتوباً بخط يده موقعا عليه منه ومؤرخاً في ٧ من مايو سنة ١٩٤٣ وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بنذب خبير لأداء المأمورية الموضحة بأسباب ذلك الحكم وفي تلك الأسباب قطعت في النزاع الخاص بالافقرارات سالفة الذكر بخضوع مبالغها لضريبة الايلولة — ولم تدفع الطاعنات أمانة الخبير وتركن المرافعة فيما ندب الخبير من أجله . وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة حضورياً أولاً بترك المرافعة في الدعوى بالنسبة للطلب الخاص برد ما حصلته مصلحة الضرائب مكرراً من الطاعنات عن قطعة الأرض المقامة عليها الجاراجات وثانياً بالنسبة لباقي الطلبات برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنات هذا الحكم وقيد استئناف برقم ٢٠ سنة ٥ ق تجارى استئناف الاسكندرية وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الإسكندرية بتأييد

الحكم المستأنف فقررت الطاعنات بالظن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ قضى برفض دعوى الطاعنات تأسيساً على أن إقرارات المورث لبناته تتضمن التزاماً ليس له مقابل فهي تبرع محض وإنها ما دامت لم تثبت بمقدر رسمي ولم يصحبها قبض فعلي فإنها لا تعتبر ديناً على التركة . مع أن هذه الإقرارات سلت للطاعنات حال حياة والدهن وتسليم السند يقوم مقام تسليم المبلغ الوارد به . وإذا أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فيما قرره من أن التاريخ العرفي للإقرارات المذكورة لا يسرى على مصلحة الضرائب لأنها تعتبر من الغير بالنسبة للمورث ومن ثم فلا تسرى عليها إلا إذا كان تاريخها ثابتاً بوجه رسمي وإذا قرر أنه ليس للدفاتر التجارية ولو كانت منتظمة قوة في الإثبات في المسائل المدنية . مع أن الإقرارات المذكورة مدونة بدفاتر المورث وبخطه وبدفاتر البنوك التي صرفت المبالغ المقيدة في الدفاتر في التواريخ المثبتة بها وهي تصلح حجة على مصلحة الضرائب التي اطلعت عليها ولم تطعن فيها واعتمدتها فيما يخص وجوهاً أخرى من أوجه تقدير عناصر التركة . أما وجه القصور فهو أن المحكمة لم تجب الطاعنات إلى ما طلبته من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة الإقرارات وصحة التواريخ المبينة فيها وما طلبته من التصريح لهن بتقديم الدفاتر . ولو أنها أجابتين إلى هذا الطلب لبان لها صحة تلك الإقرارات وصحة تواريخها وأنه مضي عليها أكثر من سنة قبل الوفاء ولنغير وجه الرأي في الدعوى .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون

فيه انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي تأسيساً على أنه لا يكفي القول بأن التزام المورث أصبح التزاماً مدنياً لكي يعتبر ديناً على التركة يستنزله منها عند احتساب ضريبة الأيلولة وإنما ينبغي الرجوع إلى أصل هذا الالتزام إن كان تبرعاً أو بمقابل إذ أن الحكم فيما ليس سواء في حالة الالتزام الذي يكون مصدره تبرعاً يطبق حكم المادة الرابعة من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ وقد أتت محكمة أول درجة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بنص هذه المادة وأبانت كذلك أن اقرارات المورث لا يعتد بها إلا إذا كان تاريخها ثابتاً إذ أن مصلحة الضرائب تعتبر من الغير وأنه واضح من عبارة هذه الإقرارات التي تتمسك بها المستأنفات (الطاعنات) أن المبالغ التي أقر بها المورث عبارة عن متجمد مرتب كان قد ألزم بدفعه لسكل من بنائه سنوياً أي أنه التزام لم يكن له مقابل بل كان تبرعاً محضاً وأن هذه الإقرارات ما دامت تبرعاً فيجب أن تعلّق عليها أحكام الهبة التي تقضى بأن يكون الإيجاب والقبول فيها بمقتضى عقد رسمي إلا إذا قبضت فعلاً فإنه يستغنى عن رسمية العقد وأن كلا الأمرين غير متوافرين فليس هناك عقد رسمي كما أنه لم يحصل قبض فعلي بدليل أن هذا المال وجد في التركة والمستأنفات يعلن استنزاله منها لكيلا يفرض عليه رسم أيلولة . وهذا الذي بني عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ذلك بأن تحرير السند وتسليمه لمن صدر له يجعل ذمة الملتزم فيه مشغولة بقيمته ولو كان سببه التبرع وكان صاحبه لم يطالب بقيمته إلا بعد وفاة من صدر منه (نقض ٧٢ سنة ١٢ ق ج ٤ ص ١٥٣) ومتى تقرر ذلك - كانت الإقرارات الصادرة للطاعنات حجة على المورث ولما كانت المادة ١٤ من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ تقضي

بأنه يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصح دليلاً على المتوفى أمام القضاء وكان القانون لا يوجب لكي تكون هذه الالتزامات حجة على المورث أن يكون تاريخها ثابتاً بوجه رسمي لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم من وجوب ثبوت تواريخ هذه الإقرارات بوجه رسمي لا يكون له سند من القانون ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ تنص على أنه يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال السنة السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له لسبب من أسباب الارث كان متوافراً وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال ثابتة أو منقولة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة .. على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد رسم الأيلولة المحصل منه . وكانت المادة ١٤ من القانون المذكور تنص على أنه يحق لموظفي مصلحة الضرائب أن يطلبوا تقديم المستندات المثبتة لما على التركة من الديون والالتزامات كما يحق لهم أن يطلبوا لهذا الغرض تقديم السجلات والدفاتر التجارية ولهم أن يستبعدوا مؤقتاً أو نهائياً كل دين على التركة يدور لهم أنه صوري أو غير ثابت ثبوتاً كافياً وعلى الأخص ما يأتي : كل سند أو اعتراف بدين صادر من المتوفى في خلال السنة السابقة لوفاته لمصلحة شخص أصبح وارثاً له لسبب من أسباب الارث كان متوافراً وقت إبرام الدين سواء كان صدره بالذات أو بالواسطة وذلك كله مع الاحتفاظ

١٨٧

٢٨ مايو سنة ١٩٥٣

١ - شفعة . عدم ثبوت علم الشفيع بالثمن الحقيقي قبل رفع الدعوى . إظهار استعداده لدفع الثمن القدي يظهر أنه حقيقى عقب إخطاره من المشتري بشن البيع . إطراح الحكم لدفع بسقوط حق الشفيع لعدم إبداء استعداده لدفع الثمن الحقيقي . لا خطأ .

ب - شفعة . عدم قيام الطاعن بأببات أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له . اختصاص الشفيع للطاعن والبايعين الآخرين . في هذا ما يكتفى لتنفيذ ما أوجبه المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان لم يثبت علم الشفيع بالثمن الحقيقي قبل رفع دعوى الشفعة وأنه لما أعلن بانذار المشتري المتضمن للثمن الذى اشترى به العين المشفوع فيها رفع دعواه مظهرا استعداده فى صحيفتها لدفع الثمن الذى يظهر أنه حقيقى كما أظهر استعداده لدفع الملحقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اطرح ما دفع به المشتري من سقوط حق الشفيع فى الشفعة استنادا إلى أنه لم يعرض استعداده لدفع الثمن الحقيقي لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان الطاعن لم يثبت أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له وكان الشفيع قد وجه دعواه إلى البائعين الآخرين والمشتري منهما (الطاعن) فإنه يكون قد قام بما أوجبه المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة ولا عليه إذا هو لم يعلن البائنة لأحد البائعين للطاعن .

لأصحاب الشأن بمطالبة المصلحة قضائيا برد الرسم الذى حصل ولم يكن مستحقا وكان من مقتضى هذين النصين أن الهبة التى تصدر من المورث لأحد ورثته فى خلال السنة السابقة على وفاته لا تستبعد قيمتها من أصول التركة عند تقدير ضريبة الأيلولة . وأن لمصلحة الضرائب أن تطلع على السجلات والدفاتر التجارية وتستبعد مؤقتا أو نهائيا كل دين يبدو لها أنه صورى أو غير ثابت ثبوتا كافيا وأن تنقضى ضريبة الأيلولة على التركة مع استبعاد ما يبدو لها أنه محل للريبة من هذه التصرفات على أن يكون لأصحاب الشأن المطالبة برد ما دفعوه من رسوم الأيلولة متى أثبتوا أمام القضاء أن الذى حصل منهم لم يكن مستحقا وكانت المحكمة وهى بسبيل الرد على الطاعنات فيما طلبته من إحالة الدعوى على التحقيق لإببات صحة الاقرارات الصادرة لمن مورثهن وصحة التواريخ الواردة بها والتى ثبتت أنه مضى عليها أكثر من سنة قبل الوفاة - قالت إن مصاحبة الضرائب تعتبر من الغير فلا تسرى عليها التواريخ العرفية بالاقرارات المشار إليها وكان هذا القول غير صحيح فى القانون على ما سبق بيانه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق المواد ١٤ و ١٥ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ وترتب على هذا الخطأ اغفاله دون مبرر طلب الطاعنات إحالة الدعوى على التحقيق لإببات صدور هذه الاقرارات من مورثهن قبل وفاته بأكثر من سنة مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى على الطاعن وباقي المطعون عليهم قال فيها إنه علم في ٢٢/٣/١٩٤٨ أن الطاعن اشترى من المطعون عليهما الأخيرين ثمانية فراريط أرضا زراعية موضحة الحدود والمعالم بمريضة الدعوى نظير ثمن مقداره ١٠٠ ج وأن له حق أخذها بالشفعة لأنه يجاورها من حدين وطلب الحكم بأحقية في أخذ العين المذكورة مقابل دفع الثمن الذي يثبت رسميا حصول البيع به مع الملحقات الرسمية التي يثبت صرفها ، فدفع الطاعن هذه الدعوى بسقوط حق المدعى في أخذ العين المبيعة بالشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على البيع دون إبدائه الرغبة في أخذها بالشفعة ولعدم رفعة الدعوى في الميعاد القانوني وقد أصدرت المحكمة حكما تمهيدا بالإحالة على التحقيق لاثبات ونفي علم المدعى بالبيع ومضى أكثر من خمسة عشر يوما دون طلبه الأخذ بالشفعة كما كلفت المدعى إثبات أن الثمن الوارد بالعقد حقيقته ١٠٠ ج وصرحت للمدعى عليه بالنفي . وبعد تنفيذ الحكم التمهيدي قضت بسقوط حق المدعى في الشفعة ، فاستأنف الشفيع هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٢٠ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية وقد قضت في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون عليه الأول في أخذ العقار بالشفعة نظير ثمن مقداره ١٠٨ ج فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم القصور في التسيب والبطلان على الإجراءات إذ لم يتعرض

في أسبابه لما استند إليه الطاعن في الدفع المقدم منه بسقوط حق المطعون عليه الأول في الموائبة لأنه مشتر للعين المشفوع فيها من ١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وهي في وضع يده وانتفاعه من ذلك التاريخ ولما كان الشفيع جارا لتلك العين فعليه بالبيع يرجع التاريخ المذكور هذا فضلا عن توافر هذا العلم لديه من وقائع أخرى وأخصها مساومة الشفيع له في شرائها بثمن مقداره ١٧٥ ج هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد وقع في الحكم المطعون فيه بطلان في الإجراءات بتقديم سماع شهادة شهود النفي على شهود الإثبات وكل من هذا القصور وهذا البطلان في الإجراءات مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

د ومن حيث إن الحكم رد على دفع الطاعن بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة بأنه وإن كان قد جاء على لسان شاهدين من شهود الطاعن أن المطعون عليه الأول يعلم بواقعة شراء الطاعن للعين المشفوع فيها منذ سنة ونصف سنة قبل طلب الشفعة لأنه كان حاضرا عندما كان أحد عمال المساحة يضع الحدائد على العين المشفوع فيها وعلم وقتئذ ببيعها للطاعن إلا أنه لما لم يتمكن الشاهدان من تحديد اليوم الذي تم فيه وضع الحدائد قدم الشفيع مذكرة من مصلحة المساحة تثبت أن المعاينة المشار إليها تمت في ٢٢/٣/١٩٤٨ ومتى ثبت ذلك يكون الشفيع وقد وجه إنذاره بتاريخ ٥/٤/١٩٤٨ قد وجه في الميعاد القانوني من تاريخ علمه بالبيع إذ أن المحكمة لا تظمن إلى شهادة شهود المشتري بعد ثبوت واقعة انتقال المهندس في وقت متأخر....

وفي هذا الذي أورده الحكم الرد الوافي على الدفع المذكور ، أما الدفع يبطلان الإجراءات

أو أن عقد البيع المسجل كان ضمن مستنداته المقدمة إلى محكمة الموضوع .

د ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم مخالفة القانون والقصور في التسيب إذ لم تحقق المحكمة دفعا جوهريا أبداه بأن إحدى القطعتين الواردتين بعقد البيع المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ ومقدارها ٤ قراريط وهي المبيعة من حسين حسن حسين لا تجاور أرض الشفيع فلا تجوز الشفعة فيها لحيلولة القطعة الأولى بين ملك الشفيع والقطعة الثانية وقد قدم العقد النهائي ليستدل به على صحة دفاعه ولكن الحكم لم يحقق هذا الدفاع وبذلك خالف القانون بما يوجب نقضه .

د ومن حيث إن الحكم تحدث بهذا الخصوص فقال . د إن المشتري — الطاعن — اعترض في رده على إنذار الشفيع بأنه كان يعلم بالبيع بسبب أنه كان يجاور العقار من جانبيين كما اعترف البائع حسين حسن حسين — المطعون عليه الثالث — بأن الشفيع — المطعون عليه الأول — يجاوره من حدين ، وهذا الذي ساقه الحكم يدحض نفي الطاعن بأن الحكم لم يحقق دفاعه السابق ذكره على أنه بما يجب اعتباره أن ما بيع بالعقد سبب الشفعة حسبا هو مبين في الحكم هو المساحة كلها أي ثمانية قراريط شائعة في ١٥ قيراطا و ٣ أسهم من القطعة ١٩ يجاورها المطعون عليه الأول من حدين ومن ثم يكون ما جاء بهذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

د ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم أن الشفيع لم يتخذ إجراءات الشفعة قبل كل البائعين إذ اشترى الطاعن بالعقد الابتدائي المؤرخ ١٩٤٦/١٢/١ - ٤ قراريط - من مدني

اتباع المحكمة شهود النفي قبل شهود الإثبات فغير مقبول إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه سبق أن تمسك بهذا البطلان أمام قاضي الموضوع .

د ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم مخالفة القانون إذ تمسك أمام محكمة ثاني درجة بأن المطعون عليه الأول كان يعلم من قبل رفع الدعوى بأن ثمن العين التي يشفع فيها هو ١٠٨ ج ومع ذلك فإنه لم يعرض استعداده لدفعه ومتى كان عليه بالثمن الحقيقي ثابتا على هذه الصورة فلا يغني عن عرضه قوله في عريضة دعواه بأنه مستعد للأخذ بالشفعة بالثمن الذي يثبت أنه هو الثمن الحقيقي ومن شأن ثبوت هذا الوجه ما يجعل أحد الشرائط الجوهرية للأخذ بالشفعة معدوما في الطلب ومن جهة أخرى فقد أغفل الحكم القضاء للطاعن بالملحقات الثمن رغم طلبها ورغم أن بعضها مستحق للطاعن على أي حال وهي مصاريف تسجيل العقد النهائي والذي كان بين أوراق ملف الاستئناف .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه لم يثبت أن المطعون عليه الأول كان يعلم بالثمن الحقيقي قبل رفع دعواه وأنه لما أعلن بإنذار الطاعن في ١٩٤٨/٤/١٤ وقد جاء به أنه اشترى العين المشفوع فيها بثمن مقداره ١٨٨ ج رفع الشفيع دعواه أمام المحكمة الابتدائية وأظهر استعداده في صحتها لدفع الثمن الذي يظهر أنه حقيقي ، كما أظهر استعداده لدفع الملحقات ، ومردود في شقه الثاني بأنه ليس صحيحا أن الحكم أغفل التحدث عن الملحقات إذ جاء به د أن المشتري لم يذكر في دفاعه أنه قام بدفع أي مبلغ لهذا الغرض ، ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه طلب رسوم التسجيل على اعتبار أنها من الملحقات

اختصاص المحكمة الجزئية قد خالف القانون متى كان هذا الحكم قد صدر لمصلحتها برفض الدفع الذي أدلى به خصومهما .

٢ - متى كان الحكم إذ قضى بصورة عقد بيع قد أقيم على عدة قرائن منها بخس الثمن وتبين أن ما استند إليه في تقريره يبخس الثمن يخالف الثابت بأوراق الدعوى بأن كان قد اعتبر المبلغ المذكور في العقد بأنه دفع للبائع هو جميع الثمن دون أن يضيف إليه ما التزم المشتري بوفائه من ديون على العين المبيعة فإن هذا الحكم يكون معيباً في التسبيب بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أنه بتمتضي عقد بيع مسجل في ١٩٤٨/٤/١ باع فضل جمعه (المطعون عليه الأول) للطاعنة (ف ، ط ، ٢١ س ولما أرادت الطاعنة استلام المبيع تعرض لها باقي المطعون عليهم فرفعت الدعوى أمام محكمة المنصورة الجزئية على المطعون عليهم جميعاً طالبة الحكم بالزامهم بتسليم الأطنان المذكورة فقضت المحكمة في ٥ مارس سنة ١٩٤٩ لمصلحتها فاستأنف المطعون عليهم عدا الأول الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصلياً بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى واحتياطياً برفض دعوى الطاعنة بالنسبة لثمانية عشر قيراطاً اشتروها من البائع للطاعنة (المطعون عليه الأول) الذي أراد التصرف ثانية في هذا القدر فباعه فيما صورياً ضمن قدر آخر للطاعنة

حسن حسين وع فراريط من حسين حسن حسين وهذه القطعة الأخيرة اشتراها هذا الأخير من رحومة أبو زيد حسن رهن فكان يجب أن يدخل الشفيع رحومة ولكنه لم يدخلها وقد أثار الطاعن هذا الدفاع وأيده بالدليل ولكن الحكم المطعون فيه أغفله .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بانه لما كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل من السيدة رحومة أبو زيد حسن إلى حسين حسن حسين على ما جاء بهذا السبب وكان الشفيع قد وجه دعواه إلى البائعين الآخرين والمشتري منهما - الطاعن - فإنه يكون قد قام بما أوجبه المادة الرابعة عشرة من القانون المشار إليه ولا عليه إذا هو لم يعلن رحومة البائعة لأحد البائعين للطاعن .

« ومن حيث إنه يبين بما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٣١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين) .

١٨٨

٢٨ مايو سنة ١٩٥٣

ا - سند نقض . طعن . المصلحة في الطعن . حكم صدر لمصلحة الطاعن برفض دفع أدلى به خصومه . انعدام مصلحته في الطعن في هذا الحكم .
ب - حكم . تسببه . إقامته على عدة قرائن متضاربة . عدم صحة إحدى هذه القرائن مبطل للحكم .

المبادئ القانونية

١ - لا يقبل من الطاعنة النعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع بعدم

وهي حالته وحجته وتقيم معه في معيشة واحدة فقضت المحكمة في ١٩٥٠/٣/٢٣ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهم عدا (الأول) صورية عقد الطاعة وبعد سماع الشهود قضت في ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى . ثانيا - بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة مع إلزامها بالمصروفات مستندة في ذلك إلى ما قرره من أنها ترى أن عقد الطاعة هو عقد صوري . فقامت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

د وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان لتحريفه الدليل وتشويهه واستخلاصه نتيجة لا تتفق مع نصوصه ولا مع موجهه وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه استدل على صورية العقد الذي تتمسك به بينس الثمن الوارد به على اعتبار أنه ١٥٠ جنيتها لفدان وعشرة قراريط مع أن حقيقة الثمن تزيد على ذلك فقد ذكر في عقد البيع عن الثمن أن المشتري (الطاعة) دفعت ١٥٠ جنيتها والتزمت أن تسدد بمالها الخاص دين البنك العقاري ودين الخواجة نيةولا بنايوتى وثابت أنها دفعت للثمن الأخير ١٥٣ جنيتها وما زال باقيا من دينه ٥٧ جنيتها وعلى ذلك يكون بمخرج ما هرخته المشتري في سبيل الشراء أي ما عجلته للبائع من الثمن وما أدته إلى أحد الدائنين وما بقي له هو ٣٦٠ جنيتها وذلك بخلاف ما التزمت المشتري بأدائه للبنك العقاري ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذه الوقائع واعتبر الثمن بخسا واتخذ من هذا دليلا على الصورية مع أن الثمن في حقيقته باهظ لا يخس كما أن الحكم المطعون فيه ذكر أن الشاهد إبراهيم محمد قروي شهادته أن

المشتري دفعت كامل الثمن مع أن الثابت أن الشاهد لم يقل ذلك بل قرر أن الباقي من الثمن اتفق على دفعه إلى الدائنين وقد أيد في ذلك الخواجة بنايوتى وعبد الحميد هجرس .

د وحيث إن السبب الأخير من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور إذ ثابت من الدعوى أنها رفعت بطلب تسليم ١ ف و ٩ ط و ٢١ س فاقصر النزاع على ١٨ ط منها أي أن هناك نحو ١٦ ط خالية من النزاع ولكن الحكم المطعون فيه تجاهل هذا وقضى برفض الدعوى برمتها كما أن الحكم تصدى لبحث صورية عقد الطاعة مع أن الدعوى دعوى تسليم وليست دعوى ملكية وهذا غير جائز وأن الخصوم دفعوا بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فرفض الحكم المطعون فيه الدفع بمقولة إن قيمة العقد ١٥٠ ج مع أن قيمته تربو على ذلك كما سبق البيان .

د وحيث إن وجه الطعن الخاص بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى قد خالف القانون هو وجه غير مقبول إذ ليس للطاعة أن تشكو من أن الحكم المطعون فيه رفض لمصلحتها دفعا أدلى به خصومها .

د وحيث إنه فيما يختص بباقي أوجه الطعن فإنه يبين أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصورية عقد البيع الصادر للطاعة من المطعون عليه الأول قد أقام قضاءه على قرائن عدة تتحصل في حيلة القربى والمصاهرة التي تربط البائع بالمشتري والأقامة المشتركة بينهما وأن الطاعة لا بدعالة بالبيع السابق الصادر للمطعون عليه الثاني والذي

اقترن بوضع يد المشتري في حين أن الطاعنة لم تضع اليد على ما اشترته وفي أن الثمن الذي ذكر في عقد الطاعنة هو ثمن بنحس لأنه لم يتجاوز ١٥٠ ج أما الادعاء بأن المشتري دفعته مبالغ أخرى لأحد الدائنين الأمر الذي أيده هذا الدائن . هذا الادعاء نقاه الشاهد الثاني الذي قرر أن المشتري كانت تدفع هذه المبالغ لحسابها الخاص كذلك نقاه شاهدها الأخير الذي قرراها دفعت الثمن كاملاً في مجلس العقد .

وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الطعن أن بعضاً من هذه القرائن التي قام عليها الحكم بمجموعة يخالف الثابت في الأوراق إذ واضح من عقد البيع المبرم بين الطاعنة والمطعون عليه الأول أنه وإن ذكر في البند الثاني منه أن الثمن هو ١٥٠ ج دفعتها المشتري إلا أنه أردف في البند الثالث أن المبيع خال من الحقوق العينية والرهن عدا دين البنك العقاري المصري ودين الخواجة بنايوتى خرستو وأن المشتري تعهدت بوفاء دين البنك والخواجة المذكورين من طرفها خاصة بعد الثمن المدفوع ، — كما أنه ثابت أن المشتري دفعت بمقتضى الإيصال المؤرخ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ للدائن الأخير ٧٥ ج كما دفعت مبلغاً آخر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن الدين لم يوف كاملاً بما دفعت ومن ذلك يبين أن الثمن ليس هو مبلغ الـ ١٥٠ ج الذي قبضه المشتري في مجلس العقد بل هو هذا المبلغ وما يجب أن يضاف إليه من دين البنك العقاري ودين الدائن الآخر وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في القول بنحس الثمن على ما دفع بمجلس العقد فقط دون ما التزمت المشتري بوفائه من ديون قد خالف الثابت في الأوراق كما خالفه حين قرر وهو بسبيل توكيده أن الثمن لم يزد على ١٥٠ ج — أن شاهد

الطاعنة الأخير ذكر في التحقيق أنها دفعت الثمن بكامله في مجلس العقد للبائع ، مما يفهم منه أنه لم يخصم شيء من الثمن ذلك أن أقوال هذا الشاهد وهو إبراهيم محمد إبراهيم مدونة في محضر التحقيق على الوجه الآتي :

« أشهد أن زينة (الطاعنة) اشترت الاطيان من فضل جمعه (المطعون عليه الأول) ودفعت ١٥٠ ج عند كتابة العقد والباقي دفعته للخواجة خصماً من الدين ، وقد أيد هذه الأقوال عبد المجيد هجرس ونفس الدائن الذي سئل في التحقيق .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصورية عقد الطاعنة قد أقام قضاءه على غير الثابت في الأوراق فيتعين نقضه في هذا الخصوص ولا جدوى بعد ذلك من بحث ما يعاب على الحكم من أنه قضى برفض الدعوى عن جميع الاطيان مع أن نزاع خصوم الطاعنة اقتصر على ١٨ ط . .

(القضية رقم ١٤٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود هياد المستشارين) .

١٨٩

٢٨ مايو سنة ١٩٥٣

شفعة . حكم . تسببيه . حق الشفيع في أن يثبت بكل الطرق أن الثمن الوارد بالمقد ليس هو الثمن الحقيقي . سلطة القاضي في إجابة هذا الطلب أو رفضه . رفض إجابة الشفيع إلى هذا الطلب . تقرير الحكم بأسباب سائفة أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وليس صورياً . لا خطأ .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان يجوز للشفيع أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن

النزاع بين الطاعنة والمشتري على حقيقة الثمن الذي اشترى به إذ بينما ادعت الشركة الطاعنة أنه لا يزيد على ستة جنيهات للفدان أصر المطعون عليه الأول على أنه اثنا عشر جنيهاً وهو الثمن المسمى بالعقد . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة للطاعنة بالشفعة مقابل اثني عشر جنيهاً للفدان والملاحقات القانونية تأسيساً على أن الطاعنة سبق لها أن اشترت أطياناً في نفس الجهة وشائعة في ذات القطع بشمن أعلا من الثمن الوارد بالعقد سبب الشفعة . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وفيد استئنافها بجدولها برقم ٣٥٩ سنة ٥ ق وطلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما يخص بشمن الصفقة واعتباره ستة جنيهات للفدان واحتياطياً التصريح بأن تثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن ثمن الفدان هو ستة جنيهات وليس اثني عشر جنيهاً كما يقول المشتري . وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وبأياد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة طعنها في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها هو أن الحكم مشوب بطلان جوهري إذ أسس قضاءه على عناصر لا وجود لها في ملف الدعوى بتقريره أن الطاعنة اشترت في نفس الحوض ثلاث قطع بثلاثة عقود مختلفة يتراوح ثمن الفدان فيها بين ٢ و ١٣ ج وبني على ذلك رفض طلب الإحالة على التحقيق لإثبات حقيقة الثمن وقضى بذلك مع أن العقود المشار إليها لم تكن تحت نظر محكمة الاستئناف لاهي ولا

الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صوري تواطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة إلا أن ذلك لا يسلب القاضي سلطته في إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترأى له من عناصر الدعوى . فإذا توافر لديه الدليل على صحة الثمن المسمى في العقد كان له رفض طلب الإحالة على التحقيق . وإذن فتمت كانت الطاعنة إذ طلبت الإحالة على التحقيق لم تسند طلبها بقرينة تؤيد بها صورية الثمن المسمى في العقد بل بالعكس قامت لدى المحكمة قرينة تؤيد صحته وهي شراء نفس الطاعنة أطياناً شائعة في نفس الحوض في تواريخ قريبة من تاريخ العقد سبب الشفعة بأثمان تزيد على الثمن المسمى في العقد الأخير ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ رفضت بما لها من سلطة التقدير إحالة الدعوى على التحقيق بعد أن تبين لها صحة الثمن المسمى في العقد من القرينة المشار إليها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ١٤٩٠ سنة ٧٢ ق محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت بعريضتها المعلقة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ الحكم بأحققتها في أن تأخذ بالشفعة خمسة وعشرين فدانا شائعة في ٢٦٢٤ فدانا ودار

يحل محل المشتري فيما عليه من التزامات وما له من حقوق كما أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه بأن الثمن الوارد بعقد المطعون عليه الأول هو الثمن الذي تم الاتفاق عليه على القرينة المستفادة من مقارنة ثمن الأطيان المشفوع فيها بأثمان أطيان أخرى اشترتها الشركة في نفس الحوض مع أن هذه القرينة غير منتجة في إثبات الثمن الحقيقي الذي تم الاتفاق عليه بين المطعون عليه الأول والبايعين له .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كان يجوز للشفيع أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البيينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للأطيان المشفوع فيها بل هو ثمن صوري تواطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة إلا أن ذلك لا يسلب القاضي سلطته في إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترامى له من عناصر الدعوى فإذا توافر لديه الدليل على صحة الثمن المسمى في العقد كان له رفض طلب الإحالة على التحقيق . ولما كانت الطاعنة إذ طلبت الإحالة على التحقيق لم تسند طلبها بقرينة تؤيد بها صورية الثمن المسمى في العقد بل بالعكس قامت لدى المحكمة قرينة تؤيد صحته وهي شراء نفس الشركة الطاعنة أطياناً شائعة في نفس الحوض في تواريخ قريبة من تاريخ العقد سبب الشفعة بأثمان تزيد على الثمن المسمى في العقد الأخير فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ رفضت بما لها من سلطة التقدير إحالة الدعوى على التحقيق بعد أن تبين لها صحة الثمن المسمى في العقد من القرينة المشار إليها .

د ومن حيث إن حاسل السبب الثالث هو قصور الحكم في التسييب ذلك أن الطاعنة تمسكت

ولا ملفات القضايا التي كانت مودعة فيها تلك العقود إذ لم تقرر المحكمة بضمها كما أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي أن تلك المحكمة لم يكن لديها أي عقد من العقود الثلاثة المشار إليها ولذلك اقتضت في حكمها على إثبات أنها اطلعت على ملفات الدعاوى ١١١ سنة ٦٩ ق و ٦٣٦ سنة ٧٢ ق و ٦٥٢ سنة ٧٢ ق التي كانت منظورة مع هذه الدعوى ولم تقرر المحكمة ضمها إليها وإذن يكون ما استقاه الحكم المطعون فيه في صدد العقود الثلاثة المشار إليها مجرد رواية منقولة عن الحكم الابتدائي الأمر الذي يعيبه بما يبطله .

د ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها طلبت إلى محكمة الاستئناف ضم القضايا السالف ذكرها المودعة فيها العقود الثلاثة المشار إليها والتي أثبت الحكم الابتدائي أن المحكمة اطلعت عليها واستخلصت منها أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وفضلاً عن ذلك فإن ما تنمناه الطاعنة على الحكم في هذا السبب غير منتج لأنها لا تنكر هذه العقود والأثمان الواردة بها بل ناقشتها أمام محكمة الاستئناف كما يبين من مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي قدمت صورة رسمية منها ضمن أوراق العطن .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ استند في قضائه برفض طلب الإحالة على التحقيق لإثبات صورية الثمن إلى عوامل اقتصادية وذلك بمقارنة ثمن الأطيان موضوع الشفعة بأثمان أطيان أخرى في نفس الحوض في حين أن المطلوب لم يكن تقويم سعر الأطيان المشفوع فيها وإنما هو معرفة الثمن الحقيقي الذي انعقدت به الصفقة إذ الشفيع إنما

في دفاعها لدى محكمة الاستئناف بأن الأثمان الواردة في العقود التي أجرت محكمة أول درجة المقارنة عليها روعي في تقديرها المباني المقامة على بعضها وتوافر وسائل الري في البعض الآخر كما تمسكت بأن المطلاعون عليه الأول هو مشتر صوري ومضارب يعني إكراه الشركة على الشفعة بالثمن الصوري حق تكون الزيادة له رجحا من طريق هذا التدليس ، وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص د وحيث إنه فيما يتعلق الثمن المحدد للبيع المذكور فإنه ثابت أن المدعية (الطاعنة) نفسها سبق أن اشترت أراضي بثمن قدره ١٢ جنيها للفدان والأراضي على الشيوع في نفس الجهة وفي نفس القطع ويبين ذلك من ملف القضية رقم ١١١١ سنة ١٩٠٩ ق أنها اشترت ثمانية أفدنة على الشيوع في نفس الجهة بثمن قدره ١٠٠ ج كما هو ثابت من العقد المسجل في ١٣ / ٨ / ١٩٤٤ رقم ٥٠١ بحيرة كما أن المدعية اشترت ٦١ فدانا بثمن قدره ١٣ جنيها للفدان بالعقد المسجل في ٤ / ٨ / ١٩٤٥ رقم ٨٧٦ بحيرة وفي هذه الحالة يكون هناك محل لاعتبار ثمن الفدان الواحد من الأطنان المبيعة ١٢ جنيها .

وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه . مضيفا عليها د ان وقائع الدعوى نفسها تنفي احتمال وقوع مثل هذا التواطؤ بين البائعين والمشتري للأسباب الواردة بالحكم المستأنف وأهمها أن المستأنفة اشترت في نفس الحوض ثلاث قطع بثلاثة عقود مختلفة تراوح أثمانها بين ١٢ جنيها و ١٣ جنيها رغم أن تلك العقود حصلت في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ في حين

أن الأرض موضوع الاستئناف بيعت في سنة ١٩٤٧ ومن المعروف أن أثمان الأراضي الزراعية زادت في هذه الفترة ، وفي هذا الذي قرره الحكم أن الرد السكافي على دفاع الطاعنة السالف الذكر إذ متى كانت الأطنان المبيعة بالعقود التي حصلت عليها المقارنة شائعة في نفس الحوض فإنه يتفق ضمنا الادعاء بأنها تمتاز عن الأطنان المشفوع فيها والشائعة في نفس الحوض .

د ومن حيث إنه يبين بما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز ساجان وأحمد العروسي المستشارين) .

١٩٠

٢٨ مايو سنة ١٩٥٣

تزوير . حكم . تسببه . حق المحكمة في الحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة يظهر لها أنها مزورة . شرطه . الحكم برد وبطلان السند موضوع النزاع لجورد الشك في صحة تاريخه دون أن يثبت بجلاء تزويره . مخالفة الحكم للقانون . الماذنان ٢٦٠ ، ٢٩٠ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحسم من تلقاء نفسها برد أية ورقة ويطلانها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكمة أن تبين في أسباب حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك . ولما كان هذا الشرط — على ما يبين من الحكم — غير

متوافر في حالة السند المطعون في تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة ندبت خبيراً لتحقيق دفاع المدعى عليه في دعوى التزوير فجاء تقريره مؤيداً له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم بما ينتفى معه القول بثبوت ادعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهراً للمحكمة ظهوراً لا شك فيه مما يحيز لها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها ، وكان استناد مدعى التزوير إلى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات في تبرير قضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك في صحة تاريخه هو استناد غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيز لها في هذه الحالة أن تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذي حزر السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البس في صحته أو تزويره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان السند لمجرد الشك في صحة تاريخه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام على المطعون عليه دعوى أمام محكمة أجا الجزئية قيدت في جدولها برقم ١٣١٨ سنة ١٩٤٩ طلب فيها الحكم بالزام المطعون عليه بأن يدفع إليه مبلغ ٩٥ جنياً مع المصاريف وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة

وقرر في صحيفة افتتاح دعواه أن هذا المبالغ قيمة سند موقع عليه من المطعون عليه ولم يبين تاريخ السند في تلك الصحيفة ؛ وعند نظر الدعوى قدم سنداً تاريخه ١٩٤٧/٦/٦ فطعن المدعى عليه على السند بالتزوير مدعياً أن تاريخه الصحيح هو ١٩٤١/٦/٦ وأن الطاعن غير رقم الآحاد من سنة ١٩٤١ إلى سبعة بدل من واحد ليتخلص من الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخسئ لأن الدين تجارى . بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة برد وبطلان السند وبرفض دعوى الطاعن مع إلزامه بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أنعاب محاماة مؤسسة حكمها على أنه تبين لها من الاطلاع على السند بالعين المجردة أن بتاريخه كشطاً في رقم الآحاد من سنة ١٩٤٧ وأن أصله كان رقم ١ وأن المداد مختلف في التصحيح عنه في الأصل وأن غلة هذا التغير هي على قول المدعى عليه تفادى سقوط الدين بالتقادم الخسئ لأن الدين تجارى فرفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية قيد في جدولها الاستئنافي برقم ٥٣ سنة ١٩٥٠ وبجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بيمينها الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بتدب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى للاطلاع على السند المطعون فيه وبيان ما إذا كان قد وقع فيه تزوير في رقم الآحاد من السنة وإذا كان قد وقع تغيير في رقم الآحاد فهل يمكن معرفة الرقم الأصلي وهل كان رقم واحد وغير إلى سبعة أم أنه كان رقم ٧ وغير إلى رقم ٧ بشككه الحالى وبيان تاريخ التغير وهل يعاصر تاريخ صلب السند أم أنه لاحق له وإذا كان لاحقاً له فما هي المدة بين تاريخ تحرير صلب السند وتاريخ إجراء التغير إن كان ذلك ممكناً وبعد أن باشر الخبير

مأموريته وقدم تقريره حكت المحكمة في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه المطعون عليه بكافة الطرق القانونية أن السند المطعون في تاريخه حرر في سنة ١٩٤١ على أن يكون للمستأنف — الطاعن — النفي وبعد سماع أقوال الشهود والمرافعة حكمت في ٣ من يونيو سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وألومت المستأنف — الطاعن — بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن بما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه برد وبطلان السند على مجرد الشك في صحة تاريخه يكون قد خالف القانون كما شابه قصور في التسبيب ذلك لأن القضاء بالرد والبطلان يجب لحظورة النتائج التي تترتب عليه أن يستند إلى أسباب مقنعة لاسيلا للشك فيها .

« ومن حيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قال أمام المحكمة الاستئنافية أنه قدم السند المطعون في تاريخه إلى محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأجلت الدعوى أمام تلك المحكمة لجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ للاطلاع على السند وفي فترة التأجيل أمكن العبث في تاريخه بجعل رقم الآحاد من سنة ١٩٤٧ وهو رقم ٧ بحالة توهم بأن أصله كان رقم ١ ثم غير إلى ٧ ورأت المحكمة الاستئنافية تحقيقا لدفاعه نذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لأداء المأمورية الميمنة بالحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ والمشار إليها فيما سبق يياه من الوقائع وقام الطبيب الشرعي بأداء

مأموريته وقدم تقريره خلص في نتيجته إلى أن رقم الآحاد كان أصلا رقم ٧ محرراً بمداد يتفق والمداد الذي حررت به باقي أرقام وعبارات السند ثم حدث به نحو وإعادة بمداد مغاير حتى أصبح الرقم ٧ بوضعه الحالي ثم أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن السند حرر في سنة ١٩٤١ فقرر شاهداه ما يؤيد ذلك بينما أن شاهدي الطاعن قررا أن السند حرر في سنة ١٩٤٧ ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه مؤسسة إياه على ما يأتي : « ومن حيث إن شهادة شاهدي المستأنف عليه — المطعون عليه — قائمة على أن السند زور تاريخه بينما شهادة شاهدي المستأنف — الطاعن — قائمة على العكس وليس في هذه الشهادات ما يرجح بعضها على الآخر ترجيحاً ترتاح إليه النفس . « ومن حيث إنه لا يبقى بعد ذلك إلا السند وظاهر أن تاريخه أصلي وإذا كان تقرير الطبيب الشرعي قد رجح أن الرقم الصحيح كان ٧ فصحح إلى ٧ فإن هذا الترجيح لا يستند إلى الناحية الفنية بقدر ما يستند إلى الاستنتاج المنطقي الذي يمكن استنتاج غيره إذ من المحتمل أن يكون المحو حدث بعد تصحيح الرقم ٧ إلى ٧ وحيث إنه إذا لم يكن في شهادة الشهود وفي تقرير الطبيب الشرعي ما يمكن أن يستند إليه للوصول إلى رأى قاطع في حقيقة تاريخ السند فإن السند بحالته الظاهرة يعتبر مشكوكاً في صحته ويكون الحكم المستأنف قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من رد السند ومن ثم يتعين تأييده . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه برد وبطلان السند لمجرد الشك في صحة تاريخه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ذلك أنه إذا كان يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء نفسها برد

أنى ورقة وبطلانها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكمة أن تبين في أسباب حكمها للظروف والقرائن التى استبانت منها ذلك ولما كان هذا الشرط غير متوافر على ما يبين من الحكم المطعون فيه في حالة السند المطعون في تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة نذبت خيرا لتحقيق دفاع الطاعن لجاء تقريره مؤيدا له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم مما يقتضى معه القول بثبوت ادعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهرا للمحكمة ظهورا لا شك فيه - مما يميز لها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها وفقا للبادة السالف ذكرها أما

استناد المطعون عليه إلى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات في تقرير قضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك في صحة تاريخه فهو استناد غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيز لها في هذه الحالة أن تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذى حرر السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الأمر فيه قبل البت في صحته أو تزويره لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان السند لمجرد الشك في صحة تاريخه يكون واجبا نقضه .

(القضية رقم ٢٩٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المريز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود هباد المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية المدنية

القضاء المدني

٣ - إن عقود التأمين على الأشياء من العقود الملحوظ فيها الشيء المتعاقد عليه intuitu rei وليس الشخص المتعاقد معه intuitu personae ومن ثم فليس لشخصية المستأمن أثر في قسط التأمين وإن كانت بذات أثر في تكوين فكرة حقيقة عن المخاطر .

٤ - إن عقد التأمين على الأشياء هو عقد من عقود التعويض Contrat d'indemnité بحيث ينتفى الضرر لا يستحق التعويض وهذه القاعدة من قواعد النظام العام التي لا يجوز مخالفتها .

المحكمة

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى على المدعى عليه بصفته طالبا الحكم بالزامه بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د ومن حيث إنه تبيانا لهذه الدعوى قرر المدعى في صحيفة والمذكرة المقدمة أنه بموجب وثيقة التأمين رقم ٩٧٩٠ مؤرخة ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٨ والمثبتة لعقد التأمين المبرم بينه وبين المدعى عليها أمن لدى الشركة المدعى عليها عن المخاطر المبينة بعقد التأمين والتي قد تتعرض لها السيارة رقم ٣٠١٠ التي يملكها وقد قدر ثمن السيارة في عقد التأمين بمبلغ خمسمائة جنيه (يرجع عقد التأمين بخافضة المدعى) وأنه ظل

١٩١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - شرط تحكيم عام في عقد . تنازل أطرافه عن الالتجاء إلى القضاء بمجرد الاختصاص .

ب - وثيقة تأمين . النص فيها على التلف الذي قد يحدث . خروج ذلك عن نطاق المخاطر المؤمن عليها .

ج - إثبات علاقة السببية على عاتق الشركة .

د - عقود التأمين على الأشياء . ملحوظ فيها الشيء المتعاقد عليه لا الشخص المتعاقد معه .

هـ - عقد التأمين على الأشياء . عقد من عقود التعويض إذا انتفى الضرر لا يستحق التعويض . من النظام العام .

المبادئ القانونية

١ - إن وجود شرط تحكيم عام في عقد من العقود يتضمن تنازل أطراف العقد عن الالتجاء إلى القضاء في المنازعات المتعلقة بذلك العقد ومن ثم فهو ينشئ دفعا بعدم اختصاص المحكمة بحجب ابداءه قبل التكلم في الموضوع أو في سائر الدفوع الشكلية .

٢ - إذا نص في وثيقة التأمين على أن التلف الذي يلحق أى جزء من أجزاء السيارة المؤمن هاها والناتج عن عيب في صنعها أو عطب ميكانيكى أو كهربائى فى آلة من آلاتها يخرج عن نطاق المخاطر المؤمن عليها فان علاقة السببية بين الحادث وبين العيب فى الصنع أو العطب الكهربائى يقع عبء اثباته على عاتق الشركة المدعى عليها .

آلاتها وقد قالت المدعى عليها إنه ثابت من أقوال المدعى في الشكوى الادارية المنوه عنها أن الحريق حدث بسبب عطب بالأسلاك الكهربائية ومن ثم وطبقا للنص السالف تسكون هذه الحالة خارجة عن نطاق المخاطر المؤمن عليها .

ثالثا - أن المدعى سيء النية إذ قرر عند انعقاد عقد التأمين أنه مؤمن على مخاطر هذه السيارة لدى شركة مصر للتأمين ولمدة سنتين وقد اتضح عدم صحة ذلك .

رابعا - أن عقد التأمين على الأشياء هو من عقود التعويض لا يستحق المستامن فيها إلا عوضا ماليا لقاء ما أصابه من ضرر فعلى وقد قدمت الشركة المدعى عليها شهادتين صادرتين من مصنع من مصانع السيارات يبين فيهما أن ثمن السيارة وقت وقوع الحادث لا يعدو ١٥٠ جنيه فعلى فرض استحقاق المدعى لتعويض مالى فإن هذا التعويض لا يتعدى هذا القدر .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول فإنه من المسلم به أن وجود شرط تحكيم عام في عقد من العقود يتضمن تنازل أطراف العقد عن الالتجاء إلى القضاء فى المنازعات المتعلقة بذلك العقد ومن ثم فهو ينشئ دفعا بعدم اختصاص المحكمة بحوز ابدائه من رفعت عليه الدعوى أمام القضاء على خلاف شرط التحكيم وهذا الدفع يجب ابدائه قبل التكلم فى الموضوع أو فى سائر الدفوع الشككية (يراجع مؤلف المرافعات المدنية والتجارية للدكتور الشرفاوى ص ٦٢١) .

ومن حيث إن المدعى عليها لم تدفع بعدم الاختصاص بل اكتفت بأن الدعوى غير مقبولة قانونا نظرا لوجود شرط التحكيم والدفع بعدم القبول لا يعنى الدفع بعدم الاختصاص وإذا عناه

يدفع أقساط التأمين حتى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ (يراجع الإصاليين المتقدمين بحفاظة المدعى) . وقد حدث فى ٢١ أبريل سنة ١٩٥٠ وأثناء قيادته للسيارة أن حدث بها حريق مفاجئ أدى إلى اشتعال النار فى معظم أجزائها فأبلغ الأمر للهوليس الذى قام بعمل محضر عن هذه الواقعة قيد تحت رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٥٠ إدارى مصر الجديدة وقد أبلغت الشركة المدعى عليها بالحادث فاستلمت السيارة وقد طالب الشركة المدعى عليها بدفع مبلغ التعويض المستحق إلا أن الشركة لم تجبه إلى طلبه فاضطر إلى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بالمبلغ المبين آنفا على الأساس الآتى :

أولا - ٥٠٠ جنيه وهو المبلغ المقدّر ثمنا للسيارة بعقد التأمين .

ثانيا - ٣٥ جنيه ثمن مذيع كان قد ركب بالسيارة سنة ١٩٤٨ .

ثالثا - ١٥ جنيه ثمن مصباح كشاف كان قد ركب فى السيارة .

رابعا - ٥٠ جنيه قيمة ماصرته نظير انتقاله بسيارات مؤجرة بعد حرق سيارته .

ومن حيث إن الشركة المدعى عليها دفعت الدعوى بالوجه الآتى :

أولا - نص المادة ٢٤ من وثيقة التأمين الذى يوجب الالتجاء إلى التحكيم عند قيام نزاع بين المتعاقدين .

ثانيا - نص المادة ١٧ من وثيقة التأمين والى جاء بها من بين الحالات المستثناة من التأمين حالة حصول تلف يلحق أى جزء من أجزاء السيارة المؤمن عليها والناجم عن عيب فى صنعها أو عطب ميكانيكى أو كهربائى فى آلة من

فرضا فانه يكون قد دفع به بعد التكلم في الموضوع ومن ثم فقد سقط هذا الدفع ويكون هذا الوجه على غير أساس من القانون .

د ومن حيث إنه عن الوجه الثاني فان المحكمة لا ترى في أقوال المدعى في محضر البوليس وفي الشهادة التي قدمتها الشركة المدعى عليها من إحدى مصانع السيارات ما يكفي للقول بوجود رابطة سببية بين الحادث وبين عطب كهربائي في أحد آلاتها فكلها أقوالا قبلت على سبيل الجواز والتخمين ولا تكفي لكي توجد سببا مباشرا لحصول الحريق ومن المقرر أن مثل هذه السببية يقع عبء اثباتها على الشركة المدعى عليها وترى المحكمة أن الثابت من محضر البوليس أن السيارة اشتملت فجأة أثناء سيرها ومثل هذا الأمر ينطبق على النص الثاني من وثيقة التأمين الذي يوجب التعويض إذا حدث تلف للسيارة المؤمن عليها ولوازمها الملحق بها نتيجة اشتعال من تلقاء نفسه .

د ومن حيث إنه عن الوجه الثالث فانه من المسلم به فقها وقضاء أن عقد التأمين على الأشياء من العقود الملحوظ فيها الشيء المتعاقد عليه *intuitu rei* وليس الشخص المتعاقد معه *intuitu Personae* ومتى كان الأمر كذلك كانت شخصية المستامن لا اعتبار لها في نظر المؤمن بل الاعتبار للشيء المؤمن عليه حقيقة أنه في عقود التأمين على الأشياء قد تلحظ شخصية المستامن لالتأثيرها في قسط التأمين بل لتكون فكرة حقيقية عن المخاطر فان أخلاق المستامن واعساره وكونه رجلا أرعن أو غير أرعن كلها أمور لازمة للدؤمن لتكوين فكرة حقيقية لتقدير المخاطر المؤمن عليها وهذه الأمور لا تدخل لها في تقدير القسط بل في

إعطاء فكرة حقيقية عن المخاطر (تراجع دروس عقد التأمين التي ألقاها الأستاذ ستيغاني على طلبة قسم الدكتوراه بكلية الحقوق سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ص ١٨٢ إلى ص ١٨٥) .

د ومن حيث إنه ينطبق ذلك على البيانات الواجب على المستامن الإدلاء بها عند تكوين عقد التأمين فان معرفة المؤمن أن المستامن سبق له التأمين على المخاطر المطلوب التأمين عليها أمر ذو فائدة كبرى له فقط لا في تقدير قسط التأمين بل لمعرفة نسبة ما يستحق عليه دفعه عند تحقق الخطر وعلى هذا الأساس فان المؤمن كل ما يهمه في هذا الصدد أن السيارة المطلوب التأمين عليها مؤمن عليها لدى شركة أخرى بغض النظر عن الشركة المؤمن لديها وبغض النظر عن المستامن لدى الشركة الأخرى سواء أكان المستامن الحالي طلب التأمين أو مستامن سبق نقل الحق في التأمين إلى المستامن لأنه في عقود التأمين تنتقل الحقوق والالتزامات إلى من انتقل له الحق في الشيء المؤمن عليه .

د ومن حيث إن الثابت من طلب التأمين أن المدعى قد ذكر في الطلب أن السيارة مؤمن عليها ولمدة سنتين لدى شركة مصر للتأمين فلا يهم في الأمر أن يكون مؤمنا لدى هذه الشركة أو غيرها مادام قد ثبت أنه مؤمن لدى شركة أخرى هي شركة الأنيون للتأمين وسواء كان هو المستامن لدى هذه الشركة أو صهره المؤمن .

د ومن حيث إنه عن الوجه الرابع فانه يقوم على أساس من القانونية ذلك أن عقد التأمين على الأشياء هو عقد من عقود التعويض *contrat d'indemnité* وليست إلا عقدا من عقود التعويض حيث يلتقي الضرر لا يستحق التعويض وتلك قاعدة من قواعد النظام العام لا يجوز مخالفتها

وهل من يطالب بالتعويض أن يثبت الضرر
ومداه والعسكرة في تحديد مقدار التعويض
بوقت وقوع الحادث لا وقت انعقاد العقد فإذا
ترتب على استعمال الشيء المؤمن عليه نقص في
قيمه فإن هذا النقص يكون على حساب المستأمن
ولا يسأل المؤمن إلا في حدود قيمته الحالية وتحديد
قيمة الأشياء المؤمن عليها وقت وقوع الحادث
ووسائل اثباتها تعتبر من المسائل الموضوعية التي
تخضع لسلطة قاضي الموضوع المطلقة لاتصالها
بالوقائع فلا معقب لمحكمة النقض على حكمه في
هذا الصدد .

ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن
التزام المؤمن لا يتعدى حدود الضرر المحقق فعلاً
ويجب على كل حال ألا يتعدى هذا الالتزام
المبلغ المؤمن .

ومن حيث إنه تطبيقاً لما تقدم يكون طلب
المدعي الحكم بما زاد عن مبلغ التأمين جنيته
المؤمن به لا يستند إلى أساس قانوني لما سبق
القول من أن حدود التزام المؤمن يجب ألا
تتعدى المبلغ المؤمن به حتى ولو فرض أن زاد
الضرر على هذا الحد .

ومن حيث إنه من الجهة الأخرى فإن
المدعي إذ أضاف مبلغ ٣٥ ج ثمناً للذبياع المركب
ومبلغ ١٥ ج ثمناً للمصباح الكشاف فإن هذه
الإضافة لا محل لها إذ من الثابت من الفاتورتين
المقدمتين أن المذبياع مركب بالسيارة بتاريخ
١٥ مارس سنة ١٩٤٨ أي قبل التأمين والمصباح
مركب بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٨ أي يوم
التأمين وعلى ذلك يكون المبلغ المؤمن به والتي
تضمنته الوثيقة المؤرخة ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٨
ملحوظ فيه قيمة هذين الشيئين .

ومن حيث إنه عن مبلغ التأمين جنيهاً

المطالب به نظير اشغالات المدعي بالسيارات
المؤجرة بعد احتراق سيارته فإن هذا المبلغ
لا يدخل في حساب التعويض إذ أنه ضرر غير
مباشر ناتج من حرمان المستأمن من الانتفاع
بالشيء فلا يعتبر عند تقدير التعويض مالم يتفق
عليه بشرط خاص في وثيقة التأمين (استئناف
مختلط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ يبلتان ٣٩ / ٢٩٠)
ومن حيث إنه ينبغي بعد ذلك تقدير
قيمة ما أصاب المدعي من ضرر نتيجة احتراق
السيارة المؤمن عليها وقت وقوع الحادث في
٢١ أبريل سنة ١٩٥٠ — وترى المحكمة أن
تقدر للسيارة مبلغ ٤٠٠ ج لأنه مضي من ابتداء
التأمين حتى تحقق الخطر ما يقرب من السنتين
ويجب أن يكون استعمال السيارة طيلة هذه المدة
ملحوظاً فيها التقدير .

ومن حيث إنه عن الفوائد ترى المحكمة
إلزام المدعي عليها بها على أساس ٤ ٪ من
تاريخ المطالبة الرسمية .

ومن حيث إنه عن النفاذ فإنه وإن كانت
الدعوى على سند عرفي لم يحمده المدعي
عليه طبقاً لنص المادة ٤٧٠ / ١ مرافعات إلا
أن المحكمة لا ترى الأمر بالنفاذ المعجل لأنه أمر
جوازي حسباً تقضيه وقائع الدعوى .

(قضية ميشيل جورج سعيد ضد مدير شركة الشرق
لتأمين رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٠ كمصر رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حافظ بدوي وعباس بدر ومصطفى
كبيرة القضاة) .

١٩٢

محكمة مصر الابتدائية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

عقد بيع مسجل من زوج زوجته . طمعه عليه بعد
طلاقها بأنها يستر وصية جواره . مدى انطباق للأدتين
٩١٧٢٤٥ مدني .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط لاعتبار العقد وصية ألا يكون مسجلا - فتسجيل العقد لا يمنع من اعتباره وصية إلا إذا توافرت القرائن على ذلك .

٢ - ظاهر مدلول عبارة نص المادة ٢٤٥ مدني أنه فيما بين المتعاقدين أنفسهم ومن يخلفهم من الورثة ليس للعقد الظاهر أثر بالنسبة لهم ذلك أن نية المتعاقدين تنصرف إلى التقييد بالعقد المستتر فهو الجدير وحده بالاعتبار دون غيره .

٣ - أقام المشرع بنص المادة ٩١٧ مدني قرينة قانونية على نية الإيصال فأقال الطاعن من عبء الإثبات بشروط ذكرها فيها ومتى توافرت هذه الشروط قامت قرينة على أن المقصود بالتصرف هو الإيصال لا التملك المنجز إلا أنها لا تمنع التصرف إليه من إثبات العكس .

٤ - وبخصوص المادة ٩١٧ مدني فأنه بالنسبة للقرينة التي تقيمها على نية الإيصال تعتبر من قوانين الإثبات وبالنسبة للخلاف الذي حسنته فيما يتعلق بحقيقة التصرف تعتبر من القوانين المفسرة لنية المتعاقدين .

٥ - استقرت أحكام القضاء على أن السبب في مثل هذه الدعاوى مخالفته للقانون لأن المتعاقد قصد الاحتيال على قواعد الارث التي تعتبر من النظام العام وعلى ذلك

يحق لأي من طرفي العقد إثبات صورية السبب بالبينة والقرائن .

المحكمة

د بما أن المدعى أقام الدعوى ابتداء أمام محكمة بني سويف الابتدائية الوطنية بصحيفة أعلنت للدعى عليها في ١٨/١/١٩٥٣ وطلب الحكم بإلغاء عقد البيع الصادر منه إليها بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٢ والمسجل بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٢ تحت رقم ٢٠٤٧ سنة ١٩٥٢ والمتضمن بيع الأربعة أفدنة الميئة به وبصدر الصحيفة واعتباره كأن لم يكن وبحو تسجيله وكل ما ترتب عليه مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة .

وقد دفعت المدعى عليها بعدم الاختصاص المحلي لأن الدعوى شخصية وهي تقيم بالقاهرة . وباتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٣ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بقبول الدفع وإحالة الدعوى بمجالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية لاختصاصها وقال المدعى شرحا لدعواه - إنه بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٢ أوصى إلى المدعى عليها وهي مطلقة بأربعة أفدنة كاتبة بزمام جزيرة الوكيلة مركز الفشن مديرية المنيا وموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة - وحرر هذه الوصية في صيغة عقد بيع مقابل ألف جنيه ونص صراحة في البند الخامس منه بأن المشتري تقرر بأن البائع يحفظ لنفسه الحق في الانتفاع ببيع هذه الأطنان مدى الحياة ، ويتعهد بعدم التصرف في هذه الأطنان بأي نوع من التصرفات إلا بعد وفاة البائع وأنه ملزم بدفع الضرائب المقرضة عليها من تاريخه وأضاف المدعى أنه بلغ من العمر ٨٥ عاما وأن المدعى عليها في عتقوان شباها قسطنطين عليه

أما قول المدعى عليها بأن تلك المادة لا يستفيد من حكمها إلا الورثة فهو غير سليم أيضا لأن القاعدة في التفسير هو أن يترك المطلق على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد به ، ولو أراد المشرع قصد أحكام هذه المادة على الورثة دون المورث لنص على ذلك صراحة .

أما ما ذهبت إليه المدعى عليها بتكليف العقد بأنه هبة فهو غير سليم أيضا لأن القرينة المستمدة من المادة ٩١٧ مدنى تنص على أنه وصية وأن نية المتبرع في الهبة تختلف عنها في الوصية ، وانتهى المدعى إلى أنه لا يجوز في هذه الدعوى الاثبات بالبيئة وصمم على الحكم بطلاباته وإثبات رجوعه عن وصيته وقدم المدعى اثباتا لدعواه صورة فوتوغرافية من عقد البيع المطلوب الفاؤه وهو مؤرخ في ١٩٥٢/٥/٢٥ وأشير في ١٩٥٢/٦/١٩ تحت رقم ٢٠٤٥ بمكتب الفشن للشهر العقاري الصادر من المدعى للمدعى عليها في أول يناير سنة ١٩٥٠ يوصى لها فيه بأربعة أفدنة هي نفسها موضوع العقد الثانى وموقع عليه من الشاهدين عيد على عيد وعلى أحمد الأزهري الفيومى وهما نفسيهما اللذين وقع على العقد الثانى - وعقد زواج المدعى من المدعى عليها في ١٩٤٦/٩/١٧ - وعقد طلاقه منها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ - وإقرار من المدعى عليها باستلامها يوم الطلاق مبلغ ٣٤٠ ج منه ١٠٠ ج مؤخر صداقها و ٢٤٠ ج نفقة عدتها وعقد زواج المدعى لأول مرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٧ .

وبما أن المدعى عليها ردت على ذلك بأن العقد موضوع الدعوى عقد بيع صحيح لقاء ثمن قدره ١٠٠٠ ج مصرى دفعت وقت تحرير العقد وذلك بواقع ثمن الفدان الواحد ٢٥٠ ج مصرى

وكانت تستحوذ على ربع أملاكه ولم تكتف بذلك بل استكتبته في أول يناير سنة ١٩٥٠ ما يبيح لها بعد وفاته أن تملك نصيبها الشرعى وهى ١/٤ الركة في قطعة أرض موضحة الحدود بالمستند رقم ٢ وكان نصيبها المحتمل يقدر بأربعة أفدنة وهذا العقد موصية بقسمة جزئية إلا أن المدعى عليها لم تقنع بهذا الوضع وتمكنت أن تبطل هذا العقد إلى وصية تثقل ملكا بعد الوفاة لا تمنعها بعد أن نصيفه إلى نصيبها الشرعى من الميراث فتملك ضعف حقها الشرعى وقد تمكنت بأن تجعل العقد الثانى في صورة عقد بيع بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٥ ومسجل في ١٩٥٢/٦/١٩ المستند رقم ١ إلا أن الله شاء أن يطلبا المدعى في أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأيقن أنها لا تستحق براء وعطفه ، فرفع هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان وأضاف المدعى أن حقيقة التصرف في العقد المؤرخ في ١٩٥٢/٥/٢٥ هو أنه وصية وليس بيعا وذلك أخذا بما جاء بالبند الخامس من العقد باحتفاظ المدعى بحق الانتفاع مدى حياته والتزامه بدفع الضرائب والتزام المدعى عليها بعدم التصرف في الأطلان إلا بعد وفاته وتطبيقا للمادة ٩١٧ مدنى التى وصفت هذه الحالة واعتبرت التصرف بهذه الشروط مضافا إلى ما بعد الموت وتصرى عليه أحكام الوصية ما لم يقدم دليل يخالف ذلك - وهذه القرينة القانونية تنفى المدعى عن أى طريقة أخرى من طرق الاثبات طبقا للمادة ٤٠٤ مدنى - وبناء على ذلك يحق للمدعى بقوله بأن قول المدعى عليها بأنه لا يجوز اثبات ما يخالف الثابت بالكتابة هذا القول غير سليم لأن القرينة القانونية التى يستند إليها المدعى مستمدة من المادة ٩١٧ مدنى التى تغنيه عن أى طريقة أخرى من طرق الاثبات كما سبق القول .

وهو أقل من ثمنها وقت تحرير العقد ومقابل ذلك قبلت المصدعي عليها ترتيب حق انتفاع بربع الأطنان المبعة للمدعي مدة حياته ولكي يضمن المذكور حقه هذا تمهدت له المدعي عليها بعدم التصرف فيها إلا بعد وفاته واستطردت المدعي عليها بقولها إنه بالنسبة للصورية بين المتعاقدين وطريقة إثباتها فإنه لا يجوز إثبات عكس الثابت بالكتابة مهما كانت قيمة الالتزام إلا بالكتابة ولما كان العقد موضوع الدعوى تزيد قيمته على عشرة جنيهات فلا يجوز إثبات عكسه إلا بالكتابة ولو كان المدعي قد قصد الوصية لأخذ على المدعي عليها ورقة ضد حال تحرير العقد غير أن شيئاً من هذا لم يحدث كما أنه لو كانت نية المدعي الإيصال للمدعي عليها فلم يكن بحاجة إلى الالتجاء للصورية لأن الوصية تصح للوارث في حدود الثلث من غير إجازة الورثة وإذ قيل بأن العقد المحرر في أول يناير سنة ١٩٥٠ يدل على نية الإيصال — فإن العقد الثاني أشرف في ١٩/٦/١٩٥٢ — أي بعده بسنتين ونصف فلا يصح إذن أن يعتبر العقد الأول ورقة ضد لأنه لم يكتب في وقت معاصر للعقد الثاني بل أن العقد الأول دليل على جدية البيع ذلك لأن المدعي بعد أن كانت نيته منصرفه إلى تخصيص زوجته بأربعة أفدنة من أملاكه مقابل نصيبها الشرعي عدل عن هذا التصرف وتصرف لها بالبيع — أما عن القول بأن هذا التصرف وصية فهو في غير محله لأن الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت دون مقابل أي أن الملكية تظل للموصي ولا تنتقل إلى الموصى له إلا بعد وفاته فإن كانت الملكية منجزة — خرج التصرف من دائرة الوصية إلى دائرة الهبة وفي العقد موضوع الدعوى انتقلت الملكية إلى المدعي

عليها فوراً من وقت إنهاء العقد . ولما كان لا يجوز لأحد الزوجين الرجوع في الهبة بعد انقضاء الزوجية طبقاً للمادة ٥٠٢ مدني فإنه لا يحق للمدعي طلب إلغاء العقد المذكور ، أما عن مدى انطباق المادة ٩١٧ مدني على وقائع هذه الدعوى فإنه يتعين لتفسيرها الرجوع إلى الأحكام التي استمد منها المشرع تلك المادة وكلها تدل على أنها شرعت لمصلحة الوارث الذي يعترض على تصرفه من تصرفات مورثه إلى بعض الورثة الآخرين والتي تعز به — ويفصح عن ذلك استعمال لفظ المورث والوارث ولا يتعين الشخص وارثاً أو مورثاً إلا بعد الوفاة — كما أن الوارث بالنسبة للتصرفات التي تصدر من مورثه وتكون ضارة به يعتبر من الغير ولذلك خول له القانون إثبات حقيقة تلك التصرفات بجميع طرق الإثبات وتسهيلاً لذلك وضع له المشرع قرائن قابلة لإثبات العكس لاعتبار التصرف بالبيعة له وصية — كما أن القرينة المستمدة من المادة ٩١٧ مدني لا يجوز الاحتجاج بها بالنسبة للعقود المسجلة أخذاً من الأحكام التي أشارت بها المذكرة الإيضاحية للقانون في تفسير تلك المادة وكلها كانت منصبة على عقود غير مسجلة — كما أن هذه القرينة شرعت لحالة المورث الذي يعجز عن الإيصال لوارثه فيلجأ إلى ستر هذه الوصية في شكل تصرف آخر كبيع أو هبة ولم يكن المدعي بعاجز عن الإيصال للمدعي عليها والدليل على ذلك أنه أقر أن العقد الأول المحرر في ١/١/١٩٥٠ كان وصية بقسمة جزئية وعلى هذا الأساس فلا محل لأن يتمسك المدعي بتلك المادة واستطردت المدعي عليها بقولها إن تسجيل العقد موضوع الدعوى دليل على جديته لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك داع لتسجيله ذلك لأن تسجيل الوصية

القانون القديم على أن نية الايصاء تستفاد من بقاء البائع متمتعاً بكافة مظاهر الملكية للأعيان موضوع العقد وتأجيرها باسمه وبوصفه مالكا لها والتقاضى بشأنها بوصفه مالكا لها أيضا ودفع الديون العقارية المطلوبة عليها (نقض ٩١٣/١٢/٢٦ بمجموعة عمر جزء ٤ ص ٣١ رقم ٨٣) كذلك تستخلص نية الايصاء من احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع بالمبيع طوال حياته أو من حرمان المشتري من التصرف فيه حتى وفاته — وقد كان رأى الغالب هو أن وجود هذين الشرطين في التصرف كاف لتوافر القرينة على اعتباره وصية (نقض ١٩٣٩/٦/٨ بمجموعة عمر جزء ٢ ص ٥٧٤ رقم ١٨٨ — و ١٤٠/٥/٩٤٢ جزء ٣ ص ٤٤٥ رقم ١٥٨ — و ١١ مارس سنة ١٩٤٣ جزء ٤ ص ٦٩ رقم ٢٦ — و ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٨ جزء ٥ ص ٦١٢ رقم ٣٠٧ — و ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ المحاماة ٣٠ رقم ٢٦٩ ص ٤٨٩) إلا أنه بالرغم من اطراد قضاء محكمة النقض على الأخذ بهذا الرأى رأى المشرع رفعاً للشك أن ينص في المادة ٩١٧ من التقنين المدنى الجديد على ذلك. فامسح بهذا النص أقام قرينة قانونية على نية الايصاء فأقال الطاعن من عبء الاثبات إلا أنه يشترط لقيام هذه القرينة التي أوجدها المشرع للتدليل على حقيقة التصرف توافر عدة شروط وهى :

أولاً — أن يكون المتصرف إليه وارثاً للمتصرف .

ثانياً — أن يحتفظ المتصرف بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها .

ثالثاً — أن يحتفظ بحق الانتفاع بالعين مدى حياته .

لا يكون إلا بعد وفاة الموصى كما أن يسار المدعى عليها دليل على أنها كانت قادرة على هذا الشراء أما عن كون المدعى فى حالة يسر ولم يكن فى حاجة للبيع فردود عليه بأنه باع فعلاً بمضى ما يملك لأشخاص آخرين وانتهت المدعى عليها بأن طلبت الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بالمصاريف — وقدمت تأييداً لدفاعها الثلاث إيصالات تفيد سداد رسوم لاستخراج صور عقود من مصلحة الشهر العقارى وشهادة من مأمورية تركت تفيد وفاة المرحوم حسين مصطفى أغا (زوج المدعى عليها السابق) وانحصار ارثه فى زوجته المدعى عليها وبيان ماتوفى عنه وتوكيلاً صادراً من المبدعى عليها لزوج ابنتها بالبيع والتصرفات وإدارة أملاكها .

د وبما أن مبنى دفاع المدعى أن العقد موضوع الدعوى صورى وأنه قصد به الوصية ودليله فى إثبات ذلك هو القرينة القانونية المنصوص عنها فى المادة ٩١٧ مدنى وتمسكه بها طبقاً للمادة ٤٠٤ مدنى — ومبنى دفاع المدعى عليها هو انكارها عليه ذلك وتمسكها بالعقد الظاهر . ولما كانت الصورية بين المتعاقدين لا يجوز اثباتها بالبينة أو القرائن إذا كان الالتزامات ثابت بالكتابة لذلك يتعين بادىء ذى بدء بحث ما إذا كان بحق للدهى وهو أحد طرفى العقد أن يتمسك بالمادة ٩١٧ مدنى التى تنص على أنه د إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الانتفاع مدى حياته اعتبر التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية مالم يقيم دليل يخالف ذلك .

د وبما أن القضاء كان قد استقر فى ظل

فإذا توافرت هذه الشروط قامت قرينة على أن المقصود بالتصرف هو الايصاء لا التملك المنجز — إلا أنها لا تمنع المتصرف إليه من إثبات العكس وقد قامت الشروط سالفة البيان في العقد موضوع الدعوى بالنص عليها صراحة فيه مضافا إليها أيضا حرمان المدعى عليها من التصرف حال حياة المدعى — إذن فقد توافرت شروط تطبيق هذه المادة عموما ولا يقدح في ذلك أن العقد موضوع الدعوى مسجل لأنه لا يشترط دائما لاعتبار العقد وصية إلا يكون مسجلا وتسجيل العقد لا يمنع من اعتباره وصية إلا إذا توافرت القرائن على ذلك (استئناف مصر في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧ المحاماة ٨ ص ١٩١ رقم ١٤٣) .

د وبما أنه يبقى بعد ذلك بيان ما إذا كان يجوز لأحد طرفي العقد التمسك بهذه المادة ، ولتوضيح ذلك يجب الرجوع إلى المادة ٢٤٥ مدني التي نصت على أنه « إذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلاف العام هو العقد الحقيقي ، وظاهر من مدلول عبارة هذا النص أنه فيما بين المتعاقدين أنفسهم ومن يخلفهم من الورثة ليس للعقد الظاهر أثر بالنسبة لهم » ذلك أن نية المتعاقدين تنصرف إلى التقيد بالعقد المستتر فهو الجدير وحده بالاعتبار دون غيره ومؤدى ذلك أن للمتعاقدين وورثتهما التمسك بالعقد المستتر — ومتى وضع هذا نعود إلى المادة ٩١٧ مدني التي جاءت بعد المادة السالفة التبيان فنجد أنها بالنسبة للقرينة التي تقيمها على نية الايصاء تعتبر من قوانين الإثبات وبالنسبة للخلاف الذي حسنته فيما يتعلق بحقيقة التصرف تعتبر من القوانين المفسرة فهي بذلك سهلت للقاضي مهمته في مثل تلك الدعاوى

التي كان يفسر فيها نية المتعاقدين في ظل القانون القديم بقرائن قضائية يستنبطها من وقائع الدعوى — وقد كانت جميع أحكام القضاء في ظل القانون القديم تدور على بيان طرق تفسير نية المتعاقدين من ناحية وطرق الإثبات في مثل هذه الدعاوى من ناحية أخرى وقد جاءت المادة ٩١٧ فحددت قاعدة الإثبات وفسرت التكييف الصحيح للعقد في مثل هذه الحالة وحددته بأنه وصية فلا محل إذن لما ذهب إليه المدعى عليها بأنه هبة — وبذلك تكون هذه المادة قد فسرت العقد المستتر وأوجدت قرينة قانونية لإثباته ولم يذكر المشرع في نصها ولا في أعماله التحضيرية أنه شرعا لمصلحة الورثة دون المورث ومن ثم يجوز للمدعى التمسك بها .

د وبما أنه إذا روعي فضلا عما تقدم أن السبب في نظر القانون الجديد هو الباعث الدافع الموجه للالتزم في أن يلتزم وما دامت الإرادة قد أصبحت حرة طليقة في أن تنشأ ما تشاء من الالتزامات وما دامت الإرادة لا بد لها من باعث يدفعها فلا أقل من يشترط القانون أن يكون هذا الباعث مشروعا وأن يكون الغرض الذي توحى الإرادة إلى تحقيقه غرضا لا يحرمه القانون ولا يتعارض مع النظام العام ولا يتنافى مع الآداب — والضابط الذي يربط الباعث بكلا المتعاقدين هو العلم فيعتقد بالباعث الذي دفع المتعاقد إلى التعاقد ما دام المتعاقد الآخر يعلم أو يستطيع أن يعلم بهذا الباعث — ومتى كان ذلك وكانت أحكام القضاء مستقرة على أن السبب في مثل هذه الدعاوى مخالف للقانون لأن المتعاقد قصد الاحتيال على قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام فإنه يحق لأي من طرفي العقد إثبات

صورية السبب بالبيئة أو القرائن (أنظر تقضى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة عمر جز ١٠ رقم ٦٧ ص ١٣٨ و تقضى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة المـكتـب الفنى السنة الثانية العدد الأول رقم ٣٨ ص ١٩٥ وذلك فيما يختص بأن السبب مخالف للنظام العام) .

د وبما أنه يبين مما تقدم أن للدعى أن يتمسك بالقرينة المستمدة من المادة ٩١٧ مدنى كما أن للدعى عليها إثبات ما يخالف هذه القرينة طبقاً لما نص عليه عجز هذه المادة والمادة ٤٠٤ مدنى - وترى المحكمة قبل الفصل فى الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة بأنها دفعت كامل الثمن المنصوص عنه فى العقد وقدره ١٠٠٠ ج وللدعى نفي ذلك بكافة طرق الإثبات .

(قضية حسين على عبيد ضد فاطمة محمد البناتى رقم ٣٥٦٠ سنة ١٩٥٣ ك مصر رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد خليل سليم وهام محمد فهمى وحافظ الوكيل القضاة) .

١٩٣

محكمة دمنهور الابتدائية

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣

دعوى . تقدير قيمتها . طلب غير قابل للتقدير بحسب المادة ٤٤ مرافعات . اعتبار قيمتها أزيد من ٢٥٠ ج .

المبدأ القانونى

الدعوى المجهولة القيمة هى التى يستحيل مادياً تقدير قيمتها والتى لم يجعل الشارع طريقة لتقديرها . وقد نصت المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه إذا كانت الدعوى

بطلب غير مقابل للتقدير بحسب القواعد المبينة فى المواد ٣٠ - ٤٤ أعتبرت قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيهاً ، ومقتضى هذا النص أنه إذا كان المطلوب أمر لا يمكن - بحسب ظروف الدعوى - تقدير قيمته نقداً يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية دائماً . ومن الأمثلة التى يذكرها الشراح فى كتبهم الدعوى بطلب تنفيذ الزام بعمل ك تسليم هين أو شطب رهن أو نقل تكليف .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل فى أن المستأف أقام الدعوى ضد المستأف عليهم أمام محكمة أول درجة وقيدت بمحدولها رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٠ كوم حماده وقال فى صحيفة إنه ابتاع من مورثهم المرحوم على يوسف غلاب قطعة أرض مساحتها تسعة عشر قيراطاً وتسعة أشهر بموجب عقلى يبيع مسجلين تسجيلاً تاماً ومؤرخين ١٩٤٨/٩/٦ و ١٩٤٨/١٢/١ بثمن قدره مائتان وثلاثون جنيهاً سدد بتمامه وبين حدود ومعايير القطعة المبيعة - وطلب الحكم عليهم بتسليم هذه الأرض وكف منازعتهم مع إلزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة - ودفع الحاضر عن المدعى عليهم بجلسته ١٩٥٠/٩/١٦ بعدم اختصاص محكمة كوم حمادة بنظر الدعوى لأنها مجهولة القيمة وغير قابلة للتقدير ، وقضت محكمة أول درجة بجلسته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حضورياً بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومائة قرش أتعاباً للمحاماة ، مقررة أن طلب التسليم ليس من ضمن الطلبات الممكن

تقديرها كنصوص القانون من المواد ٣٠ - ٤٤ مرافعات ومن ثم تكون الدعوى مجهولة القيمة .

« وحيث إن المستأنف طعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف بصحيفة معلقة في ١١ من مارس سنة ١٩٥١ طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى وإحالتها إليها للفصل في موضوعها مع إلزام المستأنف عليهم المصاريف ومقابل أنعاب المحاماة - واستند في استحقاقه إلى أنه ليست كل دعوى تسليم مجهولة القيمة . فتي كان الشيء المطلوب تسليمه معروفا وقيمه محددة فيجب تقدير الطلب وفقا لقيمة المطلوب ، وقيمة الأطنان المطلوب تسليمها ٢٣٠ جنيتها . والمنطق السليم يوحى بأن تسليم العقار البالغ قيمته ٢٣٠ جنيتها لا يمكن أن يتجاوز في تقديره قيمة الثمن ، وقد ضرب القانون لذلك مثلا في المادة ٤ ، إذ نص على أن دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الأصلية تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها . وقيمة موضوع الحق في الدعوى الحالية لا تتجاوز ٢٣٠ جنيتها وبذلك تدخل الدعوى في نطاق الاختصاص الجزئي - هذا وقد تقاضى قلم الكتاب الرسم على أساس أن قيمة الدعوى ٢٣٠ جنيتها وذلك قبل صدور الحكم بعدم الاختصاص .

« وحيث إن المستأنف عليهم الثالث والسادسة والسابعة أعلنوا قانونا ولم يحضروا وقد أهدرهم المستأنف بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حاضوريا في حقهم طبقا للبائتين ١٦ و ٢/٩٦ مرافعات .

« وحيث إن الاستئناف قدم وقيد في الميعاد واستوفى أوضاعه الشكلية فيتمتع بالحكم بقبوله شكلا .

« وحيث إن الدعوى المجهولة القيمة هي التي يستحيل ماديا تقدير قيمتها والتي لم يجعل الشارع طريقة لتقديرها . وقد نصت المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المبينة في المواد ٣٠ - ٤٤ اعتبرت قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيتها . ومقتضى هذا النص أنه إذا كان المطلوب أمرا لا يمكن - بحسب طبيعته أو بحسب ظروف الدعوى - تقدير قيمته نقدا يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية دائما - ومن الأمثلة التي يذكرها الشراح في كتبهم الدعاوى بطلب تنفيذ إلزام بغمل كتسليم عين أو شطب رهن أو نقل تكليف . (انظر المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا ص ٢٩٧ رقم ٢٨٢ والدكتور عبد المنعم الشرقاوي ص ٢٠٤ رقم ١٥٣ - ٨) .

« وحيث إن دعوى المستأنف هي دعوى بطلب تنفيذ إلزام بعمل هو تسليم الأرض ، ومن ثم فهي بما لا يمكن تقدير قيمته طبقا لقواعد تقدير الدعوى المبينة بالمواد ٣٠ - ٤٤ مرافعات ، ولا محل للقياس على ما جاء بالمادة ٤ الخاصة بتقدير دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الأصلية لأن تقدير الدعاوى يؤخذ فيه بالقواعد الموضوعية لكل نوع ولا محل للقياس فيه .

« وحيث إن ما يشيره المستأنف من أن قلم الكتاب قدر الدعوى على أساس قيمة الأرض المطلوب قيمتها لا يغير من الوضع شيئا ، لأن قوانين الرسوم موجهة لغاية هي تقدير ما يستحق من الرسوم للخزانة ، بينما يتوجه قانون المرافعات في هذه الحالة لغاية أخرى هي بيان المحكمة المختصة

المبادئ القانونية

١ — إن دليل التزوير هو الوقائع الجديدة على الخصومة والتي لم تدخل في نطاقها بعد يدعيها مدعى التزوير ويعرض استعداده لإثباتها زاعماً أنها لو ثبتت لأفادت ثبوت التزوير وهي التي تكون محلاً للقبول أو الرفض في مرحلة قبول الأدلة . أما شواهد التزوير فهي ما يستند إليه مدعى التزوير من وقائع وقرائن وأمارات وظروف غير جديدة على الخصومة وتكون مستفادة من الوقائع الثابتة في الدعوى ولا تكون محلاً للقبول أو الرفض في هذه المرحلة .

٢ — أنه من المسلم في وسائل الادعاء بالتزوير ألا محل للفرقة بين التزوير المادى وخيانة الأمانة في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض . فهذه الفرقة وإن كان لها أهمية من الناحية الجنائية فليست لها أهمية أمام المحاكم المدنية لأن خيانة الأمانة في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض لا تخرج على أن تكون تزويراً .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المعارض ضدها استصدرت بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية أمر أداء قضي بالزام المعارض بأن يدفع لها مبلغ ٧٠٠ ج والمصاريف وقدرها ١٨ ج بخلاف ما يستجد منها مستنده في ذلك إلى سنده ورخ ١٥ يولييه سنة ١٩٥٣ . موقع عليه بتوقيع المعارض يتضمن مديونته إلى أخيه سليمان محمود هداية في مبلغ

نوعياً بنظر الدعوى وتحديد انتهائية الحكم الصادر فيها من عدمه . ومن ثم يجب قصر تطبيق قواعد كل منها على ما خصصت له . على أن العبرة في تقدير الدعوى هي بتصوير الخصوم وتقديرهم لا بتقدير قلم الكتاب يضاف إلى ذلك أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية عند كلامه في قواعد تقدير الرسوم أشار في المادة ٧٥ / ٦ إلى دعوى التسليم أو الإخلاء المنفصلة عن دعوى الإيجار ، فنص على أنه « في حالة طلب التسليم أو الإخلاء الذي لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة » .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف وقد اعتبر الدعوى بطلب غير قابل للتقدير وطبق المادة ٤٤ مرافعات في محله ويتعين تأييده ورفض الاستئناف .

د وحيث إن المستأنف هو الخصم المحكوم عليه في الدعوى فيتمتعين إلزامه المصاريف طبقاً للمادة ٣٥٧ / ١ مرافعات .

(قضية حسين شبل حسين ضد عبد النبي علي يوسف غلاب وآخرين رقم ٧٦ سنة ١٩٥١ س رئاسة وعضوية السادة الاساتذة خليل عبد النبي وكيل المحكمة ومحمد مصطفى المنفلوطي و محمد وجيه قايل القاضين) .

١٩٤

محكمة القاهرة الابتدائية

١٥ مارس سنة ١٩٥٤

١ — أدلة التزوير . مخالفتها لشواهد التزوير . الأولى وقائع جديدة على الخصومة . تقبل أو ترفض . الثانية وقائع غير جديدة مستفادة من الدعوى . لا محل لقبولها أو رفضها .

ب — ادعاء التزوير . تزوير مادي وخيانة أمانة في المحررات الممضاة على بياض . لا تفرقة بينهما أمام المحاكم المدنية .

٧٠٠ ج مستحق لدى الطلب وقد حول الأخير هذا المبلغ إلى المعارض ضدها بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٣ فلما أعلن هذا الأمر إلى المعارض بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ هارض فيه بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقد أدخل المحيل في الدعوى بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقد بنى المعارض معارضته على أن السند مزور عليه وبناء على ذلك قرر المعارض بإدعائه بالتزوير بقلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ ثم أعلنت شواهد التزوير بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٥٤ ومفاد الشاهد الأول منها أن السند الذي صدر على أساسه أمر الاداء مزور عليه تزويرا معنويا ذلك أن المعارض ضده الثاني المدخل في الدعوى كان يشغل وكيلًا عن المعارض في إدارة أطيانه الزراعية الكاتنة بمركز أبو حماد والبالغ مساحتها ١٧ ف بموجب اتفاق مبرم بينهما مؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (يراجع هذا الاتفاق بحافظة المعارض) وأنه أثناء قيامه بهذه الوكالة حضر ذات مساء إلى عيادة المعارض وكان حاضراً وقتئذ السيد عبد الحميد عيسى وذكر للمعارض أن مزارعي أطيانه وعددهم ٢٦ مزارعا يجب انذارهم قبل السنة الزراعية طبعاً للرسوم بقانون الخاص بالاصلاح الزراعي . ولما كانت كناية مثل هذا العدد من الانذارات تحتاج إلى وقت ومشغولية المعارض ولرغبة الوكيل في سرعة السفر إلى مقر عمله فقد وقع على ستة وعشرين تذكرة طيبة (رويته) من التذاكر المطبوع فيها اسمه بعد أن كتب في أعلا كل منها كلمة « انذار » ثم سلم هذه التذاكر جميعها إلى المعارض ضده الثاني ملاتها وارسالها للزارعين وقد ذهب المعارض إلى عزبته بعد ذلك وسأل المعارض ضده الثاني عما تم في الانذارات فأخبره أن الأمر يحتاج إلى إرسالها

على يد محضر بدلا من الخطابات المسجلة فلما طلب منه اعطاؤه التذاكر الطيبة الموقع عليها دخل إلى مسكنه ثم خرج ويده حفته من الأوراق الممزقة قرر أنها بقايا التذاكر الممزقة فصدقه المعارض وكان ذلك أمام كل من عيده جمعه وإبراهيم سلامة . وقد حدث بعد ذلك أن أتى الوكيل من الأعمال ما عزع ثقة المعارض فيه بما حدا به إلى عزله من الوكالة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ولكنه ما كاد يفعل ذلك حتى وصله إنذار من المعارض ضدها الأولى وهي أخت الوكيل المزعول تطالبه فيه بسداد مبلغ ٧٠٠ ج والمقول بأنه مدين به لأخيها المعارض ضده الثاني والمحول إليها بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٣ فرد عليها بانذار مؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ يخبرها فيه بعدم مديونية أخيها ويقول المعارض إن المعارض ضده الثاني انتهز فرصة وجود هذه التذاكر الطيبة الموقع عليها واصطنع عليها سند الدين المطالب به وقد تأكد لديه ذلك بما سمعه من محمد صالح خزيك الذي أخبره بأن المعارض ضده الثاني قرر له بأن يحتفظ لديه بأوراق موقع عليها بتوقيع المعارض على يياض وأنه سيستغل ذلك للحصول على مبالغ كبيرة منه كما تأيد ذلك بما سمعه من عبد المجاهد محمد غنيم وعزيز عبد الله وقد تقدم إلى نيابة السيدة زينب بشكوى قام البوليس بتحقيقها لسماع أقواله وأقوال الشهود المنوه عنهم والذين ردوا بأقوالهم ما سبق ذكره .

ومن حيث إنه فضلا عن هذا الشاهد فقد ساق المعارض للتدليل على التزوير الشواهد الآتية:

- ١ - أن مدعى التزوير لم يحرر السند وينكر حدوثه منه .

- ٢ - أن صلب السند مكتوب بالكوييا ويخط يخالف خط مدعى التزوير .

٣ — أن السند مكتوب على تذكرة طيبة من التذاكر الخاصة بالمدعى بصفته طبيب وأن المحيل انتزع الجزء الأعلى من التذكرة التي كان مكتوباً عليها كلمة «إنذار»

٤ — لو كان السند صحيحاً لكتب جميعه بالمداد وبخط مدعى التزوير خصوصاً أنه يجيد القواعد والكتابة ولا يحتاج منه إلى كثير من الوقت لأنه يتضمن مديونية بدين جسيم .

٥ — أن السند محرر على أن مدعى التزوير اقترض هذا المبلغ من المحيل وليس بمدعى التزوير من خصاصة تلجئه إلى الاقتراض من المحيل وخصاصة أنه يدانيه بمبلغ ٧٠٠ جنيه طبقاً لما جاء بالاتفاق المؤرخ ١٩٥٢/١١/٩ .

٦ — لقد بادر مدعى التزوير بتبليغ الأمر بالبيان المجرد عليه بالواقعة .

٧ — أن صيغة السند وخواها اللغوي اعترافاً ببعض الاضطراب إذ جاء في نهاية السند عبارة (الحق في تحويله لأي شخص) بدلاً من (وله الحق في تحويله لأي شخص تاركاً لفظة (وله) . تلك هي شواهد التزوير التي أعلنها المعارض في صحيفة إعلان الأدلة وقد انتهى في مذكرته الختامية إلى أنه يتمسك بالشاهد الأول والذي يتضمن أنه سلم المحيل تذاكر طيبة موقعة منه على بياض لأرسالها كإنذار لمزارعيه فانتزع هذه الفرصة وملاً البياض بسند الدين وطلب قبول هذا الشاهد والحكم برد وبطلان السند المزور كما طلب من باب الاحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا التزوير .

د ومن حيث إن المعارض استوفت الشكل المقرر قانوناً فیتعين قبولها شكلاً .

د ومن حيث إن المدخل في الدعوى دفع ببطلان صحيفة إدخاله على أساس أنه لم يوجه إليه

طلب ما ومن ثم فهناك تجهيل بالمدعى به بالنسبة إليه إلا أن المحكمة ترى بالاطلاع على صحيفة الادخال أنها تضمنت إدخاله في الدعوى باعتباره محيلاً للسند المطالب بقيمته وذلك حتى يصدر الحكم في مواجهته ومن ثم فقد وضع السبب الذي من أجله ادخل في الدعوى ويكون هذا على غير أساس ويتعين رفضه .

د ومن حيث إن دعوى التزوير الفرعية قامت على أساس من التقرير بالادعاء بالتزوير في قلم كتاب المحكمة حددت فيه مواضعه وقد أعلنت الشواهد في الميعاد القانوني فیتعين قبولها .

د ومن حيث إنه عن شواهد التزوير التي أعلنها مدعى التزوير فهي خالصة من دليل التزوير Moyeu de faux وشواهد Preuves de faux وفرق بين الدليل والشاهد إذ أن الدليل هو الوقائع الجديدة على الخصومة والتي لم تدخل في نطاقها بعد يدعيها مدعى التزوير ويعرض استعداداً لإثباتها زاهماً أنها لو ثبتت لافادت ثبوت التزوير أما شواهد التزوير فهي ما يستند إليه مدعى التزوير من وقائع وقرائن وإمارات وظروف غير جديدة على الخصومة وتكون مستفادة من الوقائع الثابتة في الدعوى ومثل هذه الشواهد لا تكون في هذه المرحلة محلاً للرفض أو القبول وأما عدم جواز رفضها فراجع إلى أنها قد دخلت فعلاً في دائرة القضية وأصبحت من عناصرها فلا يمكن استبعادها وحدها وأما عدم جواز الحكم بقبولها فلأن مثل هذا الحكم يكون تحصيل حاصل ولذلك يتعين على القاضي أن يرجئ أمرها إلى حين الفصل في موضوع التزوير لما قد يكون لها من الأثر في إثبات التزوير الجائز بكافة الطرق ومنها القرائن (يراجع نقض ١٨ فبراير سنة

١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٨٧ رقم ٣٥ مذكرة النيابة للاستاذ محمد عبد الله ص ٨٨ من هذه المجموعة والمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الجديد كما يراجع حكم النقض الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ بمجموعة القواعد القانونية الجزء الخامس ص ١٠٠ رقم ٣٩) .

« ومن حيث إنه بانزال حكم هذه القواعد القانونية على ما أغلته مدعى التزوير من شواهد ليتبين أن ما يصح أن يعتبر دليل التزوير بالمعنى القانونى الصحيح هو الشاهد الاول الخاص بملء الورقة الممضاة على بياض بما يخالف ما اتفق عليه وأما ما عداه من شواهد فلا تعدو أن تكون سبجاً وقرائن وإمارات وظروف لا تصح كما سبق القول لأن تكون عملاً للقبول أو الرفض .

« ومن حيث إنه عن هذا الدليل فقد دفع المعارض ضدها والتحيل المدخل فى الدعوى بعدم قبوله على أساس أن هذا الدليل لا يعدو كما يقول مدعى التزوير أن يكون ورقة ممضاة على بياض سلمت للتحيل بخان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الامضاء سند الدين وهذا الأمر على فرض صحته لا يعتبر تزويراً وإنما خيانة أمانة طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون العقوبات ومن ثم فإن هذا الأمر لا يعتبر منتجاً فى إثبات التزوير وما شرعت إجراءات التزوير إلا لإثبات التزوير لا لإثبات خيانة الأمانة .

« ومن حيث إن المحكمة ترى مع المدعى عليها فى دعوى التزوير أن دليل التزوير الذى ساقه مدعى التزوير على فرض ثبوته ينطبق على المادة ٣٤ من قانون العقوبات باعتباره خيانة الأمانة إلا أنه من المسلم به بين فقهاء القانون

الجنائى بمصر وفرنسا أن الصورة الواردة فى هذه المادة لا تخرج فى الحقيقة عن أن تكون تزويراً وقد استثنىها المشرع الفرنسى من أحكام التزوير لعله خاصة وهى أن جرائم التزوير فى القانون الفرنسى كلها من الجنائيات حتى ما يقع منها فى المحررات العرفية وقد أراد الشارع التخفيف فى هذه الصورة لأن المجنى عليه مفرط بالتوقيع بامضائه أو ختمه على ورقة بياض - وإتقان من ثبت أنه ليس أهلاً لحل هذه الأمانة ومن أجل ذلك أنزلها إلى مصاف الجنح وعاقب عليها بالعقوبة المقررة للجريمة النصب وقد جرى الشارع المصرى على نفس الخطة التى اتبعها الشارع الفرنسى باستثناء هذه الصورة من أحكام التزوير والعقاب عليها باعتبارها جريمة خاصة ولكن يلاحظ هنا أن التزوير فى المحررات العرفية (وهى التى يتصور فيها التوقيع على بياض) يعتبر جنحة دائماً فالعلة التى دعت الشارع الفرنسى إلى النص عليها بصفة خاصة غير قائمة فى مصر بل أن الشارع المصرى فرض لهذه الجريمة عقوبة أشد من عقوبة التزوير فى المحررات العرفية ولأجل ذلك يميل بعض الفقهاء إلى الاعتقاد بأن الشارع المصرى نص اخراج هذه الحالة من التزوير فى المحررات العرفية بعكس العلة التى رعاها الشارع الفرنسى أى أنه فعل ذلك بقصد تشديد العقاب ولهذا التشديد ما يبرره فإن الجنائى فضلاً عن أنه ارتكب تزويراً فهو قد خان الأمانة أيضاً وأخل بثقة المجنى عليه فيه (يراجع الدكتور السعيد مصطفى السعيد فى جرائم التزوير الطبعة الثانية ص ١٨٤ ، ص ١٧٥ من المراجع المشار إليها بالهامش) .

« ومن حيث إن الذى يستخلص مما تقدم

أنه مع التسليم فإن دليل التزوير الذي ساقه مدعى التزوير على فرض ثبوته ينطبق على نص المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لاعتباره خيانة أمانة إلا أن الجاني فضلا عن خيانه للأمانة فإنه ارتكب تزويرا لما هو مسلم به إجماعا بين الفقهاء من أن هذه الحالة تعد من أحوال التزوير المادى ولعل هذا ما حدا بالمشرع المصرى إلى تشديد العقوبة والعمل في ذاته ينطوى على التزوير وخيانة الأمانة هذا فضلا من أنه من المسلم في مسائل الادعاء بالتزوير ألا محل للفرقة بين التزوير المادى وخيانة الأمانة في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض فهذه الفرقة وإن كانت لها أهمية من الناحية الجنائية فليست لها أهمية أمام المحاكم المدنية لأن خيانة الأمانة في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض لا تخرج على أن تكون تزويرا (استئناف مختلط في ١٥/٧/١٩٢٩

مجلة التشريع والقضاء المختلط سنة ٣٨ ص ٤٧٠ واستئناف مختلط أيضا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجلة التشريع والقضاء المختلط سنة ١٩٥٢ ص ٤٧٠ .
« ومن حيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن الشاهد الأول من شواهد التزوير متعلق بالنزاع وينتج في اثبات التزوير وجائز القبول ويتمين لذلك الحكم بقبوله .

« ومن حيث إنه لما كانت وقائع الدوى ومستنداتها غير كافية لإقناع المحكمة بتزوير الورقة المدعى تزويرها لذلك ترى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بمنطوق هذا الحكم .

(قضية السيد الدكتور مصطفى أبو علم ضد الست دولت محمود سليمان وآخر رقم ٥٥٣٨ معارضة كلى مصر رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حافظ بدوى وعدلى بغدادى وعزت هيئة القضاة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجارى

بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ باع المدعى عليه الأول بصفته مديراً للبحل التجارى والصناعى د مجلات شافيدو، الكائن بشارع دى بلفور / ٤ بتولوز بفرنسا وبواسطة وكيله المدعى عليه الثانى الى المدعى كية من الورق بمقدار ١٠ طن نظير مبلغ ٨٠ ج للطن الواحد تسليم د بوغاز، الاسكندرية واتفق طرفا العقد على أن قيمة الثمن تدفع عن طريق فتح المدعى اعتمادا به لحساب البائع وعلى أن السعر المحدد قابل للزيادة بنسبة ١٠٪ إلى ٢٠٪ ودفع الزيادة لا يكون إلا بعد حصول شحن البضاعة واستعمال الاعتماد وتحدد تاريخ الشحن يوم آخر فبراير سنة ١٩٥١ (مستند ١ حافظة ه ملف الدهوى) وقام المدعى بتنفيذ العقد بفتح الاعتماد بقيمة الثمن وأيد المدعى ذلك بخطاب بنك مصر الذى فتح به الاعتماد بمبلغ ٩٦٠ ج لصالح المدعى عليها الأولى (مستند ٢ حافظة ه ملف) ثم استورد المدعى عليه يقول أن تعاقد آخر تم بينه وبين المدعى عليه الثانى بصفته وكلاء عن المدعى عليه الأول بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ عن كية أخرى من الورق بمقدار ١٠ طن من ذات الصنف الأول وبنفس شروطه عدا السعر فإنه تحدد بمبلغ ١٤٢ ج (هكذا ورد السعر بالصحيفة) للطن الواحد وقبل المدعى ذلك على أساس أن الصفقة الأولى والثانية تعتبران — متمتان لبعضهما وأنها مع بعضهما تتجانس سعراً مناسباً يمكن له أن يحقق

١٩٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

عقد . انعقاده بين شخصين لا يجمعهما مجلس واحد بالعلم بالقبول فى المكان والزمان اللذين يعلم فيها الموجب بالقبول .

المبدأ القانونى

تشعبت الآراء قديماً فى معرفة متى ينعقد العقد بين غائبين أى شخصين لا يجمعهما مجلس واحد — إلى أربعة — فرأى أخذ بنظرية اعلان القبول — وثان أخذ بنظرية تصدير القبول — وثالث أخذ بنظرية استلام القبول . ورابعها أخذ بنظرية العلم بالقبول . وقد أخذ القانون المدنى الجديد فى المادتين ٩١ و ٩٧ منه . فينعقد العقد بالعلم بالقبول فى المكان وفى الزمان اللذين يعلم فيها الموجب بالقبول .

المحكمة

د من حيث إن المدعى عليهما دفعا بعدم اختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى لأن الاختصاص بالاتفاق هو لمحاكم تولوز بفرنسا . د وحيث إنه لتفصيل بيان الدفع والرد عليه توجز المحكمة واقعة الدعوى حسب البيان الوارد بصحيفتها المعلقة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ من أنه

٣ — خطاب من المدعى عليه الثانى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ للمدعى أن المدعى عليها الأولى لم يصلها إقادة عن الاعتماد الذى فتح فى ٧ فبراير سنة ١٩٥١ وأن الاعتماد يجب فتحه على بنك الهند الصينية بمرسيليا مع إرسال عينة الورق موضوع التعاقد .

٤ — عقد بيع تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ صادر من المدعى عليها الأولى للمدعى ببيع ١٠ طن ورق بسعر الطن ١٣٥ ج جملة الثمن ١٣٥٠ ج يضاف له مبلغ ٦٧ ج ر ٥٠٠ م الدولون المتفق عليه .

٥ — خطاب تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ صادر من بنك مصر يفيد أن المدعى قام بفتح الاعتماد لصالح المدعى عليها الأولى بمبلغ ١٤٢٠ جنيه ويسرى مفعوله حتى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥١ بمقدار ١٠ طن ورق .

٦ — خطاب تاريخه ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ صادر من المدعى عليه الثانى يخبر فيه المدعى أنه قام بإرسال العينة للمصنع والاعتماد صار استلامه فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ والانتاج ينتهى فى آخر أبريل سنة ١٩٥١ تقريبا وأن المصنع يطلب (أ) مد الاعتماد لغاية ٥ يونيه سنة ١٩٥١ بدلا من ٥ مايو سنة ١٩٥١ (ب) تعديل السعر على أساس ٩٦ ج للطن بدلا من ٨٠ ج والسعر المعدل يعتبر سعر نهائى وعن الطلب الثانى تسليم يونيه ويوليه وينتهى مفعول الاعتماد فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥١ .

(٧) خطاب من المدعى عليها الأولى للمدعى تطلب فيه المدول عن الطلب الأول لمبررات فى الخطاب وأنها ستشحن له الطلب الثانى المحدد بمقدار ١٠ طن بشمن ١٤٢ جنيه للطن وذلك لأن

منهما رجحا معقولا ولكن تبين له أن المدعى عليهما كان قصدهما الاضرار به إذ أن المدعى عليه الأول (البائع) نفذ العقد الثانى وأهمل العقد الأول وفى تقرير ما أهمله قال المدعى عليه الأول أن حكومته أصدرت أمراً إداريا بعدم تصدير الورق المبيع إلا أنه رغم ذلك تمكن من تصدير الصنفقة الثانية دون الأولى وهو قول من جانبه غير مستساغ لأن القصد منه الحصول بدون مبرر على أموال المدعى وعلق المدعى على ذلك بالتصرف أن ضرراً أصابه من جراء تصرف المدعى عليه الأول قدره بمبلغ ٤٦٠ ج قيمة فرق ثمن الطن فى كلا العقدين مضروبات فى عدد الأطنان أى (٤٦ ج فى ١٠ طن = ٤٦٠ ج) وطلب إلزام المدعى عليهما به متضامنين إلى آخر طلباته وركن المدعى فى الثبوت لمستنداته المودعة بالحافظة ه ملف وتشتمل على : —

١ — عقد بيع صادر من المدعى عليه الأول وسيله المدعى عليه الثانى للمدعى مؤرخ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والعقد صادر من محلات شاغيود (المدعى عليها الأولى) ببيع ١٠ طن من الورق بسعر الطن ٨٠ ج جملة الثمن ٨٠٠ ج سيف، الاسكندرية ويضاف له ١٠ ٪ على الأقل و ٢٠ ٪ على الأكثر وتعهد البائع برد ١٠ ٪ بعد استعمال الاعتماد على بنك الهند الصينية بمرسيليا ومرفق بالعقد عينة الورق .

٢ — خطاب مؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٥١ صدر من بنك مصر للشركة العمومية بباريس يتضمن أن المدعى قام بفتح الاعتماد لصالح المدعى عليها الأولى بمبلغ ٩٦٠ ج ويسرى مفعول الاعتماد لغاية ٥ مايو سنة ١٩٥١ عن ١٠ طن سعر الطن ٨٠ جنيه .

مكتب العمل لم يصرح لها إلا بالطلب المذكور .

(٨) خطاب من المدعى للبدعى عليه الثانى فى

١٣ يونيه سنة ١٩٥١ يحمله مسئولية اعتماد المدعى عليها الاولى للطلب الثانى دون الطلب الاول فى مطالبته لفرق الثمن ثم يرجوه أن يؤثر على المدعى عليها الاولى لتنفيذ العقدين .

(٩) خطاب من المدعى عليه الثانى للبدعى

فى ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ بأن إذن التصدير لم يمنح إلا عن الطلب الثانى الذى سعره العن فيه مبلغ ١٤٢ جنيه وذلك نتيجة لقرار إدارى .

(١٠) خطاب فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ من المدعى

للبدعى عليها الاولى بأنه لم يقبل التعاقد عن الطلب الثانى إلا على أساس تنفيذ الطلب الاول وقد أصابه ضرراً نتيجة عدم تنفيذ الطلب الاول .

(١١) خطاب مؤرخ فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥١

من المدعى عليها الاولى للبدعى رداً على خطاب الأخير فى ٢ منه بأنها حاولت تحقيق رغبة المدعى إلا أنها لم تصل لنتيجة لأن إذن التصدير يصدر من الغير .

د وحيث إن التصرف بالبيع من واقع

المستندات سألقة البيان قد تم وانعقد صحيحاً بين المدعى والمدعى عليها الاولى عن صفقتى الورق المحرر بشأنهما العقد أن المؤرخان فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ وتضمن بالعقدان المذكوران شرطاً عاماً أشير إليه بنهاية كل عقد بالمداد الأحمر وتدون بيانه بظهر العقد بأن كل ما ينشأ بين المتعاقدين من منازعات تكون من اختصاص محاكم تولوز بفرنسا . وعلى أساس ذلك دفع المدعى عليها بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى وتمسك المدعى عليهما بالدفع على أساس أن البيع انعقد وتم بين المدعى

والمدعى عليه الاول بصفته بفرنسا وإن المدعى عليه الثانى لأشأن له به واختصاصه فى الدعوى تحايل على الاختصاص بحمله للمحاكم المصرية دون مبرر له من القانون .

د وحيث إن الشركة المدعى عليهما الاولى هى شركة أجنبية وتختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر إذا توافرت أركان المادة ٣ مرافعات وهى :

(١) إذا كان له فى مصر موطن مختار .

(٢) إذا كانت الدعوى متعلقة بمنقول أو بعقار موجود فى مصر أو كانت ناشئة من عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذه فى مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها .

(٣) إذا كانت الدعوى متعلقة بتركة افتتحت فى مصر أو تفليس أشهر فيها .

(٤) إذا كان لأحد المختصين معه موطن أو سكن فى مصر .

وبتطبيق أحكام تلك المادة على الدعوى المطروحة يبين أولاً أن الفقرة الاولى والفقرة الثالثة غير متوافرين إذ ليس للبدعى عليها الاولى موطن مختار فى مصر كما أن الدعوى غير متعلقة بتركة افتتحت فى مصر أو تفليس أشهر فيها وبقيت الحالتان الثانية والرابعة وتبقى المحكمة مناقشة الحالتين المذكورتين .

عن الحالة الاولى الواردة بالبند الثانى من المادة ٣ مرافعات :

د وحيث إنه يبين للمحكمة من واقعة الدعوى أن التعاقد بين المدعى والمدعى عليه الاول بصفته بدأ أولاً بعرض مؤرخ فى ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠

محمد صالح في الالتزامات فقرة ٢٦٣) .

ورأى آخر يقضى بأن العقد ينعقد بتصديق القبول أى بوضع الخطاب في صندوق البريد أو تصدير الرسالة أو انطلاق الرسول وهي نظرية العلم بالقبول (جيلوار في البيع جزء أول فقرة ١٦ — ليون كان درينو القانون التجاري جزء أول فقرة ٦٢٩) .

ورأى ثالث يقول بأن العقد ينعقد باستلام القبول إذ في هذه اللحظة يتمتع حق المقابل في استرداده (دى باج جزء ٢ فقرة ٥٣٦) .

ورأى رابع يقضى بأن العقد لا ينعقد إلا بعلم الموجب بالقبول ذلك لأنه لا يكفي لانعقاد العقد وجود إرادتين بل يجب إلى ذلك اقتران الإرادتين بأن يعلم الطرفان بتوافقهما فلا يكفي بقبول القابل بل يجب إلى ذلك علم الموجب بهذا القبول (لوران جزء ١٥ فقرة ٤٧٩ — تالير القانون التجاري فقرة ١٠١٢ — بودرت وسيئا فقرة ٣١) ويستند أصحاب الرأي الأخير إلى نص المادة ٩٣٢ من القانون المدني الفرنسي التي تقضى بأن القبول في عقد الهيئة يجوز أن يقع في سند رسمي مستقل على ألا يكون للهيئة من أثر على الواهب إلا من يوم إخطاره بهذا القبول واستقرت محكمة النقض الفرنسية زمنا على أن تعتبر البتة في وقت انعقاد العقد بين غائبين من المسائل الموضوعية التي يرجع فيها إلى نية الطرفين وإلى ظروف كل قضية ومن هذا الرأي الدكتور بهجت بدوي في كتابه أصول الالتزامات إلا أن محكمة النقض الفرنسية قررت في حكم حديث لها إلى الأخذ بنظرية القبول (حكم ١٩٣٢/٣/٢١ دالوز ٣٣ — ١ — ٦٥ — دسيري ٣٢ — ٣ — ٢٧٨) وسأيرها في ذلك فريق من الشراح — أما أحكام

لمقدار من الورق وزنه ١٠ طن وبشروط العرض المذكور وعقد قبول المدعى له بفتح اعتماد بشمن الصفة وقام المدعى من جانبه بفتح الاعتماد وكذلك الحال بالنسبة للطلب الثاني المعروض من المدعى عليها الأولى بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ لتقدر من الورق مبين به مقداره وثمنه وطلبت المدعى عليها الأولى فتح الاعتماد بشأنه وقبول المدعى ذلك بفتح الاعتماد الخاص به — وإذن يأتي البحث لمسألتين : الأولى — هي متى ينعقد العقد — والثانية — أين ينعقد العقد .

د وحيت إنه من المسلم به من واقع أوراق الدعوى أن التعاقد عن صفقتي الورق جرى بين غائبين وليس في قواعد القانون ما يمنع من أن ينعقد العقد بين غائبين فيرسل الموجب إيجابه في خطاب أو في رسالة برقية أو على يد رسول ويرسل المقابل قبوله بأحدى هذه الطرق والانعقاد على هذه الصورة نتيجة من نتائج مبدأ الرضائية الذي حرر الإرادة من القيود والأشكال والعقود التي تنعقد بين غائبين أي بين شخصين لا يجمعهما مجلس واحد قد أشارت إشكالات في معرفة متى ينعقد العقد أي تمديد اللحظة التي ينعقد فيها العقد ولهذا تعددت الآراء فرأى يقول بأن العقد ينعقد بمجرد إعلان القبول بتحرير خطاب أو رسالة برقية أو تبليغ الرسول ذلك لأن القانون لا يتطلب لانعقاد العقد غير اجتماع إرادتين متوافقتين ومتى صدر القبول من القابل موافقا للإيجاب أي متى أعلنت إرادة القابل فقد وقع التراضي وهي نظرية إعلان القبول (بودري ريارد جزء أول فقرة ٣٧ — كولان وكايتان جزء ٢ فقرة ٣٠ — جوسران جزء ٢ فقرة ٥٣ والمنون جزء أول ص ١٢٣ —

المحاكم المصرية فانها لم تستقر على رأى فيها ما يأخذ بنظرية الاعلان ومنها ما يأخذ بنظرية التصدير ومنها ما يأخذ بنظرية العلم والذي تراه المحكمة وتأخذ به في صدد انعقاد العقد بين غائبين هو أنه لا يترتب على إرادة القابل أثرها إلا بعلم الموجب (الموجهة إليه الإرادة) بهذا القبول ذلك لأن الالتزام الإرادى لا ينشأ إلا عن عقد أى من إرادتين متوافقتين ومادامت إرادة القابل لا توثق أثرها إلا بعد العلم بها فإن انعقاد العقد لا يقع إلا عند العلم بالقبول وهو المطابق لحكم القانون في المادتين ٩١ و ٩٧ مدنى وبتطبيق تلك الحالة على الدعوى المطروحة فإن العقد انعقد صحيحاً بين طرفيه المدعى والمدعى عليها الأولى بعلم المدعى عليها الأولى بفتح اعتماد الصفقة المبيعة في كلا العقدين المؤرخين في ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ و ١٣ / ٢ / ١٩٥١ وفتح الاعتماد لكلا العقدين قبول من المدعى بالشراء وصل علم الموجب به من يوم فتح الاعتماد وتعليقاً على ذلك يكون العقدان قد انعقدا خارج مصر وهو أمر الحالة الثانية لأن مكان العقد هو المكان الذى وقع فيه القبول والعلم به وبالتطبيق لتلك القاعدة فإنه إذا صدر القبول من القابل في القطر المصرى ووقع علم الموجب به فرنساً فإن أحكام القانون الفرنسى هى التى تطبق ويؤيد تلك الحالة ما اشترط في عقدى الاتفاق عن أن كل منازعة تنشأ عن التعاقد تكون من اختصاص محكمة تولوز بفرنسا وتأسيساً على ما سبق يأنه يكون البند الثالث من المادة ٣ مرافعات غير متوافر لأن الدعوى متعلقة بعقد أبرم خارج مصر .

عن الحالة الثانية الواردة بالبند الرابع من المادة ٣ مرافعات .

وحيث إن المدعى طلب رفض الدفع لأن أحد المختصمين في الدعوى مع المدعى عليها الأولى وهو المدعى عليه الثانى — له موطن وسكن بمصر ودفع الحاضر عن المدعى عليهما ذلك القول بأن المدعى عليه الثانى لاشأن له بالازع القائم بين المدعى والمدعى عليها وأقحم في الدعوى لتفادى الاختصاص .

وحيث إن مركز المدعى عليه الثانى في الدعوى تحدده الأوراق التى تحمل اسمه وأولاهما عقد البيع المحرر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفي العقد المذكور ورد اسمه تحت عبارة Oremise par وتنطوى تلك العبارة على أنه حامل عقد البيع للبدعى امرضه عليه وقبوله بالتوقيع عليه — وثنتاها — الكتاب المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ وفيه يطلب بصفته وكيلاً عن المدعى عليها الأولى إرسال برقية لها حيث لم يصلها أية إفادة عن الاعتماد الذى فتح في ٧ مارس سنة ١٩٥١ — والثالثة — كتابه المؤرخ في ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ يخبر فيه المدعى أنه أرسل عينه الورق للبدعى عليها الأولى والاعتماد صادر استلامه في ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ وأن المدعى عليها الأولى تطلب مد الاعتماد عن البيع الأول لغاية ٥ يونيه ١٩٥١ بدلاً من ٥ مايو سنة ١٩٥١ وتعديل السعر على أساس مبلغ ٩٦ جنيه وعن البيع الثانى (الطلية الثانية) أن يكون التسليم يونيه ويوليسه وينتهى مفعول الاعتماد في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥١ والكتاب الرابع من المدعى للبدعى عليه في ٢٣ يونيه سنة ١٩٥١ يرجوه المتوسط لدى المدعى عليها في تنفيذ الصفقتين والخطاب الخاص في ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ من المدعى عليه الثانى للبدعى بأن

١٩٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٨ يناير سنة ١٩٥٤

١ — اختصاص . التفرقة فيه بين القضاء المدني والقضاء التجاري كان معمولاً بها في القانون المختلط وأمام المحاكم المختلطة . عدم الأخذ بها بالنسبة للمحاكم الوطنية .

ب — مؤتمر مونترو ما اتخذ فيه من قرارات في هذا الشأن .

ج — قانون المرافعات الجديد . أخذه بمبدأ عدم التفرقة بين اختصاص القضاء التجاري والقضاء المدني . اختصاص الدائرة التجارية بنظر الدعوى ولو كانت ذات صبغة مدنية .

د — صحيفة افتتاح الدعوى . إذا أمكن من قراءتها معرفة موضوع الدعوى والمبلغ المطالب به وسنده والمحكمة المرفوعة إليها الدعوى كانت صحيحة مشوبة بالبطلان .

المبادئ القانونية

١ — ان التفرقة في الاختصاص بين القضاء التجاري والقضاء المدني كان معمولاً بها أيام قيام المحكمة المختلطة إذ رؤى منذ انشائها الأخذ به . ونص القانون التجاري المختلط في المادة الأولى منه والمواد من ٨ — على المسائل التي تدخل في اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية . واستقر الرأي على أن اختصاص المحكمة التجارية من حيث نوع القضية يعتبر من النظام العام . وكان يتعين وجوباً على المحكمة التجارية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التي ترفع إليها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك — وعلى العكس إذا رفعت دعوى تجارية أمام المحكمة المدنية فليس

المدعى عليها الأولى لم تحصل إلا على إذن بتوريد الصفة الثانية — ومضمون تلك المكاتبات تحدد مركز المدعى عليه الثاني بأنه وكيل بالعمولة تدخل في الصفقتين باسم الشركة المدعى عليها الأولى وبأمرها وعلى ذمتها وأن العقد الأول المبرم في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ باسم موكله كان بناء على إذن منه وحكمه في التعاقد هو ما تجرى عليه حكم المادة ٨٣ تجارى وهو أنه لكل من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر ويترتب على ذلك أن آثار التصرفات المعقودة بين المدعى والمدعى عليها الأولى فيما يقوم بشأنها من منازعات تكون الخصومة فيها بين طرفي العقد دون دخل للوكيل فيها وهذا ما اتفق عليه في كلا الصفقتين من أن كل نزاع بشأنهما يكون لمحاكم تولوز بفرنسا وفي ثم يكون اختصاص المدعى عليه الثاني في الدعوى إنما قصد به المدعى التحايل على الاختصاص إذ هو ليس بخصم حقيقي في الدعوى ولا شأن له في التداوى بين طرفي العقدين .

د وحيت إنه لما تقدم يكون الدفع على أساس سليم ويتعين قبوله والقضاء بعدم اختصاص القضاء المصري بنظر الدعوى .

د وحيت إن المدعى خسر الدعوى وعليه عبء . مصروفاتها بالتطبيق للمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية هاشم محمد الشريف ضد م . متبج رقم ٤٨٨ سنة ١٩٥٣ تجارى كل رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الحميد السيد عبد الوهاب والدكتور حافظ إبراهيم وسعد الدين فتحه القضاء) .

للمحكمة أن تتخلى عنها إلا إذا دفع المدعى عليه بعدم اختصاصها بنظرها .

٢ - لم يأخذ المشرع بالنظام المذكور بالنسبة للمحاكم الوطنية وإنما جعل الاختصاص شاملا للمواد التجارية والمدنية على أن تطبق تلك المحاكم القانون المدنى على القضايا المدنية والقانون التجارى على القضايا التجارية . ولهذا لم يتضمن القانون التجارى الوطنى قواعد متعلقة بالاختصاص كما هو الشأن فى القانون التجارى المختلط والقانون التجارى الفرنسى .

٣ - بعد مؤتمر مونترو روى الاهتمام بشأن المواد التجارية فى المحاكم الوطنية وقررت الجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر بتاريخ ٢٧/١١/١٩٣٩ تخصيص دائرة فى المحكمة الابتدائية للنظر فى القضايا التجارية واتخذت مثله الجمعية العمومية لقضاة محكمة الاسكندرية فى ٢٠/١٢/١٩٣٩ وصادق وزير العدل على القرارين . ثم أصدر فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ قرارا بإنشاء محكمتين جزئيتين تجاريتين أولاهما بمدينة القاهرة وثنتاهما بمدينة الاسكندرية ، وصدر قراره بالاختصاص المحلى لكل منهما كما نص على اختصاصهما بجميع القضايا التجارية الجزئية . وهما محكمتان لهما اختصاص على ونوعى قائم بذاته ولذا يجوز الدفع أمامهما بعدم الاختصاص على أساس مدنية الدعوى أما الدائرتان التجاريتان المنشأتان بمحكمة

القاهرة والاسكندرية والى زيد عددهما تبعا لزيادة العمل وكثرة القضايا فلا تعتبران محكمتين تجاريتين مستقلتين لهما كيان قائم بذاته . وإنما هما دائرتان من المحكمة الابتدائية توزع عليهما القضايا التجارية بمقتضى التنظيم الادارى للمحكمة ولهذا لا يجوز الدفع أمامهما بعدم الاختصاص على أساس مدنية النزاع . كما لا يجوز الدفع أمام الدوائر المدنية بالمحكمتين المذكورتين بعدم الاختصاص بالاستناد إلى تجارية الدعوى .

٤ - عند اعداد قانون المرافعات الجديد بحثت اللجنة المكلفة بتنقيحه فيما إذا كان من المفيد إدخال نظام القضاء التجارى فى البلاد أم أن الأفضل الاعراض عنه والأخذ بنظام القضاء الموحد للفصل فى جميع المواد ، واستقر رأى على نظام التوحيد لما وجه من نقد فى فرنسا وبلجيكا لنظام المحاكم التجارية . ولهذا نصت المادة (٥) من قانون المرافعات الجديد على اختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم فى الدعاوى المدنية والتجارية طبقا للقواعد التى وردت بها . وعلى ذلك فالتقسيم الادارى فى العمل لا يرقى بالنسبة للاختصاص إلى مرتبة حكم القانون فتختص هذه المحكمة بنظر الدعوى ولو كانت ذات صبغة مدنية .

٥ - استقر القضاء فى أحكامه بأنه إذا أمكن من قراءة الورقة (صحيفة الدعوى) معرفة موضوع الدعوى والمبلغ المطالب به

القضاء التجارى بنظر الدعوى المدنية | الدين كما دفع المدعى عليه الثانى ببطلان صحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على بيان كاف للدعوى .

١ - عن الدفع بعدم اختصاص القضاء التجارى بنظر الدعوى :

د وحيث إن التفرقة فى الاختصاص بين القضاء التجارى والقضاء المدنى كان أمره ساريا ومعمولا به أيام قيام المحاكم المختلطة إذ منذ أنشئت رؤى الأخذ به وتكلم القانون التجارى المختلط فى المادة الأولى والمواد من ٤ إلى ٨ منه فى المسائل التى تدخل فى اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية واستقر رأى على أن اختصاص المحكمة التجارية من حيث نوع القضية يعتبر من النظام العام فإذا رفعت دعوى مدنية أمامها وجب عليها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك وعلى العكس إذا رفعت دعوى تجارية أمام المحكمة المدنية فليس للمحكمة أن تتخلى عن نظر الدعوى إلا إذا دفع المدعى عليه بعدم اختصاصها بنظرها - ولم يأخذ المشرع بذلك النظام بالنسبة للمحاكم الوطنية وإنما جعل الاختصاص شاملا للمواد التجارية والمدنية على السواء على أن تطبق تلك المحاكم القانون المدنى على القضايا المدنية والقانون التجارى على المواد التجارية ولهذا لم يتضمن القانون التجارى الوطنى قواعد متعلقة بالاختصاص كما هو الشأن فى القانون التجارى المختلط أو القانون التجارى الفرنسى ثم تدرج الحال بعد مؤتمر منتر وروى الاهتمام بشأن المواد التجارية فى المحاكم الوطنية وقررت الجمعية العمومية لقضاء محكمة مصر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ تخصيص دائرة فى المحكمة الابتدائية للنظر فى القضايا التجارية واتخذت مثله

وسنده والمحكمة المرفوعة إليها الدعوى كانت صحيفة الدعوى صحيحة غير مشوبة بالبطلان لأن ما ورد بها من بيان لا يوقع من أطلعت إليه فى حيرة جديدة .

المحكمة

د من حيث إن المدعى أقام الدعوى ضد المدعى عليهما وطلب بصحيفتها المعلقة فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٣ الزامهما متضامين أداء مبلغ ٤٩٠٠ ج عدلها إلى مبلغ ٤٧٨٠ ج والفوائد ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ بلا كفالة بمقولة إنه يداينهما متضامين فى المبلغ المذكور مقسما على أقساط كل قسط ٣٥٠ ج حررت بها جميعا كبيالات واشترط أن التأخير فى دفع أى قسط يترتب عليه استحقاق الأقساط جميعها دون تنبيه أو انذار وقد استحق من المدين قيمة كميالين ولم يدفعها وبذلك تحقق شرط حلول أجل الوفاء للدين جميعه ولم يدفعها فرفع الدعوى بطلباته وركن فى الثبوت لاقرار مؤرخ فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٢ وموقع عليه بامضاء المدعى عليهما وتضمن مديونيتها له فى مبلغ ٥٢٥٠ ج مقسط على خمسة عشر قسطا قيمة كل قسط ٣٥٠ ج وتحرر بها خمس عشرة كبيالة مؤرخة جميعها فى ١٨/١/١٩٥٢ الأولى استحقاق ٢٥/٦/١٩٥٢ والثانية استحقاق ٢٥/٩/١٩٥٢ والثالثة استحقاق ٢٥/١٢/١٩٥٢ والرابعة استحقاق ٢٥/٣/١٩٥٣ والخامسة استحقاق ٢٥/٦/١٩٥٣ وهكذا حسب البيان المدون بالاقرار والكبيالات وورد بها أن القيمة نقدية (الحافظة ٤ ملف) ودفع المدعى عليه الأول الدعوى بعدم اختصاص

الجمعية العمومية لقضاء محكمة الاسكندرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وصادق وزير العدل على القرارات ثم أصدر في ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ قرارا بإنشاء محكمتين جزئيتين تجاريتين أولاهما بمدينة القاهرة وثلاثها بمدينة الاسكندرية وصدر قراره بالاختصاص المحلى لكل منهما كما نص على اختصاصهما بجميع القضايا التجارية الجزئية وهما محكمتان لهما اختصاص على ونوعى قائم بذاته ولذا يجوز الدفع أمامهما بعدم الاختصاص على أساس مدنية الدعوى - أما الدائرتان التجاريتان المنشأتان بمحكمة القاهرة والاسكندرية والتي زيد عددها مستقبلا تبعاً لزيادة العمل وكثرة القضايا فلا تعتبران محكمتين تجاريتين مستقلتين لهما كيان قائم بذاته وإنما هما دائرتان من المحكمة الابتدائية توزع عليهما القضايا التجارية بمقتضى النظم الإدارى للمحكمة ولهذا لا يجوز الدفع أمامهما بعدم الاختصاص على أساس مدنية النزاع كما لا يجوز الدفع أمام الدوائر المدنية بالمحكمتين المذكورتين بعدم الاختصاص بالاستناد إلى تجارية الدعوى وإنما جرى العمل على أن تقوم الدوائر المدنية بأحوالة الدعوى التجارية التى تعرض عليها إلى الدوائر التجارية والآخرى بدورها تحيل الدعوى المدنية إلى الدوائر المدنية وهو عمل إدارى محض دون أن يكون له أساس من القانون وذلك هو الحال قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وعند أعداده بحثت اللجنة المسكفة بتنقيحه فيما إذا كان من المفيد إدخال نظام القضاء التجارى فى البلاد أم من الأفضل طرحه والاهراض عنه والآنخذ بنظام القضاء الموحد للفصل فى المواد المدنية والتجارية واستقر الرأى على الآنخذ بنظام التوحيد وأخذت اللجنة فى تقريره بما تضمنته المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المرافعات

الجديد من أن نظام المحاكم التجارية نظام عتيق ضاق به الفرنسيون وانتقده البلجيكيون الذين أخذوه من فرنسا ولقد كان وجود محاكم التجار أو المحاكم التجارية وليد اعتبارات تاريخية اقتضته فى الماضى ولكنها انقضت الآن إذ صار التنظيم حله تشريعا وضاق الفارق بين المسائل التجارية والمسائل المدنية وأصبح يحكم فيما جميعا القضاء المتخصصون الذين تعينهم الجمعية العمومية ويتضح مما جاء بالمذكرة التفسيرية أن اللجنة كانت لا تشير بالآنخذ بنظام القضاء التجارى المستقل ولهذا نصت المادة ٥١ من قانون المرافعات الجديد على اختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم فى الدعاوى المدنية والتجارية طبقا للقواعد التى وردت بها ومتى كان نص المادة صريحا فان التقسيم الإدارى فى العمل لا يرقى بالنسبة للاختصاص إلى مرتبة حكم القانون وبذلك تكون هذه المحكمة وهى متعقدة بهيئة محكمة ابتدائية مختصة بنظر الدعوى حتى ولو كانت ذات صبغة مدنية وفى تلك الحالة تطبق أحكام القانون المدنى ولما تقدم من بيان يكون الدفع فى غير محله ويتعين اطراحه .

٢ - عن الدفع بظلال صحيفة الدعوى :

«وحيث إن قانون المرافعات السارى قد تكلم فى الباب الثانى عن رفع الدعوى وخص صحيفة الدعوى بالمادتين ٧٠ و ٧١ وحدد فى المادتين المذكورتين ما يجب أن تشمل عليه صحيفة الدعوى من جميع البيانات الواجب ذكرها فى أوراق المحضرين وعلى المحكمة المطالب حضور الخصوم أمامها وعلى اليوم والساعة الواجب حضورهم فيها (م ٧٠ مرافعات) وعلى أنه يجب أن يبين فى صحيفة الدعوى موضوعها وطلبات المدعى فيها بإيجاز

في الدعاوى التي تختص بحكمة المواد الجزئية بالحكم النهائي فيها وفي الدعاوى المستعجلة والدعاوى التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة وفي غير ذلك من الدعاوى يجب أن يبين في الصحيفة وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعى وأسانيدها (م ٧١ مرافعات) ورتب القانون في المادة ٧٩ مرافعات جزاء مخالفة ذلك بطلان الصحيفة إذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجعل المحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة — وبتطبيق حكم القانون على صحيفة الدعوى يبين أن الصحيفة اشتملت على جميع البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين الواردة بالمادتين ١٠ و ١١ مرافعات كما اشتملت على اسم المحكمة واليوم والساعة المطلوب حضور الخصوم أمامها كما أن الصحيفة تضمنت موضوع الطلب وواقعة الدعوى من أن المدعى يدين المدعى عليهما متضامنين في مبلغ ٤٩٠٠ ج مقسطة على أقساط قيمة كل منهما ٣٥٠ ج حررت بها كبيالات واشترط أن التأخير في دفع أي قسط منها يترتب عليه استحقاق الدين جميعه وقال المدعى إن جزءاً من الدين استحق ولم يدفعه المدعى عليهما وأنه لذلك تحقق له شرط أداء الدين جميعه أصبح مستحق الأداء — ذلك البيان بصحيفة الدعوى ليس فيه نقص من شأنه أن يجعل المحكمة أو المدعى عليهما ما احتوت عليه تلك الصحيفة من بيان وقد استقر القضاء في أحكامه بأنه إذا أمكن من قراءة الورقة (صحيفة الدعوى) معرفة موضوع الدعوى والمبلغ المطالب به والمطلوب الحكم به وسنده — والمحكمة المرفوعة إليها

الدعوى — كانت صحيفة الدعوى صحيفة غير مشوبة بالبطلان لأن ما ورد بها من بيان لا يوقع من أعلنت إليه في حيرة جدية والصحيفة فيما اشتملت عليه من بيانات صريحة وواضحة في أن المدعى يطالب المدعى عليهما متضامنين بدين له في ذمتها بكبيالات ولذلك يكون الدفع على أساس غير سليم ويتعين رفضه .

٣ — عن الموضوع :

د وحيث إن سند المدعى في دعواه هو إقرار مؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٢ وموقع عليه من المدعى عليهما بامضائهما وأثبت تاريخه في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ وتضمن الإقرار المذكور مديونية المدعى عليهما ضامنين متضامنين بضمهما البعض للدعى في أداء مبلغ ٥٢٥٠ ج حرراً بشأنه عليهما كبيالات عددها ١٥ كبيالة قيمة كل منها ٣٥٠ ج ومستحقة الأداء في المواعيد الواردة بها وجاء بالاقرار أنه في حالة التأخير عن سداد أي كبيالة تصبح جميع الكبيالات مستحقة الأداء ولو لم يحل ميعاد استحقاقها وذلك دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي وفي تاريخ الاقرار المذكور تحررت الكبيالات وعددها ١٥ قيمة كل منها ٣٥٠ ج ودفعها المدعى عليه الأول بصفته مديناً والمدعى عليه الثاني بصفته ضامناً متضامناً وجاء بها أن القيمة نقداً ، وجاء بإقرار المديونية أن المدعى عليه الثاني أقر بأن جميع أمواله من منقولاته والبضائع الموجودة بمحلاته التجارية بمصر والاسكندرية والمقيدة بالسجل التجاري باسم والده د رمزي بحر ، هي ضامنة لسداد الدين وليس له حق التصرف فيها وللمدعى أن يحجزها والتنفيذ عليها (الحافظة ٤ ملف الدعوى) .

عدم تثبيت تلك العمليات ضده ثم يرد الشيكات له (للدعى عليه الأول) ولكن الصدقة شامت أن يحتفظ المدعى عليه الأول ببعضها وهي تثبت الفائدة الربوية ومنها أنه احتسب لنفسه فائدة ٢٥٠ ج عن شهر واحد بمبلغ ١٥٠ ج (مستند ٣ حافظة لجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣) واستخلص المدعى عليه الأول من دفاعه أن أصل الدين المحرر به الكمبيالات موضوع الدعوى أصله ٤٢٠٠ ج بعد الفوائد الربوية المتأخرة السابقة ثم أضاف له المدعى فوائده عن المدة اللاحقة فأصبح الدين بفوائده الربوية مبلغ ٥٢٥٠ ج والورقة المحررة بخط المدعى (الصورة الزنكوغرافية) تؤيد بذلك.

د وحيث إن المدعى رد على ذلك الدفاع بأن الدين خلو من الفوائد الربوية وإن المدعى عليه الأول عرض عليه سنة ١٩٤٨ أن يشترك معه في تجارة الساعات لما تدره من ربح فأقرضه ٥٠٠ ج ثم سحب المدعى عليهما منه بعد ذلك مبالغ أخرى على دفعات بحجة توسيع التجارة لأنهما شركاء معاقبهما ولاضافتهما الرأس المال ولما تكرروا منها سحب نقوده ولم يكن بيده سند حتى حسابه معهما في ١٨ يناير سنة ١٩٥١ بالاقرار والكمبيالات موضوع النزاع وانسكروا إضافة فوائده ربوية لدينه المحرر بالكمبيالات ثم قال عن الصورة الزنكوغرافية للورقة المقدمة بمستندات المدعى عليه أنه في مارس سنة ١٩٥٣ استحق على المدعى عليه الأول ثلاث كمبيالات قيمتها ١٠٠ ج ويخصهما من الدين جميعه يصبح باقيه ٤٢٠٠ ج وأنه دون بتلك الورقة حساب الفائدة بواقع ٧٪ على المبلغ الذي استحق ولعدم سداده تركت الورقة في حيازة المدعى عليه الأول واستغلها على غير حقيقتها .

د وحيث إن المدعى عليه الأول طعن في الدين بأن حقيقته عملية قرض مدني بفائدة ربوية وأن أصل القرض بدأ سنة ١٩٤٨ بمبلغ لا يتجاوز نصف الدين الذي يطالب به المدعى ثم أضاف إليه فوائده ربوية حتى بلغ الرقم الذي حرر به الكمبيالات وأضاف لقيمتها فوائده ربوية أخرى واستغل المدعى تلك الحالة في إضافة الفوائد الربوية أنه كان رئيس المدعى عليه الأول في العمل المصلحي الذي جمعها معا وحاجة الأخير للبال ودل المدعى عليه الأول على ذلك بمستنداته المودعة بالمحافظين المتقدمين لجلستي ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وتتضمن الأولى سنداً بمبلغ ١٦٥٠ ج مؤرخة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ ومستحق الاداء للدعى على المدعى عليه الأول في ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وشيكاً على بنك مصر بمبلغ ١٠٠ ج تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ وسنداً بمبلغ ١٥٢٥ ج مؤرخاً في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ ومستحق الاداء في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢ وورقة محررة بخط المدعى (صورة زنكوغرافية) ثابت منها أن المبلغ كان ٤٢٠٠ ج في مارس سنة ١٩٥٢ وأضاف المدعى في حسابه فيها الفوائد الربوية حتى وصل الدين لمبلغ ٥٢٥٠ ج وبالحافظة الثانية شيك بمبلغ ١٥ ج تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٥٠ وشيك آخر بمبلغ ٥٠ ج تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقال المدعى عليه الأول عن مستنداته سألغة البيان إن المعاملة بينه وبين المدعى سابقة على تاريخ الاقرار والكمبيالات وبدأت سنة ١٩٤٨ وكان المدعى في سبيل الحصول على الفوائد الربوية حريصاً بأن يستكتب المدعى عليه الأول بها شيكات يحاول بقدر المستطاع الاحتفاظ بها تحت يده حتى يستلم منه قيمتها بقصد

الذى انتقلت السكينة إلى إذنه لأنه صاحب الحق في قبض قيمتها وذكر وصول القيمة دون حاجة إبان نوعها وكذا تدوين إضاء المحيل وتاريخ التحويل . وخلو التظهير من التاريخ يجعل التحويل ناقصاً ، والتحويل الناقص يعتبر في حكم القانون تحويل توكيل (المادة ١٣٥ تجارى) خاضع لقواعد القانون المدنى والمسحوب عليه في تلك الحالة التمسك قبل المحال بكافة الدفع التى يستطيع توجيهها إلى المحيل والمسحوب عليه في تلك الحالة التمسك قبل المحال بكافة الدفع التى يستطيع توجيهها إلى المحيل .

٢ — الوكيل يمثل الموكل في المطالبة بالدين ، فإذا كان قد حكم بإشهار إفلاس المحيل فإن الدعوى التى يرفعها المحال في التحويل الناقص تعتبر مرفوعة من غير ذى صفة إذ أن الديون المستحقة للمحيل مردها التفليسة — ويتعين الحكم بعدم قبول دعواه .

المحكمة

د من حيث إن حاصل واقعة الدعوى يتلخص في أن المدعى اختصم المدعى عليه الأول بصفته مديراً لشركة أولاد محمد صادق الطاهر في دعوى الإفلاس رقم ١٤٧ سنة ٥١، وطلب الحكم فيها بإشهار إفلاس الشركة المذكورة وتحديد يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ كتاريخ مؤقت لتوقفها عن الدفع إلى آخر طلباته بمقولة إنه يداينها في مبلغ ٣٨٦ ج و ٥٠٠ م بموجب كسبالة محررة في ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ استجواب ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١ ثابت

وحيث إن الصورة الزنكوغرافية المدون بها الحساب أصله وفوائده (مستند وحافضة المدعى عليه الأول بجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢) صدرت من المدعى بإقراره بمذكرته المقدمة لجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وتمسك المدعى عليه الأول بما جاء فيها من أنها تؤيده في أن الدين يشتمل على فوائد ربوية لا يقرها القانون — تلك الورقة في ذاتها لا تقوم في الإثبات مقام الدليل ولكنها وهى صادرة من الخصم تعتبر مبدءاً ثبوت بالكتابة بمر الإحالة إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه الأول أن مبلغ القرض ليس في حقيقته المبلغ المدون بالسكينة وإنما أضيفت له فوائد ربوية حتى مبلغ ٥٢٥٠ جنيه وذلك على الوجه المبين بالمنطوق .

(قضية بديع محارب سيدم ضد حنا رمزى بحر وآخر رقم ١٧١٦ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الاساتذة) عبد الحميد السيد عبد الوهاب والكتور حافظ ابراهيم ومدحت طاهر نور القضاة .

١٩٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٢ فبراير سنة ١٩٥٤

أ — تظهير . خلوه من التاريخ يجعله ناقصاً ولا يعتبر ناقلاً للملكية وإنما يعتبر توكيلاً للمسحوب عليه . التمسك قبل المحال بكافة الدفع التى يستطيع توجيهها إلى المحيل .

ب — تظهير ناقص . إفلاس المحيل يجعل الدعوى التى يرفعها المحال مرفوعة من غير ذى صفة .

المبادئ القانونية .

١ — التحويل الناقل للملكية في السكينة يجب لصحته وسلامته توافر عناصره بذكر اسم المحال أى الشخص

بها أن القيمة وصلت المدين بضاعة والكميالة
محركة لصالح إمام وعبد الفتاح عبد الجواد يس
ومظهرة المدعى بدون تاريخ وقد حرر المدعى
بشأنها - احتجاج عدم الدفع أعلن للشركة المدينية في
٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ ولعدم الوفاء اعتبرها متوقفة
عن الدفع وقاضاها بطلباته وتاريخ ١٣ مارس
سنة ١٩٥١ تقدم المدعى بطلب لحضرة رئيس
المحكمة يستأذنه الأمر بوضع الاختتام على محل
تجارة الشركة المدعى عليها وصدر الأمر به لقبوله
في ١٩ مايو سنة ١٩٥١ وعند مباشرة تنفيذه
قرر وكيل الشركة المدعى عليها (الاستاذ عمر
بهجت) بأن الكميالة موضوع التداوى وأخرى
بمبلغ ٢٨٦ ج مستحقة الدفع في ٢٥ مايو سنة
١٩٥١ قد ظهرها بالتواطؤ بين المظهر والمظهر
إليه وأنه يعلم أن موكله (الشركة) يدين المظهر
في مبلغ ٢١٥٧ ج و ٢٥٠ م وتوقف المظهر عن
الدفع من ٣١ مارس سنة ١٩٥١ والتواطؤ في
التظهير قصد به خروج المدين من تغليسة المظهر
ومع ذلك ولاظهار حسن النية من جانب الشركة
المدعى عليها بعدم توقفها عن الدفع فقد ورد
المخاطب معه مبلغ ٢٨٦ ج و ٥٠٠ م على أن يودع
خزاة المحكمة ولا يصرف إلا بعد الفصل في
الموضوع وعلى أثر ذلك عدل المدعى طلباته في
الدعوى إلى تنازله عن طلب اشهار الافلاس
وباعلان تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أدخل كاتب
أول محكمة القاهرة الابتدائية فيقضى في مواجهته
ضد الشركة المدعى عليها الأولى بأحقته لصرف
مبلغ ٢٨٦ ج و ٥٠٠ م وإلزام المدعى عليها الأولى
المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة والنفاذ بلا كفالة
وقد ركن المدعى في الثبوت لكميالة أودعها
واجتجاج عدم الدفع المعلن في الميعاد بالحافطة ٢

ملف - والكميالة المذكورة - محركة بمبلغ
٢٨٦ ج و ٥٠٠ م على شركة أولاد محمد صادق
الطاهر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ استحقاق
٢٥ أبريل سنة ١٩٥١ لأمر وإذن إمام وعبد الفتاح
عبد الجواد يس وممورة بامضاء ممثل الشركة
المدعى عليها الأولى وجاء بها أن القيمة ثمن بضاعة
وقابل للتحويل وقد حولها الدائن للمدعى وصيغة
التحويل غير مؤرخة وبيانها د وحذا دفع القيمة
الموضحة باطنة لأمر وإذن إيلي شعيو القيمة وصلتنا
نقدية .

د وحيد إن المدعى عليه الأول بصفته دفع
الدعوى بأن ديون المظهر خصمت في دعوى
الافلاس التي اقيمت ضده وقيدت برقم ١٠٧٢
سنة ١٩٥١ افلاس وان الدين المحرز بشأنه الكميالة
موضوع النزاع والمقدر في الكميالة بمبلغ ٢٨٦ ج
و ٥٠٠ م قد تحول للمدعى بالتواطؤ بينه وبين
المحيل وفي فترة الافلاس وفي حين أن المحيل مدين
لشركة المدعى عليها في مبالغ تربو على ٧٥٠٠ ج
وقدم حافظة بمستنداته ه ملف الدعوى تشمل
على كيالات بالدين المذكور .

د وحيد إن المحكمة ناقشت المدعى في سب
خلو التظهير من تاريخه واجاب الحاضر عن المدعى
بأن الكميالة تحولت له ضمن سندات أخرى
بكشف خصم مؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ وموقع
عليه من المحول للكميالة واعتبر تاريخ التحويل
هو يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ وقدم للمحكمة
الكشف المذكور وهو عبارة عن حافظة خصم
تاريخها ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ ظهرت بمقتضاها
شركة إمام وعبد الفتاح يس عدة كييات مجموعها
٣٤٩٢ ج و ٥٣٠ م بينما بيان ثلاث كييات
على المدعى عليها الأولى استحقاق ٤ أبريل سنة

الافلاس (محضر جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٥١ بالقضية المضمومة) .

د وحيث إن الحاضر عن المدعى عليها في الدعوى المنظورة تمسك بعدم سريان التظهير في حقه لصدوره بالتواطؤ بين المظهرين والمحال له .

د وحيث إن التظهير غير مؤرخ وأُسند المدعى تاريخه يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ وهو تاريخ كشف الخصم المقدم منه بجملة المناقشة (محضر جلسة ٢٣/٩/٥٣) .

د وحيث إن التحويل الناقل للملكية في الكمبيالات يجب لصحته وسلامته توافرها ناصره بذكر اسم المحتال أى الشخص الذى انتقلت الكمبيالة إلى إذنه لأنه صاحب الحق في قبض قيمتها وذكر وصول القيمة دون حاجة لبيان نوعها (استئناف محتلط ٢١ أبريل سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية ٣١٢ ص) . وتدوين امضاء المحيل وتاريخ التحويل — والشروط الثلاثة الأولى متوافرة في الكمبيالة موضوع النزاع أما الشرط الرابع فان التظهير خلو منه وخلو التظهير من التاريخ يجعل التحويل ناقصا والتحويل الناقص يعتبر في حكم القانون تحويل توكيلي (م ١٣٥ تجارى) خاضع لقواعد القانون المدنى — وللمسحوب عليه في تلك الحالة التمسك قبل المحال بكافة الدفعات التى يستطيع توجيهها إلى المحيل .

د وحيث إن المدعى اعتبر تاريخ التحويل هو يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ الذى تم فيه كشف الخصم ولا تسايره المحكمة في ذلك إذ أن كشف الخصم وإن كان تاريخه ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ إلا أن ذلك التاريخ لا يسرى في حق المدين المسحوب عليه لعدم ثبوت تاريخه باعتبار أن المسحوب عليه في

١٩٥١ بمبلغ ٣٨٦ ج والثانية استحقاق ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١ بمبلغ ٣٨٦ ج و ٥٠٠ م موضوع النزاع والثالثة استحقاق ٢٥/٥/١٩٥١ بمبلغ ٣٨٨ ج وأضاف المدعى لدفاعه بمذكرة ١٣ دوسيه أنه حول هذه الكمبيالات مع غيرها إلى بنك باركايز بالقاهرة للحصول بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ وردت المدعى عليها الأولى الكمبيالة الأولى استحقاق ٤ أبريل سنة ١٩٥١ ولما قدمت الكمبيالة الثانية للحصول لم تف المدعى عليها بقيمتها فخر ردها احتجاج عدم الدفع وفي سبيل تأييد ذلك تقدم المدعى بالحفاظة ٦ ملف الدعوى (١) خطاب ورد له من بنك باركايز يفيد أن البنك أدرج بدفاته بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥١ الكمبيالات الثلاث سائلة البيان الواردة له من المدعى بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ (٢) فانورتان من البنك الأولى بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٥١ والثانية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥١ وتتضمن أن المدعى عليه بصفته سدد قيمة الكمبياليتين استحقاق ٤ أبريل سنة ١٩٥١ و ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ .

د وحيث إن دعوى الافلاس رقم ١١٣ سنة ١٩٥١ القاهرة — المضمومة — قد أقامها شالوم باروخ ليفي ضد شركة إمام وعبد الفتاح عبد الجواد يس وطلب الحكم بإشهار افلاس الشركة المذكورة وإثبات يوم وحالة توقفها عن الدفع إلى آخر طلباته وحكم فيها بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٥١ بإشهار افلاس الشركة المذكورة واعتبارها متوقفة عن دفع ديونها من يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد بنى الحكم على الأسباب التى اشتملت عليه ومنها أن شركة إمام وعبد الفتاح عبد الجواد يس قررت بتوقفها عن الدفع ووافقت على طلب إشهار

بالدين والموكل حكم بأشهر افلاسه فتكون الديون المستحقة له مردها للتفليسة .

« وحيث إن الشركة المدعى عليها قدمت مستنداتها الدالة على أنها تداين المحيل في مبالغ بكميالات ولتصفية الحساب بينهما عن طريق المقاصة أو غيرها أو تسوية الديون مرجعها لمثل التفليسة .

« وحيث إنه لما تقدم تكون الدعوى أقيمت من غير ذي صفة فيها وبالتالي فهي غير مقبولة لتعلق حقه في المطالبة بالدين بحق موكله وهو مفلس .

« وحيث إن مصروفات الدعوى يلتزم بها المدعى عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية ايلى شعيبو ضد شركة أولاد محمد صادق الطاهر وآخر رقم ٢٠٤٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الاساتذة هبى الجيد السيد هبى الوهاب والدكتور حافظ ابراهيم ومدحت نور القضاة) .

تلك الحالة يعتبر من الغير وللغير التحويل على المظاهر والاستناد إلى ما هو مدون بالخط ومعاملته الحاصل على مقتضاه وإلا لما كان هناك اطمئنان في التعامل بالكميالات على أن مثار التمسك من جانب المدعى بأن تاريخ التظهير هو يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ فإن أمر تحديد ذلك ومناقشة صحته عند قيام النزاع بين المحال (المظهر إليه) والمظهر — ولما سبق بيانه يكون التظهير توكيليا وللشركة المدعى عليها أن تدفع مع مواجهة المظهر إليه بما تدفع به من دفعات ضد المحيل .

« وحيث إن المحيل اشهر افلاسه بالحكم الصادر في ١٩٥١/٦/٢١ واعتبر بدء تاريخ توقفه عن الدفع من يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ فتكون إجراءات التحويل تمت في فترة الرتبة التي قصد منها المحيلان خروج الدين من التفليسة وإيثارهما به كاملاً .

« وحيث إن الوكيل يمثل الموكل في المطالبة

قضاة المحاكم الجزائية

قضاء الجح

ثلاثة - أولا - أن يكون هناك حكم جنائي
نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة .
ثانيا - أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة
التالية التي يراد التمسك فيها بالدفع اتحاد في
الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في التهمتين
المرفوعة عليهم الدعوى .

المحكمة

د حيث إن الحاضر مع المتهم دفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية
رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ جنح السيدة وطلب ضمها
وتمت .

د حيث إن الاستئناف المطروح للنظر فيه
هو عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في
الجنائية الجنحة ١٦١١ سنة ١٩٥٠ السيدة زينب
وقد اتهمت النيابة العمومية المتهم السمان محمود
أحمد بأنه في يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٩ ضرب
محمد مه طفي حسين عمداً فأحدث به الإصابة
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي التي تخلف عنها
هامة مستديمة يستحيل برؤها وهي د إعانة في
نهاية بسط المفصل السلامي السفلي للأصبع الوسطى
اليمنى ، مما يقلل من قدرته وكفاءته عن
العمل بنحو ١ ٪ وقدمته لقاضي الإحالة ليحيل
المتهم المساتف لمحكمة الجنائيات لمحاكمته بالمادة
١/٢٤٠ عقوبات ، وقرر قاضي الإحالة بإحالة
الدعوى إلى محكمة جنح السيدة زينب لمحاكمة المتهم

١٩٨

محكمة مصر الابتدائية

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - استئناف النيابة في حالة الحكم بتغريم المتهم ٥٠٠
قرش في اصابة خطأ ثم ورود تقرير الشفاء بتخلف
هامة مستديمة لدى المجنى عليه . خضوعه لرقابة المحكمة
من حيث جوازه وقبوله من ناحية الشكل . تعلق
ذلك بالنظام العام .

ب - قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بها في
المسائل الجنائية . شرط . صحته .

المبادئ القانونية

١ - استئناف النيابة لا يتخصص بسببه
(حكم ابتدائياً بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش في
اصابة خطأ ثم وردت تقارير الشفاء بتخلف
هامة مستديمة لدى المجنى عليه فقررت النيابة
بالاستئناف لهذا السبب ولخطأ في تطبيق
القانون) بل هو يعيد طرح النزاع برمته
أمام محكمة الاستئناف غير مقيدة فيه بطلبات
النيابة سواء أكان ذلك لمصاحبة المتهم أو عليه ،
ولهذه المحكمة أن تبحث فيه أمرين (١)
جوازه (٢) قبوله من جهة الشكل . وتقضى
في كلا الأمرين ولو من تلقاء نفسها لتعلق
ذلك بالنظام العام .

٢ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء
المحكوم فيه في المسائل الجنائية توافر عناصر

بمادة الاتهام على أساس عقوبة الجنحة وحكمت محكمة جناح السيدة زينب بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٥١ غيبا ببحسب المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرشا لايقاف التنفيذ وعارض المتهم في الحكم وحكم بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه واستأنف المتهم الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٤٩ سنة ١٩٥٣ ودفع الحاضر معه بدفعه سالف البيان وموضوع الدعوى المضمومة رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ جناح السيدة زينب هو أن النيابة العمومية اتهمت المتهم المستأنف بأنه في يوم ٨ يناير ١٩٤٩ بدائرة قسم السيدة زينب ضرب المجنى عليه محمد مصطفى حسين عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وقدمته لمحكمة جناح السيدة زينب لمحاكمته بالمادة ١/٢٤١ عقوبات وحكمت المحكمة غيبا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ بتقديم المتهم ٥٠٠ قرشا فاستأنفت النيابة الحكم بتقرير مؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ للشفاء وأبقت الاستئناف معلقا من جانبها إلى أن يفصل في المعارضة عن الحكم الصادر في غيبة المتهم في القضية رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ وبجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر الحاضر مع المتهم أن عناصر دفعه متوافرة وقرر عن المتهم بتنازله عن المعارضة في القضية رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ جناح السيدة كا قرر المتهم نفسه بتنازله عن المعارضة في القضية المذكورة وعلى أثر ذلك طلبت النيابة نظر استئنافها الخاص بالدعوى المضمومة (١٦٠ سنة ١٩٤٩) وبنت النيابة استئنافها لخطأ في تطبيق القانون من محكمة أول درجة عملا بالمادة ٣/٤٠٢ إجراءات .

دوحيث إن الدفاع عن المتهم طلب القضاء بعدم جواز استئناف النيابة في الدعوى رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ المخالفة لذلك لأحكام المادة ٤٠٢ / ٢ إجراءات إذ أن المحكوم به على المتهم غرامة ٥٠٠ قرشا ولا يجوز للنيابة استئناف ذلك الحكم وقصده من الدفع استبعاد استئناف النيابة ليكون الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ نهائيا حاز قوة الشيء المحكوم فيه وليستقيم معه دفعه .

دوحيث إن قوام استئناف النيابة سواء أكان ماورد بتقريرها (للشفاء) أم ماورد بطلباتها أمام هذه المحكمة من خطأ محكمة أول درجة في تطبيق القانون الذي استبان للنيابة بعد ذلك من التقرير الطبي الشرعي من أن أصابة المجنى عليه تختلف لديه منها عاهة مستديمة هو محل النظر للفصل فيه .

دوحيث أن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه بل هو يعيد طرح النزاع برمته أمام محكمة الاستئناف غير مقيدة فيه بطلبات النيابة سواء أكان ذلك لمصلحته أم عليه (نقض في القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٢ قضائية بمجموعة أحكام النقض السنة الثالثة العدد الثاني ص ٦٣٠ قاعدة ٢٣٤) ولكن عند طرح النزاع أمام محكمة الدرجة الثانية فإن لهذه المحكمة أن تبحث فيه أمرين (١) جوازه (٢) قبوله من جهة الشكل وتقضى في كلا الأمرين ولو من تلقاء نفسها لتعلق ذلك بالنظام العام .

دوحيث إنه عن الأمر الأول فإن الإصابة التي نسبت للمتهم بأنه أحدثها بالمجنى عليه قد تختلف عنها عاهة مستديمة تجعل الجريمة جنائية ليست من اختصاص محكمة أول درجة الفصل فيها

وبتطبيق تلك العناصر على الدفع المطروح يبين للمحكمة أنه وإن كان الموضوع والسبب متعينين والمتهم في الدعويين هو شخص واحد إلا أن أحد عناصر الدفع غير متوافر وهو عدم صيرورة الحكم الصادر في الدعوى ١٦٠ سنة ١٩٤٩ جنح السيدة نهائيا كما سبق بيانه وبذلك ينهار الدفع لعدم استيفاء شروطه ويتمين لذلك رفضه .

د وحيث إن المحكمة قررت ضم استئناف النيابة (الدعوى رقم ١٦١١ سنة ١٩٤٩ للاستئناف رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٠ القاهرة للفصل في موضوعهما بحكم واحد .

د وحيث إن استئناف النيابة جائز ومتقدم في الميعاد فهو مقبول شلا .

د وحيث إن استئناف المتهم في الدعوى المستأنفة رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٠ جائز وتقدم في الميعاد فهو مقبول شكلا .

د وحيث إن موضوع الاستئنافين لم يتم دفاع المتهم فيهما ونهى له المحكمة فرصة التكلم فيه والدفاع عن نفسه بما يشاء ولذلك تحدد المحكمة لنظر الموضوع الجلسة المحددة بالمنطوق .

(قضية النيابة العامة ضد السيمان محمود احمد رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ السيدة رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد الحميد السيد عبدالوهاب والدكتور حافظ ابراهيم وسعد الدين فتحه القضاة وحضور السيد الاستاذ محمد محمد خاطر وكيل النيابة) .

والاستئناف من تلك الناحية جائز لأن الحكم المستأنف فصل في الدعوى على أنها جنحة ضرب بالمادة ٢٤١ / ١ ع في حين أن الواقعة إن صحت في الثبوت هي جنائية عقابها ينطبق على المادة ٢٤٠ / ١ ع ومتى كان الأمر كذلك فإن تمسك الدفاع عن المتهم بأن الاستئناف بالتطبيق للمادة ٤٠٢ / ٢ — إجراءات لا محل له لجواز استئناف النيابة بالتطبيق للمادة ٤٠٢ / ٣ إجراءات ومن ثم يكون استئناف النيابة جائزا وبالتالي يكون الحكم المستأنف في الدعوى رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ جنح السيدة لم يحز قوة الشيء المحكوم فيه وبمعنى آخر يكون الحكم المذكور غير نهائي .

د وحيث إنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية توافر عناصر ثلاثة (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة (ثانيا) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بالدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى (نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ الفهرس العشري الرابع القسم الجنائي للمجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ص ١٧٨ قاعدة ١٢٣١ ، نقض في القضية ١٥١٤ سنة ١٦ ق مجموعة الفواحد لمحمود عمر جزء ٧ ص ١٨٢ قاعدة ١٩٨) .

بحث

نظام الزوجية المالى فى القانون الفرنسى

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة

تعريف :

هو مجموع القواعد الخاصة بالمصالح المالية للزوجين والتي تنظمها أثناء الحياة الزوجية وتخضع لها تلك الأموال عند انحلال الزواج لآى سبب من الأسباب كالوفاة أو الطلاق .

وهذه القواعد قد يحصل عليها اتفاق بين الزوجين فيتعاقدان عليها قبل قيام الزواج فتصبح فى شكل دستور أو قانون أساس للمصالح المالية للزوجين إبان فترة الزواج . وهذا الدستور غير قابل للتغيير والتبديل وقت الحياة الزوجية وذلك لآى سبب من الأسباب فهو دستور أبدي للعيشة الزوجية وامل المشرع أراد بهذه القاعدة الأخيرة حماية الغير الذى يتعامل مع أحد الطرفين تأسيساً على نظام معين فينفادى ما قد ينجم من اضرار نتيجة استقرار هذا النظام .

والزوجان حينما يتفقان على نظام لأموالهم إنما يستهدفان فى إقرار هذا النظام إلى ما تملى به مصالحهما المالية مباشرين حقهما المستمد من مبدأ سلطان الإرادة ذلك المبدأ الأساسى فى فقه القانون الخاص ولا رقيب على ارادتهما فى هذا الصدد سوى مراعاة ما تتمتع به قواعد النظام العام من إجلال واحترام .

أنواع الأنظمة المالية :

إلا أن المشرع الفرنسى تكفل فى ثنايا نصوص القانون المدنى ببيان أحكام أربعة أنظمة مالية ، للزوجين أن يختارا أحدها أو يغيران فى أحكامه كما يشاءان ، ثم إن لما أيضاً أن ينشأ نظاماً مالياً جديداً لا يمت إلى هذه الأنظمة الأربعة بشمة صلة وهذه الأنظمة هى :

١ - نظام المشاركة فى الأموال : وفيه يحتفظ الزوجان بالعقارات التى يملكها وقت الزواج وكذا ما يدخل فى ذمتها من عقارات بطريق التبرع إبان الزواج . وإنما يدخل فى الاشتراك فى الأموال المنقولات المملوكة لهما وقت الزواج وما يكتسبانه من أموال إبان الزواج وكذا العقارات التى آلت إليهم بطريق العوض .

وإدارة هذه الأموال المشتركة تحكمها قواعد خاصة تميل عموماً إلى خضوعها لإدارة الزوج باعتباره رئيس العائلة .

وهذا النظام هو النظام الشرعى . بمعنى أنه إذا لم يحدث اتفاق بين الزوجين على نظام الزوجية

المالى طبق هذا النظام باعتباره النظام القانونى الذى اختاره المشرع فى حالة التزام الزوجين للصمت فى تنظيم علاقتهما المالية فى فترة الحياة الزوجية .

٢ — نظام عدم المشاركة فى الأموال : وهو النظام الذى لا تكون فيه مشاركة ما فى الأموال بين الزوجين وتكون الذمة المالية لكل منهما منفصلة عن الأخرى ومستقلة عنها فى أصولها وخصومها ولكنه يبقى للزوج حق الانتفاع والاستغلال لأموال زوجته وإدارته لهذه الأموال .

٣ — نظام الدوطة : وفيه تمتلك الزوجة — عند انعقاد الزواج — مالا معيناً يوهبه لها والدها أو أحد أقاربها ويدير الزوج هذا المال مستعيناً بإيراده فى النفقات المنزلية أما ملكية هذا المال فتظل للزوجة .

٤ — نظام فصل الأموال : بمقتضى هذا النظام يظل لكل من الزوج والزوجة ملكية ماله الخاص ويدير الزوج ماله كما تتولى الزوجة إدارة أموالها بمعنى أن لكل ماله الخاص به بميزا عن مال الآخر على أن يتعاونوا سوياً فى النفقات المنزلية بحصة معينة .

فى القانون الدولى الخاص :

يقولون فى فرنسا : إن نظام المشاركة فى الأموال — باعتباره نظاماً شرعياً لمال الزوجين — هو نظام اتفاق ، بمعنى أن الزوجين اتفقا عليه ضمناً عند قيام الحياة الزوجية فاعتبر القانون أن مجرد سكوت الزوجين عن اختيار نظامهما المالى يعتبر هذا السكوت تراضياً منهما على تطبيق النظام الشرعى وهو نظام المشاركة فى الأموال — الأمر الذى أدى إلى الوصول إلى نتيجة هامة هى أنه يطبق على قواعد النظام القانونى الذى يحكم عقد الزواج باعتبار أنه قانون العقد تطبيقاً لمبدأ سلطان الإرادة التى قبلت ضمن النظام الشرعى .

وأما فى إنجلترا وألمانيا وإيطاليا فيطبق على هذا النظام قانون جنسية الزوجين باعتبار أن نظام الزوجية المالى من صميم مسائل الأحوال الشخصية .

ولقد نحا المشرع المصرى هذا الاتجاه الأخير مؤكداً تطبيق قانون الزوج وقت إبرام الزواج على نظام الزوجية المالى وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون المدنى المصرى : « يسرى قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يرتبها عقد الزواج بما فى ذلك من أثر بالنسبة إلى المال ، .

ومن ثم فلا محل لتطبيق المادة ١٩ من القانون المدنى المصرى والتى تنص على ما يلى :

« يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التى يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً فإن اختلفا موطناً يسرى قانون الدولة التى تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذى يراد تطبيقه .

على أن قانون موقع العقد هو الذى يسرى على العقود التى أبرمت فى شأن هذا العقد .

ولا شك أى رأى الذى انتهى إليه القانون المدنى المصرى يفضل اتجاه المشرع الفرنسى

وذلك باعتبار أن نظام الزوجية المالى من صميم مسائل الأحوال الشخصية للزوجين .

بحث

جريمة الرشوة

في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية

(٢)

جريمة الراشي

Corruption active

لم يعتبر القانون الفرنسي جريمة الراشي نوعاً من الاشتراك في جريمة المرتشى — وإنما اعتبرها جريمة مستقلة منفصلة عن جريمة المرتشى (الرشوة السلبية) وعن جريمة الاتجار بالنفوذ (١) .

وقد عالج المشرع الفرنسي الرشوة الإيجابية في المادة ١٧٩ عقوبات المعدلة بالأمر الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ فنص على أن الراشي يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عنها بالمادتين ١٧٧ و ١٧٨ إذا استعمل وسائل العنف أو التهديد أو إذا وعد أو عرض هدية أو عطية أو قبل عرضاً لرشوة لكي يقوم المرتشى بعمل أو يمتنع عن عمل أو للحصول على منفعة أو فائدة مما نصت عليه المادتان ١٧٧ و ١٧٨ عقوبات وذلك حتى ولو لم يؤد العنف أو التهديد أو الرشوة إلى تحقق النتيجة التي أرادها الراشي .

وظاهر من هذا النص أن المشرع الفرنسي جعل جريمة استعمال القوة أو التهديد في حق الموظف العمومي صورة من صور جريمة الرشوة وسأوى بين وسائل العنف أو التهديد وبين عرض هدية أو عطية أو الوعد بشيء منهما بحيث يكون أيهما كاف لتكوين الركن المادي في جريمة الرشوة — وذلك على عكس المشرع المصري الذي خصص لاستعمال القوة أو العنف أو التهديد في حق الموظف العمومي المادة ١٠٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — بحيث تعتبر جريمة مستقلة عن جريمة الرشوة وإن كانت العقوبات المقررة لها هي نفس العقوبات المقررة للرشوة .

ولم يفسح المشرع المصري للرشوة الإيجابية مكاناً بين المواد التي تعالج أحكام جريمة الرشوة وإنما تستتج الأركان المكونة لها بين نصوص جريمة المرتشى عندنا . وهذه الأركان أيضاً تستفاد من نص المادة ١٧٩ عقوبات فرنسي وهي :

١ — الركن المادي وهو الوعد بهدايا أو عطايا أو عرض شيء منها .

(١) يراجع في ذلك موسوعة الـ Juris — classeur جزء ٢ تعليق على المواد من ١٧٧ — ١٨٢ ص ٢١ نبذة ٢١٧ — وكذلك دالوز — دائرة المعارف الجنائية — Encyclopédie — Dalloz جزء أول طبعة ١٩٥٣ ص ٥٨٧

- ٢ — صفة الشخص المرتشى .
٣ — أن يكون الوعد أو العرض بفرض الرشوة وعلى وجه التحديد للوصول إلى أحد الأغراض التي حددها القانون (١) .

ويذهب رأى إلى ضرورة وجود ركن رابع هو القصد الجنائي *intention coupable* ويتوافر بمجرد علم الراشى بالسبب الذي من أجله يقدم الرشوة (٢) .

Le coupable doit avoir agi en connaissance de cause .
وأصحاب هذا الرأى يرون أن ليس ثمة ما يدعو القاضى إلى النص صراحة على توافر هذا الركن إذ أنه متى توافرت الأركان الثلاثة الأولى فإن هذا يتضمن بالضرورة توافر أن الجاني ارتكب الجريمة وهو عالم بالقصد منها (٣) .

ولا نرى أن هذا يعتبر ركنا مستقلا من أركان الجريمة وإنما يتضمنه بالضرورة الركن الثالث (وهو أن يكون العرض أو الوعد بفرض الرشوة) ففى كان الراشى قد قدم الهدية أو العطية بفرض رشوة الموظف أو من فى حكمه فإن ذلك يستلزم بالبدهة توافر علمه بالسبب الذى من أجله يتقدم بالرشوة .

أولا : الوعد أو العرض أو الإعطاء :

يتوافر هذا الركن من أركان جريمة الراشى بأن يكون ثمة وعد صدر منه للموظف (أو من فى حكمه) أو عرض أو إعطاء لهدية أو عطية - ويعد من قبيل ذلك حصول الموظف من المرتشى على فائدة مادية أو غير مادية وذلك كما تنص المادة ١٠٧ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
ولا يشترط فى الوعد أو العرض أو الإعطاء أن يتم بطريقة خاصة أو على نحو معين - وإنما كل ما يتطلبه القانون أن يكون ثمة وعد أو عرض جدى يتبين منه أن الراشى قصد به شراء ذمة الموظف .
وكذلك من ناحية أخرى يتوافر هذا الركن بقبول الراشى لما طلبه منه الموظف المرتشى (٤) - ويشترط أيضا فى هذه الحالة أن يكون القبول جديا - وقد قضت محكمة النقض المصرية أنه إذا كان المنسوب إلى المتهم بالحكم ينحصر فى أنه وعد عسكريا بإعطائه كل ما يملك إن هو أخل سبيله فهذا البيان لا يفيد أن هناك شروعا جديا فى إعطاء رشوة إذ المهم لم يعرض فيه شيئا معيناً على العسكري - أما قوله بأنه سيعطيه كل ما يملك فقول أشبه بالهزل منه بالجد (٥) .
ولا يشترط فى العرض أن يكون مكتوبا أو شفويا بل قد يتم بطريقة غير مباشرة أو ملتوية (٦)

(١) *but recherché*

(٢) موسوعة الـ *juris - classeur* نفس التعليقات بنذة ٢٢٥ .

(٣) وهذا ما قضت به محكمة النقض الفرنسية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ سبرى ١٩٢٩/١/٢٣٦ .

(٤) جوييه طبعة ١٩٤٥ ص ٨٩ .

(٥) - نقض ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ الفهرس العشرى الرابع للمجموعة الرسمية ص ١٣٧ رقم ٩٥٠ .

(٦) جارسون طبعة ١٩٥٢ تعليق على المادة ١٧٩ رقم ١٣ ص ٧١٤ - جوييه المرجع السابق هامش ٢

ويترك لقاضي الموضوع تقدير ما إذا كان العرض قد قصد به الرشوة أم لا — وقد قضت محكمة النقض الفرنسية (قبل قانون فيشي لسنة ١٩٤٢ والامر الصادر في ١٩٤٥/٢/٨) بأنه يعد من قبيل الرشوة ما فعله أحد المتقاضين من تقديم مظروف مغلق إلى القاضي الذي ينظر دعواه — على أنه يحتوي على أوراق ومستندات وتبين أنه بداخله مبلغ من أوراق البنكنوت — وفي قضية أخرى تلخص وقائعها في أن متعهد توريد ما كولات لجهة حرية سلم زوجة الضابط المختص بفحص هذه التوريدات — مظروفا مغلقا مدعيا أنه يحتوي على بطاقة زيارة — ولما فتح الضابط المظروف بعد أن سلمته إليه زوجته وجد به ورقة من أوراق البنكنوت فأبلغ الأمر إلى السلطات — ودفع المتهم التهمة المنسوبة إليه بأن الأمر لا يعدو مجرد خطأ وسهو وقع فيهما — فأبدلت بطاقة الزيارة بالورقة المالية — ولم تأخذ محكمة الموضوع بهذا الدفاع وحكمت بإدانة — وعند عرض النزاع على محكمة النقض قضت برفض الطعن مؤسسه ذلك على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالادانة بعد ما استظهر من الأدلة وجود قصد الرشوة لدى الجاني كي يتهاون معه الضابط ويقبل توريداته — فإنه يكون قد استخلص توافر القصد الجنائي لدى المتهم بما يكفي لجوب العقاب (١).

الرجاء أو التوصية أو الوساطة :

وفي القانون الفرنسي لا تقوم جريمة الراشي إذا لم يتوافر الركن المادي فيها على الوجه الذي شرحناه ، أي إذا لم يكن ثمة وعد أو عرض أو إعطاء لجعل أو هدية من أي نوع كانت ، وعلى ذلك لا تتوافر هذه الجريمة ولا يعاقب القانون على مجرد التوسط أو الرجاء أو التوصية ولو كان من نتائجها أن يؤدي الموظف عملا غير حق أو أن يعيث بواجبات وظيفته (٢).

La loi pénale n'incrimine évidemment pas les démarches, les prières, les instances, les recommandations, alors même qu'elles auraient eu pour résultat d'amener la personne à qui elles sont adressés à accomplir un acte injuste, à mettre au service de celui qui les adresse son influence réelle ou supposée, à violer par faiblesse les devoirs de sa fonction*.

وكان هذا شأن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ — الذي لم يكن يتضمن نصا يعاقب على التدخل بالتوصية أو الوساطة أو الرجاء إلا في الحالة التي نصت عليها المادة ١٢٠ عقوبات والتي يشترط لتطبيقها أن يكون المتوسط أو المترجي أو الموصي موظفا .

أما القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقد استحدث نص المادة ١٠٥ مكررة والتي أسلفنا الكلام عنها في الجزء الأول من البحث الذي نشر بالعدد السابق — ولم تنص المادة المذكورة على عقاب من صدر منه الرجاء أو التوصية أو الوساطة فما الذي يفهم من اغفال النص على ذلك ؟ هل يعتبر هذا الذي صدر منه الرجاء أو التوصية أو الوساطة في حكم الراشي — لورود نص

(١) نقض فرلسي ٥ مايو ١٨٩٩ — جارسون المرجع السابق .

(٢) جارسون نبذة ٢١ ص ٧١٥ .

المادة ١٠٥ مكررة في باب الرشوة - فيعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تطبيقا لنص المادة ١٠٧ مكررة التي تساوى بين الراشي والمرتشى في حكم العقاب ؟

جريمة الرشوة كما قلنا تتضمن في الواقع جريمتين مستقلتين من ناحية التجريم هما جريمة المرتشى وجريمة الراشي - وعلى ذلك استبعدت نظرية الاشتراك من أحكام الرشوة - وقد صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مشددا العقاب ومتوسعا في التجريم بصدد جريمة الرشوة ومستحدثا جرائم جديدة كالمنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررة التي نحن بصددنا - وقد أوردتها المشرع في باب الرشوة ليس لأنها صورية من صورها وإنما لخطورتها على الصالح العام كجريمة الرشوة سواء بسواء ولشبابها معها في الآثار والنتائج - ونخلص من كل ذلك إلى أن جريمة الموظف الذي يقوم بعمل أو يمنع عنه أو يخل بوظيفته نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة هي جريمة مستقلة لا يرجع في تفسيرها إلى أحكام جريمة الرشوة وهي لا تحيل عليها حتى في العقوبة المحددة لها بل تضمن نص المادة ١٠٥ مكررة عقوبة خاصة هي السجن والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه - وكل ذلك يؤدي بنا إلى القول بوجوب الرجوع إلى القواعد العامة وتطبيق نظرية الاشتراك على هذه الجريمة الخاصة فصاحب الرجاء أو التوصية أو الوساطة يعد شريكا للموظف بطريق التعريض وبذلك تتحدد عقوبته طبقا للنواد ٤٠ فقرة أول و ٤١ و ١٠٥ مكررة من قانون العقوبات .

العرض أو الوعد بعد تمام العمل أو حصول الامتناع :

ويعتبر عرضا تتوافر به جريمة الراشي العرض أو الوعد الذي يتقدم به ذو الحاجة إلى الموظف بعد تمام العمل أو الامتناع عنه كمكافأة له على ادائه أو الامتناع عنه - وبغير اتفاق سابق (المادة ١٠٥ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣) .

وهنا يأخذ تجريم الراشي حكم تجريم المرتشى تطبيقا لنص المادة ١٠٧ مكررا - لأن هذه الصورة تعد من صور الرشوة ولا شك التي استحدثها المشرع في القانون الجديد ولم تكن معاقبة عليها في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٣٧ (١) .

ثانيا - صفة الشخص المرتشى :

ولا يشير هذا الركن من أركان الرشوة أية صعوبة - فيشترط أن يكون الراشي قد وعد أو أعطى إلى موظف عمومي أو من في حكمه من حددتهم المادة ١١١ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مديرة أو عطية - والمبرة بحقيقة وجود الصفة لدى المرتشى - فيرى بعض الشراح أن الراشي إذا أعطى الرشوة إلى شخص غير موظف فاذا به غير موظف فلا عقاب عليه لانعدام الركن الثاني للجريمة (٢) .

(١) راجع ما ذكرناه ببحثنا بالعدد السابق من المجلد من ٤٠٥ - وليست هذه الصورة معاقبة عليها في القانون الفرنسي - راجع جارسون من ٧١٥ نبذة ٢٢ .

(٢) أحمد أمين (بك) والدكتور علي راشد من ٢٨ طبعة ١٩٤٩ .

ثالثا — الغرض من الرشوة :

يشترط أن يكون الوعد أو عرض الهدية أو العطفة أو إعطاء أي شيء إلى الموظف (أو من في حكمه) يؤدي عملا من أعمال وظيفته حتى ولو كان العمل حقا أو يمنع عن عمل من هذا القبيل ولو ظهر أنه غير حق (١) .

وتقدير توافر قصد الرشوة لدى الراشي أو عدم توافره مما تستقل به محكمة الموضوع بشرط أن يكون استخلاصها لتوافره سائقا ومقبولا - فإذا تقدم شخص بإعطاء إلى قاض مثلا وكانت هناك قضية لهذا الشخص معروضة عليه ، ولم يكن بينهما صلة أو علاقة أو تعارف سابق بحمل على التهادي أو على أن يبر أحدهما الآخر كان ذلك قرينة على نية الرشوة (٢) .

وقد قضى بمقبولة الشروع في الرشوة على شخص قدم خطابا إلى مدير قلم الإبرادات ببلدية الاسكندرية يرجوه فيه أن يتقبل منه مبلغ مائة جنيه مصري وبعده هدية من خطيبته ، وبذيل الخطاب بيان للشهادات الدراسية الحاصل عليها الطالب ، فلما ان اطلع مدير القلم على هذا الخطاب استفسر من مقدمه من غرضه فأففى إليه رغبته في الالتحاق بوظيفة في البلدية وبأنه أعد المائة جنيه لهذا الغرض وذكرت محكمة النقض في حكمها القاضي برفض الطعن المرفوع من المحكوم عليه أن نفس الخطاب المقدم من الطاعن إلى المجنى عليه والمذيل ببيان الشهادات الدراسية الحاصل عليها الطاعن لا يدع أي مجال للشك في العمل المطلوب أدائه في مقابل الرشوة المقدمة - على أن أنوال الطاعن في التحقيقات وشهادة المجنى عليه كاثبتان لازالة كل شك لو وجد (٣) .

وكان الفقه في ظل أحكام المانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ يرى ضرورة أن يكون العمل الذي يطالب إلى الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخلا في حدود اختصاصه سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر وقد قضى تطبيقا لذلك بأنه - إذا كان العمل الذي أعطيت الرشوة لأجل اجرائه أو الامتناع عنه ليس هو من اختصاص الموظف إذ ليس في وسعه عمله كأنتماء ذلك العمل أو خروجه من سلطته إلى سلطة أخرى فتكون الشروط القانونية غير متوافرة ولا يكفي اعتقاد الراشي بمقدرة المرتشي على تلبية رغبته لتوقيع العقاب بل لابد أن تكون مقدرة الراشي في هذه الحالة فعلية (٤) .

وقضى بأن - من يشرع في إرشاء طاه مستخدم في ملجا تابع لمجلس المديرية . لكيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يقدمها له ، بحق عقابه على عرض رشوة ، ولو لم يكن الضامى عضوا في اللجنة

(١) جارسون رقم ٢٤ إذ جاء به مايلي :

" La troisième condition de la corruption active est le but que le corrupteur se propose d'atteindre".

(٢) الرحوم أحمد أمين (بك) طبعة ١٩٢٤ ص ٢٦ .

(٣) الموسوعة الجنائية جزء رابع ص ١٩ .

(٤) السنتطة الجزئية ٢٩ مارس ١٩٠٨ أحمد أمين (بك) والدكتور علي داتش طبعة ١٩٤٩

ص ٢٩ هامش .

المخصصة لتسلم الأغذية ، لأنه بحكم وظيفته أول من يستبين حالة تلك المواد من الجودة أو الرداءة ، وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما اقتضت الحال ، (١) .

أما القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقد ساوى بين الزعم أى الإيهام بأن العمل من اختصاص الموظف الزاعم وبين الاختصاص الحقيقي على النحو الذى رأيناه آنفاً . وعلى ذلك يصح التساؤل هنا إذا كان الرأشى يعاقب على جريمة الرشوة إذا ما أعطى جعلاً أو هدية أو عرض أو وعد بشئ من ذلك موظفاً زعم له أن العمل المطلوب أدائه أو الامتناع عنه من اختصاصه .

يبدو لنا أن الجواب نعم ! ذلك لأن المشرع فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا يشترط كركن من أركان جريمة المراتشى أن يكون مختصاً فعلاً بالعمل المطلوب . بل يكفي مجرد زعمه بأنه مختص بهذا العمل . ففى اطمأن الرأشى إلى هذا الزعم واعتقد صحته وقدم العطية أو الهدية للموظف بنية الرشوة على أن العمل من اختصاصه فإن جريمة توافر أركانها ويعاقب الرأشى بنفس عقوبة المراتشى تطبيقاً للبادة ١٠٧ مكررة (٢) .

أما إذا لم يصحب عرض الرأشى للجعل أو للهدية . زعم من الموظف أو من فى حكمه . وكان هذا الموظف غير مختص فعلاً بالعمل المطلوب أدائه أو الامتناع عنه . فإن الجريمة لا تقوم (٣) . وقد قضى بأنه إذا كان دفع النقود من المتهم إنما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمحضر البوليس ، بما لا دخل فيه لوظيفة العسكرى الذى قدمت إليه . فإن إدانة المتهم فى جريمة الشروع فى الرشوة تكون خطأ ، إذ لا جريمة فى ذلك (٤) .

ولايهم أن يكون العمل المطلوب إجرائه حقاً أو أن يكون العمل المطلوب الامتناع عنه غير مشروع فى ذاته (٥) .

عرض الرشوة وحالة الضرورة :

وثمة فرض قد يعرض فى العمل وهو أن يشرع مثلاً أحد رجال الشرطة فى القبض على شخص يزعم أنه ارتكب جريمة ما . والواقع أنه لم يرتكبها . فعرض عليه هذا الشخص مبلغاً من النقود ليمتنع عن القبض عليه . فهل يعاقب الشخص الذى عرض هذا المبلغ عن جريمة الرشوة ؟

قلنا فيما سبق أنه لا يهم من ناحية المراتشى أن يكون العمل أداءه حقاً ومشروعاً ولا أن يكون العمل المطلوب الامتناع عنه غير مشروع أو يكون جريمة . فتقوم جريمة المراتشى بمجرد طلبه الرشوة

(١) نقيض ٦ يناير ١٩٢٦ ومجموعة القواعد القانونية - جزء ثالث رقم ٤٢٤ من ١٩٣٠ .

(٢) وهذا يتفق مع نظرة المشرع فى القوانين الجديدة إلى جريمة الرشوة واتى اقتضت التوسع فى العقاب عليها .

(٣) ولو قام فى ذهن الرأشى أن الموظف مختص بالعمل .

(٤) نقيض أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ومجموعة القواعد القانونية - الجزء السابع رقم ٤٤١ من ٤١١ .

(٥) المرحوم أحمد أمين (بك) والكتور على راشد من ٢٩ .

أو قبوله عرضاً من الراشي للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق (١) .

فهل يعنى ذلك أن يعاقب الراشي في الحالة التي نحن بصدددها ؟

يرى المحرم الأستاذ أحمد أمين (بك) أن السارح إنما أراد بعبارة « ولو ظهر له أنه غير حق » الواردة بالمادة ١٠٣ عقوبات قديم — أن يأخذ السبيل على الموظف كيلا يعتذر بأنه إنما امتنع عن العمل لأنه تبين له أنه غير حق ، وأنه لا محل عندئذ لعقابه ، فإن للموظف من سلامة وظيفته ما يعينه على الخروج على حدود القانون متى أراد ، وفي وسعه أن يتخذ من هذا وسيلة للانحياز بوظيفته فيتماضي من الناس ثمن امتناعه عن ظلمهم والعبث بحقوقهم وحررياتهم — فإذا أخذ بحريته في هذه الحالة فلا يسوغ له أن يعتذر بأنه امتنع عن العمل لظلمه — ولكن لأشياء من ذلك يصدق على حالة الراشي أو يصح أن يحتج به عليه ، فإن الذي يدفع جماله ليخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع في القيام به لا ينبغي من ذلك جر مغرم ولا شراء ذمة موظف ، وإنما يريد الخلاص من شر محيق ودفع مضرة لا يبررها القانون فهو جدير بالرأفة والمطاف ولا محل لعقابه إذا لم يستطع دفع الأذى عن نفسه إلا برشوة الموظف — وقد يكرن من الممكن الاستناد في مثل هذه الأحوال — أوفى بعضها على الأقل — إلى حكم المادة ٦١ عقوبات التي تعنى من العقاب من يرتكب جريمة تحت تأثير الاكراه (٢) .

ونرى أنه يمكن إعمال نص المادة ٦١ عقوبات التي تقرر حالة الضرورة كإعفاء من موانع المسؤولية (٣) مع التخفيف الشديد إذ أن الأمر يتوقف على الوقائع وهل تسفر عن توافر شروط حالة الاكراه الأدبي أو الضرورة أم لا — وهذه الشروط هي أن يكون ثمة خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع وأن لا تتدخل إرادة الجاني في حلول الخطر وأن تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر والشرط الأول وهو أن يكون ثمة خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع يتخذ في تقديره مقياساً اعتبارياً *in concreto* أي أن قاضي الموضوع وهو بسبيل تقدير الوقائع مطالب بأن ينظر إلى حالة الجاني وظروفه الخاصة والملايسات التي وجد فيها — أي عليه أي يضع نفسه في موقفه ويقيس بمقياسه مراعيًا هذه الظروف مجتمعة — (٤) .

وتقدير الظروف التي صاحبت إقدام الراشي على الرشوة في هذه الحالة من مسائل الوقائع التي

(١) راجع الجزء الأول من بحثنا في العدد الثاني من المجلد الخامس والثلاثين ص ٤١١ .

(٢) أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد ص ٢٩ وراجع الموسوعة الجنائية جزء ٤ ص ٢٩ نبذة ٤٨ .

(٣) تراجع مذكرات الأستاذ دى لوجو في أسباب الإباحة لطلبة الدكتوراه ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ص ١٢٤ والموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٤٨٧ ومبادئ القسائون الجنائي للدكتور على راشد طبعة

١٩٤٨ ص ٥٤٩ .

(٤) فثلاً ما يعتبر خطراً جسيماً على فناء قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لرجل — ويتفاوت أيضاً تقدير مدى جسامته الخطر تبعاً للدرجة الاجتماعية للفرد فاختياد قروي إلى مخفر البوليس يزعم ارتكابه جريمة قد لا يعتبر خطراً جسيماً يبرر دفعه بجريمة الرشوة في حين إنه من الجائز أن يعتبر نفس هذا الموقف خطراً جسيماً بالنسبة لفرد من هائلة عريقة مثلاً .

يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع — وقد قضت محكمة النقض المصرية فى حكم لها بأنه د متى أثبتت محكمة الجنايات فى حكمها كواقعه من وقائع الدعوى عدم وجود سبب للإباحة أو موانع العقاب — فلا سبيل لمحكمة النقض أن تنقض الحكم المذكور — ذلك لأنه من المقرر أن أسباب الإباحة وموانع العقاب التى منها الدفاع الشرعى عن النفس والمال هى من المسائل التى تختص بالموضوع وليس من اختصاص محكمة النقض النظر فيها ، (١) .

وقد تضاربت أحكام محكمة النقض الفرنسية حول ما إذا كان تقدير وجود حالة الضرورة أو عدم وجودها يعد مسألة وقائع أو مسألة قانون — فقضت بعض الأحكام بأن تقدير الوقائع التى تكون القوة القاهرة إنما يختص به قاضى الموضوع وحده وله السلطة العليا فى ذلك .

"L'appréciation des faits qui constituent la force majeure appartient souverainement au juge de répression".

أما بعض الأحكام الأخرى فقد ذهبت ومعهما الفقه بأن قاضى الموضوع إن كان هو المختص بحسب الأصل ، بإثبات وجود أو عدم وجود حالة الضرورة فإن لمحكمة النقض حق الرقابة على قضائه لتبين إن كانت الوقائع تسفر عن توافر العناصر القانونية لسبب الإباحة أم لا ، وعلى ذلك فالأحكام التى تسكنى بتقرير توافر القوة القاهرة دون أن تبين فى قضائها الظروف التى أدت بها إلى استخلاص ذلك تكون مستوجبة للنقض للقصور فى التسبيب (٢) .

"La juge, saisi de la prevention, a un pouvoir souverain pour constater l'existence des éléments de fait d'où peut resulter la force majeure, il appartient à la cour de cassation de vérifier si ces circonstances présentent les caractères légaux du fait justificatif — En conséquence, les jugements et arrêts qui ne constatent pas ces faits matériels et se bornent à affirmer l'existence de la force majeure doivent être cassés pour défaut de motifs".

وبين من الأحكام الحديثة لمحكمة النقض المصرية أنها تأخذ بحقها فى رقابة التسبيب فى الأحكام من ناحية إثبات الظروف والوقائع التى تسفر عن وجود سبب الإباحة أو عدم وجوده (٣) .

الجرمة النامة :

لا جدال فى أن جريمة الرشى تكون تامة بمجرد قبول المرتشى الوعد أو الجمل أو الهدية ولكن يلزم أن يكون الموظف المرتشى قد قبل ما وعد به أو ما عرض عليه قبولا جديا ، أما إذا تظاهر بالقبول وهو غير جاد فيه كما لو كان ذلك ليسهل على أولى الأمر القبض على الرشى متلبسا بجريمته — فلا يعاقب الرشى إلا بعقوبة الشروع (٤) وذلك على عكس جريمة المرتشى إذا لا يهم فيها أن يكون

(١) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ المجموعة الرعية سنة ثامنة من ٩٧ .

(٢) نبارسون ١٩٠٢ تعليق على المادة ٩٤ من ٢٢١ رقم ١٦٩ و ١٧٢٠ .

(٣) نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مجموعة أحكام النقض السنة الرابعة العدد الأول من ١٣١ رقم ٥٣ .

(٤) نقض ٢٤ أبريل ١٩٢٢ مجموعة القواعد القانونية جزء ٣ رقم ١١٠ .

الراشي جازاً في عرضه ... بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وإن يقبله الموظف على هذا الاعتبار منتوياً العبث بأعمال وظيفته بناء عليه ، ذلك لأن الملة التي شرع العقاب من أجلها تحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه (قبل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣) لأنه يكون قد اتجر بوظيفته "مقيدة" ... وتسكون مصلحة الجماعة قد حددت فعلاً بالضرر الناشئ من العبث بالوظيفة (١) .

الشروع :

أثار الشروع في جريمة الراشي خلافاً غير يسير في الفقه والقضاء الفرنسي من ناحية تجريمه ... وسبب هذا الخلاف ما توالى من تعديلات على نص المادة ١٧٩ عقوبات فرنسي التي تتكلم عن الرشوة الإيجابية فكان نصها الأول (في ظل القانون الصادر في ١٣ مايو سنة ١٨٦٣) يحتوي على هذه العبارة . وكل من اكراه أو شرع في أن يكراه ... رشا أو شرع في أن يرشو

"quiconque aura contraint ou tenté de contraindre corrompu ou tenté de corrompre....."

ثم عدل النص بالقانون الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ وأصبح يحتوي على العبارات الآتية .
"الشروع في الاكراه أو في الرشوة بما هو منصوص عليه في الفقرة السابقة يعاقب عليه بالعقوبات المبينة بها سواء أ كانت له نتيجة أم لا ."

"Les tentatives de contrainte et de corruption prévues au précédent paragraphe seront punies des peines qui y sont portées, qu'elles aient été ou non suivies d'effet".

ثم صدر قانون ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ عنفظاً بهذه العبارة الأخيرة ... إلى أن جاء القانون الصادر في ٨ فبراير ١٩٤٥ متضمناً عبارة "سواء أ كان للاكراه أو الرشوة نتيجة أم لا ، والتي تشير بالقول أن الشروع في جريمة الراشي والذي يكون فقط عند المحاولة في الارشاد دون طائل ... يعاقب عليه القانون .

ولكن يعترض على ذلك بأن جريمة الرشوة في القانون الفرنسي ليست بوجه عام إلا جنحة ، والشروع في الجنح غير معاقب عليه إلا إذا وجد نص صريح يقضي بذلك (المادة ٣ عقوبات فرنسي) وعلى ذلك يثور التساؤل عما إذا كان المشرع الفرنسي في قانون ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ قد قصد المعاقبة على الشروع في الرشوة أم لا .

وقد انعقد شبه إجماع في الفقه الفرنسي على أن الجواب نعم (٢) .

(١) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ الجدول العشري الخامس (جنائي) للمجموعة الرعية من ١٧٤ دأ ١٠٠٥
(٢) موسوعة Juris - classeur تعليق على الفوائد ١٧٩ - ١٨٣ جزء ٢ تحت كلمة "شروع" وراجع أيضاً دائرة معارف دالوز القانونية (الجنائية) طبعة ١٩٥٣ جزء أول من ٥٨٧ وما بعدها وجوايه طبعة ١٩٤٥ ص ٨٩ .

أما القضاء فقد ظل زمنا طويلا مترددا فذهب بعض المحاكم إلى أن الشروع في الرشوة لا عقاب عليه - وذهب بعض آخر إلى أن الجريمة تتوافر بمجرد اتجاه الراشي إلى الإرشاء وعرضه الرشوة فعلا وعلى ذلك فليس هناك من شروع - وذهب رأى ثالث إلى أنه في حالة عدم تحقق النتيجة التي كان يرمى إليها الراشي من الرشوة يكون في الأمر جريمة من نوع خاص (١) .

إلا أن هذا الانقسام الظاهر في القضاء الفرنسى قد تلاشى منذ أن أصدرت محكمة النقض الفرنسية حكما في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٨ والذي وصف جريمة الرشوة الايجابية بأنها جريمة شكلية وقد جاء بالحكم ما يلي :

« ان عرض مبلغ من المال على موظف ليس بمجرد شروع مما لا عقاب عليه وإنما يكون جريمة الراشي (الرشوة الايجابية) المنصوص عليها في المادة ١٧٩ جديدة من قانون العقوبات - وهذه المادة لا تتطلب لكي تتم الجريمة وقوع قبول الوعد أو العطية وإنما تتم الجريمة بمجرد عرض الراشي هدية أو عطية أو جملا بالعرض المنصوص عليه في القانون (٢) » .

في القانون المهنى :

كان المادة ١١١ عقوبات (الملغاة) تنص على حكم خاص لحالة الشروع في جريمة الرشوة فذكرت أن « من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه ... يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » وقد كان يمكن الاستثناء عن هذا النص بحكم المادة ٤٥ عقوبات لولا أن المشرع أراد الرأفة بالراشي تخفف عقابه عن الحد الذي كان يستحقه لو طبقت عليه المادتان ٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

وظاهر من هذا النص أن المشرع في المواد الملغاة كان يجعل الشروع في جريمة الرشوة جنحة تدخل في اختصاص القاضى الجزئى بخلاف الشروع في جريمة المرتشى فانه جنابة (٣) .

أما القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقد نصت المادة ١٠٩ مكررا منه على أن « من عرض رشوة ولم تقبل منه أو من استعمل القوة أو العنف أو التهديد ولم يبلغ مقصده يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وذلك إذا كان العرض أو التهديد أو استعمال القوة أو التهديد حاصلًا لموظف عمومى ، فإذا كان العرض أو استعمال القوة أو التهديد حاصلًا بغير موظف عمومى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه » . وظاهر أن هذا النص هو المقابل لنص المادة ١١١ عقوبات (٤) (ملغاة) إلا أن العقوبة شددت

(١) محكمة بلفورث ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ سيري ١٩٤٦ / ٢ / ٧٣ .

(٢) راجع الحكم المذكور في موسوعة Juris - classeur في الموضع المشار إليه آنفا .

(٣) أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد ص ٣١ و ٣٢ .

(٤) يرى الدكتور محمود مصطفى أن نص المادة ١٠٩ مكررا إنما يقرر جريمة خاصة. رؤى النص عليها لما تضمنته السعى إلى إفساد دمة الموظف من خطوره . (الطبعة الثالثة ص ٤٠) . ولا يرى ما يدعى إلى أن نطبق على الشروع في جريمة الرأى وصف الجريمة الخاصة طالما أن هناك علة تدعو إلى النص صراحة عليه وهي تخفيف العقاب .

في النص الجديد من الحبس إلى السجن تشبها مع الميل إلى التشديد في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وظاهر أيضا أنه لو ترك الأمر للقواعد العامة لكان عقاب الراشي الذي يقف فعله عند حد الشروع هو الأشغال الشاقة المؤقتة ، فأريد بهذا النص تخفيف العقاب على الراشي لأن الجريمة إذ خاب أثرها فإن النتيجة الضارة والخطورة التي كانت تترتب على قبول الموظف للرشوة تكون قد تخلفت . أما في حالة قبول الموظف للرشوة فإن فعل الراشي يكون قد أتى ثمرته الخبيثة الخطرة ويجب حينئذ عقاب الراشي بنفس عقوبة المرتشي (وهذا ما نصت عليه المادة ١٠٧ مكررا من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣)

ولا بد في الشروع من توافر أركان الجريمة النامة بمعنى أن يكون الراشي قد تقدم بالعطاء إلى الموظف (أو من في حكمه) ليحمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عن عمل من أعمالها . ويجب أن تكون الرشوة قد أوقفت لسبب لادخل لإرادة الفاعل فيه ، وهذا ما يعنيه الشارع بعبارة « ولم تقبل منه » ، وهي ليست إلا عبارة مقررة لما جاء في الأحكام العامة للشروع بل أنها تقصر عن الإحاطة بكل الأسباب التي تحول دون بلوغ الفاعل مقصده ومنها القبض على الراشي أثناء غرض الرشوة .

ويكفي مجرد وعد الراش باعطاء الهدية ليتوافر الشروع في الارشاء ولو لم يبرزها أو يعين قيمتها أو نوعها (١) .

وتنطبق سائر أحكام الشروع على هذه الجريمة (الشروع في الرشوة) فإذا عدل الراشي باختياره عن تقديم الرشوة قبل رفض الموظف أو قبل القبض عليه فلا عقاب .

هل ينطبق نص المادة ١٠٩ مكررة على الراشي أن يعرض هدية أو عطية على موظف أدى له عملا من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه بقصد المكافأة ودون وجود اتفاق سابق ؟ أم أنه يرجع بصدد هذه الحالة إلى القواعد العامة في الشروع ؟ (المفروض أن الموظف رفض ما عرضه عليه الراشي) .

نرى أنه لا يمكن الرجوع في صدد هذه الصورة إلى القواعد العامة في الشروع إذ أن المادة ٤٦ عقوبات تضمنت العبارة الآتية : « يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك » ، ومفهوم عبارة هذا النص أنه لا ينطبق إلا عند عدم وجود نص خاص فإذا وجد نص خاص فإنه يجب العمل به دون غيره . وعلى ذلك فإن الشروع في جريمة الراشي وقد ورد في خصوصه نص المادة ١٠٩ مكررا فإن هذا النص هو الذي ينطبق دون غيره . وعلى ذلك فإن الراشي الذي يعرض على الموظف هدية أو عطية كمكافأة له بعد قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن عمل من أعمالها ودون وجود اتفاق سابق بينهما . يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة ١٠٩ مكررا إذا وقف فعله عند حد الشروع كما لو رفض الموظف الهدية أو العطية أو قبض عليه عند تقديمها للموظف .

(١) نقض ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية جزء ٦ ص ٢٢٩ رقم ١٦٥ .

ولو أن في هذه الصورة يكون عقاب الشروع أشد من عقاب الجريمة التامة (١) .

عقاب الراشي

لا صعوبة في معرفة عقوبة الراشي إذا كانت الجريمة تامة فهو ينص المادة ١٠٧ مكررا يعاقب بنفس عقوبة المرتشي .

أما في حالة الشروع فيبين من نص المادة ١٠٩ مكررا أنها تضع نوعين من العقوبات .

١ - عقوبة الجناية : وهي السجن والغرامة من مائتي جنيه إلى خمسمائة للشروع في رشو الموظف

العمومي .

٢ - عقوبة الجنحة : وهي الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه للشروع في رشو غير الموظف العمومي .

وتطبق عقوبة الجناية أيضا على من يشرع في رشوة أحد من عدهم المادة ١١١ من القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٣ وهم المستخدمين في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها وأعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أم معينين والمحامين والخبراء وكلاء الديانة والمصنفين والجراس القضاة والأطباء والجراحين والتأبلات بالنسبة إلى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عامة أو وفاة وكل شخص مكلف بخدمة عمومية - وما ذلك إلا لأن المادة ١١١ المذكورة نصت على اعتبارهم كالموظفين العموميين في تطبيق نصوص الرشوة .

وبذلك لا يبق لعقوبة الجنحة نطاق في التطبيق إلا بالنسبة للشروع في رشوة أحد من مستخدمي البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية - ويلاحظ أن عقوبة العارض في هذه الحالة الأخيرة جاءت متساوية مع عقوبة الجريمة التامة (المادة ١٠٦) فيما يتعلق بالحبس وادنى منها بالنسبة للغرامة .

ولسنا بحاجة إلى أن ننبه إلى أنه في حالة انطباق العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٣ على المرتشي فإن الراشي يعاقب بنفس العقوبة إعمالا لنص المادة ١٠٧ مكررا في حالة الجريمة التامة أما في حالة الشروع فإن الراشي يعاقب أيضا طبقا لنص المادة ١٠٩ مكررا .

عقاب الوسيط (الرائش) :

الوسيط هو من يتدخل بين الراشي والمرتشي ويكون له دور إيجابي في جريمة الرشوة . ولم يترك المشرع عقاب الوسيط يتحدد وفقا للقواعد العامة في الاشتراك بل ساوى في العقاب بينه

(١) إذ أن الراشي لو كانت جرمته قد تمت لعقوب طبقا للمادتين ١٠٥ و ١٠٧ مكررا واقعى العقوبة في هذه الحالة السجن والغرامة من مائتي جنيه إلى خمسمائة في حين أن العقوبة المقررة بالمادة ١٠٩ مكررا هي السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ألف - ولا ريب أنه هذا يجب في التفسير بحسن إرادة المشرع - وإن كنا نعتقد أن أحكام القضاء كفيلة بتحقيق التوازن بين هذين النامين .

وبين الراشي والمرتشى وذلك كما يقضى نص المادة ١٠٧ مكرراً (١) .

أما في حالة الشروع فيختلف عقابه تبعاً لما إذا كان يعمل لصالح المرتشى أو لصالح الراشي فإذا اعتبر وسيطاً للمرتشى فانه يعد شريكاً له ويعاقب على الشروع بإحدى المادتين ١٠٥ أو ١٠٥ مكرراً مع المادتين ٤٥ و ٤٦ ، وإذا اعتبر وسيطاً للراشي فيعاقب معه بالمادة ١٠٩ مكرراً .

إعفاء الراشي والوسيط من العقوبة :

تنص المادة ١٠٧ مكرراً من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها — وهذا النص يقابل نص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ — ويفيد هذا النص أن المشرع رأى أن يجعل الإخبار أو الاعتراف من الراشي أو الوسيط عذراً معفياً له من العقاب — والعلة في ذلك ما يؤدي إليه الإخبار أو الاعتراف من كشف الموظف المرتشى وتسهيل إثبات جريمته وقد يكون ذلك من الصعوبة دون هذا الاعتراف أو الإخبار — ومن المسلم أنه يهم الصالح العام أن يكتشف أولئك الذين يتجرون بوظائفهم ويجعلونها سبباً للفساد .

والإخبار هو الإدلاء بالمعلومات الكافية لضبط المرتشى وكشف جريمته وتسهيل إثباتها عليه وسيان أن يكون الإخبار بعد تمام جريمة الرشوة أو قبل تمامها وإنما المفهوم أن يحصل قبل اكتمالها . أما الاعتراف فيفترض فيه أن تكون الجريمة قد اكتملت وأن يحصل أمام سلطة التحقيق أو أمام المحكمة وإنما يشترط لاعتبار الاعتراف عذراً معفياً من العقاب أن لا يعدل الراشي أو الوسيط عن اعترافه الحاصل أمام سلطة التحقيق إذ أن عدوله أمام المحكمة عن الاعتراف لا يترتب عليه الإعفاء من العقاب (٢) .

ولم يحدد النص الوقت الذي يجب أن يحصل فيه الاعتراف الذي يعتبر عذراً معفياً من العقاب وكذلك لم يحدد جهة حكومية خاصة يؤدي إليها — وهو بهذا الإحاطة يكون في أي زمن ولدى أية جهة إدارية أو قضائية — لكنه لا تتحقق فائدته ولا ينتج أثره إلا إذا كان حاصل لدى جهة الحكم وهي القضاء — وإذا حصل الاعتراف لدى محكمة فدام القانون لم يشترط أي شرط بل جاء لفظه فيه مطلقاً خالياً من كل قيد زمني أو مكاني أو كيني فلا يجوز أن يضع له القاضي قيوداً من عنده بل كل ما له هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف ، وهو إقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها لإقراراً صريحاً لا موارد فيه ولا تضليل . فني وقع هذا المدلول حق الإعفاء دون

(١) يلاحظ أنه إذا تدخل الوسيط لصالح المرتشى فإنه بمجرد طلبه الرشوة من الراشي بالنيابة عن المرتشى فإن الجريمة تعتبر ثامة بالنسبة له وذلك في الحالات التي تنص عليها المواد ١٠٣، ١٠٣ مكرراً ، ١٠٤ ، ١٠٤ مكرراً أما إذا تدخل لصالح الراشي فلا تعتبر الجريمة أنها تمت بالنسبة له إلا بقبول الموظف المرتشى للرشوة .

(٢) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية جزء ثانٍ جلد ١ ص ٢٧٧ رقم ١٤١ .

نظر إلى أى أمر آخر - وإذن فللراشئ أو الوسيط أن يعترف فى أى وقت لغاية اقفال المرافعة لدى محكمة الموضوع واعترافه هذا يعفيه من العقوبة (١) والاعتراف هنا من أوجه الدفاع فلا يقبل من الراشئ أم الوسيط أمام محكمة النقض لأول مرة (٢) .

ومن المسلم أنه لى يتج الاعفاء أثره المعنى من العقاب يجب أن يكون مطابقا للواقع وكاشفا لظروف الحادث وأن يكون صادرا من صاحبه لا لمجرد الخلاص من العقوبة بل بقصد مساعدة العدالة على الوصول إلى الحقيقة والكشف عن أمر المرتشين لعقابهم (٣) .

الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٠٨ :

نصت المادة ١٠٨ على أنه « إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة فيعاقب الراشئ والراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل من الغرامة المقررة للرشوة ، ويعفى الراشئ أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون » .

والمادة ٤٨ عقوبات والواردة فى الباب السادس من الكتاب الأول الخاص بالاتفاقات الجنائية تنص فى فقرتها الأخيرة على أنه « يعفى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من يادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . فإذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين » .

فكأن المشرع بالنسبة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ قد طالب للاعفاء من العقاب أن يقوم الراشئ أو الوسيط باخبار يجب أن تتوافر فيه شروط معينة :

١ — أن يكون الاخبار قبل وقوع الجريمة ، وقبل البدء فى البحث والتفتيش من جانب الحكومة ويشترط أن يتضمن الاخبار فى هذه الحالة المبادرة بإعطاء الحكومة أسماء من اشتركوا فى الجريمة (٤) .

٢ — أن يكون الاخبار قبل وقوع الجريمة ولكن بعد البحث والتفتيش عن الجناة وفى هذه الحالة لا يترتب ثمة اعفاء على الاخبار إلا إذا أوصل الحكومة فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين - فعل المبلغ إذن أن يرشد هن أسماء هؤلاء الجناة وأماكنهم وكل ما يعرفه عنهم بحيث تؤدى المعلومات التى أخبر بها الحكومة إلى القبض عليهم .

(١) راجع نفس الحكم السابق .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى الطبعة الثالثة ص ٤٢ .

(٣) حكم محكمة جنايات أسيوط فى ٢٤ أغسطس ١٩٠٤ - أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد هاشم ص ٣٥ .

(٤) الموسوعة الجنائية جزء أول ص ٢٥ .

ويظهر من تعبير المادة يبحث الحكومة أنه يكفي مجرد بحث البوايس وليس من الضروري الشروع في تحقيق قضائي (١).

ومن هذا يبين أنه لا يكفي في خصوص المادة ١٠٨ الاعتراف الحاصل بعد وقوع الجريمة واكتشافها وإنما يشترط أن تكون ثمة اخبار قبل وقوع أية جريمة تتوافر فيه الشروط السالف ذكرها .

ولا حاجة بنا إلى التنبيه إلى أن العذر المعفى من العقاب المترتب على الاخبار (بالنسبة للمادة ١٠٨) وعلى الاخبار أو الاعتراف (بالنسبة للمادة ١٠٧) يجب على المحكمة أن تحكم به عندما تتوافر شروطه أى أن الأمر ليس جوازيًا بالنسبة لها .

أما القانون الليبي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ فقد نص في المادة ٢٢٦ فقرة ثانية منه على أنه يجوز للقاضي أن يعفى (من العقاب) الراشئ أو المتوسط إذا بادر قبل الغير إلى إبلاغ السلطات العامة بارتكاب الجريمة - وأهم ما يتضمنه هذا النص هو أنه جعل الحكم بالاعفاء من العقاب جوازيًا للقاضي - وعلى ذلك فقد يرى القاضي أن يحكم بالعقوبة رغم توافر شرط المبادرة بالإبلاغ قبل الغير إذا تبين له من الظروف ما يدعو لذلك .

وأخيرًا فإنه إذا ارتكب الراشئ أو الوسيط جريمة شروع في رشوة فلا يكون الاخبار أو الاعتراف منهما أو من أحدهما سببًا في الاعفاء من العقوبة - لأن حكمة الاعفاء وهي تسهيل القبض على الموظف المرتشي واثبات الجريمة عليه تكون متفجرة تمامًا في هذه الحالة (٢) .

أما إذا وصل أمر الجريمة إلى علم السلطات العامة عن غير طريق الراشئ أو الوسيط فن الطبيعي أن لا يعفى أى منهما من العقاب وكذلك لو أن الراشئ هو الذى أخبر السلطات بأمر الجريمة وحده فإن الوسيط لا يعفى حينئذ من العقاب إلا إذا اعترف وكذلك العكس

(يتبع)

(١) جارسون ١٩٥٣ تعليق على المواد ٢٦٥ - ٢٦٨ من ٩٢٤ نبذة ٤١ وما بعدها .

(٢) أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد ص ٢٥ .

بحث

تحديد مدلول الحراسة

وفقا للمادة ١٢٨ من التقنين المدني الجديد

مقارنا بالقانون المدني الفرنسي

للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامي بإدارة قضايا الحكومة

— ١ —

١ — المادة ١٧٨ من التقنين المدني :

نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني الجديد على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر فالمسئول عن فعل الجراد هو حارسه . ولكن ماهى مقومات الحراسة الموجبة للمسئولية عن حوادث الأشياء بمقتضى هذه المادة ؟ من هو الحارس ؟ أو بعبارة أخرى من هو المدعى عليه في دعوى التعويض عن فعل الضرر الناجم عن فعل الجراد ؟ هذا ما لا يحجب عليه النص (١) بل وليس من شأنه أن يحجب عليه إذ هو متروك لفقهاء القانون . ولذلك وجب أن نتقن التعريف السليم للحراسة . وتبين الميعار المناسب لتحديد مضمونها .

٢ — مقارنة :

وإذا راعينا أن المسئولية المبنية على المادة ١٧٨ مدنى تختلف عن المسئولية العامة المبنية على المادة ١٦٣ مدنى مصرى (تقابلها المادتان ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مدنى فرنسى) فى أن الضرور فى الأولى لا يكلف إلا باثبات الضرر ورابطة السببية بينه وبين الجراد . أما فى الثانية فهو مكلف بان يثبت الضرر والخطأ ورابطة السببية جميعا ، تعين علينا أن نكشف عن الأساس الذى تقوم عليه المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ مدنى مصرى (أنظر فروق أخرى فيما بعد) .

(١) وكذلك الحال بالنسبة للمادة ١٣٨٤ فقرة أولى من القانون المدنى الفرنسى ونصها أقل إيضاحا من نص المادة ١٧٨ من التقنين المدنى المصرى إذ تنقضى بما يأتى .

Art. 1384CCF.

On est responsable non seulement du dommage que l'on cause par son propre fait, mais encore de celui qui est causé par le fait des personnes dont on doit répondre, ou des choses que l'on a sous sa garde. Toutefois, celui...

على أننا نلاحظ ابتداءً أن المعنى الذى أورده الشارع فى المادة ١٧٨ من التقنين المدنى للحراسة مغاير لمعنى الحراسة فى عقد الحراسة التى أفرد لها التقنين المواد من ٧٢٩ إلى ٧٣٨ وعلى الأخص فى المادة ٧٣٤ التى نصت على أنه : يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المهددة إليه حراستها

فالزام الحراسة الذى تفرضه هذه المواد هو الزام بصيانة الشيء ودرا الضرر عنه . ويكون الحارس مسئولاً فى حالة الإخلال بهذا الالتزام التعاقدى مسئولية عقدية قبل التعاقد الآخر . أما الزام الحراسة الذى يفرضه هذا النص ليس هو الالتزام بدراً للضرر عن الشيء بل هو الزام بمنع الشيء من إحداث الضرر بالغير . وعلى هذا فإذا أخل الحارس بالالتزام الواقع على عاتقه وفقاً للمادة ١٧٨ فإن المسئولية المترتبة عليه هى مسئولية تقصيرية .

وقد تصادف فى الحالات العملية حالات يكون فيها الحارس فى عقد الحراسة (أو الحفظ على الشيء على وجه العموم) ملزماً قبل التعاقد الآخر من ناحية بتعويض الضرر الذى لحق الشيء موضوع عقد الحراسة ، وملزماً قبل الغير الذى لحقه من جراء الشيء ضرر من ناحية أخرى وذلك إذا ما أضر الشيء أو الجواد بالغير ولحقه التلف من جراء الحادث فى آن واحد ، وقد تصادف فى بعض الحالات العملية الأخرى الحارس فى عقد الحراسة مسئولاً قبل الغير وحده عما لحقه من ضرر مسئولية تقصيرية دون أن تعرض مسئولية التعاقدية قبل الطرف الآخر من العقد بصفة أصلية ، بل قد لا يوجد ثمة محل لاثارة المسئولية التعاقدية بالنسبة للحارس فى عقد الحراسة ، وقد تصادف أيضاً حالات لا ترى فيها ذلك الحارس إلا مسئولاً مسئولية تعاقدية قبل صاحب الشيء عما أصابه من تلف .

ومن ثم فإذا كان عقد الحراسة يولد بالنسبة للحارس التزامات بحراسة الشيء Obligation de garder la chose إلا أن هذه الحراسة ليست هى الحراسة المنوّه عنها فى المادة ١٧٨ مدنى . فما هو مدلول هذه الحراسة الأخيرة وما معيارها ؟

٣ - ثلاثة نظريات :

عرفت فى هذا العدد ثلاث نظريات :

النظرية الأولى : تقول إن سبب مساءلة الحارس عما يحدثه بالغير الجواد الذى فى حراسته وفقاً للمادة ١٣٨٤ فقرة أولى هو تحمل تبعه المخاطر التى يستحدثها الجواد فمن له الغنم عليه الغنم أيضاً . هذه هى نظرية المخاطر المستحدثة Théorie de risques

النظرية الثانية : هى نظرية الخطأ فى الحراسة Théorie de la faute dans la garde وقد استوجبت التفرقة بين الحراسة القانونية والحراسة المسادية .

النظرية الثالثة : وهى أحدث النظريات وأقربها إلى الصواب تقيم المسئولية عن الجادات على

ما للحارس من سلطة على الجماد *Théorie du pouvoir effectif*
وستتناول كلا من هذه النظريات على التوالي .

* * *

أولاً : نظرية تحمل تبعه المخاطر المستحدثة في تحديد مدلول الحراسة :

٤ — أنصار النظرية :

ظهرت فكرة المخاطر في الفقه الفرنسي في النصف الأخير من القرن التاسع عشر واستخدمت على الأخص كميّار يؤسس عليه مسؤولية الحارس عن حوادث الجمادات . وكان من أوائل من طلع بها الأستاذ سالي في بحث له عن « حوادث العمل والمسؤولية المدنية » ، عام ١٨٩٧ .

"Saliéilles : Les accidents du travail et la-Responsabilité civile".
والأستاذ جوسران في مؤلف له صدر في نفس العام بعنوان « المسؤولية عن أفعال الجمادات » .

"Josserand La resp. du fait des choses inaninées"

كما لقيت التأييد الكامل من الفقيه المعاصر سافتييه في مؤلفه عن المسؤولية المدنية .

(Savatier : Traité de la respon. civile en Droit francais paris 1939)

٥ — موجز النظرية :

ذهب مؤيدو النظرية شرحاً لها إلى أن انتظام الحياة في الجماعة الحديثة يقتضى أن يساهم كل عضو فيها بعمله ونشاطه النافع . فالفرد لم يعد كائناً مجرداً مستقلاً عن الجماعة التي يحيا ويتطور فيها ووجب اعتبار الجماعة وحدة لا تتجزأ . ولا يكون نشاط عضو الجماعة صالحاً إلا إذا أحيط بالضمانات الكافية لتعاشي أضراره بأقرانه وهذه الضمانات تستوجبها وحدة الجماعة .

وقد بدأ المجتمع منذ أوائل القرن التاسع عشر يستخدم أفرادَه مخترعات الصناعة الحديثة لاقتضاء صوالحهم . ولكن هذه الآلات نظراً للقوى الطبيعية التي تسخر لتشغيلها تصبح مصدراً مولداً للعديد من الأخطار . وكلما عظمت القوى المستخدمة كلما عظمت الأخطار الناجمة عنها . بحيث يمكن القول في أغلب الأحيان أن الضرر الواقع لا يرجع إلى فعل إنساني بقدر ما يرجع إلى الآلة نفسها . صحيح أن الإنسان هو الذي يشغل الآلة وهو الذي يشرف عليها إلا أن هذه القوى لا تخضع دائماً لنحكمه وسيطرته عليها .

ويتعين أن نختار في حوادث الجمادات بين صالح المضرور وبين صالح مستحدث الخطر المتولد عن تشغيل الجماد . ويتعين أن يقوم هذا الاختيار على أساس عادل . وإذا كان المجنى عليه لم يساهم البتة في وقوع الضرر وهو في أغلب الأحيان عاجز عن تقديم الدليل على خطأ المدعى عليه لأنه أجنبي عن الجماد بل قد لا يعرف السبب الحقيقي الذي حمل الجماد إلى إيقاع الضرر . فهل يجوز أن تحرم المجنى عليه لذلك من جبر الضرر المادي والأدبي الذي لحقه من جراء الحادث ؟ أما المستفيد من الجماد فهو مجنى منه نفعه وهو الذي استحدث لأقرانه في الجماعة الأخطار فمن العدل إذا مش الخطر أحد من أفراد

الجماعة أن يحمل صاحب الغنم بالتأنيح الضارة التي رتبها استحداثه للخطر (جاستون ستيفاني مذكرات للدكتوراه عام ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٤٣) .

وإذا كانت العدالة المجردة تدعو إلى ألا يسأل من لا جرم له إلا أن مدلول فكرة التأنيح على أي حال قد تطور في القانون الوضعي تطوراً يغلب كثيراً مبدأ الغنم بالغرم .

فالمسئولية المبنية على مبدأ الغنم بالغرم تقتضي المصدر الأصلي للضرر وهو استحداث الخطر . فمن استخدم الجماد كان يعلم عند استخدامه له خطره . فهو وإن كان يحمي منه غنمه إلا أنه في الوقت نفسه يستحدث للغير أخطاراً ولا نقول أن هذا الاستحداث يعتبر خطأ في حد ذاته على أن إلزامه بالتعويض لا يعتبر إيقاعاً لعقاب بل مجرد جبر للضرر . نعم أنه لم يرتكب تقصيراً بمعناه التقليدي الضيق ولسكنه على أية حال قد أتى فعلاً اختيارياً *Acte volontaire* استأثر بالمنفعة منه . وهذا كاف من الناحية الاجتماعية لتوليد المسئولية ولا يحول النفع العام العائد على المجتمع من استخدام الجمادات دون مناصرة من تنق اللطمة على من تسبب في تلك اللطمة (جاستون ستيفاني مذكرات للدكتوراه ص ٤٨) .

ولهذا لم تكن المسئولية عن حوادث الجمادات وفقاً لنظرية المخاطر مسئولية ذاتية *responsabilité subjective* يعتد فيها بنقص العيب في سلوك المسئول أي بالخطأ بقدر ما كانت مسئولية موضوعية أو شئئية *resp. objective* تعمد بالآثر الخارجي وهو الضرر الناجم . ومن ثم كان مناطها بحسب هذه النظرية هو الفائدة التي يستفيد منها الجماد . والمسئول بالتالي هو المستفيد من الجماد وهو من يطلق عليه قانوناً اسم الحارس *le gardien* (سافيه مسئولية جزء أول ص ٣٦١ وما بعدها) .

٦ — النظرية في القانون المصري :

هذه هي نظرية تحمل تبعه المخاطر بإيجاز . وقد أخذت بها قلة من أحكام المحاكم المصرية في ظل القانون المدني الملغى (١) (الذي خلا من نص يماثل المادة ١٧٨ من القانون المدني الجديد . والذي جاءت فيه المادة ١٥١ من القانون الأهلي الخاصة بالخطأ الثابت ناصة على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ، كما أيدها في الفقه المصري الأستاذ العشماوي . وقد اقترح عند مناقشة المادة ١٦٩ من مشروع القانون المدني (المادة ١٦٥ من القانون المدني فيما بعد) حذف كلمة كل خطأ ، من المادة والاستعاضة عنها بكلمة كل فعل ، حتى لا ينصب الإثبات على الخطأ (الأعمال التحضيرية جزء ثان ص ٣٦٤) وقد لخص رأيه هذا قائلا : إن الذي يريده هو أن يكون أساس المسئولية حادث تسبب منه ضرر فعلى المضرور أن يثبت أن الحادث وقع من فلان

(١) تراجع حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٢٦ مايو ١٩٢٧ الهامة ٨ رقم ٣٦٧ ص ٥٦٠ وحكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة في ١٤ يونيو ١٩٢٧ جازيت ١٨ رقم ٢٩٥ ص ٢٢٣ وكذلك حكمها الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٩ جازيت ٢٠ رقم ١٨٨ ص ١٩٥ وكذلك ص ٥٥ و ٥٦ من جاستون ستيفاني مذكرات لطلبة الدكتوراه عام ١٩٤٩/١٩٥٠ .

وأن هذا الحادث هو الذى تسبب عنه هذا الضرر وعلى المسئول أن يثبت أن الحادث لم يقع ولم يكن هو السبب فيه . فإذا كان الحادث قد وقع فعلا فيكون له الحق فى أن ينفى المسئولية لظروف لا يد له فيها كالقوة القاهرة أو الخطأ من المضرور... فكلما خطأ ، يجب أن يحدد الغرض المقصود منها . فما هو الخطأ فى القانون المدنى يجب أن نحدده أولاً لأن أركان المسئولية هى فعل مادى وضرر وعلاقة سببية بمعنى أن فعلاً مادياً وقع من شخص معين حصل منه ضرر للغير وبين التقصير والضرر علاقة سببية فعندما توجد كل هذه العناصر الثلاثة يفترض أن هذا الشخص قد أخطأ ، (الأعمال التحضيرية الجزء الثانى ص ٣٦٥) .

وقال الأستاذ العشماوى (١) إن المادة ١٦٧ من المشروع (المادة ١٦٣ من القانون المدنى الجديد فيما بعد) لم تأت بجديد ولم تستحدث شيئاً جديداً وكنا ننتظر أن يأتينا المشروع فى باب المسئولية بجديد يتفق مع تطور الحياة . فالمشروع فى المادة ١٦٧ ذكر شيئاً عن نظرية الخطأ ولكن نسي نظرية تحمل تبعه المخاطر . لذلك يرى الأستاذ بنظرية تبعه المخاطر فتثبت المسئولية إذا ثبت أن الضرر وقع بفعل شخص آخر... (الأعمال التحضيرية الجزء الثانى ص ٣٦٤ و ٣٦٥) و انتهى العشماوى إلى أنه د يسم بأن الخطأ ركن من أركان المسئولية ولكن يجب أن يكون خطأ مفترضا . فما دام قد وقع الحادث وتسبب عنه ضرر ونسب للفاعل فمن يريد أن ينفى عن نفسه المسئولية عليه أن يثبت سبباً من أسباب الإعفاء... (الأعمال التحضيرية الجزء الثانى ص ٣٦٩) وهكذا يفرغ الأستاذ الكبير فكرة الخطأ من مدلولها ويحيلها إلى اسم على غير معنى . و فرق بين الخطأ المفروض وبين فكرة المخاطر . فالخطأ المفروض على أية حال هو خطأ . أما الأستاذ العشماوى فأنما يفترض الخطأ حتى يتخلص من فكرة الخطأ ليس إلا . إذ أنه يعتبر أن مجرد وقوع الضرر هو بذاته الخطأ ليتوصل بذلك إلى أعمال نظرية تحمل تبعه المخاطر التى قام بمناصرتها .

٧ - نقد النظرية (٢) .

وقد وجه إلى هذه النظرية الانتقادات الآتية :

١ - تقضى نظرية تحمل التبعة إلى نتيجة اجتماعية بالغة الخطورة إذ طالما كان كل نشاط بحسبها يخلق مخاطر يتعين تحمل تبعاتها فإنه يترتب على ذلك بطريقة غير مباشرة إجحام الفرد عن القيام بأى نشاط إذ أنه سيعمل قبل الإقدام على ممارسة نشاطه حساباً لما قد يعود عليه من مسئوليات وتبعات ، وليس من صالح المجتمع فى شيء أن تشل حركة أفراد أو يقل نشاطهم (جاستون ستيفانى مذكرات لعلية الدكتوراه بجامعة الاسكندرية عام ١٩٥٠/٤٩ ص ٤٩) .

٢ - كما لا يمكننا أن ننكر أن التعويض المدنى مهما قيل عنه أنه ليس عقوبة فما من جدال فى

(١) وقد أخذ بالنظرية الموضوعية كذلك فى ظل القانون المدنى المسمى الدكتور عبد السلام ذهبى الذى صاغها فى بعض أحكامه (يراجع مقال الدكتور فؤاد موسى بعنوان « أساس التعويض عن إصابات العمل » بمجلة القانون والاقتصاد - السنة الثانية والعشرون - العددان الثالث والرابع ص ١٦٠ وما بعدها) .

(٢) أنظر فى نقد نظرية تحمل التبعة حتى فى نطاق حوادث العمل وإن كان هذا مخالف للتجارب التى أخذ به القانون المصرى بحث قديم للأستاذ Walton بمجلة مصر المعاصرة بالفرنسية عام ١٩١٥ بعنوان .

أنه على أية حال يصيب ذمة المرء وينتقص من ماله ولذلك فهو لا تخلو تماما من طابع الجزاء . ولا يقلل من هذا الشأن إمكان الاقالات من هذا الجزاء . بفعل انتشار التأمين ضد الحوادث في الوقت الحاضر فإن كان اضطراد التأمين قد أخفى شيئا من الطبيعة الحقيقية للمسئولية المدنية إلا أنه لم يبدل بحال جوهر هذه المسئولية وإذا كان المستامن هو الذى يؤدى التعويض للضرور من المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين المبرم بينهما إلا أن هذا الأخير يبقى في جميع الأحوال هو المسئول قانوناً عن تعويض الضرر الحاصل وعلى ذلك نعود إلى القول بأنه من غير المعقول أن تكون ثمة مساواة ما لم يشب استعماله للجماهير عيباً من العيوب تخرجه عن حدود الاستعمال العادى المألوف .

٣ — لم يعد استعمال الجمادات — إزاء انتشارها والاعتقاد على الانتفاع بها في خدمة النشاط الإنسانى — واقعة فردية قاصرة على فرد بعينه أو عدد محدود من الأفراد بل أضحت ظاهرة اجتماعية تتعلق بالجماعة بأسرها . فلم يعد استعمال فرد معين لآلة معينة هو الذى يستحدث الخطر في المجتمع بل هو في الواقع اضطراد التقدم الصناعى والعلمى في مجموعة الذى يزيد من المخاطر المستحدثة في نطاق الجماعة على أن هذا التقدم أيضاً هو الذى يقضى في نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة العامة وتوفير الرخاء المادى لأفراد الجماعة . فإذا سیر صاحب سيارة سيارته في مجتمع ألف استعمال السيارات فانه لا يخفى بذلك خطراً خاصاً لأنه لا يفعل إلا ما يفعله أمثاله من أصحاب السيارات أى ما يفعله فئة كبيرة من أفراد الجماعة فالخطر المستحدث من استعمال السيارة إذن ليس خطراً فردياً بل خطراً جماعياً بمعنى أنه غير قاصر في استحداثه على فرد أو عدد محدود من الأفراد بل أنه جماعى في استحداثه وإذا كان مستعمل السيارة يستفيد منها استفادة ذاتية أفليس صحيحاً إذن أن هناك فائدة عامة تمنحها الجماعة من نشاط السيارات وحركة نقل الأشخاص والأموال ؟

ومن ثم فإذا تبين أن الضرر الذى لحق أحد الأفراد في الجماعة لا يرجع إلى مسلك غير عادى (*comportement anormal*) يمكن نسبته إلى فرد من أفرادها وإنما هو نتيجة طبيعية للخطر الجماعى المستحدث من اضطهاد الصناعة والمخترعات فانه يتعين حينئذ القول بوجود تحمل الجماعة تبعاً لهذا الخطر الذى استحدثته هي . ويبقى أن تتساءل عما إذا كان غيب هذا الخطر يقع على عاتق كل أفراد الجماعة ويوزع فيما بينهم بمعنى قيام الدولة بتعويض كل من أصابه جماد بضرر دون أن يشب أن هذا الضرر قد نتج عن مسلك غير عادى من أحد أى وقع قضاء وقدر . وذلك عن طريق الالتجاء إلى فرض الضريبة اللازمة . أم أن عيب هذه التعويضات يجب أن يتحملة أفراد الطائفة التى تستعمل عادة مثل الجماد الذى وقع منه الحادث دون غيرهم على الأخص وهم يحققون من جراء مثل هذا الجماد غنماً خاصاً بهم . وفي الحالة الأولى — نجدنا بازاء نظام توزيع الأعباء الاستثنائية التى تقع على بضعة أفراد هم المجنى عليهم في حوادث الجمادات (وعلى الأخص في حوادث السيارات) على الجميع وذلك بواسطة الضريبة . وفي الحالة الثانية — فنحن إزاء فرض نظام للتأمين الإجبارى (١) على أصحاب السيارات أو أصحاب الجمادات عموماً . إلا أنه على الحالين فالخاطر الجماعية المستحدثة

(١) وقد أخذ المشرع المصرى بذلك فيما يتعلق بالتأمين الإجبارى على العمال .

عن استخدام الجمادات (وعلى الأخص السيارات) في الحياة العملية لا تستوجب مواجهتها إلا مواجهة اجتماعية من ذات نوعها. بتحميل الغرم الناشئ عن الخطر الجماعي المستحدث عن استخدام الجمادات، والواقع استثناء على فرد من الأفراد في الحالات الفردية على عاتق الجماعة ذاتها أما عن طريق تحميل كافة أفراد الجماعة الالتزام بتعويض الأضرار الناشئة في حجر الجماعة عن استخدامها للجمادات. وأما عن طريق قصر تحميل هذا الالتزام على أفراد طائفة يحددها القانون بتحديد موضوعها مستخدم كل نوع من أنواع الجمادات على حدة وطالما كان الخطر المستحدث والغرم الحاصل من استخدام الجمادات تغلب عليه الطابع الجماعي فليس من المقبول عدلا أو عقلا أن تحمل المسؤولية أي الالتزام بتعويض الضرر الحاصل متى كان استعمال ذلك الفرد للجماد الاستعمال المسمى الذي لا يخرج عن حدود المألوف وكان مسلكه في استخدامه مسلما سليما لم يشبه جنوح إلى خطأ أو تقصير يستوجب المساءلة الفردية.

وهكذا نخلص إلى القول بأن الضرورة الاجتماعية الملجئة إلى تعويض المجنى عليهم عن الأضرار التي يسببها استخدام الجمادات بهم لا يمكن أن يبرر في حالة حصول ضرر بأحد من جراء استخدام شخص لعدة من العدد أو آلة من الآلات في نشاطه اليومي استخداما عاديا مألوقا لا مأخذ عليه أي لا خطأ فيه ومن ثم فإن الاعتبارات الاجتماعية يجب أن تواجه بحل من جنسها أي بتدبير ضمانة اجتماعية. للمجنى عليه عن طريق الضريبة أو التأمين *Impôt ou assurance* ففكرة المخاطر بذلك وإن صلت كآساس لنظام اجتماعي لتعويض الأضرار المتسببة للأفراد عن استخدام الجمادات استخداما لا عيب فيه ولا شذوذ سواء بتحميل عيب تعويض هذه الأضرار للجماعة بأمرها إذا اعتبرت الفائدة الناجمة عن الخطر المستحدث من استخدام الجمادات فائدة شاملة تعم الجميع. أو بالاعتصاف على تحميل عيب هذه الأضرار على فريق معين من الأفراد إذا اعتبرت الفائدة التي تعود عليهم من استخدام نوع معين من أنواع الجماد ألصق بهم وأكبر من النفع الذي يعود على غيرهم من أفراد المجتمع. إلا أن فكرة المخاطر هذه لا تصلح البتة كآساس مقبول لتحديد الحارس المسئول عن تعويض الأضرار الناجمة عن أفعال الجماد في نطاق المسؤولية المدنية أي لتحديد الشخص الذي يقع على عاتقه في كل حالة قائمة بذاتها الالتزام بتعويض الضرر الحاصل عنه.

ونخلص من كل ما تقدم إلى وجود تناقض جوهري بين الاهتمام الاجتماعي بحماية مصلحة المجنى عليه في حوادث الجمادات (وحوادث السيارات على وجه الخصوص) أي بين المدلول الاجتماعي لفكرة تحمل تبعات المخاطر المستحدثة من ناحية وبين الطبيعة الفردية للمسؤولية المدنية من ناحية أخرى. La nature idividualiste de la resp civile Berthold Goldman : La détermination du gardien responsable These paris 1947 p. 161 et suivant.

٨ — استبعاد التقنين المدني الجديد للنظرية :

على أن القانون المدني الجديد، من ناحية استبعاد بصريح "عبارة نظرية تحمل تبعه الخطر في مذكرته الإيضاحية سواء من نطاق الفرائد العامة في المسؤولية أو في نطاق المسؤولية عن حوادث الأشياء . إذ جاء بها :-

أولاً - بالنسبة للمادة ١٦٣ :

« ولما كان الأصل في المسؤولية التقديرية ، بوجه عام ، أن تضاف خطأً بتمام الدليل عليه ، لذلك التمسع. الاثبات فيها على هائق الضرور . وهو انباءن ويراعى أن المشروع لم يبلغ في هذه الناحية شأو التقنين السوفيتي في ابتناء تلك المسؤولية على أساس الخطأ المفروض .. ويراعى من ناحية أخرى أن الشقة بين أحكام المشروع وبين المسؤولية على أساس تبعه الخطأ المستحدثة لا تزال أبعد مدى عما يفرق تلك الأحكام عن المسؤولية على أساس الخطأ المفروض ، في نطاق الأحكام الخاصة بالمسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأخطاء . أما المسؤولية على أساس تبعه الخطأ المستحدثة فلا يوجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم ، (تراجع الأعمال التحضيرية الجزء الثاني صفحة ٣٥٥) .

ثانياً - بالنسبة للمادة ١٧٨ :

« ومما يكن من أمر ما استحدث المشروع في هذا الشأن ومهما يكن عظم نصيبه من الأهمية فليس يقصد منه على أى وجه من الوجوه إلى الأخذ بفكرة المسؤولية المادية أو الموضوعية على أساس تحمل تبعه الخطأ المستحدثة فالمسؤولية عن الأشياء لا تزال في أحكام المشروع مسؤولية ذاتية أو شخصية أساسها خطأ مفروض . وقد تقدم أن التشريع المصرى لا يأخذ بأحكام المسؤولية المادية أو الموضوعية إلا في أحوال استثنائية . كما فصل فيما يتعلق بالقانون الخاص بحوادث العمل ، وإلى هذه الأحوال تشير المادة ٢٤٧ (أصبحت فيما بعد المادة ١٨٧ من القانون المدني) حين تقرر قرينة الخطأ في نطاق المسؤولية عن الأشياء ثم توجب الأخذ بهذه القرينة — مع عدم الإخلال بما ورد في ذلك من أحكام خاصة ، (الأعمال التحضيرية الجزء الثاني ص ٤٣٦) .

كما بان قصد المشرع المدني الجديد في استبعاد معيار الغنم بالغرم من نطاق المسؤولية عن أفعال الجمادات عند ما سجل في ذات نص المادة ١٧٨ التى نحن بصددتها أن المسؤولية إنما تقع على دكل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، فقد دلت هذه العبارة بدورها على أن مسؤولية الحارس لا ترجع إلى الغنم الذى يعود عليه من الجماد بل إلى الرعاية الخاصة التى تحتاج إليها حراسته لمنعه من إيقاع الضرر بالغير « وبديهي أن هذا التخصيص قصد به إلى قصر الحكم على تلك الأشياء التى تحتاج لحراسة بسبب الخطر الملازم لها . وهذا يكون من الميسور تصور إقامة قرينة على خطأ في الحراسة ، (الأعمال التحضيرية . جزء ثان . ص ٤٣٥) .

ملاحظات عما جاء بالأعمال التحضيرية :

- ١ — ورد هنا خطأ مطبعي في عبارة الأعمال التحضيرية فقد ورد محل كلمة « إلى » كلمة « إلا » وهو ما يترتب عليه تغيير كلي في المعنى على أن الصواب ينكشف عند قراءة العبارات التالية .
- ٢ — تضمنت المادة ١٦٤ فقرة ثانية من القانون المدني الجديد صورة من صور المسؤولية الموضوعية على سبيل الاستثناء (راجع دكتور محمد علي عرفة — التقنين المدني الجديد — شرح مقارن على النصوص طبعة ١٩٤٩ ص ١٠٨) « وإذا كانت المسؤولية تظل قائمة في هذا الغرض فهي مسؤولية مخففة وعلى هذا النحو تستأثر المسؤولية الموضوعية أو المادية بالصدارة على المسؤولية الشخصية أو الذاتية دون أن تحمل محلها على وجه كامل » (راجع الأعمال التحضيرية الجزء الثاني ص ٣٥٨) .

٩ — المادة ١٧٨ مدني وقضاء محكمة النقض المصرية السابق عليها :

وقد جاء القانون المدني الجديد بذلك مؤكداً ما قضت به محكمة النقض المصرية بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (١) .

« إن القانون المصري لم يرد فيه ما يجعل الإنسان مسئولاً عن مخاطر ملكه التي لا يلبسها شيء من التقصير ، بل إن هذا النوع من المسؤولية يرفضه الشارع المصري بتاتا ، فلا يجوز للقاضي — اعتماداً على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — أن يرتبه على اعتبار أن العدل يسيغه إذ أن هذه المادة لا يصح الرجوع إليها إلا عند عدم معالجة الشارع لموضوع ما وعدم وضعه لأحكام صريحة فيه جامعة مانعة . إذن فالحكم الذي يربط مسؤولية الحكومة مدنيا عما يحدث لعامل على نظرية مسؤولية مخاطر الملك التي لا تقصير فيها يكون قد أنشأ نوعاً من المسؤولية لم يقرره المشرع ولم يردده ويكون إذن قد خالف القانون ويتعين نقضه (الحاماة ١٥ — ١ — ١٥٥ — ٧٨ وكذلك مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر مدني جزء أول رقم ٢٠٥ ص ٤٨٥) وكذلك لما قضت به أيضا محكمة الاستئناف المختلطة من قبل في ٨ مايو سنة ١٩٣٠ (٢) »

« ينبع »

(١) راجع أيضاً حكم محكمة النقض المصرية الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٠ منشور بمجموعة الأحكام المبادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية لمحكمة النقض السنة الثالثة العدد الأول ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٢) أنظر جاستون ستيفاني — مذكرات لطلبة الدكتوراه بالفرسسية جامعة اسكندرية ط٤٩/٥٠ ص ٥٦) . وانظر أيضاً في عدم جواز مسؤولية الحكومة بالذات على أساس تحمل تهمة المخاطر ص ٣١٧ وما بعدها من كتاب الدكتور سليمان محمد الطحاوي « نشاط الإدارة » طبعة ١٩٥٢ .

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	مناقص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١١٧	٤ مايو ١٩٥٣	حكم . تسببه . سرقة . التحدث عن نية السرقة استقلاً . لا يلزم .
١١٨	٥ د د	نقد . استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري . مناطق تحريمه .
١١٩	٤٤٠ د د د	سب وقذف . حصولها في فناء منزل . متى توافر العلانية ؟
١٢٠	١١ مايو ١٩٥٣	غش . إدانة متهمم في جريمة غش خل لوجود رواسب فيه تطبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا يمنع من ذلك المرسوم الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بوجوب خلو الخل من الرواسب .
١٢١	٤٤١ د د د	تموين . دقيق . تسليم المتهم إلى آخر جزء من الدقيق المنصرف لخبزه لصنعه خبزاً . معاقب عليه طبقاً للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
١٢٢	٤٤١ د د د	استئناف . قضاء المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وتأجيل القضية لتباعد شهود الدعوى . قضاؤها بعد ذلك في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلاً . خطأ . استفاد المحكمة سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف بحكمها الأول .
١٢٣	٤٤٢ ١٢ د د	عود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ مدى تقييد المحكمة بمصير الاتهام الأخير المبني على العمل الذي أتاها المتهم ومن شأنه تأييد حالة الاشتباه .
١٢٤	٤٤٢ د د د	استعمال أوراق مزورة . علم المستعمل بتزوير الورقة . وجوب التدليل على قيامه .
١٢٥	٤٤٣ د د د	نقص . آثار النقض . محاكمة المتهم من جريمة سبق الحكم عليه فيها ونقض الحكم بناء على طلبه . لا يجوز تشديد العقوبة عليه .
١٢٦	٤٤٣ د د د	دفاع . مرض . عدم تأجيل القضية مع تقديم المحامي عن المتهم شهادة دالة على مرضه . عدم تحدث المحكمة في حكمها من هذا العذر . قصور .
١٢٧	٤٤٣ ١٣ د د	حكم . تسببه . عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك . علم المتهم بفساد هذه المادة . يجب أن يكون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	الصفحة
علما واقعيا . عدم استظهاره هذا العلم . التدليل على عدم الصلاحية بمجرد ما ظهر من التحليل . قصور .			
نقض . طاعن . حصول محامية على شهادة بعدم ختم الحكم في الميعاد . توقيعه على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك . عدم تقديمه أسبابا في الميعاد . عدم قبول الطعن شكلا .	١٨ مايو ١٩٥٣	١٢٨	٤٤٥
حكم . تسييبه . قتل خطأ . الاستدلال على خطأ المتهم بإسراعه وأنه كان يمكنه تفادي الحادث لو لم يكن مسرعا . عدم استظهار مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها وكيف كان يمكنه تفادي الحادث . قصور .	د د د	١٢٩	٤٤٥
حكم . بيان الواقعة . القصور في هذا البيان . مثال في واقعة قتل خطأ .	د د د	١٣٠	٤٤٥
سرقة . ظرف مشدد . الكسر . صورة واقعة .	د د د	١٣١	٤٤٦
إخفاء أشياء . سرقة . علم المتهم بأن ما ضبط عنده متحصل من سرقة . ركن من أركان الجريمة . دفاع المتهم بأنه ما كان يعلم بأن الشيء الذي ضبط بمنزله مسروق . تنويه الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع وعدم استظهار علم الطاعن بسرقة المضبوط بمنزله . قصور .	د د د	١٣٢	٤٤٦
انقضاء الدعوى العمومية . واقعة لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد مضى على وقوعها الأربع السنوات والنصف المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا القانون هو الواجب تطبيقه على الواقعة .	د د د	١٣٣	٤٤٦
دفاع شرعي . البت فيما إذا كان المدافع قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع . من سلطة قاضي الموضوع .	د د د	١٣٤	٤٤٧
دفاع . دفع المتهم بجريمة لإحداث عاهة بأن عملية التربة لم تكن ضرورية . رد الحكم على ذلك بمسؤولية المتهم عن نتيجهما مادام الطبيب قد رأى أن سلامة المريض تقتضي إجراءها . صحيح .	د د د	١٣٥	٤٤٧

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٦	١٨ مايو ١٩٥٣	تموين قمح . توريده للحكومة . المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ . لسنة ١٩٥٢ . القمح المطلوب توريده هو عن سنة من السنوات المشار إليها في هذا المرسوم . لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريده إلا بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به إذا لم يؤد الالتزام عينا أو يدفع جنيهمين عن كل إردب .
١٣٧	٤٤٨	استئناف . دفاع المتهم بأنه لم يرفع الاستئناف في الميعاد لأنه كان مريضاً وتقديمه شهادة بمرضه . القضاء بعدم قبول الاستئناف بمقولة إنه على فرض مرضه فقد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل لمحام . هذا خطأ .
١٣٨	٤٤٨	تموين . توريد حصة الحكومة في القمح . واقعة حصلت قبل القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي صدر قبل الحكم فيها نهائياً . تبرئة المتهم .
١٣٩	٤٤٩	تفتيش . ضابط مندوب للتفتيش عن مخدر بمنزل المتهم . تكلفة المخبر الذي معه بفتح باب المنزل من الداخل . لاجراج على الضابط في ذلك . إلقاء زوجة المتهم بعلبة كانت بيدها . هذا تمخل منها عن حياتها . للمخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني أن يلتقطها ويكشف عما فيها . وجود مخدر بها . تلبس .
١٤٠	٤٤٩	تلبس باحراز مخدر . صورة واقعة .
١٤١	٤٥٠	١ - تقرير التلخيص . خلوه من التوقيص . لا تبطل الإجراءات .
		٢ - حكم . خطأ مادي واضح . لا يقدح في سلامة الحكم .
		٣ - تفتيش . المادة ٥١ من قانون الإجراءات . محل الاستناد إليها لا يجوز التحدى بها في حدد التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية باذن من سلطة التحقيق .
		٤ - ضبط متعلقات الجريمة . عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ وما بعدها . لا يترتب عليه بطلان .
١٤٢	٤٥١	تمتيش . حالة تلبس . صورة واقعة .
١٤٣	٤٥١	تلبس . صورة واقعة إحراز مخدر متلبس بها .

العدد الثالث	فهرست	المئة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٤	١٩ مايو ١٩٥٣	نقض . سلطة محكمة النقض . حكم طبق المادة ٢٢ من قانون العقوبات يفيد منطوقه أنه أوقع عقوبات متعددة بتعدد الجرائم . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ بجعلها عقوبة واحدة .
١٤٥	» » »	دفاع . دفاع يقوم على مسألة فنية بينها المدافع للمحكمة وطلب استجلاء حقيقة الواقع فيها . عدم إجابته وإغفال الرد عليه . قصور .
١٤٦	» » »	تزوير . بطاقات الشخصية . تغيير الحقيقة فيها معاقب عليه بعقوبة الجنحة . كذلك اصطناعها .
١٤٧	» » »	دعوى مدنية . تخل المحكمة الجنائية عن الفصل فيها على أساس أن ذلك يحتاج لتحقيق طويل لا يتسع له وقت المحكمة . لا غبار عليها في ذلك . يجب على المحكمة في هذه الصورة أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية . حكمها بعدم الاختصاص . خطأ .
١٤٨	» » »	١ - تموين . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر . معاقب عليه لذاته بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا .
١٤٩	» » »	٢ - تموين . إعلان جدول الأسعار التي تعينها لجنة التسعيرة . متروك للحافظ أو المدير العمل على تحقيقه .
١٥٠	» » »	دفاع . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة . عدم منع المحكمة أيهما من إبداء الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .
١٥١	٢٥ ٤٥٥	نقض . التقرير بالظمن وتقديم الأسباب ما يشترط لامتداد الميعاد بعد الثمانية عشر يوما المقررة بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
١٥٢	» » »	نقد . تصدير أوراق نقد إلى الخارج . مجرد دخول شخص الدائرة الجركية بمبلغ يزيد على عشرين جنيها . لا يكفي لقيام جريمة الشروع في تصدير أوراق النقد . لا بد من استظهار نية التصدير .
١٥٣	» » »	تنظيم . حكم . تسييبه . صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم . ترتب آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٣	٢٥ مايو ١٩٥٣	الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ على المباني الواقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل . الحكم ببراءة المتهم بترميم واجهة منزله دون بيان ما إذا كان البناء واقعا على جانب طريق عام أو داخلا في طريق مزعم لإنشاؤه . قصور .
١٥٤	٤٥٦	تفتيش . إذن ذكر به أنه صدر الساعة ١٢ مساء . استيضاح المحكمة من وكيل النيابة الذي أصدره أنه أصدره الساعة ١٢ ظهراً وأنه بناء على ذلك سابق لإجراءات القبض والتفتيش . لا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، لكون الأمر موضوعيا .
١٥٥	٤٥٧	إتلاف عمدا . القصد الجنائي ، متى يتحقق ؟
١٥٦	٤٥٧	١ - نقض . دفع الطاعن ببطلان التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم إثارة الدفع أمام المحكمة الاستئنافية . لا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .
١٥٧	٤٥٨	٢ - جريمة . إنعدام جسمها . لا يؤدي إلى بطلان الاتهام . حجز . المنازعة في أصل الدين . لا تأثير لها في المسؤولية عن عرقلة تنفيذ الحجز الموقع من أجل هذا الدين .
١٥٨	٤٥٨	تموين . بيع سلعة مسعرة . العقاب عليه يكون بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة ١٣ منه .
١٥٩	٤٥٨	وصف النعمة . تعديل محكمة الدرجة الثانية من تاريخ واقعة التجديد إلى اليوم الذي كان محمداً ليبيع المحجوزات أخذاً عن الأوراق . ذلك من حقها ولا يعتبر تضاماً في هذه الدعوى قضاء في واقعة لم ترفع بها الدعوى .
١٦٠	٤٥٨	حكم . تسببه . استناد الحكم في إدانة الطاعن إلى ما قرره من أنه عرض على المجنى عليه عرضاً قانونياً فتعرف عليه لأول وهلة . الثابت من التحقيقات أن الطاعن كان قد عرض على المجنى عليه في اليوم السابق مع آخرين فقرر أن ضاربه ليس من بينهم . هذا يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن متنبية إلى هذا العرض . نقض الحكم .
	٤٥٩	استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦١	٤٦٠ ٢٦ مايو ١٩٥٣	المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . ذلك يعتبر مطالبة بالحكم بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ . الحكم على المتهم بتغريمه مائة قرش . جواز استئناف هذا الحكم عملاً بالمادة ٤٠٢ . إجراءات . استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . الحكم ببراءته . استئناف هذا الحكم من النيابة . غير جائز .
١٦٢	٤٦٠ " " "	إجراءات . محاكمة . الأفضل أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة مادام ذلك ممكناً . إدانة المتهم ابتداءً واستئنافاً دون سماع شهود . بطلان إجراءات المحاكمة .
١٦٣	٤٦١ ٧ مايو ١٩٥٣	(٢) قضاء محكمة النقض المدنية ١ - حكم . تسيبيه . دفاع . إقامة الحكم على أوجه الدفاع التي أدلى بها الخصم في الجلسة وإطراح الأوجه التي ذكرها في صحيفة الدعوى . لا إخلال بحق الخصم الآخر في الدفاع ولا قصور . ٢ - حوالة . شرط صحتها في ظل القانون المدني القديم . وجوب رضا المحل عليه بها كتابة . المادة ٣٤٩ مدني قديم .
١٦٤	٤٦٣ " " "	ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة خاصة . لا عبرة بما إذا كانت المهنة تعتبر في ذاتها عملاً مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة . حكم . تسيبيه : اعتباره مهنة السكائب العمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية . خطأ في القانون . المواد ٣٠ و ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ .
١٦٥	٤٦٧ " " "	حكم . تسيبيه . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق لتبين حكم العرف السينمائي في حالة استبدال ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حق استغلاله وتعرف أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور . سلطة المحكمة في ترجيح بيئة على أخرى .
١٦٦	٤٦٩ " " "	ضرائب . لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لاهية تنظر في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ليس له أثر رجعي . لا يصح اعتباره تفسيراً لنصوص القانون السابق

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٧	٧ مايو ١٩٥٣	إجارة . قضاء مستعجل . حكم . تسيديه . اعتباره سطح المنزل المؤجر لوضع لافتة تحمل إعلانا من الأماكن التي يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاؤه على هذا الاعتبار بعد الاختصاص بنظر دعوى إزالة الإعلان . لا خطأ .
١٦٨	١٤	حجز . حجز مال المدين لدى الغير . الشروط الواجب توافرها في الدين المحجوز من أجله . الدين المحجوز من أجله عبارة عن تعويض متنازع في استحقاقه نزاعا جديدا . عدم جواز الحجز .
١٦٩	٤٧٥	١ - تقض . طعن . أوراق الطعن . الحكم المطعون فيه أحال على أسباب الحكم الابتدائي الصادر من المحكمة المختلطة . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وصورة رسمية لترجمة أسباب الحكم الابتدائي مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كتاب المحكمة تحوى أسماء القضاة والخصوم وأسباب الحكم ومنطوقه . في هذا ما يكفي لما فرضته المادة ٣٢٢ مرافعات .
		٢ - خبير . أمر تقدير أنعاب الخبير . الأشخاص الذين أوجب القانون المختلط إعلانهم بهذا الأمر . المواد ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ مرافعات مختلط .
		٣ - خبير . أنعاب الخبير رفض طلب وقف الفصل في تقدير أنعاب الخبير حتى يفصل في الدعوى المقدم فيها التقرير . لا مخالفة في ذلك للمادة ٢٦٧ مرافعات مختلط .
١٧٠	٤٧٨	ضرائب . رسوم . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما قرره من أثر رجعي . المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٤ .
١٧١	٤٨١	إجراءات تقاضى . حكم . تقرير التلخيص . وجوب تلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوته إذا حصل تغيير في الهيئة . عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الحكم .
١٧٢	٤٨٢	شفعة . حق الشفعة في القانون المدني القديم . المشتري حائز لما يجعله شفيعا . بقاء حق الشفعة رغم ذلك . معنى الأولوية التي

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
١٧٣	٤٨٤	١٤ مايو ١٩٥٣
<p>نصت عليها المادة السابعة . حكم . تسببيه . إقامة قضائه برفض دعوى الشفعة على أن المشتري حائز لما يجمله شفعياً . خطأ في تطبيق المادتين السابعة والثامنة من قانون الشفعة القديم .</p> <p>١ - قضاء مستعجل . شرط الاستعجال . تقرير توافره بأسباب سائغة رغم قيام النزاع قبل رفع الدعوى بزمان . لا خطأ .</p> <p>٢ - قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور المستعجلة في بحث مستندات الطرفين ليستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل المطلوب . حكم . تسببيه . استخلاصه بالأسباب السائغة التي أوردها أن نزاع الطاعن في ملكية المطعون عليه للعين موضوع الدعوى هو نزاع غير جدي . قضاؤه بطرد الطاعن من هذه العين . لا مخالفة في ذلك للقانون .</p> <p>توزيع . توزيع في ظل قانون المرافعات المختلط . مناقضة في التوزيع . عدم تقديم مستندات المناقضة في الميعاد . حكمه .</p> <p>المادة ٥٨٠ مرافعات مختلط .</p>		
١٧٤	٤٨٧	، ، ،
١٧٥	٤٨٩	، ، ،
<p>ضرائب . حكم . تسببيه . لجنة التقدير . مدى ولايتها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . ماورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق . عدم جواز سريانه إلا من تاريخ العمل به . صدور الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك . خطأ في القانون . لا يصححه قوله إن تقدير المأمورية في حدود الاعتدال .</p>		
١٧٦	٤٩١	، ، ،
<p>بيع . فسخ . الشرط الفاسخ الضمني . تحديد أجل في العقد للوفاء بالالتزامات دون النص على اعتبار العقد منسوخاً من تلقاء نفسه عند التأخر في الوفاء . حق المشتري في تقاضي الفسخ بعرض الثمن حتى بعد رفع الدعوى . سلطة المحكمة في إجابة طلب الفسخ أو رفضه . حكم . تسببيه . إجابة المحكمة طلب الفسخ بعد عرض المشتري الثمن دون بيان وجه الضرر الذي لحق بالبائع من التأخر في دفع الثمن . تصور .</p>		

رقم الحكم	الترجيعة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٧	٤٩٣	٢١ مايو ١٩٥٣	١ - عقد . اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للمطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسييبه . نفيه بأسباب سائفة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره عقدا من نوع خاص وتقريره صحة تصرف المطعون عليها في الأقطان دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . النعي عليه بالخطأ في التكييف ومخالفة القانون . على غير أساس .
١٧٨	٤٩٩	" " "	٢ - فوائد . نقص . طعن . سبب جديد . الدفع بأن سعر الفائدة المتفق عليه يزيد على الحد الأقصى المقرر قانونا . هذا الدفع من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٩	٥٠٤	" " "	٣ - فوائد . الحد الأقصى المقرر لسعر الفائدة هو من النظام العام . سريانه من تاريخ العمل بالقانون الذي حدده حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ . المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد .
			١ - عقد . اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسييبه . نفيه بأسباب سائفة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد . وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره عقدا من نوع خاص وتقديره صحة تصرف المطعون عليها في الأقطان دون اتباع الإجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . لا خطأ في الكتب ولا مخالفة للقانون .
			٢ - فوائد . حكم . تسييبه . تقريره أن العمولة والمصاريف التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية وليست فوائد ربوية . النعي عليه بأنه أجاز الاتفاق على فوائد ربوية . على غير أساس .
			نقص . طعن . حكم . قضاؤه برفض وقف دعوى الربح لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى غير جدي . هذا

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون				
رقم الحكم	الجمعية	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام			
١٨٠	٥٠٥	٢١ مايو ١٩٥٣	الحكم لا ينهى الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات . إثبات . بيع . حكم . تسييبه . إنكار الوارث صدور العقد من المورث . قواعد الإثبات في هذا الشأن ليست من النظام العام . طلب المشتري إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة بصمة ختم المورث وأنه وقع بها على العقد . إجابته إلى طلبه . نعيه على الحكم مخالفة قواعد الإثبات إذ كلفه إثبات التوقيع بالتحتم فضلا عن إثبات صحة البصمة . نعي في غير محله .			
١٨١	٥٠٨	" " "	١ — حجوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . هذه الحجوز ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص المحاكم بنظر دعاوى بطلان إجراءاتها أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع . ٢ — لوائح . أوامر إدارية . اختصاص . رسوم بلدية . للمحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها إذا كانت مخالفة للقانون . المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .			
١٨٢	٥١٥	" " "	٣ — رسوم بلدية . حق المجالس البلدية في فرض رسوم على المحال الصناعية والتجارية التي تباشر نشاطها في دائرة اختصاص هذه المجالس . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . ١ — تقض . طعن . حكم . تسييبه . تكييفه العقد المبرم بين الطرفين بأنه وكالة بالعمولة وتقريره صحة بيع المطعون عليها أقطان الطاعن دون الحصول على إذن من قاضي الأمور الوقفية تطبيقا للمادة ٨٩ من قانون التجارة الأمر الذي أسست عليه الدعوى . هذا الحكم يكون قد حسم النزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات . ٢ — عقد . تكييفه . حكم . تسييبه . نفيه بأسباب سائفة وصف الرهن عن الاتفاق المبرم بين الطرفين وتقريره صحة			

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		تصرف المطعون عليها في أقطان الطاعن دون اتخاذ الإجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون . هدم خروجه عن مدلول عبارات الاتفاق . لا يعيبه أن يكون قد اعتبر هذا الاتفاق وكالة بالعمولة في حين أنه عقد من نوع خاص متى كان قد انتهى إلى نتيجة سليمة .
		٣ — وكالة بالعمولة . حكم . تسببه . تقريره أن الوكيل بالعمولة المأذون له بالبيع لا يجب عليه استصدار أمر بالبيع من قاضي الأمور الوقفية . لا خطأ . المادة ٨٩ من قانون التجارة .
		٤ — حكم . تسببه . نفيه عن العقد وصف الرهن من واقع نصومه . قوله بعد ذلك إن العرف جرى على أساس التعامل بعقود مماثلة . النعي عليه بأنه غاب العرف على نصوص القانون الأمر . على غير أساس .
١٨٣	٥٢٠	٢١ مايو ١٩٥٣
		دائن للتركة . حجزه مبالغ مودعة بصندوق التوفير . حكمة عدم جواز الحجز عليها . وفاة المودع . حق الدائن للتركة في اقتضاء دينه المحسكوم له به من المبالغ المودعة دون حاجة إلى توقيع حجز تحفظي أو تنفيذي عليها . المادة ٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ والمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .
١٨٤	٥٢٢	، ، ،
		١ — حجز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . الحجز الإداري ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص المحاكم بنظر دعاوى بطلان إجراءات هذه الحجز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .
		٢ — لوائح . أوامر إدارية . اختصاص . حجز إدارية . رسوم بلدية . المحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها إذا كانت مخالفة للقانون . حكم . تسببه . قضاؤه بإيقاف الفصل في طلب إلغاء الحجز حتى يفصل في مشروعية اللائحة بفرض الرسوم البلدية من الجهة المختصة . خطأ في القانون .
		المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للبادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
		٣ — استئناف . تصدى . عدم جواز التصدي ولو باتفاق الخصوم .

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٥	٢٧ مايو ١٩٥٣	حكم . تسببيه . الإحالة على أم باب حكم آخر . شرطه .
١٨٦	٢٨ " "	١ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . هبة صادرة من المورث إلى أحد ورثته . حكم . تسببيه . تحرير السند وتسليمه لمن صدر له . اشتغال ذمة الملتزم بقيمته ولو كان سببه التبرع ولم يطالب به من صدر له إلا بعد وفاة من صدر منه . هدم استئزال الحكم قيمة السندات التي حررها المورث لورثته وسلمها إليهم بحجة أنها هبة لم تفرع في عقد رسمي ولم يحصل قبض فعلي لقيمتها . خطأ في القانون .
		٢ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسببيه . ديون المورث . اشتراط الحكم أن تكون تواريخ سنداتنا ثابتة بوجه رسمي . خطأ في القانون . المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		٣ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسببيه دون التزامات المورث . شرط استئزالها من التركة عند تقدير رسم الأيلولة . اشتراط الحكم ثبوت تواريخ سنداتنا بوجه رسمي ورفضه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صدورها من المورث قبل وفاته بأكثر من سنة . خطأ في القانون .
١٨٧	٥٣٣ " " "	١ — شفعة . عدم ثبوت علم الشفيع بالثمن الحقيقي قبل رفع الدعوى . إظهار استعداده لدفع الثمن الذي يظهر أنه حقيقي عقب إخطاره من المشتري بتمن المبيع . إطراح الحكم للدفع بسقوط حق الشفيع لعدم إبداء استعداده لدفع الثمن الحقيقي . لا خطأ .
		٢ — شفعة . عدم قيام الطاعن بإثبات أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له . اختصاص الشفيع للطاعن والبايعين الآخرين ، في هذا ما يكفي لتنفيذ ما أوجبه المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم .
١٨٨	٥٣٦ " " "	١ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن . حكم صدر لمصلحة الطاعن برفع دفع أدلى به خصومه . انعدام مصلحته في الطعن في هذا الحكم .

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٩	٥٣٨ ٢٨ مايو ١٩٥٣	٢ - حكم . تسببيه . إقامته على عدة قرائن متضاربة . عدم صحة إحدى هذه القرائن مبطل للحكم . شفعة . حكم . تسببيه . حق الشفيع في أن يثبت بكل الطرق أن الثمن الوارد بالعقد ليس هو الثمن الحقيقي . سلطة القاضي في إجابة هذا الطلب أو رفضه . رفض إجابة الشفيع إلى هذا الطلب . تقرير الحكم بأبواب سائغة أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وليس ضروريا . لا خطأ .
١٩٠	٥٤١	تزوير . حكم . تسببيه . حق المحكمة في الحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة يظهر لها أنها مزورة . شرطه . الحكم برد وبطلان السند موضوع النزاع لمجرد الشك في صحة تاريخه دون أن يثبت بجلاء تزويره . مخالفة الحكم للقانون . المادتان ٢٦٠ ، ٢٩٠ . مرافعات .
١٩١	٥٤٥ ١٦ فبراير ١٩٥٣	(٣) قضاء المحاكم السككية (القضاء المدني) ١ - شرط تحكيم عام في عقد . تنازل أطرافه عن الالتجاء إلى القضاء يجيز الدفع بعدم الاختصاص . ٢ - وثيقة تأمين . النص فيها على التلف الذي قد يحدث . خروج ذلك عن نطاق المخاطر المؤمن عليها . هب لإثبات علاقة السببية على عاتق الشركة . ٣ - عقود التأمين على الأشياء . ملحوظ فيها الشيء المتعاقد عليه لا الشخص المتعاقد معه . ٤ - عقد التأمين على الأشياء . عقد من عقود التعويض إذا اتفق الضرر لا يستحق التعويض . من النظام العام .
١٩٢	٥٤٨ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣	عقد بيع مسجل من زوج لزوجته . طعنه عليه بعد طلائها بأنه يستر وصية . جوازه . مدى انطباق المادتين ٢٤٥ و ٩١٧ مدني .
١٩٣	٥٥٤ ٢٦	دعوى . تقدير قيمتها . طلب غير قابل للتقدير بحسب المادة ٤٤٤ مرفعات . اعتبار قيمتها أزيد من ٢٥٠ ج .
١٩٤	٥٥٦ ١٥ مارس ١٩٥٤	١ - أدلة التزوير . مخالفتها لشواهد التزوير . الأولى وقائع

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون		
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
		جديدة على الخصومة . تقبل أو ترفض . الثانية وقائع غير جديدة مستفادة من الدعوى . لا محل لقبولها أو رفضها .		
		٢ — ادعاء التزوير . تزوير مادي وخيانة أمانة في المحررات الممضاة على بياض . لا تفرقة بينهما أمام المحاكم المدنية .		
		(٤) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)		
١٩٥	٢٩ ديسمبر ١٩٥٣	عقد . انعقاد بين شخصين لا يجمعهما مجلس واحد بالعلم بالقبول في المكان والزمان اللذين يعلم فيها الموجب بالقبول .	٥٦١	
١٩٦	٢٨ يناير ١٩٥٤	١ — اختصاص . التفرقة فيه بين القضاء المدني والقضاء التجاري كان معمولاً بها في القانون المختلط وأمام المحاكم المختلطة . عدم الأخذ بها بالنسبة للمحاكم الوطنية .	٥٦٦	
		٢ — مؤتمر مونترو ما اتخذ فيه من قرارات في هذا الشأن .		
		٣ — قانون المرافعات الجديد . أخذه بمبدأ عدم التفرقة بين اختصاص القضاء التجاري والقضاء المدني . اختصاص الدائرة التجارية بنظر الدعوى ولو كانت ذات صبغة مدنية .		
		٤ — صحيفة افتتاح الدعوى . إذا أمكن من قراءتها معرفة موضوع الدعوى والمبلغ المطالب به وسنده والمحكمة المرفوعة إليها الدعوى كانت صحيحة مشوبة بالبطلان .		
١٩٧	٢ فبراير ١٩٥٤	١ — تظهير . خلوه من التاريخ يجعله ناقصاً ولا يعتبر ناقلاً للملكية وإنما يعتبر توكيلاً للسحب عليه . التمسك قبل الحال بكافة الدفع التي يستطيع توجيهاً إلى المحيل .	٥٧٢	
		٢ — تظهير ناقص . إفلاس المحيل يجعل الدعوى التي يرفعها المحتال مرفوعة من غير ذي صفة .		
		(٥) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)		
١٩٨	٢٩ ديسمبر ١٩٥٣	١ — استئناف النيابة في حالة الحكم بتفريم المتهم ٥٠٠ قرش في إصابة خطأ ثم وزود تقرير الشفاء بتخلف عاهة مستديمة لدى المجنى عليه . خضوعه لرقابة المحكمة من حيث جوارزه وقبوله من ناحية الشكل . تعلق ذلك بالنظام العام .	٥٧٦	

العدد الثالث	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بها في المسائل الجنائية . شرط . صحته .
٥٧٩		بحث نظام الزوجية المالي في القانون الفرنسي للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة
٥٨١		بحث جريمة الرشوة في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (جريمة الرشوة) للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية
٥٩٦		بحث تحديد مدلول الحراسة وفقا للادة ١٢٨ من التقنين المدني الجديد مقارنا بالقانون المدني الفرنسي للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامي بإدارة قضايا الحكومة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَجْلِسِ نَشْرَاتِ

قانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ عن القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بالمادة ٣٩ مكرر ١، المضافة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي وذلك لمدة سنة زراعية أخرى بشرط قيام المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته لغاية سنة ١٩٥٢—١٩٥٣ الزراعية وإلا اعتبر العقد منتهيا من تلقاء نفسه بدون تنبيه أو إنذار .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٤ من المحرم سنة ١٣٧٤ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا النص على أن عقود الأيجار التي امتدت تنفيذاً للمادة ٣٩ مكرر والعقود التي تنتهي بنهاية السنة الزراعية الجارية تمتد لسنة زراعية أخرى بنسبة نصف المساحة المؤجرة بشرط قيام المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته عن سنة ١٩٥٢/١٩٥١ الزراعية على الأقل . وللمالك الحق في تجنب المساحة المؤجرة في نطاق الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام ودون إخلال بما تقتضيه الدورة الزراعية في انتفاع المستأجر

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

بالأرض على الوجه القائم من قبل . وإذا وافق المالك على أن يترك للمستأجر مساحة تزيد على النصف المشار إليه كان له تحديد مدة الايجار طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة أو طبقا للمادة ٣٥ من هذا القانون .

وقد جاء في مذكرته الايضاحية ان خشية اضطراب العلاقة بين المالك وبين المستأجر فقد روى للصالح العام ولصالح الاقتصاد القومى وحماية للمستأجر أن تحدد فترة أخرى تظل فيها العلاقة بين المالك والمستأجر قائمة ولكن بالنسبة لنصف الأرض المؤجرة فقط ويشترط قيام المستأجر بالوفاء بكافة التزاماته عن السنة الزراعية ١٩٥١/١٩٥٢ على الأقل وبهذا يتمكن المالك من ناحية ، من تنظيم استغلاله لنصف المساحة السابق تأجيرها ، اما بعودته إليها لزراعتها لحسابه واما بتأجيرها إلى مستأجر يحافظ على التزاماته قبله ، ومن ناحية أخرى لتمكين المستأجر من الاستمرار في جزء من الأرض المؤجرة إليه ليستغلها في السنة الحالية حتى تتاح له فرصة أخرى لتنظيم حياته عن السنوات المستقبلية على أساس مصدر رزق آخر .

ولما كانت العلة التي حدثت بالمشروع إلى تقرير هذا الحكم في العام الماضى ما زالت قائمة فقد روى النص على استمرار العمل بالأحكام الواردة في المادة السابقة بالنسبة للعام الزراعى ١٩٥٤/١٩٥٥ بشرط أن يكون المستأجر قد وفى بالتزاماته كافة لغاية السنة الزراعية ١٩٥٢/١٩٥٣ . وقد أعد مشروع القانون المرافق تحقيقا لهذا الغرض وهو معروض على المجلس الموقر مفرغا في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣
و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ —

١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية المعدل بالقانونين رقمى ٤٧ و ١٥٢

لسنة ١٩٥٤ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٢ مكرر الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستمر العمل فى سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه — على أن تحتسب الزيادة المسموح بها بواقع ١٠ ٪ من القدر المصرح بزراعته قطننا .

مادة ٢ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية — ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ؟

صدر بقصر الجمهورية فى ١١ محرم سنة ١٣٧٤ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة الجائز زراعتها قطننا فى السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ، ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ — ١٩٥٥ — وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ الذى قصر تحديد المساحة على السنة الزراعية ١٩٥٢ — ١٩٥٤ مع تعديل فى النسب المقررة — ولما كانت الظروف لم تغير فقد رأى استمرار العمل بالأحكام التى تضمنها القانون الأصلى مع التعديل المشار إليه وذلك للسنة الزراعية ١٩٥٤ — ١٩٥٥ مع تعديل نسبة القدر المسموح به فى المساحة والمشار إليه فى المادة الثانية من القانون بجعلها ١٠ ٪ من المساحة المرخص بزراعتها قطننا .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لتحقيق هذه الأغراض .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع هذا القانون فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤^(١) بإنشاء النيابة الإدارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأي هذا المجلس ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تنشأ هيئة تسمى (النيابة الإدارية) وتلحق برئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٢ — تؤلف هذه الهيئة من مدير عام بدرجة وكيل وزارة يكون رئيسا لها ومن وكيلين أو أكثر ومن أقسام يكون لكل منها رئيس ومن عدد كاف من الموظفين الفنيين . ويلحق بها العدد اللازم من الموظفين الإداريين والكتابيين .

ويعين عدد الأقسام ودائرة اختصاص كل منها وعدد أعضائها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المدير العام .

مادة ٣ — يكون تعيين رؤساء الأقسام والموظفين الفنيين وترقيتهم ونقلهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة لجنة تشكل من المدير العام وأقدم وكيلين ويكون تعيين الموظفين الإداريين والكتابيين وترقيتهم ونقلهم بقرار من المدير العام بالنسبة إلى وظائف الدرجة السادسة وما دونها — وبقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة إلى غير ذلك من الوظائف .

ويكون إلحاق رؤساء الأقسام والموظفين الفنيين والإداريين والكتابيين بالإدارة العامة أو بالأقسام أو ندمهم إليها بقرار من المدير العام .

وللمدير العام الإشراف الفنى على أعمال النيابة الإدارية وأقسامها وموظفيها وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بها — وحق توقيع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

واستثناء من المادة ٨٥ سالفة الذكر يكون للوزير وحده بالنسبة إلى موظفي القسم التابع لوزارته

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مسكرر الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

في دائرة اختصاصه ، حق توقيع الجزاءات المنوّه عنها في هذه المادة — كما يكون له وحده أيضا حق مراقبة هؤلاء الموظفين ومراعاة قيامهم بواجبات وظائفهم .

مادة ٤ — تختص النيابة الإدارية بإجراء التحقيقات الإدارية مع موظفي الدولة الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين عنها والعمال فيما يحال إليها من الجهات الإدارية المختصة وما تلقاه من شكاوى ذوى الشأن .

ولا يسرى هذا الحكم على الموظفين الذين تنظم التحقيق معهم أو تأديبهم قوانين خاصة . ويرفع المحقق أوراق التحقيق عقب الانتهاء منه إلى رئيس القسم مشفوعة بمذكرة مينا فيها ما أسفر عنه التحقيق من وقائع وتكييفها ورأيه فيها ويحيل القسم أوراق التحقيق إلى الوزير المختص أو من يندبه من وكلاء الوزارة أو إلى النيابة العامة إذا تكشف التحقيق عن جريمة . وفي جميع الأحوال تودع بملف الموظف المشكو في حقه مذكرة بنتيجة التحقيق .

مادة ٥ — لمدير عام النيابة الإدارية والوكلاء ورؤساء الأقسام والموظفين الفنيين صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تكشف خلال التحقيقات .

مادة ٦ — لرئيس مجلس الوزراء أن يكلف النيابة الإدارية إجراء تحقيقات أو دراسات في وزارة أو مصلحة أو أكثر ، ولكل وزير هذا الحق بالنسبة لوزارته ، وتقدم النيابة الإدارية تقريرا بنتيجة هذه الدراسات إلى الجهة طالبة التحقيق أو الدراسة .

ويقدم المدير العام إلى رئيس مجلس الوزراء في نهاية كل عام تقريرا شاملا عن أعمال النيابة الإدارية متضمنا ملاحظاته ومقترحاته .

مادة ٧ — تكون المحاكمة التأديبية لرؤساء الأقسام والموظفين الفنيين أمام مجلس مشكل من النائب العام رئيسا وعضوية مستشار من الشعبة المختصة بمجلس الدولة تندبه الجمعية العمومية للمجلس ومستشار من محكمة استئناف القاهرة .

ويكون قرار هذا المجلس نهائيا فيما عدا قرارات الفصل فيجوز استئنافها أمام مجلس مشكل من رئيس مجلس الدولة رئيسا ومستشارين من محكمة النقض تندبهما الجمعية العمومية .

ويصدر بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية قرار من مدير عام الإدارة .

مادة ٨ — تؤلف لجنة برئاسة وزير يندبه رئيس مجلس الوزراء وعضوية النائب العام ورئيس ديوان الموظفين تقوم باختيار الموظفين الفنيين الذين يلحقون بالنيابة الإدارية من بين موظفي الإدارات العامة للشئون القانونية والتحقيقات الموجودة بالوزارات والمصالح والهيئات العامة أيا كانت تسميتها الواردة في الميزانية أو في القرارات المنشئة لها سواء أكانوا معينين أصلا في هذه الإدارات أم منتدبين للعمل بها وكذلك من بين من كانوا منتدبين فيها قبل أول يونيه سنة ١٩٥٣ وألغى نديهم .

مادة ٩ — تطبق القوانين الخاصة بالموظفين فيما لم ينظمه هذا القانون بحكم خاصي .

مادة ١٠ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

كثرت الشكاوى من تبعية إدارات التحقيقات والشكاوى لكبار موظفي الوزارات والمصالح المنشأة بها لما في هذه التبعية من تأثير في حرية المحققين وحيديتهم وطمأنينتهم فضلاً عن أن فرض التقدم للمحققين كانت أقل بكثير من الفرص المتاحة لزملائهم من المشتغلين بالمسائل القانونية — ولما كانت الحكومة بسبيل تدعيم الأداة الحكومية وتنظيم الإشراف على أعضائها تنظيمياً يكفل السرعة في أداء الخدمات للجمهور مع نزاهة القصد والكفاية — كان من الواجب توحيد الإدارات العامة للشئون القانونية ومراقباتها وإدارتها لمختلف الوزارات والمصالح والهيئات المستقلة إسماء سميت بإدارات تحقيقات أو شكاوى توحيداً يحقق استقلال موظفي هذه الإدارات وحيديتهم وتليح لهم فرص التقدم ويمكن من توسيع أفقهم الفنى والثقافى بتوسيع دائرة العمل الذى يباشرونه في مختلف الوزارات بدلا من اقتصار عمل المحقق منهم على وزارة واحدة .

ولقد أعد مشروع القانون المرافق لتحقيق هذه الأغراض . فنصت المادة ١ منه على إنشاء هيئة تسمى (النيابة الإدارية) وتلحق برئاسة مجلس الوزراء — وقد رؤى أن تسمى هذه الهيئة بالنيابة الإدارية لأنها تقوم بالنسبة إلى الموظفين بمثل ما تقوم به النيابة العامة لكافة المواطنين فهى تنوب عن أداة الحكم مجتمعة فى تتبع الجرائم والاختطاء وأنواع التقصير التى تستوجب العقاب والمؤاخذه . كما أن فى هذه التسمية ما يدل على ما يراد لهذه الهيئة فى المستقبل عند ما تستقر أوضاعها ويتضح دورها .

وقد نصت المادة ٢ على أن تشكل هذه الهيئة من مدير عام بدرجة وكيل وزارة يكون رئيساً لها ومن وكيلين أو أكثر ومن أقسام يكون لكل منها رئيس وعدد كاف من الموظفين كما نصت على أن يلحق بها العدد اللازم من الموظفين الإداريين والسكرتائين . وفوضت المادة رئيس مجلس الوزراء فى تحديد عدد أقسامها ودائرة اختصاص كل منها .

ونصت المادة ٣ على كيفية تعيين موظفي النيابة الإدارية وترقيتهم وتقليلهم والإشراف عليهم وتوقيع الجزاءات بالتطبيق للمادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة واستثناء من هذه المادة فقد أتيح للوزير بالنسبة لموظفي القسم الذى يتبع وزارته أن يوقع عليهم الجزاءات المنوطة عنها فى هذه المادة — كما يكون له حق مراقبة هؤلاء الموظفين ومراعاة قيامهم بواجبات وظائفهم .

وبينت المادة ٤ اختصاص هذه الهيئة ، ونصت على أنه ترفع نتيجة التحقيق إلى الوزير المختص أو من يندبه من وكلاء الوزارة سواء أكان الوكيل الدائم أو الوكيل المساعد — كما قضت المادة ٥

بأن يكون مدير عام النيابة الادارية ولموظفها صفة رجال الضبطية القضائية في اثبات الجرائم التي تمكشف لهم خلال التحقيقات .

وقد نصت المادة ٦ على أن لرئيس مجلس الوزراء حق تكليف النيابة الادارية باجراء تحقيقات أو دراسات في أية وزارة أو مصلحة ... كما أعطى هذا الحق لكل وزير بالنسبة لوزارته والمصالح التابعة لها . وتقدم النيابة الادارية تقريراً بنتيجة هذه الدراسة أو التحقيق إلى الجهة التي طلبتها .

وبيئت المادة ٧ قواعد المحاكمة الخاصة بالموظفين الفنيين بالنيابة الادارية . أما المادة ٨ فقد نظمت كيفية الحاق محققى الادارات العامة للشئون القانونية بالنيابة الادارية . ولما كانت تسميات هذه الادارات الواردة بالميزانية تختلف في وزارة عنها في وزارة أخرى فتارة تسمى إدارات التحقيقات وتارة أخرى تسمى إدارات الشئون القانونية والتحقيقات وتارة ثالثة تسمى مراقبة التحقيقات والشكاوى إلى غير ذلك من الأسماء ... كما أن بعض هذه الادارات خصصت لها في ميزانية الوزارات أو المصالح المنشأة بها اعتمادات ... وبعضها الآخر لم يخصص له في الميزانية أية اعتمادات ... كما صدرت قرارات داخلية بتنظيم هذه الادارات فقسمت المحققين الذين يعملون بها إلى محققى تحقيقات وتظلمات وشكاوى ... الخ ... لذلك نص على أن يكون اختيار موظفى النيابة الادارية الفنيين من بين موظفى الادارات العامة للشئون القانونية والتحقيقات الموجود بالوزارات والمصالح والهيئات العامة أياً كانت تسميتها الواردة في الميزانية أو في القرارات المنشأة لها ، ولما كان عدد كبير من المحققين العاملين بهذه الادارات منتدبين للعمل بها ولم يعينوا أصلاً فيها ... لذلك ترك للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة الاختيار من بين المعينين أصلاً بهذه الادارات أو المنتدبين للعمل بها ، ولما كان عدد من الموظفين المنتدبين للعمل بهذه الادارات قد ألغى ندمه عند ظهور فكرة إنشاء النيابة الادارية ... فلقد نص على أن يشمل الاختيار من كانوا منتدبين للعمل في هذه الادارات والغى ندمهم قبل أول يونه سنة ١٩٥٣ .

وقضت المادة ٩ بأن تطبق القوانين الخاصة بالموظفين فيما لم ينظم هذا القانون بحكم خاص .

ونصت المادة ١٠ على العمل بهذا القانون بعد ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء ، مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن مزاولة مهنة التوليد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ بمزاولة مهنة التوليد والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة

١٩٥٣ وبالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد بأية صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمها مقيدا بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات أو القابلات بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٢ — يشترط للقيد في السجلات المنصوص عليها في المادة السابقة أن يتوافر في الطالبة ما يأتي :

أولا : (١) للقيد في سجل المولدات — أن تكون الطالبة حاصلة على شهادة أو دبلوم من وزارة التربية والتعليم أو تكون حاصلة على شهادة أو دبلوم أجنبية تعتبر معادلة لها وحازت بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة .

(ب) للقيد في سجل مساعدات المولدات — أن تكون الطالبة قد أتمت المقرر الدراسي بإحدى مدارس مساعدات المولدات التابعة لقسم رعاية الطفل بوزارة الصحة العمومية أو تحت إشرافه وجازت بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة أو تكون حاصلة على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لشهادة مساعدة مولدة التي يصرفها قسم رعاية الطفل ، وألا يقل سنها عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٤٥ سنة .

(ج) للقيد في سجلات القابلات — أن تكون الطالبة قد أتمت المقرر الدراسي بإحدى مدارس الدايات التابعة لأحد مراكز رعاية الطفل وجازت بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة وألا يقل سنها عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٤٥ سنة ، هل أن يكون القيد لمدة أربع سنوات ، ويجوز

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مكرر الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

التأشير في السجل بامتداد هذه المدة إلى مدة أخرى بناء على شهادة من أحد مراكز رعاية الطفل بتدريب القابلة بنجاح لمدة شهر بعد انتهاء كل أربع سنوات ، وهكذا .

(ثانيا) أن تكون الطالبة حسنة السير والسلوك ، ألا يكون قد صدر ضدها أحكام بالإدانة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف .

مادة ٣ — تعتبر الشهادات أو الدبلومات الأجنبية معادلة للشهادات أو الدبلومات المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يعينهم وزير الصحة العمومية ولا يكون قرار اللجنة نافذا إلا بعد اعتماده من وزير الصحة العمومية .

مادة ٤ — يكون امتحان الموليدات الحاصلات على شهادات أو دبلومات أجنبية وفقا لمنهج الامتحان المقرر للحصول على شهادة أو دبلوم مولدة من وزارة التربية والتعليم .

ويكون امتحان مساعدات الموليدات الحاصلات على شهادات أو دبلومات أجنبية وفقا لمنهج الامتحان المقرر لإحدى مدارس مساعدات الموليدات التابعة لوزارة الصحة العمومية .

ويؤدي الامتحان في الحالتين السابقتين وكذا امتحان القابلات أمام لجنة مؤلفة من أطباء يعينهم وزير الصحة العمومية .

ويؤدي الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية . ويجب على طالبة الدخول في امتحان الموليدات أن تدفع رسما للامتحان قدره خمسة جنيهات ، ويرد لها هذا المبلغ في حالة المدول عن دخول الامتحان أو عدم الإذن لها بدخوله .

وإذا رسبت الطالبة في الامتحان جاز لها أن تتقدم إليه أكثر من مرة وتعطى وزارة الصحة العمومية من تجوز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٥ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يرخص للموليدات ومساعدات الموليدات والقابلات الفلسطينيات اللاجئات اللواتي أجبرتهن الظروف الدولية على مغادرة بلادهن الالتجاء إلى مصر للإقامة فيها إلى أن تستقر حالة بلادهن ، في مزاولة مهنة التوليد في مصر لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع إعفائهن من شرط السن والامتحان المقرر في المادة الرابعة بشرط أن يكن حاصلات على الدبلوم أو الشهادة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٦ — على طالبة القيد بأحد السجلات أن تقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا تذكر فيه اسمها ولقبها وجنسياتها ومحل إقامتها ومرفق به أصل الشهادة أو الدبلوم الحاصلة عليها أو صورة رسمية منها أو شهادة النجاح في الامتحان وشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة عدم وجود سوابق وشهادة حسن السير والسلوك وصورتان فوتوغرافيتان وعليها أن تدفع رسما للقيد قدره جنيه واحد .

ويقيد في السجل اسم الطالبة وجنسياتها ومحل إقامتها وتاريخ الشهادة أو الدبلوم الحاصلة عليها والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة النجاح في الامتحان وتلصق صورتها الفوتوغرافية قرين اسمها في السجل .

وتعطي وزارة الصحة العمومية صورة من هذا القيد جانا للطالبة التي قيد اسمها ملصقا عليها صورتها الفوتوغرافية .

مادة ٧ — على كل مولدة أو مساعدة مولدة أن تبلغ وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه ، كل تغيير دائم بمحل إقامتها في مدى شهر من تاريخ هذا التغيير ، وعلى كل قابلة أن تبلغ هذا التغيير في نفس المدة سالفة الذكر مكتب الصحة الذي تقيم في دائرته .

فإذا لم تقيم صاحبة الشأن بذلك كان لوزارة الصحة العمومية أو مكتب الصحة بحسب الأحوال ، الحق في شطب اسمها من السجل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها بخطاب موصى عليه بآخر عنوان معروف لديها تنبهها فيه إلى وجوب الإبلاغ عن التغيير في عنوانها .

ويجوز دائما لمن شطب اسمها على الوجه المتقدم أن تحصل على إعادة قيد اسمها في السجل إذا أبلغت الوزارة أو مكتب الصحة بحسب الأحوال عنوانها وذلك مقابل رسم قدره خمسمائة مليم بالنسبة إلى المولدة و ٢٥٠ مليم بالنسبة إلى مساعدة المولدة ومائة مليم بالنسبة إلى القابلة .

مادة ٨ — يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ، كل قيد في سجل المولدات أو مساعدات المولدات أو القابلات بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ويشطب الاسم منه .

مادة ٩ — تشكل مجالس التأديب الخاصة بالنظر في شئون المولدات من غير الموظفين على الوجه الآتي :

(أ) في محافظة القاهرة من مدير عام مصلحة صحة القاهرة رئيسا ومن مندوب عن كل من قسم المستشفيات وقسم رعاية الطفل بوزارة الصحة العمومية عضوين .

(ب) في محافظة الإسكندرية من مدير عام الإدارة الصحية لبلدية الإسكندرية رئيسا ومن الطبيب الأول للبليس ومن مندوب عن قسم رعاية الطفل عضوين .

(ج) في كل محافظة أخرى أو مديرية من مفتش صحة المحافظة أو المديرية رئيسا ومن الطبيب الأول للمستشفى العمومي ومن طبيب مركز رعاية الطفل عضوين .

مادة ١٠ — لرئيس مجلس التأديب ، الحق في إيقاف المولدة عن مزاولة المهنة فورا في حالة وقوع إهمال جسيم منها تسبب عنه انتشار حمى النفاس وذلك حتى يفصل المجلس في حالتها ، وللمجلس التأديب أن يقرر إيقاف المولدة عن مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنتين أو محو اسمها من السجل لأمور تمس استقامتها أو شرفها أو كفايتها في مهنتها ، أو لآية مخالفة في مزاولة المهنة .

مادة ١١ — يجوز للمولدة استئناف القرار الصادر بمحو اسمها من السجل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره إذا كان حضوريا وخلال وعشرين يوما من تاريخ استلام كتاب موصى عليه إلى صاحبة الشأن بعنوان محل إقامتها إذا كان غيبيا .

وفيفصل في الاستئناف مجلس مؤلف من وكيل وزارة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه رئيساً ومن اثنين من مديري الأقسام بالوزارة يعينهما الوزير .

مادة ١٢ — يختص مدير عام مصلحة صحة بلدية الناهره أو مدير عام الإدارة الصحية لبلدية الاسكندرية أو مفتش صحة المديرية أو المحافظة بفردته بالنظر في تأديب مساعدات المولدات أو القابلات ، وتكون له نفس السلطة الممنوحة لمجلس التأديب للمولدات على أن قرأه لا يصبح نهائياً إلا بعد اعتماده من مدير عام مصلحة الصحة الاجتماعية بوزارة الصحة العمومية .

مادة ١٣ — لوزير الصحة العمومية أن يأمر بشطب الاسم من السجل إذا ثبت أن المولدة أو مساعدة المولدة أو القابلة أصبحت في حالة صحية لا تسمح لها بالاستمرار في مزاولة المهنة ، ويجوز طلب إعادة القيد بعد ذلك إذا زالت الأسباب الموجبة للشطب ويلزم لاعادة القيد صدور قرار بذلك من وزير الصحة العمومية .

مادة ١٤ — على المولدة أو مساعدة المولدة أو القابلة أن تتقدم في مباشرة مهنتها الواجبات التي تبين في قرار يصدره وزير الصحة العمومية .

مادة ١٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وبغرامة لا تزيد على خمسمائة قرشا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة التوليد على وجه يخالف أحكام هذا القانون أو القرار المنصوص عليه في المادة السابقة .

وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

مادة ١٦ — يجب على كل مولدة أو قابلة سبق الترخيص لها بمزاولة المهنة قبل صدور هذا القانون أن تقدم إلى مكتب الصحة المختص في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلباً لقيد اسمها في السجل وفقاً لأحكام المادة السادسة ومرفقاً به الترخيص السابق صرفه إليها وتعفى من تقديم الشهادة أو الدبلوم ، كما تعفى من دفع رسم القيد وتعطىها الوزارة مجاناً ضرورة من قيدت اسمها في السجل وكل مولدة أو قابلة لا تقوم بهذه الاجراءات في المدة المحددة يعتبر ترخيصها ملغى .

ويجب على كل مساعدة مولدة قيد اسمها في سجل القابلات طبقاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ أن تقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً بقيد اسمها في سجل مساعدات المولدات المشار اليه ومرفقاً به شهادة مساعدة مولدة أو ما يعادلها أو أى مستند يثبت حصولها على تلك الشهادة وتعفى من تقديم مستندات القيد بالسجل ما عدا الصورة الفوتوغرافية ، وعاليتها إعادة المستخرج السابق صرفه لها من قيد اسمها في سجل القابلات .

مادة ١٧ — يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه وكل حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٨ — على وزراء الصحة العمومية والعدل والشئون البلدية والتربية ، كل فيما يخصه

تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ خاصاً بتنظيم مزاولة مهنة التوليد ونص فيه فقط على المولدات والمبايلات ، فعادت الوزارة في تطبيقه بعض الصعوبات حيث لوحظ أن هذا القانون قد أغفل إغفالاً تاماً النص على مساعدات المولدات وهي فئة كانت موجودة قبل صدوره كما ظهرت صعوبات أخرى متعلقة بالكشف الطبي وشرط اللياقة الطبية الواجب توافرها في مزاولة هذه المهنة ، هذا وقد رأى ضرورة الإشارة صراحة إلى حق الطبيب في مباشرة مهنة التوليد بوصفها من فروع الطب لأن من يملك السكل يملك الجزء .

نأعدت الوزارة مشروع القانون المرافق معالجاً هذه المسائل ، ويتشرف برفعه إلى مجلس الوزراء متمنياً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء المرافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٤^(١)

بالغاء الرسوم بقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من النائب العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي .

وعلى ما ادرته مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مكرر الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه من تاريخ العمل به .
- مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

من أهداف الثورة أن تظهر كل نواحي النشاط في البلاد من كل ما يشوبها من أدران لتستقبل هذا باسم بحسن السمعة ويرفع من كرامة مصر لتنبوأ المركز اللائق بها بين الشعوب .

وقد كانت أداة الحكم في مقدمة الجهات التي كان يجب أن يشملها التلميز فتفتح بذلك صفحة بيضاء في حكم نظيف يقوم به موظفون عرفوا بالبعد عن شوائب العهد البائد ولم يعلق بهم من غباره وأدراجه ما يجعلهم غير صالحين للنهوض بأعباء العهد الجديد وهم عالة تعمل في المماراة على ما حدث من فساد .

لذا استصدرت الحكومة المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ولم يقصد بهذا الفصل عقوبة تأديبية وإنما قصد به تطهير الأداة الحكومية هذا التطهير الذي ارتبط كلا وجزءاً بأهداف الثورة .

وتضمن هذا المرسوم بقانون المادة الثامنة منه كي لا يطول فائق الموظفين أو يطول عمل اللجان إذ نصت على عدم سريان أحكامه لإلانة ستة أشهر من تاريخ العمل به أي من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى ١٣ مارس سنة ١٩٥٣ .

يبدأن الحكومة رغبة منها في تصدير هذا الميعاد استصدرت بعد ذلك وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٣٤٦ بتعديل المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي وقد حدد ميعاد أفعاله ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ بالنسبة لجميع الوزارات والمصالح و ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ بالنسبة للأزهر والمعاهد الدينية للاهتمام من تطهير الجهاز الحكومي وقد عملت اللجان في مختلف الوزارات على انجاز هذه العملية الأساسية حتى تظهر أمام حكومة الثورة السبيل الذي يجب أن تتبعه الأداة الحكومية وانتهى مجلس الوزراء في بحث أعمال اللجان وأصدر قراراته في شأنها قبل نهاية الموعد الذي حدده المرسوم بقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ ولكن نظراً لكثرة وتشعب وضغط العمل تأخر تاريخ صدور بعض قرارات مجلس الوزراء الأخيرة في شكل مراسيم أو أوامر ملكية .

ولما كان من أهداف الثورة التخلص من الذين تعلقت بهم شوائب سجلاتها لجان التنظيم وأيدتها قرارات مجلس الوزراء وصدرت بناء عليها الأوامر الإدارية اللازمة لفصلهم عملاً بالمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فإن الحكومة ترى الإبقاء على هذه الأوامر كما سبق بيانه .

لذلك أعدت الحكومة المشروع المرفق بالناء المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٢ من تاريخ صدورها حتى تسرى بالتالى المادة الثامنة من المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ قيمته بناء على ذلك تاريخ الانتهاء من عملية تطهير الجواز الحكرى فى الموعد الذى ضرب له من قبل أى فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٣ وذلك تناديا للقرارات فى محيط الموظفين وطلما أنه لمجموعهم الذى تروبت أوضاعه الحالية على أساس تلك القرارات وتجنباً للتفرقة بين من صدرت المراسيم بفصلهم فى الموعد الذى حددته المادة المراد إلغاؤها وبين من صدرت المراسيم بفصلهم فى موعد بعده للأسباب المتقدمة الذكر وحتى لا تضطر الحكومة إلى إعادة النظر فى الأمر من جديد متوخية فى ذلك صالح الموظفين الذى هو من الصالح العام وتحقيقاً للعدالة والمساواة .

ولا يندو هذا الاجراء فى الواقع أن يكون جزءاً مرتبطاً بقانون التطهير ذاته ارتباطاً لا انقسام فيه ومن ثم فهو من أهداف الثورة التى يجرى عليها نظام الحكم القائم .

وبناء عليه يتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التى ارتأها مجلس الدولة حتى إذا ما وافق عليه اتخذت اجراءات استصداره .

قانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بمعدل المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧
بالتزامات المرافق العامة

باسم الآمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة النص الآتى :

« لما نأخ الالتزام أن يراقب إنشاء المرافق العام موضوع الالتزام وسيره من النواحي الفنية والإدارية والمالية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ مكرر الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

وله في سبيل ذلك تعيين مندوبين عنه في مختلف الفروع والإدارات التي ينشئها الملتزم لاستغلال المرفق ويختص هؤلاء المندوبون بدراسة تلك النواحي وتقديم تقرير بذلك لمآخ الالتزام .
وعلى الملتزم أن يقدم هؤلاء المندوبين ما قد يطلبون من معلومات أو بيانات أو إحصاءات دون الإخلال بحق مآخ الالتزام في فحص الحسابات أو التفتيش على إدارة المرفق في أى وقت ،
مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالالتزام المرافق العامة مبينا القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها في منح التزام المرافق العامة .

وقد ذكرت المادة ٧ من هذا القانون حق مآخ الالتزام في مراقبة إنشاء المرفق العام ومراقبة إدارة الملتزم المالية وله في هذا السبيل أن يفرض على الملتزم تقديم أية كشوف أو بيانات وأن يفحص حساباته في أى وقت .

والحكم الوارد في المادة سالفة الذكر وأن أبرز حق رقابة الملتزم من الناحية المالية إلا أنه من المسلم به أن حق الرقابة في أصله ليس قاضرا على الرقابة المالية دون غيرها بل يمتد أيضا إلى الناحيتين الفنية والإدارية . وحق المراقبة يظل موجودا طالما وجد المرفق العام وبعبارة أخرى أن الطبيعة القانونية للمرفق العام هي الأساس القانوني لسلطة الدولة في الرقابة — ذلك أن المرفق العام ما هو إلا هيئة أو مشروع entreprise يعمل باطراد وانتظام لسد حاجات الجمهور . ومن مقتضى مراقبة سير المرفق العام أن يكون للدولة تعيين مندوبين لها في جميع إدارات وفروع المرفق العام تكون مهمتهم دراسة كيفية قيام الملتزم بإدارة المرفق وتقديم توصياتهم للدولة في هذا الشأن .

ونظرا لأن المادة السابقة سالفة الذكر جاءت قاصرة عن تحقيق هذه الأغراض لذلك رأى استبدالها بصيغة جديدة ، فأعدت الوزارة مشروع القانون المرافق .

وتتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون بالصيغة التي أفرغها فيها مجلس الدولة ، رجاء التفضل في حالة الموافقة باستصداره .

قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإضافة بيان بفئات الرسم الإضافي في المواد المدنية المدنية بالجدول الملحق بالقانون
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بفرض رسم إضافي لدور المحاكم

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .
وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - — يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ تحت بيان نوع الورقة
في الأمور المدنية العبارة الآتية :

« صور الأحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الأوراق ٥٠ مليما عن كل ورقة عدا صور
الأحكام لصاحب الشأن ، .

مادة ٢ - — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٤ .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تبين من مراجعة مشروع القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرافق له أنه فرض رسماً
إضافياً قدره ٥٠ مليما على صور الأوراق في المواد المدنية إلا أن هذا البيان قد سقط سهواً من صلب
هذا القانون .

لذلك يتشرف وزير العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها
مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ مكرر الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

قانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص
بمراقبة بذرة القطن

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

- مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ المشار اليه النص الآتى :
- مادة ٢ - يلزم أصحاب المحالج الحاصلون على التصريح المنصوص عليه في المادة (١) بحلج
الأفطان من الرتب التى يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه لاستخراج بذرة تقاوى منها على أن
يشمل هذا القرار المواعيد التى يقرر فيها حلج الأفطان من الرتب المشار إليها لاستخراج تقاوى منها
ومواعيد حلج الأفطان من الرتب الأخرى .
- وعلى أصحاب المحالج قبل الشروع فى حلج الأفطان التقاوى أن يرسلوا إخطارا كتابيا إلى موظفى
وزارة الزراعة المعيّنين لهذا الغرض ولا يجوز لهم أن يشرعوا فى الحلاج إلا بعد أن يفحص هؤلاء
الموظفون الكمية المذكورة ويقررون صلاحيتها لاستخراج بذرة للتقاوى منها .
- فإن لم يحصل الفحص خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسليم الإخطار جاز حلاج القطن وتخزين بذوره
إلى أن يفحص طبقا للمادة ٣ .
- ويكون تحديد المواعيد المشار إليها فى الفقرة الأولى بالاتفاق مع وزيرى التجارة والصناعة
والمالية والاقتصاد .
- مادة ٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
- صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ مسكرر « ب » الصادر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

فصت المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤ بالزام أصحاب المحالج بحاج الأقطان من الرتب التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه لاستخراج بذرة نقاوى منها وذلك قبل غيرها من الأقطان لتمكن توفير البذرة النقاوى من الرتب العالية قبل موسم زراعة القطن بوقت كاف .

ولما كان النص الحالي لهذه المادة يحول دون توفير البذرة المعدة للصناعة (للعصير) والأقطان اللازمة للمصانع الأهلية من غير الرتب المحددة لاستخراج النقاوى منها .

لذلك رأى تعديل هذه المادة بما يحقق هذه الأغراض بالنص على تحويل وزير الزراعة بإصدار قرار يبين فيه المواعيد التي تقتصر المحالج على استخراج النقاوى . وأعدت الوزارة مشروع القانون المراتق .

وتشرف بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي ارتأها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الزراعية والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادتين ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر النصان الآتيان :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ مكرر « ب » الصادر فى ٣٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

د مادة ١٤ — إذا كانت المخالفة متعلقة بموقع الأرض من المناطق المصرح فيها بزراعة أصناف معينة من القطن تكون عقوبة المخالف الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وإذا كانت المخالفة متعلقة بصنف القطن المصرح بزراعته تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز شهرا وغرامة من خمسة وعشرين جنيها إلى خمسين جنيها عن كل فدان أو إحدى هاتين العقوبتين وتزيد الغرامة أو تنقص حسب المساحة المنزرعة .

ويحكم في هذه المخالفة على وجه الاستعجال .

د مادة ١٧ — يجنى القطن موضوع المخالفة الناتج من موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤ الزراعية بمعرفة أصحابه تحت إشراف الإدارة ولها اتخاذ الوسائل التي تراها للحفاظ على المحصول بناء على طلب وزارة الزراعة بوزن القطن الناتج من الأرض موضوع المخالفة وتسليمه للحارس الذي تراه جهة الإدارة .

ويعتبر هذا القطن محجوزا عليه لصالح الحكومة بحكم القانون وتكون لمبالغ الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون المشار إليه حق امتياز على هذا القطن ويأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم .

مادة ٢ — يوقف العمل بحكم المادة ١٥ من القانون المشار إليه بالنسبة للأقطان الناتجة من محصول سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية .

مادة ٣ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

حدد القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له المناطق التي تزرع فيها الأقطان الطويلة النيلة في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية .

وقضت المادة ١٤ من ذلك القانون بمصادرة القطن والبذرة موضوع المخالفة بالإضافة إلى عقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها في تلك المادة .

كما قضت المادة ١٥ على معاقبة الحائز لقطن ناتج من زراعة ممنوعة بمقتضى هذا القانون بالحبس والغرامة والمصادرة .

وانصت المادة ١٧ من القانون المشار إليه على أنه إلى أن يجنى القطن موضوع المخالفة بمعرفة الإدارة يجوز لها اتخاذ الوسائل التي تراها للحفاظ على المحصول .

ونظرا لأن جنى القطن بمعرفة الإدارة يكتسفه كثير من الصعوبات قد تعرض الأقطان للتلف أو

لذلك أعدت بوزارة الزراعة مشروع القانون المرافق وتشرف بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي أرتأها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

بتعديل القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء محاكم
النظر في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي

رئيس الجمهورية

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، ووافقة رأى مجلس الوزراء ،

أخذوا القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة الثانية من القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه على الوجه التالي :
تشكل هيئة المحكمة على الوجه الآتي :

رئيسا	{	وكيل محكمة يختاره وزير العدل
		قاضي بالمحاكم يختاره وزير العدل
		عضو تختاره اللجنة العليا للاصلاح الزراعي بمثلها
		موظف بوزارة الشؤون الاجتماعية يختاره وزيرها
		موظف بوزارة الداخلية يختاره وزيرها

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ مكرر الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤.

ويصدر بتشكيل المحكمة قرار من وزير العدل ويكرن مقر المحكمة القاهرة أو أى مكان آخر بأمر رئيسها بانعقادها فيه .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٧٤ (٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤)

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء محاكم للنظر في المنازعات الخاصة بالإصلاح الزراعى وتقضى المادة الثانية منه بتشكيل المحكمة من وكيل محكمة وقاض بالمحاكم يختارهما وزير العدل وعضو بالادارة القانونية باللجنة التنفيذية للإصلاح الزراعى يختاره وزير العدل وموظف بوزارة الشؤون الاجتماعية وآخر بوزارة الداخلية .

ولما كانت الادارة القانونية بالإصلاح الزراعى قد ضمت أخيرا إلى مجلس الدولة وأصبح أعضاؤها من الموظفين الفنيين بمجلس الدولة وانتهى بذلك عمل الادارة القانونية كما أصبح الموظفون الفنيون بمجلس الدولة لا يمثلون اللجنة العليا .

ومن ثم فقد أصبح الأمر يقتضى تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بتشكيل المحكمة بحيث يمثل اللجنة العليا فى المحكمة أحد الأعضاء عن مختارهم اللجنة لذلك . ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واستصداره

قانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتحويل وزارة الأوقاف حن نزاع ملكية بعض العقارات

باسم الأمة

باسم الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٧ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنافع العمومية والقوانين

المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ مكرر الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز لوزارة الأوقاف للنفع العام نزاع ملكية العقارات التى كانت موقوفة ومشعولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين بمقتضى الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . ويصدر بتقرير صفة النفع العام ونزع الملكية قرار من وزير الأوقاف بعد موافقة مجلس الأوقاف الأعلى ويعين هذا القرار الوقف أو الأوقاف الخيرية التى تنزع الملكية لصالحها .

مادة ٢ - تقوم اللجنة العليا للاستبدال بوزارة الأوقاف بتقدير ثمن العقارات المنزوعة ملكيتها ويعلن التقدير لأصحاب الشأن بخطابات موصى عليها للحضور خلال ثلاثين يوما لاستلام الأثمان المقدرة لعقاراتهم .

وتنشر تقديرات الأثمان المنصوص عليها فى الفقرة السابقة والقرار المنصوص عليه فى المادة الأولى من الجريدة الرسمية وتلصق فى المحل المعد للإعلانات بالمديرية أو المحافظة حسب الأحوال وفى مقر العمدة أو مقر البوايس وفى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار .

مادة ٣ - إذا لم يحضر ذوى الشأن خلال المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة أو اعترضوا على تقدير الثمن أو كان العقار مرهونا أو قام أى سبب يحول دون صرف الثمن أودع الثمن خزنة الوزارة مع إنذار أصحاب الشأن بذلك رسميا .

وتشكل لجنة للفصل فى اعتراضات ذوى الشأن المشار إليهم فى الفقرة السابقة برئاسة مستشار من محكمة استئناف مصر تنبذة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ونائب بمجلس الدولة تنبذة الجمعية العمومية للمجلس ومندوب من وزارة الأوقاف يعينه وزيرها ومندوب من مصلحة المساحة يعينه وزير الأشغال العمومية ومندوب من وزارة الزراعة يعينه وزيرها وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية وتحدد مواعيد وإجراءات الطعن أمام اللجنة المذكورة بقرار يصدره وزير الأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للأوقاف .

مادة ٤ - يودع القرار الصادر بنزع الملكية فى مكتب الشهر العقارى المختص .

ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة به جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

مادة ٥ - على الوزراء كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به لمدة سنتين من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٩ صفر سنة ١٣٧٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤) ،

مذكرة ايضاحية

كان من الأسباب الدافعة لحل الأوقاف الأهلية ما صارت إليه أعيان هذه الأوقاف من سوء مظهرها وتقادم العهد عليها دون أن تمتد إليها يد الإصلاح والتعمير وذلك لكثرة مستحقيها وتعذر قسمتها بينهم خصوصا ما كان منها من الأبنية حتى لقد أصبحت تلك المباني صورا شائنة في أم أحياء القاهرة وعواصم البلاد وصارت أعيان هذه الأوقاف مضرب المثل للخراب والبلى .

وصدور قانون إنهاء الأوقاف الأهلية لم يحل هذه المشكلة فهو وإن أعطى المستحقين حق التملك الكامل والتصرف في الأعيان إلا أنه نظراً لكثرة عدد المستحقين للعين الواحدة لم يتيسر لهم التصرف فيها تصرفاً يخرجها عن وضعها الأول فما زالت هذه الأعيان وقد مضت على صدور القانون نحو عامين قائمة كما هي لم تجر عليها يد الإصلاح التي شملت الحياة كلها في العهد الجديد .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالأراضي الزراعية التي تديرها الوزارة لحساب مستحقين كثيرين إذ بينما حرص قانون الإصلاح الزراعي على عدم تفتيت الملكية بأن جعل ملكية الفرد لا تقل عن خمسة أفدنة في تطبيق أحكام هذا القانون ، نجد أن نصيب كثير من المستحقين في أوقاف لا يزيد على فدان ، فمثلاً تفتيش دبرو وهو يبلغ ١٨٥٠ فدانا بلغ عدد الأوقاف المشتركة فيه ٣٠٣ وقف ونصيب كثيرين من المستحقين فيه يقل عن فدان .

لكل ما تقدم رؤى علاجاً لذلك استصدار قانون يميز لوزارة الأوقاف تحقيقاً للنفع العام نزع ملكية المقاررات التي كانت موقوفة ومشمولة بنظارتها وانتهت على مستحقين متعددين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف الأهلية ، ويكون تقرير صفة النفع العام ونزع الملكية بقرار يصدره وزير الأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للأوقاف ، ولما كانت العقارات المزوعة ملكيتها يدفع ثمنها من أموال البذل ، لذلك وجب تعيين الوقف أو الأوقاف الخيرية الذي تستغل أمواله في نزع ملكية هذه العقارات وذلك في القرار الصادر بنزع الملكية .

وتقوم اللجنة العليا للاستبدال بوزارة الأوقاف بتقدير أثمان العقارات التي نزع ملكيتها وتعلن هذه التقديرات لأصحاب الشأن للحضور خلال ثلاثين يوماً لاستلام الأثمان المقدرة لعقاراتهم . هذا وقد نص في المشروع على وجوب نشر تقديرات الأثمان والقرار الصادر بتقرير صفة النفع العام ونزع الملكية في الجريدة الرسمية وفي الأماكن التي نص عليها في المادة ٢ .

وإذا لم يحضر ذوى الشأن في الميعاد المنصوص عليه في القانون لاستلام أثمان عقاراتهم أو اعترضوا على التقدير أو كان العقار مرهوناً أو وجدت أسباب أخرى تحول دون صرف أثمان العقارات ، أودع الثمن خزانة الوزارة مع إنذار ذوى الشأن بذلك ، ولا يصرف الثمن في هذه الحالة حتى يزول السبب الذي من أجله أودع المبلغ خزانة الوزارة ، وتفصل في اعتراضات ذوى الشأن سالف الذكر اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية لا يجوز الطعن فيها أو الاعتراض عليها .

هذا وقد نصت المادة الرابعة من المشروع على ايداع القرار الصادر بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري المختص ويقوم هذا الاجراء مقام التسجيل ويترتب عليه جميع الآثار التي تترتب على شهر عقد البيع وذلك بالنسبة للعقارات الواردة بالقرار .
هذا وتشرف وزارة الأوقاف بمرضى مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بفرغ في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

بشأن إعادة إنشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود
الإيجار الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود الإيجار الزراعية ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن تلك اللجان ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعاد إنشاء اللجان المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وذلك للفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٢٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، عن سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ الزراعية .

مادة ٢ — يتبع في كيفية تشكيل اللجان المذكورة ورفع المنازعات إليها وفي نظام الجلسة وإجراءات الاثبات وطريقة سير الخصومة والفصل فيها وتنفيذ القرارات والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٣ — تكون هذه القرارات غير قابلة لأي طعن ومع ذلك فهي وقتية بحيث لا تحول دون الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد وتظل هذه القرارات

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ مكرر الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات في الموضوع نهائياً في حالة الانجاء إليها .
مادة ٤ ... على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٧٤ (٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

لما أضاف القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ مادة إلى قانون الإصلاح الزراعي رقمها ٣٩ مكرراً (١) تنص على أن تمتد لسنة أخرى عقود الإيجار التي امتدت في السنة الزراعية الجارية (أى سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ الزراعية) وتنتهى بنهايتها وذلك بالنسبة لنصف المساحة المزبورة وبالشروط والأحكام المقررة في تلك المادة فقد دعت حاجة العمل والرغبة في استقرار الأوضاع في بداية السنة الزراعية إلى إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود الإيجار للأراضي الزراعية ومن ثم صدر القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ الذي عني بتشكيلها ورسم حدود اختصاصها وبين إجراءاتها وطريق تنفيذ قراراتها .

وقد صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ ونص على أنه يحظر ابتداء من تاريخ العمل به (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤) تقديم طلبات جديدة إلى لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن اعتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية مع استمرار اللجان المذكورة في نظر ما رفع إليها قبل العمل بهذا القانون من منازعات حتى يتم الفصل فيها . وذلك لأنه كان قد مضى وقت على بدأ السنة الزراعية فلم يعد معه ما يدعو إلى استمرار الترخيص بتقديم طلبات جديدة إلى هذه اللجان .

ولما كان القانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ قد قضى باستمرار العمل بالمادة ٣٩ مكرراً (١) لمدة سنة زراعية أخرى فقد استلزم الأمر إعادة إنشاء تلك اللجان واستئناف عملها توخياً للغاية المرجوة منها لدى إنشائها في العام الماضي .

وقد وضع مشروع القانون المرافق لتحقيق هذا الغرض .
ويتشرف وزير الزراعة بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن الأحكام العرفية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له أرقام ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ و ٧٣ لسنة ١٩٤٨ و ٥٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٥٤ لسنة ١٩٥٣ ،وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الاجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو من الخارج أو وقوع اضطرابات في الداخل .

كما يجوز إعلان الأحكام العرفية لأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تمويلها وحماية طرق المواصلات وغير ذلك مما يتعلق بحركتها وأعمالها العسكرية خارج جمهورية مصر .

مادة ٢ — يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم ، ويجب أن يتضمن هذا المرسوم ما يأتي :

(أولاً) — بيان الحالة التي أعلنت بسببها الأحكام العرفية .

(ثانياً) — تحديد الجهة التي تجري فيها الأحكام العرفية .

(ثالثاً) — التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه .

(رابعاً) — تعيين من يقلد السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون ويسمى من

يقلد هذه السلطات الحاكم العسكري العام ، ويكون رفع الأحكام العرفية بمرسوم .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ مكرر الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٣ — يجوز للحاكم العسكري العام أن يتخذ بإعلان أو بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتي بيانها :

- (١) سحب التراخيص في إحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الأسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها أينما وجدت وإغلاق مخازن الأسلحة .
- (٢) الترخيص في تفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل .
- (٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ووقف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الخواطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الأنظار أو للبيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض .
- (٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية .
- (٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية وإغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الأحياء وتعديل تلك المواعيد وإغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .
- (٦) الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو وطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الأمر بأن يكون بيدهم تذاكر لإثبات الشخصية أو للادّين بالإقامة .
- (٧) الأمر بالقبض واعتقال ذوي الشبهة أو الخطرين على الأمن أو النظام العام ووضعهم في مكان أمين .
- (٨) منع أي اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .
- (٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها إلا بإذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط إثبات تلك الضرورة .
- (١٠) تنظيم استعمال وسائل النقل على اختلاف أنواعها في كل الجهة التي أجريت فيها الأحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .
- (١١) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات التي أجريت فيها الأحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .
- (١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أي معمل أو مصنع أو محل صناعي أو أي عقار أو أي منقول أو أي شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال .

مادة ٤ — يجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المخولة للحاكم العسكري العام بمقتضى المادة السابقة ، كما يجوز أن يرخص له في اتخاذ أي تدبير آخر مما تقتضيه الأغراض التي من أجلها أعلنت الأحكام العرفية في كل الجهة التي أجريت فيها أو بعضها ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب عرض

قرارات المجلس في هذا الشأن على البرلمان في خلال أسبوع من تاريخ صدورهما وإلا بطل العمل بها .
مادة ٥ - تتولى قوات البوليس أو القوات العسكرية تنفيذ الاعلانات والأوامر الصادرة من الحاكم العسكري العام ، وإذا تولت القوات العسكرية هذا التنفيذ يكون لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاوليش سلطة اثبات المخالفات التي تقع لتلك الاعلانات أو الأوامر .

ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب كل من خالف الإعلانات والأوامر الصادرة من الحاكم العسكري العام بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الإعلانات أو الأوامر - على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه .

مادة ٧ - يجوز القبض على المخالفين في الحال وحبسهم فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والباينين الثاني والثاني مكررا من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم الأخرى التي يصدر بتحديد لها أمر من الحاكم العسكري العام ، يجوز للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر حبه لرئيس المحكمة العسكرية المختصة إذا انقضى ستون يوما من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة .

ولرئيس المحكمة العسكرية المختصة الافراج عن المتهم بضمن أو بغير ضمان ويكون قرار الافراج خاصا لتصديق الحاكم العسكري العام .

ويتجدد حق المقبوض عليه في التظلم من القبض متى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر من رئيس المحكمة في هذا الشأن .

وللمحكمة العسكرية أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرارا بالافراج المؤقت عن المتهم أيا كانت الجريمة التي يهاكم من أجلها ، ويكون قرار المحكمة في هذا الشأن خاصا لتصديق الحاكم العسكري العام .

مادة ٨ - تحكم المحاكم العسكرية الجزئية أو العليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاعلانات والأوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام .

وتشكل المحكمة العسكرية الجزئية من قاض واثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى على الأقل ، وتختص هذه المحكمة بالحكم في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة قضاة ومن ضابطين من الضباط العظام ، وتختص بالحكم في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أشد من الحبس وبالجرائم التي يحيلها إليها الحاكم العسكري العام بأمر منه أيا كانت العقوبة المقررة لها .

ويجوز أن تشكل المحكمة العسكرية من ثلاثة أو خمسة من الضباط من الرتب المشار إليها بحسب الأحوال .

وبعين الحاكم العسكري أعضاء المحاكم العسكرية بعد أخذ رأى وزير العدل بالنسبة إلى القضاة... ورأى وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام المحكمة العسكرية عضو من أعضاء النيابة العامة .

مادة ٩ — فيما هذا المنطقة الداخلة في اختصاص محكمة أنعريش الجزئية تشكل المحكمة العسكرية المنصوص عليها في المادة ٨ من ضباط عندما تقع الجرائم في إحدى الجهات التابعة لمصلحة الحدود — وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها الحاكم العسكري العام في أمر تشكيلها . واستثناء من أحكام المادة ٨ تشكل المحكمة العسكرية العليا في هذه الحالة من ثلاثة من ضباط الجيش من رتبة صاغ على الأقل .

ويقوم أحد الضباط بوظيفة النيابة العامة .

مادة ١٠ — مع عدم الاخلال بالإجراءات والقواعد التي ترسمها أوامر الحاكم العسكري العام يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق قانون الاجراءات الجنائية .

ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها وإقاضى التحقيق وإفراقة الاتهام بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١١ — لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ولا تصبح هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من الحاكم العسكري العام .

ومع ذلك فإن العقوبات المالية التي يحكم بها تكون واجبة التنفيذ فوراً ويجوز الاكراه البدنى لتحصيلها على الوجه — وفي الحدود المبينة بقانون الاجراءات الجنائية .

مادة ١٢ — يجوز للحاكم العسكري العام حفظ الدعوى قبل تقديمها إلى المحكمة .

مادة ١٣ — يجوز للحاكم العسكري العام عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة أقل منها أو أن يحذف بعض العقوبات أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى .

فاذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالإبراء ويجب التصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم قاضيا بالادانة فيجوز للحاكم العسكري العام تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها وفق ما هو مبين في الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

مادة ١٤ — يجوز للحاكم العسكري العام بعد التصديق على الحكم بالادانة أن يرجع فيه ويلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة السابقة وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية معاقب عليها بالمواد ٢٣٠ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ من قانون العقوبات .

وفي حالة إلغاء الحكم بالتطبيق لأحكام هذه المادة أو المادة السابقة يبين المحاكم العسكرية العام أسباب الإلغاء .

مادة ١٥ - يتدب لمكتب الحاكم العسكري العام بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين ، على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين الكتابيين - وتكون مهمته التثبت من صحة الاجراءات وفحص تظلمات ذوى الشأن وإبداء الرأى ، ويودع المستشار أو المحامى العام فى كل جناية مذكرة مسببة برأيه ترفع إلى الحاكم العسكري العام قبل التصديق على الحكم .

وفي أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامى العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

مادة ١٦ - يجوز للحاكم العسكري العام بأمر منه أن يحيل إلى المحاكم العسكرية الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام - وله كذلك أن يتخذ ما يراه ضروريا من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٧ - للحاكم العسكري العام أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لمن يتدبه لذلك فى مناطق معينة .

مادة ١٨ - لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الاخلال بما يكون لقائد الجيش فى حالة الحرب من الحقوق فى منطقة الأعمال العسكرية .

مادة ١٩ - يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المشار اليه .

مادة ٢٠ - على وزراء العدل والحربية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٩ صفر سنة ١٣٧٤ (٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية بعد الانتهاء من الحرب العالمية الأولى بقليل ، واقتضت حاجة العمل بتعديل أحكامه كلما بدا قصوره عند التطبيق فتعددت التعديلات التى أدخلت عليه ومع ذلك خلت رغم كثرتها من كثير من الضمانات الواجب توفيرها لمن يعاملون بأحكامه فبات من المتعين إصدار قانون جديد يجمع شتات ما تضمنه القانون القائم والقوانين المعدلة له من أحكام ويوفر الضمانات التى رؤى إدخالها عليه - وقد وضع المشروع المرافق شاملا للضمانات والأحكام الجديدة الآتية :

١ - وحد مشروع القانون المرافق الجهة التى تتولى الدعوى العسكرية من بدايتها حتى صدور الحكم فيها والتصديق عليه وأعطاهما للحاكم العسكري العام - وقد كانت فى ظل القانون الحالى موزعة بين جهات ثلاثة فكانت للسلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية حتى بيان الجرائم العسكرية

وتحديد عقوبتها بينما أعطى لوزير الداخلية حق تعديل إجراءات المحاكمة وخول وزير العدل حق التثبت من صحة إجراءات الدعوى وقد زالت الأسباب التي كانت تدعو إلى توزيع الإشراف على الدعوى العسكرية وتدخل وزارة الداخلية في تنظيم إجراءاتها ولم يعد لهذا التدخل ما يبرره بعد أن ألغيت إدارة الأمن الأوربية التي كانت تابعة لوزارة الداخلية إبان صدور القانون الملغى والتي كانت تحرص على أن يكون لها الاتصال بالدعوى العسكرية إذ كانت هي المشرقة في الواقع على الأمن العام في البلاد .

أما الآن فليس ما يبرر اقحام وزارة الداخلية في تنظيم إجراءات الدعوى العسكرية التي لا تعدو أن تكون إما عملاً قضائياً يخرج عن اختصاص وزارة الداخلية أو إجراء يراد به معاونة الحاكم العسكري على أداء مهمته التي ندب لها فوجب ترك أمر تديره إليه .

٢ — نص مشروع القانون في مادته الرابعة على وجوب عرض قرارات مجلس الوزراء على البرلمان في خلال أسبوع من صدورهما وإلا بطل العمل بها وذلك إذا استعمل هذا المجلس الرخصة المخولة له في توسيع اختصاص الحاكم العسكري العام وأصبح بذلك الحكم واحداً بالنسبة إلى الأحوال الثلاثة التي تعلن الأحكام العرفية بسببها بعد أن كان قاصراً على الحالة الأخيرة منها دون الحالتين الأولتين .

٣ — نظراً إلى أن الغرض من العقوبات العسكرية الردع — لظروف معينة قد تزول دواعيها بعد فترة من الزمن طالت أو قصرت وحتى لا يجوز السكوت على الأحكام لا مبرر لاستمرار تنفيذها وقد لا تجدى أسباب العفو في إلزالتها أو محو آثارها فقد خول الحاكم العسكري العام سلطة واسعة فيما يتعلق بحفظ الدعوى العسكرية وإلغاء الحكم الصادر فيها أو تخفيفه — كما خول سلطة وقف تنفيذ الحكم في جميع الأحوال فنص على أنه يجوز للحاكم العسكري العام حفظ الدعوى قبل تقديمها إلى المحكمة — كما يجوز له إلغاء الحكم الصادر وحفظ الدعوى أو تخفيف الحكم الصادر أو إبدال العقوبة بعقوبة أقل منها أو حذف بعض العقوبات المحكوم بها أصلية أو تكميلية أو تبعية ، ويجوز له في جميع الأحوال وقف تنفيذ العقوبة .

ويجوز كذلك للحاكم العسكري العام بعد التصديق على الحكم بالإدانة إلغاء التصديق وحفظ الدعوى أو اتخاذ أى إجراء آخر عما نص عليه في الفقرة السابقة — كل ذلك ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية يعاقب عليها بالمواد ٢٣٠ و ٢٢٤ و ٢٣٥ من قانون العقوبات .

وفي حالة الإلغاء يبين الحاكم العسكري العام أسباب الإلغاء .

٤ — وقد رؤى تقنين ما جرى العمل عليه بنصوص صريحة في القانون تأكيداً لكيداً للواقع من الأمر ونفياً للمخالفة بين ما هو معمول به وبين ما نص عليه القانون — فنصت المادة الخامسة عشرة على أن يندب الحاكم العسكري العام بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العاملين ، على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين الكتابيين وتكون مهمة التثبت من صحة الإجراءات وخص تظلمات ذوى الشأن وإبداء الرأي ويودع المستشار في كل جنابة مذكرة مسببة برأيه ترفع إلى الحاكم العسكري العام قبل التصديق على الحكم .

وفي أحوال الاستعجال يجوز للمستشار الاقتصار على تسجيل رأيه على هامش الحكم .

واستبدلت عبارة الحاكم العسكري العام بالسلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية وهي التسمية التي تؤدي المعنى الذي تفيد به هذه العبارة ولا تعارض بينهما وبين تعدد الحكام العسكريين أو تقليد المدنيين هذه السلطة فقد جرى العمل على استنادها إلى رئيس مجلس الوزراء بوصفه حاكماً عسكرياً عاماً .

وأطلق على المحكمة العسكرية التي تختص بالحكم في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة « المحكمة العسكرية الجزئية » وعلى المحكمة العسكرية التي تختص بالحكم في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أشد من الحبس وبالجرائم التي يحيلها إليها الحاكم العسكري العام « المحكمة العسكرية العليا » . وقد جاءت التسمية المذكورة ترديدا لما جرى عليه العرف فعلا .

هـ - وقد أدخل على القانون القديم تعديلا بموجبه منع المقبوض عليه في القضايا العسكرية الحق في التظلم من أمر حبسه لرئيس المحكمة العسكرية المختصة إذا انقضى ستون يوما من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة ولرئيس المحكمة المختصة الافراج عنه بضمان أو بغير ضمان على أن يكون تنفيذ قرار الافراج معالقا على تصديق الحاكم العسكري العام - كل ذلك فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والباين الثاني والثاني مكرراً من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم الأخرى التي يصدر بتحديداتها أمر من الحاكم العسكري العام .

ويتجدد حق المقبوض عليه في التظلم من القبض متى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر من رئيس المحكمة في هذا الشأن .

وقد نص على أنه لا يجوز تقديم طلب الافراج لرئيس المحكمة إذا كان المقبوض عليه متهما في إحدى الجرائم المضرة بأمن الحكومة في الخارج ومن الداخل وفي جرائم المفرقات وهي الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والباين الثاني والثاني مكرراً من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - وكذلك لا يجوز له طلب الافراج في الجرائم الأخرى التي يصدر بتحديداتها أمر من الحاكم العسكري العام - على أنه عند تقديم المتهم للمحاكمة يجوز للمحكمة العسكرية أثناء نظر الدعوى الافراج مؤقتا عن المتهم أيا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها ولو كانت الجرائم التي تقدمت الإشارة إليها ويكون قرار المحكمة في هذا الشأن خاضعا لتصديق الحاكم العسكري العام .

والغاية التي يهدف إليها التعديل المقترح هي توفير ضمانات للمقبوض عليه في الجرائم العسكرية فلا يحرم في الفترة السابقة على تقديمه للمحكمة العسكرية المختصة من طلب الافراج عنه وإعطاء المحكمة العسكرية سلطة الافراج أثناء نظر الدعوى أيا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها - وإخضاع القرار الصادر بالافراج لتصديق الحاكم العسكري العام - وفي ذلك توفيق بين الإحتياجات التي تلابس

الدعوى العسكرية وبين صالح المتهمين فيها فلا يجرمون من التظلم في أمر حبسهم إذا طال استبقاؤهم فيه انتظارا للفراغ من تحقيق الدعوى .

٦ - استغنى في المشروع المرافق عن عرض القضايا العسكرية المحكوم فيها بعقوبة الحبس لمدة تزيد على السنتين على وزير العدل اكتفاء بالتنظيم الذي أدخله المشروع على مكتب الحاكم العسكري العام لهذا الغرض .

٧ - بقيت سائر أحكام القانون الملغى الأخرى في القانون الجديد كما هي لم يتناولها أى تعديل .
وتتشرف وزارة العدل بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

أوامر عسكرية

أمر رقم ٩٩ (١)

بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم
إلى المحاكم العسكرية وبالحكم فيها

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع
أنحاء البلاد ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ،
وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية وبمقتضى السلطات
المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ ،

قرر :

مادة ١ — يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية
إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ١٦ و ١٨ من القانون
رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٧٧
و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون
الاجراءات الجنائية .

ويجوز للحاكم العسكري العام الافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى
إلى المحكمة العسكرية .

وتعاقب فيما يختص بالشهود أحكام المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من قانون الاجراءات الجنائية
ويصدر الحكم بالعقوبات المبينة في هذه المواد من المحكمة العسكرية .
وترفع الدعوى في الجنايات من النيابة مباشرة بتكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة المحددة لذلك
بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وتعين المحكمة مدافعا للتهمة بجناية إذا لم يكن قد اختار من يقوم بالدفاع عنه .

مادة ٢ — يؤدي الضباط الذين يعينون للجلوس في المحاكم العسكرية الذين قبل مباشرة عملهم
أمام الحاكم العسكري العام .

مادة ٣ — لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحاكم العسكرية .

مادة ٤ — يتبع في إجراءات المحاكمة أمام المحاكم العسكرية المشكلة وفق الفقرة الرابعة من المادة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ مسكر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

- ٨ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ وفي الحكم القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية .
- مادة ٥ — يطبق في القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ، ويتبع فيما يتعلق بسقوط الدعوى الجنائية والعقوبة بمضى المدة أحكام قانون الاجراءات الجنائية
- مادة ٦ — يجوز إعلان الأوامر وتنفيذ الأوامر بالطرق الإدارية . أما تنفيذ العقوبات فيكون على الوجه المقرر في قانون الاجراءات الجنائية .
- مادة ٧ — في المناطق التي يعين فيها مندوب للحاكم العسكري العام يكون لذلك المندوب اقرار الأحكام الصادرة فيما يقع من المخالفات للأوامر التي يصدرها .
- مادة ٨ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- القاهرة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

أمر رقم ١٠٣ (١)

بتعديل الأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحويل وزير الداخلية
بعض السلطات في بعض المناطق

الحاكم العسكري العام
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ،
وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية ،
وعلى الأمر رقم ١٥ الصادر في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات في بعض المناطق والمعدل بالأمر رقم ١٨ الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ والأمر رقم ٤٣ الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ ،

قرر :

- مادة ١ — تضاف إلى المناطق الميينة بالأمر رقم ١٥ المعدل بالأمرين رقم ١٨ و ٤٣ المشار إليها المناطق الميينة بعد :
- | | |
|---------------|---------------|
| محافظة القنال | مديرية الفيوم |
| محافظة السويس | مديرية أسوان |
| محافظة دمياط | |

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أمر رقم ١٠٤ (١)

بإيجاب تقديم بعض بيانات عن تأجير الأماكن وشغلها

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية ،
وعمقتى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ ،
قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام هذا الأمر في مدن المحافظات والمراكز والبنادر وأية جهة أخرى يعينها وزير الداخلية بقرار يصدره .

مادة ٢ — يجب على كل مؤجر — سواء أكان مالكا أو مؤجرا من الباطن أن يقدم عن الإيجارات السارية عند العمل بهذا الأمر والتي يكون طرفا فيها وكذلك عن كل إيجار يبرمه ابتداء من تاريخ العمل بهذا الأمر أو من تاريخ صدور قرار وزير الداخلية المشار إليه في المادة السابقة على حسب الأحوال — إقرارا متضمنا البيانات الآتية :

- (١) اسم المؤجر ولقبه وعنوانه وصناعته وجنسيته .
- (٢) اسم المستأجر ولقبه وعنوانه وصناعته وجنسيته .
- (٣) تاريخ إبرام العقد ومدة .
- (٤) وصف المكان المؤجر والأغراض المخصص لها .
- (٥) الأجرة المتفق عليها .

ويسلم الإقرار مقابل إيصال إلى قسم البوليس أو المركز الذي يقع في دائرته المكان المؤجر خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا الأمر أو من تاريخ إبرام العقد .

مادة ٣ — يلتزم بتقديم الأقرار المنصوص عليه في المادة السابقة كل من يأوى في منزله شخصا أو أكثر بأية صفة كانت سواء أكان الإيواء بمقابل أو بغير مقابل .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام المادتين السابقتين يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مسكرز الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

شهور وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون أو أمر آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل مستأجر تسمى في عقد إيجار بغير اسمه الحقيقي أو أدلى ببيانات غير صحيحة عن عنوانه أو صناعته أو جنسيته أو عن الغرض المخصص له المكان المؤجر .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها على كل مخالفة لأحكام المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ويكون مستغل المحل العمومى ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن هذه الجريمة .

مادة ٦ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

(١) كل شخص يأويه شخص آخر تسمى في علاقته مع هذا الأخير بغير اسمه الحقيقي أو أدلى ببيان غير صحيح من البيانات المشار إليها في المادة السابقة .

(٢) كل شخص يستأجر غرفة في أحد المحال العمومية من النوع الثانى أدلى ببيانات غير صحيحة من شأنها أن تجعل ما ورد في الدفتر المنصوص عليه في المادة ٣٠ من قانون المحال العمومية غير مطابق للحقيقة .

(٣) كل من يقدم إقرارا بمانص عليه في المادتين الثانية والثالثة من هذا الأمر إذا ضمن إقراره بيانات غير مطابقة للحقيقة مع عليه بعدم صحتها .

(٤) المسئول عن المحل العمومى إذا دون بيانات غير صحيحة في الدفتر المنصوص عليه في المادة ٣٠ من قانون المحال العمومية مع عليه بعدم صحتها .

مادة ٧ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

امر رقم ١٠٥ (١)

بمد المهلة المتصوص عليها في المادة الثانية من الامر رقم ١٠٤ بإيجاب تقديم
بعض البيانات عن تأجير الأماكن وشغلها

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٤ باعلان الاحكام العرفية في جميع
أنحاء البلاد ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الاحكام العرفية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية ،

وعلى الامر رقم ١٠٤ الصادر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بإيجاب تقديم بعض بيانات عن
تأجير الأماكن وشغلها ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ ،

قرر :

مادة وحيدة — تمد المهلة المحددة لتقديم الاقرارات المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة
الثانية من الامر رقم ١٠٤ ، الصادر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المشار إليه لمدة أسبوع ابتداء من
١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

تحريراً في ١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

رصد نقابة المحامين

ربيع
سنة ١٩٥٤

للسنة الخامسة والثلاثون

العدد
السادس

طُوبَى لِلسَّائِقِينَ إِلَى ظِلِّ اللَّهِ ، الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا
الْحَقَّ قَبِلُوهُ وَإِذَا سُئِلُوا بِذَلُّوهُ ، وَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ
لِلنَّاسِ كَحُكْمِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ

« رَوَاهُ الْحَكِيمُ عَنْ عَائِشَةَ »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع نهضة مصر رقم ٥١ بالقاهرة

مطبقة محاسنى
بالتساهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقوانين والقرارات الآتية : —

عدد	
٤٢	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٩	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)

* * *

بحث علمية الجلسة في فئة الاجراءات الجنائية للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .

بحث جريمة الرشوة في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (جريمة الاتجار بالنفوذ) للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

* * *

قانون رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان . ص ١١١
قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٤ بتحويل بعض موظفي مصلحة البريد اختصاص بأموال ضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظائفهم . ص ١١٦

قانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ١١٧

قانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر . ص ١١٨

قانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة التقاوي المنتقاة من المحاصيل الزراعية . ص ١٢٠

قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم استيراد المدد والآلات المائية أو القديمة لاستخدامها في الصناعات . ص ١٢١

قانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . ص ١٢٣

قانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير التجاري وتنفيذ الأرباح . ص ١٢٦

قانون رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية . ص ١٢٧

قانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة واثنين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة والإحتفاظ للمجندين بوظائفهم . ص ١٢٨

قانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط . ص ١٣٠

قانون رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . ص ١٣٣

قانون رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٥٤ باستثناء وزارة التربية والتعليم من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وذلك بالنسبة لبعض موظفيها . ص ١٣٤

قانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . ص ١٣٦

قانون رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . ص ١٣٩

قانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها . ص ١٤١

قانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية . ص ١٤٥

قرار وزير العدل الخاص بالقانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ . ص ١٤٦

لجنة التحرير

عبدلي عبد الشريد - محمد السادة - نصيف زكي

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

١٩٩

أول يونيو سنة ١٩٥٣

إصابات العمل . تعويض عن طامة . كيفية ثبوت
الطامة . بيان التعويض . ميعاد دفعه . الامتناع عن دفعه .
العقاب عليه .

المبدأ القانوني

المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١
من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في
جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف
عليها الفصل في الدعوى الجنائية . وإذن فإذا
كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وهو مدير
شركة من تهمة رفضه وامتناعه عن دفع قيمة
التعويض المستحق لعامل يعمل عنده وأصيب
أثناء العمل وبسبب تأديته وتخلفت عنده
طامة مستديمة قائلة في ذلك ، إنه لا يمكن
اعتقادها بثبوت الطامة للعامل حتى يؤخذ
المتهم بتهمة الامتناع عن دفع التعويض بل

يجب أن يثبت أولاً مدى هذه الطامة ومقدار
التعويض ، وأن ثبوت الحق في التعويض
ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي
لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائي فيها القضاء
المدني ... إلخ ، فإنها تكون قد أخطأت في
تطبيق القانون ، ذلك بأن القانون رقم ٨٩
لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة
وفاة العامل أو ثبوت الطامة أثناء العمل أو
بسبب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة
به خلال سنة من ثبوت الطامة أو الوفاة
بتقرير طبي وشفع ذلك بوجوب دفع
التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو
الطامة عند استكمال هذه العناصر ، فإن امتنع
المسؤول عن دفعه حق عليه العقاب .

المحكمة

، حيث إن ما تنمى الطاعة على الحكم
المطعون فيه أنه إذ أسس قضاءه بالبراءة على

عدم توافر العناصر اللازمة للحكم بالادانة وهي ثبوت التعويض وقيمه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله. ذلك لأن المحكمة المطعون في حكمها تكون بذلك قد تخلت عن الدعوى وهو ما لا يصلح سبباً للقضاء بالبراءة، هذا بالإضافة إلى أن كافة العناصر اللازمة للحكم في الدعوى الجنائية متوافرة من ثبوت العاهة ومداها، ومقدار التعويض، وامتناع رب العمل عن دفعه على الرغم من مطالبته به من العامل ومصلحة العمل بالأوضاع وفي المواعيد المبينة في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل - ولم يكن معروضا عليها سوى الحكم بالعقوبة المقررة في المادة ٣٢ من ذلك القانون بعد ثبوت الحق في التعويض، وهذا الثبوت يكون طبقاً لنص المادتين ٢٣ و ٢٧ من القانون سالف الذكر بتقرير الطبيب لا بحكم نهائي من المحكمة المدنية كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خطأ - إذ أن المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية لا كما يقول الحكم المطعون فيه من أن القضاء الجنائي يجب ألا يسبق القضاء المدني مخالفاً بذلك القاعدة الأصلية من أن الجنائي يوقف المدني لو صح العكس لوجب على المحكمة المطعون في حكمها أن توقف الدعوى الجنائية لا أن تقضى بالبراءة.

د وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل قد نصت على أن « لكل عامل أصيب بسبب العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته طبقاً للقواعد المبينة في البابين الثالث والرابع » ونصت المادة العاشرة

من ذلك القانون على أن ... د لا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كان رب العمل أو من ينوب عنه قد طُلب كتابة بالتعويض في خلال السنة التالية للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة ويعتبر أي إجراء تقوم به مصلحة العمل في مواجهة رب العمل أو من يقوم مقامه في حكم المطالبة المشار إليها في الفقرة السابقة، - وجاء في المادة ١٥ من القانون ... د أنه يجب على رب العمل إبلاغ مصلحة العمل كتابة خلال شهرين من تاريخ وفاة العامل أو تاريخ ثبوت العاهة عن المبلغ الذي دفعه أو تعهد بدفعه على سبيل التعويض ويرافق البلاغ شهادة من الطبيب فإن لم يقر رب العمل بدفع التعويض في الميعاد المبين آنفاً وجب إبلاغ مصلحة العمل بالأسباب التي حالت دون ذلك، . ونصت المادة ٢٣ من القانون على أن يكون لإثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية بشهادة طبية ويعين وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه شكل هذه الشهادة، وتعتبر العاهة كلية إذا نشأ عنها عجز المصاب عجزاً تاماً عن ممارسة أي صناعة أو مهنة - فإذا لم يترتب على العاهة المستديمة هذا العجز، اعتبرت عاهة جزئية، - وقضت المادة ٢٤ من القانون بعرض النزاع فيما تضمنته الشهادة الطبية على الطبيب الشرعي مع إلزام رب العمل بالالتزامات المفروضة عليه أثناء قيام هذا النزاع، وحددت المواد ٢٨ و ٣٠ و ٣١ من القانون مقدار التعويض الواجب دفعه في حالة الوفاة أو ثبوت العاهة الكلية أو الجزئية على أساس الأجر اليومي للعامل، كما نصت المادة ٣٢ على العقوبات الجنائية التي فرضها القانون على رب العمل في حالة مخالفة أحكام المواد السابقة.

د وحيث إنه لما كان يبين مما تقدم أن

٢٠٠

أول يونيو سنة ١٩٥٣

استئناف حق المتهم في الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية . مناطه العقوبة وحدها في الحدود الانصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . التعويض المقضى به في الدعوى المدنية . لا تأمير له .

المبدأ القانوني

إن الشارع قد أراد من الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يجعل الحق في الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية تابعا للعقوبات وحدها وفي الحدود التي نصت عليها تلك المادة غير متأثر بالتعويض المقضى به في الدعوى المدنية .

(القضية رقم ٧٨٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واهاميل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم احميل وأنيس فالى المستشارين)

٢٠١

أول يونيو سنة ١٩٥٣

تموين . زراعة القمح بالنسب التي حددها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ . الحيازة الفعلية . هي أساس ما أوجبه القانون من ذلك .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على أنه ، ويجب على كل حائز أرضا زراعية مهما كانت صفة حيازتها أن يزرع من القمح والشعير في سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل

القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت العاهة أثناء العمل أو بسبب تأديته وبين مقداره على النحو السابق بيانه ، وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العاهة أو الوفاة بتقرير طبي . وشفع ذلك بوجوب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العاهة عند استكمال هذه العناصر فإن امتنع عن دفعه حق عليه العقاب . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، فإن المحكمة بقضائها ببراءة المتهم بمقولة د إنه لا يكفي في اعتقادها أن تثبت العاهة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الامتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولا مدى هذه العاهة وبالتالي مقدار التعويض وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي لا يجوز أن يسبق القضاء الجنائي القضاء المدني فيما هو من صميم اختصاصه وأن الجريمة المنسوبة إلى المتهم على هذا الأساس تكون فاقدة عناصرها اللازمة للحكم بالإدانة . إن المحكمة إذ أسست قضاءها على ذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك بأنها وقد رفعت إليها الدعوى الجنائية كان يجب عليها أن تتقصى بنفسها عناصر الجريمة المطروحة أمامها وتقضى فيها على هدى ما يظهر لها من مجتها .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين قبول الطعن ، ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ٧٧٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واهاميل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم احميل المستشارين)

٢٠٢

٤ يونيه سنة ١٩٥٣

تفتيش . التحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش .
هو التحقيق الذى تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جنابة أو جنحة . لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات .

المبدأ القانونى

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هناك من الدلائل ما يكفى لاقتران مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا فى أحوال خاصة ، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها لا تأخذ بالدليل المستمد منه باعتبار أنه إذا فقد المبرر لأجرائه أصبح عملاً يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه وقد جاء قانون الإجرامات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه فى المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا فى تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنابة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها ، وإذا كان الشارع قد نص على

عن (١) ٣٠ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحا عن ٢٠ ٪ من المجموع المذكور ... (ب) ٤٠ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى باقى جهات المملكة بشرط أن تزرع قمحا ، وواضح من هذا النص أن الحيازة الفعلية هى أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التى حددها وإذن فإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد استئنافيا لأسبابه قد دان الطاعن على أساس أنه حائز رغم ما قرره فى دفاعه من أنه لا يجوز أرضا يزرعها ، بل إنه يؤجرها لآخرين بمقتضى حقوق إيجار ، واكتفت المحكمة بقولها إنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ دون أن تعنى ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للاطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداه من دفاع فى هذا الشأن ، وذلك فى حين أن الاعتراض المذكور فى تلك المادة مقصور على النزاع فى تقدير المساحة المزروعة بما لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن المنازع حائز وهو ما ينكره الطاعن — فان حكما يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه .

(القضية رقم ٧٨٣ سنة ٢٣ ق وثماسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامين محمد وحسن داود وعمود ابراهيم امين ومصطفى كامل المستشارين) .

أن يكون هناك تحقيق مفتوح فأنما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل الى عملها من الابلاغ عن جنائية أو جنحة ولم يشترط الشارع للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد .

وإذن فتنى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم وعمل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويغه اتخاذ هذا الاجراء من اجراءات التحقيق فان الحكم يكون صحيحا إذ قضى برفض الدفع ببطالان التفتيش .

(القضية رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس هالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٠٣

٤ يونيو سنة ١٩٥٣

تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل إلى عليها عن وقوع جنائية أو جنحة . لا يشترط أن يكون هذا التحقيق المفتوح قد قطع مرحلة معينة أو كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات .

المبدأ القانوني

إن لقضاء محكمة النقض مستقر على أن

تفتيش المنازل هو إجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفي لاهدار حرمة مسكنه التي كفلها القانون وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكل لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع التي لا تعتد بنتيجة هذا الاجراء إن وجدت أنه لم يكن له ما يبرره ، وقد جاء قانون الاجراءات الجنائية بنص المادة ٩١ توكيدا لهذا المبدأ أو اشترط ألا يتخذ هذا الاجراء إلا في تحقيق مفتوح وهو التحقيق الذي تجريه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل إلى عليها عن وقوع جنائية أو جنحة ، ولم يشترط الشارع لهذا التحقيق المفتوح أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ، وإذن فتنى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة لم يصدر أمره بتفتيش منزل المتهم الا بناء على تحقيق أجراه أحد رجال الضبط القضائية الذي تندبه النيابة لإجرائه ثم أقرت محكمة الموضوع هذا الاجراء ، وبينت في حكمها العناصر التي رأت منها قيام المبرر لاتخاذها ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان التفتيش وبطلان الأمر الصادر باجرائه يكون على غير أساس .

(القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٤

١ يونيه سنة ١٩٥٣

- أ — إجراءات . اجراء تم صحيحا في ظل قانون قائم . صحته وخضوعه لأحكام هذا القانون .
- ب — المادة هـ من قانون العقوبات . لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر قانونا أن الاجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون قائم يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، فاذا كان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد أجرى قبل نشر قانون الاجراءات الجنائية فان قانون تحقيق الجنايات يكون هو الواجب التطبيق عليه .

٢ — إن أحكام المادة هـ من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الإجراءات .

المحكمة

« حيث إن حاضل الوجه الأول أن الطاعنين دفعا أمام المحكمة بطلان إذن التفتيش لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح كقتضى المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولكن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع قد خالف القانون ، ذلك لأن إذن التفتيش الصادر من النيابة لرجل الضبط القضائي وإن صدر بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أى قبل نشر قانون الاجراءات الجنائية الحاصل في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلا أن هذا القانون يعتبر نافذا من تاريخ صدوره بقانون الاصدار في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أما

النشر في الجريدة الرسمية فلم يقصد منه إلا افتراض العلم لدى السكافة حتى يحاسبوا بمقتضى القوانين كما قصد به صالح المتهم حتى لا يؤخذ بقانون لم يعلم به ، فاذا تمسك المتهم بقانون لم يكن قد نشر بعد وكان أصلح له فيتعين وفقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادتين ٢٥ و ٢٦ من الدستور أن يطبق عليه هذا القانون .

« وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن بمقولة سريان قانون الاجراءات الجنائية على واقعة الدعوى بحجة أن هذا القانون وإن لم ينشر إلا في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلا أنه في الواقع قد صدر قبل واقعة الدعوى ، ذلك بأنه من المقرر قانونا أن الاجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون قائم يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . ولما كان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد أجرى قبل نشر قانون الاجراءات الجنائية فإن قانون تحقيق الجنايات هو الواجب التطبيق عليه . كما أنه لا محل لما يذهب اليه من قياس هذه الحالة على الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أن أحكام تلك المادة لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات . على أنه مع ذلك فان التفتيش الذى يشكو منه الطاعن قد اتبعت في شأنه الاجراءات التى يشترطها قانونا الاجراءات الجنائية .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٢٧٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٠٥

٤ يونيه سنة ١٩٥٣

غش البضاعة . متعهد توريد لبن . عقابه لجورد
كونه هو المتعهد بالتوريد . لا يصح . يجب أن يثبت
أنه ورد اللبن مع عمله بغشه .

المبدأ القانوني

لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض
لبن مغشوش للبيع مع عمله بغشه أن يثبت
أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن
يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو
أن يكون ورد اللبن مع عمله بغشه علما
واقعا .

(القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإحمايل
مجدى وحسن داود ، ومحمود إبراهيم إحمايل ، ومصطفى
كامل المستشارين) .

٢٠٧

٨ يونيه سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . سبق الإصرار . مثال للنصوري
التدليل على قيامه .

المبدأ القانوني

إن سبق الإصرار يستلزم أن تسبق
الجريمة فترة من التفكير تكفي لأن يدبر
الجاني أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ،
ويقلب الرأي فيما عقد العزم عليه مقدرا
خطورته ، ناظرا الى عواقبه ، فاذا كان
ما قاله الحكم هو أن الطاعن إذ عرف في يوم
الحادث أن والده أرسل اليه عمه ليوقفه ،
ليذهب إلى الحقل مبكرا ، ففكر في التخلص
من أبيه ، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه

٢٠٦

٤ يونيه سنة ١٩٥٣

دفاع . طلب المتهم سماع شاهد الإثبات في مواجهته
أمام محكمة أول درجة . عدم التفات المحكمة إلى طلبه .
طلبه سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد هذه المحكمة
الحكم لأسبابه دون إجابة المتهم إلى طلبه . إخلال بحق
الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن الطاعن تمسكه أمام
محكمة أول درجة بطلب سماع شهود الإثبات
فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب وقضت بإدانة
الطاعن وبالزامه بالتعويض دون أن ترد على
طلبه . وفي جلسة المحاكمة أمام المحكمة
الاستئنافية عاد الدفاع إلى تمسكه بسمع هذين

المبدأ القانوني

إن إعلان محامي الطاعن في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدور الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلاً على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ ، والشهادة التي يعتد بها في طلب بطلان الحكم لعدم إيداعه موقفاً عليه في الميعاد القانوني إنما هي التي تثبت أن الطاعن حين توجه إلى قلم الكتاب لم يجد الحكم محتوماً رغم مضي ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

(القضية رقم ٨٠٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٠

٨ يونيو سنة ١٩٥٣

سرقة . شروع فيها . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن الطاعن يشتغل قائد سيارة بشركة الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عملائها لحسابها ، وأن الشركة اعتادت أن تضع في صهريج السيارة التي يقودها كمية من البنزين تزيد على ما هو مقرر توزيعه على العملاء ، وذلك للاستعانة بهذه الكمية على زيادة ضغط البنزين ودفعه بالخرطوم عند إفراغه للعملاء ، وأن الطاعن بعد أن فرغ يوم الحادث من توزيع البنزين على عملاء الشركة تبقى لديه في صهريج السيارة خمسة عشر جالوناً ، هي الكمية التي خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع

على أنه ذاهب إلى الحقل ، ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفي فيه بندقيته ، ولما رأى والده منفرداً اتجه إليه وأطلق النار عليه — فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يكفي للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن ما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانوناً .

(القضية رقم ٨٠٠ سنة ٢٣ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ، وأنيس غالى ، ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٠٨

٨ يونيو سنة ١٩٥٣

تزوير . دفتر المواليد . تغيير اسم والد الطفل أو والدته فيه . تزوير في ورقة رسمية .

المبدأ القانوني

إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والدى الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية لوروده على بيان ما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى نجحية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل .

(القضية رقم ٨٠٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٩

٨ يونيو سنة ١٩٥٣

نقض . الشهادة التي يعتمد عليها لإثبات أن الحكم لم يوقع ويودع قلم الكتاب في المدة القانونية . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغم مضي ثلاثين يوماً .

البنزين ، وقد ضبط الطاعن وهو يحاول إفراغها خلسة في طلبية أحد باعة البنزين دون علم الشركة - فالواقعة على هذه الصورة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة الشروع في السرقة لأن البنزين موضوع الجريمة وضعته الشركة في صهريج السيارة ليستعين به الطاعن على أداء عمله ، وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلاً من حيازة الشركة ولم تكن يد الطاعن عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه .

(القضية رقم ٨٠٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس فالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٢١١

٨ يونيه سنة ١٩٥٣

دفاع . طلب إحالة المتهم إلى طبيب في الأمراض العقلية . رفض المحكمة هذا الطلب لأسباب معقولة . صحيح . المحكمة ليست ملزمة بالاستماتة برأى طبيب في الأمراض العقلية في أمر تبينه من عناصر الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إحالته إلى طبيب في الأمراض العقلية لأنه مجنون وغير مسئول عما ارتكبه من جرائم ، وكانت المحكمة قد ردت في حكمها على ذلك بقولها : « إن الدفاع لم يقدم ما يسوغ هذا الطلب من دليل أو قرينة بل على العكس قدم شهادة بإنهاء خدمته في الجندية في ١/٧/١٩٥٠ »

وتذكرة إثبات شخصيته المحررة في ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ وأن وظيفته سائق موقع عليها من قومندان المرور ، وفوق ذلك كله فلم يلاحظ أحد المحققين شيئاً على المتهم يلفت النظر من حركات أو أفعال تدعو للشبهة في أمره ، بل إن المتهم بمحض الجلسة عقب سؤاله اعترف بالتهمة ولما وافق الدفاع على استجوابه أجاب في هدوء المفكر ورزاقه العاقل الذي يزن ما يقوله ويقدر ما ينفعه وما يضره من غير خلط ولا اضطراب ويتعين لذلك رفض هذا الطلب . . فان هذا الذي أثبتته الحكم هو تقدير للوقائع المعروضة على المحكمة في حدود حقها ، فما دامت قد رأت أن هذا الدفاع غير جدي للأسباب المعقولة التي أوردتها ، فما كانت بها حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بأشهرته بنفسها من الإجراءات بالجلسة .

(القضية رقم ٨١٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٢

٨ يونيه سنة ١٩٥٣

ضرب أفضى إلى الموت . جرح تسبب المتهم في حمله للمجنى عليها بجذب حقيبتها بعنف فوقعت على الأرض . إصابته أثناء هلاجه منه بإتهاب رئوي أدى إلى وفاته . توافر ظرف الإكراه في السرقة ، وقيام جريمة إحداث جرح أفضى إلى الموت .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقيبة من يد المجنى عليها بعنف هو

٢١٤

٩ يونيه سنة ١٩٥٣

نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة . قصره على حالة الامر بإحالة الواقعة على المحكمة الجزئية . الامر بإحالتها إلى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

إن الأصل في الطعن بالنقض أنه لا يجوز إلا في الأحكام المنهية للخصومة والصادرة من محكمة آخر درجة ، إلا أن القانون أجاز للنائب العام استثناء من هذا الأصل واختصاراً للأجراءات ، الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة ، وقد جعل حق الطعن في هذا الأمر منوطاً بأن يكون الأمر صادراً بحسب الأصل بإحالة الواقعة إلى المحكمة المختصة بأصل الدعوى في الجنب - وهي المحكمة الجزئية - فإنه يتعين قصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم التوسع فيها بحيث إذا لم يترتب عليه هذا الأثر بأن كان الأمر باعتبار الواقعة جنحة صادراً بإحالتها إلى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية أو لغير ذلك من الأسباب ، فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

المحكمة

... وحيث إن الأصل في الجنحة أن يصدر الأمر بإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها سواء في ذلك أن يكون صادراً من قاضي التحقيق

الذي أوقع المجنى عليها من الترام فأصيبت بجروح ، وأصيبت أثناء علاجها منها بالتهاب رئوي حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج ، وانتهى بوفاتها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافق به ظرف الإكراه في جناية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جناية إحداث جرح عمدي أفضى إلى موت المجنى عليها .

(القضية ٨١١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٣

٨ يونيه سنة ١٩٥٣

إثبات . أساس الأحكام الجنائية . حرية القاضي في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .

المبدأ القانوني

إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فإدام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يقتنع وجدانه بصحتها فلا تجوز مصادرتة في اعتقاده ولا المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يحكم بالإدانة إلا إذا اطمأن ضميره لها بشرط أن يكون هذا الاطمئنان مستمداً من أدلة قائمة في الدعوى يصح في العقل أن تؤدي إلى ما اقتنع به القاضي ، وما دام الأمر كذلك فلا تجوز المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٨١٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

طبقا للمادة ١٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية فهو إذ يرى أن الواقعة جنحة ، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا المضررة بأفراد الناس فيحيلها إلى محكمة الجنايات ، أو كان الأمر صادرا من غرفة الاتهام طبقا للمادة ١٧٩ من ذلك القانون ، فهي إذ ترى أن الواقعة جنحة تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها وذلك على مقتضى ما تقدم بالنسبة إلى قاضى التحقيق — لما كان ذلك وكانت المحكمة المختصة بالفصل في أصل الدعوى لا تقيد في حكمها بالوصف القانونى الذى تحال به الواقعة إليها بل إنها تفصل فيها حسب التكييف الذى ترى هي إعطاء لها بعد تحقيقها بمعرفتها ، وكان الأصل في الطعن بالنقض أنه لا يجوز إلا في الأحكام المنهية للخصومة والصادرة من محكمة آخر درجة ، إلا أن القانون أجاز للنائب العام استثناء من هذا الأصل واختصارا للاجراءات ، الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة ، وقد جعل حق الطعن في هذا الأمر منوطا بأن يكون الأمر صادرا بحسب الأصل بأحالة الواقعة إلى المحكمة المختصة بأصل الدعوى في الجنب وهي المحكمة الجزئية فانه يتعين قصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم التوسع فيها بحيث إذا لم يترتب عليه هذا الأثر بأن كان الأمر صادرا بأحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية أو لغير ذلك من الأسباب فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا . ولما كان الأمر المطعون فيه الصادر من غرفة الاتهام باعتبار واقعة اختلاس مبلغ الثمانية جنيهات ومائة وثمانين مليا جنحة تبديد قد أحالها مع تهمتي الجناية المستدتين للتهمة إلى محكمة الجنايات لارتباطها بهما ، وكان هذا

الأمر لا ينتج أثرا من حيث تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ولا يمس حق المحكمة ، وهي محكمة الجنايات ، في تغيير الوصف القانونى للفعل المسند إلى المتهم بالضوابط المبينة بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية — لما كان ذلك فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا . (القضية رقم ٨٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٥

٩ يرنه سنة ١٩٥٣

استئناف ، حكم . ادعاء الطاعن صدور الحكم في تاريخ غير الوارد فيه وطلبه التأجيل لاثبات ما يدعيه . قضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون تمكينه من اثبات دعواه . اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

إذا كان الطاعن قد دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن الحكم المستأنف صدر من محكمة أول درجة في تاريخ غير التاريخ الوارد به وطلب اعطائه مهلة لتقديم شهادة رسمية تثبت صدوره في التاريخ الذى يقول به ومع ذلك قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون أن تمكنه من اثبات دفاعه وكان يبين من الاطلاع على تقرير الاستئناف أن الحكم صدر في التاريخ الذى يقول هو به — فهذا الحكم يكون معيبا لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٦٢٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٢١٦

٩ يونيه سنة ١٩٥٣

١ — دفاع . طلب معاينة ليس من شأنها أن تنفي الأدلة التي أقنعت المحكمة بثبوت التهمة . لا تريب على المحكمة في إغفاله .

ب — محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق . سماع محكمة أول درجة شهود الإثبات في الجلسة التي تخلف فيها المتهم عن الحضور بغير عذر مقبول واعتبر فيها الحكم حضوريا . ليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع الشهود في مواجهته .

ج — نقض . دفع المتهم بطلان التفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى اعترافه في تحقيقات النيابة . لا جدوى له من التمسك بطلان التفتيش .

المبادئ القانونية

١ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لطلب المتهم باخفاء أشياء مسروقة معاينة الحديقة التي ضبطت فيها البضاعة المسروقة ليثبت أن بها مخاىء وسرايب كان في وسعه أن يخفيها فيها لو كان سيء النية ، استطرد إلى بيان الأدلة على علم الطاعن بالسرقة وقال إنها مستمدة من كمية البضاعة وكثرتها ومن تخطيطه في تحليل وجودها عنده ومن إقراره بأنه اضطر إلى قبول حفظها لديه خوفا من المتهم الرابع الذي وصفه بأنه مجرم شديد البطش مما يفيد أن المحكمة لم تر وجها لإجابة الطاعن إلى طلب المعاينة مادام الهدف الذي يرمى بها لإثباتها وهو وجود سرايب ومخاىء في الحديقة ليس من شأنه أن ينفي الأدلة الأخرى التي أقنعتها بثبوت هله بالسرقة .

٢ — إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بأجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزومه أو تستكمل به النقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . وإذن متى كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد سمعت جميع شهود الدعوى في جلسة المحاكمة التي تخلف فيها الطاعن عن الحضور بغير عذر مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة بما حدا بها إلى اعتبار الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه ليس للطاعن أن ينعى عليها سماع شهود الإثبات في غيبته ولا أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع هؤلاء الشهود في مواجهته .

٢ — لا جدوى للطاعن من التمسك بطلان التفتيش مادام الحكم قد قال في الرد على دفاعه في هذا الشأن إن المحكمة تستند في إثبات إخفائه المسروقات في مسكنه لا على الدليل المستمد من التفتيش ، وإنما على اعترافه في تحقيقات النيابة بوجود البضاعة المسروقة في مسكنه وأن ذلك الاعتراف منفصل عن التفتيش ويؤدي وحده لافتتاع المحكمة .

(القضية رقم ١٢٣٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ، ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل المستشارين) .

٢١٧

٩ يونيه سنة ١٩٥٣

دعوى مدنية . الاصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية .
القانون أباح رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة منها الدعوى العمومية .

المبدأ القانوني

الاصل في الدعاوى المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ، متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن جريمة ، انتفت علة الاستثناء وانتهى هذا الاختصاص . وإذن متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بتهمة قيادته سيارة دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة وبجالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، بأن قادها بسرعة وعلى يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدعيا بحق مدني للطالبة بقيمة التالف الذي أصاب سيارته ، وكان الضرر الذي أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن اتلاف السيارة ، ذلك أن الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لائحة السيارات وهي مخالفة لا تنتج بذاتها ضرر للطاعن ، أما الضرر الذي أصابه فناشئ عن واقعة اتلاف السيارة ، وهي واقعة لم ترفع

بها الدعوى الجنائية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال - متى كان ذلك ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر الذي أصاب الطاعن ، وإنما كان ظرفا ومناسبة لهذا الضرر ، وتكون المحكمة الجنائية ، إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها . ولما كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينشأ عن الجريمة ، هو مما يتعلق بولايتها القضائية ، فهو إذن من صميم النظام العام ، ويجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين نقض الحكم وتصحيح الخطأ القانوني . والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(القضية رقم ٩١٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٢١٨

١٥ يونيه سنة ١٩٥٣

ترصد . لا يؤثر في قيامه أن يكون في مكان خاص بالجاني نفسه .

المبدأ القانوني

إن العبرة في قيام التردد هي في تربص الجاني وترقبه للجنى عليه مدة من الزمن قصيرة أو طويلة في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك إلى الاعتداء عليه بالقتل أو

لإقامة الدعوى - فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها .

(القضية رقم ٨٣٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٢٢٠

١٥ يونيه سنة ١٩٥٣

نقض . حكم . توقيع في الثلاثين يوما التالية لصدوره .
ادعاء عدم التوقيع في مدى هذه المدة . سبيل إثباته .
الاستناد في ذلك إلى مجرد عدم خلو الحكم من تاريخ التوقيع عليه . لا يجدى .

المبدأ القانوني

إن الدليل الذى يعتمد به في إثبات عدم توقيع الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي الشهادة الدالة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجده به رغم مضي ثلاثين يوما على تاريخ النطق به . أما الندرع لذلك بمقولة إن الحكم قد جاء خاليا من تاريخ التوقيع عليه فلا يجدى .

(القضية رقم ٨٣١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢١

١٥ يونيه سنة ١٩٥٣

إجراءات . توقيع القاضي والكتاب على كل صفحة من محاضر الجلسات . عدمه . لا يترتب عليه بطلان .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها

الايذاء ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترسد في مكان خاص بالجاني نفسه .

(القضية رقم ٨٢٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس قالى المستشارين) .

٢١٩

١٥ يونيه سنة ١٩٥٣

غرفة الاتهام . سلطتها في إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

المبدأ القانوني

إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، وإذ لك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمرها بناء على ما تراها من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها ، ولها وهي بسبيل ذلك أن تعول على قول الشاهد وإن يكن حدثا دون قول آخر صدر عنه إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها ؛ وإذا هي انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه

على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر - إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، وما دام أن الطاعن لا يدعى أن شيئاً مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع ، فلا يقبل منه التمسك ببطلان الاجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على كل صفحات محاضر الجلسات .

(القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٢٢

١٥ يونيه سنة ١٩٥٣

ضرب أنفى إلى عامة . إثبات الحكم مما أورده التقرير الطبي أن العاهة التي تخلفت بالمصاب هي فقد جزء من العظم لا ينتظر ملؤه في المستقبل . هذا لا يدل على عدم استدامة العاهة .

المبدأ القانون

إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العاهة المستديمة بالجنى عليه قد أثبت بما أورده التقرير الطبي الأخير مانصه دواعيد فحص المصاب المذكور في ٢٣ فبراير ١٩٥٢ فتبين أنه شفى من إصابة رأسه وتخلفت لديه من جراتها عاهة مستديمة هي فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يسار الجبى والجدارية اليسرى في

مساحة مستطيلة الشكل تقريبا بأبعاد ٥×٩ ونصف سم وهذا الفقد لا ينظر ملؤه مستقبلا بالنظم وقد يملأ بنسج ليفي ، وبذا فقد ألمخ في تلك المنطقة وقايتها الطبيعية من العظم . . . الخ ، فهذه العبارة التي نقلها الحكم عن تقرير الطبيب الذي فحص الجنى عليه بعد أن تم شفاؤه واضحة الدلالة على تخاف عاهة مستديمة بالمصاب ، وإذا كان الطبيب قد أورد ذلك بأنه لا ينتظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة في الاحتياط في التعبير العلى عن المستقبل ، ومادام الطبيب قد قرر أنه لا ينتظر في المستقبل ملء الفقد بالعظم ولا يدعى الطاعن أن مثله قد ملئ فإنه يتعين الأخذ بما رآه الطبيب من أن العاهة مستديمة ، ويكون تطبيق المحكمة للسادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة .

(القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود محمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٢٢٣

١٥ يونيه سنة ١٩٥٣

هناك عرض بالقوة . إثبات المحكمة وقوع الفعل على الجنى عليها بغتة الأمر الذي أثار استنزازها واستنكارها في أول مرة ودفعها لرفع النهم في ثانی مرة . ذلك يسكنى لتوافر ركن استعمال القوة .

المبدأ القانونى

إذا كانت محكمة الموضوع - في

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر ، وإذن فإذا كانت المحكمة قد أثبتت وقوع خطأ من المجنى عليه وقالت إنه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم ، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاهن يربى على خطأ المجنى عليه ، وإذا كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذى طلبه والد المجنى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيتها وصدر الحكم بذلك ، فإنه لا يكون هناك محل لما يشير الطاهن فى شأن المشاركة فى الخطأ ، وتأثير ذلك على مقدار ما يتحمل من التعويض .

٢ - لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات قد جاء استثناء من الحكم الوارد فى الفقرة الأولى من تلك المادة الذى لا يجوز فى الاستئناف إدخال من لم يكن خصما فى الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف وكانت المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة ضريبة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات - لما كان ذلك ، وكان الحكم برفض تدخل المسئولة عن الحقوق

حدود مالها من سلطة تقدير أدلة الدعوى - قد استظهرت ركن القوة فى جريمة هتك العرض وأثبتت توفره فى حق الطاعن بقولها "إن ركن القوة المنصوص عليه فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق ، وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فدلته الشنعماء معها بغتة الأمر الذى أثار استنكارها فى أول مرة ودفعتها لصفع المتهم المذكور فى ثانيا مرة ، فإن ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفى للرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكتت عند ما وقع عليها الفعل فى المرة الأولى ما يدل على رضاها به .

(القضية رقم ٨٤٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامين محمد وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٢٤

١٦ يونيه سنة ١٩٥٣

أ - دعوى مدنية . صدور الحكم بتعويض مؤقت . النعى عليه بأنه لم يحدد خطأ المجنى عليه ومبلغ تأثيره على مقدار التعويض . لا محل له .

ب - دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . الحكم برفض طلب تدخله أمام المحكمة الاستئنافية خصما منفصلا إلى انهم فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم . حكم صحيح .

منتويا البحث بمقتضيات وظيفته لمصلحة
الراشئ أو مصلحة غيره .

٢ - يكفي في القانون لإدانة الموظف
بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل
المطالب وأن يكون قد اتجر مع الراشئ
في هذا النصيب .

(القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالي
ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٢٦

١٦ يونيو سنة ١٩٥٣

دفاع . طلب هام . إجابته أو الرد عليه . يجب
يستوجب نقض الحكم . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى
محكمة أول درجة الانتقال إلى مكان الحادث
لإجراء المعاينة بحضور المهندس الفني
للسيارات لإثبات أن المسؤول عن الحادث
هو سائق الترام فلم تجبه المحكمة إلى هذا
الطلب وقضت بإدانة المتهم ، ثم لدى المحكمة
الاستئنافية تمسك بهذا الطلب في مذكرته
المأرخص له في تقديمها ولكنها أيدت الحكم
المسأنف لأسبابه دون أن تجيب طلبه أو
ترد عليه - فان حكما يكون معيبا بأخلاله
بحق الدفاع .

(القضية رقم ٤٢٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

المدنية خصما منضما إلى المتهم قد صدر في
ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، الذي
لم يكن به نص مماثل لنص المادة ٢٥٤ من
قانون الإجراءات الجنائية الذي استحدثه
الشارع وأجاز به للمسئول عن الحقوق
المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى
الجنائية في أية حالة كانت عليها - فان
ما قضت به المحكمة من رفض طلب تدخل
المسئول عن الحقوق المدنية لأول مرة بعد
نقض الحكم الأول ، هو قضاء سليم مطابق
للقانون .

(القضية رقم ١٣١٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وابراهيم
خليل واسماعيل بجدي ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس
غالي المستشارين) .

٢٢٥

١٦ يونيو سنة ١٩٥٣

أ - رشوة . كون الراشئ غير جاد في عرضه .
لا يؤثر في قيام الجريمة مادام الموظف قد قبله على أنه
جدي .

ب - رشوة . يكفي أن يكون للموظف نصيب
من العمل المطلوب .

المبادئ القانونية

١ - لا يؤثر في قيام أركان جريمة
الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة
ولم يكن الراشئ جادا فيما عرضه على
المرتشي متى كان عرضه الرشوة جديا في
ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي

٢٢٧

١٦ يونيو سنة ١٩٥٣

أ — إثبات • شاهد نقي • ساء لدى المحكمة الاستئنافية • عدم تلبيةها على هذه الشهادة • لا يقدح في سلامة حكمها •

ب — قل قاضح • متى تتوافر هذه الجريمة ؟ مجرد الأقوال مهما بلغت من البذاءة • تعتبر سباً •

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد

سمعت شاهد نقي فجاءت شهادته مؤيدة لدفاع الطاعن ثم أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تعرض لهذه الشهادة فذلك لا يقدح في سلامة حكمها ، إذ هي غير ملزمة بالتعليق على شهادة شاهد النفي وتبرير أطرافها إياها وأخذها بشهادة شاهد الإثبات •

٢ — يشترط لتوافر جريمة الفعل القاضح الخل بالحياء وقوع فعل مادي يخدش في المرء حياء العين أو الأذن • أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سباً • وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما « تعرفوا انكم ظراف تحبوا نروح أى سينما » جريمة فعل قاضح يخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ • والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات •

المحكمة

د حيث إنه لما كانت المحكمة غير ملزمة

بالتعليق على شهادة شاهد النفي وتبرير أطرافها وأخذها بشهادة شاهد الإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده بما يجعله مقاما على تلك الأسباب ومن بينها ما قالته المحكمة بشأن العلانية من أن العبارات التي وجهها المتهم إلى السيدتين المجنئ عليهما صدرت منه في الطريق العام وبصوت مسموع وهو ما يتحقق به ركن العلانية ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس •

د وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن ضابط مكتب الآداب شاهد أثناء سيره في شارع عبد العزيز الطاعن وآخرين يتعقبون سيدتين وسمع الطاعن يقول لهما بصوت مسموع « تعرفوا انكم ظراف تحبوا نروح أى سينما » فقبض عليه وعلى زميليه اللذين وجهوا عبارات أخرى وحرر لكل منهم محضرا على حدة ، ثم عرض الحكم للوصف القانوني لهذه الواقعة وقال إنها تعد سباً علنياً ، كما وصفها النيابة ، كما تعد في الوقت ذاته فعلا علنياً قاضحاً وأنها أكثر انطباقاً على جريمة الفعل القاضح المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ، وانتهى الحكم من ذلك إلى إدانة الطاعن عن هذه الجريمة •

د وحيث إنه لما كان يشترط لتوافر جريمة الفعل القاضح الخل بالحياء وقوع فعل مادي يخدش في المرء حياء العين أو الأذن ، وكان مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش تخرج بذلك عن نطاق هذه الجريمة ولا تعتبر إلا سباً ، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة الثابتة به جريمة فعل قاضح يخل بالحياء يكون قد أخطأ

٢٢٩

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣

دفاع . محام . متهم بجناية أمام محكمة الجنج . لا يتحتم
أن يحضر معه مدافع .

المبدأ القانوني

إن حضور مدافع عن المتهم بجناية غير
معتوم إلا أمام محكمة الجنايات نفسها ، أما
الجنايات التي تنظرها محاكم الجنج عملاً بالمادتين
١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية
فتسرى عليها الاجراءات الخاصة بالجنج ،
فالمتهم بجناية من هذا القبيل لا يتحتم أن
يحضر معه مدافع .

(القضية رقم ٨٥٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٠

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣

خطف طفل . ركن التحيل . يكفي لقيامه أن يقع
على من يكون المجنى عليه في كفالته .

المبدأ القانوني

يكفي لقيام ركن التحيل — في جريمة
خطف الاطفال — أن يقع على من يكون
المجنى عليه في كفالته ، وليس من الضروري
أن يقع على المجنى عليه نفسه متى كان هذا
التحاييل قد مكن الجاني من خطف المجنى عليه .
وإذن فتي كان الحكم قد استظهر أن التحيل
وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى
فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص
اتحل بشخصية والد المجنى عليه واتصل أولاً

ويكون وصفها القانوني الصحيح هو السب المنطبق
على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات
إلا أنه لما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن
مقررة في القانون لجريمة السب علنا فإنه يتعين
رفض الطعن .

(القضية رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٨

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣

نقض . التقرير بالطعن . يجب أن يكون في قلم
كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم من المحكوم عليه
أو بواسطة وكيل عنه . التقرير به من مسجون .
يجب أن يكون من المحكوم عليه نفسه أمام مأمور
السجن .

المبدأ القانوني

يجب لقبول الطعن بالنقض وفقاً للمادة
٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن
يقرر به المحكوم عليه في قلم كتاب المحكمة
التي أصدرت الحكم ، إما بنفسه أو بواسطة
وكيل عنه مفوض منه بذلك ، أو أن يقرر
به بنفسه أمام مأمور السجن إذا كان مستقلاً ،
ولا تتصل محكمة النقض بالطعن إلا عن
طريق هذا التقرير . وإذن فتي كان تقرير
الطعن قد حرره مأمور السجن بنفسه بناء
على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين محام
قال إنه وكيل عن المحكوم عليه ، فإن الطعن
يكون قد وقع مخالفاً للقانون ، ويتعين عدم
قبوله شكلاً .

(القضية رقم ٨٥٧ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة اساميل مجدى ومصطفى حسن وحسن
داود وأبيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

المعول عليه في تقدير الشهادة هو اطمئنان المحكمة إليها .

(القضية رقم ٨٣٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسادة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم إسماعيل وأنيس خالى المستشارين) .

٢٣٣

١٣ يونيه سنة ١٩٥٣

محكمة استئنافية . تمسك الطاعن أمامها بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى . فتضاؤلا بالناء الحكم الابتدائي وبقبول الدعوى . يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى المباشرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي وقضى بقبول الدعوى ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقاً لنص المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تتعرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى درجتي التقاضى .

(القضية رقم ٩٦٥ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم إسماعيل وأنيس خالى ومصطفى كامل المستشارين) .

بكتاب المدرسة وأخبرهم بوفاة جدة المجنى عليه ، وطالب إليه أن يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة ، ولما استبسطاً خروج المجنى عليه اتصل بنظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبدياً التأثير والالم من عدم خروج المجنى عليه فخدع الناظر بذلك الحيلة وأذن للمجنى عليه بالخروج الذى وجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أطفه بها إلى البلدة التى أخفاه فيها . متى كان ذلك فإن ركن التحيل يكون متوافراً .

(القضية رقم ٨٧٠ سنة ٢٣ ق بالمينة السابقة) .

٢٣١

٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣

أ - إثبات . استعراف السكك البواليسى . حرية المحكمة في تقديره كدليل في الدعوى .
ب - شهادة . سلطة المحكمة في تقديرها .

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع الجزية في تقدير استعراف السكك البواليسى والاستدلال به على ارتكاب المتهمين للجريمة ، فاذا كان تمويلها على هذا الاستعراف لا يتعارض مع الأنفال المستندة إلى كل من المتهمين والتي أداتهما على أساسها فلا يجوز مجادلتهما في ذلك .

٢ - إن القانون لم يضع للشهادة نصاً يقيّد به القاضي في المواد الجنائية بل

الشاهد كدليل من أدلة الدعوى دون أن تسمعه .
التمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد
الحكم دون استكمال هذا النقص . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة
الاستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات
التحقيق التي ترفع إليها إذا لم تجد هي ضرورة
لذلك ، إلا أنه متى كان الحكم الابتدائي قد
اعتمد على شهادة شاهد لم تسمعه المحكمة
بالجلسة ، فإن المحكمة الاستئنافية تكون
قد أخطأت في قولها إن الطاعنين قد مكنا
من مناقشة الشهود أمام المحكمة الابتدائية ،
إذ غاب عنها أن أحدهم لم تسمعه تلك المحكمة ،
وعولت على أقواله كدليل من أدلة الدعوى ،
وإذا كان من حق المتهم أن تحقق الأدلة
القائمة ضده بالجلسة في مواجهته ، وكان
القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية أن
تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة أمام
محكمة أول درجة ، فإنه كان يجب على المحكمة
أن تجيب الطاعن إلى ما طلب من مناقشة
الشهود الذين لم يقسن له مناقشتهم ، أما وهي
لم تفعل ، فإن حكمها يكون باطلا لإخلاله
بحق دفاع الطاعن .

(القضية رقم ٨٢٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالي ومصطفى
كامل المستشارين) .

٢٣٣

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣

ضبطية قضائية . إدارة مكافئة المخدرات . جميع
ضباطها منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١
وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة
١٩٥١ من رجال الضبطية القضائية في جميع أنحاء القطر .

المبدأ القانوني

إن إدارة مكافئة المخدرات قد أصبحت
بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في
١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقرار وزير
الداخلية الصادر تنفيذا له منشأة على وجه
قانوني صحيح ، وصار لجميع ضباطها سواء
منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون
بها بعدئذ صفة مأموري الضبطية القضائية
في كافة أنحاء الدولة فيما يتعلق بتنفيذ القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر في ذلك ألا
يكون وزير الداخلية قد أصدر قرار بإنشاء
فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة
١٩٥٢ مادام جميع ضباطها كانت لهم صفة
مأموري الضبطية القضائية في كافة أنحاء
الدولة منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة
١٩٥١ .

(القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس
غالي المستشارين) .

٢٣٤

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣

دفاع . طلب المتهم . مع شاهد أمام محكمة أول
درجة . الحكم بأذاته مع التعويل على أقواله هذا

٢٣٥

٢٩ يونيه سنة ١٩٥٢

تزوير - التزوير في دفتر اشتراك كيلومتري يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية . تزوير في محرر رسمي .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم على الطاعن هي أنه ارتكب تزويرا في دفتر اشتراك كيلومتري يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ومحرره موظفون بتلك المصلحة محتضون بمقتضى وظائفهم بتحريره ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذا التزوير وقع في محرر رسمي ما يعد جريمة معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، هو التكييف القانوني الصحيح للواقعة ، أما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلومتري يعتبر جريمة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مزدود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التي وردت في هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بإدخال محررات لا يتناولها هذا النص .

(القضية رقم ١١٨٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٣٦

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - إثبات . محكمة الموضوع . لها أن توازن بين التقارير الطبية وتأخذ بما تراه منها .
ب - قتل خطأ . نفي الاتهم الخطأ المنسوب إليه بعدم علمه بمنشور وزارة الداخلية القدى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب . لا يصح . وجوب إلمامه بجميع التعليمات سواء أكانت صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التي يديها الأطباء عند مناقشتهم أمامها ، فإذا كانت المحكمة إذ أخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وبقرار مدير معهد مستشفى الكلب وما أبداه عند مناقشته أمام المحكمة واطرحت رأى الأطباء الاستشاريين ، فإنها تكون قد أعملت وظيفتها في حدودها ولا يقبل النعى على حكمها لهذا السبب .

٢ - إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . وإذن متى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم « مفتش صحة » بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب ، ولو وقوعه في خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراهيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فإن ما يثيره الطاعن من عدم

العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له أساس ، ذلك أن الطبيب الذي يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

(القضية رقم ٧٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٢٣٧

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣

١ — معارضة . إعلان المعارض للشخصه ولاي محل إقامته بل لجهة الإدارة . هذا الإعلان لا يصح أن يبنى عليه حكم في المعارضة .

ب — نقض . عدم علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه . مبادرته إلى الطعن فيه على أثر علمه بصدوره . قبول الطعن شكلاً .

المبدأ القانوني

١ — إذا كان الطاعن بعد أن عارض وحضر عدة جلسات تغيب فأمرت المحكمة بتأجيل الدعوى وإعلانه للجلسة التي حددتها ولكن ورقة الإعلان لحضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه برفض المعارضة لم تعلن لشخص الطاعن ولا في محل إقامته ، وإنما أعلنت لجهة الإدارة فانه لا يصح أن يبنى على هذا الإعلان الحكم في المعارضة ويكون الحكم المترتب عليه باطلاً

٢ — إذا كان الطاعن لم يثبت علمه رسمياً

بصدور الحكم المطعون فيه قبل طعنه عليه وتبين أنه على أثر علمه به بادر إلى الطعن عليه ، فطعنه يكون مقبولا شكلاً .

(القضية رقم ٤٣٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٣٨

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣

١ — وصف التهمة . تعديل المحكمة الاستثنائية وصف التهمة من إدارة منزل للدعارة إلى الاعتياد على ممارسة الدعارة دون إضافة أفعال جديدة ، لا إخلال بحق الدفاع .

ب — الاعتياد على ممارسة الدعارة . إثبات الحكم أن التهمة اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، نوافر أركان الجريمة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت محكمة أول درجة قد دانت الطاعنة بجريمة إدارة مسكنها للدعارة ، وكانت المحكمة الاستثنائية قد غيّرت الوصف القانوني الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إليها ودانتها بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ، وعاقبتها بعقوبة أخف من التي كان محكوماً عليها بها — فإن المحكمة لا تكون قد أخلت في شيء بدفاع الطاعنة .

٢ — متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنها اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، فإن جريمة الاعتياد على ممارسة

و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى الذى كان يحيز للحاكم الفصل فى الدعوى المدنية رغم البراءة فى الدعوى الجنائية ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ كان متعينا على المحكمة إما أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته فى الدعوى الجنائية ان رأتها صالحة للفصل فيها وإما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلامصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية .

(القضية رقم ٨٢٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٤٠

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣

طمن بالنقض . شهادة مقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء الثمانية الأيام التالية لسدور الحكم بأنه لم يحتم . شهادة أخرى مقدمة منه بعد انقضاء الثمانية عشر يوما بأن الحكم لم يحتم . عدم قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانونى

إن المادة ٤٢٦ من قانون الاجرامات الجنائية إذ نصت على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فيقبل الطعن فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بايداع الحكم قلم الكتاب ، فقد أوجبت عليه فى الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من

الدعارة تكون متوافرة الأركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال إنه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر .

(القضية رقم ٧٩٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود وعمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٣٩

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣

دعوى مدنية . الحكم بالبراءة وبعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . خطأ . يجب على المحكمة إما أن تفصل فى الحكم فى موضوع الدعوى المدنية أو تحيلها إلى المحكمة المدنية بلامصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية .

المبدأ القانونى

إن المادة ٣٠٩ من قانون الاجرامات الجنائية تنص فى صراحة على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها الممدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعتدئد تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلامصاريف . واذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الاجرامات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧

ولا يكون له الحق في امتداد الميعاد ، ولا تكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .

(القضية رقم ٨٣٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن دارد ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس فالى المستشارين) .

قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ، فاذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدور الحكم ، فانها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها ، ولذا يسقط حق الطاعن في الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ،

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٤١

٤ يونيو سنة ١٩٥٢

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة المطروحة عليها . لا إلزام عليها في اتخاذ خطة معينة لذلك . لا تدرب عليها إذ هي رفضت ندب خير أو استجواب الخصوم متى أقامت قضاها في موضوع النزاع على أسباب سائفة مستمدة من عناصر الدعوى . مثال في نزاع على عقد بيع وفاء مدعى بأنه يخفى رهنا . المادة ٣٣٩ مدنى قديم والمادتان ١٦٧ و ٢٢٥ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - استجواب أحد الخصوم في الدعوى أو ندب خير فيها هو من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وفقا للمادتين ١٦٧ و ٢٢٥ من قانون المرافعات فله السلطة في تقدير الأدلة المطروحة عليه دون أن يتعين عليه اتخاذ خطة معينة لذلك أو الاستناد إلى أوراق متعلقة بعمل بمائل من كان قد وجد في التحقيق وعناصر الدعوى الأخرى ما يبنى لتكوين عقيدته للفصل في الدعوى .

وإذن فمتى كانت المحكمة بعد أن فندت في حدود سلطتها الموضوعية الأدلة التى تعتمد عليها الطاعنة في الاستدلال على أن العقد يخفى رهنا خلصت إلى أن هذا العقد هو وفقا لنصوصه عقد بيع وفاء لا تتوافر فيه القرائن القانونية التى يمكن أن يستنتج منها أنه في حقيقته رهن مستندة في ذلك إلى الأسباب التى أوردتها والتي تسوغ قضاها في هذا الخصوص ، فانها لا تكون قد أخطأت إذ لم تجب الطاعنة إلى طلب تعيين خير زراعى لمعاينة الأطيان موضوع العقد وتقرير ثمنها أو استجواب المطعون عليها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٧ أسبوط الابتدائية على المطعون عليها وقالت

العقد بمبلغ ١٢٠ ج بينما أن الطاعنة قدمت أربعة عقود صادرة في سنة ١٩٢٧ ، ١٩٤٣ تدل على أن ثمن الفدان لا يقل عن ٢٠٠ ج ، كما أنها قدمت صورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٥٥ سنة ١٩٣٧ استئناف أسيوط وهو يفيد أن ثمن الفدان ٤٥٠ ج وأما عن حيازة الطاعنة للأطيان موضوع النزاع فإن محكمة أول درجة نسبت إليها خطأ أنها أفرت بوضع يد المطعون عليهما من تاريخ العقد حتى رفع الدعوى مع أن كل مارمت إليه الطاعنة هو أنها سجلت على المطعون عليهما أنهما انتفعتا بالأطيان المرهونة من تاريخ العقد وقد أحالت محكمة ثاني درجة الدعوى على التحقيق . إلا أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف واكتفت بالرد على دفاع الطاعنة بقولها إن الثمن الوارد بالعقد إذا ما روعيت الأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة وقتئذ هو ثمن المثل وما جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وما قرره الحكم الابتدائي من هبوط أسعار الأطيان وقت التعاقد لا يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ الحكم يخلو من بيان الأسعار قبل انخفاضها وبيانها وقت التعاقد حتى يمكن المقارنة بينهما .

دومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب
يتحصل السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه
مشوب بقصور فى التسييب وتقويه لدفاع الطاعنة
ذلك أنها استندت أمام محكمة الموضوع فى الاستدلال
على أن حقيقة العقد المبرم بينها وبين المطعون
عليهما هى وهن لا بيع إلى قرينتين إحداهما بخس
الثمن الوارد بالعقد والأخرى استمرار حياتها
للأطيان المرهونة . أما هـن الثن فقد حدد فى

يفترض المأم الكافة بها ولم تقدم الطاعة ما يثبت أن المحكمة فيما قرره في هذا الخصوص خالفت حقيقة الواقع .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المحكمة أخلت بحق الطاعة في الدفاع وأغفلت الرد على دفاع جوهرى لها . لأنها طلبت تعيين خبير ذراعى لمائة الاطيان موضوع العقد وتقدير ثمنها وقت التعاقد في سنة ١٩٢٣ إلا أن المحكمة لم تتعرض لبحث هذا الطلب . واقتصر قضاؤها على إحالة الدعوى على التحقيق وأغفلت الرد على عقود البيع الصادرة في سنة ١٩٢٧ والتي تفيد أن ثمن الفدان لا يقل عن ٢٥٠ ج كما أنها لم تتعرض إلى الدليل المستمد من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٥٥ سنة ١٩٢٧ استئناف أسبوط في شأن عقد رهن حرر في سنة ١٩٢٥ لاثبات قيمة الاطيان والكشف عن حقيقة قصد المتعاققات كما أنها أغفلت أيضا الرد على الطلب الذى قدمته الطاعة لاستجواب المطعون عليهما عن سبب المبلغ المحكوم لما به على الطاعة في القضية رقم ١٨٠٨ سنة ١٩٣٦ وكان غرضها من هذا الاستجواب أن تثبت أن هذا المبلغ هو إيجار الاطيان المرهونة والتي كانت مؤجرة للطاعة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن تعيين خبير في الدعوى أو استجواب أحد الخصوم فيها هو من الرخص المأخوذة لقاضى الموضوع وفقا للمادتين ١٦٧ ، ٢٢٥ من قانون المرافعات فله السلطة في تقدير الأدلة المطروحة عليه دون اتخاذ خطة معينة لذلك أو الاستناد إلى أوراق متعلقة بعمل مماثل متى كان قد وجد في التحقيق وعناصر الدعوى الاخرى ما يكتفى لتكوين

هذا العقد صريحة في أنه عقد بيع وفانى احتفظت فيه البائعة بحق استرداد العين المبيعة مقابل رد الثمن ودفع رسم التسجيل في خلال أربع سنوات من أول يونيه سنة ١٩٢٣ وأن الثمن الوارد به وهو ١٢٢ ج للفدان هو ثمن المثل في وقت البيع إذا ما روعيت الأحوال الاقتصادية التى كانت سائدة وقتئذ خصوصا وأن الاطيان المبيعة على جملة قطع وفي زمام بلاد متعددة ، وأما الورقة التى حررت في تاريخ عقد البيع والتي تعهدت فيها المطعون عليهما الأولى بخضم ثلث مصاريف تسجيل عقد البيع ومصاريف استرداد العين المبيعة فانها لا تفيد أن العقد يخفى رهنا وقرر الحكم الابتدائى المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه ردا على العقدين المقدمين من الطاعة للاستلال بهما على بخس الثمن أنهما حررا في تاريخ غير معاصر لتاريخ العقد موضوع الدعوى . وأن الأرض التى اشترتها الحكومة في سنة ١٩٤٢ إذ كانت موجة الغلاء على أشدها لإنشاء منزله عليها هي من الاراضى المعدة للبناء ويبين من هذا الذى قرره المحكمة أنها بعد أن فندت في حدود سلطانها الموضوعية الأدلة التى تعتمد عليها الطاعة في الاستدلال على أن العقد يخفى رهنا خلصت إلى أن العقد هو بحسب ظاهر نصوصه عقد بيع وفانى لا تتوافر فيه القرائن القانونية التى يمكن أن يستنتج منها أنه في حقيقته يخفى رهنا وقد استندت في ذلك إلى الأسباب السابق بيانها والتي تسوغ قضاءها في هذا الخصوص . أما استناد الحكم في اعتبار أن الثمن الوارد بعقد البيع هو ثمن المثل وقت التعاقد إلى هبوط أسعار الاطيان وقتئذ فانه لا يبعد أن يكون تحصيله للواقع مستقى من الخبرة بالشؤون العامة التى

٢٤٢

٤ يونيو سنة ١٩٥٣

١ - بيع . وصية . حكم . تسيب . استخلاصه
من نصوص العقد وعناصر الدعوى أن نية الطرفين
انصرفت إلى البيع المنجز لا إلى الوصية . لا مخالفة في
ذلك لقانون .

ب - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . بيع .
حق البائع كضامن في الطعن في الحكم الصادر باستحقاق
الدين المبيعة لآخر لأفضلية عقده ولو لم يطعن المشتري
في هذا الحكم .

ج - بيع . تسجيل . بيع صدر من المورث
لمشتري لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث لمشتري
آخر سجل عقده . أفضلية عقد المشتري من الوارث
على عقد المشتري من المورث . لا محل للتحدى في هذا
الخصوص بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد الديون
وأن شخصية المورث تغاير شخصية الوارث .

المبادئ القانونية

١ - لما كان يبين بما أورده الحكم أن
محكمة الموضوع إذ قررت أن نية العاقدین
انصرفت إلى البيع المنجز لا إلى الوصية قد
استندت في ذلك إلى صريح نصوص العقد
والى تسلم المشتري عقد البيع الابتدائي وشروع
الطرفین في اتخاذ الاجراءات لدى مصلحة
المساحة تمهيدا لتحرير العقد النهائي ، وكان هذا
الذي قرره المحكمة في حدود سلطتها
الموضوعية هو استخلاص سائق لم تخرج فيه
عن نصوص العقد فان الطعن على الحكم في
هذا الخصوص بمخالفة القانون يكون على
غير أساس .

٢ - لما كان البائع لازما للمشتري
بضمان صحة البيع ونقل الملكية إليه وعدم

عقيدته للفصل في الدعوى والمحكمة غير ملزمة بأن
ترد على كل دفاع يثار أمامها . وحسبها أن تقيم
قضاءها على أسباب تكفي لحله كما هو الشأن في
الدعوى .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن
المحكمة استخلصت من أقوال شهود الطاعنة أنه لم
يثبت منها بطريقة ترتاح إليها صحة ما تعترض به
الطاعنة على وصف العقد موضوع النزاع ، مع
أن أقوال هؤلاء الشهود تفيد في مجموعها أن القيمة
الحقيقية للأطيان تزيد عما حدد لها في العقد وأنها
بقيت في حيازة الطاعنة وأن العقد لم يقصد به
البيع الوفاي وإنما قصد به الرهن . وما أوردته
المحكمة من أقوال هؤلاء الشهود فيه مسخ لها إذ
استندت إلى بعضهم أقوالا لم يدل بها .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين
من مطالعة محضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية
إلى هذه المحكمة أن أقوال شاهدي الطاعنة
عبد العال سيد مسلم وحسين محمود يشوبها بعض
الاضطراب وأن ما أمكن لمحكمة الموضوع استخلاصه
منها لا يصح وصفه بأنه مسخ لها وهي إذ طرحت
أقوال هذين الشاهدين والشاهد الثالث عبد الحميد
سيد أحمد فانها قد استندت في ذلك إلى أسباب تبرر
قضاءها في هذا الخصوص .

د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عيساد
المستشارين) .

التعرض له وملزما قانونا بالتضمنينات في حالة الحكم نهائيا بعدم ثبوت ملكيته للمقدار المبيع منه كله أو بعضه ، وكان له بحكم هذا الضمان مصلحة محققة في الدفاع عن حقوق المشتري منه ، لما كان ذلك يكون للطاعنين التمسك بأن عقد المشتري منهما المسجل يفضل عقد المطعون عليهما الأولى والثانية غير المسجل والصادر لهما من مورث الطاعنين عن نفس العقار وإن كان المشتري من الطاعنين لم يتمسك بهذا الدفاع .

٣ - البيع الصادر من المورث لا ينقل إلى المشتري ملكية العقار المبيع إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه بقي العقار على ملك المورث وانتقل إلى ورثته من بعده بسبب الارث فإذا ما باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكية البيع لأنه يكون قد تلقاه من مالكين وسجل عقده وفقا للقانون فتكون له الأفضلية على المشتري من المورث الذي لم يسجل عقده - أما القول بأن لا تركة إلا بعد سداد الديون وأن شخص الوارث يغير شخص مورثه فلا تأثير له على حكم انتقال الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل إذا باع مرة ثانية لمشتري آخر وسجل هذا الأخير عقده تنتقل إليه الملكية فكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما

عليه من التزامات في حدود التركة إذا باع العين التي تلقاها بالميراث عن مورثه لمشتري آخر وسجل هذا عقده ولم يكن المشتري من المورث قد سجل عقده فإن الملكية تخلص للمشتري من الوارث دون المشتري من المورث - أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل قائما حق الدائنين في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص . واذن متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولى والثانية رغم صدور عقد بيع مسجل إلى المطعون عليه الثالث من الطاعنين وهم ورثة أحد وارثي نفس البائعين إلى المطعون عليهما الأولى والثانية دون أن يبين سببا صحيحا لإهدار هذا العقد الذي انتقلت بتسجيله ملكية المقدار المبيع إلى المطعون عليه الثالث فإنه يكون قد خالف القانون متعينا نقضه .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا على الطاعنين وعلى المطعون عليه الثالث الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٤٣٦ كل - طلبتا فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ والصادر إليهما من والديهما المرحومين أنطون غطاس عطيه وشفيقة يوسف إبراهيم العثماني يبيع ٤٠٠ ط. و ١٠٠ س

ومنزل مبينة معالمها بصحيفة افتتاح الدعوى مقابل ثمن مقداره ألف جنيه مع إلزام المدعى عليهم متضامنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقالت المدعيتان في بيان الدعوى إن مورثيهما البائمين لها توفيا عن ورثة هم المدعيتان وأخوهما المرحوم اسكندر أنطون غطاس عطية الشهير بيوسف وخلفا من الأطيان الزراعية ١٠ ف ٢٠ ط ١٠ و ١٠ س يخص أخاهما اسكندر النصف أي ه ف و ١٠ ط و ه س وأن هذا الأخ توفي عن ورثة من بينهم الطاعنون ويخصهم الثلث في تركته ونصيبهم في الأطيان ١ ف و ١٩ ط و ١٠ سهم ولستهم بأعوا للطاعون عليه الثالث ٢ ف و ١٦ ط متجاهلين البيع الصادر من المورثين الأصليين إلى المدعيتين وأن هذا التصرف باطل بالنسبة لما زاد على نصيب الطاعنين من تركه مورثهم وهند نظر الدعوى دفعها الطاعن الثاني بأن العقد المؤرخ في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ هو في حقيقته - وصية صادرة من المورثين إلى بعض ورثتهما فلا تعتبر نافذة في حق الباقيين إلا بأجارتهم واستند في دفاعه هذا إلى عدم تسجيل العقد وإلى عدم مقدرة المدعيتين على دفع الثمن وإلى أن البائعين استمرا بعد صدور العقد منهما واضعياً اليد على الأعيان يستغلانها لحسابهما حتى وفاتهما - وانضم الطاعون عليه الأخير إلى الطاعن الثاني في هذا الدفاع ، كما تمسك بدفاع آخر محمله أن العقد الصادر له من الطاعنين قد سجل في ٢٣ من أكتوبر فانتقلت الملكية إليه بهذا التسجيل وأنه لما كان العقد الصادر إلى المدعيتين من واليهما لم يسجل فإن ملكية من اشترى هو منهم تكون قد آلت إليهم بالارث عن المرحوم اسكندر غطاس عطية الذي ورثها بدوره عن

والديه اللذين صدر منهما العقد المشار إليه والذي لم يسجل . وبمجلس ١٤ يونيو سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة حضوريا للطاعن الثاني والمطعون عليه الأخير وفي غيبة باقي المدعى عليهم بصحة ونفاذ العقد وإلزام المدعى عليهم بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب محاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة مؤسسة قضاءها : أولا - على عدم اعتبار العقد وصية . وثانيا - هل أنه ليس للمطعون عليه الأخير أن يتمسك بعدم تسجيل هذا العقد وتسجيل العقد الصادر إليه من الطاعنين (لأنه لا تركه لوارث إلا بعد سداد الدين ولأن شخصية الوارث خلاف شخصية المورث فلا أهمية في هذا الخصوص لأسبقية التسجيل) ورفع الطاعنون استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية قيد في جدولها برقم ٦٦ سنة ه ق مؤسسين استئنافهم على ما سبق لهم أن تمسكوا به أمام محكمة الدرجة الأولى من اعتبار العقد وصية لا بيعا منجزا وعلى ما تمسك به المطعون عليه الأخير من عدم تسجيل هذا العقد وانتقال الملكية إليه بتسجيل العقد الصادر إليه منهم . وبمجلس ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين - الطاعنين - بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب محاماة للطاعون عليهما الأولى والثانية فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قرر (أن عدم تسجيل العقد وعدم قدرة المدعيتين - المطعون عليهما الأولى والثانية - على دفع الثمن يفرض صحته

يبد المذکور استعداده لإثبات هذه الواقعة بالبينة وبمعكس ذلك فانه ظاهر من تقديم مشروع عقد البيع النهائي لمصلحة المساحة والتصديق عليه من المصلحة المذكورة أن هذا العقد لم يحرر في الخفاء بل ظهر في عالم الوجود واتخذت إجراءات التصديق عليه من مصلحة المساحة ولهذا يكون دفاع المدعى عليه الثاني في هذه النقطة على غير أساس قانوني ، وورد بالحكم المعلوم فيه الذي أقر أسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسبابا أخرى ما يلي (ومن حيث إنه ثبت من الاطلاع على قضية الجنابة رقم ١٥٧٣ سنة ١٩٤٠ بندر المحلة أن ماعثر عليه بمنزل المجنى عليهما (البائعين) بعد قتلها لم يكن عقد البيع الابتدائي الموقع عليه من البائعين والمشتريتين بل مشروع العقد النهائي الذي لم يقع عليه أحد والذي قدم للمساحة تمهيدا لجعله نهائيا وتستنتج المحكمة من عدم وجود العقد الأصلي بخزاة البائعين أنه كان في حياة المستأنف ضدهما (المطعون عليهما الأولى والثانية) ومن تأشير المساحة على مشروع العقد النهائي أن البيع الصادر للمستأنف ضدهما بيع صحيح وأن البائعين كانا جادين في تنفيذه وأن المقصود منه كان لنقل ملكية الأعيان المبيعة إلى المشتريين) ، ولما كان بين من هذا الذي ورد في الحكمين أن محكمة الموضوع قد استندت في تقديرها أن نية العاقدين قد انصرفت إلى البيع المنجز لا إلى الوصية — إلى صريح نصوص العقد وإلى تسليم المشتريتين عقد البيع الابتدائي وشروع الطرفين في اتخاذ الاجراءات لدى مصلحة المساحة تمهيدا لتحرير العقد النهائي — وكان هذا الذي قرره المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية هو استخلاص سائغ لم تخرج فيه عن نصوص العقد فان الطعن

لا ينهض دليلا على أن العقد وصية لأن نصوص العقد صريحة في أنه بيع منجز كما أن الهبة تصح إذا حررت في صيغة عقد بيع مستوف للشروط القانونية) إذ قرر الحكم ذلك يكون قد خالف القانون لأن الوصية شرعا هي تملك بغير عوض مضاف إلى ما بعد الموت ولأنه إذا صح ما افترضته المحكمة من أن العقد تم بغير مقابل ولم ينفذ حال حياة البائعين وأضيف إلى ذلك أن العقد النهائي لم يقع عليه ولم يسجل رغم تأشير مصلحة المساحة عليه قبل وفاة البائعين بأكثر من سنة كان في ذلك الدليل على أن العقد وصية لا بيع منجز ولا هبة مستورة في عقد بيع كما ذهب إلى ذلك الحكم المعلوم فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي قد ورد في أسبابه أنه بالاطلاع على العقد (تبين أنه بيع منجز معترف فيه بقبض الثمن وتسليم العقارات المبيعة للمشتريين وبضمان البائعين صحة البيع وخلو العقارات المذكورة من الرهون وكافة الحقوق العينية) كما ورد في تلك الأسباب أيضا (ومن حيث إن عدم تسجيل العقد وعدم قدرة المدعيتين على دفع الثمن بفرض صحته وبفرض التسليم أيضا باستمرار وضع يد البائعين على العقارات المبيعة حين وفاتها . كل ذلك لا ينهض دليلا على أن العقد وصية لأن نصوص العقد صريحة في أنه بيع منجز كما أن الهبة تصح إذا حررت في صيغة عقد بيع مستوف للشروط القانونية ، ولا يوجد ما يمنع البائعين من إدارة العقارات المبيعة منهما نيابة عن ابنتيهما المشتريتين — أما قول المدعى عليه الثاني (الطاعن الثاني) بأن عقد البيع بقي في حوزة البائعين حين وفاتها فهذا لم يقدم عليه دليل ولم

على الحكم في هذا الخصوص بمخالفة القانون يكون على غير أساس ويتمين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر العقد غير المسجل الصادر من المورث مفضلاً على العقد المسجل الصادر من الوارث يكون قد خالف القانون لأن البيع غير المسجل الصادر من المورث لا ينقل الملكية إلى المشتري ومن ثم تبقى الملكية على ذمة المورث وتؤول إلى ورثته فإذا تصرفوا فيما ورثوه وسجل المشتري منهم عقده انتقلت إليه الملكية قانوناً بالتسجيل .

ومن حيث إن المطعون عليهما الأولى والثانية دفعا بعدم قبول هذا الوجه من أوجه الطعن بمقولة إن المطعون عليه الأخير وهو المشتري بالعقد المسجل لم يطعن في الحكم الابتدائي بالاستئناف وأنه هو وحده صاحب المصلحة في الظمن على هذا الحكم في هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بان الطاعنين بوصفهم بائعين للطعون عليه الأخير يضمنون له صحة البيع ونقل الملكية إليه وعدم التعرض له وهم ملزمون قانوناً بالتضمينات في حالة الحكم نهائياً بعدم ثبوت ملكيتهم للبقدار المبيع منهم كله أو بعضه — وبهذا الضمان تتحقق مصالحهم في الدفاع عن حقوق المشتري منهم .

ومن حيث إن ما ينهيه الطاعنون على الحكم في السبب السالف ذكره في محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه رد على تمسك المطعون عليه الأخير بتسجيل عقده وبعدم تسجيل العقد الصادر

من المورثين بقوله ... « إن تمسك المدعى عليه الخامس — المطعون عليه الأخير — بتسجيل عقده لا يفيد شيئاً ونقطة البحث هي هل البائعون إليه يمتلكون ما باعوه أم لا — ومن حيث إن البائعين إليه قد خصهم في تركه اسكندر أنطون غطاس عطية الثلث وهذا آلت إليه نصف تركه المرحومين أنطون غطاس عطية والست شفيقة يوسف إبراهيم العثماني وذلك بعد استئصال ما تصرف فيه المذكوران بالبيع لابنتيهما المدعيتين لأنه لا تركه لوارث إلا بعد أداء الديون ولأن شخصية الوارث هي خلاف شخصية المورث فلا أهمية في هذا الخصوص لأسبقية التسجيل . وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ذلك بأن التصرف بالبيع الصادر من المورث لا ينقل إلى المشتري ملكية العقار المبيع إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه بقي العقار على ملك المورث وانتقل إلى ورثته من بعده بسبب الإرث فإذا ما باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكية المبيع لأنه يكون قد تلقاه من مالكين وسجل عقده وفقاً للقانون ومن ثم تكون له الأفضلية على المشتري من المورث الذي لم يسجل عقد شرائه — أما قول الحكم المطعون فيه بأن لا تركه إلا بعد سداد الدين وأن شخص الوارث يغاير شخص مورثه فلا تأثير على حكم انتقال الملكية وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ التي من مقتضاها أن لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوق شخصية قبل البائع له فكما أن البائع إذا باع مرة ثانية لمشتري آخر وسجل هذا الأخير

في القانون . المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ :

المبادئ القانونية

١ - لقاضي الأمور المستعجلة إذا طلب إليه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا الحجز قد وقع ونفا له مستوفياً لأركانها الجوهرية أو وقع مخالفاً له فأذا لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه وليس في ذلك مساس بأصل الحق . وإذن ففى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى عدم الاعتداد بحجز مدعى بأنه غير مستوف لأركانها الجوهرية التي نصت عليها المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - لما كانت المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه (استثناء من أحكام قانون المرافعات للبدر العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزنة معرضة للضياع أن يصدر أمراً بحجز الأموال التي يراد استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت . وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزاً تحفظياً ولا يجوز

عقده تنتقل إليه الملكية فكذلك الوارث الذي حل محله مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة إذا باع العين التي تلقاها بالميراث عن مورثه لمشتري آخر وسجل هذا عقده ولم يكن المشتري من المورث قد سجل عقده فإن الملكية تخلص للمشتري من الوارث دون المشتري من المورث - أما ككون تصرف الوارث نافذاً أو غير نافذ في حق دائني التركة فهو بحث آخر ويظل قائماً حق الدائنين في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المرحومين أنطون غطاس عطية وشفيقة يوسف إبراهيم العثماني إلى المطعون عليهما الأولى والثانية رغم صدور عقد بيع مسجل إلى المطعون عليه الثالث من الطاعنين وهم ورثة أحد واري نفس البائعين دون أن يبين سبباً صحيحاً لإهدار هذا العقد الذي انتقلت بتسجيله ملكية المقدار المبيع إلى المطعون عليه الثالث فإنه يكون متعيناً نقضه في خصوص هذا السبب .

(القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٣

٤ يونيو سنة ١٩٥٣

١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص . حجز ضرائب . دعوى بعدم الاعتداد بحجز أوقعت مصلحة الضرائب لعدم استيفائه أركانه الجوهرية التي نص عليها القانون . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها . ليس في ذلك مساس بأصل الحق .

ب - ضرائب . قاضي الأمور المستعجلة . حجز . الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التحفظي اللاحق الذي أوقعت مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمضي شهرين على توقيعه دون ربط الضريبة . صحيح

التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة (وكان يبين من هذا النص أن الشارع وقد خول استثناء من القواعد العامة لمدير عام مصلحة الضرائب بحق توقيع الحجز على أموال الممولين قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصاً على مصلحة الخزنة كفل في الوقت ذاته حقوق الممولين بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق بهبس هذه الأموال لمدة غير محددة ، وكان في توقيع حجز جديد كلما سقط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه قبل ربط الضريبة تقويت للحكمة التي نوحاها المشرع بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران دون أن تربط الضريبة ، وكان القول بغير ذلك من شأنه أن يجعل هذا القيد هيبثاً لا جدوى منه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بالحجز الثاني الذي أوقعت مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه دون أن تربط الضريبة يكون قد طبق المادة المشار إليها تطبيقاً صحيحاً .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أوقعت مصلحة

الضرائب (الطاعنة) استناداً إلى المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ حجزاً تحفظياً على مالاندريا لا يوكيس المطعون عليه الأول — من الأموال المودعة لدى البنك الأهلي اليوناني والأوراق المالية المودعة لدى شركة سلفاجو (المطعون عليهما الثاني والثالث) . وفي ٢ من يناير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه الأول الطاعنة والبنك الأهلي اليوناني بانذار ذكر فيه أن الحجز الموقع تحت يد هذا الأخير أصبح مرفوعاً لمضى شهرين من تاريخ توقيعه دون ربط الضريبة خلال تلك المدة . وفي ٤ من يناير سنة ١٩٥١ عادت الطاعنة فأوقعت حجزاً آخر تحت يد المطعون عليهما الثاني والثالث على ما للمطعون عليه الأول تحت يدهما من أموال وأوراق مالية . وكانت في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أوقعت حجزاً على ما كينات وآلات وأدوات أخرى بمقر منشأة المطعون عليه الأول ثم عادت في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ وأوقعت حجزاً جديداً على تلك الما كينات وآخر على سيارة له وأعلنت المطعون عليه الأول في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ بنماذج رقم ٤ ضرائب تطالبه فيها بأداء الضريبة المستحقة عليه عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٩ فأقام الدعوى رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر وطلب الحكم بعدم الاعتداد — بالحجوز الأربعة المتقدم ذكرها استناداً إلى أسباب منها أنه وقد انقضى على توقيع الحجز الحاصل في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ شهران دون ربط الضريبة فقد أصبح الحجز مرفوعاً وفقاً للبادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وما كان يحق لمصلحة الضرائب توقيع حجوز أخرى عليه . وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة برفض الدعوى .

فاستأنف المطعون عليه الأول وقيد استئنافه برقم ٢٦٧ سنة ١٩٥١ مصر ودفعت الطاعة لدى محكمة ثاني درجة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى . وفى ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت محكمة مصر الابتدائية بمهيئة استئنافية برفض هذا الدفع وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وفى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للحجز الموقوع فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبإلغاءه بالنسبة لباقي الحجز الموقوع فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٤ و ٦ من يناير سنة ١٩٥١ لعدم الاعتداد بها . فقررت الطاعة بالاعين فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن تبنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون من وجهين الأول إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص تأسيسا على أن النزاع يتعلق بركن جوهري من أركان الحجز . مع أن النزاع يمس أصل الحق وكان يتعين على المحكمة أن تترك أمر الفصل فيه لقاضى الموضوع وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات . والوجه الثانى إذ قرر الحكم أن مصلحة الضرائب لا تملك أن تجدد حجزا سقط لعدم ربط الضريبة فى مدة الشهرين التالين لتوقيعه ، مع أنه وفقا للمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لمصلحة الضرائب الحق المطلق فى توقيع الحجز التحفظية ولا يمنعها مضي شهرين على توقيع الحجز دون ربط الضريبة من توقيع حجز مجددة إذا سقط الحجز الأول .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود فى وجهه الأول بما جاء بالحكم المطعون فيه من « أن المحكمة لا ترى فى ذلك الدفع سدادا إذ المطلوب فى هذا التقاضى هو هدم الاعتداد بحجز مدعى بطلانها

وطالما أن مناط بحث ذلك مقصورا على تقدير ما إذا كانت هذه الحجز قد استوفت أركانها الجوهرية أم لا ومن أم هذه الأركان أن تكون الحجز مستندة إلى عمامد من القانون فقد انعقد لهذا القضاء اختصاصه بامر الفصل فى الطلب المطروح . وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص صحيح فى القانون ذلك بأن لقاضى الأمور المستعجلة وقد طلب إليه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق بما إذا كان الحجز وقع وفقا له — مستوفيا لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفا له فاقدا لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه وإيس ذلك مساس بأصل الحق وقد رجع الحكم المطعون فيه إلى المادة ٩٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وبين حكمها الصحيح - ومردود فى وجهه الثانى بما جاء فى الحكم المطعون فيه من أن الحجز الموقوع فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على المبالغ والأسهم قد رفع بقوة القانون بمجرد انقضاء الشهرين التالين لتوقيعه أى فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ إذ لم تربط الضريبة إلا فى أول يناير سنة ١٩٥١ ومن ثم كان حقا للاستأنف (المطعون عليه الأول) أن يطالب بعدم الاعتداد به . وفيما يتعلق بالحجز الثلاثة التالية التى أوقع أولها فى ٤ من يناير سنة ١٩٥١ وأوقع ثانيها وثالثها فى اليوم السادس منه فهى جميعا قد أوقعت بعد أن رفع الحجز الأول وانقضت بذلك فترة الشهرين اللذين حددهما المشرع لربط الضريبة حتى يمكن الإبقاء على الكيان القانونى للحجز ... وأن المحكمة التى حدت بالمشرع إلى أن يمنح المدير العام لمصلحة الضرائب إصدار

أمره بحجز أموال الممول تحفظيا — وهو حق محول بالاستثناء من قواعد قانون المرافعات حسبما أفصح المشرع عن ذلك بالمادة ٢٨ ، تلك الحكمة هي بذاتها التي جعلته يحيط ذلك الحق بقيد هام هو اعتبار الحجز التحفظي مرفوعا من تلقاء نفسه وبقوة القانون إذا انقضى شهران على تاريخ توقيعه دون أن تربط الضريبة على الممول لأنه إذا كان الشارع قد قصد بمنح ذلك الحق للمدير العام إلى المحافظة على حقوق الخزنة بإجراء سريع كلما لاح له أى خطر يوشك أن يطبع بها كاعتزام الممول الهرب أو التهريب فقد حرص الشارع على أن يكفل للتجار والصناع دافعى الضريبة حرية التعامل وعدم حبس أموالهم مدة تزيد عن شهرين ضمانا لمبلغ لم يحدد فهو لهذا جعل حق المدير العام محصورا في نطاق ضيق بأن حدد لبقاء الحجز أجل الشهرين وفرض على مصلحة الضرائب إن هي أرادت أن تبقى مدة أطول أن تسارع إلى ربط الضريبة قبل انقضاء ذلك الأجل وإلا حرمت تلك الميزة برفع الحجز بقوة القانون وأصبح رب الأموال المحجوزة في حل من التصرف فيها كما لو كان الرفع بأمر من القضاء أو كلمة من المدير العام فهذا ما أمرت به المادة ٢٨ وأنه على هدى ما تقدم يبين أن رفع الحجز بانقضاء الشهرين دون ربط الضريبة خلالها إنما أريد منه فرض جزاء على مصلحة الضرائب إن هي تراخت في إجراء الربط في الشهرين ولهذا لم يكن مستساغا أن تعود المصلحة في شخص مديرها العام فتوقع بعد أن يرتفع الحجز حجرا آخر أو أكثر استنادا منها إلى المادة ٢٨ وإلا لكان في ذلك توسع في استعمال هذا الحق الاستثنائي لا يميزه القانون وليكانت هذه المادة

معطلة بفعل ذات المصلحة ولو أيسح للمدير العام إقرار توقيع الحجز كلما انقضى شهران لكان ذلك منه إهدارا للنص القائل برفع الحجز إن لم تربط الضريبة خلال الشهرين . وأنه بما تقدم يكون المدير العام لمصلحة الضرائب قد استنفذ كل حقه المخول له بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بمجرد انقضاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز الأول وتكون المحجوز الثلاثة الموقعة في ٦ ر ٤ من يناير سنة ١٩٥١ غير جدية بأن يعتد بها . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٩٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تنص على أنه « استثناء من أحكام قانون المرافعات للمدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزنة معرضة للضياع أن يصدر أمرا بحجز الأموال التي يراد استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة ، وما أورده الحكم تفسيراً لهذا النص هو التفسير الصحيح إذ الشارع وقد خول استثناء من القواعد العامة لمدير هام مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز على أموال الممولين قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصا على مصلحة الخزنة كفل في الوقت ذاته حقوق الممولين بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق بحبس هذه الأموال لمدة غير محددة . ولا جدال في أن توقيع حجز جديد كلما سقط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه فيه تقويت للحكمة التي توخاها المشروع

بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل هذا القيد عبثاً لا جدوى منه .

د ومن حيث إنه يبين بما سبق ان الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٠١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٤

٤ يونيه سنة ١٩٥٣

ا — ضرائب . حكم . تسديده . عدم إجابته الممول إلى ندب خبير لفحص حساباته . مناقشته رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واعتراض الممول على المصروفات . انتهاؤه إلى سلامة الأسس التى بنى عليها تقدير اللجنة لأرباح الممول . التحدى فى هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إلغائها ، على غير أساس .

ب — ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . الأساس الذى تربط عليه . هو صافى الارباح التى جناها الممول فى سنته الضريبية . وجوب استئزال ما تكبده من خسائر بسبب مائت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس . لا يغير من ذلك أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى ندب خبير لفحص حساباته ، قد ناقشت رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واعتراض الطاعن على المصروفات وانتهت من ذلك إلى الاقتناع بسلامة الأسس التى بنى عليها تقدير اللجنة لأرباحه فان التحدى فى هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٨ التى ألغيت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يكون فى غير موطنه .
٢ — إن ضريبة الارباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافى الارباح الحقيقية التى جناها الممول فى سنته الضريبية والتى لا تتحقق إلا اذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب مائت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد اليه فعلا ، ولا يبنى عن الرد الفعلى أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس ذلك لأن الممول لا يحاسب على ما فرط فى تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسائر .

المحكمة

د حيث إن وقائع الدعوى تتحصل فى أن الطاعن وهو من الخاضعين لضريبة الارباح التجارية لأنه تاجر خيش قدم إقرارا ذكر فيه إن أرباحه فى المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٥ هى على التوالى ٢٩٠ ج و ٢٦٥ م و ٢٥٧ ج و ٦١٩ م و ٢٧٢ ج و ٢٣٢ ج و ٢٦٠ ج و ٢٥٥ ج ولكن لجنة التقدير قدرت أرباحه فى هذه السنوات على التوالى بالمبالغ الآتية ٥٤٠ و ٦٨٥ و ٨٧٠ و ١١٠٠ و ١٢٩٠ و ١٧٦٥ ج فطعن فى هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت دعواه برقم ٦٩٣ سنة ١٩٤٧ . وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع : أولا — بالنسبة لتقدير

برفضه وتأييد الحكم الصادر في ١٩٤٨/١٢/٢٣ وفي موضوع الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وتأييد قرار اللجنة الذي قضى باعتبار أرباح الممول عن سنة ١٩٤٥ مبلغ ١٧٦٥ ج . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به بخصوص أرباح الطاعن عن السنوات من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٤ وذلك باغفاله الأخذ بدفاتر الطاعن وبمسأيرته في ذلك لجنة التقدير مع أن المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ توجب أن يكون ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته وأنه وإن كانت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة تميز بمصلحة الضرائب أن تحدد الأرباح بطريق التقدير في حالة رفض ما يقدمه الممول من حسابات ومستندات إلا أنه يجب أن يكون لهذا ما يبرره وذلك تحت رقابة القضاء وهذا ما لم يعن بالاستيثاق منه المحكمة المطعون في حكمها .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما هو ثابت من الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد استئنافيا بالحكم المطعون فيه من الطاعن فضلا عن أنه لا يمسك دفاتر منتظمة فإن ما قدمه من دفاتر وأوراق ليس فيه مقنع ولذلك رأت محكمة أول درجة أن الطاعن قدم إقراراته على التنازع رقم ١٥ ضرائب وهي الخاصة بعدم وجود حسابات منتظمة لدى الممول كما لم يذكر في مناقشته ما زعمه في مذكرته من أن حساباته منتظمة ومؤيدة

الأرباح من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة ، ثانياً - بالنسبة لتقدير أرباح سنة ١٩٤٥ وبالنسبة لطلب استرداد ما يكون قد دفع بغير حق فتح باب المرافعة وضم اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ وإعلان الطاعن لمناقشته شخصيا . وبجلسة ٣ مارس سنة ١٩٤٩ تنازل الطاعن عن طلب استرداد ما دفع بغير حق . وفي ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الطعن جزئيا فيما يختص بتحديد أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ وقصره على مبلغ ٩٦٥ ج مستندة في هذا التعديل إلى أنه وإن كانت الأسس التي اعتمدت عليها لجنة التقدير في تقدير أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ هي أسس سليمة من حيث رقم المبيعات ونسبة إجمالي الربح والمصروفات العامة إلا أنه يجب أن يستزل من الأرباح التي انتهت إليها اللجنة قيمة الخسارة التي لحقت الطاعن من جراء سرقة كمية من البضاعة كانت مشحونة في مركب وثبتت سرقتها في اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ - ولما كانت اللجنة قد قدرت أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ ج فيتعين اعتبار أرباح الطاعن عن هذه السنة بمبلغ ٩٦٥ ج بعد خصم ثمن البضاعة المسروقة والتي تبلغ قيمتها ٧٥٠ ج ومصاريف الدعوى المدنية التي رفعت على المتهمين في اللجنة المذكورة والتي تقدرها المحكمة بمبلغ ٥٠ ج - استأنفت مصلحة الضرائب الحكم الأخير (الخاص بتقدير أرباح سنة ١٩٤٥) كما استأنفت الطاعن الحكم الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الخاص بتقدير الأرباح عن المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ . وفي ٣ مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة استئناف القاهرة في موضوع الاستئناف المرفوع من الطاعن

بفواتير البيع والشراء — كل هذا يدعو إلى موافقة المأمورية واللجنة في التجاها إلى طريقة التقدير، كما رأى الحكم المطعون فيه د أن المأمورية تناولت دفاتر الممول بالبحث فقالت إنه لا يوجد لديه سوى دفتر يومية زفره ولم ينازع الممول فيما قالته المأمورية وقتئذ ولم يقل بوجود دفاتر أخرى إلا أمام محكمة أول درجة التي رأت في حدود حقها عدم الالتفات إلى هذه الأقوال خصوصاً وأن دليلاً على وجود فواتير المشتريات أو وجود دفاتر أخرى لم يقدم .

د وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ سائر الحكم الابتدائي في الأخذ بتقديرات لجنة التقدير دون أن يسأل مصلحة الضرائب عن أساس هذه التقديرات وكيف أثبتتها رقم طعن الممول على هذا التقدير بطعون عديدة كلها وجيه يستدعي الرد .

د وحيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يفصل الطاعن فيه الأوجه التي ينمى على محكمة الاستئناف أنها لم تستوفها بمناقشة مصلحة الضرائب فيها .

د وحيث إن هذا السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ لم يجب الطاعن إلى ندب خبير لفحص الحسابات بمقولة إنه يجب على الطاعن أن يقدم هو الدليل على صحة طعنه وفقاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ مع أن مهمة الخبير إنما تتحصل في تهيئة هذا الدليل هذا فضلاً عن أن المادة ٥٦ من القانون المشار إليه تعطي المحكمة الحق في ندب خبير .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأنه واضح

من الحكم المطعون فيه أنه لم ير محلاً لإجابة هذا الطلب بعد أن استبان له سلامة الأسس التي بني عليها تقدير أرباح الطاعن عن السنوات من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٤ — فقد ناقش الحكم رقم المبيعات ونسبة إجمالي الربح واعتراض الطاعن على المصروفات وقطع في كل هذه الأمور برأى وعلى ذلك يكون التحدي بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التي ألغيت بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تحدياً في غير موطنه .

د وحيث إن السبب الرابع خاص بما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوص أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ ويتحصل في أن الحكم أخطأ إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من تقدير أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٩٦٥ جنياً بعد خصم ثمن الخيش الذي سرق منه ومقداره ٧٥٠ جنياً ومصاريف الدعوى المدنية ومقدارها ٥٠ جنياً كما هو ثابت من اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ .

د وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن لجنة التقدير قدرت أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ جنياً وقد كان بما تمسك به الطاعن أن اللجنة لم تخصم من أرباحه هذه ما لحقه من خسارة بسبب سرقة بعض بضائعه تلك السرقة التي ثبت أمرها في اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ — فرأت محكمة أول درجة وجوب استئصال هذه الخسارة من أرباحه مقرررة أنه د بالاطلاع على اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ وعلى محضر عدم الوجود المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ ترى المحكمة خصم ثمن الخيش المضرووق وقدره ٧٥٠ جنياً ومصاريف الدعوى المرفوعة

والصناعية إنما تربط على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنته الضريبية والتي لا تتحقق إلا إذا أربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تسكبه من خسائر بسبب مائت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ، ولا يغني عن الرد الفعلي أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى في تنفيذ الحكم الذي استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس ذلك لأن الممول لا يحاسب على ما فرط في تحصيله من ربح أو أهمل توقيعه من خسائر .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ فيما قضى به في تقدير أرباح سنة ١٩٤٥ .

وحيث إن موضوع الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ صالح للفصل فيه .

وحيث إن الحكم المستأنف في محله لأسبابه ولما سبق بيانه فيتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام مصلحة الضرائب بمصروفات الاستئناف .

(القضية رقم ٤٠٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٢٤٥

٤ يوفيه سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . حكم . تسببه . عدم جواز الاستناد في تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من أسباب إلا أن تكون من الأسباب القانونية البعثة القائمة

على المتهمين في اللجنة المذكورة وتقديرها المحكمة بمبلغ ٥٠ جنيها من أرباح الطاعن التي قدرتها اللجنة بمبلغ ١٧٦٥ جنيها ، وقضت بتحديد أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٩٦٥ جنيها . فلما استأنفت مصلحة الضرائب رأى الحكم المطعون فيه عدم استئزال قيمة هذه الخسارة من أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ وقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة واعتبار أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ جنيها . وذلك بناء على أن الثابت من الاطلاع على أوراق اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ أن الحكم الصادر فيها بالزام وريثة أمين النقل وشريكة المحكوم عليهما في قضية السرقة لم يعلن وكل ماتم فيه كما يستفاد من المستند المقدم بالحفاظة ٧ من ملف المفردات أنه أرسل للإعلان فتميل به عدم وجود المطلوب إعلانهم بالمحال التي طلب إعلانهم فيها ولم يحاول المحكوم له إعلان الحكم مرة أخرى مع أن الثابت أن أحدهم وهو إبراهيم سعد على شاهين جندى بإسلاح المهندسين والأشغال بمسطرد وقد أعلن عند رفع الدعوى المدنية بعريضتها المرافقة لأوراق اللجنة هناك ولم يحاول الممول إعلانته بالحكم القاضي بالتعويض بعد أن لم يتم إعلانته في بلد . ومن حيث إنه يجب أن يثبت استحالة تنفيذ الحكم بالتعويض واقتضاء المبلغ المحكوم به حتى يجب خصم المبلغ من قيمة المبيعات في تلك السنة وما اتخذ الممول من خطوة سكت بعدها لا يدل على جدية في المطالبة ولا على استحالة التحصيل ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف وتأيد قرار اللجنة فيما قرره لأرباح سنة ١٩٤٥ واعتبار أرباح الممول في تلك السنة ١٧٦٥ ج ، وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن ضريبة الأرباح التجارية

في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . مثال في دعوى شفعة .

ب — شفعة . حكم . تسببه . تأسيس دعوى الشفعة على سببين الشيوع والجوار . رفض الحكم الدعوى لانعدام الشيوع . عدم تعرضه للسبب الثاني . قصور .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز الاستناد في تقويم الحكم الى غير ما أقيم عليه من أسباب الا أن تكون من الأسباب القانونية البهنة القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . واذن متى كان المطعون عليه الأول قد أسس دفعه بعدم قبول الطعن لانعدام مهاتمة الطاعن فيه على أن حق هذا الأخير في الشفعة قد سقط لتراخيه في رفع دعواه حتى انقضى الأجل المحدد لذلك ، وكان هذا السبب لا ينطبق إلهيه الوصف المشار اليه اذ يتخالفه واقع ولم يتصد له الحكم فان الدفع يكون على غير أساس .

٢ — متى كان الواقع هو أن الطاعن أسس دعواه بالشفعة على سببين الشيوع في الملك والجوار ، وكان الحكم إذ قضى برفض الدعوى استناداً الى انعدام الشيوع لم يتعرض للسبب الثاني مع أنه لو صح لكان له أثره في مصير الدعوى ، فان هذا الحكم يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل

في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٢٥ سنة ١٩٤٧ لدى محكمة دسوق الجزئية وذكر في صحيفة أنها يملك قطعة أرض قضاء مقدارها ٩ متر شيوخاً في ٦٠ متر و ٤٠ س وأنه علم في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ بأن شريكه فيها المالك لباقي مقدارها المطعون عليه الثاني باع ما يملكه للطعون عليه الأول بثمان مقدار ٦٤ جنياً . و ٢٥٠ ملياً أى بسعر ١٢٠ قرشاً للتر ولما كان شريكاً على الشيوع في قطعة الأرض المباعة وبجوارها يملكه في الحد الشرقي فقد أئذّر البائع والمشتري بأخذ المقدار المبيع بالشفعة مقابل الثمن الذي حددته أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي ثم رفع الدعوى المذكور فقدم المشتري — المطعون عليه الأول — عقد البيع المحرر في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٥ ودفع بعدم اختصاص محكمة دسوق الجزئية بنظرها على اعتبار أن الثمن الوارد بالعقد المتقدم وهو ١٥٩ جنيه و ٨٤٠٠ مليم يزيد على نصاب اختصاصها وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قبلت المحكمة الدفع وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٤٧ كلى دمنور وأعلن صحيفة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ فدفع المشتري بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد كما دفعها بسقوط الحق في الشفعة لعدم اظهار الرغبة في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع وفي ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدفع الأول وبإحالة الدعوى على التحقيق لاثبات واقعة العلم وحقيقة الثمن وفي ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدفع بسقوط حق الطاعن في الشفعة لعدم ابداء رغبته في الميعاد القانوني وبأحقيقته في أخذ العقار بالشفعة مقابل دفع الثمن ومقداره ١٥٩ جنيه و ٨٤٠٠ مليم والتسليم الخ . فاستأنف المطعون عليه الأول

الآخر ورفضت دعوى الطاعن لانعدام الشيوخ سبب الشفعة فان الدفع الذي لم تفصل فيه المحكمة لا يزال قائماً ومن شأنه وقد توافرت أدلته إذا ما ثبت لهذه المحكمة صحة هذا الدفاع أن يجعل نقض الحكم غير منتج لأن مصير الدعوى لن يتغير بحال.

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيساً على انعدام الشيوخ سبب الشفعة فان مصالحة الطاعن واضحة في طعنه على هذا الحكم لإغفاله أن أحقيته في الشفعة تقوم على سبب آخر هو جوار ملكه للأرض المشفوع فيها . وهو سبب مستقل يصلح وحده لأن يتولد عنه هذا الحق . أما ما يستند إليه المطعون عليه الاول في دفعه بعدم قبول الدعوى من أن حق الطاعن فيها قد سقط لتراخيه في رفعها حتى انقضى الاجل المحدد لذلك فهو دفع مردود بأن المطعون عليه لا يجوز له أن يستند في تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من اسباب إلا أن تكون من الاسباب القانونية الصرفة القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ولما كان السبب الذي يستند إليه المطعون عليه الاول في دفعه بعدم قبول الطعن لا ينطاق عليه هذا الوصف فان هذا الدفع يكون على غير أساس .

ومن حيث إن الطعن مقام حل سبب واحد هو قصور الحكم في التسبيب ذلك أن الطاعن طلب القضاء له بالشفعة بناء على سببين ينشأ كل منهما مستقلاً حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة أولها كونه مالكا على الشيوخ في الأرض موزع الشفعة والآخر الجوار وذلك باعتباره مالكا لعقار يجاور القطعة المبيعة والمراد أخذها بالشفعة

(المشتري) هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٠٨ سنة ٦ ق وطلب للأسباب الواردة في صحيفة استئنافه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصلياً بسقوط حق المستأنف عليه الاول (الطاعن) في أخذ المقدار المبيع بالشفعة واحتياطياً الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة ومن باب الاحتياط الكلي الحكم برفضها الخ . كما استأنفه الطاعن استئنافاً مقابلاً قيد برقم ٢٦٦ سنة ٦ ق وطلب الحكم بتعديل الحكم المستأنف إلى الحكم بالأخذ بالشفعة نظير مبلغ ٦٤ جنيناً و ٢٥٠ ملياً والتسليم — وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في الاستئناف بقبولها شكلاً وفي موضوع الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده الاول (الطاعن) مع إلزامه بالمصاريف عن الدرجتين . وبرفض الاستئناف المقابل وإلزام رافعه بمصاريفه مؤسسة قضاء ما على أنه وقد ثبت لها أن عقود شراء الطاعن — للقدر الشائع وهو سبب الشفعة هي عقود غير مسجلة ومن ثم لا يكون مالكا لها بشفع به وتبعا لا يكون له الحق في الشفعة فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه الاول دفع بعدم قبول الطعن لانقضاء مصالحة الطاعن فيه ذلك أن دعواه بالشفعة خاسرة على كل حال . إذ لو صح سبب الطعن ونقض الحكم لما عاد عليه من هذا النقض أية فائدة وتفصيل ذلك أنه دفع دعوى الطاعن بسقوط الحق فيها لرفعها بعد أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وأنه وإن كانت محكمة الاستئناف لم تر موجبا للفصل في هذا الدفع بعد أن قبلت الدفع

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلا الاعلان المسلية ورقته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعلن إليه وذلك عملاً بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات .

٢ - متى كان الثابت من محضر الإعلان أن شيخ خفراء البلدة التي يقيم فيها المراد إعلانه قرر أن الشخص المذكور متغيب عنها وغير معلوم له محل إقامة فأعلنت الطاعنة للنيابة وكانت إجابة شيخ الخفراء تفيد أن الطاعنة لم تقصر في التحري عن محل إقامة المطعون عليه المذكور فإن إعلانه للنيابة يكون صحيحاً منتجاً لكافة آثاره .

٣ - متى كان موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة باعتباره يخفى رهناً وهو بطبيعته غير قابل للتجزئة فإنه يجب لكي يكون الطعن مقبولاً شكلاً في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن بطريق النقض التي أوجبها القانون . فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائياً بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة إلى الجميع إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع الصادر من المورث إلى الطاعنة صحيحاً بالنسبة لبعض

فإذا كان السبب الأول غير قائم لعدم تسجيل عقود ملكية الطاعن المثبتة لملكيتها الشائعة فإن ملكية الطاعن المثبتة لملكيتها الشائعة فإن السبب الآخر وهو الجوار كاف وحده لتخريجه الحق الشفعة وقد كان هذا السبب مثاراً لدى محكمة الموضوع ومقدماً دليلاً إلا أنها أغفلت بحثه بما يجعل حكمها قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دعوى الشفعة على سببين الشيوع في الملك والجوار إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للسبب الثاني مع أنه لو صح لكان له أثر في مصير الدعوى ومن ثم يكون الحكم قد عاره قصور يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٤٦

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

١ - إعلان . نقض . طعن . عدم بيان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى حاكم البلدة أو شيخها والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل المعلن إليه . بطلان الإعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات . ب - إعلان . نقض . طعن . إعلان للنيابة . الثابت من إجابة شيخ الخفراء في محضر الإعلان أن المطعون عليه متغيب عن البلدة ولا يعلم له محل إقامة . في ذلك ما يكفي لتبرير إعلانه للنيابة .

ج - نقض . طعن . موضوع الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة باعتباره يخفى رهناً . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه إعلاناً صحيحاً . بطلان الطعن تبعاً بالنسبة لجميع المطعون عليهم . المادتان ٢٨٤ و ٤٣١ مرافعات .

الورثة وباطلا بالنسبة للبعض الآخر . ولا يحدى التحدى في هذا المقام بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات ذلك أن حكم هذه المادة إنما ينصب على مواعيد الطعن بمعنى أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين فإنه يجوز لمن فوت ميعة الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمين إليه في طلباته وكذلك إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد الميعاد - وهو نص لا يعني بحال من اتباع الإجراءات الواردة في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات التي توجب اعلان تقرير الطعن في الميعاد لجميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن بحيث إذا لم تراعى هذه الإجراءات بالنسبة لأحدهم فبطل الطعن بالنسبة إليه ، فإنه يبطل تبعاً بالنسبة الى جميع الخصوم في حالة عدم التجزئة عملاً بالأصل الذي من مقتضاه أنه إذا أصبح الحكم نهائياً بالنسبة لبعض الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئة فإن حقهم المكتسب في هذه الحالة يفضل أمل الطاعن في كسب الطعن بالنسبة الى الباقي .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه

في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٧ باع مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة بيعة وقائياً ١ ف و ه ط و ٢ سهم مقابل مبلغ أربعين جنيهاً - ولتراجع بين الطاعنة والبايع أقامت عليه الدعوى رقم ٣٥ سنة ٣٨ مدنى قوص عن ١ التي انتهت صلحاً بين الطرفين صدقت عليه المحكمة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ ... وقد اتفق فيه على أن يكون المبيع وقائياً ١ ف و ه ط و ٢ س لقاء أربعين جنيهاً ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول سنة ١٩٣٨ وتنتهى في آخر سنة ١٩٤٠ - وبعد وفاة مورث المطعون عليهم أقاموا على الطاعنة الدعوى رقم ٢٥٢٨ سنة ١٩٤٧ مدنى قوص طلبوا فيها الحكم بإعلان عقد البيع الوقائى الصادر من مورثهم إلى زوجته الطاعنة - وكذلك عقد الصلح المشار إليه فيما سبق - واعتبار العقد والصلح بخفيان رهنا مع كف المنازعة والتسليم - وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى - فاستأنف المطعون عليهم لدى محكمة قضا الابتدائية وقيد استئنافهم برقم ٢٢٣ سنة ١٩٤٨ . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعلان عقد البيع الوقائى المؤرخ في ١٠/٦/١٩٣٧ المجدد بحضور الصلح المؤرخ في ٦/١١/١٩٣٧ والمصدق عليه في القضية رقم ٣٥ سنة ٣٨ مدنى قوص عن ١ ف و ه ط و ٢ س مع كف المنازعة والتسليم ... الخ تأسيساً على أن العقد المشار إليه يخفى رهناً . فقررت الطاعنة الطعن في الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم بقبول الطعن شكلاً لإعلان التقرير به ، بالنسبة للأول والثاني من المطعون عليهم ،

لأن المحضر سلم ورقة الإعلان الخاصة بالأول منهما إلى عمدة الناحية لغيابه وإغلاق محله دون أن يثبت في محضره أنه انتقل فعلا إلى محل المطعون عليه المذكور فلم يجده ولم يجد فيه أحد أفراد عائلته المقيمين معه أو أحد أتباعه ودون أن يبين الوقت الذي انتقل فيه إلى محله وفقا للفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون المرافعات ... وبالنسبة إلى المطعون عليه الثاني لأن الطاعنة عمدته إلى إعلانه النيابة دون أن تسعى إلى التعرف على محل إقامته أو تبذل جهدا مع أنها زوجة أبيه مما يترتب عليه بطلان الإعلان . وأنه نظرا لأن موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة لأنه يخفى رهنا وهو موضوع غير قابل للتجزئة فانه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهم الأولين أن يكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم .

ومن حيث إن طلب النيابة بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول هو في محله لأنه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يعتبر باطلا الاعلان المسلمة ورقته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المطعون عليه كما هو الحال في اعلان تقرير هذا الطعن وذلك عملا بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات أما بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني — فان الدفع في غير محله ذلك أنه ثابت من محضر الاعلان أن شيخ خفراء البلدة التي كان يقيم فيها المراد اعلانه قرر أن الشخص المذكور متغيب عنها وغير معلوم له محل إقامته فأعلنت الطاعنة النيابة في ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ — ولما

كانت إجابة شيخ الخفراء تفيد أن الطاعنة لم تنصر في التحري عن محل إقامة المطعون عليه المذكور ، فان اعلانه بالنيابة يكون صحيحا منتجا لكافة آثاره .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول وإن كان لم يقدم دفاعا في الطعن إلا أنه على المحكمة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٩٥ مرافعات أن تقضى بإعلان اعلان تقريره من تلقاء نفسها .

ومن حيث إنه لما كان موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة باعتباره يخفى رهنا وهو بطبيعته غير قابل للتجزئة ، فانه يجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن بطريق النقض التي أوجبها القانون فاذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة إلى الجميع إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع الصادر من المورث صحيحا بالنسبة لبعض الورثة وباطلا بالنسبة للبعض الآخر . ولا يجدي التحدي في هذا المقام بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات — ذلك أن حكم هذه الفقرة إنما ينصب على مواعيد الطعن بمعنى أنه — إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين فانه يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمين إليه في طلباته وكذلك إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد الميعاد — وهو نص

المبادئ القانونية

١ — لما كانت الفقرة ج من المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي تنص على أن العقد بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري إذا كان لمدة غير محددة يكون لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بثلاثين يوما ، وكانت المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على أنه لا يستحق التعويض إلا إذا أهمل صاحب العمل شرط المهلة المشار إليها أو إذا أصاب العمل ضرر من فسخ العقد بسبب فصله بلا مبرر ، ولما كان المطعون عليه قد أعلن الطاعن قبل فصله بشهر وكان فصله استنادا إلى ما تقتضيه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتي توجب أن لا يقل عدد المستخدمين من المصريين في الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين فيها وأن لا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، وكان البنك المطعون عليه قد دفع إلى الطاعن مكافأة عن مدة خدمته أكثر من أجر سنته وهو ما تقتضيه الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن فصله من الخدمة كان بغير مبرر حتى يحق له التعويض عن هذا الفصل وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن فصل الطاعن من خدمة البنك قد تم

لا يعنى بحال من اتباع الإجراءات الواردة في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات التي توجب إعلان تقرير الطاعن في الميعاد لجميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن بحيث إذا لم تراعى هذه الإجراءات بالنسبة لأحدهم فيطل الطعن بالنسبة إليه ، فإنه يطل تبعا بالنسبة إلى جميع الخصوم في حالة عدم التجزئة عملا بالأصل الذي من مقتضاه أنه إذا أصبح الحكم نهائيا بالنسبة لبعض الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئة فإن حقهم المكتسب في هذه الحالة بفضل أمل الطاعنين في كسب الطعن بالنسبة إلى الباقيين .

ومن حيث إنه لما سبق تعيين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٠٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٧

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

١ — عمل . حكم . تسييبه . فصل موظف أجنبي من عمله بأحد البنوك استنادا إلى المادة الخامسة من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التي توجب استخدام نسبة معينة من المصريين في الشركات المساهمة . ثبوت أن هذا الموظف حصل على مكافأة تزيد على أجر سنة . عدم تقديمه ما يثبت أن فصله كان بغير مبرر . رفض الحكم دعواه بالتعويض لانتهاكه في ذلك القانون . المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٥ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

ب — عمل . حكم . تسييبه . تقريره أن فصل الطاعن من عمله كان له ما يبرره ونفيه عن رب العمل التمسك في هذا الفصل وترتيبه على ذلك رفض دعوى الطاعن بالتعويض . إقامة قضائه في ذلك على أسباب سائفة . النسي على الحكم بأنه لم يبين سبب فصل الطاعن وبأنه خلط بين الفصل التمسكي والفصل بغير مبرر . على غير أساس .

ذلك أن الحكم بين أن سبب فصل الطاعن هو ما أوجبه قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ من استخدام نسبة معينة من المصريين في وظائف الشركات مما حدا بالبنك المطعون عليه إلى الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب ومنهم الطاعن ، لما كان ذلك ، كان مانعاه الطاعن على الحكم في سبب طعنه على غير أساس .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل - حسبما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٤٤ في الاسكندرية الابتدائية المختلطة على المطعون عليه ، وقال فيها إنه كان في خدمة البنك المطعون عليه منذ نشأته في سنة ١٩٠٥ وفي سنة ١٩٢٤ اختير ليقوم مقام الوكيل الأول بالبنك ، وتولى رئاسة حساباته من هذا التاريخ ، وفي سنة ١٩٤٢ عين مفتشاً به واتفق على أن يكون هذا التعيين اسمياً ولا تحدد فيه اختصاصاته ، وقد قصد مدير البنك من ذلك استشارة الطاعن في المسائل التي تعرض عليه وأن الدليل على حصول هذا الاتفاق هو الأمر الصادر في سنة ١٩٤٢ بتعيين الطاعن مفتشاً عاماً بنفس مرتبه السابق . وحرصاً منه على الوفاء بما التزم به صرف النظر عن المشروع الذي كان قد بدأ تمهيداً لنشاطه الحر . إلا أن المطعون عليه أبلغه في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ بفصله من عمله من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ . ولما كان هذا الفصل مفاجئاً له وقد سبب له ضرراً جسيماً من الناحيتين المادية والأدبية وكان السبب الذي استند إليه المطعون عليه في خطاب فصله

قبل بدء العمل باللائحة التي تميز استبقاء طائفة معينة من المستخدمين إلى سن الخامسة والستين وبالتالي يكون غير منتج البحث فيما أناره الطاعن من جدل فيما قرره الحكم من أن مفتش حسابات البنك لا يعتبر من رؤساء المصالح فيه الذين مدت لهم سن التقاعد إلى خمس وستين سنة تنفيذاً لللائحة البنك الجديدة التي بدء العمل بها بعد فصل الطاعن من الخدمة ، لما كان ذلك يكون مایعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور أو خطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

٢ - لما كانت المادة ٤٠٤ من القانون المدني (القديم) تقضى بأنه إذا لم يعين مدة الإيجار في العقد جاز لكل المتعاقدين فسخه في أي وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ، فلما صدر القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي نص في المادة ٢٢ منه على أن الطرف الذي أصابه ضرر من الفسخ يجوز أن يمنح تعويضاً إذا كان فسخ العقد بلا مبرر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن البنك المطعون عليه تعسفه في فصل الطاعن من خدمته وقرر أن هذا الفصل كان له ما يبرره ورتب على ذلك رفض دعوى التعويض قد أقام فضائه على أسباب سائغة ، وكان ما ينعاه عليه الطاعن من خلط بين الفصل التعسفي والفصل بغير مبرر على غير أساس وكذلك ما ينعاه عليه من عدم بيان المبرر لفصله ،

وهو تطبيق قانون الشركات غير صحيح ولا ينطبق على حالته . فانه يطلب الحكم أصليا بإعادته في كافة حقوقه التي كانت له قبل فصله في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وعلى الأخص بأحقية في المبلغ الذي كان يدفع له نظير حضوره في مكاتب البنك واحتياطيا إلزام المطعون عليه بأن يدفع إليه مبلغ ٦٠٠٠ جنيه تعويضا عما أصابه من ضرر أدنى و ٤٠٠٠ جنيه قيمة المرتب الذي كان سيتقاضاه إلى أن يبلغ من العمر ٦٥ سنة وهي سن التقاعد لرؤساء المكاتب . وفي ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وتقدم استئنافه برقم ٦٥٤ سنة ٥ ق الاسكندرية ، وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطاعن بنى على سببين يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه معيب في التسليب من وجهين ، الأول أنه لم يحقق دفاع الطاعن وهو أن السبب الذي تذرعه به المطعون عليه في فصله غير صحيح ، ولو أن هذا الدفاع قد حقق وثبت للمحكمة صحته لتغير معه وجه الرأي في الدعوى . والثاني إذ استند الحكم إلى لائحة غير اللائحة التي تحكم علاقة الطرفين ، وهي التي أشير إليها في المادة ٤٣ من اللائحة الجديدة فضلا عن خطئه في اعتبار المفتش العام من غير رؤساء الاقلام الذين أوجبت لائحة البنك الجديدة استبقائهم في الخدمة لسن الخمس والستين .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه بعد أن أورد دفاع الطاعن في هذا الخصوص استند في قضائه برفض الدعوى إلى أنه لم يقدم الدليل على وجود اتفاق بينه وبين المطعون عليه في سنة ١٩٤٢ ينظم حالته الخاصة ويحدد شروط تعيينه في وظيفة مفتش عام ، وإلى أن الأمر الصادر في سنة ١٩٤٢ لا يفيد وجود هذا الاتفاق وأنه نظرا لانعدام الدليل على وجوده وإزاء إعلان الطاعن قبل فصله بشهر ، فهو لا يجوز له أن يطلب إلا بما يقابل مرتب سنة وفقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤١ وهو كما ورد بحساب البنك ولم ينازع فيه الطاعن مبلغ ١١٤٨ ج في حين أنه لم ينازع في أنه تسلم من صندوق التوفير وما أودعه البنك فيه من ماله مبلغ ١٧٣٢ ج و ٦٨٦ م وهو ما يربو على استحقاقه ، وإلى أن المادة ٢١ من القانون المشار إليه التي استند إليها الطاعن في طلب التعويض لا تنطبق إلا في حالة الفصل التعسفي ، وهو ما لم يقدم له دليل عليه . وأضاف الحكم المطعون فيه أن التعويض المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون المشار إليه إنما يستحق في حالة ما إذا أثبت الطاعن أن صاحب العمل (المطعون عليه) قد تعسف في استعمال حقه في فصله أو أن فصله كان بغير مبرر وأن الطاعن لم يقدم ما يثبت أن المطعون عليه أساء استعمال هذا الحق ، بل إن المطعون عليه استند في فصله إلى قانون الشركات الصادر في سنة ١٩٤٧ الذي يوجب استخدام نسبة معينة من المصريين في وظائف الشركات . أما لائحة البنك التي يستند إليها الطاعن في الوجه الثاني من سبب طعنه فإن الحكم المطعون فيه أثبت أن العمل بها إنما بدأ من أول يناير سنة ١٩٤٩ أي في تاريخ لاحق لتاريخ الاستغناء عن الطاعن في سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وهذا الذي قرره الحكم لا تصور

التقاعد إلى خمس وستين سنة تنفيذا للائحة البنك الجديدة التي بدأ العمل بها بعد فصل الطاعن من الخدمة ، لما كان ذلك يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا السبب من قصور أو خطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون من وجهين : الأول — إذا لم يعتبر لائحة البنك ملزمة له مع أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ توجب على كل مؤسسة تستخدم خمسين عاملا فأكثر أن تكون لها لائحة . وهي لاشك ملزمة لرب العمل وإلا فأت الغرض الذي من أجله وضع هذا النص . والثاني — إذا خلط الحكم بين الفصل بغير مبرر وبين الفصل المتمسقي ، فضلا عن أنه اعتبر أن فصل الطاعن كان له ما يبرره دون أن يورد بيانا لهذا المبرر غير ما أورده عن تطبيق قانون الشركات بصفة عامة مبهمه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن اللائحة المشار إليها لم يعمل بها إلا بعد فصل الطاعن من الخدمة كما سبق بيانه ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه في تاريخ فصله كانت اللائحة المعمول بها وقتئذ تقضى باستبقائه في الخدمة إلى سن ٦٥ سنة . ومردود في وجهه الثاني بأن المادة ٤٠٤ من القانون المدني القديم ، كانت تقضى بأنه إذا لم يعين مدة الإيجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخه في أي وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ، فلما أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي نص في المادة ٢٢ منه على أن الطرف الذي أصابه ضرر من الفسخ يجوز أن يمنح تعويضا إذا كان فسخ العقد بلا مبرر . ولما كان

ولا خطأ فيه ، ذلك أن الفقرة ج من المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي تنص على أن العقد بالنسبة للأعمال المعينين بأجر شهري إذا كان لمدة غير محددة يكون لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بثلاثين يوما ، وأنه وفقا للবাদة ٢٢ من هذا القانون لا يستحق التعويض إلا إذا أهمل صاحب العمل شرط المهلة المشار إليها أو إذا أصاب العامل ضرر من فسخ العقد بسبب فصله بلا مبرر . ولما كان المطعون عليه قد أعان الطاعن قبل فصله بشهر وكان فصله استنادا إلى ما تقضى به المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتي توجب أن لا يقل عدد المستخدمين من المصريين في الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين فيها وأن لا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ في المائة من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، وكان البنك المطعون عليه قد دفع إلى الطاعن مكافأة عن مدة خدمته أكثر من أجر سنة وهو ما تقضى به الفقرة ب من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن فصله من الخدمة كان بغير مبرر حتى يحق له التعويض عن هذا الفصل ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد فصل من خدمة البنك في سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وأن اللائحة التي تجيز استبقاء طائفة معينة من المستخدمين إلى سن الخامسة والستين بدأ العمل بها في أول يناير سنة ١٩٤٩ ، وبالتالي يكون من غير المنتج البحث فيما يثيره الطاعن من جدل فيما قرره الحكم من أن مفتش حسابات البنك لا يعتبر من رؤساء المصالح فيه الذين مدت لهم سن

أنهما ناطا به سويا هذا المسمى ، وذلك ما لم يتم اتفاق على غير ذلك . وإذن فتى كانت الطاعنة قد تمسكت بأنها لم تكلف المطعون عليه الأول بوصفها راغبة في البيع بالسعى لإيجاد مشتر وإثما كان مكلفا من قبل راغب الشراء وأنه تقدم لها على هذا الاعتبار طالبا التصريح بمعاينة المحل المراد بيعه فأذنت له بمقتضى التصريحين المتقدمين في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعنة بقيمة السمسة التي طلبها المطعون عليه الأول لم يحفل بالتحقق من أن الطاعنة كلفته السعى في الصفقة وإنما اعتبر التصريح له بمعاينة المبيع كافيا وحده في الإثبات وهو استخلاص غير سائغ إذ ليس من شأن التصريح له من جانب البائع بمعاينة المبيع أن يفيد تكليفه كسمسار بالوساطة في البيع ومن ثم يكون الحكم قاصر للتسبيب في هذا الخصوص قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

د حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة طلب فيها الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ ٤٤٥ جنيهها والفوائد القانونية وذلك قيمة السمسة المستحقة له من جراء المجهود الذي قام به لإيجاد مشتر لمحلج كانت تملكه الطاعنة بحجة الصوامعة مركز طمطا وقد تكال بمجهوده بالنجاح إذ اشترى المحلج من يدعى عبد الحميد عبد القادر محمد سيد الأهل وقد أنكرت عليه الطاعنة دعواه ونفت أنها كلفته

الحكم المطعون فيه إذ نفي عن البنك المطعون عليه تمسكه في فصل الطاعن من خدمته وقرر أن هذا الفصل كان له ما يبرره ورتب على ذلك رفض دعوى التعويض قد أقام قضاؤه على أسباب سائغة وكان ما ينهه عليه الطاعن من خلط بين الفصل التعسفي والفصل بغير مبرر على غير أساس وكذلك ما ينهه عليه من عدم بيان المبرر لفصله ، ذلك أن الحكم بين أن سبب فصل الطاعن هو ما أوجبه قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ من استخدام نسبة معينة من المصريين في وظائف الشركات مما حدا بالبنك المطعون عليه الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب ومنهم الطاعن . لما كان ذلك ، كان ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا السبب على غير أساس .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٢١٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومسطى فاضل وأحمد العروسى ومحمود عياد المستشارين) .

٢٤٨

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

محسرة . أجرة السمسار . لا يلزم بها إلا من كلفه من طرفي العقد بالمسمى لإتمام الصفقة . حكم . تسببه . تمسك الطاعن بأنه لم يكلف السمسار بالسعى في إتمام الصفقة وأنه كان مكلفا من قبل المشتري فقط . عدم تحقق المحكمة من صحة هذا الدافع . قصور .

المبدأ القانوني

الأصل في أجر السمسار أنه إنما يجب على من كلفه من طرفي العقد السعى في إتمام الصفقة ، ولا يجب على كليهما إلا إذا أثبت

ما لم يرقم اتفاق على غير ذلك وقد تمسكت الطاعة بأنها لم تكلف المطعون عليه الأول - بوصفها رغبة في البيع - بالسعى لإيجاد مشتر وإنما كان مكلفا من قبل راغب الشراء وأنه تقدم لها على هذا الاعتبار طالبا التصريح بمعاينة الحاج فأذنت له بمقتضى التصريحين المقدمين في الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعة دون أن يحفل بالتحقق من أن الطاعة كلفت المطعون عليه الأول السعى في الصفقة واعتبرت التصريح له بمعاينة المبيع كافيا وحده في الإثبات وهو استدلال غير سائغ إذ ليس من شأن التصريح من جانب البائع بمعاينة المبيع أن يفيد تكليفه كسمسار بالوساطة في البيع ومن ثم يكون الحكم قاصر التسبيب في هذا الخصوص قصورا يستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٢٤٩

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

إجارة . اختصاص . حكم . تسببه . الثابت من عقد الإيجار أن الدين المؤجرة أرض فضاء . لا يغير من هذه الحقيقة أن يكون المستأجر قد أقام بها أبنية أو أن يكون المؤجر قد طالبه بزيادة الاجرة بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصا إذا كان المستأجر لم يقبل هذه الزيادة . اعتبار الحكم هذه الدين مبنى وترتيبه على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى . خطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني

من كان الثابت من عقد الإيجار هو أن

بإيجاد مشتر وقررت أنها كلفت سمسارا آخر هو المطعون عليه الثاني فقضت المحكمة في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٩ برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة ثم أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف الإسكندرية التي قضت في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعة بأن تدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٤٤٥ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن بما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والثالث أنه قضى عليها بأن تدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٤٤٥ جنيها قيمة الأجر المستحق له بوصفه سمسارا توسط في إتمام صفقة بيع المحلج ملكها وذلك دون أن يعنى بالتحقق من أن الطاعة كلفته بالسعى في إتمام هذه الصفقة مع أن السمسرة عقد بين طرفين يجب على السمسار إثباته أي يجب عليه إثبات أن هذا العقد تم بينه وبين من يطالبه بالأجر وأن الحكم المطعون فيه استتج من تصريحه الزيارة المؤرخين في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ و ٢٢ مايو سنة ١٩٤٦ ما يفيد ثبوت واقعة تكليف الطاعة للمطعون عليه الأول بالتوسط لإتمام صفقة البيع مع أن هذين التصريحين لا يفيدان شيئا من ذلك وعلى ذلك يكون الحكم قد أقام قضاءه على ما لا يمكن استنتاجه مطلقا من أوراق الدعوى .

وحيث إن الأصل في أجر السمسار أنه إنما تجب على من كلفه من طرفي العقد السعى في إتمام الصفقة ، ولا يجب على كليهما إلا إذا ثبت أنهما ناطا به سويا هذا المسعى ، وذلك

موضوعه أرض فضاء فلا يغير من طبيعته أن يكون المستأجر قد أقام بها على مسئوليته مبنى أو أن يكون المؤجر قد طالب المستأجر بزيادة الأجرة بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصاً إذا كان المستأجر لم يقبلها بما يدل على أن تغييراً في طبيعة موضوع العقد كما اتفق عليه عند التأجير لم يحصل التراضى عليه . وإذن متى كان الحكم قد اعتبر موضوع هذا الإيجار مبنى ورتب على ذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فإنه يكون قد مسخ شروط العقد وأخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن وزارة الأوقاف أقامت الدعوى على الماطعون عليهما وقد جاء بمرضايتها أنه بموجب عقد عرفي استأجر المدعى عليه الأول بضمان وتضامن الثاني من المدعية قطعة أرض فضاء مشاهرة بأجرة شهرية مقدارها جنيه و ٥٢٠ مليم ونص بعقد الإيجار على أنه إذا أراد أحد الطرفين إخلاء الأرض المؤجرة فعليه أن يعلن الطرف الآخر بخطاب موصى عليه قبل انقضاء المدة بشهرين وقد منعت الأرض بمبلغ ٢ ج و ٢٠٥ م شهرياً ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلن الماطعون عليه الأول بهذه الزيادة فلم يدفعها ولذلك طلبت الوزارة الحكم بالزام الماطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا مبلغ ٧ ج و ٥٢٠ م مقابل الانتفاع لغاية أبريل سنة ١٩٤٧ وما يستجد ابتداء من

مايو سنة ١٩٤٧ بواقع ٢ ج و ٢٠٥ م شهرياً حتى الإخلاء والإزالة وفسخ عقد الإيجار والإخلاء والتسليم وإزالة ما عساه يكون على العين المؤجرة من مبان وأخشاب وقد دفع المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحكمة الابتدائية وفقاً للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فقضت محكمة أول درجة بقبول الدفع لأن حقيقة الواقع أن الأرض مقام عليها منزل والحكم بالإخلاء يشمل المنزل فاستأنفت وزارة الأوقاف وقيد الاستئناف برقم ٥٤١ سنة ١٩٤٨ مستأنف محكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩ بالتأييد وقد جاء بأسباب الحكم د إن الدعوى لا تنصب على أرض فضاء وإنما على أرض شيد عليها منزل من دورين لم يشيده المستأجر وإنما شيد قبل التأجير . وبما يؤيد وجهة النظر هذه أنه ثابت من خطاب الوزارة المؤرخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٦ أنها طالبت المستأنف عليه الأول بزيادة الإيجار ٤٠ ٪ تنفيذا للرسوم بقانون الصادر في ٣ / ١٠ / ١٩٤٦ أي أنها لم تعتبر الأرض المؤجرة أرضاً فضاء وإنما أرضاً مقاماً عليها بناء ، فقررت وزارة الأوقاف الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون إذ أقام الحكم قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى على أساس أن العين المؤجرة ليست أرضاً فضاء كما وصفت بعقد الإيجار ولكنها أرض مقام عليها منزل مملوك للمطعون عليه الأول فهي إذا تدخل في نطاق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه فيه مسخ لشروط العقد لأن عقد الإيجار صريح في أن العين المؤجرة

وباختصاصها بنظرها .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد
الاستشاريين) .

٢٥٠

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

١ — ضرائب . حكم . تسببه . تحميل الطاعن
عبء إثبات إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل الحاصل
له عن المنشأة . تسجيل مجزءه عن الإثبات . لا مخالفة
في ذلك للقانون ولا إخلال بحق الطاعن في الدفاع .
المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب — ضرائب . حكم . تسببه . تأييده الحكم
الابتدائي لأسبابه بعد أن قدمت مصلحة الضرائب
أصل الخطاب الذي استند إليه الطاعن في إثبات إخطاره
المصلحة بالتنازل الحاصل له عن المنشأة . هذا يفيد
أن المحكمة لم ترفى عبارات الخطاب ما يثني مافقرته
محكمة أول درجة من أن مانضمه الخطاب لا يبدو أن
يكون إخطاراً من الطاعن بتكوين شركة جديدة
ولا يقوم مقام الإخطار المطلوب . لا تصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان يبين من الحكم المطعون
فيه أنه سجل على الطاعن بالأدلة الساتعة التي
أوردها مجزءه عن إثبات ما ادعاه من أنه
أخطر مصلحة الضرائب بالتنازل الصادر له
من الشركاء في الشركة القديمة ، وفقاً لما
تطلبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ ، كما نقي حصول إخطار بهذا التنازل
من البائعين فليس فيما قرره الحكم في هذا
الخصوص من تحميل الطاعن عبء إثبات
حصول هذا الإخطار وتسجيل مجزءه عن

هي أرض قضاء ووجود المباني هل الأرض
لا ينفي أن المؤجر أصلاً هو قضاء الأرض
ويستوى أن يكون هذا البناء من عمل المستأجر
الحالي أو من عمل مستأجر سابق كذلك لا يغير
هذا الوضع أن زيادة الأجرة الشهرية طلبتها
الوزارة وفقاً للرسوم بقانون الصادر في ٣ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ إذ المطعون عليه لم يقبل الزيادة
متعللاً بأن العين المؤجرة أرض قضاء مما اضطر
الوزارة إلى طلب إنهاء عقد الإيجار ورفع هذه
الدعوى .

ومن حيث إنه لا نزاع في أن موضوع عقد
الإيجار على ما أثبت به هو أرض قضاء فليس
يغير بعد من حقيقته أن يكون المستأجر قد أقام
بها على مسئوليته مبنى أو أن تكون الطاعنة قد
طالبت المستأجر بزيادة الأجرة بالنسبة التي يجزءها
قانون إيجار المساكن خصوصاً وأن المستأجر -
المطعون عليه الأول - لم يقبلها مما يدل على أن
تغيراً في طبيعة موضوع العقد كما اتفق عليه عند
التأجير لم يحصل التراضي عليه ومن ثم يكون الحكم
إذ اعتبر موضوع الإيجار مبنى ورتب على ذلك
الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى
قد مسخ شروط العقد وأخطأ في تطبيق القانون
ما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت الدعوى صالحة
للحكم فيها بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة
بندر المنصورة الجزئية بنظرها وكان هذا الدفع
على ما سبق بيانه على غير أساس فإنه يتعين الحكم
في موضوع الاستئناف رقم ٥٤١ سنة ١٩٤٨
مستأنف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى

الإثبات خطأ في القانون أو إخلال بحقه في الدفاع.

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه بعد أن قدمت المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف أصل الخطاب الذي استند إليه الطاعن في إثبات إخطارها بالتنازل الصادر له عن المنشأة، فإن هذا يفيد أن محكمة الاستئناف لم ترفى عبارة الخطاب ما ينفي ما قرره محكمة أول درجة من أن ما تضمنه الخطاب لا يعدو أن يكون إخطارا من الطاعن وحده عن تكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الاخطار الواجب حصوله من كل من المشتري والبائعين إليه، وفي هذا الرد العنفي على ما تمسك به الطاعن من اشتغال هذا الخطاب على الاخطار المطلوب ويكون ما هابه على الحكم من القصور في التسيب في هذا الخصوص على غير أساس.

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعن بصفته مديرا لشركة د بيع التريكو المصرية، أقام على المطعون عليها وآخرين لم يختصموا في الطعن - دعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ كلى قال في صحيفة افتتاحها إن من عدا المطعون عليها أسسوا فيما بينهم شركة توصية بسيطة باسم د شركة بيع التريكو المصرية، وذلك بمقتضى العقد المؤرخ في ٢٧ من فبراير

سنة ١٩٤٦ والمسجل برقم ٢٥٦ سنة ٧١ ق برأس مال مقداره ٣٧٠٠ جنيه لمدة تنتهى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأنه نظرا للخسائر التي منيت بها الشركة تراضى الشركاء المذكورون على قسمتها وذلك بمقتضى العقد المؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ والمسجل برقم ٢١٩ سنة ٧٣ ق وأنه لما علم بذلك تقدم لشراء المؤسسة وتم له ذلك بالعقد المؤرخ في ١١ من فبراير سنة ١٩٤٨ والثابت تاريخه رسميا في ١٥ منه وذلك مقابل ثمن مقداره ١٥٠١ جنيها و ٧٨١ مليا وأنه لما كانت الديون المستحقة على الشركة وقت صدور البيع إليه قد بلغت ١٥٩١ جنيها و ٢٢٩ مليا فقد اتفق مع البائعين على أن يدفعوا الفرق وعلى أن يلتزموا متضامنين بكافة ما قد يظهر على الشركة من ديون أخرى ثم تكون بعد ذلك مع آخرين شركة أخرى تحمل نفس اسم الشركة المنحلة سجل عقدها بمحكمة مصر الكلية برقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٨ وأخطر الشركاء الجدد مصلحة الضرائب في ٩ مارس سنة ١٩٤٨ بتكوين الشركة الجديدة وحاسبتها المصلحة عن الضرائب المستحقة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وأنه بالرغم من أن المصلحة لم تطلب محاسبة الشركة الجديدة إلا على الضرائب المستحقة عن هاتين السنتين فإنها أوقعت في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حجزين إداريين وقاء للضرائب المستحقة على الشركة المنحلة عن المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٨ وحددت للبيع على التوالي يومى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩، ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وأنه لما كانت المحجوزات مملوكة للشركة الجديدة لا للشركة المنحلة وكانت مصلحة الضرائب قد أخطرت بالتغييرات التي طرأت وحاسبت الشركة الجديدة

على الضرائب المستحقة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ دون غيرهما فإن الحجزين يعتبران باطلين وطلب الحكم بإحققته بصفته المذكورة في الأشياء المحجوزة وبإلغاء الحجزين الموقعين عليها مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وعند نظر الدعوى قدم الطاعن فضلا عن عقد فسخ الشركة المنحلة وعقد تكوين الشركة الجديدة وصولا مؤرخا في أبريل سنة ١٩٤٨ عن خطاب مسجل مرسل منه لمصلحة الضرائب وصورة من هذا الخطاب تحت مسؤوليته وقال إنه قام بما يتطلبه القانون من إخطار مصلحة الضرائب خلال ستين يوما من تاريخ عقد البيع بانتقال الملكية إلى الشركة الجديدة كما يستفاد من هذا الخطاب المؤرخ ٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ وإن مصلحة الضرائب قد اعترفت بالوضع الجديد بدليل أنها لم تطالبه إلا بالضرائب المستحقة عن المدة اللاحقة لتاريخ انتقال الملكية إلى الشركة الجديدة . ودفعت المطعون عليها دعوى الطاعن بأنه نص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ يلقي عبء الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن التغييرات التي تطرأ على المؤسسة على عاتق المتنازل والمتنازل إليه ويرتب على إغفال هذا الإجراء مسئوليتهمما بالتضامن عما يستحق من الضرائب على المؤسسة المتنازل عنها وبأن الطاعن لم يقم بإخطارها بالتنازل ولم يصلها منه خطاب بالصورة التي أشار إليها في دفاعه وأنه إنما أرسل إليها خطابا مؤرخا في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ يخطر فيها بتكوين الشركة ولم يرد بهذا الخطاب إشارة إلى التنازل — وبأن المتنازليين إلى الطاعن لم يقوموا من جانبهم بالإجراء الذي يتطلبه القانون وهو قياسهم هم أيضا بالإخطار ومن ثم يكونون مسئولين بالتضامن مع الطاعن عن

الضرائب المستحقة على المنشأة وبأنه لا علاقة بين محاسبة الطاعن عن الضرائب المستحقة عن المدة اللاحقة لتكوين شركة وبين التزام المنشأة بالضرائب المستحقة عن المدة السابقة وبمجلس ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض دعوى الطاعن مع إلزامه بالمصروفات مؤسسة حكمها على أنه تبين لها من الاطلاع على غتم مصلحة البريد على الوصول المقدم من الطاعن والخاص بخطابه الموصى عليه أن تاريخ الختم المذكور هو ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ وأن هذا التاريخ يتفق وتاريخ الخطاب المشار إليه في مذكرة مصلحة الضرائب الخاص بالإخطار عن تكوين الشركة الجديدة وعلى أن صورة الخطاب المقدمة من الطاعن هي صورة عرفية لا يمكن الاطمئنان إليها أو حاجة مصلحة الضرائب بها وعلى أنه يتعين أن يثبت بطريق لا يرقى إليه الشك أن الطاعن قام بما يوجب القانون من الإخطار بحصول التنازل ولا يفتى عن ذلك مجرد تقديم وصول من المحتمل أن يكون عن خطاب آخر هو الخطاب المشار إليه في مذكرة المطعون عليها وعلى أن محاسبة المطعون عليها الطاعن عن الضرائب المستحقة على الشركة الجديدة لا يفيد إعفاءه من التزامه المترتب على عدم الإخطار . فرقع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ١١٧ تجارى سنة ٦٧ ق وبمجلس ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف — الطاعن — بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب محاماة . فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطاعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون

وإخلاله بحق الطاعن في الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقر وجهة نظر المطعون عليها سواء في خصوص دليل الإخطار أو في خصوص ما تضمنه الإخطار دون تعليل سليم ، ذلك لأن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم تتطلب صورة خاصة لإثبات الإخطار ولأن مجرد تقديم الوصول دليل كاف لمقدمه ولأن الحكم لإدراج وجهة نظر المطعون عليها على قول الطاعن ولو ببعض الدليل دون تحقيق الأمر بالصورة اليقينية القاطعة يكون قد أخل بحقه في الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه قام بإخطار مصلحة الضرائب خلال ستين يوما من تاريخ شرائه للنشأة بانتقال الملكية إليه وكان سند الوحيد في ذلك هو وصول مقدم منه عن خطاب مسجل مرسل منه إلى المطعون عليها وصورة تحت مسؤوليته لهذا الخطاب الذي قرر أنه مؤرخ في ٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ وأنه تضمن إخطار مصلحة الضرائب بانتقال ملكية المؤسسة إليه وردت مصلحة الضرائب على ذلك بأنه لم يصلها خطاب من الطاعن بحصول هذا التنازل وإنما وصلها الخطاب المؤرخ في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ والذي لم يتضمن سوى إخطارها بتكوين الشركة الجديدة ، ولم ترد به أية إشارة إلى التنازل . وورد بأسباب الحكم في هذا الخصوص ما يلي « ومن حيث إن الثابت بآدي ذي بدء هو أن القانون قد ألقى على عاتق المتنازل والمتنازل إليه عبء إخطار مصلحة الضرائب بالتغيير الطارىء

على المؤسسة وإلا كنا مسئولين بطريق التضامن عن الديون المستحقة عليها عن المدة السابقة على تاريخ هذا التنازل على أن يكون الإخطار خلال ستين يوما من هذا التاريخ . وحيث إنه تأسيسا على ذلك يكون على المدعى — الطاعن — عبء إثبات قيامه بهذا الإخطار . وحيث إن دعوى المدعى في هذا الصدد مؤسسة على إيصال مصلحة البريد المؤرخ في ١٩٤٨/٤/٤ ومرفقا به صورة عرقية مكتوبة بالآلة الكاتبة من الإخطار الذي يدعى بإرساله إلى مصلحة الضرائب وقد أنكر ممثل المدعى عليها الأولى — المطعون عليها — وصول هذا الإخطار إلى مصلحة الضرائب وقال إن الخطاب الذي وصل إلى المصلحة هو إخطار عن تكوين الشركة الجديدة . وحيث إنه يتبين من الإطلاع على ختم مصلحة البريد على الإيصال المذكور أن تاريخ هذا الإيصال هو ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ ، كما ذهب إلى ذلك المدعى وهذا التاريخ يتفق وتاريخ الخطاب المشار إليه في مذكرة مصلحة الضرائب والصادر من المدعى بخصوص تكوين الشركة الجديدة ومن ناحية أخرى فليس ثمة ما يثبت أن هذا الإيصال خاص بالإخطار الذي يتطلبه القانون . وأما صورة الإخطار المرفقة بهذا الإيصال فهي صورة عرقية لا يعتد بها ولا يمكن الاطمئنان إليها أو بحاجة مصلحة الضرائب بها ، ويبين من هذا أن الحكم سجل على الطاعن بالأدلة السائغة التي أوردها أنه عجز عن إثبات ما ادعاه من أنه أخطر مصلحة الضرائب بالتنازل الصادر له من الشركاء في الشركة القديمة ، وفقا لما تتطلبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ كما نفي حصول إخطار بهذا التنازل من البائعين وليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص من تحميل الطاعن عبء إثبات حصول

غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٨٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعز
محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد المروسي
ومحمود عباد المستشارين) .

٢٥١

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

ضرائب . أرباح استثنائية . حكم . تسليبه . حق
المول الذي لا يمسك حسابات منتظمة في اختيار رقم
المقارنة بين أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩
وبين ١٢٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة .
شرطه . أن يكون على بينة من مقدار كلا الرقين .
عدم قيام مصلحة الضرائب بتحديد رأس مال الدول .
حقه في الاختيار يبقى قائماً . اعتماد الحكم اختيار هذا
المول رقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساساً للمقارنة
وعدم القضاء بسقوط حقه في الاختيار . لا خطأ .
المادتان ٣ ، ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والمادة الخامسة
من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
والقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ والقرار
الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

لكي يتسنى للمول الذي لا يمسك
حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار الجحول
له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة
١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة
في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢٪ من رأس المال
المستثمر في المنشأة يجب أن يكون على بينة
من مقدار كلا الرقين على وجه التحديد وتحقيقاً
لهذا العلم أوجبت المادة الخامسة من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأن

هذا الإخطار وتسجيل عجزه عن الإثبات خطأ
في القانون أو إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه قد عاره قصور في التسبيب .
ذلك لأن المطعون عليها قدم في المرة أمام
محكمة الاستئناف الخطاب المؤرخ في ٥ من أبريل
سنة ١٩٤٨ فقرر الطاعن في مذكرته المقدمة إلى تلك
المحكمة أنه يفرض أن ما تضمنه هذا الخطاب هو
الإخطار الوحيد الذي وصل إلى مصلحة الضرائب
فانه صريح في إفادة أن محل المؤسسة الجديدة
هو بذاته محل المؤسسة القديمة أي الشركة المنحلة
وأنه متى لوحظ ذلك ولو حظ أيضاً أن الخطاب تضمن
بيان العناصر التي أصبحت تباشر استغلال المؤسسة
الجديدة وأموالها والأشخاص الذين يستغلونها
كان هذا كافياً في إثبات إخطار المطعون عليها بحصول
التنازل . ولكن محكمة الاستئناف أغفلت الرد
على هذا الدفاع على الرغم من أنه مؤسس على
مستند قدم لأول مرة أمامها .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم
المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه
بعد أن قدمت المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف
أصل الخطاب المشار إليه فان هذا يفيد أن محكمة
الاستئناف لم ترف في عبارة الخطاب ما ينفي ما قرره
محكمة أول درجة من أن ما تضمنه لا يعدو أن
يكون إخطاراً من المدعى وحده عن تكوين
شركة جديدة ، ولا يقوم مقام الإخطار الواجب
حصوله من كل من المشتري والبائعين إليه — وفي
هذا الرد الضمني على دفاع الطاعن — أما باقي
ما ورد في هذا السبب فهو جدل موضوعي في قيمة
الدليل بما يستقل بتقديره قاضي الموضوع .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على

القرار إذا أشار في نصوصه إلى رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ فقد قصد بهذه الإشارة رأس المال المستثمر والمعتمد من مصلحة الضرائب وفقا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ ولما كان الأساس السالف ذكره يكفي وحده لإقامة الحكم المطعون فيه فإنه يكون غير منتج بحث ما تنعاه الطاعنة على ما أورده الحكم عدا ذلك من أسباب لتبرير قضائه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في أول من أبريل سنة ١٩٤٤ قدرت لجنة ضرائب الجالية أرباح المطعون عليه من تجارته في الخيش عن سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤١ بمبلغ ٦٤٧ جنيه ، ١٤١٨ جنيه على أن يقرى هذا التقدير في كل من السنتين المذكورتين على السنة التي تليها عملا بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأخطر الممول بهذا التقدير في ١١ يولييه سنة ١٩٤٤ ولم يعارض فيه ولما أن صدر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٤ القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الذي ألغى المادة ٥٥ وأبطل التقدير الساري بمقتضاها أعادت المأمورية تقدير أرباح المطعون عليه في سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ كما قدرت أرباحه في سنة ١٩٤٣ وذلك بالمبالغ الآتية : ١٠٦٥ ج ، ٢٠٠٠ ج ، ٢١٣٠ ج على التوالي في السنوات المذكورة وأيدت

يصدر بتحديد رقم رأس المال المستثمر في المنشأة الذي يتخذ أساسا للنسبة المئوية المنصوص عليها في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من المأمور يعلن للممول بخطاب موصى عليه بعدم الوصول ويجوز للممول الطعن في هذا التحديد بالطرق وفي المواعيد المنصوص عنها في المواد ٤٥ وما بعدها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن مصلحة الضرائب لم تقم بما فرضته عليها هذه المادة من تحديد رأس مال المطعون عليه حتى استعمل حقه في اختيار رقم المقارنة في هريضة دعواه ، وكان هذا الإجراء لم يوجب القانون عبثا ، فإن عدم مراعاته من جانب مصلحة الضرائب من شأنه تجهيل أحسد الرقين اللذين يجري عليهما الاختيار مما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحا حتى يتحدد هذا الرقم وفقا للقانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون على حق إذ اعتمد اختيار المطعون عليه لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة ولم يقض بسقوط حقه في هذا الاختيار . أما تحدى مصلحة الضرائب بخلو القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد ميعاد الاختيار من الإشارة إلى وجوب تحديد رأس المال المستثمر في المنشأة قبل بدء سريان المدة المنصوص عليها فيه لاستعمال حق الاختيار فمردود بأن هذا القرار لم ينص على إلغاء المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية السابق إيراد نصها . على أن هذا

هذا الحكم وقيد استئنافهما برقمى ١٦٢ ، ٤٩٠ لسنة ٦٦ ق محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف واستندت فى خصوص اختيار رقم المقارنة بتقدير الأرباح الاستثنائية إلى أن الممول وهو لا يمسك حسابات منتظمة يجوز له عملا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ الحق فى إبداء اختياره لرقم المقارنة عن الأرباح الاستثنائية فى سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ إما باختيار أرباح سنة ١٩٣٩ المقدرة أو المعتمدة وإما باختيار ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر وذلك وفقا للأوضاع والمواهد المحددة بالقرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ المعمول به من ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ وإلى أن حق الممول فى إبداء اختياره لرقم المقارنة ما زال قائما ولم يسقط لأنه لم يدع عملا بالفقرة ب من المادة الأولى من القرار المذكور بتبنيه صريح لإبداء اختياره لإحدى الطريقتين السالف ذكرهما حتى يبدأ من هذا الإخطار ميعاد الشهر المحدد لإبداء الاختيار والمنصوص عليه فى قرار ٣٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة إلى الممولين الذين لم تخطرهم مصلحة الضرائب قبل نشر القرار فى الجريدة الرسمية وإلى أن إخطار الممول فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٤ بربح سنة ١٩٣٩ كان خاصا بالأرباح العادية لكى يعطى فى تقديرها إن شاء ولم يكن قد تضمن دعوته لإبداء اختياره لرقم المقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية وإلى أنه فضلا عن ذلك فإن مأمورية الضرائب لم تخطر الممول بتحديد رأس المال المستثمر فى منشأته بقرار منها عملا بالمادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون

لجنة الضرائب هذا التقدير فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأعلن قرارها للمول فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فطعن فيه بالدعوى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٤٦ تجارى كلى المعلقة صحيفتها فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وطلب فيها إلغاء تقدير اللجنة عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ وبطلان سريان التقدير على سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤٢ وإلزام مصلحة الضرائب بقبول رقم أرباح سنة ١٩٣٩ لتحسب على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية . وفى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بنذب الخبير الموظف لفحص حسابات الممول ودفائره فى سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ وذلك دون خص أرباح سنتى ١٩٣٩ ، ١٩٤١ اللتين أصبح تقدير أرباحهما نهائيا وقالت فى أسباب حكمها عن اختيار رقم المقارنة لتقدير أرباح سنة ١٩٤١ الاستثنائية أن حق الممول فى اختيار رقم المقارنة قد سقط لأنه لم يیده خلال شهر من تاريخ إخطاره فى ١١ / ٧ / ١٩٤٤ بربح سنة ١٩٣٩ وذلك عملا بالقرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وأما عن اختيار رقم المقارنة عن أرباح سنتى ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ الاستثنائية اللتين أبطل التقدير فيهما عملا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ فإن حق الممول فى الاختيار بالنسبة إليهما ما زال باقيا وقد أبدى الممول اختياره بصحيفة دعواه . وفى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بتقدير أرباح الطاعن فى سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ بمبالغ ٩٥٠ جنيه ، ٣٨٠ جنيه ، ٥٧٠ ج على التوالى وإلزام مصلحة الضرائب بقبول أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس للمقارنة عند حساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية فى تلك السنوات . فاستأنفت الطاعنة والمطعون عليه

رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وذلك ليكون هذا التحديد أساساً لاختيار الممول رقم المقارنة . أما بالنسبة لاختيار هذا الرقم لأرباح سنة ١٩٤١ الاستثنائية - فقد قالت عنه المحكمة إن الحكم الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد فصل قطعياً في خصوصه ولم يستأنفه الممول في حينه فلا سبيل إلى تعديله فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تأويله ذلك أن المحكمة قضت بأن حق المطعون عليه في إبداء اختياره لرقم المقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية في سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مازال قائماً بحجة أن إخطاره في ١١ يوليه سنة ١٩٤٤ بأرباح سنة ١٩٣٩ العادية لم يدع فيه إلى إبداء اختياره لاحدى الطريقتين المنصوص عليهما بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وبحجة أن مأمورية الضرائب لم تقدر رأس المال المستثمر في المنشأة ولم تحظر به الممول مع أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ المعدل له والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ لا توجب جميعها على مصلحة الضرائب سوى إخطار الممول بأرباحه المقدرة أو المعتمدة عن سنة ١٩٣٩ ولم توجب عليها بيان الغرض من هذا الإخطار كما أنها لم تنص على إخطارين أحدهما خاص بالأرباح العادية والآخر بخاص بالأرباح الاستثنائية ومع أن إخطار الممول بتقدير رأس المال المستثمر في المنشأة والذي تقدره مأمورية الضرائب عملاً بالمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ لا يقصد منه فتح ميعاد اختيار رقم المقارنة لأن الفقرة ب

من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ جاءت خلواً من إلزام مصلحة الضرائب بإخطار الممول بتقدير رأس المال ولم توجب هذه المادة على مصلحة الضرائب سوى إخطار الممول بأرباحه عن سنة ١٩٣٩ المقدرة أو المعتمدة لكي يقوم بإبداء اختياره في الميعاد المقرر . كما أخطأ الحكم إذ قضى بالإلزام بمصلحة الضرائب بقبول رقم أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس للمقارنة تحسب بمقتضاء الأرباح الاستثنائية في سني ١٩٤٠ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مع أنه قضى بسقوط حق الممول في اختياره بالنسبة إلى أرباح سنة ١٩٤١ مما ترتب عليه جمل رقمين للمقارنة أحدهما رقم ربح سنة ١٩٣٩ عن السنوات السالف ذكرها والآخر رقم ١٢ ٪ من رأس المال المحكى بالنسبة إلى ربح سنة ١٩٤١ المنصوص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على الأخذ به إذا لم يبلغ الممول اختياره في الميعاد وهذا يتنافى مع ما قرره القانون من اختيار رقم واحد للمقارنة .

ومن حيث إن هذا التعمي بجميع وجوهه مردود بأن الحكم إذ استند ضمن ما استند إليه في قضائه إلى أنه طالما لم تتخذ مصلحة الضرائب الاجراء الواجب قانوناً لتحديد رأس المال المستثمر في المنشأة وفقاً للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية فإن ميعاد اختيار رقم المقارنة بالنسبة إلى الممول يبقى مفتوحاً - إذ استند الحكم في قضائه إلى هذا الأساس لم يخطئ . في القانون ذلك أنه لكي يتسنى للممول الذي لا يملك حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار المخول له في المادة ٣ فقرة ثانية من

إيراد نصها . على أن هذا القرار إذ أشار في نصوصه إلى رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ فقد قصد بهذه الإشارة رأس المال المستثمر والمعتمد من مصلحة الضرائب وفقا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ . ولما كان الأساس السالف ذكره يكفي وحده لإقامة الحكم المطعون فيه فإنه يكون غير منتج بحث ما تنعاه الطاعنة على ما أورده الحكم هذا ذلك من أسباب لتبرير قضائه . أما قول الطاعنة بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد اختيار المطعون عليه لرقم أرباحه عن سنة ١٩٣٩ كرقم للمقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية عن سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ بينما اعتمد ١٢٪ من رأس المال المستثمر في منشأة المطعون عليه كرقم مقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية عن سنة ١٩٤١ فقد جعل للمقارنة رقمين على خلاف ما يتطلبه القانون . هذا القول مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعتمد رقمين للمقارنة كما تزعم الطاعنة ذلك أن ما كان معروضا على محكمة الاستئناف هو اعتماد رقم المقارنة عن أرباح سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ فقط وقد اعتمدت اختيار المطعون عليه لهذا الرقم عن السنوات المذكورة أما أرباح سنة ١٩٤١ الاستثنائية فلم يتعرض الحكم المطعون فيه لموضوعها لأن الحكم الصادر في ١٩٤٦/١٢/٢٣ قطع فيما يتعلق بحق اختيار رقم المقارنة عن حساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية الخاصة بسنة ١٩٤١ . فأوجب معاملة المطعون عليه على أساس ما يزيد على ١٢٪ من رأس المال وهذا الحكم يستأنف من جانب الممول وبذلك لم يطرح أمر أرباح تلك

القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة يجب أن يكون على هيئة من مقدار كلا الرقمين على وجه التحديد وتحقيقا لهذا العلم أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ د أن يصدر بتحديد رقم رأس المال المستثمر في المنشأة الذي يتخذ أساسا للنسبة المثوية المنصوص عليها في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من المأمور يعلن للممول بخطاب موصى عليه بعلم وصول ويجوز للممول الطعن في هذا التحديد بالطرق وفي المواعيد المنصوص عنها في المواد ٥٤ وما بعدها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن مصلحة الضرائب لم تقم بما فرضته عليها هذه المادة من تحديد رأس مال المطعون عليه حتى استعمل حقه في اختيار رقم المقارنة في هريضة دعواه وكان هذا الإجراء لم يوجب القانون عبثا فإن عدم مراعاته من جانب مصلحة الضرائب من شأنه تهويل أحد الرقمين اللذين يجري عليهما الاختيار بما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحا حتى يتحدد هذا الرقم وفقا للقانون — لما كان ذلك فإن الحكم يكون على حق إذ اعتمد اختيار المطعون عليه لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة ولم يقض بسقوط حقه في هذا الاختيار . أما تحدى مصلحة الضرائب بخلو القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد ميعاد الاختيار من الإشارة إلى وجوب تحديد رأس المال المستثمر في المنشأة قبل بدء سريان المدة المنصوص عليها فيه لاستعمال حق الاختيار فردود بأن هذا القرار لم ينص على إلغاء المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية السابق

وهو ممن يتجرون في المعادن والحديد الخردة والأخشاب القديمة قدم إقراراً عن أرباحه في السنوات من سنة ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ بين فيه أنها على التوالي ٢٣٩ ج و ٤٦٠ م و ١٣٤ ج و ٤٦٠ م و ٢٠٠ ج وأنه لا يمسك دفاتر ولا حسابات منتظمة فقدرت مأمورية ضرائب بورسعيد أرباحه في السنوات المذكورة على التوالي بالمبالغ الآتية : ٢٣٤٠ ج و ٣٠٩٠ ج و ٢٨٣٥ ج وأعلن بهذا التقدير في ١٩٤٦/١/٢ فعارض فيه . وفي ٦ يناير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بتقدير أرباح الطاعن في السنوات الثلاث على التوالي بالمبالغ الآتية : ١٧٤٠ ج و ٢٣٤٠ ج و ٢٨٣٥ ج فاستأنف الطاعن هذا الحكم . كما استأنفته مصلحة الضرائب فقضت محكمة استئناف القاهرة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف ، وكان مما عرض الطاعن على محكمة الاستئناف عدم اختصاص لجنة تقدير بورسعيد بتقدير أرباحه وأن اللجنة المختصة هي لجنة السويس ، فقضت محكمة الاستئناف برفض هذا الدفع لأن الطاعن وإن كان قد أشار إليه في صحيفة الدعوى الابتدائية إلا أنه لم يتمسك به في طلباته ولا في مذكرته الختامية مما يدل على عدم جدية فضلائه أنه لا يتفق ونصوص القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في وجه الأول في أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص لجنة تقدير بورسعيد لأنه يقيم في السويس فاللجنة المختصة بنظر النزاع هي لجنة تقدير السويس وأنه

السنة على محكمة الاستئناف حتى تفصل فيه ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه اعتمد رقمين للمقارنة على غير أساس .

« ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٥٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين) .

٢٥٢

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

ضرائب . لجنة التقدير . تشكيلها . الرخصة المخولة للمول في ضم عضوين يختارهما إلى اللجنة . عدم استعماله لهذه الرخصة . لا بطلان . كذلك لا يبطل قرار اللجنة تخلف المول عن الحضور أو رفضها طلب التأجيل لعذر أبداه .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجيز للمول أن يضم عضوين إلى هيئة لجنة التقدير يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين إلا أن عدم استعمال المول لهذه الرخصة وذلك بعدم اختياره هذين العضوين أو تخلف العضوين عن الحضور في الميعاد المحدد لانعقاد اللجنة لا يترتب عليه أى بطلان وكذلك الشأن لو تخلف المول عن الحضور أمام اللجنة أو رفضت اللجنة التأجيل لعذر أبداه .

الحكم

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعن

اعترض حينما دعى للحضور أمام لجنة تقدير بورسعيد وذكر أيضا أنه مريض لا يستطيع الانتقال إلى بورسعيد وتسامل في طلبه عما إذا كان العضوان المنتدبان منه للانتقال إلى بورسعيد للجلوس في اللجنة يتحمل هو مصاريفهما أم تتحملها مصلحة الضرائب ولكن لجنة التقدير أهملت الرد على هذا الطلب ولم تعره التفاتا . ويتحصل وجهه الآخر في أن قرار لجنة التقدير هو قرار باطل لصدوره من هيئة غير مشككة تشكيلا صحيحا وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لأن الطاعن أبدى رغبته في اختيار عضوين يجلسان في اللجنة وسأل عن يتحمل مصاريفهما ولكن اللجنة لم تحفل بطلبه .

وحيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولا بأن اللجنة المختصة بتقدير أرباح الطاعن وقت أن اعترض على تقدير المأمورية كانت هي اللجنة المشككة في بورسعيد إذ كان يشمل اختصاصها محافظة السويس وأن لجنة لم تنشأ في السويس إلا بعد ذلك وذلك بمقتضى القرار رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٠ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذي قرر إنشاء لجنة طعن لا لجنة تقدير ومردود ثانيا بأنه فضلا عن أنه لم يثبت أن الطاعن تمسك بالوجه الآخر أمام محكمة الموضوع فإن هذا الوجه في غير محله لأن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وإن كان يحيز في المادة ٥٠ منه للممول أن يضم إلى الهيئة عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين إلا أن عدم استعمال الممول لهذه الرخصة وذلك بعدم اختياره هذين العضوين أو تخلف العضوين عن الحضور في الميعاد المحدد لانعقاد اللجنة لا يترتب عليه أى بطلان وكذلك الشأن لو تخلف الممول عن الحضور أمام اللجنة

أو رفضت اللجنة التأجيل لم ندر أبداه .
وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور مبطل له إذ ولو أن مصلحة الضرائب أن تلجأ في تقدير أرباح الطاعن إلى التقدير الجزافي لأنه لا يمسك دفاتر منتظمة إلا أنه يجب أن يكون التقدير سليما ومبنيا على أسس معقولة لا يخالف القواعد التي نص عليها قانون الضرائب وأهمها سنوية الضريبة وذلك لاختلاف أحوال التاجر وظروفه ولكن مصلحة الضرائب رجعت إلى مبيعات الطاعن في سنة ١٩٤٠ وجعلتها أساسا وضربت بها بطريقة حسابية جامدة في اثنين ونصف ليكون حاصل الضرب هو رقم مبيعاته عن سنة ١٩٤١ وضربت بها في ثلاثة ونصف ليكون حاصل الضرب هو رقم مبيعاته في سنة ١٩٤٣ وليس هذا هو التقدير الصحيح الذي عناه المشرع فضلا عن أنه يخالف مبدأ سنوية الضريبة يضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة غير صحيحة : أولا — لأن الطاعن لم يقبل الرقم الذي حددته مصلحة الضرائب في سنة ١٩٤٠ إلا تحت تأثير الإكراه الأدبي . ثانيا — إن الحالة في سنة ١٩٤٠ غيرها في السنين اللاحقة لأنه صدر مرسوم بقانون بمنع تصدير الحديد الخردة إلى الخارج وقد قل التعامل بالأخشاب القديمة كما حددت أرباحها بقوانين كباقي السلع ، كما أن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ كانتا من سنى الحرب التي تعرضت فيها البلاد للغارات الجوية وكان نصيب السويس منها كبيرا دفع أهلها إلى الهجرة وقد طلب الطاعن نذب خبير لمراجعة دفاتر المتعاملين معه ولكن الحكم رفض إجابة هذا الطلب بمقولة إن هذه الهيئات ترفض إعطاء البيانات وهو رد غير مقنع .

فرض بلدية الاسكندرية رسوما اضافية بموجب القرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٢٥ ٪ من مقدار الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٥ ٪ من مقدار الضريبة الخاصة بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٠ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التي تجبى بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود اليها هذه الضرائب - إذ قضى الحكم بأن هذا لا يعتبر إعمالا للأثر الرجعي للقرار المذكور فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك أن هذا القرار إذ جعل استحقاق الرسوم المذكورة بمقتضاه منوطا بواقعة جباية الضرائب المشار اليها فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنين سابقة على صدوره فانه يكون في الواقع وحقيقة الأمر قد سحب حكمه على ضرائب استحققت قبل تاريخ نشره وليس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم من أن الرسوم قد فرضت على ما يحصل من ضرائب الأرباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هي عن أرباح حققت قبل ذلك واستحققت عن مدد سابقة على صدور القرار ، إذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها . ولما كانت المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه إنما يقوم على الجدل في تقديرات موضوعية سائغة لا سبيل للنهي عليها أمام هذه المحكمة فقد بين الحكم المطعون فيه الأسباب التي تدعو لعدم الثقة بالبيانات التي قدمها الطاعن وإن التجارة التي يمارسها الطاعن قد نشطت نشاطا كبيرا في السنوات ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مما يكون له شأنه في ارتفاع رقم مبيعاته وزيادة أرباحه تبعا وليس في هذا الذي أثبتته الحكم إخلال بمبدأ سنوية الضريبة كما أن الحكم بين الأسباب التي دعت المحكمة لرفض طلب ندم خبير مما ينفي عنه عيب القصور .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٧٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد الميز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود ميساد المستشارين) .

٢٥٣

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

ضرائب . رسوم بلدية . قرار بلدية الاسكندرية بفرض رسوم إضافية على ضرائب الاموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية . جعله استحقاق هذه الرسوم على الضرائب التي تحصل بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب . إعفاؤه من الرسوم . الممولين الذين أوفوا الضرائب العادية والاستثنائية قبل نشر القرار . هذا القرار يجعل لرسوم التي فرضها أثرا رجعيا . مخالفة هذا القرار للدستور وإخلاله بمبدأ المساواة بين دافعي الضرائب . المادة ٣١ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ .

المبدأ القانوني

إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن

رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق في أن يرتب لقراره أثرا رجعيا ، فان بلدية الاسكندرية تكون بالقرار المشار اليه قد جاوزت نطاق تفويضها ، فخالفت بذلك المادة ٢٧ من الدستور . وفضلا عن ذلك فان القرار المشار إليه قد شابه هيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب إذ يفرق بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما يستحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار إليه فيعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وبين من وفوا بها بعد تاريخ نشره فيلزمهم بهامع اتحاد الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعا في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة وما كان يجوز أن يعتد به في استحقاق الفرائض المقررة على الممولين بموجب القوانين ، ومن ثم يكون الحكم إذ أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه في هذا الخصوص .

الحكم

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن قومسيون بلدية الاسكندرية بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ قرر في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٣ فرض رسوم بلدية مقدارها ٢٠ ٪ من ضريبة الأرباح

التجارية و ٥ ٪ من ضريبة الأرباح الاستثنائية على أن تستحق هذه الرسوم بنوعيتها على الضرائب التي نجى بعد نشر هذا القرار في أول فبراير سنة ١٩٤٣ أيا كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب . وفي ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ أقامت شركة فورد على مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ٧٠ ق تجارى محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت فيها إلزام المدعى عليها برد مبلغ ٥٥٩٣٤ جنيه و ٣٢٣ مليم وفوائده وهو ما حصلته من الشركة في السنوات من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٣ بغير حق زائد على الضرائب المستحقة عليها بما فيها رسوم البلدية . وفي ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد لشركة فورد مبلغ ٢٠٩٠٢ جنيه و ١٥٧ مليم وفوائده بواقع ٥ ٪ ابتداء من ١٣ يونيه سنة ١٩٤٦ حتى الوفاء مع شمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ١١٢٣٢ جنيه و ١ مليم المعترف به من مصلحة الضرائب مؤسسة حكمها في خصوص رسوم البلدية التي قضت بردها على عدم أحقية مصلحة الضرائب في تحصيلها لعدم مشروعية قرار ١٤ من يناير سنة ١٩٤٣ القاضي برفضها فاستأنف الطرفان هذا الحكم في خصوص ما قضى به على كل منهما وقيد استئنافهما برقمى ١١٧ لسنة ٥ ق ٦٦ لسنة ٦ ق تجارى محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ بضم الاستئنافين أحدهما للآخر . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة فيما يختص برسوم البلدية بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية مصلحة الضرائب في استيفاء هذه الرسوم عن الأرباح التي حققتها الشركة قبل أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ استنادا إلى مشروعية قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣

فقررت شركة فورد الطمن بطريق النقص فيما قضى به المحكم في هذا الخصوص .

د ومن حيث إن ما تنعماء الطاعة في السبيين الأول والثاني من أسباب الطمن على المحكم المطعون فيه مخالفته للبائتين ٣ و ٢٧ من الدستور وكذلك أحكام الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ إذ قضت المحكمة بصحة قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ الذي أوجب فرض رسم على ضرائب الأرباح المحملة بعد نشره ولو كانت مستحقة عن أرباح محقة قبل صدوره أيا كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب مع أن المادة ٢٧ من الدستور لا ترتب أثرا رجعيا لأحكام القوانين إلا إذا نص فيها على ذلك ومع أن المادة ٣١ من الأمر الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي يستمد منها قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ تفويضه في التشريع لا يجيز هذا الأثر الرجعي وكان من مقتضى قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ أن يعفى من هذه الرسوم الممولون الذين دفعوا الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة عليهم قبل نشر القرار المشار إليه بينما يلزم بدفعها من لم يتم له فرصة الوفاء بالضرائب المذكورة إلا بعد نشر هذا القرار وفي ذلك إخلال بالمادة الثالثة من الدستور التي نصت على المساواة بين المصريين في الواجبات والتكاليف العامة .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في خصوص سببي الطمن السالف ذكرهما: وحيث إن المادة ٢ من قرار القومسيون تنص على أن الرسوم تستحق السداد على الضرائب التي تجبى بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد تم النشر في أول فبراير سنة ١٩٤٣ فالضرائب التي

تجبى بعد هذا التاريخ هي التي تحصل عليها رسوم البلدية أما ما يكون قد تحصل منها قبل أول فبراير فلا تستحق عليها الرسوم ولذلك فلا يجوز القول بأن هناك رجعية للضريبة البلدية مادامت الرسوم البلدية لا تستحق إلا على الضرائب التي تجبى بعد نشر القانون ... وحيث إنه عن السبب الخاص ببطال قرار القومسيون البلدي لمخالفته للبادة ٣ من الدستور فلا شبهة في أن المقصود بلفظ المساواة الوارد بالمادة المذكورة هي المساواة فيما يتعلق بين المصريين الموجودين في ظروف مماثلة . وبما أن القرار المطعون فيه لم يفرق بين سكان مدينة الاسكندرية الذين يخضعون لهذه الرسوم فليس ثمة محل للقول بعدم المساواة طالما أن المساواة تعتبر مكفولة متى كان الأمر يتعلق بعوائد يسرى تطبيقها محليا على جميع السكان الذين في نفس الدائرة ونفس الحالة .

د ومن حيث إن هذا الذي قرره المحكم غير سديد ذلك أن المحكمة إذ قضت بأن فرض بلدية الاسكندرية رسوما إضافية بموجب قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٢٥٪ من مقدار الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٥٪ من مقدار الضريبة الخاص بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٠ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التي تجبى بعد نشره بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب — إذ قضت بأن هذا لا يعتبر أعمالا للأثر الرجعي للقرار المذكور قد أخطأت في تطبيق القانون لأن هذا القرار إذ جعل

نقضه في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها في هذا الخصوص وبناء على ما سبق بيانه من الأسباب يتعين تأييد الحكم الابتدائي الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة في ١٥ / ٦ / ١٩٤٩ فيما قضى به من عدم أحقية مصلحة الضرائب فيما حصلته من رسوم بلدية من الطاعنة تنفيذا لقرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المشار إليه عن الضرائب المستحقة عن أرباح حققتها قبل نشره .

(القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العربي المشارين) .

٢٥٤

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

استئناف . نصاب الاستئناف . دهويان مختلف كل منهما عن الأخرى سببا وموضوعا . تقرير المحكمة ضم إحداها إلى الأخرى تسهيلا لإجراءات الفصل فيهما . قيمة كل من الدعويتين تدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الاستئناف غير جائز .

المبدأ القانوني

متى كانت كلتا الدعويتين اللتين فصلت فيهما محكمة أول درجة تختلف عن الأخرى سببا وموضوعا ، وكان قرار المحكمة بضمهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحداها في الأخرى بحيث تفقد استقلالها ، وكان المبلغ المطالب به في كل منهما يدخل في النصاب النهائي للقاضي

استحقاق الرسوم المقررة بمقتضاء منوطا بواقعة جباية الضرائب المشار إليها فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنين سابقة على صدوره فإنه يكون في الواقع وحقيقة الأمر قد سحب حكمه على ضرائب استحققت قبل تاريخ نشره وليس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الرسوم قد فرضت على ما يحصل من ضرائب الأرباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هي عن أرباح حققت قبل ذلك واستحققت عن مدد سابقة على صدور القرار إذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها . ولما كانت المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق في أن يرتب لقراره أثرا رجوعيا فإن بلدية الاسكندرية تكون بالقرار المشار إليه قد جازت نطاق تفويضها تخالفت بذلك المادة ٢٧ من الدستور وفضلا عن ذلك فإن القرار المشار إليه قد شابه عيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب إذ يفرق بلا مبرر بين طائفة من وقوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار إليه فيعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وبين من وقوا بها بعد تاريخ نشره فيلزهم بها مع اتحاد الواقعة المنقذة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعا في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة وما كان يجوز أن يعتد به في استحقاق الفرائض المقررة على المولين بموجب القوانين ومن ثم يكون الحكم إذ أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون مخالفة تستوجب

الجزئي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن حسن أحمد العبد المطعون عليه رفع الدعوى رقم ٢٥٤٥ سنة ١٩٤٨ ميت غمر هلى الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٥٠ جنيها كما رفع سعودى أحمد شاشيت المطعون عليه الثانى الدعوى رقم ٢٥٨٢ سنة ١٩٤٨ أمام نفس المحكمة على نفس المدعى عليه طالبا الحكم بإلزامه بمبلغ ٥٠ جنيها وقد ارتكن كل منهما هلى نوتة وجد مكتوبا بها هلى ما جاء بالحكم تحت تاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٤٨ ما يأتى : - (١٥٠ جنيها على ثلاثة عبد اللطيف الماحى وحسين أحمد العبد وسعودى أحمد شاشيت طرف عبد اللطيف الماحى يكون لسكل واحد الثالث) وقد أنكر المدعى عليه أن هذا الذى كتب بالنوتة بخطه فحكمت المحكمة فى ١٩٤٨/٢/٢١ بضم القضية ٢٥٨٢ سنة ١٩٤٨ إلى القضية ٢٥٤٥ سنة ١٩٤٨ وبندب من يختاره قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة خط المدعى عليه الحقيقى على الخط المنسوب إليه فى النوتة المقدمة من المدعين لمعرفة ما إذا كانت بخط المدعى عليه أم ليست بخطه وقد قدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أنها بخطه . وفى ١٩٥٠/٦/٥ أصدرت المحكمة حكما تهميدا باحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى المديونية . وفى ١٩٥٠/١٠/٢٣ أصدرت المحكمة حكما فى الدعويين وهذا هو منطوقه . وحكمت المحكمة حضوريا أولا فى الدعوى ٢٥٨٢ سنة ١٩٤٨

بالزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى مبلغ اثنين وعشرين جنيها والمصاريف المناسبة وثلاثمائة قرش أتعابا للحاماة . ثانيا فى الدعوى رقم ٢٥٤٥ سنة ١٩٤٨ بالزام المدعى عليه أن يدفع للدعى مبلغ خمسين جنيها والمصاريف وأربعمائة قرش أتعابا للحاماة . فاستأنف المحكوم عليه وقيد الاستئناف برقم ٢٠٠٤ سنة ١٩٥٠ الجدول العام و٣٩٣ سنة ١٩٥٠ الجدول الخاص مستأنف محكمة المنصورة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وفى ١٩٥١/١١/٢٤ أصدرت المحكمة حكما بقبول الدفع المقدم من المستأنف عليهما وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . فقرر الطاعن بالاعطن فى هذا الحكم بطريق النقض وقد بنى الطاعن على ثلاثة أسباب .

د ومن حيث إن الطاعن يذمى بالسبب الأول على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ استند فى قضائه بعدم جواز الاستئناف إلى نصاب كل من الدعويين على حده فى حين أن تطبيق المادة ٣٠ من قانون المرافعات (القديم) والى تقابلها المادة ٤٢ من القانون الجديد من شأنه أن يجعل التقدير بقيمة المدعى به كله بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيها سواء رفع المدعيان دعوى واحدة أو رفع كل منهما دعوى مستقلة إذ سند الدين واحد والطعن فيه واحد يتنازع بمجموع السند لا بجزء منه وقد بحث الخبير السند بأكمله وقيمته أكثر من ٥٠ جنيها ويذمى بالسبب الثانى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ خالف ما استقر عليه القضاء فى أحكامه من أنه إذا قدم فى دعوى مستند ما قيمته تتجاوز النصاب كان الحكم الصادر فى الدعوى قابلا للاستئناف ولو كانت الطلبات فى الدعوى أقل

بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لا يكون قد خالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٤٥٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٥٥

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

أ - تزوير . ثبوت قيام المحكمة برفض المظروف المحتوى على السند المطعون فيه وأنها لم تصدر حكماً إلا بعد الاطلاع على هذا السند . تحرير محضر خاص برفض المظروف والاطلاع على محتوياته . غير لازم .

ب - تزوير . حكم . تسييبه . تقريره لأسباب سائغة صحة الورقة المطعون فيها . في ذلك الرد الضنى الكافي على ما أثبت من أن التزوير يبدو للمعين المجردة ومن ثم فلا قصور .

ج - تزوير . خبر . محكمة الموضوع . اقتناعها من تقرير الخبير المنتدب ومن المضاماة التي أجرتها بنفسها بصحة الورقة المطعون فيها . رفضها ندب خبير آخر . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قد رفضت المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير وأنها لم تصدر حكماً إلا بعد فحصها فغالباً إذ فعلت ذلك لم تكن في حاجة إلى إثبات رفض المظروف والاطلاع على محتوياته بمحضر خاص لأنه ليس من واجبها أن تحضر كتاباً لإثبات الاطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة .

من نصاب الاستئناف وينمى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ التقرير بضم دعويين إحداهما إلى الأخرى من شأنه اعتبارهما دعوى واحدة تقدر قيمتها بمجموع الطلبات فيهما وقد ضمت المحكمة الجزئية الدعويين ثم قضت في إحداهما بمبلغ ٥٠ جنيه وفي الأخرى بمبلغ ٢٢ جنيه فكان من المتعين قانوناً على المحكمة الاستئنافية أن تعول على مجموع هذين المبلغين ومقداره ٧٢ جنيه وأن تقضى برفض الدفع وبجواز الاستئناف .

د ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعاً بما جاء بالحكم المطعون فيه . وإن ظاهر المديونية يدل على أن المستأنف (الطاعن) مدين لكل من المستأنف عليهما في مبلغ معين وقد أقام كل منهما ضده دعوى مستقلة عن الأخرى إلا أنه بسبب الوحدة في دفاعه ودفاع المستأنف عليهما من حيث استمساكهما بتلك العبارة وأنها محررة بخطه ومن حيث انكاره هذه الواقعة قد رأت محكمة الدرجة الأولى ضم إحدى القضيتين إلى الأخرى ليصدر فيهما حكم واحد في وقت واحد ... وأنه إذا أمرت المحكمة بضم دعوى إلى أخرى بغية تسهيل إجراءات الدعويين فلا يصح القول بأن الضم يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحالة تؤثر على جوهر كل دعوى على حده ، وهذا الذي أورده الحكم مؤد إلى ما انتهى إليه من أن كلتا الدعويين تختلف موضوعاً وسبباً عن الأخرى وأن قرار المحكمة بضمهما تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد استقلالها . ولما كان المبلغ في كل من الدعويين يدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى

٢ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى ما استخلصته أخذاً بتقرير الخبير من أن البصمتين الموقع بهما على المستنديين المطعون فيهما بختم معدني واحد موقع به على ورقة المضاهاة وإذا خلصت من ذلك ومن مشاهدتها لهذين المستنديين إلى أن الطعن فيهما بالتزوير غير جدي فإنها تكون قد ردت ضمناً على ما أثاره الطاعنون من أن التزوير يبدو للعين المجردة ويكون نعيمهم على الحكم بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس

٣ - لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تر ندب خبير آخر بعد أن أخذت بتقرير الخبير المنتدب وبما ذهب إليه من صحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من صحة رأيه بما أجرته بنفسها من المضاهاة .

المحكمة

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن جوهره شنودة روفائيل مورثة المطعون عليهم أقامت على أحمد خليفة وولده فرج مورثي الطاعنين الدعوى المدنية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٣٧ محكمة سوهاج الابتدائية وطلبت فيها - أولاً : بطلان عقد البيع الوقائي المحرر في ١٩٢٦/٥/٦ والمسجل في ١٩٢٦/٧/١٠ والصادر منها المورثي الطاعنين ببيع ٤ أفدنة و ١٢ قيراطا الميمنة بالدعوى واعتبار هذا العقد عقد رهن والحكم بإبطاله وبإهلاك الدين المقدرفيه بمبلغ ٤٥٠ ج . ثانياً : توجيه اليمين الحاسمة إلى أحمد خليفة وولده فرج فيما يختص بمبلغ المائة جنيه المحرر به وصول

على فرج أحمد خليفة شخصيا باستلامه من مورثة المطعون عليهم وذلك بأن يحلف بأن هذا المبلغ لم يكن خصما من دين ال ٤٥٠ ج . ثالثاً : إلزام فرج أحمد خليفة بالمبلغ المذكور وفوائده في حالة حلفه اليمين هو وولده . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة بإلزام فرج أحمد خليفة بمبلغ ال ١٠٠ ج وفوائده وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت مورثة المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٧٤ لسنة ١٥ ق محكمة استئناف أسيوط . وأثناء نظر الاستئناف قدمت المستأنفة إلى المحكمة مستنديين محررين في ١٩٢٦/٥/١٠ موقعا عليهما بيصمة ختم لأحمد خليفة ويتضمن أولهما تأجيل تنفيذ عقد البيع الوقائي من ١٩٢٦/٥/٦ إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ ويتضمن الآخر تأجيل الأطيان موضوع العقد المذكور إلى الباتعة وفائيا لمدة سنة ابتداء من أغسطس سنة ١٩٢٦ . فطعن أحمد خليفة في هذين المستنديين بالتزوير وأوقف الاستئناف إلى أن يفصل نهائيا في الطعن فيهما . وفي ١٩٤١/١١/١٤ أعلن مدعي التزوير أدلته . وفي ١٩٤٢/٥/١٦ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول منها وهو يتضمن أن بصمتي الختم الموقع به على المستنديين المطعون فيهما ليستا لأحمد خليفة وأمرت بتحقيق هذا الدليل بكافة الطرق بما فيها البيينة وندبت خبيرا لمضاهاة البصمتين على بصمات الاختتام الموقع بهما على أوراق المضاهاة سواء أكانت رسمية أم عرفية معترفا بها . وأثناء سير الاستئناف توفي أحمد خليفة وولده فرج وتوفيت جوهره شنودة وحل ورثتهم محلهم في الخصومة وقدم الخبير المنتدب تقريراً ذهب فيه إلى أن بصمتي الختم في الورقتين المطعون فيهما

دعوى التزوير أخذاً بتقرير الخبير مع ما به من خطأ ومع أن الطاعنين تمسكوا في مذكرتهم بأن الخلاف بين البصمتين المطعون فيهما وبين البصمة الموقع بها على ورقة المضاهاة يبدو جلياً للعين المجردة ولكنها لم ترد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بأنه يبين من محضرى جالسى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ و ٩ أبريل سنة ١٩٤٥ المودعة صورتاهما الرسميتان ضمن أوراق الطعن أن المستشارين اللذين ندبا للتحقيق والإشراف على عملية المضاهاة على التعاقب تنفيذاً للحكم الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٢ أثبتا أنهما اطلعا بحضور الخصوم على الورقتين المدعى بتزويرهما بعد أن فضا المظروف الذى يشتمل عليهما — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن الورقتين المطعون فيهما والمودعتين ضمن أوراق الطعن أن المحكمة أصدرت حكمها بعد الاطلاع على الأوراق وأن رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم أشر على الورقتين المطعون فيهما بما يفيد الاطلاع عليهما فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ أى فى اليوم التالى لحجز القضية للحكم بما يدل على أن المحكمة قد فضت المظروف الذى اشتمل عليهما وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد فحصهما وإذ هى فعلت ذلك لم تكن فى حاجة إلى إثبات فض المظروف والاطلاع على محتوياته بمحضر خاص متى كان قد ثبت اطلاعها على النحر السابق بيانه لأنه ليس من واجبها أن تحضر كاتباً لإثبات الاطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة ، وأما ما ينعاه الطاعنون على الحكم من خطأ فى ذكر المستأنف عليه الأول على اعتبار أنه مازال حياً مع أنه قد توفى أو فى ذكر تاريخ عقد البيع الوقائى أو فى بيان أى من

هما من ختم معدنى واحد وهو نفسه الختم الموقع به على عقد البيع الوقائى . وبعد أن سمعت المحكمة شهود طرفى الخصومة ، قضت فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ برفض دعوى التزوير وبالغرامة . فقرر الطاعنون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ينمى الطاعنون بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه بطلان الاجراءات المؤدية إلى الحكم وقصوره فى التسبيب إذ لم تفض المحكمة المظروف الذى احتوى المستندين المحررين فى ١ / ٥ / ١٩٢٦ والمطعون فيهما بالتزوير ولم تطلع عليهما ، يدل على ذلك أن محاضر الجلسات خلت من بيان ذلك مع أنه عملاً بالمادة ٢٧ من قانون المرافعات لا بد من إثبات حصول هذا الاجراء بحضور الكاتب مع المحكمة . كما يدل على عدم الاطلاع أن المحكمة أخطأت فى البيانات التى ذكرتها فقالت فى الأسباب إن المستأنفة « جوهره شنودة مورثة المطعون عليهم ، قدمت اليها المستندين المذكورين مع أن أولهما الذى يتضمن تأجيل تنفيذ البيع الوقائى إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ كان قد قدم إلى محكمة أول درجة قبل تقديمه إلى محكمة الاستئناف كما قالت إن هذا المستند موقع عليه بختم « المستأنف عليه الأول » وهى تقصد أحمد خليفة مورث الطاعنين مع أنه كان قد توفى قبل صدور الحكم وحل ورثته محله أثناء نظر الاستئناف وأن الخبير ذكر فى تقريره أن الختم الموقع به على الورقتين المطعون فيهما بالتزوير وهو نفسه الختم الموقع به على عقد البيع الوقائى المؤرخ فى ٦ مارس سنة ١٩٢٦ مع أن هذا العقد كان قد حرر فى ٦ مايو سنة ١٩٢٦ وقد رفضت المحكمة

مورثهم كانت قد وضعت يدها على الأرض تنفيذاً لعقد الايجار المطعون فيه فإن المحكمة استدلت على عدم حصول التزوير بعدم معرفة شهود الطاعنين شيئاً عن تزوير المستنديين وهذا خطأ في الاستدلال يبطل الحكم .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره المحكمة من أنه تبين لها من تقرير الخبير ومن مشاهدتها أن البصمة على الورقتين المطعون فيهما هي بصمة صحيحة ومطابقة للبصمة الموقعة بها على عقد البيع الوقائي وأنه بين من شهادة شهود الطاعنين أنهم لا يعرفون شيئاً عن التزوير مما ترى معه المحكمة رفض الادعاء به لسجور المدعين عن إثباته وهذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم يكفي لحل الحكم ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من صحة البصمة في الورقتين المطعون فيهما استناداً إلى الدال المادي المستفاد من تقرير الخبير ومن مشاهدة المحكمة بما لا نكون معه في حاجة إلى التعرض لبحث باقي شواهد التزوير إذ هي في تكوين اقتناعها لا تقيد بدليل بالذات فضلاً عن أنه لا تلازم بين وضع اليد على الأرض المؤجرة وبين صدور عقد الايجار وتوقيعه من مورث الطاعنين .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ طلب الطاعنون تدبير خبير من قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لتحقيق دفاعهم بأن الخلاف بين البصمة الموقعة بها على ورقة المضاهاة وبين بصمته الختم الموقعة بهما على الورقتين المطعون فيهما هو خلاف جوهرى وليس كما قال الخبير المنتدب أنه خلاف يسير يرجع إلى عوارض التوقيع وخفة المداد وكثافته مما يؤثر على صحة المستنديين المطعون

المستنديين المطعون فيهما كان قد قدم إلى محكمة أول درجة قبل تقديمه إلى محكمة الاستئناف فلا يدل على أن المحكمة لم تفحص المظروف ولم تطلع على ما به من أوراق ، ومردودان ثانياً بأن المحكمة إذ انتهت إلى ما استخلصته أخذت بتقرير الخبير من أن البصمتين الموقعتين بهما على المستنديين المطعون فيهما هما بصمتان معدني واحد موقع به على ورقة المضاهاة وإذا خلصت من ذلك ومن مشاهدتها هذين المستنديين إلى أن الطعن فيهما بالتزوير غير جدى فانها تكون قد ردت ضمناً على ما أثاره الطاعنون من أن التزوير يبدو للدين المجردة .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم بالسببين الثالث والرابع القصور في التسيب والخطأ في الاستدلال بمقولة إنهم تمسكوا في دفاعهم بأن عقد الايجار المحرر في ١٠/٥/١٩٢٦ والمسمى بأن جرهرة شئونة استأجرت بموجبها الأرض موضوع الدعوى لمدة سنة ابتداء من أغسطس سنة ١٩٢٦ هو عقد مزور وأنه ليس أدل على تزويره من أن وكيل المتمسكة بهذا العقد اعترف بمحضرة جلسة ١٨/١٠/١٩٣٩ بأنها لم تضع يدها على الأرض وأن أحمد خليفة الذي اشترى منها هذه الأرض بعقد البيع الوقائي هو الواضع اليد عليها من بدء سريان العقد في أغسطس سنة ١٩٢٦ ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مع ما له من دلالة في إثبات عدم صحة عقد الايجار المطعون فيه كما أنها استخلصت خطأ عدم تزوير المستنديين بما قرره من أن شهود مورث الطاعنين لا يعرفون شيئاً عنهما مع أن الغرض من سماع شهادتهم كان لإثبات ونفي من من الخصوم كان واضعاً يده على العين موضوع الدعوى الأصلية وعلى الرغم من أنه لم يشهد أحد من شهود المطعون عليهم بأن

بارادته المنفردة أن يغير موضوع حقه فيجعله شائعا . واذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم توافر سبب الشفعة لدى الطاعن ورتب على ذلك عدم أحقيته في مزاحمة المطعون عليها الأولى في الأخذ بالشفعة قد استند إلى أن العقار الذى يريد أن يشفع به قد تلقاه بعد شرائه وفرزا ، فان هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه تناقض فيما استند إليه من أسباب

المحكمة

د من حيث ان الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن اشترى من المطعون عليهما الثانية والثالث ٣ ف و ١٨ ط و ٢٣ س أرضا زراعية بمقتضى ثلاثة عقود . الأول فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ من المطعون عليه الثالث وهو مسجل فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ عن ١ ف ٣ ط ١٣ س والثانى فى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ من المطعون عليه الثالث عن ١ ف ٤ ط شيوعا فى المساحة الميئة فيه والثالث فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ من المطعون عليها الثانية عن ١ ف ١١ ط ١٠ س شيوعا فى نفس المساحة الميئة بالمقد السابق وهذه الأطيان جميعها آلت إلى البائعين بطريق الميراث عن والدهما المرحوم ابراهيم حسن تعلب وبعريضة معلنة فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أقامت المطعون عليها الأولى زوجة المورث والدة البائعين الدعوى رقم ١ سنة ١٩٤٧ لدى محكمة شين الكوم السكية على الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالث تطلب فيها أخذ المقادير المبيعة بطريق الشفعة والاسترداد

فيهما غير أن المحكمة لم تجب هذا الطلب مع ماله من أهمية فى الفصل فى الدعوى .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن أخذت بتقرير الخبير المنتدب فيما ذهب إليه من صحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من صحة رأيه بما أجرته بنفسها من المضاهاة لم تر حاجة إلى ندب خبير آخر وهذا من حقه .

د ومن حيث إن السبب السادس هو سبب غامض لا يفهم منه ما يعيبه فيه الطاعنون على الحكم ومن ثم يتعين عدم قبوله .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٥٦

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

شفعة . المشتري لحصة مفرزة من ملك مشتاع . لا يحق له أن يشفع إلا فى حدود سنده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة .

المبدأ القانونى

جرى قضاء محكمة النقض على أن من تلقى حصة مفرزة من شريك مشتاع لا يستطيع إذا ما طلب الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بسنده وفى حدوده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة . ومن ثم لا يكون له أن يشفع إلا بصفته جارا ملاصقا وأن كل ادعاء منه على خلاف مقتضى سنده خالق بأن يهدره القاضى ذلك أن من تلقى حصة مفرزة لا يملك

الوراثي استنادا إلى أنها تملك ١٥ ط ٦ س في الأطنان الموروثة مشاعا كما قررت أن الشراء الحاصل عن الصفقة الأولى وإن كان خاصا في العقد على اعتبار أنه مفرز محدد إلا أن الواقع أن الأطنان الموروثة ما زالت على الشيع بين جميع الورثة ولم تقسم بعد وقد دفع الطاعن الدعوى أولا — بسقوط الحق في طلب الشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على علم الشفعية بالبيع بمقتضى المقدين المبرمين في سنة ١٩٤٦ وثانيا — بسقوط الحق في الشفعة لمضى أكثر من ستة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع المبرم في ١٥ من سبتمبر سنة ١١٤٥ وثالثا — بأن الثمن الحقبى الذي دفع في الصفقات الثلاث كان بواقع القيروط الواحد خمسة عشر جنيها لا خمسة جنيهاث ورابعا — بأنه لا حق للطعون عليها الأولى في استرداد العقار بحكم المادة ٤٦٢ من القانون المدني (القديم) — وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى بسببها — استأنفت المطعون عليها الأولى لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٨٩ سنة ٦٥ قضائية، وفي ١٧ من فبراير سنة ١١٤٩ حكمت المحكمة أولا : برفض الاستئناف بالنسبة لطلب الاسترداد الوراثي في جميع الأطنان المبيعة بموجب العقود الثلاثة وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص وكذلك فيما قضى به من سقوط حق المستأنفة (المطعون عليها الأولى) في الأخذ بالشفعة بالنسبة إلى الـ ١٣ س و ٣ ط و ١ ف المحرر عنها عقد البيع المؤرخ في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ والمسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وثانيا : قبل الفصل في طلب الشفعة

بالنسبة لباقي الأطنان البالغة مساحتها ١٠ س و ١٥ ط و ٢ ف المبيعة بالعقدين المؤرخين في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٦ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفة (المطعون عليها الأولى) بكافة طرق الإثبات القانونية أن الثمن الحقبى في كل من الصفقتين هو خمسة جنيهاث للقيراط الواحد وللطاعن الثاني الخ وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود وتمسك الطاعن في دفاعه بأنه وقد قضى له نهائيا برفض دعوى الشفعة بالنسبة إلى الـ ١٣ س و ٣ ط و ١ ف المحرر عنها العقد المسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فإنه يكون مالكا لهذا المقدار ملكية نهائية من تاريخ البيع ورتب على ذلك أن يكون مالكا على الشيوع ١٣ س و ٣ ط و ١ ف من تاريخ التسجيل ومن ثم فهو يحجب الشفعية أو على الأقل يقاسمها الأرض المشفوع فيها كل بقدر حصته . إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وقضت في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ بالنسبة الحكم المستأنف فيما يتعلق بالأرض البالغ مساحتها ١٠ س و ١٥ ط و ٢ ف المبيعة بمقتضى العقدين المؤرخ أولهما في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ والمحرر ثانيهما في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ الخ .

قرر الطاعن الطاعن في الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن بنى على سبب واحد هو خطأ الحكم في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان هذا السبب يقول الطاعن إنه اشترى من المطعون عليه الثالث ١٣ س و ٣ ط و ١ ف محددة في حين أن المتصرف إليه لا يملك العين المتصرف فيها مفرزة واشترى منه بعد ذلك باقي الحصة المملوكة له والآلة إليه عن نفس

المورث ومقدارها ٤ ط و ١ ف شيوما في أطيان
التركة كما اشترى من شقيقة البائع — المطعون
عليها الثانية — ١٠ س و ١١ ط و ١ ف على
الشيوع في الأطيان المخلفة عن المورث ، ولما
رفعت المطعون عليها الأولى دعوى الشفعة كانت
تقرر في إعلان الرغبة وفي صحيفة الدعوى وفي
جميع مراحل التقاضي حتى يوم الحكم النهائي
الصادر من محكمة الاستئناف في ١٧ من فبراير
سنة ١٩٤٩ أن الـ ١٣ س و ٣ ط و ١ ف المبيعة
إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث لا تزال على
الشيوع في أطيان التركة شأنها شأن باقي الأطيان
المنصرف فيها إليه . وقد وافقها الطاعن على ذلك
كما صدر الحكم الابتدائي والاستئنافي على هذا
الأساس . وبعد صدور الحكم برفض دعوى
المطعون عليها الأولى في خصوص هذا المقدار
تمسك الطاعن بطلب رفض دعواها بالنسبة لبقية
المقادير المبيعة على الشيوع بالعقدين المشار إليهما
فيما سبق لأنه بصفته مالكا على المشاع لحصة في
العقار هي الـ ١ ف و ٣ ط و ١٣ سهم المقضى برفض
دعوى المطعون عليها الأولى بالنسبة لها يكون له
الحق في طلب الشفعة المطلوبة منه لأنه يحجب
الشفعة أو على الأقل يتساوى معها في سبب
الأخذ في الشفعة — ولا يرد على ذلك بأن هذا
الطلب جاء متأخرا ذلك لأن المقرر قانونا أن حق
طالب الشفعة في ملكية العين المشفوع فيها لا ينشأ
إلا بالحكم النهائي — فكان رد الحكم على هذا الدفـاع
وإنه بالرجوع إلى ذلك العقد يتبين أنه اشترى
١ ف و ٣ ط و ١٣ س محددة مفرزة وأنه وإن
كانت المستأنفة (المطعون عليها الأولى) قد طعنت
على هذا التحديد إلا أنها عادت بمذكرتها المقدمة
تحت رقم ٢٥ دوسيه فأقرته على هذا التحديد
وسلت له بملكيته هذا القدر تسليما تاما وفقا للحدود

الواردة به ، ورتب الحكم على ذلك تقريره
بانعدام سبب الشفعة لدى الطاعن وهذا الذي
قرره الحكم يخالف الثابت بالأوراق من عدة
نواح : (الأولى) أن المطعون عليها الأولى هي التي
رفعت دعواها على أساس الشيوع وبعد أن وافقها
الطاعن على بقاء حالة الشيوع وصدر الحكم على
هذا الأساس وتعلق به حق الطاعن . وإذا استند
الطاعن في طلب سقوط حق المطعون عليها الأولى
في الشفعة إلى مشاركته لها في الشيوع ما كان يجوز
للمحكمة أن تنصت إلى ما ادعته الشفعية من أنها
تقبل التحديد الوارد في العقد حتى لا يتمسك الطاعن
بحقه وحتى يسقط الدفع الذي دفع به مع أن
المطعون عليها الأولى على ما سبق بيانه هي التي
تمسكت بالشيوع . (والثانية) إذ قررت المطعون
عليها الأولى بعد الحكم الأول الصادر في الدعوى
أنها تقبل التحديد الوارد في العقد عن الـ ١ ف و ٣ ط
١٣ س وأقام الحكم قضاءه على هذا الاقرار مع
أنه يتناقض مع طلباتها السابقة في الدعوى نفسها .
(والثالثة) إذ قررت المطعون عليها الأولى أنه
بشراء الطاعن الـ ١ ف و ٣ ط و ١٣ س أصبح شريكا
معه في مبانى العزبة والساقية الخاصة بـى الأطيان
أى أن الشيوع لا يزال قائما في هذا القدر مع أن
هذا الاقرار يتناقض مع تقريرها بقبول التحديد.
على أنه من ناحية أخرى فإن هذا الاقرار ليس
إقرارا مقصودا منه منفعة الخصم واعفاؤه من
إقامة الدليل على حق متنازع عليه وإنما كل ما تبخيه
المطعون عليها الأولى بهذا الاقرار هو إهدار حق
الطاعن في الشفعة إذ عدلت بمقتضاه عن اعتراضها
الأول الذي سارت دعوها على أساسه ووافقها
عليه الطاعن وصدر الحكم مسجلا له وهو قيام
الشيوع في أرض المورث جميعها وهذا الاقرار

يرتبط به المقدار المبيع جميعه ولا يصح أن يقال هنا إن البيع على التحديد الصادر من مالك على الشيوع يبقى معلقا حتى يقضى في أمره بالتراضى أو التقاضى لأن ذلك مشروط بأن يكون المشتري متمسكا بهذا التحديد الذى اشترى به .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى ولم يعتد بدفاع الطاعن السالف ببيان أنه أقام قضاءه على أنه « بالرجوع إلى عقد شرائه يبين أنه اشترى الـ ١ ف ٣ ط ١٣ من المبيئة به محددة مفرزة وأنه وإن كانت المستأنفة (المطعون عليها الأولى) قد طعن على هذا التحديد في الدعوى الحالية إلا أنها عادت في مذكرتها المقدمة تحت رقم ٢٥ دوسيه فأقرته على هذا التحديد وسلمت له بملكية هذا القدر تسليما تاما وفقا للحدود الواردة بعقد شرائه . وحيث إن المشتري محمدا من المالك على الشيوع يعتبر عقده غير نافذ بالنسبة للتحديد إلا أن يقره عليه الشركاء المشتاعون معه أو أن يصبح القدر في نصيبه نتيجة للقسمة بالتراضى أو بحكم القاضى وتفرعا لذلك ولأن عقد المستأنف عليه الأول (الطاعن) المسجل في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر إليه محمدا مفرزا أو أقرت المستأنفة هذا التحديد وهى المالكه المشتاعة معه تكون الملكية قد استقرت له بهذا العقد محددة لا شائعة من تاريخ تسجيل العقد لأن التراضى على القسمة كالقسمة تماما ينسحب أثره إلى وقت الملك والقسمة مقررة للملكية لا منشئة لها . ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك فإن سبب الشفعة الذى يتمسك به المستأنف عليه الأول يصبح لا وجود له ، ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة لم ترفيا أبدته المطعون عليها الأولى قبل صدور الحكم الاستثنائى

في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ من أن ولدها المطعون عليه الثالث البائع للطاعن بالعقد المسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إنما يملك على الشيوع ما باعه مفرزا ثم في إقرارها بعد ذلك التحديد الوارد في عقده لم تر في ذلك ما يغير حقيقة الواقع في أمر هذه الشفعة من أن الطاعن المشتري المقدار الوارد بعقده محمدا لا شائعا وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن من تلقى حصته مفرزة من شريك مشتاع لا يستطيع إذا ما طلب الشفعة أن يجابه المشتفع منه إلا بسنده وفي حدوده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة ومن ثم لا يكون له أن يشفع إلا بصفته جارا ملاصقا وأن كل ادعاء منه على خلاف مقتضى سند خليف بأن يهدره القاضى ذلك أن من تلقى حصة مفرزة لا يملك بإرادته المنفردة أن يغير موضوع حقه فيجعله شائعا وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تلقى بعقد شرائه العقار الذى يريد أن يشفع به مزاحما المطعون عليها الأولى في الشفعة تلقاه محمدا مفرزا لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه تناقض فيما استند إليه من أسباب اعتبار الطاعن غير مالك على الشيوع بحسب عقد تملكه ورتب على ذلك عدم توافر سبب الشفعة لديه وبالتالي هدم أحقيته في مزاحمة المطعون عليها الأولى في الشفعة .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٧

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

١ — حكم . الهيئة التي أصدرته . اقتناع المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن الهيئة التي أصدرت الحكم المدفوع ببطلانه كانت مكونة من ثلاثة قضاة المذكورة أسماؤهم بمحضر الجلسة وأن ذكر أربعة قضاة في الحكم كان من قبل الخطأ المادى . وصولها إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة . لا بطلان .

ب — عقد . تكييفه . حكم . تبيينه . نفيه عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة والرهن التجارى واعتباره عقداً من نوع خاص . إجازته تصرف المطعون عليها في القطن المسلم لها من الطاعن بموجب هذا العقد دون الحصول على إذن من القضاء . إقامة قضائه في ذلك على أسباب مستمدة من نصوص العقد وظروف التعاقد . لا خطأ .

ج — وكالة بالعمولة . حق الوكيل بالعمولة في بيع الأشياء المسئلة إليه لبيعها دون تحديد سعر معين من غير أن يحصل على إذن بالبيع من قاضى الأمور الوقفية . المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط المناقاة للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطنى .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة بعد أن حققت وجه البطلان المدعى به خلصت إلى أن ذكر أربعة قضاة في دياجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً وأنه لم يشترك في المداولة في القضية وإصدار الحكم فيها إلا ثلاثة قضاة هم المذكورة أسماؤهم بمحضر الجلسة ، وكان هذا المحضر مكملًا للحكم وكان مجرد الخطأ المادى في الحكم لا يؤثر في سلامته وكانت المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدي إليها — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع يبطلان الحكم

الابتدائى لا يكون قد خالف القانون .

٢ — لما كان الحكم إذ نقي عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة وكذلك وصف الرهن التجارى واعتبره عقداً من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن المسلم اليها من الطاعن دون الحصول على أمر من القاضى بالبيع إنما أقام قضائه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد ، وكان في ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته ، وكانت اشارته إلى العرف التجارى لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بياناً لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون في ذلك ما يخالف القانون ، لما كان ذلك فان النعى على هذا الحكم بالخطأ في التكييف ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

٣ — لما كانت المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط التي يشير اليها الطاعن لا تنطبق إلا في الحالة التي تكون فيها البضائع مسئلة إلى الوكيل بالعمولة على سبيل الوديعة أو لبيعها بسعر محدد ، وكانت الأقطان موضوع الدعوى قد سلمت من الطاعن إلى المطعون عليها لا على سبيل الوديعة ولكن لبيعها دون تحديد سعر معين فانه حتى مع اعتبار العقد وكالة بالعمولة كما يقول الطاعن فانه يكون للمطعون عليها عملاً بمفهوم المخالفة للسادة

المشار إليها المقابلة للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطنى أن تباع الأقطان من غير حاجة إلى الحصول على إذن بالبيع من قاضى الأمور الوقتية ، كما يؤكد هذا النظر للنص الفرنسى للمادة ٨٩ المشار إليها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٤ سنة ٧٣ ق مصر المختلطة على الطاعن بصحيفة أعلنتها فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقالت فيها إنه بمقتضى عقد محرر فى ١٥ من يناير سنة ١٩٤٦ سلهما الطاعن ٣٠٢ ق قنطارا و ٦٩ رطلا من القطن للحلج وبيعهم بمعرفة فأسفر الحلج عن ٢٩ بالة من القطن الشمر و ٣ قناطير ، ٤٦ رطلا من القطن السكرتو ، ٢١٧ أردبا من البذرة باعتها الشركة بمبلغ ٢٧٤٣ جنيهًا و ٤٥٤ ملجم وكان الطاعن قد تسلم منها بالحساب الجارى وبفائدة ٦٪ عدة دفعات تشتمل مصاريف الحلج والنقل ورسوم التأمين والعمولة وأجرة التخزين وبلغت قيمتها ٣٢٩١ جنيهًا و ٤٧٠ ملجم وأقل الحساب الجارى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ برصيد للطاعن مدين بمبلغ ٥٤٨ جنيهًا و ١٥٠ ملجم تستحق عنه الفوائد بواقع ٨٪ سنويا وطلبت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ٥٤٨ جنيهًا و ١٥٠ ملجم والفوائد بواقع ٨٪ سنويا من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ حتى الوفاء . ودفع الطاعن الدعوى بأنه كتب للمطعون عليها فى ١٠ من مارس سنة ١٩٤٧ طالبا إليها أن تباع قطنه فى شهر أبريل سنة ١٩٤٧ ولكنها لم تنفذ تعليماته وترتب

على ذلك فرق فى السعر مقداره ٥٠٠ ج سببه أن سعر القطن فى أبريل كان يتراوح بين ٤٥٤ و ٤٧٣ ريالا للقنطار فى حين أن المطعون عليها باعته بسعر يتراوح ٤٧٣ و ٤٧٣ ريالا للقنطار ولذلك فإنها تعتبر مسؤولة عن هذا الفرق . كما دفعها بدفوع أخرى . وفى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ حكبت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٥٤٨ جنيهًا و ١٥٠ ملجم والفوائد ٦٪ من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ حتى الوفاء . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧٣ سنة ٦٩ ق استئناف مصر ودفع بىطلان الحكم المستأنف لصدوره من أربعة قضاة ونمى على الحكم مخالفة القانون مقررًا أن المطعون عليها لم تكن سوى وكيلة عنه بالعمولة فى حلج وبيع القطن وأنها لم تنفذ شرطا وارداً فى العقد بأن يكون الحلج فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ كما أخذ على الحكم مأخذ أخرى . وفى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض الدفع بىطلان الحكم وبتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بىطلان الحكم المستأنف لصدوره من أربعة قضاة مع أن النقص والخطأ الجسمى فى ذكر أسماء القضاة يترتب عليه بطلان الحكم وفقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من د أن الحكم المذكور (المستأنف) صدر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ وذكر فى ديباجته تكوين المحكمة من أربعة قضاة

وبالرجوع إلى محضر جلسة ٢٩ إبريل سنة ١٩٤٨ وهي الجلسة التي أفل فيها باب المرافعة وحجرت فيها القضية للحكم لجلسة ١٣ مايو تبين أن المحكمة كانت مكونة من قضاة ثلاثة فقط وحذف اسم القاضى الرابع ويظهر أن العمل سار في ذلك الوقت على جلوس أربعة قضاة على أن يوزع العمل فيما بينهم بحيث لا يشترك إلا ثلاثة منهم فقط عند المداولة وهذا ما تم فعلا في هذه القضية إذ عندما حجرت القضية للحكم كانت المحكمة مكونة تسكونا صحيحا من ثلاثة قضاة فقط وما ورد في ديباجة الحكم لا يعدو الخطأ المادى الذى لم يكن له أثر في المداولة وبالتالي في الحكم . وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه لاختطأ فيه ذلك بأن المحكمة بعد أن حققت وجه البطلان المدعى به خلصت إلى أن ذكر أسماء أربعة قضاة في ديباجة الحكم لا يعدر أن يكون خطأ ماديا لأنه لم يشترك في المداولة في القضية وإصدار الحكم فيها إلا ثلاثة قضاة هم المذكورة أسماءهم بمحضر الجلسة . ولما كان هذا المحضر مكملا للحكم وكان مجرد الخطأ المادى في الحكم لا يؤثر في سلامته . وكانت المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدي إليها — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع لم يخالف القانون .

د ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ كيف العقد المبرم بين الطرفين بأنه عقد غير مسمى لا تنطبق عليه أحكام الرهن التجارى ولا أحكام الوكالة بالعمولة ويخول للمطعون عليها أن يبيع القطن في أى وقت تشاء مع أنه عقد وكالة بالعمولة ويؤيد ذلك ما ورد في نصوصه من أن المطعون عليها تسليف الأقطان من الطاعن تأمينا للبائع المقترضة وأن الطاعن يتعهد بأن أقل كمية من القطن

يوردها للمطعون عليها مقابل السلفة التى أعطيت له في تاريخ العقد هي ٣٠٠ قنطار . وإن المطعون عليها تقوم بحلج القطن في محلها بأجر معلوم فتستفيد من هذا الأجر وإن المطعون عليها تتولى بيع القطن مقابل عمولة محدودة في العقد أما الشرط الوارد في العقد وهو أن تتولى المطعون عليها بيع القطن والبذرة في الوقت الذى تحدده هي وفي المكان الذى تراه مناسبا بغير حاجة إلى إخطار المالك وهو الشرط الذى استند إليه الحكم في تبرير قضائه أن للمطعون عليها أن تبيع القطن دون حاجة إلى استصدار أمر من القاضى بالبيع . هذا الشرط يحرمه قانون التجارة في باب الرهن والوكالة بالعمولة ولا محل للأخذ بقواعد العرف التجارى في هذا الشأن إذا صح وجود عرف لماقتضتها لقاعدة قانونية من القواعد الناهية فضلا عن أن المادة ٩٢ من قانون التجارة الخنط وهي التى تنطبق على موضوع النزاع توجب على الوكيل بالعمولة الذى أصبح دائما ممتازا أن يحصل على إذن من القاضى بالبيع ولا محل للرجوع إلى قواعد العرف حيث يوجد نص في القانون .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن المستأقف — الطاعن — ينمى على الحكم الابتدائى تجاهله لأحكام القانون التجارى الخاصة بالوكالة بالعمولة وبالرهن التجارى ويؤيد ذلك هذا الصدد أن المستأقف ضدها (المطعون عليها) لم تكن سوى وكيل بالعمولة عن المستأقف في حلج وبيع القطن في نظير عمولة متناسيا صيغة العقد وأحكامه فهو عقد بمقتضاه مولت المستأقف ضدها المستأقف بأموال خصصت لتزويده أقطانا اتفق على أن

تكون في حيازتها بمجرد تسليم أو اصدار مستندات الشحن وفوض للمستأنف عندها حليج الأقطان في اليوم الذي يوافقها وطبقا للعرف والنظام المتبع في محلها دون الارتباط بأي ميعاد . وحقول للمستأنف عندها إجراء بيع القطن والبذرة في الوقت الذي تراه مناسبا وفي المكان المناسب بلا حاجة لتصريح خاص واتفق المتعاقدان على أن التوكيل بالبيع لمصلحة المستأنف عندها كما هو لمصلحة المستأنف وهو لذلك غير قابل للعدول عنه كما اتفق على أن تمول المستأنف عندها المستأنف بما يوازي ٨٠ ٪ في المائة من أصل ثمن الأقطان والبذرة على أن يبقى الاحتياطي وقدره ٢٠ ٪ في المائة محافظا عليه ثم انتهى الاتفاق على أن يفتح حساب جار لهذه العملية تحتسب عليه فوائد بواقع ٦ ٪ ويتضمن الحساب مبالغ السلف والمصاريف والعمولة النخ ، وإذن فهذا العقد الذي بمقتضاه تقوم شركات تصدير الأقطان بتحويل عملية توريد تلك الأقطان ثم تقوم بحليجها وبيعها لحساب عملائها عن تمولهم بالأموال اللازمة لذلك لا تعتبر توكيلا بالعمولة ولا تعتبر الأقطان الموردة تحت هذه الشروط خاضعة لأحكام الرهن الحيازي بل يعتبر الاتفاق بأجمعه عقدا غير مسمى يخضع للأحكام التي اتفق عليها المتعاقدان مكملة بما جرى عليه العرف التجاري في هذا الشأن . وقد سارت عملية التمويل هذا الأساس منذ ادخلت زراعة القطن في مصر وليس في أحكام مثل هذه العقود ما يخالف القانون والنظام العام حتى تعرض لها المحاكم بالفسخ أو الإبطال . وهذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الوكالة بالعمولة عن العقد لا يخالفه فيه للقانون ذلك بأنه ورد في البند الثالث عشر من العقد أن

المطعون عليها امتياز على ثمن القطن بكل ما تقدم للطاعن من أموال حتى ما كان منها سابقا على توريد الأقطان . وهذا يخالف حكم الوكالة بالعمولة إذ نصت المادة ٩٠ من قانون التجارة المختلط على أن امتياز الوكيل بالعمولة لا يكون بالنسبة للدين السابق على الإرسال — ولما كان الحكم إذ نفي عن العقد وصف الوكالة بالعمولة وكذلك وصف الرهن التجاري واعتبره عقدا من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون الحصول على أمر من القاضي بالبيع إنما أسس قضاءه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد وهو في ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته أما إشارته إلى العرف التجاري في أسبابه فإنه لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بياناً لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون في ذلك ما يخالف أحكام القانون ولما كانت المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط التي تشير إليها الطاعن لا تتعلق إلا في الحالة التي تكون فيها البضائع مسجلة إلى الوكيل بالعمولة على سبيل الوديعة أو لبيعها بسعر محدد وكانت الأقطان موضوع الدعوى قد سلمت للمطعون عليها لأعلى سبيل الوديعة ولكن لبيعها دون تحديد سعر معين فإنه حتى مع اعتبار العقد وكالة بالعمولة يكون للمطعون عليها عملا بمفهوم المخالفة للسلادة المشار إليها المقابلة للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطني أن يبيع الأقطان من غير حاجة إلى الحصول على إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية ، كما يؤكد هذا النظر النص الفرنسي للمادة ٨٩ المشار إليها ولا وجه للاحتجاج بأن المطعون عليها لم تنفذ تعليمات الطاعن التي أرساها

الأسعار والتي ترونها مناسبة وذلك في شهر أبريل سنة ١٩٤٧ وقد يثبت المستأنف ضدها أنها أتمت الخليج ثم شحنت الأقطان بالنيل كما جرى العرف في ١٩ أبريل فوصلت في ٢٤ أبريل وعرضت الأقطان للبيع في ٢٥ أبريل فلم يتقدم مشتر لها فبعثت إليه بخطاب مسجل تأبته بذلك ثم تقدم مشتر في ٣٠ أبريل لشراء جزء من القطن ولم تتم الصفقة وتم بيع جزء آخر في أول مايو وأخطر المستأنف بذلك كله كما أخطر في ٨ مايو و ١٤ مايو بتمام بيع الباقي في ٧ و ١٢ مايو فلم يجر جواباً وظل على سكوته هذا حتى بعثت إليه المستأنف ضدها بكشف الحساب في سبتمبر سنة ١٩٤٧ فرقع دعواه في ٢١ من أكتوبر ومن ذلك يبين أنه سواء اعتبر العقد عقداً من نوع خاص أو اعتبر عقد وكالة بالعمولة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن للمطعون عليها أن تبيع الأقطان من غير ضرورة للحصول على إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية لم يخطئ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه يخلص من هذا الذي سبق بيانه أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٢٨

٢٥ يوفيه سنة ١٩٥٣

١ - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم سريان حكم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على

بييع قطعه في شهر أبريل لما بينه الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المطعون عليها لم تأل جهداً في تنفيذ هذه التعليمات وأنه في الوقت الذي كتب فيه الطاعن بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ يبيع القطن في أبريل لم تكن قد حُلجت القطن بعد فلم يكن في ميسورها أن تفعل أكثر مما فعلت ويكون من التجنى أن ينسب إليها أي إهمال في هذا الشأن ، وقد تعرض الحكم المطعون فيه لذلك فقرر أن ما يزعمه المستأنف من فسخ أحكام العقد الأصلي بما ورد في خطابه المؤرخ ١٠ مارس غير صحيح فعقد الاتفاق الأصلي هو دستور العلاقة بين الطرفين وقد تضمن الأحكام الأساسية التي تخول للمستأنف ضدها الخليج والبيع في أي وقت وتخولها المحافظة على ألا يزيد الاحتياطي على ٢٠ ٪ بالنسبة لثمن القطن وما تضمنه الخطاب من تفويض للبيع في أبريل لا يبطل أحكام العقد الأساسية ومع التسليم جدلاً للمستأنف بما يزعمه فقد نسي أن هذا الخطاب تضمن تعهد من جانبه بدفع مبلغ في الحساب الجاري قبل نهاية شهر مارس ولا شك أن اشتراط ذلك كان لصيانة استكمال الاحتياطي فإذا لم يقم المستأنف بتنفيذ تعهده كانت المستأنف ضدها في حل من قبول ما اشترط لمصلحته من اتمام البيع في شهر مارس . ومع ذلك كله فقد قدمت المستأنف ضدها المستندات المؤيدة لصحة دعواها ولم يستطع المستأنف أن ينازع في دلالتها أو جديتها كما قرر الحكم لخلج القطن أن المستأنف يتناسى ما تضمنه العقد من حريتها المطلقة في اختيار الوقت المناسب لذلك كما يتناسى ما كان من أمره فيما بعد حين بعث إلى المستأنف ضدها بخطاب في ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ يخولها أن تخلج القطن وتشحنه للاسكندرية لبيعه بأحسن

ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر، فإلم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبلغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق لا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أو راد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدنى بل تنطبق عليها أحكام القانون العام وهى لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية .

ذلك بأن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى له حقه كاملا ولا عبء في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن

الفوائد التى استحققت قبل تاريخ العمل به . المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدنى قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدنى مختلط والمادة ١٨٥ مدنى جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

ب — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على التعويض عن عمل غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المقدار من وقت الطلب . المادة ٢٢٦ مدنى جديد .

ج — فوائد . ضرائب . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . وجوب جعل نهاية استحقاقها تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

د — فوائد . ضرائب . حكم . تسببيه . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . تحديد سعر الفائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء خطأ القانون . وجوب تخفيض هذا السعر إلى ٤٪ من المدة التى تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد . المادة ٢٢٦ مدنى جديد .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدنى مختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على إنه إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون فى أحوال مخصوصة بغير ذلك ، — جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب المديونية ولا بين

مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ١٤٦ مدنى قديم المقابلة المادة ١٨٥ من القانون المدنى الجديد مادام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك — أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للمولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطالبة عن مدة تالية لنفاذه .

٢ — الاحتجاج بأن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائى بردها فيكون حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذى لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدنى — هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضى عما يغنى المدعى عن طلب فوائد التأخر عن دفع مبلغ

التعويض فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر طبقاً للمادة ٢٢٦ المشار إليها غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فإلغى فى ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليه قد حدد فى عريضة دعواه منذ البداية المبلغ الذى طالب مصلحة الضرائب برده على أساس أنها أخذته منه بغير حق وليس من شأن المنازعة فى استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

٣ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ فى القضاء بفوائد التأخر القانونية عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها إلا أنه قد أخطأ إذ قضى فى منظوقه باستحقاق هذه الفوائد حتى تمام الوفاء بالمبالغ المحكوم بردها ذلك أنه كان يجب الحكم بوقف سريان هذه الفوائد من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى نص على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بردها للمولين والذى عمل به بعد صدور الحكم الابتدائى وقبل صدور الحكم المطعون فيه

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بفوائد التأخر عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء بواقع ٥ ٪

لغاية تمام الوفاء فاستأنفت مصلحة الضرائب .
بمريضة أعلنت إلى المطعون في ١٩٥٠/٢/٩ وقيد
الاستئناف بالجدول التجارى تحت رقم ٢٦ سنة
٦٧ قضائية وفي ١١ من يناير سنة ١٩٥١ قضت
المحكمة في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف فقررت مصلحة الضرائب الطعن في
هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد
هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون من وجهين
(الأول) إذ خالف نص المادة ٢٢٦ مدنى التى
من مقتضاها ان كل دين لا يكون معلوم المقدار
عند الطلب لا يكون محلا للقضاء بفوائد عنه على
سبيل التعويض عند التأخر ولا يكون كذلك
إلا من تاريخ الحكم باعتبار أن الحكم هو وحده
الذى يحدد محل الالتزام وأما قبله فليس للدين يد
في التأخير ويؤيد ذلك ما جاء بالأعمال التحضيرية
لهذا القانون التى توجب أن لا يسأل
عن التعويض من قام لديه العذر في الوفاء وما من
شك في أن مصلحة الضرائب كانت تؤمن بأن
لا حق للمطعون عليه في طلب رد ما طلب استرداده
من مبلغ حصلتها نتيجة قرار من لجنة التقدير رأت
فيه المصلحة ووجه الصواب ولم يكشف عن حق
المطعون عليه في الاسترداد إلا الحكم الصادر في
الدعوى ، لذلك يكون الحكم قد قضى بالفوائد على
خلاف ما يقضى به القانون ويتعين نقضه . والوجه
الآخر يتحصل في أن قضاء الحكم بالفوائد يتنافى
مع الحق المقرر للمصلحة في تحصيل الضريبة ذلك
أن مصلحة الضرائب تقتضى الضرائب بالرغم من
منازعة المولين عملا بالسلطة المخولة لها بنصوص
عدة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منها ما نصت
عليه المادة ٩٢ من هذا القانون وما نصت عليه

سنويا فانه يكون قد أخطأ في تجديد هذا
السعر بالنسبة للبدء التى تبدأ من ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٤٩ ذلك أنه يجب تخفيض السعر
إلى ٤٪ من تاريخ العمل بالقانون المدنى
الجديد كمقتضى المادة ٢٢٦ منه .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تحصل في أن
المطعون عليه وهو من الممولين الخاضعين للضريبة
على الأرباح الصناعية والتجارية بمقتضى القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قدم حسابا عن نشاطه إذ
يملك محلا لبيع أنواع الطلاء (البويات) لحدت
لجنة الضرائب أرباحه ورأس ماله المستثمر
بقرارها الصادر في ١٩٤٥/١١/٢٢ وذلك عن
المدة من سنة ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ ولكنه لم يرض
عن هذا التقدير وطعن في هذا القرار أمام محكمة
مصر المختلطة طالبا براءة ذمته من جميع الضرائب
عن المدة التى شملها القرار المذكور وإلزام مصلحة
الضرائب بأن ترد إليه المبالغ التى اضطرت لدفعها
بدون وجه حق ومقدارها ٤٩٦٧ ج و ١١٦ م
مع الفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا ابتداء من ٢٦
فبراير سنة ١٩٤٥ وهو تاريخ الدفع وقضت
المحكمة في ١٩٤٩/١/٢٠ بإلغاء قرار لجنة التقدير
وأمرت بفتح باب المرافعة لتسوية حسابات
الأرباح على الأسس التى يبينها في الحكم المذكور
وتحديد ما حصلته مصلحة الضرائب بغير حق .
وفي ١٩٤٩/٥/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام مصلحة
الضرائب أن ترد إلى المطعون عليه مبلغ ٤٩٦٧ ج
و ١١٦ م مع الفوائد ٥ ٪ سنويا على المبالغ
المبينة بالحكم المطعون فيه من التواريخ المبينة به
وهي تالية جميعا لتاريخ المطالبة الرسمية وذلك

المادة ١٠١ من أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو الممول إيقاف استحقاق الضرائب فإذا كان للمصلحة الحق قانونا في أن تحصل الضريبة بالرغم من قيام النزاع في استحقاقها فإن مقتضى ذلك ألا تكون مسئولة عن فوائد المبالغ التي يقضى عليها بردها . وقد جاء القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مقررًا لهذا الحكم ومبينًا له إذ أضاف إلى المادة ١٠١ فقرة جديدة نص فيها على أنه « لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد المبالغ التي يحكم بردها للمولين » . هذا إلى أن القانون العام ، والقانون المالي فرع منه ، لا يقرر أصلا الحق في طلب الفوائد عن الرد ولا يكلف الخزنة هذا التعويض ولذلك يكون الحكم إذ قضى بها قد خالف القانون .

« من حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول هذا السبب بوجهيه لجدته إذ لم يسبق للطاعة أن تمسكت به لدى محكمة الموضوع .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه لو صح ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا السبب من أنه خالف قاعدة من قواعد النظام العام فإنه يكون لها حق إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

« ومن حيث إن سبب الطعن بوجهيه مردود بأن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه « إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك » . جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين

أسباب المديونية . ولا بين ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر فإلم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من المولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من المولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطابق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أواد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني بل تنطبق عليها أحكام القانون العام وهي لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية — ذلك بأن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى له حقه كاملا ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٤٦ مدني قديم المقابلة للمادة ١٨٥ من القانون المدني الجديد مادام لا يوجد نص في قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك — أما

التحدى في هذا الخصوص بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للبادة ١٠١ التي تنص بعد تعديلها على عدم جواز المطالبة بمصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للمولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطالبة عن مدة تالية لنفاذه .

ومن حيث إن الاحتجاج بأن المبالغ التي يقضى على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فيكون حكمها حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدني — هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي مما يغني المدعى عن طلب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض — فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقاً للبادة ٢٢٦ المشار إليها غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تنصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا يتعاقب على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق وذلك أن المطعون عليه قد حدد في عريضة دعواه منذ البداية المبلغ الذي طالب بمصلحة الضرائب برده على أساس أنها أخذته منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان

لم يخطئ في القضاء بفوائد التأخر القانونية عن المبالغ المحكوم على الطاعنة بردها ومنها فوائد مبلغ ٣٠٠٧ جنيهاً و ٦٧٦ ملياً من تاريخ رفع دعوى المطالبة وفوائد باقي المبالغ من تواريخ دفعها التالية لرفع المطعون عليه دعواه بالظعن في قرار لجنة التقدير وببرائة ذمته من الضرائب المطالبة منه إلا أنه قد أخطأ إذ قضى في منطوقه باستحقاق هذه الفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً حتى تمام الوفاء بالمبالغ المحكوم بردها مع أنه كان يجب الحكم بوقف سريان هذه الفوائد من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي عمل به بعد صدور الحكم الابتدائي وقبل صدور الحكم المطعون فيه — كما كان يجب تخفيض سعر الفائدة إلى ٤ ٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد كما تقتضي المادة ٢٢٦ منه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص والحكم في موضوع الاستئناف رقم ٢٦ سنة ٦٧ ق محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وفقاً لذلك .

(القضية رقم ١١٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٥٩

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

أ — إعلان . نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في مكتب أحد المحامين . عدم ثبوت أنه اتخذ هذا المكتب ملاحظته في ورقة إعلان الحكم . بطلان الإعلان . المادة ٣٨٠ مرافعات .

ب — ضرائب . سيارة تستغل استقلالاً تجارياً في نقل الأشخاص أو البضائع . وجوب اعتبارها منشأة

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسرى على حالة بيع سيارة تستغل في النقل بمقولة إنها لا تعتبر منشأة وإن إيرادها يخضع لضريبة كسب العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى كما يستفاد من الحكم المطعون فيه تتحصل في أن المطعون عليه الثاني اشترى في ١٩٤٦/١٢/٢٥ سيارة كانت ملكا للمطعون عليه الثالث وذلك بعد موافقة المجلس الحسبي ، وفي ١٩٤٨/٥/٥ نقلت الرخصة لإسم المطعون عليهما الأول والثاني ، وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أوقعت مصلحة الضرائب حجزا إداريا على السيارة وذلك وفاء للضرائب المستحقة عليها قبل البائع الأصلي والتي يلتزم بها المشتريان بالتضامن مع البائع وفقا لنص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — فرقع المطعون عليهما الأول والثاني الدعوى أمام محكمة الدرب الأحمر طلبا فيها أحقيتهما في السيارة المحجوز عليها مع إلغاء الحجز الإداري الذي وقع عليها في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، فقضت المحكمة لمصلحتهما استنادا إلى أنه لا يمكن اعتبار السيارة منشأة تسرى عليها المادتان ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ أن إيرادها لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بل لضريبة كسب العمل . فاستأنفت مصلحة الضرائب — وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية ببيئة استئنافية بتأييد الحكم . فطعنتم مصلحة الضرائب في الحكم بطريق النقض .

في حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية . التزام المشتري مع البائع متضامين بما يكون عليهما من ضرائب وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان تقرير الطعن قد أعلن إلى المطعون عليه الثاني في مكتب أحد المحامين وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المطعون عليه قد عين هذا المكتب محملا مختارا في ورقة إعلان الحكم فيكون إعلان التقرير قد وقع باطلا لأنه لم يعلن لنفس الخصم ولا في موطنه الأصلي وفقا لما تقضى به المادة ٣٨٠ مرافعات .

٢ — لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن السيارة المحجوز عليها كانت تستغل استغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع فإن إيرادها يخضع لضريبة الأرباح التجارية ويتحتم اعتبارها في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ منه ويكون مشتري هذه السيارة مسئولاً بالتضامن مع البائع عما يكون مستحقا لمصلحة الضرائب حتى تاريخ البيع وفقا لنص المادة ٥٩ بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ والتي كانت قبل التعديل تعني المشتري من هذا الالتزام التضامني متى قام هو والبائع بتبليغ مصلحة الضرائب بأمر البيع في الميعاد المحدد فيها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون

٥٨ و ٥٩ منه وعلى ذلك يكون مشتري السيارة مسئولاً بالتضامن مع البائع هما يكون مستحقاً لمصلحة الضرائب حتى تاريخ البيع وفقاً لنص المادة ٥٩ بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ والتي كانت قبل هذا التعديل تعفى المشتري من هذا الالتزام التضامني متى قام هو والبائع بتبليغ مصلحة الضرائب بأمر البيع في الميعاد المحدد فيها .

د ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قرر أن حكم المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لا يسرى على حالة بيع سيارة تستغل في النقل بمقولة إنها لا تعتبر منشأة وأن إيرادها إنما يخضع لضريبة كسب العمل يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الفضية رقم ٢٠٠ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة - عبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي وعمود عباد المستشارين) .

٢٦٠

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

أ - ضرائب . تقادم . سقوط حق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة على إيرادات التيم المنقولة . بدء سريان مدة التقادم . هو من تاريخ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول . لا عبارة بالتاريخ الذي تصدر فيه قرارات التوزيع إذا لم يقرن بها وضع الأيراد تحت تصرف صاحبه ولا عبارة كذلك بالتاريخ الذي يتم فيه قبضه ذلك الأيراد فعلاً إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

ب - ضرائب . تقادم . التسك بأن التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الممول بالإيرادات الخاضعة للضريبة . في غير محله .

د ومن إنه يبين من مراجعة الأوراق أن تقرير الطعن أعلن في ٢ من يونيو إلى مورييس لبني (المطعون عليه الثاني) في مكتب الأستاذ مصطفى محمد عاشور المحامي ولم تقدم الطاعنة ما يدل على أن المطعون عليه المذكور قد عين هذا المكتب محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم فيكون إعلان التقرير قد وقع باطلاً لأنه لم يعلن لنفس الخصم ولا في موطنه الأصلي وفقاً لما تقتضيه به المادة ٣٨٠ مرافعات .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

د ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قرر أن السيارة لا تعتبر منشأة إذ المنشأة في حكم قانون الضرائب هي كل ما من شأنه أن يدر ربحاً على صاحبه فشكل مشروع ولو كان سيارة أجرة يعتبر منشأة إذ استغلال السيارة يعتبر عملاً تجارياً فلا يعتبر إيرادها كسباً للعمل يؤيد هذا أن المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أوردت حالات معينة هي التي أخضعها لضريبة كسب العمل وأن المادة ٧٢ من القانون ذكرت حالة الضريبة على المهن الحرة التي يبتها والمستفاد من هذا كله أنه فيما عدا هذه الأحوال يجب أن يسرى حكم المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

د ومن حيث إنه يبدو من أسباب حكم محكمة أول درجة الذي أحال الحكم المطعون فيه على السبابة أن السيارة المحجوز عليها كانت تستغل استغلالاً تجارياً في نقل الأشخاص أو البضائع وعلى ذلك يجب أن يخضع لإيرادها لضريبة الأرباح التجارية . ومن ثم يتحتم اعتبارها في حكم القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين

ج — ضرائب • تقادم • قطع مدة التقادم • حكم • تسببيه • تقريره أن الخطاب الوصى عليه يعلم الوصول المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول لا يعتبر تنبيهاً بالدفع وترتيبه على ذلك عدم قطعه مدة التقادم . لا خطأ . المادة ٣٨٣ من القانون المدني الجديد والمادتان ٤٨ ، ٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات ، وقد عدلت مدة السقوط إلى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ — وكان لم يرد في هذا النص تحديد لمبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة فإنه يتعين — وفقاً للاحكام العامة للقانون — أن لا تبتدىء مدة سقوط الحق في المطالبة بهذا الدين إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين — فإذا كان وجوبه مؤجلاً أو معلقاً على شرط فيعاد سقوطه بالتقادم إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط . ولما كان الممول لا يعتبر مديناً للخزانة العامة إلا من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة لها إذ من هذه اللحظة تشتغل بها ذمته ويجوز مطالبة بها قضاءً ، وكانت الواقعة المنشئة للضريبة تولد مع ميلاد الإرادة الخاص لها وهي في خصوص الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، وضع الإرادة تحت تصرف صاحب

الشأن إذ وضع الرج المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجباً في ذمته ومستحق الأداء للخزانة العامة ، ولا عبرة في هذا المقام بالتواريخ التي تصدر فيها قرارات للتوزيع إذا لم يقترن بها وضع الإرادة تحت تصرف صاحبه ، وكذلك لا عبرة بالتاريخ الذي يتم فيه قبض ذلك الإرادة فعلاً إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه — لأنه في الحالة الأولى لا يكون الإرادة في متناول صاحبه وفي الحالة الثانية يكون الإرادة في متناول صاحبه من يوم وضعه تحت تصرفه ، ولا عبرة بتاريخ قبضه فعلاً ، لما كان ذلك يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه من أن الضريبة المتنازع فيها تستحق من تاريخ قرار الجمعية العمومية للشركة المطعون عليها بتوزيع حصص الأرباح للمساهمين وان كان صحيحاً فيما يختص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه من تاريخ هذا القرار إلا أنه يخالف للقانون فيما يخص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين ابتداء من تاريخ لاحق وهو التاريخ الذي يعتبر فيه هذا المبلغ موضوعاً تحت تصرف المساهمين بما كان يتعين معه على المحكمة أن تجعله مبدأ لميعاد التقادم المسقط لحق المطالبة ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص .

٢ — القول بأن التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق

الشركة المطعون عليها بالإيرادات الخاضعة للضريبة أى من وقت ورود القرارات المفروضة على المطعون عليها تقديمها هذا القول مردود بأن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أوجبت على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التى تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورهما لم ترفع عن عاتق مصلحة الضرائب واجب حصر الممولين ولخص حالاتهم لتقدير أرباحهم أو إيراداتهم ثم ربط الضريبة عليهم عملا بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور الأمر الذى لا يمكن أن يستفاد منه أن الشارع إذ أوجب إخطار مصلحة الضرائب بقرارات توزيع الأرباح قصد أن يجعل من هذا الإخطار مبدأ اسقوط الحق فى اقتضاء الضريبة . إذ هو لا يعدو إن يكون إعلاما بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة ، أما تحقق وجودها فانه كان قد تم من قبل بوضعها تحت تصرف المساهمين .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر الخطاب الموصى عليه المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول قاطعا لمدة التقادم أقام قضاءه على أن التقادم وفقا لنص المادة ٢٨٣ من القانون المدنى لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز وأن الخطاب الموصى عليه لا يعتبر تنبيها بالدفع ، ذلك لأن

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت فى المادة ٤٨ ما يعتبر تنبيها فى التشريع الضرائبى فقالت إن تسديد الضريبة بالكامل واجب من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الورد إلى الممول على النموذج رقم ٤ ضرائب ولم تبلغ مصلحة الضرائب هذا النموذج للشركة المطعون عليها إلا بعد أن انقضت مدة العشر سنين التى لم يكن من شأن الخطاب الموصى عليه قطعها ، ولئن قررت المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يكون له قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية فان المقصود هو تسهيل مأمورية مصلحة الضرائب فى كافة إعلاناتها بهذا الطريق بدلا من إعلانها على يد محضر ولكن يجب قبل ذلك أن يستوفى هذا الاعلان شكله الذى حدده القانون ، ومادام أن القانون قد افترض أن التنبيه لا يكون إلا بصدور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب فان إجراء آخر لا يحل محله وكل ما فى الأمر أن المادة ٩٦ أجازت إرسال هذا التنبيه بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول . إذ قرر الحكم ذلك فانه لم يخالف القانون .

المحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليها وهى شركة مساهمة أجنبية اتخذت باريس مركزا رئيسيا لها كما

اتخذت في مصر ولبنان فروعا لنشاطها كانت تباشر أعمال التسليف على رهون ولأعمالها في مصر ميزانية مستقلة وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ قررت جمعيتها العمومية التي انعقدت بإداريس توزيع حصة من الأرباح على المساهمين مقدارها مائة وعشرون ألف فرنك من تاريخ قرار الجمعية العمومية وحصة أخرى مقدارها ٦٨٦٨٨٠ فرنك توزع في ٣ من يناير سنة ١٩٣٩ قيمة ما حققته الشركة من أرباح عن سنتها المالية التي انتهت في يونيو سنة ١٩٣٨ وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ أرسلت الشركة المطعون عليها لمأمورية الضرائب خطابا تختار فيه ربح سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ أساسا للقارنة عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية فردت عليها مأمورية ضرائب عابدين في ٩ من يناير سنة ١٩٤٢ تطلب بيانا عن ميزانية تلك السنة وحسابات أرباحها وخسائرها فيها وكشفا بمصروفاتها العمومية فردت الشركة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ على المصلحة بالمطلوب وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أرسل مأمور الضرائب خطابا موصى عليه الشركة يطالبها فيه بأداء مبلغ ٣٠٩ ج و ٥٦٦ م قيمة الضريبة المستحقة على مجموع التوزيعات البالغة ٦٨٦٨٨٠ فرنك تطبيقا للبادء الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقامت الشركة بالوفاء بهذا المبلغ في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ مخفضة بحقوقها وتمسكة باسترداد المبلغ المدفوع بغير حق . وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ رفعت المطعون عليها الدعوى على الطاعنة تطالبها برد المبلغ المدفوع وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى تأسيسا على أن التوزيعات التي تمهيدا على مساهمها

الموجودين في الخارج غير خاضعة لضريبة القيم المنقولة أخذا بمفهوم المخالفة لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤١ كما دفت بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقدم لمضى أكثر من عشر سنوات بين تاريخ استحقاق الضريبة بهدور قرار الجمعية العمومية بإجراء التوزيع في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وتاريخ المطالبة الرسمية بها بمقتضى النموذج رقم ٤ المؤرخ في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تطبيقا للبادء ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد التعديل الذي أدخل عليها بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وبعد أن أنهت محكمة أول درجة سماع الدعوى رأيت أن تبدأ في الفصل في الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة إذ سواء أكانت الشركة ملزمة قانونا بأداء الضريبة أم غير ملزمة بتوفيتها فإن سقوط حق مصلحة الضرائب على فرض تحققه ينهى النزاع القائم على استرداد المبلغ المدفوع من الشركة وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت باعتبار حق مصلحة الضرائب في استيفاء الضريبة المتنازع عليها قد سقط بالتقدم وبالزام المصلحة المذكورة بأن تدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٣٠٩ ج و ٥٥٦ م مع الفوائد بواقع ٥٪ من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ فاستأنفت المصلحة لدى محكمة استئناف مصر وقيد استئنافها برقم ٩٧ تجارى سنة ٦٧ قضائية : وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي تأسيسا على أن مدة السقوط تبدأ من تاريخ استحقاق الضريبة أى وجوبها في ذمة الممول وأن هذا الوجوب قد تحقق في الدعوى بقرار الجمعية العمومية للشركة بتوزيعها أرباحا على المساهمين

وهو القرار الصادر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لا من تاريخ علم المصلحة بهذا التوزيع في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أضافت د أن العبرة بتاريخ تقرير توزيع حصص الأرباح على المساهمين لا بتاريخ التوزيع الفعلي إذ أن التاريخ الأول هو الذي ينشئ الدين المستحق عليه الضريبة في ذمة المدين وتأجيل دفع هذا الدين الذي وجب في ذمة المدين فعلا لا يعني تأجيل وجوب هذا الدين ، فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله من أربعة أوجه (الأول) إذ أقام قضاءه على أن مدة السقوط تبدأ من تاريخ استحقاق الضريبة أي وجوبها في ذمة المدين ، وأن هذا الوجوب قد تحقق في الدعوى بقرار الجمعية العمومية للشركة بتوزيع أرباحها على المساهمين في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لا من تاريخ علم المصلحة بهذا التوزيع في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ مستندا إلى أنه وقد سكنت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن تحديد الواقعة التي يبدأ منها سريان تقادم دين الضريبة فانه يجب الرجوع إلى قواعد القانون المدني إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورها ، وأنه لما كانت

الشركة المطعون عليها لم ترسل إلى مصلحة الضرائب اخطارا بقرار الجمعية العمومية الصادر بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بتوزيع الأرباح إلا في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ وكان ذلك عرضا عند تقديم اقرارها الخاص باختيار رقم المقارنة للضريبة على الأرباح الاستثنائية وكانت المصلحة لا تستطيع ربط الضريبة إلا بعد اخطارها بقرارات الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة الخاصة بتوزيع الأرباح فلازم ذلك على غير ماذهب إليه الحكم الابتدائي ألا تبدأ مدة التقادم إلا من تاريخ تقديم هذه الأوراق للمصلحة تطبيقا لمذلول نص المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقواعد التي نص عليها القانون المدني في المادة ٣٨٢ التي تنص على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه لو كان المانع أدبيا . (والثاني) إذ قرر الحكم أن قرار الجمعية العمومية بتوزيع ٦٨٦٨٨٠ فرنك تدفع في ٣ من يناير سنة ١٩٣٩ لا يجعل بدء التقادم بالنسبة لهذا المبلغ من التاريخ المذكور تأسيسا على أن العبرة هي بتاريخ قرار توزيع حصص الأرباح على المساهمين لا بالتاريخ المحدد للتوزيع مع مخالفة ذلك للقانون ذلك أن الواقعة المنشئة للضريبة هي وضع المبلغ تحت تصرف المستفيد من هذا التاريخ وحده يبدأ سريان مدة التقادم إذ لا نستطيع مصلحة الضرائب المطالبة بالضريبة عن أرباح لم توزع وأنه لما كان هذا المبلغ موجلا توزيعه كما أثبت الحكم إلى ٣ من يناير سنة ١٩٣٩ لأن التقادم بالنسبة إليه لا يبدأ إلا من هذا التاريخ عملا بالمادة ١/٣٨١ من القانون المدني (والثالث) إذ قرر الحكم أن الخطاب الموصى عليه بعدم الوصول الذي أرسلته الطاعنة إلى المطعون عليها في ٩ من ديسمبر

سنة ١٩٤٨ لا يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم تأسيسا على أن التقادم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه الرسمي أو بالحجز عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني وأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت في المادة ٤٨ على أن دفع الضريبة بالكامل من تاريخ تسليم التنبيه يكون بصدور الورد إلى الممول على النموذج ٤ ضرائب وأن هذا النموذج لم ترسله الطاعنة إلى الماطعون عليها إلا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أي بعد انقضاء العشر سنين المحددة لسقوط الحق فإن الضريبة تكون قد سقطت بانقضاء المدة — مع أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون . ذلك أن المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية » مما يفيد أن الخطاب الموصى عليه في حكم قانون الضرائب قوة الاعلان القاطع لتقادم دين الضريبة — ولا يرد هذا القول بأن المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية إذ أوجبت على الممول الوفاء بالضريبة بالكامل من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الورد إليه تكون بذلك قد أهدرت أثر الخطاب الموصى عليه في قطع مدة التقادم لأن هذا القول مردود بأن المادة ٤٨ من اللائحة المشار إليها لم تمنع إخطار الممول بخطاب يعلم الوصول بدفع الضريبة كما أن إعلان الممول بالطريق المنصوص عليه في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تنبيه من مصلحة الضرائب على المدين بدفع الضريبة وهو قاطع للتقادم خصوصا وأن الشركة الماطعون عليها قد قامت بدفع الضريبة بناء على هذا الخطاب وقبل إخطارها بالنموذج رقم ٤ ضرائب وهذا الدفع قاطع للتقادم خلافا لما ذهب

إليه الحكم لأن قيام الماطعون عليها بالوفاء بمجرد توجيه هذا الخطاب إليها يعد وفاء اختياريا وبهذه المثابة يعتبر اعترافا بالدين يترتب عليه انقطاع التقادم الساري لمصلحة الماطعون عليها (والرابع) إذ قضى الحكم بالفوائد عن المبلغ الذي قضى بإلزام مصلحة الضرائب برده مع مخالفة ذلك للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ الذي نص على أنه لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها إلى الممولين .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه قصور في التسبيب ذلك أن الطاعنة تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بدفاع مؤداه أنه كان على الشركة الماطعون عليها أن تحظر الطاعنة بأجراء التوزيعات تطبيقا للمادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولكنها لم تقم بهذا الاخطار إلا في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ بينما كان لزاما عليها تطبيقا للمادة المذكورة أن تقدم إلى الطاعنة محاضر وملخصات القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية في مدة ٣٠ يوما من تاريخ صدورها الأمر الذي يجعل بدء ميعاد التقادم ممتدا إلى تاريخ تقديمها لهذه الأوراق من تلقاء نفسها ودون أية مطالبة رسمية وكان لزاما أيضا على الماطعون عليها تنفيذها للمادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تحجز ما يجب عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما تسرى عليه الضريبة تطبيقا للبواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون لكي توردتها مباشرة إلى مصلحة الضرائب ولكنها لم تفعل محتجة بأن قرار الجمعية العمومية صدر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ أي قبل صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولكنها تغفل في ذلك المادة الأولى من هذا القانون التي تنص

على أن تفرض ضريبة بالأسعار المبينة بعد على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، وإذ أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مع أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى يكون شابه قصور يبطله .

« ومن حيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات » وقد عدلت مدة السقوط إلى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لم يرد في هذا النص تحديد لمبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة ، لما كان ذلك فانه يتعين وفقاً للأحكام العامة للقانون أن لا تبتدىء مدة سقوط الحق في المطالبة بهذا الدين إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين فإذا كان وجوبه مؤجلاً أو معلقاً على شرط فيعيد سقوطه بالتقادم إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ولما كان الممول لا يعتبر مديناً للخزانة العامة بقيمة الضريبة إلا من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة لها إذ من هذه اللحظة تشتغل بها ذمته ويجوز مطالبة بها قضاءً وكانت المنشئة الواقعة للضريبة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وضع الإيراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجباً في ذمته ومستحق الأداء للخزانة العامة ولا عبرة في هذا المقام بالتواريخ التي تصدر فيها قرارات التوزيع إذا لم يقترن بها وضع الإيراد تحت

تصرف صاحبه وكذلك لا عبرة بالتاريخ الذي لم يتم فيه قبض ذلك الإيراد فعلاً إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه . لأنه في الحالة الأولى لا يكون الإيراد في متناول صاحبه وفي الحالة الثانية يكون الإيراد في متناول صاحبه من يوم وضعه تحت تصرفه ولا عبرة بتاريخ قبضه فعلاً .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون ما ذهب إليه الحكم وأقام عليه قضاؤه من أن الضريبة المتنازع فيها تستحق من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع حصص الأرباح للمساهمين في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وان كان صحيحاً فيما يختص بمبلغ المائة وعشرين ألفاً فرنك الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه من تاريخ هذا القرار إلا أنه يخالف للقانون فيما يختص بمبلغ ٦٨٦٨٨٠ فرنك الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين ابتداء من ٣ يناير سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ الذي يعتبر فيه هذا المبلغ موضوعاً تحت تصرف المساهمين بما كان يتعين معه على المحكمة أن تجعله مبدأ لميعاد التقادم المسقط لحق المطالبة ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص . أما ما تذهب إليه الطاعنة من أن هذا التقادم لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق المطعون عليها بالإيرادات الخاضعة للضريبة أي من وقت ورود القرارات المفروضة على المطعون عليها تقديمها فردود بأن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أوجبت على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدورهما لم ترفع عن عائق مصلحة الضرائب

إعلانها على يد محضر ولكن يجب قبل ذلك أن يستوفى هذا الاعلان شكه الذي حدده القانون ومادام أن القانون قد افترض أن التنبيه لا يكون إلا بصدر الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب فإن إجراء آخر لا يحل محله وكل ما في الأمر أن المادة ٩٦ أجازت إرسال هذا التنبيه بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول ومن ثم فإن خطاب ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا يقطع التقادم، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

ومن حيث إن ما تمسك به الطاعنة من أن المطعون عليها دفعه طوعية واختيارا بما يستفاد منه تنازها عن التمسك بحقها في السقوط فقد نقاه الحكم بما قرره من أن الشركة احتفظت عند ما قامت بالوفاء بكافة حقوقها في استرداد المبلغ المحصل منها بغير حق .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قضائه بالفوائد القانونية عن المبالغ المقضى بها فردود بأن المادة ١٢٤ من القانون المدني (القديم) المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك، جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب المديونية ولايين ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر فالمرسول بغير نص صريح يعني مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطالبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها الضرائب من الممولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن

واجب حصر الممولين وفحص حالاتهم لتقدير أرباحهم وإيراداتهم ثم ربط الضريبة عليهم عملا بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور الأمر الذي لا يمكن أن يستفاد منه أن الشارع إذ أوجب إخطار مصلحة الضرائب بقرارات توزيع الأرباح قصد أن يجعل من هذا الإخطار مبدأ سقوط الحق في اقتضاء الضريبة إذ هو لا يعدو أن يكون إعلاما بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة إذ تحقق وجودها كان قد تم من قبل بوضعها تحت تصرف المساهمين وأما ما نذهب إليه الطاعنة من أن الخطاب الموصى عليه قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية، ومن ثم فهو قاطع للتقادم مردود بما قرره الحكم من أنه د من المسلم به وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني أن التقادم لا يقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز ومسلم أن دعوى لم ترفع وأن حجزا لم يحصل وما من شك في أن الخطاب الموصى عليه سالف الذكر لا يعتبر تنبيها بالدفع إذ أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت في المادة ٤٨ ما يعتبر تنبيها في التشريع الضرائبي فقالت إن تسديد الضريبة بالكامل واجب من تاريخ تسليم التنبيه بصدر الورد إلى الممول على النموذج رقم ٤ ضرائب ولم تبلغ مصلحة الضرائب هذا النموذج للشركة إلا في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد أن انقضت العشر سنين التي لم يكن من شأن خطاب ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قطعها ولئن تحدثت المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن أن الاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يكون له قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية فإن المقصود هو تسهيل ما مورية مصلحة الضرائب في كافة إعلاناتها فترسلها بهذا الطريق بدلا من

بها فان سريانها يقف حتما من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن لا يزيد
سعر الفائدة في جميع الأحوال على السعر المقرر
قانونا .

ومن حيث إن الاحتجاج بأن المبلغ الذي
تقضى على مصلحة الضرائب برده المطعون عليها
لا يعتبر معلوم المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي
برده لحكمه هو حكم التعويض المقضى به عن عمل
غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائده عنه
من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ٢٢٦ مدني
— هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير
سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة
الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل
في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد
التقاضى مما يغنى المدعى عن طلب فوائد التأخر
في هذه الحالة فإذا كان دين التعويض عن عمل غير
مشروع يعتبر تطبيقا للمادة ٢٢٦ من القانون
المدني غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث
لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة
في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا
الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ
منه بغير حق ذلك أن المطعون عليها قد حددت
في عريضة دعواها المبلغ الذي طالبت بمصلحة
الضرائب برده على أساس أنها أخذته منها بغير
حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا
المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير
معلوم المقدار وقت الطلب ومن ثم يكون على
غير أساس ما تنعاه الطاعنة على الحكم من خطأ
في تطبيق القانون لقضائه بالفوائد القانونية عن
المبلغ المقضى برده .

(القضية رقم ٣٠٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت
وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد
المستشارين) .

المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من الممولين
إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون
وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل
الضرائب بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ وأنه
لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من
الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم
من المحكمة ومن ثم فلا يسرى عليها أحكام القانون
المدني . ذلك أن هذه الحجة مردودة بأن النصوص
المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم
عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة
الرسمية عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول
تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه
بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه
حقه كاملا ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن
نية المصلحة عند تحصيل الضريبة متى كان قد ثبت
للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من
استحقاقها ومركزها في هذا الشأن لا يختلف عن
مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود
أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية
عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقا للمادة ١٤٦
من القانون المدني (القديم) التي تقابلها المادة ١٨٥
من القانون المدني الجديد ما دام لا يوجد نص
في قانون الضرائب يقضى للمصلحة بغير ذلك
أما التحدى في هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التي تنص بعد
تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب
بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للمولين
فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى
فلا يسرى على الفوائد المستحقة عن مدة سابقة
على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد
المطلوبة عن مدة تالية لصدوره، ولما كان الحكم
المطعون فيه لم يحدد نهاية استحقاق الفوائد المقضى

٢٦١

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

١ — ضرائب . حكم . تسببه . ممارسة في قرار لجنة التقدير . الحكم بإبطال المرافعة فيها . زوال الآثار المترتبة على رفعها . تجديد بصحيفة جديدة . الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد . لا خطأ . بحث ما نعاء الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع الدعوى . غير مقبول .

ب — ضرائب . حكم . تسببه . ممارسة في قرار لجنة التقدير . ميعاد المعارضة . انسحاب محامي المعارض بمحض اختياره أثناء نظر الدعوى . تقرير المحكمة أنها لا ترى في هذا الانسحاب الاختياري ما يعتبر قوة قاهرة يترتب عليه مد ميعاد المعارضة . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ — لما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع معاضته عن قرار لجنة التقدير في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ وقضى بمجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥ بإبطال المرافعة فيها مما يترتب عليه لزوم زوال الآثار الناشئة عنها واعتبارها كأن لم تكن ، وكان الطاعن قد جدد دعواه بعريضة المعلنة في ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ وطلب فيها نفس الطلبات الموضحة بعريضة الدعوى الأولى أي أنها ليست دعوى مختلفة في أساسها عن الدعوى الأولى بل هي لا تعدو كونها طعنا في قرار لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون غير مقبول بحث

ما ينعاء الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع دعواه .

٢ — متى كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر في انسحاب وكيل الطاعن عن الحضور نيابة عن موكله بالجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى مع وجود سند الوكالة بملف الدعوى ما يبرر انسحابه وأن هذا الانسحاب الاختياري لا يعتبر في حكم القوة القاهرة التي تبرر مد ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير ، وكان تقدير المحكمة في ذلك لا خطأ فيه فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

الحكم

د من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن يدير محلا لأنواع الغزل اليدوية ويخضع لإيراده للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد قدم إقراره عن أرباحه في المدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ . وبعد أن ناقشته المأمورية قدرت أرباحه في هذه السنوات بالمبالغ الآتية على التوالي ١٦٠ ج و ٢١٢ ج و ١٣٠٠ ج و ١٧٥٠ ج و ٢٦٥٠ ج وأخطرت به هذا التقدير قلم يوافق عليه فأحيل الموضوع إلى لجنة التقدير التي أصدرت قرارها في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ بتقدير أرباحه في تلك المدة بالمبالغ الآتية على التوالي : — ٤١٨ ج و ٨٦٩ ج و ٢٤٢١ ج و ٢٤٠٤ ج و ١١١٥ ج . وأخطر بقرار اللجنة في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٥ فطن فيه لدى محكمة شين الكوم الابتدائية بعريضة المعلنة في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥

وطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير واحتياطيا إعادة تقدير صافي أرباحه في تلك المدة وفقا لإقراراته وعلى ضوء الأسعار الرسمية .

وبجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ حضر محام مع الطاعن وحضر مندوب مصلحة الضرائب وقرر أمام المحكمة أن الممول اصطلاح مع المصلحة وقرر الطاعن أن صلحه متوقف على ما تقضى به المحكمة، وبجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ حضر محامى الطاعن بتوكيل قدمه وأجلت الدعوى لجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٥ وفيها حضر محام عن الطاعن وقرر أن الدعوى رفعت من مكتبه ولكن الممول (الطاعن) لم يحضر له توكيلا وانسحب فطلب الحاضر عن مصلحة الضرائب الحكم بإبطال المرافعة وحكمت المحكمة بإبطال المرافعة في الجلسة . وعريضة معلنة في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٦ حدد الطاعن دعواه أمام نفس المحكمة الابتدائية وطلب فيها ذات الطلبات الموضحة بعريضة الدعوى الأولى . وبجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ دفع الحاضر عن المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن الحكم الصادر بإبطال المرافعة يترتب عليه سقوط الخصومة وإلغاء جميع الإجراءات التي تمت في الدعوى — وطلب الحاضر عن الطاعن التأجيل لضم الملف الفردى للممول لاحتوائه على أوراق تجعل من حقه السير في الإجراءات لأنه تم الصلح ولأن هناك اتفاقا بين الممول والمصلحة . وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بقبول دفع مصلحة الضرائب وبعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد . استأنف الطاعن لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٠٦ سنة

٦٤ قضائية وطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار اللجنة وبإعلان كل ما ترتب عليه من آثار وإجراءات . وفي ٨ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الخ . فقرر الطاعن الطعن في الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على خمسة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ لأنه بالرغم مما أثبتته في أسبابه من أن مندوب مصلحة الضرائب سلم أمام محكمة شيين الكوم الابتدائية بجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ وبأن الطاعن اصطلاح مع المصلحة ، لم تبحث المحكمة هذا الصلح لتبين مداه وأثره مع أنه صلح معروف أمره وموقع عليه من جميع أصحاب الأنوال اليدوية بمديرتى الغربية والمنوفية — وطبقت المطعون عليها أحكامه على جميع أصحاب الأنوال وأصدرت على مقتضاء الكتاب النورى رقم ١٦٤ لمراعاة أسسه في معاملة جميع أصحاب الأنوال بما كان يتعين معه على المحكمة أن تلزم المطعون عليها بإيداع نصه أو على الأقل بتوضيح مضمونه . وكذلك أخطأ الحكم إذ لم يعتمد الاتفاق الأول الذى كان قد تم بين مصلحة الضرائب والطاعن ولم يعتبره مانعا من الإحالة على لجنة التقدير ومبطلا لاي إجراء مخالف تتخذه مصلحة الضرائب مع أنه كان متعيينا على المحكمة أن تقصر بحثها على الصلح المشار إليه والمقرر به في مجلس القضاء والذي لا يتأثر بشطب الدعوى أو إبطال المرافعة فيها لأنه اتفاق لا يتأثر بالإجراءات القضائية . ويتحصل السبب الثانى في أنه لما كان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد اتفق مع مصلحة الضرائب

على تقدير أرباح السنوات المختلف عليها — وأن المأمورية أعادت تقدير الأرباح وأحالت الموضوع على لجنة تقدير الضرائب التي أصدرت فيه قراراً في ٨ مارس سنة ١٩٤٥ قطع فيه الممول (الطاعن) في الميعاد القانوني أمام محكمة شبين السكوم الابتدائية وأقر مندوب المطعون عليها بحصول الصالح مع الطاعن على ما سبق بيانه بالسبب الأول ثم حدث في الجلسة التالية وهي المحددة لتقديم محضر الصلح للتصديق عليه — أن أخطأ كاتب الجلسة إذ قال بعدم وجود توكيل لدى محامي الطاعن — ولم يكذبه وكيل الطاعن لأنه موظف رسمي وترتب على هذا الخطأ أن حكم بإبطال المرافعة في الطعن . فحدد الطاعن دعواه — ولما كان موضوع الدعوى الجديدة ينحصر في بحث الأمرين الآتين : الأول — وجود أو عدم وجود اتفاق بين مصلحة الضرائب والطاعن على تقدير الأرباح . وهو بحث لا يحتاج إلى ميعاد بل ويمكن إثارته بدعوى مبتدأة وينفرع عنه النظر في أسباب إعادة تقدير الأرباح وهل يستند إلى أساس قانوني كأن يكون نتيجة لظهور عناصر نشاط جديدة للممول كانت مخفاة عند إجراء التقدير الأول المتفق عليه . وفي هذه الحالة يجب على المحكمة أن تراقب ما إذا كانت الإحالة على لجنة التقدير تنحصر في بحث عناصر هذا النشاط الخفي وحده أم لا إذ لا يجوز أن يتخذ هذا النشاط الخفي سبباً لإعادة تقدير أرباح النشاط الظاهر المتفق على تقدير أرباحه . والثاني —

على إحالة الموضوع على لجنة التقدير فإنه حاول أن يقصره على تقدير الأرباح في بعض سنوات الخلاف دون البعض الآخر بحجة أن إعادة المأمورية للتقدير كانت بسبب ظهور عنصر نشاط خفي للممول — وهو إدارة قهوة بلدي مع أنه لو صح ما ذهب إليه الحكم فإنه لا يجوز إعادة تقدير الأرباح إلا بالنسبة لعناصر النشاط الخفية وحدها لا إعادة تقدير ربح النشاط الظاهر الذي تم تقدير ربحه كما ذهب الحكم بدليل ما ورد في أسبابه من أن ربح سنة ١٩٤١ حسب التقدير المتفق عليه كان ٢٠٠ جنيه بينما كان تقدير اللجنة لربح الطاعن في ذات السنة هو ٢٤٢١ جنيهًا وهو تقدير غير معقول . وفضلاً عن ذلك فإنه كان واجبا على المحكمة أن تبحث عناصر التقدير المتفق عليها وخصوصاً أن الطاعن كان يقر أن هذا التقدير يشمل فعلاً تقدير ربح القهوة البلدي التي روعي فيها عدم الكسب تقريباً إن لم يكن إطلاقاً . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم مع كونه أثبت وجود اتفاق بين الطاعن والمطعون عليها على وعاء الضريبة فإنه لم يجب طلب الطاعن تكليف المطعون عليها بتقديم الملف الفردي الخاص به مع أن الطاعن قدم وصولات دفع الضرائب وهي صريحة عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وضمننا عن السنوات السابقة عليها والتي لم يستحق على الطاعن فيها أي ضريبة إلا أن المحكمة لم تجب هذا الطلب .

ومن حيث إن الأسباب الأربعة السالف بيانها مردودة بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن شكلاً لرفعها بعد الميعاد قال : إن المستأنف (الطاعن) ارتكن إلى أن الطعن لم يقدم ضد التقدير في ذاته وهو الذي حددت له المادة ٤٥ من القانون ميعاد خمسة عشر

طلب لإثبات الصالح المعترف به صراحة في مجلس القضاء — ولكن الحكم المطعون فيه وإن كان تعرض للشطرنج الأول من البحث فإنه لم يتعرض لموضوع الصلح بما يمييه ويبطله ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم إذ سلم بوجود اتفاق سابق

يوما وإنما مناط الدعوى المرفوعة من المستأنف منصب على أنه طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لا تكون لجان التقدير مختصة إلا بنظر المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين الممولين فإذا كان قد سبق الاتفاق بينهما وربطت الضريبة على أساس هذا الاتفاق كما هو في الدعوى الحالية فقد انعدم اختصاصها وكانت الإحالة إليها باطلة قانونا ويترتب على بطلان الإحالة بطلان قرار اللجنة وبطلان كل ما يترتب عليه من آثار وإجراءات ، وأن الطعن في أساس اختصاص اللجنة والمطالبة ببطلان قرارها ليس مما يخضع لنص المادة ٥٤ ضرائب الخاصة بالطعن في التقدير بل يخضع للقواعد العامة ولا يسقط الحق فيه إلا بوجه من وجوه السقوط العادية وأن تحديد مدة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في هذه المادة استثناء من القاعدة العامة فلا يجوز التوسع في تفسيره . وأنه إذا اضطرب الممول لدفع ضرائب غير مستحقة كنتيجة لقرار من اللجنة وقع باطلا يكون قد دفع ضرائب بغير وجه حق فيحق له المطالبة باستردادها في المدة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبعد أن نفي الحكم بالأدلة التي أوردها قيام اتفاق ملزم بين الطاعن ومصلحة الضرائب على وعاء ضريبة أرباح سنة ١٩٤١ لإخفاء الطاعن بعض نشاطه ، وقرر أن أرباح سنة ١٩٤٢ التي قدرت من باب القياس على أرباح سنة ١٩٤١ عملا بالمادة ٥٥ من قانون الضرائب التي ألغيت فيما بعد قد زال تقديرها ، وأنه إعادة التقدير قد تناولت المدة من سنة ١٩٣٩ لغاية سنة ١٩٤٢ إرتكانا إلى أن الممول أخفى بعض أوجه نشاطه ولم يحصل اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب على هذا التقدير

الآخر ، وبعد أن نفي الحكم قيام الاتفاق على ما سبق بيانه قال د ومن حيث إن الممول قد اختلف مع المأمورية بالنسبة للتقدير الآخر الذي عرض أمره على لجنة التقدير والتي أصدرت قرارها بخصوصه وفي حدود اختصاصها فلا محل للقول بأن اللجنة قد جازت اختصاصها وأن الإحالة عليها كانت باطلة ومن ثم يجوز الطعن في قرارها في أي وقت طبقا للقواعد العامة وأن لا محل للتقيد بمبدأ الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كان يبين بما أورده الحكم أن الطاعن رفع معارضته عن قرار لجنة التقدير في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ وقضى بجلسته ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٥ بإبطال المرافعة فيها بما يترتب عليه لزوما زوال الآثار الناشئة عنها باعتبارها كأن لم تكن وبالتالي زوال أثر صحيفتها — لما كان ذلك — وكان الطاعن قد جدد دعواه أمام محكمة شين السكوم الابتدائية بعريضته المعلنه في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٦ وطلبت فيها نفس الطلبات الموضحة بعريضة الدعوى الأولى أي أنها ليست دعوى مختلفة في أساسها عن الدعوى الأولى بل هي لا تعدو كونها طعنا في قرار لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لما كان ذلك كذلك ، يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في القانون ، ومن ثم يكون غير مقبول بحث ما ينهه الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع دعواه . أما ما يدعيه من أنه طلب إلى المحكمة إثبات صالح تم بينه وبين مصلحة الضرائب فلم تحفل بطلبه هذا فهو قول عار من الدليل .

د ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في

اللجنة ، وكان تقدير المحكمة في ذلك لا خطأ فيه
فان ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص
لا يكون له مبرر .

د ومن حيث إنه يبين عما سبق أن الطعن
بجميع أسبابه على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان
ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد
العروسي المستشارين) .

٢٦٢

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

١ — حكم . تسيبه . خبير . عدم ذكر الحكم
أسماء الشهود الذين سئلوا في محضر أعمال الخبير وعدم
إيراده نص أقوالهم . اكتفاؤه بالإشارة إليهم مع إيراد
مضمون أقوالهم واعتماده تقرير الخبير الذي ذكر
أسماءهم وأورد نص أقوالهم . لا عيب . التقرير يعتبر
جزء متمم للحكم .

ب — نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بأن
الخبير الذي سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذي قدم
التقرير دون انتداب من المحكمة . لا تجوز إنثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — عدم ذكر الحكم أسماء الشهود الذين
سئلوا في محضر أعمال الخبير وعدم إيراد
نص أقوالهم ليس من شأنه أن يبطل الحكم
متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون
أقوالهم واعتمد تقرير الخبير الذي ذكر
أسماءهم وأورد نص أقوالهم بما يكون معه
هذا التقرير جزءا متمم للحكم .

٢ — إذا كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت
أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الخبير

أن الطاعن تمسك لدى المحكمة بأن تأخره في رفع
الطعن كان بسبب عذر قهري خارج عن إرادته
وإرادة وكيله ذلك أن المحامي عنه قدم التوكيل
في الجلسة الأولى للرافعة إلا أن كاتب الجلسة
في جلسة تالية وهي جلسة ٣٠ من أبريل سنة
١٩٤٥ اعترض على المحامي عنه بأنه ليس لديه
توكيل وبالتالي لا يجوز حضوره عنه . ولم يكن
في مقدور الوكيل إذ ذاك أن يكذب كاتب الجلسة
وهو موظف رسمي ولم تلق المحكمة بالا إلى هذا
العذر مع أنها لو حققت وتبين لها وجود التوكيل
بملف القضية لوضح لها أن الوصف الصحيح لخطأ
كاتب الجلسة هو أنه من الأعذار القهرية التي
تجيز التجاوز عن مواعيد المرافعات . وإذ قضى
الحكم على خلاف ذلك أخطأ في تطبيق القانون .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا
الخصوص د ومن حيث إن المستأنف أورد في
مذكرته الختامية أن تأخره عن الطعن في الميعاد
المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ كان لقوة قاهرة لم تكن له يد فيها
إذ تخلف محاميه بالجلسة الأولى عن الحضور
بسبب عدم وجود توكيل بينما كان التوكيل مرفقا
بالمف وظاهر أن تخلف الوكيل عن الحضور
كان بعد تقريره أمام المحكمة أنه لا يوجد لديه
توكيل عن المستأنف (الطاعن) فالسحب وترتب
على ذلك تجديد الطعن بعد الميعاد ولا ترى في
ذلك قوة قاهرة تجيز الطعن بعد الميعاد ، ولما
كان يبين من ذلك أن المحكمة لم تر في انسحاب
وكيل الطاعن عن الحضور نسيابة عن موكله
بالجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى مع وجود
سند الوكالة بملف الدعوى ما يبرر انسحابه وأن
هذا الانسحاب الاختياري لا يعتبر في حكم
القوة القاهرة التي تبرر مد ميعاد الطعن في قرار

الذى سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذى قدم التقرير دون انتداب من المحكمة فانه لا يجوز لها التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى المدنية رقم ١٨٧٩ لسنة ١٩٤٢ محكمة الموسيقى الجزئية بمنع تعرض المطعون عليهم الأولين لها في قطعة أرض مساحتها ٣ ط مينة بعريضة الدعوى وبإعادة العلامات الحديدية التي وضعتها مصلحة المساحة التفصيلية استنادا إلى أنها وضعت يدها على الأرض بموجب محضر رسو مزاد إدارى مؤرخ في ١٩٢٧/٨/١٨ بإيقاع بيع ٧ ط و ١٢ س عليها وإلى أنه حكم بتثبيت ملكيتها لهذا المقدار في الدعوى المدنية رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٢٩ محكمة مصر الابتدائية في خصومة بينها وبين آخر وإلى أنها تسلمت الأرض المحكوم بتثبيت ملكيتها إليها بمحضر تسليم محرر في ١٩٢٣/٦/٧ . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى وضع يد الطاعنة على الأرض موضوع الدعوى مدة سنة سابقة على رفعها . وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بطلبات الطاعنة تأسيسا على ماشهد به شهودها من وضع يدها على الأرض المتنازع عليها وضع يدهم مستوفيا شرائطه القانونية . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٤٥ استئناف محكمة مصر الابتدائية التي قضت في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦

بندب الخبير المهندس بمكتب الخبراء للانتقال إلى الأرض موضوع النزاع لمعاينتها وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان ما إذا كانت تلك الأرض ينطبق عليها الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٢٩ ومحضر التسليم المحرر في ١٩٢٣/٦/٧ أم لا ينطبقان عليها وبيان الأرض بيانا شاملا لمساحتها وحدودها وتحقيق وضع اليد ومدته وتاريخه وسببه وصفته . وقدم الخبير المهندس الموظف أحمد بديع تقريراً انتهى فيه إلى أنه انتقل إلى الأرض موضوع النزاع والمينة بمحضر التسليم وحسب الطبيعة فوجد مسطحها ٧ ط و ١٢ س وأنها مكونة من أربعة أقسام . الأول هو الجزء القبلى الملون باللون الأزرق ومسطحه ٥ ط و ٢ وسبع أنساع سهم وضع يد فاطمة أحمد إبراهيم الفقى د الطاعنة ، والثانى وهو الجزء البحرى الملون باللون البنى ومسطحه ١٩ وتسع سهم وضع يد فاطمة أحمد إبراهيم وهو مستعمل لمرور الأهالى والثالث وهو الجزء البحرى الشرقى الملون باللون الأخضر ومسطحه ٧ أسهم وخمس أنساع وضع يد نبوية أحمد ربيع د المطعون عليها الثانية ، والرابع وهو الجزء البحرى الغربى الملون باللون الأحمر ومسطحه ١٢ سهم وخمس أنساع وضع يد عبد الفتاح مرسى منطاوى د المطعون عليه الأول ، من عشرات السنين كما هو ثابت من أقوال الشهود بمحضر أعمال الخبير الموظف محمود قصدى الذى باشر المأمرية عند تنفيذ الحكم التمهيدى . وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للمستأنف د المطعون عليه الأول ، وبرفض الدعوى قبله . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د من حيث إن الطعن بنى على سبب واحد

يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور -
 إذ قررت المحكمة أن وضع يد المطعون عليه
 الأول على الأرض موضوع الدعوى كان من
 مدة طويلة كما هو ثابت من أقوال الشهود
 بمحض أعمال الخبير الأول محمود قصدي ولكنها
 لم تورد أقوالهم ولم تذكر أسماءهم حتى يتسنى
 لمحكمة النقض أن تراقب صحة ما استخلصته خصوصاً
 وأن الخبير محمود قصدي ترك المأمورية للخبير
 الثاني أحمد بديع دون بيان سبب ذلك ودون
 الرجوع إلى المحكمة لإقرار هذا الانتداب -
 وإذا تعرضت الطاعة على ما جاء بتقرير الخبير
 المنتدب مقرر أنه لم يجر مقاس ملكها حسب
 الوارد بمسئداتها ولم يتم بتطبيقها على الطبيعة
 وأنه افترض وضع يد المطعون عليه الأول على
 جزء من الأرض موضوع النزاع مع أن الطاعة
 وضعت يدها على الأرض جميعها بعد أن تسليتها
 من ثلاثين عاماً وظلت في حيازتها إلى أن تعرض
 لها المطعون عليهما الأولان فكان رد المحكمة أنها
 لا ترى الأخذ بهذا الدفاع دون أن تبدى سبباً
 لذلك ودون أن ترد على محكمة أول درجة فيما
 قررته من أن الأرض موضوع الدعوى كانت
 في حيازة الطاعة أخذاً بشهادة شهودها .

عليها الأولى (الطاعة) ليس لها وضع يد ظاهر
 على هذا الجزء إطلاقاً ومن ثم تكون دعواها قبل
 المستأنف على غير أساس ويكون الحكم المستأنف
 فيما قضى به بالنسبة له في غير محله ويتعين إلغاؤه
 والقضاء برفض دعوى المستأنف عليها الأولى
 قبل المستأنف مع إلزامها بالمصاريف المناسبة عن
 الدرجتين . وهذا الذي قررته المحكمة هو
 استخلاص موضوعي فيه الرد الكافي على ما أثارت
 الطاعة بسبب طعنها وفيه الرد الضمني على
 ما أخذت به محكمة أول درجة . أما ما تمسكت
 به الطاعة من أن الخبير الذي سمع شهادة الشهود
 هو غير الخبير الذي قدم التقرير دون انتداب من
 المحكمة فغير مقبول لأنه وجه جديد لم تقدم
 الطاعة ما يثبت إنها تمسكت به أمام محكمة
 الموضوع فلا يجوز لها إثارتها لأول مرة أمام
 هذه المحكمة - وأما ما تنعاه الطاعة على الحكم
 من أنه لم يذكر أسماء الشهود الذين سئلوا في
 محضر أعمال الخبير ولم يورد نص أقوالهم فردود
 بأن هذا ليس من شأنه أن يبطل الحكم متى كان
 قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم واعتمد
 تقرير الخبير الذي ذكر أسماءهم وأورد نص
 أقوالهم مما يكون معه هذا التقرير جزءاً متما
 للحكم .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
 غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٨١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية
 السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد نجيب
 أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عباد
 المستشارين) .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
 المحكمة بعد أن فصلت مأمورية الخبير المنتدب
 بالحكم التمهيدي الصادر منها في ٢٦/٣/١٩٤٦
 وتحديث عن اعتراضات الطاعة على تقريره
 أثبتت ما ورد به على النحو الآنف ذكره ثم قالت
 د وحيث إنه متى تبين ذلك وثبت في جلاء أن
 المستأنف (المطعون عليه الأول) يضع اليد على
 الجزء البالغ مساحته ١٢ سهم وكسور المئين
 بتقرير الخبير من عشرات السنين وأن المستأنف

الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ماعدا ماورد عليه الاستثناء على سبيل المحصر خاصا بضريبة الأرباح التي تؤدي تطبيقا للقانون المذكور . أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في انتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون .

٢ - التقادم المسقط لحق الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلتها منه مصلحة الضرائب بغير حق وفقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه بالضريبة التي ربطت عليه إذ من هذا التاريخ فقط يتحقق عليه بمبلغ الضريبة الواجب عليه أدائها ومقدار ما أخذ منه بغير حق .

٣ - إن المادة ١٢٤ من القانون المدني « القديم » المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطبقة على واقعة الدهوى إذ نصت على أنه « إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بخير ذلك ، - جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين ما إذا كان المدين به أحدا من الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر ، فما لم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية

٣٦٣

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

أ - ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ماعدا ضريبة الأرباح المستثناء على سبيل المحصر . وجوب خصم الضريبة الإضافية من الأرباح . المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب - ضرائب . تقادم . سقوط حق الدول في المطالبة برد المبالغ التي حصلتها منه مصلحة الضرائب بغير حق . متى تبدأ مدة التقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٣٧٧ من القانون المدني الجديد .

ج - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدني قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدني مختلط والمادة ١٨٥ مدني جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

د - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على التعويض من عمل غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المندار من وقت الطلب . المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد .

هـ - فوائد . ضرائب . حكم . تسببيه . تحديده . سمر الفائدة القانونية بنسبة ٥ ٪ من المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . خطأ في القانون . وجوب خفضها إلى ٤ ٪ . المادة ٢٢٦ مدني جديد .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه يخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ماعدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون فإن الشارع يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع

التي تقابلها المادة ١٨٥ من القانون المدني الجديد مادام لا يوجد نص في قانون الضرائب يقضي المصلحة بخلاف ذلك . أما التحدي في هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التي تنص بعد تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للمولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى على الفوائد المطالبة عن مدة تالية لتنفاذه .

٤ - الاحتجاج بأن المبالغ التي يقضى على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فحكمها هو حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية هملا بالمادة ٢٢٦ مدني ، هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي بما يغني المدعي عن طلب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض . فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة

المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من المولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من المولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أيراد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني بل تطبق عليها أحكام القانون العام وهي لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية ، ذلك أن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية من كل مبلغ يقضى عليها برده الممول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملا ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وأصبح بذلك مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أي مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقا للمادة ٢٠٧ مدني محتلط المقابلة للمادة ١٤٦ من القانون المدني (القديم)

في ذلك واضحة بما سبق بيانه - ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليها حددت في عريضة دعواها المبلغ الذي طالبت مصلحة الضرائب برده على أساس أنها حصلتته منها بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه تفسير معلوم المقدار وقت الطلب .

٥ - إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب في القضاء بالفوائد القانونية عن المبلغ المقضى على مصلحة الضرائب برده للمطعون عليها من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلا أنه أخطأ إذ حدد سعرها بنسبة ٥٪ طوال هذه المدة وكان يجب أن ينقص سعرها إلى ٤٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد وذلك تطبيقاً للساد ٢٢٦ منه مما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن شركة فوردي أقامت على مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ٧٠ ق تجارى محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت بصحيفتها المعلنة في ١٠/١١/١٩٤٥ إلزام المدعى عليها برد مبلغ

٥٥٩٣٤ ج ٣٢٢٣م وفوائده وهو ما حصلته من الشركة في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ بغير حق زائداً على الضرائب المستحقة لها بما فيها الضرائب العادية والاستثنائية وكذلك الضرائب الإضافية ورسوم البلدية . وفي ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد لشركة فوردي مبلغ ٢٠٩٠٢ ج ١٥٧م وفوائده بواقع ٥٪ ابتداء من ١٣/٦/١٩٤٦ حق الوفاء وشمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ١١٢٣٢ ج ١٠م المعترف به من مصلحة الضرائب مؤسدة حكمها على حق الشركة في خصم الضرائب الإضافية من تكاليف المنشأة عملاً بالمادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى سقوط حق الشركة في رد مبلغ ٢٢٦٣ ج ٥٤م الذى حصلته مصلحة الضرائب زيادة على الضريبة العادية والاستثنائية في سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ وذلك بسقوط الحق في المطالبة بهذا المبلغ بالتقادم عملاً بالمادة ٢/٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فاستأنف الطرفان هذا الحكم كلاهما رفضه من طلباته وقيد استئنافهما برقبى ١١٧ لسنة ٥ ق ، ٦٦ لسنة ٦ ق محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت في ١٣/٤/١٩٥٠ بضم الاستئنافين أحدهما إلى الآخر وطلبت مصلحة الضرائب إلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ما قضى به من إلزامها بمبلغ ١١٢٣٢ ج ١٠م وطلبت شركة فوردي إلغاء فيما قضى به من سقوط حقها بالتقادم في استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيه و ٤٥٤ ملياً وتأيبه فيما عدا ذلك وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من خصم المبالغ التى دفعها الشركة كضريبة إضافية باعتبارها من التكاليف الواجب خصمها من الأرباح وتعديله بأحقية شركة فوردي في استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيه

و٤٥٤ ملياً بما دفعته ضرائب ضمن سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ بغير وجه حق على أساس أن هذا المبلغ لم يسقط بالتقادم وبأحقيتها أيضاً في فوائد المبالغ التي حكم بها بردها بواقع ٥٪ من المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠/١١/١٩٤٥ حتى ٢٠/٩/١٩٥٠ فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطاعنة تنعى بسبب واحد على الحكم مخالفته للقانون وخطأه في تطبيقه من ثلاثة أوجه حاصل أولها أن المحكمة احتسبت الضريبة الإضافية من تكاليف المنشأة استناداً إلى المادة ٣٩/٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع أنها ليست من ضرائب التكاليف التي لها أثر في إنتاج الربح بل هي من ضرائب المساهمة التي تكون الدولة فيها صاحبة نصيب في الربح المحقق بما يترتب عليه عدم جواز خصمها ضمن تكاليف المنشأة ويؤيد هذا النظر أن القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٤ والمعمول به من ١٧/٨/١٩٤٤ والمفسر للبائدين ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و٦ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد أقر هذه التفرقة فنص في مادته الأولى على أن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح العادية وعلى كسب العمل والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية لا تعتبر من التكاليف ولا تخصم من الأرباح التجارية والصناعية ولا من الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وهذا يدل على أنه لا يخصم من الربح إلا ما كان من ضرائب التكاليف التي تسهم في إنتاج الربح وليست الضريبة الإضافية منها .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص د وحيث إنه فيما يتعلق بالضريبة الإضافية وعوائد البلدية فإن الفقرة الثالثة من

المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على خصم الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً لهذا القانون فهذه المادة تعتبر أن جميع الضرائب ما عدا ضريبة الأرباح تدخل في حكم التكاليف الواجب خصمها من الأرباح ولا محل مع النص الصريح لأي تفسير أو تأويل يخالفه ولذلك تكون الضريبة الإضافية وعوائد البلدية من التكاليف التي يتعين خصمها ، أما القول بأنها نوع من ضريبة الأرباح التجارية وتأخذ حكمها فلا محل له إذ أن مجرد تحديد ما على أساسها لا يجعلها نوعاً منها ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف في هذا الصدد ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً لهذا القانون فإن الشارح يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصاً بضريبة الأرباح التي تؤدي تطبيقاً للقانون المذكور . أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون .

د ومن حيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن حق المطعون عليها في طلب رد مبلغ ٢٢٦٣ جنياً و٤٥٤ ملياً المدفوع منها زيادة على ضريبة أرباح سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٠ لم يسقط بالتقادم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن الحكم قد أقيم على أن مدة السنتين المنصوص بالمادة ٢/٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه يجب على الممول المطالبة خلالها بحقه في

الرد تبدأ من تاريخ ربط الضريبة بالوردين المحررين في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا من تاريخ دفعها قبل ذلك مع أن واقعة الوفاء بالضريبة في ١ و ٥ و ١٤/٥/١٩٤٠ و ١/٢١/١٩٤٢ هي التي تكون مبدأ سريان مدة التقادم لأنها هي الأساس الذي اتفق عليه طلب رد ما دفع زيادة ولأن المادة ٣٧٧ من القانون المدني تنص على أن الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم يتقادم بثلاث سنوات يبدأ سريانها من يوم دفع تلك الضرائب أما تحرير الورد فلا يخرج من كونه إجراء إدارياً لتنظيم عملية تحصيل الضريبة ليسكون مجرد سند في يد مصلحة الضرائب لضمان استيفاء ما هو مطلوب من الممول في حالة امتناعه عن الدفع طوعاً وبذلك يقوم حق الدولة فعلاً في الحصول على الضريبة من تاريخ تحصيلها بغض النظر عن الورد .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص د و حيث إنه بالنسبة لمبلغ ٢٢٦٣ جنيهاً و ٤٥٤ ملياً الذي تطالب شركة قورد برده إليها وتدفع مصلحة الضرائب بسقوط حق الشركة في رد ما دفعته بالزيادة طبقاً لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقد رأت محكمة أول درجة أن مصلحة الضرائب على حق في التمسك بهذا الدفع وقضت بسقوط حق الشركة في المطالبة بهذا المبلغ إلا أن المحكمة لا تقر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه ويظهر أنه فاتها أن مصلحة الضرائب لا تعتبر أنها حددت مقدار الضريبة المستحقة على الشركة عن سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ إلا من التاريخ الذي أصدرت فيه الوردين الخاصين بتسديد الضرائب المستحقة عن هاتين السنتين اللتين حددت بهما الربط النهائي للضريبة المستحقة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم

تبد مصلحة الضرائب أي اعتراض على هذين المستنديين وبما لا شبهة فيه أن المبالغ التي يدفعها الممولون إلى مصلحة الضرائب قبل صدور الأوراد الخاصة من المصلحة إنما يدفعونها تحت الحساب فلا يجوز أن يقال إن التقادم الوارد بالمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يسرى عليها من تاريخ دفعها للمصلحة لأن التقادم الذي يقصده المادة ٩٧ لا يبدأ إلا من تاريخ الورد الذي يحدد مقدار دين الضريبة ومن هذا الوقت وحده يبدأ التقادم أما قبل ذلك فدين الضريبة يكون غير معين المقدار وغير محقق الوجود ، وهذا الذي انتهى إليه الحكم في قضائه لا يخالفه فيه القانون . أما التحدى بنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني الجديد التي جعلت مبدأ سريان تقادم حق المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها فردود بما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة من أن أحكامها لا تخل بأحكام النصوص الواردة بالقوانين الخاصة ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين في رده السابق أن ما دفع من الشركة المطعون عليها كان تحت الحساب وأن دين الضريبة لم يعين مقداره ولم يجب أدائه إلا من تاريخ صدور أوراد الربط فإن التقادم المسقط لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الممول بهذا الربط إذ من هذا التاريخ فقط يتحقق عليه بمبلغ الضريبة الواجب عليه أدائها ومقدار ما أخذ منه بغير حق .

د ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون عليها لفوائد المبالغ المحكوم بردها بواقع ٥ ٪ من المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠ / ١١ / ١٩٤٥ إلى ٣ / ٩ / ١٩٥٠ عملاً بالمادة ١٨٢ مدني محتاط

المقابلة للمادة ١٢٤ مدني قديم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من ناحيتين الأولى : أن الحكم وهو صادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ قد قضى بالفوائد المستحقة قبل صدوره عن المبلغ المحكوم برده ولم يكن وقتئذ قد حدد مقداره مع أنه عملاً بالمادة ٢٢٩ من القانون المدني لا تستحق الفوائد إلا إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وهو ما جرى عليه القضاء قبل النص عليه في القانون الجديد والناحية الأخرى أن الحكم قضى بفوائد ما حكم برده مع أنه كان لمصلحة الضرائب عملاً بالمادتين ١٠١٩٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الحق في تحصيل الضريبة بمجرد ربطها ولا يترتب على رفع الدعوى وقف استحقاقها مما لا يكون معه محل للالتزام مصلحة الضرائب بفوائد مبالغ فرض القانون جبايتها على الرغم من قيام نزاع فيها .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص د وحيث إنه فيما يتعلق باعتراض مصلحة الضرائب على ما قضى به الحكم المستأنف من فوائده فترى هذه المحكمة أنه لا محل لهذا الاعتراض إذ القانون المدني السابق نص في المادتين ١٢٤ أهلى ، ١٨٢ مختلط على منح الفوائد القانونية في كافة الأحوال التي يكون فيها محل الالتزام مبلغاً من المال وذلك اعتباراً من تاريخ المطالبة الرسمية ما لم ينص القانون على غير ذلك وبما أن هذه القاعدة لم ينص على خلافها إلا في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعمول به من تاريخ نشره بالوقائع في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والذي قضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها

للمولين فلذا يتعين تعديل الحكم المستأنف فيما يختص بمدة استحقاق الفوائد وجعلها من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

د ومن حيث إن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون إذ أن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه إذا كان المنعقد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك — جاء نصها عاماً شاملاً بطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين ما إذا كان المدين به أحداً من الأفراد أو فرعاً من فروع الحكومة أو شخصاً معنوياً آخر . فإذا لم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطالبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من المولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من المولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصاً من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أواد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني بل تنطبق عليها أحكام القانون العام وهي لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية — ذلك أن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ

المطالبة الرسمية عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملا ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وأصبح بذلك مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم فوائده التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقا للمادة ٢٠٧ مدنى مختلط المقابلة للسادة ١٤٦ من القانون المدنى القديم التى تقابلها المادة ١٨٥ من القانون المدنى الجديد ما دام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك . أما النحدى فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للبمولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطالبة عن مدة تالية لنفاذه وفقا لما قضى به الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الاحتجاج بأن المبالغ التى يقضى على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائى بردها حكما هو حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذى لا يجوز الحكم بفوائده عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ٢٢٦ مدنى — هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها أن تدخل فى حسابها

جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضى مما يغنى المدعى عن طلب فوائده التأخر عن مبلغ التعويض فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقا للمادة ٢٢٦ من التقنين المدنى الجديد غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه قالة فى ذلك واضحة بما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليها قد حددت فى عريضة دعواها المبلغ الذى طالبت بمصلحة الضرائب برده على أساس أنها حصلت منه بغير حق وأيس من شأن المنازعة فى استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أصاب فى القضاء بالفوائد القانونية عن المبالغ المقضى برده للمطعون عليها من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلا أنه أخطأ إذ حدد سعرها بنسبة ٥ ٪ طوال هذه المدة وكان يجب أن ينقص سعرها إلى ٤ ٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد وذلك تطبيقا للمادة ٢٢٦ منه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى هذا الخصوص والحكم فى موضوع الاستئناف رقمى ١١٧ لسنة ٥ ق ، ٦٦ لسنة ٦ ق محكمة استئناف الإسكندرية بتعديل الحكم المستأنف فى خصوص سعر الفائدة المقضى بها وفقا لما سبق بيانه .

(القضية رقم ٤٠٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين)

الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بالرغم من أن هذا الحكم قد أحال في أسبابه إلى أسباب الحكم المستأنف .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد فيه ما يلي : د ومن حيث إنه متى ثبت ذلك يكون الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي بنى عليها والتي لا تتعارض مع هذه الأسباب فيتمتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، وكانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وكان هذا الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الاجراءات الجوهرية التي أوجبها المادة المشار إليها والتي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن ولو لم يكن القانون قد نص صراحة على البطلان جزاء إغفالها وكان الثابت أن الطاعنين لم يودعوا ملف هذا الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — فانه يتمتعين بالحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(القضية رقم ٣٠٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومسطفي فاضل وأحمد العروسي ومحمود هياذ المستشارين) .

٢٦٤

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . أوراق الطعن . إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . هو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال عليه في أسبابه . وكان هذا الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الاجراءات الجوهرية التي أوجبها المادة المشار إليها والتي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن ولو لم يكن القانون قد نص صراحة على البطلان جزاء إغفالها ، وكان الثابت أن الطاعنين لم يودعوا ملف الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ، لما كان ذلك فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعنين لم يقدموا بملف الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من

٢٦٥

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

ضرائب . استحقاق الضريبة على كل منشأة مشغلة في مصر . شرطه . قيام المنشأة الوجودية في الخارج بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية لضريبة . المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه : تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر ، فإنها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاواتها أعمالا تجارية أو صناعية وفي حالة وجود المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تنقسم بصفة الاعتياد . وإذن فتى كان كل ذلك غير متوافر في العملية المنفردة التي قامت بها المطاعم عليها الأولى في مصر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح التي حققتها من هذه العملية لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تحصل في أن المطاعم عليها الأولى وهى شركة مساهمة مركزها بلجيكا تعاقدت مع المطاعم عليها الثانية وهى شركة مساهمة مصرية على شراء ٢٥٠ بالة من

القطن المصرى على صفتين إحداهما بعقد رقم ١٩٨ محرر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ عن شراء ١٥٠ بالة قطن زاجوراه بسعر الليرة ٢١/٢٠ بنسا والآخرى بعقد رقم ٢٠٢ محرر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ عن شراء ١٠٠ بالة من القطن المذكور بسعر الليرة ٢١/٦٠ بنسا . ونظرا إلى أن أسعار القطن المصرى ارتفعت بعد ذلك إلى حد لا يقبل معه عملاء الشركة المطاعم عليها الأولى في بلجيكا على شرائه بعد عزله ويفضلون عليه شراء القطن الوارد من بيرو الذى كان إذ ذاك أرخص ثمنًا من القطن المصرى . باعت المطاعم عليها الأولى الباقي من الصفقتين ومقداره ١٥٠ بالة إلى المطاعم عليها الثانية بعقد حرر في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بسعر الليرة ٢٣/٥٠ بنسا وحققت من ذلك ربحا مقداره ٥٤٧٥ ج انجلترا ولما أرادت المطاعم عليها الأولى استصدار ترخيص من مراقبة النقد في تحويل هذا الربح إلى حسابها في بلجيكا أجابتها مراقبة النقد بأن مصلحة الضرائب الطاعنة طلبت إليها ألا تصرح بتحويل هذا المبلغ إلا بشرط دفع ضريبة الأرباح التجارية عنه وكذلك ضريبة الأرباح الاستثنائية . فأقامت المطاعم عليها الأولى الدعوى رقم ٢١٨٢ سنة ٧٣ ق تجارى أمام محكمة الاسكندرية المختلطة على مصلحة الضرائب وأدخلت فيها المطاعم عليها الثانية والثالث وطلبت الحكم بإلزام المطاعم عليها الثانية بأن تسلم مبلغ ٥٤٧٥ ج كاملة أو ما يوازيه بالفرنكات البلجيكية إلى مراقبة النقد لتحويله إلى بلجيكا دون خصم شيء منه وإلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة للمطعون عليها الأولى بما طلبت .

فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ١٢٢ سنة ٥ ق تجارى استئناف الاسكندرية . وفى ٢ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . فقررت الطاعنة بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطاعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح التى حققتها المطاعم عليها الأولى بمقولة إنه يشترط لتطبيق المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن يكون للمطعم عليها الأولى مركز أو فرع فى مصر أو أن يكون لها بها نشاط تجارى مستمر مع أن المادة ٣٣ لا تستلزم سوى مجرد اشتغال الشركة ولو بعملية واحدة بمصر ولو سلم جدلا بصحة ما ذهب إليه الحكم فى خصوص شرط استمرار النشاط الخاضع للضريبة فإنه أخطأ فى فهم معناه ذلك بأن للمطعم عليها الأولى نشاطا مستمرا فى مصر والعبرة هى بمجموع النشاط لا بمفرداته وهذا هو الفهم الصحيح لمبدأ إقليمية الضريبة لأنها تلحق النشاط بصرف النظر عن وجود صاحبه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن القول الذى تستند إليه المستأنفة (الطاعنة) لا يتفق فى الواقع مع ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أن هذه المادة نصت صراحة على أن الضريبة تستحق على أرباح كل منشأة مشغلة فى مصر ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أنه إذا لم تكن هناك منشأة أو فروع أو توكيل بالقطر المصرى فلا تستحق الضريبة ومع صراحة هذا النص لا سبيل إلى تأويله والقول بأنه ليس من

المحتم وجود منشأة بالفعل إذ أن هذا القول يكون مخالفا لصريح نص المادة المذكورة أما الاستشهاد ببعض أحكام مجلس الدولة فى فرنسا فإنه ظاهر من تلك الأحكام أنه يشترط لخضوع أرباح المنشآت الأجنبية التى تعمل فى فرنسا أن يكون نشاطها التجارى مستمرا وهذا يخالف الحالة فى هذه الدعوى وهى حالة عرضية منفردة ولم يتم الدليل على أن المستأنف عليها (المطاعم عليها الأولى) تقوم باستمرار يمثل هذه العملية فى مصر حتى يعتبر نشاطها كما تزعم المستأنفة أنه يقوم مقام وجود منشأة فى مصر وهو القول الذى لا تسلم به هذه المحكمة ، — وهذا الذى قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك بأن المادة ٣٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وقد نصت على أنه " تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة فى مصر ، فإنها تستلزم قيام المنشأة فى مصر ومزاولة أعمالها تجارية أو صناعية وفى حالة وجود المنشأة فى الخارج يجب أن يكون لها ممثلون فى مصر خاضعون لأوامرها فإن لم يكون لها ممثلون أن تقوم فى مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تنتم بصفة الاعتياد وذلك كله غير متوافر فى العملية المنفردة التى قامت بها المطاعم عليها الأولى . أما قول الطاعنة بأن نشاط المطاعم عليها يعتبر مستمر لاعتيادها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج فردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذى يكون فى ذاته خاضعا للضريبة وهو غير متوافر فى هذه الدعوى إذ اقتصر نشاط الشركة الذى حقق لها أرباحا فى مصر على عملية واحدة (حكم محكمة النقض الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ فى الظعن رقم ١٢٩ سنة ٢١ ق) .

المحكمة

د من حيث إن الواقع حسبما استفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين وأخرى أقاموا الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة بلمقاس الجزئية على المطعون عليهم وطلبوا فيها الحكم بصفة مستعجلة بوضع الأتليان المبيئة بصحيفتهما ومقدارها ١٠ فدادين و٧ قراريط و١٦ سهما تحت الحراسة القضائية تأسيسا على أنهم رفعوا الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٤٤ مدني كلي المنصورة على المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكيتهم إلى هذه الأتليان وبطلان عقد الرهن المصوغ في صورة عقد بيع بات والمؤرخ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٩ ومحو كافة التسجيلات وإلزامهم بتسليمها . وفي ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة بطلبات الطاعنين . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافهم بجدولها العمومي برقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٠ مستأنف . وفي ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠ نصت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف عليهم (الطاعنون) الخ . فقرر الطاعنون الطعن في الحكم بطريق النقض .

د من حيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول والثاني منها هو خطأ الحكم في تطبيق القانون والقصور في التسبب ذلك أنه بعد أن قرأه من المتفق عليه فيها وقضاء أنه يشترط لقبول الحراسة القضائية شرطان أحدهما وجود نزاع والآخر قيام مصلحة لرافع الدعوى في تعيين حارس وقال عن الشرط الأول إنه يجب أن يكون النزاع جديا وعلى أساس

د من حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٨٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٦

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

حراسة . حكم . تسببه . تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها . مسألة موضوعية . إقامة الحكم قضاءه برفض طلب الحراسة على أسباب سائفة تؤدي إلى انتفاء الخطر الموجب لها . لا مخالفة للقانون ولا قصور . المادتان ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدني الجديد .

المبدأ القانوني

لما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكانت الأسباب التي أقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للمادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظي إذا ما تجمع لدى صاحب المصلحة في منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزة ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسبب يكون على غير أساس .

أن تبحث ما طرأ على حالة الورثة بعد وفاة مورثهم وزوال ملائمتهم مع أن هذا البحث ذو أهمية في الدعوى وله أثر حاسم في مصيرها . ولما كان ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان معيب النسيب .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الحراسة على أن الحالة ظلت من تاريخ العقد كما هي حتى رفع الدعوى مع أن الواجب أن ينظر إليها باعتبار ما طرأ عليها بعد رفع دعوى الموضوع الخاصة بثبوت الملكية . وإذا لم يبحث جدية الدعوى أو عدم جديتها ولم يتعرض لما طرأ عليها من تغيير بالقضاء برد وإعلان أحد المستندات المقدمة في الدعوى ومحاولة المطعون عليهم إطالة أمد التقاضي — إذ أغفل الحكم بحث ذلك فإنه يكون قد عاره قصور يبطله .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الحراسة أقام قضاءه على أسباب تتحصل في أنه يجب أن يكون النزاع المبرر لهذا الإجراء التحفظي جديا وعلى أساس من الصحة تؤكد المستندات ، أما مجرد المنازعة غير المؤسسة فلا تكفي لقيامه واعتباره حاصلا حتى ولو اتخذت شكلا قضائيا برفع دعوى عنها أمام محكمة الموضوع ، وأن مجرد الطعن الحاصل من أحد الطرفين على عقد تملك شخص بدعوى صوريته أو بدعوى إبطال التصرفات لحصوله بطريق الغش أو التدليس لا يكفي لانتزاع العقار من تحت يد مالكة الظاهر ، وأن المصلحة في الدعوى تنقضي إذا ظل مركز الطرفين كما هو عدة سنوات سابقة على رفعها ، وأن ما يزعمه الطاعنون من أن النزاع الذي قام بينهم وبين المطعون عليهم أمام محكمة

من الصحة تؤيده المستندات وتحقق وجوده وقائع الدعوى ، بعد أن قرر ذلك لم يمن يبحث توافر شرط النزاع انتفائه بل رفض الدعوى تأسيسا عن انتفاء شرط المصلحة وحده مع أن بحث شرط النزاع ليس من قبيل التزيد بل هو بحث ذو أهمية في مصير الدعوى — وهذا قصور يعيبه ويبطله — هذا من ناحية — ومن ناحية أخرى — فإنه رغم تمسك الطاعنين بما أورده المادتان ٧٢٩ و ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني من جواز الأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزة — رغم ذلك ، فإن الحكم لم يرد على هذا الدفاع بل اكتفى بالقول بأن المصلحة تكون منتفية إذا ظل مركز الطرفين كما هو عدة سنوات سابقة على رفع الدعوى وبأنه لم يجد في ظروفها جديد يتوافر به الاستعجال — مع أن هذا القول لا يمكن أن يكون سببا لانتفاء ركن الخطر على الإطلاق بل يجب تطبيقه بحسب ظروف كل دعوى — وأنه لما كانت الدعوى الحالية مؤسسة على طلب ثبوت الملك لأن العقد الذي يستند إليه المطعون عليهم إنما هو عقد رهن صيغ في صورة بيع وقد سكت الطاعنون طوال المدة السابقة على رفع دعواهم حتى استهلك الدين وفوائده ومصاريفه وكان هذا الدفاع قد أثير لدى المحكمة فلم ترد عليه بل اكتفت بالقول بانتفاء شرط المصلحة — الأمر الذي يعيب الحكم لقصوره فضلا عن مخالفته للقانون إذ المتفق عليه أن التواني في رفع الدعوى لا يؤثر على طبيعة الاستعجال اللاصقة بالحق المطالب به خصوصا إذا طرأت وقائع جديدة من شأنها أن يصبح هذا الحق مستهدفا للخطر كما هو الحال في الدعوى ، كما فات المحكمة

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه على رفض التظلم المرفوع من الطاعنين عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ المعجل دون أن يتصدى لموضوع النزاع ، وكان بهذا الوصف لا يعتبر حكما منهيًا للنصومة كلها أو بعضها فإنه لا يجوز الطعن فيه استقلالًا عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ولا يغير من هذا النظر أن القانون أجاز في المادة ٤٧١ مرافعات للمحكوم عليه أن يتظلم استقلالًا من وصف النفاذ أمام محكمة ثاني درجة إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه ، ذلك لأن هذا النص قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض في الحكم الذي يصدر في التظلم من وصف النفاذ .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم فيه ، وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٨ سوهاج الابتدائية على الطاعنين والمطعون عليه الأخير ، وطلبوا فيها الحكم بتسليمهم ٣ ف و ٢ ط الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة للدعويين بطلباتهم ، وشمات الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كفالة وفقا لنص المادة

الموضوع قد طال بفعل المطعون عليهم وهو الأمر الذي يخشون معه استمرار بقاء الأطيان تحت أيديهم مردود بأن هذه الأطيان مضى على بقائها تحت يد المطعون عليهم قرابة الثلاثين عاما دون أن يشكو الطاعنون من أى خطر من استمرار هذا الوضع - ولما كان تقدير الضرورة الداهية للحراسة أو الخطر الموجب لها هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وكانت الأسباب التي أقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للمادتين ٧٢٩ و ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظي إذا ما تجمع لدى صاحب المصلحة في منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه لما كان ذلك وكانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسبيب يكون على غير أساس .

(الفضية رقم ٩٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد الدروسي المستشارين) .

٢٦٧

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . حكم . اقتصار الحكم على رفض التظلم المرفوع من الطاعن من قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ المعجل . الطعن فيه بطريق النقض استقلالًا . لا يجوز . لا يغير من ذلك أن القانون أجاز التظلم من وصف النفاذ إلى محكمة ثاني درجة وفقا للمادة ٤٧١ مرافعات السادة ٣٧٨ مرافعات .

القانون أجاز في المادة ٤٧١ مرافعات المحكوم عليه أن يتظلم استقلالا من وصف النفاذ أمام محكمة ثاني درجة إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه ، ذلك لأن هذا النص قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطاعن بطريق النقض في الحكم الذي يصدر في التظلم من وصف النفاذ . ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عيساء الاستشارين) .

٢٦٨.

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢

انكار التوقيع . تحقيق . عدم جواز سماع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بأبواب واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة دون إثبات الدين أو التخالص للدون بهذه الورقة . المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم الذي جرى التحقيق وقت سريانه إذ نصت على أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بأبواب حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيق صدورها بمن نسبت إليه لا في المشاركة المتعلقة بها جاء نصها صريحا في عدم جواز سماع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بأبواب واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة موضوع التحقيق دون إثبات الدين أو

٤٦٨ / ٢ من قانون المرافعات استنادا إلى أن الحكم بالتسليم صدر تنفيذا لأحكام سابقة حازت قوة الشيء المحكوم به . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١١٠ سنة ٢٥ ق أسبوط ، وطلبا الحكم أولا على وجه السرعة بإلغاء أمر النفاذ الممجل ، واحتياطيا وقف هذا النفاذ حتى يفصل في الدعوى ، وثانيا بصفة عادية إحالة الدعوى على التحضير . وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من شمول الحكم بالنفاذ الممجل وبدون كفالة ، وفي موضوع الدعوى قضت بإحاليته إلى التحضير لجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم جواز الطعن لرفعه عن حكم غير قابل للطعن فيه بطريق النقض استقلالا ، لأن الطعن منصب على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتأييد وصف النفاذ الذي شمل به الحكم الابتدائي وهذا الحكم لم يفصل في موضوع الدعوى ولم ينفذ الخصومة كلها أو بعضها ، بل انصب على تأييد وصف النفاذ ، فلا يجوز أن يكون محلا للطعن بطريق النقض ، عملا بالمادتين ٤٢٥ و ٣٧٨ مرافعات .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه على رفض التظلم المرفوع من الطاعنين عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ الممجل دون أن يتصدى لموضوع النزاع ، وكان هذا الوصف لا يعتبر حكما منها للخصومة كلها أو بعضها ، لما كان ذلك ، فانه لا يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ولا يغير من هذا النظر أن

التخالص المدون بهذه الورقة . واذن فتى
كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف
ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة
تستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من
الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل
في أن المطعون عليه الأول أقام على الطاعة عن
نفسها وبصفتها الدعوى المدنية رقم ٣٠ لسنة
١٩٤٨ محكمة بني سويف الابتدائية وطلب فيها
بذكرته الختامية أصليا إلزام الطاعة بأن تدفع
إليه مبلغ ٣٨٨ جنيه و٩٢٢ مليم من تركه
مورثها المرحوم أبو بكر — وإحتياطيا أولا
بالإلزام بأن تدفع إليه من التركة المذكورة مبلغ
١٧٦ جنيه و٦٧٢ مليم وثانيا بإلزام المطعون
عليه الثاني بأن يدفع إليه مبلغ ١٥٠ جنيه وإلزام
المطعون عليه الثالث بأن يدفع إليه مبلغ ٦٢ ج
و٢٥٠ مليم تأسيسا على أن مورث الطاعة عن
نفسها وبصفتها تعهد بموجب اتفاق محرر في ٢
من مايو سنة ١٩٤٢ بإدارة أطيانه وبتقديم كشوف
حساب الإيرادات والمصروفات في آخر كل سنة
زراعية وأنه بمقتضى توكيل حرره المطعون عليه
الأول في سنة ١٩٤٥ له — أي لمورث الطاعة —
حصل على مبالغ مجموعها ٣٨٨ جنيه و٩٢٢ مليم
منها مبلغ ١٧٦ جنيه و٦٧٢ مليم اقترضه من
بنك التسليف الزراعي باسم موكله في سنتي
١٩٤٧ و ١٩٤٨ وقد استباحه لنفسه ومنها
مبلغان أحدهما مقداره ١٠٠ جنيه والآخر
مقداره ٥٠ جنيه حصل عليهما من المطعون عليه
الثاني قيمة متأخر الإيجار المستحق عليه
للمطعون عليه الأول عن سنة ١٩٤٧ زراعية

وقد حرر بهما للسناجر الوصولين المؤرخين في
١٩٤٧/٦/٢١ ، ١٩٤٧/٧/٢٩ ومنها مبلغ ٦٢ ج
و ٢٥٠ م حصل عليه من المطعون عليه الثالث
بما في ذمته للمطعون عليه الأول بموجب الحكم
الصادر في الدعوى المدنية رقم ٥٣٩٦ لسنة ١٩٤٦
محكمة بني سويف الجزئية . ودفع المطعون عليه الثاني
الدعوى بأنه أوفى لمورث الطاعة ما عليه بمقتضى
الوصولين الآنف ذكرهما وقال المطعون عليه
الثالث إنه دفع إليه مبلغ ٢٤ ج وهو باقي الإيجار
المتأخر عليه بموجب وصول مؤرخ في
١٩٤٧ / ١ / ٣٠ وأنكرت الطاعة استلام
مورثها أى مبلغ من بنك التسليف كما أنكرت
توقيع مورثها على الوصولات المقول بصورها
منه . وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت
المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون
عليهما الثاني والثالث بأى من طرق الإثبات أن
الوصولات المقدمة صدرت من مورث الطاعة
ولتنف الطاعة ذلك . وفي ٢٦ من إبريل سنة ١٩٤٩
قضت المحكمة في مواجهة المطعون عليهما الثاني
والثالث بإلزام الطاعة عن نفسها وبصفتها بأن تدفع
إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٧٤ ج من تركه
مورثها على أبو بكر وهو قيمة ما حصله من الإيجار
المتأخر لحساب موكله المطعون عليه الأول .
فاستأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها
برقم ١٤٥٢ لسنة ٦٦ ق محكمة استئناف مصر التي
قضت في ٨ يناير سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم
المستأنف . فقررت الطاعة بالظن في هذا الحكم
بطريق النقض .

د ومن حيث إن ما تنعاه الطاعة في السبب
الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ
قررت المحكمة صحة توقيع مورث الطاعة على

جاء نفيها صريحاً في عدم جواز سماع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة موضوع التحقيق دون إثبات الدين أو التخالص المدون بهذه الورقة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٢٦٩

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

١ — أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرلبيين أقيمت في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أمام المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية . خضوع الإجراءات فيها لقانون المصري . لا يغير من هذا النظر أن الزوجة سبق أن رفعت دعواها بالتطليق أمام المحكمة القصلية وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية وضمت إلى الدعوى الجديدة . المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والواد ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٣٠ مرافعات الضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٢٢ من القانون المدني الجديد .

ب — أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرلبيين . الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ هي وحدها التي تجب مراعاتها دون الإجراءات التي يوجبها قانون الأحوال الشخصية للزوج . البحث في أوجه البطلان التي يتمسك بها الزوج بالنسبة للإجراءات السابقة لرفع الدعوى وفقاً لقانون الأحوال الشخصية الخاص به . غير منتج متى كانت الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات قد روعيت .

ج — أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين

الوصولات المشار إليها استناداً إلى شهادة شاهدي المطعون عليهما الثاني والثالث مع أنهما لم يشهدا واقعة تحريرها ولا التوقيع عليها ومع أن الطاعنة قد أنكرت التوقيع عليها من مورثها وكان هذا الإنكار يقتضي وفقاً للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات (القديم) المقابلة للمادة ٢٧٤ من قانون المرافعات (الجديد) أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بحصول الكتابة أو التوقيع على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت إليه دون سماع الشهادة في المشاركة المتعلقة بها وذلك لأن إجازة إثبات محتويات التعاقد بالبيئة من غير إثبات التوقيع عليه عند إنكاره هي إجازة فيها تحايل لإثبات ما زادت قيمته على الألف قرش وهذا مخالف للقانون .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص د ومن حيث إن هذين الشاهدين (شاهدي المطعون عليهما الثاني والثالث) وإن كانا لم يحضرا واقعة تحرير الإيصالات الثلاثة التي وقعها مورث المستأنفة والطاعنة ، والدالة على استلامه من كل من المستأجرين المبالغ الواردة بها خصماً من الأجرة إلا أن شهادتهما تدل على صحة الوقائع الدالة عليها الإيصالات وبالتالي على صحة هذه الإيصالات ، ولم تتقدم المستأنفة بما ينفي ذلك .

د ومن حيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات (القديم) الذي جرى التحقيق وقت سريانه إذ نصت على أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيق صدورهما بما نسبت إليه لافي المشاركة المتعلقة بها

التي رفعتها بعريضة جديدة أمام المحكمة الابتدائية كيائها المستقل عن الدعاوى التي ضمت إليها ، فلا يسوغ القول بأنها ليست إلا تمة واستمراراً للإجراءات القضائية التي نشأت في المحكمة القنصلية ، لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعن هي دعوى مبتدأة أعلنت صحيفتها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد إلغاء المحاكم القنصلية . فانه وفقاً لأحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء الواجب العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وللواد ٨٢٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٢٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية وهو الواجب العمل به عملاً بنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تكون جميع المسائل الخاصة بإجراءات التطبيق والانفصال خاضعة للقانون المصري وحده إذ هو قانون البلد الذي أقيمت فيه الدعوى وبوشرت فيه الإجراءات وذلك وفقاً لنص المادة ٢٢ من القانون المدني .

٢ — لما كانت المواد ٨٢٧ وما بعدها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ بينت كيفية رفع دعوى التفريق الجسائي والطلاق بأن يكون ذلك

فرنسين . إقرار المحكمة بإجراءات تخطيطية أمر بها قاضي المحكمة القنصلية . المحكمة التي أقرتها تلك إصداها ابتداء . لا يجب .

د — أحوال شخصية . حكم . تسيبه . دعوى تطليق بين زوجين فرنسين . استخلاص الحكم استخلاصاً سائفاً من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة انتهاك الزوج انتهاكاً جسيماً متكرراً للأجبات الزوجية مما رأت معه استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية . التعدي في هذا الخصوص بالمادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ مدني فرنسي . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ — لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها بصحيفتها المعلقة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أمام المحكمة الابتدائية بطلب تطليقها من زوجها الطاعن وتصفية الشركة الزوجية وتأيد قرار قنصل فرنسا بحضانتها لولدها وإلزام الطاعن بأن يدفع إليها نفقة شهرية . وقررت المحكمة ضم ملف القضية القنصلية المرفوعة من المطعون عليها على الطاعن بطلب تطليقها منه كما قررت ضم القضية المرفوعة من الطاعن على المطعون عليها إلى قضية هذه الأخيرة ثم قام رئيس المحكمة الابتدائية بمحاولة التوفيق بين الزوجين إلا أنه لم يوفق في مساعاه مما يفيد أن المحكمة — وإن لم تصرح بذلك في حكمها — اعتبرت دعوى المطعون عليها دعوى جديدة منقطعة الصلة بما سبقها من دعاوى وإجراءات اتخذت قبل الطاعن أمام المحكمة القنصلية ، وكان قرار المحكمة بضم ملف القضية القنصلية ليس من شأنه أن ينفي عن دعوى المطعون عليها

إدما نه على تعاطي الخمر واعتدائه الجسم المتكرر على زوجته ، وكانت تلك الإهانات من مبررات التطليق حتى ولو كانت من نوع الإهانات السابقة على الصلح الحاصل بين الطرفين ، وكان تقدير خطورة تلك الوقائع الجديدة مما تستقل به محكمة الموضوع ، وكانت الأسباب التي استندت إليها — كما هو الحال في الدعوى — تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها — لما كان ذلك — فان تعيب الحكم استنادا إلى المادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ من القانون المدني الفرنسي يكون في غير محله .

المحكم

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها (الفرنسية الجنسية) أقامت الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة أعلنت للطاعن (الفرنسي الجنسية) في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ تطلب فيها بعد الاطلاع على المحضر المحرر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمتضمن عدم إمكان الصلح بين الزوجين الحكم أولا — بايقاع طلاقها من الطاعن مع جميع ما يترتب على هذا الحكم من آثار وفقا للقانون الفرنسي وإجراء تسجيله ونشره والتأشير على جميع الدفاتر والمحركات اللازمة ومن ذلك التسجيل على هامش عقد الزواج والتأشير على هامش سجل المواليد . ثانيا — بتصفية الشركة الزوجية القائمة بينهما . ثالثا — بتأييد قرار الفصل بحضانة الطالبة .

بالطرق المعتادة بالمحكمة الابتدائية السكان بدانرتها محل توطن الزوج ، وإنه إذا كان قانون بلد الزوج يقضى بأن يسبق رفع دعوى الطلاق سعى في الصلح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية . ولم يوجب القانون . غير ذلك من الإجراءات المشار إليها في سبب الطعن ، وكان الحكم قد أثبت أن محاولة الصلح قد قام بها رئيس محكمة الأحوال الشخصية كقضى القانون ، لما كان ذلك ، كان غير منتج بحث ما ينعاه الطاعن على الإجراءات السابقة على رفع الدعوى استنادا إلى المواد ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسي .

٢ - متى كانت المحكمة إذ أقرت الإجراءات التحفظية التي أمر بها قاضي القنصلية تلك إصدارها عملا بنص المادة ٨٢٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فان إقرارها يجعلها بمنأى عن كل تعيب .

٤ - لما كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصا لا يخالف الثابت بالتحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة أن الطاعن في الفترة اللاحقة للصلح الأخير بينه وبين زوجته دأب على مناوأتها والإسراف في إهانتها ، ولم يرتدع عما كان عليه قبل الصلح من إساءة معاملتها مما رأت معه المحكمة استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية التي استهان بها الطاعن فلم يقلع عن

قبل هذا التاريخ وذلك سواء حاول السفر بمفرده أو مع أحد والديه أو غيرهما . ثانيا — بتعيين الطاعن من رؤية ابنه المذكور مرة في كل أسبوع في كل يوم أحد الساعة الحادية عشرة صباحا بمحل بيجيل وذلك ابتداء من الأسبوع الأول من شهر يولييه سنة ١٩٥٠ وهكذا حتى يفصل في الدعوى الحالية . ثالثا — بتعيين الطاعن من استلام ولده المذكور لتبضية أسبوعين معه في أية جهة داخل القطر المصري لتبديل الهواء وذلك ابتداء من النصف الثاني من شهر يولييه سنة ١٩٥٠ وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٩ سنة ١٩٥١ أمام محكمة الأحوال الشخصية طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بمد ميعاد الأمر بمنع ولده القاصر من مغادرة القطر المصري حتى يفصل في الدعويين رقمي ٢٣ سنة ١٩٤٩ و ٥٧ سنة ١٩٥٠ فقررت المحكمة ضم هذه الدعوى الأخيرة إلى الدعويين السابقين واستمرار العمل بحكم ٦ يونيه سنة ١٩٥٠ إلى أن يفصل فيهما . وقد دفع الطاعن دعوى المطعون عليها بعدم قبولها لسبق حصول تاصلح بينهما وبطلان القرارات التي أصدرها قنصل فرنسا لعدم مراعاته الإجراءات السابقة على رفع دعوى الطلاق والتي يوجبها القانون الفرنسي ، كما دفع بعدم قبول الدعوى لعدم رفعها في خلال عشرين يوما من تاريخ التصريح للمطعون عليها برفعها . وفي ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة برفض الدفوع المقدمة من الطاعن وبقبول الدعوى وصحة إجراءاتها وقبل الفصل في طلب التطبيق بأحوال الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها بطرق الإثبات القانونية كافة بما فيها البينة أنها في المدة ما بين ٨

لنجلها . رابعا — بالزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ١٢٠ جنيه كنفقة شهرية ومبلغ ٢٠٠ جنيه على ذمة مصاريف الدعوى . خامسا — بتأييد تعيين بول ريمانجييه خيرا لجرد ممتلكات الشركة الزوجية مع تكليفه بمراقبة إدارة عمل بيجيل وتمكينه من الإشراف عليه وإلزام هذا الأخير بالتبليغ عن كل عمل يقع مخالفا للأصول التجارية ومضرا بمصالح المنشأة . سادسا — بالزام الطاعن بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المأمجل وبلاكفالة وبنسخته الأصلية — وبهرينة معلنة إلى المطعون عليها في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ أحوال شخصية أمام المحكمة المذكورة بطلب الحكم : أولا — بإلغاء الأمر الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من قنصل فرنسا بالقاهرة بصفته رئيس محكمة الأحوال الشخصية للقنصلية الفرنسية بالقاهرة القاضي بضم ابن الطالب (الطاعن) فرانسوا بيير بيجيل لحضاته والدته المطعون عليها . ثانيا — بضم القاصر المذكور لحضاته والده (الطاعن) واحتياطيا الأمر بوقف الأمر المذكور . ثالثا — وفي كافة الحالات بمنع ولد الطاعن القاصر من مغادرة القطر المصري إلى الخارج وذلك مع إلزام المطعون عليها بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المأمجل وبلاكفالة وبنسخته الأصلية وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة المذكورة ضم النضيتين إحداهما للآخرى . وبجلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت : أولا — بمنع القاصر فرانسوا بيير بيجيل من السفر إلى خارج القطر المصري حتى آخر مايو سنة ١٩٥١ ما لم يفصل في الدعوى

السابقة على رفعها ، وثالثا — الحكم بإلغاء الحكم التمهيدى القاضى بإحالة الدعوى على التحقيق والقضاء برفض دعوى المطعون عليها وإلزامها فى جميع الأحوال بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين — وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٣٣ سنة ٦٩ ق — وفى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولما أوردته من أسباب ، فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها هو مخالفة الحكم المطعون فيه للواد ١٣ من القانون المدنى المصرى و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى — ويقول الطاعن فى بيان ذلك إن الشارع الفرنسى إذ نص فى المادة ٢٢٤ على أن يقدم الزوج الذى يطلب الطلاق عريضة الطلب بنفسه لرئيس المحكمة أو للقاضى الذى يقوم مقامه فإذا ما ثبت تعذر حضور الزوج الطالب انتقل للقاضى مع كاتبه إلى البيت الذى يقيم فيه هذا الزوج ، وإذ نص فى المادة ٢٣٥ منه على أنه « بعد سماع أقوال المدعى وتوجيه ما يبين للقاضى من ملاحظات يصدر القاضى أمرا يدون فى ذيل الطلب بتكليف الطرفين بالحضور أمامه فى اليوم والساعة اللذين يحددهما ، فقد قصد من سن هذه القواعد ووضع هذه القيود الحد من التطلق قدر المستطاع وأنه إذ نص فى المادة ٢٣٧ على « أن يحدد موعد حضور الزوجين بثلاثة أيام على الأقل وإلا كان الإجراء باطلا ، — وإذ نص فى المادة ٢٣٨ على « أن يسمع القاضى فى اليوم المحدد أقوال الطرفين الحاضرين بذاتهما فإذا تعذر على أحدهما الحضور

من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وبين تاريخ إقامة دعواها كان زوجها الطاعن يسىء معاملتها ويهينها ويعتدى عليها لدرجة أدخل معها إخلالا خطيرا بالواجبات المترتبة على الزواج وأصبح معها بقاء العلاقة الزوجية أمرا غير محتمل مع التصريح للطاعن بالنفى بنفس هذه الطرق ، وبعد أن أنهت المحكمة التحقيق حكمت فى ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ أولا : بتطبيق المطعون عليها من الطاعن وذلك على مسئولية هذا الأخير ونتيجة لخطئه .

ثانيا — بأحقية المطعون عليها فى حضانة ولدها القاصر المرزوق لهما من زوجها الطاعن وهى وشأنها فيما يتعلق بالترخيص لولدها المذكور بمغادرة القطار المصرى لأية جهة أخرى أو بعدم الترخيص له بذلك وتصرف فيه بما تراه متفقا مع مصلحة هذا الولد . ثالثا — بتصفية الأموال المشتركة بين الزوجين وبالموافقة على ندب بول ديمانجيه خبيرا لجرد هذه الأموال ولتصفيتها .

رابعا — برفض ما عدا ذلك من الطلبات وألزمت الزوج (الطاعن) بكامل المصروفات بما فيها أتعاب المحاماة — وبتقرير حرر بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة قرر الطاعن استئناف الحكمين الصادرين فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ و ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ طالبا الحكم بقبول استئنافه شكلا فى الموضوع بإلغاء الحكمين المستأنفين والحكم أصليا بقبول الدفع بعدم قبول دعوى التطلق لسبق الصلح فيها بين الزوجين قبل رفعها . واحتياطيا : أولا — الحكم بقبول الدفع بعدم قبول دعوى التطلق لعدم رفعها فى خلال عشرين يوما من تاريخ التصريح للمطعون عليها برفعها ، وثانيا — الحكم بعدم قبول دعوى التطلق لإعلان الإجراءات

أمامه يحدد القاضي المكان الذي يقوم فيه بمحاولة التوفيق بينهما أو ينيب عنه من يقوم بسماع أقوال المدعى عليه . فإذا لم تسفر المحاولة عن المصالحة أو إذا تخلف أحد المسكفين عن الحضور يصدر القاضي أمراً بإثبات ذلك ويصرح بالدعى برفع الدعوى أمام المحكمة . ويعيد القاضي عند الاقتضاء النظر في أمر محل إقامة الزوج المدعى وفي حضنة الأولاد المؤقتة وتسليم الأشياء الخاصة به وفي طلب النفقة إذا لزم الأمر ويجوز له تبعاً للظروف أن يمهل الطرفين مدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد بحيث لا يتجاوز مجموع المدة سنة واحدة على أن يقرر الأوضاع الوقتية الضرورية خلال هذه المدة وأنه يجب على الزوج طالب الطلاق أن يستعمل الإذن الصادر له من رئيس المحكمة بتكليف خصمه بالحضور في مدة لا تتجاوز عشرين يوماً ابتداء من يوم صدوره وإلا كانت الإجراءات المؤقتة الصادرة بمصلحته باطلة بحكم القانون ، — إذ نص المشرع الفرنسي على هذه الإجراءات ورتب البطلان جزاء على مخالفتها — فإنه قد دل بذلك على أنها إجراءات جوهرية لا يحيص عن اتباعها وفي الخروج عنها أو مخالفتها ما يوجب القضاء ببطلانها واعتبار ما تم بناء عليها لا أثر له قانوناً — وأنه لا كان الثابت في الدعوى الحالية — أن المطعون عليها وإن قدمت في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ إلى قنصل فرنسا عريضة تطلب فيها الإذن لها برفع دعوى الطلاق على الطاعن وقد أشر عليها القنصل بتحديد جلسة ٩ من يوليو سنة ١٩٤٩ لتوفيق بين الزوجين ، فإن المطعون عليها لم تقدم هذه العريضة بنفسها مع أن هذا الاجراء جوهرى كما أنه كان مستحيلاً على القنصل أن يبذل أية محاولة للتوفيق بين الطرفين

لأن المطعون عليها كانت قد سافرت إلى الخارج — هذا فضلاً عن أن الطاعن أخطر القنصل في شهر يوليو سنة ١٩٤٩ بأنه سيغادر القطر المصرى ولن يعود إليه إلا في النصف الأول من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الأمر الذى يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات — كما أنه ثابت أيضاً من أوراق الدعوى أنه لما عادت المطعون عليها إلى القطر المصرى قدمت في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ طلباً جديداً إلى القنصل تصر فيه على رغبتها في السير في دعوى الطلاق الأمر الذى كان يتعين معه على القنصل عملاً بالمادة ٢٣٥ من القانون المدنى الفرنسى أن يطلب إليها الحضور شخصياً لمقابلاته ليسدى إليها النصح إلا أنه لم يتبع هذا الاجراء وأنه بالرغم من علمه بوجود الطاعن في الخارج حدد جلسة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ لحضوره أمامه مع أن ذلك يخالف نص المادة ٢٣٨ من القانون المشار إليه — وبالرغم من أن القانون أجاز للقنصل أن يمهل الطرفين مدة قد تصل إلى سنة فإنه أصدر أمره في نفس الجلسة المحددة بتعيين محل إقامة المطعون عليها في منزل الزوجية وبمنع الطاعن من ولوج بابه كما جعل حضنة الولد لها وقدر نفقة لها مبلغ مائة جنيه شهرياً عدا مبلغ آخر قدره على ذمة مصروفات دعوى الطلاق — ولما كانت كل هذه الاجراءات باطلة لمخالفتها للنصوص السابق بيانها فقد تمسك الطاعن في دفاعه بهذا البطلان سواء عن طريق الدعوى الفرعية التى أقامها أو عن طريق الدفع في دعوى المطعون عليها إلا أن محكمة الاستئناف رفضت هذا الدفاع بحجة أن محاولة التوفيق قد تمت أمام المحكمة الابتدائية وفاتها أن دعوى المطعون عليها معيبة من أساسها إذ مناط محتها وضابط صحة الأمر بالاجراءات المؤقتة المقضى

بها يتطلبان أولا وقبل كل شيء إجراءات سليمة سابقة على رفعها للتوفيق بين الزوجين .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها لدى محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة معلنة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وقيدت بحدودها تحت رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية طلبت فيها الحكم بتطليقها من زوجها الطاعن وبتصفية الشركة الزوجية وبتأييد قرار جناب قنصل فرنسا بمحضاتها لولدها وبالزام الطاعن بأن يدفع إليها نفقة شهرية وبتأييد تعيين بول ديماجييه خبيراً لجرد ممتلكات الشركة الزوجية — وقد قررت المحكمة ضم ملف القضية القنصلية المرفوعة من المطعون عليها على الطاعن بطلب تطليقها منه والتمسدة بحدودها بعد إحالتها عليها برقم ١٧ سنة ١٩٥٠ إلى القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية وكذلك بضم القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وهي المرفوعة من الطاعن على المطعون عليها إلى القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية ثم قررت ضم الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٢ المرفوعة من نفس الطاعن على المطعون عليها — وبجلستي ٢٩ من مارس و ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ قام رئيس المحكمة الابتدائية بمحاولة التوفيق بين الزوجين إلا أنه لم يوفق في مسعاه — مما يفيد أن المحكمة وإن لم تصرح بذلك في حكمها — اعتبرت دعوى المطعون عليها دعوى جديدة منقطعة الصلة بما سبقها من دعاوى أو إجراءات اتخذت قبل الطاعن أمام المحكمة القنصلية وكان قرار المحكمة بضم ملف القضية السابقة والتي أحيلت من القنصلية على محكمة القاهرة الابتدائية — إلى الدعوى المطعون في حكمها ليس من شأنه أن ينفي عن دعوى المطعون عليها التي رفعتها بعريضة جديدة كيانها المستقبل

عن الدعاوى التي ضمت إليها ، فلا يسوغ القول بأنها ليست إلا تمة واستمرار للإجراءات القضائية التي نشأت في المحكمة القنصلية — لما كان ذلك — وكانت دعوى الطاعن هي دعوى مبتدأة أعلنت صحيفتها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فإنه وفقاً لأحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء الواجب العمل ابتداء من ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩ ولل مواد ٨٢٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية وهو الواجب العمل به عملاً بنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تكون جميع المسائل الخاصة بإجراءات التطبيق والانفصال خاضعة للقانون المصري وحده — إذ هو قانون البلد الذي أقيمت فيه الدعوى وبوشرت فيه الإجراءات وذلك وفقاً لنص المادة ٢٢ من القانون المدق .

ومن حيث إنه لما كانت المواد ٨٢٧ وما بعدها — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ — بينت كيفية رفع دعوى التفريق الجنائي والطلاق بأن يكون ذلك بالطرق المعتادة بالمحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها محل توطن الزوج وأنه إذا كان قانون بلد الزوج يقضى بأن يسبق رفع دعوى الطلاق سعى في الصلح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية ولم يوجب القانون غير ذلك من الإجراءات المفار إليها في سبب الطعن ، وكان الحكم قد أثبت أن محاولة الصلح قد قام بها رئيس محكمة الأحوال الشخصية كمقتضى القانون — لما كان ذلك — كان

بحث ما ينهه الطاعن على الاجراءات السابقة على رفع الدعوى استنادا إلى المواد المشار إليها في سبب الطعن غير منتج أما بالنسبة للاجراءات التحفظية التي أمر بها قاضي القنصلية فإن المحكمة إذ أقرتها وكانت تلك إصدارها عملا بنص المادة ٨٢٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فإن إقرارها لها يجعلها بمنأى عن كل تعيب .

د ومن حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قرر أن البطلان الذي يكون قد شاب الإجراءات التي تمت أمام قضية القنصلية قد زال بحضور الطاعن أمامه إلا أنه خطأ لا يضير الحكم متى كان بحث صحة أو بطلان هذه الاجراءات تزيد لم تكن المحكمة في حاجة إليه على ما سبق بيانه .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف المواد ١٣ مدني مصري و ٢٣٢ و ٢٤٤ من القانون المدني الفرنسي، ذلك أن المادة ٢٣١ من القانون المدني الفرنسي كانت تنص على أنه يجوز لأحد الزوجين أن يطلب تطليقه من الآخر إذا جاوز أحدهما حدوده قبل الآخر أو إذا استعمل القوة معه أو أهانه إهانة جنسية . وفي سنة ١٩٤٥ رغب المشرع في الحد من كثرة دعاوى الطلاق فعُدل النص الذي أصبح برقم ٢٣٢ على الوجه الآتي : وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ من هذا القانون لا يجوز للقضاة أن يصدرُوا حكما بالطلاق بناء على طلب أحد الزوجين إلا إذا كان مبنيًا على تجاوز أحدهما حدوده قبل الآخر أو استعماله العنف أو إهانته بشرط أن تكون هذه الأفعال بما يعتبر انتهاكا جنسيا أو متكررا للواجبات والالتزامات الناشئة من الزواج بحيث تجعل بقاء الزوجية أمرا لا يمكن تحمله . ومفاد هذا التعديل

هو وجوب توافر شرطين لإعمال حكمه — الأول — أن تكون الأفعال المخلة بالواجبات الزوجية التي ياتىها أحد الزوجين جسيمة أو متكررة — والآخر — أن يترتب عليها عدم احتمال بقاء رابطة الزوجية . أما المادة ٢٤٤ مدني فرنسي فتتضمن على أنه تنقضي دعوى الطلاق بالمصالحة التي تتم بين الزوجين منذ حدوث الوقائع المدعى بها في طلب الطلاق أو منذ تقديم هذا الطلب ، وفي كلتا الحالتين يسقط حق الطالاب في الدعوى ، ومع ذلك يجوز للطالاب أن يقيم دعوى جديدة لأي سبب يطرأ أو يكتشف منذ المصالحة . وللطالاب أن يفيد من الأسباب القديمة في تأييد طلبه الجديد — وأنه لما كان الثابت أن زواج الطاعن بالمطعون عليها يرجع إلى سنة ١٩٢٧ ، وكان الحكم قد أثبت في أسبابه أن الطاعن مدمن على تعاظمي الخور من عهد الزواج ، وأنه يسوء معاملة المطعون عليها وبالرغم من ذلك احتملت هذه الحالة لغاية سنة ١٩٤٥ إذ رفعت دعوى الطلاق الأولى التي روى فيها أحد الزوجين الآخر بتهمة الزنا — وأنه بالرغم من ذلك انقضت هذه الدعوى صلحا — وفي سنة ١٩٤٨ رفعت المطعون عليها دعوى طلاق ثانية وفيها نسبت إلى الطاعن الإدمان على الخمر وسوء المعاملة — وانتهت تلك الدعوى هي الأخرى صلحا في نهاية ١٩٤٨ بما يستفاد منه أن ماصورته المطعون عليها من إدمان الطاعن على تعاظمي الخمر وسوء معاملته لها لم يحل دون احتمالها الحياة الزوجية منذ سنة ١٩٢٧ لغاية سنة ١٩٤٨ فلما رفعت دعواها الثالثة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ لم يكن قد مضى بين الصلح الأخير ورفع الدعوى أكثر من سبعة أشهر بما كان يتعين معه إعمالا لحكم القانون

أن تقيم المطلعون عليها الدليل على أنه حدث في هذه الفترة القصيرة ما يوجب التطلاق بما لم يكن له مثيل في المدة السابقة عليها مع أنه بالرجوع إلى محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لا يبين منه حدوث واقعة ينطبق عليها هذا الوصف حصلت في الفترة التي عينتها المحكمة إذ الوقائع التي شهد بها شهود الإثبات لا تخرج عن كونها إما وقائع سابقة على حصول الصلح الأخير لا يجوز الاستناد إليها عملاً بالمادة ٢٤٤ مدني فرنسي وإما وقائع من نوع تلك التي سبق أن وقعت بين الزوجين قبل الصلح فلا تحول دون استمرار الحياة الزوجية - وإذا أقام الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود مع أنها لا تؤدي إطلاقاً إلى ما أوجبه المشرع في خصوص الوقائع الجديد التي جعلها مناهلاً لفهم رابطة الزوجية بعد حصول صلح بين الزوجين - إذ أقام قضاءه على ذلك - فإنه يكون معدوم الأساس القانوني .

ومن حيث إن الحكم قال في خصوص هذا السبب ... إن الثابت من محضري التحقيق الخاصين بأقوال شهود طرفي الخصومة ومن أسباب الحكم المستأنف التي أشارت إلى تلك الأقوال أن ما أدلى به شهود الزوجة يدخل في نطاق ما أراده الحكم التمهيدى من إثبات - فكافة هؤلاء الشهود وعددهم سبعة ذكروا وقائع حدثت في غضون المدة بين ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ تاريخ الصلح الثاني وبين تاريخ إقامة الدعوى الحالية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٩ وتدل كلها على أن المستأنف كان مدمناً على تناول الخمر حتى درجة فقد الوعي كما أنه كان كثير الاعتداء على زوجته بطريق الإهانة والسب . وذكر بعضهم الفاظ السب المتكرر مما لا يستقيم مع حسن الأخلاق والالتزامات المترتبة على الزواج . إذ

أن بعض هؤلاء الشهود وهما مدام ماري ديوي وجول أرنو صديقان للزوجين ولا ينقص قيمة شهادة الآخرين كونهم كانوا يعملون بمحلها ثم خرجوا والتحقوا بمحل حلوى آخر وهو محل الجال . ومن حيث إن هناك إقراراً كتابياً موقفاً عليه من المستأنف (الطاعن) في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ (ومرفق بملف الدعوى) كان هذا الأخير حرره ازوجته أثناء النزاع الأول الحاصل في سنة ١٩٤٥ وانتهى بالتوفيق ويتضمن أنه يعترف بأنه المخطيء نحو زوجته بما جعلها تاجراً لدى الرايات وأنه كان يسوء معاملتها وكان يعتدى عليها بالضرب والقذف ويندم على ما فعل متعهداً بحبها واحترامها . ومن حيث إنه وإن كان هذا الإقرار قد حدث في الماضي إلا أنه يعتبر بمثابة قرينة مؤدية لصحة ما تذكره المستأنف عليها (المطلعون عليها) في دعوها الحالية ، فلها وفقاً للقانون أن تستفيد من الأسباب القديمة في تأييد طلبها الجديد (المالية ٢٤٤ مدني فرنسي) . ومن حيث إنه وفقاً لنص المادة ٢٢٢ من القانون المدني الفرنسي لا يجوز للقاضي فيما عدا أحوال الزنا أو الحكم بعقوبة بدنية أو شائنة أن يقضى بالتطلاق إلا لتجاوز الحد أو للإساءات أو للإهانات البالغة التي تصدر من أحد الزوجين في حق الآخر إذا كان من شأن ذلك الإخلال الجسيم أو المتجدد بالواجبات الناتجة عن الزواج وجعل استمرار الرابطة الزوجية غير محتمل . ومن حيث إنه إذ ثبت من الأسباب المتقدمة وظروف الدعوى أن المستأنف دأب على الاعتداء على المستأنف عليها (زوجته) بالضرب والإساءة وغير ذلك من الإهانات البالغة يساعده في ذلك كله ادمانه على السكر ، ولم ينكره أنه كان يعالج بها في أجد

المستشفيات بما جعل استمرار الرابطة الزوجية غير محتمل يكون الحكم المستأنف بما اشتمل عليه من قرارات أخرى خاصة بالحضانة والنفقة وتصفية الأموال المشتركة بين الطرفين في عمله للأسباب الواردة به . . . ويبين من ذلك أن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود — في حدود سلطانها الموضوعية — استخلاصا لا يخالف الثابت بالتحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة كما سيبين بعد أن الطاعن في الفترة اللاحقة للصلح الأخير بينه وبين زوجته دأب على مناوأتها والإسراف في إهانتها ، ولم يرتدع عما كان عليه قبل الصلح من إساءة معاملتها بما رأت معه المحكمة استحالة الإبقاء على تلك الرابطة التي استهان بها الطاعن فلم يقلع عن إدمانه على تعاطي الخمر واعتدائه الجسيم المتكرر على زوجته — ولما كانت تلك الإهانات من مبررات التخليق حق ولو كانت من نوع الإهانات السابقة على الصلح الحاصل بين الطرفين — وكان تقدير خطورة تلك الوقائع الجديدة بما تستلزمه محكمة الموضوع ، وكانت الأسباب التي استندت إليها — كما هو الحال في الدعوى — تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها — لما كان ذلك — فان تعيب الحكم استنادا إلى المواد المشار إليها في هذا السبب لا يكون له مبرر ومن ثم يتعين رفضه .

ومن حيث إن مبنى السبب الثالث هو قصور الحكم في التسبيب من وجهين يتحصل الأول منهما في أن الحكم التمهيدى حدد الوقائع التي يجب أن تكون محل التحقيق وحصرها في الفترة ما بين ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ ولما كانت أقوال الشهود الذين

سمعوا لم تحدد العنصر الزمني فيما ذكره من وقائع وإنما جاءت عامة مبهمه ولم تفصح المحكمة كيف اعتبرت الوقائع التي أدلى بها الشهود جديدة طارئة بعد الصلح عن المصدر الذي استمدت منه هذا الاعتبار ذلك فضلا عن عدم تحديدها فترات وقوعها حتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها على الحكم . لما كانت المحكمة لم تبين ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يطله . وينتج عن الوجه الآخر في أن الحكم لم يبين ماهية الدعوى التي فصل فيها : هل هي الدعوى المرفوعة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أمام محكمة الأحوال الشخصية المصرية أم استمرار لدعوى القسضية التي رفعت قبل ذلك مع ما لهذا البيان من أهمية في تحديد مواعيد رفع الدعوى وكونها رفعت بلا إذن أو في الميعاد المحدد قانونا أو بعد ذلك ، وخلو الحكم من هذا البيان يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن المحكمة فيما استخلصته من أقوال الشهود عن الوقت الذي حصلت فيه الإهانات التي كانت سببا في رفع دعوى الطلاق وفي القضاء به لم تخرج عن مدلول أقوال هؤلاء الشهود . كما يبين ذلك من مراجعة أقوال شهود المطعون عليها في محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة والمودع ضمن أوراق الطعن فقد حددت السيدة ماري ديبوي الواقعة التي شهدت عليها بأنها حصلت في شتاء سنة ١٩٤٩ وشهدت فيوليت سليم بسوء معاملة الطاعن للطعون عليها خلال الفترة التي كانت يشتغل فيها في محل ييجيل من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٠ وشهدت سافيتو تارو بأنه كان صرافا في محل ييجيل لغاية يونيو سنة ١٩٥٠ وأنه لبث

بالمحل المذكور مدة خمس سنين وأن الطاعن كان لا يفيق من الخمر خلال هذه المدة حتى أنه ما كان يستطيع أن يتعرف عليه وكان يسمى معاملة زوجته المطعون عليها أثناء وجودها في المحل في هذه الفترة ويسرف في إهانتها . وشهد بمثل ذلك شهيوت ريجومارت الذي لبث يعمل في محل يبيع مدة تسعة عشر شهرا ولم يتركه إلا في أول مايو سنة ١٩٥٠ ومردود في وجهه الثاني بما سبق الرد به على السبب الأول .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٢ سنة ٢٣ ق أحوال شخصية بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

أثلاف بعض الآلات التي يستعملها في عمله بالمصانع أو افساده لأخلاق صغار العمال الذين يعملون معه ، كان حتما عليها أن تسجل عليه هذه الاخطاء والمآخذ بانذار كتابي توجهه إليه أو بتبليغ الجهات المختصة أو باتخاذ الاجراءات التأديبية قبله إعمالا لنصوص المواد ١٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، لأن أم ما استحدثه هذا المرسوم بقانون من أحكام هو ما نصت عليه تلك المواد من تحديد وسائل معينة تسجل بها اخطاء العامل في حينها بقصد تسهيل اثباتها فيما بعد عند الاستناد إلى أي منها من جانب رب العمل في فصل العامل . وعند عدم اتباع هذه الوسائل يصبح من المتعين الأخذ بالكار المدعى لكل ما تنسبه إليه الشركة من إهمال أو تقصير أو افساد أخلاق لم

٢٧٠

محكمة بنها الابتدائية

١٧ فبراير سنة ١٩٥٤

١ — المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أم ما استحدثه هو تحديد وسائل معينة تسجل بها اخطاء العامل في حينها بقصد تسهيل اثباتها فيما بعد عند الاستناد إليها في فصله .

ب — عبء الاثبات طبقا لهذا المرسوم بقانون : مازال على العامل المدعى طبقا للقواعد العامة عددا الحالات الواردة في المادة ٤٠ منه فان عبء الاثبات فيها يلتزم إلى رب العمل . تطبيقات القاعدة والاستثناء . الاستناد إلى نص المادة ١٦ . شروطه .

ج — نظرية التعسف في استعمال الحق ، البادى المقررة في السادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني . مقارنة بينها وبين معنى الفصل بغير مبرر الوارد في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . لاختلاف بين هذه البادى وبين الفصل بغير مبرر .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان ما تنسبه الشركة المدعى عليها إلى العامل المدعى في كتاب فصله هو إهماله في عمله إهمالا جسيما أو تنسبه في

تقدم عليه الدليل ، ولا تلوم في ذلك إلا نفسها .

٢ - إن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لم يقصد إلى مخالفة القواعد العامة وما تستلزمه من القاء عبء إثبات وقوع الفصل بغير مبرر على عاتق العامل الذي يدعيه ، فيما عدا الحالات الواردة في المادة ٤٠ منه . كما لم يقصد إلى مخالفة أحكام نظرية التعسف في استعمال الحق الواردة في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني . ويكون العامل قد قام بإثبات عدم قيام مبرر لفصله إذ استند إلى دليلين : أولهما - خلو ملف خدمته الذي لم تقدمه الشركة المدعى عليها من مثل ما تنسبه إليه من إهمال أو تسبب في ائلاف آلات للشركة أو أي مأخذ آخر من أي نوع كان . فإذا كانت الشركة لم تعد لهذا العامل مثل هذا الملف الذي أوجبت المادة ٣٢ من المرسوم بقانون سالف الذكر اعداده ، فلا يجوز أن يضار العامل من ذلك بل يجب الأخذ بقوله فيما كان مفروضا أن يكون ثابتا في حقه أو لصالحه في هذا الملف لو وجد . وثانيهما : الاستناد إلى عدم ثبوت صحة الأسباب التي تستند إليها الشركة في فصله ما دامت لم تبرهن على صحتها بالطرق التي أشار إليها المرسوم بقانون ، وهي إثباتها في الملف الخاص بالعامل أو تبليغ الجهات المختصة عنها فور حصولها . وليس في

ذلك نقلا لعبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليها ، لأن المقصود بالمدعى ليس هو حتما من رفع الدعوى وإنما يتحدد بحسب طبيعة مزاعم الخصوم في الدعوى ، فمن ادعى شيئا يخالف الوضع الثابت أصلا أو عرضا أو ظاهرا يكون هو المدعى الذي عليه عبء الإثبات لا فرق في ذلك بين من رفع الدعوى ومن رفعت عليه ، والقاضي نزولا منه على حكم الضرورات العملية يكتفي من الخصم بدليل يجعل دعواه قريبة التصديق فيكون على الطرف الآخر حينئذ أن يدحض هذا الدليل .

أما إذا استندت الشركة في فصل العامل إلى إحدى الحالات الواردة في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر كان عليها إثبات توافر شروط هذه الحالة ، لأن المشرع أراد الخروج في حالات هذه المادة على القاعدة العامة التي تتيح لرب العمل فسخ العقد ، وأراد أن يلقى عبء إثبات هذه الحالات على عاتق رب العمل ، لأن إثباتها يقترب عليه اعفاء الشركة - ليس فقط من التزامها بالتعويض للعامل المفصول وإنما اعفاؤها كذلك من التزامها نحوه بالمكافأة عن مدة خدمته ومن انذاره قبل الفصل أو دفع بدل هذا الانذار المفروض عليها بموجب المادتين ٣٦ و ٣٧ . فكان أن الشركة حين تستند إلى إحدى حالات المادة ٤٠ تكون في موقف المدعى الذي

عليه عبء الاثبات لأنها تدهى أنها غير ملزمة بأن تؤدي إلى العامل مكافأته عن مدة خدمته أو بأن تنذر قبل الفصل أو تؤدي إليه بدل هذا الانذار ، وهو ادهاء يخالف الظاهر المستفاد من نص المادتين ٣٦ و ٣٧ سالف الذكر . وعلى ذلك يقع على الشركة وحدها اثبات ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من وجوب أن تكون الخسارة الناشئة عن خطأ العامل خسارة مادية جسيمة ، وكذا اثبات أنها أبلغت الجهات المختصة بهذا الخطأ في خلال ٢٤ ساعة من وقوعه — كما أن استنادها إلى نص المادة ١٦ لا يجديها لأن هذه المادة بفرض توافر شروطها قد نصت على جزاء دون الفصل .

٣ — إن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لم يقصد إلى مخالفة مبادئ نظرية التعسف في استعمال الحق المقررة في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني، بل انه ردد هذه المبادئ في المادتين ٣٦ و ٣٩ منه — ويمكن اعتبار الفصل بغير مبرر بمثابة استعمال لحق فسخ عقد العمل ، على نحو لم يقصد به سوى الاضرار بالغير أو اعتبار المصالح التي يرمى هذا الفسخ إلى تحقيقها — في حالة الفصل بغير مبرر — قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب العامل من ضرر بسببها مما ينطوى تحت نص الفقرة الأولى أو الثانية من المادة الخامسة من

القانون المدني . ولا يكون المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد أتى بعد ذلك بجديد سوى تنظيمه للمكافأة والمبالغ الأخرى التي يستحقها العامل عند انتهاء عقد العمل خلاف التعويض ، وتنظيم سائر الأحكام التفصيلية لهذا العقد ، وكذا تحديد الوسائل التي يجب أن يلجأ إليها رب العمل عند ارتكاب العامل جناية أو جنحة أو عند تسببه في ائلاف أو فقد أو تدمير آلات المصنع ، كالتبليغ عن الحادث إلى الجهة المختصة أو اثبات ما يرتكبه وما يوقع عليه من جزاء في ملف خاص . وما من شك في ان هذا المرسوم بقانون قد أفاد من هذه الناحية بإيضاحه تطبيقات عملية في عقد العمل للبدا المقرر في المادة الرابعة من القانون المدني والاستثناءات التي ترد عليه طبقا للمادة الخامسة من ذات القانون ، إذ لا شك ان ارتكاب العامل أحد الأفعال الواردة في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر يبيح لرب العمل فصله بدون مكافأة أو انذار أو تعويض دون أن يعتبر متعسفا في استعمال حقه في فسخ عقد العمل ، كما أن فصل العامل لسبب آخر ورد عنه في هذا المرسوم بقانون اجراء أو جزاء غير الفصل ، يعتبر حتما تعسفا في استعمال هذا الحق من جانب رب العمل يوجب التعويض فلا اجتهد مع النص في هذه الحالات — أما إذا كان الفصل لسبب آخر غير هذا أو ذلك

ما لم ترد عنه نصوص قانونية فان أمره يخضع لتقدير المحكمة تطبيقا للقواعد العامة سالفه الذكر .

المحكمة

د بما أن وقائع الدعوى تحمل في أن المدعى كان يشتغل عاملا بمصنع ياسين للزجاج منذ ١٩٥٠/٩/٢٦ وقررت الشركة المدعى عليها فصله من عمله بتاريخ ١٩٥٣/٨/٨ بعد أن أرسلت إليه خطابا أوضحت فيه مبررات الفصل ، فبادر في ذات اليوم إلى تقديم شكوى إلى مكتب العمل بشبرا شكا فيها من قرار فصله لوقوعه بغير مبرر وطلب إيقاف هذا القرار . وبتاريخ ١٩٥٣/٩/٢ أحال مكتب العمل الأوراق إلى محكمة قليوب للفصل في هذا الطلب فقضت هذه المحكمة حضوريا وبصفة مستعجلة بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣٠ بإيقاف تنفيذ قرار الفصل مع إلزام الشركة بعرض أجره إليه من تاريخ فصله ، وحددت لنظر الموضوع جلسة طلب فيها المدعى الحكم بإلزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ خمسمائة جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي عدا ما يستحقه من مكافأة وتأخر مرتب وبدل إنذار . ولما كان المبلغ المطلوب كتعويض يزيد على نصاب القاضى الجزئى فقد حكمت محكمة قليوب في ١٩٥٣/١٠/٢١ حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبأحالة إلى محكمة بنها الابتدائية المختصة .

د وبما أنه يبين من الاطلاع على خطاب الشركة المدعى عليها الذى أرسلته إلى المدعى تخطره فيه بفصله من العمل والمؤرخ في ١٩٥٣/٨/٨ ، أنها تستند في فصلها المدعى إلى أسانيد ثلاث : أولا اهماله في أداء عمله بما أدى إلى تدمير العمال الذين

يعملون معه لتحملهم مسئولية العمل وحدهم ، واستمراره في هذا الاهمال رغم اسداء النصيح له بالكف عنه ، وثانيها تسببه في عدم صلاحية طنبور ما كينة قطع الطوب في كسر ترس إدارة قرن التبريد نتيجة خطأ في تركيبه وما لوحظ عليه من انه في كل مرة يطلب منه فيها تركيب طنبور أو د تقوية ، يتسبب في كسره أو عدم صلاحيته أو عدم صلاحية الطنبور ، وقد قدمت الشركة تقريرا من القسم الميكانيكى يتضمن معنى ما تقدم ، وثالثها إفساده أخلاق صغار العمال الذين يعملون معه .

د وبما أن المدعى يقرر في مذكرته الختامية أن ما تنسبه إليه الشركة في كتابها سالف الذكر غير صحيح برمته وأنها لجأت إلى فصله من العمل بغير مبرر وبدون انذار لأنها لم تستند في فصله إلى سبب جدى يبرره وطالب بتعويضه عن هذا الفصل التعسفى استنادا إلى المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، وفند مزاعم الشركة قبله في ذلك الكتاب بعدم قيام الدليل على تلك المزاعم ، كما أنها ، مع التسليم جدلا بصحتها ما كانت لتستوجب الفصل وإنما كان يترتب عليها توقيع الجزاءات التى تختلف تبعا لمدى جسامته تلك المزاعم ، تطبيقا لأحكام المادتين ٢٩ و ٣٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر ، كما كان واجبا أن تثبت هذه الجزاءات في الملف الخاص به المنصوص عن في المادة ٣٢ من هذا المرسوم بقانون والذى لم تقدمه الشركة المدعية .

د وبما أن الشركة المدعى عليها أشارت في مذكرتها الختامية إلى كتاب الفصل سالف الذكر واضرت على جدية أسباب الفصل الواردة فيه واستندت فيما يتعلق بالسبب الثانى منها إلى حكم

الفقرة ٣ من المادة . ٤ كما زعمت أن حق فسخ عقد العمل مكفول دائماً لرب العمل فيفترض فيه حسن النية كلما استعمل هذا الحق ، وعلى من يدعى غير ذلك أن يثبت دعواه وذلك استناداً إلى المبدأ العام الوارد في المادة الرابعة من القانون المدني . وتطبيقاً لهذا المبدأ يكون على العامل المدعى أن يقيم الدليل على الخطأ الذي اقترفته الشركة المدعى عليها حين قررت فصله ، وهو في ذلك مقيد بما نصت عليه المادة الخامسة من القانون المدني التي حددت على سبيل الحصر الحالات التي يكون استعمال الحق فيها غير مشروع وهي ثلاث : الأولى إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير ، والثانية إذا كانت المصالح التي يرى إلى تحقيقها قليلة الأهمية ، والثالثة إذا كانت هذه المصالح غير مشروعة ، وعلى ذلك لا يكون رب العمل مسؤولاً على أية حال إلا إذا تم فصل العامل في إحدى هذه الحالات .

د وبما إنه يبين بما تقدم أن العامل المدعى يدل على أن فصله من عمله قد وقع من جانب الشركة المدعى عليها بغير مبرر ، بما ورد في الخطاب الذي أرسلته الشركة إليه تحظره فيه بفصله ، عن أسباب هذا الفصل السابق بيانها ، لأن هذه الأسباب لا تقوم على أساسين تؤدي إلى الاقتناع بحديثها ، وترى المحكمة الأخذ بهذا التدليل من جانب العامل المدعى ، لأن ما تنسبه الشركة إليه في خطاب فصله من العمل ، لم تسجله على أية صورة ، تسجيلاً يؤدي إلى الاقتناع بصحة نسبه إلى المدعى ، اللهم إلا ذلك التقرير المقدم من باشمهندس المصانع والذي يؤخذ عليه بحق أنه من صنع مرموس للمدعى عليها وليس له من أصول في دفاتر أو في غيرها من أوراق الشركة تضي عليه ولو بعض الثقة وعلى ذلك فلو كان صحيحاً

ما تنسبه الشركة إلى المدعى في كتابها إليه من إهماله في عمله إهمالاً جسيماً أو تسببه في إتلاف بعض الآلات التي يستعملها في عمله بالمصانع أو إفساده لأخلاق صفار العمال الذين يعملون معه ، لكان حتماً عليها أن تسجل عليه هذه الأخطاء والمآخذ بانذار كتابي توجهه إليه ، أو بتبليغ الجهات المختصة أو باتخاذ الإجراءات التأديبية قبله أعمالاً لنصوص المواد ١٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ذلك أن من أهم ما استحدثه هذا المرسوم بقانون من أحكام هو ما نصت عليه تلك المواد من تحديد وسائل معينة تسجل بها أخطاء العامل في حينها بقصد تسهيل إثباتها فيما بعد عند الاستناد إلى أي منها من جانب رب العمل في فصل العامل ، فإذا كان واقع الحال المسلم به من الشركة في هذه الدعوى أنها لم تتبع ما تقضى به نصوص هذا المرسوم بقانون سالف الذكر في هذا الصدد ، وخاصة ما قضت به المادة ٣٢ من وجوب إنشاء ملف خاص لكل عامل توضح به حالة الجزاءات التي وقعت عليه إلى آخر ما نص عليه في تلك المادة ، فإنه يصبح من المتعين الأخذ بانكار المدعى لكل ما تنسبه إليه الشركة من إهمال أو تقصير أو إفساد أخلاق لم تقدم عليه الدليل ولا تلوم في ذلك إلا نفسها .

د وبما أنه متى كان الأمر كذلك لم يكن في موقف المدعى ما يتعارض وما تستلزمه القواعد العامة من إلغاء عبء إثبات وقوع الفصل بغير مبرر على عاتقه ، والتي تسلم هذه المحكمة — مع المدعى عليها — بأن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لم يقصد إلى مخالفتها أو مخالفة أحكام نظرية التعسف في استعمال الحق الواردة في المادتين

الرابعة والخامسة من القانون المدق، لأنه فيما يتعلق بالإثبات فقد تولى العامل المدعى إثبات عدم قيام مبرر لفصله بدليلين ، أولهما خلو ملف خدمته الذى لم تقدمه الشركة ، من مثل ما نسب إليه من إهمال أو تسبب في إتلاف آلات للشركة أو أى مأخذ آخر من أى نوع كان ، فإذا كانت الشركة لم تعد لهذا العامل مثل هذا الملف الذى أوجبت المادة ٣٢ من المرسوم بقانون إعداده ، فلا يجوز أن يضار العامل من ذلك بل يجب الأخذ بقوله فيما كان مفروضاً أن يكون ثابتاً في حقه أو لصالحه في هذا الملف لو وجد ، كما سبق البيان — والدليل الثانى مستمد من الأسباب التى استندت إليها الشركة في خطابها الذى أرسلته إلى المدعى قبل فصله إذ لا جدال أن من حق المدعى الاستناد إلى هذا الخطاب والتدليل على عدم ثبوت صحة هذه الأسباب ما دام أن الشركة لم تبرهن على صحتها بالطرق التى أشار إليها المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وهى إثباتها في الملف الخاص للعامل أو تبليغ الجهات المختصة عنها فور حصولها . ولا يمكن أن يقال إن الشركة ليست مكلفة بإثبات صحة هذه الأسباب التى تستند إليها في فصل العامل حتى لا ينتقل عبء الإثبات إليها وهى المدعى عليها لأن من المسلم به في قواعد الإثبات أن المدعى الذى عليه عبء الإثبات لا يراد به المعنى المفهوم عادة من هذا اللفظ فليس هو حتماً من رفع الدعوى وإنما يتحدد بحسب طبيعة مزاعم الخصوم في الدعوى ، فمن ادعى شيئاً يخالف الوضع الثابت أصلاً أو عرضاً أو ظاهراً يكون هو المدعى الذى عليه الإثبات لافرق في ذلك بين من رفع الدعوى ومن رفعت عليه ، كما أن الخصمين في الدعوى قد يتناوبان عبء الإثبات

تبعاً لطبيعته ما يدعيه كل منهما ، وأنه من الناحية العملية كما قالت محكمة النقض — لا تقوم حدود فاصلة ينتقل عندها عبء الإثبات من أحد الطرفين إلى الآخر بصورة قاطعة ، فالدليل القاطع كثيراً ما يتعذر على الخصم أن يقيمه ، والقاضى ، نزولاً منه على حكم الضرورات العملية يكتفى من الخصم بدليل يجعل دعواه قريبة التصديق ، فيكون على الطرف الآخر حينئذ أن يدحض هذا الدليل ، وعلى هذا النحو من التيسير والتخفيف ينتهى الأمر في الواقع إلى تجزئة عبء الإثبات بين طرفي الخصومة ، والغالب في العمل هو أن يدلى كل من الطرفين بما يؤيد دعواه ، والقاضى أن يكون عقيدته من مجموع ما قدمه الخصوم من أدلة وقد يحصل أن يتقدم أحد الخصمين بدليل فيستلطفه الخصم الآخر ويفنده ويتخذ منه دليلاً لصالحه (راجع في هذه المبادئ كتاب الإثبات للدكتور عبد المنعم الصدة ١٩٥٤ بند ٤١ و ٤٢ وحكم النقض المشار إليه فيه الصادر في ١٩٤١/٥/٢٢ بمجموعة القواعد القانونية جزء ٣ ص ٣٦٥ رقم ١١٨ وراجع أيضاً في تنقل عبء الإثبات كتاب رسالة الإثبات للأستاذ أحمد نشأت ١٩٥٠ بند ٤٦) .

وبما أنه فيما يتعلق باستناد الشركة في فصل المدعى إلى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، فإن هذه المادة قد عدت الحالات التى يباح فيها لرب العمل فصل العامل أى فسخ عقد العمل بغير إنذار أو مكافأة وبدون تعويض كذلك ، ومنها حالة ارتكاب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة وهى المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة ، وقد بدأت هذه المادة بتقرير

الماكينات المشار إليه في كتاب الفصل فهذا مما تشترطه هذه الفقرة من ضرورة قيام رب العمل بتبليغ الجهات المختصة بالحادث خلال ٢٤ ساعة من وقوعه وهو ما لم تفعله الشركة وعلى ذلك لا يبقى أمام الشركة سوى الاستناد إلى نص المادة ١٦ من ذات المرسوم بقانون التي تشير إلى مجرد تسبب العامل في إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات يملكها صاحب العمل وهي في عهده بسبب خطأ العمل، واستنادها إلى هذا النص لا يجديها لأنها فضلا عن عدم قيامها بإثبات وقوع هذا الإتلاف وأن وقوعه كان ناشئا عن خطأ المدعى، على النحو السابق بيانه، فإن هذا النص قد أورد صراحة الجزاء المترتب على وقوع هذا الإتلاف وهو جزاء دون الفصل، ينحصر في مجرد ترتب حق الشركة في التزام العامل بتكاليف إصلاح هذا الإتلاف سواء بالتراضي أو بالتقاضى.

دو بما أنه فيما يتعلق بأحكام المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدنى والمبادئ المقررة فيهما في شأن نظرية التعسف في استعمال الحق. فإن المحكمة تسلم بأن المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لم يقصد إلى مخالفة المبادئ المقررة في هاتين المادتين بل أنه ردد هذه المبادئ في المادتين ٣٦ و ٣٩ منه ويمكن اعتبار الفصل بغير مبرر بمثابة استعمال لحق فسخ عقد العمل على نحو لم يقصد به سوى الإضرار بالغير أو اعتبار المصالح التي يرى هذا الفسخ إلى تحقيقها في حالة الفصل بغير مبرر قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب العامل من ضرر بسببها، مما ينطوى تحت نص الفقرة الأولى أو الثانية من المادة الخامسة من القانون

أنه لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض إلا في الحالات الآتية، وإيراد النص على هذا النحو يفيد صراحة أن المشرع أراد أن يلقي عبء إثبات الحالات الواردة في تلك المادة على عاتق رب العمل ولكن ليس معنى ذلك أنه أراد الخروج في هذه الحالات على القاعدة العامة التي تبيح لرب العمل فسخ العقد ولا على القواعد العامة في الإثبات التي تجعل البينة على المدعى لأن إثبات توافر إحدى هذه الحالات يترتب عليه إعفاء الشركة المدعى عليها، ليس فقط من إلزامها بالتعويض للعامل المفصول وإنما تقضى كذلك من إلزامها نحوه بالمكافأة عن مدة خدمته ومن إنذاره قبل الفصل أو دفع بدل هذا الإنذار، مع أنها تكون ملزمة دائما بالمكافأة وبدل الإنذار في غير حالات المادة ٤٠ حتى ولو وقع الفصل بمرر لا يستوجب التعويض، وذلك طبقا لنص المادتين ٣٦ و ٣٧ - فكذا أن الشركة حين تستند إلى إحدى حالات المادة ٤٠ تكون في موقف المدعى الذي عليه عبء الإثبات لأنها تدعى أنها غير ملزمة بأن تؤدي إلى العامل رافع الدعوى مكافأته عن مدة خدمته وغير ملزمة كذلك بأن تنذره قبل الفصل أو تؤدي إليه بدل هذا الإنذار، وهو ادعاء يخالف الظاهر المستفاد من نص المادتين سالفتي الذكر فتكون هي المكلفة بإثباته تطبيقا للمبادئ السالف الإشارة إليها. وعلى ذلك يقع عليها وحدها إثبات ما تشترطه الفقرة الثالثة من هذه المادة من وجوب أن تكون الخسارة الناشئة عن خطأ العامل خسارة مادية جسيمة وهو الأمر الذي لم يثبت به رب العمل تبعا لعدم قيامه بإثبات مجرد الخطأ في إدارة

المدنى ، ولا يكون المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد أتى بعد ذلك بجديد سوى تنظيمه للكفاة والمبالغ الأخرى التى يستحقها العامل عند انتهاء عقد العمل خلاف التعويض ، وتنظيم سائر الأحكام التفصيلية لهذا العقد وكذا تحرير الوسائل التى يجب أن يلجأ إليها رب العمل عند ارتكاب العامل جناية أو جنحة أو عند تسببه فى إتلاف أو فقد أو تدمير آلات المصنع كالتبليغ عن الحادث إلى الجهة المختصة أو إثبات ما يرتكبه وما يوقع عليه من جزاء فى ملف خاص . وما من شك فى أن هذا المرسوم بقانون قد أفاد من هذه الناحية بإيضاحه تطبيقات عملية فى عقد العمل للبدأ المقرر فى المادة الرابعة من القانون المدنى والاستثناءات التى ترد عليه طبقا للمادة الخامسة من ذات القانون ، إذ لا شك أن ارتكاب العامل أحد الأفعال الواردة فى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر يبيح لرب العمل فصله بدون مكافأة أو انذار أو تعويض دون أن يعتبر متعسفا فى استعمال حقه فى فسخ عقد العمل ، كما أن فصل العامل لسبب آخر ورد عنه فى هذا المرسوم بقانون إجراء أو جزاء غير الفصل ، يعتبر حتما تعسفا فى استعمال هذا الحق من جانب رب العمل يوجب التعويض فلا اجتهاد مع النص فى هذه الحالات أما إذا كان الفصل لسبب آخر غير هذا أو ذاك بما لم ترد عنه نصوص قانونية فإن أمره يخضع لتقدير المحكمة تطبيقا للقواعد العامة سالف الذكر .

د وبما أنه يخلص ما تقدم أن العامل المدعى قد أقام الدليل على أن الشركة المدعية قد أخطأت بفصله بغير مبرر وأن هذا الخطأ قد ألحق به ضرراً يتمثل فى تعطله عن العمل نتيجة لفعله

وحرمانه من مصدر رزقه وهو الأجر الذى كان يتقاضاه عن عمله وبذلك تكون مسئولية الشركة المدعى عليها التقصيرية قائمة ويتعين إلزامها بتعويض المدعى عن هذا الضرر دون إلزامها بإعادته إلى عمله طالما أن فصله لا يعتبر مكونا للجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٣١٩ سنة ١٩٥٢ وقد طلب المدعى أن يقدر له هذا التعويض مبلغ ٥٠٠ جنيه استناداً إلى ما لحقه من ضرر بسبب تعطله وصعوبة الحصول على عمل آخر فى الظروف الراهنة كما طالب بأجر ٥٩ يوما باعتبار أجر اليوم الواحد سبعين قرشا أى بمبلغ ٣٠٠ م ١٠ ر ٤٠ ج منها أجر ثلاثين يوما مكافأة عن مدة خدمته بواقع أجر عشرة أيام عن كل سنة وأجر سبعة أيام نظير مهلة الانذار وأجر ثمانية أيام متأخرة لدى صاحب العمل وأجر أربعة عشر يوما مدة الإجازة السنوية المستحقة عن سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ وبذلك تكون جملة ما يطالب به هو مبلغ ٣٠٠ م ١٠ ر ٥٤١ ج .

د وبما أنه عن مبلغ التعويض عن الفصل المطالب به فإن المحكمة تكتفى بتقديره بمبلغ مائة جنيه مراعية فى ذلك مدة خدمة المدعى التى قاربت الثلاث سنوات فى مصانع الشركة ، ومقدار الضرر وسائر الاعتبارات المشار إليها فى المادة ٣٩ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

د وبما أنه عن المبالغ الأخرى المستحقة للبدعى فإن الشركة المدعى عليها لم تنازع فى أجر السبعة أيام مقابل عدم انذارها إياه قبل الفصل وقدره ٤٩٠ قرشا كما لم تنازع فى استحقاقه للكفاة عن مدة خدمته البالغة ثلاث سنوات تنقص ثلاث وخمسين يوما إذ بدأت فى ٢٦ / ٩ / ١٩٥٠ وانتهت فى ٤ / ٨ / ١٩٥٣ ، ولما كان المستحق له هو أجر عشرة أيام عن كل سنة مع خصم

الموضوع (المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥
سنة ١٩٥٣) .

د وبما أن قاضي الأمور المستعجلة قد حكم
بمحكمة ١٩٥٣/٩/٣٠ بإلزام المدعى عليها بأن
تدفع للبدعى أجره من تاريخ فصله ومن المتعذر
معرفة ما دفع فعلا وما لم يدفع من الأجر تنفيذاً
لهذا الحكم حتى يمكن تصفية المبالغ الباقية المستحقة
للبدعى على وجه التحديد . فضلاً عن أنه من
الطبيعي أن تلزم المدعى عليها المصروفات المناسبة
لمجموع المبالغ المستحق لا المناسبة للصافي بعد خصم
الأجر إذا لم يدفع هذا الأجر إلا بعد رفع
الدعوى تنفيذاً للحكم المستعجل ومن ثم تستوجب
المحكمة الاكتفاء بالنصرف المنطوق على استئزال
ما استولى عليه المدعى من الأجر تنفيذاً لحكم
قاضي الأمور المستعجلة على أن تتم عملية الخصم
والتصفية عند التنفيذ .

د وبما أنه يتعين استناداً إلى ما تقدم الحكم
بالإلزام المدعى عليها بأن تدفع للبدعى مبلغ ٦٠٠ م
و ١٤٠ ج والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عملاً
بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٩ من أفعات على أن يستزل
من هذا المبلغ عند التنفيذ ما يكون المدعى قد
استولى عليه من الأجر تنفيذاً لحكم قاضي الأمور
المستعجلة .

د وبما أن المدعى لم يضمن أياً من مذكريه
طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبذلك لا يكون
ثمة محل للقضاء به .

(القضية رقم ٣٩٧ سنة ١٩٥٣ كلى بنها رئاسة
وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسن ميكل ومحمد
زكي عصمت ومصطفى كمال سليم القضاء)

أجر يوم واحد بالنسبة للسنة الأخيرة لأنها غير
كاملة ، كان المستحق له هو مبلغ ٣٠٠ م و ٢٠ ج
وقد نازعت الشركة في عدد الأيام التي لم يقبض
المدعى أجره عنها فتردت أنها لا تتجاوز الأربعة
أيام ولكنها لم تقدم الدلائل على أنه قبض أجره عن
الأيام الأربعة المتنازع عليها بينها وبينه فبين
الأخذ بقول المدعى في شأنها عملاً بالمادة ٢/١٤
من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ويتعين
احتساب أجر ثمانية أيام كاملة وهو مبلغ ٥٦٠
قرشا . أما عن بدل الإجازة فقد احتسبت له الشركة
أجر سبعة أيام فقط وهذا يخالف نص المادة ٢٠
التي توجب احتساب أجر ١٤ يوماً ولذلك يتعين
القضاء له بمبلغ ٩٨٠ قرشا قيمة أجره عن أيام
الإجازة السنوية التي لم يمنحها والمستحقة له عن
عام ١٩٥٣ ، وبذلك يكون جملة ما يستحقه المدعى
في ذمة الشركة المدعى عليها هو مبلغ ١٤٠٠ و ٦٠٠ ج
كتعويض عن فصله التعسفي وما يستحق له طبقاً
للواد ٢٠ و ٢٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من
المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

د وبما أن المادة ٣٩ مكرراً من المرسوم
بقانون سالف الذكر المضافة بالقانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٣ تنص على أن المحكمة تراعى عند
الفصل في الموضوع استئزال ما استولى عليه العامل
تنفيذاً لحكم قاضي الأمور المستعجلة وهو عبارة
عن الأجر في الفترة ما بين تاريخ فصله وبين
تاريخ صدور الحكم المستعجل بإيقاف تنفيذ
قرار الفصل ، أما الأجر بعد تاريخ الحكم فهو
من حق العامل ولا يخص من التعويض لأن
مقتضى الحكم المستعجل أن لا ينفذ قرار الفصل
ويعود العامل إلى عمله تبعاً لذلك ويحصل على
أجره وذلك بصفة وقتية إلى أن يفصل في دعوى

٢٧١

محكمة بنها الابتدائية

٣١ مارس سنة ١٩٥٤

أ — دعوى مبتدأة بطلب إبطال حكم . رفعها .
غير جائز بأية حال .

ب — حكم باطل لعيب في الشكل أو الاجراءات .
عدم جواز استئنافه بنص المادة ٣٩ مكررا من المرسوم
بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . استئنافه طبقا للمادتين
٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن رفع دعوى ابتداء بطلب
إبطال حكم لا ي عيب في شكله أو في موضوعه
إنما هو مسلك ، ليس فقط مجرولا من المشرع
لعدم إباحته بنص ، وإنما هو غير جائز
قانونا الالتجاء إليه بأية حال لزوال الحكمة
التي كانت تبرره قبل قيام نص المادة ٣٩٦
من قانون المرافعات الجديد .

٢ — ان التفسير الصحيح لنصوص
المواد ٢٩٥ و ٣٩٦ مرافعات و ٣٩ مكررا
من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ؛
يقضي قصر حظر استئناف الحكم المستعجل
الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل المشار
إليه في المادة ٣٩ مكررا ، على الحكم الذي
يكون قد صدر خاليا من البطلان المشار
إليه في المادة ٣٩٦ مرافعات . ويستند هذا
التفسير إلى تنزيه المشرع عن أن يكون قصده
قد انصرف إلى حماية الحكم المشوب بهذا
البطلان بنص المادة ٣٩ مكررا ، لأنه ما قصد
بتحريم استئناف الحكم المستعجل في هذه

المادة . على خلاف القاعدة التي تبيح استئنافه
في جميع الأحوال المقررة في المادة ٣٩٥
مرافعات ، إلا تحقيق ميزة للعامل المفصول ،
وافترض ضمنا ان الاستئناف الذي يريد
تجريته ، سينصب على موضوع الحكم لا على
بطلان فيه أو في اجراءاته لأن الحكم الذي
يشوبه هذا البطلان يكون دائما وفي جميع
الأحوال غير جدير بأية حجية أو بأى احترام
ويجوز دائما استئنافه لهذا السبب ، ولو ورد
نص لا يجيز استئنافه في قانون خاص لا حق
ويكون استئنافه في هذه الحالة مستندا الى
المادتين ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات .

الحكمة

وبما أن المدعية وهي الشركة المصرية لغزل
ونسج الصوف بشبرا ، قد أقامت هذه الدعوى
بصحيفة معلنه في ٢٦ / ١١ / ١٩٥٣ طلبت في
ختامها الحكم على المدعى عليه ميشيل جرجس
الذي كان يشتغل عاملا بمصنعها ، بإبطال صحيفة
افتتاح الدعوى رقم ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ شبرا
وبالتالي بإعلان كل ما ترتب عليها من إجراءات
بما في ذلك الحكم الصادر في تلك الدعوى
والمتضمن وقف تنفيذ القرار الصادر منها بفصل
المدعى عليه ، مع إلزامه المصروفات . وقالت
شرحا لدعواها إن المدهى عليه أقام عليها الدعوى
رقم ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ بصفة مستعجلة أمام محكمة
قليوب وحكم فيها بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٥٣ غيابيا
لصالحه بوقف تنفيذ قرارها بفصله وإلزامها بأن
تدفع له أجره من تاريخ فصله عملا بالمادة ٣٩
مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ،

وتقول الشركة المدعى عليها في تلك الدعوى إن هذا الحكم صدر دون التحقق من صحة إعلانها ، إذ لم تصلها ورقة الاعلان بموضوع الدعوى وبالجلسة المحددة لنظرها إلا في مساء ذات تاريخ هذه الجلسة والتي صدر فيها الحكم واستندت في طلب بطلان هذا الحكم في صحيفة دعواها الحالية إلى نصوص المواد ٧٣ و ٧٤ و ٨٠ و ٩٥ مرافعات . واستطردت فقالت إنها استشكلت في تنفيذ هذا الحكم في الدعوى رقم ٥١٤ سنة ١٩٥٣ شبرا وما زال الاشكال متداولاً بالجلسات لم يفصل فيه .

وبما أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى رقم ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ أنها رفعت من المدعى عليه ميشيل جرجس ضد الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بشبرا . بالتطبيق لأحكام المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، يطلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار هذه الشركة بفصله من عمله في مصنعها وإلزامها بأن تؤدي إليه أجره من تاريخ فصله إلى وقت صدور هذا الحكم . وقد صدر الحكم غيايبا لصالح المدعى بطلباته سالفة الذكر وحدد جلسة لنظر الموضوع وفيها قضت محكمة قليبوب بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة بنها الابتدائية لأن المدعى طلب الحكم له على الشركة المدعى عليها بتعويض عن فصله قدره ألف جنيه عدا المكافأة وبدل الإنذار بما يتجاوز حدود الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي فقيدت برقم ٣٩١ سنة ١٩٥٣ كلى وصدر فيها حكم تمهيدى بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٤ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ولم يصدر فيها حكم قطعى إلى الآن مما يجعل مصلحة الشركة المدعية في هذه الدعوى المطروحة ، ما زالت قائمة تبرر وجوب نظرهما والفصل فيها - كما استبان من الاطلاع على

ملف الدعوى رقم ٥١٤ سنة ١٩٥٣ قليبوب أنها عبارة عن إشكال في التنفيذ رفعته الشركة المدعية عن الحكم الصادر في الدعوى ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ سالف الذكر وقد حكمت فيه محكمة قليبوب بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣٠ بصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل في الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٣ كلى بنها - وهى الدعوى المطروحة . واستندت في هذا الحكم إلى ما تحقق لديها من فحص الأوراق من أن الشركة المدعى عليها في الدعوى ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ لم تستلم الاخطار برفع هذه الدعوى إلا في ذات يوم نظرها وهو ١٩٥٢/٩/٩ وأنها لم تكن بمستطاعة الالتجاء إلى طريق استئناف الحكم المستعجل الصادر فيها لصالح المدعى لأنها محرومة من الالتجاء إليه بصريح نص المادة ٢٩ مكررا من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ولم يكن لها أن تستند في استئنافه إلى نص المادة ٣٩٦ مرافعات لأنها قاصرة على الأحكام الانتهائية الصادرة في الموضوع في حدود النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس على ما ورد فيها ، لأنها استثناء من القواعد العامة التي لا تبيح استئناف هذه الأحكام .

وبما أن القاعدة العامة المسلم بها في فرنسا ومصر في صدد بطلان الأحكام تقضى بعدم جواز الطعن فيها بغير الطرق المرسومة لهذا الطعن في القانون . فالالتجاء إلى تلك الطرق هو السبيل القانوني الوحيد لإصلاح الحكم سواء كان بطلانه متعلقا بالشكل أو بالموضوع . وعلى ذلك فإذا كان الحكم باطلا وانقضت مواعيد الطعن فيه بالطرق المحددة في القانون ، أصبح من غير الجائز رفع دعوى مبتدأة بطلت بطلانه بل يعتبر حكما نهائيا وبات لا يجوز تعديله ولا تغييره

من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها الانتهاى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم فهو بذلك قد صاغ في هذا النص القانوني الجديد الحالات التي كان الفقه والفقهاء ، في ظل القانون القديم ، يتيحان فيها رفع دعوى بطلان أصلية عن الحكم الباطل استنادا إلى العدالة والضرورات العملية ، وأباح فيها استئناف هذا الحكم رغم عدم قابليتين أصلا للاستئناف ، فهو بذلك قد أعاد للقاعدة العامة التي لا تبيح رفع دعوى أصلية بإبطال حكم ، عيبتها ، احترامها ، بأن أباح طريق الاستئناف فيما كان يباح فيه انتهاك هذه القاعدة ، فأكد بذلك تفديسه لها ووقع بين وجوب احترامها وبين دواعي الضرورة التي كانت تبيح مخالفتها وأصبح من المتعين تفسير هذا الموقف من جانب المشرع في القانون الجديد ، بأنه قد سد السبيل أمام أى شك في الاعتقاد بأن رفع دعوى ابتداء بطلب إبطال حكم لأى عيب في شكله أو في موضوعه ، إنما هو مسلك ، ليس فقط مجحولا من المشرع لعدم إباحته بنص ، وإنما هو غير جائز قانونا الانجاء إليه بأية حال ازوال المحكمة التي كانت تبرره قبل قيام نص المادة ٣٩٦ مرافعات .

د وبما أنه من جهة أخرى فإن المشرع قد أجاز في المادة ٣٩٥ من قانون المرافعات الجديد استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة دون نظر لقيمة النزاع وأيا كانت المحكمة التي أصدرته ، ثم جاء فاستثنى من هذا المبدأ الأحكام المستعجلة الصادرة ، ووقف تنفيذ قرار فصل المال وذلك في المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

د وبما أن الحكم الصادر في الدعوى ٤٠٤

أيا كانت الميعود التي نشوء فلا بطلان في الأحكام Voies de nullité n'ont lien contre les jugements (راجع الأستاذ العشماوى ٢ بند ٧٦٥ والدكتور الشرقاوى بند ٢٨٨ وأبو هيف بند ١١٩٣ ودالوز nouvelle au répertoire de droit جزء ٢ سنة ١٩٤٨ بند ١٣٠ ص ٦٠ ومحاكمة استئناف مصر ٢ مايو ١٩٣٦ محاماة ١٧ رقم ٩٦ ص ٢١٦) ... على أن الفقه والفقهاء في مصر قد أقر - في ظل قانون المرافعات القديم - استثناءات لهذه القاعدة في صميم مبدئها . تحت ضغط قواعد العدالة والضرورات العملية ، فأباح رفع دعوى بطلان أصلية عن حكم يصدر بناء على إجراءات باطلة كما لو صدر في مواجهة شخص لم يعلن للجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صميا أو غير حائز لأهلية التقاضى أو ضد شخص توفي أثناء نظر الدعوى وغير ذلك من الحالات التي يشتمل فيها الحكم على عيب جوهري يجعله مخالفا للقواعد الأساسية الموضوعية للنظام القضائى أو الى لا يمكن أن يكون للحكم بغير مراعاتها أى اعتبار (راجع الأستاذ العشماوى ٢ بند ٧٦٦ ومحاكمة مصر في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ محاماة ١٩ بند ٥٢٩ ص ٤٤٤ ومحاكمة جرجا في ٩ مايو سنة ١٩٢١ محاماة ٢ ص ٤١٢) .

د وبما أن قانون المرافعات القديم الذي كانت قائمة في ظله هذه الاستثناءات ، لم يكن فيه من النصوص ما يبيح الطعن بأى طريق في الأحكام التي تشعها ، ثم جاء المشرع في قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بنص جديد ليس له مقابل في القانون القديم هو نص المادة ٣٩٦ التي أباحت استئناف الأحكام الصادرة

سنة ١٩٥٣ قد صدر في مادة مستعجلة فهو أصلاً قابل للاستئناف في جميع الأحوال تطبيقاً للبادة ٣٩٥ مرافعات لولا النص التبريح الوارد في المادة ٣٩ مكرراً سالفه الذكر الذي يقرر عدم جواز استئنافه فيتعين إذا البحث في مدى جواز رفع دعوى أصلية بطلب إبطاله استناداً إلى بطلان صحيفة افتتاح الدعوى كما هو الشأن في الدعوى المطروحة .

و بما أن تطبيق القاعدة السالفة الذكر التي تمنع رفع دعوى أصلية يبطلان حكم قضائي ، يستتبع استبعاد البحث في جواز رفع هذه الدعوى بشأن الحكم الصادر في الدعوى ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ على أساس أن المشرع قد أكد احترام هذه القاعدة على إطلاقها في قانون المرافعات الجديد بأن نص في المادتين ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات على استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة والصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها الاثنائي إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم . وفي هذا الموقف من جانب المشرع ما ينفي قيام أي مبرر لمخالفة تلك القاعدة التي لا تعرف دعاوى بطلان الأحكام .

و بما أن التفسير الصحيح لنصوص المواد ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات و ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ يقتضي قصر حظر استئناف الحكم المستعجل الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل المشار إليه في المادة ٣٩ مكرراً ، على الحكم الذي يكون قد صدر خالياً من البطلان المشار إليه في المادة ٣٩٦ مرافعات ويستند هذا التفسير إلى تنزيه المشرع عن أن يكون قصده قد انصرف إلى حماية الحكم المشوب

بهذا البطلان بنص المادة ٣٩ مكرراً ، لأنه ما قصد بتبريم استئناف الحكم المستعجل في هذه المادة ، على خلاف القاعدة التي تتيح استئنافه في جميع الأحوال المقررة في المادة ٣٩٥ مرافعات ، إلا تحقيق ميزة للعامل المفصول وافترض ضمناً أن الاستئناف الذي يريد تحريمه سينصب على موضوع الحكم لا على بطلان فيه أرقى اجراءاته لأن الحكم الذي يشوبه هذا البطلان يكون دائماً وفي جميع الأحوال غير جدير بأية حجية أو بأى احترام ، ويجوز دائماً استئنافه لهذا السبب ، ولو ورد نص لا يجيز استئنافه في قانون خاص لاحق ، ويكون استئنافه في هذه الحالة مستنداً إلى المادتين ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات ولما كان الحكم الصادر في الدعوى ٤٠٤ سنة ١٩٥٣ قد شابه بطلان في الاجراءات ، يبطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم اخطار الشركة المدعى عليها بها قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، كان على المدعية أن تستأنفه طبقاً للمادتين ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات ولا ينطبق عليه الحظر المشار إليه في المادة ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، إذ أن الاستئناف هو الطريق القانوني للطعن على هذا الحكم ، فإذا فوتت على نفسها هذه الوسيلة فليس لها أن تلجأ إلى الطعن عليه برفع دعوى بطلان مبتدأة .

و بما أنه لكل ما تقدم يتعين القضاء برفض دعوى البطلان المرفوعة عن هذا الحكم والزام المدعية مصروفاتها لأنها الخاسرة لها طبقاً لنص المادتين ٣٥٦ و ٢٥٧ مرافعات .

(قضية الشركة المغربية انزل ولسج الصوف ضد ميشيل جرجس رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٣ كلى بنها بالهيئة السابقة) .

٢٧٢

محكمة مصر الابتدائية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — سقوط الخصومة . مناه . هل يقبل
التجزئة ؟ المادتان ٣٠١ ، ٣٠٣ من قانون
المرافعات .

ب — شطب الدعوى . تعريفه وحكمته . هل يقبل
التجزئة هو الآخر ؟ المادة ٩١ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — سقوط الخصومة هو انقضاؤها وإلغاء جميع إجراءاتها بناء على طلب أحد الخصوم بسبب عدم مواصلتها مدة سنة بدون انقطاع . وقد جعل التشريع المصرى لفكرة المصلحة العامة اعتبارا بالنسبة لاسقاط الخصومة عند تعدد أحد طرفيها حين قررت المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات انه إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم في خصومة وجب تقديم طلب إسقاطها إلى جميع المدعين وإلا كان غير مقبول . وما ذلك إلا لتحقيق لأحد الأغراض المقصودة من سقوط الخصومة وهو التخلص من القضايا المعلقة التي يتقادم عليها العهد . وهذا يقتضى أنه إذا انقطعت مدة السقوط بإجراء باشره المدعى في مواجهة أحد المدعى عليهم فقط جاز للمدعى أن يتمسك ببقاء الخصومة قبل باقى المدعى عليهم .

٢ — شطب الدعوى لا يعنى إلغاؤها وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها وإنما يشير فقط إلى استبعادها من جدول القضايا

وعدم الفصل فيها مع بقاء كافة الآثار القانونية المترتبة عليها . والنص على اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت الدعوى مشطوبة أماته الرغبة في الفصل في القضايا التي تتراكم أمام المحاكم فضلا عن رهاية المدعى عليه .

٣ — لا يجوز قياس قاعدة هدم التجزئة المقررة في سقوط الخصومة على اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ أنه من المبادئ الاستثنائية التي لا يجوز اعمالها بغير نص خاص لأنه مقيد لحرية الخصوم في تسير دعاوهم . وعلى ذلك فالأصل انه إذا تعدد المدعى عليهم وعجلها المدعى بالنسبة لبعضهم فهي تبقى بالنسبة لغيره وتسقط وتعتبر كأن لم تكن بالنسبة للبعض الآخر . اللهم إلا إذا كان موضوع الدعوى لا يقبل التجزئة فتعجيلها من بعض المدعين أو تعجيلها على بعض المدعى عليهم يحسم القضية برمتها من السقوط .

المحكمة

د من حيث إن المدعية قالت في صحيفة دعاوها الافتتاحية المعلقة إلى المدعى عليهما بتاريخ ١٦ من ديسمبر ١٩٥٠ أنه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٨ باع المدعى عليه الأول إليها اثني عشر قيراطا شائعة في كامل أرض وبناء المنزل الموضح الحدود والمعالم بالعريضة . ولما كان المدعى عليه الثاني هو البائع للأرض المقام عليها المنزل المبيع فقد

طلبت المدعية الحكم على المدعى عليه الأول في مواجهة المدعى عليه الثاني بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي سالف الذكر والتصريح للمدعية بتسجيل الحكم الذي يصدر وجعله في قوة العقود المسجلة الناقلة للملكية مع الزام المدعى عليه الأول المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المبجل .

د وحيث إنه حدث بمجلس ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ أن قررت المحكمة شطب الدعوى عملاً بحكم المادة ٩١ من قانون المرافعات نظراً لتخلف كلا من المدعى والمدعى عليهما عن الحضور في تلك الجلسة . ثم رغب المدعية في إعادة السير في دعواها فعملتها بصحيفة أعلنت إلى المدعى عليه الأول بتاريخ ٢٨ من يونيو ١٩٥٢ . غير أن المدعى عليه الثاني لم يعلن في يوم ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ وهو الموعد الذي توجه فيه المحضر لإعلانه نظراً لنقل مكتب الشركة إلى عنوان آخر . ولم يتم إعلان المدعى عليه الثاني إلا بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ في العنوان الجديد .

د وحيث إن المدعى عليه الثاني دفع الدعوى بدفعين أولهما بسقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة دون السير في الدعوى بفعل المدعى . وثانيهما باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة أكثر من ستة أشهر .

د وحيث إنه يبدو من استعراض الوقائع على النحو الآنف أن المدعية عجلت الدعوى لما تمضى على شطبها المدة المنصوص عليها في إحدى المادتين ٩١ من قانون المرافعات بالنسبة للدعى عليه الأول الذي أعلن بصحيفة التعجيل لإعلانه صحيحاً مع شخوصه بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢

إذ لم تترك قد مضت منذ آخر إجراء اتخذ في الدعوى وهو التقرير بشطبها في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ سوى خمسة شهور . وفي نفس الوقت فإن المدعى عليه الثاني لم يتم إعلانه إلا في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٣ أي بعد قوات أكثر من سنة . ولذلك فإن مناهل الدعوى الراهنة مردة في حقيقة الواقع إلى تعرف طيبة سقوط الخصومة والفرقة بينها وبين اعتبار الدعوى كأن لم تكن وإيضاح ما إذا كان من الجائز تجزئة الخصومة في حالة تعدد أحد طرفيها عند إثارة أحد هذين الدفعين .

د وحيث إنه يمكن تعريف سقوط الخصومة على ضوء نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات بأنها انقضاؤها والغاء جميع إجراءاتها بناء على طلب أحد الخصوم بسبب عدم موالاتها مدة سنة دون انقطاع . ومهما يكن من أمر اختلاف التشريعات في مبنى السقوط وتحديد الاعتبار الذي يقوم عليه فما لا مراء فيه أن التشريع المصري قد جعل لفكرة المصلحة العامة اعتباراً بالنسبة لإسقاط الخصومة عند تعدد أحد طرفيها . إذ نص في المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات على هدم قابليتها للتجزئة حين قررت أنه إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم في خصومة وجب تقديم طلب إسقاطها إلى جميع المدعين وإلا كان غير مقبول . وإذا قدم أحد المدعى عليهم استنفاد منه الباقون . والواقع من الأمر أن المشرع المصري لم يعد أن فن ما كان قد استقر عليه الفقه والقضاء في مصر في ظل قانون المرافعات الملغى رغم عدم وجود نص صريح فيه على اعتبار بطلان المرافعة — وهي الاصطلاح المقابل لسقوط الخصومة — وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها بطبعه قابلاً للتجزئة . وذلك تحقيقاً لأحد الأغراض المقصودة من سقوط

قانون المرافعات القديم أن الدعوى على الرغم من شطبها تظل قائمة منتجة لكافة آثارها القانونية ما لم تسقط عملاً بقواعد بطلان المرافعة . (المرافعات المدنية والتجارية ١٩٢١ للدكتور عبد الحيد أبو هيف ص ٨٣٧ رقم ١١٥٧) وإنما نص القانون الجديد في المادة ٩١ منه على أنه إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة أشهر ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن . وهذا النص أملت الرغبة في التعميل بالفصل في القضايا التي تراكم أمام المحاكم فضلاً عن الرغبة في رعاية المدعى عليه على اعتبار أن بقاء الدعوى مشطوبة طيلة هذه المدة دليل على التنازل عن السير فيها وحتى لا تبقى الخصومة قائمة ومنتجة آثارها لمصلحة مدع مهمل لا يريد السير في إجراءاتها . (شرح المرافعات المدنية والتجارية : ٩٥ للدكتور عبد المنعم الشرقاوي ص ٤١٧ رقم ٢٨١) .

د وحيث أنه قد يبدو للوهلة الأولى وجوب اعتبار الخصومة في جميع الأحوال غير قابلة للتجزئة وذلك بالقياس على القاعدة المقررة في سقوط الخصومة طبقاً للمادة ٣/٣٠٣ من قانون المرافعات أخذاً بأن الغرض المقصود من اعتبار الخصومة كأن لم تكن هو التخلص من القضايا التي يتقدم عليها العهد . وهذا الغرض لا يتحقق إذا جاز بطلانها بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر . غير أن الرأي الذي تحتضنه هذه المحكمة هو أنه إذا تعدد المدعى عليهم وتعامل المدعى بالنسبة لبعضهم فهي تبقى بالنسبة لغيره وتسقط وتعتبر كأن لم تكن بالنسبة للبعض الآخر إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . أما إذا كان الموضوع لا يقبل التجزئة فتعجيلها من بعض المدعين أو تعجيلها على بعض المدعى عليهم يحمي القضية برمتها من السقوط . وذلك لأن

الخصومة وهو التخلص من القضايا التي يتقدم عليها العهد . وهذا الغرض لا يتحقق إذا جاز إسقاط الخصومة بالنسبة إلى بعض الخصوم مع بقائها قائمة بالنسبة إلى البعض الآخر . (المرافعات المدنية والتجارية ١٩٤٠ للدكتور محمد حامد فهمي بك ص ٥٢٩ رقم ٥٠٩) .

د وحيث إنه وإن انتقد بعض الشراح الفرنسيين المذهب الذي آثره التشريع المصري بحجة أن الخصومة في ذاتها شيء قابل للتجزئة لاسيما أن المدعين إذا تعددوا جاز لبعضهم ترك الخصومة فتبقى بالنسبة للآخرين وأن الحال يجب ألا يختلف عن ذلك بالنسبة لسقوط الخصومة فإن نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات يقتضي دون جدال تقرير بعض القواعد التي تؤدي إليها عدم تجزئة الخصومة ومن بينها أنه إذا انقطعت مدة السقوط بإجراء بإشره المدعى في مواجهة أحد المدعى عليهم فقط جاز للأول أن يتمسك ببقاء الخصومة قبل باقي المدعى عليهم . (انقضاء الخصومة بغير حكم ١٩٥١ للدكتور أحمد أبو الوفا ص ٥٦ رقم ٤٥) .

د وحيث إنه هدياً بما تقدم فلا مسأخ للدفع الذي آثاره المدعى عليه الثاني بسقوط الخصومة مادامت المدعية قد قطعت ذلك السقوط بمباشرتها إعلان المدعى عليه الأول قبل فوات مدة السنة ولا يغير من ذلك الأمر شيئاً أن إعلان المدعى عليه الثاني لم يتبع إلا بعد مضي هذه المدة فعلاً .

د وحيث إنه لما كان شطب الدعوى لا يعني إلغاؤها وزال الآثار القانونية المترتبة عليها وإنما يشير فقط إلى استبعادها من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار القانونية المترتبة عليها فقد كانت القاعدة خلال سريان

مبدأ عدم تجزئة الخصومة في حالة السقوط يصادف نقدا شديدا من الشراح في فرنسا على ما سبق القول . فضلا عن أنه من المبادئ الاستثنائية التي لا يجوز إعمالها بغير نص خاص لأنه مقيد لحرية الخصوم في تسيير دعواهم . (نظرية الدفع في قانون المرافعات ١٩٥٤ للدكتور أحمد أبو الوفا ص ٣٩٩ رقم ٢٥٨) .

« وحيث إنه إذا ما تقرر ذلك كان حتماً التطرق إلى موضوع الدعوى الراجعة لتستبين المحكمة ما إذا كان قابلاً للتجزئة أم لا ؟ . والمفهوم من صحيفة الدعوى الافتتاحية أن المدعية أقامت قبل المدعى عليه الأول الذي باع لها نصيباً شائعاً من أرض وبناء وأن المدعى عليه الثاني هو الذي كان قد باع إلى المدعى عليه الأول الأرض التي أقيم عليها البناء . ويبدو أن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . ذلك أن القانون قد جعل للمشتري حق استصدار الحكم بصحة عقد البيع العرفي ونفاذه إما على البائع له وحده بمقتضى التزامه نقل الملكية إن كانت الملكية له وإما عليه وعلى من تصرف له بعقود غير مسجلة حتى المالك الأصلي وذلك باعتبار المشتري دائناً

للبيع وله بمقتضى المادة ٢٣٥ من القانون المدني الجديد أن يقيم الدعوى باسمه . كما أن القانون قد رتب على تسجيل ذلك الحكم انتقال ملكية المبيع من المالك الأصلي إلى المشتري . (شهبز التصرفات العقارية ١٩٤٩ للدكتور محمد كامل مرسى ص ١٧٧ رقم ١١٠) .

« وحيث أنه لما كانت المدعية قد سجلت دعواها وأعلن المدعى عليه الأول فعلاً قبل مرور ستة شهور على بقاء الدعوى مشطوبة ولما كان موضوع التداعي مرتبط لا يقبل التجزئة فلا يمكن من ثم اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة للمدعى عليه الثاني فقط دون المدعى عليه الأول ويتعين من ثم القضاء برفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن هو الآخر .

« وحيث أنه من المصروفات فتزى المحكمة إبقاء الفصل فيها مؤقتاً ريثما يحكم في الموضوع . »

(قضية الست زنوبة محمد حسين ضد العلم دسوق وآخر رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ كلى مصر رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسين محمد السيد ومحمد أسعد محمود وعبد الحميد أمين القضاء) .

قضاء الجرائم الجنائية

قضاء الجحج

٢٧٣

محكمة بنها الابتدائية

٢٩ يونيو سنة ١٩٥٤

استئناف النيابة . طلبها عقوبة الحبس : الحكم بالحبس مع وقف التنفيذ . استئناف النيابة لهذا الحكم على أساس قضائه بغير ما طلبت . غير جائز . المادة ٤٠٢ اجراءات .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة قد طلبت توقيع عقوبة الحبس على المتهم ، فقضت المحكمة بهذه العقوبة مع وقف التنفيذ عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات كان حكمها صادراً وفق ما طلبته النيابة ، ما دامت قد طلبت الحبس ولم تطالب توقيع أقصى العقوبة . ولا يغير من هذا النظر ، شمول عقوبة الحبس بوقف التنفيذ لأنه — فضلاً عن أن النيابة لم تطالب صراحة أن تكون عقوبة الحبس مشمولة بالنفاذ — فإن القضاء بوقف التنفيذ إنما هو أمر شرعه القانون لصالح المتهم والمجتمع معاً وترك تقديره للقاضي وحده يلجأ إليه كلما استبان له من ظروف المتهم الشخصية والاجتماعية أنه لن يعود إلى الجريمة مرة أخرى .

المحكم

د بما أنه يبين من الاطلاع على الأوراق ان

النيابة العامة نسبت إلى المتهم انه في ١٩٥٤/٢/٤ بقلوب ، اقتلع أشجار الكشمري المايئة بالمحضر لملي محمد حشاد وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٧ فقرة ثانية عقوبات ، وطلب تمثيلها في الجلسة أمام محكمة أول درجة توقيع عقوبة الحبس ، فقضت في ١٠ / ٥ / ١٩٥٤ بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من حيدورة الحكم نهائياً عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٣ / ٥ / ١٩٥٤ .

د وبما انه يبين بما تقدم ان الحكم المستأنف قد قضى — إذ قضى بحبس المتهم — وفق ما طلبته النيابة ، التي طلبت الحبس ولم تطلب أقصى العقوبة . ولا يغير من هذا النظر شمول عقوبة الحبس بوقف التنفيذ ، لأنه — فضلاً عن ان النيابة لم تطالب صراحة أن تكون عقوبة الحبس مشمولة بالنفاذ — فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة الحبس إنما هو أمر شرعه القانون رعاية لصالح المتهم والمجتمع معاً وترك تقديره للقاضي وحده ، يلجأ إليه كلما استبان له من ظروف المتهم الشخصية والاجتماعية انه لن يعود إلى الجريمة مرة أخرى . وإذا أرادت النيابة ، كمثلة للمجتمع ، أن تشارك القاضي في هذا التقدير ورأت أن المتهم غير جدير بهذا التسامح الوقفي في تنفيذ العقوبة ، فلا أقل من أن تسجل رأيها في هذا الشأن صراحة في محضر الجلسة قبل النطق بالحكم ، فإن لم تفعل كان غير مستساع منها —

لسانها في سائر أوراق القضية دوافع أخرى غير ذلك ، حدث بها إلى استئناف الحكم .

د وبما أنه من كل ما تقدم ، يبين أن استئناف النيابة لا يستند إلى إحدى حالات المادة ٤٠٢ إجراءات جنائية ومن ثم يتعين القضاء بعدم جوازه .

(اللجنة رقم ٨٥٣ سنة ١٩٥٤ س بنها رئاسة وعضوية الاساتذة أحمد حسن ميسك ومحمد زكي عصمت ومصطفى البنداري القضاء) .

إذا ما صدر الحكم بالعقوبة مع وقف التنفيذ — أن تستأنفه استنادا إلى أنه صدر على خلاف ما طلبت .

د وبما أنه من جهة أخرى ، فإن النيابة قد سجلت في تقرير استئنافها أنها تستأنف لعدم ورود سوابق المتهم — أي تخشيتها من أن تكون صحيفة سوابقه متضمنة ما يجعل الفعل الجديد المنسوب إليه ارتكابه جنائية ، ولم يثبت على

قضاء المحاكم الجزئية قضاء الجنح

المحكمة

د حيث إن النيابة العامة اتهمت المتهم بأنه قاد الترام بكيفية ينجم عنها الخطر وبسرعة دون أن يتبين خلو الطريق أمامه فصدم سيارة كان يقودها محمد العراقي أحد وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٧ من لائحة الترام سنة ١٩٠٠ .

د وحيث إن الحاضر عن المخالف دفع بانعدام الركن الشرعي للجريمة لأن اللائحة المراد تطبيقها خاصة بترام مدينة القاهرة والمهم كان يقود أحد مركبات المترو التابعة للسكة الحديدية الكهربائية بين القاهرة ووحدات عين شمس التي تخضع لقرار ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ وهذا القرار الأخير لم ينص على عقوبة لمثل هذه الجريمة ولا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

د وحيث أنه بالرجوع إلى قرار ١٨ أبريل سنة ١٩٠٠ الخاص بترام مدينة القاهرة تبين أن المواد ١٢ و ١٣ وردت في الباب الثالث من القرار

٢٧٤

محكمة مصر الجديدة الجزئية

٢١ يناير سنة ١٩٥٤

هل هناك تشريع عام للمركبات الكهربائية ؟
لائحة الترام وهل تنطبق على مركبات المترو ؟ قصور التشريع .

المبادئ القانونية

١ — لائحة الترام الصادرة في ١٨ من أبريل سنة ١٩٠٠ خاصة بترام مدينة القاهرة لمواجهة حالة معينة اقتضتها إنشاء شركة ترام القاهرة فلا يمكن سريانها على شركة السكك الحديدية الكهربائية لمصر الجديدة ووحدات عين شمس التي تدير مركبات المترو .

٢ — ليس في لائحة نظام خط شركة السكك الحديدية الكهربائية نص يعاقب على قيادة مركبة المترو بكيفية ينجم عنها الخطر . ولا عقوبة بغير نص .

في ١٠ يناير سنة ١٨٩٤ وثالثة للسيارات التي عبر عنها في المادة الأولى من لائحة ١٩ يولييه سنة ١٩١٣ بأنها كل مركبة ذات محرك ميكانيكي ولا تعتبر أى لائحة من هؤلاء مكملات للآخرى .

وحيث إنه تبين مما تقدم أن المشرع لم يعن بلائحة الترام الصادرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٠٠ جميع المركبات الكهربائية على اختلاف أنواعها ولو شاء لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للائحة السيارات . وعندما أصدر هذه اللائحة كان يقصد تنظيم حالة قاصرة على شركة ترام القاهرة بمناسبة منحها امتيازها وأنه من جهة أخرى الحق شركة السكة الحديدية الكهربائية بين القاهرة وواحة عين شمس بالسكة الحديدية المنظمة بالقرار ٤٤ سنة ١٩٠٩ والذي حل محله قرار ٤ مارس سنة ١٩٢٦ ولا يوجد بهذا القرار الأخير أو بقرار ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ ما يجعل الأفعال المنسوبة لتهتهم جريمة يعاقب من أجلها بعقوبة منصوص عليها .

وحيث أنه لا توجد الجريمة إلا إذا نص عليها القانون نصا سابقا على ارتكابها ولا توقع عقوبة إلا إذا حدد القانون نوعها ومقدارها من قبل ويرتب على ذلك أن تفسير القانون الجنائي لا يحذر التوسع فيه ولا القياس على جريمة أخرى وعلى ذلك تكون الجريمة المستندة لتهتهم غير معاقب عليها قانونا ولا ترى المحكمة بعد ذلك داعيا للتعرض لوقائع الدعوى المادية وما قد ينشأ عنها من مسئولية جنائية خارجة عن نطاق هذه الدعوى ولا يسع المحكمة إلا أن تهب بالمشرع بأن يادر إلى تلافى هذا النقص التشريعي بسرعة بتشريع صحيح ينظم هذا المرفق العام الذي أصبح له أهمية كبرى لما سترتب على الأخذ بهذا المبدأ

تحت عبارة فيما يختص بخدمة الشركة معرفة بالتعريف ونص في المادة ١٨ على أن محافظ القاهرة ومدير عموم المدن والمباني يقومان بتغيير هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه عما يدل على أن هذا القرار صدر يصور حالة معينة وهي إنشاء شركة ترام القاهرة . لهذا كان المشرع في حاجة لإصدار لائحة في ٥ يوليوس سنة ١٩٢٠ لتنظيم الترام بمدينة الاسكندرية عرفت بلائحة بوليس ترامواى مدينة الاسكندرية وخط ترامواى الاسكندرية والرمل ولو أن المشرع قصد وضع تشريع عام للمركبات الكهربائية عند إصدار قرار ١٨ أبريل سنة ١٩٠٠ لأغناء ذلك عن إصدار قرار ٥ يولييه سنة ١٩٢٠ بالنسبة لترام الاسكندرية وما كان في حاجة مرة أخرى لإصدار قرار ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ بشأن لائحة نظام خط شركة السكة الحديدية الكهربائية بين القاهرة وواحة عين شمس يضاف إلى ذلك أنه بالإطلاع على تلك اللائحة الأخيرة تبين أنها في ديباجتها تستند إلى القرار رقم ٤٤ بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ الخاص بنظام السكة الحديدية وهو القرار الذي ألغى وحل محله القرار الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكة الحديدية وقد نص في هذا القرار الأخير في المادة ٢٤ منه على أن هذا القرار ينطبق على السكة الحديد المنشأة بمقتضى عقود امتياز كما ينطبق على سكك حديد الحكومة .

وحيث إن المشرع أبان عن غرضه في وضع لائحة منظمة بالنسبة لمختلف أنواع المركبات الكهربائية كل على حدة ولم يضع لائحة عامة تجمعها وكان في ذلك متسعا مع ما جرى عليه تشريعا بالنسبة لأنواع المركبات الأخرى فأصدر لائحة خاصة بعربات الركوب في ٢٦ يوليوس سنة ١٨٩٤ وأخرى لعربات النقل والصندوق

التكليف بالحضور أمام محكمة الجنب ما هو مقرر في قانون المرافعات .

٣ - القول بأن العسيرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها لا يمكن سريانه على حالات الحضور الاعتباري ، بمعنى أن عدم سقوط حق الغائب في المعارضة قاصر على الخطأ المادي البحت دون الخطأ القانوني الذي يكون مرده إلى غياب أصل من الأصول القانونية من فطنة المحكمة .

٤ - لا يجوز استئناف الحكم المعتبر حضورياً إلا إذا أثبت الخصم قيام عذر منعه من الحضور ومن تقديمه إلى المحكمة قبل الحكم وبشرط أن يكون قد صدر في دهر لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها .

٥ - الاجراءات تتبع الاختصاص فكل دعوى ينظرها القاضي الجنائي تطبق عليها قواعد قانون الإجراءات الجنائية . فلا يجوز سريان قواعد قانون المرافعات على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

٦ - الفقه السائد في مصر يرى أن مستأنف الحكم الغيابي يعتبر متنازلاً عن حقه في المعارضة ذلك أنه ليس مرغماً على انتظار فوات ميعاد المعارضة لأجل رفع الاستئناف بل له أن يتنازل عن حقه في رفع المعارضة ويتخذ في الحال طريق الاستئناف .

من اضرار جمة لا يقضى عليها القضاء بغير تشريع وسبيل اصلاحها بيد المشرع وحده .

د وحيث انه لما تقدم تكون التهمة المستندة للشتم لا يعاقب عليها قانوننا ويتعين الحكم ببراءته عملاً بالمادة ٣٠٤ إجراءات جنائية .

(قضية النيابة العمومية ضد زكي تادرس سليمان رقم ١٣٧٣ سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الأستاذ محمد زهدى القاضي وحضور السيد الأستاذ أحمد كمال وكيل النيابة) .

٢٧٥

محكمة الموسيقى الجزئية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ - معارضة . متى يجب على النيابة تكليف الخصوم الحضور ؟ المادة ٤٠٠ إجراءات .

ب - ورقة التكليف بالحضور . الاجراءات المتخذة في اعلانها . المادة ٢٣٤ إجراءات .

ج - أحكام . وصفها من ناحية الحضور والغياب . هل يسرى ذلك على الحضور الاعتباري . المادة ٣٩٨ إجراءات .

د - الحضور الاعتباري . متى يجوز استئنافه ؟ المواد ٢٣٨ - ٢٤١ إجراءات .

ه - دعوى مدنية تابعة لدعوى الجنائية . أى اجراءات تسرى عليها . المادة ٢٦٦ إجراءات .

و - استئناف . هل تجوز المعارضة في الحكم الغيابي بعد استئنافه ؟ المادة ٤٠٦ إجراءات .

المبادئ القانونية

١ - الواجب الملقى على عاتق النيابة من تكليف الخصوم بالحضور في أول جلسة للمعارضة لا يتأتى إلا إذا كانت المعارضة مقبولة من الناحية الشكلية .

٢ - يجب أن يراعى في إعلان ورقة

المحكمة

د من حيث إن واقعات الدعوى طبقا لما استبانته المحكمة من استقراء الأوراق تخلص في أن النيابة العامة كانت قد نسبت إلى المتهم أنه في يوم ١٦ من أبريل ١٩٥٣ بدائرة قسم الموسيقى تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل اسكندر ادوارد اسكندر بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم تحرزه حين قاد سيارته بسرعة ولم يلتزم بمين الطريق فصدم المجنى عليه وأحدث به إصابته التي نشأ عنها وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وخلال تردد الدعوى بالجلسات ادعى ورثة المجنى عليه مدنيا وطلبوا الزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بدفع مبالغ عشرة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض . ولما لم يحضر المسئول أمرت المحكمة بإعادة اعلانه إعمالا لحكم المادة ٢٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية وتم ذلك فعلا بصحيفة أعلنت إليه بتاريخ ١٨ من نوفمبر ١٩٥٣ . ثم صدر حكم محكمة أول درجة حضوريا في ١٤ من أبريل ١٩٥٤ بحبس المتهم شهرين مع الشغل وبالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحق المدني مبلغ أربعة آلاف من الجنيهات . فبادر المتهم إلى استئناف ذلك الحكم في ذات يوم صدوره كما استأنفه المدعى بالحق المدني يوم ٢٢ من أبريل ١٩٥٤ والمسئول عن الحقوق المدنية يوم ٢٩ من أبريل ١٩٥٤ . وبعد أن تداولت القضية أمام المحكمة الاستئنافية عهد المسئول إلى التقرير بالمعارضة في الحكم الصادر من محكمة أول درجة قولا منه إن ذلك الحكم في حقيقته غيبي بالنسبة له ولا عبرة بما ورد في المنطوق من أنه حضوري إذ أنه لم يمثل أمام المحكمة على الإطلاق . فضلا عن

أن إعلانه باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة له وقع باطلا طبقا للبائتين ١٢ ، ٢٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

د وحيث إنه لا مساغ لما دفع به المسئول عن الحقوق المدنية في مذكرته الشارحة بطلان الاجراءات التي تمت في أول جلسة نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه بحجة أن النيابة لم تقيم بإعلان المتهم بالحضور إذعانا لحكم المادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية . ذلك أن هذه المادة لا يتأتى التذرع بها بداهة إلا إذا كانت المعارضة مقبولة من الناحية الشكلية بداهة . أما ومثار الخلاف مرده إلى بحث ما إذا كانت المعارضة من المسئول عن الحقوق المدنية جائزة على الرغم من سبق استئنافه ذلك الحكم المعتبر حضوريا بالنسبة له فإن الاحتجاج بهذا النص يصبح غير ذا موضوع في حدود ذلك النطاق المقيد به الحكم . ويكون من حق المسئول عن الحقوق المدنية إثارة مسألة البطلان الواردة في المادة ٣٣١ من قانون الاجراءات إذا ما انتهت المحكمة إلى قبول المعارضة شكلا أو القضاء بجواز التقرير بها في تلك الظروف الملازمة آنفة الذكر . فمئذ قد يبدو للمحكمة أن تعمل حكم المادة ٣٣٥ من قانون الاجراءات إذا ما خلصت إلى تمحيص أن هذا الاجراء الذي توجبه المادة ٤٠٠ من القواعد الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان متعلق بالنظام العام وليس بطلانا نسبيا لا بد وأن يتمسك به الخصم الذي قررت القاعدة — التي خولفت — لمصلحته (فقه الاجراءات الجنائية ١٩٥٤ للدكتور توفيق الشاوي ص ٤٤ رقم ٣٧٨) . وهما يكن من أمر فإن هذا البحث لازال سابقا لأوانه ولا تختمه الدعوى في وضعتها الراهنة .

« وحيث إنه لا مشاحة أيضا في صحة ما ذهب إليه المسئول عن الحقوق المدنية من أن مودى المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو أنه يجب أن يراعى في اعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته ما هو مقرر في قانون المرافعات على حد تعبير لجنة التنسيق . وليس المقصود منها أن يكون إعلان ورقة التكليف بالحضور وفق قانون المرافعات (موسوعة الاجراءات الجنائية ١٩٥٣ للأستاذ أحمد عثمان حمزاوي ص ٩٧٧) . فالاعلان الذى وجهه إلى المسئول عن الحقوق المدنية بتاريخ ١٨ من نوفمبر ١٩٥٣ كان لزاما فيه إعمال حكم المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه إذا لم يوجد الشخص المطلوب إعلانه أو امتنع من وجد فيه عن تسلم الصورة فتسلم إلى رجال الادارة على أن يوجه المحضر إلى المعلن إليه في موطنه كتابا موصى عليه يخبره فيه بذلك . وأثابعت من الاعلان السائب أن المحضر غفل عن اخطار المسئول بذلك الكتاب . وهذا من شأنه أن يبطل ذلك الاعلان .

« وحيث إنه هديا بما سلف فقد يبدو للوهلة الأولى وبمجرد النظرة السطحية العابرة وأخذنا بما ساقه بعض الفقه — من أن العبرة في وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها وأن الخطأ في وصف الحكم لا يغير من الحقيقة الثابتة في محاضر الجلسات — أن الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة هو في واقع الامر حكم غيابي بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية وليس حضوريا اعتبارا . غير أن لإنعام الفكر وإمعان الروية يؤدي لا محالة إلى اعتبار أن اطلاق هذا الحكم على كافة الأحوال وأخذة كمبدأ عام يسرى على حالات الحضور الاختباري

أيضا محل نظر . قلن صدق هذا المذهب حين يمنح في التعليل إلى أن المحكمة لا تحكم بغياب الخصم أو بحضوره وإنما تثبت الواقع في ذلك فقط ثم تصدر حكما في الدعوى ويرتب عليه أنه إذا كان الحكم صادرا في غيبة الخصم فإنه يقبل المعارضة طبقا للمادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات (المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية ١٩٥٢ للأستاذ على زكى المراني ص ٢٨ رقم ١٨٣) فلا ينبغي أن يغرب عن البال ان هذا قاصر على الخطأ المادى البحت الذى تقع فيه المحكمة والذى لا يسقط حق الغائب في المعارضة دون الخطأ القانوني الذى يكون مرده إلى غياب أصل من الأصول القانونية عن فطنة المحكمة الجزئية . وبعبارة أخرى شتان بين سهو وزلة فلم جرى بهما بنان المحكمة وهى تخط منطوق حكمها وبين أن يكون القاضى على بينة من أمره يعلم حق العلم أن أحد الخصام لم يحضر على الاطلاق بين يدي المحكمة ومع ذلك فهو يعتبره حاضرا حكما استعمالا لحق خوله إياه القانون وأناحته له نصوصه المستحدثة . ففي هذه الحالة الأخيرة إذا ما عدت المحكمة الحكم حضوريا اعتبارا فإنه لا يمكن إلا أن يكون كذلك حتى ولو اعتور البطلان الاعلان أو تجافى عما يستلزمه القانون من أوضاع وليس بجائز للمحكمة الجزئية ان تصحح الوضع وتعتبر الحكم غاييا لأنها قد استنفدت حقها في ذلك وخرج الأمر عن نطاق ولايتها وتحم ان يكون ذلك كله موضع نظر المحكمة الاستئنافية لحسب .

« وحيث إنه بما يعزز هذا الرأي أن هذه القواعد الخاصة بالحضور الاختباري والمنصوص عليها في المواد ٢٢٨ / ٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية إذا ما فسر هذا

التفسير تسير في فلك واحد مع المحكمة التي استهدفها المشرع من إيرادها ألا وهي درء التسوية في نظر الدعوى والتقليل من مساوىء المعارضة والحد منها (شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٥١ ١ ستور محمود محمود مصطفى ص ٢٥٧ رقم ٣٣٦) . بل ان في الأخذ بالمذهب المضاد منافية صريحة للفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات التي تشير إلى أن اعتبار المحكمة الحكم حضوريا ليس حكما وإنما قرار يجوز العدول عنه إذا ما أثبت الخصم قيام عذر منعه من الحضور ومن تقديم إلى المحكمة قبل الحكم على شريطة أن يكون القرار قد صدر في دعوى لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها . بمعنى انه إذا لم يتوافر هذان الأمران فالمعارضة في الحكم لا تقبل . فكان المسئول عن الحقوق المدنية يرمى إلى إهدار حكم هذه المادة إذ أن الحكم في القضية لا نحن بصدها جائز استئنافه في الدعويين المدنية والجنائية على حد سواء .

« وحيث إن الاستطراد يجر إلى مسابقة المسئول عن الحقوق المدنية — من ناحية الجدل الفقهي المحض — في أن الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة هو حكم في حقيقته غيابي والتساؤل عما إذا كان تقريره بالاستئناف عنه يسقط حقه في الطعن فيه بالمعارضة أم ؟ ولا مراء في فساد استناد المدعى المدعى إلى نص المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقضى بأن الطعن في الحكم الغيابي بطريق آخر غير المعارضة يعتبر نزولا عنها . ذلك أن الأصل أن الاجراءات تتبع الاختصاص فكل دعوى ينظرها القاضي الجنائي — متى كان مختصا بنظرها — يجب أن يطبق عليها قانون الاجراءات الجنائية . وهذا المبدأ العام يسرى على الدعوى المدنية

الناطقة التي تدخل في اختصاص المحاكم الجنائية فلا يجوز من ثم لهذه المحاكم أن تطبق عليها قواعد المرافعات المدنية بأي حال . وقد قطعت في هذا الشأن المادة ٤٦٦ من قانون الاجراءات ولم تصبح بعد محلا لخلف أو جدال .

« وحيث إنه إزاء صمت قانون الاجراءات الجنائية . ومثله قانون تحقيق الجنايات الملغى . فقد اشتجر الخلاف حول ذلك الأمر . على أن الفقه السائد في مصر يغلب الرأي القائل باعتبار المستأنف متنازلا عن حقه في المعارضة . ولا يجوز القول بأن ذلك من قبيل حرمان خصم من حقه في سلوك طريق طعن عادي دون نص صريح ودون نزوله صراحة عن حقه في المعارضة (شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٥٣ الأستاذ عدلى غيد الباقى ص ٢ ص ٤٣٩ ، الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٢١ هامش ١) لأن النص في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي لا يبتدىء إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة لا يستفاد منه إلا أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيايبا الاستئناف بعد مضي ميعاد المعارضة . أى أن الشارع أراد أن يمنح المحكوم عليه مدتين متواليين الأولى للمعارضة والثانية للاستئناف وله أن يتروى في المدة الأولى ويرفع المعارضة إذا أراد فإذا انتهت المدة ولم يرفع المعارضة كان له أن يرفع الاستئناف في المدة الثانية . ولكنه مع ذلك ليس مرغما على انتظار قوات ميعاد المعارضة لأجل رفع الاستئناف بل له أن يتنازل عن حقه في رفع المعارضة ويتخذ في الحال طريق الاستئناف . ويكون المقصود من قول القانون أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي لا يبتدىء إلا بعد انقضاء ميعاد المعارضة هو — ميعاد الذي يسقط في

الاجراءات الجنائية .

(قضية النيابة العمومية ضد أبو اليمين ابراهيم عطية رقم ١١٨٢ سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الأستاذ محمد اسعد محمود القاضي وحضور السيد الأستاذ حازم محمد محمود وكيل النيابة) .

٢٧٦

محكمة الموسيقى الجزئية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤

- ١ — جريمة الغش وجريمة الخداع . التفرقة بينهما .
- المادتان ١ ، ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
- ب — جريمة الخداع . ماهية أركانها . معنى الطرق الاحتيالية المشترطة فيها .
- ج — متى تتكون جريمة الشروع فيها ؟ ومتى تعتبر أهلا لمحضية ؟ مثال .

المبادئ القانونية

١ — جريمة الغش المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عبارة عن بيع شيء غير نقي في جوهره سواء بالاضافة أو بنزع بعض عناصره على اعتبار أنه نقي . أما جريمة الخداع موضوع المادة الأولى من ذات القانون فيقصد بها بيع بضاعة يفترض فيها صفة غير متوافرة بتامها أو منعدمة أصلا .

٢ — أركان جريمة الخداع ثلاثة : الركن المادي وهو فعل الخداع بمعنى أن تكون هناك طرق احتيالية تنصب على بضائع مشروعة بأحدى الأمور التي حددها النص . والركن المعنوي وهو قصد تسليم بضائع غير المتفق عليها . وركن التعاقد وهو

نهايته حق الاستئناف لا الذي يولد ذلك الحق في أوله . ولا يمكن أن يفهم من ذلك إلا أن استئناف الحكم الغيابي ينطوي في ذاته على تنازل عن حق المعارضة (الموسوعة الجنائية ١٩٣١ للاستاذ جندى عبد الملك - ص ١٠٥٧٠ رقم ٧٠ ، أصول تحقيق الجنايات ١٩٤٠ للدكتور محمد مصطفى القللى ص ٤٢٦ ، الأستاذ على زكي العرابي . المرجع السابق - ص ٢٠١٥٣ رقم ٣١٠) .

وحيث أنه فضلا عن وجود بعض أحكام قديمة متناثرة لمحكمة النقض المصرية أثرت الرأي الذي احتضنته هذه المحكمة أشارت إليها الموسوعة الجنائية فيلاحظ ألا محل للاستئناف في ذلك الصدد بالأحكام الفرنسية لأن ميعاد استئناف الأحكام الغيابية هناك لا يبدأ من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة كما هو الحال في القانون المصري بل يبتدىء من تاريخ اعلان الحكم كميعاد المعارضة نفسه . على أنه من المسلم به في فرنسا في الوقت الحاضر ان المحكوم عليه غير ملزم بانتظار انتهاء ميعاد المعارضة وهو الأقصر لأجل رفع الاستئناف في المدة الباقية بل له أن يتنازل عن حقه في المعارضة ، ويرفع الاستئناف في الحال حتى قبل اعلان الحكم إليه (لبواتقان مادة ٢٠٣ رقم ٢٣ — ٢٦ ، فستان هيل - ص ٦٠٢ رقم ٣٠٠٢ ، جارو - ص ٥٠٣ رقم ١٧٠٣) .

وحيث أنه يؤخذ من كل ما سبق بيانه أنه كيفما قلبت الدعوى الحالية لا تكون المعارضة التي قررها المستول عن الحقوق المدنية جائزة أصلا ويتمين القضاء بذلك مع الزامه بصرفاتها عملا بنحكم المادتين ٣٢٠ ، ٣٢١ من قانون

أن يرتبط المنهم والمجنى عليه برباط منشؤه العقد .

٣ - الطرق الاحتمالية المقصودة في جريمة الخداع تعتبر متوافرة مهما كان نصيبها من الضالة وهي بذلك تختلف عنها في جريمة النصب . فيكفي لقيامها بمجرد التدليس البسيط والتصریح الكاذب والقول الخداع والتصرف السلي دون أن يصدر من المتهم أى عمل إيجابى يؤثر به على المجنى عليه .

٤ - ما دام أن التعاقد ركن من أركان الجريمة فلا يتكون الشروع إلا عند البدء في الاتيان بطرق احتمالية موجهة ضد فرد معين بالذات . ومجرد عرض البضاعة وتهيئتها للبيع لا يعدو أن يكون أعمالاً تحضيرية .

المحكمة

د حيث إن واقعة الدعوى تحمل حسماً أبلغ بها السيد أبو العلا مصطفى أبو العلا يوم ١١ من مارس ١٩٥٤ من أنه أثناء سيره بالطريق وجد المتهم الثانى (عبد الرحيم محمود السيد) وهو يعرض للبيع مفكرات على قارعة الطريق ومناديا عليها بأنها مفكرات خاصة بالسنة الجديدة أى سنة ١٩٥٤ فساومه على بيع مفكرتين منها واستطاع شراءهما بخمسة قروش على حين أنه كان يعرض الواحدة منها بثلاثة قروش وبعد أن تم الشراء إذا به يستبين من تصفح المفكرتين أنهما خاصين بسنة ١٩٥٣ وأن الترقيم فيها متعلق بتلك السنة وأن رقم (٣) فى ١٩٥٣ قد محى وأثبت بدله رقم (٤) بنفس المداد الذهبى الموجود على غلاف المفكرة الخارجى . فبادر

من ثم إلى الملاح البوليس لأنه ما كان يقصد شراء مفكرة خاصة بسنة ١٩٥٣ التى انقضت أيامها ومناسبتها وأصبح ولا قيمة مادية للمفكرة الخاصة بها وأنه كان يرغب فى شراء مفكرة مرقمة على أساس التواريخ فى سنة ١٩٥٤ .

د وحيث إن الكنستابل عبدالعزيز على حسن توجه برفقة المبلغ لضبط البائع فضبط معه ما يقارب المائتى مفكرة مكتوب على الغلاف الخارجى لكل منها بماء الذهب كلمة ١٩٥٤ غير أنه واضح أن رقم (٤) قد وضع حديثاً بدلاً من رقم (٣) الذى كان مطبوعاً فى الأصل . كما أن الورقة الأولى التالية للغلاف قد ألصقت به من الداخل لتخفى عبارة سنة ١٩٥٣ المطبوعة عليها أيضاً وأضاف الشاهد أن ذلك المتهم كان يعرض المفكرات للبيع وكان يصيح بانها (مفكرات السنة الجديدة) وأن بعض المارة كانوا بسبيل شراء بعضها فلما أقبل رجل البوليس وفطن مزموه الشراء إلى ما فى المفكرات من عيب وبعد هما ينحليا البائع من وصف عدلوا عن الشراء . وزاد الكنستابل على ذلك أنه أثناء عودته مع المتهم والمبلغ إلى القسم عرج على شارع آخر فوجد المتهم الأول (مختار محمد المهدي) وهو يضع أما كشكه فوق صندوق خشبي صغير مفكرات بمائة بطريقة مرتبة منتظمة توحى بعرضها للبيع وإن كان ذلك المتهم لم يك يصيح بعرض بضاعته على الناس . د وحيث إن المتهم الثانى اعترف بواقعة بيعه المفكرتين إلى المبلغ بالثمن الذى سماه . ولكنه زعم أنه أخذ هذه المفكرات بمالها التى ضبطت عليها بمن يدعى عبد الحميد أحمد محمد (المتهم الثالث) لبيعها لحسابه . وأنه اشتراها منه بثمن بخس قدره عشرة مليات أو اثني عشر

مليا للمفسكة الواحدة على أن ترك له الحرية في تقدير الثمن الذي يتوصل إلى بيعها به فعلا ونفى أنه هو الذي قام بتغيير الرقم أو بلصق الأوراق الداخلية لاختفاء حقيقة المفسكة قولا منه بأنه لا يعرف القراءة أو الكتابة . وأردف المتهم بأن المبلغ لا بد وأن يعلم بأن المفسكة التي اشتراها قديمة لأن الجديدة منها لا يقل ثمنها عن سبعة قروش .

« وحيث إن المتهم الأول أنكر أن المفسكات المضبوطة معه مملوكة له وذهب إلى أنها ملك المتهم الأخير الذي كان قد توجه لبعض شأنه . واستطرد إلى أنه لم يقم بفحص هذه المفسكات ولا يعرف ماهيتها ولا أن تمت تغيير قد وقع فيها .

« وحيث إن المتهم الثالث سرد أنه اشترى كمية كبيرة من هذه المفسكات القديمة بسعر سبعة مليات للواحدة باعتبارها من ورق «الدشت» وأنه سلمها للباعة المتجولين بسعر تسعة أو عشرة مليات باختلاف ما إذا دفع الثمن نقد أو نسبة على أن يكون هؤلاء الباعة مطالبين الحرية في البيع بأي ثمن . ولم يستطع تعليل كيفية تغيير الرقم وغلب أن يكون ذلك بفعل الباعة المتجولين مصرًا على أنه سلمها لهم باعتبارها مفسكات قديمة إذ أن سعر المفسكة الجديدة عن السنة الحالية لا يقل عن سبعة أو تسعة قروش . غير أنه — مع ذلك — قرر أن المتهم الأول لا صلة له ببيع هذه المفسكات وأنه عهد إليه ملاحظتها لحسب في الفترة التي تغيب فيها .

« وحيث إن النيابة العامة نسبت إلى المتهمين الثلاثة أنهم شرعوا في غش المتعاقدين معهم من

حيث حقيقة البضاعة بأن عرضوا على الجمهور مفسكات خاصة بسنة ١٩٥٣ على أنها خاصة بسنة ١٩٥٤ واستبدلوا بالعدد ٣ ، في تاريخ السنة العدد ٤ ، وطابت عقابهم بالمادة ٣/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

« وحيث إنه يهيم المحكمة قبل أن تفصل في مدى المنسوب إلى كل متهم على حدة أن تعرض لأركان جريمة الخداع المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس ويهيم التمييز بآدى ذى بدء بين جريمة الخداع هذه *délit de tromperie* التي يكون موضوعها بضائع يفترض فيها صفة غير متوفرة فيها بتمامها أو منعقدة تماما وبين جريمة الغش *délit de falsification* التي خصص لها ذلك القانون المادة الثانية منه وهي عبارة عن بيع شيء غير نقي في جوهره سواء بالاضافة أو بنزع بعض عناصره على اعتبار أنه نقي . ويؤخذ من استقراء المادة الأولى آتفة الذكر أنه لا بد لتطبيقها من توافر شروط ثلاثة :

(١) فعل الخداع بمعنى أن تكون هناك طرق احتيالية تنصب على تداول بضائع مشروعة على شريطة أن يتوافر القصد الجنائي وهي تسليم بضائع غير المتفق عليها مع عليه بذلك .

(٢) أن يرتبط المتهم والمجنى عليه برابط منشؤه التعاقد .

(٣) وأن ينصب فعل الخداع على أحد أمور معينة حددها النص على سبيل الحصر .

« وحيث إنه استهداه بهذه الأركان وتطبيقها على الفعل الذي بدر من المتهم الثاني نجد أنه طبقا لقول المجنى عليه المبلغ ورجل البوليس

الذى قام بضبط الواقعة كان ذلك المتهم يعرض بضاعته من مفكرات فوق الأفريز منبها المارة إليها وصائحاً بأنها مفكرات خاصة بالسنة الجارية ١٩٥٤ . فضلاً عن أن المظهر الخارجى لهذه المفكرات يوحى بأنها خاصة بـ تلك السنة أيضاً إذ أن رقم السنة الغابرة قد عدل بنفس المداد الذهبى إلى رقم السنة الجديدة . كما أن التصفح العابر لتلك المفكرات يخفى حقيقة ما عييتها بعد إذ ألصقت الصفحة الأولى منها فى الغلاف من الداخل كيلا يظهر رقم السنة ١٩٥٢ المطبوع عليها . وما من شك فى أن هذه الأمور بمجرد ما تكفى لوجود الطرق الاحتمالية المقصودة فى معنى ذلك النص ذلك أن هذه الطرق فى جريمة الخداع تختلف عنها فى جريمة النصب وتعتبر متوافرة مهما كان نصيبها من الضالة . بل إنه ليس كفى لقيامها بمجرد التبدليس البسيط الذى لا يرقى إلى ارتكاب حيل أو خدع من شأنها الإيهام والتعمية واستلاب ثقة الغير . كما يجوز أن تكون عبارة عن تصرفات سلبية دون أن يصدر من المتهم أى عمل ايجابى يؤثر به على المجنى عليه . ومرد هذا إلى أن الحكمة التى استند إليها المشرع من العقاب على هذه الجريمة هو استتباب الثقة التجارية والعمل على تأمينها واستقرارها .

د وحيث إنه لا مساغ لما يثيره ذلك المتهم من أن مقكرة سنة ١٩٥٤ لا يمكن أن يقل ثمنها فى يوم وقوع الحادث عن سبعة أو تسعة قروش بينما لم يدفع المجنى عليه سوى قرشين ونصف القرش . فاذا كان بعض الفقه يرى أن البيع بثمن بخس لا يعتبر طريقاً من الطرق الاحتمالية يؤدي إلى نشوء جريمة الخداع قولا بأن ما هم الجمهور هو الثمن الذى دفعه . فإن هذه المحكمة تذهب على النقيض إلى أن خفض الثمن عن الحد السائد والمتواضع عليه فى السوق التجارى هو فى حد ذاته طريق من الطرق الاحتمالية بقصد اجتذاب المستهلكين . ذلك أن الجهرة وإن كانت تميل إلى شراء البضائع المنخفضة القيمة إلا أنها - مع ذلك - قد تحجم عن شرائها حتى بذلك الثمن المنخفض لو علم ما فيها من نقص . فكأن البائع بتخفيض الثمن يغرر

الذى قام بضبط الواقعة كان ذلك المتهم يعرض بضاعته من مفكرات فوق الأفريز منبها المارة إليها وصائحاً بأنها مفكرات خاصة بالسنة الجارية ١٩٥٤ . فضلاً عن أن المظهر الخارجى لهذه المفكرات يوحى بأنها خاصة بـ تلك السنة أيضاً إذ أن رقم السنة الغابرة قد عدل بنفس المداد الذهبى إلى رقم السنة الجديدة . كما أن التصفح العابر لتلك المفكرات يخفى حقيقة ما عييتها بعد إذ ألصقت الصفحة الأولى منها فى الغلاف من الداخل كيلا يظهر رقم السنة ١٩٥٢ المطبوع عليها . وما من شك فى أن هذه الأمور بمجرد ما تكفى لوجود الطرق الاحتمالية المقصودة فى معنى ذلك النص ذلك أن هذه الطرق فى جريمة الخداع تختلف عنها فى جريمة النصب وتعتبر متوافرة مهما كان نصيبها من الضالة . بل إنه ليس كفى لقيامها بمجرد التبدليس البسيط الذى لا يرقى إلى ارتكاب حيل أو خدع من شأنها الإيهام والتعمية واستلاب ثقة الغير . كما يجوز أن تكون عبارة عن تصرفات سلبية دون أن يصدر من المتهم أى عمل ايجابى يؤثر به على المجنى عليه . ومرد هذا إلى أن الحكمة التى استند إليها المشرع من العقاب على هذه الجريمة هو استتباب الثقة التجارية والعمل على تأمينها واستقرارها .

د وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر ماورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بصدد تلك المادة ومقارنتها بالمادة ٣٤٧ الملتفة من قانون العقوبات من د أن هذه المادة الأخيرة كانت قد حددت الطرق التى يحصل فيها الغش فى مقدار البضاعة وبهذا كان استعمال إحدى هذه الطرق ركناً من أركان الجريمة ولئن كان الواقع أن الطرق المشار إليها هى الأكثر

المستملك بشراء ما لا رغبة له فيه ولا يريد شراءه لو عرفه على حقيقته .

د وحيث إنه لامراء أيضاً في توافر القصد الجنائي في حق المتهم الثاني بالذات إذ هو يتحقق بمجرد أن يسلم المتهم بضائع غير المتفق عليها وهو يعلم بذلك . فان سياق مناقشة ذلك المتهم في محضر جمع الاستدلالات تم عن معرفته أن المفكرات التي يعرضها للبيع هي عن سنة قديمة انقضت أيامها وايسست خاصة بالسنة الحالية . يؤكد ذلك القول بمقارنته بين اثمان المفكرات القديمة والجديدة ونفيه أنه كان يصفها بذلك الوصف . ولا يستطيع ذلك المتهم أن يتحلل من إضر هذه التهمة بزعمه الجهل بالقراءة والكتابة فلقد ذل لسانه خلال استجوابه وهو يحاول جاهداً إنكار أنه هو الذي قام بتغير رقم السنة بأن بعض المفكرات لازالت على أصلها تحمل تاريخ السنة المنقضية أي ١٩٥٣ .

د وحيث إنه ليس ثمة شك في حصول تعاقد بينه وبين المجنى عليه المبلغ . والصياغة التشريعية للسادة الأولى تقطع بأن المشرع المصري لم يرم إلى تحديد نوع التعاقد الذي يكون هذا الركن من جريمة الخداع . فاطلاق النص يجعله ينصب على أي نوع من أنواع التعاقد . وواضح أن هناك عقد بيع أبرم بين المتهم الثاني وبين المبلغ كان موضوعه مفكرتين بشمن ارتضاء العقادان وهو خمسة قروش .

د وحيث إنه لا يبقى بعد ذلك إلا الركن الأخير المشار إليه في الفقرة الثالثة من تلك المادة وهي حقيقة البضاعة كما أوردت النيابة ذلك في وصفها . والواقع من الأمر أن حقيقة البضاعة هي مجموع العناصر الأساسية أو الصفات الجوهرية التي يرمى إليها المتعاقدون كسبب دافع

للتعاقد وهي مسألة موضوعية تختلف باختلاف ظروف كل حالة . وفي خصوص الدعوى الراهنة نجد أن المبلغ المشتري كان يقصد شراء مفكرة خاصة بالسنة الجارية لا بسنة منقضية . وأن هذا الأمر يعتبر من الصفات الجوهرية في الشيء المباع وأن افتقاد هذه الصفة يترتب عليه جعل الشيء غير صالح الاستعمال الذي أعده له المشتري . وبذلك تكون التهمة ثابتة بكافة أركانها قبل المتهم الثاني ويتعين عقابه عملاً بمادة الاتهام . مع ملاحظة أن الجريمة تامة لا بمجرد شروع كما وصفتها النيابة لأن التعاقد قد وقع فعلاً بين المبلغ وبين المتهم الثاني وتسلم المبيع بل ولم يرد له ثمنه إلا عقب التبليغ .

د وحيث إنه بالنسبة لذكر المتهم الأخير الذي اعترف بأنه هو الذي اشترى جميع هذه المفكرات القديمة ووزعها على الباعة المتجولين بل وأقر أيضاً بأن المفكرات الأخرى التي ضبطت أمام المتهم الأول مملوكة له خاصة فلا ينبغي أن يغرب عن البال أن المشرع وإن كان قد سوى في العقاب بين الشروع والجريمة التامة إلا أنه يلزم التحرز من الخلط بين الأعمال التحضيرية وبين البدء في التنفيذ . ولما كانت جريمة الخداع تفترض أن يكون الضحية فرداً معيناً فان الشروع فيها لا يكون إلا عند البدء في الاتيان بطرق احتيالية موجهة ضد شخص بعينه مادام أن من أركان هذه الجريمة حصول تعاقد على النحو الذي جعلته المحكمة فيما سبق . فيبدو للوهلة الأولى من ثم أنه مادام لم يوجد شخص معين بالذات وجهت إليه الطرق الاحتياطية سواء من المتهم الأول أو الثالث فلا يمكن بالتالي أن يكون هناك شروعاً في جريمة الخداع يجوز نسبته اليهما . بل إن رجل البوليس لم يقرر أن

المتهم الأول الذي كان موجودا عند ضبط الكمية الأخرى كان ينادى على البضاعة المصنوعة أمامه بأى نداء .

وحيث إنه قد يشور التساؤل عما إذا كان عرض هذه المفكرات بمعرفة ذنك المتهمين الأول والثالث وقد استبدلت فيهما رقم تاريخ السنة يمكن أن يعد شروعا في ارتكاب جريمة الخداع مع الكافة ؟ والرأى الذى تحتضنه هذه المحكمة أنه لا يعتبر شروعا في جريمة الخداع عدم وجود مجنى عليه معين ولا تعدو أن تكون حالة عرض البضائع أعمالا تحضيرية لهذه الجريمة غير معاقب عليها وان الجريمة لا تبدأ إلا حيث يبدأ في خداع المتعاقد ولا يقوم الشروع إلا إذا تمحدد المتعاقد الذى أريد خداعه . ولعل بما يعزز هذا الرأى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لم يعاقب في المادة الأولى منه على مجرد وضع بيانات كاذبة أو بضائع مغشوشة فقد تولت المادتان الثانية والخامسة من ذلك القانون مواجهة هذه الحالة إذا ما توافرت شرائطها . كما خصص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية بعض مواد هذا الموضوع بالذات . وإذن ففي حدود جريمة الخداع لا محل لمناقشة مدى مسئولية العارض للبيع لأن المتعاقد قد يشتري هذه المفكرات وهو عالم بما يتورها من قدم وهو مدرك أن مدتها قد انتهت ولكنه مع ذلك يرغب في شرائها لسبب أو لآخر . فيكون المناط هو الرجوع إلى ظروف كل حالة على حدها .

وحيث إن تأصيل جريمة الخداع وردها إلى جذورها الأولى يشف عن أنها مستقاة من التشريع الفرنسى (قانون أول أغسطس سنة ١٩٠٥) الذى يجعل هذه الجريمة فصيلة من جريمة النصب تجمعهما وحدة الهدف وان كانت تفرق بينهما الأركان الخاصة بكل جريمة . والمتواضع عليه أنه لا يمكن أن يعتبر شروعا معاقبا عليه في جرائم النصب إذا لم يتحدد المجنى عليه . فوجب من ثم تحديده أيضا في حالة الشروع في جريمة الخداع . ولئن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت في صدرها على عقاب من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد . فظاهر في غير إعنات أن توفر حالة التعاقد هى أهم ركن في هذه الجريمة . وهذا التعاقد لا يتم إلا بتوافق إيجاب وقبول في وقت معا . وحيث إنه بما يعتبر فضلا زائدا القول فيها في خصوص المتهم الأول أيضا ما ثبت من أقوال المتهم الأخير من أنه لاصلة له بالمفكرات المضبوطة وأنها مملوكة للمتهم الثالث وحده الذى كان قد كلف المتهم الأول برقابتها فترة من الوقت لحسب .

وحيث إنه من كل ما سلف يبدو أن أركان جريمة الشروع في الخداع غير متوافرة قبل المتهمين الأول والأخير وأنه يتعين من ثم القضاء ببرائتهما عملا بحكم المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(قضية النيابة العمومية ضد مختار محمد المهدي وآخرين رقم ٩٠٤ سنة ١٩٥٤ بالهيئة السابقة) .

بحث علنية الجلسة

في فقه الاجراءات الجنائية

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

من المبادئ الأساسية التي يستند عليها فقه الاجراءات الجنائية — التمييز بين مرحلتى التحقيق الابتدائى والتحقيق النهائى ، فيقوم بالتحقيق الابتدائى قاضى التحقيق او النيابة العامة ويمتاز بكونه تحقيقا كتابيا لا يتطلب القانون أن يكون علنيا أو فى مواجهة الخصوم ، ، بينما تباشر المحكمة التحقيق النهائى عند ما تطرح أمامها الدعوى الجنائية وينفرد هذا التحقيق بل من أهم ضماناته انه يجرى علنا — كما يجرى شفويا وفى مواجهة الخصوم .

وسنعالج فى هذا الصدد خاصية من خصائص التحقيق النهائى وهى علنية التحقيق الذى يجرى فى الجلسة أو ما يسمى علنية الجلسة أو المحاكمة .

٢ — العلنية :

ومعنى علنية المحاكمة أن تجرى المرافعات والمناقشات والاجراءات فى جلسة علنية . فهى لا تكون قاصرة على الخصوم ، وإنما تشمل من إيشاء من الجمهور فيراقب ما يدور فى الجلسة حتى يكون رقبيا غير متحيز على سير التحقيق .

كما أن لرجال الصحافة أن يحضروا هذه الجلسات بقصد تدوين ما وقع فيها توطئة لنشرها على الكافة فى صحفهم .

ليس هذا فحسب بل لا يوجد ما يمنع من إذاعة ما جرى فى تلك الجلسات بالاستعانة بالأجهزة اللاسلكية كالراديو .

ولا يتنافى مع العلنية جعل الدخول إلى الجلسة بمقتضى تذاكر تعد لذلك فى القضايا الهامة مراعاة لحسن النظام أثناء الجلسة .

وإذا اختلفت التشريعات فيما يتعلق بعلنية التحقيق الابتدائى ، ومداه . فإنها تتفق جميعها فى أن القاعدة العامة أن تكون المحاكمة علنية .

٣ — النصوص القانونية :

وعلنية الجلسة حقيقة أساسية نص عليها دستور سنة ١٩٢٣ فأصبحت قاعدة ذات طبيعة

دستورية لا يمكن اتمام المساس بها . لـ جاءت القوانين مؤيدة لها مؤكدة لمداها .

فلقد قررت المادة ١٢٩ في الفصل الرابع الخاص بالسلطة القضائية من هذا الدستور — بأن وجلسات المحاكم علنية . إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب .

ولما صدر قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد نص في مادته ١٢١ من الفصل الثاني الخاص بنظام الجلسة على ما يلي : « تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم اجرائها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة .

كما أوردت هذه القاعدة المادة ٢٦٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

ويجب أن تكون الجلسة علنية ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة النظام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها .

ويسترعى النظر ما ورد في هذه القاعدة من حق المحكمة في المحافظة على النظام العام — ان تمنع فئات معينة من الجمهور من الحضور في الجلسة أثناء المحاكمة .

وقد جاء في المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء : « تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام . ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية .

ويجمل بنا أن نشير إلى ما ورد في البند ٥٨ من قانون الأحكام العسكرية « يجوز للمخبرين (أى الصحفيين) أن يحضروا في المجلس العسكري ويأخذوا ملحوظات ما دامت الجلسة علنية .

٤ — محكمة تقرير العلنية :

علانية المحاكمة ضمان جوهرى للتهمة وحماية للقاضى . من جهة — وللمهنة الاجتماعية من جهة أخرى .

فهو ضمان جوهرى للتهمة إذ تمكنه من مراقبة القاضى في سيره بالتحقيق ولهذا أثره في التزام القواعد القانونية واحترام حقوق الدفاع .

وهي لمصلحة القاضى إذ أن المحقق الذى لا ينشده سوى الحقيقة يؤثر ان تكون أعماله تحت سمع الجمهور وبصره يحكم على تصرفاته حكما قلما يخطئ . وفي هذا حماية لشخصه إذ تكون تصرفاته بمنأى عن كل شك أو شبهة (راجع محاضرة الدكتور محمود محمد مصطفى التى ألقاها في الاسكندرية في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ ونشرها في مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٧ العدد الأول) . فالغرض إذن من إيجاب هذه العلنية هو وضع القضاء تحت رقابة الجمهور فيدفعهم ذلك إلى احترام حقوق الخصوم واحترام القانون والعدل في إصدار أحكامهم حتى تكون محترمة عند الجمهور (راجع المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية للأستاذ على زكى العرابي الجزء الأول نبذة ١١٧٧ وما بعدها) . ولقد أكثر ذلك الأستاذ دنديه دى فابر في مؤلفه القانون الجنائى طبعة ١٩٤٧ ص ٧٩١ فقال : —

"Cette publicité est une garantie pour le juge lui-même qui sans elle serait mal protégé contre les reproches tendant à faire suspecter son indépendance et son impartialité.

ولا شك أن نظام المحلفين المعمول به في بعض الدول أن هو إلا شاهد على أن القضاء للجمهور والكلمة كلمة الجمهور والحكم حكم الجمهور .

وعلاوة على ما تقدم فاني أرى أن في العلانية حماية لعدم الهيئة الاجتماعية من الجريمة ذلك أن الفرد الذي قد تحدته نفسه على ارتكاب جريمة يقلع عن ارتكابها إذا ما حضر محاكمة متهم ارتكب مثل الفعل الذي ينتوي تنفيذه نتيجة لما ناله من زجر ناشئ من رهبة المحاكمة وجلال القضاء وهيبة الوقوف في قفص الاتهام .

• — السرية هي الاستثناء :

فاذا كانت للعلانية تلك الأغراض السامية ، وإذا كان من شأن السرية أن تهدم تلك الأهداف فليس هناك ما يدعو للسرية بل الويل كل الويل لها .

إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل تقتضي حماية مصلحة الجماعة في بعض الأحيان بإجراء المحاكمة بصفة سرية ذلك إذا كانت للعلانية تأثير على المصلحة العامة أو الآداب . هذا ما أورده القيد الذي جاءت به النصوص القانونية السالف ذكرها .

ومن هنا قال العلامة جازو أنه إذا تعارضت مصلحة المجتمع من مصلحة المتهم في الدفاع عن نفسه وجب أن تضحي الأولى في سبيل المصلحة الثانية . وهنا من مصلحة المجتمع الترية بينما تقتضي مصلحة المتهم العلانية وإنما يتعين إجراء المحاكمة بطريقة سرية تغليباً لمصلحة الجماعة .

فاذا رأت المحكمة أن السرية ضرورة لحماية النظام الاجتماعي والمحافظة على الآداب كان لها أن تقرر جعل الجلسة سرية وهذا من حق المحكمة وحدها وليس الخصوم أن يعترضوا عليه بأي حال . ومعيار تقدير السرية مسألة موضوعية للمحكمة مطلق الحرية في ذلك ولا يدخل حكمها تحت رقابة محكمة النقض .

وإنما يقتضي أن تصدر المحكمة قرارها بحكم يقضي بجعل الجلسة سرية . ويقتضي أن تشير في الحكم أو في محضر الجلسة إلى السبب الذي يدعوها لذلك .

وإذا جرت المحاكمة كلها أو بعضها بصفة سرية فيجب أن يصدر الحكم في جلسة علنية وإلا كان الحكم باطلاً ، فالحكم وهو عنوان الحقيقة يجب أن يصدر على ملا من الناس .

٦ — النظام العام والآداب :

وبما يتعين الإشارة إليه هو أن المشرع أورد عبارات مبهمه بشأن الأحوال التي يجوز فيها للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية وهي مراعاة النظام العام والمحافظة على الآداب .

فالنظام العام والآداب اصطلاحات يستورها الغموض منذ أمد طويل ولم يفلح الشراح في تعريفها كما لم يتمكن القضاء من تحديد مداها .

فيرى بعض الفقهاء أن النظام العام هو مجموعة القواعد اللازمة للحياة الاجتماعية أو هو عبارة عن مجموعة القوانين ذات الغرض الاجتماعي .

بينما عرفه آخرون بأنه مجموعة المبادئ التي تفرض على سلوك الأفراد لتحقيق الأمن الاجتماعي ورعاية صالح المجتمع .

ولقد قال بحق Japiot في رسالته سنة ١٩٠٩ د إن النظام العام يستمد عظمته من ذلك الغموض الذي يحيط به . فمن مظاهر سموه أنه يظل متعاليًا على كل الجهود التي بذلها الفقهاء لتعريفه ، .

وكذلك عن الآداب فاختلاف الشراح في شأنها وهل تتميز عن قواعد الأخلاق بمعنى أن نطاقها يختلف عن نطاق الأخلاق أم لا .

كل ذلك أدى إلى غموض فكرتي النظام العام والآداب الأمر الذي جعل من الصعوبة وضع معيار محدد للأحوال التي يعمل فيها النظام العام والآداب ، وبالتالي فقد خلع ذلك على فكرة النظام العام والآداب شيئًا من معنى القدسية .

٧ - خاتمة :

واحيداً فليرجح في تقدير دواعي النظام العام والآداب هو القاضي يفسره كما يشاء . هو الذي يرى ما إذا كان هناك داع من النظام العام أو الآداب لجعل الجلسة سرية أم لا يوجد قُمة داع ولا شك فهو أدري من غيره في هذا التقدير .

ومن بين الأحوال التي يجوز فيها للقاضي أن يجعل المحاكمة سرية حالة ما إذا كنا بصدد دعوى تمس الدفاع الوطني أو تتعلق بأمن الدولة وسلامتها أو تتصل بالمصالح العليا للبلاد ، وحقيقة الأمر أن القضاء إذ يقرر بعلنية الجلسة أو سريتها إنما يساير الأحداث وتطور الزمن .

بحث جريمة الرشوة

في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاحوال الشخصية للأجانب

(٣)

جريمة الاتجار بالنفوذ

Traffic d'influence

تاريخ الجريمة في القانون الفرنسي :

يرجع تاريخ هذه الجريمة إلى القانون الصادر في ٤ يوليو ١٨٨٩ الذي اضاف الى المادة ١٧٧ عقوبات فرنسي فقرتين أصبحتا فيما بعد وحتى صدور قانون ٨ فبراير ١٩٤٥ — الفقرتين السادسة والسابعة — أما بعد صدور هذا القانون الأخير فقد خصصت لهذه الجريمة مادة مستقلة هي المادة ١٧٨ — وقد جعل المشرع الفرنسي العقاب عاما على كل من يتجر بنفوذه لدى السلطات العامة أو لدى الادارات الخاضعة لرقابة السلطة العامة — يستوى في ذلك أن يكون فردا من آحاد الناس أو موظفا عموميا أو شخصا ذا صفة نيابية — غير انه في الحالتين الأخيرتين شدد المشرع الفرنسي العقاب — فوضع للفرد العادي الذي يستغل نفوذه ويتجر به عقوبة الحبس من سنة إلى خمس وغرامة تساوي مثل المبلغ الموعود به أو العطاء المسلم بحيث لا تقل عن خمسين ألف فرنك — في حين انه غلظ العقاب في حالة ما إذا كان المتجر بنفوذه موظفا عموميا أو شخصا ذا صفة نيابية فجعله الحبس من سنتين إلى عشر سنوات .

وسواء للحكم بهذه العقوبة المشددة ان يتجر الموظف أو ذو الصفة النيابية في نفوذ حقيقي أو مزعوم والذي تضفيه عليه وظيفته أو صفته النيابية (١) .

الجريمة في القانون المصري

أدخل المشرع المصري جريمة الاتجار بالنفوذ للمرة الأولى ضمن نصوص قانون العقوبات بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ وقد أراد ان يقتدى بالمشرع الفرنسي الا انه قصر العقاب على ذوي الصفات النيابية فقط — وكان هذا المسلك يتفق مع خطته في حصر أحكام الرشوة بصفة عامة في نطاق ضيق — ومن ناحية أخرى قدر أن الصفة النيابية تكون من ادعى الأمور الى الاغراء بالاتجار

(١) مارسيل روسيليه وموريس باتان ص ٧٠ .

بالنفوذ الذى تسبغه عادة على من يتمتع بها فآثر ان يحصر العقاب فى هذه الدائرة وحدها قاصداً من ذلك د أن يهون الحياة النيابية من العبث ويحول دون مظالم ومفاسد تهدد الحياة العامة بالاضطراب ، (١)

هذا مع أن ذوى الصفة النيابية كانوا يخضعون أيضاً للنصوص التى تعاقب على جريمة الرشوة إذ أن المشرع ساوى بينهم وبين الموظفين العموميين بالمادة ١٠٤ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (٢) .
ويبدو أن جريمة الاتجار بالنفوذ تقوم الى جانب جريمة الرشوة لتشمل الحالات التى لا يكون فيها العمل المطلوب ادائه أو الامتناع عنه داخلاً فى أعمال وظيفة الموظف (المرتشى) بل يكون العمل من اختصاص موظف آخر ويكون الفرض من عرض الجمل أو الهدية هو مجرد سعى الموظف الأول لديه لانجاز العمل (٣) .

وقد نصت المادة ١٠٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أنه د يعد فى حكم الرشوة أن يقبل أى شخص له صفة نيابية عامة سواء كانت النيابة بطريق الانتخاب أو بغيره وعدا بشىء ما أو أن يأخذ هدية أو عطية :

١ — للحصول من أية سلطة عامة على أى التزام أو تخصيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو نشان أو مكافأة أو مزية أو للشروع فى الحصول على شىء من ذلك .

٢ — أو لاستعمال نفوذ مركزه النيابى حقيقياً كان أو مزعوماً للحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشروع فى الحصول على شىء من ذلك .

ثم صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ متضمناً العقاب على هذه الجريمة أيضاً فنصت المادة ١٠٦ منه على أن د كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع ، يعد فى حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من هذا القانون ان كان موظفاً عمومياً وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فى الأحوال الأخرى .

د ويعتبر فى حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاشرافها ،

وكان الشراح فى ظل نص المادة ١٠٧ الملغى يركزون أركان جريمة الاتجار بالنفوذ فى ثلاثة :
أولاً : صفة المتجر بنفذه

(١) أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد ص ٣٧ .

(٢) باعتبار أن ذوى الصفة النيابية من المكلفين بخدمة عامة .

(٣) راجع حكم النقض المصرى الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بالجدول العشرى الخامس (جنائى)

ثانيا : قبول الوعد أو الهدية أو العطية .

ثالثا : ان يكون ذلك بقصد السعي لتحقيق منافع معينة او غايات مما نص عليه القانون (١) .
أما عن صفة المتجر بنفوذ فيبدو من نص المادة ١٠٧ الملغاة انها كانت تقصر احكام جريمة الاتجار بالنفوذ على كل شخص له صفة نيابية عامة — في حين أن المادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا تشترط توافر هذه الصفة إذ يبدأ نص المادة بعبارة وكل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ... ، فلم يعد انطباق النص مرهونا بتوافر صفة النيابة العامة في الشخص الذي يتجر بنفوذ لديه ، وإنما يقتضى اطلاق النص ان يعاقب كل من يتجر بنفوذ ولو كان فردا من آحاد الناس — ويفسر تعديل النص على هذا النحو ميل المشرع الى التشديد الذي ساد جميع نصوص الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — وقد تأثر المشرع في ذلك بنص المادة ١٧٨ عقوبات فرنسي بعد تعديلهما بالامر الصادر في ٨ فبراير ١٩٤٥ .

وعلى ذلك لا نرى مجالا لاعتبار صفة من يتجر بنفوذ ركنا من أركان جريمة الاتجار بالنفوذ بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

قبول الوعد أو الهدية أو العطية :

كانت المادة ١٠٧ الملغاة تبدأ بعبارة د يعد في حكم الرشوة أن يقبل أى شخص له ... ، ، وعلى ذلك كان الركن الثانى من أركان هذه الجريمة هو قبول صاحب الصفة النيابية وعدا أو أخذه هدية أو عطية .

أما المادة ١٠٦ مكررا (الجديدة) فقد صدرت بعبارة د كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ، أى أن مجرد الطلب أصبح مساويا للقبول أو الاخذ كما هو الحال في جريمة المراتشى (٢) . وهذا الركن من أركان الجريمة لا يختلف فى شيء عن الركن المادى فى جريمة الرشوة فيرجع إلى ما قلناه بصدد :
الغرض :

لا تتوافر جريمة الاتجار بالنفوذ إلا إذا كان طلب العطاء أو قبوله قد تم لغرض أو أكثر من الأغراض التى نص عليها المشرع فى المادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهى الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع .

وحقيقة المقصود من هذا الشرط أن يكون الدافع (للاشى) على تقديم العطاء هو التوسل

(١) المرحوم أحمد أمين (بك) المرجع السابق ص ٣٨ .

(٢) يراجع الجزء الأول من هذا البحث — والمنشور فى عدد أكتوبر من المجلد من ٤٠٣ .

بنفوذ شخص معين لتحقيق أحد هذه الأغراض — سواء ، أكان هذا النفوذ حقيقيا أم مزعوما .
وبهذا تتميز هذه الجريمة عن جريمة الرشوة التي يشترط فيها اختصاص الموظف المرتشى فعلا أو
زعا بالعمل المراد أدائه أو الامتناع عنه .

ولا يشترط أن يكون اعتقاد (الراشي) في نفوذ الشخص الذي قبل الهدية أو العطية وليد مسمى
بذل في هذا السبيل ، ولو أنه يجوز اعتبار مثل هذا المسمى — أن وجد — مكونا لجريمة نصب — مستقلة
عن جريمة الاتجار بالنفوذ (١) .

ويبين من استعراض نص المادة ١٠٦ مكررا أنه جاء عاما وشاملا — وأن البيان الوارد به
إنما جاء على سبيل المثال لا الحصر — على عكس المادة ١٠٧ قديم التي لم تكن تتضمن عبارة
« أو أية مزية من أى نوع » ، مما دعا الشراح إلى أن يعتبروا الأغراض المبيته بها واردة على سبيل
الحصر لا المثال (٢) .

ويقابل العموم الذي تفيدته المادة ١٠٦ مكررا — ما يفيدته نص المادة ١٧٨ فرنسي من شمول
إذ تضمنت هذه المادة الأخيرة عبارة « أو مزايا أيا كانت » ، *des faveurs quelconques*
وقد فسرت المحاكم الفرنسية المادة ١٧٨ — بسبب ورود هذه العبارة بها — تفسيرا موسعا فقضى بأن
كلمة « نياشين » يدخل في مدلولها النياشين الأجنبية ولو أن حمل هذه النياشين يتوقف على صدور
إذن حكومي (٣) .

وقضى كذلك بأن عبارة « مزايا أيا كانت » الواردة في المادة ١٧٨ يجب التوسع في تفسيرها بحيث
يدخل في مدلولها كل قرار يصدر من السلطة العامة مفيدا لصاحب المصلحة إذا كان لم يحصل عليه
بطريق قانوني بل عن طريق النفوذ المتجربه — وعلى ذلك يعاقب على جريمة الاتجار بالنفوذ كل
شخص طلب مبلغا من النقود للحصول أو لمحاولة الحصول على إعفاء من الخدمة العسكرية لصالح
شخص طلب للتجنيد (٤) .

وقضى بانطباق نص المادة ١٧٨ على شخص قبض مبلغا من المال بقصد الحصول من السلطة
الإدارية على قرار بإيقاف أو بسحب قرار صدر بإبعاد أجنبي (٥) .
وكذلك يقع تحت طائلة العقاب طبقا لنص المادة ١٧٨ كل من يطلب أو يتقبل هدايا أو عطايا

(١) ويقدم المتهم بالوصفين مما (جريمة الاتجار بالنفوذ وجريمة النصب) فيكون هناك تعدد أوصاف
قانوني *concours de qualifications*

(٢) المرحوم أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد الرجعي السابق ص ٤٩ .

(٣) نقض فرنسي ٢٤ يوليو ١٩١٢ جازيت دي باليه ١٩١٢ / ٢ / ٤١٣ — جارسون ١٩٥٢ ص ٧٠٩

رقم ٢١٤ .

(٤) نقض فرنسي ٩ مايو ١٨٩٥ جارسون الرجعي السابق .

(٥) حكم محكمة باريس ١٨ مايو ١٩٢٣ جازيت دي باليه ١٩٢٣ / ٢ / ١٥٦ .

مقابل التوسط لدى رئيس الجمهورية أو موظفي مكتب العفو لاستصدار عفو أو للتوصل إلى تخفيف العقاب على جريمة معينة (١) .

ويستوى في خصوص جريمة الاتجار بالنفوذ أن يكون القرار المراد الحصول عليه قضائيا أو إداريا .

"Les expressions "faveurs accordées par l'autorité publique" devant, dès lors, s'entendre dans le sens le plus large, s'appliquent aux décisions judiciaires bien qu'à celles de l'autorité administrative".

ويضيف بعض الشراح إلى أركان جريمة الاتجار بالنفوذ ركنا أخيرا وهو أن يكون ثمة توسل بالنفوذ حقيقيا كان أو مزعوما (٢) .

على أنه سواء اعتبر هذا الشرط ركنا مستقلا أو داخلا بطبيعته في ركن الغرض فهو شرط لازم يجب توافره لقيام الجريمة .

الشروع في جريمة الاتجار بالنفوذ :

القانون الفرنسي :

كانت فكرة الشروع حتى صدور قانون فيشى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ — تشير بعض الصعوبات — فبحسب القواعد العامة كان الشروع معاقبا عليه في جريمة الاتجار بالنفوذ التي يكون الجاني فيها ذا صفة نيايية عامة — إذ كانت هذه الجريمة جنائية يعاقب على الشروع فيها دون نص — أما إذا كان المتجر بنفذه فردا من أفراد الناس — فلأن المشرع يجعل جريمته جنحة فقط — فلا يمكن في حالة صمت القانون أن يعاقب على الشروع فيها

وقد ذهب بعض الشراح إلى أن جريمة الاتجار بالنفوذ التي يكون الجاني فيها صاحب صفة نيايية عامة تتم بمجرد قبول العطاء أو الهدية — فالجريمة لا تتضمن عملا أو امتناعا عن عمل وإنما تتوافر أركانها بمجرد إبرام الاتفاق الغير المشروع — وعلى ذلك فعند هؤلاء الشراح لا يتصور عملا تحقق الشروع في جريمة الاتجار بالنفوذ إلا في حالة ما إذا كان الموظف أو صاحب الصفة النيايية هو الذي طلب الوعد أو الجمل أو الهدية مقابل السعي لتنفيذ أحد الأغراض التي نص عليها القانون (٣) .

أما البعض الآخر من الشراح فيذهب إلى أن الجريمة لا تتم إلا بتنفيذ الوعد — أما ما قبل ذلك فليس إلا شروعا لا عقاب عليه إذا كان سبب عدم التنفيذ راجعا إلى إرادة الموظف أو صاحب الصفة النيايية (٤) .

(١) جارسون المرجع السابق — فستان هيلي وجان بروشو ١٩٤٨ ص ١٣٩ .

(٢) مارسيل روسيليه وموديس باتان ص ٧٠ .

(٣) جازو جزء ٤ نبذة ١٥٣٣ .

(٤) يراجع جارسون ١٩٥٢ ص ٧١١ نبذة ٢٢٧ .

وقد وضع قانون فيشى المذكور الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٤٣ حدا لهذا الخلاف إذ لم يأخذ بنظرية الشروع في جريمة الرشوة والاتجار بالنفوذ على السواء — وذلك بعد تعديله وصف الجريمة من جنابة إلى جنحة وبالنص صراحة على توافر الجريمة بمجرد طلب الهدية أو العطية من جانب الموظف أو صاحب الصفة النيابية — وبذلك تبدأ مدة تقادم الدعوى الجنائية منذ اليوم الذى يقع فيه هذا الطلب — وهذا ما أخذ به أيضا القانون الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ .

القانون المصرى :

يظهر من استعراض نص المادة ١٠٦ مكررا أن المشرع ساوى فيما يتعلق بجريمة الاتجار بالنفوذ بين مجرد الطلب وبين قبول الوعد أو العطية فيعتبر أى منهما كافيا لقيام الجريمة — وهذا على خلاف المادة ١٠٧ (من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧) التى كانت تشترط القبول لى تم الجريمة والقبول هنا ينصب على الوعد بشئ ما أو أخذ الهدية أو العطية .

ولا يشترط طبقا لنص المادة ١٠٦ مكررا (١) أن يكون المتجر بالنفوذ قد حصل للراشئ على الفرض المراد تحقيقه أو حتى بدأ مسما في هذا السبيل إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد قصد بعبارة « أو لمحاولة الحصول » (٢) معنى خلاف ذلك (٣) .

وإذن تم جريمة الاتجار بالنفوذ بمجرد إبرام الاتفاق بين المتجر بنفوذه والراشئ سواء أكان العرض من جانب هذا الأخير أم كان الطلب من جانب من يتجر بنفوذه .

العقاب :

اعتبر المشرع في المادة ١٠٦ مكررا د من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية ... في حكم المراتشى ووضع له نوعين من العقاب بحسب الصفة التى يتصف بها .

(١) فيعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهى الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على مائة ألفى أو وعد به — إذا كان الجانى موظفا عموميا .

ويعاقب بنفس العقوبة أولئك الذين اعتبرهم المشرع في المادة ١١١ من القانون في حكم الموظفين العموميين ومنهم أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبيين أم معينين .

(٢) ويعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في الأحوال الأخرى — ولا يبقى لى يعاقب بهذه العقوبة إلا الأفراد العاديين الذين ليست لهم صفة الموظفين العموميين ولا يعدون في حكمهم .

(١) وهذا ما يفهم من نص المادة ١٠٧ قديم .

(٢) المقابلة لعبارة « أو للشروع في الحصول على شئ من ذلك » الواردة في المادة ١٠٧ قديم .

(٣) أحمد أمين (بك) والدكتور على راشد الأرجع السابق ص ٤٣ .

أما الرأى فيعاقب بنفس العقوبة التى يعاقب بها المتجر بنفوذه تطبيقا للمادة ١٠٧ مكررا مادام أن المشرع اعتبر المتجر بنفوذه فى حكم المراتى ،
وترانا فى غير حاجة إلى القول بىريان الاعفاء المنصوص عليه فى المادتين ١٠٧ مكررا و ١٠٨ على هذه الجريمة .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ :

استعمال القوة أو التهديد :

تنص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه يعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة بحسب الأحوال من يستعمل القوة أو التهديد فى حق موظف عمومى أو مستخدم ليحصل على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكاف بها .

ويقابل هذا النص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والتى كانت تنص على أنه يعبد مثل الرأى ويعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأعمال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته .

وقد أثار وضع هذا النص بين أحكام الرشوة نقد كثير من الشراح ، إذ لا يرون فمة هلاقة بين هذه الجريمة وبين جريمة الرشوة — لأنه ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وهو الخصيصة المميزة لجريمة الرشوة (١) .

ويبدو أن المشرع المصرى انتهج فى ذلك نهج المشرع الفرنسى غير أن هذا الأخير اعتبر هذه الجريمة صورة من صور الرشوة الايجابية التى نص عليها فى المادة ١٧٩ عقوبات فعبّر عن ذلك بما يلى :

" Quiconque , pour obtenir soit l'accomplissement ou l'abstention d'un acte, soit une des faveurs ou avantages prévus aux articles 177 et 178 , aura usé de voies de fait ou menaces , de promesses, offres , dons ou presents "

وقد اقتصر المشرع المصرى على تشبيه هذه الجريمة بجريمة الرشوة ونص عليها فى مادة خاصة هى المادة ١٠٩ — ووجه الشبه بينهما أنها تؤدى إلى نفس النتائج الخطرة التى تؤدى إليها الرشوة الايجابية .

وقبل التعرض لأركان هذه الجريمة يهمننا أن ندفع شبهة قد تثار فيما يتعلق بارتباط هذه الجريمة بالجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات (٢) — إذ أن هذه المواد تعاقب

(١) أحمد أمين (بك) والدكتور عل راشد المرجع السابق ص ٤٤ — الموسوعة الجنائية جزء رابع ص ٤٩ — الدكتور محمود مصطفى (الطبعة الثالثة) ص ٤٠ .

(٢) وكذلك قد تشابه هذه الجريمة فى خصوص استعمال وسائل التهديد بالجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٧ عقوبات فى بعض الصور على الأقل .

بعقوبة الجنبعة من أهان بالتهديد أو من تعدى أو قارم بالعنف أو بالقوة موظفا عموما أثناء تادية وظيفته أو بسببها - في حين أن المادة ١٠٩ تعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة بحسب الأحوال من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عموما أو مستخدم ليحصل على قضاء أمر غير حق أو على اجتنايه أداء عمل من الأعمال المكلف بها - وظاهر من هذا النص أن الجريمة لا تخرج عن أن تكون اعتداء بالقوة أو العنف أو التهديد على موظف عموما أو مستخدم بسبب أعمال وظيفته - مما قد يدعو للقول إن هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ هي نفس الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد بحسب الأحوال - وبذلك يكون المشرع قد وضع لجريمة واحدة عقوبة الجنائية وعقوبة الجنبعة - ويكون هناك تعدد أوصاف قانوني فيقدم الجاني للمحكمة بالوصفين معا وعلى المحكمة أن تطبق نص المادة ٣٢ عقوبات وأن تعاقبه بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد .

ولعل هذا ما قال به فعلا بعض الشراح (١) في ظل نص المادة ١٠٩ عقوبات (الملغاة) والتي كانت تنص على أنه " يعد مثل الراشي ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة (المادة ١٠٨) من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف عموما ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنايه أداء عمل من أعمال وظيفته " .

وقد تأثر هذا الرأي بما يراه الفقه الفرنسي من أن هناك تعدد معنوي للجرائم فيما بين المادة ١٧٩ (وهي المقابلة في شق منها للمادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣) والمواد من ٢٢٨ إلى ٢٣٣ (وهي المقابلة للمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات مصري) والمادة ٣٠٥ وما بعدها من القانون الفرنسي (المقابلة للمادة ٣٢٧ عقوبات مصري) (٢) .

ونرى انه ان ساغ هذا الاتجاه السائد في الفقه الفرنسي فانه لا يسوغ بالنسبة للقانون المصري لوجود خلاف جوهري بين نص المادة ١٧٩ عقوبات فرنسي والمادة ١٠٩ من القانون المصري - فقد رأينا كيف اعتبر المشرع الفرنسي جريمة استعمال القوة أو التهديد مع الموظف العمومي صورة من صور جريمة الرشوة الإيجابية فساوى بين وسائل العنف أو التهديد وبين الوعود أو العروض أو الهدايا - فجرد استعمال القوة أو العنف في حق الموظف لأجل الوصول إلى أداء عمل أو إلى الامتناع عنه - تتوافر به الجريمة ويستوى عندئذ في نظر المشرع الفرنسي أن يكون العمل المطلوب القيام به حقا أو غير حق وأن يكون الامتناع مشروعا أو غير مشروع - وذلك على عكس المشرع المصري الذي اشترط أن يكون الأمر المطلوب القيام به غير حق أو أن يكون الاجتناب منصبا

(١) الموسوعة الجنائية جزء رابع ص ٤٩ .

(٢) راجع جارسون طبعة ١٩٥٢ ص ٧١٥ رقم ١٩ حيث جاء به " ان وسائل الاكراه التي تستعمل حيال الموظف العمومي بقصد تحويله عن واجبات وظيفته نادرة الوقوع عملا - ومن ناحية أخرى فان وسائل العنف تكون جريمة التعدى على الموظفين المعاقب عليها بالمادة ٢٢٨ وما بعدها - ونفضل الوصف الأخير للجريمة - أما وسائل التهديد فتقع في بعض الصور تحت طائلة المادة ٣٠٥ وما بعدها - فيكون هناك تعدد غير حقيقي للجرائم ويجب تقديم الفعل بكافة أوصافه القانونية الممكنة وحيثما يحسب بعقوبة الجريمة الأشد التي عادة تكون هي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ .

على عمل من الأعمال المكلف بها - بما يفهم منه أن الجريمة لا تتوافر بمجرد استعمال وسائل العنف أو التهديد بل يشترط أن يكون مقصودا من هذه الوسائل إجبار الموظف على أن يقوم بأداء عمل غير حق أو أن يجتنب عملا من الأعمال التي تفرضها عليه وظيفته .

وعلى ذلك يجب لكي يعاقب شخص طبقا للمادة ١٠٩ مكررا أن تسفر الوقائع والأفعال التي ارتكبها عن قيام قصد جنائي خاص doI special أو دافع mobile لديه هو انتزاع الحصول من الموظف على أداء عمل غير حق أو الامتناع عن عمل (حق) من الأعمال المكلف بها .

هذا القصد الجنائي الخاص أو تحريك النشاط الإجرامي بغية تحقيق غرض معين هو الذي يميز في نظرنا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا عن الجرائم الواردة في الباب السابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي : جرائم مقاومة الأحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره - فهذه الجرائم الأخيرة لا يشترط فيها إلا القصد الجنائي العام وهو ارتكاب القوة عمدا مع العلم بصفة المجنى عليه - دون توقف على باعث معين (١) .

وعلى ذلك فلا يسوغ في نظرنا القول بأن هناك قسما بين الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا وبين الجرائم التي تنص عليها المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ تعدد معنوي للجرائم بل إن لكل جريمة منها مجال عمل خاص وبالتالي يختلف وجه التجريم فيها تبعا لاختلاف درجة القصد الجنائي - فيعاقب الجنائي طبقا للمادة ١٠٩ إذا كان يقصد الوصول إلى أن يؤدي له الموظف عملا غير حق أو أن يمتنع عن عمل من الأعمال المكلف بها - على حين أن الجنائي الذي يستعمل القوة أو التهديد ليجبر الموظف على أن يؤدي له عملا غير حق أو أن يمتنع عن إتيان عمل من الأعمال غير المكلف بها أو غير المشروعة - يعاقب بالعقوبات الواردة بالمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ حسب الأحوال (٢) وكذلك الحال بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ عقوبات في بعض صورها .

أركان هذه الجريمة :

أركان هذه الجريمة ثلاثة وهي :

- (١) استعمال القوة أو العنف أو التهديد .
- (٢) أن يكون ذلك في حق موظف عمومي أو مستخدم .
- (٣) أن يكون ذلك بقصد الحصول على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها .

(١) يراجع في تعريف القصد الجنائي الخاص ووبرت لجروس في رسالته عن الركن الأدبي في الجرائم المقدمة لنيل درجة الأجر بمحاسبون في القانون طبعة ١٩٥٢ ص ٢٢٩ .

(٢) ويرى هذا الرأي أيضا الدكتور محمود محمود مصطفى في كتابه الطبعة الثالثة ص ٣٩ و ٤٠ - راجع كذلك المرحوم أحمد أمين (بك) والدكتور علي راشد ص ٤٦ و ٤٧ .

الركن الأول — استعمال القوة أو العنف أو التهديد :

أما عن القوة والتهديد فيذهب البعض إلى انهما لفظان مترادفان وأن كلا منهما لا يضيف جديداً إلى المعنى المستفاد من الآخر (١)

" Ces expressions étaient synonymes , l'une n'ajoutant rien à la signification et à la portée de l'autre " .

إلا أن رأياً آخر يرى أن القوة أكثر عموماً فتشمل كل اعتداء يقع على الأشخاص أو الأشياء — في حين أن العنف لا يطلق إلا على الاعتداء الذي يقع على الأشخاص فقط .

" Les violences peuvent s'exercer sur les choses et sur les personnes, les voies de fait s'entendent plutôt de violences contre les personnes seulement " .

وفي اللغة يقصد بإعمال العنف الأعمال الأقل جسامة من أعمال القوة (٢) .
ولا يشترط القانون لكي تتوافر الجريمة أن تكون أعمال القوة أو العنف التي استعملها الجاني — على قدر معين من الجسامة — فتكفي أعمال القوة أو العنف البسيطة (٣) .
أما التهديد فيشترط أن يكون جديداً بحيث يولد في نفس المجنى عليه الخوف من تحقق الشيء المهدد به .

" Les menaces doivent être sérieuses et de nature à inspirer une crainte fondée de les voir se réaliser . " (٤)

إلا أنه لا يشترط أن تنعدم إرادة الموظف بل تتحقق الجريمة بمجرد أن يقوم في ذهن الجاني أن وسائل القوة أو التهديد المستعملة من شأنها أن تمنع الموظف من القيام بتنفيذ واجبات وظيفته .

الركن الثاني — الموظف أو المستخدم :

يشترط لقيام الجريمة أن تكون القوة أو العنف أو التهديد قد وقع على موظف عمومي أو مستخدم — ويختلف العقاب تبعاً لما إذا كان الواقع عليه العنف أو التهديد أو القوة موظفاً عمومياً (أو من في حكمه طبقاً لنص المادة ١١١) وحينئذ يعاقب الجاني بالاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي تختلف تبعاً للعمل أو للامتناع — أو مستخدماً وحينئذ يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة ١٠٦ وهي الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو بإحدى هاتين العقوبتين — ما لم يكون الاكراه جريمة أشد فعندئذ توقع عقوبتها (٥) .

الركن الثالث — الغرض le but :

يجب أن يباشر الجاني وسائل القوة أو العنف أو التهديد بقصد حمل الموظف أو المستخدم على

(١) نقض ٢٥ فبراير ١٨٤٣ جارسون ص ٧٦٨ رقم ٢٠ .

(٢) جارسون نفس المرجع .

(٣) دالوز دائرة المعارف الجنائية جزء أول طبعة ١٩٥٣ ص ٥٨٧ نبذة ٨٢ .

(٤) جارسون ص ٧١٥ رقم ١٨ .

(٥) الدكتور محمود محمود مصطفى الطبعة الثالثة ص ٤٠ .

قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها .
وهذا الغرض هو الذى يميز نشاط الجاني في هذه الجريمة عن سائر الجرائم الأخرى التى قلنا
إنها تشبه بها --- وائس الغرض هنا إلا تحريك نشاط الجاني نحو غاية معينة (١) .

" la dessin poursuivie , le mouvement vers une fin "
هذه الغاية هى ما سلفنا الكلام عنها من أنها الوصول إلى قضاء أمر غير حق أو اجتنابه أداء عمل
من الأعمال المكلف بها .

الجريمة النامة والشروع :

يرى المرحوم أحمد أمين (بك) أنه يجب قياس هذه الجريمة على جريمة الرشوة . وهذه لا تتم إلا
بقبول الموظف القيام بعمل أو الامتناع عنه --- فيجب ألا تعتبر جريمة المعتدى تامة إلا إذا ترتب
على الاعتداء أو التهديد قبول الموظف تنفيذ ما يطلب منه سواء أقام بعد ذلك بالتنفيذ أم لم يقم (٢) .
وكان يسوغ هذا رأى لو أن المشرع لم ينص فى المادة ١٠٩ مكررا من القانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٥٣ على أن من استعمال القوة أو العنف أو التهديد ولم يبلغ مقصده يعاقب بالسجن
وبغرام لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان أو التهديد أو استعمال القوة
والعنف حاصلًا لموظف عمومى --- فإذا كان أو استعمال القوة أو التهديد حاصلًا لغير موظف
عمومى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تجاوز مائتى جنيه ، إذ أنه يفهم من
نص هذه المادة التى تتكلم عن الشروع فى جريمة الرشوة وجريمة استعمال القوة أو التهديد فى حق
الموظف العمومى أو المستخدم --- أن المشرع وضع فى اعتباره بلوغ الجاني مقصده فإذا بلغه كانت
الجريمة تامة وإذا لم يبلغه وقف فعليه عند حد الشروع ويقضى ذلك منا التسليم بأن هذه الجريمة لا تتم
إلا بالتنفيذ بعكس جريمة الرشوة التى تتم بالقبول فقط لصراحة عبارة " ولم تقبل منه " الواردة فى
المادة ١٠٩ مكررا أيضا .

وعلى ذلك تتم الجريمة إذا قام الموظف بالعمل الغير الحاق الذى أرغمه الجاني على أدائه بالقوة أو
بالتهديد أو بالعنف وكذلك إذا امتنع عن أداء عمل من الأعمال المكلف بها نتيجة لذلك .
ولا يمكن تغيرة عبارة " ولم يبلغ مقصده " على غير هذا المعنى إذ أن مقصد الجاني ليس فقط قبول
الموظف وإتمام تنفيذه الأمر أو الامتناع المطلوب (٣) .

وظاهر أنه لا يوجد فى هذه الجريمة التقابل الذى يوجد عادة بين جريمة الرشوة وجريمة المرتشى -
فإن الذى يعاقب فى حالة المادة ١٠٩ هو المعتدى وحده ولا يتصور إمكان معاقبة الموظف --- لأن
قبوله أو تنفيذه العمل تم تحت تأثير الإكراه أو التهديد (٤) .

(١) روبرت ليروس فى رسالته عن القصد الجنائى ص ٢٢٩ .

(٢) كتابه الذى أخرجه الدكتور على راشد طبعة ١٩٤٩ ص ٤٧ .

(٣) يرى جارسون أن هذه الجريمة كالرشوة الإيجابية فى القانون الفرنسى جريمة شكلية تتم بمجرد مباشرة
القوة أو العنف أو التهديد حتى ولو قاوم الموظف ولم يذعن .

(٤) المرحوم أحمد أمين (بك) ص ٤٥ .

العقاب :

يعاقب مرتكب هذه الجريمة عند تمامها بالعقوبة المقررة للرشوة حسب الأحوال فإن كان القصد من استعمال القوة أو التهديد أو العنف أداء عمل فإن العقوبة تتحدد طبقا للمادة ١٠٣ أما إن كان القصد من استعمال القوة أو العنف أو التهديد اجتناب عمل من الأعمال المكلف بها الموظف فإن العقوبة تتحدد طبقا للمادة ١٠٤ وذلك إذا كان المعتدى عليه موظفا عموميا (أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١) .

أما إن كان المعتدى عليه مستخدما في مشروع خاص فإن العقوبة تتحدد طبقا للمادة ١٠٦ أما في حالة الشروع فقد تسكفت المادة ١٠٩ مكررا بتحديد العقاب .

رقابة محكمة النقض :

وما دمتنا قد انتهينا إلى أن القصد الجنائي الخاص ركن من أركان جريمة استعمال القوة أو العنف أو التهديد في حق الموظف العمومي أو المستخدم فإنه يتعين على قاضي الموضوع أن ينص في الحكم على توافره وأن يبين في الأسباب الوقائع التي حدثت به إلى استخلاص هذا القصد لتتمكن محكمة النقض من فرض رقابتها الواسعة على ما ينتهي إليه حكمه لتعلق ذلك بالقانون (١) .

عقوبة المصادرة :

لم يكن قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ يتضمن نصا خاصا بمصادرة ما يدفع على سبيل الرشوة بل كان يترك الأمر للمادة ٣٠ عقوبات التي تجيز للقاضي إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة . وهذا على خلاف القانون الفرنسي الذي نص في ذيل المادة ١٨٠ منه على مصادرة الأشياء المسلبة على سبيل الرشوة لجاء بها ما يلي :

"Il ne sera jamais fait au corrupteur restitution des choses par lui livrées ni de leur valeur elles seront confisquées au profit du trésor وهذا النص يوجب على القاضي أن يحكم بالمصادرة أيا كانت طبيعة الأشياء المسلحة على سبيل الرشوة (٢) ، فإذا كان الشيء المسلم لا يوجد بين يدي المرتشي فإنه يجب على القاضي أن يحكم بمصادرة قيمته .

وقد تضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ نصا خاصا بعقوبة المصادرة هو المادة ١١٠ الذي يجرى على أنه يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للواد السابقة ، فأصبح هذا النص الخاص من الواجب الحكم في جريمة الرشوة بالمصادرة لصالح الخزانة العامة ولم يعد الأمر جوازا للقاضي كما كان .

(١) روبرت ليجروس في رسالته السابقة ص ٢٣٤ و ٢٥٦ .

(٢) لا يهم أن تكون نقودا أو منقولات أو قيم مالية أو حتى عقارات — جارسون ص ٧٢١ رقم ٣٨ .

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٩	٦٢١	أول يونيو ١٩٥٣
٢٠٠	٦٢٣	د د د
٢٠١	٦٢٣	د د د
٢٠٢	٦٢٤	د د د
٢٠٣	٦٢٥	د د د
٢٠٤	٦٢٦	د د د
٢٠٥	٦٢٧	د د د
٢٠٦	٦٢٧	د د د

(١) قضاء محكمة النقض الجنائية

إصابات العمل . تعويض عن عامة . كيفية ثبوت العاهة . بيان التعويض . ميعاد دفعه . الامتناع عن دفعه . العقاب عليه . استئناف . حق المتهم في الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية . مناهة العقوبة وحدما في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . التعويض المقضى به في الدعوى المدنية . لا تأثير له .

تموين . زراعة القمح بالنسب التي حددها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ . الحياة الفعالية . هي أساس ما أرجبه القانون من ذلك .

تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إليها من الإبلاغ عن جناية أو جنحة . لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات .

تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية بناء على بلاغ يكون قد وصل إليها عن وقوع جناية أو جنحة . لا يشترط أن يكون هذا التحقيق المفتوح قد قطع مرحلة معينة أو كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات .

١ — إجراءات . إجراء تم صحيحا في ظل قانون قائم . صحته وخضوعه لأحكام هذا القانون .

٢ — المادة ٥ من قانون العقوبات . لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية .

غش البضاعة . متعمد توريد ابن . عقابه لمجرد كونه هو المتعمد بالتوريد . لا يصح . يجب أن يثبت أنه ورد اللبن مع عليه بغشه .

دفاع . طلب المتهم سماع شاهد الإثبات في مواجهته أمام محكمة أول درجة . عدم التفات المحكمة إلى طلبه . طلبه سماعه أمام المحكمة

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠٧	٦٢٧	٨ يونيو ١٩٥٣
٢٠٨	٦٢٨	٢٠٩
٢١٠	٦٢٨	٢١١
٢١٢	٦٣٩	٢١٣
٢١٤	٦٣٠	٢١٥

الاستثنائية . تأييد هذه المحكمة الحكم لأسبابه دون إجابة المتهم إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع . حكم . تسببه . سبق الإصرار . مثال للتصور في التدليل على قيامه .

تزوير . دفتر المواليد . تغيير اسم والد الطفل أو والدته فيه . تزوير في ورقة رسمية .

نقض . الشهادة التي تعتمد عليها لإثبات أن الحكم لم يوقع ويودع قلم الكتاب في المدة القانونية . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغم مضي ثلاثين يوما .

سرقة . شروع فيها . مثال .

دفاع . طالب إحالة المتهم إلى طبيب في الأمراض العقلية . رفض المحكمة هذا العتاب لأسباب معتبرة . صحيح . المحكمة ليست ملزمة بالاستعانة برأي طبيب في الأمراض العقلية في أمر تبينه من عناصر الدعوى .

ضرب أفضى إلى الموت . جرح تسبب المتهم في حصوله للجنح عليها بجذب حقيقتها بعنف فوقعت على الأرض . إصابتها أثناء علاجها منه بالتهاب رئوي أدى إلى وفاتها . توافر ظرف الإكراه في السرقة ، وقيام جريمة إحداث جرح أفضى إلى الموت .

إثبات . أساس الأحكام الجنائية . حرية القاضي في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .

نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنة . قصره على حالة الأمر بحالة الواقعة على المحكمة الجزئية . الأمر بحالتها إلى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

استئناف . حكم . ادعاء الطاعن صدور الحكم في تاريخ غير الوارد فيه وطلبه التأجيل لإثبات ما يدعيه . قضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون تمكينه من إثبات دعواه . إخلال بحق الدفاع .

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٦	٦٣٢	١ — دفاع . طلب معاينة ليس من شأنها أن تنفي الأدلة التي اقتنعت المحكمة بثبوت التهمة . لا تثريب على المحكمة في إغفاله .
٢١٧	٦٣٣	٢ — محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق . سماع محكمة أول درجة شهود الإثبات في الجلسة التي تخلف فيها المتهم عن الحضور بغير عذر مقبول واعتبر فيها الحكم حضوريا . ليس له أن ينهي عن المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع الشهود في مواجهته .
٢١٨	٦٣٣	٣ — نقض . دفع المتهم بطلان التفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى اعترافه في تحقيقات النيابة . لا جدوى له من التمسك بطلان التفتيش .
٢١٩	٦٣٤	دعوى مدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية .
٢٢٠	٦٣٤	ترصد . لا يؤثر في قيامه أن يكون في مكان خاص بالجاني نفسه .
٢٢١	٦٣٤	غرفة الاتهام . سلطتها في إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .
٢٢٢	٦٣٥	نقض . حكم . توقيعه في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ادعاء عدم التوقيع في مدى هذه المدة . سبيل اثباته . الاستناد في ذلك إلى مجرد عدم خلو الحكم من تاريخ التوقيع عليه . لا يجدي .
٢٢٣	٦٣٥	إجراءات . توقيع القاضى والسكانب على كل صفحة من محاضر الجلسات . عدده . لا يترتب عليه بطلان .
		ضرب أفضى إلى عاهة . إثبات الحكم بما أورده التقرير الطبي أن العاهة التي تخلفت بالمصاب هي فقد جزء من العظم لا ينتظر ملؤه في المستقبل . هذا لا يدل على عدم استدامة العاهة .
		هتك عرض بالقوة . إثبات المحكمة وقوع الفعل على المجنى عليها بغتة الأمر الذي أثار اشمزازها واستنكارها في أول مرة ودفوعها

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لصنع المتهم في ثاني مرة . ذلك يكفي لتوافر ركن استعمال القوة .
٢٢٤	١٦ يونيو ١٩٥٣	١ — دعوى مدنية . صدور الحكم بتعويض مؤقت . النعي عليه بأنه لم يحدد خطأ المجنى عليه ومبالغ تأثيره على مقدار التعويض . لا محل له .
		٢ — دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . الحكم برفض طلب تدخله أمام المحكمة الاستئنافية خصماً منضماً إلى المتهم في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم . حكم صحيح .
٢٢٥	٦٣٧	١ — رشوة . كون الراشي غير جاد في عرضه . لا يؤثر في قيام الجريمة مادام الموظف قد قبله على أنه جدي .
		٢ — رشوة . يكفي أن يكون للموظف نصيب من العمل المطلوب .
٢٢٦	٦٣٧	دفاع . طلب هام . إجابته أو الرد عليه . عيب يستوجب نقض الحكم . مثال .
٢٢٧	٦٣٨	١ — إثبات . شاهد نفي . سماعه لدى المحكمة الاستئنافية . عدم تعليقها على هذه الشهادة . لا يتمدح في سلامة حكمها .
		٢ — فعل فاضح . متى تتوافر هذه الجريمة ؟ مجرد الأقوال مهما بلغت من البذاءة . تعتبر سباً .
٢٢٨	٦٣٩	نقض . التقرير بالطعن . يجب أن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم من المحكوم عليه أو بواسطة وكيل عنه .
		التقرير به من مسجون . يجب أن يكون من المحكوم عليه نفسه أمام مأمور السجن .
٢٢٩	٦٣٩	دفاع . محام . منهم بجناية أمام محكمة الجنيح . لا يتمتع أن يحضر معه مدافع .
٢٣٠	٦٣٩	خطف طفل . ركن التحيل . يكفي لقيامه أن يقع على من يكون المجنى عليه في كفالاته .
٢٣١	٦٤٠	١ — إثبات . استعريف السكيب البوليسي . حرية المحكمة في تقديره كدليل في الدعوى .

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ماخص الأحكام
٢٣٢	٦٤٠	٢٣ يونيه ١٩٥٣ ٢ — شهادة . سلطة المحكمة في تقديرها . محكمة استئنافية . تمسك الطاعن أمامها بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى . قضاؤها بإلغاء الحكم الابتدائي وبقبول الدعوى . يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها .
٢٣٣	٦٤١	ضبطية قضائية . إدارة مساكن المخدرات . جميع ضبطها منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ من رجال الضبطية القضائية في جميع أنحاء القطر .
٢٣٤	٦٤١	٢٧ دفاع . طلب المتهم سماع شاهد أمام محكمة أول درجة . الحكم بأدائه مع التعويل على أقوال هذا الشاهد كدليل من أدلة الدعوى دون أن تسمعه . التمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم دون استكمال هذا النقص . إخلال بحق الدفاع .
٢٣٥	٦٤٢	٢٩ تزوير . التزوير في دفتر اشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية . تزوير في محرر رسمي .
٢٣٦	٦٤٢	٣٠ ١ — إثبات . محكمة الموضوع . لها أن توازن بين التقارير الطبية وتأخذ بما تراه منها .
٢٣٧	٦٤٣	٢ ١ — قتل خطأ . اتى المتهم الخطأ المنسوب إليه بعدم طهه بمنشور وزارة الداخلية الذى يقضى بارسال المعقورين إلى مستشفى الكلب . لا يصح . وجوب المسامحة بجميع التمليمات سواء أكانت صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .
٢٣٨	٦٤٣	١ — معارضة . إعلان المعارض لا لشخصه ولا في محل إقامته بل لجهة الإدارة . هذا الإعلان لا يصح أن يبنى عليه حكم في المعارضة . ٢ — نقض . عدم علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه . مبادرته إلى الطعن فيه على أثر علمه بصدوره . قبول الطعن شكلاً . ١ — وصف التهمة . تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة

العدد الرابع	فهرس	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		من إدارة منزل للدعارة إلى الاعتياد على ممارسة الدعارة دون إضافة أفعال جديدة . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٣٩	٦٤٤	٣٠ يونيو ١٩٥٣ ٢ — الاعتياد على ممارسة الدعارة . إثبات الحكم أن المتهمه اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم . توافر أركان الجريمة . دعوى مدنية . الحكم بالبراءة وعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . خطأ . يجب على المحكمة إما أن تفصل في الحكم في موضوع الدعوى المدنية أو تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .
٢٤٠	٦٤٤	طعن بالنقض . شهادة مقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم بأنه لم يحتم . شهادة أخرى مقدمة منه بعد انقضاء الثمانية عشرة يوما بأن الحكم لم يحتم . عدم قبول الطعن شكلا .
٢٤١	٦٤٥	٤ يونيو ١٩٥٣ (٢) قضاء محكمة النقض المدنية محكمة الموضوع . سلطاتها في تقدير الأدلة المطروحة عليها . لا إلزام عليها في اتخاذ خطة معينة لذلك . لا تثريب عليها إذ هي رفضت تدب خبير أو استجواب الخصوم متى أقامت قضاءها في موضوع النزاع على أسباب سائفة مستمدة من عناصر الدعوى . مثال في نزاع على عقد بيع وفاء مدعى بأنه يخفى رهنا . المادة ٢٣٩ مدني قديم والمادتان ١٦٧ و ٢٢٥ مرافعات .
٢٤٢	٦٤٨	١ — بيع . وصية . حكم . تسببيه . استخلاصه من نصوص العقد وعناصر الدعوى أن نية الطرفين انصرفتا إلى البيع المنجز لا إلى الوصية . لا مخالفة في ذلك للقانون . ٢ — تقض . طعن . المصلحة في الطعن . بيع . حق البائع كضامن في الطعن في الحكم الصادر باستحقاق العين المباعة لآخر لأفضلية عقده ولو لم يطعن المشتري في هذا الحكم . ٣ — بيع . تسجيل . بيع صدر من المورث لمشتري لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث لمشتري آخر سجل عقده . أفضلية عقد المشتري من الوارث على عقد المشتري من

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التبعية	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		المورث . لا محل للتحدى في هذا الخصوص بقاعدة أن لا تركه إلا بعد سداد الديون وأن شخصية المورث تغاير شخصية الوارث .
٢٤٣	٦٥٣	٤ يونيه ١٩٥٣
		١ — قاضى الأمور المستعجلة . اختصاص . حجز ضرائب . دعوى بعدم الاعتداد بحجز أوقته مصلحة الضرائب لعدم استيفائه أركانه الجوهرية التى نص عليها القانون . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فيها . ليس فى ذلك مساس بأصل الحق .
		٢ — ضرائب . قاضى الأمور المستعجلة . حجز . الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التحفظى اللاحق الذى أوقته مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه دون ربط الضريبة . صحيح فى القانون . المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
٢٤٤	٦٥٧	» » »
		١ — ضرائب . حكم . تسببه . عدم إجابة الممول إلى ندب خبير لفحص حساباته . مناقشته رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واهتراض الممول على المصروفات . انتهاؤه إلى سلامة الأسس التى بنى عليها تقدير اللجنة لأرباح الممول . التحدى فى هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قل الغائها ، على غير أساس .
		٢ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . الأساس الذى تربط عليه . هو صافى الأرباح التى جناها الممول فى سنته الضريبية . وجوب استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ماثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس . لا يغير من ذلك أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس .
٢٤٥	٦٦٠	» » »
		١ — تقض . طعن . حكم . تسببه . هدم جواز الاستناد فى تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من أسباب إلا أن

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تكون من الأسباب القانونية البحتة القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . مثال في دعوى شفعة .
		٢ . — شفعة . حكم . تسببه . تأسيس دعوى الشفعة على سببين الشيوع والجوار . رفض الحكم الدعوى لانعدام الشيوع . عدم تعرضه للسبب الثاني . قصور .
٢٤٦	١٨ يونيو ١٩٥٣	١ — إعلان . نقض . طعن . عدم بيان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى حاكم البلدة أو شيخها والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل المعلن إليه . بطلان الإعلان المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .
		٢ — إعلان . نقض . طعن . إعلان للنياية . الثابت من إجابة شيخ الحفراء في محضر الإعلان أن المطعون عليه متغيب عن البلدة ولا يعلم له محل إقامة . في ذلك ما يكفي لتبرير إعلانه للنياية .
		٣ — نقض . طعن . موضوع الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعة باعتباره يخفى رهنا . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه إعلاناً صحيحاً . بطلان الطعن تبعاً بالنسبة لجميع المطعون عليهم . المادتان ٣٨٤ و ٤٣١ مرافعات .
٢٤٧	٦٦٦	١ — عمل . حكم . تسببه . فصل موظف أجنبي من عمله بأحد البنوك استناداً إلى المادة الخامسة من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التي توجب استخدام نسبة معينة من المصريين في الشركات المساهمة . ثبت أن هذا الموظف حصل على مكافأة تزيد على أجر سنة . عدم تقديمه ما يثبت أن فصله كان بغير مبرر . رفض الحكم دعواه بالتعويض . لا مخالفة في ذلك القانون . المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٧ .
		٢ — عمل . حكم . تسببه . تقريره أن فصل الطاهن من عمله كان له ما يبرره وتفيقه عن رب العمل التعسف في هذا الفصل

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التجميع	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		وترتيبه على ذلك رفض دعوى الطاعن بالتعويض . إقامة قضائه في ذلك على أسباب سائفة . النعي على الحكم بأنه لم يبين سبب فصل الطاعن وبأنه خلط بين الفصل التعسقي والفصل بغير مبرر . على غير أساس .
٢٤٨	٦٧٠	١٨ يونيو ١٩٥٣
		ممسرة . أجرة السمسار . لا يلزم بها إلا من كلفه من طرفي العقد بالسعي لإتمام الصفقة . حكم . تسببيه . تمسك الطاعن بأنه لم يكلف السمسار بالسعي في إتمام الصفقة وأنه كان مكلفاً من قبل المشتري فقط . عدم تحقق المحكمة من صحة هذه الدفاع . قصور .
٢٤٩	٦٧١	د د د
		إجارة . اختصاص . حكم . تسببيه . الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة أرض فضاء . لا يغير من هذه الحقيقة أن يكون المستأجر قد أقام بها أبنية أو أن يكون المؤجر قد طالبه بزيادة الأجرة بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصاً إذا كان المستأجر لم يقبل هذه الزيادة . اعتبار الحكم هذه العين مبنى وترتيبه على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجوزية بنظر الدعوى . خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٠	٦٧٣	د د د
		١ — ضرائب . حكم . تسببيه . تحميل الطاعن عبء إثبات إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل الحاصل له عن المنشأة . تسجيل عجزه عن الإثبات . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا إخلال بحق الطاعن في الدفاع . المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
		٢ — ضرائب . حكم . تسببيه . تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه بعد أن قدمت مصلحة الضرائب أصل الخطاب الذي استند إليه الطاعن في إثبات إخطاره المصلحة بالتنازل الحاصل له عن المنشأة . هذا يفيد أن المحكمة لم ترفى عبارات الخطاب ما ينفي ما قرره محكمة أول درجة من أن ما تضمنه الخطاب لا يعدو أن يكون إخطاراً من الطاعن بتكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الإخطار المطلوب . لا قصور .

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥١	١٨ يونيو ١٩٥٢	ضرائب . أرباح استثنائية . حكم . تسبيبه . حق الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة في اختيار رقم المقارنة بين أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة . شرطه . أن يكون على هيئة من مقدار كلا الرقين . عدم قيام مصلحة الضرائب بتحديد رأس مال الممول . حقه في الاختيار يبقى قائما . اعتماد الحكم اختيار هذا الممول لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة وعدم القضاء بسقوط حقه في الاختيار . لا خطأ . المادتان ٢ ، ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ .
٢٥٢	٦٨٢	ضرائب . لجنة التقدير . تشكيلها . الرخصة المخولة للمول في ضم عضوين يختارهما إلى اللجنة . عدم استعماله لهذه الرخصة . لا بطلان . كذلك لا يبطل قرار اللجنة تخلف الممول عن الحضور أو رفضها طلب التأجيل لعذر أبداه .
٢٥٣	٦٨٤	ضرائب . رسوم بلدية . قرار بلدية الإسكندرية بفرض رسوم إضافية على ضرائب الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية . جعله استحقاق هذه الرسوم على الضرائب التي تحصل بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب . إعفاؤه من الرسوم . الممولين الذين أوفوا الضرائب العادية والاستثنائية قبل نشر القرار . هذا القرار يجعل للرسوم التي فرضها أثرا رجعيا . مخالفة هذا القرار للدستور وإخلاله بمبدأ المساواة بين دافعي الضرائب . المادة ٣١ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ .
٢٥٤	٦٨٧	استئناف . نصاب الاستئناف . دعويان مختلف كل منهما عن الأخرى سببا وموضوعا . تقرير المحكمة ضم إحداها إلى الأخرى تسجيلا لإجراءات الفصل فيهما . قيمة كل من الدعويين

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٥	٦٨٩ ٢٥ يونيو ١٩٥٣	تدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الاستئناف غير جائز . ١ - تزوير . ثبوت قيام المحكمة برفض المظروف المحتوى على السند المطعون فيه وإنما لم تصدر حكمها إلا بعد الاطلاع على هذا السند . تحرير محضر خاص برفض المظروف والاطلاع على محتوياته . غير لازم .
٢٥٦	٦٩٣ , , ,	٢ - تزوير . حكم . تسليبه . تقريره لأسباب سائفة صحة الورقة المطعون فيها . في ذلك الرد الضمى السكافي على ما أثير من أن التزوير يبدو للعين المجردة ومن ثم فلا قصور . ٣ - تزوير . خبير . محكمة الموضوع . اقتناعها من تقرير الخبير المنتدب ومن المضاهاة التي أجرتها بنفسها بصحة لوراة المطعون فيها . رفضها ندب خبير آخر . لا عيب . شفعة . المشتري لحصة مفرزة من مالك مشتاع . لا يحق له أن يشفع إلا في حدود سنده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة .
٢٥٧	٦٩٧ , , ,	١ - حكم . الهيئة التي أصدرته . اقتناع المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن الهيئة التي أصدرت الحكم المدفوع ببطلانه كانت مكونة من ثلاثة قضاة هم المذكورة أسماؤهم بمحضر الجلسة وأن ذكر أربعة قضاة في الحكم كان من قبل الخطأ المادى . وصولها إلى هذه النتيجة بأسباب سائفة . لا بطلان . ٢ - عقيد . تكليفه . حكم . تسليبه . نفيه عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة والرهن التجارى واعتباره عقدا من نوع خاص . إجازته تصرف المطعون عليها في القطن المسلم لها من الطاهن بموجب هذا العقد دون الحصول على إذن من القضاء . إقامة قضائه في ذلك على أسباب مستمدة من نصوص العقد وظروف التعاقد . لا خطأ . ٣ - وكالة بالعمولة . حق الوكيل بالعمولة في بيع الأشياء المسئلة إليه لبيعها دون تحديد سعر معين من غير أن يحصل على إذن بالبيع من قاضى الأمور الوقفية . المادة ٩٢ من قانون التجارة

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٨	٧٠١	٢٥ يونيو ١٩٥٣
		<p>المختلط المقابلة للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطني .</p> <p>١ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم سريان حكم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على الفوائد التي استحققت قبل تاريخ العمل به .</p> <p>المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدني قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدني مختلط والمادة ١٨٥ مدني جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>٢ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على التعويض عن عمل غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المقدار من وقت الطلب .</p> <p>المادة ٢٢٦ مدني جديد .</p> <p>٣ — فوائد . ضرائب . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . وجوب جعل نهاية استحقاقها تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p> <p>٤ — فوائد . ضرائب . حكم . تسبيبه . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . تحديد سعر الفائدة القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء . خطأ في القانون . وجوب تخفيض هذا السعر إلى ٤ ٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد . المادة ٢٢٦ مدني جديد .</p>
٢٥٩	٧٠٦	» » »
		<p>١ — إعلان . نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في مكتب أحد المحامين . عدم ثبوت أنه اتخذ هذا المكتب محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم . بطلان الإعلان .</p> <p>المادة ٣٨٠ مرافعات .</p> <p>٢ — ضرائب . سيارة تستغل استغلالاً تجارياً في نقل</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٠	٢٥ يونيو ١٩٥٣	<p>الأشخاص أو البضائع . وجوب اعتبارها منشأة في حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية . التزام المشتري مع البائع متضامين بما يكون عليها من ضرائب وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .</p> <p>١ — ضرائب . تقادم . سقوط حق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة على إيرادات القيم المنقولة . بدء سريان مدة التقادم . هو من تاريخ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول . لا عبرة بالتاريخ الذي تصدر فيه قرارات التوزيع إذا لم يقترن بها وضع الإيراد تحت تصرف صاحبه ولا عبرة كذلك بالتاريخ الذي يتم فيه قبضه ذلك الإيراد فعلا إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>٢ — ضرائب . تقادم . التمسك بأن التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الممول بالإيرادات الخاضعة للضريبة : في غير محله .</p> <p>٤ — ضرائب . تقادم . قطع مدة التقادم . حكم . تسببه : تقريره أن الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول لا يعتبر تنبيها بالدفع وترتيبه على ذلك عدم قطعه مدة التقادم . لا خطأ . المادة ٣٨٣ من القانون المدني الجديد والمادتان ٤٨ ، ٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>
٢٦١	٧١٧	<p>١ — ضرائب . حكم . تسببه . معارضة في قرار لجنة التقدير . الحكم بإبطال المرافعة فيها . زوال الآثار المترتبة على رفعها . تجديدها بصحيفة جديدة . الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد . لا خطأ . بحث مانع الطعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع الدعوى . غير مقبول .</p>

العدد الرابع	فبراير	السنة الخامسة والثلاثون		
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
			٢ — ضرائب . حكم . تسببيه . معارضة في قرار لجنة التقدير ميعاد المعارضة . انسحاب محامى المعارض بمحض اختياره أثناء نظر الدعوى . تقرير المحكمة أنها لا ترى في هذا الانسحاب الاختيارى ما يعتبر قوة قاهرة يترتب عليه مد ميعاد المعارضة . لا خطأ .	
٢٦٢	٧٢١	٢٥ يونيو ١٩٥٣	١ — حكم . تسببيه . خبير . عدم ذكر الحكم أسماء الشهود الذين سئلوا في معرض أعمال الخبير وعدم إيراد نص أقوالهم . اكتفاؤه بالإشارة إليهم مع إيراد مضمون أقوالهم واعتماده تقرير الخبير الذى ذكر أسماءهم وأورد نص أقوالهم . لا عيب . التقرير يعتبر جزء متما للحكم .	
			٢ — نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بأن الخبير الذى سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذى قدم التقرير دون انتداب من المحكمة . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .	
٢٦٣	٧٢٤	• • •	١ — ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب إدخال جميع الضرائب فى نطاق التكاليف التى تخصم من الأرباح عدا ضريبة الأرباح المستثناءة على سبيل الحصر . وجوب خصم الضريبة الإضافية من الأرباح . المادة ٣٩ / ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .	
			٢ — ضرائب . تقادم . سقوط حق الممول فى المطالبة برد المبالغ التى حصلها منه مصلحة الضرائب بغير حق . متى تبدأ مدة التقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٣٧٧ من القانون المدنى الجديد .	
			٣ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدنى قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدنى مختلط والمادة ١٨٥ مدنى جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .	

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٤ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على التعويض عن عمل غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المقدار من وقت الطلب . المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد .
		٥ — فوائد . ضرائب . تسبيبه . تحديده سعر الفائدة القانونية بنسبة ٥ ٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ . خطأ في القانون . وجوب خفضها إلى ٤ ٪ المادة ٢٢٦ مدني جديد .
٢٦٤	٧٣١	٣٠ يونيو ١٩٥٣ نقض . طعن . أوراق الطعن . إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات .
٢٦٥	٧٣٢	» » » ضرائب . استحقاق الضريبة على كل منشأة مشغلة في مصر . شرطه . قيام المنشأة الموجودة في الخارج بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية للضريبة . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٢٦٦	٧٣٤	» » » حراسة . حكم . تسبيبه . تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها . مسألة موضوعية . إقامة الحكم قضاء برفض طلب الحراسة على أسباب سائفة تؤدي إلى انتفاء الخطر الموجب لها . لا مخالفة للقانون ولا قصور . المادتان ٧٢٩ . ٧٣٠ / ٢ من القانون المدني الجديد .
٢٦٧	٧٣٦	» » » نقض . طعن . حكم . اقتصار الحكم على رفض التظلم المرفوع من الطاعن عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ المعجل . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز . لا يغير من ذلك أن القانون أجاز التظلم من وصف النفاذ إلى محكمة ثاني درجة وفقا للبادة ٤٧١ مرافعات . المادة ٣٧٨ مرافعات .

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٨	٧٣٧	٣٠ يونيو ١٩٥٣
٢٣٨	٧٣٩	، ، ،
		١ - أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين أقيمت في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أمام المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية . خضوع الإجراءات فيها للقانون المصري . لا يغير من هذا النظر أن الزوجة سبق أن رفعت دعوها بالتطليق أمام المحكمة الفصلية وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية وضمنت إلى الدعوى الجديدة . المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمواد ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٣٠ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٢٢ من القانون المدني الجديد .
		٢ - أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ هي وحدها التي تجب مراعاتها دون الإجراءات التي يوجبها قانون الأحوال الشخصية للزوج . البحث في أوجه البطلان التي يتمسك بها الزوج بالنسبة للإجراءات السابقة لرفع الدعوى وفقا لقانون الأحوال الشخصية الخاص به . غير منتج متى كانت الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات قد روعيت .
		٣ - أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . قرار المحكمة لإجراءات تحفظية أمر بها قاضي المحكمة الفصلية . المحكمة التي أقرتها تملك إصدارها ابتداء . لا عيب .
		٤ - أحوال شخصية . حكم . تسببه . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . استخلاص الحكم استخلاصا سائفا من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة انتهك الزوج انتهاكا جسيما متكررا للواجبات الزوجية . مما رأت معه استحالة الإبقاء على الرابطة

العدد الرابع	فهرس	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التأريخ	ملخص الأحكام
		الزوجية . التحدى فى هذا الخصوص بالمادتين ٢٢٢ و ٢٤٤ مدنى فرنسى . فى غير محله .
		(٣) قضاء المحاكم الكلية المدنية
٢٧٠	١٧ فبراير ١٩٥٤	١ - المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . أهم ما استحدثه هو تحديد وسائل معينة تسجل بها اخطاء العامل فى حينها بقصد تسهيل اثباتها فيما بعد عند الاستناد إليها فى فصله .
		٢ - عبء الاثبات طبقا لهذا المرسوم بقانون مازال على العامل المدعى طبقا للقواعد العامة هذه الحالات الواردة فى المادة ٤ منه فان عبء الاثبات فيها ينتقل إلى رب العمل . تطبيقات للقاعدة والاستثناء ، الاستناد إلى نص المادة ١٦ . شروطه .
		٣ - نظرية التعسف فى استعمال الحق . المبادئ المقررة فى المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدنى . مقارنة بينها وبين معنى الفصل بغير مبرر الوارد فى المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . لا اختلاف بين هذه المبادئ وبين الفصل بغير مبرر .
٢٧١	٣١ مارس ١٩٥٤	١ - دعوى مبتدأة بطلب لإبطال حكم . رفعها . غير جائز بأية حال .
		٢ - حكم باطل لم يصب فى الشكل أو الاجراءات . عدم جواز استئنافه بنص المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . استئنافه طبقا للمادتين ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات . جائز .
٢٧٢	٣٠ أكتوبر ١٩٥٤	١ - سقوط الخصومة . معناه . هل يقبل التجزئة ؟ المادتان ٣٠١ ، ٣٠٢ من قانون المرافعات .
		٢ - شطب الدعوى . تعريفه وحكمته . هل يقبل التجزئة هو الآخر ؟ المادة ٩١ مرافعات .
		(٤) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنج)
٢٧٣	٢٩ يونيه ١٩٥٤	استئناف النيابة . طلبها عقوبة الحبس . الحكم بالحبس مع وقف التنفيذ . استئناف النيابة لهذا الحكم على أساس قضائه بغير ما طلبت . غير جائز . المادة ٤٠٢ إجراءات .

العدد الرابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧٤	١٩٥٤ ٢١ يناير ٧٦٧	(٥) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجمنح) هل هناك تشريع عام للركبات السكهربائية؟ لائحة الترام وهل تنطبق على مركبات المترو؟ قصور التشريع .
٢٧٥	١٩٥٤ ١٠ نوفمبر ٧٦٩	١ - معارضة . متى يجب على النيابة تكليف الخصوم الحضور؟ المادة ٤٠٠ إجراءات . ٢ - ورقة التكليف بالحضور . الإجراءات المتخذة في إعلانها . المادة ٢٣٤ إجراءات . ٣ - أحكام . وصفها من ناحية الحضور والغياب . هل يسرى ذلك على الحضور الاعتباري . المادة ٣٩٨ إجراءات . ٤ - الحضور الاعتباري . متى يجوز استئنافه ؟ المواد ٢٣٨ - ٢٤١ إجراءات . ٥ - دعوى مدنية تابعة للدعوى الجنائية . أي إجراءات تسرى عليها . المادة ٢٦٦ إجراءات . ٦ - استئناف . هل تجوز المعارضة في الحكم الغيابي بعد استئنافه ؟ المادة ٤٠٦ إجراءات . ١ - جريمة الغش وجريمة الخداع . التفرقة بينهما : المادتان ١ و ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ٢ - جريمة الخداع . ماهية أركانها . معنى الطرق الاحتيالية المشترطة فيها . ٣ - متى تكون جريمة الشروع فيها ؟ ومتى تعتبر أعمالا تحضيرية ؟ مثال .
٢٧٦	٧٧٣	بحث علنية الجلسة في قفص الاجرامات الجنائية للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
٢٨٣	٧٨٣	بحث جريمة الرشوة في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن مواولة مهنة طب وجراحة الأسنان

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان المعدل بالمرسومين بقانونين رقمي ٣٢٠ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأحد الكشف على فم مريض أو مباشرة أى علاج به أو وصف أدوية أو الاستعاضة الصناعية الخاصة بالأسنان وبوجه عام مواولة مهنة طب وجراحة الأسنان بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مواولة مهنة طب وجراحة الأسنان بها وكان اسمه مقيدا بسجل أطباء الأسنان أو الأطباء البشريين بوزارة الصحة العمومية ويجدول إحدى نقابى أطباء الأسنان أو الأطباء البشريين على أنه لا يجوز للأطباء البشريين أن يقوموا بالتركيبات الصناعية للأسنان بأنواعها .

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٢ — يقيد بسجل أطباء الأسنان بوزارة الصحة العمومية من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس في طب وجراحة الأسنان من إحدى الجامعات المصرية أو من كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبي يعتبر معادلًا لها وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة .

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ مكرر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

لجنة مكونة من أربعة أطباء أسنان يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من جراحى الأسنان الأساتذة بالجامعات المصرية .

مادة ٣ — يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائي لدرجة بكالوريوس في طب وجراحة الأسنان من إحدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من جراحى أسنان يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .

ويجب على من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدم الإذن له بدخول الامتحان .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فإذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتحتل وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء وجراحى الأسنان المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية معادلة لدرجة بكالوريوس طب وجراحة الأسنان المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية الخاصة (التوجيهية) أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك ومواطنين على تاتى دروسهم العلمية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها .

مادة ٥ — يقدم طالب القيد بالسجل إلى وزارة الصحة العمومية طلبا موقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منها وشهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال .

وعليه أن يؤدى رسما للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه .

ويقيد فى السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وتعطى صورة من هذا القيد مجانا إلى المرخص له فى مزاولة المهنة .

مادة ٦ — لا يجوز للطبيب المرخص له فى مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين ، وعليه أن يخضار وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو فى محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير .

مادة ٧ — كل قيد فى سجل أطباء وجراحى الأسنان بالوزارة تم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ، ويشطب الاسم

المقيد نهائيا منه وتخطر نقابة أطباء الأسنان والنيابة العامة بذلك .

وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئتها التأديبية بوقف جراح أو طبيب أسنان عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه .

مادة ٨ — تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء أطباء الأسنان المرخص لهم في مزاولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ — يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لطبيب إخصائى في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان في جهة معينة بمصر مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقا للشروط المبينة في هذا الترخيص .

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لطبيب أسنان لا توافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان في مصر للبدلة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من المشهود لهم بالتفوق في فرع من فروع طب الأسنان وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله في مصر .

ويجوز له أيضا أن يرخص للأطباء الذين يمينون أساتذة أو أساتذة مساعدين في إحدى كليات الطب المصرية في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان مدة خدمتهم ولولم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة ١٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة طب وجراحة الأسنان على وجه يخالف أحكام هذا القانون .
وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

وفي جميع الأحوال يأمر القاضى بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة في جريدتين يعينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أولا) كل شخص غير مرخص له في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان .

وكذلك كل من يتحلل لنفسه لقب جراح أو طبيب أسنان أو غيره من الألقاب التى تطلق على الأشخاص المرخص لهم في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان .

(ثانيا) كل شخص غير مرخص له في مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان يصدت عنه

آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غدير مزاولة مهن طب وجراحة الأسنان .

مادة ١٢ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهات كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين يجب الحكم أيضا بفاق ما زاد عن المصرح به منها .

مادة ١٣ — الأطباء الماتيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون في ممارسة المهنة ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ١٤ — يجوز لوزارة الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجالس نقابة أطباء الأسنان ان يرخص لأطباء الأسنان الفلسطينيين اللاجئين الذين اجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلدهم والالتجاء إلى مصر والإقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية في مزاولة المهنة بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الالتضاء .

مادة ١٥ — يلغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه — كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من احكام .

مادة ١٦ — على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه — ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إضافية

رأت الوزارة بمناسبة وضع الدستور الصحى لجمهورية مصر أن تعيد النظر في كافة القوانين واللوائح الصحية المعمول بها حتى تدخل عليها من التعديلات ما يحقق الأغراض التى وضعت من أجلها ولكى تضيف إلى أحكامها ما يسد الثغرات التى كشف عنها العمل بالقوانين الحالية .

وقد شكلت لجنة لهذا الغرض وشرعت في دراسة هذه القوانين ومن بينها قانون مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان — القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ فأجرت به التعديلات التى رأت أنها تحقق الأغراض التى تهدف إليها .

وقد رأى أن ينص على الجنسية المصرية والمعاملة بالمثل فى المادة الأولى تمشيا مع ما نص عليه فى قانون مزاولة مهنة الطب .

وقد روى النص على اعفاء الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام هذا القانون الجديد من شرط الجنسية إذ كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ يحيز لهم مزاولة المهنة بدون القيد الخاص بالجنسية .

وقد أجازت المادة الأولى للأطباء البشريين أن يزاولوا هذه المهنة عدا التركيبات الصناعية بأنواعها مع اعتبار أن عملية الحشو تدخل ضمن التركيبات الصناعية .

وقد رؤى ضمنا لتقدير قيمة الدرجات أو الدبلومات الأجنبية ومعادلتها لدرجة البكالوريوس المصرية أن يكون من بين أعضاء لجنة المصادلة اثنان على الأقل من جراحى الأسنان الاساتذة بالجامعات المصرية (م ٢) .

وبيئت المادة الثالثة أن يكون امتحان أطباء الأسنان الحاصلين على درجات أو دبلومات أجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة بكالوريوس فى طب وجراحة الأسنان من إحدى الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من جراحى أسنان يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .

وقد رؤى تحديد عدد مرات الرسوب التى يسمح بها بثلاث مرات خلال سنتين .

وحددت المادة الرابعة حالات الاغفاء من هذا الامتحان وشروطه .

وبيئت المادة الخامسة الاجراءات الخاصة بقيد أسماء أطباء وجراحى الأسنان فى سجل وزارة الصحة العمومية .

ونصت المادة السادسة على أن يكون كل طبيب وجراح أسنان قيد اسمه أن يظهر وزارة الصحة العمومية بعنوان محل عيادته ، كما نصت على أنه لا يجوز للطبيب أو جراح الأسنان أن يفتح أكثر من عيادتين وذلك منعا من انتشار ادعاء طب الأسنان الذين يشتغلون فى هذه العيادات باسم طبيب وجراح أسنان لا يتسع وقته لإدارتهما .

وتنص المادة السابعة على إلغاء القيد الذى يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أخرى غير مشروعة .

وتنص المادة التاسعة على أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان فى الترخيص للطبيب الاختصاصى فى مزاولة المهنة فى مصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد . كما تشترط هذه المادة أيضا أخذ رأى مجلس النقابة فى الترخيص لأطباء أسنان لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون فى مزاولة المهنة فى مصر لمدة سنتين قابلتين للتجديد مرة أخرى واحدة .

وتكفلت المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ببيان المعنويات .

ونصت المادة ١٣ على أن الأطباء المقيدين بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون فى ممارسة مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

ونصت المادة ١٤ على أن لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لأطباء الأسنان الفلسطينيين اللاجئين فى مزاولة مهنتهم فى مصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد

مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء .
ونصت المادة ١٥ على إلغاء القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان .
وتتشرف وزارة الصحة العمومية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة
القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتحويل بعض موظفي مصلحة البريد اختصاص مأموري الضبط القضائي فيما
يتعلق بأعمال وظائفهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات
المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يكون للمفتشين ورؤساء الاقسام بمصلحة البريد ووكلاء البريد اختصاص مأموري
الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظائفهم .

مادة ٢ — على وزير العدل والمواصلات كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

^١ (١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ مكرر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على الأشخاص الذين يعتبرون من مأموري الضبط القضائي وقد جاء ذكرهم بها على سبيل الحصر .
ولما كان من الضروري تخويل بعض موظفي مصلحة البريد اختصاص مأموري الضبط القضائي لكي يتمكنوا من ممارسة أعمالهم في حدود اختصاصاتهم ولا يكون ذلك إلا بقانون .
لذلك رأيت الوزارة استصدار قانون يخولهم هذا الاختصاص .
وتشرف وزارة المواصلات بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية
والتجارية وعلى كسب العمل

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ٥٥ مكرراً إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه
نصها الآتي :

« يعمل بالربط الذي تجزيه مصلحة الضرائب لمدة سنة تالية بالنسبة إلى الممول الفرد متى كانت
نتيجة عملياته لا تتجاوز ضعف حد الإعفاء المقرر له طبقاً للبادء ٤١ ، ، .

(١) نعر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ مكرر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من ربط
سنة ١٩٥٣ .

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

تصادف مصلحة الضرائب نسبة كبيرة من صغار الممولين الذين لم تتجاوز أرباحهم ضعف حد
الاعفاء المقرر لهم قانونا وتضطر تطبيقا لنصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى خص حالة هؤلاء
الممولين سنويا مما يؤدي إلى تراكم عدد الحالات المتأخرة فضلا عن أن ذلك بأخذ الكثير من وقت
موظفيها الذين يجب أن يخصص لفحص الحالات الأخرى ولذلك رؤى الاجهاز على هذه الحالات
فأعد مشروع القانون المرافق لتحقيق هذا الغرض وذلك باضافة مادة جديدة برقم ٥٥ إلى القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونص فيها على سريان الربط الذي تجريه مصلحة الضرائب بالنسبة لهذه الفئة
من الممولين لمدة سنة تالية لسنة الربط ، على أن يعمل بهذه القاعدة للمرة الأولى اعتبارا من ربط
سنة ١٩٥٣ .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في
الصيغة التي أنرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والذخائر ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر

النص الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٦ مكرر الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

د مادة ٢٦ — يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم ٢ .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحوز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور .

ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة السابعة .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة السابعة .

مادة ٢ — تضاف مواد جديدة برقم ٣١ (أ) و ٣١ (ب) و ٣١ (ج) و ٣٥ مكررا إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر نصها الآتي :

د مادة ٣١ (أ) — يعنى من العقاب كل من يحوز أو يحرز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر إلى مكتب البوليس في محل إقامته خلال مدة تنتهى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما يعنى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة تلك الأسلحة والذخائر أو على إخفاء تلك الأشياء المسروقة . ولا يسرى هذا الإعفاء على كل من تم ضبطه حائزا أو محزرا لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون .

د مادة ٣١ (ب) — يعاقب كل عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذ أحكام المادة السابقة بغرامة قدرها أربعون جنيتها إذا ثبت عليه بوجودها ولم يبلغ عنها وتعدد الغرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة .

د مادة ٣١ (ج) — تصرف بالطريقة الإدارية مكافأة مالية قدرها عشرون جنيتها لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ولم تسلم تطبيقا لأحكام المادة ٣١ (أ) متى أدى إرشاده إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وصدر الحكم بالإدانة فيها طبقا لأحكام هذا القانون .

د مادة ٣٥ مكررا — تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها

بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة .
 مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى
 الجريدة الرسمية .
 صدر بقصر الجمهورية فى ٤ ربيع الاول سنة ١٣٧٤ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤) .

قانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤^(١)
 بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم
 زراعة التقاوى المنتقاة من المحاصيل الزراعية

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية
 بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات
 المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
 وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
 وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة التقاوى المنتقاة من المحاصيل الزراعية المعدل
 بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٣ ،
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
 وبناء على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
 أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة (١) من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه النص الآتى :
 « مادة ١ — تحدد سنويا بقرار من وزير الزراعة مناطق تخصص لتعميم زراعة أصناف التقاوى
 المنتقاة من المحاصيل الزراعية عدا القطن » .
 مادة ٢ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
 صدر بقصر الجمهورية فى ٨ ربيع الاول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تقضى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتعميم زراعة التقاوى المنتقاه من المحاصيل الزراعية بأن تحدد سنوياً بقرار من وزير الزراعة مناطق تخصص لتعميم زراعة أصناف التقاوى المنتقاه من المحاصيل الزراعية عدا القطن وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

وقد قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ تعديل القانون المذكور وتخويل وزير الزراعة حق اختيار المناطق مستقبلاً بدون الرجوع إلى مجلس الوزراء .

وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادتين (١) و (٦) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النصان الآتيان :

د مادة ١ — لا يجوز استيراد العدد أو الآلات المستعملة لاستخدامها في الصناعات التي يصدر بتحديد قرار من وزير التجارة والصناعة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من مصلحة الصناعة . ولا يعمل بهذه القرارات إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

ويقدم طلب الترخيص إلى المصلحة المذكورة طبقا للأوضاع والشروط التي يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

وتصدر المصلحة قرارها بمنح الترخيص أو برفضه وعليها أن تعلن الطالب بقرارها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ - الآلات المستعملة المستوردة بالمخالفة لأحكام المادة الأولى تعتبر مهربة وتطبق عليها أحكام الباب السابع من اللائحة الجمركية .

مادة ٢ - تحذف كلمتا (أو القديمة) الواردتان في عنوان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة على حظر استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الصناعة ، وقد أوضحت الفقرة الثانية من هذه المادة المقصود بعبارة العدد والآلات القديمة فنصت على أنه تعتبر قديمة كل عدة أو آلة لم يسبق استعمالها إذا استحدثت آلات أو عدد أوفر منها انتاجا أو أقل كلفة .

وقد ظهر عند التطبيق العملي للقانون أنه من المتعذر فنيا تحديد صفة الآلات القديمة إذ يقتضي ذلك إيجاد هيئة فنية تكون على معرفة مستمرة بالتطورات الحديثة في صناعة العدد والآلات في البلاد المختلفة وقادرة على أن تصدر رأيا سليما فيما إذا كانت الآلات والعدد المستوردة من طراز قديم أم جديد ، ولما كانت البلاد في بدء نهضتها الصناعية فقد اقتضى الأمر تشجيعا لاهاض التصنيع في البلاد قصر حظر الاستيراد على العدد والآلات المستعملة وحدها دون الآلات القديمة .

وتحقيقا لهذا الغرض رؤى تعديل المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بحذف كلمة « القديمة » الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأولى وإلغاء الفقرة الثانية التي تعرف العدد والآلات القديمة . كما رؤى حذف كلمة « القديمة » الواردة بالمادة السادسة وتعديل عنوان القانون بما يتفق مع هذا الحذف .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص
بالعلامات والبيانات التجارية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٢٢ و ٣٣ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه
النصوص الآتية :

د مادة ٣٢ — إذا كان مقدار المنتجات أو مقامها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو
العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها ، جاز بقرار وزاري منع
استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التي يستعاض
عنها بها عند عدم إمكان ذلك . على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

د مادة ٣٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد
على ثلاثمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور ،
وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

(٢) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة
أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

د مادة ٣٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- (١) كل من خالف أحكام المواد من ٢٧ إلى ٣٢ من هذا القانون .
 (٢) كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (ط) و (ي) من المادة الخامسة .
 (٣) كل من ذكر بغير حق على علامته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم ٣٦ مكرراً بالنص الآتي :

د في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ يجب الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجاري لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر .

مادة ٣ — على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

تتجه وزارة التجارة والصناعة في هذه الاونة الأخيرة . إلى بذل وافر جهدها للضرب على أيدي المقلدين والغشاشين والعمل على اصدار التشريعات التي تكفل الضرب على أيديهم على وجه السرعة . وذلك رعاية لصالح جمهور المستهلكين من جهة . ولكي يطمئن التجار ذو السمعة الطيبة إلى حماية القانون لهم . وحتى تستقر الأوضاع الاقتصادية في البلاد على أسس سليمة محددة .

وقد سارت الوزارة شوطاً بعيداً نحو ذلك باستصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية الذي عدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ وقد تناول القانون المذكور أحكاماً خاصة بعقاب من يقوم بتقليد أو تزوير العلامات التجارية أو استعمال أية بيانات تجارية غير مطابقة للحقيقة . وغير ذلك من الأحكام الأخرى المنصوص عليها فيه .

وقد ظهر من التطبيق العملي للقانون المذكور أن هناك أحكاماً يجدر تعديلها حتى يتسنى اصدار اللوائح التنفيذية لأحكامه على وجه السرعة . وتشديد العقوبة على المخالفين ولذلك أعد مشروع القانون المرافق .

والمسألة الأولى التي تناولها المشروع هو جواز استصدار قرارات وزارية لتنظيم البيانات التي

توضع على البضائع والمنتجات عند استيرادها أو بيعها أو عرضها للبيع بدلا من مرسوم فان النص القائم (مادة ٣٢) يقضى باستصدار مرسوم لتنظيم مثل هذه العمليات . ولما كان استصدار المراسم يستغرق زمنا طويلا وإجراءات عدة لا تتفق مع سرعة تطورات الظروف الاقتصادية في الأسواق التجارية ورغبة في سرعة ملاحقة التجار السيء النية والضرب على أيديهم قبل استفلاهم الجمهور — فقد رأى أن يكون تنظيم وضع البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة بمقتضى قرار وزاري بدلا من مرسوم حتى تستكمل الحكومة قوتها من الوقوف قبل التجار السيء النية فتنبعهم وتطاردهم على وجه السرعة .

والمسألة الثانية تتعلق برفع الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون المذكور . ذلك أن هاتين المادتين نصتا على جعل الحد الأدنى للغرامة عشرة جنيهات في المادة ٣٣ وخمسة جنيهات في المادة ٣٤ — ولما كانت المحاكم درجت على الحكم على المخالفين بالغرامة المذكورة في حدها الأدنى . في حين أن الجرائم التي يرتكبها المخالفون جرائم تؤثر تأثيرا سيئا في مصالح التجار وسمعة المنتجات المصرية — لذلك رأى رفع الحد الأدنى للغرامة في المادتين المذكورتين إلى خمسين جنيها في الحالة الأولى وإلى عشرة جنيهات في الحالة الثانية حتى تكون العقوبة رادعة زاجرة .

وتحقيقا لهذه الأغراض نص في المادة الأولى من المشروع الحالي على تعديل المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من القانون المذكور بما يحقق الأغراض سالفة الذكر .

والمسألة الثالثة خاصة بالعود . فان أحكام العود المنصوص عليها في المادتين ٤٩ و ٥٠ عقوبات تسمى بلا شك على الجرائم المنصوص عليها في القوانين الخاصة ، وهذه الأحكام إذا كانت تضاعف قدر العقوبة . لا تغير من طبيعتها . فإذا كانت عقوبة الحبس جوارية ظلك كذلك ولو طال مدتها . ولكن خطورة أعمال التقليد والتزوير وما إليها من الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور جعل الشارع يوجب الحكم على العائد بعقوبات الحبس ونشر الحكم أو لصقه ولو أنها في الأصل جوارية . كما أضاف عقوبة غلق المصنع أو المحل التجاري وجعلها وجوبية تمشيا مع التشديد المطلوب على مخالفين أحكامه .

وتحقيقا لهذا الغرض نص في المادة الثانية من المشروع على إضافة مادة جديدة برقم ٣٦ مكررة إلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ تتضمن الأحكام السالفة الذكر .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة . ويتشرف وزير التجارة والصناعة بعرضه على مجلس الوزراء . وجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
لل قوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التكوين ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٠
مكررا بالنص الآتى :

مادة ٢٠ مكررا — لوزير التكوين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفى
الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم
بقانون أو سهل ضبطها — وتكون المكافأة بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمة الأشياء
المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التكوين أيضا أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص
عليها فى هذا المرسوم بقانون فى الأحوال التى لا تجب فيها المصادرة جزاء من الغرامة المحكوم بها
لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

وفى حالة تعدد الأشخاص المشار إليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة مجهوده .

مادة ٢ — على وزيرى التكوين والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون — ويعمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح وجاء خلوا من النص على المكافآت التى نظمها القانون القديم رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ فى المادة ١٤ منه . ونظرا لأن شئون التسمير الجبرى لا زالت تتطلب مويدا من العناية حتى تسير الأسعار نحو وضعها الطبيعى وفقا لقانون العرض والطلب لتكون مرآة صادقة لما عليه إنتاج وتداول واستهلاك المواد اللازمة لتموين البلاد . لذلك ترى الوزارة إضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح تتضمن النص على منح مكافأة مالية لكل من يضبط أو يسهل ضبط جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه وذلك بنفس النسب والشروط المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ إذ أن هذين القانونين يحكان أمورا ذات طبيعة واحدة . وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق متضمنا الحكم سالف الذكر . وتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة على استصداره .

قانون رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل بالقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه اعتبارا من ١٥ ديسمبر

سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى

الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٧٤ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

قانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بحظر استخدام أحد
بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة
والإحتفاظ للمجندين بوظائفهم

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يريه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بحظر استخدام أحد بين الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا
بعد تقديم شهادة معاملة والإحتفاظ للمجندين بوظائفهم المعدل بالمرسومين بقانونين رقم ٨١ ورقم
٢٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الحربية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ المشار
إليه النص الآتي :

« لا يجوز للوزارات أو مصالح الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص
الاعتبارية العامة ولا للشركات والجمعيات أو المؤسسات ولا للأفراد أن يستخدموا أحدا فيما بين
الحادية والعشرين والثلاثين سنة ميلادية بصفة موظف أو مستخدم أو عامل إلا بعد أن يقدم شهادة
من إدارة التجنيد تبين فيها كيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية سواء كان قد استوفىها أو لم
يطلب لها أو رفض تجنيده أو أعفى منها .

فإذا كان قد تم تعيينه قبل العمل بهذا القانون أو قبل تمام سن الحادية والعشرين سنة فعليه تقديم
الشهادة خلال أربع سنوات اعتبارا من ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ في الحالة الأولى وخلال ستة أشهر
من وقت تمام سن الحادية والعشرين في الحالة الثانية .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

نصف الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشر والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة ما لا وبالاختفاظ للجندين بوظائفهم والمعدل بالمرسومين بقانونين رقم ٨١ ورقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه :

د لا يجوز للوزارات أو مصالح الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ولا للشركات والجمعيات أو المؤسسات ولا للأفراد أن يستخدموا أحدا فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين سنة ميلادية بصفة موظف أو مستخدم أو عامل إلا بعد أن يقدم شهادة من إدارة التجنيد تبين فيها كيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية سواء كان قد استوفىها أو لم يطلب لها أو رفض تجنيده أو أعفى منها . فإذا كان قد تم تعيينه قبل العمل بهذا القانون أو قبل تمام الحادية والعشرين سنة فعليه تقديم الشهادة خلال ثلاث سنوات اعتبارا من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ في الحالة الأولى وخلال ستة أشهر من وقت تمام سن الحادية والعشرين في الحالة الثانية .

ونظراً لأن الفترة المحددة بالمادة السابقة بالنسبة للوظفين والمستخدمين والعمال الذين تم تعيينهم في الجهات الميدانية في المادة سالفة الذكر وأنتموا الحادية والعشرين قبل العمل بهذا القانون تنتهي في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

ونظراً لقلة الأيدي العاملة بإدارة التجنيد والضغط الشديد من الجمهور للحصول على الشهادات المنصوص عنها في هذا القانون التي يتزايد طلبها يوماً بعد يوم فإن الإدارة المذكورة لم تتمكن من تنفيذ هذا القانون واستخراج الشهادات المطلوبة في الفترة المحددة مما رؤى معه مد المدة المنوّه عنها بجعلها أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لهذا الغرض وتشرف وزارة الحربية بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن المنشآت الآيلة للسقوط

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الأمر الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم المعدل

بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتبر آيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الجيران والمارة أو المنتفعين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم .

ويعتبر في حكم المنشآت في تطبيق أحكام هذا القانون الأشجار والنخيل .

مادة ٢ - تنشأ في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية أو قروية لجان تختص بدراسة التقارير المقدمة من مهندس التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ومعايبتها ولخصها وإصدار قرار فيها .

وتشكل هذه اللجان على الوجه الآتي :

(١) وكيل المجلس البلدي أو القروي وعند غيابه يقوم مقامه عضو يختاره المجلس .

(٢) مهندس تختاره نقابة المهن الهندسية لمدة سنة قابلة للتجديد من موظفي إحدى المصالح الحكومية بالمنطقة أو من غيرهم المقيمين بها .

(٣) المهندس الذي يرأس قسم التنظيم ويحمل عمله المهندس الزراعي بالمجلس وعند عدم وجوده المهندس الزراعي التابع لوزارة الزراعة في المنطقة وذلك إذا كان الموضوع متعلقا بنخيل أو أشجار .

مادة ٣ - في البلاد التي ليس بها مجالس بلدية أو قروية تتولى الجهة الإدارية إخطار أقرب مجلس بلدي أو قروي عن المنشآت الآيلة للسقوط لندب مهندس تنظيم لتقديم تقرير عنها .

ويعرض التقرير على اللجنة المشكلة بالمجلس المذكور طبقا لأحكام المادة الثانية لإصدار قرارها في هذا الشأن .

(١) نمر بالوقائع العربية المدة ٩٢ مكرر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٤ — على اللجنة أن تصدر قرارها مسبقا خلال أسبوع من تقديم تقرير مهندس التنظيم إلا في حالة الخطر فيجب أن يصدر القرار في خلال أربعة وعشرين ساعة على الأكثر .

ويجب أن يشتمل قرار اللجنة على المدة التي تحددها لتنفيذه .

مادة ٥ — يعلن قرار اللجنة إلى ذوى الشأن بالطريق الإدارى وتعاد صورة منه إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو عدم الاستدلال على حال إقامتهم أو امتناعهم عن تسل الإعلان فتلصق نسخة من القرار على المنشأة الآيلة للسقوط وكذلك في مقر نقطة البوليس الواقعة في دائرتها المنشأة أو مقر عمدة الناحية .

وتتبع الطريقة ذاتها في إعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التي لم يستدل على ذوى الشأن فيها .

مادة ٦ — على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة في المدة المحددة لهذا التنفيذ .

مادة ٧ — يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان إداريا واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيسكون لها الحق في القيام بإخلاء فورا ، وعليها أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المنشأة أو هدمها أو ازالتها .

فإذا لم يتم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة التي تحدد لهذا الغرض جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذه الأعمال على نفقته وتحصيل قيمة التكاليف بالطريق الإدارى .

مادة ٩ — يكون لمهندس التنظيم المختصين صفة رجال الضبط القضائى في إثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ولهم عند الاقتضاء حق دخول المباني لمعاينتها من الداخل .

مادة ١٠ — تلغى الأحكام الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط الواردة في الأمر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن أحكام مصلحة التنظيم أو الواردة في أى قانون آخر .

مادة ١١ — على وزراء الشئون البلدية والقروية والعدل والداخلية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

اقتضت حماية الأمن العام والمحافظة على سلامة السكان وغيرهم ، من المنشآت الآيلة للسقوط التدخل لتنظيم الاجراءات والتدابير التي تتبع في شأن تلك المنشآت وتكفلت بذلك المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم والمادة ١٤ من قرار نظارة الأشغال العمومية الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٩ وقد عدل الأمر العالي المشار إليه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ .

ولما كانت احكام قانون التنظيم مبنية الصلة بالاجراءات والتدابير التي تتخذ لدفع الخطورة الناجمة عن المنشآت الآيلة للسقوط . فقد روى تنظيم تلك الاجراءات والتدابير بقانون مستقل تسري احكامه على جميع البلاد والجهات المسكونة سواء خضعت لاحكام قانون التنظيم أم لم تخضع لها .

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق وقد عرفت احكامه المنشآت الآيلة للسقوط واعتبرت في حكمها الاشجار والنخيل الآيلة للسقوط لما يترتب على بقائها من خطورة بعيدة الأثر . كما نظمت احكامه الاجراءات التي تتبع عند وجود المنشآت الآيلة للسقوط فشكلت لجانا في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية وقروية تختص بدراسة التقارير المقدمة من مهندسي التنظيم في شأن تلك المنشآت وفحصها ومعاينتها واصدار قرار فيها .

أما في البلاد التي ليس بها مجالس بلدية أو قروية فقد نص بالمادة الثالثة على أن الجهة الادارية تتولى اخطار أقرب مجالس بلدى أو قروية عن المنشآت الآيلة للسقوط لنائب مهندس تنظيم لتقديم تقرير عنها ويمرض ذلك التقرير على اللجنة المشكلة بالمجلس المذكور طبقا لاحكام المادة الثانية لاصدار قرارها في هذا الشأن .

وقد رعى في تشكيل تلك اللجان توفير الضمانات الكافية للمحافظة على حقوق الأفراد لمجملت الغالبية فيها لعناصر متخصصة في الفن الهندسى . كما نص على أن تكون قراراتها مسببة تمكيننا للرقابة القضائية ويتعين أن تشمل هذه القرارات على المدة اللازمة لتنفيذها .

وقد خولت السلطة القائمة على أعمال التنظيم في أحوال الخطر والتهديد بالانقياد الحق في اخلاء المنهأة والمنشآت المجاورة عند الاقتضاء من السكان اداريا واتخاذ ما تراه لازما من التدابير والاحتياطات . ويرفع الأمر إلى المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل الماينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها .

وقد حافظ المشروع على هذا الاختصاص الذى ادخله المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ .

كما نص في المشروع على العقوبات التي تطبق في حالة مخالفة احكامه ومن بينها الحكم بترميم

المنشأة أو هدمها أو إزالتها - فإذا لم يقوم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم قامت السلطة المتقدم ذكرها بتنفيذه على نفقته وتحصيل قيمة التكاليف بالطريق الإداري - وبذلك لا تتولى جهة الإدارة أعمال الترميم أو الهدم أو الإزالة إلا في حالة واحدة هي التي يكون فيها إجراء هذه الأعمال بناء على حكم صادر من جهة القضاء ولم يقوم صاحب الشأن بتنفيذه في الميعاد المعين .

وتتشرف وزارة الشئون البلدية والقروية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره

قانون رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتمديد بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
في شأن استقلال القضاء

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعدل البند (ب) من المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه على الوجه الآتي :

« (ب) وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة سنة على الأقل أو أمضوا في وظائف النيابة أو في المحاماة أو اشتغلوا في عمل قانوني بما يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة أو مددا متوالية لا تقل عن تسع سنوات » .

مادة ٢ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٧٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه نصها الآتي :

« ولا يكون انعقاده صحيحا إلا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل ، وتصدر القرارات بالأغلبية ، وعند تساوي الآراء يعتبر الاقتراح مقبولا » .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

تنص المادة الثالثة بند (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء الخاصة بالهيئات التي يعين منها قضاة الدرجة الثانية ، على أن من بين هذه الهيئات ، وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة سنتين متواليتين أو امضوا في وظائف النيابة تسع سنوات متوالية .

وقد دل العمل على شدة هذا القيد الزمني الخاص بالسنتين الذي لم يشترط توافر مثله بالنسبة إلى التعيين في وظائف قضاة الدرجة الأولى أو في الوظائف الأخرى الخاصة بالقضاء أو النيابة ، لذا رؤى تخفيض هذه المدة وجعلها سنة واحدة ، كما رؤى أن تحتسب في مدة التسع السنوات الواردة في النص مدة العمل في المحاماة أو أى عمل قانوني يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة إذ أنه لا مبرر للتفريق بينها وبين العمل بالنيابة في هذا الصدد .

وكذلك رؤى إضافة فقرة جديدة للمادة ٧٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر الخاصة بالمجلس الاستشاري الأعلى للنيابة العامة وتنص الفقرة الجديدة على أن المجلس لا يكون انعقاده صحيحا إلا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل ، كما تنص على أن تصدر القرارات بالأغلبية وعند تساوى الآراء يعتبر الاقتراح المقدم مقبولا ، كل ذلك تيسيرا للأجراءات وتمشيا مع النصوص الخاصة بتشكيل مجلس القضاء الأعلى ولجنة الترقية حيث نص على حد أدنى للأعضاء الحاضرين حتى يكون الانعقاد صحيحا (مادة ٢١ و ٣٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر) .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

باستثناء وزارة التربية والتعليم من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وذلك بالنسبة لبعض موظفيها

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعتبر ميزانية الفروع الآتية التابعة لوزارة التربية والتعليم وحدة واحدة بالنسبة إلى الترقيات والتنفلات التي تقرر حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٦ :

الفرع ١ - الديوان العام والمناطق .

الفرع ٢ - معاهدة المعلمين والمعلمات .

الفرع ٣ - التعليم الفني .

الفرع ٤ - التعليم الثانوي .

الفرع ٥ - التعليم الابتدائي .

الفرع ٦ - الثقافة العامة (مؤسسة الثقافة الشعبية) .

الفرع ٧ - البعثات العلمية .

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة ٢ من قانون نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه تدرج مع الوظائف الفنية العالية والإدارية بحيث تعتبر من نوع واحد وذلك بالنسبة إلى موظفي الفروع المبيئة في المادة السابقة حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٦ . كما يوقف العمل خلال هذه الفترة بالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون المشار إليه بالنسبة إلى موظفي هذه الفروع .

مادة ٣ - على وزيرى التربية والتعليم والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

درجت وزارة التربية والتعليم قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة على اعتبار ديوانها العام وجميع فروع التعليم وحدة واحدة فيما يتعلق بتنقلات الموظفين وترقياتهم فلم يكن هناك قيد يحد من حريتها في النقل من نوع إلى آخر حسب مقتضيات صالح العمل وكانت تتوخى في التنقلات والترقيات حسن توزيع موظفيها حتى لا يقف ضيق فرع حائلا دون ترقية من يستحق الترقية من موظفيه وحتى لا تكون سعة فرع آخر عاملا في أن يسبق موظفوه زملاءهم في الترقى .

فلما صدر القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة - ونصت الفقرة الثانية من المادة ٤٧ منه على عدم جواز ترقية الموظف المنقول من مصلحة إلى أخرى قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل الا أن تكون الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا ، فسكانت حائلا دون أن تجري الوزارة تنقلات أو ترقيات بين الموظفين من فرع إلى آخر لعدم قيام مبدأ وحدة الميزانية بالنسبة للترقيات والتنقلات .

ولذلك ترى وزارة التربية والتعليم أن صالح العمل بها يقتضى أن تكفل لها حرية نقل موظفيها وترقيتهم بين فرع وآخر دون التقيد بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٧ سالفة الذكر ، فوضع مشروع هذا القانون ونص في المادة الأولى منه على أن تعتبر ميزانية فروع وزارة التربية والتعليم المبينة في هذه المادة وحدة واحدة بالنسبة إلى الترقيات والتنقلات التي تقرر بين جميع موظفيها حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٦ .

ونص في المادة الثانية على أن تدمج مما الوظائف الفنية والإدارية العالية وتعتبران نوعاً واحداً بالنسبة لجميع موظفي الفروع المشار إليهم في المادة الأولى وذلك حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٦ . وذلك استثناء من حكم آخر من أحكام قانون نظام موظفي الدولة وهي المادة الثانية منه . ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على وقف العمل بالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة لجميع موظفي هذه الفروع وقفاً مؤتمناً ينتهى كذلك في آخر يونيه سنة ١٩٥٦ .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره في الصيغة القانونية المرافقة .
وتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء لل موافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤^(١) بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى قانون العقوبات ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٩٨ (١) و ٩٨ (٥) من قانون العقوبات النصوص الآتية :
« مادة ٩٨ (١) - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشرة سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو هيئات أو منظمات ترى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، أو إلى القضاء على طبقة اجتماعية ، أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى هدم أى نظام من النظم الأساسية

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

للهيئة الاجتماعية ، أو إلى تحبيذ شيء مما تقدم أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو الإكراه أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات ، كل أجنبي يقيم في مصر وكل مصري ولو كان مقيما في الخارج إذا أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار فرعا في الخارج لإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المذكورة ، وكذلك كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في مصر فرعا ماثلا لإحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات ولو كان مقرها في الخارج .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة في الفقرتين السابقتين أو اشترك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من اتصل بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المتقدم ذكرها لأغراض غير مشروعة أو شجع غيره على ذلك أو سبله له .

د مادة ٩٨ (هـ) — تقضى المحكمة في الأحوال المبينة في المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (ج) بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة وإغلاق أمكتها .
ويجوز لها أن تقضى بإغلاق الأمكنة التي وقعت فيها الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (ب) و ٩٨ (ب مكررا) و ٩٨ (د) و ١٧٤ .

وتقضى في الأحوال المذكورة في الفقرتين السابقتين بمصادرة النقود والأمتعة والأوراق وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو يكون موجودا في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع كما تقضى بمصادرة كل مال يكون في الظاهر داخل ضمن أملاك المحكوم عليه إذا كانت هناك قرائن تؤدي إلى أن هذا المال هو في الواقع مورد مخصص للصرف منه على الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة .

مادة ٢ — تضاف إلى قانون العقوبات مادة جديدة برقم ٩٨ (ب مكررا) نصها الآتي :

د ٩٨ (ب مكررا) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو احرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمذهب أو جمعية أو هيئة أو منظمة ترمي إلى غرض من الأغراض المنصوص عليها في المادتين المذكورتين .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

أثبتت الفترة التي انقضت منذ صدور المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ بإضافة بعض المواد إلى قانون العقوبات ، وهي المواد من ٩٨ (١) إلى ٩٨ (٥) أن أحكام هذه المواد قاصرة على مواجهة الأمر الذي وضعت من أجله ، إذ أن الهيئات والمنظمات المحظور تكوينها وتشكيلها بمقتضى هذه المواد تستعين في عملها بالسرية والحيلة التامة مما يصعب أو يستحيل معه الكشف عن نشاطها ، وقد اقتضى ذلك تعديل هذه النصوص تعديلا يكفل سد أوجه النقص التي كشفت عنها التجارب ودلت عليها الحوادث ، فأعدت الوزارة مشروع هذا القانون الذي يشتمل على مادتين تنص المادة الأولى على الاستعاضة عن المادتين ٩٨ (١) و ٩٨ (٥) المشار إليها بنصين جديدين .

فكفل نص المادة ٩٨ (١) الجديد العقاب على مجرد إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المحظور تكوينها بمقتضى هذه المادة سواء أكانت ذات صفة دولية أم غير ذلك وحتى لو كان غرضها قاصر على تهيئة أو ترويج شيء مما هو منصوص عليه في نفس المادة ولو لم تقم بأى مجهود نحو تنفيذ هذه الأغراض وبذلك يمكن القضاء على مثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات وهي في مهدها دفعا لشرها وخطرها المتوقع — كما ضمن النص الحكم على تغليب العقاب على الأجنبي المقيم في مصر وكذلك المصرى المقيم في الخارج إذا أنشأ أحدهما أو أدار فرعا في الخارج لأحدى هذه الجمعيات أو المنظمات أو الهيئات وكذلك الحال لو أدار في مصر فرعا لمثل هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات التي يكون مقرها في الخارج وهو ما لم تحقه المواد القديمة .

وقد سوى النص الجديد بين عقوبة الانضمام إلى الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٨ (١) وعقوبة الانضمام إلى فروع هذه الهيئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية ومن البدعى أنه يجب أن يثبت علم من ينضم إلى تلك الهيئات أو يشترك فيها بحقيقة أمرها حتى يمكن أن ينطبق عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٨ (١) .

واعتبر بموجب النص الجديد الاتصال بالهيئات أو الجمعيات المذكورة أو بملحقاتها لأغراض غير مشروعة جريمة بحيث لا يشترط لنوافر أركانها أن يبلغ الاتصال لدرجة الانضمام أو الاشتراك في تلك الهيئات بل يكفي فيها أن تكون هناك علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت — كأن يتصل شخص بأحدى هذه الهيئات لتلقى تعاليمها تهيدا لأن يكون في المستقبل أداة لنشر مبادئها أو للالتحاق بخدمتها فيخرج من دائرة العقاب من يتصل بالهيئات المذكورة لأغراض عليية أو لأغراض أخرى مشروعة وغير مستترة فيظل عبء الإثبات في هذه الحالة — إثبات أن الاتصال كان لغرض غير مشروع — على عاتق النيابة العامة .

هذا وقد أصبح بمقتضى نص المادة ٩٨ (٥) حل الجمعيات والمنظمات والهيئات وفروعها المشار إليها في المادتين ٩٨ (١) و ٩٨ (٢) وإغلاق امكنتها وجوبيا كما جعل الغلق جوازيا بالنسبة

للامكنة التي تقع فيها الجرائم المخصوص عليها في المواد ٩٨ (ب) و ٩٨ مكررا (ب) و ٩٨ (د) و ١٧٤ — وقد أورد نص المادة ٩٨ (هـ) حكما يتضمن النص على مصادرة الأموال الموجودة في حيازة المحكوم عليه التي تكون في الظاهر داخلة ضمن أملاكه إذا كانت هناك قرائن تؤدي إلى اعتبار هذا المال هو في الواقع وورد تحت تصرف الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة .

وأصبحت بموجب نص المادة ٩٨ (ب مكررا) حيازة أو احراز المطبوعات أو المجموعات التي تتضمن تحجيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ جريمة إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولا بس ضبطها حالة أو ظرف لا يمكن معه إلا اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولو لم يكن قد بدأ هذا التوزيع فعلا أو تم اطلاع الغير عليها — كما أصبحت حيازة أو احراز وسائل الطبع والتسجيل والإذاعة المخصصة لهذا التحييد أو الترويج جريمة يعاقب عليها . ولا شك أن عبء اثبات هذا التخصيص يقع على هاتق النيابة العامة ، ولا يشترط لتوافر أركان هذه الجريمة — توافر أية طريقة من طرق العلانية — فيكفي أن تضبط المحررات أو المطبوعات بمسكن المتهم مثلا وهي متضمنة تحجيذا أو ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) و ١٧٤ إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وليس هذا النص بمستحدث في التشريع بل سبق إليه المشرع الفرنسي حينما أصدر مرسوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بشأن حل المنظمات الشيوعية إذ نصت المادة الثالثة منه على أنه : المحررات الدورية أو غير الدورية والرسومات وبصفة عامة كل مادة للإذاعة ترمى إلى ترويج نظام الدولة الثالثة الشيوعية أو المنظمات المتصلة فيها يحظر نشرها أو تروييحها أو توقيعهما أو تقديمهما للجمهور أو عرضها للبيع أو تعريضها لأنظار الجمهور أو حيازتها بقصد توزيعها أو عرضها أو بيعها أو تقديمها للجمهور .

وتتشرف وزارة العدل بعرض المشروع على مجلس الوزراء به، عرضه على مجلس الدولة الذي أقره بالصيغة المرافقة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة المعدل بالقانون رقم ٤٥٧

لسنة ١٩٥٤ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتى :

- مادة ١ — يستبدل بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتى :
- « مادة ٣٨ — يكون للموظفين الفنيين بمصلحة الشركات والملكية الصناعية والتسجيل الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره وللموظفين الفنيين من درجة مساعد مأمور على الأقل بمصلحة الضرائب صفة الضبط القضائي لإثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون ، .
- مادة ٢ — على وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
- صدر بديوان الرئاسة فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه « يكون لمفتشى مصلحة التجارة ومصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة ومفتشى مصلحة الضرائب بوزارة المالية صفة رجال الضبط القضائي لإثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون ، .

ولما كان التنظيم الجديد لوزارة التجارة والصناعة الذى صدر به مرسوم فى أول يوليو سنة ١٩٥٤ قد نقل اختصاص مراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه إلى « مصلحة الملكية الصناعية والتسجيل ، بدلا من « مصلحة التجارة ، وكان علاوة على ذلك نص المادة ٣٨ المشار إليه يقصر صفة رجال الضبط القضائي على المفتشين لحسب بمصلحة التجارة والضرائب وبمصلحة الشركات مما قد يتعذر معه إثبات المخالفات التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون المذكور خارج مدينة القاهرة وهى دائرة أعمال المفتشين المذكورين .

فقد اقتضى الأمر تعديل أحكام المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه بمنح صفة الضبط القضائي لطائفة أخرى من الموظفين حتى يتمكنهم إثبات المخالفات التى تقع بالبنادر أو المراكز بالمخالفة لأحكام القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

ولذلك فقد أعدت الوزارة مشروع هذا القانون ويقضى باستبدال المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه بالنص الآتى : « يكون للموظفين الفنيين بمصلحة الشركات والملكية الصناعية والتسجيل بوزارة التجارة والصناعة الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره

والموظفين الفنيين من درجة مساعد مأمور على الأقل بمصلحة الضرائب صفة الضبط القضائي لإثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون .
وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتتصرف وزارة التجارة والصناعة بعرضه على مجلس الوزراء لل موافقة عليه والالتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤^(١)

بحظر ذبح الأغنام قبل جزها

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر ذبح الأغنام قبل جز حونها .

ويعتبر الحيوان قابلا للجز متى كان طول الصوف يزيد على ١٥ سم على ظهر الحيوان .
ويستثنى من ذلك الأغنام المذبوحة خارج المجازر بغير قصد الاتجار بلحومها أو باصوافها
أو بجلودها .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يضيف إلى الأغنام حيوانات أخرى بالشروط التي يقررها .
مادة ٢ — يحظر على أصحاب المدايع وتجار الجلود والفراوى وغيرهم أن يحوزوا بقصد البيع
أو يعرضوا أو يطرحوا للبيع جلودا مذبوحة كانت أو غير مذبوحة متى كانت تحتوي على أصواف
تزيد أطوالها على ١٥ سم .

مادة ٣ — يحظر على المتجرين بالصوف أن يحوزوا بقصد البيع أو يعرضوا أو يطرحوا للبيع
أصوافا غير مجزوة تزيد أطوالها على ١٥ سم .

كما يحظر عليهم خلط الأصواف الجز بالصوف الشلح أو بالدميرات أو غيرها .

مادة ٤ — يجب على أصحاب مصانع غزل ونسج الصوف أو المسترلين عن إدارتها أن يكون
لديهم سجل خاص تثبت فيه مقادير الخامات الصوفية التي تكون في حيازتهم في تاريخ نشر هذا
القانون وما يرد اليهم منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يستخدمونه منها
في صناعاتهم .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

كما يجب عليهم أن يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة (مصلحة الصناعة) في الأسبوع الأول من شهرى يناير و يوليو من كل عام كتابا موصى عليه ببيان مشترياتهم خلال السنة شهور الماضية من الخانات الصوفية مع توضيح كل نوع على حدة بمقدار ما استهلك منها في مصانعهم والباقي لديهم .

مادة ٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدرها وزير التجارة والصناعة بالاستناد إليه .

ويحوز الحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز أسبوعا . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء بوضع الجريمة ويحكم بمصادرتها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ويكون الحكم بغلق المحل مدة أسبوع وجوبيا .

مادة ٦ — يكون للوظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات الصادرة استنادا إليه . ويكون لهم ولرجال الضبط القضائي في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لدبغ أو صنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة بالاستناد إليه وطلب وفحص السجلات الخاصة وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

كما يحوز لهم تفتيش أى مكان غير مسكون يشبه فيه التخزين . ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدلى ببينات غير صحيحة .

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون إذا تعدل إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

وكل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة .

مادة ٨ — على وزراء التجارة والصناعة والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

أعد مشروع القانون المرافق على ضوء السياسة الصناعية التي تهدف إلى تصنيع البلاد وتشجيع الصناعات القائمة وتوفير الخامات اللازمة لها .

وقد تبين عند دراسة الصناعات الصوفية أن الصوف المحلى الذى يستخدم فى غزل أنواع المصنوعات الصوفية على نوعين :

النوع الأول : يطلق عليه الصوف الجز وهو الذى يؤخذ من الأغنام قبل ذبحها .

النوع الثانى : يطلق عليه الصوف الشلح وهو الذى ينزع من جلود الأغنام المذبوحة بمواد مزيلة للشعر كالجير وكبريتور الصوديوم .

والنوع الثانى أقل رتبة من النوع الأول بسبب المواد الكاوية التى تؤثر فى متانته وقابليته للصباغة بخلاف النوع الأول فإنه أكثر قوة واحتمالا واستعدادا للتصنيع .

وحماية المنتجات الصوفية تتطلب استصدار تشريع يحدد من المنافسة غير المشروعة وبمقتضاء يمكن فرض الرقابة على المدايح والمصانع والتجار للقضاء على ضروب الغش وبهذا تحقق الغاية المرجوة من تقدم الصناعة المحلية واطراد نموها وتتوافر فيها الثقة وهى قوام الحياة الاقتصادية والدعامة التى تركز عليها فيتسنى للصناعة المحلية أن تشق طريقها وأن تصمد أمام منافسة المنتجات الأجنبية .

وتنص المادة الأولى من المشروع على حظر ذبح الأغنام قبل جز صوفها واستئثنت الأغنام المذبوحة خارج المجازر فى الحالات المسموح فيها بذلك من أحكام هذه المادة متى كان ذبحها بغير قصد الاتجار بلحومها أو بصوفها أو بجلودها .

وقد خول وزير التجارة والصناعة حق إضافة حيوانات أخرى بالشروط التى يراها على أن يكون ذلك بقرار يصدره .

وحظرت المادة ٢ من المشروع على أصحاب المدايح وتجار الجلود والفراوى وغيرهم أن يحوزوا بقصد البيع أو أن يعرضوا أو يطرحوا للبيع جلود الأغنام سواء أكانت مدبوعة إذا كانت تحتوى على أصواف تزيد أطوالها عن ١٥ سم .

وحظرت المادة ٣ على المتجرين فى الأصواف أن يحوزوا بقصد البيع أو يعرضوا أو يطرحوا للبيع أصوفا غير مجزوزة تزيد أطوالها على ١٥ سم حتى لا يتناول الحظر ذبح الأغنام قبل جزها فقط بل الاتجار بالأصواف المجزوزة أيضا متى كانت أطوالها تزيد على ١٥ سم كما حظرت المادة المذكورة على التجار المشار إليهم خلط الأصواف الجز بالصوف الشلح أو بالشعيرات أو غيرها للقضاء على أساليب الغش ولتتعرف المشتري على حقيقة البائع التى يرغب فى الحصول عليها .

وتنص المادة ٤ من المشروع على إلزام أصحاب مصانع غزل ونسج الصوف أو المشرولين من إدارتها بامساك سجل خاص لإثبات البيانات المشار إليها فيها مع إخطار وزارة التجارة والصناعة (مصلحة الصناعة) في الأسبوع الأول من شهرى يناير ويونيه من كل عام ببيان مشترياتهم من الخامات الصوفية وتوضيح كل نوع على حدة ومقدار ما استهلك والباقي لديهم وذلك من باب أحكام الرقابة وللوقوف على الاحصائيات التى تهم الصناعة من الجهة الأخرى .

ولم يغفل المشرع النص على جزاءات رادعة لمن تنكب السبيل ليتخذ من الكسب الحرام مطية له فنصت المادة الخامسة على عقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين لمن خالف أحكامه أو أحكام القرارات التى يصدرها وزير التجارة والصناعة بالاستناد إليه - كما نصت على جواز الحكم بغلق المحل مدة لا تتجاوز أسبوعا وبوجوب الحكم بالغلق فى حالة العود مع مصادرة الأشياء موضوع الجريمة فى جميع الحالات .

ونصت المادة السادسة على أن يكون للوظفين الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة لإثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات التى تصدر بالاستناد إليه صفة ورجال الضبط القضائى وأجيز لهم حق التفتيش وفحص السجلات على نحو ما هو مبين بالمادة المذكورة مع تطبيق العقوبات المنصوص عليها فى المادة الخامسة لكل من يحول دون تأدية وظائفهم أو يمتنع من تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدلى ببيانات غير صحيحة .

ولتوفير أسباب العلمانية على أصحاب المصانع والمدابع والتجار ومحافظة على سرية أعمالهم نص المشرع فى المادة السابعة على عقاب الموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكامه إذا هم أفشوا سرا من أمرار صناعتهم أطلعوا عليه بحكم وظيفتهم . كما نصت المادة السابعة أيضا على عقاب الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا هم أهملوا فى أداء الواجب المفروض عليهم .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واتخاذ ما يلزم لاستصداره .

قانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

(المادة الأولى)

يحل مجلس نقابة المحامين الحالي ويوقف العمل بالمولد من ٧٠ إلى ٧٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية .

(المادة الثانية)

يقوم بأعمال مجلس النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها بالقانون مجلس مؤقت يصدر بتشكيله قرار من وزير العدل .

وتكون مهمة هذا المجلس بجانب اختصاصاته النظر في القوانين المتعلقة بالحماية وطلبات المحامين في شأنها وفي كل ما يتعلق بتنظيم المهنة .

(المادة الثالثة)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ مكرر الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

ترددت في نفوس عدد غير قليل من المحامين الرغبة في إعادة النظر في القوانين المنظمة لمهنة المحاماة على ضوء ما أسفر عنه تطبيقها منذ صدورها . وكانوا يتشوقون إلى أن يؤدي البحث فيها إلى إرساء قواعد جديدة لهذه المهنة ، تصون تقاليدنا الرفيعة ، وتزيد من مشاركة المحامين الذين زاد عددهم عن أربعة آلاف ، في نشاط النقابة الذي يشرف عليه ويوجهه مجلسها ، وإلى تعديل في نصوص القوانين الضريبية الخاصة بالمهنة .

ولما كانت الحكومة قد جرت على أن تسير الاتجاهات الإصلاحية ، في مختلف النواحي وعلى أن تفسح لكل المهنة فرص التقدم والتطور بما يعين على تثبيت أسس الإصلاح .

لذلك — روي أن تسند إلى مجلس جديد مؤقت كافة اختصاصات وسلطات مجلس النقابة على أن يقوم هذا المجلس إلى جانب النهوض بهذه الاختصاصات بمهمة بحث كل قوانين المحاماة في افاضة وتقصير ، وأن يقترح ما عساه يعين على تنظيم المهنة ، ويحقق للسادة المحامين ، إجابة السائغ العادل من طلباتهم .

ولما كان قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يوجب في المادة ٧٠ وما بعدها عقد الجمعية العمومية للمحامين واجراء انتخاب لأعضاء المجلس ثم للنقيب وللوكيل ولغيرهم ، لذلك وجب النص على وقف أحكام المواد الخاصة بالانتخاب المشار إليها .

لذلك وضع مشروع القانون المرافق ونص في المادة الأولى منه على وقف العمل بمواد الانتخاب وحل مجلس النقابة الحالي ، ونص في المادة الثانية على تشكيل مجلس مؤقت يقوم بأعمال مجلس النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته وذلك بجانب ما أشير إليه فيها .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية وعلى المادة الثانية من القانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية :

قرر :

مادة وحيدة

يؤلف مجلس النقابة المؤقت المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ من الأساتذة المحامين الآتية أسماؤهم :

- | | |
|------------------------------|-----------------------------------|
| ١ — السيد عبد الرحمن الرافعى | ١٠ — السيد يواقيم غبريال |
| ٢ — د صليب سامى | ١١ — د توفيق سيدم |
| ٣ — د محمد زهير جرانه | ١٢ — د منصور فريد يوسف |
| ٤ — د على محمد بدوى | ١٣ — د أحمد بدر |
| ٥ — د محمود فهمى جندبة | ١٤ — د عبد العزيز محمد الشوربجى |
| ٦ — د عمر عمر | ١٥ — د محمود الحناوى |
| ٧ — د عازر جبران | ١٦ — د صلاح الدين محمد عبد الحافظ |
| ٨ — د محمد مصطفى القللى | ١٧ — د عادل محمد على علوبة |
| ٩ — د أحمد زكى الشيتى | |

على أن يكون الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قريبا والأستاذ صليب سامى وكيلًا للنقابة والأستاذ محمد زهير جرانه أمينًا للصندوق والأستاذ محمود الحناوى سكرتيرًا .

وزير العدل

القاهرة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نقد و مناقشة المحامين

يناير
سنة ١٩٥٥

السنة الخامسة والثلاثون

العدد
الخامس

الْفُقَهَاءُ أَمَنَاءُ الرُّسُلِ ، مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدُّنْيَا وَيَتَّبِعُوا
السُّلْطَانَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَاحْتَرُوهُمْ .
« رَوَاهُ الْإِمَامُ عَلِيٌّ »

جميع المقالات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازى

بيـان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والايحاء والقوانين والقرارات والاورامر الآتية :

عدد	
٣٦	حكما صادرا من قضاء محكمة القضاء الادارى
٢٦	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٤	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٨	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الضرائب
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم السكية (القضاء التجارى)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم السكية (قضاء الجنب)
٤	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنب)



بحث حالات إدارة الزوجية للأموال المشتركة للزوجين في القانون الفرنسى للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .



قانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المبانى والمواد المختلفة فى المجرى العامة . ص ١٤٩

قانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى . ص ١٥٠

قانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المبانى . ص ١٥٢

قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبز وتقله . ص ١٦٤

قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم . ص ١٦٦

قانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة النظر فى المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين . ص ١٦٨

قانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات . ص ١٧٢
قانون رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ باضائة مادة جديدة للرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أبريل
سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك فى البحيرات والمياه الداخلية والمياه البحرية المصرية
وقناة السويس وبالملاحة فى البحيرات الداخلية . ص ١٧٦

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ص ١٧٨
قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال
العامة وبعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية وبإلغاء الرخص
السابق منحها للمحال العامة والأندية فى مزاولة ألعاب القمار . ص ١٧٩
قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة خلاه
المعيشة . ص ١٨٢

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض
الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة . ص ١٨٥

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة
١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية . ص ١٨٧

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة (١٠) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بطرخ النهر وأكله . ص ١٩١

قرار وزارى رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٤ بمراقبة صادرات البنود المعدة للتقارى (وزارة
التجارة والصناعة) . ص ١٩٣

أمر رقم ١٠٧ بتعديل الأمر رقم ٣٥ بإيجاب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضى
المصرية . ص ١٩٦

لجنة التحرير

محمد مصطفى القالى — حسين ابونزير — نصيف زكى — احمد شوقي — احمد مختار قطب



الفقيه المعتبر له
الاستاذ مرقس فهمي الحامي

تنمى مجلة المحاماة . علما كان خذاقا في الشرق من أعلام الفقه والمحاماة هو
المرحوم مرقس قهبي المحامي .

لقد كان رحمه الله من أوائل من مارس مهنة المحاماة في مصر من حملة شهادة
الحقوق — كما كان في صدر الرعيل الأول من المحامين الذين بنوا للمحاماة مجدما .
وكان يسمو بقوة حجته وغزير علمه : وسحر بيانه . حتى كانت مراقباته في القضايا
المهمة بما يقتضى تدريبه في الكتب والمراجع .

ولاتنسى له المجلة أنه كان أول من سعى في تكوين نقابة المحامين . وحمل على
وضع قانونها الأول .
رحمه الله رحمة واسعة .

فقيد المحاماة

عندما اجتمع مجلس نقابة المحامين مساء الخميس ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ افتتح الأستاذ النقيب الجلسة بكلمة تآبين للمنفور له الأستاذ مرقس فهمي قال فيها :

زملائي المحترمين : خسرت المحاماة علما من اعلامها وجهيلدا من جهايلتها الاثناذ وهو المنفور له الأستاذ مرقس فهمي فققدت بوفاته ركنا من اركانها ومجاهدا قديما في سبيلها . عمل على تعاقب السنين على إقامة صرحها ورفعة شأنها .

كان الفقيد من الرعيل الأول بين المحامين . وتجلت فيه قوة المحاماة وخصائصها ومزاياها .

كان في مراقباته ومذكراته قوى الحجة . غزير المادة . بليغ الأسلوب . عميق الفكر . مبتكرا للبعاني . رائعا في البيان . وإذ كانت القوة والشجاعة والنجدة من أخص فضائل المحاماة فقد كانت هذه الفضائل مجتمعة في الفقيد . كان في مواهبه قوة خارقة . كان يتولى الدفاع في قضية واحدة عدة أيام متوالية لا يكل فيها ولا يمل . ولا يكرر أو يعيد . بل تواتيه قريحته بالافكار تلو الافكار والججج تلوها الحجج . وكان مثال النجدة في أوقات الشدة . وخاصة مع زملائه أو تلاميذه من المحامين . لم يقصده أحد منهم ليدافع عنه إلا وتطوع لنجدته ولو خاضم في سبيله الأقرباء وذوى السلطان . في عهود الفوضى والطغيان . وكان مثال الشجاعة . يجر برأيه في القضايا وخاصة في القضايا السياسية التي كان يترافع فيها ولا يبالي غضب الحكومات أو رضاها . وكان إلى جانب ذلك رمزا للكفاح ومجاهدة الصعاب . والكفاح شعار المحاماة وعلما الخفاق . رحم الله الفقيد رحمة واسعة . وأرجو أن تتوقف الجلسة حدادا عليه .

وقد قرر المجلس وقف الجلسة حدادا على الفقيد . ونكلم الدكتور زهير جرائه أمين صندوق النقابة في وجوب تخليد ذكرى الأستاذ مرقس فهمي وأصدر المجلس القرارات الآتية :

١ — عمل لوحة تذكارية بالنقابة يذكر فيها تاريخ النحاه بالمحاماة وتاريخ وفاته .

٢ — جمع المرافعات والمذكرات الخاصة بالفقيد وعمل مجموعة منها تطبع على نفقة النقابة وتوزع على المحامين .

٣ — النظر في تخصيص جائزة مالية باسم الفقيد للمتفوقين من المحامين تحف

التمرين ،

المحكمة

يناير
سنة ١٩٥٥

العدد الخامس
السنة الخامسة والثلاثون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

تم بعد رفع الدعوى (١).

(القضية رقم ٢١٩ سنة ٥ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد عفت وعلى أبو النيط والدكتور
عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصى بأمانة
الاستشارين)

٢٧٨

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

كادر . الكادر الفني العالي . جواز الترقية إليه
من أعلى درجات الكادر الفني المتوسط . شروطه .
قرار مجلس الوزراء في ١٧ / ٥ / ١٩٥٠ .

المبدأ القانوني

لما كانت درجات الكادر المتوسط
بمصلحة البلديات تنتهي في الدرجة الرابعة
فإنه طبقاً لقواعد تيسير الترقيات التي أقرها
مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ التي

(١) يمثل هذا المبدأ حكت الدائرة الثالثة في القضية
رقم ٤٧٢ لسنة ٥ القضائية بمجلس ٢٩ من أكتوبر
سنة ١٩٥٢ والدائرة الخامسة في القضية رقم ١٢٩٣
لسنة ٥ في مجلس ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

٢٧٧

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

أ — موظف . تخطيه . عدم حصوله على التمرين
الكافي لشغل الدرجة الراق إليها . لا يصلح سبياً
لتخطي .

ب — مصروفات . من يلزم بها .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز للمصلحة أن تبرر تخطي
المدعى وزملائه بعدم حصولهم على التمرين
الكافي للقيام بأعمال رئيسية تتفق مع الدرجة
الخامسة فهذا لا يصلح سبياً لتخطي الموظف
عند حلول دوره للترقية في نسبة الأقدمية .

٢ — إذا كان المدعى على حق في رفع
دعواه بطلب إلغاء القرارات المطعون فيها
والحكومة هي المنسية في رفعها وجب
إلزامها بالمصروفات ولا يؤثر في ذلك
إجابتها المدعى إلى طلباته ما دام أن ذلك قد

الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ١٣ / ٢٧ المؤرخ في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٤٣ الصادر من وزارة المالية الذى يقضى بمنح الموظفين المتزوجات من موظفين فى الحكومة نصف إعانة غلاء المعيشة المقررة للموظفين والمستخدمين والعمال الذين ليس لهم أولاد .

٢ - نزول زوج المدعية عن إعانة الغلاء المقررة له رغبة منه فى الإبقاء على علاوة زوجته غير جائز قانونا .

(القضية رقم ٤٠ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى حموده والسيد ابراهيم الديوانى ومحمى الدين حسن المستشارين) .

٢٨٠

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

أ - عمال المياومة . بلوغهم سن التقاعد فى الخامسة والستين . جواز بقاؤهم حتى سن السبعين . شرطه .
ب - عمال المياومة . فضلهم . بلوغهم سن الستين لا يعتبر مهرا له .

المبادئ القانونية

١ - يبين بجملاء من نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة والفقرة الثانية من المادة الثانية والثلاثين من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمادة التاسعة من لائحة مكافآت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية التى أصدرها المجلس الأعلى فى ١٣ من أبريل سنة ١٩١٤ أن سن التقاعد لعمال المياومة الدائمين الخامسة والستين مع جواز بقائهم فى الخدمة حتى

تجعل الترقية من الكادر الفنى المتوسط إلى الكادر الفنى العالى فى حدود نسبة الاختيار وبذلك يشترط موظفو الدرجة الرابعة فى الكادر الفنى العالى بالمصلحة مع زملائهم من الدرجة ذاتها فى الكادر المتوسط فى الترقية إلى الدرجة الثالثة يتنافسون عليها ويجرى الاختيار عند الترقية إليها بين هؤلاء وأولئك على السواء ، والمدعى لم يطعن على قرار الحكومة فى التعيين بسوء استعمال السلطة ولا يعتبر من هذا النظر ما أثار إليه من سبق توقيع جزاءات على منافسه إذ أنها جميعا لأمور لا تتصل بكفائته واستقامته وقد تقادم العهد عليها .

(القضية رقم ١٥٣٨ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامى ومحمد ذمى وعلى على منصور وعبد العزيز البيلوى ومحمد وصلى أباطه المستشارين) .

٢٧٩

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

أ - مؤذن . بوزارة الأوقاف . يعتبر موظفا عاما . إعانة غلاء . شروط منحها للموظفات المتزوجات من موظفين . كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ١٣ الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٣ .
ب - إعانة غلاء . النزول منها الإبقاء على إعانة غلاء الزوجة . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ - لا جدال أن المؤذن بوزارة الأوقاف يعتبر موظفا عاما من موظفى الدولة يسرى فى شأنه وشأن زوجه المدعية أحكام

اليقين بالقرار المطعون فيه الصادر بتجنيده ومثل هذا العلم يقوم مقام النشر أو الإعلان طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد كان الدفع بعدم قبولها قائماً على أساس سليم من القانون متعيناً قبوله .

(القضية رقم ١٣٩٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوي إبراهيم جوده وعمر لطفي وعمر الدين حسن وطه عبدالوهاب وعبد السيد خضير المستشارين) .

٢٨٢

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ميعاد الستين يوماً . دعوى . الفصل فيها يستلزم التمرض لأحد القرارات بالإلغاء . تعديل أقدمية طبقاً لقواعد التنسيق . استلزامه التمرض لقرار تخط . تعتبر دعوى إلغاء . وجوب التقيد بالميعاد .

المبدأ القانوني

لا جدال في أن طلب المدعى تعديل أقدميته في الدرجة الخامسة وردها إلى أول مايو سنة ١٩٤٦ بالتطبيق لقواعد التنسيق يستلزم حتماً التعرض للقرار الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالإلغاء فيما تضمنه من تخليه في الترقية إلى إحدى الدرجات الخامسة المنسقة ولا سبيل إلى إجابته إلى طلبه هذا بغير هذا الطريق ومن ثم يجب اعتبار دهواه في هذا الشأن بمثابة دعوى إلغاء وإن وصفها على غير حقيقة بأنها دعوى تسوية وعلى مقتضى ذلك يتعين إخضاعها للميعاد المقرر في المادة ١٢ من

سن السبعين ومن ثم فإن ما جرت عليه مصلحة السلك الحديدية من اعتبار سن الستين حداً مقررًا للاستغناء عن خدماتهم لا يستند إلى أساس من القانون .

٢ - إن المادة ١٥٧ من قانون المصاحبة المالية التي نصت على إعطاء رؤساء المصالح سلطة فصل الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بحسب مقتضيات العمل ، لا تبرر فصل العامل عن بلوغه سن الستين ، ذلك أن الفصل لا يجوز إلا لسبب يبرره ، فلعمال المياومة الدائمة البقاء في وظائفهم ما داموا يؤدون عملهم فلا يعزلون إلا لسبب يبرر هذا العزل ؛ وليس من بين هذه الأسباب بلوغ العامل سن الستين (١) .

(القضية رقم ١٠٧٦ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة على أبو الفيط والدكتور عبد الحكيم فراج والأستاذ حسن أبو علم المستشارين) .

٢٨١

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ميعاد الستين يوماً . بدؤه العلم بالقرار . استفادته من التجنيذ . يقوم مقام الإعلان أو النشر .

المبدأ القانوني

يستفاد من تجنيذ المدعى علمه على وجه

(١) يمثل هذا المبدأ حكمت هذه الدائرة في القضايا رقم ١٠٨٨، ١٠٨٤ لسنة ٥ القضائية بجلسته ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ورقم ١٠٩١ لسنة ٥ القضائية بجلسته ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ورقم ١١٥٤ لسنة ٥ القضائية بجلسته ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وحكمت الدائرة الخامسة في القضيتين رقمي ١١٥٣، ١٠٨٦ لسنة ٥ القضائية بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

قانون مجلس الدولة بشأن دعاوى الإلغاء .

(القضية رقم ٢٨٦ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحمد ذمعي وعلى
على منصور وعبد العزيز الببلاوي والدكتور عبد الحكيم
فراج المستشارين) .

٢٨٣

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — قرار إداري . باطل . جواز سحبه مادام
ميعاد الطعن فيه لازال قائماً .

ب — مدة خدمة باليومية . ضيها . الدرجة

(ج) تعادل الدرجة الثامنة حسب كادر سنة ١٩٣١ .
وجوب ضم مدة الخدمة باليومية إلى الدرجة الثامنة .
قرار مجلس الوزراء في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ .
عدم مساسه بهذا الوضع .

المبادئ القانونية

١ — للإدارة الحق في سحب أو إلغاء

قرارها الباطل مادام ميعاد الطعن القضائي
بالغائه من له مصلحة في ذلك قائماً .

٢ — بحسب البند العاشر من أحكام

كادر سنة ١٩٣١ تعتبر الدرجة (ج) معادلة
للدرجة الثامنة ولما كانت مدة خدمة

المطعون في ترقيته باليومية قد احتسبت له

في الدرجة الثامنة الماثلة لدرجة (ج) المعين

فيها سنة ١٩١٧ فيكون هذا الضم صحيحاً

ولا عبرة لما يعترض به المدعى من وجوب

ضمها إلى الدرجة التاسعة لأن المطعون في

ترقيته لم يكن معينا في الدرجة التاسعة

وقرار مجلس الوزراء الصادر في أغسطس

سنة ١٩٥٠ بضم مدة اليومية كاملة في أقدمية

الدرجة بالنسبة لخدمة المؤهلات لم يس

ما للمطعون في ترقيته من حق ضم مدته

إلى الدرجة الثامنة لأن مؤهله الدراسي

بحسب النظام الذي كان متبعاً سمح له بالتعيين

فيها — ولهذا ترى المحكمة أيضاً أن فتوى

وزارة المالية بالنسبة لجواز ضم مدة خدمته

إلى الدرجة الثامنة كانت سليمة ولم تخرج على

القواعد التي قررها مجلس الوزراء كما

يقول المدعى .

(القضية رقم ٤١ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية

السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري

رئيس المجلس وسيد علي الصراوي وكامل بطرس

المصري وعبد الرحمن نصير وطه عبد الوهاب

الاستشارين) .

٢٨٤

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — جزاء : موافقة الوزير على رأى قسم

التحقيقات بالوزارة فيما تضمنه من لفت النظر والنقل

إلى جهة أخرى . تقتضى تنفيذ كل ما جاء في هذا

الرأى . لا يجوز للوزير أن يضيف جزاء تأديبيا

آخر . لفت النظر . ليس عقوبة تأديبية . الإنذار

بعد عقوبة .

ب — وظيفة . حل شافلها لقب مساعد إداري .

القرار الصادر من الوزير ينقله إلى وظيفة أخرى بقصد

حرمانه من اللقب . قرار باطل . يعتبر عقوبة مقننة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت موافقة الوزير على رأى

قسم التحقيقات تنصب حتماً على الاكتفاء

بلفت نظر كل من المدعى وزميله ونقل كل

منهما إلى جهة أخرى فما كان للوزير بعد

هذه الموافقة أن يناقضا في القرار ذاته

بنقل المدعى صادرا من جهة غير مختصة ومن ثم يتعين إلغاؤه .

(القضية رقم ٦١ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٥

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قرعة عسكرية . إعفاء . الابن الوحيد المائل
لأبويه . شروطه . ألا يكون له أخ ولو كان غير قادر
على التكسب . وأن يثبت عجز الأب .

المبدأ القانوني

إعفاء الابن الوحيد طبقا للمادة ٣ فقرة ٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ المعدل لقانون الخدمة العسكرية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ينطبق في الحالة التي لا يكون للمجنّد أخ اطلاقا بقطع النظر عما إذا كان هذا الأخ موجودا قادرا أو غير قادر على التكسب ، كما اشترطت المادة ٣ فقرة ٤ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ في حالة المائل لأبويه أن يكون الأب عاجزا عن التكسب بسبب عاهة أو مرض أو بسبب بلوغه سن الستين وهذا ما حدا بإدارة التجنيد إلى توقيع الكشف الطبي على المدعى وابنه الآخر لمعرفة مدى توفر شروط الإعفاء على المجنّد على أساس أنه المائل الوحيد وقد اتضح لها عدم توافر شروط الإعفاء لأن والده لم يبلغ سن الستين وهو قادر على التكسب فلا يعتبر المجنّد قانونا عائلا وحيدا لأبويه يستحق الإعفاء .

(القضية رقم ٥٠١ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

بتوقيع جزاء الإنذار على كل منهما لأن الإنذار عقوبة تأديبية بينما لفت النظر ليس كذلك وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه بالنسبة إلى الإنذار متناقضا ومعيا ومخالفا للقانون ويتعين إلغاؤه . وكذلك الحال بالنسبة إلى نقل المدعى وحده فان موافقة الوزير على رأى قسم التحقيقات مقتضاه نقل المدعى وزميله لا المدعى وحده . فإذا عاد الوزير في قراره وأمر بنقل المدعى وحده دون زميله فقد ناقض ماسبق أن وافق عليه من جهة نقل الإثنين حسب رأى قسم التحقيقات .

٢ - وظيفة المساعد الإداري تشمل عدة اختصاصات صدرت بها قرارات إدارية فهي تفرض أعباء ومسئوليات على شاغلها يقابلها حقه في التمتع باللقب الخاص بها ، والمدعى إذ عين فيها بالأمر رقم ٥٢٦ الصادر في ٢ يوليو سنة ١٩٤٩ أصبح حقه متعلقا بهذا اللقب ويكون نقله إلى جهة أخرى ليس نقلا مكانيا كما تصفه الحكومة بل هو في الواقع عقوبة مقننة تحمل في باطنها حرمان المدعى من لقب الوظيفة الذي حصل عليه . ولا عبرة أيضا بما تقول به الحكومة من أن هذا من الألقاب الداخلية ، فان وظيفة لها شأنها وتستمد اختصاصاتها من قرارات إدارية إنما تستمد لقبها من هذه القرارات ويكون القرار الصادر من الوزير

٢٨٦

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ — ترقية . بالاختيار . ترخص الجهة الادارية .
شرطه .

ب — قرار إدارى . سوء استعمال السلطة .
شرطه .

ج — تيسير . ترقية بموجب . استيفاء الموظف
لشروطها . لا يلزم الإدارة إجرائها . ترخصها في
اختيار الوقت الملائم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان القرار المطعون فيه قد
اعتمد توصية لجنة شئون الموظفين واختار
الخصم الثالث للترقية إلى الوظيفة المتنازع عليها
للاسباب التي ذكرتها تلك اللجنة فإنه لا يكون
مخالفا للقانون مادام أنه لا نزاع في أن التعيين
للوظيفة المذكورة متروك لمحض اختيار
السلطة الإدارية ترخص فيه بما تراه محققا
للمصلحة العامة — وما دام أن الأسباب التي
رجحت كفة الخصم الثالث على المدعى لها
أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة
التي انتهى إليها ذلك القرار .

٢ — إن الدوافع الشخصية التي تعيب
القرار الإدارى وتدمغه بسوء استعمال السلطة
يجب أن تكون قائمة بمن أصدر ذلك
القرار .

٣ — لا محل لما يطالب به المدعى من
اعتبار ترقية إلى الدرجة الثالثة راجعة إلى
أول يونه سنة ١٩٥٠ استنادا إلى قواعد
التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧

من مايو سنة ١٩٥٠ لأنه لم يرد بتلك القواعد
ما يلزم جهة الإدارة ترقية الموظف بمجرد
استيفائه الشروط اللازمة لجواز ترقية ،
ولأنما يترك لها اختيار الوقت الملائم لإجرائها
تترخص فيه بلا معقب عليها في ذلك .

(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد عنت وعلى أبو الفيط والدكتور
عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصفي أباطة
المستشارين) .

٢٨٧

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ — مستخدم . نقله من اليومية إلى الدرجة
الثامنة وما فوقها وفقا للمؤهل المحاصل عليه . عدم خضوعه
لقاعدة تنظيمية في سنة ١٩٤٧ .

ب — مستخدم . نقله من اليومية . تخطيه .
تقديمه نظما بعد عدة سنوات . لا يقطع مياد الطعن .

المبادئ القانونية

١ — إن نقل المستخدمين ذوى
المؤهلات الدراسية التي تجيز التعيين في
الدرجة الثامنة فما فوقها من وظائفهم باليومية
إلى درجات مما هو مقرر لمؤهلاتهم لم يكن
تحكمه في سنة ١٩٤٧ قاعدة تنظيمية ملزمة
للسلطة الإدارية على إجرائه وكان الأمر فيه
رهينا بوجود درجات خالية بالميزانية
وبتقدير تلك السلطات لحالة الموظف
المراد نقله .

٢ — إذا كانت المصلحة قد رأت في حالة
المدعى عدم نقله إلى الدرجة الثامنة الكتابية
لأن مؤهله في اتباعا لمنشور صادر من

تؤدي إليه فهو قرار صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

(القضية رقم ٤٢٩ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٩

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

مهنة وكلاء البراءات . شروط مزاوتها . جواز الاستثناء من هذه الشروط . من يملكه . شرطه . القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانوني

إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات قد نصت على الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول هذه المهنة ومن بينها أن يكون وكيل البراءات مصرياً وأن يكون حاصلاً على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارتا المعارف والعمومية والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لإحدى المؤهلات السابقة — ومع ذلك أجازت المادة العاشرة للجنة القيد قبول طلب من لم يتوافر له هذان الشرطان إذا كان قد زاول المهنة فعلاً قبل صدور القانون وكان له من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يؤهله للقيام بهذه المهنة — ومفاد ذلك أن الشارع قد خول لجنة القيد في هذه الحالة سلطة تقديرية لقبول طلب القيد أو رفضه . ولما كان المدعي أجنبياً وغير حاصل على مؤهلات دراسية — ومن ثم فانه مهما طالبت مدة اشتغاله بالمهنة

الوزارة رقم ١٠٨ / ٢ / ١٨ والمؤرخ في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٣ فليس للمدعي المطالبة بهذا النقل إلا عن طريق المطالبة في الميعاد بإلغاء قرار المصلحة بتخطيه في التعيين في الدرجة الثامنة .

(القضية رقم ٨٤٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٨

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

مطبوعات . رخصة . جريدة . المحررون رؤساء التحرير . الشروط الواجب توافرها فيهم تخالف بعض هذه الشروط . حق الحكومة في الاعتراض على إصدار الجريدة . الرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات أوجبت أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حسن السمة ، وقد قصد الشارع بذلك أن يكون من يتولى هذه الأعمال محمود السيرة لم يسمع عنه ما يشينه حائزاً لما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة التي يرغب في مزاومتها حتى يستطيع تأدية الرسالة الصحفية على الوجه اللائق بحرفنها الخطيرة في المجتمع . ولما كانت سيرة المدعي في العشر سنوات التي قضاها بالعمل في الحكومة لم تكن بعيدة عن الشبهات فمن ثم يكون قرار الحكومة بمعارضة إصدار المجلة لأن المدعي لم يكن حسن السمة قائماً على وقائع ثابتة في الأوراق

قبل صدور ذلك القانون فقبوله وكيلا
للبراءات أمر جوازي للجنة .

(القضية رقم ٤٨٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قواعد الإنصاف . منسيون . حملة الشهادة
الابتدائية . بقاؤم ١٥ سنة في الدرجة التاسعة حتى
أول يوليو سنة ١٩٤٤ . مما ملتهم كنسبين ومنعهم
الدرجة الثامنة وعلاوة الترقية من ذلك التاريخ .
قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الخامسة من البند الثاني عشر
من كتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤-١/٣٠٢
بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ تنص على
أن حملة شهادة الدراسة الابتدائية وما يعادلها
الذين حصلوا على الدرجة التاسعة فعلا قبل
٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ورجعت أقدميتهم
في هذه الدرجة على مقتضى قواعد الإنصاف
لتاريخ سابق بخمس عشرة سنة على أول
يوليو سنة ١٩٤٤ يعاملون كنسبين ويمنحون
الدرجة الثامنة الشخصية وتصرف لهم
علاوة الترقية من هذا التاريخ ، والمدعى
لم يكن قد حصل على الدرجة التاسعة فعلا
قبل ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ إذ كان وقت
ذاك خارج هيئة العمال ولهذا فلا يجوز
اعتباره منسيا تطبيق عليه أحكام الفقرة
الخامسة .

(القضية رقم ١٤٢٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد ذني وعلي على منصور وعبدالمعز
البلاوي المستشارين) .

٢٩١

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قواعد الإنصاف . قواعد تنظيمية . لا تجوز
علاقتها . تعيين موظف على غير الدرجة المخصصة له وهل
الحاصل عليه . باطل .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قواعد
الإنصاف قواعد تنظيمية تحكم العلاقة بين
الحكومة وموظفيها ومستخدميها منذ
صدورها وقد حرمت هذه القواعد على
جهات الحكومة ومصلحتها تعيين أي
مستخدم على غير الدرجة والمهام التي قررها
مجلس الوزراء في تلك القواعد للوهم
الحاصل عليه .

(القضية رقم ١٤٢٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٢

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

عمدة . محاكته . القرار الصادر بفصله . عدم
تمحيص دفاعه واستناده إلى عناصر لا تنسق مع الوقائع .
قرار باطل .

المبدأ القانوني

إذا لم يثبت من الأوراق أن التحقيقات
قد استوفيت في تمحيص دفاع المدعى فيما
أسند إليه من إتهام أسماء وهمية على جدول
الانتخاب وأسماء مكررة وأخرى لغائبين
متوفين ، وأغفل التحقيق ما تقتضيه أحكام
قانون الانتخاب من أبحاث خاصة بتغيير
الموطن الانتخابي وإلقاء عبء الإخطار به

المأخوذ على المدعى يجوز فصله في أى وقت وقبل انتهاء المدة المحددة ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(القضية رقم ٨٨٧ سنة هـ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٤

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ — تظلم إداري . سرور أربعة أشهر دون رد . متى لا يعتبر ذلك قرارا ضميا بالرفض .

ب — موظف . بمجلس المديرية . نقله . عدم أخذ رأى وزارة الداخلية . شرطه .

ج — مجلس المديرية . سلطته في إنشاء الوظائف وزيادتها وخفضها . مداها . قواعد التنسيق . عدم تحريمها تسوية حالة ذوى الدرجات الشخصية على درجات التنسيق .

د — وظيفة . نقل موظف إليها . يعتبر قرارا بالترقية مادامت درجته أقل من الدرجة المقررة للوظيفة .

هـ — موظفو مجالس المديرية . حق وزير الداخلية في تعيينهم وترقيتهم استثنائيا . المادة ٦٨ من لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية .

و — ترقية بالاختيار . ترخص الجهة الادارية . شرطه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان مجلس المديرية والوزارة

قد استجابا إلى تظلم المدعى وأعادا الحالة إلى ما كانت عليه من قبل فلا محل لافتراض صدور قرار ضمني برفض تظلمه لمجرد فوات أربعة أشهر يبدأ من انقضائها ميعاد طلب الإلغاء مادام أنه لم يبد من الوزارة والمجلس ما يفيد ذلك القرار الضمني بل ينبغي

على عاتق الناخب الذي غير موطنه وذلك طبقا للفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من ذلك القانون ثم ما يتعلق بالطعن في جداول الانتخاب عملا بحكم المادة الثانية عشرة منه وهي التي خولت لكل ناخب يدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في أن يطلب حذف اسم من أدرج فيه بغير حق وأن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيود . لذلك تكون تهمة الإهمال المنسوبة إلى المدعى قد بنيت على عناصر لا تتسق مع الوقائع ويحيطها الشك فلا تنهض إلى مرتبة الدليل الذي يقطع بصحتها — ولذلك يكون قرار الفصل من العمدية الذي أسس عليها قد جاء مخالفا للقانون حقيقاً بالإلغاء .

(القضية رقم ٦٣٢ سنة هـ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وسيد علي الذمراوى وكامل بطرس المصري وعبد الرحمن نصير وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٢٩٣

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢

خفي . فصله . حق المدير في أى وقت . المادة العاشرة من لائحة الخفر الصادرة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣١ .

المبدأ القانوني

للمدير سلطة رفت رجال الخفر لأي سبب تقتضيه المصلحة العامة وذلك بالتطبيق لنص المادة العاشرة من لائحة الخفر الصادرة في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٣١ كما أن التعهد

استجابتها إلى تظلم المدعى - ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيّناً رفضه .

٢ - إذا كان نقل الموظف بمجلس المديرية لا يعدو أن يكون مجرد نقل مكاني من وظيفة أخرى تماثلها في طبيعتها ودرجتها ولم ينل الموظف من ورائه أية ترقية فلا داعي لأخذ رأى وزارة الداخلية في تعيينه فيها .

٣ - إن نقل الموظف من الدرجة الشخصية إلى الدرجة الأصلية المخصصة لوظيفته وما يترتب على ذلك من إلغاء الدرجة الشخصية التي يشغلها أمر يملكه مجلس المديرية بما له من سلطة مطلقة في وضع الميزانية السنوية وفي إنشاء الوظائف وتحديد درجاتها وفي زيادة عددها أو خفضه - وهو إذ فعل ذلك لم يجاوز حدود سلطته ولم يخالف أيضاً قواعد التنسيق لأنها لم تحرم تسوية حالة ذوى الدرجات الشخصية على درجات التنسيق إذ نص في البند الرابع عشر من كتاب وزارة المالية ملف رقم ١٧/٢/٢٣٤ بشأن القواعد التي تتبع في تنفيذ تنسيق الدرجات على تخصيص سدس الدرجات المرفوعة في التنسيق من الدرجة الرابعة وما يقل عنها لتسوية حالة ذوى الدرجات الشخصية .

٤ - إن مجرد تعيين المطعون في ترقّيته في وظيفة كاتب أول الحسابات والمستخدمين

ولم يمنح الدرجة السادسة المقررة لها لعدم تمضيته المدة القانونية لجواز ترقّيته إليها بعد قراراً بالترقية أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من صرف مدلول قرارات الترقية إلى معناها الأعم حتى تشمل كل قرار يتضمن تقدم الموظف في السلم الإداري بالنسبة إلى زملائه .

٥ - لوزير الداخلية طبقاً للبادة ٦٨ من لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية سلطة إجراء الترقّيات والتعيينات الاستثنائية فيما يتعلق بموظفي مجالس المديرية .

٦ - إذا كان أمر التعيين في الوظيفة متروك للاختيار فإن السلطة الإدارية تترخص فيه بما لها من حرية التقدير لكفاية المرشحين ، فإذا اختارت المطعون عليه لأقدميته ولما رأته فيه من كفاية للوظيفة المذكورة - فإنها لا تكون قد تجاوزت حدود سلطتها ولم تخالف القانون .

(القضية رقم ٦٥٥ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وعلى أبو النيفذ والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصني أباطة المستشارين) .

٢٩٥

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - ترقّيات • بمصلحة الأموال المفررة • خضوعها لنظام معين • قرار مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

ب - قواعد الإنصاف • الإفادة منها • الفقرة (هـ) من البند المباشر من كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤-١-٣٠٢ • شروطها •

المبادئ القانونية

١ - إن نظام الترقيات بمصلحة الأموال المقررة تحكمه قواعد خاصة صدرت بالموافقة عليها قرار من مجلس الوزراء في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

٢ - يشترط للأفادة من قواعد إنصاف المنسبين بالفقرة ٥ من البند العاشر من كتاب وزارة المالية الدوري ف ٢٣٤ / ١ / ٣٠٢ بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٤٤ أن يكون الموظف قد رقي إلى درجة أعلى بالتطبيق لقواعد إنصاف المنسبين الصادرة في سبتمبر سنة ١٩٤٣ ثم مضى عليه فيها أربع سنوات وبلغت مدة خدمته خمسا وثلاثين سنة وحينئذ تكون ترقية حتمية إلى أول درجة أعلى تخلو بالمصلحة التي يعمل فيها .

(القضية رقم ٩٧٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٦

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - قرار إداري سلبى . قرار أوجب القانون إصداره . الامتناع من ذلك . الطعن فيه بالإنهاء . جوازه .

ب - كشوف المرشحين أو الناخبين للعمدية . الاعتراض عليها . وجوب رفعه إلى اللجنة المختصة بنقصه لا يجوز . لجهة الإدارة حفظه بحجة تقديمه بعد الميعاد .

المبادئ القانونية

١ - إن امتناع المركز عن تقديم الشكاوى المقدمة من لم يحق الترشيح للعمدية

إلى الجهة المختصة لإصدار قرارها فيها ، هو امتناع عن إصدار قرار كان واجبا عليه إصداره بحكم القانون وهو بهذه المثابة تصرف إداري سلبى مستكمل لجميع العناصر التي تجعل منه قرارا إداريا قابلا للطعن بطريق الإلغاء .

٢ - لما كانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ تنص على أنه عقب تحرير الكشف الشاملة لأسماء المرشحين للعمدية والشيخة ومن لم يحق اختيار العمدة يعرض لمدة أسبوع في مقر العمدية وفي الأماكن المطروقة في القرية مستخرج من كل هذه الكشف . ولكل من أهمل قيد اسمه بدون حق أن يطلب قيده فيه ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق وتقدم الطلبات بذلك كتابة إلى مأمور المركز في خلال مدة العرض والأسبوع التالي له . وتنص المادة التاسعة من القانون المشار إليه على أن الفصل في الطلبات المذكورة يكون من لجنة مؤلفة من وكيل المديرية رئيسا ومن أحد أعضاء النيابة ومن أحد أعضاء لجنة الشياخات الأعيان من غير المركز التابع له القرية وذلك في العشرة الأيام التالية لانقضاء ميعاد تقديم الطلبات . ويستفاد من هذه النصوص أن جميع الطلبات التي تقدم في هذا الشأن يتحتم عرضها على اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة سالفة الذكر

القانون فيتعين لذلك إلغاؤه .

(القضية رقم ٤٣٣ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة بدوى ابراهيم حوده وعمر لطفى
ومحى الدين حسن وطه عبدالوهاب ومحمد السعيد خضير
المستشارين) .

٢٩٨

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تظلم إدارى . عن قرار لا يقبل التعديل أو الإلغاء .
عدم قطعه ميعاد الطعن .

المبدأ القانونى

إذا كان التظلم من القرار المطعون فيه
الصادر بتوقيع جزاء ، غير ذى أثر فى تعديله
أو إلغائه لأنه بطبيعته لا يقبل التعديل أو
الإلغاء فمن ثم لا يترتب على التظلم امتداد ميعاد
الطعن فى القرار .

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٩

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

موظف . تعيينه مدرسا بمجلس المديرية فى ظل
كادر سنة ١٩٢٣ فى الدرجة المقررة لمؤهله . تعلق
حقه بها . تنزيهه لا يكون إلا بقرار تأديبى .
النقل إلى وظيفة كتابية . لا يعنى تنزيلا هنا . حقه
فى قيده على الدرجة المقابلة لدرجته فى كادر سنة ١٩٣١ .
الدرجة من ٦-١٨ جنيها فى مجالس المديرية . تقابل
الدرجة السابعة الحكومية (من ٦ - ١٢ جنيه) .
استحقاقه الدرجة السادسة طبقا لقواعد الإنصاف
وما يترتب على ذلك من آثار .

المبدأ القانونى

إذا كان المدعى وهو حاصل على شهادة
الدراسة الثانوية قسم أول قد عين مدرسا

لتفصل فيها بما تراه فإذا حفظت الجهة
الإدارية الطلبات المذكورة ولم تقدمها إلى
اللجنة بحجة وصولها إليها بعد الميعاد تكون
قد خالفت القانون لأنه لم يجعل لها سلطة
الفصل فى تلك الطلبات سواء من ناحية
الشكل أو الموضوع بل ناظ ذلك كله باللجنة
سائلة الذكر فى وحدها صاحبة السلطة
فى القول بتقديم هذه الطلبات فى الميعاد من
عدمه .

(القضية رقم ٥٩ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٧

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ترقية . تخط . إدارة التحقيقات بمصلحة السكة
الحديد . ليست مستقلة فى ميزانيتها عن الإدارة العامة .
إجراء الترقىات باعتبار إدارة التحقيقات وحدة مستقلة .
مخالفته لقانون الميزانية .

المبدأ القانونى

إن القرار المطعون فيه إذ صدر بترقية
المطعون فى ترقيته إلى الدرجة الرابعة
موضوع النزاع باعتباره أقدم موظفى الدرجة
الخامسة بالإدارة العامة بمصلحة السكة الحديد
وباعتبار أن هذه الإدارة وحدة مستقلة فى
ميزانيتها عن إدارة التحقيقات والمباحث مع
أن هذه جزء من تلك كما جاء بميزانية الدولة
للسنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، إن القرار إذ
صدر على هذا الأساس مغفلا أوضاع
الميزانية وأقدمية المدعى يكون قد خالف

٣٠٠

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

تيسير . نخط . صدور قرار من الوزير . المدير العام لمصلحة السكة الحديد . سلطته في التعيين والترقية . مداها . القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . يملك إصدار قرار بالنخط .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت قواعد التيسير التي أقرها مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ تنص على أن يصدر قرار النخط من الوزير ممسبا إلا أن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ أباح في المادة ٢ منه للمدير العام لمصلحة السكة الحديدية القيام بإدارة المصلحة وتصريف شئونها تحت إشراف وزير المواصلات وله على الأخص أن يبت ضمن حدود القانون في المسائل الآتية وهي : التعيينات الجديدة لغاية الدرجة السادسة والترقيات الغير استثنائية لغاية الدرجة الخامسة وكذلك للدرجة الرابعة بشرط أن يكون المرقى أقدم زملائه ، ومؤدى ذلك أن القانون المشار اليه أعطى لمدير السكة الحديدية سلطة الوزير كاملة في شئون الترقيات حتى الدرجة الخامسة ولم يقيد به إلا بالتزام الأقدمية في الترقية إلى الدرجة الرابعة ، ولا جدال في أن من يملك الترقية يملك بجانبها سلطة النخط ما دام الترقية تخضع في الأصل لتوافر شرط الصلاحية فإذا تجرد الموظف من هذا الشرط كان من حق صاحب الرأي في الترقية أن يقرر عدم

بإحدى المدارس الابتدائية التابعة لمجلس المديرية في الدرجة من ٦ - ١٨ جنيا بأول مربوطها وهي الدرجة المخصصة لأمثاله من الحاصلين على شهادة الكفاءة طبقا لتعديل درجات موظفي مجالس المديرية الذي وضع سنة ١٩٢٣ ، فقد تعلق حقه بهذه الدرجة بحيث لا يجوز تنزيله إلا بقرار تأديبي يصدر من السلطة المختصة ولم يصدر في حقه مثل هذا القرار ، أما نقله إلى وظيفة كتابية فانه لا يعنى خفض درجته المالية كما أنه لا يستلزمه حتما ومن ثم يستحق المدعى عند تطبيق كادر سنة ١٩٣١ أن يوضع في الدرجة من ٦ - ١٢ جنيا المقابلة لدرجته الأصلية وذلك إعمالا لأحكام هذا الكادر التي تقضى بنقل كل موظف إلى الدرجة المقابلة للدرجة التي كان فيها فعلا عند تطبيقه .

ولما كانت هذه الدرجة هي السابعة لا الثامنة الحكومية فإن المدعى يكون محقا في طلب تسوية حالته على أساس اعتباره في الدرجة السابعة من بدء تعيينه بمجلس المديرية في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وفي الدرجة السادسة من أول يولييه سنة ١٩٤٣ بالتطبيق لقواعد إحصاف المنسبين وما ترتب على ذلك من آثار .

(القضية رقم ٧٨٦ سنة ٦ ق رئاسة ومضوية السادة الأستاذة بدوى إبراهيم حموده وعمر لطفي وطه عبد الوهاب المستشارين) .

الدعوى قد بنى على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١١٤٧ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى رئيس المجلس وسيد على الدمراوى وكامل بطرس المصرى وعبد الرحمن نصير وطه عبيد الوهاب المستشارين) .

٣٠٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ — ميعاد الستين يوماً . بدؤه . من الاعلان أو النشر أو العلم اليقيني .

ب — تظلم . مرور أربعة أشهر دون رد . متى لا يستبر ذلك قراراً ضنياً بالرفض .

ج — مدة خدمة سابقة . ضمها قبل حركة الترقيات . تخطى الموظف في دوره بالأقدمية المأتملة . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ — ما دام لم يثبت من أوراق الدعوى أن القرار المطعون قد نشر أو أعلن للمدعى فإن ميعاد الطعن لا يسرى في حقه بحسب ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة إلا من تاريخ عليه به هلباً يقينا شاملاً لجميع محتوياته .

٢ — لا يصح افتراض قيام قرار ضمنى برفض تظلم المدعى بفوات أربعة أشهر على تقديمه بما كان يتعين معه رفع دعواه خلال الستين يوماً التالية لانقضاء الأربعة الأشهر المذكورة لأن هذا الفرض القانونى لا يكون إلا حين تسكت الوزارة عن الإجابة على

صلاحيته للترقية وأن يتخطاه بقرار مسبب ومن ثم يكون قرار تخطى المدعى في الترقية إلى الدرجة الخامسة من المدير العام للسكك الحديدية قد صدر من السلطة التي خولها القانون ذلك خصوصاً وقد سبق عرض أمر المدعى على لجنة شئون الموظفين فقررت في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ تخطيه للأسباب سالفة الذكر .

(القضية رقم ٤٢٧ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامى ومحمد زهنى وعلى منصور وعبد العزيز الببلاوى ومحمد وصفي أباطة المستشارين) .

٣٠١

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ميعاد الستين يوماً . بدؤه . من تاريخ علم المدعى به . قرار بفصل عمدة .

المبدأ القانونى

لا محل للبحث في أثر التصديق على قرار لجنة الشياخات في التظلم المقدم من المدعين عن هذا القرار ، والسابق على التصديق ، بالنسبة إلى تاريخ رفع الدعوى طالما أن الحكومة لم تقم الدليل على علم المدعين بصدر قرار التصديق . ولما كان الطعن المقدم من المدعين يمكن أن ينسحب على القرار الصادر بالتصديق على قرار لجنة الشياخات ولم يتم دليل على أنه قدم بعد انقضاء ستين يوماً من تاريخ علم المدعين بالقرار وعلى ذلك يكون الدفع بعدم قبول

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المستفاد من الأوراق أن الوزارة قد هنتبت بتظلم المدعى من تركه في الترقية وسعت إلى رفع الغبن عنه فإنه ينتفى معه القول بأن هناك قراراً ضمني برفض تظلمه بفوات أربعة أشهر على تقديمه دون الإجابة عليه ومن ثم يظل ميعاد طلب الإلغاء مفتوحاً طالما أن الوزارة جادة في سعيها ولم تعلن المدعى برفض تظلمه ويكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

٢ - إذا كان لا خلاف بين الحكومة وبين المدعى في أحقيته للترقية تنسيقاً بالنسبة لأقدميته بين زملائه الذين رقوا بالقرار المطعون فيه الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ - ولكن الحكومة تبور ترك المدعى في الترقية بأنه وإن كان قد تقرر نقله إلى وزارة المعارف العمومية في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ إلا أن قرار نقله لم يوقعه الوزير إلا في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أي بعد صدور القرار المطعون فيه بما ترتب عليه عدم درج اسمه في كشوف الترقيات التي صدرت في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، فإن هذا السبب لا يصلح قانوناً لتركه في الترقية ما دام أن الثابت من ملف خدمته أن وزارة المعارف العمومية اعتمدت نقله إليها اعتباراً من ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ ، فهو من هذا التاريخ يعتبر موظفاً في وزارة المعارف العمومية وكان يتحتم درج اسمه في

التظلم ولا تعيره التفاتا ، أما إذا اقتضت بوجاهته وسعت بجد إلى إجابته فإن هذا السعي من جانبها ينفي قطعاً قيام القرار الضمني بالرفض وبالتالي يظل الميعاد مفتوحاً حتى تنتهي الوزارة من مساعيها وتعلن قرارها للتظلم .

٣ - مادام أن الحكومة لا تجادل في أن أقدمية المدعى بعد حساب مدة خدمته السابقة بالحكومة وبالتعليم الحر تجعله مستحقاً للترقية إلى الدرجة الخامسة التنسيقية في دوره بالأقدمية المطلقة فإنه لم يكن جائزاً لها تخطيه بالقرار المطعون فيه الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ في الترقية إلى الدرجة المذكورة خصوصاً وأن مدة خدمته السابقة كانت قد ضمت له قبل صدوره ومن ثم يكون القرار المذكور مخالفاً لقواعد التنسيق وبالتالي مخالفاً للقانون ومتعيناً إجابة المدعى إلى طلب الغائه .

(القضية رقم ٦٦٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد عفت وعلى أبو النيط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصفي أباطة المستشارين) .

٣٠٣

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - تظلم . استمرار بحته . مرور أربعة أشهر دون رد . لا يعتبر قرار ضمني بالرفض .
ب - ترقية . استحقاقها . توقيع الوزير قرار النقل بعد صدور حركة الترقيات في الجهة المنقول إليها . لا يفقد المدعى حقه في الترقية ما دام النقل قد تم فعلاً قبل ذلك .

أشد ما يجعل تخطيه لهذا السبب مخالفا لقواعد
التنسيق وبالتالي يتعين إجابة المدعى إلى
طلب إلغاء القرار المطعون .

(القضية رقم ٣٠٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — ترقية بالاختيار . تخضع لتقدير جهة
الإدارة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .
ب — موظف . نقله . جوازه . شرطه . ألا يقصد
به تفويت الفرصة عليه في الترقية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الترقية إلى إحدى
الدرجات المخصصة للاختيار فلا تكون
الوزارة بتدخلها المدعى قد تجاوزت حدود
سلطتها في الاختيار ما دام اختيارها قد خلا
من سوء استعمال السلطة .

٢ — إذا كان يبين من الأوراق
والمستندات المقدمة في الدعوى أن قرار
النقل وقع صحيحا ولا يعدو أن يكون في
طبيعته وظروفه ومهدفه نقلا مكانيا قصدت
به المصلحة العامة ولم يقصد به حرمان المدعى
من الترقية إلى الدرجة الرابعة بنقله إلى
وزارة الأوقاف وافتتاح المجال في الترقية
لمن حل مكانه ، ذلك أن المدعى نقل إلى
وظيفة مفتش بقسم المساجد في وزارة
الأوقاف وهي وظيفة تتفق في طبيعة عملها
وما حصل عليه المدعى من مؤهلات وما
توافر عليه من دراسات . أما نقل المطعون

كشوف الترقيات بها عند إصدار القرار
المطعون فيه إذ لا نزاع في أن الدور كان
يدركه للترقية بالأقدمية المطلقة .

(القضية رقم ٢١٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . من تاريخ
النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني بالقرار المطعون
فيه .

ب — تنسيق . ترقية . تخطيه بسبب إهمال
عادي لا يمس الشرف والاعتبار . عدم جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر
على أنه ما دام أن القرار المطعون لم يعلن
لصاحب الشأن ولم ينشر فإن ميعاد الستين
يوما المحدد بالقانون لطلب إلغائه لا يسرى
في حقه إلا إذا قام الدليل على علمه به علما
يقينا شاملا لجميع محتوياته . وما دام أنه
ليس في الأوراق ما يدل على علم المدعى بذلك
القرار المطعون فيه وبما اشتمل عليه فإن
ميعاد طلب إلغائه يظل مفتوحا .

٢ — إن الجزاء الذي اتخذته الحكومة
سببا لتخطي المدعى لم يكن لأمر لا يمس
ذمته أو نزاهته ولا يخلدش الشرف والاعتبار
بل بسبب إهمال عادي لا يبرر قانونا حرمانه
من الترقية إلى الدرجة السادسة التنسيقية في
نسبة الأقدمية المطلقة خصوصا وأن بين
المرقين تنسيقا من وقعت عليهم جزاءات

في قرار ترقية مكانه في وزارة التكوين
فليس فيه ما يشوبه لأن هذا النقل تم بدرجة
الخامسة وماهيته التي كان يتقاضاها في وزارة
الأوقاف - ولا يقدح في ذلك أنه رقي عقب
هذا النقل إلى الدرجة الرابعة مادام أنه لم
يثبت أن المقصود من نقل المدعي حرمانه
من الدرجة الرابعة التي رقي إليها المظنون في
ترقيته فيما لو بقي في وزارة التكوين .

(القضية رقم ٣٦٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ - ميعاد الستين يوما - بدؤه . من تاريخ
النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه .

ب - تظلم إداري ، قاطع لمدة . متى لا يعتبر
رفضاً حتى يترتب عليه سريان الميعاد . إذا سكت الإدارة
جادة إلى إجابته .

ج - ترقية . تخط الإجراءات القديمة والاممال
المدادى . لا يبرر أنه في الترقية بالأقدمية تنسيقاً .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يثبت أن القرار المطعون
قد نشر أو أعلن للمدعي فإن ميعاد طلب
الغاء لا يفتح ، بحسب ما استقر عليه قضاء
هذه المحكمة ، إلا من تاريخ علمه به علماً
يقينيا شاملاً لجميع محتوياته (١) .

٢ - إن تظلم المدعي من القرار
المطعون فيه إلى وزير المعارف العمومية فهو

وإن كان يصح دليلاً على العلم اليقيني الذي
يترتب عليه سريان الميعاد غير أنه قد استلزم
من المكاتبات التي تبودلت بين وزارتي
المعارف العمومية والمالية أن وزارة المعارف
كانت مقتنعة بوجاهة تظلم المدعي وزملائه
من تركوا في الترقية للدرجات المنسقة في
دورهم بالأقدمية بسبب عدم تسوية حالتهم
في الوقت المناسب أو بسبب توقيع جزاءات
للإهمال أو لأسباب غير خلقية لا تبرر قانوناً
عدم ترقية في دورهم بالأقدمية المطلقة
ولذلك ظلت تسعى لدى وزارة المالية حتى
رفع هذه الدعوى وقيدها من الدعاوى
المائلة لرفع الغبن عنهم مما لا يصح معه افتراض
قيام قرار ضمني برفض تظلمه لفوات أربعة
أشهر على تقديمه دون إجابته عليه مما كان
يتعين معه رفع الدعوى في خلال الستين
يوماً التالية للتاريخ المذكور لأن هذا الفرض
القانوني لا يكون إلا حين تسكت الوزارة
عن الإجابة على التظلم ولا تعيره التفاتاً -
أما إذا اقتنعت بوجاهته وسعت في جد إلى
إجابته فإن هذا السعي من جانبها ينفي قيام
ذلك القرار الضمني بالرفض وبالتالي يظل
الميعاد مفتوحاً ريثما تنتهي الوزارة من مساعها
وتعلن قرارها للتظلم .

٣ - إذا كانت الجزاءات التي وقعت
على المدعي في مجموعها بسبب مخالفات عادية
أساساً الإهمال وكان الجزاء بخمسة عشرة
أيام من راتبه لأمر تجعل أمانته محلاً

(١) يمثل هذا المبدأ حكمت هذه الدائرة في القضية
رقم ٣٠٦ لسنة ٥ ق القضائية بالجلسة ذاتها .

للربية والشك قد مضت عليه مدة طويلة حتى صدور القرار المطعون فيه ومن ثم فلا يعتبر هو ولا الجزاءات الأخرى مبررا كافيا لترك المدعى في الترقية في دوره بالأقدمية المطلقة إلى الدرجة السادسة المنسقة ولذا يكون القرار المطعون إذا تخطاه لهذا السبب قد خالف القانون ووجب إلغاؤه.

(القضية رقم ١٣١٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة).

٣٠٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قرار إداري . عقد الاشتراك التليفوني . إخلال المشترك بشروطه . فسخه وقطع المواصلات . لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية . عدم اختصاص .

المبدأ القانوني

مطالبة مصلحة التليفونات للمدعى بفرق أجور المكالمات الزائدة عن إحدى المدد من الفئة المنزلية إلى فئة المكاتب بعد استبعاد فرق الأجور عن الفترات التي كان التليفون مركبا فيها بالمنزل فقط تستند في الواقع على عقد الاشتراك ، ويكون امتناع المدعى عن أداء المبلغ المطالب به إخلالا بشروط العقد يخول المصلحة فسخه وقطع المواصلات عنه ولا يعتبر تصرفا على هذا الوجه قرارا إداريا مما يجوز طلب الغائه بل يعتبر من قبيل التصرفات المدنية التي تباشرها الحكومة باعتبارها شخصا معنويا والتي لا تختص هذه المحكمة بالنظر فيها ومن ثم يكون الدفع

بعدم الاختصاص في محله .

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٨

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أجنبي . إبعاده بعد انتهاء مدة إقامته لأمر نسبت إليه ووضعه في القائمة السوداء . جواز .

المبدأ القانوني

إذا كان قرار الإبعاد قد صدر مطابقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر وذلك بعد انقضاء المدة المحددة لإقامة المدعى وبناء على ما نسبته إليه سلاح الحدود الملكي من أنه يرتكب جرائم تهريب الذهب والمخدرات بما حمله على اقتراح وضع اسمه في القائمة السوداء فمن ثم يكون القرار المذكور قد صدر مطابقا للقانون بريئا من إساءة استعمال السلطة وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها بشرطها .

(القضية رقم ٩٠٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) السادة الأساتذة بدوي إبراهيم حوده وعمر لطفي وعبي الدين حسن وطه عبدالوهاب ومحمد السيد خضير (المستشارين) .

٣٠٩

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

موظف . فصل . اتهام لا يبدو مجرد الشبهة . لا يبرر الفصل .

المبدأ القانوني

إذا كان الأساس الذي بني عليه اتهام

الانصاف فهي قواعد تنظيمية عامة دائمة واجبة التطبيق مع إغفال كتاب وزارة المالية الدوري الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ والذي تستند إليه الحكومة في دفاعها، ذلك أنه قرار صادر من وزارة المالية وهي سلطة أدنى من مجلس الوزراء الذي أصدر قواعد الانصاف ذات الصفة التنظيمية الدائمة العامة ومن ثم فلا تملك الوزارة المذكورة تعديل هذه القواعد أو تقييدها بأي قيد .

(القضية رقم ١١٩١ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة دوى إبراهيم حوده وعمر لطفي وطه
مبدى الوهاب المستشارين)

٣١١

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ - مبادئ الستين يوما . بدؤه . عدم نشر القرار أو إعلانه أو إثبات العلم بالقينى به . بقاء الميعاد مفتوحا .

ب - ترقية . تخطيط . مدرس . الجزء الموقع عليه لاعطاء دروسا خصوصية . لا يمس التزامه أو الشرف . لا يبرر تخلفه في الترقية بالأقدمية تنسيقا .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم تقدم الحكومة ما يدل على نشر القرار المطعون فيه أو إعلان المدعى به أو ما يدل على علمه به علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الإعلان فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا رفضه .

٢ - إن الجزء الذي وقع على المدعى

المدعى لا يعدو مجرد الشبهة التي تحوم حوله لأنه الموظف المستول عن تسليم الرسائل وتقديم إيصالاتها، وقد انتفت عنه هذه الشبهة بأقوال رئيسه فمن ثم يكون القرار الصادر بفصل المدعى إذ بنى على تلك الشبهة المقتضبة بأقوال هذا الشاهد وهو الموظف المستول عن تسليم إيصالات الرسائل البرقية من الموزعين - غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا إلغاؤه .

(القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٣١٠

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

قواعد الانصاف . تسيرها للشهادات . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . لا يقتصر أثره على من كان حاملا لمؤهل أو شهادة وقت صدوره . انطباقه على من يحصل عليه مستقبلا . لا يقيده كتاب المالية الدوري الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ . سلطة دنيا . لا تملك تعديل قواعد وضعها السلطة العليا أو تقييدها .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قواعد الانصاف التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ تهدف إلى تسعير الشهادات تسعيرا غير مقصور الاثر على من كان من الموظفين حاملا لذلك الشهادات قبل صدور تلك القواعد بل يمتد أثره إلى جميع الموظفين الذين يحملون تلك الشهادات ولو كان تعيينهم في وظائفهم أو حصولهم عليها لاحقا لصدور قواعد

المبدأ القانوني

إن موظفي الدرجة الخامسة بالديوان العام بمصلحة السكك الحديدية ينقسمون إلى طائفتين أولاهما في الكادر الفني العالي والإداري والمطعون في ترقيته أولهم في الأقدمية وثانيهما في الكادر الكتابي والمدعى أولهم في الأقدمية وهذا دليل صدق على ما أبدته الحكومة من أن المطعون في ترقيته في سلك آخر غير السلك الذي ينتظم المدعى وإذا كانت الترقية المطعون فيها تمت على درجة في السلك الفني العالي والإداري فلا يكون للمدعى أصل حق في المجادلة بشأنها وما دام قد ثبت من جهة أخرى أن القرار المطعون فيه قد التزم الأقدمية بين موظفي السلك الفني العالي والإداري فإنه يكون قد صدر سلباً مطابقة لحكم القانون الذي يخول مدير السكك الحديدية سلطة الترقية إلى الدرجة الرابعة في حدود الأقدمية المطلقة .

(القضية رقم ٢٧٢ سنة ٥ رثاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي وعبد ذمى وعلى على منصور وعبد العزيز الببلاوى والدكتور عبد الحكيم فراج المستشارين) .

لإعطائه دروساً خصوصية بغير تصريح لايمس النزاهة أو الشرف ومن ثم فلا يجوز حرمان المدعى من الترقية بسببه إلى إحدى درجات التنسيق على أساس الأقدمية المطلقة يؤيد ذلك أن بعض زملاء المدعى ممن وقعت عليهم جزاءات مشابهة قد رُقوا إلى درجات التنسيق وفقاً لأقدميتهم وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه الصادر من وزير المعارف العمومية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ فيما تضمنته من ترك المدعى في الترقية إلى الدرجة السادسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ قد صدر مخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٥٧ سنة ٦ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى إبراهيم حوده وعمر لطفي وعبي الدين حسن وطه عبد الوهاب وعبد السيد خضير المستشارين) .

٣١٢

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ترقية . بالديوان العام بمصلحة السكك الحديدية . في الكادر الفني العالي والإداري بالأقدمية المطلقة . لايجوز العن على هذه الترقية من موظف في الكادر الكتابي . سلطة مدير المصلحة في الترقية بالأقدمية المطلقة إلى الدرجة الرابعة .

قضاء محكمة النقض الجنائية

٣١٣

٢ يولييه سنة ١٩٥٣

١، ب — تلبس . شجيرات حشيش قائمة وسط المزارع . تلبس . مرور رجال إدارة مكافحة المخدرات بأحدى المزارع لتتحرى . ذلك لا يكون مروراً بغير حق .

ج — نقض . حكم براءة المتهمين جميعاً . طعن النيابة فيه . قصرها أسباب الطعن على وجهين يشمل أحدهما جميع المتهمين ، والثانى خاص بمتهمين معينين . عدم تعرضها لسبق حفظ الدعوى قبل هؤلاء المتهمين مع أن ذلك كان أحد الأسباب التى أقيم عليها الحكم ببراءتهم . الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولاً لأن هذا السبب يكفى وحده لحمل الحكم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الواضح من الحكم أن شجيرات الحشيش شوهدت قائمة وسط المزارع مما تكون معه جريمة زراعتها متابسا بها ويكون لكل من شاهدها بموجب المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الذى كان سارياً وقت الحادث ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى أن يحضر الجانى ويسلمه للنيابة أو لأحد رجال الضبطية القضائية دون احتياج إلى أمر بضبطه — فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما بمقولة إن التفتيش الحاصل من رجال مكتب المخدرات بالوجه البحرى قد وقع باطلا لصدوره من أشخاص لم تكن لهم صفة مأمورى الضبط القضائى وقتذاك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ — إن رجال إدارة مكافحة المخدرات وإن لم يكونوا من مأمورى الضبط القضائى وقت الحادث إلا أنه كان من واجبهم لإجراء تحريات بشأن المواد المخدرة ومكافحتها ، فإذا كانوا قد مروا بزراعة المطعون ضدهما فى سبيل ذلك فلا يكون مرورهم فيها بغير حق .

٣ — إذا كانت النيابة العامة قد قررت الطعن فى الحكم الصادر ببراءة جميع المتهمين ولكنها قصرت أسباب طعنها على وجهين أولهما خطأ الحكم فى قضائه بيطـلان إجراءات التفتيش وهو يشمل جميع المتهمين والثانى قصوره لعدم عرضه لاعتراف المتهمين الأول والثانى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة باقى المتهمين لسبق حفظ الدعوى العمومية قبلهم ولم تتعرض النيابة لذلك فى أسباب طعنها — فإن الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولا مادام القضاء ببراءتهم مقاما أيضاً على سبب آخر يكفى وحده لحمله ولا يتأثر بقبول وجه الطعن الخاص بالإجراءات .

(القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين) .

تأثير لهذا التحديد على ثبوت الواقعة مادامت لم تمض عليها المدة المسقطه للدعوى .

٣ - لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد في التحقيق دون أقواله بالجلسة التي وجهت النيابة إليه على أثر الإدلاء بها تهمة شهادة الزور ودانته المحكمة فيها .

٤ - من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية من تحمل الشهادة عن معلومات تتصل بهذه الدعوى إثباتاً أو نفياً ، فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنة قد بلغت أربع عشرة سنة (المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية) وذلك ضماناً للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق ، ولا يغير من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه اتهام ، ثم صدر قرار بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببرامته من محكمة أخرى ، أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع استحلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فإنه مادام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة الدعوى العمومية عليه كمتهم في ذات الواقعة . ولم يقر به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يعفيه

٣١٤

٢ يولييه سنة ١٩٥٢

١ - حكم . تسببه . شاهد النفي . الإشارة صراحة في الحكم إلى عدم الأخذ بما قرره . لا يلزم .

ب - إثبات . عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم أو الشهر الذي حصل فيه التزوير . لا يعيب الحكم .

ج - إثبات . شاهد حكم بادانته كشاهد زور . الأخذ بأقواله في التحقيق على المتهم . لا مانع .

د - إجراءات . شاهد . هو كل من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى . تخلفه اليمين . واجب . لا يغير من ذلك أن يكون قد سبق اتهامه أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها أو كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين .

هـ - إجراءات . محاكمة . تلاوة أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الابتدائية . جائز للمحكمة . الخصوم أيضاً أن يطلبوا هذه التلاوة . عدم طلب الاتهام شيئاً من ذلك . لا يصح له النفي على الحكم بسبب ذلك .

و - إثبات . شهادة . الأصل في أدائها أمام القضاء أنه واجب . الطوائف التي حرمت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات عليها إفشاء الأسرار . كاتب في شركة . لا يعتبر منها .

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شاهد النفي مادام قضاؤها بالإدانة يفيد ضمناً أنها لم تظمن إلى أقوال الشاهد فأطرحتها .

٢ - إن عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذي حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها ، إذ لا

من أدائها ، فإنه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كسائر الشهود .

٥ - إن القانون كما أجاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال المتهمين أو الشهود في التحقيقات الابتدائية قد أجاز أيضا للخصوم أن يطلبوا هذه التلاوة ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن هذه الإجازة لا يترتب على مخالفتها البطلان . فإذا كان المتهم لم يطلب تلاوة شيء مما أجاز القانون تلاوته ، فليس له أن يثير أمر عدم تلاوته أمام محكمة النقض .

٦ - إن الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استجاء شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول إلى تعرف وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه ، ولا يعني الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه إلا في الأحوال الخاصة التي بينها القانون ، ومنها حظر الشهادة إفشاء لسر من أسرار المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، ما لم يطلب من أسره إليه إفشاءه ، فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تحريما مطلقا ، وتتجه التشريعات الحديثة نحو تغليب المصلحة العامة في الوصول إلى الحقيقة وعلى الأخص إذا تعلقت الأمر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن

الشارع الفرنسي أضاف فقرة ثانية إلى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن إذا دعوا للشهادة أن يوحوا بما لديهم من أسرار في حوادث الإجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ، ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الإيطالي على أن الإفضاء بسر المهنة معاقب عليه إلا أن يكون هذا الإفضاء لمبر مشروع ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسري الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الإفضاء بسر المهنة لا يحول دون التزام أرباب المهن بأداء الشهادة أمام القضاء - لما كان ذلك وكان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكمها ، بل إنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيدالة والقوابل وغيرهم ، وعين الأحوال التي حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن يأتهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضي هذا الإطلاع ، وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور فإنه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعددية حكمه إلى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم فهؤلاء لا يضطر مخدومهم إلى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

المحكمة

و حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول
بتقريرى الأسباب المؤرخين في ٢٤ و ٢٦ من
مايو سنة ١٩٥٢ يتحصل فيما يأتى :

أولا — أن المحكمة المطعون فى حكمها قد
خالفت القانون حين قضت برفض الدفع المقدم
منه ببطالان إجراءات التفتيش والتحقيق ، ذلك
أن الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الاجنبية
ينص فى مادته الثالثة على أنه ابتداء من ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٢٧ يكون تنظيم المحاكم المختلطة بمقتضى قانون
مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق نصها
بهذا الاتفاق ، وقد صدرت هذه اللائحة ونص فى
المادة ٢٦ منها على أن المحاكم المختلطة تختص بالنظر فى كل
المنازعات المدنية والتجارية سواء بين الأجانب أو
بين الأجانب والأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم
الوطنية ، على أن المحاكم الوطنية تكون مختصة
بالنظر فى هذه المسائل بالنسبة لكل أجنبي يقبل
الخضوع لقضائها وعند ما انتقلت اللائحة إلى
التحدث عن الاختصاص الجنائى لم تورد نصا
مماثلا لنص المادة ٢٦ المذكورة ، وإنما ورد بها فى
المادتين ٤٤ و ٤٧ ما يوجب محاكمة الأجانب أمام
المحاكم المختلطة عن الأفعال التى يعاقب عليها
القانون ، فاختصاصها بتحقيق هذه الأفعال
ونظرها يكون من النظام العام ، وعند ما قدم
عبد الرحمن الجاويش بلاغه فى ٢٠ من فبراير
سنة ١٩٤٥ إلى مدير الضرائب بالاسكندرية متبهما
الطاعنين الأول والثانى بالارتشاء من شركة أولاد
فيليب فرانجودس ، قدم مدير الضرائب فى نفس
التاريخ بلاغا آخر إلى رئيس النيابة اتهم فيه مدير
الشركة المذكورة بأنه قدم بيانات غير صحيحة
عن أرباحها وأنها تخفى الأوراق والدفاتر التى

ثبتت حقيقة أرباحها وتحاول إعدامها ، فأشرف
رئيس النيابة على هذا البلاغ بتدب مدير النيابة
العسكرية لتحقيق واقعى الاقرارات الكاذبة
والرشوة ، ثم تولى التحقيق بنفسه وأثبت فى
صدر محضره تدب مدير النيابة العسكرية للقيام مع
بعض أعضائها وأعضاء النيابة السككية لإجراء
التفتيش وضبط ما يوجد من أوراق ودفاتر وسائر
ما يتعلق بالجريمتين المبلغ عنهما واحداهما هى
جريمة الرشوة وهى لا تخضع للمحاكم العسكرية ،
أما الجريمة الأخرى فلم يكن بلاغها جديا وليس
هناك قرينة أو شبهة على إخفاء الأوراق أو
إعدامها أو محاولة ذلك ، ولكن الحكم ذكر أن
هذا البلاغ وهو المتعلق بالجريمة العسكرية المسندة
إلى كوستا فرانجودس هو بلاغ جدى كبلاغ
الرشوة ، دون أن يدل على هذه الجدية التى رآها ،
بل قال إن النيابة العسكرية لها بمقتضى الأحكام
العرفية سلطة إجراء التحقيق مع الأجانب فى
جرائم معينة ومنها الجريمة التى نسبت إلى كوستا
مدير الشركة دون جريمة الرشوة ، مع أن الأمر
صدر عن الجريمتين معا ، كما قال الحكم إن كوستا
حضر إلى مدير الضرائب طائعا ليدلى باعترافاته مع
أنه استدعى للحضور ، ثم أخذ إلى رئيس النيابة
فاستجوبه ، وقال الحكم أيضا إن كوستا لم يطلب
للتحقيق معه لا بوصف أنه متهم ولا بوصف أنه
شاهد وظنت المحكمة أن الولاية لا تنعدم إلا إذا
كان التحقيق يجرى مع كوستا كمتهم أو كشاهد ،
ولكنها توجد حين يسأل الأجنبي بوصف آخر
لم يقله الحكم .

و حيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على
ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه بأن الإجراءات
التي اتخذت قبل الطاعن الثالث المقول بأنه أجنبي

لاستدنت النيابة إليهما تهمة الاشتراك في هذه الجريمة طبقا للبادة ٨٥ من القانون السالف الذكر وقد اعتمدت المحكمة على التقارير المقدمة من اللجنة دون أن تشير إلى موضع الاستدلال منها ، فضلا عن ذلك ، فإنه كان يجب تحليف أعضاء هذه اللجنة اليمين قبل مباشرة مأموريتهم بصفتهم خبراء . ولما كانت النيابة قد استوفت هذا الإجراء في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ فإن التقرير المقدم قبل ذلك وتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٥ يكون باطلا لا يصح الاعتماد عليه ، وقد جاء هذا التقرير ، كما جاء بشهادة الأستاذ محمد فهمي مرسى مركبا من أعمال الأعضاء الذين انفرد كل منهم بعمل خاص لم يشترك فيه زملاؤه ولم تكن هذه التقارير المتعددة محل مداولة من الأعضاء مجتمعين ولا ثمرة عمل مشترك أنجزوه معا ، وقد طلب الدفاع استبعاد هذه التقارير ، فلم تمن المحكمة بالرد على طلبه ، وكذلك لم تتناول في حكمها ما قرره هذا الشاهد بجملة ٢ أبريل عن الأرقام المختلف عليها بين المتهمين وبين رئيس اللجنة رغم أن هذا الاختلاف قاطع الدلالة على أن الطاعن لما قدر أرباح الشركة سنة ١٩٤٢ قدرها على صحة ، وبذلك ينعدم الركن الأساسي في جريمة الرشوة وهي مقابل العطاء ، وقد تغاضى الحكم عن هذا العنصر الهام فأهمل دفاعا جوهريا يترتب عليه بطلانه .

وحيث إن اللجنة التي يشير الطاعن بطلان أعمالها بسبب عدم حلف أعضائها اليمين ، إنما كانت حسبما يتضح من وجه الطعن ذاته لجنة إدارية شكلها مدير مصلحة الضرائب بناء على طلب النيابة ، فلا يعتبر أعضاؤها خبراء معينين من جانب سلطة التحقيق ، ولما كان الطاعن يسلم

من كانت لهم امتيازات قضائية ، كانت مبنية على بلاغ جدي من جريمة عسكرية مما يسوغ للنيابة اتخاذ تلك الإجراءات ولو كانت ضد الأجانب من ذوي الامتيازات السالف ذكرهم — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا صفة له في التحدث عن متهم آخر بمقولة بطلان الإجراءات المتخذة ضده ، فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا منه ، إذ لا صفة له في التحدث عن متهم أجنبي ولا بالتسك بالدفع الخاصة به .

ثانيا — يقول الطاعن إن الحكم قد شابه قصور الاستدلال حين ذهب إلى أن أحد مومضات الله رئيس لجنة الفحص شهد بمجمل ما قامت به اللجنة من أعمال ، وقرر أمام المحكمة أن تلك اللجنة كشفت تلاعب مدير الشركة في حساباتها . وأنه قدم إقرارات غير صحيحة عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ كما كشفت عن معاونة الطاعنين الأول والثاني لمدير الشركة في تقديم هذه الإقرارات ، وقد سلمت المحكمة بمحصول هذا التلاعب دون أن تبحث ما قدمه الدفاع من أسانيد يدحض بها ما أسست عليه اللجنة تقديرها ، دون أن تمحص من جانبها الرأي العلمي الصحيح في هذا النزاع خصوصا أن رئيس اللجنة المشار إليها قد أدلى أمام المحكمة بأقوال تنقض ما جاء بتقريرها ، ثم إن ما قاله المحكمة عن معاونة الطاعنين للشركة في إخفاء أرباحها الحقيقية يتناقض مع الواقع ، ذلك أن هذه الإقرارات تقدم بمقتضى قانون الأرباح التجارية قبل أول مارس من كل سنة ، والثابت أن اتصال الطاعنين بالشركة لفحص حساباتها عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ كان في أبريل سنة ١٩٤٣ وأبريل سنة ١٩٤٤ ولو أنهما ساعدا معاونة للشركة في تقديم الإقرارات غير الصحيحة

بأن النيابة عند ما نديتهم لأداء المأمورية التي كلفتهم بها ، قد حلفتهم اليمين ، فلا محل لما يقوله من بطلان أعمالهم السابقة على تحليفهم اليمين ، ذلك بأن أعمالهم المشار إليها هي على أية حال قرارات من موظفين بمصلحة الضرائب ، لا ينازع الطاعن في صدورها منهم سواء أكانوا متفقيين على ما جاء بها ، أم أن لكل منهم رأيا خاصا ، فلا تريب على المحكمة إذا أخذت بما تظمن إليه منها باعتبارها جميعا من عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث في الجلسة ، هذا إلى أن المحكمة قد سمعت أقوال رئيس لجنة الفحص بوصف كونه شاهدا وناقشته مناقشة مستفيضة فيما احتواه التقرير الذي قدمته اللجنة للنيابة ، كما أبدى الطاعن في كل ذلك دفاعه ، فلا يجوز له من بعد أن يجادل أمام محكمة النقض فيما اطمأنت إليه محكمة الموضوع وأخذت به من تلك العناصر — لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ أن الشاهد محمد فهمي مرسى مثل أمام المحكمة باعتباره شاهداً نقي ، وكان الحكم قد اعتمد على ما أبداه رئيس اللجنة أحمد عوض أمامها ، وأورد ما يعززه من أدلة أخرى مقبولة استخلصت المحكمة منها وقوع جريمة الرشوة من الطاعن ودانته بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شاهد النفي مادام قضاؤها بالإدانة يفيد ضمنا أنها لم تظلم من إلى أقوال الشاهد فأطرحتها — لما كان ذلك جميعه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يكون سديدا .

ثالثا — ويقول الطاعن إن المحكمة ذهبت إلى إثبات الركن المادي في جريمة الرشوة بامتناع

الطاعن وزميله عن أداء عمل من أعمال وظيفتهما وهو تسوية الأرباح المستحقة عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ على الشركة ، وذلك بالتغاضي عن عيوب الحسابات التي تضمنت إخفاء متعمد الجانب من أرباحها ، ولم تدلل المحكمة على ما ذهبت إليه من ذلك إلا بإيراد الأمثلة عن مبالغ ثلاثة استقتها من تقرير لجنة الفحص ، ولم تكن بمراجعة أسانيد الدفاع ولا ما شهد به رئيس اللجنة أمام المحكمة مما يدحض أكثر ما جاء في هذا التقرير ، وكان على المحكمة أن تحقق كل الخلافات الحسابية التي أثارها الدفاع ، وأن ترجح بين أدلة الطرفين المتنازعين خصوصا وأن الطاعن بعد تقديم الميزانية الأولى مازال يعترض على تقدير الأرباح حتى بلغ بها في تقدير سنة ١٩٤٢ مبلغ ١٨٣٦١ جنيها ، وهذا التقدير ملزم لمصلحة الضرائب بمجرد إخطار الممول به ، فإذا لوحظ ذلك ، ولوحظ معه أن الطاعن قدر أرباح الشركة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ بزيادة قدرها ٨٨١ جنيها رأت اللجنة تخفيضها ، فإنه لا يكون صحيحا ما قالته المحكمة من أن الطاعن أنهم مدير الشركة عن وجود مبالغ أخرى يمكن زيادتها على الأرباح التي ظهرت ، مما لا يتصور معه حصول الاتفاق على الرشوة أو طلبها ، ويقول الطاعن أيضا إن المحكمة لم تتناول ما اختلفت فيه أقوال الشهود عن مبلغ الرشوة التي قيل إن الطاعن تقاضاها ولا عن تاريخ قبضها ، وإنما عند ما تحدثت عن الباعث على الرشوة قالت إنه هو إخفاء الميزانية الأولى التي لا تتفق مع القيود المدونة بالدفاتر فقد سحبها الطاعن من الملف حتى لا تنكشف أرباح الشركة الحقيقية التي قدرت عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٣٠٠٨٦ جنيها بدلا من

يعمل لصالح شركة فرانسجودس تحت تأثير هذه الرشوة ، وبحسب المحكمة أن تشير في هذا المقام إلى قيامه بتسوية الضريبة المستحقة على الشركة عن سنة ١٩٤٢ على أساس أرباح تقل نحو عشرة آلاف جنيه عن أرباحها الحقيقية ، وأنه في سبيل مساعدة الشركة على رقم المقارنة الأصلح لها ، لم يتعفف عن ارتكاب جريمة أخرى لا تقل خطورة عن جريمة الرشوة ، وهي جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ، — لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم أنه أخذ في تحديد قيمة الرشوة بما جاء في اعتراف الراشي وما شهد به الشهود الذين علموا بها ، وكانت المحكمة قد بنت قضاءها في صدد تاريخ هذه الجريمة على ما ثبت لديها من شهادة الشهود وقرائن الدعوى وظروفها ، وكان ذلك من الأمور الداخلة في اختصاصها وأوردت أدلة مقبولة على ثبوت وقوع جريمة الرشوة والتزوير من الطاعن — فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك أن تساير الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجها — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشق من طعنه لا يقبل منه .

رابعا — يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أخل بحقه في الدفاع ، وجاء قاصرا في أسبابه ، فلم يتقص حقيقة الخلاف العلى والقانوني بين لجنة الفحص وبين الدفاع بصدد رقم المقارنة الذي يحق للشركة اختياره أساسا لتسوية أرباحها الاستثنائية ، واعتمدت المحكمة على ما جاء بتقرير اللجنة ، وبنت عليه اقتناعها بثبوت جريمة الرشوة وتزوير الخطاب المؤرخ في ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٢ في حق الطاعن ، ولم تكن المحكمة بالرد على ما أبداه الدفاع من أسانيد قانونية تجعل للشركة حق اختيار أرباح سنة ١٩٣٩

١٨٣٦١ جنيتها في حين أن الدفاع كان قد قدم للمحكمة كشفا موقعا عليه من الشركاء عن الأرباح المتجمدة التي وزعت عليهم والتي قدرت بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه في المدة من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وهو ما يقطع بعدم صحة تقدير اللجنة ، ولم يتحدث الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي اطمانت إليها المحكمة من شهادة الشهود الذين سمعهم ، ومن تقارير لجنة الفحص ومن الوثائق والأوراق الأخرى التي اطلعت عليها ، قال عن تهمة الرشوة التي دين بها الطاعن : د وحيث إنه على ضوء الأدلة التي عرضتها المحكمة فيما سلف ، تكون التهمة الأولى ثابتة قبل المتهم الأول (الطاعن) من أقوال كوستا فرانسجودس نفسه ، وهو الراشي الذي سلم محمود بكتاش بصفته مأمورا لضرائب اللبان مبلغ ٥٠٠ جنيه في مقابل أن يسهل لشركته المحروب بأرباحها الحقيقية من الضرائب المستحقة عليها ، وليس يقلل من قيمة هذه الشهادة أن أحدا من الشهود الآخرين لم يذكر أنه حضر دفع هذا المبلغ إلى المتهم الأول فإن جريمة الرشوة من الجرائم السرية التي تنعقد في الخفاء بين الراشي والمرشى وأنه ما لم يتقدم الراشي لكشفها بما يدلى به من اعترافات ، فإنها غالبا ما تستعصى على التحقيق وكثيرا ما تغلت بغير عقاب ، هذا وقد نأيدت اعترافات الراشي في هذا الصدد بما شهد به أخواه أليكو ونيقولا ، وبما رواه عنه أيضا عبد الرحمن جاويش ، فقد شهدوا جميعا بأن كوستا فرانسجودس أنفق إليهم بدفعه هذه الرشوة إلى المتهم الأول ، وكان مما زاد في تأييد صحة هذه الاعترافات ما صدر عن المتهم الأول من تصرفات تكشف عن أنه إنما كان

أساساً لربط ضريبة أرباحها الاستثنائية ، وذلك طبقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، والخطاب الدوري والفتاوى المفسرة له والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ، وأغفلت ما شهد به رئيس لجنة الفحص أمامها ، مما يؤيد ما ذهب إليه الدفاع ، كما أخطأت في حساب الفرق بين الأساسين عن السنوات الثلاث ١٩٤٠ — ١٩٤٢ ولم ترد على اعتراض الدفاع بشأن إجراء تفتيش منزل الطاعن وضبط الكشف الخاص باختيار الممولين لأرقام المقارنة ، فقد قال الدفاع إن هذا التفتيش تم في غياب الطاعن وبعد تفتيشين سابقين ، وأضاف الطاعن أن الحكم لم يحدد تاريخ ارتكاب التزوير ، وقد كان هذا التحديد محل خلاف بين اللجنة التي قالت إن تزوير الخطاب حصل في سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، وقال رئيس اللجنة في تحقيق النيابة إنه كان في يولييه سنة ١٩٤٣ في حين أن الثابت في ملف الممول أنه سدد ضريبة الأرباح الاستثنائية عن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ في فبراير سنة ١٩٤٣ على أساس اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ فلم تكن هناك حاجة لتزوير الخطاب بعد هذا التاريخ ، خصوصاً أن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ أباح الاختيار للمولين وقت صدوره في أغسطس سنة ١٩٤٣ ونص على سريانه على الماضي ، ولا معنى لتزوير الخطاب بعد وجود هذا الحق في أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وكذلك ذكر الحكم بين أدلة التزوير أن الختم المبصوم به على الخطاب المزور يفيد أن ذلك الخطاب حرر بعد التاريخ المبين فيه ولم يصف الحكم الختم ولم يذكر كيف استنتج ما قاله عن وقت تحريره .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة التزوير التي دان الطاعن بها بما توافر به أركانها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من

شأنها أن تؤدي إلى ثبوت هذه الجريمة عليه ، وكان مما قاله : « إن الطاعن أشر على الخطاب المزور بخطه وبوقيعه في أواخر سنة ١٩٤٢ أو أوائل سنة ١٩٤٣ ، وأن هذه التهمة ثبتت ثبوتاً بأدلة مادية لا تقبل الجدل ، منها أن النموذج الذي كتب عليه لم يكن قد خرج إلى حيز الوجود في ذلك التاريخ المزور ، وأن الختم الذي عليه يفيد أنه إنما حرر بعد ذلك التاريخ ، وأن دفتر الوارد الرسمي يكذبه إذ يثبت عكس مضمونه ، وأن الكشف الذي ضبط بعد ذلك في منزل المتهم جاء مؤيداً لحصول هذا التزوير ، وكانت أقوال كوستا فرانجودس وكوستاليناكس . ومحمد الحيني عاصمة في إثبات صحة هذه الوقائع جميعها . » وقال الحكم في موضع آخر إنه بعد الاتفاق على الرشوة « رأى بكتاش أفندي أن يقدم للمول المذكور خدمة أخرى لا يقتصر نعمها على سنة دون أخرى ، ولكن أثرها النافع يبق سارياً على مر السنين ، ذلك أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ كان قد سمح للمولين باختيار الأساس الذي يرونه أصح لهم في اختيار رقم المقارنة التي تهتسب على أساسه أرباحهم الاستثنائية ، ولكن المدة التي خول فيها للمولين أن يتقدموا باختياراتهم حددت بحيث لا تتجاوز ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ ، فلما رأى بكتاش أفندي في أواخر سنة ١٩٤٢ أن الشركة كانت قد أسامت الاختيار حين قررت في يناير سنة ١٩٤٢ اتخاذ ١٢٪ من رأس المال أساساً لحسابها ، وأنه كان قد فاتها في ذلك الوقت « أواخر سنة ١٩٤٢ » ، أن تعدل عن اختيارها إلى طلب اعتماد أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس لهذا الحساب نظراً لانقضاء الأجل الذي حدده القانون ، تطوع من نفسه للعمل على إعداد خطاب جديد يشتمل على

التزوير ما دامت العقوبة التي وقعت عليه تدخل في نطاق عقوبة الرشوة التي أثبت الحكم وقورها منه .

خامسا — يقول الطاعن أخيرا إن الحكم قد خالف القانون ، إذ اعتمد على شهادة كوستا في التحقيق دون أن تأمر المحكمة بتلاوتها في حين أن أقواله بالجلسة تنفي التهمة عن الطاعن نفيا باتا وكذلك جاءت أقوال عبد الرحمن الجاويش بما لا يمكن أن يستنتج منه ثبوت التهمة بالنسبة إلى الطاعن ، حيث قرر أن ذاكرته لا تساعد على ذكر جميع الوقائع ، وكان يجب على المحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله بالتحقيق ، وفوق ذلك فإن هذا الشاهد كان مستودعا لأسرار بمقتضى وظيفته فأشاعها بغير إذن من مخدمه ، فكان يجب على المحكمة استبعاد أقواله لصدورها على صورة تخالف القانون .

« وحيث إنه لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد كوستا فرانجودس في التحقيق دون أقواله بالجلسة التي وجهت النيابة إليه على أثر الادلاء بها تهمة شهادة الزور ودائه المحكمة فيها للأسباب التي ذكرتها ، كما أنه لا أثر على المحكمة في أخذها بأقوال الشاهد عبد الرحمن الجاويش ، مادام الطاعن لم يبد اعتراضا عليها أو يطلب تلاوة أقواله في التحقيق ، ولما كان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ، أن تأخذ بما تعلمن إليه من قول للشاهد ، سواء في ذلك ما قرره في التحقيق أو شهد به أمامها ، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، إذ هو في حقيقته جدل في تقدير أدلة الدعوى واطمئنان المحكمة إليها ، بما تستقل به محكمة الموضوع . أما ما يثيره الطاعن من عدم جواز الأخذ بأقوال عبد الرحمن

اختيار هذا الأساس الأخير الذي تبين له أنه أصلح الممول وعود إلى الخطاب الأول الموجود في الملف فأخذه وأودع مكانه هذا الخطاب المصطنع الجديد بعد أن أشر عليه بخطه بالعبارة الآتية « يرفق ويقيد بالكشف ، ووقع عليه بإمضائه ، ثم جعل تاريخ ذلك كله في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٢ ، مع أنه كان قد انقضى على ذلك التاريخ أكثر من سنة أشهر على أقل تقدير . ولما كان ما أثبتته المحكمة متفقا مع ما اشترطه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ في المادة الثالثة من وجوب تبليغ الاختيار في المواعيد التي تحدد بقرار وزاري ، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٢ في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٢ بمد ميعاد هذه الطلبات إلى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ قد صدر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ أي بعد التاريخ الذي قال الحكم إن التزوير قد ارتكب فيه ، وهو الفترة الواقعة بين أواخر سنة ١٩٤٢ وأوائل سنة ١٩٤٣ ، وكان عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذي حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها ، إذ لا تأثير لهذا التحديد على ثبوت الواقعة مادامت لم تمض عليها المدة المسقطة للدعوى — لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم فيما يتعلق بكشف الاختيارات الذي ضبط بمنزل الطاعن ليس من شأنه أن يؤثر على الأدلة التي أوردتها سواء منها الأدلة المادية ، أو شهادة الشهود التي وصفتها بأنها حاسمة في صحة الواقعة — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل في موضوع الدعوى ومناقشة في أدلتها لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن بما يشكو منه فيما يتعلق بجريمة

جاريش باعتباره مستودعا للمز ، فسيأتي الكلام عنه بعد .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن على غير أساس .

• وحيث إن الطاعن يبني الأوجه الأول والثاني والثالث من الطعن ، على أن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ، قاصرا في الأسباب ، مشوبا بخطأ الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن : إن الإذن الصادر من رئيس نيابة الاسكندرية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥

بتفتيش منشأة أولاد فرانجودس والمسكن الذي يقيم به مديرها ، هو إذن باطل لصدوره من لا ولاية له باصداره ، فيجب إهدار هذا الإذن وكل دليل مستمد منه ، ويقول الطاعن إن المحكمة استندت إلى أقوال أخوى كوستا فرانجودس في التحقيق الابتدائي ، ولم تأخذ بما شهدا به أمامها بالجلسة ، مع أنه ظاهر أن أقوالهما الأولى كانت وليدة الاتهام وتتناهى مع الواقع ، فإن كشف الحساب تقطع بأن محاسبة لم تتم مطلقا مع كوستا على نصيبهما في الرشوة ، واستندت المحكمة كذلك على أقوال عبد الرحمن الجاويش بأن الطاعن فاوض كوستا على قيمة الرشوة أمامه ، وأنه حضر تسليمها بمكتب ضرائب اللبان ، وما كان للمحكمة أن تعول على أقوال هذا الشاهد لأنه لم يؤدها اختيارا بل أداها تحت تأثير وعد بمكافأة ينالها ، ولأن مخدومه قطع في التحقيق أكثر من مرة أن تابعه هذا لم يحضر شيئا بنفسه ولا شأن له بأعمال الحسابات ، وقد أخذت المحكمة بالشهادتين معا رغم ما بينهما من تناقض جوهري .

• وحيث إن ما أثاره الطاعن حول بطلان إجراءات التفتيش والتحقيق قد سبق الرد عليه

وعلى ما جاء في طعنه بشأن استناد المحكمة إلى أقوال بعض الشهود في التحقيق دون ما شهدوا به في الجلسة . هذا إلى أنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الشاهد عبد الرحمن الجاويش عند ما ناقشته المحكمة فيما ذكره في التحقيق قال إن الوقائع التي يناقش فيها حدثت من ثماني سنوات وإن ما قرره في التحقيق صحيح — لما كان ذلك ، فإن ما يشكو الطاعن منه لا يكون إلا مناقشة في تقدير أدلة الدعوى الذي هو من شأن محكمة الموضوع وحدها .

• وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال فقد نعى على الطاعن أنه كان مدفوعا إلى تصرفاته لصالح الشركة تحت تأثير الرشوة وأخذته المحكمة باقتراحه باديء الأمر إلغاء الربط الذي ربطه زميله لتقدير الضريبة عن سنة ١٩٤٢ ، ثم عدوله عن تقديم هذا الاقتراح ، كما أخذته على تفاضيه عن أخطاء حساب سنة ١٩٤٣ وأغفلت المحكمة ما ارتكن إليه الطاعن بشأن اقتراح إلغاء الربط من أن هذا الرأي كان ينطوي على التسرع فما لبث أن عدل عنه ، كما أغفلت ما شهد به الشاهد أحمد عوض الله أمام المحكمة من أن تصرفات الطاعن كانت سليمة فعدل بذلك عما قرره في تحقيق النيابة .

• وحيث إن الذي يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الشاهد أحمد عوض الله رئيس لجنة الفحص أحصى في شهادته أمام المحكمة الأخطاء والعيوب التي لوحظت على تصرفات الطاعن في أثناء فحصه لحسابات الشركة ، وكان مما قاله الشاهد إن الطاعن أعد خطابا بما وقف عليه من أخطاء الحسابات ، ثم عدل عن إرساله إلى إدارة الضرائب مع أن أغلب هذه الملاحظات قد اتضح للجنة أنه صحيح وأنه سوى الأرباح التي تخضع للضريبة

واستبعد منها مبلغ ٤٨٧٢ جنيبا وهو يعلم أن هذا المبلغ سبق خصمه من المصاريف ، كما اعتمد مبلغ السمسة رغم المغالاة في تقديره مغالاة تجاوزت كل حد — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قررت في حكمها أن الشاهد المذكور قرر أمام المحكمة ما كان قد قرره أمام النيابة من أن اللجنة كشفت عن تلاعب شركة أولاد فرانجودس في حساباتها بقصد اخفاء أرباحها ، كما أنها كشفت عن معاونة الطاعن وزميله للشركة في تقديم إقرارات غير صحيحة وفي قبول مصلحة الضرائب لها ، وكان استدلال المحكمة بأقوال الشاهد التي لها أصلها في الأوراق وبالأدلة الأخرى التي أوردتها هو استدلال سليم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن يبني الوجه الخامس على أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع ذلك أن كوستا كان يقوم إلى جانب أعماله المشروعة بعمليات أخرى مع السلطات البريطانية ، إذ كان يشتري خام الحديد لبيعه في السوق السوداء ، وقدم الدفاع ما يؤيد ذلك من مستندات ، ودال بأن معاملات كوستا مع السلطات البريطانية كانت تتم بشيكات على البنك ، وأن سحب المبلغ الذي قيل إنه سحب لدفعه في الرشوة تقابله إبداعات لاحقة بمبلغ كبير ، وكان يجب على المحكمة أن تقول كلتها في هذا الدفاع ، وكذلك عرض الدفاع إلى الخطاب الذي وجد مع الطاعن ، وقال إنه لم يكتب يوم ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ ولم يكن تحريره في المقهى الذي زعم عبد الرحمن الجاويش أنه حرره فيه ، واستدل الدفاع على صحة ما ذهب إليه بأن تاريخ الخطاب . هو ١٧ من فبراير ، وواقعة المقهى حدثت في اليوم التالي ،

كما أن الخطاب كتب بنفس المداد الذي كتب به البلاغ المقدم من الشاهد عبد الرحمن جاويش وعلى ورق من نفس نوع هذا البلاغ ، مما يدل على أنهما حررا معا ، ورغم ذلك ، فقد عولت المحكمة في إدانة الطاعن على هذا الخطاب وعلى أقوال الشهود الذين استشهد بهم كاتبه ولم تعرض المحكمة لهذا الدفاع أو تفصل أقوال هؤلاء الشهود بما يستبين منه مدى تأثير شهادتهم في إثبات التهمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الخطاب الذي ضبط مع الطاعن قد حرر في يوم ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ أخذا بما قرره كاتبه وثلاثة من الشهود وحصلت المحكمة من ظروف تحريره ما اعتقدت صحته وكان كل ما قاله الدفاع في مرافعته بشأن هذا الخطاب هو احتمال أنه والبلاغ المقدم من الجاويش قد حررا في وقت واحد ولم يكن فيما قاله ما يستوجب من المحكمة ردا خاصا — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ليست ملزمة بأن تتبع الدفاع في كل ما يقوله بالرد في حكمها عليه مادام الحكم قد اشتمل على بيان الأدلة التي استندت إليها المحكمة في إدانة الطاعن بجرمة الرشوة بما يتضمن الرد بانها لم تجد الاعتراضات التي أبداهها الدفاع ما يغير وجهة نظرها في تلك الأدلة .

وحيث إن مبنى الوجه السادس أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون فقد اعتبرت كوستا فرانجودس شاهدا واستحلفته اليمين وأخذته بشهادة الزور لمخالفة أقواله لما أبداه في التحقيقات الأولى أمام النيابة والتي أداها بغير عيب ، ولم تبين المحكمة علة ترجيح الأقوال التي اعتمدت عليها وليس يجوز قانونا أن تحيل المحكمة متبهما

إلى شاهد ، كما أنه ما كان يجوز لها أن تسمع شهادة عبد الرحمن الجاويش بعد استخلافه لأن النيابة سمعته بدون حلف اليمين توخيا لموقفه القانوني الذي لا يجعل لأقواله قيمة الشهادة ومع ذلك فقد اعتور أقوال هذا الشاهد فساد لا يساعد على الأخذ بها .

« وحيث إنه من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية من تحمل الشهادة عن معلومات تحصل بهذه الدعوى إثباتا أو نفيًا فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنة قد بلغت أربع عشرة سنة » المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك ضمانا للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق ، ولا يغير من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه اتهام ثم صدر قرار بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها كما لا يمنع استخلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فإنه مادام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة الدعوى العمومية عليه كمنهم في ذات الواقعة ، ولم يقم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يعفيه من أدائها ، فإنه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كسائر الشهود — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن الشاهدين المشاهدين المشار إليهما يكون غير سديد .

« وحيث إن ما أورده الطاعن فوق ذلك في طعنه بشأن بطلان أعمال لجنة الفحص لعدم

تحليف أعضائها اليمين القانونية ، فقد سبق الرد عليه ، أما ما ذكره بشأن استناد المحكمة في إدانته إلى أقوال عبد الرحمن جاويش فهو متعلق بتقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

« وحيث إنه لما تقدم يكون ما جاء بهذا الطعن على غير أساس .

« وحيث إن الطاعن الثالث يدعي الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، إذ اعتمدت المحكمة في إدانته بجرمة شهادة الزور على أنه ذكر بالجلسة أقوالا تخالف أقواله في التحقيقات الأولية وهي الأقوال التي تأيدت صحتها ، ولم تكن المحكمة بتلاوة تلك الأقوال الأولى علنا بالجلسة في حضرة الخصوم وعلى مسمع من حضروا المحاكمة ، وهذا يعيب الحكم لمخالفته لنص المواد ٢٧٤ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي أخذت عن القانون المختلط وقد ورد في مذكرته الإيضاحية أن عدم مراعاة هذه التلاوة يستوجب البطلان وورد ما يماثل ذلك أيضا بالمذكرات التفسيرية لقانون الاجراءات الجنائية .

« وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود بأن القانون ، كما أجاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال المتهمين أو الشهود في التحقيقات الابتدائية ، قد أجاز أيضا للخصوم أن يطلبوا هذه التلاوة ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن هذه الإجازة لا يترتب على مخالفتها البطلان . وما دام الطاعن لم يطلب تلاوة شيء مما أجاز القانون تلاوته ، فليس له أن يثير أمر عدم تلاوته أمام محكمة النقض .

« وحيث إن الطاعن ينمى على المحكمة في الوجه الثاني من طعنه أنها أخطأت في الاستدلال إذ اتخذت من أقوال الشاهد عبد الرحمن الجاويش دليلاً رئيسياً على إدانة الطاعن بشهادة الزور ، مع أن الحكم أثبت أن الشاهد المذكور كان موظفاً في الشركة التي يديرها الطاعن وكان مستودعاً لأسرارها لاسيما في الأعمال الحسابية ، ودفاتر الحسابات ، وقد انشق على الطاعن وأقدم على إفشاءات بدون رغبة أحد من لهم شأن في الشركة ، ونص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات يتناول هذا الشأن لأن ما قرره من أقوال يخالف مقتضى المادتين ٢٠٧ و ٢٠٨ من قانون المرافعات وصدور هذه الأقوال على خلاف القانون كان يوجب استبعادها .

« وحيث إن الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استجتماع شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول إلى تعرف وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه ، ولا يعنى الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه شيئاً إلا في الأحوال الخاصة التي ينشأ القانون ، ومنها حظر الشهادة إفشاء لسر من أسرار المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ما لم يطلب من أسره إليه إفشاءه فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملاً بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تعريماً مطلقاً ، وتبج التشريعات الحديثة نحو تغليب المصلحة العامة في الوصول إلى الحقيقة وعلى الأخص إذا تعلّق الأمر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الشارع الفرنسي أضاف فقرة ثانية إلى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي بالرسوم بقانون الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من

أصحاب المهن إذا دعوا للشهادة أن يوضحوا بما لديهم من أسرار في حوادث الإجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ، ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الإبطالي على أن الإفشاء بسر المهنة معاقب عليه إلا أن يكون هذا الإفشاء لمجرد مشروع ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسري الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الإفشاء بسر المهنة لا يحول دون التزام أرباب المهن بأداء الشهادة أمام القضاء — لما كان ذلك ، وكان الشارع عند ما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكمها بل إنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيدال والقوابل وغيرهم وعين الأحوال التي حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن يأتهم عاينها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الإطلاع وهم في سبيل قيامهم بمخدمااتهم للجمهور ، فإنه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعديده حكمه إلى من عدا المذكورين في النص كالخادم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم . أهؤلاء لا يضطر مخدومهم إلى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

« وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان الشاهد عبد الرحمن الجاويش يقوم في الشركة بعمل مترجم أو كاتب على ما أثبتته المحكمة ، فهو ليس من أرباب المهن والصناعات الذين تقتضى طبيعة عملهم الإطلاع على ما يرتكبه مخدومهم من جرائم ومع هذا فإن مخدوم هذا الشاهد قد باح في اعتراف مفصل بتصرفاته مع المتهمين وما وقع منهما ، وكشف عن ذلك كله للتحقق . فلا يستساغ مع ذلك أن توصف شهادة الشاهد بأنها إفشاء لأسرار مخدومه . ومتى كان الأمر

تؤدى فى الجلسة هى الصحيحة ، وكان على المحكمة أن توازن بين القولين وتقول كلمتها بعد هذه المرافعة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة شهادة الزور وأورد الأدلة التى اعتمد عليها فى إدانته . وكان مما قاله : « إن الراشى كوستا فرانجودس بعد أن أدلى أمام النيابة فى جميع مراحل التحقيق باعترافاته الصريحة التى قرر فيها أنه قام بتسليم مبلغ الرشوة إلى المتهمين لتحقيق الأغراض غير المشروعة التى تم الاتفاق بينهما عليها ، جاء أمام المحكمة فعدل عن كل ما كان قد قرره فى تلك التحقيقات من تفاصيل أيدى فيها باقى الشهود وقامت الأدلة الكثيرة على صحتها ، كما هو مبين فيما سلف ، وكان من شأن هذا العدول أن ينقض أهم دليل قام ضد المتهمين فى جنائيتهم الرشوة والتزوير سالفتى الذكر ... » — لما كان ما قالته المحكمة يؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها ، فلا تصح مجادلتها فى ذلك لدى محكمة النقض ، إذ المجادلة على الصورة الواردة فى الطعن لا يكون لها من معنى إلا إثارة البحث فى كفاية أدلة الثبوت ، وهذا مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه .

« وحيث إن ما جاء فى الوجه الخامس بشأن بطلان الإجراءات قد تقدم الرد عليه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

كذلك ، وكانت المحكمة قد حققت الدليل المستمد من أقوال هذا الشاهد ، ورأت فيها ما يؤيد أقوال مدير الشركة ، واتخذت من هذه الأقوال وغيرها من الأدلة التى أثبت بها الحكم وأطمأنت إليها المحكمة سنداً لإدانة المتهمين ، فإن استدلالها يكون سليماً ولا يخالف فيه للقانون .

« وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الثالث : على أن الحكم قد خالف القانون ، إذ جرى على أنه هو الذى قدم الرشوة للمتهمين الآخرين ، فهو منهم بالرشوة فى نظر الشارع والعقاب على شهادة الزور لا يكون إلا على شاهد ، وإذا سمعت أقوال منهم على آخر فلا يوصف بأنه شاهد وتحليفه اليمين أمام المحكمة وسؤاله على أنه شاهد لا يكون صحيحاً ، ولا يعاقب على شهادة الزور إذا كذب ، لأن الشاهد إذا تجنب قول الصدق فى واقعة نفسه فلا تصح مسئولته .

« وحيث إن الطاعن تقدم للمحكمة وأدلى بأقواله بصفته شاهداً من شهود الإثبات وليس منهما ، ولم تكن الدعوى مرفوعة عليه ، فإذا شهد زوراً بعد أن حلف اليمين القانونية فى القضية التى كانت مرفوعة على المتهمين ، فلا غبار على الحكم المطعون فيه ، إذ اعتبره شاهد زور وقضى عليه بالعقوبة ، ولا عبرة بعد ذلك بما يقوله من أنه إذا قرر الصدق فإن شهادته تكون دليلاً عليه فى قضية أخرى ، فإن ذلك لا يصلح مبرراً لخصته فى اليمين .

« وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الدواعى من الطاعن تمسك بعدة أمور استدلت بها على أن أقواله أمام المحكمة هى الحق بخلاف ما أبداه فى التحقيق تحت تأثيرات عديدة ، ولم تكن المحكمة بالرد على ما قاله الدفاع ، مع أن الأقوال التى

٣١٥

٢ يولييه سنة ١٩٥٣

١ — ضبطية قضائية . إدارة مكافئة المخدرات .
تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨
نوفبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط
القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١
في كافة أنحاء القطر .

ب — تفتيش . إجراء النيابة تحقيقا ثبت فيه ما قام
به رئيس فرع إدارة مكافئة المخدرات من تحريات في
شأن ما وصل إليه من اتجار الاتهم في المخدرات وأنه
راقب الاتهم فتعق من صدق هذه التعريات . صدور
إذنها بتفتيش منزل الاتهم . إذن صحيح .

المبادئ القانونية

١ — إن قرار مجلس الوزراء الصادر في
١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا
لتصحيح وضع إدارة مكافئة المخدرات
بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها من
ملك ذلك ، فبعد أن كانت منشأة بقرار من
وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب
المخابرات للمخدرات المنشأ سنة ١٩٢٩ والذي
لم يكن يكسب ضباطه صفة مأموري الضبط
القضائي أصبحت منشأة بموجب قرار من
مجلس الوزراء يحدد لها اختصاصها المنصوص
عليه فيه وهو مكافئة المخدرات وتنفيذ
القوانين الخاصة بها في كافة أنحاء الدولة ،
فأصبحت إدارة مكافئة المخدرات بموجب
هذا القرار وقرار وزير الداخلية الصادر
تنفيذا له منشأة على وجه قانوني صحيح ،
ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا
بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة

مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم
القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ
١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة
جديدة هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تنص على اعتبار مدير
ووكيل وضباط إدارة مكافئة المخدرات من
رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ
أحكام هذا القانون ، وذلك في كافة أنحاء
الدولة فأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها
نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما بين
من المذكرة الإيضاحية التي قدم بها وزير
الداخلية مشروع القانون المشار إليه ، ولا
يؤثر في ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد
أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا
في أغسطس سنة ١٩٥٢ مادام جميع ضباطها
كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في
كافة أنحاء الدولة منذ صدور القانون رقم
١٨٧ لسنة ١٩٥١ ، وما دام الطاعنان
لا ينازعان في أن من قام بإجراء التفتيش هو
من ضباطها .

٢ — متى كان الحكم قد تعرض لأمر
النيابة بتفتيش منزل الطاعن الأول وقال إنه
لم يصدر إلا بعد اتهام صريح موجه للطاعنين
بأحرازهما المخدرات واتجارهما فيها أيده
أدلة مقبولة ، وأشار في بيان ذلك إلى
التحقيق الذي أجرته النيابة وثبت فيه ما قام
به رئيس فرع إدارة المخدرات من تحريات
في شأن ما وصل إليه من اتجار الطاعن

السبب في دخول ضابط مكتب مكافحة المخدرات مقهى المتهم الأول هو إدراكه بحاسة الشم إحراق الحشيش بالمقهى إذ كانت رائحته تفوح من داخله ، فلما دخل وجد الجوزة في يد المتهم الأول وهي متقدة ، ثم ان المتهم الثاني أتى بما في يده بمجرد رؤيته لأفراد القوة فالتقطه الضابط على الفور ووجده قطعتين من الحشيش ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قالت إن إدانة المتهم الأول قد أقيمت على دليل مستمد من تفتيش باطل لعدم ولاية من أجراه ، ولا توجد أدلة أخرى في القضية مستقلة عنه ؛ ولذا فإن إدانته لا تكون صحيحة ، كما قالت إن المتهم الثاني يستفيد من هذا البطلان - متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما هي مبينة بالحكمين الابتدائي والاستئنافي فيها من الدلائل على أن كلا المتهمين كانا في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ الإجراءات التي اتخذت لضبط المخدرات بالصورة التي ضبطت بها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يمحض قيام حالة التلبس ، مع أن الحكم الابتدائي دان الطاعن الأول على أساس تلبسه بالجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٧٨٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم انعاميل وأنيس فالى المستشارين)

الأول في المخدرات وتحققه من أنه يستورد كميات كبيرة من الحشيش والأفيون ويقوم بتوزيعها على صغار التجار وأنه راقب ذلك الطاعن فتحقق من صدق هذه التحريات ، وكان ما أثبتته الحكم من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي جمعت كانت مما يسوغ لسلطة التحقيق اتخاذ إجراءات بتفتيش منزل المتهم سواء أكان ذلك بمعرفتها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبطية القضائية متى اقتضت بحديثه وبفائدة ذلك الإجراء ، متى كان ذلك فإنه لا يصح النفي على التفتيش الذي أمرت به بأنه لم يصدر في تحقيق مفتوح ، ذلك بأنها بوصف كونها سلطة التحقيق المختصة كانت تملك اتخاذ جميع إجراءات التحقيق في الدعوى سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبطية القضائية ، وقد أصدرت الأمر بالتفتيش باعتباره إجراء من تلك الإجراءات .

(القضية رقم ٩٤٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس فالى ومصطفى كامل المستشارين)

٣١٦

٢ يولييه سنة ١٩٥٣

حكم • تسببه • تفتيش • القضاء ببطلانه وتبرئة المتهم • الواقعة كما في مبينة بالحكم فيها من الدلائل على أن المتهم كان في حالة تلبس • عدم تمحيص الحكم قيام هذه الحالة • قصور •

المبدأ القانوني

متى كان الواضح من وقائع الدعوى أن

٣١٧

٤ يولييه سنة ١٩٥٣

دفاع . افتراض احتمال صحة الدفاع الذى أدلى به
المتهم . واخذته مع ذلك بما لا يتفق مع هذا الافتراض .
قصور .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد افترض احتمال صحة
دفاع المتهم بأن تأخره عن ارسال المبلغ
المسند إليه اختلاسه كان عن طريق السهو ،
ثم تدارك الامر وأرسل المبلغ للصلحة ،
ومع ذلك أخذ هذا المتهم بما لا يتفق مع هذا
الافتراض ، فإنه يكون قاصرا .

(القضية رقم ٦٤٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٣٨

٦ يولييه سنة ١٩٥٣

وصف التهمة . اتهام الطاعن وآخرين بالاشتراك
في تجمهر من خمسة أشخاص توافقوا على التمدى
والإيذاء ووقعت فيه جرائم ضرب . إدانة الطاعن في
التجمهر مع تبرئته من تهمة الضرب . استئناف الحكم .
تبرئة المتهمين جميعا من التجمهر وإدانتهم في ضرب
زيد ، مع أن الطاعن لم تكن قد وجهت إليه تهمة
بضربه . هذا الحكم باطل بالنسبة للطاعن لأن الواقعة
التي أدن فيها لم توجه إليه تهمة بشأنها ولم تدر عليها
مرافعة في أى من درجتى التفاضل . الحكم صحيح
بالنسبة للآخرين ، لأنه وإن كان الحكم الابتدائى قد
بادانتهم في واقعة لم ترفع عنها الدعوى إلا أنهم قد
استأنفوا وترفخوا أمام المحكمة الاستئنافية فيها .

المبدأ القانونى

إذا كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن

وآخرين هي تهمة الاشتراك في تجمهر ، وُلّف
من خمسة أشخاص يحملون عصيا توافقوا
على التمدى والإيذاء ووقعت في هذا
التجمهر جرائم ضرب ، وأن الطاعن ضرب
بكرا وخالدا ، فأدانت محكمة أول درجة
الطاعن في تهمة التجمهر وقضت ببراءته من
تهمة الضرب وأدانت الآخرين في تهمة
ضرب زيد وفي تهمة التجمهر ، ولما استوقف
الحكم رأيت المحكمة الاستئنافية هدم توافر
أركان جريمة التجمهر بالنسبة لجميع المتهمين ،
ولكنها أدانت هذا الطاعن في ضرب زيد
مع أن هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تدر
عليها المرافعة في أى من درجتى المحاكمة ،
فهذا الحكم يكون باطلا بالنسبة إليه ولا
يصح القول بأنه كان متبعا بالتجمهر ، وأن
الضرب الواقع على زيد قد وقع في هذا
التجمهر ، مادامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن
موجهة إليه في أى من درجتى المحاكمة ولم
يدافع عن نفسه فيها .

أما باقى المتهمين فهم ولو أنهم لم تستند
اليهم أيضا واقعة ضرب زيد ، إلا أنهم قد
استأنفوا وأبدوا دفاعهم أمام المحكمة
الاستئنافية بالنسبة إليها ، ولذلك فلا يكون
لهم أن يطعنوا في الحكم لهذا السبب .

(القضية رقم ٧٧٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
واسماعيل مجدى وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل
وأنيس غالى المستشارين) .

شك أن هذا الباعث هو سياسى ولم يثبت أن المتظلم كان يرضى شهوة في نفسه أو يرى الى مقم شخصى - فهذا الحكم يكون على صواب فيما قضى به من قبول التظلم .

(القضية رقم ٤ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن دارد وعمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٣٢٠

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

١ — مفوض شامل . جرائم القتل . لا يشملها العفو الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
ب — عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسى وأنها ارتكبت بقصد التشفى والانتقام بعد انتهاء عملية الانتخاب . القضاء برئ التظلم . لا معقب له .

المبادئ القانونية

١ — إن جرائم القتل هي بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من الجرائم التي لا يشملها العفو .

٢ — متى كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى أن الدافع الذى حفز الطاعن على ارتكاب الجريمة موضوع التظلم والغرض الذى استهدفه من ارتكابها لم يكن سياسيا ، وإنما أقدم على ارتكابها مدفوعا بعوامل الأنانية والتشفى والانتقام من خصوم فريقه بعد انتهاء عملية الانتخاب وظهور نتيجتها — فإنه لا معقب لرفضه

٣١٩

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

عفو شامل . الجريمة السياسية في نظر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . محكوم عليه باتلاف محل خور . تقرير الحكم الصادر ضده في أسبابه أن هذه الجريمة كانت مظهر سخط لما وقع من قوات الاحتلال في منطقة القنال في اليوم السابق على ارتكابها . الاهتمام على ذلك في قبول إدراج اسم هذا المحكوم عليه بكشف من يشملهم العفو . في محله .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو عن الجرائم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها هي التي تكون قد ارتكبت بسبب أو غرض سياسى ، والمذكرة التفسيرية لهذا القانون قد أوضحت عنه بقولها إن هذا النوع من الجرائم ، الاجرام فيه نسبي لم تدفع اليه أنانية ولم يحركه غرض شخصى . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بقبول التظلم وإدراج اسم المطعون ضده بكشف من يشملهم العفو طبقا للقانون السالف الذكر على ما جاء بحكم محكمة الجنايات العسكرية العليا الصادر ضده من أن الحادث الذى وقع من المتظلم إنما كان رد فعل لما ارتكبت قوات الاحتلال في منطقة القنال في اليوم السابق مباشرة على اليوم الذى ارتكب فيه الحادث (اتلاف مخزن خور) من اعتداءات استشهد من جزائها كثير من جنود الأمن المصريين الذين كانوا يقومون بالدفاع عن النفس وعن أرض الوطن مما أثار سخط المصريين جميعا ، ولا

مشكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني ، لا يكون
قد أخطأ القانون في شيء .

(القضية رقم ١١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس فالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٣٢٢

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

عفو شامل . الجرائم المستثناة المنصوص عليها في
الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ - لا يشملها العفو سواء أكانت
سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة
١٩٥٢ بعد أن نص في الفقرة الأولى من
المادة الأولى على أن «يعني عفو شامل
عن الجنايات والجناح والشروع فيهما التي
ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون
متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد، وذلك في
المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ و ٢٣
يولييه سنة ١٩٥٢» ونص في الفقرة الثانية
على أن «تأخذ حكم الجريمة السابقة كل
جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلحقها،
وكان القصد منها التأهب لفعالها، قد نص في
الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن «لا
يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في
المواد من ٧٧^٢ - ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٢٥
ومن ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات» ،
ولما كان نص هذه الفقرة الأخيرة قد جاء
عاما شاملا ، فقد أفاد ذلك أن الجرائم

تظلم الطاعن من عدم إدراج اسمه في كشف
العفو الشامل الصادر به المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(القضية رقم ١٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس فالي ومصطفى
كامل المستشارين) .

٣٢١

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

عفو شامل . تظلم الطاعن بسد فوات الأجل
المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يقبل ، تسليمه في طعنه
بأنه غير محق في تظلمه وأنه إنما قصد أن يهيب بالنائب
العام أن يعمل على طلب الحكم بانقضاء الدعوى
العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع . لا يجدى .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن
الطاعن لم يرفع التظلم إلا في ٣١ من يناير
سنة ١٩٥٣ ، أى بعد فوات الأجل
المنصوص عليه في المادة الثانية من
المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
المحدد لتقديم التظلمات ، والذي ينتهى في
١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن
نفسه يسلم في طعنه بأنه غير محق في تظلمه
لمحكمة الجنايات ، وأنه إنما قصد برفع التظلم
إلى النائب العام أن يهيب به أن يعمل على
طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند
نظرها أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول التظلم

المستثناة فيها ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشملها العفو إطلاقاً سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

(القضية رقم ١٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامينيل مجدى وحسن دارد ومحمد اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٢٣

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

هـو شامل . متهم بجريمة استعمال المفرقات . القضاء بادراج اسمه في كشوف العفو تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . خطأ .

المبدأ القانوني

لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قبل أن ينص في مادته الرابعة على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات قد استبقى في مادته الأولى نصها ، وجعله بذاته نصاً لمادة جديدة هي المادة ١٠٢ فقرة (ج) وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون حكمة إلغاء المادة ٢٥٨ واستبدال المادة ١٠٢ بها فقالت إنه د رنى اتباعاً لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبيل التيسير أن ينظم مجموع تلك الأحكام باب واحد يكون موضعه بعد الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل عقب المادة ١٠٢ من قانون العقوبات

مباشرة ، - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عنها في المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت الجريمة موضوع هذا التظلم وإن كانت معاقبا عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج بدلاً من المادة ٢٥٨ الملغاة إلا أن المشرع إنما تحدث عن جرائم ولو مع الإشارة إليها بأرقام المواد ، وكان من بين الجرائم التى نصت الفقرة الثالثة المشار إليها على استثنائها من العفو جريمة استعمال المفرقات ، وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقاً ، وغاية ما فى الأمر أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعها بين مواد القانون مع استبقائها بوصفها وبأركانها - فان القضاء بادراج اسم المتهم بهذه الجريمة فى كشوف العفو تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يكون مبنياً على الخطأ فى تطبيق القانون .

(القضية رقم ١٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٤

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

هـو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسى وأنها ارتكبت بسبب ظهور نتيجة الانتخاب بدافع من الأنانية والرغبة فى القسوة والانتقام . القضاء برفض التظلم . صحيح .

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم قد استخلص من عناصر

سياسية جريمة سب رئيس الوزراء — فان
الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون
العفو شامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التي
تحدث عن الجرائم المرتبطة بالجريمة السياسية
لا تكون منطبقة على الواقعة .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالى
المستشارين) .

٣٣٦

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

عفو شامل . المواعيد الواردة في المادة الثانية
من قانون العفو شامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
وجوب مراعاتها . تنظم قدم إلى النائب العام بعد
انقضاء ميعاد الشهر المحدد في القانون . عدم قبول
التنظم شكلا .

المبدأ القانوني

إن مؤدى النص في المادة الثانية من القانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على ميعاد شهر من تاريخ
العمل بهذا القانون لينشر النائب العام في
الجريدة الرسمية كشفا بأسماء من شملهم العفو
من المحكوم عليهم أو المتهمين ، وتحديد
لشهر التالى للتنظم من يرى أنه أغفل إدراج
اسمه بغير حق في كشف العفو شامل ، حتى
إذا رأى أن التنظم في غير محله رفعه في خلال
أسبوعين إلى محكمة الجنايات - مؤدى هذا
هو اختصاص المحاكم بالنظر في التظلمات التي
ترفع في المواعيد التي حددها القانون الذي
خولها هذا الاختصاص . فاذا كان الحكم

الدعوى أن الأسباب الدافعة للجرائم المسندة
للطاعنين والغرض الذي قصدوا إلى تحقيقه
منها لم يكن سياسيا وأنهم لم يقدموا عليها بعد
ظهور نتيجة الانتخاب إلا بدوافع من الانانية
والرغبة في التشفى والانتقام ، وكان ما أورده
في شأن ذلك سائغا ومقبولا في العقل
والمنطق — فانه يكون قد طبق المرسوم
بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو
الشامل تطبيقا صحيحا .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة إسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود
إبراهيم إسماعيل وأنيس خالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

٣٣٥

٧ يولييه سنة ١٩٥٣

عفو شامل . جريمة سياسية وقعت بالتبع لجريمة
الأصلية غير السياسية . لا تنطبق عليها الفقرة الثانية
من المادة الأولى من قانون العفو شامل رقم ٢٤١
لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

إذا كانت الجرائم التي أدين فيها الطاعن
هى تخريب مريض مريض مستشفى . قصر العيني
ومستشفى فؤاد الأول على التوقف عن العمل
بقصد تعطيل سير العمل في مصلحة ذات منفعة
عامة وتخريبه هؤلاء المرضى على التجمهر
في الطريق العام وعدم التفريق بناء على طلب
رجال السلطة ووقوع جرائم اتلاف وتعد
نتيجة هذا التجمهر ، وكانت قد وقعت بطريق
التبعية لهذه الجرائم التي ليست لها صبغة

قد استظهر أن الطاعنين قدموا تظلمهم إلى النائب العام من عدم ادراج أسماؤهم في كشف العفو الشامل بعد انقضاء ميعاد الشهر الذى حدده القانون لتظلمهم ، وبناء على ذلك قضى بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد — فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .
(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٧

٧ يوليو سنة ١٩٥٣

١ ، ب — عفو شامل . ضابط بالقسم السياسي .
تعذيبه التهديد في جريمة ثملها العفو باعتبارها سياسية .
هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية ، ولا تنطبق عليها
الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . متى يتحقق الارتباط ؟

المبادئ القانونية

١ — إن كون الطاعن يشتغل بالبوليس
السياسى وحصر اختصاصه في القضايا السياسية
ليس من شأنه أن يضفى على وظيفته أية صفة
سياسية أو يطبع تصرفاته بالطابع السياسى ،
ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الموظف قد
هدف إلى الدفاع عن الحكومة القائمة ، إذ
الحكومات مهما تغيرت ألوانها السياسية بتغير
الأحزاب التى تلى الحكم لا يتغير بها لون
الموظف ولو كان مخصصا لمكافحة الجريمة
السياسية . فاذا ما وقعت منه جريمة متصلة
بعمله فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها
سياسية .

٢ — إن الفقرة الثانية من المادة الأولى

من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
إذ نصت على أن « تأخذ حكم الجريمة السياسية
كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو
تلتها ، وكان القصد منها التآهب لفعالها أو
تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة
مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص
من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة ،
فهى قد حددت أساس الارتباط الذى يؤدي
إلى الإفادة من قانون العفو الشامل تحديدا
لا يحتمل التوسع ولا القياس ، إذ أوجبت
أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع
الجريمة السياسية وأن يكون القصد منها إما
التهديد لارتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة
على ارتكابها أو مساعدة مرتكبها هلى
الاختفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة
الجريمة السياسية . وإذن فاذا كانت الجريمة
المسند إلى الطاعن ارتكابها « جريمة تعذيب
الاخوان المسلمين ، لا ترتبط بالجرائم
السياسية التى ارتكبها أولئك المتهمون
لأبرابطة الزمنية ولا بالقصد من ارتكابها على
ما حدده قانون العفو الشامل فهى لا ينطبق
عليها حكم الفقرة السابقة ،
(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٨

٧ يوليو سنة ١٩٥٣

عفو شامل . جرائم الشيوعية ليست من الجرائم
التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة

٢٤١ لسنة ١٩٥٢ العفو عنها - فانه يكون قد أصاب وجه السداد .

المحكمة

« ... وحيث إن الثابت من حكم المحكمة العسكرية العليا موضوع النظم أمها دانت الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المواد ٩٨ (١) ٣ و ٩٨ (ب) من قانون العقوبات — لأنه ، « أولا : انضم إلى جمعية بالملكية المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى جمعية سرية تعرف (بالحركة الديمقراطية لتحرير الوطن للشبوعيين المصريين) تعمل عن طريق إصدار النشرات وإلقاء المحاضرات وتأليف الخلايا والانبثاق في صفوف العمال ، على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين ، وعلى سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وعلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونقائها للدولة . وعلى خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا بالأسلوب الثورى الذى اتبعه « لينين » ، فى الثورة الروسية بتحريض العمال على الإضراب والاعتصاب والاعتداء على حق الغير فى العمل وعلى بغض طائفة الملاك والرأسماليين ، تحريضا من شأنه تكدير السلم العام — ثانيا : حبه وروج علنا تلك المذاهب السالفة الذكر ؛ وذلك بأن دعا فى نشرات ومحاضرات إلى القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإقامة سلطان الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالمجتمع المصرى ونظمه الأساسية على غرار

١٩٥٢ بشأن العفو عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس و ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ قد نص فى مادته الأولى على أن « يعنى عفوا شاملا عن الجنايات والجناح والشروع فيها التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ » . وبينت المذكرة الإيضاحية المقدم بها مشروع المرسوم بقانون المذكور ماهية الجرائم التى هدف هذا المرسوم بقانون إلى شمولها بالعفو فقالت « إنها لا تتناول إلا ما له اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد ، ويلاحظ أن هذا التحديد كان كافيا لاستبعاد الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، إلا أنه مع ذلك نص عليها صراحة زيادة فى الإيضاح . . . وبين من هذا أن الشارع حدد معنى سياسية الجريمة التى قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها ، فقال إنها هى التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى ، وقيدتها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قال ان جرائم الشيوعية « المنسوبة الى المتهم » لا تقتصر على الاعتداء على النظم السياسية للدولة ، بل تتناول الانظمة الاجتماعية ولها أهداف أخرى ، وأنها لذلك ليست من الجرائم السياسية التى قصد المرسوم بقانون رقم

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن
يعفى عفووا شاملا عن الجنايات والجناح
والشروع فيهما التي ارتكبت لسبب أو
لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون
الداخلية للبلاد ، وإذ أشارت المذكرة
الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون إلى الغرض
منه فيما قالت من أن حكمه لا يتناول إلا ما له
اتصال بالشئون السياسية الداخلية للبلاد
فإن هذا التحديد الذى نص عليه الشارع ،
ثم شفعه باستثناء الجرائم المضرة بأمن الدولة
من جهة الخارج ، فيه تعيين لحدود الجريمة
السياسية التي قصد شمولها بالعفو . فإذا
كانت التهمة المستندة إلى الطاعن تتجاوز هذه
الحدود إلى مجال آخر هو العمل على قلب
النظم الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على
طبقة أو طبقات اجتماعية وتسويد طبقة
على سائر الطبقات فإن قانون العفو
لا يشملها .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل
المستشارين) .

٣٣٠

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

تفتيش . حق رجال البوليس في دخول المحال العامة
لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ذلك لا يتنفي عنهم
التعرض للأشياء المتعلقة .

المبدأ القانونى

لأنه وإن كان من حق رجال البوليس

النظام القائم في روسيا وبالعراق الذى سلكه
لينين ، في الثورة التي أدت لذلك ، — لما كان
ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن الجريمة التي
حكم على الطاعن من أجلها ليست من الجرائم
السياسية التي قصد المرسوم بقانون رقم ٢٤١
لسنة ١٩٥٢ العفو عنها يكون قد أصاب وجه
السداد — وذلك دون حاجة للبحث في مختلف
المذاهب الفقهية في تعريف الجريمة السياسية ،
ولما أفاض فيه الطاعن من الكلام عن طبيعة
الجريمة الشيوعية وأهدافها ، ما دام الشارع على
ما سبق بيانه قد عين حدود الجريمة السياسية التي
رأى العفو عنها ، وما دامت الجريمة التي حكم
على الطاعن من أجلها قد خرجت عن هذه الحدود
إلى الأغراض التي أثبتت عليها الحكم الصادر بإدانتها
فيها ، فما يثيره الطاعن من ذلك لا يغير من الوضع
القانونى للجريمة المحكوم عليه من أجلها والتي
أخرجها الحكم المطعون فيه من عداد الجرائم
المشمولة بالعفو بالمرسوم بقانون رقم ٢٤١
لسنة ١٩٥٢ بناء على أسباب صحيحة ، لما كان
ذلك فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً
سليماً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٩

٨ يولييه سنة ١٩٥٣

عفو شامل . الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا تدخل فيها جريمة قلب النظم
الاجتماعية .

المبدأ القانونى

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون

أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المغلفة غير الظاهرة ، ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها ، كنه ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة إحرازها في حالة تلبس ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس ، لا على ما للضابط من حق في ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها .

(القضية رقم ١٣١٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومحمد إبراهيم إسماعيل وأئيس غالى المستشارين) .

٣٣١

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

استئناف . الحكم على المتهم بشغل الطريق العام بغرامة خمسة وعشرين قرشا وبتمويض قدره ٢٥ جنيتها و ١٦٠ ملها . القضاء بدم جواز استئناف الحكمى شقيه الجنائى والمدنى . صحيح .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم الابتدائى قد قضى بتغريم المتهم خمسة وعشرين قرشا عن شغله الطريق العام بدون رخصة وإلزامه بان يدفع لمجلس بلدى المنصورة مبلغ ٢٥ جنيتها و ١٦٠ ملها والمصاريف المدنية ، وكان بين من الحكم أنه قضى بهذا المبلغ باعتباره تعويضا عن الضرر الذى تولى القانون تقديره في حالة ثبوت الواقعة لدى المحكمة ،

فان ما يتوله الطاعن من أن هذا التعويض عقوبة تبعية مما يجعل الحكم بها مع الغرامة قابلا للاستئناف طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية مردود بأنه وإن كان القانون قد راعى في تقدير هذا التعويض نوعا من الجزاء إلا أن ذلك لا يغير من طبيعته باعتباره تعويضا ، ولذا فانه يخضع في جواز استئنافه لحكم المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية التى لا تجيز استئنافه إلا إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من عدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة في شقيه الجنائى والمدنى على أساس أن الغرامة المحكوم بها لا تزيد على خمسة جنهيات ، وأن مبلغ التعويض المطلوب لا يزيد على النصاب النهائى للقاضى الجزئى .

(القضية رقم ٦٣٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٣٢

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

دعوى مدنية . رفعها على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة . قهر الحكم قضاءه على المتهم دون أن يتعرض للدعوى الموجهة إلى المسئولة عن الحقوق المدنية . خطأ .

المبدأ القانونى

متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية

المدة ، وانما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها . . ونص في المادة ٣٩٥ على أنه : اذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعاق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . . ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه : تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة . . وواضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات هن واقعة يعتبرها القانون جناية فان الحكم الذي يصدر فيها غاييا ، يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقضى بها هي عقوبة جناية أو عقوبة جنحة . وإذن ففي كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المطعون ضدها لارتكابها جناية اشترك في تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غاييا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمحابتها بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بانقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمعنى

على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفي جنيه بالتضامن بين المعلن اليه شخصيا وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاءه على الزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاءه فيها - فان الحكم يكون معيبا واجبا نقضه .

(القضية رقم ٧٧٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى وحسن دارد ومحمود ابراهيم اسماعيل وأيس فالى المستشارين) .

٣٣٣

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

إجراءات . حكم غياي . الحكم الغياي الصادر من محكمة الجنايات . لا يستقط بمضى المدة . العقوبة المحكوم بها . خضوعها لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقضى بها هي عقوبة جناية أو عقوبة جنحة . الحكم بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة . مخالف للقانون .

المبدأ القانوني

ان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه : في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين ، قد نص في المادة ٣٩٤ على أن : لا يستقط الحكم الصادر غاييا من محكمة الجنايات في جناية بمضى

المدة — متى كان ذلك ، فان الحكم يكون قد خالف القانون .

(الفضية رقم ٨٠٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم انعاميل وأنيس فالي ومصطفى كامل الاستشاريين) .

٣٣٤

٩ يوليه سنة ١٩٥٣

نقض . حتى النائب العام في الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .

المبدأ القانوني

إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلنا ذلك مقصورا على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . فاذا كان الأمر المطعون فيه صادرا من غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(الفضية رقم ٨١٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٥

٩ يوليه سنة ١٩٥٣

١ — ضبطية قضائية . إدارة مكافئة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

ب — تفتيش . تفتيش المتهم أثناء مروره في الطريق . ليس له أن يستند إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية للدفع بطلان التفتيش .

المبادئ القانونية

١ — إن قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلى تصحيح وضع إدارة مكافئة المخدرات بإعادة انشائها واسباغ اختصاصها عليها من يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات المنشأة في سنة ١٩٢٩ وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا له منشأة على وجه صحيح ، ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي رقم ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ التي تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافئة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ،

في مرافعة إلى أمور قال إنها ثبتت من هذا التحقيق .
الحكم بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إشارة
إلى ما تمسك به الطاعن . قصور وإخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد أبدى لأول مرة
أمام المحكمة الاستئنافية أنه قرر بالطعن
بالتزوير في محضر ضبط الواقعة ، فأحالت
المحكمة الأوراق إلى النيابة للتحقيق ، ثم
استند محامي الطاعن في مرافعته بعدئذ إلى
أمور قال إنها ثبتت في هذا التحقيق ، وكان
الحكم قد اكتفى في ادانة الطاعن بالأسباب
الواردة بحكم محكمة أول درجة دون أن
يشير إلى الطعن بالتزوير ، ويرد على ما تمسك
به الطاعن في دفاعه في شأن ذلك - فإن
الحكم يكون قاصرا مخلا بدفاعه ويتعين
لذلك نقضه .

(القضية رقم ٨١٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأنيس خالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

٣٣٧

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

استئناف . حكم غيابي استئنافي قضى بتشديد العقوبة
دون النص على صدوره بإجماع آراء القضاة . باطل .
تأييده مع النص على الإجماع . لا يجوز . المعارض
لا يصح أن يضار بمعارضته .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات
الجنائية تنص على أنه لا يجوز تعديل
الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على المتهم

وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية
شاملة غير مقيدة بمكان على ما أفصحت عنه
المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المشار
إليه ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير
الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع لهذه
الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام
جمع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط
القضائي في كافة أنحاء الأراضى المصرية
منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١
وما دام الطاعن يسلم في طعنه أن الضابط
الذى قام بالتفتيش كان من ضباطها وقت
إجرائه .

٢ - متى كان التفتيش لم يقع على منزل
الطاعن بل على شخصه أثناء مروره في الطريق
فانه لا يكون هناك محل لاستناد الطاعن إلى
المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية
الخاصة بتفتيش المنازل للدفع بطلان
اجراءات التفتيش بمقولة إن الأمر به لم
يصدر في تحقيق مفتوح ما دام الثابت من
الحكم أن القبض والتفتيش قد وقعا صحيحين
تطبيقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٨١٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٨

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . دفاع . الطعن بالتزوير في محضر
ضبط الواقعة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .
إحالة المحكمة الأوراق لنيابة التحقيق . استناد الطاعن

المبادئ القانونية

١ - إذا كان من قام بالتفتيش ضابطاً من ضباط مديرية الدقيلية تابعاً مباشرة لمديرها وحكمدارها ، فإنه بذلك تكون له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية ، فإذا نددته النيابة المختصة بالتفتيش كان لإجرائها سلماً ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو الحكمدار قد كلف ذلك الضابط بالتحري في نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحري في جرائم المخدرات بذاتها ، سواء بالتعاون مع فرع إدارة المخدرات بالمديرية ، أو على وجه الاستقلال عنه ، لأن إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم ينزع اختصاص مدير الدقيلية في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته ، وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطاً مشتركين مع ضباط إدارة المخدرات أو مستقلين عنهم بما يدخل في صميم تقديره هو .

٢ - متى كان يبين من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها استمعت إلى المرافعة التي أبداهها المدافع عن الطاعن بالكيفية التي رآها محقة لمصلحته دون أن يصدر منها ما يدل على أنها قصرت البحث على شطر من الدعوى لتفصل فيه قبل نظر باقيها ، ثم أجلت النطق بالحكم لجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء وجعلت قرارها عاماً لا قيد ولا تخصيص فيه ، وكان الطاعن

إلا باجماع آراء قضاة المحكمة . والنص في الحكم أو في محضر الجلسة على توافر اجماع آراء القضاة شرط لازم لصحة الحكم بحيث إذا لم يرد النص على ذلك بطل الحكم . فإذا كان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية قد خلا من النص على صدوره باجماع الآراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الحكم الباطل وحاول تصحيح البطلان الذي لحقه بأن نص على أن صدوره هو كان باجماع آراء القضاة فهذا يكون مخالفاً لنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات التي تنص على أنه لا يجوز بأي حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وإذن يكون هذا الحكم متعيناً نقضه مع تأييد الحكم المستأنف عملاً بالمادة ٢٥/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٨٢٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٣٣٨

٩ يولييه سنة ١٩٥٣

أ - تفتيش . إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام . لم ينزع اختصاص المديرين في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديرياتهم وتكليفهم بعض مأموري الضبط القضائي بضبطاً . انتداب النيابة ضابطاً من ضباط المديرية لتفتيش متهم بمحاولة مخدرات . إجراء سليم .

ب - دفاع . استماع المحكمة إلى دفاع التهم بالكيفية التي رآها محقة لمصلحته . تأجيل القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة . عدم تضمين مذكرته دفاعاً في موضوع الدعوى . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

لم يضمن مذكرته دفاعا في موضوع
النيمة — فانه لا يكون له أن ينعى على
المحكمة إصدارها حكما في الدفع وفي

الموضوع معا .

(القمية رقم ٨٢٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمد إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل
المستشارين)

قضاء محكمة النقض المدنية

٣٣٩

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

المستأنف أصبح نهائيا بالنسبة إلى المطعون
عليه الثاني .

٢ — أخذ المحكمة بتقرير الخبير المنتدب
منها يفيد استنادها إلى أسبابه ونبذها
ما تعارض معها من الأسباب التي أقيم عليها
التقرير الاستشاري .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اشترط
لإمكان التملك بالتقادم الخمس أن يكون
واضع اليد الذي اشترى من غير مالك حسن
النية وقت تلقى الحق ، فإن هذا الحكم لا يكون
قد خالف القانون وليس فيما أوردته المادتان
١٢ و ٧ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة
١٩٢٣ ما يغير من هذا النظر .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من
الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت بصفتهما
وكيله عن والدتهما الغائبة السيدة فائقة هانم حلى
الدعوى على المطعون عليهما الثاني والثالث أمام
محكمة مصر الابتدائية المختلطة وقيدت في جدولها
برقم ١٠٩٦ سنة ٢٩ ق طلبت فيها الحكم بإعلان

أ — نقض طعن . المصلحة في الطعن . حكم .
تسببه . مناقشته جميع أسباب الاستئناف المقدم من
الطاعن وانتهأؤه إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي
بعدم صحة التوقيع . لا مصلحة للطاعن في الطعن على
الحكم لتقريره أن الحكم الابتدائي أصبح نهائيا
بالنسبة لأحد الخصوم .

ب — حكم . تسببه . أخذه بتقرير الخبير المنتدب
في الدعوى . في ذلك ما يفيد أخذه بأسباب هذا
التقرير ونبذ ما تعارض معها من أسباب التقرير
الاستشاري .

ج — تقادم . حكم . تسببه . اشتراطه لإمكان
التملك بالتقادم الخمس أن يكون المشتري من غير مالك
حسن النية عند تلقى الحق . لا خطأ . ليس في المادتين
١٢ و ٧ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ما يغير
من هذا النظر .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد
ناقش أسباب الاستئناف المقدم من الطاعن
ورد عليها جميعا وانتهى إلى تأييد الحكم
الابتدائي بعدم صحة توقيع والدته المطعون
عليها الأولى فإنه لا تكون للطاعن مصلحة
في نعيه على ذلك الحكم تقريره أن الحكم

عقدى بيع من المنزل رقم ١٥ بشارع رجة
التين قسم عابدين مسجل أولها في ٦ من أغسطس
سنة ١٩٣٨ ومنسوب صدوره من والدتها الغائبة
إلى المطعون عليه الثانى د جان كوتا كيس ،
وثانها في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وصادر من
هذا الأخير إلى المطعون عليه الثالث ثم تبين لها
أثناء سير الدعوى أن المطعون عليه الثالث باع
المنزل إلى الطاعن بعقد رسمى محرر في ١٦ من
فبراير سنة ١٩٤٦ فاختصته فى الدعوى ، وطلبت
الحكم بإبطال عقد البيع الصادر له بإلزامه هو
والمطعون عليهما الثانى والثالث بالتضامن بأن
يدفعوا إليها تعويضا مقداره ٢٠٠٠ جنيه
وبتسليمها المنزل وجميع عقود الايجار الخاصة به
وكانت المطعون عليها الأولى قد طعنت بالتزوير
فى العقد المنسوب صدوره من والدتها وأقامت
دعوى تزويره قيدت فى جدول المحكمة
المذكورة برقم ١٣٥٩ سنة ٧٠ ق وبجلسة ٤ من
فبراير سنة ١٩٤٧ قررت المحكمة ضم القضيتين
إحداهما إلى الأخرى وحكمت تمهيدا بنذب
الدكتور محمود عبدالمجيد خير قسم أبحاث
التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص
الامضاء المنسوب صدورها من السيدة فائقة
هاتم حلى وبيان ما إذا كانت صحيحة أو مزورة
وقد خلص الخبر فى تقريره ، بعد أن قام
بمضاماة الإمضاء المطعون فيها على إمضاءات
صادرة من السيدة المذكورة موقع بها على
أوراق رسمية بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية
فى سبتي ١٩١٥ و ١٩٢٦ ، إلى أن الامضاء
مزورة ، وكان الطاعن خلال ذلك قد رفع
دعوى على المطعون عليه الثالث أمام محكمة
الجزيرة الابتدائية الوطنية طلب فيها الحكم

بالإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه على
سبيل التعويض ، فأقام الأخير دعوى على
الطاعن والمطعون عليه الثانى والأمين العام
لمصلحة الشهر العقارى أمام محكمة مصر
الابتدائية المختلطة قيدت فى جدولها برقم ٣١٤٩
سنة ٧٢ ق طلب فيها القضاء باعتبار الدعوى
المقامة أمام محكمة الجزيرة الابتدائية سابقة
لأوانها واحتياطيا بإلزام المطعون عليه الثانى بأن
يدفع إليه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصرى ، وفى
خلال ذلك أيضا كانت المطعون عليها الأولى قد
أثبتت أمام القضاء الشرعى وفاة والدتها الغائبة
وانحصار إرثها فيها . وبجلسة ١٢ من إبريل سنة
١٩٤٩ قررت المحكمة المختلطة ضم الدعوى رقم
٣١٤٩ سنة ٧٢ ق إلى الدعويين الأولين
وأصدرت فى القضايا الثلاث حكما واحدا
باعتناء تقرير الخبر وإبطال العقود الثلاثة
وبالإلزام لمصلحة الشهر العقارى بالتأشير
بهذا البطلان على هواش تلك العقود وبالإلزام
الطاعن بتسليم المنزل وكافة عقود الايجار الخاصة
به إلى المطعون عليها الأولى خلال عشرة أيام من
تاريخ إعلانه بالحكم ، وبالإلزام المطعون عليه
الثانى بالمصروفات وبمبلغ ٢٠ جنيتها أنعابا
للحمامة . ثم رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم
أمام محكمة الاستئناف المختلطة أحيل فيما بعد
إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد فى جدولها
برقم ٧٧٢ سنة ٦٦ ق طلب فيه الحكم بقبول
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وبصفة العقد الصادر إليه مع إلزام
المستأنف عليهم « المطعون عليهم » بالمصروفات
عن الدرجتين . ورفع المطعون عليه الثالث
استئنافا آخر قيد فى جدول المحكمة برقم ٧٥٩

سنة ٦٦ ق طلب فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها الأولى وبسقوط حق الطاعن في الرجوع عليه مع إلزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات عن الدرجتين ، ومن باب الاحتياط ندب أحد خبراء الخطوط لفحص توقيع المرحومة فائقة هانم حلى على العقد المسجل في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٨ وإحالة الدعوى إلى التحقيق مع التصريح له بآليات صحة التوقيع ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين أحدهما إلى الآخر حكمت بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بقبولهما شكلا وبرفضهما موضوعا ، فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن بنى على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر في أسبابه أن الحكم المستأنف أصبح نهائيا بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني ، لأنه لم يرفع استئنافا عنه قد أخطأ في تطبيق القانون وذلك لأن المطعون عليه الثاني ، وهو المشتري الأول كان من حقه أن يستفيد من الاستثناءين المرفوعين من الطاعن والمطعون عليه الثالث على اعتبار أن موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف وهو صحة أو عدم صحة التوقيع المنسوب لوالدة المطعون عليها الأولى هو موضوع غير قابل للتجزئة ، وأن المطعون عليه الثاني ضامن للمشتري منه وهو المطعون عليه الثالث وأن هذا الأخير ضامن للطاعن وأن الاستئناف المرفوع من أحد الضمان يستفيد منه الباقيون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما

ورد في أسباب الحكم المطعون فيه بعد التقرير المنعى عليه في سبب الطاعن من أن : د ... الحكم المستأنف قضى بصحة التوقيع المنسوب للسيدة فائقة حلى للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتستند إليها في تأييده ولا ترى الأخذ بتقرير الخبير الذي تقدم به بمحمد حسن فائق الطاعن ، لعدم اقتناعها بما جاء به ، وفي هذا الذي قرره الحكم الرد على أوجه اعتراض المطعون عليه الثاني على الحكم الابتدائي بما لا تكون معه مصلحة للطاعن في نعيه على الحكم المطعون فيه تقريره بأن الحكم المستأنف أصبح نهائيا بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني متى كان الحكم المطعون فيه قد ناقش أسباب الاستئناف جميعا ورد عليها وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم صحة التوقيع .

ومن حيث إن الطاعن ينمى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب إذ لم يبين سبب عدم اقتناع المحكمة بتقرير الخبير الاستشاري المقدم منه إليها .

ومن حيث إن ما ورد في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع الأدلة المقدمة إليها عما تستقل به ، على أن أخذ المحكمة بتقرير الخبير المنتدب منها يفيد استنادها إلى أسبابه ونبذها لما تعارض معها من الأسباب التي أقيم عليها التقرير الاستشاري .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى للطاعن ومن معه يكون مشوبا بالقصور . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليه الثالث قدم إلى محكمة الاستئناف في سبيل إثبات

صحة توقيع والده المطعون عليها الأولى على العقد المطعون فيه مستندات هامة بينها تفصيلا في سبب طعنه فلم تعن المحكمة بالرد عليها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن محكمة الاستئناف إذ اقتنعت بتزوير العقد المطعون فيه للأدلة السائفة التي أوردتها في أسباب حكمها والتي تكفي لحل قضائها لم تكن في حاجة بعد إلى تتبع الخصوم في سائر مناحي حججهم للرد عليها وتفنيدها حجة حجة .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإسناد وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الحكم اعتبر أن ثمة ورقة منفصلة حررت في يوم تحرير عقد البيع الصادر إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث اعترف فيها الطاعن بأنه يعلم بالزاع القائم بشأن المنزل المبيع وتعهد بعدم الرجوع على بانه إطلاقا واستخلصت المحكمة سوء نية الطاعن من أن تاريخ هذه الورقة معاصر لتاريخ عقد البيع مع أن هذه الورقة محررة بعد عقد البيع بثلاثة أيام إذ العقد مؤرخ في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ والورقة محررة في ١٩ منه . أما وجه الخطأ في تطبيق القانون فهو أن الحكم المطعون فيه أوجب لإمكان التمسك بالمادتين ٧ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ أن يكون التمسك بهما حسن النية في حين أن القانون لم يشترط ذلك .

« ومن حيث إن الوجه الأول من هذا السبب مردود بأنه لا صحة لما يزعمه الطاعن من أن الورقة المنفصلة المشار إليها والتي استخلصت منها المحكمة سوء نيته تاريخها لاحق لتاريخ العقد ذلك لأن صحة تاريخ عقد البيع الصادر إلى الطاعن

هو ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ كما هو ثابت من الصورة الرسمية لهذا العقد المقدمة من الطاعن بملف هذا الطعن وهو نفس تاريخ الورقة المشار إليها . أما عن الوجه الثاني فإن الحكم لم يخطئ في القانون ، إذ اشترط لإمكان التمسك بالتقادم الخسئ أن يكون واضح اليد الذي اشترى من غير مالك حسن النية وقت تلقى الحق ، وليس فيما أوردته المادتان ٧ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ما يغير من هذا النظر .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٨٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى قاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٣٤٠

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

إبطال التصرفات . دعوى بوليصة . حكم . تسببية . إقامة قضائه بإبطال التصرف الصادر من المفلس على أسباب تناولت شروط الدعوى البوليصة من حيث التواطؤ والإمساك والفرر وهي الأركان اللازمة لتطبيق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط . لا خطأ ولا قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعلان البيع الصادر من المفلس إلى الطاعن أقام قضاءه على أن مديونية المفلس نشأت قبل التصرف في العقار موضوع النزاع ، وأن المفلس اصطنع دفاتر خصيصا للتفليس ، وأن محكمة الجنح أدانت الطاعن بالاشتراك

مع المفلس في الافلاس بالتدليس بزيادة ديونه وتحرير سندات صورية وأن المفلس أصبح معسرا بتصرفه ببيع العقار للطاعن ، وأن مجموعة الدائنين لحقها الضرر من جراء هذا التصرف وأن ذمة المفلس كانت مشغولة بديون مستحقة عليه قبل التصرف ولم يسدها ، وأن المشتري كان على علم بإعسار البائع ولم يسجل العقد إلا بعد مضي ثمانية عشر شهرا من تاريخ توقيعه أى بعد ما أوم المفلس دائنيه بتواطؤه مع الطاعن بأنه يملك عقاراً لم يتصرف فيه فتعاقدوا معه مقتنعين بملكيته ، فان هذا الحكم يكون قد تناول أركان الدعوى البوليصة من حيث التواطؤ والإعسار والضرر وطبق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط تطبيقاً صحيحاً لا قصور فيه .

الحكم

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٧ حكمت محكمة المنصورة المختلطة في القضية ٢٦١٠ سنة ٥٢ ق المنصورة بأشهار إفلاس محمد يوسف عثمان وإقامة نيوفيل كاسترو وكيلاً للدائنين وحددت يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٧ تاريخاً لتوقفه عن دفع ديونه ، وعندما فحص وكيل الدائنين دفاتر المفلس وجد أنها مصطنعة خصيصاً للنفليسة ، وأنه لم يقيد فيها ثمن عقار كان يملكه وباعه إلى سيد أحمد البواب (الطاعن) بمقد محرز في ١٠ من يونيو سنة ١٩٢٥ ومسجل في ٣١ من ديسمبر سنة

١٩٢٦ وأنه أثبت فيها ديونا صورية إضرارا بدائنية الحقيقين ، واعتبرته النيابة العامة مفلسا بالتدليس واتهمته بالاشتراك مع الطاعن بأن غير دفاتره وجعل نفسه مدينا للطاعن بمبالغ وهمية ، وأنه أخفى جزءا من ماله إضرارا بدائنيه وهو بيع عقاره إلى شريكه سيد أحمد عثمان وأقامت عليهما الدعوى العمومية رقم ١١٩ مسلسل ١٠٦ سايرة سنة ٥١ ق المنصورة وفي ٩ من مايو سنة ١٩٣١ حكمت محكمة جناح المنصورة المختلطة ببراءة المتهمين من التهمة الخاصة ببيع العقار وبمعاقبة كل منهما بالحبس عن تهمة الاقرار بمبالغ وهمية ، فأقام وكيل الدائنين جودج مباردي - المطعون عليه - بصفته الدعوى رقم ٢٤٤٧ سنة ٥٤ ق وطلب إلغاء بيع العقار استنادا إلى المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة بإلغاء عقد البيع الصادر من المفلس محمد يوسف عثمان لصالح الطاعن . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٢٧ سنة ٥ ق استئناف الاسكندرية . وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الدفع المقدمة من الطاعن وبقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل أولهما في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف وبإعلان العقد استنادا إلى أسباب الحكم المذكور مع أن هذه الأسباب أحالت على أسباب الحكم الصادر من محكمة جناح المنصورة الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٣١ وتلك الأسباب الأخيرة قد

٥٠٠ ج ثمن منزل يملكه وبيع منه إلى سيد أحمد البواب بموجب عقد عرفي ثابت التاريخ يبين من الاطلاع على تلك الأسباب وهي : وهذا البيع حصل بعقد عرفي تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٢٥ مصادق عليه في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٥ لم يسجل سوى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وأنه لم يثبت أن بيع المنزل كان سوريا وقد ثبت أن سيد أحمد البواب قد سلم باقي الثمن وقدره ٣٠٠ جنيه بعضه إلى البائع عثمان وبعضه إلى بعض من الدائنين وأنه إذن لم يثبت أن المفلس عثمان قد بدد الثمن الناتج من بيع هذا المنزل لإضراراً بدائنيه ، يبين منها أنه ليس في هذا الذي جاء بالحكم الجنائي ما يناقض القضاء ببطالان العقد تأسيساً على المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط . وقد أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه إذ قرر : « وحيث إن قول المستأنف (الطاعن) بأن محكمة الجنح المختلطة قضت بحكمها الذي قضى بإدائه أنه لم يثبت لها أن يبيع العقار صوري وأن هذا الحكم الجنائي الذي أصبح نهائياً يقيد هذه المحكمة ولا يسمح لها بالفصل من جديد في موضوع فصل فيه نهائياً هو قول يتناقض مع حقيقة الأمر ولا تأثير للحكم المذكور على هذه الدعوى ، إذ أن محكمة الجنح المختلطة لم تفصل في موضوع بطلان بيع العقار طبقاً للمادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط ، بل إنه لم يثبت لها أن البيع صوري طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون التجارة المختلط ، وبما أن دعوى الصورية غير دعوى البطلان فالحكم الذي صدر في الأولى لا يقيد هذه المحكمة ولا الدائنين بالنسبة للدعوى الثانية التي لم ترفع من قبل . وبما لا جدال فيه أن الدائنين الحق في أن يلجأوا إلى الدعوى الأخيرة متى توافرت لديهم عناصرها حتى بعد الفصل نهائياً في دعوى الصورية ،

تضمنت صحة العقد ، وإذا أغفل التحدث عن ركني التواطؤ والضرر اللازم توافرها لتطبيق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط المقابلة للمادة ٢٣٠ من قانون التجارة الأهلي مع أن القضاء وفقاً لهذه المادة كان يستلزم بحث الأدلة التي تؤدي إلى توافر الركنين المذكورين ، وإذا أسس قضاءه بإبطال العقد على المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط ومع ذلك أخذ بأسباب الحكم المستأنف وهو يقضي ببطالان العقد لصوريته . وإذا قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى لمضي ١٥ سنة بين تاريخ شطب الدعوى وتاريخ تجديدها بمقولة إن هذه المدة لم تنقض مع أن هذه المدة يجب احتسابها بالتقويم الهجري وهي لو احتسبت على هذا الأساس لتبين أن مدة التقادم قد اكتملت ، وبمقولة إن عدم إقفال أعمال التعلية يقطع التقادم مع أن التقادم لا ينقطع إلا باتخاذ إجراء قانوني قاطع له .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود أولاً بأنه يبين من الحكم المستأنف أنه وهو بصدد التحدث عن توافر ركن التواطؤ أشار إلى الحكم الصادر من محكمة جنح المنصورة قائلاً : « وحيث إن هذا الأخير (الطاعن) لا ينازع إطلاقاً في أنه قدم أمام محكمة جنح المنصورة بتهمة الاشتراك مع المفلس وساعد هذا الأخير بزيادة ديونه وحرر على المدين المذكور سندات صورية وأنه حكم عليه مع شريكه بستة أشهر سجنًا . . وليس في هذه الإشارة ما يدل على أنه استند في قضائه إلى باقي أسباب الحكم الصادر من محكمة جنح المنصورة . على أنه يبين من الاطلاع على تلك الأسباب فيما يخص التهمة التي كانت موجهة إلى المفلس بأنه أخفى إضراراً بحقوق دائنيه جزءاً من ماله الموجود عبارة عن

ومن ذلك كله يبين أن هذا الوجه على غير أساس .
ومردود ثانيا : بأنه يبين من الحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استعرض
أركان المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط
فأثبت أن مديونية المفلس نشأت قبل التصرف
في العقار وأن وكيل الدائنين أثبت أن المفلس
اصطاع دفاتر خصيصا للتفليسة وأن محكمة الجنج
أدانت الطاعن بالاشتراك مع المفلس في الإفلاس
بالتدليس بزيادة ديونه وتحرير سندات صورية ،
وأن المفلس أصبح معسرا بتصرفه ببيع العقار
للطاعن ، وأن مجموعة الدائنين لحقها الضرر من
جاء هذا التصرف ؛ وزاد الحكم المطعون فيه
على ذلك أنه تبين أن في ذمة البائع ديونا مستحقة
عليه قبل التصرف ولم يسدها وأن المشتري كان
على علم باعسار البائع ، وأن العقد لم يسجل
إلا بعد ثمانية عشر شهرا من تاريخ توقيعه أي
بعد ما أوهم المفلس دائنيه بانفاقه مع الطاعن بأنه
يملك عقارا لم يتصرف فيه فتعاقدوا معه مقتنعين
بملكيته ، وأن الثمن المدعوم لم يدفع بأكمله .
ومن ذلك يبين أن الحكم تناول أركان الدعوى
البوائية من حيث التواطؤ والإعسار والضرر
وهي اللازمة لتطبيق المادة ٢٣٨ من قانون
التجارة المختلط ومن ثم يكون هذا الوجه من
الطعن غير سديد . ومردود ثالثا : بأنه غير
صحيح أن الحكم المستأنف قضى بإعلان العقد
للعسرية ، إذ يبين من أسبابه أنه قضى بالإعلان
تأسيسا على المادة ٢٣٨ من القانون التجاري
المختلط . ومردود رابعا بأنه غير صحيح أن الحكم
المطعون فيه رفض الدفع بالسقوط تأسيسا على
أن مدته لم تكتمل وفقا للتقويم الميلادي ،
وما ذكره الحكم في هذا الشأن هو : « وحيث

إن الدفع بسقوط حق وكيل الدائنين بمضى المدة
الطويلة لاصحة له ، لأن عدم قفل أعمال التفليسة
لسبب عدم كفاية مال المفلس يقطع التقادم
وعلى أي حال مدة التقادم لم تكتمل وهي خمسة
عشر عاما لم توافر بين تاريخي شطب الدعوى
وتجديدها ، وهذا الذي ذكره الحكم ليس فيه
ما يدل على أنه اعتمد في حساب مدة السقوط
على التقويم الميلادي دون الهجري على أنه يبين
من تقرير الطعن أن تاريخ الشطب وهو يوم ٢٢
أكتوبر سنة ١٩٣٠ يوافق آخر يوم في شهر
جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ وأن يوم التجديد وهو
يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ يوافق يوم ٢٩ ربيع
الثاني سنة ١٣٦٤ ، ولم يمض بين آخر جمادى
الأولى سنة ١٣٤٩ و٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤
خمس عشرة سنة هلالية ، وما دام أن المدة لم
تكتمل فإن البحث في انقطاعها يكون تزييدا
لا موجب له .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم شابه القصور إذ أغفل التحدث عن الأركان
اللازم توافرها لتطبيق المادة ٢٣٨ من القانون
التجاري المختلط .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما
جاء في الرد على الوجه الثاني من السبب
الأول ولذلك يكون الطعن على غير أساس متعين
الرفض ، .

(القضية رقم ٧٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

ودون اعتراض منه . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أُنذر المؤجر — (المطعون عليه) — الطاعنين بأنه عند انتهاء السنة الزراعية التي جدد لها الإيجار أى في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٠ يجب عليهم أن يسلموا إليه الأطنان المؤجرة بما يكون عليها من زراعة وثبه عليهم بعدم زراعة القصب لإصراره على طلب طردهم من العين المؤجرة . ثم رفع الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ٥٠ كلى سوماج بطلب طردهم من العين المؤجرة وتسليمها إليه بعد انقضاء يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ فقضى فيها بالرفض لرفضها قبل الأوان — وبعد ذلك أقام المطعون عليه دعوى إثبات الحالة رقم ١٧٧٢ سنة ٥٠ جزئى سوماج على الطاعنين منبها عليهم فى صحيفتها برفضته فى إخلاء العين المؤجرة فى نهاية السنة الزراعية أى فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وبمجرد انتهاء المدة وعدم تسليمهم الأطنان المؤجرة رفع عليهم الدعوى رقم ٥١٤ كلى سوماج بطلب الإخلاء والتسليم بما على الأرض من زراعة . وقد قضى فيها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها استنادا إلى وجود نزاع جدى فيها إذا كانت مدة العقد قد انقضت من عدمه . ولأن الفصل فى هذا الأمر يمس حق الطاعنين فى زراعة القصب التى زرعوها فى العين المؤجرة — فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط وتقدم بجدولها برقم ٢٣ سنة ٢٦ ق . وفى ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وإخلاء الأعيان الموضحة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى الابتدائية البالغة ١٢٢ ف ١٨ ط ١٢ س وتسليمها للمطعون عليه بما

٣٤١

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

استئناف . تصدى . قضاء مستعجل . أسباب الحكم الابتدائى القاضى بعدم الاختصاص تناولت موضوع الدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدى إلى رفضها . هذه الأسباب بالذات كانت موضوع الاستئناف . فصل محكمة الاستئناف فى الموضوع . لاختلافه فى ذلك لقاعدة عدم جواز التصدى .

المبدأ القانونى

مضى كان الحكم الابتدائى إذ قضى فى منطوقه بعدم الاختصاص أقام قضاءه بذلك هلى أسباب تناولت موضوع الطلبات بالدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدى إلى رفضها ، وكانت هذه الأسباب بالذات هى موضوع الاستئناف من جانب المطعون عليه فان استئناف الحكم فى هذه الحالة يكون قد نقل إلى محكمة ثانى درجة موضوع الدعوى المستعجلة بجميع عناصره ولا تكون محكمة الاستئناف إذ فصلت فى الموضوع بحكمها المطعون فيه قد خالفت قاعدة عدم جواز التصدى .

المكرر

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين استأجروا من المطعون عليه ١٢٢ ف ١٨ ط ١٢ س بموجب عقد إيجار محرر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٨ لمدة سنة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ وقد تجدد الإيجار ببقاء الطاعنين متفعين بالعين المؤجرة بعلم المؤجر

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٨٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٣٤٢

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣

قضى الأمور المستعجلة . سلطته في تقدير مبالغ الجدة في النزاع . مثال .

المبدأ القانوني

لقاضى الأمور المستعجلة أن يقدر مبلغ الجدة فيما يثار أمامه من نزاع . فاذا رأى إزاء ما عرض عليه من أن وكالة الطاعن عن المطعون عليه وصنفته في تأجير الأعيان المشتركة بينهما وقبض الأجرة قد أنهاها المطعون عليه بانذار سابق ، فلا اعتراض على القاضى إذ قرر أن الأحكام التى قضت بوقف الدعاوى المقامة من المطعون عليه قبل الطاعن والتى كانت تستند فيها تستند إليه إلى قيام وكالة الطاعن عن المطعون عليه لا يمكن أن يمتد أثرها إلى الدعوى الحالية التى تختلف ظروفها عن الدعاوى السابقة ، وأن الربيع المطالب بتوزيعه على الشريكين في هذه الدعوى أصبح خلافا للدعاوى السابقة لا نزاع فيه .

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفعها أمام قاضى الأمور

يكون عليها من زراعات الخ . فقرر الطاعنون الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطاعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ لم يقتصر على الفصل في الدفع بعدم الاختصاص بل قضى أيضا في موضوع الدعوى وهو الطرد مع أن حق محكمة الاستئناف في التصدى لموضوع الدعوى قد زال عنها وفقا لقانون المرافعات الجديد (وهو القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) إذ صدر الحكم المطعون فيه تحت سلطانه مما كان يثبت عليها أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد الحكم فيها بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة لى تستنفذ محكمة الدرجة الأولى ولايتها فيما لا تزال مختصة به من الفصل في الموضوع .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن محكمة ثانية درجة إذ قضت في موضوع الدعوى المستعجلة لم تكن بصدد حالة من حالات التصدى بل كانت تفصل في استئناف عن حكم وإن كان قد قضى في منطوقه بعدم الاختصاص إلا أنه أقام قضاؤه بذلك على أسباب تناول موضوع الطلبات بالدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدي إلى رفضها ولما كانت هذه الأسباب بالذات هى موضوع الاستئناف من جانب المطعون عليه فإن استئناف الحكم في هذه الحالة يكون قد نقل إلى محكمة ثانية درجة موضوع الدعوى المستعجلة بجميع عناصره ومن ثم لا يكون قضاء المحكمة بالطرد بحكمها المطعون فيه قد خالف قاعدة عدم جواز تصدى محكمة الدرجة الثانية للموضوع عند إلغائها حكم محكمة الدرجة الأولى القاضى بعدم الاختصاص .

و٩٧٤ سنة ١٩٥٠ بتدر دمنهور ، وأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسير القانون إذ قرر أن الأحكام التي قضت بالوقف في الدعاوى المذكورة إنما تنصب على الإيجار الذي كان يطالب به المطعون عليه الأول فيها دون ما يستجد من ربيع ، ذلك لأن حكم الوقف بني في أسبابه على تحديد مدى العلاقة بين الطرفين التي أوجدها عقد الشركة ، وهو تحديد لا ينصرف إلى مدة دون غيرها ، وأن الحكم المطعون فيه أخيراً فيما ذكره من أن عقد الشركة لا شأن له بالعقارات موضوع الدعوى ، إذ هذا يخالف ما نص عليه البند التاسع من عقد الشركة وما أثبتته الأحكام السابقة المشار إليها من أن الشركة تشمل هذه العقارات وأنها لم تصف بعد .

وحيث إن هذه الأسباب جميعاً مردودة بما هو ثابت من الأوراق من أن الطاعن والمطعون عليه الأول اتفقا في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٣ على تكوين شركة تضامن للتجارة في جميع أصناف الحبوب والأدوات اللازمة للهارات والمقاولات واختص الطاعن ، بمباشرة القضايا المدنية والتجارية وإمضاء الكمبيالات وعقود البيع والشراء ... ، واختص المطعون عليه الأول ، بأن يكون أميناً للصندوق وبالإدارة الداخلية بما جميعه وتعهده بأن يقدم كشفاً من صورتين بالحساب الختامي للشركة كل عام مبيناً فيه المصاريف والأرباح والخسائر وما للشركة وما عليها ، وأن يوقع عليه كل من المتعاقدين بالقبول ... ، ونص في البند التاسع على أن يقر المتعاقدان أنه في حالة شراء أملاك سواء كانت أطمناً زراعية أو عقارات باسم أحدهما

المستعجلة بمحكمة دمنهور طالبا الحكم بتعيين حارس قضائي على الأعيان المشتركة بينه وبين الطاعن والتي يستأجرها باقي المطعون عليهم فطلب الطاعن رفضها ، لأنه يضع يده على العقارات المشتركة ، وذلك بمقتضى عقد الشركة المحرر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ بينه وبين المطعون عليه الأول وأن هذه الشركة لم تله مدتها ولم تفسخ فلا محل لرفع يده ، أما محضر الصالح الذي حرر بينه وبين المطعون عليه الأول في ٩/١/١٩٥٠ فإنه محضر باطل لأنه وقع عليه مكرهاً ، فقضت المحكمة في ٨/١٠/١٩٥١ بتعيين حارس قضائي حتى تنتهي حالة الشروع بين الطرفين رضاء أو قضاء على أن تكون مهمة الحارس تسلم الأعيان لإدارتها واستغلالها وقبض ريعها وصرف ما يلزم لها من مصاريف ضرورية تسليماً بمهمة الإدارة على أن يوزع صافي الربح على المدعى والمدعى عليه الأول (الطاعن والمطعون عليه الأول) مناصفة في كل ثلاثة أشهر .. الخ . فاستأنف الطاعن هذا الحكم . وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة دمنهور الابتدائية ببيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطاعن يقوم على أسباب ثلاثة تحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعيين حارس قضائي تكون مهمته إدارة الأعيان وتوزيع صافي الغلة على الشريكين قد خالف أحكاماً سابقة صدرت بين الطرفين قضت بوقف حق المطعون عليه الأول في المطالبة بالربح حتى تنتهي الشركة المعقودة بينهما ويصفي الحساب بين الشريكين وهي الأحكام الصادرة في القضايا رقم ٦٨٠ و٦٨١

فيكون هذا العقار ملكاً للشريكين بالتساوي دون أي مفاضلة بينهما ... ، ونص على أن مدة الشركة خمسة عشر عاماً يمكن تجديدها ، هذا هو محصل عقد الشركة أما العقارات محل دعوى الحراسة فسلم أن الشريكين تملكهما وأن الطاعن قام بتأجيرها . وفي سنة ١٩٥٠ رفع المطعون عليه الأول على ثلاثة من مستأجري أحد العقارين ثلاث دعاوى أمام محكمة بندر دمنهور يطالب بنصيبه في الأجرة وهي الدعاوى رقم ٦٨٠ و ٦٨١ و ٩٧٤ سنة ١٩٥٠ دمنهور فأدخل فيها الطاعن الذي ادعى أن بينه وبين المطعون عليه الأول حساباً . فقضت المحكمة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١ بوقف السير في الدعاوى الثلاث حتى يصفى الحساب بينهما وفي ١٠ و ١٢ من مايو سنة ١٩٥١ أُنذر المطعون عليه الأول الطاعن والمستأجرين بأن حساب الهارة صفي بمقتضى محضر صاحب بينه وبين الطاعن وأن الشركة قد فسخت وأنه عزل الطاعن من التوكيل وأصبح لاصفة له في تحصيل الأيجار . ثم بعد ذلك رفع الدعوى الحالية طالبا وضع العقارات التي يملكها بالاشتراك مع الطاعن تحت الحراسة لإدارتها وتوزيع صافي ريعها عليه وعلى الطاعن . وقد قضى الحكم المطعون فيه بالحراسة على هذا الوجه . وقررت محكمة أول درجة ، أنها وإن كان ليس لها أن تعرض لما يثيره الخصوم من نزاع موضوعي إلا أنها تلاحظ أن عقد الشركة الذي يشير إليه المدعى عليه الأول (الطاعن) هو عبارة عن عقد شركة تضامن بين المدعى والمدعى عليه غرضها الاتجار في أصناف الحبوب والأدوات اللازمة للهارات والمقاولات وليس لها شأن بالعقارات موضوع الدعوى الحالية ... ، وهذا الذي قرره

الحكم لا سبيل للنفي عليه إذ هو التفسير الذي بدأ للقضاء المستعجل من ظاهر الأوراق — دون إخلال بالموضوع — يؤيده البند التاسع من عقد الشركة الذي نص على أن العقارات التي يشتريها أحد الشريكين تكون لها مضافة ، ولم ينص على أنها تكون للشركة . أما الادعاء بأن الحكم بالحراسة يناقض أحكاماً سابقة قضت بوقف الدعاوى التي سبق للمطعون عليه الأول رفعها ، فقد ردت عليه محكمة ثاني درجة قائلة : « إن تلك الدعاوى قد رفعها المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) ضد باقي المستأنف عليهم بصفتهم مستأجرين للعقارات المتنازع عليه بين الطرفين ، فلما أثير القول بأنهم سددوا الأيجار للمستأنف وأن له صفة في القبض ولوجود نزاع بين المستأنف وأخيه المستأنف عليه ، رأت المحكمة أن تقف الفصل في تلك الدعاوى حتى يفصل في النزاع المذكور ووقف الدعوى هذا منه أن يكون في نطاق المبالغ التي رفعت بها تلك الدعاوى ودفع بتسديدها فلا مانع يمنع بعد ذلك من تعيين حارس على العين لتحصيل ما يستجد من الربيع مستقبلاً وتوزيع صافيه على كل بقدر نصيبه لعدم وجود نزاع في هذا المقدار ... ، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، إذ للقاضي المستعجل أن يقدر مبلغ الجدة فيما يثار أمامه من نزاع فإذا رأى إزاء ما عرض عليه من أن وكالة الطاعن عن المطعون عليه وصفت في التأجير وقبض الأجرة تدانها المطعون عليه الأول بإتذاره المعلن للطاعن في ١٤ من مايو سنة ١٩٥١ فلا اعتراض على القاضي إذ قرر أن الأحكام التي قضت بالوقوف في الدعاوى الثلاث — والتي كانت تستند فيما تستند إليه على قيام وكالة الطاعن عن المطعون عليه الأول

نفاذا في حق المطعون عليهما ، فان الطعن فيه بالنقض يكون جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكيف الطلبات المعروضة عليها لمعرفة أيها يعتبر طلبا أصليا وأيها يعتبر طلبا تبعا حتى ولو كان كل من هذه الطلبات قد رفع إليها بدعوى مستقلة وضم بعضها إلى البعض الآخر بسبب الارتباط . وإذن فني كان المطعون عليهما قد رفعوا دعواهما بطلب بطلان الوصية الصادرة إلى الطاعة من المورثة وثبتت ملكيتهما إلى نصيبهما الشرعي في عقارات التركة ورفعوا دعوى ثانية بطلب تثبيت ملكيتهما إلى نصيبهما الشرعي في التركة من عقار ومنقول وضمت إحدى الدعويين إلى الأخرى ، فان المحكمة إذ قضت بعدم نفاذ الوصية في حق المطعون عليهما لا تكون قد حكمت في دعوى بطلان الوصية باعتبارها طلبا أصليا ولا يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليهما قد اقتصرا في الدعوى الأولى على طلب بطلان الوصية بعد نزولها عن طلب ثبوت ملكيتهما إلى نصيبهما الشرعي في عقارات التركة ، متى كانت علة هذا النزول هو أن هذا الطلب بذاته هو موضوع الدعوى الثانية المقامة أمام نفس المحكمة وصارت الطلبات في الدعويين معروضة على المحكمة للفصل فيها جملة بحكم واحد .

لا يمكن أن يمتد أثرها للدعوى الحالية التي تختلف ظروفها - لما سبقت الإشارة إليه - عن الدعوى السابقة وأن الربيع المطالب بتوزيعه على الشريكين في الدعوى الحالية أصبح خلافا للدعوى السابقة لا نزاع فيه .

دوحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٦٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي وعمود عياد المستشارين) .

٣٤٣

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . حكم فصل في أسبابه في جزء من الخصومة العامة . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - محكمة الموضوع . وصية . سلطة محكمة الموضوع في تكيف الطلبات المعروضة عليها في دطاري مرتبطة لمعرفة الطلب الأصلي والطلب التبعية . مثال . ج - اختصاص . وصية . محكمة الموضوع . إلماؤهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضي بعدم الاختصاص في الفصل في صحة الوصية وبوقف الفصل في دعوى المسكية ورفعها الدفع بعدم الاختصاص وإعادتها قضية المسكية إلى محكمة أول درجة لفصل في موضوعها . عدم تعرض محكمة الاستئناف لصحة الوصية شكلا وموضوعا . تأسيس حكمها على أن الوصية غير نافذة في حق باقي الورثة . لا مخالفة في ذلك للسادة ١٧ من قانون نظام القضاء .

د - إثبات . إقرار . الإقرار الصادر من الخصوم بالنسبة لتطبيق المانوتي . لا يقيد المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان يبين بما أسس عليه الحكم قضاءه ، أنه فصل في أسبابه في جزء من الخصومة وهو النزاع في شأن الوصية بعدم

٣ - لما كانت الدعاوى التي عرضت على محكمة الدرجة الأولى تتضمن طلباً أصلياً هو طاب تثبيت الملكية وطلباً تبعياً هو طاب بطلان الوصية وكانت المحكمة قد أصدرت فيها حكماً بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة للطلب التبعي والوقف بالنسبة للطلب الأصلي، وكان يترتب على استئناف هذا الحكم نقل الدعاوى المذكورة بحالتها بما اشتملت عليه من أوجه دفاع ودفع إلى محكمة الاستئناف، وكانت المحكمة المذكورة قد بان لها أن الوصية غير نافذة في حق المطعون عليهما وأنها بذلك في غير حاجة للفصل في الطلب التبعي الخاص ببطلان الوصية شكلاً وموضوعاً قبل الفصل في الطلب الأصلي، وكان الحكم بعدم الاختصاص وبالوقف قد بني على أن الفصل في الطلب التبعي لازم للفصل في الطلب الأصلي وأنه يخرج من ولاية المحاكم المدنية، لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة لطلب بطلان الوصية وبإلغاء حكم الوقف وباختصاص القضاء المدني وبإعادة القضايا إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الموضوع لا تكون قد أخطأت في تطبيق المادة ١٧ من قانون نظام القضاء، ذلك أنها أسست حكمها على إغفال بحث أمر بطلان الوصية شكلاً وموضوعاً لما أرتأت من عدم نفاذها كما لا تكون قد خالفت قاعدة عدم جواز

التصدي لموضوع لم تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى.

٤ - لكي ينتج الإقرار أثره القانوني يجب أن يكون متعلقاً بواقعة لا بالتطبيق القانوني، لأن تفسير القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى هو من شأن المحكمة وحدها لا من شأن الخصوم، وإذن فإن إقرار المطعون عليهما بانطباق المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على الوصية موضوع النزاع لا يقيد المحكمة بشيء.

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن السيدة عزيزة صليب توفيت في ١١ من يناير سنة ١٩٤٤ عن ورثة هم ابنتها السيدة سيسيل جريس الطاعنة، وأختها السيدة منيرة صليب وأخيها الأستاذ صليب سامي المطعون عليهما، وكانت حرت في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٢ وصية لابنتها سيسيل بجميع ممتلكها وقت وفاتها من مال ثابت ومنقول كما حرر زوجها جبران جريس في نفس التاريخ وصية لها ولابنته منها السيدة سيسيل بجميع ما يملك مناصفة بينهما وبهاتين الوصيتين حرم جبران جريس عصيته (فيقول جريس وأخوته) كما حرمت السيدة عزيزة صليب باقي ورثتها الأستاذ صليب سامي والسيدة منيرة، من الإرث. وعلى أثر وفاة جبران جريس قام النزاع بين عصيته من ناحية وزوجته وابنته من ناحية أخرى وكان الأستاذ صليب سامي يؤازر شقيقته السيدة عزيزة في التمسك بصحة الوصية الصادرة لها،

وانتهى هذا النزاع بالحكم بإبطال الوصية المذكورة . ولما توفيت السيدة عزيزة قام النزاع بين الطاعنة الموصى لها وبين خالها وخالتها والمطعون عليهما ، وهو النزاع موضوع الدعاوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد بدأ هذا النزاع في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٤ بالدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٤٤ كلى مصر التى اقامتها السيدة منيرة صليب على الطاعنة بطلب الحكم بإبطال الوصية الصادرة من السيدة عزيزة صليب لابتها الطاعنة وتثبيت ملكية السيدة منيرة إلى نصيبها الشرعى فى تركه اختها ومقداره أربعة قرارات . وفى اثناء سير الدعوى انضم الأستاذ صليب سالى إلى أخته طالبا هو الآخر نصيبه فى الميراث ومقداره ثمانية قرارات . وفى ١٥ من يناير سنة ١٩٤٤ أقامت السيدة سيسيل دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة على بعض المصارف الأجنبية وطلبت فيها صرف المبالغ المودعة فيها باعتبارها ملكا خالصا لها بمقتضى الوصية وفى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٤ أقامت الطاعنة دعوى أمام المجلس الملى للاقباط الأرثوذكس على المطعون عليهما بطلب الحكم بصحة الوصية وتقاضها . وفى ٧ من يولييه سنة ١٩٤٤ قضى المجلس الملى برفض الدعوى تأييدا على أن الوصية لو اراثت ففى لا تنفذ إلا إذا أجازها الورثة . ثم رفع المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٤ كلى مصر طالبا الحكم بأحقتهما فى نصيبهما الشرعى فيما تركته شقيقتهم من الأموال المنقولة وتثبيت الحجز التحفظى المرفوع منهما بناء على أمر من رئيس محكمة مصر على المنقولات والسندات المالية ، وتدمير الطاعنة تظليل من هذا الحجز

أحدهما عن أمر الحجز على المنقولات قيد رقم ١٢٩٥ سنة ١٩٤٤ والآخر عن أمر الحجز على السندات وقيد برقم ١٢٩٦ سنة ١٩٤٤ كلى مصر . وفى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٧٣٨ بطلب الحكم بصحة التعاقد الصادر لها من والدتها بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٣ ببيع أطيافها وعقاراتها الميئة فى العقد بما فيها المباني والأشجار . وفى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٤ أقامت سيسيل الدعوى رقم ٣٥٨٦ سنة ١٩٤٤ كلى مصر وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى سندات الدين الموحد الخارجة عن التركة وتسليمها إليها . وفى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ قررت محكمة مصر الابتدائية بضم القضايا أرقام ١٢٢٢ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ٣٥٨٦ سنة ١٩٤٤ إلى القضية رقم ٩٤٥ سنة ١٩٤٤ للارتباط ، وكانت الطاعنة قد اختصمت عصبة والدها إزاء ما طلبه المطعون عليهما من اعتبار أن تركه السيدة عزيزة تشمل ما أوصى لها به زوجها فعدل المطعون عليهما على أثر ذلك طلباتهما فى جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٥ وذلك باستبعاد ما شملته الوصية المذكورة على أساس أن ما خص السيدة عزيزة فى تركه زوجها هو النصيب الشرعى ومقداره ثلاثة قرارات فقط . وعدلت الطاعنة طلباتها فى القضية رقم ١٧٣٨ إلى طلب الحكم بصحة التوقيع على العقد المؤرخ فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٣ بدلا من الحكم بصحة التعاقد ، فرفع المطعون عليهما دعوى فرعية بجملة ٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ بطلبان الحكم بإبطال هذا العقد . وفى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ تدخل نيولاً جريس فى الدعوىين ١٧٣٨ و ٩٤٥ طالبا رفضهما . وفى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨

حكمت محكمة مصر الابتدائية أولا في الدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٤٤ بعدم اختصاص القضاء الوطنى بنظرها ، ثانيا — فى الدعويين رقمي ١٢٣٢ و ١٢٩٥ بوقف السير فيهما حتى يفصل فى صحة الوصية ، ثالثا — فى الدعوى رقم ١٢٩٦ بوقف السير فيها حتى يفصل نهائيا فى الدعوى رقم ٣٥٨٦ سنة ١٩٤٤ ، رابعا — فى الدعوى رقم ٣٥٨٦ تمهيدا بإحالتها على التحقيق لإثبات ونفى ما جاء بأسباب الحكم ، خامسا — فى الدعوى رقم ١٧٣٨ بصحة توقيع عزيزة صليب على العقد المؤرخ فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٣ مع النفاذ وعدم قبول الدعوى الفرعية المرفوعة من المطعون عليهما ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المطعون عليهما الحكم وقيد استئنافهما برقم ٦٦٩ سنة ٦٥ ق مصر واستأنفه فرعيا نيولاً جريس وقيد استئنافه برقم ٦ سنة ٦٦ ق مصر ، كما استأنفه فرعيا الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٣٦٧ سنة ٦٦ ق مصر ، وفى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف ، أولا : بقبول الاستئنافات الأصلية والفرعية شكلا ، ثانيا : فى الدعويين رقمي ٩٤٥ و ١٢٣٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء المدنى بنظر الدعوى وباختصاصه وإلغاء حكم الوقف فى الدعوى أرقام ١٢٣٢ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ سنة ١٩٤٤ ، ثالثا : بإعادة القضايا أرقام ٩٤٥ و ١٢٣٢ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ سنة ١٩٤٤ إلى محكمة مصر للفصل فى الموضوع ، رابعا : برفض الاستئناف المرفوع من الأستاذ صليب وشقيقته عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٧٣٨ وتأيد الحكم الابتدائى فى القضية المذكورة ، خامسا : برفض تعطيل لا مبرر له .

ومن حيث إنه يبين من ذلك الذى أسس عليه الحكم قضاءه أنه فصل فى أسبابه فى جزء من الخصومة وهو النزاع فى شأن الوصية بعدم نفاذها فى حق المطعون عليهما ، ومن ثم فإن

الاستئناف المرفوع من السيدة سيسيل عن الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٥٨٦ سنة ١٩٤٤ وتأيدته ، سادسا : برفض استئناف الخصوم الثوالث نيولاً جريس ومن معه وتأيد الحكم بالنسبة إليهم . واستند قضاؤهما إلى أن النزاع فى شأن الوصية ليس مطروحا استقلالاً على القضاء المدنى ولكنه فرغ من أصل مدنى وأن التعديل الذى أدخله المطعون عليهما على طلباتهما فى الدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٤٤ بقصرها على طالب بطلان الوصية وجعل طلباتهما فى الدعوى ١٢٣٢ سنة ١٩٤٤ شاملة لطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما لنصيبهما الميراثى فى جميع أعيان التركة من عقارات ومنقولات ، هذا التعديل لم يغير من طبيعة الدعوى ، لأن الأصل أن المحاكم المدنية مختصة بالفصل فى النزاع المدنى وتقضى فيما يعترض هذا الفصل فى مسائل الأحوال الشخصية إذا لم يكن فى ذلك صعوبة سواء أثار هذا الاعتراض المدعى نفسه أم المدعى عليه ، وأن أحكام الشريعة الإسلامية التى كان معمولاً بها وقت فتح الوصية سنة ١٩٤٦ لم تجز الوصية لوارث إلا إذا أجازها بقية الورثة ، وما دام أن المطعون عليهما قد نازعا فى صحة الوصية من أول الأمر ، فهى غير نافذة فى حقهما برفض النظر عن باقى الطاعون التى وجهت إليها ، ومن ثم فلم يعد فى الأمر ما يقتضى وقف السير فى الدعوى واللجوء إلى المحاكم الشرعية ، ويكون فى الحكم بعدم اختصاص القضاء المدنى تعطيل لا مبرر له .

الطعن فيه بالنقض يكون جائزا حملا بالمادة ٣٧٨ من أفعال .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بني على أربعة أسباب يتحصل أولها : في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ إذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى بمقولة إن المطعون عليهما وإن قصرنا طلباتهما في الدعوى ٩٤٥ على طلب بطلان الوصية إلا أنهما طلبا في الدعوى ١٢٣٢ الحكم بثبوت ملكيتهما إلى حصتهما في منقولات وعقارات التركة ، مع أن ضم القضايا جميعها إلى القضية ٩٤٥ لا ينفى أن لكل دعوى كيائها الخاص ، وقد اقتضت طلبات المطعون عليهما في الدعوى ٩٤٥ على طلب الحكم ببطلان الوصية ، ومن ثم فقد أصبح طلبا أصليا تخرج به الدعوى من اختصاص المحاكم ولا يؤثر في ذلك أن يكون المطعون عليهما قد طلبا تثبيت ملكيتهما إلى نصيبهما في منقولات وعقارات التركة في الدعوى رقم ١٢٣٢ .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه يبقى البحث فيما إذا كان النزاع في شأن الوصية مطروحا استقلالاً في هذه الدعوى أم أنه فرع من أصل مدني .

وتهددا لذلك شرحت المحكمة أدوار النزاع فقالت : إن الدعوى الأولى ٩٤٥ شملت طلبين : أولهما طلب بطلان الوصية ، وثانيهما طلب الحكم بثبوت الملكية إلى النصيب الشرعي في العقارات الخلفة من السيدة فريزة صليب وأعقبها الدعوى رقم ١٢٣٢ . وشملت طلب الحكم بثبوت ملكية

المدعين فيها (المطعون عليهما) إلى النصيب الشرعي في المنقولات والنقود والأوراق المالية . وقد حكمت المحكمة بضم القضايا جميعها للارتباط الوثيق بينهما ، فعدل المطعون عليهما طلباتهما وجعلها بالصيغة الآتية : د في الدعوى ٩٤٥ بطلب الحكم ببطلان الوصية وفي الدعوى ١٢٣٢ بطلب الحكم بثبوت ملكيتهما لنصيبهما الميراثي في جميع أعيان التركة عقارا ومنقولا ، وأن هذا التعديل لم يغير من طبيعة الدعاوى ، فالطلب المرفوع إلى المحكمة هو الحكم ببطلان الوصية وثبوت ملكية المستأنفين (المطعون عليهما) إلى نصيبهما ، وفي الواقع فإن تقديم طلب على طلب أو تأخير لا يغير من طبيعة الدعوى ، إذ الأصل أن المحاكم المدنية مختصة بالقضاء في النزاع المدني ، وتقتضي فيما يعترض هذا من مسائل شخصية إذا لم يكن في ذلك صعوبة وسواء أثار هذا الاعتراض المدعي نفسه أم المدعى عليه ، فالأمر واحد إذ لو رفع الأستاذ صليب والسيدة منيرة دعوتهما بطلب ثبوت الملكية لنصيبهما في الميراث دون أن يشيرا إلى الوصية لأثارتها السيدة سيسيل كدفع ، وعندئذ يكون الموقف هو بعينه الموقف الحالي ، وهذا الذي حصله الحكم وبني عليه قضاءه هو تحصيل موضوعي سائق لا خطأ فيه ، ذلك بأن المحكمة فصلت في أمر الوصية على أساس أن الطلب المتعلق بها هو طلب تبحي للطلب الأصلي وهو طلب تثبيت الملكية ، ولا جدال في اختصاصها بنظر الطلب الأصلي ، ومن ثم يكون غير صحيح ما جاء في النعي من أن المحكمة فصلت في أمر الوصية باعتباره طلبا أصليا ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٤٤ اقتضت على طلب بطلان الوصية بعد أن نزل

الطعن فيه بالنقض يكون جائزا حملا بالمادة ٣٧٨ من أفعال .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بني على أربعة أسباب يتحصل أولها : في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ إذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى بمقولة إن المطعون عليهما وإن قصرنا طلباتهما في الدعوى ٩٤٥ على طلب بطلان الوصية إلا أنهما طلبا في الدعوى ١٢٣٢ الحكم بثبوت ملكيتهما إلى حصتهما في منقولات وعقارات التركة ، مع أن ضم القضايا جميعها إلى القضية ٩٤٥ لا ينفى أن لكل دعوى كيائها الخاص ، وقد اقتضت طلبات المطعون عليهما في الدعوى ٩٤٥ على طلب الحكم ببطلان الوصية ، ومن ثم فقد أصبح طلبا أصليا تخرج به الدعوى من اختصاص المحاكم ولا يؤثر في ذلك أن يكون المطعون عليهما قد طلبا تثبيت ملكيتهما إلى نصيبهما في منقولات وعقارات التركة في الدعوى رقم ١٢٣٢ .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه يبقى البحث فيما إذا كان النزاع في شأن الوصية مطروحا استقلالاً في هذه الدعوى أم أنه فرع من أصل مدني .

وتهددا لذلك شرحت المحكمة أدوار النزاع فقالت : إن الدعوى الأولى ٩٤٥ شملت طلبين : أولهما طلب بطلان الوصية ، وثانيهما طلب الحكم بثبوت الملكية إلى النصيب الشرعي في العقارات الخلفة من السيدة فريزة صليب وأعقبها الدعوى رقم ١٢٣٢ . وشملت طلب الحكم بثبوت ملكية

أمامها حكم صادر بالوقف أن تتصدى لموضوع الدعوى لتبين قدرتها أو عدم قدرتها على الفصل فيه أن التصدى أصبح ممنوعا وفقا لقانون المرافعات الجديد ، وقد تصدت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه لموضوع الدفع مع مخالفة هذا التصدى لحكم القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الدعاوى التي كانت معروضة على محكمة الدرجة الأولى يتضمن كما سبق بيانه طلبا أصليا هو طلب تثبيت الملكية وطلبا تبعا هو طلب بطلان الوصية ، وقد أصدرت فيها المحكمة الابتدائية حكما بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة للطلب التبعية والوقف بالنسبة للطلب الأصلي . ولما كان يترتب على استئناف هذا الحكم نقل الدعاوى المذكورة بحالتها بما اشتملت عليه من دفاع ودفع إلى محكمة الاستئناف ، وكانت المحكمة المذكورة قد بان لها أن الوصية غير نافذة في حق المطعون عليهما . ومن ثم فهي في غير حاجة للفصل في الطلب التبعية الخاص ببطلان الوصية شكلا وموضوعا قبل الفصل في الطلب الأصلي ، وكان الحكم الصادر بعدم الاختصاص والوقف قد بني على أن الفصل في الطلب التبعية لازم للفصل في الطلب الأصلي وأنه يخرج من ولاية المحاكم المدنية — لما كان ذلك — فان محكمة الاستئناف إذ ألغت الحكم الابتدائي وقضت بإلغاء الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة لطلب بطلان الوصية وبإلغاء أحكام الوقف وباختصاص القضاء المدني وبإعادة القضايا أرقام ٩٤٥ ، ١٢٣٢ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ سنة ١٩٤٤ إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع ، لا تكون قد أخطأت في تطبيق المادة ١٧ من قانون نظام القضاء ، إذ أسست حكما على إغفال

المطعون عليهما في تلك الدعوى عن طلب ثبوت ملكيتهما إلى نصيهما الشرعى في عقارات تركه السيدة عزيزة صليب — متى كانت علة هذا النزول أن هذا الطلب بذاته هو موضوع الدعوى ١٢٣٢ والمقابلة أمام نفس المحكمة ، وأن هذه الدعوى بالذات ضمت إلى الدعوى ٩٤٥ وصارت الطلبات في الدعويين معروضة على المحكمة جملة للفصل فيها بحكم واحد ، فكان عليها تكليف هذه الطلبات لمعرفة أيها يعتبر طلبا أصليا وأيها يعتبر طلبا تبعا ، ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني عدا الشق الأخير منه يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ١٧ من قانون نظام القضاء إذ قضى باختصاص القضاء المدني بنظر القضية بمقولة إن القضاء مستقر على جواز نظر بعض مسائل الأحوال الشخصية إذا طرحت عليه تبعا لمسألة مدنية وكان الأمر فيها ظاهرا مع أنه وفقا للمادة ١٧ المذكورة كان يتعين على المحكمة أن تحكم بوقف الدعوى حتى يفصل في النزاع الخاص بالوصية من الجهة القضائية صاحبة الولاية ؛ ذلك بأن القانون لم يلق وجوب الوقف إلا على شرط واحد هو أن ترى المحكمة ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى وقد تحقق هذا الشرط ، فكان لزاما على المحكمة أن تحكم بوقف الدعوى . ولو كان يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى وإن كان الدفع بما يلزم الفصل فيه للحكم في الموضوع — لما نص الشارع على أن المحكمة إنما تفصل في موضوع الدعوى إذا رأت إغفال الدفع ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يوجب على محكمة الاستئناف عندما يستأنف

كان النظم في الدعوى المذكورة مرفوعا من الطاعنة وهي لم تبين وجه مصلحتها في تأييد الحكم الابتدائي القاضي بوقفها .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن بجميع أوجهه على غير أساس ويتمين رفضه ،

(القضية رقم ٣٤٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٣٤٤

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب رفض الدعوى بشقيها من أصل وفوائد . سبب الطعن هو أن الحكم خطأ في تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدني . لا يعتبر سببا جديدا .

ب - فوائد . القضاء بها من تاريخ المطالبة الرسمية عن مبلغ مطلوب على سبيل التمويض في ظل القانون المدني القديم . لا خطأ . عدم سريان المادة ٢٢٦ مدني جديد على الماضي . المادة ١٢٤ مدني قديم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع هو رفض دعوى التمويض المقامة من المطعون عليها بشقيها من أصل وفوائد فإنها إذ نعت في طعنها على الحكم الصادر في الدعوى خطأ في القضاء بالفوائد عن مبلغ تقول إنه غير معلوم المقدار عند الطلب لا تكون قد تمسكت بسبب جديد لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أن هذا السبب يندرج في عموم ما دفع به

بمبحث أمر بطلان الوصية شكلا وموضوعا لما ارتأته من عدم نفاذها ولا تكون كذلك قد خالفت قاعدة عدم جواز التصدي لموضوع لم تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

ومن حيث إن الشق الأخير من السبب الثاني والسبب الثالث يتحصلان في أن الحكم شابه البطلان إذ قضى بما يخالف الثابت في الأوراق وبغير ما طلبه الخصوم . ذلك بأن المطعون عليهما أقر في مذكرة مقدمة منهما إلى محكمة الموضوع بأن المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تنطبق على الوضعية موضوع النزاع وأن حقهما في عدم إجازتها يقف عند حد الثلثين وتنفذ في الثلث بغير توقف على إجازتهما ومع ذلك قضى الحكم بعدم نفاذ الوصية بأكملها في حقهما .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الإقرار لكي ينتج أثره القانوني يجب أن يكون متعلقا بواقعة لا بالتطبيق القانوني ، ومن ثم فإن إقرار المطعون عليهما لوصح جدلا حصوله - بالتطبيق المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على الوضعية موضوع النزاع - هذا الإقرار لا يقيد المحكمة بشيء لأن تفسير القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى من شأنها هي لا من شأن الخصوم .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ قضى بإلغاء حكم الوقف الصادر في الدعوى رقم ١٢٩٦ سنة ١٩٤٤ ولم يبين لذلك سببا مع أن القضية ١٢٩٦ يدور النزاع فيها حول ملكية الطاعنة لسندات الدين الموحد ، وهو نزاع لا شأن له بالوصية .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول متى

الدعوى كما أنه لا يعدر أن يكون حجة قانونية بحجة تستدل بها على خطأ الحكم في القضاء بالفوائد القانونية .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ١٢٤ من القانون المدنى « القديم » المنطبقة على واقعة الدعوى قد قرر « أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق في ذمة المدعى عليها وإن اختلف في تقديره إلا أن هذا الحكم قد حسم الخلاف بتقدير مبلغ معين تكون ذمة المدعى عليها مشغولة به منذ مطالبتها رسمياً ، لأن الأحكام مقررّة للحقوق وليست منشئة لها ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ولا عل للنحدي في هذا الخصوص بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد لأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على واقعة الدعوى .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق العلم — تتحصل في أنه في شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ارتفع منسوب النيل فقامت الطاعنة بتقوية جسر النيل وأخذت أتربة لهذا الغرض من أرض المطعون عليها في مساحة قدرها ٩ ف . فرأى المطعون عليها دعوى لإثبات حالة الأرض التى أخذت منها الأتربة ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريره وأثبت فيه أن العمق الذى

وصل إليه الحفر يتراوح بين ١٥ و ٢٥ سم وأن مقدار الأتربة التى أخذت ٦١٩٥ متراً مكعباً وقدر قيمة الأتربة بمبلغ ٦١٩ ج و ٥٩٢ م وقدر التعويض اللازم لإعادة حيوية وخصوبة التربة بمبلغ ١٤٦ ج و ٧٠٠ م . ثم أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٥٦١ سنة ١٩٤٧ القاهرة الابتدائية على الطاعنة طلبت فيها الحكم بإلزامها بمبلغ ٢٠٨٢ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوقاء ، وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة — قبل الفصل فى الموضوع — بنسب جبير زراعى لمعاينة الجزء الذى أخذت منه الأتربة وبيان مساحته وتقدير الضرر الذى أصاب الأرض وتكاليف إصلاحها وإعادةها إلى حالتها الأصلية — وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وقد أثبت فيه أن مساحة الأرض وكمية الأتربة التى أخذت منها هما كما قدرهما الخبير المنتدب فى دعوى لإثبات الحالة ، وقدر مصروفات إصلاح الأرض بمبلغ ٢٠٧ ج و ٢٥٠ م و ثمن الأتربة بمبلغ ٩٢٩ ج و ٣٨٨ م وبيع الأطنان بمبلغ ٩٦ ج و ٧٥٠ م والنقص فى زراعة السنة التالية بمبلغ ٣٨ ج و ٧٠٠ م وبذلك تكون جملة المبالغ التى قدرها ١٢٧٢ ج و ٨٨ م فعدلت المطعون عليها طلباتها إلى هذا المبلغ مع فوائد القانونية . وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة به وبالفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦٣٧ سنة ٢٦ ق القاهرة . وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد

المنطبقة على واقعة الدعوى أسس قضاءه على أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق في ذمة المدعى عليها (الطاعنة) وإن اختلف في تقديره إلا أن هذا الحكم قد حسم الخلاف بتقدير مبلغ معين تكون ذمة المدعى عليها مشغولة به منذ مطالبتها رسمياً ، لأن الأحكام مقرر للحقوق وليست منشئة لها ، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ولا محل للتحدى بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد لأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على واقعة الدعوى ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٥١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدة العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي وعمود عيساد الاستشاريين) .

٣٤٥

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ — إعلآن . وجوب بيان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . صيغة الإعلان التي سلمت صودرت إلى شيخ البلدة لا يفهم منها مصدر علم المحضر بواقعة إغلاق المحل وهل علم بذلك نتيجة لانتقاله أم من مصدر آخر . بطلان الإعلان . الحادثان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

ب — نقض . طعن . المصلحة فيه . النسي على الحكم بالبطلان في الإسناد . قيام الحكم على سبب قانوني صحيح . لامصلحة في الطعن .

ج — شفعة . شرط الجوار في قانون الشفعة القديم . متى يتحقق هذا الشرط في الأراضي الزراعية . العبارة في تحقيقه هي بمجاورة أرض الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين . معنى ذلك . المادة ٢/١ من قانون الشفعة القديم .

د — استئناف . شفعة . وجوب نظر الاستئناف على أساس ما قدم إلى محكمة الاستئناف من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة أول

ينحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد عن المبالغ المحكوم به قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . تأويله ذلك أنه بمقتضى المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن كل دين لا يكون معلوم المقدار عند الطلب لا يكون محلاً للقضاء بالفوائد منه على سبيل التعويض عن التأخير في الوفاء به ولا يكون كذلك إلا من تاريخ الحكم باعتباره أن الحكم وحده هو الذي يحدد محل الالتزام . وواضح من وقائع الدعوى أن الوزارة كانت تنازع المطعون عليها في أحقيتها للمبلغ المطالب به كما نازعتها في مقداره إن كان ثمة موجب للقضاء عليها بشيء . ولم تكن الطاعنة تعلم إلى أن صدر الحكم النهائي بمبلغ ما يتبين عليها دفعه ، والحكم هنا منشئ للحق لا مقرر له ، ومن ثم كان القضاء بالفوائد على خلاف ما يقضى به القانون .

د ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول هذا السبب لجذته ، ذلك أن الطاعنة كانت تطلب في جميع مراحل الدعوى رفضها لعدم استحقاق التعويض ولم تثر هذا الوجه الذي تبني عليه طعنها الحال أمام محكمة الموضوع ، فليس لها أن تتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن سبب الطعن يندرج في عموم ما دفعت به الطاعنة الدعوى أمام محكمة الموضوع ، وأن الوجه المثار في هذا الطعن لا يرد أن يكون حجة قانونية بجهة تستدل بها الطاعنة على خطأ الحكم في قضائه بالفوائد القانونية .

د ومن حيث إن سبب الطعن مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ١٢٤ من القانون المدني (القديم)

الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان هذا الإعلان لا يكون قد خالف القانون .

٢ - لا مصلحة للطاعنين في التحدى ببطالان الإسناد في خصوص ما قرره الحكم المطعون فيه من إغفال المحضر المكلف بالإعلان تحرير إخطار بتسليم الصورة إلى شيخ البلدة متى كان الإعلان باطلا لسبب آخر .

٣ - إن ما ورد في قانون الشفعة عن شرط الجوار هو في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الشفعة - القديم - والتي تنص على أنه : إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل ، وهذه العبارة تدل على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بجاورة أرض الجار الشفيع من جهتين من جهاتها للأرض المشفوعة فيها إذ أسند التلاصق بالشروط التي ذكرها إلى أرض الجار ويؤكد ذلك اشتراطه أن تساوى أرض الجار نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل مما يقطع في أن الشارع ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفيع .

٤ - لما كانت المادة ١٠٤ من قانون المرافعات تنص على أنه : يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم إليها

درجة . دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق الشفيع في الشفعة . عدم فصلها في هذا الدفع اكتفاء منها بقبول دفع أخرى بنت عليها الحكم برفض الدعوى . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي فيما فصل فيه من دفع . وجوب فصلها في الدفع بسقوط الحق في الشفعة . إغفالها الفصل فيه . قصور .

هـ - شفعة . حكم . تسببه . قيام النزاع في ثمن الثمن المشفوع فيها . قضاء الحكم بالشفعة بالثمن الذي تمسك به الشفيع دون الثمن المسبى في العقد : عدم بيان الأسباب التي استند إليها في قضائه . قصور .

المبادئ القانونية

١ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر الذي يسلم صورة من الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها أن يثبت في أصل الإعلان وصورته جميع الخطوات التي تكون قد سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى موطن المطلوب إعلانه وبيان وقت الانتقال وإثبات أنه لم يجد بهذا الموطن أحدا أو وجده مغلقا وعدم مراعاة هذا الإجراء بترتب عليه ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بطلان الإعلان عملا بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات . وإذن فحق كان كل ما أثبتته المحضر أنه انتقل إلى البلدة التي يقيم فيها المعلن إليه وأعلنه بالحكم المستأنف مخاطبا مع شيخ البلدة لغلق محله ، وكان لا يستفاد من ذلك مصدر علم المحضر بواقعة إغلاق المحل وهو علم بذلك نتيجة انتقاله فعلا إلى المحل الذي قرر أنه مغلق أم علم به عن طريق آخر فإن

من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى، وكان الطاعنون قد دفعوا لدى محكمة أول درجة بسقوط حق الشفعية في الشفعة لعدم رفعها الدعوى على بعض المشتريين في الميعاد القانوني، وكانت محكمة ثاني درجة قد رأت إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى بقبوله من أوجه دفاع الطاعنين، فانه كان لازما عليها الفصل في الدفع المشار إليه والذي لم يتعرض لبحثه الحكم الابتدائي اكتفاء بما قبله من دفع أخرى، ما دام لم يصدر من الطاعنين ما يفيد نزولهم عنه صراحة أو ضمنا، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص.

هـ - إذا كان ثمن العين المشفوع فيها محل نزاع بين الخصوم في دعوى الشفعة بما حدا بمحكمة أول درجة إلى إحالة الدعوى على التحقيق للوصول إلى معرفة حقيقة الثمن وسمعت شهود الطرفين إثباتا ونفيا في هذا الخصوص فإن الحكم المطعون فيه إذ خلا من بيان الدليل الذي استند إليه في قضائه بالشفعة بالثمن الذي تمسك به الشفيع دون الثمن المسمى في العقد يكون قد شابته قصور يبطله.

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتجصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت على المطعون عليه الثاني وعلى الطاعنين الأول والثاني وعلى

المرحوم محمد المهدي حسونة مورث الطاعنة الرابعة والمطعون عليهم من الثالثة إلى الأخيرة دعوى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٣٢٤ سنة ١٩٤٧ قالت في صحيفة افتتاحها المعلقة في ١٦ و ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧ إنها علبت في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ أن المطعون عليه الثاني باع إلى باقي المدعى عليهم خمسة أفدنة بزمام ناحية حوض نجيج مركز ههيا مبينة حدودها ومعالمها بتلك الصحيفة وأنه أظرا لمجاورة أرضها للأرض المبيعة من الحدين البحري والغربي فضلا عما لها من حقوق الارتفاق قد أذرت البائع والمشتريين في ١٥ و ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ برغبتها في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة وطلب في دعواها الحكم بأحققتها في الشفعة مقابل ثمن مقداره خمسمائة جنيه مصرية أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي، ثم تبين لها أثناء نظر الدعوى أن الطاعن الثالث كان من ضمن المشتريين فاختصمته فيها بالعريضة المعلقة إليه في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧. وعند بدء نظر الدعوى دفعها المشترون بدفع منها أن أرض المطعون عليها الأولى لا تجاور الأرض المشفوع فيها إلا من حد واحد هو الحد البحري وأن الأرض بيعت بسعر الفدان ٣٢٠ جنيها لا ١٠٠ جنيه كما ادعت الشفعية. وبمجلس ١١ من مارس سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة تمهيدا: أولا - بئدب خبير لمعاينة الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها وتقدير ثمن كل منهما وبيان ما إذا كانت الأرض المشفوع بها تجاور الأرض المشفوع فيها من حد واحد من حدين وما إذا كان للأولى حق ارتفاق الرى أو الصرف على الأخرى أم لا. ثانيا: بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن حقيقة ثمن الأرض

بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فقرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الظعن بنى على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على بطلان إعلان الحكم المستأنف قد أقيم على وقائع لا سند لها من أوراق الدعوى فضلاً عن مخالفته للقانون . ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر أنه لا يستدل عن عبارة المحضر المكلف بإعلان الحكم المستأنف إلى المطعون عليها الأولى أنه انتقل فعلاً إلى منزلها ، كما قرر أن المحضر أغفل ما حتمته المادة ١٢ من قانون المرافعات من وجوب تحرير إخطار موصى عليه وإثبات ذلك في الإعلان . في حين أن المستفاد من عبارة المحضر المشار إليها أنه انتقل فعلاً إلى منزل المطعون عليها الأولى ووجده مغلقاً ، كما أن أصل الإعلان قد أثبت المحضر في نهايته ، أنه حضر عنه إخطار ، ووقع بذلك . والقانون لا يتطلب ما اشترط الحكم المطعون فيه من وجوب تحرير صيغة مستقلة مثبتة لانتقال المحضر إلى محل إقامة المطلوب لإعلانه وتحديد محل الإقامة وما يدور حول الانتقال من ملابسات .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود : أولاً — بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع لأن إعلان الحكم المستأنف قد وقع باطلاً على أنه لا يستدل من عبارة المحضر المكلف بإعلان ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ من أنه انتقل في تاريخه وأعلن خضرة السيد الشترى المقيمة بناحية حوض نجيب مركز ههيا مخاطباً مع شيخ الناحية محمد أنور محمود لغلق محلها — لا يستفاد من تلك العبارة أنه انتقل فعلاً إلى منزل المستأنفة

المشفوع فيها ٥٠٠ جنيه مع التصريح للبشرين بالنفي ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريراً ورد في نتيجته أن الأرض المشفوع بها تجاور الأطلان المشفوع فيها من الحدين البحرى والغربى كما هو مبين بالرسم المرافق للتقرير وأن ثمن الأرض المشفوع بها وقت البيع ٦٨٦ ج ٢٥٠ م وأن ثمن الأرض المشفوع فيها ١٢٧٢ ج ٩١٦ م . وفي ١٠ من مايو سنة ١٩٤٩ سمعت المحكمة أفعال شهود الطرفين تنفيذاً للحكم التمهيدى . وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أوقفت الدعوى لوفاة المرحوم محمد المهدي حسونه ثم جعلت في مواجهة ورثته . وبمجلس ٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أنه تبين لها من الاطلاع على الرسم المرافق لتقرير الخبير أن الأرض المشفوع بها لا تحد الأرض المشفوع فيها إلا من الحد القبلى ، كما تبين لها من هذا التقرير أنه ليس للأرض المشفوع بها حق ارتفاق الرى ولا الصرف على الأرض المشفوع فيها . فرفضت المطعون عليها الأولى استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة قيد في جدرها برقم ٥٨ سنة ٢٠٠٠ ودفع المشترون بعدم قبوله شكلاً تأسيساً على أن الحكم المستأنف أعلن إلى المطعون عليها الأولى في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ فلم تعلن ورثة محمد المهدي حسونة بصحيفة الاستئناف إلا في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أى بعد انقضاء مهلة الاستئناف . وبمجلس ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليها الأولى في أخذ الأطلان المشفوع فيها والبالغة مساحتها ٤ ف و ٢١ ط و ١٢ س بالشفعة بثمن مقداره ٥٠٠ جنيه وملحقاته القانونية مع إلزام من عدا المطعون عليه الثانى

بها تجاوز الأرض المشفوع فيها من جهتين قد أخطأ تطبيق القانون ، ذلك لأن الواضح من الرسم المقدم من الخبير أن الأرض المشفوع بها لا تجاوز الأرض المشفوع فيها إلا من الجهة القبليّة لها — أي للأرض المشفوع فيها — وأن غاية ما في الأمر أن هذا الحد القبلي للأرض المشفوع فيها حد منكسر يبدأ من الشرق إلى الغرب بطول ٢٣,٥ قصبة بجوار الأرض المشفوع بها ، ثم يتجه لقبل بجوار هذه الأرض أيضا بطول ٣٦ قصبة ، ثم يتجه للغرب بجوار ترعة حوض نجيح بطول ١٣ قصبة ، ويقول الطاعنون إن الحكم ظن خطأ أنه إذا انكسر الحد كان معنى ذلك المجاورة من حدين لا من حد واحد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما ورد في قانون الشفعة عن شرط الجوار في هذا الخصوص هو نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الشفعة القديم — وهو إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل ، وهذه العبارة تدل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في (الطعن رقم ٣١ سنة ١٤ ق) — على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار — الشفيع — من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها ، إذ أريد التلاصق بالشروط التي ذكرها إلى أرض الجار ويؤكد ذلك اشتراطه أن تساوي أرض الجار نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل مما يقطع في أن الشارع ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفيع . ولما كان لا نزاع في أن الأرض

ووجوده مقفولا وإلا لثبت ذلك في صيغة مستقلة وحدد في الوقت ذاته مكان المنزل وما دار حول انتقاله من ملايسات ، وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أن المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب على المحضر الذي يسلم صورة من الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها أن يثبت في أصل الإعلان وصورته جميع الخطوات التي تكون قد سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى موطن المطلوب لإعلانه وبيان وقت الانتقال وإثبات أنه لم يجد بهذا الموطن أحدا أو وجوده مغلقا ، وأن عدم مراعاة هذا الإجراء يترتب عليه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الإعلان عملا بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات . ومردود ثانيا : بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه لا يستفاد من عبارة الإعلان أن المحضر انتقل فعلا إلى منزل المطعون عليها الأولى لم يخالف الثابت في الأوراق ذلك أن كل ما أثبتته المحضر أنه انتقل إلى البلدة التي تقيم بها المطعون عليها الأولى وأعلنها بالحكم المستأنف مخاطبا مع شيخ البلدة د لخلق محلها ، ولا يستفاد من ذلك مصدر علم المحضر بواقعة إغلاق المحل وهل علم المحضر بذلك نتيجة انتقاله فعلا إلى المحل الذي قرر أنه مغلق أم علم به عن طريق آخر . ومردود أخيرا بأنه لا مصلحة للطاعنين في التحدي ببطلان الاسناد في خصوص ما قرره الحكم المطعون فيه من إغفال المحضر المكلف بالإعلان تحرير الاخطار متى كان إعلان الحكم المستأنف باطلا لسبب آخر وهو الذي سبق بيانه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الأرض المشفوع

قضائه في هذا الخصوص مع قيام النزاع في حقيقة الثمن .

« ومن حيث إن هذا النفي بوجهيه في محله ، ذلك — أولا : لأنه يبين من الصورة الرسمية للذكر المقدمة من الطاعنين إلى محكمة الدرجة الأولى والمؤرخة في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ أنهم دفعوا بسقوط حق المطعون عليها في الشفعة لعدم رفضها الدعوى على بعض المشتريين في الميعاد القانوني ، وقالوا في بيان هذا الدفع إن من اختصم من المشتريين في بادئ الأمر وجهوا إلى المطعون عليها الأولى في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٧ إنذارا تضمن أن ثمة مشتريا آخر لم يعلن بإنذار إبداء الرغبة ، ثم حضروا بجلاسة ٨ من مايو سنة ١٩٤٧ أمام المحكمة وقرروا أن هذا المشتري هو الطاعن الثالث — عبد الرحمن سالم — فاجلت الدعوى بجلاسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ثم بجلاسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لإعلانه بعريضة الدعوى ، ولما كانت المادة ١٠٤ من قانون المرافعات تنص على أنه : « يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، وكانت محكمة ثاني درجة قد رأت إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى بقبوله من دفع الطاعنين ، فكان لزاما عليها بحث باقي الدفع التي تمسكوا بها لدى محكمة الدرجة الأولى ولم يتعرض لبحثها الحكم الابتدائي اكتفاء بما قبله من دفع — لما كان ذلك ، وكان لم يصدر من الطاعنين ما يفيد نزولهم صراحة أو ضمنا عن باقي الدفع التي أدلوا بها أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض لها بالبحث وتقول كليتها فيها ، وإذ هي لم تفعل فإن حكمها

المشفوع بها تجاوز من جهتها البحرية والغربية الأرض المشفوع فيها ، كما أثبت الحكم المطعون فيه ذلك في أسبابه ، فإن شرط الجوار المسوغ لحق الشفعة في هذه الحالة يكون متحققا ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور من وجهين : الأول — أن الطاعنين تمسكوا في مذكرتهم الختامية المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى بسقوط حق المطعون عليها الأولى في الشفعة لعدم إعلانها الطاعن الثالث بوصفه أحد المشتريين بإنذار إبداء الرغبة وعدم إقامتها دعوى الشفعة عليه في الميعاد القانوني ولم تتعرض المحكمة لبحث هذا الدفع بعد أن أغناها عنه ما انتهت إليه من هدم توافر ركن الجوار وعدم ثبوت حق الارتفاق المزعوم وأسست عليه قضاءها برفض الدعوى ، وأنه كان يتعين على محكمة الاستئناف وقد خالفت في هذا الخصوص قضاء محكمة الدرجة الأولى أن تفصل في الدفع بسقوط الحق في الشفعة وذلك عملا بنص المادة ١٠٤ من قانون المرافعات . والوجه الآخر هو أن محكمة الدرجة الأولى حكمت تمهيدا في خصوص الخلاف على الثمن الذي بيعت به الأرض المشفوع فيها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة الثمن وسمعت شهود الطرفين لإثباتا وتقييا ، وقد أجمع شهود الطاعنين على أن ثمن الفدان ٣٢٠ جنيها ، وقرر شهود المطعون عليها الأولى أن ثمن الفدان يزيد على مائة جنييه ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بالشفعة في مقابل مبلغ ٥٠٠ جنييه ، أي باعتبار أن ثمن الفدان مائة جنييه فقط دون أن يناقش أقوال الشهود أو يسبب

قرر أن الوكيل لم يراع فيه حدود وكالته أقام قضائه على أن الصلح الذي عقده فيه غبن على موكله ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القالون ، ذلك لأن هذا الغبن على فرض ثبوته لا يؤدي إلى اعتبار الوكيل مجاوزا حدود وكالته وإنما محل بحث هذا الغبن وتحديد مدى آثاره يكون في صدد علاقة الوكيل بموكله لا في علاقة الموكل بمن تعاقد مع الوكيل في حدود الوكالة .

الحكم

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ١٤٣٤ سنة ١٩٤٤ القاهرة الابتدائية على الطاعن الثاني قالا فيها إنه باع لهما ٣٩ فدانا ١ ط و ١١ سهما بمقتضى عقد حرر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ بثمن مقداره ١٩٥٣ جنيه و ٣٨٥ مليا وأنهما قاما بوفاء عاجل الثمن في المواعيد المتفق عليها في العقد ، إلا أن البائع لم يوقع على العقد النهائي بعد إعداده ، وطلبا الحكم بصحة التعاقد ونفاذ العقد الصادر لهما من الطاعن الثاني ، وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أدخلوا الطاعنة الأولى وقالا إنها اشترت بمقتضى من الطاعن الثاني نفس المقدار المبيع منه للمطعون عليهما وطلبا الحكم في مواجعتها بصحة ونفاذ العقد الصادر لهما من المطعون عليه الثاني وبإعلان التصرف الصادر للطاعنة الأولى وبإلغاء التسجيلات الموقعة على العين المباعة ، وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ أقام الطاعن الثاني الدعوى رقم ١٠٩١ سنة ١٩٤٥ القاهرة الابتدائية على المطعون عليهما

يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص .
وثانيا : لأنه مع قيام النزاع بين الطاعنين والمطعون عليها الأولى في حقيقة ثمن الأرض المشفوع فيها بما حدى بمحكمة الدرجة الأولى إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق للوصول إلى معرفة حقيقته ، وقد سمعت شهود الطرفين إثباتا ونفيًا في هذا الخصوص ، فإن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الدليل الذي استند إليه في قضائه بثمن الأرض المشفوع فيها على اعتبار أنه ٥٠٠ جنيه ، وهذا قصور آخر في الحكم يبطله .

(القضية رقم ١٥٨ سنة ٢١ ق بالمهنة السابقة) .

٣٤٦

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

صلح . وكالة . حكم . نسبيته . الصلح الذي عقده الوكيل كان في حدود وكالته . لا يشترط أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئا لما ينزل عنه الطرف الآخر . تأسيس المحكمة قضاءها بإبطال الصلح على أنه تضمن غبنا بالنسبة للموكل . خطأ في القانون .

المبدأ القانوني

لا يشترط في الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئا لما ينزل عنه الطرف الآخر ، وإذن متى كان التوكيل الصادر إلى وكيل المطعون عليهما يبيع له إجراء الصلح والنزول عن الدعوى ، وكان الصلح الذي عقده مع الطاعنين في حدود هذه الوكالة قد استوفى شرائطه القانونية بأن تضمن نزول كل من الطرفين على جزء من ادعاءاته على وجه التقابل حسبما للنزاع القائم بينهما ، وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الصلح ، وإذ

مصرفات ، وعلى أن هذا الصلح يدخل في حدود وكالة الأستاذ محمود عاصم ، إذ هو لا يعدو أن يكون نزولا عن الدعوى ، وأما القول بأن الصلح يتضمن تصرفا بالبيع فإنه لا يتفق وحقيقة العقد . فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٨٠٣ سنة ٦٥ ق القاهرة . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع : أولا - بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض دعوى المطعون عليهما بالنسبة لطلب صحة التعاقد ، وبصححة ونفاذ العقد المحرر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ والصادر من الطاعن الثاني للمطعون عليهما ؛ وثانيا - بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المطعون عليهما بالنسبة لطلب نحو التسجيلات الموقعة على العين المبيعة لمصلحة الطاعنة الأولى . وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الطلب فقرر الطاعنان بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ لم يعتد بعقد الصلح المحرر في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ ولم يحرم مفعوله تأسيسا هل أن المطعون عليهما قد تغلبا على ما يمكن أن يثيره الطاعنان من اعتراضات على دعواهما وأن وكيلهما قد نزل بمقتضاه عن الحقوق الثابتة لموكليه بعقد البيع العرفي ، وأن الصلح الذي وقعه لا يحقق أية مصلحة لهما ، إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك لأن عقد الوكالة يخول الوكيل تنفيذ ما جاء في التوكيل ، وأن المحامي عندما يباشر أمرا بمقتضى عقد الوكالة إنما يقوم بكل ما هو منصوص عليه في العقد نيابة عن موكله بما في ذلك إبرام الصلح والتزول عن الدعوى ، وليس للمحكمة أن تنافس

طلب فيها فسخ عقد البيع الصادر منه إلى المطعون عليهما لأنهما لم يوفيا باقي الثمن في المواعيد المحددة بهذا العقد ، وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٤٥ حكم بشطب تلك الدعوى كما قضى بشطبها في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ مرة أخرى بعد تجديدهما . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٤٦ قرر الطاعن الثاني الطعن بالتزوير في عقد البيع الصادر منه للمطعون عليهما في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وقرر أن حقيقة الثمن هو ١٥٨٨ جنيها وليس ١٩٨٨ جنيها وأن عاجله هو ٢٠٠ جنيه وليس ٥٨٨ جنيها كما ورد بعقد البيع ، وفي ٨ من يناير سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بوقف تلك الدعوى حتى يفصل في دعوى التزوير ، وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ قضى فيها بإبطال المرافعة ، فأقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ١٧٣٥ سنة ١٩٤٦ القاهرة الابتدائية على الطاعنين طلب فيها الحكم بسقوط دعوى التزوير . وقد قضى فيها غيابيا بطلانها . وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ عجل المطعون عليهما الدعوى الأصلية رقم ١٤٣٤ سنة ١٩٤٤ . وفي جلسة المرافعة قدم إلى المحكمة عقد صلح محرر في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ موقع عليه من الأستاذ محمود عاصم بصفته وكيلًا عن المطعون عليهما ومن الطاعن الثاني ومن وكيل الطاعنة الأولى ، فتنازع فيه المطعون عليهما بمقولة إنه يتضمن بيعا لأملاكهما بما يقتضى توكيلا خاصا بذلك . وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن هذا الصلح يتضمن تنازل المطعون عليهما عن الأطنان محل النزاع مقابل تسليمهما مبالغهما للطاعن الثاني واسترداد ما أودعاه خزانة المحكمة ونزول الطاعن الثاني عن دعوى الفسخ ودفع الطاعنة الأولى للمطعون عليهما ١٧٥٠ ج مقابل ما تكبدته من

الاستاذ محمود عاصم المحامى والمصدق عليه في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٤ يبيح له إجراء الصلح والنزول عن الدعوى . ولما كان عقد الصلح المحرر بين وكيل المطعون عليهما وبين الطاعنين في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ يتضمن أن الطاعنة الأولى دفعت إلى المطعون عليهما مبلغ ١٧٥ ج نظير ما تكبداه من مصاريف وخلافها ، وأقر وكيلهما بتسليم مبلغ ٩٥٥ ج السابق دفعه منهما إلى الطاعن الثاني ، وقرر هذا الأخير من جهة نزوله عن دعوى الفسخ رقم ١٩٠١ سنة ١٩٤٥ القاهرة الابتدائية والتزم بمصروفاتها كما التزم الطاعنة الأولى بالمصروفات المستحقة على هذا الصلح ، وقرر المطعون عليهما في مقابل ذلك أن الاطيان موضوع الدعوى أصبحت من حق الطاعنة الأولى ، وكان يبين من هذا أن وكيل المطعون عليهما إذ وقع عقد الصلح المشار إليه ، إنما كان يعمل في حدود الوكالة الصادرة له منهما ، وكان عقد الصلح قد استوفى شرائطه القانونية إذ تضمن نزول كل من الطرفين عن جزء من ادعاءاته على وجه التقابل حسبما للنزاع القائم بينهما ، وكان لا يبطل الصلح أن تكون مصلحة المطعون عليهما فيه أقل رجحانا من مصلحة الطاعنين ، ذلك أنه لا يشترط أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين فيه مكافئا لما ينزل عنه الطرف الآخر ، وكان لا محل للقول بأن وكيل المطعون عليهما قد نزل عن حقوق موكله الثابتة به فقد البيع بغير مقابل ، ذلك لأن الحق لا يكون ثابتا طالما كان هناك نزاع جدي بين الطرفين مطروح أمره على القضاء ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون مجرد ادعاء لم يستقر فيه حق المطعون عليهما بحكم نهائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس تقريره بأن وكيل المطعون عليهما لم يراع حدود وكالته ، على أن الصلح الذي عقد فيه غير على

في صدد بحث أثر العقد بين الموكل ومن تعاقد مع الوكيل فيما إذا كان فيه مصلحة للموكل أم لا متى كان الوكيل لم يتعد حدود وكالته ، وإنما محل هذا البحث دعوى بين الموكل والوكيل . هذا فضلا عن أن الصلح الذي أجراه محامى المطعون عليهما فيه مصلحة لمحكمة لموكله إذ بمقتضاه استرد وكيلهما ما دفعه من الثمن مضافا إليه مبلغ ١٧٥ ج بصفة تعويض ، كما أنه حمل الطاعن الثاني على النزول عن دعوى الفسخ ومصاريفها وعن طلب التعويض ، وأن عقد الصلح قد نفذ فعلا من الجانبين .

ومن حيث إن هذا النعمى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أهدر حجة عقد الصلح المحرر بين وكيل المطعون عليهما وبين الطاعنين استند في ذلك إلى أن هذا العقد قد تضمن نزول الوكيل عن حق موكله في الاطيان موضوع النزاع ، بعد أن قطعت الدعوى راحل طويلة وتغلب المطعون عليهما على كل ما يمكن أن يشيره الطاعنان من اعتراضات على عقد شرائطهما وأن مصلحة المطعون عليهما في هذا النزول غير واضحة ، وإلى أن وكيل المطعون عليهما قد نزل عن الحقوق الثابتة لموكله ، ولا مقابل لهذا النزول إلا أن يرد لها الثمن الذي اقتضاه منهما البائع والطاعن الثاني ، في مقابل تعهد من الطاعنة الأولى بدفع مبلغ ١٧٥ ج نظير ما تكبدته المطعون عليهما من مصاريف وخلافها ، واستنتجت المحكمة من كون هذا الصلح لا يحقق مصلحة لها أن وكيلهما لم يراع عند التوقيع عليه حدود وكالته . ورتبت على ذلك استبعاد عقد الصلح كاستند في الدعوى . وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أنه ثابت بالحكم الصادر من محكمة أول درجة أن التوكيل الصادر من المطعون عليهما إلى

على المحكمة قبل أن تصدر حكمها في غيبة المدعى عليه أن تتحقق من صحة إعلانه ، وأن تحكم من تلقاء نفسها بإعلان صحيفة افتتاح الدعوى إذا تبين لها بطلانها ، كما أن الخصوم الحاضرين أن يتمسكوا بهذا البطلان متى كانت الدعوى لا تقوم لها قائمة إلا بإعلان الخصم الغائب كما هو الحال في دعوى الشفعة ولا يسقط حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم إبدائه في صحيفة الاستئناف ، لأن الدفع في هذه الصورة لا يعتبر من الدفع المنصوص عليها في المادة ١٣٢ من قانون المرافعات التي تسقط إذا لم تبد قبل التكلم في الموضوع ، بل هو دفع متعلق بصحة انعقاد الخصومة بين أطرافها الواجب اختصاصهم قانونا .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أنه بموجب عقد تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ومسجل في ٩ يناير سنة ١٩٤٩ باع محمد خضري الجوهري - المطعون عليه الثاني - ويوسف محمد ستيتة ١٧ قيراطا وسهما واحدا أرضا زراعية بناحية النخاس إلى الطاعنين وحسن أحمد عبد الكريم من ذلك ١٢ قيراطا باعها الأول إلى الطاعنين وه قراريط وسهم واحد باعها يوسف محمد ستيتة منها قيراطان و١٢ سهما إلى حسن أحمد عبد الكريم والباقي للطاعنين وذلك بشن إجمالي للقطع جميعها مقداره ٥٧٠ جنيها ولما كان للطعون عليه الأول أرض تجاوز ١٢ قيراطا

موكليه ، وكان هذا الغبن بفرض ثبوته لا يؤدي إلى اعتبار الوكيل مجاوزا حدود وكالته متى كان عقد توكيله يخوله الصلح والزول عن الدعوى ، وإنما محل بحث هذا الغبن وتحديد مدى آثاره إنما يكون في صدد علاقة الوكيل بموكله لا في علاقة الموكل بمن تعاقد مع الوكيل في حدود وكالته ، ما لم يثبت أن هناك تواطؤا بين الوكيل ومن تعاقد معه لإضرار بموكله ، وهو ما لم يدعيه المطعون عليهما - لما كان ذلك ، يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ لم يعتد بعقد الصلح ومن ثم يتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

« ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

« ومن حيث إنه يخلص عما سبق بيانه أن عقد

الصلح المشار إليه ملزم لأطراف الدعوى ، وأنه يتعين إعمال أثره والحكم بمقتضاه .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي في محله إذ

قضى برفض دعوى المطعون عليهما استنادا إلى عقد الصلح ومن ثم يتعين تأييده للأسباب التي بنى عليها ، .

(القضية رقم ١٦٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٧

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢

إعلان . شفعة . دعوى الشفعة . بطلان . إعلان أحد الخصوم الواجب اختصاصهم فيها . على المحكمة أن تنقض بإعلان الإعلان في غيبة هذا الخصم . لباقي الخصوم الحاضرين أن يتمسكوا بهذا البطلان . لا يسقط حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم إبدائه في صحيفة الاستئناف . المادة ٩٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

توجب المادة ٩٥ من قانون المرافعات

المحكمة وبمجلس المرافعة لدى محكمة ثاني درجة أثار محامي الطاعنين دفعا بسقوط حق الشفع بالشفعة بانذار وجهه إلى البائع والمشتري في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأردف ذلك برفع دعوى الشفعة لدى محكمة مركز الزقازيق وقيدت برقم ٨٩ سنة ١٩٤٩ طلب فيها أحقيته في أخذ هذا المقدار أي ١٢ قيراطا شيوعا في ٢١ قيراطا وسهمان بالشفعة نظير الثمن الحقيقي ومقداره ١٢٠ جنيا أو الثمن الذي يثبت أنه حقيقي وقد حضر الطاعنون (المشترون) أمام المحكمة ولم يحضر البائع (المطعون عليه الثاني) ودفع الطاعنون الدعوى بثلاثة دفعات (١) عدم قبولها لأن الشفع لا يملك بمقدار مسجل (٢) سقوطها لعدم الشفع بالبيع قبل إظهار رغبته ب ستة أشهر (٣) سقوط حقه لسبق تنازله ضمنا عن الشفعة . وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ أصدرت محكمة مركز الزقازيق حكما برفض الدفع الأول وقبل الفصل في باقي الدفع بإحالة الدعوى إلى التحقيق وأيدت محكمة ثاني درجة هذا الحكم ثم نفذ الشق التمهيدي منه بسماع شهود الطرفين لإثباتا ونفيا . وفي ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة برفض باقي الدفع وبأحقية المطعون عليه الأول في الشفعة نظير ثمن مقداره ١٢٠ جنيا وبالزام الطاعنين بالمصروفات و ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد الاستئناف برقم ٢٢٦ سنة ١٩٥٠ وطلبوا في عريضة استئنافهم قبوله شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا برفض دعوى الشفعة واحتياطيا بسقوط الحق فيها وبالزام المطعون عليه الأول بالمصروفات وأتعاب

دومن حيث إن بما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والثاني مخالفة للقانون وخطؤه في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنهم تمسكوا لدى محكمة ثاني درجة بإعلان إعلانهم وكذا بإعلان المطعون عليه الثاني (البائع)

بدعوى الشفعة استنادا إلى أن المحضر لم يثبت في محضره جميع خطواته في هذه الاعلانات واكتفى بأن أثبت أنه أعلنهم جميعا في شخص العدة لغيابهم وقتذاك وكان عليه أن يبين في محضره أنه توجه إلى محل كل منهم فلم يجده ولم يجد فيه من يجوز أن يتسلم عنه وأنه انتقل بعد ذلك إلى محل العدة وسلبه صورة الاعلان وقالوا إنه إذا كان هذا البطلان قد زال بالنسبة إليهم بحضورهم أمام محكمة أول درجة عملا بالمادة ١٣٨ من قانون المرافعات فإنه لم يزل بالنسبة إلى البائع (المطعون عليه الثاني) ، الذي لم يحضر لدى محكمة أول درجة وقدم مذكرة إلى محكمة ثاني درجة تمسك فيها ببطلان اعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى ، ومن ثم لا تكون دعوى الشفعة قد رفعت عليه لعدم اعلانه بها إعلانا صحيحا وبالتالي لا تكون الدعوى مقبولة لأن المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم التي تقابلها المادة ٩٤٣ من القانون المدني توجب أن ترفع دعوى الشفعة على المشتري والبائع وإلا سقط الحق فيها وهذا السقوط متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، تمسكوا بذلك كله فكان رد الحكم على هذا الدفاع : د من حيث إنه بالاطلاع على إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية يتضح أن المحضر سلم إعلان البائع والمشتري الثلاثة وهم المستأنفون إلى عمدة البلدة لعدم وجود من يتسلم عنهم وقد حضر المشترون أمام محكمة أول درجة في كل أدوار المرافعة أمامها الأمر الذي يقطع بحصول الاعلان إليهم وتلك العبارات التي ذكرها المحضر في أصل إعلان الدعوى وإن ذكرت مقتضية إلا أنها تحمل في طياتها أنه اتخذ كافة الإجراءات التي فصلتها المادة ١٢ مرافعات من أنه ذهب إلى محل إقامة البائع والمشتري فلم يجد

أحدا منهم في مسكنه ولم يجد أحدا من توابعهم أو أصحابهم ليسله الاعلان فسلبه لعمدة البلدة وهذه البيانات تعد كافية في صحة الإعلان ، لأن تكليف المحضر بعمل محضر مفصل مطول في أصل كل إعلان وصورته أمر فيه إرهاق له وإعنات خصوصا إذا راعينا أن كل محضر يحمل معه في المأمورية الواحدة عشرات بل مئات الاعلانات فضلا عن الأوراق الواجب عليه تنفيذها بالحجوز أو التسليم أو غير ذلك ... ومن حيث إن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) رد على الدفع المقدم من المستأنفين بسقوط حقهم فيه لعدم إبدائه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى الذي تقدموا به لمحكمة أول درجة وقبل أي طلب أو دفاع فيها ، كما أنهم لم يتمسكوا به في صحيفة الاستئناف وبذلك يكون حقهم قد سقط في الدفع المذكور وذلك تطبيقا لنص المادة ١٤١ مرافعات جديدة . ومن حيث إنه بمطالعة المادة المذكورة والرجوع إلى صحيفة الاستئناف يتضح أن أصحاب الدفع الأولين وهم المستأنفون دفعوا أمام محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى الشفعة لأن الشفيع ليس مالمسكا وقد قضى برفض هذا الدفع ابتدائيا واستئنافيا بالدعوى رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ استئناف الزقازيق المضمومة ولم يتمسكوا هناك أيضا بدفع البطلان من قيام الحالة أمامهم كما أنهم لم يتمسكوا به في صحيفة الاستئناف الحالي ، وهذا مسقط لحقهم في إثارتة الآن وكذلك بعد أن ترفعوا في موضوع هذا الاستئناف ، أما بالنسبة للبائع وهو المستأنف عليه الثاني فقد ضل الطريق السوي هو الآخر حيث تقدم بالدفع في مذكرته المقدمة بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم وكان يعين عليه إذا أراد أن يقف موقفا صحيحا أن

يرفع استئنافا عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ويتمسك فيه بالبطلان على فرض وجوده خصوصا أن هذا الحكم غير قابل للمعارضة بصريح نص المادة ٣٨٦ مرافعات والمادة ٩٤٣ مدني أهلي جديدة ، لأن دعاوى الشفعة بما يحكم فيه على وجه السرعة فلا تجوز المعارضة في الأحكام الصادرة فيها ومن ثم يكون حقه قد سقط هو الآخر في الدفع تطبيقا لنص المادة ١٤١ مرافعات جديدة . ومن حيث إنه ظاهر من ذلك أن لا وجود للبطلان أصلا لوقوع الإعلان صحيحا ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لو فرضنا جدلا وجود البطلان فإن الدافعين به قد سقط حقهم فيه لإبدائه بعد فوات موعده الصحيح . وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون من وجهين : الأول — إذ أعفى المحضر من بيان جميع خطواته في الإعلان بعلّة كثرة العمل المطلوب من المحضرين وهي علة لا تبيح مخالفة أحكام القانون وما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص ، والثاني — إذ اعتبر الدفع من المشتري بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم إعلان البائع بها إعلانا صحيحا بما لا يجوز إبدائه منهم بعد التكلم في الموضوع مع أنه دفع موضوعي تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعمى في محله ذلك :

أولا — أن المادة ٩٥ من قانون المرافعات توجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما في غيبة المدعى عليه أن تتحقق من صحة إعلانه وأن تحكم من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى إذا تبين لها بطلانها ، كما أن للخصوم الحاضرين أن يتمسكوا بهذا البطلان متى كانت الدعوى لا تقوم لها قائمة لإبلاغ الخصم الغائب كما هو الحال في دعوى الشفعة وليس يسقط

حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم إبدائه في صحيفة استئنافهم ، لأن الدفع في هذه الصورة لا يعتبر من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٣٢ من قانون المرافعات التي تسقط إذا لم تبد قبل التكلم في الموضوع ، إذ هو دفع متعلق بصحة انعقاد الخصومة بين أطرافها الواجب اختصاصهم قانونا ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تقريره سقوط حق الطاعنين في التمسك بالدفع المشار إليه ، وثانيا أخطأ الحكم كذلك في اعتباره ما أثبتته المحضر من تسليم إعلان البائع إلى عمدة البلدة لغياب المراد إعلانه وقتذاك كافيا لصحة الإعلان بمقولة : إن تكليف المحضر بعمل محضر مفصل مطول في أصل كل إعلان وضروره أمر فيه إرهاق له وإعنات ... ، ذلك أن الأصل أن يسلم الإعلان لنفس الخصم أو لمحله نظرا لما يترتب على الإعلان من كسب حقوق أو ضياعها . فإذا توجه المحضر إلى محل إعلانه ولم يجد ولم يجد أحدا من تابعيه أو من أقاربه الساكنين معه فيسلم الصورة على حسب ما يقتضيه الحال إما لحاكم البلدة أو لشيخها وعليه أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة كما يجب عليه أن يثبت فيهما وقت انتقاله إلى محل المراد إعلانه (المواد ٣ و٦ و٧ من قانون المرافعات القديم) وقد نصت المادة ٢٢ من قانون المرافعات القديم على وجوب مراعاة الموايد والاجراءات المقررة في المادة المشار إليها وإلا فيكون العمل لاغيا . وردد قانون المرافعات الجديد هذه الأحكام في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ و جرى قضاء هذه المحكمة على أنه عملا بالمادة ٧ من قانون المرافعات القديم يجب على المحضر قبل أن يسلم صورة الإعلان إلى شيخ البلد أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب إعلانه وتحقق من غيابه هو ومن

لما كان ذلك فإن الدفع الذي أبداه الطاعنون بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم إعلان البائع بها إعلاناً صحيحاً يكون مقبولاً منهم وعلى أساس سليم ويتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم على مقتضى هذا الدفع .

(القضية رقم ١٦٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعز محمد وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد المعز سليمان المستشارين) .

٣٤٨

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ — حكم . تسببيه . دفع . دفع له أثر في الفصل في الدعوى . عدم الرد عليه . قصور . مثال .
ب — مسئولية . مسئولية مالك البناء عن الأضرار التي تصيب الجار . حكم . تسببيه . قضاؤه بالتعويض وفقاً لأحكام القانون المدني القديم دون بيان وجه خطأ مالك البناء . خطأ في القانون وقصور . المادة ١٥١ مدني قديم المقابلة للمادة ١٧٧ مدني جديد .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الطاعنة قد دفعت لدى محكمة ثاني درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، لأن المطعون عليهم لا يملكون المنزل الذي يطالبون بتعويض عن هدمه وكانت المحكمة قد أغفلت الرد على هذا الدفع مع ما له من أثر في الفصل في الدعوى ، فإن حكمها يكون قد شابه قصور يبطله .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض للمطعون عليهم عن الأضرار التي لحقت بمنزلهم قد حمل الطاعنة مسئولية

يكون مقبلاً معه من خدم أو أقارب ثم يثبت ذلك كله في محضره ، فإذا هو اكتفى بما أثبتته في محضره من أنه أعلن الخصم المراد إعلاناً مخاطباً مع شيخ البلد لغيابه فإن الإعلان يكون معيباً ، ومن ثم يكون مخالفاً للقانون ما قرره الحكم المطعون فيه من صحة إعلان صحيفة دعوى الشفعة إلى البائع محمد خضري الجوهري الذي أثبت المحضر أنه أعلنه ، مخاطباً مع عمدة الناحية لغيابه وقتها ، ويتعين نقض الحكم المطعون فيه لخطئه في تطبيق القانون دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

د ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .
د وحيث إنه لما كان يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية لصحيفة افتتاح دعوى الشفعة المقدمة من الطاعنين ضمن أوراق الطعن أن المحضر أثبت فيها أنه أعلن محمد خضري الجوهري « البائع » ، مخاطباً مع عمدة الناحية لغيابه وقتها ، وهذه العبارة في ذاتها لا تفيد أنه انتقل إلى محل المراد إعلاناً وتحقق من عدم وجوده وعدم وجود واحد ممن يصح تسليم الإعلان إليه ، كما أنها خلو من تحديد وقت انتقاله إلى محل المذكور مع وجوب هذا البيان قانوناً ، وكانت المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم المنطبقة على واقعة الدعوى توجب غنصية البائع والمشتري في الدعوى وإلا كانت غير مقبولة وكان لافرق في الحكم بين ١ ، إذا كان لم يحصل إعلان البائع أصلاً أو كان إعلاناً قد وقع بإطلا كما هو الحال في الدعوى ، وكان على المحكمة بمقتضى المادة ٩٥ من قانون المرافعات أن تتحقق من صحة إعلان الخصم الغائب قبل الحكم في الدعوى وأن تحكم ببطلان الإعلان من تلقاء نفسها إذا ثبت لها بطلانه .

ذلك أنها دفعت في مذكرتها المقدمة منها إلى محكمة ثاني درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، لأن المطعون عليهم ليسوا ملاكا للنزول المطالب بالتعويض عنه . فلم ترد المحكمة على هذا الدفع ، وثانيا - قصوره في التسبب وخطؤه في القانون ، ذلك أنها قالت في دفاعها بمذكرتها الآتية ذكرها إتهام تركب خطأ يبرر مسئوليتها وأن تصدع منزل المطعون عليهم كان بسبب قدمه وعدم تجديد بنائه ، ولا يرجع إلى أى خطأ من جانبها ولم يبين الحكم في قضائه وجه الخطأ من جانب الطاعنة الذى تسبب عنه سقوط حائط منزلها مع وجوب هذا البيان عملاً بأحكام القانون المدنى القديم المنطبق على واقعة الدعوى :

ومن حيث إن هذا النعى بوجهه في محله ذلك : أولاً - أنه يبين من مذكرة الطاعنة المشار إليها والمودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن أنها دفعت فيها لدى محكمة ثاني درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، لأن المدعين (المطعون عليهم) لا يملكون المنزل الذى يطالبون بتعويض عن دمه غير أن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفع مع ما له من أثر في الفصل في الدعوى ، وإذا هي لم تفعل يكون قد شاب حكمها قصور بطله . وثانياً أنه جاء بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص الوجه الثانى من النعى ... أنه بالاطلاع على تقرير الخبير المقدم في قضية لإثبات الحالة يبين أنه بسبب سقوط حائط منزل المدعى عليها (الطاعنة) حدثت شروخ في بعض حوائط منزل المدعين المطعون عليهم وتكسير في ألواح الزجاج لبعض نوافذه وتكسير في نجارة هذه النوافذ وتكسير في بعض عروق الخشب ، ثم رتبت المحكمة على ما ذكرته مسئولية الطاعنة عن

سقوط حائط منزلها دون بيان وجه خطئها في ذلك مع وجوب هذا البيان عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدنى القديم المنطبق على واقعة الدعوى والذى لم يرد فيه نص كالمادة ١٧٧ من القانون المدنى الجديد تفترض مسئولية حارس البناء عما يحدثه انهياره من ضرر مالم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه ، وهذا تشريع مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعنة الدعوى المدنية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٤٩ محكمة الوايل الجزئية وطلبوا فيها إلزامها بأن تدفع إليهم مبلغ ١١١ جنيهها و ٧٣ ملياً تعويضاً عن الخسائر والشروخ التى حدثت بمنزلهم بسبب تصدع حائط منزل الطاعنة وانهاره فوقه في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وفى ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليهم . استأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ١٢٥٥ سنة ١٩٤٩ محكمة مصر الابتدائية التى قضت في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ منعقدة بهيئة استئنافية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليهم مبلغ ٩٢ جنيهها و ٥٠٠ ملياً . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه : أولاً - قصوره في التسبب ،

التعويض الذي قدرته ، وهذا الذي أوردته المحكمة يفيد تحميل الطاعنة مسؤولية سقوط حائط منزلها دون بيان وجه خطئها في ذلك ، مع وجوب هذا البيان عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدعوى والذي لم يرد فيه نص كالمادة ١٧٧ من القانون المدني الجديد تفترض مسؤولية حارس البناء عما يحدثه إهماله من ضرر ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه ، وهذا تشريع مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن الأخرى .

(القضية رقم ١٧٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عيساد المستشارين) .

٣٤٩

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

دفع مبلغ غير مستحق في الذمة . شرط استرداده أن يكون المبلغ قد دفع خطأ . المادة ١٤٥ من القانون المدني القديم المضافة المادة ١٨١ مدني جديد .

المبدأ القانوني

إذا ثبت للمحكمة أن المبلغ المدفوع من المدعى والذي يطلب الحكم برده إنما دفع منه عن بصيرة ونور تنفيذاً لعقد تصفية شركة يتضمن التزامات متبادلة أبرم بينه وبين المدعى عليه فإنه لا يكون محققاً في استرداده .

المحكمة

د من حيث أن الوقائع تتحصل في أن

الطاعن أقام الدعوى طالباً بالحكم بإلزام المطعون عليه بأن يدفع إليه مبالغ ١١١ جنيهاً وقدم دفتر المحاسبة وسندا عليه ما يفيد سابقة مديونية للمطعون عليه بمبلغ ٢٠٠ جنية ووفاء هذا الدين مدعياً أنه هو أساس الخطأ في الحساب ، وأنه ما كان للمطعون عليه أن يتقاضى هذا المبلغ كله ، لأن له الحق في نصفه ، وأن على المطعون عليه رد النصف الآخر وهو ١٠٠ جنية الذي استولى عليه بغير حق ، وأن مبلغ ١١١ ج هو نصيبه في ثمن أخشاب الخزن والخزانة ، فقضت المحكمة بإلزام المطعون عليه بمبلغ ١٠٠ جنية ورفضت الحكم بما عدا هذا المبلغ ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٨ تجاري أمام محكمة استئناف المنصورة التي قضت في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم ورفض دعوى الطاعن . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث أن الطاعن بني على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم أن المحكمة أخطأت في تفسير المحاسبة بين الطرفين فاستخلصت منها نتيجة لا تعتمد على مقدمات صحيحة أو عبارات معقولة تؤدي إليها ومسخت عباراتها ، بل إنها خالفت الثابت في الدفتر المثبتة به المحاسبة فجاء حكمها باطلا لعدم اشتماله على الأسباب الكافية التي يجب قانوناً أن يبنى عليها ، إذ الثابت بالمحاسبة أن الطرفين كانا معاً في محل تجارة مشتركين فيه واتفقا على قسمته في سنة ١٩٣٣ وقد جردت البضاعة الموجودة والنقدية وصافي القطن والديون والذممات على ما هو مثبت بالدفتر ، وبعد تصفية ما بالمحل من بضاعة وما عليه من ديون وجد مبلغ ٧٣٤٩٧ قرشاً ديناً على المحل وقد اختص المطعون عليه بتحصيل ما للمحل من

المحكمة عناصر المحاسبة وأرقامها في إحاطة لا تصور فيها وليس فيها ما يغير الثابت بالأوراق فسمت نية الطرفين تفسيراً يتأدى من مدلول المخالصة ، ذلك أنه عند المحاسبة لم يكن من المستطاع الجزم بمقدار ما يمكن للمطعون عليه تحصيله من ذمات الشركة ، في حين أنه قد تكفل بوفاء جميع ديونها ، فإذا كان الطاعن في مقابل التزام المطعون عليه بهذه الديون قد دفع إليه ما تتي جنيته فإنه لا يكون قد فعل ذلك نتيجة خطأ مادي في الحساب ، وإنما يكون قد فعل ذلك على بصيرة من أمره ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ١٧٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومهناطي فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين) .

٣٥٠

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . أوراق الطعن . قيام الطاعن بإيداع صورة إعلان الطعن بدلا من الأصل . اعتذاره بأن المحضر سلم الأصل للمطعون عليه ولم يرد إليه إلا الصورة التي أودعها موقعا عليها من المطعون عليه . عدم قيام دليل على عدم صحة هذا المنذر . كفاية الصورة في هذه الحالة متى كانت مطابقة لأصل التقرير . المادتان ٤٣١، ٤٣٢ مرافعات .
ب - إعلان عدم إثبات المحضر أن الشخص الذي خاطبه بمعل المعلن إليه متيم معه . بطلان الاعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٤٣٢ مرافعات وإن كانت قد أوجبت على الطاعن أن يودع ضمن ما يجب عليه إيداعه في المعاد المنصوص عليه بها أصل ورقة إعلان الطعن إلى خصمه ،

ديون على آخرين مقدارها ٥٣٤٨٨ قرشا فيكون الصافي من الخسارة وهو الفرق بين هذين المبلغين مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب على الطرفين أن يتحملاه سويا ولكن الطاعن دفع مبلغ ٢٠٠ جنيه للمطعون عليه مع أنه كان يجب أن يدفع له نصفها فقط أى مائة جنيه ، وهذا هو ما بنيت عليه الدعوى .

ولكن تبين من الحكم المطعون فيه أنه استقر في ذهن المحكمة خطأ أن مبلغ ١٠٠ جنيه الذى دفعه الطاعن خطأ أضيف إلى الذمات التي اختص بها المطعون عليه ، وقد فات المحكمة احتساب نصيب الطاعن في الديون التي للحل ومقدارها ٢٦٧ جنيها وهو ما يجعل الحكم قاصرا في التسبيب ، بل إن ما يقطع في خطأ المحكمة في التفسير والتطبيق أنه إذا كان نصيب الطاعن في الدين ٣٦٧ جنيها ونصيبه في الذمات ٢٦٧ جنيها لكان عليه فقط ١٠٠ جنيه لا ٢٠٠ جنيه وهو نفس ما ينتج في الدعوى على أى وجه .

ومن حيث إن الحكم بعد أن أورد عناصر المحاسبة والمبالغ الواردة بها انتهى إلى أن هذه الأرقام قاطعة في أن مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه الذى دفعه المستأنف عليه والطاعن ، للمستأنف إنما كان في مقابل أن يتحمل المستأنف المطعون عليه ، بديون الشركة جميعا ، وتحصيل ما يستطيع من ذماتهما ولو كان الأمر خلاف ذلك أو كان المقصود من هذه المحاسبة اقتسام الديون والذمات لكان نصيب المستأنف عليه في الديون التي على الشركة مبلغ ٣٦٧ جنيها لا مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط ولهذا يكون دفع المستأنف عليه هذا المبلغ إلى المستأنف هو من قبيل التخارج من الشركة بما عليها كما يقول المستأنف ، ويبين من هذا الذي جاء بالحكم أنه بعد أن أوردت

وذلك لكي يتسنى لمحكمة النقض أن تتحقق من صحة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات ، إلا أنه متى كان قد تعذر على الطاعن إيداع أصل هذا الإعلان لأن المحضر الذي باشره سلم المخاطب معه الأصل الذي كان يجب أن يحتفظ به فلما فطن إلى ذلك عاد واستوقع المخاطب معه على الصورة المودعة ، وكان لم يقدّم دليل على عدم صحة عذر الطاعن كما لم يثبت للمحكمة أن ثمة علة في انتحاله . فإن صورة إعلان الطعن المقدمة من الطاعن في الميعاد القانوني تقوم في هذه الحالة مقام الأصل متى كانت مطابقة لأصل التقرير المودع ملف الطعن .

٢ — إذا كان المحضر الذي باشر الإعلان قد أثبت أنه خاطب صهر المعلن إليه لغيابه وقت الإعلان ولم يذكر أن هذا الشخص مقيم مع المراد إعلانه في حين أن هذا البيان واجب لصحة الإعلان عملاً بالمادة ١٢ مرافعات فإنه يترتب على إغفاله بطلان الإعلان وفقاً للمادة ٢٤ مرافعات .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن طالبا الحكم بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينه وبين الطاعن عن عقد البيع المنسوب صدوره من الأخير إليه في ١٩٤٧/١/٣ عن قدان و ١٦ قيراطا و ١٢ سهما شيوعا في ٧ قدادين بثمان مقدار ٥٠٠ ج فقرر الطاعن بالطعن بالتزوير في هذا العقد ، لأن

التوقيع المنسوب صدوره منه على عقد البيع مزور فأوقفت المحكمة الدعوى الأصلية . وفي ١٩٤٨/٥/٤ أصدرت حكما تمهيدا بنذب قسم أبحاث التزييف بمصلحة الطب الشرعي لإجراء عملية المضاهاة وقد نذب القسم الخبير محمد صالح لاداء المأمورية فقرر أن أوراق الاستكتاب لا تصلح للمضاهاة لأن التوقيع كتب مرة واحدة بشكل « فرمة » ونذب بعد ذلك الخبير أحمد فؤاد عبد الحميد من مصلحة الطب الشرعي لاداء نفس المأمورية بعد أن أجرت المحكمة استكتابا جديدا ، وقد قدم تقريرا انتهى فيه إلى أن التوقيع صحيح ، وقد قضت المحكمة برفض دعوى التزوير . فاستأنف الطاعن وقيد الاستئناف برقم ١٦٥ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة القازيق الابتدائية بهيئة استئنافية التي قضت في ١٩٥٠/١٠/٧ بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن ، لأن الحكم صدر برفض دعوى التزوير بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، وأنه لما كان هذا الحكم غير منه للخصومة ، فإنه لا يجوز الطعن فيه وفقاً للمادة ٢٧٨ مرافعات ثم نزلت عن هذا الدفع في مرافعتها استنادا إلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الحكم يعتبر منبها للخصومة في دعوى التزوير الفرعية ومن ثم يجوز الطعن فيه استقلالا .

د ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٢ مرافعات وإنما أودع صورة منه ، ولما كانت هذه المادة تحتم إيداع الأصل

الآية : « مخاطبا مع صهره مهدى على يوسف لغيابه وقت الإعلان ، . ولم يذكر أن هذا الشخص مقيم مع المراد لإعلانه في حين أن هذا البيان واجب لصحة الإعلان عملا بالمادة ١٢ مرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الإعلان وفقا للمادة ٢٤ مرافعات ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا .

(القضية رقم ٣٣٣ سنة ٢٠ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٣٥١

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أ — عقد . عقد مبرم مع أمين نقل . وصف هذا الأمين في العقد بأنه مالك لعربات وسيارات أجرة . تقرير الحكم أن هذه الصفة لم تكن جوهرية في التعاقد . تقرير موضوعي .

ب — اثبات . شهود . استدلال المحكمة بأقوال شهود سئلوا في محضر أعمال الخبير دون حلف يمين . جوازه .

ج — حكم تسمييه . تقريره أن النش الفساد لرضا هو سبب لبطلان لالفسخ . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ — تقرير الحكم بأن الصفة التي اتخذها أمين النقل في التعاقد من أنه مالك لسيارات وهربات أجرة لم تكن صفة جوهرية يترتب على عدم توافرها إبطال العقد هو تقرير موضوعي .

٢ — لا تريب على المحكمة إذا اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير دون حلف يمين دليلا مضافا إلى أدلة أخرى على

فلا يغنى عن تقديم الأصل صورة منه ، كما دفع في مذكرته بأنه لم يتسلم صورة هذا الإعلان وأن الشخص الذي ورد بالإعلان أنه تسلم صورته بوصفه صهره لا تربطه به أية قرابة أو علاقة بل إنه لا يقيم ببلده .

« ومن حيث إن الطاعن رد على الشق الأول من هذا الدفع بأن المطعون عليه أعلن إعلانا قانونيا في الميعاد ، غير أنه حدث أن المحضر الذي قام بالإعلان سلم المخاطب معه الأصل الذي كان يجب أن يحتفظ به فلما أن فطن المحضر إلى ذلك عاد واستوقع المخاطب معه على الصورة الباقية وهي المودعة .

« ومن حيث إن الشق الأول من هذا الدفع مردود بأن المادة ٣٢ مرافعات وإن كانت قد أوجبت على الطاعن أن يودع ضمن ما يجب عليه إيداعه في الميعاد المنصوص عليه بها أصل ورقة إعلان الطعن إلى خصمه ، وذلك لكي يتسنى لمحكمة النقض أن تتحقق من صحة الإعلان في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١ مرافعات إلا أنه لما كان قد تعذر على الطاعن إيداع أصل هذا الإعلان على ما سبق بيانه ولم يتم دليل على عدم صحة عذره كما لم يثبت للمحكمة أن ثمة علة في انتحاله فإن صورة إعلان الطعن المقدمة من الطاعن في الميعاد القانوني تقوم في هذه الحالة مقام الأصل متى كانت مطابقة لأصل التقرير المودع ملف الطعن كما هو الحال في الدعوى .

« ومن حيث إنه من الشق الثاني من هذا الدفع الخاص بأن مهدى على يوسف الذي أثبت المحضر أنه سلمه صورة الإعلان لا يقيم معه ، فقد تبين للمحكمة من الاطلاع على صورة الإعلان المقدمة من الطاعن أن المحضر أثبت فيه العبارة

أن التقصير وقع من جانب الطاعن لا من جانب المطعون عليه .

٣ — إذا كان الحكم قد قرر أن الغش المفسد للرضا لا يعتبر سبباً من أسباب الفسخ، بل هو سبب لبطلان التعاقد فإنه ليس في هذا التقرير ما يخالف القانون .

الحكم

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تتحصل في أنه بموجب عقد محرر في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ باع الطاعن إلى المطعون عليه الأول ست سيارات نقل مقابل ١٤٢٥ جنيهات واتفقا على ألا يدفع الثمن فوراً بل يدفع أولاً بأول من قيمة نصف أجور نقل بضائع الطاعن بمعرفة المطعون عليه الأول الذي التزم بنقل الأقطان الزهر والزيت والسكسب وكافة ما يطلب الطاعن نقله بأجور اتفق عليها بملحق العقد . وتقدد العقد غداة تحريره باتفاق الطرفين . وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٦ وجه الطاعن برقية إلى المطعون عليه الأول زعم فيها أن بعض بضائجه تعطل نقلها . وفي ٢٠ من يونيو وجه إليه إنذاراً آخر يقول فيه إنه أوجهه بأنه صاحب سيارات وعربات نقل (كارو) تكفى للقيام بتمده، وطلب منه موافاته بأرقام السيارات والعربات التي يملكها فرد عليه المطعون عليه الأول بإنذار معلن في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ بأنه قائم بتنفيذ تعهده خير قيام وليس من حق الطاعن أن يطالبه بتقديم البيان المطلوب، وكل ما له أن تنقل بضائجه وفق رغبته فإذا حصل تقصير فإن له ضماناً مالياً، واستمر المطعون عليه الأول يباشر

عمليات النقل تنفيذا للعقد دون أن يدفع إليه الطاعن شيئاً من الأجور المستحقة له فوجه إلى الطاعن إنذاراً أعلن به في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٦ بسجل عليه فيه عدم قيامه بدفع شيء من الأجور المستحقة له وأن عماله يعاكسونه في عمله وينذره بوجوب دفع ما هو مستحق عليه من أجور خلال ثلاثة أيام وإلا اضطر لاتخاذ اللازم فرد عليه الطاعن في ٢٣ من يوليو بإنذار يحيل فيه على إنذاره الأول ويطلب فيه موافاته بالبيان المطلوب وإلا كان في حل من التعاقد مع مقاول آخر حتى لا تتعطل بضائجه في موسم العمل فتبور تجارتها . واستمر المطعون عليه الأول يباشر أعمال النقل للطاعن حتى آخر يوليو إذ أنذر الطاعن بأن عماله منهوه من مواولة العمل عنوة بحضور شهود ثم أقام الدعوى رقم ٥٩٥ سنة ١٩٤٦ كلى الزقازيق في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليه ٢١٣ ج ٦٩٨ م قيمة نصف الأجور التي استحقها عن نقل بضائع الطاعن من ٤ يونيو سنة ١٩٤٦ لغاية آخر يوليو سنة ١٩٤٦ فرفع الطاعن الدعوى رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٧ كلى في أول فبراير سنة ١٩٤٧ وطلب الحكم أولاً — بتعيينه حارساً على السيارات التي باعها للمطعون عليه الأول لا ستغلالها وتسليم صافي ريعها إلى أن يوفى ثمنها، ثانياً — فسخ عقد الاتفاق المحرر في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ والزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا إليه ١٥٧٦ ج ٧٠٧ م من ذلك ١٤٢٥ ج ثمن السيارات والباقي فرق أسعار الأجور مع الفوائد بواقع ٧ ٪ سنوياً من الطلب الرسمي للوفاء . وأسس دعواه على أن المطعون عليه الأول أخل بالتزامه فاضطر إلى الالتجاء إلى متجهدين آخرين بأجور أعلى مما اتفق

بواسطة جميع سياراته سواء ما اشتراه بهذا الصفة أو ما يملكه غيرها ، يدل على أن هذه الصفة كانت من الصفات الجوهرية التي لم يكن ليتم التعاقد بدون توافرها ، ذلك بأن أساس التعاقد هو أن يكون المطعون عليه الأول مالكا لعربات كارو وسيارات نقل غير التي اشترها من الطاعن ليستطيع مواجهة ما يحتاج إليه الطاعن في موسم القطن من عمليات نقل كثيرة وإلا لما كانت هناك حاجة تدفع الطاعن إلى بيع سياراته إلى المطعون عليه الأول : والوجه الثاني — إذ قرر الحكم أنه إذ سلم جدلا أن المطعون عليه الأول لم يكن مالكا لعربات كارو ، وهي صفة لم يبين العقد اتفاق المتعاقدين عليها ، مادام التزام المطعون عليه الأول كان منصبا على النقل بالسيارات ، فإن هذا الأخير وقد تملك سيارات بمجرد توقيعه على العقد يكون قد حقق الصفة التي تمسك الطاعن بعدم توافرها فيه ، مع أنه يبين من مراجعة ملحق العقد أن هناك عمليات نقل لا يتجاوز مداها أربعة الأمتار من رصيف المحطة إلى المخرج المواجه له لا تتم إلا بواسطة العربات ، والوجه الثالث : إذ أسند الحكم إلى الطاعن أنه أرسل برقية إلى المطعون عليه الأول بعد أيام قلائل من تاريخ العقد زعم فيها أن بعض بضائمه قد تعطل نقلها ، ثم اتبعها بالإنذار في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ كور فيه هذه الشكوى ، مع أن الثابت من مطالعة البرقية والإنذار أن الطاعن أرسلها قبل حلول الموعد المحدد لتنفيذ العقد بعد أن وصل إلى علمه أن الطاعن لا يملك سيارات نقل أو عربات كارو يستطيع أن يواجه بها طلبات الطاعن ، والوجه الرابع : إذ قرر الحكم أن الطاعن كان متجنبا على المطعون عليه الأول عندما طالبه ببيان ما يملكه من سيارات وعربات ، مع أن

عليه مع المطعون عليه الأول بضمانة المطعون عليه الثاني . وقررت المحكمة ضم الدعويين إحداهما إلى الأخرى . وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٧ حكمت بتعيين السيد الفيومي حارسا على السيارات . وفي ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت بتعيين خبير حسابي لتحقيق أوجه دفاع الطرفين لمعرفة من الذي قصر منهما في تنفيذ تعهداته التي التزم بها بمقتضى العقد المؤرخ في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ ومدى هذا التقصير وتقدير المبالغ التي يستحقها أحد الطرفين على الآخر وفقا لما نص عليه العقد سواء أكانت هذه المبالغ من أجور النقل التي تكون مستحقة للمطعون عليه الأول قبل الطاعن أو عن فرق الأجور التي للطاعن في ذمة المطعون عليه الأول حتى آخر موسم سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية في القضيتين بالزام المطعون عليهما الأول بوصفه مدينا والثاني بوصفه ضامنا متضامنا بأن يدفعوا إلى الطاعن ٢١ جنيبا و ٨١٠ ملتمات . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٦٧ سنة ١٩٥١ المنصورة . وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف المنصورة بالتأييد . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يحصل أولها في أن الحكم شابه القصور وبطلان في الإسناد من أربعة وجوه : الأول — إذ قرر أن إيراد اسم المطعون عليه الأول في عقد التعهد بالنقل مشفوعا وصيف أنه صاحب سيارات نقل وعربات كارو أمر غير مقصود في ذاته ، ولم يدخل في اعتبار المتعاقدين ، مع أن إيراد هذا الوصف في العقد وما ورد في البند الثالث منه من أن المطعون عليه الأول يلتزم بنقل العروض

عذر الطاعن في ذلك وحسن نيته واضحان ، فهو تاجر كبير يضطاره عمله في موسم القطن إلى نقل كميات كبيرة منه ، ويقتضيه بعد النظر أن يطعن إلى أن أعماله ستسير سيرا مرضيا ، فإذا سمع أن أمين النقل الذي تعاقد معه لا يملك الوسائل الكافية لذلك كان معذورا إذا أراد أن يتحقق من مدى صحة هذه الإشاعة .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوده مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من أن محكمة الموضوع خلصت إلى أن الطاعن هو الذي قصر في القيام بالتزاماته التي رتبها العقد وأن عماله هم الذين منعوا المطعون عليه الأول من الاستمرار في القيام بعمليات النقل ، خلصت المحكمة إلى ذلك من أدلة عديدة فصلتها في حكمها تتحصل في أن الطاعن لم يدفع للمطعون عليه الأول شيئا من أجور النقل التي استحقها في الفترة من ١ يونيه إلى آخر يولييه سنة ١٩٤٦ رغم النص في العقد على وجوب دفعها عقب كل عملية ورغم إنذاره بوجوب دفعها ورغم إقراره أمام الخبير بأنها بلغت ٣٨١ ج ٣٥٨ م وأنه أخل بالتزامه الوارد في البند العاشر من العقد بتسليم المطعون عليه الأول وصولا يحدد أجر النقل الخاص بكل عملية ولم يثبت في دفاتره أي مبلغ لأية عملية نقل قام بها المطعون عليه الأول . وأن المطعون عليه الأول سجل على الطاعن أن عماله منعوه من الاستمرار في عمليات النقل وأشهد على ذلك شهودا سمعهم الخبير بينما اكتفى الطاعن بإرسال برقيات وخطابات مسجلة قرر المطعون عليه الأول أنها مضطنة وأثبت الخبير أن الطاعن لم يقدم له دفتر السكوبيا حتى يمكن تصديق ما ورد في الصور

المكتوبة المقدمة منه على أنها طبق الأصل للخطابات التي يزعم أنه أرسلها للمطعون عليه الأول ، وأن ما يزعمه الطاعن من أن المطعون عليه الأول لا يملك سيارات غير ماباعها له لا يلتفت إليه ، لأنه لا يشترط في متعدد النقل أن يكون مالكا لما ينقل عليه البضائع فضلا عن أنه تبين بالحكمة أن المطعون عليه الأول متعدد نقل وقام بنقل محمولات التوين لبنك التسليف الزراعي المصري من متيا القمح ولبليس إلى جميع نواحي مديرية الشرقية في المدة من فبراير سنة ١٩٤٠ إلى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ علاوة على تعهده بنقل عروض البنك جميعها ، وأن للمطعون عليه الأول ضامنا مملوئا هو المطعون عليه الثاني لم ينازع الطاعن في ملأته ، وأن الطاعن لو كان جادا فيما زعمه في إنذاره الذي وجهه إلى المطعون عليه الأول بعد أيام قلائل من بدء تنفيذ التعاقد بأنه لا يملك الوسائل اللازمة لمواجهة عمليات النقل لبادر إلى رفع دعوى مستعجلة باثبات الحالة ، ولكنه استند في الإنذار إلى أن صفة صاحب سيارات وعربات كارو التي جاءت في صدر العقد لم تتوافر في المطعون عليه الأول مع أنها لم تذكر في العقد باعتبارها صفة جوهرية وإنما ذكرت على سبيل البيان واتخذها الطاعن تسكأة لإبداء تخوفه في الإنذار من تقصير المطعون عليه الأول في وقت لم يعم الدليل فيه على أنه قد بدر منه أي إخلال بالتزاماته ، وأن العبرة في صدد المسؤولية التقصيرية ليست بصفة عابرة تذكر في صدر العقد بل هي بالعمل الإيجابي الذي يقوم به المتعاقد أو يمتنع عنه مخالفا بذلك شروط العقد ، وأن الطاعن إنما أراد فسخ العقد تفاديا من مطالبة أمين نقل آخر هو أحمد أبو غالي

له بتعويض لعدم قيامه بتنفيذ عقد نقل آخر سابق على العقد المتنازع عليه كان قد أبرمه مع أحمد أبو غالى المذكور ، وهذه كلها أدلة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من إثبات التقصير في جانب الطاعن وبيان أن وصف المطعون عليه الأول في العقد بأنه صاحب سيارات وعربات كارو لم يكن وصفا جوهريا في اختبار المتعاقدين يترتب على عدم توافقه إبطال العقد ، ومن ثم يكون ما أورده في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولم يقدم الطاعن أى دليل على أن ما أورده الحكم من وقائع يخالف الثابت في الأوراق .

د ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى القانون ، وبني على إجراءات باطلة ، إذ استند إلى أقوال شهود سمعهم الجبير دون حلف يمين فى إثبات حصول التقصير من جانب الطاعن ، مع أنه كان لزاما على المحكمة أن تجيب الطاعن إلى ما طلبه فى هذا الشأن من إحالة الدعوى على التحقيق لسماع شهود الطرفين بعد تحليفهم اليمين القانونية .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا تأثير على المحكمة إذا هى استندت إلى أقوال شهود سمعهم الجبير دون حلف يمين كقرائن مضافة إلى غيرها من الأدلة لتأييدها ما انتهى إليه من ثبوت خطأ الطاعن ونفى التقصير عن المطعون عليه الأول .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قرر أن الغش المفسد للرضا وإن كان سببا من أسباب بطلان العقد فهو ليس من أسباب فسخه مع أن ما يصلح للبطلان يحيز الفسخ ، لأن البطلان أعم أثرا .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما جاء فى الحكم المطعون فيه من أنه : « فوق هذا وذاك فإن هذه الطلبات وهى تتضمن بطبيعتها افتراض عدم وفاء المستأق عليه الأول (المطعون عليه الأول) بالتزامه لا تتفق وما زعمه المستأق (الطاعن) من إيهامه بصفة لا يملكها المستأق عليه الأول ، إذ أنه من المقرر قانونا أن الغش المفسد للرضا وإن كان سببا من أسباب بطلان التعاقد فهو ليس من أسباب فسخه ، هذا الذى جاء به الحكم لا خطأ فيه وقد أورده بعد أن أثبت أن الصفة التى يشير إليها الطاعن ليست صفة جوهرية لم يكن ليم العقد دون توافرها وبذلك نفى عن العقد شبهة البطلان ، وبين من سياق الحكم أنه إنما أشار إلى ذلك تبينا لتناقض الطاعن فى دعواه بيناها تارة على الفسخ وتارة على البطلان مع عدم توافر أسباب كليهما فى حق المطعون عليه الأول .

د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(القضية رقم ١٥٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى قاضل وأحمد المروسي ومحمود ميساد المستشارين) .

٣٥٢

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . إجارة . حكم قضي برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شيكلا . فصله فى أسبابه فى الأساس الذى بنيت عليه الدعوى بأن اعتبر الدين المؤجرة أرضا فضاء فلا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - إجارة . عين مؤجرة منذ البداية على أنها أرض فضاء . خفيع العقد لقواعد القانون العام .

الفضاء ، ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقا لهذا الغرض ، أما الاتفاق على أن يكون ما يقيم عليها من مبان ملكا للتوَّجر من وقت إنشائها فلا تأثير له على حقيقة العقد من حيث كونه واردا منذ البداية على أرض فضاء مادام أن الأجرة المتفق عليها في العقد تستحق سواء أقام عليها المستأجر هذه المباني أم لم يقيمها بما يدل على أن المباني لم تكن هي محل العقد . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقد الإيجار المشار إليه يخضع لقواعد القانون العام ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا مخالفة فيه لظاهر نصوص العقد ومدلوله .

المسألة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعنين وآخرين قال فيها إنهم استأجروا منه قطعة أرض فضاء بمقتضى عقد حرر في أول مايو سنة ١٩٤٤ لمدة تنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وقد أُنذِرهم في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بعدم رغبته في تجديد الإيجار ، وبضرورة تسليم العين المؤجرة بما أقيم عليها من المنشآت الثابتة كما اشترط في عقد الإيجار ، وطلب فسخ هذا العقد . لدفع المدعى عليهم بعدم اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها ، لأن قيمة الدعوى تزيد على نصاب القاضى الجزئى ، ولأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو الذى يحكم النزاع ، فأحالت المحكمة

لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تعريض التوَّجر للمستأجر بإقامة مبان في العين تصبح ملكا للتوَّجر بمجرد إقامتها . هذا لا يغير من موضوع العقد مادام قد اتفق على دفع جميع الأجرة سواء أقيمت المباني أم لم تقم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلا قد استند إلى أن العين المؤجرة هي أرض فضاء لا يخضع النزاع القائم في شأنها للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان أساس النزاع القائم بين طرفي الخصومة هو ما إذا كانت العين المؤجرة أرضا فضاء أم أن موضوع عقد الإيجار هو الأرض وما أقيم عليها من المباني التي نص في العقد على أن تكون مملوكة للتوَّجر بمجرد إنشائها ، فإن هذا الحكم يكون قد حسم النزاع نهائيا في جزء من الخصومة وهو الأساس الذى بنيت عليه الدعوى ويكون الطعن فيه جائزا على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - متى كان الثابت من نصوص عقد الإيجار أن العين المؤجرة هي أرض فضاء أجرت لمدة معينة مع الترخيص للمستأجر في أن يقيم عليها دارا للسكنى تصبح مبانها مملوكة للتوَّجر بمجرد إنشائها ، فإن إنشاء هذه المباني لا يغير من موضوع عقد الإيجار ، على اعتبار أنه أرض فضاء ، إذ لا عبرة في هذا الخصوص بالرفض الذى استوجرت من أجله الأرض

الدعوى إلى محكمة بور سعيد الابتدائية وقيدت بحدودها برقم ٨ سنة ١٩٥٠ . ثم عدل المدعى والمطعون عليه ، طلباته إلى طلب الحكم بفسخ عقد الإيجار وتسليم الأرض المؤجرة بماعليها من المباني الثابتة ، وبمبلغ ٦٣١ ج و ٥١٢ م مقابل الانتفاع من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لغاية فبراير سنة ١٩٥٠ وما يستجد بواقع ١٥٧ ج و ٨٧٨ م شهريا من أول مارس سنة ١٩٥٠ حتى الإخلاء . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ تنازل المطعون عليه عن هذا الطاعنين على أن يكونوا ملزمين بأداء الأجرة متضامنين . ودفع الطاعنون الدعوى بأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو الذى يحكم واقعة النزاع ، لأن المتعاقدين قصدوا تأجير دار للسكن بدليل مانص عليه فى عقد الإيجار من أن المؤجر يملك المباني التى تقام على الأرض المؤجرة وأنها تكلف باسمه عند إنشائها . وفى ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة أولا برفض طلب الفسخ والإخلاء ، وثانيا بالزام الطاعنين متضامنين بمبلغ ٢٦١ ج و ٥٧٦ م فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٥٠ سنة ٢ ق المنصورة . فدفع الطاعنون بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وفى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدفع وبجواز الاستئناف وبقبوله شكلا وحددت لنظر الموضوع جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فقرر الطاعنون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم جواز الطعن ، لأن الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الاستئناف ، وإنما اقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، فهو

قضاء لم تنته به الخصومة كلها أو بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع تطبيقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلا ، فإنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أنه لتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يتعين أن تكون العين المؤجرة من الأماكن أو أجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض ، سواء أكانت مفروشة أم غير مفروشة . ولما كان عقد الإيجار خاصا بأرض قضاء فإن النزاع القائم بشأنه يخرج عن نطاق أحكام هذا القانون وفقا لنص المادة الأولى منه ، ولما كان أساس النزاع القائم بين طرفى الخصومة هو ما إذا كانت العين المؤجرة أرضا قضاء أم أن عقد الإيجار موضوعه الأرض وما أقيم عليها من مباني نص فيه على أنها تكون مملوكة للمؤجر بمجرد إنشائها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الأرض المؤجرة هى أرض قضاء لا يخضع النزاع القائم فى شأنها للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يكون قد حسم النزاع نهائيا فى جزء من الخصومة وهو الأساس الذى بنيت عليه الدعوى ، ومن ثم يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وبجواز الاستئناف تأسيسا على أن عقد

الإيجار ينصب على أرض فضاء يخضع النزاع القائم في شأنه لقواعد القانون المدني دون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فقد أخطأ في تطبيق القانون وغالب مدلول العقد موضوع النزاع ، ذلك لأن الطاعنين دفعوا بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن عقد الإيجار المؤرخ في أول مايو سنة ١٩٤٤ يشمل المباني القائمة بقصد استغلالها دارا للسينما ، وعلى هذا الأساس يكون المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو الذي يحكم النزاع ، ومن ثم يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية والذي أخذ بوجهة نظر الطاعنين نهائيا في هذا الخصوص لا يجوز استئنافه وفقا لنص المادة ١٥ من القانون المشار إليه . يدل على ذلك أنه ظاهر من عقد الإيجار استئجار الطاعنين للمعين المؤجرة بقصد استغلالها دارا للسينما ، وأنه ثابت من البند الثالث من العقد أن المباني والمنشآت تكلف باسم المؤجر بسجلات العوائد ، وأن قيمة الإيجار عن المدة كلها ٢٤٢٠ ج ، بما يدل على أن الغرض هو تأجير دار للسينما التي تملكها الطاعنون عليه بمجرد إنشائها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن واقعة النزاع تخضع لقواعد القانون العام ، فإنه قد استند في ذلك إلى أن المعين

المؤجرة هي أرض فضاء ، وأنه لا يغير من ذلك أن يكون المستأجر لملك الأرض قد أقام عليها بناء ، وأن لا محل للنوسع في تفسير القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لأنه قانون خاص جاء على خلاف أحكام القانون العام . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ولا مخالفة فيه لظاهر نصوص العقد ومدلوله . ذلك أن كون الأرض قد أجرت لمدة معينة مع الترخيص للمستأجر في أن يقيم عليها دارا للسينما تصبح مبانيها مملوكة للطاعنون عليه بمجرد إنشائها لا يغير من موضوع عقد الإيجار على اعتبار أنه أرض فضاء ، إذ لا عبرة في هذا الخصوص بالغرض الذي استؤجرت من أجله الأرض الفضاء ، ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقا لهذا الغرض . أما الاتفاق على أن يكون ما يقام عليها من مباني ملكا للمؤجر من وقت إنشائها فلا تأثير له على حقيقة العقد من حيث كونه واردا منذ البداية على أرض فضاء ، وأن الأجرة المتفق عليها في العقد تستحق سواء أقام عليها الطاعنون مباني أم لم يقيموها بما يدل على أن المباني لم تكن هي محل العقد .

ومن حيث إنه يبين ما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٩٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(الجمعية العمومية)

٣٥٣

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ — اختصاص . أقدمية . قرار تحديد الأقدمية صدر في ظل قانون مجلس الدولة . بقاؤه دون نشر أو إعلان حتى تاريخ سريان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص محكمة النقض بالظن فيه .

ب — أقدمية . أقدمية رجال القضاء والنيابة الذين يعادون إلى مناصبهم . كيفية تحديدها . المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

ج — أقدمية . أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي . أساس تحديدها . الفقرتان ٤ و ٥ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

المبادئ القانونية

١ — متى كان قرار تحديد أقدمية الطالب الذي صدر في ظل قانون مجلس الدولة لم ينشر ولم يثبت أنه أعلان إليه حتى تاريخ سريان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظره وفقا للمادة ٢٣ من القانون المشار إليه .

٢ — إن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ نصت على أن أقدمية القضاة والمستشارين الذين يعادون إلى مناصبهم تعتبر من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة ، فإن المستفاد من ذلك أن محل تطبيق هذا النص

أن يكون رجل القضاء أو النيابة عند إعادته للقضاء أو النيابة قد أعيد في نفس الدرجة التي كان فيها من قبل ، أما إذا عاد من خارج السلك القضائي وعين في وظيفة قضائية درجتها غير تلك التي كان يشغلها ، فإن أقدميته تحدد وفقا لنص الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢٤ المشار إليها .

٣ — أساس تحديد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي هو وفقا لنص الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تاريخ القيد بجدول المحامين العام أو مدة الخدمة في المصالح الأخرى ، فلا محل للاعتداد بالدرجة التي يحصل عليها خارج السلك القضائي أو بتماثل الوظيفة التي كان يشغلها لتلك التي عين فيها ، بل العبرة بمبدأ الخدمة في وظيفة فنية يمارس فيها العمل القانوني ولا يغني عن ضرورة شغل وظيفة فنية أن يكون من شغل وظيفة كتابية قد ندب لقيام ببعض الأعمال القانونية . ولا محل للتمسك بمجرد القيد بجدول النظراء بوزارة العدل إذ أن هذا القيد لا شأن له بالأقدمية .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الطلب ، ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن الطالب خرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٤١ وفي ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ عين بمعد في وظيفة رئيس أمناء المخازن بقسم الحسابات بوزارة الأوقاف بمهامية مقدارها ١٠ جنيهات شهريا لمدة سنة قابلة للتجديد ، وندب للعمل في وظيفة كاتب بقسم القضايا ، وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٤٤ عين في هذه الوظيفة على أن يكون في الدرجة السابعة واحتساب أقدميته فيها من تاريخ دخوله الخدمة في ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الأوقاف الأعلى بتعيين الطالب الذي وُصف بأنه مندوب مساعد تحت الاختبار بقسم القضايا في وظيفة محام من الدرجة الثالثة بمهامية مقدارها ١٢ جنيا ، وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ قدم طالبا قال فيه إنه لا يزال مقيما في الوزارة بصفة مؤقتة وطلب تثبيته في وظيفته مع إعفائه من الكشف الطبي وضم مدة خدمته السابقة ، وذلك قبل تنفيذ نقله إلى وزارة العدل ، وقد وافق مجلس الأوقاف الأعلى على هذا الطلب في ٢٩ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وفي ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بتعيين الطالب وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة وحددت أقدميته بعد الأستاذ وفي ٤ إبريل سنة ١٩٤٦ وافق مجلس الأوقاف الأعلى على تعيين الطالب محاميا بقسم القضايا بدرجة ومهامية التي يتقاضاها ومقدارها ٢٠ جنيا وفي ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ رقي إلى وظيفة محام من الدرجة الثانية وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ عين وكيل للنائب

العام من الدرجة الثانية وحددت أقدميته بقرار من وزير العدل في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد الأستاذ وقبل الأستاذ وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قرر الطالب الطعن في القرار الصادر من وزير العدل في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بتحديد أقدميته والقرار الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بترقية كل من الأستاذين ومن مهمما ، وطلب إلغاء هذين القرارين ، والحكم بإلزام وزارة العدل بأن تدفع للطاعن ٦ جنيهات شهريا اعتبارا من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تعديل أقدميته وفقا للقانون وترقيته تبعاً لذلك إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى ومبلغ قرش صاغ بصفة تعويض رمزي عن الضرر الأدبي الذي أصابه ، وقال بيانا لطلبه أنه كان محاميا من الدرجة الثالثة بقسم قضايا وزارة الأوقاف ، وإنه إذ عين في ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة حددت أقدميته بعد الأستاذ فلما عين وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية نقل من وزارة الأوقاف ، فانه كان يشغل وظيفة محام من الدرجة الثانية وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣ تحدد أقدمية الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة ، وأنه وفقا لهذا النص كان يتعين تحديد أقدميته من تاريخ تعيينه أول مرة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة ، وإن الطالب كان يشغل وظيفة محام من الدرجة الثانية ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهي وظيفة تعادل درجة وكيل نيابة من الدرجة الثانية ، فكان يتعين أن تكون أقدميته بين زملائه

من ذلك التاريخ وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من هذا القانون ، ومن ثم يكون قرار وزير العدل بتحديد أقدميته في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقع مخالفا للقانون متعينا لإلغاء وإلغاء قرار وزير العدل الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بترقية ومن معه ممن تخطوا الطالب في الترقية .

« ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر هذا الطلب ، لأن القرار الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد صدر في ظل القانون الخاص بإنشاء مجلس الدولة وقبل العمل بقانون نظام القضاء . ولم تكن القرارات الصادرة بترتيب الأقدمية من القرارات التي يختص بمجلس الدولة بالنظر في إلغائها . ولما كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ليس لها أثر رجعي ، فإنه لا يصح أن ينعطف أثر هذه المادة على القرار الصادر بتحديد أقدمية الطالب بصدوره قبل العمل بهذا القانون .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن قانون استقلال القضاء يرتب أثرا مباشرا للأقدمية عند التعيين أو الترقية باعتبار أنها عنصر من عناصر التقدير والموازنة في هذا الخصوص . ولما كان مجلس الدولة مختصا بالنظر في الطعون الموجهة إلى قرارات الترقية التي من أهم عناصرها الأقدمية ، فإنه يكون بحسب نصوص قانونه وما جرى عليه قضاؤه مختصا بالنظر في الطعون التي تنصب على قرارات تحديد الأقدمية . ولما كان قرار تحديد أقدمية الطالب لم ينشر ولم يثبت أنه أعلن للطالب فإن باب الطعن فيه يبقى مفتوحا ، ومن ثم تكون هذه المحكمة مختصة بنظره عملا بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

« ومن حيث إن الطلب بني على سببين : يتحصل الأول منهما في أنه كان محاميا بقسم قضايا وزارة الأوقاف ، وأنه إذ عين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة حددت أقدميته بعد الأستاذ ، فكان يجب عند تعيينه وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثانية أن يكون في أقدميته السابقة وفقا للمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء ، ومن ثم يكون قرار وزير العدل بتحديد أقدميته في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد الأستاذ وقبل الأستاذ قد وقع مخالفا للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ نصت على أن أقدمية القضاء والمستشارين الذين يعادون إلى مناصبهم تعتبر من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة ، فإن الاستفادة من ذلك أن عمل تطبيق هذا النص أن يكون رجل القضاء أو النيابة عند إعادته للقضاء أو النيابة قد أعيد في نفس الدرجة التي كان فيها من قبل ، أما إذا عاد من خارج السلك القضائي وعين في وظيفة قضائية درجتها غير تلك التي كان يشغلها فإن أقدميته تحدد وفقا لنص الفقرتين ٥٠٤ من المادة ٢٤ المشار إليها ، ولما كانت أقدمية الطالب إذ حددت أول مرة بعد الأستاذ قائما كان هذا في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة ، فلما عين للمرة الثانية بالنيابة العامة عين في وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية وهي غير الدرجة التي كان يشغلها من قبل ، وبناء على ذلك لا يجوز له التحدي بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بل

يجب أن يكون تحديد أقدميته وفقا لنص الفقرتين ٤، ٥ من المادة ٢٤ من القانون المشار إليه باعتباره معيناً من خارج السلك القضائي في غير المنصب الذي كان يشغله من قبل .

د ومن حيث إن السبب الثاني مؤسس على أن الطالب كان يشغل وظيفة محام من الدرجة الثانية بوزارة الأوقاف من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ودرجتها تعادل درجة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية وأنه إذ عين في الوظيفة الأخيرة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فإنه كان يتعين احتساب أقدميته بين زملائه في تلك الوظيفة من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الفقرتين ٤، ٥ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تنصان على أن أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي تحدد في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ، ويكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بمجدول المحامين العام . ويبين من هذا أن أساس تحديد الأقدمية هو تاريخ القيد بمجدول المحامين العام لمن يعين من المحاماة أو مدة الخدمة في المصالح الأخرى لمن كان يشغل وظيفة يؤهل العمل بها للمعين في وظيفة قضائية ، فلا محل للاعتداد ، بالدرجة التي يحصل عليها خارج السلك القضائي أو بتماثل الوظيفة التي كان يشغلها لتلك التي عين فيها ، بل العبرة بمبدأ الخدمة في وظيفة فنية يمارس فيها العمل القانوني، ولا يغني عن ضرورة شغل وظيفة فنية أن يكون من شغل وظيفة كتابية قد ندب للقيام ببعض الأعمال القانونية ،

ولما كان الطالب — يبين من ملف خدمته — كما ذكر آنفاً قد عين في ٩ يونيو ١٩٤٢ بوزارة الأوقاف في وظيفة كتابية ولم يعين محامياً من الدرجة الثالثة إلا في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٤ فيجب ألا ينظر في تحديد أقدميته إلا إلى هذا التاريخ الأخير ولا يفيد الطالب التمسك بمجرد قيده بمجدول النظراء بوزارة العدل كما تدل على ذلك الشهادة المقدمة منه إذ أن هذا القيد لا شأن له بالأقدمية ، ذلك لأن النص الوارد بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالنظراء إنما ورد في معرض التحدث عن الشروط الواجب توافرها لصلاحيية التعيين في الوظائف القضائية المختلفة . د ومن حيث إنه يخلص من ذلك أن بدء اشتغال الطالب بالعمل القانوني الذي تحدده أقدميته وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ هو تاريخ تعيينه محامياً من الدرجة الثالثة بوزارة الأوقاف في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ وهو بهذا الوضع يكون لاحقاً في الأقدمية لكل من الاستاذين اللذين عيناً في وظيفة معاون للنيابة في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ واستمرا في العمل بها حتى رقياً إلى وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك فلا يصح أن يتقدم الطاعن عليهما في الأقدمية ، ومن ثم فلا جدوى من بحث حالة من يسبقهما في الأقدمية وهو الذي عين بجامعة الاسكندرية من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ لغاية ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم عين مساعداً للنيابة المختلطة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وكيلاً من الدرجة الثانية بها في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ثم وكيلاً للنائب العام بالمحاكم الوطنية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

« ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن في تحديد أقدمية الطالب على غير أساس يتعين رفضه ورفض باقي الطلبات المؤسسة عليه . »

(القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٩٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وحسن دارد ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود هباد وأئیس قالی ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٥٤

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ترقية . ليس بين المرشحين من يستحق الترقية لكفاءته الممتازة . وجوب إجراء الترقية على أساس الأقدمية . لا عبرة بما تجر به لجنة الترقية من تقسيم المرشحين إلى درجات ا و ب و ج .

المبدأ القانوني

إذا رأت لجنة الترقية أن ليس بين المرشحين للترقية من قضاء الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى من ترى ترقيته لكفاءته الممتازة كان لزاماً أن تجرى الترقية على أساس الأقدمية ما لم يعوق ترقية أحد منهم عائق يتصل بالمصلحة العامة ، ولا اعتداد بما أجرته لجنة الترقية من تقسيم المرشحين بالأقدمية إلى درجات ا ، ب ، ج .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسب ما بين من الأوراق المتصلة في أن الطالب عين مستاعداً للنيابة العامة ثم رقى إلى الوظائف التالية واستمر في عمله إلى أن عين قاضياً من الدرجة الثانية وفي خلال المدة التي قضاها في عمله أظهر كفاية واستقامة تشهد بهما التقارير المودعة بملفه السري وإذا هو يترقب

الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها إذا به قد فوجيء بالمرسوم الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠ متخطياً إياه في الترقية إلى تلك الدرجة وهرقياً إليها ستة عشر من زملائه من يلونه في الأقدمية مع أنه لا يقل عنهم في الأهلية بما حدا به إلى تقديم طعنه بطلب إلغاء المرسوم الآنف ذكره واستحقاقه للترقية لوظيفة قاض من الدرجة الأولى على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ كما كانت قبل صدور المرسوم المشار إليه .

« ومن حيث إن الطالب ينهى على المرسوم المطعون فيه مخالفته للقانون وسوء استعمال السلطة ، ذلك أن المرسوم المذكور قد رقى من يلونه في الأقدمية مع أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء تنص على أن لجنة ترقية قضاء الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى تعد كشفاً بأسماء من يراد ترقيةهم بالأقدمية ليختار منهم وزير العدل العدد المطلوب للترقية ؛ ولما كانت أقدمية الطالب تبرر ترقيته دون تركه بمن هم بعده في كشف الأقدمية ولا يؤيدون عنه أهلية وكان تخطيه بغير مبرر أو دافع من المصلحة العامة فإن المرسوم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه سوء استعمال السلطة .

« ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب تأسيساً على أن لجنة الترقية قد اجتمعت وأعدت وفقاً للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء كشفاً واحداً بأسماء منتخب العدد المنظور ترقيةهم بحسب الأقدمية ولم يحركوا كشفاً بمن يراد ترقيةهم من ذوي الكفاية الممتازة للعظم وجود من يصل إلى هذه المرتبة وقسمت المطلوب ترقيةهم من ذوي الأقدمية إلى مراتب ثلاث

مهتدية في ذلك بما تدل عليه أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم ، وكان الطالب ضمن من وضعوا في المرتبة الثالثة فوق اختيار وزير العدل في الترقية على تسعة عشر قاضيا من أصحاب المرتبتين الأوليين وعلى سبعة من أصحاب المرتبة الثالثة ولم يلحق الطالب دوره في تلك المرتبة ، لأن ترتيبه فيها بعد السابع من زملائه الذين رقبوا قبله ، واختيار الوزير على هذا النحو بعد التقسيم الذي أجرته اللجنة للمصلحة العامة هو نهج سليم لا مخالفة فيه للقانون ولم يشبه سوء استعمال السلطة مادام من رقب بعد الطالب من زملائه يفضلونه في الأهلية .

« ومن حيث إن النيابة العامة ترى أن لجنة الترقية — وإن لم تعد كشفا يحوى أسماء من يراد ترقيةهم لكفائتهم الممتازة مع كشف الأقدمية الذي حررته — إلا أن تقسيم قضاة الدرجة الثانية وكلاء النيابة من الدرجة الأولى في هذا الكشف إلى ثلاث مراتب لا يعتبر إخلالا بقاعدة الأقدمية ، وإنما هو إجراء يتحقق به صالح العمل . ولما كان الطالب يجادل في تقدير لجنة الترقية له بوضعه في المرتبة الثالثة مع أنه لا يقل في أهليته عن وضعوا في المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا مناص من مقارنة أهليته بأهلية من يلونه في الأقدمية وتخطوه في الترقية لتفصل المحكمة على ضوء ما يبين لها من هذه المقارنة .

« ومن حيث إنه يبين من نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أن ترقية قضاة الدرجة الثانية وكلاء النيابة من الدرجة الأولى تكون بالأقدمية مع جواز الترقية للكفاية الممتازة بقدر معلوم لا يزيد على تلك الوظائف الحالية ، وأن على لجنة الترقية أن تعد كشفين أحدهما يحوى من توهمهم أقدميتهم للترقية على

أن يحتوى على ضعف المنظور ترقيةهم والآخر يعرض أسماء من يرى ترقيةهم لكفائتهم الممتازة ، وعلى ذلك فلكل من شمله الكشف الأول الأمل في الترقية وفقا لأقدميته ولا ينقض من هذا أن يكون لوزير العدل حق الاختيار من الكشف الذي تحرره لجنة الترقية ، إذ اختيار الوزير يجب أن يستهدف الأصل الذي أقيم عليه التشريع في هذا الموطن ، وهو أن الترقية من الكشف الأول تكون بالأقدمية فلا يحل للوزير أن يتخطى مرشحا إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة . ولما كان الثابت من وقائع الطلب أن لجنة الترقية رأت أن ليس بين المرشحين من ترى ترقيةهم لكفائتهم الممتازة ، فكان لزاما أن تجري ترقية قضاة الدرجة الثانية وكلاء النيابة من الدرجة الأولى على أساس الأقدمية ما لم يعوق ترقية أحد منهم عائق يتصل بالمصلحة العامة ، ولما كان يبين من الأوراق أن بعض زملاء الطالب ممن كانوا يلونه في الأقدمية قد رقبوا دونه ، ولما لم يكن لتخطيه سبب يتصل بالمصلحة العامة — لما كان ذلك يكون تخطيه مخالفا للقانون عما يتعين معه إلغاء المرسوم المطعون فيه فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية لوظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود عياد وأنيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٥٥

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

طلب الإلغاء . ميعاد تقديمه . متى يبدأ هذا الميعاد .
المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ مرافعات والمادة ٢٣ من
قانون نظام القضاء .

المبدأ القانوني

ميعاد تقديم طلب الإلغاء لا يبدأ وفقا
للادتين ٣٧٩ و ٤٢٨ من قانون المرافعات
والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إلا من
تاريخ اعلان القرار الى ذوى الشأن فيه أو
من تاريخ ما يقوم مقام الاعلان وهو تاريخ
نشره أو تاريخ العلم به . واذن فتي كان
الطالب بعد صدور القرار المطعون فيه في
٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم شكوى
لوزير العدل في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١
متظلبا فيها من تحديد أقدميته وبأنيا شكواه على
نفس الأسباب التي يستند إليها في طعنه في
القرار المطعون فيه بما يستفاد منه أنه علم به
هنا لا شك فيه في تاريخ شكواه المحررة
في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وكان لم يرفع
طعنه إلا في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١
بعد مضي الثلاثين يوما التالية لعلسه ،
فان هذا الطلب يكون قد قدم بعد الميعاد
القانوني .

المحكمة

د من حيث إن الطلب تتحصل وقائمه حسبا
يبين منه ومن سائر أوراقه في أن الطالب خرج
من كلية الحقوق في مايو سنة ١٩٣٩ ثم قيد اسمه

بجدول المحامين في ٢٩/٧/١٩٣٩ واشتغل بالمحاماة
إلى أن عين أمينا لمكتبة محكمة الاستئناف في
٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٤ ، وفي ١٥ من سبتمبر
سنة ١٩٤٦ عين محاميا من الدرجة الثانية بإدارة
قضايا الحكومة ثم رقي في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٩
إلى وظيفة محام من الدرجة الأولى الممتازة وهي
تمثل وظيفة قاض من الدرجة الأولى ، وفي ٨
من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بتعيينه
قاضيا من الدرجة الأولى بغير علم منه ودون إرادته
وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدر وزير
العدل قرارا بتحديد أقدميته تاليا للاستاذ ...
ابتداء من تاريخ لاحق لتاريخ ١٠ يونيو
سنة ١٩٤٩ وقت تعيينه محاميا من الدرجة الأولى
الممتازة مع أنه كان يجب احتساب أقدميته
من تاريخ تعيينه في تلك الدرجة أخذا بما درجت
عليه وزارة العدل في شأن غيره من بعض الزملاء
الذين اعتبرت وظائفهم في إدارة قضايا الحكومة
معادلة لما يمثليها في القضاء وتأسيسا على ذلك
طلب إلغاء قرار وزير العدل المشار اليه ووضعه
في أقدميته الصحيحة بين زملائه من قضاء الدرجة
الأولى اعتبارا من ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ مع
إلزام وزارة العدل بالمصروفات ومقابل
أتعاب المحاماة .

د ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم
قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد لأن القرار
المطعون فيه صدر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١
وعلم به الطالب في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ولم
يقرر طعنه إلا في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١
بعد ميعاد الثلاثين يوما الذي توجب مراعاته
المادتان ٢٣ من قانون نظام القضاء و ٤٢٨ من
قانون المرافعات .

د ومن حيث إنه وإن كان ميعاد الطعن

٣٥٦

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — أقدمية . أقدمية المعين من خارج السلك القضائي . أساس تحديدها . هو تاريخ القيد بجدول المحامين العام أو مدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى . عدم جواز احتساب المدة التي كان يعمل فيها كاتباً بأحدى الوزارات . لا عبرة بقيد بجدول النظراء .

ب — أقدمية . أقدمية المعين من خارج السلك القضائي . وضعه بين ظلية من يماثلونه في بدء العمل القانوني ومدته ممن بدأوا معه مدة خدمته . لا هيبة .

المبادئ القانونية

١ — العبرة في تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي هي إما بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى ، وإما بتاريخ القيد في جدول المحامين العام . وإذن فلا تحتسب المدة التي كان يعمل فيها المعين من الخارج كاتباً بأحدى الوزارات وإن كان يقوم في هذه المدة بتحرير المذكرات في بعض القضايا والمرافعة فيها ، كما لا عبرة أيضاً بقيد بجدول النظراء واعتباره نظيراً للعمل بإدارة قضايا الحكومة ، لأن هذا لا يغير من حقيقة الواقع الثابت لدى المحكمة من أنه كان يشغل فعلاً وظيفة كتابية ، فعمله يعتبر كتابياً لا قانونياً حتى يمكن أن تطبق عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

٢ — إذا صدر قرار من وزير العدل بتحديد أقدمية المعين من خارج السلك القضائي بين غالبية من يماثلونه في بدء العمل

بطريق النقص ثلاثين يوماً وفقاً للمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات إلا أن هذا الميعاد لا يبدأ طبقاً للمادة ٣٧٩ من هذا القانون إلا من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن تتبع في تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء القواعد والاجراءات المقررة للنقص في المواد المدنية فانها لا تكون قد نصت على احتساب ميعاد تقديم تلك الطلبات من تاريخ غير تاريخ الاعلان ، ولما كان مقتضى ذلك ألا يبدأ ميعاد تقديم طلب الالغاء إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن فيه أو من تاريخ ما يقوم مقام تاريخ إعلان القرار وهو تاريخ نشره أو تاريخ العلم به وكان يبين من الأوراق أن الطالب بعد صدور القرار المطعون فيه في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم شكوى لوزير العدل في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ متظالماً فيها من تحديد أقدميته بين قضاة الدرجة الأولى في تاريخ لاحق لتاريخ تعيينه محامياً من الدرجة الأولى الممتازة في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ وبأنها شكواه على نفس الأسباب التي يستند إليها في طعنه في القرار المطعون فيه مما يستفاد منه أنه علم به علماً لا شك فيه في تاريخ شكواه المحررة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ — لما كان ذلك وكان الطالب لم يرفع طعنه إلا في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بعد مضي الثلاثين يوماً التالية لعلبه ، يكون الدفع المقدم من وزارة العدل بعدم قبول الطلب شكلاً لتقديمه بعد الميعاد في محله ومن ثم يتعين قبوله والحكم على مقتضاه .

(القضية رقم ٤١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم وإسماعيل ومحمود هباد وأنيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

القانوني ومدته من بدأوا معه مدة خدمته
فان وضع أقدميته على هذا النحو يكون
وضعا سليما .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين
من الأوراق في أن الطالب يقرر بأنه وظف
كاتباً بإدارة قضايا وزارة الأوقاف عام ١٩١٨ ،
وفي سنة ١٩٢٦ تخرج في كلية الحقوق واستمر
في عمله ككاتب وهو يقوم بأعمال قانونية وفي
٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ عين مندوباً قضائياً
بإدارة قضايا وزارة الأوقاف وفي ٢٤ من ديسمبر
سنة ١٩٤٧ عين محامياً من الدرجة الأولى الممتازة
وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بتعيينه
في وظيفة قاض من الدرجة الأولى وفي ٢٩ من
أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدر وزير العدل قراراً
بتحديد أقدميته بين قضاة الدرجة الأولى اعتباراً
من ٣ مارس سنة ١٩٥٠ على أساس أنه مارس
عمله القانوني من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ تاريخ
تعيينه مندوباً قضائياً مع أنه مارسه من سنة
١٩٢٦ وكان يجب احتساب أقدميته بين قضاة
الدرجة الأولى منذ تعيينه في ٢٤ من ديسمبر
سنة ١٩٤٧ محامياً من الدرجة الأولى الممتازة التي
تعادل وظيفة قاض من الدرجة الأولى كما وضعت
أقدميته في وضع تال لزملائه مع أنه يسبقهم في
تاريخ التخرج ويزيد عنهم في مدة اشتغاله بالعمل
القانوني بما دفعه إلى أن يعطى في قرار ٢٩ من
أكتوبر سنة ١٩٥١ بتحديد أقدميته فرفع الطعن
رقم ٤٠ لسنة ٢١ ق طالباً إلغاء وضعه في
أقدميته بين زملائه من قضاة الدرجة الأولى
اعتباراً من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقت تعيينه
محامياً من الدرجة الأولى الممتازة . وبالأوامر

وزارة العدل بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفي
١ من يناير سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بحركة
تعيينات وترقيات روعيت فيها الأقدمية المطلقة
بالنسبة لغيره ولم يرق فيها إلى الدرجة التالية
لوظيفة قاض من الدرجة الأولى فلماذا رفع الطعن
رقم ٥ لسنة ٢٣ وطلب فيه إلغاء مرسوم ١ من
يناير سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى
وظيفة وكيل محكمة من الدرجة الثانية أو ما يماثلها
مع ترقيته إلى تلك الدرجة بأقدمية قبل من رقا
دونه وكانوا قضاة من الدرجة الأولى منذ تعيينهم
بمرسوم ٥ يناير سنة ١٩٤٨ و ٦ سبتمبر
سنة ١٩٤٨ وهم الأساندة
والذين بدأت خدمتهم وممارستهم للعمل القانوني
على التوالي من ٧ من يونيو سنة ١٩٣٢ و ١٢ من
ديسمبر سنة ١٩٣٢ و ٣ من مايو سنة ١٩٣٣ بعد
ممارسته للعمل القانوني ابتداء من سنة ١٩٢٦ مع
القضاء له بما ترتب على هذا الطعن من آثار من
حيث الأقدمية و فرق المرتب والإزام وزارة
العدل ومجلس الوزراء بالمصروفات وأتعاب
المحاماة . وبجلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أضاف
إلى طلباته السابقة طلباً بإلغاء المرسوم الصادر في
٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخفيضه
في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب)
أو ما يعادلها ، مؤسسا طعنه في المرسوم الأخير
باعتباره أثراً من آثار الطعن في المرسوم الأول
على نفس الأسباب التي استند إليها في الطعن في
المرسوم المذكور .

د من حيث إن الطعن في قرار ٢٩ من
أكتوبر سنة ١٩٥١ وفي مرسوم ١ يناير سنة
١٩٥٣ و ٣ أغسطس سنة ١٩٥٣ بني على
مخالفة القانون من وجهين : أولهما أنه يتحصل
في أن وزير العدل جدد أقدميته بين قضاة الدرجة

ولا وزن في تحديد أقدميته بقيده قبل ذلك بمجدول النظراء من سنة ١٩٢٧ ولا باشتغاله بتحرير المذكرات في القضايا والمرافعة فيها ، لأن عمله الأصلي لم يكن وقتئذ إلا عملاً كتابياً وهو عمل غير قانوني كما أن تعيينه في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ محامياً من الدرجة الأولى الممتازة لا تأثير له في تحديد أقدميته بين قضاة الدرجة الأولى لأن هذه الدرجة إن صلت لتعيينه في وظيفة قاض من الدرجة الأولى عملاً بالمادة ٥ من قانون استقلال القضاء إلا أنه لا اعتبار لها في تحديد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي وفقاً للمادة ٢٤ من القانون المشار إليه . وانتهت الوزارة إلى رفض طلبات الطاعن — وطلبت النيابة ضم الكشف بأقدمية من قبله من قضاة الدرجة الأولى لتقضى المحكمة على ضوئه حسبما يبين لها من المقارنة بين مدة خدمته ومدة خدمة من سبقوه في الأقدمية .

د ومن حيث إن هذا النعي بوجهيه مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن قانون استقلال القضاء إذ يتحدث عن أقدمية القضاة المعينين من خارج السلك القضائي نص في المادة ٢٤ منه على أنه : " تحدد أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي في مرسوم التعيين أو بقرار يصدر من وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ، ويكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بمجدول المحامين العام ، ويستفاد من هذا النص أن العبرة في تحديد الأقدمية هي إما بمدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى وإما بتاريخ القيد بمجدول المحامين العام . ومن ثم فلا يعتد في تحديد الأقدمية بالمرتب السابق الذي كان يتقاضاه المعين في القضاء بالنفا ما بلغ ، ولا بدرجة

الأولى بالقرار المطعون فيه ابتداء من ٣ مارس سنة ١٩٥٠ بحجة أنه لم يمارس عمله القانوني إلا من تاريخ تعيينه مندوباً قضائياً في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ مع أنه كان يمارسه بموجب قيده بمجدول النظراء واعتباره نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة اعتباراً من سنة ١٩٢٧ ومع أنه كان يقوم وهو كاتب بتحرير المذكرات والمرافعة في القضايا وذلك يعتبر عملاً قانونياً بالمعنى الوارد في المواد ٣ ، ٥ ، ٢٤ من قانون استقلال القضاء بما يتعين معه احتساب مدة خدمته حسب مدة خدمته خارج السلك القضائي ، ويتحصل الوجه الثاني في أن الوزارة لم تحدد أقدميته بقرار ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بين قضاة الدرجة الأولى ابتداء من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ تاريخ تعيينه محامياً من الدرجة الأولى الممتازة التي تماثل وظيفة قاض من الدرجة الأولى وفقاً للسادة ٥ من قانون استقلال القضاء بل وضعته في الأقدمية تالياً لزملائه الذين تخرجوا في سنى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ مع أنه يسبقهم من تاريخ التخرج وبدأ مدة خدمته في العمل القضائي قبل تخرجهم مما يجب معه إعمالاً للمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء أن يكون قبلهم في الأقدمية ولو كان قد روعي تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه تحديداً صحيحاً لكان قد رقي بالأقدمية في مرسوم ١ من يناير سنة ١٩٥٣ و ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قبل من رقوا من زملائه الذين تخطوه في الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها .

د ومن حيث إن وزارة العدل والنيابة ردتا على الطالب بأن مدة اشتغاله بالعمل القانوني تبدأ من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وقت تعيينه مندوباً قضائياً بإدارة قضايا وزارة الأوقاف

من ترقية زميله الأستاذ وظيفة قاض من الدرجة الثانية .

« ومن حيث إن وزارة العدل طلبت في الموضوع احتياطيا وقض طلبات الطاعن لأنه وإن كان قد وضع بمرسوم ١٩٥٠/٦/١ في وضع سابق في الأقدمية على أقدمية زميله عند تعيينهما وكيل نيابة من الدرجة الثالثة إلا أن أقدميته قد حددت مع تحديد أقدميتهما بقرار ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ وكان يسبقهما إذ ذاك في الأقدمية ، ثم تظلم زميلاه وإذا اقتنعت الوزارة بوجهة نظرهما عدلت أقدميتهما بقرار ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى وضع سابق للطالب . فأدركهما الدور في الترقية لأقدميتهما قبله .

« ومن حيث إن النيابة أبدت رأيها بمجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقالت إن قرار ٣١ يناير سنة ١٩٥١ الذي تضمن ترقية الأستاذين وإن كان باطلا إلا أنه لا يفيد الطالب في شيء لأن الخطأ لا يقاس عليه ، والباطل لا يكتسب حقا ، وحسب المحكمة أن تشير في أسباب حكمها إلى عدم الاعتداد بقرار الوزير الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتعديل أقدمية زميل الطالب توجيها منها لجهة الإدارة في هذا الشأن ، أما ترقية الطالب فهي تخضع لوضعه في الأقدمية ولا يمكن وضعه إلا في المكان الذي تسمح به أقدميته التي حددت نهائيا بقرارات إدارية لا يمكن المساس بها .

« ومن حيث إن حق الوزير في تحديد أقدمية من يعين من رجال القضاء من الخارج عملا بنص المادتين ٢٤ و ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ — يجب — على ما جرى به

الثانية تأسيسا على طلبه إلغاء قرار ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنه من ترقية زميله وكيل النائب العام من الدرجة الثانية . ولما كانت أقدمية الأستاذ قد حددت تحديدا نهائيا بقرار ترقية وكيل النيابة من الدرجة الثانية لعدم العلم في هذا القرار في الميعاد وكانت ترقية لوظيفة قاض من الدرجة الثانية بمرسوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ قد تمت وفقا لأقدميته الموضوع فيها نهائيا — لما كان ذلك يكون طلب إلغاء هذا المرسوم منعدم الأساس القانوني متعينا رفضه .

« ومن حيث إن الطالب يبنى طلبه بإلغاء قرار ٣١ يناير سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من ترقية الأستاذين وكيل نيابة من الدرجة الثانية وباستحقاقه للترقية لهذه الدرجة على مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة لأن وزارة العدل وقت هذا القرار زميله وتركته في الترقية دون مبرر مع أنه كان يسبقهما في الأقدمية قبل تعديل أقدميتهما بقرار ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذي سبقه به فوقع باطلا لمخالفته للمادتين ٢٤ ، ٨٣ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ ما كان للوزير تعديل أقدميتهما مرة أخرى بعد تحديدهما بقرار ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ خلال شهر من تاريخ تعيينهما وكيل نيابة من الدرجة الثالثة بمرسوم ١ يوليو سنة ١٩٥٠ بما يبنى عليه إلغاء قرار ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وقرار ٣١ يناير سنة ١٩٥٠ فيما تضمنه من ترقيةهما المؤسسة على تعديل الأقدمية بالقرار السابق وبما يبنى عليه استحقاقه هو للترقية في الدرجة التي رقى إليها زميلاه ، وبما يترتب عليه أيضا إلغاء مرسوم ٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه

قضاء هذه المحكمة ، أن يجرى في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينه ، وذلك في حالة ما إذا رأى الوزير أن يجرى هذا التحديد — ولما كان يبين من الأوراق ، أن أقدمية الأستاذين والطالب المعينين وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة بمرسوم أول يونيو سنة ١٩٥٠ قد حددت بقرار وزير العدل في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ وكان ترتيب الطالب في الأقدمية سابقا على زميليه ثم عدلت أقدمية زميل الطالب بوضعهما في أقدمية سابقة على أقدمية الطالب ، وذلك بقرار وزير العدل الصادر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ — أى بعد الميعاد الذى يوجب القانون تحسيدا للأقدمية في عضونه إذا ما رأى الوزير تحديدهما على غير ما هو وارد في مرسوم التعيين ؛ وكان الوزير لا يملك بعد انقضاء هذا الميعاد أن يجرى تعديلا فيما سبق تحديده من أقدميات رجال القضاء لما في ذلك من مساس بحقوق من استقرت أقدميتهم على وضع معين . لما كان ذلك — تكون ترقية الأستاذين بقرار ٣١ يناير سنة ١٩٥١ إلى وكيل نيابة من الدرجة الثانية تأسيسا على قرار تعديل أقدميتهما في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وما ترتب على ذلك من ترقية الأستاذين بمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية — باطلا وتعين لذلك القضاء بطلان القرار المطعون فيه الصادر من وزير العدل في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وإلغاء المرسوم الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إنه فيما يخص بأحقية الطالب

للترقية وكلاء من الدرجة الثانية بأقدمية سابقة على زملائه . فانه طلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة إذ ولايتها مقصورة على قضاء الإلغاء . ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطلب .

(القضية رقم ٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل واماميل مجدى وعبد العزيز سامان وأحمد العروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اماميل ومحمود عياد وأنيس خالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٥٩

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ — نقض . طعن . أقدمية . عدم تحديد وزير العدل أقدمية من يبين من خارج السلك القضائي في خلال شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة . هو من أول يوم من الشهر التالي لتاريخ مرسوم التعيين . المادة ٢٤ من المانور رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

ب — أقدمية . أقدمية من يبين من خارج السلك القضائي . الميعاد الذى يحق لوزير العدل أن يحدد فيه هذه الأقدمية . هو شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . التحديد الحاصل بعد هذا الميعاد . بطلانه .

المبادئ القانونية

أ — يبدأ ميعاد الطعن في حالة عدم تحديد وزير العدل أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي في خلال شهر على الأكثر من تاريخ التعيين وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ من أول يوم من الشهر التالي لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينه دون حاجة إلى اعلام خاص . ذلك أن الوزير في هذه

الحالة يعتبر قد أفصح عن نيته بأن مرسوم التعيين قد حدد أقدميته نهائيا .

٢ - لا يملك وزير العدل تحديد أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي إلا في خلال شهر على الأكثر من تاريخ تعيينه فان هو أصدر قرارا بتحديد أو تعديل الأقدمية بعد هذا الميعاد فإنه يكون باطلا لمخالفته للقانون .

المحكمة

« حيث إن واقعة الطلب ؛ حسبما يبين من التقرير ، ومن سائر الأوراق ، تتحصل في أن الطالب تخرج من كلية الحقوق في دور مايو سنة ١٩٤٦ ثم عين محاميا بقسم قضايا وزارة الأوقاف وتسلم عمله في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ رقي إلى وظيفة محام من الدرجة الثالثة ، وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم تضمن تعيينه وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة ؛ وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قدم طلبا للنائب العام لا يستصدار قرار من وزير العدل بتحديد أقدميته وردما إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهو التاريخ الذي حصل فيه وهو في وزارة الأوقاف على درجة تعادل درجة الوظيفة التي عين فيها . ولما كان المرسوم الصادر بتعيينه وكيلًا للنائب العام لم يحدد أقدميته ، فكان من المتعين على وزير العدل تحديدها وفقا لنص المادتين ٢٤ و ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء . وهذه الأقدمية لو أنها كانت قد حددت لكان تاليا للاستاذ ... وسابقا على جميع المعينين وكلاء للنائب العام بالمرسوم الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والمرسوم الصادر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩

وهو خلاف المرسوم الصادر في ذات التاريخ والذي عين فيه الطالب - وقد ترتب على عدم تحديد أقدميته حرمانه من الترقية في الفرارين الصادرين في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، و ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ . وطلب - أولا : إلغاء قرار الرفض الضمني الصادر من وزير العدل بامتناعه عن تحديد أقدميته بعد تعيينه وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة بالمرسوم الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وجعل أقدميته تاليا للاستاذ ... ، وثانيا : إلغاء قرارى وزير العدل الصادرين في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ٣١ يناير سنة ١٩٥١ فيما تضمناه من عدم ترقيته إلى وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية مع تحديد أقدميته في هذه الدرجة تاليا للاستاذ : ... ، وثالثا : إلزام وزارة العدل بمبلغ ٢٣ ج و ٥٠ مليما فرق المرتب من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ لغاية أبريل سنة ١٩٥١ وما يستجد اغاية تاريخ صدور الحكم وتنفيذه بواقع ٣ ج شهريا ، ورابعا : إلزام وزارة العدل بتعويض مقداره ٣٠٠٠ ج .

« ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لطلبات الإلغاء لرفعها بعد الميعاد واحتياطيا رفض جميع الطلبات وتحدثت عن الدفع بالنسبة لطلب إلغاء الرفض الضمني بامتناع الوزير عن تحديد أقدميته لرفعه بعد الميعاد ، فقالت إن الطالب قد حدد دعواه في صورة طعن في قرار سلبى وهو امتناع وزير العدل عن تحديد أقدميته . ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء تنص على أنه يتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للطعن بالنقض في المواد المدنية ، وتنص المادة ٢٨ مرافعات على أن ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثون يوما . ولما كان

قرار وزير العدل مفروضا صدوره في اليوم التالي لانتفاء الشهر أى في اليوم السابع من يناير سنة ١٩٥٠ فيكون آخر ميعاد للطن فيه هو اليوم الخامس من فبراير سنة ١٩٥٠ . والطاعن قد قرر بالطن في ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ أى بعد الميعاد ، وفي الموضوع بأن أقدميته وقد تحددت وفق مرسوم تعيينه جعلته في ترتيب لم يسمح بأن يتركه الدور في الترقية في القرارات المطعون فيها :

« ومن حيث إن النيابة ترى أن الطعن في امتناع الوزير عن تحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة أمر ممتنع وغير جائز لأن هذا الامتناع ليس قرارا في اصطلاح القوانين التي تحكم طلبات رجال القضاء وهي قانون نظام القضاء وقانون استقلال القضاء وقانون المرافعات ومن المقرر أن النصوص المتعلقة بالشكل وبالإجراءات الشككية لا يصح القياس عليها والأصل أن أقدمية رجال القضاء من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم كما جاء بالمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء التي أحالت عليها المادة ٨٣ في شأن أقدمية أعضاء النيابة ولكن هذه المادة أوردت استثناء من على هذا الأصل خاصا بالمحاميين والقضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي فقد جعل تحديد أقدميتهم في ظرف شهر من تاريخ تعيينهم فإن النص خرج الأمر من دائرة الاستثناء إلى دائرة الأصل .

« ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد قد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ على أن تكون أقدمية القضاة بحسب المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم وفيما يتعلق بأقدمية المعيّنين من الخارج تنص الفقرة الرابعة من نفس المادة على أن تحدد أقدميتهم في مرسوم التعيين

أو بقرار يصدره وزير العدل بعد تعيينهم بشهر على الأكثر ويبين من هذين النصين أن القاعدة العامة في تحديد أقدمية القضاة وأعضاء النيابة وفقا للمادة ٨٣ من القانون المذكور هي مرسوم التعيين وقد حرص الشارع على النص عليها فيمن يعينون من الخارج أيضا ولكن استثناء خول الوزير حق تحديد أقدميتهم بقرار يصدره في شهر على الأكثر من تاريخ التعيين فإن هو لم يصدر قرارا في هذه المدة أصبحت أقدمية المعين من الخارج محدة بمقتضى مرسوم التعيين وفقا للقاعدة العامة ويكون الوزير قد أفصح عن نيته باعتبار أن مرسوم التعيين قد حدد أقدميته نهائيا ومن ثم يبدأ ميعاد الطعن في هذه الأقدمية من أول يوم من الشهر التالي لتاريخ المرسوم ولما كان الطالب يعلم لزاما بتاريخ مرسوم تعيينه المنشور في الوقائع المصرية وعلمه هذا مقرون بعلمه بما يخوله القانون للوزير من تحديد أقدميته في مدى شهر على الأكثر من تاريخ التعيين فإنه لا يكون بعد في حاجة إلى إعلام خاص في حالة عدم تحديد أقدميته بأن ميعاد الطعن يبدأ بعد شهر من تاريخ نشر مرسوم التعيين ، ولما كان الطالب قد عين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ فإن آخر يوم كان يتعين فيه صدور قرار من وزير العدل بتحديد أقدميته هو ٧ يناير سنة ١٩٥٠ . وكان ميعاد الطعن في هذا القرار يتعين أن يكون في مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وذلك وفقا لنص المادتين ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والمادة ٢٨ من قانون المرافعات ، وبذلك تنتهي مدة الطعن في هذا القرار في ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ . ولما كان الطالب لم يقرر بالطن فيه إلا في ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ وذلك بعد فوات الميعاد المحدد قانونا ، فإن الطلب الأول يكون غير مقبول شكلا . ولما

كان دفع الوزارة بعدم قبول طلب إلغاء قرارى ١٦/٩/١٩٥٠ و ١٩٥١/١/٣ شكلاً على غير أساس فإنه يتمين رفضه . ولما كانت أقدمية الطالب قد تحددت بالمرسوم الصادر بتعيينه في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ولم يكن أحد من كانوا يلوونه في الأقدمية قد رقى بقرار ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ فان طعنه عليه يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه عن طلب إلغاء القرار الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنته من عدم ترقيته إلى وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية . فان الثابت من الأوراق أن الطالب عين وكيلًا للنائب العام من الدرجة الثالثة بالمرسوم الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن أقدميته قد اعتبرت محددة وفقاً لهذا المرسوم — كما أتف ذكره — ولم يكن أحد من كانوا يلوون الطالب في الأقدمية قد تخطاه بالترقية بمقتضى القرار المشار إليه . ومن ثم يكون الطعن عايله على غير أساس ، وأما عن طلب إلغاء القرار الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ الذى تضمن ترقية الأستاذين الذين كانوا يلبان الطالب في الأقدمية بمقتضى قرار صادر بتحديد ما في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم عدلت أقدميتهما بمقتضى القرار الصادر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وقد أصبحا لذلك يسبقان الطالب في الأقدمية ، ولما كان الأستاذان عينا وكيلين للنائب العام من الدرجة الثالثة في أول يونيو سنة ١٩٥٠ ، وكان وزير العدل لا يملك استعمال سلطته في تحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٤ والمادة ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٢٣ إلا بعد شهر على الأكثر من تعيينهم ، فان القرار الصادر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتعديل

أقدميتهما يكون قد وقع بعد فوات الميعاد وصدر مخالفاً للقانون وفقاً لنص المادتين المشار إليهما ، إلا أن الطالب لا يستفيد من بطلان هذا التعديل الذى صدر مخالفاً للقانون فيما يتعلق بطلبه إلغاء القرار الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ فيما تضمنته من عدم ترقيته إلى وكيل نيابة درجة ثانية ، ذلك أن دوره في الترقية مع استبعاد زميله المذكورين لم يكن قد حل عند صدور قرار الوزير في ٣١ يناير سنة ١٩٥١ بترقية وكلاء النائب العام من الدرجة الثالثة إلى وكلاء من الدرجة الثانية . لما كان ذلك يكون هذا الطالب على غير أساس أيضاً . على أن الطالب يستفيد بحكم وحدة الكادر — من حيث أقدميته — من الحكم الصادر من هذه المحكمة بمجلسه اليوم في الطعن رقم ٢٠ سنة ٢١ المقدم من زميله الذى طلب في تقرير طعنه فيه إلغاء ترقية زميله المذكورين بالقرار الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ وما ترتب عليهما .

ومن حيث إنه بما تقدم يتمين عدم قبول الطالب الأول شكلاً ورفض الطالبين الثانى والثالث موضوعاً ، ورفض باقى الطلبات المؤسسه عليه .

(القضية رقم ٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل وإسماعيل مجدى وعبد الميرز سليمان وأحمد الروسى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود عباد وأتيس قالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٩٠

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . ترقية . إلغاء أحد المراسيم بالحركة القضائية مؤسس على مقارنة الطالب بزميل معين بذاته . إلغاء المراسيم اللاحقة باعتبارها أثراً من آثار المرسوم الملغى . شرطه . أن يكون الزميل الذى قورن به الطالب قد رقى بمقتضى المراسيم اللاحقة . عدم ترقية هذا الزميل بالمراسيم اللاحقة . يتعين على الطالب لقبول الطلبات اللاحقة إجراء طعن جديد من كل من هذه المراسيم . المادة ٤٤٧ مرافعات .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا طعن على مرسوم وحكم بإلغائه استناداً إلى أنه بمقارنة أهلية الطالب بأهلية من كانوا يلونه فى الأقدمية ورفقوا بمقتضى هذا المرسوم ظهر أنها لا تقل عن أهلية زميل منهم بذاته فإذا رقى هذا الزميل بعد ذلك إلى وظائف قضائية أعلى بمقتضى مراسيم تالية فإن هذه المراسيم تعتبر أثراً من آثار المرسوم الملغى الذى يعتبر أساساً لها قياماً على المادة ٤٤٧ مرافعات أما إذا لم يرقى الزميل المذكور فى المراسيم التالية فإنه لا يصح القياس على ما جاء بالمادة المذكورة ويتعين لقبول الطلبات التالية لإجراء طعن جديد عن كل من هذه المراسيم .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الأوراق ، تحصل فى أن الطالب نقل فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من القضاء المختلط إلى القضاء الوطنى وعين فى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (ب) ثم صدر

مرسوم فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بحركة قضائية لم يشمل الطالب بالترقية إلى وكيل محكمة من الفئة (أ) واختص بها غيره من زملائه الذين يلونه فى ترتيب الأقدمية ، فطعن فى هذا المرسوم وطلب إلغاءه وإلغاء القرار الوزارى المكمل له فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) أو رئيس نيابة من الدرجة الأولى وإلغاء جميع ما ترتب عليهما من آثار ، والحكم بأحقية الطالب إلى الترقية إلى إحدى هاتين الوظيفتين على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ وبعد ذلك صدر مرسوم فى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ رقى بموجبه زملاء الطالب الذين تخطوه بالمرسوم السابق إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها ، ثم صدر مرسوم آخر فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ رقى فيه زملاء آخرون ممن كانوا تخطوا الطالب بمرسوم سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى وظيفة رئيس محكمة (ب) أو ما يعادلها ورقى بموجبه الطالب إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة (أ) وصدر مرسوم فى يناير سنة ١٩٥٢ رقى بموجبه الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) بينما رقى الأستاذ إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (أ) وهو ممن كانوا قد تخطوا الطالب فى الترقية بمرسوم سبتمبر سنة ١٩٥٠ ومن أجل ذلك عدل الطالب طلباته بجملة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ وطلب بالإضافة إلى طلبه الأسمى لإلغاء المراسيم التالية الصادرة فى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ويناير سنة ١٩٥٢ ويوليه سنة ١٩٥٣ فيما تضمنته من تخطى بعض زملاء الطالب له نتيجة للأوضاع التى استقرت بعد صدور مرسوم سبتمبر سنة ١٩٥٠ المطعون فيه أصلاً — واعتبار الطالب وكيل محكمة من الفئة (أ) من تاريخ

الأقدمية مع أنهم لا يمتازون عنه في الأهلية .
أما مبنى طعنه على المراسيم التالية فهو أن من
شأن قبول الطعن الموجه للرسوم الصادر في
٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أن يكون الطالب
وكيلا للمحكمة من الفئة (١) من ٣ سبتمبر
سنة ١٩٥٠ وسابقا في الأقدمية للأستاذ ...
وذلك يقتضى أن يرقى الطالب مثله ولا محل لإجراء
أية مقارنة بينهما لأن ترقية الأستاذ ... إنما
كانت نتيجة للوضع الخاطئ الذى نشأ عن مرسوم
سبتمبر سنة ١٩٥٠ فضلا عن أنها لا محل لها لأن
تخطى الطالب الذى حصل بموجب المرسوم الأول
كان من نتيجته إبعاده من مجال الترشيح للوظائف
الأعلى في الحركات التى تمت بالمراسيم التالية ، ولأن
الأصل هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى
درجة قضائية معلومة رقى إليها من كان يليه في
الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة
إلى أهلية زميله الذى كان يليه في الأقدمية مالم
تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء
يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات القضائية
الأعلى أسوة بزميله المذكور ولم تقدم الوزارة
هذا الدليل .

د ومن حيث إنه وإن كان لوزارة العدل كامل
الحق في وضع درجات الأهلية وتقدير أهلية
رجال القضاء حسب ما يتجمع لديها من معلومات
تستمدّها من واقع أعماله وماتدل عليه تقارير
التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ،
وتقديرها في هذا الشأن هو بما تستقل به متى كان
يستند إلى ما هو ثابت في الملف المشار إليه ، إلا
أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ
نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يجرى
الاختيار في الوظائف الأخرى ، أى وظائف
وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها ، على أساس

المرسوم الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٠ واعتباره
رئيسا للمحكمة من الفئة (١) من تاريخ المرسوم
الصادر في يناير سنة ١٩٥٢ وجعل أقدميته بين
رؤساء المحاكم من الفئة (١) سابقة للأستاذ ...
وأخيرا صدر مرسوم بحركة قضائية في أول
يناير سنة ١٩٥٣ رقى بموجبه الطالب إلى وظيفة
رئيس محكمة من الفئة (١) ورقى بموجبه زملاؤه
الذين تخطوه بموجب مرسوم سبتمبر سنة ١٩٥٠
إلى وظيفة مستشار ، ولذلك عدل الطالب طلباته
بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ وطلب بالإضافة
إلى طلباته المتقدمة إلغاء المرسوم الأخير فيما
تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى وظيفة
مستشار وجعل أقدميته في تلك الوظيفة سابقة
مباشرة للأستاذ ثم عدل طلباته بجلسة
٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ طالبا إلغاء المرسوم
الصادر في نوفمبر سنة ١٩٥٣ لنخبطه في الترقية إلى
درجة مستشار .

د ومن حيث إن وزارة العدل ردت على
أسباب الطعن بأنها مردودة بأن الترقية إلى
الدرجات القضائية العليا تكون بالاختيار
على أساس الأهلية وعند التساوى فيها تراعى
الأقدمية وتعرف الأهلية ودرجاتها مرده إلى
تقدير الوزارة ، والتقدير من حقها وحدها ،
وإذ خلصت الوزارة من أعمال هذا الحق إلى
تخطى الطالب وتقديم غيره فما أخطأت تطبيق
القانون .

د ومن حيث إن بما ينعاه الطالب على
مرسوم سبتمبر سنة ١٩٥٠ أنه مشوب بسوء
استعمال السلطة إذ تخطى الطالب في الترقية إلى
وظيفة وكيل محكمة من الفئة (١) واخص
بها غيره من زملائه الذين يلونه في كشف

دليلا على وجود هذا المسوخ ، وقد كان من أثر تخطي الطالب في المرسوم الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ الذي تقرر إلغاؤه إبعاد الطالب من مجال الترشيح للوظيفة الأهلية في المرسوم اللاحق الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥١ والقرارات المكملة له وترتب على ذلك أن رقى الأستاذ بموجب هذا المرسوم الأخير إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة دون الطالب ، ومن ثم فانه يتعين إلغاء المرسوم المذكور فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يماثلها .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى ما طلبه الطاعن من إلغاء المراسيم الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والقرارات المكملة له بترقية بعض من كانوا يلون الطالب في الأقدمية ووقفوا بمقتضى هذا المرسوم إلى درجة رئيس محكمة (ب) أو ما يعادلها فإنه مادام قد ألغى المرسوم الصادر في يونيو سنة ١٩٥١ على اعتباره أنه قد وقع باطلا لتخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها فإنه بذلك يكون قد تحدد مركز الطالب وأقدميته في درجة رئيس محكمة (ب) أو ما يعادلها قبل من رفقوا بمقتضى المرسوم الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ومن ثم لا تكون له مصلحة في الطعن عليه وطلب إلغاؤه .

« ومن حيث إنه بالنسبة لطعنه على المراسيم الصادرة في يناير سنة ١٩٥٢ ويناير سنة ١٩٥٣ ويوليه سنة ١٩٥٣ فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية باعتبار ذلك أثرا من آثار إلغاء المرسوم الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٠ فإن هذا الطلب على غير أساس ، ذلك أنه يبين من مطالعة هذه المراسيم أنها لم تشمل بالترقية الأستاذ وإنما قد اقتطعت الصلة بين هذه المراسيم

الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية قد شرعت أحكاما في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ، ومن ثم فإن الأمر في تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة مباشرة بلا معقب عليها وإلا كان التنظيم من الإخلال بها عينا لا جدوى منه .

« ومن حيث إنه يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما احتواه من أوراق — وتقارير عن دوجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بموجب المرسوم المطعون فيه من كانوا يلون الطالب في الأقدمية يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب لا تقل من أهلية الأستاذ الذي كان يلي الطالب في الأقدمية ورقى إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى بمقتضى المرسوم المطعون فيه الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم يرق دليل على وجود مسوخ لهذا التخطي ، ولما كان المرسوم الصادر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إذ تخطى الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى أو ما يماثلها وخص بها واحدا من زملاء الطالب يليه في الأقدمية وهو السابقة الإشارة إليه قد تخالف القانون فيتعين إلغاؤه فيما تضمنه من ذلك .

« ومن حيث إنه وقد ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى أو ما يماثلها وقد رقى إليها من يليه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله السابقة الإشارة إليه الذي كان يليه في الأقدمية وسبقت ترقيته ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوخ طارىء يحول دون ترقيته إلى الدرجات الأعلى أسوة بزميله ولم تقدم الوزارة

قانه لا يصح القياس على ما جاء بالمادة المذكورة ويتعين لقبول الطلب إجراء طعن جديد عن كل من هذه المراسيم التالية ، ولما لم يتم الطعن بذلك قانه يتعين الحكم بعدم قبولها شكلا ، أما عن طلب الطاعن تحديد أقدمية خاصة قانه يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وإبراهيم خليل ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وهبى المزيلى سليمان ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود عياد وأنيس خالى ومصطفى كامل المستشارين)

والمرسومين السابقين عليها . ومن ثم فلا يصح اعتبارها أثرا من آثار المرسومين الملغىين ، إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا طعن على مرسوم وحكم بالغائه استنادا إلى أنه بمقارنة أهلية الطاعن بأهلية من كانوا يلونه فى الأقدمية ورقوا بمقتضى المرسوم المطعون فيه ظهر أنها لا تقل عن أهلية زميل له منهم بذاته ، فإذا رقى هذا الزميل بعد ذلك إلى وظائف قضائية أعلى بمقتضى مراسيم تالية فإنها تعتبر أثرا من آثار المرسوم الملغى الذى يعتبر أساسا لها قياسا على المادة ٤٤٧ مرافعات ، أما إذا لم يرق الزميل المذكور فى المراسيم التالية

قضاء الضرائب

المحل وما يشتمل عليه من مهمات وآلات رهنا تأمينيا تبقى معه تلك الآلات والمهمات فى حيازة صاحب المحل .

٢ - الباعث على استصدار القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ بتعديل المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو ما أسفر عنه التطبيق العملى لنص تلك المادة قبل تعديلها من التجاؤ بعض الممولين إلى التنازل عن منشآتهم الخاضعة للضريبة تنازلا صوريا بقصد التخلص من الضرائب المستحقة عليهم . وكانت مصلحة الضرائب لا تستطيع توقيع الحجز الإدارى على المنشأة المتنازل عنها ما دام أن كلا من البائع والمشتري قد أخطرا ما بهذا التنازل فى الموعد المحدد . فأرادت المصلحة أن تتلافى هذا التهرب بنص صريح

٣٦١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ مامى المحكمة منه ؟
ب - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ مامو هدف المشرع من وراء إصداره ؟
ج - مامى الصلة بين القانونين وماموقف مصلحة الضرائب من القانونين ؟ هل لقانون الأخير أثر رجعى ؟

المبادئ القانونية

١ - الغرض من إصدار التقنين رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ هو تنظيم بيع المحل التجارى ورهنه تنظيمها من شأنه أن يحقق غرضين أولهما تيسر تداول المحال التجارية وامكان بيعها باعتبارها مجموعة مستقلة عن مقوماتها المادية وغير المادية . والثانى إباحة رهن

تحتم فيه تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الذي يحتم أن يكون هذا البيع ثابتاً بعقد رسمي أو عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات المتعاقدين أو أختامهم حتى يكون للتنازل معنى الجدية والصحة .

٣ - ليس صحيحاً القول بأن تعديل المادة ٥٩ آنفة الذكر لم ينشئ نصاً جديداً وإنما أقر نصاً معمولاً به منذ صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ . بل أن تعديل تلك المادة لا يسرى على الماضي فلا يكون لأحكامه من أثر إلا على كل تنازل يتم بعد ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية . وإذ أحتم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ اجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ البيع وإلا كان البيع باطلاً إنما أراد بتحديد هذا الميعاد المحافظة على حقوق الغير الذين يتعاملون مع المشتري بعد حصول البيع . ولا تعتبر مصلحة الضرائب من الغير في نطاق هذا القانون .

المحكمة

د من حيث أن المدعى أقام دعواه على سند الوقائع المتضمنة للصحيفة الافتتاحية المملنة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ والتي جاء فيها أن المدعى اشترى مصنع الدخان المملوك لـ كيورك استينيان بموجب عقد بيع مؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ وقد أخطر مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مع علم الوصول مؤرخ ٥ مارس

سنة ١٩٤٧ بهذا الشراء طبقاً لما كانت تقضى به المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ . وذلك إبراء لمسؤوليته من أى ضريبة قد تترتب في ذمة البائع لغاية تاريخ التنازل وحتى تستطيع مصلحة الضرائب اقتضاء الضريبة في ذمة المتنازل . غير أنه فوجئ بأن ربطت مصلحة الضرائب على المتنازل ضرائب قدرها ٧٩٢ و ١٥٩٠ ج عن أرباح السنوات ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤٦ حتى تاريخ الشراء ولما لم تقم المصلحة باقتضاء الضريبة من المتنازل قبل سفره وقعت الأمورية حجزاً على أدوات المحل سداداً لقيمة الضرائب المستحقة رغم اتباعه الاجراءات التي يقضى بها القانون . وإنما تذرعت المصلحة بحجة واهية هي انه لم يتم بتسجيل عقد البيع استناداً إلى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ رغم ان تعديل المادة ٥٩ على هذا النحو لم يتم إلا في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ أى بعد تاريخ البيع وإخطاره عنه . وطلب في نهاية العريضة إيقاف البيع وإلغاء الحجز الإداري الموقع على المحل وبالتالي إلغاء قيمة الضريبة المحجوز بها وإلزام المصلحة بها .

و حيث إن عمدة المدعى في القول بأنه غير مسئول عن الضريبة المتأخرة على البائع إليه أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في مادتيه ٥٨ و ٥٩ قبل تعديلها لا يلزم المشتري بسداد الضريبة المتأخرة إلا إذا لم يحظر المشتري أو البائع مصلحة الضرائب في خلال ستين يوماً من الشراء فإذا ما عدلت هاتان المادتان في سنة ١٩٤٨ ونص على أن التنازل لا يكون حجة فيما يتعلق بتخصيل الضرائب ما لم تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فليس لهذا التعديل أثر رجعي بدليل انه غنى بالنص عليه

« وحيث إنه ينبغي قبل الفصل برأى في هذا النزاع الثائر بين طرفي الدعوى أن نتفهم الحكمة من وراء إصدار التفتين رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الذي تتدرج به مصلحة الضرائب والذي يلوح من التمن في نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية والمناقشات البرلمانية التي دارت بشأنه أن الغرض من هذا التشريع هو تنظيم بيع المحل التجاري ورهنه تنظيمًا من شأنه أن يحقق غرضين . أولهما تيسير تداول المحال التجارية وإسكان بيعها باعتبارها مجموعة مستقلة عن مقوماتها المادية وغير المادية مع حفظ ما للبائع من حق الامتياز ودعوى الفسخ المترتبة على عدم دفع الثمن صيانة لحق البائع مع المحافظة على حقوق الدائنين الآخرين . والثاني إباحة رهن المحل وما يشتمل عليه من مهمات وآلات رهنا تأمينا تبقى معه تلك الآلات والمهمات في حيازة صاحب المحل ذلك لأن أحكام التشريع الذي كان ساريا قبله كانت لا تساعد على نمو النهضة التجارية والصناعية وتقف حجرة عثرة في سبيل التسليف الصناعي الذي يعتبر من أهم العوامل في نمو الصناعة بل هو من مقومات حياتها وازدهارها .

« وحيث إنه على مدى ما تقدم يبدو بوضوح أن التشريع كان يستهدف حكمة أخرى غير استيفاء الضرائب المتأخرة على المنشأة المبيعة وأن الاجراءات التي حتمها إنما ترمى إلى جعل المحل التجاري بمثابة مجموعة قانونية تشمل عدا المقومات المادية مقومات غير مادية لها المكان الأول في المعاملات . فالقول على إطلاقه بأن بيع المحل التجاري الذي لم يخضع للاجراءات الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ يكون بيعا غير صحيح وغير منتج لأثارة القانونية وغير سا

صراحة عند التعديل وهذا معناه قطعا أن هذا الشرط لم يكن قائما قبل صدوره . فضلا عن أن التسجيل شرط لنقل الملكية لا لإعفاء المشتري من الضريبة وبؤيد ذلك أن المشرع نص على إلزام المشتري بالإخطار ولم يشترط أن يكون المشتري قد أصبح مالكا . بل أن نص القانون على أن مدة الإخطار تبدأ من يوم الشراء يشير إلى أنه ليس في ذهن المشرع إلا تاريخ الشراء لا تاريخ تسجيل عقد الشراء .

« وحيث إن مصلحة الضرائب وهي بسبيل الرد على دعوى الطاعن ذهبت إلى أن البيع الصادر للبدعي بيع غير صحيح لا ينتج آثاره القانونية ولا يسرى على الغير وبالتالي يكون الإخطار الصادر منه لمأمورية الضرائب غير قائم ولا أثر له لأنه ترتب على تصرف لم يستوف إجراءاته القانونية لأن نصوص القانون ١١ لسنة ١٩٤٠ تهدف إلى حماية الغير من المتعاملين مع المنشأة التجارية أو الدائنين لأي من البائع أو المشتري وبعبارة أخرى فإن المشتري لمنشأة تجارية يكون ملزما باتخاذ الإجراءات التي نص عليها حتى يكون البيع حجة على الغير ومصلحة الضرائب من الغير وفي هذه الحالة فإن المشتري ملزم باتخاذ إجراءات استيفاء عقديعه أحدهما عام وهو تنفيذ ما يقضى به القانون ١١ لسنة ١٩٤٠ والثاني خاص بالمصلحة وهو إخطارها في بحر الستين يوما . فالتعديل الذي جرى في سنة ١٩٤٨ لم ينشئ نصا جديدا وإنما أقر نصا معمولاً به منذ صدوره وقصد الشارع بالنص عليها صراحة إبراز هذا النص العام في ذلك القانون الخاص لتتسجم القواعد القانونية التي كفلها القانون وانتهت إلى أن المدعى ما زال مستولا بالتضامن مع المتنازل طبقا لنص القانون .

وكان يستط عن عاتقه كل التزام بأداء شيء من الضرائب المستحقة على المنشأة قبل التنازل في ظل تلك المادة قبل تعديلها . ولكن بعد صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ معدلا تلك المادة أصبح كل من المتنازل والمتنازل اليه مسئولاً بالتضامن عن الضرائب المستحقة حتى تاريخ التنازل وعن تمام الاخطار في الموعد ولا تبرأ ذمة المتنازل له إلا إذا طلب من مصلحة الضرائب موافقاته ببيان عنها وتأخرت المصلحة في اخطاره بهذا البيان عن ستين يوما من تاريخ طلبه وذلك طبقا لما تقضى به الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة المعدلة .

« وحيث ان المرحلة الثالثة خاصة بتحصيل الضريبة فلا يكون التنازل عن المنشأة حجة اذا لم تتخذ الاجراءات المنصوص عنها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ، وإنما تعدت المحكمة هذا الاستطراد لتبين في جلاء فساد ما تذهب اليه مصلحة الضرائب من أن المشرع لم يقصد بهذا التعديل أن ينشأ نصا جديدا وإنما هو يقر نصا معمولاً به منذ صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وما رتبته عليه من أن التعديل مفسر لا منشئ بل الواقع من الأمر أن تعديل تلك المادة لا يسرى على الماضي فلا يكون لاحكامه من أثر الاعلى كل تنازل يتم بعد ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية . بدليل أنه عمل احكاما جديدة لم تكن مطبقة من قبل .

« وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر أن الباعث على استصدار القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ هو ما أسفر عنه التطبيق العمل لنص تلك المادة قبل تعديلها في التجاء بعض الممولين الى التنازل عن منشآتهم الخاضعة للضريبة تنازلا صوريا بقصد

على الغير محل نظر . بل ان المادة الثالثة من ذلك القانون إذ جتمت اجراء القيد في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع وإلا كان البيع باطلا إنما أرادت بتحديد هذا الميعاد المحافظة على حقوق الغير الذين يتعاملون مع المشتري بعد حصول البيع بزمان طويل وهذا هو المقصود بالغير في المادة ٢٢ التي وردت في باب الأحكام العامة فلا مساغ للقول بأن مصلحة الضرائب تعتبر من الغير في نطاق هذا القانون .

« وحيث إنه يبدو من تمحيص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ أنها تفرق بين ثلاثة أمور أولها كيفية حساب الضريبة في مسألة التنازل عن المنشأة للغير والثاني معنى تضامن المتنازل في أداء الضريبة المستحقة على المنشأة والثالث مجال الاحتجاج بالتنازل فيما يتعلق بتحصيل الضرائب .

« وحيث إن الفقرة الأولى من تلك المادة تقضى بأن التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتنطبق عليه أحكام المادة ٥٨ وهذا يشير إلى أن التنازل عن المنشأة للغير يؤدي الى تصفية الضريبة لغاية تاريخ التنازل ، وإنما يتعين للافادة من هذا الحكم أن يقرم كل من المتنازل والمتنازل اليه بتبليغ مصلحة الضرائب عن المتنازل في مخرستين يوما من تاريخ حصوله والا استحققت الضريبة على المنشأة المتنازل عنها عن سنة كاملة على أن تحسب الضريبة في حالة عدم التبليغ عن التنازل في الموعد المحدد على أساس مضاعفة الأرباح عن المدة السابقة للتنازل .

« وحيث إن مجرد قيام المتنازل له بواجب التبليغ في الميعاد المحدد كان بدرا عنه كل مسئولية

المبادئ القانونية

١ - إن عملية تحويل المنتجات الزراعية التي تكون امتدادا هاديا مألوقا للعمليات الزراعية والتي تعتبر فرعا للزراعة لا أصلا لها لا تخرج الاستثمار الزراعي عن حدوده باعتباره معنى من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

٢ - أن الزارع الذي يملك عددا من الماشية يتناسب ومساحة الزراعة لا يعتبر خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا ما حصل على ربح من بيع نتاج الماشية أو لبنها أو اللبن المصنوع من لبنها ما دام ذلك أمرا مألوقا في البيئة الزراعية وما دام غذاء الماشية مستمدا كله أو الجزء الأكبر منه من المزرعة .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣ قدرت مأمورية ضرائب طنطا صافي ربح الطاعن بمبلغ ١٧٥ هـ ج في سنة ١٩٤٧ تأسيسا منها على أن الطاعن يمارس نشاطا تجاريا وصناعيا ينحصر في تربية الأبقار الهولندية الممتازة ويبيع نتاجها سواء أكان لبنا أو محصولا حيا « عجول » ، وتحويل اللبن إلى جبن وبيعه وذلك على أساس أنه يمتلك ٥٠ بقرة وأن كل بقرة تدر في اليوم ٥ هـ رطلا وأن مدة الادوار السنوي ثلاثمائة يوم وأن نصف هذه الأبقار تنتج محصولا حيا سنويا - على أن يكون تلك كمية اللبن المعدة للبيع والثلاثين لصناعة الجبن وأن ربحه من رطل اللبن هو ٦ مليات وربعه من

التخلص من الضرائب المستحقة عليهم . وكانت مصلحة الضرائب لا تستطيع توقيع الحجز الإداري على المنشأة المتنازل عنها مادام أن كلا من البائع والمشتري قد أخطراها بهذا التنازل في الموعد المحدد . فأرادت المصلحة أن تتلافى هذا التهريب بنص صريح تحتم فيه تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الذي يحتم في مادته الأولى أن يكون هذا البيع ثابتا بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على توقيعات المتعاقدين أو اختتامهم حتى يكون للتنازل معنى الجدية والصحة (المذكورة الإيضاحية للقانون المعدل) وهذا نص منشئ لحالة جديدة لم تكن لتتبع من قبل .

« وحيث إنه من كل ما تقدم يبين أن المدعى محق في دعواه ويتعين الاستجابة إلى ما يطالب من حيث إلغاء الحجز الإداري المتوقع على محله لعدم التزامه بدفع الضريبة المستحقة على التنازل والمصلحة وشأنها مع هذا الأخير . مع الزام المدعى عليها بالمصروفات عملا بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات . »

(قضية فوزى طازر بقطر ضد مصلحة الضرائب رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٤٩ تجاري كلى مصر رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الحليم المرصفاوى وعبد أسعد محمود وعبد الحليم سهران القضاة وحضور الاستاذ محمد لبيب شلب وكيل النيابة) .

٣٩٢

محكمة طنطا الابتدائية

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ - منتجات زراعية . عملية تحويلها . لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
ب - زارع . ملكيته ماشية مناسبة لمساحة الزراعة . الأرباح الناتجة عن بيع نتاجها . لا تخضع لضريبة .

في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٥١٧٥ جنيه مع إلزام المطعون ضده بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة .
ومن حيث إن هذه المحكمة بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت قرارها بضم طعن مصلحة الضرائب إلى الطعن المرفوع من الطاعن للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد .

ومن حيث إن دفاع الطاعن سراء أمام لجنة الطعن أو أمام هذه المحكمة انحصر في هدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذ أنه يزوال نشاطا زراعيا غير خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بموجب الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وفي تفصيل ذلك يقول إن نشاطه يتمثل في الزراعة إذ يمتلك ضيعة مساحتها ١٦٢ فداناً كائنة بناحية بشيش مركز المحلة الكبرى ويقوم بزراعتها بنفسه ولحسابه وهو ما يسمى بالزراعة على الذمة وأنه يقوم بزراعة المحاصيل الرئيسية من قطن وقمح وأرز وذرة وبرسيم وأنه من أجل هذا النشاط اقتنى ٤٩ بقرة من البقر الهولندي الخليط وأربعة ثيران و ١٣ عجلا وعجلة لضرورتها لفلاحة الأرض إذ أن ماكينته الري التي يملكها لا تكفي لري هذه المساحة الواسعة ومن ثم فليس بزائد عن الحد أن يقتنى مثل هذا القدر من الماشية ولا يرد على ذلك بأن الغالبية العظمى من الماشية إناثا لأنه ما قام بتربية الإناث إلا بقصد الحصول على نتاجها من العجول حتى تحمل هذه العجول محل الهزيل أو العجوز من الماشية كما أنه في حاجة إلى زراعة البرسيم الذي يعتبر محصولا غصبا للأرض الزراعية طبقا لنظام الدورة الثلاثية الزراعية وأنه يقتنى هذه الأبقار حتى يكون في نتاجها ما يعوض ثمن البرسيم وتكون وسيلة لتكوين السماد البلدي التي تحتاج إليه

بيع الجبن ٤٠٪ وأن سعر بيع الواحدة من النتائج الحى هو عشرون جنيها وأن المصروفات تقدر بواقع ٥٪ من مجمل الربح وعلى أثر هذا التقدير أعلنت المأمورية الطاعن بهذه الأرباح على النموذج رقم ١٩ ضرائب مقدرة له ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي قدرتها بمبلغ ٦٢١ جنيه إلا أن الطاعن طعن في هذا التقدير بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٢ فأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ٢٦/٤/١٩٥٣ برفض ما دفع به الطاعن من عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وبتخفيض تقدير المأمورية لصافي أرباح الطاعن بجمعها ٢٢٥٦ جنيه عن سنة ١٩٤٧ على أساس أن أرباحه ناتجة من مزاولة بيع نتاج الأبقار سواء أكان لبنا أو محصولا حيا وضربى صفحا عن مزاولة صناعة الجبن وبيعها مقرر أن الأدلة غير كافية لإثبات مزاولة هذا النشاط إلا أن الطاعن طعن في هذا التقدير أمام المحكمة فرفع الطعن رقم ٨٨٦/١٥٧ سنة ١٩٥٣ طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة الطعن وبعدم خضوعه للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تطبيقا للمادة ٤٠/٤ منه باعتباره يمارس نشاطا زراعيا لا تجاريا مع إلغاء التنبيهات والإعلانات وإلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة .

ومن حيث إن مصلحة الضرائب من جانبها رفعت الطعن رقم ١٠١١ لسنة ١٩٥٣ طالبة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع باعتبار المطعون ضده خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وإلغاء قرار لجنة الطعن وتأيد تقدير المأمورية لصافي ربح المطعون ضده من تجارة الألبان والماشية وصناعة الجبن

الأرض الزراعية وخاصة في مثل المنطقة الكاتنة بها أطيانه ويرى الطاعن أنه على هذا الأساس يكون نشاطه منحصرا في الزراعة وعلى فرض بيعه ما ينتج من الماشية من لبن ونتاج فليس في هذا خروج على الاستغلال الزراعي بل امتداد له كما أن بيع اللبن والنتاج ليس بعملية أصلية لديه تقلب نشاطه من زراعي إلى تجاري وأنه ليس لديه من الاستعداد الفني ما يدل على قيامه بصناعة الجبن ومن ثم فقد طلب عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية تطبيقا لنص المادة ٤٠ / ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ المطبقة على وقائع هذا النزاع.

د ومن حيث إن مصلحة الضرائب إذا ثبتت لرد على دفاع الطاعن قررت أن الطاعن يملك عددا وفيرا من اناث البقر الهولندي يقرب من الخمسين وهو نوع مشهور بغزارة الادرار ومن ثم فليس نشاط الطاعن قاصرا على بيع اللبن بل يمتد إلى صناعة الجبن وبيعها يدل على ذلك ماقرره نائب عمدة بشيش والممول عبد الفتاح فرحات من أن الطاعن يتجر في الجبن فضلا عما وجد أثناء المعاينة التي قام بها مأمور الضرائب من وجود منضدتين من الخشب مكسوتين بالصفيح ومحرك كهربائي كل ذلك يدل على صناعة الجبن وبيعها ومن ثم فقد طلبت إلغاء قرار لجنة العطن وتأييد تقدير المأمورية لأرباح الطاعن.

د ومن حيث إنه إذا استعار النزاع بين طرفي الخصومة إذ ينما الطاعن يقرر أنه غير خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لتناسب ما يملكه من الأبقار على مساحة الأرض الزراعية التي يملكها إذا بمصلحة

الضرائب ترى في ملكيته لهذا العدد من اناث الأبقار المشهورة بغزارة الادرار ما يفيء أن الطاعن بعد عن حدود النشاط الزراعي وانتج نشاطا تجاريا وصناعيا يتمثل في بيع اللبن والنتاج وصناعة الجبن وبيعها ومن ثم فلم تجد المحكمة بدا من إصدار حكم تمهيدى بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٣ ، قضى أولا بنسب استاذ علم الحيوان بكلية الزراعة بجامعة عين شمس خبيرا في الدعوى تتضمن مأموريته الانتقال إلى زراعة الطاعن بناحية بشيش مركز المحلة الكبرى لمعاينتها ومعاينة ما بها من ماشية مع بيان عددها ذكورا وإناثا وأسنانها ونوعها الأصلي ونمونها والغرض من اقتناء مثلها عادة في مصر — ومدى ما تحتاجه تلك الأطيان منها للاستغلال الزراعي البحت عرفا وعادة والغرض التي تستخدم له في وجوهه هذا الاستغلال ومقدار نتاج تلك الماشية بالولادة وقدرتها على در الألبان سنويا وكميتها وثمان ذلك النتاج وتلك الألبان كل ذلك وقت المعاينة وأيضا في سنة ١٩٤٧ . وثانيا — بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مصلحة الضرائب بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة قيام السيد رزق الله الطرابلسي بصناعة وتجارة الجبن في سنة ١٩٤٧ على أن يكون له النفي بالطرق عينها .

د ومن حيث إن الخبير بأمر مأموريته وقدم تقريره الذي انتهى فيه إلى ما يأتي :

١ — بالنسبة لعدد الماشية ذكورا وإناثا وأسنانها :

فقد قرر الخبير في تقريره أن الماشية التي وجدت بالمزرعة هي ٢٧٠ بقرة حلوب وثور واحد وخمس عجلات عمرها بين سنتين وثلاث

وان ما وجد بالمزرعة فعلا هو ١٧ من الثيران والبقر (٣ ثيران و ١٤ بقرة) وقرر الخبير ان هذه الزيادة العظيمة يمكن التجاوز عنها وقبولها نظرا لما قد تحتاجه المزرعة من أعمال ينأط بالحيوان القيام بها . وقد انتهى الخبير في تقريره الى أن الحيوانات الموجودة بالمزرعة تزيد على حاجة المزرعة الفعلية كما أن انتاج اللبن جزء من سياسة المزرعة إلا أنه لم يحدد هذا الانتاج أو ماهيته وترك تقديره للحكمة ،

ومن حيث إنه قبل الفصل في هذا النزاع يتعين على المحكمة أن تبين القواعد التي تحكم الاستغلال الزراعي ومتى يكون الاستغلال زراعيا ومتى يتعداه حتى يصبح استغلالا تجاريا وصناعيا .

ومن حيث إن الإدارة المالية الفرنسية جرت على اعتبار الربح زراعيا إذا تناول الزارع منتجاته بالتحويل على نحو يمكن اعتباره مجرد امتداد عادي ومألوف للعمليات الزراعية ولم يكن ذلك التحويل قد اقتضى استعدادا صناعيا معيناً أما إذا خرج تحويل الزارع منتجاته عن المألوف في الوسط الزراعي واعتمد الزارع فيه على آلات ومهمات صناعية معينة فإن الربح الناتج من ذلك التحويل يعتبر خاضعا لضريبة الأرباح التجارية استنادا إلى أنه إذا لم يكن مستطاعا اعتبار ما قام به الزارع في هذه الحالة من قبيل الأعمال التجارية طبقا للقانون التجاري فإنه يعتبر على أية حال في عرف قانون الضريبة نوعا من الأعمال الصناعية فتسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية (انظر تعليمات مصلحة الضرائب المباشرة الفرنسية الصادرة في ٣١ يناير سنة ١٩٢٢) .

على أن مجلس الدولة الفرنسي أيضا قد طبق هذا الرأي فكان ذلك المجلس ينظر في ظروف

سنوات وخمس عجلات أخرى عمرها بين سنة وستين وست عجلات أخرى وخمس عجلات أخرى عمرها أقل من سنة وأن هذا العدد الذي وجده بالمزرعة يتفق وتطبيق النظريات العملية إلا أنه مما استرعى انتباهه أن الماشية غير معتنى بها بل في حالة إهمال شديد كما أنه لا يوجد بها النوع المسمى بالجاموس مما استنتج معه الخبير أن الطاعن لا يبتغى بتربية الماشية مجرد الهواية بل أن لديه دافعا آخر في تفضيل الماشية على الجاموس .

٢ - بالنسبة لنوع الماشية - فقد قرر الخبير في تقريره أنه يوجد من بينها ٩ حيوانات من الغريزيان الأصيل والباقي خليط بكيات دم متفارقة النسب .

٣ - بالنسبة لثمن الماشية : فقد قرر ان سعر الواحدة من النوع البلدي يقدر بين ٣٥ و ٤٠ ج ومن النوع الغريزيان الأصيل بمبلغ ٦٠ ج ومن النوع الخليط بمبلغ ٥٠ ج كما أن أسعار التاج في عمر الستين يقدر بمبلغ ٤٠ ج للغريزيان و ٣٠ ج للخليط و ٢٠ ج للبلدي .

٤ - بالنسبة لانتاج اللبن : فقد قرر الخبير في تقريره ان انتاجها منخفض جدا مما يدل على الإهمال الشديد في رعايتهما ولا يمكن ان يزيد محصولها من اللبن السنوي على ٣٥٠٠ رطل بالحالة التي شوهدت عليها .

٥ - بالنسبة لصافي ما تنتجه البقرة سنويا من التاج واللبن : قدره الخبير بمبلغ عشرة جنيهات ومن سبعة جنيهات إلى ٧٥ ج .

٦ - بالنسبة لمدى ما تحتاجه المزرعة من الماشية للاستغلال الزراعي البحت : قرر الخبير انها تحتاج حسب القواعد العملية إلى ١٦ ثورا

juris-classeur. of cit. Div 19-20

وتتساعح مصلحة الضرائب الفرنسية في تطبيق هذه القاعدة فتقرر أن الضريبة لا تسمى على مربى الحيوان إلا إذا كان قد اشترى من الغير غذاء لهذا الحيوان لا نقل قيمته عن ثلثي قيمة ما استهلك الحيوان المذكور من غذاء . (يراجع في ذلك ضريبة الأرباح التجارية والصناعية للدكتور حسين خلاف ص ١٧٩ وما بعدها) .

أما في مصر فإن المحكمة العليا يبين من قضائها وعلى وجه الخصوص الحكم الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ والمنشور في مجموعة الجرف الأول بهامش الصحيفة ٣٥٢ والمؤيد لحكم محكمة استئناف مصر والمنشور بنفس المجموعة ص ٩٤ أنها لا تقصر الإعفاء على الاستغلال الزراعي البحت بل توافق المحكمة ضمنا على عدم استحقاق هذه الضريبة حالة ما إذا كان التحويل الصناعي عملا قاصرا وتابعا ومكملا للاستغلال الزراعي . كذلك تعتمد محكمة النقض في تطبيق المعيار سالف الذكر على الظروف التي تجري فيها عملية التحويل (من حيث مساحة المصنع وأهمية رأس ماله وآلاته ونفقائه وأرباحه) كما تعتمد في ذلك على ما جرى به العمل في هذا الشأن في الوسط الزراعي المصري كما تنظر في ذلك أيضا إلى ما إذا كان الزارع قد أقام المصنع بفرض تحويل منتجاته أم أن الزارع بالعكس يزيد في زراعته عن طريق استئجار بعض الأراضي مثلا — كما يسد بذلك حاجة المصنع .

د ومن حيث أنه على غرار هذه الضوابط فقد صدر حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (مجموعة الجرف السادسة ص ٤٠٣) في حدد تربية الماشية وتعقيم اللبن وصناعة الجبن والزبد متبعا للنظرية الفرنسية

كل استغلال على حدة (حكم مجلس الدولة بتاريخ ١ مايو سنة ١٩٣١ و ٣ يونيو سنة ١٩٣٢ و ١ يوليو سنة ١٩٣٢ .

(juris-classeur, fiscal, 11, 17-32 Div.19-20)

وخاصة فقد كان يعنى بتبيين أهمية المعدات الصناعية والمباني والأدوات المستعملة في كل حالة فإذا رأى على ضوء هذه الاعتبارات أن عملية التحويل الذي قام بها الزارع تعتبر فرعا وامتدادا عاديا ومألوفًا للعمليات الزراعية نفسها فإن المجلس كان يقضى بعدم استحقاق ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في هذه الحالة — أما إذا خرجت عملية التحويل التي قام بها الزارع على أن تكون مجرد نوع أو امتداد مألوف للعمليات الزراعية فقد كانت المحكمة المذكورة تخضع الأرباح حينئذ لتلك الضريبة .

على أنه من المسلم به في فرنسا أن الزارع الذي يقوم بتربية المواشي أو بعض أنواع الحيوان الأخرى وذلك ليبيعها بعد تسميتها أو للحصول على البانها أو لغير ذلك من الأغراض لا يخضع للضريبة التجارية والصناعية إذا كان غذاء هذه الحيوانات مستمدا كله أو الجزء الأكبر منه من زراعة الشخص القائم بتربية الحيوانات المذكورة بحيث لا يشتري هذا الشخص الغذاء المذكور إلا إذا وقع ذلك بصفة عارضة أو أنه لا يشتري منه إلا الجزء الأقل أما إذا اعتمد مربى الحيوان في تغذية حيوانه على منتجات يشتريها كلها أو يشتري الجزء الأكبر منها فإنه يعتبر حينئذ خاضعا لضريبة الأرباح الصناعية والتجارية (أحكام مجلس الدولة الفرنسي الصادرة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ و ٩ نوفمبر و ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ و ٣ مايو سنة ١٩٣٠ وتراجع في

في تحديد مدى الاستغلال الزراعي ومقررا في انه إذا كانت أعمال التحويل تعتبر فرعا للزراعة فان الاستغلال حينئذ لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أما إذا تغير أصلا والزراعة هي الفرع فإنه لا شك يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مع الاستعانة في كل ذلك بظروف المؤسسة — وقد جرى على نسق هذا الحكم أيضا حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩ والمتشور بمجموعة الجرف الرابعة ص ١٦٧ .

ومن حيث انه بانزال حكم هذه القواعد القانونية على وقائع هذا النزاع يتبين أن الثابت من أوراق هذا الطعن أن الطاعن يملك مزرعة مساحتها ١٦٢ فداناً وأن نشاطه متجه أصلاً إلى إنتاج المحاصيل الرئيسية من قطن وقمح وأرز وذرة يدل على ذلك الكميات المباعة من القطن والقمح في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ والتي قدم فواتير عنها بحفاظته رقم ٥ كما يدل على ذلك أيضا ثمن السماد اللازم لتسميد الأرض الذي يبلغ مئات الجنيهات والذي قدم فواتير شرائه ولا شك أن مثل هذه المساحة من الأرض الزراعية تحتاج في فلاحتها إلى عدد وافر من الماشية لما تقتضيه الفلاحة من أعمال تقصر دونها الآلات الميكانيكية إذ أن تخطيط القطن وتحضير الذرة لا بد فيه من الماشية ولا تغنى فيه آلات الحرث وترى المحكمة أن الماشية التي وجدت لدى الطاعن بعددها الوارد بتقرير الخبير وهو ٢٧ من البقر وثور واحد وخمسة عشر حجلة من أعمار مختلفة هو القدر المناسب لفلاحة مثل هذه المزرعة وخاصة أما في منطقة يحتاج فيها الري استعدادا يتناسب وأدوار المناوبات ومن ثم فليس اقتناء مثل هذا العدد من الماشية خارجا عما قضى به الجرف

الزراعي في مصر على انه لا يرد على ذلك بأن هذه الماشية معظمها ان لم يكن كلها من الإناث إذ لا خير على الزارع إذا ما اقتنى الإناث من الماشية إذ انه فضلا عن استخدامهما في فلاحه الأرض فانهما ستدر له نتاجا سواء كان من اللبن أو المحصول الحلي (العجول) ومثل هذا الاقتناء لا يغير من وجه الاستغلال الزراعي ولا يخرج به عن الغرض المقصود منه وهو إثبات المحاصيل وخاصة أن الثابت في هذه الدعوى أن غذاءها مستمد من محصول الأرض وأن الخبير في تقريره قرر أن هذه الماشية مهمة اهمالا شديدا كما قرر أن النوع الغريزياني منها لا يزيد على تسعة بقرات ومثل هذا الاهمال للماشية ومثل هذا العدد من النزع الحلول لا يغير من طبيعة الاستغلال الزراعي وحتى فرض أن صاحب المزرعة استفاد من نتاج الماشية ببيعه أو ببيع اللبن الناتج منها أو حتى بتحويله إلى جبن فإن ذلك لا يغير من طبيعة استغلاله باعتباره استغلالا زراعيا لأن بيع اللبن وبيع نتاج الماشية يعتبر عملا عاديا مألوفا في الاستغلال الزراعي كما أن تحويل اللبن إلى جبن يعتبر كذلك ما دام هذا التحويل يعتبر فرعا للزراعة وليست الزراعة فرعا له والثابت المقطوع به في ظروف هذه الدعوى أن الطاعن لم يعمل على إنشاء منشأة صناعية كاملة العدد والآلات لتحويل اللبن إلى جبن بل كل ما هو ثابت في ظروف هذه الدعوى انه لدى معاينة مزرعته وجد بها منضدتان ومحرك كهربائي اطلق عليهما المأمور المساعد الذي قام بالمعاينة اسم مصنع الألبان وإن كان قد قرر في نهاية معاينته أن المصنع معد لتخزين الحبوب والفوارغ ولا شك أن مثل هذا المصنع القائم على هذه الصورة ان فرض أنه يستعمل لإنتاج

الجبين لا يمكن اعتباره إلا تابعاً وملاحقاً للزرعة وليست الزرعة التي مساحتها ١٦٢ فداناً بالتابعة لمثل هذا المصنع المهجور والمستعمل مخزناً للحبوب والأكياس الفارغة .

« ومن حيث انه لا يقدح في ذلك ما جاء على لسان الشهود من أن الطاعن كان يبيع اللبن وكان يحوله إلى جبن لبيعه لأنه فضلاً عن أن شاهدين منهما شهادتهما سماعية فإنه على فرض صحة هذه الشهادة فلا تغير من طبيعة الاستغلال الزراعى فى شيء ما دام تحويل اللبن إلى جبن يعتبر عملاً عادياً ومكلاً للاستغلال الزراعى بل هو تابع له .

« ومن حيث إن الذى يخلص بما تقدم أن

الطاعن يزاول نشاطاً زراعياً ومن ثم فهو معفى من أداء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الأربعين المطبقة على وقائع هذا النزاع باعتباره صاحب منشأة زراعية لم تتخذ شكل شركة مساهمة .

« ومن حيث إن مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات فيتعين الزام مصلحة الضرائب بها .

(قضية رزق الله يوسف طرابلسى ضد مصلحة الضرائب رقم ٨٨٦ / ١٥٧ سنة ١٩٥٣ مجارى كلى رئاسة ومضوية السادة الأساتذة حافظ بدوى وقاروق سيف النصر وعمد كمال الدين الشريبنى القضاة وحضور الأستاذ محمد أبو علم وكيل النيابة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجارى

المادة ٨٦ من القانون المدنى الجديد من ان هذه الحقوق تنظمها قوانين خاصة . ولعل الشارع يكتفى حتى الآن بالحلول التى اتبعتها المحاكم المصرية من ارساء الحق فى حماية الانتاج الفنى والأدبى على قاعدة المسؤولية التقصيرية . والحكم على من يمتدى على هذا الحق بالتعويض استناداً إلى انه ارتكب خطأ غير مشروع .

٢ - إنه وإن اختلف الفقهاء على تكيف هذا الحق اختلافاً كبيراً - هل هو حق ملكية - أو حق يمنح صاحبه امتيازاً مطلقاً لاستغلال تجارى موقوف بالمدّة التى يحددها القانون - أو هو حق

٣٦٣

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٣١ مايو سنة ١٩٥٤

١ - التكليف الصحيح للحق المسمى « الملكية الادبية والفنية » .

ب - حق حماية الملكية الادبية والفنية والصناعية فى دائرة التجارة .

ج - تقدير التعويض .

المبادئ القانونية

١ - لم يتيسر للشارع المصرى وضع تشريع خاص بما أطلق عليه فى القانون المدنى السابق « ملكية المؤلف » و « ملكية المصنوعات » واكتفى بالإشارة الواردة فى

احتكار - أو حق يخول لصاحبه الاحتفاظ بالعملاء - أو حق ذو صفة خاصة . أو من نوع خاص - انه مهما اختلفت وجهات النظر في تكييف الحق فقد اجمعوا على انه حق يستحق الحماية .

وترى المحكمة بعد استعراض الآراء السابقة المختلفة أن حق المؤلف ، والفنان ، والموسيقي ، والمصور ، والشاعر في حماية ما يخرجه لا يستند إلى حق ملكية أكثر من استناده إلى حق أدبي من نوع خاص يرمي إلى عدم حرمانه من ثمرة عمله مادية كانت أو أدبية .

٣ - أما طريق هذه الحماية فهي مسألة موضوعية فقد تكون الحماية كافية بنشر الحكم الذي يسجل الاعتداء على الحق في جريدة سيارة - وقد لا يكون هذا كافياً في أحوال أخرى بغیر التزام المعتدى بالتعويض عن هذا الاعتداء .

المحكمة

« حيث إنه بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ تقدمت شركة مطابع محرم بك ممثلة في شخص مديرها المسيو والتر شارف بعريضة لقاضي الأمور الوقفية بهذه المحكمة قالت فيها إنها تستخدم أحدث الآلات للطباعة التي تميزت بطبع الرسوم بالألوان فعمدت إليها بعض الدول الأجنبية طبع ورقها النقدي (البنكنوت) كما عمدت إليها شركات مساهمة كبيرة بطبع السندات والأوراق المالية الخاصة بها . وبمناسبة شهر رمضان من سنة ١٣٧٢ هـ

(سنة ١٩٥٣ م) . ابتكرت رسمياً عربياً عملت له أكليشيه حفرته بما لديها من آلات دقيقة وزنكغراف ثم وضعت بداخله آية قرآنية كتبها أحد فنانيها في الكتابة العربية ثم ذبلته بمواقيت الصلاة والصوم في هذا الشهر وبعد أن طبعت عددا كبيرا من هذه الأمساكيات لحساب شركة ماتوسيان للسجائر لتهدية هذه الأخيرة لعملائها في العالم الإسلامي ، التقطت شركة مطابع تسكنيكولور صورة فوتوغرافية لإحدى هذه الأمساكيات ثم طبعتها في مطابعها لحساب شركة اخوان الخولي للتعهدات الغذائية والشركة المساهمة المصرية سلفاجو وشركاه للنعبئة ومضت تقول إن هذا العمل يعتبر اعتداء على ملكيتها الفنية للأكليشيه يخول لها الحق عملاً بقواعد القانون الطبيعي ، - وإلى أن يصدر قانون خاص بحماية الملكية الفنية والأدبية - بأن تطالب توقيع الحجز التحفظي على الأكليشيه المقلد بمطابع شركة تسكنيكولور وعلى الأمساكات المقلدة الموجودة بها أو لدى عميلتيها المذكور وهما شركة اخوان الخولي والشركة المساهمة سلفاجو وشركاه للنعبئة منع تحديد أقرب جلسة لسماع هؤلاء الشركات الثلاثة الحكم بإعدام الأكليشية والأمساكيات المقلدة وبالزامهن متضامات بأن يدفعن لها مبلغ ألفين جنيه على سبيل التعويض مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية إلى تمام السداد بحكم مشمول بالتنفيذ المؤقت وبلا كفالة . وقدمت المدعية تأييداً لطلبها - حافظة مستندات تضمنت نسخة من الأمساكية الأصلية ونسختين من الأمساكية المقلدة طبعت أحدهما لحساب شركة اخوان الخولي وطبعت الثانية للشركة المساهمة سلفاجو وشركاه للنعبئة .

« وحيث إن السيد قاضي الأمور الوقفية

أجاب هذا الطلب في نفس اليوم وأصدر أمرا بتوقيع الحجز المطلوب محمدا جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أمام قاضي التحضير في الدائرة التجارية .

وحيث إنه بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٣ نفذ هذا الأمر وضبط المحضر الذي كلف بالتنفيذ « الفيلم » أو النسخة السلبية المصورة التي عملت للأكلشييه ووضعها في داخل مغروف ختمه بالشمع الأحمر .

وحيث إنه في جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تنازلت المدعية مؤقتا عن مخاصمة المدعى عليهما الثانية والثالثة . أما المدعى عليهما الأولى - شركة مطابع تكنيكولار - فأقامت دعوى فرعية بمطالبة المدعية بمبلغ مائة قرش مصري على سبيل التعويض بسبب ما أصابها من ضرر أدنى بسبب التشهير بها في هذه الدعوى . وقضت المحكمة - في الجلسة ذاتها - المظروف الختم بالشمع الأحمر واطلعت على « فيلم » أو الصورة السلبية للأكلشييه .

وحيث إن طر في الخصوم تبسطا بعد ذلك في شرح وجهة نظرهما - كل فيما يخصه - وقدم كل منهما عددا من المذكرات ضمنها بحوثه القانونية في هذا الشأن ، فقالت المدعية :

١ - إن المدعى عليهما لم تنكر أنها قلدت الأكلشييه وطبعت به الأمساكيات المضبوطة المقلدة .

٢ - وإنه وإن كان الشارع المصري لم يصدر قانون الملكية الفنية والأدبية الذي وعد به في المادة ٨٦ من التقنين الجديد إلا أن الفقه الحديث أقر ضمنا بوجود هذه الملكية بمناسبة صدور القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع . ومن ذلك ما قاله الدكتور

محمد كامل مرسي في كتابه في شرح القانون المدني وللحقوق العينية الأصلية (الجزء الثاني) صفحة ٢٢٢) من أن المناظر الطبيعية التي يصورها مصور لا يجوز للغير أن يطبعها في تذاكر إلا باذن المصور أو رضائه .

٣ - وإن حماية الملكية الفنية يستوى فيها أن يكون موضوع هذه الملكية مخطوطا أو مطبوعا توزع بمقابل أو بغير مقابل (المرجع السابق ص ٢٣١ نبذة ١٩٢ صفحة ٢٢٣ نبذة ١٩٤) .

٤ - وأخيرا فإن الضرر الذي أصابها جسم لأنه يقتصر على أنها تدفع أجورا عالية لمهرة الرسامين والمخططين ولكنه ترتب على انتشار الأكلشييه الذي ابتكرته أن قاطعتها شركة ماتوسيان إلى طبعت لها هذه الأمساكية لحسابها - يضاف إلى ذلك أنه في السنوات المقبلة يصعب عليها طبع هذا الأكلشييه نفسه لعملائها الآخرين الذين سينهضون فيه نظرا لانساع انتشاره اتساعا كبيرا بسبب التقليد . وختمت المدعية أقوالها مصممة على طلباتها مع رفض الدعوى الفرعية المقامة عليها من المدعى عليهما الأولى في جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن هذه الأخيرة ردت على هذه الأقوال في أربعة مذكرات توجزه في أن الدعوى الأصلية أقيمت عليها بقصد التشهير بها وبطريقة كيدية وذلك للاعتبارات الآتية : -

١ - ليس في الأمساكية - موضوع النزاع - أي ابتكار شخصي للبدعية يمكن أن تدعى ملكيتها الشخصية له . فواقيت الصوم والصلاة نقلت من الجهات الإدارية الحكومية . والآية السكرية من القرآن الكريم والرسم

نظراً للتشهير الذي أثارته حول اسمها .
 وحيث إن المدعى عليها قدمت تأييداً
 لدفاعها عدداً من الأمساكيات التي تطبعها
 المطابع الأخرى في رسم الطراز العربي وكذا
 نسخة من أمساكية سنة ١٢٧٣ هجرية التي
 طبعتها شركة مانوسيان في السنة الحالية .

عن التكليف الصحيح للحق المسمى
 « الملكية الأدبية والفنية »

وحيث إنه يبين عما تقدم أن النزاع بين
 الطرفين يدور حول تكييف الحق الذي تدعيه
 المدعية في حماية الرسم الذي طبعت به أمساكيات
 شهر رمضان في سنة ١٣٧٢ هجرية وهل هو
 مؤسس على حق ملكية ، وما هي حدود هذه
 الملكية ؟ والتزامات الغير تجاهها ؟ والجزاء
 المترتب على مخالفتها هذه الالتزامات .

وحيث إنه بالرجوع إلى القانون المدني
 المسمى تلاحظ المحكمة أن الشارع المصري كان قد
 وعد في المادة ١٢ منه بإصدار تشريع خاص بما
 أطلق عليه عبارة « ملكية » المؤلف و « ملكية »
 المصنوعات . ومع أن هذا القانون بقي معمولاً
 به مدة ٢٧ سنة بدأت في سنة ١٨٨٢ وانتهت في
 ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أن الشارع لم يتيسر
 له تحقيق ما وعد به في طوال هذه المدة لأنه كان
 — على ما يبدو — مكثفياً بالحلول التي كانت قد
 اتبعتها المحاكم المصرية وعلى الأخص بأمر
 الحق في حماية الإنتاج الفني والأدبي على قاعدة
 المسؤولية التقصيرية والحكم على كل من يعتدى
 على هذا الحق بالتعويض تأسيساً على أنه ارتكب
 خطأ غير مشروع acte illicite ولذا
 عندما وضع الشارع القانون المدني الجديد
 ورد في المادة ٨٦ منه نفس الوعد ذاكرة :

الزخرفي الذي يحيط بها من الفن العربي وهذا
 وذلك في متناول الجميع بدليل أن مطابع أخرى
 طبعت أمساكيات ذات طراز عربي عن نفس
 مواقيت الصلاة وتحت عنوان الآية الكريمة وفي
 داخل إطار من الرسم العربي ومع ذلك لم تفكر
 المدعية في مقاضاة هذه المطابع بضاف إلى ذلك
 أن المدعية لم تسجل حقها المزعوم في رسوم
 الأمساكية لدى جهات التسجيل المختصة كما أنها
 لم تحتفظ بحق ملكيتها فيها حتى في الأمساكية
 نفسها .

٢ — أما الرسم الخارجي الذي في ظهر
 الأمساكية فلم يقلده أو ينقله أحد .

٣ — ولا محل لمقارنة رسم الأمساكية
 برسم ورق البنكنوت الذي تعالجه المدعية لبعض
 الدول الأجنبية كما تقول إذ أن الأول سيوزع
 مجاناً أما أوراق النقد فلها خطورتها ومن
 ثم فلا يصح القياس .

٤ — يضاف إلى ذلك أن المدعية وقد
 باعت الأمساكية لشركة مانوسيان أصبحت غير
 ذات صفة في إقامة هذه الدعوى عملاً بالمادة ٦٨٨
 فقرة ٢ من القانون المدني التي نصت على أن كل
 ما يستتبطه العامل من اختراع أثناء عمله يكون
 من حق رب العمل .

٥ — وتكلمت المدعى عليها عن ركن
 الضرر فقالت إنه خيالي إذ أن شركة مانوسيان
 عادت في السنة الهجرية الحالية (١٣٧٣ هـ)
 وطبعت عند المدعية نفس الأمساكية — موضوع
 النزاع — بشكلها الحالي .

٦ — وخلصت المدعى عليها من هذا بطلبها
 رفض الدعوى مع الزام المدعية — فرعياً — بأن
 تدفع لها مبالغ مائة قرش صاغ على سبيل التعويض

يمنح صاحبه امتيازاً مطلقاً لاستغلال تجارى مؤقت .

privilege exclusif d'une exploitation commerciale temporaire

« وحيث إن هذا النقد عينه خلق نظرية جديدة كيفت حق طلب الحماية للمؤلف أو المخترع بأنه حق احتكارى droit de monopole حين أن أساندة آخرين وصفوه بأنه حق دائنيه droit de créance لافتراض أن هناك عقداً بين المؤلف أو المخترع وبين الجمهور يقضى باحترام حقوق الأولين — ومن أنصار هذا الرأي الأستاذ أرست روجان Ernest Roguin في كتابه « العلم القانوني السليم » La Science Juridique Pure طبعة باريس - لوزان - سنة ١٩٢٣ . الجزء الأول ص ١٨٨ ، ١٩٤ - غير أن هذا التكييف لم يرض رجال الفقه الآخرين فوصفوه بعضهم أنه حق من نوع خاص sui generis ومن ذلك كلمة وردت في حكم لمحكمة النقض والإبرام في فرنسا صدر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٢ (منشور في مجلة سيرى ١٩٥٢ - ١ - ٣٠٥) فقد وصفه الحكم بعبارة « ذو طبيعة خاصة ، nature particulière — ومن ذلك أيضاً مقال الأستاذ روبيه Roubier في مثال نشره في سنة ١٩٣٥ في مجلة النقد Revue critique من أن الحق المذكور هو حق الاحتفاظ بالعملاء Droit de clientèle بما يحتمه من واجب حماية صاحبه في مضمار التنافس والحرية الاقتصادية وعبر عن ذلك بهذه الجملة .

'de donner une certaine position vis-à-vis de la clientèle, de l'assurer et de la fixer autant

« أن الحقوق العينية التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة . »

وتلاحظ المحكمة من مقارنة هذا النص بالمادة ١٢ من القانون الملقى أن الشارع احتاط في عدم استعمال عبارة « الملكية » في القانون الجديد ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه كان قد ألغيت إلى الجدل العنيف الذي أثاره رجال الفقه حول هذه العبارة بالذات . تأسيساً على أن حق المؤلف أو المخترع أو الفنان له الخواص الثلاثة التي لحق الملكية وهي :

(١) الاستعمال usus

(٢) الاستثمار fructus

(٣) التصرف abusus

وقد رد خصوم هذه النظرية بأن حق الاستعمال (usus) ليس قاصراً على صاحب الملكية المزعومة بل أنه في متناول الناس جميعاً الذين لهم أن يقرأوا نفس الكتاب أو يعزفوا نفس القطعة الموسيقية التي كتبها صاحبها . وهذا فضلاً عن أن حق الملكية — بوصفه حقاً عينياً بطبيعته — هو حق أبدي لا يحد بزمن في حين أن المسلم به أن الآراء التي في الكتاب أو النغم الموسيقي تصبح بعد مضي وقت ما — طال أو قصر — ملكاً للناس قاطبة بل وللتاريخ .

« وحيث إنه تأسيساً على هذا النقد الثاني أصدرت محكمة النقض والإبرام الفرنسية في ٢٥ من يوليو سنة ١٨٨٧ (دالوز ١٨٨٨ — ١ — ٥) حكماً هاماً عدلت فيه عن استعمال عبارة « ملكية أدبية » propriété littéraire ووصفت حق المؤلف أو المخترع بأنه حق

السياسية البارزة في مصر كان نشره في جريدة الكشكول — وحدث أن الجريدة كانت قد استغنت عن خدمات هذا الرسام ثم بدأت في استعمال الاكليشات التي كان قد عملها هذه الشخصيات وبقيت في مطبعة الجريدة . فاعتبر سانتس أن في هذا اعتداء على حق كفتان صاحب فكرة وطالب الجريدة بالتعويض فقضت له به محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة تأسيسا على أنه صاحب حق أدبي يتطلب من القضاء أن يحمي منتجاته الفنية طبقا لقواعد الانصاف . (استئناف ٢١ من فبراير سنة ١٩٣٤ - مجلة التشريع والقضاء سنة ١٩٤٦ صفحة ١٧٦) .

« وحيث إن هذه المحكمة ترى — على ضوء ما تقدم — أن حق المؤلف والفنان أو الموسيقي أو النحات أو المصور أو الشاعر في حماية ما يخرج به لا يستند إلى حق ملكية أكثر من استناده إلى حق أدبي من نوع خاص Droit Moral sui generis يرمى إلى عدم حرمانه من ثمرة عمله — مادية كانت أو أدبية — والقول بعكس ذلك يؤدي إلى الفوضى وإلى إباحة النقل واهدار روح الابتكار عند أصحاب الكفاءات أو المواهب — كل في نطاق اختصاصه — وبديهي أنه ليس في هذه النتيجة أي فائدة للأفراد أو للمجتمع .

« وحيث إن هذه الحماية مسألة موضوعية تشكل بأشكال مختلفة طبقا لمقتضيات كل حالة تعرض على المحكمة . فقد يكتفى صاحب الحق المعتدى عليه بأن ينشر الحكم الذي سجل على خصمه أنه نقل منه أو قلده — كما أنه في أحوال أخرى لا تستساغ هذه الحماية إلا بالزام المعتدى بأن يدفع تعريضا للمعتدى عليه .

« وحيث إنه بالنسبة للحالة المعروضة على

que possible dans un régime de concurrence et de liberté économique .

(رؤيه صفحة ٢٩٢) Roubier وكذا رسالة الدكتوراه الأستاذ عبد المنعم العناني من جامعة باريس وعنوانه « الحق الأدبي للمؤلف على إنتاجه الأدبي والفني » .

Du Droit Moral de l'auteur sur son oeuvre littéraire et artistique (الصحائف من ١٠ إلى ٢٤) .

« وحيث إن هذا التضارب في تكييف الحق هو الذي حدى بالشارع المصري إلى أن يتجنب في المادة ٨٦ من القانون المدني تكييف الحقوق المعنوية في حين أن القضاء المختلط كان قد اختصر الطريق وطبق المادة ١١ من القانون المدني المختلط الملغى التي كانت تقضى بأنه في حالة سكوت النص يتعين على المحكمة أن تطبق قواعد العدالة والانصاف (راجع خطاب البارون أرنتس إيمان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة في مؤتمر باريس الذي عقد لتوحيد قواعد القانون في مسألة الملكية الأدبية والفنية — جريدة المحاكم المختلطة عدد ٦٢٨ في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٧ — وراجع كذلك استئناف مختلط في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ مجلة التشريع والقضاء سنة ٥٨ صفحة ٢١٦) .

« وحيث إنه تأسيسا على قواعد العدالة والقانون الطبيعي يمكن القول إن القضاء في مصر استقر بطريقة مضطردة على الحكم بالتعويض في حالة الاعتداء على هذا الحق الذي وصفه أحد الأحكام الهامة بأنه حق أدبي، moral وهو الحكم الخاص بقضية الرسام سانتس Sintés الذي كان قد ابتكر أسلوبا خاصا في رسم الشخصيات

لصاحب العمل وذلك لانعدام صفة التبعية lien de subordination التي نصت عليها المادة الأولى من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — يضاف إلى ذلك أن المادة ٢/٦٨٨ سالفه الذكر تشترط أن يكون العامل الذى يستنبط اختراعا أو فنا ملحقا بصفة دائمة بخدمة صاحب العمل بحيث أن طبيعة عمله المتواصل هي التي هيأت له المناسبة التي أوصلته إلى ما أثر عليه من فن أو اختراع أو استنباط . وظاهر أن المدعية ليست تابعة أو خاضعة لشركة ماتوسيان كما أن عملها ليس قاصرا على أن تطبع لها امساكيات لحسابها .

عن التعويض

« وحيث إنه بالنسبة للتعويض ترى المحكمة أنه أصبح مؤسسا على طابع أدبي لا مادي إذ أن شركة ماتوسيان عادت واشترت من المدعية امساكية السنة الحالية (١٣٧٣ هجرية) رغم التقليد الذي حدث في السنة السابقة وهذا فضلا عن أن القول بأن المدعية تدفع أجورا كبيرة للخطاطين الموظفين عندها مردود عليه بأن عمل هؤلاء الفنيين ليس قاصرا على عمل الامساكية موضوع الدعوى بل أن هذا العمل جزء ضئيل مما يقدمون من خطوط ورسوم داخلية في حدود اختصاصهم كوظفين فنيين عند المدعية .

« وحيث إنه ينبى على أن التعويض أصبح ذا طابع أدبي أنه يتعين أن يكون الحكم به رمزيا بقصد التعبير عن حق المدعية في حماية منتجاتها ومن ثم ترى المحكمة أن تقصره على مبلغ عشرة جنيهات مصرية .

المحكمة ، فليس من شك في أن المدعى عليها لم تخطئ في نقل جدول الامساكية أو اطاره الخارجى أو الآية القرآنية السكرية ولكنها أخطأت في عدم الاشارة (ولو بخط دقيق صغير) إلى أن الزخرفة التي تحيط بالآية القرآنية المذكورة من عمل المدعية أو في عدم استئذانها بنقلها مقدما — أو في عدم استنباط غيرها لحسابها الشخصى .

حقيقة قد يقال إن هذا الرسم منقول في ذاته من الطراز العربى الشائع منذ أجيال عديدة ، ولكنه يرد على ذلك بأن الامساكية طبعت « لغرض تجارى » ومن ثم فإنها أصبحت تتميز بشكلها الذى طبعت به لتحتكره شركة تجارية أخرى معينة فيه بالذات هي شركة ماتوسيان وذلك بقصد الدعاية عن نفسها — وهذا بدون أية حاجة إلى تسجيل هذا الشكل على غرار العلامة التجارية لأنه ليس بعلامة تجارية ولكنه إعلان تجارى معين عمل لحساب عميل معين تعاقد عليه من أجل الترويج لتجارته . ومن هنا تستطيع المحكمة أن تقول إن حق الحماية — في هذه الحالة — أصبح قريبا أو مطابقا لوصف الذى ذكره روبيه Roubier من أنه حق ينصب على « الاحتفاظ بالعملاء ، Droit de clientèle » .

« وحيث إنه لذلك تكون المدعية على حق في مساءلة المدعى عليها الأولى من اعتدائها على حقها في الاستئثار بالرسم الخاص الذى قام به موظفوها الفنيون للامساكية التي طبعتها لحساب عميلاتها شركة ماتوسيان . أما تمسك المدعى عليها بالمادة ٢/٦٨٨ من القانون المدعى فهو على غير أساس إذ أن المدعية في علاقتها مع هذه الشركة الأخيرة ليست في مركز « العامل » بالنسبة

عن المصاريف والنفاذ

وحيث إن خاسر الدعوى يلزم مصاريفها عملاً بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات أما النفاذ فهو واجب مع شرط الكفالة عملاً بالمادة ٤٦٧ من نفس القانون .

(النصبة الأصلية المرفوعة من والتر شارف بصفته ضد عمانويل ج . يورباويس وآخرين والنصبة الفرعية المرفوعة من المدعى عليه الأول ضد المدعى بصفته رقم ٩٥٧ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأسانذة تادرس ميخائيل تادرس وكيل المحكة وبدرادى فريد حزب وإبراهيم مصطفى حزب القصة) .

٣٦٤

محكمة القاهرة الابتدائية

١١ مايو سنة ١٩٥٤

١ - بيع . هلاك المبيع في يد البائع قبل تسليمه للمشتري لسبب لا يد للبائع فيه تقع تبعته على البائع إلا إذا كان الهلاك بعد إعدار المشتري لتسلم المبيع .
ب - عقود المبادلة . إذا استحال على أحد المتعاقدين الوفاء بتعهداته انفسخ العقد بأكمله وسقط تعهد العاقد الآخر بغير حاجة إلى التقاضى وبغير إقرار .

المبادئ القانونية

١ - إذا هلك المبيع في يد البائع - قبل تسليمه للمشتري - لسبب لا يد للبائع فيه ، فإن البيع ينفسخ ويسترد المشتري الثمن إلا إذا كان الهلاك بعد إعدار المشتري لتسلم المبيع طبقاً للمادة ٤٣٧ مدنى فى باب البيع والمواد من ١٥٧ إلى ١٥٩ فى باب الالتزامات ، وذلك لأن القانون المصرى - على خلاف القانون الفرنسى - وعلى غرار القانون الألمانى - لم يأخذ بمقاعدة أن هلاك المال على صاحبه .

٢ - ولقد أخذ القانون المصرى بالقواعد العامة التى تقضى بأن سقوط حق أحد المتعاقدين فى عقود المبادلة بدون تقصير العاقد الآخر يترتب عليه سقوط تعهد العاقد الآخر لانفساخ العقد من تلقاء نفسه أو بحكم القانون بغير حاجة إلى التقاضى بل وبغير إقرار .

المحكمة

د من حيث ان تعاقداً تم بين المدعى والمدعى عليها الأولى بتاريخ ١٢ من شهر يناير سنة ١٩٥٢ باعت الأخيرة للمدعى بمقتضاه سيارة هلمان طراز سنة ١٩٥٢ بثمن مسمى بالعقد (فاتورة البيع ٩٤٠) مبلغ ٧٢٥ جنيهه خصم منه لصالح المدعى مبلغ ٥٠٠ مليم و ٧٣ جنيهه والباقي مبلغ ٥٠٠ مليم و ٦٦١ جنيهه اعتبر ثمن البيع سدده المدعى يوم البيع ثم أمن على السيارة لدى الشركة المدعى عليها الثانية وفى السادس والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٥٢ وقعت حوادث حريق القاهرة وحرقت السيارة المبيعة وهى بصالة عرض الشركة المدعى عليها الأولى وهنا قام الخلف بين طرفى عقد البيع إذ يقول المدعى إنه عقب البيع لم يسلم السيارة واستبقتهما البائعة بهالة العرض الخاصة بها وحددت له يوم ٢٨ من شهر يناير سنة ١٩٥٢ للتسليم حتى تستوفى شروط رخصة المرور وغالفت المدعى عليها الأولى قول المدعى بما قرره من أنه استلم السيارة عقب البيع يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ ثم أعادها لها كوديعة حتى تتم اجراءات الرخصة وعرضت على المدعى بمبلغ ٢٦٠ جنيهه بما يعادل ٦٠ ٪ من قيمة السيارة على أساس القرار الوزارى الذى عوضت هى به فيما أنلف من

منقولاتها وسياراتها بسبب الحريق وقد رفض المدعى ابتداء ذلك العرض وسار في دعواه ضد المدعى عليهما وطلب ان يقضى له أصليا بتسليم سيارة مماثلة طراز سنة ١٩٥٢ من ذات النوع واحتياطيا الزام المدعى عليهما الأولى مدينة والثانية ضامنة ان تدفعا له مبلغ الثمن ٧٣٥ جنيه ومبلغ ١٠ جنيه على سبيل التعويض والمصروفات والنفاذ المعجل بلا كفالة .

وقد شرحت المحكمة ظروف التعاقد وسند كل طرف فيه بما أودعه ملف الدعوى من أوراق وانتهت من ذلك وقبل الفصل في الطلبات إلى تحميل المدعى عليها الأولى عبء اثبات ان المدعى استلم السيارة يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ ثم ردها لها وديعة ليقوم باستيفاء اجراءات الرخصة الخاصة بها وليثبت المدعى أنه لم يستلم السيارة يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ واستبقته البائعة في حيازتها وان ميعاد استلامها يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ (يراجع الحكم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٥٤ ملف الدعوى) وتقدم كل طرف في التحقيق بشهوده وأدلت الشهود بأقوالها وبجلسة ٤ من شهر مايو سنة ١٩٥٤ تنازل المدعى عن غناصة المدعى عليها الثانية (شركة التأمين) على أن يكون له حق مقاضاتها بدعوى أخرى إذا شاء وبالجلسة المذكورة عرض وكيل المدعى عليها الأولى على وكيل المدعى مبلغ ٣٦٠ جنيه قيمة ما قدره ثمن للسيارة على أساس ما احتسب للبائعة من لجنة التعويضات بنسبة ٦٠ ٪ وقبل وكيل المدعى المبالغ خصما من مطلوبه واستلمه وعدل طلباته إلى باقى ثمن البيع مبلغ ٥٠٠ مليم و ٣٠١ جنيه وأضاف له مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات كاملة ومقابل اتعاب

الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . ذلك موجز لواقعة الدعوى . أما التحقيق الذى تم فيها فقد أشهد المدعى شهوده — محمود مرمى — وبديع مصطفى — ومحمود حمدي واجمع قولهم فيما يتعلق بواقعة التحقيق ان المدعى اشترى سيارة هلبان من شركة المدعى عليها الأولى في أوائل يناير سنة ١٩٥٢ ولم يستلمها بل استبقته البائعة بصالة العرض حتى تحضر غيرها مكانها من الاسكندرية وحتى تتم اجراءات الرخصة للسيارة المبيعة بما لا يتأخر عن يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ وقال الشاهدان الأول والثالث ان السيارة لم يكن بها ثمر وقت ان عايناها بعد البيع .

وشهد شاهد المدعى عليها وهو عامل بها واسمه محمد كامل يوسف بأن المدعى اشترى السيارة واستلمها قبل الحريق وكان يركب وعائلته لدور الخيالة ولأنه كان يبنى لها مأوى ولم يتم فكانت الشركة تحتفظ له بالعربة نهارا بمعرضها وليلا بمأواها (الجراج) .

وحيث إنه يخفى للمحكمة من أقوال شهود الإثبات أن البيع تم في ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ ولكن التسليم استعمل البائع المشتري بشأنه حتى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ لأميرين - الأول : استكمال الرخصة ورقم العربة . والثاني : حتى تستورد الشركة البائعة سيارة أخرى من فرعها بالأسكندرية لتحل محل السيارة المبيعة ولهذين العاملين استبقت البائعة السيارة في حيازتها ولم تسلمها للمشتري . وفي السادس والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢ حرقَت السيارة بمحل البائعة ضمن حريق القاهرة وتأخذ المحكمة بصدق قول شهود الإثبات بما تواترت عليه

أقوالهم فيما أشهدهم عليه المدعى وجاء قولهم مؤيداً بما تضمنته تقرير خبير إثبات الحالة من أن السيارة كانت معدة للتسليم يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ أما قول شاهد البائعة (المدعى عليها الأولى) فهو قول مرجوح مدفوع به لصالح مخدمته إذ هو عامل لديها .

وحيث إنه وقد تبين للبحكمة بما أسلف بيانه أن البيع وإن كان تم يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ إلا أن التسليم أرجى - ليوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ وبالتالي فإن الحيازة بقيت للبائعة حتى يوم التسليم وفي غضون الفترة من يوم البيع ويوم التسليم حرقت السيارة وبمعنى آخر هلك المبيع فعلى من طرفى عقد البيع تبعه الهلاك أم على المشتري أم على البائع ؟

وحيث إنه من القواعد العامة المقررة أنه إذا كان العقد من عقود المبادلة ثم عرض للتعهدات ما يجعل تنفيذها مستحيلاً بسبب حادثة جبرية وجب التفريق بين ما إذا كانت الاستحالة من الجانبين أو من جانب واحد فإذا استحال على كل من المتعاقدين الوفاء بالتزامه سقط العقد بأكمله أما إذا كانت الاستحالة من جانب واحد بأن استحال على أحد المتعاقدين الوفاء بتعده انقسخ العقد بأكمله وانتفتت معه الإلزامات المتقابلة بمعنى أن المتعاقدين الآخرين يسقط تعده وتبرأ ذمته فلو كان قد قام بالوفاء جازله استرداد الشيء الذى سلبه للعائد الآخر أو مطالبته ببديل ما قام به من عمل وسبب ذلك أن الفسخ يستند إلى يوم التعاقد فلا يكون ثمة سبب لبقاء الشيء فى يد العائد الآخر أو حصوله على منفعة بلا حق - تلك هى القاعدة العامة التى تجعل تعهد كل عائد مرتبطاً

بتعهد العائد الآخر وجوداً وعدماً وأنه بالرغم من صراحة تلك القاعدة إلا أن الشارع الفرنسى قد خالف تلك القاعدة فى المادتين ١١٣٨ و ١٦٢٤ مدنى فرنسى بما اشتملتا عليه من أن المبيع يكون فى ضمانته المشتري بمجرد تمام العقد فإذا هلك فى الفترة بين العقد والاستلام سقط عن البائع واجب التسليم ومع ذلك يبقى المشتري ملزماً بدفع الثمن وقد قيل فى تفسير ذلك إن الشارع الفرنسى أخذ بمبدأ هلاك المال على صاحبه والمشتري هو المالك بمجرد العقد فعليه تبعه هلاك المبيع من وقت التعاقد ولكن ذلك النظر من جانب التشريع الفرنسى كان محل نقد والعييب فيه أخذه بقاعدة ظالمة ذلك لأن المشتري فى الواقع يدفع الثمن بلا مقابل ويخسر شيئاً فى آن واحد وهما المبيع والثمن ولهذا فقد حادت كثير من الشرائع المدنية عن المبدأ الفرنسى وجاء القانون الألمانى صريحاً فى أن البيع يبقى فى ضمانته البائع لحين التسليم إلا ما استثنى فى بيع العقارات وقد اتبع القانون المصرى فى عقد البيع حكم القانون فى القواعد العامة التى ورد نصها فى المواد من ١٥٧ إلى ١٥٩ مدنى وجاء فى عقد البيع واتباع المبدأ نفسه بما نصت عليه المادة ٤٣٧ مدنى من أنه (إذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبائع فيه انقسخ البيع واسترد المشتري الثمن إلا إذا كان الهلاك بعد إعذار المشتري لتسليم المبيع) ومن كل ما تقدم فإن القانون المصرى لم يأخذ بقاعدة أن هلاك المال على صاحبه بل أخذ بالقواعد العامة التى تقضى بأن سقوط حق أحد المتعاقدين فى عقود المبادلة بدون تقصير العائد الآخر يترتب عليه سقوط تعهد العائد الآخر وأخذاً بأحكام

وان ضررا أصابه من عدم اتمام الصفقة بمقدار مبلغ التعويض .

د وحيث إن هلاك المبيع هو بسبب لا يد للبائع فيه ويضاف لذلك أن المدعى لم يثبت أن ضررا لحق به نتيجة عدم تسليم السيارة إليه ومن ثم يكون طلب التعويض على غير أساس ويتعين رفضه خصوصا وإن حقه في تلك الحالة قاصر على استرداد الثمن .

د وحيث إن المدعى عليها الأولى لم تجحد الالتزام العرفي المبرم بينها وبين المدعى بمبيع السيارة ولذلك تقضى المحكمة بالنفاذ بالمعجل مع الاعفاء من قيد السكفالة بالتطبيق للمادة ١/٤٧٠ مرافعات .

د وحيث إن المدعى تنازل عن مخاصمة المدعى عليها الثانية (شركة التأمين) وطلب اثبات التنازل وتجييبه المحكمة لطلبه .

(قضية محمد أمين إبراهيم ضد مدير الشركة البريطانية المصرية للسيارات بصفته وآخر رقم ٧٧٥ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد الحميد السيد عبد الوهاب والدكتور وحافظ إبراهيم وفؤاد حافظ القضاة) .

٣٦٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤

أ - براءة الاختراع والنماذج الصناعية .
الاجراءات التحفظية بشأنها مبينة في القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . وجوب اتباعها . في حالة الغرض يرجع إلى القانون العام وهو قانون المرافعات .

ب - الاجراءات التحفظية واردة في المادة ٤٩ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ دون غموض أو إبهام أو ترك فهو القانون الواجب التطبيق .

ج - اختصاص . استصدار الاجراءات التحفظية بشأن براءة الاختراع والنماذج الصناعية لرئيس محكمة القضاء الادارى المختصة بنظر النزاع الموضوعى .

القانون المدعى في البيع وفيما أشار إليه من تفرقة في الحكم بين انتقال الملكية وضمن المبيع بما قدره بأن الملكية تنقل بمجرد التعاقد ولكن المبيع يبقى في ضمان البائع إلى حين التسليم وبتطبيق تلك القواعد على واقعة الدعوى يبين أن المبيع بقى في حيازة البائع إذ السيارة لم يستلمها المدعى وأنها حُرقت قبل يوم التسليم وبسبب لا يد للبائع فيه وبذلك أصبح عقد البيع المبرم في ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ مفسوخا من تلقاء نفسه والفسخ في هذه الحالة هو فسخ قانونى ويقع عند انقضاء الالتزام على أثر استحالة تنفيذه وانقضاء هذا الالتزام يستتبع انقضاء الالتزام المقابل له لتخلف سببه ولهذا العلة يفسخ العقد من تلقاء نفسه أو بحكم القانون بغير حاجة إلى التقاضى بل وبغير اقرار متى كانت المنازعة بين الدائن أو المدين فى وقوع الفسخ ليست محل جدل وتأسيسا على ما تقدم وبالتطبيق لأحكام المادة ٤٣٧ مدنى حق المشتري استرداد الثمن الذى دفعه ووجب على البائع أدائه إليه .

د وحيث إن الثمن المدفوع للسيارة بعقد البيع وبايصال سداد هو مبلغ ٥٠٠ مليم و ٦٦١ جنيه أوفت البائعة بجزء منه بمقدار ٣٦٠ فيكون باقى الثمن مبلغ ٥٠٠ مليم و ٣٠١ جنيه تؤديه المدعى عليها الأولى للمدعى مع مصروفات الدعوى المناسبة لمبلغ الثمن المدفوع بعقد البيع وقدره ٥٠٠ مليم و ٦٦١ جنيه ذلك لأن ما سدد منه إنما كان بعد التقاضى وفى آخر مرحلة فى الدعوى .

د وحيث إن المدعى طلب تعويضا بمقدار ١٠٠ جنيه تلزم به المدعى عليها ذلك لأنه انذرهما بأن تقدم له عربة أخرى من فرع الشركة بالاسكندرية مثل التى بيعت وحُرقت ولم تفعل

باطلا لصدوره من غير مختص ، ويكون
الدفع بعدم الاختصاص الذي يديه المتظلم
من الحجز في محله .

المحكمة

من حيث إن المحكمة قررت ضم الدعوى
رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٥٤ للدعوى رقم ١٥٥٨ سنة
١٩٥٤ للوحدة الموضوع واتحاد الخصوم ولصدور
حكم واحد فيهما والدعويان موضوعهما تظلم من
أمر حجز تقدم به المتظلم ضده في كلا الدعويين
وهو عبد العزيز محمد الدميري إلى السيد قاضي
الأمور الوقفية بالمحكمة يستأذنه توقيع الحجز
التحفظي على جميع مصنوعات الجلود على اختلاف
أنواعها بحمل المتظلمين بمقولة إنه يملك مصنعا باسمه
لصناعة جميع مصنوعات الجلود على اختلاف أنواعها
وأنه يقوم بابتكار تصميمات جديدة ومستحدثة
لمنتجاته ومن بين هذه التصميمات ابتكار شكلا
لأربعة نماذج (للصندل الصيفي) سذاء وقام
بتسجيل النماذج بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية
بمصر طبقا للقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ تحت
رقم ١٧ بتاريخ ٢٧ من شهر يونيو سنة ١٩٥٣
لمدة حماية أمدها خمس سنوات (المدة الأولى)
تبدأ من ١٩٥٣/٦/٢٧ (مستند ١ و ٢ و ٣ حافظة
مستندات المتظلم ضده) ثم قام في نفس الوقت
بتسجيل علامة تجارية خاصة بها يميز بها منتجاته
وهي عبارة عن رسم لحيوان الكنجارو
وكتب أسفل الاسم باللغة الأجنبية وسجلت
العلامة طبق القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٣٩ تحت
رقم ٢٧٢٩ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤ والعلامة
والنماذج متمتع بالحماية القانونية وحدث أن تبين
للمتظلم ضده أن المتظلمين يضعون ويعرضون للبيع

صدورها من قاضي الأمور الوقفية بإحدى المحاكم
المدينة . بطلان .

المبادئ القانونية

١ — براءة الاختراع والنماذج الصناعية
صدر بشأنها قانون خاص هو القانون رقم
١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وهو المعمول به للآن وما
تضمنته مواده بشأن الإجراءات التحفظية
يجب اتباعها دون غيرها إلا ما غمض منها في
التطبيق أو أغفل بيانه في اتباع طرق التحفظ
بشأنه فإنه يرجع فيها لاتباعه وتطبيقه إلى
القانون العام وهو قانون المرافعات .

٢ — نص قانون براءة الاختراع
صراحة على ما يجب اتباعه بشأن الإجراءات
التحفظية دون غموض أو إبهام أو ترك
وردد بيان تلك الأحوال بالمادة ٤٩ ، وعلى
ذلك فهو القانون الذي يطبق على النزاع
الذي يدور حول ملكية النموذج المسجل
والإجراءات التحفظية التي يطلب اتخاذها
ضد المقلد بالحجز على المنتجات أو البضائع
المقلدة .

٣ — الاختصاص في استصدار
الإجراءات التحفظية بشأن براءة الاختراع
والنماذج الصناعية هو لرئيس محكمة القضاء
الإداري — المختصة أيضاً بنظر النزاع
الموضوعي — بصريح نص المادة ٤٩ من
القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، فإذا أصدر
قاضي الأمور الوقفية بإحدى المحاكم المدنية
أمر حجز تحفظي في هذه المادة فإن أمره يقع

الصيفى هى له وسنده فى ذلك مستنداته المودعة بالدعوى .

د وحيت إن براءة الاختراع والنماذج الصناعية قد صدر بشأنها قانون خاص هو القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ وهو المعمول به الآن وما تضمنته مواده بشأن الاجراءات التحفظية يجب اتباعها دون غيرها إلا ما غرض منها فى التطبيق أو اغفل بيانه فى اتباع طرق التحفظ بشأنه فانه يرجع فيها لاتباعه وتطبيقه إلى القانون العام وهو قانون المرافعات .

د وحيت إن قانون براءة الاختراع نص صراحة على ما يجب اتباعه بشأن الاجراءات التحفظية دون غموض وإبهام أو ترك وورد يسان تلك الأحوال بالمادة ٤٩ ولذلك فان قانون براءة الاختراع هو القانون الذى يطبق فى النزاع المطروح .

د وحيت إن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ أجازت لصاحب البراءة أن يستصدر أمراً من رئيس محكمة القضاء الإدارى باتخاذ الإجراءات التحفظية أثناء نظر الدعوى الإدارية ولصاحب البراءة ذلك الحق أيضاً قبل رفع الدعوى الإدارية باستصدار الأمر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات ومدلول تلك المادة فى كلا الجانبين ويؤخذ منه أن النزاع الموضوعى يطرح أمره على محكمة القضاء الإدارى وهى المختصة بنظره وأن الاجراءات التحفظية المتعلقة بذلك النزاع هى من اختصاص رئيس محكمة القضاء الإدارى وهو فى تلك الحالة يقوم بأعمال قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة المختصة طبقاً لأحكام المادة ٣٦٩ مرافعات .

د وحيت إن المتظلم ضده لم يسلك السبيل

بالاسواق المصرية صنادل صيفى على غرار النموذج المسجل على اللوحة رقم ٢ لما لاقاه هذا النموذج من رواج فى السوق وإقبال شديد عليه بالنسبة لرواد المصايف والحجاج وسكان المناطق الحارة وإضاف المتظلم ضده لقوله إن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ تجيز لمالك النموذج المسجل أن يستصدر الأمر باتخاذ الاجراءات التحفظية ضد المقلد بالحجز على المنتجات أو البضائع المقلدة ثم انتهى إلى طلباته الموضوعية الموضحة بالصحيفة وتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤ صدر الأمر وتنفذ بالحجز بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨ على ٤٠ زوج صندل المتظلم فى الدعوى الأولى وعلى ٣٦ زوج صندل ضد المتظلم فى الدعوى الثانية وتظلم المتظلمان من الحجز متفرقين فى التقاضى ومتحدين فى الطلبات بإلغاء أمر الحجز وبمجلسة المرافعة دفع المتظلمان بعدم اختصاص السيد قاضى الأمور الوقتية بإصدار الأمر المتظلم منه بالتطبيق للمادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ وبانعقاد هذا الاختصاص للقضاء الإدارى وحده وحجرت الدعوى بالحكم فى الدفع وتبادل طرفاها دفاعهما التحريرى فيه .

د وحيت إن المتظلم ضده أسس طلبه فى استصدار أمر الحجز التحفظى على القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ الخاص ببراءة الاختراع وما تضمنته أحكام المادة ٤٩ ويقول المتظلمان إن المادة المذكورة حددت الاختصاص فى الموضوع للقضاء الإدارى وأن رئيس محكمة القضاء الإدارى هو المختص بالأمر باتخاذ الاجراءات التحفظية وسندهما فى ذلك مدلول تلك المادة ثم صمما على الدفع سالف البيان .

د وحيت إن الخلاف بين الطرفين قائم حول ما يدعيه كل طرف أن براءة اختراع الصندل

الاجراءات التحفظية .

« وحيث إنه لما تقدم من بيان يكون الاختصاص في استصدار الاجراءات التحفظية بشأن براءة الاختراع والنماذج الصناعية هو لرئيس محكمة القضاء الادارى دون سواه وتأسيساً على ما تقدم يكون أمر الحجز التحفظى الصادر من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة قد وقع باطلا لصدوره من غير مختص في إصداره ومن ثم يتعين الغاءه وقبول الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث إن مصروفات المتظلمين يلزم بها المتظلم ضده عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات » .

(قضية أحمد حسين صبحى ضد عبد الميز محمد الدميرى رقم ١٥٥٨ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى رئاسة وعضوية الأساتذة عبد الحميد السيد عبد الوهاب ومدحت طاهر نور وفؤاد حافظ القضاة) .

الذى رسمه القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ بشأن الاجراء التحفظى بل تركه وتقدم بعريضة لقاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة بطلب اذنه بالحجز وهو في تصرفه قد خالف أحكام القانون الخاص الذى يحكم علاقته بالمتظلمين ومن ثم يكون قد لجأ في تصرفه لغير مختص في إصدار أمر الحجز ولا محل للمقارنة كما أشار المتظلم ضده في دفاعه بين المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ وبين المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية إذ الأولى أشارت إلى الدعاوى الادارية بشأن براءة الاختراع والثانية أشارت إلى الدعاوى المدنية بشأن العلامات التجارية وكلا النوعين من الدعاوى يختلف عن الآخر وله جهة اختصاص معينة يختلف عن الأخرى في الدعاوى وفي استصدار

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنج

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت من التحقيق أن جندى المروز أثناء طوافه ليلاً في وقت متأخر وجد المتهم وزميليه أمام محل كواء بابه « موارب » ويشع النور من داخله ومعهم جندى آخر ، فإن تلك المظاهر الخارجية تكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة بصرف النظر عما يؤدى إليه التحقيق الذى يعمل ،

٣٦٦

محكمة مصر الابتدائية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ — تلبس . رؤية جندى اللورر أثناء طوافه ليلاً المتهم وزميليه أمام محل كواء بابه « موارب » ويشع النور من داخله ومعهم جندى آخر تجبى القبض والتفتيش .

ب — شهود . سكوت المتهم عن طلب سماعهم أمام محكمة أول درجة . رفض محكمة الاستئناف إجابته إلى هذا الطلب . لا يعتبر اخلافاً بحق الدفاع .

الساعة ٣ صباحا توجه لقسم السيدة زينب العسكري عبد الفتاح مرمى ومعه المتهم والمجنى عليها وأخرى اسمها اصلاح محمد كامل وآخر اسمه أبو اليزيد فرج عبد النبي ورابع اسمه صلاح علي رزق وأبلغ العسكري أنه أثناء مروره بالجنح وبجادة الشوريجي شاهد المتهم وأبو اليزيد فرج عبد النبي وصلاح علي رزق واقفين أمام دكان كواء بابه مفتوح ونصف فتحة، ولما اشتبه في أمرهم أخبره أبو اليزيد فرج بأنه صاحب الدكان ولما أراد التأكد من قوله دخل المحل فوجد به المجنى عليها الأولى والثانية محتبأتين خلف منضدة ويبد كل منهما سرورهما، وبسؤال المجنى عليهما حافظه وإصلاح شفاهما عن سبب وجودهما داخل المحل أخبرته أن المتهم وأبو اليزيد فرج عبد النبي أدخلهما الدكان كرها وقال حافظه إن المتهم ارتكب معها الفحشاء، وقالت إصلاح إن أبو اليزيد فرج ارتكب معها نفس الفعل، وأنكر المتهم وشريكه أبو اليزيد فرج قرحما، وقد قرر العسكري عبد الفتاح مرمى قوله بمحض رجع الاستدلالات من أنه أثناء مروره حوالي الساعة ٥ ر ٢ شاهد هؤلاء الأشخاص وهم المتهم وأبو اليزيد فرج عبد النبي وصلاح علي رزق أمام محل كواء، ولاحظ أن باب الدكان «موارب» ومعهم عسكري الداورية يسألهم عن سبب وقوفهم وسبب فتح الدكان وأخبره (أي أخبره الشاهد) أبو اليزيد فرج أنه صاحب الدكان وسأل المتهم وأجابته أنه كهربائي وسأل صلاح علي رزق وعرفه عن شخصيته بأنه كواء فاشتبه العسكري مرمى عبد الفتاح في الموضوع وأراد التأكد ومعرفة الحقيقة لما لاحظته من أن باب الدكان «موارب» والاضاءة بداخله ضعيفة بما حمله على الاعتقاد بأن الأشخاص الثلاثة لصوح سرقوا الدكان وخشى أن يكون

وعلى ذلك فالتبني والتفتيش جائزان ولو لم يكن من قام بهما من رجال الضبطية القضائية .

٢ - إذا لم يطلب المتهم أمام محكمة أول درجة سماع شهود الدعوى ولم يعترض على اكتفائها بتلاوة أقوالهم في حضوره ولم يتمسك لديها بسماعهم فان محكمة الدرجة الاستئنافية لا تكون ملزمة بإجابته إلى طلب سماعهم ، وليس في رفضها طلبه إخلالا بحقوق الدفاع .

المحكمة

د من حيث إن النياية العمومية اتهمت المتهم بأنه في ليلة ١٩٥٣/٢/٢٨ بدائرة قسم السيدة زينب هتك عرض حافظه محمد يوسف البالغة من العمر ١٥ - ١٦ سنة بغير قوة أو تهديد بأن أخذ يحك قضيبه في فرجها وقدمته لمحكمة أول درجة لما كتته بالمادة ١/٢٦٩ عقوبات وحكمت المحكمة حضوريا بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرشا لإيقاف التنفيذ فاستأنف المتهم الحكم، ودفع الحاضر معه بمذكرته المودعة بالأوراق لجلسة اليوم أصليا .

أولا - الحكم بإعلان التفتيش وبطلان جميع الاجراءات التي ترتبت عليه .

ثانيا - براءة المتهم بما نسب اليه .

ثالثا - فتح باب المرافعة لإعلان شهود الاثبات الذين سئلوا في المحضر ولم يسألوا أمام محكمة أول درجة .

د وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل حسبما تضمنه محضر جمع الاستدلالات في أنه في اليوم الثاني والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٥٣

حافضة بالدكان وبابه مفتوح قليلا وعندما حاول خلع بنطلونه أخبرته حافضة أنها بكر فاستغفر عنها وانكر اعترافه بالبوليس .

وسئل أبو اليزيد فرج وقرر أن المتهم حك لها بقبله (فرش لها) بموافقتها وشهد العسكري عبد العزيز أبو سيف المسكك بحراسة المنطقة بأنه تم على دكان الكواء الساعة ١١ ووجدته مقفولا بالقفل ويجوز أن أحدا فتحه بعد ذلك وأنه حوالي الساعة ٣٠ و٢ وجد باب دكان الكواء يرتفع رفقة بسيطة فظن أن لصوصا به ثم خرج ثلاثة أشخاص من الدكان وسألهم عن سبب ذلك فأخبروه أنهم عمال بالمحل وفي أثناء ذلك حضر العسكري الطواف وطلب منه التحفظ عليهم ودخل المحل على مصباح ووجد به بنتين فسأل المتهم وزميله عن سبب وجودهما فأخبروه أنهما زائرتان .

وقرر العسكري موسى عبد الفتاح موسى بمضمون أقواله بمحضر جمع الاستدلالات وقال إنه اشتبه في المتهم وزميليه أن يكونوا لصوصا ودخل المحل على ضوء مصباح به . ووجد البنتين عتباتين تحت منضدة وقال له إن المتهم وزميليه أحضراهما للفحشاء .

وبمرض الدعوى أمام محكمة أول درجة اعترف المتهم بالجريمة المستندة إليه وقال إن الكواء هو الذي حرّضه . وجاء بالكشف الطبي الشرعي على المجنى عليها حافضة محمد يوسف أن غشاء بكارتها سليم والاعضاء التناسلية عموما وباقي أجزاء الجسم خالية من أى علامات إصابة مشتبها لحدوث عنف أو إصابة وأنها تبلغ من العمر ١٥ - ١٦ سنة . ونتيجة الكشف عليها أن غشاء بكارتها سليم وخال من علامات مشتبها

لهم شركاء بداخله ، ولهذا أناط بعسكري الدورية مراقبة الأشخاص الثلاثة ودخل هو الدكان فوجد به بنتين تحت المنضدة (البنك) ولما سألهما عن سبب وجودهما أخبرتا أن المتهم وزميله أدخلوهما الدكان كرها وأجروا حك قبلهم بفرجيتهما وشاهد الشاهد بدر وال إصلاح محمد كامل دماء قالت عنها إنها من الحيض الشهري .

وسئلت حافضة محمد يوسف — قررت أنها توجهت مع إصلاح محمد كامل لدكان الكواء أبو اليزيد وطلبت منه إصلاح ٢ قروش وتهازرا مع بعضهما بالدكان ثم انصرتا وعادتا ثانية للدكان ومكثتا به حتى منتصف الليل وتناولتا العشاء به وكان بالدكان صاحبه والمتهم وإصلاح على رزق واكلا سويا ، ثم قفل أبو اليزيد فرج الدكان وأمسك بإصلاح وجاءها تحت المنضدة (البنك) ثم أمسكها المتهم وخلع سروالها وأخرج قبله وحكه على فرجها من الخارج حتى أمفي وقررت إصلاح بمضمون أقوال سابقتها من أن أبو اليزيد خلع سروالها ونام فوقها وأن المتهم نام مع حافضة بعد عناق وتقبيل .

وقرر أبو اليزيد أن المتهم نام مع حافضة .

وسئل المتهم وقرر أنه جامع حافضة برضاها كما جامعها وإصلاح زميله أبو اليزيد أمامه وقرر ثالثهم صلاح على رزق أنه كان بالدكان ورأى المتهم بجامع حافضة ولم يفعل هو شيئا سوى أنه نام بجوار إصلاح .

وحيث إن النيابة حققت الحادث من ناحيتها وسألت المتهم شفاها عن التهمة المستندة إليه فاعترف أنه متك عرض حافضة برضاها (ص ٤ من التحقيق) وفي مجمل أقواله بالتحقيق المذكور ص ٢٠ قال إنه وجد

لحدوث هتك عرض باصلاح وإن كان ذلك لا ينفى حدوث الفعل بالاحتسك الخارجى دون أن يترك ذلك أثرا .

عن الدفع ببطلان التفيتش

« وحيث إن الحاضر مع المتهم دفع ببطلان التفيتش وأسس الدفع على ما قرره من أنه ثابت بالتحقيق أن المتهمين ومعهم الفتاتين بداخل محل السكواء ومغلق عليهم بعد منتصف الليل في الساعة ٢ من صباح يوم ٢٨ / ٢ / ١٩٥٣ وأن العسكري قرع باب الدكان ودخل ووجد الفتاتين بيد كل منهما سرواها وأخبرناه أن المتهمين هتكوا عرضهما وأخذهما لمحل البوليس .

« وحيث إن الرواية التي سردها الدفاع لا تطابق ماورد بالتحقيقات إذ قال إن محل السكواء كان مغلقا وقرعه عسكري البوليس والحقيقة هي ما سردته المحكمة من التحقيقات لأقوال العسكري موسى عبد الفتاح موسى من أنه وجد المتهم وزميليه أمام محل كواء « موارد » ويشع من داخله نور ومعهم العسكري عبد العزيز أبو سيف فاشتبه في الأمر بمظنة أن يكونوا لصوصا في ذلك المزيغ الأخير من الليل ، وزاد اشتباهه فيهم وجود العسكري عبد العزيز أبو سيف معهم وما قرره الشاهد المذكور في أقواله وما وجد عليه المتهم وزميليه وما حاط بهم من مظاهر خارجية بوجودهم في وقت متأخر من الليل أمام باب دكان مفتوح جزء منه ، وبداخله بصيص من النور هو أمر في حد ذاته ينفي حسب ظاهره عن وقوع فعل مكون لجريمة . ومتى كان الأمر كذلك فإن تلك المظاهر الخارجية تكفي لقيام حالة التلبس

بالجريمة بصرف النظر عما يؤدي اليه التحقيق الذي يعمل وعلى ذلك فالقبض والتفتيش جائزان ولو لم يكن من قام بذلك من رجال الضبطية القضائية (نقض في القضية رقم ٧٨٧ سنة ١٤ قضائية بمجموعة أحكام النقض محمود عمر ص ٤٤٤ قاعدة رقم ٢٢٣ جزء ٦ - نقض في القضية رقم ٦٨٩ سنة ١٣ قضائية نفس المرجع ص ١٩٨ قاعدة ١٣٤ - نقض في القضية ١١٦٥ سنة ١٠ قضائية نفس المرجع ص ٢١٧ جزء ٥ قاعدة ١١٣ - نقض في القضية رقم ١١٥ سنة ١١ ق نفس المرجع جزء ٥ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ قاعدة ١٧٥) .

ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون من حق عسكري البوليس دخول المحل باعتبار أن الجريمة في حالة تلبس وله تفيتشه ولو لم يكن من رجال الضبطية القضائية . وبالتالي يكون الدفع على غير أساس ويتعين إهداره .

« وحيث إن الحاضر مع المتهم لجأ بعد الدفع لأمر آخر هو طلب سماع شهود الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية . والقول من ناحيته يكون مقبولا إذا كان المتهم قد طلب ذلك من محكمة الدرجة الأولى صراحة ولم تجبه إليه إذ يعتبر ذلك إخلال بحق الدفاع على محكمة الدرجة الثانية أن تصححه بإجابة طلب المتهم إليه وذلك ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض . أما والحال في الدعوى غير ذلك إذ الثابت من محضر جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٣ أن الشهود لم يحضروا والمحكمة تلت أقوالهم في حضرة المتهم الذي لم يعترض على ذلك . والذي لم يطلب من تلك المحكمة ضرورة سماع أقوال الشهود بل كفى نفسه باعترافه الصريح أمام مجلس القضاء وفي ساحته المقدسة بالجرم الذي ارتكبه وكان ذلك

كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف . عدم جواز الاستعاضة من التقرير بأى إجراء آخر .

ب - التقرير بالاستئناف . عدم التوقيع عليه من المستأنف . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ - حصول الاستئناف بالشكل الذى رسمته المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية (المتحدة فى مدلولها مع نص المادتين ١٥٤ و ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات الملغى) هو إجراء جوهرى لا يمكن الاستعانة عنه بطريق آخر كمرئضة لقلم الكتاب أو للنيابة أو خطاب يرسله النائب العام أو أحد وكلائه لقلم الكتاب ، بل لا بد أن يحصل التقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف ، فيما عدا حالة الاستئناف من النائب العام فانه يجب أن يقرر به فى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف (أى المحكمة الابتدائية) .

٢ - ليس من الضرورى - بالنسبة لشكل الاستئناف - أن يكون التقرير موقعاً عليه من المستأنف إذ المفهوم من نص المادتين ١٥٤ و ١٧٨ تحقيق جنائيات أن كاتب المحكمة بدون رغبة من يريد رفع الاستئناف سواء أكان المحكوم عليه أو أحد وكلاء النائب العمومى أو المدعى بالحقوق المدنية فى تقرير يكتبه إثباتاً لهذه الرغبة . وبمجرد تحرير ذلك التقرير والتوقيع عليه من الكاتب المختص يعتبر الاستئناف

الاعتراف من بين الأدلة التى أخذت محكمة أول درجة المتهم بها فأداته على أساسه ولا مطعن من ناحية الدفاع على ذلك الاعتراف .

و حيث انه لذلك فان المحكمة تطرح قول الدفاع جانباً فى طلبه سماع شهود الدعوى أمام هذه المحكمة لمخالفة ذلك لما تواترت عليه أحكام النقض فى صدد ذلك الموضوع وليس فى رفض الطلب إخلال بحقوق الدفاع عن المتهم .

و حيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من اعترافه شفاهاً بالجريمة أمام وكيل النيابة ومن اعترافه صراحة أمام محكمة أول درجة ومن أقوال شهود الحادث وهم العسكري موسى عبد الفتاح موسى وزميلى المتهم الذين شاركوه فى اقراراف الاثم وتأييد ذلك بما ورد بالتقرير الطبى الشرعى من احتمال حدوث الفعل بالاحتكاك الخارجى دون أن يترك ذلك أثراً .

و حيث إنه لما تقدم من بيان ولما جاء بأسباب الحكم المستأنف الذى تأخذ به المحكمة وتؤيده تكون التهمة قائمة فى حق المتهم وثابتة قبله وعقابه ينطبق على المادة ١/٢٦٩ عقوبات ويتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف .

(قضية النيابة العمومية ضد حنفى السيد طابع رقم ٤٧٦٨ سنة ١٩٥٣ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الحميد السيد عبد الوهاب والدكتور حافظ ابراهيم وسعد الدين قحة القضاة وعضور الأستاذ محمد محمد خاطر وكيل النيابة) .

٣٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ يناير سنة ١٩٥٤

١ - استئناف حكم الجنح والمخالفات . وجوب التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف أو إذا كان المستأنف هو النائب العام فى قلم

قائماً وقعه المقرر به أو لم يوقعه ، إذ تصبح ورقة تقرير الاستئناف المذكور من الأوراق الرسمية لا يصح الطعن عليها إلا بطريق التزوير .

المحكمة

د من حيث إن الحاضر مع المتهم دفع باعتبار استئناف النيابة العمومية غير قائم لعدم التوقيع عليه من مقرره وحجرت الدعوى للحكم في الدفع .

د وحيث ان واقعة الدعوى تحصل في أن النيابة العمومية اتهمت المتهم بأنه في يوم ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣ بقتل السيدة زينب — عرض للبيع جبنا مفضوشا بنزع الدسم منه مع هله بذلك وقدمته لمحكمة أول درجة لمحاكمته بالمواد ١/٢ — ٨ — ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ — وحكمت المحكمة ببراءته من التهمة المنسوبة إليه بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وطعن النائب العمومية فيه بالاستئناف بتقرير مؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقعه الكاتب بامضائه ولم يوقعه المقرر .

د وحيث إن الدافع بنى دفعه على ان أحداً من أعضاء النيابة لم يوقع على التقرير بالاستئناف وفي ذلك مخالفة للطريق المعين الذي رسمه القانون للتقرير بالاستئناف في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

د وحيث إن المادة ٤٠٦ اجراءات جنائية نصت على أنه " يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضوري أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ

انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم النهائي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن وللنائب العام ان يستأنف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف والمادة المذكورة لم تخرج في مدلولها وبيان ما احتوت عليه بالنسبة لطلب الاستئناف والتقرير به عما ورد في المادتين ١٥٤ و ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات الملغى ونص المادة ١٥٤ ت . ج على أن يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم الكتاب وتنص المادة الثانية (١٧٨ ت . ج) على أن الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أما الاستئناف من النائب العام فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية . وحصول الاستئناف بهذا الشكل هو اجراء جوهري لا يمكن الاستعاضة عنه بطريق آخر كعريضة لقلم الكتاب أو للنيابة أو خطاب يرسله النائب العام أو أحد وكلائه لقلم الكتاب بل لا بد ان يحصل التقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فيما عدا حالة الاستئناف من النائب العام فانه يجب أن يقرر به في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف (المحكمة الابتدائية) م ٤٠٦ / ٢ اجراءات (نقض في القضية ٣١١ سنة ٤٧ قضائية مجموعة القواعد لمحمود عمر جزء ١ ص ٤٣٢) وجاء في تفسير وشرح ذلك بالنسبة لكل الاستئناف انه ليس من الضروري أن يكون التقرير موقعا عليه من طالب الاستئناف إذ المقوم من نص المادتين ١٥٤ و ١٧٨ تحقيق

سنة ١٩٤٩ بمجموعة أحكام النقض السنة الأولى
ص ٢٠٥ قاعدة ٧٢) .

د وحيث إنه بتطبيق تلك القواعد على تقرير
استئناف النيابة العامة يبين أن الاستئناف قد رفع
من أحد وكلاء النائب العام بما تدون بالتقرير
المؤرخ في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ من أنه حضر
بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف
وقرر أنه يرفع استئنافه عن الحكم الصادر من
تلك المحكمة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ في القضية
المقيدة بالجدول العمومي برقم ٢٥٤١ سنة ١٩٥٣
وقد حرر الكاتب المختص ذلك التقرير وأثبت به
ووقع عليه بإمضائه وفي ذلك ما يكفي لسلامة
التقرير بالاستئناف ولو لم يوقعه مقررره .

د وحيث إنه لما تقدم يكون استئناف النيابة
العمومية صحيح في شكله وسليم ويتمين رفض
الدفع وقبول الاستئناف شكلا لرفعه في الميعاد
القانوني .

د وحيث إنه بالنسبة الموضوع فإن المتهم لم
يتعرض لدفاعه فيه ونهى له المحكمة فرصة المرافعة
فيه بما يمن له من دفاع .

(قضية النيابة العمومية ضد الرسي محمد الحلو رقم
٥٣١٤ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

جنايات أن كاتب المحكمة يدون رغبة من يريد
رفع الاستئناف سواء أكان المحكوم عليه أو أحد
وكلاء النائب العمومي أو المدعى بالحقوق المدنية
في تقرير يكتبه اثباتا لهذه الرغبة وبمجرد تحرير
ذلك التقرير يعتبر الاستئناف قائما بصرف النظر
عن التوقيع أو عدم التوقيع عليه من المقرر به ،
إذ تصبح ورقة تقرير الاستئناف المذكورة من
الأوراق الرسمية لا يصح الطعن عليها إلا بطريق
التزوير (راجع نقض ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨
قضية رقم ١١٩٠ سنة ٤٥ قضائية الموسوعة الجنائية
لجندي عبد الملك جزء أول ص ٥٨٠ - أصول
تحقيق الجنايات للدكتور القللي طبعة سنة ١٩٤٢
ص ٤٨٢) ويخلص مما تقدم أن توقيع المستأنف على
تقرير الاستئناف ليس شرطا جوهريا لاستيفائه
من جهة الشكل حتى يكون سليما (ديجون ١١ أكتوبر
سنة ١٩١٢ سيري ١٩١٥ - ٢ - ٢٨)
إذ يكفي أن يحضر طالب الاستئناف في قلم
الكتاب ويقرر أمام الكاتب المختص شفاها برغبته
في رفعه فيقوم الكاتب بتدوين هذه الرغبة في
تقرير يوقع عليه هو ، وبمجرد تحرير هذا التقرير
يعتبر الاستئناف قائما بصرف النظر عن التوقيع
عليه من مقررره أو عدم توقيمه (نقض ٢٦ ديسمبر

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٣٦٨

محكمة منوف الجزئية

١٢ مايو سنة ١٩٥١

الدين الثابت بسند قابل للتحويل من يوم صدوره لايحوز الدين أن يتمسك في وجه حامل السند بالدفع التي كان بوسعه أن يدفع بها الدعوى في مواجهة الدائن الأصلي .

المبدأ القانوني

الرأى الراجع في الفقه والقضاء في مصر هو أنه متى كان الدين ثابتاً بسند قابل للتحويل من يوم صدوره فلا يحوز للدين أن يتمسك في وجه حامل السند بالدفع التي كان بوسعه أن يدفع بها الدعوى في مواجهة الدائن الأصلي .

وفضلاً عما سبق فإن من يعترضون على الرأى السابق يسلبون مع ذلك بأنه لا يحوز دفع قيمة السند القابل للتحويل إلا لحامل السند لأنه هو المالك له . وإذا قام بالدفع للدائن الأصلي فإنه يكون قد أخطأ ويتعين عليه أن يدفع قيمة السند مرة ثانية لحامله ، وهو شأنه مع الدائن الأصلي .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تخص في ان المعارض ضده الأول كان قد أقام الدعوى

الأصلية ضد المعارض والمعارض ضدها الثانية وطلب الزام المعارض بأن يدفع له مبلغ ٧٥٠ قرشاً والمصاريف والانباء وشمول الحكم بالنفاذ في مواجهة المعارض ضدها الثانية واستند في اثبات دعواه إلى سنداً إذني تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٥١ موقعا من المعارض ويتضمن مديونية للمعارض ضدها الثانية بمبلغ ٧٥٠ قرشاً تستحق وقت الطلب ومذكور بالسند أن القيمة وصلت نقداً وقد حولت الدائنة الأصلية السند لحسن أحمد شلي الذي حوله بدوره للمعارض ضده الأول الذي يرفع الدعوى الأصلية وقد قضى له بطلباته .

د ومن حيث إن المعارض يطلب إلغاء الحكم الغيابي ويقول شرحاً لذلك إنه لم يقبض قيمة السند وحقيقة الأمر أنه كان قد اشترى من المعارض ضدها الثانية منزلاً وذكر في العقد أن الثمن مدفوع مع أنه كان باقياً منه مبلغ ٧٥٠ قرشاً حرر به السند موضوع الدعوى ويضيف المعارض أنه قام بسداد المبلغ للدائنة الأصلية عندما رفع دعوى بصحة ونفاذ عقد البيع .

د ومن حيث إن الرأى الراجع في الفقه والقضاء في مصر هو أنه متى كان الدين ثابتاً بسند قابل للتحويل من يوم صدوره فلا يحوز للدين أن يتمسك في وجه حامل السند بالدفع التي كان بوسعه أن يدفع بها الدعوى في مواجهة الدائن

« ومن حيث إنه يحكم بمصاريف الدعوى على المحكوم عليه فيها طبقاً للمادة ٣٥٧ مراقعات » .
(قضية السيد احمد الربيعي الشهير بالحلواني ضد مصطفى محمود القارح وأخرى رقم ١٩٤٦ سنة ١٩٥٠ مازنة رئاسة الأستاذ احمد ابراهيم القاضي) .

٣٦٩

محكمة بندر المنصورة الجزئية

١٣ يناير سنة ١٩٥٤

١ - التزام ولي أمر طالبة طبقاً لتعليمات وزارة المعارف العمومية بدفع مائتكون وزارة المعارف قد صرفته أثناء مدة الدراسة . أثر الإكراه الأدبي في هذا الالتزام .

ب - التعارض بين تعليمات الوزارة وبين القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٥٠ الخاص بتقرير المجانية في رياض الأطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني .

المبادئ القانونية

١ - سنت وزارة المعارف في سبيل نشر التعليم عدة قوانين من بينها القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٥٠ بتقرير المجانية في رياض الأطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني .

ومعهد المعلميات بقسميه الابتدائي والثانوي لا يعدو أن يكون متدرجات تحت عبارة التعليم الفني في القانون سالف الذكر ، ومن غير الجائز قانوناً أن ترقى تعليمات وزارة المعارف إلى مرتبة القانون فتعطل أحكامه ، فإن قيل بأن التعهد الذي وقعه ولي أمر الطالبة عبارة عن ضمانات خاصة لإلزام الطالبة بمواصلة دراستها للإفادة من دراستها الفنية ، وأن المصاحبة العامة هي التي أوصى بإصدار تلك

الأصلي) شرح القانون المدني للهلالي وحامد زكي ص ٥٩٧ هامش ١ - النظرية العامة للالتزامات للدكتور محمد وهبه ص ٣٨٣ - مصر الابتدائية ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة السنة التاسعة ١٥٨ ص ٢٥٦ - الزقازيق السككية ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة العاشرة ٢٤ ص ٨٨ - استئناف مصر ٦ أبريل سنة ١٩٣٠ المحاماة السنة العاشرة ٤٣١ ص ٨٥٧ - بني مزار الجزئية ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩ المحاماة السنة العشرين ٥٥٤ ص ١٢٥٧

« ومن حيث إنه فضلاً عما سبق فإن من يعترضون على الرأي السابق يسلمون مع ذلك بأنه لا يجوز دفع قيمة السند القابل للتحويل إلا لحامل السند لأن هو المالك له وإذا قام بالدفع للدائن الأصلي فإنه يكون قد أخطأ ويتعين عليه أن يدفع قيمة السند مرة ثانية لحامله وفي هذا يقول الدكتور عمن شفيق أحد أنصار هذا الرأي:

L' endossement dun titre civil á ordre transmet la propriété de la créance y incorporée au nouveau porteur sans qu'il soit nécessaire de recourir aux formalités prescrites par le code civil pour la cession de créances.

Le débiteur ne peut donc se libérer qu'en payant entre les mains du nouveau porteur du titre S'il paie au créancier primitif, il paie mal, il devra donc payer une seconde fois au porteur .

« ومن حيث إنه تبين عما سبق أنه على فرض أن المعارض قد سدد الدين الثابت بالسند للدائنة الأصلية فإنه يلزم مع ذلك الدفع لحامل السند وهو شأنه مع الدائنة الأصلية . ومتى كان الأمر كذلك فإن المعارض تكون واجبة الرضى .

التعليمات ، فهذا عذر غير مقبول لأنه لا يتفق وأحكام القانون ، ونقص لو أراد المشرع تداركه لسن قانونا آخر تختص به هذه المعاهد بالشروط التي يراها .

٢ - التوقيع على هذا الافرار بعد مضي عام دراسي كامل ، فيه شبه إكراه على التوقيع خشية الفصل من المعهد في حالة عدم التوقيع .

المحكمة

ومن حيث إن المدعى بصفته أقام هذه الدعوى بصحيفتها المملانة بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٥٣ طالبا المحكم بإلزام المدعى عليهما بأن يدفعوا - الأولى مدينته والثاني ضامن - متضامن ثلاثين جنيها مصريا والفوائد القانونية بواقع ٤ المائة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الممجل وبلا كفالة قائلا شرحا لما لانه في يوم ٢ / ١٢ / ١٩٥٠ التحقت المدعى عليهما الأولى بمدرسة المملات الابتدائية بالمنصورة ووفقا لتعليمات وزارة المعارف العمومية التي تقضى بأن تقوم بخدمة الوزارة لمدة خمس سنوات بعد تخرجها وأنه في حالة تركها المدرسة أو فصلها بسبب تأديبي أو بعدم خدمة الوزارة مدة الخمس سنوات أو الإخلال بكل أو جزء من هذه الشرط فإنها تلزم هي والمدعى عليه الثاني بصفته وليا لأمرها بدفع ورد ما يكون قد صرف عليهما مدة دراستها وقد وقع المدعى عليهما على تعهد مؤرخ في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ يلزمهما متضامنين بأنه في حالة إخلال المدعى عليهما الأولى بالشروط المتفق

عليها فإنهما يقرمان متضامنين بسداد جميع المصاريف الدراسية وغيرها التي انفق على المدعى عليهما الأولى مدة الدراسة وقد أخلت المدعى عليهما الأولى بهذه الشروط كما انقطعت عن الدراسة دون عذر الأمر الذي توجب عليه فصلها من الدراسة بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وقد تكبدت الوزارة في الاتفاق على المدعى عليهما الأولى مدة الدراسة مبلغ ٣٠ جنيه لم يسدده المدعى عليهما بالطرق الودية الأمر الذي اضطره لرفع هذه الدعوى وقدم إثباتا للدعوى المستندات التي احتوتها حافظة دوسيه ملف وهي (١) تعهد مؤرخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ محرر بين المدعى عليهما وناظرة مدرسة المملات الابتدائية . وزارة المعارف . وموقع عليه منهما وناظرة المدرسة تقر فيه المدعى عليهما الأولى بأن تقوم بالتدريس مدة خمس سنوات التالية لإتمام دراستها بمدرسة المملات وفقا للشروط التي تقرها الوزارة فإذا لم تقوم بذلك أو تركت المدرسة بغير عذر مقبول قبل إتمام الدراسة أو فصلت منها لأسباب تأديبية تكون ملزمة بدفع المصروفات التي أنفقتها الوزارة عليهما للدعوى عليهما الأولى بواقع ١٥ جنيه عن كل سنة دراسية وقد وقع على التعهد المدعى عليه الثاني بصفته وليا طبيعيا للدعوى عليهما الأولى وضامنا متضامنا بدفع نفقات التعليم إذا أخلت المدعى عليهما الأولى بالتزاماتها (٢) مذكرة مؤرخة ٢١ / ٤ / ١٩٥٢ بشأن طلب رفع الدعوى ضد المدعى عليهما لإخلالهما بالتزاماتهما وثابت فيها أن المدعى عليهما الأولى التحقت بمدرسة المملات بالمنصورة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وانقطعت من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وفصلت في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ فتكون المدة التي قضتها بالمعهد ستين وأن

تضمن نجاح ابنة المدعى عليه ثناء في شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم العام ١٩٥٢ (٣) إيصال مؤرخ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بسداد ابنة المدعى عليه رسم الالتحاق بكلية الحقوق (٤) خطاب الجامعة المتضمن قبول ابنته بكلية الحقوق سنة ٥٣ / ١٩٥٤ .

وحيث إن البحث يدور حول ما إذا كان رغبة ابنة المدعى عليه في مواصلة الدراسة يعد عذرا مقبولا لتخلفها عن معهد المعلمات من عدمه وهل تعليمات وزارة المعارف تعطل أحكام القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٥٠ أم لا .

وحيث إن وزارة المعارف في سبيل نشر التعليم وتحديد أنواعه سنت قوانين عدة من بينها القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٥٠ بتقرير المجانية في رياض الأطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني .

وحيث إن معهد المعلمات بقسميه الابتدائي والثانوي لا يبدو أن يكون متدرجا تحت عبارة التعليم الفني الواردة في القانون سالف الذكر . ومن غير الجائز قانونا أن ترقى تعليمات وزارة المعارف إلى مرتبة القانون فتعطل أحكامه . فإن قيل بأنها ضمانات خاصة لإلزام الطالبة مواصلة دراستها للإفادة من دراستها العينية وأن المصلحة العامة التي أدرجت بإصدار تلك التعليمات فهذا عذر غير مقبول لأنه لا يتفق وأحكام القانون ونقص لو أراد المشروع تداركه بعمل لسن قانون آخر يخص به هذه المعاهد بالشروط التي يراها .

وحيث إنه من باب التزبد تناقش المحكمة السبب الآخر وهو العذر المقول فواضح من مستندات المدعى بصفته أن ابنة المدعى عليه التحقت بمدرسة المعلمات الابتدائية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولم يحرر العهد عليها ووالدها المدعى

نفقات تعليمها هي مبلغ ٣٠ جنيه بواقع ١٥ جنيه عن كل سنة . (٣) صورة خطاب تاريخه ٤ أبريل سنة ١٩٥٣ من عميدة المعهد إلى المراقبة العامة للمعاهد المعلمات يبين منه أن المدعى عاها الأولى فصلت بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ لانقطاعها عن الدراسة لأنها التحقت بالمدرسة الثانوية للبنات .

وحيث إن الحاضر عن المدعى بصفته عدل طلباته إلى طلب إلزام السيد سيد أحمد علي عن نفسه وصفته وليا طبيعيا عن ابنته القاصر ثناء السيد سيد أحمد بأن يدفع له بصفته مبلغ ٣٠ جنيه وباقي الطلبات الموضحة بالعريضة .

وحيث إن الحاضر مع المدعى عليه بصفته طلب رفض الدعوى تأسيسا على أن التعهد المأخوذ على المدعى عليه وابنته القاصر ثناء لا يتفق وأحكام القانون الذي جعل التعليم للمجان فضلا عن أن ابنة المدعى عليه التحقت بمدرسة المعلمات الابتدائية وأنهت مرحلة الدراسة الأولى أي القسم الابتدائي وشهادته لا تؤهلها للتدريس إلا بإتمام القسم الثانوي بالمعهد وقد حصلت أثناء دراستها بالمعهد الابتدائي على شهادة الثمالة من المنزل ثم تخلفت عن الدراسة بالمعهد بسبب مرضها وأرسلت شهادة مرضية للمعهد لم يقبل عذرها وفصلها فاضطرت إلى مواصلة الدرس والتحصيل بان التحقت بالمدرسة الثانوية وحصلت على شهادة التوجيهية والتحقت عقب ذلك بكلية الحقوق ولا زالت طالبة بها وقدم تدليلا على صحة دفاعه المستندات التي احتوتها حافظته المقدمة بجلسة اليوم ومن (١) شهادة نتيجة امتحان المرحلة الأولى القسم الابتدائي بمعهد المعلمات تتضمن نجاح ابنة المدعى عليه عام ١٩٥٢ (٢) نتيجة امتحان عام ١٩٥٢

٣٧٠

محكمة ميت غمر الجزئية

١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤

إيقاف تنفيذ قرار فصل عامل . وجوب تقديمه خلال اسبوع من تاريخ الفصل التمسنى .
في حالة الحكم بالإبراءة في جنحه مرفوعة ضد العامل ، يجب اعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم اعادته فصلا تعسفيا طبقا للمادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى .
ويجب على العامل أن يقدم طلبه إلى مدير مكتب العمل خلال اسبوع بعد صدور الحكم نهائيا حازرا لقوة الشيء المحكوم فيه . أى بعد انتهاء مهلة الثلاثين يوما القدى يجوز النيابة في خلاله استئناف الحكم .

المبدأ القانونى

قضاء محكمة أول درجة ببراءة العامل ، وعدم استئناف النيابة لهذا الحكم خلال ثلاثين يوما من وقت صدوره ، يحمل الحكم نهائياً حازراً لقوة الشيء المحكوم به ، ويجب حينئذ إعادة العامل إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفياً (المادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى) ، ويكون متعیناً على صاحب العمل إعادة العامل إلى عمله دون انتظار للفصل في الدعوى المدنية المستأنفة ، ويكون عدم إعادته في هذا التاريخ فصلا تعسفياً تنطبق عليه أحكام المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى .

وإعمالاً لنص المادة ٣٩ المذكورة يكون متعیناً بالتالى على العامل من تاريخ نهائية الحكم القاضى ببراءته أن يقدم طلبه إلى مدير مكتب العمل خلال أسبوع على الأكثر من ذلك التاريخ .

عليه إلا في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ وكان يتمين على الوزارة أخذ التعمد عليها قبل النفاذ بالمدرسة حتى إذا مراق لها قبول هذه الشروط وافقت على التوقيع على التعمد وإن رفضت تمتنع عن الالتحاق بالمعهد المذكور أما وإن المدرسة لا تستوفى الاقرار إلا بعد أن أمضت عاما دراسيا كاملا ونجحت فقد أصبحت شبه مسكرمه على التوقيع خشية فصلها بل يبدو من ثنايا أوراق الدعوى ودفاع المدعى عليه أنه عقب توقيعها وابنته على التعمد فكرت ابنته في أمر مستقبلها فاتجهت وجهة أخرى تتفق مع ميولها في الرغبة في الاستزادة من العلم بدليل تقدمها في نفس العام الذى نجحت فيه في معهد المجلات الابتدائى في امتحان شهادة الدراسة الثانوية القسم العام سنة ١٩٥٢ ونجحت فيه أيضا ثم النفاذ بالمدرسة الثانوية وحصولها على الشهادة التوجيهية ثم الالتحاق بكلية الحقوق وترى هذه المحكمة من متابعة ابنة المدعى عليه الدراسة الأمر الذى سيجعلها أكثر ثقافة وعضوا نافعا للجمتمع ما يجعل تخلفها عن الدراسة بمعهد المجلات عذرا مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم كله تكون دعوى المدعى بصفته على غير أساس صحيح من القانون والواقع وحليفه الرفض .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ٢٥٧ من افعات .

(قضية السيد وزير المعارف ضد السيد سيد احمد على من نفسه وبصفته رقم ٢١٥٧ سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الأستاذ وهى سلامة القاضي) .

وتراخيه في تقديم طلبه بقوت عليه
ركن الاستعجال، ويتعين لذلك عدم قبوله
شكلا .

المحكمة

د من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى عن
طريق مكتب العمل بطلب إيقاف قرار فصله من
خدمة السيدة المدعى عليها إعمالا لنص المادة ٢٩
مكرر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
المضافة بالمرسوم رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ .

د ومن حيث إن المدعى قال في الطلب المقدم
منه لمكتب العمل المؤرخ ١٩٥٤/٦/٢٠ إن
المدعى عليها بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٣ أوقفته
عن العمل بدون أن تعرف له راتبه من ذلك
التاريخ حتى الآن .

وأن المدعى عليها أبلغت ضده في ١٩٥٣/١/٢٧
لنيابة ميت غمر متهمة إياه باختلاس مبالغ من
إيراداتها وإن محكمة جنح ميت غمر قضت ببراءته
من هذه التهمة المنسوبة إليه في أول مايو سنة ١٩٥٤
وأن هذا الحكم أصبح نهائيا إذ لم تقم النيابة
باستئنافه ومن ثم فقد حاز حجية الشيء المحكوم
فيه . واستطرد المدعى في طلبه يقول إنه طبقا
للمادة ٣٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
يجب على المدعى عليها إعادته إلى عمله وإلا اعتبر
عدم إعادته فصلا تعسفيا تنطبق عليه أحكام المادة
٣٩ مكرر من المرسوم بقانون سالف الذكر .

د وحيث إنه بالاطلاع على مذكرة مكتب
العمل تبين أنها بعد تلخيصها للنزاع القائم بين
الطرفين قالت من حيث إنه قد نسب إلى
المدعى ارتكاب جنحة تبديد لاغتياله المبالغ التي
تحصلها لخدمة المشكو فيها بوصفه هكذا . وقد
أبلغ الحادث إلى نيابة ميت غمر وحكم ببراءة

المتظلم غير أن هذا الحكم لم يصبح نهائيا لأن
المشكو فيها استأنفته وحدد لظن الاستئناف
جلسة ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ محكمة جنح المنصورة
الاستئنافية واستطردت مذكرة مكتب العمل
المؤرخ ١ يوليو سنة ١٩٥٤ فقالت ومن حيث إن
حكم محكمة أول درجة لم يصبح انتهايا لذلك وعمل
بالمادة ٣٠ يظل المتظلم موقوفا عن العمل لحين
صدور حكم نهائي في شأنه وعندئذ فقط تثور
مسألة انطباق المادة ٣٩ مكرر من عدمه .
ووقف مكتب العمل من مذكرته إلى أن انطباق
المادة ٣٩ مكرر من عدمه يثور حين صدور
الحكم النهائي في شأن التهمة المنسوبة إلى العامل
المدعى والذي يستشف من هذه المذكرة فيما
لوصح أن البراءة لم تصبح نهائية لكان قرار
الإيقاف جائزا إلى أن يصبح حكم البراءة نهائيا
ومن ثم تأسيسا على ذلك فيما لوصح التسليم بماورد
بهذه المذكرة يكون طالب وقف التنفيذ قد جاء
سابقا لأوانه إذ اعتبار عدم إرجاع المدعى عليها
للمدعى فصلا تعسفيا لا يتحدد الا عند نهائية
القضاء بالبراءة وحينئذ تنطبق أحكام المادة ٣٩
مكرر أما قبل ذلك فيكون سابقا لأوانه .

د وحيث إن المدعى عليها على لسان محاميها
في مذكرتها دفعت الدعوى بعدة دواع منها أن
علاقة المدعى بها علاقة وكالة وقالت في سبيل
التدليل على ذلك إنه يقوم بالنأجير لها وتحصيل
الإيجار إلى سائر التصرفات القانونية ومن ثم
فلا محل لانطباق قانون عقد العمل الفردي .

وحقيقة أن الوكالة عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل
بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل (م ٦٩٩
مدني) في حين أن موضوع عقد العمل هو أداء
أعمال مادية غير أن طبيعة العمل موضوع العقد
لا تكفي للتمييز بين عقد العمل وعقد الوكالة

فلا يعتبر كل شخص يؤدي عملا قانونيا لمصلحة الغير وكيلا فالمحصل أو بائع التذاكر أو الصراف أو البائع في محل تجارى يقومون بأعمال قانونية وهى التحصيل أو البيع ولكنهم لا يعتبرون أنهم اشتركوا بأشخاصهم فى هذه التصرفات القانونية بل يعتبر أن التصرف تم فى المشروع نفسه الذى يعد هذا المستخدم أحد عناصره ويلتزم صاحب العمل بهذا التصرف على الأساس المذكور وليس على أساس نظرية الوكالة التى تعترض نوعان القدرة الذاتية فى التعبير عن الارادة وينبنى على ذلك أن هؤلاء المستخدمين يعتبرون عمالا مرتبطين بعقد عمل ومن بينهم المدعى وهو ناظر زارعة .

هذا فضلا عن أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ عرفت العامل وأوجبت شرطين . (١) أن يؤدي عمله تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه . (٢) وأنه يتقاضى أجرا عن عمله وعرفته المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بنقابات العمال بأنه كل عامل أو مستخدم يقوم عادة مقابل أجر بتأدية عمل يدوى أو عقلى فى أى نوع من فروع النشاط الاقتصادى منهاهيا كان أو تجاريا أو زراعيا أو فى أية خدمة عامة كانت أو خاصة متى كان خاضعا لأمر أو إشراف صاحب العمل... الخ . ويخلص من هذين النصين أن المدعى يعتبر عاملا يخضع لأحكام قانون عقد العمل الفردى ويظهر المدعى فى ذلك أن المدعى عليها لم تقدم الدليل على هذه الوكالة المدعاة من عقد مكتوب يتضمن أحكاما وشرائطها ومدتها واجرتها . من ثم يتبين من ظاهر الدعوى أن المدعى ممن يخضع لأحكام قانون عقد العمل

الفردى وليس فى الأوراق ما يؤخذ من ظاهره ما ينفى عنه أنه مرتبط بالمدعى عليها برابطة غير رابطة عقد العمل ومن ثم فلا محل للمجادلة فى أن المدعى يعتبر عاملا يخضع لأحكام القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ سالفه الايضاح .

وحيث إن محامى المدعى عليها أثار فى مذكرته بعد ذلك مبررات فصل المدعى عليها للمدعى وقال إن أول هذه المبررات هو أن المدعى خان الأمانة وقرر أن يسلم بأن حقيقة أن محكمة أول درجة حكمت ببراءة المدعى من هذه التهمة وحقيقة أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وبذلك أصبح شقه الجنائى نهائيا إلا أنه مع التسليم بذلك يقول إن المدعى عليها استأنفت الدعوى المدنية والاستئنافية ومحدد لها جلسة ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأنه مادام ذلك كذلك يكون المدعى واجبا عليه التريث حتى يقضى فى هذا الاستئناف المرفوع من المدعى عليها حيث إن حكم محكمة أول درجة لم يصبح انتائيا وعلى ذلك فإن دعوى المدعى بحالتها الحاضرة غير مقبولة ويبدو أنه لانزعاج بين الطرفين فى أن محكمة أول درجة قضت ببراءة المدعى من التهمة المنسوبة اليه وأنه لانزعاج كذلك فى أن النيابة لم تستأنف الحكم ويقول محامى المدعى فى مذكرته إن موكله قد قضى ببراءته فى ١ مايو سنة ١٩٥٤ حسبا أوضح ذلك فى طلبه المقدم منه لمكتب العمل المؤرخ فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٤ .

وحيث إنه طبقا للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد انقضى مهلة الاستئناف المقرر للنيابة يكون آخر مداه ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم .
وحيث إنه طبقا للمادة ٤٠٦ من قانون

وحيث إن المدعى كما يتبين من طلبه المحرر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٤ قد قام بتقديم طلبه بعد انقضاء الميعاد المذكور ومن ثم يكون مادفع به محامي المدعى عليها في أن المدعى قد تراخى في تقديم طلبه مفوتا عليه ركن الاستعجال في عمله إذ بانقضاء اسبوع على تاريخ نهائية الحكم بالبراءة دون ماسعى لمكتب العمل بتقديم الطلب خلال الأسبوع ومن ثم يكون الطلب المقدم من المدعى بعد الموعد المحدد قانوناً ويتعين بالتالي عدم قبول طلبه شكلاً مع إحالة الدعوى إلى محكمة ميت غمر بدائرة مدنية للفصل في الموضوع مع الزام المدعى بمصروفات هذه الدعوى عملاً بالمادة ٥٤ من قانون عقد العمل الفردى .

(قضية السيد عبد القادر ستو ضد السيدة بهيجة قوسه
عبد المسح رقم ٧٥ ١ سنة ١٩٥٤ رئاسة الأستاذ أحمد
فتحى القاضى) .

٣٧١

محكمة جرجا الجزئية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤

بدأ ميعاد سقوط الحجز التحفظى لافى ستة أشهر
كنص المادة ٥١٩ مرافعات .

المبدأ القانونى

ميعاد الستة أشهر التى نصت عليها المادة ٥١٩ مرافعات يبدأ فى حالة توقيع الدائن الحجز التحفظى ضد مدينه من اليوم الذى يصبح فيه الدائن قادراً على الحصول على الصورة التنفيذية للحكم لإعلانه ومباشرة الإجراءات لتحديد يوم للبيع ، ويسرى من اليوم التالى لاتهاء الميعاد المحدد لإيداع

الإجراءات الجنائية يكون حكم البراءة بذلك قد أصبح حائزاً للحجية الشيء المحكوم به إذ تنص المادة المذكورة على أنه يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . من ثم فلا محل لما أثاره محامى المدعى عليها فى مذكرته من أن الحكم مازال مستأنفاً وأن حكم البراءة لم يصبح انتهائياً ولا محل لذلك لما ناقش به فى مذكرته المقدم منه بجلسته ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٤ من أن حكم البراءة انبنى على الشك فى ثبوت التهمة .

وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون بمضى الثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم بالبراءة فى ١ مايو سنة ١٩٥٤ قد وجبت إعادة المدعى إلى عمله إلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً (م ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى) وتنطبق حينئذ أحكام المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر وتقرىماً على ذلك يكون متعيناً على المدعى من يوم صدوره حكم البراءة نهائياً فى ١ من يونيو سنة ١٩٥٤ إعادة المدعى إلى عمله دون ما انتظار للفضل فى الدعوى المدنية المستأنفة ويكون عدم إعادة المدعى عليها للمدعى فى هذا التاريخ فصلاً تعسفياً تنطبق عليه أحكام المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر وإعمالاً لنص المادة ٢٩ المذكورة يكون متعيناً بالتالى على المدعى من ذلك التاريخ تاريخ نهائية الحكم القاضى ببراءته وحسب تقريره فى ١ من يونيو سنة ١٩٥٤ أن يقدم طلبه إلى مدير مكتب العمل خلال أسبوع على الأكثر من ذلك التاريخ .

كان لم يكن مع إلزام المستشكل ضده الأول بالمصاريف ومقابل أنعاب الحمامة والنفاذ بلا كفالة ، وطلب ضم القضية رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٢ مدني جرجا فضمت .

وحيث إن المستشكل ضده الأول طلب رفض الإشكال على أساس أن مدة الستة شهور المنصوص عليها في المادة ٥١٩ مرافعات لم يتمض وان دعوى الاسترداد بعد شطبها لا توقف التنفيذ ، وان المستشكل لم يقدم الدليل على براءة ذمته من الدين المنفذ به .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على القضية المضرومة انه بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥١ ، أوقع المستشكل ضد الأول حجزا تحفظيا ضد المستشكل وفاء لمبلغ ١٠٠ جنيه ، وتحدد لنظر الموضوع جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ثم بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بطلبات المستشكل ضده الأول وتثبيت الحجز التحفظي المشار إليه .

وحيث إن المادة ٥١٩ مرافعات جرى نصها على اعتبار الحجز كأن لم يكن ، إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، إلا إذا كان البيع قد أوقف بانفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون . وقد ورد ذلك النص في الفصل الأول من الباب الثاني في الحجز . وهو الفصل الذي تحدثت موادته عن التنفيذ بحجز المنقول لدى المدين وبيعه ، ولهذا قام التساؤل عن موعد بدء احتساب الستة أشهر التي نصت عليها المادة المذكورة في حالة ما إذا كان الحجز المتوقع تحفظيا — هل يبدأ الميعاد من تاريخ صدور الحكم بصحة إجراءات الحجز وتثبيته ، حيث لم يعد ثمة عائق

نسخة الحكم الأصلية في ملف الدعوى ، والمنصوص عليه في المادة ٣٥٠ مرافعات ، وبذلك تدرأ عن المدين خطر تهديد الدائن له ، وتحقيق الحكمة من وضع المادة ٥١٩ مرافعات ، خصوصا إذا لوحظ أن الميعاد يتميز بالثبوت ، وعدم خضوعه لتقدير المحكمة حتى يختلف باختلاف ظروف كل دعوى .

المحكمة

وحيث إن المستشكل أقام هذه الدعوى ضد المستشكل ضدتهما بصحيفة معلنة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤ وقال بيانا لها إنه لمديونته للمستشكل ضده الأول ، فقد أوقع هذا الأخير ضده حجزا تحفظيا بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥١ قضى بتثبيته في القضية رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٢ مدني جرجا ، وتحدد لبيع المحجوزات يوم ٢٥/٢/١٩٥٤ ولكنه أوقف لرفع دعوى الاسترداد رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٤ مدني جرجا ، ولكن المدعى في تلك الدعوى لم يحضر الجلسة ، فقضى بشطبها فسارع المستشكل ضده الأول إلى تحديد يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ للبيع ، رغم قيام المدعى في دعوى الاسترداد بتعجيل دهواه — ولما كان الحجز قد توقع في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ ولم يتم البيع خلال الستة شهور التي نصت عليها المادة ٥١٩ مرافعات ، فيعتبر الحجز كأن لم يكن — ولما كانت المحجوزات قد رفع بشأنها دعوى استرداد ، فضلا عن أن ذمته برتبة من الدين المحجوز من أجله ، فقد أقام هذا الاشكال طالبا الحكم بقبوله شكلا ، وفي الموضوع بإيقاف إجراءات البيع المحدد له ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ وإعلان الحجز ، واعتباره

مباشرة الاجراءات لتحديد يوم للبيع ، وحيث يمكن القول بأن ميعاد الستة أشهر التي يجب أن يتم البيع خلالها ، يبدأ من تاريخ ذلك الاعلان .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكانت مباشرة إجراءات التنفيذ بعد الحكم بصحة الحجز التحفظي رهن بشبهة الدائن الحاجز ، إن شاء أعلن الحكم للدين المحجوز عليه وتابع إجراءات التنفيذ . وإن شاء أرجأ الاعلان حتى يدنو موعد سقوط الحكم — فإن كان الحكم غيايبا جاز له الانتظار حتى تتشاور السنة أشهر المحددة لإعلانه خلالها على السقوط ، فيقوم بالإعلان وإن كان حضوريا حتى لا الانتظار حتى توشك مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسقوطه على الانتهاء ، فيباشر الاعلان ثم يبدأ بعد الاعلان في كلا الحالتين سريان ميعاد الستة أشهر وبذلك يظل الحجز التحفظي قائما طوال هذه المدة سيفا مسلطا مهددا للدين وهنا تنتفي حكمة المادة ٥١٩ مرافعات التي استحدثها المشرع في قانون المرافعات الجديد لنلاني هذا العيب في التشريع القديم ، والتي قالت بصدها المذكرة التفسيرية « أنه لكيلا تتأيد المحجوز ويتخذها الدائنون وسيلة تهديد مستمر للمدينين نصت على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع في ظرف ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بمتى القانون .

وحيث إنه لما تقدم لا يكون من السائغ القول بأن المشرع قد قصد التفرقة بين حالة المدين الذي تتخذ ضده إجراءات التنفيذ بعد الحصول على حكم بالمديونية ، وبين حالة المدين الذي يحجز ضده تحفظيا ثم يستصدر الدائن حكم المديونية وصحة الحجز بأن يجعل مدة الحجز بالنسبة للاول

يحول دون إعلان الحكم والبدء في مباشرة إجراءات التنفيذ وتحديد يوم للبيع أم من تاريخ إعلان ذلك الحكم للمحجوز عليه حيث يصبح الحكم أداة صالحة للتنفيذ بموجبيه وتحديد يوم للبيع . ولا شك أن ثمة نقص في التشريع بهذا الصدد ليس على المحاكم أن تعالجه بأخذ النصوص التشريعية التي وردت على الحجز التحفظي على المنقول على نحو لا يتعارض مع الحكمة التي رعى إليها المشرع من نص المادة ٥١٩ ، وهو نص مستحدث في قانون المرافعات الجديد .

وحيث إن المادة ٦٠٥ مرافعات نصت على أنه يتبع في الحجز التحفظي القواعد والاجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب هذا ما تعلق منها بتحديد يوم للبيع ، وجرى نص المادة ٦٠٧ بأنه « إذا حكم بصحة الحجز فتتبع الاجراءات المقررة للبيع في الفصل الأول من هذا الباب . » ومفهوم هذين النصين ان المادة الأولى منها قد أبانت ما يتبع من القواعد والاجراءات في توقيع الحجز التحفظي ، بان أحالت في ذلك على ماورد بشأنها في الفصل الأول من الباب الثاني « في الحجز » ، عدا ما يتعاق منها بتحديد يوم للبيع ، ونصت المادة الثانية بانه متى حكم بصحة الحجز التحفظي تتبع الاجراءات المقررة للبيع في الفصل المشار اليه ومفهوم ذلك أيضا أنه لا يمكن القول بحال أن الحكم بصحة الحجز التحفظي يجعله في مرتبة الحجز التنفيذي حتى يبدأ من تاريخ صدوره ميعاد الستة أشهر التي أشارت إليها المادة ٥١٩ ، ومن ثم وجب إعلان حكم المديونية وصحة الحجز للمحجوز عليه ، ليكون أداة صالحة للتنفيذ ويسمح على الحجز التحفظي الصيغة التنفيذية ، التي تتيح للمحكوم له

لا تزيد على ستة أشهر ويجعلها تستطيل بالنسبة
للثاني مدة قد تصل أحيانا لو شاء الدائن إلى نصف
وخمسة عشر عاما ، في حين ان هذا المدين الأخير
أولى بالرعاية لأن الفترة التي يظل فيها الحجز
تحفظيا قد تمتد إلى سنوات حتى يفصل في موضوع
الدين وصحة الحجز ، وقد لا تثبت المديونية
فيكون الحجز قد وقع في غير محله . هذا بالإضافة
كما سلف القول إلى أن نص المادتين ٦٠٥ و ٦٠٧
الواردتين في الفصل الرابع الخاص بالحجز
التحفظي قد أحالتا على الفصل الأول الخاص
بإجراءات الحجز التنفيذي والبيع في شأن ما يتبع
من الإجراءات في توقيع الحجز التحفظي ، ثم
تحديد يوم للبيع وإجرائه ، وعلى الأخص ما
أشارت إليه المادة ٦٠٧ إذ قالت : « إذا حكم
بصحة الحجز فتتبع الإجراءات المقررة للبيع في
الفصل الأول ، ومن بين تلك المواد التي تكلمت
عن إجراءات البيع المادة ٥١٩ ، ومن ثم يتعين
القول بوجوب الأخذ بالحكمة التشريعية السامية
من إيراد نص المادة ٥١٩ في صدد الحجز
التحفظي .

« وحيث إنه هل ضوء ما سبق إيضاحه فإن
المحكمة ترى إن ميعاد الستة أشهر التي نصت عليها
المادة ٥١٩ مرافعات يبدأ في حالة توقيع الدائن
الحجز التحفظي ضد مدينه من اليوم الذي يصبح فيه
الدائن قادرا على الحصول على الصورة التنفيذية للحكم
لإعلانه ومباشرة الاجراءات لتحديد يوم للبيع
ويسرى من اليوم التالي لانتفاء الميعاد المحدد لإيداع
نسخة الحكم الأصلية في ملف الدعوى ، والمنصوص
عليه في المادة ٣٥٠ مرافعات ، وبذلك تدرا عن
المدين خطر تهديد الدائن له ، وتحقق الحكمة

من وضع المادة ٥١٩ مرافعات ، خصوصا إذا
 لوحظ أن ذلك الميعاد يتميز بالثبوت ، وعدم
خضوعه لتقدير المحكمة حتى يختلف باختلاف
ظروف كل دعوى .

« وحيث إن الثابت في الدعوى الحالية أن
الحكم بصحة الحجز صدر وأودعت مسودته في
١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ - يضاف إلى هذا التاريخ
سبعة أيام المقررة لإيداع نسخة الأصلية ، وبذلك
يبدأ سريان مدة الستة أشهر من يوم ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إن المستشكل قد ذكر في صحيفة
الاشكال أن البيع المحدد له يوم ٢٥ فبراير سنة
١٩٥٤ قد أوقف لرفع دعوى الاسترداد رقم ٤٠٠
سنة ١٩٤٥ مدني جرجا ولشطبها قام المستشكل
ضده بتحديد يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤
للبيع .

« وحيث إنه لم تمض ستة أشهر من ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٥٣ إلى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ، وهو
اليوم الذي حدد أولا للبيع الذي أوقف بقوة
القانون لرفع دعوى الاسترداد ، كما أنه لم تمض
ستة أشهر من تاريخ شطب دعوى الاسترداد وبين
١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ الذي حدد أخيرا للبيع
فن ثم يكون القول باعتبار الحجز كأن لم يكن
لمضي ستة أشهر من تاريخ توقيعه في غير محله .

« وحيث إن القانون قد أجاز للحاجز المضي
في التنفيذ إذا حكم بشطب دعوى الاسترداد (مادة
٥٣٩ مرافعات) . فيكون هذا الوجه من أوجه
الاشكال كذلك لا محل له .

« وحيث إنه بالنسبة لما زعمه المستشكل

و ٣٥٧ مرافعات .

(اشكال عبد الرسول عبدالمطلب عبد الرسول ضد
على أبو الملا الربوي وآخر وتم ١١٠٨ سنة ١٩٥٤
رئاسة السيد الأستاذ عزت قاييل الناضي)

من براءة ذمته من الدين المنفذ به ، لم يقيم عليه
أى دليل .

و وسيت لأنه لذلك كله يكون الاشكال قد رفع
على غير أساس من القانون ، ويتبين رفضه مع
إلزام المستشكل بالمصاريف عملاً بالمادتين ٣٥٦

قضاء المحاكم الخيرية قضاء الحجج

حصر الصناعات الغذائية الزراعية والصناعات
الكيميائية الزراعية والصناعات الكيماوية
التي تقوم بها المحال والشركات التي لا يقل
رأس مالها عن عشرة آلاف جنيه كإنتاج
الزيوت والسكر والحلوى ... الخ .
٢ - ليس ثمة شك في أن النقابة وهي
ذات شخصية معنوية لها أن تدعى مدنياً ،
والدعوى المدنية منها تكون مقبولة قبولها
من الشخص الطبيعي .

ووجه الضرر الذي لحق النقابة ينحصر
في أنها روعى في إنشائها ترقية المرافق الزراعية
وتنمية روح الاخاء والتعاون بين أصحاب
المهن الزراعية والمحافظة على حقوقهم
وكرامة مهنتهم .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الاتهام تحصل فيما
اتهمت به النيابة المتهم من أنه في ٢٤ سبتمبر
سنة ١٩٥٣ بدائرة ميت غمر باشر عملاً في
صناعته معتبراً أنها صناعة زراعية وهي صناعة
إنتاج الزيوت في شركة معامل الخليج والزيوت

٣٧٢

محكمة ميت غمر الجزئية

٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤

مباشرة المتهم لاسم في صناعة معتبرة أنها صناعة
زراعية وهي صناعة إنتاج الزيوت ، في شركة لا يقل
رأس مالها عن ١٠٠٠٠ جنيه ، حالة كون المتهم
من غير المهندسين الزراعيين المقيدين بسجلات نقابة
المهن الزراعية ، يحمل المهن مسئولاً جنائياً ومدنياً .
ب - حق النقابة باعتبارها شخصاً معنوياً في الادعاء
مدنياً في هذه الحالة ضد المتهم وضد مدير الشركة .

المبادئ القانونية

١ - حظر القانون رقم ١٤٩ سنة ١٩٤٩
في المادة ٧٢ منه على غير المهندسين الزراعيين
والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين
بالسجلات أن يباشروا أعمال الخبرة الزراعية ،
أو أن يباشروا الأعمال الزراعية الأخرى
التي يعينها وزير الزراعة بقرار منه بعد أخذ
رأى مجلس النقابة .

وقد عين وزير الزراعة فعلاً وبقرار
منه هذه الأعمال الزراعية الأخرى بالجدول
رقم ١ وجاء في البند التاسع من الجدول رقم ١

بميت عمر والتي لا يقل رأس مالها عن ١٠٠٠٠ ج
حالة كونه من غير المهندسين الزراعيين المقيدین
بسجلات نقابة المهن الزراعية ، وطلبت النيابة
تطبيق مواد الانقام ٧٤، ٧٢، ١ قانون رقم ١٤٩
لسنة ١٩٤٩ والمادتين ١ ، ٢ قرار وزارة
الزراعة المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٢ والسند
رقم ٩ من الجدول الملحق بهذا القرار .

« وحيث إن واقعة الانقام تخلص أخذاً بما
ثبت بمحضر ضبط الواقعة المحرر في ٢٢ يونيه
سنة ١٩٥٢ وملحقه المحرر في ٢٤ سبتمبر سنة
١٩٥٣ فيما شكاه به عزت ابراهيم سلامة الحاصل
على دبلوم الزراعة المتوسطة عام ١٩٤١ والمقيد
بنقابة المهن الزراعية من أنه تقدم في ٥ مايو سنة
١٩٥٣ بطلب لشركة معامل الخليج والزيوت
لتعيينه بها موظفاً زراعياً مساعداً استعمالاً لحقه
وتنفيذاً لما قضى به القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩
وقرر لدى سؤاله مضمون هذه الشكوى وأضاف
أنه لم يتلق أية إجابة على طلبه من الشركة رغم أنه
لفت نظر الشركة إلى القانون السالف الذكر
والقرار الوزاري وقرر أن لدى الشركة مهندس
غير مقيد بالنقابة ولا يحمل مؤهلات لعمله .

وبسؤال ليوبولد كوهين مدير الشركة قرر
أن المتهم مليا كانيا نياس يقوم بعمله لدى الشركة
مهندساً سنة ١٩٢٧ وأنه مكلف بتكرير الزيوت
وملاحظة عصير البذرة وأنه تقدم بطلب للحاق
بنقابة المهن الهندسية وأيد الشاهد السابق فيما
رواه من تقدمه بطلب للشركة في ٥ مايو سنة
١٩٥٣ ، كما قرر أن طلبات أخرى من مهندسين
تقدموا بها للشركة كذلك وأن الشركة لم تقم بتعيين
أحد منهم بدعوى عدم وجود أماكن خالية بها .
ولم يخلل تعيينه المتهم لدى الشركة بأكثر من أنه

مين سنة ١٩٢٧ محل والده الذي كان يعمل قبله
والذي حل المنهم محله وقرر أن لدى الشركة علم
بالقرار الوزاري .

وقرر أن الشركة لم تقم بتعيين مهندسين
زراعيين بدعوى أن المتهم يشرف على عملية
إنتاج الزيوت من أبريل سنة ١٩٢٧ حتى الآن
وأن عمله هذا لا يعتبر عملاً زراعياً وأنه ليس
بلازم إشراف مهندس زراعي على إنتاج الزيوت
لانعدام صلة ذلك بالزراعة وطبقاً لما جاء بمحضر
اجتماع غرفة صناعة الزيوت المصرية بتاريخ ٤
مارس سنة ١٩٥٣ وأن هذه الغرفة ستعمل على
الاتصال بالاتحاد المصري للصناعات لتتلافى ذلك .
وقرر أن رأس مال الشركة مبالغ ١٥٠ ألف
جنيه وأنها شركة مساهمة مصرية وقرر أنه إذا
رأت الغرفة الصناعية التعيين لمهندسين قامت
الشركة بذلك .

« وحيث إنه بسؤال المتهم قرر أنه يراقب
المعصرة والتكرير بالشركة باعتباره كيمائياً ، وأن
مؤهلاته شهادة دراسية كيمائية من فرنسا وأترف
بأنه غير مقيد بنقابة المهن الزراعية لعدم حصوله
على شهادة زراعية وأنه في سبيل لحاقه بنقابة المهن
الكيمائية .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن الشركة رأس
مالها ١٥٠ ألف جنيه وتقوم بإنتاج الزيوت
وذلك ثابت من أفعال المتهم والمدير سالف
الذكر وأن الشركة لم تقم بتعيين أحد من المهندسين
الزراعيين مكتفية بأن تسلك ذلك إلى المتهم الذي
اعترف بمباشرة ذلك رغم كونه غير حاصل على
مؤهل زراعي وليس بالعضو بنقابة المهن الزراعية .

« وحيث إن الشركة قامت بتعيين أحمد يحيى
كمهندس زراعي وذلك بعد أن سارت التحقيقات

احدهما على النحو المبين في المادة ٧٤ وذلك لقاء
مزاولة عمل من الأعمال الزراعية المشار إليها
في المادة ٧٢ المذكورة .

د وحيث إن الثابت أن الشركة رأس مالها
أكثر من عشرة آلاف جنيه وأنها تقوم
بأعمال زراعية مما ورد ذكرها في البند ٩ من
الجدول رقم ١ السالف الايضاح وأنها لم تقم
بتعيين مهندس زراعي لياشر هذه الأعمال
وأنها وكلت ذلك إلى المتهم الذي اعترف بمزاولته
هذه الأعمال الزراعية وهو من غير المهندسين
الزراعيين أو المهندسين الزراعيين المساعدين
ومن ثم فالتهمة ثابتة قبل المتهم من اعترافه بها
ولا يؤبه للباعث على ارتكابها بما آثاره دفاعه .

د وحيث إن نقابة المهن الزراعية ممثلة في
شخص تقبها وباعتبارها شخصية معنوية وفق
المادة الخامسة والثالثة عشر من القانون رقم ١٤٩
سنة ١٩٤٩ سالف الايضاح قد تدخلت بجملة
٦ مارس سنة ١٩٥٤ وادعت مدنيا قبل المتهم
وقبل المستول عن الحقوق المدنية مدير الشركة
وطالب الحكم عليهما متضامنين بإلزامهما بدفع
قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع
المصروفات وأنعاب المحاماة .

د وحيث إنه ليس ثمة ريب في أن النقابة
وهي ذات شخصية معنوية على النحو السالف
الايضاح لها أن تدعى مدنيا والدعوى المدنية
منها تكون مقبولة قبولها من الشخص الطبيعي .
د وحيث إن الحاضر مع المدعين بالحق المدعى
أسس دعواه على ما أصاب نقابة المهن الزراعية
من أضرار بوصفها ممثلة ونائبة نيابة قانونية عن
مجموع المهندسين الزراعيين المقيدين في النقابة
نتيجة لخطأ المتهم ومخالفته للقانون وأن مسئولية

شوطاً وقدم المتهم للحاكمة وقد حضر أحمد يحيى
المذكور بجملة ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٤ حيث سمعت
الحكمة لشهادته التي يقرر فيها أنه عين بالشركة
في ١ ابريل سنة ١٩٥٤ وأنه يقوم بالاشراف
على انتاج الزيوت باعتباره د كيماوى ، وشهد
بأن المتهم يقوم بعمل إدارى وليس له عمل فنى
وأنه لا يستطيع الانفراد بعمله دون اشراك المتهم
معه لكونه مبتدئاً .

د وحيث إن القانون ١٤٩ لسنة ١٩٤٩
حظر في المادة ٧٢ منه على غير المهندسين
الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين
المقيدين بالسجلات أن يباشروا أعمال الخبرة
الزراعية . . . أو أن يباشروا الأعمال الزراعية
الأخرى التي يعينها وزير الزراعة بقرار منه بعد
أخذ رأى مجلس النقابة .

د وحيث إنه بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢
عين وزير الزراعة فملاً وبقرار منه هذه الأعمال
الزراعية الأخرى المشار إليها في المادة ٧٢
بالجدول رقم ١ التي حضر فيها الأعمال الزراعية
التي يباشرها المهندسون الزراعيون وفي الجدول
رقم ٢ الأعمال الزراعية التي يباشرها المهندسون
الزراعيون المساعدون .

وقد جاء في البند التاسع من الجدول رقم ١
حصر الصناعات الغذائية الزراعية والصناعات
الكيمياوية الزراعية التي تقوم بها المحال والشركات
التي لا يقل رأس مالها عن عشرة آلاف جنيه
كانتاج الزيوت والسكر والحلوى . الخ .

د وحيث إن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩
رتب على مخالفة الحظر الوارد في المادة ٧٢
المذكورة جريمة عقوبة الحبس والغرامة أو

مدير الشركة مرجعها إلى مسئولية المتبوع عن أخطاء تابعة التي تقع منه أثناء تأدية العمل وبسببه وقال إن الخطأ ثابت من ثبوت التهمة المنسوبة إلى المتهم من اعترافه وفي أن المدير بسماحه للمتهم بمباشرة عمل زراعي في حين أنه لا يجوز له ذلك حسب القانون ويكون بذلك قد أخطأ خطأ يستوجب إزالته والمتهم بالتعويضات. وقال إن الضرر الذي لحق بالنقابة قد نتج عن أن المتهم والمسئول بالحقوق المدنية بمخالفتهما للقانون قد سدا في وجه عزت إبراهيم سلامة الشاكي سبيل التعيين بالشركة ونتج كذلك عن إهدار القانون الخاص بالنقابة وقال إن النقابة لها حق رفع الدعوى المدنية بصفقتها نائبة أول للضرور شخصياً أو لوائيه نيابة اختيارية كالوكالة أو الوصاية والقوامة حق رفع الدعوى المدنية باسمه كما ترفع الدعوى المدنية إذا كان المضرور شخصاً معنوياً من مثله .

وحيث إن المسئول بالحقوق المدنية وهو المدير للشركة بصفته تربطه بالمتهم رابطة المتبوع والتابع بما له من سلطة فعلية في الرقابة والتوصية التي ثبت للمتبوع على التابع .

وحيث إن المتهم قد ارتكب خطأ أضر بالغير وكان ذلك في حال تأدية وظيفته وبسببها .

وحيث إن الخطأ ثابت قبل المدير من تعيينه للمتهم حالة كونه لا يجوز له ذلك قانوناً وأن تعيينه فيه مخالفة قانونية معاقب عليها والخطأ ثابت قبل المتهم من مزاولته أعمال زراعية وقد حرم بذلك آخرين من الحصول على ما كفله لهم القانون وإن الخطأ ثابت من ارتكاب المتهم للجريمة والسابقة الايضاح .

وحيث أنه لا يحتاج بما آثاره دفاع المتهم من أن عزت إبراهيم سلامة لم يلحقه ضرر من جراء عدم إجابته إلى طلبه إذ أن عزت المذكور لم يكن إلا مهندساً زراعياً مساعداً وما كان على الشركة أن تعين إلا مهندساً زراعياً لأن رأس مالها لا يقل عن عشرة آلاف جنيه ولكن ليس معنى ذلك أن النقابة لم يلحقها ضرر وبالتالي فلا محل للتعويض . إذ يرد على ذلك بما جاء على لسان مدير الشركة في محضر ضبط الواقعة من أنه قرر أن عزت المذكور قدم له طلباً وإن هناك طلبات عديدة من المهندسين قدمت إليه وأنه لم يتم بتعيين أحد في انتظار فتوى الغرفة الصناعية على نحو ما سلف ذكره . ويبين من ذلك أن طلبات من مهندسين قد قدمت للشركة ولم يتم الشركة بتعيين أحد منهم .

وحيث أنه لا يحتاج كذلك بما آثاره دفاع المتهم من أن الشركة قد قامت فعلاً بتعيين المهندس الزراعي أحمد يحيى على ما سلف إيضاحه إذ أن هذا التعيين جاء أثناء التحقيقات وبعد وقوع الجريمة وقد يكون هذا التعيين خدمة للدعوى المقامة على الشركة إذ أن الشركة ما زالت تستخدم المتهم وتكل إليه الإشراف ولا يعتد بما جاء على لسان المهندس أحمد يحيى من أن المتهم لا يقوم بأي عمل فني إذ ينقض ذلك ما جاء على لسان المهندس المذكور أنه لا يستطيع الانفراد بعمله دون مصاحبة المتهم لأنه مبتدئ .

وحيث إن وجه الضرر الذي لحق بالنقابة ينحصر في أنها وقد روعى في إنشائها ترقية المرافق الزراعية وتنمية روح الأخاء والتعاون بين أصحاب المهن الزراعية والمحافظة على حقوقهم وكرامة مهنتهم الخ . وليس هناك شك في أن المتهم

المستحق فيه مخالفة لنص المواد ٢٨ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ . وقد نص المشرع بصراحة على ألا تحرم أسرة العامل من التعويض في حالة إصابته نتيجة لمخالفته التعليمات إذا نشأ عن الإصابة وفاته ، إذ أن مسؤولية صاحب العمل طبقاً لقانون إصابات العمل مسؤولية قانونية وليست تعاقدية أو تقصيرية فهي مفروضة على رب العمل بحكم القانون وبقطع النظر عن وقوع خطأ منه سواء كان ذلك الخطأ عقدياً أو غير عقدي بدليل أن التعويض يقدره القانون تقديرًا جزائياً دون نظر إلى حقيقة الضرر الواقع ، كما حرم على العامل المصاب أن يتمسك بالقواعد العامة ليحصل على التعويض الكامل إلا إذا استطاع أن يثبت وقوع خطأ جسيم من جانب صاحب العمل . وسوء السلوك العادي لا يكفي لحرمان العامل من التعويض ، إذ يجب أن يتوفر في السلوك السيئ الذي يحرم العامل من التعويض أن يكون جسماً شديداً للاستنكار ، وهذا يخضع لتقدير المحكمة ، وأن يكون مقصوداً أي فيه مجازفة من قبل العامل وأن توجد صلة بينه وبين الإصابة .

المحكمة

« من حيث إن النيابة العامة قدمت المتهم بأنه في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ لم يتم بدفع التعويض المستحق قبله للعامل الذي توفي نتيجة لإصابته أثناء العمل لديه وهو محمد حامد .

والمستول بالحقوق المدنية ارتكباها الخطأ الثابت من موازلة للأعمال الزراعية وتقويت الفرصة على أصحاب المهن الزراعية المهندسين في التعيين بالشركة وفق القانون وأن ذلك بذاته يضار منه أصحاب المهن الزراعية بل النقابة في كيانها وأغراضها وأهدافها وفيما وكل إليها السعي فيه في سبيل ترقية شئون المهندسين الزراعيين الأدبية والمادية .

« وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ولم يدفعها الدفاع المقبول بل اعترف بها ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام .

« وحيث إن الدعوى المدنية قبل المتهم والمستول بالحقوق المدنية على أساس يتعين قبولها والحكم للدعي المدني بما طلب مع إلزام المتهم والمستول بالحقوق المدنية متضامين بالمصروفات المناسبة عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات وعن النفاذ فليس من حالاته .

(قضية النيابة العمومية وآخر مدعى مدني ضد ميليا كاس إيليانا باس وآخر رقم ٢٨٦١ سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الأستاذ أحمد فنحي القاضي وحضور السيد الأستاذ داغب عبد الظاهر وكيل النيابة) .

٣٧٣

محكمة ميت غمر الجزئية

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

امتناع عن تسليم التعويض لورثة عامل متوفى نتيجة إصابته أثناء وبسبب العمل . مسؤولية صاحب العمل قانونية وليست تعاقدية . الفرق بين الخطأ الفاحش من جانب العامل والسهو وعدم الانتباه .

المبدأ القانوني

امتناع المتهم عن تسليم ورثة العامل المتوفى بنتيجة إصابته أثناء وبسبب العمل التعويض

« وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل فيما أثبتته السيد مفتش مصلحة العمل في محضره المحرر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ أن المتهم امتنع عن تسليم وريثة العامل المرحوم محمد حامد بنحيت المتوفى نتيجة إصابته أثناء وبسبب العمل في أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ التعويض المستحق مخالفاً بذلك نص المواد ٣٢ و ٣٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ وأنه أُنذر من مكتب العمل بكتاب رقم ١٢٣٤٥ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وفي محضر البوليس في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ سئل المتهم وقرر أنه مستعد لدفع التعويض ولكنه لم يقيم به .

« وحيث إن المتهم في المذكرة التي قدمها محاميه للجلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٤ قرر أن سبب تخلفه عن صرف التعويض هو عدم مساءلته عنه لأنه وقع بسبب سلوك المجنى عليه الفاحش وأنه رغم ذلك أبدى استعداده لصرف التعويض ومعااقبه عنه إلا الورثة الذين لم يتقدموا له بالاعلام الشرعي المثبت للوراثة .

« وحيث إنه بالرجوع إلى محضر مكتب العمل يبين أنه مفصل فيه أسماء الورثة المستحقين للتعويض بما فيه الغناء والكفاية عن الاحتجاج بهذه الذريعة .

« وحيث إن المتهم أورد على لسان محاميه في مذكرته دفاعاً قانونياً مؤداه التمسك بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بمقولة إن المتهم غير ملزم بدفع تعويض لأن حالته تندرج تحت الفقرة ب. و ج من المادة الثالثة المذكورة قائلاً إن العامل تعمد إصابة نفسه وأن الإصابة قد حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جهانه وأنه من ثم يكون رب العمل

وهو المتهم غير ملزم بالتعويض . ثم عاد دفاع المتهم في ذيل مذكرته المقدمة للجلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٤ وخلط دفاعه هذا بدفاع مؤداه أن المجنى عليه هو المتسبب في إصابته لمخالفته للتعليمات ظناً منه أنه يستفيد من هذا الدفاع الأخير .

« وحيث إنه عن الرد عن مخالفة المجنى عليه للتعليمات وعلى أن الماكنة محل الحادث ليست بما يتصور معها أن رب العمل يعلق أوامر أو تعليمات حتى يفترض أن المجنى عليه قد خالفها فإن المشرع بنص صريح قرر ألا تحرم أسرة العامل من التعويض في حالة إصابته نتيجة لمخالفته التعليمات إذا نشأ عن الإصابة وفاته إذ أن مسؤولية صاحب العمل طبقاً لقانون إصابات العمل مسؤولية قانونية وليست تعاقدية أو تقصيرية فهي مفروضة على رب العمل بحكم القانون وبقطع النظر عن وقوع خطأ منه سواء كان ذلك الخطأ عقدياً أو أو غير عقدي بدليل أن التعويض يقدره القانون تقديرًا جزائياً دون نظر إلى حقيقة الضرر الواقع ، كما حرم على العامل المصاب أن يتمسك بالقواعد العامة ليحصل على التعويض الكامل إلا إذا استطاع أن يثبت وقوع خطأ جسيم من جانب صاحب العمل ومن ثم فلا محل لما أثاره دفاع المتهم خاصة بمخالفة التعليمات .

« وحيث إن دفاع المتهم أثار مسألة أن الإصابة التي حدثت كانت متعمدة وأنها نتيجة سلوك فاحش من المجنى عليه ، وطلب لاثبات ذلك ضم محضر العوارض رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٢ مادة وفاة محمد حامد بنحيت نتيجة جذب ماكنة لجسمه أثناء دورانها في أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقد ضمت المحكمة المحضر المذكور ،

« وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر

واليس في الأوراق الدليل على ذلك ومن ثم فهذا الدفع مردود، وأما الاحتجاج بأن الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب العامل (فقرة ج) لأن العامل يعتبر في هذه الحالة مستمراً مجازفاً غير خليق بالاستفادة من حماية القانون، فسوء السلوك العادي لا يكفي لحرمان العامل من التعويض إذ يجب أن يتوفر في السلوك السيء الذي يحرم العامل من التعويض عن إصابته ثلاثة شروط (١) أن يتصف بالفحش أى أن يكون جسيماً مثيراً للاستنكار وهذه ولاشك تخضع لتقدير المحكمة فهي مسألة تقديرية (٢) أن يكون مقصوداً بمعنى أن يكون العامل مدركاً لسوء السلوك متوقفاً ما قد يؤدي إليه أى أن يكون فيه مجازفة من قبل العامل (٣) أن توجد صلة بينه وبين الإصابة (الدكتور محمد حلى مراد مؤلفه قانون العمل نبذة ٧٠٢).

وحيث إن المنسوب إلى العامل المصاب أنه كان يلبس شالاً من الصوف حول رقبته وكان ذلك (ليلاً) ولظرف الليل من برد يكون تدثر العامل بهذه (الملحفة) شأنها عادياً. ليس فيه من مخشى أو استنكار مثير ويكون ما أتاه العامل تبعاً لذلك ليس فيه خروج على المألوف لمن هو في ظرفه ولا يشذ مع طبيعة عمله، وبالتالي لا يمكن وصفه بالفحش.

وحيث عن المقولة بأنه قد وقع الفصل مقصوداً ولا يعنى ذلك أن يكون العامل قاصداً وقوع الحادث أو إصابة نفسه إذ لو قيل بذلك كانت الإصابة متعمدة بل أن يكون العامل مدركاً لسوء السلوك ومتوقفاً ما قد يؤدي إليه أى أن يكون فيه مجازفة من قبل العامل والمعقول بأن المجنى عليه كان مجازفاً والمجازفة فيها معنى التهور وتجاوز المألوف ولا يدخل في عدادها أهمال

البوليس المحقق بمحضر العوارض السالف الذكر يبين أن الإصابة وقعت بسبب العمل وأنها حدثت أثناء تأدية العامل لعمله إذ وجد اليوزباشى ظريف محقق المحضر قطعة من الشال حول عجلة الآلة تدور بسرعة منفصلة بها ووجد طرف الشال الباقى حول رقبة المجنى عليه حتى غطا على رقبته وأن الإصابة حدثت أثناء إدارة المجنى عليه للماكينة وذلك بشهادة كل من زينب عبد الخالق الشرقاوى زوجة المجنى عليه وحسن عبد الخالق وقاطمه محمد حامد وفرحات حامد وزينب العادلى العرابى وبتقرير منهم أن المجنى عليه يدير الماكينة ليلاً من الساعة ٥ مساء حتى الساعة ١٠ مساء وشهادة حسن عبد الخالق أنه يقوم بإدارتها حتى الساعة ١٢ مساء، ومن الثابت من الكشف الطبى المتوقع على المصاب صيحة اكتشاف الحادث فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن الوفاة حدثت من عشر ساعات تقريباً وأنها ناشئة من الكسور وأنه يرجح أن الكروية أحدثت استفسكسيا الخنق نتيجة ضغطها ضغطاً شديداً حول الرقبة. وهذه الإصابات ناشئة من مصادمة جسيمة في مواضع الإصابات لأجزاء الماكينة وهى مدارة. من ذلك يستفاد أن الإصابة وقعت أثناء العمل وبسببه، ولا جدال في ذلك، وأما المقولة بأن الإصابة كانت متعمدة ونتيجة سوء سلوك العامل الفاحش وهو ما أثاره الدفاع وتمسك به مدلاً عليه بما ثبت أن العامل المصاب كان يضع حول رقبته شالاً من الصوف تسبب عنه جذب الآلة لطرفه أثناء دورانها وإصابة العامل على النحو الموضح بالكشف الطبى ووفاته والمقولة بأن الإصابة متعمدة من العامل فلا دليل من الأوراق عليها إذ ليس من المعقول أن يتعمد العامل هذه الإصابة التى أودت بحياته إلا أن يكون قصد الانتحار

السهو وعدم الانتباه (الاستاذ على العريف
جزء ٣ ص ٧١) .

« وحيث إن لبس المجنى عليه لشال حول
رقبته ليلاً من الأمور العادية وكونه قد سها عليه
أنه يلبس شالا ولم ينتبه لذلك يكون من قبيل السهو
وعدم الانتباه لا من قبيل العمل المقصود وبالتالي
يكون بحث الدفاع المثار حول هذه المسألة لا تويده
الوقائع لوصح قبوله قانوناً .

« وحيث إنه من ناحية القانون نلو صح جدلاً
مادفع به المتهم فإن ذلك شرائطه إذ أن المشرع
رغبة منه في حماية العامل من سقوط حقه في
التعويض نتيجة ادعاء صاحب العمل عند مطالبة
به بأن الإصابة نشأت نتيجة تعمد العامل أو خطئه
ولا يتمكن العامل من إثبات بطلان هذا الادعاء
لمضي زمن طويل على وقوع الحادث فقد اضيفت
إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠
فقرة أخيرة نص فيها على أنه « لا يجوز التمسك بأحد
الأسباب المبينة في الفقرتين ب ، ج من هذه
المادة وهما الخاصتان بتعمد الإصابة ووقوعها
نتيجة سوء السلوك الفاحش المقصود إلا إذا
ذكر هذا السبب في البلاغ المنصوص عليه في
المادة ١٢ أو في التحقيق الذي يجريه البوليس
وفقاً للمادة ١٣ ، وهذا النص يفيد أن حق
صاحب العمل في التمسك بأحد هذين السببين
يسقط بعدم إثارته في البلاغ الذي يلزم بتقديمه
كناية إلى البوليس عن الحادث خلال أربعة
أيام من تاريخ علمه به أو في التحقيق الذي يجريه
البوليس عن هذا الحادث :

« وحيث إنه بالرجوع إلى البلاغ المبلغ به من

صاحب العمل تجده خلواً من ذكر السبب إذ نص
البلاغ الآتي :

(بلغ صباح اليوم عبد اللطيف وحش أنه
وجد محمد حامد متوفى بالما كينة تعلقه) العمدة .
« وحيث إنه بالرجوع إلى التحقيق الذي أجراه
البوليس يبين أن رب العمل المتهم لم يرد عما
تضمنه بلاغه وأضاف أن مستأجر الحديقة حول
الما كينة أخبره بالحادث وأنه شاهد المجنى عليه
مصاباً في الما كينة وهي دائرة وأن طرف الملحفة
كان شاباً بها وقرر أن أحداً لم يتسبب في وقوع
الحادث وأنه شخصياً لم يتوجه لمكان الحادث ،

« وحيث إن مجرد سرد المتهم للحادث بما سلف
إيضاحه دون ما ذكر صريح منه للسبب الذي أدى
إلى وقوع الحادث لا في البلاغ ولا في التحقيق
إذ لا يصح المةولة بأنه جناية وصف وقوع الحادث
دون ما انتقل إليه بل بناء على ما نقله إليه الشهود
لا ينض دليلاً يحتاج به على أنه ذكر السبب
وأوضحه من أنه أصابة متعمدة أو سوء سلوك
فاحش بل وقف عند مجرد سرد للحادث حسب
سماعه ومن ثم يكون قد سقط حقه في التمسك بأحد
هذين السببين فيما لوصح أن الوقائع تساقده
في ذلك .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن الدفاع المبدى
من المتهم لا يؤيده الواقع ولا القانون .

« وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم لامتناعه
عن دفع التعويض المستحق ولم يقدم على وقائه
لهذا التعويض . ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لما واد
الاتهام وحملها بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج . ،

(قضية النيابة العمومية ضد عبد اللطيف عبد الرحيم
وحش رقم ٩٢١ سنة ١٩٥٤ بالهيئة السابقة) .

بحث

حالات إدارة الزوجة للأموال المشتركة للزوجين في القانون الفرنسي

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

مقدمة :

تنفيذا لأحكام القانون الفرنسي يتولى الزوج إدارة الأموال المشتركة المملوكة للزوجين وذلك باعتباره رئيس الأسرة — هذه هي القاعدة العامة ، وبصفة استثنائية تقوم الزوجة بهذه الإدارة إذا شغل لها الزوج هذا الحق بتوكيلها صراحة في هذه الإدارة أو إذا اشتركت الزوجة في الإدارة فيما يختص بشئون المنزل الأمر الذي يؤدي إلى وجود وكالة ضمنية أو إذا نابت الزوجة عن الزوج أو شغلت لهذا الحق بمعرفة القضاء .

الوكالة الاتفاقية الصريحة :

فيجوز للزوجة أن تباشر حقوق الزوج في إدارة الأموال بمقتضى عقد وكالة بين الزوجين تعتبر الزوجة وكالة عادية للزوج الأمر الذي يترتب عليه أن النتائج القانونية لما تجريه من أعمال ينصرف مباشرة إلى الزوج تنفيذا لأحكام عقد الوكالة . وهذا ما نصت عليه المادة ٢١٨ من القانون المدني الفرنسي ، إذا لم يكن الزوجان منفصلين جاز لكل منهما أن يعطى الآخر توكيلا لينوب عنه في مباشرة السلطات التي تختص بها مشاركة الزوج .

الوكالة الاتفاقية الضمنية :

أقر القضاء الفرنسي وجود وكالة اتفاقية ضمنية إذا ما تصرفت الزوجة تصرفا قانونيا بصدد احتياجات تدبير نفقات المنزل وهي ما يبرع عنه بالوكالة المنزلية فاعتبر الزوج وكالة عن زوجها في هذه التصرفات القانونية ومن ثم فيجوز لها أن تبرم العقود دون تصريح من الزوج فتصرف آثار هذه العقود إلى الزوج مباشرة كما لو كان هو الذي أبرمها بالفعل إلا أن هذه الإرادة الضمنية المفروضة تخفى إذا وجدت إرادة صريحة للزوج تخالف الإرادة الضمنية التي أقر بها القضاء وبعبارة أخرى تعتبر عزلا للوكالة الضمنية دون حاجة إلى إخطار الغير .

وهذا ما أكدته المادة ٢٢٠ من القانون الفرنسي المعدلة بالقانون الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة

١٩٤٢ والتي تنص على ما يلي :

و للمرأة المتزوجة في كافة الأنظمة الزوجية سلطة تمثيل الزوج في احتياجات البيت كلها ولها أن

تستخدم في ذلك الأموال التي قد يتركها الزوج تحت تصرفها وفي هذه الحالة تكون تصرفات الزوجة ملزمة لزوجها قبل الغير .

فإذا سحب الزوج من زوجته هذه السلطة انتفى التزامه ما لم يكن الغير وقت التعاقد معها على غير علم شخصيا بسحب هذه السلطة .

ومن ثم فقد تغيرت طبيعة السلطة المقررة للزوجة فكادت قبل القانون الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ مجرد وكالة ضمنية للزوج وأصبحت في ظل هذا القانون سلطة حقيقية بنص القانون بمقتضى نيابة قانونية ناشئة من فعل الزواج نفسه وكأثر من آثاره وبعبارة أدق أصبحت سلطة شرعية بسبب الزواج مثل واجب الاخلاص للزوج ومع ذلك فقد خول للزوج حق سحب هذه السلطة من زوجته الأمر الذي يترتب عليه انتهاء التزامه قبل الغير .

ولاشك أن هذه السلطة تبقى مابقيت الحياة الزوجية فإذا انحل الزواج لسبب من الأسباب كالوفاة أو الطلاق تنفى هذه السلطة بفناء الزواج .

وموضوع هذه السلطة هو تمثيل الزوج فيما يتطلبه شئون المنزل من احتياجات مثل شراء المواد الغذائية أو تأجير مسكن - الفیصل في ذلك كله تبعا لتقدير القضاء لأهمية هذه الاحتياجات بصفة هادية .

وهنا يلتزم الزوج بمقتضى ما تباشره الزوجة من عقود تنفيذها لهذه السلطة ويمكن تبرير ذلك باعتبار الزوجة غير أهل للتعاقد فهي تتعاقد باسم زوجها .

وكأثر من آثار اعتبار هذه السلطة مستمدة من القانون باعتبارها من آثار عقد الزواج ولا تمتد إلى إرادة الزوج بصفة صلة أنه لايجدر منطقيا أن نسل بأحقية الزوج في سحب هذه السلطة من زوجته وإنما في وسعه أن يطلب سحب هذه السلطة من القضاء فيقع تحت تقديره ويبحث القاضي في مبررات هذا السحب . إلا أن المشرع الفرنسي أفر بحق الزوج في سحب هذه السلطة من زوجته دون اللجوء إلى جهة القضاء وبصفة تحكيمية من جانبه بشرط أن يخطر الغير بذلك حتى يكون لهذا السحب أثر فعال من الوجهة القانونية وهو ما أكدته الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٠ من القانون المدني الفرنسي سألغة الذكر .

نيابة الزوجة عن الزوج باذن القضاء أو تخويلها هذا الحق وذلك باذن القضاء :

وهنا نكون بصدد إعمال لايس للزوجة أن تعملها مثال ذلك حق التصرف في الأموال المشتركة وإنما يجوز لها أن تباشرها إعمالا لنص المادة ٢١٩ من القانون المدني المعدل بالقانون الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ والتي تنص على الآتي :

« إذا كان أحد الزوجين في حالة إستجیل معها الاعراب عن إرادته جاز للزوج الآخر أن يحصل

على إذن القضاء لينوب عنه في مباشرة السلطات المنصوص عليها في المادة السابقة ويكون إذن القضاء في هذا إما بصفة عامة أو مقصورة على أعمال خاصة ويحدد القاضى شروط هذه النيابة ومدتها فإذا لم توجد ولاية شرعية وتوكيل أو إذن من القضاء فكل تصرف يجريه أحد الزوجين نيابة عن الآخر بغير تفويض منه ينتج آثاره قبل هذا الأخير في الحدود المبينة بالمادة ١٣٧٥ .

ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعطي للزوجة الحق في النيابة عن زوجها إذا كان مجنوناً أو بعيداً عن الأسرة بسبب وجوده في ساحة القتال أو وقوعه في أيدي الأعداء أسيراً . والنيابة هنا نيابة قضائية حدثت بأمر القضاء وأذنه .

كما أن للقضاء أيضاً أن يخول للزوجة حقاً حرمها منه زوجها متعسفاً في حقه في الحرمان مثال ذلك ما نص عليه القانون الفرنسى من أنه لا يجوز للزوجة أن تبيع أموالها الخاصة إلا بعد موافقة زوجها كما لا يجوز لها أن تمارس مهنة إلا بعد حصولها على موافقته ، فإذا تعسف الزوج في حقه في الموافقة ورفض تفويل زوجته استعمال حقها في البيع أو ممارسة المهنة فيجوز للزوجة أن تلجأ إلى ساحة القضاء لكي تحصل على هذه الموافقة بصفة قضائية .

وإذا كان القانون قد أعطى للزوجة حق التظلم إلى جهة القضاء فلذلك لأن الزوج لم يعد دكتاتوراً في منزله يتحكم في شئون زوجته بلا وازع من المصلحة فإذا أساء في استعمال هذا الحق جاز للزوجة أن تحتكم إلى جهة القضاء .

كما يجوز لها أيضاً أن تخول هذه السلطة إذا كان الزوج في حالة لا يمكنه الإعراب عن إرادته لممارسة هذه الحقوق .

وهذا ما أكدته المادة ٢١٧ من القانون المدنى الفرنسى المعدلة بالقانون الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ والتي أوردت الآتى :

« إذا قام الزوج بإجراء تصرف يستلزم اشتراك الزوج الآخر أو موافقته جاز له أن يحصل من القضاء على ترخيص بإجراء هذا التصرف دون اشتراكه أو موافقة زوجته إذا كان هذا الأخير في حالة استحيل عليه معها الإعراب عن إرادته أو إذا تبين رفضه لا تبرره مصلحة الأسرة .

وكل تصرف يجريه الزوج وفقاً للشروط التي نص عليها ترخيص القضاء يجوز الاحتجاج به في مواجهة الزوج الذى لم يشترك أو الذى لم تؤخذ موافقته على هذا التصرف .

وكذا المادة ٢٢٣ من هذا القانون :

« يجوز للزوجة أن تزاوّل مهنة مميزة عن مهنة زوجها ما لم يعارض الزوج في ذلك وكل تعهد ترتبط به الزوجة في مزاوله المهنة يكون باطلاً في مواجهة الزوج إذا كان الغير الذى تعاقدت معه يعلم شخصياً بمعارضة الزوج في الوقت الذى يتعامل فيه مع الزوجة .

فإذا لم تكن معارضة الزوج مبنية على أساس يبرره صالح الأمرة جاز للزوجة أن تستصدر ترخيصاً

من القضاء بالتجاوز عن هذه المعارضة . وفي هذه الحالة تكون كافة التهميات المهنية التي التزمت بها الزوجة من وقت المعارضة صحيحة .

في القانون الدولي الخاص :

ولكن ما هو التكيف القانوني لاجراء القضاء في هذا الصدد ؟

قال البعض بأنه جزء من نظام الزوجية المالي إذ أنه يتعلق بالمال .

كما قال البعض الآخر بأنه نيابة اتفاقية يحل فيها القاضي محل الزوج في منع هذه النيابة .

إلا أن الرأي السديد هو اعتبارها أثراً من آثار عقد الزواج .

فأى قانون هو الواجب التطبيق أمام المحاكم المصرية .

نصت المادة ١/١٣ من القانون المدني المصري على أنه :

« يسرى قانون الدولة الذي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يربطها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة للمال » .

بمعنى أنه إذا طلبت الزوجة الفرنسية من جهة القضاء المصري النيابة عن زوجها أو الحصول على إذن زوجها وذلك بمقتضى المواد ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٣ من القانون المدني الفرنسي فاعمالاً لنص المادة ١٣ من القانون المدني المصري ينطبق قانون جنسية الزوج وقت قيام الزواج باعتبار أن ذلك من آثار الزواج ولاشك أن قرار القضاء في هذا الشأن ليس له صفة قضائية تفصل في حقوق حقيقية وإنما له صفة ولائية فلا يجوز الطعن في هذا القرار كما أن هذا القرار لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيمكن العدول عنه بقرار مناقض له .

وحدود سلطان القضاء في هذا الصدد مقرر في المادة ٨٩٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري والتي تنص على الآتي :

« إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بأن تحصل المرأة المتزوجة على إذن زوجها مباشرة حقوقها ورفض الزوج ذلك الإذن فللزوجة بعد إنذار الزوج بأربع وعشرين ساعة أن تطلب الإذن لها بذلك من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن الزوج .

ويفصل في هذا الطلب على وجه السرعة بقرار غير قابل للطعن » .

وواضح من تلاوة هذه المادة أنها تناولت الحصول على إذن الزوج بتدخل جهة القضاء دون أن تشمل نيابة الزوجة عن زوجها بإذن القضاء .

فهو يجوز للقاضي المصري أن يتدخل في هذا النزاع فيأذن بنيابة الزوجة عن زوجها رغم أن هذه الحالة غير منصوص عليها في المادة ٨٩٤ سالفة الذكر ؟

وفي اعتقادي أنه يجوز للقاضي المصري ذلك إذ أننا بصدد تعارض بين نصين أحدهما المادة ٨٩٤ سالفة الذكر والثاني المادة ١٣ / ١ من القانون المدني المصري فإما أن نتوسع في تفسير المادة ٨٩٤ فتشمل الحصول على إذن الزوج وكذا النيابة عن الزوج وهذا من الصعب التسليم به وإما أن نقرر بوجود تنازع بين هاتين المادتين : الأولى قاعدة من قواعد الإجراءات ، والثانية تتضمن حكماً موضوعياً وهنا يجب تغليب المادة التي تتضمن حكماً موضوعياً على المادة التي تشمل قاعدة من قواعد الإجراءات ومن ثم فتخول للقاضي المصري سلطة إعطاء النيابة للزوجة عن زوجها وإعطاء الزوجة الإذن بدلاً من حصولها عليه من زوجها .

والقول بعكس ذلك يؤدي إلى الرفض الجزئي لتطبيق المادة ١٣ / ١ من القانون المدني المصري خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية التجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية د م ٨٩٤ من بين هذا الكتاب الرابع ، نصت على الآتي :

د لا يخل تطبيق القواعد المقررة في النصوص المرافقة بالأحكام التي نص عليها القانون المدني في تنازع القوانين من حيث المكان ، د والمادة ١٣ / ١ من القانون المدني من بين الأحكام الخاصة بتنازع القوانين من حيث المكان ،

فإذا ما أصدر القاضي المصري إذناً من هذا القليل جرت الأمور كما لو كان الزوج هو الذي أعطى هذا الإذن لزوجته برضائه ومن ثم فيلتزم بهذه النيابة القضائية كما يعتبر تعترف زوجته بالبيع صحيحاً بإذن القضاء .

الخلاصة :

أنه لم يمد الزوج حراً طليقاً من غير قيد حين يستعمل حقه المقرر في المواد ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٣ من القانون المدني الفرنسي وإنما يخضع لرقابة القضاء إذا ما أساء استعمال هذا الحق وذلك بحثاً عن مصلحة الأسرة الأمر الذي انتهى إلى وجود مساواة بين الرجل والمرأة في داخل الأسرة وفي حالة تنازعهما تقع الأسرة تحت وصاية المحكمة التي تقرر بما يتبع بشأن رعاية شؤون الأسرة .

والله ولي التوفيق ؟

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧٧	٨١٣	١٩ أكتوبر ١٩٥٢
٢٧٨	٨١٣	٢٧
٢٧٩	٨١٤	٢٩
٢٨٠	٨١٤	٣٠
٢٨١	٨١٥	٢ نوفمبر ١٩٥٢
٢٨٢	٨١٥	٣
٢٨٣	٨١٦	٤

(١) محكمة القضاء الإداري

١ - موظف . تخفيضه . عدم حصوله على التمرين الكافي لشغل الدرجة المرقى إليها . لا يصلح سبباً للتخفيض .

٢ - مصروفات . من يلزم بها .

كادر . الكادر الفني العالي . جواز الترقية إليه من أعلى درجات الكادر الفني المتوسط . شروطه . قرار مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ .

١ - مؤذن . بوزارة الأوقاف . يعتبر موظفاً عاماً . إعانة غلاء . شروط منحها للموظفات المتزوجات من موظفين . كتاب المالية البوروي رقم ف ٢٣٤ - ١٣ - ٢٧ الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٣ .

٢ - إعانة غلاء . النزول عنها للإبقاء على إعانة غلاء الزوجة . لا يجوز .

١ - عمال المياومة . بلوغهم سن التقاعد في الخامسة . والستين . جواز بقاؤهم حتى سن السبعين . شرطه .

٢ - عمال المياومة . فصلهم . بلوغهم سن الستين لا يعتبر مبرراً له .

ميعاد الستين يوماً . بدؤه . العلم بالقرار . استفادته من التجنيد . يقوم مقام الإعلان أو النشر .

ميعاد الستين يوماً . دعوى . الفصل فيها يستلزم التعرض لأحد القرارات بالإلغاء . تعديل أقدمية طبقاً لقواعد التنسب . استلزامه التعرض لقرار تخط . تعتبر دعوى إلغاء . وجوب التقيد بالميعاد .

١ - قرار إداري . باطل . جواز سحبه ما دام ميعاد الطعن فيه لا زال قائماً .

٢ - مدة خدمة باليومية . ضمنها . الدرجة (ج) تعادل الدرجة الثامنة حسب كادر سنة ١٩٣١ . وجوب ضم مدة الخدمة باليومية إلى الدرجة الثامنة . قرار مجلس الوزراء في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ . عدم مساسه بهذا الوضع .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون	رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٨٤	٨١٦	٤ نوفمبر ١٩٥٢	١ - جزاء . موافقة الوزير على رأى قسم التحقيقات بالوزارة فيما تضمنه من لفت النظر والنقل إلى جهة أخرى . تقتضى تنفيذ كل ما جاء فى هذا الرأى . لا يجوز للوزير أن يضيف جزاء تأديبيا آخر . لفت النظر . ليس عقوبة تأديبية . الإنذار يعد عقوبة .		
٢٨٥	٨١٧	، ، ،	٢ - وظيفة . حمل شغلها لقب مساعد إدارى . القرار الصادر من الوزير بنقله إلى وظيفة أخرى بقصد حرمانه من اللقب . قرار باطل . يعتبر عقوبة مقننة .		
٢٨٦	٨١٨	٦ ، ، ،	قرعة عسكرية . إعفاء . الابن الوحيد المائل لأبويه . شروطه . ألا يكون له أخ ولو كان غير قادر على الكسب . وأن يثبت هجر الأب .		
٢٨٧	٨١٨	، ، ،	١ - ترقية بالاختيار . ترخص الجهة الادارية . شرطه . ٢ - قرار إدارى . سوء استعمال السلطة . شرطه . ٣ - تيسير . ترقية بموجبه . استيفاء الموظف لشروطها . لا يلزم الادارة إجرائها . ترخصها فى اختيار الوقت الملائم .		
٢٨٨	٨١٩	، ، ،	١ - مستخدم . نقله من اليومية إلى الدرجة الثامنة وما فوقها وفقا للأوئل الحاصل عليه . عدم خضوعه لقاعدة تنظيمية فى سنة ١٩٤٧ . ٢ - مستخدم . نقله من اليومية . تخطيه . تقديمه قظليا بعد عدة سنوات . لا يقطع ميعاد العامين .		
٢٨٩	٨١٠	، ، ،	مطبوعات . رخصة . جريدة . المحررون ورؤساء التحرير . الشروط الواجب توافرها فيهم تخالف بعض هذه الشروط . حق الحكومة فى الاعتراض على إصدار الجريدة . المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .		
			مهنة وكلاء البراءات : شروط مزاومتها . جواز الاستثناء من هذه الشروط . من يملكه . شرطه . القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ .		

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩٠	٨٢٠ ١٠ نوفمبر ١٩٥٢	قواعد الإنصاف . منسيون . حملة الشهادة الابتدائية . بقاؤهم ١٥ سنة في الدرجة التاسعة حتى أول يوليو سنة ١٩٤٤ . معاملتهم كنسيين ومنحهم الدرجة الثامنة وعلاوة الترقية من ذلك التاريخ . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ .
٢٩١	٨٢٠ , , ,	قواعد الإنصاف . قواعد تنظيمية . لا تجوز مخالفتها . تعيين موظف على غير الدرجة المخصصة للوهرل الحاصل عليه . باطل . عمدة . محاكمة . القرار الصادر بفصله . عدم تمحيص دفاعه واستناده إلى عناصر لا تتسق مع الوقائع . قرار باطل .
٢٩٢	٨٢٠ ١١ , ,	خفير . فصله . حق المدير في أي وقت . المادة العاشرة من لائحة الحفر الصادرة في ٣٣ أغسطس سنة ١٩٣١ .
٢٩٣	٨٢١ , , ,	١ — تظلم إداري . مرور أربعة أشهر دون رد . متى لا يعتبر ذلك قراراً ضمناً بالرفض .
٢٩٤	٨٢١ ١٣ , ,	٢ — موظف . مجلس المديرية . نقله . عدم أخذ رأي وزارة الداخلية . شرطه .
		٣ — مجلس المديرية . سلطته في إنشاء الوظائف وزيادتها وتخفيضها . مداها . قواعد التنسيق . عدم تحريمها تسوية حالة ذوي الدرجات الشخصية على درجات التنسيق .
		٤ — وظيفة . نقل موظف إليها . يعتبر قراراً بالترقية ما دامت درجته أقل من الدرجة المقررة للوظيفة .
		٥ — موظفو مجالس المديرية . حق وزير الداخلية في تعيينهم وترقيتهم استثنائياً . المادة ٦٨ من لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية .
		٦ — ترقية بالاختيار . ترخص الجهة الإدارية . شرطه .
٢٩٥	٨٢٢ , , ,	١ — ترقية . بمصلحة الأموال المقررة . خضوعها لنظام معين . قرار مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
		٢ — قواعد الإنصاف . الإفادة منها . الفقرة (هـ) من البند العاشر من كتاب المالية الدوري رقم ف ٣٣٤-١-٣٠٢ . شروطها .
٢٩٦	٨٢٣ , , ,	١ — قرار إداري سلب . قرار أوجب القانون إصداره . الامتناع عن ذلك . الطعن فيه بالالغاء . جوازه .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — كشوف المرشحين أو الناجحين للعمدية . الاعتراض عليها . وجوب رفعه إلى اللجنة المختصة بفحصه . لا يجوز . لجنة الإدارة حفظه بحجة تقديمه بعد الميعاد .
٢٩٧	١٦ نوفمبر ١٩٥٢	ترقية . تخط . إدارة التحقيقات بمصلحة السكة الحديد . ليست مستقلة في ميزانيتها عن الإدارة العامة . إجراء الترقيات . باعتبار إدارة التحقيقات وحدة مستقلة . مخالفة لقانون الميزانية .
٢٩٨	٨٢٤	تظلم إدارى . عن قرار لا يقبل التعديل أو الإلغاء . عدم قطعه ميعاد الطعن .
٢٩٩	٨٢٤	موظف . تعيينه مدرسا بمجلس المديرية في ظل كادر سنة ١٩٢٣ في الدرجة المقررة لمؤمله . تعلق حقه بها . تنزيله لا يكون إلا بقرار تأديبي . النقل إلى وظيفة كتابية . لا يعنى تنزيلا هنا . حقه في قيده على الدرجة المقابلة لدرجته في كادر سنة ١٩٣١ . الدرجة من ٦ - ١٨ جنيا في مجالس المديریات . تقابل الدرجة السابعة الحكومية (من ٦ - ١٢ جنية) . استحقاقه الدرجة السادسة طبقا لقواعد الإنصاف وما يترتب على ذلك من آثار .
٣٠٠	١٧	تيسير . تخط . صدور قرار من الوزير . المدير العام لمصلحة السكة الحديد . سلطته في تعيين والترقية . مداها . القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . يملك إصدار قرار بالتخط .
٣٠١	١٨	ميعاد الستين يوما . بدؤه . من تاريخ علم المدعى به . قرار بفصل عمدة .
٣٠٢	٢٠	١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . من الاعلان أو النشر أو العلم باليقين .
		٢ — تظلم . مرور أربعة أشهر دون رد . متى لا يعتبر ذلك قرارا ضمنيا بالرفض .
		٣ — مدة خدمة سابقة . ضمها قبل حركة الترقيات . تخطى الموظف في دوره بالأقدمية المطلقة . لا يجوز .
٣٠٣	٨٢٧	١ — تظلم . استمرار بحشه . مرور أربعة أشهر دون رد .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لا يعتبر قرارا ضمينا بالرفض .
		٢ — ترقية . استعفاها . توقيع الوزير قرار النقل بعد صدور حركة الترقيات في الجهة المنقول إليها . لا يفقد المدعى حقه في الترقية ما دام النقل قد تم فعلا قبل ذلك .
٣٠٤	٢٠ نوفمبر ١٩٥٢	١ — ميعاد الستين يوما . من تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه .
		٢ — تنسيق . ترقية . تخطيه بسبب إهمال عادي لا يمس الشرف والاعتبار : عدم جوازه .
٣٠٥	٨٢٨	١ — ترقية بالاختيار . تخضع لتقدير جهة الإدارة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .
		٢ — موظف . نقله . جوازه . شرطه . ألا يقصد به تفويت الفرصة عليه في الترقية .
٣٠٦	٨٢٩	١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . من تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه .
		٢ — نظم إداري . قاطع للذة . متى لا يعتبر رفضا حتى يترتب عليه سريان الميعاد . إذا سمعت الإدارة جادة إلى إجابته .
		٣ — ترقية . تخط . الجزاءات القديمة والإهمال العادي . لا يبرر انه في الترقية بالأقدمية تنسيقا .
٣٠٧	٨٣٠	قرار إداري . عقد الاشتراك التليفوني . إخلال المشترك بشروطه . فسخه وقطع المواصلات . لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية . عدم اختصاص .
٣٠٨	٨٣٠	أجنبي . إبعاده بعد انتهاء مدة إقامته لأمر نسبت إليه ووضعه في القائمة السوداء . جوازه .
٣٠٩	٨٣٠	موظف . فصله . اتهام لا يعدو مجرد الشبهة . لا يبرر الفصل .
٣١٠	٨٣١	قواعد الانصاف . تفسيرها الشهادات . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . لا يقتصر أثره على من كان حاملا لمؤهل أو شهادة وقت صدوره . انطباقه على من يحصل عليه مستقبلا . لا يقيد به كتاب المالية الدوري الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ . سلطة دنيا . لا تملك تعديل قواعد وضعها السلطة العليا أو تقييدها .

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣١١	٢٣ نوفمبر ١٩٥٢	١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . عدم نشر القرار أو إعلانه أو إثبات العلم اليقيني به . بقاء الميعاد مفتوحا . ٢ — ترقية . تخط . مدرس . الجزاء الموقع عليه لأعطائه دروسا خصوصية . لا يمس النزاهة أو الشرف . لا يبرر تخفيه في الترقية بالأقدمية تنسيقا .
٣١٢	٢٤ " "	ترقية . بالديوان العام بمصلحة السكة الحديد . في الكادر الفني العالي والاداري بالأقدمية المطلقة . لا يجوز الطعن على هذه الترقية من موظف في الكادر الكتاني . سلطة مدير المصلحة في الترقية بالأقدمية المطلقة إلى الدرجة الرابعة .
٣١٣	٢ يوليو ١٩٥٢	(٢) قضاء محكمة النقض الجنائية ١ و ٢ — تلبس . شجيرات حشيش قائمة وسط المزارع . تلبس . مرور رجال إدارة مكافحة المخدرات بإحدى المزارع للتحري . ذلك لا يكون مرورا بغير حق .
٣١٤	" " "	٣ — نقض . حكم ببراءة المتهمين جميعا . طعن النيابة فيه . قصرها أسباب الطعن على وجهين يشمل أحدهما جميع المتهمين . والثاني خاص بمتهمين معينين . عدم تعرضها لسبق حفظ الدعوى قبل هؤلاء المتهمين مع أن ذلك كان أحد الأسباب التي أقيم عليها الحكم ببراءتهم . الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولا لأن هذا السبب يكفي وحده لحمل الحكم . ١ — حكم . تبديده . شاهد الزنى . الإشارة صراحة في الحكم إلى عدم الأخذ بما قرره . لا يلزم . ٢ — إثبات . عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم أو الشهر الذي حصل فيه التزوير . لا يعيب الحكم . ٣ — إثبات . شاهد حكم بأدائه كشاهد زور . الأخذ بأقواله في التحقيق على المتهم . لا مانع . ٤ — إجراءات . شاهد . هو كل من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى . تخليفه اليمين . واجب . لا يغير من ذلك أن يكون قد سبق اتهامه أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		متصله بالوقائع التي يشهد عليها أو كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين .
		٥ - إجراءات . محاكمة . تلاوة أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الابتدائية . جاز للمحكمة . للخصوم أيضا أن يطلبوا هذه التلاوة . عدم طلب المتهم شيئا من ذلك . لا يصح له النفي على الحكم بسبب ذلك .
		٦ - إثبات . شهادة . الأصل في أدائها أمام القضاء أنه واجب . الطرائف التي حرمت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات عليها إفشاء الاسرار . كانب في شركة . لا يعتبر منها .
٣١٥	٢ يولييه ١٩٥٣	١ - ضبعية قضائية . إدارة مكافئة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .
٢١٦	٨٤٨	٢ - تفتيش . إجراء النيابة تحقيقا ثبت فيه ما قام به رئيس فرع إدارة مكافئة المخدرات من تحريرات في شأن ما وصل إلى علمه من اتجار المتهم في المخدرات وأنه راقب المتهم فتحقق من صدق هذه التحريات . صدور إذن بتفتيش منزل المتهم . إذن صحيح . حكم . تسييبه . تفتيش . القضاء . بطلانه وتبرئة المتهم . الواقعة كما هي مبينة بالحكم فيها من الدلائل على أن المتهم كان في حالة تلبس . عدم تمحيص الحكم قيام هذه الحالة . قصور . دفاع . افتراض احتمال صحة الدفاع الذي أدلى به المتهم . مؤاخذته مع ذلك بما لا يتفق مع هذا الافتراض . قصور . وصف التهمة . اتهام الطاعن وآخرين بالاشتراك في تجمهر من خمسة أشخاص توافقوا على التعدي والايذاء ووقعت فيه جرائم ضرب . إدانة الطاعن في التجمهر مع تبرئته من تهمة الضرب . استئناف الحكم . تبرئة المتهمين جميعا من التجمهر وإدانتهم في ضرب زيد ، مع أن الطاعن لم تكن قد وجهت إليه تهمة بضربه . هذا الحكم باطل بالنسبة للطاعن لأن الواقعة التي أدلى
٣١٧	٨٤٩	٤
٣١٨	٨٤٩	٦

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣١٩	٢٠ يوليو ١٩٥٣	فيها لم توجه إليه تهمة بشأنها ولم تدر عليها مرافعة في أى من درجتي التقاضى . الحكم صحيح بالنسبة الآخرين ، لأنه وإن كان الحكم الابتدائي قضى بإدانتهم في واقعة لم ترفع عنها الدعوى إلا أنهم قد استأنفوا ورافقوا أمام المحكمة الاستئنافية فيها .
٣٢٠	٨٥٠	عفو شامل . الجريمة السياسية في نظر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . محكوم عليه باتلاف محل تخمر . تقرير الحكم الصادر ضده في أسبابه أن هذه الجريمة كانت مظهر سخط لما وقع من قوات الاحتلال في منطقة القنال في اليوم السابق على ارتكابها . الاعتماد على ذلك في قبول إدراج اسم هذا المحكوم عليه بكشف من يشملهم العفو . في محله .
٣٢١	٨٥١	١ — عفو شامل . جرائم القتل . لا يشملها العفو الصادر به المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
٣٢٢	٨٥١	٢ — عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسى وأنها ارتكبت بقصد التشي والانتقام بعد انتهاء عملية الانتخاب . القضاء برفض التظلم . لا معقب له .
٣٢٣	٨٥٢	عفو شامل . تظلم الطاعن بعد قوات الأجل المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يقبل . تسليمه في طعنه بأنه غير محق في تظلمه وأنه إنما قصد أن يهيب بالنائب العام أن يعمل على طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع . لا يجدى .
٣٢٤	٨٥٢	عفو شامل . الجرائم المستثناة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يشملها العفو سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .
٣٢٥	٨٥٢	عفو شامل . متهم بجريمة استعمال المفرقات . القضاء بإدراج اسمه في كشوف العفو تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . خطأ .
٣٢٦	٨٥٢	عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون	رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
					سياسي وأنها ارتكبت بعد ظهور نتيجة الانتخاب بدافع من الأناية والرغبة في التشفى والانتقام. القضاء. رفض التظلم. صحيح.
٣٢٥	٨٥٣	٧ يولييه ١٩٥٣			عفو شامل . جريمة سياسية وقعت بالتبع للجريمة الأصلية غير السياسية . لا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو شامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
٣٢٦	٨٥٤	، ، ،			عفو شامل . المواعيد الواردة في المادة الثانية من قانون العفو شامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . وجوب مراعاتها . تظلم قدم إلى النائب العام بعد انقضاء ميعاد الشهر المحدد في القانون . عدم قبول التظلم شكلاً .
٣٢٧	٨٥٤	٧ يولييه ١٩٥٣			١ و ٢ — عفو شامل . ضابط بالقسم السياسي . تعذيبه المتهمين في جريمة شملها العفو باعتبارها سياسية . هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية ، ولا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . متى يتحقق الارتباط ؟
٣٢٨	٨٥٤	، ، ،			عفو شامل . جرائم الشيوعية ليست من الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
٣٢٩	٨٥٦	٨			عفو شامل . الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا تدخل فيها الجريمة قلب النظم الاجتماعية .
٣٣٠	٨٥٦	٩			تفتيش . حق رجال البوليس في دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ذلك لا يقتضي منهم التعرض للأشياء المغلقة .
٣٣١	٨٥٧	، ، ،			استئناف . الحكم على المتهم بشغل الطريق العام بغرامة خمسة وعشرين قرشاً وبتعويض قدره ٢٥ جنيتها و ١٦٠ ملياً . القضاء بعدم جواز استئناف الحكم في شقيه الجنائي والمدني . صحيح
٣٣٢	٨٥٧	، ، ،			دعوى مدنية رفعها على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة . قصر الحكم قضاءً على المتهم دون أن يتعرض للدعوى الموجهة إلى المستولة عن الحقوق المدنية خطأ .

العدد الخامس	فهرست	الستة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٣	٨٥٨	٩ يوليو ١٩٥٢
٢٣٤	٨٥٩	١٩٥٢
٢٣٥	٨٥٩	١٩٥١
٢٣٦	٨٦٠	١٩٥١
٢٣٧	٨٦٠	١٩٥١
٢٣٨	٨٦١	١٩٥١

إجراءات . حكم غيابي . الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . لا يسقط بمضى المدة . العقوبة المحكوم بها . خضوعها لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة . الحكم يسقط الدعوى العمومية بمضى المدة . مخالف للقانون .

نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قصره على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .

١ — ضبطية قضائية . إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

٢ — تفتيش . تفتيش المتهم أثناء مروره في الطريق . ليس له أن يستند إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية للدفع بطلان التفتيش .

حكم . تسييبه . دفاع . الطعن بالتزوير في محضر ضبط الواقعة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . إحالة المحكمة الأوراق للنيابة للتحقيق . استناد الطاعن في مرافعته إلى أمور قال إنها ثبتت من هذا التحقيق . الحكم بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إشارة إلى ما تمسك به الطاعن . قصور وإخلال بحق الدفاع .

استئناف . حكم غيابي استئنافي قضى بتشديد العقوبة دون النص على صدوره بأجماع آراء القضاة . باطل . تأييده مع النص على الإجماع . لا يجوز . المعارض لا يصح أن يضار بمعارضته .

١ — تفتيش . إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام . لم ينزع اختصاص المديرين في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديرياتهم وتكليفهم بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها . انتداب النيابة ضابطاً من ضباط المديرية لتفتيش متهم بمحاذاة مخدرات . إجراء سليم .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - دفاع . استماع المحكمة إلى دفاع المتهم بالكيفية التي رآها محققة لمصلحته . تأجيل القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة . عدم تضمن مذكرته دفاعاً في موضوع الدعوى . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .
		(٣) قضاء محكمة النقض المدنية
٣٣٩	١٥ أكتوبر ١٩٥٣	١ - نقض . طعن المصلحة في الطعن . حكم . تسببيه . مناقشته جميع أسباب الاستئناف المقدم من الطاعن وانتهاؤه إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم صحة التوقيع . لا مصلحة للطاعن في الطعن . هل الحكم لتقريره أن الحكم الابتدائي أصبح نهائياً بالنسبة لأحد الخصوم .
		٢ - حكم . تسببيه . أخذه بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى . في ذلك ما يفيد أخذه بأسباب هذا التقرير ونبذ ما تعارض معها من أسباب التقرير الاستشاري .
		٣ - تقادم . حكم . تسببيه . اشتراطه لإمكان التملك بالتقادم الخسئ أن يكون المشتري من غير مالك حسن النية عند تلقى الحق . لا خطأ . ليس في المادتين ١٢٥٧ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ما يغير من هذا النظر .
٣٤٠	٨٦٥	إبطال التصرفات . دعوى بوليصة . حكم . تسببيه . إقامة قضائه بإعلان التصرف الصادر من المفلس على أسباب تناولت شروط الدعوى البوليصة من حيث التواطؤ والإعسار والضرر وهي الأركان اللازمة لتطبيق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط . لا خطأ ولا قصور .
٣٤١	٨٦٩	استئناف . تصد . قضاء مستعجل . أسباب الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص تناولت موضوع الدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدي إلى رفضها هذه الأسباب بالذات كانت موضوع الاستئناف . فصل محكمة الاستئناف في الموضوع . لا مخالفة في ذلك لقاعدة عدم جواز التصدي .
٣٤٢	٨٧٠	قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في تقدير مبلغ الجرد في النزاع . مثال .

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٤٣	٢٢ أكتوبر ١٩٥٣	١ - تقض . طعن . حكم فصل في أسبابه في جزء من الخصومة القائمة . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات . ٢ - محكمة الموضوع . وصية . سلطة محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها في دعوى مرتبطة لمعرفة الطلب الأصلي والطلب التبعية . مثال . ٣ - اختصاص . وصية . محكمة الموضوع . إلزامها بالحكم الصادر من محكمة أول درجة والفاضى بعدم الاختصاص في الفصل في صحة الوصية وبروق الفصل في دعوى الملكية ورفضها الدفع بعدم الاختصاص وإعادة قضية الملكية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . عدم تعرض محكمة الاستئناف لصحة الوصية شكلاً وموضوعاً . تأسيس حكمها على أن الوصية غير نافذة في حق باقي الورثة . لا مخالفة في ذلك للمادة ١٧ من قانون نظام القضاء . ٤ - إثبات . إقرار . الإقرار الصادر من الخصوم بالنسبة للتطبيق القانوني . لا يقيد المحكمة .
٣٤٤	٨٧٩	١ - تقض . طعن . سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب رفض الدعوى بشقيها من أصل وفوائد . سبب الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدني . لا يعتبر سبباً جديداً . ٢ - فوائد القضاء بها من تاريخ المطالبة الرسمية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض في ظل القانون المدني القديم . لا خطأ . عدم سريان المادة ٢٢٦ مدني جديد على الماضي . المادة ١٢٤ مدني قديم .
٣٤٥	٨٨١	١ - إعلان . وجوب بيان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . صيغة الإعلان الذي سلبت ضرورته إلى شيخ البلدة لا يفهم منها مصدر علم المحضر بواقعة إغلاق المحل وهل علم بذلك نتيجة لانتقاله أم من مصدر آخر . بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	التأريخ	ملخص الأحكام
		<p>٢ — تقض : طعن . المصلحة فيه . النعى على الحكم بالبطلان في الإسناد . قيام الحكم على سبب قانوني صحيح . لا مصلحة في الطعن .</p> <p>٣ — شفعة . شرط الجوار في قانون الشفعة القديم . متى يتحقق هذا الشرط في الأراضى الزراعية . العبرة في تحققه هي بمجاورة أرض الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين . معنى ذلك . المادة ٢/١ من قانون الشفعة القديم .</p> <p>٤ — استئناف . شفعة . وجوب نظر الاستئناف على أساس ما قدم إلى محكمة الاستئناف من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة . دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق الشفيع في الشفعة . عدم فصلها في هذا الدفع اكتفاء منها بقبول دفع أخرى بنت عليها الحكم برفض الدعوى . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي فيما فصل فيه من دفع . وجوب فصلها في الدفع بسقوط الحق في الشفعة . إغفالها الفصل فيه . قصور .</p> <p>٥ — شفعة . حكم . تسببه . قيام النزاع في ثمن العين المشفوع فيها . قضاء الحكم بالشفعة بالثمن الذي تمسك به الشفيع دون الثمن المسمى في العقد . عدم بيان الأسباب التي استند إليها في قضائه . قصور .</p>
٣٤٦	٢٢ أكتوبر ١٩٥٣	<p>صلاح . وكالة . حكم . تسببه . الصالح الذي عقده الوكيل كان في حدود . وكالته . لا يشترط أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكاناً لما ينزل عنه الطرف الآخر : تأسيس المحكمة قضاها يبطلان الصالح على أنه تضمن غيباً بالنسبة للموكل . خطأ في القانون .</p>
٣٤٧	٨٩٠	<p>إعلان . شفعة . دعوى الشفعة . بطلان . إعلان أحد الخصوم الواجب اختصاصهم فيها . على المحكمة أن تقضى ببطلان الإعلان في غيبة هذا الخصم . لباقي الخصوم الحاضرين أن يتمسكوا بهذا البطلان . لا يسقط حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم ابدائه في صحيفة الاستئناف . المادة ٩٠ مرافعات .</p>

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٤٨	٢٢ أكتوبر ١٩٤٤	١ — حكم . تسييبه . دفع . دفع له أثر في الفصل في الدعوى . الرد عليه . قصور . مثال . ٢ — مسئولية . مسئولية مالك البناء عن الاضرار التي تصيب الجار . حكم . تسييبه . قضاؤه بالتعويض وفقاً لأحكام القانون المدني القديم دون بيان وجه خطأ مالك البناء . خطأ في القانون وقصور . المادة ١٥١ مدني قديم المقابلة للمادة ١٧٧ مدني جديد . دفع مبلغ غير مستحق في الذمة . شرط استرداده أن يكون المبلغ قد دفع خطأ . المادة ١٤٥ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨١ مدني جديد .
٣٤٩	٨٩٦	١ — نقض . طعن . أوراق الطعن . قيام الطاعن بإيداع صورة إعلان الطعن بدلاً من الأصل . اعتذاره بأن المحضر سلم الأصل للطعون عليه ولم يرد إليه إلا الصورة التي أودعها موقفاً عليه من المطعون عليه . عدم قيام دليل على عدم صحة هذا العذر . كفاية الصورة في هذه الحالة متى كانت مطابقة لأصل التقرير . المادتان ٤٣٢، ٤٣١ مرافعات .
٣٥٠	٨٩٧	٢ — إعلان . عدم إثبات المحضر أن الشخص الذي خاطبه يحمل المعلن إليه مقيم معه . بطلان الإعلان . المادتان ٢٤٠، ١٢ مرافعات .
٣٥١	٨٩٩	١ — عقد . عقد مبرم مع أمين نقل . وصف هذا الأمين في العقد بأنه مالك لعربات وسيارات أجرة . تقرير الحكم أن هذه الصفة لم تكن جوهرية في التعاقد . تقرير موضوعي . ٢ — إثبات . شهود . استدلال المحكمة بأقوال شهود سئلوا في محضر أعمال الخبير دون حلف يمين . جوازه . ٣ — حكم . تسييبه . تقريره أن الفسح المفسد للرضا هو سبب للبطلان لا للفسخ . لا خطأ .
٣٥٢	٩٠٣	١ — نقض . طعن . إجارة . حكم قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلاً . فصله في أسبابه في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى بأن اعتبر العين المؤجرة أرضاً فضاء فلا يبرى

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه هل استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
		٢ - إجارة . عين مؤجرة منذ البداية على أنها أرض قضاء . خضوع العقد لقواعد القانون العام . لا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تصريح المؤجر للمستأجر بإقامة مبان في العين تصبح ملكا للمؤجر بمجرد إقامتها . هذا لا يغير من موضوع العقد مادام قد اتفق على دفع جميع الأجرة سواء أقيمت المباني أم لم تقم .
٣٥٣	٩٠٧	(٤) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية) ١ - اختصاص . أقدمية . قرار تحديد الأقدمية صدر في ظل قانون مجلس الدولة . بقاءه دون نشر أو إعلان حتى تاريخ سريان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص محكمة النقض بالطعن فيه . ٢ - أقدمية . أقدمية رجال القضاء والنيابة الذين يعادون إلى مناصبهم . كيفية تحديدها . المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . ٣ - أقدمية . أقدمية المعيينين من خارج السلك القضائي . أساس تحديدها . الفقرتان ٤ و ٥ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
٣٥٤	٩١١	ترقية . ليس بين المرشحين من يستحق الترقية لكفاءته الممتازة . وجوب إجراء الترقية عن أساس الأقدمية . لا عبء بما تجريه لجنة الترقية من تقسيم المرشحين إلى درجات أ و ب و ج . طلب الالغاء . ميعاد تقديمه . متى يبدأ هذا الميعاد . المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ مرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء .
٣٥٦	٩١٤	١ - أقدمية . أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي . أساس تحديدها . هو تاريخ القيد بمجدول المحامين العام أو مدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى . عدم جواز احتساب المدة التي كان يعمل فيها كاتباً بأحدى الوزارات . لا عبء بقيد بمجدول النظر .

رقم الحكم	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٧	٩١٨	٢٥ ديسمبر ١٩٥٣	٢ — أقدمية . أقدمية المعين من خارج السلك القضائي . وضعه بين غالبية من يماثلونه في بدء العمل القانوني ومدته من بدأوا معه مدة خدمته . لا عيب . ١ — اختصاص . وقف تنفيذ . نقض . طعن . اختصاص محكمة النقض بالزراع الخاص بوقف تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية وفقا للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ . يشمل طلبات وقف تنفيذ الأحكام التي تكون قد صدرت قبل العمل به . ٢ — وقف تنفيذ حكمين متناقضين . نقض . طعن . الإجراءات التي نصت عليها المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ . عدم اتباعها عند تعديل الطلبات . لا بطلان . ٣ — وقف تنفيذ حكمين متناقضين . نقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم الذي تطلب الطاعتان وقف تنفيذه صدر على الصغيرة بضمها إلى أبيها . قصد الطاعتين من وقف التنفيذ استمرار بقاء الصغيرة في حضنتهما استنادا إلى الحكم الصادر من المجلس الأعلى العام . مصالحتهما في وقف التنفيذ تكون متوافرة . ٤ — وقف تنفيذ حكمين متناقضين . حضنة . أحكام الحضنة . تغيرها تبعاً لظروف النزاع وحالة الصغير وسنه واستقامة من يدعي حصانته . مثال . أقدمية . حق وزير العدل في تحديد أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي . ميعاد استعماله هذا الحق . هو شهر على الأكثر من تاريخ المرسوم الصادر بالنعين . قيامه بتحديد الأقدمية بعد انقضاء هذا الميعاد . بطلان القرار الصادر بالتحديد . المادتان ٣٤ و ٨٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . ١ — نقض طعن . أقدمية . عدم تحديد وزير العدل أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي في خلال شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة . هو من أول يوم
٣٥٨	٩٢٣	١٩	، ،
٣٥٩	٩٢٦	، ، ،	، ، ،

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		من الشهر التالي لتاريخ مرسوم التعيين . المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
		٢ — اقدمية . اقدمية من يعين من خارج السلك القضائي . الميعاد الذي يحق لوزير العدل أن يحدد فيه هذه الاقدمية . هو شهر على الاكثر من تاريخ التعيين . التحديد الحاصل بعد هذا الميعاد . بطلانه .
٣٦٠	١٩٣٠ ١٩ ديسمبر ١٩٥٣	نقض . طعن . ترقية . الغاء أحد المراسيم بالحركة القضائية مؤسس على مقارنة الطالب بزميل معين بذاته . الغاء المراسيم اللاحقة باعتبارها أثراً من آثار المرسوم الملغى . شرطه . أن يكون الزميل الذي قورن به الطالب قد رقي بمقتضى المراسيم اللاحقة . عدم ترقية هذا الزميل بالمراسيم اللاحقة . يتعين على الطالب لقبول الطلابات اللاحقة إجراء طعن جديد عن كل من هذه المراسيم . المادة ٤٤٧ مرافعات .
		(٥) قضاء الضرائب
٣٦١	١٩٣٣ ١٥ ديسمبر ١٩٥٢	١ — القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ما هي الحكمة منه ؟ ٢ — القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ما هو هدف المشرع من وراء اصداره ؟
		٣ — ما هي الصلة بين القانونين وما موقف مصلحة الضرائب من القانونين ؟ هل للقانون الاخير أثر رجعي ؟
٣٦٢	٩٣٧ ٢ نوفمبر ١٩٥٤	١ — منتجات زراعية . عملية تحويلها . لا تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية .
		٢ — زارع . ملكيته ماشية مناسبة لمساحة الزراعة . الارباح الناتجة عن بيع نتاجها . لا تخضع لضريبة .
		(٦) قضاء المحاكم السككية التجارية
٣٦٢	٩٤٣ ٣١ مايو ١٩٥٤	١ — التكليف الصحيح للحق المسمى والملكية الادبية والفنية . ٢ — حق حماية الملكية الادبية والفنية والصناعية في دائرة التجارة .
		٣ — تقدير التعويض .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦٤	١١ مايو ١٩٥٤	١ - بيع . هلاك المبيع في يد البائع قبل تسليمه للمشتري لسبب لا يد للبائع فيه تقع تبعته على البائع إلا إذا كان الهلاك بعد إذار المشتري لتسلم المبيع . ٢ - عقود المبادلة . إذا استحال على أحد المتعاقدين الوفاء بتمده انقضى العقد بأكمله وسقط تعهد العاقد الآخر بغير حاجة إلى التفاضى وبغير إقرار .
٣٦٥	٢٣ سبتمبر ١٩٥٤	١ - براءة الاختراع والنماذج الصناعية . الاجراءات التحفظية بشأنها مبينة في القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . وجوب اقتباها . في حالة الغرض يرجع إلى القانون العام وهو قانون المرافعات . ٢ - الاجراءات التحفظية واردة في المادة ٤٩ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ دون غرض أو إهمام أو ترك فهو القانون الواجب التطبيق . ٣ - اختصاص . استصدار الاجراءات التحفظية بشأن براءة الاختراع والنماذج الصناعية لرئيس محكمة القضاء الإداري المختصة بنظر النزاع الموضوعي . صدورهما من قاضي الأمور لوقية باحدى المحاكم المدنية . بطلان . (٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجناح)
٣٦٦	٣٠ ديسمبر ١٩٥٣	١ - تلبس . رؤية جندي المرور أثناء طوافه ليلا المتهم رزويليه أمام محل كواء بابيه وموارب ، ويشع النور من داخله ومعه جندي آخر تجيز القبض والتفتيش . ٢ - شهود . سكوت المتهم عن طلب سماعهم أمام محكمة أول درجة . رفض محكمة الاستئناف إجابته إلى هذا الطلب . لا يعتبر إحلالا بمحقوق الدفاع .
٣٦٧	٢ يناير ١٩٥٤	١ - استئناف حكم الجناح والمخالفات . وجوب التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو إذا كان المستأنف هو النائب العام في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف . عدم جواز الاستعاضة عن التقرير بأى إجراء آخر .

العدد الخامس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون		
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
		٢ — التقرير بالاستئناف ، عدم التوقيع عليه من المستأنف لا خطأ .		
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية المدنية		
٣٦٨	١٢ مايو ١٩٥١	الدين الثابت بسند قابل للتحويل من يوم صدوره . لا يجوز للدين أن يتمسك في وجه حامل السند بالدفوع التي كان بوسعه أن يدفع بها الدعوى في مواجهة الدائن الأصلي .	٩٦٣	
٣٦٩	١٣ يناير ١٩٥٤	١ — التزام ولي أمر طالبة طبعا لتعليمات وزارة المعارف العمومية بدفع ما تكون وزارة المعارف قد صرفته أثناء مدة الدراسة . أثر الإكراه الأدبي في هذا الالتزام .	٩٦٤	
		٢ — التعارض بين تعليمات الوزارة وبين القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٥٠ الخاص بتقرير المجانية في رياض الأطفال والتعليم الثانوي والتعليم الفني .		
٣٧٠	١٢ سبتمبر ١٩٥٤	إيقاف تنفيذ قرار فصل عامل . وجوب تقديمه خلال أسبوع من تاريخ الفصل النعسي .	٩٦٧	
		في حالة الحكم بالبراءة في جنحة مرفوعة ضد العامل ، يجب اعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم اعادته فصلا تعسفيا طبقا للمادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردي .		
		ويجب على العامل أن يقدم طلبه إلى مدير مكتب العمل خلال أسبوع بعد حيرورة الحكم نهائيا حائزا لنفوة الشيء المحكوم فيه .		
		أي بعد انتهاء ميعاد الثلاثين يوما الذي يجوز للديانة في خلاله استئناف الحكم .		
٣٧١	٢٥ نوفمبر ١٩٥٤	بدأ ميعاد سقوط الحجز التحفظي لمضى ستة أشهر كنص المادة ٥١٩ مرافعات .	٩٧٠	
		(٩) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)		
٣٧٢	٢٥ سبتمبر ١٩٥٤	١ — مباشرة المتهم لعمل في صناعة معتبرة أنها صناعة زراعية وهي صناعة انتاج الزيوت ، في شركة لا يقل رأس مالها عن ١٠٠٠٠ جنيه ، حالة كون المتهم من غير المهندسين الزراعيين	٩٧٤	

العدد الخامس	نهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧٣	٩ أكتوبر ١٩٥٤	المقيدين بسجلات نقابة المهن الزراعية ، يجعل المتهم مسئولاً جنائياً ومدنياً . ٢ - حق النقابة باعتبارها شخصاً معنوياً في الادعاء مدنياً في هذه الحالة ضد المتهم وضد مدير الشركة . امتناع عن تسليم التمويض لورثة عامل متوفى نتيجة إصابته أثناء وبسبب العمل - مسئولية صاحب العمل قانونية وليست تعاقبية - الفرق بين الخطأ الفاحش من جانب العامل والسهو وعدم الانتباه .
٩٨٣		بحر حالات إدارة الزوجة الأموال المشتركة للزوجين في القانون الفرنسي للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَجْلِسِ نَشُونَاتِ

قانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف
مياه المباني والمواد المختلفة في المجارى العامة

باسم الأمة
مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد المختلفة في المجارى العامة ،
وعلى ما اراءه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ثلاث فقرات
جديدة نصها الآتي :

مادة ١ — (فقرة مضافة) ويستثنى من احكام الفقرة السابقة العقارات القائمة عند العمل بهذا
القانون والتي تقل قيمة ضريبة المباني المفروضة عليها عن عشرة جنيهاً والواقعة في المناطق التي
يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه .

مادة ٢ — (فقرتان مضافتان) على أنه فيما يتعلق بالعقارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية
من المادة السابقة يجب على ملاكها عمل توصيلة مؤقتة مكونة من غرفة تفتيش بسيفون مدفع خلال
سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا قام المجلس البلدى الذى يقع فى دائرته العقار بتحصيل قسط
سنوى موازى لقيمة ضريبة المباني المفروضة على العقار حتى يحصل ضعف قيمة تكاليف عمل التوصيلة
وعلى أن يقوم بعمل هذه التوصيلة بمجرد تحصيل نصف تكاليفها .

ويجوز الاستغناء عن التوصيلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فى حالة وجود خزان مسطح
على أن يوصل الخزان الى المجارى العامة بحيث تكون نهاية التوصيلة من داخل الخزان بواسطة مشترك .
مادة ٢ — على وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (أول ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد المتخلفة في المجارى العامة .

وقد رؤى تيسيرا على صغار الملاك في توصيل مبانيهم إلى المجارى العامة أن يستثنى من تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون المشار إليه العقارات القائمة عند العمل بالمشروع المرافق في توصيل مبانيهم إلى المجارى العامة والتي تقل قيمة ضريبة المباني المفروضة عليها عن عشرة جنيهات والواقعة في المناطق التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه على أن يلزم ملاكها بعمل توصيلة مؤقتة مكونة من غرفة تفتيش وسيفون مدفوع وذلك خلال اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بالمشروع والا يقوم المجلس البلدى الذى يقع في دائرته العقار بتحصيل قسط سنوى مواز للقيمة السنوية لضريبة المباني إلى أن يستوفى ضعف قيمة تكاليف عمل التوصيلة وعلى أن يقوم بعمل هذه التوصيلة بمجرد استيفاء نصف تكاليفها . وأجاز المشرع في حالة وجود خزان مسدط الاستغناء عن غرفة التفتيش وسيفون المدفع وتوصيل الخزان إلى المجارى العامة بحيث تكون نهاية التوصيلة من داخل الخزان بواسطة مشترك .

وتحقيقا لما تقدم أعد مشروع القانون المرافق .

وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي اردتها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى

باسم الأمة

بمجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون التجارى ،

وعلى القانون المدنى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

(١) نشر بالوقائع المصرية-العدد ٩٨ مركز الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يستبدل بالمادة ٧٦ من القانون التجاري النص الآتي :
- د مادة ٧٦ — يثبت الرهن الذي يعقد ضمنا لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير .
- ومع ذلك يكون رهن الصكوك الاسمية كتابة بمقتضى تنازل يذكر فيه أنه على وجه الضمان ويؤشر به على الصك نفسه ويقيد في سجلات المؤسسة التي أصدرت الصك وتحدد مرتبة الدائن المرتين من تاريخ ذلك القيد .
- ويكون رهن الصكوك الاذنية بتظهير يذكر فيه ما يفيد أن القيمة للضمان .
- أما رهن الديون التي لا يجوز نقل الحق فيها بالمنارة أو بالتنازل عنها بطريق القيد أو بالتظهير فيخضع للأحكام المقررة في القانون المدني .
- مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بديوان الرئاسة في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من القانون التجاري على أنه : إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني .

وكانت هذه الاحالة تنصب على المادتين ٢٣٤ و ٥٤٩ من القانون المدني القديم والأولى منهما تجهيز إثبات المقرود التجارية بكافة طرق الإثبات والثانية تحيل بشأن إثبات الرهن التجاري إلى الأصول المقررة في التجارة .

وقد خلا القانون المدني الجديد من نص يتضمن معنى المادتين ٢٣٤ و ٥٤٩ المذكورتين واشترطت المادة ١١١٧ مدني لنفاذ رهن المنقول في حق الغير إلى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد في ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بياناً كافياً . ونصت على أن هذا التاريخ الثابت يحدد مرتبة الدائن المرتين كما نصت المادة ١١٢٢ من القانون المدني على سريان الأحكام الواردة في القانون المدني عن رهن المنقول بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها في الرهن وأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بأحوال خاصة في رهن المنقول .

ويتبين مما تقدم أن المادة ٧٦ من القانون التجاري أحالت في هذا الشأن إلى الطرق المقررة في القانون المدني وأن المادة ١١٢٢ أحالت بدورها إلى أحكام القوانين التجارية وبذلك نشأت حلقة مفرغة كانت تدجتها أن تضارب الآراء في تحديد القواعد التي تحكم الرهن التجاري من حيث انعقاده وكيفية إثباته وأشكال الأمر على البيوت المالية التي تراول هذه الرهون .

وقد عرضت الآراء المختلفة على قسم الرأى بمجلس الدولة فأفتى بأن الرأى الصحيح بعد صدور القانون المدنى الجديد هو ضرورة خضوع الرهن التجارى لقواعد الرهن المدنى واضطرت البيوت المالية ازاء هذه الفترى أن تراعى الشروط المنصوص عليها فى المادة ١١١٧ من القانون المدنى .

ولما كانت مراعاة الشروط المذكورة فى هذه المادة الأخيرة فى الرهون التجارية تتعارض مع مقتضيات اليسر والسرعة فى التداول وهى من طبيعة وخصائص الرهن التجارى للنقل .

فقد رأى تعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى على الوجه المبين فى المشروع المرافق فنص على أن الرهن الذى يعقد ضمانا لدين تجارى يثبت بالنسبة للمقدين وبالنسبة للغير بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية واشترط لرهن الصكوك الاسمية أن يكون ذلك كتابة بمقتضى تنازل يذكر فيه أنه على وجه الضمان ويؤشر به على الصك نفسه ويقيم الرهن فى سجلات المؤسسة التى أصدرت الصك وتحدد مرتبة الدائن من تاريخ ذلك القيد وتسرى هذه القاعدة على الأسهم والخصص فى الأرباح والسندات المحررة بأسماء أربابها وأما الصك الإذنى فيثبت رهنه بتظهير يذكر فيه عبارة تنفيذ أن القيمة للضمان - وأما الديون التى لا يجوز نقل الحق فيها بالمشاركة أو بالتنازل عنها بطريق القيد أو بالتظهير فإن رهنها يكون خاضعا للقواعد المقررة فى القانون المدنى .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

فى شأن تنظيم المباني

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الأمر المالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٨ مكرر الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو يقيم أعمالا أو يوسعها أو يعليها أو يعدل فيها أو يدعّمها أو يهدمها كما لا يجوز تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ٢ — يصرف الترخيص متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو تعديتها أو تعديلها أو تدعيمها مطابقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له .

ويحدد في الترخيص خط التنظيم المقرر أو حدد الطريق أو خط البناء الذي يجب على المرخص له اتباعه .

ومع ذلك يجوز في المناطق أو الشوارع التي يصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بإعادة تخطيطها أن يوقف صرف الترخيص المطلوب حتى يتم التخطيط في ميعاد لا يجاوز عاما من تاريخ نشر قرار إعادة التخطيط في الجريدة الرسمية ، ويكون الترخيص في هذه الحالة وفقا للتخطيط الجديد .

مادة ٣ — يقدم طالب الحصول على الترخيص من المالك أو من ينوب عنه مصحوبا به الرسومات والمستندات والبيانات التي تحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على أن تكون الرسومات موقعا عليها من مهندس تقاني .

وعلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب . فإذا رأت وجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسومات المقدمة أعلنت الطالبا بها بكتاب موصى عليه خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب على أن يبت في طلب الترخيص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الرسومات المعدلة .

ويعتبر الترخيص ممنوعا إذا لم يصدر قرار خلال المدد المبينة في الفقرة السابقة ومضت عشرة أيام من تاريخ إعلان الإلذار على يد محضر دون أن تبدى السلطة القائمة على أعمال التنظيم رأيا في منح الترخيص من عدمه .

مادة ٤ — إذا مضى أكثر من سنة واحدة على منح الترخيص دون أن يشرع صاحب الشأن في تنفيذ الأعمال المرخص فيها وجب عليه تجديد الترخيص ويتبع في تقديم طلب التجديد والبت فيه أحكام المادة السابقة .

ويجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تمتنع عن تجديد الترخيص وذلك بكتاب موصى عليه تبين فيه أسباب الرفض .

ولا يعتبر إتمام أعمال الحفر الخاصة بالأساسات شروعا في أعمال البناء بالمعنى المقصود في هذه المادة .

مادة ٥ — لا يترتب على منح الترخيص أو تجديده أي مساس بحقوق ذوي الشأن المتعلقة بالأرض المبينة في الترخيص .

كما لا يترتب عليه أية مسؤولية على السلطة القائمة على أعمال التنظيم في شأن تنفيذ الأعمال موضوع الترخيص .

مادة ٦ - يحدد وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدره الرسوم المستحقة عن فحص الرسوم والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط ألا تتجاوز خمسة جنيهات كما يحدد الرسوم المستحقة عن منح الترخيص وعن تجديده بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٧ - لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل إلا بعد إخطاره السلطة القائمة على أعمال التنظيم بذلك بكتاب موصى عليه وقيام مهندس من التنظيم المختص بتحديد خط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم أو حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم على أن يتم هذا التحديد خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإخطار إلى الجهة المختصة ويثبت تاريخ إتمام التحديد على الرخصة فإذا انقضت هذه المدة دون أن يتم التحديد جاز للمرخص له أن يقوم بهذا التحديد وفقا للبيانات المدونة بالرخصة وتحت مسؤوليته .

وعلى المرخص له إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بكتاب موصى عليه بعد الارتفاع بالبناء بمقدار متر واحد على الأكثر من منسوب سطح الطريق وذلك للتحقق من اتباع خطوط التنظيم ويحرر بذلك محضر معاينة تسلم صورة منه للمرخص له .

وإذا وقت المرخص له العمل مدة تزيد على ثلاثة أشهر وجب عليه أن يخطر كتابة السلطة القائمة على أعمال التنظيم باستئنافه العمل .

مادة ٨ - يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال طبقا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص .

ولا يجوز ادخال أى تعديل أو تغيير على الرسومات المعتمدة إلا بعد الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ٩ - إذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تسحب الرخصة الممنوحة أو أن تعدلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء شرع المرخص له في القيام بالأعمال المرخص فيها أو لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ - لا يجوز توصيل البناء المرخص في إقامته إلى المرافق العامة إلا بعد الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم بما يثبت تنفيذ أعمال البناء طبقا للترخيص الصادر ، وعلى السلطة المذكورة أن تصدر هذه الموافقة أو تبين أسباب رفضها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المرخص له طلبا بذلك .

وعلى المصالح والمؤسسات القائمة على المرافق العامة أن تمتنع عن توصيل المباني مخالفة الذكر بالمرافق القائمة على إدارتها إلا بعد الاطلاع على هذه الموافقة .

مادة ١١ - يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم إلى لجنة تشكل من :

- (١) وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية رئيسا
- (٢) مستشار من شعبة الزاى المختصة بمجلس الدولة يندبه رئيسها
- (٣) مدير عام مصلحة المباني الاميرية
- (٤) اثنان من المهندسين من غير موظفى الإدارة الهندسية أحدهما معمارى
- والآخر لإنشائى يكون اختيارهما بواسطة نقابة المهن الهندسية لمدة سنة ويجوز
- تجديدها لمدة أخرى
- أعضاء

ويستدعى أمام اللجنة مندوب السلطة القائمة على أعمال التنظيم كما يستدعى صاحب الشكوى المقدمة أو من ينوب عنه من المهندسين لابتداء وجهة النظر أمام اللجنة ويكون قرار اللجنة نهائيا .

وتعتبر الشكوى مقبولة إذا لم يصدر قرائل اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديم الشكوى ومضت عشرة أيام أخرى من تاريخ إعلان الانذار على يد محضر دون أن تبت اللجنة فى الشكوى .

مادة ١٢ - لا يجوز إقامة بناء إلا إذا كان مطابقا للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن التى تبين بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ١٣ - يصدر باعتماد خراطم التنظيم للشوارع قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . ومع عدم الإخلال بأحكام قانون نزع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار اجراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ويعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا .

أما أعمال الترميم لازالة الخلل وأعمال البياض فيجوز القيام بها .

مادة ١٤ - يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع السكلى لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل ونصف مثل البعد ما بين حديه إذا كانا متوازيين وبشرط ألا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣ متر وتقااس الارتفاعات المذكورة أمام منتصف واجهة البناء لكل واجهة مقاسا من منسوب سطح الرصيف إن وجد وإلا فن منسوب سطح محور الطريق .

وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة المتوسطة بين حدى الطريق أمام واجهة البناء وعموديا عليها .

ويجوز زيادة الارتفاع داخل مستوى وهمى يكون زاوية ميلها ٣ رأسى إلى ٢ أفقى مع المستوى الأفقى المار بالنهاية القصوى للارتفاع المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق ومبتدئا من خط تقابل هذا المستوى مع المستوى الرأسى المار بواجهة البناء على الصامت وذلك فى حدود ارتفاع إضافى قدره سبعة أمتار فقط ثم داخل مستوى وهمى ثان يكون زاوية ميلها ١ رأسى إلى ٣ أفقى مع المستوى الأفقى المار بنهاية الارتفاع الإضافى ومبتدئا من خط تقابل هذا المستوى مع المستوى الرأسى المار بواجهة الارتداد السالف .

وتراعى نفس القاعدة بالنسبة إلى الملحقات أو أجزاء المباني غير المقامة على حافة الطريق والمطلية على فناء وبشرط أن يكون الفناء مستوفيا للإبعاد المنصوص عليها فى المادة ٢١ .

مادة ١٥ — إذا كان البناء يقع عند تلاقى طريقين يختلف عرضهما جاز أن يصل الارتفاع في جزء الواجهة المطلة على أقل الطريقين عرضا إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة لأكبر الطريقين عرضا وذلك في حدود طول من الواجهة مساو لعرض الطريق الأوسع مقاسا من رأس الزاوية عند تقابل الطريقين وبشرط ألا يزيد عن ثلاثين مترا، ويشترط ألا تقل المسافة بين محور الطريق الأصغر وسطح البناء عن ثمن ارتفاع أعلى واجهة البناء المطلة عليه على أن يبدأ الارتداد بعد الارتفاع القانوني المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق الأصغر ويعنى من الارتداد ناصية البناء على الطريق الأصغر بطول ١٢ مترا مقاسا من رأس الزاوية عند تقابل الطرفين .

وإذا كان البناء يقع على طريقين متوازيين يختلف عرضهما جاز أن يصل الارتفاع في الواجهة المطلة على أقل الطريقين عرضا إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى أكبر الطريقين عرضا إذا كانت في حدود عمق من الواجهة المطلة على أكبر الطريقين عرضا مساو لعرض الطريق الأوسع وطبقا للاشتراطات المشار إليها في الفقرة السابقة .

وإذا كان البناء واقعا خلف حد الطريق بمسافة ما اعتبر من حيث ارتفاعه كما لو كان واقعا على طريق يزيد عرضه بمقدار المسافة المذكورة .

وإذا كان البناء يقع على طريق عام يختلف عرضه عند البناء عن العرض الوارد في المرسوم أو القرار المقرر لخطوط تنظيمه وجب حساب الارتفاع على أساس خطوط التنظيم المقررة .

مادة ١٦ — لا يجوز إقامة أى بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار — على أن يحدد ارتفاع واجهة البناء باعتبارها واقعة على طريق بعرض ستة أمتار .

مادة ١٧ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدره أن يقسم أى مدينة أو قرية من حيث ارتفاع المباني الى ثلاث فئات من المناطق ويحدد ارتفاع المباني فيها كما يلي :

الفئة الأولى — لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها عن مثل ونصف مثل من البعد ما بين حدى الطريق .

الفئة الثانية — لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها عن مثل وربع مثل من البعد ما بين حدى الطريق .

الفئة الثالثة — لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء فيها عن البعد ما بين حدى الطريق . وفي جميع هذه الحالات يجب ألا يتجاوز ارتفاع واجهة البناء على الصامت ٢٥ مترا مع السماح بالارتداد طبقا لما هو المشار إليه في المادة ١٤ .

مادة ١٨ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدره أن يسمح في شوارع معينة أو مناطق محددة بتجاوز حد الارتفاع الأقصى للبناء المشار إليه في المادة ١٤ وفي حدود الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق وبشرط ألا يتجاوز مكعب المباني في مختلف الأدوار محسوباً من سطح الشارع وعلى أساس الوحدات المترية كما يلي :

(أ) واحد وعشرين مثلاً لمسطح الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها في مناطق الفئة الأولى المشار إليها في المادة السابقة .

(ب) أربعة عشر مثلاً لمسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها في مناطق الفئة الثانية المشار إليها في المادة السابقة .

(ج) سبعة أمثال لمسطح قطعة الأرض المخصصة لإقامة البناء عليها في مناطق الفئة الثالثة المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ١٩ — يصرح بتجاوز الارتفاعات المقررة في المواد السابقة بالنسبة لآبار السيلالم أو غرف ماكينات المضاعد أو خزانات المياه أو أجهزة تكييف الهواء بمقدار سبعة أمتار على أن يقتصر الاستعمال على هذه الأغراض .

ويصرح كذلك في دور العبادة والمباني الحكومية والبلدية العامة بتجاوز الارتفاعات المذكورة للقباب والأبراج الزخرفية والمآذن وذلك بعد إذن السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ٢٠ — يجب في جميع المباني السكنية ألا يقل الارتفاع الداخلي الخالص مقيساً بين الأرضية والسقف عن ٢٫٧٠ متراً .

ويجوز أن يكون هذا الارتفاع ٢٫٣٠ متراً للبدروم — الحمامات — المراحيض — أماكن التخديم — داخلات المدافئ أو ما في حكمها — الدهاليز — المداخل — غرف السطوح — الأدوار الأرضية التي تستعمل جراجات — غرف البوابين .

مادة ٢١ — يجب أن تكون الآفنية المخصصة لإضاءة وتهوية مرافق البناء في حالة إنشاء المباني أو تعديتها مطابقة للاشتراطات الآتية :

(أولاً) إذا كان الفناء داخلياً ومتصلاً بالهواء الخارجي من أعلاه محاطاً بالحوائط من جميع الجهات أو محاطاً بالحوائط من بعض الجهات والبعض الآخر على الصامت ومخصصاً لإضاءة وتهوية غرف معدة للسكنى أو للمكاتب لا يجوز أن يقل مسطحه عن مربع $\frac{1}{2}$ ارتفاع أعلا واجهة للبناء مطلة عليه .

كما لا يجوز أن يقل أصغر أبعاده عن $\frac{1}{3}$ ارتفاع أعلا واجهة مطلة عليه بشرط ألا يقل عن ٢٫٥٠ متراً ولا يقل مسطحه عن ١٠٠٠ متر مربعاً .

(ثالثاً) إذا كان الفناء خارجياً وهو ما كان متصلاً بالهواء الخارجي من أعلاه ومن جانب واحد أو أكثر على إحدى الجهات غير الصامتة ومخصصاً لتهوية وإضاءة غرف معدة للسكنى أو للمكاتب لا يجوز أن يقل أصغر أبعاده عن $\frac{1}{4}$ ارتفاع أعلا واجهة للبناء مطلة عليه ويشترط أن يكون متصلاً بالطريق بكامل عرض الفناء الواجب توافره ولا يجوز أن يقل أصغر بعد في الفناء عن ٢٫٥٠ متراً . أما الآفنية المخصصة لتهوية وإضاءة مرافق البناء غير المعدة للسكن كالمطابخ والحمامات والمراحيض وآبار السلام فلا يجوز أن يقل أصغر أبعاده عن ٢٫٥٠ متراً ولا يقل سطحها عن سبعة أمتار ونصف مترية إذا كان ارتفاع أعلا واجهة البناء المطلة عليه لا تزيد على عشرة أمتار وعن عشرة أمتار

مربعة إذا كان ارتفاع أعلا واجهات البناء المظلة عليه لا يزيد عن عشرين مترا ، وعن اثني عشر مترا ونصف متر مربعا إذا زاد ارتفاع أعلا الواجهات عن عشرين مترا ، على أنه يجوز في حالة الفناء والمستشفيات والمباني العامة أن يكون الفناء المخصص لتربية الحمامات والمراحيض الملحقة بالغرف بمسطح ١,٥٠ مترا مربعا ولا يقل أقل بعد بها عن متر واحد .

وتقاس الأبعاد السابق ذكرها من سطح الحائط الى سطح الحائط المواجه له عند منسوب متر واحد أعلا من أرضية الدور لاية نافذة من نوافذ المرافق المنتفعة والمظلة عليه وعند منتصف فتحة النافذة في المسطح الأفقي .

مادة ٢٢ — يدخل في حكم الأبنية الخارجية المسافات المتروكة ملاصقة للجيران وبشرط أن تكون متصلة بالهواء الخارجى من جانب واحد أو أكثر إذا كانت مظلة عليها غرق مخصصة للسكنى وليس لها نوافذ أخرى مظلة على طريق أو فناء مستوف للأبعاد القانونية .

وفي حالة ما إذا توافرت للغرف المخصصة للسكنى أو لآى مرفق من مرافق البناء أكثر من نافذة واحدة في أكثر من حائط واحد وجب أن تكون إحدى النوافذ مظلة على طريق أو على فناء مستوف للاشتراطات السالفة .

ويجوز في كل حالة من الحالات السابقة وق واجهات البناء المظلة على الطريق عامة كانت أو خاصة عمل ارتدادات (داخلات) بقصد إنارة وتهوية غرفة معدة للسكنى أو مرفق من مرافق البناء لا يتيسر فتح نافذة له على الطريق أو الفناء ويشترب في هذه الحالة ألا يتجاوز عمق الارتداد ضعف عرضه وأن تكون النافذة في الجانب المواجه للطريق أو الفناء مباشرة ويجوز عمل بلكونات مكشوفة بالارتداد في حدود ربع عمقه فقط .

ولا يجوز تغطية أى فناء من الأبنية بأى طريقة ما ويجوز عمل نوافذ بالسكنى فى الأبنية الداخلية والخارجية بشرط ألا يتجاوز بروزها ٣,٠ مترا .

مادة ٢٣ — لأصحاب الاملاك المتلاصقة أن يتفقوا على انشاء أبنية مشتركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عنها فى المادة السابقة ولا يجوز فصل هذه الأبنية المشتركة إلا بحاجز لا يمنع الضوء ولا الهواء وبشرط ألا يزيد ارتفاعه على ثلاثة أمتار داخلية ارتفاع الحائط الذى يقام عليه الحاجز والذى لا يجوز أن يزيد ارتفاعه عن ١,٨٠ مترا ويجب على الملاك تسجيل هذا الاتفاق .

وفي حالة انشاء أبنية مشتركة بين أكثر من بناء واحد وعلوكة لمالك واحد أو فى حالة تخصيص جزء من قطعة أرض مجاورة لملوكة لنفس المالك كفناء لمنفعة مرافق البناء يجب تسجيل هذه الأبنية لمنفعة المباني المظلة عليها .

مادة ٢٤ — لا يسمح فى واجهات المباني المقامة على حافة الطريق عاما كان أو خاصا عمل يروزات إلا طبقا للشروط والأوضاع الآتية :

(١) — يجوز فى المباني المقامة على خط التنظيم فى الطرق المعتمدة وعلى خط البناء فى الطرق الخاصة

أن يبرز عن هذا الخط سفلى أى مبنى بمقدار لا يزيد على ٧ سم فى الشوارع التى عرضها من ٦ إلى ١٠ أمتار و ١٣ سم فى الشوارع التى يزيد عرضها عن ١٠ أمتار وبشرط ألا يتجاوز ارتفاع السفلى ٤ أمتار من منسوب سطح الرصيف .

(ب) يجوز عمل كورنيش أو بروز نافذة بلكون فى الدور الأرضى بشرط أن يقام على ارتفاع لا يقل عن مترين وربع من منسوب سطح الرصيف ولا يزيد بروزه عن صامت الواجهة على ١٠ سم فى الشوارع التى عرضها من ٦ إلى ١٠ أمتار وعلى ٢٠ سم فى الشوارع التى يزيد عرضها على عشرة أمتار .

(ج) يجب فى المباني المقامة على بعد الطريق ألا يقل الارتفاع بين أسفل جهاز من البلكونات أو الأبراج وأعلى سطح طرفية الرصيف أو منسوب محور الشارع فى حالة عدم وجود رصيف عن ٤ أمتار .

(د) لا يجوز أن يتعدى أقصى بروز البلكونات المكشوفة ١٠ ٪ والأبراج ٥ ٪ من عرض الطريق ولا يتجاوز البروز فى الحالتين ١,٢٥ متراً كما يجب أن يترك ١,٥٠ متراً من حدود المبنى المتجاورة بدون عمل أى بروز للبلكونات المكشوفة أو الأبراج فيها وإذا كانت الزاوية الخارجية بين واجهتي مبنيين متجاورين تقل عن ١٨٠° (درجة) فيلزم أن يترك ١,٥٠ متراً من منتصف الزاوية بين الواجهتين بدون عمل أى بروز بها وبشرط ألا يجاوز طول الأبراج نصف طول الواجهة .

(هـ) يجب أن يكون نهاية ارتفاع الأبراج أو البلكونات داخل امتداد المستوى الرسمى المشار إليه فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة إلى جهة الطريق ويجوز البروز بكرانيش أو عناصر زخرفية بمقدار ٢٥ سم زيادة عن البروز المصرح به بالنسبة إلى عرض الطريق أو من صامت الواجهة أو هل الواجهات المظلة على أفنية خارجية .

مادة ٢٥ — فى حالة إنشاء دكاكين بالدور الأرضى من البناء يجب تهيئة دورة مياه ليستعملها أصحاب وعمال هذه الدكاكين .

مادة ٢٦ — يجب فى المباني التى يزيد ارتفاع أرضية أعلا دور فيها عن ١٨ متراً من منسوب الشارع أن ييسر لكل ساكن الخروج إلى الطريق العام بواسطة سلين مستقيمين .

مادة ٢٧ — كل بناء يشتمل على عشرين مسكناً مستقلاً أو أكثر يجب تزويده بالوسائل اللازمة لتجميع القمامة والتخلص منها بواسطة الحريق وبطريقة توافق عليها السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ٢٨ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرارات يصدرها أن :

(١) يحدد مطالباً خاصاً أو لوائحاً معينة أو مادة خاصة بظهر البناء الذى يجب اتباعه فى بعض الشوارع أو المناطق .

(٢) يحدد ما يرى تخصيصه من المباني للسكن أو للصناعات أو للتجارة أو لغير ذلك .

(٣) يحدد مسافات الارتداد بالبناء خلف خطوط التنظيم المعتمدة في بعض الشوارع أو المناطق .

(٤) يحدد مسافات ترك بين البناء وحدود الأرض بالقدر الذي يراه في شوارع معينها أو مناطق يحددها .

(٥) يلزم طالبي البناء في شوارع أو مناطق يحددها بإنشاء أماكن مخصصة لايواء السيارات تناسب مساحتها مع العرض من المبنى المطلوب الترخيص بإقامته .

(٦) يحدد المباني التي يجب أن تشمل على مكان يصلح أن يكون مخبأ لوقاية السكان من الغارات الجوية وأن يفرض الاشتراطات ومواصفات خاصة بأعداد تلك الأماكن .

(٧) يلزم طالبي البناء في شوارع أو مناطق يحددها بإنشاء بواكي أو عمارات مسقوفة داخل حدود أملاكهم بالدور الأرضي مفتوحة للبارة .

مادة ٢٩ - يكون لمهندسي التنظيم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم حق الدخول في أي وقت في مكان العمل للتحقق من تنفيذ أحكامها وإثبات كل مخالفة لتلك الأحكام .

مادة ٣٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص .

مادة ٣١ - إذا اتخذت إجراءات جنائية عن مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له كان للسلطة القائمة على أعمال التنظيم الحق في وقف الأعمال موضوع المخالفة بالطريق الإداري .

مادة ٣٢ - إذا لم يتم المسالك بتنفيذ الحكم الصادر بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة في المدة التي تحددها له السلطة القائمة على أعمال التنظيم جاز لها إزالة أسباب المخالفة على نفقة المسالك وتحت مسؤوليته فضلا عن إلزامه بسداد عوائد المباني المستحقة عن الفترة ما بين تاريخ صدور الحكم وتاريخ إزالة المخالفة مضاعفة على أن يثبت إتمام إزالة المخالفة بمقتضى محضر تقوم بعمله السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ٣٣ - تسري أحكام هذا القانون في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية أو قروية وفي البلاد والجهات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويجوز له إعفاء المدينة أو القرية أو البلد أو الجهة أو أي منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وذلك بموجب قرار يصدر منه .

مادة ٣٤ - يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ المشار إليهما ولا تسري أحكام هذا القانون على المباني المرخص في إقامتها قبل العمل به .

مادة ٣٥ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا

القانون ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر أول قانون للمباني في سنة ١٩٤٠ منظمًا لطريقة إنشاء المباني طبقًا لأحكام واشتراطات خاصة . وقد لمست الهيئات القائمة على أعمال التنظيم قصورًا في بعض أحكام القانون المذكورة وغلوا في بعضها الآخر فتعدل القانون بآخر صدر في سنة ١٩٤٨ .

ونظرًا لما لمسته وزارة الشؤون البلدية والقروية من صعوبات أثناء فترة تنفيذ هذا القانون فقد شكلت لجنة فنية لدراسة أحكامه لتتمشى مع التطور المعماري والهندسي والاقتصادي للبلاد .

وسعيًا وراء توحيد القوانين واللوائح التي تعالج موضوع تنظيم المباني رأت وزارة الشؤون البلدية والقروية دراسة تعديل أحكام لائحة التنظيم الصادر بها أمر عالي في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ وقرار نظارة الأشغال العمومية رقم ٤٤٩ الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وادماج هذه الأحكام ضمن أحكام قانون تنظيم المباني حتى يكون هناك قانون موحد يعالج كافة الالتزامات والاشتراطات الخاصة بالمباني .

وقد أعد مشروع القانون المرافق على ضوء الاعتبارات المتقدمة .

لخضرت المادة ١ من المشروع لإنشاء أى بناء أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المباني القائمة بالبياض وخلافه إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ومثال الأعمال المذكورة في هذه المادة إقامة الاسوار والسيارات وما شابهها .

وقضت المادة ٢ بأن يصرف الترخيص متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها مطابقة للشروط المنصوص عليها في القانون والقرارات المنفذة له .

ولما كان بكل مدينة من المدن بعض الأحياء القديمة المتداعية والمكتظة بالسكان فقد أجازت المادة ٣ وقف صرف رخص إنشاء المباني أو التوسيع أو التعلية لمدة عام واحد حتى يتم إعادة تخطيط هذه الأحياء وأوجبت هذه المادة ضرورة صدور قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية في شأن إعادة تخطيط هذه الأحياء .

وأوضحت المادة ٣ كيفية تقديم طلب الترخيص والمستندات الواجب تقديمها مرافقة له وحددت المواعيد الواجب صرف الترخيص في خلالها .

وقضت المادة ٤ بأنه إذا مضت سنة من تاريخ منح الترخيص دون أن يشرع صاحب الشأن في تنفيذ الأعمال المرخص فيها فيجب عليه تجديد الترخيص .

وبينت المادة ٥ أن منح الترخيص أو تجديده لا يترتب عليه أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالأرض الميمنة في الترخيص . كما اعفت السلطة القائمة على أعمال التنظيم من أية مسئولية تم عن تنفيذ الأعمال موضوع الترخيص . وقد قصد بذلك النص تأكيد ما تقتضيه قواعد القانون العام عن عدم مسئولية الإدارة عن التراخيص التي تصدرها .

وخوات المادة ٦ وزير الشؤون البلدية والقروية إصدار قرار بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات التي تقدم من طالبي الترخيص ورسوم منح الترخيص وتجديده ، وقد حدد الحد الأقصى للرسوم واجبة الاداء عن صرف الرخصة بمقدار مائة جنيه بدلا من عشرة جنيهات المحددة في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وذلك حتى يتناسب الرسم مع ما تقوم به السلطات القائمة على أعمال التنظيم من دراسة ومراقبة أثناء تنفيذ أعمال البناء .

واشترطت المادة ٧ وجوب قيام مهندس التنظيم بتحديد خط التنظيم أو حد الطريق في الطبيعة وذلك ضمانا لسلامة هذا التحديد ، واشترطت أن يتم هذا التحديد في خلال عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

و ضمانا لاتباع خطوط التنظيم ألزمت هذه المادة صاحب الشأن إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد الارتفاع بالبناء بمقدار متر واحد على الأكثر من منسوب سطح الطريق وبحرر بذلك محضر معاينة بواسطة مهندس التنظيم وتسلم صورة منه للمرخص له .

وأوجبت المادة ٨ اتمام تنفيذ البناء أو الأعمال طبقا للرسومات والمستندات والبيانات التي منح الترخيص على أساسها .

وقضت المادة ٩ بأنه إذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تسحب الرخصة الممنوحة أو أن تعدلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد .

وحرمت المادة ١٠ توصيل البناء المرخص في إقامته إلى المرافق العامة إلا بعد الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم بما يثبت تنفيذ الأعمال طبقا للترخيص الصادر .

وتضمت المادة ١١ بتأليف لجنة تنظر التظلمات المقدمة من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

وخولت المادة ١٢ وزير الشؤون البلدية والقروية إصدار قسرات ببيان الأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن التي يجب توافرها في المباني المطلوب الترخيص بإقامتها .

وقضت المادة ١٣ بأن يصدر باعتقاد خطوط التنظيم للشوارع قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

كما حظرت المادة على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعمية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بينما اباحت إجراء أعمال الترميم لإزالة الخلل وأعمال البياض .

وتمشيا مع القواعد القانونية وحماية لحقوق الأفراد أضيف نص يلزم الإدارة بتعويض أولى الشأن في حالة الخطر تعويضا عادلا .

وبيئت المادتين ١٤ ، ١٥ الحد الأعلى لارتفاع المباني وأوضحت كيفية تعيين هذا الحد . ولما كانت هناك طرقا عامة وخاصة في بعض المدن يقل عرضها عن ستة أمتار وهو الحد الأدنى الذي روعي وجوب توافره لضمان حسن التهوية والاضاءة والأمن العام فقد اشترطت المادة ١٥ عدم جواز إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار وذلك للوصول تدريجيا إلى الغرض المرغوب للطرق دون إرهاب ميزانيات السلطات القائمة على أعمال التنظيم بمصاريف نزع الملكية . وقضت المادة ١٧ بأنه يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يقسم أى مدينة أو قرية من حيث ارتفاع المباني إلى ثلاث فئات كما أجازت المادة ١٨ للوزير أن يسمح في شوارع معينة أو مناطق محددة بتجاوز حد الارتفاع الأقصى للبناء .

وصرحت المادة ١٩ بتجاوز الارتفاعات المقررة بالنسبة لآبار السلام وغرف ماكينات المضاعد وخزانات المياه وغيرها من الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة .

وحددت المادة ٢٠ أقل ارتفاع داخلي جائز في المباني السكنية .

وبيئت المادة ٢١ الشروط الواجب توافرها في الأفنية المخصصة لإقامة وتربية مرافق البناء . وقضت المادة ٢٢ بأن يدخل في الأفنية الخارجية المسافات المتروكة متلاصقة للجيران بالشروط التي أوضحها هذه المادة .

ونظمت المادة ٢٣ حالة إقامة الأفنية المشتركة .

وبيئت المادة ٢٤ البروزات الجائز عملها في واجهات المباني المقامة على حافة الطريق . وأوجبت المادة ٢٥ إنشاء دورة مياه في حالة إنشاء دكاكين بالدور الأرضي كما أوجبت المادة ٢٦ بالنسبة للمباني التي يزيد ارتفاع أرضيته أعلا دور فيها على ١٨ مترا من منسوب الشارع أن ييسر لكل ساكن الخروج إلى الطريق العام بواسطة سلمين مستقلين .

وقضت المادة ٢٧ بأن كل بناء يشتمل على عشرين مسكنا مستقلا أو أكثر يجب تزويده بالوسائل اللازمة للتخلص من القمامة .

وفوضت المادة ٢٨ وزير الشؤون البلدية والقروية في إصدار قرارات بقصد تنظيم المباني في بعض المناطق والشوارع ومنحت المادة ٢٩ مهندس التنظيم صفة رجاء الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وبيئت المادة ٣٠ العقوبات المترتبة على مخالفة هذا القانون وعالجت المادة ٣١ حالة عدم قيام المالك بتنفيذ الحكم الصادر ضده .

أما المادة ٣٢ فبيئت الجهات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون . ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتنظيم تداول الخبز ونقله

باسم الأمة
مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى الإعلان الدستوى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يحظر بيع الخبز بجميع مسمياته أو عرضه أو نقله للبيع إلا فى أوعية أو عربات أو سيارات مخصصة لهذا الغرض وتكون محكمة الخلق بحيث لا تنفذ إليها الاتربة والقاذورات والذباب والحشرات .

ويجوز أن ينقل الخبز موضوعا فى أغلفة يصدر بتحديد شروطها ومواصفاتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢ — يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية والبلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ — يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة الخبز موضوع الجريمة .

وتقوم الإدارة الصحية المختصة بضبط الخبز موضوع الجريمة ولها إعدامه إذا كان تلوثه يقتضى هذا الإجراء .

مادة ٤ — على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٩ ربيع الثانى ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ مكرر الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

يختلف استهلاك الخبز عن غيره من المواد الغذائية إذ تقتضى طبيعته أن يستهلك بحالته التى اخرج عايبا فيتناوله المستهلك بغير أن تمتد إليه أى يد بالتنظيف أو التطهير مما يدعو محافظة على الصحة العامة إلى وجوب إحاطة الخبز بوقاية تحول دون تلوثه وتعرضه للآتربة والغازورات والذباب والحشرات وذلك من وقت انتهاء صنعه إلى أن يصل إلى يد المستهلك ، خاصة إذا لوحظ أنه كثيراً ما يشاهد الخبز مكشوقاً ومنشوراً على الأرض بالطريق العام مما يعرضه لنقل جراثيم الأمراض المعدية وتوالدها .

ولذلك رؤى ضرورة التدخل باجراء تشريعى لغرض حماية صحية على هذه المادة التى كانت ولا تزال الغذاء الرئيسى لغالبية الشعب بحيث تصل إلى المستهلك نظيفة وبعيدة عن هوامل التلوث ، فأعد مشروع القانون المرافق بما يحقق هذا الغرض ويقضى فى مادته الأولى بحظر بيع الخبز بجميع مسمياته أو عرضه أو نقله للبيع إلا فى أوعية أو عربات أو سيارات تخصص لهذا الغرض وبشرط أن تكون محكمة الغلق فلا تنفذ إليها الآتربة والغازورات والذباب والحشرات على أنه أجزان ينقل الخبز مغلفاً فى أغلفة ترك لوزير الشؤون البلدية والقروية تحديد شروطها ومواصفاتها بقرار منه ، وتقضى المادة الثانية من المشروع بتطبيقه على مدينتى القاهرة والاسكندرية فور العمل بأحكامه لما تتمتع به هاتان المدينتان من تكديس فى السكان وفى الوقت ذاته خول لوزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ أحكامه فى البلاد التى يعينها بقرار منه .

وفرضت المادة الثالثة على مخالفة أحكام المشروع عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين وأوجبت فى جميع الأحوال الحكم بمصادرة الخبز موضوع الجريمة وناطت بالادارة الصحية المختصة ضبط الخبز وخوات لها الحق فى إعدامه إذا كان تلوثه يقتضى هذا الاجراء .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤^(١) بتنظيم نقل اللحوم

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى لائحة السلخانات الصادرة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ ،
وعلى لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز نقل اللحوم أو الكرشة أو الفضلات إلى محلات الجزارة أو المحلات العامة إلا في عربات أو سيارات مخصصة لهذا الغرض وبحسبة الغلق ومبطنة من الداخل بالصاج المجلفن أو بالصاج المطلي بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنسي .
ولا يجوز لسائق العربات أو السيارات أو الأشخاص المرافقين لها ، الجلوس بين اللحوم أو الكرشة أو الفضلات .

مادة ٢ — يسرى حكم هذا القانون على مدينتي القاهرة والاسكندرية والبلاد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ — يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة اللحوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة .
وتقوم الإدارة الصحية المختصة بضبط اللحوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة ولها إعدامها إذا كان تلوثها يقتضي هذا الإجراء .

مادة ٤ — تلغى المادة ١٧ من لائحة السلخانات الصادرة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ والمادة ١٨ من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

مادة ٥ — على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ مكرر الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تقضى المادتان ١٧ من لائحة الساخنات الصادرة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ و ١٨ من لائحة الساخنات ومحلات الجزارة بمدينة الإسكندرية الصادرة في ٣ من نوفمبر ١٨٩٤ بأن تنقل اللحوم والكرشة والفضلات إلى محلات الجزارة في عربات أو مواعين مبطنة بالزئبق من الداخل . وفي ١١ من أبريل سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم في شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية حظرت المادة الثامنة منه تبطين عربات نقل اللحم بطبقة من الزئبق .

وقد لوحظ أنه كثيرا ما يعمد الجزارون إلى نقل اللحوم أو توابعها في عربات لم تستكمل الشروط الصحية أو على دراجات أو على آلات مكشوفة ومعرضة للتلوث بجراثيم الأمراض المختلفة التي تنتقل إلى الإنسان .

ويبدو أن تبادى هذه الطائفة في نقل اللحوم بهذه الوسائل . مع ما يؤدي إليه من تعريض الصحة العامة للخطر وما تنطوي عليه مظاهره من مجافاة للذوق العام وخذش للكرامة القومية لدى السائحين من الأجانب . يرجع في الغالب إلى عدم كفاية العقوبة المقررة في لائحة الساخنات . والتي لا تعدو عقوبة المخالفة . لردعهم ومنعهم من المضي فيما هم سادرون فيه من مخالفات .

لهذا رؤى ضرورة اتخاذ تدبير تشريعي يكفل وقاية اللحم وتوابعها ضد التلوث وتشدد فيه العقوبة بحيث تكون خير وازع على تنفيذ أحكامه .

وقد أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية مشروع القانون المرافق ويقضى في مادته الأولى بحظر نقل اللحم أو الكرشة أو الفضلات إلى محلات الجزارة أو المحلات العامة إلا في عربات أو سيارات مخصصة لهذا الغرض ومحكمة الغلق ومبطنة من الداخل بالصاج المجلفن أو بالصاج المعروف بالصفيح الفرنسي تشييا مع أحكام المرسوم الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٤٦ المشار إليه وزيادة في الحيلة حظرت هذه المادة أيضا جلوس سائقي العربات أو السيارات أو الأشخاص المرافقين لها بين اللحم وتوابعها .

وفرصت المادة الثالثة من المشروع على مخالفة أحكامه وأحكام القرارات الصادرة تنفيذا له عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين وأوجب في جميع الأحوال الحكم بمصادرة اللحم والكرشة والفضلات موضوع الجريمة . وناطت بالإدارة الصحية ضبط موضوع الجريمة . وخولت لها الحق في إعدامه إذا كان تلوثه يقتضى هذا الاجراء .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية والقوانين
المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ الصادر بتقرير رسم دفعة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولة على التركات والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على إجمالى التركات ،
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،
وهي ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يجوز لمصلحة الضرائب إعادة النظر فى جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين
والمعروضة أمام المحاكم فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى فيما عدا الحالات المعروضة أمام محكمة
النقض وذلك بالنسبة إلى الدعوى المقيدة أو التى تقيد أمام المحاكم المذكورة حتى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٤

مادة ٢ — تتولى إجراءات إعادة النظر فى المنازعات التى تباخ فيها قيمة وعاء الضريبة طبقا
لتقدير مصلحة الضرائب مائة ألف جنيه فأقل لجان تؤلف كل منها من ثلاثة من الموظفين الفنيين
بمصلحة الضرائب ويصدر بتشكيلها قرار من مدير عام المصلحة .
وفى الحالات التى تزيد فيها قيمة وعاء الضريبة على هذا الحد تتولى إعادة النظر لجان يصدر
بتشكيلها قرار من مدير عام المصلحة ويكون برئاسة موظف فنى من مجلس الدولة لا تقل درجته
عن مندوب من الدرجة الأولى تندبه الجمعية العمومية لمجلس الدولة وعضوية اثنين من الموظفين
الفنيين بمصلحة الضرائب .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ مكرر الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٣ — يحدد مدير عام مصلحة الضرائب بمقتضى اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة وعددها ودائرة اختصاصها ، على أن يكون ذلك بالاتفاق مع رئيس مجلس الدولة بالنسبة إلى اللجان المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ٤ — توقف الدعوى بمجرد إخطار مصلحة الضرائب ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها بعرض الموضوع على لجان إعادة النظر .

مادة ٥ — إذا أسفرت إجراءات إعادة النظر عن الاتفاق بين اللجنة والممول بشأن أوجه النزاع القائمة بينهما يثبت ذلك في محضر يوقع عليه من الطرفين ويعتبر هذا المحضر بعد اعتياده بمثابة سند رسمي ، وتخطر به المحكمة المعروض أمامها النزاع ، ويترتب على هذا الإخطار اعتبار الدعوى منتهية بحسب القانون .

وإذا لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن نتيجة فتخطر المصلحة المحكمة المعروضة أمامها الدعوى لتستأنف نظرها بالحالة التي كانت عليها قبل وقفها .

وإذا مضت سنة من تاريخ وقف الدعوى دون أن تتلقى المحكمة من مصلحة الضرائب إخطاراً بما أشير إليه في الفقرتين السابقتين فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف على أن يمتد هذا الميعاد ستة أشهر إذا طلبت لجنة إعادة النظر ذلك من المحكمة قبل انقضاءه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٦ — يصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً يبين الاجراءات التي تتبعها لجان إعادة النظر في المنازعات .

مادة ٧ — على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٩ ربيع الثانى سنة ١٢٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

مرت فترة على مصلحة الضرائب كان المأمورون يلجأون فيها إلى المغالاة في تقديراتهم بما دعا الممولون إلى رفع الأمر للقضاء متظلمين من هذه التقديرات ، وعند بحث عرائض الدعاوى بمعرفة كبار موظفى المصلحة كان يتبين أن ربط المصلحة قام على أساس ظاهر الخطأ ، ولم تكن مصلحة الضرائب تملك وفقاً للقواعد القائمة إلى الآن إعادة النظر في ربطها وغم خطأه فضلاً عن عدم استطاعتها الدفاع عن موقف موظفيها أمام المحاكم مما تترتب عليه زيادة نسبة القضايا التي تخسر أمام المحاكم مع تحملها الكثير من المصاريف التي هي في غنى عنها . وقد بلغ عدد القضايا المرفوعة ضد المصلحة والمنظورة أمام المحاكم الآن حوالى اثني عشر ألف قضية .

لذلك أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق كي تستطيع مصلحة الضرائب

تدارك هذه الحالة ، ولدفع الحرج عن إدارة قضايا الحكومة في الدفاع عن قضايا خاسرة .
واعطى لها في المادة الأولى الحق في إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين المدوين
والمعروضة أمام المحاكم في أية مرحلة كانت عليها الدوى فيما عدا القضايا المعروضة أمام محكمة
النقض .

خرجت بذلك حالات النزاع المعروضة أمام لجان الطعن طبقاً للاوضاع القائمة لا يوجد ثمة
مانع من تسوية النزاع أمامها وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنها تصدر قراراتها في حدود تقديرات
المصلحة وطلبات الممول دون أن يكون لها الحق في الزيادة وذلك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٥٣
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، كما أن زيادة خبرة أعضاء اللجان ستؤدي إلى تضيق هوة الخلاف
ونزعه أمامها بحيث لا يضطر الممولون إلى الاتجاه إلى القضاء .

كما اكتفى في المشروع بإعادة النظر في الحالات المعروضة على المحاكم الابتدائية والاستئنافية دون
الحالات المعروضة أمام محكمة النقض لأنها حالات تتعلق بمبادئ قانونية رؤى تركها للقضاء لتعرف
وجهة نظره في تأويل أحكام قوانين الضرائب .

ولما كانت المصلحة قد اتجهت منذ أول مارس سنة ١٩٥٤ نحو هذا الاتجاه في محاولة القضاء
على ظاهرة تضخم القضايا المرفوعة ضدها ، وقامت بعمل بعض مشروعات للانفاقات بينها وبين
الممولين مستندة في ذلك إلى القرار الوزاري الصادر من السيد وزير المالية والاقتصاد في ٢٨ فبراير
سنة ١٩٥٤ ولما كان هذا القرار لم ينشر في الجريدة الرسمية مما ترتب عليه التشكك في وجوده القانوني
وأثره . لذلك جاء نص المادة الأولى مطلقاً حتى تستطيع المصلحة تدارك هذه الحالات إما بعرضها
على اللجان الجديدة ، وإما بالسير في إجراءاتها أمام المحاكم بالطرق العادية القائمة قبل صدور
هذا القانون وذلك بالنسبة للحالات التي أعادت المصلحة النظر فيها وفقاً للقرار الوزاري سالف
الذكر .

وإعادة النظر في هذه الحالات ليس صلاحاً بالمعنى القانوني والذي ينطوي على الترك من طرفي
النزاع وإنما هو إعادة لتحديد وعاء الضريبة فيما خرج عن ولاية مصلحة الضرائب لصيرورة ربطها
نهائياً من جانبها بإعلانه للممول ، وعدولا عن أخطاء وقعت فيها المصلحة في تحديد هذا الوعاء في
أول الأمر ، ولنفادى النفاذ في هذا الخطأ أمام المحاكم دون مبرر .

وحددت هذه الحالات التي يجوز للمصلحة إعادة النظر فيها بالدعوى التي قيدت أو قيد أمام
المحاكم الابتدائية والاستئنافية حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لأن هدف التشريع هو القضاء على هذا
العدد الضخم من القضايا المرفوعة ضدها وحتى تتحدد مراكز الممولين على وجه سريع تجاه مصلحة
الضرائب فلا تبقى هذه المراكز معيقة بفترات قد تطول، وحتى ينعموا بحالة من الاستقرار لا شك في
فائدتها بالنسبة للاقتصاد القومي للبلاد .

وأوضحت المادة الثانية من المشروع كيفية تشكيل لجان إعادة النظر ، فقرئت بين الحالات
التي يباغ وعاد الضريبة فيها من واقع تقدير مصلحة الضرائب ، ١٠٠٠٠ ج فأقل والحالات التي تزيد

فيها قيمة وعاء الضريبة عن هذا القدر فتتولى إجراءات إعادة النظر في الحلة الأولى لجان تشكل بمعرفة مصلحة الضرائب تتكون من ثلاثة من الموظفين الفنيين بها أما الحالة الثانية فتتولى إعادة النظر لجان يرأسها موظف فني من مجلس الدولة لا تقل درجته عن مندوب من الدرجة الأولى تنديه الجمعية العمومية لمجلس الدولة وعضوية موظفين فنيين من مصلحة الضرائب .

واعطت المادة الثالثة لمدير عام مصلحة الضرائب الحق في تحديد مقار اللجان المنصوص عليها في المادة الثانية حسب صالح العمل ، أما اللجان التي يرأسها موظف فني من مجلس الدولة فيكون تحديد عددها ومقرها بعد الاتفاق مع رئيس مجلس الدولة .

ولما كانت المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات تنص على انه يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم . ونظراً لما تأخذه حالات إعادة النظر هذه من وقت فقد نص في المادة الرابعة من المشروع على وقف الدعوى بمجرد إخطار مصلحة الضرائب بكتاب وصى عليه مصحوب بعلم وصول لم كتاب المحكمة المنظور امامها النزاع بعرض الموضوع على لجان إعادة النظر .

وقضت المادة الخامسة بأنه إذا اسفرت إجراءات إعادة النظر عن الاتفاق بين اللجنة والممول فيثبت ذلك في محضر يوقع عليه من الطرفين على أن يكون هذا المحضر بمثابة سند رسمي وتخطر اللجنة المحكمة المعروض امامها النزاع بهذا المحضر ويترتب على هذا الاخطار اعتبار الدعوى منتهية بحكم القانون .

ومن ناحية أخرى إذا لم تسفر جهود اللجنة عن نتيجة وجب إخطار المحكمة المعروضة امامها الدعوى لتستأنف نظرها بالحالة التي كانت عليها قبل الوقف .

وفي كل الأحوال إذا مضت سنة من تاريخ وقف الدعوى دون أن تنقضي المحكمة اخطاراً بانتهاء النزاع أو بعدم الاتفاق على انتهائه فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف .

ويجوز أن يمد ميعاد السنة المنصوص عليه في هذه المادة لمدة ستة أشهر أخرى على أن يكون ذلك بناء على طلب اللجنة وعلى أن يكون ذلك قبل انتهاء مدة السنة المنصوص عليها في المادة .

وقد نصت المادة السادسة على انه لو وزير المالية والاقتصاد اصدار قرار ليبيّن الاجراءات التي تتبع أمام لجان إعادة النظر في المنازعات .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن النقل العام للركاب بالسيارات

بإمم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات والقوانين
المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥١ بتقسيم شبكة الطرق العامة إلى خطوط ومناطق ،
وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المرافق العامة ،
وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والقوانين
المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعتبر من المرافق العامة أعمال نقل الركاب بالسيارات التي تعد كل منها لنقل ثمانية
أشخاص على الأقل وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة وطبقا لخط سير معين وتكون في
متناول أى شخص مقابل أجره نقل محددة .

مادة ٢ — لا يرخص في النقل العام للركاب إلا بطريق الالتزام مالم تر الحكومة أن تتولى
إدارته بنفسها وذلك في الخطوط أو المناطق التي قسمت إليها شبكة الطرق العامة المعدة للربور
بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وكذلك في الخطوط أو المناطق الجديدة التي
تستحدث مستقبلا بقرار من وزير المواصلات ويعين ما يشمله الالتزام من تلك الخطوط
أو المناطق .

ويكون منح الالتزام بقانون بعد إجراء مزايدة أو ممارسة . ويعين وزير المواصلات بقرار يصدر
منه الإجراءات التي تتبع في تلك المزايدة أو الممارسة وشروطها وعلى الأخص ما يتعلق منها بتحديد
الحد الأقصى لنسبة نفقات التشغيل إلى الإيرادات العامة وبسلامة الركاب وراحتهم وتحديد السرعة
والأجور ومواعيد العمل وعدد السيارات وطرق صيانتها والأعمال الصنافية الملحق بها وعدد
الأدوار والركاب ومقدار الحمولة الفعلية التي يتحملها الطريق ، وغير ذلك مما يقتضيه تنظيم الحركة
في كل منطقة على حدة وتسهيلها وتأمينها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ مكرر الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

ويجب أن يكون من ضمن هذه الشروط تحديد تأمين يدفعه صاحب العطاء أو العرض المقبول مقداره ٥ ٪ من الثمن الأصلي لكل سيارة ويبقى في خزانة الحكومة إلى نهاية الالتزام ويجوز توظيف هذا التأمين في سندات حكومية .

ولا يمنح الالتزام إلا بعد فترة يحددها وزير المواصلات لا تتجاوز سنة من تاريخ إبلاغ صاحب العطاء أو العرض المقبول بقبول عطاءه أو عرضه وعليه أن يستوفي خلال هذه الفترة جميع الاشتراطات التي تمت على أساسها الزايدة أو الممارسة وإلا صودر التأمين المدفوع منه بقرار من وزير المواصلات مع عدم الإخلال بالجزاءات الأخرى المتفق عليها أو المقررة قانونا .

ويحدد في قانون منح الالتزام الموعد الذي يبدأ منه تنفيذه .

ويكون استغلال النقل طوال المدة السابقة على منح الالتزام والسير في تنفيذه بطريق الترخيص .
مادة ٣ — يشترط في الملتزم أن يكون مصرية أو شركة مصرية مشترطا في تأسيسها ألا يقل نصيب المصريين في رأس مالها عن ٧٥ ٪ طوال مدة الالتزام وأن تتضمن وثيقة الالتزام الشروط الآتية :

أولا — أن يؤدي الملتزم للحكومة علارة على رسوم الترخيص إتاوة سنوية قدرها ٣٠ ٪ من صافي أرباحه السنوية الزائدة على ٥ ٪ من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام وما زاد على ١٠ ٪ من رأس المال الموظف يتبقى عليه حكم القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه .

ثانيا — ألا تزيد مدة الالتزام على عشر سنوات .

مادة ٤ — يجوز لوزير المواصلات أن يدخل بقرار منه تغييرات على الخطوط والمناطق المشار إليها في المادة الثانية وذلك بتعديل خطوط السير الخاصة بها أو إلغاء بعضها أو إضافة خطوط سير جديدة سواء أكان ذلك قبل منح الالتزام أو بعده .

وفي حالة إضافة خطوط سير جديدة في أى خط أو منطقة بعد منح الالتزام يجوز لوزير المواصلات بقرار منه إضافتها للملتزم الخط أو المنطقة للبدء الباقية من الالتزام بذات الشروط .

مادة ٥ — إذا تأخر الملتزم أكثر من مرة عن دفع الإتاوة أو قسط منها بعد استحقاقه مدة شهر ، أو إذا امتنع عن تسيير سيارات في جزء من منطقة الالتزام أو إذا خالف خط السير المبين في العقد أو إذا سير سيارات أقل من العدد المحدد له رغم إنذاره بذلك ، في جميع هذه الحالات ، يجوز لوزير المواصلات بقرار منه بعد موافقة مجلس الوزراء سحب الالتزام ومصادرة التأمين المنصوص عليه في المادة الثانية .

مادة ٦ — يجوز لوزير المواصلات إذا تعذر استمرار الالتزام في خط أو منطقة ما أن يجعل استغلال النقل العام للركاب في ذلك الخط أو المنطقة بطريق الترخيص إلى أن يصبح ممكنا العودة إلى طريق الالتزام .

مادة ٧ — يحدد وزير المواصلات شروط الترخيص المشار إليه في المادتين ٦ و٧ على أن تكون مطابقة بقدر الإمكان لشروط الزايدة أو الممارسة الخاصة بالالتزام .

مادة ٨ - لا يجوز للمجالس البلدية والقروية أن تحصل عن مرور السيارات بالطرق الداخلة في دوائر اختصاصها أية إتاوة من ملتزمي النقل أو المرخص لهم فيه الذين تحصل منهم الحكومة على إتاوة تطبيقاً لهذا القانون ، على أن توزع هذه الإتاوة بين وزاره المواصلات وبين المجالس التي تقع في مناطقها خطوط النقل العام للركاب بالسيارات بنسبة الأطوال الداخلة في اختصاص كل منها .

مادة ٩ - لا تسري أحكام هذا القانون على سيارات النقل العام المقصور نشاطها على السير داخل المدن التي لها مجالس بلدية أو السيارات التي تسير على الطرق الصحراوية غير الممهدة في مناطق سلاح الحدود والتي تحدد بقرار من وزير المواصلات ويكون تسيرها في هذه المناطق خاضعاً للشروط التي يقرها سلاح الحدود .

مادة ١٠ - تلغى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المشار إليه وذلك فيما يتعلق بالسيارات المعدة للنقل المشترك للأشخاص .

مادة ١١ - يلغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ١٢ - لا تؤثر أحكام هذا القانون على الحقوق التي ترتبت للحكومة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ١٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المواصلات إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
صدر بديوان الرياسة في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات وبعد تطبيقه تبين أن هناك ما يدعو إلى تعديله فعدل فعلاً بمقتضى القوانين رقم ١١٨ لسنة ١٩٥١ ورقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٤ .

وبالرغم من ذلك دعت الحالة إلى إعادة النظر فيه على ضوء تطبيقه منذ صدوره ، ولذلك وضع مشروع القانون المرافق وهو يتضمن أحكاماً جديدة إلى جانب ما روى استبقاؤه من نصوصه .

فعدلت المادة الثانية من المشروع بحيث يكون منح الالتزام بقانون بعد اجراء مزايدة أو ممارسة وفي الاجراءات والشروط التي يضعها وزير المواصلات وأخص هذه الشروط ما تعلق منها بتحديد الحد الأقصى لنسبة نفقات التشغيل إلى الإيرادات العامة وبسلامة الركاب وراحتهم وتحديد السرعة والأجور ومواعيد العمل وعدد السيارات وطرق صيانتها وعدد الأدوار والركاب بالإضافة إلى المقدرة المالية والكفاية الفنية .

كما اقترح في هذه المادة ألا يمنح الالتزام إلا بعد فترة يحددها وزير المواصلات لا تتجاوز سنة

من تاريخ ابلاغ صاحب العطاء أو العرض المقبول بقبول عطاءه أو عرضه ويجب عليه أن يستوفي خلالها جميع الاشتراطات التي تمت على أساسها المزايدة أو الممارسة وإلا صودر التأمين المدفوع منه مع عدم الاخلال بالجزاءات الأخرى المنفق عليه أو المقررة قانوناً .

وقد تضمنت هذه المادة أيضاً النص على أن يحدد موعد تنفيذ الالتزام عند منحه وعلى أن يكون استغلال النقل في الفترة السابقة على منح الالتزام أو السير في تنفيذه بطريق الترخيص الذي يحدد وزير المواصلات شروطه وفق نص المادة السابعة من المشروع .

وعملت المادة الثالثة من المشروع بحيث حددت الأتاوة السنوية التي يدفعها الملتزم للحكومة بنسبة قدرها ٣٠٪ من صافي أرباحه السنوية الزائدة على ٥٪ من رأس المال الموظف والمرخص به من مائخ الالتزام ومازاد على ١٠٪ من رأس المال الموظف يسرى عليه حكم القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المرافق العامة ، إذ ثبت من التطبيق العملي للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ أن سعر الأتاوة ليس أساساً صالحاً للمفاضلة بين المتزايدن .

وقد أجازت المادة الرابعة من المشروع لوزير المواصلات أن يدخل بقرار منه تغييرات على الخطوط والمناطق سواء أكان ذلك قبل منح الالتزام أم بعده بدلاً من الالتجاء في كل حالة إلى تعديل قانون الشبكة إذ تبين أنه بعد أن صدر قانون الشبكة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥١ ووضع موضع التنفيذ طرأت حالات لم تكن في الحسبان تتطلب إدخال بعض التعديلات عليه تحقيقاً لمصلحة الجمهور .

كذلك نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه في حالة إضافة خطوط سير جديدة في أية منطقة بعد منح الالتزام يجوز لوزير المواصلات بقرار منه إضافتها إلى الملتزم للفترة الباقية من الالتزام بنفس الشروط حتى لا تكون لدى الملتزم خطوط يديرها بطريق الالتزام وخطوط يديرها بطريق الترخيص .

وتضمنت المادة السادسة من المشروع النص على أنه لوزير المواصلات عند تعذر استمرار الالتزام في منطقة أو خط ما أن يجعل استغلال النقل العام في هذه المنطقة أو الخط بطريق الترخيص وذلك إلى أن يتسنى العود إلى طريق الالتزام ، وفي هذه الحالة يحدد وزير المواصلات شروط الترخيص المشار إليه كما نص على ذلك في المادة السابعة .

وقد نص في المادة ٩ من المشروع على ألا تسمى أحكام هذا القانون على سيارات النقل العام المقصود نشاطها على السير داخل المدن التي بها مجالس بلدية والسيارات التي تسيّر على الطرق الصحراوية غير الممهدة في مناطق سلاح الحدود التي تحدد بقرار من وزير المواصلات ويكون تسييرها في تلك المناطق خاضعاً للشروط التي يقررها سلاح الحدود .

وقد استبعدت في المشروع الأحكام الواردة في المادتين العاشرة والعاشرة مكرراً من القانون الحالي لاستنفاد أغراضهما .

وثمة تعهدات والتزامات في ذمة من منحوا تراخيص أو التزام أو من سبق لإخطارهم بقبول

عطاءاتهم نفأت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ، لصالح الحكومة سواء منها ما يتعلق بالأتاوات والجزاءات والغرامات أو ما يتعلق بغير هذا وذلك من حقوق أخرى لصالح الحكومة في ذمة من سبق فكرم ، وإصدار هذا التشريع الجديد لا يؤثر بحال ما ، على تلك الحقوق بحيث لا يفيد المدينون بها مما استحدثته من أحكام وقد كان هذا محلاً للاعتبار بل أساساً لإصدار التشريع الجديد وتأكيذاً لذلك وسداً لآية ذريعة وضع حكم وفقى في المادة الثانية عشرة من المشروع يتضمن بأن أحكام هذا القانون لا تؤثر على أى حق من الحقوق المترتبة لصالح الحكومة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له .

وقد عرض مشروع القانون المعدل على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة وتشرف وزارة المواصلات بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإضافة مادة جديدة للرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك في البحيرات والمياه البحرية المصرية وقناة السويس وبالملاحة في البحيرات الداخلية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك في البحيرات والمياه الداخلية والمياه البحرية المصرية وقناة السويس وبالملاحة في البحيرات الداخلية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الحربية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة برقم ١٣ مكرراً للرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ المشار إليه نصها كالآتي :

« مادة ١٣ مكرراً — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز الخمسين جنيناً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يصيد أو يحوز بالبحيرات وكل من يعرض للبيع أسماكاً يقل طولها عن المقاسات المقررة قانوناً .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ مكرر الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

وفي جميع الأحوال تصادر بالطرق الادارية جميع الأسماك وآلات الصيد التي توجد في حيازة المخالف مع غلق الحلقة أو شادر الأسماك أو المحل المعد لبيعها لمدة شهر وفي حالة العود يسحب الترخيص المعلق لإدارة هذه المحلات .

مادة ٢ — على وزراء الحربية والصحة العمومية والعدل والزراعة والداخلية والتجارة والصناعة والقومين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

نص القرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٥٣ على المصادرة بالنسبة لصيد أو بيع حيازة أسماك أقل من الأطوال المقررة .
ونظراً لما لوحظ من عدم كفاية عقوبة المصادرة حيث أنها غير رادعة للمخالفين فقد رؤى تشديد العقوبة حتى يمتنع وعى الصيادين ويحد من جشع التجار بحفاظة على ثروة من أهم الثروات القومية .

ولما كان صيد الأسماك الصغيرة من أهم العوامل على إبادة الثروة السمكية إبادة مستمرة لذلك لجأت جميع الدول إلى سن الجزاء على صيد هذه الأسماك إذ أن حماية الأسماك الصغيرة هو بمثابة العمود الفقري في سياسة المحافظة على الثروة المائية والنهوض بها .

لذلك أعد مشروع القانون المرفق ونص فيه على عقوبة الحبس والغرامة إن يمحوز أو يصيد الأسماك الصغيرة في البحيرات وكذلك من يبيع أو يعرض للبيع مثل هذه الأسماك وذلك علاوة على تعميم المصادرة في حالة عرض الأسماك الصغيرة للبيع .

وقد صيغت هذه العقوبة في صورة مادة جديدة برقم ١٣ مكرر تضاف للرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ سالف الذكر ضمن المواد الخاصة بالجزاءات .

وتتشرف وزارة الحربية بعرض مشروع القانون بالتعديل سالف الذكر كما اقترحتته وزارة الزراعة على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى قانون العقوبات ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات النص الآتي :
- مادة ٣٥٢ - كل من أعد مكانا للألعاب القمار وهياها لدخول الناس فيه يعاقب هو
وصياف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه وتضبط جميع النقود والامتعة في
المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٤ يناير سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

رؤى تلافيا لمضار ألعاب القمار التي تقاوم خطرها على الأموال والأسر وطمع هتوبة مغلفة
لارتكاب فعل مما حظرت المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات عسى أن يساعد تشديد العقاب على منع
هذه الآفة .

ولما كانت المادة ٣٥٢ المذكورة تنص على عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر والغرامة
التي لا تجاوز خمسين جنيها أو إحدى مائتين العقوبتين . فقد أعد المشروع الحالي على أساس جعل
العقوبة الحبس والغرامة التي لا تجاوز ألف جنيه وذلك تحقيقا للغرض المتقدم .
وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء
للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ .

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة
وبعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية وإلغاء الرخص
السابق منحها للمحال العامة والأندية في مزولة ألعاب القمار

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بالمادتين ٣٥ و ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه
النصان الآتيان :

« مادة ٣٥ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون ماعدا أحكام المواد المذكورة بالفقرات التالية
يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة على مخالفة أحكام المواد ١٣ و ٢٥ و ٢٦ (فقرات ٢ و ٣ و ٤) والمواد من
٢٨ إلى ٣٣ الغرامة التي لا تتجاوز خمسة جنيهات فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة
في مخالفة مما نصت عليه المواد المذكورة كانت العقوبة هي المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

وكل مخالفة لأحكام المواد من ١٤ إلى ١٨ و ٢٦ فقرة أولى و ٢٧ يعاقب مرتكبها بالحبس
مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المادة ١٩ يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وذلك
مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقتضيها أي قانون آخر .

« مادة ٣٨ - يحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على شهرين إذا كان الحكم بالعقوبة بسبب مخالفة
المواد من ١٤ إلى ١٨ و ٢٦ فقرة أولى .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ .

ويجب الحكم بإغلاق المحل نهائيا عند الحكم بعقوبة لمخالفة حكم المادة ١٩ ، .
مادة ٢ — تلغى الفقرتان الأخيرتان من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
المشار إليه .

مادة ٣ — يستبدل بالمواد ١٠ و ١١ و ٢٢ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ النصوص
الآتية :

« مادة ١٠ — لا يجوز لعب القمار في الأندية ولوزير الداخلية أن يعين بقرارات يصدرها ،
الألعاب التي تعتبر من ألعاب القمار والتي لا يجوز مزاولتها ، .

« مادة ١١ — لا يجوز لعب القمار في الأندية الملحقة بالجمعيات أو المؤسسات الاجتماعية أو التابعة
للنقابات أو الخاصة بمعاهد التعليم أو لطلابها ، .

« مادة ٢٢ — كل مخالفة لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة يعاقب مرتكبها بالحبس
وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين — ويكون عضو مجلس
الإدارة المنتخب أو مديره المعين مسئولاً عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون ويكون مسئولاً كذلك
كل من خالف من الأشخاص التابعين للنادي أحكام المواد من العاشرة إلى الثالثة عشرة — ويحكم
بإغلاق النادي عند مخالفة المادة الأولى أو إذا كانت البيانات المشار إليها في المادتين الثانية
والثالثة كاذبة — كما يحكم بالإغلاق ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت
في ارتكاب الجريمة عند مخالفة المادتين العاشرة والحادية عشرة — ويحكم كذلك بإغلاق النادي عند
مخالفة المادة العشرين كما يحكم بالإغلاق مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر عند مخالفة أي حكم آخر من
أحكام هذا القانون ، وفي حالة العود يحكم بالإغلاق نهائيا — وكل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبة
الأشد التي يقضى بها قانون آخر ، .

مادة ٤ — تلغى المواد ١٢ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٥ — استثناء من أحكام المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه والمادة ١٠
من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه يجوز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات أو
المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصا في مزاوله ألعاب القمار في تلك المناطق
على أن يقتصر الدخول إلى الأماكن التي تزاوّل فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن
يكون دخولهم إليها بمقتضى جوازات سفرهم . أو تصاريح الإقامة .

ولوزير الداخلية إلغاء هذه الرخص في حالة مخالفة هذه الشروط .

ولوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية أن يفرض على تلك الشركات أو
المؤسسات ومما سنويا يتناسب وإيرادات كل منها من اللعب بحيث لا يتجاوز الرسم نصف هذه
الإيرادات . وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها وزير الشؤون البلدية والقروية . وذلك
كله مالم يتفق في العقود على خلاف ذلك .

مادة ٦ — تلغى جميع الرخص السابق منحها للحال العامة أو الأندية في مزاولة ألعاب القمار ويستثنى من ذلك الرخص المتفق عليها بالشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٧ — على وزراء العدل والشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٢ يناير سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

حرمت الشريعة الاسلامية الميسر ووصفته بأنه وجس من عمل الشيطان وجازاً في هذا التحريم كثير من الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية لوضوح ضرره وخطره غير أن هذه الآفة الاجتماعية قد تفشت في البلاد منذ أمد بعيد وتفاقم خطرهما وازداد شرهما على أمر السنين وانتشرت انتشاراً مروعاً هدد الأسرة والمجتمع فوجب على المشرع أن يتدخل للقضاء على هذه الآفة صيانة لأموال الناس ومحافظة على كيان الأسرة .

وقد روى في سبيل تحقيق هذا الهدف حظر مزاولة ألعاب القمار اطلاقاً في الحال العامة والأندية على اختلاف أنواعها وتغليظ العقاب على مخالفة هذا الحظر . فنصت المادة الأولى على تعديل المادتين ٣٥ و ٤٨ من القانون المذكور لتغليظ العقاب على مخالفة أحكام المادة ١٩ فأصبحت العقوبة هي الحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه واغلاق المحل نهائياً .

ونصت المادة الثانية من المشروع على إلغاء الفقرتين المضافتين بمقتضى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٤ إلى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ .

ونصت المادة الثالثة من المشروع على تعديل المواد ١٠ و ١١ و ٢٢ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية لتقرير تهريم لعب القمار في الأندية وعدم السماح بأصدار أى ترخيص لمزاولته فيها وتغليظ العقوبة على مخالفة ذلك الحظر وجعلها الحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه والاغلاق ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة . كما نصت المادة الرابعة على إلغاء المواد ١٢ و ١٥ و ١٧ من القانون المذكور لتعطال أحكامها بعد تقرير حظر لعب القمار .

ونصت المادتان الخامسة والسادسة على إلغاء جميع الرخص السابق منحها للحال العامة أو الأندية في مزاولة لعبة أو أكثر من ألعاب القمار بمختلف أشكاله إلا أنه نظراً لما للسياسة والتعمير من شأن وما قد ينتظر لهما من أثر في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية فقد روى أن يتناولهما القانون بنص خاص فاستثنت من هذا الحكم الرخص المتفق عليها . كما أجاز الاتفاق على منح تراخيص مستقبلاً في العقود المبرمة بين الحكومة وبين الشركات أو المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير حتى نهاية أجل تلك العقود وذلك بشرط ألا يسمح بدخول الأماكن التي تزاول فيها ألعاب

القمار بناء على هذا الاستثناء إلا للأجانب البالغين فقط دون غيرهم وعلى أن يكون ارتياد هذه الأماكن بتمتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة ونص على أن يكون لوزير الداخلية حق إلغاء الرخصة في حالة مخالفة هذه الشروط .

وقد أعطى لوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية الحق في أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات السالفة الذكر رسما سنويا يتناسب وإيرادات كل منها من اللعب بجميعه لا يجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها وزير الشؤون البلدية ما لم ينص على خلاف ذلك في العقود .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة :
وتتشرف وزارتا الداخلية والشؤون الاجتماعية بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ (١) بالغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادر بإعانة غلاء المعيشة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية ، تعتبر ملغاة من وقت صدورهما قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فيما يتعلق بالحكم الذي يقتضى بأنه لا يجوز أن تقل جلة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المعيشة إلى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جلة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو أجرا أو معاشا .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤ مكرر الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بديوان الرياسة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٢ يناير سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

أصدر مجلس الوزراء قرارا في ١٢/١٢/١٩٤٣ بشأن اعانة الغلاء نص فيه على أنه لا يجوز أن تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة إلى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشا من نفس طائفته . وقد أصدرت وزارة المالية بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٣ كتابا دوريا برقم ف ٢٣٤ / ١٣ / ٢٧ متضمنا قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

وبتاريخ ١١ يوليه ١٩٤٤ قرر مجلس الوزراء تثبيت اعانة الغلاء للوظفين على أساس الماهية التي يستحقها كل منهم في هذا التاريخ مجردة مما ناله من زيادة نتيجة تطبيق السكدرات الخاصة أو قواعد الانصاف ... الخ .

ولم يتعرض هذا القرار لقاعدة التكملة في إعانة الغلاء بالانقضاء أو الابقاء .

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء ونشرت أحكامه بالكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ / ١٣ / ٢٧ بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ متضمنا الآتي :

البند ثالثا : لا تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع الإعانة لموظف أو مستخدم أو عامل باليومية أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشات من نفس طائفته .

البند رابعا : كل من انتفع أو ينتفع بتحسين في ماهيته أو أجره نتيجة تطبيق قواعد الانصاف أو السكدرات الخاصة لا تصرف له زيادة في إعانة الغلاء إذا كان ما ناله من تحسين يوازي أو يجاوز مقدار الزيادة . أما إذا قل عنهما فيصرف إليه الفرق .

ويعتبر في حكم التحسين في الماهية المرتبات الإضافية التي تقررت بقواعد الانصاف .

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتعديل قنات اعانة غلاء المعيشة مع صرفها على المرتبات الفعلية للوظفين اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ونص فيه على أن يشترط في منح الاعانة ألا تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر مع الاعانة لموظف أو مستخدم أو عامل باليومية عن جملة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو اجرا من نفس طائفته .

وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للوظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولم يتضمن قرار مجلس الوزراء هذه القاعدة الخاصة بالتكئة وإنما وردت في الكتاب الدوري الصادر من وزارة المالية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ برقم ٢٣٤ / ١٣ / ٢٧ .

وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ أصدر مجلس الوزراء قرارا بالعمل بقاعدة التكئة الواردة في كتاب المالية الدوري المشار إليه في البند السابق .

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء قرارا بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ ومقتضى هذا إلغاء القاعدة الخاصة بالتكئة .

وخلال سنة ١٩٥٣ بدأ بعض الموظفين في التقدم بتظلمات إلى اللجان القضائية يطلبون فيها تطبيق القاعدة الخاصة بتكئة إعانة الغلاء عليهم اعتبارا من ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ (تاريخ العمل بقواعد الانصاف) — حتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ (التاريخ السابق على منح إعانة الغلاء على أساس المرتبات الفعلية) . ثم استمر الموظفون يقيمون الدعاوى أمام المحاكم الإدارية يطلبون فيها نفس المطلب السابق .

ولما كان في تطبيق هذه القواعد على جميع طوائف الموظفين والمستخدمين والعمال ما يحمل ميزانية الدولة أعباء باهظة قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروعات الانتاجية التي تعيها الدولة جهودها لانجازها في أقرب وقت مستطاع للارتفاع بمستوى الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع إنما نشأ من النهج الذي اتبع في الماضي والذي كان يتسم بطابع إصدار القرارات دون تكلف عناء تدبير المال اللازم لما تتمنض عنه من تكاليف .

وإن المصلحة العامة لتتقضى بإيقاف هذه الحال لا سيما وإن أحدا إن يضار بذلك فلن تمس الإعانة التي يتقاضاها الموظفون الآن وإنما المقصود ألا تتحمل الدولة في الوقت الحاضر صرف فروق من الماضي تجمعت بسبب قرارات كانت معطلة فعلا .

ولذلك رأى علاجاً لهذه الحال إصدار تشريع بإلغاء قرارات مجلس الوزراء من وقت صدورهما فيما نصت عليه من قاعدة تكئة إعانة الغلاء وهذا مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية توفيا من أن يلغى نص تشريعي حكما قضائيا .

وقد أعد مشروع قانون في هذا الشأن وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة وإن أشرف برقمه إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بإصداره .

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية :

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف بند جديد برقم (٥) إلى المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار
إليه نصه الآتي :

« (٥) يستثنى من حكم البندين ٢ ، ٣ فيما يتعلق بتوافر النصاب في الجمعية العمومية ، شركات
المساهمة المنتزعة بمرق في عام إذا كان مقتضى التعديل السماح بتشكيل السلطات مائة الالتزام في مجالس
إدارتها أو تقوية هذا التمثيل ، ولا يعتبر التعديل مقبولا إلا إذا كان الحاضرون يمثلون نصف رأس
المال على الأقل . - وأقرته أغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا لم يتوافق في هذا الاجتماع النصاب
تصدر الجمعية قرارا مؤقتا بأغلبية أصوات الحاضرين وتدعى مرة أخرى بعد مضي ثمانية أيام على
الأكثر لإصدار قرار نهائي في التعديل ، وفي هذه الحالة يكون اجتماعها صحيحا مهما كان عدد
الحاضرين .

مادة ٢ - يستبدل بالبندين ٤ ، ٥ من المادة ٥٠ وبالبند (١) من المادة ١٠٦ من القانون
٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٥٠ - (٤) - ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ويتعين
قبل استعمالها أن تختم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر والتوثيق ويوقع عليها من الموثق المختص
ويكون إثبات الترخيم ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو السالف الذكر ثابتا بالتاريخ
في صدر كل دفتر قبل استعماله . »

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ .

« (٥) — ولا يجوز تسجيل دفتر جديد إلا بعد تقديم الدفتر السابق للوثق المختص الذي يقع في دائرته مركز الشركة ليؤشر عليه بإقفاله وإثبات ذلك في سجلات المصلحة المعدة لذلك . »

« مادة ١٠٦ — (١) — يكون للموظفين الفنيين من الدرجة السادسة على الأقل بالإدارة العامة للشركات أو بوزارة الشؤون البلدية والقروية أو بوزارة الواصلات الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير التجارة والصناعة صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادر تنفيذاً له . »

« مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . »

صدر بديوان الرياسة في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٩ يناير سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت السياسة التي تجرى عليها الحكومة هي تهذيب الخلافات وقض أوجه النزاع مع الشركات ذات المرافق العامة بوضع اتفاقيات جديدة تهدف إلى حسم المسائل المعلقة بما يتحقق معه توطيد الثقة وضمان الاستقرار لهذه الشركات ولأصحاب رؤوس الأموال من جهة وبما يكفل حسن السير في إدارتها وقيامها بالالتزامات المفروضة عليها على وجه تتحقق معه المصلحة العامة .

ونظراً لما لوحظ في مجال التطبيق العملي أن الأمر يتطلب إجراء تعديل في المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بإضافة فقرة خامسة إليها باستثناء الشركات المساهمة الملزمة بمرفق عام من حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة المذكورة تحقيقاً للأهداف سالفة الذكر ، لذلك أجرى هذا التعديل على ضوء ما تمخضت عنه المصلحة العامة وفقاً لما هو مبين بمشروع القانون المرافق .

وقد لوحظ أيضاً أن الأمر يقتضى كذلك إجراء التعديلات الآتية في أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على الوجه المبين بهد .

١ — يقضى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن الدفاتر التجارية بالتأشير على دفاتر التجار بالفتح والقفل بمعرفة الوثق الذي يقع في دائرة اختصاصه المحل التجاري وقد الغيت بمقتضى أحكام هذا القانون أحكام المواد من ١١ — ١٤ من قانون التجارة . وتنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على تدوين محاضر اجتماعات مجالس الإدارة ومحاضر اجتماعات الجمعيات العمومية كل منها في دفتر خاص وعلى تقديم هذه الدفاتر للمحكمة المختصة بمحادثتها .

ولما كان الدفتران المنصوص عليهما في المادة سالفة الذكر لا يخرجان عن كونهما دفاتر تجارية من نوع محاص ، وقد زال اختصاص المحاكم من حيث التأشير على الدفاتر التجارية بصدر القانون

رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالدفاتر التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، وأصبحت الجهة المختصة بالتأشير على الدفاتر التجارية هي مصلحة الشهر العقاري ، لذلك اقتضى الأمر تعديل الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة ٥٠ المشار إليها بحيث يكون التأشير على الدفتريين المشار إليهما من اختصاص مصلحة الشهر والتوثيق أسوة بالدفاتر التجارية الأخرى وتوحيد للإجراءات .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على منح الموظفين الفنيين — المشار إليهم فيها من الدرجة الرابعة والذي يصدر باختيارهم قرار من وزير التجارة والصناعة — صفة رجال الضبط القضائي — ومن بينهم الإدارة العامة للشركات . ولما كان معظم موظفي هذه الإدارة من الدرجة الخامسة والسادسة .

لذلك استلزم الأمر إجراء تعديل في النص المتقدم بحيث يمنح صفة الضبط القضائي لموظفي الدرجة السادسة على الأقل وفقاً لما هو مبين بالمشروع المراتق .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد إفراغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة . رجاء التفضل بإصداره .

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن
في سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على زراعة القطن في سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية .
- مادة ٢ — لا يجوز أن تزرع في المنطقة الشمالية من الوجه البحري الميمنة بالجدول الملحق بهذا القانون أصناف القطن الأشموني والزاجوراه ودندرة وجيزة ٤٧ .
- ولا يجوز أن تزرع من أصناف القطن في باقي أراضي الوجه البحري غير صنف جيزة ٣٠ والمنوفى ويسرى هذا الحكم أيضاً على مركز إمبابة بمديرية الجيزة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ .

كما لا يجوز أن يزرع من أصناف القطن بالوجه القبلى - عدا مركز امبابية بمديرية الجيزة - غير أصناف الأشمونى ودندرة وجيزة ٧٤ - على أن تقصر زراعة قطن دندرة على مديرتى قنا وأسوان ، وقطن جيزة ٧٤ على مديرية الفيوم والجهات التى يحددها وزير الزراعة . ولا يترى حكم هذه المادة على مزارع وزارة الزراعة .

مادة ٣ - يحرر محضر عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون تدون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه فإن امتنع عن الحضور أو عن التوقيع يثبت ذلك فى المحضر ويوقع عليه العمدة أو أحد مشايخ البلد الذى وقعت فيه المخالفة بشرط أن يكون قد عاين موضوع الجريمة بنفسه ، ويجب إعلان المحضر بالطريق الإدارى الى المخالف ان كان غائبا .

ولصاحب الشأن الذى ينازع فى موضوع المخالفة أن يطلب إثبات ذلك فى المحضر أو أن يقدم إلى مفتش وزارة الزراعة بالمديرية طلبا كتابيا لعرض النزاع على مصلحة المساحة أو على الخبراء حسب الأحوال خلال سبعة أيام من تاريخ تحرير المحضر أو عشرة أيام من تاريخ إعلانه للمخالف والا سقط الحق فى المنازعة .

مادة ٤ - إذا كان النزاع متعلقا بموقع الأرض من المناطق المصرح فيها بزراعة أصناف معينة من القطن تفصل فيه مصلحة المساحة بعد إعلان صاحب الشأن بكتاب موصى عليه قبل إجراء المعاينة بخمسة أيام كاملة وذلك بحضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه أو فى غيبته .

مادة ٥ - يؤدى المخالف مصاريف المعاينة البالغ قدرها ١٠ قرش وقت تقديم الطلب ولا يكون له حق استردادها ما لم تثبت أحقيته فى شكواه .

مادة ٦ - إذا كان النزاع بشأن صنف القطن يفصل فيه الخبراء بالكيفية المبينة فيما بعد :

مادة ٧ - يضع وزير الزراعة لكل محافظة أو مديرية كشفا بأسماء عدد من ذوى الخبرة فى المسائل القطنية يتناسب مع احتياجات كل محافظة أو مديرية وينتخب صاحب الشأن واحدا من الخبراء المدونة أسماءهم فى الكشف وتعين الوزارة أحد الموظفين الفنيين مندوبا عنها فإذا لم يتفق الاثنان على صنف القطن عين خبير ثالث من الكشف بطريق القرعة .

مادة ٨ - يجب أن يكون طلب عرض النزاع على الخبراء مبينا به اسم الخبير الذى يختاره صاحب الشأن ومرفقا به الإيصال الدال على دفع رسوم الخبرة وكل طلب لا يستوفى الشرطين المذكورين يعتبر كأن لم يكن .

ويحدد وزير الزراعة بقرار يصدره رسم الخبراء وأنعامهم وتنظيم أعمالهم .

مادة ٩ - إذا كانت لوزات القطن مفتحة وقت تقديم طلب عرض النزاع على الخبراء وتمكن الخبراء من معاينة القطن والتحقق من صنفه فعليهما أن يصدرا قرارهما فى مدة عشرة أيام كاملة على الأكثر من يوم تقديم الطلب وفى حالة عدم اتفاقهما وضرورة اجتماع الخبراء الثلاثة طبقا لما هو منصوص عليه فى المادة ٧ تمتد المادة إلى خمسة عشر يوما كاملة .

أما إذا كانت لوزات القطن غير مفتحة وقت تقديم الطلب فيبدأ هذا الميعاد من التاريخ الذي يحدده الخبراء للمعاينة .

مادة ١٠ — إذا لم يصدر قرار الخبراء في المواعيد المتقدمة اعتبر الزارع غير مخالف ويصبح له الحق في جنى القطن موضوع الجريمة .

مادة ١١ — ترد رسوم الخبرة إلى الطالب إذا صدر قرار الخبراء لصالحه وعندئذ تتحمل الحكومة أنعابهم .

مادة ١٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها عن كل فدان أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتزيد الغرامة أو تنقص بنسبة المساحة المزروعة .

ويحكم في هذه الجريمة على وجه الاستعجال .

مادة ١٣ — يجنى القطن موضوع الجريمة بمعرفة أصحابه تحت إشراف الإدارة ثم يوزن ويسلم للعارس الذي تعيينه جهة الإدارة ولها اتخاذ الوسائل التي تراها للحفاظ على المحصول قبل وبعد الجنى بناء على طلب وزارة الزراعة .

ويعتبر هذا القطن عجوزا عليه لصالح الحكومة بحكم القانون وتكون لمبالغ الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون حق امتياز على هذا القطن وتأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم .

مادة ١٤ — لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٥ — يجوز لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم ومهندسي الزراعة ومهندسي الزراعة المساعدين دخول أى حقل أو مخزن عمومى أو خصوصى أو محاج وذلك لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبط القضائى .

مادة ١٦ — على وزراء الزراعة والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بديوان الرياسة في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٩ يناير سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

مشروع القانون المعروض من التشريعات الزراعية الدورية التي تصدر كل سنة بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن .

وقد بدىء بإصدار مثل هذا التشريع منذ سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ الزراعية إذ صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٧ واستمر يتجدد سنوياً فيما عدا سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الزراعية .

وقد روى في إصدار هذا التشريع تحديد مناطق زراعة الأقطان الطويلة التيلة بقصد حفظ التوازن المألوف بين أصناف القطن وتقريب المعروض منها مع الطالب ولهذا قصرت زراعة هذه الأصناف على المنطقة الشمالية من الوجه البحرى باعتبارها أصح المناطق لإنتاج الأقطان الطويلة التيلة .

وتنفذا للسياسة التي جرت عليها وزارة الزراعة سنوياً استطلعت رأى وزارة المالية والاقتصاد فيما تقترح أن يصل إليه الإنتاج من كل صنف من أصناف القطن .

وتحقيقاً لرغبة وزارة المالية والاقتصاد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق لهذا شاملاً للأحكام الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له وما ترى الوزارة إدخاله من تعديلات .

وقد كان من الممكن أن يصدر التشريع في الصيغة المعتادة في السنوات الماضية التي تشير باستمرار العمل بأحكام القانون الذي كان معمولاً به في السنة السابقة مع إدخال التعديلات المطلوبة على نصوصه ومواده غير أنه نظراً لأن بعض الأحكام التي كان يتضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر والقوانين المعدلة له قد طرأ عليها تعديلات وإضافات تجعل من المستحسن عدم الأخذ بطريقة وضع مشروع بإصدار قانون باستمرار العمل بأحكام القانون السابق والأخذ بطريقة وضع تشريع مستكمل للأحكام والنصوص بدلاً من الرجوع إلى تشريعات سابقة .

وقد روى في التشريع المقترح السير على ما قرره القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٤ والغاء عقوبة مصادرة القطن والبذرة موضوع المخالفة اكتفاء بعقوبة الحبس والغرامة مع تشديدها والسباح للخالفين بجنى أقطانهم بمعرفة تحت إشراف الإدارة التي لها اتخاذ الوسائل التي تراها للحفاظة على المحصول قبل وبعد الجنى ووزن القطن الناتج من الأرض موضوع المخالفة وتسليمه للحارس الذي تعينه جهة الإدارة واعتبار ذلك القطن محجوزاً عليه وفاء للغرامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من ذلك القانون على أن يحكم في هذه المخالفة على وجه الاستعجال .

وقد روى تعديل المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المسموح فيها بزراعة القطن الكرنك

وذلك باضافة بعض المراكز اليها رغبة في زيادة انتاج هذا الصنف بناء على ما ارتأته وزارة المالية .
كما رؤى الاستمرار في منع زراعة الزاجوراء بالوجه البحرى اسوة بما اتبع في العام الماضى
لمنع امتداد البذور الهندية إلى الوجه البحرى .

وتقرر فى القانون المعروض اعتبار مركز امبابه بمديرية الجيزة فى حكم المنطقة الجنوبية من
الوجه البحرى فيحرم فيه زراعة الأشترى والزاجوراء ولا يزرع فيه غير صنفى جيزة ٣٠ والمنوفى .
ورؤى النص على قصر زراعة جيزة ٣١ (دندرة) على مديرتى قنا واسوان وقطن جيزة ٤٧ على
مديرية الفيوم والجهات التى يحددها وزير الزراعة .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء فى الصيغة التى ارتأها
مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة (١٠) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بطرح النهر وأكله

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضته وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة (١٠) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :
« يوزع الطرح بقرار من وزير المالية والاقتصاد ويصدر هذا القرار خلال السنة التالية للبعث
المبين فى المادة السابعة على الأكثر ، ويكون سنداً وله قوة العقد الرسمى ويسجل بدون رسم ويؤشر
به إبعاد تسجيله فى تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن » .
مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية »

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٩ يناير سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله، ونصت المادة العاشرة منه على أنه :

« يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويصدر هذا القرار خلال السنة التالية للبيعان المبين بالمادة السابقة في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن ... الخ .

ولما كانت هذه المادة قد أحالت خطأ إلى المادة السابقة والمقصود هو المادة السابعة، وهي التي تمكنت ببيان الميعاد.

لذلك وضع المشروع المرائق بتعديل المادة الماشرة من القانون لتصحيح هذا الخطأ .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فافرغه في الصيغة القانونية المرافقة .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء للامضاء بالموافقة عليه واستصداره .

قرار وزارى رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٤^(١)

بمراقبة صادرات البذور المعدة للتقاوى

وزير التجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات المحاصيل الزراعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ بشأن تنفيذ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تضاف البذور المعدة للتقاوى إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .

مادة ٢ — يشترط لتصدير البذور المعدة للتقاوى أن تكون مصحوبة بشهادة تثبت لخصها بقسم فحص البذور التابع لوزارة الزراعة ، ويجب ألا تقل نسبة النظافة والاثبات في البذور الموضحة في الجدول المرافق عن النسب المبينة قرين كل منها ، أما البذور التي يرد ذكرها في الجدول المذكور فيجب ألا تقل نسبة النظافة فيها عن ٩٠٪ ونسبت الاثبات عن ٦٠٪ ، وذلك بعد استبعاد المواد الغريبة بما فيها بذور الحشائش وبذور المحاصيل الأخرى .

مادة ٣ — لا يجوز تصدير البذور المعدة للتقاوى إلا إذا كانت معبأة في عبوات سليمة ونظيفة ومتماثلة في الشكل والوزن ويجب أن توضع على كل عبوة البيانات الآتية بالترتيب الآتى .

(أ) اسم الصنف مسبقاً بعبارة (بذور التقاوى) .

(ب) العلامة التجارية أو اسم المصدر .

(ج) الوزن الصافى لمحتويات العبوة .

(د) عبارة (إنتاج مصر) .

(هـ) رقم الرسالة .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف ظاهرة تتناسب مع حجم العبوة وبمادة ثابتة اللون على العبوة ذاتها أو على بطاقة تلتصق عليها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٤ الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٤ — يقدم المصدر طلب الترخيص للتصدير من أصل وصورة إلى مكتب مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية طبقاً للنموذج الذى تضعه مصلحة التجارة الخارجية .

مادة ٥ — يحصل مكتب مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية مقدماً الرسوم الآتية عن كل رسالة مطلوب تصديرها كما يلى :

٤٠٠ ملية لحساب وزارة التجارة والصناعة نظير إشرافها على عمليات التصدير .

٢٥٠ ملية لحساب وزارة الزراعة نظير عمليات الفحص .

٢٥٠ ملية لحساب وزارة الزراعة نظير استخراج شهادة الفحص أو أى صورة طبق الأصل منها .

٥٠ ملية لحساب وزارة الزراعة نظير ختم كل عبوة بخاتم قسم فحص البذور .

ويعطى المكتب للمصدر أو مندوبه صورة طلب التصدير يوم أداء الرسوم المذكورة أو فى اليوم التالى على الأكثر .

مادة ٦ — إذا لم تتوافر فى الرسالة المطلوب تصديرها الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة ٣ يرفض الموظف المختص الرسالة المذكورة . ويجوز للمصدر أن يتظلم من ذلك وفقاً لأحكام المادة ١٩ وما بعدها من القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ المشار إليه .

مادة ٧ — يتم أخذ العينة وختم العبوات بخاتم قسم فحص البذور فى ميناء لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ ورود الطلب أو تقديم المصدر صورة الطلب . ويتم ذلك بحضور المصدر أو مندوبه ويحرر الموظف المختص محضراً طبقاً للنموذج المرافق ويرقع على المحضر المصدر أو مندوبه .

مادة ٨ — يقوم قسم فحص البذور بفحص العينة بحيث لا تزيد مدة الفحص على ٤٥ يوماً من تاريخ أخذ العينة ..

مادة ٩ — يرسل قسم البذور شهادة بنتيجة الفحص إلى مكتب مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية بمجرد ظهور نتيجة الفحص .

مادة ١٠ — إذا كانت العينة مطابقة للطلب والشروط والمواصفات يرسل مكتب مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية إلى المصدر استمارة رقم ٣٧٧ ت . ص مرفقاً بها شهادة الفحص بخطاب موصى عليه خلال يومين من تاريخ ورود نتيجة الفحص من قسم فحص البذور وأعتبر الاستمارة المذكورة ترخيصاً بالتصدير .

مادة ١١ — إذا كانت العينة غير مطابقة للطلب المقدم أو للشروط أو للبواصفات يحرر مكتب مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية إخطاراً للمصدر برفض الرسالة على الاستمارة رقم ١١١ ت . ص مبيناً بها أسباب الرفض خلال يومين من تاريخ ورود نتيجة الفحص من قسم فحص البذور .

وعلى المكتب المذكور إخطار قسم فحص البذور بذلك خلال يومين من تاريخ ورود نتيجة
الفحص ليرسل مندوبا يقوم بفحص اختتام الرسالة المذكورة — على أن يتم فحص الاختتام خلال
أسبوع من تاريخ استلام إخطار مكتب مراقبة صادرات المحاصيل الزراعية .

مادة ١٢ — لا يجوز للمصدر أن يتظلم من نتيجة فحص وزارة الزراعة .

مادة ١٣ — لا تسري أحكام هذا القرار على الرسائل التجريبية والعينات التي تصدر بترخيص
خاص من المصلحة المختصة بوزارة التجارة والصناعة .

مادة ١٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمر رقم ١٠٧ (١)

بتعديل الأمر رقم ٣٥

بإيجاب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ ،

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٣٥ الصادر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٢ بإيجاب الحصول على

تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضي المصرية المعدل بالأوامر رقم ٣٦ الصادر في ١ من أغسطس سنة ١٩٥٢

ورقم ٥٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ورقم ٦٣ الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٣

ورقم ٧٤ الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ورقم ٨٢ الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ،

قرر :

مادة ١ — تعدل مدة الإقامة المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥ المشار إليه إلى (سنة أشهر) بدلا من ثلاثة أشهر .

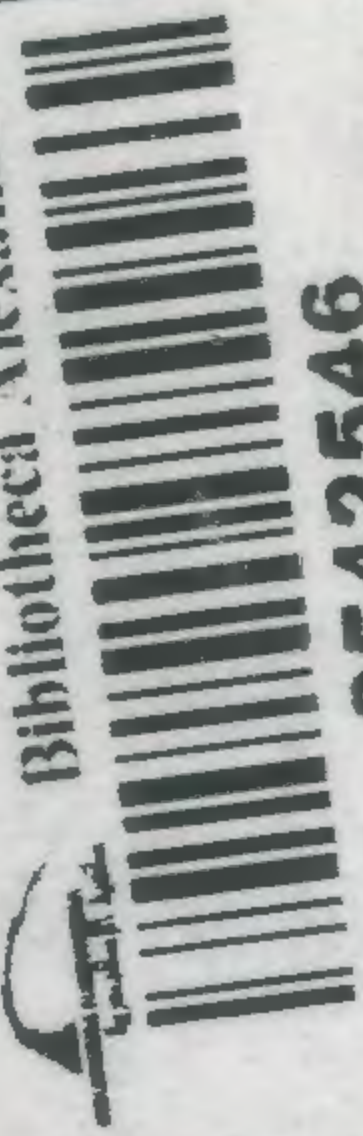
ويضاف إلى هذه المادة الفقرة الآتية :

« وكذلك يعفى من الحصول على التأشيرة المذكورة أعضاء السلك القنصلي المعتمدون لدى الحكومة المصرية ، وموظفو الأمم المتحدة غير المصريين الذين يشغلون وظائف في مكتب الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة ومكاتبها الإقليمية والحاملون لجوازات مرور من تلك الهيئة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

Bibliotheca Alexandrina



0542546